

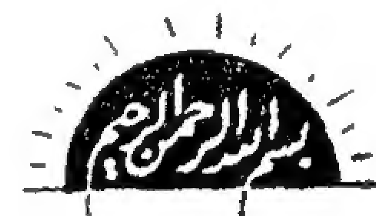
مجلة نادى التجارة الملكى

الاقتصاد والمحاسبة

العدد ١
١٥ مارس ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبدالله فكرى أباظة بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن
٥ قروش



ضوء جديد

المال عصب الحياة والعلم منارها ورحم الله « شوقى » حين قال

بالعلم والمال يبنى الناس ملكهمو لم يبن ملك على جهل وإقلال
هاتوا الرجال وهاتوا المال واحتشدوا رأيا لرأى ومثقالا لمثقال

واذا كانت شواغلنا القومية والسياسية قد استنفدت معظم جهودنا وتفكيرنا فى الماضى فان وعيا قوميا جديدا قد بدأ فى أعقاب الحرب العالمية الاولى واتجهت أفكار فريق من المصريين الى الاهتمام بشؤون التجارة والصناعة والمال بعد أن كانت الزراعة شغلنا الشاغل دون غيرها .

ازاء هذا التطور المبارك الذى ازداد شيئا فشيئا مع الايام وانبثاق فجر جديد من اهتمام المصريين بشؤون المال ، رأينا أن نقوم بنصيبنا من الدعوة والتوجيه والارشاد وأن نساهم فى القيام بالرسالة التى يفرضها علينا الواجب نحو مواطنينا بأن نضع بين أيديهم ثمرة تفكير أقدر كتابنا وأكفأ المتخصصين من رجالنا فى شتى الموضوعات التى تشغل بال الشعب والحكومة فى الشؤون المالية والاقتصادية والضريبية ومتابعة تلك الموضوعات بالبحث والدرس والتحليل والنقد الصريح والتفكير الحر الخالص من شوائب الحزبية والغرض والمادة والمصلحة الذاتية .

فليس هدف نادى التجارة الملكى ولا اتحاد المحاسبين وهما الهيئتان اللتان تصدر الصحيفة عنهما ، تحقيق ربح أو مصلحة خاصة من وراء هذه الصحيفة بل أن غرضهما المشترك هو تنوير الرأى العام ... الوعى القومى وبحث ما ...

وسيرى ...
تنعكس عليها ...
يغير معالمها ...
المغرض ...
تمليه الم...
فى اطار
لالتزام ...
المصلحة



رسم الصادر على القطن

كانت الحكومة قد استصدرت فى ٦ مارس سنة ١٩٥٠ مرسوما ملكيا بفرض رسم قدره أربعة جنيهات على كل مائة كيلو من القطن المصدر على أن يكون تحصيل هذا الرسم عند بدء الموسم الجديد فى أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ .

وعلى الرغم من التصريحات المتعاقبة التى أدلى بها رجال رسميون ووزراء مسئولون ان الضريبة لن تزاد فقد لجأت الحكومة فى ٧ يناير سنة ١٩٥١ الى استصدار مرسوم بمضاعفة رسم الصادر الى ثمانية جنيهات على كل مائة كيلو قائم .

وقد ذكرت وزارة المالية فى المذكرة التى أقرها مجلس الوزراء ان هذه الزيادة فى رسم الصادر سيكون لها أثرها لا من وجهة الميزانية فحسب بل للحد من غلاء المعيشة ومكافحة التضخم اذا كانت الحكومة ستستخدمها مباشرة فى مواجهة أعباء الميزانية .

وعلى الرغم من أن ظروف الطلب أدت الى ارتفاع اسعار القطن الى مستوى أعلى مما كانت عليه قبل زيادة رسم الصادر الا ان تقرير هذه الزيادة فى منتصف الموسم يجانب مبدأ العدالة فى فرض الضرائب من حيث تناولها جزءا من المحصول دون الجزء الآخر . وهناك مآخذ اقتصادية

مفاوضات الارصدة الاسترلينية

فى الاسبوع الثالث من شهر نوفمبر الماضى سافر الى لندن ممثلو الحكومة المصرية لمعاونة حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية المصرية فى مفاوضاته مع الحكومة الانجليزية لتسوية مشكلة الارصدة .

ومع ان الحكومة المصرية لم تعلن رسميا عن وجهة نظرها الآن المعروف انها تطالب بتسوية شاملة لجميع الارصدة وكذلك بنصيب فى احتياطى الذهب المحفوظ فى بنك انجلترا على أساس ان مصر كانت احدى الدول التى ساهمت فى انشاء هذا الاحتياطى عند ماكانت عضوا فى كتلة البلاد الاسترلينية .

وقد ظل وفد الحكومة المصرية فى لندن — أو معظم أعضائه — الى منتصف شهر يناير ثم عاد بعد أن تعذر انهاء المفاوضات قبل رجوع كلا الجانبين الى حكومته .

وجدير بالذكر أن حالة انجلترا المالية تحسنت كثيرا عما كانت عليه وقت تجميد الارصدة وقد بلغ هذا التحسن درجة أعلنت معها الحكومة الانجليزية تخليها عن نصيبها فى المعاونة الامريكية طبقا لمشروع مارشال

وقد أعلن أخيرا وصول الحكومتين المصرية والبريطانية الى اتفاق من شأنه الافراج عن مبلغ الحساب المتجمد فى كل عام لتفويض مايسحب من الحساب الحر وذلك على الا يتعدى مايحول سنويا ١٥ مليونا من الجنيهات ومدة هذا الاتفاق عشر سنوات .

وكذلك اتفق على أن يدفع فى الحال ٤٠ مليونا من الدولارات .

ولما كانت مصر تستورد عادة حاجتها من المواد البترولية من منطقة العملات الصعبة ولكنها كانت تسدد ثمنها بالاسترلينى طبقا للاتفاقات السابقة الخاصة بالارصدة ... فاق أيضا على استمرار

هذا الاتفاق

ن وبعد
تاح رد
بكلمة

شكر عامة ، ثم تكلم رئيس الوفد الفرنسى فأشار الى ما شعر به الغزالون من أسى لما انتاب أسعار القطن المصرى منذ بعض الوقت من اضطراب فى أسعاره بين صعود ونزول حادين .

وانا لنرجو أن تكون لمثل هذه الملاحظة الكثير من الاعتبار لدى أولى الشأن لدينا اذ الأمر يتعلق بمحصول تعتمد عليه البلاد كل الاعتماد فيجب علينا أن نوفر لمن يتعاملون معنا فيه كل وسائل الاطمئنان والاستقرار .

ويجب أن يكون رأى الذين يستهلكون القطن محل التقدير التام اذا كنا حريصين على الابقاء على عملائنا

والذى لا شك فيه أن بورصة العقود وجدت أصلا لكى يغطى التجار أنفسهم حتى لا يتعرضوا لخسائر نتيجة تقلب الأسعار ولم توجد لكي يعبث المضاربون بالأسعار بهذا الشكل الذى كاد يودى بسمعة تجار القطن فى مصر .

●

الاستيلاء على القطن

يرى القراء على الصفحة العاشرة مقالا عن تحديد أسعار القطن كعلاج للتضخم ولتوفير المال لخزينة الدولة وهو الرأى الذى نادى به الاستاذ أحمد عنان من أكثر من سنة بجريدة « الاهرام » الغراء وأيده أخيرا بمحاضرة ألقاها بنادى التجارة الملكى ، وها نحن نرى صدى لهذا الرأى فى الدوائر الرسمية .

فقد أدلى سعادة الاستاذ حسين بك الجندى رئيس اللجنة المالية بمجلس الشيوخ لزميلتنا « الاهرام » برأيه فى أن تقوم الحكومة بالاستيلاء على القطن كما سبق أن أبدت اللجنة المالية لمجلس النواب نفس الرأى فى تقريرها عن ميزانية الدولة .

وانا لنرجو أن يكون لهذا الاتجاه أثرا عمليا وأن يبدأ بالتنفيذ قبل بدىء الموسم الجديد للقطن ، بل أن كل تبكير بالبت فى هذا الامر يؤدى الى استقرار التعامل على القطن كما ينير السبيل أمام الزراع من أولى الأمر .

على أن هناك أمر يجب التنويه به وهو أن الفكرة الاساسية ترمى الى تحديد ثمن القطن للمنتج على أن تترك زراعته وتجارته حرة وكل ما للحكومة انها هى التى توافق على أسعار القطن التى يقوم المصدرون

ببيعها وتستولى على الفرق بين ثمن البيع والثمن الذى حددته للشراء .

فالحكومة تستولى على فائض الربح وليس على القطن وهو مايهمنا التنبيه إليه .

ملحقون لشئون القطن

أظهرت التجربة ما يمكن أن يؤديه الملحقون بسفارات مصر ومفوضياتها سواء أكانوا للشئون التجارية أم الزراعية أم الحربية

ولاشك ان من أهم ما يجب أن تعنى به مصر هو محصول القطن — كل ما يتعلق به سواء أكان من ناحية الزراعة أم التجارة أم الصناعة

وان تعيين ملحق مختص لشئون القطن يتتبع ما يدور حول أية ناحية من نواحيه يكون له فائدة لا تقدر فاذا وجد ملحق فى سفارة مصر فى واشنطن تكون مهمته متابعة الابحاث التى تجرى هناك لابادة الحشرات التى تفتك بالقطن ومداومة الاطلاع على ما يستنبط من طرق للزراعة أو الوقاية أو الحلج ويوافى بتقاريره الاقسام الفنية المختصة مما يعينها على استكمال أبحاثها فى مصر .

وتعيين ملحق فى مانشستر مثلا يكون من شأنه الاتصال بالغزالين والوقوف على شكاواهم وعلى ملاحظاتهم وابلاغها للجهات التى يهمها الامر فى مصر من العوامل التى تعمل على رفع سمعة القطن المصرى وتقوى الروابط التى يجب أن تجمعنا بمستهلكى محصولنا

وهكذا الحال لو عين فى البلاد الاخرى المستهلكة أو التى يراد فتح أسواق جديدة فيها للقطن يكون مكتب الملحق دعاية مستمرة للقطن على أن تكون مكاتب هؤلاء الملحقين مزودة دائما بكافة المعلومات التى يمكن أن تطلب منهم ولديها عينات من كل أنواع القطن ورتبه المختلفة وكذلك آخر الاحصائيات عن القطن من منتج ومباع ومخزون وحركة الاسعار وهكذا —

كما يمكن تزويد هذه المكاتب ببعض الافلام التى تبين عمليات القطن من انتاج وحلج مما يكون دعاية طيبة ليس فقط للمحصول بل لمصر بصفة عامة .

شخصيات اقتصادية

الدكتور حافظ عفيفى باشا



اذا ذكر رجال المال ورجال الاعمال ذكر حافظ عفيفى فى المقدمة دون جدال . فهو رئيس مجلس ادارة بنك مصر ورئيس مجلس ادارة بنك مصر سوريا ورئيس مجالس ادارة شركات مصر للتأمين وللملاحة البحرية وللحرير الصناعى ونسيج الحرير وللغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ورئيس مجلس ادارة شركة سيكو (الكوكاكولا) وعضو شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار وشركة مصر لحلج الاقطان وشركة مصر لتصدير الاقطان وهو الى جانب ذلك عضو المجلس الاقتصادى . وهو يقوم بواجبه فى كل عمل من تلك الاعمال الضخمة بذمة الطبيب المدقق ودقة الحكيم المحقق فقد غرست فيه مهنته الاصيلة كطبيب ميزة الفحص والتمحيص والتدقيق العجيب

لست أدرى أعلمه أوفر من عقله أم عقله اكبر من علمه ولكنى ادرى انه خلق ليكون ناجحا وليكون موفقا وليكون بارزا من نشأته وفى كل ناحية وجد فيها . كان عضوا بارزا فى نادى المدارس العليا حين كان هذا النادى الناشىء يدير الدفة الوطنية ثم كان عضوا بارزا فى الحزب الوطنى حين ألهب الحزب الوطنى نار الغيرة القومية ثم عضوا واضحا فى الوفد المصرى حين أشعل الوفد نار الثورة المصرية . .

بدأ حياته العملية طبيبا فكان طبيبا موفقا ثم اشتغل بالسياسة فكان سياسيا ماهرا وانتحى ناحية سياسية حزبية فكان محركها وقوة الدفع فيها — وأدار صحيفتها « السياسة » يلقنها أفكاره ويرسم خططها ويحدد مواضعها ويشرف على محرريها وتحريرها فكانت صحيفة العلم والادب والسياسة حتى لكأنما خلق صحفيا بنشأته

وكان أول سفير لمصر فى بريطانيا فجعل لمصر مركزا ممتازا فى الاوساط السياسية والاجتماعية وأصبحت دار السفارة فى عهده ملتقى كبار رجال الفكر والسياسة واكتسب صداقة كبار الانجليز والدبلوماسيين .

وفى هذا الصدد يجب ألا ننسى فضل قرينته كريمة مربى الجيل أمين سامى باشا والتى كانت المثل الأعلى للمضيفة البشوشة .

ثم هوى الزراعة فاشترى أرضا فى الصحراء الغربية لم يلبث أن جعل منها انموذجا حيا اقتدى به الكثيرون حتى أصبحت المنصورية مضرب الامثال فى العناية بمن يفلحون الارض ويشتغلون بها وأمكنه أن يضرب المثل حيا مع امكان الجمع بين الجمال والفائدة والذوق والربح .

هادىء شديد الهدوء لا يعرف العنف له سبيلا وربما كان هدوءه أهم عناصر نجاحه ، عاقل واسع العقل ، ذكى مفرط الذكاء ، مرتب الذهن ، رقيق الصوت خفيضه ، سياسى فى حديثه وفى أساليبه وفى معلوماته .

وكأنما مل السياسة بعد ان ضحى بالجهد والمال فى سبيلها " فضحى بالسياسة فى سبيل المال وبرز فى صف رجال الاعمال .



أخبار قطنية

ترددت اشـاعة عن عزم الحكومة على مضاعفة الضريبـة عن المحصول الجـديد شجع عليها الاجراءات التى تحـاول الحكومة تطبيقها لحصر المبيعات الفعلية ـ وقد صادفت هذه الاشـاعة نزول أسعار المحصول الجبرى ببورصتـى نيـويورك ونيو أورليانز حوالى ٦٦ بنطا فأدى ذلك الى تراخى الاسعار فى بورصـة الاسكندرية والاتجاه الى النزول .

●

كانت الفـائدة التى تتقاضاها البنـوك على الاعتمادات للمصدرين ٣١/٢ ٪ ثم رفعت الى ٤ ٪ ثم الى ٤١/٤ فى المائة وهنـاك تفكير فى غرفة البنوك لرفعها الى ٥ ٪ .

●

المؤتمر الدولى التاسع عشر :

انعقد مؤتمر القطن الدولى فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥١ بالقاهرة وقد افتتحه حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم واستمرت جلساته طيلة الاسبوع وبحث عدة مسائل أهمها :

الضريبة على صادر القطن

الشوائب والالياف الغريبـة فى القطن المصرى

٤ - بحوث الفنيين [illegible]اعة

المحافظة على انتاج الاشمونى

وسائل رفع غلة الفدان

آفات القطن ومقاومتها

ولا يخفى ما لهذا المؤتمر من مزايا متعددة فقد أتاح الفرصـة ليجتمع الغزالون بالقـائمين على استنباط القطن وتربيته لتبادل وجهات النظر والتعرف على رغبات مستهلكى القطن المصرى ولاشك أن قرارات هذا المؤتمر ستعود بالفائدة المحققة على كل من الزارعين والمستهلكين على السواء

تصدير واستيراد

أعلنت الحـكومة البلجيكية انها مستعـدة لقبول الاسترلينى لدفع أثمان صادراتها الى مصر وطلبت أن تعفى الحكومة المصرية بناء على ذلك المستوردين من ضرورة الحصول على أذونات الاستيراد .

وبذلك تصبح بلجيكا أيضا من البلاد السهلة العملة بالنسبة لمصر .

ومما يذكر أن واردتنـا من بلجيكا فى السنة المـاضية بلغت مايزيد على ٥ مليون جنيه مصرى

* وافقت وزارة المالية على تصدير ٥٠٠٠ طن كسر أرز للخارج بأى عملة وكان المقرر فيما مضى تصـدير كسر الارز بالعملة الصعبة

* وافقت وزارة المالية على استيراد الاصناف الآتية :

غزل الحرير الصـناعى ـ الملابس الجاهزة ـ لمبات الفلورسنت من أمريكا تحت حساب التصدير

* وافق وزير المالية على التفسير الذى اقترحته مصلحة الجمـارك من تحصيل عوايد الرصيف على اساس ١٠ ٪ من رسم الوارد والرسم القيمى الاحصـائى والرسم الاضـافى على الكماليات وكان المتبع تحصيل هذه العوائد على رسـم الوارد الاصـلى فقط .

وسيكون للتفسير الجـديد أثر فى زيادة عوايد الرصيف بما لا يقل عن مليونين من الجنيهات

أخبار الشركات

زيادة رأس مال شركات الغزل والنسيج

أعلنت شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة ومصر للغزل والنسج الرفيع فى كفر الدوار وصباغى البيضا عن زيادة رأس مال كل منها بمقـدار مليون جنيـه وقررت أن يـكون الاكتتاب فى الاسهم الجديدة قاصرا على حملة الاسهم القديمة

وقد غطى الاكتتاب فى زيادة رأس مال الشركات الثلاث قبل اقفال باب الاكتتاب بفترة طويلة

وقد عاون بنك مصر من احتاج الى المال من المساهمين الاهليين لشراء الاسهم الجديدة مقابل فائدة بسيطة

الجمعية العامة لشركة الحرير الصناعى

تعقد الجمعية العامة العادية لشركة الحرير الصناعى يوم ٢٢ مارس الحالى وستيلو دكتور حافظ عفيفى باشا تقرير مجلس الادارة عن نتائج عمل الشركة فى العام الماضى

ومن المتفق عليه توزيع ربح قدره ٥ فى المائة لحملة الاسهم الاسمية أو غير الاسمية وذلك عدا الخمسة فى المائة التى تمنح لحملة السندات

وتدل الاحصاءات على أن انتـاج هذه الشركة على مختلف أنواعه من خيوط وورق سـلوفان وخيوط قصيرة قد بيع بأكمله بما فيه المخزون لديها فى فترة التجارب

وتعنى هذه المؤسسة الآن بتخزين كميات كبيرة من خامات الصناعة التى تستورد الآن من الخارج حتى تؤلف رصيدا من هـذه الخامات يكفيها بضع سنوات .

بنك التسليف الصناعى

كان بنك التسليف الصناعى قـد قرر طلب الربح الباقى من قيمـة أسهمـه وحدد أجلا نهايته شهر ديسمبر المـاضى لدفع هذا النصف

وقد قرر البنك أن يتقاضى فائدة قدرها ٧ فى المائة فى السنة من كل من يتأخر فى دفع الاقساط المستحقة عليه .

ومما قرره البنك كذلك الاستمرار فى أن تكون مدة السلفية الصناعية سنة قابلة للتجديد

شركة مصر للهندسة والسيارات

استقال سعادة عبد المجيد بدر باشا من منصب عضو مجلس الادارة المنتدب لشركة مصر للهندسة والسيارات ولكنه احتفظ بعضوية المجلس وذلك بسبب حالته الصحية

كما استقال سعادة عبد الحميد حمدى بك من عضوية المجلس

وقد وقع الاختيار على الاستاذ سعيد بك جمجوم ليشغل مركز المدير العام لهذه الشركة

وقد طلبت هذه الشركة الى بنك التسليف الصناعى سلفة صناعية بضمان موجوداتها من مختلف المواد المستوردة من الخارج وقد أقر البنك فى اجتماعه الاخير هذه السلفة

تعديل قانون الشركات المسجلة

كانت وزارة التجارة والصناعة قد أحالت الى مجلس الدولة التعديلات التى رأت ادخالها على قانون الشركات المسجلة لصياغته الصياغة القانونية، هذا وان كان المجلس قد رأى ان من حقه ابداء رأيه فى هذه التعديلات الا انه أقرها وستعرض على البرلمان فى دورته الحالية .

وأهم التعديلات التى أدخلت على هذا القانون عدم النص على توفر الخمسين فى المائة من قيمة رأس المال فى أيدى المصريين

ولا يزال مجلس الدولة يبحث مشروع قانون المناجم والمحاجر ويتجه التفكير الى اجراء التعديلات التى طلبتها الحكومة ومن المنتظر أن يعرض المشروع على البرلمان فى دورته الحالية أيضا .

المراسيم الجديدة

لم تصدر مراسيم بتأسيس شركات مساهمة جديدة خلال الفترة من يناير سنة ١٩٥١ حتى صدور هذا العدد من المجلة

وينتظر أن تصدر خلال هذا الشهر ثلاثة مراسيم بتأسيس ثلاث شركات جديدة يعمل المختصون بادارة الشركات فى اعداد مشروع المراسيم الخاصة بها فى الوقت الحاضر

هذا وستهتم المجلة بتسجيل أنباء الشركات المساهمة والتعديلات الجوهرية التى تدخل على مركز كل شركة فى الفترة التى تمضى بين كل عددين ..

شركة النقل والهندسة

اختير الاستاذ ماهر توفيق دوس عضوا فى مجلس ادارة شركة النقل والهندسة فى المكان الذى خلا بوفاة المغفور له توفيق دوس باشا .

وكان توفيق دوس باشا يملك عددا كبيرا من أسهم هذه الشركة .

وقد عين عبد القوى أحمد باشا رئيسا لمجلس الادارة .

مصنع الصودا الكاوية

اشتدت حاجة مصر الى الصودا الكاوية ، بعد أن أصبح الانتاج العالمى منها يستنفد فى الاغراض الحربية

وقد دعا ذلك بعض المموِّلين المصريين والاجانب الى التفكير فى انشاء مصنع فى مصر لانتاج هذه المادة

ولا يزال هذا المشروع الحيوى فى دور التفكير .

●

الدكتور رفعت يحاضر فى انجلترا

دعت الجمعية البريطانية للبحوث العلمية حضرة الدكتور محمد على رفعت عضو هيئة تحرير هذه المجلة ومدير شركة كوتاريللى لالقاء محاضرة فى مؤتمرها السنوى الذى يضم صفوة علماء انجلترا فى موضوع تمويل مشروعات الانعاش الاقتصادى فى البلاد التى لم يكتمل نموها الاقتصادى

●

تحديد رسوم الميناء

التى تحصل بالموانىء المصرية

أعدت مصلحة الموانى والمنائر مشروع مرسوم بمشروع قانون بتنظيم وتحديد رسوم الميناء التى تحصل بالموانى المصرية ، وقد جاء فى المادة الاولى من هذا المشروع أن الموانى التى يسرى عليها هذا المرسوم هى الاسكندرية والسويس – بما فى ذلك الانصارى – ورشيد والموانى الغربية وموانى البحر الاحمر فيما يتعلق بعوائد الحمولة والفنار والتراكى والارشاد ، وبور سعيد فيما يتعلق برسوم المنائر .



ولوزير المواصلات اضافة الموانى المصرية الاخرى التى يرى سريان اى نوع من أنواع الرسوم المبينة بهذا المرسوم عليها .

وتعتبر ميناء الاسكندرية محددة بالخط الوهمى الذى يصل بين طرفى حاجزى الامواج الخارجيين ، وتعتبر ميناء السويس علاوة على منطقة الانصارى مكونة من الجزء الكائن شمال الخط الوهمى الممتد من رأس أرابيه الى عيون موس مارا بمنارة زنوبيا وبذا تصبح ميناء السويس مكونة من حوض ابرهيم وحوض الزينية وحوض الغاطس وحوض الادابية وحوض الانصارى

وينتظر أن يحال المشروع الى مجلس الدولة خلال الشهر الحالى لوضعه فى الصيغة القانونية وعرضه على مجلس الوزراء فالبرلمان .

شبكة من الخطوط المائية
لنقل الركاب على النيل وفروعه

انتهت وزارة المواصلات من وضع مشروع القانون الخاص بتقسيم شبكة الطرق الزراعية فى القطر المصرى الى مناطق التزام ، وهو مشروع القانون المتمم لقانون تنظيم نقل الركاب بالسيارات العامة فى الاقاليم

وقد صرح مصدر مختص فى وزارة المواصلات بأن الوزارة تبحث الآن فكرة وضع مشروع قانون بتقسيم المائية فى مصر الى مناطق التزاه لنقل الركاب بالصنادل والبواخر النيلية بطرية وسيمنح حق للشركات ة

الغرض من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها . وذلك لكى تزداد الصلة بين هذه الدول المختلفة وتشتد الروابط بينها ، وتتعرف كل واحدة منها بما تلاقيه شقيقاتها من مشاكل وصعاب

البترول فى الشرق الأوسط

للدكتور عبد المنعم القيسونى

يعتبر البترول من المواد الأولية الرئيسية التى ازداد الطلب عليها فى السنوات الأخيرة زيادة كبيرة . ورغم أن الانتاج العالمى قد تضاعف ما بين سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٥٠ الا أن عرض البترول ما زال غير كاف بالنسبة للطلب عليه .

ومما يساعد على تعليل هذه الزيادة الكبيرة ازدياد النشاط الصناعى فى الولايات المتحدة وأوربا وغيرها من الدول وتحول كثير من الصناعات وبعض السكك الحديدية والسفن من استخدام الفحم الى استخدام البترول وزيادة الطلب عليه للسيارات والتدفئة الخ .

وقد أصبح الشرق الاوسط من المناطق الرئيسية بالنسبة لانتاج البترول . فبعد أن كان معدل انتاجه لايزيد عن ٥ ٪ من الانتاج العالمى قبل الحرب العالمية الأخيرة بلغ فى العام الماضى ١٧ ٪ . وأهمية الشرق الاوسط من حيث تصدير البترول تزيد عن أهميته من حيث انتاجه وذلك لانه لايستهلك الا نسبة بسيطة مما ...ه بينما تستهلك الولايات المتحدة ...در انتاجها بحوالى نصف ... كل ماتنتجه ، وقد ... من الخارج .

...تهلكه

...ة

ايران والمملكة العربية السعودية فان معظم بترول الشرق الاوسط يصدر الآن الى أوربا وهذا يفسر اهتمام الشركات المشرفة على انتاجه فى تلك المناطق بمد خطوط الانابيب الطويلة عبر الصحارى الى سواحل البحر الابيض المتوسط . ومما يذكر أن الولايات المتحدة قد وافقت فى وقت كان انتاج الصلب فيه يقل كثيرا عن الحاجة اليه على التصريح لشركة البترول الامريكية - العربية بالحصول على مايلزمها من الصلب لمد أطول خط أنابيب فى العالم من الظهران فى المملكة العربية الى صيدا بلبنان .

ورغم ان انتاج البترول فى الشرق الاوسط قد بلغ ٨٨ مليون طن فى سنة ١٩٥٠ بعد أن كان لايزيد عن ١٧ مليون طن فى سنة ١٩٣٨ فان مجال التوسع فى الانتاج مازال كبيرا جدا

انتاج البترول فى العالم
(مليون طن)

	١٩٤٩	١٩٥٠
الولايات المتحدة	٤٥٣ر٠	٢٧٠ر٠
أمريكا اللاتينية	٩٠ر٥	١٠٢ر٥
الشرق الأوسط	٧١ر٢	٨٧ر٦
غرب أوروبا	١٦	٢ر٠
شرق أوروبا	٣٩ر٨	٤٤ر٣
دول أخرى	٢ر٨	٣ر٦
الشرق الأقصى	١٠ر٣	١٢ر٨
المجمـوع	٤٦٩ر٢	٥٢٢ر٨

وذلك لان مقادير البترول التى ثبت وجودها فى جوف الارض بالشرق الاوسط تزيد بنسبة ١٥ ٪ تقريبا عن المقادير الموجودة فى الولايات المتحدة ومن المعلوم أن انتاج الولايات المتحدة قد بلغ الآن ٢٧٠ مليون طن سنويا . .

ويظهر من الجدول التالى مقدار ماانتجته دول الشرق الاوسط المختلفة من البترول خلال العامين الماضيين . .

	١٩٤٩	١٩٥٠
ايران	٢٧ر٢	٣١ر٨
المملكة العربية السعودية	٢٣ر٥	٢٧٠
الكويت	١٢ر٤	١٧ر٢
العراق	٤ر٢	٦ر٢
مصر	٢ر٣	٢ر٣
قطر	١ر٥	١ر٦
البحرين	٥ر١	٥ر١
	٧١ر٢	٨٧ر٦

ومما يذكر أن المملكة العربية السعودية والكويت وهما ينتجان الآن فيما بينهما مايزيد عن نصف انتاج الشرق الاوسط كانا لا ينتجان شيئا قبل الحرب العالمية الاخيرة . أما ايران فقد ازداد انتاجها من ١٠ الى ٣٢ مليون طن بين سنة ١٩٣٨ و ١٩٥٠

وتختلف رسوم الانتاج التى تدفعها الشركات المختلفة عما تستخرجه من بترول من دولة الى أخرى ولكنها تحدد عادة بالنسبة للذهب حتى لاتتغير بتغير سعر الصرف ، ورسم الانتاج الشائع فى معظم هذه الدول هو ٤ شلنات ذهبية عن الطن الواحد أى مايعادل ١ر٦٥ دولار تقريبا .

وعلاوة على رسوم الانتاج فان بعض دول الشرق الاوسط تفرض ضرائب متنوعة على الشركات أو تشترك معها فى الارباح بنسب معينة وقد أصبحت ايرادات الدولة من شركات البترول فى بعض الاحيان المورد الرئيسى لميزانية الدولة والمصدر الاكبر لما تحصل عليه البلد من نقد أجنبى .

فمثلا قدرت ايرادات الحكومة الايرانية من البترول فى السنتين الاخيرتين بما يزيد عن ٤٥ مليون دولار سنويا . ويضاف الى ذلك بطبيعة

الحال ما تحصل عليه البلد من نقد أجنبي نتيجة لاستخدام العمال والموظفين داخل ايران ونتيجة لما تنفقه الشركة من نفقات أخرى متنوعة فى الدولة .

ومما يذكر فى هذا الصدد ان الحكومة الايرانية كانت قد تمكنت من عقد اتفاق جديد مع الشركة ينص على رفع رسوم الانتاج التى تدفعها الشركة بنسبة ٥٠ ٪ وعلى زيادة الضريبة وعلى مزايا أخرى ولكن البرلمان الايرانى لم يقر المشروع وطالب بشروط أفضل من تلك التى وصلت اليها الحكومة وينتظر عندما يتم الاتفاق أن يسرى على الماضى لمدة بضعة سنوات فتحصل ايران عندئذ على متأخرات من الرسوم والارباح قد تزيد على ١٠٠ مليون دولار

أما الحكومة العراقية فان مقدار ما كانت تحصل عليه قبل مد خط الانابيب الجديد الى طرابلس (الشام) كان يقدر بحوالى ٧ر٥ مليون دولار سنويا ثم ارتفع أخيرا الى حوالى ١٠ مليون دولار . ومما يذكر أن العراق تحصل على هذه الرسوم بالاسترلينى وتخصصها كايرادات للقيام بالاعمال الرأسمالية الرئيسية .

أما ايرادات حكومة المملكة العربية السعودية من البترول فانها فى تزايد مطرد سريع بسبب التوسع الكبير فى انتاج البترول فيها . فبعد ان كانت هذه الايرادات تقدر بما يعادل ١٤ مليون دولار سنة ١٩٤٦ عندما كان الانتاج لا يزيد عن ٨ مليون طن فى العام أصبحت هذه الايرادات فى سنة ١٩٥٠ تزيد على ٤٧ مليون دولار وذلك بسبب ارتفاع معدل الانتاج الى ٢٧ مليون طن فى العام .

وجدير بالذكر أن حكومة المملكة العربية السعودية وشركة البترول فيها قد توصلا أخيرا الى اتفاق جديد سيكون من شأنه زيادة ما تحصل عليه المملكة العربية من دخل نتيجة لانتاج البترول .

ولا شك أن شركات البترول قد حصلت احيانا على ارباح طائلة من استخراج البترول فى هذه المنطقة ولكن لا جدال أيضا أن بعض دول الشرق الاوسط قد حصلت على فوائد جمة من هذه الصناعة الجديدة حتى أن ايرادات الدولة فى بعض هذه الدول أصبحت تتيح لها لو أحسن استغلالها — الانتقال مرة واحدة من حياة بدوية أولية الى حياة متمدينة راقية .

تحرير غواصى اللؤلؤ

فى حديث القاه سعادة سابا حبشى باشا فى نادى الروتارى فى القاهرة اخيرا ذكر أنه كان من نتائج انشاء شركة البترول فى الخليج الفارسى ان حرر غواصو اللآلىء من ربقة مستخدميهم وشرح ذلك بأن العمل كان جاريا على أن يعرض أحد تجار اللؤلؤ مبلغا من المال للغواص مع أن يلتزم بالعمل لحسابه فى موسم الغوص ولما كان هذا الموسم لايمتد لاكثر من ثلاثة شهور فقط فى العام فلا يستطيع الغواص أن يسد دينه بل يقترض من جديد بحيث كان يبقى طول حياته عبدا للتاجر . .

ومن المسلم به أن التاجر يمكنه أن يتنازل عن الغواص لغيره نظير مبلغ معين ويرث الابن اباه فى استخدام الغواصين كما ان ابن الغواص المتوفى عليه أن يوفى دين أبيه .

ونظرا لان مدة العطلة تبلغ حوالى تسعة شهور فى العام لايتكسب الغواصون فيها شيئا تقريبا فلم يكن هناك أمل لهم فى سداد ديونهم — اما بعد انشاء شركة البترول العربية فقد وجد هؤلاء الغواصون عملا فى وقت عطلتهم مكنهم من أن يسددوا ماعليهم ويصبحوا أحرارا يعملون حيث يطيب لهم .

الصعوبات النقدية باسرائيل

تعانى اسرائيل عجزا ضخما فى ميزانها الحسابى كانت تستعين على تغطيته بما تحصل عليه من منح من الولايات المتحدة وغيرها من الدول . ولكن يبدو أن تحمس الدول الاجنبية لتقديم المنح لاسرائيل قد تضاءل كثيرا فى الاشهر الاخيرة ، لذلك حاولت اسرائيل الاستعانة بالقروض الاجنبية وقد حصلت فعلا على بعض القروض الكبيرة من بنك التصدير والاستيراد الامريكى ومن جهات أخرى ولكن هذه القروض لم تكف لمواجهة العجز الكبير فى ميزانها الحسابى فبدأت قيمة عملتها فى الاسواق الخارجية تتدهور بسرعة ، وبعد ان كان الجنيه الاسرائيلى يساوى جنيها انجليزيا أصبح يساوى أقل من نصف جنيه انجليزى . كذلك اشتد الطلب الداخلى على الذهب للتهرب من العملة الاسرائيلية فارتفعت أسعار الجنيه الانجليزى الذهب داخل اسرائيل حتى بلغت أخيرا ما يقرب من ٢٠ جنيه اسرائيلى .

شركة سكر للعراق

تقرر انشاء شركة جديدة لانتاج السكر بالعراق بدلا من الاعتماد على الواردات الاجنبية . وسيقوم البنك الصناعى — وهو مؤسسة حكومية — لشراء غالبية الاسهم على أن يطرح الباقى للاكتتاب العام .

ومن المنتظر أن تنشيء الشركة فى بادىء الامر ٣ مصانع فى جهات مختلفة ينتج كل منها ١٠ آلاف طن سنويا . وستنفرد الشركة بانتاج السكر وباستيراد ما قد يلزم من كميات اضافية ولكن السعر سيتحدد بالاتفاق مع الحكومة عند المستوى الذى يضمن للشركة ربحا بسيطا .

توزيع الاراضى على المعدمين فى تركيا

وزعت الحكومة التركية فى الشهور العشرة الاخيرة أكثر من ربع مليون فدان من الاراضى على الزراع المعدمين فى مختلف انحاء البلاد . وقد أنشىء منذ أوائل هذا العام ثلاثين مكتبا للاشراف على عملية التوزيع .

وتمنح الحكومة الأفضلية للفلاحين الذين لايملكون أرضا على الاطلاق . ومتى انتهت من توزيع الاراضى عليهم ستبدأ فى عملية التوزيع على الذ، يملكون أراضى ولكنها لاتكفيه

شركة أردنية مصرية

تلقت الح-
شر-

عيوب فى نظام الضرائب

- **عبء الضرائب الجمركيــة يقع أشده على الفقراء فى مصر**
- **لابد من التفـاوت فى نسبة الضريبة التصاعدية**

اذا نظرنا نظرة نقد برىء لنظـام الضرائب الحالى على ضوء المبـادىء السـائدة فى الدول الديموقراطية الحديثة ، أمكننا أن نجد بعض أوجه النقص التى تحتاج لعلاج .

فالضريبة على الثروة العقـارية مازالت تفرض بسـعر واحد دون مراعاة للحالة الاجتماعية للمكلف ولا للتدرج التصاعدى بعد حد معقول للملكية ، عدا انها تثبت لمدة طويلة يرجح أن تتغير فيهـا الاحـوال الاقتصادية تغيرا محسوسا ، فى حين تبقى الضريبة جامدة لاتزيد ولاتنقص وفى ذلك غبن لايخفى على الخزانة العامة أو المكلفين .

والضرائب على الثروة المنقولة ، وان كان روعى فيها مبدأ عمـومية الضريبة ومبدأ التصاعد فى بعضها (كضريبة كسب العمل والضريبة الاستثنائية ورسـم الايلولة على التركات) فانه يعتورها عيوب فنية نذكر منها :

١ ــ يتساوى الآن سعر الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة والارباح التجارية والصناعية (١٤ ٠/٠ فى الحالتين) ويجب أن يتفاوت السعر فيكون فى الاولى أعلا منه فى الثانيـة . واذا قيـل ان المكلف بالضريبة الثـانية يتمتع بشىء من الاعفاء حسب حالته الاجتماعية ، فيرد بأن هذا الاعفاء مقيد بأن الارباح ان زادت على مثلى حد الاعفـاء حرم المكلف من التمتع به وهذا القيد يضيع أثر الاعفاء عند الاكثرية من الطبقات المتوسطة .

٢ ــ الضريبة على الاربـاح ...ستثنائية روعى فى تدرجها رقـم المبنى على رأس المـال أو الفعلية وفى ذلك غبن الاموال الصغيرة ،

... راتهـا

... نة

ثمرات العمل الممتاز ، وكان أصحابها أولى بالرعاية بزيادة النسـبة التى تحتسب على رأس المال للوصـول الى رقم المقارنة بأن كانت تجعل ٢٠ ٠/٠ مثلا لرؤوس الاموال التى تقل عن الف جنيه بدلا من ١٢ ٠/٠ ــ على أن قانون ضريبة الاربـاح الاستثنائية قد الغى بالقـانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ ولا سـبيل الان لتفادى مابه من عيوب .

٣ ــ تخضع الاعباء العائلية فى ضريبة كسب العمـل والضريبة على المهن غير التجارية للقيد الذى تخضع له فى الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وقد بيننا آفته فيما تقدم كما أن الاعزب الذى يعول أقاربه لا تراعى ظروفه فى الاعفـاء وكان من الاوفق أن يكون الاعفـاء بخلاف الزوجة والاولاد للاصول والفروع من الطبقة الاولى ان ثبتت الاعالة .

٤ ــ لاتخضع أرباح الاستغلال الزراعى للضريبة الا اذا قـامت بالاستغلال شركة مساهمة أو وقع التأجير من الباطن .

٥ ــ رسـم الايلولة على التركات ضئيل ولايصل الى مستوى الضرائب الجدية ، على أن ضريبة الايلولة أسهل على المكلفين فى الدفع وأقل نفقة فى التحصيل .

عبء الضرائب الجمركية

ولا بد فى هذا المقام من أن ننوه بأن الضرائب الجمـركية ــ وهى ضرائب غير مباشرة ــ تتدرج عكسيا regressive بمعنى أن عبأها على الفقير أثقل نسبيا من عبئها على الغنى ــ وآية ذلك انها مفروضة على مواد الاستهلاك الضرورية كالمنسوجات والسـكر والشاى والاغذية والادوية الخ)

وروعى فى فرض بعضها حمـاية الصناعات المحلية فجاءت هذه الحماية على حساب ذوى الدخـول المحدودة وكان فى الوسع أن تعطى الصناعات اعانات معقولة بدل الحماية الجمركية

وقد اتجهت الحكومة أخيرا الى اعفاء بعض الواردات الضرورية من التعريفة الجمركية لزيادة عرض السلع وتخفيض الاسعار كعلاج وقتى للموقف ، وحبذا لو عملت على تخفيف التعريفة عـلى الضرورات كعلاج دائم ان لم يتيسر لها الاعفاء الكلى . فتعين الفقراء فى هذا الغلاء ، وترفع من القوة الشرائية للعمـلة .

تنسيق الضرائب

ومن دواعى السـرور ما رددته الصحف أخيرا من أن وزارة الماليـة أخذت فى تنسيق الضرائب القائمة ، ونرجـو أن تنظر الوزارة فى هـذا التنسيق الى مجموع الضرائب لا الى كل ضريبة على حـدة . ومعلوم أن الخطأ فى بعض الضرائب قد يصححه أو يقلل من أثره الصواب فى البعض الآخر . ومن باب أولى تكون الضريبة على مجموع الدخل مصححة لكل نظام الضرائب . كما نرجـو ألا يفـوت الوزارة أن تفك القيد الوارد عـلى الاعفاء فى الضرائب النوعية ، فتجعله عاما الى قدر معلوم من الدخل ، تراعى فيه القوة الشرائية للعملة فى الوقت الحاضر (فما قدر له قبـل الحرب الاخيرة مائة يجب أن يزيد الى ثلاثة أو أربعة أمثاله) كما تراعى أن بعض ما كان كماليا فى الزمن السـالف ، أصبح ضروريا فى الوقت الحاضر .

على أننـا نود ألا تكون هـذه التعديلات فى قوانين الضرائب هى الهدف النهائى لاصلاح نظام الضرائب فى مصر ، بل ينبغى أن يكون الهدف النهائى هو اقتبـاس أحدث النظم الضريبية بفرض ضريبة موحدة ،هى الضريبة العامة على الايراد المعمول بها الآن فى انجلترا وأمريكا وفرنسا ، والتى تراعى فيها الظروف الشخصية للمكلف من ناحية « الايراد والأعباء » والمأمول أن يتيسر العمل بهذا النظام بعد أن يتكون الوعى الضريبى لدى الشعب وتستكمل أداة التنفيذ عدتها

ايجار الاراضى الزراعية

كثر الكلام فى الايام الاخيرة عن ايجار الاراضى الزراعية وكان منطقيا أن يكثر الكلام فى هذا الموضوع بعد أن أحس الناس بوطأة الغلاء الفاحش تثقل كاهلهم فأخذوا يبحثون عن أسباب هذا الغلاء علهم يستطيعون دفعها أو على الاقل معالجتها وتخفيف أثرها وكان من بين الاسباب تلمسوها ايجار الاراضى الزراعية

ليس من شك ان ايجار الاراضى الزراعية تضاعف فى السنوات الاخيرة وأصبح الناس يتكلمون عن الاربعين جنيها فأكثر ايجارا للفدان فى حين ان الايجار المتوسط فى السنوات السابقة لم يكن يتجاوز الخمسة عشرجنيها واستخلص البعض من قيام هذه الظاهرة نتيجة عدوها حتمية وهى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وذهبوا الى حد القول بأن الحكومات المتعاقبة كانت تستطيع الحدمن ارتفاع الاسعار عامة وبخاصة أسعار المنتجات الزراعية لو انها نهجت بالنسبة لايجار الاراضى الزراعية نفس السبيل الذى سارت فيه لايجارات المساكن .

ولو اننا سلمنا جدلا بحق الحكومة فى اصدار التشريع اللازم للحد من ارتفاع ايجارات الاراضى الزراعية فاننا يجب أن نفرق هنا بين الايجارات الاراضى وايجارات المساكن ففى الحالة الاخيرة الساكن هو المستهلك الاخير أو المستفيد النهائى من تحديد الايجار ولكن فى حالة تخفيض أو الحد من ايجارات الاراضى الزراعية لايمكن الجزم بأن المستفيد من هذا الاجراء هو المستهلك الذى نقصد الى حمايته فمستأجر الارض سيكون أولا المستفيد الاول من هذا الاجراء وليس من المقطوع به كما يتبادر الى ذهن الكثيرين انه سيتنازل عن هذه الاستفادة الى مشترى المحاصيل الزراعية أو المستهلك الاخير

ثم انه اذا كان القانون الذى يمكن الساكن من أن يستفيد مباشرة من الايجار المحدد قد كان محلا للتحايل وأصبح شائعا عرف « خلو الرجل » وبذلك تنازل المستهلك سواء راغبا أو مرغما عن حقه المقرر له بالقانون وأصبح يدفع مقدما ماكان سيدفعه أو جزءا مما كان سيدفعه على أقساط شهرية فهل يعقل بعد كل هذا أن تنتظر من مستأجرى الاراضى الزراعية أن يتشددوا فى استعمال حقهم القانونى أكثر مما فعل سكان المنازل فى حقهم أم اننا سنشاهد مأساة أكبر ومخالفات أوسع مدى لو ان تشريعا يصدر لتحديد ايجارات الاراضى الزراعية ؟؟ لاشك عندى ان هذا ماسيقع فعلا وخاصة ان المستأجر الزراعى يستطيع أن يحول مايدفع من « خلو الرجل » الى تجار المحاصيل الزراعية فالمستهلك النهائى .

ولكن حتى على فرض امكان اصدار التشريع المطلوب وعلى فرض رغبة الملاك والمستأجرين فى السير على أحكامه بكل دقة فهل يعنى كل هذا ان أسعار المنتجات الزراعية ستخفض تبعا لانخفاض ايجارات الاراضى الزراعية أم ان الاسعار فى وقت معين لاعلاقة بين تقلباتها وبين ايجارات الاراضى الزراعية ؟ من المشاهد ان أسعار المحاصيل الزراعية تتطلب ارتفاعا وانخفاضا دون أن يكون ذلك نتيجة لتقلبات الايجارات الزراعية بل ان المقطوع به انه اذا ارتفعت الاسعار فى سنة من السنين واستمر الارتفاع مدة كافية من الزمن أن يعمل أصحاب الاراضى الزراعية على رفع ايجارات أراضيهم ومن الغريب انه رغم ان السنوات العشر الاخيرة ملآى بالامثلة العديدة على خطأ نظرية القائلين بأن خفض ايجارات الاراضى الزراعية يستتبع حتما انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية فما زالت هذه النظرية تلقى آذانا صاغية .

ان ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية الغذائية ليس نتيجة لارتفاع الايجارات الزراعية ولكنها نتيجة لارتفاع أسعار القطن فمن المسلم به أن أسعار جميع المحاصيل الزراعية تتجه اتجاها واحدا فى المدى الطويل فان ارتفعت أسعار القطن مثلا واستمر هذا الارتفاع بعض الزمن استتبع هذا زيادة المساحة المزروعة قطنا وبالتالى نقص فى المساحات المخصصة لزراعة المحاصيل الاخرى وهو ما يترتب عليه زيادة فى أسعارها قد يمكن القول بأن ارتفاع أسعار القطن أدى الى زيادة ايجارات الاراضى الزراعية وأن هذه الزيادة ترتب عليها زيادة فى أسعار المحاصيل الاخرى وقد يكون هذا صحيحا مع كثير من التجاوز ولكن هل يعنى هذا انه ان خفضت الايجارات الزراعية أن تنخفض حتى أسعار المحاصيل الزراعية .

سأحاول هنا تصوير نتائج هذا مع استمرار أسعار القطن فى ارتفاعها كما لانها لاتخضع للمؤثرات الداخلية بقدر خضوعها للعوامل الخارجية .

لنفرض ان نتيجة خفض الايجارات الزراعية أدت ولو تصورا الى خفض أسعار المحاصيل الزراعية الغذائية بنسبة عشرة فى المائة فكأن مستأجر الارض سيجد نفسه أمام حالتين متناقضتين ان الارض التى يزرعها قطنا أصبحت تدر عليه ربحا أكبر مما كان يربحه قبلا من القطن لان ايجار الارض قد انخفض فى حين ان ربحه سيظل على ماهو عليه من زراعة المحاصيل الزراعية الغذائية وفى هذا مايحفزه على التوسع فى زراعة القطن وتخفيض مساحة مايزرع من المحاصيل الاخرى فترتفع أسعارها من جديد وهكذا يزول أثر خفض الايجار الزراعى ان كان له أثر — وكأن لم يكن .

أرجو أن لايتطرق الى ذهن القارىء ان هذا المقال يعارض هبوط قيمة الايجارات الزراعية فليس من بين المشتغلين بالشئون الاقتصادية من يرى مصلحة فى بقاء هذه الايجارات المرتفعة انما قصد بهذا المقال تنبيه الاذهان الى أن هذا الهبوط لايأتى بفعل القانون ولن تجدى فيه القوانين واذا أريد معالجة الموضوع معالجة
فعن طريق معالجة السس
الحقيقى ألا وهو
المتزايدة
الميزان

التضخم وارتفاع الأسعار

تزداد الاسعار يوما بعد يوم . وقد صح بكل أسف ما توقعناه من قبل من استمـــرار هذا الارتفاع حتى ضجت منـــه كل طبقات الموظفين والعمال كبيرهم وصغيرهم .

ولا يمكن لأى مشتغل بالمسائل المـالية أن يتوقع غير هذا ، اذا ماعلم أن أثمـان القطن التى هى عماد ثروة البلاد قد زادت من حوالى ٥٠ مليونا من الجنيهـات ـ عند ما كان سعر القنطار سبعـة جنيهات تقريبا من ثلاث سنـوات ـ الى مايزيد على المـائتى مليـــون حسب الاسعار الحالية .

ولما كانت أثمان القطن تصـــل الى المزارعين وهـــم كثيرو العدد ، وهؤلاء بدورهـــم يقومون بانفاق دخولهــم في مشتروات وخدمات مختلفـــة ـ من مشترى سيارات وأثاث جـديدة الى بناء فيلات الى انفاق الكثيـر على الملاذ والملاهى ـ فان ارتفاع أثمـان القطن يؤدى الى زيادة النقـــــد لدى عدد كبير من المشتـرين مما يؤدى بطبيعة الحال الى زيادة الاقبـــال على مشترى البضائع . والنتيجة الحتمية لذلك هى ارتفاع الاسعار .

ان أثر زيادة النقـود المتداولة فى الاسعار هو نتيجة قوانين طبيعيـة ولا يمكن الحد من هذا الاثر بعوامل اصطناعية مهما حاولنا .

فلمـــاذا لانواجه الحقائق ونعمل على عـلاج الداء من أساسه بدلا من محاولة التخفيف من الاعراض .

ان الحـــل فى أيدينا ولا يكاد يوجد أسهل منه وهـــو لايتطلب سوى بعض الادارك لحقيقة مانحن سائرون اليه .

ان مسألة تحـــديد أسعار القطن ... لة تنفيذها تحقق مايتمناه من امتصاص جزء كبير المتداولة مما يكون له ... الاسعار .

تحدد

تحدده العوامل الدوليـــة . ويقوم المصـــدرون بالبيع بهذه الاسعار العالمية والفرق يعود الى الحكومة .

ويمكن تقـدير الفرق على أساس الاسعار الحاليـة بما لايقل عن مائة مليون جنيه .

هذا المبلغ الهائل فضلا عن حبسه عن التداول ، يمكن أن يشترى بجزء منه كل مايلزم البـــلاد من حاجيات التموين والبناء والمشروعات الانتاجية على أن تباع بأسعار مخفضة وتسد الحكومة الفرق من هذا المبلغ .

كما أن هنـــاك مسألة أخرى ارجو الا تكون قد غابت عن أذهان المسئولين وهى ان الحكومة رغبة منها فى تخفيض أثمان المنسوجات الشعبيـــة حددت سعرها على أساس ثمن قنطار القطن بخمسة واربعين ريالا . و هى تقوم بدفع الفـرق بين ثمن الشراء الفعلى وهذا الثمن ، حتى تتمكن المصانع من مواصلة الانتـاج . وقد كان الفرق حتى شهور قليلة لايزيد على ١٥ ـ ٢٠ ريالا للقنطـــار . أما الآن وقد زاد هذا الفرق عن ١٠٠ ريال ـ ولمـــا كان استهلاك المصانع حوالى مليون قنطار ـ فان الحكومة عليها أن تدفع الى هـــذه الشركات مايقرب من ٢٠ مليونا من الجنيهات .

من أين للحـــكومة ان تأتى بهذا المبلغ ولديهـــا الاعباء الاخرى الكثيرة المتزايدة ؟..

لو لم يكن لمثـل هذا الاجراء سوى هاتين النتيجتيـــن ـ وهما امتصاص مبلغ كبير من النقود المتداولة ممـــا يؤدى الى تخفيض لاسعار ، وتمكين الدولة من الحصول على مبالغ كبيرة تعينها على التغلب على هذه المشكلة التى تكاد تودى بنظامنـــا الاجتماعى ـ لو لم يكن لها غير هاتين النتيجتين لما جاز مطلقا أن يكون هناك أى تردد فى الأخذ به .

أما وهنــــاك فوائد أخرى كثيرة يمكن اجمالهـــا فى تحقيق العدالة فى الضرائب بأن يسـوى ملاك الاراضى بغيرهم من ارباب الصناعة والتجارة خضوعهـــم للضرائب المرتفعة على أرباحهم الاستثنائية ، كما كان الحال عند ما ارتفعت ارباح الصناع والتجار نتيجة الحرب المـاضية .

كذلك يمكن تحقيق الاستقرار فى محصولنا الرئيسى بدلا مما نشاهده الآن بالاســـف من تقلبات حادة فى أسعار القطن كل يوم .

وسيفيد الزراع فائدة كبرى عند ماتضمن لهم الحكومة سعرا معينـــا يعلمون منــــذ الآن انهم سيبيعون أقطانهم على أساســـه دون تعرض لأية مخـــاطر ويمكنهم أن يبنوا حساب مصروفاتهم على هذا الاساس

كما لايغيب عن الاذهـــان مايحققه تحـــديد السعر من ايجاد التوازن بين مختلف محاصيل الارض .

قد يقـــول البعض ان حرمان صغار المزارعين من مثـــل هذا الربح الكبير ، ولو انه ليس من صنعهـــم ولا كانوا ينتظرونه ، فيه غبن لهـــم سيما وقد مضت عليهم سنون طويلة لم ينعموا فيها بايراد كبير . وينسى هؤلاء أن ماستحصل عليه الحكومة من الفرق عن أقطـــان صغار المزارعين سينفق عليهم ويضـــاف اليه الفرق عن أقطان كبارهم .

ومع ذلك فمن اليســـير تخصيص المبالغ المحصلة من هذا الباب للانفاق فقط على تخفيض نفقات المعيشـــة مما يعود طبعا بالفائدة المباشرة على الصغار قبل الكبار ، وكذلك للصرف على المشروعات التى يستفيد منهـــا الريف بصفـة خاصة كالمستشفيات القروية واصــــلاح الطرق والقرى وغير ذلك مما تعـود فوائده مباشرة على الفلاحين الصغار .

يجب أن نواجه الحقائق وان تتخذ هـــذه الخطوة التى يخشاها فريق من كبار المزارعين اعتقادا منهم بأنها حرمان لهم من أرباح طائلة يتوقعونها ليست هى بحال مضمونة أو مؤكدة على انها حتى لو كانت كذلك فلا أقل من التنازل عنها باعتبارها قســـطا للتأمين الاجتمـــاعى يدفعون به ما يهددهم ويهدد البلاد من اضطرابات اجتماعية لا يعلم مداها الا الله .

أحمد عنـــان

الاقتصاد ومقامه بين العلوم

طلبت هيئة التحرير الى جناب المستر كريج القومسير الجمركى السابق للحكومة المصرية أن يكتب لهذه المجلة مقالات فى الاقتصـــاد التطبيقى فوعد بموالاة القراء بسلسلة من مقالاته الممتعة وأبحاثه القيمة مبتدئا بهذا المقال

يُرتبط الاقتصاد بكثير من الشؤون المتعلقة بحياتنا اليومية ، لذلك أرى لزاما على أن أبدأ هذه السلسلة من المقالات بتحرى طبيعة الاقتصـــاد وتعريفه حتى لا يختلط علينـــا الامر بينه وبين سائر الشؤون ٠

ولما كان الاقتصاد علما من العلوم فلنبدأ أولا بتوضيح ما يقصد بكلمة « علم »

ان لفظ « علم » مرادف للفـــظ « معرفة » ولكنها ليست المعـــرفة المجردة بل المرتبة فى وضع ذى نظام معين ٠

وان العلم الحديث لتمتـــد أصوله الى مصر القديمـــــة ووديان دجـــلة والفرات وبلاد الهند من قديم الزمن فمنذ آلاف السنين جمـــع المصريون القدماء كثيرا من القواعد العملية فى الطب والفلك والمســـاحة والكيمياء مسطرة كلها فيما وجـــد من أوراق البردى القديمة ، الا أن هذه القواعد والمعلومات كانت قليــــلة الترتيب بحيث لم يكن من الواضح فيهاكيفية التصرف على أســـــاسها فى ظروف معينة ٠

وانتقلت هذه المعـــلومات بمرور الزمن الى الاغريق القدماء حوالى سنة ٦٠٠ قبل الميلاد ، فأضـــافوا اليها بعض القواعد الخاصة بهم ٠ وقدأفاد العلم كثيرا عـــلى أيديهم لانهم كانوا بطبيعتهم ذوى عقول ميـــالة للبحث والاستقصاء وربط الامور بعضـــــها ببعض ٠

وقد وجه الاغريق القدماء عنـــاية خاصة الى الحالات التى يحدث فيهـــا أن يتبع وقوع حادث من نوع معين حادثا من نوع آخرفأطلقوا على الحادث الاول « السبب » وعلى الحادث الثانى « الاثر » فمثلا لاحظوا أن احتـــكاك قطعتين من لخشب يؤدى الى اشتعال النار ، فسموا الاحتـــكاك بالسبب وسموا النار بالاثر ٠

وهكذا ولد العلم الحديث ــ يبحث فى الحوادث ويتحرى العلاقات بينها وبين بعض ثم يرتبها فى أقســـام ثم يلاحظ التشابه والتقارب بينهـــا ، وبالاختصار يجتهد فى ايجاد نوع من النظام بين الحقـــــائق اللانهائيـــة للاشياء (المواد) والحـــوادث التى تحدث فى هذا العلم ٠ ويعتمد العلم على الملاحظة ٠ وميدان دراســـته هو هذا الكون الشاسع الذى تعيــــــه عقولنا ٠ والطريقة العامةللعلم تنحصر فى الملاحظة ثم مقارنةالاشياءالملحوظة ثم ترتيبها فى مجموعات ثم البحث عن العلاقات بين المجموعات وبعضها

ولكى يمكن مقارنة الاشياء بعضها ببعض اخترع الناس القياس٠ويقول اللوردكلفين العالم الطبيعي الانجليزى المعروف « انك لن تعلم كثيرا عن شىء حتى تستطيع قياسه » ٠

وان العلاقات بين مجمـــــــوعات الاشياء بعضها وبعض اذا ما اتخذت وضعا ثابتا فانهـــا تسمي حينئـــذ بقوانين علمية ــ ويجب أن نفرق بين كلمة « قوانين » هــــذه والقوانين الوضعية الاخرى التى تنظم قواعـــد السلوك بين الافراد ٠

واننا اذا ماوصـــلنا الى هـــــذه القوانين العلمية استطعنا بها أن نتنبأ بالمستقبل لصالح الجنس البشرى ٠

واليك مثل بسيط : بعد عـــدة تجارب على المواد وجـــد أنه باضافة مادة اسمها السكر الى مادة اسمهـــا القهوة يصبح للقهوة طعم ألذ وألطف

وبذلك أمكن تلخيص هذه التجارب فى قانون واحد هو « الســـكر يحلى القهوة » فاذا ماأضفناه اليها نحصل منهما على مشروب أكثر لذة ٠

وعلى ذلك يتضح لنـــا أن تطبيق القانون على السلوك فى المستقبل يوفر علينا كثيرا من المحـــــاولات والاخطاء ٠ ٠

ولما كان من المستحيل لعقل ما أن يستوعب كل أنواع التشابه والاختلاف للمواد والاشياء نظرا لتنوعها وكثرتها فى هذا الكون العظيم ،لذلك وجب التخصص فى دراستها ٠ فاذا تخصص شخص فى دراســـة النجوم التى فى السماء صار « فلكيا » واذا تخصص آخر فى دراسة النباتات صار «عالم نبات » وهكذا ٠

ووجد الانسان ان المواد تنقســـم قسمين :

الاول هو الذى يتصل بالحيـــاة ذاتها ، والثانى هو الذى ليست له صلة مباشرة بها ،فسمى الاول بالحيويات والثانى بالطبيعيات ٠ وتمشيا مـــع هذا التقسيم يمكننا أن نقسم الحيويات الى حيوان ونبات والحيوان الى انسان وغير انسان ٠٠ ودراسة الانسان لها طرق عدة : منهـــا التشريح لمعرفة الطريقة التى يتكون بها الجسم وعلم وظائف الاعضاء أى الطريقة التى يعمل بها هذا الجسم وهكذا

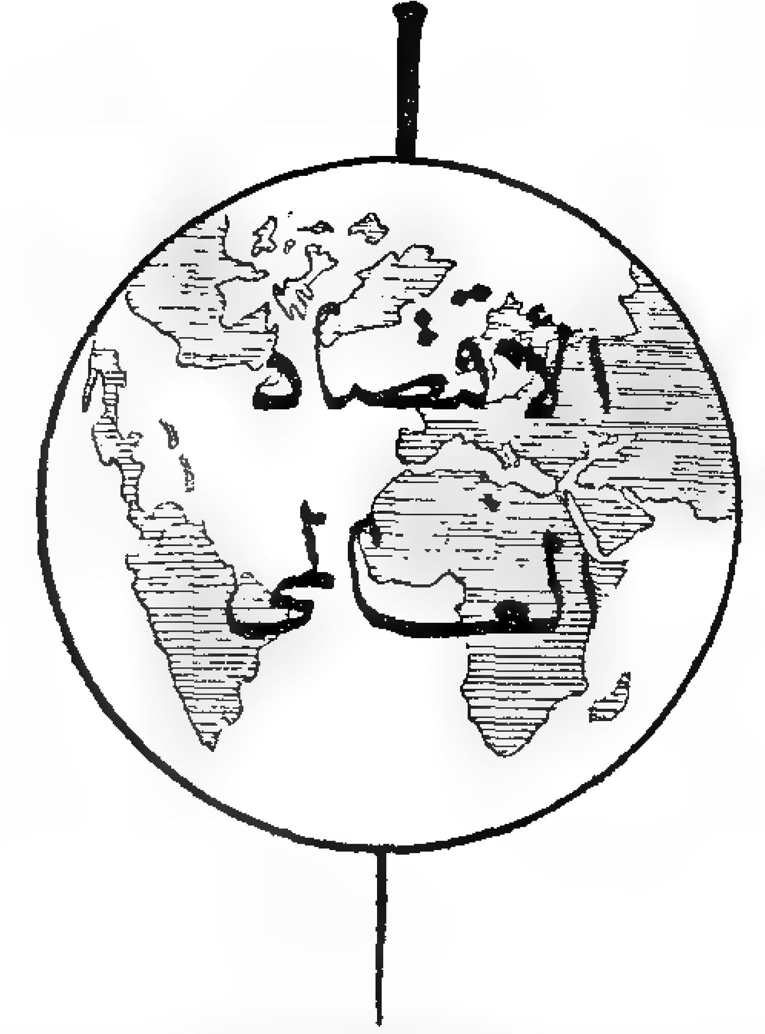
ومن مميزات الجنس البشرى انه يميل الى الحياة فى مجتمع ،فالانسان كما يقولون « حيوان اجتماعى »لذلك وجبت دراسة الانســـان من وجهة ســــلوكه الاجتماعى وهذا مايسمى بالعلوم الاجتماعية وهى تنقسم قسمين قسم يبحث فى علاقات الفرد بالفرد والمجموعة بالفرد والمجموعة بالمجموعة ــ وهذا هو علم السياسة ٠

وقسم يدرس النـــاس من حيث الثروة (ونعرفها بأنها كـــل مايشبع رغبة) وهذا هو الاقتصاد السياسى٠ وحتى لايختلط الامر بينه وبين علم السياسة فلنسمه الاقتصاد فقـــط وهو يدرس الثروة من حيث انتاجها وتوزيعها ٠واستهلاكها ٠

وعلى ذلك فقد وصلنا الى تعريف الاقتصـــاد بأنه « هو العلم الذى يدرس تصرفات الناس من حيث انتاج وتوزيع واستهلاك الثروة »

لعلى أكون قد سببت شيئا من الملل للقراء من جراء هذه المقدمة التى لا أبغى منها سوى اعداد اطار مناسب لدراستنا الاقتصادية المقبـــــلة ٠ ويحضرنى

فى هذا المقام ماقاله العالم ال
الانجليزى « دى مورجاز
الضرورى أن تعلم شيئ
وكل شيء ع
وضعت أ
الع



التضخم العالمى

تدل الارقام القياسيـــة لاسعار الجملة فى دول العـــالم الرئيسية على ظهور حركة تضخميـة سريعة فيها . فقـد ارتفعت أسعار معظم المواد الأوليـــة (كالصوف والفحم والمطاط والنحاس) وأسعار كثير من المواد الزراعيـة كالقمح والذرة وتلا ذلك ارتفاع فى أسعـار الجملة للمواد المصنوعـــة ثم ارتفاع فى أسعار التجزئة وفى نفقة المعيشة .

ولا شك أن العامل الرئيسى فى هذا الاتجاه الاقتصادى الجديد هو قيام الحرب فى كوريا وتسابق دول العالم فى التسليح . وقد كان ارتفاع أسعار بعض السـلع فى بادىء الامر ارتفاعا مصطنعا يقصـد به المضاربة ولكن بعد أن اشتـــد الطلب العالمى على المواد الاوليـــة المختلفة لتخزينها أو لاستخدامها فى الانتـاج الحربى عم النقص جميع السلع وأصبح مرجع الارتفاع المتزايد فى الاسعار تضاؤل العرض بالنسبة للطلب المتزايد .

وقد شرعت كثـير من الدول فى
ـــوات حاسمة للحد من
منهـا زيادة الضرائب
الاحور وتوزيع
اعات

ولكن يبدو رغم كل ذلك ان أسعار كثير من السلع ستظـل متجهة نحو الصعود . .

يبـــدو أن من نتائج اضطراب الاحـــوال الاقتصادية فى الولايات المتحدة وأوربا ظهـور حالة تضخـم متزايدة فيها أن بعض أصحاب رؤوس الاموال قد بدأوا يسحبـون اموالهم منها ويودعونهـــا فى بلاد بعيدة عن اخطار التضخم (وما قد يتبع التضخم من تخفيض فى قيمة العملة) وبعيدة كذلك عن اخطار حرب ثالثة . ومن ضمن البلاد التى بدأت الاموال تتجه اليها دول امريكا اللاتينية .

وقد ظهرت آثار هـــذا التحول بجـلاء فى الارجواى مثلا حيث ادى تدفق الاموال الاجنبيــة الى ارتفاع سعر العملة المحليـــة . فبعد أن كان الاسترليني يساوى ٦٫٧٢ بيزو فى ديسمبر المـــاضى أصبح الآن لايزيد عن ٥٫٥٠ بيـــزو . ومن الغريب أن بعض الاموال الهـــاربة الى الارجواى تأتى من سويسرا .

كذلك يشـــاع أن البرازيل تفكر حاليـــا فى رفع قيمة عملتها نظرا لاشتـــداد الطلب عليها وتحسن ميزانها الحسابى بدرجة محسوسة .

وقد امتنع المصــدرون البرازيليون اخيرا عن الاتفـــاق على تحديد سعر صادراتها بالعملات الاجنبية .

صندوق النقد الدولى

أخذت عمليـــات صندوق النقد الدولى تتضاءل منذ انشائه كما يبدو من الجدول التـــالى الذى يظهر مقدار ما باعه الصندوق من عملات أجنبية لاعضائه . .

سنة	
١٩٤٧	٤٦٨ مليون دولار
١٩٤٨	٢١٤ مليون دولار
١٩٤٩	١٠١ مليون دولار
١٩٥٠	لاشىء

وقد وجهت الى الصنـــــدوق انتقادات كثيرة تتلخص فيما يلى : ـ

أولا : ـ ان قانونه الاســـــاسى لايسمح له فى الواقع بالتوسع فى بيع العملات الاجنبيـــة لاعضائه بالدرجة التى تســـاعد على تحقيق الغرض من انشائه .

ثانيا : ـ انه يصر اذا مارغبت دولة فى تخفيض قيمـة عملتها على وجوب الانتقال من سعر صرف ثابت الى سعر صرف آخـــر دون أن يترك للدولة فرصـــة تترك فيها سعر الصرف حـــرا حتى يستقر عند المستوى الملائم .

تطور أسعـــار الجملة فى بعض الدول

يبدو من الجدول التالى كيف أن أسعـــار الجملة فى بعض الدول بعد أن كانت قد بدأت فى الاستقرار فى أوائل سنة ١٩٤٩ أخذت فى الارتفاع فى الدول التى خفضت قيمة عملتها فى خريف سنـــة ١٩٤٩ ثم ارتفعت فيها جميعا بعد نشوب حرب كوريا فى صيف سنة ١٩٥٠ .

	الولايات المتحدة	انجلترا	فرنسا	ايطاليا	المانيا	مصر
يناير ١٩٤٩	١٨٦	٢٠٤	٢١٩٠	٥٧٠٠	١٩٠	٣٢٦
ابريل ١٩٤٩	١٨٢	٢٠٨	٢٠٧٠	٥٣٩٠	١٨٥	٣١١
يوليو ١٩٤٩	١٧٨	٢١٠	٢٠٨٠	٥٠٣٠	١٩٢	٢٩٨
اكتوبر ١٩٤٩	١٧٦	٢٢٠	٢٢٥٠	٤٩١٠	١٩٩	٣٠٩
يناير ١٩٥٠	١٧٦	٢٢٥	٢٣٢٠	٤٧٣٠	١٩٧	٣٢٥
ابريل ١٩٥٠	١٧٧	٢٣٠	٢٣٦٥	٤٦٩٠	١٩٦	٣٣٥
يوليو ١٩٥٠	١٨٩	٢٣٨	٢٣٩٠	٤٦٩٠	٢٠٤	٣٤٢
اكتوبر ١٩٥٠	١٩٦	٢٥٧	٢٥٥٠	٥١٧٠	٢٢٠	٣٦٤
نوفمبر ١٩٥٠	١٩٩	٢٦٥	٢٥٩٠		٢٢٤	٣٧١

نتائج تأميم الصناعات فى فرنسا

انتقلت ملكية كثير من الصناعات الفرنسية من أيدى الافراد والشركات الى أيدى الدولة خلال الحرب وبعدها مباشرة ، وقد أصبح عدد المؤسسات العمومية يزيد الآن عن ١٢٠ مؤسسة من أنواع مختلفة فمنها السكك الحديدية وصناعة الغاز والكهرباء وخطوط الملاحة والبنك المركزى وبنوك الودائع وصناعة السينما الخ

وقد عهدت الحكومة الفرنسية اخيرا الى لجنة خاصة بدراسة أحوال هذه الصناعات وتقديم تقرير وافٍ عنها . وقد جاء فى تقرير اللجنة

١ — ان حسابات معظم هذه الصناعات تظهر عجزا سنويا كبيرا تتحمله الخزينة العامة .

٢ — ان كثيرا من هذه الصناعات قد اقترضت مبالغ متزايدة من الحكومة أو الجمهور (بطرح سندات) لتمويل المشتروات المختلفة من الاجهزة والآلات .

٣ — ان معظم هذه الصناعات قد توسعت فى استخدام الموظفين بدرجة تزيد كثيرا عن حاجتها الحقيقية .

٤ — ان هناك كثيرا من التقصير فى الادارة أدى الى ظهور اهمال واختلاسات عديدة .

وقد أشار التقرير بوجوب ترك بعض الصناعات التى لا تتناسب مع الادارة الحكومية مثل صناعة السينما لادارة الافراد أو الشركات

مشروع كولمبو

كان الغرض من مشروع كولمبو فى بادىء الامر تنظيم وتدعيم التقدم الاقتصادى فى دول الكومنولث البريطانى الموجودة فى شرق وجنوب شرقى آسيا ومن أهمها الهند والباكستان وسيلان . ثم انضمت الى المشروع دول اسيوية أخرى مثل أندونيسيا وبورما والفيليبين والهند الصينية الخ حتى أصبح يشمل ١٥ دولة اسيوية . كما أبدى البنك الدولى للانشاء والتعمير وحكومة الولايات المتحدة اهتماما كبيرا بالمشروع . .

والمشروع موضوع لست سنوات ١٩٥١ — ١٩٥٧ ومن أهم أغراضه تنظيم الرى والصرف فى تلك الدول بما يضمن زيادة المساحة المزروعة فيها ١٣ مليون فدان على الاقل وتعبيد الطرق ومد السكك الحديدية وتوسع الموانى وانتاج الكهرباء الخ . .

ولم تتقدم جميع الدول الاسيوية المختصة بمشاريعها بعد ولكن تقدر تكاليف المشاريع التى أعدت حتى الآن بمبلغ ١٨٠٠ مليون جنيه .

وقد يكفى لادراك الاهتمام المتزايد بالتقدم الاقتصادى فى هذه المنطقة من العالم أن نذكر أن ثلث الزيادة السنوية فى سكان العالم تنشأ الان فيها

خروج الذهب من الولايات المتحدة

يبدو من مقارنة الاحصاءات الخاصة بأرصدة الدول الاجنبية فى الولايات المتحدة أن هذه الارصدة أخذت فى التزايد منذ تخفيض قيم بعض العملات فى سبتمبر ١٩٤٩ وذلك نتيجة لتحسن ميزانها مع الولايات المتحدة أثر التخفيض ، وقد بدأت عندئذ بعض هذه الدول فى تحويل بعض أرصدتها من الدولارات الى ذهب وسحبه خارج الولايات المتحدة لتحتفظ به فى احتياطاتها النقدية . ومنذ اعلان حرب كوريا وتوسع الولايات المتحدة فى الاستيراد من الخارج بالاسعار المرتفعة تمكنت الدول الاجنبية من زيادة مشترواتها من الذهب ومن زيادة أرصدتها من الدولارات فى نفس الوقت

ويبدو ذلك من الجدول التالى :

بآلاف الملايين من الدولارات

التاريخ	الذهب المحتفظ به فى الغطاء بالولايات المتحدة	أرصدة الدول الاجنبية بالولايات المتحدة
سبتمبر ٤٩	٢٤ر٧	٦ر١
اكتوبر	٢٤ر٧	٦ر٣
نوفمبر	٢٤ر٦	٦ر٣
ديسمبر	٢٤ر٦	٦ر٤
يناير ٥٠	٢٤ر٥	٦ر٥
فبراير	٢٤ر٥	٦ر٥
مارس	٢٤ر٤	٦ر٥
ابريل	٢٤ر٤	٦ر٤
مايو	٢٤ر٣	٦ر٥
يونيو	٢٤ر٣	٦ر٧
يوليو	٢٤ر٢	
أغسطس	٢٣ر٧	
سبتمبر		
اكتو		

أسعار الصرف فى أسواق النقد الحرة

١ — أسعار الصرف فى سويسرا للبنكنوت ١٩٥١/٢/١٥

الدولار الامريكى	٤ر٢٩	فرنك سويسرى
الجنيه الانجليزى	١٠ر٦٥	« «
الجنيه المصرى	١٠ر٩٠	« «
الجنيه الاسرائيلى	٥ر٢٥	« «
١٠٠ فرنك فرنسى	١ر١٠	« «
١٠٠ فرنك بلجيكى	٨ر٢٨	« «
١٠٠ جيلدر هولندى	٩٩ر٥٠	« «

٢ — أسعار التحويلات المصرفية فى طنجة ١٩٥١/٢/٢

حساب تصدير مصرى	٢ر٥٧	دولار
استرلينى حساب ايطالى	٢ر٥٦	«
استرلينى حساب هولندى	٢ر٦٥	«
استرلينى حساب سويدى	٢ر٦٠	«

تسجيل بالاختزال لما دار فى اجتماع ندوة المجلة

نعقد من وقت الى آخر ندوات للمناقشة فى مختلف المسائل التى تمس شئون المال والاقتصاد ، ونسجل فى هذا الباب ما يدور فيها وما يعرض له المجتمعون من آراء ويقدمون من حجج لتأييد وجهات نظرهم .

وقد عقدت أولى هذه الندوات مساء يوم الأربعاء الماضى فى نادى التجارة ، وشهدها حضرات : عبد الجليل العمرى بك والدكتور محمد على رفعت والاستاذ أحمد عنان والاستاذ محمد زكى عبد القادر ورؤى أن يكون موضوع المناقشة ما اتجهت اليه الحكومة اخيرا من العمل على استصدار قانون بوضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين والصناعيين وقد دارت المناقشة على النحو الآتى :

زكى — هذا الاتجاه كان موجودا فى سنة ١٩٤٣ اذ صدر أمر عسكرى بجعل الحد الادنى لاجور العمال الزراعيين خمسة قروش . واذكر اننى التقيت حينئذ بالدكتور هيكل باشا وتناول الحديث هذا الموضوع فقال سعادته ان معنى ذلك هو الشيوعية . وقد خالفته ورأيت فيه معنى آخر هو مسايرة التطور الحاصل فى العالم . والجديد فيما نحن بصدده اليوم أن النية متجهة الى اصدار قانون وليس اتخاذ اجراء مؤقت يلغى بمجرد انقضاء الظروف التى أوجبت وجوده . وعلى هذا فانى أرى مناقشة الموضوع من ناحية المبدأ . هل يجوز فرض عامل اقتصادى بقانون ؟

رفعت — فى بحث هذا الموضوع لابد من التساؤل : هل سيمكن تنفيذ هذا القانون تنفيذا صحيحا اذ اننى اخشى لو بحثناه من حيث أثره الاقتصادى ان ندخل فى بحوث لا نهاية لها ؟

العمرى — هل فى مشروع القانون المقترح ما يسمح بمرونة التحديد واستجابته لمختلف الظروف والاعتبارات ؟ ويحسن أن نرى تجارب البلاد الاخرى من حيث تطبيق مثل ا.أ. المبدأ .

— أول دولة طبقت هذا
ـلترا وكان ذلك استجابة
هم .
ف انجلترا
١٣..

تتفق مع الحالة الاقتصادية والظروف الخاصة بهذه الصناعة . ولم يكن الامر عاما يطبق على جميع الصناعات كما انه قبل ذلك شكلت لجنة ملكية Royal Commission لدراسة الموضوع

رفعت — وقبل ذلك بعشرات السنين كانت نقابات العمال تطالب به

العمرى — على الرغم من اختلاف ظروف العمل والعمال فى مصر عن الظروف فى انجلترا لا ارى ما يمنع الحكومة من تقرير ما تراه فى صالح العمال دون إضرار بالصناعة ولذا أرى تأليف لجنة تجمع رجال الصناعة والمشتغلين بالشئون الاقتصادية والزراعية للبحث فيما اذا كانت هناك ضرورة لمثل هذا القانون فاذا اتضح أن الضرورة قائمة ألفت مجالس للصناعات المختلفة كما هو حادث فى انجلترا مع تعديلات تقتضيها ظروفنا الخاصة بنا

زكى — فى الصناعة الواحدة تختلف حدود الاجور من منطقة لأخرى ومن موسم لموسم ، تبعا لاختلاف ظروف المعيشة ، كما أن الاجور تختلف من صناعة الى صناعة فلابد أن يراعى فى تقرير الحد الادنى للاجور ظروف كل صناعة وظروف كل منطقة كما لابد أن يختلف الحد بين وقت وآخر تبعا لاسعار الحاجيات ومقدار تكاليف المعيشة ، على اننى أعارض المبدأ فى ذاته ولا أرى أن يتدخل المشرع المصرى على هذه الصورة . وأغلب الظن أن القانون اذا صدر فانه لن ينفذ كما يجب . وسيعمد أرباب الصناعة والزراعة الى الاستغناء عن العمال أو الاتفاق معهم على أجور صورية . وخيرا من هذا كله أن نتجه الى تنمية موارد الزراعة والصناعة فى بلادنا والمجال فى هذا متسع أمامنا . وهو المجال الطبيعى بالنسبة لبلاد لا تزال فى أول مراحل نضوجها الصناعى . ومتى زدنا الدخل القومى وزدنا الثروة الاهلية توفر العمل وزادت أجور العمال بفضل العوامل الطبيعية .

عنان — فى البلاد المبتدئة فى الصناعة يجب ألا نبهظ كاهلها بالاجور بحيث لا نمكنها من الوقوف امام الصناعات الاخرى التى بلغت من الاتقان والتنظيم درجة عالية . واخشى ان يؤدى مثل هذا الاجراء الى اضعاف الصناعة واثقال كاهلها بأعباء جديدة . واذا أعطينا الزارع أجرا كالصانع كان عملا غير عادل ، ويجب عند تحديد الاجر الا نراعى ما يأخذه العامل فى أوربا فان لنا ظروفنا الخاصة ونحن لازلنا اليوم فى الوضع الذى كانت فيه أوربا منذ ٢٠٠ سنة

رفعت — فى ظروف مصر الراهنة يجب أن يترك أكبر قسط من الحرية فى الصناعة بدون تدخل الحكومة الا للتنظيم والمراقبة فقط فلابد من ان نضع نصب أعيننا ، لا النتائج القريبة التى نحصل عليها بوسائل صناعية ، ولكن النتائج البعيدة التى لابد ان تفرض علينا نفسها طبقا لعوامل اقتصادية لا سبيل الى تجاهلها أو تغييرها مهما نصدر من تشريعات

زكى — لا زالت الصناعة فى حالة الحضانة والحكومة نفسها ترعاها بتخفيض الرسوم الجمركية وفرض الرسوم الحامية أو المانعة فمما لا يتفق وهذه السياسة فرض الاجور



٣ يتكلمون وواحد يسمع !

تمت المناقشة فى ندوة المجلة بين الدكتور العمرى بك والدكتور رفعت والاستاذين زكى عبدالقادر وأحمد عنان

بقانون . والمجال متسع أمامنا لكى نصل الى تحسين حال العمال تحسينا طبيعيا بمضاعفة نشاطنا فى استثمار مواردنا وفتح أبواب العمل .

العمرى – هناك عامل مهم وهو الزيادة المستمرة فى عدد السكان وهذا سيقضى على أى مشروع خاص بالاجور وتحديده

عنان – هذا المشروع يتعرض لقانون العرض والطلب ، ولا يمكن بوسائل صناعية أن نتغلب على هذا القانون ولا أن نتحكم فيه .

العمرى – البلاد التى أخذت بنظام التحديد ولقى فيها شيئا من النجاح هى البلاد التى لا تتعرض فيها حركة السكان الى زيادة كبيرة مستمرة

عنان – هذا صحيح واذكر انه منذ أسبوعين زارنا كبير المذيعين فى نيوزيلند ومما قاله ان الحد لاجرة العامل غير الفنى Unskilled فى بلاده هو ٨ جنيهات اسبوعيا ، ثم استطرد قائلا : ولكننا للأسف نخالف هذا القانون لأنه لا يمكننا أن نجد العامل الذى يقبل هذا الاجر فكنا نأخذه بأجر قدره ١٠ جنيهات ونتحايل على القانون بجعل الزيادة أجرا اضافيا على وقت لا يشتغله . فالمسألة ليست مسألة قوانين ولكنها نظرية العرض والطلب التى كانت فى هذه الحالة التى ذكرتها فى مصلحة العامل

رفعت – فى مصر التى تشكو البطالة وخاصة فى الريف ، لن ينفذ قانون التحديد ، وكيف ينفذ وكثير من أصحاب المزارع يضطرون الى طرد العمال بسبب كثرتهم وزيادتهم على الحاجة .

زكى – العمال فى مصر كثيرون وخاصة فى بعض المناطق الزراعية ، والذى يحصل هو انه اما ان يأخذ العامل أقل مما يفرضه القانون واما أن يطرد من العمل ويحل محله من يقبل هذا الوضع ، وقد صدر أمر عسكرى فى سنة ١٩٤٢ ولكنه لم ينفذ

عنان – اذا كانت هناك شبهة حق فى تحديد أجر العامل الصناعى باعتبار أن أجره من عناصر التكلفة فالمزارع ليس له أى دخل فى تحديد أسعار محصولاته . فكيف نحدد أجرا وأسعار المحاصيل تتغير لظروف لا دخل لنا فيها ؟

رفعت – هناك مجال واسع لاخراج العمال فى الاوساط الزراعية وذلك باستخدام الآلات مثلا

عنان – أفضل للعامل أن يقبل أجرا بسيطا مستمرا بدلا من أجر كبير غير مستمر ولا مضمون ..

رفعت – ان واجب الحكومة أن توجه نظرها الى الاستقرار الاقتصادى قبل أن تحدد عوامل ثابتة للزراعة والصناعة .

العمرى – آسف اذ اقرر أن بعض أصحاب الصناعات يستغلون ظروف العمال استغلالا بشعا ، ففكرة انشاء مجالس للصناعات قد تفيد فى منع هذا الاستغلال ومراقبة العلاقة بين العمال وأصحاب الاعمال .

زكى – هذا مقرر فى مصر ومقرر فى قوانين العمل ونظام لجان التوفيق وقد وقعت حوادث كثيرة بين العمال وأصحاب العمل ونجحت لجان التوفيق فى وقفها واقرار العلاقة بين الطرفين اقرارا حسنا . ولاشك ان انشاء مجالس للصناعات يساعد مساعدة فعالة فى هذا الشأن

عنان – هناك نقطة من ناحية المبدأ فعند تحديد حد أدنى فانه عادة يكون أقل من متوسط الاجور أو أعلى من الحد الادنى الموجود فعلا . فاذا لاحظنا أن متوسط أجور عمال الزراعة الآن هو ١٠ قروش فمما لا يعقل أن نحدد بقانون حدا أدنى يبلغ ضعف المتوسط الموجود فعلا .

زكى – الخلاصة فيما أرى أن مبدأ التحديد خاطىء فضلا عن انه مستحيل التطبيق . ويحسن بمصر أن تتجه الى تنمية الثروة والدخل القومى فاذا ما قوينا الدخل القومى ارتفع مستوى العمال فى الزراعة والصناعة واقتصر عمل السلطات الحكومية على المراقبة ومنع الاستغلال ورعاية الظروف الاجتماعية والصحية التى يعمل أو يعيش فيها العمال .

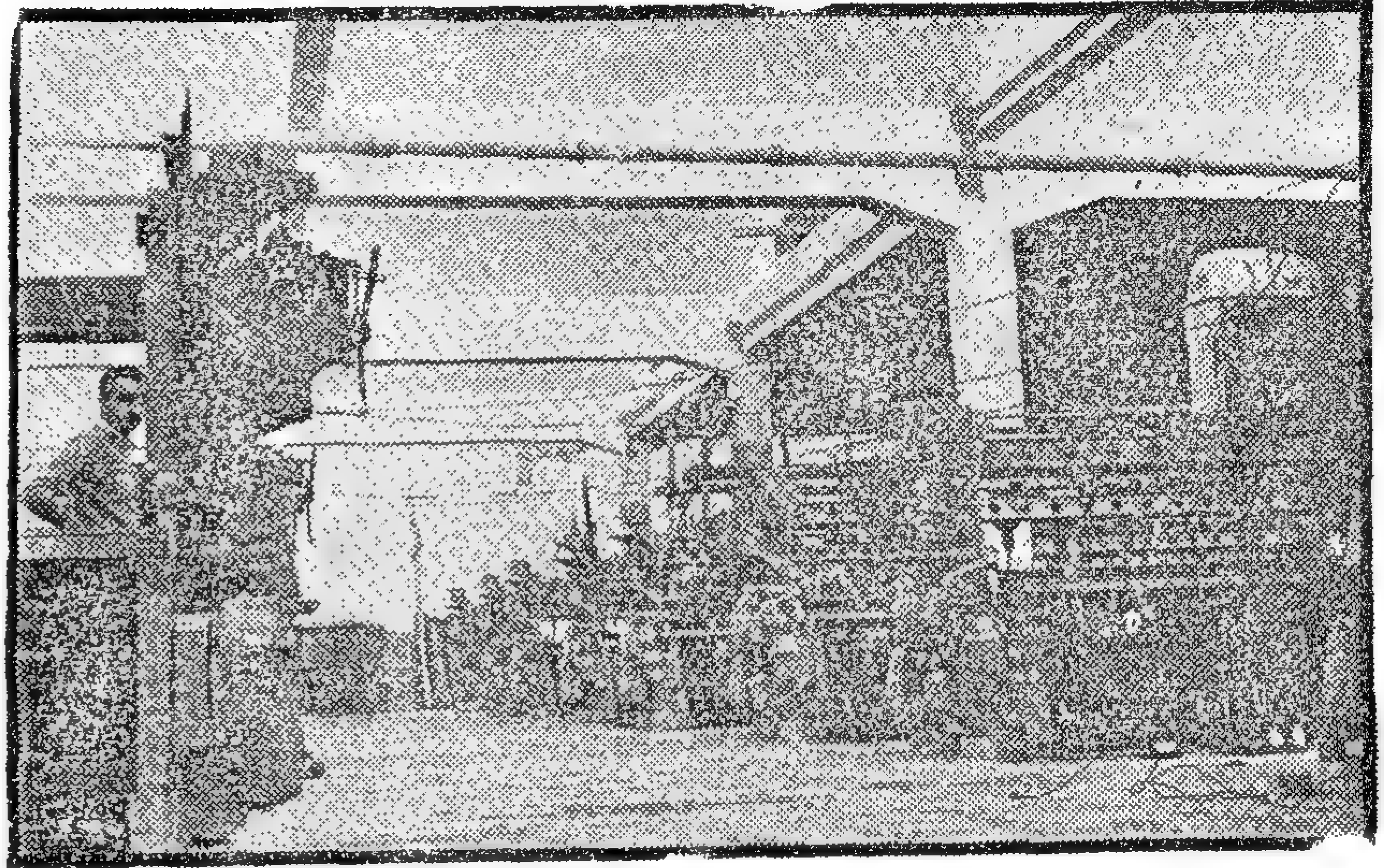
العمرى – نحن نبدى رأيا فرديا . ولو أن هذا الموضوع درس دراسة أوسع لكان الحكم فيه أصح . فيجب أن نستنير بآراء آخرين لبحث هذا الموضوع .

زكى – ينبغى أن تكون هذه الدراسة اقتصادية محض لا تتداخل فيها أية عوامل أخرى

رفعت – لقد لاقت
الصعوبات عند تحـ
لانها كانت
الفنيـ

فى ربوع مصر

صناعة غزل القطن فى مصر



جـزء من عنـبر الغـزل فى احــدى الشركات الـكبرى

تعد صناعة غزل القطن اليوم فى رأس قائمة الصناعات المصرية. وعلى الرغم من أنها لم تبدأ فى مصر الا منذ أواخر القرن الماضى الا أنهـا بلغت ذروتها فى هذه الايام بفضل ما هيأه لها تعديل التعريفة الجمركية عام ١٩٣٠

ولسنا ندرى ماذا كانت تصير اليه الحال لو لم تكن هذه الصناعة موجودة فى مصر أثناء الحرب العالمية الاخيرة ! وماذا كان يفعل السـكان فى ثلث مقومات حياتهم ــ وهو الكساء ــ فى "قطعت فيه الواردات الاجنبية

الكبرى والاسكندرية وكفـر الدوار وشبرا الخيمة .

ويبلغ عدد المغازل التى تملكها هذه المصانع ٥٤٧ر٥٥٧ مغزلا بحسـب آخر احصاء لذلك ، ويبلغ انتاجها فى العام نحو ٥٤ ألف طن من الغزل ــ كان لها الاثر الملموس فى تحسين حال ميزاننا التجارى اذ هبطت وارداتنا من الغزل من ١٨٠٢ طنا فى سـنة ١٩٣٠ الى ١٣٢ طنا فى سنة ١٩٤٩

وتستورد العـدد والآلات اللازمة لهذه الصناعة من الخارج . وقـد أمكن انتاج بعض هذه العدد والآلات وقطع الغيار محليا أثناء الحرب .

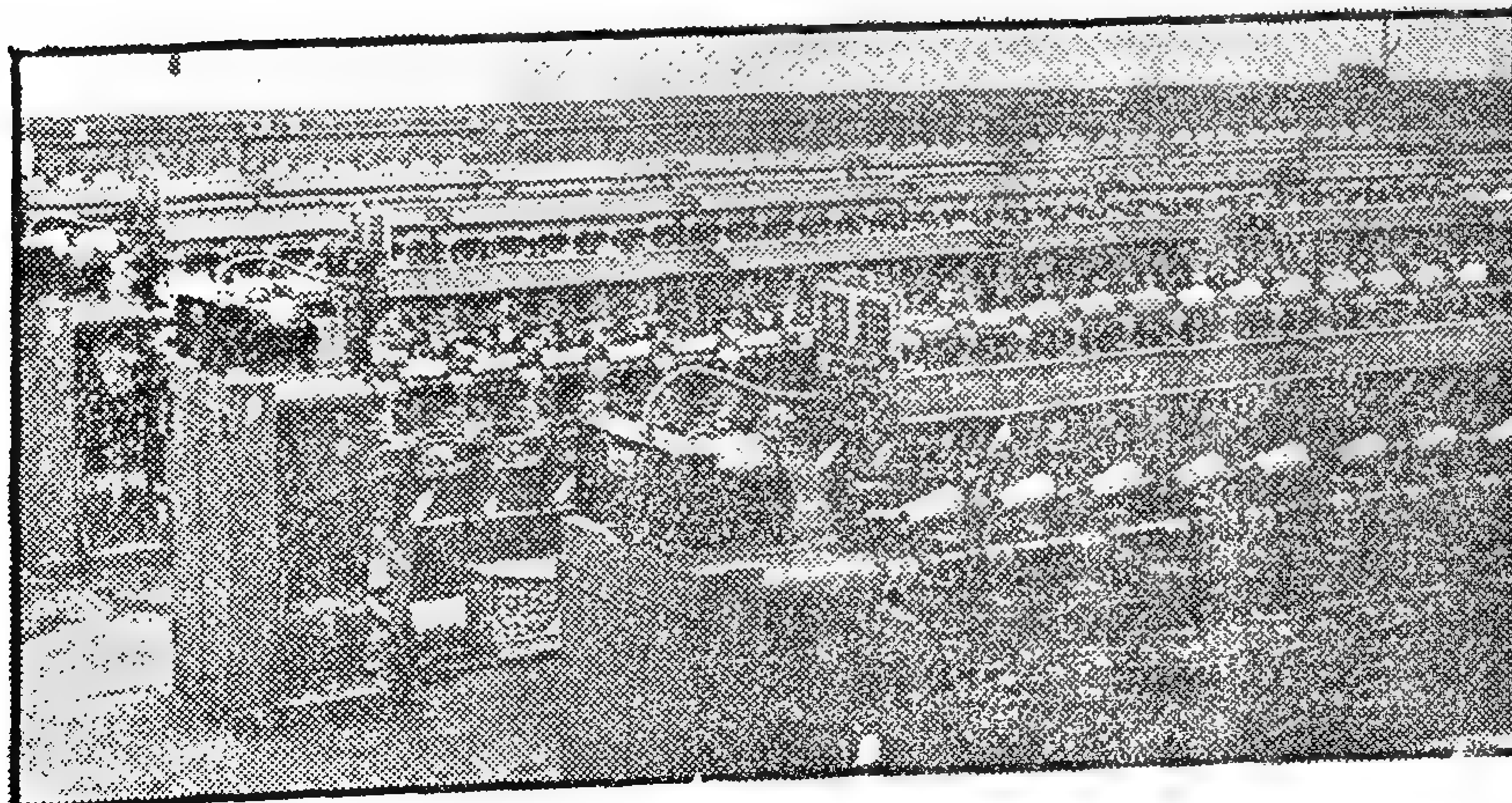
***

استهلكت مصر فى العشر سـنين المنتهية بسنة ١٩٤٩ مبلغ ٤١٠ ألف طن من الاقمشة القطنية بدأت بمقدار ٣٨٦٠٠ طنـا فى عام ١٩٤٠ وانتهت بمبلغ ٤٨٠٠٠ طن فى سنة ١٩٤٩ ، وبلغ مجموع ما وفرته هذه الصناعة على البـلاد مبلغ ٣٣٥ مليـونا من الجنيهـات المصرية أى بمتوسـط سـنوى قـدره ثلاثة وثلاثين مليونا ونصف .

***

والى جانب قيام هذه الصـناعة بسد حاجاتنا المحلية ، فانهـا بدات تغزو الاسواق الاجنبيـة فبلغ ما صدرناه من الغزل والاقمشة القطنية فى عام ١٩٤٩ مبلـغ ٤ر٧٠٠ر٠٠٠ كيلوجراما قيمتهـا ١ر٨٤٠ر٠٠٠ من الجنيهات .

ويمكننا أن نزيد كثيرا من صادراتنا



آلاف من المغـــازل الميكانيكيـة الحديثـة



احدى الورش المتعددة التى تقوم باصلاح الآلات واعداد قطع الغيار اللازمة

من خيوط الغزل لو استوردنا آلات تزيد من انتاج الخيوط الرفيعة الدقيقة الصنع لأنواع مبيضة ومصبوغة ومحررة حتى تجد مكانها فى الاسواق الخارجية . ولن يكلفنا الامر علاوة على ذلك سوى برنامج دعاية قوى منظم وبعض المساعدات المالية لتعين هذه الصناعة على الوقوف أمام المنافسة القوية التى تبديها الامم الصناعية العريقة فى صناعة الغزل .

***

وتقف أمام ازدهار صناعة الغزل فى مصر عقبات هى :

مصانع غزل القطن فى مصر

سركة مصر للغزل والنسبج بالمحله الكبرى
شركة الغزل الاهلية المصريه بالاسكندرية
سركة مصر للغزل الرفيع بكفر الدوار
مصنع سباهى اخوان بالاسكندريه
مصنع النيل « اتكس سابقا » بالاسكندرية
سركة النزهة للغزل والنسبح باسكندرية
المصنع المصرى للمنسوجات «كابو» باسكندرية
الشركة الصناعية ببهتيم « النصر سابقا » بشبرا الخيمه
المصنع الراقى للمنسوجات «بيالوبلو » بالاسكندرية
سركة الكرنك للغزل والنسيج «حمصى» بشبرا الخيمه
الشركة الاهلية للبطاطين والاقمشة الصوفية بالاسكندرية
مصنع أميلبو ليفى للغزل والنفش بالاسكندرية

١ ـ تقلب أسعار القطن . وهو تقلب يقتضى النظر فى وضع سياسة تحمى المصانع من أخطاره

٢ ـ زيادة الانتاج على حاجة الاستهلاك المحلى وصعوبة التصدير للخارج .. وهذا أمر فى غاية الاهمية فالتصدير مهدد بالتوقف ما لم تعاون الحكومة المصانع بتذليل عقبة ارتفاع أسعار القطن المصرى بالنسبة للاقطان الاخرى وخفض ما تتحمله من رسوم جمركية على الآلات وقطع الغيار والخامات والوقود .

٣ ـ ضعف الانتاج بسبب قلة العناية بالتعليم والتدريب ـ رغم أن العامل المصرى قد أثبت استعدادا فنيا كلما أتيحت له فرصة المران الكافى . وقد لقيت التجارب التى أجريت لانتقاء العمال من بيئة عمالية وتزويدهم بثقافة خاصة نجاحا كبيرا وقد اتجهت الحكومة فى الفترة الاخيرة الى الاهتمام بالتعليم عامة ، ولعل للتعليم الصناعى وتدريب العمال الذين يعملون فى المصانع نصيب من عنايتها كما تفعل البلاد العريقة فى هذه الصناعة .

٤ ـ تعدد الرسوم المفروضة على صناعة الغزل والنسج وبعضها مما لم يعد هناك ما يبرره كرسم البندرول ، والبعض الآخر مما لا يتفق وحقيقة ظروف المصانع كرسوم البلديات على القوى المحركة والانوال

الغزل فى كلمات

تستهلك مصانع الغزل نحو مليون قنطار من القطن المصرى سنويا أغلبه من القطن الاشمونى والقليل من الكرنك

●

يشتغل بغزل القطن فى مصر اثنا عشر مصنعا للغزل

●

يوجد بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى أكبر عدد من المغازل ـ وبمصنع اميليو ليفى للغزل والنقش باسكندرية أقل عدد منها

●

يبلغ عدد العمال المشتغلين بهذه الصناعة نحو ١٠ آلاف معظمهم من المصريين ولا يزيد عدد الاجانب منهم عن ٥٠ عاملا .

●

تكفى مصانع الغزل الحلية لسد ٧٠ ٪ من حاجة الاستهلاك المحلى . أما الـ ٣٠ ٪ الباقية فتستورد من الخارج وتتكون معظمها من الخيوط الرفيعة اللازمة للحياكة والسراجة والتطريز وخيوط الشباك والتريكو

●

يبلغ مجموع رؤوس الاموال المستغلة فى الصناعات القطنية فى مصر حوالى ٩٠٠ مليون من الجنيهات منها حوالى ١٠ ملايين فى صناعة الغزل

●

تقوم مصانع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى والشركة الاهلية للبطاطين والاقمشة الصوفية بالاسكندرية ومصنع اميليو ليفى بالاسكندرية دون غيرها بغزل فضلات مصانع الغزل

●

تغزل البطاطين القطنية وغيرها من الاقمشة السميكة من الخرق البالية التى تتحول الى خيوط صالحة للنسج

●

يتخلف فى مصر سنويا مالا يقل عن ١٠ آلاف طن من الفضلات القطنية والصوفية

●

المصريون هم أقدم الامم التى مارست صناعة الغزل . وقد غزلوا خيوط الكتان ٥٠ ثلاثة آلاف سنة

●

تغزل الخيوط القـ...
من القطن طويا...
القطن ذ...
فلا...

دائرة المعارف الاقتصادية

الأرصدة الأسترلينية

هذا باب جديد فى الصحافة المصرية ، نقدمه للمشتغلين بالمسائل الاقتصادية والمهتمين بالشئون التجارية والمالية ، فيه تبسيط للموضوعات الاقتصادية والاصطلاحات العلمية بأسلوب سهل يفهمه العامة ، ولاينزل بمستواه العلمى عند الخاصة

فى اليوم السابع والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٩١٦ وافق المستشار المالى البريطانى نيابة عن الحكومة المصرية على اتخاذ الجنيه الاسترلينى قاعدة للنقد المصرى بدلا من الذهب فأجاز للبنك الاهلى المصرى أن يستعيض عن الذهب فى غطاء البنكنوت بصكوك على الخزانة البريطانية وبذلك صارت المبادلة بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى اجراء آليا على أساس السعر الرسمى المحدد وهو سبعة وتسعون قرشا ونصف القرش .

فكان على البنك الاهلى المصرى اذا أراد زيادة العملة المتبادلة فى مصر ان يودع فى الغطاء مايعادل هذه الزيادة من صكوك الخزانة البريطانية ويسحب منها فى حالة خفض العملة المتبادلة — مايوازى قيمة الخفض .

وجدير بالذكر أن ربط الجنيه المصرى بالجنيه الانجليزى على هذا المنوال أسقط حق السلطات المصرية سواء كانت الحكومة أو البنك الاهلى المصرى فى التدخل فى أمر الاصدار فى مصر وأصبح كل شىء رهنا بارادة الحكومة الانجليزية وبنك انجلترا فلو شاءت انجلترا أن تسلك سبيل التضخم المالى تبعتها مصر ولو شاءت العكس كانت مصر أيضا [illegible] طائعة . وما كان البنك [illegible] من حيث اصدار [illegible] لا خاضعا لسياسة [illegible] توكيله [illegible] اك

وقد ترتب على سهولة عمليات المبادلة بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى أن تمكنت السلطات البريطانية من الحصول فى مصر على جميع ماتحتاج اليه من نقود مصرية للانفاق منها فى مختلف الاغراض وذلك بأن تقدم للبنك الاهلى المصرى سندات على الخزانة البريطانية تساوى قيمتها تلك النقود .

وبعبارة أخرى استطاعت السلطات البريطانية أن تجد فى مصر موردا لايكاد ينضب لشراء مايلزمها من السلع والخدمات عن طريق اصدار سندات على الخزانة البريطانية لاستعمالها فى غطاء البنكنوت المصرى دون الحاجة الى عقد قرض مع مصر أو الدفع بالذهب وبعملات أجنبية تحتاج اليها مصر أو تقديم سلع وخدمات لها .

وهكذا نشأت الارصدة الاسترلينية وما هى فى الواقع الا ديون تجمعت لمصر تساوى الفرق بين قيمة مشتريات انجلترا فى السوق المصرية وقيمة مبيعاتها لها .

ففى الحرب العالمية الاولى تجمعت لمصر أرصدة استرلينية قدرت بمايتراوح بين خمسين وسبعين مليونا من الجنيهات ولكنها مالبثت ان استنفدت عقب انتهاء الحرب . اما فى سد العجز فى الميزان التجارى بسبب التوسع فى استيراد سلع كانت البلاد محرومة منها فى غضون الحرب واما فى شراء الأسهم والسندات المصرية التى كانت موجودة فى الخارج

اما فى الحرب العالمية الثانية فان تدفق الجيوش البريطانية والقوات المتحالفة الاخرى على مصر واتخاذها قاعدة للتموين والتوسع فى المنشئات العسكرية كل هذه عوامل رفعت مقادير الارصدة الى أضعاف ماكانت عليه فى الحرب الاولى لاسيما لان قيود الشحن والتوريد خلال الحرب الأخيرة أدت الى هبوط كبير فى قيمة الواردات المصرية مما تعذر معه استخدام جانب كبير من الارصدة . وثمة عامل آخر زاد فى مقادير الارصدة الاسترلينية ان كثيرا من أثرياء المواطنين (والهيئات المصرية) لجأوا الى استثمار اموالهم ومدخراتهم فى سوق لندن المالية نظرا الى صعوبة استثمارها فى مصر .

ولم تكن مصر الدولة الوحيدة التى استدانتها انجلترا بل أن الهند والعراق وغيرهما من بلاد الكتلة الاسترلينية تجمعت لها أرصدة أسترلينية كتلك التى تجمعت لمصر وبنفس الطريقة .

★ جاء فى التقارير التى أصدرتها البنوك الانجليزية أخيرا أن الودائع فيها قد زادت بحوالى ١٧٠ مليونا من الجنيهات الانجليزية لعام ١٩٥٠ عنها فى عام ١٩٤٩ .

★ زادت صادرات انجلترا من جميع البضائع من مليار و ٥٨٣ مليونا من الجنيهات الانجليزية فى سنة ١٩٤٨ الى مليارين و١٧٠ مليونا فى سنة ١٩٥٠ وكانت الزيادة واضحة فى بندى السيارات والآلات فزادت فى الاولى من ٢٦٥ مليونا الى ٤٠٧ مليونا وفى الثانية من ٢٣٣ مليونا الى ٣١٧ مليونا .



الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية - نصف شهرية

صاحب الامتياز عبد الله فكري اباظه بك
رئيس التحرير احمد عنان
مدير الادارة على شكري

يصدرها نادى التجارة الملكى
١٢٠ شارع محمد فريد بك - بالقاهرة
تليفون ٥٣٦١٨

الاشتراكات جنيهان ونصف فى السنة
الاعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة

القطن

فى فبراير سنة ١٩٥١

فى أواخر يناير سنة ١٩٥١ كانت أسعار الكرنك ١٧٠ر١٥ ريال لعقد مارس و ١٧٥ر١٠ ريال لعقد مايو، وكانت أسعار الاشمونى ١٣٦ر١٥ ريال لعقد فبراير و ١٤٢ر٦٥ ريال لعقد ابريل وفى اواخر يناير تاثر السوق بقرار الحكومة الامريكيه الخاص بتحديد حد اقصى لاسعار الخامات وتعطيل بورصتى نيويورك ونيواورليانز عن العمل من ٢٧ يناير سنة ١٩٥١ فنزلت الاسعار واتسع الريبور (زيادة اسعار العقود البعيده عن اسعار العقود القريبة) وبلغ بين عقدى مارس ومايو ٧١٠ بنطا وبين عقدى فبراير وابريل ٧٧٥ بنطا

وفى الاسبوع الثانى ارتفعت الاسعار حوالى ١١ ريالا فى عقد مارس، و٢ ريال فى عقد فبراير، واستمرت حركة النشاط طوال الاسبوع نظرا لوجود طلبات من الهند واليابان ولشراء الحكومة الامريكية أقطانا مصرية طويلة التيلة لتخزينها للاغراض الحربية .

وفى ١٢ فبراير ألغى القرار الوزارى الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ بحظر التعامل على محصول القطن الجديد ففتح عقد اكتوبر بسعر ١٢٠ر — ريال وعقد نوفمبر بسعر ١٣٩ر٥٠ ريال .

وقد بلغت الفليرة الاولى لشهر فبراير ٢٩٢٥٠ قنطار وبلغت الفليرة الثانية ١٧٠٠٠ قنطار نظرا لكثرة عمليات النقل على الاشهر البعيدة تفاديا من استلام الفليارات وقد اتسع الريبور حتى بلغ ١٠٦٥ بنطا بين عقدى فبراير وابريل .

أما فى الاسبوع الرابع فقد بدات سوق العقود ضعيفة وسادها شعور نزولى لقرب استحقاق الفليرة الاولى لشهر مارس فأخذ المضاربون فى تصفية مراكزهم وكثرة التحديدات من الداخل فسجلت الاسعار هبوطا كبيرا فى عقد مارس بلغ ٩٠٠ بنطا وفى عقد ابريل ٣٦٥ بنطا عن الاقفال السابق . واستمر ضعف السوق خلال الاسبوع نظرا لما أشيع عن سياسة الحكومة ازاء تأميم القطن أو الاستيلاء على جزء منه . وقد أقفلت السوق بسعر — ر١٨٣ ريال لعقد مارس و١٩٢ر٧٠ ريال لعقد مايو و ١٤٣ر٧٥ ريال لعقد ابريل

المبيعات بميناء البصل خلال شهر فبراير :

بلغت المبيعات ٥٧٥٧٢ بالة من جميع الاصناف وبيانها كالآتى :-

٢٨٦٦٢ بالة كرنك و١٥٣٧ بالة منوفى و ٩٢٦٢ جيزة ٣٠ و١٦٨٦٢ بالة اشمونى وزاجوراه و ١٢٤٩ بالة مخلوط

علاوات الاقطان

تحسنت علاوات الاقطان خلال شهر فبراير تحسنا كبيرا خصوصا فى الرتب العالية للكرنك لزيادة الطلب عليها وانخفضت الرتب التى تقل عن الجود خصوصا فى الكرنك والمنوفى

فقد وصلت علاوة رتبة الفج فى الكرنك الى ١٩ ريال وفى الجيزة ٣٠ الى ١٦ ريال وفى الاشمونى الى ١٢ ريال فوق سعر الكنتراتات .

وبلغت فى رتبة الجف ٤٠ ريال فى الكرنك وفى المنوفى ٤٢ ريال تحت سعر الكنتراتات . وفى رتبة الفجف بلغت ٢٣ ريال فى الكرنك و٢٥ ريال فى المنوفى و١٥ ريال فى الاشمونى و١٤ ريال فى الجيزة ٣٠

المحلوج :

بلغت جملة الاقطان المحلوجة من جميع الاصناف من أول الموسم لغاية ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١ ٢٨٤ر٣٥٣ر٧ قنطار مقابل ٢٥٩ر١٨٠ر٧ قنطار فى الموسم الماضى

حركة الصادر :

بلغت جملة الاقطان المصدرة من أول الموسم لغاية ٢٨ فبراير سنة ١٩٥١ ٥٩٠ر٠٠٠ر٤ قنطار مقابل ٥٩١ر٥٧٦ر٤ قنطار فى مثل هذه المدة من الموسم الماضى

المستهلك محليا :

بلغت جملة الاقطان
محليا من أول ا
سنة ١
ح
؛

النظم المحاسبية

حسابات الجراجات

ان النشــاط الرئيسى للجراجات هو تبييت العــربات وتنظيفهــا والمحافظة عليها ، وفي بعض الأحيان يزاول أصحاب الجراجات عمليــات أخرى تتصل بالسيارات ، مثل القيام بتصليحات أو بيع قطع غيــار ٠٠ أو غير ذلك ٠

وينحصر بحثنــا الآن فى أنسب الطرق لمسك حسـابات الجراج الذى يقتصر فيه على تبييت السيارات فقط

فيــكون ايراد الجــراج من ثلاث عناصر رئيسية :

أولا ــ الاشتراكات الشــهرية ٠ حيث يتفق أصحاب الســيارت مع ادارة الجراج على تبييت ســياراتهم وغســلها وتنظيفها نظير اشــتراك شهرى ٠ وهــذه الاشتراكات تكون العنصر الرئيسى فى ايراد الجراج ٠

ثانيا ــ الاشتراكات المؤقتــة ٠ حيث يتفق أصحاب السيارات ــ وهم عادة الموظفين وأصحاب المهن الحــرة الذين تقتضى طبيعــة عملهم البقــاء بمكاتبهم ــ مع أصــحاب الجراجات المجاورة لعملهم على وضــع سياراتهم بها نهارا أثناء فترة العمل ، بدلا من تركها فى الشارع معرضة للمؤثرات الطبيعية كالشمس والمطــر والأتربة ومصادمات السيارات الاخــرى ٠٠٠ الخ ، وذلك نظير اشتراك شهرى يقل [illegible] عن الاشــــتراك الذى يدفع فى [illegible]ابق ٠

[illegible] «الزهورات» وهى أجر[illegible] [illegible]ا[illegible]ضة التى يقوم [illegible] كل

النقل والتاكسيات ٠ وفى هذه الحالة يتفق على تبييت السيارات نظير أجر يومى معين ٠

ويجب لوضع نظام محاسبى سليم أن يراعى فيــه السهولة والمرونة والاقتصاد فى النفقات ، وتقترح أن يكون هذا النظام على الوجه الآتى :

١ ــ الأجندة : وهى أجندة يومية مقســمة الى خانات يحررها البواب ويوضح بها اسم صاحب السيارة ورقم الســيارة ومواصفاتهــا ورقم تسجيل السيارة الكيلو مترى وساعة حضورها وســاعة انصرافها ٠ وقد يستعاض عن هذه الأجندة ببونات من أصل وصورة يحــررها البــواب كالآتى :

رقم مسلسل ٠٠٠

التــاريخ ٠٠٠ الساعة ٠٠٠

رقم السيارة ٠٠٠ نوعهــا ٠٠٠

رقم التسجيل الكيلو مترى ٠٠٠

اسم صاحب السيارة ٠٠٠

بيانات اخرى ٠٠٠

توقيع البواب ٠٠٠

ولهذا الدفتر (أو هذه البونات) أهمية كبيرة من حيث المراقبة الداخلية

٢ ــ دفتر المشتركين ٠ وهو دفتر تقسم كل صفحة من صفحاته الى الخانات التالية

اسم المشترك ٠ رقم الســيارة ٠ مواصفاتها ، قيمة الاشتراك الشهرى ٠ وخانات أخرى بعدد أيام الشهر ٠

ويقيد فى هذا الدفتــــر البيانات الخاصة بتلك الخانات ، ويؤشر فيــه من البونات التى يملأها البواب أولا بأول أمام كل سيارة تدخل بعلامة وفى كل صباح اليوم التالى يقيــد علامة × أمام كل سيارة لم تحضر

٣ ــ دفتر السيارات العارضــة (الزهورات) وهو دفتر مقسم الى خانات كالدفتر السابق فيما عــدا خانة الاشتراك الشهرى مســـتبدل بالفئة اليومية ٠

وحيث أن أصحاب هذا النوع من السيارات يحضرون عادة متأخرين فى المســاء ويغادرون الجراج مبكرا فى الصباح ، لذلك يجب أن يختار من بين عمال الجراج شخصا آخر موثوقا به غير البواب يوضع فى عهدته دفتر ايصالات من أصل وصــــورة ليقوم بقبض أجرة تبييت السيارات يوميا ويحرر الايصال اللازم ٠ وبذلك يمكن مراقبة الايراد من مراجعة أجنــدة البواب (أو الأذونات التى يحررها) على الايصال ، هذا من ناحية عــدد السيارات المبيتة ، أما من ناحيــة السعر فانه من المعروف أن السعر يكون موحد أو مكتــوب بخط ظاهر على حوائط الجراج ٠ فلا يمكن للعامل التلاعب فيه ٠

٤ ــ دفتر يومية الصــندوق وهو دفتر مقســم الى ايراد ومنصرف ٠ والقسم الخاص بالايراد يقســم الى خانات لــكل نوع من الايراد كما فى الجدول رقم « ٢ »

وأما القسم الخاص بالمصروفات ينقسم بنفس الطريقة الى خانات لكل نوع من المصروفات التى أهمها : النور والمياه وأجور العمال وأدوات النظافة والبريد والتليفون والادوات الكتابية والتأمين والمصروفات النثرية .

ويقوم كاتب اليومية بالتأشير على صدر الايصالات بمجرد استلام قيمتها وقيدها بدفتر يومية الصندوق .

وبهذه الطريقة يمكن الاستغناء عن فتح حسابات للعملاء اذ أن صورة الايصال تظل غير مؤشرا عليها مادامت لم تحصل قيمتها. فاذا حل ميعاد دفع الاشتراك الثانى ولم تكن قيمة الاشتراك السابق قد حصلت فان الايصال الاول يلغى بأن تلصق النسخة الاصلية من الايصال على الصورة ويؤشر عليها بالالغاء . ويحرر ايصال جديد بالقيمة المستحقة عن شهرين وهكذا .

أما بخصوص المصروفات فانها تقيد فى هذا الدفتر أولا بأول فى الخانات الخاصة بها وتحفظ مستندات الصرف بالترتيب .

٥ - وفى نهاية كل شهر تجمع الاعمدة المختلفة ويرحل المجموع الى دفتر اليومية العامة ثم الى دفتر الاستاذ العام .

وقبل أن نختتم هذا البحث يهمنا الاشارة الى موقف مصلحة الضرائب - ازاء محاسبة الجراجات وتقدير أرباحها ، ففى حالة عدم اعتماد حساباتها تقوم المصلحة عادة بتقدير أرباحها على أساس استخراج مساحة الجراج ومتوسط المساحة التى تشغلها السيارة ، وبذلك يمكن معرفة عدد السيارات التى يسعها الجراج ثم تقدير نسبة الخلوات ومتوسط سعر تجريج السيارة ، وفى رأينا أن هذه الطريقة معيبة للاسباب الآتية :

١ - ان تقدير مساحة الجراج حسابيا لايتفق مع الواقع فعلا اذ أنه يؤخذ فى الحسبان الحيز التى يترك بالجراج بدون أن يشغل حتى يسهل دخول وخروج السيارات وهذا الحيز من الصعب تقديره لانه يختلف باختلاف الشكل الهندسى للجراج ، كما يختلف حسب خبرة القائمين بالعمل من حيث ترتيب السيارات داخل الجراج . اذ أنه من الضرورة مراعاة ترتيب السيارات بحيث تكون كل سيارة على استعداد للخروج عند كل طلب وفى أى وقت .

٢ - أن تقدير نسبة خلوات لايتفق مع الواقع أيضا اذ أنه كما سبق أن بينا يوجد أصحاب سيارات يقومون بتجريج سياراتهم نهارا وهو مايجعل استخراج هذه النسبة أمرا صعبا .

٣ - ان العادة جرت على أن أصحاب الجراجات الذين تقع جراجاتهم فى شوارع رئيسية يستغلون الطريق العام فى تجريج بعض السيارات وعلى الاخص السيارات العارضة . وهو أمر يصعب جدا تقديره .

كتب جديدة

الكتاب السنوى للتأمين

ظهر الكتاب السنوى الثانى للتأمين الذى تصدره مصلحة التأمين بوزارة المالية .

وقد كانت مصر فى حاجة الى مثل هذا الكتاب حتى يتبين الجمهور ورجال الاعمال والمهتمين بمسائل التأمين مركز الشركات المشتغلة به فى مصر .

ومما تجدر الاشارة اليه أن انجلترا تكتفى باصدار مثل هذا الكتاب بدلا من اصدار قانون للرقابة على شركات التأمين كما يحدث فى معظم الدول الاخرى .

وان مجرد نشر الارقام الصحيحة الواضحة عن كل شركة يعطى رقا[illegible] كافية للجمهور ويمكنه م[illegible] على حقيقة الحالة الما[illegible] مما تضطر معه الأس[illegible]

جدول رقم ١

رقم مسلسل	اسم صاحب السيارة	رقم السيارة	واصفاتها	قيمة الاشتراك الشهرى		شهر يناير			جلة الايام	المبلغ		رقم الايصال
				مليم	جنيه	١	٢	٣١		مليم	جنيه	

جدول رقم ٢

التاريخ	رقم الايصال	جلة الايراد		الاشتراكات		الزهورات		متنوعة	
		مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه

اتفاقات التجارة والدفع

تعمل الحكومة المصرية فى الوقت الحاضر على عقد اتفاقات تجارية واخرى للدفع بينها وبين الدول الاجنبية ، الغاية منهـا تعزيز التبادل التجارى بينها وبين تلك الدول تعزيزا يرمى الى غايتين :

الاولى ـ حصول الاقتصاد القومى المصرى على احتياجاته من المواد الاولية والمصنوعة .

الثانية ـ تيسير سبل الاداء والدفع والتغلب على العقبات النقدية التى طرأت علـى الاقتصـاد الدولى بعد أن وضعت الحرب الاخيرة أوزارها ، والتى تعانى مصر بعضها بسـبب ظروفها الاقتصادية .

وتختلف اتفاقات التجـارة والدفع ـ والحالة هذه ـ عن اتفاقات تطبيق الدولة الاولى بالرعاية التى عقدتها مصر مع الجانب الاعظم من دول العالم فانهـا تنص عـلى صيغة واحدة جوهرها عدم اخضاع واردات طرفى الاتفاق لرسوم جمركية تزيد على ما يفرض على الوارد من طرف ثالث .

وسنوالى فى هذا الباب نشر اتفاقات التجارة والدفع التى تعقدها مصر مع مختلف الدول مع بيان الخوطط الاساسية لها :

اتفاق التجارة والدفع بين مصر وبولونيا

أولا ـ مشروع الاتفاقية :

يسرى هذا الاتفاق ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥١ .

ا ـ الاتفاق التجارى :

ينص الاتفاق التجارى على أن تتم المبادلات التجارية بين مصر وبولونيا وفقا لقائمتى السلع ا ، ب الملحقتين بالاتفاق وتعتبران جزءا متمما له . ويتعهد الطرفان بأن يمنح كل منهما الآخر تراخيص الاستيراد والتصدير للسلع المنصـوص عليها فى تلك القائمتين وذلك فى حالة ما اذا كانت القوانين المعمـول بها فى كل من البلدين تحتم الحصول على مثل هذه التراخيص للسلع المنـوه عنها وذلك خلال مدة سريان الاتفاق .

وتسـوى المدفوعات المتعلقة بالمبادلات التجارية بين البلدين والتى تتم وفقـا لاحكام هذا الاتفاق على أساس احـكام اتفاق الدفع . ولا يسـمح بابرام اتفاقات تجارية على أساس المقايضة الا بموافقة السلطات المختصـة فى كلا البلدين على ذلك مقدما . والسلع التى يتم استيرادها

طة احد الطرفين المتعاقدين

ة تصـديرها الى بلاد

الطرفين .

البنـك الاهلى المصرى حسابا باسم البنـك الاهلى البولونى بالجنيهات المصرية يطلق عليـه اسم الحساب البولونى وتدرج فيه جميع المدفوعات الخاصـة بالبضائع المصدرة من بولونيا الى مصر فى الجانب الدائن منه كما تدرج جميع المدفوعات الخاصة بالبضائع التى تستوردها بولونيا من مصر فى الجـانب المدين من هذا الحساب

ويجب أن لايظهـر فى أى وقت فى الحسـاب البولونى رصيد يتعدى ٣٥٠ ألف جنيه ، ويجب أداء الزيادة بالاسترلينـى . وعند نهاية الاتفاق يسـدد الطرف المدين رصيده القائم بتصـدير بضائع فاذا لم يتم ذلك فيسـدد الرصيد فى مدى ثلاثة شهور بالجنيهات الاسترلينية القابلة للتحويل . .

وقـد ألحق بالاتفاق خطابان متبـادلان نصا على تعهد الطرفين بتقـديم كافة التسهيلات الممكنة كى تشترك بواخرهما بأكبر قسط ممكن فى نقل السلع التى سيتم تبادلها بين البلدين فى نطـاق الاتفاق . كما تم الاتفاق على أن يكون نصيب كل من البواخر المصرية والبواخـر البولونية فى نقل هذه السلع متساويا .

ثانيا ـ نصوص الاتفاقية :

الاتفاق التجارى

رغبة فى انماء حركة التبادل التجارى بين مصر وبولونيا مع مراعاة أحكام الاتفاق التجارى المؤقت بين البلدين بتاريخ ٢٢ ابريل سـنة ١٩٣٠ ، اتفقت حكومة المملكة المصرية وحكومة الجمهورية البولونية على الاحكام الآتية :

المـادة ١

تمنح حكومة المملكة المصرية وحكومة الجمهورية البولونية كل منهمـا الاخرى فى نطاق النظام العام للصادرات والواردات المعمول به فى البلدين معاملة سمحة بقدر الامكان لتنمية التجارة بينهما

المـادة ٢

تتم المبادلات التجـارية بين المملكة المصرية والجمهورية البولونية وفقا لقائمتى السلع ا و ب الملحقتين بالاتفاق وتعتبران جزءا متمما له (القائمة ا ببيان الصادرات المصرية الى بولونيا والقائمة ب ببيان الصادرت البولونية الى مصر)

وخلافا لقائمتى السلع المرفقتين يتعهد الطرفان المتعاقدان فى حدود امكانياتهمـا الاقتصـادية بتشجيع الاتجار بين البلدين فيما يتعلق بالسلع غير الوارد ذكرها فى القائمتين المرفقتين .

المـادة ٣

يتعهد الطرفان المتعاقدان بأن يمنح كل منهما الآخر تراخيص الاستيراد والتصـدير للسلع المنصوص عليها فى القائمتين ا و ب المرفقتين ، وذلك فى حالة ما اذا كانت القوانين المعمول بها فى كل من البلدين تحتم الحصول على مثل هذه التراخيص للسلع المنوه عنهـا وذلك خلال مدة سريان الاتفاق .

وتمنـح التراخيص المذكورة فى أقصر وقت ممكن بالنسبة للبضائع المستوردة أو المصدرة والتى عقدت عنها صفقات أثناء سريان الاتفاق الحالى والقائمتين المرفقتين .

المـادة ٤

تسوى المدفوعات المتعلقة بالمبادلات التجارية بين البلدين والتى تتم وفقا لاحكام هذا الاتفاق على أساس أحكام اتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم

المـادة ٥

لا يسمح بابرام اتفاقات تجارية على أساس المقايضة الا بموافقة السلطات المختصة فى كلا البلدين على ذلك مقدما .

والسلع التى يتم استيرادها بواسطة أحد الطرفين المتعاقدين لا يمكن اعادة تصديرها الى بلاد ثالثة الا باتفاق الطرفين مقدما .

المادة ٦

يعمل بهذا الاتفاق لمدة سنة تبدأ فى أول يناير سنة ١٩٥١ وتنتهى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ . ومن المفهوم أن يتباحث الطرفان قبل انتهاء أجل الاتفاق لتجديده .

اتفاق المدفوعات

رغبة فى تنظيم الموضوعات الجارية المرخص بها بين مصر وبولونيا ، اتفقت الحكومة الملكية المصرية وحكومة الجمهورية البولونية على ما يأتى :

المادة الاولى

تتم كل المدفوعات التجارية والمدفوعات الجارية المالية بين المقيمين فى مصر وبولونيا بالجنيهات المصرية طبقا لهذا الاتفاق .

المادة الثانية

يجب أن تحرر جميع العقود والفواتير الخاصة بالتجارة بين مصر وبولونيا بالجنيهات المصرية . واذا استخدمت وحدة مالية أخرى فى هذه الوثائق ، فيجب تحويلها الى الجنيهات المصرية على أساس متوسط سعر الصرف الذى يتعامل به البنك الاهلى المصرى فى يوم التحويل .

المادة الثالثة

يفتح البنك الاهلى بصفته نائبا عن الحكومة المصرية باسم البنك الاهلى البولونى بصفته نائبا عن الحكومة البولونية حسابا بالجنيهات المصرية يطلق عليه الحساب البولونى .

المادة الرابعة

تدرج جميع المدفوعات المرخص بها بين مصر وبولونيا — والمبينة فيما يلى — بالحساب البولونى

وتدرج جميع المدفوعات الخاصة بالبضائع المصدرة من بولونيا الى مصر فى الجانب الدائن من الحساب البولونى بالجنيهات المصرية ، كما تدرج جميع المدفوعات الخاصة بالبضائع التى تستوردها بولونيا من مصر فى الجانب المدين من الحساب البولونى المذكور ويكون ذلك بالجنيهات المصرية دائما .

وتطبق نفس القاعدة على كل المدفوعات الجارية الاخرى المبينة فى القائمة الملحقة .

وتتم جميع المدفوعات المنصوص عنها فى هذه المادة فى نطاق لوائح مراقبة النقد التى تكون معمولا بها وقتئذ فى مصر وفى بولونيا .

المادة الخامسة

واذا ظهر فى أى وقت بالحساب البولونى رصيد مدين أو دائن أزيد من ٣٥٠٠٠٠ جنيه مصرى ، فتسوى الزيادة عن المبلغ المذكور بالجنيهات الاسترلينية فورا بناء على طلب الجانب الدائن وذلك بتحويلها بمعرفة البنك الاهلى البولونى الى الحساب رقم « ١ » المفتوح باسم البنك الاهلى المصرى فى لندن أو بمعرفة البنك الاهلى المصرى الى الحساب رقم « ١ » المفتوح باسم البنك الاهلى البولونى لدى بنك انجلترا طبقا لما تقضى به الحالة .

المادة السادسة

يضع البنك الاهلى المصرى الاتفاق مع البنك الاهلى البولونى القواعد الفنية اللازمة لحسن سير العمل بالحساب البولونى .

المادة السابعة

وعند نهاية هذا الاتفاق تقدم حكومة الجمهورية البولونية فى مدى شهر بناء على طلب الحكومة المصرية ، قائمة كاملة بالعقود السارية المفعول وقت انتهاء الاتفاق .

وتظل أحكام هذا الاتفاق نافذة المفعول فيما يتعلق بهذه العقود الى أن يتم تنفيذها بأكملها بمعرفة الطرفين المتعاقدين وتسويتها نهائيا بمعرفة البنكين .

ويكون للطرف المدين الحق فى مدى ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء هذا الاتفاق أن يسوى رصيده القائم فى الحساب البولونى بتصدير بضائع .

ويجب بناء على طلب الطرف الدائن أن يسدد الرصيد الذى لا يمكن تسويته بهذه الكيفية فى مدى الثلاثة الشهور بالجنيهات الاسترلينية القابلة للتحويل .

ومع ذلك يبقى الحساب البولونى مفتوحا بعد ذلك طيلة الوقت الذى يلزم لاستيفاء المدفوعات المستحقة بمقتضى العقود المشار اليها فى الفقرة الاولى . وفى هذه الحالة يجب أن تسوى أرصدة « الحساب البولونى » فى نهاية كل ثلاثة شهور

المادة الثامنة

تتم التحويلات المنصوص عنها فى المادتين الخامسة والسابعة على أساس متوسط سعر الصرف للجنيه الاسترلينى الذى يتعامل به البنك الاهلى المصرى فى يوم اجراء التحويلات المذكورة .

المادة التاسعة

يعيد الطرفان النظر فى أحكام هذا الاتفاق — اذا لزم الامر — لجعلها تتمشى مع أية تعديلات يستدعيها انضمام الطرفين الى اتفاقات مالية دولية متعددة الاطراف .

المادة العاشرة

ينفذ هذا الاتفاق فى أول يناير سنة ١٩٥١ ويبقى معمولا به مع مراعاة أحكام المادة السابعة من هذا الاتفاق طيلة مدة الاتفاق التجارى الموقع فى نفس التاريخ الذى أبرم فيه هذا الاتفاق .

ويجدد هذا الاتفاق أو ينتهى العمل به بنفس الكيفية وبنفس القواعد الخاصة بالاتفاق التجارى المذكور .

ملحق لاتفاق المدفوعات :

المدفوعات الجارية

اشارة الى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من اتفاق المدفوعات ، تعتبر المدفوعات الآتية من المدفوعات الجارية :

١ المدفوعات الخاصة بالاتجار بين مصر وبولونيا أو المصاريف الناشئة من :

١) النقل — ب) مصاريف الموانى والقنوات — ج) الايداع والتخزين — د) التزود بالفحم فى الموانى — هـ) السمسرة — و) التأمين والعمولة والتحكيم الى غير ذلك

٢ — المدفوعات مثل :

ا) المرتبات والمعاشات والمكافآت والاتعاب — ب) الخدمات والاعانات ونفقات المعيشة ونفقات السفر — ج) المصاريف والاتعاب الخاصة بتسجيل الاختراعات والتراخيص والبراءات والعلامات التجارية وحقوق المؤلفين — د) الضرائب والمصاريف والرسوم القضائية — هـ) المدفوعات لصالح الاعمال السياسية والقنصلية

٣ كل المدفوعات الاخرى التى يمكن أن يتفق عليها بين الحكومتين .

ثالثا — السلع المتبادلة وفقا للاتفاق التجارى

١ — قائمة صادرات مصر الى بولونيا

القطن — فوسفات الجير — الاسفنج — خيوط القطن الرفيعة — الخرق والكهنه من الصوف — الكتان — المنجنيز — أوكسيد الحديد — متنوعات

٢ — قائمة واردات مصر من بولونيا

الفحم

منتجات زراعية وغذائية :

خلاصة البطاطس — شراب ديكسترين — شراب البطاطس — نبات البطاطس — المولت — جامبو محفوظ — لحوم محفوظه — طيور محفوظة — أسماك محفوظه — نباتات طبيه — بذور مختلفة — حلوى وشوكولاته — مشروبات روحية

مستحضرات كيميائية :

كلورور النشادر — ملح البوتاسيوم — سلفات النشادر — بيكربونات النشادر — صودا مكلسه — نترات الصودا — بيكربونات الصودا — كاربيد — أبيض الزنك — ليثوفون — انتيكلور — أصباغ مختلفة — شمع منتانا — كبريت — مواد كيميائيه ومستحضرات طبيه

منتجات النسيج :

حرير صناعى — أقمشة قطنيه — أقمشة صوفيه — جوت — أقمشة كتانيه — قطيفه وأقمشة للزينه — ملابس داخليه — زراير وكلف للزينه — لباد — جوخ للعبعات — خيوط حرير صناعى — أقمشه ومنسوجات مختلفه

منتجات معدنية وحديدية :

قطع غيار للقاطرات والعربات — مواسير مياه وتوصيلات — مواسير مجارى وتوصيلات — أدوات صحيه من الزهر — أدوات أكل مطلية — آلات نسيج وقطع غيارها — آلات وأدوات زراعيه — آلات لصناعة الخشب — آلات لصناعه المواد الغذائية — محركات كهربائيه للقوى الضعيفه — عدادات كهرباء — أدوات مختلفة ولوازم الكهرباء — عدادات مياه — دراجات — قطع غيار الدراجات — طلمبات — مسامير مختلفة — حدوة للخيل — أسلاك حديديه — ألواح من الزنك — جرادل حديد طليه بالزنك — مصابيح ضد الرياح — شرائط لمصابيح البترول — نظارات ومناظير — ميكروسكوبات — أدوات فوتوغرافيه — أدوات معدنية مختلفه .

منتجات الخشب :

أخشاب مقطعه بأشكال معنية — ألواح من الصنوبر — خشب سنديان — قطع زخرفيه من الخشب وخشب منحنى للموبيليات للف — ورق بارشمان — كرتون

منتجات الصينى والز[illegible]

صينى للمائدة — أ[illegible]
أدوات صحية
كوبات [illegible]
أوا[illegible]
لله[illegible]
عمو[illegible]

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات

مادة ١ :

لا يجوز أن يزاول مهنة وكيل براءات الا من كان أسمه مقيدا فى سجل وكلاء البراءات بوزارة التجارة والصناعة • ويقسم السجل الى جداول مختلفة بحسب نوع المؤهل العلمى

ويقصد بوكيل البراءات فى اصطلاح هذا القانون كل من ينوب عن الغير أمام الجهات الرسمية بوزارة التجارة والصناعة فى اتخاذ أجراء من الاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والمعدل بالقانون رقم١٤٣ لسنة ١٩٤٩ وفى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وفى اللوائح التنفيذية لهما

مادة ٢ :

يشترط للقيد فى السجل أن يكون الطالب –

(١) مصريا ومقيما فى المملكة المصرية •

(٢) كامل الاهلية المدنية •

(٣) حسن السمعة ولم تصدر عليه أحكام قضائية أو قرارات تأديبية ماسة بالشرف

(٤) حاصلا على درجة أو دبلوم من أحدى الجامعات المصرية أو على شهادة مصرية أو أجنبية تتفق وزارتا المعارف العمومية والتجارة والصناعة على اعتبارها معادلة لاحدى المؤهلات السابقة •

مادة ٣ :

– تقدم طلبات القيد مع الاوراق المثبتة لتوافر الشروط المنصوص عليها فى المادة الثانية الى لجنة تشكل برئاسة وكيل وزارة التجارة والصناعة وعضوية مراقب عام مصلحة الملكية الصناعية أو من يقوم مقامه وأقدم أستاذ للقانون التجارى بالجامعات المصرية •

ويتضمن الطلب البيانات الاتية • –

أسم الطالب ولقبه وسنه وجنسيته ومحل اقامته ومؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها والجدول الذى يرغب قيد اسمه فيه حسب مؤهله العلمى •

وتقرر اللجنة بعد التحقق من توافر الشروط فى الطالب قيد أسمه فى السجل ونوع الجدول الذى يقيد فيه فاذا رفض الطلب وجب أن يكون القرار مسببا •

ويجب أن تفصل اللجنة فى كل طلب فى مدى شهرين على الاكثر من تاريخ تقديمه

ويعلن صاحب الشأن بقرار اللجنة فور صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول •

مادة ٤ :

يجوز لطالب القيد أن يطعن فى القرار الصادر برفض طلبه خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ أعلانه بالقرار المذكور •

ويقدم الطعن الى لجنة تشكل على الوجه الاتى

وكيل وزارة التجارة والصناعة رئيسا

مستشار الدولة بقسم الرأى للادارة الخاصة بوزارة التجارة والصناعة ••

...قب عام مصلحة الملكية الصناعية أو من ••

... أو من يقوم مقامه ••

... ينتسب اليها طالب القيد•

...انون التجارى بالجامعات

...قرار من

...وز

حضرها ستة أعضاء على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس •

مادة ٥ :

يجب أن تفصل اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤ فى كل طعن يقدم اليها فى مدى شهرين على الاكثر من تاريخ تقديمه ، وبعد تكليف الطاعن بالحضور أمامها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لسماع أقواله •

ويكون قرار اللجنة برفض الطعن نهائيا •

مادة ٦ :

يكون رسم القيد فى السجل خمسة جنيهات وتعطى شهادة بالقيد للطالب بدون رسم •

ويجوز أعطاء صور أو مستخرجات من السجل لمن يطلبها بعد دفع رسم قدره جنيه واحد •



مادة ٧ :

يستبعد من السجل كل من فقد أحد الشروط الواردة بالبندين ١ و ٣ من المادة الثانية وكذلك اسم من طلب استبعاد اسمه أو توفى ويكون ذلك بقرار من اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤

مادة ٨ :

تتولى وزارة التجارة والصناعة نشر بيان سنوى باسماء المزاولين لمهنة وكلاء البراءات المقيدة أسماؤهم فى الجدول المشار اليه فى المادة الاولى •

مادة ٩ :

لا يجوز لاصحاب العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية أن ينيبوا عنهم وكلاء براءات أمام الجهات الرسمية بوزارة التجارة والصناعة الا من بين الأشخاص المقيدة أسماؤهم فى السجل •

مادة ١٠ :

يجوز لمن كان يزاول مهنة وكيل براءات عند العمل بهذا القانون ان يقدم خلال ستة أشهر طلبا للجنة – المنصوص عليها فى المادة ٣ – لقيد أسمه فى السجل •

فاذا كان الطالب مستوفيا للشروط الواردة فى المادة الثانية أصدرت اللجنة قرارها بقيد أسمه •

أما أذا لم يكن مستوفيا للشرطين الاول والرابع من هذه المادة وكان قائما بالعمل فعلا وقت صدور هذا القانون • وله من تجاربه ومؤهلاته الاخرى ما يجعله أهلا للقيام بهذه المهنة جاز للجنة قيد أسمه بقرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الماده ٤ •

ويحصل الابلاغ بكتاب موصى عليه خلال شهر من تاريخ الامر المستوجب للابلاغ

مادة ١١ :

على كل من قيد أسمه فى السجل أن يبلغ وزارة التجارة والصناعة بعنوان مكتبه عند بدء العمل فيه وبكل تغيير فى هذا الشأن (العنوان)

مادة ١٢ :

يحاكم تأديبيا أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤ كل من حكم عليه فى جريمة تمس الامانة والشرف أو ارتكب أمرا مخلا بشرف المهنة •

مادة ١٣ :

العقوبات التأديبية هى • –

(١) الانذار (٢) التوبيخ

(٣) الحرمان من مزاولة المهنة مدة لا تزيد على سنتين •

(٤) محو الاسم من السجل •

مادة ١٤ :

ترفع الدعوى التأديبية الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤ بقرار يصدر من وزير التجارة والصناعة ويعلن المتهم بالحضور أمام اللجنة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل تاريخ الجلسة المعين للتأديب بخمسة عشر يوما مبينا به ميعاد أجتماع اللجنة ومكانه وملخص التهمة المنسوبة اليه ويجوز له أن يحضر بنفسه او أن يوكل عنه من يشاء من المحامين للدفاع عنه وللجنة أن تأمر بحضور المتهم شخصيا ولها أن تحقق التهم بنفسها أو تندب لذلك احد أعضائها كما أن لها أو لمن تندبه وللمتهم أن يكلف بالحضور على يد محضر الشهود ومن تخلف من هؤلاء الشهود أو شهد زورا يعاقب بالعقوبات المقررة لذلك فى المادتين ٦٧ و ١٦٩ من قانون تحقيق الجنايات والمادة ١٦٩ من قانون العقوبات ويحال الى النيابة لاجراء شؤونها فيه •

مادة ١٥ :

تكون جلسات التأديب سرية وتصدر اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤ قرارها علنا بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائها الحاضرين بعد سماع دفاع المتهم أو وكيله ولا تكون مداولاتها صحيحة الا اذا حضرها سبعة أعضاء على الاقل من بينهم مستشار الدولة ويجب ان يكون القرار مسببا وان تقرأ اسبابه كاملة قبل النطق به • ويكون قرار اللجنة نهائيا •

ويعلن المتهم بقرار اللجنة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره ويقوم مقام الاعلان تسليم صورة القرار الى المحكوم عليه بايصال • وتجوز المعارضة فى قرار اللجنة أذا صدر فى غيبة المتهم خلال عشرة أيام من تاريخ أعلانه بالقرار أو تسليمه اليه وتكون المعارضة بتقرير يودع بمكتب وزير التجارة والصناعة •

وتسرى فى شأن أعلان المتهم بتاريخ الجلسة المعينة للنظر فى المعارضة وبالقرار الذى يصدر الاوضاع والمواعيد المقررة بالفقرة السابقة •

←

ويجوز لمن صدر قرار بمحو أسمه أن يطلب من اللجنة أعادة النظر فى أمره بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ صدور القرار .

مادة ١٦ :

مع عدم الاخلال بعقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل شخص أسمه غير مقيد فى السجل يستعمل نشرات أو لافتات أو أية وسيلة أخرى من وسائل الدعاية اذا كان من شأن ذلك أن يحصل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق فى مزاولة مهنة وكيل براءات وكذلك كل شخص ينتحل لنفسه هذه الصفة .

وفى جميع الاحوال يأمر القاضى بنزع اللوحات واللافتات ونشر الحكم مرة كل أو أكثر فى صفحتين يعينها على نفقة المحكوم عليه .

مادة ١٧ :

يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولاتزيد على خمسمائة قرش كل من يخالف أحكام المادة ١١

مادة ١٨ :

يكون لموظفى مصلحة الملكية الصناعية الفنيين صفة رجال الضبط القضائى لاثبات ما يقع من الجرائم بالمخالف لاحكام هذا القانون .

منشورات ضرائبية

ادارة التركات

منشور رقم ١٤ تركات

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٤ فبراير سنة ١٩٥١ اعتبار قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣٠ يوليه سنة ١٩٤٦ القاضى بأن يكون ربط الضرائب على الاطيان اعتبارا من أول سنة ١٩٤٩ على أساس نصف قيمة الايجار السنوى للفدان كأن لم يكن لصدوره باطلا بطلانا أصليا لمخالفته للقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٣٩ الذى يقضى بفرض ضريبة الأطيان على أساس الايجار السنوى المقدر لهذه الاراضى وتحصيل ضريبة الاطيان ابتداء من سنة ١٩٥١ على أساس القيمة الايجارية الكاملة وتصحيح آثار هذا الخطأ عن سنتى ١٩٤٩ و١٩٥٠ سواء بالنسبة لضريبة الاطيان أو لغيرها من الضرائب المقدرة على أساس ضريبة الأطيان .

لذلك قررنا :

١ - الغاء منشور المصلحة رقم ٢٠ تركات الصادر فى ١٩٤٩/٨/١٦ والقاضى باعتبار القيمة التى تقدر الاطيان الزراعية بعشرة أمثالها فى تركات المتوفين بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ طبقا للفقرة الاولى من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ هى نصف الايجار الذى قدرته لجان تعديل الضرائب واعتبار هذا المنشور كأن لم يكن .

٢ - تقدر قيمة الاطيان الزراعية فى التركات بعشرة أمثال القيمة الايجارية الكاملة التى اتخذت أساسا لربط الضريبة .

وتركات المتوفين بعد ١٩٤٨/١٢/٣١ التى فصل فيها على أساس نصف القيمة الايجارية تعاد تسويتها ويصحح تقدير الاطيان فيها على أساس القيمة الكاملة ويحصل من أصحاب الشأن فروق رسوم الأيلولة المستحقة بعد التصحيح .

حرر فى ٨ فبراير سنة ١٩٥١

●

قسم الضرائب على الايرادات
شعبة القضايا

كتاب دورى رقم ٤٠
أرباح استثنائية

اختلفت المصلحة مع بعض الممولين على ضم فروق الضرائب والارباح غير الموزعه الى رأس المال الحقيقى المستثمر ، وباعادة النظر فى هذا الخلاف فى ظل القواعد التى بنى عليها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، وعلى ضوء ماصدر من أحكام ، انتهت المصلحة الى أن فروق الضرائب التى تستحق بعد الفحص وكذلك الأرباح تحت التوزيع فى الفترة بين تاريخ اقفال الميزانية وتاريخ انعقاد الجمعية العمومية يعتبران من رأس المال الحقيقى المستثمر لان « المعيار المادى » الذى يحكم تحديد رأس المال المستثمر فى قانون الضريبة الخاصة يقضى بأن يدخل فى نطاقه عدا رأس المال الاسمى كل المبالغ المستثمرة فعلا فى نشاط المنشاة والمملوكة لها .

ومن مؤدى هذا أن تحسب فروق الضرائب سالفة الذكر ضمن رأس المال الحقيقى المستثمر طالما انها مازالت فى ذمه المنشأة وما زالت مستثمرة فعلا فى أعمالها ، هذا فضلا عن ان مبلغ الضريبة قبل صدور الورد ليس محقق الوجود ولامعين المقدار ولامستحق الاداء ومن ثم فليس للمصلحه حق اختصاص قانونى على أرباح المنشأة يمنعها من استعماله أو تجنيبه الاستثمار خلال الفترة الواقعة بين تاريخ قفل الميزانية وتاريخ صدور الورد .

ويسرى هذا الحكم أيضا على الارباح فى الفترة بين تاريخ اقفال الميزانية وتاريخ انعقاد الجمعية العمومية فهى لم تخرج فعلا ولاقانونا من ذمة الشركة فى هذه الفترة ومن ثم تعتبر من رأس المال الحقيقى المستثمر

●

كتاب دورى رقم (٣٠٢)

تنظيما للاجراءات الواجب اتباعها فى حالات التصالح فى الدعاوى المنظورة أمام القضاء وتوحيدا للمسئولية وتعاونا مع ادارة القضايا ومجلس الدولة تقرر اتباع الأجراءات التالية :

أولا - يعد مشروع محضر الصلح طبقا للأسس التى تعتمدها الادارة العامة ويكتفى بالتأشير عليه من الادارة المحلية التى أعدته دون التوقيع عليه ويرسل الى الادارة العامة

ثانيا - بعد موافقة الادارة العامة على مشروع الصلح يرسل المشروع الى ادارة القضايا لأخذ رأيها فيه بصفة استشارية

ثالثا - بعد ورود مشروع الصلح من ادارة القضايا يعاد الى الجهة المختصة للتوقيع عليه وموافاة الادارة العامة به لارساله الى ادارة القضايا للتصديق عليه أمام المحكمة .

رابعا - فى الحالات التى تزيد فيها مادة التصالح عن خمسة آلاف جنيه يعرض المشروع على مجلس الدولة بعد أخذ رأى ادارة القضايا وفقا للفقرة ثانيا . فاذا أعيد بالموافقة اتخذت الاجراءات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة

حرر فى ١٩٥١/٢/٨

●

منشور رقم ٤

القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط ضريبة الاطيان ولتحديد الايراد الحكومى للاراضى الزراعية فى تكوين وعاء الضريبة العامة على الايراد

تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩٥١ بالغاء قراره الصادر بتاريخ ٣٠ يوليه سنة ١٩٤٦ فيما تضمنه متعلقا بربط ضريبة الاطيان اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٩ على أساس نصف القيمة الايجارية المقدرة فى السنة الزراعية ١٩٤٦/٤٥

وبناء على المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٩ بشأن ضريبة الاطيان ، وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير ايجار الاراضى الزراعية والمادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد ، توجه المصلحة النظر الى مراعاة ما يلى :

١ - الايراد الحكومى للاراضى الزراعية هو كامل قيمتها الايجارية المتخذة أساسا لربط ضريبة الاطيان وليس نصف هذه القيمة

ولذا يتعين مطالبة الممولين بأداء الفروق المستحقة عليهم من واقع اقراراتهم على هذا الاساس اعتبارا من ايرادات سنة ١٩٤٩

٢ - على مأمورى الضرائب اجراء ربط الضريبة العامة على الاساس نفسه

٣ - اذا كانت الضريبة العامة قد ربطت على أساس نصف القيمة الايجارية فيجرى ربط تكميلى بالفروق المستحقة ويطالب الممولون بالاداء بالطريقة القانونية المقررة .

القاهرة فى ٥ فبراير سنة ١٩٥١

●

منشور رقم (١٦٢)

قضى المنشور رقم ٧٤ بالاكتفاء بتحرير كشف من صورتين بأسماء الممولين الخاضعين للضريبة على الارباح التجارية والصناعية والذين لا يتجاوز صافى ربحهم حدود الاعفاءات المنصوص عليها فى المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ واعتمادها دفعة واحدة من المدير المحلى بدلا من تحرير استمارة تمويل وربط وتنبيه لكل ممول من ممولى هذه الفئة وذلك تبسيطا للاجراءات .

ولما كان هذا النظام لا يساعد على تحديد وعاء الضريبة العامة على الايراد اذ لا يوجد لدى قسم الضريبة العامة على الايراد بيان عن الممولين الذين لا يتجاوز صافى أرباحهم حدود الاعفاءات المنصوص عليها فى المادتين ٤١ و ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كى يحدد مقدار ربحهم النوعى من الاعمال التجارية أو الصناعية ومن المهن الحرة ،

فتوفيقا بين الغاية التى من أجلها صدر المنشور رقم ٧٤ وبين الغاية التى يقتضيها القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ من تحديد وعاء الضريبة العامة على الدخل يجب على المأمورية أن تقوم بأخطار كل ممول لا يتجاوز صافى ربحه من الاعمال التجارية والصناعية أو من المهن الحرة حدود الاعفاءات المنصوص عليها فى المادتين ٤١ و ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بخطاب موصى عليه مبينا فيه مقدار هذه الارباح واعتماد المصلحة للاعفاء وأن يحتفظ بصورة من هذا الخطاب فى الملف الفردى للممول

حرر فى ١٩٥١/٢/١٩

●

استدراك

يحذف من السطر الثا:
رقم ٢٩٠ المؤرخ ٩١'
الديون » ~
الفر.

احصائيات

الاحصائيات عظيمة الاهمية فى عالم المال والاقتصاد لانها تدل على الاتجاهات العامة للاسواق المالية والتجارية فضلا عن دلالتها على أثر ما يصدر من تشريعات أو قرارات او يتخذ من علاج لمختلف المشاكل الاقتصادية • وقراءة الارقام فى مسألة بالذات قد يؤدى الى نتائج مضللة فيجب أن نقرن بالعوامل الاخرى وبنواحى النشاط الاقتصادى المتعدده • وسنطالع القارىء فى هذا الباب بكل ما يتيسر لنا الحصول عليه من معلومات احصائية محلية أو دولية • وستلقى الارقام التى تنشر فى هذه الصفحة ضـــوءا على كثير من الابحاث والمقالات التى تحتويها هذه المجلة .

المركز الاحصائى للقطن لغاية آخر فبراير سنـــــة ١٩٥١

	موسم ٥٠/٩٥١	موسم ٤٩/٩٥٠
المخزون فى ٨/٣١	٩١٠ر٥٧٧	٢ر٢٢٥ر٩٧٤
المحصـــــول	٨ر٣٨٤ر٠٠٠	٨ر٧٠٤ر٤٣٠
	٩ر٢٩٤ر٥٧٧	١٠ر٩٣٠ر٤٠٤
المصدر لغاية ٥١/٢/٢٨	٣ر٧٦٣ر٩٦٨	٤ر١٨٢ر٢٢٣
شحن ولم تسو اجراءاته الجمركية	٢٣٦ر٦٢٢	٣٩٤ر٣٦٨
المستهلك المحلى	٦٠١ر٨٠١	٥٦٩ر٥٢٣
جملة المصدر والمستهلك	٤ر٦٠٢ر٣٩١	٥ر١٤٦ر١٢٤
المعروض فى ٥١/٢/٢٨ بالقنطار	٤ر٦٩٢ر١٨٦	٥ر٧٨٤ر٢٨٠

بيـــان خاص بالعلامات التجارية لغاية ٣١ من شهر يناير سنة ١٩٥١

١ ــ طلبات مقدمة للتسجيل	٢٢٨٦٦
٢ ــ طلبات تنازل عنها أصحابها	١٨٣٠
٣ ــ طلبات رفضت	١٤
٤ ــ علامات تم تسجيلها	٨٩٨٥
٥ ــ الرســـوم المحصلة	

	مليم جنيــــه
ا ــ رسوم تسجيل	٤٠٩٦١ر٠٠٠
ب ــ رسوم تجديد الحماية	٨٢٧٨ر٩٥٠
ج ــ رسوم مختلفة	١٢٦٢٤ر٧٨٩
مجموع الرسوم	٦١٨٦٤ر٧٣٩

أثمان المواد الخام للغزل والنسج

(بالبنس)

	الأثمان الحالية لغاية آخر سنة ١٩٥٠	الأثمان فى يونيو سنة ١٩٥٠	أثمان قبل الحرب ١٩٣٩/٨/٣٠
١ ــ قطن أمريكى (ميــدلنج)	٤٥ر٨	٣٢ر١٥	٥ر٤٩
٢ ــ جيزة ٧ (نوع ٤٦) مصرى	٦٦ر١٠	٤١ر٨٠	٧ر ٠
٣ ــ « فايبرو » مادة خام	٢١ر ٠	١٨ر ٠	١٠ر ٠
٤ ــ صوف « قمة » ٦٤ متوسط	٢٣٨ر ٠	١٦٢ر ٠	٢٠ر ٠
٥ ــ « فايبرو » قمة ٥ر٤ دينير ٤	٣١ر ٠	٢٦ر٥٠	١٥ر٥٠
٦ ــ خيش خام «جودديزى» ٣/٢	١٢ر٤٠	١٢ر٤٠	
٧ ــ حرير يابانى خام خصوصى ١١١			
٨ ــ درجة ٩٢ / ١٣/١٥	٤٢٦ر ٠	٣٢٦ر ٠	١٦٢ر ٠
٢٠/٢٢	٤٠٥ر ٠	٣٠٧ ٠	
٩ ــ حرير صناعى ــ بالهــانك	٥٤ر ٠	٤٣ر ٠	٣٠ر٥٠
بالــكعكة	٤٨ر ٠		
٣٦ « فايبرو » خيوط غزل	٤١ر٣٠	٣٥ر٨٥	١٧ر٧٥
قطن أمريكى «كوب تويست»	٧٤ر٩٣	٥٦ر١٢٠	٩ر٨١٢٥
فايبرو » خيوط غزل	٦٢ر٠٢	٥٢ر٨٤	٢٢ر١٢٥
«كوب تويست»	١١١ر ٠	٧٥ر ٠	١٧ر١٣
عادى	١٧ر١٣	١٧ر١٣	
١٠	٢٥٠ر ٠	٢٥٠ر ٠	
	١٧٩ر ٠	١٧٩ر ٠	

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية لغاية ٣١ من شهر يناير سنة ١٩٥١

حالات البيع	٨٢
حالات الرهن	٣٨

●

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة فى السجل التجارى لغاية ٣١ من شهر يناير سنة ١٩٥١

محال مملوكة لافراد

متاجر	٢١٧٥٣٠
مصانع	١٥٦٢١

محال مملوكة لشركات

متاجر	٢٢١٥٦
مصانع	٢٩٣٨

●

رؤوس الاموال المقيـــدة فى السجل التجـارى عن الشركات التى مركزها العــام فى مصر

ذات الصفة التجارية

شركات تضامن :

	مليم جنيــــه
تجارية	٣٢ر٣٤٢ر٨٧٣ر٥٥١
صناعية	٥ر٠١٦ر٦١٠ر١٣٥

شركات توصية بسيطة :

تجارية	٢١ر٢٦٩ر٦٨١ر٨٣٥
صناعية	٤ر٠٧٢ر٢٤٢ر٣٤٠

شركات توصية بالاسهم

تجارية	٧ر٧٤٥ر٣٤٩ر٩٧٧
صناعية	١ر١٤٨ر٠٠٠ر٠٠٠

شركات مساهمة

تجارية	٧٠ر٧٩١ر٥٨٢ر٩٤٧
صناعية	١٧ر٩٩٨ر٦٣٩ر٠٠٠

ملحوظة :

لايشمل هذا البيان .

أولا ــ الشركات التجـــارية التى مركزها العام فى الخارج ولها فروع أو وكالات فى مصر .

ثانيـــــا ــ الشركات ذات الصفة المدنيـــة سواء أكان مركزها العام فى مصر أم فى الخارج .

احتيـــاطى بريطانيا من الذهب والدولارات

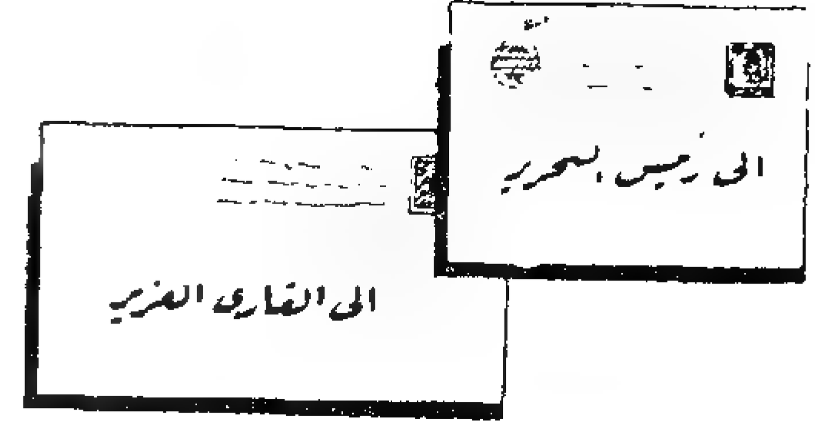
مليـــون دولار

السنة	المصدر						
	صافى الزيادة أو العجز	قروض أمريكية أو كندية	مشتريات من صندوق النقد	فروض ذهب من جنوب أفريقيا	مساعدة مارشال	تغيير الاحتياطى *	آخر المدة فى الاحتياطى
١٩٤٦	٩١٠	١ر١٣٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	+ ٢٠٠	٢ر٦٩٦
١٩٤٧	٤ر١٢١	٣ر٢٦٢	٢٤٢	٠٠٠	٠٠٠	− ٦١٧	٢ر٠٧٩
١٩٤٨							
الربع الأول	٥٩١	٣٤٢	٨٨	٣٢٢	٠٠٠	+ ١٦٢	٢ر٢٤١
الربع الثانى	٤٣٤	٨	١٦	٠٠٠	٨٩	− ٣٢١	١ر٩٢٠
الربع الثالث	٣٠٤	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٦١	− ١٤٣	١ر٧٧٧
الربع الرابع	٣٧٦	٠٠٠	٢٥	٠٠٠	٤٣١	+ ٧٩	١ر٨٥٦
جملة ١٩٤٨	١ر٧٠٥	٣٥٠	١٢٩	٣٢٢	٨٦١	٢٢٣	١ر٨٥٦
١٩٤٩							
الربع الأول	٣٣٠	٣٠	٣٢	٠٠٠	٣٢٤	+ ٥٦	١ر٩١٢
الربع الثانى	٦٣٢	٣٠	٠٠	٠٠٠	٣٤١	− ٢٦١	١ر٦٥١
الربع الثالث	٥٣٩	٢٩	٠٠	٠٠٠	٢٨٤	− ٢٢٦	١ر٤٢٥
الربع الرابع	٣١	٢٧	٢٠	٠٠٠	٢٤٧	+ ٢٦٣	١ر٦٨٨
جملة ١٩٤٩	١ر٥٣٢	١١٦	٥٢	٠٠٠	١ر١٩٦	− ١٦٨	١ر٦٨٨
١٩٥٠							
الربع الأول	+ ٤٠	٢٧	٠٠٠	٠٠٠	٢٢٩	+ ٢٩٦	١ر٩٨٤
الربع الثانى	+ ١٨٠	١٨	٠٠٠	٠٠٠	٢٤٠	+ ٤٣٨	٢ر٤٢٢
الربع الثالث	+ ١٨٧	٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٤٧	+ ٣٣٤	٢ر٧٥٦
الربع الرابع	+ ٣٩٨	٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٤٦	+ ٥٤٤	٣ر٣٠٠
جملة ١٩٥٠	+ ٨٠٥	٤٥	٠٠٠	٠٠٠	٧٦٢	+ ١ر٦١٢	٣ر٣٠٠

أثمان المواد الاوليــة

السلعة ووحدة الوزن والتمن	١٩٤٩ ديسمبر	١٩٥٠ يونيو	سبتمبر	نوفمبر	ديسمبر	١٩٥١ يناير ٣	يناير ١٠
قمح (بالسنت للبوشل)	٢١٦ر٧/٨	٢١٦ر٣/٤	٢٢٣ر ١/٤	٢٢٧	٢٤٦ر١/٤	٢٤٦ر١٥/١٦	٢٤٦٧/٨
ذرة (بالسنت للبوشل)	١٣١ر	١٤٨	١٤٤ر ١/٢	١٦٠ر٣/٨	١٧٢ر١/٤	١٧٧ر٥/٨	١٧٨ر
سكر (بالسنت للرطل)	٤ر٣٨	٤ر٣٠	٥ر ٨٥	٥ر٣٠	٥ر٣٥	٥ر٤٥	٥ر٦٥
قطن آمريكى (بالسنت للرطل)	٣١ر٤٣	٣٤ر٦٤	٤٢ر ٠٠	٤٣ر٧٦	٤٤ر١٣	٤٤ر٦٢	٤٤ر٨٨
صوف ٥٦ (بالبنس للرطل)	٧١ر٠٠	٨١ر٠٠	١٤٨ر	١٦٣ر	١٦٧ر٠٠	٠٠	٢٠٢
سيسل (بالجنيه للطن)	١١٤ر	١٣٠ر	١٥٨ر ١/٢	١٨٠ر	٢٠٠ر٠٠	٢٠٠ر٠٠	٢٠٠ر٠٠
خيش (بالجنيه للطن)	١١٥ر	١٢٠ر	١١١ر	١١٢ر	١٢٠ر	١٢٢ر	١٢٩ر
قصدير (بالجنيه للطن)	٥٩٩ر١/٢	٦٠٠ر٣/٤	٨١١ر ١/٢	١١١٧ر١/٢	١١٥٧ر١/٢	١١٥٧ر١/٢	١٢٦٢ر١/٢
نحاس (بالسنت للرطل)	١٨ر٥	٢٢ر٥	٢٤ر ٥٠	٢٤ر٥	٢٤ر٥	٢٤ر٥	٢٤ر٥
زنك (بالسنت للرطل)	٩ر٨٧٥	١٥ر٠	١٧ر ٥	١٧ر٥	١٧ر٥	١٧ر٥	١٧ر٥
تنجستن (بالوحدة)	٩٢ر٥	١٢٦ر٩	٢٣٥ر٠	٢٦٥ر٠	٣٨٧ر٥	٤٠٧ر١/٢	٤٤٠ر٠
كويكسيلفر (بالجنيه لكل ٧٦ رطل)	٢٦ر١/٤	١٦ر٣/٤	٢٤ر	٣١ر٣/٤	٤٢ر١/٢	٤٨ر	٥٨ر١/٢
زيت كتان (بالسنة للرطل)	١٧ر١	١٧ر٩	١٧ر ٦	١٦ر٤	١٨ر٧	١٨ر٢	٢٠ر٠
زيت خروع (بالجنيه للطن)	٩٨ر٠	١٢٠ر٠	١٤٦ر٠	١٥٣ر٠	١٨٨ر٠	٢١٠ر٠	
زيت تنج (بالجنيه للطن)	٢٢٠ر٠	١٨٠ر٠	٢١٠ر٠	٢٠٥ر٠	٢٣٠ر٠	٠٠٠ر	
شيلاك (بالشلن للكوارت)	٣٢٠ر٠	٢٣٧ر١/٢	٣٢٥ر٠	٣٣٠ر٠	٤٠٠ر٠	٤١٢ر١/٢	
كاوتشوك (بالبنس للرطل)	١٥ر	٢٤ر	٤٥ر ١/٢	٥٩ر١/٢	٥٥ر	٥٣ر	
دهن (بالسنت للرطل)	٦ر	٤ر٧/٨	١٢ر	١٤ر	١٦ر١/٤		

ملحوظة : الاسعار حسب آخر يوم فى الشهر فيما عدا اسعار الصوف فانها المتوسط الش
الاردب = ٥ر٤٤ بوشل = ١٩٨ لترا   الرطل الانجليزى = ١ر٩١



هذا باب نضعه فى خدمة القراء لمعاونتهم على حل مشاكلهم الحسابية أو المالية او الضرائبية وسيتولى الرد على الاسئلة خبراء فى كل نوع منها ونحن نرحب بكل ما يرد الينا من القراء من أسئلة

س ـ متى يبدأ التقادم المسقط لحق الممول فى رد المبالغ المدفوعة منه لمصلحة الضرائب بدون وجه حق ؟

ج ـ استقر الرأى فى الفقه والقضاء على ان التقادم المشار اليه فى الفقرة الثانية من المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ لا يبدأ من تاريخ السداد وانما من تاريخ علم الممول بالضرائب المستحقة عليه وذلك باستلامه التنبيه المحدد لهذه الضرائب (النموذج ٤ ضرائب) لانه يمكن به أن يستدل على ما قد يكون قد دفعه بدون وجه حق .

***

س ـ هل يعد الحساب الجارى ضمن رأس المال الحقيقى المستثمر عند تحديد رقم المقارنة ؟

ج ـ كانت مصلحة الضرائب تستبعد الحسابات الجارية من رأس المال الحقيقى المستثمر فى شركات الاشخاص ، على اعتبار ان الشركة لها شخصية معنوية تختلف عن شخصية الشركاء . اما فى حالة الافراد فتضم الحسابات الجارية الى رأس المال الحقيقى المستثمر بشرط ثبوت استثماره فعلا وملكيته للمول .

ولقد استقر الرأى الآن على ضم [...]سابات الجارية الدائنة الى رأس [...]حقيقى المستثمر للشركاء [...]ركات الاشخاص ، اذا [...] مستثمرة فى

س ـ اذا اعتمدت جمعية عمومية لشركة مساهمة ترحيل جزء من الارباح الى الاحتياطى ، فهل يعتبر ضم هذا الاحتياطى الى رأس المال الحقيقى المستثمر عند تحديد رقم المقارنة من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية او من تاريخ بداية السنة المالية الجارية ؟

ج ـ استقر الرأى فى مصلحة الضرائب على ان هذه الزيادة تعد مستثمرة من تاريخ بدء السنة المالية الجارية .

***

س ـ هل للشركة المساهمة تحت التأسيس أن تمسك دفاتر قانونية ؟

ج ـ يرى البعض أن تقيد الحسابات فى دفاتر غير رسمية وعند صدور المرسوم تنقل الى الدفاتر التى تسجل . ويرى البعض أن تسجل دفاتر بصفة شركة تحت التأسيس . ويستمر التقييد فى نفس الدفاتر بعد صدور المرسوم .

ويرى البعض أن تسجل دفاتر بصفة شركة مساهمة تحت التأسيس وعند صدور المرسوم تسجل دفاتر أخرى بصفة شركة مساهمة .

والرأى الاخير هو أفضل الآراء من الوجهة القانونية والعرفية .

***

س ـ هل يمكن تحميل حساب الارباح والخسائر بقيمة المسروقات ؟

ج ـ نعم يمكن أن يحمل حساب الارباح والخسائر بقيمة المسروقات متى كان ذلك ثابتا بمستندات وأوراق رسمية كمحاضر البوليس وخلافها . وذلك فى حالة عدم التأمين عليها لدى احدي شركات التأمين . . .

***

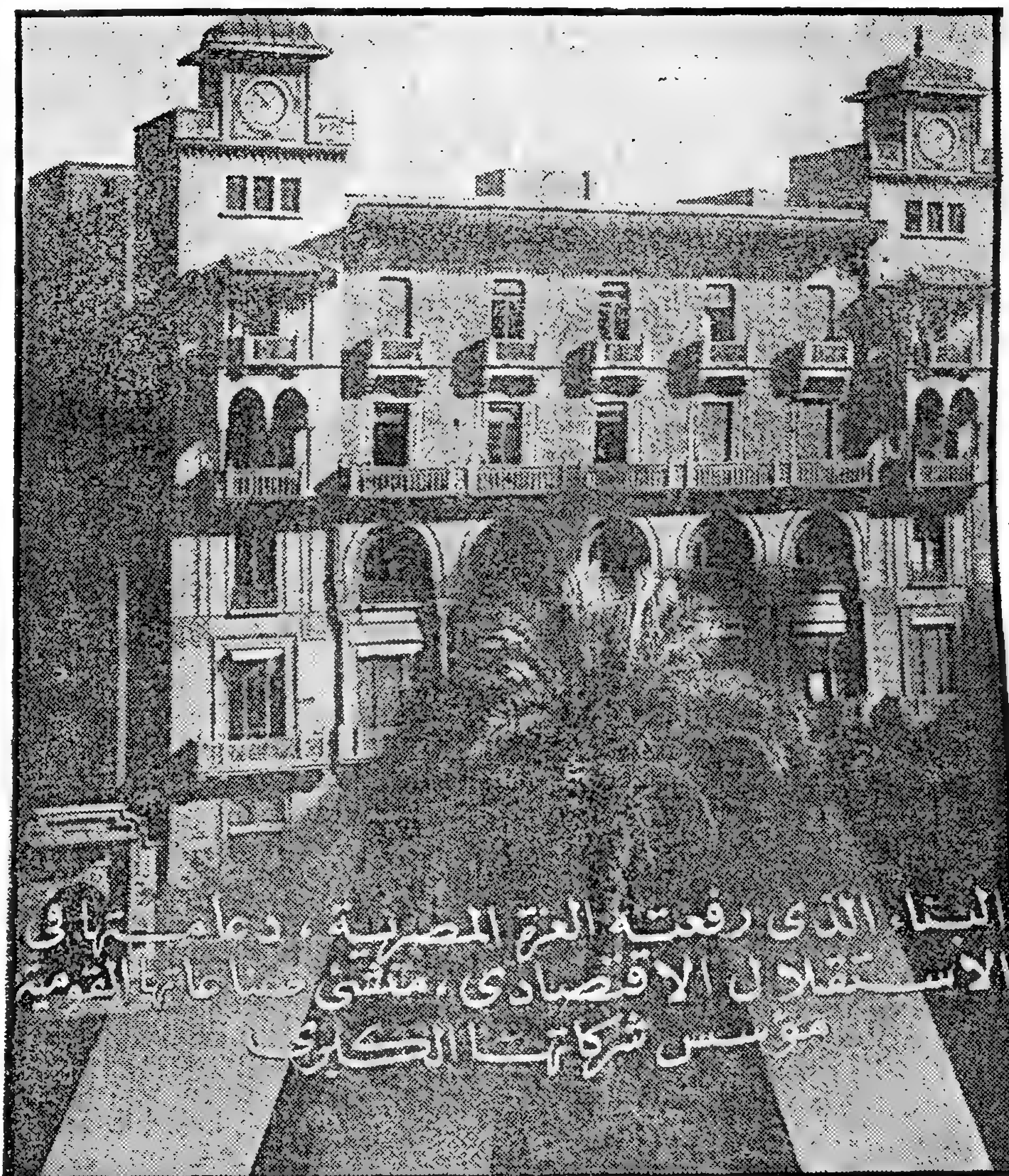
س ـ افتتحت متجرا لتجارة البقالة بالجملة فى مكان كان مؤجرا لمحل لبيع الحبوب وقد طالبتنى مصلحة الضرائب بالضرائب المستحقة على صاحب محل الحبوب .

ج ـ ان التنازل هنا لا يشمله التنازل المنصوص عنه بالمادة ٥٩ لانه لا شك أن المقصود عن التنازل هو التنازل عن عين العمل . كما أن التنازل عن البضائع أو الموجودات لا يعتبر تنازلا بالمعنى الذى يقصده المشرع انما التنازل يكون عن حق معنوى فى المنشأة . وقد اخذت بذلك محكمة مصر الاستئنافية بحكمها الصادر فى ٤٩ مايو سنة ١٩٤٨ فى الدعوى رقم ٣٦٤ سنة ٩٤ قضائية . كما أن كثير من لجان التقدير أخذت بهذه المبادىء .

***

س ـ قمت بتأجير شقة من الباطن مرة واحدة فهل يخضع هذا العمل للضريبة ؟ .

ج ـ يعتبر التأجير مرة واحدة عملا عارضا لا تسرى عليه الضريبة اما اذا اتخذ مهنة كالاشتغال باستئجار الشقق ثم اعادة تأجيرها فانه حينئذ يخضع للضريبة على أرباح المهن التجارية والصناعية .



شركة مصر للغزل والنسيج

كبرى شركات بنك مصر وأعظم وحدة صناعية في الشرق الآن ، مصانعها بالمحلة الكبرى

مركزها الرئيسى بالقاهرة

شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع

احدى مؤسسات بنك مصر الضخمة ، تحوى مصانعها أحدث الآلات وتنتج أرقى أنواع الأقمشة وتعتبر فى الصف الاول بين المصانع التى من نوعها

شركة مصر للحرير الصناعى

إحدى مؤسسات بنك مصر لانتاج الحرير الصناعى ، ظهرت بواكيرها فى السوق بما يشبر بنجاح منقطع النظير

مصانعها بكفر الدوار

شركة مصر لنسج الحرير

(اللوزى سابقا)

أكبر مصانع الحرير فى البلاد مصانعها فى دمياط وحلوان

مركزها الرئيسى بالقاهرة

شركة مصر للطيران

للشركة خطوط جوية منتظمة وطائرات فاخرة تربط بلاد مصر الهامة بعضها ببعض كما تربط مصر بالشرق والغرب

مركزها الرئيسى بمطار الماظه

شركة مصر للتامين

تقوم بجميع أنواع التأمين . أصبحت من كبريات شركات التأمين العالمى – امتد نشاطها الى بلاد الشرق الاوسط وكل البلاد الشقيقة

مركزها الرئيسى بالقاهره

شركة مصر للتمثيل والسينما

لها أكبر وأعظم استديو للسينما مجهز بأحدث الآلات للتصوير وتسجيل الصوت – انتاجها السينمائى فخر للمصريين

مركزها الرئيسى بالقاهره

شركة مصر لحليج الاقطان

أكبر شركة لحليج الاقطان – وهى تحلج سنويا ما يقرب من ١/٨ محصول القطن

مركزها الرئيسى بالقاهره

شركة مصر المناجم والمحاجر

لاستغلال الثروة المعدنية الكامنة فى أرض مصر ، وتقوم بانشاء الطرق الصحراويه

مركزها الرئيسى بالقاهره

شركة بيع المصنوعات المصرية

اكتسحت فى أسواق المنافسة التجارية كل مثيلاتها ولهاالان فروع فى جميع عواصم القطر والبلاد الاخرى فى الوجهين البحرى والقبلى

مركزها الرئيسى بالقاهره

شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح

اخصائيون فى الخرسانه – مهندسون استشاريون ومهندسو تنفيذ للاعمال الصناعية والطرق الخرسانية

مركزها الرئيسى بالقاهره

شركة مصر المستحضرات الطبية

لتجارة وصناعة الادويه فى مصر أنتجت من الادوية ما جعلها مفخرة القومية المصرية ودلت على نشاط المصريين فى هذا المضمار

مركزها الرئيسى بالقاهره

مطبعة مصر

من أوليات الشركات التى أسسها بنك مصر ، بها أ[illegible] وأحدث أدوات للطباعة فى الشرق

مركزها الرئيسى بالقاهره

شركة مصر النهرية

لها أكبر أسطول نهرى يعمل فى النيل

مركزها الرئيسى بالاسكندرية والقاهرة

شركة مصر لمصايد الاسماك

للشركة أكبر مصنع فى الشرق لعمل الزراير بحيث أصبحت مصر فى غنى عن استيراد أنواعه من الخارج بفضل انتاجها

مركزها الرئيسى بالجيزة

شركة مصر الملاحة البحرية

لها أسطول كبير من الس[illegible] البحرية وخطوط منتظمة ا[illegible] الركاب والبضائع عن ط[illegible] البحر الابيض والبحر الا[illegible]

مركزها الرئيسى بالاسك[illegible]

شركة مصر لتصدير الاقطان

لتجارة وتصدير الاقطان بين مصر والخارج

مركزها الرئيسى بالاسكندرية

شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت

لتجارة وصناعة الزيوت ، لها عدة معاصر لانتاج الزيوت بانواعها

مركزها الرئيسى بالقاهره

شركة مصر للسياحة

تقوم بتنظيم جميع [illegible] السياحة حول العالم ا[illegible] والجماعات والتخ[illegible] البضائع والتأم[illegible]

مركزها [illegible]

مجلة نادى التجارة الملكى

الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٢ — ١ ابريل ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن ١٠ قروش

سياسة التاميم

كان لقرار البرلمان الايرانى بمجلسيه بشأن تاميم شركة البترول الايرانية الانجليزية رد فعل كبير تردد صداه فى انحاء العالم لا سيما فى بلاد الشرق الاوسط .

وقد كانت سياسة التاميم بوجه عام محل جدل بين الاقتصاديين فى السنوات التى أعقبت الحرب الاخيرة . وقد قام عدد من البلاد بهذه التجربة بعضها على نطاق واسع وبعضها الآخر متحسسة الطريق .

وكانت نتيجة التجربة تكاد تكون اجماعا على عدم نجاح التاميم على الاقل كعامل من عوامل زيادة الثروة القومية أو عنصر من عناصر زيادة الانتاج . ففى كل من فرنسا وانجلترا لوحظ ان الصناعات التى أممت قد تعرضت لنقص فى كفاءة العمال ، مما زادت تكاليف الانتاج زيادة محسوسة

وعلى اى حال فليس هناك دليل قاطع على ان هذه السياسة تفيد البلاد التى هى فى مستهل حياتها الصناعية أو نهضتها التجارية . فان من المسلم به ان الدافع الشخصى والاقدام هما من أهم العوامل على نجاح الصناعة أو التجارة . فاذا انعدمت البواعث الشخصية قلت فرص النجاح بل قد ينقلب الأمر الى عكس المطلوب .

وليس من شاننا فى هذه الكلمة ان نبحث فى مدى مايمكن أن يعود على ايران بسبب هذه الخطوة من ضرر أو نفع ، اذ مجال البحث فى هذا طويل ومتشعب وقد عولج فى مكان آخر من الصحيفة ، ولكن الذى نحب أن ننبه اليه هو ان مايمكن أن يصلح فى بلد ما ليس حتما أن يكون صالحا لبلد آخر .

ومما يخشى أن كثرة التحدث عن مثل هذه النظريات يدعو الى تردد أصحاب رؤوس الاموال الاجنبية فى استثمار أموالهم فى البلاد التى تدعو أو التى تشتد فيها الدعوة الى التأميم

فيجب معالجة مثل هذه الأمور بالكثير من التروى والحذر ، وليس بدافع من العاطفة أو التقليد .

واذا كان الشرق الاوسط فى سبيل نهضة اقتصادية جديدة فهو فى أشد الحاجة الى رؤوس الاموال الاجنبية والى خبرة الأجانب واقدامهم على أن يكون ذلك طبعا فى كنف القوانين المحلية التى تضمن مصالح البلاد .

ولعل ما اتجهت اليه الحكومة المصرية اخيرا عند معالجتها موض البنك المركزى واختيارها مجالا وسطا بين ما كان ينادى به البعض البنك الاهلى وبين الداعين الى تركه حرا تماما — ت الاشراف الحكومى على سياسة الائتمان مع افس الشخصى — نقول قد يكون هذا الاتجاه هو



البنك المركزى

دخل قانون البنك المركزى فى دور التنفيذ ابتداء من ٢٩ مارس الماضى ، وبذلك انتهت مرحلة من الدراسة والبحث والمفاوضات استغرقت ما يقرب من نصف قرن •

فقد بدأ بحث الموضوع فى ١٩٠٥ واستمر البحث يتجدد حتى أعيد بصفة جدية سنة ١٩٣٨ عندما عرض موضوع تجديد امتياز البنك الاهلى •

وفى ربع القرن الاخير كان موضوع البنك المركزى محل جدل كثير سيما بين المنادين بتأميم البنك الاهلى ومعارضيهم ، ولكنه لم يوجد اى خلاف فى أهمية وجود البنك المركزى وضرورته للاقتصاد القومى– وتكاد مصر تكون من أواخر البلاد فى العالم التى حققت انشاء بنك مركزى •

واذا كانت هناك بعض مآخذ على هذا القانون ، فان التجربة جديرة بتبيان وجه الحق فيها ، وعلى ضوئها يمكن ادخال التعديلات الكفيلة بتحقيق المصلحة العامة •

وكانت اشارة سعادةحافظ عفيفى باشا فى خطبته فى الجمعية العمومية لبنك مصر معبرة اصدق تعبير عن صدى هذا القانون بين رجال الاعمال اذ قال :

« **ويسرنا كل السرور ان أقر البرلمان مشروع الحكومة بتحويل البنك الاهلى الى بنك مركز • فان حاجتنا الى وجود هذه الاداة كانت ماسة منذ زمن طويل • وهى الآن اشد ضرورة بسبب وجودنا فى الحاضر خارج المنطقة** » •

تحقق ما نادى به
[illegible] ـرأ من كل
[illegible] التى
[illegible]

الارصدة الاسترلينية

عجبنا كما عجب كل من اطلع على اشياء مثل الحملة التى قام بها المحافظون فى مجلس العموم البريطانى وفى جرائدهم على اتفاقية الارصدة الاسترلينية بين مصر وبريطانيا ومن عجب ان ينعتوا هذه الاتفاقية بأنها اسراف فى الكرم نحو مصر وهكذا اصبح سداد الدين كرما من المدين نحو الدائن ولم يعد قبول الدائن تقسيط دينه على سنوات تزيد على العشرة بل وموافقته على ابقاء جزء كبير من هذا الدين مجمدا خلال تلك المدة وليدها لسنوات الاسراف فى المعاملة وضغط غير مشروع اللهم ان الاوضاع قد انقلبت واصبح المدين يمتن على الدائن حتى ولو كان هذا الدائن معقولا ومتفهما لظروف المدين

هذا على هامش الاتفاق اما بالنسبة للاتفاق فلا شك انه نتيجة للجهود المضنية التى بذلها الجانب المصرى ولكنه لا يمكن أن ينصف بأنه نصر وفى الواقع ليس فى امثا ل هذه الاتفاقات نصر لجانب على جانب وانما هو وسيلة يمكن بها لمصر ان تقتضى ديونها لدى بريطانيا على فترة من الزمن ولا يهم ان تطول او تقصر هذه الفترة اذا كانت مصر فى غير حاجة الى مبالغ اكبر مما اتفق على تسريحه سنويا وهذا هو وجه النقد الذى يمكن توجيهه الى هذا الاتفاق وهو قلة المعونة فى المبالغ التى تسرح سنويا فليس غريبا اذا لم تقع حرب ان تحتاج مصر وخاصة اذا هبطت أسعار المحاصيل الزراعية الى مبالغ اكبر مما اتفق عليه لسداد قيمة ما تستورده من الخارج وقد يحدث ان يكون لمصر مبالغ لدى بريطانيا ولكنها عند اشتداد الازمة لا تستطيع استعمالها وحبذا لو امكن الاحتياط لمثل هذه الحالة ورد فى الخطابات المتبادلة بأن تعد بريطانيا بالنظر والاتفاق على الافراج عن مبالغ اكبر من المتفق عليه عند الاقتضاء

مصر فى ١٩٥٠

تميز هذا الاسبوع بخطابين خطيرين ألقاهما الدكتورحافظ عفيفى باشا فى الجمعية العمومية لبنك مصر وعلى الشمسى باشا فى الجمعية العمومية للبنك الاهلى–وقد استعرض كلاهما الحالة الاقتصادية والمالية فى البلاد فى السنة الماضية •

ومع ما تتميز به مثل هذه الخطب منمراعاة التدقيق الشديد فى صياغة العبارات ، فان المطلع عليها لايسعه الا ان يلاحظ مانبه كلاهما اليه من خطورة عدد من المسائل التى تتطلب من الحكومة عناية خاصة •

وقد ندد كلاهما بما حدث فى بورصة العقود من مغامرات أساءت كل الاساءة الى سمعة محصولنا الرئسى ، فقال الشمسى باشا :

« **سيذكر تجار القطن المصرى ان سنة ١٩٥٠ كانت من اشد السنوات التى عرفوها اضطرابا اذ قلما بلغ تقلب الاسعار هذا الحد من التفاوت • وقد استولت على السوق حمى من المضاربة والتلاعب بالعقود جعلت من العسير ، لا بل من المخاطرة الارتباط بصفقات على وجه مقبول** »

وقال عفيفى باشا « **ولا يفوتنا أن نشير هنا الى ما انتاب سوق القطن من مآخذ كان لها وقع سىء • وقد تدخلت الحكومة فى الامر تدخلا كان مثار نقاش طويل • وكل مانرجوه ان تظل سوقنا محتفظة بسمعتها وبالثقة فيها وان تتجنب دائما المغامرات التى تضر ولاتجدى نفعا** » •

كما نبها الى اثر التسرع فىفرض ضرائب لايثق دافعوها تماما بأنها تنفق فى خير الوجوه • وكانت كلمة الشمسى باشا فى هذا الصدد :

« **أخيرا يجب ان تقف المصروفات الحكومة عند حدود معقولة فالاسراف فى مظاهر البذخ وفى النفقات غير المنتجة لايتناسب قط وحالة الحرمان التى تعانيها جمهرة الشعب** » •

وقال عفيفى باشا « **انا نعتقد ان الممول المصرى ، سواء أكان غنيا ام فقيرا ، يتقبل كل ضريبة عن طيب خاطر ، اذا تأكد حسا ومعنى ان أمواله تستعمل حقا فى الاعمال المنتجة التى تفيد منها كثرة اهل البلاد** » •

هذه بعض أقوال رئيسى اكبر مؤسستين ماليتين فى البلاد وكل منهما يزن كل لفظ يرد على لسانه ولايلقى القول على عواهنه وهما لا يبغيان سوى الاصلاح وتنبيه ذوى الشأن • فجدير ان تكون ملاحظاتهما محل العناية التامة والاهتمام من اولى الامر صيانة لاقتصادنا القومى من التعرض لهزات يكون لهاأسوأ النتائج فى نواحى حياتنا الاجتماعية والسياسية •

حول اتفاق الأرصدة الاسترلينية

بقلم احمد سليم بك

أعلنت وزارة المالية المصرية منذ بضعة أيام ماتضمنه الاتفاق الجديد.

ويؤخذ من هذا البيان أن موضوع الارصدة لم يحل حلا نهائيا بل لايزال هنـــاك ٨٠ مليون جنيه معلقة على مفاوضـــات قادمة وبعبارة أخرى فان هـذا المبلغ سوف يبقى مجمدا الى أن يتفق الطرفان على طريقــة مالافراج عنه أو عن جزء منه حسب الظروف والاحوال .

ولا يهمنى شخصيا فى قليل أو كثير المدة التى يفرج فى خـلالها عن جميع الارصـــدة فسواء اكانت هذه المدة عشر سنـــوات أم ثلاثة عشرة سنة ونصـــف أم اكثر أم اقل فليست العبرة بهـذه السنوات قل عددها أم زاد . انمـــا العبرة فى سرعة امكان الاستفادة من هذه الاموال المفرج عنها مضافا اليها ماتحصل عليه مصر من جنيهات استرلينية نتيجة لمعاملاتها التجـــارية الجارية أى نتيجة لثمن حاصـــلاتها التى تصدرها وتقبض ثمنها بالجنيهات الاسترلينية ومقابل الخدمات التى تؤديها بتلك الجنيهات

واذا كان لى أن أعلق على هـــذه الاتفاقيـــة فان أخشى ما أخشاه هو ارتباط مصر بتلك الاتفاقية لمدة عشر سنوات وهى مدة طـويلة قد يترتب عليها غـــرم كبير لمصر اذا لم يتدارك الامر قبـــل توقيع الاتفاقيـــــة بصفة رسمية .

ولكى أفصح عن هذا الخوف الذى يخالجنى ــ وقد سبق لى ان صارحت به أحـــد كبار رجال الوفد المصرى ــ أقـــول يجب أن نعود الى الاتفاق المـالى الذى أبرم بين مصر وانجلترا فى يونيـــة سنة ١٩٤٧ فقد بنى هذا الاتفاق على النقط التالية : ــ

أولا ــ تعهد مصر بقبول الجنيـــه الاسترلينـــى من غير المقيمين فى مصر ثمنـــا للحاصلات والخدمات المصرية عن المعاملات التى تتم بعد يونيـــة سنة ١٩٤٧ .

ثانيا ــ قبول مصر تجميد الارصدة

ثالثا ــ تعهد الحكومة البريطانيـــة بتحويل الجنيهات الاسترلينية التى تفرضها مصر مقـــابل ثمن الحاصلات والخـــدمات المصرية الى دولارات امريكية أو ذهب .

ويتضح من هـــذا أن لاضرر على مصر فى قبول الجنيهات الاسترلينية مادام تعهـــد انجلترا قائما بتحويل هذه الجنيهات الى دولارات أو ذهب

ولكن حـــدث ان انجلترا أوقفت التحـــويل فى اغسطس سنة ١٩٤٧ واستمر هذا الايقاف حتى يومنا هذا

واذا رجعنا الى الاتفـــاق المـــالى الذى عقد بين مصر وانجلترا فى مارس سنة ١٩٤٩ نجد المـادة التاسعة منه تنص على مايأتى : ــ

لن تقيـــد الحكومة المصرية قبول المقيمين فى مصر للاسترلينى المملوك لاشخاص غير مقيمـــين فيها لتسوية مدفوعات عن المعـــاملات الجارية المباشرة . .

ومعنى هـــذا ان الحكومة المصرية لاتســـــتطيع أن ترفض الجنيهات الاسترلينية التى تعرض عليها ثمنـــا للحاصلات المصرية أو مقابل الخدمات المصرية . .

ولنا الحق ان نتساءل هل هذا النص سيكون موجودا فى الاتفاقية الجديدة أم لا ؟ فاذا كان موجـــودا فمعناه أن الحكومة البريطانيـــة تستطيع تمويل جيوشها وربمـــا جيوش حلفائها اذا ماقامت حرب فى خلال عشر سنوات عن طريق تقديم جنيهات استرلينية الى الحـــكومة المصرية ، وبذلك نكون قد ساعدنا انجلترا على تكوين أرصدة استرلينية جـــديدة من حيث أردنا تصفية الارصدة القديمة .

واذا سمح لى ان اقتـــرح مخرجا لرجـــال وزارة المالية فاننى أنصح بتبادل خطابات من الجانبين المصرى والبريطـــانى بأن لايجوز أن تزيد مديونة البـــــلاد التى ستتعامل بالاسترلينى عن ١٥ مليون جنيه مثلا فى أى وقت من الاوقات وبذلك نكون قد وضعنا حدا اقصى لما يمكن أن تنته مخاوف اتفاقية طويلة الامد

احمـــد

عضو

نصيحة طبية
لرجال الاعمال

رجال الاعمال هم اكثر الناس تعرضا للامراض الناشـئة عن كثرة الارهاق والتعب . وابرز هذه الامراض ضـغط الدم . وقد وضع معهد كليفلاند للابحاث الطبية القواعد التاليـــة لرجال الاعمال لعلهم اذا اتبعوها تجنبوا هذا المرض :

١ ــ لا تصعد سلالم الدار او المكتب عدوا .

٢ ــ توقف عن العمـــل اذا احسست بانك على وشك الانهاك

٣ ــ استرح ــ وليكن على شكل غفوة ــ مرتين كل يوم : نصف ساعة بعد الغداء وساعة بعد العشاء

٤ ــ تنـــاول خمس وجبات خفيفة فى اليوم بدلا من ثلاث ثقيلة

٥ ــ لاتتعاط كثيرا من القهوة ــ ويكفيك جدا فنجانان فى اليوم

٦ ــ لاتكثر من السهر ويجب ان تذهب الى فراشك قبـــل منتصف الليل

٧ ــ سر قليلا بعد الانتهاء من العمل وليكن ساعة كل يوم

٨ ــ اجتهـــد أن تحتفـــظ بوزنك عاديا

٩ ــ قلل من النقـــاش ما استطعت ، خصـــوصا ما كان مثيرا منه للاعصاب



حول تأميم شركة قنال السويس

من المنتظر ان تعارض الحكومة فى الاقتراح الخاص المتوقع تقديمه الى البرلمان بتأميم شركة قنال السويس وتبرر الحكومة معارضتها فى ان هذه الشركة تعتبر من الشركات المؤممة جزئيا وان التأميم الكامل سيتم سنة ١٩٦٨

الاتفاق التجارى مع المانيا الغربية

كان الوفد المصرى التجارى لالمانيا الغربية برئاسة سعادة عبد الله اباظة بك قد طلب ان يسدد رصيد حساب المعاملات التجارية بين مصر والمانيا الغربية بالاسترلينى وقد احتاج الامر لمفاوضات طويلة مع بنك انجلترا وقد ورد اخيرا من السلطات الالمانية ما يفيد الموافقة على هذا الطلب وعلى ذلك سيتم قريبا توقيع الاتفاق التجارى بين البلدين

انضمام مصر الى الاتحاد الدولى لحماية الملكية الصناعية

اودعت المفوضية الملكية المصرية بمدينة برن يوم ٥ مارس الماضى لدى الحكومة السويسرية المستندات الخاصة بانضمام مصر الى الاتحاد الدولى لحماية الملكية الصناعية .

ويعتبر هذا الانضمام فتحا جديدا فى حياة مصر الدولية ويجعلها تتخذ مركزها الذى يتفق مع مالها من الزعامة بين الدول الشرقية .

شركات السكك الحديدية لا تشتريها الحكومة

رفضت الحكومة ان توافق على ـاح الذى تقدم به احد الشيوخ بأن تشترى شركات السكك ـقة

"شركات ثلاثة الاخرتين

استغلال رؤوس الاموال الامريكية فى مصر

بدات المؤسسات الامريكية الكبرى تبحث عن وسائل استغلال رؤوس الاموال الامريكية فى مصر بعد ان اظهرت الحكومة ترحيبها باستغلال الاموال الامريكية وغيرها بتعديلها قانون الشركات

ومن المنشآت التى يرى اقامتها فى مصر مؤسسة للغزل والنسيج تساهم فيها شركة مصر للغزل والنسيج ويقتصر بيع انتاجها على الاسواق الاجنبية دون المحلية

النشاط الثقافى لنادى التجارة الملكى

محاضرات شهر ابريل ١٩٥١

الثلاثاء ٣ ابريل ـ الساعة السابعة مساء

الدكتور محمد على رفعت

« اتفاقية الارصدة الاسترلينية »

* *

الاربعاء ١١ ابريل ـ الساعة السابعة مساء

الدكتور محمد عبد المنعم القيسونى

« التوجيه الاقتصادى »

* *

الاربعاء ١٨ ابريل الساعة السابعة مساء

الدكتور شكرى المراغى

« التصنيع الريفى اتجاه عصرى للنهوض بالقرية »

* *

الاربعاء ٢٥ ابريل ـ الساعة السابعة مساء

الدكتور محمد احمد سليم

« مضاعفة الانتاج الزراعى ومشروعات الرى الكبرى اللازمة »

الواردات والصادرات بين مصر والسودان

بلغت قيمة البضائع الواردة لمصر من السودان فى سنة ١٩٥٠ مبلغ ٢ر٦٠٠ر٠٠٠ جنيها مصريا بينما بلغت قيمة المبالغ المصدرة من مصر للسودان فى نفس العام ٣ مليون جنيه تقريبا . .

أخبار قطنية

تأميم القطن وزيادة الضريبة على الصادر

كثرت الاشاعات فى الايام الاخيرة عن اعتزام الحكومة تأميم محصول القطن ، وقد كذبت الحكومة هذا الخبر رسميا فى يوم ١٦ الجارى واعلنت انه ليس لديها اية فكرة مطلقا فى تأميم محصول القطن كما انه ليس بصحيح ان اللجنة المالية وافقت على شىء من هذا .

اما اشاعات زيادة الضريبة على الصادر فلم تكذب رسميا حتى اليوم .

لجنة تحديد اسعار الخامات

كان من جراء الاضطراب العالمى ان قامت كل من الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا ببحث الوسائل التى تؤدى الى تنظيم توزيع اهم المواد الرئيسية بين مختلف الدول، فشكلت لهذا الغرض ست لجان

وقد تكونت اللجنة الاولى الخاصة بتوزيع انتاج القطن من احدى عشرة دولة ولم تدع مصر الى الاشتراك فيها .

الاقطان المستولى عليها لحساب شركات الغزل

فى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ قررت وزارة التموين الاستيلاء على الاقطان القصيرة التيلة من رتبة جف الى فجف / ج على اساس اقفال يوم ٦/١٢/٥٠ وعلاوات يوم ٣٠/١١/١٩٥٠ باسعار جبرية تتراوح بين ٩٩ر٨٠ ريال لرتبة جف ، ١١٢ر٣٠ ريال لرتبة فجف / ج .

وبمقارنة هذه الاسعار المحددة من الحكومة مع الاسعار السائدة فى الوقت الحاضر نجد انها تزيد عنها بحوالى من ٣ الى ١٠ ريال .

الانتاج والاستهلاك العالمى

يقدر المعروض من الاقطان فى العالم فى الموسم الحالى بحوالى ٤٣ر٧٠٠ر٠٠٠ بالة مقابل ٤٦ر٠٠٠ بالة فى الموسم الماضى ، ويقدر الاستهلاك العالمى فى الموسم

الحالى ٠٠٠ر٠٠٠ر٣٢ بالة مقابل ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٧ بالة فى الموسم الماضى نتيجة للظروف الدولية والاستعداد الحربى فى الوقت الحاضر .

اتحاد تجار القطن

طلب اتحاد تجار القطن من معالى وزير المالية أن يقرر استعداد الحكومة لاستلام فليارات ابريل بسعر الحد الادنى وهو أقل من سعر الاستيلاء الماضى . ويعتقد رجال الاتحاد ان الكميات التى ستقدم فى الفليارة ستكون فى حكم العدم نظرا لوجود الريبور الكبير بين الشهرين من جهة ولقلة المحصول من جهة أخرى .

وناشد الاتحاد معاليه أن يأخذ الكمية الموجودة من القطن المنوفى وتبلغ ٧٠ ألف قنطارا تقريبا لحساب المغازل المحلية لان القطن المنوفى يتخذ الآن وسيلة للضغط على أسعار الكرنك

تصدير واستيراد

* قررت ادارة الاستيراد والتصدير عدم استخراج تصاريح بتصدير الينسون والكراوية باعتبارهما من المواد الاساسية

* سمحت المراقبة العامة للتصدير بتصدير ٥٠٠٠ طن كسر أرز بالعملة السهلة بشرط أن تكون من العملات المقبولة لدى الادارة العامة للرقابة على عمليات النقد الاجنبى بمصر .

اخبار الشركات

شركة النقل والهندسة

وقع الاختيار على الاستاذ محمد سامح موسى نائبا لمجلس ادارة شركة النقل والهندسة فى المكان الذى خلا باختيار الدكتور محمد صلاح الدين بك وزيرا للخارجية

وقد اعتزمت الشركة رفع رأس مالها بمقدار ٥٠ الف جنيه على ان توزع على المساهمين الحاليين على اساس سهم واحد لكل من يحمل اربعة اسهم ، وسيصل رأس المال بعد هذا الاكتتاب الى ٤٥٠ الف جنيه

ومن المقرر ان يصرف لحملة الاسهم فى هذا العام ربحا صافيا قدره ١٥ فى المائة من القيمة الاسمية للسهم

شركة مصر للحرير الصناعى

يدور البحث الآن حول زيادة عدد وحدات نسيج الحرير الصناعى لمؤسسة الحرير الصناعى بكفر الدوار بمقدار ٦ واحدات جديدة

وقد عاد الدكتور محمد حسنين صقر المدير العام للشركة بعد ان بحث طائفة من المشروعات التى تتصل بتوفير المواد الخام اللازمة لصناعة الحرير محليا

اتحاد شركات النقل بالسيارات

اتفقت شركات النقل بالسيارات على تأليف اتحاد يضم جميع شركات النقل بالسيارات ويكلف بالدفاع عن حقوق هذه الشركات

وقد عهد برياسة هذا الاتحاد الى سعادة محمود شاكر باشا المدير العام السابق للسكك الحديدية

الجمعيات العمومية العادية للشركات المساهمة فى شهر ابريل

يوم ٤ ابريل : شركة الجعفرية للصناعة والزراعة

يوم ٩ ابريل : شركة الشيلان المساهمة المصرية

يوم ٩ ابريل : الشركة الهندسية المصرية (اندو اجبسيانا)

يوم ١٣ ابريل : شركة مصر العليا للنقل بالفيوم

يوم ١٧ ابريل : شركة الورق الاهلية بالاسكندرية

يوم ٢٨ ابريل : شركة اسمنت بورتلاند طرة المصرية

مواصفات الاختراعات العالمية

تتلقى مصلحة الملكية الصناعية بصفة دورية ومنتظمة مجموعات كاملة من مواصفات الاختراعات التى تصدر لدى معظم الدول الاجنبية .

والمصلحة تضع هذه الوثائق تحت تصرف من يرغب الاطلاع عليها والاستفادة من البيانات والمعلومات التى تشتمل عليها فى كل ناحية من النواحى العلمية والفنية

قرارات

الجمعيه العمومية العادية لمساهمى ((بنك مصر)) المنعقدة بدار البنك فى يوم الخميس ٢٩ مارس ١٩٥١

قررت الجمعية العمومية بالاجماع ما يأتى : —

أولا — التصديق على تقرير مجلس الادارة وعلى الميزانية والحسابات للسنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ واخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة من كل مايتعلق بادارتهم فى السنة المذكورة .

ثانيا — الموافقة على توزيع الارباح كاقتراح مجلس الادارة وصرف مبلغ خمسة وثمانين قرشا عن كل سهم — بدون استقطاع ضرائب — مقابل تقديم الكوبون رقم ٢٨ مصحوبا بالسهم الى بنك مصر او احد فروعه ابتداء من يوم الاربعاء ٤ ابريل سنة ١٩٥١

ثالثا — اعتماد تعيين حضرة صاحب السعادة احمد محمد عبود باشا وحضرة صاحب العزة محمد رشدى بك عضوين بمجلس الادارة .

رابعا — اعادة انتخاب حضرات اعضاء مجلس الادارة الذين انتهت مدة عضويتهم وهم حضرات اصحاب الرفعة والسعادة والعزة :

دكتور حافظ عفيفى باشا . عبدالمقصود احمد باشا . خليل على الجزار بك . على ماهر باشا . مراد وهبه باشا .

خامسا — اعادة تعيين مر؟ الخبراء « هيبوات وبد ونيبوبى » مرا؟ لسنة

البنك المركزى

الآن وقد أصبح قانون البنك المركزى حقيقة نهائية يجدر بنا أن نلقى عليه نظرة فاحصة على ضوء ما كان قد وجه اليه من انتقادات لها طابع فني أو علمي ، ويمكننا أن نحصر الملاحظات التى أبديت بشأن هذا القانون فى الخمس بنود التالية :

أولا : انه لم يحمل البنك المركزى مسئولية حماية السعر الخارجي للعملة ، ولم يحدد الشروط الخاصة باعادة الخصم • والواقع ان القانون صريح في اسناد مسئولية المحافظة على قيمة النقد الى البنك الاهلى اذ تنص المادة الثانية من القانون :

مادة ٢ : « يقوم البنك بتحقيق الاغراض الآتية :

ا ـ ثبات قيمة النقد المصرى

ب ـ تنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة العامة باعتباره المقرض الاخير وذلك فى حدود مقتضيات هذه المصلحة وخاصة عند وقوع اضطراب اقتصادى أو مالى محلى أو عام •

وعلى وجه العموم التعاون مع السلطات العامة فى المسائل الخاصة بالسياسة النقدية والمصرفية » •

واعتباره « المقرض الاخير » يجعل من البنك الاهلى الملجأ الطبيعى الذى تلجأ اليه البنوك وخصوصا فى أوقات الشدة • أما الشروط الخاصة باعادة الخصم فهى مرهونة بالاحوال السائدة فى سوق المال وهذه الاحوال فى تغير مستمر ومن غير الحكمة تحديدها فى القانون بل يجب أن يترك تحديدها للجنة العليا التى تشرف على السياسة المالية العامة •

منافسة البنوك التجارية

ثانيا : ان البنك ينافس البنوك التجارية فى أعمالها لذلك لا يتمتع بثقتها ومنافسة البنوك التجارية ليست من حقوق البنك المركزية •

تنص المادة ١٦ على ان « يمتنع البنك عن مزاولة العمليات التجارية الصغرى الا اذا قضت المصلحة العامة بغير ذلك ولا يجوز للبنك أن يستعمل الاقراض لاغراض تجارية وودائع التجارية (لديه)

ّ نرى ان القانون قد حرم العمليات الصغيرة له بالقيام مصلحة

العامة • والمعروف ان البنك الاهلى يقوم دائما بدور أساسى فى تمويل محصول القطن والنشاط الاقتصادى بوجه عام ، واذا توقف عن تأدية هذا الدور سوف يعجز النظام المصرفي عن النهوض بالاعباء الملقاة عليه • ثم ان حرية البنك المركزى للتدخل فى الاعمال التجارية تقوى يده فى تنفيذ السياسة المالية المتفق عليها بين الحكومة والبنك خصوصا فى بلد مثل مصر حيث لا يوجد نظام مصرفى كبير الحساسية وحيث سوق المال ضيقة • والمعروف ان مثل هذا النظام يطبق بنجاح فى استراليا والاقتصاد الاسترالى كبير التشابه بالاقتصاد المصرى والبنك المركزى باستراليا من أحدث البنوك المركزية

وتنص المادة ١٧ من قانون تأسيسه الذى أبرم سنة ١٩٤٥ على « أن يقوم بنك الكمونولث بكافة الاعمال المصرفية » وذلك لتمكينه من السيطرة على الائتمان والتأثير فى الحالة المالية تأثيرا مباشرا • بل ان القانون يسمح للبنك بمنافسة البنوك الاخرى اذ تنص المادة ١٨ على « ان البنك لن يمتنع عن تأدية الخدمات المصرفية لاى شخص حتى وان هذا يحرم البنوك الاخرى من تادية هذه الخدمات » •

التضخم

ثالثا : ان المادة ١٤ سمحت باصدار ١٠٠ مليون جنيه لاستعمالها فى غطاء البنكنوت ، وهذا يفتح الباب للتضخم ويؤدى الى انهيار قيمة العملة • والواقع ان الخطر وهمى أكثر منه حقيقى ، لان التضخم لا يظهر عند اصدار بنكنوت تغطيه اذونات محلية ويختفى اذا ماكانت هذه الاذونات قابلة للتحويل الى ذهب وانما قد يحدث التضخم المالى حتى وان كانت العملة مغطاة كلها بالذهب ! ولم يكن اصدار البنكنوت فى مصر سببا للتضخم بل ان زيادة الاصدار كانت استجابة

لارتفاع الاسعار وحاجة التداول فى السوق ولتأخذ الزيادة فى الاصدار خلال هذا الموسم كمثال : ـ ارتفعت أسعار القطن ـ وهو سلعة دولية ـ نتيجة للتطورات العالمية التى تخرج عن سلطاننا وأصبح من اللازم زيادة وسائل التمويل لمواجهة الموقف الجديد ورغم توسع البنك الاهلى فى الاقراض على القطن وفى مد يد المعونة للمصارف الاخرى سمعنا شكاوى كثيرة مؤداها ان تشدد المصارف فى عملية التمويل يخلق متاعب للجميع ، وان واجبها الوطنى يحتم عليها بسط يدها وقبضها وفعلا استطاعت بمواردها وبمساعدة

البنك الاهلى تمويل أكبر محصول (من حيث القيمة) عرفته مصر • ونتيجة لهذا ارتفع الطلب على البنكنوت الذى يمول به جزء من المحصول ولذلك صدر قانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٥ بالسماح لوزير المالية باصدار أذونات على الخزانة فى حدود ٥٠ مليون أخرى ولولا هذا لما تمكن النظام المصرفى الاستجابة للتطور الذى حدث فى سوق القطن هذا العام .

ولا يستطيع أحد له أبسط الالمام بالاقتصاد أن يطالب بتمويل القطن ويحتج فى نفس الوقت على ارتفاع رقم التداول النقدى وهو المظهر الاول للزيادة فى وسائل الدفع الذى يتطلبه تمويل المحصول • ولا يغير من الوضع شىء اذا كان أصل التمويل أو الاقراض على القطن من الخارج لانه لابد أن تزيد وسائل الدفع فى الحالتين .

فقانون البنك المركزى اذن لا يفتح باب التضخم كما يقال وانما يجب التشريعات القائمة فعلا (قانون ١١٩ لسنة ١٩٤٨ وقانون ١٧٦ لسنة ١٩٥٠) ثم ان تغطية البنكنوت باذونات محلية ليس بدعة ابتدعها القانون المصرى ، فانجلترا وهى أعرق البلاد فى نظمها المصرفية لا تغطى نقدها الا باذونات محلية وتحتفظ بالذهب

والعملات الخارجية فى قسم الاعمال المصرفية لمواجهة أى عجز فى ميزانها الحسابى ، وكذلك تفعل جميع دول أوروبا تقريبا .

والواقع ان الفكرة فى غطاء البنكنوت قد تطورت تطورا كبيرا منذ انتشار استعمال البنكنوت فى العالم خلال القرن الماضى . فعند ما كان يدفع البنكنوت عند الطلب بالعملة الذهبية الرسمية كان لابد للهيئة المصدرة له من الاحتفاظ بكميات من الذهب كافية لدفع ماقد يقدم لها من بنكنوت . ولكن الآن أصبح البنكنوت فى جميع بلاد العالم غير قابل للدفع بالذهب ولذلك أصبح التقليد الا يحتفظ فى الغطاء بالذهب (أو العملات الاجنبية القابلة للتحويل الى ذهب) الا بالقدر اللازم لدفع قيمة أى بنكنوت يقدم لسداد التزامات للخارج ، واصبح الجزء الاكبر من التداول يغطى باذونات محلية .

فاذا كان قانون البنك المركزى كحد يضع الآن ١٠٠ مليون جنيه اقصى للتداول المغطى باذونات محلية فليس فى ذلك اى خروج على التشاريع المصرفية الحديثة

سيطرة الحكومة على البنك

رابعا : ان القانون يخضع البنك لارادة اللجنة العليا التى يرأسها وزير المالية وتتمتع الحكومة فيها باغلبية مطلقة مما يجعله اداة طيعة فى ايدى رجال السياسة .

والواقع ان المرء ليختار بين الأخذ بهذا الادعاء والادعاء الآخر الذى يستند الى نفس البند من القانون وانما يصل الى نتيجة عكسية وهى ان لاسيطرة للحكومة على البنك لان مجلس الادارة هيئة مستقلة ، وهذا يذكرنا بحيرة جحا عند ماركب حماره وسار ابنه الى جانبه اتهمه الناس بالقسوة على ابنه فعند ماترجل وركب ابنه مكانه أخذ الناس عليه سوء تربيته لولده وعند ماركب مع ابنه اتهمه الناس بالقسوة على الحمار فعند ماترجل هو وابنه اتهمه الجميع بالبله !

والحقيقة هى ان الحل الموفق الذى وصل اليه القانون يحقق للحكومة مايجب ان تتمتع به من سلطان فى توجيه السياسة النقدية والمصرفية العامة للبلاد لأنها هى المسئولة عنها امام البرلمان والرأى العام . ولا توجد فى العالم حكومة مستقلة تقبل الا تكون لها الكلمة الاخيرة فى السياسة المالية والنقدية العامة . . .

والقانون لايمنح الحكومة سلطات أكثر مما هو ضرورى لتنظيم الشئون النقدية بما يتفق والصالح العام ، فى حين انه يكفل استقلال البنك اداريا عن الحكومة ويبعد اداته عن الاهواء السياسية .

ولعل أبرز ميزة فى هذا القانون هو انه نجح فى التوفيق بين مسئولية الحكومة فى الشئون المالية والنقدية من جهة ، والمحافظة على استقلال ادارة البنك المركزى من جهة أخرى

احتياطيات البنوك

خامسا : يرى بعض النقاد ان القانون أغفل ذكر نسب الاحتياطيات التى يجب ان تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزى وتركها لتحددها اللجنة العليا والرأى الصواب أن فى هذا مايكسب القانون مرونة لانه من غير الحكمة تحديد نسب فى القانون قد تحتاج الى تغيير من وقت لآخر . وعلى كل حال حتى وان حدد القانون هذه النسب فلا يعنى هذا ان مشكلة الاحتياطيات قد حلت فالقانون الامريكى مثلا وضع حدودا لاحتياطيات البنوك ورغم هذا فالخلاف قائم هذه الايام بين البنك المركزى هناك والحكومة الامريكية بخصوص سياسة سعر الفائدة ومسائل أخرى نقدية رغم ان النظام المصرفى المركزى هناك موطد الاركان

هذه هى أهم الانتقادات الفنية التى وجهت لقانون البنك المركزى نرجو ان نكون قد اوضحنا لاصحابها الحكمة فى الاوضاع التى قررها القانون والتى كانت موضعا لتساؤلهم . ويجب الا ننسى ان النظام المصرفى السليم لا يمكن ان يخلق بقانون وليس حشو قانون البنك بالتفاصيل ما يكسب النظام الائتمانى قوة . والتقاليد السليمة لا تكون الا ثمرة خبرة عملية طويلة .

وختاما فنحن لا نقصد بدفاعنا عن هذا القانون ان نقرر بانه الكمال الذى ما بعده كمال فالكمال يصعب جدا الوصول اليه لا سيما فى المسائل الاقتصادية ، ولكننا نعتقد ان القانون الحالى بما فيه من مرونة يتناسب مع الاوضاع القائمة ويحقق للبلاد امنية طالما سعت اليها ، الا وهى تركيز الاشراف على نظامها المصرفى وتوجيهه لما فيه صالح الاقتصاد القومى

« باحث »

نصيب الأموال الأجنبية فى اقتصادنا القومى

ألقى سعادة عبد الله فكرى أباظة بك وكيل وزارة التجارة والصناعة محاضرة بنادى التجار الملكى فى يوم ٢٨ مارس الماضى عن رؤوس الاموال الاجنبية فى مصر دعى الى سماعها عدد كبير من المشتغلين بالمسائل الاقتصادية وقد أورد سعادته كثيرا من الاحصاءات والارقام التى تدل على مدى ما قدمه الاجانب وما زالوا يقدمونه من خدمات للتجارة والصناعة فى مصر . واختتم سعادته المحاضرة بقوله : ان المصلحة العامة تقضى بوجوب تشجيع رؤوس الأموال الاجنبية على الورود للاستثمار فى مصر والسماح بنقل جزء من أرباح أموالهم الى بلادهم وتيسير استقدام الخبراء للاستفادة بفنهم وتجاربهم .

ولاشك أن صدور هذه الاقوال من رجل مسئول يعرف ما يقول لما يبعث الطمأنينة لدى الاجانب ممن يفكرون فى أستثمار أموالهم فى بلادنا التى لا تزال تعتبر أرضا خاما من ناحية الاستغلال بكافة نواحيه سواء فيما يتعلق بالصناعة أو استخراج المعادن أو حتى بالزراعة نفسها . ولأهمية المحاضرة وباعتبارها وثيقة ب[illegible] الرجوع اليها دائما فيما يتعلق بمدى مساهمة الاجا[illegible] النشاط الاقتصادى فى مصر رأت المجلة طبعها بالكا[illegible] العدد حتى تكون فى متناول القراء

الغرض من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها • وذلك لكى تزداد الصلة بين هذه الدول المختلفة وتشتد الروابط بينهما • وتتعرف كل واحدة منها بما تلاقيه شقيقاتها من مشاكل وصعاب

تأميم البترول بايران

قرر البرلمان الايرانى أخيراتأميم ماتملكه أو تستغله شركة البترول الانجليزية الايرانيــة فى ايران مــن مناجم ومعامل تكرير وأنابيب بترول وأرسل قراره الى الشـاه لامضائه حتى يصبح قانونا نافذا •والغرض من هذا المقال هو استعراض الآراء المختلفة التى أبديت بصدد هــذا الاجراء •

من المعلوم انمعظم انتاجالبترول فى ايران محصور فى أربع مناطق رئيسية لا تبعد عن الشاطىء الشمالى للخليج الفارسى بأكثر من مائتى كيلو متر • وان انتاج ايران السنوى من البترول بعـد أن كان لايتجاوز ٩ر٦ مليون طن سـنة ١٩٣٩ ارتفع الى ٨ر٢٦ سنة ١٩٤٩ و٨٤ر٣١ فىالعام الماضى • وينقل هذا البترولبواسطة الانابيب الى جزيرة عبدان حيثيوجد أكبر معمل لتكرير البترول فىالعالم وبعد عملية التكرير فىعبدان يصدر البترول اما الىاستراليا والهندوغيرها من دول الشرقالاقصى واما الىالدول الاوربية عن طريق قناة السويس •

ويبلغ رأس مال الشركة ٣٣مليون جك منه ٢٠ مليون جك أسهم عادية والباقى أسهمممتازة من حيث توزيع الربح • وحق التصويت موزعبنسبة صوت لكل جك من الاسهم العادية وصـوت لـكل خمسمة جنيهات من الاسهم الممتازة • وبما ان الحكومة الانجليزية قد اشترت مايقـرب من ١ر١ مليون جك من الاسهم العادية ا أغلبية الاصوات رغم انهـا ... من ٣٠٪ من رأسالمال ... ...ركة عـلى امتياز ... فى سـنة ... فقام بين الحكومة الايرانيـة والشركة فى ١٩٣٢ حول رسـوم الانتاج فألغت الحكومة عقد الاستغلال وتوقفتأعمال الشركة فترة ما ولكن بعدمفاوضات طويلة ووساطة من عصبة الامماتفقت الحكومة الايرانية والشركة على عقـد جديد ينص على منح الشركة امتيـاز الاستغلال فى منطقة محدودة لمدة٦٠ عاما تنتهى فى ١٩٩٣ بشرط أنتدفع الشركة للحكومة مايعادل أربعةشلنات ذهبية عن كلطن منتج وكذلك٢٠٪ من صافى الارباح (بعد خصم ٦٧١ ألفجك•) بالاضافة الىبعضالضرائب المحددة وحق الحكومة الايرانيــة فى الاستيلاء على ممتلكات الشركة فى ايران عند انتهاء امتياز الاستغلال •

وقد استأنفت الشركة عملها سنة ١٩٣٣ على الاساس الجديد وبعــد توسعها التدريجى فى الانتاج أصبح ماتحصل عليه الحكومة الايرانية من رســوم وضرائب وأرباح من شركة البترول يكون النسبة الكبرى مــن الايرادات العامة •

ولكن السنوات الاخيرة أظـهرت خــلافات جديدة بين الشــركة والحكومة الايرانية وكانت معظمهذه الخلافات تنصب على النقط الآتية:

أولا ــ **سعر الذهب** : نص العقد علىدفع الرسوم بالجنيهاتالانجليزية ولكن على أساس سعر الذهب •فمثلا اذا كانت أربعة شلنات (وهى المبلغ الذى يدفع كرسم عن كــل طن) تساوى فى سنة ١٩٣٣ عند توقيع العقد جرام واحد منالذهبثمأصبحت بسبب تدهور قيمة الجنيهالانجليزى لاتساوى الا نصف جرام من الذهب فيجبمضاعفة المبلغ المدفوع بالجنيهات الانجليزية •• ولكن من المعـلوم ان للذهب فى الوقت الحالى سعرين : سعر رسمى متفق عليه مع صندوق النقد الدولى وهو ٣٥ دولار للاوقيـة وسعر حر يصـل أحيانا الى ٤٥و٥٥ دولار للاوقية• وكانت شركةالبترول تدفعرســوم الانتاج علىأساسالسعر الرسمى بينما كانتالحكومة الايرانية تطالب بالدفععلى أساس سعرالذهب فى الاسواق الحرة • وقد قام خـلاف مشابه بين شركة البترول العربيـة الامريكية والحكومة السعودية انتهى بموافقة الشركة الاخيرة على الدفععلى أساس سعر للذهب يقرب كثيرا من السعر فى السوق الحرة •

ثانيا ــ **معدل الرسوم** : كانت ايران لاتمانع فى معدل الرســوم المنصوص عنها فى عقد الامتيــاز عندما كانتأسعار البترول لاتزيدعن حوالى جنيهين انجليزين للطـن قبل الحرب العالمية الاخيرة • ولكنعندما ارتفعت أسعار البترول الى مايقرب من عشرة جنيهات للطن دون أنتدفع الرسوم شعرت ايران بالغبنوطالبت بزيادتها •

ثالثا ــ **توزع الارباح** : تحصـل ايران على ٢٠٪ من الربحالصافى للشركة (بعد خصم ٦٢٠ ألف جنيه) وقدكانت تأمل أن يؤدى ازديادانتاج الشركة وازدياد أرباحهـا الاجمالية بدرجة كبيرة جدا الى ازديادنصيبها من هذه الارباحبنفس النسبة •ولكن شركة البترول مسجلة فى بريطانيا وتخضع للضرائب البريطانية وبمان هذه الضرائب قد زادت خلال الحرب وبعدها زيادة كـبيرة فان الربـح الصافى القابل للتوزيع لم يتزايد بنسبة تزايد أرباح الشركة الاجمالية ومما يذكر فى هذا الصدد ان شركة البترول العربية الامريكية قد اتفقت أخيرا مع الحكومة السعـودية على تقسيم الارباح بينهما بالتساوى •

رابعا ــانسبة المشتغلينبالشركة من الايرانيين لم تصل الى الحدالذى تطالب به الحكومة الايرانية •

وترد الشركة علىهذهالنقط بقولها ان الاتفــاق الاخير (الذى رفضه البرلمان وقرر بعده التاميم) كان يقضى برفعالرسوم بنسبة ٥٠٪ومن الطبيعى ان هذه الزيادة فى الرسوم لاتتناسب مع طلبات ايران ولامـع ارتفاع أسعار البترول فى العالمولا مع المتبع فعلا بينالحكومة السعودية وشركة البترول الامريكية •

ولكن الظاهر ان حاجة الحكومة الى المال هي التي دفعتها الى اقتراح هذا الاتفاق على البرلمان ويتضح ذلك عندما نعلم ان الحكومة قد اقترضت فعلا من شركة البترول على ذمة الاتفاق الاخير وقبل عرضه على البرلمان .

وعندما اشتدت المعارضة ضد الاتفاق الاخير داخل البرلمان وخارجه أبدت الشركة استعدادها لادخال تعديل جديد يقضي بتوزيع الارباح الصافية بالتساوى بين الحكومة الايرانية والمساهمين . وستظهر الايام المقبلة اذا كانت ايران ستسير في التأميم قدما أم ستعدل عنه وتقبل شروطا جديدة تقدمها الشركة وتكون أكثر سخاء وأكثر ملاءمة لروح العصر

وقبل أن نختتم هذا الموضوع يجدر بنا الاشارة الى نقطتين أخريين الاولى هي اهتمام الولايات المتحدة المتزايد باقتصاديات الشرق الاوسط وامكان الانتفاع من هذا الاهتمام لتنمية موارد هذه المنطقة وزيادة النشاط الاقتصادى فيها وفى العالم اجمع – ويبدو هذا الاهتمام بصفة واضحة فيما يختص باستغلال البترول فالشركات الامريكية تملك مايقرب من ٤٦ ٪ من انتاج البترول في الشرق الاوسط ويخشى أن يؤدى قيام بعض الدول فى هذه المنطقة باجراءات اقتصادية غير حكيمة الى تردد أصحاب رؤوس الاموال الامريكية فى استغلال اموالهم فى هذه المنطقة . ومن جهة أخرى فان ايران وبعض دول الشرق الاوسط فى حاجة ماسة الى رؤوس الاموال الاجنبية لذلك فالامل أن ينتهى الخلاف الحالى بحل يرضى مطالب ايران الشرعية دون أن يفصم عرى التعاون الاقتصادى بين الشرق والغرب .

وقد يبدو غريبا ان أسعار أسهم شركة البترول الانجليزية الايرانية لم تتدهور فى سوق لندن من جراء التأميم اذ هبطت من ٥ ٣/٤ جك الى ٥ ١/٤ جك فقط . ولعل أسباب احتفاظها بمعظم قيمتها أمل حامليها من الافراد والهيئات فى أن تتمكن الشركة من الوصول الى حل ودى تقبله ايران أضف الى ذلك أن الحكومة البريطانية نفسها تملك جزءا كبيرا من اسهم الشركة ولا يعقل أن تحاول بيعها لرعاياها فى ظرف مثل الظرف الحالى اذ انها لو فعلت لألقت عليهم الخسارة التى قد تنجم عن التأميم كما انها تضعف من مركزها فى المفاوضة بابداء مخاوفها ومن جهة أخرى فان شركة البترول تملك موارد أخرى خارج ايران . فهى تملك نصف اسهم شركة البترول بالكويت ومن المعلوم ان الانتاج بالكويت قد ازداد بسرعة فى السنوات الأخيرة حتى بلغ ١٧ مليون طن بالعام الماضى كما اكتشفت فيها موارد بترول جديدة تجعل من المحتمل أن يفوق انتاجها ايران كما تملك حوالى ربع أسهم شركة البترول بالعراق ونصف رأس مال شركة التكرير بحيفا ولها كذلك عدد كبير من ناقلات البترول ومن معامل التكرير فى انجلترا وفرنسا واستراليا الخ الخ ومن الطبيعى أن تساعد كل هذه العوامل على احتفاظ الاسهم بمعظم قيمتها .

***

بنك عراقى لمتوسطى الدخول

قرر البرلمان العراقى اخيرا انشاء بنك جديد برأس مال قدره ٢٥٠ الف دينار عراقى تقدمها كلها وزارة المالية دون فائدة على أن يقوم هذا البنك بتقديم القروض المتواضعة التى لايزيد الواحد منها عن ٢٠٠ دينار الى صغار المقترضين بأسعار فائدة معقولة .

ومما يذكر أن باستثناء بنك الرافدين لاتوجد بالعراق بنوك محلية تقوم بالعمليات المصرفية العادية . وكان « الصيارفة » أوالمرابين يقومون بتقديم جزء كبير من القروض اللازمة لتمويل النشاط التجارى بأسعار فائدة باهظة .

ميناء اللاذقية :

عندما رغبت سوريا فى توجيه سياستها الاقتصادية وفقا لظروفها الخاصة كان من أول الامور التى فكرت فيها انشاء ميناء كبير خاص بها تستورد عن طريقه ماتحتاج اليه من السلع وتصدر منه منتجاتها المختلفة . وقد وقع اختيار الحكومة على اللاذقية لهذا الغرض وعرضت مشروع انشاء الميناء فى مناقصة عالمية تقدمت لها حتى الآن اثنتا عشرة شركة مختلفة كما تقدمت شركة هولندية بعرض مد واستغلال خط سكة حديدية بين حلب واللاذقية .

أزمة نقدية فى ايران :

رغبة فى الحد من التضخم أصدر البرلمان الايرانى منذ عدة سنوات قانونا يحد من كمية البنكنوت المصدر ولكن ازدياد النشاط الاقتصادى فى البلاد وزيادة القروض المصرفية للحكومة وبالتالى اشتداد الطلب على البنكنوت أدت كلها الى عجز البنك المركزى عن تقديم البنكنوت اللازم للتداول مما أضطر الحكومة الى التوقف عن دفع مهايا موظفيها .

وقد قدمت الحكومة مشروعا آخر بقانون بزيادة الاصدار ولكن البرلمان الايرانى لم يقره فقدمت مشروعا آخر يقضى بسحب البنكنوت المتداول ذات الفئات العالية واستبداله بآخر ذات فئات صغيرة . فأقره البرلمان اخيرا . والامل فى هذا القانون هو ان يمكن الحكومة من الحصول على ربح كبير نتيجة لعجز بعض الافراد الذين هربوا بنكنوت الى الخارج عن استبداله فى الوقت المحدد بالقانون أو نتيجة لضياع بعض البنكنوت .

التقدم الصناعى فى تركيا
مقارنة الانتاج الصناعى لعامى ١٩٢٠ و ١٩٤٨

	١٩٢٠	١٩٤٨
سكر	—	١١٨٠٠٠
أوانى زجاجية	—	١٠٠٠٠
ورق الكربون	—	٢٠٠٠٠
غزل قطن	—	٢٩٣٩٤
غزل صوف	—	٧٤٨٠
حديد زهر	—	٧٥٩٨١
حديد صلب	—	١٠١٧٢٦
فحم	٥٩٧٠٠٠	٢٠٢١٠٠٠
كروميوم	١٠٠٠	٢٨٥٣٥٣
حديد خام	—	٨٥٤٣٤
نحاس	١٨٩	٧٩
كبريت خام	—	
اسمنت		

شخصيات اقتصادية

على الشمسى باشا



محدود الحجم قصير القوام تطالعك منه طلعة قوية ذات واجهة وضاحة تحبرها من اعلى جبهة كبيرة عريضة مستطيلة

كثير الصمت قليل الكلام شديد التواضع قد تمر به أو يمر بك أو تجلس اليه فلا تعرف أنك فى حضرة « على الشمسى » الا أن عرفت أنه « على الشمسى » صاحب الماضى الطويل والحاضر الجليل وأحد افذاذ هذا الجيل

كان ناتئا بارزا منذ صباه فكان طالبا يدرس العلم فى سويسرا وكان فى طليعة الشبان المشتغلين بالحركة الوطنية ثم شب فكان قوة كبيرة فى الحزب الوطنى لا فى جهارة الصوت ولا فى الخطابة وقوة الحنجرة ولا فى كثرة التراءى للجمهور ولافى مواقف الظهور ، ولكن فى صحة الرأى وبعد النظر وسلامة التدبير وحسن التقدير

ثم كانت الجمعية التشريعية عام ١٩١٢ فكان فيها العضو المجلى والنائب المبرز الذى يعلم الناس كيف يحترم النائب نيابته ويحفظ كرامته وكيف يكون الرأى واكرامه وتبادله بين الوزراء والزملاء والحكومة على السواء

وحين اشتعلت الحرب عام ١٩١٤ نفى على الشمسى من مصر لصلته بوالى مصر آنئذ وظل منفيا حتى انتهت الحرب .

ثم تألف الوفد المصرى ليطالب بحقوق البلاد فانضم له على الشمسى مكافحا منافحا عن رأيه فى المنتديات والمجتمعات والمؤتمرات خارج البلاد

ثم اختير وزيرا للمعارف فى بداية الحياة النيابية فكان الوزير النابه الفاعل فى صمت وتواضع

ثم ترك السياسة الى حياة الاعمال فصار رئيسا لمجلس ادارة شركة مياه القاهرة ورئيس مجلس ادارة شركة التبريدات المصرية . وهو الى هذا وذاك عضو مجلس ادارة شركة اسمنت بورتلاند وقد ظل على الشمسى باشا مندوب الحكومة لشركة قنال السويس السنين الطوال وحسبك ما لهذا المركز من خطر وجلال

وأصبح على الشمسى باشا من زمن رئيسا لمجلس ادارة البنك الاهلى فى وقت كان مجرد العمل بالبنك الاهلى أمرا ذا خطر وشق طريقه بين العمالقة من رجال الاعمال ولم يكونوا مصريين فكان المصرى المشرف لجنسيته باعتداله واتزانه وأدبه واحترامه لنفسه وثقافته على السواء

ولكنى استميح الشمسى باشا معذرة اذا أخذت عليه بعض اعتزاله أو عزلته الاوساط المصرية

وقد يكون مصدر ذلك اعتزاله الحياة السياسية فنحن لانرى لهذا العميد العتيد مدرسة من الجيل الجديد بل انه لم يجمع حوله اساتذة ناشئين أو معيدين مجردين ...

وقد لاتشعر بنشاط الشمسى باشا الا ممن حوله ممن يتصلون به أو سبب . وقد نسمع نحن عنه بحكم صلتنا بحياة الاعمال المال .

فلا تسمع عنه الامرشحا لوزارة محايدة أو وزارة قومية وتلك اجماعية . والشمسى باشا رياضى بكل معنى السنين صحته وقوته ونضارته . انما أرجو

حسن الحطيم

الجمعية العمومية للشعبة المصرية للجمعية الدولية للتعليم التجارى

انعقدت الجمعية العمومية للشعبة المصرية للجمعية الدولية للتعليم التجارى يوم ٢٨ مارس الماضى بدار نادى التجارة الملكى وتلا رئيسها تقرير اعمال العام الماضى ونوه بصفة خاصة لاشتراك الشعبة فى المؤتمر الدراسى للدانمارك وذكر أن دورة الدراسات التجارية ستعقد هذا العام فى انجلترا . وقد أبدى حوالى ٢٠ من الاعضاء حتى الآن رغبتهم فى الاشتراك فيها وربما زاد عددهم الى الثلاثين .

وقد انتخب معالى الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف رئيس شرف للشعبة وانتخب حضرة صاحب العزة عبدالله فكرى أباظه بك وتوفيق بك نان ومدير بنك الكريدى ليونيه وكلاء شرف ورمسيس بك شافعى رئيسا عاملا وعبداللطيف بك حسين أمينا للصندوق والاستاذ محمد الحارونى سكرتيرا عاما .

●

تخفيض سعر القطن الخام فى انجلترا

اعلنت لجنة القطن البريطانية فى ١٩ الجارى خفضا جديدا قدره ٦ بنسات للرطل فى اسعار بيع القطن المصرى الاشمونى والزاجوراه والجيزه ٣٠ (أى حوالى ١٢ ريال فى القنطار)

كما اعلنت فى الوقت نفسه تخفيضا قدره ٤ بنسات للرطل فى اسعار بيع القطن السودانى برتبة « ل »

وبهذه المناسبة يهمنا ان نبين للقارىء طريقة تحويل سعر القطن فى انجلترا الى سعره بالعملة المصرية وبالعكس .

١ – لايجاد سعر ليفربول بالاسكندرية نضرب سعر ليفر بول ٢٫٠١٢

٢ – لايجاد سعر اسكندرية بليفربول نقسم سعر ليفربول على ٢٫٠١٢

(اذ ان السعر فى انجلترا يحدد للرطل الانجليزى (الباوند) بالبنسات)

ثمن الفضة فى العملة

رغبة في جعل القراء على صلة بالحركات الاقتصادية رايت أن يكون مقالى الثانى لهذه المجلة سلسلة من الاخبار الخارجية الاقتصادية

أخذ سعر الفضة فى الزيادة بالأسواق الكبرى بلندن ونيويورك خلال السنة الماضية أو بالأحرى خلال ثلاثة عشر شهرا كما يرى من الجدول الآتى :

التاريخ	سعر الأوقية لندن	سعر الأوقية نيويورك
	بنس	سنت
أول يناير ١٩٥٠	٦٤	٧٣ ١/٤
٣٠ مارس ١٩٥٠	٦٤	٧٣ ١/٤
٣١ مارس ١٩٥٠	٦٣	٧١ ٣/٤
٤ مايو ١٩٥٠	٦٣	٧٢ ٣/٤
٥ مايو ١٩٥٠	٦٣ ١/٢	٧٢ ٣/٤
٢٢ اكتوبر ١٩٥٠	٦٣ ١/٢	٧٢ ٣/٤
٢٣ اكتوبر ١٩٥٠	٦٣ ١/٢	٧٧ ٣/٤
٢٤ اكتوبر ١٩٥٠	٦٨	٨٠
٢٥ اكتوبر ١٩٥٠	٧٠	٨٠
٨ يناير ١٩٥١	٧٠	١٦و٩٠
٩ يناير ١٩٥١	٥و٧٨	١٦و٩٠

وقد حدث أن تغير السعر فى نيويورك بينما ظل ثابتا دون أي تغير فى لندن ، والسبب فى ذلك يرجع الى أن الفتح فى سوق نيويورك يجىء بعد اقفال سوق لندن ، بسبب فرق التوقيت وبهذا يكون أى تغيير فى نيويورك لا اثر له فى لندن حتى اليوم التالى .

تأثير ذلك فى مصر

ستكون المسكوكات الفضية فى مصر من القطعة ذات العشرين قرشا (الريال) وتزن ٢٨ جراما ، وأجزاء هذه القطعة هى العشرة قروش وتزن ١٤ جراما والخمسة قروش وتزن ٧ جرامات وذات القرشين وتزن ٢ر٨ جراما

بهذه العملات من الفضة الخالصة ٨٣٣ ١/٣ أى ما تحويه الفضة ٨٣٣ ١/٣ جزءا من الف جزء و ١٦٦ ٢/٣ من معادن غير ثمينة تخلط بها الفضة وابسط من هذا يمكننا اعتبار ما بهذه العملات من الفضة هو خمسة أجزاء من ستة والجزء الباقى من المعادن غير الثمينة .

فاذا أردنا ايجاد القيمة المعدنية لعملة ما نهمل ما يخص المعادن غير الثمينة وعلى هذا يكون ما بالريال من فضة هو (٢٨ - ١/٦ ٢٨) أى ٢٣ ١/٣ جراما

واذا ما استعملنا العيار الانجليزى أو الامريكى فى وزن المعادن الثمينة الآن وهو أن كل ١٠٣٥و٣١ جراما تساوى أوقية واحدة وجدنا أن الريال يحتوى على ٢٣ ١/٣ مقسوما على ١٠٣٥و٣١ أوقيات من الفضة أي أن ما بالريال فعلا هو ٧٥٠١٨٢و٠ أوقية من الفضة

قيمة الجنيه المصرى الآن بسعر السوق هى ٨٧٢و٢ دولارا قيمة اسمية وبما أن الجنيه المصرى هو خمسة ريالات فان قيمة الريال الاسمية تكون ٤٤و٥٧ سنتا (٤٤ر٥٧ مقسومة على ٧٥٠١٨٢و٠) .

وتكون الفضة أرخص ثمنا من هذا اذا كانت القيمة المعدنية أقل من القيمة الاسمية وتكون اغلى ثمنا أو أكبر ثمنا اذا كان ثمن الفضة أكبر من ٦٨٥و٧٦ سنتا للأوقية وعلى هذا تكون قيمة الفضة أكبر من قيمتها الاسمية الموجودة بالريال وهذا ما يدعو الى صهرها واستخلاصها وخاصة اذا كانت العملة الفضية جديدة وسعر ١٦ر٩٠ سنتا لأوقية الفضة يحقق ربحا بنسبة ١٧ر٨ ٪ بعد استبعاد مصاريف الصهر والتنقية لجعلها سبائك .

الفضة فى الهند

وحدة العملة الهندية هى الروبية التى تزن ٣/٨ أوقية أو (تولا) وبها من الفضة الخالصة ١١/١٢ أو ٨١٦ ٢/٣ جزء من ألف جزء

سعر السوق للروبية هو شلن واحد وستة بنسات استرلينية أو ٧٥و٠ من الجنيه المصرى أي ٣/٤ من ٨٠و٢ دولارا أو بطريقة أخرى ٢١ سنتا

والقيمة الاسمية للروبية تكون هى نفس القيمة الحقيقية للفضة الموجودة بها عند ما يكون ١١/٣٢ من الأوقية فضة يساوى ٢١ سنتا أو اذا ساوت الأوقية الواحدة من الفضة ٦١ر٠٩٠٩ سنتا .

وعلى هذا فان صهر الروبية وبيع ما فيها الفضة الخالصة خلال عام ١٩٥١ يكون عملا مجزيا من الناحية المادية على الرغم من عدم مشروعيته قانونا فضلا عن عدم امكان تصديرها للاستفادة من السعر المرتفع بنيويورك

أظهرت التجارب أن ازدياد أو ارتفاع قيمة المعدن الموجود بالعملة عن قيمة هذه العملة الاسمية فى السوق الحرة أو فى السوق السوداء لن يقف حائلا أمام صهر هذه العملة . وعلى هذا يكون موقف حكومة الهند موقفا لا يدعو الى العجب ، اذ قررت أن تسحب من التداول كل الروبيات الفضية وأبدلتها بعملة من النيكل أو من البرونز .

واتماما لهذا أنشأت الحكومة الهندية مصهرا للعملة (القديمة) الفضية . قدرت تكاليف هذه العملية بحوالى ستة ملايين من الروبيات أو ٤٥٠ الفا من الجنيهات الاسترلينية

علاج ضد صهر العملة

العلاج ضد صهر العملة الفضية هو تخفيض الفضة النقية الموجودة بها فعلا . وهذا هو ما دعى — أثناء الحرب — الى ضرب القطع الجديدة ذات القرشين التى تحتوى على ٥٠٠ جزء من ألف جزء من الفضة وبهذا يستحيل صهرها

النقود الفضية المتداولة بمصر هى ٦٦٤ر٨٤١ر٥ جنيه أي ٣٢٠ر٢٠٨ر٢٩ ريالا فاذا ما كان الريال به من الفضة ٢٣ ١/٣ جراما فان هذه النقود الفضية تحتوى على ٨٥٦ر٥٥٣ر٦٨٠ جراما أو ٤٩٧ر٩١١ر٢١ أوقية

وتكون قيمة هذه الفضة بسعر ١٦ر٩٠ سنتا للأوقية ١٩٧٥٥٤٠٦ دولارا

واذا ما علمنا أن سعر ١٦ر٩٠ سنتا للأوقية يحقق ربحا بنسبة ٨و١٧ ٪ بعد استبعاد المصاريف الخاصة بعملية صهر النقود وتنقية الفضة فان النقود الفضية بمصر البالغ قدرها ٦٦٤ر٨٤١ر٥ جنيه تحقق ربما أو تزيد قيم الحقيقية على قيمتها الا قدره ٨١٦ر٣٩ قيمتها الا جنيه .

برنامج ترومان للمعاونات الفنية

وسياسة مصر ازاءه

طبيعة البرنامج الفنى

يستند برنامج ترومان للمعاونات الفنية ، من الوجهة التشريعية ، الى الفصل الرابع المعنون « قانون التنمية الدولية » من القانون الامريكى رقم ٥٣٥ الصادر فى يونية سنة ١٩٤٩ .

ويهدف البرنامج ، كما ينظمه هذا القانون ، الى تزويد الدول والاقاليم المنتفعة به بالمعرفة الفنية ، النظرية والتطبيقية ، التى تنمى الانتاج وترفع مستوى المعيشة مثل تحسين الوسائل الانتاجية فى الزراعة والصناعة والنقل وما الى ذلك ومكافحة الامراض والوقاية منها ، وترشيد النظم المالية والنقدية والمصرفية الى آخر فروع الحياة الاقتصادية وما يتصل بها .

ودور الولايات المتحدة فى تقديم مثل هذه المعاونات الفنية قاصر على ايفاد الخبراء للدولة الراغبة فى الانتفاع بالبرنامج ، وايفاد بعوث من ابنائها للتخصص والمران فى الولايات المتحدة ، ووضع الوسائل والمناهج العلمية تحت تصرفها لكى تفيد منها فى نشاطها الانتاجى ، وتقديم الآلات والأدوات اللازمة لعرض كيفية تطبيق تلك المعرفة والأساليب الفنية تطبيقا عمليا .

وقد رصدت الحكومة الامريكية مبلغ خمسة وثلاثين مليونا من الدولارات لتمويل نفقات السنة الاولى من ذلك البرنامج ، بالانفاق على وضع خططه وتنسيقها ، واداء مكافآت الخبراء وتكاليف بحوثهم وتحقيقاتهم ، ونفقات البعوث العلمية وتدريبها ، واثمان الآلات والادوات الضرورية لعرض مختلف الاساليب والمناهج الفنية .

وينظم انتفاع الدول المختلفة بالبرنامج ، فى اتفاقات ثنائية تعقد بين كل منها وبين الولايات المتحدة ، ويشترط فيها على الدولة المنتفعة ان تتحمل بجميع النفقات المحلية التى يتكلفها تنفيذ البرنامج فى اقليمها ، وان تنسق مشروعاته مع اية مشروعات اخرى تقوم تطبيقا لاى برنامج شبيه مثل برنامج الامم المتحدة للمعاونات ـ ، وان تحيط الحكومة علما بتطورات تنفيذ ... على الملأ اوضاعه

يتضح مما تقدم أن البرنامج ، بوضعه الحالى ، برنامج تعاون فنى . وهو بهذا الوصف يختلف اختلاف جوهريا عن خطة مرشال لانعاش أوربا ، وعن خطة كولمبو للتقدم الاقتصادى لجنوب شرق آسيا ، فهذان المشروعان ، وأولهما أمريكى . والثانى وضعته منذ اسابيع دول الكومنولث البريطانية ، مزاج متفاعل من اعتبارات عسكرية وسياسية واقتصادية ، بل مذهبية أيضا .

على ان من الاسراف فى تبسيط الامور ان نغالى فى الوصف الفنى لبرنامج ترومان ، اذ مما لا شك فيه ان له اهدافا تخرج من نطاق التعاون العلمى والفنى الى نطاق العوامل الاقتصادية والدولية . غير ان هذه العوامل أدخلت فى الجانب المالى الذى برنامج ترومان وهو الجانب المالى الذى لا يزال الى الوقت الحاضر موضع اعداد الهيئات التشريعية الامريكية

الجانب المالى للبرنامج

لقد قصد ببرنامج ترومان عند التفكير فيه ان يشمل الى الجانب الفنى الذى عرضت اسسه العامة ، جانبا ماليا جوهره تشجيع الاموال الامريكية على الاستثمار لا سيما فى الدول المتخلفة اقتصاديا . وقد عبر الرئيس ترومان تعبيرا صريحا واضحا عن هذه الحقيقة فى تقريره الى البرلمان الامريكى عن الحالة الاقتصادية سنة ١٩٤٩ ، اذ ذكر ان برنامجه « يهدف الى تزويد الشعوب المحتاجة الى رءوس اموالنا بالمعاونات الفنية لكى يزداد نشاطها الاقتصادى وتنمو استثماراتنا المالية فى الخارج » .

فالبرنامج الفنى اذن يرمى الى جانب تنشيط الأداة الانتاجية فى سائر أنحاء العالم الذى يرتبط بالولايات المتحدة بعلاقات ودية ـ وهو تنشيط يعود على هذه الدولة بالنفع المباشر فى صورة تزايد معاملاتها التجارية ـ يرمى بجانب ذلك الى تهيئة الجو المناسب لتشجيع الماليين الامريكيين على استثمار أموالهم فى البلاد الأجنبية . ومما لا شك فيه أن ترشيد الأساليب الانتاجية فى الصناعة والزراعة وما اليها ورفع المستوى الصحى وتحسين طرق المواصلات وتنشيط البحوث العلمية والتطبيقية .. كل هذه عناصر أساسية لتهيئة الجو المناسب المرغوب فيه .

غير ان هناك ايضا عناصر اخرى ذات طبيعة سياسية واجتماعية مثل استقرار نظام الحكم وتوطد الامن الاجتماعى وسلامة الدولة بوجه عام ، وهى عناصر يؤدى عدم توفرها الى الحذر والتهيب من جانب رؤوس الاموال بل والى اعراضها التام عن الاستثمار . ولم تغب تلك الاعتبارات عن ذهن المشرع الامريكى ، فأعد مشروع قانون ــ هو الآن قيد البحث فى البرلمان الامريكى ــ يعدل القانون الخاص بتنظيم بنك الاستيراد والتصدير ــ وهو بنك امريكى شبه حكومى ــ على نحو يخول له سلطة ضمان الاستثمارات الامريكية المباشرة فى الدول المنتفعة ببرنامج ترومان .

ومن المتوقع جدا ان يكون لهذا الضمان أثر فعال فى تنشيط الاستثمار فقد قدرها وزير التجارة الامريكية منذ عام واحد بحوالى بليون دولار ، وقدرتها جماعة الصناعيين الوطنية بحوالى ضعف هذا المبلغ .

ومن اهم أوضاع التعديل التشريعى الجديد ، قصره الضمان على الاستثمارات المباشرة وحدها ، أى على الأموال التى تشترك فى نشاط اقتصادى يكون لصاحب المال قدر من الرقابة عليه ونصيب من الرأى فى توجيهه . وبذلك تستبعد من التمتع بهذا الضمان القروض التى تعقد مقابل فائدة معينة ولا يكون للمقرض الامريكى أى رأى فى توجيه استثمارها . وليس من العسير فهم بواعث هذه التفرقة . فأرباح الاستثمارات الاجنبية المباشرة كانت دائما أعلى من فوائد القروض ، كما أن من القواعد المرعية أن يتفاهم المالى الامريكى مع الدوائر الحكومية المختصة على كل عملية قرض خارجية قبل أن يجريها ، والا اعتبر نشاطه خارج نطاق الحمى الدبلوماسى الامريكى .

والضمان المقرر فى مشروع القانون الجديد يشمل قابلية تحويل الاستثمار الاصلى وايراده الى العملة الامريكية ، وتأمينه ضد أخطار الحرب والانقلابات الداخلية ، وضد التأميم ونزع الملكية والمصادرة ، ولكنه لا يؤمن المستثمر ضد الخسارة التجارية البحته .

وللبنك سلطة تقديرية كاملة فى تقرير منح الضمان من عدمه ، مستندا فى ذلك لا الى العوامل الاقتصادية والتجارية وحدها ، بل والى الظروف السياسية الدولية والداخلية والى النظم العامة التى تؤثر فى الاستثمارات من النواحى القانونية والمالية والنقدية والادارية .

مصر والانتفاع بالبرنامج الفنى

ترددت الجهات الرسمية المصرية وقتا ما فى تحديد موقفها من البرنامج وقيل ان اكثر التردد كان مرجعه الخوف من أن يخفى البرنامج بين طياته أهدافا سياسية لا تتفق مع سيادتنا القومية ، وان جانبا من ذلك التردد كان مبعثه اعتقاد بعض الجهات بأن مصر قد استكملت وجوه التقدم الفنى ولم تعد بحاجة الى معاونة اجنبية فى هذا الميدان . اما عن البواعث السياسية فليس من شأن هذه الكلمة التصدى لها ، وأما عن التقدم الفنى الذى اصابته مصر الى الوقت الحاضر فلا ينكره الا مكابر . ولكن هذا التقدم ليس غاية ما تسعى اليه دولة ناهضة اذ لاتزال امام مصر مجالات متخصصة تعوزها فيها وفرة المعرفة وعمق الخبرة لاسيما فى الشئون الصناعية ، وفى مثل هذه المجالات لا يعيبنا ان نعترف بقصورنا وان نتلمس التعاون فى استكمال ما ينقصنا ، ولكن يعيبنا ان ندعى ما ليس فينا فيتقدم العالم ونظل نحن متخلفين .

وقد اتجهت الجهات المختصة هذا الاتجاه السليم ، فاستقر رأيها على الانتفاع بالبرنامج وحدد مجلس الوزراء موقف الحكومة المصرية منه باباحة الاستفادة من الجانب الفنى وحده ، وبادرت وزارة الشئون الاجتماعية الى تقديم طلبات عدة من المصالح التابعة لها لاستقدام خبراء وايفاد طلاب تخصص فى فروع بذاتها من نواحى نشاط تلك الوزارة واهمها التحسين القروى والضمان الاجتماعى . واعقبتها فى الطلب وزارات اخرى . وقد رئى من الاوفق عقد اتفاق عام مع الجهات الامريكية المختصة يتفق فيه على أوضاع المعونة الفنية واصولها العامة والتزامات كل من الطرفين بمقتضى ذلك الاتفاق ، ويترك تحديد أنواع المعونة وتفصيل طرائق تقديمها ووسائل الانتفاع بها الى اتفاقات تنفيذية تتم مباشرة بين الوزارة المختصة وبين الجهات الامريكية ذات الشأن ، بشرط الا تتنافر هذه الاتفاقات التنفيذية مع الأحكام المقررة فى الاتفاق العام او تجاوز نطاقها . وقد قدم الجانب الامريكى مشروع اتفاق عام من هذا القبيل ، وقدم الجانب المصرى مشروعا مقابلا تم الاتفاق على ان يكون هو أساس المفاوضة بين الطرفين ، وانتهى الرأى فعلا الى الموافقة على اغلب مافيه من احكام

والآن وقد أوشك الاساس التعاقدى المنظم لانتفاعنا بالبرنامج ان يعقد بين الحكومتين المصرية والامريكية يتعين ان تعد الحكومة المصرية عدتها للقيام على حسن الافادة من ذلك البرنامج بانشاء الاداة التى تستطيع ان توجه الانتفاع به الوجهة الاكثر استجابة لحاجة الاقتصاد المصرى فى الوقت الحاضر ، فتتولى هذه الاداة تلقى طلبات المصالح المختلفة وتضع ضوابط محددة لترتيبها وتقويمها وفقا لاهميتها والحاجة اليها ولوجه العجلة فيها بحيث يتقدم الاهم على المهم والعاجل على مالا يتصف بهذا الوصف .

وتتبين أهمية هذا التنظيم بالنظر الى أن الحكومة المصرية تنتفع فى الوقت الحاضر أيضا ببرنامج شبيه هو برنامج الأمم المتحدة للمعاونات الفنية ، ومما لاشك فيه أن تنسيق هذين البرنامجين يكون من أهم وظائف الأداة المشار اليها كى يتلافى اى ازدواج فى الجهود او تكرار للنفقات ، وتكفل اجدى افادة ممكنة من البرنامجين سويا .

مصر والجانب المالى للبرنامج

ان الاقتصاد المصرى ، وان كان فى حركة نمو لا شك فيها ، يعانى من انعدام التناسب انعداما تاما بين سرعة هذه الحركة وبين سرعة تكاثر السكان . وهو الى جانب ذلك — يحوى عناصر ثروة وقوة لا تزال بعيدة عن ان توضع موضع الاستثمار لتدعم مقومات كيان مصر الاقتصادى . وهذه الحالة تتطلب حركة قوية عاجلة .. حركة احياء وتنشيط وتعزيز .

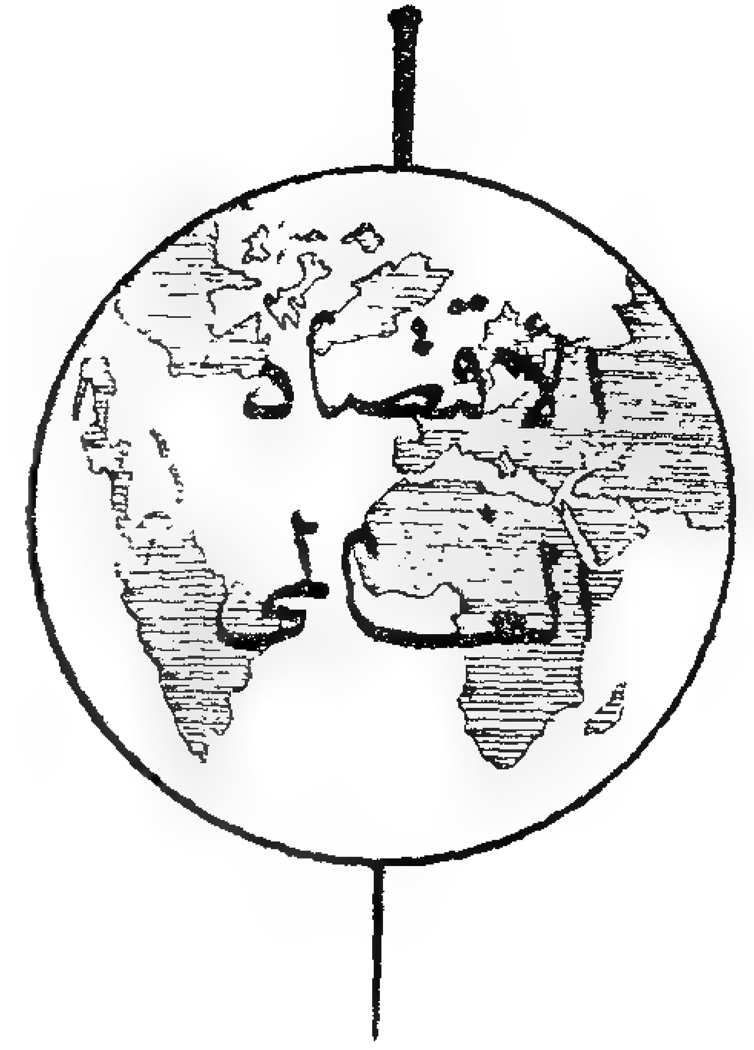
واذا كانت المعرفة والخبرة الفنية عنصرا أساسيا لأية تنمية اقتصادية ، فان رءوس الأموال هى جوهرها وعمادها . وكما ان اقتصادنا بحاجة الى معاونات فنية متخصصة هو بحاجة الى الانتفاع برءوس الأموال الأجنبية ، بالقدر الذى لا توفيه مقدراتنا المالية المصرية وفى الحدود التى تتطلبها نواح معينة من الاستثمار ، لا تزال هذه الأخيرة تحجم عن اقتحامها على نطاق واسع . وبهذا القدر وفى تلك الحدود تتبين أهمية الجانب المالى من برنامج ترومان لمعاونة الدول المتخلفة اقتصاديا .

لقد قويت روح الادخار فى السنين الاخيرة نتيجة التطورات الاقتصادية الناجمة عن الحرب ، ولكن الاقتصاد المصرى لم يفد افادة كبيرة من هذا التطور نتيجة شيوع نقائص كثيرة نظمنا المصرفية والمالية ، ونتيجة سيطرة تقاليد اجتماعية وميول نفسية معينة على افكار فئات كثيرة من السكان . والاثر اللازم لكل هذه العوامل هو ما نلمسه من ضعف الاقبال على الاستثمار فتركت الثروات الطبيعية غير مستغلة والقوى العاملة، وبخاصة فى الريف ، معطلة او شبه معطلة والطاقة الصناعية دون حاجة الدولة والشعب مرات ومرات ، وبالتالى مستوى المعيشة على هذه الدرجة من الهبوط التى لا يختلف فيها اثنان . فهل ندع هذه الظروف الاقتصادية التعسة قائمة كما هى مترقبين وعاملين على تشجيع تكون الاموال الانتاجية وتربية تقاليد الادخار والاستثمار فى فئات اكبر من الشعب ان هذه عملية دقيقة طويلة الاجل تقتضينا قدرا كبيرا من الصبر والاناة ولكنها لازمة وضرورية . على انها لا ينبغى ان تحول بيننا وبين ان ننتفع فى ذات الوقت بما هو متاح الانتفاع به من اموال اجنبية ما دامت هذه الاموال مجردة من البواعث والاهداف السياسية .

والجانب المالى من برنامج ترومان يزودنا باحتمالات جديرة بالبحث . فان قيام بنك الاستيراد والتصدير بضمان رءوس الاموال الأموال الاجنبية التى تستثمر فى الدول المتخلفة اقتصاديا يؤثر تأثيرا نزوليا على درجة الربح التى يتوقعها المستثمر لأن عنصر المخاطرة عنصر هام فيها ، فالحد منه يؤدى الى خفض مستوى الربح الذى يشترطه . وكذلك ضمان تحويل راس المال والأرباح الى العملة الامريكية يذلل صعوبة كانت هى أجسم عقبة فيما بعد الحرب الى وقت قريب ، وان كانت تطورات الظروف الدولية السياسية تنبىء بأنه لن يكون لها ذلك الأثر المعوق اذا سارت تلك الظروف فى المجرى الذى تسلكه فى الوقت الحاضر .

على ان للبرنامج — على الرغم مما تقدم — جوانب تقتضينا الحذر والتحرز ، فلا ينبغى ان يكون للبنك، مقابل منحه الضمان ، سلطة توجيه الاستثمار الوجهة التى يراها متسقة مع اعتبارات سياسية ، او دولية يحرص على رعايتها ، او متفقة مع ضوابط تجارية بحتة قد تتطلب مصالحنا القومية العليا اغفالها . بل ينبغى ان تظل لنا الكلمة العليا فى توجيه اقتصادنا القومى وتنمية عناصره المنوعة تنمية متوازنة تحقق ما نسعى اليه جميعا من تكوين اقتصاد تقدمى منتج وكفالة مستوى للمعيشة عاليا . فبهذا وحده نصون كياننا القومى . . لا من التدخل السياسى الخارجى وحده ، بل من الآثار الوخيمة للتخلف الاقتصادى كذلك .

د. ك.



مشروع شومان للصناعات الثقيلة

أوشكت الدول الست المنضمة الى مشروع شومان وهى فرنسا والمانيا وبلجيكا ولكسمبرج وهولندا وايطاليا من الوصول الى اتفاق نهائى . ومشروع شومان يرمى من الوجهة الاقتصادية الى انشاء هيئة عليا تشرف على انتاج الفحم والحديد والصلب وغيرها من الصناعات الثقيلة فى هذه الدول وتوحيد الاسعار بينها بقدر الامكان وتقسيم الانتاج بحيث تتخصص كل دولة فى انتاج انواع معينة من هذه السلع وبذلك يقوى التعاون بين هذه الصناعات فى تلك الدول وتقل حدة المنافسة بينها . أما من الوجهة السياسية فان مشروع شومان يرمى الى القضاء على العداء بين فرنسا والمانيا والى وضع أسس اتحاد دائم بين الدول الاوربية

رفع سعر الفائدة فى الولايات المتحدة

رغبة فى مكافحة موجة التضخم الشديد فى الولايات المتحدة وافقت الحكومة الامريكية على السماح للبنك المركزى برفع سعر الفائدة حتى يحد من نشاط الافراد ومن التوسع الاقتصادى فى النواحى غير المرغوب فيها وسيتم هذا الاجراء عن طريقين: فمن جهة سترفع الحكومة نفسها الفائدة على سنداتها الجديدة من ٢ ١/٢ ٪ الى ٢ ٣/٤ ٪ ومن جهة ... ى سيتوقف البنك المركزى عن ... ق السندات الحكومية ... شرائها من السوق للمحافظة ... لا شك أنه ان ترك ... ة تنخفض ... بمعنى ارتفاعا فى غلتها وفى أسعار الفائدة السائدة فى السوق وبالتالى سيعمل على الحد من التضخم .

الأسواق الحرة

عندما تولى حزب العمال الحكم فى انجلترا بعد انتهاء الحرب قرر اغلاق معظم الاسواق الحرة للبضاعة فى انجلترا (مثل سوق القطن بليفربول، وسوق المطاط ، وسوق الشاى) اغلاقا نهائيا . وانفردت الحكومة بعملية البيع والشراء على نطاق واسع أعتقادا منها ان المصلحة العامة تقتضى مثل هذا الاجراء وانه سيساعد على تثبيت الاسعار .

ولكن سرعان ما ظهر رد فعل لهذا الاجراء خصوصا بعد ان اتضح انه لم يحم السوق المحلية من تقلبات الاسعار فتقرر اعادة فتح سوق المطاط فى سنة ١٩٤٦ وسوق الصفيح فى سنة ١٩٤٩ وسوق الكاكاو فى يناير الماضى وسوق الشاى فى ابريل .

والواقع ان أسواق البضاعة الحرة تسجل اتجاهات العرض والطلب فى العالم وترشد المنتجين عن تغيرات طلب المستهلكين . اما الادعاء بأن هذه الاسواق تحدث تقلبات فى الاسعار فهو مثل القول بأن الترمومتر يؤدى الى ارتفاع أو انخفاض الحرارة

الاسعار فى فرنسا

بدأت أسعار بعض المواد الاولية فى فرنسا ترتفع نتيجة لارتفاع الاجور أو ارتفاع أسعار الواردات وقد طالب أصحاب هذه الصناعات باعانات حكومية وعضدهم فى هذا الطلب الحزب الاشتراكى نظرا لخوفه من أن يؤدى ارتفاع أسعار المواد الخام الى تحمل الصناعات المؤممة خسائر كبيرة أو الى اضطرارها الى رفع أسعارها بالنسبة للجمهور . ولكن وزارة المالية وبنك فرنسا يعارضان فى منح الاعانات لتعذر الحصول على ضرائب مباشرة اضافية ولمضار زيادة الضرائب غير المباشرة ويفضلان التوسع فى الاستيراد والانتاج لمكافحة ارتفاع الاسعار .

الميزانية العامة بالباكستان

تمتاز الميزانية الباكستانية بالقوة والمتانة وبظهور فائض مستمر فيها

انتاج الصلب واسعاره

من الملاحظ ان أسعار معظم المواد الاساسية قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا ما بين أواخر ٤٩ والوقت الحالى نتيجة لاشتداد الطلب عليها بعد قيام حرب كوريا وظهور حالة تضخم شديدة فى كثير من الدول . ولكن أسعار الصلب من الاستثناءات القليلة لهذه الظاهرة اذ لم ترتفع بأكثر من ٨ ٪ . فقد كان سعر الطن من الصلب فى الولايات المتحدة ٥٢ دولار فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ فاصبح ٥٦ دولار فى يناير الماضى . ولعل السر فى ذلك هو ازدياد انتاج الصلب فى العالم بدرجة كبيرة . ويظهر ذلك من الجدول التالى :

انتاج الصلب فى العالم بملايين الاطنان .

	١٩٣٧	١٩٤٩	١٩٥٠
الولايات المتحدة	٥٠ر٦	٦٩ر٦	٨٦ر٤
روسيا	١٧ر٥	٢٣ر٢	٢٧ر٢
المملكة المتحدة	١٣ر٠	١٥ر٦	١٦ر٣
المانيا الغربية	١٥ر٤	٩ر٠	١١ر٩
فرنسا	٧ر٨	٩ر٠	٨ر٥
شرق أوربا	٦ر٥	٦ر٩	٧ر١
اليابان	٥ر٧	٣ر١	٤ر٤
بلجيكا	٣ر٨	٣ر٨	٣ر٧
دول أخرى	١٣ر٤	١٧ر٦	١٨ر٧
المجموع	١٣٣ر٧	١٥٧ر٨	١٨٤ر٢

يساعد على ابعاد شبح التضخم في وقت انتشر فيه ظهور العجز في ميزانيات الدول المختلفة .

فقد قدرت الايرادات في ميزانية ١٩٥١ / ١٩٥٢ بحوالى ١٦٩ مليون جنيه والمصروفات بحوالى ١٤٢ مليون جنيه وبذلك بلغ الفائض ٢٢ مليون جنيه .

ومن أبرز خصائص الميزانية الجديدة مساعدة الصناعات الناشئة بالدولة على التقدم والنمو بسرعة وعلى أسس صالحة . فقد تقرر اعفاء بعض الواردات من المواد الخام مثل الفحم والكوك والحديد والكروم من الضرائب الجمركية اعفاء تاما واعفاء بعض المواد النصف مصنوعة اعفاء جزئيا . كما تقرر اعفاء الآلات ومواد الغيار من الضريبة على المشتروات واعفاء رؤوس الاموال المستثمرة في الشركات الصناعية ما بين ١٩٥١ / ١٩٥٣ من جزء من الضرائب .

مكافحة التضخم في استراليا

قدم الاستاذ كوبلاند اكبر الاقتصاديين الاستراليين مشروعا لمكافحة التضخم في استراليا اقترح فيه ما يلي :

١ — ترك سعر الصرف للجنيه الاسترالي حرا حتى يرتفع للمستوى الذي يتمشى مع ارتفاع أسعار الصوف الاسترالي ومع حاجة استراليا ومقدرتها على الاستيراد

٢ — زيادة ساعات العمل الاسبوعية في الصناعة الى ٤٤ ساعة بدلا من ٤٠ ساعة .

٣ — فرض قرض اجباري يتناسب مع دخل كل فرد ويستخدم لتمويل مشاريع التقدم الاقتصادي ومشاريع الدفاع .

٤ — التوسع في استيراد المواد الضرورية والآلات والمعدات اللازمة للتقدم الاقتصادي .

٥ — زيادة الضريبة على الصادرات

تكرير البترول في ايطاليا

اصدرت وزارة الصناعة الايطالية تعليمات الى مصانع تكرير البترول تقضي بتكوين احتياطي في حدود ٢٥ في المائة من انتاجها وذلك لزيادة الاطمئنان على انتظام توريد الوقود السائل للصناعات المختلفة وللاستهلاك المحلي للسكان .

ويبدو أن الوزارة تشجع — من جهة أخرى — تلك المصانع على الانتاج الى أقصى طاقتها ، وهي لاتزيد حاليا على ٥٠٩٣٠٠٠ر طن سنويا مع العلم بأن ماكررته في العام الماضي بلغ ٤٠٠٠٠٠ر طن فقط من البترول الخام ، وهكذا تعمل الحكومة الايطالية على الاسراع في تنفيذ الاتفاق المبرم مع مؤسسة التعاون الاقتصادي الاوروبي بخصوص البترول الذي يرمي الى بلوغ الانتاج الايطالي ٨ر١١٥ر٠٠٠ طنا كل عام .

والمنتظر تبعا لبرنامج استيراد البترول الخام خلال التسعة شهور الأولى لسنة ١٩٥١ — أن يبلغ انتاج مصانع التكرير الايطالية في نفس المدة ١٧٥ ألف طن من البنزين و٤٤ ألف طن من البترول النقي و٤٣ ألف طن من زيت الوقود .

وتعتبر أوساط تكرير البترول في نابولي هذه الارقام مبدئية اذ قد ترتفع فيما بعد نظرا للاتجاه الجديد الذي يهدف الى استغلال قدرة مصانع التكرير الايطالية استغلالا تاما

هذا وقد أعلن أن ادارة مشروع مارشال قد صرحت لايطاليا بما قيمته ١ر٦٣٤ر٠٠٠ دولار لشراء البترول الخام والمنتجات البترولية من أمريكا اللاتينية .

انتاج مصانع تكرير البترول الفرنسية

بلغ انتاج مصانع تكرير البترول الفرنسية عام ١٩٥٠ رقما قياسيا اذ بلغ ١٤ر٥٣٠ر٠٠٠ طنا بينما كان انتاجها السابق ١١ر٥٣٠ر٠٠٠ طنا في سنة ١٩٤٩ و ٨ر٣٦٨ر٠٠٠ طنا في سنة ١٩٤٨ و ٦ر٢٠٠ر٠٠٠ طنا في سنة ١٩٣٨

الاتفاق التجاري المؤقت

بين فرنسا وبولونيا

تم الاتفاق التجاري المؤقت بين فرنسا وبولونيا وبمقتضاه ترسل فرنسا الى بولونيا ١٠ آلاف طن من الفوسفات و٢٥ ألف طن من الحديد وما قيمته ٢٠٠ مليون فرنك من المستحضرات الطبية و ١٠٠ مليون من قطع غيار السيارات والمنتجات الكيماوية . وترسل بولو[illegible]
فرنسا ١٥٠ ألف طن من ال[illegible]
طن من الذرة وما قي[illegible]
فرنك من الفوا[illegible]
و ٧٠ [illegible]

الانتاج الصناعي بالهند سنة ١٩٥٠

تقدمت الصناعة الهندية في السنوات الاخيرة تقدما سريعا عاد على البلاد بالخير العميم . ولم يشب هذا التقدم الا اضطراب العلاقات بين الهند والباكستان وما أدى اليه من عجز صناعتي القطن والجوت من الحصول على كل احتياجاتهما من المواد الخام من الباكستان . ومما يذكر ان الهند والباكستان قد عقدا في الاسبوع الماضي اتفاقا تجاريا وماليا أدى الى تصفية العلاقات بين البلدين واعتراف الهند بسعر الصرف الرسمي السائد بالباكستان ومن المنتظر أن يساعد هذا الاتفاق على ازدياد سرعة التقدم الصناعي بالهند .

ويظهر من الجدول التالي انتاج الصناعات الهندية الرئيسية في سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ .

	١٩٤٩	١٩٥٠
صناعة القطن (بملايين الياردات)	٣ر٩٠٤	٣ر٦٦٧
صناعة الجوت (بالطن)	٩٤٦ر٠٠٠	٨٣٦ر٠٠٠
صناعة الصلب (بالطن)	٩٢٠ر٠٠٠	٩٨٦ر٠٠٠
صناعة الاسمنت (بالطن)	٢ر١٠٠ر٠٠٠	٢ر٧٠٠ر٠٠٠
استخراج الفحم (بالطن)	٣٠ر٤٠٠ر٠٠٠	٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠

البترول فى مصر

للبترول أهميته البالغة فى حياة الامم – فحضارتها تقاس بكميات البترول التى يستهلكها الفرد من ابنائها سواء فى السلم أم الحرب

وسنضع امام القارىء شيئا من البيانات عن هذا الموضوع . ولنا عودة اليه فى أبحاث قادمة ان شاءالله

***

بلغ استهلاك القطر المصرى فى سنة ١٩٥٠ حوالى ٢٨٣١٠٠٠ طن مترى من منتجات البترول الرئيسية وهى بنزين السيارات والكيروسين والسولار وزيت وقود الديزل والمازوت . وقد أنتجت صناعة البترول المحلية فى هذه السنة ٢٣٣١٠٠٠ طن مترى من البترول الخام عولجت فى معملى التكرير بالسويس واستخرج منها ٢٠٩١٠٠٠ طن مترى من هذه المنتجات فاستوردت البلاد الفرق وقدره ٧٤٠٠٠٠ طن مترى لاستيفاء حاجتها من البترول

ويبين الجدول التالى استهلاك البلاد من كل من منتجات البترول الرئيسية فى سنة ١٩٥٠ وما أنتج منه محليا وما اقتضى الامر استيراده كما يبين متوسط قيمة الطن المستورد تسليم ميناء الوصول خلال السنة وجملة تكاليف الاستيراد تسليم الموانى المصرية .

يتضح من هذا الجدول أن البلاد استوردت فى سنة ١٩٥٠ من المنتجات البترولية ما كلفها حوالى ثمانية ملايين من الجنيهات تسليم الموانى المصرية .

فلو ان البلاد أنتجت كامل حاجتها من البترول لكسبت هذه الملايين الثمانية فى ميزانها التجارى ووفرت ما دفعته فيها وماتحملته بسببها من العملة الصعبة .

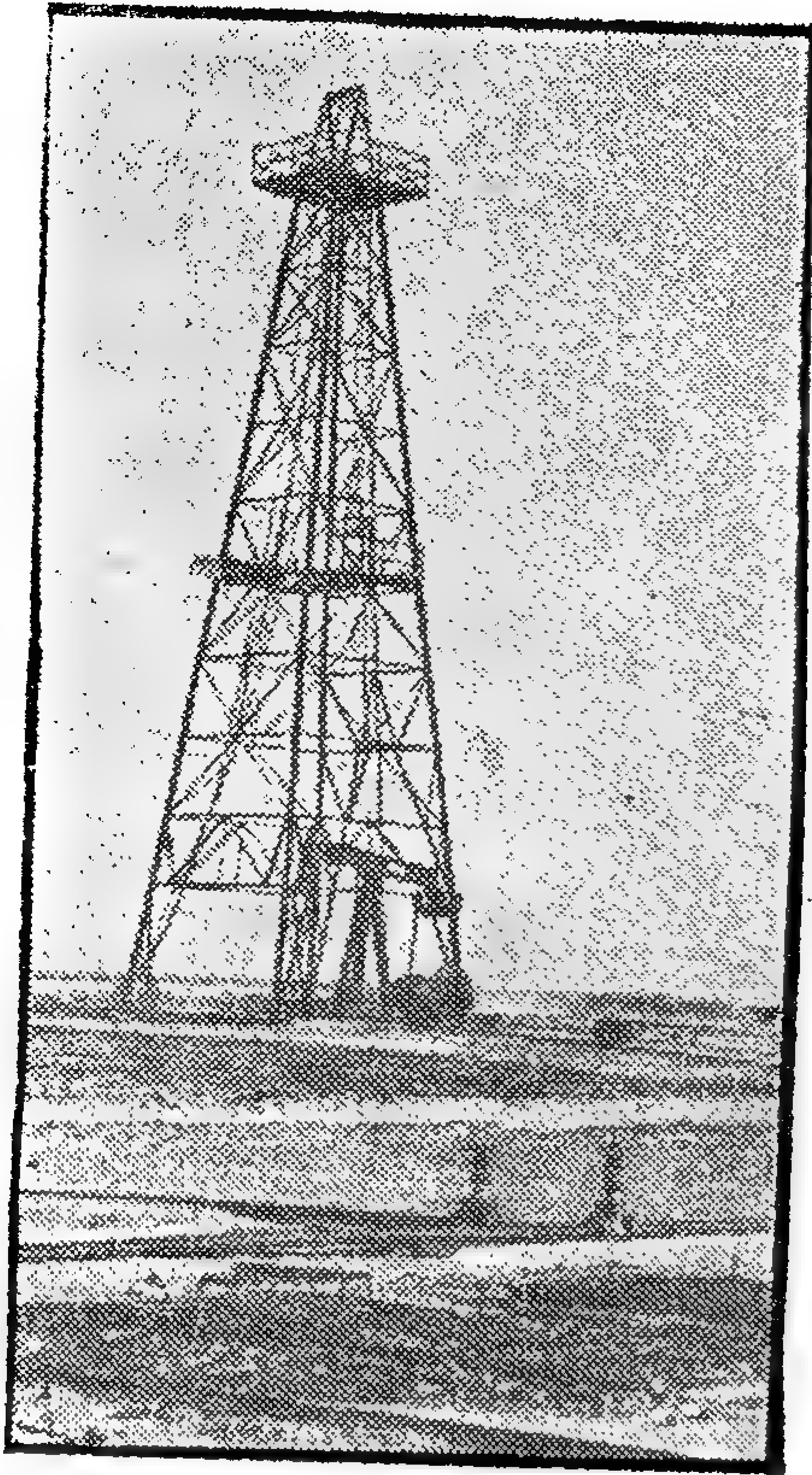
ولو أن البلاد لم تكن بها صناعة بترول محلية واقتضى الامر استيراد كامل حاجتها من المنتجات البترولية لكلفها استيرادها تسليم الموانى المصرية حوالى ٢٦ مليون جنيه

ولا شك أن هذه الارقام تنطق بما تجنيه البلاد من وجود صناعة البترول المحلية من فائدة عظمى فى الناحية التى تعرضنا لها .

غير أن هناك نواح أخرى تفيد فيها البلاد فوائد جليلة من هذه الصناعة نلخصها فيما يلى : –

١ – يعمل فى صناعة البترول المحلية حوالى ستة آلاف من الموظفين والعمال تبلغ نسبة المصريين منهم حوالى ٩٦٪ وهم جميعا يتقاضون مرتبات واجور تفوق كثيرا مايتقاضاه نظراؤهم فى الصناعات الاخرى .

وقد بلغت جملة ما دفع لهم من مرتبات واجور وما انفق على الخدمات المختلفة التى قدمت لهم كتزويدهم بالطعام بالمجان أو بسعر مخفض وتوفير العلاج والمسكن وصناديق الادخار وأوجه النشاط الرياضى والثقافى حوالى ثلاثة ملايين من



برج الحفر لاحد الآبار فى حقول البترول بمصر . وبهذه المناسبة نذكر ان حفر الآبار يتكلف فى المتوسط ٣٠ الف جنيه وبعض الآبار الساحلية الداخلية فى البحر يتكلف ١٠٠ الف جنيه

الجنيهات فى سنة ١٩٥٠

ولا يقتصر الامر على الفائدة المادية التى ينالها هؤلاء الموظفون والعمال بل ان هناك فائدة أعظم كثيرا الا وهى تدريب جماعة كبيرة من المصريين على هذه الاعمال ذات الاهمية الحيوية للبلاد .

٢ – بلغ دخل الدولة فى سنة ١٩٥٠ من الضرائب والاتاوات والرسوم الجمركية التى حصلتها من صناعة البترول المحلية حوالى مليونين ونصف مليون من الجنيهات . ولا تدخل فى ذلك رسوم الانتاج على المنتجات المحلية .

٣ – أنفقت صناعة البترول المحلية فى سنة ١٩٥٠ حوالى مليون ونصف مليون جنيه فى القطر المصرى فى شراء المهمات وأعمال المقاولات .

هذه لغة الارقام تبين ما تفيده البلاد من صناعة البترول المحلية فى وقت السلم ، وان شئت فقل فى وقت الحرب الباردة ، أما اذا اشتد تحرج الحالة الدولية واصبح الحصول على حاجة البلاد من البترول من

الصنف	الاستهلاك	الانتاج المحلى	المستورد	متوسط قيمة الطن المستورد تسليم ميناء الوصول		جملة تكاليف الاستيراد تسليم الموانى المصرية
	طن مترى	طن مترى	طن مترى	مليم	جنيه	جنيه مصرى
ن للسيارات	٢٤٨٠٠٠	١٩٥٠٠٠	٥٣٠٠٠	٦٨٠	١٤	٧٨٨٠٠٠
	٥٧٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	٢١٠	١١	٤٧١٠٠٠٠
ل	٣٦٠٠٠٠	١١٧٠٠٠	٢٤٣٠٠٠	١٥٠	٩	٢٢٢٤٠٠٠
	١٦٥٣٠٠٠	١٦٢٩٠٠٠	٢٤٠٠٠	٠٤٠	٨	١٩٣٠٠٠
	٢٨٣	٢٠٩١٠٠٠	٧٤٠٠٠٠	—		٧٩١٥٠٠٠

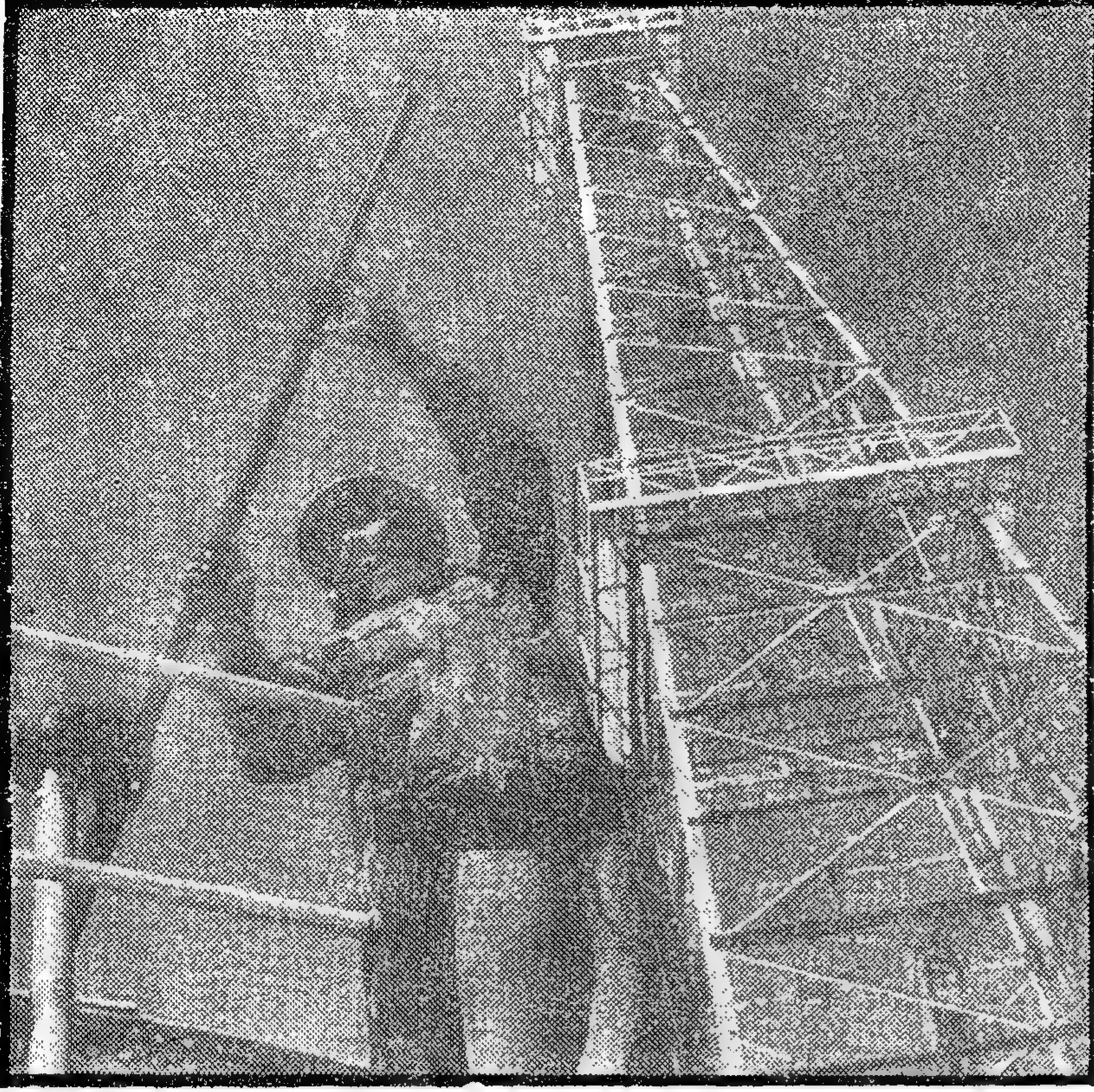
الاسواق العالمية عسيرا فان نقص هذه المواد يؤثر على حياة البلاد فى كافة نواحيها ـ فزراعتنا التى هى عماد الثروة القومية ، وصناعتنا الناشئة ، ومواصلاتنا سواء بالسكك الحديدية أو السيارات ، ومرافقنا العامة من مياه للشرب ومحطات القوة الكهربائية وعمليات للمجارى الرئيسية كل أولئك فى حاجة الى البترول .

ولاشك أن صناعة لها مثل هذا الخطر فى حياة البلاد جديرة بالاهتمام البالغ . وأمامنا الدول الاخرى تضرب لنا المثل على ذلك بما توليها مع غيرها من مواد الوقود من رعاية تامة جعلتها تنشىء لها وزارات خاصة .

***

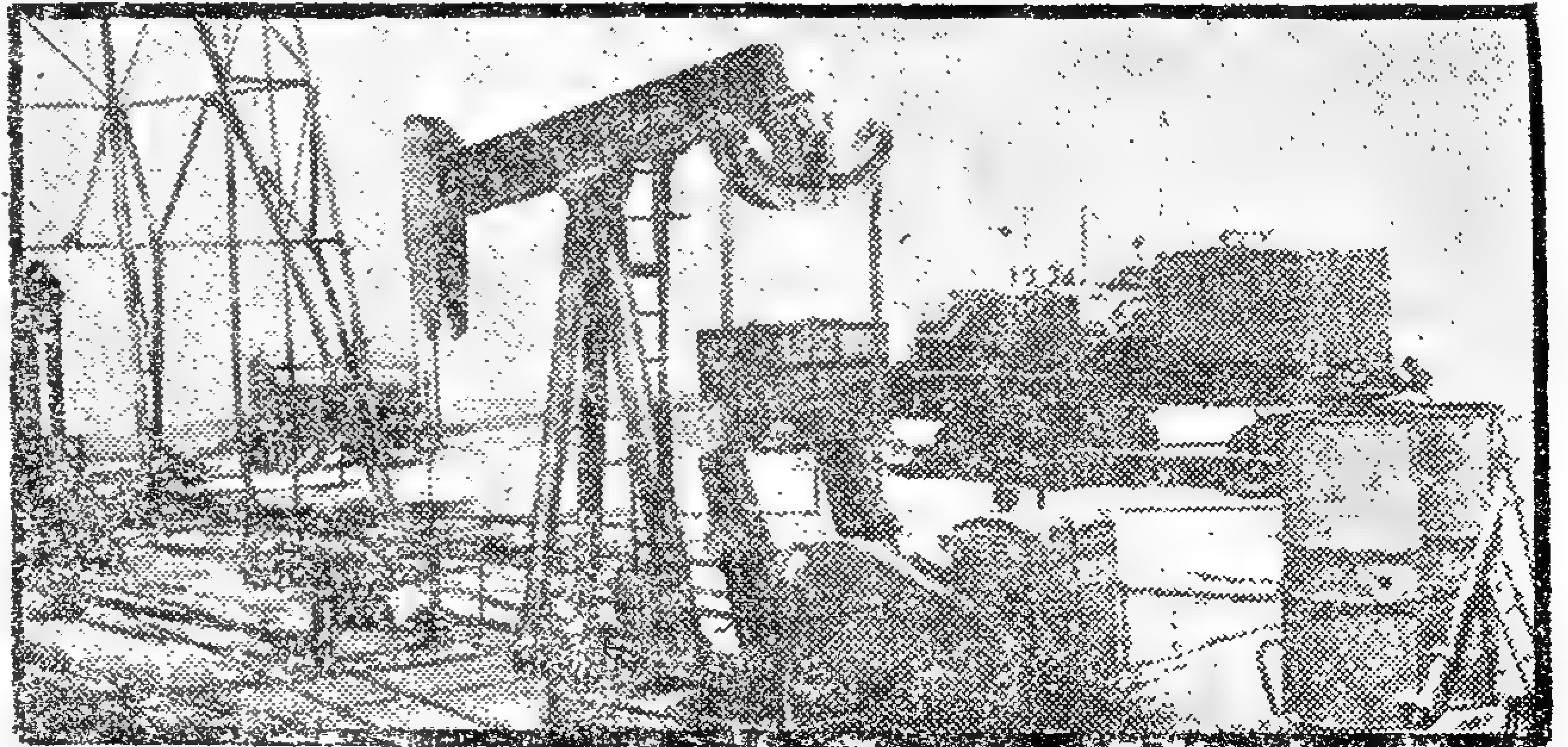
عرضنا فيما تقدم لمدى كفاية الانتاج المحلى لمواجهة استهلاك البلاد من المنتجات البترولية فى سنة ١٩٥٠ . فماذا ينتظرنا فى السنة الحالية وفى المستقبل القريب .

يبين الجدول التالى تقديرات استهلاك البلاد من المنتجات البترولية الرئيسية فى كل من السنوات ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، والانتاج المحلى وما ينتظر استيراده فى كل من هذه السنوات وما يتكلفه الاستيراد تسليم الموانى المصرية اذا بقيت الاسعار العالمية وتكاليف الشحن البحرى والتأمين على ما هى عليه الآن . ولن نتعرض الآن للاسباب التى دعت الى النقص المنتظر فى الانتاج المحلى كنتيجة لتوقف أعمال الكشف عن البترول فى السنوات الثلاث الاخيرة ، اكتفاء بذكر الحقيقة الواقعة وتبين أثرها .



صورة رائعة لبرج حفر أحد الآبار وقد صعد العامل يزاول عمله فبدا كأنه عملاقا ينافس البرج فى ارتفاعه وجبروته

السنة	الاستهلاك	الانتاج المحلى	مايلزم استيراده	تكاليف الاستيراد تسليم الموانى المصرية
	طن مترى	طن مترى	طن مترى	جنيه
١٩٥١	٢٩٤٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	٨٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
١٩٥٢	٣١٢٠٠٠٠	٢١٨٠٠٠٠	٩٤٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠
١٩٥٣	٣١٢٠٠٠٠	١٨٤٠٠٠٠	١٢٨٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠
١٩٥٤	٣١٢٠٠٠٠	١٢٧٠٠٠٠	١٨٥٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠٠



منظر طلمبة استخراج البترول من احد الآبار . بعد انتهاء فترة التدفق الاولى يحتاج الامر الى هذه الطلمبة لاستخراج البترول من بطن الارض

يتضح من هذه البيانات انه ما لم يتغير الموقف بالنسبة الى أعمال الكشف الموقوفة حاليا ويمن الله على البلاد باكتشاف منابع جديدة للبترول ، فان ما تنفقه مصر فى استيراد ما ينقصها من المنتجات البترولية سيزداد ازديادا مطردا فيصل الى حوالى ١٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٤ . على انه اذا تم توسيع معمل التكرير الحكومى قبل نهاية سنة ١٩٥٣ فسيتوفر باستيراد ما يلزمه من البترول الخام بدلا من المنتجات حوالى ٢ مليون جنيه فيقل بذلك المبلغ اللازم للاستيراد الى ١٦ مليون جنيه .

الندوة الاقتصادية
مشاكل الغلاء وطرق العلاج

كانت الشعبة المصرية للجمعية الدولية للتعليم التجارى هى الداعية للندوة هذه المرة . فانعقدت بنادى التجارة الملكى فى الساعة السادسة من مساء الثلاثاء ٢٠ مارس ١٩٥١ برئاسة سعادة عبد الله فكرى اباظة بك وعضوية الدكتور نظمى عبد الحميد بك والدكتور محمد على رفعت بك وعباس شوقى بك واحمد عنان بك . واعتذر احمد سليم بك عن الحضور

نظمى ارجو ان يؤخذ فى الحسبان ان هناك فرقا كبيرا بين حالين : حال يجد المجتمع نفسه فيها ازاء كميات متناقصة من السلع والخدمات وطلب فعلى ثابت على حاله أو متزايد . وحال يجد المجتمع نفسه فيها ازاء كميات من الطيبات والخدمات ثابتة او متزايدة تزايدا بطيئا وطلب فعلى متزايد تزايدا سريعا أو مباغتا .

وان كان التضخم بمعناه الفنى متوافرا فى الحالين ، الا أنه من الوجهة الاجتماعية لاتدعو الحالة الثانية الى الانزعاج الذى تدعو اليه الحالة الاولى التى من نتيجتها تدهور مستوى الرفاهية العامة .

يقول الكثيرون ان الحاضر اكثر سوادا من الماضى - وان الحالة الآن اسوأ كثيرا مما كانت عليه قبل الحرب وأرى ان هذا قول فيه كثير من المغالاة فان ماتستهلكه البلاد فى الوقت الحاضر اضخم كثيرا مما كانت تستهلكه من قبل ، والغالبية العظمى من السكان يعيشون فى بحبوحة من الرزق رغم الغلاء .

والشكوى من الغلاء الآن ليست قاصرة على ذوى الدخول الضئيلة الثابتة ، ولكن اشترك فيها الكثيرون ممن زادت دخولهم بنسبة تعادل أو تفوق معدل الغلاء - وليس لهذا سبب سوى الطمع والشره وخيبة الامل ..

وهذا الموقف - وان لم يكن اسوأ ما مر بنا - الا أنه ليس مما يحسن السكوت عليه ولعلاج ذلك أكتفى بالاشارة الى خطين عريضين لسياسة عملية مع تبيان الصعوبات التى تعترضها :

١ - تشجيع الانتاج الداخلى المباشر . واستيراد الشائع من مواد الاستهلاك ..

٢ - الامتناع عن تنفيذ المشروعات والسياسات المستحدثة التى يكون من شأنها خروج أموال جديدة الى دائرة التداول .

ويعترض خط العلاج الاول ما اكتسبه المشرفون على الانتاج المحلى بعناصره المختلفة من مراكز يتمتعون بها . ويعترض الخط الثانى هذه الرغبة الملحة فى الاصلاح الاجتماعى والغيرة الجامحة على تنفيذ المشروعات الكبرى .

وقبل أن أختم كلمتى أشير بأسف بالغ الى تلك الفئة من ذوى الدخول القريبة من الثبات والتى يجب النظر فيما اذا كان مامنح لها من علاوات يتعادل مع نسبة ارتفاع اسعار السلع والخدمات .

رفعت - الغلاء - ليس بالصعوبة وليس بالتعقيد الذى يحيطه به كثير من الناس . اما المشكلة كما أراها فليست زيادة فى الاسعار فحسب ، ولكنها التفاوت فى الاسعار ، فبينما ارتفعت السلع الى ٣٠٠ ٪ أو أكثر نجد الاجور لم ترتفع الا بنسبة ٦٠ أو ٧٠ ٪

واستطيع ان أجمل أسباب الغلاء فى الآتى : -

١ - نظرا للعلاقات التى كانت قائمة فى الحرب الاخيرة بين الجنيه المصرى والاسترلينى ، حصلت الحكومة الانجليزية من مصر على قروض بأن دخلت السوق المصرية مشترية سلعا وخدمات . فارتفعت الاسعار

٢ - اغترت الحكومة بعد الحرب بهذا الرخاء المصطنع فتوسعت فى الانفاق لدرجة أن صارت ميزانية الدولة فى العام الماضى ١٩٠ مليونا بينما كانت قبل الحرب لاتزيد على ٣٠ مليونا . وفرضت الحكومة الضرائب لتحصل على المال لانفاقه، فارتفعت الاسعار .

٣ - تدخلت الحكومة فى الحياة الصناعية والتجارية بشكل واسع ومستمر فأدى ذلك الى شل حركة الانتاج ..

ولكى نعالج هذا الموقف الذى نشأ من التوسع فى القوى الشرائية التى لايقابلها انتاج ، ومن التدخل الحكومى الذى زاد من ضعف الانتاج ، لا أمل لنا فى النجاة الا على أساس برنامج محدد مفصل يقوم على أركان ثلاثة :

الركن الاول : وقف التضخم وتحقيق الاستقرار المالى

الركن الثانى : موازنة الميزانية موازنة حقيقية لا موازنة حسابية فقط ووقف نزيف الاسراف الحكومى

الركن الثالث : تنمية الدخل القومى عن طريق التوسع فى مشروعات الانتاج لاسيما التى يتولاها الافراد .

عنان - أوافق حضرات الزملاء على أن المشكلة هى سوء توزيع فى الدخول بينما زادت كمية النقود كثيرا وبقى دخل عدد كبير من السكان قريب من الثبات وبالتالى دخلت الزيادة فى جيوب طوائف قليلة هى فئة المشتغلين بالتجارة والصناعة واخيرا الزراعية

وقد تدخل المشرع فى وقت مناسب وفرض ضريبة قدرها ٨٧٫٥ ٪ من الارباح الاستثنائية فبقيت الاسعار عند حد محدود وذلك فى السنوات الاولى من الحرب الى قرب نهايتها . اما ماحدث بعد ذلك من ارتفاع الاسعار فيرجع الى ارتفاع أسعار القطن الذى يمثل مايزيد على ٢٥ ٪ من الدخل القومى لذلك يجب بمعالجة الداء من أساسه



سعادة الرئيس مطرق اطراقة المنهمك في الاستماع ، والى يمينه الدكتور رفعت بك يتكلم فعباس بك شوقى فاحمد بك عنان ، والى يساره رمسيس بك شافعى فنظمى بك عبد الحميد

واقترح لذلك أن تحدد الحكومة سعر القطن للمنتج بما يجزيه نظير عمليات الانتاج ويترك له ربحا معقولا وتبقى الزراعة كما هى حرة من كل قيد ، كما تبقى التجارة هي الاخرى حرة من كل قيد . ولكن فقط عند التصدير يذهب الفرق بين سعر الشراء المحدد وسعر البيع العالمى الى خزينة الدولة وبذلك يخرج هذا الفرق ـ وهو كبير ـ من التعامل

وأرجو أن يفهم ان هناك فرق كبير بين مايدعو له البعض من تأميم القطن وما انادى به من تحديد سعره للمنتج اذ هو فى هذه الحالة الاخيرة لايزيد عن فرض ضريبة على الارباح الاستثنائية التي يحصل عليها منتجو القطن وهى المبالغ التى تزيد عن الحد الذى يقرر كثمن مجز فيه الربح المعقول للزارع .

ولكن لن يكون من شأن مثل هذا العمل اى تدخل لا فى الزراعة ولا فى التجارة .

وليس فى هذا الرأى أية بدعة فان هذا هو الذى يحدث بالنسبة للارز الآن . وما يجرى مع الارز يمكن أن يجرى بالنسبة للقطن تماما

شوقى ـ لو قارننا الحالة الآن بما كانت عليه قبل الحرب لبدت لنا ظواهر نلخصها فيما يلى : المصدر من النقد الآن ١٨٤ مليونا من الجنيهات بينما كان سنة ١٩٣٨ ٢٦ مليونا . عدد السكان الآن ٢١مليونا مقابل ١٥ مليونا . السلع الاستهلاكية أقل كثيرا مما كانت عليه من قبل . . فكل هذه العوامل مجتمعة أوجدت الغلاء وعلاجا لهذا الحال أقترح الآتى : ـ

١ ـ وقف التضخم . وقد تكلم زملائى بما فيه الكفاية فى ذلك

٢ ـ توفير الحاجيات . بزيادة المساحة الممكن زراعتها والتوجيه الزراعى وتيسير الاستيراد من الخارج واعانة سلع الاستهلاك الضرورية .

٣ ـ اعادة تنسيق توزيع السلع على السكان .

٤ ـ أيجاد التناسب والانسجام بين المكوس الجمركية والضرائب المباشرة . فقد بلغ مجموع ماحصلته مصلحة الاموال المقررة فى عشرين عاما من سنة ١٩٣٠ لغاية سنة ١٩٥٠ مبلغ ١٤١ مليونا من الجنيهات بينما حصلت مصلحة الجمارك فى أعوام ثلاثة هى ٤٦ و٤٧ و٤٨ مبلغ ١٥١ مليونا .

٥ ـ مراقبة ارباح المستوردين بحيث تكون فى حدود معقولة . اذ لاحظت أن كثيرا من الاصناف المستوردة تباع بسعر يزيد على ضعف تكاليفها . فمثلا وجدت أن الكيلو من سمك البكلاه يكلف المستورد ١٢ قرشا بينما يباع فى السوق بمبلغ ٤٥ قرشا .

ثم دعا سعادة الرئيس حضرات المستمعين لابداء آرائهم وننقل باختصار ماقاله حضراتهم :

الاستاذ اسماعيل شرف ـ ضرورة العناية بالجانب الاخلاقى أولا ، فاذا ما توفر الوازع الوطنى وارتفع الوعى القومى قل الجشع وتوقف اختفاء السلع بطرق مصطنعة .

الاستاذ عبد العظيم الدوى ـ يجب وضع برنامج ثابت لسياستنا الاقتصادية ، وتوجيه اقتصادنا الصناعى والزراعى وتوجيه تجارتنا الخارجية .

عبد السلام عثمان بك ـ يجب العمل السريع على زيادة كمية السلع ، وزيادة الجانب المنتج من الدخل القومى .

الاستاذ راغب حنا ـ سبب الغلاء يرجع للسيدات . واذكر أن خياطة فرنسية اقامت معرضا فى سميراميس كان الاقبال عليه شديدا لدرجة أن حال الزحام دون دخول كثير من النزلاء والمتفرجين . فلماذا لا يشتعل الغلاء ؟

الدكتور القيسونى ـ أضيف لما قاله حضرات الزملاء نقطتين : أولا أن زيادة كمية النقود كانت ظاهرة من ظواهر الغلاء وليست سببا ، ومثلها كمثل ارتفاع حرارة المريض . أما السبب الحقيقى للغلاء فهو ازدياد الطلب الفعلى على السلع . وبذلك ترتفع الاسعار فتزيد كمية النقود .. وثانيا : أننا مرتبطون الى حد كبير بالاقتصاد العالمى وقد أسأنا كثيرا الى هذا الارتباط بتخفيض قيمة العملة فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ اذ زاد هذا من حدة الغلاء . فيجب العودة بقيمة الجنيه المصرى الى ما كانت عليه من قبل .

عباس الرمالى بك ـ أوافق على أن تفرض الحكومة ما تشاء من ضريبة الصادر . ولكنى أعارض بشدة فى تدخلها فى أسعار القطن .

الاستاذ طه جعفر ـ مشكلة الغلاء سوء توزيع . ويحضرنى ما قاله برنارد شو ردا على سؤال وجه اليه عن أسباب مشاكل العلم اذ رفع قبعته (وكان أصلعا) وأشار باصبعه الى ذقنه الطويلة الكثة وقال « سوء توزيع »

عبد اللطيف حسين بك ـ أقترح لعلاج حالة التضخم أن تجمد الحكومة نسبة معينة من النقود المتداولة كاربعين أو خمسين فى المائة من أرصدة المودعين بالبنوك . وبذلك يحدث انكماش .



الفليـــارة

هذا باب جديد فى الصحافة المصرية، نقدمه للمشتغلين بالمسائل الاقتصادية والمهتمين بالشئون التجارية والمالية ، فيه تبسيط للموضوعات الاقتصادية والاصطلاحات العلمية بأسلوب سهل يفهمه العامة ولاينزل بمستواه العلمى عند الخاصة

وظيفـــة البورصة الرئيسية هى التامين ضدتقلبات الاسعار . فالتاجر الذى يشترى قطنا بسعر معين بقصد بيعـــه فى بورصة البضاعة الحاضرة يعمل على تغطيته (بيعه) فى بورصـة العقود (كنتراتات) بقصد تأمين مركزه من تقلبات الاسعار .

فاذا تمكن التاجر أو الزارع من بيع أقطانه ببورصـــة البضاعة الحاضرة فانه يشترى ببورصـــة العقود نفس الكمية التى سبق ان باعها فيبقى له أو عليه الربح أو الخسارة نتيجـة للعملية التجارية التى قام بها .

والعكس بالنسبة للغزال الذى يرى من مصلحتـه ان أسعار الكنتراتات تناسبـــه فيشترى مايلزمه منها ببورصة العقود (كنتراتات) فاذا تمكن من شراء الاقطان بضاعة حاضرة فانه يبيع ما سبق ان اشتراه فى بورصة العقود وبذلك يأمن بحسب وجهـــة نظره تقلبات الاسعار .

هـــــذه هى وظيفة البورصـــة الرئيسيـــة الغرض منها التأمين ضد تقلبات الاسعار .

ولكن المضاربة وهى عنصر هام فى البورصـــة تدخل فى سوق العقود بحسب وجهات النظر المختلفة لكل فمن يرى أن الاسعار مناسبة يدخل مشتريا والعكس لمن يراهـا مرتفعة فيدخل بائعــا ، وليس الغرض من دخول المضـــارب على التحسين (المشترى) أو على النـــزول (البائع) استلام أو تسليم وانما قبض أو دفع الفروق الناتجة من جراء مضاربته .

الا انه يحـــدث أحيانا لأسباب عدة ألا يتمكن التاجر من بيع اقطانه فى بورصة البضاعة الحاضرة ، ويحين موعد استحقاق العقود التى سبق أن باعها تغطيـــة لاقطانه فيضطر فى هذه الحالة الى الالتجاء لاحد أمرين .

١ ــ اما تأجيـــل استحقاق العقد الى استحقـــــاق ابعد وهو مايسمى بعملية النقل .

٢ ــ أو يسلم البضـــاعة التى فى حيازته اذاكانت تنطبق عليهاشروط التسليم مقابل العقود التى باعها .

ولمـا كان لكل عقد طرفان فبائع كل كميـــة فى بورصة العقود يقابله مشتر لها ولكل منهما سمسار يمثله ويلاحظ ان العقـــود المتداولة تكون محـــدودة الكمية (٢٥٠ قنطار) او مضاعفاتهـــا معلومة الاستحقاق (باشر التعامل) وان مواعيد الفليارات تحـــددها لجنة البورصة فى ديسمبر من كل عـــام على ثلاث دفعات والتى تقع بين اليـــوم الاول والخامس والعشرين من كل استحقاق وعليـــه يسلم البـــائع سمساره اذن المعاينة موضحــــا به عدد البالات وأرقامها ومكان التخـــزين والسمسار بدوره يرسل اخطارا الى سمسار المشترى يبلغـه برغبة البائع فى التسليم وان تحت يده اذن المعاينة .

يتوجـــه مندوبو السماسرة الى قاعة خاصة فى دار البورصة ويقدموا الى منـــدوب لجنة البورصة هذه الاخطارات (الفليارات) ، وتعطى هذه الاخطارات أرقاما مسلسلة وتقيـــد فى كشف بأسماء السماسرة المصدرين لهـا وأرقام أصدارها وكمياتها ، ثم يبدأ مندوبو السماسرة بتظهيرها فيما بينهـــم الى ان تصل الى المشترى الأخير الذى لايجد طرفا ثانيا لتظهيرها اليه فيؤشر عليها بما يفيد رغبتـــه فى الاستلام .

وفى اليوم التالى لتداول الفليره يحول سمسار البائع الى السماسرة الذين آلت اليهم الفليارات اذن المعاينة الذى بموجبه يسمح البائع للمشترى او مندوبه بمعاينة الاقطان الموجودة بمخازنه . .

ويجوز التعـــامل باذون المعاينة وتداولهـــا فى البورصة حتى اليوم السابع من بعـد يوم الاصدار ، ولا يستطيع المستلم سحب القطن الا بعد دفع الثمن وعليه ان يتسلم القطن بعد الميعـاد المعين للدفع بعشرة أيام على الاكثر والا فانه ملزم بدفع جميع المصاريف التى تستحق على القطن بعد ذلك وفقا لاحكام اللائحة .

وكل نزاع بين البـائع والمشترى خاص بالرتب أو الغش أو الرطـوبة مثلا فالحكم فى هـــذه الحالة لخبراء ميناء البصل .

هنـــاك شروط واجبة فى البائع والمشترى القـابلين للتسليم والتسلم اهمهـــا ان يكونا أعضاء فى بورصتى العقود وميـنـــاء البصل . ففى حالة عدم توافر هـذه الشروط وجب على المشترى تصفية مركزه فى بورصـة العقود قبل أول فليره ، وقبل ثالث فليره بالنسبة للبائع .

القطن

خلال شهر مارس سنة ١٩٥١

لازم الضعف السوق طوال شهر مارس بسبب ما أشيع عن اتجاه الحكومة والدوائر البرلمانية نحو تأميم محصول القطن وزيادة ضريبة الصادر عليه وبالرغم من التكذيب الرسمى الذى اذاعته الحكومة والبرلمان بخصوص استحالة التأميم وانه ليس لديها اية فكرة مطلقا عن تأميم محصول القطن فقد استمرت الاسعار فى التدهور فى جميع الاستحقاقات متأثرة بتدفق المبيعات والتحديدات من الداخل كما ان المراكز الصعودية التى كانت مضاربة على التحسين قد صفيت بالمزاد العلنى (ويقال انها بلغت ١٠٠ ألف قنطار) ومما يلفت النظر ان تدهور الاسعار قد ترتب عليه توقف الغزالين بالخارج عن الشراء حتى يستقر السوق .

وقد أصدر معالى وزير المالية قرارا بجعل اقفال يوم ١٩ الجارى حدا أدنى لاسعار القطن والغاء القرار الوزارى الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠

وبمقارنة اقفال يوم ٢٨ الجارى مع اقفال يوم ٢٨ فبراير الماضى نجد ان عقد مايو فقد ٢٥و١٨ ريال وعقد يوليو فقد ٠٠و١٧ وعقد نوفمبر فقد ٢٥و١٥ ريال وان الريبور بين عقدى مايو ويوليو بلغ ٦٥و٣ ريال كما أن عقد ابريل فقد ٦٠و٢٩ ريال وعقد يونيو فقد ٥٠و٢٩ ريال وعقد اكتوبر فقد ٢٥و١٦ ريال وان الريبور اتسع بين عقدى ابريل ويونيو حتى وصل الى ١١ ريال أثناء الجلسات ثم عاد وانكمش الى ٩٠و٦ ريال حسب اقفال يوم ٢٨ الجارى مما شجع البائعين على نقل مراكزهم الى شهر يونيو . ومما تجدر الاشارة اليه أن النزول فى عقود قصير التيلة كان كبيرا بالنسبة للنزول فى عقود طويل التيلة وذلك نظرا لمتانة المركز الاحصائى للكرنك ولقرب استحقاق فليرة ابريل وتهرب المشترين من استلامها . وقد بلغت فيارات شهر مارس ١٣٢٥٠ قنطارا للاولى و٥٠٠ قنطارا للثانية و٧٥٠ قنطارا للثالثة ..

ومما شجع على تدهور الاسعار تلك الاخبار التى وردت من امريكا والتى جاء فيها ان الحكومة الامريكية قررت زيادة مساحة الاراضى المنزرعة قطنا الى حوالى ٢٩ مليون ايكر حتى يبلغ الانتاج فى موسم ٥١ - ١٩٥٢ ١٦ مليون بالة وهو أمر مشكوك فيه يصفه البعض بأنه تقدير على الورق - كما أنها قررت رفع سعر الاقطان طويلة التيلة من صنفى أومسك وبيما الى ١٨١ ريالا مصريا للقنطار تشجيعا للزراع على التوسع فى انتاج هذين الصنفين .

ويلاحظ ان الفرق بين عقدى مايو طويل التيلة وابريل قصير التيلة بلغ ٩٠و٥٣ ريال بعد أن كان ٥٥و٤٢ ريال فى آخر فبراير .

ويمكننا القول بأن حالة السوق بوجه عام غير مستقرة وان الاسعار فى أواخر الشهر كانت بالحد الادنى وأقل منه ريالين فى السوق السوداء

	قفل يوم ٢٨ فبراير	قفل يوم ٢٨ مارس ١٩٥١
عقد مارس	٥٠و١٧٦ ريال	٠٠و٠٠٠
« مايو	٢٥و١٨٧ «	٠٠و١٦٩ ريال
« يوليو	٦٥و١٨٩ «	٦٥و١٧٢ «
« نوفمبر	٧٥و١٤٤ «	٥٠و١٢٩ «
« يناير	٠٠و٠٠٠ «	٠٠و١٣٦ «
« ابريل	٠/٧و١٤٤ «	١٠و١١٥ «
« يونيو	٥٠و١٥١ «	٠٠و١٢٢ «
« اكتوبر	٧٥و١٢١ «	٥٠و١٠٥ «

المبيعات بميناء البصل خلال شهر مارس

بلغت حركة المبيعات ببورصة البضاعة الحاضرة خلال شهر مارس ٣٩٣٤٣ بالة مقابل ٥٧٥٧٢ بالة خلال شهر فبراير الماضى وبيانها كالآتى :

١١٣٤٧ بالة كرنك مقابل ٢٨٦٦٢ بالة
١٠٨ بالة منوفى مقابل ١٥٣٧ بالة
٨٤١٩ بالة جيزة ٣٠ مقابل ٩٣٦٢ بالة
١٨٨٥٦ الأشمونى وزاجوره مقابل ١٦٨٦٢ بالة
٥٢١ بالة مخلوط مقابل ١٢٤٩ بالة
١٩١ بالة سكينه

علاوات الاقطان :

تحسنت علاوات الاقطان الجيزة ٣٠ والاشمونى بحوالى ريالين عن الشهر الماضى . أما علاوات الاقطان الكرنك فلم يطرأ عليها تغيير بالرغم من الاقبال عليها .

الاقتصاد والمحاسبة
مجلة علمية فنية - نصف شهرية
صاحب الامتياز عبد الرحمن فكرى اباظة بك
رئيس التحرير احمد عنان
مدير الادارة على شكرى
يصدرها نادى التجارة الملكى
١٢ شارع محمد فريد بك - القاهرة
تليفون ٥٣٦١٨
الاشتراكات جنيهان ونصف فى السنة
الاعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة

التنظيم أساس النجاح . وما أساء الى مؤسساتنا المصرية قدر سوء الادارة وجهل المسئولين وقلة الترتيب والتنظيم .

ووضع النظام المحاسبي للمؤسسة ليس بالسهولة واليسر الذى يتصوره كثير من المشتغلين بالتجارة . لذلك رأينا أن نخصص هذا الباب للنظم المحاسبية متناولين حسابات الحرف المختلفة بالتنظيم والترتيب متوخين في ذلك البساطة والسهولة وتيسير المراقبة الداخلية للمؤسسات متجنبين الصعوبة والتعقيد .

حسابات الصيدليات

تنقسم المبيعات العادية للصيدلية الى مايأتى :

١ ـ الادوية الجاهزة .

٢ ـ الادوية المحضرة طبقاللتذاكر الطبية ويوضع بيان هذا النوع من الادوية بدفتر الصحة الذى يلزم القانون الصيدلية بمسكه والذى يبين به تاريخ التركيب واسم الطبيبوبيان الدواء وسعر التركيب ورقم الدواء .

٣ ـ الادوية المعبأة . وهيالادوية التى تقوم الصيدلية بتحضيرها وبيعها للجمهور فى عبوات ، كأنواع الصبغات المختلفة ، وأنواع الغسول والمراهم والقطرات الخ .

٤ ـ الادوات الطبية كالترمومتر والحقن وابر الحقن وعلب التعقيم وخلافه

٥ ـ أدوات الزينة والتواليت

ولوضع نظام محاسبى سليم للصيدلية يجب أن يراعى فيه السهولة وقلة النفقات من جهة كما يراعى فيه دقة المراقبة الداخلية من جهة أخرى .ونقترح فى هذا الصدد النظام الآتى :

أولا) دفاتر بونات البيع . وهى دفاترمن أصل وصورة ، ويستحسن ان يخصص دفتر لكل نوع من انواع المبيعات السابق بيانها ، على أن يكون لكل دفتر لون خاص. وجميع الدفاتر تكون مرقومة بأرقام مسلسلة وموضح بها بيان الصنف وعدد الوحدات وسعر البيع .

ثانيا) كشوف الخزينة . وهى أوراق سائبة تمسك بمعرفة الصراف (أو الكسيرة) ويثبت فيها من واقع بونات البيع والفواتير جميع العمليات النقدية التى تتم يوميا ويكون شكلهذه الكشوف كالنموذج المبين فى نهاية الموضوع . وفى نهاية كل يوم تراجع بونات البيع على الوارد بالكشف .

ثالثا) دفتر يومية الصندوق . وهو دفتر ذو أعمدة تحليلية يقيد فيه مجاميع كشوف الخزينة فيما يتعلق بالمبيعات ، ولذلك يقسم الجانب المدين نفس التقسيم الوارد بكشف الخزينة أما الجانب الدائن الخاص بالمنصرف ينقسم الى الاعمدة التحليلية التى توضح المشتريات من كل نوع وكذا التسويدات المختلفة للقيد والمهايا وبقية أنواع المصروفات الاخرى .

رابعا) دفتر اليومية العام والاستاذ العام

خامسا) دفتر الصنف وهو دفتر مكون من أوراق سائبة تخصص فيه صفحة لكل نوع من أنواع البضاعة المشتراة ، وترتب الاوراق فيه حسب الحروف الابجدية لاسماء الاصناف. ويوضح فى كل صفحة المشتريات من كل صنف والكمية والوحدة وتاريخ الشراء وكذا المبيعات بالقيمة والكمية ورقم البون والتاريخ .

ويلاحظ انه فيما يتعلق بالدفتر الاخير فانه يحقق أدق نظام لجرد البضائع بالصيدلية وحصرها الا انه نظام صعب التطبيق عمليا ويتطلب نفقات وموظفين ، اذ أن أصناف الادوية متعددة جدا بل ان الصنف الواحد من الدواء قد يكون منه عدة أنواع مختلفة سواء من ناحية التعبئة أو من ناحية الشركة المنتجة ، ولذلك فقد يتعذر تطبيق مثل هذا النظام فى الصيدليات

ولذلك يستعاض عن دفتر الصنف هذا بطريقة أخرى عملية نعتقد انها تصلح أساسا للمراقبة الداخلية بالنسبة للبضائع . وهذه الطريقة تشابه طريقة السلفة المستديمة (فى نظام صندوق المصروفات النثرية) وتتلخص فى أن يوضع المخزن فى عهدة صاحب الصيدلية نفسه فهو الذى يتولى استلام البضائع المشتراة ووضعها فى المخزن ، ثم يقوم بوضع عدد متساوى من وحدات كل صنف فى الفترينات بالمحل للبيع منها وفى صباح كل يوم يقوم باحضار كميات من المخزن تعادل الكميات التى بيعت فى اليوم السابق وذلك بعد مراجعتها على بونات البيع . وبهذا يمكن لصاحب الصيدلية الاطمئنان على البضائع الموجودة بالمخازن من جهة ومراقبة البضائع المعروضة للبيع من جهة أخرى .

وقبل أن تختتم هذا البحث نرى ضرورة الاشارة الى موقف مصلحة الضرائب فى حالة عدم اعتماد دفاتر الصيدلية والالتجاء الى طريقة التقدير

كشف الخزينة عن يوم . .

الوارد: التركيب – رقم البون	التركيب – المبلغ	الجاهز – رقم البون	الجاهز – المبلغ	المعبأ – رقم البون	المعبأ – المبلغ	أدوات طبية – رقم البون	أدوات طبية – المبلغ	أدوات الزينة – رقم البون	أدوات الزينة – المبلغ	تسديدات من العملاء	المنصرف: بيان	المبلغ

للتوصل الى الارباح الخاضعة للضريبة فقد جرت العادة أن يستخرج عدد التذاكر الطبية من واقع دفتر الصحة ويضاف اليه نسبة تتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ نظير التكرار ، ويقدر متوسط لسعر الدواء المركب وبذلك يمكن معرفة الايراد من الادوية المركبة ثم تقدر المبيعات الاخرى بنسبة تتراوح بين ٥،١ من الادوية المركبة ثم توزع هذه المبيعات بنسب مختلفة الى أدوية جاهزة وأدوية معباة وأدوات طبية وأدوات زينة • وطريقة التقدير هذه معيبة للاعتبارات الآتية : —

١ — ان دفتر الصحة ولو انه من الدفاتر التى تحتم وزارة الصحة مسكه بدقة وتوقع عقوبة على كل مخالفة فيه ، الا انه لايمكن الاعتماد على البيانات الواردة به اعتمادا كليا بل نعتقد انه من الخطورة الاستناد الى هذه البيانات فى التقدير للاسباب الآتية :

ا — انه من الممكن عدم قيد بعض الادوية كما ان قانون الصحة يحتم قيد بعض الادوية الجاهزة كالمخدرات مثلا كما ان بعض الاجزخانات تقوم بقيد بعض الادوية الجاهزة بهذا الدفتر • ولذلك فان عدد الادوية التركيب المنصرفة من الصيدلية تحتاج الى عناية ودقة فى استخراجها

ب — ان السعر الذى يقيد بدفتر الصحة والذى يعتمد عليه فى تقدير الايراد يكون أحيانا أقل أو أكثر من السعر الحقيقى • فغالبا مايحدث أن يثبت الصيدلى سعر الدواء فى الدفتر بمجرد تحضيره وعند حضور الزبون لاستلام الدواء قد يساوم فى السعر فيضطر صاحب الصيدلية الى تخفيض السعر وعدم التصحيح فى دفتر الصحة •

٢ — انه لاتوجد أية علاقة بين الادوية التركيب والادوية الجاهزة• وعلى ذلك فان خلق علاقة وتقدير نسبة بين الاثنين هو خطأ لاشك فيه واختلاق لا أساس له • ذلك لأن الادوية الجاهزة يختلف سعرها اختلافا بينا •كما وان التذكرة الطبية الواحدة قد لايكون بها أى دواء تركيب ، بينما يصل سعر الادوية الجاهزة فيها الى ٢٠ جنيها •فتقدير نسبة بين الاثنين أمر مستحيل، كما وان أكثر الاطباء نظرا لتعدد أنواع الادوية الجاهزة فى السوق الآن غالبا مايقومون بوصف الادوية الجاهزة ، والاستغناء عن وصف الادوية التركيب ، بعكس ماكان يحدث خلال سنوات الحرب ، فانه نظرا لندرة الادوية الجاهزة كان الاطباء يصفون أدوية مركبة • كما يلاحظ ان الصيدليات تختلف من ناحية طريقة تركيب الادوية اذ توجد بعض صيدليات اشتهرت بالدقة والعناية فى تركيب الادوية ، يصل فيها الايراد من الادوية المركبة أضعاف الادوية الجاهزة ، والعكس بالعكس • واذا أضفنا الى ذلك ان كثير من أفراد الشعب يقبلون على استهلاك أنواع من الادوية الجاهزة المعروفة دون حاجة للالتجاء الى طبيب كأنواع الفيتامينات والادوية المقوية وأدوية الكحة وخلافه ، فان كل ذلك يجعل ربط ايراد الادوية المركبة بالادوية الجاهزة فى الصيدليات أمرا متعذرا •

كما انه توجد صيدليات تقوم بعرض أنواع ممتازة من أدوات التواليت والزينة والروائح مما يجعل لها شهرة فى بيع تلك الانواع وهو أمر يزيد فى تعذر تقدير نسبة المبيعات من الادوية المركبة الى المبيعات الاخرى •

وأخيرا فان لكل صيدلية ظروف خاصة تختلف عن غيرها فى بيع الادوية المعباة والادوات الطبية وأنواع التواليت والروائح سواء من ناحية الموقع والعملاء •

متولى عطاالله
مأمور ضرائب

النزاع بين بلديتى القاهرة والاسكندرية على عوائد البلدية التى تحصلها الجمارك

نص قانون بلدية القاهرة على فرض رسم على الوارد من البضائع والرسوم لغاية ٥ر١٪ على الاكثر من قيمة الرسوم الاصلية التى يحصلها ادارة الجمارك فى القاهرة عن هذه البضائع • •

ونظرا لانه قبل صدور هذا القانون كانت البضائع — التى تفرغ فى ميناء الاسكندرية وتستعمل أرصفته ومرافقه وتشحن الى جمرك القاهرة للاستخلاص عليها هناك من باب التيسير على المستوردين — يحصل عليها رسوم بلدية فى القاهرة لحساب مجلس بلدى الاسكندرية باعتباره هو الذى يقوم بتقديم الخدمات المطلوبة لهذه البضائع بميناء التفريغ من حيث الطرق والارصفة وتمهيدها واعدادها وصيانتها •

وبصدور هذا القانون اختلف الوضع فعرض الامر على مجلس الدولة للنظر فى هذا الخلاف فهل تحصل هذه العوايد لحساب المجلس البلدى — الذى تفرغ فى مينائه البضاعة — أم لحساب المجلس البلدى بالقاهرة والذى تقع فى دائرته الجمرك الذى يقوم بتحصيل الرسوم الجمركية فقضى مجلس الدولة اخيرا بأن الرسوم البلدية يستحقها المجلس البلدى للمدينة التى تحصل فيها الرسوم الجمركية وسيكون من نتيجة هذه الفتوى حرمان بلدية الاسكندرية من مبلغ ١٥٠٠٠٠ر سنويا يمثل عوائد البلدية عن البضائع التى تفرغ بالاسكندرية ويستخلص عليها بجمرك القاهرة •

اتفاقات التجارة والدفع

عقد في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥١ اتفاق تجاري بين مصر وسوريا لمدة سنة تنتهي في ١٩ أغسطس سنة ١٩٥١ · ولكن الاتفاق يجدد من تلقاء ذاته سنويا اذا لم يخطر أحد الطرفين الآخر بعدم رغبته في تجديده قبل شهرين من نهاية العمل به ·

وينص الاتفاق على تعهد كل من الطرفين ببذل ما في وسعه للوصول بالعلاقات التجارية فيما بينهما الى أقصى حد مستطاع ، وذلك في حدود النظم الاقتصادية القائمة في كل منهما وأن تأذن حكومتا الدولتين في حدود امكانياتهما الاقتصادية بتصدير السلع المرفقة بالاتفاق الى بلاد أي من الطرفين المتعاقدين ، بيد أن الاتفاق أبدى تحفظين في هذا الصدد :

أولا – تعهدهما بعدم اعادة تصدير السلع التي يتم تبادلها بينهما بمقتضى الاتفاق الى بلد ثالث ·

ثانيا – خضوعها للاحكام التي تقررها المنظمات الدولية التابعة لهيئة الامم المتحدة بالنسبة لتوزيع بعض المنتجات ·

ونص الاتفاق في مادته السابعة على تبادل الفريقين معاملة الدولة الاولى بالرعاية على أن تسري على المزايا الممنوحة والتي يمنحها احدهما الى البلاد المتاخمة له ·

ولم يلحق بالاتفاق التجاري اتفاق خاص بالدفع ، فاكتفى بالنص في المادة العاشرة على أن تتم تسوية المدفوعات الناتجة عنه وفقا لاحكام ولوائح الرقابة العامة على عمليات النقد الاجنبي المعمول بها في كل من البلدين ·

وقد ألحق بالاتفاق ثلاثة قوائم بينت القائمة الأولى الصادرات المصرية الى سوريا والثانية الصادرات السورية الى مصر وتتضمن الثالثة بيانا بالمدفوعات الجارية · كما ألحق به كتاب خاص بتسهيل إجراءات الحجر الزراعي وتقديم المشورة لضمان سلامة المواد والحاصلات الزراعية من الحشرات والامراض النباتية ·

الاتفاق التجاري بين مصر وسوريا

نص الاتفاق

رغبة في انماء العلاقات التجارية بين مصر وسوريا، اتفقت حكومة المملكة المصرية وحكومة الجمهورية السورية على ما يأتي :

المادة الاولى – يبذل كل من الطرفين المتعاقدين ما في وسعه للوصول بالعلاقات التجارية فيما بينهما الى أقصى حد مستطاع وذلك في حدود النظم الاقتصادية القائمة في بلد كل منهما ·

المادة الثانية – تأذن الحكومة الملكية المصرية في حدود امكانيات مصر الاقتصادية بتصدير السلع التي من أصل مصري المبينة في القائمة رقم ١ المرافقة لهذا الاتفاق ، الى بلاد الجمهورية السورية ، وتأذن حكومة الجمهورية السورية من جانبها باستيراد تلك السلع ·

المادة الثالثة – تأذن حكومة الجمهورية السورية في حدود امكانيات سوريا الاقتصادية بتصدير السلع التي من أصل سوري، والمبنية في القائمة رقم ٢ المرافقة لهذا الاتفاق ، الى مصر وتأذن حكومة المملكة المصرية باستيراد تلك السلع اذا كان بعضها أو كلها يخضع في الوقت الحالي أو سيخضع في المستقبل لنظام الترخيص بالاستيراد

المادة الرابعة – في حالة تغيير النظم الخاصة بالاستيراد في أحد البلدين ، يتشاور الطرفين المتعاقدان في تعديل الاتفاق الحالي بما يتمشى والحالة الجديدة ·

المادة الخامسة – يتعهد الطرفان المتعاقدان بعدم اعادة تصدير السلع التي يتم تبادلها بينهما بمقتضى الاتفاق الحالي الى بلد ثالث

المادة السادسة – يجري التعامل في السلع التي تراقب توزيعها المنظمات الدولية التابعة لهيئة الامم المتحدة في حدود الاحكام التي تقررها تلك المنظمات ومع مراعاة أحكام الاتفاق الحالي ·

المادة السابعة – اتفق الطرفان المتعاقدان على تبادل معاملة الدولة الاكثر رعاية في كل ما يتعلق بالرسوم الجمركية أو الرسوم الاضافية ،وفي طريقة تحصيل الرسوم وكذلك في القواعد والاجراءات والعوائد التي تخضع لها عمليات التخليص الجمركية – وعلى ذلك فالحاصلات الطبيعية أو الزراعية أو الصناعية التي تنتجها بلاد أحد الطرفين المتعاقدين وتصدر لبلاد الطرف الآخر لا تخضع بأي حال من الاحوال لرسوم أو ضرائب أو عوائد غير ماهو مفروض ،أو ماسوف يفرض على الحاصلات المماثلة لها التي ينتجها بلد آخر أيا كان – كما لا تخضع كذلك لقواعد أو اجراءات اثقل عبئا مما هو مفروض أو سيفرض بالنسبة لبلد آخر ·

وجميع المزايا والمنح والاعفاءات التي منحت أو تمنح في المستقبل من أحد الطرفين المتعاقدين في الشأن المتقدم ذكره للحاصلات الطبيعية أو الزراعية أو الصناعية التي ينتجها أي بلد آخر تسري فورا وبدون مقابل على الحاصلات المماثلة التي ينتجها بلد الطرف الآخر ·

وتمتد معاملة الدولة الاكثر رعاية الى عمليات الترانسيت واعادة البضائع الاجنبية التي تهم كلا من الطرفين المتعاقدين ·

ومن جهة أخرى اتفق الطرفان المتعاقدان على ألا تزيد الرسوم الداخلية كرسوم الانتاج والاستهلاك وما اليها التي يفرضها أحد الطرفين على المنتجات المستوردة من بلاد الطرف الآخر على الرسوم المماثلة المفروضة على المنتجات المحلية ·

المادة الثامنة – لا تسري التعهدات المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا الاتفاق على المزايا الممنوحة والتي تمنح من أحد الطرفين المتعاقدين الى البلاد المتاخمة له ·

المادة التاسعة – لتطبيق أحكام مواد هذا الاتفاق تقبل شهادات جنسية البضائع الصادرة من السلطات المختصة التي يعينها كل من الطرفين المتعاقدين ·

المادة العاشرة – تتم تسوية المدفوعات الناتجة عن هذا الاتفاق وفقا لاحكام ولوائح الرقابة العامة على عمليات النقد الاجنبي المعمول بها في كل من البلدين · كما تطبق تلك الاحكام واللوائح على المدفوعات الجارية الاخرى المبينة في القائمة رقم ٣ المرافقة لهذا الاتفاق ·

المادة الحادية عشرة – يدخل هذا الاتفاق في دور التنفيذ من يوم توقيعه ويظل ساريا لمدة سنة ويتجدد الاتفاق سنويا من تلقاء نفسه مالم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين للطرف الآخر رغبته في تعديله أو في عدم تجديده · ذلك قبل شهرين من تاريخ نهاية العمل به ·

الصادرات المصرية الى سورية

اللمبات الكهربائية المصنوعة محليا الطرابيش الازرار على اختلاف أنواعها ، خيوط القطن الرفيع (مافوق ال ٤٠) مزوى أو مفرد غزل الكتان ومنتجاته المصنوعة محليا · الحنة ، الكتب العربية المطبوعة ، الافلام المصرية ، الاسطوانات المسجلة بمصر ، منتجات البترول المصنوعة محليا والمستعملة في ابادة الحشرات

وبعض الاغراض الصناعية ، وبر الماعز ،الارواح النباتية والزيوت العطرية المصنوعة محليا • ليست هذه القائمة على سبيل الحصر ، ويمكن الاضافة اليها بناء على اتفاق الحكومتين •

الصادرات السورية الى مصر

الخيول والامهار والكباش والخرفان والنعاج ، السمن،البيض، الزيتون،البصل، الثوم، البطاطس البقول – (عدس – حمص – فول – لوبية فاصوليا • • • • الخ) الفواكه المجففة : (تين يابس – زبيب – مشمش مجفف •••• الخ) قمر الدين والمرطبات – اللوز والجوز والفستق واليامش على اختلاف انواعة • الفواكه الغضة – القمح والبرغل والسميد – الشعير جزور السوس ومسحوقه وخلاصته ورب السوس الجزور والاعشاب والاوراق والازهار والبذور وكذلك الاثمار والمواد الاخرى الصالحة للدباغة زيت الزيتون والزيوت النباتية –فواكه محفوظة حفظا طبيعيا أو بالسكر – دبس(عصارات فواكه مركزة) كعصير الزبيب والعنب المركز – العرق الدخان (التبغ) والتنباك – الحجارة الاسفلتية أرواح نباتية وزيوت عطرية طبيعية – صابون الغراء – جلود الغنم أو الماعز مدبوغة أو ملمعة أو مذهبة – الكتب العربية المطبوعة – خيوط الحرير الطبيعي المنسوجات المصنوعة من الحرير الطبيعي الصرف أو المخلوط – المنسوجات المصنوعة من الحرير الصناعي الصرف أو المخلوط – الجوارب – الكراوية واليانسون والمحلب والسحلب – الحبال والأمراس (الحبل الرفيع) والياف القنب – المصنوعات الزجاجية (الواح الزجاج) الرسراس – مصنوعات شغل السنارة والمخرمات – الأذرة البيضاء أحجار الطواحين المصنوعة محليا – ليست هذه القائمة على سبيل الحصر ، ويمكن الاضافة اليها بناء على اتفاق الحكومتين •

المدفوعات الجارية

١) قيمة البضائع المصدرة من سوريا الى مصر ونفقات شحنها والتأمين عليها وكذلك قيمة وتكاليف البضائع المصدرة من مصر الى سوريا

٢) ريع رؤوس الاموال السورية الموظفة فى مصر وريع رؤوس الاموال المصرية الموظفة فى سوريا •

٣) نفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية والوفود الرسمية ونفقات الجامعة العربية •

٤) نفقات السفر للسياحة والاستشفاء والاعمال التجارية •

٥) نفقات اقامة الطلاب ودراستهم ورواتب وأجور الموظفين والخبراء •

٦) التسديدات الدورية لادارات البريد والبرق والهاتف ومؤسسات النقل العامة •

٧) الايرادات الصافية الناجمة عن استثمار الخطوط الجوية والمواصلات الأخرى •

٨) الضرائب والرسوم وكذلك الغرامات والتعويضات المترتبة على أحكام قضائية أو ادارية •

٩) أقساط وتعويضات التأمين واعادة التأمين •

١٠) المبالغ المستحقة لقاء براءات الاختراع وحقوق التاليف طبقا للقوانين القائمة فى كل بلد من البلدين •

١١) المبالغ المستحقة عن عرض الأفلام المصرية فى سوريا ، والافلام السورية فى مصر وعن البيع والاشتراك فى الصحف والمجلات والنشرات الدورية التى تصدر فى أحد البلدين وتوزع فى البلد الآخر •

١٢) المدفوعات المذكورة اعلاه ليست حصرية ويمكن اضافة أى نوع آخر من المدفوعات اليها بناء على اتفاق الطرفين •

ملحق رقم ١

حضرة • ••••

بالاشارة الى الاتفاق التجارى المؤقت المعقود بين مصر وسورية والموقع بتاريخ اليوم وتسهيلا لشروط ادخال المواد النباتية والحاصلات الزراعيه الى مصر لى الشرف أن أعرض على ••• رغبة الحكومة السوريه فى أن تطلع مصدريها ودوائرها الاقتصادية والزراعيه على الشروط والقواعد التى تطلب السلطات المصرية المختصة توفرها فى الحاصلات الزراعيه والحيوانية المصدرة من سورية الى مصر • وذلك لضمان خلوها من الحشرات والامراض النباتية والحيوانية التى يخشى من تسربها للاراضى المصريه •

كما ارغب أن أكون على ثقة من ان الحكومة المصريه ستقبل بروح الود والتعاون بحث الاقتراحات التى تقدم اليها لايجاد تسهيلات فى اجراءات الحجر الزراعى وتقديم المشورة لضمان سلامة المواد والحاصلات الزراعية من الحشرات والامراض النباتيه •

وتفضلوا • • • بقبول فائق الاحترام

ملحق رقم ١

حضرة • • • •

أتشرف بابلاغ •• اننى تلقيت كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والآتى نصه • :–

« بالاشارة الى الاتفاق التجارى المؤقت المعقود بين مصر وسوريا والموقع بتاريخ اليوم •• الخ

وجوابا على هذا الكتاب ، أتشرف بافادتكم ان وزارة الزراعة المصرية على تمام الاستعداد لمدكم بجميع الشروط والقواعد التى تطلب السلطات المصرية المختصة توفرها فى الحاصلات الزراعية والحيوانية التى تخشى تسربها للاراضى المصرية •

ويسرنى أن اخطركم من جهة أخرى ان الحكومة المصرية ستقبل بروح الود والتعاون بحث المقترحات التى قد تقدم اليها من الحكومة السورية لاتخاذ التسهيلات فى اجراءات الحجر الزراعى التى لا تتعارض مع سلامة المحاصيل المصرية – كما أنها مستعدة لان تمد الحكومة السورية بالمشورة الفنية فى الطرق الواجب اتباعها لسلامة الحاصلات الزراعية والحيوانية السورية من الحشرات والامراض •

وانى لآمل أن يؤدى التعاون بين حكومتنا فى هذا الموضوع الى تشجيع تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية بين مصر وسوريا •

وتفضلوا ••• بقبول فائق الاحترام •

ملحق رقم ٢

حضرة • • • • • •

بالاشارة الى المادة العاشرة من الاتفاق التجارى المؤقت المعقود بين مصر وسورية والموقع بتاريخ اليوم ، لى الشرف أن أطلب من •••••••••• صورة كاملة من النظم واللوائح المتعلقة بالرقابة على عمليات النقد الاجنبى المعمول بها فى مصر والتى ستطبق على تسوية المدفوعات الناتجة عن الاتفاق التجارى وعن العمليات الأخرى ذات الصفة المالية والمذكورة فى القائمة رقم ٣ الملحقة بالاتفاق التجارى •

كما أرجو ان تثابر ادارة الرقابة على العملة الاجنبية فى مصر على موافاة وزارة الاقتصاد الوطنى فى سورية بصورة عن كل تعديل أو اضافة تطرأ فى المستقبل على تلك الاحكام واللوائح •

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ••

ملحق رقم ٢

حضرة • • • • • •

أتشرف بابلاغ •••••• اننى تلقيت كتابكم المؤرخ اليوم والاتى نصه : –

« بالاشارة الى المادة العاشرة من الاتفاق التجارى المؤقت المعقود بين مصر وسورية • والموقع بتاريخ اليوم لى الشرف أن أطلب من •• الخ »

وجوابا على هذا الكتاب أتشرف بافادتكم أن الحكومة المصرية على استعداد لمدكم بصورة كاملة من النظم واللوائح المتعلقة بالرقابة على عمليات النقد الاجنبى المعمول بها فى مصر والتى ستطبق على تسوية المدفوعات الناتجة من الاتفاق التجارى الموقع بتاريخ اليوم وعن العمليات الاخرى ذات الصفة المالية والمذكورة فى القائمة رقم ٣

كما أن الحكومة المصريه ستوافى الحكومة السورية بكل تعديل أو اضافة تطرأ فى المستقبل على تلك الاحكام واللوائح وذلك عن طريق المفوضية السورية بالقاهرة •

وتفضلوا ••••••

الزام التجار بمسك الدفاتر التجارية

١ - تضمن قانون التجارة الاهلى فى المواد من ١١ الى ١٨ الأحكام الخاصة بالدفاتر التجارية التى يجب على التاجر فردا كان اوشركة مسكها

٢ - وتنص هذه المواد على الآتى : -

مادة ١١ - يجب على كل تاجر أن يكون له دفتر يومية يشمل على بيان ما له وما عليه من الديون يومية يشمل بيان ما له وما عليه من الديون او باعه او قبله او احاله من الاوراق التجارية وعلى بيان جميع ماقبضه ومادفعه ، ويكون مشتملا ايضا على المبالغ المنصرفة على منزله شهرا فشهرا اجمالا بغير بيان لمفرداتها

مادة ١٢ - ويجب عليه ان يقيد فى دفتر مخصوص صور ما يرسله من الخطابات المتعلقة بالاشغال وان يجمع مايرد اليه منها فى كل شهر ويضعه فى ملف على حدته

مادة ١٣ - ويجب على كل تاجر ان يجرد كل سنة امواله المنقولة والثابتة ويحصر ماله وماعليه من الديون ويقيد صورة قائمة الجرد المذكور فى دفتر يعد لذلك زيادة على الدفترين المذكورين فى المادتين السابقتين .

مادة ١٤ - ويجب ان تكون هذه الدفاتر خالية من كل فراغ او بياض او كتابة فى الحواشى عدا ما يترك من البياض فى الدفتر الذى تقيد فيه صور الخطابات بطريق الطبع ويلزم قبل بدء الكتابة فى اليومية ودفتر الجرد ان تنمر كل صحيفة منهما وتوضع على كل ورقة بدون مصاريف علامة المامور ايضا فى الدفترين المذكورين وفى دفتر صور الخطابات التاشير اللازم بحضور التاجر الذى يقدمها بدون أن يجوز للمامور المذكور باى وسيلة كانت الاطلاع على مضمون الدفاتر المقدمة له ولا حجزها عنده .

مادة ١٥ - الدفاتر التى يجب على من يشتغل بالتجارة اتخاذها لا تكون حجة أمام المحاكم ما لم تكن مستوفية للاجراءات السالف ذكرها .

مادة ١٦ - لا يجوز للمحكمة فى غير المنازعات التجارية ان تامر بالاطلاع على الدفترين المتقدم ذكرهما ولا على دفتر الجرد الا فى مواد الاموال المشاعة او مواد التركات وقسمة الشركات وفى حالة الافلاس وفى هذه الاحوال يجوز للمحكمة ان تامر من تلقاء نفسها بالاطلاع على تلك الدفاتر

مادة ١٧ - يجوز للقضاء قبول الدفاتر التجارية لاجل الاثبات فى دعاوى التجار المتعلقة بمواد تجارية اذا كانت تلك الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانونا .

مادة ١٨ - يجوز للمحكمة أن تامر من تلقاء نفسها فى اثناء الخصومة بتقديم الدفاتر لتستخرج منها ما يتعلق بهذه الخصومة .

٣ - وتعرض قانون العقوبات للدفاتر التجارية ، فنصت المادة ٣٣١ منه على أنه « يجوز ان يعتبر التاجر متفالسا بالتقصير اذا لم يحرر الدفاتر المنصوص عليها فى المادة ١١ من قانون التجارة او عند عدم اجرائه الجرد المنصوص عليه فى المادة ١٣ او اذا كانت دفاتره غير كاملة او غير منتظمة بحيث لا تعرف منها حالة الحقيقة فى المطلوب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم وجود التدليس »

٤ - وطبقا للمادة ٣٣٤ من قانون العقوبات يعاقب المتفالس بالتقصير بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

٥ - يستفاد مما تقدم أن الاحكام الخاصة بالدفاتر التجارية الواردة فى التشريع المصرى غير كافية لاسباب كثيرة من بينها أن القانون التجارى لم ينص على المدة التى يجب على التاجر



فى خلالها أن يحتفظ بدفاتره التجارية ، ولم ينص قانون العقوبات على فرض جزاء وجوبى ورادع فى حالة تخلف التاجر عن مسك الدفاتر التجارية بل اكتفى القانون بأن أجاز اعتبار التاجر فى هذه الحالة متفالسا بالتقصير كما انطوى على عقوبة غير رادعة .

٦ - ويلاحظ أن القوانين الخاصة بالضرائب قد تعرضت أيضا للدفاتر التجارية ، غير أن الشرع لم يتخذ الخطوة الايجابية لعلاج هذه الحالة ، فاكتفى بأن نص على أن تربط الضريبة حسب تقدير مصلحة الضرائب اذا امتنع الممول عن تقديم حساباته ومستنداته « أنظر المادتين ٤٥ و ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ » .. كما يستفاد من نصوص هذا القانون أن الممول ملزم بحفظ دفاتره لمدة خمس سنوات ، أى مدة التقادم التى يسقط حق الحكومة بعدها فى المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى القانون المذكور « أنظر المواد ٨١ و ٨٣ و ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ » .

٧ - وبالرغم من تقدم المستوى العلمى فى البلاد وكذلك المستوى التجارى والصناعى فان التشريع المصرى يمكن أن يعتبر الوحيد فى العالم الذى لا يلزم التاجر بأن يمسك دفاتر تجارية منتظمة وأن يحتفظ بها لمدة معينة .

٨ - وقد ادى هذا التخلف من المشرع المصرى الى عدم انتظام المعاملات التجارية ، والى صعوبة تنفيذ الكثير من التشريعات التجارية والمالية .

لذلك يتطلب الامر الاسراع فى اصدار التشريع اللازم لتحقيق الآتى :

١ - أن يلزم التاجر « فردا كان او شركة » بمسك الدفاتر التجارية وان يحتفظ بها لمدة عشر سنوات .

٢ - ان يرتب جزاء جنائى رادع لمن يتخلف عن مسك او حفظ دفاتره التجارية بطريقة منتظمة خلال المدة المقررة وان تكون هذه العقوبة مماثلة للجزاء المقرر للمتفالس بالتدليس وهى السجن من ثلاث سنوات الى خمس .

وتقوم وزارة التجارة والصناعة بوضع مشروع قانون لتحقيق هذا الغرض على أحدث النظم المتبعة فى الخارج بالاتفاق مع وزارة العدل

قرار وزارى رقم ٣١ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل

وزير المالية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و٣٩ و٤٢ لسنة ١٩٤١ و١٥ و١٩ لسنة ١٩٤٢ و١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و٢٩ لسنة ١٩٤٧ و١٣٧ و١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و١٤٦ لسنة ١٩٥٠

وعلى القرار الصادر فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور والقرارات المعدلة له .

وعلى ما ارتآه الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة

قـــرر

مادة ١ - تضاف مادة جديدة برقم ١ مكرر الى اللائحة التنفيذية المشار اليها بالنص الآتى :

مادة « ١ مكرر » - يجب على كل من يستأجر ارضا زراعية ويؤجرها للغير مجزأة او صفقة واحدة أن يرسل الى مأمور الضرائب الواقع

فى دائرته محل سكنه خلال شهر من تاريخ نشر هذا القرار ، وخلال الخمسة عشر يوما التالية لابرام عقد الايجار اخطارا على صورة من النموذج رقم ١٥ مكرر ١ ضرائب المرافق بوضع فيه اسم المؤجر وعنوانه ومساحة الارض المؤجرة اليه وقيمة الايجار ٠

مادة ٢ ـ تستبدل بالمواد ٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ من اللائحة التنفيذية المشار اليها النصوص الآتية :

« مادة ٢٤ » ـ يكون اخطار الممول بعناصر ربط الضريبة وطلب ملاحظاته على التصحيحات التى أجرتها المصلحة فى اقراره المنصوص عليه فى المادة ٤٥ من القانون المشار اليه على النموذج رقم ١٨ ضرائب المرافق ويكون اخطار الممول بربط الضريبة عليه بطريق التقدير على النموذج ١٩ ضرائب المرافق ٠

مادة ٢٥ ـ يكون اخطار الممول بتعديل ربط الضريبة أو بالربط الاضافى المنصوص عليه فى المادة ٤٧ مكررة من القانون المشار اليه على النموذج رقم ٢٠ ضرائب المرافق ٠

مادة ٢٦ ـ يكون اثبات الملخص الذى تعده المأمورية بالموضوع المبين به الأسس التى استندت اليها فى تقدير الضريبة والمنصوص عليه فى المادة ٥٢ من القانون المشار اليه على النموذج رقم ٢٢ ضرائب المرافق ويكون اعلانها لهما بالقرار المنصوص عليه فى المادة ٥٣ من القانون المشار اليه على النموذج رقم ٢٢ مكرر ضرائب المرافق ٠

مادة ٣ ـ يستبدل بالمادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية المشار اليها النصوص الآتية :

« مادة ٤٣ » ـ على كل ممول خاضع لأحكام المادة ٧٢ من القانون المشار اليه أن يقدم الى مأمور الضرائب المختص دفتر اليومية المنصوص عليه فى المادة ٧٤ من القانون للتأشير على كل صفحة منه قبل استعماله وتختم الصحيفة الاولى منه بخاتم المأمورية وتعتمد من المأمور الاول ٠

وعليه أيضا خلال ثلاثين يوما من انتهاء دفتر اليومية أو من تاريخ انتقال نشاطه الى مأمورية أخرى أو من تاريخ انقطاعه عن العمل أن يقدم الدفتر المذكور الى المأمورية المختصة للتأشير على الصحيفة من المأمور الاول وختمها بخاتم المأمورية ٠

مادة ٤٣ مكرر/١ ـ يجب أن تكون قسائم دفتر الايصالات المنصوص عليها فى المادة ٧٤ من القانون المشار اليه من نسختين وتسلم الأخرى للدافع وتحمل كل منهما رقما مسلسلا واحدا على أن يحتوى الايصال المشار اليه على كافة البيانات المبينة بالنموذج رقم ٣١ ضرائب المرافق ٠

مادة ٤٣ مكرر/٢ ـ يقدم الاقرار المشار اليه فى المادة ٧٥ من القانون المشار اليه على النموذج ٢٧ ضرائب المرافق أو على أية ورقة مشتملة على كافة البيانات الواردة به ٠

ويرسل الاقرار الى مأمور الضرائب الكائن فى دائرة اختصاصه مكان مزاولة المهنة أو مركزها الرئيسى ٠

وفى حالة انقطاع صاحب المهنة عن ممارستها عليه اخطار المأمورية المختصة بذلك على النموذج رقم ٣٢ ضرائب المرافق خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقطاعه ٠

مادة ٤٣ مكرر/٣ ـ تسرى أحكام المواد ٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ عند تقدير وربط الضريبة على ارباح المهن غير التجارية ٠

مادة ٤ ـ تلغى المادتان ٢٣ فقرة (سادسا) و٤٦ من اللائحة التنفيذية المشار اليها ٠

مادة ٥ ـ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ٠

وزير المالية
امضاء : فؤاد سراج الدين

قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١

بالاسماء التجارية

مادة ١ ـ على من يملك بمفرده محلا تجاريا أن يتخذ اسمه الشخصى عنصرا أساسيا فى تكوين اسمه التجارى ٠

ولا يجوز فى هذه الحالة ان يتضمن الاسم التجارى بيانات تدعو للاعتقاد بان المحل التجارى مملوك لشركة ٠

مادة ٢ ـ يجوز ان يتضمن الاسم التجارى بيانات خاصه بالاشخاص المذكورين فيه أو متعلقة بنوع التجارة المخصص لها كما يجوز ان يتضمن تسمية مبتكرة ٠

وفى جميع الاحوال يجب ان يطابق الاسم التجارى الحقيقة والا يؤدى الى التضليل أو يمس بالصالح العام ٠

مادة ٣ ـ اذا قيد الاسم التجارى فى السجل وشهر وفقا لاحكام اللائحة التى تصدر لهذا الغرض فلا يجوز لتاجر آخر استعمال هذا الاسم فى نوع التجارة التى يزاولها صاحبه فى دائرة مكتب التسجيل الذى حصل فيه القيد واذا كان اسم التاجر الآخر ولقبه يشبهان الاسم التجارى المقيد فى السجل وجب عليه ان يضيف الى اسمه بيانا يميزه عن الاسم السابق قيده ٠

ويسرى هذا الحكم على الفروع الحديثة للمحل التجارى ٠

مادة ٤ ـ يسرى حكم المادة السابقة على الاسماء التجارية الخاصه بشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالاسهم

أما شركات المساهمة فيجب أن تتميز أسماؤها عن أسماء مثيلاتها المقيدة بجميع مكاتب السجل التجارى فى المملكة المصريه ٠

مادة ٥ ـ يكون عنوان شركة التضامن اسما تجاريا لها وللشركة أن تحتفظ بعنوانها الاول بغير تعديل اذا ضم شريك جديد لعضويتها ٠

ويكون عنوان شركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم اسما تجاريا لها ٠

مادة ٦ ـ لا يجوز بقاء أسم احد الشركاء المتضامنين فى اسم الشركة التجارى فى حالة خروجه من عضويتها ولو كان ذلك بقبوله او قبول ورثته ٠

ولا يسرى هذا الحكم على اسم الشركة الذى يشير الى وجود صلة عائلية بين اعضائها اذا ظلت هذه الصلة رغم خروج أحد الشركاء المتضامنين قائمة بين اثنين او أكثر من الشركاء المتضامنين الباقين فى الشركة وكان احدهم يحمل ذات الاسم لعائلى الوارد فى الاسم التجارى للشركة ٠

مادة ٧ ـ يكون عنوان الشركة المساهمة اسما تجاريا لها او تسمية خاصة بها ٠

ويجب ان يشمل هذا الاسم ما يدل على وجود شركة مساهمة واذا احتفظت شركة المساهمة باسم مؤسسة تجارية اخرى تملكها واتخذته اسما لها وجب عليها أن تضيف الى هذا الاسم عبارة « شركة مساهمة » ٠

مادة ٨ ـ لا يجوز التصرف فى الاسم التجارى تصرفا مستقلا عن التصرف فى المحل التجارى المخصص له ٠

ويجوز لمن تنتقل اليه ملكية متجر أن يستخدم اسم سلفه التجارى اذا أذن المتنازل او من آلت اليهم حقوقه فى ذلك على ان يضيف الى هذا الاسم بيانا يدل على انتقال الملكية ٠

مادة ٩ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه او بأحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل عمدا اسما تجاريا على خلاف أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له

مادة ١٠ ـ على مكاتب السجل التجارى ان تبلغ أصحاب المحال التجارية المقيدة أسماؤهم التجارية فى السجل عند العمل بهذا القانون ليعدلوا هذه الاسماء اذا كانت لا تطابق أحكامه ٠ ويقدم طلب التعديل خلال ثلاثة أشهر من الابلاغ ٠

مادة ١١ ـ يتولى أثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له رؤساء مكتب السجل التجارى ومن يقوم باعمالهم ويكون لهم فى اداء هذا العمل صفه رجال الضبط القضائى ٠

مادة ١٢ ـ على وزير التجارة والصناعة والعدل ـ كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير التجارة والصناعه أصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ٠

٢٦ مارس ١٩٥١

منشورات ضرائبية

ادارة الحجز والتحصيل

كتاب دورى رقم ٣٢ « حجز »

الاسراع فى ربط الضريبة قبل انقضاء المدة المحددة بالمادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ٠٠

نصت المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالمادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فى الفقرة الثانية منها على ماياتى :

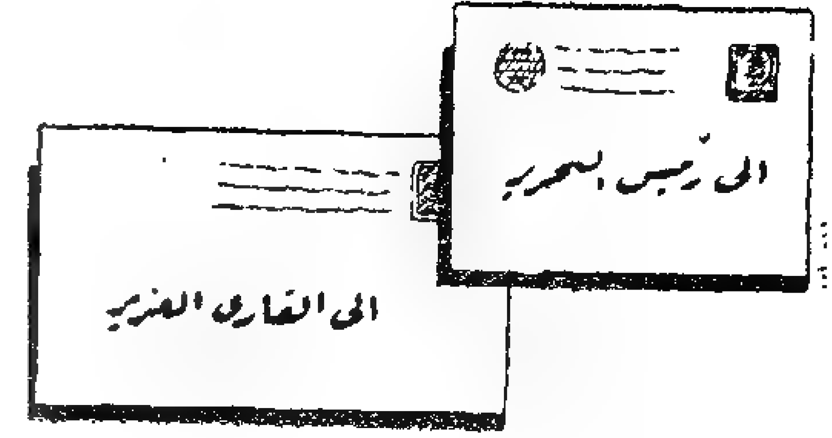
« استثناء من أحكام قانون المرافعات ، للمدير العام لمصلحة الضرائب اذا تبين لها ان حقوق الخزانة معرضة للضياع ان يصدر أمرا بحجز الأموال التى يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية يدكانت ، وتعتبر هذه الاموال محجوزة بمقتضى هذا الامر حجزا تحفظيا ولايجوز التصرف فيها الا اذا رفع الحجز بحكم من المحكمة ، أو بقرار من المدير العام ، أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة »

وقد حدث فى العمل أن أستصدرت الادارة العامة أو امر حجوز تحفظية ووقعت الحجوز بمقتضاها ومع ذلك لم تربط الضريبة فى بحر الشهرين ولذلك لبت الادارة المحلية أستصدار أوامر حجوز تحفظية جديدة ٠

فمنعا لتكرار مثل هذه الحجوزات وتيسيرا للعمل فاننا نوجه النظر الى ضرورة الاسراع فى ربط الضريبة قبل انقضاء هذه المدة

فى ١٩٥١/٣/١٨

هذا باب نضعه فى خدمة القراء لمعاونتهم على حل مشاكلهم الحسابية أو المالية أو الضرائبية . وسيتولى الرد على الاسئلة خبراء فى كل نوع منها بحسب تقديرهم الشخصى . ونحن نرحب بكل ما يرد الينا من القراء من أسئلة ، والآراء التى تبدى قابلة المناقشة فى هذه الصفحة ..



س ـ كانت نتيجة أعمال متجرى خسارة فى سنة ٤٩ وقدمت اقرارا بذلك لمصلحة الضرائب فى الميعاد القانونى وقد حققت خلال سنة ٥٠ أرباحا فهل يجوز لى خصم خسارة سنة ٤٩ من أرباح سنة ٥٠ مع العلم باننى لا أمسك دفاتر حسابية ؟

ج ـ يجوز خصم خسارة سنة ٤٩ من أرباح سنة ٥٠ حتى فى حالة عدم وجود دفاتر حسابية اذ أن المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ الخاصة بخصم الخسارة لم تشترط وجود دفاتر حسابية . كما ان مصلحة الضرائب أصدرت منشورا رقم ١٢١ فى ٤٦/٧/١٣ بهذا المعنى . على أنه يجب اثبات هذه الخسارة بكافة وسائل الاثبات .

***

س ـ هل يجب أن تكون الايصالات الخاصة بالخاضعين لضريبة المهن الحرة من أصل وصورة أم يكتفى بالكعب ؟

ج ـ يجب أن تكون الايصالات من أصل وصورة وتعتبر الكعوب باطلة بعد صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٩ سنة ٥٠

***

س ـ هل قطع الغيار الخاصة بالسيارات تعتبر مصروفات رأسمالية أم مصروفات ايرادية ؟

ج ـ تعتبر قطع الغيار مصروفا ايراديا لانه لم يصرف فى شراء أصول ثابتة تساعد على الاستغلال . وتحمل لحساب الارباح والخسائر .

***

س ـ هل يمكن خصم العمولة على المبيعات « الجلدة » من الربح الخاضع للضريبة التجارية ؟

ج ـ نعم يعمل حساب الارباح والخسائر بالجلدة م ٣٩-اذ أنها كثير من ضمن التكاليف . ولكن يلاحظ أن يخصم من حساب الارباح والخسائر الخاصة بنفس السنة أى انه لا تخصم الجلدة الخاصة بسنة ٤٩ من أرباح سنة ٥٠ بل يجب أن تخصم من أرباح سنة ٤٩ « عدا استقلال السنوات المالية »

***

س ـ توفى والدى وترك مكتبة قيمة « علمية » فهل تخضع لضريبة التركات ؟

ج ـ اذا زادت قيمة الكتب على عشر التركة يخضع مازاد على ذلك ويبطل الاعفاء اذا بيعت هذه الكتب فى خلال ثلاث سنوات من وفاة المورث .

***

س ـ تقوم شركتنا بصناعة المركبات وبجانب حساباتنا المالية نقوم بامساك حسابات تكاليف ويصر مأمور الضرائب على الاطلاع عليها فهل له هذا الحق ؟

ج ـ للمأمور الحق فى الاطلاع على الحسابات المالية وحسابات التكاليف ويهم المأمور أن يطلع على حسابات التكاليف اذ انها تفيده فى الوصول الى قيمة البضاعة فى أول المدة وآخر المدة كما انها ترشده فى الحكم على صحة الحسابات المالية . ولا خوف من افشاء الاسرار اذ ان القانون يحمى التجار بما وضعه من عقوبات صارمة على من يفشى سر المهنة

***

س ـ أشترك فى عدة شركات داخل القطر المصرى وخارجه فى البعض كشريك متضامن وفى الاخرى كشريك موصى فما هى أنواع الضرائب التى أخضع لها .

ج ـ أولا بالنسبة للارباح الناتجة داخل القطر المصرى :

تخضع أرباح الشركات المشترك فيها كشريك متضامن لضريبة الارباح التجارية ، والمشترك فيها كشريك موصى لضريبة رؤوس الاموال المنقولة

ثانيا بالنسبة للارباح الناتجة خارج القطر المصرى .

لاتخضع أرباح الشركات المشترك فيها كشريك متضامن أما المشترك فيها كشريك موصى فتخضع لضريبة رؤوس الأموال المنقولة .

كما ان صافى الدخل من جميع الشركات سواء خارج القطر أو داخله موصى أو متضامن للضريبة العامة على الايراد

***

س ـ هل يطبق الجزء الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ سنة ٣٩ على ربح التصفية ؟ .

ج ـ لا يطبق الجزء الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ على ربح التصفية . وذلك لان أرباح التصفية تعتبر أرباحا ذات صفة خاصة لعدم تصور حدوثها بالنسبة لذات المنشأة ولنفس البائع الا مرة واحدة فهى بذلك تختلف عن الربح المعتبر دخلا من الناحية الاقتصادية ولولا نص صراحة فى المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ سنة ٣٩ على خضوع مثل هذه الارباح الضريبة لما خضعت للنصوص العامة لضريبة الارباح التجارية والصناعية ومن بينها المادة ٥٨ من القانون .

حافظ عفيفى باشا يستعرض مشكلة الغلاء

عقدت الجمعية العامة العادية للمساهمين فى بنك مصر مساء امس اجتماعها السنوى بدار البنك. وقد ألقى صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا الخطبة التالية التى تتضمن تقرير مجلس الادارة عن سنة ١٩٥٠

بعد أن استعرض سعادة حافظ عفيفى باشا الحالة الدولية عالج الحالة فى مصر قائلا :

حضرات المساهمين :

وتعانى مصر ما تعانيه غيرها من البلاد ، نظرا لارتباط مصالحنا المالية والاقتصادية ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمى . فنحن نشكو من الغلاء كما يشكو غيرنا . وقد بينا باختصار ، من اسبابه ووسائل علاجه ، ما يمكن الاسترشاد به اذا اردنا علاج هذه الحالة فى بلادنا علاجا ناجعا.

وقد ارتأت حكومتنا تخفيف حالة الغلاء فى مصر فأصدرت امرا عسكريا فى فبراير سنة ١٩٥٠ يفرض على المؤسسات الاهلية زيادة علاوة الغلاء . وابقت على ثمن الخبز دون زيادة. واستولت على بعض رتب القطن التى تلزم لاستهلاك مصانع الغزل والنسيج معاونة على وضع حد لاسعار المنسوجات الشعبية . والغت الرسوم الجمركية على بعض اصناف من المواد الغذائية . وزادت فى الوقت نفسه رسوم بعض المواد ذات الاستهلاك العادى كالدخان وبعض المواد الاخرى

ولانشك فى ان هذه الاجراءات التى قامت بها الحكومة قد خففت بعض المتاعب عن طبقة كبيرة من أهل البلاد . ولكنها ليست بالعلاج الشافى لما نشكو منه مع انها كبدت الحكومة تضحيات مالية كبيرة ،

ونحن نسائل انفسنا : الم يكن من الممكن والمفيد ، فى تخفيف الغلاء، تشجيع زراعة الحبوب برفع اثمانها وجعلها متمشية مع الاسعار العالمية ، فنشترى القمح والذرة فى مصر من المزارع المصرى بالثمن الذى نشترى به ، مثلا ، القمح والذرة من الخارج . انا نعتقد انه اذا فعلت الحكومة ذلك لزاد محصول القمح ومحصول الذرة فى مصر الى حد كبير . وانتفع بهذه الاثمان جمهور الزراع وحفظنا جزءا لا يستهان به من اموالنا داخل البلاد .

بالرغم من زيادة المساحة المزروعة من القطن فى مصر هذا العام فقد اصاب المحصول عجز بسبب الآفات وعدم ملاءمة الجو الا أن الموسم كان مجزيا نظرا لارتفاع الاسعار ارتفاعا كبيرا نتيجة لنقص المحصول العالمى والزيادة فى الاستهلاك .

ويجب ان لا يغرب عن بال زراعنا ـ وسط هذا الرواج ـ ضرورة تدبير شئونهم بسداد ديون المدينين منهم واستغلال ما يفيض عن حاجتهم فى اعمال منتجة تزيد من أيراداتهم . وان يحذروا مفاجآت المستقبل . فأسعار القطن تخضع لعوامل عالمية واخرى محلية يجب دائما ان يحسب لها حساب .

ولا يفوتنا ان نشير هنا الى ما انتاب سوق القطن من مآخذ كان لها وقع سيىء . وقد تدخلت الحكومة فى الامر تدخلا كان مثار نقاش طويل . وكل ما نرجوه ان تظل سوقنا محتفظة بسمعتها وبالثقة فيها وان تتجنب دائما المغامرات التى تضر ولا تجدى نفعا .

أما ميزاننا التجارى فقد سجل فى سنة ١٩٥٠ عجزا كبيرا فان وارداتنا ـ حسب الاحصاءات التى امكن الحصول عليها ـ قد بلغت ٢١٢ مليون جنيه . بينما بلغت الصادرات ١٧٥ مليون جنيه ، وفى ذلك عجز يقرب من ٣٧ مليون جنيه مقابل عجز قدره ٤٠ مليون جنيه فى العام الماضى و ٣٠ مليون جنيه فى العام الذى قبله اى ان ظاهرة العجز قد تكررت على التوالى رغم ارتفاع اسعار القطن ـ كما قدمنا ـ ارتفاعا كبيرا.

ان موازنة الميزان التجارى ضرورة لا غنى عنها . الا ان الظروف الحاضرة قد تبرر التوسع فى الاستيراد بشرط ان يكون مقصورا على الضرورى من المواد الانتاجية كالماكينات والخامات وبعض السلع اللازمة لزيادة الانتاج الزراعى والصناعى ، والا يتناول الكثير من ادوات الزينة والترف التى نستوردها الآن .

فنحن نتساءل : **هل من الضرورى ان نشجع استيراد تلك المقادير الكبيرة من ارقى واغلى انواع السيارات ، حتى ازدحمت بها طرقات القاهرة والاسكندرية والمدن الاخرى بصورة جعلت تنظيم المرور فى هذه البلاد صعبا عسيرا .. ؟**

وهل من الضرورى ان نستورد تلك الكميات من الخضراوات والاغذية المحفوظة مع ان فى استطاعتنا ان نزيد من انتاج الخضراوات فى بلادنا بل فى استطاعتنا ان نصدر منها غير قليل فى الاوقات الملائمة ،اذا نحن اهتممنا بزراعة الجيد منها ، ونظمنا تسويقها ، واعددنا لها برنامجا محكما للتصدير .

يسرنا ان نذكر هنا ان تسوية ارصدتنا الاسترلينية ، التى تمت اخيرا ، تعتبر فى الظروف الحاضرة تسوية مرضية . وقد اسفرت عن الاسس الآتية :

فقد اتفق على أن يفرج عن ١٥٠ مليون جنيه من ارصدة مصر الاسترلينية وفقا للتدابير المتفق عليها فيتم الافراج عن ٢٥ مليون جنيه استرلينى بمجرد التوقيع على الاتفاق ، ومن ذلك ١٤ مليون جنيه ستحول الى دولارات . وسيفرج بعد ذلك

←

عن ١٠ ملايين جنيه كل سنة لمدة تسع سنوات ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٢ كما سيفرج بالاضافة الى ذلك عن خمسة ملايين جنيه كل سنة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥١

قد عدل موعد ميزانية الدولة افساحا لوقت فحصها امام البرلمان فتقرر ان تكون عن المدة اول يوليو الى آخر يونيه من كل عام .

وانشئت ميزانية انتقال لمدة اربعة شهور تنتهى فى يونيه سنه ١٩٥١ قدر ربطها مبدئيا على اساس ثلث ربط الميزانية السابقه مع ضغط المصروفات وعدم الالتجاء الى الاحتياطي

وقد استعانت الحكومه على موازنة هذه الميزانية بمافرضته من تعديلات فى فئات الضرائب المباشره وغير المباشرة ، وذلك بزياده رسم الصادر على القطن وجعل أساس ضريبة الاطيان القيمه الايجارية بالكامل. خلاف زيادة الضرائب على ايرادات الاموال المنقولة والارباح التجارية والصناعية من ١٢٪ الى ١٤٪ وهى الزيادة التى تقررت فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ وسرى مفعولها ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٠ وكذلك خلاف الضرائب الجديدة التى فرضت لحساب بلدية القاهرة بنسبة ١٠٪ من كل من ضريبة الارباح التجارية والصناعية وايرادات الاموال المنقولة .

هذا الى مشروعات اخرى تعدها الحكومة ايضا لزيادة رسوم الدمغة وضريبة التركات والضريبة التصاعدية على الدخل

ونحن نلاحظ ان الوقت يمر سراعا ، وان من الخير ان نبدا دون ابطاء فى تنفيذ مشروعات الاصلاح فى شتى النواحى ، حتى نتمكن من زيادة انتاجنا الزراعى والصناعى واستغلال جميع منابع ثروتنا الاهلية .

وان نعنى بنشر التعليم الفنى بين طبقات الشعب المختلفة فنفتح بذلك ابوابا جديدة لاتزال مغلقه امام شبابنا المتعلمين الذين يزداد عددهم كل عام ، ونتيح لعمال الزراعة والصناعة الفرصة التى تمكنهم من زيادة أجورهم ورفع مستوى معيشتهم .

هذا ويسرنا كل السرور ان اقر البرلمان مشروع الحكومة بتحويل البنك الاهلى الى بنك مركزى .. فان حاجتنا الى وجود هذه الاداة كانت ماسة منذ زمن طويل . وهى الآن اشد ضرورة بسبب وجودنا فى الوقت الحاضر خارج المنطقة الاسترلينية ، وقد ظهر ذلك بوضوح فى بدء موسم القطن عندما احتاج الحال الى توفير جميع وسائل التمويل اللازمة.

صحيح قد ابديت بعض اعتراضات وملاحظات على بعض تفاصيل هذا المشروع ولكن التجربة وحدها هى التى تهدى الى مواضع التنقيح والتعديل ، اذا اقتضت المصلحة ذلك فى المستقبل .

وكل مانرجوه ، حرصا على مصلحة الاقتصاد القومى ، ان يعجل بتنفيذه على ان يبرأ من كل تدخل لايجعله الاداة الفعالة التى تصبو اليها البلاد لعلاج مانشكوه فى نواحى النقد والائتمان والاستثمار .

كذلك يجب ان نشير الى المشروع الذى قدمته الحكومة ايضا الى البرلمان لتنظيم مهنة المحاسبة فى مصر. وقد احسنت الحكومة بذلك نظرا لما لهذه المهنة من اثر كبير فى حياتنا الاقتصادية لاسيما وان النهضة التى تجتازها البلاد فى شتى نواحيها، تتطلب ترقية مستوى هذه المهنة وتوفير كل الاسباب لارتفاع شانها ارتفاعا يليق بما لها من اهمية بالغة .

الميزانية

من الاطلاع على الميزانية المعروضة على حضراتكم يظهر لاول وهلة زيادة رصيد الاموال الحاضرة فى باب «النقود بالصندوق وفى البنوك ولدى المراسلين» عما كان عليه فى الميزانية السابقة. وليس معنى ذلك ان نشاط اعمال مصرفكم قد قل، بل ان مرجع ذلك يعود الى ظروف موسم القطن التى اقتضت هذا العام توفير مايلزم من الاموال لحركة التصدير التى زاد نشاطها فى نهاية العام الماضى وبداية العام الحالى مع ماصاحب هذه الحركة من ارتفاع فى أثمان القطن ادى الى زيادة طلبات العملاء ، هذا فضلا عما نراه من ان الظروف الدولية الحاضرة تستدعى الاحتفاظ بقدر من النقد الحاضر اكبر منه فى فترات الاستقرار

ويسرنا ان ننهى اليكم ان مصرفكم قد ساهم بنصيب ملحوظ فى تمويل المحصول هذا العام لاسيما فى وقت كانت فيه موارد بعض المصارف المحلية تحد من مواجهة طلبات عملائها فى هذا الصدد بسبب الظروف السياسية الحاضرة وما يتبعها من قيود على النقد .

كذلك تلاحظون ايضا انكماش قيمة رصيد «محفظة الاوراق المالية» عما كان عليه فى الميزانية السابقة والسبب فى ذلك هو مااقتضاه التدبير الذى أشرنا اليه

اما باب «الاملاك والاثاث» فقد زاد هذا العام نتيجة لانشاء ثلاث عمارات جديدة لفروع البنك فى الزقازيق وشبين الكوم وملوى وكذلك انشاء ثلاث شون جديدة فى الزقازيق والسنبلاوين وطهطا وذلك تمشيا مع سياسة البنك فى توفير الاماكن اللائقة لنشاطه فى الاقاليم .

هذا وعلى الرغم من ازدياد المصروفات العمومية وبخاصة فى ابواب الاجور والمرتبات فقد أتى نشاط العمل بايراد كفل هذه الزيادة وسمح بأرباح صافية بلغت ٧٨٧٦٦٠ جنيها مقابل ٧٨٢٥٤٨ جنيها فى العام الماضى

ومما يتميز به هذا العام ان وفق مجلس الادارة الى انهاء الخلاف الذى كان بيننا وبين مصلحة الضرائب بخصوص الضرائب على الارباح الاستثنائية. فقد تمت تسوية ودية سدد بمقتضاها ما استحق من تلك الضرائب حتى سنة ١٩٤٥ كما اتفق على تطبيق نفس الاسس التى تمت بها هذه التسوية للسنوات من ١٩٤٦ الى ١٩٤٩

سماد الارز

كسب النيل



سمد بكسب النيل تحصد أوفر المحاصيل



يستفيد محصول الأرز من الآزوت العضوى الموجود بمسحوق كسب بذرة القطن المقشورة كما يستفيد بالآزوت الموجود فى سماد سلفات النشادر. ولهذا يحل محله فى التسميد. ويضاف الكسب للأرض عند الحرث إذا لم تكن فى حاجة إلى تقصيب أو تلويط. غير أن المتبع أن ينثر الكسب على الأرض اللينة بعد تلويطها وصرف الماء منها، حتى يلتصق بالطين ثم يعاد ملء الأحواض بالماء بعد مرور يوم أو يومين وترمى البذور بطريقة النثر أو الشتل. وقد دلت التجارب التى أجريت على تسميد الأرز المنزرع عقب القمح بالأراضى المتوسطة الخصوبة، على أن الأرز يستفيد من استعمال ٢٢٥ - ٣٠٠ كيلوجرام من مسحوق كسب النيل عن كل فدان.

شركة النيل للحليج بالمنيا

شركة مساهمة مصرية

القاهرة : س.ت ٣٢٥٥٤ ـ الاسكندرية : س.ت ١١٩٨٨ ـ المنيا : س.ت ٢٥٤٢



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٣ — ١٥ ابريل ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن ١٠ قروش

البورصة

قامت الحكومة فى أقل من عام واحد بحركتين فى بورصة العقود لغرض التأثير على أسعار القطن بشكل معين • وليس من شأننا هنا أن نناقش البواعث التى أدت الى التدخل فى الحالتين ، ولكن الذى نود أن ننبه اليه ، ان تدخل الحكومة فى الاسواق المالية يلقى معارضة شديدة من رجال الاعمال ويحدث قلقا عند المتصلين بتجارة القطن

وقد كان لتدخل الحكومة فى الموسم الماضى أثر بالغ فى سوق القطن حتى وصفه سعادة على الشمسى باشا باعتباره رئيسا لمجلس ادارة البنك الاهلى ـ بأن السوق استولت عليه حمى من المضاربة والتلاعب بالعقود جعلت من المخاطرة الارتباط بصفقات على وجه مقبول •

كما انه لاول مرة نرى فى حفلة افتتاح مؤتمر رسمى وهى التى يقتصر فيها عادة على تبادل كلمات التحية ـ نرى نائب رئيس مؤتمر القطن وهو رئيس الوفد الفرنسى يتعدى القواعد المرعية ويتناول هذا الموضوع الخطير بالنقد الشديد فيقول :

« ان من دواعى استياء المستهلكين ان يساء الى أحداث قانون العرض والطلب التى لامعدى عنها ، بادخال تغييرات مصطنعة تعزى الى ارادة البعض وان هذه التغييرات المصطنعة انما تناهض المصالح المشتركة لمنتجى ومصدرى وصناع القطن جميعا » •

ان هذه الملاحظات من رجال مسئولين يقدرون كل كلمة تصدر عنهم ، لتدلنا على مدى ما استولى على رجال الاعمال والمتصلين بتجارة القطن من قلق وليس من مصلحة مصر ان يتعرض محصولها الرئيس لمثل هذه الذبذبة فى الاسعار •

واذا كان تدخل الحكومة ضروريا ، فلا يجوز ان يتعدى اصدار القوانين واللوائح الكفيلة بتحقيق المصلحة العامة وبعد ذلك السهر على تنفيذها

ان قلة المحصول المصرى نسبيا ، وعدم وجود بورصة أخرى بغير الاسكندرية يمكن تحقيق الموازنة معها يتيح لبعض المضاربين ان يحتكروا أصنافا من القطن ويعملوا على التأثير فى السوق طبقا لرغباتهم مما أدى الى تكرار الشكوى سواء من الغزالين أو تجار الداخل أو المصدرين الآخرين •

فاذا لم يكن من الممكن وضع القواعد الكفيلة باستقرار الامور فى البورصة وحصر مهمتها فى تمكين التجار من تغطية عملياتهم الحقيقية ، فان معنى هذا تقوية لرأى المنادين بعدم جدوى فتح البورصة فى هذه الظروف

ان ما حدث فى البورصة فى العام الماضى وما يحدث فيها الآن مما دعا لتدخل الحكومة فى الحالتين ، يستفيد منه فريق ويخسر فريق آخر ، ولكن الخاسر الاول والاخير هو مصر •

احمد عنان



الميزانية

لاشك اننا نرحب بالكثير من أوجه الاصلاح الاجتماعي والثقافي والعمراني الذي توخاه القائمون على أمر اعداد ميزانية الدولة ولكن كنا نحب أن يكون هذا الانفاق على هذا الاصلاح عن طريق الاقلال من الصرف في نواح كثرت الشكاوى من اسراف الحكومة في الصرف عليها وأهمها الناحية المظهرية والانفاق الواسع عليها في بلد لا يتجاوز متوسط دخل الفرد فيه الثلاثين جنيها في السنة. حقا كنا نحب أن تقتصد الحكومة في هذه الناحية وغيرها من النواحي غير المنتجة لا أن توازن الميزانية بالاخذ من الاحتياطي العام .

وفي الواقع أن الالتجاء الى الاحتياطي العام هو أهم ما يؤخذ على ميزانية ٥١ – ٥٢ كما أخذ على ميزانية ٥٠ – ٥١ وخاصة ان هاتين السنتين من سني الرخاء الواسع وكان الواجب ان لم يكن في الاستطاعة الاقتصاد في بعض نواحي الصرف أن تزاد الضرائب بالقدر الذي يغطي الاعباء الجديدة

ان الالتجاء الى الاحتياطي في الوقت الحاضر معناه اضافة حلقة جديدة الى سلسلة التضخم الذي تعاني البلاد اثاره في الوقت الحاضر وكان واجب الحكومة في مثل هذه الاوقات أن يكون دخلها من ضرائب وخلافه مساويا ان لم يكن أكبر من مصروفاتها وبذلك لا يكون عاملا من عوامل التضخم.

الا عقاب على هذا ؟

عرضت احدى الوزارات للمناقصة توريد ٣٠٠ طن د.د.ت. فتقدمت احدى الشركات بعطاء بسعر ٣٠٠ جنيه للطن واعطت الوزارة مهلة شهرين للبت في العطاءات ، ولكنها انتظرت أكثر من اربعة شهور ارتفعت في اثنائها الاسعار حتى بلغ سعر الطن ٦٠٠ جنيه – وهنا طلبت الوزارة من الشركة التوريد على اساس السعر المقدم . ومن الطبيعي ان الشركة رفضت الا بالسعر الجديد اذ ان ارتباطها السابق قد انتهى أجله .

واعادت الوزارة المناقصة فكان السعر الاقل هو ٨٠٠ جنيه للطن أي بفرق ١٥٠٠ ألف جنيه عن الصفقة .

ولا يقل عن ذلك خطورة انه حتى بهذا السعر الحالي لم يمكن استيراد سوى ثلاثين طنا فقط وبعد وساطة السفارة المصرية في واشنجطون .

هذا مثل واحد من امثلة عديدة يعلمها كل من له اتصال بمشتريات الحكومة وعطاءاتها . وليس بعد هذا دليل على ما يمكن ان يضيب الدولة من ضرر من جراء تباطؤ الموظفين في القيام بواجباتهم ، بل هو تقصير يصل الى حد الاهمال الجسيم الذي يعاقب عليه قانون العقوبات .

ان روح الاستهتار بالمسئولية سيما اذا كان التصرف سلبيا ، اي مجرد عدم القيام بعمل معين ، قد طغت في السنوات الاخيرة على مصالح الحكومة على اساس ان الموظف لم يقم بعمل ايجابي يعرضه للمسئولية . وهي روح خطيرة يجب العمل بكل شدة على تطهير الاداة الحكومية منها اذا كنا نبغي الاصلاح مخلصين .

تدعيم صناعة البناء

هناك مثل فرنسي يقول : « اذا نشطت صناعة البناء عم الرخاء » – والواقع ان الاقبال على البناء مظهر من مظاهر الرخاء في الظروف العادية ، ونحن الآن – شأننا في ذلك شأن معظم دول العالم – مقبلون على حركة هائلة في هذا المضمار – فليس أمامنا فقط ان نشيد مباني السكن اللازمة لتعويض سنوات الحرب الطويلة التي كاد يقف فيها البناء ولكن امامنا أيضا المباني التي تتطلبها المشروعات العمرانية الضخمة في سائر النواحي

وقد لوحظ أن هذه الصناعة تشكو نقص العمال الفنيين فيها سواء أكانوا من فئة البنائين أو النجارين أو عمال البياض وغير ذلك من العمليات المتعلقة بهذه الصناعة .

وليست هذه المشكلة قاصرة على مصر بل تكاد تكون عامة في كافة البلدان وقامت كل منها بالعمل على حلها بالطريقة التي تتفق مع ظروفها

وعند انعقاد مؤتمر الدراسات التجارية في بلجيكا منذ سنتين شاهد أعضاء المؤتمر كيف يعمل البلجيكيون على حل هذه الازمة . فقد تعاونت الهيئات البلدية والحكومية مع اتحاد المقاولين على انشاء مدرسة تتولى اعداد العمال الفنيين في كل فرع من فروع هذه الصناعة المهمة. ليس فقط من الناحية العملية ، بل ايضا من ناحية دراسة بعض الاسس النظرية حتى يكون اعدادهم غير مقتصر على اشتغالهم طوال حياتهم كعمال بل كرؤساء للعمال ، وحتى يكون الباب مفتوحا أمامهم لما هو أهم من ذلك .

وكان مما لفت الانظار لوحات الدعاية التي وضعت لترغيب الطلبة للالتحاق بهذه المدرسة هي أن تؤهلهم لمستقبل غير محدود من حيث الفرص التي يمكن أن تتيحها لهم . اذ ليس من العسير على من يتقن أسرار هذه الصناعة من الناحية العملية أن يصير في يوم من الايام مقاولا مرموقا دون أن يكون حاصلا على شهادة دراسية عالية .

وما أحوجنا نحن الى مثل هذه المدرسة تستعين بها على دعم هذه الصناعة الهامة التي يشعر المشتغلون بها بالحاجة الملحة لعمال مهرة أو لرؤساء من العمال يفهمون الاعمال التي تسند اليهم ويمكن الاطمئنان الى عملهم .

تأميم تجـــارة القطن

أحسنت الحـــكومة صنعا عنـــد ماقررت استبعاد اقتراح تأميم تجارة القطن وعـــدم التفكير فيه أو بحثه ، ولقد دلت الحكومة فى قرارها هذا على بعـــــد نظر ورعاية للمصالح الإقتصادية للبلاد تشكر عليها .

فالتـــدخل الحكومى فى الاعمال التجارية سياسة ليست طبيعيـــة ومخالفة لكل المبـادىء الاقتصادية ، وكثيرا ما أوصى الاقتصاديون بتجنبها كلما أمكن لاسباب عدة أهمها : ــ

أولا ــ أن العوامل التى تهيمن على أسواق المحاصيل ــ خصوصا بالنسبة للقطن ــ عالمية ومتشعبة ولا سيطرة لاحـــد عليها ، ولا يمكن بحال من الاحوال التكهن بتطوراتها .

ثانيا ــ الاداة الحكومية مهما بلغت قدرتها وانظمتهـــا لاتصلح للاعمال التجارية لانعدام المصلحة الشخصية

ثالثـــــا ــ كثرة نفقات الانظمة الحـكومية بسبب الروتين الحكومى وزيادة مصاريف التخزين علاوة على ما يلحـــق القطن من عجز وتلف وعواريه . .

ولا يعـــوزنا الدليل على فشل التدخل الحكومى فى الاعمال التجارية عامة وفى سوق القطن خاصة ، فقد اخفقت هـــذه السياسة فى معظم الحالات التى لجـأت اليها الحكومة ففى سبتمبـــر سنة ١٩٢٤ تدخلت الحكومة فى سوق القطن وترتب على ذلك ان ارتفعت أسعاره محليا ثم ما لبث أن توالى الهبـوط ، ورغم وفرة ما اشتـرته الحكومة يومئذ ، واستمـــرارها فى الشراء فقد ظلت الاسعار محكومة بالظروف الطبيعية ولم تستفد السوق من هذا التدخل أية فائدة .

وكان من آثار التدخل الحكومى فى سنـــة ١٩٢٩ ان ظلت أسعار القطن المصرى مرتفعـــة بينما انخفضت أسعاره العالمية ، وكانت النتيجة أن انخفض الصادر من ٨ مليون قنطار فى موسم ٢٨ ــ ١٩٢٩ الى ٦ مليون فى موسم ٢٩ ــ ١٩٣٠ ، وتبع ذلك نقص فى قيمة صادرات القطن والبذرة مما أثر فى ميزانـنـا التجارى فى تلك السنة نتيجـة لزيادة الواردات عن الصادرات . .

هذا فضـلا عما عانته الحكومة من متـاعب مالية اضطرتها الى سحب ١٤ مليونا من الجنيهات من احتياطيها كما أدى التدخـــل الى زيادة كمية المخزون من القطن زيادة هائلة لدرجة أن بات من الصعب على الحـكومة أن تتصرف فيـــه وصار المخزون كابوســا على السوق يضج التجار والمنتجون كلما فكرت الحكومة فى بيعه أو بيع جزء منه حتى فى أنسب الاوقات

ولا يجد أنصار التأميم والتدخـل دليلا لمصلحتهم الا الربح الذى حصلت عليه الحـكومة فيما اشترته اخيرا من الاقطـــان خلال الحرب الاخيرة معتقدين ان هـذا الربح نتيجة عمل تجارى سليـــم متناسين ان الربح الذى حصلت عليه كان نتيجة لظروف طـــارئة عقب الحرب اذ انخفضت أثناءها الاسعـار وأعقب ذلك ارتفاع مطرد فى كل اسعـار الخامات والمواد الاولية ومن بينهـا القطن الذى كانت الدول المتحـاربة فى مسيس الحاجة اليه ، فضلا عن التضخم المالى الذى ســاد العالم وساعد على ارتفاع الاسعار بوجه عام .

فظروف هـذا التدخل الاخـــير ظروف استثنائية لاتنهض دليلا على سلامة نتائج هذا التدخل فان الربح الذى حصلت عليه الحكومة يقل عن فرق ارتفـــاع الاسعار بمبالغ كثيرة نتيجـــة زيادة مصاريف التخزين والادارة والعجز .

قد تضطر الحـــكومة الى التدخل بالشراء أو الاستيـــلاء عند ماتكون الاسعار منخفضـــة ولا تتناسب مع تكاليف الانتاج ولا تتمشى مع الاسعار العالمية حمـاية للمنتج ولثروة البلاد أما الآن والاسعار الحالية مجزية اذا ماقورنت بأسعـــار المواسم السابقة جميعهـــا حتى عن سنة ١٩١٩ ، فالخطـر الناتج من تدخل الحكومة واضح اذ أن الخسارة تتمشى دائمـا مع ارتفاع الاسعـــار . وليس من التقاليـــد المـالية العامة للدول أن تتحمل باخطـار مثل هذه العمليات الضخمـــة التى قد تودى خسارتها الكبيرة بميزانيـة الدولة ، فضلا عن الارتباكات المـالية فى تمويل المحصول على اســـاس تأميمه أو الاستيلاء عليه . فاذا كانت البنـوك الآن تقوم بعملية التمويل فى حدود طاقتها وفى حدود النقد المتداول ، متبعة فى ذلك الاصول المالية السليمة حيث تقبض يدها عنـــد ماترى الخطر وتبسطها عندما تشيع الثقة بالسوق ، فانه فى حالة التدخل الحكومى ، وعندما تقوم البنوك نيـابة عن الحكومة باستلام الاقطـان لحسابهـا ، فانها ستكون ملزمة بالدفـع أولا بأول ولجميـع المحصول ، الامر الذى تعجـز معـه ميزانيـة البنوك فى حـــدود النقد المتداول ، وعلى ذلك فستكون مسألة التأميـــم عسيرة التنفيذ ان لم تكن مستحيلة ، ونتائجها خطيرة بالنسبة للدولة . .

محمود العتال



ميزانية البنك الاهلى

يتضح من ميزانية البنك الاهلى فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥١ ان البنكوت المصدر بلغ ١٩١ مليونا من الجنيهات وان قيمة سندات الحكومة أو السندات المضمونة من الحكومة بلغت ٤٨٨ر٦٧٦ر١٣٨ جنيها – وبلغت السلفيات على البضائع ٩٦٢ر٤٣٥ر١٣ جنيها وعلى الاسهم ٥٥٣ر٥٧١ر١٤ جنيها. وبلغت النقدية الموجودة بخزينة البنك ١٩٠ر٤٢٥ر٧ من الجنيهات .

ويتضح من الميزانية ان قيمة الحسابات الجارية والايداعات تبلغ ٠٥٠ر٩٩٤ر٨٧ جنيها وبلغ حساب الحكومة المصرية ٧٧٠ر٢٨٩ر٥٢ جنيها وبلغت قيمة السندات على الخزينة ٥٥ مليونا من الجنيهات

الاتفاق التجارى بين مصر وفرنسا

ينتهى الاتفاق التجارى بين مصر وفرنسا فى شهر يونيه القادم. وينص الاتفاق على القيام بمفاوضات لتجديده قبل موعده بشهرين .

وتقوم وزارة الخارجية الآن باعداد الترتيبات اللازمة لبدء هذه المفاوضات .

ومن المنتظر ادخال تعديلات هامة على هذا الاتفاق على ضوء النتائج التى لوحظت فى العامين الماضيين واهمها انقلاب الميزان الحسابى ضد مصر .

الاتفاق التجارى مع اليونان

انتهت وزارة التجارة والصناعة من دراسة مشروع الاتفاق التجارى بين مصر واليونان ووضعت تقريرا عن المشروع توطئة لتقديمه الى اللجنة الوزارية للتجارة الخارجية

ورود اسمنت من لبنان

ابلغت مصلحة الجمارك وزارة التموين ان كميات من الاسمنت قد وصلت اخيرا من لبنان

وينتظر شحن مقادير من المنتجات المصرية الى لبنان خلال الشهر الجارى

استثناء ٢٠ خبيرا أجنبيا

استثنت وزارة التجارة والصناعة ٢٠ خبيرا فنيا من الاجانب الذين يعملون فى الشركات الصناعية المحلية من القيود الواردة بقانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧

تعديل فى فئات البريد

عدلت مصلحة البريد فئات البريد للخارج من ٢٢ الى ٣٢ مليما للخطابات العاديه (٢٠ جرام) والى ٢٠ مليما لكروت البريد و ١٢ مليما لكروت الزيارة و ٤٥ مليما لرسوم التسجيل و ٧٠ مليما لرسوم المستعجل. وقد عدلت كذلك فئات البريد الجوى حيث أصبح الخطاب المرسل بالبريد الجوى يكلف ٤٧ مليما لفرنسا وسويسرا وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية وبولونيا و ٤٢ مليما لتركيا وايران و ٦٢ مليما للولايات المتحدة و ٥٢ مليما للهند و ٤٧ مليما للباكستان .

تصدير واستيراد

قررت اللجنة الوزارية العليا للتموين الموافقة على تصدير ٧٥ ألف طن بصل كالآتى :

٠٠٠ر٥٣ طن بصل طازج بعملة البلد المصدر اليها

٠٠٠ر٢ طن بصل طازج للمملكة العربية السعودية بموجب تراخيص

٠٠٠ر٥ طن بصل طازج بالعملة الصعبة.

٠٠٠ر١٥ طن بصل طازج فى صورة بصل مجفف بعملة البلد المصدر اليها

* طلبت احدى الشركات الى وزارة المالية الترخيص لها باصدار ٥٠ ألف قنطار من القطن الى اليابان مقابل استيراد طائفة من المنتجات اليابانية ، وقد احيل هذا الطلب الى لجنة الاستيراد والتصدير لبحثه فى اجتماعها القادم

* صرحت الحكومة لبعض مصانع النسيج بتصدير كميات من المنسوجات القطنية الى اوربا وتحصيل أثمانها بأية عملة سهلة أو صعبة

* تصل فى الاسبوع القادم شحنة قدرها عشرة آلاف طن من السكر من بلجيكا لحساب وزارة التموين

* طلب اتحاد الصناعات الى وزارة المالية اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحظر تصدير الجلود التى تستخدم فى صناعة الأحذية وذلك للعمل على توفرها وخفض أسعارها وقد وافقت الوزارة على هذا الطلب .

أخبار قطنية

المحلوج من القطن

بلغ المحلوج من القطن لغاية ١٠ الجارى ٥٩٩ر٤٨٤ر٨ قنطار مقابل ١٣٢ر٤٨٢ر٨ قنطار فى مثل هذه المدة من العام الماضى .

المستهلك محليا

بلغ المستهلك محليا من القطن لغاية ١١ ابريل سنة ١٩٥١ ٣٠٩ر٧٧١ قنطار مقابل ١٣٩ر٦٨٦ قنطار فى الموسم الماضى

توزيع ١٧٠ ألف طن من القطن المستولى عليه

كانت وزارة التموين قد استولت على ٤٢٣ ألف قنطار من القطن لتوزيعها على مصانع الغزل والنسج بسعر الحد الادنى لتثبيت أسعار الاقمشة الشعبية .

وقد وزعت الوزارة حتى الآن ١٧٠ ألف قنطار من هذا القطن وقررت توزيع الكميات الباقية على المصانع فى مدة اقصاها نهاية سبتمبر القادم

السودان :

أذيع رسميا أن ٧٠ ألف قنطار من الاقطان السودانية المعدة للحلج قد احترقت وتقدر الخسارة بمبلغ ٠٠٠ر١٠٠ر٢ جنيه وهذه الاقطان مؤمن عليها لدى احدى الشركات البريطانية

الهند :

حددت حكومة الهند صادرات الاقمشة القطنية بواقع ١٠٪ من انتاج الثلاثة شهور ابريل الى يونيو ١٩٥١ وترك ٩٠٪ للاستهلاك المحلى .

أمريكا :

تفيد البرقيات الواردة من أمريكا ان ادارة مراقبة الاسعار قررت استثناء الاقطان الطويلة التيلة المستوردة من خارج الولايات المتحدة من القرار الاخير الخاص بتحديد سعر أقصى للقطن على أن يسرى هذا القرار على الاقطان التى دخلت الموانىء الامريكية ابتداء من ١١ فبراير ١٩٥١

سوريا :

نشطت زراعة القطن فى السنوات الاخيرة فى سوريا نتيجة ارتفاع الاسعار العالمية حتى زادت بمقدار سبع مرات فى السنوات العشر الاخيرة وقد بلغ انتاج القطن فى سوريا بالطن

١٩٣٩	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
٥ر٦٠	٩ر٠٠٠	١٣ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠

كما أرسلت سوريا بعض نماذج من القطن السورى الى أصحاب المغازل فى سانتياجو عاصمة شيلى لفحصها وقد أظهر الخبراء الذين قاموا بعملية الفحص تفاؤلهم لنجاح التجربة

أخبار الشركات

البنك العقارى المصرى

قرر البنك العقارى المصرى اصدار سندات جديدة فى القريب العاجل وذلك بعدان أوشكت السندات السابق اصدارها فى سنتى ١٩٠٣ و ١٩١١ على الاستهلاك كلية .

وقد عرف فى الدوائر المالية ان السندات الجديدة ستكون ٥٠٠ ألف سند قيمة كل منها الاسمية عشرة جنيهات اى ستكون قيمة القرض ٥ مليون جنيه .

وستكون هذه السندات ايضا ذات بانصيب ينسحب كل شهرين والنمرة الاولى تربح خمسة آلاف جنيه .

الاتحاد العقارى المصرى

يعرض مجلس ادارة شركة الاتحاد العقارى المصرى على الجمعية العمومية تقريره السنوى وميزانية السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ومنها يتضح : —

١) ان الشركة قد اشترت عزبة مساحتها ٥٦٧ فدان فى نظارة الانشا وانه جارى البت فى أمر دعوى الشفعة المقدم بها ضد الشركة

٢) ريع الفدان اصبح ١١٩٣ قرشا بدلا من ١٠١٣ قرشا فى سنة ١٩٤٩

٣) متوسط ايجار الفدان فى ١٩٥٠ = ٢٠٢٩ قرشا ضد ١٩٨٤ قرشا فى سنة ١٩٤٩

٤) مساحة اراضى الشركة تبلغ
س ط ف
١٩ر٣ر٢٣٠٥

٥) ارباح الشركة الصافية بعد الاستهلاكات والاحتياطى تبلغ ٧٨٠٢٩ر٧٨ جنيها

٦) ستدفع الشركة ربحا للسهم قدره ١٢٠ قرشا قائم أو ١٩ر١٠٠ قرشا صافى بعد خصم الضريبة وفرق الضريبة العقارية

٧) انه سيعاد انتخاب كل من سعادة حسن مظلوم باشا وعطا عفيفى بك والاستاذ اميل دوس فى عضوية مجلس الادارة .

الجمعيات العمومية العادية للشركات المساهمة فى النصف الثانى من شهر ابريل

الثلاثاء ١٧ : شركة الورق الاهلية بالاسكندرية . وشركة بيع المصنوعات المصرية بالقاهرة . وشركة كراون ايجبت بالاسكندرية

الاربعاء ١٨ : الشركة المصرية الجديدة بالاسكندرية .

الخميس ١٩ : شركة الشرق للتأمين بالقاهرة

الجمعة ٢٠ : البنك التجارى الايطالى القطر المصرى بالاسكندرية

السبت ٢١ : الشركة المساهمة للعقارات المتحدة بالاسكندرية

الاثنين ٢٣ : شركة ماركونى بالقاهرة

الجمعة ٢٧ : شركة التأمين الاهلية المصرية بالاسكندرية

السبت ٢٨ : الشركة المساهمة العقارية لتفتيش السيوف بالاسكندرية وشركة أسمنت بورتلاند طره المصرية

الاثنين ٣٠ : الشركة المساهمة المصرية للاساسات الميكانيكية « فيبرو » بالاسكندرية

افتتاح نادى التجارة الملكى بالاسكندرية

أقام نادى التجارة الملكى بالاسكندرية حفلة افتتاح بمناسبة نقله الى داره الجديدة ٤٢ شارع سعد زغلول يوم الخميس ٢٢ مارس سنة ١٩٥١ وقد لبى دعوة النادى بعض حضرات أصحاب المعالى الوزراء الحاليين والسابقين وأصحاب السعادة والعزة نواب الاسكندرية وشيوخها وأعيانها ومديرى الشركات وكبار رجال الاعمال .

وافتتح الحفل بكلمة حضرة صاحب العزة احمد نجيب بك المدير العام لايرادات ومصروفات البلدية ورئيس نادى التجارة الملكى بالاسكندرية رحب فيها بالمدعوين شاكرا لهم تفضلهم بتلبية الدعوة مشيدا بتاريخ النادى وتطوره حتى أصبح أقدم النوادى الجامعية فى مصر بأسرها ثم أشار الى ما للنادى من أغراض سامية ومن الرغبة فى أن يكون حلقة الاتصال بين رجال الاعمال والخريجين — دائم الاتصال بالجامعة وبكليات التجارة حتى يمكن الوقوف باستمرار على النظريات المستحدثة ومدى تطبيقها فى الحياة العملية

كما تفضل حضرة صاحب العزة عبدالله أباظه بك فألقى كلمة رحب فيها بالمدعوين مشيدا بنشاط أعضاء النادى بالاسكندرية ومرجعا أسباب نجاح النادى الى بعده عن السياسة ومعالجة المسائل المالية والاقتصادية بروح ما تمليه المصلحة العامة فقط .

كما ألقى كلمة الغرفة التجارية حضرة الاستاذ على بك شكرى خميس مشيرا الى ما للنادى من فوائد جمة راغبا فى أن يكون النادى حلقة الاتصال بين الخريجين ورجال الاعمال .

الميزانية الجديدة

هل هي متوازنة ؟

بقلم
طه السباعي باشا

هذا هو السؤال الذى يتبادر الى الخواطر عندظهور كل ميزانية جديدة، ولاشك فى أن الميزانية التى أذيعت أرقامها للعام الجديد متوازنة من الناحية الحسابية ، فقد تساوى فيها رقما الايراد والمصروف دون التجاء الى الإقتراض، فيما عدا بضعة مئات الالوف أخذت قرضا من مال استهلاك الدين العام لمصروف رأسمالى مثمر، واذن فالتوازن من الناحية الحسابية قد تحقق .

ولكن التوازن الحسابى ليس كل شىء ، وانما هو وجه واحد لمشكلة متعددة الوجوه ، ولعله ليس أهمها شأنا . فهناك التوازن الموضوعى وهو ما ينبغى أن تتحقق شروطه اذا أريد للميزانية توازن صحيح سليم .

وللتوازن الموضوعى شروط أربعة : الاول توازن التكرار بين الايرادات والمصروفات ، والثانى توازن المرونة بين الايرادات والمصروفات ، والثالث التوازن فى توزيع الضرائب ، والرابع التوازن فى توزيع الاعتمادات .

وفى رأينا أن الميزانية الجديدة اذا نظرنا اليها من أية زاوية من هذه الزوايا الاربع وجدناها مفقودة التوازن واليك البيان :

١ — توازن التكرار بين الايراد المصروف

ميزانية الدولة وان تكن محدودة الامد لعام واحد الا أنها بطبيعتها ارتباط يمتد فى المستقبل الى أمد غير محدود ، لذلك يجب أن يقابل كل مصروف متكرر فيها ايراد متكرر ، فاذا ارتبطت الميزانية بمصروف متكرر وواجهته بايراد زائل فقد اختل توازنها ، لأن هذا التوازن يجب أن يكون مكفولا فى المستقبل كما يكفل فى الحاضر .

وقد يترخص فى استيفاء هذا الشرط اذا كانت نسبة الاختلال فى هذا التوازن ضئيلة بحيث يمكن التجاوز عنها ، أو اذا كان من المتوقع فى المستقبل انكماش المصروف الدائم، أو نمو الايراد الثابت ، بما يحقق التوازن المنشود .

فاذا نظرنا من هذه الناحية الى الميزانية الجديدة نجد أنها تشتمل على موارد زائلة تتجاوز ٣٨ مليون جنيه فيما يلى بيانها :

جنيه

٤٠٠٠٠ر٤٠٠٠ المقدر للارباح الاستثنائية الملغاة

٤٠٠٠٥٥٠ر٤ ثلث فروق ضريبة الاطيان المتأخرة عن سنتى ٤٩ ، ٥٠

٢٠١٠٠٠ر٣ متأخرات ضرائب متى حصلت لا تتكرر

١٣٠٩٣٠٠٠ر١٣ نصف رسم الصادر على القطن باعتباره ايرادا سريع الزوال لتوقع عدم استمرار الارتفاع الحالى فى أسعار القطن لاكثر من الموسم القادم

١٣٠٦٧٠٠٠ر١٣ المأخوذ من الاحتياطى لسد العجز وقد نفد الاحتياطى أو كاد

وليس بين المصروفات جميعا ما يمكن أن نعتبره فى حكم الزائل لأنها كلها اما متكررة على الدوام أو متكررة الى أمد غير معلوم ، وليست نسبة هذه الموارد الطارئة الى مجموع الايرادات المتكررة وهى ٢٢ ٪ بذات قدر ضئيل حتى يمكن التجاوز عنها. كذلك ليس من المتوقع فى المستقبل انكماش المصروفات الدائمة أو نمو الايرادات الدائمة بما يسد هذا العجز، بل العكس هو المتوقع . واذا كان الباب لا يزال مفتوحا لفرض ضرائب جديدة وزيادة الضرائب الموجودة فانه ، فضلا عما فى هذا القول على اطلاقه من مجازفة ، لا ينبغى أن ننسى أن أمامنا أعباء جسيمة من المصروفات لابد أن نحتملها ، فيجب أن ندخرلها كل احتياطى ميسور من الموارد الجديدة .

٢ — توازن المرونة بين الايراد والمصروف

تتعرض الميزانيات لعوامل شتى تؤثر فيها بالانكماش والتوسع ويتناول تأثيرها أبواب الايرادات كما يتناول أبواب المصروفات ولكن بدرجات متفاوتة تبعا لنصيبها من المرونة ومهمة واضع الميزانية هى أن ينوع عناصر الايراد وعناصر المصروف بحيث يكفل توازن المرونة جهد المستطاع بين كفتى الميزانية فى جملتها مهما تقلبت العوامل المؤثرة فيها . والمعروف أن ايرادات الجمارك هى أشد الموارد تأثرا بالازمات الاقتصادية وطوارىء الحروب، أى انها أشد الموارد مرونة، وان المصروفات التى لها صفة الحق المكتسب أو شبه هذه الصفة كالمعاشات والماهيات والاجور هى أشد المصروفات استعصاء على الضغط، أى أقلها مرونة ، فكلما ازداد اعتماد الميزانية على موارد من قبيل ايرادات الجمارك وكلما اشتد ارتباطها بمصروفات من قبيل الماهيات والاجور قل حظها من توازن المرونة واشتد تعرضها لمخاطر الاختلال لأقل أزمة وعند أول طارىء .

وان لمن دواعى الاسف ان هذا هو حال الميزانية الجديدة فقد كنا نعيب على الميزانية السابقة اسرافها فى الاعتماد على ايرادات الجمارك فاذا بالميزانية الجديدة تضيف الى هذا الاسراف اسرافا جديدا فترفع تقدير الحصيلة من ٨٦٫٨ مليون الى ١٠٧ مليون وتزيد النسبة الى جملة الايرادات من ٤٢٫١٪ الى ٤٦٫٣ ٪ وكنا نعيب على الميزانيات السابقة بوجه عام ضخامة عبئها من الماهيات

والاجور والمعاشات . فاذا بالميزانية الجديدة تذهب في الارتباط بهذا النوع من المصروف الى أقصى الحدود فترتفع تقديرات الباب الاول من ٣٦ مليون الى ٤٩٫٧ مليون مع اضافة تكملة انصاف العمال واعتماد تنفيذ الكادر بزيادة ٣٨ ٪ دفعة واحدة وهذا بصرف النظر عن الزيادة في الاجور في الباب الثالث

وليس من شك في أن هذه التطورات ليس من شأنها الا أن تعصف بتوازن المرونة بين الايرادات والمصروفات فيصبح التوازن العام للميزانية عرضه للاختلال الشديد عند أول طارىء .

٣ ـ توازن عبء الضرائب :

هذا النوع من التوازن يختلف عن النوعين السابقين من حيث انهما وثيقا الصلة بليغا الأثر في التوازن الحسابي على طول المدى ، أما هذا النوع فلا صلة له بالتوازن الحسابي ، وانما هو ذو صلة وثيقة بمبدأ العدالة الاجتماعية ، والمقصود به تحقيق الانسجام بين عبء الضريبة وقدرة احتمالها .

وقد استحدث في مشروع الميزانية اعباء كثيرة جديدة في شتى انواع الضرائب المباشرة منها وغير المباشرة ، ونسلم بأن ما استحدث منها في الضرائب المباشرة يتمشى في الاتجاه السليم ولا اعتراض عليه من حيث المبدأ غير ان المشروع فيما يتعلق ببعض الضرائب غير المباشرة ، قد أخل بالتوازن الواجب في توزيع عبء الضرائب ومن ثم قد خالف مبدأ العدالة الاجتماعية . ذلك انه قد تضمن الزيادتين المتواليتين اللتين استحدثتا اخيرا في رسم الوارد على الدخان فارتفع بنحو ٣٣ ٪ . ان واجب الحكومة أن يعامل الناس كما خلقوا ، لا كما ينبغي أن يكونوا في نظر المثل العليا والدخان مهما قيل في أنه مطلب ينبغي أن يكون كماليا فهذا لا ينفي الحقيقة الواقعة ، الحقيقة التي لا سبيل الى تجاهلها ، وهي أنه مادة أساسية لا غناء عنها في حياة الطبقات العاملة والفقيرة والمعدمة . ومعروف ان هذه الطبقات تعاني من الاصل شظف العيش وضنكه . ثم جاء الغلاء ، فاحتملت هي دون سائر الطبقات أعباءه الطاحنة ، وازداد مستوى حياتها هبوطا على هبوط . فكان الواجب المحتوم أن تجتنب كل زيادة جديدة في اعباء الضرائب مباشرها وغير مباشرها ، ان لم يكن في جميع الظروف فعلى الأقل في الظروف الراهنة التي أنحى فيها الغلاء بوطأته على هذه الطبقات فسحقها سحقا . وليس يشفع في فرض هذه الزيادة البالغة حوالي أحد عشر مليونا أعتصر معظمها من عرق الفقراء والمعدمين سهولة جبايتها ، فسهولة الجباية ما كانت في يوم من الايام مسوغا لضريبة يختل بها ميزان العدالة الاجتماعية هذا الاختلال الخطير .

٤ ـ التوازن في توزيع المصروفات :

هذه ناحية أخرى من التوازن لاعلاقة لها بالموازنة الحسابية ، وانما هي ترتبط بتكييف الحالة الاقتصادية والاجتماعية . فالمصروفات فيما عدا ما يتعلق بالدفاع عن الامن الداخلي والخارجي وصيانة المرافق العامه ونفقات السلطات العليا يمكن تقسيمهما من ناحية الهدف الذي ترمي اليه الى قسمين : مصروفات انتاجية غايتها المباشرة انماء الدخل القومي وأخرى استهلاكية غايتها المباشرة تصحيح توزيع هذا الدخل . وتوزيع المصروفات بين هذين الغرضين ينبغي أن يراعى فيه حالة البلاد وحاجاتها . ففي البلاد ذات الموارد الكاملة الاستثمار والتي لاتتعرض لضغط من تكاثر السكان تعطى الاهمية والاولوية لتصحيح توزيع الدخل ، والامر بالعكس في البلاد ذات الموارد غير الكاملة الاستثمار والمعرضة لضغط من تكاثر السكان حيث ينبغي أن تعطى الاهمية والاولوية لانماء الدخل . والحكمة في ذلك ظاهرة لأن مشروعات توزيع الدخل توجهه نحو الاستهلاك ، وتصرفه عن الاستثمار لزيادة الانتاج ، فيبقى الدخل في مجموعه جامدا في مكانه ، على حين أن مشروعات الانتاج وان كانت تحبس الدخل مؤقتا عن التوزيع الا انها تؤدي مباشرة الى زيادته بما يفضي في المستقبل الى توزيع أحسن وأفضل

ومصر من البلاد ذات الموارد الناقصة الاستثمار ودخلها القومي في مجموعه دون المستوى الواجب بمراحل شاسعة وهي بعد واقعة تحت ضغط شديد من تكاثر مطرد في عدد السكان يعرض مستوى الدخل فيها الى هبوط متوال فوق هبوطه ، فوجوب اعطاء الاولوية لمشروعات الانتاج في ميزانيتها العامة بديهية لاتحتاج الى تدليل .

ومع ذلك نرى ميزانية الدولة في العهد الاخير ينعكس فيها الوضع وينقلب الميزان ، ولقد بدت هذه الظاهرة أشد وضوحا في الميزانية الجديدة حيث هبطت اعتمادات الاقتصاد القومي من ٢٢٫٧ ٪ الى ٢٠٫٧ ٪ على حين زادت مشروعات توزيع الدخل زيادة كبرى ، وهذه حال تنطوي على خطر شديد قد يحجبه التضخم الحالي فلا تزيده الاحتجاب الا وخامة عاقبة وسوء مصير .

طه السباعي

أساس المشكلة

ذكر الدكتور محمد علي رفعت في معرض حديثه عن أسباب مشكلة الغلاء بالندوة الاقتصادية المنشورة بالعدد الماضي ، أن المشاكل غالبا ما تختفي وراءها أسباب غاية في التفاهة ولا أدل على ذلك من القصة التالية :ـ

اراد احد الادباء أن يؤلف كتابا عن سبب اختيار جنيف مركزا لعصبة الامم المنحلة ، فكتب ٤٠٠ صفحة في المزايا الجغرافية والسياسية والاقتصادية لهذه المدينة محبذا الفكرة التي دعت الى اختيارها مركزا للعصبة . وبعد أن تم طبع الكتاب وصله خطاب من شخص ذكر فيه انه كان يعمل سكرتيرا للرئيس ويلسون وكانت له خطيبة تعمل في بنك في بال ولما وجد خلافا حول اختيار مركز العصبة وهل يكون لندن أم باريس أم .. الخ اقترح على الرئيس اختيار مدينة بال حلا للاشكال . فوافق الرئيس على هذا الاقتراح . ولكن مالبثت الخطيبة أن نقلت من بال الى جنيف ، فما كان من خطيبها الا أن اقترح على الرئيس ويلسون نقل مركز العصبة الى جنيف . وقد كان ولعل هذا هو التفسير الصحيح لاختيار جنيف مركزا لعصبة الامم دون غيرها من البلدان .

اقتصاديات الشرق الأوسط

الغرض من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها • وذلك لكي تزداد الصلة بين هذه الدول المختلفة وتشتد الروابط بينهما • وقد جدت على الشرق الأوسط أخيرا دولة دخيلة هي اسرائيل - رأينا من واجبنا أن نبين ما يدور فيها حسبما يصل الى علمنا من المعلومات التي تنشرها هيئة الامم المتحدة أو تنشرها بعض الصحف التي تتحرى بياناتها • على في ذلك ما يوقفنا على حقيقة الحال دون أن نتأثر بالدعاية أو أن نغمض أعيننا عما يجرى هناك

اقتصاديات اسرائيل

تعاني اسرائيل في الوقت الحاضر أزمة اقتصادية تبدو أعراضها في عجز ميزانها الحسابي اذ ان اسرائيل تحتاج الى سلع ومواد تستورد من الخارج بما يقدر قيمته ٢٥٠ مليون دولار سنويا بينما لا تزيد مواردها من العملة الاجنبية عن ١٣٦ مليون دولار منها ٥٦ مليون دولار حصيلة صادراتها و ٤٦ مليون دولار قروض خارجية و ٣٤ مليون دولار قيمة الارصدة الاسترلينية المفرج عنها •

ويلاحظ ان السكان في تزايد مستمر وقد بلغت هذه الزيادة ٧٠٪ من مايو سنة ١٩٤٨ حتى اغسطس سنة ١٩٥٠ وهي لاتتمشى مع الزيادة في الثروة القومية اذ زاد الانتاج الزراعي في نفس المدة بنسبة ٦٥٪ والانتاج الصناعي بنسبة ٣٥٪ ومؤدى ذلك ان كل زيادة في الهجرة الى اسرائيل معناها هبوط في مستوى المعيشة هناك الى ان يلتحق كل مهاجر بعمل انتاجي يؤدى الى زيادة في الثروة القومية • ولما كانت اسرائيل تستورد معظم حاجاتها من المواد الخام اللازمة للصناعة من الخارج كما تستورد ٨٥٪ من حاجاتها من الحبوب و ٦٥ ٪ من حاجاتها من علف المواشي لذلك يتضح مدى أهمية حاجة اسرائيل الى العملات الاجنبية الامر الذى دعاها الى عمل الدعاية اللازمة لتشجيع استثمار الأموال الأجنبية لديها بمختلف الوسائل على انها حتى الآن لم تنجح في بلوغ هذا الهدف بسبب سعر الجنيه الاسرائيلي في الاسواق الخارجية الأمر الذى يؤدى الى خسارة كبيرة بالنسبة للمستثمر عند استرجاع امواله •

وقد بلغت اسرائيل جهدها بان اتخذت الخطوات التالية

١) وجهت همها نحو زيادة ما تحصل عليه من دولارات عن طريق الهبات والقروض •

٢) قامت بتعضيد واسع النطاق للاكتتابات التي تقرر اصدارها في الولايات المتحدة •

٣) عمدت الى تخفيض وارداتها من السلع الاستهلاكية وزيادة وارداتها من السلع الانتاجية وذلك للعمل على زيادة الانتاج •

٤) زيادة الصادرات وذلك بواسطة زيادة مكافئات للتصدير •

٥) تعضيد الاتفاقات الخاصة بزيادة الاجور اذا كانت مصحوبة بزيادة في الانتاج •

٦) تشجيع السياحة عن طريق تعضيد اقامة الفنادق للسائحين وانشاء محلات تجارية خاصة بهم •

وتسعى اسرائيل لمحاربة التضخم بشتى السبل وذلك باصدار قروض محلية مضمونة وتشجيع التوفير لبناء المساكن وبيع الاراضي الحكومية تحت اشراف البلديات ، والمجالس المحلية وتنظيم الحملات ضد السوق السوداء ومصادرة البضائع المخزونة •

وقد ناقشت السلطات المختلفة هناك اقتراحا بالحد من الهجرة لحين استيعاب المهاجرين الجدد في الاعمال الانتاجية الا ان هذا الاقتراح لم يلق قبولا لأن اسرائيل في حاجة ملحة الى زيادة السكان للمحافظة على سلامتها والدفاع عن كيانها •

ولعل احدث الانباء الاقتصادية التي تدل على مدى ماتعانيه اسرائيل من عجز في العملات الاجنبية ان حكومة اسرائيل اصدرت مرسوما يحتم على جميع المقيمين الذين يملكون اوراقا مالية تستحق الدفع في الولايات المتحدة أو في كندا أن يقدموها الى الحكومة لاستبدالها بجنيهات اسرائيلية أو سندات حكومية اسرائيلية تبعا لاختيارهم وفي كلتا الحالتين يكون لحملة هذه الاوراق الحق في الحصول على ربح قدره ٣٥ ٪ بالنسبة للاوراق المالية الخاصة بالولايات المتحدة و ٣٣ر٥ ٪ بالنسبة للاوراق الاخرى ، على ان يتم التحويل على اساس السعر الرسمي أى ٢ر٨ دولار للجنيه الاسرائيلي وهو السعر الذى يكاد يبلغ ضعف الجنيه الاسرائيلي في الاسواق الحرة وتقدر قيمة هذه الاوراق ٧ مليون دولار •

وواضح ان هذا الاجراء قد اتخذ لانقاذ اسرائيل من الانهيار الاقتصادى الا انه لن يسد الا جزءا يسيرا في العجز الذى تعانيه •

هذا عرض سريع للحالة الاقتصادية التي تمر بها اسرائيل ومنه يتضح جليا انها دولة لاتتمتع بكيان اقتصادى سليم وميزانها مضطرب ولاسبيل لاقالتها في عثرتها •

حسن عباس زكى

وجوب تبعية لجان الطعن لوزارة العدل

نص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى مادته الخمسين على أن تتولى اجراء التقدير لجان مؤلفة من ثلاثة أعضاء من موظفى الحكومة يضم اليهم بناء على طلب الممول ـ اذا شاء ـ عضوان من التجار أو رجال الصناعة أو من الممولين الذين يدفعون ضرائب لايقل مجموعها عن خمسة جنيهات يختارهما الممول نفسه . ولم تستلزم هذه المادة أن يكون الاعضاء الحكوميين من موظفى مصلحة الضرائب ، وهذا هو ما أخذ به القرار الوزارى رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٩ اذ قضى بأن تشكل فى كل مأمورية من مأموريات الضرائب لجنة تقدير برئاسة المأمور المختص وبعضوية أحد مفتشى الضرائب ورئيس السجل التجارى أو من يقوم مقامه ممن تعينهم وزارة التجارة لذلك وصدر هذا القرار نفاذا لوعد مندوب الحكومة أمام اللجنة المالية بمجلس الشيوخ أن يكون من بين الموظفين الثلاثة أحد موظفى وزارة التجارة الفنيين للاستفادة بخبرته .

الا أن شكوى الممولين والتجار استمرت من هذا الوضع الشاذ وبذلت محاولة أخرى لتعديل هذا النظام ومن بينهما القرار الوزارى رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٦ الذى عهد فيه برئاسة اللجان الى نائب أول أو نائب أو محام من أقلام قضايا الحكومة وعضوية موظف آخر من احدى الوزارات الأخرى حتى تبعد هذه اللجان عن سلطان المصلحة وتوفر للممولين الثقة فى عدالة قرارها . الا أن هذا النظام أيضا قد الغى بعد تجربته فترة وجيزة تعطل فيها العمل أو كاد .

وكان يمكن لوزارة المالية ومن ورائها مصلحة الضرائب أن تتمسك بتبعية هذه اللجان أو بعض أعضائها لها لو أن اختصاصها فى التعديل الجديد ظل كما كان فى القانون الاصلى ألا وهو التقدير . أما وقد عدل المشروع هذا الاختصاص تعديلا جوهريا استدعاه تغيير تسمية اللجنة نفسها من لجنة التقدير الى لجنة الطعن وجعل اختصاصها لا التقدير وحده كما كان فى القانون القديم ـ بل الفصل فى كافة أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة فانه والحال هذه لا يصح أن تتبع (كما أنه جعل هذا الاختصاص محدودا بحدى النزاع لايتجاوزهما اذ نصت المادة ٥٣ جديدة على تصدر لجنة الطعن قرارا اما باعتماد تقدير المأمورية أو بتخفيضه) فانه والحال هذه لا يصح أن تتبع اللجان وزارة المالية أو مصلحة الضرائب حتى تبعدها عن السيطرة عليها أو على أغلبية أعضائها

واذا بحث باحث أو مدقق فى علة هذه الشكاوى المتعددة من قرارات لجان التقدير لوجد أن العيب الرئيسى لا يخرج عن تبعيتها للمصلحة وتقيدها بمنشوراتها وتعليماتها . ولهذا وجب أن يبحث المشروع فى الوسيلة الى تلافى هذا العيب تلافيا كليا وهو مالم يفعله فى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وكل ماحاوله المشروع هو ضمان الحيدة لرئيس اللجنة بأن جعله قاضيا أما العضوان الآخران فأبقاهما موظفان بمصلحة الضرائب دون أي حصانة أو حيدة

والمشروع فى هذا الوضع قد أتى عجبا فهو اذ أراد بهذه اللجان أن تكون أولى درجات التقاضى وأن يكون شأنها من حيث الاختصاص شأن أية هيئة قضائية باعتبارها كمحكمة ادارية وبأن تعتبر هيئة حكم لا هيئة تقدير وأن يكون الطعن فى قرارها استئنافا تمشيا مع ما استقر عليه الرأى من اعتبارها هيئة حكم وباعتبارها مرحلة من مراحل التقاضى وقراراتها بمثابة أحكام تستأنف أمام المحكمة الابتدائية نراه قد شكلها تشكيلا عجيبا فجعل الرئاسة لقاض تابع لوزارة العدل وجعل العضوية الاصلية لموظفين من مصلحة الضرائب تابعين لها ولهما بطبيعة الحال أغلبية الاصوات . ولا ينتظر من هيئة هذا حالها أن توفر ما ابتغاه المشروع من اصلاح لم يكن هذا طريقه

فالقاضى المنتدب للرئاسة سيأتى من جو بعيد كل البعد عن الاعمال التجارية والمحاسبية والعرف الشائع ليبدأ فى دراسة هذه المسائل جميعا ولا يلبث أن ينقل الى وظيفة أخرى أرقى فى سلكه القضائى ثم ينتدب غيره وهكذا مما يعطل الفصل أو يؤدى الى اعتماده كلية أو الى درجة كبيرة على آراء العضوين وبذلك نكون قد انتهينا الى حيث بدأنا . وأصبح الفصل الحقيقى لموظفى المصلحة وهى خصم وبذلك لم نكن قد قضينا على سبب الشكوى .

والعلاج الوحيد لهذه الحالة والذى يتمشى مع مارمى اليه المشروع من ضمان الحيدة وسرعة الفصل وليكون الانسجام متوفرا وللاستفادة القصوى من الدراسة الجامعية الفنية والخبرة العملية الصحيحة يجب أن يعدل هذا التشريع بحيث يحقق الاغراض الآتية :

أولا ـ أن تنشأ ادارة أو مصلحة خاصة بلجان الطعن تابعة لوزارة العدل التى تتبعها جميع هيئات التقاضى ويكون جميع أعضاء اللجان تابعين لها بعد اختيارهم بدقة ونقلهم اليها من المصالح المختلفة وعلى الاخص مصلحة الضرائب .

ثانيا ـ أن يكون جميع الاعضاء الحكوميين ومن بينهم الرئيس فنيون من حملة الاجازات الجامعية التجارية اذ أن الحاصلون على هذه الاجازات قد درسوا الى جانب التخصص فى علوم المحاسبة والمراجعة والتجارة وادارة الاعمال قوانين الضرائب والقوانين الاخرى التى تهمهم فى عملهم هذا دراسة مستوعبة ودقيقة على أيدى أساتذة أجلاء فى مواد القانون ولن يحتاج عملهم فى هذه اللجان الى معلومات أكثر من ذلك لان عمل هذه اللجان اذا مس القانون برفق فهو أساس عمل من أعمال المحاسبة والمراجعة والعرف التجارى الخالص .

ثالثا ـ أن يحصن أعضاء هذه اللجان وأن يعاملوا معاملة رجال القضاء من حيث عدم القابلية للعزل وتطبيق قوانين استقلال القضاء وكادر القضاء عليهم .

وبهذه الاقتراحات العملية المجدية نكون قد حققنا الغرض الذى ينشده المشرع وقطعنا دابر الشكوى وضمنا لجان فنية محايدة ووفرنا ثقة الخصوم فيما تأتيه من أعمال وقرارات لها خطورتها .

توفيق أبو علم

مدير ادارة الخبراء بوزارة العدل

برامج التنمية الاقتصادية

نشر فيما يلي ملخصا لمحاضرة سعادة الدكتور حلمي بهجت بدوي بك وكيل عام البنك العقاري المصري ، وهي التي القاها بدار نادي التجارة الملكي بالاسكندرية مساء ٨ ابريل الماضي :

- برامج التنمية الاقتصادية : برنامج الامم المتحدة • برنامج النقطة الرابعة • أهداف هذه البرامج ومغازيها
- مشكلة التخلف الاقتصادي
- أنواع المعونة : المعونة الفنية المعونة المالية
- وجوه افادة مصر بهذه البرامج

اذا تأملنا فى اسرة (هيئة الامم المتحدة) ، فاننا نجد مجموعة من الوحدات الاقتصادية المتباينة الصورة فى القدرة والنمو والتقدم • وان الوحدات التى لم تستكمل نموها الاقتصادى اكثر من تلك التى استكملت عددا واغزر سلطانا . وان التفاوت صارخ بين بعضها والبعض الآخر فى المعرفة الفنية والطاقة الانتاجية والقدرة المالية وبالتالى فى مستوى المعيشة .

والحق ان المنظمة لم تأل جهدا منذ انشائها فى تحقيق التعاون الاقتصادى والاجتماعى الدولى فأعدت منذ اكثر من عام برنامجا للتنمية الاقتصادية هو فى الحق برنامج جليل . يرتكز على ميثاق الامم المتحدة • وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج منذ سنة ١٩٤٧ بمد البلاد الاعضاء بما هى فى حاجة اليه وما تطلبه من معونة فنية بايفاد اهل الخبرة اليها .

الى جانب هذا البرنامج الدولى قام برنامج آخر للولايات المتحدة الامريكية يرمى الى نفس الاهداف ويستحث برنامج الامم المتحدة . ففى مستهل عام ١٩٤٩ أشار ترومان فى الكونجرس الى « ان اكثر من نصف سكان العالم يعيشون على حالة هى ادنى الى البؤس يفتك بهم الجوع والمرض • وان العالم بما اوتى من معرفة فنية ومهارة صناعية قد اصبح الآن قادرا على ان يقيل هؤلاء القوم من عثارها • وان الولايات المتحدة لا تمتلك سوى المعرفة الفنية ، وعلى البلاد الاخرى ان تساهم ماديا لمنفعة البلاد التى لم تستكمل نموها الاقتصادى . واشار الى ان هذا البرنامج لا تنتفع به سوى المتخلفة فحسب ، بل والبلاد المتقدمة لتزداد تقدما ، وان المعونة اذا حبست عن هذه الشعوب فان الديموقراطية ستفشل فى سعيها الى تحقيق السلم الدولى » .

وينقسم برنامج النقطة الرابعة الى شقين : الاول يتناول امداد البلاد المتخلفة بالمعونة الفنية • والثانى يتناول امدادها بالمعونة المالية اى برؤوس الاموال التى تتدفق الى تلك البلاد ويقضى القانون بأن البلاد التى تتلقى تلك المعونة تتحمل نصيبا من التكاليف تدفعه عند الاقتضاء بعملتها القومية .

ومن يتأمل فى برنامج التنمية الاقتصادية وحوافزه يتضح له ان هناك حافزا سياسيا جارفا لعله الحافز الرئيسى له ، الا وهو مكافحة الشيوعية .

ونستعرض الآن مشكلة التخلف الاقتصادى • ان التنمية الاقتصادية لبلد ما تعنى ازدياد وتحسين قدرة الموارد المادية والانسانية فى هذا البلد على الانتاج ، كما تعنى توزيع المنافع المترتبة على ازدياد تلك القدرة توزيعا رحبا عادلا حتى يتحقق رفع مستوى المعيشة للشعب بأكمله . وليست التنمية اذن مقصورة على الاستكثار من انتاج المواد الاولية فى البلد الذى لم يستكمل نموه الاقتصادى بل هى تجعل من البلد المتخلف مصدرا للخامات لا اقل ولا اكثر .

ولكن ما هى المعايير التى يرجع اليها لتبين نصيب البلد من النمو الاقتصادى ؟ ليس هناك قوالب ثابتة نصب فيها الكيان الاقتصادى للبلاد لمعرفة نصيبها من النمو على وجه الدقة . ويمكننا ان نذكر ان الدخل القومى ومستوى المعيشة من اول هذه المعايير .

وقد بحث المجلس الاستشارى القومى للمسائل المالية فى الولايات المتحدة ، فقسم البلاد ثلاثة فئات فئة البلاد المتقدمة وهى تلك التى يتجاوز متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل القومى ٢٠٠ دولار سنويا وفئة البلاد المتوسطة يبلغ المتوسط فيها من ١٠٠ الى ٢٠٠ دولار سنويا • وفئة البلاد المتخلفة يقل المتوسط فيها عن ١٠٠ دولار سنويا • اما الفئة الاولى فتندرج فيه ١٥ دولة هى على الترتيب : الولايات المتحدة الامريكية (دخل الفرد ٥٥٤ دولارا) والمانيا وبريطانيا وسويسرا والسويد واستراليا ونيوزيلنده وكندا وهولاندا والدانيمرك وفرنسا والنرويج وبلجيكا وايرلندا والارجنتين • وأما الفئة الثانية فتندرج فيها ١٠ دول هى على الترتيب : اتحاد جنوب أفريقيا وفنلنده وشيلي والنمسا وروسيا السوفيتية وايطاليا واليونان وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبلغاريا • وأما الفئة الثالثة فيندرج فيها ٢٨ دولة هى على الترتيب : كوبا ويوجوسلافيا وبولونيا واليابان وفنزويلا ومصر وفلسطين وكوستاريكا وكولومبيا وبيرو وبناما وسيلان والمكسيك وارجواى وجمهورية دومنيكا وهايتى ونيكاراجوا وجواتيمالا وبوليفيا وهندوراس والسلفادور والبرازيل واكوادور وبرجواى والهند والفلبين والصين واندونسيا • ونرى ترتيب مصر فى بلاد الفئة الثالثة (المتخلفة) السادسة • وترتيبها فى مجموع بلاد العالم الواحد والثلاثين وقد قدر نصيب الفرد فيها من الدخل القومى ٨٥ دولارا سنويا

ونلاحظ أن قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر فى سنة ١٩٤٨ وقرار المجلس الاقتصادى فى أغسطس سنة ١٩٤٩ حدد مبادىء لذلك تنص على احترام السيادة القومية للبلد وتشريعها الداخلى وحالتها الاجتماعية التى تؤثر فى تنميتها الاقتصادية ، والا تكون المعونة وسيلة للتدخل الاجنبى الاقتصادى او السياسى فى الشئون الداخلية للبلاد .

واما عن طرق التمويل الخارجى ، فيتخذ اما صورة الهبات او القروض او الاستثمار المباشر . وقد وقع عبء التمويل حتى الآن على حكومة الولايات المتحدة الامريكية التى اوشك رصيدها لهذا البرنامج على النفاذ لتمويلها مشروع مارشال للانعاش الاوربى • وسياسة الولايات المتحدة حتى الآن تتجه نحو تحميل حكومات البلاد التى لم تستكمل نموها الاقتصادى بتكاليف المعونة الفنية بينما تتولى رؤوس الاموال الخاصة تمويل مشروعات التنمية .

اما التمويل الدولى فسيكون بطريق البنك الدولى للانشاء والتعمير — رغم ان هذا البنك يقصر تمويله على المشروعات التى لا تتأخر ثمرتها مما يضيق نشاطه فى البلاد المتخلفة . ولهذا القصور اصدرت الجمعية العامة فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ قرارا توصى المجلس الاقتصادى بأن ينظر فى الوسائل العملية لتحقيق تدفق رؤوس

الاموال العامة والخاصة .

يبقى التمويل الخاص ، ولا يخفى ما قامت به رؤوس الاموال الخاصة في الماضى . ولكن ــ بعد الحرب العالمية الاخيرة ــ طرأت ظروف ، منها عدم استقرار البلاد المتخلفة وقيود العملة وتغيير الاوضاع السياسة والاجتماعية ومحاولة تحقيق المطالب الوطنية ، واخطار نزع الملكية وتأميم المرافق ، كل هذا جعل رؤوس الاموال الخاصة تتهيب الاستثمار فى تلك البلاد .

ومصر فى حاجة كبيرة الى المعونة الفنية وعلى مدى اوسع من الماضى . ولكننا نرمى الى تنمية اقتصادنا تنمية متوازنة ، وهذه لا تتأتى الا بتنفيذ برنامج كامل يعد مقدما لاجل طويل . وهذا البرنامج يقتضى القيام بدراسة نستقصى بها مواردنا وامكانياتنا ــ دراسة تتناول وصف حالتنا من حيث الانتاج والقدرة عليه والادخار وتجمعات رؤوس الاموال واتجاه تجارتنا وحالة ميزان مدفوعاتنا وتجارتنا الخارجية وسير مشروعاتنا ، وعلى اساس تلك الدراسة يمكن وضع البرنامج وتنفيذه مع مراعاة الاولوية الواجبة حتى نحصل على اكبر النتائج فى أقصر زمن وبأقل جهد نحظى بمزايا لها قيمتها من حيث التنمية الصناعية ، فلدينا المواد الاولية وخاصة بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج ، كما اننا قادرون على الاستكفاء بالنسبة لغذائنا .

وقد اقترحت (جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع) فى يناير الماضى انشاء مصلحة تتركز فيها شئون المعونة الفنية ودراسة وتنسيق طلبات المعونة التى تقدمها الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة والخاصة سواء على أساس برنامج الامم المتحدة أو برنامج النقطة الرابعة مع ترتيب أولويتها . وان تتحرر هذه المصلحة من الروتين الحكومى . هذا وقد قررت الجمعية فى الشهر الماضى استجلاب خبراء يشتركون مع الجمعية فى الدراسة الاستقصائية وانشاء معهد لتدريب الشبان على الدراسة الاحصائية ، وخيرا فعلت .

دكتور حلمى بهجت بدوى

شخصيات اقتصادية

عبد المقصود احمد باشا



قصير القوام ، أنيق الهندام يسير الهوينى أنى سار ، فاذا تكلم تكلم بمقدار ، كأنما تتحرك شفتاه بمعيار وهو اذ يمشى تحسبه يتدحرج تدحرجا فى بطء واتئاد ، وينتقل تنقلا فى زهو واعتداد .

واذا كانت الطبيعة قد ضنت عليه بالقوام المنشود ، والطول الممدود ، فانها قد عوضته عن ذلك أناة وحسن تقدير ، وأفاءت عليه من اللباقة والتوفيق بقسط وفير .

شديد الطموح ــ تلك أوضح ميزاته وكم أثارت اعجاب فريق من رفقائه ، كما أثارت حنق عدد غير قليل من زملائه .

تخرج فى كلية التجارة عام ١٩٢١ فكان فى مقدمة الخريجين ، ولكن نفسه الطموحة أبت عليه الا مواصلة الدرس والتخصص فى العلوم التجارية فى انجلترا ، ثم لم يقف عند هذا الحد فالتحق بها بمعهد المحاسبين ، وطلابه والحائزون على أجازته اذذاك أقل من القليل الضنين ، ثم عاد يعمل فى ادارة الشركات بوزارة المالية مفتشا بها ثم وكيلا ثم مديرا لها ، وظل يقفز على درج المناصب حتى عين وكيلا لوزارة المالية ، ثم رؤى الاستعانة بكفايته فى بنك مصر ــ وكان منشىء البنك العظيم المرحوم طلعت حرب يستعين به من قبل فى كثير من شئون البنك ، فعمل فى البنك وشركاته بهمة لا تعرف الكلل ، وعزيمة لا تدرى الملل .

هو نائب الرئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب لبنك مصر ، نائب الرئيس لشركة مصر للغزل والنسج الرفيع ، نائب الرئيس لمجلس ادارة شركة بيع المصنوعات ، نائب الرئيس لمجلس ادارة شركة الطيران ، عضو مجلس ادارة شركة مصر لنسج الحرير ، عضو مجلس ادارة شركة صباغى البيضا ، عضو مجلس ادارة شركة مصر لغزل ونسج القطن ... وما عدا السهو والخطأ والنسيان .

وهو الى جانب ذلك رئيس جمعية المحاسبين الملكية وعضو المجلس الاقتصادى .

وقد كان يميل للهدوء والتؤدة منذ بدء حياته ثم كبرت معه تلك الميزة مع الايام ، وعندى انه لم يتغير فيه جديد ولا طرأ عليه حادث الا هذا « السيجار » الكبير ينفخ فى ثناياطياته ، ليزداد هدوءا على هدوئه وثباتا على ثباته .

وحبذا لو استطاع عبد المقصود باشا ان يكون فئة من الشباب المصرى الصميم يعتمد عليه ويركن اليه ويشق طريقه فيما بعد فى محيط العمل الحر .

وان الناس لتحسب عبد المقصود باشا متكبرا وما هو بالمتكبر وتظنه قد تغير فى حين انه لم يتغير ــ واعرف مناسبات دل فيها على صادق ولائه وعميق وفائه فاذا لم يبرز فيه ذلك الجانب بروزا فقد يكون مرجعه احتجابه عن أكثر زملائه بسبب ماهو ملقى عليه من مسئوليات جسام وما ينوء تحته من مشاغل ومهام مما يكاد يظهره فى برج عادى بعيد دون ان يقصد هو الى ذلك أو يريد

حسن الحطيم

حول موضوع

البنك المركزى

جاءنا من الدكتور محمد على رفعت الخطاب التالى ردا على ما نشر بالعدد الماضى عن موضوع البنك المركزى بقلم « باحث »

ولما كانت هذه المجلة تؤمن بحرية البحث والنقد فانها ترحب بنشر الآراء المختلفة حتى تتبين الحقيقة للقراء .

ومن البديهى أن نشر مقال معين فى هذه المجلة لا يعنى أنه يعبر عن رأى محرريها :

عزيزى رئيس التحرير :

قرأت ما كتبه «باحث» عن البنك المركزى وقد تملكنى أثناء القراءة شعور اعجاب وعجب . أما الاعجاب فلأن « الباحث » حاول أمراً لم يسبقه اليه مؤيد آخر للمشروع فى الرد على الانتقادات الفنية ، وأما التعجب فلأنه حمل الالفاظ معانى لا تحملها .

على أن « الباحث » الجليل آثر التخفى وراء اسم مستعار . أتراه فعل ذلك تواضعا أم كان خشية نزال ؟. ان كان تخفيه تواضعا فتقدير محمود . وان كان هروبا من النضال فرجاؤنا الا يطول التخفى فينقلب الى اختفاء مثله مثل « تأبط شرا »

طاف يبغى نجوة من هلاك فهلك

اهتدى «الباحث» الى خمس مسائل قال انها أهم الانتقادات الفنية التى وجهت لقانون البنك المركزى. ولكنه نسى أو تناسى انتقادات هامة أخرى ، فصلناها فى سبع مقالات نشرتها جريدة الأهرام فى شهر يونيو الماضى .. ومع كل ذلك فلن نمانع فى قصر الحديث على المسائل التى اختصها حضرته بالتعقيب .

أولا — حماية السعر الخارجى للعملة:

لم ينكر حضرة « الباحث » ان حماية السعر الخارجى للعملة تعتبر بحق المسئولية الكبرى أو الوظيفة الرئيسية للبنك المركزى . ولذلك تضمنت تشريعات البنوك المركزية نصوصا مفصلة واحكاما محددة لا لبس فيها ولا تأويل تعين حدود هذه المسئولية وتنظم أساليب الاضطلاع بها . فمن تقدير سعر ثابت للمبادلة، الى تفصيل شروط الغطاء تفصيلا يحول دون عبث العابثين ، ويجعل السعر الخارجى للعملة حقيقة لا رمزا فلا حاجة لقيود المراقبة التعسفية التى غالت الحكومات « المفلسة » فى فرضها فى السنوات الاخيرة .

فهل يظن حضرة « الباحث » أن المادة الثانية من القانون تحقق هذا الهدف ؟ أم هى أقرب الى العبارات الجوفاء التى يلجأ اليها التلاميذ فى مواضيع الانشاء المدرسية ؟ تأمل فى نص المادة : ثم احكم : المادة — ٢ «يقوم البنك بتحقيق الاغراض الآتية : —

ا — ثبات قيمة النقد المصرى

ب — تنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة العامة باعتباره المقرض الآخير وذلك فى حدود مقتضيات هذه المصلحة ، وخاصة عند وقوع اضطراب اقتصادى أو مالى محلى أو عام .

وعلى وجه العموم التعاون مع السلطات العامة فى المسائل الخاصة بالسياسة النقدية والمصرفية »

أين تحديد السعر الرسمى ؟ وأين شروط الغطاء ؟ وأين نسبة الذهب؟ وكيف يتم اختيار الصكوك والعملات الاجنبية اللازمة للغطاء ؟ وكيف يكون تقويمها والتصرف فيها ؟ وأخيرا ما هى الاحكام الواجب اتباعها اذا قضت ضرورة طارئة تعديل شروط الغطاء ؟ .

ثانيا — منافسة البنوك التجارية

الاصل أن يحظر على البنك المركزى مزاولة أعمال تجارية تتولاها البنوك الاخرى فاذا أجيز له مزاولتها ، فيكون ذلك بطريق الاستثناء ، ولتمكينه عند الضرورة — وعند الضرورة فقط — من التدخل فى أوضاع الائتمان اذا لم تسعفه وسائل الاشراف الاخرى . ولذلك كان من الواجب تضمين أحكام القانون على وجه التحديد المسائل الآتية :

أولا — أنواع الاعمال التجارية التى يجوز للبنك القيام بها وذلك على سبيل الحصر .

ثانيا — الحد الادنى لأية عملية تجارية يجوز له مزاولتها .

ثالثا — الاعمال التى يحظر على البنك مزاولتها مهما كانت الظروف

رابعا — العقوبات التى تفرض على البنك اذا سولت له نفسه أن يتخذ من ترخيص القانون سبيلا لمنافسة البنوك التجارية منافسة غير مشروعة

خامسا — الهيئة القضائية الخاصة التى يجوز لهذه البنوك أن تحتكم اليها أن كان لديها ما تشكو منه فى تصرفات البنك المركزى

فانظر الى المادة ١٦ واحكم ان كانت تحقق الهدف « يمتنع البنك عن مزاولة العمليات التجارية الصغرى الا اذا قضت المصلحة العامة بغير ذلك ولا يجوز للبنك ان يستعمل فى الاقراض لأغراض تجارية ودائع البنوك التجارية الوارد ذكرها بالمادة ١٩ . ولا يدفع البنك أية فائدة على الودائع تحت الطلب .

ان هذا التقييد على غموضه يحمل فى طياته وسيلة الغائه . اذ لابد أن يستند البنك عند مراجعته الى مقتضيات المصلحة العامة كما يفسرها هو . واذا كان القانون قد أضاف الى هذا التقييد قيد آخر فى منعه للبنك أن يستعمل ودائع البنوك الاخرى فى الاقراض لأغراض تجارية ، فان القيمة العملية لهذا القيد لا تذكر ، لأنه من المستحيل عمليا التفرقة بين ودائع البنوك وبين الأموال الاخرى الموجودة تحت تصرف البنك ، وذلك لسبب بسيط هو أن تلك الودائع لا

تحفظ فى الصرر والاحراز « ولا فى الجوارب » .

لجأ حضرة « الباحث » فى دفاعه الى الاستعانة بقانون البنك المركزى الذى أصدرته فى سنة ١٩٤٥ حكومة استراليا تلك الحكومة التى جلبت على بلادها نكبات مروعة لسياستها المالية الخاسرة ، وقد دفعت ثمن افلاسها فشلا ذريعا فى الانتخابات العامة التى أجريت فى العام الماضى

والى جانب هذا المثل الفردى غير الموفق ، نورد فيما يلى الرأى الذى انتهى اليه السير سيسل كيس وزميله المستر الكين بعد أن قاما بأوسع دراسة ممكنة لقوانين البنوك المركزية ونشاطها فى جميع البلاد التى أنشأتها

« ان الكفاية الفنية فى عمل البنك المركزى رهينة فى الغالب بتقييد نطاق عملياته (وقصرها) على النشاط المناسب لبنك معهود اليه بمسئولية قومية عظيمة ، وكذلك بتمسك المشرفين على ادارته فى دقة تامة ، بالقواعد الموضوعة لهذا الغرض فى نصها وروحها . ولذلك فان الاحكام التى تتناول هذا الجانب من الموضوع فى قانون البنك ، تكون ذات قيمة كبرى ، واذا ساخ بوجود موطن ضعف فى اطار المبادىء المنظمة للنشاط الذى يرخص للبنك بممارسته فقد ينهار البنيان كله » (كتاب البنوك المركزية ص ١١٩) .

ثالثا ـ التضخم

أجاز القانون اصدار مقادير كبيرة من أوراق النقد فى حدود مائة مليون جنيه على أن يكون غطاءها أذونات على الخزانة المصرية بدلا من أذونات الخزانة البريطانية ، فجانب بذلك المبادىء المالية السليمة وتجاهل وظيفة الغطاء الرئيسية وضرورة تكوينه من الذهب والعملات الاجنبية الحرة لحماية السعر الخارجى للنقد المصرى .

فليس المطلوب ، ولا المرغوب فيه، استبدال أذونات بريطانية مجمدة بأذونات مصرية لا يمكن التصرف بها خارج مصر ، بل المطلوب والمرغوب فيه ، أن يكون الاستبدال بذهب أو بعملة أجنبية حرة مثل الدولار والفرنك السويسرى .

واذا كان اصدار جانب من البنكنوت وتغطيته بصكوك محلية ، اجراء لجأت اليه بعض الحكومات تحت ضغط الحاجة أثناء الحرب ، فان الاخذ به فى مصر تدبير لا ضرورة فيه ولا يحقق مصلحة عامة وخاصة لأنه يقوم على أساس خاطىء ، خلط بين استقلال السياسة المالية وبين العزلة المالية ، وأطاح بضمانات كانت تحول دون تفاقم التضخم المالى الناتج من العوامل المحلية . فقد أثبتت التجارب العملية منذ اصدار قانون الغطاء فى سنة ١٩٤٨ (وهو القانون الذى ضاعف أرقامه قانون البنك المركزى) ان هذا الاجراء أساء الى نظام النقد المصرى ، ولم يحقق مصلحة عامة ، فلا هو قديما أبقى ولا جديدا أفاد . ولذلك استمر وباء التضخم تظاهره مغالاة الحكومة فى الانفاق ، ولم يمنعه نظام الاصدار . ذلك لأن قانون الغطاء أجاز التوسع فى اصدار البنكنوت على طريقة « سعادتك يضمن سعادتك »

رابعا ـ سيطرة الحكومة على البنك

أظهر حضرة الباحث حيرته من ادعاءين يبدوان وكأنهما متناقضين

أولهما : الخوف من نتائج السيطرة الحكومية عن طريق لجنة عليا تتمتع فيها بأغلبية مطلقة .

وثانيهما : الابقاء على مجلس الادارة كهيئة مستقلة

فهل تزول حيرة الباحث اذا أدرك أن القانون ـ فى تنفيذه ـ خلق من البنك الاهلى مؤسستين : احداهما تختص بشئون النقد والائتمان والصرف بتوجيه من اللجنة العليا وتحت اشرافها المطلق ، وثانيتهما : تزاول الاعمال التجارية بتوجيه من مجلس ادارة مستقل وتحت اشرافه المطلق ؟ .

فلا جريرة للمنتقدين فى هذه الحيرة التى لا أساس لها . ولا ذنب لهم ان ذكروا قصة جحا عند ما شاهده جيرانه يضرب امرأته ضربا مبرحا ويرميها بأفحش السباب لأنها غسلت ثوبه ونشرته على سطح البيت فهوت به الرياح الى الارض . فلما راجعه جيرانه فى بواعث غضبه الشديد قال لهم هبوا أنى كنت فى داخل الثوب ؟

خامسا ـ احتياطيات البنوك

يقول حضرة « الباحث » يرى بعض النقاد ان القانون أغفل ذكر نسب الاحتياطيات التى يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزى ، وتركها لتحددها اللجنة العليا ، والرأى الصواب أن فى هذا ما يكسب القانون مرونة »

والحال أن آفة القانون هى مرونته التى وصلت الى مرتبة السيولة أو بعبارة أصح الى درجة التبخر . وليس اغفال نسب الاحتياطيات الا مثل من أمثلة قصور القانون

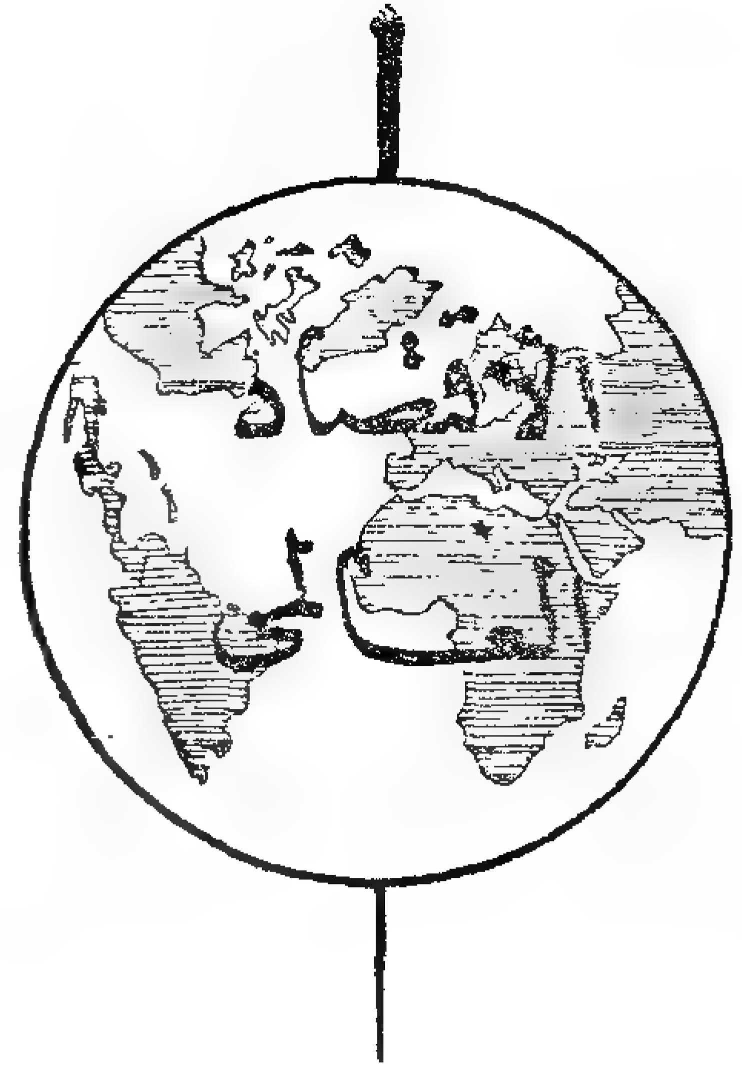
ان جوهر الانتقاد الموجه الى التشريع المصرى هو أن صيغته أقرب الى ديباجة قانون البنك المركزى منها الى صلب القانون .

هل يذكر « الباحث » قصة ذلك الوالى الذى خرج للتعسس فى ليلة مظلمة فاصطدم بأحد الافراد فلما كان الصباح أصدر أمره بالزام كل فرد بحمل فانوس . وفى المساء خرج للتعسس فاصطدم بنفس الشخص فنهره لمخالفته أمر الوالى . فما كان من الشخص المسكين الا أن أبرز الفانوس . ولما سأله الوالى عن السبب فى عدم وضع شمعة فى الفانوس أجابه بأن الامر جاء مقصورا على حمل الفانوس . وفى الصباح أصدر الوالى أمرا جديدا بضرورة وضع شمعة فى الفانوس . ولما كان المساء خرج للتعسس فاصطدم بنفس الشخص . فتوعده لاستمرار مخالفته لأمر الوالى . فما كان من الشخص البائس الا أن أبرز الفانوس وبداخله الشمعة ثم قال « عفا الله عن سيدى الوالى فانه لم يأمر باضاءة الشمعة »

أما كان الاجدر أن تنتفع حكومة مصر بتجارب البلاد الاخرى فتصدر تشريعا جامعا يجعل البنك المركزى اسما لا رمزا ؟

ان أخشى ما نخشاه أن يكون الباحث عن البنك المركزى فى ضوء القانون الجديد ، مثله مثل الضرير الذى اندفع الى حجرة مظلمة ليبحث عن قبعة سوداء ولم تكن القبعة داخل الحجرة !! أو أن يكون البحث عن البنك المركزى ، « كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيئا ، ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب . أو كظلمات فى بحر لجى يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ، ظلمات بعضها فوق بعض ، اذا أخرج يده لم يكد يراها ، ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور » صدق الله العظيم .

دكتور محمد على رفعت



الحكومة العراقية تشكو شركة البترول
أمام المحاكم الانجليزية

قدمت الحكومة العراقية شكوى امام المحاكم الانجليزية ضد شركة بترول العراق تطالبها بفرق سعر الذهب فى السوق الحر عن السعر الذى تدفع الشركة على أساسه **حصة الحكومة** وهو ٦ شلنات ذهب لكل طن من البترول وتساوى هذه الحصة حسب السعر الرسمى للذهب ١٨ شلنا .

وتذكر الحكومة العراقية ان سعر الذهب فى السوق الحر تزيد ٢٠ ٪ عن السعر الرسمى فهى تطالب بالزيادة .

ونحن نذكر هنا ان شركة ارامكو التى تستخرج البترول فى البلاد السعودية تدفع نصيب الحكومة على اساس سعر الذهب فى السوق الحرة

وكان الاتفاق الذى عقد فى أغسطس الماضى بين الحكومة العراقية والشركة ينص على ان ترفع حصة الحكومة من ٣٤ مليونا من الجنيهات الى ٥١ مليونا .

ومما يذكر ان الحكومة العراقية أعلنت فى الاسبوع الماضى ان شركة بترول العراق قد قبلت ان يكون نصيب الحكومة بحيث لايقل عما تتقاضاه حكومتا ايران والمملكة السعودية، وتتقاضى الحكومة السعودية ٥٠ ٪ من أرباح البترول .

تدابير جديدة للاستيراد
فى الهند

قررت وزارة التجارة الهندية اتخاذ التدابير الآتية بالنسبة لسياسة الاستيراد من الخارج :

١ ـ معاملة المستوردين الجدد بطريقة أكثر سخاء وذلك بزيادة نصيبهم الى ٢٥ ٪ على الاقل من المجموع الكلى لرخص الاستيراد .

٢ ـ عند توزيع رخص الاستيراد بين المستوردين القدماء وبين المستوردين المستهلكين للسلعة المستوردة يفضل النوع الاخير

٣ ـ تقديم أقصى التسهيلات لجمعيات التعاون عندما تستورد من الخارج

٤ ـ اصدار رخص الاستيراد سنويا بدلا من كل نصف سنة

٥ ـ الشركات التى توضع فى القائمة السوداء يجب نشر أسمائها فى الجريدة الرسمية على أن لا ترفع من هذه القائمة الا بعد القيام بالتحقيق المناسب والتثبت من سلامة تصرفاتها

٦ ـ انشاء لجنة من ثلاثة أعضاء للفصل فى كل شكوى من تصرفات مراقبة الاستيراد

حاجة اليابان الى الفوسفات

تقدر الصحف اليابانية أن اليابان تحتاج الى استيراد ٨٤٠٫٠٠٠ طن مترى من الفوسفات كى تتمكن من انتاج ١٫٤٠٠٫٠٠٠ طن من السوبرفسفات فى سنة ١٩٥١ وقد تجد اليابان صعوبة فى استيراد كل هذه الكمية . ويقدر المخزون حاليا باليابان بما لا يزيد عن حاجة المصانع لمدة شهر واحد . ولذلك ينتظر أن يشتد الاقبال على شراء الفوسفات المصرى .

صناعة الصابون فى اليابان

عادت صناعة الصابون فى اليابان الى مستواها الطبيعى قبل الحرب اذ بلغ متوسط الانتاج الشهرى فى أواخر العام الماضى ١٫٧٤٠ طن مترى بعد أن كان ٣٣٩٠ طنا

تكافؤ الميزان التجارى الفرنسى لعام ١٩٥٠

لأول مرة منذ اكثر من عشرين عاما تعادل الميزان التجارى الخارجى لفرنسا على أساس ١٫٠٧٢ مليار و ٦٤٠ مليون فرنك للصادرات فى مقابل ١٫٠٧٢ مليار و ٧٣٠ مليون من الفرنكات للواردات

وقد غطيت عمليات التصدير ٨٧ ٪ من مشتريات فرنسا فى مقابل ٦٧ ٪ عام ١٩٣٨ ، وارتفع الجانب الدائن للميزان فى شهر ديسمبر الى ١١ مليارا ونصف فى مقابل ١٩ مليارا فى نوفمبر (١١٩ مليار فى مقابل ١٠٧ مليار ونصف) على الرغم من نقص مليار فى حساب الدول الاجنبية يرجع الى زيادة المشتروات من المواد الاولية والمنسوجات بصفة خاصة .

وفيما يلى بيان يوضح حالة التجارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٥٠

عام ١٩٥٠	مع الخارج		مع الاتحاد الفرنسى	
	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير
يناير	٦٦ر٢٤	٤٧ر٣٥	٢١ر٠١	٢٦ر٨١
فبراير	٧٣ر٥٦	٥٣ر٣٥	٢٣ر٠٤	٣٢ر٢٠
مارس	٧٢ر٤٣	٤٧ر٠٧	٢١ر٢٧	٢٩ر٣١
أبريل	٧٠ر٥٠	٤٩ر١١	٢٢ر٤٢	٣٠ر٠٠
مايو	٥٧ر٥٦	٤٨ر٥٢	٢٣ر٠٥	٢٥ر٩٤
يونيه	٦٩ر١٧	٥٤ر٢٤	٢٧ر٧٦	٣٦ر٤٤
يوليه	٥٢ر١٢	٥٣ر١٠	٢١ر٩٩	٢٦ر٩٧
أغسطس	٥٩ر٦٣	٤٩ر٢٤	٢٠ر٦٥	٢٧ر٧٨
سبتمبر	٥٤ر٥٩	٥٥ر٦٠	٢٠ر٢٤	٢٧ر٥٤
اكتوبر	٦٢ر٣٦	٧٠ر٨٠	٢٤ر٢٤	٤١ر٥٧
نوفمبر	٧٤ر٦٣	٧٨ر٦١	٢٦ر٩٣	٤١ر٩٤
ديسمبر	٧٩ر٧٣	٧٨ر٧٠	٢٧ر٧٣	٤٠ر٤٣
المجموع	٧٩٢ر٥٢	٦٨٥ر٦٩	٢٨٠ر٣٣	٣٨٦ر٩٣

مصانع الاطلنطى الفرنسية لتكرير البترول

تشتمل المنتجات التى انتهى صنعها عام ١٩٥٠ بواسطة مصانع « دونج » لتكرير البترول ٤٠٠٠ طنا من الغاز السائل و ١٨٢٫٠٠٠ طنا من البنزين و ٢٥٠٠ طنا من الفوليت سبيريت و ١٣٫٠٠٠ طنا من البترول و ٢٠٧٫٠٠٠ طنا من زيت الغاز و ٢٦٠٫٠٠٠ من زيوت الوقود و ١٢٫٠٠٠ طنا من الزيوت و ٢٠٠٠ طنا من الديزل .

وقد استخرج هذا الإنتاج من تكرير ٧٠٠ الف طن من البترول الخام .

ارتفاع اسعار الجلسرين فى البرازيل

ارتفعت أسعار الجليسرين ارتفاعا كبيرا فى البرازيل وذلك بسبب دخول الحكومة البرازيلية مشترية لهذه المادة لاستخدامها فى المفرقعات

التخزين وأسعار الخامات

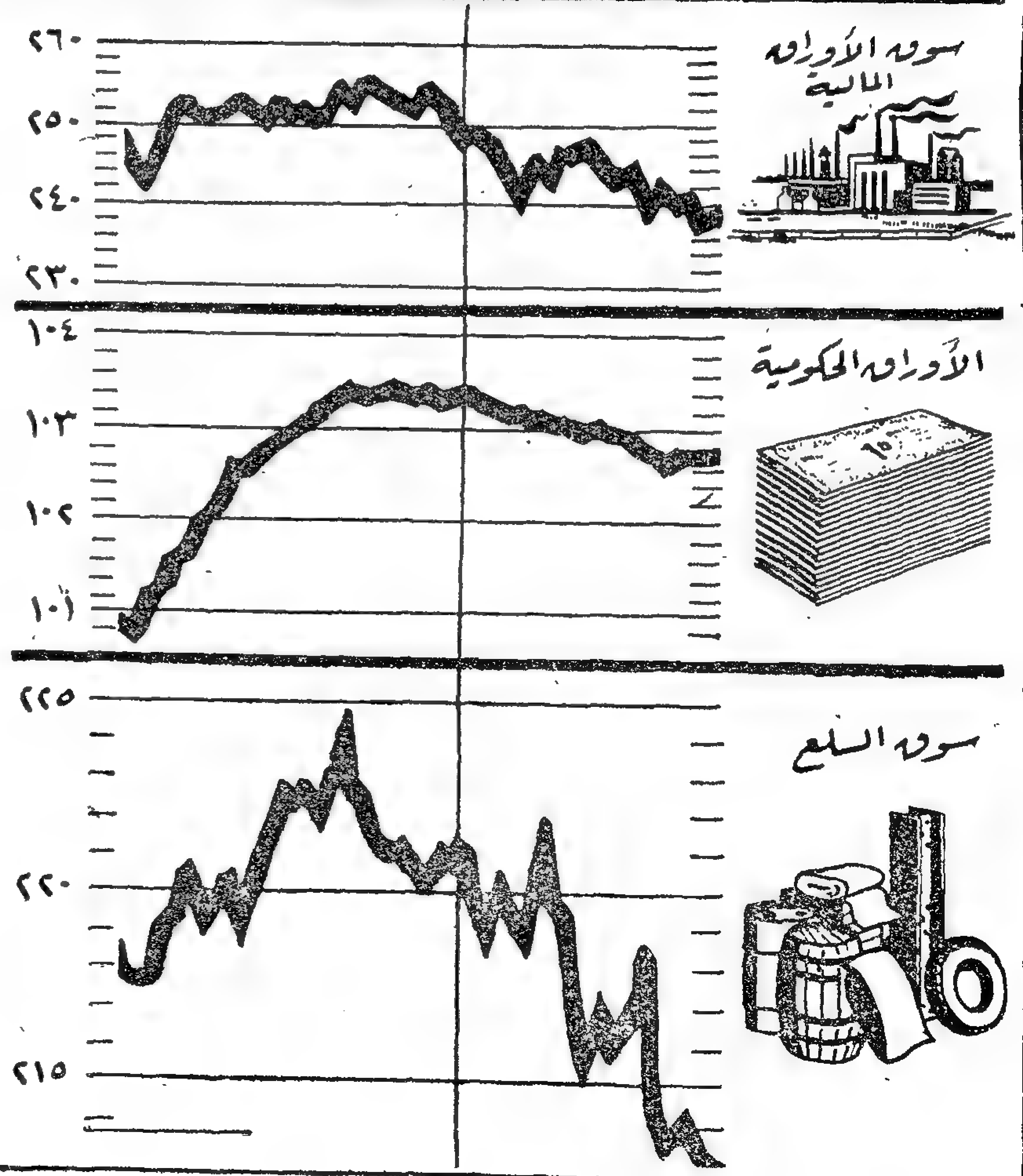
هناك دلائل واضحة على ان ارتفاع اسعار الخامات قد أوشك على نهايته . فقد انخفضت فى العشرة ايام الاخيرة أسعار السوق الحرة للمواد غير المعدنية ، بالرغم من أنها لا زالت فوق مستوى الاسعار الرسمية الامريكية . فأسعار الصفيح ظلت تتأرجح حول ١٫٣٠٠ جنيه للطن الواحد ، أى بأقل ٢٠٠ جنيه عن الاسعار منذ ثلاث أسابيع . كما هبطت اسعار المطاط الى ٥ شلن و ٣ بنس للرطل الواحد . كما اعتدلت اسعار الحبوب فى الاسبوعين الاخيرين . وهبطت أسعار التنجستين لاول مرة منذ اثنى عشر شهرا الى ٤١٨ شلنا بدلا من ٥٢٥ شلن . كما هبطت بشدة اسعار القطن المصرى ، بالرغم من ان اسعار القطن الامريكى ظلت ثابتة . وفى الاسبوع الاخير خفضت لجنة القطن الخام اسعار مبيعاتها من (الاشمونى) (والزاجوراة) بما يوازى ١٠ بنس للرطل ، فأصبح ٨٠٫٧٥ ، ٧٠٫٧٥ بنس للرطل على التوالى ، وانخفض قطن (جيزة ٣٠) ٨ بنسات فأصبح ٧٤٫٤٥ للرطل . والسيزال وصل الى ٢٤٣ جنيه للطن اى بزيادة ١٢ جنيه عما كان عليه منذ اسبوعين ، بينما وصل سعر الجوت الى ١٩٣ جنيه بزيادة ٢٥ جنيه .

ولقد ظل سوق الصوف ثابتا ، بالرغم من قرار الحكومة الامريكية باتباعها سياسة التخزين . وليس هذا الثبات بالامر المستغرب ، فقد وافقت الولايات المتحدة من قبل على خزن ١٠٠ مليون رطل فى ظرف اسبوعين (منها ٧٠ مليون رطل اقمشة) وان رغبتها الاساسية هى تخزين ٣٥٠ مليون رطل حتى سنة ١٩٥٢ . وهكذا تعانى صناعة الصوف صعوبة فى الحصول عليه لمواجهة الطلبات ، خاصة وانها تجهل سياسة الولايات المتحدة فى السنة القادمة .

وان العجز فى الصوف الخام بدأ فى الواقع ينعكس على صناعة الصوف فى معظم بلدان العالم . وبدأ هذا الهبوط بنسبة ٥ ٪ ولكن معدل الاستهلاك اليومى فى بريطانيا ظل ينخفض باستمرار خلال الستة أشهر الاخيرة .

ومن الصعب ان نحدد احصائيا مدى مستوى التخزين الامريكى على اسعار سلع الاستهلاك وان العامل السيكولوجى سيكون اكبر اثرا من حجم الطلب . وان دخول الولايات المتحدة فى السوق كمشترية جعل المشترين فى غاية الإضطراب لحماية مستوى انتاجهم وتخزين ما يكفيهم بينما نرى المنتجين اكثر استعدادا لرفع الاسعار لانهم وجدوا سوقا طيبة باتباع امريكا سياسة التخزين هذه .

وهكذا نستطيع فهم التأرجح الحالى فى الاسواق بعد تغيير سياسة امريكا .



لاشهر يناير وفبراير ومارس ١٩٥١

صناعة الزجاج فى مصر

من التاريخ :

* يبلغ عمر أقدم قطعة من الزجاج فى العالم الآن ٦٤٥١ سنة فقد صنعها المصريون القدماء سنة ٥٥٠٠ قبل الميلاد . وتطورت صناعة الزجاج فى مصر القديمة سريعا فما لبث أن حل عام ١٥٠٠ قبل الميلاد حتى كان الزجاج يصاغ عقودا وقنانى وزهريات ومكاحل وتماثيل فى عهد الاسرة الثامنة عشرة . ولما اكتشفت ماسورة النفخ فى أوائل التاريخ الميلادى تنوعت المصنوعات الزجاجية وانتشرت فى مختلف بلدان أوروبا . وفى القرن الثامن عشر صنعت المرايا والنظارات والتحف الكريستالية وزجاج النوافذ .

* أدخل العرب على هذه الصناعة مسحة من الفن الجميل فصنعوا الاوانى والقناديل والتحف الملونة والمزخرفة .

* اهتم محمد على باشا بصناعة الزجاج وأولاها من عنايته ما أولاه لباقى الصناعات .

فانشأ مصنعين حديثين بالاسكندرية الا أنهما للاسف قد أغلقا أبوابهما بعد وفاته لعدم العناية بهما . ثم تنبه مجلس بلدية الاسكندرية لهذا النقص الخطير فى الصناعة المصرية فى أواخر القرن الماضى فأسس شركة مساهمة لاقت تعضيدا ومعاونة من الامير طوسون باشا . وفى سنة ١٩٢٦ أنشىء مصنع نصوحى بحدائق القبة ثم مصنع ليفى بالاسكندرية فى عام ١٩٢٩ الا انهما أغلقا لاسباب مالية وفنية .

وقد استقدمت وزارة التجارة والصناعة خبيرا من بلجيكا عام ١٩٣١ قام بدراسة الخامات المصرية وصلاحية مصر لهذه الصناعة باحثا النقص الفنى الذى يعتبر اساسيا فى فشل هذه الصناعة من قبل . ثم استقر الرأى على انشاء معهد الزجاج والمصنع النموذجى الملحق به فى عام ١٩٣٣ وهو أول مصنع ينشأ على النظام الحديث .

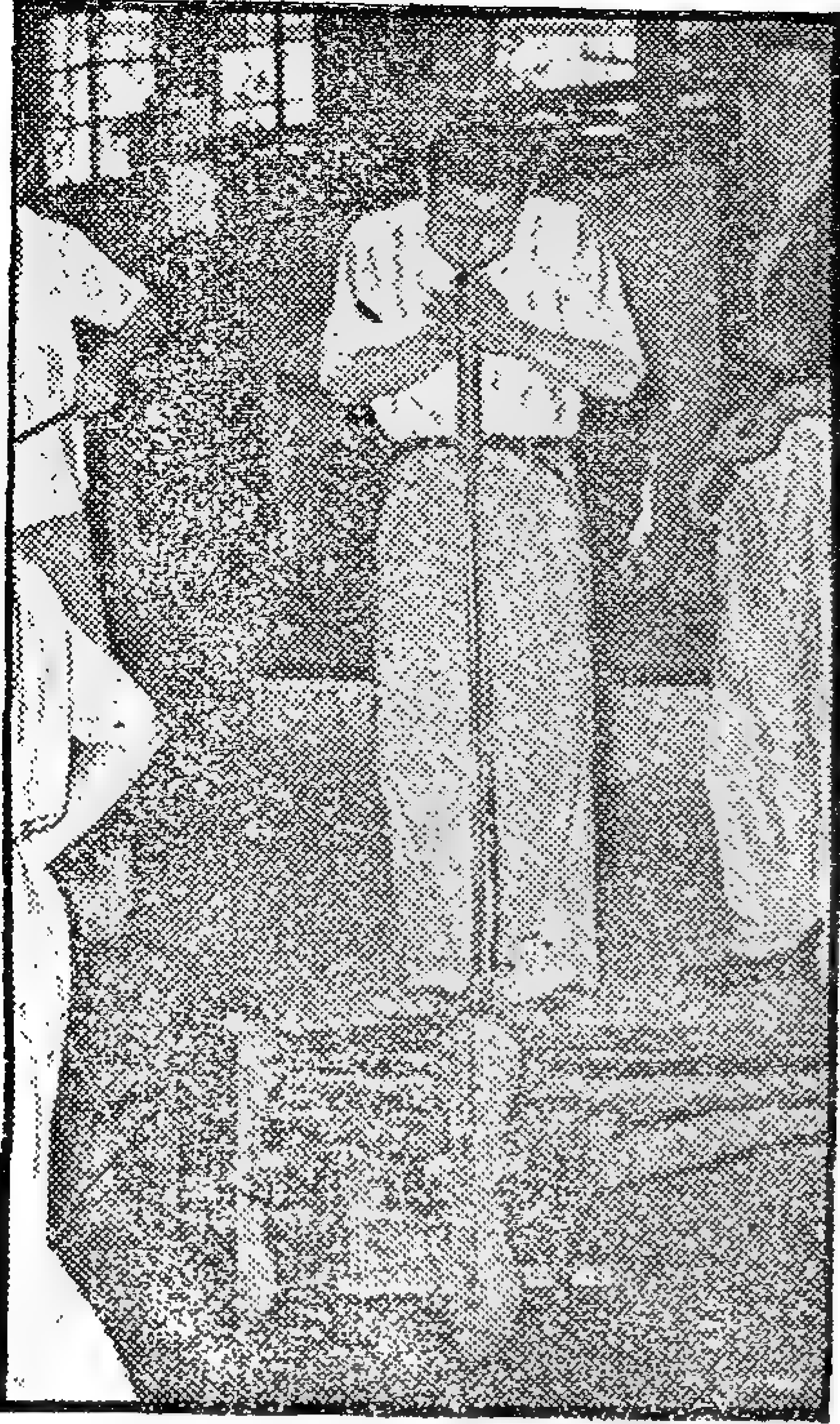
* فى عام ١٩٣٤ انشىء مصنع ياسين بك بشبرا فسد فراغا كبيرا فى هذه الصناعة وما لبث ان انشىء مصنع جديد تابع له على أحدث طراز هو مصنع الزجاج المسطح لصناعة زجاج النوافذ برأسمال قدره ١٥٠ ألفا من الجنيهات بدأ العمل به مؤخرا

●

مواد زجاجية :

* يطلق على العصر الحاضر : العصر الزجاجى أو البللورى

وذلك لتميز هذا العصر عن غيره من العصور بالتقدم الزجاجى العجيب



تشكيل الزجاج بطريقة النفخ

وتوجد مواد زجاجية أخرى تخالف الزجاج فى طبيعته الهشة القابلة للكسر أهمها :

حرير الزجاج : اخترعته المانيا فى الحرب العالمية الاولى وهو عبارة عن خيوط غاية فى الدقة تجهز على شكل حزم أو الياف أو منسوجات لاستعمالها كمادة عازلة للحرارة والكهرباء . وقد استخدمت انجلترا وامريكا هذه المادة فى الحرب الأخيرة فأدخلتاها فى أجهزة الطائرات والبواخر والسيارات . وقد صنعت من هذه الخيوط اخيرا الملابس والقبعات والجوارب وحقائب اليد والقفازات والاحذية .

زجاج الاحتمال الحرارى :

ويستخدم فى أدوات المعامل وأدوات الطبخ

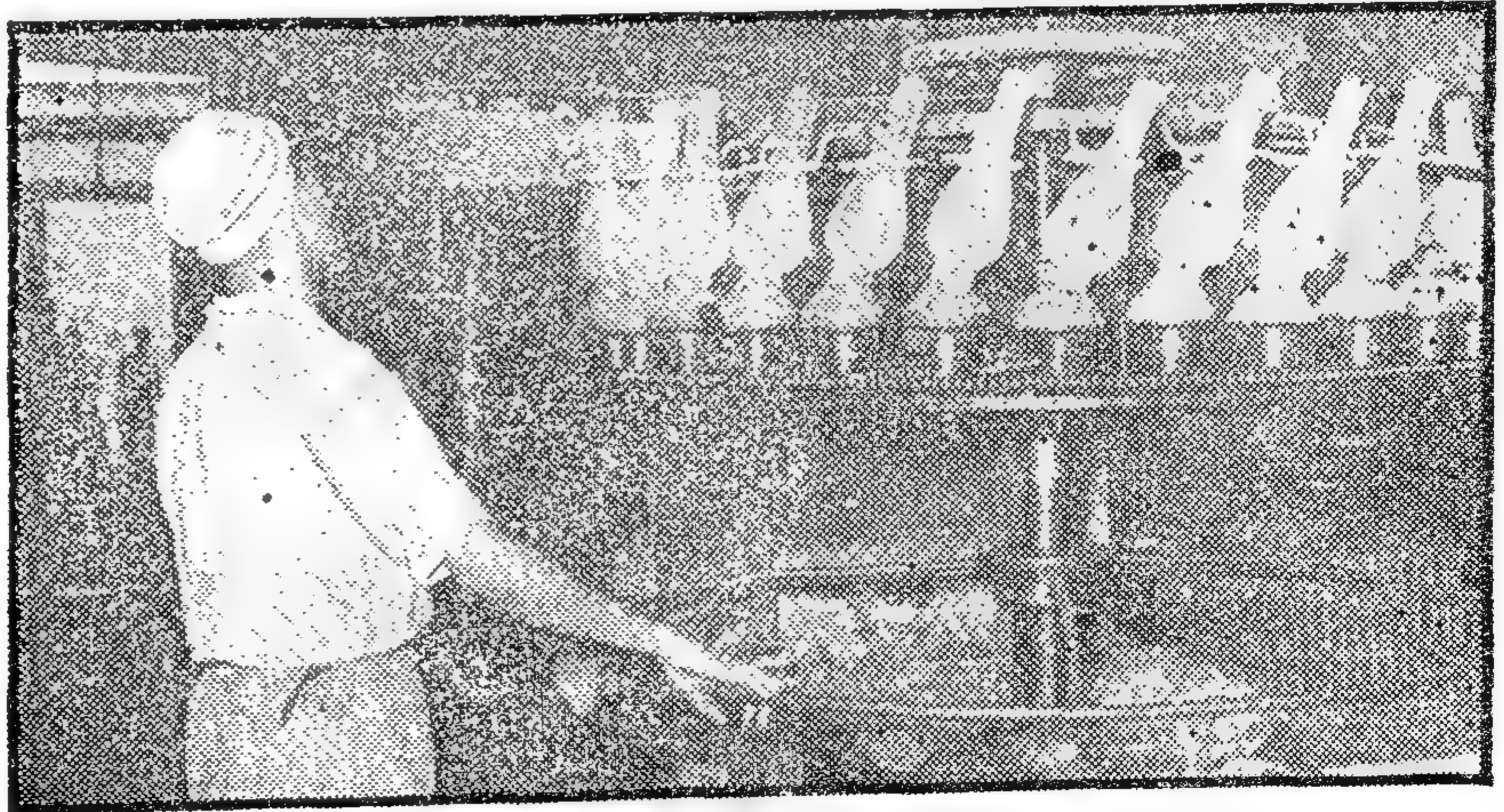
زجاج اللدائن :

وتصنع منه الموبيليات وعربات السكلة الحديد والسيارات والطائرات وهو أمتن مادة عرفت حتى الآن . بالنسبة لوزنها

●

خامات الزجاج :

* يدخل فى خلطة الزجاج العادى عدة خامات أهمها الرمل وكربونات الصودا وكربونات الكلسيوم .



العملية النهائية فى زجاج اللمبات – قبل التغليف

يشتغل فى صناعة الزجاج حوالى ١٢٠٠ عامل نصفهم من الصناع المهرة المدربين .
يبلغ رأس المال المستثمر فى هذه الصناعة بمصر (عدا مصانع ياسين بك) نحو ٣٥٠٠٠ جنيها مصريا . .
بلغ انتاج المصانع بعد الحرب العالمية الأخيرة نحو ١٠ آلاف طن سنويا . .

وتستورد مركبات الصودا كالكربونات والسلفات من الخارج وتستهلك صناعة الزجاج منها حوالى ٦٠٠ طن سنويا . .

ويمكن احلال النطرون المستخرج من وادى النطرون وحوش عيسى محل الصودا الاجنبية الا انه يوجد به نسبة مرتفعة من كلورور الصوديوم الذى يسبب تآكل المواد الحرارية المبطنة للافران ، فيتسبب ذلك فى استهلاك الفرن فيما لايزيد على ستة شهور .

وتعتبر منطقة وادى النطرون من المناطق الغنية فى العالم وتعادل مناطق الارجنتين وفرجينيا .

* يوجد بمصر نوع من كربونات الكلسيوم يعتبر من أجود الانواع المستعملة فى صناعة الزجاج ويجلب من سمالوط بمديرية المنيا .

* تدخل فى خلطة الزجاج أحيانا مواد أخرى لاغراض معينة بنسب أقل من نسب المواد الثلاث السابقة كالباريت والبوراكس والفلسبار وكربونات ونترات البوتاسيوم ونترات الصودا والالومينا واكسيد الرصاص .. الخ

* يستعمل فى تنقية الزجاج أو ترويقه أو تلوينه بنسب صغيرة بعض الاكاسيد كأكاسيد المنجنيز والزنك والانتيمون والارستيك والكوبالت والنيكل والنحاس والكروم واليوران والرصاص .

طرق الصناعة :

لصناعة الزجاج طرق عدة أهمها اليدوية والنصف ذاتية والذاتية الكاملة . ويطبق من هذه فى مصر طريقة النفخ فى القوالب والمكابس والنصف ذاتية . وتستعمل مصانع الانابيب والامبولات الكبيرة طريقة السحب اليدوية فى صنع الانابيب والاعمدة ، وطريقة النفخ فى القالب للامبولات ، وتستعمل الصناعات التكميلية طرق التشكيل اليدوى على مشاعل الغاز والهواء كصنع الاجهزة العلمية واشغال أنوارالنيون وانابيب الاختبار والامبولات الصغيرة

عقبات فى طريق ازدهار الصناعة :

تقف أمام ازدهار صناعة الزجاج فى مصر ــ وهى الصناعة التى تتوفر لها جميع مقومات النجاح ــ عقبات عدة ، حبذا لو عملت الحكومة على ازالتها ، أو على الاقل ، تخفيفها . ونقترح لذلك مايلى : ــ

١ ــ تسهيل وسائل شحن المواد الخام اللازمة لهذه الصناعة .

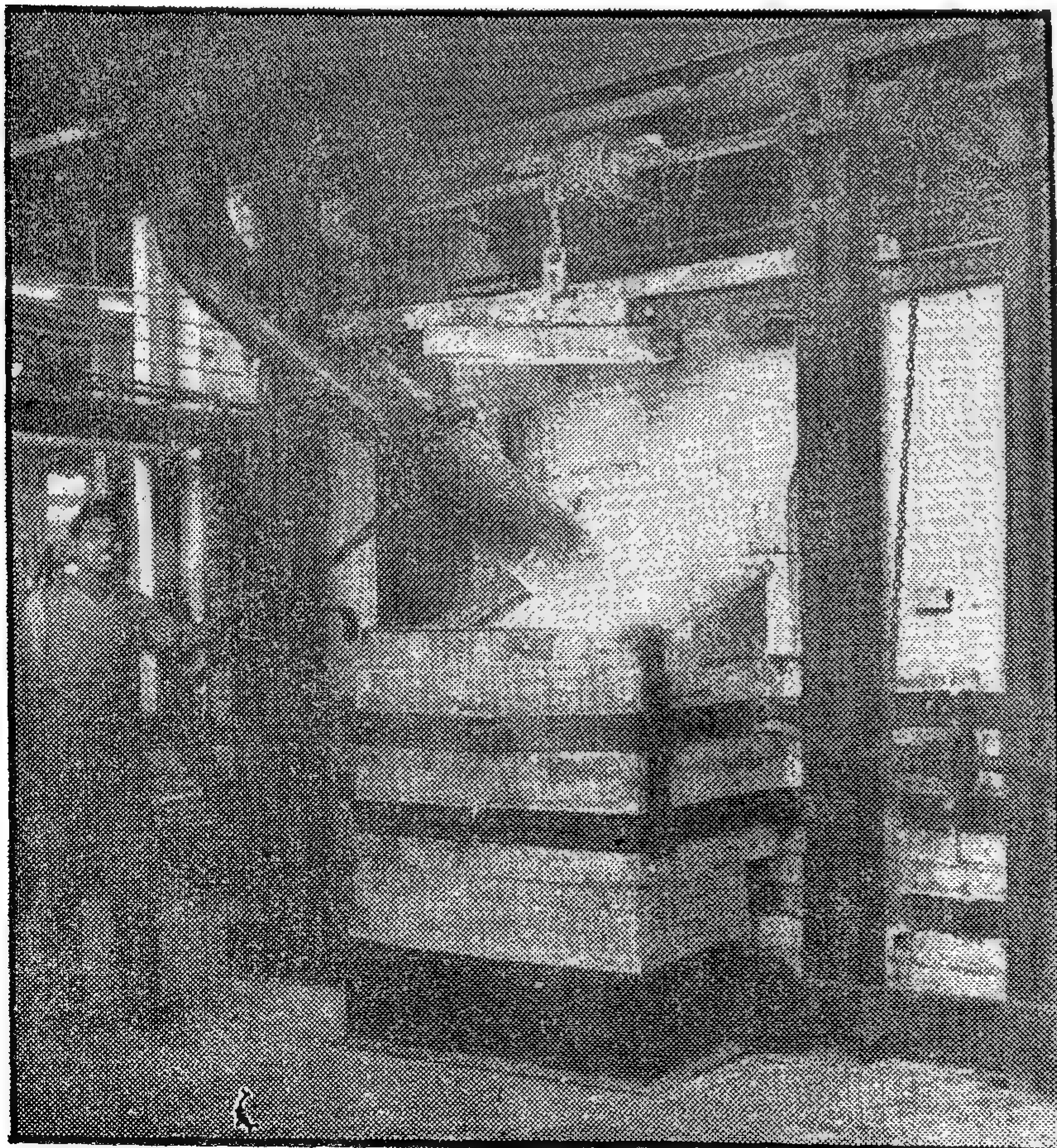
٢ ــ تيسير استغلال الرمال المصرية الصالحة لصناعة الزجاج وذلك بتخفيض أجور النقل التى تتقاضاها السكك الحديدية وتحسين طرق النقل بالسيارات .

٣ ــ اعادة النظر فى الرسوم الجمركية بحيث يغلب فيها الطابع الاقتصادى بتوفير قسط أكبر من الحماية للمصنوعات المحلية .

٤ ــ تكوين طائفة من العمال المتخصصين . ويسرنا ان وزارة الشئون الاجتماعية قد أخذت تعنى أخيرا بهذه المسألة ، فاستقدمت لهذا الغرض خبيرين من خبراء مكتب العمل الدولى للاطلاع على مشروعاتها فى هذا الشأن والاشارة عليها بما يكفل لها النجاح فيه .

٥ ــ تشجيع صنع الانواع المختلفة من الزجاج (خصوصا القوارير المختلفة والانابيب الزجاجية) بدلا من اقتصار المصانع على انتاج أنواع محدودة منه ــ والاهتمام باستيراد الآلات الضرورية اللازمة لصنع الاوانى المختلفة .

٦ ــ تعيين مشرفين فنيين من ذوى الخبرة بأصول هذه الصناعة ــ من لدن مصلحة الصناعة للاشراف على مصانع الزجاج وتزويد أصحاب المصانع الصغيرة بالارشاد الفنى .



فرن الصهر المبنى من الطوب النارى الذى يصنع الآن بمصر

هل الإحالة إلى اللجان تقطع التقادم ؟

ايماء الى كتاب عزتكم رقم ٢٨٧٩ المؤرخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فى شأن الاثر المترتب على صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى المدة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ الى أول يناير سنة ١٩٥١ قد بحث قسم الرأى مجتمعا هذا الموضوع بجلسته المنعقدة فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فتبين أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل كان يفرق بين الشركات المساهمة وسائر الممولين فيما يتعلق بطريقة تقدير الارباح الخاضعة للضريبة فبالنسبة الى الشركات المساهمة أوجب هذا القانون على الشركة أن تقدم ملخصا من حساب الارباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية واقرارا مثبتا به مقدار أرباحها ولمصلحة الضرائب أن تصحح الارقام وتربط الضريبة على الارباح المصححة وتصبح هذه الضريبة واجبة الأداء مع حق الشركة فى الطعن فى ذلك أمام القضاء أما الشركات التى لا تقدم ميزانياتها الى مصلحة الضرائب فانها تعامل من حيث التقدير معاملة الشركات غير المساهمة والافراد (المواد ٤٣ و٤٤ و٤٥ و٤٦)

أما بالنسبة الى الافراد والشركات الاخرى غير الشركات المساهمة فان الارباح تحدد بطريق التقدير اذا رفضت مصلحة الضرائب اعتماد الحسابات والمستندات التى قدمها الممول وتتولى الفصل فى الخلاف القائم على التقدير بين المصلحة والممول لجان مؤلفة من ثلاثة من موظفى الحكومة يضم اليهم بناء على طلب الممول اذا شاء عضوان من التجار أو رجال الصناعة أو من الممولين الذين يدفعون ضرائب لا يقل مجموعها عن خمسة جنيهات يختارهما الممول نفسه (المواد ٤٧ و٤٨ و٤٩ و٥٠ و٥١ و٥٢ ومن القانون رقم

كان هذا الموضوع مثار خلاف بين الممولين ومصلحة الضرائب .

وقد استطعنا أن نحصل على وثيقة تنشر الآن لأول مرة ، هى نص الخطاب الصادر فى ١١/٨ سنة ١٩٥٠ من وكيل مجلس الدولة لقسمى الرأى والتشريع الى مستشار الدولة بقسم الرأى للادارة الخاصة بوزارة المالية بشأن الرأى الذى انتهى اليه قسم الرأى بمجلس الدولة مجتمعا وهو الذى يقضى بأن الاحالة الى لجان التقدير قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ تقطع التقادم المسقط كما تقطعه الاحالة الى لجان الطعن فى هذا التاريخ

١٤/٣٩ والمواد ٢٤ و٢٥ و٢٦ من اللائحة التنفيذية)

وفى ٤ من سبتمبر ١٩٥٠ نشر بالوقائع المصرية القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١ ونص فى المادة الخامسة والثلاثين منه على العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية (فيما عدا الاحكام الخاصة بالضريبة على المرتبات والاجور ومافى حكمها فلا يعمل بها الا ابتداء من أول الشهر التالى لنشر هذا القانون)

وقد عدل هذا القانون الاحكام الخاصة بتقدير الارباح التى تستحق على أساسها ضريبة الارباح التجارية والصناعية فسوى بين الشركات المساهمة وبين غيرها من الممولين فيما يتعلق بالربط والتقدير (المادة ١٤ المعدلة للمادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اذ نص على أن يكون التقدير بمعرفة المأمورية المختصة مع حق الممول فى الطعن فى هذا التقدير أمام لجنة الطعن (المادة ١٢ المعدلة المادة ٤٥) .

وبين القانون فى المادة السابعة عشر المعدلة للمادتين ٥٠ و٥١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تشكيل لجنة الطعن فنص على انها تشكل من قاض وعضوين من مصلحة الضرائب ويجوز بناء على طلب الممول أن يضم اليهم عضوان يختارهما من بين التجار ورجال الصناعة والممولين المدرجة أسماؤهم فى كشف يصدره وزير المالية فى أول كل سنة

ثم نص فى الفقرة الاخيرة من المادة ٥٠ المعدلة على أن : —

« تباشر اللجنة اختصاصها من أول يناير سنة ١٩٥١ وتحال جميع المسائل التى صدر فيها — قبل أول يناير سنة ١٩٥١ — تقدير من المأمورية لم يقبله الممول على لجنة الطعن سواء فى ذلك المسائل المنظورة أمام لجان التقدير أو المسائل التى لم تقدم بعد اليها ويعتبر الممول انه قبل تقدير المأمورية اذا لم يعترض عليه فى خلال شهر من تاريخ اخطاره بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وتربط الضريبة بالنسبة لهذه المسائل جميعها من واقع تقدير المأمورية

وواضح من ذلك أن القانون رقم ١٩٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد استبدل بالاحكام الواردة فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بتقدير الارباح التجارية والصناعية أحكاما أخرى ولما كان هذا القانون معمولا به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ (الا ما استثنى بنص صريح) فان الاحكام الخاصة بطريقة التقدير والطعن فيه المنصوص عليها فى القانون الجديد هى وحدها الأحكام الواجبة التطبيق اعتبارا من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠

ويترتب على ذلك أن لجان التقدير التى كان منصوصا على تشكيلها واختصاصها فى المادة ٥٠ و٥١ و٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد أصبحت ملغاة ولم يبق لها اى وجود منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

وبمقتضى هذا القانون الاخير أصبح التقدير من اختصاص مأمورية الضرائب بالنسبة الى جميع الممولين ولهؤلاء الممولين أن يطعنوا فى التقدير أمام لجان الطعن المنصوص على تشكيلها فى المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٩٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

وبناء على ذلك يجب أن تحال جميع المسائل التى صدر فيها تقدير من المأمورية لم يقبله الممول أو يصدر فيها مثل هذا التقدير قبل أول يناير سنة ١٩٥١ الى لجان

الطعن الجديدة ولو كانت قد سبق احالتها الى لجنة التقدير الملغاة .

ولا يمنع من ذلك ما نص عليه القانون من أن لجان الطعن تباشر اختصاصها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٠ لأن وجود اللجنة قانونا واختصاصها شيء ومباشرة هذا الاختصاص شيء آخر فالاختصاص مخول للجان الطعن من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠

ولكن المشرع رأى — لاعتبارات عملية — ارجاء مباشرة اللجان المذكورة لاختصاصها حتى أول يناير سنة ١٩٥١ .

أما فيما يتعلق بسقوط حق الحكومة فى الضرائب بالنسبة الى الحالات التى ينتهى التقادم فيها فى المدة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ الى أول يناير سنة ١٩٥١، فقد لاحظ القسم أن المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد اقتصرت على تحديد مدة التقادم وترك باقى أحكامه — ومنها القواعد الخاصة بالانقطاع — للقواعد العامة .

والمادة ٣٨٣ من القانون المدنى تنص على ان التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة . وبالتنبيه وبالحجز وبالطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تفليس أو فى توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى احدى الدعاوى .

فالقانون المدنى سوى بين المطالبة القضائية وبين الاجراءات المماثلة — التى تعتبر مطالبة قضائية بالمعنى القانونى — كالتقادم فى التفليس أو فى التوزيع . وكذلك التمسك بالحق فى أثناء السير فى احدى الدعاوى .

ولما كانت لجان التقدير الملغاة ولجان الطعن هيئات مختصة فى مسائل الضرائب فان رفع الامر اليها يعتبر قاطعا للتقادم وانه ولو أن الاحالة الى هذه اللجان انما يكون بسبب عدم قبول الممول بتقدير المصلحة بالنسبة الى لجان التقدير وبناء على طلبه بالنسبة الى لجان الطعن الا أن هذه الحالة تتضمن قطعا تمسك المصلحة بحقها والتمسك بالحق قاطع للتقادم على ماسبق الايضاح كما ان المطالبة القضائية فى نص المادة ٣٨٢ من القانون المدنى تشمل الدعوى والدفع الذى تحركه المطالبة ..

لذلك انتهى رأى القسم الى ان لجان التقدير المنصوص عليها فى المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد الغى وزال اختصاصها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ .

وان المسائل التى سبقت احالتها على لجان التقدير تحال الى لجان الطعن المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

وان الاحالة الى لجان التقدير قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ تقطع التقادم المسقط كما تقطعه الاحالة الى لجان الطعن فى هذا التاريخ .

وتفضلوا بقبول وافر التحية . .

احصاءات عن الملكية الصناعية عن شهر فبراير ١٩٥١

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر

« ذات الصفة التجارية »

شركات تضامن

تجارية	٢٩٦٦٣٨ر٢٧٥
صناعية	١١٢٨٩ر٠٠٠

شركات توصية بسيطة

تجارية	١٧٣٩٩٠ر٠٠٠
صناعية	٣٣٩٠٠ر٠٠٠

شركات توصية بالاسهم

تجارية	....
صناعية	....

شركات مساهمة

تجارية	١٠٠٠٠ر٠٠٠
صناعية	١٥٠٠٠٠ر٠٠٠

ملحوظة لايشمل هذا البيان :

أولا — الشركات التجارية التى مركزها العام فى الخارج ولها فروع أو توكيلات فى مصر .

ثانيا — الشركات ذات الصفة المدنية سواء أكان مركزها العام فى مصر أم فى الخارج .

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة فى السجل التجارى

محال مملوكة لافراد

متاجر	١٠٩٤
مصانع	٩٠

محال مملوكة لشركات

متاجر	٣١١
مصانع	٤٤

بيان
حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية

حالات البيع	٢
حالات الرهن	٢

بيان خاص بالعلامات التجارية

١ — طلبات مقدمة للتسجيل	١٢٩
٢ — طلبات تنازل عنها أصحابها	...
٣ — طلبات رفضت	...
٤ — علامات تم تسجيلها	٨٢
٥ — الرسوم المحصلة	
ا — رسوم تسجيل	٣٠٧ر٠٠٠
ب — رسوم تجديد الحماية	٣٤٤ر٠٠٠
ج — رسوم مختلفة	١٥٤ر٥١٠
مجموع الرسوم	٨٠٥ر٥١٠

طلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	١٩
طلبات قبلت	—
طلبات رفضت	—
طلبات تحت الفحص	١٩
الرسوم التى تم تحصيلها	٧٥ جنيها

طلبات مقدمة	١٩
طلبات قبلت	—
طلبات رفضت	—
طلبات تحت الفحص	١٩



شهرة المحل

هذا باب جديد فى الصحافة المصرية ، نقدمه للمشتغلين بالمسائل الاقتصادية والمهتمين بالشئون التجارية والمالية ، فيه تبسيط للموضوعات الاقتصادية والاصطلاحات العلمية باسلوب سهل يفهمه العامة ولا ينزل بمستواه العلمى عند الخاصة

لعنصر الشهرة تعاريف عديدة نذكر منها ان شهرة المحل هى عبارة عن مجموعة العناصر التى تعمل مجتمعة على تكوين قوة تجتذب الزبن الى المحل فتزيد مبيعاته وبالتالى أرباحه . وأهم هذه العناصر موقع المحل ، طبيعة مقومات المنشأة ، الاحتكار أو العقود التى تتمتع بها المنشأة ، سمعة وشهرة صاحب المنشأة ، التنظيم الداخلى للمنشأة ، الحملات الاعلانية، التشجيع الوطنى الخ . .

فالتجارة لاتتطلب رؤوس الاموال وحدها ولاالبضائع أو الخامات بل تستلزم الى جانب ذلك أن نجد المستهلكين والزبن الذين يشترون بضائعها أو يعاملونها ، وهؤلاء أمامهم الكثير من المنشآت ليبتاعوا منها مايبتغون فلا تستطيع منشأة ما أن تجذبهم نحوها لمجرد ان رأسمالها كبير ، بل ان ذلك يستلزم وجود عوامل عديدة ومتباينة ، فرجل الاعمال الماهر هو الذى يستطيع أن يتفنن فى اغراء الزبن واجتذابهم ، مستخدما فى ذلك شتى الطرق مهما كلفه ذلك من مال وجهد

فشهرة المحل اذن عبارة عن القوة الانتاجية للمنشأة وأصول المحل منعزلة تكون قيمتها أقل كثيرا مما لو نظر اليها مع شهرة المحل كوحدة متماسكة ، كما ان الشهرة وحدها منفصلة عن باقى الاصول – لايمكن تقويمها تقويما عادلا ، اذ هى وباقى الاصول يكونان مصدر اكتساب الربح لمنشأة ما . بل ان الشهرة ، وهى كما أسلفنا أصل من أصول المنشأة تتميز عن أقرانها – وخاصة الثابتة منها – بأن قيمتها لاتتناقص مع مرور الزمن نتيجة للاستهلاك بل على العكس من ذلك – وفى أغلب الاحوال – تطرد قيمتها نحو الزيادة مع مرور الوقت .

ولايفتح للشهرة عادة حساب بالدفاتر الا اذا كانت المنشأة قد اشترتها ، أو حدث مايدعو الى تقديرها ، كما هو الحال فى شركات الاشخاص عند انضمام شريك جديد لم يدفع نصيبه فى الشهرة ، أو انفصال شريك عن الشركة .

وهناك عدة طرق لتقويم الشهرة أهمها :

١ – متوسط أرباح عدد معين من السنين الماضية مضروبا فى رقم متفق عليه . فيقال مثلا ان شهرة المحل تساوى متوسط أرباح ثلاث سنوات مضروبا فى رقم ٣ أو ٥ على حسب نوع العملية

٢ – متوسط اجمالى الدخل لعدة سنوات ماضية مضروبا فى رقم معين وتتبع هذه الطريقة فى حالة المهن الحرة كالمحاسبة والمحاماة والطب الخ . .

٣ – القيمة الرأسمالية لدفعة سنوية لعدد معين من السنوات ، الدفعة تساوى متوسط الارباح غير العادية . وتسمى هذه الطريقة بطريقة التجميد الرأسمالى للارباح غير العادية .

٤ – تقدر القيمة الحالية للمنشأة على أساس انها مستمرة فى الاستغلال ومن هذه القيمة تخصم قيمة صافى الاصول الملموسة والباقى يساوى الشهرة

ولكن هل يحق للمنشأة فى غير الظروف سالفة الذكر – أى فى غير حالة الشراء أو انضمام أو انفصال شريك – أن تقدر لنفسها شهرة محل تثبتها فى الدفاتر بجعل حساب الشهرة مدينا وحساب توزيع الارباح دائنا ؟

لقد حدث فى انجلترا أن شركة « أمونياصوداضد تشمبرلن » ان لجأت الشركة الى تعلية قيمة موجوداتها لتغطية خسارة تجارية فقضت المحكمة بجواز ذلك بشروط أهمها :

ا – أن تكون الموجودات كلها قد أعيد تقديرها بواسطة خبراء ،

ب – زيادة التقدير تظهر منفصلة فى حساب الارباح والخسائر حتى تلفت نظر المساهمين

ج – لايسمح بتوزيع شىء من الزيادة كأرباح على المساهمين .

وقد ورد بتعليمات مصلحة الضرائب بشأن استهلاك شهرة المحل مايلى « ولما كانت شهرة المحل كما يحددها العرف التجارى من الاصول التى لايمكن القول بأن قيمتها تتناقض بمضى الوقت أو الاستعمال كما هو الحال فى غيرها من الاصول الثابتة ، وانما هى عرضة فقط للتقلبات طبقا لظروف كل منشأة ، لذلك لايجوز السماح باستهلاك شهرة المحل طالما أن المنشأة قائمة بنشاطها ! »

القطن



خلال النصف الاول من ابريل

	قفل يوم ٢٨ مارس		قفل يوم ١٣ ابريل	
مايو	–ر١٦٩	ريال	١٧٥ر٥٥	ريال
يوليو	١٧٢ر٦٥	«	١٨٠ر٦٠	«
نوفمبر	١٢٩ر٥٠	«	–ر١٣٥	«
يناير	–ر١٣٦	«	–ر١٣٦	«
ابريل	١١٥ر١٠	«	١١٦ر٢٠	«
يونيو	–ر١٢٢	«	١٢٥ر٤٠	«
اكتوبر	١٠٥ر٥٠	«	١٢٥ر٤٠	«
			١٠٧ر٧٥	«

ساد سوق العقود طوال الاسبوع الاول من ابريل كساد لم يسبق له مثيل فقد تدفقت المبيعات على جميع الاستحقاقات دون أن يقابلها طلب فوصلت الاسعار الى الحد الادنى وبالاخص فى عقد أبريل لقرب استحقاق الفليرة • أما بالنسبة لعقود الموسم الجديد نوفمبر واكتوبر فقد تمت بعض العمليات فارتفعت بحوالى ٣ر٥ ريال عن الحد الادنى فى بعض الجلسات •

وقد شغلت هذه الحالة الهيئات الحكومية والمشتغلين بالقطن وتعددت الاجتماعات والاقتراحات لحل هذه المشكلة • وقد أعلنت الحكومة على لسان مندوبها فى البورصة استعدادها لاستلام الاقطان التى ستسلم فى الفليرة الاولى لشهر ابريل بدلا من المشترين الذين لا يرغبون فى استلامها وقد تسلمت فعلا ٨٢٥٠ قنطار من مجموع الفليرة الاولى وقدره ٤٦٧٥٠ قنطار الأن هذا الاجراء لم يكن كافيا لان يعيد للسوق نشاطها خصوصا وان أسعار القطن الامريكى قد انخفضت لاول مرة بعد تحديد الحكومة الامريكية الحد الاعلى للاسعار •

ابتدأ الاسبوع الثانى من شهر بنشاط لم يكن منتظرا وذلك على أثر اعلان الحكومة استعدادها لشراء جميع استحقاقات الموسم الحالى بالحد الادنى فسجلت أسعار جميع الاستحقاقات ارتفاعا بلغ ٧ر٧٥ ريال فى عقد مايو ، ٧ر٣٥ ريال فى عقد يوليو ، ٦٥ بنطا فى عقد ابريل ، ٣ر٢٥ فى عقد يونيو ، ٤ر٢٥ فى عقد توفمبر ، ٢ر٣٥ فى عقد اكتوبر وبالرغم من تصريحات الحكومة ومن استعدادها للشراء بالحد الادنى فلاتزال السوق ضعيفة يسودها شعور نزولى ولايزال الغزالون بالخارج محجمون عن الشراء انتظارا لاستقرار الاسعار •

وقد بلغ الريبور بين عقدى مايو ويوليو ٥ر٠٥ ريال وبين عقدى ابريل ويونيو ٩ر٢٠ ريال مما شجع كثيرا من المتعاقدين على نقل مراكزهم الى شهر يونيو نظرا لاتساع الريبور بين العقدين •

المبيعات بميناء البصل

عم الكساد سوق البضاعة الحاضرة لانعدام الطلبات الخارجية ونتيجة للكساد الذى ساد سوق العقود وقد بلغت المبيعات خلال الفترة من ١–١٢ ابريل ١٠٧٥٧ بالة مقابل ٢٤١٧٥ باله فى مثل هذه المدة من شهر مارس وبيانها : –

كرنك	٢١٣٤	باله	مقابل	٧٤٩٢	باله
منوفى	٥٥	«	«	–	«
أشمونى	٣٠٣٦	«	«	١٠٤٦١	«
زاج	٢٥٠	«	«	١٧٨٣	«
جيزه ٣٠	٥٢٤٢	«	«	٣٨٥٢	«
مخلوط	٣١	«	«	٣٨٦	«
سكينه	–	«	«	٢٠١	«

المركز الاحصائى فى ١١ ابريل ١٩٥١ وما يقابله فى سنة ١٩٥٠

	موسم ٥٠/٤٩	موسم ٥١/٥٠
المخزون فى ٣١ اغسطس	٢ر٢٢٥ر٩٧٤	٩١٠ر٥٧٧
المحصول	٨ر٧٠٤ر٤٣٠	٨ر٣٨٤ر٠٠٠
المعروض فى أول سبتمبر	١٠ر٩٣٠ر٤٠٤	٩ر٢٩٤ر٥٧٧
الصادر من اول الموسم	٥ر٤٥٧ر١٠٠	٤ر٩٦٣ر٦٤٦
شحن ولم يستو إجراءاته	٢٣١ر٤٨٣	٢٤٨ر٦٧٥
المستهلك المحلى	٦٨٦ر١٣٩	٧٧١ر٣٠٩
جملة الموزع	٦ر٣٧٤ر٧٢٢	٥ر٩٨٣ر٦٣٠
المعروض حاليا	٤ر٥٥٥ر٦٨٢	٣ر٣١٠ر٩٤٧

النظم المحاسبية

التنظيم أساس النجاح . وما أساء الى مؤسساتنا المصرية قدر سوء الادارة وجهل المسئولين وقلة الترتيب والتنظيم .

ووضع النظام المحاسبى للمؤسسة ليس بالسهولة واليسر الذى يتصوره كثير من المشتغلين بالتجارة . لذلك رأينا أن نخصص هذا الباب للنظم المحاسبية متناولين حسابات الحرف المختلفة بالتنظيم والترتيب متوخين فى ذلك البساطة والسهولة وتيسير المراقبة الداخلية للمؤسسات متجنبين الصعوبة والتعقيد .

حسابات المستشفيات الخاصة

تعددت المستشفيات الخاصة فى الوقت الحاضر ، ويقتصر العمل فى بعض تلك المستشفيات على القيام بنوع معين من العلاج كالجراحة أو الولادة أو امراض العيون ومثل تلك المستشفيات يمتلكها فرد من الاطباء له شهرة خاصة ، بينما البعض الآخر معد لمعالجة جميع الامراض ويقوم بالعمل فى مثل تلك المستشفيات أطباء مختلفون متخصصون فى أنواع الامراض المختلفة .

وسنقترح فيما يلى نظام المحاسبة الواجب تطبيقه فى مستشفى خاص معد لاستقبال جميع حالات المرضى .

أولا ــ دفتر ايصالات العرابين

جرت العادة على أن يدفع المريض بمجرد دخوله المستشفى مبلغا تحت الحساب ، وهذا المبلغ يقيد فى يومية الصندوق فى خانة مخصصة للعرابين ويمنح المريض ايصالا .

ثانيا ــ دفتر البونات

وهو دفتر من أصل وصورة مودع فى عهدة المرضة لتقوم بطلب مايلزم لها أو للمرضى الذين تشرف عليهم من أدوية أو مأكولات وترسل الصورة الاصلية الى القسم المختص كالاجزاخانة مثلا أو المطبخ ويوضح بالبون اسم المريض ورقم السرير ورقم الغرفة . وعند انتهاء نوبتها تقوم بتسليم الدفتر الى السكرتارية .

ثالثا ــ كشف حساب المرضى

وهو دفتر من أصل وصورة موضح فيه اسم المريض وتاريخ دخوله المستشفى وتاريخ خروجه منها ورقم الحجرة ورقم السرير واسم الطبيب المعالج . ويقسم هذا الدفتر الى أعمدة رأسية خاصة بعدة أيام (٧ أيام مثلا) والى أعمدة أفقية خاصة بالتكاليف المختلفة التى يتحملها المريض (نموذج رقم ١) . ويقيد فى هذا الدفتر يوما بيوم القيمة المستحقة على كل مريض من واقع دفتر بونات المرضات ومن واقع الاخطارات التى ترسل من الاقسام المختلفة . وعند خروج المريض من المستشفى وتسديد القيمة المستحقة عليه يعمل قيد بدفتر يومية الصندوق لالغاء قيمة العربون المدفوع وتقيد القيمة المدفوعة بالتفصيل بدفتر الصندوق .

رابعا ــ دفتر يومية الصندوق

وهو دفتر ذو أعمدة تحليلية جانب الايراد منه مقسم الى أعمدة كما هو موضح بالنموذج رقم ٢ وبالمثل أيضا يقسم جانب المصروفات ، وترحل القيود من هذا الدفتر الى دفتر اليومية العام والى دفتر الاستاذ ، ومن المفضل حتى يمكن معرفة نتيجة أعمال الاقسام المختلفة أن توزع المصروفات الى **الحسابات** التالية :

١ ــ **حساب المطبخ** ويحمل بقيمة المأكولات والمشروبات المشتراه وقيمة مهايا وأجور موظفى المطبخ وقيمة الغاز والوقود .

٢ ــ **حساب التمريض** ويحمل بقيمة مهايا المرضات وقيمة الادوية اللازمة لعملهم والتى لاتقيد على حساب المرضى وقيمة الملابس التى يلبسونها وجزء من قيمة الايجار ومصاريف الاضاءة والتليفون نظير استعمال المرضات .

٣ ــ **حساب المغسل** ويحمل هذا الحساب بقيمة مهايا ومرتبات عمال الغسيل والكى وقيمة مصاريف الغسيل كالصابون والوقود وقيمة الاضاءة وقيمة التصليحات .

٤ ــ **حساب حجرة العمليات** يحمل هذا الحساب بقيمة مهايا ومرتبات المشرفين على حجرة العمليات وبقيمة المواد الطبية والمخدرات المشتراه وقيمة تصليح العدد والآلات الموجودة بحجرة العمليات ..

٥ ــ **حساب المعمل** يحمل هذا الحساب بقيمة مهايا موظفى المعمل وقيمة المصاريف اللازمة للمعمل كالصبغات المختلفة وقيمة الغاز .

٦ ــ **حساب الاجزاخانة** يحمل هذا الحساب بقيمة مهايا موظفى الاجزاخانة وقيمة المشتريات من الادوية الطبية والخامات اللازمة للتركيب .

٧ ــ **حساب الاشعة والكهرباء** يحمل هذا الحساب بقيمة مهايا موظفى القسم وقيمة الافلام ولوازمها وقيمة الكهرباء والاضاءة .

٨ – **المصاريف العمومية للمستشفى** = وتشمل مهايا الفراشين وعمال المصعد وقيمة التصليحات والاضاءة والمياه والايجار .

٩ – **المصاريف الادارية** = وتشمل مهايا الكتبة والسكرتير وقيمة الادوات الكتابية والمطبوعات والبريد والتليفون .

خامسا – مراقبة المخزن =

من المفضل تقسيم المخزن الى ثلاثة أقسام :

١ – قسم خاص بالبضائع اللازمة للمطبخ . .

٢ – قسم خاص بالحاجيات اللازمة للمرضى مثل الفوط وغطاء السرير .

٣ – قسم خاص بالادوية والادوات الطبية . .

ويمسك حساب لكل صنف يقيد فيه الوارد والمنصرف من ذلك الصنف هذا هو النظام الذى نرى انه يمكن تطبيقه بسهولة فى المستشفيات الخاصة ، ويهمنا قبل أن نختتم هذا البحث ان نشير الى موقف مصلحة الضرائب ازاء تلك المستشفيات .

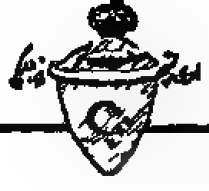
فقد أصدرت المصلحة بتاريخ ١٩٤٣/٩/٢٣ الكتاب الدورى رقم ٧٧ نصت فيه على الا يستبعد أى مبلغ مما يدفعه المرضى نظير أشراف الطبيب ، واستندت فى ذلك الى أن أجرة اشغال الغرف بالمستشفيات الخاصة محددة سواء أكان الطبيب المعالج هو صاحب المستشفى أو هو طبيب آخر من الخارج ، الا أن المصلحة قد عدلت عن هذا الكتاب واصدرت الكتاب الدورى رقم ١٦١ بتاريخ ٣/٥/ سنة ١٩٤٦ الذى ينص على أنه يجوز السماح للطبيب صاحب المستشفى باستبعاد مبلغ معين من الاجر الذى يدفعه المرضى لاقامتهم فى المستشفى على أساس ان هذا المبلغ بمثابة أجر شخصى لهذا الطبيب نظير ملاحظة المرضى .

كما أن المصلحة قدراعت ظروف المستشفيات الخاصة وحددت نسب الاستهلاك على الوجه التالى =

١ – الادوات الجراحية والآلات الطبية القابلة للاستهلاك السريع تستهلك فى مدة خمس سنوات

٢ – الادوات الجراحية والآلات الطبية الغير قابلة للاستهلاك السريع والاثاثات تستهلك فى خلال عشر سنوات

متولى عطا الله
مأمور ضرائب



نموذج رقم ١

مستشفى ....

اسم المريض .... تاريخ دخول المستشفى ....

حجرة رقم سرير رقم .... تاريخ الخروج ....

الطبيب المعالج ....

بيان	الايام							المجموع
ماقبله								
أجرة السرير								
أجرة سرير اضافى								
غذاء ومشروبات اضافية								
حجرة العمليات								
أشعة وكهرباء								
تحاليل طبية								
أدوية								
اتعاب طبية								
المجموع								

نموذج رقم ٢

التاريخ	بيان	جملة الايراد	أسرة	أكل ومشروبات	حجرة عمليات	اشعة وكهرباء	معمل	أدوية	اتعاب	عربون	متنوعات

اتفاقات التجارة والدفع

يسرى الاتفاق التجارى بين مصر وباكستان من أول يولية سنة ١٩٤٩ حتى يونية سنة ١٩٥٠ ثم جدد سنة أخرى تنتهى فى ٣٠ يونية سنة ١٩٥١

وتمنح مصر والباكستان كل منهما الاخرى وفقا للاتفاق معاملة الدولة الاولى بالرعاية .

وقد ألحق بالاتفاق كشفا بضمان صادرات مصر الى باكستان والآخر بواردات مصر منهـا . ونص البروتوكول الموقع فى ٢٧ يولية سنة ١٩٥٠ على تعهد الطرفين بأن ينسقا الى أبعد ما يستطاع احتياجاتهما للشحن البحرى وذلك لنقل السلع المتبادلة بين البلدين . بحيث يقسم مجموع الحمولة الاجمالية مناصفة بين سفن كل منهما ، على شريطة أن لا تكون شروط وأوضاع نقل السلع بأقل ملاءمة مما تعرضه شركات الملاحة لأى بلد آخر . على أنه اذا عجز أى الطرفين عن الوفاء بحصته فى النقل فانه يفضل سفن الفريق الآخر . .

وألحق بالبروتوكول كتابان ينص أحدهما على قدرة الباكستان على تصدير مائتى ألف طن من القمح الى مصر وتعهدها بتصدير أربعة آلاف طن جوت خام اليها .

وأهم الصادرات المصرية غزل القطن والمنسوجات بأنواعها والسجاد والمنسوجات بأنواعها والسجاير والجلود والثوم والكبريت والادوية والعطور وأهم الواردات الجوت والقمح والجلود والبوتاسيوم والفواكه الجافة والشاى .

وفيما يلى نصوص الاتفاق والبروتوكول الموقع فى ٢٧ يولية سنة ١٩٥٠ :

الاتفاق التجارى بين مصر والباكستان

نص الاتفاق

لما كانت الحكومة الملكية المصريه وحكومة الباكستان راغبتين فى انماء التجارة بين البلدين على أساس المنفعة المتبادلة

ولما كانت قد دارت المفاوضات بين وفد تجارى مزود بتفويض من قبل الحكومة الملكية المصرية من جهه ومن جانب حكومه الباكستان من جهة أخرى فقد اتفق على ما يأتى :

المادة الاولى — تمنح مصر والباكستان كل منهما الاخرى معاملة الدولة الاكثر رعاية أى أن الحكومتين توافقان على أن المميزات والمنافع والمزايا والاعفاءات — وذلك فيما يتعلق بالرسوم الجمركيه والضرائب والمصاريف المفروضه على الاستيراد أو التصدير أو على تحويل المدفوعات دوليا عن الاستيراد أو التصدير وفيما يتعلق بطريق جبايه مثل هذه الضرائب والمصاريف وفيما يتعلق بأية لوائح واجراءات ورسوم تخضع لها عمليات التخليص فى الجمارك — التى تمنحها أى البلدين الآن أو فى المستقبل لأية دولة أخرى تمنح فورا وبلا شرط لمثل المنتجات التى يصدرها أو يستوردها أى البلدين من الآخر

المادة الثانية — ومع ذلك لا تطبق أحكام المادة الاولى على :

١ — المميزات والمنافع والمزايا والاعفاءات الممنوحة أو التى ستمنحها كل من الحكومتين أما البلاد المتاخمة أو الناشئة من الاتحادات الجمركيه أو مناطق التجارة الحرة أو الممنوحة بمقتضى الاتفاقات الاقتصاديه المتعددة الاطراف الخاصة بالتجارة الدولية والمنصبة اليها احدى الحكومتين المتعاونتين أو تنضم اليها

٢ — التفضيلات والمزايا التى منحتها الباكستان لأى بلد والسارية المفعول وقت هذا الاتفاق أو التى منحت لتحل محل مثل هذه التفضيلات والمزايا التى كان معمولا بها قبل ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧

المادة الثالثة — تتمتع السفن التابعة لأحد البلدين فى موانى الطرف الآخر فيما يتعلق بالضرائب والمصاريف والرسوم والتزود بالفحم والخدمات الاخرى أو التسهيلات بنفس المعاملة التى تمنح لسفن أى بلد آخر الا فيما يتعلق بالمزايا التى تعطى للسفن التى تشتغل فى تجارة الشواطىء فى أحد البلدين فلا تمنح بمقتضى هذه المادة

المادة الرابعة — توافق حكومة المملكة المصريه على أن ترخص باستيراد وتصدير السلع المبينة فى القائمتين ا ، ب الى الباكستان وتوافق حكومة الباكستان على أن ترخص باستيراد وتصدير السلع المبينة فى القائمتين المذكورتين الى مصر الى الحد المبين أمام كل سلعة وذلك فى وقت سريان هذا الاتفاق وطبقا للقواعد والشروط المبينه فى هذا الاتفاق

المادة الخامسة — فيما يتعلق بالسلع والبضائع المبينة فى القائمتين المذكورتين التى تكون خاصة أو التى قد تخضع لتراخيص التصدير أو الاستيراد — توافق الحكومتان على أن تمنح كل منهما — عند وصول طلبات قانونيه — تراخيص التصدير أو الاستيراد الى حدود الكمية أو القيمة المبينة فى القائمتين ا ، ب وذلك فيما يتعلق بهذه السلع والبضائع طبقا للقوانين واللوائح والعرف الادارى للحكومة التى تمنح التراخيص

المادة السادسه — تخضع الالتزامات المبينه فى المادتين الرابعة والخامسة من هذا الاتفاق الى :

ا — تسويه الاثمان والاشكال والمواصفات والنوع والشروط بين المصدرين والمستوردين

ب — التعهد المقرر بمقتضى هذا بأن لا يعاد تصدير سلع يحصل عليها أى البلدين من الآخر

حـ — وفى حالة السلع الزراعية يجب أن يكون المحصول الخاص بهذه السلع طبيعيا

المادة السابعه — خلال مدة سريان هذا الاتفاق يمكن للحكومتين بالاتفاق فيما بينهما ادخال تعديلات على القائمتين الملحقتين بهذا الاتفاق بالتغيير أو بالزيادة أو بالاضافة

المادة الثامنه — توافق الحكومتان على أن يتم تبادل السلع والبضائع بين البلدين بالطريق التجارى العادى الا اذا اتفق على غير ذلك

المادة التاسعه — تتم كل المدفوعات والمصاريف الخاصة باستيراد وتصدير السلع والبضائع بالجنيه الاسترلينى ، وتوضح جميع العقود والفواتير الخاصة بالتجارة بين البلدين بالجنيه الاسترلينى ٩

المادة العاشرة — رغبه فى تسهيل تنفيذ هذا الاتفاق الحكومتان على أن تستشير كل منهما الاخرى فيما يتعلق بكل مسألة تنشأ أو بسبب تبادل السلع بين البلدين وذلك فى مدة سريان الاتفاق وطبقا لأحكامه

المادة الحادية عشر – توافق الحكومتان على تسهيل الاتصال بين المصالح التجارية في البلدين وتتعهدان بأن تمنح كل تسهيل بما في ذلك تسهيلات الانتقال لتبادل السلع والبضائع

المادة الثانية عشر – يظل هذا الاتفاق – الخاضع لشرط التصديق عليه من الحكومتين سلفا – نافذ المفعول لمدة ١٢ سهرا من أول يوليو سنه ١٩٤٩ الى ٣٠ يونيو سنه ١٩٥٠

المادة الثالثةعشر – تتشاور الحكومتان قبل نهاية الاتفاق بثلاثة شهور بشأن الرغبة في مد العمل بالاتفاق الحالى أو لابرام اتفاق جديد بمثل الشروط التى يمكن الاتفاق عليها بينهما

بروتوكول
لتجديد وتعديل الاتفاق التجارى
بين مصر وباكستان

ترتب عن المباحثات التى دارت بين مندوبى الحكومة الملكية المصرية ومندوبى حكومة باكستان بغية تيسير العلاقات التجارية وتشجيع التجارة بين البلدين ، أن اتفقت الحكومتان على ما يأتى :

١ – تجديد الاتفاق التجارى المعقود في ١٩٤٩/١٩٥٠ بين حكومة باكستان والحكومة الملكية المصرية بوساطة هذا البروتوكول

٢ – مدة سريان الاتفاق الجديد سنة تبدأ من أول يوليه ١٩٥٠ وتنتهى في ٣٠ يونيه سنة ١٩٥١ .

٣ – تلغى الجداول والكتب الملحقة باتفاق ١٩٤٩/١٩٥٠ ويحل محلها الجدولان الجديدان ا ، ب والكتابان الملحقان بهذا البروتوكول . على أن تسرى ابتداء من أول يوليه سنه ١٩٥٠ ولم تعين كميات أو قيم في الجدولين وذلك رغبة فى تشجيع التجارة الى أقصى حد مستطاع .

٤ – يتعهد الطرفان بأن ينسقا الى أبعد ما يستطاع احتياجاتهما للشحن البحرى وذلك لنقل السلع المتبادلة بين البلدين بحيث يقسم مجموع الحمولة الاجمالية مناصفة بين سفن كل منهما ، على شريطة أن لاتكون شروط وأوضاع نقل السلع أقل ملاءمة مما تعرضه شركات الملاحة لأى بلد آخر . على أنه اذا عجز أى الطرفين عن الوفاء بحصته في النقل فانه يفضل سفن الفريق الآخر .

٥ – يسرى هذا البروتوكول فورا ، ولكنه يظل خاضعا لموافقة الحكومتين في غضون ستين يوما من توقيع البروتوكول . وأى تعديل يتم في وقت الموافقة لن يكون له أثر رجعى وينطلب الموافقة السابقة لكلا الفريقين .

صدر من نسختين تعتبران أصليتين ، فى ٢٧ يوليه سنه ١٩٥٩

عن مصر	عن باكستان
عبد الله أباظه	**س. م. حسنى**
رئيس الوفد التجارى المصرى	رئيس الوفد التجارى الباكستانى

القائمة (ا)
صادرات مصر الى باكستان

١ – غزل القطن
٢ – المنسوجات القطنية
٣ – البطاطين الصوفية
٤ – الاقمشة الصوفيه
٥ – السجاير
٦ – الجلود
٧ – الورق والكرتون من جميع الانواع
٨ – ثوم
٩ – كبريت
١٠ – نشا للاغراض الصناعيه
١١ – أزرار مصنوعه من صدف
١٢ – حرير وحرير الطبيعى مصنوع وغزله (مقادير محدودة) .
١٣ – أدوية صناعية مصريه
١٤ – الصاج المدهون
١٥ – أثواب سغل السنارة وملابس داخلية لم تصنع منها
١٦ – عطور وسلع الزينه (مقادير محدودة)

جدول (ب)
صادرات باكستان الى مصر

١ – الجوت
٢ – القمح
٣ – الجلود
٤ – أدوات الالعاب الرياضية والمصارين
٥ – أدوات الجراحة
٦ – بوتاسيوم ونترات وماء الصودا
٧ – قلفونيه
٨ – تربنتين
٩ – الفواكه الجافة
١٠ – الحمص
١١ – الشعريه
١٢ – الشـاى

وفد الباكستان

الاسكندرية – فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٥٠ :
يا صاحب العزة :

١ – أكتب هذا الخطاب تسجيلا لمضمون ما تفاهمنا بصدده عن بيع قمحا الى مصر فقد تفضلتم أن أكدتم لى أن مصر ستنظر بعين الاعتبار مستقبلا فى شراء مائتى ألف طن من احتياجاتها من القمح من الباكستان على شريطة أن لا يكون النوع وغيره من الاشتراطات أقل ملاءمه مما يعرضه أى بلد آخر ، وأننا نقبل الشرط السالف الذكر ونبدى أنه مع مراعاة المبيعات السابقة فان فى استطاعة الباكستان أن تمد مصر بمائتى ألف طن من القمح فى غضون سريان الاتفاق الحاضر .

٢ – وأرجو تعزيز العبارة السالفه الذكر .

المخلص
س . م حسنى

الى حضرة صاحب العزة عبد الله أباظه بك رئيس الوفد التجارى المصرى – اسكندرية

وفد الباكستان

الاسكندريه – فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٥٠ :
يا صاحب العزة :

ذكرتم عزتكم خلال مجادثاتنا أن حاجة مصر السنوية من الجوت الخام تبلغ أربعة آلاف طن . وقد أكدنا من ناحيتنا – أنه حتى اذا ما أعيد فرض الاشراف على صادراتنا من الجوت فانه ستتخذ خطوات لكفاله الكمية السالفة الذكر لتصديرها الى مصر فى غضون سريان الاتفاق الحاضر .

وأكون ممتنا اذا ما تفضلتم بتعزيز العبارة السالفة الذكر .

المخلص
س . حسنى

الى حضرة صاحب العزة عبد الله أباظه بك رئيس الوفد التجارى المصرى – الاسكندرية

الاسكندريه – فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٥٠ :
عزيزى المستر حسنى

تلقيت مع الشكر خطابكم المؤرخ فى ٢٧ يوليه سنه ١٩٥٠ ، وفيما يلى مضمونه :

« أكتب هذا الخطاب تسجيلا لمضمون ما تفاهمنا بصدده عن بيع باكستان قمحا الى مصر . فقد تفضلتم أن أكدتم أن مصر ستنظر بعين الاعتبار مستقبلا فى شراء مائتى ألف طن من احتياجاتها من القمح من الباكستان على شريطة ألا يكون النوع وغيره من الاشتراطات أقل ملاءمة مما يعرضه أى بلد آخر . وأننا نقبل الشرط السالف الذكر ونبدى أنه مع مراعاة المبيعات السابقة ، فان فى استطاعه الباكستان أن تمد مصر بمائتى ألف طن من القمح فى غضون سريان الاتفاق الحاضر .

وأرجو تعزيز العبارة السالفه الذكر »

وانى أؤيد أن النص السالف الذكر يطابق تماما ما تفاهمنا بشأنه سويا .

المخلص
عبد الله أباظه

الى السيد س . م حسنى رئيس الوفد التجارى الباكستانى – الاسكندرية

الاسكندريه – فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٥٠ :
عزيزى المستر حسنى

تلقيت مع الشكر خطابكم المؤرخ فى ٢٧ يوليه سنه ١٩٥٠ ، وفيما يلى مضمونه :

« ذكرتم عزتكم خلال محادثاتنا أن حاجة مصر السنويه من الجوت الخام تبلغ أربعة آلاف طن . ولقد أكدنا من ناحيتنا أنه حتى اذا ما أعيد فرض الاشراف على صادراتنا من الجوت فانه ستتخذ خطوات لكفالة الكميه السالفة الذكر لتصديرها الى مصر فى غضون سريان الاتفاق الحاضر .

وأكون ممتنا اذا تفضلتم بتعزيز العبارة السالفة الذكر »

وانى أؤيد أن النص السالف لذكر يطابق تماما ما تفاهمنا بشأنه سويا .

المخلص
عبد الله أباظه

الى السيد س . م حسنى رئيس الوفد التجارى الباكستانى – الاسكندرية

العلامة الوطنية

يقصد بالعلامة الوطنية ، كل رسم أو رمز ترخص الدولة للصانع بوضعه على منتجاته للدلالة على انها أعدت طبقا لمواصفات خاصة تشرف الدولة على اعدادها وتراقب تنفيذها

ولاستخدام مثل هذه العلامة مزايا عديدة أهمها ان وجودها على المنتجات يعتبر فى نظر المشترى اقرارا رسميا بأن السلعة قد وصلت الى درجة معينة من الجودة والاتقان ، ويشجعه على الشراء بلا تردد اطمئنانا الى وجود العلامة ، وفضلا عن ذلك فان فى اتباع هذا النظام تحسين لانتاج السلعة يكسبها شهرة عالمية خاصة وعلاوة على ماتقدم تنخفض تكاليف الانتاج تبعا لزيادته واقتصاد بعض نفقات الاعلان والدعاية وعلى الاخص ماتعلق منها بالعينات والمكاتبات مع العملاء .

وليس هذا المشروع بغريب فى النطاق الدولى ، فقد سبقتنا اليه معظم الدول ، كما انها عملت فى سنة ١٩٤٦ على انشاء منظمة دولية لتوحيد وتنسيق مواصفات بعض السلع ، وقد الحقت المنظمة بهيئة الامم المتحدة وتضم الآن ٢٦ دولة .

وقد وضعت وزارة التجارة والصناعة مشروع قانون لانشاء علامة وطنية على شكل « العلم الوطنى » تحيطه دائرة يكتب داخلها عبارة «مصر» ، ويكون استخدامها اختياريا .

وتضمن المشروع انشاء مجلس أعلى يشرف على استخدام العلامة ومن بين اعضائه مندوبون ينتخبهم مجلس ادارة اتحاد الصناعات المصرية عن الغرف الصناعية ، ويكون للمجلس مكتب لتنفيذ قراراته .

ونص المشروع على تشكيل لجان فنية لوضع مواصفات السلع التى يرخص بوضع العلامة الوطنية عليها ويصدر مرسوم باعتماد هذه المواصفات بعد موافقة المجلس الاعلى

ولكل منتج أو صانع فردا كان أو شركة أو هيئة ان يطلب الحصول على ترخيص باستخدام العلامة الوطنية ويمنح الترخيص لمدة سنة قابلة للتجديد بعد دفع الرسم المقرر ، وهذا الترخيص شخصى لايجوز رهنه أو الحجز عليه أو التنازل عنه بأى نوع من أنواع التنازل ، ولا تكون الحكومة مسئولة عما ينجم من استخدامه بأى حال من الاحوال .

وروى لحسن سير العمل بادارة العلامة الوطنية التى ستنشأ بوزارة التجارة والصناعة للاشراف على تنفيذ



القانون ، ان يرخص لاصحاب الشأن بالتظلم للمكتب التنفيذى من أى قرار تصدره الادارة المذكورة فى تطبيق أحكام القانون .

ويلغى الترخيص باستخدام العلامة فى حالات خاصة منها : اذا لم يطلب صاحب الشأن تجديد الترخيص قبل نهاية مدته ، واذا ترك التاجر التجارة أو حكم باشهار افلاسه ، أو اذا تقرر تصفية الشركة أو الهيئة ، أو اذا وقعت مخالفة لاحكام القانون أو المراسيم أو القرارات التى تصدر تنفيذا له متى صدر بشأنها حكم أو قرار نهائى

وتقوم وزارة التجارة والصناعة الآن بالاتفاق مع اتحاد الصناعات المصرية بوضع مشروع لمواصفات بعض السلع والمنتجات المصرية لتكون قابلة للتطبيق عند صدور القانون الذى تعمل الوزارة على عرضه على البرلمان فى دورته الحالية .

كما ستعمل الوزارة ـ بعد صدور القانون ـ الى انضمام مصر الى المنظمة الدولية لتوحيد مواصفات السلع المشار اليها فى صدر هذا البيان

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥١

باعفاء السندات الصادرة طبقا للقوانين رقم ٧٦ و٧٨ ورقم ٩٠ لسنة ١٩٤٨ وفوائدها من الضرائب عدا رسم الايلولة على التركات

المادة الاولى — تعفى السندات الصادرة طبقا للقوانين رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٨ بالاذن للحكومة المصريه بأن تصدر فى مصر قرضا فى حدود ٠٠٠ر٠٠٠ر٤ جنيه لمواجهة المصروفات الاضافية اللازمة لقوات الجيش المصرى المرابطة على الحدود بين مصر وفلسطين ، ورقم ٧٨ لسنة ١٩٤٨ بالاذن للحكومه المصريه بزيادة القرض المرخص باصداره فى مصر لمواجهة المصروفات الاضافية اللازمه لقوات الجيش المصرى بمناسبه الحالة القائمة فى فلسطين من ٠٠٠ر٠٠٠ر٤ جنيه الى ٠٠٠ر٠٠٠ر٩ جنيه ورقم ٩٠ لسنه ١٩٤٨ بالاذن للحكومة المصرية بزيادة القرض المرخص باصداره فى مصر لمواجهة المصروفات الاضافيه اللازمة لقوات الدفاع المصرية بمناسبة الحالة القائمة فى فلسطين من ٠٠٠ر٠٠٠ر٩ جنيه الى ٠٠٠ر٠٠٠ر٣٠ جنيه وفوائد هذه السندات من كل ضريبه مباشرة أو غير مباشرة حاليه أو مستقبلة عدا رسم الأيلوله على التركات ، وذلك من تاريخ اصدار هذه السندات .

المادة الثانية — على وزير الماليه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

منشورات ضرائبية

قسم الضرائب على الايرادات

منشور رقم (١٦٣)

اجراءات تقدير وربط الضريبة على الارباح التجارية والصناعية فى ظل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلا بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠

قضت المادة ٤٥ من القانون المشار اليه، بأن تربط الضريبة على الارباح الحقيقية الثابتة من الاقرارات المقدمة من الشركات اذا قبلتها مصلحة الضرائب ٠

وقضت المادة ٤٧ بأنه فيما يتعلق بالربط والتقدير يسرى على سائر الممولين مايسرى على الشركات المساهمة ٠

١ – فاذا ماقدم الممول اقرارا قبلته مصلحه الضرائب تعين ربط الضريبة على الارباح الحقيقية الثابتة فيه ٠

٢ – فان رأت المصلحه تصحيح الاقرار تعين عليها أن تخطر الممول بذلك بكتاب موصى عليه مع علم الوصول بعناصر ربط الضريبه وذلك على النموذج رقم ١٨ ضرائب وان تدعوه الى موافاتها كتابة بملاحظاته على التصحيحات التى أجرتها وذلك خلال شهر من تاريخ الاستلام ٠

٣ – أما اذا لم يقدم الممول اقراره، أو لم يقدم المستندات والبيانات المنصوص عليها فى المادة ٤٤ من القانون المذكور، أو لم يرد على المصلحة كتابة بملاحظاته على التصحيحات التى أجرتها على الاقرار والتى أخطر بها على النموذج رقم ١٨ ضرائب خلال مدة الشهر المشار اليه بعاليه، فتربط الضريبه عليه بطريق التقدير ويعلن بذلك على النموذج رقم ١٩ ضرائب ٠ وتصبح الضريبة واجبة الاداء فورا طبقا للتقدير، ومن ثم يتعين اصدار الاوراد واعلان الممول بالتنبيهات واتخاذ الاجراءات اللازمه لتحصيل الضريبه ٠

وللممول أن يطعن فى هذا التقدير خلال شهر من تاريخ استلامه النموذج رقم ١٩ ضرائب، الذى يتعين ارساله الى الممول موصى عليه مع علم الوصول ٠

٤ – فاذا قدم الممول اقراره، وصححته المصلحة، ورد بملاحظاته كتابة خلال المدة المحددة لذلك، فان وصلت المصلحة مع الممول الى اتفاق على التصحيح سواء قبلت كل ملاحظاته أو بعضا منها وسلم بوجهه نظر المصلحة فى البعض الآخر، فهنا تربط الضريبه على أساس ما استقر الرأى عليه ٠ وتتخذ اجراءات الربط بناء على الاتفاق دون اعلان الممول بما استقر الرأى عليه على النموذج رقم ١٩ ضرائب ٠ وانما تستصدر الاوراد ويعلن الممول بالتنبيه الدال على صدورها مباشرة ويكون أساس ربط الضريبة هو قبول المصلحه لاقرار الممول بعد التصحيح ٠

٥ – فان قبلت المصلحه بعض ملاحظاته دون البعض الآخر، ولم يتم الاتفاق بين الطرفين على هذه البقية، أو رفضت المصلحة جميع ملاحظات الممول ربطت الضريبه من واقع ما استقر عليه رأى المصلحة وأخطر الممول على النموذج رقم ١٩ ضرائب بقيمة الضريبة المربوطة عليه وعناصر ربطها ٠ ويكتفى فى هذه الحالة بتحرير استمارة الربط بتقدير المأمورية دون حاجه الى استصدار ورد أو تنبيه ٠

وللممول أن يطعن فى هذا التقدير خلال شهر من تاريخ استلامه النموذج رقم ١٩ ضرائب الذى يتعين هنا أن يكون ارساله الى الممول موصى عليه مع علم الوصول ٠

فاذا انقضت هذه المدة ولم يطعن الممول اعتبر الربط نهائيا، واستصدر الورد وأخطر الممول بالتنبيهات واتخذت الاجراءات اللازمة لتحصيل الضريبه ٠

فان طعن الممول فى تقديرات المأموريه وصدر قرار من لجنة الطعن استصدر الورد وأخطر الممول بالتنبيهات وفقا لما قضى به قرار لجنة الطعن

تحريرا فى ١٩٥١/٣/٢٦ ٠

كتاب دورى رقم ٤١

(أرباح استثنائية)

الحاقا للكتاب الدورى رقم ٣٨ (أرباح استثنائيه) الذى وجهنا فيه النظر الى مراعاة المبادرة الى تصفيه احتياطى هبوط الاسعار وتسوية وربط الضريبة الخاصة على ما لم يستعمل منه بمجرد انتهاء فترة الاثنى عشر شهرا التالية لآخر سنة مالية للمنشأة خضعت أرباحها فيها للضريبة المذكوره، نرجو – وقد مضت هذه الفترة بالنسبه للجزء الاكبر من المنشآت التى سبق الترخيص لها بتكوين الاحتياطى سالف الذكر – أن تسرع المأموريات فورا ودون أى ابطاء فى اجراءات التصفيه والتسويه والربط بالنسبة لهذه المنشآت وأن توالى ذلك بالنسبة لكل منشأة تمضى فترة الاثنى عشر شهرا بالنسبة لها ٠

هذا ويراعى أنه اذا رد الاحتياطى لسنه ضريبيه لم يتم فحصها والربط عليها بعد فتجرى التسوية على أساس الاقرار دون انتظار لاتمام الفحص والربط وتتبع فى تحصيل فرق الضريبة الخاصة فى هذه الحالة الاجراءات المتبعة فى تحصيل الضريبة من واقع الاقرار، أما بالنسبه للسنوات التى تم ربط الضريبه فيها فيعدل الربط لتحصيل هذا الفرق ٠

وعلى الادارات المحليه أن توافينا فى كل أسبوعين ببيان المنشآت التى تم تسوية الاحتياطى سالف الذكر بالنسبة لها على أن يتضمن البيان اسم المنشأة والسنوات التى تناولتها التسويه وقيمه فرق الضريبة المحصل وما اذا كانت التسوية تمت من واقع الاقرار أو على أساس ربط سابق ٠

تحريرا فى ١٩٥١/٣/٢٧

تركات

منشور رقم (١٥)

الحاقا للمنشور رقم ١٣ تركات الصادر فى ١٩٥٠/٦/٢٨ توجه المصلحة النظر الى انه فى حاله عدم قيام مأمورية الضرائب باخطار مأمور التركات بمقدار الضرائب التجارية وغير التجاريه والصناعيه والضرائب الاستثنائيه المستحقة على التركات التى تشمل عنصرا تجاريا أو غير تجارى أو صناعيا، وكانت لجنة التركات قد فصلت فى التركة فيتعين فى هذه الحالة أن يكون الافراج عن أعيان التركة بأمر من المدير العام أو الوكيل العام للمصلحة ٠

تحريرا فى أبريل ١٩٥١



هذا باب نضعه فى خدمة القراء لمعاونتهم على حل مشاكلهم الحسابية أو المالية أو الضرائبية . وسيتولى الرد على الأسئلة خبراء من كل نوع منها بحسب تقديرهم الشخصى . ونحن نرحب بكل ما يرد الينا من القراء من أسئلة ، والآراء التى تبدي قابلة المناقشة فى هذه الصفحة ..

س ـ هل يجوز ضم ايرادات السندات المعفاة من الضرائب الى وعاء الضريبة الاستثنائية؟واذالم يجز ذلك هل تضم قيمة هذه السندات الى رأس المال الحقيقى المستثمر أم تستبعد ؟..

ج ـ ان السندات المعفاة من الضرائب بنص القانون لاتدخل ايراداتها فى وعاء لضريبة على الأرباح الاستثنائية وذلك تنفيذا للقوانين التى تنص على اعفاء هذه السندات من كل ضريبة حالية أو مستقبلة .

على أن استبعاد ايرادات السندات المعفاة من الضرائب من وعاء الضريبة الخاصة لايترتب عليه استبعاد قيمة السندات المنتجة لها من رأس المال الحقيقى المستثمر فى المنشأة اذا استوفت الشرائط القانونية لاعتبارها أحد عناصره وهى ثبوت ملكية المنشأة للسندات . وتخصيصها للاستثمار فى أغراضها ، ولا اثر اطلاقا لاعفائها من الضرائب باعتبارها ضمن رأس المال الحقيقى المستثمر لان هذا الاعفاء انما يقع بحكم القانون ولغرض خاص توخاه الشارع

***

س ـ هل يحمل بدل حضور جلسات مجلس الادارة لحساب الارباح والخسائر أم حساب التوزيع؟

ج ـ يحمل بدل حضور جلسات مجلس الادارة لحساب الارباح والخسائر ويلاحظ اهمية ذلك عند وجود نسبة معينة من الارباح توزع على اعضاء مجلس الادارة

***

س ـ ايجوز احتساب استهلاك عادى لاصل من الاصول المستهلكة استهلاكا استثنائيا بالكامل ؟

ج ـ استقر الرأى فى مصلحة الضرائب على انه يجوز ذلك

***

س ـ هل الايجار الناتج من تأجير عدة كبائن مفروشة على البلاج لمدة الصيف فقط يخضع للضريبة ؟

ج ـ يخضع هذا الايراد لضريبة الارباح التجارية لانه يعتبر استغلال تجارى وهو كاستغلال الفنادق والبنسيونات . وذلك سواء كان التأجير لمدة الصيف أو طول العام

***

س ـ تنازل طبيب لشركتنا عن حق تركيب دواء على أن يأخذ عمولة على المبيعات سواء كانت الشركة رابحة أم خاسرة فهل تعتبر هذه العمولة من التكاليف الجائز خصمها من حساب الارباح والخسائر ؟

ج ـ حيث أن الشركة لها شخصية مستقلة وحيث انه لا علاقة بين العمولة والربح أى أن العمولة تدفع سواء حققت الشركة أرباح أو لم تحقق والعمولة تدفع مقابل منح الشركة استغلال التركيب وحدها فتعتبر هذه العمولة من ضمن التكاليف

***

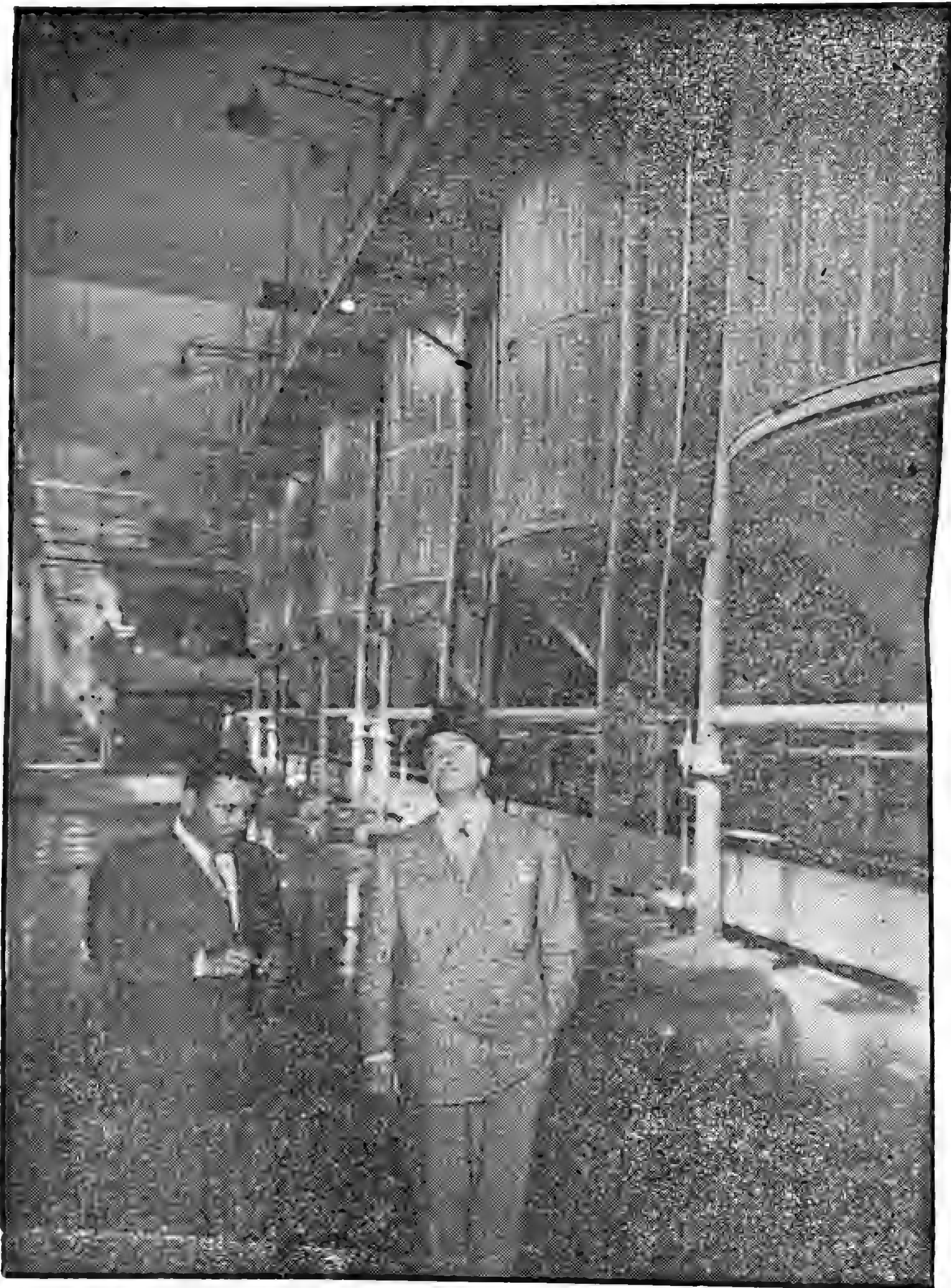
س : اخترت رقم المقارنة على أساس ١٢٪ من رأس المال الحقيقى المستثمر فى الميعاد القانونى ، ثم قامت مصلحة الضرائب بفحص حسابات سنة ١٩٣٩ وعدلتها . فهل يجوز ان أعدل عن اختيار ١٢ ٪ من رأس المال الحقيقى المستثمر اساسا للمقارنة واختيار أرباح سنة ١٩٣٩ ؟

ج : ان المادة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد نصت على ان اختيار احدى الطريقتين المنصوص عليهما فى المادة الثانية كأساس للمقارنة متروك للممول بشرط أن يكون له حسابات منتظمة وبشرط ان يبلغ اختياره الى مصلحة الضرائب طبقا للأوضاع وفى المواعيد التى تحدد بقرار وزارى .

وان اختيار ارباح سنة ١٩٣٩ كما اعتمدتها مصلحة الضرائب مقصور فقط على المولين الذين ليس لديهم حسابات منتظمة وذلك بناء على نص القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ .

لذلك فانه اذا استعمل الممول الذى يمسك حسابات منتظمة حقه فى الاختيار فلا يحق له العدول عنه اذا أدخلت المصلحة تعديلات حسابية على الارباح ، هذا العدول وان كانت العدالة تقتضيه الا أن القانون لايجيزه مادامت مواعيد الاختيار قد انقضت وذلك بناء على الكتاب الدورى رقم ٣٣ ارباح استثنائية الذى أصدرته مصلحة الضرائب بتاريخ ١٩٤٧/٧/٢٢

مسطرد تشاهد أول افتتاح لمصانع سربا كيس للنشا والجلوكوز



بدأ العمل الان فى مصانع النشا والجلوكوز الكبيرة التى اقامها فى **ضاحية مسطرد المسيو الكسندر** سربا كيس

وقد اعدت هذه المصانع على احدث طراز وتبلغ قوتها الانتاجية ٤٠ طنا يوميا

وفى يوم الاربعاء ١٤ الجارى حظت هذه المصانع بزيارة سعادة عبدالله بك اباظه الذى تفقد جميع الالات وعمليات الانتاج التى تؤدى الى اخراج اصناف ذات درجة عاليه .

ويرى سعادته فى الصورة وبجواره المسيو الكسندر سرباكيس

سماد الارز
كسب النيل المقشور





يستفيد محصول الأرز من الآزوت العضوى الموجود بمسحوق كسب بذرة القطن المقشورة كما يستفيد بالآزوت الموجود فى سماد سلفات النشادر. ولهذا يحل محله فى التسميد. ويضاف الكسب للأرض عند الحرث إذا لم تكن فى حاجة إلى تقصيب أوتلويط. غير أن المتبع أن ينثر الكسب على الأرض اللينة بعد تلويطها وصرف الماء منها، حتى يلتصق بالطين ثم يعاد ملء الأحواض بالماء بعد مرور يوم أو يومين وترمى البذور بطريقة النثر أو الشتل. وقد دلت التجارب التى أجريت على تسميد الأرز المنزرع عقب القمح بالأراضى المتوسطة الخصوبة، على أن الأرز يستفيد من استعمال ٢٢٥ – ٣٠٠ كيلوجرام من مسحوق كسب النيل عن كل فدان.

شركة النيل للحليج
شركة مساهمة مصرية

بالمنيا
مكتب القاهرة ٣٩ شارع قصر النيل ت ٤٣٣٧٢
بالإسكندرية ٨ شارع فؤاد الأول ت ٢٢٨٩٨

القاهرة : س.ت ٣٣٥٥٤ – الاسكندرية : س.ت ١١٩٨٨ – المنيا : س.ت ٣٥٤٢



الاقتصاد والمحاسبة

مجلة

العدد ٤
١ مايو ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبد الله فكري اباظه بك رئيس نادي التجارة الملكي
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

رفع سعر الاسترليني

في أواخر العام الماضي عندما أعلن وزير مالية بريطانيا انه لأول مرة منذ الحرب أصبح رصيدها من الدولارات دائنا بمبلغ ٨٥٠ مليونا من الدولارات بعد اذ كان هناك عجز قدره ١٥٣١ مليونا في سنة ١٩٤٩ و ١٧١٠ مليونا في سنة ١٩٤٨ ، بدأت التكهنات عن احتمال رفع قيمة الاسترليني ..

وكان من اسباب ارتفاع اثمان المواد الخام في المنطقة الاسترلينية ان حدث انقلاب في رصيد بريطانيا من الدولارات وذلك باعتبارها مصرفا للكتلة الاسترلينية وليس نتيجة العمليات التجارية بين انجلترا وبلاد العملة الصعبة .

اما انجلترا بصفتها بلدا منتجا ومستهلكا ، فلا زالت تعاني عجزا في ميزانها التجاري رغم ما تبذله من تضحيات صارمة . وهو ما حدا بالكثيرين من رجال الاقتصاد البريطانيين الى البحث جديا فيما اذا كان من الاوفق ان ترفع قيمة الجنيه الاسترليني حتى يساعد ذلك على تقليل ما يدفع ثمنا للواردات التي تحصل عليها من بلاد العملة الصعبة .

وقد نشرت جريدة « الفاينانشيال تيمس » الواسعة النفوذ مقالا رئيسيا عالجت فيه الموقف خلصت منه الى انه لكي تسدد بريطانيا في سنة ١٩٥١ ثمن مثل الكمية التي استوردتها في سنتي ٤٩ و ١٩٤٨ عليها أن تزيد صادراتها بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه .

ومما يعترض به على رفع قيمة الاسترليني ، أنه سيؤدي الى خفض الصادرات ويرد على هذا بان هناك اتجاه بدأ في النواحي الرسمية لزيادة أثمان الصادرات البريطانية ، فرفع قيمة الجنيه ستكون عوضا عن هذا

وتقول الجريدة ان اعتراض رجال وزارة المالية على رفع قيمة الاسترليني الآن هو أن الرصيد الحالي من الدولارات ، ولو انه اصبح ضعف ما كان عليه وقت التخفيض الا ان قوته الشرائية قد نقصت بحيث لا تتعدى الزيادة ٥٠ ٪ فقط .

ومعنى ذلك ان رجال المالية البريطانية لا يعارضون في رفع القيمة في حد ذاته وانما يرون تأجيله الى ان يزيد الرصيد عما هو عليه .

ولعل في هذا العرض ما يبين عن اتجاه قريب لرفع قيمة الاسترليني سيما وان بعض الاقتصاديين البريطانيين يرون فيه المخرج الوحيد لسد العجز في الميزان التجاري لانجلترا .

احمد عنان



تعديل لائحة البورصة

صدر فى ١٩ الجارى مرسوم ملكى بتعديل بعض أحكام اللائحة العامة لبورصة العقود فعدلت الفقرة الاولى من المادة ١٢ بحيث خولت وزير المالية بقرار يصدره ان يحدد تقلبات الاسعار فى كل جلسة على أى استحقاق صعودا أو هبوطا عن أسعار الاقفال فى الجلسة السابقة . وعدلت الفقرة الاخيرة من المادة ١٤ فخولت لوزير المالية بقرار يصدره لتعيين شروط اذون تسليم الفليارات وتصفية المراكز الآجلة كما عدلت الفقرتان الاولى والثانية من المادة ٣٧ فحتمت على مراقبى الحسابات ابلاغ لجنة البورصة ومندوب الحكومة عن كل مخالفة تظهر ويجوز للجنة من تلقاء نفسها ولمندوب الحكومة أو من يعهد اليه من مراجعى الحسابات مراجعة دفاتر كل سمسار ومستنداته وأوراقه لمعرفة ما قد يكون ارتكبه من مخالفات لاحكام اللائحة أو القرارات المنفذة لها . وأضيفت مادة جديدة رقم ٣٣ مكررة نصت على ان تسرى على الاعضاء المنضمين احكام المادتين ٤٥ ، ٢٧ فى شأن امساك الدفاتر ومراجعة وفحص المحررات والحسابات ..

ويرى المتصلون بالبورصة ان المرسوم الاخير يعد تحولا خطيرا فى نظام التجارة القطنية فى البورصة فهو يوسع سلطة وزارة المالية فى تحديد أسعار الاستحقاقات دون الرجوع الى رأى لجنة البورصة ، ويخول لمندوب الحكومة حق مراجعة حسابات السماسرة ومستنداتهم للتأكد من جدية الطلبات أو عروض البيع ، كما يخضع للمراقبة عمليات الاعضاء المنضمين وقد أصبح للحكومة هيمنة مباشرة على أعمال البورصة . ولسنا نريد ان نستبق الحوادث للحكم على مدى ما يمكن أن يكون لهذه الاجراءات من آثار على تجارة القطن بصفة عامة ولكن الذى يخشى ان يكون نتيجة لذلك أن تجد الحكومة نفسها مضطرة لمتابعة التدخل بشكل يزيد من التزاماتها بدرجة لم تكن فى الحسبان .

تحديد أسعار القطن ليس تأميما

ولا استيلاء

نشر الاستاذ محمود اعتال بك مقالا فى العدد السابق من الصحيفة يثنى فيه على قرار الحكومة عدم الأخذ بفكرة تأميم القطن وعدد المآخذ على هذه الفكرة . وقد بدأ الكلام فى هذا الموضوع عند ما اقترح من أكثر من عام تحديد أسعار القطن فى الداخل كعلاج للتضخم وبالتالى كعامل حاسم من عوامل خفض الاسعار .

وقد أبدى البعض اعتراضا على هذه الفكرة بحجة انها دعوى لتأميم القطن وانهم لايؤمنون بأى نوع من انواع التأميم .

ولنترك نظام التأميم جانبا ولنشرح الفكرة الاساسية التى نؤكد انها ابعد ماتكون عن التأميم — وهى تتلخص فى أنه نظرا لارتفاع أسعار القطن فى السنتين الاخيرتين ارتفاعا كبيرا حتى بلغ ثمن القنطار ما يزيد على ٣٠ جنيها — بعد ما كان ٧ جنيهات فى سنة ١٩٤٦ —

ولما كانت هذه الاسعار قد عادت بربح غير عادى على المزارع فانه يكون من المعقول ان يخضع هذا الربح الاستثنائى كما خضعت له الارباح الاستثنائية فى الصناعة والتجارة من ضرائب بلغت ٧٥ ٪ — ولما كان من العسير تحديد ربح زراع القطن لذلك يجب ان يحدد سعر المنتج يراعى فيه تكاليف الانتاج وتحقيق ربح مجز له والفرق بين ثمن التصدير — الذى يخضع لظروف دولية — وثمن الشراء من المنتج والمصاريف — لغاية الميناء — يذهب للخزانة العامة .

شركات عش الغراب

هذا تعبير يطلق على الشركات التى تنشأ فجأة بين يوم وليلة وتختفى أيضا بين يوم وليلة كما ينشأ ويختفى عش الغراب .

وفى أعقاب الحروب ينتهز المغامرون الفرصة لايقاع صغار المدخرين فى حبائلهم بأن يقدموا مشروعات يسبغون عليها من دعايتهم حتى يوهموا البسطاء بأنها مضمونة النجاح عاجلة الربح .

وقد حدث بعد الحرب العالمية الاولى ان نشأت فى انجلترا المئات بل الآلاف من هذه الشركات ، ولم تنقض عليها بضع سنوات حتى صارت جميعها الى فناء .

ومما يؤسف له انه حدث فى مصر فى أواخر الحرب الماضية وبعد نهايتها ان انتهز بعض المغامرين اقبال المصريين على التوظيف فى شركات صناعية وتجارية ، واستعانوا بكل أسف ببعض كبار المصريين الذين لاشك ان بعضهم لم يكن يدرى أنه احدى وسائل التمويه والتغرير بالبسطاء — ومما يزيد فى الاسى ان بعض البنوك الصغيرة كانت تعاون اولئك المغامرين بالمساعدات فى اكتتابات وهمية

ولا شك ان مثل هذا يوحى للبسطاء بأن المشروع فائق النجاح ، ويجعلهم يتهافتون على اقتناء اسهمه بأى ثمن ومثلها ان اسهم شركة غطيت ١٣٧ مرة وبيعت بثمانية جنيهات السهم الذى قيمته ٤ جنيهات ، لم يتيسر بيعها فى السوق بعد سنتين بأكثر من ١٣٠ قرشا .

هذا أحد الامثلة على ماتعرض له جمهورنا وكان من الممكن حمايته اذا ما اهتمت بعض مصالح الحكومة بتقصى حال من يقومون بتأسيس مثل هذه الشركات والدراسات التى تمت بشأنها .

ولعل مصلحة الشركات الجديدة بوزارة التجارة ، تولى هذه المسألة عنايتها وتعمل على منع الشر قبل حدوثه .

إصلاح السياسة الضرائبية
وإلغاء امتيازات الملاك والمزارعين

من الانباء التى أذيعت اخيرا ان وزارة المالية جادة فى بحث السياسة الضرائبية تنفيذا لما وعدت به الحكومة فى خطاب العرش من مراجعة نظام الضرائب وتنسيقها بحيث تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطبقات . وبعد أيام من اذاعة هذا النبأ وافق مجلس الوزراء على تحصيل مال الاطيان على أساس القيمة الايجارية كاملة ، كما قدرت فى سنة ١٩٤٥ ، بدلا من تحصيله على نصف هذه القيمة .

وكلنا يرجو لوزارة المالية توفيقا فيما اعتزمته ، من مراجعة نظام الضرائب وتنسيقها ، ولو اننا أسفنا لانها لجأت فى نفس الوقت الى زيادة المكوس الجمركية على الدخان ، وهى مكوس تعتبر فى مقدمة الضرائب غير المباشرة التى ترهق الفقراء اكثر مما تنال من القادرين .

ولكن هذا الاسف لا يمنعنا أن نحمد لمجلس الوزراء ولمعالى وزير المالية ذلك القرار الحكيم الذى قضى بتصحيح الوضع القانونى لربط المال على الاطيان .

فالمشاهد ان أثمان المحاصيل الزراعية لاسيما القطن ارتفعت فى السنوات الاخيرة ، ارتفاعا ملحوظا أدى الى تضخم الدخول الزراعية على عكس ما حدث للارباح التجارية والصناعية وللمرتبات والاجور . فأسعار القطن الآن تبلغ نحو عشرة أمثال ما كانت عليه فى سنة ١٩٣٩ ، وكثير من المنتجات الزراعية الاخرى تزيد أثمانها على خمسة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب . واما الاجور والمرتبات فكانت الزيادة فيها محدودة لا تتكافأ مع ارتفاع تكاليف المعيشة .

فلو قدرنا على سبيل المثال ان هذه الزيادة كانت مطابقة لاحكام الامر العسكرى الخاص بعلاوة غلاء المعيشة ، نجدها لم تتجاوز للشخص المتزوج ذى الاولاد الثلاثة ١٥٠ ٪ اذا كان المرتب الشهرى خمسة جنيهات فأقل و ١١٢٫٥ ٪ للمرتب من ٥ جنيه الى ١٠ جنيه و٧٥ ٪ للمرتب من ١١ جنيه الى ٢٠ جنيها و٤٩ ٪ للمرتب من ٢١ جنيها الى ٣١ جنيها و ٣٢٫٥٪ للمرتب من ٣١ جنيها الى ٤١ جنيها و١٦٫٨ ٪ لما زاد على ٤١ جنيها . ويهبط معدل الزيادة تبعا للحالة الاجتماعية للموظف او العامل ونقص عدد أولاده

وطبيعى أن يستتبع ارتفاع أثمان المحاصيل الزراعية ارتفاع مماثل فى القيمة الايجارية وفى الدخل الزراعى وفى أثمان الأطيان نفسها . وطبيعى كذلك أن يشتد الاقبال على شراء الاراضى كوسيلة للاستثمار المجزى فتضاعف ارتفاع أثمانها الى مستوى مصطنع يؤدى الى تبديد جانب كبير من الاموال المدخرة عند حدوث رد الفعل المنتظر فى أثمان المحاصيل الزراعية متى عادت ظروف الانتاج والتبادل التجارى فى العالم الى أحوالها العادية .

ولكن الملاحظ أن الرخاء الذى ينعم به الملاك والمنتجون الزراعيون يقابله املاق فئات أخرى أكبر عددا ولكنها أقل قدرة على احتمال اعباء الحياة . وهو رخاء تصاحبه مساهمة المؤثرين به فى مطالب الدولة بنصيب يتناسب مع مواردهم ذلك لانه على الرغم من أن أكثر من نصف الدخل القومى ينشأ من النشاط الزراعى فان ما كانت تحصله الحكومة من مال الاطيان لا يصل الى خمسة ملايين جنيه . أو ما يقرب من ٢٫٥ ٪ من مجموع المصروفات الحكومية فى السنة .

وغاية التعديل الاخير ان مال الاطيان يحصل الآن بمعدل ١٤ ٪ من القيمة الايجارية فى سنة ١٩٤٥ مع ان هذه القيمة ارتفعت فى هذه الاثناء الى الضعف أو الى ثلاثة أمثال ما كانت عليه فى تلك السنة . ولذلك فان مال الاطيان لن يربط الا على ثلث قيمة الايجار الحقيقية مما يتعذر معه مساواة الملاك الزراعيين بالمولين الخاضعين لضريبة الارباح التجارية والصناعية .

والذى يجعل لهذه الملاحظة أهمية خاصة أن ايجار الاطيان ايراد طالما وصفه رجال الاقتصاد بأنه « غير مكسوب » لانه لا ينشأ عن مجهود شخصى كالذى يقوم به التاجر او صاحب المصنع . كما انه لا يتأثر بالحوادث الشخصية

وعلى كل حال ينبغى أن نذكر دائما ان مال الاطيان ضريبة على ايراد الملكية الزراعية . وهذا غير الايراد الذى يحصل عليه المزارع من فلاحة الارض أو استثمارها . ولذلك ليس من العدل أن يظل المنتج الزراعى معفى من الضريبة على ايراده فى الوقت الذى يخضع لها غيره من المولين . والناس تعلم أن المنتجين الزراعيين استفادوا كثيرا من ارتفاع أثمان القطن والمحاصيل الزراعية فى العهد الاخير .

ولا يعتبر رسم الصادر على القطن ضريبة مباشرة على الايراد الزراعى لانه لا يؤثر تأثيرا مباشرا على دخل أى مالك أو منتج بل أن اثره المباشر ينتهى الى خفض اسعار القطن المحلية بقدر يعادل الفئة التى تدفع على ما يصدر الى الخارج .

ففى ضوء هذه الاعتبارات نرجو أن تتابع وزارة المالية سياستها لاصلاح الضرائب الزراعية أولا عن طريق ربط المال على أساس القيمة الحقيقية للايجار بدلا من التقدير الذى لا يتناسب مع الواقع وثانيا عن طريق اخضاع المنتجين الزراعيين لضريبة الارباح مساواة لهم بالمولين الذين يدفعون الآن ضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

دكتور محمد على رفعت



خزان وادى الريان
لا خطر منه على الفيوم

قدم سير فوكس الخبير الجيولوجى لوزارة الاشغال تقريرا عن مشروع خزان وادى اريان تضمن انه لاخطر من رشح مياه الخزان على اقليم الفيوم .

ويقدر لتنفيذ المشروع ثلاث سنوات على أن يملأ الخزان خلال السنوات الثلاث التالية بالمياه ثم ينتفع بهذه المياه فى رى حوالى مليون فدان

الرسوم الجمركية المتحصلة على الدخان

ينتظر أن تبلغ الرسوم المتحصلة من الدخان فى نهاية العام المالى الحالى نحو ٣٠ مليونا من الجنيهات بزيادة بضعة ملايين من العام الماضى . ويرجع السبب فى هذه الزيادة العظيمة الى رفع الضريبة الجمركية وكثرة استهلاك الدخان وانتشاره بين طبقات الشعب هذا العام بصفة خاصة

وصلتنا من حضرة صاحب المعالى الدكتور حافظ عفيفى باشا الكلمة الآتية بمناسبة ما نشرته الصحيفة عنه بالعدد الاول منها فى باب «شخصيات اقتصادية» :

عزيزى المحترم

تحياتى واحترامى وبعد فأريد أن اقدم لأخوتكم وافر الشكر على كلمتكم الرقيقة الخاصة بى التى نشرت فى «الاقتصاد» وأرجو أن أكون من وصفتم وأن أكون فى المستقبل عند حسن ظنكم .

المخلص

حافظ عفيفى »

والصحيفة تشكر معالى الدكتور حافظ باشا على كلمته الرقيقة . ومحرر الشخصيات الاقتصادية يحمد لمعاليه لباقته ودقته وكياسته ورقته

تنظيم الرقابة الفنية على المصانع

تبحث وزارة التجارة والصناعة مسألة اعداد تشريع جديد لتنظيم الرقابة الفنية للحكومة على مختلف أنواع المصانع فى البلاد ويتضمن هذا التشريع صورة للمواصفات التى تحددها الحكومة لكل نوع من الصناعات بواسطة مجلس فنى ، يشترك فيه مع مندوبى الحكومة ممثلون لمشتغلين بهذه الصناعات .

وهدف الحكومة من هذا التشريع هو ترقية الصناعة المحلية وتوحيد تكاليف الانتاج ما أمكن حتى يمكن توحيد أسعار البيع مما يعتبر عنصرا قويا من عناصر مكافحة الغلاء

وينتظر انجاز هذا التشريع فى الدورة البرلمانية الحالية .

تنظيم العمل بادارة شركات الامتياز

قررت الادارة العامة للشركات بوزارة التجارة والصناعة تقسيم ادارة شركات الامتياز الى عدة اقسام وذلك بقصد احكام الرقابة على هذا النوع من الشركات . وهذه الاقسام هى :

١ ــ قسم يختص بشركات النقل وشركة مصر الكهربائية وواحات عين شمس .
٢ ــ قسم يختص بشركات الاحتكار .
٣ ــ قسم يختص بشركات المعادن
٤ ــ قسم يختص بشركات البترول
٥ ــ قسم يختص بشركة قنال السويس ومصلحة الاملاك المشتركة ومجلس بلدى بور فؤاد

وفى النية انشاء ثلاثة أقسام أخرى هى :

١ ــ قسم البحوث الاقتصادية
٢ ــ قسم هيئات بيع الاوراق المالية بالتقسيط
٣ ــ قسم شركات بيع الاراضى

اعفاء من تحصيل عوائد « الرصيف »

أصدرت وزارة المالية قرارا باعفاء البضائع المعاد تصديرها واستيرادها والبضائع المارة « ترانسيت » من عوائد الرصيف على أن يستمر تحصيل هذه الرسوم على كل أنواع البضائع الواردة والصادرة عدا ذلك مهما كانت الظروف .



أول محافظ للبنك الاهلى



صدر مرسوم ملكى بتعيين سعادة الاستاذ زكى بك سعد محافظا للبنك الاهلى وهو يشغل هذا المنصب بعد سريان قانون تحويل البنك الاهلى المصرى الى بنك مركزى . ان ماعرف عن زكى بك طوال مدة خدمته فى المناصب التى تولاها فى الحكومة حتى بلغ منصب وكيل وزارة المالية ثم أخيرا كمحافظ لصندوق النقد الدولى . ان ما عرف عنه من تدقيق وبعد نظر ومن صلابة فى الحق ، كل هذا أهله لان يكون خير من يرشح لشغل هذا المنصب الخطير لاول مرة ويرجى أن يكون من صفاته خير ضمان لوضع التقاليد السليمة لهذا البنك فى عهده الجديد والتى يتوقف عليها نتائج خطيرة فى حياتنا الاقتصادية .



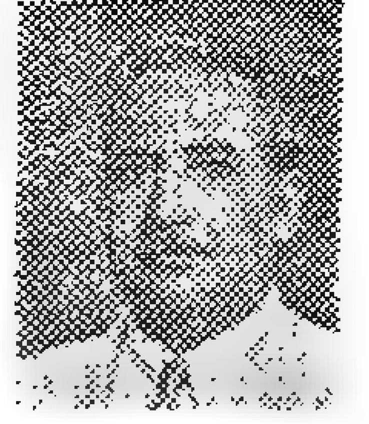
استشارة الغرف التجارية قبل اعداد أو تعديل القوانين

أرسلت الغرفة التجارية الى وزارة التجارة والصناعة كتابا طلبت فيه اليها العمل على استشارة الغرف التجارية قبل اعداد القوانين أو تعديلها وكذلك فى الشئون الاقتصادية المختلفة حتى تأتى القوانين والمشروعات متفقة مع جميع وجهات النظر

تصدير واستيراد

* أخطرت وزارتا التجارة والصناعة والمالية مراقبة الاستيراد بموافقتهما على زيادة بعض الاعتمادات المخصصة لاستيراد بعض المنتجات والسلع التموينية من أمريكا ــ وذلك بسبب ارتفاع أسعارها هناك .

أول نائب محافظ للبنك الاهلى



صدر مرسوم ملكى بتعيين سعادة أمين بك فكرى نائبا لمحافظ البنك الاهلى بعد تحويله الى بنك مركزى .

وقد تدرج أمين بك فكرى فى مناصب وزارة المالية من مفتش مالية حتى شغل منصب سكرتير مالى الوزارة ، واشترك فى اعداد التعريفة الجمركية الجديدة مما أكسبه خبرة عظيمة باقتصاديات البلاد ، ثم نقل الى وزارة التموين وكيلا مساعدا فوكيلا ثم مديرا عاما لمصلحة البريد . ومنذ سنة ١٩٤٦ اختير سكرتيرا عاما للبنك الاهلى فدأب على دراسة أعماله حتى رقى منذ ثلاث سنوات الى منصب وكيل محافظ البنك .

فتعيينه الآن فى المنصب الخطير الذى أنشىء أخيرا كنائب محافظ للبنك بعد تحويله الى بنك مركزى هو وضع للامور فى نصابها اذ يضمن استمرار الاستفادة بخبرته فى أعمال البنك .

* تتخذ الاجراءات لاستيراد كميات كبيرة من البن البرازيلى الوفاء بحاجة البلاد منه .

* طلبت وزارة التجارة استيراد كميات من زيت جوز الهند من اندونيسيا .

* أعلنت المراقبة العامة للاستيراد ان البضائع والمنتجات المستوردة من بلجيكا ولوكسمبرج والكنغو البلجيكية ومن الاراضى المشمولة برعاية بلجيكا أصبحت مباحة دون الحاجة الى تراخيص استيراد تطبيقا القرارين الوزارين ٣٩ و ٤٠ وسنة ١٩٥٠ .

* وافقت وزارتا التجارة والصناعة والمالية على استيراد كميات كبيرة من الادوية والمواد الطبية وخاصة الـ د . د . ت . وبعض المطهرات والمواد الاخرى . وقد خصص مقدار من الدولارات الامريكية لهذا الغرض

* قررت وزارة المالية تخصيص الثمن بالكامل للاقطان المصدرة لليابان مقابل قمح امريكى هارد ونتر رقم ٢ HardWinterNo.2 أو كندى ManitobaNo.9 يستورد لحساب وزارة التموين

ويمكن لمن يرغب فى ذلك التقدم لوزارة التموين لتختبر اصلح العطاءات .

* قررت وزارة المالية السماح لمن يبيع سلعا غير دولارية بدولارات او من يبيع اقطانا مصرية لامريكا زيادة عن الحصة المخصصة للاقطان المصرية فى استعمال ٣٠ ٪ من الدولارات التى يحصل عليها لاستيراد السلع المحددة فى كشف « حساب التصدير »

* تقرر ادراج الفواكه الجافة ومنسوجات الحرير الصناعى فى كشف « حساب التصدير »

* وافقت وزارة المالية على اجراء عمليات مبادلة اقطان بأصناف واردة فى « حساب التصدير » بحوالى ٧ مليون جنيه يسدد نصفها نقدا بدولارات والنصف بضائع .

معرض دولى آخر للصناعات فى كراتشى

أعلن أن المعرض الدولى الثانى للصناعات سيعقد عام ١٩٥٢ ابتداء من أول مارس الى ٦ ابريل . وسيكون فى نفس مكان المعرض الاول وستدخل التعديلات اللازمة لمقابلة الزيادة .

وسيسمح باشتراك الافراد — فضلا عن الحكومات — فى هذا المعرض ولجميع البيانات الاخرى يمكن الاتصال بالعنوان التالى :

مستر : س . م . جميل — كبير منظمى معرض الباكستان الدولى للصناعات — غرفة ماثا التجارية — بندر ردو — كراتشى (٢) — الباكستان

الجمعيات العمومية العادية للشركات المسلمة فى النصف الاول من شهر مايو .

الثلاثاء ١ مايو : شركة طنطا لنعبئة الزجاجات — بالقاهرة

الاربعاء ٢ مايو : كراون بريورى بالاسكندرية

الخميس ٣ مايو : الشركة الاهلية للبطاطين والاقمشة الصوفية . ١٠٠ . سالتيل وشركاه — بالقاهرة

الجمعة ٤ مايو : شركة تعبئة الكوكاكولا — بالاسكندرية

شركة الصناعة والتجارة المصرية سيكو — بالاسكندرية

الاربعاء ٩ مايو : شركة الاعمال المصرية لاراضى البناء والزراعة — الاسكندرية

الشركة المستغلة للبترول بالقاهرة

شركة سيدى سالم المساهمة بالقاهرة

الجمعة ١١ مايو : الشركة الشرقية للسيارات والوريدات والنقل « ايست » — بالقاهرة

افتتاح نادى التجارة الملكى ببورسعيد

افتتح سعادة عبد الله فكرى أباظه بك مساء الخميس الماضى فرع نادى التجارة الملكى ببورسعيد

وقد ألقى سعادته خطابا قيما عن رسالة النادى وأغراضه ومدى مساهمته فى النهوض بالتجارة والصناعة فى البلد

وقد أم حفل الافتتاح جمع كبير من أعيان الجهة وكبار تجارها والمشتغلين بالمسائل المالية والاقتصادية فيها

نشاط نادى التجارة الملكى فى شهر مايو

الاربعاء ٢ مايو — الساعة ٧ مساء

التأميم لمصر — ندوة يشترك فيها سعادة عبد الله فكرى أباظه بك والاستاذ وهيب مسيحة والدكتور راشد البراوى

* *

الثلاثاء ٨ مايو — الساعة ٧ مساء

الدكتور محمد سيد سحاب ((عجائب أمريكا)) موضحة بالسينما

* *

الخميس ١٠ مايو — مساء

حفلة سمر بدار النادى بمناسبة عقد القران الملكى

* *

الخميس ٣١ مايو — مساء

حفلة النادى السنوية بأوبرج الاهرام

مشكلة النظام الاقتصادى

ألقى البروفسور « ربكى » الاستاذ بمعهد الدراسات الدولية بجنيف (سويسرا) سلسلة محاضرات بجمعية فؤاد الاول للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع بدعوة من البنك الاهلى المصرى والاستاذ « ربكى » يدعوه كثير من الاقتصاديين بعميد « الاقتصاديين الأحرار »

ان المحاولات التى بذلت لاقامة صرح البناء الاجتماعى والاقتصادى لم تأت حتى الآن بثمرة وذلك لسبب بسيط هو تبلبل تفكير الباحثين والمصلحين . ولقد كان لبعض التطورات الحديثة ما ساعد على الفشل فى حل هذه المشكلة

ومن سوء الحظ أن الاهواء السياسية كانت هى المسيطرة الى حد كبير على الابحاث الدائرة فى المسائل الاقتصادية السياسية — فلم تبحث بروح التقصى والبحث العلمى البحت الذى لا يسيطر عليه شىء سوى الوصول الى الحقيقة . ومن المهم قبل الشروع فى بحث هذا الموضوع ان نحدد المثل العليا التى ترتضيها للمجتمع لتكون مقياسا يحتذى به للحكم على شتى الاساليب الاقتصادية (كالحرية والانصاف والمقدرة وتوزيع الاختصاص والتنسيق والنظام الدولى)

الاشتراكية

ولماكنا سننقد النظام الاشتراكى فى مجال بحثنا هذا ، لذا يهمنا أولا أن نوضح ما يقصد بالاشتراكية

١ — الاشتراكية كنظام يهدف الى تعديل فى توزيع الدخل بمعرفة الحكومة

٢ — الاشتراكية كسياسة تهدف الى تأميم بعض الصناعات — وصبغها بالاشتراكية

٣ — الاشتراكية كطراز معبر للنظام الاقتصادى اذ تهدف الى تركيز رسم الخطط وتجميعها فى فى ادارة وتطبيق الاقتصاد الموجه.

وبهذه الوسيلة سيكون المجال ممهدا لبحث الاشتراكية فى جو من الحيدة من ناحية نظامها الاقتصادى ومقارنتها بالطراز القريب منها وهو المعروف « بالاقتصاد الحر » القائم على الحركة الآلية للاسعار وعملية العرض والطلب الحرة

حقيقة المشكلة

واذن ماهى المشكلة ؟ انها تنحصر فى الوصول الى استغلال عوامل الانتاج القليلة العدد كالعمل ورأس المال والارض) على أصح وجه فهل ننتج من هذا أو ذاك ؟ فالامر ينحصر — فى كل لحظة — فى انتاج أنسب الاشياء ، بأحسن النسب ، وفى اللحظات المناسبة ، وفى أنسب الامكنة ، وبأنسب الطرق الفنية ، لاختيار أنسب سلع الاستهلاك وسلع الانتاج. ولذا كان من الضرورى تفهم أهمية هذا العامل فى ذلك النظام الاقتصادى المعقد، والا هددنا الخراب والبؤس والفوضى ، كما حدث فى المانيا حتى نهضة ١٩٤٨

وهناك حافز آخر على تقدم النظام الاقتصادى وهو تقدير أعلى مستوى فى الكم والكيف . وعلى ذلك فيجب تهيئة المجتمع على نظام بحيث يكون على كل طائفة اتفاق فى عملها من مقاول لتاجر لزارع لصانع لمخترع لمدخر لمستثمر. وبمعنى آخر فان النظام الاقتصادى يعنى تنظيم وتعاون وانعاش كل القوى. فالمجتمع اذن كالساعة يجب أن يزود بما يكافىء البندول والزنبرك .

ويتساءل المحاضر : ما هى شتى الاحتمالات لحل هذه المشكلة ؟

مبدأى تقسيم العمل

ان مجتمعنا الحالى ، يستند على « تقسيم العمل » وهناك مبدآن لهذا النظام أولها التنسيق المطلق والثانى المراقبة الفعالة . وتطبيق المبدأ الاول يؤدى بنا الى «اقتصاديات السوق » والمبدأ الثانى يؤدى بنا الى « الاقتصاد الموجه » وتمركز الخطط فاقتصاديات السوق تعنى التنظيم والمراقبة الفعالة وتنسيق العمليات الاقتصادية بحركة الاسعار الآلية . أما الاقتصاد الموجه فانه يحل مشكلة الانتاج والتوزيع طبقا للخطط المرسومة . ولا مفر لنا من اختيار احدى القاعدتين : اما ان الاسعار هى التى تنظم وتنعش العمليات التجارية أو أوامر السلطة الادارية وليس هناك حل وسط بين هاتين . وليس الفرق بينهما هو الفرق بين النظام «المرتجل» والنظام «المرسوم» بل ان اقتصاديات السوق بعيدة عن مساوىء الاختلال والفوضى ، فالفرق بين النظامين ينحصر فى « التكتيك الاجتماعى » لرسم خطط العمليات الاقتصادية وعلى نقيض السوق الحر يلاقى الاقتصاد الموجه صعوبات عديدة لملاقاة حركة الاسعار الحرة .

عيوب الخطط المركزية

وهكذا نجد أن الخطط المركزية محرومة من التمرين العملى ، لأنها معتمدة على النظريات والغرض ، وغالبا ما تدفعها المحاباة ، ويكون من جراء ذلك قرار خاطىء يجعل المستهلكين عبيدا لمشاريع الاستثمار كما أن الاقتصاد المرسوم يصبغ الحياة الاقتصادية بالصبغة السياسية

أفضلية النظام الحر

واذا أرغمنا على الاختيار بين الاقتصاد المرسوم ، والاقتصاد الحر ، وأن تنبذ أى نظام ثالث (كنظام النقابات أو اتحادات التجارة) فاننا ان نختار سوى الاقتصاد الحر على أنه العلاج الناجع لمشكلة النظام الاقتصادى ، ولكن بشرط ألا نترك الجماهير تحت رحمة حرية الاسعار والمنافسة .

ان بحثنا الحالى هو أن ننظر الى النظام الحر من أربع زوايا : الحرية، ومراقبة الاختصاص ، والكفاية الاقتصادية ، والتكتل الدولى .

الحرية ومراقبة الاختصاص

الحرية : تناولها هايك فى كتابه « الطريق الى العبودية » فقال « لما كان الاساس الاجتماعى للاشتراكية (الاقتصاد الحكومى) معناه فرض الخطط على السكان فيما يتعلق بالانتاج والتوزيع فى الوقت الذى تقوم فيه السوق الحرة بمثابة استفتاء عام للمستهلكين لاختيار نوع المنتجات ومقدارها . فنلاحظ اذن ان الاقتصاد الحكومى المرسوم يقضى

على « ديموقراطية المستهلك » ويحل محلها سلطان القوة وتأثير الدعاية لازالة الاعتراضات والعوائق ، بينما يتميز السوق الحر بالنظام والانعاش. ومعنى كل ذلك أن المشايعة لا تتكافأ والديموقراطية الحرة والحكومة النيابية والحقوق المدنية الا فى حالات الحرب الشاذة ، وينبغى أن تفحص بكل عناية فى حالة الديموقراطية الاشتراكية المعقولة .

هذه الحالة أصبحت مرتبطة تماما بمركزية السلطة الاقتصادية والاجتماعية التى تتميز بها الحضارة الغربية ، مما زاد المشكلة تعقيدا . كل هذا القى بالكثيرين فى أحضان الاشتراكية ولكنها غلطة مفجعة أن نستعيض عن الاقتصاد الحر بالاقتصاد الاشتراكى المرسوم طالما أن الاخير يرمى الى الامعان فى مركزية الرقابة الاقتصادية ، وصبغ الحياة الاقتصادية بالصبغة السياسية .

والعلاج الوحيد لمشكلة المركزية هو التحول الى اللامركزية الامر الذى يدلنا على انجع الوسائل لانشاء سوق اقتصادية . وجدير بالذكر أن نؤكد أن تأميم الصناعات ليس علاجا لمشكلة تركيز الملكية بل من المحتمل أن يكون ضغثا على ابالة .

الكفاية الاقتصادية

والمسألة الثالثة المتعلقة بالكفاية الاقتصادية . وهنا تقوم حالتين : كيف يكون فى الامكان ــ تحت نظام المشاع ــ أن تحل تلك المشكلة الضخمة المنحصرة فى توجيه العمليات الاقتصادية بكيفية تضمن النظام والتنسيق ؟ ثم كيف نستعيض عن العوامل النشطة فى السوق الحر بأخرى تساويها فى الفاعلية ؟ لقد أثبتت التجربة أن الاقتصاد المرسوم الموجه قد باء بالفشل فى التغلب على هذه المشكلة المزدوجة كما حدث فى ألمانيا . فالصلة بين الحالتين مزدوجة فمن ناحية الاولى يستعان بالاشتراكية فى الوقت الحاضر لكبح جماح أضرار التضخم ، ومن ناحية الثانية يصبح التضخم صنوا للنظام الاشتراكى . وبمعنى آخر تقوم الاشتراكية بمحاولة لتلطيف وطأة أضرار التضخم ، كما يقوم التضخم بتلطيف وطأة أضرار الاشتراكية ، وبهذه الكيفية ندرك العلاقة الحديثة بين الضغط التضخمى والضغط الاشتراكى المضاد ويطلق عليه « التضخم المكبوح » .

مذهب العمالة الكاملة

أوضح المحاضر السبب فى أن اتباع سياسة « الاستخدام الكامل » فى الظروف الراهنة مماثلة لسياسة ضغط التضخم المتواصل . وقد أكد أن المركز الاقتصادى الراهن لغالبية البلاد يختلف كلية عما كان عليه ابان فترة « الركود الكبير » الناشىء عن الازمة العالمية فى سنة ١٩٣٠ ، وهذه السياسة هى التى الهمت اللورد كينز بمذهب « العمالة الكاملة »

ولا يمكن فهم السياسة الحالية « العمالة الكاملة » على حقيقتها من غير الاشارة الى ضغط نقابات العمال الكاملة التنظيم ، التى ترمى الى زيادة الاجور أكثر من طاقة الانتاج الصناعى

مناقشة وضع حد أدنى للأجور

دعت جمعية فؤاد الاول للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فى مساء ٢٧ ابريل الى اجتماع ضم نخبة من المشتغلين بالشئون الاقتصادية والمالية فى البلاد للمناقشة فى موضوع « وضع حد أدنى للاجور » وقد رأس الاجتماع الدكتور حلمى بهجت بدوى بك .

وقد عرض لبحث الموضوع كل من سنى اللقانى بك والاستاذ محمد الغتيت ومعالى محمود شكرى باشا والدكتور عبدالمنعم الطناملى وعبد الحكيم الرفاعى بك والدكتور وهيب مسيحه ومدير البحوث الفنية بوزارة الشئون .

وقد اتفق على أن هذا الموضوع يمس الاقتصاد القومى فى الصميم وانه يجب أن يكون البحث فيه مبنيا على احصاءات وأرقام يمكن الحكم على ضوئها بمدى مايكون لمثل هذا التحديد من أثر نافع أو ضار . وتساءل المجتمعون عن العلة فى هذا الاقتراح وهل هى مبنية على مجرد ضرورات اقتصادية أم الغرض منها اجتماعى فقط .

ولكى يتم البحث تقرر تأجيل الاجتماع الى فرصة أخرى على أن يوزع على المجتمعين بحث كانت وزارة الشئون الاجتماعية قد أعدته وكذلك بحثا آخر أعده حضرة الاستاذ عبد الرحمن بك سرى مدير الاحصاء بوزارة الزراعة .

وقد يفضى هذا الضغط الى حدوث بطالة حتى فى أوقات الرخاء . وقد كانت هذه السياسة مثار نضال لنقابات العمال لرفع الاجور . بينما يحاول أرباب الاعمال زيادة العمل .

الحد من اصدار البنكنوت

ويبدو خطورة هذه السياسة لدرجة تستدعى تعبئة القوى المناهضة ، وأن نذكر أن الوقت المناسب لوضع العراقيل بقدر المستطاع فى سبيل قدرة الحكومات على اصدار النقود ويدخل فى ذلك مبدأ استقلال البنوك المركزية لأن الاتجاه العالمى ليس نحو الانكماش ولكنه نحو التضخم .

كما يبدو واضحا الآن من النتائج النهائية لكل هذه السياسات «العمالة الكاملة » و « المناهج الاشتراكية » و « خفض العملة » و « رفاهية الحكومة » والضغط الناجم من الحد الاقصى الضرائب أن لها الضلع الكبير فى اضطراد التضخم الذى لم يتوقف عن السير الا فى فترات طارئة

ان أنصار « اقتصاديات السوق Market Economy » لا يمكن ادراك مرامهم اذا أغفلنا أن معارضتهم للاشتراكية تتضمن معارضة قوية التضخم ..

التكتل الدولى

أما المسألة الاخيرة وهى « التكتل الدولى International Integration » فلا جدال أن الرأى القاطع انه طالما أن الاشتراكية تهدف الى صبغ الحياة الاقتصادية بصبغتها ، فان ذلك سوف يؤدى الى تركيز الاقتصاد فى قبضة الحكومة داخل حدودها ويكون ذلك على حساب التكتل الدولى . وتتضح لنا هذه الحقيقة حينما نجد أن من أهم اجراءات النظام الاشتراكى ، الرقابة القوية على شئون النقد ، مما يؤدى الى تفكيك التعاون الدولى .

ولايجاد التعاون الدولى يمكن تخليص الاشتراكية من قيود النقد ، والرجوع الى أساليب الموازنة فى اقتصاديات السوق ، أو الاشتراكية الدولية ، وهذه تعنى قيام حكومة دولية وهو ما لايمكن تنفيذه . وكيفما كان خطر هذه الحكومة الدولية فمن المحقق أن الحكومة الاشتراكية الدولية ما هى الا حكومة خيالية لاسيما اذا زودت بالخطط الاشتراكية المركزية الصميمة .



الغاية من هذا الباب تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها لكى تتعرف كل منها على حقيقة الحالة عند شقيقاتها ، فتزداد الصلة بين هذه الدول وتشتد الروابط بينها ..

اقتصاديات ايران

معلومات عامة

تبلغ مساحة ايران ٦٢٨٫٠٠٠ ميل مربع تقريبا . وتقع فى النصف الغربى من هضبة ايران . وتحد شمالا ببحر قزوين والاتحاد السوفيتى ، وجنوبا بالخليج الفارسى وخليج عمان وشرقا بالاتحاد السوفييتى وافغانستان والباكستان وغربا بالعراق وتركيا .

ويختلف مناخها باختلاف أجزائها فيتراوح مقدار المطر فى مقاطعتى جيلان ومازندران المتاخمتين لبحر قزوين بين ٥٠ و٦٠ بوصة فى الغرب ويصل الى ٢٠ بوصة فى الشرق . ولذلك تعتبر هذه المنطقة أخصب بقاع ايران وأكثرها انتاجا ، وتزرع الفواكه والقطن والارز ، وتكثر فيها أشجار التوت مما يجعلها مركز انتاج الحرير فى ايران . أما فى منطقة الخليج الفارسى فالمناخ حار رطب وتتأثر بالرياح الموسمية .

ووسط ايران هضبة يبلغ ارتفاعها بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف قدم وتكثر فيها الغابات . وتقع جنوب شرق طهران منطقتان صحراويتان .

الزراعة

الزراعة حرفة الايرانيين الاساسية بيد انه لا تزرع سوى ١٠ — ١٥ فى المائة من مساحة البلاد . وتستخدم ١٥ فى المائة أخرى للرعى و١٠ — ١٥ فى المائة غابات . وتبلغ نسبة مساحة الصحارى من ٣٠ الى ٣٥ فى المائة من مساحة البلاد الكلية . أما بقية النسبة من ٢٠ الى ٣٠ فى المائة فيمكن زراعتها . وأهم عامل فى تعيين المناطق الزراعية كمية المياه المتاحة للزراعة .

وأهم حاصلات ايران الزراعية القمح والشعير والاذرة والارز والقطن والطباق والحمص والفول والبذور الزيتية وقصب السكر والشاى والخضراوات والفواكه . وقد بلغ المتوسط السنوى لانتاج القمح فى السنوات ١٩٣٩ — ١٩٤٣ ١٫٤ مليون طن ولانتاج الشعير ٦٠٦ ألف طن والارز ٣٧٤ ألف طن والقطن المحلوج ٤٢ ألف طن والطباق ١٤ ألف طن . ويبلغ متوسط انتاج ايران من الحرير الخام ١٧٠٠ طن

وتحتكر الدولة تجارة القطن وقصب السكر والشاى والطباق فتشتريها من الزراع بأسعار محددة وقد حرمت زراعة الافيون فى عام ١٩٤٧ .

وتمتلك الدولة وكبار الملاك حوالى السبعين فى المائة من الاراضى المزروعة ويؤجر كبار الملاك أراضيهم للفلاحين مقابل حصولهم على نسبة معينة من محصول الارض ، وتختلف النسبة باختلاف خصوبة الارض وسهولة الرى وجودة المحصول ونوعه .

النفط

استنباط النفط أهم صناعات ايران ، وتشغل مكانا مرموقا فى اقتصادياتها ، لاسيما وهو مادة الوقود الاساسية لصناعات ايران الاخرى . وتستنبطه شركة النفط الانجليزية الايرانية منذ سنة ١٩٠٩ بمقتضى امتياز مدته ستون عاما حصل عليه المستر دارشى فى ٢٨ مايو سنة ١٩٠١ من الشاه مظفر الدين . وكان الامتياز يشمل كافة أراضى ايران عدا الاقاليم الشمالية الخمس . وبمقتضاه تحصل الحكومة الايرانية على ستين فى المائة من صافى الارباح . وفى سنة ١٩٣٢ ألغى الشاه رضا عقد الامتياز فرفعت انجلترا الأمر الى عصبة الامم بيد أن الفريقين توصلا الى تسوية مقتضاها خفض مساحة الاراضى التى تخضع للامتياز الى مائة ألف ميل مربع فى جنوب وجنوب غرب ايران وزيادة نصيب الحكومة الايرانية مع مد الامتياز الى عام ١٩٩٣ . وقد بلغت حصة الحكومة السنوية أربعة ملايين جنيه خلال الحرب ، وارتفعت الى سبعة ملايين عام ١٩٤٦ و١٩٤٧ والى تسعة ملايين عام ١٩٤٨ . وفى عام ١٩٤٩ وقع اتفاق بين الشركة والحكومة زيدت بمقتضاه حصتها زيادة كبيرة ، بيد أن البرلمان الايرانى لم يصدق عليه بل قرر فى عام ١٩٥١ تأميم صناعة النفط فى البلاد .

وتمتلك الشركة فى عبادان معملا من أعظم معامل تكرير النفط فى العالم تبلغ طاقته عشرين مليون طن سنويا وينتج جميع مستخرجات النفط .

وفى عام ١٩٣٧ حصلت شركة أمريكية على امتياز استنباط النفط من شرق وشمال شرق ايران بيد انه ألغى ازاء احتجاج الاتحاد السوفيتى وفى عام ١٩٤٦ وقع رئيس وزراء ايران اتفاقا مع الحكومة السوفييتية لاستنباط النفط ، بيد أن البرلمان الايرانى لم يصدق عليه .

الصناعة

عمل الشاه الراحل على تصنيع البلاد على النمط الحديث . فاستجلب الخبراء واستورد الآلات والمعدات الصناعية الحديثة وفرض رسوما جمركية عالية حماية للصناعات الناشئة . وكانت الدولة فى عهده تدير وتمتلك الجانب الاعظم من الصناعات الحديثة فى البلاد .

واهم صناعات ايران بعد النفط المنسوجات . وقد بلغ انتاج المصنوعات القطنية فى عام ١٩٤٤ ٤٥٠٠ طن من الغزل وخمسة ملايين ياردة من الاقمشة . ومن المصنوعات الصوفية مائة طن من الغزل و١٥٠ الف طن من البطاطين و ٣ مليون ياردة من الاقمشة . وثمة ٢٥ مصنعا لصناعة الملابس الداخلية وتعتبر اصفهان وشاهي وتبريز ويزد وشيراز وكرمان أهم مناطق صناعة المنسوجات القطنية فى ايران . أما صناعة السجاد فهى صناعة منزلية يتوارثها الابناء عن الاجداد .

ولقد أصبحت صناعة السكر والشاى احتكارا للدولة منذ مايو سنة ١٩٢٥ . ويوجد فى ايران ثمانية مصانع لتكرير السكر تبلغ قدرتها ٤٤ الف طن ولكنها لم تنتج فى عام ١٩٤٤ سوى عشرين الف طن . وتمتلك الدولة كذلك مصانع لطحن القمح وبعض المخابز فى طهران ومصنعا لاعداد المأكولات المحفوظة فى مدينة شاهي . ومضارب للارز . وتستخرج شركة روسية ايرانية الاسماك من بحر قزوين .

وتحتكر الدولة صناعة الدخان وتدر على الحكومة نسبة كبيرة من ايرادها . كما تحتكر بعض مصانع الصابون والاسمنت والجلسرين والكحول والزجاج .

وتضم الاراضى الايرانية رواسب عظيمة لشتى المعادن لم تستثمر بعد على نطاق واسع . ففيها الحديد والفحم والقصدير والكبريت والصفيح والبوتاس والبوراكس

التجارة الخارجية

تعتبر بريطانيا بفضل امتلاكها للنفط الايرانى أعظم عميل لايران صادرا وواردا . بيد انه اذا استبعد النفط يأتى الاتحاد السوفيتى فى المقدمة ويستأثر باكثر من خمس تجارة ايران وتتلوه الولايات المتحدة فبريطانيا فالهند ففرنسا . وتخضع التجارة لنظام الحصص .

وأهم الواردات المنسوجات القطنية والصوفية والسكر والمعادن ومصنوعاتها والاسمدة والمواد الكيماوية وتبلغ قيمة الواردات (عام ١٩٤٦ — ١٩٣٧) ٢٧ر٤ مليون جنيه استرليني .

وتبلغ قيمة الصادرات (عدا النفط) ١٧ر١٧ مليون جنيه استرليني ، وباضافة النفط ٦٣ مليون جنيه استرليني وأهمها السجاد والارز والمعادن النفيسة والمنتجات الحيوانية

الشئون المالية

وحدة العملة الايرانية الريال ويحتوى على مائة دينار . وقد بلغت العملة المتداولة فى مارس عام ١٩٤٦ ٧٠١٠ مليون ريال . وتبلغ نسبة قيمة الذهب والفضة المستخدمة لغطاء النقد الايرانى ٥٥ ٪ . أما بقية النسبة فيستعمل فى غطائها سندات الحكومة واحتياطى الدولة من النقد الاجنبى وجواهر التاج .

وأهم مصادر الايراد ضريبة الدخل والرسوم الجمركية والاتاوة التى تؤديها شركة النفط وأرباح الحكومة من الاحتكارات . ويستأثر الدفاع بالجانب الاعظم من نفقات الدولة . والميزانية الايرانية غير متوازنة فى السنوات الاخيرة

ويعتبر بنك ملى ايران البنك الوطنى للبلاد . وقد أنشىء عام ١٩٢٧ ويبلغ رأس ماله المصرح به ثلاثمائة مليون ريال . ويحتكر اصدار الورق النقدى . وله فروع فى المدن الايرانية الرئيسية ، ويعين البرلمان مدير عام البنك .

وفى سنة ١٩٣٠ أنشأت الحكومة البنك الزراعى الصناعى ووظيفته تقديم القروض للفلاحين بفائدة ٤ الى ٦ فى المائة والتسليف لاقامة منشئات الرى وزراعة السكر والشاى والقطن وانتاج الحرير والدخان

***

مصير سكان الارض

عدد سكان الارض فى زيادة مستمرة ، وكمية السلع والطيبات فى حالة قريبة من الثبات ان لم تكن فى هبوط .

وقد جاء فى تقرير اذاعته سكرتارية هيئة الامم المتحدة مساء ١٦ ابريل الماضى ان آخر تقرير لعدد سكان العالم هو الفين واربعمائة مليون نسمة بزيادة نحو ٢٥ مليونا عن العام الماضى .

وقد حذر التقرير من هذه الزيادة المطردة ! فان الفرد يحتاج لطعامه الى هكتار مربع من الارض المنزرعة . فاذا قدرت الارض المنزرعة بخمسة آلاف وستمائة مليون هكتار ، فان هذه المساحة لن تكفى الا لاطعام ٥٦٠٠ مليون نسمة .

واذا استمرت زيادة السكان بالمعدل الفائت (٢٥ مليونا كل عام) فلن يحل عام ٢٠٧٦ — اى بعد مرور ١٢٤ سنة — الا والعالم فى ازمة مستحكمة لا حل لها الا باقلال عدد السكان ! ..

اليس من الاوفق ان يتدبر العالم هذا الامر قبل حدوثه فتتعاون الدول على استغلال الارض اقصى استغلال وتستنبط موارد جديدة لاشباع الحاجات فى المستقبل وبذلك نتدارك الامر قبل استفحاله !

حظر استيراد بعض السلع فى العراق

قررت الحكومة العراقية حظر استيراد عدد كبير من السلع (عددها ٤٨) من بينها البندق والبذور الزيتية والفواكه الناضجة والمجففة والمأكولات المحفوظة . وشجعت استيراد الآلات اللازمة للمصانع والمناجم وقطع الغيار اللازمة لها وخصصت لها نسبة كبيرة من العملات الصعبة

●

العملات التى يقبلها مكتب القطع السورى فى اعادة القطع الناجم عن التصدير : —

الدولار الامريكى — الجنيه الاسترليني — الفرنك السويسرى — الفرنك البلجيكى — الفرنك الفرنسى — الجنيه المصرى .

حركة مستويات الأسعار العالمية

هذه هي الحلقة الثالثة من سلسلة المقالات التي يختصنا بها المستر كريج وفيها يستعرض حركة مستويات الاسعار العالمية مبينا أسبابها وعواملها

منذ قرون انتاب مستوى الاسعار في جميع أرجاء العالم موجة عامة من الارتفاع والانخفاض . وغالبا ماكانت موجات الارتفاع تصحب نشوب حرب عالمية وأحيانا ما تصطنع أساليب الدفع تغرى باكتشاف مناجم للذهب أو تحويل الذهب الموجود الى نقود ذهبية .

وهناك أسبابا أخرى لرفع الاسعار العالمية ، منها تكديس الذهب في أقبية البنوك المركزية استنادا على النظرية القائلة بأن الاحتياطي المختزن أفضل من الاحتياطي المبعثر ، وهذا مبدأ امتد تطبيقه في المحيط الدولي بتوصية من مؤتمر البنوك في جنوا سنة ١٩٢٢ وقرره اتفاق بريتون وودز

وثمة عامل آخر يسبب تباين مستوى الاسعار ، وهو تنوع الانتاج.

ويتضح مما سبق أن حركة مستويات الاسعار العامة تتأثر بسبب واحد أو كلا السببين :

١ ـ التغير في انتاج الطيبات (السلع)

٢ ـ التغير في وسائل الشراء ، التي يعبر عنها بالتنوع في خلق « النقود »

وهناك حقيقتان :

أولهما : ان ارتفاع الاسعار يحدث حينما يزيد عرض النقود عن عرض السلع ، أو اذا انخفض عرض النقود وكان عرض السلع أسرع انخفاضا .

وثانيهما : يحدث انخفاض في مستوى الاسعار حينما تزداد مقادير النقود ببطء عن انتاج السلع ،هذا مع مراعاة أن النقود قد تنخفض أسرع من انتاج السلع ، ويطلق على الحالة الاولى « فترة التضخم » وعلى الحالة الاخيرة « فترة الانكماش »

ويمكن تعريف التضخم بانه « الحالة التي تكون فيها النسبة المئوية في زيادة وسائل الشراء أكثر من زيادة النسبة المئوية للسلع القابلة للشراء »

وبناء على قانون العرض والطلب غالبا ما يصحب فترة التضخم ارتفاع في مستوى الاسعار والعكس بالعكس بالرغم من ان رجال الاعمال يقللون من هذه الحقيقة ، ولكنها الامر الواقع ، حتى يمكن القول « أن النقود الكثيرة تطرد السلع القليلة »

ويمكن أن نقول ان اضطرار الحكومات لسد نفقات ميزانياتها ، كما حدث في عهد اسماعيل باشا حينما تدفقت الاموال الاجنبية ، وتكرر ذلك عام ١٩٠٧ حينما وجد بعض المستثمرون الاجانب أن مصر لقمة سائغة فأقبلوا على شراء الارض بسبب الافراط في عرض النقود .

واذا فرضنا وجود حالة حرب مما يضطر الحكومة لتعبئة عتادها الحربي ولوازم جنودها الامر الذي يؤدي الى « ندرة السلع المدنية » مما يسبب التضخم . وفضلا عن ذلك فان أية حكومة ليس لديها المال الكافي لشراء هذه المهمات ، مما يضطرها لخلق نقود أخرى ،وهو سبب آخر للتضخم

وفرة النقود

والعالم الآن في حالة استعداد

الارقام القياسية لأسعار الجملة ومستوى المعيشة

						النسبة المئوية
المملكة المتحدة	أسعار الجملة ١٩٢٧	يناير ٥٠	١٧٨ر٧	يناير ٥١	٢١٩ر٠	٢١ر٠
«	« « ١٩٣٨	»	٢٤١٤ر٠	»	٢٩٥ر٥	٢٢ر٤
أستراليا	« « ١٩٣٧	نوفمبر ٥٠	١٩٨ر٠	نوفمبر ٥١	٢٤٢ر٠	٢٢ر٢
نيوزيلانده	« « ١٩٣٧	اكتوبر	١٧٩ر٠	أكتوبر	٢٠٢ر٠	١٢ر٩
ايرلنده	« « ١٩٣٨	سبتمبر	٢٠١ر٠	سبتمبر	٢٠٨ر٠	٩ر٥
جنوب أفريقيا	« « ١٩٣٧	نوفمبر	١٩٤ر٠	نوفمبر	٢١٢ر٠	٩ر٣
شمال روسيا	مستوى المعيشة ١٩٣٩	نوفمبر	١٧٠ر٠	»	١٧٩ر٠	٥ر٣
جنوب «	« « ١٩٣٩	»	١٥٩ر٠	»	١٦٧ر٠	٥ر٠
الهند	أسعار الجملة ١٩٣٨/٣٩	»	٣٩٠ر٠	»	٤١١ر٠	٥ر٤
سيلان	مستوى المعيشة « «	»	٢٦٢ر٠	»	٢٧٧ر٠	٥ر٦
الملايو	مستوى المعيشة ١٩٤٧	اكتوبر	٨١ر٠	أكتوبر	٩٢ر٠	١٣ر٦
كندا	أسعار الجملة ١٩٢٦	نوفمبر	١٥٧ر١	نوفمبر	١٧٤٠ر٠	١٠ر٧
الولايات المتحدة	« « «	يونيه ٥٠	١٥١ر٥	يونيه ٥١	١٨٠ر٠	١٨ر٨
البرازيل	مستوى المعيشة ١٩٣٩	سبتمبر	٣٥٦	سبتمبر	٣٩٣	١٠ر٤
شيلي	أسعار الجملة ١٩٣٧	اغسطس	٣٩١	أغسطس	٤٥٣	١٥ر٨
كولمبيا	مستوى المعيشة ١٩٣٧	أغسطس	٧٤	مايو	٩٤	٢٧ر٠
المكسيك	أسعار الجملة ١٩٣٩	سبتمبر	٢٩٤	سبتمبر	٣٢١	٩ر٢
بيرو	« ١٩٣٧	أغسطس	٥٨٢	أغسطس	٦٥٠	١١ر٧
فنزويلا	« ١٩٣٨	سبتمبر	١٦٦	سبتمبر	١٧٠	٢ر٢
البلجيك	« ١٩٣٦/٣٨	نوفمبر	٣٦١	نوفمبر	٤٢٦	١٨ر٠
فرنسا	« ١٩٣٨	ديسمبر	٢٠٠٢	ديسمبر	٢٤٠٩	٢٠ر٤
ايطاليا	« ١٩٣٧	نوفمبر	٥١٦٤	نوفمبر	٥٦٤٥	٩ر٣
لوكسمبرج	مستوى المعيشة ١٩٣٧	اكتوبر	٣٢٩	أكتوبر	٣٤٠	٣ر٤
هولانده	أسعار الجملة ١٩٣٧	نوفمبر	٢٨٤	نوفمبر	٣٢٥	١١ر٤
تركيا	» » »	»	٤٩١	»	٤٦٤	٥ر٥
النمسا	» ١٩٣٨	»	٦٧٥	»	٨٨٢	٣٠ر٧
غرب ألمانيا	مستوى المعيشة «	»	١٥٦	»	١٥٠	٣ر٨
اليونان	» ١٩٣٧	اكتوبر	٢٧٩١٤	سبتمبر	٣١٤٥٥	١٢ر٧
البرتغال	أسعار الجملة ١٩٣٧	نوفمبر	٢٣٩	نوفمبر	٢٣٣	٢ر٥
الدانيمرك	» »	ديسمبر	٢٢٧	ديسمبر	٢٧٥	٢١ر١
فنلنده	» »	»	٩٣٣	»	١١٨	٢٦ر٥
النرويج	» »	»	١٨٤	»	٢٢٧	٢٣ر٤
أسبانيا	» »	»	٤٤٩	نوفمبر	٥٨٥	٣٠ر٣
السويد	» »	»	١٩٨	»	٢٢٨	١٥ر١
سويسرا	» »	»	١٩٢	ديسمبر	٢١١	٩ر٤
الهند الصينية	مستوى المعيشة ١٩٣٩	أغسطس	٤١٥٠	أغسطس	٤٢٨٠	٣ر١
اندونيسيا	» » »	سبتمبر	١٢١٠	سبتمبر	١٤٢٤	١٧ر٧
ايران	» » ١٩٣٧	سبتمبر	٨٥٣	»	٦٥٥	٢٣ر٢
العراق	» » ١٩٣٩	سبتمبر	٥٠٢	»	٤٩٢	٢ر٠
اليابان	» » ١٩٤٨	سبتمبر	١٤٠	»	١٣٠	٧ر١
مصر	أسعار الجملة ١٩٣٩	يناير ٥٠	٣٢٥	يناير ٥١	٣٨٣	١٧ر٩

الحرب ، والتعبئة الحربية على قدم وساق ، فلا غرابة أن يعم التضخم وترتفع الاسعار ، هذا فضلا عن أن العالم كان يستعيد اصلاح ما خربته الحرب العالمية الثانية مما يستلزم زيادة الطلب على السلع ، واذن فنحن فى حالة « **ندرة السلع** » وهى السبب الآخر للتضخم وارتفاع مستويات الاسعار . ولعل اندلاع الحرب فى كوريا واعادة التسلح توضح لنا أسباب التضخم الحالى .

ولا يعوزنا البحث عن استقصاء الاسباب التى نجم عنها ارتفاع الاسعار اذا استرشدنا بالجدول المنشور فى الصفحة السابقة . وهناك عامل يثير الذعر وهو الارتفاع المفاجىء فى أسعار المملكة المتحدة خلال الاثنى عشر شهرا الماضية بمعدل ٢١٫٧٪ بل لقد تنبأ وزير المالية البريطانية بحدوث ارتفاع آخر فى الاسعار خلال الاثنى عشر شهرا القادمة

ولقد توقعت الولايات المتحدة زيادة أخرى فى مستويات الاسعار ، ولكن كيف توقفها ؟ كما حددت اسبانيا وايرلنده أسعارهما ، ولكن نظام تحديد الاسعار مآله الفشل ما لم يكون مصحوبا بتحديد نصيب الافراد من السلع . وحتى هذه السياسة لن يصيبها النجاح ما لم ناخذ فى الحسبان مسألة ارتفاع أسعار الواردات .

ولما كانت أسعار القطن بدأت تنخفض فى الولايات المتحدة والمكسيك والهند وتركيا ومصر ، بينما ارتفعت أسعار الصوف عنها منذ ثلاثة شهور وكذا أسعار السكر فى كوبا وأسعار القمح — ارتفعت من ٣٠ جنيه للطن الى ٤٧ جنيه . وهكذا يصيب التضخم الطبقات الفقيرة أكثر من غيرها . . . وليس للشيوعية حليف أفضل من ذلك ! . .

فهل تستطيع مصر أن تساهم فى علاج هذه الحالة المحزنة ؟ انها تستطيع ، ولكن ليس بتدعيمها لمركز القطن بأسعار مرتفعة ، فى الوقت الذى تحارب فيه الدول الاخرى التضخم الناجم من المغالاة فى رفع أسعار منتجاتها .

ج . ا . كريج

شخصيات اقتصادية

احمد عبود باشا



لست أعرف عن انسان يقدره بعض القوم احسن التقدير ويثنون عليه أوفر الثناء ويكرهه بعضهم ويبغضه اكثر البغضاء مثل ما أعرف عن عبود باشا . تلك دائما من مميزات العباقرة

وافر النشاط جم الحركة داخل القطر وخارجه — تعرفه الاوساط التجارية والمالية والصناعية والزراعية والسياسية والحزبية والحكومية والصحفية والشعبية والارستقراطية على السواء .

يعزون اليه الكبائر والمعجزات ويسبغون عليه مختلف الصفات حتى لينسبون اليه اسقاط الوزارات وتولية الوزارات . وتلك أيضا من مميزات العظماء

صحف تمدحه وتثنى عليه، وأخرى تضيف المساوىء والمثالب اليه ، فلست تدرى أيها على الباطل وأيها على الصواب ، ولكنك تدرى فى النهاية أن من كان هذا شأنه كان جديرا بأن يعمل له الناس كل حساب ، جديرا بالتقدير والاعجاب .

يخافه الناس ويرجونه ، كأنه الجنة والنار .

عصامى بنشأته ، عصامى بنزعته، حسن الحظ ، وافر التوفيق فى أكثر الاحيان .

تعترضه الصعوبات ، وتقف فى سبيله العقبات ، ولكنها لا تفل عزيمته ، ولا تكسر همته .

وصل فى بعض الاوقات الى أحسن الثروة ، ثم هبط ثم عاد منها الى الذروة — دون أن يشعر بذلك الا من ينتسب له أو من يتصل به .

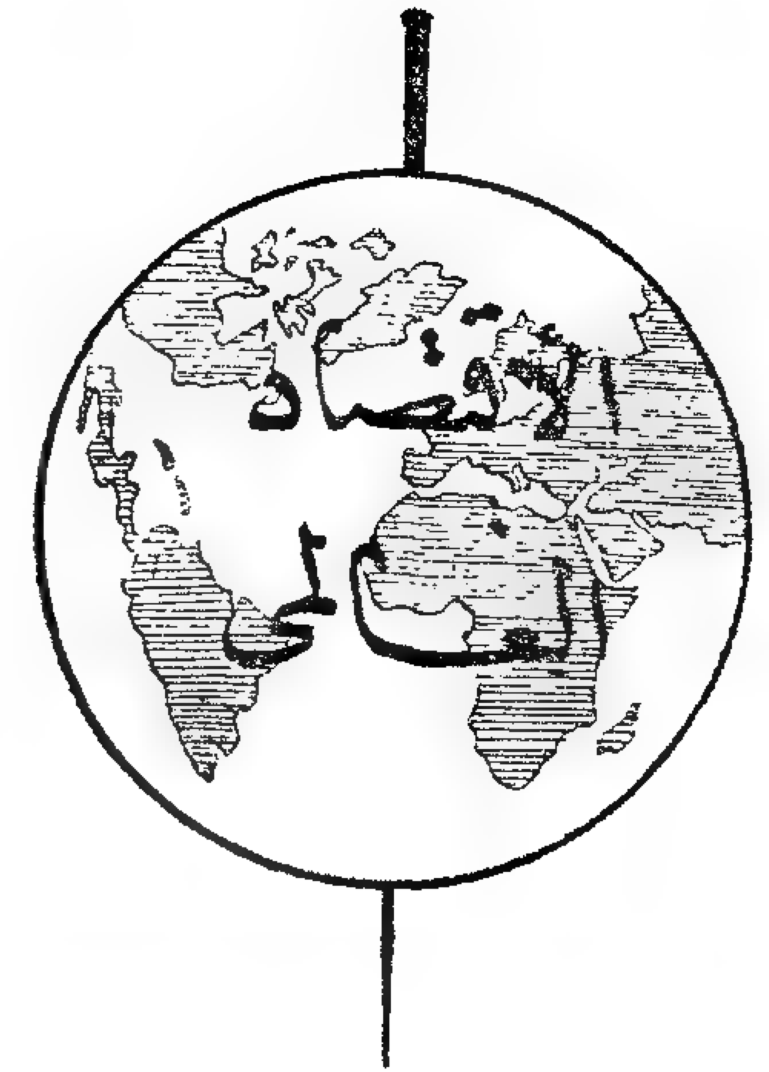
مغامر شديد المغامرة جرىء أقصى الجراة — وهذا وأن كان أمرا غير مأمون العاقبة فى شئون المال ، الا أن عبود باشا قد جرب أن مغامراته تفيده ولا تضره فى كل الاحوال أن لم يكن أكثر الاحوال .

درس عبود باشا الهندسة، وتخرج فى جامعة جلاسجو فكانت الحرب عام ١٩١٤ واضطر للعمل فى فلسطين ثم عاد لمصر فاشتغل بالمقاولات وبدأ يشق طريقه فى محيط العمل الحر

وعرج عبود باشا على الناحية السياسية والحزبية ، فاختير عضوا بمجلس النواب أكثر من مرة ، ثم جرب الصحافة فأخرج صحيفة الكشاف ردحا من الزمن ، ثم استقر فى الاعمال التجارية والمالية وقد سيطر على كثير منها ، فهو رئيس مجلس ادارة شركة السكر وعضو مجلس ادارتها المنتدب ، وهو رئيس مجلس ادارة شركة كوم امبو ، وهو رئيس مجلس ادارة شركة التقطير المصرية ، وهو رئيس مجلس ادارة شركة الفنادق ، وهو رئيس مجلس ادارة شركة النقل والملاحة الخديوية، وهو عضو مجلس ادارة الشركة المصرية للاسمدة والصناعات الكيماوية وهو عضو مجلس ادارة شركة القنال، وهو عضو مجلس ادارة بنك مصر . وحسبك بما لكل مركز من تلك المراكز من خطر وجلال وما يستتبعه من مسئوليات ثقال .

وعبود باشا آية على أن المال يأتى بالمال ، والحظ يجلب الحظ، والتوفيق يتبع التوفيق فى أغلب الاحوال ، فمابالك بالذكاء المستعر ، والنشاط المستمر ، والعمل الذى لا يقف عند حد ، — ان حشد المال موهبة لا يحظى بها الكثيرون .

حسن الحطيم



استهلاك القطن الامريكي خلال شهر مارس الماضي

أذاع مكتب الاحصاء الامريكي أن استهلاك القطن الخام في شهر مارس الماضي بلغ ٩١٢ الف بالة مقابل ٨٩٨ الف بالة فى نفس الشهر من العام الماضى .

كما بلغت جملة المخزون من القطن الخام لدى شركات النسيج ٢٫٣٧٠٫٠٠٠ بالة فى شهر مارس مقابل ١٫٨٨١٫٠٠٠ بالة فى نفس الشهر من العام الماضى .

واتضح أن جملة المخزون فى المخازن ولدى المحالج بلغ ٣٫٦١٥٫٠٠٠ بالة مقابل ٨٫٣٠٢٫٠٠٠ بالة

وعدد المغازل العاملة ٢٠٫٩٥٧ ر٢٠ مقابل ٢٠٫٤٢٧ ر٢٠ مغزلا فى العام الماضى

انتاج السيارات فى فرنسا خلال يناير ١٩٥١

سجلت صناعة السيارات فى شهر يناير رقما قياسيا اذ بلغ انتاجها ٣٧٫٥٠٥ من السيارات المختلفة . وقد كان متوسط الانتاج الشهرى خلال عام ١٩٥٠ مبلغ ٢٩٫٧٩٩ سيارة موزعة على الوجه الآتى :

٢٦٫٥٥٠ سيارة ركوب و١٠٫٦٣١ سيارة للصناعة و ١٩٤ سيارة ركاب كبيرة و ١٣٠ من الجرارات والعربات الخاصة .

ألياف الحرير الصناعى فى أمريكا

كان المخزون من ألياف الحرير الصناعى فى أمريكا ٢٨٫٦٠٠٫٠٠٠ رطل فى سنة ٣٩ ثم ازداد فى سنة ٤٩ فبلغ ٤٤٫٢٠٠٫٠٠٠ رطل واذا به ينهار فى نهاية شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ الى حوالى ١٤٫٠٤٠٫٠٠٠ رطل الامر الذى دعا الى ايجاد حالة ذعر لدى الغزالين الذين يستخدمون الحرير الصناعى . وقد دعت هذه الظروف الى تدخل المختصين للعمل على زيادة الانتاج من هذه الالياف كما عمدت السلطات المختصة الى رفع القيود التى كانت قد وضعت فى اليابان على انتاج الحرير الصناعى والتى كانت تقضى بأن لا يتجاوز هذا الانتاج ٤٥٠ مليون رطل فى السنة

انتاج الصلب فى الولايات المتحدة

زاد انتاج الصلب فى الولايات المتحدة خلال سنة ١٩٥٠ فبلغ ٩٧٫٠٠٠٫٠٠٠ طن وهذا يزيد عما أنتجته فى سنة ١٩٤٩ بما يزيد عن ١٩ مليون طن

تخفيض ضريبة التبغ فى سنغافوره

تقرر تخفيض الضريبة المفروضة على التبغ المصنوع (المستورد من جميع الجهات بدون تمييز) بمستعمرة سنغافوره من ٥ دولارات للرطل أى ٢ ١/٢ دولار للرطل. ولا يوجد رسم تفضيلى بالنسبة لهذه المادة . وهى تستورد عادة من اندونيسيا والهند وتستعملها الطبقات الفقيرة

(هذا الدولار يوازى ١/٣ دولار أمريكى تقريبا)

انتاج المصانع الكيماوية الفرنسية فى شهر يناير ١٩٥١

حامض كبريتيك : ١٢٢٫٠٠٠ طنا مقابل نفس الكمية فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠

كاربورات الكلسيوم : ١٠٫٠٠٠ طنا مقابل ١١٫٦٠٠ فى ديسمبر سنة ١٩٥٠

الكلور الغازى : ٧٫٩٠٠ طنا مقابل ٧٫٨٨٢ طنا

الصودا الجامدة بالجير : ٢٢٫٠٠٠ طنا مقابل ٢٢٫٣٦٥ طنا

كاربونات الصودا : ٧٠٫٠٠٠ طنا مقابل ٦٩٫٩٠٠ طنا

مواد جيرية شحمية : ١١٥٫٠٠٠ طنا مقابل ١١١٫١٠٠

سيلفير الكاربون : ٢٫٨٠٠ طنا مقابل ٢٫٨٣٢ طنا

مواد مفرقعة : ٢٫٤٠٠ طنا مقابل ٢٫٣٩٢ طنا

ديناميت : ٨٠٨ أطنان مقابل ٨٠٦

متفجرات ازوتية : ٨٠٠ طنا مقابل ٧٩٨ طنا

سوبر فوسفات : ٩٥٫٠٠٠ طنا مقابل ١٠٠٫٠٠٠ طن

أسمدة ازوتية مركبة : ٢٠٫٨٥٠ طنا مقابل ٢٠٫٢٥٢ طنا

واردات ايطاليا من الاقطان من ١٩٥٠/٦/٣٠ الى ١٩٥٠/١٢/٣١

البلد	الكمية بالطن	القيمة بملايين الليرات
الولايات المتحدة	٥٨٥٥٠	٢٨٠٧١
مصر	١٧٢٩٧	١٢٢٨٧
الهند	٣٨٢٧	١٥٢٣
الباكستان	٧٢٢٤	٣٥٧٥
تركيا	٦٢١٣	٣٧٣١
سوريا	٤٢٥	٢١٣
البرازيل	١٥٥٥	٧٦٣
بيرو	٥٦٦	٣٠٥
المكسيك	٥٧٩٤	٢٤٢١
بلاد أخرى	٥٧٥٥	٢٥٠٧
الجملة	١٠٨٢٠٦	٥٥٣٩٥

ميزانية الاتحاد السوفيتى

قدرت ميزانية الاتحاد السوفيتى فى سنة ١٩٥١ كالآتى مع مقارنتها بنسبة سنة ١٩٥٠ :-

الايرادات :- بمليون روبل

	سنة ٥٠	سنة ٥١
ضريبة المبيعات	٢٣٦٠٦٩	٢٤٤٦١٩
ضريبة الربح	٤٠٣٧٤	٤٧٠٩٧
ضرائب غير مباشرة	٣٥٧٧١	٤٣٠٩٥
قروض للدولة	٣١٠٣١	٣٣٢٨٧

المصروفات :-

الاقتصاد القومى	١٥٧٣١٢	١٧٨٤٧٤
الخدمات الاجتماعية والثقافية	١١٦٨١٨	١٢٠٧٨٥
الدفاع	٨٢٨٦٧	٩٦٣٧٦
الادارة	١٣٨٤٨	١٤٢٩٥

الانتاج الصناعى فى روسيا

زاد الانتاج الصناعى فى روسيا سنة ١٩٥٠ عنه فى سنة ١٩٤٠ بمقدار ٧٣ ٪ وعنه فى سنة ١٩٤٩ بمقدار ٢٣ ٪ والسبب فى الزيادة يرجع الى انشاء مؤسسات جديدة وتعمير تلك التى خربتها الحرب الاخيرة مع ادخال آلات جديدة مستحدثة على جميع فروع الاقتصاد القومى وتحسين الاساليب الفنية المتبعة فى الصناعة

وسائل الرقابة على الاسعار والاجور

* فى الولايات المتحدة *

التجأت الولايات المتحدة عقب الحرب الكورية الى اتخاذ تدابير اقتصادية ترمى الى تحديد الاسعار والرقابة عليها فاصدرت فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ قانون الانتاج للدفاع والرقابة على الاسعار وهو يساهم فى تنمية الدفاع الاهلى بالطرق الآتية

١) منع التضخم والاحتفاظ بقيمة العملة المحلية

٢) التأكد من ان الاموال التى تخصص للدفاع تنفق فى الحصول على المواد والخامات بالقدر الذى قدر لها .

٣) تثبيت تكاليف المعيشة للعمال وطوائف المستهلكين الاخرى

٤) تثبيت تكاليف الانتاج للمزارعين ورجال الاعمال

٥) منع المغالاة فى الارباح والتخزين والمضاربة وغيرها .

٦) حماية المستهلكين والاشخاص ذوى الدخل المحدود .

٧) منع اسباب الاضطراب الاقتصادى .

٨) العمل على ايجاد التوازن المناسب بين القدرة الشرائية وبين المتوفر من السلع الاستهلاكية والخدمات المختلفة

٩) منع اسباب الاضراب الاقتصادى .

١٠) تفادى اسباب ما قد يحدث من انهيار فى قيم الاشياء .

ولقد اعدت الحكومة للتنظيم الادارى وكالة الاستقرار الاقتصادى يتفرع منها مكتب تثبيت الاسعار ومهمته وضع الحد الاقصى لاسعار السلع والقيام بالرقابة على تنفيذها ومجلس تثبيت الاجور والرقابة عليها

خول القانون لرئيس الجمهورية سلطة تحقيق الاهداف السابق ذكرها باتخاذ تدابير اختيارية وذلك عن طريق مشاورات ودراسات يقوم بها الرئيس مع ممثلين من رجال الاعمال والزراعة والعمل والمستهلكين ولكن هذه التدابير الاختيارية التى استخدمتها وكالة الاستقرار الاقتصادى قد فشلت مما سيضطر الى استخدام تدابير الزامية التى بمقتضاها يمكن للرئيس اصدار الاوامر ووضع القواعد الخاصة بوضع حدود قصوى بالاسعار

اما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية فلقد نص القانون على انه عند وضع الحد الاقصى لسعر اى سلعة زراعية يتعين مراعاة الا يقل عن احد السعرين التاليين ايها اكثر .

١) سعر المساواة الذى يحدده وزير الزراعة بمقتضى قانون سنة ١٩٣٨ .

٢) اعلى سعر حصل عليه المنتج خلال المدة من ٢٤ مايو الى ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٠ كما يقرره وزير الزراعة .

ونظرا للارتفاع المطرد فى الاسعار اصدر مدير مكتب تثبيت الاسعار فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥١ قرارا بتجميد جميع الاسعار عند اعلى مستوى بلغته خلال المدة من ١٩٥٠/١٢/٢٩ الى ١٩٥١/١/٢٥ وتخضع لهذا القرار جميع السلع فى جميع اطوارها وكذلك البضائع المصدرة والمستوردة واستثنى من هذا القرار ما لا يقضى القانون باستثنائه وما تحول أسباب أصلية قوية دون اخضاعه . .

انتاج الصلب فى دول غرب أوروبا بالطن

الدولة	سنة ١٩٥٠	سنة ١٩٤٩
المملكة المتحدة	١٨ر٤٠٠ر٠٠٠	١٧ر٤٠٠ر٠٠٠
غرب المانيا	١٣ر٥٠٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠
فرنسا	٩ر٤٠٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠
بلجيكا	٤ر١٠٠ر٠٠٠	٤ر٢٠٠ر٠٠٠
لوكسمبرج	٢ر٧٠٠ر٠٠٠	٢ر٥٠٠ر٠٠٠
ايطاليا	٢ر٥٠٠ر٠٠٠	٢ر٢٠٠ر٠٠٠
السار	٢ر٥٠٠ر٠٠٠	١ر٩٠٠ر٠٠٠

تأميم القطن أو تثبيت سعره

القى حضرة الاستاذ الدكتور محمد مظلوم حمدى أستاذ الاقتصاد السياسى بكلية التجارة بجامعة فاروق الاول محاضرة قيمة مساء ١٢ ابريل الماضى بنادى التجارة الملكى بالاسكندرية عن تاميم القطن أو بعبارة اصح كما عبر هو « تثبيت أسعاره » . وكان يسرنا نشر المحاضرة بنصها ، ولكن عذرنا هو ضيق المكان ، ولايسعنا الا ان ننشر ملخص آرائه فيما يلى :

ان الاجراءات الاقتصادية التى اتخذت خلال السنوات القليلة الماضية حافلة بالمتناقضات التى تدل على أننا نتخبط فى ظلام . أفليس من المتناقضات أن نرفع سعر القطن ونقرر له حدا ادنى ثم نترك منتجيه وتجاره ومضاربيه ينعمون بأرباح هائلة ، لا تشاركهم الحكومة الا فى القليل منها فى الوقت الذى نعمل فيه على مكافحة الغلاء ! أليس من المتناقضات أن نضع دستورا لتحقيق العدالة فى توزيع أعباء الضرائب فى الوقت الذى نسرف فى فرض الضرائب غير المباشرة التى يئن تحت وطأتها الفقير ؟ أليس من المتناقضات أن نفرط فى أصدار البنكنوت ونضخم مصروفات الدولة ونغترف من الاحتياطى العام ثم ندعى أن الغلاء وباء حل بنا من الخارج وأن علينا أن نتحمله ؟ واخيرا فهل أعجب من تخفيض القيمة الخارجية لعملتنا بمحض ارادتنا فى الوقت الذى نحاول رفع قيمتها الداخلية ؟

والسبب الاساسى لهذا التناقض هو عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة محددة الاهداف. والعجيب أن تسمع أن مكافحة الفقر والجهل والمرض ، ورفع مستوى المعيشة والنهوض بمرافق البلاد وما الى ذلك من العبارات المطاطة ، هى أهداف السياسة الاقتصادية . وهذه ليست أهداف فى نظر الاقتصادى ، بل هى مجرد رغبات وآمال مبهمة . ومامن حزب سياسى فى بلد ديمقراطى متحضر الا وله سياسة اقتصادية محددة . فسياسة حزب المحافظين فى انجلترا تقوم على حماية مصالح أصحاب الاراضى الزراعية . وسياسة حزب الاحرار للدفاع عن رجال الصناعة وغرس مبادىء الحرية الاقتصادية. وسياسة حزب العمال قوامها تاميم الصناعات الاساسية ، وتحقيق العدالة الكاملة ، وسيطرة الدولة تدريجا على شئون انتاج وتوزيع وتداول الثروة

واذا بحثنا فى موضوع تأميم القطن فاننا نقول انه اذا كان التأميم خاصا بسلعة ما ، فان ذلك يعنى تملك الدولة للمورد الذى تنتج منه هذه السلعة. فتأميم البترول يعنى تملك الدولة لآبار البترول ، وتأميم الفحم يعنى تملك الدولة لمناجم الفحم . وتأميم القطن يعنى تملك الدولة للاراضى الزراعية التى تنتج القطن . والذين نادوا بتأميم القطن لم يقصدوا قطعا تملك الدولة للاراضى الزراعية بل كان المقصود هو استيلاء الدولة على محصول القطن بسعر ثابت واحتكار تجارته الخارجية . ولذلك ترددت فى تسمية هذه المحاضرة (تاميم القطن) وهى العبارة الشائعة ، و (تثبيت سعر القطن فى الداخل) ، وآثرت التسمية الاولى رغم خطئها .

وفكرة استيلاء الحكومة على القطن بسعر ثابت تدفعه للمنتج ليست بالفكرة المستحدثة ، فقد حصل ذلك منذ عهد محمد على الكبير ، وقد كان احتكار الدولة لتجارته الخارجية مورد أرباح طائلة . وفى خلال العشرين سنة الاخيرة تدخلت الحكومة المصرية عدة مرات كمشترية فى سوق القطن .

واخيرا خلال الحرب العالمية الثانية اشترت الحكومة البريطانية الجزء الاكبر من محصول سنة ١٩٤٠ بمبلغ ٢٥ مليون جنيه . واشتركت الحكومتان المصرية والبريطانية فى شراء محصول سنة ١٩٤١ بمبلغ ٣٠ مليون جنيه مما تطلب عقد قرض داخلى لتغطية نصيب الحكومة المصرية . وفى سنة ١٩٤٢ اشترت الحكومة المصرية كل المحصول ، وكذلك فعلت فى أعوام ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ وذلك باصدار قروض داخلية وواضح ان استيلاء الحكومة على القطن بسعر ثابت ليس بالبدعة المستحدثة ولا هو بالفكرة المتطرفة ، خاصة وقد رحب بها المنتجون ، بل وطالبوا بها فى مناسبات كثيرة ... **فلماذا اذن هذا الضجيج الآن ؟**

ان ارتفاع أسعار جميع رتب القطن فى أوائل العام الحالى ، يرجع الى زيادة الطلب على المواد الاولية عقب حرب كوريا ، وتخزين الولايات المتحدة كميات منها وفرضها قيودا شديدة على القطن المصدر منها

ومن الحقائق الدامغة ان ارتفاع سعر القطن فى الداخل هو من أهم أسباب الغلاء الحالى ، وليس ارتفاع الاسعار العالمية الا مساهمة فى زيادة حدة الغلاء . ولو كان الامر غير ذلك ، فلماذا لم ترتفع أسعار الضروريات فى

الاعلان فى المجلات

نشرت مجلة الاحصاء اللندنية بيانا جاء فيه ان قيمة الاعلانات فى لندن سنة ١٩٥٠ قد زادت كثيرا عنها فى سنة ١٩٤٩ فبلغت ٣٦ر٩١٤ر٠٠٠ جنيها مقابل ٣٠ر٥٢٢ر٠٠٠ جنيها عام ١٩٤٩ وظهر ان قيمة الاعلانات التى نشرت بالمجلات كانت اكثر من قيمة ما نشر بأية وسيلة اخرى اذ بلغت ١٠ر٨٨٧ر٠٠٠ تليها الجرائد الصباحية بمبلغ ١٠ر٥١٧ر٠٠٠

ويدل ذلك على مدى ما تتمتع به المجلات من ميزات للمعلن يجعله يفضلها على غيرها

انجلترا الى مثل ارتفاعها هنا مع أن انجلترا تعتمد تماما على الواردات

واحق انه لن تنجح أية محاولة لمكافحة الغلاء ما دامت أسعار القطن التى تصل **فعلا** الى يد المنتج والارباح التى تحصل عليها التاجر **فعلا** على ما هى عليه ، ذلك أن رفع سعر القطن وخفض أسعار ما عداه من السلع ضدان لا يجتمعان .

ولكن كيف يؤدى ارتفاع أسعار القطن فى الداخل الى اشتداد وطأة الغلاء ؟ من المعروف ان اصدار البنكنوت خلال الحرب لتغطية نفقات الجيوش المتحالفة ، أدى الى حالة تضخم نقدى ، كان من المنتظر أن تزول عقب الحرب ، ولكن ازداد اصدار البنكنوت بعد الحرب زيادة كبيرة بسبب ارتفاع أسعار القطن ، هذا بالاضافة الى التوسع فى الودائع المصرفية .

ولا تقتصر العلاقة بين ارتفاع سعر القطن وحالة الغلاء على ما يسببه هذا الارتفاع من زيادة كبيرة فى كمية النقد المتداول وتركيز قوة شرائية هائلة فى أيدى منتجى القطن وتجاره ، بل ان هذا الارتفاع يصل الى المستهلك بعدة وسائل أهمها انصراف المزارعين عن زراعة المحاصيل الاخرى مما يؤدى الى رفع أثمانها . ومنها ارتفاع أثمان منتجات الصناعة التى تستخدم القطن كمادة أولية . ثم ان هذه الزيادة الكبيرة فى دخل منتجى القطن وتجاره تقلل من مرونة طلبهم على مختلف السلع والخدمات فيستغل ذلك المنتجون المحتكرون (الاجانب على الاخص) لرفع أثمان سلعهم الى الحد الذى يتناسب مع قدرة المشترين على الدفع . وقد أحسنت الحكومة صنعا بزيادة رسم الصادر على القطن من ٤ ١/٢ الى ١٨ ريال . ويا ليت الحكومة تجعل نسبة الضريبة تتغير بتغير السعر فتبلغ ٢٥ ٪ مثلا ، ثم ترصد حصيلة ذلك لتخفيف حدة الغلاء (ويقدر رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى هذه الحصيلة بمائتى مليون جنيه)

والرأى عندى هو تثبيت سعر القطن فى الداخل عند مستوى أقل كثيرا من مستواه الحالى عن طريق الاستيلاء ، وذلك بأن تكلف الحكومة المنتجين والتجار ايداع أقطانهم فى شون البنوك المعتمدة بسعر ثابت أو يتغير حسب الظروف . وبعد ذلك تتولى الحكومة بيعه لحسابها فى الخارج بعد تخصيص جزء منه للمصانع المحلية ، عن طريق بيوت التصدير نظير عمولة تتقاضاها من الحكومة . والارباح التى تحصل عليها الحكومة يستعمل جزء منها لتخفيض أسعار المواد الغذائية للمستهلك عن طريق الاعانات . ويرحل الباقى الى حساب لمواجهة ما قد يطرأ من هبوط فى أسعار القطن العالمية مستقبلا ويسمى (حساب موازنة سعر القطن) وهذه السياسة كما تهدف الى حماية مصالح المستهلكين الحالية ، فانها تهدف حقا الى حماية مصالح المنتجين حيث أن الاسعار الحالية لن تدوم لمدة طويلة خاصة وأن كاليفورنيا وتكساس والولايات الجنوبية الشرقية بدأت فى زراعة القطن نظرا لارتفاع سعره فى أمريكا .

وهناك من الدلائل ما يدل على أن تثبيت سعر القطن — بعد خفضه بمقدار ٢٥ ٪ الى ٣٠ ٪ عن المستوى الحالى ، فيه فائدة عاجلة للمستهلك وفائدة آجلة محققة للمنتج . وأن هذا التثبيت سوف يجعل بورصة العقود غير ذات موضوع .

أنباء المواد والخامات فى العالم

* زاد انتاج الحديد الخام
* تقدمت صناعة مواد البناء كالاسمنت والطوب بينما تراجعت صناعة الفخار
* لا يزال هناك عجز عالمى فى انتاج الرصاص والزنك .
* ينتظر وجود فائض من الفحم قدره ٢٥ مليون طنا فى العام القادم .
* ازداد محصول البطاطس فى العالم بينما قل محصول الكروم
* زاد محصول الموالح فى الجزائر ، بينما تقدم الانتاج الامريكى
* بلغ انتاج القمح فى غرب اوربا ٣٥ مليون
* تعانى اوربا الغربية عجزا فى انتاج السكر والمواد الدهنية علاوة على التوسع الجارى فى معامل التكرير والتى سيمكنها من تكرير ٦٢ مليون طنا .
* لا زالت صناعة النسيج بمختلف انواعه فى اليابان تعانى نقصا فى الانتاج بسبب قلة الطلب على الحرير ونقص المواد الاولية فى الصوف والقطن لعدم توافر الدولار (العملة الصعبة). كما بلغت نسبة النساء المشتغلات فى صناعة الحرير ٦٢٪ من مجموع العمال بشتى المصانع اليابانية .

اغلاق بورصة العقود

ولا ريب فى أن اغلاق هذه البورصة أصبح أمرا تتطلبه صيانة المصالح الحقيقية للبلاد ، خاصة بعد اغلاق بورصة ليفربول التى كانت تعتمد كليا على تغطية عملياتها فيها ، وأن بورصة العقود أضحت ناديا ضخما للقمار تفقد وتكتسب فيه الثروات فى لمح البصر حتى قرر مندوب سويسرا فى مؤتمر القطن الدولى بالقاهرة **« ان المصانع السويسرية لا يزعجها ارتفاع أسعار القطن المصرى قدر ما يزعجها عنف تقلب أسعاره بتلك الكيفية »** وهكذا فقدت البورصة وظائفها الاقتصادية الاساسية التى أنشئت من أجلها .

واختتم محاضرتى بالاشارة الى تجارب تثبيت أسعار المواد الاولية التى حدثت أخيرا فى دول ذات سياسات اقتصادية راسخة ومدروسة ، مما يطمئننا الى ضرورة تثبيت سعر القطن بالنسبة للمنتج ومن هذه التجارب ما فعله «المراقب العام للاسعار» بالولايات المتحدة من تحديد سعر أساسى ثابت للقطن ، يتغير حسب رتبة القطن . وفى استراليا اقترح وزير ماليتها فى مشروع الميزانية الاخير الى تسديد منتجو الصوف علاوة على الضرائب المستحقة عليهم ٢٠ ٪ من صافى دخلهم على هيئة ضرائب مدفوعة مقدما . أما حكومة السودان فقد درأت خطر التضخم بتجميد جزء من الثمن الذى يدفع للمنتج .

وفى اعتقادى انه لو وجد أن تثبيت سعر القطن فيه اجحاف بحقوق المنتجين ، وان تطبيقه يلقى صعوبة التطبيق فالخطوة التالية هى استيلاء الحكومة عليه بأسعار السوق الحالية على أن تدفع له ثلثى الثمن وتجمد الثلث الباقى لفترة طويلة نسبيا (مبدئيا خمس سنوات) .

في سطور وصور

صناعة العقاقير الطبية


معمل الامبول : تحضير المحاليل المعقمة وتعبئتها باحدى الشركات الكبرى للمستحضرات الطبية

صاحب نهاية الحرب الكبرى الأخيرة ظاهرة جديدة تعتبر نقطة تحول في هذه الصناعة ، وهي تكوين الشركات المساهمة ذات رؤوس الأموال الضخمة ، بعد أن كانت قائمة قبل ذلك على مجهودات فردية أو شبه فردية والسبب في ذلك هو الشعور اليقيني لدى رجال الأعمال وأصحاب الأموال بضرورة هذه الصناعة لمصر والاطمئنان الى نجاحها ومستقبلها ، بعد أن تخطت عقبات التكوين الاولى .

احتلت صناعة العقاقير الطبية مكانها اللائق بها بين أوجه النشاط الصناعي المحلي في مصر بالرغم من العقبات التي صادفتها ولا تزال تصادفها والتي تتخذ مظهرين :

مظهر أهلي يتضح من الاعتقاد الخاطىء المسيطر على ذهن المستهلكين من ان المنتجات الاجنبية عموما ـ والادوية خصوصا ـ أفضل من المنتجات المحلية ، ومن تمسكهم ببعض العلامات (الماركات) الاجنبية التي رسخت في حافظتهم .

ومظهر حكومي يتضح من انصراف الحكومة عن اصدار القوانين واللوائح التي تقي هذه الصناعة من المنافسة الاجنبية والتي تيسر لها الحصول على المواد الخام المطلوبة لها من الخارج ـ هذا بالاضافة الى أن الحكومة لا تفسح المجال لتوريد المنتجات المحلية في المناقصات الحكومية .

ونبرز في هذا المجال مثلين تأثرت فيهما هذه الصناعة من الاجراءات الحكومية .

ا ـ صاحب الحرب العظمى تقلبات عنيفة في أسعار الادوية فأصدر الحاكم العسكري ـ غير مقدر للمجهودات العلمية حق قدرها ـ أمرا عسكريا بتحديد أسعار الادوية وقعت تحت وطأته الادوية مما اضطر المعامل والشركات المصرية الى خفض ربحها خفضا كبيرا لا يتناسب مع ماتبذله في هذا السبيل من جهد ومال ، وخصوصا وانها كانت تحصل على كثير من مستلزماتها من السوق السوداء . وقد ألغى هذا الامر بعد انتهاء الحرب .

ب ـ كانت الخامات المستوردة للمصانع المحلية لا تنقل من الجمرك حتى تقوم معامل وزارة الصحة بتحليلها ، الامر الذي كان يستغرق وقتا طويلا تتعطل معه المصانع من الانتاج ... وانتهى الامر بعد جهد جهيد الى السماح بالافراج عنها من الجمارك دون تحليل اذا كانت تلك المواد مصحوبة بتقرير صادر من أحد معامل التحليل المعتمدة يوافق على توقيعها قنصل مصر في البلد المستورد

كان من نتيجة البحوث العلمية التي أجريت بجامعة فؤاد الاول بمصر اكتشاف الفوائد الطبية لمادة الخلين التي تستخرج من بذور الخلة . وقد نشرت هذه الابحاث وخضعت لتحقيق علمي وطبي عالمي وثبتت قيمتها كشيء جديد في فن العلاج

وبالرغم من ذلك لم تصرح دولة واحدة من دول العالم باستيراد مستحضر واحد من مستحضرات هذه المادة الطبية الفريدة في تأثيرها ، وانما صرحت فقط باستيراد هذه المادة الخام من مصر على ان تضع كل دولة من هذه الدول المستحضرات الطبية الناتجة منها داخل حدودها ...

فما أحوجنا الى هذه السياسة ؟!!

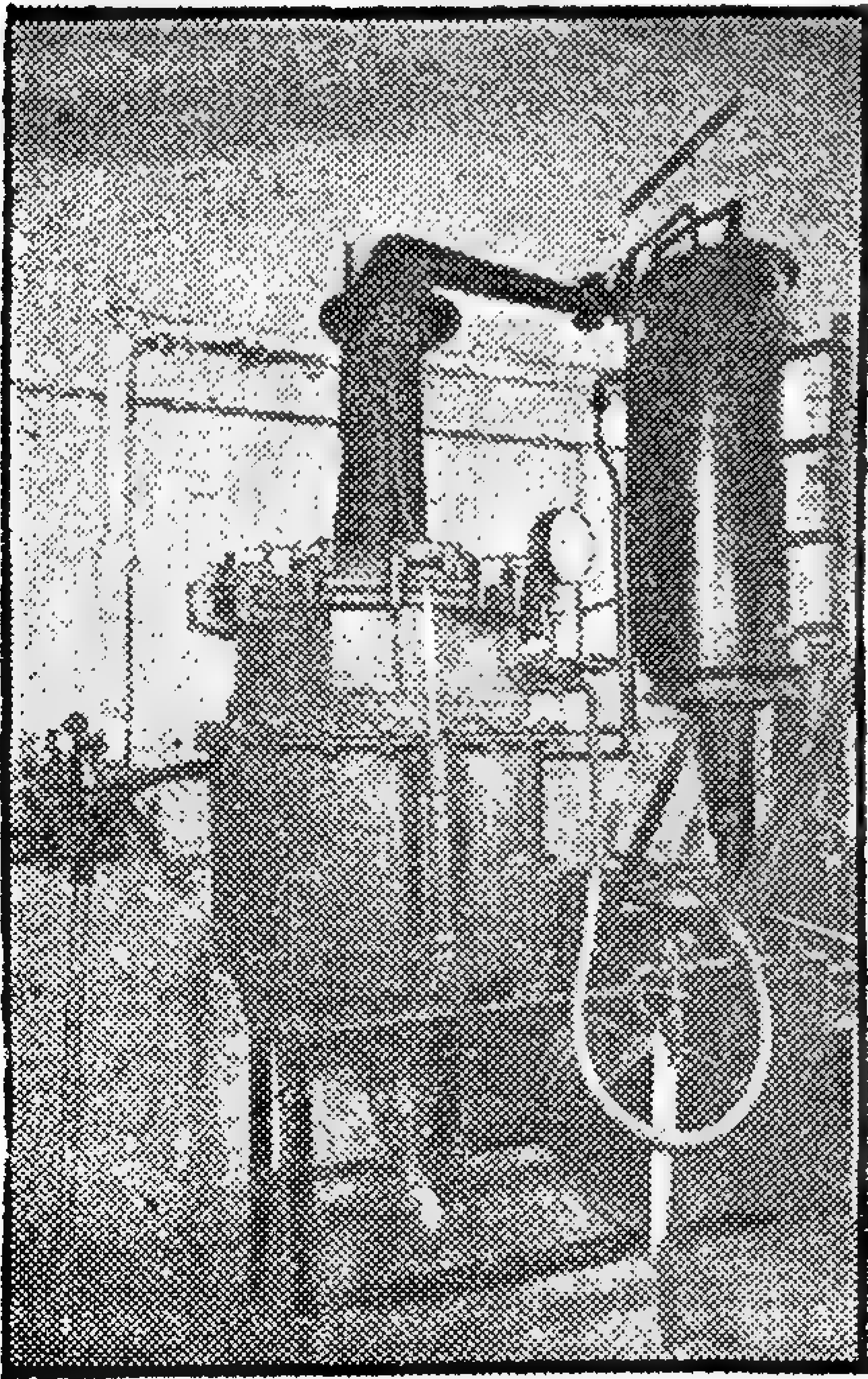
ان مصر سوق مفتوحة للغث والثمين من واردات الدول الاجنبية ، فاذا طالبنا بالحد من استيراد الادوية الجاهزة والحيلولة دون استيراد البسيط منها فانما نفعل بعض ما يجب ان نؤديه نحو النهوض بهذه الصناعة

حدث أثناء الحرب العالمية الاخيرة ان انتج أحد المصانع الأوربية وسالة من الدواء لتصديرها لدولة أوربية أخرى فرفضتها هذه الاخيرة لعدم مطابقتها للمواصفات الفنية ، فما كان من المصنع المنتج الا ان أعاد تصديرها الى مصر التي استقبلتها بصدر رحب ...

ان الشرق الأوسط في نظر المصانع الأوربية يعتبر سوقا مفتوحة لفيرالرائج من منتجاتها ، ولا ننسى هنا ان ننوه بما نشرته مجلة ريدرز دايجست في أحد أعدادها محتجة على الولايات المتحدة لانها تصدر الادوية التي ترفض تداولها محليا الى البلاد الاجنبية .

المواد الخام

تحتاج صناعة الادوية الى خامات تبلغ عدة آلاف نوعا ، لذلك تستورد مصر كثيرا من الخامات لتكملة حاجتها . واذا كانت مصر فقيرة في الخامات


جهاز التقطير تحت ضغط منخفض

الكيميائية فانها غنية جدا فى الخامات النباتية ومنتجات الصناعات الزراعية والمناجم المصرية . وأهم الخامات المحلية هى : الصودا — الصودا الكاوية — النوشادر — القطران — حمض الكبريتيك — حمض الازوتيك — سلفات المانيزيا — سلفات وأكسيد الحديد — الطلق — الكاولين — الجير — معدن الكروم الخام — المنجنيز الخام — البترول — والبنزين — المازوت — الفازلين — الزيوت النباتية والعطرية — زيت كبد القرسن — السكر — الكحول — الصابون — الجلسرين — بذر الخلة — الورق — القطن ومنسوجاته

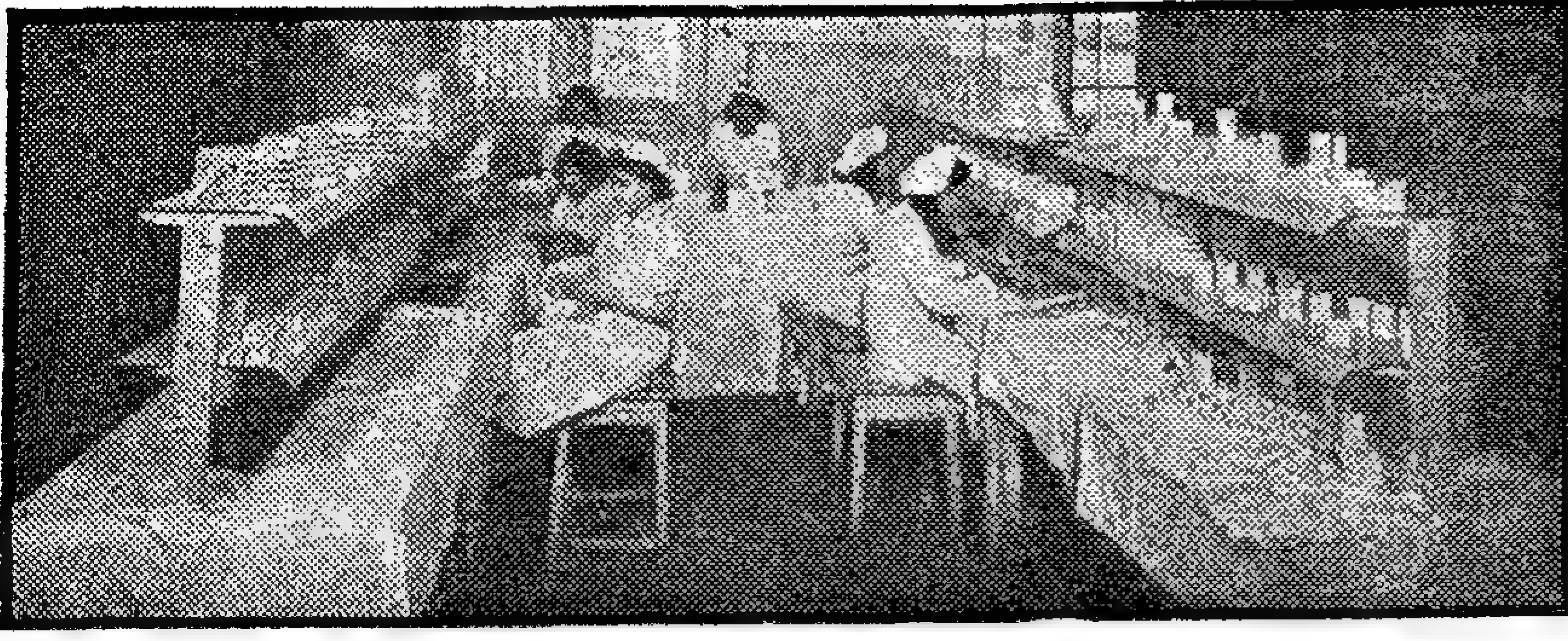
القدرة الانتاجية

تفوق القدرة الانتاجية — حاجة السوق المحلية . وقد بلغ عدد أنواع الادوية التى تنتجها المصانع المصرية ١٩٠٠ نوعا . وبلغت قيمة المباع منها أكثر من ٨٠٠ الف جنيه بسعر الجملة .

وحتى نلمس تطور الصناعة يحسن أن نشير الى أرقام شركة مصر للمستحضرات الطبية ، فقد أنتجت هذه الشركة ٣٠٠ نوع قفزت مبيعاتها من ١٧٩١٦ جنيها فى سنة ١٩٤٠ الى ٦٨٠٧٠ جنيها فى سنة ١٩٤٤ الى ٧٥٧٥٧ سنة ١٩٤٨ الى ١٠١٣٦٨ فى سنة ١٩٥٠

وتزداد كميات الادوية التى تستهلك فى مصر من الخارج بنسبة كبيرة محسوسة فبينما كان مجموعها فى سنة ١٩٣٨ — ٤٨٦ الفا من الجنيهات ، قفز هذا الرقم الى مليونين و ٢٨٥ الفا فى سنة ١٩٤٨ أى بنسبة حوالى خمسة أضعاف خلال عشر سنوات . هذا وقد زادت المنتجات المحلية فى العشر سنوات بنسبة ٦ اضعاف (وهذه النسبة قياسا على انتاج شركة مصر للمستحضرات الطبية)

وتنقسم الادوية الى نوعين رئيسيين : شعبية وطبية . والشعبية هى التى يشتريها الجمهور من الصيدليات والمخازن بغير اذن من الطبيب — والطبية هى التى تصرف بناء على وصف الاطباء . وقد صار فى امكان مصر الآن ان تنتج عددا كبيرا من الادوية الطبية التى لا تقل جودة عن مثيلاتها المنتجة فى الخارج ، بل ان بعض المصانع الآن ينتج أنواعا من الادوية الطبية التى لا مثيل لها فى العالم والتى ركبت بناء على نظريات واكتشافات الاطباء المصريين .



العبئة والتغليف النهائى

وبالرغم من الحصار الاقتصادى الذى ضرب على مصر ابان الحرب ، فقد استطاعت المصانع الجديدة سد حاجة الجمهور بما فيها من الكفاية الفنية وبما أمكن الحصول عليه من الآلات اللازمة وما تيسر وجوده من الخامات الضرورية للانتاج .

وان هذه الصناعة فى سبيل استكمال ما ينقصها من دقة الصقل والتجهيز Finishing والاوعية والاغلفة الرقيقة المنمقة التى اعتادها الجمهور فى المستحضرات الاجنبية .

مقاومة المنافسة

صناعة الادوية والعقاقير الطبية من الصناعات الضرورية لهذا البلد فان الشعب فى حاجة الى الدواء بالقدر الذى يحتاج به الى الغذاء والمسكن

ولكى تنجح هذه الصناعة فى مقاومة تيار المنافسة الخارجية العنيف يلزم مراعاة ما يأتى : —

١ — قيام علاقات وثيقة العرى بين المعامل بعضها وبعض وبينها وبين المتصلتين بهذه الصناعة عن قرب وذلك بانشاء لجنة مشتركة تمثل نقابة الاطباء والصيادلة وغرفة الصناعات الاقرباتينية التى تضم مصانع المستحضرات الصيدلية والمواد الكيمياوية لتنظيم أساليب انتاج هذه الصناعة وضبط مواصفات منتجاتها وتشجيع استعمالها ورفع مستواها .

٢ — حمل الحكومة على تقديم المساعدات اللازمة ونلخصها فيما يلى :

ا — اصدار القوانين التى تحدد الاصناف المسموح باستيرادها واخضاع الاستيراد لرسوم جمركية مانعة . وكثير من الدول تمنع استيراد الادوية المنافسة للادوية المصنوعة محليا معتمدة على ان المنافسة المحلية كفيلة بالمحافظة على انخفاض السعر مع جودة الصنف فلا يضار الجمهور فى شيء .

ب — الاقتصار على تسجيل المستحضرات ذات القيمة العلمية العالية

جـ — تخفيض الضريبة على الخامات ومواد التعبئة على وجه الخصوص .

ومن المفارقات العجيبة ان تحصل الحكومة رسوما جمركية قدرها ١٠ ٪ على الدواء المستورد — بما فيه الزجاج ومواد التعبئة — بينما تحصل ضريبة قدرها ٣٠ ٪ على الزجاج الفارغ المستورد لزوم تعبئة الادوية محليا .

د — تشجيع التوريد للمؤسسات الحكومية — والعمل على تفضيل المستحضرات المحلية على الاجنبية المماثلة لها فى التركيب .

٣ — عناية وزارة الزراعة والهيئات الطبية والصيدلية ومجلس فؤاد الاول الاهلى للبحوث بدراسة الاعشاب والنباتات الطبية المصرية والمواد الخام المحلية التى يصلح استعمالها فى هذه الصناعة ولو أدى الامر للاستعانة بخبراء فى هذا الشأن .

يبلغ عدد المعامل التى تقوم بانتاج المواد الطبية محليا ٢٧ معملا ، أربعة عشر منها كانت تعمل قبل الحرب هى :

شركة مصر للمستحضرات الطبية — معامل الدلتا — معامل دوش — غناجه — حزبون — النهضة المصرية — لوتس — لويس موصلى — محمد على حجازى — اخوان نصار — أجزاخانة ولسون — شركة مخازن الأدوية المصرية — ويزر — أجزاخانة الأهرام .

ويبلغ ما أنشىء عقب الحرب تسعة عشر مصنعا توقف منها سبعة ، وبقى اثنا عشر هى :

موافى — ايكاديل — الفا — فلورى — سيل — جالينوس — لاميرال — زاريه — ممفيس — ركسى — ليتا — شركة تنميه الصناعات الكيماوية

الاحتياطيات



الاحتياطي هو مبلغ تحمل به الأرباح اما لغرض خاص مثل تغطية خسارة متوقعة واما لغرض عام لتدعيم المركز المالى للمنشأة والمحافظة على رأس المال العامل .

وقد يستثمر الاحتياطي خارج المنشأة ، وفى هذه الحالة يسمى **الاحتياطي** المستثمر **Reserve Fund** مثل احتياطي استهلاك الأصول الثابتة المستثمرة .

وتنقسم الاحتياطيات الى عدة أنواع منها :

أ ـ الاحتياطيات التحميلية

وهذا النوع من الاحتياطيات يجب عمله قبل الوصول الى صافى أرباح المنشأة ، ومن أمثلة الاحتياطيات التحميلية :

١ ـ احتياطي الديون المشكوك فيها : Bad Debts Reserve ويتكون هذا الاحتياطي اما بأخذ نسبة معينة من حسابات المدينين ، وتقدر هذه النسبة حسب خبرة المشرفين على المنشأة نظير الديون المشكوك فى تحصيلها ، واما بفحص حساب كل عميل على حدة وتقدير مقدار الديون المشكوك فى تحصيلها .

وعند تحصيل دين سبق أن أعدم يستحسن جعل حساب الصندوق أو البنك مدينا بالقيمة المدفوعة والحساب الشخصى للمدين دائنا ، ثم يجعل الحساب الشخصى مدينا وحساب احتياطي الديون المشكوك فيها دائنا وذلك حتى يمكن معرفة ما تم فى الحساب الشخصى للعميل

ومصلحة الضرائب لا تعتمد على مثل هذا الاحتياطي وذلك بناء على نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وتعتمد المصلحة الديون المعدومة فعلا بعد التأكد من أن المنشأة قد اتخذت اجراءات لتحصيلها ولم تتمكن من التحصيل .

٢ ـ احتياطي الخصم

جرت العادة على أن أغلب المنشآت تتمتع بخصم عند سداد ديونها قبل الميعاد كما تمنح خصما لعملائها الذين يقومون بتسديد ديونهم قبل ميعاد الاستحقاق ، وحتى يمكن اظهار أرباح المنشأة على حقيقتها فانه يجب تكوين احتياطي لهذا الخصم وذلك ليظهر حساب المدينين والدائنين بقيمته الحقيقية . وهناك رأى بأن الخصم يحمل لحساب أرباح وخسائر المدة التى تم فيها وعندما تتبع المنشأة تلك الطريقة فانه لا معنى لعمل احتياطي خصم .

وهذا النوع من الاحتياطي لا تقبله مصلحة الضرائب أيضا بناء على نص المادة سالفة الذكر .

٣ ـ احتياطي نقص قيمة الاستثمارات

تقوم بعض المنشآت بتقدير قيمة أسعار الاستثمارات ـ اذا كانت من الاصول المتداولة ـ على أساس سعر التكلفة . ومن المعروف أن سعر التكلفة يكون أحيانا أقل أو أكثر من سعر السوق لذلك فانه يعمل احتياطي بقيمة الفرق بين سعر التكلفة وسعر السوق .

وهذا النوع من الاحتياطي لا يمكن تطبيق المادة ٣٩ من قانون الضرائب عليه حيث أن المنشأة لها الحق فى تقدير قيمة الاستثمارات اما بسعر السوق أو سعر التكلفة أيهما أقل . وان الاحتياطي فى مثل هذه الحالة ما هو الا اجراء شكلى محض .

٤ ـ احتياطي الطوارىء

يكون هذا الاحتياطي استعدادا لمقابلة خسارة أو مسئولية مستقبلة نشأت أسبابها خلال المدة التى تعمل فى نهايتها الميزانية مثل قضايا تعويض العمال .

٥ ـ احتياطي هبوط الاسعار

ويكون هذا الاحتياطي فى حالة توقع انخفاض سعر البضائع فى المدة التجارية التالية . وقد صرح القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ للممول بأن يخصم من الربح الاستثنائى المبالغ المخصصة لتكوين مال احتياطي خاص يعد لتغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية الى مجراها العادى من هبوط قيمة ما اشترى منذ أول يناير سنة ١٩٤٠ وذلك اذا كانت طبيعة العمل تستدعى تخصيص تلك المبالغ لتكوين هذا الاحتياطي

٦ ـ احتياطي تعويضات العمال

يكون هذا الاحتياطي لمواجهة الالتزامات التى فرضها القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى

وهذا النوع من الاحتياطي لا تعتمده مصلحة الضرائب بناء على نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

ب ـ الاحتياطيات العامة

ويمكن تقسيم هذا النوع الى احتياطي قانونى **Legal Reserve** وهو ما يوجبه القانون . والى احتياطي عام وهو الذى يكون بناء على قرار الجمعية العمومية فى الشركات لغرض تدعيم المركز المالى للمنشأة أو لموازنة توزيع الارباح بين سنة وأخرى . والى احتياطي نظامى يكون لتقوية مركز الشركة المالى ولتسديد الخسائر التى قد تتعرض لها الشركة فجأة

وهذا النوع من الاحتياطيات لا تحمل به حسابات الارباح والخسائر ولكن يحمل به حساب التوزيع

ج ـ احتياطي استهلاك السندات.

يكون هذا الاحتياطي استعدادا لسداد قيمة السندات فيستقطع من أرباح كل سنة مبلغا معينا ، ويستثمر هذا المبلغ فى شراء أوراق مالية أو دفع أقساط بوليصة تأمين أجل محدد . وفى نهاية المدة تباع الاوراق المالية أو تقبض قيمة رأس مال البوليصة وتسدد قيمة السندات

د ـ الاحتياطات الرأسمالية

يكون هذا الاحتياطي اما بزيادة قيمة الاصول الثابتة عن ثمن التكلفة مخصوما منه قيمة الاستهلاك ، واما بترحيل الارباح الناشئة قبل تكوين الشركة من الناحية القانونية ، واما بترحيل الارباح غير التجارية أو غير

القطن



خلال النصف الثاني من ابريل

	قفل يوم ١٣ ابريل ١٩٥١	قفل يوم ٢٦ ابريل ١٩٥١
مايو	١٧٥ر٥٥ ريال	١٦٩ر٥٠ ريال
يوليو	١٨٠ر٦٠ «	١٧٦ر١٥ «
نوفمبر	١٣٥ر– «	١٣٥ر٦٥ «
يناير	١٣٦ر– «	١٣٦ر٠٠ «
ابريل	١١٦ر٢٠ «	– «
يونيو	١٢٥ر٤٠ «	١٢٣ر٤٠ «
اكتوبر	١٠٧ر٧٥ «	١٠٧ر٩٠ «

العادية مثل علاوة اصدار الاسهم والسندات والربح الناشيء من بيع الاصول الثابتة .

هـ ــ احتياطى استهلاك راس المال

يكون هذا الاحتياطى فى شركات الامتياز لامكان تسديد قيمة أسهم رأس المال فى نهاية مدة الامتياز

و ــ الاحتياطيات السرية

وهذا النوع من الاحتياطيات لايظهر فى ميزانية الشركة وذلك لأنه يتكون من عنصر أو أكثر من العناصر التالية:

١ ــ بتقدير قيمة بعض الأصول بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية

٢ ــ بالمغالاة فى الاحتياطيات مثل احتياطى الديون المعدومة واحتياطى الطوارىء

٣ ــ باعتبار بعض المصاريف الرأسمالية مصاريف ايرادية

٤ ــ بتخفيض قيمة البضاعة تحت الصنع .

٥ ــ بعدم احتساب قيمة لشهرة المحل .

بينا فى تقريرنا السابق ان سوق العقود سادها كساد لم يسبق له مثيل وان الاسعار وصلت الى الحد الادنى الذى حددته الحكومة فيما عدا أسعار المحصول الجديد ، وان الحكومة قد أعلنت على لسان مندوبها فى البورصة استعدادها لاستلام جميع فليارات الموسم الحالى وللشراء بالحد الادنى مما كان له أثر فى نشاط الاسعار طوال الاسبوع الثانى من شهر ابريل وقد استمر هذا النشاط خلال الاسبوع الثالث فى استحقاقات يوليو ونوفمبر أما عقد مايو فقد استهدف لهبوط نتيجة قرب استحقاق الفليبرة الاولى ، وقد انتهى التعامل على عقد ابريل يوم ٢٣ الجارى بالحد الادنى ١١٥ر١٠ ريال وبلغت الفليبرة الثانية لابريل ٢٥ر٧٥٠ قنطارا والثالثة ١٣ر٠٠٠ قنطار

وقد ابتدأ الاسبوع الرابع بهبوط فى جميع استحقاقات الموسم الحالى خصوصا فى عقد مايو الذى وصل الى ١٦٩ر٣٠ ريالا أى بزيادة قدرها ٣٠ بنط عن الحد الادنى وكان لزيارة معالى وزير المالية لدار بورصة العقود يوم ٢٥ الجارى وللتصريح الذى أدلى به معاليه عن استمرار تمسك الحكومة بالحد الادنى للاسعار واستعدادها لاستلام الفليارات وعدم اعتزامها ادخال أى تعديل على لائحة السماسرة بعض الاثر فى نشاط حركة التعامل فى السوق .

وقد ختمت السوق القطنية أسبوعها الرابع وهى متمسكة على الرغم من المبيعات الكثيرة التى قام بها المضاربون وعلى الرغم من عدم وجود طلبات خارجية فى الوقت الحاضر . ومما يجدر الاشارة اليه أن الريبور بين عقدى مايو ويوليو قد اتسع حتى بلغ ٦ر٦٥ ريال بعد أن كان ٥ر٠٥ ريال كما ان علاوات تسليم الفليبرة الاولى لشهر مايو قد حددت كالآتى : ــ

	الكرنك	المنوفى
فج	+ ٩ ريال	– ١٠ ريال
ح/فج	+ ١ر٥ «	– ١٩ «
جود	– ٢ «	– ٢٤ «
فجف/ح	– ١٨ «	– ٣٦ «
فجف	– ٢٥ «	– ٤٩ «
جف/فجف	– ٣٢ «	– ٥٢ «
جف	– ٤٠ «	– ٥٥ «

ونتيجة لانخفاض العلاوات واتساع الريبور بين العقدين بدأ المتعاملون فى نقل مراكزهم الى استحقاق يوليو .

المبيعات بمينا البصل

لاتزال سوق البضاعة الحاضرة تعانى كسادا فى التصريف لانعدام الطلبات الخارجية . وقد بلغت المبيعات خلال النصف الثانى من ابريل ٨٥٠٧٧ بالة مقابل ١٥٥٥٠ بالة فى مثل هذه المدة من الشهر الماضى وبيانها كالآتى : ــ

كرنك : ٣٣٨٢ بالة مقابل ١٠٤٤١ بالة
منوفى : ٤٤٤ بالة مقابل ٨٠ بالة
أشمونى : ٢٦٦٢ باله مقابل ٥٨٥٦ بالة .
زاجورة : ٢٤٥ بالة مقابل ٤٣٧ بالة
جيزه ٣٠ : ١٦٧٠ باله مقابل ٤٥٧٣ باله ، مخلوط ١٠٤ باله مقابل ١٣٥ باله
سكينة : ــ بالة مقابل ٥٠ بالة .

النظم المحاسبية

التنظيم اساس النجاح . وما أساء الى مؤسساتنا المصرية قدر سوء الادارة وجهل المسئولين وقلة الترتيب والتنظيم .
ووضع النظام المحاسبى للمؤسسة ليس بالسهولة واليسر الذى يتصوره كثير من المشتغلين بالتجارة . لذلك رأينا أن نخصص هذا الباب للنظم المحاسبية متناولين حسابات الحرف المختلفة متوخين فى ذلك البساطة والسهولة وتيسير المراقبة الداخلية للمؤسسات متجنبين الصعوبة والتعقيد .

حسابات محلات البقالة

تنقسم محلات البقالة الى محلات بسيطة حيث يقتصر فيها البيع على المأكولات الجافة والمحفوظة ، والى محلات كبرى حيث تباع بالاضافة الى المأكولات الجافة والمحفوظة الفواكه الطازجة والخضراوات واللحوم والطيور والاسماك . ويذهب البعض الى تسمية المحلات الاولى بمحلات البقالة البلدية والمحلات الثانية باسم محلات البقالة الافرنجية

وطريقة الحسابات التى تتبع فى محلات البقالة تختلف باختلاف نشاط المنشاة وعما اذا كانت من المحلات الكبرى ام من المحلات الصغرى الا انه مهما اختلفت طريقة الحسابات المتبعة فان البيانات التالية يجب أن تكون واضحة وميسور الحصول عليها فى أى وقت :

١ ــ قيمة المبيعات فى كل قسم من أقسام المحل

٢ ــ قيمة تكلفة المبيعات فى كل قسم من أقسام المحل .

٣ ــ قيمة المصاريف الخاصة بكل قسم من أقسام المحل

كما وان المصاريف يجب أن تكون مفصلة لمعرفة كل نوع من المصاريف على حدة ووضع السياسة اللازمة لضغط المصاريف الى اكبر حد ممكن وتنحصر مصاريف تلك المحلات فيما يلى :

١ ــ الاجور والمهايا الخاصة بكل من أقسام البيع والادارة على حدة

٢ ــ مصاريف تسليم البضاعة فى حالة القيام بخدمة العملاء بتوصيل الطلبات الى المنازل ، وتشمل هذه المصاريف قيمة أجور الفراشين الذين يقومون بتوصيل الطلبات وقيمة مصاريف النقل وتصليح المهمات المتحركة (سيارات وعجلات) وقيمة تجريح تلك المهمات المتحركة والتأمين عليها .

٣ ــ المصاريف العمومية وتشمل الايجار والنور والمطبوعات والتليفون والبريد .

وحيث ان غالبية المبيعات فى محلات البقالة تتم نقدا لذلك فانه من الضرورى وضع نظام دقيق لمراقبة النقدية مراقبة دقيقة محكمة لمنع التلاعب وذلك بما يتفق مع مقدرة المنشاة على تحمل المصاريف التى تتطلبها عملية المراقبة والضبط الداخلى اذ انه من الضرورى وضع النظام بحيث يكون سهل التطبيق قليل النفقات ما أمكن

على العموم فان الحسابات التى تمسك بمحلات البقالة يمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا ــ دفتر النقدية : وهذا الدفتر يخصص لقيد جميع المقبوضات والمدفوعات النقدية وذلك من واقع كشوف الخزينة التى تقيد فيها جميع العمليات النقدية من واقع المستندات

ويمكن استعمال الجانب المدين من هذا الدفتر كدفتر ليومية المبيعات وذلك باضافة الخانات اللازمة لذلك.

ومن ضمن القيود فى الجانب الدائن من هذا الدفتر تقيد قيمة المشتريات النقدية وبذلك يمكن استعمال هذا الدفتر أيضا كدفتر يومية المشتريات وذلك باضافة الخانات اللازمة لذلك

ثانيا ــ دفتر يومية المشتريات : وهو سجل تفصيلى ببيان قيمة كل المشتريات ويمكن استعمال هذا الدفتر كسجل للدائنين وذلك باضافة الاعمدة اللازمة لذلك . وفى بعض الاحيان يستعمل هذا الدفتر لقيد المشتريات الآجلة فقط حيث ان المشتريات النقدية قد قيدت بالدفتر سالف الذكر . وفى هذه الحالة يجب مراعاة مراجعة القيود أولا بأول وبدقة خوفا من تكرار أحد القيود الواردة بدفتر النقدية

ثالثا ــ سجل الدائنين : وهو سجل مقسم الى قسمين لوضع الفواتير المسددة والفواتير الغير مسددة فيه. وترتب هذه الفواتير حسب الحروف الابجدية وبذلك يمكن مراجعة حساب الدائنين فى أى وقت .

رابعا ــ دفتر البضاعة : وهو دفتر ذو أوراق سائبة مرتبة حسب الحروف الابجدية لقيد المشتريات والمبيعات من كل صنف بالكمية والقيمة .

وهذا الدفتر يحتاج الى نفقات فى امساكه ولذلك فانه فى المنشآت الصغيرة لا يمكن مسك هذا الدفتر بسهولة اذ أن النفقات التى يتطلبها امساكه لا تتفق مع الفوائد التى تعود على المنشاة من امساكه

أما فى المنشآت الكبرى فانه من الضرورى جدا امساك هذا الدفتر اذ انه فضلا عن انه خير نظام للمراقبة الداخلية فان البيانات الموضحة فيه والتى يمكن استخراجها منه تساعد المشرفين على العمل من تعديل النظام المعمول به فى المنشاة .

مثلا يتضح من هذا الدفتر مقدار العجز فى الكميات من البضائع التى تباع بالوزن مثل السكر والارز والزيوت السائبة ، ويمكن البحث لمعرفة سبب العجز وعما اذا كان يرجع السبب الى اهمال فى الوزن عند البيع للعملاء أم الى اخطاء فى طريقة تخزين البضاعة أو تفريغها أو

الى سرقة ، وعلى ضوء النتيجة التى تظهر من البحث يمكن تغيير السياسة التى تتبعها المنشأة

بالاضافة الى ذلك فان هذا الدفتر يكون فى المنشآت أساسا يعتمد عليه فى اعداد الطلبات لشراء وتخزين البضائع .

خامسا ــ دفتر الاستاذ العام :

وهو دفتر لضبط الحسابات السابقة وقيد حسابات الاصول والخصوم ورأس المال والمصاريف . ومن هذا الدفتر تعمل الميزانية والقيود الافتتاحية .

سادسا ــ دفتر اليومية العام :

ويستعمل فى قيد العمليات التى لم تقيد فى أى دفتر من الدفاتر السابقة مثل الاستهلاكات والبضاعة الباقية فى آخر المدة والقيود الختامية

وفى حالة عدم اعتماد الحسابات فقد جرت العادة فى مصلحة الضرائب الى التوصل الى معرفة الارباح بطريقة التقدير وذلك على الاسس التالية :

١ ــ تقدير متوسط للمبيعات اليومية وتقدير مدة العمل

٢ ــ تقدير نسبة مجمل ربح بواقع ١٢ ٪ فى المحلات البسيطة وبواقع ١٥ ٪ الى ٢٠ ٪ فى المحلات الكبرى

٣ ــ تقدير المصاريف العمومية

وتوجه الاعتراضات التالية الى تلك الطريقة :

١ ــ ان رقم المبيعات ومدة العمل تكونا دائما محل خلاف

٢ ــ ان نسبة مجمل الربح المقدرة تختلف من منشأة الى أخرى وذلك حسب الوسط الذى تتعامل معه المنشأة وكذلك حسب مقدار الخصم الذى يسمح به لها ، كما وان طريقة العمل بالمنشأة لها تأثير كبير على نسبة مجمل الربح فكلما كثر العجز والهالك بالمنشأة كلما قلت نسبة مجمل الربح .

متولى عطا الله
مأمور ضرائب

احصاءات عن الملكية الصناعية عن شهر مارس سنة ١٩٥١

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة فى السجل التجارى

محال مملوكة لافراد

متاجر ١٣٣٠
مصانع ١٠٤

محال مملوكة لشركات

متاجر ٤٠٩
مصانع ٥٢

●

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع ٢
حالات الرهن ١

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر « ذات الصفة التجارية »

شركات تضامن

مليم جنيه
تجارية ٥٣٢٦١٩ر٥٣٦
صناعية ٢٦٤٦٠ر٠٠٠

شركات توصية بسيطة

تجارية ١٥٥١٥٤ر٦٢٠
صناعية ٣٤٢٦٤ر٠٠٠

شركات توصية بالاسهم

مليم جنيه
تجارية ١٠٠٠٠ر٠٠٠
صناعية ....

شركات مساهمة

مليم جنيه
تجارية ....
صناعية ....

●

رؤوس أموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لراس المال الوارد فى عقد تأسيسها والمقيدة فى السجل التجارى عن شهر مارس سنة ١٩٥١

تضامن

مليم جنيه
تجارية ....
صناعية ....

توصية بسيطه

تجارية ....
صناعية ....

توصية بالاسهم

تجارية ....
صناعية ....

مساهمة ومافى حكمها

تجارية ٢١٩٢٣٠ر٠٠٠
صناعية ....

●

بيان خاص بالعلامات التجارية

١ ــ طلبات مقدمة للتسجيل ١٥٣
٢ ــ طلبات تنازل عنها أصحابها ٩٧
٣ ــ طلبات رفضت ١
٤ ــ علامات تم تسجيلها ١٤٥
٥ ــ الرسوم المحصلة مليم جنيه
ا ــ رسوم تسجيل ٤٣٦ر٠٠٠
ب ــ رسوم تجديد الحماية ٢٤٠ر٠٠٠
ج ــ رسوم مختلفه ٢٧٧ر٣٩٠
مجموع الرسوم ١٥٣ر٣٩٠

●

طلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة ٢٥
طلبات قبلت —
طلبات رفضت —
طلبات تحت الفحص ٢٥
الرسوم المحصلة ١٢٥

***

رؤوس أموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لرأس المال الوارد فى عقد تأسيسها المقيدة فى السجل التجارى لغاية آخر فبراير سنة ١٩٥١

شركات تضامن

مليم جنيه
تجارية ٩٩٩٥٥١ر٤١٢
صناعية ٢٠٠٧٣٢٠ر٠٠٠

شركات توصية بسيطة

تجارية ٤٦٤٧٨٩ر٢٩١
صناعية ١٢٦١٩٢ر٨٧٨

شركات توصية بالاسهم

تجارية ٢٥٧٠٥٣ر٥١٤
صناعية ٨١٥ر٠٠٠

شركات مساهمة ومافى حكمها

تجارية ٦٨٧١٦١٠٠٠ر٢٧٦
صناعية ١٢٠٣٤٦٤٤ر٤٧٦

مجموع

رؤوس الاموال ٠٧٣٠٥١٣٦٦ر٨٤٧

فى ١٦ مارس سنة ١٩٥١ وقع حضرة صاحب العزة سفير مصر فى دلهى الجديدة الاتفاق التجارى الجديد بين مصر والهند . ويسرى الاتفاق لمدة سنة تبدأ من أول مارس سنة ١٩٥١

وينص الاتفاق فى مادته الاولى على أن تمنح كل دولة الاخرى المعاملة الكاملة للدولة الأولى بالرعاية بيد انه يحق لكل بلد أن يمنح البلاد المتاخمة لها مزايا خاصة ، وبالنسبة لمصر المزايا التى تمنحها لدول الجامعة العربية .

*ونص الاتافق على تفضيل سفن الفريقين المتعاقدين فى النقل ومنحها التسهيلات الضرورية .

وألحق بالاتفاق قائمتان تنص الاولى على صادرات مصر الى الهند وأهمها الارز (وقد تركت كميته للاتفاق الخاص والقطن وغزل القطن والفوسفات والجبس والكتان .) وتتضمن القائمة الثانية واردات مصر من الهند وأهمها مصنوعات الجوت (وقد ترك أمرها للمبادلة بالارز ، والشاى والدخان وزيت الفول السودانى ، والمنسوجات القطنية ، ومصنوعات الحديد والصلب وبعض المواد الكيماوية)

ويمكن تغيير الكمية السنوية أو القيمة المحددة لكل سلعة فى القائمتين الملحقتين بالاتفاق كما يمكن اضافة سلع جديدة اليهما وذلك باتفاق الطرفين المتعاقدين .

وقد ألحقت بالاتفاقية كذلك كتب تبادلها الطرفان ترمى الى تيسير تنفيذ الاتفاق .

الاتفاق التجارى بين مصر والهند

الاتفاق التجارى بين مصر والهند

نص الاتفاق :

ان حكومة الهند والحكومة الملكية المصرية يدفعهما الرغبه الى تعزيز روابط الصداقة التقليدية التى تؤلف بين الدولتين ، وكذلك لتيسير وانماء العلاقات التجارية القائمة بينهما ، قد اتفقتا على ما يأتى :

المادة الاولى

١ ــ تمنح مصر والهند كل منهما الاخرى المعاملة الكاملة للدولة الاكثر رعاية أى فيما يتعلق بالضرائب الجمركية والرسوم المفروضة على الواردات أو الصادرات أو المفروضة على تحويل المدفوعات الدولية للواردات أو الصادرات وفيما يتعلق بطرق جباية مثل هذه الضرائب أو الرسوم وفيما يتعلق باللوائح والاجراءات والرسوم التى تخضع لها عمليات التخليص فى الجمارك ــ أية ميزة أو منفعة أو امتياز أو اعفاء يمنحه أى الطرفين لأية سلعة منتجة أو مرسلة الى أى بلد آخر يمنح فورا وبلا قيد الى السلعة المماثلة الناتجة أو المرسلة الى بلاد الطرف الآخر

٢ ــ ومع ذلك لا تطبق أحكام الفقرة الاولى من هذه المادة وأحكام المادة الثانية على منح أو الاستمرار فى :

ا ــ المزايا التى يعطيها أحد الطرفين المتعاقدين للبلاد المتاخمة .

ب ــ المزايا الناشئة من الاتحادات الجمركية أو مناطق التجارة الحرة التى يكون أحد الطرفين المتعاقدين عضوا فيها أو يمكن أن يصبح عضوا فيها .

حـ ــ التفضيلات أو المزايا التى منحتها الهند الى أى بلد وتكون نافذة المفعول وقت تاريخ هذا الاتفاق أو التى منحت لتحل محل مثل هذه التفضيلات والمزايا التى كان معمولا بها قبل ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ .

د ــ المزايا الممنوحة بمقتضى اتفاقات اقتصادية متعددة الاطراف ويكون الغرض منها تحرير سبل التجارة الدولية .

المادة الثانية

١ ــ يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الى سفن الطرف الآخر فيما يتعلق برسوم الحمولة ورسوم الموانى ورسوم الارشاد ورسوم المناورات والرسوم الاخرى المماثلة التى تجبى فى موانى أحد الطرفين معاملة لا تقل عن المعاملة التى تمنح لسفن أى بلد أجنبى آخر .

ولا تطبق هذه المادة على المزايا التى تعطى للسفن التى تشتغل فى تجارة الشواطىء بكل من البلدين المتعاقدين .

٢ ــ ويهىء كلا الطرفين المتعاقدين جميع التسهيلات المعتدلة التى يمكن تقديمها كى تكفل لسفن كلا الطرفين المتعاقدين أن تحمل أكبر نسبة ممكنة من السلع المصدرة أو المستوردة الى بلاد كل منهما وفق هذا الاتفاق .

المادة الثالثة

اتفق الطرفان المتعاقدان أيضا على أنه اذا أنشأ أحدهما أو احتفظ بأية مؤسسة تستغلها الدولة ، اينما وجدت ــ أو منح أى مؤسسة أو وكالة بصفة رسمية أو فعلية مزايا مطلقة أو خاصة فيجب على هذه المؤسسة فيما يتعلق بمشترياتها ومبيعاتها سواء أكانت من الواردات أو الصادرات (ما عدا واردات المنتجات المشتراه لأغراض حكومية ولا يكون مقصودا اعادة بيعها تجاريا أو استخدامها فى انتاج سلعة معدة للبيع تجاريا) أن لا تأتى عملا من شأنه القضاء أو الاضرار بأية منفعة تعود على الطرف الآخر نتيجة لتطبيق أحكام هذا الاتفاق .

المادة الرابعة

١ ــ فيما يتعلق بالسلع المبينة بالقائمتين ا و ب الملحقتين بهذا الاتفاق واللتين تعتبران جزءا مكملا لهذا الاتفاق ــ اتفق الطرفان على منح ترخيصات التصدير والاستيراد طبقا للقوانين واللوائح السارية المفعول عندما يكون ذلك ضروريا بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها فى أحد البلدين وذلك فى حدود الكمية السنوية أو القيمة الموضحة أمام كل سلطة عند ما تقدم طلبات عن ذلك وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها

٢ ــ يخضع منح التراخيص المشار اليها فى الفقرة السالفة الذكر للعقود المعتمدة والتى تكون ملائمة للطرفين فيما يتعلق بالمواصفات والاسعار والتسليم وغير ذلك من الاشتراطات .

٣ ــ يمكن تغيير الكمية السنوية او القيمة المحددة لكل سلعة فى القائمتين ا و ب كما يمكن اضافة سلع جديدة اليهما ، وذلك باتفاق الطرفين المتعاقدين .

٤ ــ ان أحكام الفقرات ١ الى ٣ من هذه المادة لن تحيق ضررا بحقوق الرعايا أو البيوت التجارية لاى من البلدين اذا ما أجروا عمليات تجارية تتعلق بسلع وبضائع لا تدخل فى نطاق هذا الاتفاق ما دامت تخضع وتطابق قوانين واجراءات أى من الطرفين المتعاقدين طوال مدة نفاذها .

٥ ــ لا تسرى أحكام هذا الاتفاق على المحظورات أو القيود :

١ ــ المفروضة لحماية الصحة العامة .

٢ ــ المفروضة لحماية النباتات أو الحيوانات بما فى ذلك الاجراءات الخاصة بالحماية من الامراض ــ (degeneration) أو التشويه أو الابادة وكذلك الاجراءات التى تتخذ ضد البذور أو النباتات أو الحيوانات الضارة .

المادة الخامسة

هذا الاتفاق – وقد وافقت عليه الحكومتان – يصبح سارى المفعول من أول مارس سنة ١٩٥١ حتى ٢٩ فبراير سنة ١٩٥٢ • ولمدد متعاقبة يتفق عليها قبل انتهاء أجله •

قائمة صادرات مصر الى الهند

أرز (متروك كميته للاتفاق الخاص) – قطن خام (٣٠٠ بالة) – غزل قطن من درجة ٨٠ فما فوق (٥٤٠ طن) – فوسفات (٥٠ر٠٠٠ طن) – جبس لصناعة الاسمنت (١٠٧ر٠٠٠ طن) – كتان لصناعة التيل (٦ر٥٠٠ طن)

قائمة صادرات الهند الى مصر

مصنوعات الجوت (متروك كميتها للاتفاق الخاص) – شاى (٤ر٠٠٠ طن) – دخان غير مصنوع (٢ر٠٠٠ طن) – زيت الفول السودانى (١ر٠٠٠ طن) – زيت بذرة الكتان (١٠٠ طن) – بذرة الكتان (١٠٠٠ طن) – زيت الخروع (٥٠٠ طن) – شلان ١٠٠ طن) – بن (٢٠٠ طن) – منسوجات قطنية «سمراء» (٥٠٠ طن) – مصنوعات الحديد والصلب (ما قيمته ١٠ر٠٠٠ جنيه استرلينى) – آلات قاطعة « الشوك والسكاكين (ما قيمته ٥ر٠٠٠ جنيه استرلينى) – مواد وأجهزة كهربائية « سيارات ومراوح الخ » ما قيمته ٥ر٠٠٠ جنيه استرلينى) – أدوات صحية (ما قيمته ٤ر٠٠٠ جنيه استرلينى) – أطارات كاوتشوك خارجية – وداخلية « ما عدا الاطارات الثقيلة » (ما قيمته ٢٠ر٠٠٠ جنيه استرلينى) – منسوجات صوفية « ما عدا الخفيفة » (ما قيمته ١٠ر٠٠٠ جنيه استرلينى) – عقاقير وأدوية هندية (ما قيمته ٦ر٥٠٠ جنيه استرلينى) – أصباغ هندية (١٥ طن) – مواد الفخار (ما قيمته ١ر٠٠٠ جنيه استرلينى) – بيكرومات الصودا (١٥٠ طن) – زيوت عطرية (١٠ طن) – حديد ظهر « هيمتيت » (٣٠٠ طن) – بروميد الصوديوم أو البوتاسيوم (٥٠ طن)

بروتوكول

عزيزى وكيل وزارة التجارة

نيودلهى

أشارة الى محادثاتنا بشأن الفقرة ٢ (١) من المادة الاولى من الاتفاق التجارى الذى أبرم بين مصر والهند اتفق على أن حكومة الهند لا تمانع فى أن تفسر مصر عبارة البلاد المتاخمة الواردة فى هذه الفقرة بأن المقصود منها البلاد التى لها حدود مشتركة مع مصر وكذلك البلاد الاعضاء فى الجامعة العربية أى فلسطين وشرق الاردن وسوريا واليمن ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية وليبيا (برقة وطرابلس) •

نيودلهى فى المخلص

سفير مصر بنيودلهى

حضرة صاحب العزة سفير مصر فى دلهى الجديدة

١ – أكتب لأؤيد تسلمى خطابكم بتاريخ اليوم الآتى نصه :

٢ – وحكومة الهند لا تمانع فى أن تفسر مصر عبارة البلاد المتاخمة لتعنى البلاد التى لها حدود مشتركة مع مصر وكذلك البلاد الاعضاء فى الجامعة العربية أى فلسطين وشرق الاردن وسوريا واليمن ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية وليبيا (برقة وطرابلس) •

المخلص

وكيل وزارة التجارة

عزيزى وكيل وزارة التجارة – بنيودلهى

بالاشارة الى الفقرة ٢ (جـ) من المادة الاولى من الاتفاق التجارى بين مصر والهند أكون شاكرا اذا تكرمتم بايضاح البلاد والاراضى التى تتناولها أحكام هذه الفقرة •

٢ – وأكون شاكرا لتوكيدكم بأن أية تفصيلات أو مزايا تمنحها الهند فى المستقبل الى هذه البلاد والاراضى تطبق على مصر •

نيودلهى المخلص

سفير مصر

حضرة صاحب العزة سفير مصر فى دلهى الجديدة

أكتب لأؤيد تسلمى كتابكم بتاريخ اليوم الآتى نصه :

٢ – تشير الفقرة ٢ (جـ) من المادة الاولى بصفة أصلية الى البلاد الاعضاء فى الكومنولث• وتشمل أيضا بورما وبعض بلاد أخرى قليلة منحت بعض المزايا بمقتضى معاهدات سابقة للتاريخ المشار اليه • ولا تستطيع الهند فى الوقت الحاضر اعداد قائمة كاملة ببيان هذه البلاد للاسباب التى أبديت أثناء المباحثات •

٣ – ومن الواضح أن الاستثناء الوارد فى الفقرة ٢ (جـ) من المادة الاولى فيما يتعلق بمعاملة الدولة الاكثر رعاية يشير فقط للتفصيلات والمزايا السارية المفعول قبل ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٧ وليس لتفصيلات أو مزايا جديدة أو اضافية • وأود أن أضيف أيضا لمعلوميتكم أن الهند ممنوعة بمقتضى أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التى هى عضو فيها من منح تفصيلات جديدة أو اضافية

نيودلهى المخلص

وكيل وزارة التجارة

عزيزى وكيل وزارة التجارة – بنيودلهى

أشارة الى محادثاتنا بشأن المادتين الثالثة والرابعة من الاتفاق التجارى المعقود بين مصر والهند • يود الوفد المصرى أن يسجل رغبته فى أن يحصل من جنابكم على توكيد بشأنهما كالآتى :

١ – أشارة الى المادة الثالثة من الاتفاق – رغبة فى تجنب أحداث أى ضغط مصطنع على أسعار شراء أو بيع أية سلعة من سلع التبادل• توافق حكومة البلد التى تنشىء أو تحتفظ باحتكار – فيما يتعلق بمشترياتها الخارجية لمثل هذا الاحتكار أو الوكالة على أن تتمتع تجارة البلد الآخر بمعاملة حسنة وعادلة •

٢ – اشارة الى المادة الرابعة من الاتفاق – فى حالة ما اذا رأى أحد تنظيم استيراد أية سلعة الى بلاده – فيكون من المفهوم تماما بأن القوانين واللوائح التى تصدر فى هذا الشأن لن تؤثر بأية حال فى كميات وقيم السلع الواردة فى القائمتين ا و ب الملحقتين بالاتفاق •

نيودلهى المخلص

سفير مصر بنيودلهى

نيودلهى المخلص

حضرة صاحب العزة سفير مصر بنيودلهى

أكتب لأؤيد وصول كتابكم بتاريخ اليوم الآتى نصه :

فيما يتعلق بالنقط التى أثرتموها عزتكم أفيد بالآتى :

١ – أشارة الى المادة الثالثة من الاتفاق التجارى اذا أنشأ أحد الطرفين المتعاقدين أو احتفظ بمؤسسة احتكارية أو وكالة عليه تجنب أى ضرر غير قانونى لاقتصاد الطرف الآخر ، فاذا رأى أحد الطرفين المتعاقدين بأن مثل هذه المؤسسة أو الوكالة تعمل بكيفية يحتمل معها أحداث ضرر غير قانونى لاقتصاده فللطرف المختص أن يحتج لدى الطرف الذى ينشىء أو يحتفظ بالمؤسسة أو الوكالة • ويتحتم على هذا الاخير أن ينظر بعين الرعاية الى مثل هذه الاحتجاجات •

٢ – توافق حكومة الهند بأن القوانين واللوائح المشار اليها فى الفقرة الرابعة من الاتفاق التجارى لن تؤثر فى الكميات أو القيم المبينة أمام كل سلعة فى القائمتين ا و ب الملحقتين بالاتفاق •

نيودلهى المخلص

وكيل وزارة التجارة

عزيزى وكيل وزارة التجارة – بنيودلهى

أسارة الى محادثاتنا بشأن الفقرة ٢ (١) من المادة الاولى من الاتفاق التجارى المعقود بين مصر والهند • لقد اتفق على أن أحكام هذه الفقرة لا تقف حائلا دون الهند من أن تمنع مصر من الناحية العملية المزايا التى قد تعطيها الهند للبلاد الاخرى بمقتضى اتفاق اقتصادى متعدد الاطراف يقصد منه تحرير سبل التجارة الدولية

نيودلهى المخلص

سفير مصر

صاحب العزة سفير مصر فى دلهى الجديدة

أكتب لأؤيد وصول كتابكم بتاريخ اليوم الآتى نصه :

وأن المادة التى تشيرون اليها تقضى فقط بأن مصر لا تستطيع أن تطلب مثل هذه المزايا كحق لها (بصفة أوتوماتيكية) بمقتضى شرط الدولة الاكثر رعاية المنصوص عليها فى الاتفاق ومع ذلك فمن المفهوم ان هذا لا يقف حائلا دون الهند فى أن تمنح مصر من الناحية العملية أية مزايا قد تعطيها الهند الى البلاد الاخرى بمقتضى معاهدة اقتصادية متعددة الاطراف يقصد منها تحرير سبل التجارة الدولية •

نيودلهى المخلص

إنشـاء جمعية لإدارة الأعمال

١ ـ استقدمت وزارة التجارة والصناعة بعض الخبراء الأجانب لدراسة الانظمة الصناعية فى مصر وبحث الوسائل التى تساعد على تحسين الاساليب الفنية لكي تتمكن الصناعة القومية من مواجهةالمنافسة الصناعية .

٢ ـ ونظرا لانه لايوجد بمصر هيئة تعمل على ترقية أساليبادارة الاعمال ،فقد رحبتالوزارةبالاقتراح الذى تقدم به جناب المستر (ريد وك) مدير مؤسسة (وايبتهيد) للتنظيم الصناعي الذى استقدمته الوزارة للاستعانة بآرائه فيالمسائل المتعلقة بادارة الاعمال ، ومؤدىهذا الاقتراح تأسيس « جمعية » غايتها العملعلىترقية أساليب ادارةالاعمال فى مصر .

٢ ـ وتحقيقا لهذا الغرض ،سبق أن عقد بوزارة التجارة والصناعة اجتماع حضره عدد من رجال الاعمال والصناعة وأساتذة الجامعة ، وقد استقر الرأى فيه على انشاء «جمعية لادارة الاعمال . تعمل على تنظيم هذه المهنة ويكون اعضاؤها من رجال الاعمال والصناعة ومن الهم دراية بالتنظيم الصناعي وادارة الاعمال سواء أكانوا من الافراد أم من الشركات أو أساتذة الجامعة

٤ ـ وقد أعدتوزارة التجارة والصناعة مشروع قانون نظامى للجمعية المقترحة على ضوء ماهو متبعفي انجلترا وغيرها من البلاد الاجنبية . ونصت المادة الثانية منه على أن غرض الجمعية هو العمل على تنظيم ادارةالاعمال المالية والتجارية والصناعية فى مصر ونشر الثقافة العلمية الخاصةبها وتشجيعدراستها وتطبيقها .

٥ ـ وجاء فى المادة الثالثة من النظام بيان الاعضاء الذين تتكون منهم الجمعية على التفصيل الآتى :

١ ـ أعضاء الجمعيات المماثلةفى الخارج بشرط أن يكون هؤلاء الاعضاء مقيمين فى مصر

٢ ـ خريجو أيةجامعةأو معهدعالى فى مصر أو نظراؤهم من الجامعات والمعاهد العالية الاجنبية وهؤلاء يجب أنتتوافر لديهم خبرة عملية لمدة ثلاثسنوات وأن يتلقوا الدراسة التى تنظمها الجمعية وأن يجتازوا بنجاح الامتحانين المتوسط والنهائى ويعفى من الامتحان المتوسط منكان حائزا لدرجة دكتوراه أوماجيستير أومايعادلهما

٣ ـ خريجو الجامعات والمعاهد العالية الوارد ذكرها فيالبندالسابق الذين لديهم خبرة عملية لمدة خمس سنوات سابقة على انشاء الجمعية وهؤلاء يطلب منهم اجتياز الامتحان النهائي ويعفونمن الامتحانالمتوسط

٤ ـ أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية أو المعاهدالتجارية بمصر الذين يقومون بتدريس مادة ادارة الاعمال والمواد المتصلة بها ، وكذلك نظراؤهم بناء على مايقرره مجلس ادارة الجمعية

ويجوز لمجلس الادارة أن يضم الى الجمعية ـ بقطع النظر عن المؤهلات الدراسية ـ من يرى ضمهم من رجال الاعمال ذوى الدراية والخبرة الذين يشغلون مناصب ذات مسئوليةادارية هامة فى مصر وغيرهممن الاشخاص الذين مارسوا أعمالا اداريةهامةفى مصر لمدةعشر سنوات لكى يمكن الاستفادة من خبرتهم فى المرحلة الاولى من انشاء الجمعية

٧ ـ ونظرا لانه يوجد فيالوقت الحاضر من يشغل وظائف ذات مسئولية ادارية فى بعض المؤسسات ويتعذر عليه الانضمام الى الجمعية والاستفادة من الدراسة التى تنظمها لعدم حصوله على المؤهلات الدراسية التىتفرضها ، فقد أجاز النظامبصفة استثنائية لمثل هؤلاء الاشخاص أن يتقدموا للامتحانين المتوسط والنهائى بشرط أن يكونوا قد شغلوا وظائف ادارية رئيسية لمدة ثلاث سنوات وأن يرى مجلسالادارة انهم حاصلين على خبرة عملية كافية .

وطبيعى ان هذا الحكم وقتي الى أن يصدر قرار من الجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس الادارة بايقاف العمل به

٨ ـ ويشترط فيمن يطلب الانضمام الى الجمعية أن يكونمتمتعا بالاهلية وحسن السير والسلوكولم تصدر ضده أحكام مخلة بالشرف وقرار مجلس الادارة فىقبول الطلب أو رفضه نهائى

٩ ـ ويجوز منح عضوية فخرية للاشخاص الذين يؤدون أو ينتظر أن يؤدون خدمات ممتازة للجمعية وذلكبناء على قرار من مجلس الادارة

١٠ـواشتمل النظامعلىأنيشكل مجلس الادارة من خمسة عشر عضوا على الاقل و ٢١ عضوا على الاكثر وأن يكون عدد المصريين في مجلس الادارة زائدا على النصف وأن يكون رئيس الجمعية وسكرتيرهامصريان وخول المجلس حق شغل المحالالتي تخلو على أنيعتمد تعيينهم منالجمعية العمومية بمراعاة نسبة المصريين

١١ ـ وأشير فى النظام الى الامتحان الذى يعقد لطالبى الانضمام وترك للائحة الداخلية اعدادشروطه وتحديد مواده وتنظيم المحاضرات واصدار النشرات وكل مايتصل بالثقافة العلمية والعملية اللازمة لاعداد المتقدمين للامتحان .

١٢ ـ ويلتزم الاعضاء باستخراج شهادة العضوية سنويا فى مقابل الرسم المحدد وللعضو حق حضور الجمعيات العمومية متى كان مسددا للرسوم المقررة .

١٣ ـ وحدد النظام سلطة المجلس التأديبية فيفصلالاعضاء أوحرمانهم من العضوية فى الحالات المنصوص عليها .

١٤ ـ وأجاز النظام لمجلسالادارة أن يضع اللوائح الداخلية اللازمة لضمان حسن سير العمل وتحقيق أغراض الجمعية ويجب لكى تكون هذه اللوائح نافذة عرضها علىالجمعية للتصديق عليها .



منشورات ضرائبية

قسم الضرائب على الايرادات

منشور رقم (١٦٤)

استنادا الى نص المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ على أن للمجلس البلدى لمدينة القاهرة أن يفرض رسوما مستقلة أو مضافة بنسب مئوية الى ضرائب أو عوائد أو رسوم حكومية بحدود قصوى عينتها هذه المادة وعلى الا تكون القرارات التى يتخذها المجلس لتقرير هذه الرسوم نافذة الا بعد التصديق عليها من مجلس الوزراء .

ولقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٨ مارس سنة ١٩٥١ على فرض الرسوم الآتية لصالح بلدية القاهرة : —

١ — رسم قدره ١ ١/٢ ٪ (واحد ونصف فى المائة) من قيمة الرسوم الاصلية التى تحصلها ادارة الجمارك بالقاهرة عن البضائع والادخنة الواردة اليها .

٢ — رسم اضافى على العقارات المبنية قدره ١ ١/٢ ٪ (واحد ونصف فى المائة) من القيمة الايجارية لهذه العقارات (وبط سنة ١٩٥١)

٣ — رسم اضافى قدره ١٠ ٪ (عشرة فى المائة) من قيمة ما يحصل من ضريبة ايرادات رؤوس الاموال المنقولة فى دائرة مدينة القاهرة علاوة على الرسم الاضافى الذى فرضه القانون ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ لصالح المجالس البلدية (وفى جملتها بلدية القاهرة) بنسبة ١٠ ٪ من المحصل من ضريبة الارباح التجارية والصناعية

وهذه الرسوم اضافية الى ضرائب أو رسوم مقررة بقوانين أو أوامر مالية

وتحصل هذه الرسوم الاضافية مع الرسم الاصلي أو الضريبة الاصلية .

والمصلحة توجه النظر الى مراعاة ذلك ..

حرر فى ١٩٥١/٤/١٥

المدير العام

●

قسم الضريبة العامة على الايراد

كتاب دورى رقم ٥

بشأن اجراءات تقسيط فروق الضريبة العامة عن الايراد فى سنة ١٩٤٩ طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩٥١

تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩٥١ تقسيط فروق الضرائب المستحقة عن سنتى ١٩٤٩ — ١٩٥٠ كنتيجة لاتخاذ كامل القيمة الايجارية أساسا لربط ضريبة الاطيان، تتبع الاجراءات الآتية فيما يتعلق بتقسيط فروق الضريبة العامة على الايراد .

أولا — يقتصر التقسيط على فروق الضريبة العامة المستحقة عن سنة ١٩٤٩ والناشئة فقط عن اتخاذ كامل القيمة الايجارية للاراضى الزراعية أساسا للمحاسبة بدلا من نصفها ، وذلك من واقع اقرار الممول .

أما الفروق التى يظهرها فحص الاقرار فلا يتناولها التقسيط .

ثانيا — يكون التقسيط بناء على طلب يقدمه الممول على ورقة دمغة الى المأمورية المختصة فى ميعاد غايته آخر ابريل سنة ١٩٥١

ثالثا — تقيد الطلبات بسجل للتقسيط الذى تمسكه المأمورية على أن يوضح أمامها بالمداد الاحمر أنها خاصة بالضريبة العامة على الايراد

رابعا — تسدد فروق الضريبة المستحقة طبقا الاقرار على قسطين الاول خلال شهر مايو سنة ١٩٥١ والثانى خلال شهر ابريل سنة ١٩٥٢

خامسا — اذا لم يسدد القسط فى حينه ، فتتخذ الاجراءات القانونية لتحصيله بالطرق الادارية أسوة بالضرائب الواجبة الاداء وذلك بعد الرجوع الى الادارة العامة .

القاهرة فى ١٩ ابريل سنة ١٩٥١

المدير العام

احصائيات

الاحصائيات عظيمة الاهمية فى عالم المال والاقتصاد لانها تدل على الاتجاهات العامة للاسواق المالية والتجارية فضلا عن دلالتها على أثر مايصـــدر من تشريعات أو قرارات أو يتخذ من علاج لمختلف المشاكل الاقتصادية ٠ وقراءة الارقام فى مسألة بالذات قد يؤدى الى نتائج مضللة فيجب أن تقرن بالعوامل الاخرى وبنواحى النشاط الاقتصادى المتعددة ٠ وسنطالع القارىء فى هذا الباب بكل ماتيسر لنا الحصول عليه من معلومات احصائية محلية أو دولية ٠ وستلقى الارقام التى تنشر فى هذه الصفحة ضوءا على كثير من الابحاث والمقالات التى تحتويها هذه المجلة

مقارنة الانتاج بملايين الاطنان

السنة	الدولة	الرقم القياسى للانتاج الصناعى ١٩٤٠ = ١٠٠	حديد زهر	صلب	فحم	زيت بترول	كهرباء بليون كيلوات
١٩٤٠	الاتحاد السوفييتى	...	١٥ر٠	١٨ر٣	١٦٦ر٠	٣١ر٠	٤٨ر٠
	الولايات المتحدة	...	٤١ر٩	٥٩ر٨	٤٥٧ر٤	١٧٨ر٠	١٤١ر٨
	المملكة المتحدة	...	٨ر٢	١٣ر٠	٢٢٤ر٣	...	٢٨ر٨
١٩٤٥	الاتحاد السوفييتى	...	٨ر٨	١٢ر٤	١٥٠ر٠	١٩ر٥	٤٥ر٠
	الولايات المتحدة	...	٤٨ر٤	٧١ر٢	٥٠٩ر٤	٢٢٧ر٩	٢٢٥ر٥
	المملكة المتحدة	...	٧ر١	١١ر٨	٢٠٦ر٤	...	٣٧ر٣
١٩٤٨	الاتحاد السوفييتى	١١٨ر٠	١٣ر٨	١٨ر٩	٢١٠ر٠	٢٩ر٢	٦٥ر٥
	الولايات المتحدة	١٥٣ر٢	٥٤ر٣	٧٩ر١	٦١٠ر١	٢٧٢ر٤	٢٨٢ر٧
	المملكة المتحدة	١١٦ر٠	٩ر٣	١٤ر٩	٢٠٩ر٤	...	٤٦ر٥
١٩٤٩	الاتحاد السوفييتى	١٤١ر٥	١٦ر٤	٢٣ر٦	٢٣٨ر٠	٣٣ر٣	٧٧ر٥
	الولايات المتحدة	١٤٠ر٥	٤٨ر٤	٦٩ر٦	٤٢٩ر١	٢٤٨ر١	٢٩١ر١
	المملكة المتحدة	١٢٣ر٤	٩ر٥	١٥ر٦	٢١٥ر١	...	٤٩ر١
١٩٥٠	الاتحاد السوفييتى	١٧٤ر٠	١٩ر٢	٢٧ر٦	٢٦٤ر٠	٣٧ر٦	٨٦ر٧
	الاتحاد السوفييتى*	١٤٨ر٠	١٩ر٥	٢٥ر٤	٢٥٠ر٠	٣٥ر٤	٨٣ر٠
	الولايات المتحدة	١٥٩ر٣	٥٨ر٢	٨٦ر٣	٤٩١ر٣	٢٦٣ر٥	٣٢٨ر٩
	المملكة المتحدة	١٣٤ر٥	٩ر٦	١ر٣	٢١٦ر٣	...	٥٥ر٠

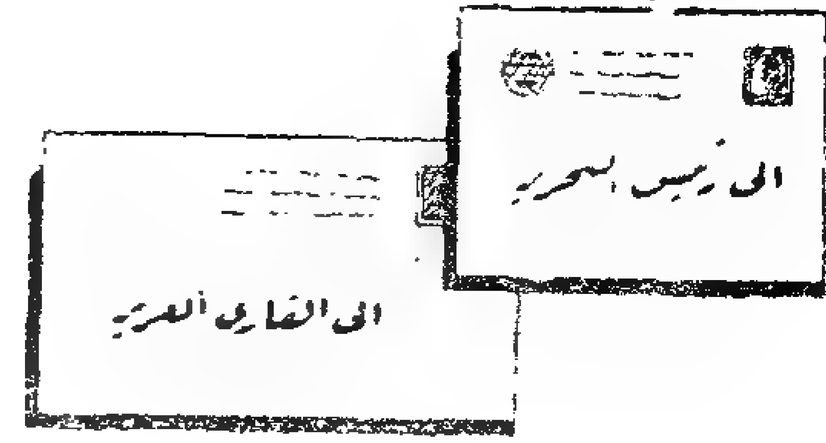
ملحوظات : الرقم القياسى فى المملكة المتحدة سنة ٤٨ر٤٩ على أساس ١٩٣٨ = ١٠٠
* الهدف المراد تحقيقه

الانتاج العالمى للمطاط الطبيعى
بالطن

السنة	الملايو			اندونيسيا			الانتاج العالمى
	انتاج الدولة	انتاج الافراد	الجملة	انتاج الدولة	انتاج الافراد	الجملة	
١٩٤٦	١٧٣ر٧٨٧	٢٢٩ر٩٣٢	٤٠٣ر٧١٩	...	١٧٥ر٠٠٠	١٧٥ر٠٠٠	٨٣٧ر٠٠٠
١٩٤٧	٣٦٠ر٥٣٠	٢٨٥ر٨٣٢	٦٤٦ر٣٦٢	١٢ر٧٣٦	٢٦٥ر٢١٥	٢٧٧ر٩٥١	١ر٢٦٠ر٠٠٠
١٩٤٨	٤٠٣ر٦٢٨	٢٩٤ر٥٦١	٦٩٨ر١٨٩	١٠١ر٧٤٣	٣٣٠ر٦٠٦	٤٣٢ر٣٤٩	١ر٥٢٥ر٠٠٠
١٩٤٩	٤٠٠ر٨١٥	٢٧٠ر٦٨٨	٦٧١ر٥٠٣	١٦٧ر٢١٠	٢٦٣ر٨٥١	٤٣١ر٠٦١	١ر٤٨٧ر٥٠٠
جملة ١٩٥٠	٣٧٦ر٧٤٤	٣٢٨ر٦٢٢	٧٠٥ر٣٦٦	١٧٢ر٠٠٠	٥٢٠ر٠٠٠	٦٩٢ر٠٠٠	١ر٨٦٠ر٠٠٠
الربع الاول	٩٠ر٥٤١	٧١ر٣٥١	١٦١ر٨٩٢	٤٣ر٧٦٢	٧١ر٠٤٧	١١٤ر٨٠٩	٣٧٢ر٥٠٠
« الثانى	٨٨ر٩٣٦	٧١ر٦١٦	١٦٠ر٥٥٢	٤٢ر١٠٤	١٣٧ر٠٨٠	١٧٩ر١٨٤	٤٥٠ر٠٠٠
« الثالث	٩٨ر٣٩٢	٨٧ر٩٧٢	١٨٦ر٣٦٤	٤٠ر٠٥٥	١٥٤ر٧٧٦	١٩٤ر٨٣١	٥٠٥ر٠٠٠
« الرابع	٩٨ر٨٧٥	٩٧ر٦٨٣	١٩٦ر٥٥٨	٤٦ر٠٠٠	١٥٧ر٠٠٠	٢٠٣ر٠٠٠	٥٥٢ر٥٠٠

الارقام القياسية لنفقات المعيشة (عن نشرة مكتب الاحصاء التابع لهيئة الامم المتحدة)

السنة	الولايات المتحدة	كندا	اندونيسيا	الهند	المملكة المتحدة	سويسرا	ايطاليا	غرب المانيا	فرنسا	جنوب افريقيا	تونس	تركيا	ايران	لبنان	العراق	مصر
١٩٣٧	١٠٠	١٠٠	—	١٠٠	١٠٠	١٠٠	—	—	١٠٠	١٠٠	—	—	١٠٠	—	—	—
١٩٣٨	٩٨	١٠١	١٠٠	١٠٠	١٠١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١١٦	١٠٤	١٠٠	١٠٠	١١٤	—	—	—
١٩٣٩	٩٧	١٠٠	—	١٠٠	١٠٤	١٠١	—	—	١٢٥	١٠٤	—	١٠١	١٢١	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤١	١٠٢	١١٠	—	١١٧	١٣٣	١٢٧	—	—	١٧٢	١١٢	١٥٢	١٣٨	١٨٤	—	—	١٣٨
١٩٤٣	١٢٠	٧١٧	—	٢١٨	١٤٧	١٤٩	—	—	٢٥٩	١٢٩	٣٢٧	٣٤٧	٧٨٧	٤٤١	—	٢٤٢
١٩٤٥	١٢٥	١١٨	—	٢٢٢	١٥٢	١٥٣	—	—	٤٣٦	١٣٧	٥١٢	٣٥٤	٧٧٩	٦٠٧	٥٨٤	٣٩٢
١٩٤٧	١٥٥	١٣٤	٢٣٥١	٢٦٣	١٦٣	١٥٩	٤٥٧٥	—	١٢٠٧	١٤٥	١١١٥	٣٤٤	٧٠٧	٥٠٠	٦٠١	٢٧٩
١٩٤٨	١٦٧	١٥٣	١٣١٠	٢٨٦	١٧٤	١٦٤	٤٨٤٤	١٦١	١٩٢٤	١٥٣	١٦٧٢	٣٤٦	٧٧٥	٤٩٢	٦٧٣	٢٨١
١٩٤٩	١٦٥	١٥٩	١٢٦٥	٢٩٠	١٧٩	١٦٢	٤٩٢٠	١٦٠	٢٠٩٩	١٥٩	٢١٢٤	٣٧٩	٨٤٥	٤٦١	٥٤٠	٢٧٨
١٩٥٠																
يناير	١٦٣	١٥٩	١٣٧٤	٢٩٢	١٨٢	١٥٩	٤٧٣٥	١٥٤	٢٢٢٣	١٦٠	٢٢٢٩	٣٨٤	٧٦٩	٤٢٩	٤٩٢	٢٨١
فبراير	١٦٢	١٦٠	١٣٥٥	٢٨٨	١٨٢	١٥٩	٤٧٤٧	١٥٤	٢٢٣٣	١٦١	٢٢٢٧	٣٨٩	٧٥٩	٤٢٣	٤٨٨	٢٨٤
مارس	١٦٣	١٦٢	١٤١٠	٢٨٥	١٨٢	١٥٩	٤٦٨٢	١٥٣	٢٢٢٢	١٦٢	٢١٩٥	٣٨٣	٧٣٣	٤١٧	٤٨٨	٢٨٧
ابريل	١٦٣	١٦٢	١٥٠٦	٢٩٠	١٨٤	١٥٨	٤٧٥٢	١٥٣	٢٢٤٨	١٦٣	٢١٨٧	٣٧٥	٧٠٥	٤١٦	٤٨٢	٢٨٨
مايو	١٦٤	١٦٢	١٥٧٩	٢٩٤	١٨٤	١٥٩	٤٧٦٠	١٥٦	٢٢٢٨	١٦٥	٢١٦٧	٣٨٤	٦٨٥	٤٢٣	٤٨٧	٢٩٠
يونيه	١٦٦	١٦٣	١٥٤٢	٢٩٤	١٨٤	١٥٩	٤٨٢٣	١٥١	٢١٥٠	١٦٧	٢١٢٧	٣٥٨	٦٨٥	٤١٠	٤٨٤	٢٩٠
يوليه	١٦٨	١٦٦	١٥٢٦	٣٠١	١٨٤	١٥٩	٤٨٢٤	١٤٩	٢١٢٨	١٦٦	٢١٢٩	٣٥١	٦٧٠	٤١٥	٤٩١	٢٩٢
اغسطس	١٦٨	١٦٧	١٤١١	٣٠٤	١٨٢	١٦٠	٤٩٠٩	١٤٨	٢٢٤٣	١٦٤	٢١٤٧	٣٤٤	٦٥٣	٤٢٣	٥٠١	٢٩٥
سبتمبر	١٦٩	١٦٨	١٤١٤	٣٠٥	١٨٤	١٦١	٥٠٠٧	١٤٨	٢٣٢٥	١٦٥	٢١٩١	٣٤٢	٦٥٥	٤٢٨	٤٩٢	٢٩٧
اكتوبر	١٧٠	١٦٩	١٤٣٧	٣٠١	١٨٦	١٦١	٤٩٤٦	١٤٩	٢٣٦٥	١٦٨	—	٣٤٧	٦٥٦	٤٣٩	٤٨٧	٣٠٤
نوفمبر	١٧١	١٦٩	١٥٤١	—	١٨٨	١٦٢	—	١٥٠	٢٣٧٨	١٦٨	—	٣٤٨	٦٥٩	٤٤٦	٤٩٠	٣٠٧
ديسمبر	١٧٤	١٦٩	—	—	—	١٦١	—	١٥١	٢٤٠٥	—	—	—	٦٧٤	—	٥٠٧	٣٠٧



هذا باب نضعه فى خدمة القراء لمعاونتهم على حل مشاكلهم الحسابية أو المالية أوالضرائبية، وسيتولى الرد على الاسئلة خبراء فى كل نوع منها بحسب تقديرهم الشخصى . ونحن نرحب بكل مايرد الينا من القراء من أسئلة ، والآراء التى تبدى قابلة للمناقشة فى هذه الصفحة ..

س ـ هل تخضع الاحتياطيات بأنواعها كالاحتياطى القانونى والطوارىء ومواجهة نزول الاسعار الخ .. لضريبة الارباح التجارية ؟

عبد العزيز السبع ـ القاهرة

ج ـ نصت الفقرة الاخيرة من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن المبالغ التى تأخذها الشركات أو المنشآت من أرباحها لتغذية الاحتياطى على اختلاف أنواعه أو لتكوين مال احتياطى خاص معد لتغذية الاحتياطى على اختلاف أنواعه أو لتكوين مال احتياطى خاص معد لتغطية خسارة محتملة لاتخصم من مجموع الارباح التى تحتسب عليها الضريبة .

ولذلك فان الاحتياطيات موضوع السؤال لاتخصم من وعاء الضريبة سواء أكانت هذه الاحتياطيات عامة أو تخصيصية .

***

س : ـ ١ ـ حجزت مصلحة الضرائب على ممول فى سنة ١٩٤٥ وفاء للضريبة المقدرة عليه عن سنة ١٩٤٢ و سنة ١٩٤٣ . وباعت محله ولم يكف ثمن البيع لسداد المستحق عليه وتبقى مبلغ ٥٠٠ جنيه

٢ ـ فى سنة ١٩٥٠ حاسبت الممول عن سنة ٤٤ و سنة ١٩٤٥ وقدرت عليه مبلغا قبله الممول . فهل :

١ ـ اذا سدد المطلوب منه عن سنة ٤٤ و ٤٥ . يعفى من المبلغ الباقى عليه وهو ٥٠٠ جنيه ؟

٢ ـ يسقط حق المصلحة فى المطالبة بالباقى بعد ٥ سنوات من تاريخ بيع المحل ؟

٣ ـ هل يمكن تقسيط المبلغ المطلوب عن سنة ٢٤٤ و ٩٤٥ ؟

ابراهيم عبده ـ شبرا

ج ـ اذا سدد المطلوب عن سنتى ٤٤ و ٤٥ لايعفى من المبلغ الباقى عليه من ضريبة سنتى ٤٢ و ١٩٤٣

٢ ـ لايسقط حق المصلحة فى المطالبة بباقى الضرائب المستحقة عن سنتى ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ نظرا لان الحجز يقطع مدة التقادم ويبدأ التقادم الجديد من وقت بيع المحل وتكون مدته ٨ سنوات بالنسبة لسنة ٤٢ و ٧ سنوات بالنسبة لسنة ٤٣

٣ ـ يمكن تقسيط المبلغ المطلوب عن سنتى ٤٤ و ٤٥ مادام الممول لم يمكنه دفع المطلوب دفعة واحدة .

***

س ـ هل يمكن خصم دين معدوم مع وجود احتمال تحصيل الدين كله أو جزء منه ؟

ج ـ يحمل حساب الارباح والخسائر السنة التى أصبح فيها الدين معدوم على شرط أن يكون اعدام الدين مؤيدا بالمستندات الكافية على انه عند تحصيل الدين أو جزء منه تدخل المبالغ المحصلة ضمن ايرادات السنة التى حصلت فيها .

***

س ـ ما هى التكاليف اجائز خصمها من حساب الارباح والخسائر بخصوص عقار مملوك لشركة صناعية بغرض استغلاله فى أعمالها ؟

ج ـ يخصم اضريبة العقارية الخاصة بالعقار ـ الإستهلاك حسب النسب المقررة من مصلحة الضرائب ـ التصليحات والترميمات ـ ولغرض احتساب الضريبة يحمل علاوة على ذلك بالقيمة الايجارية والعبرة بالايجار الذى اتخذ أساسى لربط عوائد المبانى

***

س ـ ما هو الفرق بين الميزانية العمومية المنشورة بالجرائد لشركة مساهمة والميزانية الضريبية ؟

ج ـ الميزانية العمومية المنشورة بالجرائد هى الميزانية المقدمة للجمعية العمومية للمساهمين للموافقة عليها أما الميزانية الضريبية فهى التى تربط مصلحة الضرائب الضريبة على أساسها بعد ادخال التعديلات التى تراها طبقا لقوانين الضرائب

س ـ اذا وجد أن دفتر الصندوق الجانب المدين منه يقل عن الجانب الدائن فما يكون أثر ذلك فى صحة الدفاتر وهل يمكن رفض الدفاتر لهذا السبب ؟

ج ـ أن وجود خطأ مثل ذلك يدل على عدم الدقة فى التقييد وينتج ذلك من عدم تسجيل مقبوضات أو أن هناك مدفوعات دفعت من خارج الصندوق . وفى الحقيقة خطأ مثل ذلك يوحى بعدم الثقة فى الدفاتر ويمكن اتخاذه أحد الادلة فى هدم الدفاتر .



الأسكندرية
بورسعيد
المنيا
اسيوط
الأقصر
الخرطوم
أديس أبابا
أسمرة
بورسودان
جدة
بيروت
حلب
دمشق
الكويت
بغداد
ظهران
قبرص
استامبول
نابلس
جنيف

شركة مصر للطيران



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٥ — ١٥ مايو ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن ١٠ قروش

الضرائب الجديدة

ذاع أخيرا ما اتجهت اليه الحكومة من رفع بعض فئات الضرائب المباشرة . وإذا كان من المسلم به أنه مازال هناك سبيل لزيادة الضرائب المباشرة فى مصر ، فان اعتراضات قوية تقوم على التشريع فى فرض ضرائب جديدة او زيادة فئات المفروض منها حاليا

ومما لاشك فيه ان الممول يكون أسرع لقبول الضرائب الجديدة اذا ما اقتنع اولا من المساواة فى الجباية وثانيا من حسن انفاق الضرائب .

ويرى الكثيرون ان جزءا كبيرا من الضرائب التى فرضت منذ اكثر من عشر سنوات لم يحصل حتى الان . ويعزى ذلك الى سببين : الاول عدم وجود الاداة الفنية القادرة على تقدير الضرائب وتحصيلها فى وقت معقول ، حتى ان هناك كثيرا من الممولين لم تعط لهم مخالصات حتى الان ، والسبب الثانى اننا عند ما بدأنا فرض الضرائب لم نساير الامم التى سبقتنا بأن نبدأ الضرائب بفئات منخفضة لاتبرر عناء التهرب منها ، تزداد الضرائب بعد ذلك تدريجيا حتى لايشعر الممول بعبء كبير مفاجىء — ونذكر بهذه المناسبة ان انجلترا بدأت الضرائب المباشرة لديها ببنس واحد فى الجنيه أى بما يوازى أربعة مليمات . بدلا من ذلك بدأنا بفرض ضريبة عالية نسبيا ولم تكد هذه الضريبة تفرض حتى فوجئنا بالحرب وفرض الضريبة الاستثنائية التى بلغت ٧٥ ٪ ولا شك ان هذا عبء باهظ يجب ان يحتاط معه غاية الحيطة حتى لايقدم الممول على التهرب منه .

لايجوز ولا يمكن أن نلقى لوما على موظفى مصلحة الضرائب ، فهذه المهمة كغيرها تحتاج الكثير من المران والخبرة التى لايمكن توافرها بين يوم وليلة ، ولذلك فليس من الحكمة مطلقا اضافة اعباء جديدة على كاهل هؤلاء الموظفين سواء بفرض ضرائب جديدة أو زيادة فئات الضرائب الحالية مما يزيد فى الاغراء على التهرب

والمسألة الثانية ان الممولين ليس لديهم مايحملهم على الاعتقاد بأن حصيلة الضرائب تصرف فى خير الوجوه وانها لاتتعرض لمظاهر عدة من الاسراف ، وهم يرون ان الاولى بالحكومة أن تستنفد كل ما لديها من وسائل فى منع الاسراف وتحقيق أقصى مايمكن من الاقتصاد قبل ان تطالب الممولين بزيادة اعبائهم ، سواء أكان ذلك على شكل ضرائب جديدة أو برفع الضرائب الحالية .

أحمد عنان



على هامش اتفاق النقطة الرابعة

التعاون الفنى المثمر

منذ ايام احتفلت وزارة الخارجية المصرية بتوقيع اتفاق لتنظيم التعاون الفنى بين مصر والولايات المتحـدة الامريكية .

وقد نشرنا نصوص هذا الاتفاق فى مكان آخر من الصحيفة .

غير ان الشيء الذي ينبغي ان ننبه اليه فى تنفيذ الاتفاق هو حصر الجهود فى دائرة المشروعات المكنة التى تقصر عن النهوض بهامواردنا المادية والمعنوية

كما ينبغى كذلك الاهتمام باختيار الاشخاص الذين يعهداليهم بالدراسات المطلوبة والابحـاث اللازمـة للبت فى صلاحية المشروعات ، وذلك خشـية ان ينقلب الاتفاق الىوسيلة منوسائل ارضاء بعض المحظوظين تحت سـتار الدراسة والبحث .

ليس اتفاق التعاون الفنى الامحاولة لتمهيد السبيل امام استثمار رؤوس الاموال الامريكية فىمشروعات اقليمية

وقد يرى بعض المراقبين انرؤوس الاموال المصرية كافية لتمويل كثير من مشروعات الانعـاش الاقتصـادى . ولـكن آخـرين يرون ان رؤوس الاموال المصرية ، على وفرتهـا ، ذات طابع خاص ، لا يجتذبهـا الاستثمار طويل المدى ، بقدر ما يجتـذبها شراء الاراضى والعقارات اوالاستثمار قصير المدى (المضاربة) .

هذا ويلاحظ انمشروعات الانعاش الاقتصـادى تحتـاج ، الى جـانب الدراسـة المبدئية ورؤوس الاموال ، الى رجـال يتوافر لديهم الاقـدام Entrepreneurs [illegible] (والموظفين الفنيين) ، ولعل اكبر مزايا اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية انما هو اجتـذاب هذا لنوع من رجـال الصـناعة .

الجنيه الاسترليني

رفع سعره او تثبيت قيمته ؟

اشرنا فى العدد الماضى الى ما يدور من بحث فى الدوائر المالية البريطانية حول مركز الجنيـه الاسترلينى والتحسـن الذى طرأ عليه لسـببين اولهما نجـاح سياسـة التقشف وتنميـة الانتـاج التى بدأهـا واحاطها برعايته وزير المالية السابق ـ السير ستافورد كريس ، وثانيهما الارتفاع الكبير فى اثمان المواد الاولية التى تنتجهـا بلاد الكتلة الاسترلينية مما ادىالى زيادة حصيلتهامن الدولار نتيجة لاقـدام امريكا على سياسـة التخزين بمناسبة الحرب الكورية .

ويقدر بعض المراقبين الاقتصاديين ان الحـكومة البريطانية لا بد رافعة سعر الجنيـه الاسترلينى ، والبعض الآخر يرى انها سوف تعمد الى رفع القيـود عن عمليات المبـادلات المالية والتجـارية .

والملاحظ ان جانبـا من اسـباب التحسن ذو طابع مؤقت ، ولا يجوز الاعتماد عليه فى الظروف الراهنـة ، فمن ذلك ان تنمية الانتاج البريطانى بلغت درجة لا يمكن زيادتها الا بنحو ٤ ٪ اذا توفرت للمصانع احتياجاتها من المواد الخام ، وهو احتمال صعب التحقيق .

هذا فضـــلا عن تأثير برنامج التسلح فى قدرة انجلترا على التصدير كما ان ارتفاع اثمان المواد الاولية كان بالنسبة لانجلترا سلاحا ذا حدين ، انالهـا وفرة من الدولار ولكنـه زاد تكاليف انتاجها ايضا . وعلى كل حال فالمحتمل ان فترة الارتفاع فى اسعار المواد الخام قـد انتهت وتميل هـذه الاسعار الى الهبوط فى الوقت الحاضر

ومهما يـكن من الامر فان وفرة احتيـاطى الذهب والدولار مع انهـا مظهر من مظاهر قوة النقد وثباته ـ لاتكفى وحدها لتثبيت قيمته وتحريره من قيود المبـادلة فان الاساس الاول هو العـــلاقة بين مستوى الاسعار الداخلية ومستواها فى الخارج ،وليس من الميسور التـكهن بما ستؤدى اليه الحوادث الاخيرة لا سيما بعد البدء فى تنفيذ برنامج التسلح وظهور صعوبات فى الحصول علىالمواد الاولية الضرورية واما فيما يختص بالاثر الذي يحدثه فى مصر اى تغيير فى سعر الجنيـه الاسـترلينى فيتلخص فى ان مصر لا تزال تملك ارصـدة استرلينية تبلغ جملتها حسب آخر تقدير نشره البنك الاهلى ٢٨٣ مليون جنيهـا منها ٥٣ مليونا ارصدة حرة والباقى ارصدة مجمـدة ينظم الافراج عنها الاتفـاق الاخير . فما يصيب الاسترلينى يؤثر حتما تأثيرا مباشرا على الجنيه المصرى

من عمالقة الشركات

شركة الكيماويات الامبراطورية

كان اللورد ماكجوان رئيس مجلس ادارة شركة الكيماويات الامبراطورية (I. C. I.) قد اذاع فى اوائل العام الماضى انه وزملاءه اعضـاء مجلس الادارة جادون فى اعادة تقويم الاصول الثابتة للشركة على اساس ما يتكلفه انشاؤها فى اول يناير سنة ١٩٥٠ مع ملاحظـة خفض التقـدير تبعا لمدة الاستعمال واحتمال الصلاحية للعمل فترة اخرى . وكان الغرض الاول من اعـادة التقويم هو التثبت من كفـاية الاحتياطيات التى خصصتها الشركة لابدال الاصول التى بليت او التى لم تعد صالحة للعمل بأخرى جديدة .

ومع ان النتائج النهائية لهذهالعملية الحسابية الضخمة لم تنشر بعد ، الا ان البيانات الاولية التى اذيعت اخيرا القت شعاعا من النور على مكانة هذه الشركة التى تعتبر بحق عمـلاقا بين عمالقة الشركات العالمية . فقد جاء فى هـذه البيانات ان جملة رأس مـال الشركة واحتياطياتها المختلفة ارتفعت الى نحو ٢٥٠ مليون جنيه انجليزى . وهذا الرقم الاجمالى موزع كالآتى :

٨٤ر٦٣٥ر٨٣٠	ج ك	الاسهم العادية
٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠	« «	سندات قصيرة المدى
١١٨ر١٥٤ر٠٨٩	« «	احتياطيات للتجديد لاستبدال الآلات الباليه والتى لاتصلح للعمل
٢٦ر٣٦٨ر٨١٦	« «	احتياطى الايراد
٢٤٩ر١٥٨ر٧٣٥	« «	الجملة

وبهـذه المناسـبة نذكر ان جملة الارباح الصافية التى اعلنتها الشركة عن سنة ١٩٥٠ بلغت ٣١ر١٨ر٤٥٧ جنيه فى مقابل ١٧ر٣٢٣ر٥٠٩ جنيه عن سنة ١٩٤٩ . اما مادفعته الشركة من الضرائب فبلـغ ١٢ر٤٥٥ر٦٩٢ جنيه عن سنة ١٩٤٩ . وقد تمكنت الشركة من زيادة الكوبون السنوى للاسهم من ١٠ ٪ عن سـنة ١٩٤٩ الى ١٢ ٪ عن سنة ١٩٥٠ .

تحديد حد أدنى لأسعار المحصول الجديد

بقلم اقتصادى

تضاربت آراء المشتغلين بشئون القطن بصدد قرار الحكومة بتحديد حد أدنى لاسعار القطن عن المحصول القديم واظهارها الاستعداد لتسلم الكميات التى لاتجد لها مستلما من فليارات شهور المحصول القديم . ومهما تكن معارضة المعارضين لهذا القرار .فما كان للحكومة مندوحة عن اتخاذه لاسباب كثيرة أهمها أن ظروف السوق كانت مائعة ولم يكن مدى الطلب على القطن واضحا أو محددا وكانت الاقاويل كثيرة عن وجودحركة نزولية مفتعلة ومن المقطوع به لدى كثير من المشتغلين بسوق العقود ان هذه الظروف كلها لو تركت تعمل عملها لانخفضت الاسعار انخفاضا كبيرا يهدد بالافلاس عددا كبيرا من التجار والمضاربين .

الا ان هذا القرار مهما كانت نتائجه فهى لن تتعدى استلام الحكومة مابين ثلاثمائة ألف ونصف مليون قنطار معظمها بل جلها من الاشمونى ؛ ولا ضرر البتة من أن يبقى ما تتسلمه الحكومةتحت يدهاحتى ظهورالمحصول الجديد

فقرار الحكومة الخاص بتحديد حد أدنى لاسعار المحصول القديم وأن تضمن بين ثناياه مجازفة تبتعد الحكومات عنها عادة الا أنها مجازفة مقبولةحتى ولو ترتب عليها خسارة فى حدود الاربعة أو الخمسةملايين من الجنيهات اقاء أن تستبين الحكومة حالة السوق الحقيقية وحتى لا تترك المزارعين والتجار فى أيدى مضاربى النزول وفريسة للشائعات التى كانت تملأ السوق فى ذلك الوقت

ولكن اذا كانت هذه مجازفةمقبولة ولها ثمنها فلا أظننا نتفق والحكومة على تحديدها حدا أدنى لاسعار المحصول الجديد ، فكمياته ما زالتفى عالم الغيب كما انه لا يمكن لمتكهن أن يقدر المحصول العالمى للقطن ثم أن



مجلة الاقتصاد والمحاسبة تتقدم بأحر التهانى الى السدة الملكية العالية بمناسبة عيدى الجلوس والزفاف السعيدين متمنية للوطن العزيز فى ظل ملك وملكة وادى النيل حياة طيبة وعزا وسؤددا .

التطورات السياسية أصبحت من التقلب بحيث يصعب على محترفى السياسة أن يتكهنوا بالاحداث التى ستقع فى الاشهر القليلة القادمة . فاذا كانت هذه هى الحالة التى تسود ظروف أسعار المحصول الجديد فما الذى تقصد اليه الحكومة بتحديدها حدا أدنى لاسعار ذلك المحصول ، ثم اذا كان لنا أن نحكم على المحصول العالمى بالمساحة المزروعة فكيف يمكن — والمساحة التى زرعت فى أمريكاتزيد عن مساحة العام الماضى زيادة كبيرة جدا — أن تحدد حدا أدنى لاسعار القطن المصرى .

قد لا نكون مخطئين اذا قلنا أن تحديد حد أدنى لاسعار المحصول الجديد لا يقصد به استعداد الحكومة لاستلام فليارات اكتوبر وما بعده لانه على فرض أن تقدير الحكومة بالنسبة لاسعار المحصول الجديدلايطابق الواقع وثبت أنه يزيد عن السعر العالمى للاقطان المماثلة بسبب كبر المحصول فى العالم أو لتحسن الحالة الدولية ، فمعنى اصرار الحكومة على حدها الادنى للاسعار أنها ستقوم باستلام محصول القطن بأكمله وهذا مانستبعد ان تكون الحكومة قد قصدت اليه .

لذلك كله لا نعتقد أن هناك فائدة ترجى من الابقاء على قرار الحدالادنى لاسعار المحصول الجديد بل أن المشتغلين بالقطن يعتقدون أنه أضر بتصريف القطن . ويكفى أن تطلع الحكومة على كميات العقود التى تبرم فى سوق العقود من أشهر المحصول الجديد لتتبين فى جلاء مبلغ ضآلة هذه العمليات ومبلغ الضرر الذىألحقه قرار تحديد سعر أدنى فى تصريف محصول القطن .

لست أدرى أى السبيلين أجدى وأفضل : أتصريف محصول القطن بأسعار تتمشى والاسعار العالمية فى الوقت الحاضر أم المضاربة عليه بواسطة الحكومة والتمسك بسعر معين قد نحصل عليه بعد أن تعرف التقديرات النهائية للمحصول العالمى!!

((اقتصادى))



اعفاء الآلات الصناعية من رسوم الجمارك

لاحظت وزارة المالية ان بعض الشركات والمصانع تعفى من الضرائب الجمركية على ما تستورده من آلات وان هذا الاعفاء لا يطبق على الجميع بصفة عامة

وقد تقدمت الوزارة اخيرا لمجلس الوزراء تطلب تطبيق الاعفاء على جميع الآلات اللازمة للمصانع

النقطة الرابعة

بادرت وزارة الشئون الاجتماعية بالاستفادة من مشروع النقطة الرابعة بمجرد توقيعه اخيرا فقررت استقدام ستة خبراء يساهمون فى تنظيم وتوجيه المشروعات المختلفة للوزارة

كما انها ستوفد فى القريب ٢٥ موظفا للتدرب على مختلف الاعمال التى تضطلع بها الوزارة .

تعديلات الضرائب الجديدة

تقدمت وزارة المالية الى مجلس الوزراء بطلب تعديل الضريبة على الايراد ، ينص على أن يعفى من هذه الضريبة الاشخاص الذين لا يتجاوز مجموع ايرادهم ٥٠٠ جنيه سنويا مضافا اليها عند الاقتضاء مبلغ الاعفاء المرخص به للاعباء العائلية ، وهو ٥٠ جنيها عن كل ولد على ألا يزيد الاعفاء عن ٢٠٠ جنيه ، واذا زاد الايراد عن ألف جنيه لا يصرح بأي مبلغ للاعباء العائلية .

الموافقة على مشروع اللائحة التنفيذية لهيآت التأمين

أقر المجلس الاعلى للتأمين فى اجتماعه الأخير برئاسة وزير المالية مشروع اللائحة التنفيذية لقانون الاشراف على هيآت التأمين وتكوين رووس الأموال . وقد حولت اللائحة الى مجلس الدولة لصياغتها قانونيا ، وهذه اللائحة منظمة لكل القواعد والأحكام الخاصة بالرقابة والاشراف على أعمال التأمين فى مصر .

فتح باب الاستيراد للفاكهة الجافة

تهتم وزارة التموين هذه الأيام بفتح باب الاستيراد على مصراعيه بالنسبة للفاكهة الجافة (الياميش والمكسرات وقمر الدين) بمناسبة حلول الأعياد . وقد تلقت الوزارة حتى الآن طلبات بالاستصدار لاستيراد ٣٠٠ طن بأسعار مناسبة وطرحها فى الأسواق المحلية بسعر يقل عن أسعار السنوات الماضية بنسبة لا تقل عن ٣٥ ٪

قرارات مؤتمر الغرف التجارية العربية

أوصى مؤتمر الغرف التجارية الذى عقد أخيرا فى الاسكندرية بالقرارات التالية :

١ — انشاء اتحادات محلية فى الغرف العربية لكل قطر عربى بالسرعة الممكنة .

٢ — تأليف اتحاد عام لهذه الاتحادات ، وأن يوضع دستور خاص وفى سبيل الاسراع بانشاء الاتحاد فقد اتفق على أنه فى حالة تأخر بعض الاقطار العربية عن انشاء اتحاداتها المحلية فلها الحق فى أن تمثل فى الاتحاد العام بالشكل الذى تقرره غرفها .

٣ — اعتبار المؤتمر مستمرا فى اجتماعه الى أن يحل محله الاتحاد العام لحين عقد الدورة القادمة فى بيروت فى ١٥ ديسمبر ١٩٥١ وأن تعتبر غرفة بيروت التجارية والصناعية مركزا لمتابعة الاعمال وتلقى المراسلات من الاتحاد العام .

٤ — تسهيل حركة تجارة الترانسيت وحرية انتقال الافراد .

٥ — تشديد الحصار على اسرائيل .

التفتيش على الشركات المساهمة

أصدر معالى وزير التجارة والصناعة قرارا بمنح كبار موظفى الادارة العامة للشركات السلطة القضائية للتفتيش على الشركات المساهمة وذلك لتنفيذ القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالشركات .

أهمية الاتفاق التجارى مع ألمانيا

تعلق دوائر القطن فى الاسكندريه أهمية كبرى على الاتفاق التجارى الذى عقد أخيرا بين مصر وألمانيا الغربية .. وينتظر أن تعقد عدة صفقات لتصدير كميات من القطن الى ألمانيا فى أقرب وقت ممكن . وللحصول على قيمة القطن المصدر كلها بالعملة الصعبة

رسوم سياحية جديدة

رفع أحمد راسم بك مدير عام مصلحة السياحة الى مجلس السياحة الاعلى فى اجتماعه يوم ١٠ مايو الجارى مذكرة جاء فيها ان المصلحة تعتنى بانشاء وتحسين المصايف ، والمشاتى ، وابتكار مختلف أنواع الرياضة والتسلية . ونظرا لان الحاجة صارت ماسة لمضاعفة العناية بالمصايف والمشاتى المصرية لمقاومة الدعاية القوية المنظمة عن المصايف الاجنبية ، وأنه قد آن الاوان لوضع برنامج انشائى جديد يتم تنفيذه فى زمن معين ، برصد المبالغ اللازمة لذلك .

ويقترح عزته فى سبيل مقابلة تكاليف هذه التحسينات فرض الرسوم الآتية :

أولا — رسم تمغة لا يتجاوز خمسة جنيهات عن كل مسافر يغادر البلاد للاصطياف فى الخارج .

ثانيا — انشاء طابع تمغة لا يتجاوز ٢٠٠ مليم يوضع على الفواتير والعقود وغيرها من الاوراق المتصلة بشئون السياحة .

أما بالنسبة للمصايف والمشاتى التى لا تدخل فى دائرة أحد ، فعلى المجالس البلدية أن تفرض الرسوم الآتية : —

أولا — رسم اضافى على ضريبة الملاهى يكون حده الاقصى ٥٠ ٪ من هذه الضريبة .

ثانيا — رسم اضافى على ضريبة

الارباح التجارية والصناعية والمطاعم والمشارب والفنادق والبنسيونات بحد أقصى ٥٠ ٪ من هذه الضريبة .

ثالثا – رسم اقامة يكون حده الاقصى ٥ ٪ من قيمة الفاتورة بحيث لا يقل حده الادنى عن خمسة مليمات

هل استنفذت مصر حصتها من القمح العالمى وفقا لاتفاقية القمح الدولية ؟

أصدرت وزارة الزراعة الامريكية بيانا اشارت فيه الى ان بعض دول الشرق الاوسط التى اشتركت فى اتفاقية القمح الدولية ، لم تستنفذ حصصها بعد من القمح . وتبلغ حصة مصر ٣٩٥٫٠٤٠ هيكتولتر . والهند ١٩٩٫٥٧٢ هيكتولتر ، والمملكة العربية السعودية ٣٠٥٫٦٤٥ هيكتولتر . وقد تم بيع ٩٣ ٪ من كميات القمح ودقيقه المفروض بيعها خلال السنة الحالية من الاتفاقية المنتهية فى ٣١ يوليو . ومما يذكر ان حصص لبنان وساحل الذهب الافريقى والهند البرتغالية قد تم بيعها اليها كاملة ، لكن مصر لم تستنفذ حصتها بعد .

امتناع اليابان عن دفع ثمن ما اشترته من القطن المصرى بالدولارات

كانت بعض بيوت القطن فى مصر قد تعاقدت مع اليابان على أن تصدر لها كميات كبيرة من القطن المصرى مقابل دفع ثمنها بالدولارات الامريكية وقدرت هذه الكميات بأكثر من ٢٠ ألف بالة .. غير أن هذه البيوت تلقت أخيرا ما يفيد بأن اليابان تجد صعوبة فى دفع قيمة القطن كله بالعملة الصعبة وانها لهذا ترجو أن يتم دفع قيمة جزء من القطن عن طريق التبادل التجارى أى بتصدير بضائع يابانية توازى قيمة هذا الجزء وتدفع الباقى دولارات .. وقد أرسلت هذه البيوت التجارية بعض مندوبيها الى اليابان لبحث هذا الموضوع مع التمسك بحقها فى الحصول على قيمة الأقطان المتعاقد عليها بالعملة الامريكية الصعبة .. وفى الوقت نفسه أخطرت وزارة المالية بالأمر لاستطلاع رأيها فيما اذا كان ممكنا اجابة رغبة اليابان اذا لم ينجح هؤلاء المندوبون فى مهمتهم

تعامل تجار الوجه القبلى فى البورصات

نظم نادى التجارة الملكى بالاسكندرية محاضرة للاستاذ حسن زكى بك مدير بنك مصر بالمحلة الكبرى تحدث فيها عن بعض العيوب فى تداول القطن محليا واقترح عدة حلول لعلاج هذه الحالة خصوصا آثار المضاربة الطاغية ..

تصدير واستيراد

* تعاقد « بنك التسليف الزراعى » على استيراد ٣٠٠ الف طن من نترات الشيلى ، للسنة التى تبدأ من أول يوليو ١٩٥١ وتنتهى فى آخر يونيو ١٩٥٢ ، وتساوى هذه الكمية نصف ما يستهلكه القطر المصرى من هذه المادة ، وسيخصص ١٥ ٪ من هذه الكمية للجمعية الزراعية الملكية .

* تلقت وزارة التموين من مصلحة الجمارك ما يفيد وصول كميات كبيرة من الحرير الصناعى . وهذه هى الكميات التى وافقت على استيرادها « لجنة الاستيراد والتموين » من اليابان والأرجنتين وغيرهما من الدول الاخرى . كما أبلغتها مصلحة الجمارك عن وصول كميات كبيرة من الاسمنت من لبنان .

* أذاعت « المراقبة العامة للاستيراد » تعليمات بشأن القواعد التى ستتبع فى التعامل مع اليابان وجاء فيها : « تسدد نصف قيمة الاقطان المصدرة الى اليابان بطريق المبادلة نقدا بالدولار ويرخص باستيراد بضائع يابانية او أمريكية من الاصناف الواردة فى كشف حساب التصدير بالنصف الآخر فيما عدا لعب الاطفال ، فانه يرخص باستيرادها فى حدود ربع القيمة وتسديد ٧٥ ٪ نقدا بالدولار .

ولكن استثناء من هذه القاعدة فى حالة استيراد قمح امريكى او كندى يصرح للمصدر باستعمال جميع قيمة الاقطان المصدرة الى اليابان فى استيراد القمح على أن يعرض على وزارة التموين الاسعار والكميات وسائر الشروط الخاصة بالتوريد لتتخير أصلحها

الجمعيات العمومية العادية للشركات المساهمة فى النصف الثانى من مايو

الخميس ١٧ مايو : شركة مكابس الاسكندرية بالاسكندرية .

الجمعة ١٨ مايو : شركة فنادق وجه قبلى بالقاهرة

وشركة الورق الاهلية – جمعية عمومية غير عادية بالاسكندرية .

السبت ١٩ مايو – صناعة الطحن بالاسكندرية – جمعية عمومية غير عادية بالاسكندرية .

الاثنين ٢١ مايو : الشركة المالية المصرية بالقاهرة

السبت ٢٦ مايو : الشركة الوطنية المصرية لتعبئة الزجاجات – بالجيزة

بواعث التخوف من الاتفاق الطويل المدى

على الرغم من أن مجلس الوزراء وافق منذ أسابيع على مشروع اتفاق مؤداه الافراج خلال عشر سنوات عن مائة وخمسين مليونا من الارصدة المجمدة التى تبلغ قيمتها الآن ٢٣٠ مليون جنيه ، فان هذا الاتفاق لم يوقع بعد لاسباب لم تنشر رسميا .

ولسنا نبغى فى هذه الكلمة وقبل الاطلاع على التفاصيل الفنية حين نشرها ، لدراستها بما تستحق من عناية وتقدير ، لسنا نبغى أن ننال من قيمة الجهود التى بذلها الوزير مشكورا أو أن نناقش جزئيات الاتفاق . ولكنها مخاوف ساورتنا حول حكمة الاخذ بمبدأ الاتفاق طويل الاجل فى مثل ظروفنا الراهنة وتتصل هذه المخاوف بالامور الآتية :




أولا — ان اتفاقا طويل المدى يربط مصالح مختلفة تتأثر بعوامل لا يمكن تقديرها الآن وقد جرت العادة او قضت طبيعة الاشياء ان يفسر مثل هذا الاتفاق عند تطبيقه لصالح القوى على حساب الضعيف والضعيف هنا الدائن وليس المدين . فقد ذكرها اللورد كينز ملاحظة ذات مغزى فى مباحثات سابقة فى موضوع الارصدة « انك لو اودعت مصرفا عشرة آلاف جنيه فالمصرف مدين لك بعشرة آلاف جنيه لانه يخشى اذا ما ماطل فى تسديدها ان تمس سمعته بسوء . ولكنك اذا اودعت عشرة ملايين جنيه فعلاقتك بالمصرف تختلف وكأنك اصبحت فى يده وليس هو فى يدك فقد لا تمنعه اعتبارات السمعة والذكر الحسن من المماطلة متعللا بأسباب طارئة او معتذرا لظروف جدت ولم تكن مقدرة » . الم يحدث فى اغسطس سنة ١٩٤٧ ان أعلن وزير المالية بانجلترا وقف تحويل الجنيه الاسترلينى فى المعاملات الجارية ولما يجف بعد مداد الاتفاق المالى الذى عقد فى مصر ؟

ثانيا — ان الارصدة الاسترلينية تجمعت كقروض اجبارية وقد كانت هذه القروض واجبة الوفاء ولم تكن مشروطة بموعد عند الاستدانة ولا محددة بمقدار الا مقدار تسديدها كاملة . ومع ذلك فقد نشأت فكرة التجميد ونفذت فى ظروف كانت انجلترا تشكو فيها اضطرابا شاملا فى اقتصادياتها . واختلالا بالغا فى ميزانها الحسابى والتجارى وقد زالت هذه الظروف تماما فينبغى ان تزول معها نتائجها .

ثالثا — معلوم ان فكرة الاتفاق طويل المدى نشأت لدى وزارة المالية المصرية فى بداية عام ١٩٥٠ اى فى وقت كانت انجلترا لا تزال تصارع فيه الاضطراب الاقتصاد المالى ولكن الحالة فى انجلترا تحسنت فى هذه الاثناء تحسنا كبيرا لدرجة انها تنازلت طائعة مختارة وفى كثير من المفاخرة عن نصيبها فى مساعدة مارشال ابتداء من اول يناير الماضى اى قبل الموعد المحدد لانتهاء المساعدة بستة اشهر . وهكذا انعدمت مبررات التجميد وتضاعفت حجج المفاوض المصرى فى المطالبة بالتسديد فورا . ومن ابرز الشواهد على تحسن الحالة فى انجلترا ان قيمة احتياطى الذهب والدولارات بدأت فى الانخفاض من ٢٦٩٦ مليون دولار فى آخر سنة ١٩٤٦ الى ١٦٨٨ مليون دولار فى آخر سنة ١٩٤٩ لترتفع الى ٣٫٣٠٠ مليون دولار فى آخر سنة ١٩٥٠ .

وغنى عن البيان ان هذا التطور فى الاحتياطى مرآة تنعكس عليها الاحوال المالية فى انجلترا وينبغى ان تكون فى الوقت نفسه رائد المفاوض المصرى فى تمسكه بالوفاء العاجل

رابعا — صار تخفيض قيمة النقد بالقياس الى الذهب اجراء تلجأ اليه الحكومات عند تحزب الامر وقد لجأت اليه انجلترا فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ مما ادى الى خفض قيمة الارصدة لانها مقومة بالاسترلينى . فما يدرينا ان تأتى انجلترا فى المستقبل (خلال الاعوام العشرة التالية) وتخفض قيمة الجنيه الاسترلينى فيطرأ فى هذه الحالة خفض جديد فى ارصدتنا دون المساس بنصوص الاتفاق ؟

خامسا — اخشى ما تخشاه ان ينطوى الاتفاق الجديد على استمرار النص على تعهد السلطات المصرية قبول الجنيه الاسترلينى دون قيد او شرط ثمنا للصادرات المصرية فتتكرر بذلك مأساة تجمع الارصدة الاسترلينية اذا نشبت حرب اثناء سريان الاتفاق طويل المدى . ذلك لان انجلترا ستتمسك عندئذ بدفع ثمن ما تشتريه من السوق المصرية من سلع وخدمات جنيهات استرلينية ترصد لمصر فى حساب جارى ببنك انجلترا ولكن بدون ان يكون هناك التزام على انجلترا بتوريد السلع التى تطلبها مصر . ولعل السبيل لملاقاة هذا الخطر ان ينص فى الاتفاق على وقف سريان الشرط الملزم مصر بقبول الجنيه الاسترلينى فى حالة نشوب حرب جديدة .

ومع احترامنا لآراء حضرة صاحب المعالى وزير المالية فاننا نختلف معه فيما ذهب اليه فى بيانه الذى ادلى به منذ ايام فى مجلس النواب عند مناقشة مشروع البنك المركزى حيث قال : « ان مشكلة الارصدة لن تتكرر اذا نشبت حرب عالمية جديدة لان المادة ١٤ من مشروع القانون المعروض تحتم ان يكون كل اصدار جديد مغطى بالذهب » فلا نص المادة يحتم تغطية كل اصدار جديد بالذهب ولا تجمع الارصدة فى لندن يتطلب دائما زيادة الاصدار على قدر زيادة الارصدة .

ومن عجب ان اعلان الاتفاق الجديد اثار زوبعة فى مجلس العموم البريطانى واستغله نفر من المحافظين لمعاودة التشهير بمصر ومؤاخذة حكومة العمال على مغالاتها فى البذل والعطاء وقد نجحوا فى حمل الحكومة على الموافقة على فتح باب المناقشة فى احكام الاتفاق قبل ابرامه نهائيا . ويعلم الله والمنصفون ان مصر لم تحصل على حقوقها كاملة وان هذا الاتفاق الجديد لا يضمن لها الحصول على تلك الحقوق كاملة . حقا اننا نعيش فى عصر صدق فيه قول القائل « يرضى القتيل وليس يرضى القاتل » .

دكتور محمد على رفعت

العقوبات الاقتصادية

بقلم
محمد سعيد جميعي بك

١ ـ أثير فى الايام الاخيرة موضوع العقوبات الاقتصادية التى ينتظر ان تفرضها هيئة الامم المتحدة ضد الصين الشيوعية بعد ان صدر قرار من تلك الهيئة باعتبار هذه الدولة معتدية ـ ولذا رأيت من المناسب الكتابة فى هذا الموضوع من ناحية علاقته بمصر وكيفية تنفيذ هذه العقوبات بها ومدى تأثيرها على الانظمة الجمركية فيها .

٢ ـ ان مصر بحكم عضويتها فى هيئة الامم المتحدة قد اشتركت فى نظر قرار الاعتداء وقد امتنعت عن ابداء رأيها فيه لاسباب رأت انها تتفق وصالحها .

٣ ـ ويجدر بالذكر أن ننوه بموضوع مشابه هو توقيع العقوبات الاقتصادية عام ١٩٣٥ بموجب قرار أصدرته عصبة الامم باعتبار ايطاليا دولة معتدية ضد الحبشة . وقد ترتب على هذا القرار وجوب تطبيق احكام ميثاق العصبة . وشكلت لجنة سميت « لجنة التنسيق » لوضع مقترحات محددة فى شأن الجزاءات التى يجب توقيعها على ايطاليا . ووضعت اللجنة مقترحات ابلغتها لجميع الدول المشتركة فى عصبة الامم كما أبلغتها للدول غير المشتركة فيها .

٤ ـ وقبل ذلك كانت عصبة الأمم ومنها ايطاليا أوصت بابرام اتفاقات تؤكد تعاون الدول غير المشتركة فى العصبة وغير المشتركة فيها فيما يتعلق بتطبيق الجزاءات . فان هذه الدول الأخيرة أى غير المشتركة فى العصبة ـ اذا وافقت على تطبيقها ـ تعتبر أنها انضمت الى عهد العصبة واشتركت فيها اشتراكا جزئيا وقتيا وتصبح حالتها تبعا لذلك نفس حالة الدول المشتركة فى العصبة بحيث يتسنى لها أن تنتفع بالنظام أو الوضع الذى يرسمه ميثاق العصبة لأعضائها

٥ ـ وأخذا بالتضامن الدولى وعملا على تعميم تلك الجزاءات بقصد الاعانة على حفظ السلام قرر مجلس الوزراء فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ انضمام مصر مبدئيا الى عصبة الأمم فى تطبيق العقوبات التى قررتها العصبة طبقا لميثاقها ، وترتب حتما على هذا القرار أن الالتزامات الناشئة عن اتفاقات خاصة مع ايطاليا والتى لا تتفق وتطبيق الجزاءات تصبح معلقة أثناء ذلك التطبيق ، وذلك كان على وجه الخصوص بحكم الاتفاق التجارى المؤقت الذى أبرمته ايطاليا مع مصر فى سنة ١٩٣٠ بعد انتهاء أجل الوفاقات التجارية الطويلة المدى فى ١٥ فبراير سنة ١٩٣٠ .

٦ ـ وتنفيذا لقرار مجلس الوزراء المشار اليه صدر فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥ مرسوم بقانون رقم ١٤٥ يقضى بحظر تصدير بعض المنتجات والبضائع الى ايطاليا وحظر الواردات الايطالية ـ وجاء بيان هذه المنتجات والبضائع فى جدولين الاول عن الأصناف التى تعد من الأسلحة والذخائر والمواد الحربية ، والثانى عن الأصناف الممنوع تصديرها وهي الخامات التى تدخل أو تفيد صناعة الحرب .

وقد ترتب على هذه العقوبات هبوط واردات ايطاليا من ٩٤٦ر٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ الى ١٧٥ر٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ والصادرات من ١ر٤٠٤ر٠٠٠ جنيه الى ٣٣٥ر٠٠٠ جنيه فى نفس المدتين .

٧ ـ هذه لمحة عن العقوبات التى أوقعتها عصبة الأمم على ايطاليا فى سنة ١٩٣٥ ـ واشتركت مصر فى تطبيقها ـ والآن لننظر فيما قد تتخذه مصر من تدابير ضد الصين الشيوعية فى حالة توقيع العقوبات عليها من هيئة الأمم المتحدة .

٨ ـ فى ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٠ أبرم بين مصر والصين الوطنية اتفاق تجارى مؤقت كى تتفادى به الصين اخضاع صادراتها لمصر ـ لرسم جمركى اضافى يفرض على الواردات التى تكون أصلها من بلاد لم تكن قد أبرمت مع الحكومة المصرية اتفاقا جمركيا عملا بالمادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ ، ولا يزال هذا الاتفاق سارى المفعول بالرغم من أن الأغلبية العظمى لبلاد الصين قد وقع تحت نفوذ وسيطرة حكومة الصين الشيوعية ، ولم يصدر تصريح من الحكومة المصرية بايقاف العمل به أو نقضه طالما أن هذه الحكومة لا تزال تعترف بالصين الوطنية ولم تعترف بعد بالصين الشيوعية . ومما يجدر ذكره أن البضائع التى ترد الآن من بلاد الصين ـ مع أنها أصبحت خاضعة جميعها تقريبا للحكومة الشيوعية فيها ـ لا تخضع للرسم الجمركى الاضافى المشار اليه . وقد عرضت مصلحة الجمارك هذا الأمر على وزارة المالية ، فرأت عدم تحصيل هذا الرسم مادام ان الاتفاق الجمركى المبرم بين مصر والصين الوطنية لم يوقف العمل به ولم ينقض .

٩ ـ والواقع أن هذا الرأى يستند الى النظريات القانونية دون الحقائق العملية . اذ من المعلوم أن البضائع التى ترد الآن من الصين أصلها من بلاد خاضعة للحكومة الشيوعية . والحكومة المصرية باعفائها هذه البضائع من الرسم الاضافى انما تمنح فى الواقع هذه الميزة لواردات الصين الشيوعية ، وان عدم اعتراف مصر بالحكومة الشيوعية لا يتعدى النظريات ، والعبرة بالنتائج العملية

١٠ ـ على ضوء ما تقدم نرى أن مصر ستضطر فى حالة توقيع العقوبات على الصين الشيوعية الى اصدار قرار بايقاف العمل بالاتفاق التجارى المبرم بينها وبين الصين الوطنية والمشار اليه آنفا ، كى يتيسر لها اصدار مرسوم بقانون يحظر تصدير الأسلحة والذخائر والمواد الحربية وكذا المواد الخام التى تدخل أو تفيد صناعة الحرب كالقطن ، وكذلك منع استيراد الحاصلات الزراعية والصناعية الناتجة أو المصنوعة فى الصين .

ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد أن قيمة البضائع الصادرة من مصر الى الصين فى سنة ١٩٥٠ بلغت ١ر٢٢٧ر٠٠٠ جنيه ، وأن قيمة الواردات من الصين لمصر فى هذه المدة بلغت ٣١٣ر٠٠٠ جنيه .

محمد سعيد جميعي بك
وكيل عام الجمارك



الغـاية من هذا الباب تسجيل التطورات الاقتصـادية الرئيسية فى بلاد الشرق الأوسط والتعليق عليهـا لكى تتعرف كل منها على حقيقة الحالة عند شقيقاتها ، فتزداد الصلة بين هذه الدول وتشتد الروابط بينها ..

اقتصاديات سوريا

تعتبر سوريا من أكبر دول الشرق الاوسط مساحة وتقوم اقتصادياتها على الزراعة التى يشتغل بها أكثر من ثلثى السكان ، وتقدر المساحة المنزرعة بحوالى ١٢ ٪ من جملة مساحة البلاد التى تبلغ حوالى ٥٠ مليون فدان والمراعى ٢٢ ٪ والغابات ٢ ٪ والاراضى القابلة للزراعة ولم تزرع بعد ١٨ ٪ والباقى وقدره ٤٦ ٪ يمثل الاراضى الغير قابلة للزراعة والجبال والصحراء ويعتمد المزارعون على الامطار اعتمادا كبيرا اذ لا توجد مشاريع للرى اللهم الا لمساحة ضئيلة لا تزيد على ثمن المساحة المنزرعة . ولذلك فان كمية الامطار هى التى تحدد فى الغالب نوع ومقدار المحصول المنتج اى ان جزءا كبيرا من الدخل الاهلى السـورى تتحكم فيه الظروف الطبيعية بدرجة كبيرة خصوصا وان حالة الزراعة فى سوريا ما زالت فى دورها الاول فهى فى حاجة الى تنظيم وسـائل الرى ورفع مستوى الانتاج واسـتخدام أحدث أساليب الزراعة الآلية واختيار أجود انواع البذور والاسمدة عـلى نطاق واسع ومراقبة الآفات الزراعية وزيادة المساحة المنزرعة وتسـويق الانتاج وادخال الصناعات الزراعيـة وتربية الابقار والاغنام والمحافظة عليها من الامراض والاوبئة .

وتتمتع سوريا بمساحة واسـعة من الارض فى الجزيرة يتعرض معظمها لسقوط الامطار ويخترقهـا نهر لو أخضعت ميـاهه لتوجيه الخبراء لاستفادت البلاد منها فائدة جليلة . اذ تقدر المساحة المنزرعة من أراضى الجزيرة بحوالى ٧٨٥٫٠٠٠ فدان اما المساحة القابلة للزراعة من هـذه الارض والمتروكة فانهـا تزيد على المليون وثلاثة ارباع مليون فدان اى حوالى ١/٣ المسـاحة المنزرعة فى القطر المصرى بأكمله ، ولذلك فان مجال التوسع الزراعى فى سـوريا ممهد لها . وقد أجريت تجـارب لزراعة القطن فى هذه الارض ونجحت نجاحا كبيرا . وقد زاد انتاج سوريا من القطن فبعد أن كان ٥٦٠٠ طنـا فى سـنة ١٩٣٩ بلغ ٩٠٠٠ طن فى سنة ١٩٤٨ ثم ١٣٠٠٠ فى سنة ٩٤٩ ثم ٤٠٫٠٠٠ سنة ١٩٥٠ .

وقد كانت سوريا مرتبطة باتحاد نقدى جمركى مع لبنان . ولكن عرى الاتحاد النقدى فصمت فى أوائل سنة ١٩٤٨ عندما قبلت لبنان اتفاقا نقديا طويل الاجل مع فرنسا ينص عـلى طريقة تسوية ما تملكه من أرصـدة بالفرنكات الفرنسية ولم تقبل سوريا مثل هذا الاتفاق . وقد أدى هـذا الانفصال النقدى بين البـلدين الى تدهور قيمة الليرة السورية بالنسبة الليرة اللبنانية اذ عم الاعتقاد بأن سوريا بعد أن رفضت تسوية أرصـدتها الاجنبية ستعانى صعوبات شتى فى مواجهة مدفوعاتها الخارجية . ولكن الجهود الجبارة التى بذلتها سـوريا لتحسين حالتها الاقتصادية ولتنمية شتى مواردها الاقتصادية ثم وصولها الى اتفاق مرض مع فرنسا بعد ذلك أدى فى نهاية الامر الى انعكاس الآية فأصبحت الليرة السورية الآن تفوق فى الاسواق الحرة قيمة الليرة اللبنانية

وفصمت عرى الاتحاد الجمركى فى العام الماضى وكان نصيب سوريا من الايرادات الجمركية ٥٦ ٪ ولبنـان ٤٤ ٪ وهى نسبة ظل يشكو منهـا كل من الطرفين . ويبدو أن صادرات سوريا المنظورة تلعب دورا هاما فى ميزانها الحسابى فهى تصدر القمح والصوف والقطن ثم يلى ذلك الجلود والاقمشة والشعير والذرة وغيرهـا كما انها تستورد الحـديد والفحم والسكر والخشب ومواد النسـيج والآلات وغيرها . وقد نهضت صناعة الاسمنت بسوريا حتى كادت تـكفى نفسها من هذه المادة ، أما الصـناعة القطنية فما زالت فى بداية نهضتها وان كانت سوريا تصدر كمية ضئيلة من المنسوجات الى العراق وهى من النوع العادى الذى يشبه الاقمشـة الشعبية السميكة فى مصر اما الاقمشة الراقية فانها تستورد من الخارج كما تنتج سوريا الحرير بكميات بسيطة ومن المنتظر أن تنهض هناك الصناعات المتفرعة من القطن كالحليج والغـزل والنسيج والزيوت وغيرها .

والنظام المصرفى فى سوريا مازال فى دور التطور والنمو ومازالت الاموال المتوافرة هناك غير كافيـة لتمـويل مشروعات الرى والطرق وتعمـير الاراضى وغيرها وهـذا النقص فى الاموال راجع الى حد كبير الى صغر الدخل الاهلى اذ لا يزيد متوسـط

دخل الفرد على ٣٠ جنيها فى السنة تقريبا ومدخرات الافراد قليلة وبعضهم يتجه نحو اكتناز الذهب سواء على شكل سبائك أو جنيهات ذهبية .

والبنك السورى يقوم بعملية الاصدار ويحتفظ لديه بالارصدة والاحتياطيات النقدية . ويقوم علاوة على ذلك بالنصيب الاكبر من العمليات المصرفية العادية وبتقديم السلفيات للمزارعين . أما البنك الزراعى فيقتصر عمله على السلفيات الطويلة الاجل .
ويبلغ سعر الخصم الذى يقرره بنك سوريا حوالى من ٥ – ٧ ٪ بالنسبة للكمبيالات لمدة ثلاثة أشهر والسلف لمدة تسعة أشهر أو اثنا عشر شهرا، ويبلغ من ٣ر٥ – ٤ر٥ ٪ بالنسبة لاعادة الخصم .

وتبعا للاتفاق المبرم بين بنك سوريا وبين الحكومة فان البنك يعمد كلما سنحت له الظروف الى تجميع الذهب لكى يضمن الغطاء النقدى نسبة قدرها ٣٠ ٪

ويبدو مما تقدم أن نهضة سوريا الزراعية والصناعية ترتطم بتعذر تدبير الاموال اللازمة لها .

وقد بلغ النقد المتداول فى يناير الماضى حوالى ٢٢٠ مليون ليرة . وكانت أسعار الذهب والعملات الاجنبية المختلفة فى أسواق بيروت ودمشق الحرة كما يتبين من الجدول التالى وذلك فى منتصف شهر ابريل:

العملة	بيروت	دمشق
الجنيه الذهب الانجليزى	٤٥٢٠ قرش لبنانى	٤٢٦٠ قرش سورى
الدولار تحويلات مصرفية	٣٦٩ قرش لبنانى	٣٥٠ قرش سورى
الجنيه الاسترلينى تحويلات مصرفية	٩٦٥ » »	٩٠٨ قرش سورى
الجنيه المصرى تحويلات مصرفية	٩٠٥ » »	٨٥٥ قرش سورى
الدينار العراقى تحويلات مصرفية	٨٢٥ » »	٨٠٠ قرش سورى
الفرنك البلجيكى	٧ » »	٦ر٨

انتاج الكحول فى لبنان

هبط انتاج الكحول فى لبنان من ٨٠٠ طن سنة ١٩٤٩ الى ٥٠٠ طن فى سنة ١٩٥٠ ويبلغ عدد المصانع المشتغلة بانتاج الكحول خمسة

العلم قادر على سد حاجة البشر من الغذاء والكساء والدواء

صرح الدكتور هنرى بنيت مدير برنامج النقطة الرابعة الامريكى ، لجماعة قوامها خمسة عشر من الفنيين الذين كانوا على وشك الرحيل لتسلم مناصبهم فى بلاد أخرى طبقا لبرنامج النقطة الرابعة للمساعدة الفنية ، ان موارد الارض من الناحية التكنولوجية تكفى لسد حاجة كل فرد من الغذاء واللباس والسكنى والعناية الطبية اللازمة .

ثم أضاف قائلا ان تحقيق ذلك يساعد على اختفاء مسببات الحروب ، بل يساعد على تدعيم السلام العالمى وتوطيده .

وجدير بالذكر ان أحد أعضاء الجماعة الفنية ، المستر أوليفر آرثر يومان الصغير ، خبير البيولوجيا البيطرية ، سيسافر قريبا الى الهند كى يتعاون هناك مع الاخصائيين فى استحضار اللقاح والمصل الحيوانى . وستساعد جهوده على تحسين حالة الماشية الهندية مما يؤدى الى تحسين الصحة والرفاهة البشرية . كما سيسافر عدد آخر من الفنيين الى بلدان جنوب أمريكا .

الجزائر

ارتفعت الاسعار ارتفاعا حادا فى الجزائر نظرا لندرة سلع عديدة ، ونظرا للمنافسة الاسبانية فى سوق الموالح بفرنسا . هذا بالاضافة الى ارتفاع تكاليف انتاجها وصعوبات النقل والحزم وزيادة الرسوم الجمركية كما ظلت تجارة العنب فى مستوى لا بأس به بالرغم من شدة انخفاض أسعاره .

وقد سافر فى فبراير الماضى حوالى عشرون رجلا من رجال الاعمال والصناعة فى النمسا الى الجزائر للاتصال بنظائرهم هناك لتنشيط الحركة التجارية بين البلدين ، خاصة وان النمساوين يرغبون فى تصدير الجرارات والمحاريث والآلات والمنسوجات وأدوات كهربائية حديثة للانتاج الزراعى .

عدن

تقول الانباء الواردة من عدن ان الاحوال الاقتصادية فيها تأثرت بتجمد الاسعار فى الولايات المتحدة، وتخصص الواردات من اليابان . وهناك نسبة لابأس بها من التجارة المحلية تشتمل على اعادة تصدير الجلود المدبوغة والخام والبن من المناطق المتاخمة الى الولايات المتحدة . كما تحسنت تجارة الترانسيت بنسبة كبيرة .

وقد زيدت حصة واردات عدن من اليابان تبعا للاتفاقية التجارية الجديدة بين عدن واليابان للسنة المالية الحالية . وتقدر نسبة الواردات اليابانية التى سيعاد تصديرها بـ ٤ر٥ فى المائة من مجموع الواردات

وتقدر قيمة الواردات من اليابان للسنة المالية الحالية المنتهية فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥١ بمبلغ ٢ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه وتشمل المنسوجات القطنية ١ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه ، خيوط الغزل ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه ، ملابس جاهزة ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه أدوات كتابية ١٢ر٠٠٠ جنيه ، أسلحة حادة ١٥ر٠٠٠ جنيه ، أحذية ٢٥ر٠٠٠ جنيه ، لمبات ومصابيح ٣٠ر٠٠٠ جنيه ، لعب وشماسى ٢٥ر٠٠٠ جنيه زجاجات ترموس ٢٠ر٠٠٠ جنيه . متنوعات ٢٣ر٠٠٠ جنيه

وتقدر قيمة الواردات الاخرى لبقية السنة بمبلغ ١ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه

المركز الإحصائى العالمى للقطن

بدأ الموسم القطنى الحالى بمخزون قدره ١٦ر٦٠٠ر٠٠٠ بالة (زنة ٤٧٨ رطل) مقابل ٢٤ر٨٠٠ر٠٠٠ بالة فى موسم ٣٨ـ٣٩ و١٨ مليون بالة متوسط الاربع سنوات السابقة . وقد بلغ الانتاج فى الموسم الحالى ٢٧ر٢٠٠ر٠٠٠ بالة وبذلك يكون جملة المعروض فى أول الموسم ٤٣ر٨٠٠ر٠٠٠ بالة . أما الاستهلاك فقد زاد معدله الشهرى هذا العام عنه فى العام الماضى زيادة كبيرة بسبب حاجة الجيوش المحاربة والى ازدياد طلب المستهلكين لغرض التخزين خشية وقوع حرب عالمية مما دفع التجار الى زيادة أوامر الشراء من المصانع . وقد ساعد على هذا الانتعاش زيادة عدد المغازل المشتغلة فى البلاد التى أنهكتها الحرب محاولة استفادة أسواقها لانهاض صناعتها القطنية فزاد استهلاك أمريكا وحدها من القطن ١ر٦٠٠ر٠٠٠ بالة واليابان ٦٠٠ر٠٠٠ بالة والمانيا ٢٤٠ر٠٠٠ والمملكة المتحدة ١٣٠ر٠٠٠ وفرنسا ١١٠ر٠٠٠ ، واذا استمرت الظروف التى أدت الى زيادة انتاج الاقمشة القطنية حتى نهاية الموسم الحالى فانه من المتوقع أن يبلغ الاستهلاك العالمى ٣٢ مليون بالة . وان الشواهد تدل على استمرار الاستهلاك العالمى عند هذا المستوى للاسباب الآتية : ـ

أولا ـ أن أهم البلاد المستوردة للاقمشة قد زادت حصيلتها من العملات بسبب ارتفاع أسعار المواد الاولية وهى أكبر منتج لها .

ثانيا ـ أن ما تعانيه صناعة الحرير الصناعى ـ وهو أكبر منافس للقطن ـ سيستمر حتى نهاية العام الحالى

ثالثا ـ أن أمريكا فى حاجة كبيرة الى الاقمشة الصوفية لملابس الجنود

وعلى أساس هذا التقدير فانه سيتبقى ١١ر٨٠٠ر٠٠٠ بالة كمخزون يبدأ فى الموسم المقبل ، مقابل ٢٣ ١/٢ مليون بالة فى موسم ٣٨و٣٩ ، و ١٦ مليون بالة متوسط الاربع سنوات السابقة . وواضح أن هذا الرقم منخفض نسبيا خصوصا وان الاستهلاك العالمى للقطن فى ازدياد مستمر . ويبدو مدى هذا الانخفاض اذا أدركنا أن معظم المصانع المنتجة للغزل تميل الى الاحتفاظ بمخزون من القطن لا يقل عن حاجتها فى ٣ شهور وهو ما يوازى ٨ مليون بالة والباقى وقدره ٣ر٨٠٠ر٠٠٠ بالة يمثل الاقطان المعروضة فى مناطق انتاجها مضافا اليها الاقطان التى تحت الشحن أو التى بالطريق أو الغير قابلة للاستعمال وهى معظمها من الاقطان الرديئة . ولذلك يتطلع المشتغلون بتجارة وصناعة القطن الى احتمالات المحصول الجديد الذى يتوقف عليه أما تخفيف هذه الازمة أو زيادة حدتها .

والواقع انه من المستحيل حاليا تقدير الانتاج العالمى فى الموسم المقبل . الا ان ما يمكن الجزم به هو أن المستوى العالمى لاسعار القطن قد شجع البلاد المنتجة على زيادة انتاجها الى أقصى درجة . الا أن حجر الزاوية فى هذه الناحية هو الولايات المتحدة لانها أكبر منتج ومصدر للقطن . وقد عكفت بعض البيوت المشتغلة بتصدير القطن مليون بالة وباقى دول العالم ١٨ مليون بالة . فاذا أخذنا بهذا التقدير لاصبح جملة المعروض فى أول الموسم ٤٥ر٨٠٠ر٠٠٠ بالة . واذا فرضنا أن مستوى الاستهلاك سيظل فى الموسم المقبل عند مستواه فى الموسم الحالى اى بمعدل ٣٢ مليون بالة لاصبح المخزون المنتظر أن يبدأ به موسم ٥٢ ـ ٥٣ هو ١٣ر٨٠٠ر٠٠٠ بالة وهو رقم وان كان يبشر بقرب زوال المجاعة القطنية الا انه يوحى بأنه ليس من المنتظر أن تعود أسعار القطن فى الموسم المقبل الى المستوى الذى كانت عليه فى المواسم السابقة بل ستظل عند مستواها المرتفع .

نعود الى تقدير الانتاج العالمى فى الموسم المقبل فنقول انه رقم جزافى قد يزيد وقد ينقص وعلى قدر الزيادة أو النقص تتأثر سياسة أمريكا نحو التصدير . فاذا وصل الانتاج هناك الى أكثر من ١٦ مليون بالة فمن المؤمل ان يرفع الحظر على التصدير أو على الاقل تزيد الحصص المخصصة للتصدير للبلاد المختلفة . ولذلك عمدت هذه البلاد الى قبض يدها عن الشراء والاعتماد على تغذية مغازلها من المخزون لديها الذى أخذ يهبط الى أدنى حد اعتمادا على أنها ستتمكن فى المستقبل من تعويض هذا النقص فى المخزون من الزيادة المحتملة فى المحصول الامريكى . ولذلك سيشتد الاقبال على القطن فى الموسم المقبل حتى لو وصل المحصول الامريكى الى الرقم سالف الذكر .

ولكى ندرك مدى متانة المركز الاحصائى للقطن المصرى فى الظروف الحالية . فقد أضفنا على المخزون فى أول الموسم (١٩٥٠/٩/١) التقدير الثانى للمحصول وطرحنا منه المنتظر تصديره حتى نهاية الموسم وقد قدرناه على أساس متوسط ما صدر فعلا من كل صنف فى خلال الثلاث سنوات الاخيرة . كما خصم منه ايضا استهلاك مصانع الغزل حتى نهاية الموسم وقد قدر على أساس استهلاكها الفعلى فى الموسم الحالى فخرجنا بالنتيجة الآتية بالقنطار : ـ

	المخزون	المحصول	جملة المعروض	المصدر	المستهلك	الرصيد
أقطان طويلة التيلة	٤٢٠ر٠٠٠	٢ر٨٤٤ر٠٠٠	٣ر٢٦٤ر٠٠٠	٣ر٧٧٩ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	٥٣٥ر٠٠٠
أقطان متوسطة وقصيرة	٣٦١ر٠٠٠	٥ر٣٧٦ر٠٠٠	٥ر٧٣٧ر٠٠٠	٤ر٣٢٤ر٠٠٠	١ر٠٨٦ر٠٠٠	٣٢٧ر٠٠٠
أصناف أخرى	١٨٤ر٠٠٠	١٦٤ر٠٠٠	٣٤٨ر٠٠٠	٧٢ر٠٠٠	٩٧ر٠٠٠	١٧٩ر٠٠٠
المجموع	٩٦٥ر٠٠٠	٨ر٣٨٤ر٠٠٠	٩ر٣٤٩ر٠٠٠	٨ر١٧٥ر٠٠٠	١ر٢٠٣ر٠٠٠	١ر٠٤١ر٠٠٠

ويتضح من هذا الجدول النظرى أن المعروض من الاقطـــان طويلة التيلة لا يكاد يفى بحاجة السوق العالمى وهذا العجز يمكن سده باستخدام الاقطان متوسطة التيلة . على انه يحد من هذا الفـرض ما سبق ان اوضـحناه من اعتماد المغـازل الاجنبية على زيادة المحصول الامريكى مما شجعها على قبض يدها عن شراء الاقطان على حساب المخزون لديها .

على أننا لو قارنا صادرات أمريكا فى الموسم الماضى الى أهم البلاد المستهلكة للقطن بما خصص لها من حصص فى الموسم الحالى (بما فى ذلك الحصة الاضـافية التى قررت فى أول مايو الحالى وقدرها ٢١٣ر٠٠٠ بالة) لتبين لنا أن بلجيكا خصها ٩٠ر٠٠٠ بالة مقابل ١٨٦ر٠٠٠ وفرنسا ٤٤٤ر٠٠٠ مقابل ٧٦٦ر٠٠٠ وايطاليا ٥٢٣ر٠٠٠ مقابل ٧١٨ر٠٠٠ وهولندا ١٦٣ر٠٠٠ مقابل ٢٤٩ر٠٠٠ وسـويسرا ١٨ر٠٠٠ مقابل ٣٨ر٠٠٠ وبريطانيا ٢٩٠ر٠٠٠ مقابل ٥٨٤ر٠٠٠ والهنـد ٢١١ر٠٠٠ مقابل ٣٩٨ر٠٠٠ ومما يستلفت النظر أن المخزون لدى كثير من هذه البـلاد قد هبط فى أول الموسم الحـالى (أول أغسطس سنة ١٩٥٠) عما كان عليـه فى السـنين الماضية فبلجيكا بدأت الموسم بمخزون قدره ١٣٠ر٠٠٠ مقـابل ١٤١ر٠٠٠ متوسط الثلاث سـنوات السـابقة وفرنسا ٤٨٥ر٠٠٠ مقابل ٣٩١ر٠٠٠ وايطاليا ٣٥٦ر٠٠٠ مقابل ٤٥٣ر٠٠٠ وهولنـدا ٩٩ر٠٠٠ مقـابل ٦٤ر٠٠٠ وسويسرا ٧٥ر٠٠٠ مقـابل ٨٢ر٠٠٠ وبريطانيـا ١ر٢٩٧ر٠٠٠ مقـابل ١ر٦٨٦ر٠٠٠ والهنـد ١ر٢٥٠ر٠٠٠ مقابل ٢ر٥١٦ر٠٠٠ ويلاحظ أن البلاد التى بدأت الموسم بمخزون معتـدل نسبيا لم تستفد من هذه الميزة بسبب زيادة استهلاكها من الاقطان فى هـذا الموسم .

يستخلص مما سبق أن معظم الدول الاوروبية فى أشد الحاجة الى الاقطان من خارج الولايات المتحدة . ولما كانت مصر ثانية الدول المصدرة للقطن كمـا أنها السـوق الحر الذى لا تخضـع صادراته لأى حظر فانه ما زال أمامها فرصة طيبة لتصريف أقطانها .

حسن عباس زكى

شخصيات اقتصادية

زكى سعد بك



دقيق القوام رشـيقه ، حسن الهندام أنيقه ، غض الاهاب ، فى طلعته ما تزال تغلبها نضارة الشباب ، لم تكد تتأثر بفعل السنين ، وان كـان هو قد جاوز الخمسين .

اذا لقيته دون أن يقدمه أحـد اليك حسبته حديث عهـد بالتخرج من احدى الكليات ، فاذا تحدث اليك ظننته أستاذا باحدى الجامعات غزير المـادة عميـق البحث والاستقصاء ، له جلد على الدرس والفحص والاسـتقراء ، يجمع بين التواضع والاعتداد ، والمرونة والعناد — فبينما تراه لبقا يحسن الحديث ويدلى برأيه فى كياسة اذ تراه يتمسك بفكرته آخر الامر غير مبال بما يلقاه فى سبيلها من عنت واضطهاد

وكم قاسى فى سبيل ذلك وان كان دائما ينتهى بالانتصـار ، ثم بالتغلب والنجاح فى كل عهد وباستمرار

تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٢٢ حيث التحق بالنيابة العامة . وكان يسافر كل عام الى فرنسـا ليؤدى امتحـانه فى العلوم الاقتصـادية والسياسية بجامعـة باريس حيث أحرز الدكتوراه منهـا فى عام ١٩٢٦ ثم التحق بالسلك السـياسى فى عام ١٩٢٩ وظـل به حتى عين مديرا للجوازات والجنسية عام ١٩٣٨ ثم مديرا للبريد عام ١٩٤٤ ثم وكيـلا لوزارة المالية عـام ١٩٤٥

ثم وقع الاختيار عليه عام ١٩٤٦ ليكون مندوبا لمصر فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير حيث اختير هناك مديرا للصـندوق والبنك المذكورين وفى هذا ما فيـه من تكريم للدولة المصرية ، يرجع أكثر الفضل فيه لما يتمتع به مندوبها من شخصيته ، وقد نجح فى تثبيت النقد المصرى بقيمته الاساسية وقتئذ كما نجـح فى زيادة حصـة مصر فى الاشتراك فى الصندوق من ٤٥ مليون دولارا الى ٦٥ مليون دولارا كما وفق فى تدريب عدد كبير من الشـبـاب المصرى فى أمريكا بالحاقهم بالمؤسسات الامريكية ليصبحوا نواة صـالحة لخدمة البلاد وفى هذا الميدان

ثم فكرت الدولة فى انشـاء البنك المركزى وتم لها ما أرادت . ووقع الاختيار على زكى بك سعد ليكون أول محافظ للبنك المركزى — وتلك ثقة كبيرة بل هى ثقة به خليقة جديرة

انما نرجو له فى عمله الجـديد الدقيق مثلما صادف فى سابق أعماله من سداد وتوفيق فتشعر البلاد بما تفيده من هذا العمل الخطير الجليل .

حسن الحطيم



حصة الغزالين فى اليابان من الدولارات

بلغت الدولارات التى صرح بهـا اخـيرا للغزالين فى اليابان لشراء احتيـاجاتهم من القطن فيما عدا الامريكى ٤٥ مليون دولار فى حين أن الاقطان التى تم التعـاقد على شرائها قيمتها ٦٠ مليون دولار ولذلك يسعى الغزالون لزيادة الحصة .

فاذا لم يوفقـوا فسيضطر بعض الغزالين لالغـاء بعض مشترياتهم وقد يؤثر ذلك على الاقطـان المصرية التى تم شراؤهـا ولم تفتـح اعتماداتها بعـد .

تخفيض انتاج بعض السلع فى الولايات المتحدة

أعلنت شركتان من شركات انتاج السيارات (ستوديبيكر وباكارد) تخفيض انتاجها بنسبة ٢٠ ٪ وذلك بسبب النقص فى بعض المواد بسبب القيود التى فرضت أخيرا . كمـا خفضـت شركة جنرال اليكتريك انتاجها من الثلاجات فى هذا الشهر بنسبة ١٥ ٪ عن مستوى انتاجهـا فى ديسمبر الماضى وبنسبة ٢٥ ٪ عن مستوى انتاجها فى ربيع سنة ١٩٥٠ .

مصانع الغزل فى نيودلهى

جاء من نيـودلهى أن هناك ٢٤ مصنعا للغزل قد تم انشاؤها فى الهند منذ ١٩٤٥ حتى الآن كما ان الماكينات اللازمة لانشـاء ١٩ مصنعا أخرى قد وصلت فعلا الآن .

مراقبة الاسعار فى امريكا

تقـاوم جميع الحكومات ارتفاع اسعار المواد والمنتجـات وتعمل على تخفيضها وقد جاء من واشنجتن ان مكتب مراقبـة تحديد الاسعار قد اصدر تعليماته الى ٧٥٠٠٠ مصنعا لتعديل اسـعار منتجاتها . كمـا اتخذ التدابير اللازمة لامكان مراجعة اسعار المنتجات وتحديد أسعار عادلة

شروط التصدير والاستيراد فى البرازيل

أعلن قسم الاستيراد والتصدير لبنك البرازيل فى فبراير الماضى ، انه على استعداد لقبول طلبات الاستيراد من قائمة المنتجات الجديدة ، بالعملات الدولار الامريكى ، والفرنك السويسرى والجنيـه الاسـترلينى ، والـكرون السويدى ، ويجب تعييد شـهادات الاستيراد فى الربعين الاول والثانى من سنة ١٩٥١ . وعلى الراغبين فى الاستيراد أن يذكروا فى طلباتهم فيما اذا كانت مدفوعاتهم تكون بخطابات ضمان ، أو بعد وصول بضائعهم الى ميناء الوصول ، أو بدون غطاء نقدى .

رفع الرقابة على أسعار الجوت فى الهند

اذاع وزير التجـارة فى ٩ مارس الماضى رفع الرقابة على اسعار الجوت الخام ومنتجاته . وذلك بعدما رأت الحكومة الهندية ان الاحتفاظ بسعر محدد للجوت الخام سـوف يضر صناعته لانه حسب الاتفاقية الهندية الباكستانية سيكون لزاما على هـذه الصناعة ان تشترى حاجتها من الجوت بأسعار متساوية تقريبا من السوقين الهندية والباكستانية .

تصدير القطن الامريكى

تبحث الولايات المتحدة الآن امكان السماح بتصـدير حصة جديدة من القطن الامريكى للخارج فى الفترة بين مايو ويوليـة لسد حاجة بعض البلاد التى لم تتمكن من الحصـــول على جميع احتياجاتها من القطن حتى بداية المحصول الجديد .

وقد بلغ ماصـــدر حتى الآن ٣٫١٠٠٠٫٠٠٠ بالة مقـــابل ٣٫٩٤٥٫٠٠٠ بالة فى الموسم المـاضى

مؤتمر رجال الاعمال فى الولايات المتحدة

تبحث الغرفة التجارية الامريكية التى تعبر عن آراء زعماء رجال الاعمال الامريكيين ، مشروع قرار يبين مدى اهتمام الولايات المتحدة بالمحافظة على « قوة وتوازن » الدول المختلفة فى الشرقين الادنى والاوسط .

وقد بحثت فى اجتماعاتها المتوالية عدة اقتراحات بمواضيع دولية وأهلية مختلفة وأقرتها فى ختام اجتماعها السنوى التاسع والثلاثين .

وهذه الغرفة التجـارية تمثل ١٫٥٠٠٫٠٠٠ من رجال الاعمال كما تمثل ٢١٫٠٠٠ مؤسسة أمريكية تجارية وصناعية .

وقد صادقت الغرفة فى هـذا الاجتماع على حوالى خمسين قـرارا مختلفا تتعلق بالمشـاكل الاهلية وبالتجارة الخارجيـة وبالشؤون الدولية وبعلاقات الولايات المتحدة مع بلدان غـرب أوربا والاتحـاد السوفيتى والصين والشرقين الاوسط والادنى .

احتياطيات الذهب والدولارات لدى أهم البلدان بملايين الدولارات

	آخر ديسمبر ١٩٤٩		آخر ديسمبر ١٩٥٠	
	ذهب	دولارات	ذهب	دولارات
بلجيكا واوكسمبورج	٧٥٤	٤٥٨	٦٤٩	٦٩٧
فرنسا وممتلكاتها	٥٤٣	١٩٦	٥٤٣	٢٨٥
ايطاليـا	٢٥٢	٢٩٨	٢٥٢	٣٠٨
هولندا وممتلكاتها	٢١٩	١٩٦	٣٣٤	٢٢٤
سـويسرا	١٥٠٤	٥١٧	١٤٧٠	٥٥٠
المملكة المتحـدة	١٣٥٠	٥٧٤	٢٩٠٠	٦٦٢
الهنـد	٢٤٧	٦٣	٢٤٧	٥٦
الارجنتين	٢١٦	٢٠١	٢١٦	٣٠٢
كـوبا	٢٩٩	١٦٤	٢٧١	٢٥٩
فـنزويلا	٣٧٣	١٤٣	٣٧٣	٨٢
اجمالى دول العالم	٩٣٩٥	٥٩٦٥	١١٥١٤	٧٦١٢

انتاج حامض الكبريتيك فى اليابان

بلغ انتاج اليابان فى ديسمبر سنة ١٩٥٠ من حامض الكبريتيك ٢٩٥٥٧٣ طنا وكاربيد الكالسيوم ٤٠٥٢٨ طنا ومن الصودا ٢٠٨٤٠ طنا

عقد اتفاق تجارى

بين النرويج واندونيسيا

عقدت حكومة النرويج اتفاقا تجاريا مع اندونيسيا فى ١٣ يناير الماضى . وقد حدد الاتفاق حصص عام ١٩٥١ وتشمل قائمة الصادرات الاندونيسية : المطاط ، الصفيح ، الدخان ، ونباتات الدرنات الارضية . كما تشمل قائمة صادرات النرويج الورق ومنتجاته ، وسمك الحوت . هذا وقد قدرت واردات النرويج — حسب اقل تقدير — مبلغ ١٧ مليون كرون ، بينما قدرت الصادرات بمبلغ ٥ مليون فقط . وتأمل الحكومة النرويجية تضييق هذه الهوة بتصدير الفائض من تجارتها الى دول الشمال . وستتضح صحة ميزان الدفع من تقديرات « اتحاد الدفع الاوروبى »

الميزانيــــة الهنـــــدية

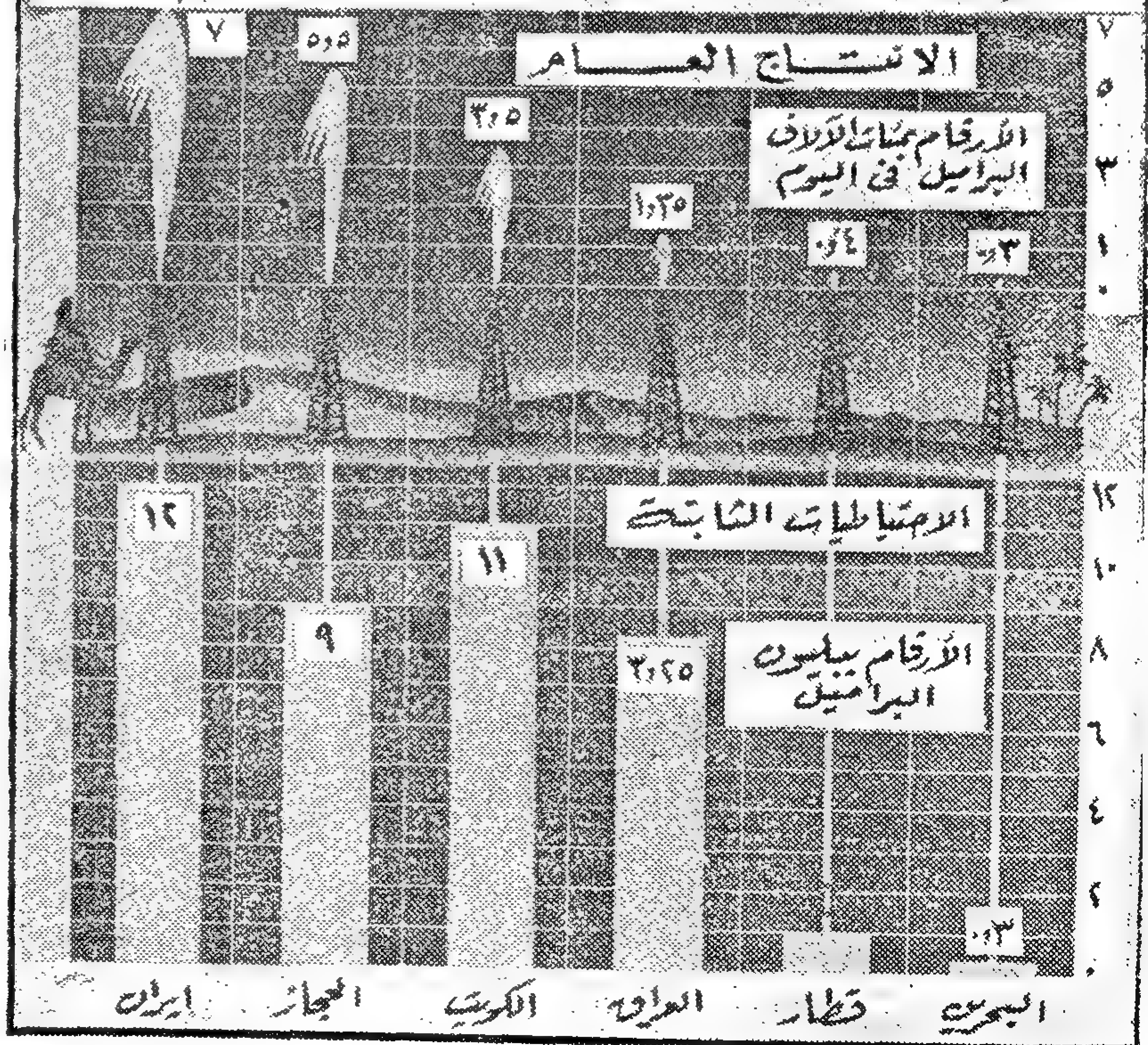
انميزانية الهند لعام ١٩٥١/١٩٥٢ هى انذار على الضعف المالى المستمر فمنذ استقلال الهند — أى منذثلاث سنوات ونصف — خفضت ميزانها النقدى لثلاثة آلاف وسبعمائة ستة وسبعون مليون روبية بواسطة البريطانيين (لكى يكفى تغطيةميزانية الدخل لعام واحد) الى تسعمائة وعشر مليون روبية ، بل وفى نهاية عام ١٩٥١/٥٢ سيخفض ذلك المبلغ الى مائة وعشرون مليون روبية . وتبين ميزانية عام ١٩٥١/٥٢ عجزا فى الدخل وحسابات رؤوس الاموال معا قدره خمسمائة وعشرون مليون روبية ، بينما زاد جملة هذا العجز خلال الخمس سنوات الماضية الى أكثر من خمسة آلاف مليون روبية. ولقد اضطر هذا العجز الحكومة الهندية الى اصدار أوراق نقدية مما تسبب فى ارتفاع الرقم القياسى لأسعار الجملة من ٢٩٧ عام ١٩٤٧ الى ٤٢٤ فى فبراير سنة ١٩٥١

ومن الآثار المترتبة على هذا العجز رفع سعر الضرائب ، وامتصاص التضخم النقدى للاموال المتداولة وان برامج الاقتراض الحكومية خلال الثلاث سنوات الماضية ، واعادة سدادها سبب زيادة صافية قدرها ١٠٠٠ مليون روبية . وفى العام الماضى لوحظت زيادة فى النفقات لكل بند من بنود الميزانية ، اذ لم تقل النفقات العامة عن ألف ومائتين وتسعين مليونا من الروبيات بزيادة عن تقديرات عام ١٩٥٠/١٩٥١

ولكى يحقق وزير المالية التوازن الحسابى للميزانية ، فرض ضريبة مباشرة جديدة ، تقدر حصيلتها بثلاثمائة وعشرة مليون روبية وبرغم هذا سيظل هناك عجزا قدره خمسمائة وعشرون مليون روبية

وهكذا تشير ميزانية ١٩٥١/٩٥٢ الى أن المصروفات لا يمكن الحدمنها، ولابد للتضخم أن يستمر ، وانه لا ينتظر أن تغطى الحكومة نفقاتها بالاقتراض ، ولكن عليها أن تفرض ضرائب أخرى . وهذه النتيجة الاخيرة لاشك أنها تقض مضاجع الصناعة ودافعى الضرائب ، بعدما ذهبت أحلامهم فى تخفيض الضرائب أدراج الرياح . كما أن الادخارات لا يمكن تكوينها من ارهاق دافعى الضرائب . واذن من أين نأتى بها ؟ لقد أعلن الBانديت نهرو انه علم من مدة أن نصف المعركة ضد التضخم هو زيادة الانتاج بغرض امتصاص الاموال الموجودة بالسوق ، حتى انه نصح مواطنيه بأن يعملوا أكثر وأن يزيدوا الانتاج . ولكن البانديت نهرو تناسى أن نصف المعركة الآخر يكون بتقليل انفاق الاهالى وأن مشروعات الانفاق الحكومى فشلت فى انعاش الانتاج ، بل وفى منع الحكومة وكذا الصناعة الهندية من مقومات زيادة الانتاج .

وهكذا يتضح لنا أن الهند لا تستطيع ان تلعب دورا هاما على المسرح الدولى خلال الاثنى عشر شهرا القادمة



نتاج الشرق الأوسط قليل ولكن الاحتياطات اكثر من الولايات المتحدة

التيسير على الممولين فى مصلحة الخزينة

ان الخلاف بين مصلحة الضرائب والمولين صار من الامور المعاد التحدث عنها . ويفسر لنا الاستاذ الكاتب بعض هذه الخلافات وحلولها موضحا انه كلما يسرت المصلحة على المولين ، كلما كان ذلك أدعى الى استقرار الاوضاع الاقتصادية ومصلحة الخزانة العامة .

احسن المشرع صنعا اذ يسر على المولين الخاضعين للضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية امر امساك حساباتهم بطريقة بسيطة خلت من التركيب الذى يقتضيه أمساك الدفاتر النظامية التجارية – ذلك بأن المادة ٧٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ اكتفت بأن تمسك الطائفة « دفتر يومية مؤشرا على كل صحيفة منه من مأمور الضرائب المختص وان يقيدوا فيه يوما . . فيوما كل الايرادات ، وكذلك المصروفات التى تستلزمها مباشرة المهنة « ثم اضافت » وعليهم ايضا أن يسلموا الى كل من يدفع اليهم أى مبلغ يكون مستحقا لهم بسبب مباشرة المهنة وخاصة كأتعاب او عمولة او مكافأة ايصالا مؤرخا وموقعا عليه منهم ويستخرج هذا الايصال من دفتر ذى قسائم بأرقام مسلسلة

ولما كان هؤلاء المولين أكثر ثقافة فى الغالب من صغار المولين الخاضعين لضريبة الارباح التجارية والصناعية بل ومن متوسطى الحال فيهم فقد كان فى الوسع ان يعاملهم المشروع بروح التيسير ذاتها فيوفر عليهم العنت الذى يجدونه من وراء التقدير الجزافى او الاضطرار الى دفع اتعاب ثقيلة عليهم لمحاسبين فنيين يمسكون دفاترهم .

لا بل اننا نجرؤ فنقول انه كان فى الوسع أن نذهب فى التيسير عليهم الى أكثر من ذلك بأن يحاسب صغارهم فى الضرائب – ونعنى بهم من تتجاوز أرباحهم حد الاعفاء قليلا – بشكل مبسط للغاية كأن تتخذ العوائد أو الايجار أساسا لربط الضريبة ويسرى الربط لمدة طويلة كأن تكون ثلاث سنوات اذ قلما يصيب هؤلاء طفرة فى الارباح وخاصة فى الظروف الاقتصادية العادية .

أما متوسطو الحال منهم فيمكن أن يلزموا بأمساك دفاتر بسيطة يسهل على أحدهم أن يتولى أمرها بنفسه كما يتولاها صاحب المهنة الحرة أو غير التجارية . وحينئذ يلزم الكبار بأمساك دفاتر نظامية أصولية مؤيدة بالمستندات لان تشعب أعمالهم يقتضى تلك الدفاتر كما أن ايراداتهم تكفل القيام بها دون عنت أو أرهاق .

وقد يقال ان المشروع فى القانون ٢٤٦ لسنة ١٩٥٠ مال الى التيسير على صغار المولين الخاضعين للارباح التجارية والصناعية فخفض الضريبة الى النصف اذا لم يتجاوز رأس المال الحقيقى المستثمر مائتى جنيه مصرى ولم يكن بالمنشأة غير صاحبها وعامل واحد وكانت الحسابات منتظمة ولم يكن للممول أوجه نشاط أخرى بشرط الا يتجاوز صافى الربح السنوى مبلغ ثلثمائة جنيه مصرى (م ٤١ مكررة) .

أهمية الاستقصاءات

قال « شارل ستنمستر » المكتشف الكهربائى « لا يتبلد احساس المرء الا عند ما يكف عن الاستفسار عما يحيط به » .

كما قال أحد كبار رجال الصناعة: «ان الطريقة الوحيدة للحصول على المعارف الحقة هى مداومة السؤال اذ اننا لا نتعلم الا ما نرغب فى الالمام به » .

وان من أنفع ما استحدث من الأقسام فى المنشآت الحديثة هى الاقسام الخاصة بالابحاث التى ينصب جل اهتمامها على توجيه الأسئلة وجمع الحقائق وتقصى رغبات الجمهور . وانه ليصح القول اننا كلما أكثرنا من توجيه الاسئلة لدى جمهرة من الناس كلما زادت الفائدة المرتقبة

غير أنك ترى أن هذا التيسير ضاع أثره أو كاد بالشرط الاخير لان مايتحمله الممول الصغير فى دفع أتعاب لكاتب حساباته النظامية قد يزيد عن الاعفاء من نصف الضريبة على الارباح التى لاتتجاوز ثلثمائة جنيه مصرى – وبذلك يمكنك أن تقول فى اطمئنان ان المادة ٤١ مكررة أصبحت معطلة .

ولا يظن ظان ان اقتراحنا هذا فى مصلحة المولين وحدهم بل هو فى مصلحة المولين والخزانة على السواء لانه من المسلم به أن الضريبة لاتكون ناجحة الا اذا كانت سهلة الجباية قليلة النفقة ، ولا شك أن تبسيط المحاسبة يوفر على رجال الضرائب كثيرا من وقتهم ومجهودهم فتكون الجباية سهلة وقليلة النفقة ويتمكنون حينئذ من محاسبة كبار المولين بفحص أضبط وأعمق وفى هذا تحقيق العدالة للمولين والخزانة سواء بسواء .

وقد يقول قائل ان البلاد التى اقتبسنا منها قوانين الضرائب وطريقة تطبيقها لاتعمل بما نقترح وردنا على ذلك ان ظروفنا وأحوالنا تغاير ظروف تلك البلاد وأحوالها لان شعوبها أسبق تكوينا وأغزر علما وقد ألفوا نظم الضرائب وفهموا حكمتها ولكننا بادئون فيها وليس خليقا بالبادى أن يلتزم ما انتهى اليه أهل السبق بل عليه أن يأخذ منهم بقدر وحذر ويتدرج صعدا فى معارج التطور حتى يسايرهم تماما فى الوقت الملائم كما يجب أن نتدرج فى تدريب العاملين عليها من رجال الضرائب فنيين وأداريين وقد نكتب كلمة بشأنهم فى العدد القادم

نص اتفاقية النقطة الرابعة بين مصر وأمريكا

المادة الاولى

تتعهد حكومة الولايات المتحدة الامريكية والحكومة المصرية بأن تتعاون كل منهما مع الاخرى على تبادل الدراية الفنية والخبرة ومايتصل بذلك من أوجه النشاط الفنى التي ترمى الى المساهمة فى تحقيق التنمية المتوازنة الكاملة لموارد مصر الاقتصادية وطاقتها الانتاجية

المادة الثانية

توافق حكومة الولايات المتحدة الامريكية على :

١ ـ أن تقدم ـ بالقدر الذى سيتفق عليه فيما بعد ـ خدمات الخبراء الفنيين وأن تدفع مرتباتهم ومكافآتهم وكذلك نفقات انتقالهم من الولايات المتحدة واليها

ب ـ أن تتكفل ـ بالقدر الذى سيتفق عليه فيما بعد ـ بتدريب المصريين الذين تختارهم الحكومة المصرية فى الولايات المتحدة على أن يشمل ذلك نفقات تعليمهم وسفرهم ومعيشتهم فى الولايات المتحدة

جـ ـ أن تقدم بالقدر الذى سيتفق عليه فيما بعد ـ المعدات والمواد اللازمة لاداء عمل الخبراء على الوجه المنتج ، والتى لايمكن شراؤها الا بدولارات الولايات المتحدة

المادة الثالثة

لكى تتحمل الحكومة المصرية نصيبها عادلا فى نفقات البرنامج فانها توافق على :

١ ـ أن تقدم مايلزم من التسهيلات المكتبية ومعدات المكاتب وأدواتها والسكرتاريين والمترجمين ومايتصل بذلك من المعونة الضرورية لنجاح تنفيذ المشروعات •

ب ـ أن تدفع تكاليف الاراضي والمبانى والتحسينات والمواد المحلية واليد العاملة اللازمة لتهدية عمل الخبراء على الوجه المنتج •

جـ ـ أن تدفع نفقات انتقال الخبراء ومواصلاتهم داخل مصر وكذلك نفقات انتقال المصريين المعينين بمقتضى الفقرة (ب) من المادة الثانية الى الولايات المتحدة ومنها •

د ـ أن تعين الفنيين الصالحين وغيرهم من الموظفين المصريين الآخرين ممن يتطلب المشروع تخصيصهم للعمل مع فنيي الولايات المتحدة •

المادة الرابعة

تعمل الحكومة المصرية على تنسيق هذا البرنامج مع برامج التعاون الفنى الاخرى المماثلة فى مصر وتسهيل علاوة على ذلك التعاون فى تبادل الدراية الفنية والخبرة مع الامم الصديقة الاخرى التى يكون لها برامج للتعاون تماثل البرنامج القائم بمقتضى هذا الاتفاق •

المادة الخامسة

جميع موظفي حكومة الولايات المتحدة الامريكية الذين يعينون فى مصر طبقا لهذا الاتفاق وأعضاء عائلاتهم المصاحبين لهم يعفون من :

ا ـ ضرائب الدخل وضرائب الضمان الاجتماعي بالنسبة للمرتبات والمكافآت التى تدفعها لهم حكومة الولايات المتحدة الامريكية وكذلك بالنسبة لكل دخل غير مصرى يكونون ملزمين بأن يدفعوا عنه لحكومة الولايات المتحدة الامريكية وكذلك بالنسبة لكل دخل غير مصرى يكونون ملزمين بأن يدفعوا عنه لحكومة الولايات المتحدة الامريكية ضريبتى الدخل والضمان الاجتماعى

ب ـ العوائد الجمركية ورسوم الاستيراد على حاجياتهم وأمتعتهم الشخصية والمنزلية والمهنية ، بما فى ذلك سيارة خاصة واحدة وذلك عندما يقدم هؤلاء الموظفون شهادات بأن هذه الامتعة والحاجيات معدة لاستعمالهم واستهلاكهم الشخصى أو لاستعمال أفراد عائلاتهم واستهلاكهم وتستحق الضريبة على مثل هذه الاشياء التى تستورد معفاة من دفع الضريبة اذا بيعت أو تم التصرف فيها خلال ثلاث سنين ولكن لاتستحق الضريبة اذا أعيد تصدير هذه الاشياء فى خلال هذه المدة وتعفى من الضرائب والعوائد الجمركية ورسوم الاستيراد لاية مواد أو معدات تدخلها فى مصر حكومة الولايات المتحدة الامريكية وفقا لهذا الاتفاق

المادة السادسة

تعمل حكومتا الولايات المتحدة الامريكية ومصر على أن تذاع فى أوسع نطاق أهداف برامج التعاون الفنى التى تنفذ طبقا لهذا الاتفاق ومدى تقدمها وتنشر الحكومتان كل منهما فى بلادها مرة كل سنة على الاقل تقارير دورية عن برامج التعاون الفنى التى تنفذ طبقا لهذا الاتفاق ومدى تقدمها وتنشر الحكومتان كل منهما فى بلادها مرة كل سنة على الاقل تقارير دورية عن برامج التعاون الفنى التى تنفذ بمقتضى هذا الاتفاق •وتتضمن هذه التقارير بيانات عن استخدام الاموال والمواد. والمعدات والخدمات لتتبادل الحكومتان المعلومات الفنية الاخرى التى طلبتها ويطلبها أحد طرفى هذا الاتفاق من البلاد الاخرى أو من المنظمات الدولية

المادة السابعة

اذا اريد تنفيذ مشروعات معينة طبقا لهذا الاتفاق يمكن الاتفاق كتابة على ترتيبات فرعية بين الممثلين المعينين لذلك من قبل الحكومة المصرية وممثل ادارة التعاون الفنى بالولايات المتحدة الامريكية أو بين أى أشخاص أو وكالات أو هيئات تعينهم هاتان الحكومتان

المادة الثامنة

١ ـ يعمل بهذا الاتفاق ابتداء من يوم تصديق الحكومة المصرية عليه ويبقى معمولا به مدة ثلاثة أشهر بعد أن تعلن احدى الحكومتين الاخرى كتابة بعزمها على انهائه •

٢ ـ اذا رأت أحدى الحكومتين تعديل هذا الاتفاق فى خلال مدة سريانه تخطر الحكومة الاخرى بذلك كتابة وبناء عليه تتشاور الحكومتان بقصد الاتفاق على التعديل •

٣ ـ يبقى ماقد يتفق عليه من الترتيبات الفرعية سارى المفعول بعد انتهاء هذا الاتفاق طبقا لمايتم الاتفاق عليه بين الحكومتين

٤ ـ هذا الاتفاق تكميلي ولا ينسخ الاتفاقات القائمة بين الحكومتين الا فيما يتعارض منها مع أحكامه

تحقيق صحفى

صناعة الحديد والصلب فى مصر

ان أسهل وأرخص الطرق لانتاج الصلب هو صهر الانواع المناسبة من خردة الحديد والصلب مع مقادير محدودة من زهر الحديد الغفل واضافات قليلة من مواد اخرى تتوقف على تحليل الكمية المراد صهرها ونوع كتل الصلب المطلوبة.

واقامة صناعة الحديد والصلب فى مصر يجب أن تبدأ بانشاء مصانع لصهر الخردة المحلية ويوجد الآن فى مصر ثلاثة مصانع من هذا النوع وهى:

مصنع شركة الدلتا التجارية فى مسطرد وشركة التعدين الاهلية فى أبى زعبل ومصانع النحاس المصرية بالاسكندرية

ركاز الحديد المصرى

توجد بالصحراء شرق بلدة أسوان طبقات من رواسب الهيماتيت (أوكسيد الحديد الاحمر) موزعة فى مساحات كبيرة حددت تقريبا بخمسين كيلومترا شرق النيل مباشرة وبطول ثلاثين كيلو مترا من الشمال الى الجنوب .

وقد كشف التحليل الكيمائى لعينات من الركاز المتوسط على انه يحتوى على ٤٨ ٪ من الحديد و١٪ من الفوسفور و ١٢ ٪ من أكسيد السليكون على وجه التقريب

أما كميات الركاز الموجودة فعلا فى هذه المنطقة فقد اختلفت التقديرات عنها اختلافا كبيرا وقيل انها تبلغ الالف مليون طن .

وتقوم مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية حاليا بمد خطوطها نحو ٣٠ كيلو مترا الى قلب مناجم الحديد بأسوان ، وينتظر أن تنتهى من ذلك فى أواخر العام المقبل ، مما يساعد على استغلال تلك المناجم

وهناك عدا ذلك مناجم لركاز الحديد بالقرب من القصير على البحر الاحمر فى ثلاث نقط : وادى الكريم ، ووادى سويجات أم لصف ، ووادى ام حجاليج — حيث يوجد الركاز بشكل طبقات عديدة يتراوح سمكها ما بين ٣٠ سنتمترا و١٥ مترا واكثر تنحدر بميل شديد من الجنوب الى الشمال ويختلف ارتفاعها عن سطح الارض من ٥٠ الى ١٥٠ مترا

ويقدر بعض الاخصائيين من الجيولوجيين كميات الركاز بهذه المنطقة بنحو من ٥٠ الى ٦٠ مليونا الاطنان . وقد ثبت وجود ما يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين من الاطنان من الركاز فوق سطح الارض فى نقطة واحدة بوادى الكريم

ولانتاج طن من الزهر الغفل من ركاز حديد أسوان الجيد ، يلزم طن واحد من فحم الكوك تقريبا يستخلص من حوالى ٦ر١ طنا من الفحم الحجرى

ويقدر انتاج العالم فى سنة ١٩٤٩ بنحو ١١٣ مليون طن من الزهر الغفل و١٥٥ مليون طن من كتل الصلب ، جزء منها ناتج من الزهر الغفل ، والباقى من الحديد الخردة .

ويبين الجدول رقم (١) التوزيع التقريبى لاستهلاك قدره ١٠٠ الف طن من الحديد لسنة ١٩٤٨ فى مصر.

ويلاحظ أن الاسياخ المبرومة هى نحو ثلاثة ارباع الكمية وتستعمل جميعها تقريبا فى الخرسانة المسلحة

ويوضح الجدول رقم (٢) نموذجا لانتاج يتناسب وحاجة مصر من الحديد والصلب ، ولا يحتاج الا الى معدات واجهزة محدودة .

تدل التقارير الاخيرة على انه يوجد فى مساحة محدودة من منطقة مناجم الحديد بالقرب من أسوان ما لا يقل عن ٣٣ مليون طن من ركاز الحديد تكفى لانتاج ٣٠٠ ألف طن سنويا من الحديد والصلب لمدة تزيد عن خمسين عاما . ومن هذا القدر توجد كمية تتراوح بين ١٤ و١٦ مليونا من الاطنان يمكن استخراجها على المكشوف أى بكشف طبقات الركاز بازالة الغطاء الذى فوقها من صخور ورمال بالطرق الميكانيكية

النشاط الحكومى لانشاء مصانع الحديد والصلب

تهتم وزارة الاشغال باستغلال الكهرباء التى ستستنبط من خزان أسوان ، وتستطيع اما أن تنشىء مصنعا لانتاج حوالى ٤٤٠ ألف طن سنويا تقريبا من سماد نترات النشادر المحتوى على ٥ر٢٠ ٪ من الأزوت باستعمال ١٧٠٠ مليون كيلوات ساعة المقدر توليدها فى السنة ، أو أن تنشىء مصنعا ينتج ٣٥٠ ألف طن فقط من هذا السماد ، وكذلك مصنعا آخر لانتاج حوالى ١١٥ الف طن من الحديد والصلب .

المناجم :

تقدر قيمة الماكينات والمعدات اللازمة لاستخراج نحو ٣٥٠ ألف طن

جدول رقم ((١))

التوزيع التقريبى لاستهلاك ١٠٠ الف طن من الحديد لسنة ١٩٤٨ فى مصر

	بوصة	طن تقريبا
أسياخ مبرومة	١/٤ و٥/١٦ و٣/٨	٣٧ر٠٠٠
أسياخ مبرومة	١/٢ و٥/٨ و٣/٤	٢٥ر٠٠٠
أسياخ مبرومة	٧/٨ فما فوق	١٣ر٠٠٠
أسياخ مربعة	١/٢ ١ الى ٢	٢ر٠٠٠
شريط مبطط سمك	١/٨ الى ١ وعرض ١/٢ الى ٨	١١ر٥٠٠
زوايا وحرف	٣/٤ الى ٤	٦ر٥٠٠
مجارى وكمرات	٣ الى ٨	٥ر٠٠٠

جدول رقم « ٢ »

انتاج الحديد والصلب الذى يتناسب مع حاجة مصر

كتل ٤ × ٤ بوصة أو أقل	٤٠ ألف طن فى السنة
أسياخ وقطاعات خفيفة	٤٠ ألف طن فى السنة
شنابر بالات قطن	١٠ ألف طن فى السنة
ألواح صاج متوسطة ورقيقة	٤٠ ألف طن فى السنة

فاذا اضيف الى ذلك انتاج مايتراوح بين ١٥ و٢٥ ألف طن من زهر الحديد الغفل لسد حاجة السوق المحلية ، فان الزهر الغفل اللازم انتاجه يقدر بنحو ١٦٠ الى ١٧٠ الف طن سنويا أو ٤٥٠ طن يوميا ، ويلزم لذلك نحو ٣٥٠ الف طن من ركاز حديد أسوان .

من ركاز الحديد من مناجم شرق أسوان بنصف مليون جنيه تقريبا كما يتراوح سعر الطن الواحد مابين ٦٠ و ٧٠ قرشا تسليم المصنع بأسوان أو مشحونا بالعربات أو الصنادل . .

ويبلغ متوسط تكاليف نقل طن الركاز من أسوان الى القاهرة مبلغا يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ قرشا ، لذا كان من المعقول تقدير سعر ركاز اسوان تسليم القاهرة بنحو جنيه ونصف الطن الواحد ، وهو سعر يقل عن سعر كثير من أنواع الركاز تسليم المصانع الاوروبية والامريكية

المصانع :

يتساوى على وجه التقريب رأس المال اللازم لانشاء مصنع لانتاج انواع الحديد والصلب البسيطة من ركاز الحديد بأسوان ، سواء انشىء المصنع فى أسوان ، بأفران كهربائية او بالقرب من القاهرة ، بفرن عال يستعمل الكوك المستورد .

ويبلغ رأس المال اللازم لانشاء مصنع كامل لانتاج ١٣٠ الى ١٤٠ الف طن من الصلب و١٠ الى ١٥ ألف طن من الزهر الغفل نحو ١٤ الى ١٥ مليون جنيه ، بما فى ذلك نحو ٢ الى ٢٫٥ مليون للاعمال الهندسية والاشراف على التنفيذ وارباح رأس المال فى دور الانشاء ، وقيمة مايلزم تخزينه من المواد الاولية وقطع الغيار وغير ذلك .

وتقدر تكاليف انتاج الطن الواحد من أنواع الحديد والصلب فى مصنع مصرى يستعمل ركاز حديد أسوان على وجه التقريب ١٨ جنيها كما هو مبين بالتفصيل فى الجدول رقم « ٣ »

وتقدر الارباح السنوية فى الاحوال العادية ، حيث لايكون سعر الحديد مرتفعا جدا أو منخفضا جدا ، بنحو مليون ونصف مليون جنيه سنويا أو ١٠ ٪ من رأس المال تقريبا

أما مايتوفر من النقود التى تخرج من مصر بسبب انتاج أنواع الحديد والصلب البسيطة بدلا من استيرادها فانه يقدر بما يتراوح بين ٣ و٤ مليون جنيه سنويا .

الحاجة الى انشاء مصنع للصلب والحديد

أصبحت الحاجة ماسة الى انشاء مصنع كامل للصلب بالقرب من القاهرة لانتاج ١٠ الى ١٥ طنا من الزهر الغفل و١٢٠ الى ١٤٠ الف طن من منتجات الحديد والصلب سنويا باستعمال فرن عال يستهلك فحم الكوك المستورد نصفه من الخارج والمصنوع نصفه الآخر من الفحم الحجرى فى افران كوك تلحق بالمصنع ويمكن توسيعها مستقبلا .

وعند ماتستكمل كهربة خزان أسوان ، ويتقرر استعمال جزء منها لانتاج الحديد ، ينشأ مصنع يحتوى على أفران كهربائية ، وقسم للصلب لانتاج الانواع الممتازة من الصلب الخاص أو نحو ١٢٠ ألف طن من كتل الصلب التى ترسل الى مصانع القاهرة لتشكيلها وتحويلها الى نحو ١١٠ ألف طن من منتجات الحديد والصلب . ويمكن أن تقوم ماكينات التشكيل بالقاهرة لهذا العمل الاضافى ، اما بتوسيعها أو بتشغيلها ساعات أكثر فى اليوم الواحد ـ مثلا دوريتان بدلا من واحدة أو ثلاثة بدلا من اثنتين ، وفى الميسور زيادة الانتاج الى حوالى ٣٥٠ طن سنويا ، لسد حاجة البلاد

وخلاصة القول ان وفرة ركاز الحديد فى مصر وانخفاض سعره والاستهلاك المحلى للصلب والاحوال الفنية والاقتصادية الملائمة كلها دواع قوية لانشاء صناعة الحديد والصلب الثقيلة فى مصر ، التى يعتمد عليها عدد كبير من الصناعات الميكانيكية والكيميائية ، وهذا هو الحل الرئيسى لمشكلة تصنيع مصر ، وايجاد عمل لسكانها المتزايدين .

جدول رقم « ٣ »

تكاليف انتاج الطن من الحديد والصلب

زهر الحديد الغفل	١٠ جنيهات للطن
كتل الحديد	١٣ جنيها للطن
أسياخ حديد للتسليح	١٦ جنيها للطن
الواح متوسطة من الصاج	٢٢ جنيها للطن
متوسط سعر المنتجات جميعها	١٨ جنيها للطن

الاستهلاكات



الاستهلاك هو عبارة عن قيمة النقص التى تطرأ على قيمة أصل من الاصول المملوكة للمنشأة ، ويرجع النقص الى استعمال هذا الاصل فى الانتاج أو الى الزمن أو الى ظهور اختراع جديد يجعل استمرار العمل بالاصل القديم أمراً غير اقتصادى.

ويعتبر الاستهلاك مصروف من مصاريف الانتاج يجب ان يحمل به حساب الارباح والخسائر قبل الوصول الى صافى نتيجة أعمال المنشأة.

وللاستهلاك طرق عديدة ترمى كلها الى غرض واحد وهو استهلاك قيمة الاصل بالكامل خلال حياة الاصل الانتاجية.

ومن طرق الاستهلاك الطرق التالية:

١ — الاستهلاك على أساس عدد الساعات التى تشتغلها الآلة وهذه الطريقة هى أدق الطرق حيث ان الانتاج يحمل بقيمة الاستهلاك نظير عدد الساعات الفعلية التى استخدمت فيها الآلة.

الا أن تلك الطريقة من الصعب تطبيقها عمليا لما تحتاجه من بيانات احصائية عن كل آلة.

٢ — الاستهلاك على أساس القسط الثابت ، ويحدد قسط الاستهلاك السنوى بقسمة ثمن شراء الآلة على عدد السنين التى ينتظر أن تستخدم فيها الآلة فى عمليات الانتاج ، ويراعى فى تحديد قسط الاستهلاك قيمة الخردة أو قيمة الآلة فى نهاية المدة

٣ — الاستهلاك على أساس القسط المتناقص وذلك بأخذ نسبة مئوية ثابتة على الرصيد الباقى من قيمة الاستهلاك.

ولكى يكون حساب الاستهلاك دقيقا فانه يجب تحميل الاصل بقيمة ما يصرف عليه ، وهنا تنشأ مشكلة التفرقة بين المصاريف الرأسمالية والمصاريف الايرادية ، وعلى العموم فان أهم ما يتميز به المصروف الرأسمالى هو انه ينتج عنه زيادة القوة الانتاجية

ومما يجدر الاشارة اليه انه من الصعوبة بمكان اتباع احدى الطرق السابقة فى تقدير استهلاك العدد والادوات الصغيرة ولذلك فقد اتجه الرأى فى الحياة العملية الى احدى طريقتين :

الطريقة الاولى : وهى تحميل الانتاج بقيمة تلك العدد والادوات الصغيرة اذا كانت حياتها قصيرة أى ان ثمن شراء العدد والادوات الصغيرة يعتبر مصروف من مصاريف التشغيل

الطريقة الثانية : وهى أن يجرى فى آخر كل سنة ويحمل الانتاج اعادة تقدير قيمة تلك العدد والادوات بالفرق بين قيمة اعادة التقدير والقيمة الدفترية للعدد والادوات

ومن وجهة نظر مصلحة الضرائب فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن يحدد صافى أرباح المنشأة بعد خصم جميع التكاليف وعلى الاخص الاستهلاكات.

وقد كان من جراء ارتفاع الاسعار فى خلال الحرب ارتفاعا فاحشا أن تحملت المنشآت الجديدة فى سبيل الحصول على ما يلزمها من أصول ثابتة وكذلك المنشآت القديمة عما تجريه من انشاءات جديدة تكاليف ضخمة اذا قيست بما تتكلفه فى الظروف العادية ، لذلك حرص المشرع على الا يقف فى سبيل الرواج الذى يجوز للصناعة المحلية أن تصيبه فى ظل هذه الظروف فاختص المنشآت الجديدة وكذلك المنشآت القديمة التى زادت مهماتها وآلاتها بتخفيض مبلغ لا يزيد عن نصف الارباح الاستثنائية فى مقابل استهلاك المهمات والادوات الجديدة وبذلك يعفى هذا المبلغ من الضريبة الخاصة . فقضى فى الفقرة « ثانيا » من المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بجواز الترخيص للممول بأن يخصم من الربح الاستثنائى وذلك فيما يتعلق بحساب الضريبة الخاصة المستحقة على المبالغ اللازمة لاستهلاك رؤوس الاموال المستثمرة بادىء الامر فى المنشآت الجديدة التى استحدثت بعد أول يناير سنة ١٩٤٠ أو لاستهلاك انشاءات استحدثت أو اشتريت بعد التاريخ المذكور بواسطة منشآت موجودة من قبل .

التعويض عن حوادث السفن « مبدأ قانونى جديد »

أصدرت الدائرة التجارية بمحكمة الاسكندرية الابتدائية حكما هاما فى قضايا التعويض عن حوادث الشحن . وتتلخص ظروف هذه القضية فى ان احد التجار شحن بضاعة من ميناء مرسين بتركيا على احدى السفن التى أصيبت عدة مرات بعطب فى الطريق حتى وصلت أخيرا الى بورسعيد بعد أن تسرب الماء الى السفينة وتلف جانب من البضاعة .

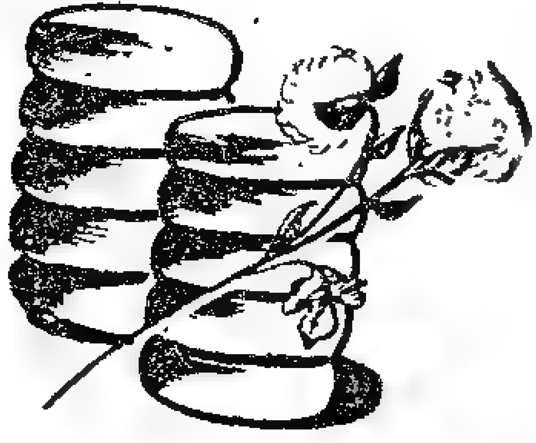
وقد رفع صاحب البضاعة دعوى لاثبات حالتها ثم أقام الدعوى الموضوعية مطالبا بثمنها والتعويض المستحق له .

وقد دفعت الشركة صاحبة السفينة بعدم قبول الدعوى شكلا طبقا لنص المادة ٢٧٤ من قانون التجارة البحرى ٢٧٥ من هذا القانون تقول « تكون البروتستات والطلبات المذكورة لاغية اذا لم يحصل وتعلن فى ظرف ٤٨ ساعة وحجة الشركة فى ذلك هو ان الدعوى قد أقيمت بعد شهرين من استلام

وقد رد التاجر على ذلك قائلا ان معاهدة بروكسل الدولية قد حددت مدة السقوط على مسئولية التلف والضياع بسنة كاملة .

غير ان المحكمة لم تأخذ بدفاع التاجر وقضت بعدم قبول الدعوى شكلا وقالت فى حكمها انه لم يرد بمعاهدة بروكسل ما يلغى المادتين ٢٧٤ و ٢٥٧ من قانون التجارة البحرى لان المادة الثانية من قانون احكام هذه المعاهدة قد نصب على تنفيذ احكام القوانين الخاصة بمسئولية أصحاب السفن البحرية والضمانات المعمول بها وقت تطبيق المعاهدة .

القطن



خلال النصف الاول من مايو

أسعار الفتح والقفل

مايو	١٦٩ر٥٠	١٦٩ر٠٠
يوليو	١٧٦ر١٥	١٧٤ر٩٠
نوفمبر	١٣٥ر٦٥	١٣٦ر١٠
يناير	١٣٦ر٠٠	١٣٦ر٠٠
يونية	١٢٣ر٤٠	١٢٢ر١٨
اكتوبر	١٠٧ر٩٠	١٠٦ر٨٥

ما زالت سوق العقود ضعيفة وتميل الاسعار الى الهبوط متجهة الى الحد الادنى الا انه لوحظ ارتفاع طفيف فى اوائل هذا الشهر حتى وصل سعر عقد اكتوبر الى ١٠٩ر٣٠ ريالا ونوفمبر ١٢٨ر٦٠ ريالا ولكن الاسعار عادت وتراجعت بسبب ما ظهر من المبيعات وقلة ما يقابلها من المشتريات التجارية وتريث المضاربة فى تكوين المراكز الجديدة . وقد نفى مندوب الحكومة بشدة فى حديثه الى رئيس سماسرة البورصة ما اشيع من ان الحكومة ستلغى الحد الادنى بالنسبة لاسعار المحصول الجديد

وقد اتسع الفرق بين عقدى مايو ويوليو خلال الجلسات فوصل الى ٨ ريال بعد ان كان اقل ما سجله ٥٥. بنطا وذلك بسبب خروج المراكز من عقد مايو ونقلها الى عقد يوليو نظرا لقرب حلول الاستحقاقات وفى نهاية هذه المدة عادوانكمش الريبور فاصبح ٥ر٩٠ ريال وقد اشترت الحكومة بالحد الادنى لعقد مايو ١٦٧٥٠ قنطار بخلاف ما ينتظر ان يعرض عليها من كميات اخرى وبلغت الفليرة الاولى لشهر مايو التى تم تسليمها ٧٣٧٥٠ قنطار معظمها من الكرنك وقليل منها من المنوفى .

والخلاصة ان سوق العقود بحالتها الراهنة لا منقذ لها الا ظهور طلب بكميات كبيرة من الخارج على البضاعة الحاضرة وعند ذلك ستنشط السوق ويشتد ساعد المضاربة وتدخل الى السوق وهى مطمئنة .

المبيعات بمينا البصل

لا تزال الحركة فى سوق البضاعة الحاضرة على حالتها من الهدوء متأثرة بما يحدث فى سوق العقود والطلبات محصورة ومحدودة فى بعض رتب قليلة من الكرنك والمنوفى اما الاشمونى فمعظم الطلب عليه من جانب المغازل المحلية للرتب الواطئة ومما تجدر الاشارة اليه حدوث طلبات على المنوفى نتيجة لهبوط علاواته هبوطا كبيرا مما شجع المشترين على دخول سوقه .

وبلغت المبيعات خلال النصف الاول من مايو ٩٥١ ٧٧٥٠ بالة مقابل ١١٤٢٤ بالة فى مثل هذه المدة من الشهر الماضى وبيانها كالآتى :

	بالة		بالة
كرنك	٢٥٤١	مقابل	٢٣٣٠
منوفى	١٤٠٨	»	٥٥
اشمونى	٢٢٩٤	»	٣١٢٢
زاجوراه	١٢٣	»	٢٥٠
جيزة ٣٠	١١٧١	»	٥٦٣٦
معرض	١٧٣	»	—
مخلوط	٤٠	»	٣١

اخبار خارجية

جاء من روتر ان الكميات المحلوجة من القطن الامريكى محصول ٥٠ بلغت ١٠ر١٢ر٠٠٠ بالة مقابل ١٦ر١٢٨ر٠٠٠ عام ٤٩

المركز الاحصائى

ولو ان المركز الاحصائى للقطن سليم اذ يبلغ الباقى ٢ر٦٢٠ر٧٨٨ قنطار مقابل ٣ر٦٤١ر٩١٢ للعام الماضى الاانه رغم ذلك فالحركة ضعيفة لان بعض الدول يلوح انها اتجهت الى بلاد اخرى لتحصل على طلباتها من الرتب التى تلائمها بأسعار تقل عن اسعارنا .

المركز الاحصائى فى ٩ مايو ١٩٥١ وما يقابله فى الموسم الماضى

	المخزون فى ١٩٥٠/٨/٣١	المحصول ٥٠/٥١	الجملة موسم ٥٠/٥١	المصدر لغاية ٩ مايو	المستهلك محليا لغاية ٩ ماو	الباقى
الكرنك	٢٧٢ر٠١٩	٢ر٦٢٢ر٠٠٠	٢ر٨٩٤ر٠١٩	٢ر٣٦٨ر٢٣٠	٦ر٣٢١	٥١٩ر٤٦٨
	١ر٥٨٤ر٠٠٠	٢ر٩٦٥ر٠٠٠	٤ر٥٤٩ر٠٠٠	٢ر٥٨١ر٧٤٧	٤ر٦٠٢	١ر٩٦٢ر٦٥١
المنوفى	٩٤ر٤٦٦	٢٢٢ر٠٠٠	٣١٦ر٤٦٦	١٨٧ر٤٤٦	٤ر٦٢٣	١٢٤ر٣٩٧
	٦٢ر٢٩٦	٦٥٣ر٠٠٠	٧١٥ر٠٠٠	٤٣١ر٠٨٧	١٨ر٩٧٥	٢٦٤ر٩٣٨
الاشمونى والزاجوراه	٢٥٥ر٤٧٩	٣ر٧٣٨ر٠٠٠	٣ر٩٩٣ر٤٧٩	١ر٧٩٤ر٤٩٨	٦٣٩ر١٦٣	١ر٦٠٤ر٨١٨
	٤٨٠ر٠٠٠	٤ر٠٠٩ر٠٠٠	٤ر٤٨٩ر٠٠٠	٢ر٨٠١ر٨٩٢	٦١٨ر٩٦٤	١ر٠٦٨ر١٤٤
الى ٣٠	١٠٦ر٣٥٠	١ر٦٣٨ر٠٠٠	١ر٧٤٤ر٣٥٢	١ر٢١٥ر٢٨٥	١٥٦ر٩٦٢	٣٧٢ر١٠٥
	٢٣ر٠٠٠	٧٧٨ر٠٠٠	٨٠١ر٠٠٠	٤٢١ر٧٧٢	٣٣ر٠٤٩	٣٤٦ر١٧٩
	٧٢٨ر٤٠٦	٨ر٣٢٠ر٠٠٠	٨ر٩٤٨ر٣١٦	٥ر٥٢٠ر٤٥٩	٨٠٧ر٠٦٩	٢ر٦٢٠ر٧٨٨
	٢ر١٤٩ر٢٩٦	٨ر٤٠٥ر٠٠٠	١٠ر٥٥٤ر٠٠٠	٦ر٢٣٦ر٤٩٨	٦٧٥ر٥٩٠	٣ر٦٤١ر٩١٢

حسابات المطاعم

تنقسم المطاعم الى مطاعم شعبية حيث يقدم فيها الانواع البسيطة من المأكولات والى مطاعم متوسطة حيث يقدم فيها وجبات غذائية كاملة والى مطاعم كبرى حيث تقدم بعض أنواع التسلية كالموسيقى الراقصة والنمر الاستعراضية بالاضافة الى تقديم الوجبات الغذائية.

وتختلف المطاعم من حيث الانواع التى تقدمها فالبعض يقتصر على تقديم الوجبات الغذائية فقط بينما البعض الآخر يصرح له بتقديم المشروبات الروحية المختلفة، كما أن بعض المطاعم يقدم بالاضافة الى هذا وذاك أنواع مختلفة من السجاير والسيجار وبعض الانواع البسيطة من الحلوى.

وتختلف طريقة الحسابات حسب ظروف كل مطعم الا انه مهما اختلفت طريقة الحسابات فان الادارة السليمة يجب أن تتبع النظام التالى لسير العمل فى المطعم -

أولا - اعداد قائمة بالطلبيات اللازمة لتنفيذ قائمة الطعام.

ثانيا - شراء تلك الطلبات من أحسن الاصناف وبأرخص الاسعار السائدة

ثالثا - استلام المشتريات وتخزينها وحفظها فى الثلاجات.

رابعا - سحب البضائع من المخزن والثلاجات بموجب أوامر صرف

خامسا - اعداد المأكولات بالمطعم والمشروبات بالبار بنظام.

سادسا - تقديم الطلبات الى العملاء على أساس منتظم من حيث مقدار الكميات التى تقدم.

ولكى يتمكن المشرفون على ادارة المطعم من تنظيم السياسة المتبعة فانه من الضرورى أن تكون طريقة الحسابات المتبعة سهلة لاستخراج البيانات التالية فى أى وقت -

المبيعات - وتقسم المبيعات الى ثلاثة أقسام الاول يشمل الايراد من بيع الطعام والقسم الثانى يشمل الايراد من تقديم المشروبات والقسم الثالث يشمل الايراد من بيع السجاير والسيجار والحلوى

التنظيم أساس النجاح، وماأساء الى المؤسسات المصرية قدر سوء الادارة وجهل المسئولين وقلة الترتيب والتنظيم.

ووضع النظام المحاسبى للمؤسسة ليس بالسهولة واليسر الذى يتصوره كثير من المشتغلين بالتجارة. لذلك رأينا أن نخصص هذا الباب للنظم المحاسبة متناولين حسابات الحرف المختلفة متوخين فى ذلك البساطة والسهولة وتيسير المراقبة الداخلية للمؤسسات متجنبين الصعوبة والتعقيد

تكلفة المبيعات - وطريقة التوصل الى ذلك يمكن توضيحها فيما يلى -

قيمة البضاعة الموجودة فى أول المدة ....

يضاف اليها قيمة المشتريات خلال المدة ....

ومصاريف التشغيل ....

المجموع ....

ويخصم منه قيمة بضاعة آخر المدة ....

قيمة تكلفة المبيعات ....

الاجور والمهايا - ويشمل هذا البند قيمة الاجور والمهايا والعمولات والمكافآت المدفوعة الى الموظفين والعمال. ومن المفضل فى المطاعم الكبرى حيث يوجد عدد كبير من الموظفين والعمال توزيع هذه الاجور على الاقسام المختلفة بالمطعم.

المصاريف الاخرى - يمكن تقسيم المصاريف الاخرى بالمطاعم الى عدة أقسام يمكن حصرها فيما يلى -

١ - مصاريف الغسيل والكى

٢ - مصاريف الوقود وتشمل ثمن الغاز والفحم اللازم للمطبخ.

٣ - مصاريف التبريد وتشمل ثمن الثلج والتيار الكهربائى للثلاجات الكهربائية اذا كان لتلك الثلاجات عداد كهربائى مستقل.

٤ - ثمن قوائم الاكل والكتالوجات ويشمل هذا البند ثمن الورق ومصاريف التصميم اللازمة لاعداد قوائم المأكولات وكتالوجات المشروبات وفى حالة ما إذا كان مايصرف على هذا البند مبالغ بسيطة فانه يمكن ادخال تلك المصاريف ضمن مصاريف المطبوعات والادوات الكتابية.

٥ - مصاريف الادوات الكتابية والمطبوعات

٦ - مصاريف التنظيف وتشمل ثمن المهمات والادوات اللازمة لتنظيف المطعم كالفرش والورنيش والفوط ومواد التطهير والتعقيم.

٧ - مصاريف الاعلان.

٨ - مصاريف التليفون والبريد والتلغراف.

٩ - مصاريف الترفيه وتشمل جميع المصاريف التى تصرف على الفرق الموسيقية وقيمة تصليح الآلات اذا كانت مملوكة للمنشأة.

١٠ - مصاريف التجميل وتشمل قيمة مايصرف يوميا لشراء زهور للموائد ومايصرف فى أيام الحفلات لتجميل المنشأة بأوراق الزينة وخلافه.

١١ - الرخص والرسوم والضرائب.

١٢ - الايجار

١٣ - المصاريف النثرية وتشمل جميع المصاريف الاخرى التى لم تدخل ضمن هذه البنود والبنود التالية :

الصيانة - ويشمل هذا البند قيمة مايصرف لصيانة المهمات والممتلكات وذلك حسب التقسيم التالى -

١ - الصينى والزجاج والبياضات فانه يحمل هذا الحساب بقيمة مايصرف على تصليح تلك المهمات والادوات

٢ - أدوات المطبخ ويحمل هذا الحساب بقيمة مايصرف لتصليح وصيانة أدوات المطبخ.

٣ - الملابس الرسمية للعمال ويعتبر البعض مايصرف على هذا البند ضمن المصاريف العمومية ولكن اتجه المحاسبون الامريكيون أخيرا الى اعتبار هذا البند ضمن مصاريف الصيانة وحجتهم فى ذلك ان قيمة مايصرف على ملابس العمال هو مصروف تكميلى لصيانة المنشأة ونميل الى مسايرة هذا الاتجاه

التأمين — ويدخل فى هذا البند قيمة التأمينات التى تدفعها المنشأة للتأمين على العمال ضد اصابات العمل وللتأمين على المنشأة ضد الحريق والسرقة ·

الاستهلاكات — ويحمل هذا الحساب بقيمة استهلاك الاصول التى تملكها المنشأة · ونرى ادماج قيمة المهمات والادوات من الزجاج والصينى والفضيات فى حساب واحد وتستهلك قيمة تلك المهمات والادوات فى مدة تتراوح بين ٨ سنوات و ١٠ سنوات ·

تلك هى الحسابات التى يجب أن توضحها الطريقة التى تتبعها المنشأة فى مسك الدفاتر مهما اختلفت الطريقة وعلى العموم فان الدفاتر التى تستعمل هى :

١ — دفتر الاستاذ العام لمراقبة دفاتر الاستاذ المساعد · ويشمل حسابات الاصول والخصوم وحساب رأس المال والحسابات التفصيلية للمصروفات · ومن هذا الدفتر يعد حساب الارباح والخسائر والميزانية العمومية ·

٢ — دفتر اليومية العام ·

٣ — دفتر الايرادات وهو دفتر ذو أعمدة تحليلية لعناصر الايراد ·

٤ — دفتر المدفوعات ويحوى تفصيل المشتريات من حيث الكمية والسعر واسم المورد ·

٦ — دفتر الجرد ويحوى تفصيل البضاعة من مواد غذائية ومشروبات وأدوات ومهمات ·

وفى حالة عدم اعتماد الحسابات فقد جرت العادة الى التوصل الى تقدير أرباح المنشأة باحدى طريقتين :

الطريقة الاولى وهى تقدير ايراد يومى للمبيعات وتقسيمه الى طعام ومشروبات وتطبيق نسبة مجمل ربح قدرها ٣٠٪ للمأكولات و ٤٠ فى المائة للمشروبات ·

الطريقة الثانية وهى اعتماد تكلفة المبيعات كما هو ظاهر بالدفاتر واضافة ١٠ فى المائة عليها نظير البضاعة التى لم تقيد وتقسيم الناتج الى مأكولات ومشروبات وتطبيق نسب مجمل الربح السابق الاشارة اليها بعد تعديلها على أساس اتخاذ التكلفة أساسا للتقدير

متولى عطاالله
مأمور ضرائب



اذا استعمل مدير عام مصلحة الضرائب حقه المخول له بالمادة ٩٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وأجرى حجزا تحفظيا على أموال الممول لدى الغير · فليس من حقه أن يعيد الحجز على نفس هذه الاموال مرة أخرى اذا انقضى شهرين ولم تربط خلالهما الضريبة على الممول ، بل تصبح هذه الاموال حرة بقوة القانون

أصدرت الدائرة الاولى المدنية بمحكمة القاهرة الابتدائية بجلستها المنعقدة بهيئة استئنافية يوم السبت ١٩٥١/٣/٢١ برئاسة حضرة مأمون المرصفى بك القاضى وعضوية حضرتى محمد راغب الهوارى بك وجمال صادق المرصفاوى بك القاضيين فى قضية الاستئناف رقم ٢٦٧ سنة ١٩٥١ المقامة من ···· وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد قطب أبو العينين المحامى ضد مدير عام مصلحة الضرائب وآخرين حكما يقضى بأنه اذا أصدر مدير عام مصلحة الضرائب أمره بحجز أموال الممول تحفظيا — وهو حق مخول استثناء من قواعد قانون المرافعات حسبما أفصح المشرع عن ذلك بالمادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — تلك الحكمة هى بذاتها التى جعلته يحيط ذلك الحق بقيد هام وهو اعتبار الحجز التحفظى مرفوعا من تلقاء نفسه وبقوة القانون اذا انقضى شهران على تاريخ توقيعه دون أن تربط الضريبة على الممول · لانه اذا كان الشارع قد أوصى بمنح ذلك الحق للمدير العام للمحافظة على حقوق الخزانة كاجراء سريع كلما لاح له أى خطر يوشك أن يطيح بها كاعتزام الممول الهرب أو التهريب ، فان الشارع أيضا قد أوصى بأن يكفل للتجار والصناع دافعى الضرائب حرية التعامل وعدم حبس أموالهم مدة تزيد عن الشهرين ضمانا لمبلغ لم يحدد · وهو لهذا جعل حق المدير العام محصورا فى مكان ضيق بأن حدد لبقاء الحجز أجل الشهرين وفرض على مصلحة الضرائب ان هى أرادت أن تبقيه لمدة أطول أن تسارع الى ربط الضريبة قبل انقضاء ذلك الاجل والا حرمت تلك الميزة برفع الحجز بقوة القانون وأصبح رب الاموال المحجوزة فى حل من التصرف فيها كما لو كان الرفع بأمر القضاء أو كلمة من المدير العام وهو ما أمرت به المادة ٢٨

وحيث انه على هدى ماتقدم يتبين أن رفع الحجز وانقضاء الشهرين دون ربط الضريبة خلالها انما أريد منه فرض جزاء على مصلحة الضرائب بأن هى تراخت فى اجراء الربط فى بحر الشهرين ، ولهذا لم يكن مستساغا أن تعود المصلحة فى شخص مديرها العام تتوقع — بعد أن يرفع الحجز — حجزا آخرا أو أكثر استنادا منها الى المادة ٢٨ ، والا لكان فى ذلك توسع فى استعمال هذا الحق الاستثنائى لا يجيزه القانون ، ولكانت هذه المادة معطلة بفعل ذات المصلحة · ولو أبيح للمدير العام اقرار توقيع الحجز كلما انقضى شهران لكان ذلك منه اهدارا للنص القائل برفع الحجز ان لم تربط الضريبة خلال الشهرين وما أقره الشارع الذى لم يورد هذا النص عبثا ·

وحيث أنه مما تقدم يكون المدير العام لمصلحة الضرائب قد استنفد كل حقه المخول له بالمادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بمجرد انقضاء الشهرين التاليين لتوقيع الحجز الاول وتكون الحجوز الثلاثة التالية لا يعتد بها

اتفاقات التجارة والدفع

فى ٢١ أبريل سنة ١٩٥١ وقع حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية هذا الاتفاق نيابة عن الحكومة المصرية ووقعه جناب الدكتور هانس شتراك نيابة عن حكومة الجمهورية الالمانية المتحدة ٠

وهذا الاتفاق هو الذى أسفرت عنه مفاوضات البعثة التى أوفدتها الحكومة المصرية الى فرانكفورت تحت رئاسة حضرة صاحب العزة عبد الله أباظه بك وكيل وزارة التجارة والصناعة فى سبتمبر سنة ١٩٥٠

كانت ألمانيا قبل الحرب الأخيرة تحتل مركزا مرموقا فى تجارة مصر الخارجية كسوق للصادرات المصرية وكمورد يمدها باحتياجاتها من المنتجات الصناعية ٠ وقد بلغ نصيب ألمانيا من الصادرات المصرية فى عام ١٩٣٨ : ٩ ٪ ومن الواردات : ١٠ ٪ فكانت تلى بريطانيا مباشرة فى أهميتها لتجارتنا الخارجية ٠

فلا مندوحة من أن تولى مصر التبادل التجارى بين البلدين اهتماما خاصا وقد بدأ ذلك فى عقد اتفاق تجارى واتفاق للدفع فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ٠ وقد حقق الاتفاقان النهوض بالحركة التجارية بين البلدين فجددا فترات اخرى ٠ ونص الاتفاق على العمل على الوصول بالتبادل التجارى بين مصر وألمانيا الغربية الى ما قيمته ١٩٫٣ مليون دولار يتم سدادها عن طريق حساب للتصفية مقوم بالدولارات الامريكية

وليس أدل على نجاح الاتفاق الاتجارى مع ألمانيا من انه بينما بلغت قيمه وارداتنا منها عام ١٩٤٨ : ٣٣٥٫٨١٥ جنيها اذ بها تصبح ٦٠١٫٢٤٢ عام ١٩٤٩ وتقفز الى أكثر من الستة ملايين جنيه فى عام ١٩٥٠ ٠ واما صادراتنا فقد بلغت ١٫٧٦٨٫٠٥٤ جنيها عام ١٩٤٨ و ٥٫٤٣٤٫٩٨٣ جنيها عام ١٩٤٩ و ٥٫٥١٥٫٨٣٩ جنيها عام ١٩٥٠ ٠ وهكذا تعدت قيمة التجارة بين البلدين صادرا ووارادا عام ١٩٥٠ ما كانت عليه قبل الحرب

الاتفاق التجارى بين مصر والمانيا

نصوص الاتفاقية

مادة ١ — السلع المصرية والالمانية الاصل المبينة فى الكشفين ا و ب الملحقين بهذا الاتفاق يمكن أن يتبادلها بحريه الاشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمون فى مصر وفى جمهورية ألمانيا المتحدة

على أن لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين — مع ذلك — الحق فى تقييد الواردات من أراضى الفريق الآخر فى حالة ما اذا نجم عن مثل هذه الواردات اضطراب خطير فى ميزان المدفوعات ٠

وتمنح الحكومة الملكيه المصرية تراخيص الأستيراد للسلع المبينه فى الكشف ب ٠ وتمنح حكومة جمهورية ألمانيا المتحدة تراخيص التصدير لهذه السلع المبينه فى الكشف عندما تدعو الضرورة

وتمنح حكومة جمهورية ألمانيا المتحدة تراخيص الاستيراد للسلع المبينة فى الكشف ا وتمنح الحكومة الملكية المصريه تراخيص التصدير لهذه السلع المبينة فى الكشف عندما تدعو الضرورة

ويجوز للبلد المستورد أن يطالب بشهادات أصل السلع المصدرة المبينة فى الكشف (٣)

وليس الكشفان ا و ب الملحقين بهذا الاتفاق على سبيل الحصر ، اذ يمكن اضافة سلع اليها أو حذفها منها بالاتفاق المتبادل ٠

مادة ٢ — تعامل جميع السلع المتبادله بين الفريقين المتعاملين عند التخليص عليها فى الجمارك وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعايه ٠ وذلك فيما يخص العوائد الجمركية ورسومها الاضافية ، والضرائب والاجراءات والعوائد الاخرى ٠ وتستثنى من ذلك الميزات التى تمنحها أو يمكن أن تمنحها حكومه المملكة المصرية لليبيا ولدول الجامعه العربية (المملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان والعراق وشرق الاردن واليمن) ٠

مادة ٣ — يقدم كل من الفريقين الساميين المتعاقدين الى الاشخاص الطبيعيين والمعنويين للفريق السامى المتعاقد الآخر نفس المعاملة التى تقدم لرعايا بلاده فيما يخص الحيازة والامتلاك واعادة تسجيل حقوق الملكية الصناعيه وكذلك بالنسبة لحقوق الملكية الادبية والفنية ٠ وتضمن كلا الحكومتين المحافظة على حقوق الملكية الصناعية والادبيه والفنية الالمانية أو المصرية وأنه لن يعرقل استخدام مثل هذه الحقوق فى صناعة أو رسم أو حزم السلع التى من أصل مصرى أو ألمانى ، التى تستورد الى مصر أو ألمانيا

مادة ٤ — تسعى كلا الحكومتين — فى نطاق القوانين واللوائح الساريه فى بلد كل منهما — للنهوض بالعلاقات التجاريه بين رعاياهما ، وتسهيل سفرهم واقامتهم وافتتاح الوكالات فى أراضى كلا الفريقين المتعاقدين ٠

مادة ٥ — اذا ما انضم الفريقان المتعاقدان أو أحدهما قبل نهاية الاتفاق الحالى الى اتفاقية متعددة الأطراف ، فانهما يراجعان شروط هذا الاتفاق بغيه عمل أى تعديل تقتضيه الضرورة

مادة ٦ — تتم جميع المدفوعات الناجمة عن تنفيذ هذا الاتفاق وفقا لأحكام اتفاق الدفع الموقع عليه اليوم ٠

مادة ٧ — تجتمع لجنة مختلطة مرة كل أربعة شهور لكى تقوم بمراقبة وتسهيل تبادل السلع وتسوية المدفوعات ، ومع ذلك يمكن لأعضاء اللجنة المختلطة — بناء على طلب احدى الحكومتين — الاجتماع فى فترات أقصر اذا رؤى ضرورة لذلك

مادة ٨ — يسرى هذا الاتفاق فى أول شهر يعقب التوقيع عليه ٠ على أنه رغبة فى تيسير وضع التفاصيل الفنيه ، يمكن تأجيل سريانه شهرا ٠

ويعمل بالاتفاق لمدة سنة ويمكن تجديده بعدها من تلقاء نفسه سنويا ٠ على أنه يحق لكلا الفريقين الساميين المتعاقدين ايقاف العمل بالاتفاق باعلان الطرف الآخر قبل نهايه مدته السنويه بشهرين ٠

حرر بفرنكفورت على الماين ٠٠٠ فى نسختين بالانجليزية والالمانية ، وكلا النصين معتمدان ٠

وقع عليه بالحروف الاولى	وقع عليه بالحروف الاولى
نيابة عن الحكومة	نيابة عن حكومة الجمهورية
الملكية المصرية	الالمانيه المتحدة
عبد الله فكرى اباظه	**دكتور ه٠ه٠ شتراك**

قائمة (ا)

صادرات البضائع المصرية
الى جمهورية المانيا الاتحادية
مجموع القيمة : ٥٧٫٠٠٠٫٠٠٠ دولار
بيان بالاصناف وقيمتها بآلاف الدولارات :

عقاقير وقلويات خام (بما فيها السنامكى) ١٥٠ — راتنجات وشموع ٤٣٠ — صمغ عربى وصموغ أخرى ١٥٠ — عظام خام ونفاية الجلود ١٠٠ — مصارين جافه لعمل الاوتار ٤٠ — بيروليزيت (بانى السيد امنجيز) ١٥ — فوسفات الجير الطبيعى ٢٥٠ — مواد كيماويه مختلفه ٦٥ — منجنيز (من سينا) ٢٥٠ — استياتيت (حجر صوابى) من الدرجه الاولى فى الجودة ١٠٠ — جلود ١٠٠٠ — شعر حيوان ١٥ — قرون ٧٥ — قطن خام ٥٠٠٠٠ — مختلف المنتجات الصناعية والغدائيه (بما فيها الاحذيه والمصنوعات الجلديه والسجاير والاسفنج والازرار والبطاطين الصوف والاقمشه الصوفية والكتان والبصل والثوم (طازج ومجفف وزيت) وغيرها ٤٢٥٠)٠

المجموع ٥٧٠٠٠

قائمة (ب)

صادرات البضائع الالمانية الى مصر
قيمتها ٥٧ مليون دولار بيانها كالآتى :

١ — **زهر وحديد وصلب بشكل سبائك أو طروق ومشغلاتها** — زهر وحديد للبناء ومشيدات — أطواق — ألواح — أسلاك مجلخة — انابيب صلب — صلب من صنف ممتاز ٤٠٠٠

٢ — **منتجات المسابك** : مواسير للمجارى وللضغط والاعمال الصحيه — عجل خطوط السكه الحديد الضيقة ولسكك حديد المناجم — قوالب صلب — لوازم وكيمان من الظهر قابل للطرق ٢٢٠٠

٣ — **منتجات نصف مصنوعة من معادن أخرى غير الحديد** : ألواح — أطواق — صفائح رقيقة — قضبان — مجلخات — أنابيب — مشيرات — موصلات حرارة — مسحوق المعادن — قوالب صب للضغط وغيرها ٢٥٠

٤ — **ماكينات** : ماكينات من جميع الانواع — أجهزة — قطع تغيير بما فيها القاطرات والجرارات وماكينات الاحتراق ٦٠٠٠

٥ — **منتجات صناعة السيارات** (٥ مليون دولار) وتفصيلها بآلاف الدولارات :

سيارات ١٧٠٠ — سيارات نقل بضائع ١٥٠٠ — سيارات امنيبوس وهياكل ١٢٠٠ — جرارات ١٠٠ — محركات ١٠٠ — أجزاء السيارات ، أجهزة كهربائية وديزل ٤٠٠

٦ — **منتجات صناعة الدراجات** (٤٠٠ الف دولار) وتفصيلها بآلاف الدولارات :

دراجات ٨٠ — موتوسيكلات ودراجات بالمحركات وغيرها وعربات جانبية ٢٢٥ — دراجات وأدوات العجلات الثلاث للنقل ٢٠ —

محرك للدراجة اضسافيه ١٥ ـ قطع تغيير الدراجات ٢٥ ـ قطع تغيير الموتوسيكلات٢٥ـ أجهزه كهربائية للدراجات والموتوسيكلات ١٠

٧ – منتجات صناعه الصلب (٧ مليون و١٠٠ ألف دولار) كالآتي بالاف الدولارات .

منشيدات من الصلب بمختلف أنواعها كالكبارى والاسقف والخزانات والقناطر ٢٣٠٠ – عربات السكه الحديد للركاب والنوم والاكل والبضائع وعربات الترام ٤٠٠٠ – عهلايات ولوازمها (مراجل) ٥٨٠ ـ عربات خطوط السكة الحديد الضيقه وأنابيب المناجم واجزاءها ١٠٠ ـ محولات ١٠٠ ـ أجهزهالتدفئه وتكييفالهواء٢٠

٨ – صناعة السفن : بواخر للبضائع وصنادل ٥٠٠

٩ – المنتجات الكهربائية الكيمائية (٣مليون و٩٠٠ ألف دولار) كالاتي بآلاف الدولارات :

منشآت لتوليد وتوزيع القوة الكهربائية ١٣٠٠ ـ أجهزة تليفون ولوازمها وعدادات ولمبات كهربائيه ٦٠٠ ـ معدات للمنشئات الكهربائية١٠٠ ـ أسلاك(كابل) ٨٠٠ ـ لوازم التليفون والتلغراف ٢٨٠ – أدوات كهربائيه طبية٣٠٠ ـ أدوات كهربائيه وأجهزةأخرى٥٢٠

١٠ – أجهزة ميكانيكية دقيقة وآلاتالابصار (٥٠٠ ألف دولار) كالآتي :

أجهزة ميكانيكيه دقيقه وآلاتالابصار ٣٥٠ ساعات جيب وحائط واجزائها ١٥٠

١١ – مصنوعات منالحديد والفولاذ (٢مليون و٢٠٠ ألف دولار) كالاتي بالاف الدولارات :

مسامير قلاووظ وززات وشناكل الخ .. بما فى ذلك ما يستعمل للسكك الحديديه ٢٠٠ ـ روابط للانابيب ١٣٠ ـ « سوستته » للسكك الحديدية ٧٠ – أدواتللزراعه كالمجارفوالمعاول ٥٠ ـ ابرللماكينات ولليد ١٠٠ ـ أدواتقاطعة للمائدة وشوك وملاعق وغيرها ١٥٠ ـ عدد وألواح معدنيه للتغليف ٢٥٠ ـ لمباتوفوانيس وما شاكلها ٨٠ ـ وجافات ومدافىء وأجهزة وأفران مطابخ ووابوراتطبخ ١٥٠ – ماكينات للاستعمالالمنزلى ٣٠ ـ اقفالومفاتيحومفصلات ومستلزمات صناعة الاثاث من الجلد أو المعدن ٢٠٠ ـ أدوات التنجيد معدنية وقطع معدنية للزخرفه وهياكل شماسى وأدوات المكاتب١٢٠ـ مساميرقلاووظ مصقولة ١٥٠ – أصنافمخصصة للزينة وللاستعمال الشخصى من معدن ١٢٠ ـ لعب وأدوات موسيقى ورياضه بدنيه ٥٠ ـ مجوهرات ومجوهرات تقليد وأقلام حبر وأقلام رصاص من معدن ٣٠

١٢ – منتجات الصلب والحديد المجلخ على البارد : أسلاك وأسلاك سائكة وشبكمنحديد أو صلب وأحبال سلك (مليون دولار) :

١٣ – كاوتشوك ومنتجات الاسبستوس (٢٠٠ ألف دولار) كالآتي :

منتجات كاوتشوك للأغراض الفنية والجراحه وغيرها والاطارات ١٩٠ ـ أصنافمناسبستوس لجميع الاغراض ١٠

١٤ – منتجات كيماوية (١١ملون و٦٠٠ألف دولار) كالآتي بآلاف الدولارات :

مستحضرات أقربازينية ١١٠٠ ـ كيماويات اقربازينيه ١٠٠ ـ مواد تلوينعضويه ٥٠٠ ـ الوان معدنية ومواد التلوين للأغراض المختلفة ١٤٠ ـ زلاجات صناعية وسيليوزو بلاستيك ١٥٠ ـ ورق حساس وألواح زجاج للتصوير والافلام الخام والمواد الكيماويه المستعمله فى التصوير ١٠٠ – جليكولواستينيتوغيرها ٥٠ ـ مواد مكبرتة لزيادة السرعة والمقاومه ٣٠ ـ احماض صناعيه واحماض من الكروم للدباغه ٥٠ ـ مواد لوقايه النباتات ولقتل الحشرات ١٢٠ ـ كيماويات اضافيه لصناعة النسيج والصباغه وصناعه الجلود ٥٠ ـ أقلام رصاص وملونه واصناف كيماويه للمكاتب ٥٠ ـ ارواح كيماويه وعطور وكورماتيك وصابون ٥٠ ـ مخصبات نتروجينيه ٨٠٠٠ ـ حمض الكبريتيك والاروتيك للتبخير ١٠٠٠ ـ مسمع الارضيه وغيره ١٠٠ ـ منتجات كيماويه اخرى مثل كبريتات المغنسيوم والقطران والشموع والصوديوم وغيرها ٥٠٠

١٥ – المنسوجات (٤ مليون و٥٠٠ ألف دولار) كالاتي بآلاف الدولارات :

حرير صناعي قابل للصباغه ٢٠٠ ـ حرير صناعي (نحاسى) ٧٥ ـ حرير صناعي غيرقابل للصباغه ٢٥ ـ خيوط حرير للخياطه ٥٠ ـ تريكو يدوى ١٠ ـ غزل قطن للتطريز ٣٥ ـ قطيفة وما شاكلها ٥٠ ـ أقمشة حرير طبيعي وصناعي ١٠٠ ـ أقمشة صوفيه ـ ١٦٠٠ ـ أشرطة وما شاكلها (بمافيهاالاشرطهالكاوتشوك) ٢٠ ـ بطاطين صوف ١٥ ـ مداسات وجهها من صوف أو قطن ٥ ـ أقمشة قطنيه مبيضه أومصبوغة أو ملونة ٢٠٠ – سجاجيد للارضيه ١٠ ـ أقمشة مطبوعة من الحرير الصناعي أو القطن أو الصوف ١٦٠٠ ـ أقمشه للاثاث والزخرفة ٣٠ ـ صوف واسع المسام ٢٥٠ – أقمشة لتجليد الكتب ٣٠ ـ لباد من صوف أو منأنسجة نباتية ٢٥ ـ قماش المناخل١٥ ـ تيل شفاف لنقل الرسم ١٠ ـ مشافه الحرير (فبرو) ٢٠ ـ أصناف منسوجة وشغل السناره ٥٠ ـ أصناف منسوجات مختلفة ٦٥

١٦ – منتجات النجارة وما يتصل بها (٦٠٠ ألف دولار) كالآتي :

بيانوات عاديةوكبيرة وأجزاؤها ٤٠ ـ ألياف جامدة ولوحات لتخفيض وعزل الصوف ١٠٠ـ أصناف أخرى كالازرار والاسبنه ومصنوعات الصفصاف والبراميل الثقيلة المصنوعةمنالبلوط للنقل والتخزين والبراميلالخفيفة للتعبئه وبكر الخشب لصناعة النسيج وبراويز التطريز والادوات المنزلية وقوالبالاحذيةالخشب وأدوات رسم دقيقة وحساسه وقطع أثاثصغيرة وأثاث لظهر البواخر والمناطق الحارة ومنازل مصنوعة وقطع خشب للأثاث وغلايين ومباسم وأصناف من الفلين المضغوط وكراسى من خيزران ... الخ ٤٦٠

١٧ ـ **السيليلوز والورق** (٥٠٠ ألفدولار كالآتي :

ألواح طباعة وورق للكتابه ٧٠٠

ورق للحزم ١٠٠ ـ ورق سجاير ٢٠ ـ ورق رق غير مقلد ١٠ ـ ورق أنابيب عازل ٢٠ ـ ورق وكرتون للاعمال الفنية وورق وكرتون كروم ٥٠ ـ ورقملون ومصقول ٢٠ـ ورق كرتون من أصناف أخرى ٨٠

١٨ ـ منتجات صناعةتهيئة الورقوالكرتون **ومستلزمات الرسم والتصوير** (١٥٠ ألفدولار كالآتي :

قشور منسوجة وبكر ٢٥ ـ أضابير وملفات للاوراق ٥٠ ـ ورق حائط ١٠ ـ مظاريف للخطابات ١٥ ـ منتجات الرسم والتصوير مثل كرت بوستال مصوروبطاقات التهنئة والتعازى والبطاقات (الاتيكيت) وغيرها والورقالمصور والتذاكر والفواتير وورق اللعب والكتالوجات والورق المطبوع والنتائج والخرط وبطاقات التصوير المائي والصور الدينيه وألواح النحاس والصلب للطباعة والخشب المحفوروألواح للطبع على الحجر وماشاكلها من الزنك والنحاس

١٩ ـ **الجلود ومنتجات الصناعة الجلدية** : جلود من جميع الانواع .. ـ مصنوعات جلدية وشنط مصنوعة من غير الجلد ومنتجات من الجلد فنية

٢٠ ـ **الزجاج ومصنوعاته** : زجاج شبابيك زجاج غير قابل للكسر وزجاج مصبوب وزجاج غير شفاف مدهون بالنار وألواحزجاج وعبوات زجاج كالقوارير وزجاج للأغراض الصيدلية والطبلة وزجاج للأغراضالصناعية والكريستال وزجاج المعامل والمرايات والزجاج الملون وزجاج الساعات . ومصنوعات زجاجيه صغيرة مثل السيكا وشمعدانات وترمومترات وعدد زجاجية وغيرها . (٣٥٠ ألف دولار)

٢١ ـ **منتجات الصينى والفخار** (٥٠٠ ألف دولار كالآتي) أدوات صينى ٢٣٠ ـ أدوات صينى زخرفيه ١٠ ـ أدوات فخار ٢٠ـ أدوات فنية وكهربائية من الفخار ١١٠ـ قطع فخار للحائط ٤٠ ـ أسنان صناعية ١٠ ـ أدوات صحية من الفخار ٧٠ ـ قطع للمحو والصنفرة

٢٢ ـ **احجار وأتربة** (٦٨٠ ألف دولار) كالآتي : اسمنت عاديوابيض ٢٥٠ ـ مواسير فخار ٣٥ ـ أحجار طواحين ٥ ـ أحجار اردواز ١٠ ـ طوب نارى وسيليكا وماشاكلها ٣٨٠

٢٣ ـ **منتجات المناجم** (مليوندولار)كالآتي جرافيت ٣٠ ـ فحم لتموين السفن وغيره وفحم كوك ٩٧٠ ـ

٢٤ ـ **صناعة البناء** : خدمات فى حالة مشروعات بناء كبيرة كالاجور والمهاياوالتكاليف وايجار الماكينات الخ .. (٥٠ ألف دولار)

٢٥ ـ **منتجات غذائية** :(مليون و٣٢٠ ألف دولار) كالآتي : حشيشه الدينار ١٥٠ ـبيرة ١٠٠٠ أرواح ٢٠ ـ أنبذة وأنبذة فوارة ٥٠ ـ منتجات المناطق الحارة محفوظه فى علب

٢٦ – أصناف مختلفة للتجارة والصناعة ـ

نظرا لضيق المقام فى هذا العدد فقد أجلنا نشر اتفاق الدفع الى العدد التالى

المنافســـة التجــــاريـــة

١ ـ المنافسة التجارية هي التسابق بين اشخاص يشتغلون فى تجارة او صناعة ان لم تكن مماثلة فعلى الاقـل يجب ان تكون متشابهة .

٢ ـ والمنافســـة ضرورية وذات اهمية للحياة التجارية والصناعية طالما انها لم تتعـدى الحدود المشروعة وبقيت فى نطاق الامانة والشرف .

٣ ـ وتجد المنافســة التجارية فى جميع الدول حمـاية فعالة تقيها من الاساليب الدنيئة او غير المشروعة التي قد يلجأ اليها المنافسون .

٤ ـ وفى ٢٠ من شهر مارس سنة ١٨٨٣ ابرمت الدول اتفـاق باريس لحماية الملكية الصناعية ولم يتضمن الاتفاق فى بادىء الامر احكاما خاصه بالمنافسة غير المشروعة .

٥ ـ وفى سنة ١٩٠٠ اثناء مؤتمر بروكسيل اضافت الدول المتعـاقدة الى الاتفاق مادة جديدة « مادة عشرة مكررة ٢ » تنص على ان يكون لرعايا دول الاتحاد ـ فيما يختص بالمنافسة غير المشروعة ـ نفس المعاملة الممنوحة للوطنيين .

٦ ـ وقد ابدى مندوبو بعض الدول اثناء مؤتمر بروكسيل الرغبـة فى ان يتضمن الاتفاق تعريفا للمنافسة غير المشروعة او على الاقل يتضمن الاتفاق بعض حالات تلك المنافســـة غير انه لوحظ ان وجود مثل هذا النص قد يدعو للاعتقـــاد بأن الـدول ارادت استبعاد الحالات الاخرى ـ التى لم ينص عليها ـ من نطاق المنافسة غير المشروعة ومنعا من وقوع هذا اللبس لم تتحق هذه الرغبة .

٧ ـ وفى سنة ١٩٢٥ اثناء مؤتمر لاهاى رأت الدول المتعـاقدة انه من الاوفق النص فى الاتفاق على ان احكامه تسرى على المنافسة غير المشروعـة بجميـع حالاتهـا المختلفة وان ينص كذلك على واقعتين اجمعت الآراء على الاعتراف بأنهما من اعمال المنافســة غير المشروعة .

٨ ـ اما نص المـــادة العـاشرة « مكرر ٢ » من اتفاق باريس بعـد تعديله فنصها كالآتي :

١ ـ تلتزم دول الاتحاد بأن تكفل لرعايا الاتحـــاد حماية فعالة ضـد المنافسة غير المشروعة .

٢ ـ يعتبر من اعمال المنافســة غير المشروعة كل منافســة تتعارض مع العادات الشريفة للشئون الصناعية والتجارية .

٣ ـ ويجب ان يمنع على الاخص ما يلي : ـ

أ ـ جميع الاعمال التى من شأنها ان تحـدث لبسا بأية وسـيلة كانت بالنسبة للمحل التجارى الخاص باحد المنافسـين او بالنسبة لمنتجـاته او نشاطه الصناعى او التجارى

ب ـ الادعاءات غير المطابقة للحقيقة فى مزاولة التجـارة التى من شـأنها ابعاد الثقة عن المحل التجارى الخاص بأحد المنافسين او ابعادها عن منتجاته او نشاطه الصناعى او التجارى .

٩ ـ وفى مصر صـــدر القـــانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ خاص بالعلامات والبيانات التجارية وقـد تضمن فى المواد من ١ الى ٢٥ احـكاما تتصـل باسـتخدام العلامات التجـارية كما تضمن فى المواد من ٢٦ الى ٣٢ احكاما تتصل باستخدام البيانات التجارية واوجب ان يـكون البيان التجـارى مطابقا للحقيقة تمام الانطباق وواضحا وضوحا ينتفى به اى لبس فى حقيقة الامر الذى يتعلق به ورتب القانون فى المواد من ٣٣ الى ٣٦ الجزاء الرادع فى حالة مخالفة تلك الاحكام .

١٠ ـ وفى ١٦ من سبتمبر سـنة ١٩٤١ صدر القانون رقم ٤٨ لسـنة ١٩٤١ خاص بقمع التدليس والغش وانطوى على عقـوبات مختلفـة عن مختلف حـالات الخـداع والغش فى المعاملات التجارية .

١١ ـ وفى ٢٩ من شهر مارس سنة ١٩٥١ صدر قانون خـاص بالاسماء التجـارية انطوى على احكام خاصـة تتصل بطريقة اختيار هـذه الاسماء واستخدامها والعقاب على تقليدها او تزويرهـا .

١٢ ـ وبالرغم من صـدور هـذه التشريعات فما زالت حالات المنافسة غـير المشروعة بالمعنى الدقيـق غير معاقب عليها جنائيا ومن بينهما :

اولا : من يستخدم تسميات مبتكرة من شأنها ان توجد اللبس بين مشروع استغلاله ومشروع استغلال منافسه « المقصـود هنا سمة المحـل وليس المقصود الاسم التجارى فقد صـدر التشريع الخاص بحمايته » .

ثانيا : من يعلن او ينشر عن منافسه او عن مشروع استغلاله او عن أساليبه الصناعية او عن نشاطه او عن منتجاته أو بضائعه ادعاءات كاذبة من شـأنها الاضرار بذلك المنافس .

ثالثا : من يعمل على تحريض العمال او المسـتخدمين او يسـاعدهم على الاخلال بالتزاماتهم قبل صاحب المحل وذلك لتحقيق مصلحة شخصية له او لاجتذاب عملاء منافسيه او للوقوف على اسرار عملهم او اسرار صناعتهم .

رابعا : كل من يذيع أسرار العمل أو اسرار الصـناعة الخاصـة بالغير او يستخدمها فى اغراض المنافســة غير الشريفة ويكون قد حصـل على هذه الاسرار بوسائل غير مشروعة .

١٣ ـ ونرى ان تنظيم المعامـلات التجـارية اصبح يتطلب العمـل على وضع تشريع يكفل حماية التاجر او المنتج من كل عمل غير مشروع يقصد به الاضرار بنشـاطه التجارى او الصناعى .

١٤ ـ وتقوم مصـــلحة الملكية الصناعيـة بوضع مشروع قـانون فى هـذا الشأن تنفيذا لاتفـاق باريس الخاص بحماية الملكية الصناعية والذى انضمت اليه مصر اخيرا .

كشف بأسماء وكلاء البراءات

جدول الحاصلين على شهادة الليسانس في الحقوق المصرية أو مايعادلها

« الاسماء مرتبة ترتيبا أبجديا »

الاستاذ اسطفان باسيلي جرجس بك المحامي . الدكتور انطون صفير بك المحامي . الاستاذ بشارة حنين المحامي – الاستاذ زكي شوأل المحامي الاستاذ سامي محفوظ المحامي . الاستاذ سامي نجيب قربه المحامي . الاستاذ شارل غليونجي المحامي . الاستاذ صابر عبد المعطى الطيبى المحامي . الاستاذ عبد القادر أحمد محمد شاهين المحامي . الاستاذ عزيز كحيل بك المحامي . الاستاذ عوض نجيب المحامي . الاستاذ كمال حليم ابراهيم المحامي . الاستاذ لطيف شاكر مطران المحامي . الاستاذة مارى انطوانيت ستاني كفورى . الاستاذ محمد الحسيني زعلوك المحامي . الاستاذ محمد عبد اللطيف بكير المحامي . الدكتور محمد كامل أمين ملش بك المحامي . الاستاذ واصف رزق الله المحامي .

جدول الحاصلين على شهادة البكالوريوس في التجارة او ما يعادلها

« الاسماء مرتبة ترتيبا أبجديا »

الاستاذ فاضل سوسة . الاستاذ محمد أحمد عبد الرحمن عديسة . الاستاذ مصطفى شوقي . الاستاذ ميخائيل رزق يوسف .

جدول الحاصلين على شهادة البكالوريوس في الهندسة أو مايعادلها

« الاسماء مرتبة ترتيبا أبجديا »

الاستاذ أحمد يحيى رشيد . الاستاذ حامد القداح . الاستاذ محمد كمال الخشن بك . الاستاذ نيازى ابراهيم مصطفى .

قرارات تموينية

قرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٥١
باضافة بعض الاصناف الى الجدول المرفق بالقرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن تقديم بيانات عن مواد التموين وامساك سجل خاص بها

مادة ١ – تضاف الى الجدول المرفق بالقرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ الاصناف الآتية :

(١) الخام ، والدبلان ، والشيت ، والزفير .

(٢) خيوط الحرير الصناعي العادى ، وغزل الحرير الفيبرو وشعره .

مادة ٢ – يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

٢٤ فبراير سنة ١٩٥١

قرار وزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٥١
بالاستيلاء على مادة الاستيارين

مادة ١ – يستولى على مادة الاستيارين الناتجة



من البذور الزيتية المستولى عليها والموجودة بمعاصر الزيوت وما ينتج منها مستقبلا .

مادة ٢ – يعاقب على مخالفة هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٣ – يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

٣ مارس سنة ١٩٥١

قرار وزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٥١
بفرض احكام خاصة بالاستيارين

مادة ١ – يخضع الاستيارين المستولى عليه بموجب القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥١ للاحكام الخاصة بالزيوت النباتية المنصوص عليها في القرارات رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ و ٣٣٨ لسنة ١٩٤٨ و ٣٨ لسنة ١٩٤٩

مادة ٢ – يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

٤ مارس سنة ١٩٥١

قرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١
بالحصول على ترخيص بفتح مصانع جديدة تستخدم السكر

مادة ١ – لايجوز بغير ترخيص خاص من وزارة التموين فتح مصانع جديدة تستخدم السكر كعنصر أساسي في صناعتها .

ولا يسرى هذا الحكم على المصانع التى قدم أصحابها طلبات للحصول على رخص عنها بمقتضى أحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ قبل تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٢ – يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٣ – يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١١ مارس سنة ١٩٥١

قرار وزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٥١

مادة ١ – يجب على أصحاب مصانع الصابون الذين يصرف لهم زيت بذرة القطن أو الذين يحصلون على اعانة مالية من وزارة التموين أن يستخدموا الزيوت والشحوم والأحماض الدهنية المستوردة في صناعة الصابون الشعبي رقم ١و٢و٣ في ميعاد لا يتجاوز نهاية شهر اكتوبر سنة ١٩٥١ .

مادة ٢ – يجب على أصحاب مصانع الصابون المذكورين في المادة السابقة اتباع الأحكام الواردة في القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بالنسبة للزيوت والشحوم والأحماض الدهنية المستوردة

مادة ٣ – على المذكورين في المادة السابقة أن يرسلوا الى وزارة التموين « مراقبة الاغذية » خطابا بالبريد الموصى عليه في خلال أسبوع من تاريخ العمل بهذا القرار يوضح فيه مقدار الكميات المتعاقد على استيرادها من الزيوت أو الشحوم أو الأحماض الدهنية ومواعيد شحنها وورودها .

كما يجب عليهم أن يخطروا الوزارة بالطريقة السابقة عن كل تعاقد يتم فيما بعد بشأن المواد المذكورة في الفقرة السابقة وعن كل تعديل يطرأ على البيانات الموضحة فيها وذلك في خلال أسبوع من تاريخ حصوله .

مادة ٤ – يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون المشار اليه .

مادة ٥ – يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

٢١ مارس سنة ١٩٥١

قرار بتعديل تعريفة التراجمة والادلاء العموميين بمدينة القاهرة

١ – تحدد تعريفة أجور التراجمة والادلاء العموميين على الوجه الآتي :

« عشرين قرشا للساعة الواحدة وجنيها واحد لليوم الكامل داخل المدينة أو خارجها »

٢ – يلغى قرار المحافظة الصادر بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٤ .

٣ – يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .



احصائيات

مشـــــتريات الدول من الولايات المتحدة من الذهب سنة ١٩٥٠

دول مشروع مارشـــال (بلجيكا وفرنسا وهولندا والبرتغال وسويسرا والبلاد الاخرى) ٣١٣ مليون دولار

بنك التســـويات الدولى	٦٥ مليون دولار
المملكة المتحدة	١٠٢٠ «
كنـــــدا	١٠٠ «
أمريكا اللاتينية	٢٠٠ «
اندونيســـــيا	٣٠ «
دول آســـيا	٩ «
مصـــــــر	٤٥ «
المجموع	١٧٨٢

مشـــــتريات الولايات المتحدة من الذهب فى سنة ١٩٥٠

من القارة الاوروبية	١١ مليون دولار
اتحاد جنوب أفريقيا	١٣ مليون دولار
كـــوبا	٢٨ مليون دولار
المجموع	٥٢

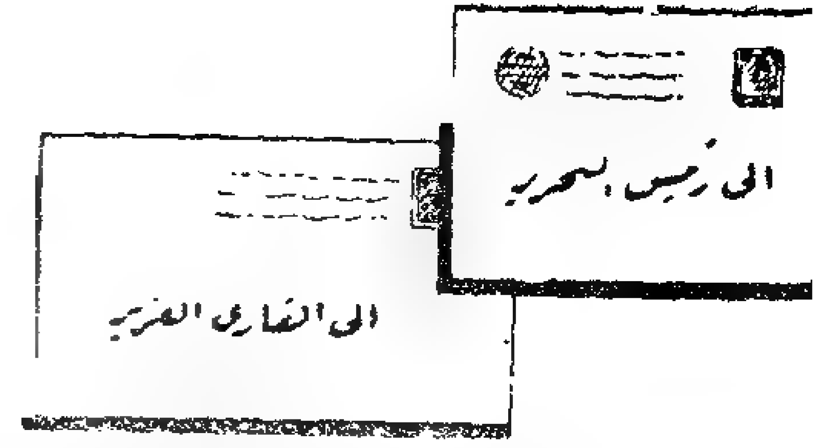
المصدر سنويا من القطن السودانى الى الخارج بالقنطـار

البـــلاد المصدر اليها	فى عام ١٩٤٦	فى عام ١٩٤٧	فى عام ١٩٤٨	فى عام ١٩٤٩	فى عام ١٩٥٠
بريطانيا	٦٢٧ر٧٨٣	٦٧٩ر٢٧٥	٨٦٥ر٢٠٢	١ر١٣٦ر٠٢٦	٩٠٠ر٠٣٨
فرنسا	—	٤ر٤٨٤	٧ر٦٣٥	٣٢ر٠٥٤	١٤ر٢٩١
ايطاليا	—	٨ر٥٩٢	٣ر٨٥٠	٦ر٧٢٣	١٥ر٢٠٣
الهنـــد	٥٢٤ر٥٩١	٣٩٣ر٣١١	١٥٦ر٠٠٩	١١٢ر٤٨٠	٢٧٠ر٩٤٩
الولايات المتحـــدة	٣ر٠٤١	٥٦ر٥٦٢	١٣ر٦١٢	—	—
سويسرا	—	١٣ر٥١١	—	١ر٨٧٠	٢٧ر٥٣٦
اليابان	—	—	—	١٢ر٧١٠	٩١ر٣١٠
ألمانيـــا	—	—	—	٧ر٤٧٩	١٦ر١٦١
هولاندا	—	—	—	١٧ر٤٥٢	١٤ر٦٤٧
أسبانيا	—	—	—	—	٤ر٣٤١
بلاد أخرى	—	١ر٩٣٦	٢٠ر٥٤٦	٢٣ر٧٢٠	٥ر٩٨٨
المجموع من الاصناف المصرية	**١ر١٥٥ر٤١٥**	**١ر١٥٧ر٦٧١**	**١ر٠٦٦ر٩٥٤**	**١ر٣٣٧ر٨٠٤**	**١ر٣٦٠ر٤٦٤**
بريطانيا	٦ر٥٠٩	١١ر٣٥٨	٤٧ر٩٤٨	٧٢ر١٨٩	٧٩ر٣١٣
الحبشـــة	٢٠ر١٣٧	—	—	٥ر١٢٠	٦٤٦
الهنـــد	٤٥	—	٤٢٣	٩ر١٩٣	٩٥٧
هونج كونج	—	—	—	٧ر٦٥٧	—
اليـــابان	—	—	—	١ر٣٨٠	٣ر٨٠٦
ألمانيـــا	—	—	—	١١ر٠٦٣	١١ر٦٢٠
هولاندا	—	—	—	—	٢ر٥١٥
أسبانيا	—	—	—	—	٧ر٣٩٠
بلاد أخرى	٧٠٠	١ر٦٠٢	—	٣ر٠٩٥	—
المجموع من الاصناف الامريكيه	**٢٧ر٣٩١**	**١٢ر٩٦٠**	**٤٨ر٣٧١**	**١٠٩ر٦٩٧**	**١٠٦ر٤٤٧**

المحصـــــول الســـــنوى للقطـــن السودانى (بالقنطـــــار)

	١٩٤٦/٤٧	١٩٤٧/٤٨	١٩٤٨/٤٩	١٩٤٩/٥٠	١٩٥٠/١٩٥١
نوع الساكلاريدس					
جزيرة س ب س كســـــلا (جاش)	٨١٤ر٠٠٠	٧٧٣ر٦٠٥	٨٨٣ر٧٢٢	٩٤٨ر٩١٩	١ر٠٢٠ر١١٣
طوكـــــــــــر	٩٥ر٠٠٠	١٠٤ر٩١١	٢٧ر٨٥٩	٣٤ر٠٩٨	١١٧ر٥٠٠
كســـــلا •	٥٠ر٠٠٠	٧٣ر١٢٠	١٠٣ر٩١١	١٠٣ر١٨٩	١١٤ر٦٢٦
مشاريع الحكومة وأملاك خاصة	٨٧ر٠٠٠	١٠٢ر٤٤٢	١٣٠ر٦٣٠	١٥٤ر١٠٨	١٨١ر٩٠٠
المجمـــــوع.	١ر٠٤٦ر٠٠٠	٩٨٤ر٠٧٨	١ر١٤٦ر١٢٢	١ر٢٤٠ر٣١٤	١ر٤٣٤ر١٣٩
النوع الامريكى					
زراعة مروية	٩ر٠٠٠	١٣ر٥١٢	١٨ر٠١١	٢١ر٨٦١	٢٢ر٠٠٠
زراعة على الامطار	٧ر٠٠٠	٤٢ر٣٦٩	٧٤ر٩٣٧	٧٨ر٨٩٤	١١٦ر٠٠٠
مجموع الاميركى	١٦ر٠٠٠	٥٥ر٨٨١	٩٢ر٩٤٨	١٠٠ر٧٥٥	١٣٨ر٠٠٠

السلعة والوحدة	ديسمبر ١٩٥٠	١٩٥٠ يونية	١٩٥٠ ديسمبر	١٩٥١ ٣ يناير	١٩٥١ ١٠ يناير	١٩٥١ ١٧ يناير	١٩٥١ ٢٤ يناير	١٩٥١ ٣١ يناير
المعادن :								
نحاس (سنت للرطل)	١٨ر٥	٢٢ر٥	٢٤ر٥	٢٤ر٥	٢٤ر٥	٢٤ر٥	٢٤ر٥	٢٤ر٥
قصدير (سنت للرطل)	٩ر٨٧٥	١٥ر—	١٧ر٥	١٧ر٥	١٧ر٥	١٧ر٥	١٧ر٥	١٧ر٥
رصاص (جنيه للطن)	٩٧	٨٨	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦
صفيح (جنيه للطن)	٥٩٩ ١/٢	٦٠٠ ٣/٤	١١٥٧ ١/٢	١١٥٧ ١/٢	١٢٦٢ ١/٢	١٢٢٧ ١/٢	١٢٦٢ ١/٢	١٣٤٥
تنجستين (شلن للرطل)	٩٢ر٥٠	١٢٦ر٩	٣٨٧ر٥	٤٠٧ر٥	٤٤٠ر—	٤٨٠ر—	٤٩٠ر٥	٥٢٥ر٥
فضة (جنيه لكل ٧٦ رطل)	٢٦ ١/٤	١٦ ٣/٤	٤٢ ١/٢	٤٨	٥٨ ١/٢	٧٣ ١/٢	٧٣ ١/٢	٧٣ ١/٢
ألومنيوم (جنيه الطن)	١١٢	١١٢	١٢٠	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
انتيمون (جنيه للطن)	١٥٠	١٦٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٣٢٥
نيكل (جنيه للطن)	٣٢١	٣٨٦	٤٠٦	٤٠٦	٤٠٦	٤٠٦	٤٠٦	٤٠٦
كادميوم (شلن للرطل)	١٤ ١/٢	١٥ ١/٢	١٨ ٥/٨	١٨ ٥/٨	١٨ ٥/٨	١٨ ٥/٨	١٨ ٥/٨	١٨ ٥/٨
مسحوق موليبدنم (شلن للرطل)	٣٢ ١/٢	٣٢ ١/٢	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
منجنيز (بنس للرطل)	١٧ ١/٢	١٩ ١/٢	١٩ ١/٢	١٩ ١/٢	١٩ ١/٢	١٩ ١/٢	١٩ ١/٢	١٩ ١/٢
كوبلت (شلن للرطل)	١٣ ١/٢	١٥ ١/٢	١٥ ١/٢	١٥ ١/٢	١٥ ١/٢	١٧ ١/٢	١٧ ١/٢	١٧ ١/٢
الخردة :								
نحاس (أسلاك نمرة ١) بالجنيه للطن	١٢٠	١٥٥	١٨٨ ١/٢	١٩٠	١٧٥	١٧٥	١٧٥	١٧٥
قصدير (حديث القطع) جنيه الطن	٥٧ ١/٢	٩٧ ١/٢	١٢٢ ١/٢	١٦٠	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥
رصاص نقى (جنيه للطن)	٨٤ ١/٢	٧٣ ١/٤	١٢١	١٢١ ١/٢	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧
ألومنيوم (ألواح) جنيه الطن	٨٢ ١/٢	٨٩ ١/٢	١١٥	١٢٠	—	—	٩٦	٩٦
معدن البنادق (جنيه للطن)	٨٩	١٠٩ ١/٢	١٩٠	٢٠٥	١٩٥	١٩٥	١٩٥	١٩٥
نحاس أصفر ثقيل (جنيه للطن)	٥٥ ١/٢	٨٢	١٤٥	١٧٢ ١/٢	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠



هذا باب نضعه فى خدمة القراء لمعاونتهم على حل مشاكلهم الحسابية أو المالية أو الضرائبية • وسيتولى الرد على الاسئلة خبراء فى كل نوع منها بحسب تقديرهم الشخصى • ونحن نرحب بكل مايرد الينا من القراء من أسئلة ، والآراء التى تبدى قابلة للمناقشة فى هذه الصفحة ••

س — هل تحسب الغرامات التى يتعرض لها التاجر بناء على مخالفة الاوامر الحكومية والتسعيرة ببيع انواع ليس مصرح له ببيعها او بسعر اكبر ؟

ج — حيث ان الربح الناتج عن هذه المخالفة يخضع للضريبة فيجوز خصم هذه الغرامات من حساب الارباح والخسائر وقد حكمت المحاكم بذلك فى بعض القضايا .

***

س — هل يمكن استخدام احتياطى هبوط الاسعار عند تحقيق خسارة فى بيع صنف من الاصناف او خسارة فى فرع من نشاط المنشأة إذا كانت النتيجة العامة للمنشأة رابحة ؟

ج — لم تقبل مصلحة الضرائب ذلك وقد رفعت عدة قضايا ولم تصدر احكامها بعد .

***

س — هل يمكن اعادة تقويم الاصول لمحو الخسارة مع ان المنشأة مستمرة فى العمل ؟

ج — من الوجهة الفنية لا يمكن اعادة التقويم ما دامت المنشأة مستمرة . اما من الوجهة العملية فبعض المنشآت تلجأ لذلك ويجب فى هذه الحالة على المراجع ان يشير فى شهادته على الميزانية بذلك كما يجب ان يوضح اثر هذه التعديلات فى البنود الخاصة بها فى الميزانية .

***

س — هل يجوز خصم التبرعات اذا كانت لا تعود بفائدة مباشرة للمنشأة ؟

ج — لم يفرق القانون المصرى بخلاف الانجليزى بين التبرعات التى تعود بفائدة مباشرة او لا تعود بفائدة مباشرة للمنشأة . فاشترط القانون المصرى ان لا تزيد عن ٣ ٪ من صافى الارباح والجهة المتبرع لها معترف بها من الحكومة وان تكون بمصر . فان توفرت هذه الشروط امكن الخصم .

***

س — هل يجوز خصم ما يدفع عن اصول التركة الموجودة بالخارج من الضريبة على التركات بالخارج ؟

ج — لا يجوز حيث ان نصوص القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ لاتسمح بذلك حتى لو ادى ذلك الى ازدواج الضريبة .

***

س — هل يمكن لشخص ان يقوم بتغيير حسابات شركة مساهمة (صغيرة) ومراجعتها واعتماد الميزانية ؟

ج — يجب ان يكون المراجع مستقل استقلالا تاما عن ادارة المنشأة حيث انه يراقب تصرفات الادارة وتطبيق القانون الاساسى للشركة . فاذا قام شخص بمسك الدفاتر فهو بالتبعية مرؤوس لعضو مجلس الادارة المنتدب وهذا يتنافى مع قواعد المراجعة ، وان كان المراجع يقوم عند تأسيس الشركة بوضع نظام الحسابات وارشاد موظف الشركة لكيفية التقييد .

***

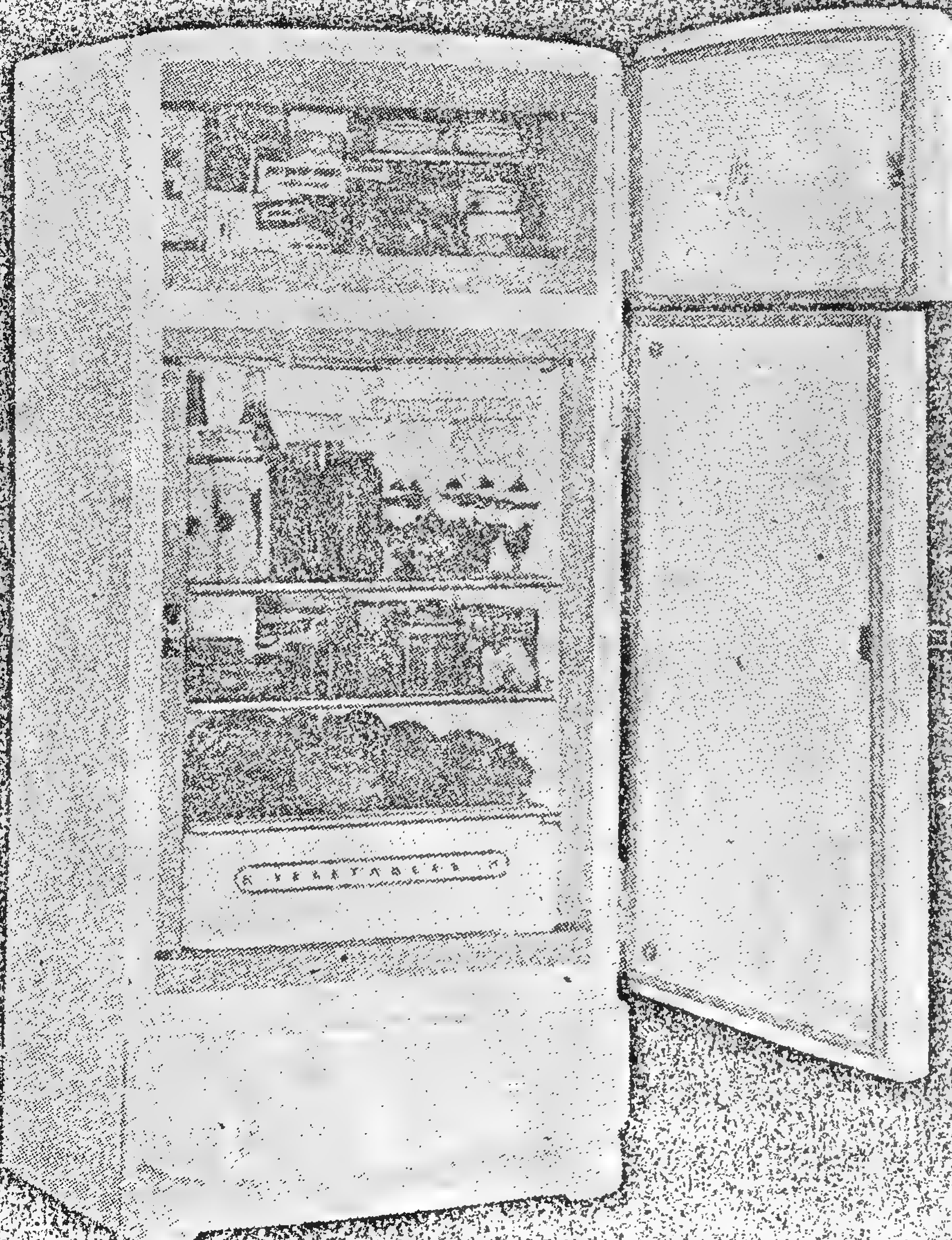
س — على اى اساس تسوى الضريبة فى شركة مساهمة تحت التأسيس ؟

ج — تسوى على اساس شركة اشخاص .

***

س — فى حالة عدم امساك دفاتر حسابية هل للمحكمة ندب خبير للوصول لصافى الارباح الخاضعة للضريبة ؟

ج — للمحكمة ندب خبير لوضع اسس تقدير وتقارن بينها وبين اسس اللجنة للوصول الى صافى الارباح الخاضعة للضريبة .





الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٦
١ يونيه ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

المساكن الشعبية

من الامور السارة وسط مايشكومنه الشعب من ضيق اقتصادى أن يرى الانسان مشروعا انشائيا عظيما كالمشروع الذى تقدم به معالى وزير الشئون الاجتماعية الى مجلس الوزراء اخيرا خاصا بانشاء مساكن شعبية — والذى يهدف الى تهيئة مساكن صحية لأكبر عدد ممكن من الطبقات الفقيرة والمتوسطة بأجور زهيدة ..

ولقد أحست البلاد كلها التى سبقتنا فى مضمار الحضارة بأهمية البيت الصالح لنفسية المواطن وصحته فهو يشعره بحقه فى الحياة كانسان ، كما يرفع من مستواه بحكم تأثره بالبيئة التى يعيش فيها

واذا لم يكن هناك خلاف على الهدف من القانون — وهو تمكين الطبقات المعوزة من السكن بأجر فى مقدورها — فانه يحسن ان تقصر الحكومة جهدها على مد المعونة للهيئات البلدية وغيرها التى يناط بها انشاء هذه المساكن وادارتها ، وذلك بتقديم قروض كبيرة بفائدة مخفضة أو حتى بدون فائدة وبذل التسهيلات الاخرى والاعفاء من العوائد والرسوم الجمركية على مواد البناء اللازمة ، وتقديم الفنيين اللازمين للمعاونة فى هذا المشروع الضخم . ويجب أن يراعى فى انشاء هذه المساكن البساطة والنفع مع البعد عن كل زخرف .

واذا طرحت عمليات انشاء هذه المساكن فى مناقصات عالمية ، فيجب أن تترك للشركات المتقدمة الحرية فى عرض مواصفاتها الخاصة

كما يشترط فيها أن تعلن عن عمليات كبيرة بحيث تسمح أهميتها بتطبيق نظام الانتاج الكبير .

أن تقديم الجزء الأكبر من رأس المال مع اعفاء مواد البناء من الرسوم الجمركية واعفاء المبانى من العوائد ، يجعل الايجار فى الواقع مقتصرا على قسط الاستهلاك والمصروفات وفائدة الجزء الباقى من رأس المال . مضافا الى الوفر الكبير نتيجة المناقصات فيمكن أن نتصور بسهولة أن الايجار سيكون من الاعتدال بحيث يصبح فى متناول معظم الطبقات الفقيرة .

وحسب الحكومة هذا على ان يترك امر ادارة المنازل للبلديات أو الهيئات التى يتبعها عدد كبير من العمال أو من فى طبقتهم ، وبذلك تحقق الحكومة أهدافها النبيلة بأقل عناء ..

وانا لايسعنا الا أن نرحب بهذا المشروع ، ونرجو ان يكون التنفيذ السريع السديد حليفه

أحمد عنان



خفض ضريبة الصادر

خفضت الحكومة ضريبة الصادر على القطن بالنسبة للجزء الباقى من محصول سنة ١٩٥٠ – ١٩٥١ ويلوح ان الحكمة فى هذا التخفيض غير واضحة من الوجهة الاقتصادية السليمة فان سعر القطن لايزال مرتفعا نسبيا بحيث تبدو الضريبة قبل خفضها عادلة ، بل لعلها فى نظر الكثيرين اقل مما يجب .

وتبرير الخفض بانه فى مصلحة المنتجين غير ممكن ، لان المحصول خرج من ايديهم ثم ان الخفض لاينسحب على المحصول القادم .

وقد كان من رأينا دائما ان تكف الحكومة عن التدخل فى سوق القطن الا للضرورة القصوى كحماية المنتجين – مثلا – اذا ماهبطت الاسعار الى اقل من تكاليف الانتاج أما ان يقع هذا التدخل لمجرد الاحتفاظ أو محاولة الاحتفاظ بأسعار عالية تزيد كثيرا على نفقات انتاج القطن فلا يعد تدخلا له مايبرره ، فضلا عن انه لن يؤدى الى الغرض المقصود ، لان القطن سلعة عالمية تحدد سعرها عوامل لاسيطرة لنا عليها فى أكثر الاحوال فالتدخل هنا مضاربة غير مأمونة العواقب ، وهى مما لايجمل بالحكومات ان تمارسها مهما تكن الرغبة أو المبررات التى تبدو ، فى ظاهرها مقبولة ، وهى فى الواقع سيئة الاثر كلما طال المدى

وقد ترتب على فرض حد أدنى للاسعار ان اضطرت الحكومة الى شراء اقطان جاوز ثمنها مليونا من الجنيهات . ولا يبعد ان تزيد على ذلك كثيرا اذا ظلت السوق على ركودها الحالى .

مرة أخرى ، نحذر من السياسة التى قد تنحرف الى استخدام مافى يد الدولة من أدوات تشريعية لاغراض ليست هى على التحديد الاغراض التى وجدت من أجلها الحكومات ، وفرض مافرض لها من سلطان .

تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية

صرح معالى محمود سليمان غنام باشا عقب زيارته اخيرا لايطاليا بمدى مالمسه فى دوائر الاعمال الاجنبية من نهيب فى مد نشاطهم لمصر – وارجع معاليه ذلك الى أسباب منها شكواهم مما يفرضه قانون الشركات والقوانين المصرية من قيود على الاجانب ، واكد معاليه شديد رغبته فى العمل على ازاله مخاوف الاجانب من رجال الاعمال وتشجيعهم علي استثمار اموالهم فى مصر .

وانا لنرحب بهذا التصريح الخطير من الوزير المسئول . ونرجو ان يكون قد زال من الافهام ماشاع فى بعض الاوقات من حملات على رؤوس الاموال الاجنبية .

ولا يقلل من نهضتنا مطلقا ان نعترف للاجانب بفضلهم على التجارة والصناعة فى مصر وانهم كانوا الزاهدين الذين قدموا لنا المثل الذى نحتذيه وليس يضيرنا مطلقا ان نعترف اننا لازلنا فى حاجة الى معاونة الاجانب ليس فقط من ناحية رؤوس الاموال بل الفنيين ورجال الاعمال .

ولم يعب أحد على امريكا كبرى بلاد العالم الصناعية انها استعانت بالفنيين من الالمان الى حد اغتصابهم وتهريبهم الى الولايات المتحدة .

وهاهى اسرائيل التى تفاخر بأن لديها كبار رجال الفن من كل نوع وانه يؤازرها اليهود من كبار أغنياء العالم نراها تفتح أبوابها لرؤوس الاموال والفنيين الاجانب وتمنحهم امتيازات منها حق نقل الارباح بل حق اعادة رؤوس الاموال الى البلاد التى اتت منها اذا مارغبت فى ذلك .

ولا أحق منا من اعادة النظر فى مثل هذه القوانين التى يخشى ان تكون قد وضعت تحت تأثير عواطف سياسية هى أبعد ماتكون عن المصلحة الحقيقية للبلاد .

ولعل تصريح معالى غنام باشا يكون فاتحة لعمل رسمى جدى فى هذا الموضوع ، وان ييسر لرؤوس الاموال الاجنبية وللفنيين الاجانب القدوم الى مصر والاطمئنان على حسن المعاملة وحرية الاقامة فى حدود قوانين البلاد وتشريعاتها وان يكون تعاونهم مع المصريين تعاونا مؤسسا على روح المودة والمساواة والعدالة وايجاد أفسح مجال لاستخدام الايدى المصرية من الموظفين والعمال .

حد الاعفاء من ضريبة الايراد

عدلت الحكومة نسب الضريبة على الايراد العام وخفضت حد الاعفاء من ١٠٠٠ جنيه الى ٥٠٠ ، ولا اعتراض لنا على فرض اية ضرائب جديدة ولا على زيادة نسب الضرائب القائمة مادامت الضرائب الجديدة والزيادات فى الضرائب القائمة تتفق من حيث فرضها وجبايتها وأبواب انفاقها مع القواعد الاقتصادية السليمة ولا تعرقل نمو الاقتصاد الاهلى ، وخاصة فى بلاد كمصر تحتاج نهضتها الاقتصادية الى مزيد من الحذر والفهم الشامل عند التفكير فى تعديل النظام الضريبى .

غير ان خفض حد الاعفاء فى ضريبة الايراد العام الى ٥٠٠ جنيه عمل كنا نؤثر الا تلجأ اليه الحكومة ، فان من يحصلون على ايراد سنوى قدره خمسمائة جنيه لاينبغى ان يتحملوا ضريبة هى فى طبيعتها يقصد بها الى أصحاب الدخول الكبيرة لايجاد التوازن بين الطبقات وتوفير حصيلة تمكن الحكومة من القيام بواجبها للتخفيف على اصحاب الدخول الصغيرة ، فان ايرادا يبلغ ٥٠٠ جنيه فى السنة يكاد لايكفى لكى يعيش صاحبه وعائلته عيشة متوسطة ، فكيف اذا فرضت عليه ضريبة جديدة؟ ثم ان عدد من يحصلون على هذا الايراد كبير جدا بحيث نشك فى مقدرة أداة الجباية على حصرهم وتحصيل الضريبة منهم .

وقد كان حد الاعفاء قبل التعديل ١٠٠٠ جنيه ، ومع ذلك فقد عجزت هذه الاداة عن جباية الضريبة على صورة دقيقة وافية .

ان كل مانرجوه هو الا تصرفنا الرغبة فى فرض الضرائب عن مراعاة وعائها الصحيح الذى يجب أن يهدف اليه ، والا أوقعنا بأفراد الشعب ظلما اجتماعيا ، من حيث نريد أن نقيم بينهم عدلا اجتماعيا .

حول الضرائب الجديدة

بقلم

عبد الرحمن البيلى بك

منذ قريب ، جرى حديث بيني وبين رجل من كبار رجال الاعمال الامريكيين حول برامج التنمية الاقتصادية والاصلاح الاجتماعي ، وماقد تحتاج اليه ـ في بعض نواحيها من هجرة رؤوس الاموال الاجنبية ، قلت :

ـ كيف يضعف اقبالكم على استثمار رؤوس الاموال الامريكية في مصر ، في ظل هذه القوانين المصرية الهينة ؟

ودهشت حين أجابني قائلا :

ـ ان الضرائب لديكم أثقل على النفس من الضرائب لدينا ..

ولكن الدهشة زايلتني حين استطرد :

ـ ان كل « سنت » أؤديه للدولة في بلادي تقابله خدمة عامة تؤديها الدولة لي وللمجتمع .. ولذلك أدفع الضرائب ـ مهما ارتفعت ـ عن رضا واغتباط ، وعن ايمان بواجبي وواجب الدولة .. اذ ألمس ما تضطلع به من خدمات ..

الضرائب فى انجلترا

وقد ذكرني ذلك الحديث بالنظام الضريبي في انجلترا ، وبما تؤديه الدولة ـ في مقابله ـ من خدمات تناولت كل المرافق والاغراض .. فشملت تهيئة المسكن وكفالة الصحة من المهد الى اللحد ، والعمالة الكاملة ، والتأمين ، وتيسير سبل العيش الكريم في مستوى انساني رفيع ..

.. وفى مصر

وذكرني ذلك أيضا بذلك الاتجاه السائد في مصر ، وهي الدعوة الى زيادة الضرائب ارتجالا ، وبغير هدف من الخير العام .. فاذا ما ارتفع صوت بالمعارضة كيلت له التهم ..

ولكني احمد الله على أني بعيد عن متناول الاتهام .. فقد كنت من أول المنادين بالعدالة الاجتماعية ، وبالقضاء على الفوارق ، وعلى مظاهر البذخ والاسراف ، وقد انبعثت دعوتي هذه منذ أمد بعيد ..

وقد قصدت ـ بدعوتي تلك ـ النفع العام الحقيقي ، ولم تستهوني المظاهر العاجلة أو الاجراءات البراقة وأذكر أنني حين عرض علي في مجلس النواب مشروع كادر للعمال تعرضت لغضب العمال انفسهم حينما سعيت الى نفعهم الحق ، والى صالحهم وصالح أسرهم وصالح المجموع في الحال والاستقبال ..

ذلك انني وافقت على اى مال يصرف ممثلا في خدمات عينية ، من توفير المسكن الصحي ، والعلاج ، والتعليم ، والتثقيف المهني ، وتيسير الحصول على مقومات العيش ، والتأمين الاجتماعي .. مع الابقاء على التناسب الواجب بين الاجر والانتاج

وبهذه النظرة ذاتها انظر الى النظام الضريبي ، وأى كافة الشؤون المالية والاقتصادية العامة .

أساس الاصلاح

ذلك ان كل اجراء في هذا الصدد ينبغي ان يقوم على اساس من الدراسة المالية والاقتصادية والاجتماعية ، للوقوف على حقيقة الدخل القومي ، وعلى الطاقة الانتاجية للبلاد ، كما يتوقف على نوع الاداة التنفيذية وكفايتها لاضطلاع بالمشروعات الانتاجية والاجتماعية والعمرانية .. فضلا عن ارتباطه بالنقد وقوته ، وبالمدخرات الاهلية ووسائل تشجيعها وتوجيهها ..

كل هذه عناصر ومقومات لابد من ان تتوافر ، وتوضع موضع الدراسة ليمكن تقدير نسبة الضريبة التي تفرض على كل نوع من أنواع الدخل أو على مجموع هذا الدخل .. وليمكن ان يقام التناسب بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة .. وليمكن ان ترتكز الميزانية العامة على أسس سليمة ..

ومن أسف ان مشروعات الضرائب الجديدة .. لم تشفع بعناصر اعدادها ومقومات وضعها .. من النواحي المالية والاقتصادية والاجتماعية ومن أجل ذلك فليس من الميسور ان يبت فيها برأى ، قبل توفير ما ألمعت اليه من مباحث ودراسات مما سنتعرض اليه في مقال تال .

عبد الرحمن البيلى

ابتهاج
نادى التجارة الملكى
بالاعياد الملكية

تبرع نادي التجارة الملكي بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مساهمة منه في مشروع معهد الملكة ناريمان للطفولة السعيدة وهو المشروع الذي وضع نواته مجلس بلدية القاهرة ، وذلك ابتهاجا بعيدي الجلوس والزفاف السعيدين .



حركة تصدير الغزل المصرى

كان لقرار مجلس الوزراء الخاص بخفض ضريبة الصادر على القطن ١٥ ريالا ، أثر كبير على حركة تصدير الغزل المصرى للخارج . اذ أن ضريبة الصادر على القطن كانت تعين المصانع المحلية على تصدير انتاجها الى الاسواق الاجنبية

تكاليف اعانة القطن

بمناسبة انخفاض اسعار القطن عن مستوى الاسعار التى اشترت بها الحكومة القطن اللازم لمصانع الغزل بدأت وزارة التجارة والصناعة فى دراسة اقتراح بدفع الفرق بين السعريين ، ليتحقق الغرض من شراء الحكومة لهذا القطن ، وهو التخفيف من اغلاء على المستهلك .

ويقدر تكاليف اعانة الكميات التى اشترتها الحكومة والمتبقية لديها الآن حوالى ٢٠٠ الف جنيه .

وقد تقرر تأليف لجنة من وزارتى التجارة والصناعة والتموين لبحث هذا الموضوع .

خفض احتياطى تغطية مصاريف القطن

قررت اللجنة المشكلة برياسة سعادة عثمان أباظة بك وكيل وزارة المالية ، لتموين مصانع الغزل بحاجتها من القطن المستولى عليه ، تخفيض احتياطى تغطية مصاريف توزيع القطن على المصانع من خمسة ريالات فى القنطار الواحد الى ريالين . بعد أن احتجت المصانع من ارتفاع تلك المصاريف .

توقع انخفاض محصول الارز

تتوقع الجهات المختصة أن ينخفض محصول الارز هذا العام انخفاضا كبيرا ، بعد ان خفضت الحكومة سعر ضريبة الارز فى اوائل هذا العام من ١٧ الى ١٥ جنيها . فقد ظهر أن بعض المزارعين قد تحولوا عن زراعة الارز الى زراعة القطن طمعا فى زيادة ارباحهم

فائض محصول الارز المصدر

بلغ جملة ما صدرته وزارة التموين هذا العام من فائض محصول الارز الذى قدر بحوالى ٢٠٠ ألف طن ، نحو ١٦٥ ألف طن دفع معظم ثمنها بالدولار . هذا وتحتفظ الوزارة بباقى فائض محصول الارز لاستخدامه فى خلط الخبز فى حالة الطوارىء

المنافسة الاجنبية للحرير المصرى فى السودان

قررت حكومة السودان فى أواخر شهر ابريل الماضى خفض الرسم القيمى المفروض على استيراد المنسوجات الحريرية من ٥٠ ٪ الى ٨ ٪

والمعروف أن هذا القرار سيمكن المصانع الاجنبية من منافسة المنتجات المصرية فى الاسواق السودانية وقد طلبت المصانع المصرية من الجهات المختصة تطبيق سياسة الدروباك على المنسوجات المصرية المصدرة للسودان ، والمصنوعة من الخيوط الحريرية المستوردة من الخارج

السجاير المصرية فى السودان

ثبت للجهات المختصة ان السجاير المصرية تصادف منافسة قوية من السجاير الانجليزية فى أسواق السودان . اذ أن سعرها يزيد عن سعر السجاير الانجليزية بحوالى ١٦ ٪ ، نظرا لما تتمتع به السجاير الانجليزية من اعفاءات من الرسوم الجمركية وقد استقر الرأى على رد جميع الرسوم الجمركية المفروضة حاليا على الدخان والورق والمواد الثانوية الداخلة فى صناعة السجاير عند شحنها للسودان ، وذلك لتتمكن تلك الصناعة من الصمود امام منافسة السجاير الاجنبية ، وفتح اسواق جديدة لها فى جنوب الوادى . .

اقتراح بحظر ذبح عجول الجاموس

قدم أحد حضرات النواب الى مجلس النواب اقتراحا بقانون ، لحظر ذبح عجول الجاموس من الذكور أو الاتجار فى لحومها قبل ان تبلغ من العمر سنتين او يصل وزنها الى ٣٠٠ كيلو جرام ، الا اذا أصيبت بحادث يقتضى ذبحها . ويشير النائب فى مذكرته التفسيرية الى ان هذا الحظر سيزيد من وزن اللحوم بعد سنة ونصف ٧٠ ألف طن اى بزيادة قدرها ٥٠ ٪ من مجموع انتاج البلاد من اللحوم فى عام ١٩٤٩ فضلا عن الحصول على سماد بلدى من هذه العجول يبلغ قيمته مليونين من الجنيهات .

صوامع « السيلو » لحفظ الغلال

كان معالى محمود سليمان غنام باشا وزير التجارة والصناعة قد زار أثناء زيارته لايطاليا صوامع « السيلو » لحفظ الغلال وصيانتها من العوامل الجوية ، وحصل على بعض البيانات الدقيقة الخاصة بطريقة بنائها ونظام العمل بها . ويقوم معاليه الآن بدراسة مشروع اقامة صوامع فى مصر على الطريقة الحديثة التى شاهدها فى ايطاليا . ومن المنتظر ان يبحث معاليه مع الخبراء الفنيين فى مختلف المصالح والوزارات هذا المشروع .

المركز الاحصائى للقمح فى مصر

تشير التقارير التى أعدتها وزارة التموين عن المركز الاحصائى للقمح فى السنة القمحية القادمة ، والتى تبدأ فى شهر يوليو . الا أن جملة الكميات اللازمة لسد حاجة استهلاك أهالى المدن فى هذه السنة تبلغ مليون و٢٦٠ ألف طن قمح ، على أساس ان الاستهلاك الشهرى يبلغ ١٠٥ ألف طن .

وتقدر الوزارة جملة الكميات المنتظر الاستيلاء عليها من المحصول الجديد بحوالى ٤٥٠ ألف طن

لذلك تبلغ الكميات الواجب توفيرها من الخارج حوالى ٨١٠ الف طن قمح وقد تعاقدت الوزارة حتى الآن على شراء ١٠٨ ألف طن قمح ، الى جانب الكميات السابق التعاقد عليها ولم

ترد الآن وتبلغ ٢٣٩ الف طن ، اى ان جملة الكميات الواجب استيرادها قبل آخر ديسمبر المقبل تبلغ ٤٥٧ الف طن منها ٤٠٠ ألف طن داخل حصة القمح الدولية والباقى من السوق العالمية الحرة .

٥١ مليون جنيه
لاستيراد مواد تموينية

طلبت وزارة التموين من وزارة المالية تدبير مبلغ ٥١ مليون جنيه وذلك لاستيراد ما يلزم البلاد من القمح والذرة والزيت وبذرة قطن خلال السنة ٥١ – ٥٢ ، منها ٤ مليون جنيه و٣٣٥ الف جنيه تم الارتباط عليها فعلا . وتقدر الوزارة متوسط أسعار القمح الذي ستشتريه بحوالى ٤٥ جنيه للطن ومتوسط سعر الذرة ٤٠ جنيه للطن الواحد

احصائيات عن الشركات المساهمة

بلغ عدد الشركات المساهمة المصرية التى تألفت فى الثلاث السنوات التالية لصدور قانون الشركات ٤٨ شركة ، بلغ جملة رؤوس الاموال المكتتب فيها ٧ر٦٣٠ر٠٠٠ جنيه منها ٤ر٣٥٨ر٠٠٠ اكتتب فيها المصريون الطبيعيون و٧٨٨ الف جنيه اكتتب فيها الاجانب والباقى لاشخاص معنويين .

بين الحكومة وشركات البترول

استأنفت ست شركات بترول الحكم الذى صدر بأحقية الحكومة المصرية للمبالغ المتجمعة لدى شركات البترول لحساب التأمين ضد اخطار الغارات الجوية .

تكاليف طبع التسعيرة الجبرية

بلغت تكاليف التسعيرة الجبرية فى العام الماضى ثلاثة آلاف جنيه ، وهذه التسعيرة تصدر كل اسبوع ..

تكريم محافظ ونائب محافظ
البنك الاهلى
بنادى التجارة الملكى





أقام نادى التجارة الملكى حفل تكريم يوم ١٧ مايو الماضى بدار النادى لسعادة أحمد زكى سعد باشا محافظ البنك الأهلى المصرى وسعادة امين فكرى بك نائب محافظ البنك بمناسبة توليهما منصبهما الجديدين

ودعى الى هذا الحفل جمع كبير من الوزراء والعظماء ومديرى البنوك والشركات الكبرى وكبار رجال الاعمال من مصريين واجانب

وقد رحب رئيس النادى بالضيفين الكريمين مهنئا لهما بالمنصبين الخطيرين راجيا لهما كل نجاح وفلاح . ورد عليه الضيفان بالشكر منوهين برسالة النادى وما يؤديه للتجارة والصناعة والمشتغلين بهما من خدمات .

وقد أسفر الاجتماع من ترحيب سعادة محافظ البنك بتدريب بعض الشبان المتخرجين من كليات التجارة على أعمال المصارف تدريبا عمليا .

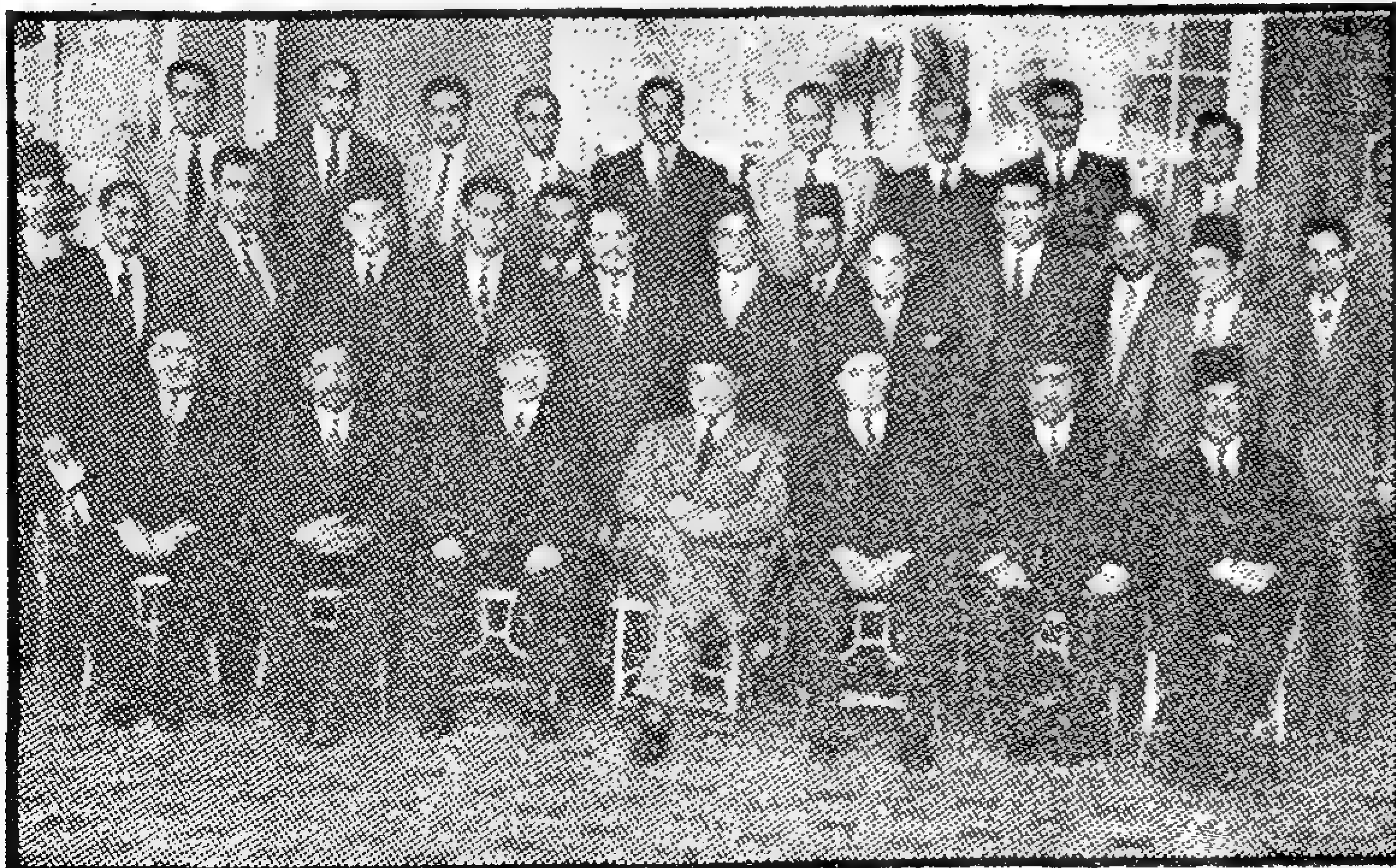
تصدير واستيراد

★ تعتزم وزارة التموين الاعلان عن مناقصة لاستيراد ٧٥٠ الف أردب ذرة شامية و ٥٠٠ الف أردب ذرة رفيعة لاستكمال احتياجات أهالى الريف منها .

★ قررت لجنة التموين العليا فى اجتماعها الاخير السماح بتصدير ٥٠٠ طن من رجيع الكون بعد استخلاص الزيت منه تشجيعا للشركة التى قامت باستخلاص الزيت من رجيع الكون لأول مرة فى مصر .

★ وافقت وزارة التجارة والصناعة على تصدير ٢٥ الف طن من الفوسفات الى اليونان على أساس ان سعر الطن ٤٠ شلنا تسليم ميناء القصير

صورة تذكارية
بمناسبة افتتاح فرع نادى التجارة الملكى ببور سعيد يوم ٢٩ ابريل سنة ١٩٥١



ويتوسط الاعضاء سعادة عبد الله بك أباظة رئيس النادى وعلى يمينه محمد سرور أبو العزم بك رئيس فرع النادى ببورسعيد .

السياسة المالية العامة
هل من بيان ينشر الطمأنينة ويعيد الثقة ؟

شعور انتظار وترقب ذلك الذى يستحوذ على المتتبعين لتطور الحالة المالية فى مصر . فمنهم المتشائون يغشاهم اليأس ويغمرهم القنوط ، ومنهم المتشككون تنتابهم الهواجس وتسيطر عليهم الهموم . والى جانب هؤلاء وأولئك اصدقاء مشفقون ، ومن ورائهم أعداء متحفزون .

قلق واضطراب !

الناس تعلم ان الحالة المالية سيئة، بل انها تنحدر من سيء الى اسوأ .

فأما المتشائمون فينظرون الى المشاكل كيف تتراكم ولا من يخف جاهدا لمعالجتها ، ويلمسون المخاطر كيف تتضاعف ولا من يعمل صادقا على ازالتها .

الموقف ملىء بالاحتمالات المقلقة ، اذا افرطنا فى سياسة المغالطة الذاتية ، والحالة خطيرة لا تنبىء بخير اذا واصلنا خطة الانصراف عن مواجهة حقائقها ، فالاحداث تترى وتتابع ، وتيارها قوى مندفع .

ولعل اخطر عامل فى الموقف الحالى مرجعه الى زيادة مطردة فى النسل ، لاسيما عند الطبقات الدنيا من السكان حيث السيطرة التامة للاعداء الثلاثة : الفقر والجوع والمرض . ولو تركت هذه الزيادة وشأنها فسوف تعصف بجميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى المعيشة ، بل سوف تقضى على كل امل فى اصلاح اجتماعى دائم .

ومما يضاعف فى دقة هذا الموقف جمود عام فى الانتاج القومى ، جمود ينتهى فى امضى اسبابه الى عوامل محلية ، ليس اقلها شأنا اقحام الحكومة نفسها فى الشئون الاقتصادية ، تحت شعار التنظيم والارشاد . او توسعها فى فرض كثير من القيود التعسفية بدعوى حماية الكيان الاقتصادى ، وصيانة اركانه المتداعية ، مما يعوق نشاط الافراد والهيئات ، او استهتار طائفة كبيرة من عمالها بالقيم الفردية ومقومات الصالح العام تحت ستار التمسك بنصوص اللوائح العتيقة .

وهكذا استحال الوضع الى ان صار الموظفون المجدون يخشون العثرة ولا يجنون الثمرة ، واما المتقاعسون فينالهم البر ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون .

والنتيجة واضحة تعلن عن نفسها فى كل يوم وفى كل مكان ، فهى امام الخاص تتمثل فى شذوذ الاوضاع المالية واضطرابها ، وهى فى ناظر العام تتقمص نار الغلاء الملتهبة الكاوية .

وانك اذا تلفت ذات اليمين وذات الشمال رأيت لسان الحال يناديك لا تعجب ! الست ترى انتاجا جامدا يوزع على عدد متزايد ؟ ثم الست تلمس تضخما ماليا يرفع الاسعار وفى نفس الوقت يؤدى الى زيادة القدرة الشرائية عند فئة قليلة على حساب غالبية الشعب ؟ واخيرا الست تشاهد اضطرابا مطردا فى العلاقات الاقتصادية بين الافراد والطوائف يمهد لانتشار المبادىء الهدامة ، ذلك الاضطراب الذى تظاهره بل وتغذيه تلك التدابير التى تلجأ اليها السلطات المالية ، وكأنها تهتدى بالمثل القائل : « من ليس عنده يؤخذ منه ، ومن عنده يعطى ويزاد » .

وعى اقتصادى جديد

يقول المتشائمون ان الوعى الاقتصادى غير موجود ، وان هو وجد فانه مشتت — لا خير فيه ولا شأن له . بيد ان هذا تقدير خاطىء واتجاه ينطوى على خطر كبير . فقد ظهر فى مصر وعى اقتصادى قد يكون فى حاجة الى شىء من الرعاية ليتركز وينمو نموا صالحا ، ولكنه وعى على كل حال ، وعى انبته التطور فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية منذ بدء القرن الحالى . وعى غذاه ضغط الاحداث الاقتصادية والمالية فى السنين الاخيرة .

فالخطر كل الخطر فى اهمال هذا الوعى والاستهتار بمقوماته وبالملابسات التى صاحبت ظهوره ولازمت انتشاره وعلى الوزارة الحاضرة ، وعلى وزير المالية بصفة خاصة ، يقع عبء ثقيل ، يدعو الى اشفاق الصديق ومواساته ولا ينفع التهرب من تحمله احد .

لقد شعر الكثيرون بشىء من خيبة الامل عندما اذيعت المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥١ — ١٩٥٢ ، فقد شوهها الايجاز المطبق وذهب بكثير من فائدتها ، فمن ذلك انها اشارت الى الاحداث الخارجية وصدها فى مشروع الميزانية ، واستطردت منوهة ان الحكومة كانت ترقب هذه الاحداث عن كثب وانها اتخذت « الاجراءات الضرورية للمحافظة على كيان الاقتصاد القومى والعمل على تثبيت دعائمه وارسائه على اسس متينة وقواعد سليمة » .

وهذه عبارة جميلة واسلوب مطمئن ، خاصة لان اهل مصر سمعوا اخبارا متضاربة وقرأوا تقارير متباينة عن المشاكل المالية والاخطار الاقتصادية المحدقة بالعالم ، فالتبس عليهم الامر ، ولعلهم كانوا معذورين اذ ترقبوا موعد اذاعة تقديرات الميزانية ، متطلعين الى معالى وزير المالية ليزيل عنهم اللبس ، ويبين لهم جوهر تلك الاحداث ومدى تأثيرها ، لا فى مشروع الميزانية الحكومية فحسب ، بل ايضا فى شئونهم الاقتصادية الخاصة . ولعلهم كانوا معذورين ايضا اذ يشخصون الى معالى وزير المالية آملين توضيح الاجراءات التى اتخذتها الحكومة وتحديد اهدافها وتعيين خصائصها .

عيوب الميزانية

علم الناس ان ايرادات مصلحة الجمارك وقيمتها ١٠٧ مليون جنيه تبلغ حوالى ستة اضعاف ما كانت عليه قبل الحرب ، وهى ايضا تمثل نصف حصيلة الايرادات العامة فى الميزانية الجديدة وجملتها ٢١٤ مليون جنيه . ومع ان تقدير ايرادات الجمارك يكشف عن مغالاة شديدة فى ارهاق الطبقات الفقيرة والمتوسطة فهى ايضا

بعث على التخوف المفزع لأنها تعتمد على عوامل خارجية غير ثابتة وليس من الحكمة الاتكاء عليها لا سيما فى الظروف الراهنة .

وعلم الناس ان اعتمادات المصروفات زادت بنحو ٢٥ مليون جنيه ، فبلغت فى جملتها ٢٣١ مليون جنيه وهذا الرقم الاخير رقم قياسى ، تجاوز حتى اعلى مستوى وصل اليه الدخل القومى قبل الحرب . ولكن المذكرة اضافت ان هذه الزيادة ليست الا زيادة طبيعية اوجبتها احتياجات الدفاع ودعم الجيش وتزويده بما استحدث من مهمات ، كما استلزمتها مطالب الاصلاح الاجتماعى والاستزادة من الخدمات التى يفيد منها الفقراء ومتوسطو الحال .

ومرة اخرى ، لعل الناس معذورون ان اضطربت افئدتهم — لاول وهلة — لهذه الزيادة التى لا مثيل لها فى تاريخ النفقات الحكومية . واذا كانت قلوبهم قد اطمأنت بعد الذى سردته المذكرة فان هذه الطمأنينة كانت تتجلى اكمل وابقى ، لو ان مذكرة الميزانية غذتها بتفاصيل مبسطة لبواعث الزيادة فى الاعتمادات مع اظهار المنافع او المزايا المرتقبة منها ، ولو ان المذكرة بينت كذلك الاسباب التى منعت خفض المصروفات فى الابواب الاخرى من الميزانية ، خفضا يعدل على الاقل تلك الزيادة .

ان اغفال هذه الاعتبارات يسمح لخصوم الحكومة ومنتقديها ان يأخذوا عليها الاهمال فى مواجهة حالة خطيرة وان يتخذوا من تضخم اعتمادات الميزانية دليلا على اضطراب المقصد وفشل المسعى .

العلاج

ومع ان التفسير المحتمل هو ان معالى الوزير لم يغفل امر هذه الاعتبارات ، بل ارجأ معالجتها الى بيان الميزانية فى البرلمان ، فلا مناص من المبادرة الى دراسة الحالة الاقتصادية والاوضاع المالية دراسة كاملة شاملة على هدى بيانات محققة ، ثم تنسيق تقديرات الميزانية فى نهج يظهر خصائصها وييسر على عامة الناس فهمها . وهذا تدبير لازم ومفيد لازم لان الاعتقاد يقوى بأن تضخم الارقام سلبها معانى كانت ثابتة فى اذهان العامة منذ سنوات فأصبح من المتعذر عليهم الآن مقارنتها بأرقام الميزانيات السابقة ، ومفيد لان الارقام ليست سوى دميات عارية لا حياة فيها . فالذى يكسبها حليتها وينفخ فيها الحياة ، حذق الفنان ومهارته فى العرض والتحليل . وعلى قدر حذقه ومهارته ، تنطق الارقام وتفصح عبارتها .

وهذا ما يدعونى الى تقديم بعض المقترحات . فلعلها ان نفذت ، تساعد على حصر التفكير فى جوهر المسائل وترتفع بالنقاش حولها الى مستوى المناظرة العلمية التى تتجرد من المهاترات الضارة بمصلحة البلاد .

لا ريب ان اهتمام عامة الشعب بالشئون المالية فى ازدياد يوما بعد يوم . ومع ان اذاعة مذكرة الميزانية الجديدة ، لم تستتبعها تعليقات هامة او انتقادات تفصيلية فى نطاق واسع ، فان هذا لم يمنع الناس من الكلام عنها فى احاديثهم الخاصة ، ومن التعقيب عليها كل تبعا لهواه ومشربه . فليس لدى افراد الشعب من التوجيه الرسمى ما يرشدهم الى حقائق الموقف .

هذه حال ان تدم ، لا تنفع مصر ، ولا تخدم مصلحة الحكومة نفسها . فالاجدر ان يبادر المختصون فى وزارة المالية الى جمع البيانات المالية والاقتصادية ، تمهيدا لدراستها على اساس من التحليل العلمى المبسط ونشرها على الملأ مشفوعة بوجهة نظر الحكومة ونياتها . فهناك مسائل مالية واخرى اقتصادية يتحدث عنها الناس دون ان يكون لديهم اسباب الحديث النافع او النقاش المثمر ، ودون ان يلموا بعناصر الحكومة فى شأنها . وفى مقدمة هذه المشاكل ، ازمة الغلاء ومسبباتها ، وتضخم النقد وملابساته وتطور الحال فى بورصة القطن ونتائجه وظروف الانتاج القومى وامكانياته فى استيعاب الزيادة المقلقة فى عدد السكان ومشروعات الانعاش الاقتصادى واساليب تمويلها ، واصلاح نظام الضرائب وعناصره الرئيسية ، الى غير ذلك من مشاكل الساعة .

ان بيان السياسة المالية العامة — مشتملا على عرض جامع للحالة الاقتصادية — كان دائما حدثا سنويا مرتقبا فى الاوساط المهتمة الشئون المالية . وقد جاء وقت كان فيه البيان السنوى لوزير المالية اخطر الوثائق المالية التى تنشر وانفعها .

ولكن ظروفا كثيرة احاطت باعداد هذا البيان فهوت به الى درك غير محمود . فعوامل الحرص على الدعاية الشخصية شوهت معالمه الفنية ، وبواعث المهاترة الحزبية قوضت دعائمه العلمية ، واسباب الاهمال اهدرت اسلوبه المأثور ، فانزلق الى منزلة موضوع الانشاء المدرسى ، او الى ما هو اقل واهزل ، الى «قالب» جامد لاتتغير فيه غير الارقام السنوية

والامر لا يزال على العكس عند الشعوب المتنبهة الى شئونها ، ففى انجلترا مثلا ، وعلى الرغم من نشاط الهيئات المالية والعلمية فى نشر البحوث والتقارير المالية ، تعهد الحكومة الى هيئة من رجال الاقتصاد باعداد دراسة سنوية للحالة الاقتصادية لنشرها قبيل تقديم الميزانية الى البرلمان ، ولتكون مكملة لبيان الميزانية .

فحرى ببيان السياسة المالية العامة هذا العام ، ان يخرج عن نطاقه التقليدى فيجدد فى طريقة البحث والاستقراء ويتبسط فى اسلوب العرض والتفسير ثم يرتقى الى ابراز الاهداف وتحديد اصول السياسة الحكومية وبعد ذلك يترجم بلغة الارقام قواعد تنفيذ هذه السياسة .

الاركان الثلاثة

وحرى بهذا البيان ان تكون قاعدته مثلثة الاركان :

الركن الاول عرض مبسط للاحداث الاقتصادية والمالية فى الخارج وفى الداخل والتطورات المرتقبة .

والركن الثانى شرح لسياسة الحكومة المالية وابراز لاهدافها .

والركن الثالث تنسيق ارقام الميزانية لتحديد قيمتها الاقتصادية ومعانيها المالية على اعتبار انها تطبيق عملى لسياسة الحكومة .

ولكن مهما تكن مزايا البيان المتقن ومهما تكن فوائده السياسية والمالية فى دفع الاتهام ودعم الثقة فانها جميعها لن تدوم طويلا ما لم يقترن البيان بتدابير اخرى تتعلق بوضع تقديرات الميزانية . وهذه امور نرجو ان نعالجها فى كلمة اخرى .

دكتور محمد على رفعت

اقتصاديات الشرق الأوسط

الغاية من هذا الباب تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها لكى تتعرف كل منها على حقيقة الحالة عند شقيقاتها ، فتزداد الصلة بين هذه الدول وتشتد الروابط بينها ...

اقتصاديات ليبيا

تجتمع الآن فى جنيف تحت اشراف هيئة الامم المتحدة لجنة الخبراء التي كونت أخيرا لدراسة الاحوال الاقتصادية فى ليبيا واقتراح النظام النقدى المناسب لها . وتشترك مصر فى هذه اللجنة التى تتكون أيضا من مندوبين عن الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وايطاليا .

ونظرا لتزايد اهتمام مصر بالتطور الاقتصادى فى ليبيا ونظرا لتزايد اهمية ليبيا من الوجهة الحربية أو الاستراتيجية فى الشرق الاوسط فقد رأينا استعراض أهم معالم الاقتصاد القومى فيها .

فمن المعروف أن هيئة الامم المتحدة قد قررت ليبيا دولة مستقلة موحدة فى أول يناير سنة ١٩٥٢ ، أما الآن فان ليبيا تقسم الى ثلاث أقاليم ادارية تختلف اقتصاديا عن بعضها البعض وهذه الاقاليم هى : برقة وطرابلس وفزان . وتشرف بريطانيا على الاقليمين الاولين فى حين يخضع الاقليم الاخير لفرنسا . ومجموع مساحة الاقاليم الثلاث حوالى ٠٠٠ر٧٠٠ ميل مربع جلها صحراء تندر فيها المياه اذ لا يجرى فيها نهر واحد فى حين لا تكفى كمية الامطار التى تسقط أحيانا لقيام زراعة مستقرة .

وتقوم الزراعة فى مناطق متفرقة على مياه الآبار ولو أن طبيعة التربة المسامية تجعلها تستنزف كميات أكبر من المياه بالاضافة الى الكثبان الرملية المتحركة ، وبخاصة فى السهل الساحلى الطرابلسى التى كثيرا ما تغطى الاراضى الزراعية بتحركها . وعلى وجه العموم يمكن تقسيم ليبيا من الناحية النباتية الى ثلاثة أقسام كبرى :

١ ـ الشريط الساحلى وتجود فيه الموالح وينمو فيه الزيتون والحبوب .

٢ ـ منطقة الانتقال وهى شريط ضيق يتوسط الشريط الساحلى والصحراء وتنمو به الاعشاب الفقيرة والحلفا

٣ ـ الصحراء وهى الشطر الاكبر من ليبيا وتتدرج فى الجفاف من الشمال الى الجنوب ومن الغرب الى الشرق

وتظهر الواحات متناثرة فى كل من الاقسام الثلاث السابقة فى الجهات التى ينخفض فيها سطح الارض وتصبح المياه الجوفية على عمق يسهل استغلاله وتتفاوت قيمة الواحات الاقتصادية فينمو فى الواحات الشمالية الزيتون والموالح والحبوب بجانب النخيل ، بينما لا يظهر بالواحات الجنوبية سوى النخيل .

ويعيش فى اقليم برقة حوالى ٠٠٠ر٣٠٠ نسمة أكثرهم من العرب الرحل الذين يتنقلون بين المراعى التى تنبت فى الصحراء على أثر الامطار . ويشتغل حوالى ربع سكان برقة بزراعة القمح والشعير فى القطاع الساحلى مما يكفى حاجة الاقليم فى السنين العادية . ولكن هذا الاقليم يتعرض لفترات قحط خفيفة كل حوالى ٥ سنوات ، وشديدة كل حوالى ١٠ سنوات ، مما يعرض السكان للمجاعة بين الحين والآخر . ويقدر عدد النخيل فى واحات برقة بحوالى ٠٠٠ر٥٠٠

ويبلغ عدد سكان طرابلس حوالى ٠٠٠ر٨٠٠ يعتمد معظمهم على زراعة الحبوب والزيتون واللوز والعنب ويعيشون على العموم فى مستوى أعلى بعض الشيء عن مستوى سكان الاقليمين الآخرين . وهنا أيضا تقل الامطار بين الحين والآخر فتتعرض البلاد للقحط بصفة دورية . ويقدر عدد النخيل فى طرابلس بحوالى ٣ مليون نخلة .

أما فزان فيبلغ سكانها حوالى ٠٠٠ر٥٠ ولا يعتمدون على الامطار فى زراعتهم لان الامطار قليلة جدا وتكاد تنعدم فى ذلك الاقليم فنشاطهم الزراعى يتركز فى الواحات المتناثرة التى تحصل على مائها من الآبار ، فلذلك لا يصاب هذا الاقليم بالقحط ، ولكن مستوى معيشة أهله أقل من المستوى السائد فى الاقليمين الآخرين ويقتصر نشاط السكان فى جمع التمر وزراعة بعض الشعير والخضراوات للاستهلاك المحلى ، ويوجد فى هذا الاقليم حوالى ٠٠٠ر٥٠٠ نخلة .

وآخر مرة أصيبت فيها ليبيا بقحط شديد كانت سنة ١٩٤٧ حيث بلغ مجموع ما أنتجته البلاد من الحبوب حوالى ٠٠٠ر٢ طن وقد بلغ الانتاج فى سنة ١٩٤٨ ـ ٠٠٠ر٢٠ طن . أما فى سنة ١٩٤٩ فقد ارتفع الى ٠٠٠ر١٧٠ طن ولما كان الاستهلاك المحلى يقدر بحوالى ٠٠٠ر١٢٥ طن سنويا فقد استوردت ليبيا كميات كبيرة من الحبوب لسد العجز فى الانتاج المحلى فى سنة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ بينما صدرت كميات كبيرة فى سنة ١٩٤٩ ، ويلاحظ أن القحط يقضى على جزء كبير من الثروة الحيوانية فى البلاد فيسىء الى اقتصاديات ليبيا اساءة مزدوجة

والصناعة بمعناها الحديث غير معروفة فى ليبيا على الاطلاق اذ ينحصر النشاط الصناعى فى البلاد على ما يقوم به أصحاب الحرف اليدوية الذين يغذون السوق المحلية ببعض ما تحتاج اليه ، وعلى صناعة الاسفنج وحفظ التونة فى العلب بغرض التصدير . وليبيا فقيرة فى ثروتها المعدنية اذ تقتصر هذه الثروة على الملح والصودا والفوسفات والكبريت .

ومازالت المواصلات فى ليبيا بدائية اذ أن الشمال لا يرتبط بالجنوب الا بواسطة طرق القوافل وليس فى طرابلس

وبرقة غير ٢٠٠ ميل من السكة الحديد، تربط بين المناطق الآهلة بالسكان ومراكزها طرابلس وبنغازى .

والعملات المتداولة فى ليبيا الآن هى: البنكنوت المصرى فى برقة ، وليرات السلطات المحتلة فى طرابلس ، والفرنك الجزائرى فى فزان . وقد صرح مندوب هيئة الامم فى ليبيا عند زيارته للقاهرة أخيرا أن مسألة توحيد العملة الليبية محل بحث المسئولين .

رفع قيود الاستيراد فى العراق

أصدرت «مديرية الاموال المستوردة العامة» أخيرا قرارا باطلاق حرية استيراد كثير من السلع من بلاد العملات السهلة . وتشمل قائمة السلع السكر والشاى والبن والادوات والاجهزة الكهربائية والمحركات والمضخات والآلات وغزل الحرير الطبيعى والصناعى وبعض أنواع الاقمشة الحريرية والصوف الخام والقطن الخام والجلود والورق والمعادن وزجاج النوافذ . وقد كانت هذه القيود مفروضة فى العراق بسبب عجز ميزانها الحسابى وتناقص ارصدتها الاسترلينية الحرة . ولكن الموقف تحسن أخيرا بسبب ازدياد انتاج البترول فيها وارتفاع أسعار صادراتها الرئيسية .

استثمار الاموال الاجنبية بتركيا

يقدم قريبا وزير المالية التركية مشروع قانون للبرلمان يهدف الى تشجيع استيراد رؤوس الأموال الاجنبية بقصد العمل على تنمية صادرات تركيا وتقوية اقتصادها القومى . ومن المعروف أن تركيا فى أشد الحاجة الى تنمية زراعتها واستغلال مناجمها وهى لذلك ترحب برؤوس الاموال الاجنبية . وينص مشروع القانون على السماح بتحويل الارباح الى الخارج بدون قيد بشرط الا تتجاوز ١٠ ٪ من قيمة رؤوس الاموال المستثمرة ، وعلى أن يسمح بتحويل كل هذه الاموال عند الطلب بدون قيد بعد ثلاث سنوات من بدء استثمارها . هذا بالاضافة الى تمتع رؤوس الاموال والمؤسسات الاجنبية بجميع التسهيلات والحقوق الممنوحة لرؤوس الاموال المحلية الخاصة .

انتاج الاسمنت فى سوريا

ارتفع انتاج الاسمنت فى سوريا خلال عام ١٩٥٠ الى رقم قياسى اذ بلغ ٦٨ ألف طن مقابل ٥٨ ألف طن عام ١٩٤٩ و ٥٤ ألف طن عام ١٩٤٨ و ٤٨ ألف طن عام ١٩٤٧ ، أى بزيادة ١٧ ٪ و ٢٦ ٪ و ٤٢ ٪ على التوالى . ولكن الارقام المتوافرة عن الشهور الثلاث الاولى من سنة ١٩٥١ تدل للاسف على أن الانتاج قد نقص كثيرا عن المستوى الذى بلغه فى المدة ذاتها من السنتين السابقتين .

تجارة السودان الخارجية

بلغت قيمة واردات السودان خلال شهرى يناير وفبراير هذا العام ٣٧٢ر٤٠٠٠ ج مقابل ٣٥٢ر٤٠٠٠ ج فى المدة ذاتها من عام ١٩٥٠ ، وبلغت قيمة الصادرات (بما فيها صادرات البضائع الواردة) ٢٠٥٢ر٢٠٠٠ جنيها مقابل ٢٧٦ر١٠٠٠ جنيها فى العام السابق ، وبينما لم تتغير قيمة الواردات تقريبا ، الا أن الزيادة فى الصادرات أدت الى تحسين الميزان التجارى فنقص العجز فيه خلال الشهرين الى ٣٢٠ر٢٠٠٠ جنيها .

وكانت أهم السلع المستوردة المنسوجات القطنية بما قيمته ٩٤٣ر٠٠٠ جنيه ثم البن والشاى ٤٤٨ر٠٠٠ جنيها ومنتجات البترول

وكانت أهم الصادرات الحيوانات الحية من جمال وماشية وأغنام اذ بلغ قيمة المصدر منها ٤٣٠ر٠٠٠ جنيه ، ثم الصمغ العربى ٤٠٤ر٠٠٠ جنيه فالقطن ٢٧٣ر٠٠٠ جنيه ، والفول السودانى ٢٣٥ر٠٠٠ جنيه والجلود ٢٣٤ر٠٠٠ جنيه .

وكانت المملكة المتحدة أهم الدول البائعة للسودان خلال هذه الفترة اذ بلغت قيمة السلع الانجليزية ١٤٣١ر٠٠٠ جنيه ، وتلتها الهند بمبلغ ٨٣٢ر٠٠٠ جنيه ثم مصر بمبلغ ٤٩٩ر٠٠٠ جنيه . ومن ناحية الصادرات السودانية نجد ان مصر كانت فى تلك الفترة أهم عملاء السودان اذ استوردت بما قيمته ٤٠٠ ألف جنيه تليها فرنسا ٢٨٤ر٠٠٠ جنيه ثم هولندا ٢٠٤ر٠٠٠٠ جنيه فالمملكة المتحدة ١٩٥ر٠٠٠ جنيه فالولايات المتحدة ١٦٩ر٠٠٠ جنيه

تجارة لبنان الخارجية بملايين الليرات

الواردات من :	سنة ١٩٤٩	سنة ١٩٥٠	الصادرات الى :	سنة ١٩٤٩	سنة ١٩٥٠
فرنسا	٧٠ر٩	٧٠ر٧	سوريا	...	٢٣ر٦
الولايات المتحدة	٢١٩ر٨	٤٧ر٧	فرنسا	٦ر٤	١٤ر١
المملكة المتحدة	١٠٨ر٥	٤٧ر١	المملكة العربية السعودية	٥ر٨	١٣ر٨
سوريا	...	٤١ر٦	المملكة المتحدة	٩ر٦	٧ر٤
العراق	٢٦ر٨	١٨ر٤	الولايات المتحدة	٣ر٧	٧ر٤
ايطاليا	٢٧ر١	١٥ر٢	مصر	٣ر٦	٦ر٨
هولندا	٤ر٥	٨ر٧	الاردن	٢١ر٨	٦ر٦
مصر	٦ر٨	٧ر٩	العراق	٢٢ر٥	٤ر٩
الاردن	١ر٦	٥ر٥	هولندا	١ر٠٠	٤ر٣
الهند	١١ر٣	٢ر١	ايطاليا	١٣ر٢	٣ر٧
دول أخرى	١٤٠ر٢	١١٢ر٩	دول أخرى	٢٦ر١	١٧ر٨
المجموع العام	٥١٧ر٥	٣٧٦ر٤	المجموع العام	١١٢ر٨	١٠٨ر٩

هذا وقد بلغت قيمة الواردات خلال الربع الاول من هذا العام ٧١ر٩٤٥ر٠٠٠ ليرة ، والصادرات ٢٤ر٠٦٩ر٠٠٠ ليرة ، والبضائع المعاد تصديرها ٨١٠ر٠٠٠ ليرة . وبذلك يكون الميزان التجارى قد أسفر عن عجز يفوق ٤٧ مليون ليرة خلال الشهور الثلاث الاولى من عام ١٩٥١

الأرقـــام القياســـية

نتشر فيما يلي الحلقة الرابعة من سلسلة مقالات المستر كريج وفيهـــا يستعرض الارقام القياسية على وجه العموم، وسننشر في الحلقة القادمة مقاله التـــالى عن « الارقام القياسية المصرية »

تعتمد عناصر البحث الاحصائي على المقارنة ، وأحيانا تكون هـــذه المقارنة أمرا عسيرا ، فمثلا ، مـــن الصعب مقارنة نمو عـــدد السكان (الذى يقاس بالافراد) واستهلاك الالبـــان (الذى يقاس بالجالون) واســـتهلاك الزبدة (الذى يقاس بالاطنان ذات الـ ٢٤٤٠ رطلا) ٠وسنورد فيما يلى جدولا مستخرجة أرقامه من التقويم السنوى للملـكة المتحـــدة ، كما ورد فى مـجـلة Monthly Digest of Statistics

استهلاك الالبان والزبد فى المملكة المتحـــدة مقارنا بنمو الســكان

السنة	السكان بالآلاف فى منتصف العام	النسبة المئوية	الالبان بملايين الجالونات	النسبة المئوية	الزبدة بآلاف الاطنان	النسبة المئوية
١٩٤٥	٤٩ر١٨١	١٠٠ر٠٠	١ر٤٢٤	١٠٠ر٠٠	١٨٣	١٠٠ر٠٠
١٩٤٦	٤٩ر٢١٧	١٠٠ر٠٧	١ر٤٩٤	١٠٤ر٩٠	٢٣٦	١٢٨ر٩٦
١٩٤٧	٤٩ر٣٧١	١٠٠ر٣٩	١ر٤٥١	١٠١ر٩٠	٢٤٢	١٣٢ر٢٤
١٩٤٨	٥٠ر٠٦٥	١٠١ر٨٠	١ر٦١٦	١١٣ر٥٠	٢٧٨	١٥١ر٩١
١٩٤٩	٥٠ر٣٦٣	١٠٢ر٤٠	١ر٧٣٥	١٢١ر٨١	٣٠٤	١٦٦ر١٢

واذا بحثنا فى الاعمدة الثـــانى والرابع والسادس ، نجد من الصعب مقارنتها، فالاعداد المذكورة فى العامود الثانى أكبر من تلك التى فى العامود الرابع ، وكذلك من مثيلتها فى العامود السادس ، ومهما يكن الامـــر ، فان هناك طريقة يمكن التخلص بها من هذه الصعوبات ، فاننا نقيس الكميات الموجودة فى كل عامود على أســـاس قيمة كل وحدة منها ــ وهنا حسب العامود الاول ــ نعتبرها ١٠٠ ٠وفى الحقيقية فاننا لانقيسها على اساس العامود الاول ــ ولـكن على أساس الوحـــدة الجزئية أى ١/١٠٠ مـــن الوحدة الاولى ، ومثل هذا قياســـنا الاطـــوال بالســـــــنتيمترات وليس بالامتار ٠

فاذا ما اتخـــذنا هذا القياس ، فان الكميات الثلاثة ــ السكان واستهلاك الالبان واستهـــلاك الزبدة ــ يسهل مقارنتها

وعلى ذلك فان الارقام الموجودة فى الاعمدة الثالث والخامس والســـابع هى ما نطلق عليها (الارقام القياسية) والتى يمكن تعريفها بأنها : «الارقام التى تقيس مجموعة من الكميات من نوع واحد متخذة جزء من مائة جزء أساسا للقياس » ٠ومثل هذه الارقام يمكن استخدامها لتفسير تزايد أى مجموعـــــة ، ولذلك نراها كثيرة الاستعمال فى المجلات الاحصائية ، ولـــكن اســـتخدامها أكثر يكون فى قياس مستويات الاسعار التى نعتبرها أكثر أهمية ، منذ ماتباينت القـــوة الشرائية للنقود كمســـتوى عـــام للاسعار ٠

وهنـــا نحتاج لتعريف مايقصـــد بالمستوى العام للاسعـــار ٠ ويمكننا تشبيه مستوى الاســـعار بمستوى جسم من الماء مثل خزان اسوان ، فان سطح الماء هنا لايكون مستويا، ولكن مضطربا كالامواج كما نعلم ان هناك مستوى عام أو متوسـط للماء اذ يرتفع ويهبط تبعا لامتلاء وتفريغ الخزان ٠

وهكذا الحال فى الاسعار ، اذ أن الاسعـــار كلهـــا لاتتحرك معا الى مدى واحد ، بل يرتفع بعضها أكثر مـــن غيره ٠ وبالرغم من هذا فيمكننا أن نلاحظ حركة عامة حيث تتجه معظم الاسعار ، أكثر أو أقـــل فى نفس الاتجاه ٠ فاذا اتخذنا متوسطا كهذا الارتفاع (أو الانخفاض) نستطيع أن نفهم فكرة الارتفاع (أو الانخفاض) العام فى الاسعار ، كما يسهل علينا معرفة متى تظل الاسعار عند الارقام القياسية ، وما الذى يجعلنا نفكر فى وضع نموذج أو متوسط لمجموعة من الكميات الاحصائية ٠

والمتوسط عبـــارة عن رقم يؤخذ كنموذج لمجموعة هو احداها ، فلو قلنا ان الوزن المتوسط لبالة القطن المصرية هو ٧٣٥ وحـــدة ، فان ذلك يعطينا رقما واحدا يمكن استخدامه ليمثل وزن بالة القطن المصرية ٠قد تكون بعض البالات أثقل وبعضهـــا أخف ولكن الـ ٧٣٥ رطـــــــلا تتخذ كنموذج لهذه المجموعة ٠

وهناك طرق عديدة معروفة لايجاد هـــــــذا النموذج ٠ ويطلـــق على النموذج المتوسط الحسابى ولبعض الاغراض يكون هذا المتوسط أضبط نموذج وممثل دقيق لمجموعته

وهناك رقم نموذجى آخر، ويسمى « المنوال » ٠ فحينما نتخذ عدد من السكان كعينة احصائيـــة تدل دلالة صادقة ومبسطة عـــلى مجموعات احصائية مـــن ذات النوع ــ وليس شرطا أن تكون من الناس ــ ومقسمة الى فئات ، فهذه الفئة التى تشتمل على عـــدد أكبر من الوحدات ، نطلق عليها « المنوال »

وعلى أية حال ، فان هناك غير ذلك كثير من الوحدات المستخدمة التى تمثل النماذج يطلق عليها المتوسطات وهى التى تعرف بالمتوسط الحسابى والمتوسط الهندسى والمتوسط التوافقى .

ولايجاد المتوسط الحسابى لصنف خاص من مجموعة ما ، فاننا نجمع كل المقاييس لهذا الصنف ثم نقسم المجموع على عدد وحدات هذا الصنف فلو كان لدينا فصل به ١٢ تلميذا لهم الاطوال التالية : ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٣ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٢ من السنتيمترات وطلب الينا ايجاد المتوسط الحسابى للطول ، فاننا نجمع الاثنى عشر عددا معا فنجدها ١٦٨٦ سنتمترا ، فاذا قسمناها على ١٢ نحصل على ٥و١٦٥ من السنتمترات هى المتوسط الحسابى لطول التلاميذ فى الفصل . وهو نفس الطول الذى يكون لكل من المجموعة كلها لو كانت هذه المجموعة من ذات المقاس .

أما المتوسط الهندسى فيمكن معرفته ، ليس باضافة الاصناف صنفا صنفا ، ولكن بضربها فى بعض ثم نأخذ الجذر التربيعى . ونجد المتوسط لهذه المجموعة ٤و ١٦٥ سنتيمترا ، وغالبا مايكون المتوسط الهندسى أقل قليلا من المتوسط الحسابى .

ويمتاز المتوسط الحسابى بالسهولة فى حسابه ، بينما يتميز المتوسط الهندسى بعظم فائدته خاصة عندما تحتوى المجموعة على عدد من المفردات اما كبيرة جدا أو ضئيلة جدا ، حيث يقل تأثيرها فى هذه الوحدات الغير عادية ، فاذا استخدمنا سلسلة من الاعداد مثل الارقام القياسية لاسعار الجملة ، أو أرقام تكاليف المعيشة ــ فان المتوسط الهندسى يمكننا من ان نغير تاريخ سنة الاساس ولكن هذا كله يتم تقريبا وبشكل أكثر اقترابا من الدقة .

ج . ا كريج



شخصيات اقتصادية

حسن نشأت باشا

لاأعرف فى البلاد من دوى اسمه مبكرا قدر ماأعرف عن نشأت باشا ، فقد أحدث ضجة مثيرة ، وأحرز سمعة كبيرة ، وهو فى سن باكرة صغيرة ، لمع اسمه ولم يتجاوز الثلاثين ، ومايزال وقد جاوز الستين ، يحتفظ ببعض هذا الطنين وأثر ذلك الرنين

أحرز أجازة الحقوق عام ١٩٠٨ فكان من المبرزين فى فوج تخرج عامئذ جمع بين الافذاذ المتفوقين من أمثال عبد الحميد بدوى وبهى الدين بركات وكامل مرسى ــ وأوفد الى فرنسا فى بعثة حيث حصل من ديجون على دكتوراه فى الاقتصاد والسياسة .

بدأ الشاب حسن نشأت حياته العملية أستاذا فى دار الحقوق التى تخرج عنها ــ حتى كان عام ١٩١٩ فاختير مديرا لمكتب وزير العدل ثم مديرا للديوان الملكى ثم مستشارا ملكيا ثم وكيلا لوزارة الاوقاف ثم وكيلا للديوان الملكى فى عام ١٩٢٤ حيث برز اسمه فى محيط الحياة المصرية ، وشعرت به الاوساط السياسية ، بل لقد كاد يسيطر على الاداة الحكومية ، حتى كثر قصاده ، كما كثر بعد ذلك حساده ، ولم يلبث أن تعرض للتيارات السياسية من الجوانب المحلية والاجنبية ، فلم يقو على مقاومة الاتجاهات القوية خفية أو غير خفية ولم يلبث أن أنحى عن ذلك المحيط الداخلى فعين سفيرا لمصر فى مدريد فطهران فبرلين فلندن

وكأنما أبى نشاط نشأت باشا أن يقنع بمهمة السفير السياسية أو الحكومية ــ فقد أدرك وهو فى ألمانيا كيف يصنع الورق من قش الارز الذى لاينتفع به فى مصر فأوحت له الفكرة بانشاء شركة الورق الاهلية عام ١٩٤٥ لصنع الورق من قش الارز وبدأ بانتاج الورق الرخيص (ورق اللف) وانتهى بانتاج الورق الابيض كما أنشأ مصنعا للاغذية المحفوظة بالاسكندرية وآخر لعمل البلاستيك

وهو رئيس مجلس ادارة شركة الورق الاهلية ورئيس مجلس ادارة شركة ألبان المندرة ورئيس مجلس ادارة شركة البلاستيك ورئيس مجلس ادارة شركة التأمين الاهلية بالاسكندرية ومستشار بنك باركليز

وانك لتعجب لهذا الرجل الذى يجتاز الحلقة السابعة من عمره ومايزال محتفظا بقوامه المشوق وهندامه المرموق ، وشعره الاسود أو المسود ومحياه الذى خلا من تجاعيد السنوات وتفاعيل الازمات ، ونشاطه الذى لم يحد منه ماأحاط به من ظروف واعتبارات .

ونشأت باشا كما رأيت صاحب ماض حافل ، وحاضر غير خامل . انما نرجوله فى حياته الحالية التوفيق مثل ماأحرز فى حياته الادارية والسياسية والحكومية على ألا تعترضه عقبات فى ذلك الطريق ، وأن يتقدم فى هذه السبيل من غير أن تصادفه الصعوبات أو تعيقه العثرات ، تقدما يتكافأ مع نشاطه وذكائه واجتهاده وثقته بنفسه واعتداده .

حسن الحطيم

الاقتصاد العالمي

الدين الاهلي في بريطانيا

زاد الدين الاهــلي في بريطانيــا نحو ١١٩ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٥٠ وبذا بلغ ٢٥ر٩٢١ر٦٥٠ر٠٠٠ جنيه ، مقابل ٢٥ر٨٠٢ر٢٨٧ر٠٠٠ ج في عام ١٩٤٩ ، وبلغ مجموع ما يستحق الاجـانب من مجمـــوع هــذا الدين ٢ر١٩٤ر٣٣١ر٠٠٠ جنيهــا مقــابل ٢ر١٨٩ر٨٦٩ر٠٠٠ في العام الاسبق

كندا والتفضيل الامبراطوري

كان نظام التفضـــيل الامبراطوري الذي يقضي بمنح السلع المتبادلة بين دول الامبراطورية البريطانية معـاملة ممتازة يساعد على تشجيع ونمو حركة التجارة الدولية بين تلك الدول . ولكن قيام الحرب الاخيرة وما أدت اليه من ظهور عجز كبير فيما تملكه بعض تلك الدول من الدولارات الكندية جعـل جميع بلاد منطقة التفضيل البريطانية تفرض قيودا شديدة على الواردات من كندا . لذلك قررت كندا في الاجتماع الاخير الذي عقـد في توركي بانجلترا لتنظيم الرسوم الجمركيـة بين الدول المختلفة ادخال بعض التعـديلات على سياسة التفضيل الامبراطوري ومنح بعض الدول الاجنبية تخفيضـا كبيرا في الرسوم المفروضة على الواردات منها مقابل حصــول كندا على امتيازات مماثلة . والواقع أن كندا أصبحت منذ بضعة سنوات تتجه نحو التحـرر من كثير من ارتباطاتها الاقتصـــادية مع الامبراطورية البريطانية ونحو توثيق عرى التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة .

البنك الدولى اقرض الباكستان

وافق البنك الدولي للانشاء والتعمير في منتصف مايو على منح الباكستان قرضا قدره ٦٠ مليون دولار . وسوف يستغل هذا القرض في اصلاح نظـام الري وتوليد الكهرباء من مســـاقط الخزانات الموجودة بالبلاد ، كما يستعمل جزء منه في تحديد السكك الحديدية .

حركة السياحة في المملكة المتحدة

جاء في تقرير عن حركة الســـياحة في المملكة المتحدة في عام ١٩٥٠ أن عدد السياح الذين قدموا الى انجلترا بلغ ٦٠٢ر٦٧٩ سائحا مقابل ٥٥٥ر٥٠٤ في عام ١٩٤٩ ، وبلغت ايرادات السياحة بمـــا فيهـــا نفقـــات السفـــر على السفن والطـــائرات البريطانيـــة ٧٦ر٥ مليون جنيه استرليني مقابل ٦٤ مليون جنيه في عام ١٩٤٩ ، وبلغ عدد الســـياح الامريكيين ١٢٤ر٢٤٥ بالاضافة الى ٣٨ر٨٣٩ أمريكيا قضوا مدة قصيرة في انجلترا أثناء ســفرهم لجهات أخرى ، وذلك مقابل ١٠٤ر٧٦٣ سائحا و ٣٢ر٥٦٢ عابرا أمريكيا في عام ١٩٤٩ ، وكانت الايرادات التي حصلت عليها انجلترا من السياح الذين وفدوا اليها من الولايات المتحدة وكندا حوالي ٣٤ مليون جنيه

مشروع تثبيت الاسعار الدنيا للصوف

وصلت بريطانيا ، بالاشتراك مع اهم منتجي الصـــــوف في الامبراطورية البريطانية ، وهي استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا ، الى اتفاق مبـدئي بخصوص مشروع تثبيت أســعار الصوف . ويهدف المشروع الى تحديد سعر أدنى للصوف في أول كل موسم تشترى به ادارة المشروع كما يعرض عليها من الصــــوف اذا ما انخفضت أسعاره أقل من السعر المحدد . ويتكون رأس مال المشروع من ٨٠ مليون جنيه تدفع منها استراليا ٥٨ مليون جنيـــه جلها من حصيلة رسوم الصــادرات المدفوعة هذا الموسم .

هـــذا وقد بدأ الخبراء في وضع المشروع في صيغته القانونية تمهيـــدا لعرضه على منتجي الصوف في البلاد التي تستفيد منه لابرامه .

ولمعرفة أهمية هذا المشروع بالنسبة لانتاج الصوف نورد فيما يلي جدولا يبين اهم المناطق المنتجة له .

البنك الدولي للانشاء والتعمير

طرح البنك الدولي للانشاء والتعمير في لندن أخيرا قرضا بمبلغ ٥ مليون جنيه استرليني بســـعر ٩٧ ٪ من القيمة الاسمية وبفـــائدة ٣ ١/٢ ٪ وهذه هي أول مرة يقترض فيها البنك الدولي أموالا من البلاد المشتركة فيه غير الولايات المتحدة ، وقد سبق له أن طرح قرضا في سويسرا وهي ليست عضوا بالبنك . وســـيقوم البنك بتسديد هذا القرض بالقيمة الاسمية . ابتداء من ١٥ يونية ١٩٦٦

وقد غطي القرض في لنـدن خمس مرات ونصف .

والغرض من هـــذا القـرض هو حصول البنك على عملات مختلفــة ، غير الدولار ، حتى يتمكن من اقراضها للبلاد التي تكون في حاجة اليها للاغراض الانتاجيـــة . وقد صرح المستر بلاك

انتاج الصوف في العالم
بملايين الارطال

	متوسط ١٩٤٠/١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٥٠
شمال أمريكا	٤٥٢	٣٣٥	٢٦٥
أوروبا	٤٨٣	٣٩٧	٤٥٤
الاتحاد السوفيتي	٣١٠	٢٨٦	٣٢٥
آسيا	٣٤٤	٣٤٢	٣٦٦
جنوب أمريكا	٦٣٩	٧٥٤	٧١٦
افريقيا	٣٣٧	٢٦٨	٢٨٦
استراليا ونيوزيلندا	١٣٦٥	١٣٣٥	١٤٧٥
المجموع	٣٩٣٠	٣٧٢٠	٣٨٩٠

المدير العام للبنك الدولى انه كبيرالامل فى طرح قروض مماثلة فى بلاد اخرى حتى يتوفر للبنك ما يحتاج اليه من عملات مختلفة .

انتاج القطن وصناعته فى الصين

تعتبر صناعة القطن من اهم صناعات الصين ، وقد تقدمت بسرعة خلال القرن العشرين . خصوصا بعد ان قامت الحكومة الصينية بمساعدتها وتشجيعها ورسم برامج التقدم لها منذ مارس سنة ١٩٥٠ .

وقد كانت الصين تحتل المكانة الثالثة قبل الحرب بين الدول المنتجة للقطن ثم تدهور هذا المركز كثيرا منذ سنة ١٩٣٩ بسبب اغراق السوق الصينية بالاقطان الاجنبية الرخيصة وتحول الاراضى الزراعية الى انتاج المواد الغذائية حتى اصبحت الصين تعتمد على الواردات الاجنبية من القطن وخاصة من الولايات المتحدة . ولكن الحكومة ادركت وجوب تشجيع هذه الزراعة وتزويدها بالبذور والاسمدة الممتازة . فزادت المساحة المزروعة زيادة كبيرة وارتفعت غلة الارض . وقد ساعد على ذلك تحرير الفلاح من واجبات الحرب وتحمسه لزيادة الانتاج وكذلك محافظة الحكومة على علاقة معقولة بين أسعار المنتجات الزراعية والصناعية . وقد بدأ العمل فى مشروع السنوات الثلاث ومن المتوقع أن تتمكن الصين فى عام ٩٥٣ من الاستغناء عن الخارج كلية بل ومن تصدير جزء من انتاجها من القطن . ويبين الجدول التالى انتاج القطن فى الصين فى بعض السنوات الاخيرة مقارنا بالانتاج العالمى .

محاربة التضخم فى الولايات المتحدة

علاوة على الرقابة على الاسعار والاجور التى أشرنا اليها فى عدد سابق فان الولايات المتحدة قد اخذت بالوسائل النقدية الآتية للحد من التضخم .

أولا : اقنع البنك المركزى البنوك التجارية فى مارس الماضى بالتدقيق فى منح القروض وحبسها عن أي مشروع لا تظهر ضرورته للاقتصاد القومى .

ثانيا : اصبحت القروض للاغراض الاستهلاكية اصعب منالا وفرضت الحكومة شروطا جديدة للبيع بالتقسيط نصت فيها على دفع نسبة مرتفعة من الثمن فورا واختصار المدة التى تدفع فيها الاقساط . وقد ادى ذلك الى خفض الائتمان الممنوح للمشتروات بالتقسيط فى الشهور الست الاخيرة بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار تقريبا .

ثالثا : نجح البنك المركزى فى مارس بعد نضال طويل فى اقناع وزارة المالية برفع سعر الفائدة على السندات الحكومية الجديدة من ٢ ١/٢ ٪ الى ٢ ٣/٤ ٪ وامتنع فى نفس الوقت عن الاستمرار فى سياسته السابقة فى شراء كل ما يعرض عليه من السندات الحكومية بسعر الاصدار . وعلى اثر ذلك انخفضت اسعار السندات ٢ ١/٢ ٪ أى أقل من سعر الاصدار ، وامتنع الحائزون لها عن بيعها حتى لا يصابوا بخسارة رأسمالية ، وبذلك ضمن البنك المركزى تعقيم قيمتها لانها لن تباع فى السوق المالية وتحول الى نقود سائلة تؤثر فى الاسعار .

صادرات فرنسا الزراعية

بلغت قيمة صادرات فرنسا الزراعية فى سنة ١٩٥٠ حوالى ١١٤ بليون فرنك بزيادة نحو ٢٦٠ ٪ على عام ١٩٤٨ حين بلغت حوالى ٣٢ بليون فرنك فقط ، وزادت قيمة الواردات الزراعية فى نفس المدة نحو ٣٤ ٪ فبلغت ١٢٦ بليون فرنك فى عام ١٩٥٠ ، وكانت أهم السلع المصدرة القمح ودقيقه (٩ مليون كنتال) والانبذة والمشروبات الروحية (٧١٠ر٠٠٠ هيكتولتر) والخضراوات الطازجة (٧٢٥ر٠٠٠ كنتال) والسكر (٥٦ر٠٠٠ كنتال) والبيض (١٣٦ر٠٠٠ كنتال) وبلغ وزن اللحوم المصدرة ١ر١١٩ر٠٠٠ كنتال فى عام ١٩٥٠ اي انه تضاعف نحو ١٧ مرة عن مستوى ١٩٤٨ و ١٠ مرات عن ١٩٣٨

مصانع جديدة فى الهند

أعلن رسميا انه اقيم فى الهند خلال السنوات الثلاث الاخيرة ٢٤ مصنعا للمنسوجات القطنية ، و ١٠ مصانع للاسمنت ، و ٤٠ مصنعا للبلاستيك ومصنعا واحدا للورق . ويبلغ رأس المال المستثمر فيها جميعا ما يعادل ١٢ مليون جنيه مصرى ، وقد بدأت تلك المصانع فى الانتاج فعلا .

انتاج القطن فى الصين
مقارنا بالانتاج العالمى

السنة	الانتاج بملايين البالات	النسبة المئوية لانتاج ١٩٣٦	الانتاج العالمى القطن بملايين البالات
١٩٣٦	٣ر٩	١٠٠ر٠	٣١ر٥
١٩٣٩	١ر٥	٣٨ر٧	٢٩ر٠
١٩٤٥	١ر٢	٢٩ر٥	٢٠ر٧
١٩٤٦	١ر٧	٤٣ر٨	٢١ر٥
١٩٤٧	٢ر٥	٦٤ر٩	٢٦ر٠
١٩٤٨	٢ر٣	٥٩ر٦	٢٨ر٠
١٩٤٩	١ر٨	٤٥ر٦	٢٩ر٢
١٩٥٠	٣ر١	٧٩ر٠	٣١ر٠

إعادة تقويم الاسترليني

برد السير ستافورد كريبس حينما أعلن تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني من ٤٫٠٣ دولارا الى ٢٫٨٠ دولارا فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، بأن هذا التخفيض وان يكن كبيرا فان الاتجاه نحو الزيادة لابد ان يحدث فى القريب

وقد أثار مستر روى هارود — المعروف بنفوذه وسعة اطلاعه فى مسائل التجارة الدولية — هذا الموضوع اخيرا فى مقال نشر بجريدة «الفيننشيال تايمز» يوم ٢٥ ابريل الماضى ، فذكر ان بريطانيا تتخذ فى العمليات التجارية والمالية العالمية صفتين : الاولى بصفتها مصرفا للكتلة الاسترلينية وبعض البلاد الاخرى والثانية بصفتها منتجة وموزعة السلع والخدمات الاقتصادية . وقد فرض عليها خفض الاسترليني عام ١٩٤٩ بصفتها الاولى ، لان ارصدة البنوك اتجهت نحو الهبوط بصورة مفزعة . ومنذ ذلك الحين والموقف يزداد تحسنا بسبب مشروع مارشال للمساعدات وسياسة الحذر تجاه السلع الدولارية ، وهى السياسة التى أوصى بها مؤتمر وزراء مالية دول الكومنولث الذى عقد فى يوليو سنة ١٩٤٩ .

ولكن حدث فى العشرة الشهور الاخيرة ان ارتفع رصيد الذهب والدولارات المتعلق بالمركز المصرفى الاسترليني بسبب الارتفاع الذى طرأ على أسعار السلع المتصلة بالانتاج الحربى التى تنتج فى منطقة الاسترليني كالمطاط والصفيح والصوف .

واقد صحب تحسن المركز المالى اضطراب ضخم متزايد بالنسبة للمنتج والوزع وارتفاع فى أسعار السلع المستوردة ، ولم يعرف على وجه التحقيق مدى التحسن فى أسعار الصادرات .

وسوف تضطر المملكة المتحدة الى دفع ٤٠٠ مليون جنيه لعام ١٩٥٠ زيادة عن عام ١٩٤٩ — وذلك بسبب ارتفاع أسعار معظم الواردات ولم تقابل هذه الزيادة زيادة أخرى فى قيمة الصادرات والسلع المعادة تصديرها . وقد رؤى لكى يتوازن الميزان الحسابى لعام ١٩٥١ أن تنتج المملكة المتحدة وتصدر ماقيمته ٢٧٥٠ مليونا من الجنيهات مقابل ٢١٥٠ مليونا فى عام ١٩٥٠ .

ثم ان سر تدهور اتفاقات التجارة يعزى غالبا الى خفض قيمة الاسترليني

وينتهى المستر «هارود» الى أن رفع قيمة الاسترليني ستكون الوسيلة الوحيدة لتحسين مركز المصدرين والمنتجين البريطانيين وعلى أى حال فان المستر « هارود » يعتبر أن المركز المالى للبلاد فى أمان كاف لمدة عام أو عامين .

على أن المستر « هارود » بحث فى مقال آخر نشر يوم ٨ مايو الماضى بنفس الصحيفة الوسيلة لاعادة تقويم الاسترليني ويتلخص رأيه فى عدم اطلاق قيود النقد — لأن ذلك فى غاية الخطورة — وانما برفع معدل الخصم تدريجيا وبخطوات ثابتة تحت رقابة حازمة لعمليات تحويل رؤوس الاموال

أما فيما يتعلق بمقدار اعادة التقويم ، فقد قمت بنفسى ببحث هذا الأمر قبل مقال المستر هارود الاول ، فاقترحت تقويم الجنيه بنسبة تكون قريبة من ٣٫٦٠ دولارا بدلا من ٢٫٨٠ كما هو الآن .

واهم النتائج المتوقعة عند اعادة تقويم العملة هى الخسارة التى تحدث فى قيمة رؤوس الاموال الاجنبية ، وهى لن تؤثر كثيرا فى البنوك البريطانية . أما بالنسبة لمصر فسوف تتأثر الى حد كبير حيث يحتمل أن تحتفظ البنوك التجارية فيها برؤوس اموال استرلينية كبيرة ، ولن تستخدم البنوك هذه الاموال اذا ما أعادت بريطانيا تقويم الاسترليني وتبعتها مصر ، ولكن فى هذه الحالة سيقل غطاء البنك الاهلى المصرى من الذهب ومن الدولارات .

فاذا ما أعيد تقويم الاسترليني فان سياسة مصر ستتطلب العمل بحذر لان الجنيه المصرى سيرتفع بما قيمته ٤٠ و . من الجنيه الاسترليني بدلا من ٣٩ و .

ج ١٠ كريج

على هامش اتفاق الارصدة الاسترلينية

يذكر القراء ان مجلس العموم البريطانى ناقش فى أواخر مارس اسس الاتفاق الاسترليني الجديد مع مصر وانتقد مستر تشرشل وكثير من اعضاء المجلس الحكومة « لتساهلها » وفصلها بين المسائل المالية والمسائل السياسية المعلقة بين مصر وبريطانيا ، وذهب مستر تشرشل الى انه كان من الاصلح عدم عقد اى اتفاق بالمرة . وقد اشارت الصحف المصرية الى هذه المناقشة فى حينها ولكنها اغفلت ذكر نقطة فى غاية الاهمية فى رد وزير المالية البريطانية على مستر تشرشل .

وعلى ذكر العقبات التى تعترض مشروع اتفاق الارصدة الاخير الذى لم يوقع حتى الآن فاننا ننتهز هذه الفرصة فنسجل على وزير المالية البريطانية العبارات التالية التى جاءت فى رده على مستر تشرشل ، نقلا عن مضبطة مجلس العموم

« لا شك أن امتناعنا عن عقد الاتفاق يوقعنا فى حرب اقتصادية مع مصر ، وليس ثمة فائدة نجنيها من مثل هذه الحرب . فنحن ننفق ٦٠ مليون جنيه سنويا على شراء القطن المصرى ولا شك أن المصريين يطالبوننا عندئذ بدفع قيمة هذا القطن بالدولارات وهذه حقيقة يجب ألا ننساها بل ويمكن للمصريين أن يطالبوننا بدفع ثمن جميع صادراتهم الينا بالدولارات . وبذا تصبح تجارتنا معهم على اساس الدولار، ومن المعروف ان وارداتنا من مصر ضرورية بالنسبة لنا . هذا بالاضافة الى ان المصريين سوف يطالبوننا أيضا بتغطية مصروفات جيوشنا على القنال بالدولارات » .

التقادم المسقط فى مسائل الضرائب

سنقتصر فى بحثنا هذا على التقادم المسقط بالنسبة للضرائب المستحقة للحكومة على أن نتناول فى فرصة أخرى حالة التقادم المسقط لحق الممولين فيما دفع منهم بغير حق

أوردت المادة ٢٧٧ من القانون المدنى الجديد أحكام التقادم المسقط فى مسائل الضرائب حيث جاء فيها أن الضرائب والرسوم المستحقة للدولة تتقادم بمضى ثلاث سنوات ويبدأ سريان التقادم فيها من نهاية السنة التى تستحق عنها على أن لا يخل ذلك بأحكام النصوص الواردة فى القوانين الخاصة والتى منها قوانين الضرائب . وقد جاء فى الفقرة الاولى من المادة ٩٧ للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أنه « يسقط حق الحكومة فى المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات . » وقد عدلت هذه الفقرة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٤ الذى نص على أنه « استثناء من حكم الفقرة الاولى من المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعتبر المبالغ التى استحقت فى المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ الى آخر ديسمبر سنة ١٩٤١ واجبة الاداء ولا يسقط حق الحكومة فى المطالبة بها الا بمضى ثمانى سنوات ثم عدلت هذه الفقرة اخيرا بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ واصبح بمقتضاه لا يسقط حق الحكومة الا بمضى عشر سنوات بالنسبة لسنوات ٣٨ ، ٣٩ ، ١٩٤٠ وتسع سنوات لسنة ١٩٤١ وثمانى سنوات لسنة ١٩٤٢ وسبع سنوات لسنة ١٩٤٣ وست سنوات لسنة ١٩٤٤

ومن المتفق عليه علما وقضاء أن مبدأ سريان التقادم من اليوم الذى يصبح فيه الدين مستحق الاداء وهذا مانصت عليه المادة ٣٨١ من القانون المدنى ، ومع ذلك فان الرأى مختلف عليه ووجهة النظر والتفسير متباينة بين مصلحة الضرائب والممولين عن الوقت الذى يبدأ فيه وقت استحقاق الضريبة وبالتالى بدء سريان التقادم فيها ويمكن حصر أوجه الخلاف فى ثلاث نظريات

النظرية الاولى : مبناها ان التقادم لا يبدأ سريانه الا بصدور الورد اذ به يعلم الممول بربط الضريبة المقدرة عليه وذلك استنادا الى المادة ٩٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومفادها أن الضرائب تحصل بمقتضى أوراد واجبة التنفيذ . وظاهر من هذه النظرية انها تخلط بين استحقاق الضريبة وبين اداة تحصيلها فضلا عن أنها تجعل التقادم معلقا على ارادة الدائن وحده وهى هنا مصلحة الضرائب .

النظرية الثانية : واصحابها يذهبون الى ان مبدأ سريان التقادم من وقت ورود الاقرارات المقدمة من الممولين وهذا أيضا ماتذهب اليه مصلحة الضرائب . ومما لاشك فيه ان هذه النظرية تخلط بين نشوء ومولد الحق وبين العلم به فضلا على ان هناك حالات لا يتقدم فيها الممولين باقراراتهم وهنا لم تبين لنا هذه النظرية متى يبدأ استحقاق الضريبة مما يدل على فساد النظرية .

النظرية الثالثة : ومن رأينا انها هى أصح النظريات لانها تتفق والقانون وروح التشريع من ان التقادم المسقط لحق الخزانة فى الضريبة على الارباح التجارية والصناعية يبدأ سريانه من اللحظة التى تتولد فيها الواقعة المنشئة للضريبة والتى تتولد مع ميلاد الايراد الخاضع لها وهو ختام السنة المالية للممولين سواء كانت ميلادية او متداخلة فى سنتين ميلاديتين وسواء كانت مستندة الى حسابات منتظمة أو غير حسابات اطلاقا وهذا ما أخذ به المشرع ومضى عليه فى المادة ٣٧٧ من القانون المدنى من ان مبدأ سريان التقادم فى الضرائب والرسوم السنوية من نهاية السنة التى تستحق عنها .

والتقادم قد يرد عليه مايوجب انقطاع التقادم او ايقافه والاول يؤدى الى محو ما انقضى من مدة التقادم قبل تحقق سببه وتبدأ بعد ذلك مدة جديدة بينما الثانى وهو الايقاف فتحتسب المدة التى قبلها ثم يضاف اليها مابعدها والانقطاع — وهو ماسنتعرض لبحثه لاهميته ولانه مثار نزاع بين الممولين ومصلحة الضرائب يكون نتيجة اجراء يتخذه صاحب الحق أو نتيجة اقرار المدين بالدين . وقد أوردت أحكام المادة ٣٨٣ من القانون المدنى حيث نصت بأن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة وبالتنبيه وبالحجز — الخ .

والمقصود بالمطالبة القضائية الدعوى والدفع والتدخل فى الخصومة القضائية كما أن المقصود بالتنبيه هو انذار بالوفاء ويسبق اجراءات التنفيذ كما أن الحجز لا يكون الا بمقتضى سند تنفيذى . وقد ذهبت مصلحة الضرائب الى اعتبار أن اخطار لجنة التقدير للممول بتحديد جلسة قاطعا للتقادم بمقوله ان الاخطار هو كالتكليف بالحضور أمام المحكمة وان لجان التقدير انما هى هيئات قضائية . وما قالت به مصلحة الضرائب انما هو تفسير لا يتفق مع القانون ولا مع الذوق القضائى اذ أن اخطار اللجنة للممول بتحديد جلسة لا يتضمن أى مطالبة بل كل مايتضمنه هو تاريخ الجلسة التى تقرر حضور الممول فيها لنظر الخلاف ومن ثم كان الاخطار بحالته هذه لا يتوفر فيه معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد اقتضاؤه إذ أن ورقة التكليف بالحضور يجب — حتى تقطع التقادم أن يتوفر فيها ذلك الحق واضحا ظاهرا (نقض ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١) ومما لاشك فيه ان الاخطار لا يتوفر فيه شيئا من ذلك وبذلك لا يمكن القول بانه يقطع التقادم ، ومما يؤكد وجهة النظر هذه ان الطلب الذى يتقدم للجنة المساعدة القضائية للاعفاء من الرسوم وورقة التكليف بالحضور أمام القضاء المستعجل لا يعتبر أيهما من الاجراءات القضائية التى تقطع التقادم (نقض ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢) . أما عن اعتبار المصلحة لجان التقدير هيئات قضائية فيكفينا للرد عليه ان نورد حكما اصدرته محكمة مصر الابتدائية الوطنية فى القضية رقم ٢٩٥٥ سنة ٧٠ قضائية « مهمة لجنة تقدير الضرائب هى اجراء التقدير الجزافى لارباح الشركات غير المساهمة والافراد ومن ثم فالاحالة اليها لا تقطع التقادم»

أنور ثابت
الخبير المحاسب

التعديلات العملية التي ادخلتهـــا المشروعات الجديدة على نظامنا الضريبي

اقر مجلس الوزراء اربعة مشروعات بمراسيم بمشروعات قوانين خاصة بتعديل القوانين الاربعة التى تكون نظامنا الضرائبى الجديد وهى القوانين رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ورقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ ورقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ورقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩

وقد شملت المشروعات الجديدة تغييرات جوهرية فيما يختص بسعر الضريبة واساس تطبيقها وطرق ربطها والمحاسبة عليها ونظمت نصوص القانون لتلافى بعض نواحى النقص والغموض التى كشف عنها التطبيق خلال السنوات الماضية .

وقد رأينا ان نلخص فيما يلى اهم ماتحتويه هذه المشروعات .

الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية

يعدل المشروع الجديد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فى المسائل الاساسية الآتية : —

١) يرتفع سعر الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وعلى ايرادات رؤوس الاموال المنقولة الى ١٦ ٪ (بدلا من ١٤ ٪)

٢) يرتفع سعر الضريبة على المهن الحرة والمهن غير التجارية الى ١٠٪ (بدلا من سعر الضريبة على كسب العمل الذى كان متخذا اساسا لايرادات المهن الحرة)

٣) تسرى الضريبة الجديدة على الارباح التجارية والصناعية وايرادات رؤوس الاموال المنقولة وكذا على ايرادات المهن الحرة وغير التجارية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ .

٤) الجمعيات التعاونية والجماعات التى لاترمى الى الكسب وكذا المنشئات الزراعية ، اذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة تعفى من اداء الضريبة على الارباح التجارية والمهن غير التجارية . .

٥) عدلت اجراءات الطعن فيما يختص بتقديرات لجان التقدير ، وفيما يختص بوجوب الدفع ونظر الطعن الذى يصبح من اختصاص المحكمة الابتدائية .

الضريبة العامة على الايراد

يعدل المشروع الجديد القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد فى المسائل الآتية : —

أولا : خفض حد الاعفاء من ١٠٠٠ جنيه الى ٥٠٠ جنيه

ثانيا : لايمنح اعفاء للاعباء العائلية لمن زاد ايراده على ١٠٠٠ جنيه (بدلا من ٢٠٠٠ جنيه)

ثالثا : ارتفع السعر التصاعدى للضريبة حسب الشرائح الآتية بالنسب الموضحة امامها : —

لغاية ٥٠٠ ج معفاة

	جنيه		
١)	أكثر من ٥٠٠	لغاية ١٠٠٠	بسعر ٥ ٪
٢)	» ١٠٠٠	» ٢٥٠٠	» ١٠٪
٣)	» ٢٥٠٠	» ٥٠٠٠	» ١٥٪
٤)	» ٥٠٠٠	» ١٠٠٠٠	» ٢٠٪
٥)	» ١٠٠٠٠	» ١٥٠٠٠	» ٢٥٪
٦)	» ١٥٠٠٠	» ٢٠٠٠٠	» ٣٠٪
٧)	» ٢٠٠٠٠	» ٣٠٠٠٠	» ٤٠٪
٨)	» ٣٠٠٠٠	» ٤٠٠٠٠	» ٥٠٪
٩)	» ٤٠٠٠٠	» ٥٠٠٠٠	» ٦٠٪
١٠)	» ٥٠٠٠٠		٧٠٪

وذلك بدلا ممـا كان عليه الحال اولا وهو :

١) لغاية ١٠٠٠ ج معفاه

	جنيه		جنيه		
٢)	من ١٠٠١	الى	١٥٠٠	بسعر	٥ ٪
٣)	» ١٥٠١	»	٢٠٠٠	»	٦ ٪
٤)	» ٢٠٠١	»	٢٥٠٠	»	٧ ٪
٥)	» ٢٥٠١	»	٣٠٠٠	»	٨ ٪
٦)	» ٣٠٠١	»	٤٠٠٠	»	٩ ٪
٧)	» ٤٠٠١	»	٥٠٠٠	»	١٠٪
٨)	» ٥٠٠١	»	٦٠٠٠	»	١١٪
٩)	» ٦٠٠١	»	٧٠٠٠	»	١٢٪
١٠)	» ٧٠٠١	»	٨٠٠٠	»	١٣٪
١١)	» ٨٠٠١	»	٩٠٠٠	»	١٤٪
١٢)	» ٩٠٠١	»	١٠ر٠٠٠	»	١٥٪
١٣)	» ١٠ر٠٠١	»	١١ر٠٠٠	»	١٦٪
١٤)	» ١١ر٠٠١	»	١٢ر٠٠٠	»	١٧٪
١٥)	» ١٢ر٠٠١	»	١٣ر٠٠٠	»	١٨٪
١٦)	» ١٣ر٠٠١	»	١٤ر٠٠٠	»	١٩٪
١٧)	» ١٤ر٠٠١	»	١٥ر٠٠٠	»	٢٠٪
١٨)	» ١٥ر٠٠١	»	١٧ر٠٠٠	»	٢٢٪
١٩)	» ١٧ر٠٠١	»	١٩ر٠٠٠	»	٢٤٪
٢٠)	» ١٩ر٠٠١	»	٢١ر٠٠٠	»	٢٦٪
٢١)	» ٢١ر٠٠١	»	٢٣ر٠٠٠	»	٢٨٪
٢٢)	» ٢٣ر٠٠١	»	٢٥ر٠٠٠	»	٣٠٪
٢٣)	» ٢٥ر٠٠١	»	٣٠ر٠٠٠	»	٣٢٪
٢٤)	» ٣٠ر٠٠١	»	٣٥ر٠٠٠	»	٣٤٪
٢٥)	» ٣٥ر٠٠١	»	٤٠ر٠٠٠	»	٣٦٪
٢٦)	» ٤٠ر٠٠١	»	٥٠ر٠٠٠	»	٣٨٪
٢٧)	» ٥٠ر٠٠١	»	١٠٠ر٠٠٠	»	٣٨٪
	أكثر من ١٠٠ر٠٠٠ ج			»	٥٠٪

رابعا — الغى الالتزام بتقديم الاستمارة رقم ٢ عن الاشخاص الذين تتوافر فيهم بعض مظاهر الثراء والذين لايتجاوز ايرادهم حد الاعفاء

خامسا — تخضع الضريبة على الايرادات الناتجة من استحقاقات الوقف أو حقوق الانتفاع منذ نفاذ القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩

سادسا — وحد المعدل المئوى للمصاريف الحكمية للاراضى والمبانى وحدد بمقدار ٢٠ فى المائة

سابعا — لايجوز التجزئة فى ايراد اى ممول بين الايراد الفعلى والايراد الحكمى

ثامنا — نسقت أوضاع الفحص والربط والرقابة على اساس ماجاء بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

تاسعا — لايجوز توزيع اموال الممول على زوجه وأولاده بغية تجزئة الايراد فلذا لاتحتسب الهبات والتصرفات بين الاصول والفروع وبين الزوجين التى تمت فى السنوات الخمسة السابقة على السنة الخاضع ايرادها للضريبة

عاشرا — تسرى أحكام المشروع الجديد ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٢ عن ايرادات سنة ١٩٥١ الا فيما يختص بضبط أوضاع الفحص والربط والرقابة فتسرى من تاريخ نشر القانون

رسم الايلولة على التركات

يعدل المشروع الجديد رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الايلولة على التركات فى المسائل الآتية :

١) زاد السعر التصاعدى للضريبة كما يلى (بالنسبة لانصبة الفروع والازواج والاب والام) :

الشيكات والفواتير المؤشر عليها بالتخليص والايصالات من ٥ مليمات الى ١٠ مليمات .

٣) يخضع استهلاك الكهرباء لرسم مقداره ٣ مليمات عن كل كيلووات ساعة المستعملة للاضاءة على العموم أو للاغراض المنزلية (بدلا من مليمين)

١) محاضرجلسات مجالس الادارة والجمعيات العمومية للشركات المساهمة والتوصية بالاسهم .

٢) على جميع العرائض والطلبات المقدمة للسلطات الادارية

٣) على أقساط التأمين المحصلة من شركات التأمين واحد فى الالف

		جنيه					
٥ ٪	على الـ	٥٠٠٠	الاولى	من	صافى	نصيب	الوارث
٦ ٪	»	٥٠٠٠	التالية	»	»	»	»
٨ ٪	»	٥٠٠٠	»	»	»	»	»
١٠٪	»	٥٠٠٠	»	»	»	»	»
١٢٪	»	١٠ر٠٠٠	»	»	»	»	»
١٤٪	»	١٠ر٠٠٠	»	»	»	»	»
١٧٪	»	١٠ر٠٠٠	»	»	»	»	»
٢٠٪	على ما زاد على ذلك				»	»	»

وذلك بدلا من السعر القديم الآتى (بالنسبة لانصبة الفروع والازواج والاب والام)

		جنيه					
٢٪	على الـ	٥٠٠٠	الاولى	من	صافى	نصيب	الوارث
٣٪	»	٥٠٠٠	التالية	»	»	»	»
٤٪	»	٥٠٠٠	»	»	»	»	»
٥٪	»	٥٠٠٠	»	»	»	»	»
٦٪	»	١٠ر٠٠٠	»	»	»	»	»
٧٪	»	١٠ر٠٠٠	»	»	»	»	»
٨٪	على ما زاد على ذلك						

وتزيد الاسعار فيما يختص بالورثة الآخرين بالنسب المذكورة فى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٤

٢) يستحق الرسم على جميع الهبات والتصرفات الصادرة من المورث خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة .

٣) ادخل فى المشروع نفس نظام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيما يختص بالطعن فى التقديرات .

٤) الغيت المادة رقم ٣٩ القانون رقم ١٤٢ التى تنص على ان رسم الايلولة يستحق ٤ شهور بعد الاعلان بالتقدير لذوى الشأن .

٥) يعمل بالمشروع الجديد من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

رسم الدمغة

يعدل المشروع الجديد القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم دمغة فى حالتين ــ الاولى خاصة بسعر الضريبة الذى ضوعف فى أغلب الاحيان والثانية خاصة بالتوسع فى تطبيق الضريبة .

وفيمايلى أمثلة لبعض الزيادات فى سعر الضريبة : ــ

١) زاد رسم الدمغة على اتساع الورق للنوع الكبير من ٥ جنيه الى ٨ جنيه والنوع المتوسط من ٣ جنيه الى ٥ جنيه .

٢) زاد رسم الدمغة النوعية على

(١/٢ مليم اذا كان لاستعمال التيار الكهربائى لاغراض صناعية)

٤) يخضع استهلاك الكهرباء لرسم مقداره ٥ مليمات عن كل متر مكعب (بدلا من ٣مليمات) والبوتاجاز ١٠ مليمات (بدلا من ٥ مليمات) عن كل كيلو جرام .

٥) فرض رسم دمغة نسبى قدره ١/٢ فى الالف مع حد أدنى قدره ١٠ مليمات بدلا من ١/٤ فى الالف مع حد أدنى قدره ٥ مليمات على الكمبيالات والسندات تحت الاذن أو لحاملها .

٦) فرض رسم دمغة نسبى قدره ٢٥ ٪ على المبالغ المخصصة للرابحين فى اليانصيب نقدا أو عينا (بدلا من ١٥ ٪)

٧) فرض رسم دمغة على الاوراق والقراطيس المالية المصرية (الاسهم على اختلاف انواعها والسندات) قدره ١ فى ألف (بدلا من ١/٢ فى الالف)

٨) ضوعف الرسم التدريجى المستحق على جميع عمليات الشراء والبيع الخاصة بالاوراق المالية المصرية والاجنبية .

٩) زادت بنسب مختلفة رسوم الدمغة المستحقة على الاعلانات على اختلاف انواعها .

١٠) ضوعف رسم الدمغة على عقود نقل البضائع

أما عن التوسع فى تطبيق رسم الدمغة فنقدم بعض الامثلة : ــ

٤) فتح حساب جارى بأحد المصارف (٥٠ مليما)

٥) على عقود أو عمليات فتح الاعتماد رسم تدريجى من ٥٠٠ مليما الى ٨ جنيه ..

٦) على كل اعلان يوزع باليد (رسم نوعى قدره ٢٠ جنيه)أويرسل بالبريد . .

٧) الاعلانات والاخطارات والتبليغات وكافةماينشر لهذه الاغراض بالصحف

٨) على تذاكر السفر على الطائرات بالداخل أو للخارج .

٩) على كل مرسوم بمنح الجنسية المصرية ٣٠ جنيه

١٠) مرسوم على كل شركة مساهمة عند صدور مرسوم بالمال وعقد تأسيسها (٥٠ جنيه)

١١) على كل عقد تكوين شركة توصية بالاسهم (٢٥ جنيه)

١٢) على عقود اشتراك التليفون وكل رخصة بتسيير سيارة ورخصة لاستعمال جهاز لاسلكى للاستقبال (١٠٠ مليما)

وقد نص المشروع الجديد صراحة على من يتحمل رسم الدمغة وطرق تسوية النزاع بين المصلحة والمولين بالطرق الودية واعفى من المسئولية الجنائية كل من صحح مخالفته للقانون فى بحر شهر من تاريخ هذه المخالفة . .

الاوراق المالية

★ فى المدة من الجمعة ١١ مايو الى الجمعة ٢٥ مايو ١٩٥١ ★

تأثر سوق الاوراق المالية خلال الاسبوعين الماضيين بتطور الحالة الدولية من جهة ثم باقرار مجلس الوزراء للمشروعات الضرائبية الجديدة من جهة أخرى .

فحرب كوريا ، وتطورات الحالة فى ايران تسببتا فى عدم اطمئنان الاوساط المالية على المستقبل السياسى للعالم وفى قلق الراسماليين واتجاههم نحو الحيطة فى استثماراتهم وتوجههم نحو الابواب التى تستفيد من الظروف المضطربة الحالية ، وعلى الاخص الشركات الصناعية

اما مشروعات الضرائب الجديدة فلم تتقبلها البورصة بارتياح حيث زاد سعر الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وايرادات رؤوس الاموال المنقولة من ١٤ فى المائة الى ١٦ فى المائة ، خلاف رسم البلديات الذى زاد الى ١٧ر٦٪ بدلا من ١٥ر٤ ٪ ورسوم الدمغة على عمليات الشراء والبيع ونقل الاسهم والقراطيس المالية باختلاف أنواعها ومضاعفة رسم الدمغة النسبية على الاسهم المقيدة بالبورصة .

وان كان لهذين السببين أثر مباشر فى السوق ، الا أن البعض يرى ان الاسعار فى سوق الاوراق المالية ستاخذ فى الارتفاع بوجه عام متمشية مع التضخم المالى .

● تمتع **القرض الوطنى ٣ ١/٤ ٪** بزيادة قدرها ٣٠ قرشا على أثر ما استفاده حاملوه من عدم دفع الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة .

● كان قسم **البنوك وشركات الائتمان** هادئا ، ولم يسجل أى ارتفاع سوى فى أسعار أسهم وحصص تأسيس البنك العقارى المصرى ، أما سنداته فقد سجلت نقصا قدره ١٥٠ قرشا عن سنوات ١٩٠٣ و٤٦ قرشا عن سنوات ١٩١١ وذلك على أثر نجاح عملية طرح السندات الجديدة فى السوق . أما بنك مصر فقد نزل سعره بمقدار ٤٨ قرشا والبنك الاهلى ١٤ قرشا رغم ثبات حالته المالية بعد تحويله الى بنك مركزى .

● فى قسم **شركات المياه** سجل سهم شركة مياه الاسكندرية زيادة قدرها ٢٠ قرشا بينما سجل سهم شركة مياه القاهرة خسارة قدرها ٢٥ قرشا .

وقد اجتمعت الجمعية العمومية الثالثة والسبعين لشركة مياه الاسكندرية يوم ٢٤ مايو وقد أظهر تقرير **مجلس الادارة التطور** العظيم لاعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ . فقد زاد عدد الاشتراكات بمقدار ٥٢٩٦ اشتراكا حصيلتها ١٤٣٤ر٩١ جنيها . وترتب على زيادة الاشتراكات زيادة فى كمية المياه الموزعة الصالحة للشرب قدرها أربعة ملايين من الامتار المكعبة . وقد زود مصنع السيوف بخزان سعته ٧٠٠٠ مترا مكعبا ومصنع الميدان بخزان سعته ٦٠٠٠ مترا مكعبا ، وقد نوه التقرير بعلاقة الشركة بالحكومة فيما يختص بتطبيق القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٧ (وهو الذى يحدد الارباح الموزعة بـ ١٠٪)وترى الشركة ان هذا القانون لاينطبق عليها بالكامل وقد كانت الايرادات الناتجة من بيع المياه ٥٨١ر٩٧٢ جنيها ومصاريف التشغيل ٤٤٣ر٣٥٠ جنيها . وكونت الشركة احتياطيا للضرائب قدره ١٩٠٠٠ جنيه ، وقد أسفر حساب الارباح والخسائر لسنة ١٩٥٠ عن أرباح قدرها ١٦٨ر٠٠٠ جنيه منها ٤٢٠٠٠ للبلدية والباقى لتكملة أرباح السهم ١٩٥٠ حتى تصل الى ١٥ شلنا لكل سهم وقد وافقت الجمعية بالاجماع على ماجاء بجدول الاعمال

● فى قسم **شركات النقل والملاحة،** سجل نقص قدره ١٠٠ قرش على سندات قنال السويس ٣٪ وأصبحت شركة أتوبيس الشمال تساوى ٥٨٥ قرشا بدلا من ٦٣٤ بعد توزيع أرباح صافية قدرها ٤٤ر٥٣٨ قرشا ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٥١ ، وقد وزعت شركة ترام الاسكندرية أرباحا صافية قدرها ٤٠ر٤٢٣ قرشا لحصص التأسيس و٣ر٧١٩ قرشا لاسهم التمتع ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٥١

● سجل قسم **شركات الفنادق** نشاطا لا بأس به بزيادة قدرها ١٢ قرشا للفنادق المصرية و١٠٠ قرش الفنادق الكبرى . وقد وزعت شركة فنادق الوجه القبلى الكوبون رقم ٢٣ بقيمة ٣٠ قرشا قائم

● أما **الشركات العقارية** ، فقد تأثرت من هبوط أسعار القطن فى بورصة الاسكندرية واخبار زيادة المحصول الامريكى فى الموسم الجديد فنزلت أسعار الاسهم بشركة البحيرة بمبلغ ٣٨ قرشا بعد الاعلان عن ربح قدره ٧٠ قرشا قائم ، ونزلت أسهم سيدى سالم بـ ٢٠ قرشا وكوم امبو تأسيس بـ ١٦ قرشا والشيخ فضل بثمانية قروش

● وانحصر نشاط شركات المبانى فى ارتفاع اسهم شركة الشمس من ٧١٠ الى ٧٦٠ ، وشركة أراضى الدلتا بقرش واحد، وانخفاض مصر الجديدة تأسيس بمبلغ ٤٦ بنت

● وكانت **الشركات التجارية والصناعية** فى حالة حركة ونشاط وموضع اهتمام من المستثمرين حيث رأى الكثيرون أن برنامج التسلح فى الخارج يعمل على ارتفاع أسعار الحاجيات وخفض كميات السلع المستوردة مما يشجع الانتاج المحلى فى شتى نواحيه .

وقد سجلت الاسهم الآتية ارتفاعا بيانه كالآتى :

التعبئة الاهلية (بيبسى كولا) ١١٠ قرشا الى ٢٢٠٠ قرشا على أثر نشر الميزانية وقرار مجلس الادارة بتوسيع مصانع الشركة حتى تستطيع انتاج مليون زجاجة فى اليوم ـ شركة **التقطير** ٩٠ قرشا ـ شركة **الاسمدة الكيماوية** ٨٤ قرشا حيث اشيع ان مجلس الادارة سيعلن عن البدء فى الانتاج على نطاق واسع ـ شركة **ابو زعبل** ٨٠ قرشا شركة **النقل والهندسة** ٧٥ قرشا بسبب التعاقد مع الحكومة على توريد سيارات ومهمات لها ـ **الحرير الصناعى** ٦٧ قرشا الى ٨٥٥ قرشا عن السهم لحامله و ٤٢ قرشا الى ٧٤٢ قرشا للسهم الاسمى ـ المالية والصناعية وكفر الدوار ٦٠ قرشا ـ **شركة مصر للغزل والنسيج** ٣٤ قرشا ـ **التغليف الاقتصادى** ٤٣ قرشا ـ **الورق الاهلية** ٢٧ قرشا ـ الغزل الاهلية ٢٦ قرشا ـ **السكر** حصص التأسيس ٢٠ قرش شركة **سيجوارت للمواسير** ٣٥ قرشا ـ شركة **السينما الشرقية** ١٨ قرشا ـ **المناجم والبحث** ١٠ قروش ـ **جركو** ٤ قروش

أما الاسهم الآتية فقد سجلت تخفيضا بيانه كالآتى :ـ

كوهنكا ٥٠ قرشا (وتنعقد الجمعية العمومية فى ٤ يونيو) ـ **الكروم والكحول** ٢٤ قرشا ـ **ملح بورسعيد** ٢٣ قرشا ـ **الجوت** ١٧ قرشا ـ **الفيوم للغزل** ١٥ قرشا ـ **آبار الزيوت :** ١٢ كرد فعل للحركة التى رفعت سعر السهم بمبلغ جنيه مصرى فى بحر شهر ـ **شركة ايست :** ١٢ قرشا على أثر دفع كوبون رقم ١٠ وقدره ٣٠ر٥ قرش صافى وزيادة راس المال وطرح أسهم جديدة فى السوق ـ **البلاستيك الاهلية** ١٠ قروش ، وقد انعقدت الجمعية العمومية للمرة الثانية يوم الاحد ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ وقررت تأجيل النظر فى جدول الأعمال حتى يتمكن المساهمون من الاطلاع على الميزانية التى نشرت قبل انعقاد الجمعية بيوم واحد والتوسط لدى سعادة حسن نشأت باشا لسحب استقالته ـ **مصانع النحاس** ١٠ قروش رغم ارتفاع أسعار النحاس فى الخارج ـ **شركة حليج الاقطان** ١٠ قروش ـ شركة **الملح والصودا** ٨ قروش بسبب طرح أسهم جديدة بسعر جنيهين منها ١ جنيه يحول الى احتياطى خاص ـ **شيكوريل** ٨ قروش **ستوديو الاهرام** ٨ قروش

اتجاه السوق : جيد بالنسبة لبعض الاسهم الصناعية وغير واضح بالنسبة لباقى الاسهم بوجه عام

القطن



خلال النصف الثانى من مايو

	قفل ٥١/٥/١١		قفل ٥١/٥/٢٨	
مايو	١٦٩٫٠٠	ريال		
يوليو	١٧٤٫٩٠	«	١٧٦٫٣٠	ريال
سبتمبر	—	«	١٧٩٫٣٠	«
نوفمبر	١٣٦٫١٠	«	١٢٩٫٥٠	«
يناير	١٣٦٫ــ	«	١٣٦٫ــ	«
يونيو	١٢٢٫١٨	«	١٢٢٫ــ	«
اغسطس	—	«	١٢٧٫٥٠	«
اكتوبر	١٠٦٫٨٥	«	١٠٥٫٥٠	«

مازالت سوق العقود يسودها جو من الركود لم يسبق له مثيل ، فقد تدفقت المبيعات على جميع الاستحقاقات وخصوصا عقد يونيو فاتجهت الاسعار الى الهبوط حتى وصلت الى الحد الادنى باستثناء عقد يوليو الذى وصل ١٧٣٫٣٠ ريال بزيادة قدرها ٦٥ بنطاعن الحد الادنى وبالرغم مما أعلنه مندوب الحكومةفى البورصة مرارا عن استعداد الحكومة لشراء جميع الاستحقاقات بالحد الادنى واستلام الفليارات ،والتكذيب الرسمى لاشاعة الغاء الحد الادنى من جانب الحكومة فان الاسعار لاتزال تعانى ضعفاشديدامما اضطرالحكومة الى شراء كميات كبيرة من عقود يونيو

وقد طرات على سوق العقودخلال هذه المدة ظاهرتان جوهريتان أولهما قرار الحكومة بالسماح باعادة التعامل على عقد اغسطس بحد أدنى قدره ١٢٥ ريال (وبذلك تكون قد ألغت القرار الوزارى الصادر فى ٢٤ ابريل الماضى) كما قررت لأول مرة فتح التعامل على عقد سبتمبر بحد أدنى قدره ١٧٥٫٦٥ ريال لاتاحة الفرصة للمتعاملين لنقل مراكزهم من يونيو ويوليو الى الاستحقاقين الجديدين للحد من التسليم فى الفيليارات القريبة وليتمكن المصدرون من عرض أقطانهم للبيع فى الخارج .

والظاهرة الثانية الجديرة بالذكر قرار الحكومة بتخفيض ضريبة الصادر على القطن من ثمانية جنيهات لكل مائة كيلو جرام الى جنيهان (أى حوالى ١٥ ريال لكل قنطار) على أقطان الموسم الحالى فى المدة من ٢٨ مايو الى ٣١ اغسطس ١٩٥١ تشجيعا لحركة الصادر .

ونتيجة لهذين القرارين نشطت حركة التعامل على عقود طويلة التيلة للموسم الحالى يوليو وسبتمبرفبلغ الاول ١٧٦٫٣٠ ريال بزيادة قدرها ١٤٠ بنطا عن الاقفال السابق وبلغ الثانى ١٧٩٫٣٠ ريالمسجلا تحسينا قدره ٣٦٥ بنطا عنالسعر الذى حددته الحكومة لهذا العقد على ان هذا النشاط لم يستمر فى انتظار مايسببه من ورود طلبات من الخارج أما عقود الموسم الجديد فلا تزال على حالتها من الركود والتعامل عليها على أساس الحد الادنى .

وقد انكمش الريبور بين عقدى يوليو وسبتمبر فبلغ ــ ٫٣ ريالبعد أن كان ٥٫٩٠ ريال بين مايو ويوليو فى المدة السابقة أما بالنسبة لعقدى يوليو (موسم حالى) ونوفمبر (موسم جديد) فقد اتسع الريبور حتى بلغ ٤٦٫٨٠ ريال بعد أن كان ٣٨٫٨٠ ريال بسبب الضريبة بالنسبة للموسم الحالى .

وقد بلغت الفليارة الثانية لشهر مايو ٢٠٥٠٠ قنطار والفليرة الثالثة ٢٢٠٠٠ قنطار وبذلك تكون مجموع الكميات المسلمة فى الاصدارات الثلاث استحقاقمايو ١١٦٢٥٠ قنطار

واعلن فى ٢٣ الجارى فى البورصة التقدير النهائى لمحصول القطن المصرى موسم ٥٠ — ٥١ ويبلغ ٨٫٥٠٠٫٠٥٠ قنطار مقابل ٨٫٧٥٩٫٠٠٠ قنطار فى الموسمالماضى

المبيعات بميناء البصل : —

ولا تزال سوق البضاعة الحاضرة يسودها الهدوء والركود متأثرة بما يجرى فى سوق العقود وقد اشتد الطلب على المنوفى فى الايام الاخيرة تغطية لبعض المبيعات الى الهند فتحسنت أسعاره تحسنا ملموسا كما استمر الطلب على الرتب المنخفضة من الاشمونى من جانب بعض شركات الغزل المحلية وقد قل الطلب على الكرنك ومالت علاواته الى الهبوط نظرا لانتقال التعامل منشهر مايو الى شهر يوليو .

وبلغت المبيعات خلال المدة الثانية منمايو ١٩٥١ ٥٦٥٤ بالة مقابل ٨٥٠٧ بالة فى نفس هذه المدة من الشهر الماضى وبيانه : —

كرنك	١٣٥٣	بالة مقابل	٣٣٨٢ بالة
منوفى	١٤٦٨	« مقابل	٤٤٤ «
ح٣٠	١٠٧١	« مقابل	١٦٧٠ «
اشمونى	١٤٩٠	« مقابل	٢٦٦٢ «
زاجوراه	١٠٤	« مقابل	٢٤٥ «
مخلوط	١٦٨	« مقابل	١٠٤ «
	٥٦٥٤		٨٥٠٧

النظم المحاسبية :

محلات بيع السيارات

تنقسم محلات بيع السيارات الى محلات لبيع السيارات الجديدة والى محلات لبيع السيارات المستعملة ومحلات بيع السيارات الجديدة هى الغالبة وهى التى يدور عليها بحثنا . وتقوم تلك المحلات بالاضافة الى عملية بيع السيارات الجديدة بعمليات أخرى لها اهميتها مثل خدمة السيارات المباعة أثناء مدة الضمانة الممنوحة وبيع قطع الغيار والقيام ببعض أنواع التصليحات الميكانيكية .

ويمكن حصر اهم أنواع الحسابات المطلوبة فيما يلى :

١ ـ **حساب المشتريات** ويوضح فى هذا الحساب بالتفصيل قيمة المشتريات وتفصيل المصاريف المباشرة الخاصة بالسيارات مثل الشحن والتأمين والجمرك . وفى رأينا انه من الافضل تحميل تلك المصاريف الى حساب المشتريات رأسا وذلك حتى يسهل معرفة تكاليف السيارة وذلك بعمل الاعمدة التحليلية اللازمة

كما يحمل هذا الحساب أيضا فى اعمدة خاصة بقيمة المشتريات من قطع الغيار ومن البنزين والزيت والشحم .

٢ ـ **حساب الايرادات** : وكما هو الحال فى المشتريات فانه فى الظروف العادية تلجأ محلات بيع السيارات الى البيع بالتقسيط ، وفى هذه الحالة اما أن يقوم المحل بتحصيل قيمة الاقساط واما بخصم الكمبيالات فى أحد البنوك الذى يتولى تحصيل تلك القيمة ، وبذلك فان حساب الايرادات يشمل بيان قيمة المبيعات من السيارات وقيمة المبيعات من قطع الغيار وقيمة الايراد من التصليحات التى يقوم المحل بتحصيل قيمتها

ومن المشاهد عمليا أن أغلب محلات بيع السيارات تقوم بالاتفاق مع احدى شركات التأمين على أن يتولى صاحب المحل أو المشرف على ادارته بعملية الوكيل المنتج بشركة التأمين وذلك نظير عمولة . فيقوم المحل باقناع العملاء بضرورة التأمين على السيارة ، وخصوصا فى حالة البيع بالتقسيط فان المحل يشترط ضرورة التأمين على السيارة ، ويقوم المحل باستيفاء طلب التأمين وتحصيل قيمة القسط ثم الاتصال بشركة التأمين لاستخراج بوليصة التأمين وتوريد قيمة القسط مخصوما منه قيمة العمولة المتفق عليها ، ولذلك فانه من المفضل أن يوضح الايراد من تلك العمليات على حدة فى عمود مستقل .

٣ ـ **حساب البنك** : قد وضحنا عند الكلام على المشتريات والايرادات اهمية البنك ومدى علاقته بمحلات بيع السيارات ولذلك فانه من الضرورى أن يكون حساب البنك مفصلا وواضحا اذ أنه يعتبر من الحسابات الرئيسية ذات الاهمية الكبرى بتلك المحلات اذ أن البنك هو الرابطة بين المحل والمصنع من ناحية وبين المحل والعملاء من ناحية أخرى .

٤ ـ **حسابات الخدمة المجانية** : نظرا للمنافسة بين الانواع المختلفة من السيارات. فقد جرت العادة أن يقوم أصحاب محلات بيع السيارات بمنح ضمانة لمدة معينة ، يقوم المحل خلال تلك المدة بجميع التصليحات الناتجة عن خطأ فى الصنع وهذا الحساب يعتبر من حسابات التكاليف ويحمل هذا الحساب بقيمة أجور العمال الذين يقومون بتلك الخدمات وبقيمة التكاليف قطع الغيار اللازمة فى التصليحات وبقيمة البنزين والزيت والشحم المستهلك فى تلك العمليات المجانية .

٥ ـ **حساب التصليحات والتركيبات**: يوجد بتلك المحلات غالبا قسم لعمل التصليحات اللازمة لصيانة السيارة وعمل التركيبات اللازمة وخدمة السيارة كالتشحيم والتزييت وضبط الفرامل وملو البطاريات وتغييرها ولذلك فانه تفتح حسابات مستقلة لتلك العمليات لبيان نتيجة كل قسم على حدة . وفى آخر المدة يجب مراعاة العمليات التى لم تتم فانه يجب اما خصم جزء من قيمة الاتفاق يعادل ما لم يتم من عملية التصليح واما زيادة المصاريف والتكاليف بقيمة ما ينتظر أن يتحمله المحل عن الجزء الذى لم يتم من عملية التصليح وذلك حتى تكون نتيجة تلك العمليات كما تظهرها الحسابات دقيقة ومضبوطة الى حد كبير .

٦ ـ **حساب المصروفات**: من المفضل تقسيم المصاريف الى أقسام حتى يمكن اتخاذ الاجراءات اللازمة لضغط المصروفات حسب ما يتراءى للمشرفين على ادارة المحل .

٧ ـ **حساب الجرد** : والجرد من الاهمية بمكان والقاعدة التى تتبع فى تلك المحلات هى التقويم على أساس سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل ، فانه يحدث غالبا أن تظهر النماذج الجديدة من السيارات بينما يكون معروضا فى المحل سيارات من النماذج القديمة التى لم يتم بيعها. ومن الطبيعى انه عند ظهور النموذج الجديد من السيارة فى السوق فان الطلب على النموذج القديم يقل الى حد ما مما يؤدى الى ضرورة بيع النموذج القديم اما بخصم كبير واما بشروط سخية مثل التقسيط بدون احتساب فوائد ، وكل هذا يتوقف على خبرة أصحاب المحل ، وهنا تظهر اهمية تفصيل الحسابات بحيث تظهر قيمة تكلفة السيارة بسهولة ، اذ أنه على أساس تلك التكلفة يمكن تحديد سعر البيع ووضع الشروط المناسبة

ذلك فيما يختص بالسيارات أما فيما يختص بالمواد الاخرى كالزيوت والبنزين والشحم وقطع الغيار فانها تقيد بسعر التكلفة ، وكل نوع من قطع الغيار يفتح له حساب مستقل يوضح فيه القيمة الواردة والبيانات اللازمة ويوضح فيه القيمة المنصرفة ومن المفضل أن يبين عما اذا كانت القيمة منصرفة الى قسم البيع أو قسم التصليح أو قسم الخدمة المجانية وذلك حتى يسهل المراقبة وذلك بمراجعة الفواتير واوامر التشغيل .

واما فيما يختص بالمهمات والادوات الصغيرة المستعملة فى العمل فانه من الصعب مسك حسابات منتظمة لهذه المهمات والادوات لكثرة عددها أولا وصغر حجمها وتعرضها للضياع والتلف ثانيا ولذلك فاننا نرى أن يفتح حساب مستقل لبيان قيمة تلك المهمات والادوات تقيد فيه قيمة المشتريات خلال السنة ، وفى آخر كل سنة يعاد

السيارات ، مهما اختلفت طريقة الحسابات المتبعة ، وعلى العموم فان الدفاتر التى تستعمل فى محلات بيع السيارات يمكن حصرها فيما يلى :

أولا ــ دفتر الأستاذ العام :

ويشمل حسابات الاصول والخصوم ورأس المال وتفصيل الايراد والتكاليف الصناعية والمصاريف ، كما يقوم هذا الدفتر أيضا بمراقبة دفاتر الاستاذ المساعد ومن هذا الدفتر تعد الميزانية

ثانيا ــ دفتر الايرادات :

ويحوى هذا الدفتر بيان قيمة المقبوضات تفصيلا فى أعمدة تحليلية

ثالثا ــ سجل البنك :

ويشمل تفصيل عمليات المنشأة مع البنك

رابعا ــ دفتر المشتريات :

ويشمل هذا الدفتر بيان تفصيل المشتريات من كل نوع على حدة فى أعمدة تحليلية بالقيمة والكمية

خامسا ــ دفتر المبيعات :

ويشمل هذا الدفتر قيمة المبيعات من السيارات ومن قطع الغيار والاتفاقات على التصليحات والتركيبات

سادسا ــ دفتر المصاريف :

ويقسم هذا الدفتر الى أقسام : قسم خاص بمصاريف الشراء وذلك فى حالة عدم قيد مصاريف المشتريات فى حساب المشتريات ويشمل هذا القسم قيمة مصاريف النقل والشحن والجمرك والتأمين . وقسم خاص بمصاريف البيع مثل عمولة ومرتبات موظفى قسم البيع وقسم خاص بالورشة وقسم خاص بمصاريف المنشأة

سابعا ــ دفتر الجرد :

وهو دفتر ذو أوراق سائبة كل ورقة خاصة بصنف من الاصناف الموجودة بالمنشأة ومقسمة الى أعمدة خاصة ببيان قيمة ومقدار الوارد وقيمة وبيان المنصرف الى كل قسم من أقسام المنشأة على حدة .

تلك هى أهم الدفاتر والحسابات التى يتطلب العمل وجودها بمحلات بيع السيارات ويختلف نظام الضبط الداخلى من منشأة الى أخرى حسب اهمية الاقسام الموجودة بكل محل

متولى عطا الله
مأمور ضرائب

مبادئ ضرائبية

لمأمور الضرائب الرأى الاول والاخير فى التقدير . أما التعديلات التى ترى الادارة ادخالها على رأى مأمور الضرائب فليست ملزمة له ، بل هى لمجرد الاسترشاد ، له أن يأخذ بها ، وله ان يطرحها جانبا .

أصدرت لجنة ضرائب القاهرة الدائرة الثالثة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٩٥١ برئاسه حضرة الاستاذ حسين بك حمدالله القاضى . وعضوية كل من حضرتى الاستاذين صلاح الدين كامل وابراهيم طاهر . وبحضور حضرة على محمد القبانى افندى سكرتير اللجنة فى قضية الممول .. المحالة من مأمورية ضرائب عابدين ثان وحضر عنه الدكتور حنفى أبو العلا المحامى ، قرارا يقضى بتأييد رأى المأمور وعدم الاخذ برأى الادارة المخالف له وجاء بحيثياته مايأتى :

حيث انه يؤخذ من مجموع مواد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولائحته التنفيذية أن مأمور الضرائب هو الجهة الوحيدة المختصة لتقديم اقرارات الممولين اليه ، وتقدير أرباحهم أو خسائرهم ، وتلقى اعتراضاتهم على هذا التقدير ، وفحصها ثم احالة أوجه النزاع الى اللجان فى حالة عدم قبول الممولين لتقديره . وآية ذلك مانصت عليه صراحة المادتين ٢٥ و٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . اذ قررنا انه اذا كان الممول شركة مساهمة أو غير مساهمة أو من أفراد الناس ولم يقدم اقرارا عن أرباحه أو قدم اقرارا ولم يقتنع المأمور بمحتوياته فانه يخطر الممول بالارباح التى يرى اتخاذها أساسا لربط الضريبة على النموذج ١٩ ضرائب ويحدد له ٢٠ يوما لارسال قبوله أو ملاحظاته . فاذا لم يقبل الممول التقدير وأرسل ملاحظات لم يقتنع بها المأمور ، أو لم يرسل ملاحظاته ولم يتم الاتفاق بين المأمور والممول ، فان المأمور يخطره بعزمه على احالة الموضوع الى لجنة التقدير وذلك على النموذج ٢٠ ضرائب اذا لم يقبل وجهة نظر المأمور فى ظرف العشرة أيام التالية لاستلام النموذج سالف الذكر . فاذا انقضت العشرة أيام دون وصول اخطار من الممول بقبوله للتقدير ، يحول الموضوع الى لجنة التقدير ــ غير انه لا يعرض على اللجنة المذكورة سوى الخلاف القائم بين المأمور والممول .

وحيث انه يؤخذ من ذلك ان صاحب الولاية فى التقدير هو مأمور الضرائب وحده ــ ويؤيد ذلك مانصت عليه المادة ٥١ من اللائحة التنفيذية المذكورة التى أشارت الى ان المدير المحلى للضرائب ــ وهو فى درجة أعلى بطبيعة الحال من درجة المأمور ــ لا يكون له اختصاصات المأمور الا فى المناطق التى لا يكون قد عين فيها مأمور ضرائب ــ أى ان المناطق المعين لها مأمورا يكون وحده المختص من الناحية الفنية يجمع ماتقدم ذكره ، غير ان هذا لا ينفى جواز استرشاد المأمور بآراء رؤسائه فيما يعن له ــ ويلاحظ ان الفرق ظاهر بين الاسترشاد والالتزام .

وحيث انه لما تقدم ترى اللجنة ان الرأى الوارد فى خطاب مدير الضرائب على الايرادات المؤرخ ١٩٥٠/٦/٢ لا يعدو أن يكون رأيا يجوز للمأمور ان يهتدى بهديه ــ كما يجوز له أن يطرحه جانبا ويأخذ بغيره ــ وهو على أى حال غير ملزم له من الناحية الفنية .

لذلك قررت اللجنة تأييد رأى المأمور الغامض فى موضوع الخلاف الذى كان يخالف رأى ادارة الضريبة على الايرادات .

ان المجلة ترحب بالمبادىء التى تقابل حضرات القراء من محاسبين ومحامين والتى يرون انها تدعم نظام الضرائب المصرى وتساعد على استقراره

اتفاقات التجارة والدفع

نشرنا فى العدد الماضى نص الاتفاق التجارى بين الحكومة الملكية المصرية وحكومة الجمهورية الألمانية المتحدة . وننشر فى هذا العدد اتفاق الدفع بين الحكومتين والبروتوكول الملحق بالاتفاق .

وقد رمت أحكام الاتفاق التجارى الى تنظيم القواعد الخاصة بحركة التبادل التجارى بين الحكومتين على الأسس الآتية :

١ — تبادل معاملة الدولة الاولى بالرعاية (٢) تطبيق نظام تراخيص التصدير والاستيراد على حركة تبادل السلع بين البلدين . وقد ألحق بالاتفاق قائمتان بالصادرات المصرية الى ألمانيا وصادرات ألمانيا الى مصر (٣) تبادل الفريقين المتعاقدين نفس المعاملة التى تمنح لرعايا بلاده فيما يتعلق بالحيازة والامتلاك واعادة تسجيل حقوق الملكية الصناعية والادبية والفنية (٤) أن تجتمع لجنة مختلطة من الجانبين كل أربعة شهور لبحث ومراقبة النتائج العملية للاتفاق وكيفية تنفيذه (٥) النهوض بالعلاقات التجارية بين رعايا كل من البلدين وتسهيل سفرهم واقامتهم وافتتاح الوكالات فى أراضيهما مشاركة فيما بينهما .

الاتفاق التجارى بين مصر والمانيا

((تابع)) اتفاق الدفع

بين الحكومة الملكية المصرية وحكومة الجمهورية الالمانية المتحدة

ان حكومة المملكة المصرية وحكومه الجمهورية الالمانية المتحدة تحدوهما الرغبة فى تنظيم المدفوعات الجاريه بين مصر والجمهورية الالمانيه المتحدة ، قد اتفقتا على ماياتى :

مادة ١ — يفتح البنك الاهلى المصرى نيابة عن الحكومة الملكية المصرية حسابا بالجنيهات المصرية باسم بنك دويتشر لايندر ، وسيشار الى هذا الحساب فيما يلى باسم « الحساب الالمانى » . ويفتح بنك دويتشر لايندر حسابا بالدويتشمارك باسم البنك الاهلى المصرى ، وسيشار الى هذا الحساب فيما يلى باسم « الحساب المصرى » . وينبغى أن لايظهر رصيد مدين فى أى الحسابين فى أى وقت .

وتقيد فى هذين الحسابين جميع المدفوعات التى يجريها الاشخاص الطبيعيين والمعنوين المقيمون فى مصر .

ولا تقع التحويلات والمدفوعات الخاصة باستهلاك رأس المال فى نطاق أحكام هذا الاتفاق والمدفوعات المنوه عنها فى هذه المادة هى كل المدفوعات الجارية باستثناء الدخل الناتج من رأس المال .

مادة ٢ — ترخص السلطات المختصة فى كلا البلدين — على أساس المعاملة بالمثل ووفقا للوائح مراقبة النقد فى كليهما — بتنفيذ المدفوعات الجارية المشار اليها فى المادة ١ .

مادة ٣ — السعر الذى يطبق على المدفوعات المقيدة فى الحسابين المذكورين فى المادة ١ هو سعر تبادل الجنيه المصرى بالدويتشمارك على أساس السعر الرسمى لكل منهما بالنسبة للدولار الامريكى (يساوى الجنيه المصرى فى الوقت الحاضر ٢ر٨٧١ دولار أمريكى والدويتشمارك ٠ر٢٣٨٠٩٥ دولار أمريكى) . ويطلق على هذا السعر فى المواد التالية « السعر الرسمى » .

وفى حالة تغير السعر الرسمى للدويتشمارك بالنسبة للجنيه المصرى نتيجة لتخفيض الدويتشمارك أو الجنيه المصرى أو كليهما ، فانه تجرى مقاصة الارصدة الدائنة فى الحساب المصرى وفى الحساب الالمانى على أساس الاسعار السائدة قبل اجراء مثل هذا التخفيض أو التخفيضات .

واذا كان الرصيد الناتج عن هذه المقاصة بالعملة التى خفضت أو خفضت بنسبة أعظم فيجب على البلد المدين تسوية هذا الرصيد بنسبة التخفيض .

مادة ٤ — يرخص للبنك الاهلى المصرى ولبنك الدويتشر لايندر أن يبيع كل منهما الى الآخر — ويشترى منه — عملته بالسعر الرسمى ، ومن غير أن يخل هذا بأحكام المادتين ٥ و ٦ التاليتين فيما بعد ، لن يرخص لأى من البنكين بالمطالبة بتحويل الارصدة التى تتجمع لدى البنك الآخر نتيجة لسريان الاحكام السالفة الذكر ، الى عملة ثالثة أو الى ذهب .

مادة ٥ — اذا حدث فى أى وقت أن وجد رصيد مدين فى أى بنك يجاوز مايعادل السبعة ملايين دولار ، فلأى الطرفين المتعاقدين السامين أن يطالب باجتماع لجنة مختلطة تجتمع لمناقشة التدابير التى تتخذ نحو اعادة توازن عمليات المدفوعات .

واذا ماتجاوز الرصيد الناتج عن المقاصة بين الحسابين المذكورين فى المادة ١ مايعادل عشرة ملايين دولار أمريكى ، فان على البنك المدين أن يدفع المبلغ الذى يتعدى هذا الرقم بالدولارات الامريكية أو بعملة ثالثة يتفق بشأنها الطرفان . ويجب أن لا يتأخر السداد عن ثلاثين يوما من تاريخ مطالبة البنك الدائن

مادة ٦ — فى حالة انتهاء أجل هذا الاتفاق يظل الحسابان المشار اليهما فى المادة ١ مفتوحين فترة ستة شهور . ويقيد فى هذين الحسابين المدفوعات الجاريه للسلع والخدمات المتعاقد عليها فى غضون سريان الاتفاق . وفى نهاية فترة الستة شهور ، يقفل الحسابان وتتشاور الحكومتان معا بشأن طريقة تسوية الرصيد الدائن . فاذا لم تصل الحكومتان الى اتفاق فى غضون ثمانية شهور من انتهاء الاتفاق تتم تسوية الرصيد القائم بالدولارات أو اية عملة ثالثه يتفق عليها الطرفان .

مادة ٧ — يضع بنك دويتشر لايندر مع البنك الاهلى المصرى كل التفاصيل الفنية الخاصة بتنفيذ هذا الاتفاق .

مادة ٨ — يصبح هذا الاتفاق ساريا فى بدء الشهر التالى للتوقيع عليه . على أنه يمكن تأجيل سريان الاتفاق شهرا ، معاونة للبنكين على وضع التفاصيل الفنيه .

يعمل بالاتفاق لمدة عام واحد . ويمكن أن يجدد ذاتيا لمدد سنوية أخرى . على أنه يمكن انهاء العمل به اذا ما أعلن أحد الطرفين الساميين المتعاقدين ذلك قبل نهاية مدته السنوية بشهرين

حرر بمدينة فرانكفورت (على الماين) ... ١٩٥٠ من أربع نسخ ، اثنتان بالانجليزية وأخريان بالالمانية ، وكلا النصين معتمدان .

بروتوكول

ملحق بالاتفاق التجارى واتفاق الدفع المبرم بين الحكومة الملكية المصرية وحكومة جمهورية المانيا

ا — توافق حكومة جمهورية المانيا المتحدة وحكومة المملكة المصرية على تطبيق قواعد الاتفاق التجارى واتفاق الدفع الموقعين بتاريخ اليوم على القطاعات الامريكية والبريطانية والفرنسية من برلين .

ب — يظل الاتفاق التجارى واتفاق الدفع المعقودان فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بين السلطات الحربية الامريكيه والانجليزية والفرنسية فى المانيا وبين الحكومة الملكية المصرية والممتدان حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ سارين الى أن يصبح اتفاق الدفع المعقود اليوم نافذ المفعول

جـ — ينقل الرصيد الموجود فى حساب بنك دويتشر لايندر المشترك للصادرات والاعتماد والاستهلاك وقت انتهاء أجل اتفاق المدفوعات المعقود فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ اما الى

الحساب المصرى واما الى الحساب الالمانى – تبعا للأحوال – بنفس السعر الرسمى للدويشمارك

وتسرى قواعد اتفاق المدفوعات الموقع اليوم على مدفوعات العقود المبرمة وفقا لاتفاق المدفوعات او الجنيه المصرى بالنسبه للدولار الامريكى ، القديم .

د – الارصدة المدينه فى الحسابين (المذكورة فى المادة الاولى من اتفاق الدفع) والتى لاتتجاوز مايعادل مبلغ الخمسة ملايين دولار أمريكى ، لاتحتسب عليها فائدة . وأية زيادة على هذا المبلغ تحتسب عليها فائده ١ ٠/٠ سنويا ، ومثل هذه الفائدة تحتسب وتقيد فى الحساب المختص .

هـ – تبذل الحكومة المصرية مافى وسعها لحصر قيمة العقود الطويلة الاجل المبرمة بين الحكومة المصرية والبيوت الصناعية الالمانية وحصر المدفوعات التى تستحق وفقا لهذه العقود ، وذلك طوال سريان اتفاق الدفع . وعند احتساب الرصيد المذكور فى المادة الخامسة من اتفاق الدفع يؤخذ فى الحساب المدفوعات المستحقة أثناء سريان الاتفاق الحالى بالنسبه لتلك العقود الطويلة الاجل وتعامل كانها قد قيدت فى الجانب الدائن من الحساب الالمانى .

و – هذا البروتوكول جزء لايتجزأ من اتفاق التجارة والدفع الموقع بتاريخ اليوم .

كتاب رقم ١

ملحق للاتفاق التجارى الالمانى المصرى

الى رئيس الوفد المصرى حضرة صاحب العزة عبد الله فكرى اباظه بك

ياصاحب العزة

أتشرف بان انهى الى عزتكم أن الجمهورية الالمانية المتحدة يهمها كثيرا الحصول على كمية من الارز المصرى الكارجو قدرها خمسون الف طن .

فاذا سمحت حالة التموين فى مصر ، أكون كثير الممنونية ان اذنت الحكومه الملكية المصرية بتصدير هذه الكمية الى جمهورية المانيا المتحدة

وفضلا عما تقدم استرعى النظر الى انه بالنسبة للعوامل الموسميه ، يمكن استيراد البصل المصرى الى أراضى جمهورية المانيا المتحدة خلال الفترة من أول مارس حتى ٣١ مايو فقط

المخلص : دكتور هانس شتراك

الى رئيس الوفد الالمانى الدكتور هانس شتراك

جناب الرئيس

أتشرف بان أقرر تسلمى كتابكم الآتى نصه :

أتشرف بان أنهى الى عزتكم أن الجمهورية الالمانية المتحدة يهمها كثيرا الحصول على كمية من الارز المصرى الكارجو قدرها خمسون الف طن . فاذا سمحت حالة التموين فى مصر أكون كثير الممنونية ان اذنت الحكومة الملكية المصرية بتصدير هذه الكمية الى جمهورية المانيا المتحدة

وفضلا عما تقدم استرعى النظر الى انه بالنسبة للعوامل الموسمية يمكن استيراد البصل المصرى الى أراضى جمهورية المانيا المتحدة خلال الفترة من أول مارس حتى ٣١ مايو فقط .

وساقوم بابلاغ محتويات كتابكم الى حكومتى وانى على اتم استعداد لبذل توصيتى كى تسمح بتصدير الكمية المطلوبة من الارز الكارجو الى المانيا ، بشرط أن يكون قد استورد من البصل خلال الفترة المذكورة ماتصل كميته الى تسعة عشر الف طن ، أو ماتعادل قيمته مليونا ونصف مليون من الدولارات الامريكية ، كما شرحت ذلك فى محادثاتنا خلال المفاوضات .

المخلص : عبد الله أباظه

الخطاب رقم ١ ب

حضرة صاحب العزة عبد الله آباظه بك رئيس الوفد المصرى

بالاشارة الى الاتفاق التجارى واتفاق الدفع الموقع عليها بتاريخ اليوم لى الشرف أن أؤيد الاتفاق الآتى

يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بمنح سفن الطرف الآخر معامله لاتقل سخاء عن المعاملة التى تمنح لسفن دولة ثالثة . ويسرى هذا التعهد على حرية الدخول الى الموانى والانتفاع من التسهيلات التى تمنح فى الموانى والعوائد والرسوم والخدمات التى تمنح للسفن وتموينها وكذلك على تسهيلات شحن وتفريغ السفن ونزول البحارة الى الساطىء .

المخلص : الدكتور هانز شتراك

خطاب رقم ١ ب

حضرة المحترم الدكتور هانز شتراك رئيس الوفد الالمانى

بالاشارة الى الاتفاق التجارى واتفاق الدفع الموقع عليهما بتاريخ اليوم لى الشرف أن أؤيد الاتفاق الآتى

يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بمنح سفن الطرف الآخر معاملة لاتقل سخاء عن المعاملة التى تمنح لسفن دولة ثالثه ويسرى هذا التعهد على حرية الدخول الى الموانى والانتفاع من التسهيلات التى تمنح فى الموانى والعوائد والرسوم والخدمات التى تمنح للسفن وتموينها وكذلك على تسهيلات شحن وتفريغ السفن ونزول البحارة الى الشاطىء .

المخلص : عبد الله أباظه

الى حضرة صاحب العزة عبد الله أباظه بك وكيل وزارة بالقاهرة

بالاشارة الى اتفاق التجارة والدفع المبرم بين جمهوريه المانيا المحتلة والمملكة المصريه والذى رقع اليوم ، أتشرف برجاء عزتكم الحصول على موافقة حكومتكم بشأن امكان استعادة جميع حقوق الملكيه الصناعيه الالمانيه التى انتهت بمضى المدة منذ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وأن المبالغ المستحقة بسببها تبعا لذلك يمكن – ان دعت الضرورة – أن تدفع على أساس اتفاق الدفع

وأتشرف بأن أطلب الى عزتكم عرض هذا الرجاء على حكومتكم فى أقرب فرصة ممكنة ، واقناع السلطات المختصة باتخاذ قرار يرضى عنه الطرفان .

دكتور : هانس شتراك

الى الدكتور هانس شتراك وزارة الاقتصاد فرانكفورت

عزيزى الدكتور شتراك

أتشرف بان أبدى تسلمى كتابكم بتاريخ ٧ اكتوبر ١٩٥٠ التالى نصه :

بالاشارة الى اتفاق التجارة والدفع المبرم بين جمهوريه المانيا المتحدة والمملكة المصرية والذى وقع اليوم . أتشرف برجاء عزتكم الحصول على موافقه حكومتكم بشأن امكان استعادة جميع حقوق الملكية الصناعية الالمانية التى انتهت بمضى المدة منذ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ وأن المبالغ المستحقة بسببها تبعا لذلك يمكن – ان دعت الضرورة – أن تدفع على أساس الدفع .

وأتشرف بأن أطلب الى عزتكم عرض هذا الرجاء على حكومتكم فى أقرب فرصة ممكنة ، واقناع السلطات المختصة باتخاذ قرار يرضى عنه الطرفان .

وسأقوم بابلاغ محتويات كتابكم الى حكومتى فى أقرب فرصه ممكنه للنظر فى أمره

المخلص : عبد الله أباظه

كتاب رقم ١ جـ

الى رئيس الوفد المصرى حضرة صاحب العزة عبد الله أباظه بك

ياصاحب العزة

اسارة الى المادتين ٥ و ٦ من اتفاق الدفع الموقع بين بلدينا اليوم أؤيد بأنه قد تم الاتفاق على ألا تطالب حكومه جمهورية المانيا الاتحادية بأية عملة ثالثة عدا الجنيه الاسترلينى فى أداء المدفوعات المنوه عنها فى المادتين السالفتى الذكر

وفى حالة استحقاق المدفوعات المشار اليها فى المادتين ٥ و ٦ من اتفاق الدفع ، تبدى حكومة جمهوريه المانيا الاتحاديه رغبتها فى قبول الجنيهات الاسترلينيه ، مع ملاحظة أن هذه المبالغ ستقيد فى الجانب الدائن من حساب الجنيهات الاسترلينيه الذى يمسك فى دفاتر بنك انجلترا .

ومن المفهوم – من الجهة الاخرى – أن الحكومة الملكية المصرية لن تميم أيه عراقيل على استيراد السلع التى منشؤها جمهوريه المانيا الاتحاديه ولو أنه بمقتضى الشرط الوارد فى المادة ١ من الاتفاق التجارى تمنح الحكومة الملكيه المصرية تراخيص الاستيراد للواردات من المانيا الى مصر

المخلص : دكتور هانس شتراك

الى رئيس الوفد الالمانى الدكتور هانس شتراك فرانكفورت ماين

جناب الرئيس

أتشرف بان أبدى تسلمى لكتابكم بتاريخ اليوم الآتى نصه :

اشارة الى المادتين ٥ و ٦ من اتفاق الدفع الموقع بين بلدينا اليوم أؤيد بأنه قد تم الاتفاق على ألا تطالب حكومة جمهوريه المانيا الاتحادية بأية عملة ثالثة عدا الجنيه الاسترلينى فى أداء المدفوعات المنوه عنها فى المادتين السالفتى الذكر

وفى حاله استحقاق المدفوعات المشار اليها فى المادتين ٥ و ٦ من اتفاق الدفع ، تبدى حكومة جمهوريه المانيا الاتحادية رغبتها فى قبول الجنيهات الاسترلينيه مع ملاحظه أن هذه المبالغ ستقيد فى الجانب الدائن من حساب الجنيهات الاسترلينية الذى يمسك فى دفاتر بنك انجلترا .

ومن المفهوم – من الجهة الاخرى – أن الحكومة الملكية المصريه – لن تقيم أية عراقيل على استيراد السلع التى منشؤها جمهورية المانيا الاتحاديه ولو أنه بمقتضى الشرط الوارد فى المادة – ١ – من الاتفاق التجارى تمنح الحكومة الملكية المصرية تراخيص الاستيراد للواردات من المانيا الى مصر .

المخلص : دكتور هانس شتراك

وانى قد اطلعت ووافقت على ماتضمنه نيابة عن الحكومة الملكية المصرية .

المخلص : عبد الله أباظه

الثقة التجارية
أو حماية عناصر الملكية الصناعية

ان المعاملات التجارية ترتكز على الثقة . وان أول مايهتم به التاجر الامين أن يضمن لنفسه الثقة التى تتناسب مع مقدرته المالية ، وان من أوجب واجبات الدولة أن توفر الاداة

السليمة التى تعطى فى كل وقت صورة صحيحة للمركز المالى للتاجر والتى على أساسها يمنحه عملاؤه ثقتهم .

الاشهار عن التجار

وقد عملت وزارة التجارة والصناعة على تحقيق هذه المبادىء . فاستهلت عملها فى سنة ١٩٣٤ بانشاء سجل يحصر التجار أفرادا كانوا أو شركات، وينطوى السجل على كل بيان يمكن الاستفادة منه فى الوقوف على أهلية التاجر ، ومدى نشاطه ، ودرجة استقراره ، ورأس مال الشركة ، ووكلاء التاجر ومدى التفويض الممنوح لهم ، وكل حكم من شأنه أن يؤثر فى موقف التاجر المالى كأحكام الافلاس والحجر، وقد أدى هذا النظام ومازال يؤدى خدمات عظيمة للحياة التجارية وفقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٤ الخاص بالسجل التجارى « نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٠ فى ١٢ من شهر يولية سنة ١٩٣٤ »

الاشهار عن بيع المحال التجارية ورهنها

وأنشىء بعد ذلك سجل للاشهار عن العقود الخاصة ببيع المحال التجارية ورهنها ، والغرض منه تيسير تداول المحال التجارية بامكان بيعها باعتبارها مجموعة مستقلة وحفظ ماللبائع من حق الامتياز ودعوى الفسخ استيفاء لثمن البيع ، واباحة رهن المحل ومايشتمل عليه من مهمات وآلات ومقومات غير مادية - ويحصل القيد فى السجل وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها « نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ فى ٧ من شهر مارس سنة ١٩٤٠ »

الاشهار عن الاسماء التجارية

ولاول مرة - فى تاريخ مصر - يصدر قانون لتعريف الاسماء التجارية وتنظيم استخدامها والاشهار عنها وحمايتها وترتيب العقوبات الجنائية لمن يحاول تقليدها أو تزويرها ، القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بالاسماء التجارية نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ فى ٢٦ من شهر مارس سنة ١٩٥١ »

ويترتب على صدور القانون تسجيل الاسماء التجارية القائمة بحيث تطابق القيود التى فرضها القانون والاستمرار فى تسجيل مايستجد فى مصر من هذه الاسماء .

ولا يحصل التسجيل الا بعد فحص سابق ، بمعنى ان مكاتب التسجيل التى ستنشأ تنفيذا للقانون - يجب قبل الشروع فى التسجيل التحقق من أن الاسم التجارى الجديد لايماثل أو يشابه الاسماء التجارية السابق تسجيلها .

الاشهار عن العلامات التجارية

ولدعم الثقة التجارية ، ولكى يكون أصحاب الشأن على علم بعدد العلامات التجارية التى يستخدمها التاجر ومدى رواجها ، أعدت وزارة التجارة والصناعة سجلا لهذا الغرض بموجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ « نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٩ فى ١٣ من شهر يوليه سنة ١٩٣٩ »

ولايحصل تسجيل العلامة التجارية الا بعد فحص سابق . بمعنى ان الادارة لاتقبل طلب التسجيل الا بعد اتخاذ مايأتى :-

١ - ان تتحقق من ان العلامة فى حد ذاتها تصلح من الوجهة الفنية لتمييز المنتجات الخاصة بها وهى عملية تتطلب الكثير من الثقافة ومن المهارة .

٢ - أن تتحقق - بعد ذلك - من ان العلامة فى أى جزء من أجزائها ، وفى كل شكل من أشكالها ، لاتطابق أو تشابه علامة سبق تسجيلها وهى عملية تتطلب الكثير من الجهد للمقارنة بين العلامة الجديدة والعلامات السابق تسجيلها من ذات الفئة .

والنظام الذى تتبعه ادارة التسجيل هو أرقى الانظمة العالمية فى تسجيل العلامات التجارية ، بل هو خلاصة المزايا التى أخذت من ادارات التسجيل فى انجلترا وفرنسا وسويسرا وألمانيا

الاشهار عن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية

تمشيا مع المبدأ المتبع فى تسجيل العلامات التجارية ، أعدت وزارة

التجارة والصناعة ، سجلا لتسجيل الاختراعات • وسجلا لتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية وفقا لاحكام قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ « نشر بالجريدة الرسمية العدد ١١٣ فى ٢٥ من شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ »

ويقصد بالاختراع ، كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعى سواء تعلق بمنتجات صناعية جديدة أو بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أو بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة •

ويعتبر رسما او نموذجا صناعيا كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بألوان أو بغير الوان لاستخدامه فى الانتاج الصناعى بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية كالرسوم التى توضع على المنسوجات والابسطة وورق الحائط وكنماذج الاثاث والاوانى الصينية وخزائن المجوهرات وادوات الزينة •

ومن مزايا قانون الاختراع انه عامل جوهرى لتصنيع البلاد ورفع مستوى المعيشة فيها ، ذلك ان الاختراعات العالمية والمحلية لابد من تسجيلها لحمايتها ، وان الحماية لا تستمر الا اذا عمل صاحب الاختراع على استغلاله فى مصر عن طريق مصانع تقام فى مصر •

فضلا عن ذلك فان تحرير مواصفات التى تقدم للتسجيل باللغة العربية ونشرها ووضعها تحت تصرف كل ذى مصلحة يؤدى حتما الى رفع المستوى العالمى فى كل ناحية من النواحى الفنية ـ كما ان الوزارة تتلقى بصفة دورية ومنتظمة صورا من مواصفات الاختراعات التى تسجل لدى معظم دول العالم •

ويحصل التسجيل سواء للاختراعات أو للرسوم والنماذج الصناعية وفقا لاحدث المبادىء العالمية ، وتعتبر الادارتان المختصتان مثلا اعلى لما يجب ان تكون عليه الادارات الحكومية الفنية ، ووضعت لهما انظمة تدعو للفخر والاعجاب •

الدكتور يوسف جرجس برسوم
مراقب عام
مصلحة الملكية الصناعية

« البقية فى العدد القادم »

احصائيات عن الملكية الصناعية فى مصر

بيان عن شهر ابريل ١٩٥١

١ ـ طلبات مقدمة للتسجيل	١٦٩
٢ ـ طلبات تنازل عنها اصحابها	٨٠
٣ ـ طلبات رفضت	ـ
٤ ـ علامات تم تسجيلها	٥٩
٥ ـ الرسوم المحصلة :	مليم جنيه
ا ـ رسوم تسجيل	٢٩٢ر٠٠٠
ب ـ رسوم تجديد الحماية	٢٤١ر٠٠٠
ج ـ رسوم مختلفة	٢٣٥ر٢٧٠
مجموع الرسوم	٧٦٨ر٢٧٠

●

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة فى السجل التجارى

محال مملوكة لافراد

متاجر	١١٦١
مصانع	٢٥

محال مملوكة لشركات

متاجر	٢٥١ .
مصانع	٤٥

●

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع	ـ
حالات الرهن	٣

●

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر (ذات الصفة التجارية)

عن شهر ابريل سنة ١٩٥١

شركات تضامن :

تجارية	٥٥٧٣٠٩ر١٤١
صناعية	٥١٣٧٠ر٠٠٠

شركات توصية بسيطة :

تجارية	٧٦٤٣٨ر٨٠٠
صناعية	٩٩٥٠ر٠٠٠

شركات توصية بالاسهم

تجارية	٢٦٠٠٠ر٠٠٠
صناعية	٠٠٠٠٠٠٠

شركات مساهمة :

تجارية	١٠٠٠٠ر٠٠٠
صناعية	٠٠٠٠٠٠٠٠

●

رؤوس اموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لرأس المال الوارد فى عقد تأسيسها والمقيدة فى السجل التجارى

شركات تضامن :

تجارية	٠٠٠٠٠٠٠٠
صناعية	٠٠٠٠٠٠٠٠

شركات توصية بسيطة :

تجارية	٢٣٦٥١٢٠ر٧٧٥
صناعية	٠٠٠٠٠٠٠٠

شركات توصية بالاسهم :

تجارية	٠٠٠٠٠٠٠٠٠
صناعية	٠٠٠٠٠٠٠٠٠

شركات مساهمة وما فى حكمها

تجارية	٢٢٩٥٢٥ر٠٠٠
صناعية	٠٠٠٠٠٠٠٠

●

بيان بطلبات وكلاء البراءات

طلبات تحت الفحص	٤١
طلبات مقدمة	٢١
طلبات قبلت	٢٦
طلبات رفضت	ـ
الرسوم المحصلة	١٠٥ر٠٠٠

قوانين وقرارات

منشورات ضرائبية

قسم الضرائب على الايرادات

شعبة القضايا

كتاب دورى رقم (٣٠٥) بشأن تنفيذ الاحكام الصادرة ضد المصلحة

رغبة فى توحيد الاجراءات الخاصة بتنفيذ الاحكام الصادرة ضد المصلحة ورد المبالغ المستحقة للممولين • على المأموريات المختلفة ان تتبع التعليمات الاتية : —

أولا — رد المبالغ المحصلة بدون حق لا يكون الا بناء على طلب الممول وتحال جميع طلبات الرد الواردة للادارة العامة او الادارة المحلية على المأمورية المختصة •

ثانيا — تقوم كل مأمورية بفحص طلبات الرد تنفيذا للاحكام الصادرة برد مبالغ محدودة فاذا كان الحكم يدعو أولا الى اجراء تسوية لتحديد المبلغ المطلوب رده قام المأمور الفاحص بتحديد المبلغ المستحق الرد • وبعد اتمام اجراءات الردتعتمدمن المأمورالاول

ثالثا — يقدم المأمورالمختص تقريرا مفصلا بكل حالة على حدة مشفوعا برأيه على ان يرفق به كشف موقع عليه منه موضحا به تاريخ سداد الضريبة ورقم ايصال استلامها وطريقة السداد — نقدا او بشيك او بحواله أو باذن بريد — ورقم وتاريخ علم خبر توريد متحصلات اليوم اذا كان السداد نقدا • فاذا كان الممول محقا فى طلبه ومسددا كافة الضرائب المستحقة عليه مما صدرت به اوراد لغاية تاريخ النظر فى طلبه ففى هذه الحالة يكلف الكاتب المختص بتحرير استمارة ٥٠ ع ح •

رابعا — يراعى فى تحرير الاستمارة ٥٠ ع ح ان تملأ جميع خانات القسم (ا) او خانة البيانات بالقسم (ب) منها على ان يوقع كاتب حسابات المأمورية فى خانة كاتب المراجعة والمأمور المختص فى خانة رئيس القسم بعد التأكيد من أنه ليس على الممول ضرائب مستحقة لغاية تاريخ ارسال الاوراق على ان يثبت ذلك بالاستمارة مع اثبات عدم صرف المبلغ المستحق وعلى ان يقوم بذلك المأمور المختص •

خامسا — اذا تبين بعد فحص الطلب ان الممول مازال مستحقا عليه ضريبة اخرى سواء من ذات نوع الضريبة المطلوب رد قيمة ما تسدد لحسابها بالزيادة او خطأ أو من ضريبة اخرى سارت الاوراق سيرها المعتاد مع ايضاح نوع الضريبة وقيمة المستحق على الممول للنظر فى خصمه واجراء التسوية • فاذا كان المبلغان المطلوب تسويتهما مما تنطبق عليهما شروط المقاصة القانونية أجريت التسوية دون الحاجة الى موافقة الممول . أما اذا تعذرت المقاصة القانونية فتؤخذ موافقة الممول بقبوله التسوية •

سادسا — يرسل المدير المحلى تقرير المأمور المختص بعد درسه الى شعبة القضايا بقسم الضرائب على الايرادات مع ابداء ملاحظاته والتوقيع بالاعتماد على الاستمارة ٥٠ ع ح بجانب المأمور فى حالة الموافقة على الرد •

سابعا — تقوم شعبة القضايا بقسم الضرائب على الايرادات بفحص الموضوع وفى حالة الموافقة على الرد تحول الاوراق الى ادارة الحسابات للمراجعة الحسابية والصرف •

ثامنا — يقوم المأمور المختص — فى حالة الصرف — بتسليم المبالغ المستحقة الرد • على ان يراعى ان تؤخذ المخالصة القانونية على صور الاحكام التنفيذية واعتماد توقيع المستلم •

تاسعا — بعد انتهاء هذه الاجراءات ترسل الادارات المحلية صور الاحكام التنفيذية المأخوذ عليها المخالصات اللازمة الى ادارة الحسابات •••

قسم الضرائب على الايرادات

منشور رقم (١٦٦)

أوجبت المادة ٥١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ على من يتنازل عن كل أو بعض المنشأة وكذا على المتنازل له تبليغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل فى مدى ستين يوما من تاريخ حصوله .

وجعلت كلا من المتنازل والمتنازل له مسئولا بالتضامن عما استحق من ضرائب على المنشآت المتنازل عنها الى تاريخ التنازل • فى حدود وباوضاع معينة •

ولما كانت قوانين الضرائب لم تضع احكاما خاصة — غير ما اسلفناه — لهذا التضامن ، كان من المتعين اعمال احكام القانون المدنى بشأنها •

ولما كانت احكام القانون المدنى الجديدة غير أحكام القانون القديم فى هذا الشأن •

اذ كانت المادة ١٦٦/١١٠ من القانون المدنى القديم تقضى بأن مطالبة احد المدينين المتضامنين مطالبة رسمية واقامة الدعوى عليه بالدين يسريان على باقى المدينين •

بينما نصت المادة ٢٧٣ فقرة (٢) من القانون المدنى الجديد على أنه اذا اعذر الدائن احد المدينين المتضامنين او قاضاه فلا يكون لذلك أثر بالنسبة الى باقى المدينين •

ومن مقتضى ذلك أن تختلف الاجراءات التى تتبع حيال الزام المتنازل له بالتضامن عما استحق من ضرائب على المنشأة المتنازل عنها الى تاريخ التنازل .

ففى ظل القانون المدنى القديم ويعمل به حتى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٤٩ تعتبر اجراءات تقدير الضريبة التى اتخذت حيال المتنازل صحيحة فى مواجهة المتنازل له الذى يسأل عن الضرائب المستحقة على المنشأة — فى الحدود السالفة الاشارة اليها — دون حاجة الى اتخاذ اى اجراء جديد فى مواجهته •

أما فى ظل القانون المدنى الجديد — ويعمل به حتى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٤٩ — ١٩٤٩ فيفرق بين حالات ثلاث :

الحالة الاولى — ان تعلم المصلحة المتنازل له قبل اتخاذ اى اجراء من اجراءات التقدير وهنا يتعين اتخاذ اجراءات التقدير فى مواجهة جميع المدينين المتضامنين أى المتنازلين والمتنازل اليهم جميعا •

الحالة الثانية — أن تعلم المصلحة المتنازل له قبل ان تتم اجراءات التقدير ولكن بعد أن كانت قد قطعت شوطا فيها ، وفى هذه الحالة يتعين تتمة الاجراءات فى مواجهة جميع المدينين المتنازل منهم والمتنازل اليه • أما ما يتم قبل ذلك فيقع صحيحا متى اتخذ فى مواجهة المدين المعروف للمصلحة «المتنازل» وطبقا لنصوص القانون .

الحالة الثالثة — أن تعلم المصلحة كافة الاجراءات التى تسرى فى

المتنـــــازل له دون حاجة الى أى اجراء جـديد ، اذ لم يكن المتنازل له اذ ذاك مدينا بالتضامن للمصلحـة ـ أو على الاقل لم يكن معروفا لها . ومن ثم فليس له ان يطالب باتخـاذ الاجراءات فى مواجهته من جديد اذ لايجـوز لشخص أن يستفيد من اهماله أو مخالفته للقانون .

ادارة التحصيل

كتاب دورى ٣٣ ((حجز))
بشأن اجـراءات الحجز التحفظى على العقار

تنص المـادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمـادة ٢٨ من القـانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فى الفقرة الثانية على مايأتى : ـ

« استثنــــاء من أحكام قانون المرافعـــــات ، للمدير العام لمصلحة الضرائب ـ اذا تبـين لها أن حقوق الخزانة معرضـــــة للضياع .. أن يصدر امرا بحجز الاموال التى يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت وتعتبر هـذه الاموال محجوزة بمقتضى هذا الامر حجزا تحفظيا ولا يجـــوز التصرف فيها الا اذا رفع الحجـــز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العـــام أو يكون قد مضى شهـــران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة . »

ويحـدث ان يكون من بين اموال المدين عقــارات ، ونظرا لاختلاف الاجراءات الخاصة بالحجز العقارى عن الاجراءات الخاصة بالحجز على المنقول .. فقدتم الاتفاق معمصلحة الشهر العقارى على اتباع الاجراءات الآتية عند الحجز على العقار :

١ ـ يحـرر امر الحجز التحفظى العقارى على عقد ازرق يذكر به اسم الشارع والشياخة والقسم الموجود به العقــار ـ دون ذكر رقم الملك أو الحـــدود ـ هذا اذا كان العقارمن المبانى اما اذا كان العقار من الاراضى الزراعيــــة .. فيذكر بالعقد اسم الجهـة والمركز والناحية او الشياخة ـ دون ذكر رقم القطعة او الحدود ايضا .

٢ ـ يوقع الامر من المدير العـام ويبصم بخاتم الدولة .

٣ ـ يرسـل الى مصلحة الشهر العقارى لاشهاره .

وعلى ذلك فعلى الادارات المحلية عند طلب توقيعالحجز التحفظى على أموال المموّلين المدينين ـ اذا كان من بينهـا عقارات .. ان ترفق بطلب توقيع الحجز التحفظى العقد الازرق محررا كما سبق بيانه فىالبند رقم١ وذلك لاعتماده منا عند الموافقة على استصدار امر الحجز التحفظى .

ولمـا كان الحجز التحفظى يسقط من تلقاء نفسه اذا مضى شهران من تاريخ اشهـــار امر الحجز التحفظى فحرصا على ان لا تكون هناك فرصة للممـــول لتهريب عقاراته .. نرى فى حالة توقيع الحجـز التحفظى على العقار ان تطلب الادارات المحلية ـفى نفس الوقت ـ كشف التحــديد ليكون تحت يد المصلحة حتىيتسنى لها بمجرد الانتهاء منمحاسبة الممول تسجيـل الانذار واتخاذ اجراءات الحجز العقــارى العادية طبقا للامر العالى الصــادر فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠ المعـدل بمقتضىالامر الصادر فى ٤ نوفمبر سنـــة ١٨٨٥ والامر العالى الصادر فى٢٦مارسسنة١٩٠٠

قسم الضريبة العـامة على الايراد

منشور رقم (٥)
بشــأن ضابط التمييز بين الاعالة والنفقة فى مجال تطبيق المادتين٧ ، ٩ من القــانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩

تقضى المـادة ٩ من القـانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بأن يخصم للممول من ايراده السنـوى الكلى خمسون جنيها نظير كل ولد منأولاده وزوجته الذين يعولهـم وذلك فى حدود مائتى جنيـه وبشرط الا يزيد هذا الايراد عن ٢٠٠٠ جنيه .

وتقضى المـادة ٧ فقرة ٢ بجواز خصـم مايكون الممول قد دفعه من النفقـات الملزم بها قانونا أوتنفيذا لحكم قضـــــائى اذا تقررت عليه بدون مقابل .

ولمـا كانت الزوجـة والاولاد ممن يستحقون النفقة قانونا ، فقد وجب لسلامة التطبيق التمييز بين الاعالة والنفقة بالنسبـة اليهم على ضوء المبادىء الآتية : ـ

أولا ـ فيما يتعلق بالاولاد :

تتحقق الاعالة اذا كانوا يعيشون فى معاشهــم عليه ، وفى هذه الحالة يتمتع الاب باعفـــاء مقابل الاعباء العائلية لهم طبقا للمادة ٩ وفى حدود المـــادة ١٠ أى اذا لم يمكن دحض القرينـــة القانونيـــة المبينة بها بالدليل العكسى .

ولا مجال لانتفاعه بخصم مايدفعه لهم على سبيلالنفقة الا فى حالتين : ـ

١ ـ صـدور حكم قضائى بتقرير نفقة لهم ..

٢ ـ اقامتهـــم فعلا فى معيشة منفصلة عن ابيهـــم ، متى كانت اقامتهم فىرعايته غيرواجبة شرعا بأن كانوا صغارا فىحضانة أمهم المطلقة او غـيرها من الحاضنات أو كانوا بالغى الحلم (١٥ سنة فاكثر) من الذكور أو الاناث الثيبات أو العجائز

ثانيا ـ فيما يتعلق بالزوجة :

يفترض ان الزوج يعـول زوجته مادامت على ذمته ، ولذا ينتفع فقط بحـكم الاعالة بموجب المـادة ٩ مالم يتقرر للزوجـة نفقة بموجب حكم قضائى فيكون واجب التنفيذ

على أنه ينبغى قبل اعتماد خصم النفقات طبقا للمادة ٧ فقرة ٢ ـ ولو كانت مقررة بحـكم ـ التحق من جدية الالتزام بالنفقـة وقيام الممول بدفعها فعلا والتناسب بين مقدارها وظروف من دفعت لهم وحالة الممول وايراداته وذلك درءا الصـــورية والتواطؤ على الاضرار بحقوق الخزانة

احصائيات

الاحصائيات عظيمة الاهمية في عالم المال والاقتصاد لانها تدل على الاتجاهات العامة للاسواق المالية والتجاريه فضلا عن دلالتها على أثر مايصدر من تشريعات أو قرارات أو يتخذ من علاج لمختلف المشاكل الاقتصاديه . وقراءة الارقام في مسألة بالذات قد يؤدي الى نتائج مضلله فيجب أن تقرن بالعوامل الاخرى وبنواحي النشاط الاقتصادي المتعددة . وستطالع القارىء في هذا الباب بكل ما تيسر لنا الحصول عليه من معلومات احصائية محلية أو دولية . وستلقى الارقام التي تنشر في هذه الصفحة ضوءا على كثير من الابحاث والمقالات التي تحتويها هذه المجلة

الرقم القياسي للاسعار الجملة في مصر

(يونيو - اغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠)

الشهور	أسعار الجملة عامة	جملة المواد الغذائية	المواد الصناعية: العقاقير الطبية	الجلود ومواد الدباغة	المنسوجات القطنية والصوفية	المعادن	الاسمدة	مواد البناء	الورق	صابون ومواد اخرى	الوقود	المواد الغذائية: جملة المواد الغذائية	مواد غذائية اخرى	السكر والشاي والبن	اللحوم والاسماك	زيوت الأكل	منتجات الألبان	الغلال
ديسمبر ١٩٤٠	١٤٢و٥	—	١٢٥	١٥٩	١٤٣	٢٣٤	١٦١	٢٢١	٢٥١	١٦٢	٢٠٤	—	١٥٢	١٣٦	١٢١	١٦٦	٣٣٢	١١٣
« ١٩٤١	١٨٢و٥	—	١٤٠	٢٠٢	١٦٩	٢٩٤	٢٢٨	٢٦١	٣٦٧	٢١٤	٢٢٢	—	١٨٣	١٥٧	١٥٣	١٨٨	١٦٢	١٦٠
« ١٩٤٢	٢٥١—	—	١٤٠	٢٥٠	٢٦٦	٤٠٨	٢٨٤	٢٩٤	٤٢٤	٢٧١	٢٢٧	—	٣٤٩	١٧٣	٢١٣	٢٦٨	٢٤٨	٢٢٤
« ١٩٤٣	٢٩٢و٧	—	١٨٠	٣١١	٢٦٦	٤٦٠	٣٢٦	٣١٩	١٧٠٤	٣٢٠	٢٥٨	—	٣٥١	٢٤٠	٢٨٣	٣١٩	٣٣٥	٢٣١
« ١٩٤٤	٣٣٠و٣	—	٣٠٠	٤١٢	٣٠٠	٥٣٦	٣٦٥	٤٩٨	١٨٥٩	٣٦٣	٢٤٥	—	٤٠٠	٢٢٥	٣٠٣	٣٨٥	٤٤١	٢٨٣
« ١٩٤٥	٣٣٣و٤	—	٣٠٠	٤٣٨	٣٠٥	٣٩٣	٣١٠	٦٢٨	١٢٢١	٣٧٨	٢٥٢	—	٣٨٩	٢٤١	٢٩٤	٣٤٣	٤٢٤	٢٨٣
« ١٩٤٦	٣١٦—	—	٣٠٠	٣٤٨	٢٧٧	٣٤٠	٢٩٨	٣٧٠	٤٦١	٣٨٦	٢٤٣	—	٤٥٨	٣٣٩	٣٠٨	٤٠٦	٤٣٤	٢٦٩
« ١٩٤٧	٣١١—	٣٢٧	٣٠٠	٣٤٠	٣١٨	٣٧٣	٣٣٩	٤١٨	٤٤٣	٣٨١	٢٤٨	٢٩٧	٣٥٢	٢٤١	٣٠٢	٤٠٨	٣٨٦	٢٤٨
« ١٩٤٨	٣٢٤و٣	٣٥٤	٢٩٠	٣٣٠	٣٤٣	٣٧٥	٣٤١	٤٠٣	٤١٠	٣٩٥	٢٥٩	٢٩٨	٢٧٨	٢٣٣	٣١٧	٤٦٩	٣٨٠	٢٥١
« ١٩٤٩	٣٢٢—	٣٦٠	٢٨٠	٣٢٩	٣٥٨	٣٥٨	٣٦٦	٣٤٧	٣٥١	٣٦٢	٢٧٢	٢٩١	٣٤١	٢٨٩	٣٢٥	٣٤٥	٣٨٩	٢٣٨
يناير ١٩٥٠	٣٢٥و٤	٣٦٦	٢٨٠	٣٣٤	٣٥٨	٣٥٥	٣٦٦	٣٤٧	٣٤٢	٣٦٤	٢٧٢	٢٩٢	٣٣٨	٢٧٦	٣٢٩	٣٥١	٣٩٢	٢٣٧
فبراير «	٣٢١و٨	٣٥٦	٢٨٠	٣٣٥	٢٥٥	٣٥٥	٣٦٦	٣٤٧	٣٤٢	٣٦٤	٢٧٢	٢٩٣	٣٤٣	٢٧٦	٣٤٠	٣٥١	٣٩٥	٢٤٠
مارس «	٣٢٨و٨	٣٥٦	٣١٠	٣٣١	٣٥٣	٣٥٥	٣٦٦	٣٤٧	٣٤٤	٣٦٣	٢٧٢	٣٠٦	٣٥٣	٢٧٦	٣٥٠	٣٥١	٣٩٥	٢٤٤
ابريل «	٣٣٥و١	٣٦٨	٣١٠	٣٤٢	٣٦٤	٣٥٥	٣٦٦	٣٤٧	٣٣	٣٦٣	٢٦٧	٣٠٨	٣٥٨	٢٧٦	٣٤٣	٣٥٣	٤٢٤	٢٤٤
مايو «	٣٣٧و١	٣٧٠	٣١٠	٣٤٥	٣٧٤	٣٣٩	٣٦٦	٣٣٠	٣٣٦	٣٥٩	٢٦٨	٣١١	٣٦٨	٢٧٦	٣٤٢	٣٣٤	٤١٧	٢٤٧
يونيو «	٣٣٦و٦	٣٧٠	٣١٠	٣٤٩	٣٦٦	٣٣٩	٣٦٦	٣١٧	٣٢٩	٣٦٠	٢٦٨	٣١٠	٣٦١	٢٧٧	٣٤٣	٣٣٢	٤١١	٢٤٩
يوليو «	٣٤٢و٢	٣٧٤	٣١٠	٣٥٢	٣٦٩	٣٥٧	٣٦٦	٣٣٢	٣٤١	٣٦٠	٢٦٨	٣١٦	٣٧٢	٢٧٧	٣٤٢	٣٣٢	٤١٨	٢٥٥
اغسطس «	٣٤٤و٢	٣٧٣	٣١٠	٣٥٤	٣٥٨	٣٨١	٣٦٦	٣٥٤	٣٤٩	٣٦٣	٢٦٨	٣٢٠	٣٧٩	٢٧٧	٣٣٩	٣٣٦	٤١٨	٢٥٩
سبتمبر «	٣٤٨و٩	٣٧٩	٣١٠	٣٥٣	٣٧٢	٤٠٣	٣٦٦	٣٥٧	٤٠٩	٣٦٩	٢٦٨	٣٢٤	٣٩٤	٢٧٧	٣٣٤	٣٣٦	٤١٨	٢٦٣
اكتوبر «	٣٦٣و٥	٤٠٣	٣١٠	٣٥٧	٣٩٢	٤٤٨	٣٦٦	٣٦٠	٤٢٧	٣٦٩	٢٦٨	٣٣١	٤٠٢	٢٧٧	٣٣٧	٣٧٤	٤٣٤	٢٧٠
نوفمبر «	٣٧١—	٤١٧	٣١٠	٣٥٨	٤٢٦	٤٥٣	٣٦٦	٣٦٤	٤٤١	٣٧٣	٢٦٨	٣٣٣	٤١٦	٢٧٨	٣٣٢	٣٨٦	٤٤٣	٢٧٣
ديسمبر «	٣٧٦و١	٤٢٨	٣١٠	٣٥٨	٤٣١	٤٦٦	٣٦٦	٣٦٤	٤٤٩	٣٧٤	٢٦٨	٣٣٤	٤١٣	٢٧٨	٣٣٩	٣٩٠	٤٤٠	٢٧٣

الشركة المصرية للاسمدة

والصناعات الكيماوية

شركة مساهمة مصرية

اعـــلان دعوة

يتشرف مجلس ادارة الشركة المصرية للاسمدة والصناعات الكيماوية بدعوة حضرات المساهمين لحضور الجمعية العمومية العادية فى تمام الساعة الخامسة بعد ظهر يوم الاثنين ٤ يونيو سنة ١٩٥١ بمركز الشركة الرئيسى بشارع طلعت حرب باشا رقم ١٢ بالقاهرة .

جدول الاعمال

١ ــ تلاوة تقرير مجلس الادارة .

٢ ــ الموافقة على حسابات الشركة عن المدة من اول يناير سنة ١٩٥٠ الى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ واخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة .

٣ ــ تلاوة تقرير مراقبى الحسابات .

٤ ــ تعيين مراقبى الحسابات لعام ١٩٥١ وتحديد اتعابهم .

٥ ــ انتخاب ثلث حضرات اعضاء مجلس الادارة الحاليين الذين انتهت مدة عضويتهم طبقا لاحكام المادة ٢١ من قانون الشركة واعتماد تعيين :

١) حضرة صاحب العزة عبدالجليل العمرى بك فى المحل الذى خلا باستقالة حضرة صاحب المقام الرفيع حسين سرى باشا .

٢) حضرة صاحب السعادة حسن بدراوى عاشور باشا فى المحل الذى خلا باعتزال حضرة صاحب السعادة محمد البدراوى عاشور باشا لعضوية المجلس .

فعلى حضرات المساهمين الذين يملكون خمسة اسهم فأكثر ويرغبون فى حضور الجمعية العمومية ان يثبتوا انهم اودعوا اسهمهم فى مركز الشركة او فى مصرف من المصارف المعتمدة بالقاهرة او بالاسكندرية وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة ايام كاملة على الاقل .

مجلس الادارة



شركة مصر للتأمين

الميزانية العمومية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠

المعروضة على الجمعية العمومية العادية المزمع انعقادها فى ١٨ يونيه سنة ١٩٥١ الساعة ١١ صباحا

الاصول

البيان	مبالغ جزئية جنيه	مبالغ جزئية مليم	مبالغ كلية جنيه	مبالغ كلية مليم
عقارات	٩٦٤٨١٧	٢٤٩		
استهلاك	٨٦٦٨٥	٠٧٥		
			٨٧٨١٣٢	١٧٤
الاستثمارات — سندات مصرية وأوراق من الدرجة الاولى			١٥٨٠٤١٥	٥٣٨
القروض			٧٢١٠٩٩	٨٢٢
الأثاث	٣٢١٢٦	٢٥٨		
استهلاك	٢٢٦٤٨	٩٨٧		
			٩٤٧٧	٢٧١
المكتبة	٤٣٤	٤٦٨		
استهلاك	٣٥٠	٥٤٨		
			٨٣	٩٢٠
المدينون المتنوعون			٤٠٤٧٥٨	٩٦٥
النقدية				
بالبنوك	٢٦٦١١١	٩٩٤		
بالصندوق	١٧٩٢	٦٨٥		
			٢٦٧٩٠٤	٦٧٩
حسابات نظامية (لها مقابل فى الخصوم)				
أسهم تأمين عضوية مجلس الادارة	١٣٠٠٠	٠٠٠		
خطابات ضمان — بنك مصر	٥٨١٢	٠٣٣		
			٣٨٦٢٣٧٢	**٣٦٩**

الخصوم

البيان	مبالغ جزئية جنيه	مبالغ جزئية مليم	مبالغ كلية جنيه	مبالغ كلية مليم
رأس المال المكتتب فيه ٥٠٠٠٠٠ سهم عادى بواقع ٤ جنيهات للسهم			٢٠٠٠٠٠٠	٠٠٠
الاحتياطى القانونى			٦٢٧٩٠	٥٠٠
احتياطى عام			١٦٠٠٠٠	٠٠٠
احتياطات الفروع				
فرع الحياة	٢٣٧٦٧٢١	٦٤١		
فرع الحريق	١٠٩٤٧٠	٢٨٣		
فرع التأمين البحرى	٣٦٢٥٩	٠٠٠		
فرع الحوادث والتأمينات المتنوعة	٢٥٨٧٦٤	٣٨١		
			٢٧٨١٢١٥	٣٠٥
احتياطى التعويضات تحت التسوية			١٩٠٦٣٠	٩٠٢
دائنون متنوعون وأرصدة دائنة			٣٦٣٠١٣	٨٢١
حساب الارباح والخسائر				
المرحل من العام الماضى بعد التوزيع	٤٨٦١	٥٠٤		
أرباح العام الحالى	٩٩٨٦٠	٣٣٧		
			١٠٤٧٢١	٨٤١
حسابات نظامية (لها مقابل فى الاصول)				
أعضاء مجلس الادارة — تأمين العضوية	١٣٠٠٠	٠٠٠		
بنك مصر — خطابات ضمان	٥٨١٢	٠٣٣		
			٣٨٦٢٣٧٢	**٣٦٩**

تقرير المراقبين

حضرات المساهمين

زاجعنا ميزانية شركتكم فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ على دفاتر الشركة ومستنداتهـــا التى عرضت علينا وحصلنا على جميع المعلومات والايضاحات التى احتجنا اليها

الاحتياطى الحسابى لبوالص فرع الحياة قد عمل بمعرفه خبير فرع الحياة طبقا للشهادة التى أعطيت لنا. حصلنا على الشهادات العقارية الخاصة بعقارات الشركة التى قدرت بسعر الشراء أو التكلفة

الاوراق المالية قدرت بسعر الشراء أو سعر يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ أيهما أقل

وفيما يختص باتفاقية تبادل التأمين لفرع الحريق فان النتيجة المبينة فى الميزانية كمـــا هى فى الماضى لعمليات مدة سنة تبدأ من أول يوليه من السنة السابقة وتنتهى فى ٣٠ يونيه من السنة الحالية

أما حصة شركتكم فى أعمال مكتب التأمينات الجماعية للشركات المصرية للتأمين على الحياة وفى عمليات شركات التأمين الالمانية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ فانهـــا أدمجت ضمن حسابات الشركة طبقا للارقام الواردة من المكتب ومن الحسابات الخاصة بشركات التأمين الالمانية

وفى رأينا ان الميزانية المبينة أعلاه أعدت بحيث تدل دلالة صحيحة على حقيقة حال شركتكم كما يظهر من دفاترها ومستنداتها التى راجعناها والمعلومات والايضاحات التى قدمت الينا

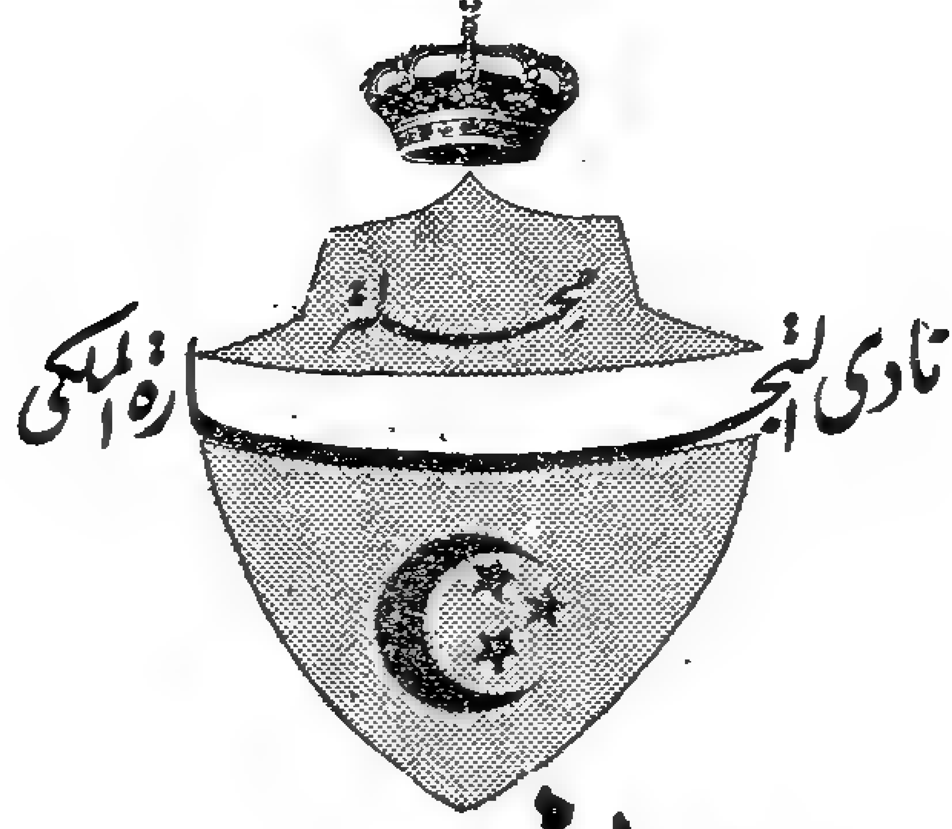
هيوات وبريدسون ونيوبى
مراقبو حسابات

القاهرة فى ٢٢ مايو سنة ١٩٥١

حساب الارباح والخسائر عن سنة ١٩٥٠

مبالغ كلية مليم جنيه	مبالغ جزئية مليم جنيه	البيان	مبالغ كلية مليم جنيه	مبالغ جزئية مليم جنيه	البيان
	٢٨٨١ر٩٦٠	استهلاك الاثاث ٢٠ ٪			المرحل من الفروع
	٢٣ر٦٤٢	استهلاك المكتبة ٢٠ ٪			
٢٩٠٥ر٦٠٢					
٤٣٥٢ر٩٣٢		التزام قانون عقد العمل		٦٩٢٠٦ر٩١٥	فرع الحريق
٢٠٠٠٠ر٠٠٠		احتيـــاطى الضرائب والطوارىء		٣٨٩٠٠ر٩٩٣	فرع التأمين البحرى
٢٠٠٠٠ر٠٠٠		احتيـــاطى الديون المشكوك فيها		٦٠٤٦٦ر٧٣٥	فـــرع الحـــوادث والتأمينات المتنوعة
٢١٤٥٥ر٧٧٢		فروق أســـعار بعض الاوراق المالية	١٦٨٥٧٤ر٦٤٣		
٩٩٨٦٠ر٣٣٧		الرصيد المرحل لحســاب توزيع الارباح			
١٦٨٥٧٤ر٦٤٣			١٦٨٥٧٤ر٦٤٣		


لتعتمدوا على
إنـــارة جيـدة
استعملوا
لمبات
فيليبس
PHILIPS
الموزعون الوحيدون : محلات أولاد يعقوب كوهنكا شركة مساهمة مصرية
(س. ت ٣١٥٢٩٦)



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٧
١٥ يونيه ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

تمويل مشروعاتنا الكبرى

عرض اخيرا على بساط البحث موضوع تمويل بعض المشروعات الكبرى بقروض من البنك الدولى للانشاء والتعمير .

ومشكلة مصر الكبرى هى وجوب زيادة ثروتها القومية ولن يتسنى ذلك الا بتنفيذ المشروعات الكبرى على مجرى النيل التى تمكننا من زيادة الارض المنزرعة حتى تقوم بأود العدد المتزايد من السكان .

وهناك العشرات من المشروعات الاخرى كاستخراج الكهرباء من خزان اسوان وانشاء صناعات تقوم عليها وكذلك مشروع منخفض القطارة ومشروع وادى الريان وما يمكن أن يقوم على كل منهما من صناعات فضلا عما يعود منهما من فوائد اخرى كثيرة ليس هنا مجال تعدادها .

وهذه المشروعات جميعا تحتاج فى تنفيذها الى مئات الملايين من الجنيهات وليس من شك فى أن سوقنا المالية لا تتحمل مطلقا هذا المبلغ الجسيم بل فليس هناك أمل فى هذه المشروعات الا بالاستعانة برؤوس الاموال المستوردة

ونحن نرى الدول الكبرى لا تستدين فقط بل تبذل قصارى جهدها فى اقناع الدول الاخرى على اقراضها وهى لا تشعر فى عملها هذا باعتداء على استقلالها وسيادتها وانما تعتبره تعاونا دوليا واجبا لمصلحة المجتمع الدولى .

فما أحرانا نحن بالسعى للحصول على ما يلزمنا من القروض خصوصا اذا كانت من هيئة دولية لنقوم بتنفيذ مشروعاتنا الحيوية دون تردد ولا ابطاء ولنا من مواردنا الطبيعية والصناعية ما يجعلنا نطمئن الى الوفاء بتعهداتنا دون خوف ولا قلق .

كما يجب ان نقدم كل تيسير ممكن ومعقول لرؤوس الاموال الاجنبية حتى ترد للمعاونة مع رؤوس أموالنا فى النهوض بمرافقنا الزراعية والصناعية والفنية فى أقصر وقت مستطاع .

احمد عنان



الشرق الاوسط وحدة اقتصادية

نحن نعيش فى عهد التكتلات . فقد انقضى عهد الدول المفردة . والتكتلات أو الكتل التى ينقسم اليها العالم اليوم ليست كتلا سياسية أو عسكرية فحسب ، ولكنها كتل اقتصادية أيضا . ولا يمكن فصل السياسية أو العسكرية عن الاقتصاد

والشرق الاوسط معدود احدى هذه الكتل . ولكن تكييف نوعه مسألة فيها نظر فهل هو كتلة سياسية أم كتلة عسكرية أم كتلة اقتصادية ؟ .

ان الدول الكبرى تنظر اليه على أنه كتلة عسكرية . وكثيرا ماتتحدث عن مركزه الاستراتيجى الخطير .

ولكن دوله ذاتها ، أعنى دول الشرق الاوسط لاتزال على خلاف كبير مع الدول الكبرى ، بل ان دوله فيما بينها ليست على وفاق تام . وقد طرأت عليه اسرائيل فأضحت شوكة فى جنبه ، وعاملا خطيرا من عوامل التفرقة والمشاحنات .

وقد كان ممكنا ان تتألف من الشرق الاوسط وحدة اقتصادية منسجمة تفيد أهله ماليا واقتصاديا ، ولكن وجود اسرائيل أضعف الامل فى ذلك

واذا كانت الدول الكبرى تحاول اغراء الدول العربية بعقد الصلح مع اسرائيل ، فانها تفعل ذلك لاغراض عسكرية . .

بقى الى الدول العربية التى تعتنى كثيرا بالمسائل السياسية والعسكرية يجب ان تعتنى أيضا بالمسائل الاقتصادية . وامكانياتها فى هذا الباب لابأس بها . ومستقبلها الاقتصادى مكفول بنشاط أعلى فى استغلال مالديهم من موارد ظاهرة ومستترة . .

ثم هناك حقيقة واضحة تغيب عن هذه الدول ، هى ان سعيها للاستقلال والحرية والمكانة الدولية الممتازة ، يجب ان يتأيد أولا وقبل كل شىء بالسعى الجدى لزيادة حظها من الثروة والرخاء الاقتصادى ، وحظ بنيها من الحياة الرفيعة المستوى

خفض حد الاعفاء

رأى بعض اعضاء لجنة المالية بمجلس النواب رفع حد الاعفاء فى ضريبة الايراد العام من ٥٠٠ جنيه الى الف وقد علل اعضاء اللجنة هذا الاتجاه بما سبق ان أبديناه ، وهو ضعف الاداة التنفيذية للضرائب وعجزها عن مواجهة العدد الكبير من المولين الذين ستنطبق عليهم الضريبة فيما لو بقى حد الاعفاء على نحو ما اقترحته الحكومة ، اعنى خمسمائة جنيه .

وقالوا أيضا ان دخلا سنويا يتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ جنيه هو دخل متوسط لاينبغى ان يتحمل عبء ضريبة كضريبة الايراد ، يقصد بها تحقيق العدالة الاجتماعية والاخذ من أصحاب الدخول الكبيرة لتمويل الخدمات الاجتماعية .

وقد اعترض معالى فؤاد سراج الدين باشا على رأى اللجنة مشيرا الى أن حد الاعفاء فى بعض الدول الاخرى أقل بكثير مما هو عندنا . غير ان المقارنة هنا لايصح ان تؤخذ على اطلاقها ، فان الدول الاخرى تقدم لافرادها خدمات كثيرة تخفف عنهم عبء تكاليف العيش، فضلا عن ان قوة شراء النقد تختلف فى كثير من الاحيان وهو ماينبغى ان يحسب حسابه .

الحافز الشخصى

واذا كنا نؤيد اعضاء اللجنة فيما اليه من رفع حد الاعفاء الا اننا نخالفهم فيما اقترحوه من رفع نسبة الضريبة التى تحصل على الشرائح التى تزيد على خمسة آلاف جنيه بنسبة ٥٪ وجعلها ٨٠٪ بالنسبة لمن يزيد ايراده على ٥٠٠٠٠ جنيه بدلا من ٧٠٪ فلا بد من التفكير مليا قبل تقرير امثال هذه النسب العالية على الايرادات الكبيرة ذلك ان مصر بلاد لاتزال فى اول مراحل نهوضها الاقتصادى ، ولا تزال مصادر الثروة فيها لم تستغل استغلالا كاملا وفى مثل هذه الحالة ينبغى ان تتجه سياستنا الى تشجيع رؤوس الاموال على المغامرة ، وتشجيع الافراد والشركات على استثمار اموالهم فى الصناعة والتجارة وغيرهما من الاعمال المنتجة والتى لايزال حظ بلادنا منها ضئيلا . .

وليس معنى ذلك اننا ندعو الى اعفاء الأرباح والايرادات الكبيرة من الضرائب ، ولكننا نرجو الا تسيطر على المشرع فكرة انتزاع هذه الايرادات والارباح أو انتزاع الجزء الاكبر منها فان الحافز الشخصى يضعف ، ويترتب على ضعفه انكماش رؤوس الاموال وانصراف رجال الاعمال عن المغامرة فى فتح ميادين جديدة .

ولا يصح ان تقاس حالة مصر بغيرها من البلاد التى استكملت نهضتها الصناعية والاقتصادية واتمت استغلال منابع الثروة فيها فمثل هذه البلاد لاتحتاج الى تشجيع رؤوس الاموال ولا رجال الاعمال على المغامرة لانها لم تصبح فى حاجة ملحة اليها

ومع ذلك فان خطة هذه البلاد لاتخلو من نقد . والاحساس فيها متزايد بضرورة الافساح للنشاط الفردى ، فان الفضل يرجع اليه فى كل مابلغته الحضارة الاوروبية والامريكية حتى اليوم من تقدم وازدهار . .

السياسة المالية العامة

ملاحظات عابرة على بيان الوزير

بقلم
الدكتور محمد على رفعت

اشرنا فى كلمة سابقة الى شعور الانتظار الذى استحوذ على المتتبعين لتطور الحالة المالية فى مصر . ورجونا ان يجىء بيان الميزانية الجديدة بما يذيع الطمأنينة ويعيد الثقة .

ولئن كان رجاؤنا فى البيان الذى اودعه معالى الوزير مجلس النواب فى ٥ يونيو قد خاب ، فان املنا لم يتبدد فى ان معاليه لن يقتصر عليه ، بل سوف يتابع دراسته ويضاعف بحثه ولعله قادر فى القريب العاجل ان يحقق ما قصر عنه هذا البيان .

حذا بيان هذا العام حذو بيانات السنين السابقة ، فاستهل بوصف موجز للحالة المالية العامة ، متدرجا الى التعليق على ظاهرة ارتفاع الاثمان ووباء الغلاء .

ولعل الايجاز المطبق الذى اتسم به هذا التعليق هو الذى اهدر قيمته وجعل فهمه متعذرا على غير المتمكنين

الحرب فى كوريا حقيقة ثابتة . وبرنامج التسلح فى امريكا وانجلترا وسياسة تخزين المواد الاستراتيجية حقائق ثابتة كذلك . وتأثير هذه الحقائق على توزيع تلك المواد واثمانها لا ينكره عاقل . ولكن الادعاء بأن هذه الحقائق تؤثر فى نطاق واسع وبصفة مستديمة على مستوى الاسعار المصرية ادعاء يمثل نصف الحقيقة وهو أخطر من الباطل .

فليس هناك ما يبرر القول — كما جاء فى البيان — « انه لم يكن لمصر ان تتجنب هذا الارتفاع الذى شمل العالم » . ذلك لان ارتفاع الاثمان فى الخارج لا يؤثر فى مستوى الاسعار المحلية الا على قدر اهمية السلع المستوردة بالنسبة للتجار والاستهلاك المحليين .

وقد يقول متشكك اما ترى ذلك الارتفاع الملموس فى اثمان كثير من السلع المستوردة مثل الورق والاقمشة الصوفية وبعض المعادن ومنتجاتها ؟ نعم ارتفعت اثمان هذه السلع وغيرها ولكن ما قيمة جملة ما يستورد منها فى مجموع الواردات من جهة وما نسبتها الى جملة التجارة المحلية من جهة اخرى ؟ . انك لو درستها دراسة وافية لوجدت اثرها جد محدود .

ولقد ابرز البيان ذاته هذا التفسير حين اشار الى ان مقادير الواردات زادت من ٤٫١ مليون طن قيمتها ١٧٧٫٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٩ تسليم الموانىء المصرية الى ٤٫٤ مليون طن قيمتها ٢١٢٫٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٠ . وتوضح هذه الارقام ان نسبة الزيادة فى اثمان السلع المستوردة جميعها لم تتجاوز ١١٫٥٪ فى المتوسط .

بيد اننا اذا اتخذنا ارقام السلع الاساسية اساسا للمقارنة نجد ان مقادير هذه السلع كانت فى سنة ١٩٤٩ ٣٫٦ مليون طن قيمتها ١١٥٫١ مليون جنيه وانها فى سنة ١٩٥٠ كانت ايضا ٣٫٦ مليون طن قيمتها ١٢٠٫٥ مليون جنيه اى ان نسبة الزيادة فى اثمانها لم تتجاوز ٤٫٧ ٪ .

وقد نشر البنك الاهلى اخيرا بحثا عن التجارة الخارجية اكد فيه ان متوسط نسبة الزيادة فى اثمان الواردات لا يكاد يذكر اذ كانت الارقام القياسية لاسعار الواردات فى سنة ١٩٤٩ ٣٠٢٫٣ فارتفعت الى ٣٠٦٫٤ فى سنة ١٩٥٠ على اعتبار ان ١٩٣٨ = ١٠٠ .

ازاء هذه الارقام الرسمية لامحيص عن رفض الادعاء بأن ارتفاع الاثمان فى الخارج اثر تأثيرا ملموسا فى الاسعار المحلية وفى اشتداد موجة الغلاء . واذا كانت الاثمان التى تعرض على اساسها السلع المستوردة فى السوق المحلية لا تزال مرتفعة فالفضل فى ذلك راجع الى ارتفاع مستوى المكوس الجمركية وغيرها من الرسوم . واحقاقا للحق ينبغى الاعتراف بأن البيان استطرد مشيرا «الى اثر الاتجاه الصعودى الذى سبق ان عاود الظهور منذ سبتمبر سنة ١٩٤٩ نتيجة لخفض قيمة الجنيه المصرى وما ترتب عليه وعلى العوامل الاخرى من ارتفاع سعر القطن » . فواقع الحال ان الاسعار المحلية خاضعة تماما لسياسة الاسراف المتزايد منذ سنة ١٩٤٨ ذلك الاسراف الذى مهد لتجدد التضخم المالى وتفاقمه .

ومن اخطر المسائل التى اثارها البيان مسألة الارصدة الاسترلينية فقد ذكر فى عبارة مقتضبة « اثر هذه الارصدة والتمكن من استعمالها فى مكافحة التضخم وخفض تكاليف المعيشة » .

ويبدو ان البيان ينساق مع رأى من يقول ان مجرد الافراج عن الارصدة الاسترلينية كفيل بتخفيف حدة الغلاء . فالعكس هو الصحيح . اذان استخدام الارصدة لا بد ان يؤدى مباشرة الى تفاقم التضخم لانه — اى استخدام الارصدة — يمثل زيادة فى المصروف على الايراد . ولكنه يؤدى بعد فترة الى ضغط التضخم اذا ساعد على الاستزادة من استيراد السلع الانتاجية . وقوى دعائم الانتاج القومى .

ولكن الاستزادة من استيراد سلع الانتاج رهن بتهيئة الظروف المناسبة للتوسع فى الاستثمار الصناعى فاذا لم تتوافر هذه الظروف من اجراءات التقييد ومن التشريعات الاستثنائية فان من المستحيل زيادة المقادير المستوردة من سلع الانتاج . وفى معظم الاحوال تكون المبالغ اللازمة للاستثمار فى المشروعات الصناعية اضعاف قيمة السلع الانتاجية التى تستورد لتنفيذ هذه المشروعات

ولذلك فان الحل الموفق لمشكلة الارصدة رهن بدعم الثقة المالية وتهيئة ظروف استثمار مواتية .

ونكتفى بهذا القدر من الملاحظات حتى مناسبة اخرى .

دكتور محمد على رفعت



عدم فرض حد ادنى لاسعار البصل

بمناسبة قرب انتهاء موسم البصل وانخفاض اسعاره فى سوق القبارى ، طلب بعض مصدرى ومنتجي البصل من معالى وزير التجارة والصناعة التدخل فى سوق البصل ، بتحديد حد ادنى لاسعاره لا يقل عن ١٣ شلنا للجوال تسليم موانى الشحن .

وقد رفضت الوزارة هذا الطلب اذ تبين لها ، انه من المتوقع فى حالة تحديدهذا السعر أن يمتنع المصدرون عن الشراء مما يتطلب دخول الحكومة مشترية فى السوق ، الامر الذى يتعذر تحقيقه خصوصا وان البصل من الحاصلات الغضة التى يصعب تخزينها .

هذا وقد تبين من دراسة الجهات المختصة لاسعار البصل فى الايام الاخيرة ، انه كان لدخول المانيا الغربية مشترية للبصل المصرى طبقا للاتفاقية التجارية التى عقدت اخيرا ، ان حمت السوق من تدهور كان متوقعابعد ان اشترت انجلترا معظم احتياجاتها .

٤ مليون جنيه
يأكلها السوس سنويا فى مصر
انشاء شركة لاقامة الصوامع

تقدر منظمة الزراعة والاغذية التابعة لهيئة الامم المتحدة خسائر العالم فى الحبوب المخزونة سنويا بنحو ٦٥ مليون طن ، وهذه الكمية تكفى لتغذية ٣٢٠ مليون نسمة مدة سنة كاملة .

وتقدر خسارة مصر فى الحبوب المخزونة سنويا بحوالى ٢٢٥ الف طن يبلغ ثمنها فى الوقت الحاضر اربعة ملايين من الجنيهات .

وقد أبدت وزارة التجارة والصناعة اهتماما كبيرا لانشاء الصوامع اللازمة لحفظ الحبوب فى مصر لتوفير هذه الكميات الكبيرة التى تخسرها مصر سنويا .

ومن المنتظر ان يجتمع معاليه بكبار رجال المال والاعمال للبحث فى تأسيس شركة مساهمة مصرية تتولى تنفيذ مشروع اقامة الصوامع المذكورة

ضم حاصلات جديدة
لرقابة الصادرات

قررت وزارة التجارة والصناعة ادراج البطاطس ورجيع الكون والحنة والبلح المجفف والاعلاف الصناعية فى الجدول المرفق بقانون مراقبة صادرات الحاصلات الزراعية ، ومن المنتظر بعد ان تفرغ الوزارة من اعداد مواصفات هذه الحاصلات بالاشتراك مع الجهات المختصة ان تعرض الموضوع على مجلس الوزراء تمهيدا لاصدار قرار وزارى بذلك .

هذا وما زالت وزارة التجارة والصناعة تدرس مع وزارة المالية الرغبة التى ابداها بعض اعضاء مؤتمر القطن الدولى الخاصة بادراج القطن الى ذلك الجدول .

حاجتنا من الحاصلات الامريكية

طلبت وزارة الزراعة الامريكية من المستشار التجارى بواشنجطن موافاتها ببيان مقادير الحاصلات الزراعية المختلفة ، التى ينتظر ان تحتاجها مصرفى السنة القادمة والتى تبدا من شهر يوليو وتنتهى فى شهر يونية سنة ١٩٥٢ ، وذلك لكى تأخذ الحكومة الامريكية فى اعتبارها هذه الكميات عند وضعها برامج انتاج وتوزيع وتصدير هذه السلع .

وقد وضعت وزارة الاقتصاد الوطنى بالاشتراك مع الجهات المختصة البيانات المطلوبة .

تصدير الخيش للسودان

حددت الهند لمصر هذا العام حصة من الخيش لا تزيد على الفى طن ، وحددت للسودان حصة تبلغ ثمانية آلاف طن . وبدأت الجهات المختصة تراجع موقفها من التصريح لبعض المصدرين السودانيين بشحن أجولة الخيش من مصر لاعادة تعبئتها من الخيش فى السودان .

مركز الحديد الاحصائى

تشير التقارير التى وضعتها وزارة التموين عن المركز الاحصائى للحديد فى البلاد الى ان استهلاك البلاد قد ارتفع من ٨٠ الف طن قبل الحرب الى ١٤٠ الف طن فى السنة . وبلغ مجموع الكميات المتعاقدعلى استيرادها ٦٠ الف طن ، وقد ارتفع الانتاج المحلى هذا العام بعد الارتفاع الذى اصاب اسعار الحديد من ٢٤ الف طن سنويا الى ٤٨ الف طن .

برامج الاغذية والزراعة
للشرق الاوسط

تقرر الاشتراك فى الاجتماع الاقليمي الذى ستعقده هيئة الامم المتحدة للاغذية والزراعة فى بلودان بسوريا فى اواخر شهر اغسطس القادم . وسيراس وفد مصر فى هذا المؤتمر سعادة الدكتور محمد على الكيلانى بك وكيل وزارة الزراعة . وسيبحث هذا المؤتمر فى برامج الاغذية والزراعة للشرق الاوسط .

البحث فى زيادة الرسوم الجمركية
على الاقمشة الصوفية

طلبت احدى شركات الغزل والنسيج من وزارة المالية تطبيق مبدا الاعفاء الجمركى الكامل على الآلات والمواد اللازمة لصناعة غزل ونسج وصبغ الصوف ، وزيادة الرسوم الجمركية على الاقمشة الصوفية المستوردة من الخارج لحماية هذه الصناعة اسوة بما اتبعته الحكومة مع صناعة القطن والحرير الصناعى .

وقد بدات وزارة المالية تدرس هذا الطلب بالاشتراك مع وزارة التجارة والصناعة .

تخزين البضائع فى الدوائر الجمركية

اقترحت وزارة التجارة والصناعة على وزارة المالية اصدار تشريع يسمح لوزير المالية بتقصير مدة التخزين فى الدوائر الجمركية . بعدما تبين من تنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بمنع تخزين البضائع فى الجمارك لمدة تزيد على ثلاثة اشهر ، وقرار وزارة التجارةوالصناعة الخاص بمنع تخزين البن لمدة تزيد على شهرين ، ان هذين القرارين غير قانونين . إذ ان اللائحة الجمركية صدرت بقانون ولم ينص فيه على تفويض وزير المالية او مجلس الوزراء بتعديل مدة التخزين .

تصدير الحديد الخردة

اصدر معالي وزير المالية قرارا بتأليف لجنة فنية برياسة سعادة محمد توفيق يونس بك وكيل الوزارة لحصر كميات الحديد الخردة الموجودة بالبلاد والانواع التي لا توجد افران لصهرها محليا توطئة للنظر في السماح بتصديرها الى الخارج مقابل استيراد انواع من الحديد يمكن استخدامها كمادة اولية في مصانع الحديد المحلية

استخلاص الزيت المتبقي في الكسب

تعاقدت احدى الشركات الصناعية على شراء اجهزة حديثة لاستخلاص الزيت المتبقي في كسب بذرة القطن ، لاستخدامه في الاغراض الصناعية والغذائية ، بعد ما ثبت ان الحيوان الذي يتغذى بالكسب لا ينتفع من هذا الزيت المتبقي فيه ، كما لا ينتفع منه الزرع الذي يسمد به .

ولما كانت مادة الهيكسان اللازمة لاذابة الزيت من الكسب يصعب انتاجها محليا ، لذلك طلبت الشركة تخصيص الدولارات اللازمة لاستيرادها من امريكا ، وتعديل الرسوم الجمركية المفروضة عليها ، وذلك لتشجيع هذه الصناعة الجديدة

حصة لمصر من النقل الداخلي الامريكي

نظرا للظروف الحربية الحاضرة ، واستحكام ازمة النقل الداخلي في الولايات المتحدة ، حددت الحكومة الامريكية حصصا للنقل الداخلي ، للدول التي تستورد بعض السلع الرئيسية منها . وقد حدد لمصر هذا الشهر ٣٦ الف طن خصص جميعها لنقل القمح .

حقيقة المركز الاحصائي لورق الصحف

تشير التقارير الاحصائية التي ارسلتها الجهات المختصة الى السفارة المصرية بواشنجطن في الاسبوع الماضي عن حقيقة المركز الاحصائي في مصر لورق الصحف ، الى ان حاجة البلاد هذا العام تقدر بحوالي ٢٠ الف طن . ويبلغ الرصيد الموجود منه حتى الشهر الماضي تسعة آلاف طن ، وبلغ مجموع الكميات المتعاقد على استيرادها هذا العام ١١ الف طن ، وصل منها في المدة الواقعة من اول يناير حتى نهاية شهر مارس الماضي ٥٣٠٠ طن اغلبها من فنلندا والدول المجاورة لها.

الحفلة السنوية

لنادي التجارة الملكي

أقام نادي التجارة الملكي حفلته السنوية الكبرى يوم ٣١ مايو الماضي بأوبرج الاهرام ، وقد أمها جمع كبير من أعضاء النادي وأصدقائه من المشتغلين بالمسائل المالية والاقتصادية وكان من أبرز مظاهر هذا الحفل روح التعاون العملي المثمر التي بدت بين النادي وأصدقائه من رجال المال والاعمال

تكريم توفيق أبو علم بك

أقامت رابطة خبراء وزارة العدل بنادي التجارة الملكي حفل تكريم لصاحب العزة توفيق أبو علم بك بمناسبة الانعام عليه برتبة البكوية، وفي نهاية الحفل قدم المحتفلون هدية تذكارية لعزته بهذه المناسبة الكريمة

قصر الملاحة الساحلية

على السفن المصرية

واثره على نقل البترول لمصر .

تعد وزارة المواصلات تشريعا لتنظيم الملاحة الساحلية ، واهم ما تضمنه هذا التشريع من احكام ، هو قصر الملاحة الساحلية على السفن المصرية .

ومن المتوقع ان يترتب على صدور هذا التشريع أن ينقص عدد ناقلات البترول الكبيرة التي تسيرها الآن الشركات الاجنبية ، مما يشجع الشركات المصرية على شراء الكثير من هذه الناقلات لعدم وجود اية منافسة امامها .

تصدير واستيراد

منع التنازل عن تراخيص التصدير

وافق معالي وزير المالية على اقتراح المراقبة العامة للتصدير الخاص باضافة نص جديد الى تراخيص التصدير يمنع الحائز له من التنازل عنه الى الغير كما هو متبع في تراخيص الاستيراد

تصدير سجاجيد وأكلمة مصرية

وافقت وزارة المالية على تصدير أكلمة وسجاجيد مصرية الى فرنسا وسويسرا وألمانيا والمجر مقابل استيراد ملابس جاهزة وخردوات من أمريكا بنفس القيمة ، بشرط تسديد نصف قيمتها نقدا بالدولارات

اعفاء الهدايا

من تراخيص الاستيراد

قررت وزارة المالية اعفاء الهدايا التي لا تزيد قيمتها على مائة جنيه والواردة بدون تحويل لقيمتها من نظام تراخيص الاستيراد أسوة بالعينات .

استيراد حصة مصر من الخيش

وافقت لجنة الصفقات التجارية بوزارة التموين على بعض العروض التي تلقتها لتوريد حصة مصر من الخيش من الهند وهي من قماش الهشنيان وشوالات البصل وأكياس القطن ، وطلبت من أصحاب باقي العروض خفض أسعارهم الى المستوى الذي قبلت به اللجنة أسعار هذه العروض . ومما يذكر أن السعر الذي وافقت عليه اللجنة يزيد على السعر الذي يباع به الخيش في مصر بحوالي ١٠٠ ٪

رفض تصدير مواسير خردة

رفضت لجنة الاستيراد والتصدير الطلب الذي تقدم به أحد التجار ، لتصدير عشرة آلاف طن مواسير قديمة من مخلفات الجيش البريطاني الى أستراليا وجنوب أفريقيا

اذ تقدر احتياجات وزارة الحربية والبحرية في الظروف الحاضرة من هذه المواسير بحوالي ثلاثة آلاف طن ويحتمل أن تزداد حاجتها اليها في المستقبل

تركيب سيارات جديدة لتصديرها

وافقت وزارة المالية على الترخيص لشركة فورد باستيراد جرارات مفككة وقطع عيارها من انجلترا بالاسترليني لتركيبها بمصر واعادة تصديرها الى تركيا .

تصدير كسب لالمانيا

وافقت وزارة التجارة والصناعة على تصدير ٦٠ طنا من كسب جوز الهند الى ألمانيا بحساب « أوفسنت » لصعوبة تصريفها في الاسواق المحلية وقد وافقت وزارة المالية كذلك على هذا الطلب

تصدير قطن لليابان

وافقت وزارة المالية على تصدير كمية كبيرة من الاقطان الى اليابان واستيراد عجينة خشب من السويد لصناعة الحرير الصناعي

من طرق تقويم بضاعة آخر المدة

الداخـــل أخيرا ... الخـــارج أولا

LAST IN FIRST OUT

فى هـذه الطريقة تعتبر البضـاعة المشتراة أخيرا هى التى تبـاع أولا (او تخرج للصنع اولا فى حالة المواد الاولية المشتراة للتشغيل) وعلى ذلك ففى تاريخ قفل الحسـابات تعتبر المشتريات الاولى هى التى تشـمل بضـاعة آخر المـدة . والغرض من تطبيق طريقة « الداخل اخيرا الخارج اولا » هو ان تتحمل الارباح الناتجة من ارتفاع أسـعار البيع بالتـكاليف المرتفعة التى سببت هـذا الارتفاع وبذلك تحقق نوعـا من الاسـتقرار بافتراضها ان البضاعة المباعة هى التى اشتريت أخيرا . وان كانت قاعـدة « سعر التكلفة او السوق أيهما اقل » فى التقويم تؤدى الى بعض الاستقرار فى حدود قصيرة الاجل فان طريقـة « الداخل اخيرا الخارج اولا » تستمر آثارها لمدة اقتصادية أطول ، اذ يبقى الاسـتقرار حتى تعود الاسـعار الى مستواها العادى بعد المستوى المرتفع

وقد ظهرت هـذه الطريقة اخيرا على أثر الانتقـادات الشديدة التى وجهت الى طريقـة « الداخـل اخيرا الخارج اولا » First in First out وما يترتب على تطبيقهـا من اضرار فى اوقات تقلبات الاسـعار ، اذ هى لا تحمل حسـاب المتاجرة بقيمـة تكلفة ما يحل محل البضاعة المبـاعة فعلا فى حين ان طريقة « الداخل اخيرا الخارج اولا » توصل الى هذه النتيجة ولطريقة « الداخل اخيرا الخـارج اولا » أنصـار اقوياء من المحاسبين والماليين الذين يهتمون بتأثير تقـويم بضاعة الجرد على الارباح الخاضـعة للضريبـة وعلى ثبات الارباح القـابلة للتوزيع فى شركات المساهمـة .

اما معارضى هذه الطريقـة وعلى رأسهم المحاسب الامريكى Gilman فانه يعترض على اتباع هذه الطريقة بحجة ان تثبيت الارباح القابلة للتوزيع هو تشويه للحقيقـة والواقع . وفى رأيه ان اعتبـارات الضرائب وغيرهـا لايجب ان يكون لها اى دخل فى تقويم عناصر الميزانيـة ، كمـا وان غرض المحاسبة هو بلا شك اظهار للحقائق، فى حين ان هـذه الطريقة فى حد ذاتها لا تمثل الحقيقة اوتتفق معها . فمثلا لا يوجـد من الوجهة العمليـة تاجر يقبل ان يترك مخازنه تتراكم فيهـا البضائع القديمة ويبيع من المشتريات الحـديثة فى حين ان بيع البضـائع القديمة والعرضة للتلف لم يتم بعد .

ويرد عليه انصار هذه الطريقة بأننا لو تمسكنا بهذا الغرض الشكلى للمحاسبة — ونقصد به اظهار الحقائق — فاننا نجد ان بعض المنشـآت التجارية والصناعية تضطر احيانا بالفعل لبيع او استخدام آخر مشترياتها قبل ان تبيع اوتستخدم اول مشترياتها وذلك لعـدة اسباب ، منها اذا كانت هـذه المشتريات الاخيرة قداشتريت لغرض صنع شىء معين بأوصاف خاصـة . او ان المشتريات توضع بشكل اكوام (كالفحم والحبوب وما أشبه) ومن ثم فان المشتريات الجديدة هى التى تؤخذ اولا للبيع او للاستخدام وهكذا وفى مثل هذه الاحوال تعتبر طريقـة « الداخل اخيرا الخـارج اولا » اكثر دقة فى اظهـار الحقائق عن طريقـة « الداخل اولا الخارج اولا » . وهناك — رغم شـيوع طريقـة « الداخل اخيرا الخـارج اولا » فى الظـروف العادية — بعض المنشـئات التجارية والصـناعية تفضلها وتطبقها كأنسب طريقة بالنسبة لها .

ومن كبـار المحاسـبين الحديثين الذين يعتبرون من أشد معارضى هذه الطريقة المحاسب الانجليزى Bigg الذى جاهر بانتقاداته لهاعلى صفحات المجلات (وبخاصـة مجلة المحاسب The Accountant) فمـن رأيه ان اتباع هذه الطريقـة فى التقويم معناه استخدام نظريات غامضـة وغير ملموسـة فى الحسابات ، وهو امـر يجب الابتعـاد عنه ، لان المحاسـبين يجب أن يوجهوا اهتمامهم الى الحقائق الثابتة التى لا احتمال فيها فحساب المتاجرة يصور فى نهاية المدة لاظهـار النتائج الحقيقية اى مجمل الربح الذى حققته فعلا المنشأة، وليس الربح الذى كان يمكن ان تحققه لو توفرت بعض الظـروف . واذا كانت الارباح التى تحققت فى اوقات تقلبات الاسعار عند تطبيق هذه الطريقة هى ارباح عادية الا اننا — فى رأيه — لا يمكن ان نقرر انها الارباح التى تحققت فعلا ، وواجب المديرين توضـيح هـذه الحقيقـة للمسـاهمين . كمـا انه من واجب المراجعين مراعاة ضرورة اظهار هـذه الحقيقة على الميزانية . وعلى ذلك فان تطبيق طريقة « الداخل اخيرا الخارج اولا » فى نظـره تعنى ان الارباح غير العادية تختفى ، كماتعنى ان هنـاك احتياطيا سريا قد خلق بتقويم بضاعة آخر المدة تقويما منخفضا .

على ان البعض من معارضى طريقة « الداخل أخيرا الخارج أولا » لايغالى فى التطرف ، ويقترحون فى حالة ظهور ارباح غير عادية انه يجب على مديرى الشركات ان يوضحوا هذه الطريقـة بتقريرهم ، كأن يذكـروا ان الارباح المرتفعة التى تحققت لا يجب ان تعتبر انها ارباح سـتتكرر ، أو يقتـرحوا تحويلها الى حساب احتياطى خاص .

وفى السـنوات الاخيـرة تعرضت طريقة « الداخل اخيرا الخارج اولا » الى انتقادات عديدة أهمها انها طريقة صعبة الادراك ، وانها تظهر ثباتا فى الارباح ليس له فى الواقع وجود . كما وان تطبيقها يجعل الميزانية موضوعة فى الاصـل لغـرض تخفيض الارباح وبالتالى لتقليل الضرائب .

الا انه على ضـوء اراء المؤيدين للطريقة ، وعلى ضوء ما جاء بالمذكرة التى وضعتها لجنة الضرائب بمعهـد المحاسبين الامريكى

The Committee of Federal Taxation of the American Institute of Accountants.

والمقـدمة لادارة الضرائب بالولايات المتحدة الامريكية

The U.S. Treasury Dept.

فى اول سبتمبر سنة ١٩٣٨ يتضح ان طريقة « الداخل اخيرا الخارج اولا » لا يمكن استخدامها فى جميع الحالات بل يمكن تطبيقها فى ظروف مناسبة وتحت شروط معينة كما فى الاحوال الآتية :

١ ـ اذا كانت البضائع المخزونة بالمؤسسة كثيرة بالنسبة للمؤسسات الاخرى وتمثل جزءا كبيرا من الاصول .

٢ ـ اذا كان دوران رأس المال المستثمر فى البضاعة بطىء اما لطول فترة الصنع او لظروف التجارة .

٣ ـ اذا كانت اسعار المواد الاولية واسعار البضائع الجاهزة تميلان للسير بمحاذاة بعضهما .

وقد كان من نتيجة شدة تقلبات الاسعار التى تعرضت لها بعض الشركات الكبيرة ، وعلى الاخص الحملة التى قام بها اتحاد صناعة البترول بأمريكا ان قبلت ادارة الضرائب الامريكية اخيرا قبول طريقة « الداخل اخيرا الخارج اولا » كطريقة لتقويم بضاعة آخر المدة . اما فى مصر فقد قبلت مصلحة الضرائب ـ بعد صعوبة ـ تطبيق هذا المبدأ فى تقويم المواد الاولية لاحدى المؤسسات الصناعية الكبرى بعد ان اثبتت للمصلحة واقامت الدليل على أنها حقيقة استخدمت فى الصناعة المواد الاولية المشتراة اخيرا ولم تمس المشتريات الاولى .

وفى رأينا ان استخدام طريقة « الداخل اخيرا الخارج اولا » فى تحديد سعر التكلفة لغرض تقويم بضاعة الجرد ، رغم ما ينطوى عليه من تحفظ ، ليس ضروريا ان يعنى ـ كما هو الحال فى نظر الكثيرين من المحاسبين ـ الابتعاد عن القاعدة العامة وهى « سعر التكلفة او السوق أيهما أقل » فما هى الا طريقة لتحديد نصف هذه القاعدة ونعنى به « سعر التكلفة » . اما اذا كان « سعر السوق » اقل من « سعر التكلفة » (مقوما بهذه الطريقة) فان « سعر السوق » يجب أن يتحكم ، وعلى الاقل لاغراض الميزانية .

مصطفى شوقى
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية

تل أبيب تنافس الموانى المصرية

فى تجارة الترانسيت

تدهور التجارة العابرة فى الموانى المصرية للاحداث الجمركية

لاحظت وزارة التجارة والصناعة أن التجارة العابرة « الترانسيت » فى الموانى المصرية ، فى تناقص وهبوط مستمر ، حتى انها هبطت فى سنة ١٩٤٩ الى نصف ما كانت عليه فى عام ١٩٣٧

وقد تبين للوزارة من دراسة هذا الموضوع أن السبب فى عدم ازدهارها وما اصابها من تدهور يرجع الى الاجراءات الجمركية التى فرضت اخيرا على هذه التجارة . وهذه الاجراءات تتعرض للشكل أكثر منها للموضوع ، اذ ان مصلحة الجمارك تتدخل فى مراجعة المستندات والفواتير الخاصة بهذه البضائع لمواجهة طريقة تحويلها والتأكد من أنها محولة من الخارج وتتشدد فى الحصول على شهادة من أحد البنوك بورود قيمة تحويلها الى مصر اذا كان الممول فى مصر ، وقد ادت هذه الاجراءات الى تعطيل شحن البضائع الواردة ترانسيت ، واحجام المرسل اليه عن الشحن عن طريق ميناء مصرية فى المستقبل وذلك اما خشية تعطيل تجارته أو تسرب سريتها وتعقد الاجراءات الجمركية .

وذلك الى جانب اجراءات الحجر الزراعى التى تتخذ لتبخير جميع الرسائل الواردة اذا لم يعاد شحنها فى ظرف ١٥ يوما مما يؤدى الى تعطيل شحنها أو تلف جانب منها ، فضلا عن اجراءات الحجر الصحى التى تفرض رسم خاص على بعض السلع ، وبخاصة الجلود والصوف ، الواردة برسم الترانسيت .

ان قيام اسرائيل متاخمة للديار المصرية ، خطر يجب على المسئولين تداركه اذ أنها لجأت فعلا الى ترغيب التجار بتخزين وتحويل بضائعهم فى ميناء تل أبيب سعيا الى اجتذاب التجارة العابرة من الموانى المصرية وخاصة بور سعيد وقد اقترح سعادة عبد الله أباظة بك وكيل الوزارة على معالى الوزير تأليف لجنة برياسة معاليه وعضوية أصحاب السعادة وكلاء التجارة والمالية لشئون الجمار[illegible] والمالية للشئون الاقتصاد[illegible] العام لكل من مصلحة [illegible] والتجارة والحجر ال[illegible] لدراسة هذا الموضوع [illegible] تنمية هذه التجارة و[illegible] تحولها الى بعض المو[illegible] اقتباس أحدث الن[illegible] الموانى الاخرى

خيوط صناعية جديدة

يحوى عدد مايو من مجلة Times Review of Industry فصلا طريفا عن الخيوط الصناعية . فمثلا الـ Terellere ولوانه اختراع بريطانى ، الا انه انتج اولا فى امريكا ، وكذلك الـ Ardil ـ وهو عبارة عن خيوط شيلان الصوف وبعض الدرنات الارضية ـ ويصنع الآن فى المصانع الجديدة لشركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية فى «رمفريز» باسكتلندا ، وكذلك خيوط النايلون التى تنتجها المصانع البريطانية للغزل بمعدل مليون رطل سنويا . ولكن هذه الخيوط الصناعية ـ التى تدر دخلا كبيرا على صناعة النسيج لم يكن انتاجها كثيرا اذا ماقورن بالانتاج الكلى لخيوط القطن الناعمة ، هذا فضلا عن تلك العقبات التى تلقاها صناعة الخيوط الصناعية من عجز فى « لباب الخشب » ونقص فى الكبريت

ولكن رغم هذا فمن المنتظر التغلب على هذه العقبات والبدء فى الانتاج بكميات أكثر وينتشر استخدامها . ويبرهن على امكان تحقيق هذا الامل ان اعداد مهام القوات البريطانية بدأ يكون من لنايلون بعد ماكان جله من غزل القطن .

الغاية من هذا الباب تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الأوسط والتعليق عليها لكي تتعرف كل منها على حقيقة الحالة عند شقيقاتها ، فتزداد الصلة بين هذه الدول وتشتد الروابط بينها ...

اقتصاديات السودان

يختلف السودان عن مصر في مدى اعتماده على النيل – هذا النهر العظيم الذي يحنو على الشطرين ويكفل لهما العيش والرخاء . فبينما لاتملك مصر موردا آخر للمياه اذ توجد بالسودان وخاصة في الجنوب مناطق شاسعة تعتمد على الامطار أو تستمد ماتحتاج اليه من مياه من بعض الاخوار القصيرة التي تنبع من اريتريا ولاتتصل بالنيل

وتقرب مساحة السودان من مليون ميل مربع ، ولايزيد عدد سكانه على ٧ر٥ مليون نسمة يقطن ثلثاهم في الجزء الشمالي من السودان وهم نوبيون وعرب ويدينون بالاسلام ، بينما يقطن الثلث الباقي جنوب السودان وهم من الزنوج الافريقيين الذين ينقسمون الى قبائل عديدة لاتجمع بينها رابطة ولايزالون على فطرتهم الاولى .

وتظهر في السودان أقاليم طبيعية متعددة تبعا للامطار التي تسقط على الاجزاء المختلفة للقطر وتزيد الامطار كلما اتجهنا جنوبا . ففي الشمال حيث تنعدم الامطار توجد الصحراء التي يستحيل فيها العيش الا في الشريط الضيق على جانبي النيل ، ثم تجيء منطقة الحشائش القصيرة التي تنمو على الامطار الصيفية القليلة وتعيش عليها الاغنام والجمال التي يقوم بتربيتها سكان رحل ، ثم يجيء أقليم السفانا بمراعيه الغنية التي تنمو على الامطار الوفيرة ، وتزرع بجانب المراعي واعتمادا على الامطار أيضا بعض محاصيل الذرة الشامية والعويجة كما تنمو غابات الصمغ العربي بكثرة .

ويحدث في بعض السنين أن تشح الامطار الى درجة خطرة فينتشر القحط وفي أعوام أخرى يزداد المطر فيعم الرخاء وتتضخم المحصولات المزروعة . وفي أقصى الجنوب تظهر الغابات الاستوائية على شواطىء الانهار . وقد بذلت محاولات لزراعة بعض المحاصيل في الجنوب مثل القصب والدخان والقطن والحبوب ولكن المستنقعات الضخمة والامراض الفتاكة وجهل الاهالي تعوق التوسع الزراعي .

ويقوم نشاط زراعي هام آخر على الري في شمال السودان وأواسطه حيث يزرع القطن وخاصة طويل التيلة منه في المشروعات الكبرى في مديريتي النيل الازرق وكسلا . وطبقا لآخر التقديرات الرسمية تقدر المساحة المزروعة قطنا في موسم ١٩٥٠ / ٥١ بنحو ٥١٩ ألف فدان ويتراوح المحصول حوالي ٢ مليون قنطار وذلك مقابل ٤١٤ ألف فدان و ١٫٣٤١٫٠٠٠ قنطار في الموسم السابق .

كما تزرع أيضا الغلال وخاصة الذرة العويجة والدخن والبذور الزيتية جنوبي مديريات كسلا والنيل الازرق وكردفان . وفي الجنوب تزرع البذور الزيتية وخاصة السمسم ، كما يزرع الفول السوداني الذي يستخدم كطعام وليس لاستخراج الزيت ، وتزداد العناية بزراعة الفواكه وخاصة المانجو .

ولاتوجد احصائيات دقيقة للمساحة المنزرعة من مختلف المحاصيل – بخلاف القطن – ولا للمحصول الكلي ، ونورد في الجدول المنشور في نهاية الموضوع نقلا عن تقرير لمساعد مدير مصلحة الزراعة والغابات بالسودان ، متوسط انتاج المحاصيل الزراعية السودانية الهامة في السنوات الاخيرة .

وعلى العموم يتراوح اجمالي المساحة المنزرعة بين ٤ و ٦ ملايين من الافدنة وذلك بحسب درجة الامطار التي تسقط خلال العام .

مشروعات الري

وأهم مشروعات الري في السودان هي :

مشروع الجزيرة : ويقع في المثلث بين النيل الازرق والنيل الابيض ، وقد قام المشروع عقب انشاء خزان سنار ، وكان العمل فيه يجري حتى يونيه ١٩٥٠ ، كشركة بين الحكومة والمستأجرين والشركتين صاحبتي الامتياز بحيث تقسم الارباح بنسبة ٤٠٪ لكل من الحكومة والمستأجرين و ٢٠٪ للشركتين . وقد حلت الحكومة محل الشركتين في ادارة المشروع وفي نصيبهما من الارباح عقب انتهاء امتيازهما . وبمقتضى اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ حددت كمية المياه التي يسمح بها لمشروع الجزيرة حتى لاتضار المصالح المصرية . ويستحوذ كل مستأجر على ٤٠ فدانا يزرع فيها بجانب القطن ، وهو المحصول الاساسي ، مايحتاج اليه من ذرة لغذائه ومن لوبيا لحيواناته وبعض المحاصيل الاخرى . وتزيد المساحة التي تروى سنويا على ٩٠٠ ألف فدان يزرع حوالي نصفها ويترك النصف الآخر للراحة ، وتتراوح مساحة القطن حوالي ٢٢٠ ألف فدان واللوبية حوالي ٦٠ ألف فدان . وينتظر أن تبلغ قيمة محصول قطن الجزيرة هذا الموسم ٥٠ مليون جنيه ، وتقوم عقبة المياه في سبيل التوسع في المشروع الذي ينتظر انشاء خزان بحيرة تانا الذي سيكفل مليار متر مكعب اضافية من الماء لمشروع الجزيرة

مشروع التعويضات على النيل الابيض : وقد أنشىء لتعويض الاهالي الذين تشردوا عقب اقامة خزان جبل الاولياء ويروى نحو ٣٨ ألف فدان من المنطقة بواسطة قناة تجيء من مشروع الجزيرة ، بينما تعتمد ٢٣ ألف فدان أخرى على الطلمبات المقامة على النيل الابيض .

مشروع الجاش : في دلتا خور الجاش بمديرية كسلا حيث يزرع القطن في مساحة تبلغ ٣٥ ألف فدان على مياه فيضان النهر . كما تخصص مساحات أخرى للذرة العويجة والمراعي .

مشروع الطلمبات : في المديرية

الشمالية على وجه الخصوص ،ويروى كل مشروع مابين ألفى وأربعة آلاف فدان تحت اشراف الحكومة التى تديرها كنماذج للمشروعات الخاصة٠ وتبلغ مساحة أراضى الطلمبات نحو ١٨٠ ألف فدان يزرع فيها البلح وبعض المحاصيل الاخرى ، وبدأ الاهتمام حديثا بزراعة الموالح ٠

التجارة الخارجية

يعتمد السودان الآن على تصدير القطن وبذرته وهما يمثلان نحو ٥/٤ الصادرات الكلية ، ثم هناك الصمغ العربى ويمد السودان العالم بنحو ٨/٧ مايدخل فى التجارة العالمية من الصمغ٠ كما يصدر السودان الحيوانات الحية وبعض المنتجات الزراعية الاخرى ، ويستورد مايحتاج اليه الاهالى من بضائع قطنية ومن سكر وشاى وبن ومصنوعات صلبة ٠ أما فيما يختص بالأطعمة فان السودان يكاد يكفى حاجته منها وأن يصدر القليل فى السنوات الطيبة ٠ الا أنه اضطر الى استيراد ماقيمته نحو نصف مليون جنيه من الحبوب عندما انخفض محصول عام ١٩٤٩/٥٠ بسبب الجفاف ، ولكن المحصول الحالى يبشر بفائض كبير ٠ ونورد فى الجدول التالى أرقام تجارة السودان الخارجية فى السنوات الثلاث الاخيرة

بالآف الجنيهات

	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
الواردات	٢٢٤٠٨	٢٣٨٧٠	٢٦٧٦٤
الصادرات	٢٣٨٧٩	٢٧٤٣٦	٣٣٢٤١
الميزان التجارى	+ ١٤٧١	+ ٣٥٦٦	+ ٦٤٧٧

التجارة بين مصر والسودان

ولاتوحى أرقام التبادل التجارى بين مصر والسودان بتوثيق العلاقات التجارية اذ هبطت قيمة السلع المرسلة الى السودان عام ١٩٥٠ الى ٣ر٠٦٣ر٠٠٠ جنيها مقابل ٣ر٧٤٨ر٠٠٠ جنيها فى العام السابق وبينما تسجل أرقام السلع الواردة من السودان زيادة فى قيمتها سنة ١٩٥٠ حيث بلغت ٢ر٦٤٧ر٠٠٠ جنيها مقابل ٢ر٠٦٢ر٠٠٠ جنيها فى عام ١٩٤٩ ، فاننا اذا أضفنا اليها أرقام مبيعات الجمال السودانية فى الاسواق المصرية ، وهى لاتدخل فى هذه القيمة لانها تعبر الحدود دون أن تسجلها احصاءات الجمارك ، يظهران الضعف فى العلاقات التجارية كان فى الجانبين ، فقد بلغت قيمة مبيعات الجمال ١ر٠٨١ر٠٠٠ جنيها فى سنة ١٩٥٠ مقابل ١ر٩٧٧ر٠٠٠ جنيها فى سنة ١٩٤٩

وكانت أهم السلع المرسلة من مصر الى السودان فى عام ١٩٥٠ البضائع الحريرية بما قيمته ١ر٠٩٠ر٠٠٠ جنيها ثم البضائع القطنية بما قيمته ٥٦٦ر٠٠٠ جنيها فالسكر والحلوى ٢٥٣ر٠٠٠ جنيها ٠ أما عن السلع الواردة من السودان فتجىء الحيوانات الحية (بخلاف الجمال) فى المقدمة بما قيمته ٦٣٠ر٠٠٠ جنيها ثم البذور الزيتية ٣٤٤ر٠٠٠ جنيها فالجلود ٢٣٢ر٠٠٠ جنيها ٠

وتدل بعض المعلومات المتوافرة عن الميزان الحسابى للسودان انه قد أظهر فائضا بلغ ٧ر٧ مليون جنيه عام ١٩٥٠ مقابل ٤ر٨ مليون جنيه عام ١٩٤٩

المالية العامة

كانت السنة المالية فى السودان هى السنة الميلادية ، ولكن ابتداء من عام ١٩٥١ تغير موعد بدء السنة المالية الى أول يوليه ، وبذا شملت تقديرات ميزانية عام ١٩٥٠ ، ١٨ شهرا ٠ وفيما يلى تقديرات الميزانية العامة فى السنوات الثلاث الاخيرة :

السنة	الايرادات	المصروفات
١٩٤٩	١٥ر٥٧٩	١١ر٥٧٤
١٩٥٠/٥١	٢٨ر٧٢٠	٢١ر٠٩٢
١٩٥١/٥٢	٢٤ر٧٨٤	١٧ر٧٥٥

وتدل التقديرات الاخيرة لحالة الايرادات والمصروفات فى السنة المالية الحالية (١٩٥٠/٥١) على ان الفائض سيزيد على ٢١ مليون جنيه ، اذ ينتظر أن تصل الايرادات عقب ارتفاع أسعار القطن الى بنحو ٤٤ر٨٠٠ر٠٠٠ جنيه بينما لاينتظر أن تتجاوز المصروفات ٢٣ر٢٠٠ر٠٠٠ جنيه

النقود والبنوك

العملة المتداولة فى السودان هى بنكنوت البنك الاهلى المصرى والعملات المصرية المساعدة كما يوجد فى التداول أيضا الشلنات والفلورينات بواقع ٥ قروش للشلن و ١٠ قروش للفلورين وتجرى أغلب الاعمال المصرفية عن طريق البنك الاهلى المصرى الذى تحتفظ فيه الحكومة بأرصدتها وكذا بنك باركلير والبنك العثمانى ٠ وبلغ مجموع ودائع الافراد مع البنوك فى آخر سنة ١٩٥٠ نحو ٨ر١٢٢ر٠٠٠ جنيه مقابل ٧ر٥٢٢ر٠٠٠ جنيه فى آخر سنة ١٩٤٩

الاسعار

أمكن المحافظة على الاسعار الداخلية فى مستوى منخفض خلال الحرب عن طريق انشاء رصيد لتثبيت الاسعار يتم تمويله بالفرق بين الاسعار العالمية للسلع السودانية المصدرة وأسعارها المحلية ، ويصرف منه على خفض أثمان الواردات الاجنبية المرتفعة الاسعار ٠ وقد ألغى هذا النظام بعد سنة ١٩٤٧ وبدأت الاسعار فى الارتفاع بسرعة كما يظهر من تطور الرقم القياسى لاسعار الجملة الذى قفز من ٢١٧ فى عام ١٩٤١ والى ٤٧٣ عام ١٩٥٠ عام ١٩٤٥ (١٩٣٨ = ١٠٠) الى ٤٢٧

المواصلات

لاتزال حالة المواصلات متأخرة فى السودان ، فالطرق البرية الجيدة تكاد تكون معدومة ، بينما لايتجاوز طول الخطوط الحديدية ٢٠٥٦ ميلا ، وتغطى الملاحة النهرية المنتظمة ٢٣٢٥ ميلا من النهر ٠ وقد أصبحت الخرطوم أخيرا مركزا هاما للنقل الجوى عبر القارة ٠

متوسط انتاج المحاصيل الزراعية السودانية الهامة فى السنوات الاخيرة

	المساحة المزروعة (فدان)	المحصول (طن)	الصادرات (طن)
الذرة العويجة	٢ر٥٠٠ الى ٤ر٠٠٠	١ر٠٠٠ الى ٢ر٠٠٠	٥٠
الدخن	٦٠٠	٢٥٠	٢
السمسم	٥٠٠	٧٥	١٥
الفول السودانى	أقل من ١٠٠	٢٥	٥
اللوبيا		١٠	٠ر٧
الذرة الشامية	أقل من ٥٠	٢٥	٣
البلح	« « ٥٠	٣٥	٤
القمح	« « ٥٠	١٢	—

الارقام القياسية المصرية

استعرض المستر كريج في العدد الماضي الارقام القياسية بوجه عام – وفي هذا العدد يحدثنا عن الارقام القياسية للاسعار والارقام القياسية المصرية على وجه الخصوص .

الارقام القياسية للاسعار

لقد كانت الارقام القياسية للاسعار من أوائل الارقام التى حسبت ، لانه لما استخدمت هذه الارقام لعدة سلع واخذ متوسطها ، أعطانا هذا المتوسط فكرة صادقة لتغير القوة الشرائية للنقود ، وهى عامل اقتصادى هام .

ولقد اتفق الاقتصاديون على ان أفضل السلع التى تستخدم لتوضيح التغيير فى القوة الشرائية للنقود ، هى سلع تجارة الجملة . غير ان هناك مجموعة أخرى من السلع والخدمات التى تؤثر فى الفرد كثيرا ، كتلك التى يستعملها فى حياته المنزلية ويدرجها فى ميزانيته ، حيث لا يصرف فقط فى المأكولات ، ولكنه يدفع أيضا للايجار والضرائب ومصاريف الانتقال والعلاج الطبى والملابس ونفقات تعليم عائلته وتسليتها .. الخ ولذلك فمن المعتاد حساب الرقم القياسى لمثل هذه السلع والخدمات ، على أساس أسعار القطاعى لا الجملة ، وفضلا عن ذلك ، فعندما كانت النفقات العائلية يختلف توزيعها اختلافا كبيرا تبعا للمركز الاجتماعى لكل عائلة ، فيكون من المعتاد حساب رقم النفقات المعيشية لعدة طبقات مختلفة من المجتمع . والغذاء ضرورى للحياة ، ونلاحظ فى الغالب ان الطبقات الفقيرة تصرف نسبة عالية من دخلها على الطعام وخاصة الخبز . وهو أرخص أنواع الطعام ، ولكنها تنفق نسبة ضئيلة فى الانتقال والتسلية . ومن ناحية أخرى نرى ان الطبقات الغنية تصرف – بالنسبة لدخلها – نسبة أقل فى الطعام ، ولكن نسبة اكثر فى اللهو والتسلية . ولم تحسب مصلحة الاحصاء سوى رقم قياسى واحد لتكاليف المعيشة ، الذى استخدم منذ اللحظة الاولى فى الاغراض الحكومية مثل احتساب النفقات العائلية لابسط كاتب فى الدواوين الحكومية . وخلال الحرب الماضية نشرت « شركة شل » بانتظام خمسة أرقام قياسية لتكاليف المعيشة كما استقتها من خمس أسر فى طبقات اجتماعية مختلفة .

وجدير بالذكر أن الرقم القياسى لاسعار الجملة ، المتخذ على أساس أسعار سلع الاستهلاك ، يكون دائما أعلى من رقم نفقات المعيشة ، الذى يشتمل على اثمان خدمات . والرقم القياسى لاسعار الجملة أكثر أهمية كعامل اقتصادى ، بينما الرقم القياسى لتكاليف المعيشة مسألة شخصية تجريبية . وفى المملكة المتحدة ، قامت وزارة العمل بحساب رقم لنفقات المعيشة ، الذى سرعان ما استخدمته فى تحديد أجور نصف تعداد عمال هذه البلد . وفى عام ١٩٢١ أشار كاتب هذا المقال وكان مدير ادارة توريد الطعام فى مقاطعة سيليزيا العليا بالمانيا الى أهمية استعمال الرقم القياسى لنفقات المعيشة ، كما حسبها أخصائى برلينى عندما قام نزاع بين العمال وأصحاب الاعمال .

الارقام القياسية المصرية

مما ذكر سابقا ، يتضح لنا ان « مصلحة عموم الاحصاء » نشرت على الاقل رقمين قياسيين لاسعار الجملة واحدهما متخذ على أساس عام ٩٣٥ حينما بدأ العالم يفيق من الازمة الاقتصادية العالمية عامى ١٩٢٩/١٩٣٠ والآخر على أساس فترة يونيو ويوليو واغسطس ١٩٣٩ . كما نشرت المصلحة كذلك رقما قياسيا لنفقة المعيشة على أساس الفترة الأخيرة .

وانصافا للتاريخ ، يجب أن نذكر أن أول رقم قياسى لاسعار الجملة فى مصر قام بحسابه كاتب هذا المقال فى عام ١٩١٥ ، على أساس أسعار ٢٦ مادة فقط فى الفترة ما بين عام ١٩١٣ والسبعة أشهر الاولى لعام ١٩١٤ . وفى هذه الفترة العصيبة ، فترة الحرب العالمية الاولى ، كان من الصعب استقاء الاسعار من التجار . ولكن أما وقد تقدمت مصر ، فان هناك ١٩٢ مادة مدرجة فى « كشف السلع المشتراة » ، وقد اجرى عليها حسبان الرقم القياسى لعام ١٩٣٥ ، وثمانية وثمانون مجموعة تشمل ٢٧٨ صنفا ، فضلا عن ٥٨٣ حصة للجميع ، استخدمت كلها لحساب الرقم القياسى لعام ١٩٣٩ وتجمع الحقائق اسبوعيا ، وتبنى عليها متوسط الارقام الشهرية .

وتحتوى السلع التى اختيرت على أهم المنتجات المستعملة فى مصر ، سواء كانت مستوردة او منتجة محليا كما تشمل المواد الخام والنصف مصنوعة وكذلك سلع الاستهلاك . وقد صنفت هذه السلع فى مجموعات حسب طبيعة السلع ، وعلى هذا قسمت الـ ٨٨ نوعا الى ١٥ مجموعة ست منها سلع الاكل والتسعة الاخرى لسلع الاستهلاك الاخرى . ويستعمل المتوسط الهندسى لقياس كل مجموعة على حدة

ويدل الرقم القياسى العام لاسعار الجملة دلالة صادقة على الحالة الاقتصادية ومقياس تام للقوة الشرائية للنقد المصرى (انظر الجدول) وبالرغم من هذا فان أسعار القطن تلعب دورا رئيسيا . وقد يكون هذا امرا غير عاديا . وفى ذلك قال البروفسور « بريسيانى تورونى » الاستاذ السابق بجامعة فؤاد الاول ، والآن مدير « بنك روما » فى ميلانو : « ان النقد [illegible] لا يعتمد لا على الذهب ولا على الاسترلينى ، ولكن على القطن »

لما كانت الارقام القياسية تحسب لكى تعطينا فكرة عن القوة الشرائية للنقود ، فانه من الامور الشيقة ان نذكر الجدول التالى لبيان القوة الشرائية للجنيه المصرى ، معبر عنه بالمليمات لقيم عام ١٩٣٩

١٩٣٩	٩٦٢	١٩٤٢	٤٦٠	١٩٤٥	٣٠٦	١٩٤٨	٣٠٢
١٩٤٠	٧٧٠	١٩٤٣	٣٦٦	١٩٤٦	٣١١	١٩٤٩	٣٢٢
١٩٤١	٦١٥	١٩٤٤	٣١٩	١٩٤٧	٣٢٩	١٩٥٠	٢٩١

الرقم القياسي لنفقة المعيشة فى مصر

يبنى هذا الرقم على مقدار ما تستهلكه عائلة مكونة من ٦ر٣ شخصا من سلع وخدمات ، والتى تساوى مجموعة من ٥ ذكور بالغين ذوى دخل متوسط ١٢ ــ ١٨ جنيها والمجموعات هى :

وقود للطعام وصابون	٤٥ ٪
ايجار وضرائب	١٦ ٪
مواصلات وانتقال	٣ ٪
ملابس وكسوة	٧ر١٦ ٪
مصاريف مدارس	٥ر٦ ٪
مصاريف ملاهى	٨ر٥ ٪
متنوعات	٧ ٪
المجموع	ــ ر١٠٠ ٪

وتقدر أهمية كل صنف طبقا لمتوسط الاستهلاك السنوى لعائلة فى عام ١٩٢٠ ، والنقد الذى يوجه الى هذا هو أنه حينما ترتفع الاسعار ، تتغير نسب كل هذه الميزانية ، فتزداد نسبة استهلاك الطعام ، بينما ينخفض استهلاك بقية السلع

ويستدل بالخطوات التالية فى تجهيز رقم قياسى عام :

١ ــ الفترة الرئيسية المتخذة كأساس للقياس يجب أن تكون متساوية ومتوازنة فلو اتخذت هذه الفترة خلال فترات الانكماش ، فان قيم السلع تكون مرتفعة . ولو اخذت خلال فترات الانتعاش ، تكون اسعار السلع منخفضة .

٢ ــ يجب أن تكون الوحدات ممثلة خير تمثيل ، فيكون من السهل حساب أرقام قياسية منفصلة للاغذية ، والمواد الخام ، والسلع الغير تامة الصنع والكاملة الصنع ، وهذه يكون من السهل تبويبها .

٣ ــ يجب أن يشار الى أوزان السلع المستهلكة خلال سنة الاساس .

٤ ــ يجب استخدام المتوسط الهندسى .

٥ ــ يجب مراجعة هذه الطريقة فى فترات تقاس بخمس سنوات .

وهناك اعتبار هام لا بد من ذكره عندما نحسب الرقم القياسى لشهر واحد بالنسبة لشهر سابق ثم نضرب الجميع فى الشهر الحالى لنحصل على الرقم القياسى الجارى .

٦ ــ قد يكون من المحتمل مراجعة الرقم القياسى المصرى ، الذى يمثل ــ بالتأكيد ــ الرقم القياسى لنفقة المعيشة .

ج . ا . كريج

شخصيات اقتصادية



عبد الرحمن البيلى بك

ما أبعد الفرق بين مظهره ومخبره وأعظم الخلف بين منظره ومعشره .

اذا لمحته فى الطريق لمحت كهلا قصيرا قميئا ، يسير سيرا وئيدا بطيئا ، فان تفرسته رأيت رجلا ناحل الشاربين ، غليظ الشفتين ، جاحظ العينين ، لا تعترف له بعبقرية بل لا تسلم له بشخصية ــ حتى تناقشه موضوعا أو تدارسه مشروعا ــ اذ ذاك تعترف له بحدة الذكاء ، وتسلم بغزارة مادته فى القانون والاقتصاد على السواء .

تخرج البيلى بك عن كلية الحقوق عام ١٩٢٠ وبدأ حياته العملية محاميا وكانت القضايا العسكرية وكانما عاونته مقدرته فى اللغة الانجليزية الى جانب اندفاعه فى الحركة الوطنية على أن يخصص وقته وجهده للدفاع عن المأخوذين بالتهم الثورية ممن كانوا يحاكمون أمام تلك المحاكم العسكرية . ولمع اسم البيلى المحامى الناشىء الى جوار الأفذاذ من المحامين امام تلك المحاكم .

ثم قبض على البيلى بين من سجنوا من رجال الثورة فى قضايا الاغتيالات السياسية مع استاذينا الشيشينى باشا وشرارة باشا والمرحومين ماهر باشا والنقراشى باشا حتى كان عام ١٩٣١ فانتخب نائبا وبرز اسمه للمرة الاولى فى الناحية الاقتصادية حيث كان عضوا واضحا فى اللجنة المالية بمجلس النواب ــ وقد ظل رئيسا لتلك اللجنة منذ عام ١٩٣٨

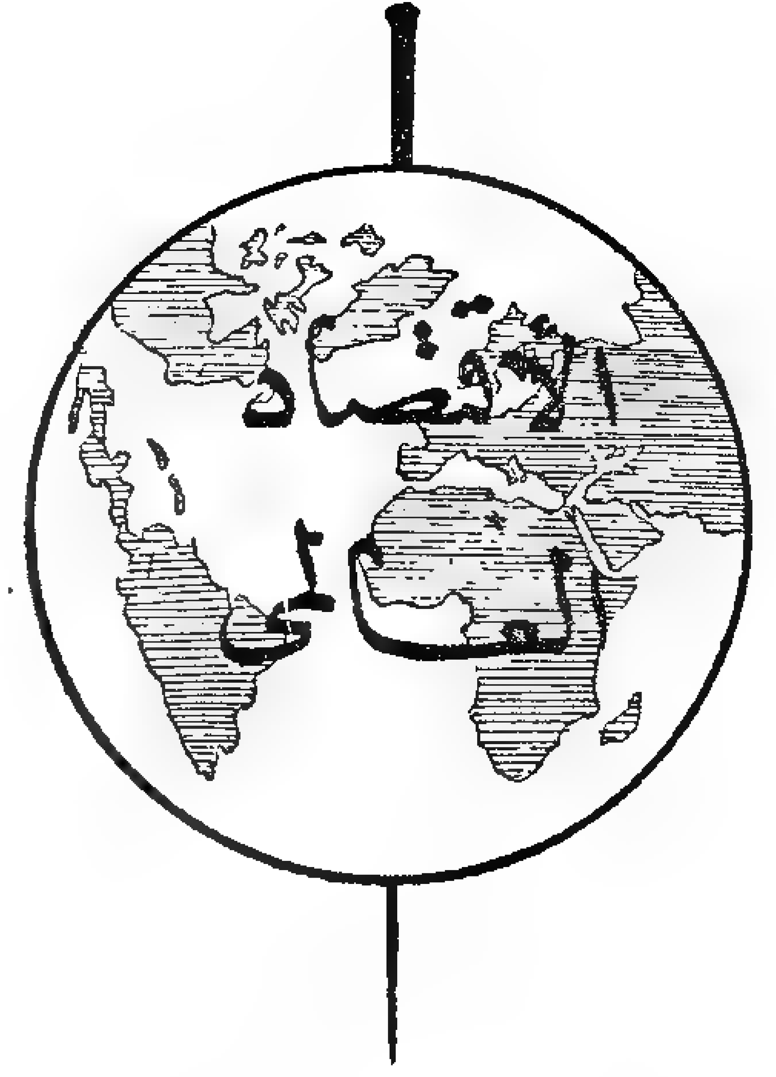
وقد اتصل بحكم ظروفه هذه باستاذ الجيل فى شئون المال المرحوم اسماعيل صدقى باشا فقدر فيه كفايته تقديرا جعله يختاره وزيرا المالية عام ١٩٤٧ .

وحين اختير وزيرا للمالية عمل على تنفيذ فكرته فأخرج مشروع توزيع اطيان كفر سعد على صغار الملاك من الفلاحين . وقد تمكن فى فترة توليه وزارة المالية رغم قصرها من تنفيذ اتفاقية بريتون وودز وتحديد سعر التعادل ــ كما كان له فضل ايقاف أعفاء الواردات الخاصة بالجيوش الانجليزية من الضريبة الجمركية ، كما امكنه ان يصل الى الاتفاق مع الجانب الانجليزى على تخصيص نصف الارباح الناتجة من شراء اللجنة الانجليزية المصرية لقطن مصر لتحسين شئون منتجه فى مصر وتخصيصها لعملية شرب المياه فى الاقاليم ، كما استطاع أن يتفق مع الجانب الانجليزى على جعل نصيب لمصر فى صندوق النقد الدولى وبنك الانشاء والتعمير بالذهب والدولار وتيسير حصول مصر على ما يلزمها من النقد الصعب للتوسع فى الاستيراد

وعبد الرحمن البيلى بك يعمل فى عدة مشروعات تجارية كرئيس مجلس ادارة لها أو كعضو فيها ، بنشاط ومثابرة .

ثم هو لا ينى عن الادلاء بآرائه فى جرأة وكياسة واظهار أفكاره فى كل مناسبة مهما بلغ من جرأتها ومهما استعدى القراء لهضمها أو معارضتها ــ وعنده أن من واجبه أن يبصر بالرأى اداء لواجبه وارضاء لاقناعه ــ رضى الراضون أو أعرض المعرضون

حسن الحطيم



اتحاد المدفوعات الاوروبى

خرجت اوروبا من الحرب العالمية الثانية واقتصادها مضعضع وحالتها المالية على اسوأ ما تكون

ولذلك وجهت الدول الاوروبية جهودها الى محاربة التضخم واخذ البعض مثل بلجيكا بوسائل صارمة لاصلاح حالتها النقدية اذ سحبت فى سنة ١٩٤٥ الجزء الاكبر من القوة الشرائية المتضخمة ، واخذت بلاد اخرى بوسائل اقل صرامة مثل رفع سعر الفائدة والتضييق فى منح الائتمان ، فى حين فضلت دول ثالثة ان تستمر فى اتباع نظم الرقابة على الاسعار ونظم التوزيع بالبطاقات ولكن هذه المجهودات الداخلية وما صاحبها من تحول الانتاج فى اوروبا الى اشباع الحاجات السلمية لم تفلح فى اخفاء ضعف اوروبا الاقتصادى الذى ظهر فى شكل عجز فى موازين مدفوعات الدول الاوروبية مع العالم الخارجى بوجه عام ومع القارة الامريكية بوجه خاص ، ثم بين البلاد الاوروبية وبعضها البعض .

وقد ساهم بنك التسويات الدولية بسويسرا منذ نوفمبر سنة ١٩٤٧ فى حل مشكلة المدفوعات الداخلية الاوروبية ، وكذلك اهتمت الولايات المتحدة بهذا الموضوع ورصدت جزءا من اعانة مارشال لتشجيع التجارة بين الدول الاوروبية بغية الوصول الى نظام يحرر المدفوعات الاوروبية ويوسع نطاق التجارة حتى تصبح غرب اوروبا سوقا موحدة تتمتع بمزايا التجارة المتعددة الاطراف .

ودارت محادثات طويلة بين هيئة التعاون الاقتصادى الاوربى والحكومة الماضى لتحرير ٧٥ ٪ ، على الاقل ، من التجارة المتبادلة بين الدول الاوربية من قيود الاستيراد وبدأ اتحاد المدفوعات الاوروبى European Payments Union عمله من أول يونيه سنة ١٩٥٠ ، وقد مضى على انشاء الاتحاد الآن قرابة العام ويجدر بنا هنا أن نستعرض تكوينه وأعماله فى تلك الفترة

تساهم البلاد المنضمة للاتحاد كل قدرتها لها هيئة التعاون الاقتصادى الاوروبى على ضوء ميزان مدفوعاتها الاجمالى سنة ١٩٤٩ . ويقوم كل بنك مركزى فى دول الاتحاد باخطار بنك التسويات الدولية ببيان فى آخر كل شهر بأرصدة البنوك المركزية الاخرى لديه ، ويقوم بنك التسويات بعمل غرفة المقاصة وذلك بتقييد هذه الارصدة واستخلاص المركز الصافى او المدين لكل بلد قبل البلاد الاعضاء الاخرى مجتمعة . وتصفى هذه الارصدة بحيث يصبح كل عضو دائنا او مدينا للاتحاد كهيئة مستقلة عن اعضائه . ويقوم العضو المدين بتسديد دينه أولا بالسحب على حصته لدى الاتحاد ، وثانيا بدفع كميات من الذهب تتزايد نسبتها كلما زاد المستحق عليه ، وذلك بعد ان يستنفد ٣٠ ٪ من حصته . ويتسلم العضو الدائن نصف ما يدين به الاتحاد ذهبا ويحتفظ بالنصف الآخر كرصيد دائن قبل الاتحاد وذلك بالنسبة للزيادة فيما يستحق له على الاتحاد بعد الـ ٢٠ ٪ الاولى من حصته .

ويظهر الجدول التالى دائنية او مديونية الاعضاء قبل اتحاد المدفوعات الاوروبى وما دفع ذهبا لتسوية هذه الديون ، وذلك فى المدة من يولية سنة ١٩٥٠ الى آخر ابريل سنة ١٩٥١ . مع ملاحظة ان الفرق بين المركز الاجمالى للعضو وما دفعه او استلمه من الذهب يقيد عادة فى حسابه مع اتحاد الدفع .

ويلاحظ من الجدول ان مديونية بعض البلاد قد تجاوزت حصتها الاصلية وخصوصا المانيا التى اصبحت مشكلة الاتحاد الكبرى والغريب ان مؤسسى الاتحاد كانوا يخشون من ان تصبح المانيا دولة دائنة لدرجة تعرقل توازن التجارة الاوروبية ، فى حين كانت انجلترا تخشى ان تصبح مدينة للاتحاد واشترطت للانضمام اليه معاملة خاصة للاسترلينى . ولما اسفرت النتيجة عن رصيد دائن كبير للمملكة المتحدة اصبحت تخشى على مصير هذا الدين . اما فيما يختص بالمانيا فيلاحظ انها اخذت فى الحد من الائتمان وتقييد الواردات حتى يعود التوازن الى ميزانها الحسابى ولا يكون للعجز فيه نتائج سيئة على الاعضاء الآخرين

بملايين وحدات التحاسب (دولارات)

العضو	حصة العضو	المركز الاجمالى + دائن − مدين من العضو	المدفوع منه ذهبا = للعضو +
النمسا	٧٠	− ٩٢ر٩	− ١٢ر٩
بلجيكا ولكسمبرج	٣٦٠	+ ١٣١ر١	+ ١٥ر٤
الدانمرك	١٩٥	− ٥٤ر٤	− ٢ر٧
فرنسا	٢٢٥	+ ٢٣٩ر٣	+ ٦٧ر٤
المانيا	٣٢٠	− ٤١١ر٨	− ١٥٨ر٧
اليونان	٤٥	− ١٠٢ر٦	−
ايسلندا	١٥	− ٥ر٥	− ١ر٥
ايطاليا	٢٠٥	− ٧٧ر٣	− −
هولندا	٣٣٠	− ٢٣٣ر٥	− ٤٤ر١
النرويج	٢٠٠	− ٨١ر٩	−
البرتغال	٧٠	+ ٦٦ر٨	+ ٢٦ر٤
السويد	٢٦٠	− ٦٤ر٩	−
سويسرا	٢٥٠	+ ١٣ر٨	−
تركيا	٥٠	− ٢٢ر١	− ٣ر٦
المملكة المتحدة	١٠٦٠	+ ٦٨٥ر٨	+ ١١٩ر٤

مستقبل العملات الاوربية

بمناسبة التحسن الكبير الذى ظهر فى ميزان مدفوعات الدول الاوربية اقترح صندوق النقد الدولى العمل على تحرير مدفوعات هذه الدول من الكثير من القيود المفروضة عليها وذلك تمهيدا لالغاء هذه القيود كلية فى المستقبل . أما اللجنة الاقتصادية الاوربية فقد اقترحت رفع أسعار العملات الاوربية بحجة أن ارتفاع أسعار المواد الاولية وتحسن ميزان المدفوعات يستلزمان هذا الاجراء للحد من التضخم ولتحسين مركز هذه الدول فى معاملاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة .

الولايات المتحدة تعارض اعادة تقويم العملات الاوروبية

وصف المستر سنايدر وزير المالية الامريكية نصيحة اللجنة الاقتصادية الاوروبية باعادة تقويم العملات الاوروبية بأنها نصائح « لا يبررها واقع الامور » . وقال ان حكومة الولايات المتحدة ترى ان على البلاد الاوروبية تحرير مدفوعاتها اولا قبل ان تفكر فى اعادة تقويم عملاتها . وان رفع سعر العملة ليس الوسيلة لمعالجة التضخم ، فهناك وسائل اخرى لمعالجته مثل الضرائب والحد من الائتمان الخ .

وختم الوزير حديثه بقوله ان رفع سعر العملات الاوروبية بالنسبة للدولار سيضر بالمصالح الامريكية فى الوقت الذى تبذل فيه أمريكا مجهودات ضخمة لمساعدة حلفائها الغربيين .

المساعدات الامريكية فى السنة المالية ١٩٥١ / ٥٢

اقترح الرئيس ترومان فى خطابه الى الكونجرس تخصيص مبلغ اجمالى قدره ٨٥٠٠ مليون دولار للمساعدات التى ستقدمها امريكا للعالم الحر خلال السنة المالية ١٩٥١ / ٥٢ وسيوزع هذا المبلغ الاجمالى كما يأتى (بملايين الدولارات)

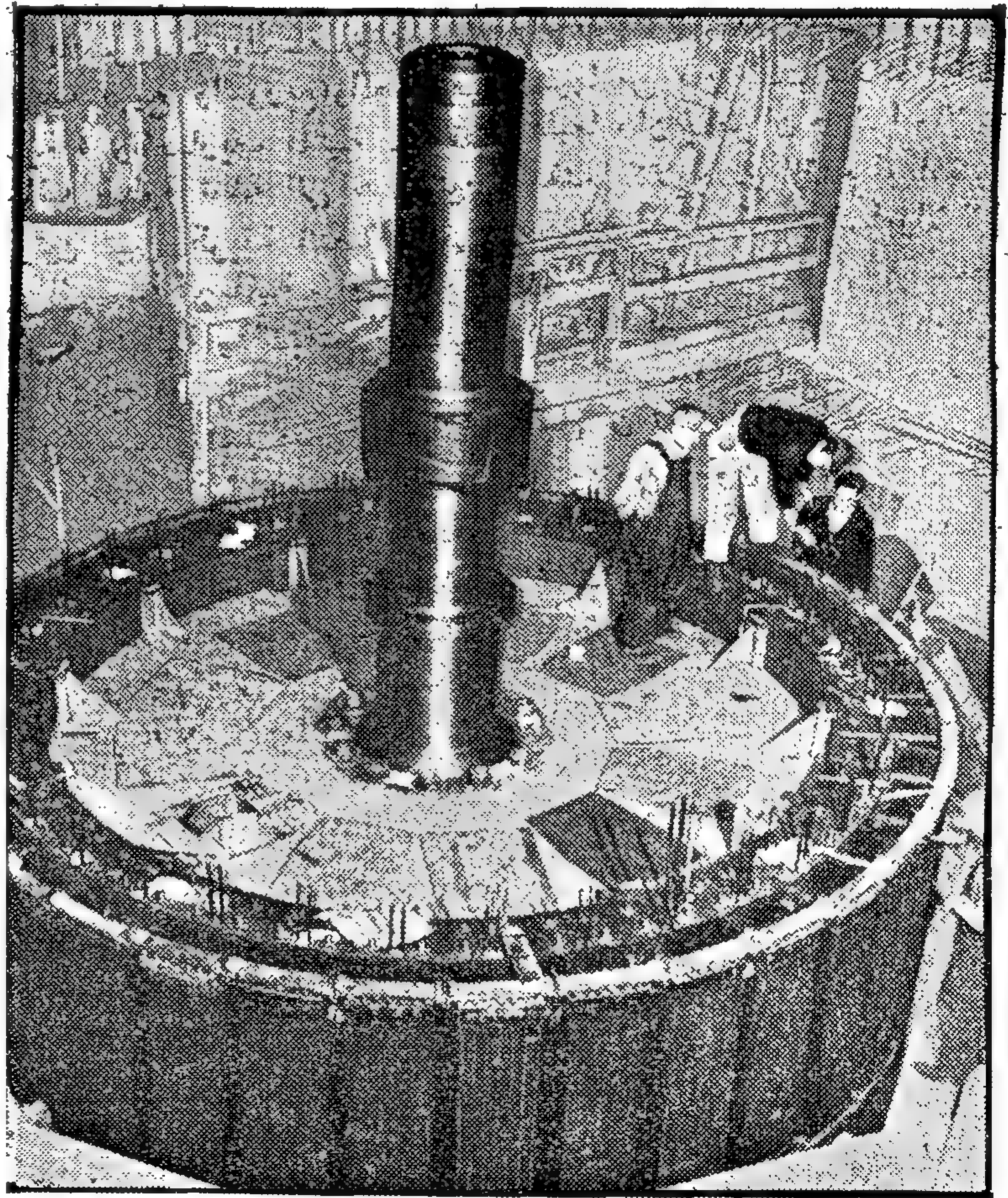
	مساعدات اقتصادية	حربية
اوروبا	١٦٥٠	٥٢٤٠
الشرق الاوسط وشمال أفريقيا	١٢٥	٤١٥
آسيا	٣٧٥	٥٥٥
امريكا اللاتينية	٢٠٢	٤٠
النفقات الادارية	٧٨	—
	٢٢٥٠	٦٢٥٠

(النفقات الادارية تشمل برنامج المساعدات بأكمله)

اعانة مارشال لمشروعات التعمير فى المستعمرات البريطانية

لم يشمل قرار الولايات المتحدة بايقاف اعانة مارشال لبريطانيا ابتداء من اول يناير هذا العام ، المستعمرات البريطانية فيما وراء البحار . وقد اعلنت اخيرا ادارة التعاون الاقتصادى (مشروع مارشال) عن منح بريطانيا ٧٧ر مليون دولار للمساعدة فى التعمير الاقتصادى للمناطق التابعة لها فيما وراء البحار .

هذا وقد بلغت جملة المساعدات التى خصصتها فيما سبق ادارة التعاون الاقتصادى لمشروعات التعمير فى المستعمرات البريطانية ٤ر٥ مليون دولار .



هذا الجهاز الضخم هو جزء من آلة قوتها ٦٥٠٠٠ حصان ميكانيكى ، يمكنها ضغط ٦٦٠ر٠٠٠ جالون من الماء فى الدقيقة الواحدة . وهذا المعدل يكفى مدينة كبيرة كنيويورك يوميا . ويزن هذا الجهاز ٣٣٠ طنا — وهو أحد جهازين منشأين حديثا فى خزان « جراند كوليه » بمقاطعة واشنطن



الجـــــرد

نعنى بالجرد تلك العملية التى تقوم بها اى مؤسسة تجارية لمعرفة نتيجة اعمالها خلال مدة معينة ، ثم معرفة مركزها المالى فى تاريخ معين . وكثيرا ما تحدث عملية الجرد هذه فى آخر السنة المالية للمؤسسة ، وان لم يكن هذا شرطا اساسيا ، اذ يحدث أن تجرد المنشأة ممتلكاتها فى فترات منتظمة بغرض معرفة ما تحتاجه من اشياء معينة . ولكن اما ان كان غرضها هو التحقق من معرفة نتيجة اعمالها ، ومعرفة مركزها المالى فى وقت معين ، فاننا كثيرا ما نشاهد المحلات الكبرى تعلق حينذاك لافتات « المحلات مغلقة لاجراء الجرد السنوى » .

والمقصود من عملية الجرد اذن غرضين :

الغرض الاول هو معرفة نتيجة اعمال المؤسسة فى مدة معينة ، ويمكن الوصول الى تلك النتيجة على خطوتين أو ثلاثة . فالخطوة الاولى تكون بعمل « حساب المتاجرة » أو « حساب التشغيل » وذلك لاظهار الفرق بين تكاليف البضاعة المبيعة وثمن بيعها ويسمى هذا الفرق « مجمل الربح » فى حالة الربح ، وقد يكون « مجمل الخسارة » فى حالة الخسارة . ويكون هذا الحساب دائنا بمقدار صافى المبيعات ومدينا بتكاليف البضاعة اى ثمن الشراء المبين بالفواتير زائدا المصاريف المباشرة ، كمصاريف الشحن والنقل للداخل والتأمين البحرى والضرائب الجمركية وعوائد الرصيف والموانى ومصاريف مخازن الاستيداع الخ .. كما يدخل فى هذا الجانب — « منه » — بضاعة أول المدة التى هى بضاعة آخر المدة للعام السابق ... والخطوة الثانية تكون بعمل « حساب الارباح والخسائر » بغرض الوصول الى معرفة « صافى الربح » فى حالة الربح ، أو « صافى الخسارة » فى حالة الخسارة ، وذلك بعد احتساب جميع مصاريف المؤسسة وايراداتها من عملياتها التجارية العادية . وعلى ذلك يكون هذا الحساب دائنا بمجمل الربح أو (مدينا بمجمل الخسارة) المرحل من حساب المتاجرة ، كما يجعل دائنا بالايرادات المختلفة ، ثم مدينا بالمصروفات المختلفة ، مثل مصاريف البيع والتوزيع ، والمصاريف الادارية ، والمصاريف المالية . وقد تضاف خطوة ثالثة الى هاتين الخطوتين تبين طريقة التصرف فى أرباح المؤسسة الصافية ، أو معالجة خسائرها النهائية وذلك بفتح «حساب توزيع الارباح » .

والغرض الثانى هو معرفة مركز المحل فى تاريخ معين ، ونصل اليه من طريق تصوير الميزانية العمومية ، وهى عبارة عن كشف بأرصدة الحسابات بعد قفل جميع الحسابات الوهمية بترحيلها الى « حساب الارباح والخسائر » بما فى ذلك رصيد هذا الحساب . واذن فليست الميزانية حسابا فعليا موجودا بالدفاتر كما هو الحال فى حساب الارباح والخسائر ، ولكنها بيان يظهر — فى شكل ملخص ومبوب — جميع الارصدة المفتوحة بعد قفل الحسابات الوهمية وجرت العادة على تقسيم أصول الميزانية الى : أصول ثابتة — وأصول متداولة — واصول وهمية . وتقسيم خصوم الميزانية الى : خصوم ثابتة — وخصوم متداولة .

غير انه يسبق هذه العمليات الحسابية الدفترية ، أو قد يسير معها جنبا الى جنب ، اجراءات الجرد العملية ، حيث يصعب التوقف عن العمل أثناء ذلك لما فيه من تعطيل وخسارة للمؤسسة ، فيجرى عمال المؤسسة ومستخدميها عمليات القياس ، والوزن والكيل ، والعد ، تحت اشراف المدير المسئول ، أو تحت اشراف المراقب المالى للحسابات ولكن الذى يحدث دائما الجرد تحت اشراف عضو مجلس الادارة ، ولذلك من الملاحظ ورود عبارة « جردت وقومت بمعرفة الادارة » فى تقارير مراقبى الحسابات

وقد يحدث عندما تتم هذه الخطوات ، وتعد قوائم الجرد ويوقع عليها من قام باعدادها والاشراف عليها ، أن يظهر أن هناك أموالا دفعت مقدما كالايجار المقدم أو اشتراكات مقدمة .. أو أن هناك أموالا لا تزال فى ذمة المؤسسة وتسمى «مستحقات» وهنا يجب معالجة مثل هذه «المقدمات» و « المستحقات » فى الدفاتر وتسويتها قبل ان تعد الميزانية .

وينص قانون الشركات فى هذا الصدد على انه « يجب على مجلس الادارة أن يضع فى نهاية كل سنة قائمة جرد لموجودات الشركة من منقول وعقار ولجميع الديون التى لها أو عليها بما فى ذلك ما قد يكون متعلقا من هذه الديون بمديرى الشركة وأعضاء مجلس ادارتها ومراقبيها »

أما فيما يتعلق بتقويم بضاعة آخر المدة الموجودة فى المخازن ، فهناك طريقين أولهما هو معرفة ثمن تكلفتها اى ثمن شراءها زائدا المصاريف التى صرفت عليها حتى صارت داخل مخازن المؤسسة . وثانيهما هو معرفة ثمنها السوقى ، وبعد ذلك نختار أقل السعرين وندرجها على أساسه فى «حساب المتاجرة» . ويعلل رجال المحاسبة اختيار أقل السعرين ، حتى لا تحتسب أرباح وهمية لم تحقق بعد ، مما يعد تجنيا ظاهرا على المؤسسة .

احمد فريد حسن

آراء ومقترحات

حول كيفية اختيار موظفي الضرائب

أعطى المشرع لموظفي الضرائب سلطات واسعة في الفحص والتقدير والربط والتحصيل ومن ثم وجبت العناية بأمرهم من حيث اختيارهم وتدريبهم وتأمينهم على مستقبلهم وهاهي آراؤنا في شأنهم : —

الاختيار

يحتاج موظف الضرائب الى ثقافة عالية في الشئون الاقتصادية والمالية والقانونية عامة وفي شؤون الضرائب خاصة ولاشك ان الاقبال الكبير على التعليم العالي في السنين الاخيرة يهيىء السبيل لولاة الامور لاختيار موظفي الضرائب من بين خريجي كليات التجارة والحقوق ومعاهد الدراسات العليا ونسمي الماجستير والدكتوراه وينبغي ان تكون الاولوية في شغل وظائف الضرائب للممتازين من الخريجين حتى لايدخل فيهم ضعاف الاستعداد .

ومع ان المستوى الثقافي الممتاز يجب ان يكون الاساس في اختيار موظفي الضرائب غير انه يجب الا يكون وحده دليل النجاح في العمل . فكثيرا ما رأينا بعض المتقدمين في النجاح العلمي يفشلون في الحياة العملية وخاصة في مثل اعمال الضرائب التي تقتضي عمق الفكرة وسعة المران وسلامة الاستنباط وحسن القياس

لهذا نشير بان يلحق المختارون باعمال المصلحة تحت التجربة ولا يخلع عليهم لقب مساعد مأمور في البداية بل معاون ضرائب حتى اذا ثبت الموظف حسن استعداده عمليا بعد فتر معقولة ابقت المصلحة عليه ومنحته لقب مساعد مأمور فمأمور درجة ثالثة فثانية فأولى فمراجع فمأمور اول فمراجع بالادارة المحلية فوكيل ادارة فمدير محلي فوكيل قسم فمدير قسم الخ ... وهذا النظام الذي نقترحه اشبه شيء بالنظام المتبع في رجال النيابة .

التدريب

لا ينكر احد ما للتدريب العملي من اثر في تكوين الناشئة مهما علت ثقافتهم لان الثقافة لاتغنيهم عن التدريب العملي وانما تعينهم على سرعة الانتفاع بالتدريب واجادته وجني ثمراته .

ولما كانت قوانين الضرائب عويصة وذات معضلات وشبه عصبية الحل على المبتدئين ولما كانت اعمال الخاضعين للضرائب مترامية الاطراف وذات خواص ينبغي الالمام بها قبل فحص حساباتها وتقدير ارباحها وخسائرها فقد باتت الضرورة في تمكين موظف الضرائب من استيعابها قبل خوض بحارها ليكون بحثه عن علم وخبرة حتى لايضل عن سواء السبيل فيضر بصالح الخزانة او الممولين .

ويكون تدريب موظف الضرائب عن طريق زميل له ممن شقوا طريقهم وتمكنت مادتهم العلمية والعملية شأنه في ذلك شأن خريج الحقوق الذي يتدرب على المحاماة عند احد المحامين مدة عامين قبل ان يفتح لنفسه مكتبا .

ويحسن في رأينا ان يعمل اثنان او ثلاثة من الموظفين الجدد بارشاد احد القدامى وتحت اشرافه فيضع لهم برامج العمل ويعاونهم احيانا ويراقب اعمالهم اخرى ثم يراجع ما انتهو اليه ويبدي ملاحظاته عليهم حتى اذا اطمأن الى امكان انفرادهم بالعمل اشار على الرئيس بذلك فيتولى هؤلاء تدريب غيرهم وهكذا . وان تبين اثناء التدريب (وبعد اعطاء الموظف فرصة كافية) ان بعض الموظفين غير صالح للاستمرار في عمل الضرائب اشير بنقله الى عمل آخر اهون من عمل الضرائب .

التامين على المستقبل

على أن هذا النظام لا يؤتي الا اذا اطمأن الموظفون في أعمالهم ولن يطمئنوا حتى تضمن لهم حقوقهم وتكفل ترقياتهم في أوقاتها كل في دوره وبذلك ينقطع كل لعمله دون سعي وراء حده أو تخوف من هضمه .

ولاشك ان المصلحة كان لها عذرها عند نشأتها في الاستعانة برجال المصالح الاخرى في شغل المراكز الرئيسية . أما وقد سلخت المصلحة من حياتها مدة تسمح بأن يشغل أبناؤها وظائفها الرئيسية فان العدالة تقضي بأن تجعل تلك الوظائف وقفا عليهم دون سواهم لاستقرار نفوسهم

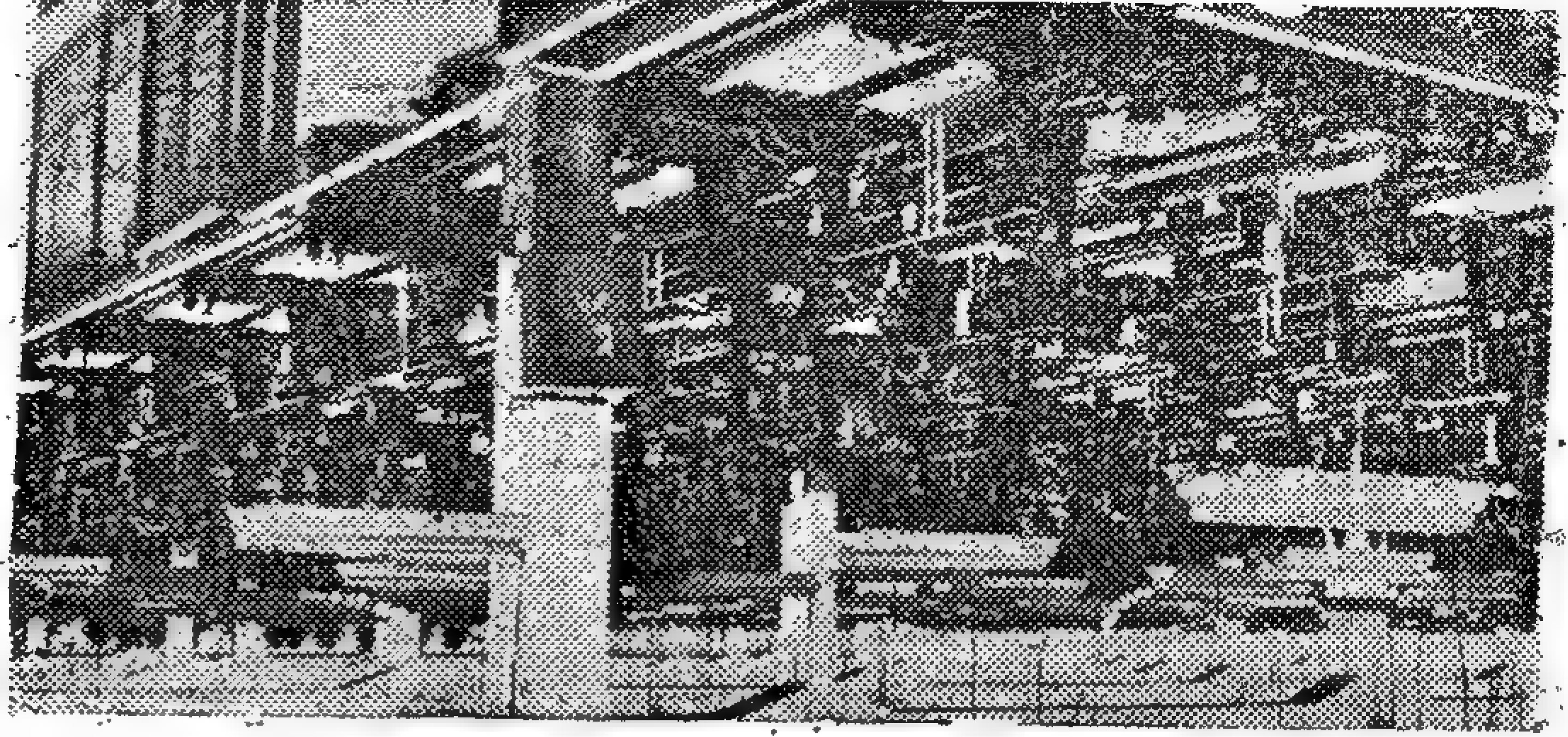
ومن الحق أن نشير بأن يعاملوا بشيء من السخاء لان أعمالهم مضنية وتقتضي حسن مظهرها كما تقتضي منهم بحسب تقاليدنا الوطنية بعض النفقات فان المأمور أو المدير المحلي يقدم مثلا القهوة والسجاير كتحية للممولين ولا يعوض عنها فيما نعلمه شيئا من جانب الخزانة وفي هذا ارهاق لميزانيته المحدودة . وفي الامكان أن يعطى موظف الضرائب بدل تمثيل مناسب كالنظام المتبع مع مفتشي المالية بمصلحة الاموال المقررة .

ومن دواعي الاستقرار أيضا أن يوضع نظام عادل للتنقلات فلايبقى موظف بالقاهرة طول حياته ويطوف آخر في طول البلاد وعرضها بدلا ادنى مزية . وفي الامكان أن يأخذ المبتدىء دوره — بعد مران معقول — بالريف ثم يتدرج حتى يستقر في المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية وبورسعيد حيث مسائل الضرائب أعوص وأحوج لمستوى أرفع من استعداد الموظف . كما انه في الامكان اعطاء بعض المزايا المغرية لموظف الريف (كسكن معتدل الاجر أو بدل عمل بالريف أو ما شاكل ذلك) . ويمكن كذلك أن يكون النقل للريف في الوظائف الرئيسية بترقية الموظف حتى يذهب الموظفون الى مقار وظائفهم راضية نفوسهم وغير متبرمين بنأيهم عن البلاد الكبرى .

فاذا روعيت الاعتبارات التي أبديناها ارتاح الموظف والمصلحة والممول انتظم دولاب العمل . أما الموظف فباستقرار نفسه واما المصلحة فباجتناب عدد الكفايات وضغط الوساطات وأما الممول فباطمئنانه الى مقدرة الفاحصين والمراجعين .

في سطور وصور

صناعة الحرير في مصر



الأنوال الميكانيكية الحديثة لنسج الحرير

يلزمنا في صدد هذا التحقيق أن نفرق بين الحرير الطبيعي والحرير الصناعي ، فيكاد كل منهما يختلف عن الآخر في نشأة صناعته وفي تطوره وفي العقبات التي صادفته وفي مدى انتاجه . وسنقتصر في بحثنا هذا على الحرير الطبيعي .

***

لا يرجع تاريخ هذه الصناعة في مصر الى أبعد من عهد محمد على باشا الكبير ، فقد عنى بزراعة التوت وبتربية دودة الحرير فاستخرجت من شرانقها الخيوط الحريرية ونسجت منها الاقمشة .

وكان طابع هذه الصناعة السذاجة التامة ، فانتجت الانوال الاقمشة المطرزة والمزركشة بالخيوط الذهبية والفضية ، فحلت الى حد ما محل الاقمشة المستوردة من تركيا وسوريا ولبنان . ولقيت هذه الصناعة مصرعها بوفاة منشئها محمد على الكبير ، فقطعت أشجار التوت وانصرف الناس عن تربية دودة الحرير

***

وما ان قامت الحرب الكبرى الاولى أى بعد نيف وستين سنة ، حتى نشطت المصانع اليدوية لتسد حاجة البلاد من الحرير ، فانتشرت أنوال في القاهرة ودمياط وادكو والمحلة الكبرى واخميم وتقادة وسرس والبتانون وغيرها ، وكانت منتجاتها من الانواع البلدية مثل القطنى والشاهى والملس والالاجة والسجاف والسكروتة والحزام الاطلس والجاكار (وهى الاقمشة المنقوشة برسومات واسعة)

وزاملت الانوال بعض المصانع مثل مصانع اللوزى والحسامى وتوكل والحمصانى .

***

ولم تكد الحرب العالمية الاولى تضع أوزارها حتى أصاب هذه الصناعة الاعياء من جراء منافسة الواردات الاجنبية . ولكنها لم تستسلم لهذه المنافسة فتغلق أبوابها كما حدث مع كثير من الصناعات الاخرى ، بل قاومت مقاومة عنيفة ، فانشىء أول مصنع ميكانيكى سنة ١٩٢٠ أسسه عبد الفتاح اللوزى بك بدمياط .

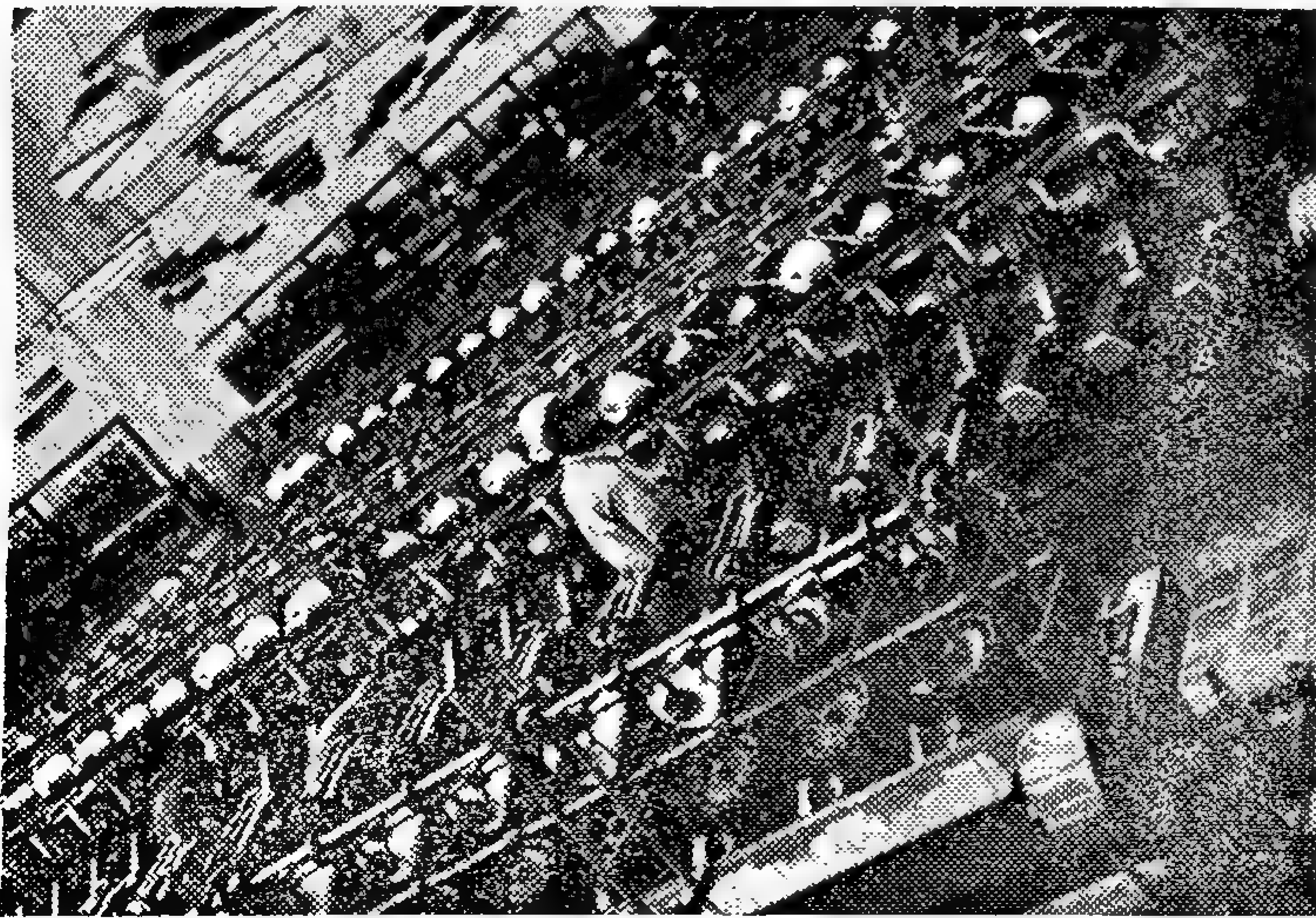
***

وفي أواخر سنة ١٩٢٧ تأسست شركة مصر لنسج الحرير بدمياط برأس مال قدره ١٠,٠٠٠ جنيه واشترت مصنع اللوزى الذى تأثر الى حد كبير بالمنافسة الاجنبية .

وخطت الشركة ـ خطوات واسعة حتى أضحى رأس مالها ٢٥٠,٠٠٠ جنيها ، وزيدت أنوالها فوصلت الى ٥٥٠ ، وزودت بأحدث ماكينات التحضير والفتالة . وأقامت مطبعة ومصبغة لها جهة حلوان لصبغ الاقمشة بألوان ثابته وطباعتها بالرسومات الجميلة .

***

ونظرا لان الانتاج الداخلى من الخيوط الحريرية يكاد يكون معدوما فان المصانع تعتمد كليا على الخيوط



البكرات الاوتوماتيكية تتلقف خيوط الحرير

المستوردة ، لهذا تتأثر هذه الصناعة أيما تأثر بالحروب ، وهــذا ماحدث فعــلا فى الحرب العالمية الاخيرة ، اذ انقطع وارد تلك الخيوط نظرا لحظر استعمالهــا فى غير الاعمال الحربية حيث خصصت لصنع المظلات الهابطة (البراشــبوت) فاضطرت كثير من المصانع الى تحــويل انوالها لنسيج بعض أصناف القطن والحرير الصناعى

***

وبعد الحرب الاخيرة نشطت هذه الصناعة من جديد نشاطا كبيرا حتى بلغ مجمــوع ما استورد من الخيوط الحريرية ٢٥١٦٠٣ كيلو جراما سنة ١٩٤٩ مقابل ١٨٨٣٥٥ كيلو جراما فى سنة ١٩٤٨ . وكان ذلك نتيجــة للاهتمام البالغ الذى لاقتــه الصناعة بعد نهاية الحرب الثانية .

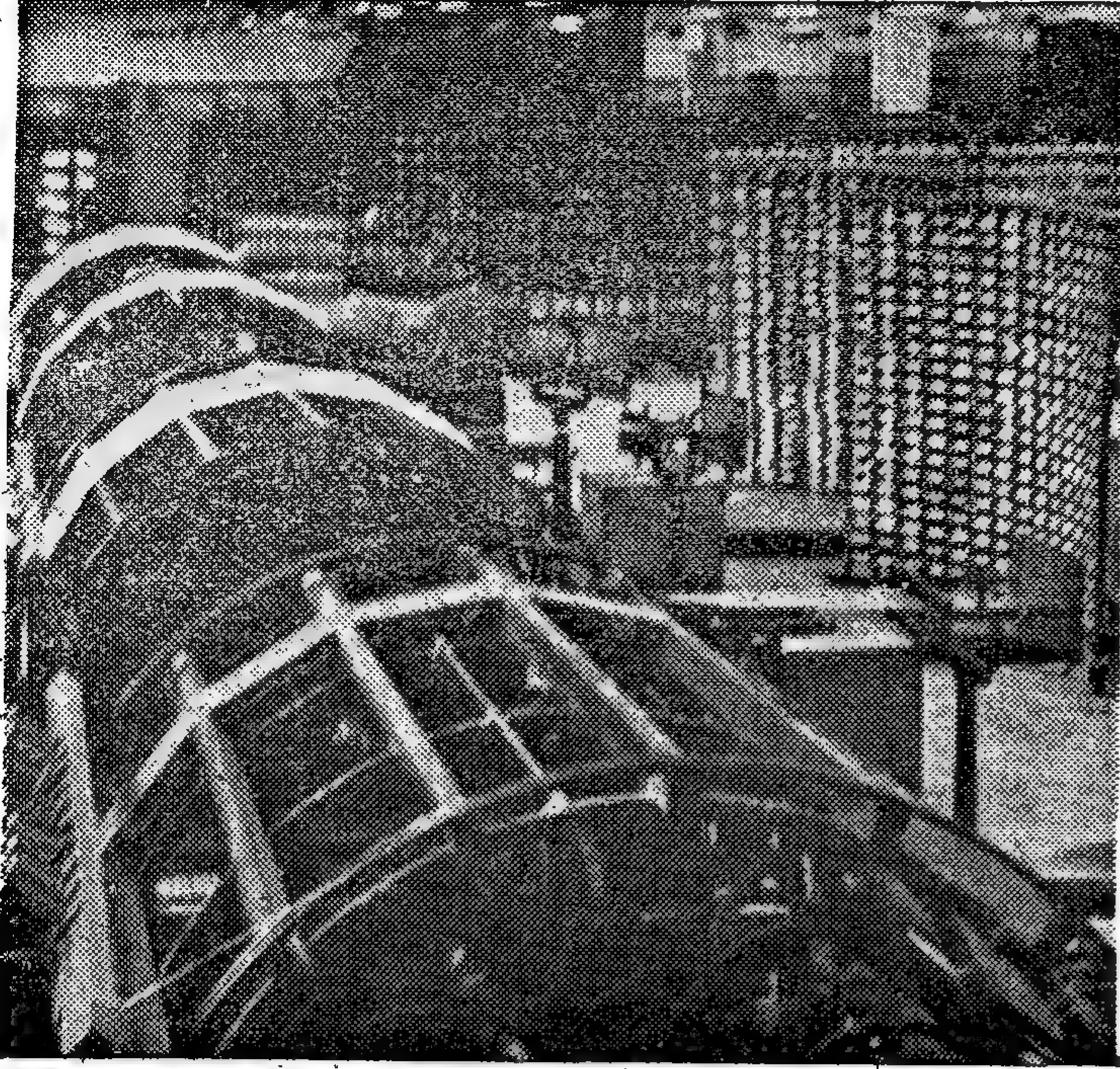
كفاية السوق

لاتزال هذه الصناعة وليدة فى مصر ــ ولا زالت المصانع الاجنبيــة تغمر السوق المحليــة بمنتجاتها ، وليس عســيرا على رجال المال والاعمال ــ بمعاونة الحكومة ــ أن يسيطروا على السوق المحلى والاسواق العربية وذلك باتباع الآتى :ــ

١ ــ الاكثــار من زراعة اشجار التوت وتربيــة دودة الحرير ، على أن تســاهم الحكومة فى هذا الامر فتقوم بزراعة الاشجار على جوانب الطرقات وضفاف الترع .

٢ ــ تعديل الرسوم الجمركيــة بالنسبة ــ للاصناف الرفيعة وذلك برفع قيمتها ، فان الرسوم الحاليــة تفرض على الاصناف الثقيلة رسوما عالية وعلى الرفيعة رسوما أقل ، كما ادى الى غمــر السوق بالاصناف الرفيعــة وعجز منتجاتنا الرفيعة عن منازلتها .

٣ ــ انشاء المعاهد الصناعية لتدريب اليد العــاملة على العمل على الآلات الجديدة ودراستها .



جانب من قسم التسدية
باحدى الشركات الكبرى لنسج الحرير

الحرير فى ارقام

كان عدد المصانع اليدوية التى تشتغل بنسج الحرير الطبيعى والصناعى قبل الحرب الاخيرة بنحو ٣٠٠ مصنع بهــا ٥٠٠٠ نول .

وكان عدد المصــانع الميكانيكيه ٤٥ مصنعا بها ٢٥٠٠ نول.

●

بلغ الناتج من الاقمشــة الحريريه قبل الحرب ٢٠ مليــون مترا ، هبطت خــلال الحرب الى ٤ ملايين .

●

بلغ الناتج من الاقمشه الحريريه سنة ١٩٤٩ ١٨ر٥ مليونا من الامتار توزيعها كالآتى :

كريب جورجيت	٧٧٩ر٠٦٤ر٤
تاييس	٦٨٢ر٩٠٧ر٥
ساتان	١٨٠ر٤٠٠ر١
انواع اخرى	١٦٢ر٠٥٥ر٧

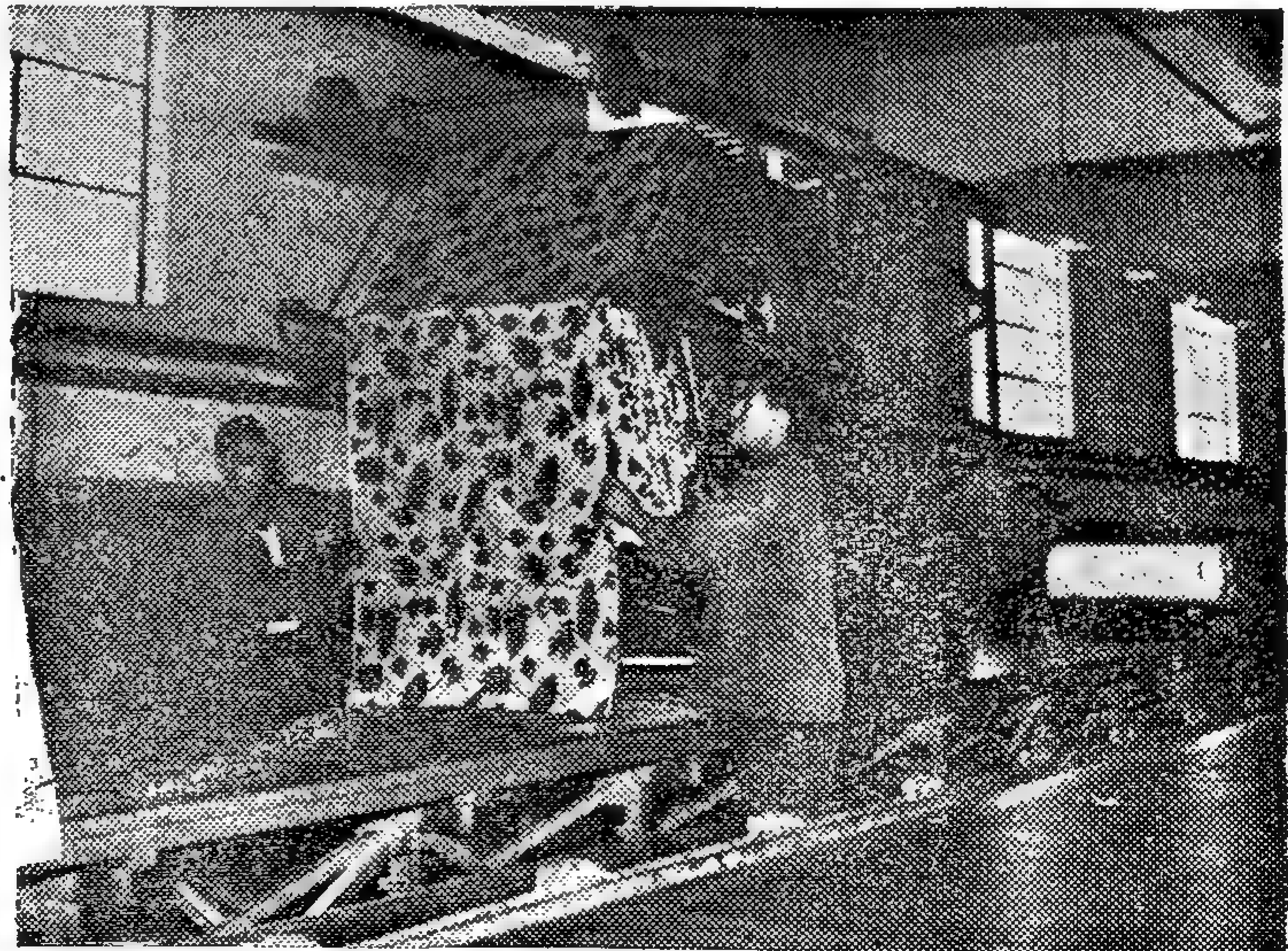
●

بلغ مجموع المخزون من الحرير ســنة ١٩٤٩ اكثر من ثلاثه ملايين من الامتــار توزيعها كالآتى :

تاييس	٣٣٥ر١٤٨ر١
ســاتان	٣١١ر١٥٦
انواع اخرى	٦٨٥ر٠٣٧ر١

●

بلغ مجموع المستورد من المنســوجات الحريرية عام ١٩٤٩ ماقيمته ٠٤٥ر٥١٤ر١ جنيها مصريا .



طبع الحرير برسومات جميلة والوان ثابتة

الأوراق الماليـــة

من ٢٥ مايو الى ١٣ يونية ١٩٥١

انحصر نشاط السوق خلال هذه المدة فى بضعة اسهم صناعية وعلى الاخص سهم شركة آبار الزيوت وشركة الاسمدة والصناعات الكيماوية ولم يطرأ على الاقسام الاخرى تغييرات هامة تتناسب مع تطور اسعار السهمين المذكورين ولا اى عنصر جديد سياسى او اقتصادى من اثره رفع او خفض اسعار السوق على وجه عام .

مركز شركة آبار الزيوت

ما هى الاسباب التى ادت الى ارتفاع سعر سهم آبار الزيوت من ٣٤٧ قرشا فى ٢٥ مايو ١٩٥١ الى ٥٢٣ فى ٥ يونيو ١٩٥١ اى بفرق قدره ١٧٦ قرشا مع ان هذا السهم على الاخص لم يسجل ابدا تغييرات تزيد على بضعة قروش ؟

خلاصة هذه الاسباب هى موافقة مجلس ادارة الشركة بنقل مركزها الرئيسى من لندن الى القاهرة وعرض الامر بتوصية من رئيس مجلس الادارة على الجمعية العمومية للمساهمين التى ستعقد فى ٣ يوليو ١٩٥١ المقبل .

وقد علقت الدوائر الرسمية على هذا النبأ بمختلف الاوجه فقد جاء فى حديث لمعالى وزير التجارة والصناعة وآخر لسعادة عبدالله اباظة بك ما يدل على ان هذه الخطوة الموفقة انما جاءت نتيجة لمفاوضات قامت بها الوزارة مع ممثلى الشركة بمصر بعد ما قررت الشركة فى العام الماضى وقف جميع اعمال البحث الجديدة فى المناطق البترولية فى الصحراء الشرقية على اثر صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الذى منع الشركات الاجنبية من استغلال آبار البترول ، وعلقت الدوائر المالية سواء فى انجلترا او فى مصر على ان لنقل مركز الشركة بمصر اثر مباشر فى تغيير تطبيق القانون البريطانى للضريبة العامة على الايراد فيما يختص بالارباح الموزعة على مساهمى الشركة ، غير ان الاوساط المطلعة سواء فى سوق القراطيس المالية بمصر او لندن لم تتمكن من استنباط راى نهائى فى هذا الصدد . وقد ميز بعض الماليون بين نقل مركز الادارة ومركز الشركة وعلقوا على ان مجرد نقل مركز الادارة لم يعفى المساهمين من اداء الضريبة الانجليزية غير ان فريقا آخر صمم على ان نقل مركز الادارة معناه اعفاء المساهمين من اداء الضريبة الانجليزية على ارباح الاسهم وقد ظل السوق غير مستقر بسبب الاستفتاءات المختلفة وعمد ابتداء من ٥ يونيو ١٩٥١ على النزول حتى وصل الى ٤٧٠ قرشا تقريبا .

وقد جاء اخيرا فى برقية لروتر ووكالة الانباء الفرنسية فى مساء الاربعاء الماضى على ان تقرير مجلس الادارة الذى سيعرض على الجمعية العمومية للمساهمين وضح النقط الغامضة فى الموضوع وصرح بأن الشركة استأذنت الخزينة البريطانية بنقل مركزها وان موافقة الحكومة الانجليزية انما ترمى الى اعفاء الشركة من دفع الضريبة الانجليزية على الارباح الموزعة على المساهمين .

وسيعمل مجلس ادارة الشركة بالكامل على تقديم استقالته حتى يعين مجلس ادارة آخر من جديد يشترك فيه عضوين مصريين .

والمفهوم كذلك ان المفاوضات السارية حاليا بين الحكومة المصرية وشركة آبار الزيوت من شأنها ان تسمح للشركة باستغلال الآبار التى تكشف عنها وكذلك رفع سعر البترول المباع بمصر بحيث يكون فى مستوى الاسعار العالمية لهذه المادة الاولية . ومن شأن هذا كله ان يكون للشركة فى وضعها الجديد كيان آخر من اثره المباشر زيادة ارباح الشركة من شتى المصادر مما يشجع السهم على الصعود .

سندات الحكومة والقروض

كانت حركة تداول سندات الحكومة بسيطة وانخفض سعر القرض الوطنى ٣١/٤ ٪ بقدر ٣٥ قرشا ، اما قرض فلسطين ٣ ٪ فقد انخفض من ٩٣٧٥ الى ٩٠٩٠ اى بقدر ٢٨٥ قرشا

البنوك

سجل سهم **بنك مصر** نزولا قدره ٦٦ قرشا **والبنك الاهلى** ٧٠ قرشا واسهم **البنك العقارى** ١٠ قروش وقد ظفرت ميزانية **البنك الاهلى** للاسبوع الاخير لشهر مايو على تخفيض ملموس فى قيمة اوراق البنكنوت الصادرة وكذا تحسن فى قيمة الغطاء الذهبى حيث اعيد تقويمه على اساس السعر الرسمى المقرر من الصندوق الدولى واصبح ٤١ مليون جنيه (ضد ٦٫٣٧٥٫٠٠٠ جنيه) والمنظور ان يزداد قيمة الذهب والسندات الحرة التداول بالذهب بمقدار ما تشتريه الحكومة المصرية وان تخفض قيمة البنكنوت تمشيا مع حال السوق فى فترة الصيف وقبل ظهور المحصول الجديد للقطن . وقد قال معالى وزير المالية فى بيانه فى مجلس النواب ان قيمة الغطاء ستكون ثلث قيمة المصدر من البنكنوت وهذا دليل على متانة النقد والنظام الجديد للبنك المركزى .

اما عن اوراق **البنك العقارى** فقد زاد السهم بقدر ١٠ قروش وحصة التأسيس بقدر ٢٦ قرش وسند ١٩٠٣ بقدر ٥٠ قرش اما سند ١٩١١ فقد يساوى بعد السحب ١٦٥٦ قرشا .

وقد انتقص **البنك العقارى** على اثر طرحه فى السوق سندات جديدة قيمتها الاسمية الاجمالية ٥ مليون جنيه ولم يعمل البنك على الاعلان عن هذه السندات ولا توزيعها على جميع

البنوك حسب ما هو متبع فى مثل هذه الاحوال وعلى اثر طرح جزء ضئيل من هذه السندات التى تساوى ١٠ جنيه قد زاد سعر تداولها فى السوق الى ١٢٧٥ قرش اى بزيادة قدرها ٢٧٥ لم يستفيد منها الا القليل

شركات المياه

لم يحصل اى تعامل فى اسهم **شركة مياه الاسكندرية** التى عقدت جمعيتها العمومية فى ٢٤ مايو ١٩٥١ بالاسكندرية اما **شركة مياه القاهرة** فقد هبطت اسهم التمتع فجأة من ٩٧٤ قرش الى ٨٩٦ اى بقدر ٧٨ قرشا وقد وافقت الجمعية العمومية **لشركة مياه الاسكندرية** على توزيع ١٥ شلن كربح للسهم وذلك ابتداء من ٣١ مايو سنة ١٩٥١

شركات النقل

لم يسجل اى نشاط محسوس فى هذا القسم .

وقد انعقدت الجمعية العمومية **لشركة قناة السويس فى يوم ١٢ يونيو** سنة ١٩٥١ بباريس برياسة المسيو فرنسوا شارل رو حيث اعلن فى الجمعية بأن المجلس قد رأى تخفيض رسم عبور القناة كرغبة اصحاب شركات الملاحة البحرية وقد عين كأعضاء مجلس ادارة واصف بطرس غالى باشا واحمد عبود باشا واعلن الرئيس انه سيحضر بمصر افتتاح قناة فاروق فى الخريف المقبل . وقد اطمئن المساهمون على ان تخفيض الرسوم لم يؤثر مطلقا فى ارباح الشركة وقد نوه فى تقريره على حسن العلاقات بين الحكومة والشركة فيما يختص بتطبيق اتفاقية سنة ١٩٤٩ .

وقد زاد سعر سهم **شركة ترام القاهرة** على اساس الاقتراح بمد تاريخ انتهاء امتياز الشركة فى **٣١ مايو ١٩٥١** لستة شهور اخرى .

شركات اللوكاندات

سجلت اللوكاندات المصرية نزولا قدره ٦ قروش ولم توفق الشركة فى مشترى قطعة الارض والمبانى المقامة عليها الكائنة بشارع ابراهيم باشا وشارع الالفى ويقال ان الشركة على وشك توقيع عقد ايجار طويل الاجل

الشركات العقارية الزراعية

كانت حركة هذا القسم ضئيلة بالرغم من تمسك الاسعار بمستواها السابق فقد تحسن قليلا سهم **شركة ابى قير وسهم الشركة الانجليزية المصرية لتجزئة الاراضى** اما **الشركة المصرية الجديدة** فقد خسرت ٦ قروش خلال هذه المدة ويكاد ينحصر الطلب فى هذا القسم على اسهم وحصص **شركة وادى كوم امبو المساهمة** فقد زادت الاخيرة بقدر ٢٩٠ قرش اما **شركة البحيرة** فقد انخفض سهمها من ١٢٤٠ الى ١٢٠٠ **وشركة الاتحاد العقارى** لم تتغير .

واما عن **شركة البحيرة** فقد وافقت الجمعية فى اجتماعها يوم الخميس ٣١ مايو على توزيع ربح للاسهم قدره ٧٠ قرش ابتداء من ٢٥ يونيو ١٩٥١

شركات العقارات الثابتة

لم يحصل تعامل يستحق الذكر فقد ظلت **شركة اراضى الدلتا** على سعرها وانخفضت حصص **تاسيس شركة مصر الجديدة بقدر ٤٠ قرش واسهم القبارى ١١ قرش .**

الشركات التجارية والصناعية

بخلاف شركة آبار الزيوت سجل هذا القسم نشاطا محسوسا فى **شركة الاسمدة والصناعات الكيماوية** فقد ارتفع سعر السهم من ٦٨٠ الى ٨٣٠ ثم عاد نهائيا الى ٧١٢ وقد انعقدت الجمعية العمومية لمساهمى هذه الشركة يوم الاثنين ٤ يونيو سنة ١٩٥١ برآسة سعادة احمد عبود باشا عضو مجلس الادارة المنتدب للشركة

وقد شرح تقرير مجلس الادارة ان القرض الذى حصلت عليه الشركة من بنك الاستيراد والتصدير الامريكى قد زادت قيمته بقدر ٩٠٠ الف جنيه على اثر تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى سبتمبر ١٩٤٩ ولم تسجل الشركة الفرق فى الميزانية على امل اعادة النظر فى سعر الجنيه الاسترلينى بالنسبة للدولار الامريكى . وقد شرح اعضاء مجلس الادارة للمساهمين تطورات العمل فى المصانع ونجاح المشروع بأكمله وقد وافقت الجمعية بالاجماع على الميزانية وتقرير مجلس الادارة لسنة ١٩٥٠ وعلى انتداب مراجعى الحسابات وانتخاب سعادة عبد الجليل العمرى بك وحسن باشا بدراوى اعضاء مجلس الادارة واعادة انتخاب صاحب المقام الرفيع محمد شريف صبرى باشا وفؤاد اباظة باشا فى عضوية مجلس الادارة. وقد وافقت الجمعية كذلك على اقامة تمثال لسعادة احمد عبود باشا فى مدخل المصانع بالسويس وقدمت بالاجماع شكرها الى سعادته لما بذله من مجهود شخصى فى سبيل الشركة .

اما عن باقى الاسهم فقد كان نشاطها محدودا فانخفض سعر **شركة ايسترن للدخان والسجاير** بقدر ٨ قرش **وشركة الغزل الاهلية** ١٨ وچركو قرش **وشركة الغزل الاهلية** ١٨ **وحركو** ١٤ **والبلاستك الاهلية** ٢ **وبور سعيد** ٢٦ وقد انعقدت الجمعية العمومية للشركة فى اول يونيو سنة ١٩٥١ بالاسكندرية ووافقت على الميزانية وتقرير مجلس الادارة والمراجعين **وشركة التفليف الاقتصادية ١٨ وشركة مصر للغزل والنسج ٦٨ والحرير الصناعى** لحاملة ٢٥

وزاد سعر **شركة التقطير** من ١٠٢٠ الى ١٢٢٠ على اثر تحسن اعمال الشركة وسعر **شركة النقل والهندسة** بقدر ٨٠ قرش **وشركة الشرق للغزل** ٤٠ قرش

وشيكوريل ٦ قروش **وشركة الملابس** ٩ قروش (وقد وافقت جمعية عمومية غير عادية على تخفيض راس المال الى نصف ما هو عليه) **وشركة الدلتا** ٣٦ قرشا وستعقد الجمعية العمومية العادية للشركة فى ٢٨ يونيو ١٩٥١ ومن ضمن ما تبحثه الموافقة على تعيين سعادة عبد الجليل العمرى بك عضوا بمجلس ادارتها . وقد وافقت كذلك جمعية عمومية غير عادية منعقدة فى يوم الخميس ٧ يونيو سنة ١٩٥١ على زيادة رأس مال الشركة الى ٤٥٠٫٠٠٠ جنيه بطرح ٥٦٫٢٥٠ سهم قيمتها الاسمية ٤ جنيه .

اما عن شركة **كوهنكا** فقد انعقدت الجمعية العمومية العادية يوم الاثنين ٤ يونيو ١٩٥١ برآسة حضرة صاحب المجد النبيل سليمان داود وبحضور عزيز بك صدقى وجاك كوهنكا وجناب المسيو ريفو ورامنجزو بنشوتو وستعقد **شركة بولاناكى** جمعيتها العمومية فى يوم ٢٠ يونيو سنة ١٩٥١

اتجاه السوق : فى انخفاض بسبب قدوم فصل الصيف الذى تقل فيه اعمال البورصة الا اذا جد فى الميدان الدولى ما يشجع المشترين .

النظم المحاسبية :

حسابات صالونات الحلاقة

أصبحت صالونات الحلاقة من المؤسسات الكبرى التى تدر أرباحا وفيرة اذ أنها قد تخصصت فى الوقت الحاضر فى عمليات التزيين والتجميل باختلاف أنواعها وبيع أدوات الزينة والروائح

وهذا الاتساع فى النشاط قد حتم عليها ضرورة مسك حسابات منتظمة خصوصا وان ممولى مثل تلك المؤسسات غالبا ما يكونون غير موجودين بالمحل ، اما فى صالونات الحلاقة الصغرى حيث يقتصر العمل على قص الشعر وحلاقة الذقن فانه غالبا ما يكون صاحب المنشأة هو الذى يعمل بمساعدة عامل أو اكثر وفى مثل هذه المحلات لا توجد أسعار محددة للعمليات المختلفة بل ان ما يدفعه الزبون يعتبر منحة وهبة خصوصا فى الاحياء الفقيرة ولذلك فانه لا يمكن وضع نظام محاسبى لتلك المنشآت اللهم الا يومية بسيطة تشمل الايراد والمنصرف .

اما فى المحلات الكبرى فان امساك الحسابات من الضرورة بمكان وذلك لتعدد انواع الايراد وكثرة العدد والآلات خصوصا الكهربائية منها فى قسم السيدات ، ويمكن حصر الحسابات اللازم معرفتها فى تلك المؤسسات فيما يلى :

حساب الايراد : ويوضح هذا الحساب قيمة الايراد من كل عامل على حدة وفى آخر اليوم يوزع هذا الايراد على العمليات المختلفة التى يقوم بها المحل ، والطريقة العملية لتطبيق هذا النظام ، هى ان يعطى لكل عامل دفتر بونات من اصل وصورة ، ويقوم باعطاء البون للعميل الذى يدفع القيمة المستحقة عند الصراف . ويمسك الصراف كشف خزينة يومى مقسم الى اعمدة رأسية بعدد العمال المشتغلين بالمحل ، وعند قبض قيمة البون يقيد رقمه وقيمته فى الخانة الخاصة بالعامل الذى حرره.

وفى خلف كشف الخزينة يطبع جدول موضح به انواع العمليات المختلفة التى يقوم بها المحل ، وعلى كل عامل فى آخر اليوم أن يقدم الى الصراف بيانا بأنواع العمليات التى قام بها والايراد من كل منها ، ويقيد الصراف تلك البيانات فى هذا الجدول ومن الطبيعى ان مجموع الايراد فى هذا الجدول يعادل مجموع الايراد فى كشف الخزينة . ولا يمكن الادعاء بأن مطالبة العامل بتحليل الايراد من واقع صور البونات امر من الصعوبة تطبيقه اذ انه فى مثل تلك المحلات يتخصص كل عامل فى نوع معين من العمليات فانه غالبا يوجد عامل للرجال وعامل للسيدات وعامل لتقليم الاظافر وهكذا وبذلك فان غالبية الايراد لكل عامل تتكون من نوعين او ثلاثة على الاكثر من العمليات التى تزاول بالمحل . وبهذه الطريقة يمكن معرفة الايراد اليومى الذى حققه المحل من كل عامل على حدة ومن كل نوع من العمليات على حدة ، وهذه البيانات لها اهميتها فى ادارة المنشأة. فمثلا كان يوجد بأحد صالونات الحلاقة قسم لحمامات البخار ، وبالرغم من ان هذا الصالون كان يحقق ارباح وفيرة كل سنة الا انه قد اغلق قسم حمامات البخار حيث انه قد تبين ان نتيجة اعمال هذا القسم خسارة ، ووجد بدراسة الظروف المحيطة انه لا يمكن تحقيق ارباح من هذا القسم ، فلو كان مثل هذا الصالون لا يوجد به بيان الايراد من الاقسام المختلفة ما عرف مدير المنشأة ان بالمحل قسم يكبده خسائر .

حساب المشتريات : ويحمل هذا الحساب ببيان قيمة وكمية ونوع المشتريات التى تشترى بغرض بيعها الى عملاء المحل .

المصاريف : من الاهمية بمكان فى الصالونات الحديثة تقسيم المصاريف وتوزيعها على الاقسام المختلفة بالمحل، وفيما يلى نوضح اهم انواع المصاريف فى صالونات الحلاقة :

١ – مصاريف الزينة : ويحمل هذا الحساب بقيمة ما يشترى لخدمة العملاء مثل الصابون وانواع الكلونيات والروائح والبودرة ، وشبك الشعر والبنسات التى تلزم للعمل بقسم السيدات .

٢ – الفوط : هذا البند فى المؤسسات الحديثة يكلف المنشأة مبلغا لا بد من معرفة قيمته على حدة .

٣ – الجرائد والمجلات : خدمة العملاء فى صالونات الحلاقة تتطلب شراء مجلات وجرائد من لغات مختلفة يوميا للحرص على راحة العملاء وبذلك يوضح ما يصرف على هذا البند على حدة .

٤ – صيانة العدد والآلات : ويحمل هذا الحساب بقيمة ما يصرف لسن وتجليخ وتصليح العدد والآلات التى تستعمل فى المحل .

٥ – اجور العمال : ويحمل هذا الحساب بقيمة اجور العمال .

٦ – الهدايا والاجور : ويحمل هذا الحساب بقيمة اجور العمال المساعدين والصبية والفراشين ومرتبات الموظفين الاداريين .

٧ – المصاريف العمومية والنثرية : ويحمل هذا الحساب بقيمة المبالغ التى تصرف فى الاوجه الاخرى .

تلك هى اهم انواع الحسابات التى يتحتم معرفتها فى صالونات الحلاقة والتى يجب ان توضحها طريقة الحسابات المتبعة فى المحل ، وعلى العموم فان الدفاتر الحسابية التى تستعمل يمكن حصرها فيما يلى :

كشوفات الخزينة : وهى الكشوفات التى سبق ان اشرنا اليها والموضح بها الايراد اليومى .

دفتر الخزينة : ويوضح فى هذا الدفتر قيمة الايراد اليومى من واقع كشوفات الخزينة ، كما يوضح قيمة المنصرف فى أعمدة تحليلية .

دفتر الجرد : وهو دفتر ذو أوراق منفصلة لبيان مقدار ونوع وقيمة الوارد من كل صنف من الاصناف التى تتجر فيها المؤسسة وبيان المنصرف من هذا الصنف وذلك من واقع فواتير الشراء وبونات البيع ، وهذا الدفتر هو أساس مراقبة البضائع .

وفى حالة عدم اعتماد الحسابات فقد جرت العادة بمصلحة الضرائب على التوصل الى معرفة ارباح المنشأة بطريقة التقدير بناء على اسس التقدير التالية :

١ – تحديد عدد الكراسى الموجودة بالمحل .

٢ ـ تقدير متوسط الزمن اللازم لكل عملية من العمليات التى يقوم بها المحل مثل تقدير ٣٠ دقيقة لقص الشعر و١٥ دقيقة لحلاقة الذقن و٣٠ دقيقة لعملية الشمبو وساعة للتسريح والكى وهكذا .

٣ ـ تقدير متوسط لعدد ساعات العمل الفعلية وغالبا ما يتراوح بين ٦ و ٧ ساعات .

٤ ـ توزيع العمليات المختلفة على عدد ساعات العمل الفعلية وبذلك يمكن معرفة عدد العمليات التى قام بها المحل ، ثم تقدير سعر كل عملية وبذلك يمكن التوصل الى الايراد اليومى وبالتالى الى الايراد السنوى للمنشأة .

٥ ـ تقدير متوسط للمبيعات اليومية وتقدير نسبة مجمل الربح على المبيعات بواقع ٣٠ ٪

٦ ـ تقدير المصاريف اللازمة للعمل .

واهم مايوجه الى تلك الطريقة من اعتراضات هو أن عدد الكراسى الموجودة بالمحل لايمكن اتخاذه اساسا للتقدير اذ أنه احيانا يوجد كراسى بالمحل تزيد عن حاجة العمل ، كما انه احيانا يكون بقسم السيدات مثلا اربع كراسى معدة للعمل بينما يكون عدد السيدات اكثر من هذا العدد أذانه غالبا مايقوم العامل بخدمة اكثر من سيدة فى وقت واحد فانه فى الوقت الذى يجف فيه شعر السيدة بعد الغسيل يقوم العامل بتسريح سيدة اخرى ، كما وان عمليات تقليم الاظافر ليس من الضرورى أن تتم على الكراسى المعدة للعمل وهكذا .

كما أن نسبة مجمل الربح المقدرة هى نسبة لاتتفق مع الواقع فعلا اذ أن اغلب تجار الجملة والوكلاء والمستوردون يهمهم وضع بضائعهم من روائح وادوات زينة فى صالونات الحلاقة بغرض الدعاية ولذلك فهم يقوموا بمنح اصحاب صالونات الحلاقة خصما تجاريا يزيد عن الخصم الذى يمنحونه لمحلات بيع الروائح وادوات التواليت والاجزاخانات .

متولى عطا الله
مامور ضرائب

تشريع جديد لتنظيم مسك الدفاتر التجارية

الزام التجار بالاحتفاظ بدفاترهم التجارية لمدة عشر سنوات ـ الحبس خمس سنوات لمن يمسك دفاتر غير منتظمة

بالرغم من تقدم المستوى العلمى فى البلاد وكذلك المستوى التجارى والصناعى فان التشريع المصرى لا ينطوى على الاحكام الرادعة التى تلزم التاجر بأن يمسك دفاتر تجارية منتظمة ، وان يحتفظ بها لمدة معينة ، وقد ادى هذا الى التخلف الى عدم انتظام المعاملات التجارية ، وصعوبة تنفيذ الكثير من التشريعات التجارية والمالية

التشريعات القائمة غير كافية

فقد لاحظت وزارة التجارة والصناعة أن الاحكام المنظمة لمسك الدفاتر التجارية الواردة فى التشريعات المصرية ، غير كافية لأسباب كثيرة من بينها : أن القانون التجارى لم ينص على المدة التى يجب على التاجر فى خلالها أن يحتفظ بدفاتره التجارية ، ولم ينص على فرض جزاء وجوبى ورادع فى حالة تخلف التاجر عن مسك الدفاتر التجارية ، بل اكتفى القانون بأن اجاز اعتبار التاجر فى هذه الحالة متفالسا بالتقصير .

وقد رفعت الوزارة الى معالى وزير التجارة والصناعة مذكرة تستعرض فيها هذا الموضوع وتقترح اصدار التشريع اللازم لتحقيق الاهداف الآتية :

المقترحات الجديدة

١ ـ الزام كل تاجر او شركة علاوة على الزامه بمسك الدفاتر التجارية المنصوص عليها فى القانون التجارى ، بأن يحتفظ بهذه الدفاتر لمدة عشر سنوات من تاريخ آخر قيد أجرى بها

٢ ـ لما كان الالزام وحده لايكفى ، لذلك يقترح أن يتضمن التشريع النص على عقاب التاجر فى الحالات الآتية بعقوبة رادعة وهى : ـ

أ ـ اذا لم يمسك الدفاتر المشار اليها .

ب ـ اذا لم يحتفظ بهذه الدفاتر لمدة عشر سنوات

ج ـ اذا خالف حكم المادة ١٤ من قانون التجارة واذا أجرى كشطا فى تلك الدفاتر أو كانت دفاتره غير كاملة أو غير منتظمة بحيث لا تعرف منها حالته الحقيقية « فى المطلوب له ، والمطلوب منه » وذلك لخلو المادة ١٤ من النص على الكشط وعدم انتظام الدفاتر .

على أن تكون العقوبة فى اية حالة من الحالات المنصوص عليها ، السجن لمدة أقلها ثلاث سنوات واقصاها خمس سنوات ، وهى ذات العقوبة المقررة فى حالة التاجر المتفالس بالتدليس ، وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٣٢٨ و٣٢٩ من قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

٤ ـ ايجاد نص موحد لعقاب من يمتنع عن تقديم دفاتره التجارية لمأمورى الضبط القضائى ، على أن تكون العقوبة فى هذه الحالة هى ذات العقوبة المقررة فى الحالات السابقة ، اذ أن التاجر حسن النية الذى يمسك دفاتر تجارية بصفة منتظمة لا يخشى تقديمها عند طلبها

لجنة لاعداد التشريع اللازم

وقد اصدر معالى محمود سليمان غنام باشا وزير التجارة والصناعة قرارا بتأليف لجنة برياسة سعادة عبد الله اباظة بك وكيل الوزارة وعضوية المراقب العام لمصلحة الملكية الصناعية ووكيل مصلحة التشريع التجارى ومدير ادارة شركات الامتياز ومدير المكتب الفنى بالوزارة ومندوب عن كل من وزارة العدل ومصلحة الضرائب والغرفة التجارية فى القاهرة وفى الاسكندرية ، وذلك لبحث هذه المقترحات ، واعداد التدبير التشريعى اللازم .

اتفاقات التجارة والدفع

يعمل بهذا الاتفاق لمدة سنة تتجدد من تلقاء ذاتها الا اذا أبدى أحدى الطرفين رغبته فى انهاء العمل به أو تعديله قبل نهاية مدته بثلاثة شهور

وقد ألحق بالاتفاق قائمة بالسلع التى تصدرها مصر الى المملكة العربية السعودية ، وقد قسمت قسمين ٠

الاول ٠ أصناف مسموح بتصديرها دون قيد وتستوفى أثمانها عن طريق الحساب المفتوح فى البنك الاهلى المصرى باسم حكومة المملكة العربية السعودية ٠ وأهمها الاحذية وحقائب السفر وجميع أنواع الاقمشة والمصنوعات المحلية من الزجاج والفخار والخزف ومصنوعات البلاستيك والالومنيوم والسجاجيد والاكلمة والبطاطين وأصناف المأكولات المحفوظة

الثانى ٠ أصناف يسمح بتصديرها وتستوفى اثمانها طبقا لما ينص عليه فى الترخيص بتصديرها وأهمها الاثاث المصنوع محليا والابواب والشبابيك والعمليات الكهربائية محليا والارز والحلوى الطحينية والمكرونة والبسكويت والعسل الاسود والاسمنت وبلاط الاسمنت وجميع المصنوعات المحلية من الحديد

وألحق بالاتفاق التجارى اتفاق للدفع لتنظيم عمليات المدفوعات الناتجة عن التبادل التجارى بين البلدين وينص على أن يفتح البنك الاهلى المصرى بالقاهرة حسابا بالجنيهات المصرية باسم الحكومة السعودية وتقيد فى الجانب الدائن منه ما تستورده الحكومة المصرية من أوراق النقد التى صرح للذاهبين الى المملكة العربية السعودية بحملها معهم وكذلك ما تحصله الحكومة المصرية من الحجاج المصريين لحساب المملكة السعودية ٠ ويقيد فى الجانب المدين لهذا الحساب أثمان السلع التى تصدرها مصر الى بلاد المملكة السعودية طبقا للاتفاق التجارى ٠

والحق بالاتفاق كذلك كتب متبادلة تنص على تبادل شروط الدولة الاولى بالرعاية واقامة معرض للمصنوعات المصرية فى جدة ٠

الاتفاق التجارى بين مصر والمملكة العربية السعودية

نص الاتفاق

رغبة فى انماء العلاقات التجارية بين بلديهما اتفقت حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة المصرية على ما يأتى :

المادة الاولى — يبذل كل من الطرفين ما فى وسعه للوصول بالعلاقات التجارية فيما بينهما الى أقصى حد مستطاع ، وذلك فى حدود النظم الاقتصادية القائمة فى بلد كل منهما

المادة الثانية — ترخص الحكومة المصرية بتصدير السلع المبينة فى القائمة (الملحقة بهذا الاتفاق) الى بلاد المملكة العربية السعودية وترخص حكومة المملكة العربية السعودية من جانبها باستيراد تلك السلع ٠

المادة الثالثة — ترخص حكومة المملكة السعودية بتصدير ما قد تحتاج اليه مصر من السلع التى تصدرها المملكة العربية السعودية وترخص حكومة المملكة المصرية من جانبها باستيراد تلك السلع ٠

المادة الرابعة — فى حالة تغيير النظم الخاصة بالاستيراد فى أحد البلدين ، تتشاور الحكومتان فى تعديل الاتفاق الحالى بما يتمشى والحالة الجديدة ٠

المادة الخامسة — يجرى التعامل فى السلع التى تراقب توزيعها المنظمات الدولية التابعة لهيئة الامم المتحدة فى حدود الاحكام التى تقررها تلك المنظمات

المادة السادسة — يعتبر الاتفاق الحالى ساريا لمدة عام واحد يبتدىء من تاريخ توقيعه ومن المتفق عليه أن تتشاور الحكومتان قبل نهايته بوقت كاف للنظر فى مد العمل به لمدة أخرى ٠

قائمة السلع

التى يمكن تصديرها من مصر

الى المملكة العربية السعودية

أولا — أصناف مسموح بتصديرها دون قيد ٠ وتستوفى أثمانها عن طريق الحساب المفتوح فى البنك الاهلى المصرى باسم حكومة المملكة العربية السعودية ، بمقتضى اتفاق الدفع المبرم بين الحكومتين فى نفس التاريخ

١ — جميع أنواع الجلود المصنوعة محليا والاصناف المصنوعة منها محليا كالاحذية وحقائب السفر وجلد الساعات والسيور الجلدية

٢ — جميع أنواع الاقمشة القطنية والصوفية والتريكو المصنوعة محليا والملابس وأجزاؤها المصنوعة منها

٣ — الاقمشة الحريرية بأنواعها سواء أكانت مستوردة أم مصنوعة محليا ، والملابس الحريرية اذا كانت خياطة محلية وليست مستوردة

٤ — المصنوعات المحلية من الزجاج والفخار والخزف والادوات الصحية

٥ — المصنوعات المحلية من البلاستيك بما فى ذلك السبح ٠

٦ — السجاجيد والاكلمة والبطانيات المصنوعة محليا من صوف أو قطن ٠

٧ — المصنوعات المحلية من الالومنيوم

٨ — أصناف المأكولات المحفوظة والحلوى المصنوعة محليا مما قد يعبأ فى عبوات من الورق

٩ — جميع المنتجات والمصنوعات المحلية الاخرى المسموح بتصديرها دون ترخيص تصدير ودون اشتراط عملة صعبة ٠

ثانيا — أصناف يسمح بتصديرها وتستوفى أثمانها طبقا لما ينص عليه فى الترخيص بتصديرها ولا يصدر الترخيص بتصديرها الا بناء على ترخيص صادر باستيرادها من سلطات المملكة العربية السعودية :

١ — الاثاث المصنوع محليا

٢ — الابواب والشبابيك المصنوعة محليا من الخشب ٠

٣ — اللمبات الكهربائية المصنوعة محليا

٤ — أصناف المأكولات المحفوظة والحلوى المصنوعة محليا مما قد يعبأ فى علب صفيح

٥ – الأرز ٠
٦ – الحلوى الطحينية ٠
٧ – المكرونة والبسكويت والعجينات المختلفة
٨ – العسل الاسود ٠
٩ – الاسمنت وبلاط الاسمنت ٠
١٠ – جميع المصنوعات المحلية من الحديد

(ليست هذه القائمة على سبيل الحصر وانما يمكن الاضافة اليها أو الحذف منها بناء على اتفاق الحكومتين) ٠

اتفــاق دفــع

رغبة فى تنظيم حركة المدفوعات بين مصر وبين بلاد المملكة العربية السعودية ، اتفقت حكومة المملكة المصرية وحكومة المملكة العربية السعودية على ما يأتى :

المادة الاولى – يفتح البنك الاهلى المصرى بالقاهرة بصفته نائباً عن الحكومة المصرية ، حسابا بالجنيهات المصرية باسم حكومة المملكة العربية السعودية ٠

ويقيد فى الجانب الدائن لهذا الحســـاب ما تسترده الحكومة المصرية من أوراق النقد المصرى التى صرح للذاهبين الى المملكة العربية السعودية بحملهـا معهم وكذلك ما تحصله الحكومة المصرية من الحجاج المصريين لحساب المملكة العربية السعودية ٠

ويقيد فى الجانب المدين لهذا الحساب أثمان السلع التى تصـدرها مصر الى بلاد المملكة العربية السعودية طبقا للاتفاق التجارى المعقود بين الحكومتين ٠

المادة الثانية – يتم بتسديد جميع المدفوعات المنصوص عليها فى المادة الاولى من هذا الاتفاق فى نطاق أحكام مراقبة عمليات النقد المعمول بها فى كل من البلدين ٠

المادة الثالثة – فى نهاية الاتفاق يسوى رصيد الحسـاب المذكور فى المادة الاولى منه بتحويله بالجنيهات الاسترلينية الى حســـاب المملكة العربية السعودية ، ويتم هذا التحويل على أساس متوسط سعر الجنيــه الاسترلينى فى البنك الاهلى المصرى بالقاهرة يوم التحويل

المادة الرابعة – يقوم الطرفان المتعـاقدان اذا احتـــاج الامر ، باعادة النظر فى أحكام هذا الاتفاق لتتمشى مع أية تعديلات تستدعيها الضرورة من جراء انضمامهما معا لمعــاهدات مالية دولية

المادة الخامسة – لا يسمح بابرام صفقات تجارية على أساس المقايضة الا بموافقة السلطات المختصة فى كلتا الحكومتين على ذلك مقدما ٠

المادة السادسة – يعتبر الاتفـاق الحالى ساريا لمدة عام واحد يبتدىء من تاريخ توقيعه ومن المتفق عليه أن تتشاور الحكومتـان قبل نهايته بوقت كاف فى مد العمل به لمدة أخرى

مشروع اتفاقية الدولة الاولى بالرعاية بين مصر والمملكة العربية السعودية

حضرة صاحب المعالى الشيخ عبدالله السليمان وزير مالية المملكة العربية السعودية

بالاشارة الى المكالمات فى شأن عقد اتفاق تجـارى مؤقت بين المملـكة المصرية والمملـكة العربية السعودية ، أتشرف بابلاغ معـاليكم أن الحكومة المصرية تقبل تطبيق معاملة الدولة الاكثر امتيازا على جميع الحاصلات والمصنوعات المنتجة أصلا فى المملكة العربية السعودية والتى تستورد لمصر لتستهلك فيها أو تصدر منهـا أو تعبرها الى بلاد أخرى – وتطبق هذه المعاملة بصفة مؤقتة على الوارد من هذه المنتجات الى مصر عن طريق بلاد لم تعقد مع مصر اتفاقات تجارية ٠

وهذه المعاملة تقوم على شرط المعاملة التامة بالمثل مع استثناء المعاملة الخاصة التى تطبقها الحكومة المصرية على حاصلات البلاد المتـاخمة بمقتضى اتفـــاقات محلية خاصة بهـا – كما تستثنى المعاملة التى قد تطبق على بعض البلاد الملاصقة للمملكة العربية السعودية ٠

ويعمل بهذا الاتفـاق بمجرد ابلاغ موافقة حكومتكم عليه وذلك لمدة سنة تتجدد من تلقاء نفسها ، ويجوز لكل من الطرفين ابطال العمل به على أن يخطر الطرف الآخر قبـل ذلك بثلاثة شهور ٠

وانى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لمعـاليكم الاعراب عن عظيم احترامى ٠

وزير الخارجية بالنيابة

اجابة الوزير السعودى

حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية المصرية بالنيابة

أتشرف بابلاغ دولتكم أنى تلقيت كتـابكم المؤرخ اليوم الآتى نصه :

« بالاشارة الى المكالمات فى شأن عقد اتفاق تجـارى مؤقت بين المملكة المصرية والمملـكة العربية السعودية ، أتشرف بابلاغ معـاليكم أن الحكومة المصرية تقبل تطبيق معاملة الدولة الاكثر امتيازاً على جميع الحاصلات والمصنوعات المنتجة أصلا فى المملكة العربيـة السعـودية والتى تستورد لمصر لتستهلك فيها أو تصدر منها أو تعبرها الى بلاد أخرى – وتطبق هذه المعاملة بصفة مؤقتة على الوارد من هذه المنتجات الى مصر عن طريق بلاد لم تعقـد مع مصر اتفاقات تجارية

« وهذه المعاملة تقوم على شرط المعاملة التامة بالمثل مع استثناء المعاملة الخاصة التى تطبقها الحكومة المصرية على حاصلات لبلاد المتـاخمة بمقتضى اتفاقات محلية خاصـة بهــا – كما تستثنى المعاملة التى قد تطبق على بعض البلاد الملاصقة للمملكة العربية السعودية

« ويعمل بهذا الاتفاق بمجرد ابلاغ موافقة حكومتكم عليه وذلك لمدة سنة تتجدد من تلقاء نفسها ، ويجوز لكل من الطرفين ابطال العمل به على أن يخطـر الطرف الآخر قبـل ذلك بثلاثة شهور »

وجوابا على ذلك أتشرف بأن أؤيد لدولتكم موافقة حكومة المملكة العربية السـعودية على الأسس المتقدمة الذكر ٠

وانى أنتهز هـذه الفرصة لأجدد لدولتكم الاعراب عن عظيم احترامى ٠

امضــاء

بشأن المعـرض الدائم للصناعات المصرية فى جدة والوفد التجارى المصرى الى المملكة السعودية

حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية المصرية بالنيابة

يسرنى أن أنهى الى دولتكم أن حكومة المملكة العربية السـعودية يسرها أن تعد مكانا ثابتا لاقامة معرض للمصنوعات المصرية فى جدة ٠ كما أنها ترحب ببعثات تجارية تؤم البـلاد السعودية وخاصة فى غضون موسم الحج ٠

وأنتهز هذه الفرصـة لأعرب لدولتكم عن فائق الاحترام ٠

امضــاء

حضرة صـاحب المعـالى الشيخ عبد الله السليمان وزير مالية المملكة العربية السعودية

أتشرف بالافادة أننى تلقيت كتاب معاليكم المؤرخ فى   وفيه تفضلتم معاليكم بابلاغى أن حكومة المملكة العربية السـعودية يسرها أن تعد مـكانا ثابتـا لاقامة معرض للمصنوعات المصرية فى جدة ٠ كما أنها ترحب ببعثات تجارية تؤم البلاد السعودية وخاصة فى غضون موسم الحج ٠

وانى أبادر بابلاغ معـاليكم شـكر الحكومة الملـكية المصرية وترحيبها بما عرضته حكومة المملكة العربية السعودية ٠ كما أنهـا تبدى حسن استعدادها لتنفيذ ما جاء به ٠

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لمعـاليكم عن فائق الاحترام ٠

وزير الخارجية بالنيابة

الثقـــة التجـــارية
أو حمــــاية عنـــاصر الملكية الصـــناعية

نشرنا في العدد الماضي ان المعاملات التجارية تعتمد على الثقة ، وأن وزارة التجارة والصناعة قد عملت على توفير الأداة السليمة التي تعطي صورة صحيحة للمركز المالي للتاجر والتي على أساسها يمنحه عملاؤه ثقتهم . وذكرنا ما يتعلق بالاشهار عن التجار وأحكام هذا الاشهار ، والاشهار عن بيع المحال التجارية ورهنها والاشهار عن الاسماء التجارية والاشهار عن العلامات التجارية . وننشر في هذا العدد تكملة البحث :

الاتفاقات الدولية لحماية الملكية الصناعية

لم تكتف الوزارة بما تقدم ، بل عملت على الاشتراك في المجهود الدولي المتصل بحماية عناصر الملكية الصناعية .

ففي العام الماضي استصدرت الوزارة القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ بالموافقة على الاتفاقات والمعاهدات الدولية لحماية الملكية الصناعية « نشر بالجريدة الرسمية العدد ٩٤ في ٢ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ » .

والغرض من هذه الاتفاقيات والمعاهدات أن تراعي الدول قواعد ومبادىء موحدة في حماية الملكية الصناعية بعناصرها المختلفة ، وان يكون اصحاب هذه العناصر في كل دولة من دول الاتحاد على قدم المساواة مع رعاياها .

ومن المزايا الحيوية التي تكفلها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أن صاحب الاختراع يمكنه بعد تقديم طلب التسجيل في بلده الاصلي ان يقدم طلبه للتسجيل لدى اية دولة من دول الاتحاد خلال سنة ، وفي هذه الحالة يعطى لجميع هذه الطلبات تاريخ الطلب الاول ، ومؤدى ذلك ان الدول تعترف بحقه في الاختراع من تاريخ تقديم أول طلب وتعطيه الافضلية على أي طلب يقدم خلال السنة عن نفس الاختراع

فاذا قدم أحد المصريين طلبا لتسجيل اختراعه لدى مصلحة الملكية الصناعية في مصر في أول يولية سنة ١٩٥١ مثلا ، أمكنه ان يحصل على حماية اختراعه لدى جميع دول الاتحاد من ذلك التاريخ اذا طلب ذلك قبل نهاية يونيه سنة ١٩٥٢ ،

ويسري هذا الحكم على العلاقات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية على أن تكون المهلة ستة أشهر بدلا من سنة .

ومن المزايا ايضا انه اصبح في استطاعة مصر ان تقيم على اراضيها المعارض والاسواق الدولية وحماية مايعرض فيها من اختراعات وعلامات تجارية ورسوم ونماذج صناعية ، بمعنى ان اصحاب الشأن يمكنهم أن يحصلوا على حماية العناصر المعروضة بدون تسجيل خلال ستة اشهر من افتتاح المعرض على شرط ان يقدموا طلب التسجيل قبل نهاية هذه المدة وبذلك يستطيع صاحب الشأن قبل التسجيل ان يتحقق من قيمة اختراعه خلال المعرض وأن يتعرف على رأي الجمهور وينتفع بماقد يوجه الى الاختراع من انتقادات .

كما يجوز لكل شخص يقيم في مصر ان يطلب من المكتب الدولي بمدينة برن بسويسرا تسجيل ما يملكه من العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية لدى الدول المنضمة للمعاهدات الخاصة بالتسجيل الدولي وقد انضمت مصر الى هذه المعاهدات على ان يبدأ سريانها من أول يولية سنة ١٩٥٢ ، ويحصل التسجيل لدى هذه الدول جميعا بناء على طلب واحد وبعد دفع رسم واحد ضئيل .

مهنة وكلاء البراءات

ان اجراءات التسجيل الخاصة بعناصر الملكية الصناعية ليست من الاعمال الآلية التي يكتفي فيها بتحرير استمارات على نماذج مطبوعة وتقديمها الى جهات التسجيل ، وانما هي اجراءات متشعبة النواحي ، تحتاج الى جهود من الناحيتين القانونية والفنية .

يطلق على من يباشر - نيابة عن اصحاب الشأن - تسجيل هذه العناصر اسم « وكيل براءات » .

ولاهمية هذه المهنة وخطورتها ، وما يتعلق بها من حقوق وواجبات استصدرت الوزارة في فبراير سنة ١٩٥١ قانونا لتنظيمها على مثال ماهو متبع في الدول الاجنبية . وفي مقدمة الشروط المقررة - من حيث المبدأ - ان يكون وكيل البراءات مصريا حاصلا على درجة أو دبلوم من احدى الجامعات المصرية « القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٢ في ٨ من شهر فبراير سنة ١٩٥١ »

ولاول مرة في تاريخ مصر عقدت لجنة القيد في سجل وكلاء البراءات اول اجتماع لها في ١٨ من شهر ابريل سنة ١٩٥١ وقبلت ٢٦ طلبا منهم ١٨ من المحامين و٤ من المهندسين و ٤ من المحاسبين وجميعهم من المصريين .

مصلحة الملكية الصناعية

في ١٩ من شهر اكتوبر سنة ١٩٥٠ استصدرت الوزارة مرسوما بانشاء « مصلحة الملكية الصناعية » لتقوم على تنفيذ القوانين الخاصة بعناصر الملكية الصناعية .

وقد صدر هذا المرسوم تنفيذا

للمادة ١٢ من اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية الصادر بالموافقة عليها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ ، وقد أوجبت هذه المادة على كل دولة من دول الاتحاد ان تنشىء مصلحة خاصة للملكية الصناعية يكون لها كيان مستقل .

وتضم مصلحة الملكية الصناعية الادارات الآتية : ــ

١ ــ ادارة السجل التجارى « تشرف على تنفيذ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ الخاص بالسجل التجارى والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ــ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بالاسماء التجارية » .

٢ ــ ادارة العلامات التجارية « تشرف على تنفيذ القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات التجارية » .

٣ ــ ادارة براءات الاختراع « تشرف على تنفيذ الاحكام التى وردت فى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ عن براءات الاختراع » .

٤ ــ ادارة الرسوم والنماذج الصناعية « تشرف على تنفيذ الاحكام التى وردت فى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ عن الرسوم والنماذج الصناعية » .

٥ ــ ادارة الاتفاقات الدولية لحماية الملكية الصناعية « تشرف على تنفيذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ بالموافقة على الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية » .

٦ ــ ادارة وكلاء البراءات « تشرف على تنفيذ القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بمزاولة مهنة وكلاء البراءات » .

٧ ــ الادارة الهندسية وتشرف على المسائل الفنية المتصلة بتسجيل الاختراعات أو بتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية .

٨ ــ ادارة البحوث القانونية وتشرف على المسائل القانونية والقضائية المتصلة بشئون الملكية الصناعية .

الدكتور يوسف جرجس برسوم
مراقب عام
مصلحة الملكية الصناعية



مأمورية الضرائب ملزمة قانونا بأن تقدم للجنة الطعن ـ بناء على طلب الممول ـ أى أوراق أو مستندات مودعة بملفه الفردى ما دامت هذه الاوراق تعتبر مشتركة بين المأمورية وبين خصمها .

أصدرت لجنة طعن الضرائب الدائرة السابعة عشر بتاريخ ١٩٥١/٤/١١ برئاسة حضرة الاستاذ محمد ممتاز نصار بك القاضى وعضوية كل من حضرة الاستاذ عبد الرحمن احمد مرزوق والاستاذ احمد السيد اسماعيل وحضور تادرس برسوم افندى سكرتير اللجنة المقدم من الممول وحضر عنه الاستاذ مصطفى شوقى المحاسب **حكما يقضى بتكليف مأمورية ضرائب الجيزة بايداع** الملف الفردى للمنشأة متضمنا التقارير السابقة ومحضر معاينة وقرار لجنة التقدير فى ظرف اسبوع من اخطارها . وجاء بحيثيات هذا الحكم ما يأتى :

حيث أن الطاعنة قررت فى دفاعها وفى مذكرتها بأن لجنة التقدير السابقة أصدرت قرارها بتحديد أرباح سنوات الخلاف بجلستها المنعقدة فى ٩ / ٩ / ١٩٥٠ وأن ذلك القرار جاء مطابقا لما اثبت فى دفاترها وان المأمورية لم تقدم للجنة الطعن الحالية الملف الفردى للمنشأة وان من بين مفرداته قرار اللجنة السابق ، وان المأمورية ممتنعة عن تقديمه لانها تخشى ما تضمنه هذا القرار المذكور ، وطلبت ضم هذا القرار وكذلك تقرير المأمورية السابقة للتقدير الحالى وايداع محضر معاينة اللجنة السابقة ، وقالت ان كل هذه الاوراق مودعة بالملف الفردى الذى امتنعت المأمورية عن ايداعه بملف الدعوى الحالية . وردت المأمورية على ذلك بأن قرار اللجنة السابق قد صدر بعد ٤ سبتمبر سنه ١٩٥٠ وأنه باطل لصدوره من هيئة غير مختصة ، وعارضت ايداع هذه الاوراق مستندة الى المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠

وحيث أنه يتبين مما تقدم ان جوهر النزاع بين الطرفين يدور حول مدى تفسير المادة ٤/٥٢ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . فمأمورية الضرائب ترى أن هذه المادة تبيح لها أن تقدم الاوراق التى تراها ضرورية وان تمتنع عن تقديم الاوراق التى لا تراها ضرورية وفق تقديرها . بينما ترى الطاعنة ان المأمورية مكلفة بتقديم كل الاوراق اللازمة لانارة الدعوى وايضاح أوجه النزاع فيها

وحيث أن الفقرة الرابعة من المادة ٥٢ نصت على :

« وعلى المأمورية أن ترسل فى خلال الاسبوعين التاليين الى لجنة الطعن الملخص الذى أعدته مرفقا به الاقرارات والمستندات التى تراها ضروريه والا كان للممول أن يعرض الامر على اللجنه وذلك بخطاب موصى عليه مع علم الوصول يرفع الى رئيسها بعد انقضاء المدة المذكورة

ان المجلة ترحب بالمبادىء التى تقابل حضرات القراء من محاسبين ومحامين والتى يرون انها تدعم نظام الضرائب المصرى وتساعد على استقراره

وهذا النص قد أعطى المأمورية ان تقدم المستندات التى تراها ضرورية لانارة الدعوى وبيان اوجه النزاع ، والقول بغير ذلك يؤدى الى مجافاة لهدف المشروع من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ كما أنه من جهة أخرى لايسوغ المأمورية ان تمتنع عن تقديم مستند مشترك بينها وبين خصمها ، وقد يكون له أثر فى تبيان أوجه النزاع فى الدعوى واستجلائها واستكمال عناصر التقدير فيها وذلك عملا بالمادة ٢٥٣ مرافعات . ولا يعترض على هذا النظر بأن المأمورية لا تكلف بتقديم مستند ضدها اذ أنه لا جدال فى ان الاوراق التى طلبتها الطاعنة أوراقا مشتركه بين المأمورية وبين الطاعنة ، وللطاعنة ان تتمسك بطلب ضمها ويكون طلبها قد أقيم على اساس من القانون وبتعين اجابتها اليه .

قوانين وقرارات

مصلحة الضرائب

قسم الضرائب على الايرادات

كتاب دوري رقم (٣٠٦)

الحاقا بالكتاب الدورى رقم ٢٨٨ الخاص بتعيين مامور قضائى بكل مامورية يتولى أعمال القضايا وتوحيدا للاجراءات بتعيين اتباع التعليمات الآتية:

١ - عند ما تتلقى المامورية عريضة الدعوى يقوم المأمور الفاحص بمعاونة مأمور القضايا باعداد مذكرة بالرد على ما تضمنته العريضة ويجب الفراغ من اعداد هذه المذكرة وأرسالها الى الادارة المحلية خلال أسبوع وعليها بدورها سرعة موافاة الادارة العامة بأوراق الدعوى حتى يتسنى مراجعتها واحالتها الى ادارة قضايا الحكومة قبل الجلسة بوقت كاف

٢ - عند ما ترفع دعوى من الممول أو عليه تعد المامورية له ملفا قضائيا ترفق به جميع الاوراق والمذكرات المتصلة بالدعوى ، ويرسل هذا الملف الى الادارة العامة حتى لا يتعطل الملف الفردى بادارة القضايا لحين الفصل فى الدعوى .

٣ - تمسك المامورية سجلا قضائيا يقيد فيه ملخص عريضة الدعوى وتاريخها ورقمها والمحكمة المنظورة أمامها وتاريخ أول جلسة ، وتعطى كل دعوى رقما مسلسلا بالمامورية ويدون بالسجل ملخص الحكم عند الفصل فى الدعوى وما تم فى شأن تنفيذه أولا بأول .

٤ - يراعى أعداد المذكرة وسائر الاوراق من أصل وصورتين وتحريرها بخط واضح على أن تحتفظ المأمورية بصورة منها ، وتودع صورة فى ملف الدعوى بالادارة العامة ويرسل الأصل الى ادارة القضايا .

٥ - يراعى فى المذكرات دائما الاشارة الى أرقام الأوراق بالملف القضائى عند ابداء الملاحظات والرد على عريضة الدعوى حتى يكون المختصون على بينة من أمرها من بادىء الامر كما يراعى أن تتضمن المكاتبات اسم المحكمة المنظورة أمامها الدعوى وتاريخ آخر جلسة لها معروفة للمصلحة ، ويتعين أن تتضمن أوراق الدعاوى جميعا اسم المأمورية مع التوقيع عليها بالاسم بالكامل بعد ذكر وظيفة الموقع واثبات التاريخ عند كل توقيع على تلك المحررات .

٦ - على مامور القضايا معاونة ادارة قضايا الحكومة وامدادها بصور خرائط مستندات الخصوم عند تقديمها بالمحكمة وصور تقارير ومحاضر أعمال الخبراء وكذلك صور الأحكام وما قد يطلب منه من بيانات سواء لاعداد الدفاع أو تقديم المستندات أو رفع الاستئناف فى المواعيد القانونية .

٧ - يخصص لكل مأمورية كاتب أو أكثر للقضايا حسب مقتضيات العمل وذلك للقيام بالاطلاع ونسخ أوراق الدعاوى وقيد كل دعوى فى سجل القضايا بالمأمورية .

٨ - يراعى دائما اعادة المرفقات التى ترسلها ادارة قضايا الحكومة للمصلحة ولا سيما الأحكام المعدلة للادارة أو التى ترسل منها لاستطلاع رأى المصلحة بصددها .

٩ - جميع أوراق الدعاوى لها صفة الاستعجال ويتعين الفراغ منها أولا بأول وانجازها فى موعدها ، خصوصا وأن أحكام قانون المرافعات الجديد تقضى بالغرامة فى حالة تأخير ايداع المستندات .

١٠ - نظرا لقصر مواعيد الاستئناف فى قضايا الضرائب يتعين على مأمور القضايا تتبع القضايا المنظورة أمام المحاكم بحيث يعمل على نسخ صور الأحكام بمجرد صدورها وموافاة الادارة المحلية بها فورا مشفوعة بمذكرة برأيها من ناحية استئنافها أو قبولها ، وعلى الادارة المحلية بدورها موافاة الادارة العامة خلال ثلاثة أيام من وصول الحكم اليها بمذكرة المأمورية وملاحظاتها حتى يتسنى البت فى شأن الحكم قبل اعلانه .

أما الأحكام المختلفة فيبلغ الرأى فيها مباشرة الى ادارة القضايا مع موافاة كل من الادارة المحلية والادارة العامة فى نفس الوقت بصورة الحكم وصورة مذكرة المأمورية حتى يتسنى البت فى الاستمرار فى الاستئناف المتنازل عنه .

١١ - على مأمور القضايا موافاة ادارة القضايا رأسا بأوامر التقدير بمجرد اعلانها مشفوعة برأيه فى تقدير الاتعاب لكى تقوم باتخاذ اللازم نحو المعارضة فى الامر اذا رأت غلوا فيه . هذا مع اخطار الادارة العامة والادارة المحلية بذلك .

١٢ - مأمور القضايا مسئول شخصيا بالاشتراك مع المأمور الاول عن تتبع الاجراءات فى كل قضية أو طعن فى دائرة اختصاصه وهو مسئول مع المأمور الفاحص عن ضرورة تنفيذ أعمال القضايا التى تخصص تحت اشراف المأمور الاول .

المدير العام

قسم الضرائب على الايرادات

كتاب دورى رقم (٣٠٧)

بشأن تحويل أموال الاجانب الراغبين فى مغادرة البلاد للخارج

تسهيلا لاجراءات تحويل رؤوس أموال الأجانب الذين يغادرون القطر بصفة نهائية توجه المصلحة النظر الى اتباع الاجراءات الآتيه :

١ - تقوم المأمورية الواقع فى دائرتها محل اقامة الأجنبى أو مركز ادارة أعماله باستيفاء الرسوم المقررة على طلبه وتوافى الادارة العامة (قسم الضرائب على الايرادات) بالطلب مشفوعا بمذكرة برأيها عن مركز الممول على أن يتم هذا فى بحر أسبوع من تاريخ تقديم الطلب .

٢ - على قسم الضرائب على الايرادات الاتصال بقسم مكافحة التهريب والادارات المحليه بما فى ذلك الادارة التابعة لها المامورية محولة الطلب للاتصال بباقى المأموريات للاستعلام عما اذا كانت هناك مبالغ أو ضرائب مستحقة على طالب التحويل وعلى قسم مكافحة التهرب والادارات المذكورة موافاة قسم الضرائب على الايرادات بالرد فى ظرف أسبوعين على الأكثر .

٣ - فى حالة عدم وجود اعتراض على تحويل الأموال ترسل الادارة العامة (قسم الضرائب على الايرادات) فى ظرف أسبوع من تاريخ رد الادارات المحلية ومكافحة التهرب الى مراقبة النقد الأجنبى بما يفيد ذلك وترسل صورة هذا الكتاب الى الادارة المحلية التابع لها طلب التحويل وذلك للعلم .

أما اذا تبين أن هناك مانعا فتفاد بذلك المأمورية المختصة ومراقبة النقد .

٤ ـ اذا رغب مغادر القطر اخطار المصلحة لمراقبة النقد بتحويل امواله للخارج قبل اتمام الاجراءات السالفة او قبل وفاء الضرائب التى قد تكون محل نزاع فله ان يتقدم للمصلحة بخطاب ضمان من احد البنوك او من الدائنات أو المؤسسات ذات المركز المالى الملىء وعلى المأمورية سرعة تحديد مركز من غادر القطر حتى اذا ظهر عليه اية مستحقات قبله أمكن الرجوع بها على الضامن ·

٥ ـ يلغى ما جاء مخالفا لذلك من الكتاب الدورى الصادر فى ١٩٥٠/٧/٨

١٩٥١/٤/٢٤

●

وزارة التجارة والصناعة

مصلحة الملكية الصناعية

ادارة وكلاء البراءات

قرار وزارى رقم ١٦١ لسنة ١٩٥١

اولا ـ يعين عضوا باللجنة المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات حضرات وكلاء البراءات الآتية أسماؤهم بعد :ـ

١ ـ حضرة صاحب العزة الدكتور محمد كامل أمين ملش بك المحامى

٢ ـ حضرة صاحب العزة محمو كمال الخشن بك المهندس

٣ ـ حضرة الاستاذ المحترم مصطفى شوقى المحاسب القانونى

ثانيا ـ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ؟

تحريرا فى شهر مايو سنة ١٩٥١

●

وزارة التجارة والصناعة

مرسوم باصدار الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ بالموافقة على الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية ·

وبناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية وموافقة رأى مجلس الوزراء ·

رسمنا بما هو آت : ـ

المادة الاولى ـ يعمل اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥١ باتفاقية باريس الخاصه بحماية الملكية الصناعية المبرمة فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ والمعدلة ببروكسل فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنجتون فى ٢ يونيه سنة ١٩١١ ولاهاى فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن فى ٢ يونيه سنة ١٩٣٤ الملحق نصها بهذا المرسوم ·

المادة الثانية ـ يعمل اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢ بالمعاهدات التالية الملحقة نصوصها بهذا المرسوم : ـ

(١) معاهدة مدريد ولائحتها التنفيذية الخاصتان بالتسجيل الدولى للعلامات التجارية والصناعية المبرمة فى ١٤ ابريل سنة ١٨٩١ والمعدلة ببروكسل فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنجتون فى ٢ يونيه سنة ١٩١١ ولاهاى فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن فى ٢ يونيه سنة ١٩٣٤ ·

(٢) معاهدة لاهاى ولائحتها التنفيذية الخاصتان بالايداع الدولى للرسوم والنماذج الصناعية المبرمة فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ والمعدلة بلندن فى ٢ يونيه ١٩٣٤

(٣) معاهدة مدريد الخاصة بقمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة الموضوعة على البضائع المبرمة فى ١٤ ابريل سنة ١٨٩١ والمعدلة بواشنجتون فى ٢ يوليه سنة ١٩١١ ولاهاى فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن فى ٢ يونيه سنة ١٩٤٣

المادة الثالثة ـ على وزيرى الخارجية والتجارة والصناعة تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه

●

قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥١ بانشاء منشأة اقتصادية لقوات جلالة الملك واعتماد النظام الخاص بها

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ ـ تنشأ منشأة باسم « المنشأة الاقتصادية لقوات جلالة الملك البرية والبحرية والجوية » ويعتمد النظام الخاص بها المرافق لهذا القانون ·

ويكون لهذه المنشآت شخصية اعتبارية

مادة ٢ ـ تتمتع المنشأة بالمزايا الآتية ق

ا ـ تعفى من كافة الضرائب المفروضة حاليا والتى تفرض مستقبلا على الارباح التجارية والصناعية ·

ب ـ تعفى من رسوم شهر التصرفات والاكام النهائية سواء كانت هذه التصرفات والاحكام مثبتة لحقوق عينية عقارية او مقررة لها وكذلك رسوم التصديق على التوقيعات ·

ج ـ تعفى من رسوم الدمغة المفروضة على جميع العقود والمحررات والاوراق والمطبوعات والمجلات وغيرها ·

د ـ تمنح تخفيضا فى أجور نقل بضائعها على السكك الحديدية التابعة للحكومة ويعين مقدار التخفيض بقرار من وزير المواصلات ·

مادة ٣ ـ على وزراء الحربية والبحرية والعدل والمالية والمواصلات كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ·

نأمر بأن يختم هذا القانون بخاتم الدولة وان ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ·

صدر بقصر القبة العامر فى ١١ رجب سنة ١٣٧٠ (١٧ ابريل سنة ١٩٥١)

●

مصلحة الضرائب

قسم الضرائب على الايرادات

منشور رقم (١٦٥)

الحاقا بالمنشور رقم ١٦٣ الصادر بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٦ توجه المصلحة النظر الى ضرورة تضمين النموذج رقم ١٩ ضرائب بيان قيمة الضريبة المربوطة فى جميع الحالات .

القطن



خلال النصف الاول من يونيو

	قفل ٥/٢٨		قفل ٦/١٢	
يوليـــو	١٧٦ر٣٠	ريال	١٧٢ر٩٠	ريال
سبتمبر	١٧٩ر٣٠	«	١٧٥ر٦٥	«
نوفمبر	١٢٩ر٥٠	«	١٢٩ر٥٠	«
ينـــاير	١٣٦ر٠٠	«	١٣٦ر٠٠	«
يونيـو	١٢٢ر٠٠	«	١٢٢ر١٠	«
اغسطس	١٢٧ر٥٠	«	١٢٥ر٥٠	«
اكتوبر	١٠٥ر٥٠	«	١٠٥ر٥٠	«

فتحت سـوق العقود نشيطـة فى عقدى يوليو واغسطس على اثر قرار الحـكومة بتخفيض الضريبـة على الصادر بحوالى ١٥ ريال لـكل قنطار يصـدر فى المدة من ٢٨ مايو الى ٣١ اغسطس سـنة ٥١ فسجلت ارتفاعا قدره ٢٣٠ بنطا فى عقد يوليو ، ٣٤٥ بنطا فى عقد اغسطس ، ولكن لم تلبث الاسعار ان تراجعت عائدة الى حالتها الاولى من الضعف والركود على عكس ما كان متوقعا . وقد اشتد الضغط على عقـد يونيو فلم يسجل ارتفـاعا واستمر العمـل عليه بالحـد الادنى وكثرت المبيعات من الكنترات حتى بلغت جملة الفليبرة الاولى من الشهر المذكور ٤٧٠ الف قنطار تسلمتهـا الحكومة ويعد هـذا الرقم اكبر رقم للفليارات فى الموسم الحالى . وقـد بلغت الفليبرة الثانية لشهر يونيو ٩٦ الف قنطار تسلمتها ايضا الحكومة .

ومما تجدر الاشارة اليه ان عقـد يونيو قـد ارتفع ١٠ بنطـا فى آخر جلسـة مما يدل على وجود طلبـات خارجية محدودة .

وقد صدر فى ٣٠ مايو قرار وزارى رقـم ٧٣ لسنة ٥١ بتحـديد فروق الرتب عن الاقطان التى تسلم فليارات لعقود الاقطان المتوسطة التيلة وقـد حدد القرار سعر رتبة الاساس وهى الجـود من الاشمونى بعشرة ريالات تحت سعر العقد كما حـدد عشرين ريال تحت العقـد لرتبة الجـود من الزاجوراة ، وكان لهـذا القرار وقع شديد فى الاوساط القطنية فاعترض عليه التجار مما جعل الحكومة تعيـد النظر فألغت القـرار المذكور فى اليوم التالى واصـدرت قرارا آخر بتعديل هذه الفروق وجعل سعر رتبة الجود الاشمونى والزاجـوراة معادلا لرتبة الاســاس ولكنها رفعت العلاوات المخصـومة من الرتب التى تقـل عن الجود فأصبح سعر رتبة الفجف/ج ٢٧ر٥٠ ريال تحت العقد فى الاشمونى وكان فى القـرار الملغى ـ ر ١٦ ريال فقط . وعلى اسـاس هذه الفروق الجديدة اصبح سعر رتبة الجف من الاشمونى ٧٧ ريال ومن الزاجوراة ٧٤ ريال الامر الذى ادى الى شكوى كثير من التجار ـ وكانت من نتائجه امتناع مصـانع الغزل المحلية عن استلام الاقطـان التى استولت عليها وزارة التموين فى ٦/١٢/٥٠ لحساب هذه المغازل حيث ان الاسعار الحالية تقل بكثير عن اسعار الاقطان المستولى عليهـا . وقـد تقرر بسـبب ذلك ان تجتمع لجنـة مؤلفة برئاسة حضرة صاحب العزة عثمان بك اباظة وكيل وزارة المالية وعضـوية صاحب العزة محمود سامى بك المراقب العام بوزارة التموين والاستاذ مصطفى حسن بك المدير المساعد للشئون الاقتصـادية بوزارة التجـارة والصناعة للنظـر فى الموقف الذى ستتخذه الحكومة ضد اصحاب هـذه المصانع التى تعهدت بشراء هذا القطن .

ومما هو جـدير بالذكر ان بعض كبـار المصدرين عرضـوا على وزارة المـالية استعدادهم لاسـتلام فليبرة يونيو بدلا من الحكومة على ان يحاولوا تصريف هـذه الاقطان فى الخارج وان تتسلم الحـكومة فى فليبرة اغسطس الكميـات التى لا يتسنى تصريفهـا بنفس الاسعار . ولكن مندوب الحكومة ادلى بتصريح فى بورصة العقود اعلن فيه ان الحكومة غير مستعدة لتسليم اى كمية من هذه الاقطان على انه اذا كانت هنـاك طلبات خارجيـة فعلى المصدر ان يخابر لجنة القطن المصرية بالطريق المعتـاد وبالاشتراطـات الموضـوعة لهذا الغرض واهمهـا ان يكون بيع هذه الاقطان بالمزاد العلنى فى بورصـة ميناء البصـل وان تدفع القيمة بالدولار .

هذه الاقطان على انه لتبـث ع ولا تزال اسعار عقـود المحصول الجـديد مستقرة عنـد الحد الادنى الذى حددته الحكومة وهو ١٢٩ر٥٠ ريال لعقـد نوفمبر ، ١٠٥ر٥٠ ريال لعقد اكتوبر .

وقـد انكمش الريبور بين عقـدى يونيو واغسطس فأصبح ٣٤٠ بنطـا وكان ٥٥٠ بنطـا فى المدة السـابقة ، وبذلك كثرت التسليمات فى فليارات يونيو كما بينا .

المبيعات بميناء البصل

لا تزال سوق البضاعة الحاضرة يسـودها الركود والكساد فقد هبطت المبيعات الى ٥٧٩٢ بالة فى المدة الاولى من شهر يونيو مقابل ٧٧٥٠ بالة فى مثل هذه المدة من الشهر الماضى وبيانها :

كرنك ٩٧٦ بالة مقابل ٢٥٤١ بالة
منوفى ٤٧٦ بالة مقابل ١٤٠٨ بالة
جيزة ٣٠ ١٥٣٥ بالة مقابل ١١٧١ بالة
اشمونى ٢٧١٦ بالة مقابل ٢٢٩٤ بالة
زاجوراه ٨٩ بالة مقابل ١٢٣ بالة
معرض ــــ بالة مقابل ١٧٣ بالة
مخلوط ــــ بالة مقابل ٤٠ بالة .

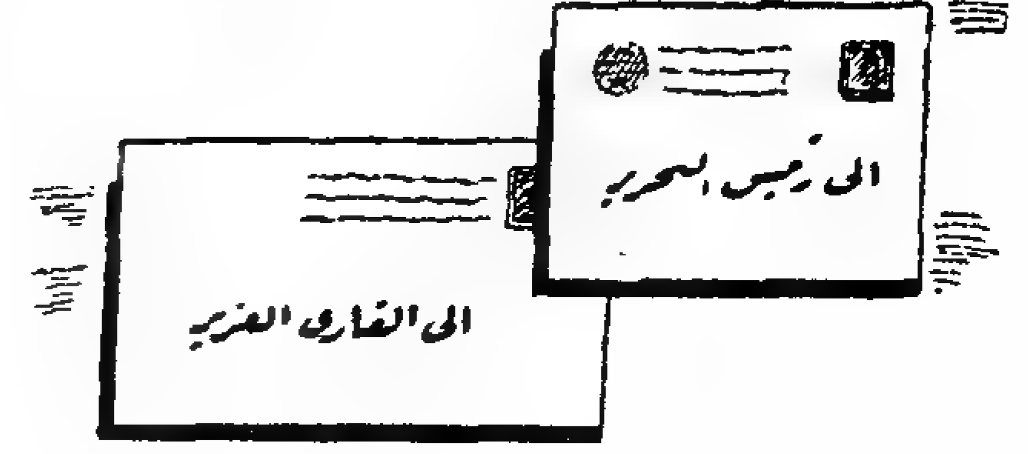
وكان معظم الطلب على الرتب العاليـة من الجيزة ٣٠ فتمسكت علاواتها وقل الطلب على المنوفى ، واستمر الكساد فى الزاجوراه وانحصر فى الرتب الواطئة من جانب المغازل المحلية .

أخبار خارجية

وردت انباء من امريكا فى ٧ الجارى تشير الى ان الجفاف الذى حل بحوض المسيسبى اخذ يؤثر فى محصول القطن هناك حيث يزرع نحو ٣ر٥٠٠ر٠٠٠ « اكر » قطنا

الاستهلاك المحلى

بلغ الاستهلاك المحلى لغـاية ٦ الجـارى ٩٨٥ر٣٧٤ قنطار مقابل ٨٣٩ر٥٢٢ قنطار فى مثل هذه المدة من الموسم الماضى ، وينتظر زيادة الاستهلاك المحلى فى هذا الموسم .



هذا باب نضعه فى خدمة القراء لمعاونتهم على حل مشاكلهم الحسابية او المالية او الضرائبية . وسيتولى الرد على الاسئلة خبراء فى كل نوع منها بحسب تقديرهم الشخصى . ونحن نرحب بكل مايرد الينا من القراء من أسئلة ، والاراء التى تبدى قابلة للمناقشة فى هذه الصفحة

س ـ اذا كان هناك مكتبا للتصدير والاستيراد بالقاهرة ومركز أعماله الرئيسى بالسودان بمعنى أن عمل مكتب القاهرة قاصر على تلقى المراسلات من مركز الاعمال بالسودان واليه أى انه اذا طلبت احدى الدول كالهند مثلا بعض المنتجات السودانية فانها ترسل طلبها الى مكتب القاهرة ويتم الاتفاق على العملية معه وهذا بدوره يرسل لمركزه بالسودان لتصدير الاصناف المطلوبة الى الهند مباشرة والعكس اذا كان المطلوب منتجات هندية للسودان . مع ملاحظة انه ليس للمكتب بالقاهرة أى محال للتجارة او مخازن ... الخ ومع العلم ان جميع الارباح الناتجة من هذه العمليات تعود على اصحاب مكتب القاهرة . ومع العلم أيضا ان حسابات مركز الاعمال بالسودان وميزانياته تعمل هناك وليس بالقاهرة فهل تخضع هذه الارباح لقانون ضريبة الارباح التجارية والصناعية بمصر .

ع . م .

ج ـ للرد على هذا السؤال ينبغي دراسة جميع العقود لتطبيق مبدأ مكانية الضريبة لانه ليست جميع الارباح التى يحققها الممولون الموجودون بمصر من العمليات التى يجرونها بالخارج تدخل فى نطاق الضريبة بل يشترط لعدم خضوع هذه العمليات للضريبة المصرية أن تكون قد تمت عن طريق منشأة مستقلة موجودة بالخارج ـ فاذا لم توجد مثل هذه المنشأة دخلت الارباح بأكملها فى وعاء الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وبالمثل لا تخضع أرباح العمليات التى تتم فى مصر بمعرفة المؤسسات الموجودة بالخارج الا اذا كان هذه المؤسسات منشآت مستقلة مشتغلة فى مصر .

والحالة التى نحن بصددها هى وجود مكتب بالقاهرة ويتم الاتفاق على العمليات بالقاهرة أى أن المكتب سلطة كافية تمكنه من ابرام العقود التى تلزم المؤسسة الاجنبية (بالسودان) وهذا يدل على وجود منشأة مستقلة بمصر وبالتالى تخضع ارباحها لضريبة الارباح التجارية والصناعية بمصر .

حرر فى ٢٤ مايو سنة ١٩٥١

ع . م .

س ـ هل يتأثر قيمة الاصل باحتياطى الاستهلاك الاستثنائى ؟

ج ـ كانت مصلحة الضرائب تخصم من الاصل قيمة هذا الاستهلاك تطبيقا لكتابها الدورى رقم ٢٧ استثنائى ولكن استرشادا بأحكام المحاكم رأت المصلحة عدم خصم قيمة هذا الاستهلاك من الاصل وذلك على أساس أن هذا الاستهلاك الاستثنائى ما هو الا اعفاء من الضريبة الخاصة لجزء من الربح الاستثنائى .

***

س ـ تكونت شركة توصية بالاسهم براس مال قدره ستة آلاف جنيه لشراء مصنع وتكبيره وتوسيعه ودخل صاحب المصنع كاحد شريكين متضامنين فى الشركة برأس مال قدره ثلاثة آلاف جنيه باعتبار قيمة المصنع ١٥٠٠ جنيه وشهرة المحل ١٥٠٠ جنيه ونص فى عقد تأسيس الشركة ان هذا الشريك لاحق له بمزاولة اى عمل خارج الشركة . كما نص على ذلك أيضا فى ملحق آخر .

توقع حجز على كافة ممتلكات الشركة بواسطة مصلحة الضرائب وفاء لمطلوبها من هذا الشريك المتضامن عن المدة السابقة لتأسيس الشركة مع انه سبق ان قرر انه تحاسب مع مصلحة الضرائب وانه سدد كافة المطلوب منه لغاية تكوين الشركة ..

كما ثبت للشركة بمستندات انه يتلاعب بأموالها وعقدت جمعية عمومية من باقى المساهمين جميعا ودعته لحضور بخطاب مسجل لمناقشته فى هذه الاشياء فحضر ومعه ثلاثة من المحامين واضطرت الجمعية الى اخراج المحامين وخرج هو معهم ولم يعد مع انه وعد بالعودة واضطرت الجمعية بعد ذلك ان تقيله من الادارة الفنية .

ولكى يتهرب من مصلحة الضرائب ويترك الشركة وحدها امام الضرائب أنشأ مصنعا آخر باسم احد الصناع الذين اخذهم من الشركة واخذ جميع عملائه السابقين الذين سبق ان اضيفت شهرة المحل الى حصته فى الشركة من أجلهم .

فهل يجوز لباقى الشركاء ان يجتمعوا ويقرروا حذف شهرة المحل وتحمل الشريك المذكور بها مادام انه يعتبر كانه سحب مقابل هذه الشهرة اذ أصبحت لافائدة منها للشركة بتاتا كما انه مخالف لما نص فى عقد تأسيس الشركة وملحقها .

جبران اسعد

٢٣ شارع شريف باشا بمصر

ج ـ لايجوز لباقى الشركاء ان يقرروا حذف شهرة المحل لان ذلك يحكمه عقد الشركة ويمكن لهم فقط تصفية الشركة الحالية وتكوين شركة بأصول جديدة ولا يعفى هذا الاجراء من المسئولية التضامنية التى تقع على الشركة من الضرائب المستحقة عن الشريك المتضامن المفصول عن المدة السابقة لتأسيس الشركة .

اما ان الممول يتهرب من مصلحة الضرائب فيمكن للسائل الاتصال بقسم مكافحة التهرب بالمصلحة المذكورة واعطائه البيانات الكافية ولا شك ان ذلك القسم سيعنى بها كل العناية .

هدايا الطرابيشى فى شهر الصيام

تقدم محلات **الطرابيشى** الكبرى

بعماد الدين وفؤاد الأول والغورية ت ٧٧٧٣٥ - ٧٧٧٣٦

ابتداء من الخميس ١٠ رمضان الموافق ١٤ يونيه

تضحية ملموسة فى الأسعار

واليكم امثلة منها :

قسم الحراير

	من ص	الى ص
كرب رومان أمريكانى عرض ١١٥ س	٨٥	٦٦
موريلا فكس عرض ٩٠ س	٨٥	٧٠
كريب موس عرض ٩٠ س	٥٥	٣٦
فاى لين كردونيه	١٢٠	٩٠
ستان سادة ألوان عرض ٩٠ س	٣٥	٢٨
كرب دى شين ألوان عرض ٨٠ س	٢٤	٢٠
تفتاه فاى مواريه عرض ١٤٠ س	٥٥	٤٧
فاي ألوان أمريكانى عرض ١١٥ س	٩٠	٦٥
تفتاه أمريكانى عرض ١٠٠ س	٦٥	٥٢
تفتاه سادة عرض ٩٠ س انجليزى	٤٥	٢٥
حرير مشجر فرنساوى عرض ٩٠ س	٧٠	٥٥
حرير مشجر انجليزى	١٢٠	٨٥
حرير مشجر سفنليا	٣٨	٣٠
حرير مشجر سينليا	٣٨	٣٠
حرير مشجر جولدانى	٥٥	٤٠

كما توجد مجموعة من المشجرات بأسعار مغرية للغاية

قسم الاتيال والشانتونج

	من ص	الى ص
شانتونج أمريكانى عرض ١١٥ س	٩٥	٨٠
شانتونج غير قابل للتجعيد	٧٥	٦٠
شانتونج سويسرى ألوان	٦٥	٥٥
توتال عرض ١١٥ س	٨٥	٧٠
شانتونج جنجاه ألوان	٨٥	٥٨

ويوجد تشكيلة أخرى من الشانتونج

والتوتال المشجر عرض ٩٠ س يباع بسعر ٦٠

قسم الاقطان

	من ص	الى ص
فوال مشجر روسى		١٥
تيل قطن ألوان الفساتين		١٨
تيل كاروه		٢٤
تيل حرير سادة عرض ٩٠		٢٥
تبرالكو مشجر عرض ٩٠		٢٥
تيل حرير مشجر انفروسابل		٢٨
فوال مشجر		٣٠
فوال فرجسون مشجر		٣٥
شانتونج سادة انفرو سابل		٣٠
تيرالكو مشجر هوركسيس		٣٢
لينوه مشجر ومقلم انجليزى		٣٨
لينوه سادة عرض ٩٠		٢٨
فبران اللوزى سادة		٢٤

قسم الاصواف الرجالي

	من ص	الى ص
صوف ولش	٣٣٢	٢٩٠
صوف دورميه	٣٦٠	٣٢٤
صوف كيسلر	٢٣٣	٢١٠
صوف فريسكا	٢٢٥	١٩٨
فانله هيلد	٣٤٤	٣٠٠
فانله ليستر انجليزى	١٢٥	١٠٠
بامبو أمريكانى عرض ١٤٠	٣٨٢	٣٢٠
بامبو عرض ١١٠	١٦٠	١٤٠
سكروته صينى	١٨١	١٦٠

توجد تشكيلات كبيرة ومجموعات متنوعة فى أقسام المفروشات والبياضات والخردوات والملابس الحريمى والرجالى الجاهزة والشنط السفرى بأنواعها والاحذية والساعات والمجوهرات والروائح

المحلات مفتوحة طول شهر رمضان المعظم بدون عطلة أسبوعية



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٨ — ١ يولية ١٩٥١
صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان
الثمن ١٠ قروش

مشروعات الرى الكبرى

تزور مصر فى الوقت الحاضر بعثة من البنك الدولى للانشاء والتعمير بقصد دراسة المشروعات الانشائية التى تحتاج اليها مصر وأهمها مشروعات الرى الكبرى فى أعالى النيل وتقدر تكاليفها بما يزيد على مائة مليون من الجنيهات .

ولهذه المشروعات طابع خاص ، فهى ليست مشروعات محلية تنشأ فى أرض مصرية خاضعة لسلطان الدولة ولكنها تنشأ فى أراض متعددة لانواع مختلفة من النفوذ فضلا عن أنها تتكلف نفقات باهظة وتحتاج لخبرة دولية وتنتفع بها أكثر من دولة وتشترك فى صيانتها والاشراف عليها أكثر من سلطة فالكونغو يتبع بلجيكا واوغندا تخضع لبريطانيا والسودان تشترك فى حكمه سياسيا كل من مصر وبريطانيا ، وان كان من الناحية الفعلية خاضعا خضوعا تاما لبريطانيا وهناك أثيوبيا كدولة مستقلة

واذا لم يكن هناك من سبيل لكى تشرف مصر ــ فعليا ــ على منابع النيل والمشروعات القائمة فيها ، فان فى الاستطاعة قيام هيئة دولية لادارة مثل هذه المشروعات والاشراف عليها لمصلحة المنتفعين بها ، وبذلك نكفل أن تظل هذه الادارة وهذا الاشراف بعيدا عن التأثير بالخلافات السياسية فضلا عن كفالة العدل فى توزيع المياه وما يتبع ذلك من استقرار العلاقات بين الدول المختلفة .

وقيام هذه الهيئة الدولية بعملية التمويل سواء أكانت من البلدان المنتفعة بالمشروعات أو من البنك الدولى أو من الاسواق المالية العالمية يجعل استغلال النفوذ أمرا غير محتمل ، فلن تكون هناك دولة معينة ممثلة وانما ستكون هيئات ومؤسسات مالية . وينبغى أن نضع موضع الاعتبار ما فى هذا الاقتراح من فائدة كبرى لبلاد كمصر ، اذ أنه سيمكنها من الحصول على حاجتها من مياه النيل بأقل ما يمكن من الاعباء وفى أسرع ما يتيسر من وقت .

احمد عنان



كادر الموظفين

سواء كان ما نشر عن مشروع الكادر المقترح للموظفين صحيحا أو ادخلت عليه تعديلات كما فعلت وزارة المالية فأن الذى يعنينا فى شأن هذا الموضوع أن تراعى السلطات المختصة عند وضع الكادر فى صيغته النهائية المبادىء التالية :

١ – ان العبرة فى تحديد المرتب تكون بعمل الوظيفة وليس بالشهادات او الاجازات المدرسية والجامعية • وقد تطلب هذه الشهادات والاجازات كمسوغ للتعيين ، ولكن تحديد المرتب منسوبا اليها هو ما نعترض عليه ، ونرجو أن يبرأ منه الكادر الجديد • فأن اتخاذ الشهادات والاجازات العلمية اساسا لتحديد المرتب يخلق من الموظفين طوائف متحاسدة متباغضة متنافسة ، فضلا عن أنه من الوجهة الاقتصادية السليمة لايعطى المرتب الاعلى قدر مايؤديه الموظف وما ينتجه •

٢ – لابد أن يسبق تطبيق الكادر أو يقترن به على الاقل العمل على تبسيط الاجراءات الحكومية واعادة تنظيم الوزارات والمصالح المختلفة بحيث يمكن الحصول على أكبر انتاج ممكن بأقل عدد من الموظفين ، فلانعود نرى مانراه الآن من تكدس الموظفين دون عمل فأن فى هذا اهدار للقوى المنتجة فى الدولة ، فضلا عما فيه من اسراف لاينبغى ان يكون عند التصرف فى الاموال العامة التى تجمع من دافعى الضرائب •

٣ – لا يجوز أن تكون الترقية بالاختيار الا اذا توافرت الصفات على التمييز بين موظف وآخر سيكون نتيجة الكفاية وليس بسبب آخر حتى يسموا الموظفون بأنفسهم عن الملق كوسيلة لاسترضاء رؤسائهم

موظفو الضرائب

لعل القراء يذكرون أننا نوهنا فى أكثر من مناسبة بضعف الاداة التنفيذية للضرائب وطالبنا اولى الامر بدعمها حتى تصبح كفئا للقيام بمهمتها ، خاصة، وقد ادخلت الحكومة انواعا جديدة من الضرائب ورفعت النسبة فى ضرائب أخرى • ويهمنا ان نلفت النظر اليوم الى ضرورة العمل على تحسين حال مأمورى الضرائب وسائر موظفيها فأن شكواهم من ضآلة مرتباتهم وفرص الترقية أمامهم قديمة •

وليس من الحكمة ولا مما يتفق ومصلحة البلاد المالية أن يحس القائمون بجباية الاموال العامة بالغبن او بالعجز عن الحصول على مرتبات تكفيهم لكى يعيشوا عيشة معقولة معتدله • ولا يخفى أنهم يتعرضون ، بحكم عملهم ، الى كثير من أنواع الاغراء وقد لايجد الكثيرون منهم عاصما من ضمائرهم ، اذا كانت حاجة العيش تلح عليهم

خطر الحرب

لسنا نعرف ما اذا كانت الحكومة قد اتخذت أهبتها لتوفير حاجات البلاد الضرورية اذا نشبت الحرب العالمية الثالثة ، ولكننا نعرف أن بلادا كانجلترا وأمريكا تبنى سياستها الاقتصادية والمالية منذ سنوات بحسبان أن الحرب يمكن أن تنشب فى أى وقت

ولعل الحكومة المصرية تذكر ما عاناه الشعب وما عانته هى ، خلال الحرب الاخيرة ، من متاعب لا حصر لها وما تحملته من خسائر فادحة ، سواء فى قوى البلاد الانتاجية أو فى الاموال العامة بسبب الجرى على السياسة القصيرة النظر التى لاتعنى الا بمشاكل الساعة ، وقلما تفكر فيما يقبل من مشاكل ومتاعب ، فلعل ذلك الدرس الذى لايزال ماثلا فى الاذهان لقرب العهد به لايذهب سدى • ولعلنا نرى الحكومة وقد استبدلت بالسياسة المرتجلة سياسة مرسومة طويلة المدى • • • ولسنا نعنى بالاستعداد لحالة الحرب الناحية العسكرية فحسب، ولكننا نعنى ناحية التموين من حيث كفاية حاجات المعيشة وكذلك المواد اللازمة للصناعة حتى لا يقف دولاب العمل فى وقت تكون البلاد فى اشد الحاجة لمنتجاتها الصناعية وتوفير الخدمات العامة ووقاية المدنيين من مختلف الاخطار والمتاعب •



نادى التجارة الملكى

ومجلة

الاقتصاد والمحاسبة

يتقدمان الى

مقام المليك المعظم

والى الأمة المصرية الكريمة

والى الشعوب العربية العتيدة

بوافر التهنئة بمناسبة

عيد الفطر المبارك

ملاحظات على ملاحظات

يتحف الدكتور محمد علي رفعت قراءه بين الحين والآخر بمقالات شيقة في المسائل الاقتصادية تمتاز بسلاسة الاسلوب وجمال العبارة ، وهي مزايا قلما تتوفر لرجال الاقتصاد وأغلبهم ممن تعودوا الاقتصاد حتى في الكلام ولكن كل هذا لايغني عن دقة التعبير والامانة العلمية التي يجب أن يتسم بها كل باحث طبقت شهرته الآفاق، وهنا نأخذ على الدكتور رفعت تفضيله صياغة آرائه أحيانا في ثوب براق حتى وان كان ذلك على حساب الحقائق المجردة ، والا فما معنى تلك الجملة التي وردت في ملاحظاته على بيـــان وزير المالية في عدد منتصف يونيه والتي نصها ٠ ــ « ويبدو أن البيان ينساق مع رأى من يقـــول ان مجرد الافراج عن الارصدة الاسترلينية كفيل بتخفيض حدة الغلاء ٠ فالعكس هـو الصحيح ٠ اذ أن استخدام الارصدة لابد أن يؤدى مباشرة الى تفاقم التضخم»

صحيح انه يجب التفرقة بـــين « الافراج » عن الارصدة من جهة وبين استعمالها أو استخدامها من جهـــة أخرى ، اذ ان الافراج يعنى نقـــل الارصدة الاسترلينية من حســابات مجمدة رقم «٢» في البنوك الانجليزية لايمكن السحب عليها الى حسابات حرة نسبيا رقم « ١ » يمكن لاصحابهـــا استخدامها في شراء مايريدون مـــن المنطقة الاسترلينية ، وبذا لايـــكون للافراج أثر تضخمي أو انكماش ما ، بينما ان استخدام الارصدة لشراء سلع ما بمبلغ ١٠ مليون جنيه مثلا يؤدى الى الانكماش من ناحيتين ٠ ــ أولا عن طريق زيادة عرض السلع في الاسواق المصرية وهذا من شأنه أن يضغط على الاسعار ، وثانيا عن طـــريق نقص وسائل الدفع بمقدار الـ ١٠ مليون جنيه التي دفعها المستوردون ثمنـــا للسلع المستوردة ، فتقل بهذا المقدار الودائع في البنوك المصرية أو المتداول من النقل وكذلك غطاؤها من الارصدة الاسترلينية التي استخدمت في شراء تلك السلع ٠ والانكمـاش كما هـــو معروف يؤدى الى هبوط الاســـعار ، فكيف اذن يدعى الدكتور رفعت أن « استخدام الارصدة لابد أن يـــؤدى مباشرة الى تفاقم التضخم » ؟ ولـــكن هـــذا ليس كل مافي الامر فهناك ماهو أعجب اذ يشرح الدكتور المحترم سبب ذلك فيقول ان استخدام الارصـــدة يمثل زيادة في المصروفات على الايراد» ولا أظن ان أحدا يستطيع أن يأتي بجملة أكثر ابهاما من هذه ٠ فأى ايراد يقصد؟ ايراد الافراد ، أم ايرادات الدولة ، أم تراه يقصد زيادة جانب المصروفات على الايرادات في الميزان الحسابى ؟ ونستبعد الاحتمالين الاولين لاننـــا لانتصور ان الدكتور رفعت يقـــع في أغلاط بدائية كهذه ، ولابد والحال كذلك انه يقصـــد العجز في الميزان الحسابى ٠ ولكن هنا أيضا قد أخطأه المنطق للاسف لان العجز في الميزان الحسابى هـــو من أهـم العوامل الانـــكماشية !

ولكن اذا كان العجز في الميـــزان الحسابى يؤدى الى الانكماش، فلماذا اذن يستمر الارتفاع في الاسعار في مصر وهى تعانى من عجز في ميزانها الحسابى بلغ مجموعة ٢١ مليـــون جنيه في السنوات الثـــلاث الاخيرة والسبب كما يقول الدكتـــور رفعت ليس ارتفاع أثمـــان المواد الاولية المستوردة ــ أى انه ليس تضخمـــا مستوردا من الخارج ،ولـــكن السبب كما ورد في بيان الوزير في شـــكل مقتضب مركز ، يرجع الى أمرين ٠ ــ **أولا** تخفيض الجنيه في سبتمبر ١٩٤٩ **وثانيا** ارتفاع أسعار القطن ٠ ويرتبط السبب الاول بالثانى ارتباطا وثيقا ، فمن البديهيات الاقتصادية ان تخفيض العملة ينشط الطلب الخارجي ويؤدى بذلك إلى رفع أسعار السلع المصدرة، وكان يجب عـــلى الحكومة أن تنتظر ارتفاع أسعار القطن بعد القرار الذى اتخذته في سبتمبر ١٩٤٩ وأن تعمل على ألا تؤدى زيادة الطلب الخـــارجي على القطن الى اشـــتداد موجة الغـــلاء في مصر ٠ ولكن الحكومة لم تفعـــل شيئا ولم تتدخل في سوق القطن طالما كانت أسعاره في ارتفـــاع ٠ فارتفع الـــكرنك من ٧٦ ريال تقريبـــــا في أواخر سبتمبر ١٩٤٩ الى ٨٧ ريال في يوليه ١٩٥٠ ، ثم جاءت حـــرب كوريا فاشتد الطلب الخارجي وقفزت الاسعار الى مايزيد على ١٢٣ ريال في منتصف ابريل من هذا العام ٠ ولم تفكر الحكومة في التدخل في سوق القطن الاعندما بدأ المضاربون يشعرون بأن الاسعار قد تجاوزت طاقة الطلب الخارجي وظهر ميل تزولى في السوق فعملت الحكومة على ايقـــافه بتحديد أسعار دنيا لايسمح بالتعامل بأقل منها بل وأثقلت كاهل الخزانة بشراء جميع مايعرض عليها من قطن بهذه الاسعار وفي نفس الوقت الذى تتبع فيـــه الحكومة هذه السياسة يستمر مستوى الاسعار الداخلية في الارتفاع ، اذ قفز الرقم القياسى لنفقات المعيشة من ٧٣ قبل التخفيض الى أقل من ٣١٥ في ابريل من هذا العام ٠ ولايفيد في علاج حالة التذمر من الغلاء ، الاطناب في الدعاية للاجراءات غير المجدية التي تتخذها لمحاربته ، مثل فتح محـــال تعاونية وتحديد أسعار دنيا نعلم جميعا انها لاتخدم

ولايمكن أن تنجـــح الحكومة في محـــاربة التضخم طالما انها تتبـــع سياستها القطنية الحالية ٠ فمن المعروف جيدا ان سعر القطن في مصر له تأثير مباشر على التداول النقدى وبالتالي على مستوى الاسعار ، فاذا كانت الحكومة عازمة حقا على محاربة التضخم فمـــا عليها الا أن تتحكم في أسعار القطن وتخفيضها في الداخل الى مستويات معقولة بصرف النظر عن حالة الطلب في الخارج ٠ فتثبيت أسعار القطن داخليا يحقق الاستقرار في الاقتصاد المصرى ٠

أما التذرع بين التضخم في مصر انما هو نتيجة تطـــورات اقتصادية خارجية لاتستطيع الحكومة التحـــكم فيها فأمر لانقبله ، خصوصا في وقتنا هذا الذى تعتبر فيه الحكومات المختلفة حتى تلك التى تؤمن بالاقتصاد الحر مثل الولايات المتحـــدة ــ الاستقرار الاقتصادى الداخلي أمرا جـــوهريا ٠ وليس هنا مجال الافاضة في الوسائل التى تحقق ذلك الاستقرار، واذا كانت وزارة المالية مهتمة حقيقة بهذا الموضوع فعليها أن تدرس مايحدث في استراليا ونيوزلندا والملايو الآن ٠

ولـــكن يظهر ان الاوضاع في مصر تختلف كثيرا عنها في الخارج ٠ ولعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ٠

« **باحث** »



مركز القطن العالمى

جاء فى تقرير منظمة الاغذية والزراعة الاخير أن محصول القطن العالمى فى الموسم القادم يقدر بحوالى ٣٤ مليون بالة قطن ، أى بزيادة قدرها ٦ر٥ مليون بالة عن محصول العام الماضى الذى بلغ ٥ر٢٧ مليون بالة ، وقدرت الهيئة محصول القطن الامريكى فى الموسم الجديد بحوالى ١٦ مليون بالة أى بزيادة قدرها ٦ مليون و٥ الف بالة

وقد علقت الهيئة على هذا الاحصاء بأنه أقصى ما يمكن الوصول اليه فى العام المقبل ولذلك فهى ترى أن أزمة القطن ستظل باقية حتى العام المقبل ولو ان حدتها ستخف كثيرا .

سياسة دائمة لاحتياجاتنا من الخارج

لاحظت وزارة الاقتصاد الوطنى ان البيانات التى ترسلها الوزارات المختلفة الى ممثليها التجاريين فى الخارج تختلف بين كل وزارة واخرى ولذلك تدرس الوزارة الآن اقتراح بتأليف لجنة من وزارات التموين والزراعة والاقتصاد الوطنى والتجارة والصناعة لوضع سياسة دائمة عن احتياجاتنا من الحبوب والحاصلات الزراعية والمخصبات ، ومقدارها واصدار بيانات دقيقة عن حاجتنا ، حتى يمكن مد مكاتب التمثيل التجارى فى الخارج والهيئات الدولية وبخاصة منظمة الاغذية والزراعة بالبيانات الاحصائية الدقيقة

تقرير لجنة الورق الدولية

لاحظ مكتب التمثيل التجارى بواشنجطن أن لجنة الورق الدولية تعتبر مصر ضمن الدول المنتجة لورق الصحف حيث قدرت انتاجنا منه بحوالى ١٦٠٠ طنا سنويا ولما كان هذا التقدير خاطىء فقد تقرر ارسال برقية لتصحيح هذه الواقعة اذ ان مصر لا تنتج ورق الصحف وانما تنتج ورقا قد يصلح للطباعة

تراخيص التصدير لالمانيا الغربية

كانت السلطات الألمانية قد اشتكت من أن مصر تعرقل منح تراخيص استيراد الحرير الصناعى والاقمشة القطنية من المانيا الغربية وقد اهتمت وزارة المالية بهذه الشكوى وقررت منح الرخص اللازمة ابتداء من أول يوليه طبقا للاتفاق المعمول به بين الدولتين

حصة لمصر من بعض السلع الامريكية

ارسلت وزارة الاقتصاد الوطنى الى المستشار التجارى لمصر فى واشنجطن بيانا عن احتياجات مصر من بعض السلع الامريكية وبخاصة الكبريت والحرير وكمر الحديد والقضبان والاسلاك والادوات الكهربائية وذلك تمهيدا لتحديد حصة لمصر منها

حصة من المواد الاولية

أرسلت وزارة الاقتصاد الى اللجنة الدولية لتوزيع المواد الخام بيانا عن احتياجات مصر من الزنك والنحاس والقصدير تمهيداً لتحديد حصة لها .

مصر فى سوق ميلانو الدولية

جاء فى تقرير المستشار التجارى لمصر فى روما عن سوق ميلانو الدولية أن القسم المصرى فى السوق كان صغيرا اذا ماقورن بأقسام دول أخرى تقل عن مصر شأنا وأهمية ، وكان من حيث بنائه وتنسيقه وتنظيمه لا يرتفع الى مستوى أقسام البلاد الاخرى ، ومرجع ذلك دون شك الى قلة الاعتماد المالى الذى خصصته الحكومة للسوق ، وبلغ ٣٥٠٠ جنيه وتضمن أجور الموظفين وايجار القسم ونفقات طبع نشرات الدعاية واقامة الحفلات التقليدية ، والملاحظ ان الدول الاخرى كانت سخية فى الصرف على أقسامها حتى ان روسيا خصصت مبلغ ٢٥ ألف جنيه وتركيا حوالى ٢٠ ألف جنيه .

فهل لحكومتنا أن تعتمد للمعارض الخارجية ما يعالج هذه الحال .

سوق دائم لمصر فى باكستان

كان لاقبال الجمهور على شراء المعروضات المصرية فى سوق (بينابازار الخيرية) بمدينة كراتشى ان اقترحت السفارة المصرية فى باكستان اقامة معرض دائم للمصنوعات المصرية لتكون عنوانا دائما لما تنتجه مصر ، ويمكن للتجار الباكستانيين الرجوع اليه عند اعتزامهم استيراد سلع مصرية .

وقد طلبت لذلك وزارة التجارة والصناعة من وزارة الخارجية تخصيص مبلغ ٢٥٠ جنيها لاقامة هذا المعرض أسوة بما اتبع فى المفوضية المصرية بمدينة براغ

مركز الارز الاحصائى

بلغ محصول الارز فى عام ٥٠–٥١ حوالى ٠٠٠ر٣١٤ر١ ضريبة أى حوالى ٨٥٤ الف طن من الارز المسوح خصص منها ١٩٠ ألف طن للتصدير والباقى وقدره ٦٦٤ الف طن خصص للاستهلاك المحلى . هذا وبلغ جملة ما تعاقدت وزارة التموين على تصديره من الارز هذا العام ١٤٣ الف طن ، وما زال يوجد ٤٧ الف طن تحت التصدير وترى الجهات المختصة الاحتفاظ بها لأن محصول الارز فى الموسم الجديد سيقل كثيرا عن العام الماضى . هذا وقد بلغ صافى ربح الحكومة من تصدير الارز هذا العام ٩٨٣ر٣٣٨ر٢ جنيها

سياسة دائمة لتصريف الارز

كانت لجنة التموين العليا قد قررت تأليف لجنة فرعية لوضع سياسة دائمة لزراعة وتصريف الارز وقد انتهت هذه اللجنة من دراستها وأهم ما تضمنه تقريرها من توصيات هو :

١ ــ زيادة النسبة المئوية التى تدفعها وزارة التموين من ثمن الارز للمضارب وذلك حتى لا تتعطل تلك المضارب أو تتكبد مصاريف تخزين الارز .

٢ ــ تحديد حصة معينة من الارز لكل من المانيا الغربية وبلجيكا وسويسرا وفرنسا والدول الغربية تباع لها بعملة بلادها وليس بالدولار وذلك حتى لا نخسر أسواق هذه الدول ، اذ تبين ان الارز الايطالى قد نافس الارز المصرى فى أسواق هذه الدول لأنه لا يباع بالعملة الصعبة . على أن تباع الكميات التى تزيد عن هذه الحصة لهذه الدول بالدولار .

٣ ــ تكليف وزارة الزراعة بعمل كشوف عن المساحات التى تزرع سنويا بالارز قبل الموعد المحدد بوقت كاف حتى يمكن لوزارة التموين تنفيذ الاستيلاء على الارز لدى المزارعين

٤ ــ تنظيم صناعة ضرب الارز وذلك باستصدار تشريع ينظمها ويحدد مواصفات الارز الذى تنتجه المضارب .

٥ ــ العناية بزراعة الارز وتنظيم تخزين الارز الشعير ، وتوزيع المياه على مزارعها .

خلط الصوف بالحرير لخفض أسعاره

بمناسبة ارتفاع أسعار الصوف الخام فى الاسواق العالمية قامت مصانع الاقمشة الصوفية فى مصر بخلط الصوف بالحرير الصناعى «الفيبران» المشط الغير لامع بنسبة ٥٠ ٪ وقد طلبت هذه المصانع من الجهات المختصة اعفاء هذا الحرير من الرسوم الجمركية اذ انه لا ينافس الانتاج المحلى ، كما طلبت اعتبار الصوف الصناعى « كالورا » ضمن الصوف الخام لعدم وجود فئة له فى الرسوم الجمركية

وسيبحث هذا الموضوع بمعرفة لجنة الرسوم الجمركية بوزارة التجارة والصناعة .

محصول الفول الجديد

قدرت وزارة الزراعة محصول الفول لموسم ٥٠ ــ ٥١ بحوالى ١٫١٨١٫٠٠٠ أردب فى حين انه كان فى العام الماضى ١٫٢٧٧٫٠٠٠ أردب هذا ويقل هذا المحصول عن متوسط محصول الخمس السنوات الماضية بحوالى ٢٨٣٫٠٠٠ أردب

حصة مصر فى النقل من أمريكا

حددت الولايات المتحدة لمصر حصة فى الشحن والنقل تبلغ ١٦٣ ألف طن عن شهرى يونيو ويوليو وذلك لنقل القمح الخارج عن الحصة و٤٥ ألف طن فى شهر اغسطس و٢٧ ألف طن فى شهر سبتمبر و٢٧ ألف طن فى شهر اكتوبر للقمح داخل الحصة

مكتب تجارى ليوغوسلافيا

تعتزم يوغوسلافيا انشاء مكتب فى الاسكندرية ليقوم بعرض منتجات يوغوسلافيا والدعاية لها والعمل على تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين .

زيادة راس مال شركة الانجلواجبشيان اويل فيلدز

تعتزم شركة الانجلواجبشيان اويل فيلدز زيادة رأسمالها لمواجهة برنامج التوسع فى أعمال البحث عن البترول فى الاراضى المصرية . على أن يعلن عن هذه الزيادة عقب صدور قانون المناجم الجديد

نسبة الربح فى استيراد البترول

اتفقت وزارة التجارة والصناعة مع شركات البترول فى مصر أن تكون نسبة أرباحها فى المواد البترولية المستوردة من الخارج ٧٫٥ ٪

تصدير واستيراد

تصدير منسوجات قطنية

وافقت وزارة المالية على تصدير كميات من المنسوجات القطنية الى كل من المملكة العربية السعودية وباكستان وسوريا ولبنان وشمال افريقيا وتشمل تلك المنسوجات الستانيه والبوبلين والزفير والباتستا والشاش بشرط تسديد نصف قيمة ما يصدر نقدا بالدولارات واستيراد بضائع من الواردة بكشف حساب تصدير بالنصف الآخر .

تصدير منجانيز

وافقت الجهات المختصة على تصدير ١٥ طنا من خام ديوكسيد المنجنيز الى المانيا بسعر ٢٦ جنيها انجليزيا للطن تسليم روتردام على ان يكون الدفع طبقا للاتفاقية التجارية بين مصر والمانيا الغربية

تصدير فوسفات

كما وافقت على تصدير ١٥٠٠ طن فوسفات مطحون الى ميناء بيلاوان باندونيسيا بسعر الطن ستة جنيهات وعشرة شلنات تسليم ميناء الشحن بسفاجا . وعلى تصدير ٢٠٠٠ طنا فوسفات مطحون الى ميناء جاكارتا باندونيسيا بنفس السعر والشروط المذكورة .

استيراد قمح لمصر

تعتزم وزارة التموين الاعلان عن مناقصة لاستيراد باقى احتياجات مصر من القمح فى السنة القمحية القادمة والتى حدد لمصر فيها ٤٠٠ ألف طن كحصة من هيئة الاغذية والزراعة .

استيراد ألفى طن خيش

تعاقدت وزارة التموين مع بعض المصدرين فى الهند على شحن حصة مصر من الخيش البالغة ألفى طن خلال شهر يوليو ، على أساس أن ثمن المائة ياردة تسليم ميناء كلكتا من قماش الهشيان مقاس ١٠ اونز ٢١٩ شلنا ومن مقاس ٧٫٥ اونز هو ١٦٣ شلنا ومن أكياس البصل هو ٢٧٨ شلن لكل مائة جوال ومن أكياس القطن هو ١٠٤٨ شلن لكل مائة جوال

انشاء اتحاد لاستيراد الصودا

قررت انجلترا تخصيص حصة لمصر من الصودا الكاوية تبلغ ستة آلاف طن، وتعتزم وزارة التموين المصرية انشاء مكتب لاستيراد الصودا من أصحاب المصانع المنتجة للصودا . ومما يذكر ان الانتاج المحلى من وادى النطرون هبط من ٦٠٠ طن شهريا الى ٢٠٠ طن . وتقدر جملة احتياجات البلاد سنويا بحوالى ١٧ ألف طن

حق الممول فى الاطلاع على أوراق ملفه الفردى لدى مأمورية الضرائب

لقد أثار موضوع حق الممول فى الاطلاع على اوراق ملفه الفردى لدى مأمورية الضرائب التابع لها الكثير من النقاش والبحث . ولقد مرت دراسة هذا الموضوع بأدوار مختلفة منذ تطبيق احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حتى الآن ، مما حدا بمصلحة الضرائب الى اصدار العديد من المنشورات ومنها المنشورات رقم ٩٧، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١١ — وبالاطلاع على هذه المنشورات وغيرها مما اصدرته المصلحة اخيرا يتبين ان الرأى قد اتجه اولا الى عدم جواز اطلاع الممول على اية ورقة من اوراق الملف الفردى ، **ثم عدل عن هذا الرأى الى** اجازة اطلاع الممول على اسباب رفض الدفاتر واسس التقدير . ولما كانت ظروف التطبيق العملى لا تسير على وتيرة واحدة فى جميع المأموريات ، فالبعض منها تطبق رأى المصلحة المبين فى منشوراتها الآنفة الذكر وتقصر حق الاطلاع على اسباب رفض الدفاتر واسس التقدير والبعض الآخر يصرح للممول بالاطلاع على تقرير الفحص بالكامل دون بقية الاوراق التى قد يحتويها الملف الفردى وقبل بيان الرأى الواجب التطبيق نرى لزاما علينا ان نبين ماهية الاوراق التى قد يحتويها الملف الفردى والتى لا تخرج عن الاوراق الآتى بيانها :

١ — اقرارات الممول بنتيجة أعماله عن كل سنة من السنوات المالية منذ بدء نشاطه .

٢ — المكاتبات المتبادلة بين الممول والمأمورية وبالعكس .

٣ — النماذج ١٦ ضرائب

٤ — تقارير الفحص

٥ — ملاحظات المراجعة الداخلية فى المأمورية على تقارير الفحص

٦ — ملاحظات الادارة المحلية على تقارير الفحص .

٧ — معلومات مستقاة عن الممول من مصادر أخرى .

٨ — الاخطارات الصادرة من المأمورية الى الممول بتحديد وعاء الضريبة أو بتقدير رأس المال الحقيقى المستثمر .

٩ — محاضر جلسات وقرارات لجان التقدير أو لجان الطعن

وعلى ضوء هذه الاوراق الآنفة الذكر والتى قد يحتويها الملف الفردى كلها أو بعضها سيدور البحث فيما اذا كان يحق للممول الاطلاع عليها كلها أو بعضها ؟

وقد رأينا أن حق الممول فى الاطلاع على كافة الاوراق المرفقة بالملف الفردى هو حق قانونى قائم لا منازع فيه ، اذ أن هذه الاوراق التى يتضمنها الملف هى التى تبين الادوار المختلفة التى مرت بها هذه الاوراق والتى مر بها الملف الفردى ، وهى نفسها الاوراق التى من الاطلاع عليها قد توصلت المأمورية الى تحديد أرباح الممول ورأس ماله بالارقام التى أخطرته بها ، ومن هذا يتضح أنه لا يتسنى للممول أن يبدى ملاحظاته على عمل المأمورية وتقديراتها بطريقة صريحة قاطعة مالم **يتمكن من الاطلاع على كافة هذه الاوراق** والتى تعتبر انها محررة لمصلحة كل من المأمورية والممول .

ولقد كان للمأمورية عذرها فيما سبق قبل صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، اذ كانت تخشى أنها لو أباحت اطلاع الممول على كافة أوراق الملف الفردى أن يكون من بين أوراقه ما يتصل بنشاط ممول آخر نتيجة لتحريات قامت بها أو أطلاعها على دفاتر هذا الممول الآخر ، وذلك تنفيذا لحكم المادة ٨١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتى فسرت على أساس أن حق الاطلاع على دفاتر ممول آخر . الا أن التعديل الذى أدخله القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . قد غير وجه الامر فأباح للمصلحة ما كان محظورا عليها قبل ذلك ، **بأن خول** لها استعمال حق الاطلاع للتثبت من صحة اقرارات الممول الذى تتطلع على دفاتره واقرارات غيره من الممولين . وتبعا لهذا التعديل يكون طبيعيا أن يقف كل ممول على الاسس التى تستند عليها مصلحة الضرائب فى تحديد أرباحه أو رأسماله سواء كانت مستقاة من دفاتره أو من دفاتر غيره . **ومن الطبيعى** أيضا أن الاطلاع على الاسس لا يتسنى تحقيقه الا من الاطلاع على جميع الاوراق التى يتضمنها الملف الفردى . ولقد كان المشرع منطقيا مع نفسه فقد ألغى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ حكم المادة ٥٦ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ **حيث لم يعدلها محل** بعد أن أصبح من حق الممول أن يطلع مباشرة على الاوراق التى يتضمنها الملف الفردى حتى ولو كانت تتضمن بيانات مستخرجة من دفاتر ممول آخر وهو الحق الذى كان يقف أمامه نص المادة ٥٦ قبل الغائها

وليس هناك خلاف على ذلك اذ ان المصلحة نفسها كانت تستند فى منع مواجهة الممول بما يتجمع لديها من بيانات نتيجة استعمال حق الاطلاع على دفاتر غيره من الممولين الى نص المادة ٥٦ سالفة الذكر والتى تقرر الغاؤها على نحو ما سبق بيانه (يرجع فى ذلك الى منشور المصلحة رقم ٥٦ الصادر فى ١٣-٨-١٩٤٠)

واذا بحثنا فى الامر على هدى التفكير الصحيح يتبين لنا فى صورة واضحة جلية أن ما اتبعه المشرع فى التعديل السالف الذكر هو الاجراء الصحيح ، ذلك ان اطلاع الممول على ما تتضمنه حسابات غيره فيما يختص بالمعاملات التى تتم بينهما ليس فيه أى افشاء

للسرية وانما الافشاء يكون اذا خرج الامر على هذه الحدود التى أوضحناها يصحح كثيراً من الوقائع اذ قد يحدث أن يخطىء ممول فى بعض قيوده الدفترية عن طريق السهو أوعن طريق تأخير القيد فى الدفاتر ، فاذا ما تمكن الممول من الاطلاع على ما تحت يد المصلحة من بيانات لتيسر له أن يكشف لها عن الحقيقة وأن يصحح النتائج التى توصلت اليها المصلحة نتيجة للتحريات التى قامت بها

نخرج من كل ما تقدم الى انه أصبح من حق الممول الاطلاع على البيانات التى تحت يد المأمورية المستقاة من مصادر أخرى غير دفاتر الممول والتى كانت سندات فى تقديراتها ، والتى كانت قبل المادة ٥٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعتبر سرية ولا يجوز مواجهة الممول بها . وتبعا لهذا يكون من باب أولى أن يمكن الممول من الاطلاع على ما يتضمنه ملفه الفردى من الاوراق الاخرى كتقرير المأمورية وملاحظات كل من المراجعة الداخلية والادارة المحلية وبالجملة كل الاوراق التى يحتوى عليها الملف الفردى وهى الاوراق التى تبعد عنها صفة السرية . وما من شك فى أن الممول لا يتيسر له ابداء ملاحظات على تقديرات المأمورية الا اذا اطلع الممول اطلاعا كاملا على كافة ما يحتويه ملفه الفردى من أوراق وبيانات على النحو الذى شرحناه آنفا

وليس هناك ما يفيد المأمورية أو المصلحة فى عدم اطلاع الممول على تلك الاوراق والبيانات بل على النقيض من ذلك ، فأن هذا الاطلاع من شأنه أن ييسر على الممول وبالتالى على المأمورية فى ايضاح المسائل المختلف عليها وقد يحسم النزاع بينهما أو على الاقل يقصر فى أضيق الحدود .

وليس أدل على صحة ما أبديناه آنفا من الناحية القانونية أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات الجديد تنص صراحة على أنه يجوز للخصم فى الحالات الآتية أن يطلب الزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة فى الدعوى تكون تحت يده .

١ - اذا كان القانون يجيز مطالبته بتقديمها أو تسليمها .

٢ - اذا كانت مشتركة بينه وبين خصمه وتعتبر الورقة مشتركة على الاخص اذا كانت محررة لمصلحة الخصمين أو كانت مثبتة لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة .

٣ - اذا استند اليها خصمه فى أية مرحلة من مراحل الدعوى .

ولما كانت جميع أوراق الملف الفردى للممول مما يشملها نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات الجديد سالفة الذكر وليس هناك مانع قانونى من اطلاع الممول على هذه الاوراق كما أوضحنا آنفا - وكأن لجان الطعن فى صورتها الجديدة بعد التعديل الذى أدخله القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد اصبحت هيئة حكم ولم تعد هيئة تقدير كما كانت عليه لجان التقدير الملغاة ، فسيكون طبيعيا أن تقدم مصلحة الضرائب الى لجنة الطعن كل هذه الاوراق فيما لو أحيل الامر اليها وتمسك الممول بضم هذه الاوراق الى الملف . وأننا نتسائل عن الحكمة فى حرمان الممول من حقه فى الاطلاع على هذه الاوراق أمام المأمورية بعد ان ثبت انها ملزمة بتقديمها اذا ما رفع الخلاف الى لجان الطعن . وليس هناك ما يمكن الاجابة على هذا السؤال الا أن عدم اطلاع الممول على هذه الاوراق التى يتضمنها ملفه الفردى أمام المأمورية مجرد تأخير فى الاطلاع ، والامر الذى يتنافى مع ما قصده المشرع المالى من تحقيق فكرة الاستقرار فى ربط الضريبة والتى يقصد بها تحديد موقف الممول فى أقرب وقت ممكن

ونورد فيما يلى بعض ما جاء فى الاعمال التحضيرية للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بيانا للصفة القضائية للجنة الطعن (تنص المادة ٥٢ على أن تحيل مصلحة الضرائب الى لجان التقدير جميع المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها بين مصلحة الضرائب والممول ... الخ)

وقد رأت اللجنة العدول عن هذا النص لان لجان التقدير لم تعد الهيئات المختصة بتقدير الارباح التى تتخذ أساسا لربط الضريبة ، ويقضى هذا التعديل بأن تكون لجان التقدير هى أولى درجات التقاضى وأن تختص بالنظر فى جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة شأنها فى ذلك شأن أية هيئة قضائية أخرى بعد ان كانت مجرد هيئة قائمة لاجراء التقدير ولهذا شمل النص المقترح أحكاما خاصة بالاجراءات الغرض منها تمكين اللجنة من انجاز ما لديها من أعمال مع توضيح واجبات المتقاضين أمامها .

وجاء بتقرير لجنتى المالية والتجارة والصناعة بمجلس الشيوخ فى هذا الشأن أيضا ما نصه (وأما من حيث تشكيل اللجان فهناك خلاف على العناصر المكونة لهذه اللجان يدخل فيها العنصر القضائى زيادة فى الضمان وكى لا تكون مصلحة الضرائب خصما وحكما أم تكون من موظفى مصلحة الضرائب أنفسهم الذين اكتسبوا خبرة خاصة ولهم ألف بالضرائب وتقديرها ، مضافا اليهم من يمثلون التجارة والصناعة ؟

ولقد أخذ قانون الضرائب الحالى بهذا الوضع الاخير وترى الهيئة - متفقة مع الحكومة - ادخال العنصر القضائى فى هذه اللجان ،

وقد عدلت المادة ٥٠ من القانون تبعا لذلك ، ورؤى أن تسمى لجان الطعن بدلا من لجان التقدير نظرا لوجود العنصر القضائى فيها ، وبهذا أعتبرت مرحلة من مراحل التقاضى وقراراتها بمثابة أحكام تستأنف أمام المحكمة الابتدائية .

ونضيف الى كل ما تقدم أن مصلحة الضرائب كانت على ضوء نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقتصر على اعلان الممولين بقرارات لجان التقدير دون بيان أسبابها . وكانت تتذرع فى اتباع هذا الاجراء بالسرية ، أما بعد التعديل الذى أدخل على هذه المادة بصدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أصبح حتما على لجنة الطعن أن تعلن قراراتها الى كل من مصلحة الضرائب والممول متضمنة ما استندت عليه من أسباب ، والواقع أن المشرع كان منطقيا مع نفسه لانه بعد أن رفع الحظر الذى كان موجودا فى كل من المادتين ٥٦ و٨١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبعد أن جعل من لجان الطعن هيئات ذات صفة قضائية ، وجد أنه مما يتفق ومنطق الاشياء أن تعلن تلك القرارات بكل ما استندت اليه من أسباب .

وفى ضوء هذه الحقائق جميعا يصبح واضحا أن حق الممول فى الاطلاع على جميع أوراق ملفه الفردى هو حق مقرر بمقتضى نصوص القانون قصد به تمكينه من ابداء ملاحظاته الى المأمورية التى يتبعها فى حدود المهلة المحددة لذلك بالمادة ٤٥ بعد تعديلها .

عزمي رزق الله
مراقب حسابات وخبير ضرائب

اقتصاديات الشرق الأوسط

الغـاية من هذا الباب تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليهـا لكى تتعرف كل منها على حقيقة الحالة عند شقيقاتها ، فتزداد الصلة بين هذه الدول وتشتد الروابط بينها ...

اقتصاديات أثيوبيا

مقدمه

تمد أمطار اثيوبيا نهر النيل بمياه فيضانه وكذلك بالغرين الرسوبى الذى يجددخصوبة أرض الوادى كل عام . ولذلك فمن الطبيعى أن تهتم مصر بالاحوال الاقتصادية لجارتها فى الجنوب وان تتبع تطوراتها ،خصوصا وهى تشترك معها الآن فى مفاوضات لاقامة خزان على بحيرة تانا فى شمال تلك البلاد . وسنحاول فى هذا المقال القاء نظرة شاملة سريعة على اقتصاديات اثيوبيا

الأحوال العامة

واثيوبيا على وجه العموم هضبة ترتفع عن سطح البحر بنحو ٦٠٠٠ قدم ، ويصل ارتفاع بعض قممها فى الشمال الى ١٤٠٠٠ قدم . وتسقط باثيوبيا أمطار غزيرة وخاصة فى موسم الامطار الصيفية بين يوليه وسبتمبر ، ويتراوح معدل السقوط السنوى للامطار حول ٥٠ بوصة فى المتوسط . ويبلغ عدد سكان أثيوبيا ١٢ مليون نسمة تقريبا وكلهم من المسيحيين التابعين للكنيسة القبطية المصرية ، ويسكن أديس أبابا العاصمة نحو ٣٠٠٠ الف نسمة . وتنقسم البلاد - كما هو الحال فى مصر - الى اثنتى عشر مديرية يدير كلا منها مدير مسئول لدى وزير الداخلية ، ولكن نظرا لتأخر وسائل المواصلات ويتمتع المديرون بشيء من الاستقلال الادارى

الموارد الطبيعية ومشروعات الانهاض

والبلاد غنية بمواردها الطبيعية، فبجانب التربة الخصبة ، تكثر المراعي الطبيعية التى تربى عليها الماشية ، كماتمتازالبلاد بثروةمعدنية كبيرة من الحديد والذهب والبلاتين والفحم والنحاس والكبريت ومعادن أخرى أقل أهمية . ولكن سكان اثيوبيا لايزالون فقراء لجهلهم بامكانيات بلادهم الاقتصادية ،وكذلك السياسة الحكومية قصيرة النظر تجاه الاستثمارات الاجنبية تلك السياسة التى استمرت حتى عهد قريب . . وتعمل الحكومة الآن على ازالة العقبات التى تعترض التقدم الاقتصادى للبلاد ، فبدأت بالتوسع فى التعليم الفنى وأخذت ترحب برؤوس الاموال الاجنبية وتيسر لها سبل الاستثمار فى البلاد وقد أمكن لاثيوبيا بفضل مساعدات البنك الدولى للتعمير والانشاء أن تبدأفى تنفيذ مشروع لتحسين طرق المواصلات يتكلف ١٢٠ مليون ريال اثيوبى (١٢ مليون جنيه مصرى تقريبا) ويتم تنفيذه على بضع سنوات .

وقد تعهد البنك الدولى فى سبتمبر الماضى بتقديم مايحتاجه المشروع من نقد أجنبى فى حدود ٥ مليون دولار . كما يساهم البنك الدولى مع الحكومة أيضا فى انشاء بنك حكومى جديد يخلف البنك الزراعى والتجارى الحالى وتكون مهمته تمويل الصناعات الناشئة وتشجيع استغلال موارد البلاد .

الزراعة

يشتغل حوالى ٩٠ فى المائة من السكان بالزراعة والرعى . وتتوفر المياه اللازمة للزراعة طول العام بجانب الامطار الصيفية الغزيرة التى تنمو عليها معظم الغلال والبقول والبذور الزيتية ، فهناك الانهار الكثيرة التى تكفل المياه اللازمة للرى فى أشهر الجفاف . ويعتبر البن المحصول التجارى الرئيسى للبلاد ويليه الشعير ثم القمح ، كما يزرع القطن والتبغ على نطاق ضيق . وبجانب ذلك توجد الغابات الكثيفة والمراعى الطبيعية الغنية التى يربى فيها حوالى ١٥ مليون رأسا من الماشية و٥ مليون رأسا من الاغنام .

الصناعة

مازالت الصناعة فى حالة بدائية ، وتقوم أهم الصناعات على الزراعة وهى الحرفة الرئيسية للسكان ، فهناك صناعة دبغ الجلود وعصر البذور الزيتية وتنظيف البن واعداده للتصدير ، وهناك أيضا صناعات جديدة يرجى لها مستقبل مثل صناعة غزل ونسج القطن .وبجانب ذلك تقوم صناعات استخراج المعادن وخاصة الذهب من المناجم الجنوبية حيث أدخلت أخيرا عدة تحسينات يرجى منها مضاعفة الانتاج . وتقف صعوبة المواصلات وافتقار البلاد الى رؤوس الاموال عائقا فى سبيل استغلال مناجم الفحم والحديد الخام.

التجارة الخارجية

تصدر اثيوبيا منتجاتها الزراعية وتقوم باستيراد ماتحتاج اليه من سلع مصنوعة وملح . ويبين الجدول فى أسفل الصفحة التاليه قيمة أهم الصادرات والواردات ، ومنه يظهر المركز الممتاز الذى يحتله البن فى الصادرات والمنسوجات القطنية فى الواردات

ولا تظهر أرقام التجارة بين مصر واثيوبيا ـ كما تبينهـا الاحصاءات المصرية ـ اطرادا فى العلاقات التجارية بين البلدين ، بل أن الاتجاه يلوح نزوليا كما يأتى :

تجارة مصر مع اثيوبيا « بآلاف الجنيهات »

	الصادرات المصرية	الواردات المصرية
١٩٤٨	٣٠	٢٤٠
١٩٤٩	٦٨	١٩٩
١٩٥٠	٤٥	١٤١

النظام النقدى

كانت ريالات ماريا تريزا هى العملة المتداولة فى اثيوبيا حتى عهد قريب ، الا ان عرض هذه الريالات كان غير مرن بالمرة فلم يكن ليستجيب لمطالب الاقتصاد الاثيوبى فى تقلباته الموسمية فكان يظهر فى العادة نقص شديد فى كمية الريالات المعروضة فى اواخر فصل الجفاف فصل النشاط التجارى فترتفع قيمتها بدرجة كبيرة حتى بداية فصل الامطار حين يقل حجم المعاملات التجارية • وكان السكان يختزنون الريالات بعد بيع محصولاتهم لاستخدامها فى شراء مايحتاجون اليه من سلع مصنوعة وملح خلال السنة •

اما الآن فقد منح بنك الدولة الاثيوبية امتياز اصدار الريالات الاثيوبية الورقية التى يمكن زيادة المعروض منها عند الحاجة ، فيزداد الاصدار فى موسم النشاط التجارى وينكمش المتداول تدريجيا خلال فصل الامطار •

وكان التعامل حرا فى الريال الاثيوبى بدون رقابة قبل خريف سنة ١٩٤٩ ، وكان سعره منخفضا فى الاسواق الحرة ، ثم احكمت الرقابة على النقد وحرم التعامل فى الريال الا بالاسعار الرسمية ، فارتفع سعره بالنسبة للعملات الاجنبية فى الوقت الذى كانت فيه معظم بلاد العالم تخفض نقدها بالنسبة للدولار • وكان من نتيجة ذلك ان ارتفعت أسعار الصادرات الاثيوبية فى الاسواق الاجنبية مما كان يعرض البلاد لازمة شديدة فى الظروف العادية • ولكن نظرا لانكماش انتاج البرازيل واشتداد الطلب على البن امكن لاثيوبيا الاستمرار فى بيع صادراتها باسعار مرتفعة وجنت من ذلك ارباحا كثيرة وقد ارتفع الرقم القياسى العام لاسعار الصادرات (مايو ١٩٤٧ = ١٠٠) حتى بلغ ١٢٧ فى سنة ١٩٥٠ ، وكان ارتفاع اسعار البن اشد حدة اذ بلغت ٢٩٢ فى نهاية سنة ١٩٥٠ • وفى نفس الوقت انخفض الرقم القياسى لاسعار الواردات الى ٥٥ وبذلك عاد الرخاء على اثيوبيا من الناحيتين •

المواصلات

لاتزال طرق المواصلات فى اثيوبيا فى غاية التأخر ، وقد يكون ذلك اهم اسباب فقر البلاد وعدم استغلال مواردها الغنية • ولا يوجد باثيوبيا الا خط حديدى واحد يصل العاصمة اديس ابابا بميناء جيبوتى فى الصومال الفرنسى ، وينقل عليه نحو نصف تجارة أثيوبيا الخارجية • وهناك عدة طرق جبلية بعضها ممهد وخاصة التى تربط اديس ابابا المركز التجارى الرئيسى للدولة بموانى ارتريا ولكن حركة النقل بالطرق البرية تكاد تتوقف فى كثير من الجهات فى فصل الامطار عندما تفيض الانهار وتتحول الطرق الى وحل ويكاد ان ينعدم النقل المائى اذ لا يصلح للملاحة الا نهر بارو خلال شهور قليلة من السنة اما الانهار الاخرى فهى اما شديدة الانحدار او انها غير منتظمة التصرف حتى تصلح للاغراض التجارية •

تركيا واعانه مارشال

يؤخذ من احصاء نشر أخيرا ان مقدار الدولارات التى حصلت عليها تركيا خلال السنوات الاخيرة كانت كالآتى :

اعانة مارشال :

سنة ١٩٤٨ ١٠ مليون دولار
« ١٩٤٩ ٤١ر٧ « «
« ١٩٥٠ ١١٤ر٣ « «
المجموع ١٦٦ر٠ « «

قروض البنك الدولى للانشاء والتعمير خلال سنة ١٩٥٠

اصلاح الموانى ١٢ر٥ مليون دولار
مساهمة فى البنك الصناعى ١٢ر٩ « «
واستثمارات أخرى
المجموع ٤٥ر٤ « «

انتاج البترول الخام فى منطقة الخليج الفارسى

تدل الاحصاءات الاخيرة على ان انتاج البترول الخام من الحقول الايرانية لم يتأثر كثيرا بما حدث فى الشهرين الآخرين من أضطرابات فى ايران ، اذ انخفض الانتاج فيها من ٢ر٨٣٧ر٠٠٠ طن فى مارس الى ٢ر٢١٧ر٠٠٠ فى ابريل ، بينما زاد انتاج الكويت بمقدار ٤٥٧ر٠٠٠ طن ، والمملكة العربية السعودية بمقدار ١٤٠ر٠٠٠ طن فى ذلك الشهر •

وينتظر أن تبين الارقام الخاصة بشهر مايو عند توافرها زيادة محسوسة فى مجموع المنتج من انتاج البترول فى هذه البلاد الثلاث •

انشاء بنك جديد باسرائيل

تقرر أخيرا انشاء بنك جديد باسرائيل برؤوس أموال بريطانية واسرائيلية تبلغ مليون جنيه اسرائيلى وسيطلق على البنك الجديد اسم البنك الاتحادى الاسرائيلى وستكون مهمته تمويل النهضة الصناعية فى تلك البلاد •

تجارة أثيوبيا « بآلاف الريالات الاثيوبية • عام ١٩٥٠ أرقام تقديرية »

الصادرات	١٩٤٥	١٩٤٩	١٩٥٠
بن	١٧ر٠١٥	٢٢ر١٣٩	٣٤ر٦٨٤
جلود ومصنوعاتها	٤ر٠٠٤	١٧ر٥٢٧	١٤ر٧٨٨
حبوب ودقيق	١٠ر٠٧٧	١٥ر٧١٤	٩ر٦٠٦
بذور زتية وزيوت	١ر١٨٠	١٠ر٩٣٣	١٠ر٣٦٦
عسل نحل وشمع	١ر٥١٠	١ر١٧٩	٤٥٨
حيوانات حية وطيور وبيض	١ر١٦٤	٦٠٩	٥٠٤
اخشاب	٥١٢	٢١	١٢
سلع أخرى	٢ر٦٣٤	٣ر١٢٩	١ر٢٠٠
المجموع	٣٨ر٠٩٥	٧١ر٢٥٠	٧١ر٦١٨

الواردات	١٩٤٥	١٩٤٩	١٩٥٠
اقطان	٢٢ر٨٤٢	٤٢ر٣٧٢	٣٣ر٤٤٢
منسوجات اخرى	٩٥٢	٧ر٥٢٨	٣ر٤٠٠
ملح	٣ر٥٧٤	٥ر٥٠١	٥ر٣٨٨
منتجات بترولية	٢ر٧٨٤	٤ر٧٢٠	٥ر٧١٤
عقاقير طبية ومواد كيمائية	٦٩٣	١ر٨١٢	٣ر٨١٢
آلات وقطع غيار	٨٢٠	٨ر٠٧٦	٧ر٨٦٦
سكر	٣ر٥٧٤	٥ر٥٠١	٥ر٣٨٨
سلع اخرى	١ر٤٦٦	١٢ر٤٧٥	٩ر١٠٤
المجموع	٣٦ر٧٠٠	٨٧ر٩٨٥	٧٤ر١١٤

مقاييس التجارة

أتم المستر كريج فى العددين الماضيين استعراضه لموضوع الارقام القياسية وفى هذا العدد يتحدث عن مقاييس التجارة الخارجية بين الدول

الميزان التجارى

يضطرنا هذا البحث الى تفهم ماهية هذا الميزان ، وكيف أثرت الاسس القاسية على بريطانيا العظمى • ان اصطلاح الميزان التجارى استخدمه الاقتصاديون ليعبروا به عن «الواردات الغير منظورة الممكن الحصول عليها بكمية معينة من الصادرات المنظورة! وهذا هو التعريف الذى وضعه المستر (ر • ج • هوترى) ، والذى يمكن أن يكون أكثر دقة اذا ماقصدنا به «كمية الواردات الممكن» الحصول عليها بواسطة وحدة صادرات • واذن ، اذا كانت الصادرات تشمل القطن ، والارز ، والبصل ، والمازوت ••• الخ ، وان الواردات تشمل الحبوب ، واللحوم، والسيارات ، والمشروبات الروحية•• الخ ، فانه يكون من غير الممكن أن نقارن كلا المجموعتين مباشرة• ولذلك سنضطر لاستخدام الارقام القياسية، التى سبق أن شرحناها فى صفحتى ١٠ ، ١١ من العدد السابع من هذه المجلة •

فاذا مااخترنا فترة أساسية ، ثم ننسب كل وارد خلال هذه الفترة (أو كل صادر حسب كل حالة) الى القيمة الاساسية فى ذلك التاريخ ، وذلك بعمل نسبة مئوية ، ثم نعمل متوسط لجميع هذه الارقام القياسية الخاصة بكل حالة لنحصل على رقم واحد الذى لاشك سيمثل المستوى العام للواردات (. أو الصادرات)

ويمكن تفسير ذلك بمثال بسيط للغاية ، ولنفرض البيانات التالية •

السلعة	الوحدة	١٩٤٩	١٩٥٠	الرقم القياسى
		الواردات		
القمح والدقيق	بالالف وحدة((كل وحدة = ١١٢ رطلا	١١ر٨٩٠	٩ر٧٤٩	ــر٨٢
الدخان	بالالف رطل	٢٨ر٧٠٣	١٩ر٨٠١	١٢٢ر٥
القطن الخام	بالالف قنطار	٠ر٥٤٥	٠ر٧٥٣	١٣٨ر٦
بترول خام	بالالف جالون	١٦٣ر٩٤١	٢٥١ر٦١٩	١٥٣ر٥
المتوسط الحسابى			=	١٢٤ر١
		الصادرات		
الفحم	بالالف طن	١ر٩٥٠	٩٤٠ر	٤٨ر٢
موادفخارية	بالطن	٢٢ر٥١٠	١٩ر٨٠١	ــر٨٨
عـلات	بالعدد	٣٢ر٨٧٦	٤٥ر٠٦١	١٣٧ر١
غزل القطن	بالاف الارطال	٥ر٤٩٢	٦ر٥٨٣	١١٩ر٠٩
المتوسط الحسابى				٩٣ر٣

وهنا، اذا أخذنا عام ١٩٤٩ كأساس كانت الارقام القياسية لعام ١٩٥٠ هى بالنسبة للواردات ١٢٤ر١ ، وبالنسبة للصادرات ٩٣ر٣٠ وعلى ذلك يكون رقم المقياس التجارى = ١٠٠ × ١٢٤ر١ / ٩٣ر٣ أو ١٣٣

وتبعا لهذه الارقام ، فان تقارير التجارة الخارجية البريطانية تدل على تحسن فى عام ١٩٥٠ عنها فى عام ١٩٤٩ نظرا لحصولها على زيادة قدرها ٣٣٪ من الواردات بالنسبة لوحدة من الصادرات •

وهذه الارقام التى اختيرت دون تعمد لتكوين المثال السابق ، لاتعطى حقائق واضحة عن هذا الموضوع • ولكن يمكن توضيح ذلك بأرقام حجم التجارة فى كل ربع سنة • ولكن يمكن حل هذه العقبات ، بعمل حساب لاسعار السلع المختلفة • فاذا ماتم ذلك وضبطت الارقام القياسية تبعا لهذا ثم استخدمناها لمدى أوسع ، أمكننا تفسير كل مايرد فى الجدول التالى الذى يبين حجم التجارة الخارجية•

الارقام القياسية لحجم التجارة الخلاجية البريطانية لعام ١٩٤٩ / ١٩٥٠

عام ١٩٤٩	الواردات	الصادرات	مقياس التجارة
الربع الاول	١٠٦	١٤٤	٧٤
« الثانى	١١٥	١٣٥	٨٥
« الثالث	١١٨	١٣٢	٨٩
« الرابع	١١٦	١٤٧	٧٩
عام ١٩٥٠			
الربع الاول	١١١	١٥٧	٧١
« الثانى	١٢٣	١٥٣	٨٠
« الثالث	١١١	١٦١	٧٠
« الرابع	١١١	١٧٥	٦٣

ويبدو من الارقام السابقة بكل وضوح ان المقياس التجارى فى المملكة المتحدة كان فى غير صالحها طوال عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٠ ، ولكن عام ١٩٥١ كان اشد سوءا بنسبة ٧١ ٪ عام ١٩٥٠ و ٨٢ ٪ عام ١٩٤٩ .

مقارنة المقاييس التجارية بواسطة القيم : استعملنا فيما سبق حجوم الواردات والصادرات كما حسبناها بواسطة الارقام القياسية . ولكن هناك طرق للقياس وذلك بواسطة القيم .

وتحت شروط خاصة ، تعطينا هذه الطريقة نتائج دقيقة ، كطريقة القياس بواسطة الحجوم ، ولكن لسوء الحظ لا يمكن ضبط هذه الشروط تماما فى حالة احصائيات المملكة المتحدة . ولهذا يمكننا ان نتوقع تقاربا بين مجموعتى ارقام المقياس التجارى ، ولكننا ذكرناهما على سبيل المقارنة .

والجدول الآتى يبين القواعد والارقام المستخلصة للميزان التجارى .

الاسعار القياسية للواردات والصادرات

عام ١٩٤	الرقم القياسى لاسعار الواردات	الرقم القياسى لاسعار الصادرات	نسبة المقياس التجارى
الربع الاول	١١٥ر٠٠	١١٢ر٣	٩٥ر٨
« الثانى	١١٧ر٧	١١٢ر٧	١٠١ر٥
« الثالث	١١١ر٣	١١٣ر٠	٩٥ر٠
« الرابع	١٢٠ر٠	١١٤ر٠	٩٢ر٧
عام ١٩٥٠			
الربع الاول	١٢٥ر٧	١١٦ر٧	٩٢ر٧
« الثانى	١٣١ر٧	١١٨ر٧	٩٠ر١
« الثالث	١٣٥ر٣	١٢١ر٠	٨٩ر٥
« الرابع	١٤٦ر٧	١٢٥ر٠	٨٥ر٢
عام ١٩٥١			
الربع الاول	١٦٣ر٠	١٣١ر٠	٨٠ر٤

ويتضح ان الرقم القياسى للمقياس التجارى لعام ١٩٤٩ هو ٩٧ر٥ ، ولعام ١٩٥٠ هو ٨٩ر٤ ، وللربع الاول من عام ١٩٥١ بلغ ٨٠ر٤ ، وهكذا نرى ان الميزان التجارى يزداد سوءا عاما بعد عام وبسرعة ايضا . . . وسنبحث نتائج ذلك فيما يلى .

وعندما نقارن الحجوم ، لا بد ان نقسم حجم الرقم القياسى للواردات بالنسبة للصادرات للحصول على كمية الواردات للوحدة من الصادرات (وهذا ما نسميه TERMS OFTRADE

ج . ١ . كريج

شخصيات اقتصادية



محمد فرغلى باشا

نشأ فى الأوساط التجارية ، وترعرع فى بيئة مالية عن والده التاجر العصامى الصميم وكان من سراة تجار القطن فى الاسكندرية . فهو تاجر بحكم ظروفه كلها فليس غريبا ان يبرز اسمه لا بين التجار المصريين الاثرياء ، بل بين اكابرهم من الافرنج على السواء

وحسب فرغلى باشا ان يكون اكبر **مصدر للقطن ــ لأهم سلعة تجارية** فى القطر ، ليكون اسمه ملفتا للانظار **مدويا فى الاسماع فى مصر وغير مصر .**

وقد استطاع ان يسير فى طريقه ناجحا لامعا بين تجار هذه السلعة الحساسة ، واية سلعة اكثر من القطن تعرضا للمخاطرات والمضاربات ، ولكنه يظل قويا لا يتضعضع ، ثابتا لا يتزعزع !. وتلك لعمرى مقدرة ، او قل انها مفخرة

انها لمقدرة حقا ممن يجذب اليه انظار الناظرين ويثير اهتمام العاملين، فيتتبعون خطواته ، ويستقصون حركاته، ويعدون روحاته وجيئاته ، ويتفاءلون او لا يتفاءلون ان دخل السوق طالبا او دخله عارضا فترتفع الاسعار او تنخفض ، بل ان بعضهم ليجاريه فيدخل السوق مشتريا لان فرغلى اشترى او يخرج بائعا لان فرغلى قد رأى ان يبيع .. اليس عنده فى نظرهم سر البيع ومفاتيح **الشراء ؟!!**

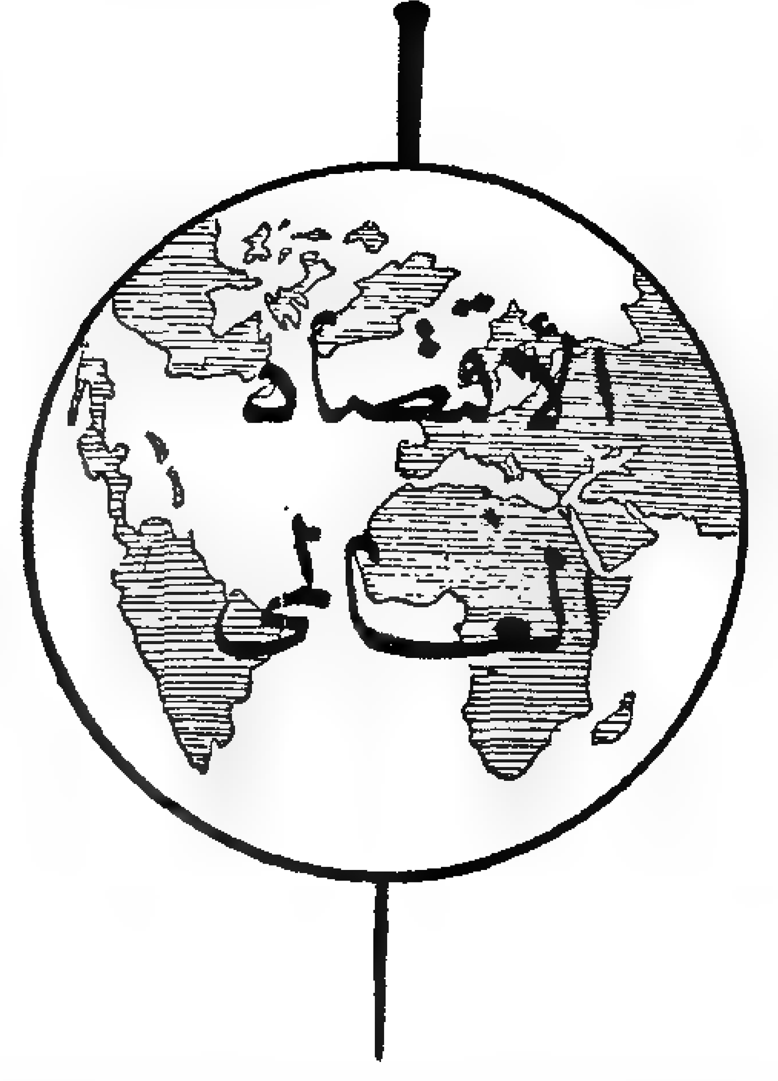
وانها لمفخرة حقا ان يزحم هذا المصرى الجرىء فى تلك السوق المخيفة العنيفة عتاة التجار وكانوا كلهم من اليونان وغير اليونان وان يتصدر **البيوتات التجارية وكانت كلها اجنبية**

وقد يستطيع فرغلى باشا ان يقنع بما يقنع به اكثر نظرائه ممن نشأوا فى الثراء ، وانعم الله عليهم بالرغد والرخاء من العيش الرغد والاصطياف خارج البلاد واقتناء التحف والسيارات ، ولكنه استطاع ان يجمع ذلك الى جانب عمله الاصيل كتاجر من جبابرة التجار ضم الى ثقافته العلمية خبرة عملية بشئون المال والتجارة والصناعة

فقد تخرج من جامعة اكسفورد عام ١٩٢٠ حيث درس الاقتصاد فى كلياتها ثم ظل يزاول اعمال التجارة والمال فكان عضوا فى البعثة الاقتصادية الى بريطانيا عام ١٩٣٤ واختير بعد ذلك عضوا فى المجلس الاقتصادى الاعلى وعضوا فى المجلس الاستشارى الزراعى ــ ثم هو اول رئيس مصرى لقومسيون ميناء البصل كما انه **او! عضو بمجلس ادارة عشرات من الشركات الدسمة الناجحة**

وبعد ففرغلى باشا الى جانب ذلك كله عضو بارز فى أرقى الاوساط المصرية والرياضية وان هذا الرجل الذى اشرف او جاوز الخمسين ليجد بين مشاغله وقتا للرياضة وارتياد النوادى فهو عضو بنادى محمد على ونادى الروتارى ولعله أكبر هاو للجياد وحظه منها وفير عملا بما جاء فى الامثال الحظ يأتى بالحظ والمال يتبع المال

حسن الحطيم



تجارة اندونيسيا الخارجية في عام ١٩٥٠

كان من آثار التوتر الدولى أن ارتفعت أسعار كثير من المواد الخام التى تنتجها اندونيسيا نتيجة لاشتداد الطلب العالمى ، فزادت صادراتها وبذلك أمكن لها أن تجنى أرباحا كبيرة فى عام ١٩٥٠

وقد بلغت قيمة الصادرات الاندونيسية خلال العام ٢٧٥٠ مليون روبيه مقابل ١٤٤٧ مليونا فى عام ١٩٤٩ ، بينما لم تتجاوز قيمة الواردات حوالى ١٥٠٠ مليون روبيه وأمكنها بذلك تحقيق فائض كبير يزيد على ١٢٥٠ مليون روبيه فى عام ١٩٥٠ بعد أن سجل ميزانها التجارى عجزا فى عامى ١٩٤٩ ، ١٩٤٨ . واذا أخذت المدفوعات غير المنظورة فى الحسبان يظهر أن ميزان مدفوعات اندونيسيا قد سجل فائضا بلغ ٥٥٠ مليون روبيه فى عام ١٩٥٠ وقد تحسنت بذلك احتياطياتها من الصرف الاجنبى وأمكن لبنك جاوه أن يزيد من رصيده الذهبى بمقدار ٢٠ مليون دولار أو ٧٦ مليون روبيه

ولكن اذا دققنا النظر فى رخاء اندونيسيا الحالى نجده مصطنعا أكثر منه حقيقيا ، وناتجا عن ظروف مؤقتة قد تزول . اذن المهم ليس هو زيادة الاحتياطيات النقدية بل زيادة السلع المعروضة وهى بدورها تحدد مستوى المعيشة . وتدل الارقام المتوافرة على أن الانتاج لم يسجل زيادة محسوسة عما كان عليه فى العام السابق . وتبين أرقام الصادرات أنه بينما زادت قيمتها نحو ١٠٠ ٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٤٩ ، فان كمية السلع المصدرة لم تزد عن ١١٪ فقط . واذا اتخذنا متوسط السنوات ١٩٣٦ /٤١ أساسا نجد أن كمية معظم الصادرات لم تصل بعد الى مستوى ما قبل الحرب ، فبخلاف المطاط الذى بلغ رقمه القياسى ١٣٥ فى سنة ١٩٥٠ ، بلغ البترول ومنتجاته ٩٨ر٨ والصفيح ٨٧ر٨ ومن الناحية الاخرى سجلت قيمة الصادرات زيادة مستمرة من ٤١ فى سنة ١٩٤٧ الى ٣٣٢ر٣ فى سنة ١٩٥٠ .

ومن الجلى أنه اذا تغيرت حالة السوق ، وهناك الان بالفعل اتجاه نزولى فى أسعار كثير من صادرات اندونيسيا ، وخاصة فى المطاط والصفيح ، فان الرخاء الظاهر سيتلاشى اللهم الا اذا اتخذت خطوات ايجابية لزيادة الانتاج فى جميع نواحى النشاط الاقتصادية . وقد لا يكون محتملا حدوث انهيار سريع فى السوق وخاصة أن الرواج الامريكى الحالى ينتظر أن يستمر لمدة عامين أو ثلاثة أعوام أخرى على الاقل ، كما أن وقف صادرات المطاط من الملايو الى الصين الشيوعية سيفتح لاوندونيسيا سوقا طيبة .

وتقدر قيمة ما تحتاجه اندونيسيا من واردات فى السنوات القليلة القادمة بنحو ٢٦٠٠ مليون روبيه لاصلاح الاداة الانتاجية بالاضافة الى تغذية المطالب الاستهلاكية . والمعتقد أن الاصلاح السريع يتطلب تمويلا أجنبيا وهو الذى لا يجد فى اضطراب الامن الداخلى فى اندونيسيا والعداء الشديد للاجانب مشجعا ما للدخول فى الميدان الا أنه ينتظر أن تتخذ الحكومة عدة اجراءات لتذليل العقبات فى هذا السبيل .

بريطانيا واتحاد المدفوعات الاوربى

اسفرت تسوية مدفوعات شهر مايو عن عجز فى حساب المملكة المتحدة مع اتحاد المدفوعات الاوروبى لاول مرة منذ انشاء الاتحاد . وقد بلغ مقدار ذلك العجز ٩ر٦٨١ر٤٢٩ جك ، الامر الذى تطلب ان تدفع المملكة المتحدة الى الاتحاد ما يعادل ٤ر٨٤٠ر٧١٤ جك (٥٠ ٪ من مقدار العجز) بالذهب . وبذلك نقصت دائنية المملكة المتحدة فى حسابات الاتحاد الى ١١٣ر٥٠٨ر٩٢٩ جك .

تطور اسعار بعض السلع الهامة فى الاسواق العالمية

السلعة	الوحدة	يونيه ١٩٤٩	يونيه ١٩٥٠	١٣ يونيه ١٩٥١
القمح	سنت للبوشل	٢١٧	٢١٦	٢٣٩
الذرة	« «	١٣٨	١٤٨	١٧٢
الشاى	انه للرطل	٢٤١/٢	٣١	٢٥
البن البرازيلى	سنت للرطل	٢٩	٥٢	٥٥
المطاط	بنس للرطل	١٠	٢٤	٤٦
الصفيح	جنيه استرلينى للطن	٥٦٩	٦٠٢	٩٧٧
الكتان	جنيه استرلينى للطن	٢٦٦	٣٣٥	٤٩٨
الجوت	جنيه استرلينى للطن	٩٨	١٢٠	٢٣٥
الصوف	بنس للرطل	٩٧	١٣٠	٢٤٦
القطن الامريكى				
مدلنج	سنت للرطل	٣٠ر٨٥	٣١ر٩٥	٤٦ر٠٦
القطن المصرى				
كرنك	ريال للقنطار	٧٥ر٦٨	٧٤ر٤٠	١٦٣ر٨٠

العلاقات التجارية والمالية

بين البرازيل وبريطانيا

كان من نتائج تعذر حصول بريطانيا على كامل حاجتها من القطن الامريكي هذا العام ، نظرا لتضييق امريكا في حصة صادراتها لتلك البلاد ، ان توسعت في مشترواتها من القطن من البلاد المنتجة الاخرى، ومنها البرازيل التي ينتظر ان تبلغ قيم مشترواتها منها حوالي ٦٠ مليون جنيه .

وقد ساعد ذلك على تخفيف النقص الذي تعانيه البرازيل في الاسترليني، فسمح اخيرا بتحويل الفوائد المستحقة على الاستثمارات البريطانية بعد ان ظل تحويلها موقوفا قرابة سنتين لتعذر حصول البرازيل على مبالغ كافية من الاسترليني .

نفقات خفض تكاليف المعيشة في بريطانيا

يبين الجدول التالي ماتقدمه وزارة التموين البريطانية من اعانات لخفض اسعار بعض المواد الاستهلاكية الهامة :-

بملايين الجنيهات الاسترلينية

الغلال	ـر٩٠	١٠٤ر٢
البيض	١٦ر٥	٢٨ر٨
اللحوم	٩٧ر٧	٩٧ر٠
اللبن ومنتجاته	١٥٤ر٨	١٤٧ر٦
الزيوت	٦ر٦	١٠ر٦
البطاطس والجزر	١ر٣	٢ر٨
السكر	١ر١	٢ر٦
الشاى	١٢ر١	٤ر٢
علف الحيوان	٠ر٦	٤ر٩

الولايات المتحدة تفقد مزيدا من الذهب

تدل الاحصاءات الرسمية الاخيرة على ان البلاد الاجنبية المختلفة قد حصلت على ٧٩٠ مليون دولار من ذهب ودولارات نتيجة تجارتها مع الولايات المتحدة خلال الربع الاول من هذا العام . وبذلك يصبح مجموع الزيادة في حيازة البلاد المختلفة من ذهب ودولارات منذ التخفيض في سبتمبر سنة ١٩٤٩ حوالي ٤٫٩٠٠ر٤ مليون دولار .

الدخل الاهلى الكندى

بلغ مجموع الدخل الاهلى الكندى عام ١٩٥٠ ، ١٧ر٨٠٠ مليون دولار او حوالى ١٣٠٠ دولار للفرد وهو اعلى مستوى وصل اليه الدخل في كندا . وقد كان قبل الحرب حوالى ٥ر٦٠٠ مليون دولار ، واذا حسب الدخل الاهلى في سنة ١٩٥٠ على أساس ما قبل الحرب نجد انه تضاعف تقريبا في السنوات العشر الاخيرة اذ بلغ في العام الماضى بعد تعديله على هذا الاساس حوالى ١٠ر٠٠٠ مليون دولار .

ميزانية الباكستان

في الوقت الذى تعانى فيه دول العالم عجزا في ميزانياتها نجد الباكستان تحقق في ميزانية حكومتها لعام ١٩٥٢/٥١ فائضا قدره ٣٠ر٧٤ كرور روبية باكستانية تعادل ٢٠ر٦٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى تقريبا ، من ميزانية بلغت ايراداتها ١٥٩ر٨٥ كرور روبية ومصروفاتها ١٣٩ر١١ كرور روبية ، ولقد تم هذا الفائض مع بقاء الاعتمادات الضخمة المخصصة لشئون الدفاع . وسيخصص مبلغ ٧ ونصف كرور روبية لانشاء مصنع للطائرات وبعض الاسلحة الاخرى

والواقع أن حالة الباكستان الاقتصادية مزدهرة بفضل ارتفاع أسعار المواد الاولية لا سيما بعد نشوب الحرب الكورية . ولما كانت الباكستان قد احتفظت بسعر عملتها ولم تتبع انجلترا في تخفيض عملتها في سبتمبر سنة ١٩٤٩ فانها قد تمكنت من الاحتفاظ على درجة كبيرة من الاستقرار في اقتصادياتها الداخلية رغم ماطرأ على أسعار السلع العالمية من تغيرات عنيفة

ولقد استغلت الحكومة فرصة اشتداد الطلب الخارجى على منتجاتها فرفعت ضريبة الصادر على القطن بينما خفضت بعض الضرائب على الصناعة تشجيعا لها .

بنك التصدير في اليابان

انشىء اخيرا في اليابان بنك خاص بشئون التصدير ينتفع من تسهيلاته المصدرون اليابانيون ومنتجو السلع التى تصدرها اليابان . وسيتعاون بنك التصدير الجديد مع البنوك المالية الاخرى في هذا الصدد كما سيقوم باعادة خصم صكوكها . ويقدم البنك تسهيلاته على عمليات التصدير التى تجد البنوك المالية صعوبة في تمويلها على الاسس المالية المعتادة التى تزيد قيمتها على ٢٠ مليون ين . وتتراوح مدة القرض في جميع الحالات من ثلاثة شهور الى ثلاث سنوات، ويسمح في الحالات الاستثنائية باطالة المدة الى ٥ سنوات على الاكثر وحددت الفائدة التى يتقاضاها البنك بنسبة ٧١/٢ ٪ . وتقدم طلبات الاقتراض من بنك التصدير عن طريق البنوك التجارية العادية .

تعداد السكان في اليابان

اعلنت اخيرا نتائج التعداد الذى اجرى في اول اكتوبر سنة ١٩٥٠ وقد بلغ عدد سكان اليابان ٨٣ر٢ مليون نسمة يقطن طوكيو منهم ٦ر٣ مليون نسمة . ولم يعلن بعد تقسيم السكان بحسب الجنس ولو ان نسبة الذكور الى الاناث تقدر بنحو ٩٦ر٢٨ : ١٠٠

بنك مركزى للكنفو البلجيكى

قررت السلطات المختصة انشاء بنك مركزى للكنفو البلجيكى برأسمال قدره ١٥٠ مليون فرنك بلجيكى يبدأ عمله من ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٢ ، وهو تاريخ امتياز اصدار البنكنوت الذى يتمتع به الكنفو البلجيكى. وستساهم الحكومة المحلية بنسبة ٥٠ ٪ من رأس المال وتساهم الشركات الكبرى في المستعمرة بالباقى .

استخراج البترول من الفحم في جنوب افريقيا

يجرى العمل في جنوب افريقيا لانشاء مصنع لاستخراج البترول الصناعى ومشتقاته من الفحم بمساعدة الحكومة . وتقدر تكاليف المشروع بنحو ١٨ مليون جنيه استرلينى وينتظر ان يتمكن المصنع من انتاج ٦٠ مليون جالون من الوقود سنويا أو مايعادل خمس ماتحتاج اليه جنوب افريقيا من البترول .



الحسابات النظامية

الحسابات النظامية هى التى تظهر فى نهاية الميزانية فى جانبى الاصول والخصوم بنفس القيمة بقصد اظهار بعض البيانات التى ينص عليها القانون الاساسى للشركة ، ولا يضاف مجموع هذه الحسابات الى المجموع العام لكل من الاصول والخصوم اذ ان تلك الاضافة تؤدى الى تضخيم ارقام الميزانية بدون مبرر .

ومن أمثلة الحسابات النظامية ما يلى ــ

١ ــ تأمين عضوية مجلس الادارة : ينص قانون شركات المساهمة المصرى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ على ضرورة ايداع أسهم من أسهم الشركة قيمتها الاسمية لا تقل عن الف جنيه ولا تزيد عن ٥٠/١ من رأس المال لكل عضو مجلس ادارة وذلك فى أحد البنوك المعتمدة والا اعتبر تعيين عضو مجلس الادارة الذى لا يودع هذا الضمان لاغيا .

وتظهر قيمة أسهم تأمين العضوية فى حساب نظامى فى جانب الاصول تحت بند (أسهم تأمين عضوية مجلس الادارة) وهى تمثل قيمة الاسهم الاسمية التى أودعها أعضاء مجلس الادارة لدى البنوك المعتمدة ضمانا لعضويتهم تنفيذا للقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، وفى جانب الخصوم يظهر حساب نظامى آخر تحت بند (أعضاء مجلس الادارة عن أسهم تأمين العضوية) ومعنى هذا أنهم دائنون بقيمة الاسهم المودعة بواسطتهم .

ولا يسمح القانون بالحصول على تلك الاسهم بطريق السلفة كما كان الحال قبل صدور القانون اى أن الاسهم تكون مملوكة ملكية حقيقية لاعضاء مجلس الادارة ولا تصبح حرة الا بعد قرار الجمعية العمومية للمساهمين اخلاء طرف العضو الذى استقال أو انتهت مدة عضويته أو توفى .

٢ ــ خطابات الضمان : هى الخطابات الصادرة من البنوك أو الهيئات الاخرى والاشخاص لضمان عملية معينة ويحدد فى خطاب الضمان المبلغ والمدة التى يسرى خلالها مفعوله . وتنقسم خطابات الضمان التى توجد فى المنشآة الى قسمين :

أ ــ خطابات مقدمة للمنشأة من الغير وتظهر قيمة هذه الخطابات فى حساب نظامى فى جانب الاصول تحت عنوان (خطابات ضمان مقدمة لنا) وفى جانب الخصوم يظهر حساب نظامى بنفس القيمة تحت عنوان (دائنون بخطابات ضمان)

ب ــ خطابات ضمان مقدمة من المنشأة للغير وهذه تظهر فى حساب نظامى تحت عنوان (مدينون بخطابات ضمان) وفى جانب الخصوم تظهر بنفس القيمة تحت عنوان (خطابات ضمان مقومة منا)

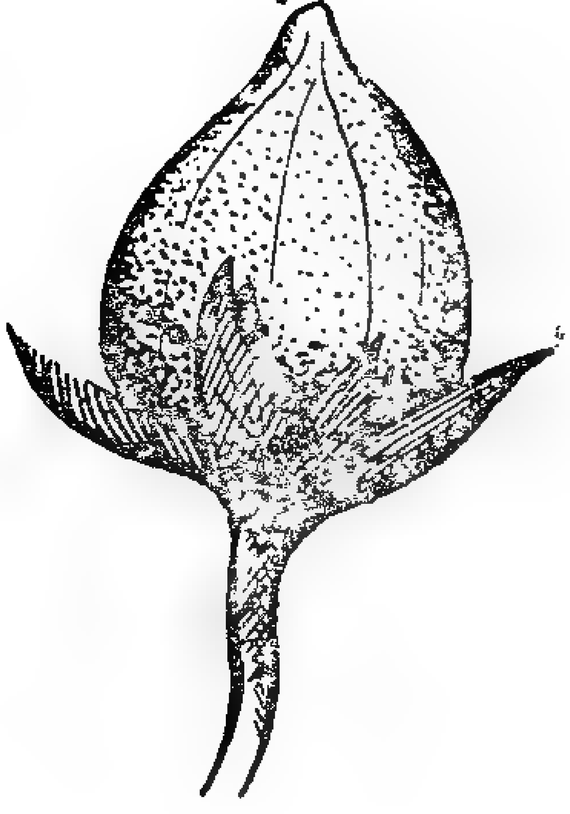
٣ ــ الاعمال المتعاقد عليها : يهم الجمهور والمساهمين معرفة مدى نشاط المنشآة من حيث العمليات المتعاقد عليها كما هو الحال فى شركات المقاولات والمبانى ، وقيمة العقود التى تحت التنفيذ تظهر على هيئة حساب نظامى فى جانبى الاصول والخصوم فى الميزانية .

٤ ــ البضائع المتعاقد على شرائها : اذا كانت المنشأة تعاقدت على شراء بضائع فانها تظهر قيمة البضائع على هيئة حساب نظامى فى جانبى الاصول والخصوم وذلك فى حالة اذا كانت المنشأة لم تدفع شيئا من قيمة تلك البضائع ، أما فى حالة ما اذا كانت المنشآة قد دفعت مبالغ تحت حساب البضائع المتعاقد عليها فان تلك القيمة تظهر ضمن حسابات الميزانية ويظهر باقى قيمة العقد فى الحساب النظامى .

٥ ــ الايجار المتأخر : جرت العادة فى الشركات الزراعية على قيد الايجار المتحصل فقط فى الحسابات المالية . أما المتأخرات فتظهر فى حسابات نظامية فى جانبى الاصول والخصوم فى الميزانية الى أن يتم تحصيلها .

متولى عطا الله

القطن



خلال النصف الثانى من يونيو ١٩٥١

	قفل ٦/١٢	فتح ٦/٢٧
يوليو	١٧٢ر٩٠	١٧٢ر٦٥
سبتمبر	١٧٥ر٦٥	١٧٦ر٠٠
نوفمبر	١٢٩ر٥٠	١٥٩ر٥٠
يناير	١٣٦ر٠٠	١٣٦ر٠٠
يونيو	١٢٥ر١٠	—
أغسطس	١٢٥ر٥٠	١٢٥ر٠٧
أكتوبر	١٠٥ر٥٠	١٠٥ر٥٠

استمرت الاسعار على ماهى عليه من الضعف متجهة الى الحد الأدنى فى جميع أشهر التعامل بما فى ذلك المحصول الجديد وقدتم فى يوم السبت الموافق ٢٣ الجارى تسليم الفليبرة الثالثة لعقد يونيو وبلغت ١٧٢٧٥٠ قنطار سلمت جميعها للحكومة وبذلك تكون قد تسلمت جميع فليارات شهر يونيو الثلاث ومجموعها ٧٣٨٧٥٠ قنطار وقد ينتهى التعامل على عقود الشهر المذكور فى ٢٢ الجارى وأصبح عقد أغسطس هو الشهر الوحيد الباقى فى الموسم الحالى للأقطان المتوسطة التيلة

وفيما يختص بعقود المحصول الجديد فان التعامل عليها معدوم وأسعارها ثابتة على الحد الادنى ولاتزال الآراء متضاربة فى احتمال قيام الحكومة بالغاء الحد الادنى أو القيام بتسليف المنتجين على أقطانهم بدلا من البنوك والشركات

الاصابة بدودة ورق القطن

توالى وزارة الزراعة اصدار البيانات اليومية الخاصة بحالة الاصابة بدودة ورق القطن التى ظهرت مبكرة فى الموسم الحالى على نطاق واسع فى جميع مديريات القطر ويخشى اذا استمر الامر على هذه الحالة ان تؤدى الى التأثير على رتب القطن وعلى كميته

مبيعات مينا البصل

لاتزال سوق البضاعة الحاضرة ضعيفة وقد قل الطلب على الاقطان الكرنك والمنوفى وزاد على الاشمونى وخصوصاً الرتب الواطئة .

وقد بلغت المبيعات ٥٥٠٠ بالة مقابل ٥٦٥٤ بالة فى نفس هذه المدة من الشهر الماضى وبيانها كالآتى

كرنك	٣٧٥	بالة مقابل	١٣٥٣
منوفى	٣٦٧	«	١٤٦٨
أشمونى	٣٢١٠	«	١٤٩٠
جيزة ٣٠	٨٨٢	«	١٠٧١
زاجبوراه	٦٦٦	«	١٠٤
مخلوط	—	«	١٦٨

أخبار خارجية

بلغت المساحة المنزرعة قطنا بالولايات المتحدة سنة ١٩٥١ ٢٨ر١٣٨ر٠٠٠ فدانا مقابل ١٨ر٦٥٤ر٠٠٠ فدانا فى العام الماضى .

في سطور وصور

صناعة الورق فى مصر

تدين المدنية الحديثة فيما تدين به من أسباب تطورها ـ الى الورق ، فهو الوعاء الحافظ لثقافة الأجيال وعلوم الزمن ، به لا يفصل عنها الانسان ولا ينسى . وهو عنصر حيوى فى نشاط الانسان الحديث ، وحسبك أن تتصور اختفاءه من مجتمع البشر ، وما يؤدى ذلك اليه من عقم فى الانتاج وركود فى النشاط بل فى ميادين الحياة جميعها .

ومن المؤسف أن مصر لا تعطى لهذه الصناعة الحيوية حقها من العناية رغم أن مقومات نجاحها متوفرة جميعها فى مصر . ولعل هذا التحقيق ينير السبيل الى المسئولين والى رجال الصناعة والاعمال فتنال هذه الصناعة منهم بعض حقها من العناية والاهتمام

لا يصنع فى مصر من اصناف الورق المختلفة الا ورق الكرتون وورق اللف وورق اللعب وتبلغ قوى الانتاج السنوى من كلا الصنفين ما ينيف عن ٢٧٠٠٠ طن وتستورد مصر سنويا ما يبلغ ٦٠٠٠ طن منه لتغطى به حاجة السوق المحلية ... وبدات مصر تنتج فى نطاق ضيق ورق الجرائد الذى يبلغ الاستهلاك المحلى منه ما يقرب من ١٤٠٠٠ دسته

أما ما يلزم مصر من ورق الطبع الذى تستهلك مصر منه ٦٠٠٠ طن سنويا فان مصر لم تعمل على انتاجه بعد

وتصنع فى مصر اعتمادا على الورق المنتج محليا علب الكرتون والسجاير وصناعة اللف والتغليف والتعبئة والكراسات

المصانع المنتجة

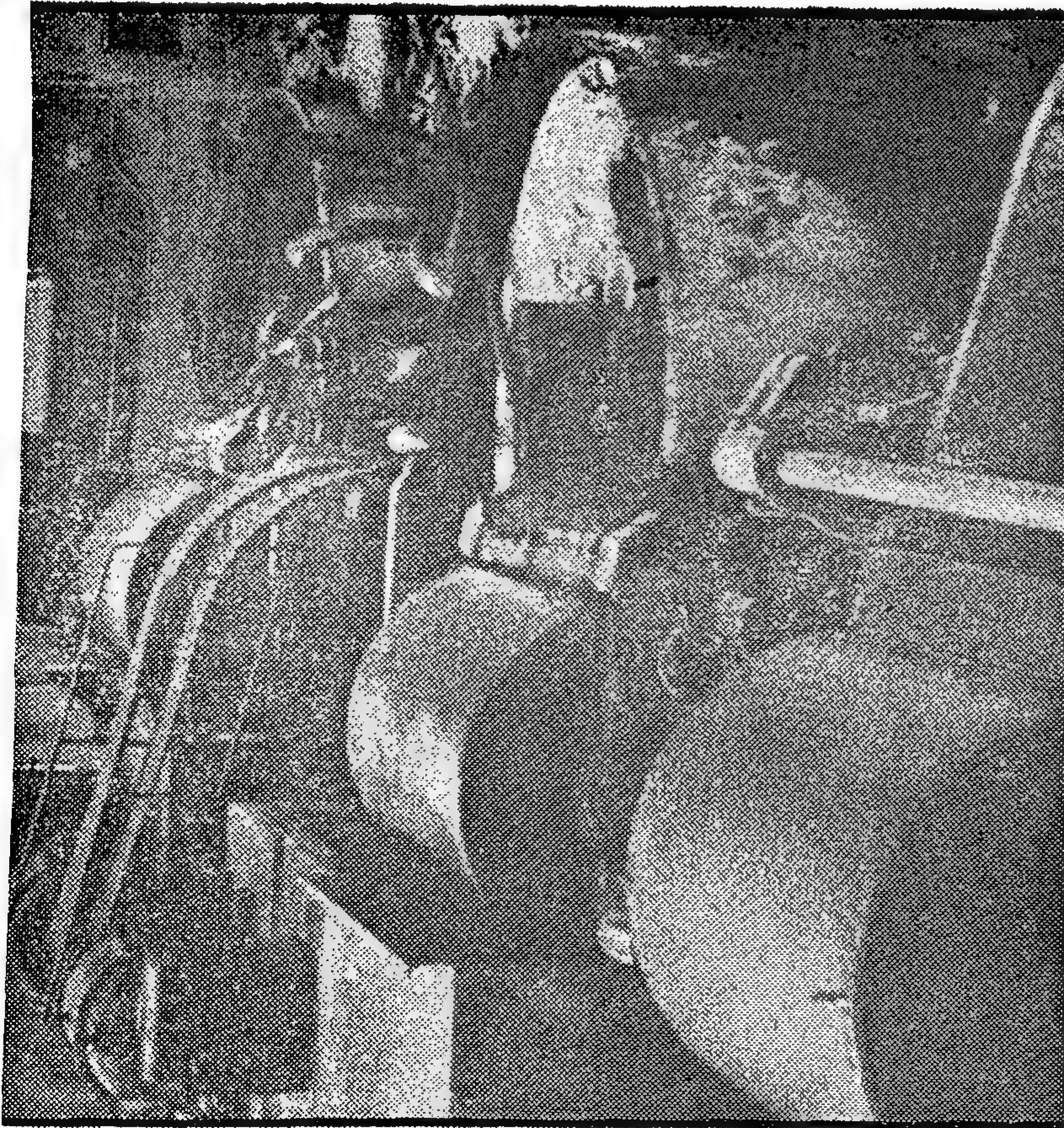
يوجد فى مصر مصنعان كبيران لصناعة الورق مقرهما بالاسكندرية أولهما وأقدمهما مصنع لاغوداكس ويبلغ رأس ماله ١٠٠ الف جنيه ، والثانى مصنع شركة الورق الاهلية وقد أنشىء عند بدء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ ويبلغ رأس ماله ٣٦٠ الفا من الجنيهات هذا عدا عدة مصانع اخرى أقيمت بالقاهرة خلال الحرب لصناعة ورق الكرتون بآلات مصنوعة محليا واسماؤها منشورة فى مكان آخر من هذا التحقيق ، كما يوجد بها مصنعان لانتاج ورق اللف وهما مصنع مطابع محرم بك بالاسكندرية ومصنع ماتوسيان بالقاهرة

الخامات المستعملة فى الصناعة

١ ـ الخامات المصرية : يتزعم هذه الخامات قش الارز الرخيص الثمن وتنتج منه بمصر ٧٠٠٠٠٠ طن ويصنع من قش الارز ورق الكرتون وورق اللف بعد تعزيزه بألياف أخرى ... ومن المستطاع صنع ورق الصحف منه ولكن بتكاليف ترتفع عن تكاليف ورق الكرتون واللف

وقد أجريت تجارب على الخامات المصرية الاخرى مثل تبن القمح وقلاح الاذرة وحطب القطن ومصاص القصب وساس الكتان وورق البردى ادت جميعها الى نتائج اولية مشجعة وبموالاة البحث ستتضح اصناف الورق التى يمكن صناعتها من كل منها .

وينتظر أن تنجح فى صنع الورق عجائن منها . يمكن تصديرها الى



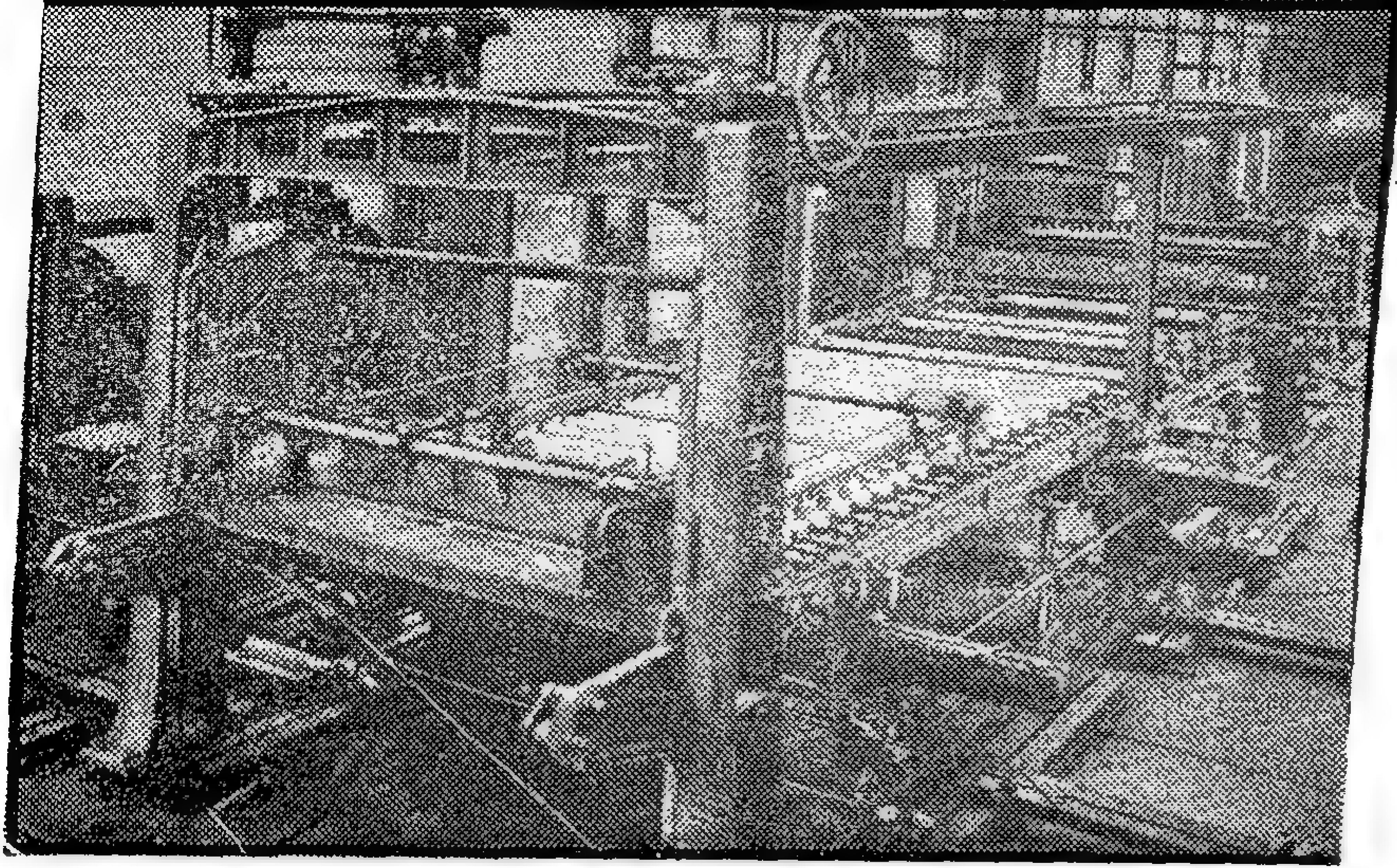
احدى الماكينات الضخمة لتسوية عجينة الورق

سائر البلاد الصناعية ليصنعوا منها الورق أو أنواع أخرى من ألواح البناء مما تتطلبه حاجات البلاد الصناعية فى الخارج ولاشك أن هذا يعود على اقتصادياتنا بمورد جديد من خامات كانت مهملة .

ب ـ قصاصة الورق ورجيبه .. وهى خامات محلية غير مفروزة ويمكن أن تصبح مصدرا على جانب عظيم من الاهمية لتغذية الصناعة المحلية لاسيما اذا انتظمت صناعته ـ جمعه وتصنيفه ـ فى مصر فمن هذا المصدر تحصل الولايات المتحدة على ثلث خامات الورق

ج ـ الجير الحى والصودا الكاوية وسلفات الصودا والطلق والنشا وكربونات الصودا والدوبارة للحزم والمازوت وكلها محلية ثم الالوان وكازيت والقلفونية وسلفات الالمنيوم وفسفات الصودا

ء ـ والمواد الخام الخاصة بورق اللعب الميناء وحبر الطباعة الملون والاصباغ .



آلة ضخمة لصنع الورق استوردتها حديثا شركة الورق الاهلية

كيف تنهض هذه الصناعة

لا تزال هذه الصناعة فى فجر نشاتها ويلزم أن تتضافر القوى فى مصر لرفع مستواها وزيادة الانتاج ونقترح لذلك : ـ

١ ـ تشجيع رؤوس الاموال المصرية على الخوض فى هذا المضمار

٢ ـ حماية الحكومة لهذه الصناعة برفع الرسوم الجمركية على انواع الورق التى لها مثيل فى مصر وان تبدأ فعلا برفعها بعد ان هبطت كثيرا عن ذى قبل

٣ ـ العناية بايجاد طائفة من الاخصائيين فى هذه الصناعة عن طريق البعثات العلمية والعملية وانشاء اقسام فى المدارس الصناعية لتادية هذا الغرض . ولو من قبيل الاقسام الليلية وتختار لها الاكفاء فى هذه الصناعة ولو استدعى الامر الاتفاق مع خبراء أجانب

٤ ـ الاهتمام بالبحوث العلمية على شتى الخامات المصرية الصالحة لصناعة أصناف الورق الراقية وتشجيع البحوث بمنح مكافآت مالية وتقديم شتى التسهيلات للمصانع التى تجرى هذه التجارب وقد نجحت اليابان فى هذا المضمار فقد أنتجت من قش الارز أنواعا جيدة من ورق الصحف عدا أصناف أخرى أرقى من مثيلها فى بلاد العالم

٥ ـ تسهيل استيراد الآلات اللازمة محليا للتشجيع على انتاج قطع الغيار محليا .

المنتجون لاصناف الورق المختلفة فى مصر

شركة الورق الاهلية : ورق كتابة وطباعه من ورق حزم

لاغوداكيس (أ . ج .) وشركاه: ورق كتابة وطباعه ـ ورق حزم ـ ورق لعب

المصنع المصرى للورق : ورق كتابه وطباعه

روتابرنت : ورق حزم ـ ورق مشبع بالبارافين

ديكنسون وشركاه ليمتد ورق حزم مطبوع

أولاد أيزاك جورج اماريليو : ورق سجاير (دفاتر وأنابيب)

شركة مصر للحرير الصناعى : ورق سيلوفان

شركة فن الطباعه : ورق سجاير

انجلو غلو وشركاه : ورق سجاير ورق مصمغ

صموئيل منشا : ورق سجاير

ا . بوتشلاتى : ورق فوتوغرافى

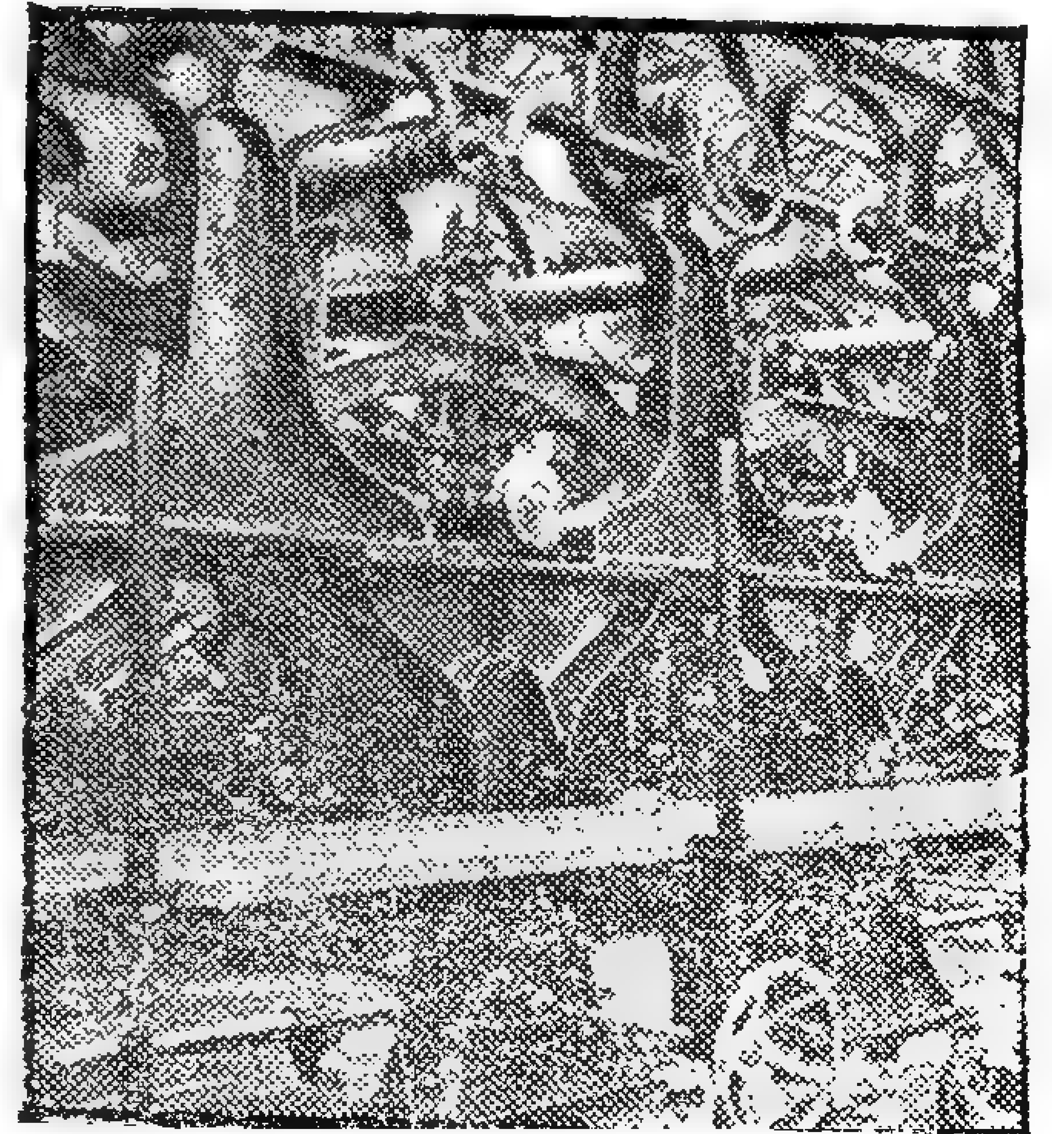
الشركة المصرية لصناعة ورق الكرتون: ورق كرتون

كوداك (مصر) ليمتد : ورق فوتوغرافى

ر . ماتوسيان وشركاه : ورق لعب ـ ورق لدورات المياه

استديو ناصبيان : ورق فوتوغرافى

مطابع محرم : ورق لعب



ماكينة حديثة لصناعة ورق الكرتون

الأوراق الماليـــة

من الخميس ١٤ يونيو الى الجمعه ٢٩ يونيـــو ١٩٥١

لم يسجل السوق طوال هـــذه المدةأى نشاط يذكرفقد كان التعامل بسيطا والطلب ضئيــلا مما أدى الى انخفاض عام فى الاسعارحتى أسهـم الشركات الصناعية

وقد عللت الاوساط الماليهأسباب هذا الهدوء فى بورصـــة الاوراق الماليةالى عدة عوامل أهمها مايلى

١ ـ الركود الذى انهال على سوق القطن ـ وهو عمادالثروة القوميـــة والدليل الأول على رخاء أو كســاد البلاد ـ يؤثر بلاشك فى جميع نواحى الاقتصاد القومى فأسعار العقـــود وصلت الى الحد الأدنى وتمضى الايام منذ أسابيع بدونأن يسجل السوق أى تعامل سوى بيع صفقات ضخمـه الى الحكومة بالاسعار المحدده ٠وتخشى الاوساط الماليه ان تعلن حكـــومة الولايات المتحدةفى٩يوليو المقبل عن محصول قطن يزيد عن الـ ١٦ مليون باله ٠ ٠ مما سيؤدى بدون شك الى انخفاض اسعار القطن فى العالم وفى مصر وبالتالى الى انكماش فى اقتصاديات البلاد ٠

٢ ـ ان الحالة السياسية الدولية تطورت بحيث يمكن النظر بعين التفاؤل الى انتهاء الحرب فى كوريا وانتهـاء المشادة بين الغرب والشرق ٠وبالرغم من وجود عنصر جديد وهو الخـــلاف بين شركة الزيت الانجلو الايرانيــه وحكومة ايران عن طريق اســتغلال البترول فى هذهالبلاد ٠الأن الاوساط الدبلوماسيه ترىأن توسط أمريكـا سيجد حلا للأمر ٠

ومعنى هذا التحسن فى الجـــو السياسى ان الاسعار ترمى الىالنزول المتتابع فى جميـــع السلع والاوراق المالية ٠

٣ ـ أن سوق الجملة تجتاز أزمة متسببه عن وصول كميات كبيرة من البضائع والســلع فوق طاقة السوق وقدرة التجار فى دفع أثمانهافقد أدى ذلك الى تضحية الاوراق الماليةالتى يمتلكونها لسد حاجتهم الماليه٠

زاد العـرض فى **قســـم سندات الحكومة** ونزلت الاسعار بحوالى ٤٠ قرش للقرض الوطنى ٣/٤ ٣٪ وبـ ١٥ قرش لقرض فلسطين ٠

وفى **قسم البنوك** ٠فقد عدل اتجاه السوق فى الاسبوع الاخير مما جعل أغلب الاسهم والســـندات تعود الى ماكانت عليها فى بداية المدة ـ فقد انخفض سند البنك العقارى ١٩٠٣ بـ ٢ جنيه فى الاسبوع الاول وعادواكتسب ١٤٠ قرش أما سهم البنك الاهـــلى فقد زاد بقدر ٣٦قرش خسر منها ٢٦ قرش بعد ذلك

أما سهم بنك مصر فقد انخفض قليلا (١٨ قرشا)

وقد عادت **شركات المياه** وخصوصا أسهم تمتـع مصر الى كسب بعض الفروق التى ضاعت عليها من قبل أما حصص تأسيس مياه القاهرة فقد خسرت خلال هذه المدة حوالى ٤٢٤ قرش وأصبح سعرها ٦١٧٦ بدلا من ٦٦٠٠ بعدما وصلت الى ٥٧٠٠

انعدم التعامل فى **قسم شركات النقل**

زاد العرض عن الطلب فى قسم **شركات الفنـــادق** ونزلت أســـعار الفنادق المصريه بقـــدر ٦ قـــروش واللوكاندات الكبرى بقدر ٧٦

أما فى قسم **شركات الاراضى** فقد زاد سعر أسهم أبى قير بقدر ٣قروش وقد انعقدت الجمعية العموميه للمساهمين فى ٨ يونيـــو ١٩٥١ بالاسكندريه وأظهر تقرير مجلس الاداره عن بيع ١٤١ فدان بسعر ٢٩٤ جنيه ضد ١٥٦ فدان بسعر ٣٠٨ فى العام الماضى وقد اشترت الشركة من شركة الدقهليه ١٣٨ فدان أراضى بعضها مزروع فى مركز رشيد أما عن الاراضى المؤجره فيبلغ قدرها ٢٣٥١ فدان فى جهـــات أبى قير والبرتى والبوصـلى ٠ وقد استغلت الشركه بعض أراضيهـــا بزرعها موالح وموز ونتج من سياستها الجديده فى هذا الشأن انها حصلت على ٥٥٠ر٢٥جنيه وقد قامت الشركه بزراعة ٢٤ فدان كمثرى و٤٧ فدان بطاطيس وتنوى زيادة عدد الماشيه وكانت نتيجة السنه الماليه المنتهية فى ٣١ مارس ١٩٥١ مرضيه حيث الارباح الصافيه على ٢٨٠ر٤٠ جنيه ضد ٤٥٣ر٣٥ جنيـــه فى العام المالى ١٩٤٩/١٩٥٠ وقد وزعت الشركة ٣ شلن للسهم ٠

وأعيد انتخاب سعادة محمدأحمد فرغلى باشا والمستر جاك برسيلــون ورينى اسمالون وت ٠ر٠كول٠

وزاد سعر سهم **البحيره** بقـدر ٤ قروش **والمصريه الجديده** بقدر قرشين وانخفض تأسيس الغربيه الى ٤٤٢ بنزول ١٣ قرش وسهم كوم امبو الى ٤٥٥ بقدر ١٥ قرش

وفى قســم **شركات أراضى البناء** زاد العرض كثيرا وانخفضت الاسعار بقدر ٥٠ قـــرش لأسهم شركةمصر الجديده وبقدر٥٤ لحصص التأسيس و١٠ قـــروش لأراضى الدلتا و ٤٠ قرش شركة أراضى السيوف

أما قسمى **الشركات التجـــارية والصناعية** فقد هبطت أسعارها وقل نشاطها كثيرا ولم يسجل ارتفـــاع

محسوس الا فى أسهم شركة **النقل والهندسة** التى يديرها وديع بك سعد بكفاءة ويقال أن الشركة قد تعاقدت مع الحكومة لتمويلها بسيارات ومهمات أخرى أدت الى زيادة الفوائد المنظورة لهذا العام • وزاد السهم بقدر ١٠٠ قرش فى هذه المدة

الاسهم القليلة التى سجلت ارتفاعا هى شركة المخازن بقدر ٤٠ قرش والجوت ٦ قروش والغزل الاهلية ١٠ قروش واقطان فرغلى ٣٢ قرش وغزل ونسج مصر ٤٤ قرش ونسج الفيوم ٢٦ قرش

اما الاسهم التى انخفضت قيمتها فهى الشركة المالية والصناعية بقدر ٣٧٤ بعد استعمال حق الاشتراك فى طرح الاسهم الجديدة و٥٠ شركة المناجم والبحث و ٤٥ حصص تأسيس السكر و ٣٦ شركة الدلتا التجارية رغم توزيع ٨٥ قرش كربح سنوى وقد اجتمعت فى ٢٨ يونيو الجمعية العمومية للشركة تحت رئاسة سعادة محمود شكرى باشا وعضوية المسيو هنرى رباط وريمون شميل ودلت ميزانية هذا العام على نتائج عظيمة ولقد ذكر مجلس الادارة فى التقرير الذى تلاه على المساهمين على ان الشركة قامت بمشترى ١٢٫٥٠٠ طن حديد من مهملات الجيش كما قامت بسد حاجة السوق بجميع الحديد المستورد وذكر التقرير عن تعضيد مصانع صلب الدلتا لانتاج الصلب محليا • وقد باعت الشركة مصانع « ايديال » الى شركة المعادن المصرية التى تساهم شركة الدلتا فيها وقد وافقت الجمعية على انضمام سعادة عبدالجليل العمرى بك الى مجلس الادارة •

وانخفضت اسعار شركة الحرير الصناعى لذلك بقدر ٣٦ قرش وشركة مصر للغزل والنسج بقدر ٢٦ قرش والورق الاهلية بـ ٣٠ قرش ولم تبشر اى شيء عن نية مجلس الادارة بتوزيع ربح مؤقت ويتردد فى البورصة ان بين اعضاء مجلس الادارة خلاف فى هذا الصدد •

وانخفضت ايضا اسهم شركة ابار الزيوت الانجليزية المصرية رغم ما ظفر تقرير مجلس ادارتها بحسن النتائج والتفاؤل التام عن مستقبل الشركة واستقلال اعمالها بمصر

وقد دل تقرير مجلس الادارة على ان انتاج الشركة وصل الى ٥٧٫١٦٠ ر ١٢٫٢ برميل مقابل ١٢٫٢٤٨٫٠٣٠ برميل خلال ١٩٤٩ وقد كررت معامل تكرير الشركة بالسويس ٩٢٨٫٩٠٠ ر١٣ برميل مقابل ١٣٫٤٨٢٫١٠٠ برميل خلال ١٩٤٩ •

وقد ذكر رئيس مجلس الادارة فى تقريره على ان الشركة قامت بانشاء مجلس ادارة محلى مكون من صاحب المقام الرفيع حسين سرى باشا واصحاب السعادة عبد القوى احمد باشا وحسن مختار رسمى باشا والسير سيسيل كامبل وان مجلس ادارة الشركة قرر نقل مركز الشركة من لندن الى القاهرة وقد وافقت الخزانة البريطانية على ذلك ولم يبت رئيس مجلس الادارة بشرح اهمية هذا الاجراء على المساهمين حيث لم يتحملوا بعد الضرائب الانجليزية • وقد ذكر التقرير على ان الشركة تفاوض الحكومة المصرية للتفاهم معها بشأن سياسة عامة ثابتة تحسن العلاقات وتبنى مستقبل الشركة على اسس متينة تمكن الشركة من العودة فى البحث واستغلال منابع بترول جديدة وستنعقد الجمعية العمومية للمساهمين للمرة الاخيرة فى لندن فى ٣ يوليو ١٩٥١ حيث ينتخب مجلس ادارة جديد يوافق على تغيير نظام الشركة على اساس ما اتفق عليه مع الحكومات المصرية والانجليزية •

وانخفضت كذلك اسهم **شيكوريل** بقدر ١٨ قرش **وشركة ملح بورسعيد** ١٣ والاسمدة والصناعات الكيماوية ١٢ و **جركو** ١٠ **وستديو الاهرام** بور سعيد ٩ والبلاستيك الاهلية **والمقاولات المتحدة** ٤ • **وشركة ايست** و **الكروم والكحول** ٥

وقد انعقدت الجمعية العمومية لمساهمى شركة الصناعات المتحدة بغياب سعادة حسن فهمى رفعت باشا برآسة المسيو البير سلتيل وحضور المسيو روبير عجورى وشاكر بك المصرى اعضاء مجلس الادارة وقد حضر الاجتماع ١٨٫٠٦٥ سهم وقد قام بمراقبة الاصوات المسيو اندرى يعبيس و المسيو سلفان شيكوريل وقام المسيو اندرى يعبيس باعمال السكرتارية • وقد تلى الرئيس تقرير المراجع الاستاذ فؤاد احمد الصواف حيث دل على نقط ضعف الشركة والاصلاحات التى يجب ادخالها فى نظام الشركة الحسابى والمالى • واعادة تقدير موجودات الشركة على ضوء تقرير الدرويش بك والمسيو صهيون وقد امكن خصم مبلغ ٣٢٫٥٩٨ جنيه من قيمة الخسارة التى بلغت ٦١٫٥٨٨ جنيه •

وقد وافقت الجمعية على الميزانية وتقرير مجلس الادارة والمراجع والخبراء وانتخب مجلس الادارة كالآتى :

سعادة حسن فهمى رفعت باشا والمسيو البير سلتيل والاستاذ شاكر بك المصرى مدير عام والمسيو روبير عجورى والمسيو لويز سترنس والاستاذ اندرى يعبيس •

اتجاه السوق

متردد وميال الى النزول ان تحسن الجو السياسى العالمى ولم يأتي مايزيد فى اسعار القطن •

النظم المحاسبية :

حسابات مصانع الأحذية

دعت المدنية الحديثة الى زيادة مصانع الاحذية وانتشارها وقد تخصصت بعض تلك المصانع فى انتاج نوع من الاحذية بينما ان البعض الآخر يقوم بصناعة الانواع المختلفة من الاحذية مثل الاحذية الرجالى والاحذية الحريمى واحذية الاطفال والصنادل والشباشب وخلافه .

وتقوم مصانع الاحذية بتوريد انتاجها الى المحلات التجارية لبيع هذا الانتاج ، ومن هنا تنشأ الصعوبة التى يلاقيها أصحاب المصانع فى تصريف منتجاتهم اذ أن صناعة الاحذية من الصناعات الموسمية والتى تخضع لتقلبات المودة فاننا نرى انه فى موسم ينتشر نوع الاحذية ذو النعل الرفيع والكعب الرقيق بينما فى الموسم الآخر ينتشر نوع الاحذية ذو النعل السميك والكعب المرتفع وهكذا ، ولهذا فان المشرف على مصنع الاحذية يجب أن يكون متتبعا لتقلبات المودة حتى لا يلاقى صعوبة فى تصريف منتجاته ولا يتعرض انتاجه للكساد. ولذلك نرى أن أغلب المصانع تقوم بوضع رسومات وتصميمات خصوصا لأحذية السيدات وعرض تلك النماذج على أصحاب المحلات التجارية والاتفاق معهم على الكميات اللازمة وعلى ضوء تلك الاتفاقات يقوم المصنع بالانتاج وهذا يتوقف على خبرة أصحاب المصنع وسمعتهم ومركزهم المالى

وداخل المصنع يختلف العمل حسب ظروف المصنع ونشاطه وعلى العموم فان العمليات الصناعية يمكن تقسيمها الى ما يلى :

١ ـ تقطيع الجلد الى قطع مناسبة حسب الرسم

٢ ـ حياكة القطع بعضها ببعض لعمل وجه الحذاء (الفوند)

٣ ـ اعداد النعل والكعب

٤ ـ اعداد القالب وشد الفوند عليه

٥ ـ لصق النعل بالفوند وتركيب الكعب .

٦ ـ فك القالب واعداد الفرشة وتركيب الاربطة ووضع الاختام والارقام .

٧ ـ تلميع الحذاء ومراجعته ووضعه فى علبة .

والمشاهد فى المصانع الكبيرة انه يخصص لكل عملية من تلك العمليات قسم مستقل له ادارة مستقلة وحسابات مستقلة بينما فى المصانع الصغيرة تتم تلك العمليات كلها فى مكان واحد يسمى (البنك) حيث يوجد عامل يعمل بمساعدة مساعدين أو ثلاثة على الاكثر ويستلم الفوند جاهزا ويقوم بتركيبه على القالب ويساعده المساعدان فى تركيب النعل وفك القالب والعمليات الختامية

وحيث أن تلك المصانع غالبا ما تتفق على سعر البيع قبل الانتاج لذلك فان من الضرورى أن يكون بالمصنع نظام دقيق لاستخراج حساب التكاليف لمعرفة الفرق بين التكلفة الحقيقية وأسعار البيع التى تم الاتفاق عليها. وحسابات التكاليف هذه تستخرج من واقع التقارير الاسبوعية أو الشهرية التى توضح مقدار الخامات المستخدمة فى العمل وقيمة مصاريف التشغيل والمصاريف الصناعية وكمية الانتاج

وعلى العموم فان الحسابات اللازم معرفتها فى مصانع الاحذية يمكن حصرها فيما يلى :

أولا ـ حساب التصميمات والنماذج :

ويحمل هذا الحساب بقيمة مايصرف للرسامين نظير تصميم الموديلات وقيمة تكاليف انتاج النماذج والعينات

ثانيا ـ حساب المبيعات : ويوضح هذا الحساب بالتفصيل قيمة المبيعات من كل نوع على حدة واسم المشترى وشروط البيع له

ثالثا ـ حساب المردودات : من المشاهد عمليا فى مصانع الاحذية أن جزءا لايستهان به من الانتاج يرد بالتالى الى المصنع وذلك لأسباب عديدة منها عدم مطابقة الانتاج للنموذج المتفق عليه أو لاختلاف فى المقاس المطلوب أو لاختلاف فى الالوان أو نوع الخامات ، ولذلك من الضرورى أن يكون هناك حساب مستقل لتوضيح تلك المردودات من حيث الكمية والتكاليف وذلك حتى يتسنى للمشرفين على ادارة المنشأة أن يتصرفوا فى كمية المردودات بالطريقة التى لا تعرضهم الى تحمل خسائر.

رابعا ـ حساب المشتريات : تتبع طريقتين فى قيد المشتريات :

الطريقة الاولى وهى تحميل المشتريات الى حساب المخازن رأسا فى حسابات مستقلة ، على أن يقوم المصنع بطلب مايحتاج اليه من خامات من المخزن بموجب أذونات صرف ، ويقوم المخزنجى بارسال اشعار بالكمية المرسلة الى المصنع وقيمتها، وهذا الاشعار هو الذى يقيد فى الحسابات على أن تعمل فى آخر كل فترة تسوية . وهذه الطريقة تحتاج الى دقة وعناية ورقابة فى تطبيقها

أما **الطريقة الثانية** فهى أن تحمل الحسابات رأسا بقيمة المشتريات من كل صنف على حدة وتراقب الكمية الواردة من كل صنف بعمل كارت لها يوضح فيه قيمة الوارد وقيمة المنصرف .

خامسا ـ المصاريف : يقسم هذا الحساب الى ثلاثة أقسام :

القسم الاول يوضح به مصاريف التشغيل

القسم الثانى يوضح به مصاريف البيع

القسم الثالث يوضح به المصاريف العمومية والادارية

وبجانب تلك المصانع الكبرى توجد محلات لتفصيل الاحذية تقوم بالتفصيل للافراد من المستهلكين رأسا وبذلك فان ارباح تلك المحلات تشمل أرباح المصنع الذى يقوم بانتاج الاحذية وأرباح المحل التجارى الذى يقوم ببيع الاحذية ، وأغلب عملاء تلك المحلات ينتمون الى طبقة مخصوصة اذ أن الجزء الذى يقوم ببيع الاحذية ، يعتبر الجزء الكبير من المجهود الذى يبذله صاحب المحل فى اعداد القالب بحيث يكون ملائما ومتناسقا مع القدم ولذلك فان المحلات التى اشتهرت فى تفصيل الاحذية هى تلك المحلات التى يتمتع صاحبها بشهرة فى اعداد القالب أما الخامات فانها لا تكون محل مفاضلة بقدر ما يكون تصميم القالب واعداده.

ومن الطبيعى انه فى تلك المحلات لايوجد مايدعو الى نظام محاسبة كبير فمثلا انه بمجرد الاتفاق مع العميل على التفصيل بسعر قدره خمسة جنيهات مثلا للحذاء يقيد القيد التالى

من المدينين الى المبيعات (قيمة ما دفعه فلان كعربون)

وعند ما يسدد العميل رصيد حسابه يقيد القيد التالى

من الصندوق الى العرابين (قيمة ما دفعه فلان كعربون)

وعند ما يسدد العميل رصيد حسابه يقيد القيد التالى

من الصندوق

ومن العرابين الى المدينين.

وهكذا ..

وفى حالة عدم الاخذ بالحسابات التى تمسكها تلك المصانع فانه يلجأ الى طريقة التقدير للتوصل الى معرفة أرباح المصنع وذلك بناء على أسس التقدير التالية

١ ـ اتخاذ عدد البنوك الموجودة أساسا للتقدير .

٢ ـ تقدير ان البنك الذى يعمل عليه عامل ومساعدان وصبى ينتجمن ١٦ الى ١٨ من الاحذية الحريمى اسبوعيا ومن ١٤ الى ١٦ زوجا من الاحذية الرجالى أسبوعيا .

٣ ـ تقدير الفرق بين متوسط ثمن تكاليف الحذاء وثمن البيع

وعلى هذا الاساس تقدر ارباح المنشأة .

وهذه الطريقة يوجه اليها الانتقادات التالية :

أولا ـ انه يجب التفرقة بين حالتين

الحالة الاولى وهى حالة المصنع الذى يعتمد على قسم التفصيل بالمصنع فان عامل التفصيل هو الذى يحدد انتاج المصنع ولا عبرة بعدد العمال أو عدد البنوك فى هذه الحالة

الحالة الثانية وهى حالة المصنع الذى يقوم بشراء الفوند جاهزا فانه فى هذه الحالة يمكن اتخاذ القوة الانتاجية للعمال أساسا للتقدير .

ثانيا ـ أنه فى محلات تفصيل الاحذية لا يمكن اتخاذ القوة الانتاجية للعمال المشتغلين أساسا للتقدير اذ أن هذه المحلات تقوم بانتاج نوع خاص وان الجزء الكبير من الوقت يضيع فى اعداد القالب والفوند لذلك فان القوة الانتاجية التى تحدد انتاج المحل هى قوة انتاج الشخص الذى يعد القوالب ويحضرها . ومن المشاهد أن أصحاب تلك المحلات يتمسكون غالبا بعمالهافى الوقت الذى لا يوجد لديهم عمل فيه وذلك لانه من الصعوبة الحصول على العامل الممتاز الذى يعتمد عليه فى هذه الصناعة .

ثالثا ـ أن صناعة تفصيل الاحذية من الصناعات الموسمية التى يتعرض العمل فيها فى بعض الفترات الى الكساد بل أن العمل ينعدم فى بعض الفترات الاخرى وفى رأينا أن مدة العمل فى تلك المصانع تتراوح بين ٤٠ و ٤٥ اسبوع سنويا .

متولى عطا الله
مأمور ضرائب

بيان الملكية الصناعية عن شهر مايو ١٩٥١

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة فى السجل التجارى

محال مملوكة لافراد

متاجر ٩٤٩ مصانع ٧٥

محال مملوكة لشركات

متاجر	٢٩٤
مصانع	٣٧

الرسوم المحصلة

	مليم جنيه
رسوم تدوين بيانات	٤٠٠و١٠٠
رسوم قيد	٠٠٠و٥٤٨
رسوم مستخرجات	٢٠٠و٣٦
مجموع الرسوم	٦٠٠و٦٨٤

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجارية	٣٠٦	٢٢١٤٣٩
صناعية	٠٠٠	٣٣٧٨٠
شركات توصية بسيطة		
تجارية	٠٠٠	١١٠٦٠٧
صناعية	٠٠٠	١٩٩٦٠
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	٠٠٠	٢١٠٠٠
شركات مساهمة		
تجارية	٠٠٠	٦٠٠٠٠٠

رؤوس اموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر

شركات مساهمة وما فى حكمها

تجارية ٩٢٠٠ جنيها

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات الرهن ٢

الرسوم المحصلة	مليم جنيه
رسوم حوافظ رهن	٠٠٠و٧

بيان خاص بالعلامات التجارية

١ ـ طلبات مقدمة للتسجيل	١٨١
٢ ـ طلبات تنازل عنها اصحابها	٩١
٤ ـ علامات تم تسجيلها	١٨٨

١ ـ رسوم تسجيل ٥٤٩ جنيها

ب ـ رسوم تسجيل الحماية	٠٠٠ ٢١٦
جـ ـ رسوم مختلفة	٩٩٠ ٢٢٥
مجموع الرسوم	**٩٩٠ ٩٩٠**

طلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	١٧
طلبات تحت الفحص	٥٣
الرسوم المحصلة	٨٥

اتفاقات التجارة والدفع

بدأ سريان الاتفاق المالى والبروتوكول التجارى الحاليين بين مصر وسويسرا فى أول ابريل سنة ١٩٥٠ ويمتد سريانه مدة سنة ثم يسرى بعدها من تلقاء ذاته الا أن لأى من الطرفين انهاء الاتفاق فى أي وقت وذلك بعد مضى ثلاثة شهور من اعلان الطرف الآخر. ويقضى الاتفاق المالى بفتح حسابين لتسوية **المدفوعات الجارية بين البلدين** فالحساب رقم ١ يفتح بالفرنك السويسرى لصالح البنك الاهلى المصرى . وتقيد فى الجانب الدائن من أثمان ما تستورده سويسرا من قطن الكرنك من مخزون الحكومة وماتشتريه من الارز المصرى بالاسعار التى تحددها الحكومة المصرية ،وكذلك أثمان ثلاثين فى المائة من ثمن القطن الكرنك الذى يشتريه المستوردون السويسريون من السوق الحرة في مصر . ويقيد فى الجانب المدين من ذلك الحساب المدفوعات المتعلقة بالحكومة المصرية والمدفوعات الخاصة بالافراد

والحساب الثانى رقم ب ويفتح بالجنيه المصرى فى البنك الاهلى المصرى لحساب البنك الاهلى السويسرى وتقيد فيه المدفوعات الخاصة باستيراد مصر لجميع السلع التى من أصل سويسرى كذلك أثمان ماتشتريه سويسرا من السلع المصرية (**مع استثناء ما يقيد فى الحساب كما سبق بيانه) ، والمصاريف والارباح** الناتجة من التجارة العابرة وما الى ذلك .

ولقد فرق البروتوكول التجارى بين البضائع الضرورية التي تعتبرها مصر أقل ضرورة . فالسلع الضرورية تسمح مصر باستيرادها دون قيد ،أما السلع الاقل ضروزة فقد حدد لاستيرادها خلال مدة سريان الاتفاق مبلغ اجمالى قدره تسعة ملايين فرنك سويسرى ووزع هذا المبلغ حصصا على الاصناف المختلفة لتلك السلع.

الاتفاق المالى والتجارى بين مصر وسويسرا

١) لتسوية المدفوعات بين مصر وسويسرا يفتح حسابان اولهما (الحساب أ) ويفتح بالفرنك السويسرى فى البنك الاهلى السويسرى لحساب البنك الاهلى المصرى . وثانيهما (الحساب ب) ويفتح بالجنيه المصرى فى البنك الاهلى المصرى لحساب البنك الاهلى السويسرى .

٢) المدفوعات المسموح بتحويلها طبقا لنصوص هذا الاتفاق مبينة فى الملحقين ١ و ٢

ا ــ تحمل المدفوعات المنصوص عليها فى الملحق ١ عن طريق (الحساب أ)

ب ــ تحمل المدفوعات المنصوص عليها فى الملحق ٢ عن طريق (الحساب ب)

ويمكن باتفاق الطرفين المتعاقدين نقل بعض انواع المدفوعات من احد الملحقين الى الملحق الآخر .

٣) **المبالغ المستحقة لدائنين مقيمين** فى مصر المنصوص على تسويتها عن طريق (الحساب أ) يدفعها المدينون المقيمين فى سويسرا بالفرنكات السويسرية الى البنك الاهلى السويسرى . وعلى البنك الاهلى السويسرى أن يحيط البنك الاهلى المصرى علما يوميا بالمبالغ التى تدفع فى هذا الحساب . وعلى البنك الاهلى المصرى ان يدفع فورا للدائنين المقيمين فى مصر ما يعادل المبالغ التى يقيدها لصالحه البنك الاهلى السويسرى .

والمبالغ المستحقة لدائنين مقيمين فى سويسرا والمنصوص على تسويتها عن طريق (الحساب أ) تسوى بواسطة شراء فرنكات سويسرية تخصم من هذا الحساب وعلى البنك الاهلى المصرى ان يبيع للمدينين المقيمين فى مصر بناء على طلبهم الفرنكات السويسرية اللازمة لسد ديونهم .

٤) فى حالة عدم كفاية رصيد (الحساب أ) لدفع المبالغ المطلوب من البنك الاهلى المصرى دفعها تضع الحكومة السويسرية تحت تصرف الحكومة المصرية بواسطة البنك الاهلى السويسرى اعتمادا حده الاقصى خمسة مليون فرنك سويسرى .

واذا احتاج البنك الاهلى المصرى بعد استنفاد الاعتماد الى فرنكات سويسرية لتنفيذ تحاويل ــ مما نص عليه فى الفقرة أ من المادة ٢ ــ يمكنه الحصول على هذه الفرنكات مقابل دفع مايعادلها من دولارات الولايات المتحدة الامريكية او من الذهب

واذا بقى لصالح البنك الاهلى المصرى ــ بعد تنفيذ التحاويل المنصوص عليها فى الفقرة أ من المادة ٢ ــ رصيد يتعدى خمسة مليون فرنك سويسرى ، فلهذا البنك الحق فى ان يشترى ذهبا أو دولارات الولايات المتحدة الامريكية بالمبالغ التى تزيد على مبلغ الخمسة ملايين فرنك سويسرى .

وبعد نهاية هذا الاتفاق يوضع اى رصيد متبق فى (الحساب أ) لصالح

البنك الاهلى المصرى تحت التصرف الحر لهذا البنك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٨ . ويسرى هذا على المدفوعات التي تتم فى خلال الشهور الثلاثة التالية تنفيذا للضمانات المصرفية المنصوص عنها فى المادة ٦ .

وعلى العكس اذا ظهر فى (الحساب أ) رصيد لصالح البنك الاهلى السويسرى فان البنك الاهلى المصرى يسدد هذا الرصيد بدفع دولارات من دولارات الولايات المتحدة الامريكية او ذهب فى ميعاد غايته ثلاثة شهور .

٥) المبالغ المستحقة لدائنين مقيمين فى سويسرا ، والمنصوص على تسويتها عن طريق (الحساب ب) يدفعها المدينون المقيمون فى مصر بالجنيهات المصرية الى البنك الاهلى المصرى لصالح الدائنين فى سويسرا . وعلى البنك الاهلى المصرى أن يحيط البنك الاهلى السويسرى علما يوميا بالمبالغ التى تدفع فى هذا الحساب .

والمبالغ المنصوص على تسويتها عن طريق (الحساب ب) المستحقة لدائنين مقيمين فى مصر على مدينين مقيمين فى سويسرا تتم دفعها بشراء جنيهات مصرية من القيد فى الجانب الدائن للحساب . لصالح دائنين سويسريين — وعلى البنك الاهلى المصرى ان ينفذ يوما بيوم اوامر الدفع الصادرة اليه من البنك الاهلى السويسرى .

٦) اذا قل رصيد (الحساب ب) عن ٢٠٠٠٠٠ جنيه مصرى فيقدم البنك الاهلى المصرى — بناء على اعطائه ضمانات مصرفية من بنك من البنوك السويسرية المعتمدة — جنيهات مصرية لتنفيذ اوامر الدفع — ومع ذلك فلا يصح ان تتعدى مدة الضمانة المصرية ستة شهور . واذا لم يتم دفع المبلغ المضمون — بالجنيهات المصرية — قبل ميعاد استحقاق الضمانة المصرفية فينبغى دفع ما يعادل هذا المبلغ بالفرنكات السويسرية فى (الحساب أ) على اساس السعر الرسمى .

٧) يبتدىء سريان هذا الاتفاق من اول ابريل سنة ١٩٥٠ . وينقل رصيد حساب البنك الاهلى المصرى قبل البنك الاهلى السويسرى وكذلك ارصدة حسابات البنوك المعتمدة فى مصر الموجودة فى هذا التاريخ قبل البنوك السويسرية المعتمدة الى (الحساب أ) المفتوح لصالح البنك الاهلى المصرى فى البنك الاهلى السويسرى .

٨) يمكن لاى الطرفين انهاء هذا الاتفاق فى اى وقت وذلك بعد مضى ثلاثة شهور من اعلان الطرف الآخر، غير انه لا يجوز انهاء الاتفاق قبل ٣١ مارس سنة ١٩٥١ .

والمدفوعات المستحقة او المترتبة على ترخيص بالتصدير او بالاستيراد معطى قبل نهاية هذا الاتفاق يمكن تسويتها طبقا لاحكام هذا الاتفاق .

واذا حدث فى نهاية هذا الاتفاق ان كانت هناك سلف مما قدمه البنك الاهلى المصرى بضمان من البنوك السويسرية لم تسو ، فتصرح الحكومة المصرية باستيراد سلع سويسرية خلال الشهور الثلاثة التالية يستعمل ثمنها فى تسوية هذه السلف .

وبعد انتهاء هذا الاتفاق يستمر استعمال المبالغ المقيدة فى الجانب الدائن من (الحساب ب) فى دفع اثمان البضائع المصرية التى يشتريها المستوردون السويسريون .

٩) تتعهد الحكومة السويسرية بالابقاء على النظام السارى فى الوقت الحاضر والذى بمقتضاه ينبغى تسوية حصيلة الصادرات المصرية الاصل الى سويسرا طبقا لاحكام هذا القانون

١٠) تؤلف لجنة مختلطة لمراقبة سير هذا الاتفاق ، ولاتخاذ ما قد يلزم من التدابير لضمان تنفيذ احكامه

عن الحكومة الملكية المصرية

عن حكومة الاتحاد السويسرى

القاهرة فى

« للموضوع بقية »

أثمان الخامات

توالى جريدة Times Review of Industry اصدار قوائم بأسعار السوق . ويتبين من نشرة مايو ان هناك هبوطا مستحبا فى أسعار بعض الحاجيات . فالقطن لاتزال أسعاره فى أرتفاع أما الصوف فقد وصلت أسعاره الى حدها الاقصى . وأما أسعار الجوت فى كلكتا فقد ارتفعت بنسبة ٢٣ ٪ ، ولكن يبدو انه وصل الى القمة ثم بدأ فى الهبوط . كما هبطت أسعار الشيلان وألياف جوز الهند . وبذرة الكتان بشكل ملحوظ . ولا تزال أسعار الجلود فى حدود المعقول ، أما المطاط والصفيح والولفرام — وكلها مواد ذات أهمية استراتيجية — فقد انخفضت اسعارها بشكل ظاهر بعد ما أتمت الحكومة الامريكية سياسة تخزين السلع .

وفى مقال صدر فى نشرة ابريل التى يصدرها بنك اللويدز ، هاجم مستر «أوسكار روبنسون» سياسة الاقبال الشديد على تخزين الحكومة الامريكية للسلع بشكل أدى الى سرعة ارتفاع الاسعار . فلو وزع برنامج اعادة التسلح على ثلاث سنوات بالتساوى لما كان هناك اضطراب اقتصادى فى الاسعار ولقد لام الامريكان على اقدامهم على هذه السياسة ، ولكنه اضاف الى ذلك ، ان من الخطر على الدول الاخرى ان تلقى بدلوها فى هذا التيار . كما انتقد بشدة السياسة النقدية ، حيث يقول : « يتضح لنا من تأثير الارتفاع الحالى فى الاسعار على سلع الاستهلاك ، ان السبب يرجع الى زيادة القوة الشرائية للنقود وبمعنى آخر الى التضخم المالى .

قوانين وقرارات

قرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥١

بالائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ٤٤ من الدستور .

وعلى المادة ١٩ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات وعلى ما رأته الجمعية العمومية لقسمي الرأى والتشريع بمجلس الدولة .

قــرر

مادة ١ — تنشأ بمصلحة الملكية الصناعية ادارة تسمى « ادارة وكلاء البراءات » .

مادة ٢ — يقدم طلب القيد فى سجل وكلاء البراءات الى الادارة المذكورة من نسختين على الاستمارة حرف « ا » المرافق نموذجها وتقوم الادارة بتقديمه الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون المشار اليه .

ويجب ان يشتمل الطالب فضلا عن البيانات الواردة فى المادة الثالثة سالفة الذكر على العنوان الذى يرغب الطالب فى ان ترسل اليه المكاتبات المتعلقة بطلبه .

مادة ٣ — يجوز للادارة تكليف الطالب بتقديم المستندات اللازمة للتحقق من شخصيته او جنسيته او مؤهلاته العلمية .

مادة ٤ — تدرج طلبات القيد بأرقام متتابعة حسب تاريخ ورودها فى دفتر خاص يبين فيه اسم الطالب ولقبه ونوع الجدول الذى يرغب القيد فيه .

مادة ٥ — تشتمل الجداول المشار اليها فى المادة الاولى من القانون سالف الذكر على البيانات الآتية : —

١ — الرقم المتتابع لقيد الطلب فى الدفتر المشار اليه فى المادة السابقة .

٢ — اسم الطالب ولقبه .

٣ — عنوان سكنه .

مادة ٦ — تقدم الطعون فى القرارات الصادرة برفض طلبات القيد من نسختين على الاستمارة حرف «ب» المرافق نموذجها الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون سالف الذكر .

مادة ٧ — يعلن الطالب بقرار لجنة الطعن فور صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول

مادة ٨ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ..

تحريرا فى ٣ من شهر يونيه سنة ١٩٥١

امضاء

(محمود غنام)

طلب قيد فى سجل وكلاء البراءات

انموذج حرف «ا» ت.ص وكلاء البراءات

(١) اسم طالب القيد ولقبه . .

(٢) جنسيته . .

(٣) محل اقامته . .

يوم شهر سنة

(٤) تاريخ ميلاده . . . .

(٥) مؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها والجدول الذى يرغب قيد اسمه فيه حسب مؤهله العلمى .

(٦) العنوان الذى ترسل اليه المكاتبات المتصلة بطالب القيد . .

حضرة المحترم مراقب عام مصلحة الملكية الصناعية

ارجو قيد اسمى فى سجل وكلاء البراءات بالبيانات الموضحة اعلاه .

وتفضلوا حضرتكم بقبول فائق الاحترام . .

تحريرا فى من شهر سنة ١٩

توقيع الطالب

بيانات

خاصة بالادارة

قرار اللجنة . . . .

تاريخ قرار اللجنة . . . .

تاريخ اخطار الطالب . . . .

رقم القيد بالسجل . . . .

تاريخ الطعن . . . .

قرار لجنة الطعن . . . .

مدير ادارة وكلاء البراءات

الطعن امام اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١

اسم الطالب ولقبه ..

تاريخ تقديم طلب القيد .. جدول

تاريخ اعلان القرار لطالب القيد ..

موضوع الطعن (١) . . (اذا رأى الطاعن عدم الاكتفاء بهذا البيان فله ان يرفق مذكرة من نسختين ببيان الاسباب والوقائع المتعلقة بالطعن)

حضرة المحترم مراقب عام مصلحة الملكية الصناعية

انا الموقع على هذا ..

بصفتى . .

أطلب تقديم هذا الطعن الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ .

وتفضلوا حضرتكم بقبول فائق الاحترام . .

تحريرا فى من شهر سنة ١٩٥

تسجيل الاختراعات

تعلن وزارة التجارة والصناعة ان مصلحة الملكية الصناعية قد بدأت من ١٩ يونيه سنة ١٩٥١ فى استلام طلبات تسجيل الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية .

وتلفت الوزارة نظر اصحاب الشأن الى ان التخلف عن تقديم طلبات التسجيل يفقد الاختراع او الرسم او النموذج الحماية القانونية .

كشف رقم ٢

بأسماء وكلاء البراءات

(بالترتيب الابجدى)

الاستاذ احمد محمود فؤاد المحامى
الاستاذ البير اسكندر اكليمندوس المحامى
الاستاذ اميل توفيق دوس المحامى
الاستاذ حامداسعد عاشور المحامى
الاستاذ حسن فريد المحامى
الاستاذ روح اندراوس شخاشيرى المحامى
الاستاذ سابا حبشى باشا المحامى
الاستاذ سامى فهمى ابراهيم المحامى
الاستاذ سليمان محمد سليمان العقاد المحامى
الاستاذ شحاته هارون المحامى
الاستاذ على يوسف السميتى المحامى
الاستاذ لبيب نصرى البرنوطى المحامى
الاستاذ ليونساسامىجاس المحامى
الاستاذ محمد زكى اباظة بك المحامى
الاستاذ مصطفى عبد العزيز احمد الخولى
الاستاذ عبد الحليم احمد الرفاعى
الاستاذ على حسن عبد الرحيم الزيات
الاستاذ محمد رشاد امين حسنين
الاستاذ نعيم زكى محمد عجينة
الاستاذ يوسف محمد مصطفى
الاستاذ ادوارد ديمترى يسى
الاستاذ اسماعيل ابراهيم اسماعيل
الاستاذ امين باسيلى
الاستاذ يوسف جبر وهبة

مبادئ ضريبية

« ليس للجنة الطعن ان تكلف احد اعضائها فحص حسابات الممول ، لان معنى ذلك ان احد الاعضاء يبدى رأيا سابقا فى الطعن ، وهو ما لا يجوز قبل المداولة »

بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٥١ أصدرت لجنة طعن الضرائب الدائرة السادسة برئاسة حضرة القاضى توفيق محمود عبد الحكم وعضوية حضرتى الاستاذين أنور ويصا واحمد عزمى وحضور وديع افندى توفيق سكرتيرا، فى الطعن المقدم من الممول ... وحضر عنه الاساتذة حسن قابيل وحامد عاشور المحاميان ومصطفى شوقى المحاسب ضد مأمورية ضرائب الازبكية وحضر عنها الاستاذ مصطفى دسوقى مأمور الضرائب . قرارا يقضى بندب خبير فى الضرائب من مكتب الخبراء الحكوميين بوزارة العدل تكون مهمته الاطلاع على ملف الطعن وما يقدم اليه من مستندات و . . الخ . وجاء بحيثيات القرار ما يأتى :

ان المجلة ترحب بالمبادىء التى تقابل حضرات القراء من محاسبين ومحامين والتى يرون انها تدعم نظام الضرائب المصرى وتساعد على استقراره

وحيث ان حق اللجنة فى انتداب خبير ثابت من مجموع الاعمال التحضيرية التى لابست تعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لما يلى :

اولا : لقد ورد بتقرير لجنة الشئون المالية بمجلس النواب وهو التقرير الثالث عشر بعد المائة عن مشروع القانون سالف الذكر على المادة ٥٢ م ص ٩ « ويقضى التعديل أن تكون لجان الطعن هى أولى درجات التقاضى وان تختص هذه اللجان بالنظر فى جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة شأنها فى ذلك شأن اية هيئة قضائية اخرى، وذلك بعد ان كانت مجرد هيئة قائمة لاجراء التقدير »

ثانيا : جاء تعليقا على المادة ٥٣ ص ٩ « وترى اللجنة ان يستتبع اعتبار لجنة التقدير كمحكمة ادارية اعلان قراراتها لذوى الشأن (مصلحة الضرائب والممولين)

ثالثا : واضاف تقرير لجنتا المالية والتجارة والصناعة بمجلس الشيوخ وهو التقرير رقم ٤٦ من مشروع القانون المقدم فيما يتعلق بلجان التقدير ص ٥ : « أما من حيث الشكل فهناك خلاف أيضا على العناصر المكونة لهذه اللجان ، أيدخل فيها العنصر القضائى زيادة فى الضمان وكى لا تكون مصلحة الضرائب خصما وحكما ؟ أم تكون من موظفى مصلحة الضرائب أنفسهم الذين اكتسبوا خبرة خاصة ، ولهم المام بالضرائب وتقديرها، مضافا اليهم من يمثلون التجارة والصناعة؟ ولقد اخذ قانون الضرائب الحالى بهذا الوضع الاخير ، وترى الهيئة متفقة مع الحكومة — ادخال العنصر القضائى فى هذه اللجان ، وقد عدلت المادة ٥٠ من القانون تبعا لذلك »

وحيث انه مسترشدين بأن اللجنة ذات اختصاص قضائى ، فبذلك يكون لها حق ندب خبير فى الضرائب . ولا يقترح فى هذا القول بأنه بالهيئة عضوين من مصلحة الضرائب ، اذ فى تكليف أحد اعضائها فحص حسابات الممول ضرورة تقديم تقرير عن نتيجة هذا الفحص وكذا عليه ان يدلى برأيه فيه، فكأنه ابدى رأيا سابقا فى الطعن وهو ما لا يجوز قبل المداولة .

احصائيات

الاحصائيات عظيمة الاهمية فى عالم المال والاقتصاد لانها تدل على الاتجاهات العـــامه للاسواق المالية والتجاريه فضـلا عن دلالنها على أثر مايصـــدر من تشريعات أو قرارات أو يتخذ من علاج لمختلف المشاكل الاقتصاديه • وقراءة الارقام فى مسـألة بالدات قد يؤدى الى نتائج مضللة فيجب أن تقرن بالعـوامل الاخرى وبنواحى النشاط الاقتصـــادى المتعددة • وسنطالع القارىء فى هذا البــاب بكلما تيسر لنا الحصول عليـه من معلومات احصـائية محلية أو دولية • وستلقى الارقام التى تنشر فى هذه الصفحة ضوءا عـلى كثيرمن الابحاث والمقالات التى تحتويها هذه المجلة

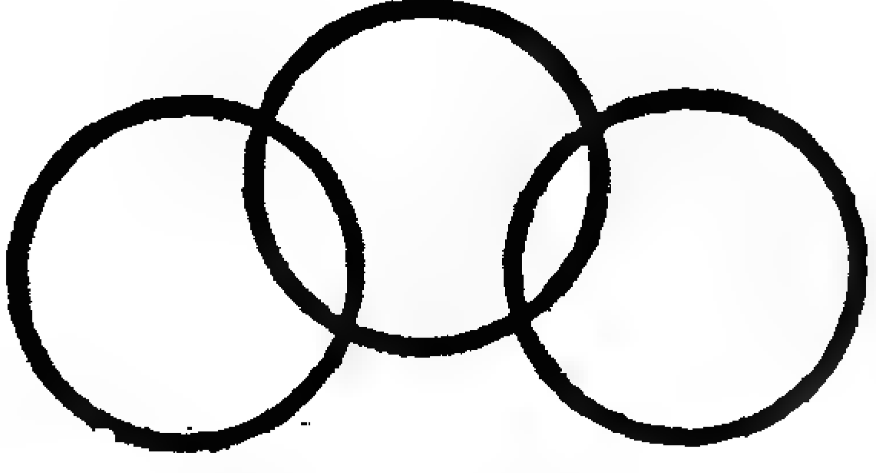
بيان كميات الاقطان التى حلجت فى موسم ١٩٥٠ / ١٩٥١ موزعة حسب الرتب الناتجة من كل صنف

أصناف القطن		جملة القطن المحلوج	توزيع المحلوج على الرتب: من لوميد لينج الى جود فير	أعلى من جود فير الى فولى جود فير	أعلى من فولى جودفير الى جود	أعلى من جودالى جود تو فولى جود	أعلى من جودتوفولى جود الى فولى جود	أعلى من فولى جودالى فولى جود تو اكسترا	أعلى من فولى جود تو اكسترا
كرنك	قنطار	٢٦٣٥٧٠٨	٤٦٦٤٤	٩٦١٣٠	٢٤٥٩٧٠	٥٨٠٦٩٩	٨٠٠٢٧٨	٦٠٢٩٦٥	٢٦٣٠٢٢
	٪	١٠٠	٢	٤	٩	٢٢	٣٠	٢٣	١٠
منوفى	قنطار	٢٢٨٨١٧	٤٢٣٦	٩٨٦٨	٣٥١٥٨	٥٦٩٣١	٧١٦٧١	٣٨٨١٩	١٢١٣٤
	٪	١٠٠	٢	٤	١٦	٢٥	٣١	١٧	٥
جيزة ٣٠	قنطار	١٦٤٤٤٣٦	٣٨١٨٦	٤٤٤٨٤	٣٥٤٣٤١	٥٥٠٢٠٧	٤١٥٥٥١	١٩٢١٩٩	٤٩٤٦٨
	٪	١٠٠	٢	٣٠	٢٢	٣٣	٢٥	١٢	٣
زاجوراه	قنطار	٤٧٠٧٩٢	٢٦٧٢٧	٥٨٣٤٣	١٩٥٣٥٩	١١٥٩٤٧	٥٩٠٦٠	١٥٣٥٦	—
	٪	١٠٠	٦	١٢	٤١	٢٥	١٣	٣	—
اشمونى	قنطار	٣٣١٣٩٨٦	٢٣٧٩١٣	٤٩٦٣٦٢	١٤٦٣٨٢٨	٨٦٨٣٠٢	٢١٥٢٨٧	٣٢١٥٨	١٣٦
	٪	١٠٠	٧	١٥	٤٤	٢٦	٧	١	—
اصناف اخرى	قنطار	٩١٦٧							
الجملة بدون اسكارتو	«	٨٣٠٢٩٠٦							

الاصول والخصوم الرئيسية لبنوك المقاصة
(بملايين الجنيهات نقلا عن نشرة البنك الاهلى المصرى)

	اصــــول				خصــــوم			
في آخر	نقدية وأرصدة مع البنك الاهلى المصرى	صافى الاصول الاجنبية	استثمارات	حوالات مخصومة سلفيات	ودائع: الهيئات العامة	ودائع: جارية اخرى	ودائع: لآجال وللتوفير	ودائع صندوق توفير مصلحة البريد
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
ديسمبر ١٩٤٧	٤٤ر٠	٢٠ر٣	١٥ر٧	٦١ر٣	٦ر٥	١٠٩ر٨	١٥ر٧	٣٢ر٢
يناير ١٩٤٨	٤٦ر٩	٢٢ر٣	١٥ر٧	٥٧ر٦	٦ر٧	١١٠ر٠	١٥ر٥	٣٢ر١
فبراير ١٩٤٨	٤٩ر٠	٢٤ر٢	١٥ر٩	٥٤ر٠	٦ر٦	١١٠ر٩	١٥ر٦	٣١ر٩
مارس ١٩٤٨	٥٢ر٨	٢٩ر٨	١٦ر١	٥٠ر٧	٦ر٧	١١٥ر٢	١٦ر٥	٣١ر٨
ابريل ١٩٤٨	٥٣ر٠	٢٧ر٠	١٦ر٣	٤٩ر٣	٦ر٩	١١٣ر٥	١٥ر٧	٣١ر٥
مايو ١٩٤٨	٥١ر١	٢٥ر٨	١٥ر٦	٤٩ر٢	٧ر٠	١٠٨ر٦	١٤ر٦	٣٠ر٤
يونيه ١٩٤٨	٥٦ر٢	٢٤ر٨	١٦ر٨	٤٦ر٣	٧ر٢	١١١ر١	١٤ر٧	٢٩ر٩
يوليه ١٩٤٨	٥٨ر٦	٢٤ر٩	١٥ر٥	٤٥ر٨	٧ر١	١١١ر٨	١٥ر٢	٢٩ر٦
اغسطس ١٩٤٨	٦٢ر٠	٢٤ر١	١٤ر٢	٤٤ر٧	٧ر١	١١١ر٥	١٥ر٧	٢٩ر٤
سبتمبر ١٩٤٨	٦٠ر٤	٢١ر٤	١٤ر٧	٥٣ر١	٧ر٣	١١٦ر٩	١٥ر٩	٢٩ر٢
اكتوبر ١٩٤٨	٤٩ر٠	١٩ر٧	١٤ر٠	٦٢ر٦	٧ر٧	١١٠ر٥	١٦ر٠	٢٩ر٢
نوفمبر ١٩٤٨	٤٧ر٠	١٦ر١	١٥ر٤	٦٩ر١	٧ر٩	١١١ر٥	١٦ر٣	٢٩ر٣
ديسمبر ١٩٤٨	٤٨ر٤	١٣ر٤	١٣ر٧	٧٥ر١	٨ر١	١١٥ر١	١٧ر٧	٢٩ر٨
يناير ١٩٤٩	٤٢ر٥	١٦ر٥	١٤ر٥	٧٨ر٣	٨ر٠	١١٦ر٣	١٨ر٢	٢٩ر٧
فبراير ١٩٤٩	٣٨ر٩	١٦ر٧	١٧ر٣	٧٢ر١	٦ر٦	١٠٩ر٧	١٩ر٠	٢٩ر٧
مارس ١٩٤٩	٤٢ر٧	١٥ر٥	١٨ر١	٦٦ر٢	٦ر٥	١٠٧ر٢	١٩ر٠	٢٩ر٧
ابريل ١٩٤٩	٤٠ر٧	١٤ر٧	١٧ر٧	٦٥ر٦	٦ر٥	١٠٤ر٢	١٨ر٥	٢٩ر٨
مايو ١٩٤٩	٤٥ر٥	١٤ر٨	١٨ر٠	٥٩ر٢	٦ر٥	١٠٢ر٦	١٨ر١	٢٩ر٨
يونيه ١٩٤٩	٤٨ر١	١٤ر٣	١٨ر٢	٥٥ر٤	٦ر٦	١٠٢ر٦	١٨ر٦	٢٩ر٤
يوليه ١٩٤٩	٥٦ر٢	١٥ر٤	١٦ر٩	٥١ر٣	٦ر٦	١٠٤ر٠	١٧ر٤	٢٩ر٥
اغسطس ١٩٤٩	٥٧ر١	١٤ر٢	١٧ر٨	٤٩ر٧	٦ر٨	١٠٣ر٤	١٨ر٧	٢٩ر٢
سبتمبر ١٩٤٩	٥٢ر١	١١ر٣	١٧ر٣	٥٣ر٤	٦ر٧	١٠١ر٩	١٧ر٩	٢٩ر٠
اكتوبر ١٩٤٩	٣٨ر٤	١٠ر٤	١٦ر٦	٧٤ر٨	٧ر١	١٠٥ر٣	١٨ر٣	٢٩ر١
نوفمبر ١٩٤٩	٢٨ر٣	١٠ر٨	١٧ر١	٩١ر٠	٧ر٢	١٠٨ر٧	١٩ر١	٢٩ر٥
ديسمبر ١٩٤٩	٢٨ر١	١١ر١	١٣ر٩	٩٧ر٦	٦ر٧	١٠٨ر٧	٢٠ر٥	٣٠ر٠
يناير ١٩٥٠	٣٢ر٥	١١ر٥	١١ر٨	٩٦ر٨	٦ر٧	١١٠ر٣	١٩ر٧	٣٠ر٢
فبراير ١٩٥٠	٣٣ر٥	١٢ر٧	١٠ر٩	٩٠ر٥	٦ر٦	١٠٦ر١	٢٢ر٠	٣٠ر٤
مارس ١٩٥٠	٣٩ر٧	١١ر٧	١٠ر٤	٨٢ر١	٦ر٩	١٠٥ر٥	٢١ر٢	٣٠ر٣
ابريل ١٩٥٠	٤٣ر٤	١١ر١	١٠ر٨	٧٦ر٧	٧ر٠	١٠٥ر٧	٢١ر٣	٣٠ر٢
مايو ١٩٥٠	٤٧ر٠	١١ر٧	١١ر٢	٧١ر٢	٧ر١	١٠٤ر٥	٢١ر٥	٣٠ر٠
يونيه ١٩٥٠	٤٩ر٧	١٢ر٧	١٤ر٢	٧٠ر٤	٧ر٠	١١٠ر٠	٢٢ر٣	٢٩ر٧
يوليه ١٩٥٠	٤٨ر٣	١٢ر٣	١٤ر٧	٦٨ر٧	٧ر١	١٠٦ر٤	٢٢ر١	٢٩ر٢
اغسطس ١٩٥٠	٤٩ر٧	١٤ر٧	١٦ر٤	٦١ر٣	٧ر٥	١٠٣ر٧	٢٢ر٠	٢٨ر٨
سبتمبر ١٩٥٠	٣٣ر٧	١٠ر٩	١٥ر٦	٨١ر٦	٧ر٦	١٠٢ر٣	٢٢ر٥	٢٨ر٧
اكتوبر ١٩٥٠	٢٥ر٨	٩ر٦	١٣ر٢	١٠٥ر٧	٨ر١	١٠٣ر١	٢٢ر٣	٢٨ر٩
نوفمبر ١٩٥٠	٣٣ر٦	٩ر١	١١ر٥	١٠٤ر٢	٨ر١	١٠٣ر٤	٢٣ر٩	٢٩ر١
ديسمبر ١٩٥٠	٣٦ر٢	٨ر٤	٩ر٥	١٠٩ر١	٦ر٨	١٠٦ر٣	٢٦ر٣	٢٩ر٧
يناير ١٩٥١	٣٨ر٧	٨ر٤	٩ر٦	١٠٨ر٩	٧ر٩	١٠٩ر٤	٢٥ر٥	٢٩ر٧
فبراير ١٩٥١	٤٣ر٣	٩ر٨	١٠ر٢	١٠٧ر٣	٧ر٨	١١٣ر٨	٢٤ر٩	
مارس ١٩٥١	٤٧ر٧	١١ر٢	١٠ر٩	٩٥ر٠	٦ر٨	١١١ر٠	٢٦ر٥	
ابريل ١٩٥١	٤٨ر٢	١١ر٨	١٠ر٩	٨٩ر٤	٧ر٦	١١٠ر٥	٢٥ر٠	

التعـــاون



وتعاونوا على البر والتقوى

نظام اقتصادى نشأ وليد الحاجة ونما وترعرع حيثما سادت الازمات أو عم الغلاء فهو الملجأ الامين الذى يلجأ اليه أفراد الشعوب للتخلص من الضائقات التى تحل بهم

وانه لنظام وسط بين الرأسمالية والاشتراكية يمكن الافراد من جماهير المستهلكين مهما قلت مواردهم من تملك المؤسسات والمصانع والمتاجر التى تمونهم بالسلع المختلفة ويوفر عليهم الالوف من الجنيهات التى كانت ستذهب لجيوب الوسطاء

هو نظام شعبى ديموقراطى فى نموه وانتشاره الحد من المساوىء التى تؤخذ على الرأسمالية المطلقة كما أن فيه الوقاية من النظم الشيوعية الهدامة فهو خلاصة النظامين تجمعت مزاياهما فيه واضحة ملموسة وسلم من نقائصهما فخرج نظاما فريدا فى تجدده للنفع العام ممتازا فى استعداده لخدمة الناس اجمعين .

الجمعية التعاونية للبترول





تهانينا القلبية الى المليك المحبوب والشعب المصرى المجيد بمناسبة عيد الفطر المبارك



محلات شيكوريل الكبرى
شركة مساهمة مصرية

*

البنك العربى
شركة محدودة الاسهم
يؤدى جميع أعمال البنوك

*

شركة الجابرى
٥١ شارع ابراهيم باشا بالقاهرة
و١٥ شارع سيزوستريس
باسكندرية ـ توكيلات
فبارك ـ استيراد ـ تصدير

*

الشركة المساهمة المصرية للاحذية
باتا
بالإسكندرية

*

شركة أولاد عبد الدايم
للتجارة والمقاولات
شارع المديرية بطنطا ـ ت٤٢٤

*

شركة
سجاير نسطور جاناكليس
ش ٠ م ٠ م

*



فيليبس أورينت
ش ٠ م ٠ م

*

ميخائيل عبد المسيح غبريال
تاجر مصوغات ومجوهرات
بميت غمر تليفون ٦٣

*

محلات ملابس
اسكندر ج ٠ افيرينو واخوته
مصر والاسكندرية

*

البنك العقارى المصرى
ش ٠ م ٠ م ٠
٣٥ شارع عبد الخالق ثروت باشا

*

الشركة المصرية
لغزل ونسج الصوف
ش ٠ م ٠ م ٠

*

أحمد مصطفى الشيتى بك
شارع الخان ت ٦٥٩



الجمعية التعاونية للبترول

*

شركة مصر للتمثيل والسينما
ش ٠ م ٠ م
احدى مؤسسات بنك مصر

*

شركة مصر للتامين
أضخم شركة للتامين
فى الشرق الأوسط

*

محلات جاتينيو
شارع محمد بك فريد
القاهرة

*

شركة فرغلى للاقطان
والاعمال المالية
الاسكندرية

*

عبد الحميد بك كازرونى
سجاد عجمى
٢٢ شارع قصر النيل بمصر



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٩ — ١٥ يولية ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن ١٠ قروش

فرصة لايجوز تضييعها

احس المسئولون منذ زمن طويل بأهمية دراسة المشروعات اللازمة لنهضة البلاد سواء أكانت فى ميادين الصناعة والتجارة أم فى الرى والصرف والطرق أم كانت خاصة بمسائل الصحة والتعليم والدفاع وما اليها من مرافق

وقد سبقتنا كثير من البلاد الى مثل هذه المشروعات الشاملة ونسقت بينها وحددت فترة لتنفيذها على مراحل وقرنت هذه المشروعات بالفترة اللازمة لتنفيذها ، فقيل مشروعات الخمس سنوات ، أو العشر سنوات مثلا . وكان الدافع على هذا الجمع بين المشروعات وتحديد مدة لتنفيذها عاملين : أولهما أنها مشروعات تتكلف مبالغ طائلة لايمكن تدبيرها فى ميزانية سنة واحدة . وثانيهما انها مشروعات متكاملة تهدف الى النهوض بالمرافق العامة فالتنسيق بينها ضرورى .

وقد أخذت مصر بهذا التقليد فأعدت برنامجا حددت لتنفيذه خمس سنوات وضمنته العديد من المشروعات غير انه على الرغم من مرور وقت طويل على اعداد البرنامج لايزال الكثير من هذه المشروعات غير مدروس دراسة كافية بحيث يمكن القول انه أصبح معدا للتنفيذ .

وقد ترتب على ذلك ان تعثر تنفيذ البرنامج ومرت السنوات دون أن نبلغ الغاية المطلوبة من دفع عجلة الاصلاح بسرعة . ولعل السبب فى عدم استكمال دراسة بعض هذه المشروعات يرجع الى نقص الايدى الفنية الخبيرة بالمشروعات الكبرى . وأمامنا فرصة لايجوز تضييعها هى الاستفادة من المعاونة الفنية التى تمنحها منظمات هيئة الامم المتحدة للدول التى تطلبها والاستعانة بآراء الخبراء حيث يوجدون والاستفادة من هؤلاء الخبراء ضرورية . لا من حيث قيامهم ببحث المشروعات واعدادها فحسب ، بل ومن حيث اقتراح الوسائل الفنية للتنفيذ ومعرفة نفقات كل منها اجمالا ، ونفقات الوحدة المفردة فى كل منها .

ولا يضيرنا أن نستعين بخبرة غيرنا من الامم فليس فى ذلك مايقلل من قيمة خبرائنا ورجالنا الفنيين وليس علينا من بأس أن نفيد من روح التعاون الدولى التى تتيحها منظمات الامم المتحدة أو غيرها ، سيما ونحن لسنا ملزمين بالاخذ بمشورتهم .

أحمد عنان



نذير لعله يوقظ

تعد مصر فى مقدمة البلاد التى يتزايد فيها السكان بنسبة أكثر من غيرها ، كما تعد فى مقدمة البلاد التى ينحط فيها مستوى المعيشة باستمرار وبنسبة أكثر من غيرها . وكان من مقتضى نسبة زيادة السكان المرتفعة أن ننهض الى زيادة الانتاج الاهلى والبحث عن موارد جديدة للثروة ولكننا نكتفى بأن نتناسل ونتكاثر ونزيد من فقرنا وجهلنا ومرضنا كأننا نعتقد ان السماء تمطر ذهبا . وهى قد أمطرتنا بالفعل ذهبا فمنحتنا أرضا خصبة وفيرة الخيرات وجوا معتدلا ومركزا جغرافيا ممتازا وانتظرت منا أن نعمل ولكننا آثرنا الخمول والتهاون والكسل .

على حدودنا شبه جزيرة سينا ، أرض غنية بالمعادن تهطل فيها أمطار غزيرة لو استعمرناها لدرت علينا الخير واستوعبت جزءا كبيرا من سكان البلاد المتزايدين ، ولكننا نتركها قاحلة جرداء وندع لاسرائيل حجة علينا فهى تقول ان هذه المنطقة لو أعطيت لها لحولتها الى جنان ناضرة وأرض معمورة وتتعجب لماذا تتمسك بها مصر وتتساءل هل هى مجرد حارسة للقفار والخراب والصحارى لاتعمرها ولاتدع غيرها يعمرها !

اننا لانفهم منطق العصر الحديث وسنظل عبيدا لعقلية قديمة عفى عليها الزمن .. ان المنطق الذى يفهمه العالم المتحضر اليوم ان الدولة التى لاتعرف كيف تستغل مواردها يجب أن تتخلى عنها لمن يعرف كيف يستغلها فالعالم اليوم وحدة متكاملة وموارده يجب أن تستغل الى أقصى الحدود ، لان الوسيلة الوحيدة للرخاء والتقدم هى العمل على الانتفاع بكل ماوهبته الطبيعة ، فمالم نؤمن بهذا الفهم ومالم ننهض باثبات جدارتنا بتملك أراضينا واحسان الانتفاع بها فلن يجدينا فى الاحتفاظ بها ماحذقناه من سفسطة وجعجعة لاتغير من الواقع شيئا .. مالم نفكر بعقلية جديدة وننفض عن كواهلنا ميراث القرون الاولى من الكسل والتهاون والتواكل فان استقلالنا لن تحفظه وثيقة من الوثائق ولامعاهدة من المعاهدات ولاخطبة من الخطب مهما يبلغ اعجازها ، ولابيان من البيانات مهما يكن مافيه من لفظ ساحر وعبارة جميلة .

ان ملكيتنا لارض سينا لايسندها غير الوضع الجغرافى فمالم يسندها مصريون يسكنونها ومصريون يستغلونها ويستخرجون كنوزها ويحولونها الى أرض صالحة فاننا لن نطمئن الى انها ستظل فى أيدينا أبدا . ولعلنا لانعرف ان بعض الدول قد علقت الملكية الفردية على حسن استغلال العقار المملوك وأجازت نزع ملكيته اذا كان المالك مهملا أوعاجزا عن استغلاله . ومايصح على الملكية الفردية ليس من المستبعد أن يصح يوما من الايام على ملكية الدول .

اننا لن نكون صالحين فى الاخذ بنصيبنا فى هذا العصر الذى نعيش فيه مالم ندرك عمق التطور الذى يصيبه فى كل شىء . وهذا نذير ندق ناقوسه للحكومة وللشعب عسى أن يوقظ النائمين

شىء يؤسف له

زار مصر أخيرا مندوبو بنك التعمير الدولى لبحث المشروعات العمرانية التى تقترحها مصر لزيادة رخائها ورفع مستوى الحياة بين أهلها ، ومما يؤسف له ان هؤلاء المندوبين حينما سألوا المختصين فى مختلف الوزارات والمصالح عن هذه المشروعات لم يتلقوا غير بيانات عامة لاتدل على دراسة كاملة مستوعبة ماحملهم على رد هذه المشروعات وطلب بيانات مفصلة .

ومما يدعو الى مزيد من العجب والدهشة أن يحصل هذا بينما تتحدث الصحف منذ سنوات وتنقل عن الوزراء ووكلاء الوزراء أنباء عشرات المشروعات ، وتؤكد انها معدة للتنفيذ وان دراستها قد استكملت من جميع النواحى . ولاتفسير لذلك الا ان هؤلاء المتحدثين الى الصحف كانوا يقصدون الى الدعاية وكسب تصفيق الجماهير أكثر مما يقصدون الى الاصلاح فى حقيقته .

ولو أحصينا ماتحدثت عنه الصحف فى الخمس سنوات الاخيرة من مشروعات قالت انها أصبحت فى طريق التنفيذ لاعتقدنا ـ اذا صدقنا ماقيل ـ ان مصر ستصبح فى فترة قصيرة من الوقت فى مقدمة بلاد العالم حضارة ورقيا ، ولكن قراء الصحف . لسوء حظ هواة الدعاية ـ قد أدركوا لكثرة ماسمعوه وقرأوه من وعود لم يتحقق منها شىء قيمة هذه الانباء وأصبحوا يمرون عليها مر الكرام ويهزون أكتافهم سخرية واستهزاء .

وانه لمما يحزن حقا ، أن تؤخذ قضايا الاصلاح وسيلة للدعاية ، وان تكون أنشط الوزارات والمصالح أكثرها اعلانا فى الصحف ، وكأنها تحسب ان مجرد الاعلان كاف لتحقيق الاصلاح المنشود .

ولعلنا نذكر جميعا ماكتب ونشر منذ سنوات عن مشروع وادى الريان بحيث أحسسنا انه لايحول بينه وبين التنفيذ غير ان يرصد المال ولكن لعلنا أو لعل الكثير منا لايعرفون ان خبراء بنك التعمير الدولى حينما طلبوا البيانات الكافية عن هذا المشروع من الجهات المختصة قيل لهم انه لايمكن اعدادها قبل ستة أشهر

فيم ، اذن كانت ضجة الصحف وكان الاعلان وكانت الدعاية ؟؟ ألم يكن خيرا من هذا العبث أن يعكف المختصون على دراسة المشروع واعداد مايتطلبه من بيانات ووثائق وأرقام . اذن لانقذنا أنفسنا وأنقذ خبراؤنا وفنيونا أنفسهم من مثل الموقف الذى اضطروا اليه أمام الخبراء الاجانب !

ثم ماذا يقولون عنا ؟ هل يقولون اننا شعب جاد أم هازل هل يقولون اننا نقصد الى الاصلاح فى جوهره أم فى مظهره وأى اثر يبقى فى نفوسهم بالنسبة الى مصر ونهضتها وأهلها وحكومتها وخبرائها وفنييها ؟

تعقيب

عزيزى رئيس التحرير ..

نشرتم مشكورين فى العدد الثامن كلمة « لباحث » جليل ضمنها « ملاحظات على ملاحظات » كنت قد أبديتها فى شأن بيان السياسة المالية العامة ولا يسعنى ازاء الاطراء الذى استهل به « الباحث » عبارته الا أن أقدم له عظيم شكرى والا أن أبادله تقديرا بتقدير .

على اننى أعتب عليه اذ يلومنى على غموض جملة كنت أظنها واضحة لا يزعزعها تأويل . يلومنى حضرته على قولى « ان استخدام الارصدة لا بد أن يؤدى مباشرة الى تفاقم التضخم » فهو يؤكد والحق ما يؤكده ـ بأن استخدام الارصدة معناه فى آخر الامر عجز فى الميزان الحسابى وهذا من أهم العوامل الانكماشية .

ولكن حضرته أسقط من حسابه أننى استعملت لفظ « مباشر » وكنت أقصد من ورائها ابراز ناحية مشهورة فى نطاق التحليل العلمى ، ألا وهى ناحية الاثر القصير المدى .

ولا يخفى على حصافة « الباحث » ان الوقائع الاقتصادية قد تتمخض عن نتائج مباشرة (أو قصيرة المدى) تختلف فى مظاهرها عن النتائج النهائية بسبب الظروف والملابسات أو بسبب تأخر رد الفعل فى ناحية عنه فى نواحى أخرى .

فالذى أردت أن أقرره فى عبارتى انما يتعلق بالاثر المباشر الذى يحدثه استخدام الارصدة . فالمفروض أن هذا الاستخدام مقترن بتوسع فى جانب الطلب أيا كان الدافع عليه . واستخدام الارصدة أيضا قرينة على زيادة التداول سواء عن طريق الاضافة الى كمية النقود أم عن طريق زيادة حركة التداول .

وفى جميع هذه الاحوال يكون استخدام الارصدة فى نتائجه الاولى مؤديا الى تفاقم التضخم .

ومع كل ذلك فأنا لم أنكر أن استخدام الارصدة يقترن عادة بعجز فى الميزان الحسابى مما يؤدى بدوره الى حالة أنكماش أن لم تتدخل عوامل تضخمية أخرى . فقد أردفت جملتى التى يعترض عليها الباحث بهذه العبارة ولكنه ـ أى استخدام الارصدة ـ يؤدى بعد فترة الى ضغط التضخم اذا ساعد على الاسترداد من استيراد السلع الانتاجية وقوى دعائم الانتاج القومى .

أفبعد هذا يأخذ على حضرة الباحث انى أفضل صياغة آرائى أحيانا فى ثوب براق حتى وان كان ذلك على حساب الحقائق المجردة ؟ .

دكتور محمد على رفعت

***

اسماعيل صدقى باشا

لا يسع المحرر أن يفعل بمناسبة مرور عام على وفاة صدقى باشا ذكرى هذا الاقتصادى العظيم ـ بل ذكرى أستاذ الجيل فى علم المال .

ولئن كان صدقى باشا قد تعرض فى حياته لمعارضة المعارضين ونقد الكثيرين ـ فلعله بعد مماته قد ظفر بما يشبه تقدير الناس أجمعين .

وكأنما شاءت الظروف أن تثبت صدق نظرياته وصحة نبوآته ليفوز بالتقدير الكريم والترحم والتكريم .

ولست أعرف انسانا امتاز فى حياته بحب بعض الخاصة أكثر الحب وبغض الكثرة أكثر البغض قدر ما أعرف عن صدقى باشا . ولكنه وقد فارق الدنيا ، أسعفته المقادير بعد وفاته ، بما لم تسعفه به فى حياته ، من تحقيق تكهناته ، فاستوى الجميع يترحمون عليه ويحمدون بعد النظر اليه

كان صدقى باشا أستاذ الجيل فى المال والاقتصاد عن جدارة واستحقاق فما أخلقه بالذكرى والتقدير من كل متصل بالناحية المالية والشئون الاقتصادية

ميزانية الاسرة المصرية بالقاهرة عام ١٥٩١

قامت جمعية الابحاث الاحصائية بكلية التجارة ، جامعة فؤاد الاول ، تحت اشراف الاستاذ الدكتور حسن حسين ، بجمع بيانات تفصيلية فى كراسات وزعتها على ١٣٠٠ أسرة منتقاة يتراوح دخلها الشهرى بين ٥ و٢٥ جنيها ، عن أنواع الاشياء التى تستهلكها تلك الاسر وكمياتها خلال شهر كامل ، وذلك للمساعدة على انشاء رقم قياسى لنفقة المعيشة .

وحتى يتم تبويب البيانات الواردة بهذه الكراسات جميعها للحصول على نتائج نهائية ، رؤى أخذ عينة عشوائية منها للوصول الى نتائج أولية . وقد وجد من هذه العينة أن توزع المصروف الشهرى الكلى على أوجه الانفاق المختلفة كان فى المتوسط كالآتى :

٤٥ ٪ للطعام
١٦ ٪ للمسكن
٦ ٪ للمواصلات والملاهى
١٣ ٪ للكساء
١٧ ٪ للمصروفات المنزلية الاخرى والعلاجية
٣ ٪ للمصروفات



البحث فى اقامة صناعات جديدة

قررت وزارة الاقتصاد الوطنى تأليف لجنة لوضع الوسائل الكفيلة بادخال واقامة بعض الصناعات الحربية فى مصر وبخاصة صناعة انتاج الصودا الكاوية بأساليب حديثة واطارات السيارات وأنابيبها الهوائية وغزل ونسج الخيوط الرفيعة • وورق الصحف والكتابة وذلك لتوفير بعض المنتجات التى تحتاج اليها البلاد فى الظروف الحالية

نقل رؤوس الاموال الامريكية للخارج

تنص التشريعات الامريكية على فرض ضريبة مرتفعة تبلغ حوالى ٤٠٪ على رأس مال الشركات الامريكية التى تندمج فى شركة أجنبية •

والمعروف ان هذه التشريعات محل مراجعة الحكومة الامريكية فى الوقت الحاضر •

الحجاز ترفض اعفاء البواخر المصرية من رسوم الموانى

سبق أن طلبت الحكومة المصرية من المملكة العربية السعودية اعفاء السفن المصرية من رسوم الموانىء • وقد تلقت وزارة الخارجية من القائم بأعمال المفوضية المصرية فى جدة كتابا يشير فيه الى عدم موافقة الحكومة السعودية على اعفاء السفن المصرية من هذه الرسوم

عطاءات الشركات الالمانية فى مناقصة كهربة خزان اسوان

طلبت الحكومة الالمانية من مراقبة النقد بوزارة المالية ، اعتماد خطابات الضمان التى تقدمها الشركات الالمانية عن عطاءات كهربة خزان اسوان ، وذلك لمدة خمس سنوات ، وهى المدة المحددة لانتهاء توريد الاجهزة والآلات فى هذه المناقصة ، حتى تتمكن الشركات الالمانية فى حالة رسو العطاء على احداها من تنفيذ عطائها

وقد وافقت مراقبة النقد على هذا الطلب

توحيد الموازين والمكاييل واستخدام الوحدات الفرنسية

وافقت لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ على مشروع القانون الذى أعدته وزارة التجارة والصناعة لتنظيم الموازين والمكاييل المصرية وتحويل وحدتها الى الوحدة المترية • وقد أدخلت اللجنة تعديلا على هذا المشروع وذلك باطالة المهلة المحددة لتحويل وحدة الموازين المصرية الى الوحدة الفرنسية وذلك بجعلها خمس سنوات بدلا من سنتين على أن يجوز خلال تلك الفترة استخدام الوحدتين المصرية والفرنسية •

ومما يذكر ان مشروع وزارة الخارجية حدد هذه المهلة بسنة واحدة غير ان مجلس النواب أطال هذه المهلة الى سنتين •

٤٥ ألف بالة قطن أمريكي لاسبانيا

تلقت وزارة الاقتصاد الوطنى من السفارة الملكية بمدريد تقريرا جاء فيه ان وزارة الزراعة الامريكية قررت تخصيص ٤٥ ألف بالة من القطن الامريكى لاسبانيا وذلك فى المدة الواقعة بين أول أغسطس وبين ٣٠ نوفمبر من العام الحالى ، تنفيذا لبرنامج مارشال •

وجاء فى هذا التقرير ان اسبانيا تستورد الآن سنويا من أمريكا كمية من القطن تتراوح بين ١٠٠ ألف و ١٢٠ ألف بالة من القطن ، وكانت هذه الكمية تصل قبل الحرب الاخيرة الى حوالى ٢٠٠ ألف بالة

صنع عبوات منتجات معامل الظهران فى مصر

اتفقت شركة البترول العربية الامريكية مع شركة سكونى فاكوم على أن تقوم الاخيرة بصنع عبوات البترول « الصفيح » اللازمة لتعبئة منتجات معامل تكرير البترول فى الظهران فى مصر ، على أن تقوم الشركة الاولى بتوفير ألواح الصفيح اللازمة لهذا الغرض من أمريكا برسم الترانسيت

صعوبة نقل مجلس ادارة شركة سكونى فاكوم لمصر

بلغ التقدير السنوى لموجودات شركة سكونى فاكوم فى عام ١٩٥٠ حوالى ٠٠٠ر٠٠٠ر١٧٢ر١ دولار منها ٠٠٠ر٠٠٠ر٩٠٧ دولار فى أمريكا و٩٧ مليون دولار فى الشرق الاوسط ولذلك فان وضع الشركة لا يسمح بنقل مجلس ادارة الشركة الى مصر• ولذلك اتجه البحث الى تأليف شركة مساهمة مصرية تقوم باستغلال نشاط الشركة الحالى ، وذلك بعد تذليل بعض الصعوبات الخاصة بالتشريعات المصرية والامريكية

الاعتذار عن الاشتراك فى معرض دولى بجنوب أفريقيا

اعتذرت وزارة التجارة والصناعة عن الاشتراك فى المعرض المزمع اقامته فى جنوب أفريقيا فى الاشهر القادمة لضيق الوقت

الاعتذار عن الاشتراك فى معرض فرانكفورت

تقرر الاعتذار عن الاشتراك فى معرض الخريف الدولى المزمع اقامته فى مدينة فرانكفورت خلال شهر سبتمبر القادم

استغلال القصدير الخام

تحدد يوم ٢١ يوليو القادم موعدا لفتح مظاريف مناقصة استغلال خام معدن القصدير فى مناطق العجلة والمصارك والنوبيع بالصحراء الشرقية

تشجيع بيع المنتجات المصرية بالدولار

قررت المراقبة العامة للاستيراد السماح لمن يبيع سلعا غير دولارية بدولارات أو من يبيع أقطانا مصرية الى أمريكا زيادة على الحصة المخصصة للاقطان المصرية فى استعمال ٣٠٪ من الدولارات التى يحصل عليها فى استيراد السلع المحددة فى كشف حساب التصدير بمعرفته

مبادلة صوف بآلات أمريكية

تبحث مصلحة الصناعة فى طلب تقدم به أحد مصانع غزل ونسج الصوف لتصدير ٢٠٠ طن من الصوف الابيض والكبريتى الى أمريكا ، مقابل استيراد آلات لتجديد هذا المصنع

مليون طن حديد خردة فى مصر

قررت لجنة الحديد الخردة المشكلة بوزارة المالية لبحث تصدير هذا الحديد الى الخارج الاستعلام من راغبى تصدير هذا الحديد ، عن مقادير الخردة الموجودة فى حيازة كل منهم ومكان تخزينها ليتسنى معاينتها ٠ وقد تلقت اللجنة عدة اخطارات من التجار تشير الى أن جملة الموجود من هذا الحديد يبلغ مليون و ١٠٠ ألف طن موجودا بمناطق متفرقة فى الصحراء الغربية والشرقية ومدينتى القاهرة والاسكندرية وبعض بلاد الوجه البحرى

محصول القمح الجديد

تقدر وزارة الزراعة جملة المساحة التى زرعت قمحا هذا العام بحوالى ١ر٤٩٦ر٥٧٥ فدانا مقابل ١ر٣٧١ر٩٩٧ فدانا فى العام الماضى وتقدر جملة المحصول الجديد بحوالى ٧ر٩٦١ر٠٠٠ أردب مقابل ٦ر٧٨٥ر٠٠٠ أردب فى العام الماضى

استغلال نطرون الدلنجات ووادى المطامير

رست المزايدة التى أشهرتها مصلحة المناجم لشئون المعادن لاستغلال النطرون من طرانات مركزى الدلنجات ووادى المطامير ولمدة عشر سنوات على شركة البحيرة وهى الشركة الوحيدة التى تقدمت فى هذه المزايدة

أمريكيون يساهمون فى مصنع بسكوت مصرى

وافقت الجهات المختصة على السماح لاحدى الشركات باستيراد آلات لصناعة البسكوت يبلغ قيمتها ١٥ ألف دولار دون تحويل قيمتها ، اذ ان هذا المبلغ دفعه بعض المساهمين الامريكيين فى هذه الشركة

استكمال حاجة البلاد من السماد

اقترحت وزارة التجارة والصناعة على بنك التسليف الزراعى والتعاونى اجراء مناقصة عالمية لاستيراد كميات من السوبر فوسفات الجيرى وذلك لاستكمال حاجة البلاد منه والتى تقدر بحوالى ١٣٠ ألف طن هذا العام

ابقاء رسم البندول على الغزل

كانت وزارة التجارة والصناعة قد طلبت من وزارة المالية الغاء تحصيل رسم البندول على خيوط الغزل القطنية وذلك لخفض تكاليف انتاج الاقمشة الشعبية ٠ وقد علم مندوبنا ان وزارة المالية لم توافق على الغاء هذا الرسم اذ يبلغ مجموع ماتحصله الخزانة العامة من هذا الرسم ١٠٠ ألف جنيه سنويا وهو يعد موردا من الموارد المخصصة لخفض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات التموين ٠ ولما كانت تلك الموارد قد أصبحت فى مجموعها لاتكفى لسد مصروفات خفض تكاليف المعيشة حيث يزيد تقدير المصروفات التموينية على ايراداتها بنحو ١١ر٩٢٦ر٩٠٠ جنيها فقد رأت وزارة المالية انه لايتسنى والحاجة هذه انقاص الموارد التموينية بالغاء رسم البندول

قيود الحجر الصحى تخفيفها على البواخر المصرية

قررت مصلحة الحجر الصحى تخفيف قيود الحجر الصحى على البواخر المصرية وذلك باتباع نظام الافراج اللاسلكى عن البواخر المصرية بحيث تتمكن هذه البواخر عند دخولها الى الموانىء المصرية من التوجه الى الارصفة مباشرة دون الانتظار فى الميناء الخارجية ، حتى يتم الكشف الطبى على ركابها وذلك تمشيا مع سياسة الحكومة فى تشجيع الاسطول المصرى وتدعيمه

وقاية العمال من الضوء الساطع أو الوهج أودرجات حرارة مرتفعة

أصدر معالى وزير الشئون الاجتماعية قرارا يلزم أصحاب المصانع بحجب مصادر الضوء القوى أو المواد المتوهجة أو اللهب عن العمال ، واذا لم يتيسر ذلك وجب عليهم تزويد العمال بنظارات مناسبة من زجاج معتم اللون لكل عامل وان تكون الحواجز المستعملة لحجب الضوء المحتوى على أشعة فوق البنفسجية وزجاج النظارات المستعملة لهذا الغرض من مواد لاتسمح بمرور هذه الاشعة

تصدير واستيراد

وقف تصدير الورق الكرتون

بمناسبة استحكام أزمة الورق فى مصر وارتفاع أسعاره فى الاسواق العالمية تقرر ايقاف تصدير الورق والكرتون الى الخارج

مصادرة بضائع مستوردة

قررت مصلحة الجمارك مصادرة بعض الطرود التى وردت الى مصر ومضى عليها أكثر من عام دون أن يتقدم أصحاب لسحبها

تدهور حركة تصدير السجاير المصرية للسودان

تدهورت حركة تصدير السجاير المصرية الى السودان فى السنوات الاخيرة ، اذ انخفضت من ٩٤ر١٥٧ كيلو من السجاير فى عام ١٩٣٨ الى ١٢ر٢٢٥ كيلو جرام فى عام ١٩٤٨ ويرجع ذلك الى المنافسة الخطيرة التى تصادفها السجاير المصرية من السجاير الانجليزية

دمغ الحقائب الجلدية المصدرة بعبارة صناعة مصرية

وافقت وزارة التجارة والصناعة على السماح لاحدى شركات الطيران العالمية بتصدير ألف حقيبة جلد صغيرة لتوزعها الشركة بصفة هدايا على ركاب طائراتها بشرط دمغها بعبارة « صنع فى مصر » باللغة العربية والانجليزية اذ أن فى ذلك دعاية طيبة لصناعة الجلود المحلية فى الخارج

تصدير عوادم قطن لليابان

وافقت لجنة الاستيراد والتصدير على طلب شركة مصر للغزل والنسيج الخاص بتصدير ٧٥ طنا من عوادم القطن لليابان قيمتها ٨٠ الف دولار، على أن يستورد من قيمتها ماكينات وقطع غيار للنسيج قيمتها ٣٩ر٩٠٧ دولارا ويسدد باقى القيمة بالدولارات

تصدير الومنيوم خردة

وافقت وزارة المالية على تصدير ٥٠٠ طن الومنيوم خردة وقوالب مقابل استيراد الواح وأقراص نقية من الالمنيوم

اتفاقيـــات القمح الاخـــيرة

تعسرت موازنة الميزانية العـامة بحيث اخذت الحكومة تتلمس ابوابا لخفض مصروفاتها فلم تر احسن من باب عمليات توفير حبوب الخبز فتحاول تخفيض جـانب كبير من خسـائرها فيه عن طريق رفع سعر الرغيف .

ومن المعروف ان معظم ما تخسره الحكومة انما ينجم عن اضطرارها لبيع القمح فى الداخل بأسعار تقل كثيرا عمـا تدفعه ثمنا لاستيراده ، بينما ان ما تستولى عليـه من قمح محلى لا يحملها خسارة ما بل وقـد يترك لها ربحا . . فالحكومة والحـال كذلك يمكن لها توفير جانب كبير من خسارتها لو اتبعت طريقين :

اولا — ان تحاول ان تحصـل على القمح بأسعار معتدلة من الخارج .

ثانيا — ان تحاول زيادة الانتـاج المحلى من القمح .

فاذا نظرنا الى مجهودات الحكومة فى سـبيل استيراد القمح بأسـعار معقولة نجد انهـا تكاد تنعدم وذلك لحرج موقف الحكومة واضطرارها الى استيراد كميات كبيرة من القمح ، وكذلك لمحاولتها دعم اسـعار القطن والاحتفاظ بها فى مستوى اعلى بكثير من الاسعار العالمية . ويتضح ذلك من دراسـة مشروعات الاتفاقيـات الثلاثة التى وافق مجـلس الدولة اخيرا على عقـدها مع الاتحاد السوفييتى ورومانيا والمجر بقصد استيراد القمح بمقايضـته بالقطن والارز .

ارتفاع سعر القمح الروسى

وتقضى الاتفاقيـة مع الاتحـاد السوفييتى باستيراد ١٤١ر٧٢ طنا من القمح بسعر يبلغ ٤٤ جنيها للطن « سيف » ، وذلك بمقايضتها بكمية تبلغ ٦٠ الف طن من الارز المصرى . ويظهر سوء موقف مصر فى مفاوضتها هذه من ارتفاع السعر الذى اضطرت الى قبوله .

ويظهر مـدى الاجحاف الذى يقع علينا اذا علمنا ان سعر القمح الامريكى فى سوق شـيكاغو لا يتجاوز الآن ٢٨ جنيهـا للطن ، بالاضـافة الى جودة القمح الامريكى بالنسبة للقمح الروسى ولما كانت البلاد تعوزها الدولارات او انها تدخر ما تملكه لاغراض اخرى ، تجد الحكومة نفسها مضطرة الى قبول هذه الاسعار المرتفعة لتجنيب البلاد خطر المجاعة .

وبينمـا لا ترغب الحـكومة فى الاعتراف بالانخفاض الحقيقى الكبير فى اسـعار القطن ، وتتـدخل مشترية لتضمن للبعض أسـعارا عاليـة لاقطانهم محملة الخزانة ما لا تطيقه فى هذا السبيل ، نراها تضطر الى دفع اثمان مغالى فيها لما تشتريه من قمح عنـدما تقايضه بأقطـان مصرية على اساس الاسعار الرسمية المصطنعة .

سعر القمح الرومانى

وتنص الاتفاقية مع رومانيا على شراء ٦٥ الف طن من القمـح مقابل صفقة من القطن الاشمونى والزاجوراه يبلغ مجموعها ٥٥٠٠ طن ، على اساس ان متوسط سعر الطن ٧٥٠ جنيهـا او حوالى ٢٦ جنيها للقنطار . واذا كان الامر كذلك فانه يعنى ان ثمـن طن القمـح سيزيد فى هـذه الحالة على ٦٣ر٥ جنيها . والحق ان هذا ليس بالسـعر الحقيقى ولكنه هو السـعر الذى تقبل رومانيا ان تبيع به قمحها مقابل موافقتها على شراء قطننا بسعر ١٣٠ ريالا للقنطار .

سعر القطن فى الاتفاقية مع المجر

ومن تحليل الاتفاقيـة الثالثة مع المجر يمكن تكوين فكرة عن المستوى الحقيقى لاسعار القطن . فقد تعهدت مصر بشراء عشرة آلاف طن من القمح مقابل ١٠٤٢ طنا من القطن تصـدر الى المجر ولو اتخذنا السـعر المتفق عليـه مع الاتحـاد السوفييتى وهو ٤٤ جنيهـا للطن من القمح كأساس لهذه الاتفاقيـــة ايضــا — ولا نقول ســعر شـيكاغو — فان سعر القنطار من القطن فى هذه الحالة لن يتجاوز ٩٠ ريالا فى المتوسط .

وتجىء الحكومة بعد ذلك فتحاول ان تحمل الطبقات الفقيرة خسائر لا دخل لهم فيها لـكى تستطيع ضمان سعر مرتفع لبائعى القطـن وهم قلة مهما بلغ عددهم .

العلاج بزيادة الانتاج المحلى

واذا علمنا ان الحـكومة تشترى القمـح المستولى عليه محليا بسـعر محدد هو ثلاثة جنيهـات ومائة مليم للاردب وهو مالا يصـل الى نصف الثمن المتفق عليـه مع الروسـيا لاكتشفنا مقدار ما يمكن للحكومة ان توفره عن طريق زيادة الانتاج المحلى، بالاضافة الى توفير النقـد الاجنبى لحاجات اكثر الحاحا . وقـد يمكن للحكـومة عن طـريق رفع سـعر الاسـتيلاء على القمح جنيها واحـدا وهو ماليس بالكثير ان تغرى كثيرا من المزارعين على زيادة ما يخصصون من اراضيهم لزراعة القمح او على الاقل عدم محاولة التهرب من القانون الذى يحدد نسبة الاراضى المزروعة قمحا ، وهو ما يحصل على نطاق واسع على حسب ما يشـاع . وبذلك يمكن ان تحقق زيادة لا بأس بهـا فى الانتـاج بحيث تقـل الكمية التى نحتـاج لاستيرادها بأسعار عالية .

كما يمكن للحكومة ان تعمـل على تحسين زراعة القمح فتوليـه بعض العناية التى تغدقها على زراعة القطن، بحيث ترتفـع الغلة المتوسـطة الى مستوى ما قبل الحـرب على الاقل وهو ما يعنى زيادة انتاجيـة الفدان اردبا واحـد فى المتوسط ، فتـكون الزيادة الاجمالية على اساس المساحة التى زرعت هـذا العـام ١ر٥ مليون اردب

واذا اتبعت الحكومة الطريقتين معا فان الزيادة فى الانتاج المحلى ستربو على ٤٠٠ الف طن تكفى للاستغناء عن نحو نصف وارداتنا القمحية المرتفعة هذا العام بالاضافة الى توفير ما لا يقل عن ١٥ مليون جنيه من النقد الاجنبى كنا سندفعها للخـارج . وفى الوقت ذاته توفر الحـكومة جانبا كبيرا من خسـارتها اذ ستحصـل على الكمية الاضـافية بثمن يقـل بكثير عن ثمن الاسـتيراد من الخـارج .

(. . .)

العمل الاجبارى فى الصناعات الروسية

وأثره فى مستوى انتاجهـــا

علق السوفييت آمالا كبارا على مشروع السنوات الخمس الاخير الذى بدأ فى عام ١٩٤٦ وانتهى فى عام ١٩٥٠ للنهوض بالاقتصاد الروسى فى مختلف نواحيه . ولكن ذلك المشروع خيب آمالهم وبخاصة فيما يتعلق بصناعة قطع الاخشاب التى تعد من الصناعات الهامة فى اقتصاديات الاتحاد السوفييتى . فان تلك الصناعة لم تستطع أن تصل بانتاجها الى الحدود التى رسمت لها فى ذلك البرنامج . كما ان حالتها لم تتحسن فى العام الحالى . وهذا يدل على ان هناك شيئا غير طبيعى قد انتاب تلك الصناعة الكبرى وجعلها تتخلف عن تحقيق البرنامج الموضوع لها .

فما هى يا ترى أسباب ذلك الفشل ؟

لقد حاولت الصحف السوفييتية ولجان وضع المشروعات فى الاتحاد السوفييتى أن ترد على هذا السؤال فى مناسبات عدة . وكان من بين الاسباب التى حاولت أن تبرر بها انخفاض مستوى الانتاج فى صناعة الاخشـــاب أن المعـــدات والآلات الميكانيكية التى وضعت تحت تصرف المشتغلين بها لم تستخدم استخداما كافيا وأن انتاج اليد العاملة فيهـا ضئيل .

ولكن فات المصادر الرسميـــة السوفيتية أن تشير فى هـذا الصدد الى حقيقة هامة أخرى لاشك أن لها اثرها البالغ فى حالة تلك الصناعة . وهى أن الاشخاص الذين يشتغلون بتلك الصناعة اذا لم يكونوا يحسنون استخدام الآلات واذا لم يبلغ انتاجهم الحد المرسوم فمرد ذلـك الى أن هؤلاء العمال ليسوا مدربين وانهم من فريق خاص من الناس . فمعظمهم من المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة اذ لا يوجد فرع من فروع الاقتصاد السوفييتى يستخدم فيه العمـال المحكوم عليهم بأعمال السخرة على نطاق واسع كما يستخدم هؤلاء فى صناعة الاخشاب الروسية . وقد زاد تسخير هؤلاء العمـــال فى تلك الصناعة خلال السنوات العشر الاخيرة نظرا للتوسع فى نظام السخرة وكثرة عدد من تصدر ضدهم أحكام مـن هذا النوع .

وبالرغم من هـذا كله فان زيادة استخدام المحكوم عليهم فى هـــذه الصناعة لم يحل ولن يحل مشكلة اليد العاملة اللازمة لها فان مناطق روسيا الشمالية التى تكثر فيهـــا الغابات وتعمر بصـناعات قطع الاخشاب قليلة السكان ولا تتوافر لها اليد العاملة المحلية اللازمة لهذه الاعمال . ولذلك لابد من جلب هؤلاء العمال من المناطق الاخرى الآهلة بالسكان كاوكرانيا مثلا . ولكن هنا أيضا تقوم مشكلة عويصـة أخرى هى مشكلة صعوبة اسكان العمـال الذين يستحضرون من اماكن بعيدة ومن ثم تلجأ السلطات السوفييتية الى سد هذا النقص فى اليد العاملة باستخدام وسـائل القهر وتسخير عمال المناطق الغربية من الغـــابات للعمل فى قطع الاخشاب .

وأما ضـحايا تلك التدابير ففى مقدمتهم عمال المزارع الجماعيـــة الذين أصبحوا يساقون الى الغابات سوقا ويلزمون بقطع ما يلزم مـن الاخشاب لا لاقامة السقائف والحظائر الضرورية لحيوانات مزارعهم فحسب بل ولسد حاجات المناطـق الاخرى كذلك .

هذه بعض الأسباب الرئيسـيـة الهامة التى أدت الى عجز صـنـاعة الاخشاب فى روســيا عن تحقيق الاهداف التى رسمت لها وجعلتهـا تعانى الآن خسائر كبيرة فى عـــدة أصقاع من البلاد الروسية . وتحاول الحـكومة السـوفييتية فى الوقت الحاضر معالجة هـذه الحالة باعادة تنظيم تلك الصناعة . وقد يؤدى هذا التنظيم الجديد الى تحسين الموقف نوعا ما ولـكنه لن يحل جميـــع الصعوبات . فستتبين الحـكومة السوفييتية ــ على ممر الايام ــ ان تسخير العمال فضلا عن انه عمـل غير مشرف من الناحية الادبية فانه غير مفيد ولا مجـد من الناحيـــة الاقتصادية البحتة .

دليل الممول

قد استكمل النظام الضريبى المصرى وضعه التشريعى من الناحية الفقهية وذلك بتقرير الضريبـــة العامة على الايراد التى تعتبر تاج النظام المالى .

وقد مر النظام المالى فى مصر بنفس الادوار التى مر بها فى البلدان الاخرى من ناحية التعديل فى القوانين من وقت لآخر حسبما يسفر عنـــه التطبيق العملى ، الا ان عجلة التعديل فى مصر كانت أسرع فى دورانها منها فى البلدان الاخرى ، ويكفى ان نعلم ان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والذى بمقتضاه خضعت ايرادات الثروة المنقـولة فى مصر لاول مرة لضرائب نوعية قد عدل ثلاث عشرة مرة ومازال تعديل جديد منظورا بالبرلمان .

كما ان الضريبة العامة على الايراد والتى صدر بها القانون رقم ٩٩ ــ لسنة ١٩٤٩ فى ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ والذى لم يجفف مداده بعـد ولايمكن القول بأن التطبيق أسفر عن الحاجة للتعديل وقد تقدمت الحكومة أخيرا بمرسوم مشروع قانون بتعديلات جوهرية فى احكامه

ومايقال عن القانون السالف الذكر يقال كذلك عن قانون رسم الايلولة على التركات وكذا الدمغة

نستدل من ذلك على ان القوانين الضريبية قد أصابها التعديل أكثر من مرة الى حد يضل معه الممول فى نقص واجباته وتبيان حقوقه .

لذلك وجدنا تحقيقا لاغراض هذه المجلة أن نفرد بابا لخدمة جمهـور الممولين بأن توجه نظرهم الى ماله من حقوق وماعليهم من واجبات قبـل قوانين الضرائب المختلفة .

وسيكون هـذا الباب فى خدمة الممولين فى أول سبتمبر سنة ١٩٥١ عن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير الضرائب النوعية على ايرادات الثروة المنقولة

الغاية من هذا الباب تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليهـا لكى تتعرف كل منها على حقيقة الحالة عند شقيقاتها ، فتزداد الصلة بين هذه الدول وتشتد الروابط بينها ..

مشروعات الإنهاض الاقتصادى فى تركيا

مقدمة

تبلغ مساحة تركيا ٢٩٦ ألف ميلا مربعا تغطى المراعى نحو٥٠٪ منهـا بينما يصلح خمسهـا للزراعة وتغطى ١٥ ٪ من المساحة الكلية بالغابات .

والسهل الساحلى للاناضول خصيب وخاصة فى الاجزاء المطلة على البحر الأبيض المتوسط وبحر ايجة بجانب اعتدال المناخ وكفاية الامطار وتغطى المراعى أجزاء كثيرة من الهضبة ترعى عليها نحو مليون رأس من الاغنام والماعز . وبجانب الاراضى الزراعيـة والغابات يوجد بتركيا كثير من المعادن وخاصة من الفحم والكروم . ويبلـغ عدد الاتراك نحو ٢١ مليون نسمـة يشتغل أربعة أخماسهم بالزراعة .

ولم يبدأ الاهتمام المنظم بانهاض مختلف نواحى الاقتصاد التركى من زراعة وصـــناعة وتعدين ومايرتبط بذلك من تحسين المواصلات الا بعد ان استتب الامر للجمهورية . الا أن المجهودات السـلـمية لم يكتب لهـا الاستمرار طويلا بنفس القـــوة التى بدأت بها اذ أن تحرج الاحـــوال السياسية أرغم الحكومة التركيـة على توجيه جانب كبير من مواردها نحو دعم قوتها الحربية . ولا تزال المصروفات العسكرية عبئا ثقيلا الا أن المساعدات الامريكية الضخمة بعد الحرب ساعدت على تنفيـذ مشروعات الانهاض .

وسنستعرض فيما يلى ما حققته المشروعات المختلفـة من تقدم فى الزراعة والصناعة والمناجم والمواصلات التركية وهو التقدم الذى وصفتـه بعثة البنك الدولى للتعمير والانشاء التى أتمت مهمتها حديثا فى تركيا بأنه « قد لاتكون هناك دولة أخـرى فى العالم نجحت فى تنفيذ مثل هذا العدد من الاصلاحات فى مثل هذه المـدة القصيرة

الزراعـــة

الزراعه هى عماد الاقتصاد التركى بفضل ماتملكه من أراضى زراعيـة خصبة ومراعى فسـيحة وغابات مترامية . وبالرغم من أن ٨٠ ٪ من الايدى العاملة تشتغل بالزراعة الا أن الانتاج الزراعى لا يمثل سـوى نصف الدخل الاهلى مما يوحى بضعف الانتاج الزراعى وضرورة العمل على زيادته .

وتبذل الدولة مساعدات كثـيرة للزراعة عن طريق البنـك الزراعى وجمعيات التسليف التعاونى كمـا تساعد محطات التجارب الزراعيـة والمعهـد الزراعى فى انقرة على تحسين المزروعات وزيادة غلتها ، وقد نجح المعهد الزراعى فى أقلمة الارز الايطالى فأمكن لتركيا انتاج معظم حاجاتها من الارز . ولكن لاتزال وسائل الانتاج الزراعى بدائية على العموم .

وتغطى زراعة القمـح نحو ٥٠ ٪ من الاراضى المزروعـة ومن أهـم المزروعات الاخرى الشعير والتبغ والقطن والبذور الزيتية والبندق .. ويجدر ملاحظة التقدم الكبير فى زراعة القطن على حساب التبغ فى بعض أقاليـم تركيا . فقـد ارتفع انتاج القطن من ٥٥ ألف طن فى عام ١٩٥٠ و٩٥ ألف فى عـــام ١٩٤٩ الى ١٢٠ ألف طن فى عام ١٩٥٠ ، ومن المتوقع أن يجىء محصول عام ١٩٥١ أكبر من ذلـك بكثير . وجاء الاقبال على زراعة القطن عقب الزيادة فى الطلب الخارجى اذ ضاعفت المانيا مشترواتها من القطن التركى أربع مرات ، كمـا كانت ايطاليا وفرنسا وبريطانيا من الدول المشترية الكبرى ، وبذا أصبح القطن لاول مرة أهم صادرات تركيا اذ صدر منه فى عام ١٩٥٠ نحو ٧٦ الف طن بلغت قيمتها ١٩٥ مليون ليرة تركية أو نحو ٢٧ ٪ من الصادرات الكلية

وهبط انتاج التبغ الى ٨٥ ألف طن بدلا من ٩٠ ألفا فى سنة ١٩٤٩ ، كما هبطت الصادرات من التبغ من ٨٠ الف طن سنة ١٩٤٩ الى ٤٩ الفا فقط وقد أثار هذا الاضمحـلال شيئا من القلق لأن سمعة التبغ التركى عالية فى الاسواق العالمية

ويمكن زيادة الاراضى القابلـة للزراعة بتحسين وسائل الرى والصرف وكان قد بدىء فى سـنة ١٩٣٧ فى برنامج لهذا الغرض يستغرق ١٢ سنة سنة ويتكلف نحو ٢٠٠ مليون ليرة وفى سنة ١٩٤٥ صدر قانون لاصلاح نظام ملكية الاراضى بقصد تحـويل تركيا الى دولة من صغار الاملاك . وينص القانون على توزيع أراضى الحكومـة والاوقاف وكذلك ماكان فى حيازة الافـراد زيادة على ٥ر٤ كيلو مترات مربعا للمالك الواحد ، على المعدمين . وقد عوض من نزعت ملكيتهم بسندات الحكومة تغل ٤ ٪

وتربى الاغنام والماعز ، وخاصـة نوع الانجوراه ، فى مراعى الهضبـة التركية ، وتمتاز اصوافها بجودتها وشهرتها ، وقد بلغ محصول الصوف فى عام ١٩٥٠ نحو ٣٠ الف طن .

الصناعة

بذلت جهود كبيرة منذ انشـــاء الجمهورية لتصنيع البــلاد . وقد عمدت الحكومة الى التحول الى نظام المشروعات الحكومية والتأميم عندما وجدت ان المشروعات الفردية قـــد فشلت فى تحقيق ماكان معلقا عليها من آمال فى السنوات الاولى من النظام الجديد . فوضعت بعد الحرب برامج طويلة الامد للتصنيع يستغرق تنفيذ

الانتاج المعدنى « بملايين الاطنان »

	١٩٣٩	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
فحم	٢٧٠٠	٤٠٣٠	٤١٨٨	٣٤٥٦
بجنيت	١٨٥	٩٨٨	١٢٦٣	١١٧٩
حديد خام	٢٣٠	١٧٧	٢٠١	٢١٢
نحاس	٧	١٢	١١	١٢

كل منها من ثلاث الى خمس سنوات وأمكن بذلك انشاء عدة صناعات أهمها المنسوجات الصوفية والقطنية والحديد والصلب ٠ وتملك الدولة جميع مصانع السكر والسجاير والورق والزجاج والحرير الصناعى والنحاس والحديد والصلب والكبريت كما تملك نحو نصف مصانع الاسمنت والمنسوجات وثلث مدابغ الجلود ٠٠ وتنتج تركيا الآن كفايتها من السكر ونحو ٦٠ ٪ من حاجتها من المنسوجات القطنية

ورغم الجهود الكبيرة فان الانتاج الصناعى لايزال قاصرا عن كفاية حاجة البلاد ٠ كما أن نفقات الانتاج لاتزال عالية ويرجع ذلك – بخلاف التضخم الى صعوبة المواصلات وحالتها الرديئة وجهل السكان ٠ ٠ وتستمر الحاجة الى مصادر القوى المحركة فى كل مكان تقريبا ، ولكن الطاقة الكهربائية المولدة التى تضاعفت بين سنتى ١٩٣٥ و١٩٤٧ ينتظر ان تتضاعف ثانية فى سنة ١٩٥٤

وقد انشىء بنك سومر سنة ١٩٣٣ لتمويل الصناعات الحكومية والاشراف على تنفيذ برامج التصنيع الطويلة الاجل ٠ وقد أنشىء حديثا بنك صناعى جديد لتقديم المزيد من التسهيلات المالية للصناعة

الانتاج الصناعى

الصنف	الوحدة	١٩٣٩	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
كهرباء	مليون كيلووات	٣٥٣	٦٢٨	٦٨٢	٧٣٤
حديد زهر	ألف طن	١٣	١٠٠	١١٣	١١٠
صلب	« «	—	٩٩	١٠٠	٩١
أسمنت	« «	٢٨٣	٣٣٦	٣٧٤	٣٩٧
غزل قطن	« «	٢٣	٢٩	٣٠	٣٠
غزل صوف	« «	٦	٨	٨	٨
سكر	« «	٩٥	١١٨	١٣٥	

التعدين

وتركيا غنية بثروتها المعدنية المتنوعة ، ولكن لاتستغل على نطاق واسع غير مناجم الفحم والكروم ٠٠ وتبذل الحكومة مجهودات كبيرة لزيادة الانتاج المعدنى كما تملك الدولة معظم المناجم وأنشىء بنك ايتى سنة ١٩٣٥ للاشراف على مناجم الدولة وعلى تنفيذ الجزء الخاص بالمناجم فى برامج التصنيع الطويلة الاجل ٠ وتعتبر تركيا ثانى دول العالم فى انتاج الكروم فلا تسبقها الا الروسيا

وينتج البترول الان بكميات متزايدة وقد أقيم معمل للتكرير فى باتمان فى جنوب شرق تركيا تبلغ طاقته السنوية ٢٠٠ ألف طن

وتستمر مشروعات انهاض الانتاج المعدنى وخاصة من الفحم فى حوض الزونجو الداك ، والنحاس من منجم ارجاني ، وذلك عقب التحسينات التى أدخلت على وسائل التعدين٠ وتقدر تكاليف مشروع السنوات العشر للفحم والليجنيت نحو ٣١ مليون جنيه استرليني ٠

وبعد دراسة الاقتصاد التركي ومشروعات الانهاض به لفتت بعثة البنك الدولى أنظار المسئولين الى نقاط ضعف خمسة :

أولا – يحد المستوى المنخفض للدخل الحقيقى من كمية الموارد المتاحة للاستغلال – ثانيا – وجهت عناية كبيرة الى الصناعة على حساب الزراعة – ثالثا – كان من نتيجة التدخل الحكومى فى الانتاج أن أصبحت تركيا تفتقر الى جهاز الائتمان الدقيق الذى يدلها ماذا كانت تحسن توجيه استثماراتها أم لا – رابعا – كان للسياسة المالية التضخمية للحكومة أثرها فى اضطراب التقدم الاقتصادى – خامسا – لم تتحسن الكفاية الانتاجية للايدى العاملة بالدرجة الكافية لمسايرة مطالب الاقتصاد الصناعى ٠

وترمى اقتراحات البعثة الى معالجة نواحى الضعف هذه والى اقتراح برنامج للانعاش العام ٠ ويشير هذا البرنامج الى ضرورة زيادة الاهتمام بالزراعة وانقاص الاستثمارات الحكومية فى الصناعة والتعدين ٠٠ كما نصحت البعثة بزيادة الاموال المخصصة للاستثمار فى موارد القوى اللازمة للتوسع الفردى ، وبضرورة تدريب الايدى العاملة الزراعية ورفع المستوى الصحى لاعادة التوازن الاقتصادى والاستقرار المالى للبلاد

التجارة الخارجية

تبذل تركيا جهودا كبيرة لسد العجز فى الميزان التجارى الذى استمر عدة سنوات فانخفض الى ٦٢ مليون ليرة فى عام ١٩٥٠ بعد أن بلغ ١١٨ مليون ليرة فى سنة ١٩٤٩ وجاء ذلك بفضل صادرات القطن التى زادت زيادة كبيرة ٠ وقد عادت المانيا فى ١٩٥٠ الى احتلال مكانها القديم كأحسن عملاء تركيا بعد أن فقدته فى السنوات التالية للحرب مباشرة، وتلتها الولايات المتحدة ثم بريطانيا٠ أما الدول الموردة لتركيا فتجىء الولايات المتحدة فى المقدمة تليها ألمانيا ثم بريطانيا ٠

وحاولت الحكومة محاربة التضخم الذى أورثته الحرب الذى عانت منه البلاد الامرين ،و ذلك بمحاولة تخفيض الاسعار وزيادة الصادرات حتى يمكن زيادة الواردات ٠ وقد اتبعت فى سبيل ذلك وسيلة تلوح غير محكمة اذ لجأت الى تخفيض قيمة عملتها فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بنحو النصف بحيث أصبح الدولار الامريكي يساوى ٢٫٨ ليرة تركية ، حتى تنخفض أثمان الصادرات التركية فى الاسواق الاجنبية ٠ ٠ وعمدت فى نفس الوقت الى تحرير الاستيراد ولكن سرعان ماوجدت تركيا ان احتياطياتها من الذهب والعملات الاجنبية تستنفد بسرعة فعمدت الى رفع الضرائب الجمركية نحو ١٠٠ الى ١٥٠ ٪ فى ديسمبر وأعيد التشديد فى منح تراخيص الاستيراد

المواصلات

تقوم المواصلات عقبة فى سبيل التقدم الاقتصادى للبلاد اذ لم يبدأ الاهتمام بتحسين حالة الطرق البرية الا فى سنة ١٩٣٩ عندما وضع برنامج يستغرق ١٠ سنوات ويتكلف ١٢٠ مليون ليرة تركية لانشاء ٣٠ الف كيلو من الطرق البرية ٠ وقد أعيد النظر فى البرنامج فى سنة ١٩٤٨ وأدخلت عليه تعديلات عديدة اشار بها الخبراء الامريكيون

ولا يتجاوز طول السكك الحديدية الحالية ٨٠٠٠ كم نصفها ورثته الجمهورية عن العهد السابق ،ويجرى العمل الآن فى برنامج يستغرق ١٥ عاما للسكك الحديدية يتكلف حوالى ٥٥٠ مليون ليرة تركية ٠

بملايين الليرات التركية

	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
الصادرات	١٣٨	٦٢٥	٥٥١	٦٩٤	٧٣٨	٣٤٩
الواردات	١١٤	٦٨٥	٩٧٣	٩٦٨	٨٧٧	٣٠٩

نسبة مجمل الربح النموذجية

نفسر فى هذا المقال الطريقة التى استخدمتها مصلحة الضرائب المصرية لاختبار مدى صحة دفاتر ممولى الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، ولتقدير الارباح الخاضعة للضريبة لهؤلاء الممولين ممن ليس لديهم دفاتر ولكن رفضت المصلحة الاخذ بها لسبب ما

لاشك أن المقصود هو نسبة مجمل الربح الى المبيعات او النسبة التى تقابلها الى تكلفة المبيعات . وتستخدم هذه النسب عادة عند مقارنة نتائج سنتين مختلفتين فى مؤسسة للوقوف على حقيقة حالة المتاجر التى وصلت اليها ثم تهيئة المجال للبحث والاستقصاء عن أسباب اختلاف الارباح الاجمالية مثلا فى سنة معينة عن السنة المقيس عليها . كذلك تطبق هذه النسبة وتأتى ثمارها بنجاح عند مقارنة منشأتين بعضهما ببعض من حيث قدرتهما على تحقيق الارباح الاجمالية .

وللمقارنة على وجه العموم ، شروط يحتمها المنطق والاعتبارات العملية . فلا بد قبل كل شىء ، فيما نحن بصدده ، ان تكون النسبة فى الحالتين التى تجرى بينهما المقارنة نتيجة لتضافر عناصر متحدة بحيث لاتزيد اوتقل هذه العناصر فى احداهما عنها فى الاخرى ، كما يتحتم ان يكون هناك توافق فى نوع النشاط لتكون المقارنة مجدية . فاذا ماتحقق هذان الشرطان فالخطوة التالية تتلخص فى اختيار الحالة المقيس عليها وتعرف دقائق ما اكتنفها من ملابسات تمهيدية لمقارنة الحالة الاخرى بها وعمل التسويات اللازمة اذا كان هناك ضرورة لذلك ؛ واخيرا نتتبع الفروقات وندرسها لمعرفة أسبابها والتصرف بما يتطلبه الموقف .

ومن الغريب أن تتجاهل مصلحة الضرائب هذه الشروط الجوهرية عند اختيار دفتر المنشآت المختلفة أو عند اجراء اى تقدير للارباح وتفرض على الممولين نسبة اجمالى ربح معينة زاعمة أنها « النسبة النموذجية » دون ان تستطيع شرح وايضاح كيفية تكوين هذه النسبة وبيان الظروف التى نشأت هذه النسبة تحت تأثيرها وزد على ذلك أن المصلحة اذا كانت ازاء محاسبة أحد الممولين وارادت اجراء اختبار عن نتائج بعض السنوات بوساطة النسب فقد تستمد نسبة تقيس عليها من دفاتر الممول نفسه عن سنة سابقة ؛ وحتى فى هذه الحالة لاتكلف المصلحة نفسها عناء دراسة العوامل المتنوعة التى أدت الى النسبة الظاهرة بحساب السنة المقيس عليها حتى يكون حكمها عادلا عند اجراء أية مقارنة من هنا جاءت الخلافات الكثيرة الملحوظة بين مصلحة الضرائب وبين الممولين . وهذه النسب التى ترى بها المصلحة الممولين أقل ماتوصف به أنها نسب تعسفية ليست ناشئة عن دراسة تؤيدها خبرة وتجارب ولا حتى أساس علمى أو منطق سليم ومن العار على المسئولين أن يقفوا مكتوفى الايدى ازاء هذه الحالة التى أصبحت حقا فى حاجة الى علاج حاسم سريع .

ولكى لا نتهم بتشخيص الداء وعدم قدرتنا على وصف الدواء فاننا نقدم الامثلة الاتية للعمل بموجبها والنسج على منوالها .

١ ــ كان مجمل الربح الذى حققته احدى المنشأت هو طبقا للتفصيل التالى وذلك فى سنتى ١٩٤٦، ١٩٤٧ على التوالى ــ

(ا) جـ

٤٠٠٠٠ مبيعات
١٠٠٠٠ بضاعة آخر المدة

٥٠٠٠٠ الجملة ويخصم منها ــ

جـ
٢٠٠٠ بضاعة أول المدة
٣٠٠٠٠ ٢٨٠٠٠ مشتريات

٢٠٠٠٠ مجمل الربح

ويوازى ٥٠ ٪ من المبيعات أو ١٠٠ ٪ من تكاليف المبيعات

(ب) جـ

٥٠٠٠٠ مبيعات
١٥٠٠٠ بضاعة آخر المدة

٦٥٠٠٠ الجملة ويخصم منها ــ

جـ
١٠٠٠٠ بضاعة أول المدة
٣٠٠٠٠ مشتريات
٥٠٠٠ أجورمباشرة
٤٥٠٠٠

٢٠٠٠٠ مجمل الربح وهو

٤٠٪ من المبيعات أو ٢/٣ ٦٦ من تكلفة المبيعات

واذا سلمنا جدلا بصحة حسابات سنة ١٩٤٦ واتخذناها أساساللمقارنة نتيجة حسابات سنة ١٩٤٧ بهاوجب أولا أن نبحث عن الظروف المباشرة وغير المباشرة التي كان لهاتأثير فعال على نتيجة كل من السنتين موضوع المقارنة ٠

على فرض أن الظروف كانت واحدة في الحالتين يتبقى لنا بعد ذلك أن نبحث عن العناصر التيأدت الىمجمل الربح ونسعى الى توحيدها حتىتكون المقارنة سليمة ٠ وهنا نلاحظ أن المنشأة حملت في سنة ١٩٤٧ الاجور المباشرة لحساب المتاجر وقدرها ٥٠٠٠ جنيه وذلك بدلا من حساب الارباح والخسائر الذي اعتادت أن تحمله بهذه الاجور ، فلابد أن تقع اذا تسوية تؤدى الى التوحيد بين عناصر المدتين ٠ فلو استبعدت الاجور من حساب المتاجرة عن سنة ١٩٤٧ لحصلنا على نسبة مجمل ربح قدرها ٥٠ ٪ وهي تساوى النسبة التي حققت في سنة ١٩٤٦ ٠

٢ ـ كانت نتيجة حساب المتاجرة لاحدى المؤسسات في سنتين متتاليتين كما يلي

١٩٤٢

٨٠٠٠	مبيعات
٢٠٠٠	بضاعة آخر المدة
١٠٠٠٠	الجملة ويخصم منها
٢٥٠٠	بضاعة أول المدة
٥٥٠٠	مشتريات
٨٠٠٠	
٢٠٠٠	مجمل الربح وهو نسبة

٢٥٪ الى المبيعات أو ٣ / ١ ٣٣٪ الى تكلفة المبيعات ٠

١٢٠٠٠	مبيعات
٣٠٠٠	بضاعة آخر المدة
١٥٠٠٠	الجملة ويستبق منها
٢٠٠٠	بضاعة أول المدة
١٠٦٠٠	مشتريات
١٢٦٠٠	
٢٤٠٠	

مجمل الربح ويساوى ٢٠ ٪ من المبيعات أو ٢٥ ٪ من تكلفة المبيعات وللمقارنة تتبع الخطوات الآتية :

ا ـ تحدد أولا السنة التي ستتخذ قياسا لغيرها ولتكن سنة ١٩٤٢ ٠

ب ـ تدرس بعناية الظروف التي أحاطت كل من السنة المقيسة والسنة المقيس عليها وتجرى التسويات اللازمة لكي تكون المقارنة صحيحة

حـ ـ لنفرض أنه بالبحث تبين أن التطورات الآتية حدثت في سنة ٤٣

١ ـ ارتفع سعر تكلفة السلع المباعة بنسبة ٢٠ ٪ في المتوسط ، عنه في السنة السابقة

٢ ـ لم تزد أسعار البيع في المتوسط سوى ١٨ ٪ فقط أي بعبارة أخرى أنها لم تتمش جنبا الى جنب مع أسعار التكلفة

٣ ـ جميع العوامل الاخرى التي تؤثر في العادة على اجمالي الربح ظلت ثابتة ولم تتغير خلال السنتين المذكورتين ٠

د ـ من الدراسة السابقة يتضح أن نسبة مجمل الربح الى المبيعات المستخرجة من حساب سنة ١٩٤٣ يجب أن تكون في حدود ٢٣ ٪ بدلا من ٢٠ ٪ ولانستطيع أن نطبق نفس النسبة التي ظهرت بحساب سنة ١٩٤٢ نظرا للظروف الخاصة التي تميزت بها سنة ١٩٤٣ والتي أسفر عنها البحث كما تقدم شرحه ٠

٣ـ للمقارنة بين منشأتين عن طريق النسب ، نوجه النظر بصفة خاصة الى ضرورة :

ا ـ اتحاد مدتى المقارنة

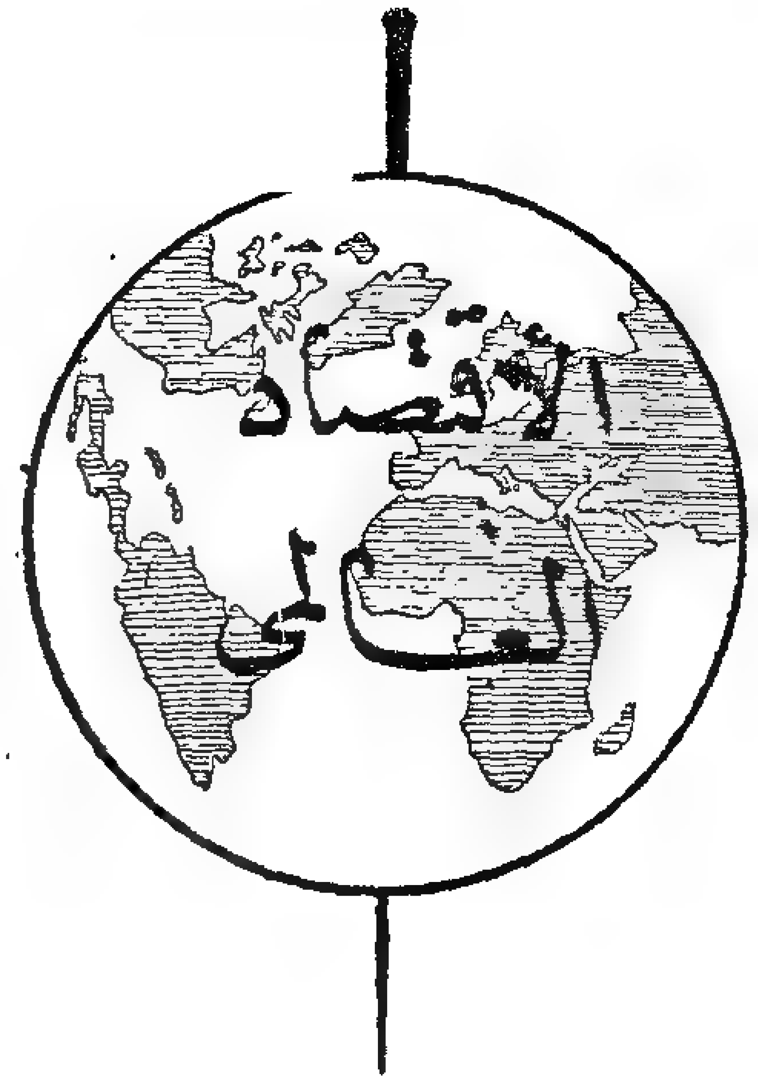
ب ـ اتحاد نوع النشاط

جـ ـ اتحاد عناصر الشهرة والا وجب الاحتياط للامر ومراعاة الدقة التامة عند المقارنة وذلك بالاخذ في الحسبان جميع العوامل التي كان لها أثر على نتيجة منشأة دون الاخرى ٠

ولزيادة الايضاح نقول أن المقصود بالشهرة هي تلك القوة المعنوية غير الملموسة التي تعمل على جذب جمهور الزبائن الى المنشأة ٠ أما العناصر الرئيسية فتتلخص في جودة السلع والخدمة الحسنة وموقع المؤسسة ومستوى أثمان البيع ويشمل كل عنصر منها سلسلة أخرى من العوامل الفرعية التي لبعضها أهمية خاصة ٠

ولا يسمح المجال بأكثر مما تقدم وهو على كل حال فيه الكفاية

أحمد الحلبي
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية



محصول القمح العالمى فى موسم ٥١/٥٢

بينما تزداد مطالب البلاد المستوردة للقمح فى العادة من سنة لاخرى ، وخاصة فى السنة القادمة حيث لا ينتظر ان يكون حجم محصولاتها المحلية كبيرا ، لا يساير الانتاج فى الدول المصدرة الطلب العالمى بل وفى احيان كثيرة يقل عما كان عليه فى السنوات السابقة ، بحيث يحتمل ان تتحول بعض الدول التى تنتج فائضا فى العادة الى سلك الدول المستوردة.

ففى الولايات المتحدة ، على حسب تقدير شهر يونيه ، ينتظر ان يبلغ المحصول القادم نحو ١٣٢ مليون كوارتر (الكوارتر يساوى ٤٨٠ رطل) مقابل ١٢٨ مليونا فى العام الماضى و٤٣ ١ مليونا فى عام ١٩٤٩/١٩٥٠ ولكن يحتمل ان يتعرض هذا التقدير لخفض كبير فى المستقبل .

وفى كندا نقصت المساحة المزروعة الى ٢٦ مليون فدان تقريبا مقابل اكثر من ٢٧ مليونا فى العام الماضى و ٥ر٢٧ مليونا فى عام ١٩٤٩ . الا انه يجب ملاحظة ان الغلة المتوسطة كانت منخفضة فى عام ١٩٤٩ بينما كان نحو ٤٦ ٪ من محصول عام ١٩٥٠ من الانواع الرديئة . وعلى العموم فمن الخطل اغفال احتمال حدوث نكسة فى المحصول تهوى به الى مستوى منخفض كما حدث فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ عندما انخفض المحصول الى ٤ر٢٧ و ٨ر٢٢ مليون كوارتر على الترتيب ، رغم ان المساحة المزروعة كانت تساوى المساحة المزروعة حاليا . واذا حدث عجز كذلك فى محصول هذا العام فانه سيكون وبالا على العالم ، اذ تقدر حصة كندا فى اتفاقية القمح الدولية عن عام ١٩٥١/٥٢ بـ ٠٠٠ر٣٦٠ر٢٨ كوارتر . ولن يمكن لكندا الوفاء بهذه الحصة الا اذا بلغ محصولها ٥٠ مليون كوارتر من القمح الجيد بالاضافة الى فضلة المحصول الحالى ، اذ ان الاستهلاك المحلى يبلغ ٢٠ مليون كوارتر ويستلزم الامر الاحتفاظ باحتياطى يبلغ نحو ١٢ مليون كوارتر .

اما فى اوربا فالدلائل تشير بسوء الحال لنقص المساحة المزروعة عقب الاحوال الجوية ولو انه يحتمل ان تتمكن اسبانيا والبرتغال والمجر ويوغوسلافيا من انتاج محصول يزيد على العام الماضى . ويزيد موقف اوربا حرجا ما يتوقع من عجز فى محصول الجزائر وتونس مما قد يضطرهما الى الاستيراد .

وفى استراليا لم تتغير المساحة المزروعة كثيرا اذ زادت نحو ٢٥٠ الف فدان عما كانت عليه فى العام الماضى فينتظر ان تبلغ حوالى ٩ر١١ مليون فدان . الا أن النتائج الاخيرة تتوقف على غلة الفدان وهى بالتالى تخضع للعوامل الطبيعية الى حد كبير . وعلى العموم يمكن تقدير المحصول الاسترالى بنحو ٢٤ مليون كوارتر ولو انه لا ينتظر أن يكون باستطاعة استراليا ان تصدر شيئا فيما بين اغسطس ونوفمبر .

وتحاول كل من الارجنتين واروجواى زيادة المساحة المزروعة قمحا الا ان تردد المزارعين والجفاف الذى يسود بعض اجزاء الارجنتين لا ينتظر معهما ان يزيد المحصول القادم زيادة كبيرة على المحصول السابق بحيث يمكن تقديره بنحو ٢٥ مليون كوارتر كتقدير مؤقت بالنسبة للارجنتين ومن المؤكد انه لن يتبقى من محصول الموسم الحالى سوى كميات صغيرة فى اول ديسمبر عندما يبتدىء الموسم الجديد فى الارجنتين .

ويلوح محصول القمح الهندى احسن مما كان متوقعا ، الا ان الحقيقة الواقعة هى ان الهند تعانى هذا العام عجزا بلغ ٦ مليون طن . ويتطلب الامر امدادات جديدة سريعة . اما الباكستان فينتظر ان يكون محصولها مشابها لما كان عليه فى الموسم السابق حينما تمكنت من تصدير ما فاض عن حاجتها .

والمعتقد ان مساحة المزروعات عامة قد زادت فى الروسيا نحو ٥ر١٦ مليون فدان هذا العام عما كانت عليه عام ١٩٤٩ . ولم ترد بيانات عن نصيب القمح فى هذه الزيادة ولو ان البرنامج الموضوع يقضى بانتاج محصول كبير فى عام ١٩٥١ . وقد بلغ محصول القمح الروسى فى الموسمين السابقين حوالى ١٣٨ مليون كوارتر وهو مايقل كثيرا عن متوسط ١٩٣٥/٣٩ الذى بلغ ١٥٥ مليون كوارتر . وقد امكن للروسيا تصدير كميات صغيرة هذا الموسم ، فبفرض انتاجها لمحصول اوفر هذا العام من المحتمل ان تزيد الكمية التى تستطيع تصديرها فى عام ١٩٥١/٥٢ ولوان المطالب الاستهلاكية المحلية فى ازدياد مستمر .

الارقام القياسية للاسعار فى انجلترا
(١٩٣٨ = ١٠٠)

	الرقم القياسي للطبقة العاملة	فئات دخول الطبقة المتوسطة قبل الحرب: ٣٥٠/٢٥٠ جك	٥٠٠/٣٥٠ جك	٧٠٠/٥٠٠ جك	٧٠٠ جك فما فوق
متوسط سنة ١٩٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
يونيه ١٩٤٨	١٧٧	١٨٢	١٩٠	١٩٦	٢٠١
يونيه ١٩٤٩	١٧٩	١٨٦	١٩٤	٢٠٢	٢٠٨
يونيه ١٩٥٠	١٨٣	١٩٠	١٩٩	٢٠٨	٢١٦
مارس ١٩٥١	١٩٢	٢٠١	٢١٠	٢٢٠	٢٢٩

البنك الدولى للانشاء والتعمير

طرح البنك الدولى للانشاء والتعمير أخيرا قرضا بمبلغ ٥٠ مليون فرنك سويسرى بفائدة ٣ ونصف فى المائة وسيقوم البنك بتسديد هذا القرض بالقيمة الاسمية ابتداء من أغسطس سنة ١٠٥٩ وقد سبق للبنك الاقتراض من سويسرا

هذا وقد منح البنك الدولى ايسلندا قرضا بمبلغ ٨٧٥٠٠٠ جنيه بالعملة الاسترلينية والفرنك الفرنسى والكرون النرويجى والدانمركى .
وهذه أول مرة يقدم البنك الدولى قرضا بعملات غير الدولار . وسيخصص هذا القرض لانشاء محطتين لتوليد الكهرباء من المساقط المائية ، وسوف تشترى الآلات اللازمة لذلك من بريطانيا والسويد والمانيا والنرويج والدانمرك

ومن الجدير بالذكر ان البنك الدولى قد قدم منذ انشائه قروضا بمبلغ ١١٣ر١ مليون دولار منحت الى ٢٢ بلدا من أعضائه البالغ عددهم ٤٩ دولة . وكان نصيب أوروبا من هذه القروض ٥٥٩ مليون دولار ، وأمريكا اللاتينية ٢٦٩ مليون دولار ، واستراليا ١٠٠ مليون دولار وأفريقيا ٥٩ مليون دولار .

فائض فى ميزانية الولايات المتحدة

كان الرئيس ترومان قد تنبأ بأن ميزانية الولايات المتحدة فى السنة المالية ١٩٥٠ / ١٩٥١ مليون دولار الايرادات ٣٠٠ر٣٧ مليون دولار ستظهر عجزا قدره ١٠٠ر٥ وهى التى انتهت فى آخر يونيه الماضى والمصروفات ٤٠٠ر٤٢ مليون دولار . ولكن الايرادات الفعلية تقدر الآن بحوالى ٠٠٠ر٤٨ مليون دولار والمصروفات بحوالى ٧٠٠ر٤٤ مليون دولار ، مليون دولار .

وتعزى هذه النتيجة الطيبة الى زيادة الضرائب من جهة والى خفض بعض المصروفات الحكومية من جهة أخرى .

وهذه هى ثالث سنة مالية تتوازن فيها الميزانية فى عهد الرئيس ترومان وكانت الميزانيات السابقة فى عهد الرئيس روزفلت تبين عجزا مستمرا سنة بعد أخرى ، اذ كانت سياسته تهدف الى تحقيق مثل هذا العجز كوسيلة من وسائل معالجة الكساد العظيم .

احتياطات المنطقة الاسترلينية من الذهب والدولارات

بلغت الزيادة فى احتياطات المنطقة الاسترلينية من الذهب والدولارات خلال الربع الثانى من هذا العام ١٠٩ مليون دولار ، وكانت قد بلغت فى الربع الاول ٤٥٨ مليون دولار . ويفسر وزير المالية البريطانية هذه النتيجة غير المرضية بأمور ثلاث :

أولا زيادة الواردات من منطقة الدولار ، **وثانيا** نقص الصادرات الى الصافية من عمليات اتحاد المدفوعات تلك المنطقة ، **وثالثا** تضاؤل الايرادات الاوروبى

وكانت هذه الاحتياطات قد بلغت فى آخر السنة الماضية ٣٠٠ر٣ مليون دولار فارتفعت فى آخر يونيه من هذا العام الى ٨٦٧ ر ٣ مليون دولار

فائض الدولارات فى الهند

أعلن وزير مالية الهند أن بلاده قد أضافت ٨٥ مليون دولار الى الاحتياطات الدولارية المركزية للمنطقة الاسترلينية فى العام الماضى . ومع أن الهند لاتزال تساهم ايجابيا فى زيادة هذه الاحتياطات هذا العام أيضا الا ان الحكومة الهندية لم تقترح سداد الدولارات التى كانت قد اشترتها من صندوق النقد الدولى ، وذلك لتوقع عجز فى حساب الدولارات منذ نهاية ١١٥١ . ومما يجدر بالذكر ان الهند سحبت ٤٨ مليون دولار من الاحتياطات المركزية فى سنة ١٩٤٨ ثم ٦٩ مليونا اخرى فى سنة ١٩٤٩

مشروع كولومبو

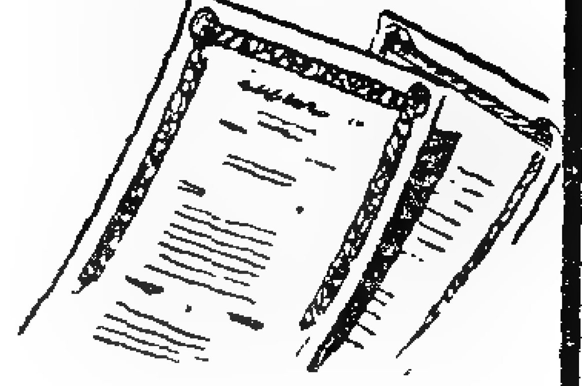
بدىء فى أول هذا الشهر فى تنفيذ مشروع كولومبو الذى يهدف الى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لبلاد جنوب شرق آسيا . ويبلغ مجموع الاعتمادات المخصصة للمشروع ٨٦٨ر١ مليون جنيه استرلينى تنفق على ست سنوات . وتساهم بريطانيا فى المشروع بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه فى شكل افراج عن بعض الارصدة المتجمدة وستستغل هذه الاموال فى مشروعات الاصلاح على النحو الآتى : ٣٤٪ للمواصلات ٤٢٪ للزراعة — ١٨٪ للصحة والتعليم — ١٠ ٪ للصناعات ٦ ٠/٠ للوقود

الطاقة الذرية

بلغ عدد العمال والفنيين التابعين لهيئة الطاقة الذرية بالولايات المتحدة الامريكية ٠٠٠ر٩٠ يعملون فى معامل ذرية لانتاج الاسلحة وقد أنفقت هذه الهيئة ٨ر٤ بليون دولار فى السنين القليلة الاخيرة واعتمد لها مبلغ آخر قدره ٧ر١ بليون دولار للتوسع فى أعمالها . وينتظر أن تستهلك المصانع الذرية فى سنة ١٩٥٣ حوالى ٣٪ من مجموع القوة الكهربائية المولدة فى الولايات المتحدة .

الانتاج العالمى لبعض المواد الاساسية

المادة	الوحدة	١٩٣٧	١٩٤٦	١٩٥٠
البترول	مليون طن	٢٦٠	٣٦٠	٥٢٠
الاسمنت	مليون طن	٧٥	٧٠	١٢٠
الصلب	مليون طن	١٢٠	١٠٠	١٨٠
الفحم	مليون طن	٢١٥ر١	١٨٥ر١	٤٠٠ر١
القوى الكهربائية	مليون كيلوات ساعة	٤٠٠	٥٩٠	٨٤٠
الرصاص	الف طن	٦٩٠ر١	٠٤٠ر١	٦٠٠ر١
الصفيح	الف طن	٢٠٠	١٠٠	١٧٥
المنجنيز	الف طن	٠٤٠ر٦	٦٧٠ر٣	٥٣٠ر٤
السكر	مليون طن	٢٩	٢٦	٣٥
الذرة	مليون بوشل	٩٨٠ر٥	٢٦٥ر٥	٢٨٥ر٥
القمح	مليون بوشل	٩٨٠ر٥	٧٠٠ر٥	٣٧٠ر٦
القطن	مليون بالة	٣٧	٢٢	٢٧
الحرير الصناعى	مليون رطل	٨٣٠ر١	٦٩٠ر١	٥٠٠ر٣
الصوف	مليون رطل	٨٥٠ر٣	٧٦٥ر٣	٠١٠ر٤
البن	مليون كيس	٣٩	٢٧	٢٩



الأوراق الماليّة



من الجمعة ٢٩ يونيو ١٩٥١ الى الجمعة ١٣ يوليو ١٩٥١

تطورت الحالة السياسية تطورامؤديا الى السلام فى الشرق الاقصى واجتازت ازمة ايران المرحلة الدقيقةبعد قبول توسط الرئيس ترومان بين الحكومة البريطانية وحكومةطهران لتسوية النزاع الخاص بشركة الانجلو الايرانية .

وتمشيا مع هذا التطور المفاجىءازدادت العناصر المؤدية الى النزول فى سوق الاوراق المالية فى شتى نواحىالعالم وقد انخفضت اسعار اسهم الشركات الصناعية – التى كانت اولىالاوراق المالية ارتفاعا منذ نشوب حرب كوريا – انخفاضا تدريجيا ادىالى انكماش حركة التداول فيها

وقد اهتمت الاوساط التجاريةوالصناعية والمالية فى هذا الموضوع الجوهرى لمعرفة آثار هذه الحال علىاعمالهم وليتدارك كل منهم امر رجوع الامور الى مجراها الطبيعى السلمىوفيما يلى الآراء السائدة فى هذا الشأن : –

اولا : ان انتهاء الحرب فى كوريا لم يعطل برامج التسلح فى جميع الدول الغربية لان الميزانيات الجديدة قدمت فعلا فى اغلب الدول للموافقة عليها من البرلمان والمعلوم ان هذه الميزانيات تشمل مصروفات حربية كبيرة .

وما دامت برامج التسلح ستنفذ سيساعد ذلك على تضخم الاسعار . وعلى النشاط الصناعى بوجه خاص وتزداد اسعار الاوراق المالية بوجه عام .

ثانيا : ان انتهاء الحرب فى كوريا سيعكس موجة المضاربة التى رفعت الاسعار فى جميع اسواق العالم ابتداء من يونيو ١٩٥٠ كما ان انتهاء الحرب فى تلك المنطقة سيزيل الاسباب الداعية الى التخزين فى مختلف بلاد العالم . وقد كان لهذا التخزين من السلع الاساسية والموادالاولية آثاره الظاهرة فى ارتفاع الاسعار (مثل المطاط والصوف والقصدير والقطن والحوامض والمواد الكيماوية) . وطالما الامر كذلك فمن السهل ان تسجل الاسعار تخفيضا محسوسا بل من الجائز ايضا ان تعود الى ماكانت عليها قبل بداية الحرب فى الشرق الاقصى فتنخفض اسعار اسهم الشركات الصناعية بوجه عام .

ثالثا : ان انتهاء الحرب فى كوريا سيعمل علىتنفيذ برامج التسلح ولكن على نطاق اضيق مما كان الامر لوكان العالم مهددا تهديدا سريعا بحرب عالمية ثالثة . فترتفع الاسعار عما كانت عليه قبل حرب كوريا . ولكن فى مستوى اقل من مستوى فبراير او مارس ١٩٥١ . وتنشط حركة الصناعة والتجارة والمالية عما كانت عليه قبل حرب كوريا ولكن فى حدود اقل اتساعا بالنسبة للنصف الثانى من سنة ١٩٥٠ .

وتعود حينئذ اسواق الاوراق المالية الى حدود وسط بين اسعار فبراير – مارس ١٩٥١ واسعار يونيو ١٩٥٠ وتسجل نشاطا ملموسا ولكن بتحفظ .

ونميل الى الرأى الثالث بسبب ما تلاحظه فى جميع الدول من تطور للميزانياتوالتسلح والتخزينالحكومى – وفى جميع الاسواق التجارية والمالية – بسبب انكماش الطلب وانخفاض مستوى المشتريات بوجه عام .

وقد نشط **القرض الوطنى ٣١/٤٪** بعض الشىء واكتسب ٤٠ قرش ليصل الى ٩٨ جنيه .

وهبطت الاسعار هبوطا محسوسا فى **قسم البنوك** بوجه عام ويقال فى دوائر البورصة ان السبب راجع الى عاملين : الاول – ان سوق القطن لا يدعو الى الارتياح مما يؤثر فى ائتمان البلاد بوجه عام .

والثانى – ان الكثير يقوم بتصفية مراكزهم من هذه الاسهم بالنسبة لبساطة الفائدة التى تعود لهذه الاسهم بالنسبة لغيرها فى الاقسام الاخرى . وقد انخفض سهم بنك مصر بحوالى ٢٠ قرش وسهم البنك العقارى بقدر ٢٦ قرش والبنك الاهلى بـ ٩٠ قرش وقد سجل سند البنك العقارى ١٩١١ تخفيضا قدره ٤٠قرش بالنسبة لاستهلاك يوم ١٥ .

وفى **قسم المياه** كذلك كان العرض يزيد عن الطلب ونزل سعر سهم التمتع لمياه القاهرة بقدر ٢٠ قرش .

وفى **شركات النقل والملاحة** انعدم النشاط انعداما تاما .

وانخفض سعر **ترام الاسكندرية** بـ ٦٥ قرش .

اما **الفنادق** فكانت محتفظة بمستواها نشطة بعض الشىء فى الفنادق المصرية .

وانتهت هذه المدة ولم يسجل **قسم الشركات العقارية** حركة تستحق الذكر . ما عدا تأسيس الغربية وسهم كوم امبو وشركة ابى قير التى ارتفعت بقدر قرش وقرشين وخمسة قروش وهبطت اسعار الاسهم الاخرى فىهذا القسم وعلى الاخص سهم شركة شيخ فضل بقدر ٣٤ قرش .

اما **شركات اراضى المبانى** فقد نشطت فى الاسبوع الاخير حيث ارتفع سعر سهم مصر الجديدة بقدر ١٦ قرش وتأسيس نفس الشركة بـ ٢٤

قرش . وقد كان للاسراع فى تنفيذ مشروع كهربة خط حلوان أثرة الملموس فى ارتفاع سعر سهم شركة اراضى الدلتا التى ستكون اولى من يستفيد من مثل هذا المشروع وزاد سعر السهم بقدر ١٠ قروش خلال الاسبوع الاخير بعد انخفاضها ٥ قروش .

وكانت **أسهم الشركات التجارية والصناعية** ميالة الى نزول حاد . فهبط سعر شركة الورق الاهلية ٦٤ قرش بالنسبة لتوزيع ربح مؤقت اقل مما كان ينتظره معظم المساهمين . والسهم العادى لشركة السكر بقدر ٥٦ قرش والاسمدة والصناعات الكيماوية ب ٤٧ والحرير الصناعى لحامله ٣٠ والاسمى ٢٨ والنحاس ٢٢ وشركة آبار الزيوت ١٥ بعد دفع ربح صافى قدره ٤٦ر٤ قرش ابتداء من ٤ يوليو ١٩٥١ ضد تقديم الكوبون رقم ٣٤ للبنك الاهلى أو فروعه بمصر ولندن ، وشركة الملح والصودا ٤ قروش وشركة ايست ٤ كذلك والمعادن الاهلية ٢ وكوهنكا ٢ والبلاستك بدون تغيير والتغليف الاقتصادى ٤ وشركة مصر للغزل والنسج ١٤ وشركة المحاريث ٣٥ قرش والمقاولات المتحدة ٧ .

وقد ارتفع سعر سهم شركة النقل والهندسة ب ١٢ قرش وستوديو الاهرام ١٠ وشركة الامونياك ٧٥ وحركو ٢ والجوت ٢ .

وتنعقد الجمعية العمومية العادية لشركة مطاحن الاسكندرية فى ٢١ يوليو المقبل فى الاسكندرية بمركز الشركة بشارع اديب رقم ٤ فى الساعة ١١ صباحا .

وتنعقد جمعية عمومية غير عادية لشركة الكرنك للغزل والنسج لزيادة راس المال من ٢٣٠ الف جنيه الى ٤٠٠ الف جنيه فى مقر الشركة بالقاهرة يوم ٢٣ يوليو فى الساعة ٣٠ر١٢

وتنعقد الجمعية العمومية العادية لشركة اسكندرية للتعبئة الاهلية فى الاسكندرية يوم الثلاثاء ٣١ يوليو ١٩٥١ فى الساعة ١٢ ظهرا لبحث تقرير مجلس الادارة والحسابات عن المدة منذ تأسيس الشركة فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٠ الى ٣٠ ابريل ١٩٥١ وقد وصلت الارباح القائمة الى ٦٨٧ر١٥٠ جنيه والارباح الصافية الى ٣١٥ر٧٠ جنيه علما بأن رأس مال الشركة ٢٢٥ الف جنيه .

وقد اظهر تقرير مجلس الادارة بأن القدرة الانتاجية لمصانع الشركة الجديدة بالاسكندرية لا تكفى لسد حاجة السوق فى العاصمة الثانية .

ويقترح مجلس ادارة الشركة توزيع ربح قدره ١٠٠ قرش صاغ لكل سهم اى ٢٥ ٪ من القيمة الاسمية عن مدة تقل عن ١٠ شهور وهذه نتائج مرضية للغاية وتستحق التقدير فعلا لمن قاموا بادارتها .

وتنعقد جمعية عمومية غير عادية لشركة حليج الوجه القبلى مع الجمعية العادية بمقر الشركة ٢٥ شارع فؤاد الاول بالاسكندرية وسيعرض زيادة رأس المال من ٦٥ الف الى ١٠٠ الف جنيه

اتجاه السوق : متردد وميال الى الهدوء

٧٥٠ الف جنيه اعانة لمصانع الغزل لخفض أسعار الاقمشة القطنية

قدرت التكاليف التى ستتحملها الخزانة العامة من تسليم القطن المستولى عليه لمصانع الغزل على أساس الاسعار السائدة فى السوق عند التسليم ، بحوالى ٧٥٠ الف جنيه وذلك باعتبار الكميات التى لم تسلم بعد للمغازل تبلغ نحو ١٥٠ الف قنطار وبفرق قدره ٢٥ ريالا عن القنطار الواحد

ومما يذكر ان اللجنة الثلاثية المشكلة برياسة سعادة عثمان أباظة بك وكيل وزارة المالية واتفقت على رأى وزارة التجارة والصناعة الخاص بعدم ارغام المغازل على تنفيذ تعهداتها باستلام القطن المستولى عليه بالاسعار الجبرية اذا اقتنعت بوجهة نظر وزارة التجارة التى رأت ان التمسك بالاسعار الجبرية سيترتب عليه ارتفاع تكاليف انتاج المنسوجات القطنية الى حد تتفاقم معه حالة الكساد السائدة الآن فى الاسواق بالنسبة لهذه المنتجات ، وهو ايتنافى مع سياسة الحكومة التى لا يقصد من تدخلها فى سوق القطن والاستيلاء على الكميات اللازمة للمغازل الا ضمان حصول المغازل على حاجتها من القطن وتوفير الكساء بأسعار زهيدة . وذلك فضلا عن حماية هذه الصناعة من المنافسة الاجنبية وبخاصة بعض خفض ضريبة الصادر على القطن ، وحصول المصانع الاجنبية على القطن بأسعار تقل عن الاسعار التى تشترى بها المصانع

تصدير قطن لأورجواى

وافق معالى وزير المالية على تصدير كميات من القطن المصرى الى جمهورية أوروجواى مقابل استيراد لحوم مثلجة ومحفوظة وحلوى وأصواف وبعض الحبوب

الاقتصاد فى المواد الاولية

تلقت الجهات المختصة من اللجنة المؤلفة فى هيئة الامم المتحدة لتوزيع المواد الاولية كتابا تسألها فيه عن الوسائل التى اتخذت أو التى ينتظر أن تتخذها لزيادة الانتاج والحد من الاستهلاك والاقتصاد فى استخدام المنجنيز والنيكل والكوبلت

وقد أرسلت لجنة النحاس والزنك والرصاص الى الجهات المختصة بيانا تطلب فيه موافاتها بحقيقة انتاج مصر من النحاس والزنك والرصاص وحاجتها من هذه المواد خلال عامى ٥١ و ٥٢

اتفاقات تجارية جديدة

فرغت اللجنة الفرعية المشكلة لبحث الاتفاقات التجارية بين مصر وفرنسا وسويسرا وقبرص من وضع تقريرها تمهيدا لعرضه على لجنة التجارة الخارجية بوزارة الخارجية

تعدد حوادث قطارات الدلتا

أرسل سعادة وكيل وزارة الداخلية الى سعادة وكيل وزارة التجارة والصناعة كتابا يشير فيه الى تعدد حوادث تصادم وانقلاب قطارات الدلتا فى الايام الاخيرة والتى ذهب ضحيتها عدد كبير من ركاب هذه القطارات ، ولما كانت هذه الحالة لا يحسن السكوت عليها لذلك طلب منه اتخاذ الاجراءات اللازمة لعلاج هذه الحالة . وقد طلب سعادة أباظة بك من الادارة العامة للشركات تحرى هذا الموضوع وموافاته بالتفاصيل وتطبيق ذلك على عقد امتياز هذه الشركة

صناعة حلج القطن

تعتبر صناعة الحلج الصناعة الاولى من سلسلة الصناعات المتعددة التى تتفرع عن المحصول الرئيسى للبلاد وهو القطن •

وهى فى هذا البلد قديمة وجدت منذ ادخلت زراعة القطن وتطورت مع الزمن بزيادة زراعة القطن • ففى بدايتها كانت تعتمد على الايدى التى تعمل بواسطتها ومالبثت أن دخلت فى حساب النهضة الصناعية فاستبدلت الايدى بالماكينات والدواليب فأنشئت المحالج خصيصا لهذا الغرض وانتشرت فى جميع أنحاء القطر حتى اصبحت تزيد على حاجة البلاد •

الحالة الحاضرة للمحالج

تدل الاحصاءات الاخيرة على أن عدد المحالج فى مصر يبلغ ١٠٥ محلجا وعدد دواليبها ٥٩٥٣ منها فى الوجه البحرى ٧٠ محلجا عدد دواليبها ٣٩٨٤ وفى الوجه القبلى ٣٥ محلجا عدد دواليبها ١٩٦٩ ويدخل فى هذا الاحصاء المحالج المعطلة عن العمل وعددها ٦ وجميعها موجود بالوجه القبلى وعدد دواليبها ٣٤٠ ومن الثابت ان المحالج الموجودة فى مصر تزيد عن اللازم وأن توزيعها فى مديريات الوجه القبلى عادل حيث يوجد فى كل مركز محلج ولو أنها تزيد عن الحاجة فى الوقت الحاضر أما توزيعها فى الوجه البحرى فهو غير متناسق وزائدة أيضا • وذلك بالنسبة للمساحة المحددة لزراعة القطن •

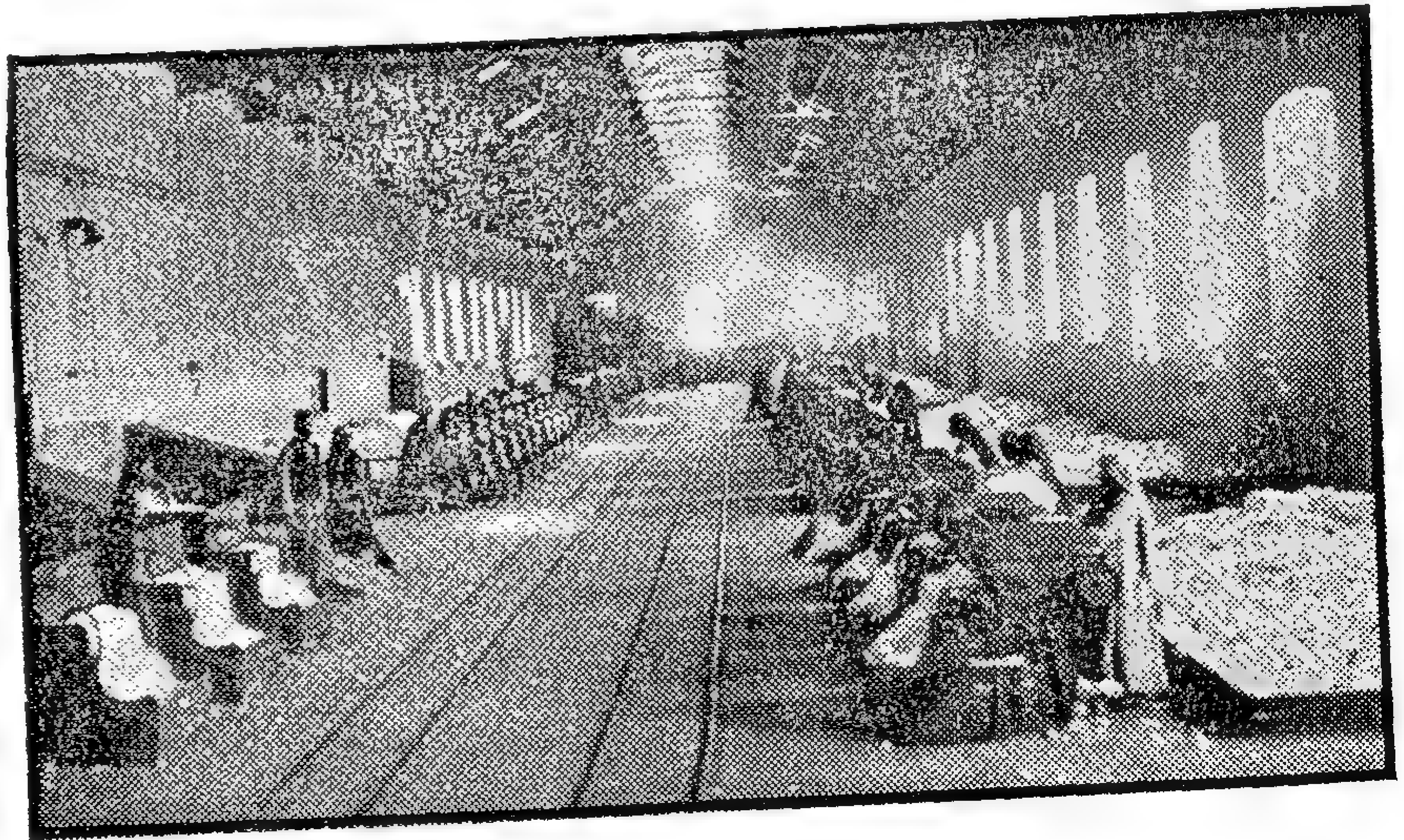
ويمكن تقسيم المحالج الموجودة الان الى ثلاثة أقسام : —

١ — محالج تملكها الشركات وعددها ٣٩ محلجا ومعظمها مستوفى للشروط اللازمة

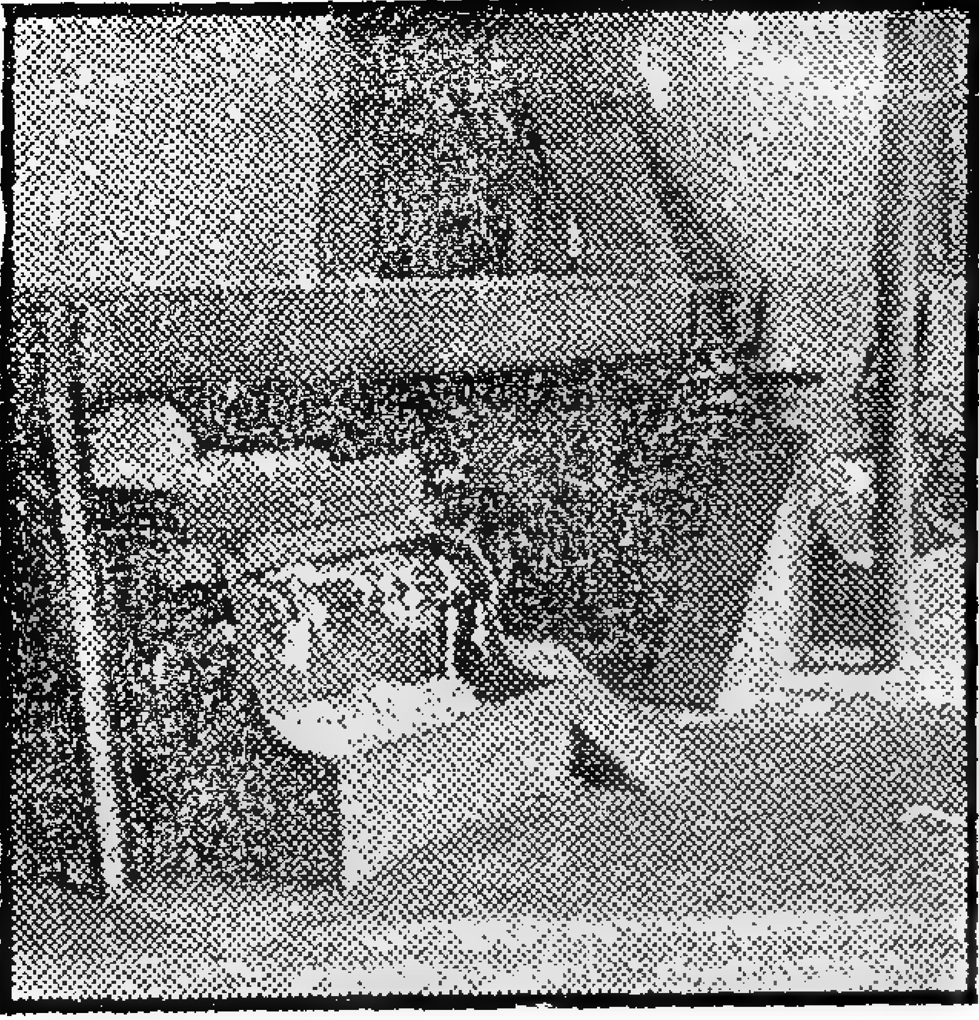
٢ — محالج يملكها كبار تجار القطن وعددها ٤٥ محلجا وهى مستعدة لادخال التحسينات المطلوبة عليها

٣ — محالج قديمة لم يتناولها اصلاح من مدة وعددها ٢١ وعلى أصحابها ان يقوموا بتجديد ماكيناتها ودواليبها وادخال التحسينات التى تلزمها الحكومة بها على أن تمدهم بالسلف التى تعينهم على ذلك •

المديريات	عدد المحالج	عدد الدواليب
البحيرة	١٧	٧٢٩
الدقهلية	٦	٤٠٩
الغربية	٢٩	١٨٢٩
المنوفية	٥	١٨٢
القليوبية	٦	٤٣٦
الشرقية	٧	٣٩٩
بنى سويف	٧	٣٦٣
الفيوم	٧	٣٦٣
الجيزة	١	٥٠
المنيا	١٠	٦٩٩
أسيوط	٦	٣٤٣
جرجا	٤	٢٣٦
الجملة	١٠٥	٥٩٥٣



قاعة دواليب الحلج — العملية الاولى



دولاب العرفيته

وهذه المحالج تستطيع أن تحلج ١٢٫٥٠ مليون قنطار فى ١٠٠ يوم على أن تعمل المحالج ١٦ ساعة يوميا وعلى هذا فالبلاد ليست فى حاجة الى محالج جديدة فالموجود يزيد عن حاجة البلاد بل يكفى لحلج مايربو على ثلاثة أمثال المحصول العام فى السنوات العادية •

ورأس المال الثابت لهذه المحالج نحو ٣٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيه تقريبا على أن هذا الحساب لايدخل ضمنه النقود المستخدمة فى تمويل المحصول الذى تستنفد المحالج جانبا عظيما منه فهى تقوم بقرض كثير من المزارعين للحصول على التقاوى ومصاريف زراعتهم وجنيها واقراض صغار التجار على ما يوردونه من أقطان •

وعلى هذا فرأس المال الثابت للمحالج يعتبر فى الواقع جزءا صغيرا من رأس المال التجارى الذى يستخدم فى تمويل القطن •

هل يمكن أن تتحسن هذه الحالة ؟!

ان كثيرا من المحالج التى باشرت عملها فى سنى الحرب لم تدخل تحسينات سوى بعض التصليحات البسيطة فهى — والحالة هذه تتطلب الكثير من الاصلاحات الهامة ولكنها على كل حال تستطيع أن تقوم بمهمتها مدة أخرى ، ويجب أيضا عند ادخال التحسينات مراعاة التجديدات الفنية التى أدخلت على هذه الصناعة فى أمريكا وأثبتت التجارب صلاحيتها خصوصا فى منطقة (سى ايلند) حيث

تحلج الاقطان الطويلة التيلة والآلات التى تزيل الاتربة من المحالج .

المنافســة الداخليــة

كان التنافس على أشده بين محالج القطن حتى أنشئت رابطتى حلاجى الوجهين القبلى والبحرى وكان لهذه المنافسة أثر سىء على صناعة الحلج فزال ذلك الاثر بانشاء الرابطتين فقامتا بتنظيم العلاقات بين المحالج وتحسين العمل فيها ، ولقد دفعت الضرورة الحكومة الى تحديد أسعار الحلج مراعية التوفيق بين صالح كل من المنتج والحلاج فانخفضت تكاليف الانتاج وساعد أصحاب المحالج على الاستمرار فى العمل من جهة أخرى

وكان لهذا التدخل أثاره مناقشات بين أعضاء رابطة الوجه القبلى فانحلت الرابطة فعادت المنافسة الى ماكانت عليه وتأثرت بذلك بعض المحالج التى كانت مواردها محدودة ولم تستطيع تمويل عملائها فعادت الشكوى وكانت تثار فى مؤتمرات القطن الدولية

علاج الكفاية الانتاجية للآلات

تستغرق مدة الحلج من شهر سبتمبر الى آخر ابريل وبعد ذلك يعمد أصحاب المحالج الى تفكيك آلاتها للتصليح واعدادها للموسم القادم . ولذا يحسن الحاق بعض الصناعة الثانوية كصناعة الثلج وعصور الزيوت والانارة بهذه المحالج للاستفادة من الفنيين والايدى العاطلة

ورءوس الاموال الراكدة فى هذه المدة التى تغلق فيها المحالج أبوابها

الكبس فى الريف

كان السائد الى ما قبل الحرب الثانية أن عملية الكبس فى الريف ليست ميسورة عمليا نظرا لحاجة المصدرين الى الوسائل المنظمة فى الاسكندرية لاعداد النماذج التى يطلبها الغزالون .

على ان الحرب الاخيرة قد أثبتت عكس هذه النظرية حيث يمكن القيام بهذه العملية فى الريف بنفس طريقة العمل فى الاسكندرية وقد تم فعلا مع وفر كثير فى التكاليف وخفض الضغط على المدن .

وكذلك يمكن كبس الرتب العالية فى بنها والمنصورة بنفس مهارة الاسكندرية

وللكبس فى الريف مزايا كثيرة أهمها .

١ ـ تخفيف الضغط على المدن وبقاء العمل فى البلاد

٢ ـ يمكن العمال من معيشة افضل من التى يعيشونها فى المدن بنفس الاجور بل بأقل منها

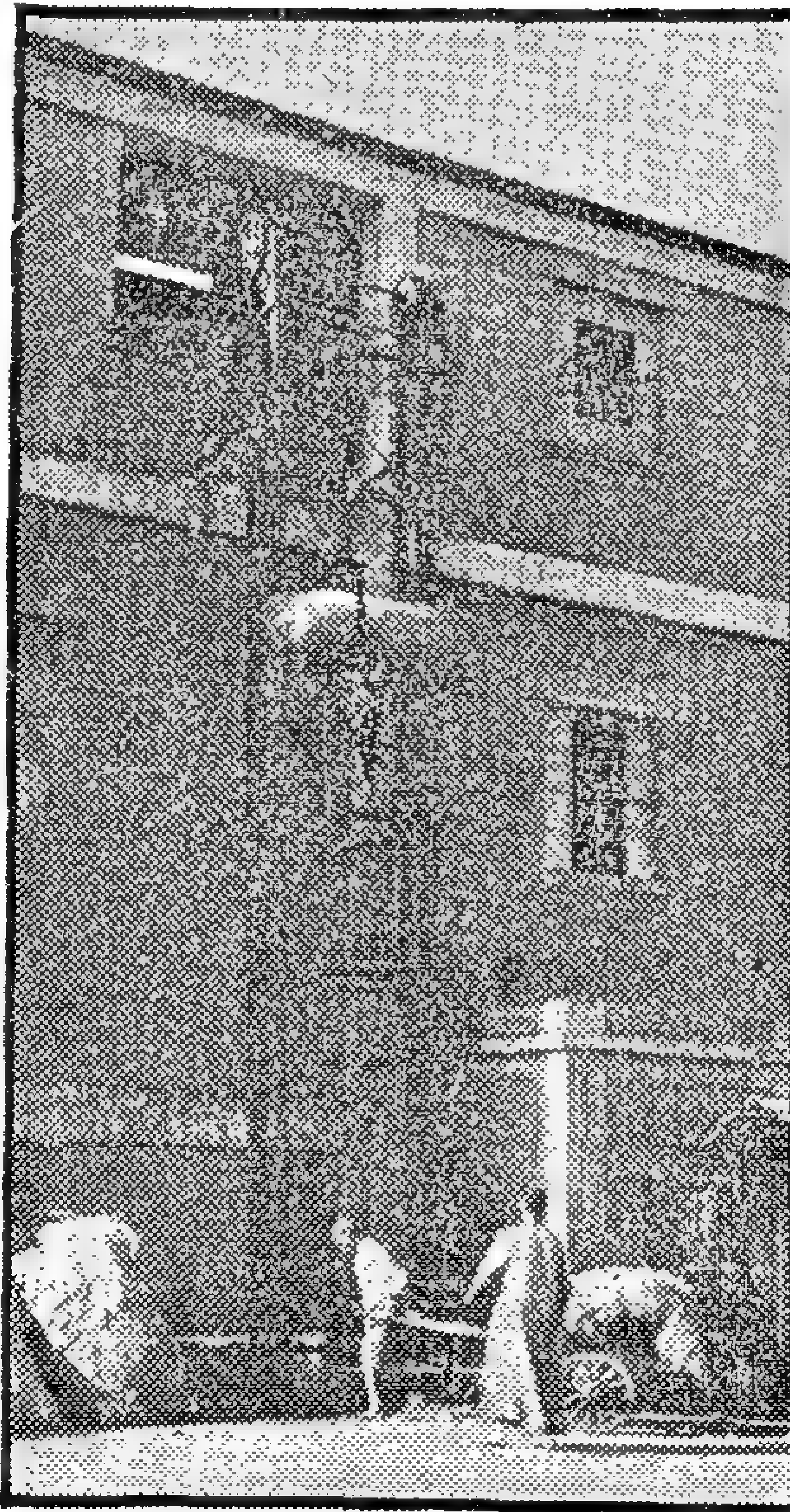
٣ ـ توفير مصاريف النقل ورسوم التأمين حتى اذا كان عن طريق الاسكندرية ولو تم عن طريق بورسعيد أوالسويس فالوفر سيكون مضاعفا .

وفى حالة تنفيذ الكبس فى الريف يسهل اعداد الاماكن اللازمة متى ركزت العملية فى جهات معينة تزود بالعنابر اللازمة . ويوفر فى نفقات التخزين لان هذه المصاريف تكون أقل فى الريف منها فى الموانىء

وسائل خفض تكاليف الحلج

وأجور الحلج تتصل اتصالا وثيقا بكمية المحصول ومستوى الاجور والضرائب والرسوم وأسعار المواد الاولية والادوات المستعملة فلكل محلج نوعان من المصروفات : ـ

ا ـ مصروفات الادارة وهى ثابتة لاتتأثر بكمية القطن وتتكون من المهايا والتأمين والاستهلاكات والرسوم البلدية والمحلية .



آلة رافعة لاكياس القطن بطريقة أوتوماتيكية (ونش التضريبة)

ب ـ مصروفات التشغيل : وقد زادت ٣٠٠ ٪ على ما كانت عليه فى سنة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ بسبب الزيادة فى أثمان الجلود والزيوت والوقود وارتفاع أجور العمال وفئات مقاولات العمل .

وخفض التكاليف يتوقف على زيادة المساحة المنزرعة وهبوط أسعار المواد الاولية وخفض مستوى الاجور

علاقة صناعة الحلج بالجهات الحكوميــة المختلفة

العلاقة بين صناعة الحلج والسلطات الحكومية لاتخلو من تعقيد وذلك لتعدد الجهات التابع لها

فلا بد لتحسين تلك العلاقة من تركيز جميع المسائل المرتبطة بصناعة الحلج بصفة مباشرة وغير مباشرة فى هيئة واحدة تتولى دراسة جميع هذه المسائل وعلاجها بقصد ترقية هذه الصناعة والمحافظة على سمعة القطن المصرى وتمثل وزارة التجارة والصناعة والزراعة وغرفة الحلاجين فى هذه الهيئة

مقترحــات

١ ـ نظر الكثرة عدد المحالج وزيادتها عن حاجة البلاد وعدم توزيعها توزيعا متفقا مع حاجة المناطق يحسن الا تقام محالج جديدة الا بعد موافقة وزارة التجارة والصناعة

٢ ـ تعزيز الرقابة الفنية على عمليات حلج القطن

٣ ـ تعميم الكبس التجارى فى بعض المحالج الكبرى فى الاقاليم اقتصادا فى العمل والنفقات

٤ ـ توحيد قواعد الرسوم التى تحصلها المجالس البلدية المختلفة ومراعاة العدل فيها وأن تكون على قاعدة الانتاج الفعلى

٥ ـ اضافة اجهزة خاصة فى كل محلج لاستخراج الزغب من بذرة القطن لاستعماله كمادة أولية فى صناعة الحرير الصناعى

٦ ـ تشجيع مشروع صناعة الشنابر فى مصر والعمل على تنفيذه

٧ ـ أستغلال شهور البطالة بالحاق صناعات بالمحالج كصناعة الثلج وعصير الزيوت والانارة لاستغلال القوى المحركة والموظفين الفنيين والدائمين

القطن

خلال النصف الاول من شهر يوليو ١٩٥١

	قفل ٥١/٦/٢٧	قفل ٥١/٧/١١
يوليو	١٧٢ر٦٥ ريال	١٧٢ر٦٥ ريال
سبتمبر	١٧٦ر٠٠ »	١٧٥ر٧٥ »
ينساير	١٣٦ر٠٠ »	١٣٦ر٠٠ »
اغسطس	١٢٥ر٠٧ »	١٢٥ر٠٠ »
نوفمبر	١٢٩ر٥٠ »	١٢٩ر٥٠ »
أكتوبر	١٠٥ر٥٠ »	١٠٥ر٥٠ »

مازالت سوق العقود على حالتها الراهنة من الضعف والركود فقد وصلت جميع الاستحقاقات الى الحد الادنى عدا عقد سبتمبر طويل التيلة فيبلغ ١٧٥ر٧٥ ريال بزيادة قدرها ١٠ بنط عن الحد الادنى المقرر له • وقد بلغت الفلبيرة الاولى لشهر يوليو ١٧٦٧٥٠ قنطار سلم الى الحكومة منها ١٥٣ر٧٥٠ قنطار وأرجى تسليم الباقى •

ويقدر الباقى من المحصول القديم فى الوقت الحاضر بأقل من مليون قنطار ينتظر أن تسلم الى الحكومة فى الفلبيرات القادمة ، أى أن فضلة المحصول القديم كلها ستكون فى يد الحكومة التى ستتولى تصريفها أو تخزينها

هذا وقد تم التعاقد على تصدير صفقة كبيرة من القطن تقدر بحوالى ١٥٠ الف قنطار من الاشمونى والزاجوراه الى كل من رومانيا وهنغاريا مقابل استيراد قمح ، وقد تم الاتفاق بين وزارة المالية وشركة مصر لتصدير الاقطان على أن تقوم الاخيرة بتسليم الاقطان المشار اليها من القطن الذى اشترته الحكومة ففى الفليارات الاخيرة مع تخصيص ثمن هذه الاقطان لشراء كميات القمح التى تعاقدت وزارة التموين عليها • هذا وتجرى فى الوقت الحاضر مفاوضات مع كل من يوغوسلافيا والمانيا والمسئولين فى وزارتى المالية والتجارة على عقد صفقات كبيرة من القطن •

أما من ناحية المساحة المنزرعة قطنا فى الموسم الحالى فقد وردت الانباء من الولايات المتحدة الامريكية بأن المساحات المنزرعة قطنا هناك تزيد بحوالى ٥٨ ٪ عن المساحات التى زرعت فى الموسم الماضى وانها تقدر بحوالى ٢٩ر٥١٠ر٠٠٠ أكر مقابل ١٩ر٠٣٢ر٠٠٠ أكر فى الموسم الماضى وتراوحت تقديرات المحصول الامريكى على أساس هذه المساحة بين ١٦ ، ١٨ مليون باله • غير أن بعض الدوائر المطلعة تستبعد أن يزيد المحصول الامريكى على ١٦ مليون باله وهو الرقم الذى أعربت الحكومة الامريكية عن أملها فى بلوغه ، وذلك استنادا الى دراسة أرقام المحصول والمساحات خلال الخمسين سنة الماضية ففى هذه الخمسين سنة لم يزد المحصول الامريكى على ١٦ مليون باله الا فى ست سنوات بلغت المساحة فيها بين ٤٤،٣٣ مليون أكر فى السنة • وفى أكثر السنوات التى كانت فيها المساحة تقرب من ٢٩ مليون أكر كان المحصول يقل عن ١٦ مليون باله هذا ويقدر الفائض من محصول القطن الامريكى بحوالى مليونى بالة •

أما فى مصر فليس من المستطاع التكهن بما سيكون عليه المحصول فى الموسم الحالى نظرا الى أن الاصابة بدودة القطن تمر بمرحلة من أدق مراحلها فى الوقت الحاضر فقد بلغت الاصابات ١٠٠٠٠ لطعه فى الفدان ، فى مديرية المنيا و٨٥٠٠ لطعه فى مديرية البحيرة و٥٠٠٠ لطعه فى مديرية بنى سويف ـ وقد توقف نمو النبات وظهر احمرار فى الاوراق والساق فى النبات ويرجع ذلك الى عدم توفر المياه • وقد أدى شح المياه مع الحرارة الشديدة فى بعض الجهات الى الاضرار بمساحات كبيرة من زراعات القطن ولاسيما فى الجهات الشمالية

هذا وتقدر الاوساط التجارية المطلعة أن المحصول العالمى سيصل الى ٣٤ مليون باله فى الموسم الحالى بينما المحصول لم يزد فى الموسم الماضى عن ٢٧ مليون باله •

مبيعات ميناء البصل

لاتزال سوق البضاعة الحاضرة ضعيفة والطلب مقصور على الرتب الواطئة وقد بلغت المبيعات فى الفترة الاخيرة ٩٣٦ باله مقابل ٥٧٩٢ باله فى نفس هذه المدة من الشهر الماضى ويرجع سبب هذا النقص الى فترة عيد الفطر التى تخللت هذه المدة الاخيرة وبيان المبيعات كالاتى :

كرنك ٧٤ باله مقابل ٩٧٦ باله
منوفى ١١٦ باله مقابل ٤٧٦ باله
اشمونى ٣٢٦ باله مقابل ٢٧١٦ باله
زاجوراه ٣٤٢ باله مقابل ٨٩ باله
جيزة ٣٠ ٧٥ باله مقابل ١٥٣٥ باله
سكينه ٣ باله مقابل ــ باله

علاوات الاقطان

فى ٢ الجارى صدر قرار وزارى بتحديد فروق الرتب للكرنك والمنوفى كالاتى :

	الكرنك	المنوفى
فولى جود	٢ر٠٠ ريال	ــ ١٥ر٠٠ ريال
جود/فج	١ر٠٠ »	ــ ٣٠ر٠٠ »
جود	سعر الاستحقاق	ــ ٣٥ر٠٠ »
فجف/جود	ــ ٢٨ر٠٠ ريال	ــ ٤٥ر٠٠ »
فجف	ــ ٣٥ر٠٠ »	ــ ٥٥ر٠٠ »
جف/فجف	ــ ٤٥ر٠٠ »	ــ ٦٠ر٠٠ »
جف	ــ ٥٥ر٠٠ »	ــ ٦٥ر٠٠ »

انتاج لب الورق فى تركيـا

بلغ انتاج لب الورق فى تركيا سنة ١٩٤٧ : ١٢ر١٥٧ طنا متريا وتقدر كفاية الانتاج سنويا بما لايقل عن عشرين ألف طن · وبلغ الوارد من لب الورق فى تلك السنة ٤٣١٩ طنا ·ولا تعتبر تركيا من البلاد المصدرة للب الورق رغم ماتنتجه منه فان هـذا بأكمله يستخدم فى مصنع الورق للحكومة الذى بأزميت

صناعة الورق
فى اندونيسيا

يمتلـــك بعض الاندونيســيين والصينيين ١٧٨ معملا صغيرا للورق موزعة فى أنحاء أندونيسيا ومن تلك المعامل خمسون معملا تقع فى أقليم قديرى وتشملها جمعية تعاونيـــة ، وسبعة معامل فى ماجلانيج وثمانية فى مونتلان وعشرة فى جوجاكارتا ·· وتبلغ جملة ماتنتجه هذه المعامل جميعها يوميا نحو ٤٠٠ كيلو جـرام من ورق الكتابة وورق الكتب هذا بينما تستهلك الصحف الاندونيسية نحو ٨٠٠٠ كيلو جرام من الورق فى اليوم

سيارات من الالومنيوم
فى النمسا

استرعى التفات المشتغلين بصناعة السيـــارات وتجارتها فى أوربا طراز جديد من البســـيارات العمومية بدأ يصنع فى مصنع للســيارات ببلدة جسموند بأقليم كارنثيا بالنمسا وهى سيارة كبـــيرة للركاب جسمها من الالومنيوم والموتور فيها هو موتــور السيـارة الالمانية المعروفة باســـم ســـــيارة الشــعب مع وجــود مخزن للبنزين اضافى · وقد بيعت المائة السيارة الاولى التى صنعت من هذا الطراز الى سويسرا · وواضـع تصميم هذه السيارة مهندس ألمانى هو نفس الذى وضع تصميم سـيارة الشعب وسيارات التانكس للجيش الالمانى سابقا

انتاج بذرة القطن السودانية
من الزيت

قررت وزارة التموين اعتبار معدل انتاج بذرة القطن السودانية من الزيت هو ١٧ر٥ أقة فى الاردب واذا تبين ان الانتاج الفعلى يقل عن ذلك أمكن النظـر فى صرف الفروق المستـحقة لمعاصر الزيوت

فرص تجارية

خصصت جريدة Trade and Industry
Austrian Review for Internati e 6
Foreign Commerce Haydngass onal
Steyr Austria

قسما للتعارف التجارى ـ وترجو من لهم رغبة فى التعامل مع النمسا أن يتصلوا بها موضحين أنواع السلع التى يعرضونها للبيع أو يرغبون فى استيرادها من هناك

***

ملابس ومنسوجات

Mercantile Import-Export Co. Ltd.
22 A Margaret St. Oxford Circus,
London W.I.

يريد توريد المنسوجات والاحذية والملابس

***

Murad Picciotto
28, Queen St. Manchester 2, England.

يريد تصدير منسوجات قطنيــة وحريرية وصوفية

***

Cile Limited, Porvenir 61,
Barcelona

يرغب فى توريد ٢٥٠ر٠٠٠ مترا من قماش الكريتون والكمية موجودة بالاسكندرية

***

Chafik Nahas
3, Rue du Racher, Paris 8.

يريد تعيين وكيل له بالمملكة المصرية لتصدير المنسوجات المصرية واستيراد المنتجات الفرنسية

***

عبد القادر سيث وشركاه ـ صندوق بريد رقم ١٢٢ بمكة المكرمة يريد تصدير المنسوجات القطنية والحريرية والصوفية المستوردة من امريكا

***

مواد غذائية

N. A. Bakirzis, Corinth, Greece

يريد تصدير العنب والتربنتين

***

N. E. Neter & Co. Ltd.
3, New London Street, London, E.C. 3

يريد وكيلا له لتصريف جـوز الهند

***

H. Picker, Brekelbaumspark 6, Hamburg

يريد استيراد الارز

***

M. & E. Drossmann, Richnowstrabe 3,
Berlin-Tempelhof

يريد اســـتيراد الارز والاغذية والخضروات

حسابات محلات بيع الموبيليات

تختلف محلات بيع الموبيليات اختلافا كبيرا فمنها المحلات الصغيرة التى تقوم ببيع بعض الحجرات وبعض أجزاء الحجرات ومنها المحلات الكبرى التى تعرض حجرات متعددة والكماليات اللازمة مثل النجف والمرايات والسجاجيد وخلافه كما وأن بعض المحلات لديها كتالوجات تقوم بصنع الموبيليات حسب الطلب اما فى الورشة الخاصة بها اذا كانت تملك ورشة واما فى الورش الاخرى التى يتعامل معها المحل . وتلجأ محلات بيع الموبيليات الى طرق الاعلان المختلفة لتصريف منتجاتها واذا كانت ظروف الحرب حاليا قد أدت الى أن تلك المحلات تبيع بالنقد فانه فى الظروف العادية كانت تلجأ تلك المحلات الى البيع بالتقسيط وكانت المنافسة شديدة بين تلك المحلات فى السخاء فى شروط البيع . وفى الظروف العادية تقوم تلك المحلات بعرض نماذج مختلفة بأسعار مختلفة حتى يجد كل عميل ما يلزمه وعلى قدر طاقته المالية . ويتم البيع اما نقداً واما بدفع جزء نقدا والباقى بعد مدة معينة واما بدفع جزء نقدا والباقى على أقساط شهرية ، ولذلك فانه من الضرورى معرفة النظام المتبع فى المعاملات واتباع الطريقة التى تضمن مراقبة تلك العمليات النقدية المختلفة ، وتعقد اتفاقات وعقود بين المحل والعميل لتحديد الموقف فى حالة التأخير فى الدفع وهنا تظهر أهمية القسم الذى يتولى العمليات الحسابية الخاصة بقيد العمليات الآجلة والتحصيلات على أقساط .

وفى حالة قيام المحل بسحب البضاعة من العميل لعدم قيامه بسداد الاقساط فان تلك البضاعة اما أن تباع ثانيا فى المحل على انها موبيليا جديدة بعد دهانها وتلميعها وأما أن تباع الى محلات بيع الموبيليات المستعملة .

وحيث أن تسليم الموبيليات يكون عادة بمنزل المشترى فانه من الضرورى بحث مصاريف النقل للاقتصاد فى النفقات بقدر الامكان فانه فى بعض المحلات قد يكون من الاوفر لديها أن تملك سيارات نقل خاصة بينما انه فى بعض المحلات الاخرى قد يكون من الاوفق الاتفاق مع شركات النقل على شروط معينة

وبالرغم من نظرية المحاسبة التى تنص على ان البيع لا يعتبر بيع الا بعد نقل الملكية فان

A sale is not a sale until title passes.

حسابات محلات بيع الموبيليات بالتقسيط تقيد المبيعات بمجرد تسليم البضاعة ولو أن نقل الملكية وتسديد القيمة لم يتما . أما فى حالة قبض مبالغ بدون تسليم الموبيليات فان هذه القيمة لا تقيد ضمن المبيعات بل تقيد فى الدفاتر لحساب الدائنين وتظهر فى الميزانية على أساس انها ايداعات لحساب العقود تحت التنفيذ .

ويتبع المحاسبون الامريكيون طريقتين لترحيل الارباح والخسائر على المبيعات بالتقسيط وقد أشار بذلك

Julius D. Kahn, certified publio accountant, New-York.

فى بحثه عن حسابات محلات بيع الموبيليات وفيما يلى ملخص لما أشار اليه :

١ ـ الطريقة الاولى وهى العادية حيث يعتبر فيها ان ارباح البيع تمت فى الفترة التجارية التى تم تسليم البضاعة فيها .

٢ ـ الطريقة الثانية وهى اعتبار ان كل دفعة تدفع فى فترة تجارية جزءا منها يعتبر جزءاً من قيمة الاثاث والجزء الثانى يعتبر جزءاً من الارباح وتحمل الفترة التجارية بأرباح المبلغ الذى دفع خلالها

وفى حالة استرجاع البضاعة لعدم قيام العميل بتسديد الاقساط فان حساب العميل يقفل وتقيد قيمة الاثاث المسترجع بقيمة تقديرية

ففى حالة اتباع الطريقة الاولى فان الفرق بين تلك القيمة التقويمية وقيمة رصيد حساب العميل يعتبر خسارة . بينما انه فى حالة أتباع الطريقة الثانية فان خسارة اعادة ملكية الاثاث هى قيمة البضاعة (نسبة التكلفة مضروبة فى رصيد حساب العميل وقت استرجاع البضاعة) مخصوما منه القيمة التقديرية للبضاعة .

وطبيعى أن النتيجة التى تظهر من اتباع أحدى الطريقتين هى واحدة الا انه فى حالة اتباع الطريقة الاولى فان الارباح تظهر كأنها ارباح متوقعة بينما انه فى الطريقة الثانية فانه لا تظهر الا الارباح التى تحققت فعلا وبذلك تختلف نتيجة اعمال الفترة التجارية باختلاف الطريقة المتبعة

ولايضاح ذلك نذكر المثل الذى شرحه الاستاذ **Julius D. Kahn** المنشور داخل الاطار فى نهاية الصفحة التالية .

وعلى العموم فان الحسابات المطاوب يمكن حصرها فيما يلى :

أ ـ حساب المبيعات ويشمل تحليل المبيعات من كل صنف

ب ـ حساب التكاليف ويشمل قيمة المشتريات ومصاريف المشتريات

ج ـ حساب التحصيلات ويشمل حساب الاقساط المستحقة على العملاء

د ـ المصاريف ويمكن تقسيمها الى مايلى :

١ ـ مصاريف الإعلان ويحمل هذا الحساب بقيمة مرتب موظفى قسم الاعلانات وقيمة مصاريف العرض وقيمة الاعلانات بالجرائد والمجلات ·

٢ ـ مصاريف البيع ويحمل هذا الحساب بمرتبات موظفى قسم البيع وعمولاتهم ومكافآتهم ومصاريف الانتقالات ·

٣ ـ مصاريف التسليم ويحمل هذا الحساب بقيمة مهايا الحمالين والمشرفين على تسليم الاثاث وعمال الدهان والتلميع والتركيب ومصاريف الشحن والتفريغ وقيمة استهلاك سيارات النقل من البنزين والزيوت اذا كان المحل يملك تلك السيارات وكذلك مايخص تلك السيارات من المصاريف كالرخص والرسوم والجاراج والتصليحات

٤ ـ مصاريف التحصيل ويحمل هذا الحساب بقيمة مهايا ومرتبات الموظفين المشرفين على العقود والاتفاقات وتنفيذها ومهايا المحصلين ومكافآت المحامين ·

٥ ـ المصاريف العمومية وتشمل الايجار والنور والتصليح والمطبوعات والبريد والتليفون ومهايا الموظفين الاداريين والمصاريف النثرية الاخرى·

وفى حالة عدم اعتماد تلك الحسابات فان مصلحة الضرائب تلجأ الى طريقة التقدير للتوصل الى معرفة أرباح المنشأة وجرت العادة على اتباع احدى الطرق التالية :

١ ـ اتخاذ رقم التكلفة الظاهر بالدفاتر واضافة ١٠٪ نظير المشتريات التى لم تقيد وتقدير مجمل الربح بواقع ٢٠ ٪ على المبيعات

٢ ـ تقدير عدد العمال المشتغلين واحتساب انتاجهم على أساس اتخاذ وحدة معينة من الانتاج وتقدير متوسط لسعر بيع تلك الوحدة وتقدير نسبة مجمل الربح بواقع ٢٠ ٪ على المبيعات ·

والنقد الذى يوجه الى الطريقة الاولى يمكن حصره فيما يلى :

ان اتخاذ رقم التكلفه الظاهر بالدفاتر واضافة ١٠ ٪ عليه نظير المشتريات التى لم تقيد أساس غير سليم اذ أنه قد حكمت المحاكم وقررت اللجان باعتماد رقم المشتريات كما هو ظاهر بالدفاتر وبذلك تعتمد الدفاتر تقريبا ومن الطبيعى أن المشتريات التى لم تقيد المبيعات التى تقابلها أى أن الطريقة المتبعه فى مثل هذه الحالات هى اخفاء جزء من المبيعات وما يقابله من المشتريات وبذلك فانه لا يمكن الاخذ بالارقام الواردة بالدفاتر

أما النقد الذى يوجه الى الطريقة الثانية فانه يتلخص فى أن القوة الانتاجية لايمكن اتخاذها أساسا لتقدير الايراد اذ أن المبيعات تخضع لظروف عديدة أخرى منها المنافسة وجودة الانتاج ورخص الاسعار كما أن نوع الانتاج أيضا له أثر كبير فى تقدير القوة الانتاجية وأما فيمايختص بنسبة مجمل الربح فان تلك النسبة تختلف من محل لآخر بل أنها تزيد كثيرا عن تلك النسبة فى بعض المحلات التى تقوم ببيع الموبيليات الفاخرة مثلا أو التى تقوم بالبيع بالتقسيط·

متولى عطا الله
مأمور ضرائب

قيمة البضاعة المباعة بالتقسيط	٤٠٠ دولار	١٠٠ ٪
قيمة تكلفة تلك البضاعة	٢٤٠ دولار	٦٠ ٪
مجمل الربح	١٦٠ دولار	٤٠ ٪
قيمة ما سدده العميل	٢٠٠ دولار	
قيمة البضاعة المستردة	٨٠ دولار	
فى حالة اتباع الطريقة الاولى =		
مجمل الربح الظاهر بالدفاتر		١٦٠ دولار
خسارة استرجاع البضاعة =		
القيمة المستحقة على العميل	٢٠٠ دولار	
قيمة البضاعة المسترجعة	٨٠ دولار	
		١٢٠ دولار
قيمة أرباح العملية		٤٠ دولار
فى حالة اتباع الطريقة الثانية =		
مجمل الربح الظاهر بالدفاتر على القيمة المدفوعة		
٤٠ ٪ × ٢٠٠		٨٠ دولار
خسارة استرجاع البضاعة =		
قيمة تكاليف البضاعة التى لم تدفع قيمتها		
٦٠ ٪ × ٢٠٠ =	١٢٠ دولار	
قيمة البضاعة المسترجعة	٨٠ دولار	
		٤٠ دولار
أرباح العملية		٤٠ دولار
ولاثبات ذلك :		
قيمة تكاليف البضاعة المباعة		٢٤٠ دولار
قيمة المبالغ المتحصلة	٢٠٠ دولار	
قيمة البضاعة المسترجعة	٨٠ دولار	
		٢٨٠ دولار
أرباح العملية		٤٠ دولار

اتفاقات التجارة والدفع

نشرنا فى العدد الماضى عرضا عاما للاتفاق بين مصر وسويسرا وهو يقضى بفتح حسابين لتسوية المدفوعات الجارية بين البلدين ، الاول يفتح بالفرنك السويسرى لصالح البنك الاهلى المصرى ويقيد فى الجانب الدائن منه أثمان ما تستورده سويسرا من مصر من قطن الكرنك من مخزون الحكومة أو الارز المصرى و ٣٠ ٪ من ثمن القطن الكرنك الذى يشتريه المستوردون السويسريون من السوق الحرة فى مصر ، وفى الجانب المدين من الحساب تقيد المدفوعات المتعلقة بالحكومة المصرية والمدفوعات الخاصة بالافراد .

والحساب الثانى يفتح بالجنيه المصرى فى البنك الاهلى المصرى لحساب البنك الاهلى السويسرى وتقيد فيه المدفوعات الخاصة باستيراد مصر لجميع السلع التى من أصل سويسرى كذلك اثمان ما تشتريه سويسرا من السلع المصرية والمصاريف والارباح الناتجة من التجارة العابرة وما الى ذلك

وننشر فى هذا العدد الملحق رقم ١ والملحق رقم ٢ الخاصين بهذا الاتفاق وللموضوع بقية فى العدد القادم ان شاء الله

الاتفاق المالى والتجارى بين مصر وسويسرا

ملحق ١

المدفوعات التجارية

١ ــ المدفوعات الخاصة باستيراد سويسرا لقطن من نوع الكرنك من مخزون الحكومة والارز بسعر خاص تحدده الحكومة المصرية ، وكذلك ٣٠ ٪ من ثمن القطن من نوع الكرنك المشترى من السوق الحرة .

٢ ــ التسويات الدورية لمصالح البريد والتلغرافات والتليفونات وللمشروعات العامة للنقل بما فى ذلك مشروعات النقل الجوى .

المدفوعات الحكومية

٣ ــ المدفوعات للمصاريف الادارية للتمثيل الرسمى

٤ ــ الاشتراكات فى الهيئات الدولية

٥ ــ مدفوعات الطلبات الممنوحة لسويسرا لخزان اسوان

المدفوعات لمصاريف السفر والاقامة فى سويسرا

٦ ــ الاقامة لتمضية الاجازات

٧ ــ الاقامة للعلاج

٨ ــ مصاريف الاقامة للتعليم والدراسة (بما فيها المصاريف المدرسية)

٩ ــ السفر لاعمال

المدفوعات للاعانات والمعاشات والتبرعات

١٠ ــ مدفوعات الاعانات ومصاريف المعيشة والاغاثة

١١ ــ المعاشات والدفعات السنوية

١٢ ــ المدفوعات الناتجة عن الهبات التى تجمعت لصالح الاعمال الخيرية

١٣ ــ حصص وتعويضات التأمين الاجتماعى بما فى ذلك التأمين للشيخوخة واثناء الوجود على قيد الحياة .

التأمين

١٤ ــ المدفوعات للاقساط والتعويضات من الالتزامات الناتجة عن بوالص التأمين التى يجب تسويتها بين المراكز الرئيسية وفروع شركات التأمين فى احدى البلاد واصحاب التأمين والمستفيدين وغيرهم من المدينين او الدائنين فى البلد الآخر .

وبالنسبة للمدفوعات الخاصة ببوالص التأمين للنقل وكذلك بالمسئولية المدنية فان السلطات المصرية تعلن استعدادها لان تفحص الطلبات التى من هذا النوع بعين الرعاية .

١٥ ــ المدفوعات الناتجة عن عمليات التأمين التى يجب تسويتها بين المراكز الرئيسية لاحدى شركات التأمين فى احدى البلاد وفرع هذه الشركة فى البلد الآخر .

سيرخص بتحويل الفوائد السنوية لفروع شركات التأمين المباشر السويسرية التى تستغل فى مصر فروع الحياة .

١٦ ــ مدفوعات الاقساط والتعويضات والالتزامات الاخرى الناتجة عن اتفاقيات اعادة التأمين .

المدفوعات المالية والعامة

١٧ ــ تحويلات المبالغ المعقولة الناتجة عن التوفير الذى ينشأ عن عمل الرعايا السويسريين الذين يستخدمون بصفة مؤقتة فى مصر .

١٨ ــ التحويلات فى حالات الضرورة

١٩ ــ مصاريف القضاء والضرائب ومصاريف التسجيل والبراءات والعلامات .

٢٠ ــ سداد المدفوعات المتعلقة بالعمليات المرخص بها طبقا لهذه القائمة والتى لم يتم تنفيذها .

٢١ ــ التحويلات التى لم ينص عليها فيما تقدم يمكن الترخيص بها بموافقة السلطات المختصة فى كلا البلدين .

وبخلاف ذلك يمكن ان تحول عن طريق الحساب أ المدفوعات المنصوص عليها فى الملحق رقم ٢ مادامت تتعلق بالتزامات بها شرط ا معينة بعملة أخرى غير الجنيه المصرى ، وتم التعاقد عليها قبل ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٩ او عقدت بعد هذا التاريخ بموافقة سلطات النقد المصرية .

ملحق ٢

المدفوعات التجارية

١ ـ المدفوعات الخاصة باستيراد مصر لسلع من اصل سويسرى وباستيراد سويسرا لسلع من اصل مصرى فيما عدا المنصوص عليها فى الملحق ١

٢ ـ المصاريف والارباح الناتجة عن التجارة العابرة

٣ ـ مصاريف النقل ومصاريف التأمين ومصاريف الايداع والتخليص والجمارك وجميع المصاريف الاخرى الاضافية المتعلقة بحركة البضائع .

٤ ـ مدفوعات رسم البراءات والرخص والعلامات التجارية وحقوق التأليف والامتيازات

٥ ـ المدفوعات مقابل تقديم الخدمات بالعمولة والوفاء بالديون والاتعاب والاجور والهدايا ومصاريف الدعاية ومصاريف اصلاح ومكافآت اعضاء مجالس الادارة

٦ ـ المدفوعات المتعلقة بفوائد الاستثمارات والمساهمة فى مصاريف الاحتكار والمصروفات العامة لفروع المراكز الرئيسية .

المدفوعات المالية والعامة

٧ ـ التحويلات الخاصة بالايرادات الناجمة عن الاستثمارات السويسرية فى مصر (بالكوبونات) والفوائد ـ والارباح والفوائد العقارية والايجارات لصالح الرعايا السويسريين او الاشخاص القانونيين السويسريين وذلك اذا كان المدين مقيما فى مصر او اذا كانت الاوراق المالية مدفوعة فى مصر . مدفوعات الارباح الناجمة عن المساهمة السويسرية فى الشركات المصرية .

٨ ـ المدفوعات الخاصة بالاستهلاكات التعاقدية وسداد الاستثمارات المنصوص عليها فى البند ٧ والمستحقة طبقا لشرط العقد او شروط الاصدار وتعتبر استهلاكات تعاقدية جميع عمليات السداد الخاصة برأس مال مقترض ويستند فى نطاق الشروط المنصوص عليها فى عقد القرض سواء أكان ذلك عن طريق الاستحقاق المحدد او عن طريق اليانصيب او الدفع عند الاستحقاق او مقدما او بأية طريقة اخرى .

٩ ـ تحويل رؤوس الاموال المملوكة للرعايا السويسريين الذين يعودون بصفة نهائية الى سويسرا بما فى ذلك المبالغ الناتجة عن بوالص التأمين على الحياة .

وتحويل الايرادات الناجمة عن بيع الممتلكات العقارية والمنازل والاثاث والاشياء الخاصة باستعمال المالك الشخصى .

المدفوعات الناجمه عن المساهمة فى الشركات المصرية او تصفيتها وقد حدد المبلغ الاجمالى لهذه التحاويل بـ ٧٠٠٠ جنيه مصرى للشخص الواحد

١٠ ـ المدفوعات للمبالغ الخاصة الاصلاحات والاعمال الضرورية لصيانة الممتلكات التى يملكها اشخاص يقيمون فى البلد الآخر وليس لديهم فى البلد الذى فيه مقر الملكية مبالغ كافية .

١١ ـ التحويلات الخاصة بالهبات وبالميراث المترتب على وفاة اشخاص كانوا يقيمون فى مصر وقت الوفاة وذلك لغاية مبلغ ١٢٠٠ جنيه مصرى للشخص الواحد اذا كان المستفيد فى حالة عوز مطبق .

١٢ ـ التحويلات الخاصة بالهبات المنصوص عليها فى الوصايا الصادرة من اشخاص لا يقيمون فى مصر لصالح اشخاص يقيمون فى سويسرا وذلك لغاية مبلغ ١٢٠٠ جنيه مصرى للشخص الواحد اذا كان المستفيد فى حالة عوز مطبق .

١٣ ـ سداد المدفوعات المتعلقة بالعمليات المصرح بها طبقا لهذه القائمة والتى لم يتم تنفيذها

١٤ ـ التحويلات التى لم ينص عليها فيما تقدم يمكن الترخيص باجرائها بموافقة السلطات المختصة فى كلا البلدين .

خطاب ف ١

القاهرة فى . . . .

ياصاحب المعالى

أتشرف بأن أؤيد لمعاليكم انه بمناسبة المباحثات الاقتصادية التى تمت بتاريخ اليوم قد اتفق كتكملة للمادة الاولى من اتفاق الدفع بين مصر وسويسرا بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠ على الترخيص لعدد محدود من البنوك السويسرية فى طلب فتح حسابات « ب » لدى البنك الاهلى المصرى . ويمكن اجراء التحويلات بحرية بين هذه الحسابات وكذلك بينها وبين الحساب « ب » للبنوك بواسطة البنك الاهلى السويسرى .

وتفضلوا ياصاحب المعالى بقبول فائق الاحترام

الى حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين بك وزير الخارجية ـ القاهرة

خطاب ف ١

سعادة الوزير المفوض

اتشرف بأن أؤيد لسعادتكم . . .

وتفضلوا ياصاحب السعادة . . .

الى مسيو هنرى بيات دى فيشر ريشنباخ الوزير المفوض للاتحاد السويسرى ـ القاهرة

خطاب ف ٢

االقاهرة فى ...

ياصاحب المعالى

أتشرف بأن أؤيد لمعاليكم انه بمناسبة المباحثات الاقتصادية التى تمت بتاريخ اليوم قد تم الاتفاق على ما يأتى : ـ

استثناء من أحكام الفقرة ب من المادة الثانية من اتفاق الدفع بين مصر وسويسرا بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠ فان المدفوعات الناتجة عن العمليات التى حصل الارتباط بشأنها والتى أصدر عنها اخطار استيراد مصرى قبل أول ابريل سنة ١٩٥٠ يمكن ان يتم سدادها عن طريق الحساب أو طالما أن طلب الحصول على رخصة استيراد نهائية سيقدم للسلطات المصرية المختصة قبل أول مايو سنة ١٩٥٠ . وللحصول على رخصة الاستيراد المصرية النهائية يجب على المستورد المصرى أن يقدم زيادة على الصورة الثانية لرخصة التصدير السويسرية اقرارا من بنك سويسرى يشهد بأن المبلغ المقابل للعملية المتعاقد عليها قد تم ايداعه فى الحساب « أ » .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ...

الى حضرة صاحب المعالى
محمد صلاح الدين بك
وزير الخارجية ـ القاهرة

خطاب ف ٢

القاهرة فى ......

سعادة الوزير المفوض

أتشرف بأن أؤيد لسعادتكم .

. . . .

وتفضلوا ياصاحب السعادة . .

« الموضوع بقية »

قوانين وقرارات

مرسوم
بتعديل بعض أحكام المرسوم الصادر فى ٧ يناير سنة ١٩٥١ والخاص بالرسم الصادر على القطن

مادة ١ – تضاف فقرة جديدة الى المادة الاولى من المرسوم الصادر فى ٧يناير سنة ١٩٥١ بتعديل رسم الصادرة على القطن يكون نصها كالآتى:

(استثناء من أحكام الفقرة الاولى يخفض رسم الصادر على القطن الى ٢ جنيه عن كل مائة كيلو جرام قائم بدلا من الفئتين المبينتين بالفقرة المذكورة وذلك اذا توفرت الشروط الاتية :

١ –أن يتم التعاقد عليه فى المدة مابين ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ و٣١ أغسطس سنة ١٩٥١

٢ – أن يصدر فى خلال المدة المشار اليها ولحساب المشترى فى الخارج

٣ –أن لاتكون عقود البيع التى تمت قبل ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ ألغيت واشترى بدلها فى المدة المذكورة بالبند ٢ »

مادة ٢ –على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية •

٢٨ مايو سنة ١٩٥١

قرار وزارى رقم ٦٢ لسنة ١٩٥١ بتشكيل اللجنة الدائمة لبيع أقطان الحكومة والبذرة التجارى

مادة ١ – تشكل اللجنة الدائمة المنوط بها بيع الاقطان الشعر والبذرة التجارى الناتجة من زراعات وزارة الزراعة ومصلحة الاملاك والمعاهد الزراعية على الوجه الاتى :

حضرة صاحب العزة مدير عام مصلحة القطن •• رئيسا وفى حالة غيابه حضرة وكيل مصلحة القطن

مندوب يمثل وزارة الزراعة ••
مندوب يمثل مصلحة الاملاك الاميرية
حضرة مندوب الحكومة ببورصة مينا البصل ، وفى حالة غيابه يحل محله حضرة مندوب الحكومة المساعد بالبورصة المذكورة •• أعضاء

ويتولى أعمال السكرتارية حضرة مدير ادارة التجارة والمخازن بمصلحة الاملاك الاميرية •

مادة ٢ : للجنة الحق فى اعتماد البيع سواء أكان بالمزاد العلنى أو اللجان المصرية لشراء القطن
أما فى حالة البيع بالممارسة فيرجع فيها الى الوزارة

مادة ٣ :يلغى القرار الوزارى رقم ٧١ لسنة ١٩٤٧

مادة ٤ – يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره•

٩ مايو سنة ١٩٥١

قرار وزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٥١ بتحديد فروق الرتب لاصناف الاشمونى والزاجوراه وجيزة ٣٠

مادة ١ – يلغى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ١٩٥١ الصادر بعدد الوقائع المصرية غير الاعتيادى رقم ٤٧ مكرر (١) بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٥١ والخاص بتحديد فروق الرتب لاصناف الزاجوراه والاشمونى والجيزة ٣٠ والكرنك

فولى جود ، زائدا ٥ ريالات فوق سعر الاستحقاق وهو ١٢٢ ريالا

جود /فولى جود ، زائدا ٢ ريال فوق سعر الاستحقاق وهو ١٢٢ ريالا

جود سعر الاستحقاق وهو ١٢٢ ريالا

فولى جود فير / جود ، ناقصا ٢٧ر٥٠ عن سعر الاستحقاق وهو وهو ١٢٢ ريالا

فولى جود فير ناقصا ٣٢ر٢ عن سعر الاستحقاق وهو ١٢٢

جود فير / فولى جود فير ، ناقصا ٤٠ عن سعر الاستحقاق وهو ١٢٢ ريالا

جود فير ناقصا ٤٥ عن سعر الاستحقاق وهو ١٢٢ ريالا

مادة ٣ :تحدد فروق الرتب التى تسلم فليارات لصنف الزاجوره بالنسبة لسعر الاستحقاق لعقد الاقطان متوسطة التيلة على الوجه الاتى لحين صدور قرار آخر :

فولى جود زائدا ٤ ريالات فوق سعر الاستحقاق وهو ١٢٢

جود/فولى جود زائدا ريال واحد فوق سعر الاستحقاق وهو ١٢٢ ريالا

جود سعر الاستحقاق وهو ١٢٢ ريالا

فولى جود فير / جود ناقصا ٣٠ ريالا عن سعر الاستحقاق وهو ١٢٢ ريالا.

فولى جود فير ناقصا ٣٥ ريالا عن سعر الاستحقاق وهو ١٢٢ ريالا

جود فير/فولى جود ناقصا ٤٢ريالا عن سعر الاستحقاق وهو ١٢٢ ريالا

جود فير ناقصا ٤٨ريالا عن سعر الاستحقاق وهو ١٢٢ ريالا

مادة ٤ – تحدد فروق الرتب التى تسلم فليارات لصنف الجيزة ٣٠ بالنسبة لسعر الاستحقاق لعقد الاقطان متوسطة التيلة على الوجه الاتى لحين صدور قرار اخر :

فولى جود زائدا ١٦ ريالا فوق سعر الاستحقاق وهو ١٢٢ ريالا

جود / فولى -جود زائدا ٨ريالات فوق سعر الاستحقاق وهو ١٢٢ ريالا

فولى جود فير / جود ناقصا ١٠ الاستحقاق وهو ١٢٢

فولى جود فير / جود ناقصا ١٠ ريالات عن سعر الاستحقاق وهو ١٢٢ ريالا

فولى جود فير جود ناقصا ٢٠ ريالا عن سعر الاستحقاق وهو ١٢٢ ريالا

جود فير / فولى ناقصا ٢٥ ريالا عن سعر الاستحقاق وهو ١٢٢ ريالا

جود فير ناقصا ٣٠ ريالا عن سعر الاستحقاق وهو ١٢٢ ريالا

مادة ٥ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية •

٣١ مايو سنة ١٩٥١

مصلحة الضرائب
قسم الضريبة العامة على الايراد
بشأن تحرير وقيد المحاضر عن مخالفة أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ولائحته التنفيذية

رغبه فى تنظيم وتنسيق اجراءات تحرير وقيد المحاضر طبقا للقانون رقم ٩٩ لسنه ١٩٤٩ وللقرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٩ بلائحته التنفيذية يراعى تنفيذ مايلى :

أولا – يخصص بالمأمورية دفتر لتحرير محاضر الضريبة العامة على الايراد وسجل لقيد تلك المحاضر يخصص جانب منه لقيد محاضر الجنح والجانب الآخر لقيد محاضر المخالفات كل منها بأرقام مسلسله على حدة عن كل سنة قضائيه •

ثانيا – يتولى المأمور المنوط الذى يجرى قيدها بالسجل المخصص لمحاضر الضريبة وتراجع بمعرفة مأمور القضايا بالمأمورية الذى

يجرى قيدها بالسجل المخصص لمحاضر الضريبة العامة ثم يرسلها لقسم البوليس المختص بالطريقة القانونية المعتادة عن طريق المأمور الاول

ثالثا ـ عند عودة المحضر من البوليس يقوم مأمور الضريبه العامة بمراجعته ووضع مذكرة بالرد على ماجاء بأقوال المخالف ، يراجعها مأمور القضايا ويرسلها مع المحضر الى الادارة المحلية المختصة عن طريق المأمور الاول

رابعا ـ يمسك بالادارة المحلية سجل خاص لقيد محاضر الضريبه العامة على الايراد التى ترد لها من المأموريات التابعه لها على ان يخصص جانب منه لقيد محاضر الجنح وجانب آخر لقيد محاضر المخالفات كل منها بارقام مسلسلة على حدة عن كل سنة قضائيه

ويقوم مأمور القضايا بالادارة المحليـة بمراجعه المحضر وقيده بالسجل وارساله الى النيابة المختصة بالطريقة القانونيه المقـررة عن طريق المدير المحلى ٠

خامسا ـ يتبع فى طريقه تحرير محاضر الضريبة العامة التعليمات الواردة بالكتابين الدوريين ١٤٦و١٥١ كما يأتى :

١ ـ يذكر فى محضر ضبط الواقعه الى جانب عبارة (محضر ضبط) العبارة الآتيـة جنحه بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أو مخالفة باللائحة التنفيذيه للقانون رقم ٩٩ لسنـة ١٩٤٩

٢ ـ توضح العبارة الاتية بمحضر ضبط الواقعـة (صفتى من مأمورى الضبطية القضائية بمقتضى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩) وذلك بدلا من عبارة « بمقتضى قانونى الضرائب رقمى ١٤و٤٤ لسنة ١٩٣٩

سادسا ـ مأمور القضايا بكل من المأمورية والادارة المحليه هو المسـئول شخصيا عن استيفاء جميع خانات سجل قيد المحـاضر طبقا لاحكام الكتاب الدورى رقم ٣٠١

سابعا ـ ترسل كل ادارة محلية شهريا وفى ميعاد لايتجاوز الخامس عشر من كل شهر الى قسم الضريبة العامه على الايـراد آكشفا موضحا به عدد المحاضر التى قامت كل مأمورية من المأموريات التابعة لهـا بتحريرها خلال الشهر السابق من جنـح ومخالفات كل على حدة وذلك من واقع الكشوف التى يجب ان تحررها كل مأمورية وترسلها للادارة المحليه فى الاسبوع آلاول من كـل شهر ٠

ثامنا ـ يجب قبل تحرير أى محضر ـ طبقا للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أو للقرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٩ باللائحـة التنفيذيه لهذا القانون ـ الحصول على موافقة المصلحه (قسم الضريبة العامة على الايراد) عن طريق الادارة المحليه ٠

مبادئ ضريبية

(للمول حق الاختيار ، وله ان يعدل عن طريقه الى اخرى من الطريقتين اللتين نص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على اختيـار احداهما لتحديد رقم المقارنـه الذى يتخذ اساسا لتقدير الارباح الاستثنائية ، بشرط أن تكون حسابات الممول منتظمه وان يخطر مصلحه الضرائب بهذا العدول قبل ربط الضريبه على ارباحـه الاستثنائيـة)

بتاريخ ١٩٥١/٦/٧ أصدرت لجنة طعن الضرائب الدائرة السادسة بالقاهرة مشكلة برئاسة حضرة القاضى زيان حسن وعضوية حضرتى الاستاذين أنور ويصا واحمد عزمى وسكرتارية وديع توفيق افندى فى الطعن رقم ١٢١ المقدم من الممول ٠٠ وحضر عنه الاستاذ مصطفى شوقى المحاسب قرارا يقضى باحقية الممول فى اختيار أرباح سنة ١٩٣٩ كما عدلتها مصلحة الضرائب أساسـا للمقارنة فيمـا يختص بالربح الاستثنائى المنصوص عنه فى المادة ٢ من القانون رقم ٦٠ لسـنة ١٩٤١ وجاء بحيثيات القرار مايأتى ٠

وحيث آنه يتبين من تقرير المأموريه واخطار الطاعن ان الطاعن اختار بخطابه المؤرخ ٢٢/ ٩٤١/١١ أساسا للمقارنة ١٢ ٪ من راس ماله المستثمر طبقا للفقرة ٢ من الماده ٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقرار الوزارى رقم ٢٤٢ لسنه ١٩٤١ الذى نص على أن يقدم الممول الى المأموريه التى يتبعها طلبا فى ميعاد لايتجاوز آخر نوفمبـر سـنة ١٩٤١ لو كانت الطريقة التى اختارها من الطريقتين المنصـوص عليهما فى المادة الثانية من القانون المشار اليه ٠ وانه بعد أن أخطرته المأمورية بالتعديلات التى ادخلتها على أرباح سنة ١٩٣٩ فى ١٣ / ١٩٤٩/٩ وافق على الارباح كما عدلتهـا المأموريه وفى نفس التاريخ اختار أرباح سنة ١٩٣٩ أساسا للمقارنه ٠ وان المأموريه ترى عدم أحقيته فى اتخاذ أرباح سنه ١٩٣٩ أساسا للمقارنه باعتبار أنه يمسك دفاتر منتظمـه وينطبق عليه القرار الوزارى رقم ٢٢ لسنـة ١٩٤٢ الذى حدد موعد تقديم الطلبات الخاصه باستعمال حق الاختيار الى ١٩ فبراير سنة ١٩٤٢ فلا ينطبق عليه القرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ الخـاص بالمولين الذين ليست لديهم حسابات منتظمه ، والذى نص فى الفقره ـبـ منه على أن يقدم طلب الاختيار فى بحر شهر من تاريخ الاخطار بالتقدير أو الاعتماد بالنسبه لمن تقدر أو تعتمد مصلحة الضرائب أرباحهم عن سنة ١٩٣٩ بعد تاريخ ١٩٣٩ بعد تاريخ نشر هذا القرار فى الجريده الرسميه ٠

وحيث آن الطاعن اعترض على ماذهبت اليه المأموريه وتمسك بحقه فى اختيار ارباح سنة ١٩٣٩ أساسا للمقارنه باعتبار انه يمسك دفاتر منتظمه وان اختياره الثانى ثم قبـل ربط الضريبه الخاصه على الارباح الاستثنائية وان اختياره الاول قد تم قبل أن تخطـره المأموريه بتعديلها لأرباح سنة ١٩٣٩ وقد أشار لمذكره اعتراضاته تدعيما لطلبه هـذا الى بعض أحكام المحاكم وتعليمات مصلحـة الضرائب ٠

وحيث أن اللجنة ترى ـ كما ذهبت المحاكم بحق ـ آن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أساسا للمقارنه يمكن الممول من اختيار أكثـر السنوات ربحا ، اذ كلما ارتفع رقم المقارنه هبط مقدار الربح الاستثنائى ٠ وان المواعيد التى أشارت اليها الماده ٣ من القـانون رقم ٦٠ لسنه ١٩٤١ والتى حـددتها القرارات الوزاريه ليست مواعيد اسقاط يسقط بعدهـا حق الممول فى اختيـار رقم المقـارنه ، بل هى مواعيد قصد بها تسهيل عملية مصلحة الضرائب

ان المجلة ترحب بالمبادىء التى تقابل حضرات القراء من محـاسبين ومحـامين والتى يرون انهـا تدعم نظام الضرائب المصرى وتساعد على استقراره

فللممول اذن حق الاختيار وله أن يعدل من طريقة الى اخرى من الطريقتـين اللتين نص القانون رقم ٦٠- ١٩٤١ على اختيار احداهـا لتحديد رقم المقارنه الذى يتخذ أساسا لتقدير الارباح الاستثنائية بشرط أن تكون حساباته منتظمه ، وان يخطر مصلحه الضرائب بهذا العـدول قبل ربط الضريبه على أرباحه الاستثنائيه ٠ ومما يؤيد أن هذه المواعيـد المشار اليها بالقرارات الوزاريه الصـادره بمواعيد تقديم طلبات الاختيار ليست مواعيد اسقاط لحق الممول الذى خوله القانون اذا تجاوزها ، أن مصلحة الضرائب نفسها أجازت تصحيح الاختيار فى بعض الحالات كحـالـة الاختيار الناقص ، كما لو اختار احد الممولين طريقة الارباح الفعليه فى الميعاد المحدد ولم يعين السنه التى اختار أرباحها ، أو فى حالة اختيار الممول السنه الاقل ربحا عن طريق الخطأ ، وكما فى حالة الخطأ فى فهم القانون ٠ ولهذا ترى اللجنة تمشيا مع روح القانون والعدالة القضاء باحقيه الطاعن فى اختيـار أرباح سنة ١٩٣٩ كما اعتمدتها مصلحـة الضرائب أساسا للمقارنه ٠

النقود المتداولة بملايين الجنيهات عن نشرة البنك الاهلى المصرى

في آخر	بنكنوت البنك الاهلى المصرى: الاصدار	حيازة البنك الاهلى	حيازة بنوك المقاصة	صافى المتداول	اوراق العملة والنقود المعاونة: الاصدار	حيازة البنوك	مجموع صافى العملة المتداولة	مجموع الودائع الجارية مع البنك الاهلى وبنوك المقاصة	النقود المتداولة
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
ديسمبر ١٩٤٧	١٤٥	٧ر٥	٥ر٤	١٣٢ر١	٩ر٣	٠ر٣	١٤١ر١	٢٧٠ر٦	٤١١ر٧
يناير ١٩٤٨	١٤١	٧ر٥	٥ر٠	١٢٨ر٥	٩ر٢	٠ر٣	١٣٧ر٤	٢٦٩ر١	٤٠٦ر٥
فبراير «	١٤٠	٧ر٠	٥ر١	١٢٧ر٩	٩ر٣	٠ر٣	١٣٦ر٩	٢٦٩ر١	٤٠٦ر٠
مارس «	١٤٠	٧ر٦	٤ر٧	١٢٧ر٧	٩ر٢	٠ر٣	١٣٦ر٦	٢٦٨ر٨	٤٠٥ر٤
ابريل «	١٣٩	٣ر٧	٤ر٦	١٣٠ر٧	٩ر٣	٠ر٣	١٣٩ر٧	٢٦٦ر٦	٤٠٦ر٣
مايو «	١٤٤	٦ر٥	٥ر٠	١٣٢ر٥	٩ر٣	٠ر٣	١٤١ر٥	٢٦١ر٠	٤٠٢ر٥
يونيه «	١٤٢	٨ر٣	٥ر٦	١٢٨ر١	٩ر٢	٠ر٤	١٣٦ر٩	٢٦٤ر١	٤٠١ر٠
يوليه «	١٤٠	٩ر٣	٥ر٤	١٢٥ر٣	٩ر٢	٠ر٤	١٣٤ر١	٢٥٧ر٥	٣٩١ر٦
اغسطس «	١٣٧	٩ر٧	٥ر٥	١٢١ر٨	٩ر٢	٠ر٣	١٣٠ر٧	٢٥٦ر٢	٣٨٦ر٩
سبتمبر «	١٤٤	٧ر٧	٥ر٩	١٣٠ر٤	٩ر٢	٠ر٣	١٣٩ر٣	٢٦٣ر٢	٤٠٢ر٥
اكتوبر «	١٥٥	٧ر٣	٧ر٨	١٣٩ر٩	٩ر٣	٠ر٣	١٤٨ر٩	٢٤٨ر٢	٣٩٧ر١
نوفمبر «	١٦١	٨ر٧	٧ر٩	١٤٤ر٤	٩ر٣	٠ر٣	١٥٣ر٤	٢٤٨ر٩	٤٠٢ر٣
ديسمبر «	١٦٤	١٠ر٢	٨ر٢	١٤٥ر٦	٩ر٤	٠ر٣	١٥٤ر٧	٢٤٦ر٨	٤٠١ر٥
يناير ١٩٤٩	١٥٩	٨ر٣	٨ر٥	١٤٢ر٢	٩ر٤	٠ر٣	١٥١ر٣	٢٥٣ر٨	٤٠ر٥١
فبراير «	١٥٨	٨ر٧	٧ر٠	١٤٢ر٣	٩ر٤	٠ر٣	١٥١ر٤	٢٥٦ر٩	٤٠٨ر٣
مارس «	١٥٨	٨ر٥	٦ر٧	١٤٢ر٨	٩ر٤	٠ر٣	١٥١ر٩	٢٥٣ر٢	٤٠٥ر١
ابريل «	١٥٨	٦ر٤	٥ر٩	١٤٥ر٧	٩ر٣	٠ر٣	١٥٤ر٧	٢٤٩ر١	٤٠٣ر٨
مايو «	١٥٥	٨ر٩	٩ر٤	١٤٠ر٧	٩ر٣	٠ر٣	١٤٩ر٧	٢٤٨ر٥	٣٩٨ر٢
يونيه «	١٥١	٨ر٧	٥ر٥	١٣٦ر٨	٩ر٣	٠ر٣	١٤٥ر٨	٢٤٧ر١	٣٩٢ر٩
يوليه «	١٥٠	٩ر٠	٥ر٦	١٣٥ر٤	٩ر٤	٠ر٢	١٤٤ر٦	٢٤٢ر٦	٣٨٧ر٢
أغسطس «	١٤٦	١٠ر٢	٥ر٩	١٢٩ر٩	٩ر٤	٠ر٤	١٣٨ر٩	٢٤٤ر٧	٣٨٣ر٦
سبتمبر «	١٥١	٧ر٣	٧ر١	١٣٦ر٥	٩ر٥	٠ر٣	١٤٥ر٨	٢٣٨ر٩	٣٨٤ر٧
اكتوبر «	١٦٦	٨ر١	٧ر٤	١٥٠ر٥	٩ر٥	٠ر٣	١٥٩ر٧	٢٥٢ر٥	٤١٢ر٢
نوفمبر «	١٧٤	٧ر٩	٨ر٦	١٥٧ر٥	٩ر٦	٠ر٣	١٦٦ر٨	٢٦٠ر٥	٤٢٧ر٣
ديسمبر «	١٧٤	٧ر٨	٥ر٤	١٦٠ر٨	٩ر٨	٠ر٢	١٧٠ر٤	٢٥٤ر٢	٤٢٤ر٦
يناير ١٩٥٠	١٧٣	٧ر٧	٥ر٥	١٥٩ر٨	٩ر٦	٠ر٣	١٦٩ر١	٢٦١ر١	٤٣٠ر٢
فبراير «	١٧٣	٧ر٦	٦ر٢	١٥٩ر٢	٩ر٧	٠ر٣	١٦٨ر٦	٢٥٢ر١	٤٢٠ر٧
مارس «	١٧١	٨ر١	٥ر١	١٥٧ر٨	٩ر٦	٠ر٣	١٦٧ر١	٢٤٥ر٥	٤١٢ر٦
أبريل «	١٦٩	٨ر٤	٥ر٧	١٥٤ر٩	٩ر٦	٠ر٣	١٦٤ر٢	٢٤٥ر٤	١٠٩ر٦
مايو «	١٦٥	٩ر٣	٥ر٩	١٤٩ر٨	٩ر٦	٠ر٣	١٥٩ر١	٢٣٥ر٠	٣٩٤ر١
يونيه «	١٥٩	٨ر٥	٥ر٦	١٤٤ر٩	٩ر٦	٠ر٣	١٥٤ر٢	٢٢٨ر١	٣٨٢ر٣
يوليه «	١٥٥	١٠ر٤	٦ر٢	١٣٨ر٤	٩ر٨	٠ر٤	١٤٧ر٨	٢٢٦ر٢	٣٧٤ر٠
أغسطس «	١٥٠	٩ر٤	٧ر٢	١٣٣ر٤	٩ر٨	٠ر٥	١٤٢ر٧	٢٢٤ر٧	٣٦٧ر٤
سبتمبر «	١٦٩	٩ر٧	٨ر٠	١٥١ر٣	١٠ر٢	٠ر٣	١٦١ر٢	٢٢١ر٠	٣٨٢ر٢
اكتوبر «	١٨٤	٩ر٢	٦ر٨	١٦٨ر٠	١٠ر٣	٠ر٣	١٧٨ر٠	٢٣٣ر٦	٤١١ر٦
نوفمبر «	١٨٤	٧ر٢	٥ر٩	١٧٠ر٩	١٠ر٤	٠ر٣	١٨١ر٠	٢٣٩ر٠	٣٢٠ر٠
ديسمبر «	١٩١	٧ر١	٥ر٦	١٧٨ر٣	١٠ر٦	٠ر٣	١٨٨ر٦	٢٣٧ر٧	٤٢٦ر٣
يناير ١٩٥١					١٠ر٥		١٨٦ر٥	٢٤٦ر١	٤٣٢ر٦
فبراير «					١٠ر٦		١٨٨ر٤	٢٤٢ر٣	٤٣٠ر٧
مارس «	١٩١	٨ر٢	٥ر٤	١٧٧ر٤		٠ر٣		٢٣٢ر٢	
ابريل «	١٨٩	٥ر٥	٥ر٨	١٧٧ر٧		٠ر٣		٢٣٤ر٧	
مايو «	١٨٣								

حافظوا على :

أموالكم ومجوهراتكم ومستنداتكم



من

السرقة والحريق والضياع

في الليل والنهار

بإيداعها خزائن أمينة تحميها من العبث بها أو فقدها ، وتصبح في أمان بفضل خزائن

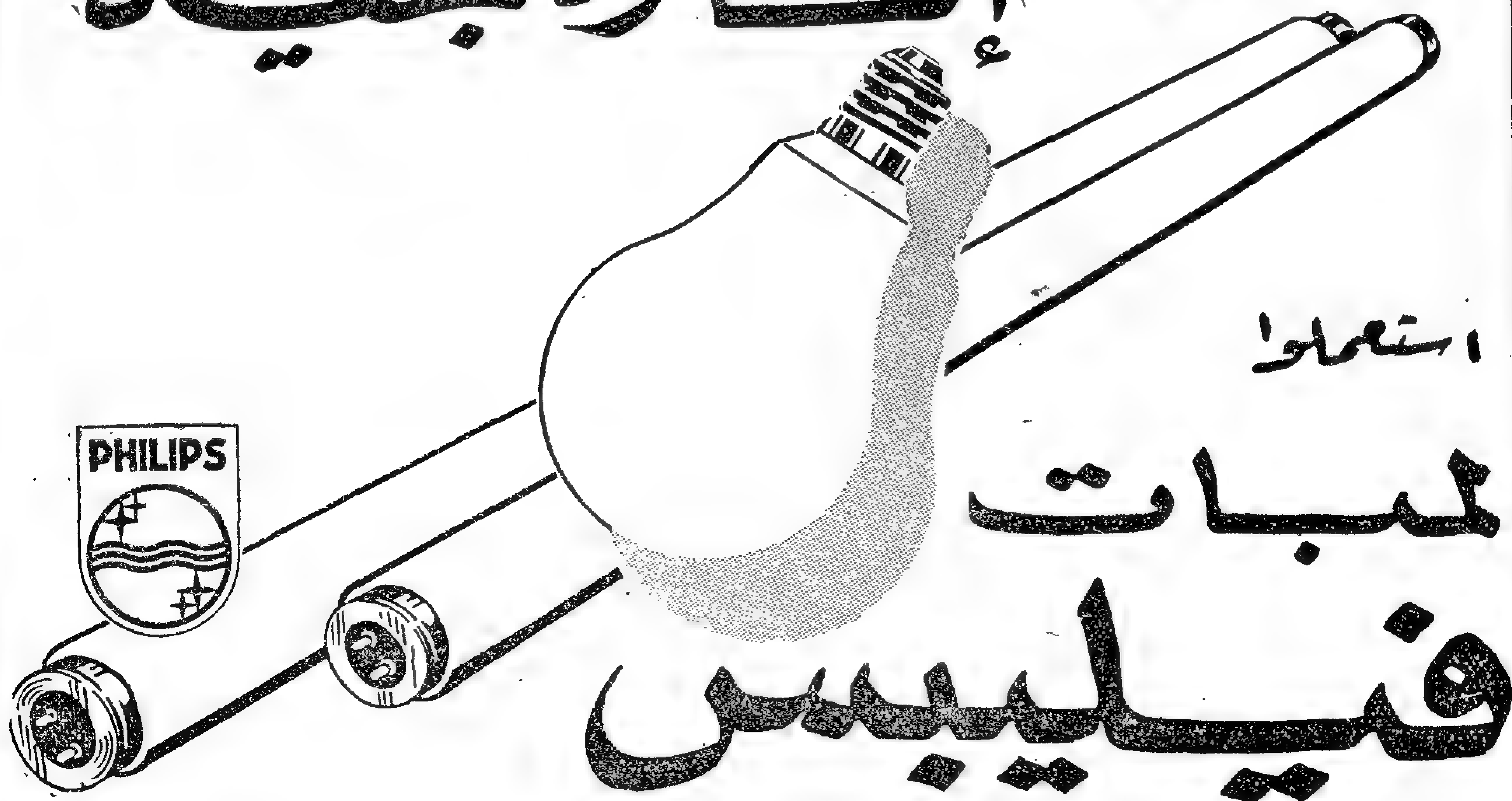
بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإيداع الليلي فأنشأ «الخزائن الليلية» لحفظ النفائس والمقتنيات الثمينة في غير أوقات العمل لدفع الطوارئ المفاجئة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإيداع في الليل بعد قضاء السهرات ، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية



شركة مصر لتصدير الأقطان

شركة مساهمة مصرية

احدى مؤسسات بنك مصر

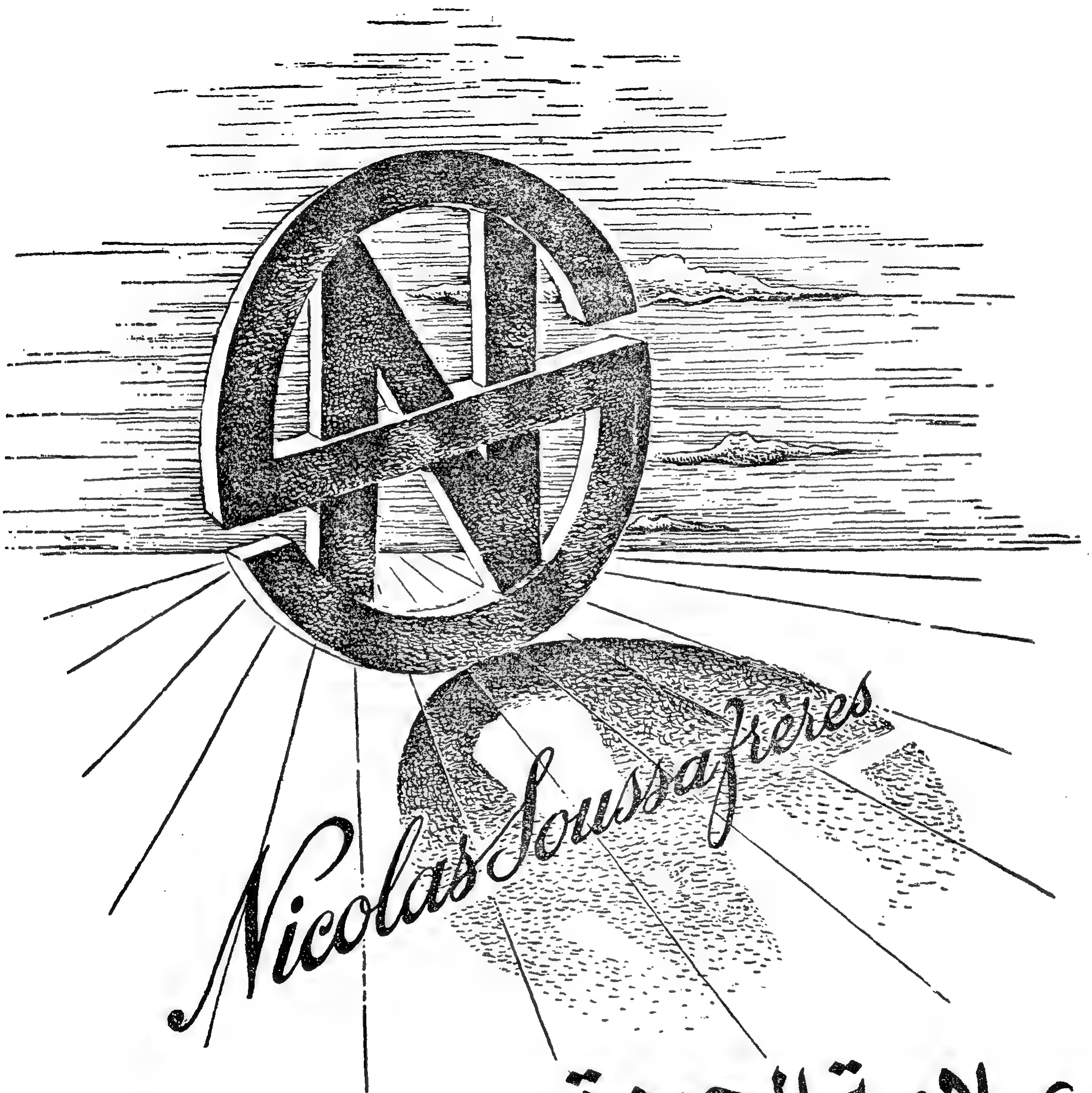
ومركزها الرئيسى بعمارته بالأسكندرية

تقوم بتجارة القطن فى الداخل

وتصديره للخارج

لها وكلاء ومراسلون فى جميع أنحاء العالم

رئيس مجلس الإدارة حضرة صاحب السعادة عبد المقصود احمد باشا


Nicolas Soussa frères



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ١٠
اول اغسطس سنة ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

وجوب تعديل سياستنا القطنية

أثبتت الظروف ان أسعار القطن فى الموسمين الماضيين كانت أسـعارا استثنائية بسبب المضاربات المحليـة والتخزين بسبب حرب كوريا وبعد متوسط الاسعار عن المستويات التى عرفها التاريخ .

وقد أجمعت الآراء على ان موسم القطن العالمى المقبل يتوقع أن يزيد عن كل محصول سابق . ومن الجهـة الاخرى لاينتظر أن يزيد الطلب بنفس النسبة بسبب ضعف القوة الشرائية لدى المستهلكين فى معظم أنحاء العالم فليس من المنتظر أن تبقى الاسعار الحالية على ماهى عليه .

وقد أثر ذلك على امكان بيع المزارعين أقطانهم فى شهور الصيف كما جرت العادة لوقف التعامل فى البورصة منذ ثبتت سياسة الحد الادنى .

وفضلا عما كان يؤديه البيع صيفا من تفريج لضائقة الزراع اذ ان عددا كبيرا منهم يعتمد فى الحصول على الاموال اللازمة لنفقات زراعة القطن والارز على مايبيعونه من أقطانهم قبل ظهور المحصول وهو مايطلقون عليه البيع الصيفى . نقول انه فضلا عن ذلك فقد كان يربط المستهلكين فى الخارج بأقطاننا ، بدلا من ان يلجأوا لتموين مصانعهم من أسواق أخرى منافسة .

وهذا الركود الســائد فى سوق العقود وهذه الحركة التمثيلية فى سوق البضاعة الحاضرة حيث تباع بأقل من الحد الأدنى ، كان له أثر ملحوظ فى التعامل التجارى بجملته مما أدى الى التردد أو الامتناع عن التوصية عـلى واردات من الخارج .

ونتائج كل ذلك وخيمة على الاقتصاد القومى عامة وعلى ميزانيــة الدولة خاصة اذ ستؤدى قلـة الارباح الى قلة الضرائب المستحقة ، كما ينتظر أن تقل الرسوم على الواردات بنسبة كبيرة أمام هــذه الاخطار الجسيمة يتعين علينا أن نعجل باعادة النظر فى سياستنا القطنية بمـا يطابق حقيقة الامور حتى ندفع عنا غوائل الكساد وندرأ الشر قبل استفحاله .

احمد عنان



زيادة سعر الرغيف

رفضت أغلبية أعضاء البرلمان زيادة سعر الرغيف ، وبذلك أضحى من المتعين على الحكومة أن تدبر موردا آخر يوفر لها ثمانية ملايين جنيه ، وهو المبلغ الذى كانت ترجو توفيره لو أقر البرلمان زيادة سعر الرغيف .

وقد أوضحت الحكومة للبرلمان وجهة نظرها فيما كانت تطلبه من زيادة ، وخلاصتها أن رغيف الخبز الذى يباع لأهل المدن بخمسة مليمات يتكلف فى الواقع سبعة مليمات ونصف . وقد زادت ايرادات أهل المدن زيادة كبيرة سواء كانوا من العمال أو الموظفين ، وهم على كل حال أحسن حالا من أهل الريف الذين يتحملون الفرق ، اذ تفرض عليهم الحكومة توريد حصة من القمح بسعر يقل عن سعره الحقيقى

ويقدر أهل المدن الذين يستفيدون من سعر الرغيف المخفض بنحو ستة ملايين . منهم أربعة ملايين ونصف مليون لا يزيد ايراد الواحد منهم فى الشهر على ١٥ جنيها والباقى يتجاوز ايراد الفرد منهم هذا القدر . وقدرت النفقات التى تتحملها كل عائلة من الاربعة ملايين والنصف اذا زيد ثمن الرغيف مليما بنحو ٤٥ أو ٥٠ قرشا فى كل شهر . وهو مبلغ ، وان بدا ضئيلا الا أنه بالنسبة لعائلة لا يتجاوز ايرادها ١٥ جنيها فى الشهر يعد عبئا ثقيلا .

والواقع أن زيادة سعر الرغيف ، مهما يكن تبريرها من ناحية حاجة الحكومة الى المال أو من ناحية ايجاد التوازن بين أهل المدن وأهل القرى ، عمل يقابل بالاستياء الشديد بين طبقات الشعب ، فان وطأة الغلاء اشتدت الى حد لم يعد يقبل زيادة جديدة مهما تكن طفيفة . ولعل هذا هو السبب الذى حمل أعضاء البرلمان على رفض هذه الزيادة ، فقد كانوا متأثرين بالاسباب النفسية والشعبية أكثر من تأثرهم بأرقام الميزانية أو بالمبلغ الضخم الذى يمكن توفيره . وطالبوا الحكومة أن تلتمس التوفير فى كثير من أبواب الميزانية الاخرى .

وقال بعضهم ان الذين يسافرون الى الخارج من المصريين ينفقون ٣٠ مليونا من الجنيهات ، وهم يسافرون للمتعة والراحة والبذخ ... فكيف نؤثر على خفض هذه النفقات الطائلة تحميل الطبقات الفقيرة زيادة جديدة فى اعباء المعيشة ، وفى رغيف الخبز الذى يعد قوام الغذاء للكثيرين ؟

الى مصلحة السياحة

نقرأ كلاما كثيرا عنا تنشئه مصلحة السياحة من برامج لتشجيع السياح الاجانب على القدوم الى مصر فى فترة الشتاء اقتداء بما تفعله كثير من دول العالم جلبا للاموال الخارجية لبلادها.

ولكن ما تفعله تلك البلاد يغرى أهليها أيضا بالبقاء فى بلادهم والاستمتاع بالتسهيلات التى تشمل الجميع .

أما فى مصر فاننا نوجه نجاحنا فى ترغيب عدد من السياح بقدر ماتسمح به فنادقنا المحدودة فان ما تربحه منهم لا يقاس بما تخسره البلاد كل عام نتيجة تسرب أموالها مع آلاف المصيفين

ولا يجوز أن نوجه اللوم لمن يريد أن يستمتع بفترة اجازته فى جو معتدل . ولا شك أن غلاء الاسكندرية وهى المكان الرئيسى للاصطياف فى مصر وضيق شواطئها مما يجعلها أشبه بعلب السردين لازدحام المستحمين والمصطافين فيها ، نقول لاشك فى أن تكاليف الاصطياف فى الاسكندرية مع قلة ما يستمتع به المصطاف لقاء ما يدفع - هذه الظروف تبرر اتجاه الكثيرين الى المصايف الاجنبية سواء أكانت فى أوربا أو فى لبنان .

وقد أتيحت لي من أيام قلائل الذهاب الى شاطىء العجمى ورغما من تميزه بقلة الرطوبة ولون مياه البحر تجاهه فان ما يتبعه من هدوء واتساع يجعله شاطئا نموذجيا مع قربه من المدينة بحيث يتيسر الاتصال بها عند اللزوم فى دقائق .

هذا الشاطىء الجميل لا ينقصه الا طريق يرصف على طول البحر محاذيا بطريق الاسكندرية مرسى مطروح وان تمد اليه المياه والنور ويبنى على جانبيه أكواخ بسيطة مريحة وفنادق أشبه بالمنازل العائلية بحيث تجد فيها العائلات متوسطة الدخل حاجتها من الراحة والهدوء

لا أظن أن هذا المشروع يتكلف كثيرا فان طريقا بعرض عشرة أمتار مثلا لمسافة عشرين كيلو متر لن يتكلف أكثر من ثلاثين إلى أربعين الف جنيه أي أن ثمانين او مائة الف جنيه كفيلة تماما بتزويد مصر بمصيف جميل هادىء وقريب من العمران - فهل نطمع فى أن تقدم مصلحة السياحة على عمل ايجابى كهذا أم أن بساطته وامكان تنفيذه ستكون عقبة فى سبيله ؟

تمويل محصول القطن

بقلم
الدكتور محمد على رفعت

صعوبات وعوائق

يتحدث الناس عن صعوبات فى تمويل القطن .

وليس هذا بالامر الجديد ولا هو بالحديث الفذ غير المرتقب . فلقد نشأت صعوبات مماثلة فى العام الماضى وفى اعوام سابقة .

اما صعوبات العام الماضى فبرزت فيها خصائص لا عهد لنا بها من قبل ذلك لانها اقترنت بدعاية واسعة تحث المنتجين على التريث فى عرض اقطانهم وتؤكد لهم ان الاثمان لم تكن قد بلغت المستوى الواجب ان تبلغه . واشترك فى هذه الدعاية بل حمل علمها ، نفر من الرجال الرسميين وعلى رأسهم وزير المالية فى ذلك الحين فأضفوا عليها صفة رسمية ومهدوا الى حد كبير سبيل التدخل الحكومى المتزايد فى سوق القطن .

كان طبيعيا ، ازاء هذه الدعاية المركزة ، أن يتريث المنتجون ، وأن يحجموا عن عرض اقطانهم ، ولكنهم لتنفيذ هذه الاحكام ، كانوا محتاجين الى قروض.ولو مؤقتة لتسديد ديون حلت آجالها او لقضاء طلبات عاجلة. فمن اين تأتى هذه القروض ؟

شعر البنك الاهلى المصرى ان موارده سوف لاتكفى لتقديم القروض المطلوبة ، على الرغم من انه كان قد خصص لها مبلغ ٣٣٫٩٥٠٫٠٠٠ جنيه وهذا رقم يقرب من ضعف أعلى مستوى بلغته القروض التى عقدها البنك منذ نهاية الحرب ، فما كان منه الا أن أرسل الى وزير المالية الكتاب المشهور فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٠ طالبا اليه سرعة العمل على استصدار تشريع جديد يجيز طبع اذونات على الخزانة لوضعها فى غطاء البنكنوت .

كتاب البنك الاهلى المشهور

وتسنى لمجلة معارضة ان تنشر هذا الكتاب ، فأثار النشر زوبعة من الانتقاد ، وبعث فى نفوس المراقبين الماليين نوبة جزع ، لا لان احدا عارض فى تدبير الاموال اللازمة لقروض القطن ولا لان احدا فزع من قصور موارد البنك الاهلى عن تدبير هذه الاموال ، بل كانت دوافع الانتقاد متصلة بسياسة التوسع فى المصروفات الحكومية غير المنتجة ، مما ادى الى استنزاف الموارد المصرفية المحلية كما كانت بواعث الجزع ناشئة من ان البنك الاهلى المصرى — وهو الناصح الامين — رأى **« من الافضل ان تقوم الحكومة باتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة مجموع قيمة الاذونات الخاصة بالغطاء »** وهو يعلم بلا شك ، ان هذا سبيل التضخم السافر الذى لا مبرر له ، ولا ضرورة تلزمنا سلوكه . ولا سيما فى ظروف اشتدت فيها ازمة الغلاء واستشرت اضرارها .

وربما احتج البنك الاهلى بأن نصوص قانون الغطاء كانت تمنعه من زيادة اصدار البنكنوت الا مقابل ذهب او صكوك اجنبية قابلة للصرف بالذهب أو أذونات على الخزانة المصرية وربما اعتذر بأن استيراد الذهب لم يكن ميسورا ، وبأن تدبير هذه الصكوك لم يكن بالامر المستطاع فلا مناص من طبع اذونات مصرية لوضعها فى الغطاء، لاصدار نقود على طريقة « سعادتك يضمن سعادتك »

ولكن هذه حجة واهية واعتذار غير ذى موضوع . اذ كانت النية مبيتة على استصدار تشريع جديد . فكان ادنى الى الصواب اذا امتنع استيراد الذهب ، وتعذر تدبير العملة الحرة ان نلجأ الى استخدام الاسترليني غير المجمد ، ولو بصفة مؤقتة ، فى ارصدة الغطاء . وكان اجدر بأولى الامر ازالة العقبات التى وضعت فى سبيل البنوك التجارية ، عندما حاولت الاقتراض من سوق لندن المالية لغرض تمويل القطن .

لقد امكن التغلب على صعوبات العام الماضى من الناحية الفنية فقط ، وخاصة لان الاحداث العالمية ، وسياسة امريكا القطنية ، اقترنت باشتداد الطلب على القطن المصرى ، فأمكن تصريف جانب كبير من المحصول بأسعار مرتفعة . ولكن مصر دفعت ثمنا لهذا النجاح الطارىء وليد الصدفة يتمثل فى المصاعب التى خلقها التضخم المالى فى استفحال وبلاته .

هذا ما كان من امر صعوبات العام الماضى واما الصعوبات الحالية فيبدو ان جانبا منها له نظير فيما حدث منذ عام ، والجانب الآخر متصل بملابسات جديدة .

آثار الحد الادنى

فاذا كانت الدعاية الواسعة قد نجحت منذ عام فى حمل المنتجين على الاحجام ، طائعين مختارين عن التهافت على عرض أقطانهم للبيع ، فان وضع حد أدنى للتعامل فى المحصول الجديد قد اضطر هؤلاء المنتجين الى الاحتفاظ بأقطانهم ، وذلك لسبب بسيط هو أنهم لا يجدون المشترى بالاسعار الرسمية ، وكما كانوا منذ عام فى حاجة الى قروض لتسديد ديون حلت آجالها أو لقضاء طلبات لم تحتمل التأجيل فهم أشد حاجة الى هذه القروض الآن بعد ارتفاع المستوى العام للاسعار بالقياس الى ما كان عليه حينذاك .

كيف يمكن تدبير هذه القروض ؟ هذا أول سؤال يتبادر الى ذهن الباحث وقد لا يكون من الصعب استنتاج الرد عليه من البيانات التى ينشرها البنك الاهلى .

« للبحث بقية فى العدد القادم »



٥ر٢١ مليون جنيه تكاليف مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان

* طلب معالى وزير الاشغال من المهندسين الاستشاريين الذين سيفحصون عطاءات كهربة خزان أسوان اتمام بحثهم خلال الشهر القادم حتى يمكن بدء تنفيذ المشروع بسرعة ، هذا وقد بلغت جملة ما صرف فعلا على المشروع حتى شهر فبراير الماضى أربعة ملايين و ٢٨٠ ألف جنيه وينتظر البدء فى توليد الكهرباء من المحطة فى أوائل عام ١٩٥٥ ، وادارة المحطة بكامل قوتها فى خلال عام ١٩٥٧ • وتقدر وزارة الاشغال تكاليف توليد الكهرباء وانشاء الخطوط الكهربائية الموصلة لمصنعى السماد والصلب بمبلغ ٥ر٢١ مليون جنيه •

الحالة الاقتصادية فى غزه

* اقترحت اللجنة الفنية التى قرر معالى وزير الاقتصاد تأليفها لدراسة الحالة الاقتصادية فى قطاع غزه رفع الحواجز الجمركية بين القطاع والمملكة المصرية ، وانشاء مجلس اقتصادى يعمل مع الحاكم الادارى للمنطقة لانعاش اقتصادياتها التى تدهورت كثيرا لتكدس اللاجئين العرب بين أهالى هذا القطاع •

الحاجة الى ٢٠ ألف طن شعير

* تعتزم وزارة التموين الاعلان عن مناقصة لاستيراد باقى احتياجات البلاد من الشعير الذى يقدر بحوالى ٢٠ ألف طن ، وذلك بمبادلتها بكميات من قطن الحكومة •

اعفاء السمسم والموالح من الرسوم الجمركية

* قرر مجلس الوزراء فى جلسته الاخيرة اعفاء كميات السمسم والموالح التى أفرج عنها قبل صدور المرسومين الصادرين فى ٢ يناير و ٢١ فبراير من الرسوم الجمركية •

حصه لمصر من ذرة جنوب افريقيا

* خصص مجلس الذرة فى جنوب افريقيا لمصر هذا العام ٢٠ الف طن من الذرة الصفراء •

التفتيش على اسعار المحال العامة

* أصدر معالى وزير التجارة والصناعة قرارا بجعل الاشراف على اسعار المحال العامه – المقاهى والكازينات والفنادق – من اختصاص مفتشى مصلحة السياحة •

انتعاش الاسكندرية بمناسبة الدورة الرياضية

* تقيم اللجنه الاولمبيه الدوليه فى الاسكندرية الدورة الاولى لالعاب البحر الابيض المتوسط فى شهر أكتوبر القادم بمدينة الاسكندرية ، ومن المتوقع ان يجذب هذا المهرجان الى مصر عددا كبيرا من الزائرين كمشتركين أو متفرجين •

وقد آلف أصحاب فنادق الاسكندرية لجنة اتفقت باسمهم مع اللجنة الاولمبية المصرية على شروط ايواء الرياضيين المشتركين فى هذه الدورة والاسعار المخفضة التى سيعملون بها فى هذا الشأن • ومن المنتظر أن تنتعش الحالة فى الاسكندرية فى هذا الشهر •

ايجار العشش برأس البر

* أصدر معالى وزير التجارة والصناعة قرارا بتحديد ايجار الغرف فى العشش المفروشة برأس البر على أساس أن ايجار الغرفة من النوع الممتاز ١٣ جنيها ، ومن النوع العادى عشرة جنيهات •

انخفاض انتاج الطوب الاحمر

* انخفض انتاج الطوب الاحمر فى العام الماضى اذ بلغ الانتاج المحلى منه ٤٧٠ مليون طوبة بعد أن كان ٥٢٠ مليون طوبة فى عام ١٩٤٩ • ويقول أصحاب المصانع ان السبب فى هذا الانخفاض يرجع الى تثبيط همة المصانع بخفض تسعيرة الطوب • هذا ويبلغ مجموع عدد مصانع الطوب فى مصر حوالى ٢٠٠ مصنع •

ايرادات ومصروفات الدولة

* قدرت ايرادات الدولة فى ميزانية ٥١ – ٥٢ بحوالى ٢٣١ مليون جنيه ، والمصروفات بحوالى ٢١٢ مليون جنيه

تعديل قانون الشركات

* اعدت وزارة التجارة والصناعة مشروع مرسوم بمشروع قانون لتعديل الفقرة الاخيره من الماده السادسه من قانون الشركات والتى تنص على ضرورة توافر ٥١ ٪ من اسهم شركات المساهمة للمصريين الطبيعيين عند تجديد مدتها •

ويتلخص هذا التعديل فى استثناء هذه الشركات من النص المذكور على ان يراعى فى كل زيادة تطلبها الشركه لرأس مالها بعد تجديد مدتها على ان تكون الشركة قد تأسست قبل صدور هذا القانون

بعد ان تبين للوزارة استحالة تنفيذ هذا النص من الناحية العملية عند تجديد مدة الشركة ، وذلك بمناسبة انتهاء اجل شركتين وسقوط كيانها القانونى بعد ان تعذر عليها استصدار مرسوم بتجديد مدتها •

والمعروف ان الوزارة اعدت هذا المشروع ليمكن نظره على وجه السرعة الى حين الاتفاق على حذف هذا النص فى جميع الحالات •

ومما يذكر ان هناك ثلاث شركات سينتهى اجلها خلال السنتين القادمتين الى جانب الشركتين اللتين انتهى اجلهما •

مؤتمر الصناعات الغذائية

* بمناسبه عقد مؤتمر الاغذية والزراعة فى سوريا فى الشهر القادم ، وهو المؤتمر التابع لمنظمة الاغذية والزراعة بهيئة الامم المتحدة ، قررت وزارة التجارة والصناعة الاشتراك فى هذا المؤتمر للوقوف على ما وصلت اليه هذه الصناعة فى الدول المجاورة لمصر •

مؤتمر الكيمياء الصناعية

* سينعقد المؤتمر الدولى الرابع والعشرون للكيمياء الصناعية بمدينة باريس فى نهاية شهر نوفمبر القادم

معرض لفنون الطباعة

* تقام بمدينة جاند ببلجيكا فى أوائل شهر سبتمبر القادم السوق الدولية السادسة • وتضم السوق بجانب المنتجات الصناعية ، معرضا لفنون الطباعة وما يتصل بها من أدوات وآلات •

معرض لصناعة الفنادق

* يقام فى باريس المعرض الثانى للسياحة وصناعة الفنادق ، وذلك فى الفترة بين ٢٧ أكتوبر و ١١ نوفمبر سنة ١٩٥١

تحديد رتب لانواع الصوف المختلفة

* تعنى مصلحة الصناعة بوضع نظام خاص لتحديد رتب لجميع أنواع الصوف الشعر ، وذلك تمهيداً لتنظيم تجارته ٠

ومما يذكر أنه جاء فى تقرير اللجنة الادارية للهيئة الدولية المشكلة لدراسة شئون الصوف وتوزيعه فى المحيط الدولى أنه يوجد نحو ٣٥٠٠ نوع من أنواع الصوف بمختلف درجاته ، وفى استراليا وحدها يوجد نحو ألفى نوع ودرجة ، وفى نيوزيلاندا نحو ١٠٠٠ نوع ، وفى جنوب افريقيا نحو ٤٠٠ نوع

محصول العدس الجديد

قدرت وزارة الزراعة محصول العدس هذا العام بصفة مبدئية بـ ٢٩٣ ألف أردب بعد أن كان فى العام الماضى ٣٢٠ ألف أردبا ٠ هذا وبلغت جملة الاراضى المنزرعة عدسا هذا العام ٧٥ر٢٣٠ فدانا ، فى حين أنها كانت ٨١ر٢١٣ فدانا فى العام الماضى

استغلال طرانات الدلنجات ووادى المطامير

* أشهرت مصلحة المناجم لشئون المعادن مزايدة عامة لاستغلال النطرون من طرانات مركزى الدلنجات ووادى المطامير لمدة عشر سنوات ، ولم يتقدم فى هذه المناقصة الا شركة البحيرة على أساس مبلغ قدره خمسمائة جنيه ، وهو السعر الاساسى الذى أشهرت المزايدة عليه ٠ وطلبت المصلحة من وزارة التجارة والصناعة الترخيص لها بارساء المزاد على هذه الشركة توطئة لاستصدار أمر تكليف لها بالشروع فى العمل الى أن يصدر القانون الخاص

استغلال محاجر جديدة لانتاج الاسمنت

* وافق مجلس الدولة على مشروع العقد المزمع ابرامه بين وزارة التجارة والصناعة وشركتى أسمنت بورتلاند طره وحلوان لتأجير محاجر بمنطقة حلوان ، وذلك لاستخراج ونقل الاحجار الجيرية والطفلية والجبسية

مبادلة المواد التموينية بالقطن

* قررت وزارة التموين شراء القمح والذرة والشعير التى تحتاج اليها البلاد بالمبادلة بقطن الحكومة ٠

مبادلة قطن بآلات امريكية

* وافقت وزارة المالية على طلب احدى شركات الغزل والنسيج المحلية الخاص بالترخيص لها بمبادلة ٧٥ طنا من عوادم القطن مع اليابان تبلغ قيمتها ٨٠ ألف دولار على أن يستورد بقيمتها ماكينات وقطع غيار لآلات النسيج قيمتها ٣٩ر٩٠٧ دولارا على أن يسدد باقى القيمة نقدا بالدولارات

اعفاء منتجات سيام من نظام تراخيص الاستيراد

* أصدر معالى وزير المالية قرارا باعفاء جميع المنتجات المستوردة من دولة سيام من نظام رخص الاستيراد ، بشرط الدفع اليها بالجنيه الاسترلينى

انتاج العالم من المطاط

* استعاد انتاج الكاوتشوك الخام مركزه فى الاسواق العالمية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فبعد أن هبط الانتاج العالمى فى عام ١٩٤٠ الى حوالى ٢٥٢ ألف طن من جراء الدمار الذى الحقته الحرب بمزارع الشرق الاقصى أخذ الانتاج فى الازدياد المطرد حتى بلغ فى عام ١٩٤٩ حوالى مليون و ٥١١ ألف طن ٠

عدد سكان العالم

* جاء فى تقرير مكتب الاحصاء التابع لهيئة الامم المتحدة ، أن عدد سكان العالم حسب التقديرات التى تمت فى منتصف عام ١٩٤٨ يبلغ حوالى مليارين و ٣٤٩ مليون نفس ٠

تصدير واستيراد

وقف تصدير الورق والكرتون

* أصدرت وزارة المالية تعليمات الى مصلحة الجمارك بوقف تصدير الورق والكرتون ومصنوعاتهما الى الخارج ، واستثناء الكتب الدينية وثمرة الفكر المصرى من هذا القرار ٠

استيراد اقمشة الحرير الصناعى

* طلبت السفارة الامريكية بالقاهرة من وزارة المالية ادراج الاقمشة القطنية والاقمشة الحريرية الصناعية بقائمة حساب التصدير ٠ وقد وافقت الجهات المختصة على ادراج أقمشة الحرير الصناعى فقط فى هذه القائمة ٠

استيراد الفواكه المجففة

كما تقرر ادراج الفواكه المجففة ـ من أصل أمريكى ـ كالقراصية والوشنه والزبيب والمشمش الجاف بقائمة حساب التصدير ٠

انتاجنا وصادراتنا من غزل القطن

* بلغت جملة الانتاج المحلى من غزل القطن فى العام الماضى ٤٩ر٠٤١ طنا ، والوارد من الخارج ١٣٠ طنا فى حين أن انتاج عام ١٩٤٩ بلغ ٥٤ر٣٠٠ طن ، وبلغت الواردات الاجنبية ١٢٣ طن من الغزل ٠ وبلغت جملة صادرتنا من غزل القطن فى العام الماضى ٥٢٦٣ طن ، وفى عام ١٩٤٩ ٤ر٧٣٢ طن ٠

وقد كانت أهم سوق لصادراتنا من غزل القطن هى الباكستان اذ بلغ جملة ما صدر اليها فى العام الماضى ٢٦٠٠ طن ، وفى العام السابق له ٣ر٤٣٥ طن ٠ وقد ارتفعت صادرتنا الى السويد من ١٩٦ طنا فى عام ٩٤٩ الى ٦٤٣ طن فى العام الماضى ٠

تصدير زجاج الى العراق

* وافقت الجهات المختصة على على تصدير ٨٠٠ متر مربع من زجاج « ترمولكس » وهو زجاج عازل للحرارة والبرودة الى العراق على أساس أن سعر المتر جنيه و ٢٧٠ مليما تسليم ميناء البصرة ٠

استيراد الورق من السويد والنمسا

* تقرر السماح باستيراد الورق من النمسا والسويد بحساب التصدير بسبب اشتداد الطلب العالمى عليه ٠

بحث علمي مبسط عن :

الغــــلاء

(١) الاخطاء الشائعة

الغلاء وباء ليس فى الامكان اخفاء آثاره . .

لقد خيل لقاطنى هذه الديار ـ وكانت الى عهد غير بعيد بلاد الوفرة واعتدال الاثمان . خيل لهم أن الحكومة حاربت هذا الوباء فلم تتمكن من استئصال جرثومته . بيد أن هذا فيما يبدو خيال الواهم . والعجيب أن الحكومة نفسها واقعة تحت تأثيره . فنراها تحاول من وقت الى آخر ، أن تبرر فشل بعض الجهود ، بظهور احداث خارجية ، لا قبل للسلطات المحلية بالتحكم فيها .

وواقع الحال ، أن الحكومة ماحاولت قط استئصال الجرثومة الرئيسية فى وباء الغلاء . فليس من البر اتهامها بالفشل فى مسعى لم تحاوله .

ولكن هذه التبرئة الشكلية ، لاترفع عن الحكومة حد المؤاخذة ، بل انها تحملها أصليا ، وزر الاهمال ، واحتياطيا ، مغبة الجهل بحقائق الامور ومعانيها .

أن الكشف عن جرثومة الغلاء أمر سهل واجراء ميسور . ولكنه يحتاج قبل اتمامه على وجه مرضى ، الى التخلص من بعض الاخطاء الشائعة ولا نقول الى دحض ادعاءات باطلة طالما نشرت على أبصار الناس غشاوة ، فضلوا سواء السبيل .

وحتى لا يكون هناك مأخذ شكلى على بحثنا هذا ، ينبغى أن نعترف بادى ذى بدء ، بأنه من وقت الى آخر ، تغمر بعض المصالح الحكومية موجة من النشاط ، أو تستهوى وزيرا رغبة الى العمل المجدى . فتعد العدة ، وتجهز الجيوش ، لموقعة حاسمة ضد وباء الغلاء . وتبدأ أساليب الدعاية العصرية تطفو أمام الناس ، فالصحف اليومية ، والمجلات الاسبوعية ، وبرامج الاذاعة ، كلها مشحونة بأخبار الحملة ، واجتماعات اللجان ، والزيارات التفتيشية ، والاعتمادات المالية ، الى غير ذلك مما هو معلوم ومشهور .

وتلمع هذه التدابير كنجمة الصباح ، لا يلبث شروق الشمس أن يخفيها .

أما أسباب الفشل ، فمرجعها ـ لا الى عدم استكمال التجهيزات الحربية للحملة ـ بل لانها ، كانت دائما ، حملة أو حملات موجهة إلى غير مصدر الداء . قد ينتهى الامر بمحاكمة أو محاكمتين لبعض الاسرى ، ولكن أفراد الحملة ، يعودون الى قواعدهم سالمين ، راضين من الغنيمة بالاياب .

ليس من البر أن نتهم بالتقصير وزارة معينة . فجميع الوزارات التى تعاقبت منذ بدء الحرب وظهور الغلاء ، مشتركة فى المسئولية زادت هذه المسئولية أم نقصت .

لا يوجد بين المواضيع العامة التى عالجتها أقلام الكتاب ، وتناولها الناس فى أحاديثهم موضوعا اختلفت فيه الآراء ، وتباينت فيه توصيات العلاج ، كموضوع غلاء المعيشة . لقد حاولت ، من باب التسلية ، ان اجمع خلال فترة من العام الماضى ، قصاصات الصحف والمجلات ، فلم يلبث أن اكتمل الملف محتويا على مجموعة كبيرة من المتناقضات .

فمن ذلك أن احد الوزراء ـ أعلن أثناء توليته الوزارة ـ ان الغلاء دليل على ارتفاع المعيشة ، أنظر الى العامل ـ هكذا قال معاليه ـ الا تراه يأكل اللحم يوميا ؟ بعد أن كان يتذوقه مرة كل أسبوع ، فمرحى بالغلاء ولو جاع وهزل معظم السكان ! !

ورأى آخر : نسب الغلاء الى جشع التجار الذين يرفعون الاسعار بلا مبرر ، وطالب الحكومة بالضرب على أيدى هؤلاء القساة العتاة ، عن طريق تحديد الاثمان ، ودعم مراقبة الاسعار بجيش عرمرم من المفتشين الحكوميين . وهل علم صاحب هذا الرأى ، أن تحديد الاثمان تحديدا تعسفيا ، مسكن موقوت ينتهى الى خلق السوق السوداء ، وفساد الاداة الحكومية ؟

ورأي ثالث : نادى بأن الغلاء ناشىء من أن الاجور والمرتبات لم ترتفع الى نفس المستوى الذى ارتفعت اليه تكاليف المعيشة ، فالعلاج فى زيادة الاجور والمرتبات ، ولو أدى الى تضخم الميزانية ، والى المغالاة فى فرض الضرائب غير المباشرة ، مما يؤدى بدوره الى زيادة الغلاء .

ورأى رابع : أكد أن الغلاء ناتج عن قلة المعروض من سلع الاستهلاك ، فعلى الحكومة أن تضاعف الجهود لزيادة السلع الضرورية تطبيقا لقانون العرض والطلب ، وكأنها ـ أي الحكومة ـ تحمل عصا موسى السحرية ، أو كأن قانون العرض والطلب ، وثيقة قانونية ، تحكم المحاكم بمقتضاها ، وينفذ الاحكام رجال الضبط والربط .

وراي خامس : يتهم المالك الزراعى بالمغالاة فى استنزاف دم المزارع ، برفع مستوى الايجار ، فالواجب تحديد الايجارات الزراعية ، ولا عبرة بما يؤكده جهابذة علم الاقتصاد ، من أن الايجار متأثر بثمن المحصول لا مؤثر فيه ، وأن تحديد الايجار لن ينجح ، الا فى خلق سوق سوداء ، واستغلال لضعاف المزارعين بصورة أبشع من ذى قبل .

ورأى سادس : يعتقد بأن غلاء المعيشة مصدره ارتفاع ثمن القطن وقد يجد هذا الراي آذانا صاغية عند طائفة من الناس ، لا سيما أولئك الذين تستهويهم قشور النظريات الاقتصادية فتلهيهم عن ادراك معانى التطورات الواقعية .

لا شك فى أن أثمان القطن ارتفعت ـ وخاصة الموسم الذى قارب على الانتهاء الى ما يعدل عشرة أمثال ما كانت عليه قبيل نشوب الحرب الاخيرة .

والمعروف أن القطن هو المحصول النقدى ، وأن تسعة اعشار المحصول يصدر الى الخارج ، وان البلاد تعتمد الى درجة كبيرة على حصيلة القطن المصدر لتمويل ما تستورده ، فاذا ارتفعت الاثمان ، زادت حصيلة المصدر من القطن ، ولمس المنتجون والبلاد ظروف الرخاء ، وأصدر البنك الاهلى أوراق نقد جديدة ، تبعا لمقتضيات الحال كما يقال .

فكأننا ندفع ثمن الرخاء زيادة فى مقادير البنكنوت ، وهـذا استنتاج باطل . فمن حيث الواقع ، زادت أسعار القطن منذ نشوب الحرب ، ولكن معدل الزيادة لا يتمشى من حيث الزمن ولا المقدار ، مع زيادة نفقات المعيشة . ومن الميسور إثبات أنه فى الوقت الذى كانت حصيلة القطن المصدر فى مستوى ثابت ، كانت أثمان الحاجيات فى ازدياد مطرد .

أليس المحتمل ، أن تكون أسعار القطن قد ارتفعت لنفس الاسباب التى من اجلها ارتفعت تكاليف المعيشة؟ الحقيقة أن هذا هو منطق الحوادث ، ومن ظن غير ذلك فقد وهم ، أو هو جاهل بالنظام المصرفى ، ومكانة بنك الاصدار ، فليس بنك الاصدار ، بصاحب مطبعة امين ، وظيفته مقصورة على اتقان طبع البنكنوت .

واخيرا وليس آخرا ، يوجد بين الناس من يعتقد بأن الغلاء ظاهرة عالمية — ولا محيص لمصر عن السير فى ركب البلاد الاخرى ، ولكن هذا تقدير خاطيء ، لا يستقيم مع المنطق ولا تؤيده التجارب . ان الغلاء ظاهرة عالمية ، على قدر الاحراج الذى تلاقيه حكومات معظم بلاد العالم ، فتراها فى احراجها قد سلكت أوهن السبل ، واقربها الى الانزلاق وليس صحيحا أن مصر مضطرة الى مسايرة تلك البلاد ، بل انها سلكت نفس الطريق طائعة مختارة .

ان ارتفاع الاسعار فى الخارج ، مع بقاء سعر القطع ثابتا ، يؤدى الى تخفيض المقادير المستوردة ، اللهم الا اذا شاءت السلطات المحلية ، ان تبقى الطلب فى مستواه ، بوسائل مصطنعة تتركز فى زيادة مقادير العملة المتداولة . وبمعنى آخر لن يتأثر مستوى الاسعار المحلية ، بزيادة الاسعار فى الخارج — — الا لفترة انتقال محدودة — ما لم تعمل السلطات المحلية على زيادة النقود المحلية . وهذه النتيجة ، هى التى يعبر عنها علماء الاقتصاد فى لغتهم الفنية — بأن تأثير ارتفاع الاسعار الخارجية ، او تأثير هبوطها ، رهن بمستوى سعر القطع ، وملابسات الميزان الحسابى .

هذه الآراء المضطربة والمتضاربة — لا تزال مع الاسف متداولة بين الناس ، وبعض المفكرين يمتدحها .

أن وباء الغلاء ظاهرة مالية قديمة ، عرفها العالم من مئات السنين ، وقبل نضوج الآراء الاقتصادية وتسجيل التجارب .

ففي قديم الزمان وسالف العصر والأوان ، كانت الحكومات المحرجة ، تلجأ الى استقطاع جزء من النقود الذهبية والفضية ، أما مباشرة ، أو عن طريق عملائها ، أو عن طريق التستر من تسوله نفسه عمل ذلك ، وكان هذا الاجراء يسمى « تحقير النقود »

Currency Debassement

ونتيجته الطبيعية ارتفاع أثمان الحاجيات على قدر معدل « التحقير »

ولكن العالم ترقى منذ ذلك العصر ، والحكومات تأنقت فى اجراءاتها ، لا سيما بعد التوسع فى انشاء البنوك ، وتشجيع المعاملات المصرفية . فأقلعت الحكومات — مجاراة لظروف التقدم — عن اجراء تحقير النقود بمثل هذه الوسائل البدائية — ولجأت الى أساليب اخرى ، اجتمعت فيما ينعت بالتضخم المالي .

والفرق بين الوسائل القديمة ، والاساليب الجديدة ، أن الاولى كانت « غشيمة » واضحة يسهل قياسها باحدى الحواس الخمس ، أما نظائرها المستحدثة ، فمتحضرة ، منمقة ، وقد لا يتيسر لغير المتمكن ادراك كنهها .

لقد كانت وسائل الماضى ، تخفيض وزن النقود ، أما الاساليب الحديثة فلا تؤثر اطلاقا فى شكل البنكنوت فيظل كما هو .

والعجيب أن ينسى الناس — او يتناسوا — هذا التعليل البسيط لظاهرة الغلاء ، والعجيب أن تستهويهم بواعث التفكير المعقد ، فيمعنون فى البحث عن أسرار لا وجود لها ، مثلهم كمثل الضرير الذى يفتش فى قبعة سوداء ، فى حجرة مظلمة ، فى وقت لم تكن القبعة موجودة فى الحجرة .

دكتور محمد على رفعت

جنيه التصدير المصرى

قضت بريطانيا على حرية استعمال الاسترلينى لتمويل التجارة المتعددة الاطراف عند ما بدات فى مارس سنة ١٩٤٩ سياستها فى قصر استعمال الاسترلينى على المعاملات الجارية المباشرة فأصبحت مصر لا تستطيع أن تدفع بالاسترلينى الى ايطاليا مثلا الا بقيمة الواردات المصنوعة فى ايطاليا نفسها . وهكذا فقد الاسترلينى مركزه كعملة دولية واقتصرت صلاحيته على تمويل التجارة الثنائية . ولما كانت مصر حتى ذلك التاريخ لا تستعمل الاسترلينى لشراء بعض ما تحتاجه من سلع أمريكية عن طريق بلاد العملة السهلة ، أصبح اذن من الضرورى أن تجد وسيلة أخرى تمكنها من الحصول على هذه السلع بغير حاجة الى دفع ثمنها بالدولارات الصعبة . فقررت السلطات المصرية انشاء نظام حسابات التصدير المصرية حتى يمكن استيراد بضائع العملة الصعبة عن طريق دول وسيطة تقبل الدفع بجنيه التصدير المصرى . فيقوم المستورد المصرى ، بعد الحصول على اذن الاستيراد اللازم ، بدفع قيمة مثل هذه الواردات فى حساب تصدير يفتح مع بنك فى مصر باسم المصدر فى الخارج .

ويحق لكل من يملك رصيدا فى حسابات التصدير هذه أن يستعمله فى شراء الصادرات المصرية بشرط الا يكون تصديرها الى بلاد العملة الصعبة أو البلاد التى تربطها اتفاقات دفع مع مصر

وقد برهن نظام حسابات التصدير منذ البداية على صلاحيته لتمويل حركة التجارة الثلاثية ، اذ لم يتأخر التجار فى مصر أو فى الخارج عن انتهاز الفرص التى يتيحها لهم هذا النظام . ولعل أحسن مظهر لنجاح هذا النظام هو أن السلطات الدولية فى لندن اعتبرته منافسة مصرية للاسترلينى وهاجمته بشدة ، هذا بالاضافة الى تحسن قيمة جنيه التصدير فى الاسواق العالمية الحرة ، اذ كانت قيمته فى سوق طنجه فى أوائل سنة ١٩٥٠ ، ٢ر٥٠ دولار أمريكى فارتفعت الى ٢ر٦٦ فى نهاية العام ووصلت أخيرا الى ٢ر٦١ دولارا .

اقتصاديات الشرق الأوسط

الغاية من هذا الباب تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها لكى تتعرف كل منها على حقيقة الحالة عند شقيقاتها ، فتزداد الصلة بين هذه الدول وتشتد الروابط بينها ...

الرقابة على النقد فى الشرق الأوسط

أصبحت الرقابة على النقد الاجنبى الان احدى وسائل التدخل الحكومى فى الشئون الاقتصادية تستعملها الحكومات لاكتساب ما تستطيع من فوائد للاقتصاد القومى أو لدرء أخطار الاضطرابات الاقتصادية الخارجية ولم يبدأ تطبيق نظم الرقابة على النقد فى كثير من البلاد ، ومن ضمنها بلاد الشرق الاوسط فيما عدا تركيا وايران ، الا بعد نشوب الحرب العالمية الثانية عندما أصبح من الضرورى تعبئة جميع الموارد — ومنها الصرف الاجنبى — لمواجهة الموقف . ولا يعنى ذلك أن الرقابة على النقد هى من مستلزمات الحرب تزول بزوالها ، اذ تستطيع الرقابة اذا احسنت ادارتها أن تجلب فى أوقات السلم فوائد جمة للبلد التى تطبقها ، ولعل أبرز الامثلة على ذلك نجاح دكتور شاخت فى فى استعمالها لشد أزر الاقتصاد الالمانى بعد أزمة ١٩٣١ .

ولما كانت الرقابة على النقد تؤثر فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، رأينا أن نستعرض هنا الخطوط الرئيسية لنظم الرقابة التى تتبعها بلاد الشرق الاوسط حتى يقف سكان كل منها على ما يجرى فى الاخرى .

وتقوم نظم الرقابة على النقد فى هذه البلاد على سياستين : — اولهما أن يكون هناك سعر صرف موحد وهو ما تتبعه مصر والسودان والعراق والاردن وتركيا وأثيوبيا ، وثانيهما ان تكون هناك أسعار صرف متعددة كما هو الحال فى ايران وسوريا ولبنان . ويسمح فى البلاد التى تتبع نظام أسعار الصرف المتعددة بوجود سوق حرة للعملات بجانب السوق الرسمية . ولا تتم عن طريق السوق الرسمية سوى المعاملات الحكومية أما المعاملات الاخرى فيتم جزء منها عن طريق السوق الحرة والجزء الاخر عن طريق السوق الرسمية بنسب تتفاوت حسب طبيعة العملية وأهميتها

مصر

طبقت الرقابة على النقد فى مصر فى سبتمبر ١٩٣٩ وأدخلت عليها تعديلات جوهرية فى منتصف يوليه ١٩٤٧ ، عندما خرجت مصر من الكتلة الاسترلينية وأخضعت المعاملات الاسترلينية للرقابة . وتخضع الواردات ، من حيث المبدأ . لنظام التراخيص ولو أنه تسهيلا للاستيراد قد استثنيت الواردات التى تدفع قيمتها بالاسترلينى عموما من الحاجة الى تراخيص، أما الصادرات فلا يخضع الا القليل منها لنظام التراخيص . وتصرف ادارة الرقابة النقد الاجنبى اللازم للمدفوعات الخارجية عن طريق البنوك المعتمدة ، كما تتسلم حصيلة الصادرات بالعملة التى تنص عليها المنشورات وذلك حسب البلاد المصدرة اليها . كما يسمح أيضا بالاستيراد مع الدفع بجنيهات التصدير المصرية . ويرى القراء فى هذا العدد شرحا لحسابات التصدير هذه . ويرخص للمسافرين بحمل مبلغ لا يتعدى ٢٠ جنيها من أوراق البنكنوت .

السودان

تستقل الرقابة السودانية عن الرقابة فى مصر ، ولو أنها تتبع القواعد العامة ذاتها ، فعندما خرجت مصر عن الكتلة الاسترلينية خرج السودان معها . هذا ولا توجد رقابة على النقد على المعاملات بين البلدين.

العراق

أدخلت نظم الرقابة على النقد فى العراق فى نوفمبر سنة ١٩٤١ ، وأدخلت عليها عدة تعديلات لتتمشى مع النظم التى تتبعها الرقابة البريطانية لان العراق عضو فى الكتلة الاسترلينية وبذلك تلزم البلاد بتسليم ايراداتها من العملات الاجنبية الى بنك انجلترا وكانت جميع الواردات العراقية حتى عهد قريب تخضع لنظام تراخيص الاستيراد . وقد أطلقت أخيرا حرية استيراد كثير من السلع من بلاد العملة السهلة (أنظر العدد السادس من هذه المجلة) . ولا يسمح الا لبعض المصانع المسجلة باستيراد أنواع معينة من السلع من بلاد العملات الصعبة . كما لا تتم حركات رءوس الاموال مع البلاد الخارجة عن الكتلة الاسترلينية الا بموافقة الرقابة . ويلتزم المصدرون العراقيون بتسليم حصيلة صادراتهم بعملة البلاد المصدر اليها الا اذا كانت الصادرات لبلاد الكتلة الاسترلينية .

الاردن

بدأت الرقابة فى الاردن فى أواخر عام ١٩٣٩ عندما طبقت فى أنحاء الكتلة الاسترلينية فى بداية الحرب وكانت الاردن قد خرجت عن الكتلة الاسترلينية ابان الحرب الفلسطينية الا انها عادت اليها ثانية فى يوليه الماضى . ويشابه نظام

الرقابة الاردنية النظام العراقى كثيرا ، الا ان الاردن تفرض ضريبة قدرها ١٪ على المعاملات بالعملة السهلة و ٣٪ على العاملات بالعملة الصعبة ٠

تركيا

طبقت الرقابة فى تركيا فى فبراير سنة ١٩٣٠ فهى والحال كذلك من أقدم البلاد التى عرفت هذا النظام وقد اتبعت تركيا نظام أسعار الصرف المتعددة فيما بين نوفمبر سنة ١٩٣٩ وسبتمبر ١٩٤٦ عندما خفضت عملتها واتبعت نظام سعر الصرف الموحد ٠ ولاتخضع سوى صادرات قليلة لنظام التراخيص وعلى المصدرين تسليم حصيلة صادراتهم لادارة الرقابة وذلك بحسب العملة التى تنص عليها الاتفاقات الثنائية اذا كانت الصادرات الى بلد تربطها بتركيا مثل هذه الاتفاقات ٠ واما بالاسترلينى أو بالدولار فى الحالات الاخرى ٠ وقد سمح أخيرا لمصدرى بعض السلع باستعمال جزء من حصيلة صادراتهم لاستيراد سلع معينة ، وهذا فى الحقيقة خروج عن سياسة سعر الصرف الموحد ٠ وتخضع رءوس الاموال المهاجرة للرقابة ولو ان الحكومة التركية تضمن حرية تحويل أرباح الاستثمارات الاجنبية فى المرافق الهامة ٠ ويسمح للمسافرين الخارجين من أو الداخلين الى تركيا بمبلغ ١٠٠ ليرة تركية أوراق بنكنوت ٠

أثيوبيا

طبقت نظم الرقابة على النقد فى أثيوبيا فى اكتوبر ١٩٤٢ وأعيد تنظيمها فى سبتمبر ١٩٤٩ ٠ ويقضى القانون بتسليم جميع مايحصل عليه الافراد من الصرف الاجنبى الى البنك المركزى الذى يتولى بيعه بالاسعار الرسمية الى المستوردين ٠ ولايحتاج المستوردون الى تراخيص استيراد ولكن يتطلب الامر الحصول على اذن بالصرف الاجنبى ٠ وتخضع جميع الصادرات الى نظام التراخيص ولايسمح للمسافرين الخارجين من أو الداخلين الى اثيوبيا بحمل أكثر من ١٥٠ ريال أثيوبى أوراق بنكنوت ٠

سوريا ولبنان

بدأت الرقابة فى البلدين معا فى ديسمبر ١٩٣٩ ، عندما كانتا تحت الانتداب الفرنسى ، وتطورت نظمها مع تطور أحوالهما الاقتصادية ٠ وكانت آخر التغييرات الاساسية عندما نشأ الخلاف الاقتصادى بين البلدين فى سبتمبر ١٩٤٩ بخصوص ادارة المصالح المشتركة ٠

وفى **لبنان** تخضع الواردات لنظام التراخيص ، وعلى المستورد الحصول على مايلزمه من صرف خارجى من السوق الحرة أو من حصيلة ماسبق له تصديره من سلع ٠ كما يشترى الصرف الخارجى من السوق الحرة أيضا لتحويلات رءوس الاموال والمدفوعات غير المنظورة ٠ ولاتخضع سوى صادرات قليلة لتنظيم التراخيص ، وللمصدر كامل الحرية فى استعمال حصيلة صادراته ٠ أما الصادرات غير المنظورة فيمكن استعمال حصيلتها فى الاستيراد والا فعلى صاحبها ، اذا أراد بيعها ، ان يسلم ١٠٪ منها بالسعر الرسمى الى ادارة الرقابة ويبيع الباقى فى السوق الحرة ٠ وترتفع هذه النسبة الى ٨٠٪ بالنسبة للشركات ذات الامتياز

وتشابه نظم الرقابة فى **سوريا** النظم اللبنانية مع اختلاف بسيط هو تقييد حرية المصدر فى التصرف فى حصيلة صادراته ، اذ يلتزم بتسجيلها فى « حسابات تصدير » لدى البنوك المحلية ، ولايسمح باستعمالها لسداد المدفوعات غير المنظورة الا نادرا اذ تسدد هذه المدفوعات وحركات رءوس الاموال عادة عن طريق السوق الحرة ٠ وبينما تخضع جميع الواردات لنظام التراخيص لايخضع سوى قليل من السلع الضرورية التى تنتجها سوريا لنظام تراخيص التصدير أو يمنع تصديرها اطلاقا ٠ ولايسمح للمسافرين من والى سوريا بأكثر من ٥٠ ليرة سورية أوراق بنكنوت ٠

ايران

بدأت الرقابة على النقد فى ايران فى فبراير ١٩٣٠ وبذا تكون ايران أيضا من الدول الاولى التى طبقت هذا النظام ٠ وكانت آخر التعديلات التى أدخلت على الرقابة فى ديسمبر ١٩٥٠ ولايسمح فى ايران باستيراد بعض السلع الكمالية اطلاقا وكذلك بعض السلع الاخرى التى تنافس الانتاج المحلى ٠ وتخضع جميع الواردات لنظام التراخيص ٠ ويشترى الصرف الاجنبى اللازم للواردات بأسعار تختلف حسب أهمية الواردات كالآتى فالواردات الحكومية تدفع على أساس ٩٣ر٣ ريال ايرانى للجنيه المصرى، وتدفع الواردات الاساسية بسعر ١١٤ر٨ ريال ، وتدفع الواردات الاخرى بسعر ١٣٩ر٩ ريالا للجنيه ، فى حين تسلم شركة البترول الايرانية حصيلة صادرات البترول بسعر ٩١ر٨ ريالا للجنيه وتسدد حصيلة الصادرات غير المنظورة جميعها بنفس السعر ٠

ونورد فى الجدول التالى الاسعار الرسمية لعملات بلاد الشرق الاوسط السابقة مقومة بالدولار الامريكى وكذلك بالقروش المصرية :

العملة	دولار	قروش
الجنيه المصرى	٢ر٨٧٢	١٠٠ر٠
الدينار العراقى	٢ر٨٠٠	٩٧ر٥
الدينار الاردنى	٢ر٨٠٠	٩٧ر٥
الليرة التركية	٠ر٣٥٧	١٢ر٤
الريال الاثيوبى	٠ر٤٠٣	١٤ر٠
الليرة السورية	٠ر٤٥٦	١٥ر٩
الليرة اللبنانية	٠ر٤٥٦	١٥ر٩
الريال الايرانى	٠ر٣١٠	١٠ر٨

ملحوظة : تتغير اسعار الصرف الفعلية فى سوريا ولبنان وايران بحسب تقلبات السوق الحرة ٠

كـادر الموظفـين

للمستر كريج خبرة عملية سابقة بكادر الموظفين ، فأولا — وقبل الحرب العالمية الماضية — استشاره مستر Dupins عند ما شرع فى وضع كادر لموظفى وزارة الاشغال العمومية المصرية . ومرة اخرى ، سأله سعادة أحمد عبد الوهاب باشا وزير المالية حينذاك ، النصيحة واخذ رأيه فى الكادر الجديد ، وقد طلبنا الى جنابه أن يكتب الينا فى هذا الموضوع ، ففضل أن يدلى الينا بالمبادىء الرئيسية ، التى يعتقد أنها أصلح الاسس التى يجب أن يبنى عليها الكادر :

تعتبر الحكومة احدى أشكال مؤسسات الاعمال ، ويجب أن تسير على نمط المؤسسات التجارية . . . فعندما تحلل احدى مؤسسات الاعمال تجد ثلاث درجات

مديرى السياسات العليا — والمنفذين — الدرجات الدنيا .

وتجد نفس هذا التقسيم فى الجيوش : فلديك الضباط العظام الذين يضعون الخطط ، والضباط المنفذون ، وهم الذين يقومون بتنفيذ هذه الخطط الموضوعة ، ثم الجنود والانفار وصف الضباط ، وهم الادوات التى بها تنفذ الخطط . وعلى هذا القياس يوجد فى الحكومة :

الوزراء — ثم كبار الموظفين — ثم صغار الموظفين

وسينصب كلامنا على طبقتى الموظفين ، لأن الوزراء يجيئون ويذهبون كيفما تفعل بهم التيارات السياسية .

وهذا التقسيم التفصيلى للعمل على أساس كبار المنفذين وصغار المنفذين للسياسات ، يبدو أنه تقسيم منطقى ويمكن ان نسمى هذا ، كما فى بريطانيا ، الفئات العليا ، والفئات الدنيا .

وفى اليابان ، نجد أربع تقسيمات أو فئات . فالفئة الاقل خارج الكادر وهى تلك التى تأخذ أجرا يوميا وهم فى اليابان من ذوى التعليم الابتدائى أو الاولى . والفئة الأعلى التالية ، ذات التعليم الثانوى . والفئة الثالثة الاعلى وهى ذات التعليم الجامعى ، والفئة الاخيرة الاعلى وهى تلك ذات المؤهلات العالية التى أكملت تعليمها الجامعى والتحقت بالدراسات العليا . وفوق الجميع يوجد الوزراء ، وهم الذين اختيروا من أجل سياساتهم .

وليس هناك طريقة أفضل لاختيار الموظفين لملء الوظائف ، خير من التعيين بالاختيار . ولكن ليس هناك فى الواقع طريقة خير من الاختبار الاكاديمى الذى يشمل العلم والخلق ولقد طبقت هذه السياسة فى حالات عديدة ببريطانيا العظمى ، وبهذه الوسيلة تخلق الموظف الكفء الذى يخدم المجموع

ولكى نشغل الوظائف الخالية ، أرى أن أوصى بعمل امتحان أكاديمى لهؤلاء الذين يحملون شهادات الدراسة الثانوية ، يتبعه مقابلة شخصية أمام المختصين لعمل اختبار شفهى ويجب أن يكون هذا الامتحان أشد صعوبة من المرحلة الثانوية . هذا بالنسبة للوظائف الصغيرة

أما الوظائف العالية فيجب أن يكون الامتحان أشد صعوبة ، أى مساويا لمنهج التعليم الجامعى ، ثم يتبع ذلك اختبار شفهى — قبل اعلان نتائج الامتحان

وهكذا نرى صغار الراغبين فى التوظف وكباره يجب أن يمروا باختبار دقيق ، اذ أن حصولهم على درجتهم الجامعية أو دبلومهم ليس قياسا على صلاحيتهم للتوظف

وقد أخذ بهذه السياسة عند وضع الكادر العام الجديد .

وقد تثار عقبات عند تطبيق هذه السياسة ، وحلا لدقة تنفيذ سياسة الاختبار ، يجب أن يكون أمام هيئة لا أمام فرد واحد لنضمن حيدة الرأى ودقته .

وبمرور الزمن ، سيصبح من الضرورى أن نعين اخصائيا ، حيث يتم ذلك بمستوى عال . وفى هذه الحالة ، يكون هو المشرف على المجلس أو الهيئة التى تتولى اختيار مجموعة منتخبة من راغبى التوظف ، ومدرجة أسمائهم فى « قائمة قصيرة » هى خلاصة الرأى عن الراغبين بناء على المقابلة الشخصية

وفى كلا الفئتين ، يبدو لى أن هناك ثلاث درجات . اذ يشمل الكادر العالى ، المديرين الاداريين والمديرين العامين ، والسكرتيرين .

وفى اليابان لديهم ما اعتبره قاعدة ممتازة . فحتى الموظفين الكبار ، يبدأون حياتهم بالعمل فترة من الزمن (مثل ٦ شهور) فى الدرجة الثانية من تقسيمهم ، ثم يقضون فترة أخرى فى الدرجة الاعلى (مثل سنة) وذلك قبل أن يصبحوا من ذوى المناصب العالية ولقد قصد بهذا التقسيم زيادة تمرين الموظفين وغرسهم فى روتين العمل من الصغر ، حتى اذا ما بلغوا مناصبهم العالية كانوا أعرف بدقائق العمل .

وهذا الاختيار يجب أن يكون عملية منظمة ، ومثل ذلك ، مثل الجندى الذى يبدأ صغيرا فى الجيش ، حتى يصل الى مرتبة قائد ميدان مثلا ، ويكون حينذاك قد عرف خفايا عمله ونظام جيشه وطبقا للخطوط الرئيسية التى اقترحها هنا ، يجب أن تكون الزيادة فى الاجور والمهايا — سواء فى الدرجات العليا أو الدنيا — مسألة تسير أوتوماتيكيا فيما عدا حالات

سوء السير والسلوك ، وأن يكون الترقى مجالا للتقدير . وتنفيذا لذلك يخصص لكل مستخدم دوسيه خاص ، ويجب أن يشتمل هذا الدوسيه على تقرير سنوى يضعه رئيسه المباشر مبديا آراءه فى أخلاقه ومواظبته على العمل وحبه للنظام من عدمه ... الخ خلال العام . فاذا ما سجل هذا التقرير ذنبا ارتكبه الموظف ، كان له الحق فى التظلم أمام محكمة ذات ثلاث قضاة .. ولكن اذا ما ثبت وزره ، كان ذلك نقطة سوداء دائمة لا يمكن محوها من أمام اسمه.

فاذا ما طرحنا سوء الخلق جانبا ، يجب أن تكون الزيادة فى المرتب سريعة فى أول الامر ، ثم تمشى بطيئة فيما بعد فى الدرجات العليا حتى يصل الموظف الى نهاية مربوط فئته .

والترقية من فئة الى أخرى يجب أن تتم بالوسائل الآتية :

(ا) أما بتزكية الرئيس المباشر .

(ب) أو حسب تقدير مجلس الرؤساء ، ويجب عند اختيار أحد الموظفين لترقيته لدرجة أعلى ، يجب أن يشرف على ذلك رئيسه المباشر وثمة نقطة اخيرة ، الا وهى الترقيات الاستثنائية التى يجب أن يسمح بها، ولكن بشرط ان تتم أمام لجنة مكونة من موظفى المصلحة التابع لها الموظف وبشرط أن توافق عليها اللجنة المالية ما دامت مثل هذه الترقيات آتية استثناء من قانون الكادر .

ويجب أن تكون مثل هذه الترقيات شخصية ، ولكن يجب على الرئيس الذى وافق عليها أن يكون مستعدا للدفاع عن تصرفه ، (ا) أولا بالنسبة لما سيعود على الحكومة من هذه الترقية الاستثنائية ، (ب) وثانيا بالنسبة لكفاءة الموظف المرقى ذاته .

ولكن بالنسبة للكادر المقترح ، فان لدى شعور بأن طريقة دفع المهايا من الوسائل المملة ، غير أنه اذا ما ارتفعت الاجور ومعها منحة أو زيادة تقابل تكاليف أعباء المعيشة ، فحينذاك يجب أن نوقف ارتفاع أسعار الحاجيات ، والا نكون كمن سار داخل حلقة مفرغة لا يدرى أين أولها من آخرها !!

ج . ا . كريج

شخصيات اقتصادية

محمد رشدى بك



تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٢٧ والتحق بالعمل فى بنك مصر فى أقلام قضايا البنك وما لبث أن أظهرته شخصيته ، ثم اتصل بمنشىء البنك المرحوم طلعت حرب بصلة المصاهرة وهذا وان كان قد عاونه على شق طريقه وتثبيت خطواته ، فلم يكن كل مميزاته ولا خير مؤهلاته وحسبك أن تعلم أنه ظل بعد الفقيد الراحل يسير بنجاح على الاشواك التى تنبت فى مثل تلك الظروف ، بل لقد ازداد نجاحه واستمر يمهد الاشواك ويشق الصفوف ، حتى لقد تولى ادارة بنك مصر وما يكاد يتجاوز الاربعين ثم اختير بعد ذلك عضوا لمجلس ادارة بنك مصر وبنك التسليف الزراعى والتعاونى وشركة الاسكندرية للملاحة وشركة الاهرام الصناعية والتجارية وشركة سعيدة للطيران والشركة العقارية المصرية وشركة مصر للنقل والملاحة ـ ثم هو رئيس وعضو مجلس ادارة منتدب لشركة التضامن المالى وشركة مصر للتمثيل والسينما ورئيس مجلس ادارة شركة مصر للمستحضرات الطبية وشركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح

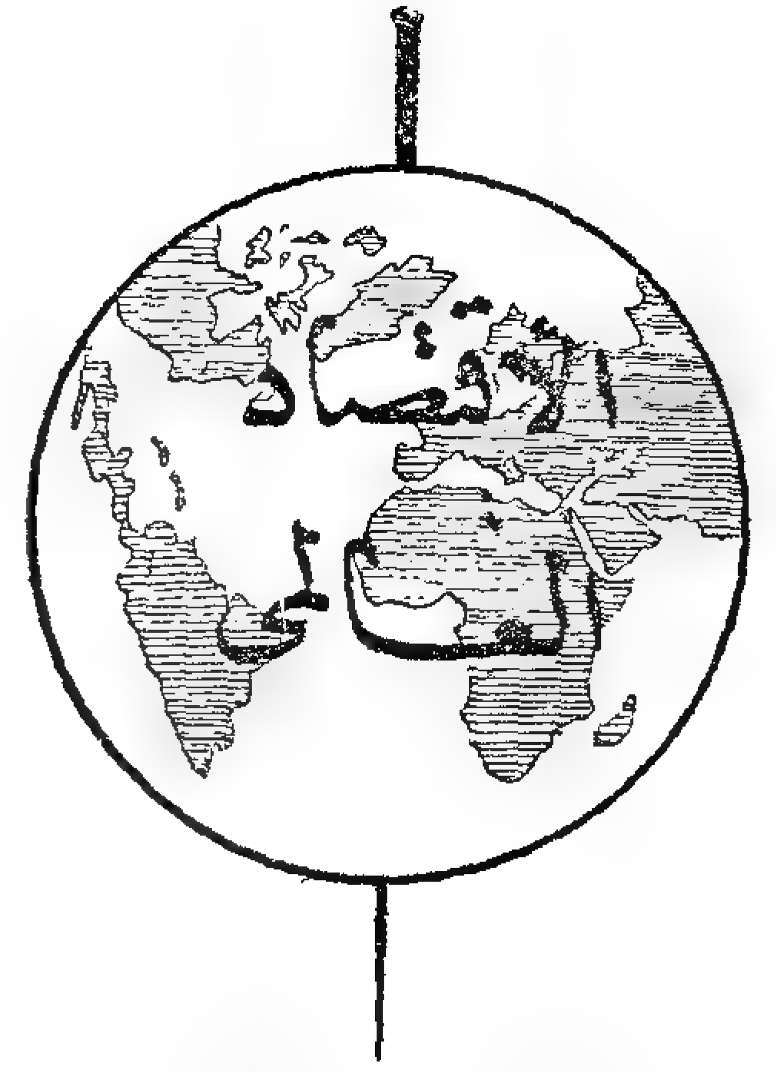
ورشدى بك رجل ذكى شديد الذكاء ، متزن كل الاتزان ، يجمع الى هاتين الميزتين أدبا فى غير تكلف، وظرفا فى غير تظرف ، وتواضعا لا يذهب به بريق النجاح وهدوءا لا يخرجه عنه ما تستدعيه بعض ظروفه من نضال وكفاح

والمحت لك الى ما تعرض له رشدى بك من المرور على الشوك والقتاد ، والمسير فى التلع والوهاد ، وقد عرض له كله فى صبر وايمان واعتقاد يشبه التمسك والثبات والعناد ، وكم وقف وسط الاعاصير والانواء ، يجالد مختلف التيارات والاهواء ، ولكنه بقى محتفظا بما جبل عليه من مروءة ونبل ووفاء

وقد اتسق له من الظروف ما عاونه على الاحتفاظ بكرمه وكرامته ، فهو ربيب النعمة منذ نشأته ، كان والده القاضى بالمحاكم المختلطة من سراة مديرية الشرقية ـ وبدأ هو منذ طلعته يكون نفسه وينمى من شخصيته ، معتمدا على شخصه بعد الله ، لا يعرف التدلل الذى يركن له غيره من أبناء السراة

ولعل الطبيعة لم ترد أن تحابيه بأكثر من ذهن ناصع وهدوء وادع، قضت عليه بالقوام الفارع الممدود والسمت المنشود ، وانك لتحسبه، اذا طالعته أو طالعك دون معرفة، أستاذا فى احدى الكليات ، أو معيدا فى بعض الجامعات ، حتى تستوثق من أنه مدير البنك المصرى الصميم

حسن الحطيم



محصول الذرة العالمي

تتزعم الارجنتين البلاد المصدرة للذرة ، ولذلك يؤثر محصولها تأثيرا كبيرا على التجارة الدولية للذرة · وتدل التقارير الواردة من الارجنتين على ان محصول الذرة هذا العام سيكون أقل كثيرا مما كان متوقعا فى بادىء الامر نتيجة الاحوال الجوية السيئة التى سادت خلال الشهرين الاخيرين ، فينتظر أن يبلغ المحصول ١٧ مليون كوارتر (الكوارتر = ٤٨٠ رطل) أو أقل من ذلك ، فى حين كان المتوسط السنوى فيما بين ١٩٣٣/٣٨ يربو على ٣٧ مليون كوارتر ، وكانت صادرات الارجنتين من الذرة فى تلك الفترة تتراوح حوالى ٢٩ مليون كوارتر وعلى حسب التقدير الحالى لايحتمل أن يبلغ الفائض الذى يسمح بتصدير ٨ مليون كوارتر ·

وفي الولايات المتحدة – أكبر الدول المنتجة للذرة – يلوح المحصول فى حالة طيبة حتى الآن ، الا أن الحصاد لايبدأ الا فى اكتوبر ونوفمبر ، وقد تتعرض الغلة فى هذه الاثناء الى ظروف سيئة · ولكن حتى يفرض سيادة الظروف المواتية ، فان معظم المحصول سيستهلك محليا ، ولو ان الولايات المتحدة تصدر بعض محصولها أيضا ، فقد بلغت الصادرات فى موسم ١٩٤٩ / ٥٠ مايزيد على ١٤ مليون كوارتر ·

ولم ترد أنباء عن المحصول الروسي ، وتتبع الدول الدائرة فى فلك الروسيا أوامر موسكو ، وهنا أيضا ليس من الحصافة تقدير المحصول الآن ، وعلى أى حال فان حجم المحصول ليس بالعامل الوحيد اذ أن تلك الدول ليست حرة فى توجيه صادراتها ·

تكفي يوغوسلافيا فى العادة نفسها من الذرة بل وكانت تصدر حوالى مليون كوارتر سنويا ، ولكن العجز فى محصول العام الماضى استدعى استيراد كميات كبيرة من الغلال ، ويقال ان هناك فائضا فى المحصول الحالى من حبوب الخبز والشعير والشيلم وينتظر أن تستطيع البلاد تصدير بعض هذا المحصول ·

أما البرازيل ، وقد أصبحت تفوق الارجنتين فى الانتاج ، فلا يبقى لديها فى العادة الا القليل للتصدير · وعلى العموم فينتظر أن لايتغير حجم صادراتها كثيرا هذا العام ·

وكانت الهند الصينية وأندونيسيا من الدول المصدرة قبل الحرب ، وكانت فرنسا تستورد كل فائض الهند الصينية تقريبا – حوالى ٢ر٥ مليون كوارتر أحيانا – بينما كانت أندونيسيا تبيع محصولها لهولندة · وباستقرار الاحوال السياسية فى هذين البلدين ينتظر أن يستعيدا مكانتهما السابقة وربما يتمكنان من زيادة صادراتهما ·

وبلغ المحصول الحالى فى جنوب أفريقيا ١٠ر٨ مليون كوارتر ، وهو ماكان يسمح بفائض للتصدير قبل الحرب · الا أن زيادة السكان لاتسمح للتصدير الا للقليل ·

ولن يمكن تقدير الانتاج العالمى للذرة فى محصول ١٩٥١/٥٢ تماما قبل رأس السنة ، وقد سجلت سنة ١٩٥٠/٥١ نقصا بلغ ٤٠ مليون كوارتر عن موسم ١٩٤٩/٥٠ وعلى العموم فمن الممكن بالطبع أن تسوء الاحوال فى نصف الكرة الشمالى كما حدث فى ١٩٣٦ عندما نقص المحصول فى الولايات المتحدة نحو ٩٠ مليون كوارتر فى بضعة أسابيع

العجز فى المدفوعات البريطانية مع اتحاد المدفوعات الاوروبى

تبين الاحصاءات الاخيرة ان مركز بريطانيا لدى اتحاد المدفوعات الاوروبى يزداد سوءا ، فقد بلغ عجزها خلال شهر مايو ٩ر٩ مليون جنيه وارتفع خلال شهر يونيه الى ١٨ر٥ مليون جنيه استرلينى ، وكانت بريطانيا دولة دائنة للاتحاد منذ انشائه فى يوليه سنة ١٩٥٠ ·

وتظهر هذه الارقام التحول الكبير الذى طرأ على حالة بريطانيا الاقتصادية نتيجة لانخفاض الطلب العالمى على المواد الخام ، التى تنتجها المنطقة الاسترلينية ، بعد ان اشبع معظم حاجاته منها ·

انتاج الصوف الصناعي فى الولايات المتحدة

ينتظر ان تنتج الولايات المتحدة الامريكية فى العام القادم الصوف الصناعى بكميات وافرة تقدر مبدئيا بحوالى ٢٠٠ مليون رطل سنويا · وستكون تكلفة الانتاج اقل بكثير عن تكلفة انتاج الصوف الطبيعى ، اذ بينما يباع الصوف الطبيعى بحوالى ٢ دولار للرطل فى نيويورك لا ينتظران يتجاوز ثمن الصوف الصناعى ٤٠ سنت !

انتاج الذهب فى العالم بالاف الاوقيات

أهم البلاد المنتجة	١٩٣٩	١٩٤٥	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
جنوب أفريقيا	١٢ر٨٢٢	١٢ر٢٢٥	١١ر٥٨٥	١١ر٧٠٥	١١ر٦٦٣
كنـــدا	٥ر٠٩٥	٢ر٦٩٧	٣ر٥٣٠	٤ر١١٣	٤ر٤٠٠
الولايات المتحدة	٥ر٦١١	٩١٥	٢ر٠٢٥	١ر٩٩٦	٢ر٤٠٠
الاتحاد السوفيتي تقدير	٤ر٥٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
استراليا	١٦٣٦	٦٥٧	٨٩١	٨٩٣	٨٥٠
جنوب روديسيا	٨٠٠	٥٦٨	٥١٤	٥٢٨	٥١٠
المكسيك	٨٤٤	٤٩٩	٣٦٨	٤٠٥	٤٠٠
الكنغو	٥١٧	٣٤٧	٣٠٠	٣٣٤	٣٥٠
كوريا	٩٧٥	٩٦	٣٠٠	٣٠٠	٢٠٠
مجموع الانتاج العالمى	٣٨ر٩٨٧	٢٣ر١٠٠	٢٤ر٦٣٠	٢٥ر٥٠٠	٢٦٠٠٠

محصول البن فى البرازيل

يقدر محصول البن البرازيلى القابل للتصدير فى الموسم القادم (يوليه ١٩٥١ — ١٩٥٢) بحـــوالى ١٦٫٨٠٠٫٠٠٠ كيس ، بينمــا بلغ المحصول هذا العام ١٤٫٠٠٠٫٠٠٠ كيس فقط

وقد سـمح البنــك المركزى فى البرازيل أخيرا بتصدير البن الى أى بلد عـلى أن يدفع ثمنه بالاسترلينى أو الفــرنك الفرنسى أو البلجيــكى أو السويسرى أو الكرون السويدى أو الدانمركى .

أما الصادرات الى الولايات المتحدة والى كندا فلا يقبل سدادها الا بالدولار .

محصول الباكستان من الجوت

ينتظر أن يرتفع محصول الجــوت القادم فى الباكستان نحو ٢٥ ٪ عما كان عليه فى الموسم السابق ، اذ يقدر بحوالى ٧٫٥ مليون بالة ، تأخذ الهند حوالى نصفها . والمعروف أنه بينمـــا ينتج شرق الباكستان الجوت الخام توجد المصانع التى تقوم بغزله فى الهند

صناعة القطن فى سنغافوره

بدأ العمل اخيرا فى انشــاء مصنع كبير لغزل ونسج القطن فى سنغافورد وسوف يصبح بعد انشائه من أضخم المصانع فى جنوب شرق آسيا . وينتظر ان يكفى انتــاج هذا المصنع مطــالب الاستهلاك المحلى فى الملايو وأندونيسيا والبلاد المجاورة .

الأصلاح الزراعى فى الصين

اتجه التفكير حديثا الى العمل على حسن توزيع الثروة القومية كوسيلة لزيادة الانتـــاج وتحقيق العـدالة الاجتماعية . وقد قطعت عـدة بلاد شوطا بعيدا فى هذا الاتجاه ، فمنها من اعتمد على نظام الضرائب التصاعدية ومنها من أصلح النظـــام الزراعى . وآخر البلاد الزراعية التى قامت بمثل هذا الاصلاح هى الصين .

واردات الارجنتين

اعلنت حـكومة الارجنتــين ان سياستها التجارية تهـدف الى حماية نهضتها الصــناعية ، وانها لذلك لن تســتورد الا المواد الخـام الضرورية للبــلاد بحيث لن يصرح فى المستقبل باستيــراد السلع الاســتهلاكية وخصوصا الكمالية منها .

وتتزعـم الارجنتين بلاد جنـوب امريكا فى اتباع سياسة الاكتفاء الذاتى رغم انهـا بلاد زراعية تعتمـد على الاسـواق الخارجيــة فى تصريف منتجاتها ، واهمها الغلال واللحوم .

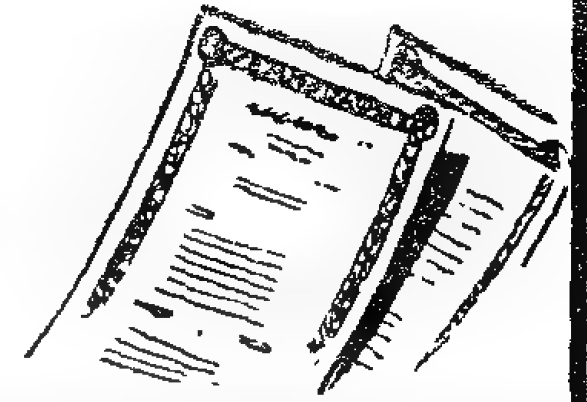
وتزيد مساحة الصين عـلى ٢٫٥ مليون ميلا مربعا ويقطنها ما يزيد على ٤٠٠ مليون نسمة ، وبينما يعيش نحو ٨٣٪ من السكان على الزراعة لا تزيد المساحة المزروعة عن ١٠٪ من أراضى الصين مما يجعــل كثافة السكان الزراعيين نحو ١٥٠٠ نسمة على الميل المربع من الاراضى المزروعة . وكانت مشكلة سوء توزيع الملكية منذ القـدم من أهم مشاكل الصين الاجتماعية ، اذ يملك عدد صغير نسبيا من السكان الجزء الاكبر من الاراضى . ففيما قبل الحرب كان ١٠٪ من الملاك الــكبار يستحوذون على الاراضى و ٢٢٪ من الملاك المتوسطين يملكون ٢٥ ٪ من الاراضى والباقون من المـلاك الصغار وهم ٦٨٪ ولا يملكون سوى ٢٢٪ من الاراضى المزروعــة . وتبين الارقام الحديثة ان الحالة قد ازدادت سوءا فى عهد الحكومة الوطنية بحيث أصبح نحو ٧٥٪ من الاراضى فى يد ١٠٪ فقط من الملاك ونتيجة التنافس الشديد فى استئجار الاراضى الزراعية أصبحت الايجارات مرتفعة للغاية بحيث تصل فى العادة الى ٥٠٪ من قيمة المحصول

وقد بدأت الحكومة الصينية الحالية برنامجا للاصلاح الزراعى لزيادة القوة الانتاجية للبــــلاد والتمهيد لنجاح التصنيع . وقد صدر قانون الاصلاح الزراعى فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٠ لتحويل نظام الملكية الاقطاعى وشبه الاقطاعى الى نظـــام يقوم عـلى تملك الفلاحين للاراضى . فصادرت الحكومة الاراضى والماشية مع تعويض بعض الملاك عـــلى الفلاحين الفقراء الذين لا يملــكون أو يملــكون أراضى قليلة والذين ليس لهم عمل انتاجى آخر . وقد روعى فى ذلك أن تترك الارض ما أمكن ذلك لفالحيها الحاليين

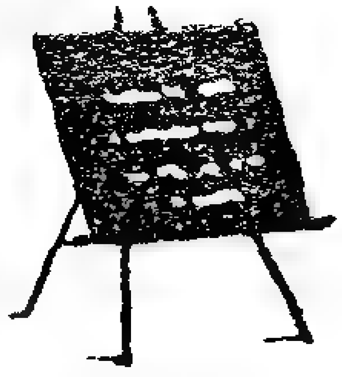
وترجو الصين من اعادة توزيـع الاراضى أن يرتفع الانتــاج الزراعى ارتفاعا محسوسا وبالتالى الدخل الاهلى ويخلق سوقا واسعة تساعد على النهوض بالصناعة ورفــع المستوى المعيشى للسكان . وقد صرح رسميا انه قـد زادت نسبة صغار الملاك من ٢٠٪ من المجموع الكلى الى ٨٠ ٪

الاحتياطيات الذهبية للبنوك المركزية   بملايين الدولارات

في آخر	١٩٣٨	١٩٤٥	١٩٤٧	١٩٤٩	١٩٥٠
الولايات المتحدة	١٤٫٥٩٢	٢٠٫٠٨٣	٢٢٫٨٦٨	٢٤٫٥٦٣	٢٢٫٨٢٠
المملكة المتحدة	٣٫٤٥٠	١٫٩٩٥	٢٫٠٢٠	١٫٣٥٠	٢٫٩٠٠
فرنسا	٢٫٧٦٠	١٫٥٥٠	٥٥٠	٥٢٣	٥٢٣
سويسرا	٧٠٠	١٫٣٤٢	١٫٣٥٧	١٫٥٠٤	١٫٤٧٠
بلجيكا	٧٧٢	٧٣٣	٥٩٧	٦٩٨	٥٨٧
اسبانيا	٥٢٥	١١٠	١١١	٨٥	٦١
ايران	٢٦	١٣١	١٤٢	١٤٠	١٤٠
البرازيل	٣٢	٣٥٤	٣٥٤	٣١٧	٣١٧
الهند	٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤	٢٤٧	٢٤٧
ايطاليا	١٩٣	٢٤	٥٨	٢٥٢	٢٥٢
تركيا	٢٩	٢٤١	١٧٠	١٥٤	١٥٠
السويد	٣٢١	٤٨٢	١٠٥	٧٠	٩٠



الأوراق المالية



من الجمعة ١٣ يوليو ١٩٥١ الى الجمعة ٢٧ يوليو ١٩٥١

سوق الاوراق المالية فى فترة فى كايسون بكوريا وفى طهران بين ترومان والسيد مصدق وانتظار رد على الاسواق عموما .

ويكاد الجميع يشعرون فى شتى بنيويورك ولندن وباريس وجنيف ان ولا ينقص الا استتباب السلم

وقد اختلفت آراء الساسة عن الطريقة التى تتخذ لحفظ السلام فمنهم من يحس بحاجة البلاد الغربية الى التسلح على نطاق واسع ومنهم من ينصح بعدم الضغط على ميزانيات البلاد بمصروفات حربية غير منتجة .

وقد اكد الرئيس ترومان فى حديث له ان الدول الغربية مصممة على تطبيق برامج التسلح التى أقرتها خلال سنة ١٩٥٠ رغم هدوء الجو الدولى ، وايد المستر جيتسكيل وزير مالية بريطانيا هذا الاتجاه حين عرض على البرلمان ميزانية ١٩٥٢/٥١ حيث حدد ارباح الاسهم واكد ضرورة ايجاد سبل جديدة لموازنة الضغط على الميزانية لنفس السبب .

وان تطورت الحالة كذلك فى الميدان الاقتصادى على ان تعمل الدول على الاستمرار فى برامج التسلح دون الالتجاء فى الوقت الحاضر الى حرب عالمية فتكون النتيجة ان تزدهر الاعمال الصناعية والتجارية مدة غير قصيرة من الزمن رغم هبوط ملموس فى اسعار بعض الحاجيات عما كانت عليه فى المدة التى تلت نشوب الحرب فى كوريا .

فلذا يرى بعض الماليين ان حالة الانتظار فى سوقنا لن تطول وان النشاط سيعود فى بورصة الاوراق المالية فى القريب العاجل . وقد علمنا ان معظم الشركات الصناعية سجلت فى السنة الحالية نشاطا غيرعادى وان ارباحها زادت بنسب ملموسة مما سيؤدى الى توزيع ارباح على المساهمين تزيد عن مثيلاتها فى السنوات الماضية .

انتظار . انتظار ما يجرى من مفاوضات المستر هاريمان مندوب الرئيس فعل هذه التطورات السياسية السريعة

الاسواق المالية فى « وول ستريت » التوتر فى الحالة السياسية قد زال والاستقرار بين الشعوب

على كل يستحسن الا ينظر الانسان الى مستقبل سوقنا بتفاؤل متزايد بل بتأن وحرص حتى لا تأتى عليه ظروف وهو متجاهل اثرها على ما يملكه من اسهم وسندات .

***

انخفض **القرض الوطنى ٤/٣١ ٪** من ٩٨٠٠ قرش الى ٩٧٤٥ ثم عاد فى اليومين الاخيرين وعوض بعض الخسارة حين سجل ٩٧٨٠

نقصت **اسعاراسهم البنوك** وخاصة **أسهم البنك العقارى المصرى** (ـ ٢١٠ قرش) وسعره الآن ١٧٢٠ قرشا ويندهش بعض العملاء الى هذا النزول الذى لا يوجد له مبرر معقول خصوصا وان بالسعر الحالى يكون ريع السهم ٤/٦٢ ٪ على اساس ارباح السنوات الماضية

وقد سجلت الاسهم والسندات الاخرى فى هذا القسم التغييرات الآتية : ـ **بنك مصر** (ـ ١٦) **البنك التجارى** (ـ ٣٠) رغم تخفيض رأس المال **وحصة تأسيس البنك العقارى** (ـ ١٤) وسند **١٩٠٣ البنك العقارى** (ـ ٥٠) وسند ١٩١١ البنك العقارى (+ ١٠) وسهم **بنك الاراضى** (ـ ١٠) والبنك الاهلى (ـ ١٠)

اما **قسم المياه** فلم يحصل فيه الا نشاط قليل فى أسهم **تمتع مياه القاهرة** حيث ارتفع سعرها بقدر ١٢ قرشا فى خلال الاسبوعين الماضيين اما حصة تأسيس نفس الشركة فقد هبطت بقدر ١٧٤ قرشا **وسهم اسكندرية** بقدر ٢٠ قرشا

اما **قسم شركات النقل والملاحة** فلم يسجل فيها اى نشاط على الاطلاق .

وتحسن بعض الشىء سعر **شركة فنادق الوجه القبلى** (+ ١٠) والفنادق المصرية (+ ١) بسبب نشاط السياحة الملموس فى الايام الاخيرة والتى يأمل الكثير انه سيعود بفائدة عظيمة على هذه المؤسسات فى موسم الشتاء المقبل .

اما **شركات الاراضى** فلاتزال مترددة فى اتجاهها فقد ارتفع سعر شركة **ابى قير** ٣ قروش وانخفض سهم **الغربية** ٣ قروش اخرى وشركة **سيدى سالم** قرش واحد **والاتحاد العقارى** ٥ بالرغم من تحسن ملموس فى سعر سهم **البحيرة** (+ ٣٦) **وكوم امبو** (١٨ +) مع ان حصة تأسيس هذه الشركة الاخيرة انخفضت بقدر ٧٤ قرشا

وكان التعامل ضئيلا جدا فى قسم **شركات اراضى البناء** حيث انخفض سهم **مصر الجديدة** بقدر ٥٠ قرشا وتأسيس نفس الشركة ٣٤ وشركة **اراضى الدلتا** ٤ قروش

واختلفت الامور فى قسم **الشركات التجارية والصناعية** فى الايام الاخيرة وسجلت نشاطا لابأس به خصوصا فى اسهم **الحرير الصناعى** (+ ٣٢) **والورق الاهلية** (+ ١١) **والمخازن العمومية** (+ ٦٥) **والشرقية للسينما** (+١٢) **وستوديو الاهرام** (+ ١٦) **وكفر الدوار** (+ ٢٦) **والنحاس** (+ ٢٢) **والجوت** (+ ١٨) بعدما اكدت وزارة التموين نيتها فى تشجيع الشركة فى انتاج الاكياس بجوت خام مستورد وشركة **ايست** (٦ +) والبلاستك الاهلية (+ ٢)

اما باقى الاسهم فقد انخفض سعرها كما يلى : ـ شركة **آبار الزيوت**

فرص تجارية

مواد غذائيـــة

Eastern Traders, 200, Keyzer St.,
Colombo II, Ceylon.

يريد الاتصال بمصدرى الاغذية

***

East & West Trading Corporation
47, The Arcade, Singapore

يريد تصدير زيت جوز الهنـــد والاناناس المحفوظ والفلفل الابيض والاسود والشاى والصابون

***

فتح الله حداد — ٢١ شارع فرنسا — بيروت يريد تصدير الخضروات والبهارات

***

ورق

Hay International Co., 29, Broadway, New-York 6, N.Y.

يريد تصدير ورق الصحف وورق السجاير

***

Matex Cooperative Corporation,
1, Sirlachins, Helsinki Bulevardi 3,
Finland.

يريد توريد مصانع كاملة للورق ونشر الخشب

***

William Ronnie, Inc.,
40, Wall St., New-York 5, N.Y.

يريد وكيـــلا له بمصر لتصريف الماكينـات والعدد والورق وجميع أصناف السلع

***

اثاث

Giuseppe Di Giovanni, Piazza Spirito Santo, 36.
Catavia ,Italy.

يريد تصدير الكراسى والسرا ير للاطفال

***

Guarda Moveis Gato Preto, 120, Rua da Passagern,
Rio De Janeiro, Brezil.

يريد الاتصال بأصحاب مخازن ونقل وشحن الاثاث

***

أدوات رياضية

Bhalla & Co. Ludhiana, India.

يريد توريد أدوات الالعـاب الرياضية

(— ٣٣) رغم نقل مركز الشركة والعمل على تلافى جميع الصعوبات التى كانت قـد تواجهها حينمــا كان مركزها الرئيسى فى لنـدن **وشركة الاسـمدة** (—٣٤) رغم تأكيد سعادة احمدعبود باشا بأن الانتاج يجرى على اساس ٥٠٠ طن يوميــا **وشركة التـكرير** (— ٣٠) وشركة **اسمنت طرة** (—٣٤) خشية من الاستيلاء على انتاج الشركة وتوزيعــه بمعرفة وزارة التمــوين **والمحاريث والهندسة** (— ٢٥) **والمناجم** (— ٢٠) **وشركة الدلتـا** (— ١٦) وشركة **ايسترن** للسجاير (— ١٠) **وشركة التغليف الاقتصادى** (— ١٣) **وبولاناكى** (— ٢٥) **وسيكو** (— ٥) **والخليج** (— ١٠) **والمقاولات المتحدة** (— ١)

وزادت اسـعار اسهم التعبئـــة الاهليـة : فى مصر (+ ٤٤) وطنطا (+ ٣) واسيوط (+ ٢٠) بالنسبة لرواج انتاج الشركة فى اسواق البلاد .

واجتمعت الجمعية العمومية لشركة ابى زعبل وكفر الزيات بمركز الشركة بالاسكندرية يوم الجمعية ٢٧ يوليو ووافقت على زيادة رأس مال الشركة

ووافق الحاضرون فى شركة محالج الوجـه القبلى على حسابات الشركة وتقرير المحاســبين يوم السبت ٢٨ يوليو **١٩٥١**

وتوزيع الشركة الاهليـة للنسيج « منفيس » كوبون رقـم ١ بلغ ٢٠ قرش صــافى من البنك البلجيـكى والدولى بمصر .

وشركة اسكندرية لتجارة الاخشاب ٥٩٫٧٥ قرش ضد الكوبون رقم ١ من البنك الايطالى المصرى

وتجتمع الشركة التجارية والهندسية لمصر والشرق فى يوم **السبت الموافق** ١٤ اغسطس فى مركز الشركة **بالقاهرة** لتنظر فى تعديل لائحة الشركة فى البنود ١ و ٨ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٥ و ٣٢ و ٣٣ و ٥٧

وتعلن شركة مكابس الاسـكندرية انمن يرغب فى استبدال كسور اسهم الشركة (الخماسية) عليه ان يتقدم الى شركة هيوات وبريدسون ونيوبى لهذا الفرض .

اتجاه السوق

رغم ضعف سوق القطن بالاسكندرية وســفر اغلب المتعـاملين ينتظر ان سجل السوق بعض النشاط .

النصّ الكامل لاتفاقيات الاسترلينى

مذكرة
مرفوعة الى مجلس الوزراء

سبق ان وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٥١ على الاسس التى أسفرت المفاوضات المصرية البريطانيه – التى بدأت فى أواخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ – عن الوصول الى اتفاق عليها تسوية لارصدة مصر الاسترلينية .

وقد جرت عقب ذلك اتصالات ومناقشات عدة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة فيما يختص بتفصيلات الاتفاق وصياغته .

وقد أسفر ذلك عن المشروع المرافق لهذه المذكرة .

ينطوى هذا المشروع على اتفاقين أحدهما خاص بالافراجات ، والثانى خاص بالمدفوعات .

فأما الاتفاق الاول فأهم ما يقضى به هو الافراج فورا عن مبلغ ٢٥ مليونا من الجنيهات الاسترلينية ، وبأن يفرج أيضا عن مبلغ ١٠ ملايين جنيه استرلينى فى كل سنة من السنوات ١٩٥٢ الى ١٩٦٠ (الفقرتان ١ و ٢ من المادة الثالثة) .

كذلك يقضى الاتفاق بأن يفرج عن مبلغ اضافى قدره ٥ ملايين جنيه استرلينى كل سنة ابتداء من سنة ١٩٥١ كلما قل مجموع الارصدة المتبقية فى الحسابات رقم ١ عن ٤٥ مليونا ، وذلك بحيث لايجاوز مجموع مايفرج عنه من هذه المبالغ الاضافية ومن بعض الافراجات التبعيه (المنصوص عليه فى الفقرتين ٥ و ٦ من المادة الثالثة من الاتفاق والذى تم تصفية الجانب الاكبر منه) مبلغ ٣٥ مليون جنيه استرلينى . فاذا ماتبقى شىء من هذا المبلغ فى نهاية سنة ١٩٦٠ أفرج عنه بالمعدل السابق أى ١٠ ملايين كل سنة – ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦١ – فضلا عن الخمسة ملايين الاضافيه فى حالة هبوط رصيد الحسابات رقم ١ (الفقرتان ٣ و ٤ من المادة ٣) .

هذا وتبلغ جملة المبالغ التى سيفرج عنها وفقا للاحكام المتقدمة ١٥٠ مليون جنيه استرلينى وذلك من أرصدة مصر الاسترلينية التى تقدر بحوالى ٢٣٠ مليونا . وقد روعى النص فى الاتفاق المعروض على وجوب القيام بمحادثات تتناول ما يتبقى من هذه الارصدة قبل نهايه أجل هذا الاتفاق (مادة ٣ – فقرة ٧) كما أعطت حكومة المملكة المتحدة – فى خطاب متبادل ملحق بالاتفاق – تأكيدا بانها لا تنتوى من جانبها وحدها أن تنتقص شيئا من أرصدة مصر الاسترلينية .

كذلك اتفق – فوق ما تقدم – على أنه ، بجانب اقتران رؤوس الاموال المنقولة من مصر الى الاقاليم المدونة بالقائمة بافراج مقابل من الحساب رقم ٢ (الاسترلينى المجمد) فوق الافراجات السابقة ، يكون نقل رؤوس الاموال من هذه الاقاليم الى مصر بالاضافة الى الحساب رقم ١ (الاسترلينى الحر) وليس الى الحساب رقم ٢ حسبما كان مقررا قبل الآن . وقد جعل هذا التعديل موضوع خطابين متبادلين يلحقان بالاتفاق ويعمل به لفترة تجريبية قدرها سنة .

هذا ويقضى الاتفاق بأن تدفع حكومة المملكة المتحدة لمصر – على الفور – ما يساوى ١٤ مليون جنيه استرلينى بالدولارات (أى ٣٩٫٢٠٠٫٠٠٠ دولار) مقابل الدفع من الاسترلينى المقيد بالحسابات المصرية (المادة ٥ من الاتفاق) .

كما يقضى الاتفاق بان تتخذ حكومة المملكة المتحدة التدابير اللازمه لضمان توريد المنتجات البترولية لمصر مقابل الدفع بالاسترلينى – من الحساب رقم ١ – وذلك فى حدود مايعادل ١١ مليون جنيه استرلينى (تسليم الموانى المصرية) فى كل سنه من السنوات العشر من ١٩٥١ الى ١٩٦٠ (مادة ٦) .

ويسرى اتفاق الافراجات الاسترلينية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ ويظل سارى المفعول الى أن يتم الافراج عن المبالغ المنصوص عليها فى الاتفاق المذكور ، أو – على وجه التحديد – فى المادة الثالثة (من الفقرة الاولى الى الفقرة الرابعة) من الاتفاق على نحو ماتقدمت الاشارة اليه (مادة ٨) .

هذا فيما يتعلق بالافراجات الاسترلينية ، أما فيما يتعلق بالتدابير الخاصة بالمدفوعات فقد جعلت موضوع اتفاق مؤقت يعتبر ساريا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ وينتهى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ على أن تتشاور الحكومتان معا قبل هذا التاريخ الاخير أما لمد العمل بالاتفاق المذكور أو للاستعاضة عنه باتفاق جديد

ولا تختلف الاحكام التى تضمنها هذا الاتفاق عن أحكام اتفاق سنة ١٩٤٩ بوجه عام . وقد روعى فى صياغته أن يكون أكثر بساطة ووضوحا

واذا كان قد دعا الى فصل أحكام هذا الاتفاق عن أحكام الافراجات الاسترلينيه أن تدابير المدفوعات تدابير مؤقتة قد يستدعى الامر مراجعتها لتواثم ماقد يجد من ظروف ، فانه

اتفق – فوق ماكان متفقا عليه – على أن تقرر حكومة المملكة المتحدة – فى الخطابات المتبادلة – أن سياستها تكفل اطراد التوسع فى استعمال الاسترلينى الاستعمال المتعدد الاطراف ، وأنها ستضع دائما هذا الهدف نصب عينيها فى معاملاتها المستقبلة مع مصر ، وانها لاترى بالنسبة الى مصر أن سيكون هناك من الظروف ماقد يؤدى الى الحد من استعمال مصر للاسترلينى بالمقارنة بالبلاد الاخرى فى منطقة الحسابات القابلة للتحويل . كما اتفق على أن تقرر حكومة المملكة المتحدة أنها لاتنتوى تقييد تحويل الاسترلينى من مصر الى منطقة الاسترلينى طوال سريان اتفاق الافراجات الاسترلينيه .

هذا وقد اتفق على أن تتم المعاملات بين مصر والسودان من ناحيتها عن طريق الحساب رقم ١ وليس عن طريق الحساب رقم ٢ ، وعلى هذا لن يزيد حسابنا المجمد (الحساب رقم ٢) اذا مازاد شراؤنا للاسترلينى من السودان على مانبيعه منه له وهى الزيادة التى أسفرت عنها النتائج الماضية .

وتتشرف وزارة المالية برفع الامر الى مجلس الوزراء للنظر فى مشروعى الاتفاق المعروضين وللتفضل – فى حالة الموافقة – بتخويل حضرة صاحب المعالى وزير الخارجيه حق التوقيع عليهما بالنيابة عن الحكومة المصرية ، وتخويل حضرة صاحب العزة الدكتور محمد توفيق يونس بك وكيل وزارة المالية حق التوقيع على الخطابات المتبادلة والملحقة بالاتفاقين .

وبرفقته هذه المذكرة مشروعا الاتفاقين ومشروعات الخطابات المشار اليها .

فى أول يوليه سنة ١٩٥١ . وزير المالية

اتفاق
الافراجات الاسترلينية
بين الحكومة المصرية وبين
حكومة المملكة المتحدة
يوليه سنة ١٩٥١

ان الحكومة الملكيه المصريه وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (المشار اليها فيما بعد باسم « حكومة المملكة المتحدة ») قد اتفقتا على مايلى :

القسم الاول – الحسابات المصرية رقم ١ ورقم ٢

المادة الاولى

(١) الحسابات رقم ٢ التى فتحتها بنوك فى مصر بمقتضى الاتفاق المالى المبرم فى لندن فى ٣٠ يوليه سنة ١٩٤٧ بين الحكومة الملكية المصرية وبين حكومة المملكة المتحدة ، تعتبر حسابات رقم ٢ فى ظل الاتفاق الحالى ..

(٢) ا – تجعل الحسابات رقم ٢ دائنة بما يلى :

١) التحويلات من الحسابات رقم ٢ الاخرى

٢) أية مبالغ دفعتها أو تدفعها حكومة المملكة المتحدة الى الحكومة الملكية المصرية فى ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ أو فيما بعد هذا التاريخ مقابل خدمات أديت لقوات المملكة المتحدة قبل ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧

٣) حصيلة مايحل ميعاد استحقاقه أو ما يصفى من أية مستثمرات تشترى طبقا للعرف الجارى بأموال موجودة بالجانب الدائن من حساب من الحسابات رقم ٢ .

٤) أية تحويلات أخرى مما يتفق عليه بين الحكومتين .

ب – تجعل الحسابات رقم ٢ مدينه بمايلى :

١) المبالغ المفرج عنها طبقا لاحكام المادة الثالثة من الاتفاق الحالى .

٢) التحويلات الى الحسابات رقم ٢ الاخرى

٣) المدفوعات الخاصة بالمستثمرات التى تتم طبقا للعرف الجارى .

٤) أية تحويلات أخرى مما يتفق عليه بين الحكومتين .

المادة الثانيه – أيه مبالغ استرلينية تسلمتها أو تتسلمها بنوك فى مصر فى ١٤ يوليه ١٩٤٧ أو فيما بعد هذا التاريخ عن معاملات جارية ، وكذلك أية مبالغ يفرج عنها من الحسابات رقم ٢ – يتعين أن تقيد فى الجانب الدائن من الحسابات رقم ١ المفتوحة بأسماء هذه البنوك فى بنوك المملكة المتحدة .

المادة الثالثة – يفرج فورا عن مبلغ ٢٥ مليونا من الجنيهات الاسترلينية وينقل من حساب رقم ٢ للبنك الاهلى المصرى الى حساب رقم ١ للبنك المذكور .

٢ – يفرج فى كل سنة من السنوات ١٩٥٢ الى ١٩٦٠ عن مبلغ ١٠ ملايين من الجنيهات الاسترلينيه وينقل من حساب رقم ٢ للبنك الاهلى المصرى الى حساب رقم ١ للبنك المذكور

٣ – يفرج كذلك كل سنة ابتداء من سنة ١٩٥١ عن ٥ ملايين من الجنيهات الاسترلينية وتنقل من حساب رقم ٢ للبنك الاهلى المصرى الى حساب رقم ١ للبنك المذكور ، وذلك كلما قل مجموع الارصدة الباقية فى جميع الحسابات رقم ١ عن ٤٥ مليونا من الجنيهات الاسترلينية بشرط الا يتجاوز مجموع المبالغ المفرج عنها بمقتضى هذه الفقرة والفقرتين ٥ و ٦ ادناه ٣٥

وقع مندوبى الحكومة المصرية والحكومة البريطانية على اتفاقين مالين الاول طويل الاجل خاص بالافراج عن مبلغ ١٥٠ مليون جنيه من ارصدة مصر الاسترلينية البالغ قدرها ٢٣٠ مليون (فى أول يناير سنة ١٩٥١) والثانى سنوى خاص بالمدفوعات وطرق مراقبة النقد والتداول بين بلاد منطقة الاسترلينى وبلاد الاسترلينى القابل للتحويل وبين مصر •
وفيما يلى النص الكامل لهذين الاتفاقين :

مليون جنيه استرلينى مدة سريان الاتفاق الحالى

٤ ـ اذا ماتبقى فى نهاية سنة ١٩٦٠ أى جزء من الـ ٣٥ مليون جنيه المشار اليها فى الفقرة السابقة تعين الافراج عنه بمعدل ١٠ ملايين جنيه استرلينى كل سنة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦١ ، ويدفع القسط الاخير اذا لزم الامر فى أول يوليه سنة ١٩٦٣

٥ ـ يفرج كذلك عن المبالغ الآتية وتنقل من الحساب رقم ٢ البنك الاهلى المصرى الى الحساب رقم ١ للبنك المذكور مدة سريان الاتفاق الحالى •

(١) قيمة مايعادل المبالغ التى تدفعها الحكومة الملكية المصرية بعد ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ الى حكومة المملكة المتحدة من أى حساب مصرى ، فى الاحوال الآتية :

١) بالنسبة للمهمات العسكرية التى اشتريت قبل ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ ولم تدفع اثمانها قبل ذلك التاريخ •

٢) بالنسبة للمهمات الفائضة والادوات والاصول الثابتة الموجودة الآن فى مصر والتى تصرفت او تتصرف فيها حكومة المملكة المتحدة بالبيع الى الحكومة الملكية المصرية ـ سواء قبل ١٤ يوليه ١٩٤٧ أو بعد ذلك التاريخ •

(ب) قيمة مايعادل بالاسترلينى أية مبالغ حصلتها حكومة المملكة المتحدة بالعملة المصرية بعد ١٤ يوليه ١٩٤٧ ثمنا لما تبيعه من فائض المهمات العسكرية أو الادوات الكائنة فى مصر الى غير الحكومة الملكية المصرية •

(ج) قيمة مايعادل المبالغ التى قد تدفعها الحكومة الملكية المصرية الى حكومة المملكة المتحدة من الحسابات المصرية ثمنا لذلك الجزء من سكة حديد فلسطين الكائن بالاراضى المصرية ، وذلك فى حالة الوصول الى اتفاق على نقل ملكية هذا الجزء الى الحكومة الملكية المصرية •

ويتم الافراج عن المبالغ المشار اليها فى (ا) و (ج) من هذه الفقرة وقتما تقوم الحكومة الملكية المصرية بالدفع • اما المبالغ التى يفرج عنها وفقا لاحكام (ب) من هذه الفقرة فيتم الافراج عنها بأسرع ما يمكن بعد آخر الشهر الذى يتم فيه دفع هذه المبالغ •

٦ ـ يفرج كذلك عن المبالغ الآتية وتنقل من الحساب رقم ٢ للبنك الاهلى المصرى الى الحساب رقم ١ للبنك المذكور :

(ا) قيمة مايعادل اية مبالغ تدفعها البنوك فى مصر بعملات غير الجنيهات المصرية الى اشخاص مقيمين خارج مصر مقابل كوبونات استحقت أو سندات من سندات الدين المصرى العام استهلكت ولم تدفع بسبب الاجراءات الحربية او من جراء قطع المواصلات بسبب الحرب

(ب) قيمة مايعادل اية مبالغ تدفعها البنوك فى مصر بعملات غير الجنيهات المصرية الى اشخاص مقيمين خارج مصر مقابل كوبونات استحقت او سندات منشآت مصرية استهلكت ولم تدفع قبل ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ بسبب الاجراءات الحربية او من جراء قطع المواصلات بسبب الحرب ، وعلى الحكومة الملكية المصرية ان تقدم عند طلب الافراج عن مثل هذه المبالغ بيانا عن الاوراق المالية التى تقدم بشأنها هذه الطلبات •

٧ ـ يتعين القيام بمحادثات تتناول المتبقى من الارصدة الاسترلينية المتجمعة وذلك قبل انتهاء اجل الاتفاق الحالى •

المادة الرابعة ـ اذا استولت الحكومة الملكية المصرية أثناء سريان هذا الاتفاق على الارصدة المملوكة فى ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ للمقيمين فى مصر غير البنوك فان هذه الارصدة تقيد فى حساب رقم ٢ للبنك الاهلى المصرى بالقدر الذى دفع الى الحكومة الملكية المصرية (اما مباشرة او عن طريق البنك الاهلى المصرى او اية هيئة اخرى)

القسم الثانى ـ أحكام مختلفة

المادة الخامسة ـ تضع حكومة المملكة المتحدة فورا تحت تصرف الحكومة الملكية المصرية نظير الدفع بالاسترلينى المقيد فى الجانب الدائن من الحسابات دولارات أمريكية تعادل قيمتها ١٤ مليون جنيه استرلينى •

المادة السادسة ـ تتخذ حكومة المملكة المتحدة من التدابير مايكفل دفع ثمن المنتجات البترولية بالاسترلينى من الحساب المصرى رقم ١ فى حدود ١١ مليون جنيه استرلينى تسليم الموانىء المصرية وذلك فى كل سنة من السنوات العشر ١٩٥١ ـ ١٩٦٠

المادة السابعة ـ المقصود من عبارة المنتجات البترولية فى الاتفاق الحالى هو :

البنزين ، الكيروسين ، السولار ، الديزل المازوت ، بنزين الطيران ، وزيوت التشحيم من المناطق الاسترلينية •

المادة الثامنة ـ يعتبر هذا الاتفاق ساريا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ ويظل سارى المفعول الى أن يتم الافراج عن المبالغ المنصوص عليها فى المادة الثالثة من الفقرة الاولى الى الفقرة الرابعة

ومصداقا لماتقدم فان الموقعين أدناه المفوضين من حكومتيهما قد أمضيا هذا الاتفاق ووضعا أختامهما عليه •

صدر (من نسختين) فى الأسكندرية فى اليوم الاول من يولية سنة ١٩٥١

عن الحكومة الملكية المصرية

عن حكومة المملكة المتحدة

اتفاق المدفوعات الاسترلينية بين الحكومة المصرية وبين حكومة المملكة المتحدة يوليه ١٩٥١

ان الحكومة الملكية المصريه وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (المشار اليها فيما بعد باسم « حكومة المملكة المتحدة ») قد اتفقتا على مايلى :

المادة الاولى ـ تتم تسوية جميع المدفوعات بين المقيمين فى مصر والمقيمين فى الاقاليم المدونة بالقائمه بالجنيه الاسترلينى أو بالجنيه المصرى وفقا للعرف السائد •

المادة الثانية ـ يشترى البنك الاهلى ويبيع الاسترلينى وتحدد أسعاره لكل من الاسترلينى والدولار الامريكى بالنسبة للآخر على أساس متوسط سعر الدولار الامريكى ببنك انجلترا

المادة الثالثة ـ مع استثناء الحالات المنصوص عليها فى اتفاق سنة ١٩٥١ الخاص بالافراجات الاسترلينيه :

١ ـ لن تقيد حكومة المملكة المتحدة تحويل الاسترلينى الموضوع تحت تصرف المقيمين فى مصر الى مقيمين آخرين فى مصر أو الى المقيمين فى الاقاليم المدونة بالقائمة •

٢ ـ لن تقيد حكومة المملكة المتحدة استعمال الاسترلينى الموضوع تحت رقابة البنك الاهلى المصرى فى اجراء المدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية المباشرة الى المقيمين فى بلاد غير مصر والاقاليم المدونة بالقائمة ، حسبما يتفق عليه فيما بين البنك الاهلى المصرى وبنك انجلترا بصفتهما وكيلين عن حكومتيهما

المادة الرابعة ـ لن تقيد الحكومة الملكية المصرية تحويل أية جنيهات مصرية موضوعة تحت تصرف المقيمين فى اقليم مدون بالقائمة نتيجة لمعاملات جارية مباشرة مأذون بها الى مقيمين آخرين فى الاقاليم المدونة بالقائمة أو الى مقيمين فى مصر ، أو لشراء الاسترلينى من رقابة النقد المصرية ، بشرط الحصول على المعاملة بالمثل من جانب ذلك الاقليم بالنسبة للمبالغ المتجمعه من عملته لحساب المقيمين فى مصر

المادة الخامسة ـ لن تقيد الحكومة الملكية المصرية قبول المقيمين فى مصر للاسترلينى من المقيمين فى الاقاليم المدونة بالقائمة ، وكذلك ـ فيما يختص بالمدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية المباشرة المأذون بها ـ من المقيمين فى بلاد غير مصر والاقاليم المدونة بالقائمة حسبما يتفق عليه فيما بين البنك الاهلى المصرى وبنك انجلترا بصفتهما وكيلين عن حكومتيهما •

المادة السادسة ـ لن تقيد الحكومة الملكية المصرية دفع المقيمين فى السودان أو تسلمهم للاسترلينى •

المادة السابعة ـ تزود كل من الحكومتين المتعاقدتين الاخرى بالمعلومات التى تتصل برقابة النقد فيها وتتشاور الحكومتان كلما دعت الضرورة لضمان سهولة تطبيق أحكام هذا الاتفاق •

المادة الثامنة ـ بالنسبة للاتفاق الحالى:

(ا) تفسر عبارة «الاقاليم المدونة بالقائمة» وفقا للمعنى الذى يحدد لها من وقت الى آخر طبقا لاحكام قانون رقابة النقد فى المملكة المتحدة الصادر فى سنة ١٩٤٧

(ب) وتفسر عبارتا « المقيمين فى مصر » و « المقيمين فى الاقاليم المدونة بالقائمة » وفقا للمعنى الذى يحدد لهما من وقت الى آخر طبقا لاحكام قانون رقابة النقد فى المملكة المتحدة الصادر فى سنة ١٩٤٧ ولائحة رقابة النقد فى مصر حسبما يقتضيه الحال ••

(ج) يعنى الاصطلاح « المدفوعات عن المعاملات الجارية المباشرة » المدفوعات عن معاملات من النوع المعروف فى المادة التاسعة عشرة (ط) من مواد اتفاق صندوق النقد الدولى والتى يدفعها شخص يقيم فى البلد الدافع وتكون متعلقة فقط بما يلى :

١) بضائع (فيما عدا السبائك الذهبية والمسكوكات الذهبية ، والذهب نصف المصنوع أو التام الصنع) استوردها هذا البلد لاستعمالها أو استهلاكها فى الداخل ، وأصلها من البلد المدفوع اليه •

٢) خدمات أديت الى مقيمين فى البلد الاول من مقيمين فى البلد الثانى •

المادة التاسعة ـ ١ ـ يعتبر الاتفاق الحالى ساريا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١

٢ ـ وينتهى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

٣ ـ تتشاور الحكومتان المتعاقدتان معا قبل انتهاء أجل هذا الاتفاق أما لمد العمل به أو للاستعاضة عنه باتفاق جديد •

ومصداقا لما تقدم فان الموقعين أدناه المفوضين من حكومتيهما قد أمضيا هذا الاتفاق ووضعا

أختامهما عليه .

صدر (من نسختين) فى الاسكندرية فى اليوم الاول من يوليه سنة ١٩٥١

عن الحكومة الملكية المصرية ـ عن حكومة المملكة المتحدة

* *

مشروع الكتاب رقم ١

عزيزى المستر ويت

بالاشارة الى الخطابين اللذين تبودلا اليوم بين بنك انجلترا والبنك الاهلى المصرى بشأن تحويل رؤوس الاموال بين مصر والاقاليم المدونة ـ بالقائمة ـ أتشرف بأن أقترح اعتبار المبادىء الآتية متفقا عليها :

١ ـ تتعاون حكومتانا على حصر حركات رؤوس الاموال فى نطاق سياسة كل منهما ولا تسمح بنقل رؤوس الاموال الا بالقدر الذى يحقق أغراضا اقتصادية وتجارية دافعة .

٢ ـ تتولى حكومة المملكة المتحدة ابلاغ حكومات الاقاليم المدونة بالقائمة سياستها فيما يتعلق بتحويل رؤوس الاموال .

أول يوليه سنة ١٩٥١

(امضاء ـ محمد توفيق يونس)

مشروع الكتاب رقم ٢

عزيزى يونس بك

تسلمت كتاب عزتكم بتاريخ اليوم ، ونصه .

(نص الخطاب رقم ١)

وانى أتشرف بأن أؤيد موافقة حكومة المملكة المتحدة على المبادىء المتقدمة الذكر .

أول يوليه ١٩٥١

«امضاء ـ ليونارد ويست »

مشروع الكتاب رقم ٣

عزيزى يونس بك

بالاشارة الى اتفاق المدفوعات الاسترلينية الذى تم توقيعه اليوم ، قد خول لى أن أقرر أن سياسة حكومة المملكة المتحدة تكفل اطراد التوسع فى استعمال الاسترلينى الاستعمال المتعدد الاطراف ، وانها ستضع دائما هذا الهدف نصب عينيها فى معاملاتها المستقبلة مع مصر .

وقد خول لى بجانب ذلك أن أقرر أنه بالنسبة الى مصر لا ترى حكومة المملكة المتحدة أن سكون هناك من الظروف ما قد يؤدى الى الحد من استعمال مصر للاسترلينى بالمقارنة بالبلاد الاخرى فى منطقة الحسابات القابلة للتحويل ، وأن حكومة المملكة المتحدة لا تنوى ان تقيد تحويل الاسترلينى من مصر الى منطقة الاسترلينى طيلة سريان اتفاق الافراجات الاسترلينية الذى تم توقيعه اليوم .

أول يوليه ١٩٥١

(امضاء ليونارد ويست)

مشروع الكتاب رقم ٤

عزيزى المستر ويت

تسلمت كتابكم بتاريخ اليوم ونصه :

(نص الخطاب رقم ٣)

ويسرنى انى قد أحطت علما بهذا التأكيد .

أول يوليه ١٩٥١

(امضاء ـ محمد توفيق يونس)

مشروع الكتاب رقم ٥

عزيزى المستر ويت

بالاشارة الى اتفاق المدفوعات الاسترلينية الذى تم توقيعه اليوم ، تود الحكومة الملكية المصرية أن تسجل ما يأتى :

١ ـ انه طالما كان من المتعذر تنفيذ تعهد المملكة المتحدة بجعل الاسترلينى قابلا للصرف للمعاملات الجارية فى دائرة أية عملة فان الحكومة المصرية ترى ان اى اتفاق تعقده المملكة المتحدة مع اى بلد ثالث تقوم بينه وبين مصر علاقات تجارية هامة ينبغى أن يتضمن نصا يقضى بأن يعامل ، من حيث حق التحويل ، الاسترلينى المقيد فى الحسابات المصرية القابلة للتحويل معاملة لا تقل عن معاملة الاسترلينى المملوك لاى بلد آخر .

٢ ـ وانه اذا عدلت أية دولة عن التعامل بنظام الحسابات القابلة للتحويل اثناء سريان الاتفاق فان الحكومة المصرية تحتفظ بحقها فى طلب الافراج عن مبلغ اضافى من العملات الصعبة لمواجهة اى عجز فى ميزان المدفوعات مع هذه الدولة .

أول يوليه سنة ١٩٥١

(امضاء ـ محمد توفيق يونس)

مشروع الكتاب رقم ٦

عزيزى يونس بك

تسلمت كتابكم بتاريخ اليوم ونصه :

(نص الخطاب رقم ٥)

وقد أحطت علما بما جاء بالفقرة الاولى من كتابكم بشأن رأى الحكومة الملكية المصرية وسأتولى ابلاغه لحكومة المملكة المتحدة ..

وبالاشارة الى الفقرة الثانية من ذلك الكتاب أتشرف بأن أخبركم انه فى حالة وقف العمل بنظام الحسابات القابلة للتحويل بالنسبة لاى بلد أثناء سريان اتفاق المدفوعات الاسترلينية الذى تم توقيعه اليوم فان حكومة المملكة المتحدة لن تثير أى اعتراض على تحويل الاسترلينى من الحسابات المصرية القابلة للتحويل الى حسابات الاسترلينى للمقيمين فى ذلك البلد (وبالعكس) بشرط ان يكون التحويل خاصا بمدفوعات متصلة بمعاملات تجارية حقيقية او معاملات مالية ما زالت قائمة ما بين مصر وهذا البلد فى تاريخ وقف العمل بنظام الحسابات القابلة للتحويل وبشرط ان تدخل ضمن الانواع الثلاثة الآتية :

(ا) دفع شيكات او كمبيالات او حوالات سبق سحبها

(ب) المدفوعات الواجب اجراؤها بمقتضى تعليمات سبق اصدارها

(ج) المدفوعات الواجب اجراؤها بمقتضى اعتمادات سبق فتحها وتاييدها بواسطة مكتب أى بنك فى المملكة المتحدة .

اول يوليه سنة ١٩٥١

(امضاء ـ ليونارد ويست)

مشروع الكتاب رقم ٧

عزيزى المستر ويت

بالاشارة الى الاتفاق المالى المبرم فى ٣٠ يوليه سنة ١٩٤٧ الذى لا يطبق الا على الارصدة الاسترلينية المملوكة للبنوك فى مصر ، والى الكتب التى تبودلت فى ٣٠ يوليه سنة ١٩٤٧ بين وزير مالية المملكة المتحدة وسعادة سفير مصر فى لندن حول المعاملة الخاصة التى يجب ان تعامل بها السندات الاسترلينية المحتفظ بها لحساب احتياطى استهلاك القروض الوطنية المصرية ، تود الحكومة المصرية ان تسجل مرة أخرى رأيها الذى أبدته فى كتابها المؤرخ ٤ يناير سنة ١٩٤٨ وهو انه قد قصد بعبارة « المعاملة الخاصة » عدم الاكتفاء بالنص على امكان بيع السندات بدون اى قيد ولكن يجب النص كذلك على عدم تقييد هذه السندات او حصيلة بيعها ، فى الحساب رقم ٢ ..

(امضاء ـ محمد توفيق يونس)

أول يوليه سنة ١٩٥١

مشروع الكتاب رقم ٨

عزيزى يونس بك

(نص الخطاب رقم ٧)

ولقد أحطت علما برأى الحكومة الملكية المصرية وسأتولى ابلاغه الى حكومة المملكة المتحدة

(امضاء ـ ليونارد ويست)

أول يوليه سنة ١٩٥١

مشروع الكتاب رقم ٩

عزيزى يونس بك

بالاشارة الى الاتفاقين اللذين تم التوقيع عليهما اليوم ـ من المتفق عليه بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة الملكية المصرية أن تظل جميع تحويلات رؤوس الاموال الى الاقاليم المدونة بالقائمة بالخصم على الحساب المصرى رقم ١ والمرخص بها من رقابتى النقد فى مصر والمملكة المتحدة موضع تسوية دورية من الحساب رقم ٢ الى الحساب رقم ١ للبنك الاهلى المصرى غير أنه يمكن ، خلال فترة تجريبية طوال سنة ١٩٥١ ، اجراء تحويلات رؤوس الاموال المرخص بها من الاقاليم المدونة بالقائمة الى مصر من طريق الدفع الى الحساب المصرى رقم ١ دون أن يترتب على ذلك طلب تسوية بالدفع الى الحساب المصرى رقم ٢

ومن المتفق عليه كذلك ان مجموع تحويلات رؤوس الاموال من مصر الى الاقاليم المدونة بالقائمة التى يستحق عنها الافراج من الحساب رقم ٢ بمقتضى الفقرة السابقة من هذا الكتاب يكون علاوة على المبالغ المفرج عنها طبقا لاحكام المادة ٣ ـ فقرات ١ الى ٤ ـ من اتفاق الافراجات الاسترلينية الذى تم التوقيع عليه اليوم .

(امضاء ـ ليونارد ويست)

أول يوليه سنة ١٩٥١

مشروع الكتاب رقم ١٠

عزيزى المستر ويت

تسلمت كتابكم بتاريخ اليوم ونصه . :

(نص الخطاب رقم ٩)

ويسرنى انى قد أحطت علما بمحتويات هذا الكتاب .

(امضاء محمد توفيق يونس)

أول يوليه سنة ١٩٥١

مشروع الكتاب رقم ١١

عزيزى يونس بك

بالاشارة الى اتفاق المدفوعات الاسترلينية بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة الملكية المصرية الذى تم توقيعه اليوم ـ أتشرف بابلاغ عزتكم ما يأتى :

(ا) لن تفرض حكومة المملكة المتحدة قيودا على تحويل الاسترلينى المقيد فى الجانب الدائن من الحسابات المصرية القابلة للتحويل ، لغرض تسوية المعاملات الجارية المباشرة ، الى المقيمين فى أى بلد آخر من البلاد ذات الحسابات القابلة للتحويل ، وتقوم بتيسير ذلك

(ب) ستبذل حكومة المملكة المتحدة قصارى جهودها لضمان دفع الاسترلينى المقيد فى الجانب الدائن من الحسابات المصرية القابلة للتحويل ، فى اوسع نطاق ممكن فيما يتعلق بالمعاملات الجارية المباشرة ، الى المقيمين فى بلاد خارج الاقاليم المدونة بالقائمة ومنطقة الحسابات القابلة للتحويل .

اول يوليو سنة ١٩٥١

(امضاء ـ ليونارد ويست)

مشروع الكتاب رقم ١٢

عزيزى المستر ويت

تسلمت كتابكم بتاريخ اليوم ونصه :

نص الخطاب رقم ١١

ويسرنى انى قد احطت علما بهذا التأكيد .

فى اول يوليه سنة ١٩٥١

(امضاء ـ محمد توفيق يونس)

مشروع كتاب

عن عدم تخفيض الارصدة الاسترلينية

عزيزى يونس بك

بالاشارة الى الاتفاق الخاص بالافراجات الاسترلينية الذى تم توقيعه اليوم قد خول فى ان اقرر ان حكومة المملكة المتحدة لا تنتوى من جانبها وحدها ان تنتقص من مجموع أرصدة مصر الاسترلينية .

اول يوليه سنة ١٩٥١

(امضاء ـ ليونارد ويست)

مشروع كتاب

عن عدم تخفيض الارصدة الاسترلينية

عزيزى المستر ويت

تسلمت كتابكم بتاريخ اليوم ونصه

نص الخطاب السابق

ويسرنى ان أتلقى منكم هذا التأكيد .

(امضاء ـ محمد توفيق يونس)

القطن

خلال النصف الثانى من شهر يوليو ١٩٥١

	قفل ٥١/٧/١١		قفل ٥١/٧/٢٧	
يوليو	١٧٢ر٦٥	ريال		ريال
سبتمبر	١٧٥ر٧٥	«	١٧٥ر٦٦	«
نوفمبر	١٢٩ر٥٠	«	١٢٩ر٥٠	«
يناير	١٣٦ر٠٠	«	١٣٦ر٠٠	«
اغسطس	١٢٥ر٠٠	«	١٢٥ر٠٠	«
اكتوبر	١٠٥ر٥٠	«	١٠٥ر٥٠	«

انتهى التعامل على عقد يوليو طويل لتيلة وقد تخلل هذه الفترة بعض النشاط فى العقد المذكور فبلغ سعره ١٧٢ر٨٠ ريال بزيادة قدرها ١٥ بنطا عن الحد الادنى وفيما عدا ذلك فجميع الاستحقاقات معروضة بالحد الادنى باستثناء عقد سبتمبر الذى زاد بنطا واحدا عند الاقفال عن الحد الادنى المقرر له . ولا تزال فترة الركودالتي لازمت السوق منذ مدة مستمرة ويرجع ذلك الى توقع زيادة المحصول الامريكى زيادة كبيرة عن الموسم الماضى نظراً لزيادة المساحة المنزرعة قطنا هناك . والاسعار الحالية لاقطاننا قد أصبحت غير متمشية مع الاسعار العالمية ولا مع المركز الاحصائى للقطن فى الموسم الحالى ، وتعقد بعض الصفقات بأسعار تقل بكثير عن الحد الادنى وذلك بالنسبة لاقطان الموسم الجديد ، فيبلغ سعر الاشمونى حوالى ٨٠ ريال وسعر الكرنك حوالى ١٠٥ ريال .

هذا وقد عادت اشاعة تفكير الحكومة فى الغاء الحد الادنى للاسعار الى الظهور ولكن وزارة المالية كذبتها بشدة ، فقد أصدرت الوزارة بيانا فى ١٩ الجارى اشارت فيه ان أن بعض أصحاب المصالح الذاتية يعمدون الى ترويج اشاعات كاذبة حول نية الحكومة فى الغاء الحد الادنى لاسعار القطن أو تغييره أو الغاء رسم الصادر عليه وذلك كله بغية الضغط على السوق والهبوط بالاسعار وتعلن الوزارة أن هذا البحث سابق لاوانه لعدم توافر جميع العناصر اللازمة للتثبت من حالة المحصول المصرى الجديد وكذلك حالة المحصول العالمى . كما أصدر معالى وزير المالية قرارا باحصاء ما يباع وما يصدر من القطن تمكينا للحكومة من الحصول على احصاءات حقيقية عن حركة مبيعات القطن وصادراته الى الخارج . وهو ينص على أن تقوم جميع بيوت تصدير الاقطان بموافاة وكيل المالية لشؤون القطن بخطاب موصى عليه يبين كمية الاقطان الطويلة والمتوسطة التيلة المتعاقد عليها لغاية يوم ٢٨ يوليو الحالى برسم التصدير للخارج سواء أكان التعاقد بسعر محدد أم بسعر تحت القطع — كل على حدة — وذلك من المحصول الجديد ١٩٥٢/٥١ على أن يتم ذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشر هذا القرار وان يحتفظ للبيانات المتقدمة بالسرية التامة وعلى مندوب الحكومة لدى بورصة ميناء البصل التحقق من صحة هذه البيانات . وقد اذاع مندوب الحكومة هذا القرار فى بورصة ميناء البصل وأبلغه الى اتحاد المصدرين .

هذا وقد بلغت الفليارة الثانية لشهر يوليو ٤٥٧٥٠ قنطار والثالثة ٥١٢٥٠ قنطار وبذلك يكون مجموع الاصدارات الثلاثة للشهر المذكور ٢٥٠٧٥٠ قنطار من الاقطان طويلة التيلة تسلمتها الحكومة بخلاف ١١٦٢٥٠ قنطار مجموع الفليارات الثلاثة لشهر مايو الماضى من الاقطان طويلة التيلة أيضا .

وبلغت الفليارات الثلاثة لشهر يونيو ٧٣٨٧٥٠ قنطار من الاقطان المتوسطة التيلة تسلمتها الحكومة ايضا .

وقد أعلنت وزارة الزراعة فى ١٦ الجارى أن مساحة الاراضى المنزرعة قطنا فى الموسم الحالى بلغت ١٫٩٧٨ر٨٤٩ فدانا فى جميع انحاء المملكة المصرية منها ١٫٢٦٠ر٩٥٢ فدانا فى الوجه البحرى ، ٣٨٨ر٢١٧ فدانا فى الوجه القبلى وبذلك تكون المساحة المنزرعة قطنا فى العام الحالى تزيد بحوالى ٤٢٩٠ فدانا على ما كانت عليه فى العام الماضى .

المبيعات بميناء البصل

لا تزال سوق البضاعة الحاضرة ضعيفة وينحصر الطلب على الاقطان العالية من الكرنك والجيزة ٣٠ والواطئة من الاقطان الاشمونى ، هذا وقد بلغت المبيعات فى المدة الثانية من شهر يوليو الحالى ٢٧٨١ بالة مقابل ٥٥٠٠ بالة فى مثل هذه المدة من الشهر الماضى وبيانها كالآتى :

كرنك ٣٨١ باله مقابل ٣٧٥ باله
منوفى ٤٣ باله مقابل ٣٦٧ باله
أشمونى ١٤٨٦ باله مقابل ٣٢١٠ باله
زاجوراه ٢٨٤ باله مقابل ٦٦٦ باله
جيزة ٣٠ ٤٩٠ باله مقابل ٨٨٢ باله
مخلوط ٩٧ باله مقابل —

أخبار خارجية :

شركة ألمانية تعرض توريد قاطرات مقابل أقطان مصرية

كانت احدى المؤسسات الصناعية الكبرى فى المانيا قد أعربت للحكومة المصرية عن رغبتها فى مبادلة مليون قنطار قطن ببضائع المانية ثقيلة فى مقدمتها مهمات السكك الحديدية .

وقد اجتمع المختصون فى مصلحة السكك الحديدية لبحث البرنامج الذى أعدته المصلحة فى هذا الشأن ورأى الاتصال بمكتب التفتيش الهندسى فى لندن لتفقد المؤسسة الالمانية واعداد تقرير عن مدى طاقتها الانتاجية قبل ابرام الاتفاق النهائى معها .

النظم المحاسبية

حسابات المكتبات

ان نشاط المكتبات الاصلى وبيع الكتب والمجلات ولكن غالبا ما نشاهد أن تلك المحلات تقوم ببيع بضائع اخرى مثل الادوات الكتابية وبطاقات المعايدات . وتختلف المكتبات من حيث بيع الكتب اختلافا كبيرا فان بعض المكتبات قد اشتهر ببيع الكتب الادبية والبعض الاخر يبيع الكتب العلمية والبعض يبيع الكتب القديمة والنادرة الوجود بينما ان بعض المكتبات يعتمد فى بيعه على بيع الكتب المدرسية فقط ويتعدى نشاط المكتبات الى ماهو اكثر من ذلك اذ أن بعض اصحاب المكاتب يقوم باعمال الناشر فيتفق مع المؤلف على طبع الكتاب على نفقة المكتبة وتوزيعه نظير شروط يتفق عليها وتختلف تلك الشروط باختلاف نوع المؤلف واختلاف مركز المؤلف الادبى والعلمى .

وتقوم بعض المكتبات باستيراد مايلزمها من كتب ومجلات من الاقطار الخارجيه رأسا .

ومن الظواهر المعروفة والمألوفة فى المكتبات هو « الكتب الامانة » فاغلب المؤلفين قد لجأوا اخيرا الى طبع كتبهم على نفقتهم وتوزيعها على المكاتب لبيعها لحساب المؤلف نظير عمولة يتنازل عنها المؤلف لصاحب المكتبة .

ونظرا لاختلاف نشاط محلات بيع الكتب واختلاف طرق البيع والشراء التى تتبعها كل مكتبة فانه ليس عمليا وضع نظام محاسبى مرنا المرونة الكافية لتطبيقه على جميع المكتبات فالمكتبات الكبرى تستعين بخبراء محاسبين لوضع النظام المحاسبى الذى يتفق مع مركز المكتبة ومعاملاتها بينما أن المكاتب الصغرى تتبع النظام المحاسبى العادى .

فى المكتبات العادية نجد ان نسبة كبيرة من الموجودات ومن سعة المحل ومن مجهودات البيع ومن المصاريف توجه الى قسم بيع الكتب ولذلك فان النظام المحاسبى يجب ان يوضع اصلا لهذا القسم وحيث انه توجد بضائع اخرى خلاف الكتب تباع بالمكتبة لذلك فان طريقة الحسابات المتبعة يجب ان توضح تفصيلا قيمة الجرد وقيمة تكلفه المبيعات والمصاريف لكل قسم على حدة حتى يمكن للادارة مراقبة نتائج أعمال كل قسم .

وعلى العموم فان طريقة الحسابات المتبعة يجب ان توضح بدقة وسهولة قيمة الاصول والخصوم وان تبين نتائج عمليات المتاجرة فى المدة التجارية واستخراج قيمة تكلفة البضاعة المباعة ومجمل الربح واستخراج الاحصائيات اللازمه لتمكين الادارة من تحليل تكلفة كل عملية ومن مراقبة المصاريف مراقبة دقيقة .

والدفاتر الحسابيه يجب ان تصمم بشكل يراعى فيه السهولة الكافيه لاستخراج البيانات والمعلومات التى تحتاجها البنوك للضمانات ومصلحة الضرائب والدائنين ، وللتحقق من مركز المنشأة المالى .

وفى المكتبات الكبرى حيث يوجد اكثر من قسم مثل الكتب والادوات الكتابية والبطاقات والهدايا فان توزيع المصاريف على تلك الاقسام المختلفة يحتاج الى عناية ودقة لاختيار الاساس الموافق لاظهار نتيجة اعمال كل قسم بدقة ويرى الاستاذ

Stanley P. Hunnewell,
Executive Secretary,
Book Publishers Bureau Inc.,
New York City.

ان يكون توزيع تلك المصاريف على اساس المساحة التى يشغلها كل قسم من المنشأة .

وقيمة بضاعة الجرد تستخرج من واقع جرد فعلى على اساس سعر التكلفة ثم تخفض القيمة الى متوسط سعر السوق ــ وفى المكتبات كما هو الحال فى معظم محلات البيع بالقطاعى فان تحديد نتيجة عمليات المتاجرة يتوقف على الدقة التى احتسبت على اساسها قيمة بضاعة آخر المدة . وتستعمل المكتبات غالبا نظرية تقويم بضاعة آخر المدة على أساس سعر التكلفة ثم تخفض القيمة الى سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل أى تقسم البضاعة الى وحدات او الى مجموعات متشابهة وتسعر على اساس سعر التكلفة ثم تخفض القيمة الى سعر السوق السائد . وحتى يمكن الوصول الى نتائج دقيقة ومضبوطة فان بضاعة الجرد تقسم الى المجموعات التالية : ــ

الكتب الادبيــة ــ الكتب العلميا ــ الفنون ــ المراجع والقواميس ــ الكتب المستعملة ــ الكتب النادرة ــ الكتب الدينية ــ المجلات

وبعد تقسيم الكتب الى تلك المجموعات واستخراج سعر التكلفة يقوم خبراء المنشأة بتقدير القيمة السوقية . وهذا الامر يحتاج الى خبرة ودقة فان الكتب الادبية والروايات مثلا لها عمر محدود اذ أن الطلب عليها ينشأ بمجرد ظهور الكتاب ثم يقل الطلب عليها بعد ذلك الى حد كبير جدا بعكس الكتب النادرة والتاريخية تزداد قيمتها بمرور الزمن لقلة المعروض منها . وبدون مراعاة تلك الظروف فان القيمة الجردية لا تمثل الواقع . هذا فيما يختص بالكتب التى تملكها اما فيما يختص بالكتب الموجودة بالمكتبة كامانة فأن قيمة تلك الكتب الامانة يجب الا تدخل ضمن قيمة الكتب المملوكة للمنشأة اذ أن تلك الكتب ملكا لاصحابها حتى يتم بيعها ويجب ان يكون لها حساب مستقل . واحيانا تظهر قيمة الكتب الامانة ضمن الاصول فى الميزانية وفى هذه الحالة يجب أن يظهر ضمن الخصوم قيمة معادلة للقيمة التى ظهرت ضمن الاصول ومن المفضل عدم اظهار قيمة بضاعة الامانة الباقية آخر المدة فى الميزانية وأن يكتفى بالاشارة الى قيمتها فى آخر الميزانية .

وتقوم مشاكل عديدة من جراء مسك حساب بضاعة الامانة لذلك فانه من الضرورى ان يوجه النظر الى أن بيع بضاعة الامانة اما بالنقد او

هذا المبلغ موجود كأمانة تدفع تحت الطلب ما لم يكن هناك عقد متفق فيه على طريقة المحاسبة عن قيمة بضاعة الامانة ولذلك فان النسبة من المبيعات التى تمثل قيمة تكلفة المبيعات يجب ان تقيد فورا فى حساب خاص (حساب المدفوعات بضاعة الامانة) وكذلك فان النقدية الخاصة بقيمة بضاعة الامانة يجب ألا تختلط بنقدية المحل وهذا الاجراء هو لحماية ورعاية مصلحة كل من صاحب المكتبة وصاحب الكتب الامانة . ومما يؤسف له ان تلك الاجراءات لمعالجة حسابات بضاعة الامانة لايلتفت اليها ولا يعمل بها ولذلك فان واجب المحاسب توجيه النظر الى ضرورة مراعاة ذلك عند وضع نظام المحاسبة لاحدى المكتبات او عند مراجعة حساباتها فانه طالما ان المكتبة تسير اعمالها وقادرة على دفع الفواتير فانه لا تظهر اهمية هذا الحساب، وان مناقشة اصحاب المكتبة فى ضرورة توجيه عناية خاصة الى هذا الحساب يعتبر مجرد مناقشة علمية ولكن الصعوبات والاخطار تظهر عندما يتزعزع المركز المالى للمكتبة أو عندما يتدخل الدائنون فى شئون المكتبة .

والدفاتر التالية كافية لاستيفاء حسابات المكتبة : —

١ — دفتر اليومية
٢ — دفتر الاستاذ العام
٣ — دفتر المصروفات
٤ — دفتر الايصالات
٥ — دفتر المبيعات
٦ — دفتر المشتروات

وتصمم هذه الدفاتر بتقسيمها الى الاعمدة اللازمة

وفى حالة عدم اعتماد الدفاتر فقد جرت العادة الى التوصل الى معرفة أرباح المنشأة بطريقة التقدير التالية :

أولا — تقدير مبيعات يومية للمنشأة

ثانيا — تقسيم المبيعات الى كتب قديمة وكتب جديدة عربية وكتب أفرنجية ومجلات وأدوات كتابية .

ثالثا — تقدير مجمل الربح من بيع الكتب القديمة بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ و ٣٥٪

ومن بيع الكتب الافرنجية والمجلات بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٣٠٪

ومن بيع الادوات الكتابية بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و٢٥٪

متولى عطاالله
مأمور ضرائب



« لايوجد فى نصوص القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٩ ولا فى لائحته التنفيذية مايوجب تحديد الارباح فى حالات التقدير الجزافى عن سنة ميلادية لذلك يتعين محاسبة الممول اذا كانت سنواته متداخلة على هذا الاساس »

اصدرت محكمة بنها الابتدائية بجلسة ١٢ يونية سنة ١٩٥٠ مشكلة برئاسة حضرة محمود بك عيسوى رئيس الجلسة وعضوية حضرتى محمد بك وهبه وانور بك خلف القاضيين ، وحضور جلال عبد الرحيم بك وكيل النيابة . فى القضية رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٠ كلى بنها المرفوعة من الممول .. وحضر عنه الاستاذ محمود غالى حسن المحامى ضد مصلحة الضرائب حكما جاء بحيثياته ان المطعون ضدها حولت سنوات المحاسبة الى سنوات ميلادية تبدأ من أول يناير الى آخر ديسمبر من كل سنة مع ان عقود الايجار الصادرة الى الممول جميعها تبدأ من أول سبتمبر وتنتهى فى آخر اغسطس . والمحكمة ترى وجاهة هذا الاعتراض من جانب الممول لانه لايوجد بين مضمون القانون واللائحة التنفيذية مايفيد ضرورة تحديد الارباح فى حالات التقدير الجزافى عن سنة ميلادية لذلك يجب محاسبة الطاعن على اساس أن السنة تبدأ من اول سبتمبر وتنتهى فى أخر اغسطس من كل سنة .

ملحوظة : يؤيد هذا المبدأ الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ حيث نصت « فاذا لم يكن للممول حسابات منتظمة فله أن يختار كأساس للمقارنة اما أرباح سنة ١٩٣٩ أو سنته المالية المنتهية فى خلالها ، وذلك كما قدرتها أو اعتمدتها مصلحة الضرائب واما .

كما ورد بمنشور مصلحة الضرائب رقم ٤٤ « تطبيقا لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ترى المصلحة أن يكون ربط الضريبة على الارباح التجارية والصناعية الناتجة للممول فى فترة اثنى عشر شهرا سواء انطبقت الاثنى عشر شهرا على السنة الميلادية أم لم تنطبق »

ورغم أن نصوص القانون واحكام القضاء وتعليمات المصلحة جميعها تؤيد هذا المبدأ فاننا لاحظنا أخيرا أن المأموريات كثيرا ما دأبت على مخالفة ذلك وتحويل سنوات الممول المتداخلة الى سنوات ميلادية ، خوفا من شبح التقادم وتحايلا على التهرب منه .

ان المجلة ترحب بالمبادىء التى تقابل حضرات القراء من محاسبين ومحامين والتى يرون انها تدعم نظام الضرائب المصرى وتساعد على استقراره

اتفاقات التجارة والدفع

نشرنا فى العدد الاسبق عرضا عاما للاتفاق بين مصر وسويسرا وهو يقضى بفتح حسابين لتسوية المدفوعات الجارية بين البلدين ، ، الاول يفتح بالفرنك السويسرى لصالح البنك الاهلى المصرى ويقيد فى الجانب الدائن منه أثمان ما تستورده سويسرا من مصر من قطن الكرنك من مخزون الحكومة أو الارز المصرى و ٣٠ ٪ من ثمن القطن الكرنك الذى يشتريه المستوردون السويسريون من السوق الحرة فى مصر ، وفى الجانب المدين من الحساب تقيد المدفوعات المتعلقة بالحكومة المصرية والمدفوعات الخاصة بالافراد ٠

والحساب الثانى يفتح بالجنيه المصرى فى البنك الاهلى المصرى لحساب البنك الاهلى السويسرى وتقيد فيه المدفوعات الخاصة باستيراد مصر لجميع السلع التى من أصل سويسرى كذلك اثمان ماتشتريه سويسرا من السلع المصرية والارباح الناتجة من التجارة العابرة وما الى ذلك

ونشرنا فى العدد الماضى الملحق رقم ١ والملحق رقم ٢ الخاصين بهذا الاتفاق وننشر فى هذا العدد تتمة هذه الملاحق بالخطاب رقم ف ٣ والبروتوكول التجارى بين البلدين ـ وللموضوع بقية فى العدد القادم

الاتفاق المالى والتجارى بين مصر وسويسرا

خطاب ف ٣

ياصاحب المعالى

فى يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠ تفضلتم معاليكم بتوجيه خطاب لى صيغته كالآتى : ـ

« بالاشارة الى الملحقين رقمى ١و٢ من اتفاق الدفع بين سويسرا ومصر بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠ أتشرف بأن أوجه نظركم الى ما يأتى :

الملحق ١

رقم ١ أثمان السلع المنصوص عليها فى هذه المادة والمصدرة الى دول اخرى يمكن ايداعها فى الحساب « أ »

رقم ٢ التحويلات لصالح شركة الملاحة الجوية السويسرية «سويس اير» لايمكن الترخيص بها الا اذا كان هناك فائض «فى الحساب أ» يسمح باجرائها ومع ذلك فلشركة الملاحة الجوية السويسرية الحق فى تحويل متحصلاتها فى أى وقت عن طريق الحساب « ب »

رقمى ٥و٦ التحويلات سيرخص بها فى نطاق اللوائح المصرية للنقد الاجنبى وذلك من حيث المبدأ فقط بالنسبة للرعايا السويسريين ومع ذلك فبصفة استثنائية ايضا للرعايا المصريين

رقمى ٨و٩ يسمح بالتحويلات فى نطاق اللوائح المصرية للنقد الاجنبى ويسرى ذلك على الاشخاص الحاصلين على الجنسية المصرية ٠

رقم ١٠ يرخص بالتحاويل لصالح الرعايا السويسريين فى نطاق أحكام مراقبة عمليات النقد المصرية ٠ والطلبات الخاصة بالحالات التى لم ينص عليها ستفحص بعين الرعاية بالاتفاق مع مكتب المقاصة السويسرية ٠

رقم ١١ نفس الملاحظة الواردة فى رقم ١٠

رقم ١٢ يمكن الترخيص بطلبات فى نطاق معقول على أن يؤخذ فى الاعتبار شروط كل حالة خاصة

رقم ١٨ سيفحص كل طلب من الطلبات على حدة بالاتفاق مع مكتب المقاصة السويسرى

رقم ١٩ طلبات التحويل المتعلقة بالضرائب ستفحص بعين الرعاية على اساس الاقرار الصادر من مكتب المقاصة السويسرى والذى يثبت ان مقدم الطلب لا يملك أموالا كافية فى سويسرا ٠

ملحق ٢

رقم ١ أثمان السلع المنصوص عليها فى هذه المادة والمصدرة الى دول أخرى فيما عدا الولايات المتحدة الامريكية وكندا وبلجيكا والمانيا الغربية يمكن سدادها بواسطة الحساب « ب »

رقم ٢ سيرخص بالتحويل ما دام المقصود صادرات مصرية مقابل الدفع بعملات صعبة وجميع الحالات الاخرى ستفحص على حدة ٠

رقم ٣ سيرخص بالتحويلات بمصاريف النقل وبمصاريف التأمين اذا كانت المصاريف مدفوعة بالفرنك السويسرى والتحاويل الخاصة بمصاريف الايداع والتخليص فى الجمارك وكذلك جميع المصاريف الاضافية المتعلقة بحركة البضائع ستفحص على حدة ٠

رقم ٥ سيرخص بالتحاويل المتعلقة بالعمولة طالما أن العمولة قد نجمت عن تقديم خدمات تكسب **مصر عملات أجنبية ٠ وستفحص جميع الحالات الاخرى على حدة**

تحويل الاقساط والمكافآت والمهايا والاجور ومصاريف الدعاية **يجب أن تتم بموافقة مراقبة عمليات النقد** المصرية بالنسبة لكل حالة خاصة ٠

رقم ٧ ستفحص بعين الرعاية التحاويل التى لصالح الاشخاص الذين من جنسية غير سويسرية والذين يعتمدون فى معيشتهم على ايراد استثماراتهم فى مصر وذلك بمجرد الاطلاع على التوصية التى يقدمها مكتب المقاصة السويسرى

رقم ١٠ ستفحص السلطات المصرية لها ويكون معها توصية من بعين الرعاية الطلبات التى ستقدم مكتب المقاصة السويسرى

رقم ١١ سيرخص فى حالة الضرورة بالتحويلات المقدم عنها شهادة من مكتب المقاصة السويسرى وستفحص السلطات المصرية بعين الرعاية الطلبات الخاصة بالحصول على مبلغ أكبر من ١٢٠٠ جنيه مصرى والتى تقدم اليها بواسطة مكتب المقاصة السويسرى ويوصى بها هذا الاخير .

رقم ١٢ نفس الملاحظة الوارد ذكرها فى رقم ١٠

وبالنسبة للتحويلات ذات الطابع المالى من سويسرا الى مصر فقد أخذت علما بتصريحكم من انه لن توضع فى سبيلها أية عراقيل فى سويسرا .

وانى أفيد معاليكم بأن السلطات السويسرية قد أحيطت علما بمحتويات هذا الكتاب .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ..

الى حضرة صاحب المعالى
محمد صلاح الدين بك
وزير الخارجية ـ القاهرة

خطاب ف ٣

ياسعادة الوزير المفوض

بالاشارة الى الملحقين رقمى ١و٢

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ..

الى الوزير المفوض للاتحاد السويسرى
القاهرة

ثانيا ـ البروتوكول التجارى

١ ـ البضائع من أصل سويسرى والمعتبرة فى مصر من السلع الاساسية يسمح باستيرادها فى مصر بدون قيد وعلى ذلك تمنح السلطات المصرية بلا عائق تراخيص استيراد هذه السلع عندما يطلبها المستوردون . وتأذن السلطات السويسرية من جانبها وبدون قيود تصدير هذه البضائع الاساسية الى مصر .

وتعتبر بضائع أساسية المنتجات المعدودة فى القائمة المرافقة للاتفاق الحالى .

٢ ـ سيخصص أثناء أمد الاتفاق الحالى اى خلال مدة اثنى عشر شهرا بدايتها أول ابريل سنة ١٩٥٠ مبلغ أجمالى قدره تسعة ملايين من الفرنكات السويسرية لاستيراد البضائع الاخرى التى من أصل سويسرى والمعتبرة فى مصر من السلع الاقل ضرورة

٣ ـ يوزع المبلغ الاجمالى المنصوص عليه فى المادة الثانية على الاصناف المختلفة للبضائع وذلك على النمط التالى :

ا ـ الغزل والغزل المروى المصنوع من القطن والحرير الصناعى وفضلات الحرير الطبيعى ٦٠٠ ألف فرنك سويسرى

ب ـ الاقمشة القطنية واقمشة الحرير الصناعى ١٥٠٠ فرنك سويسرى

جـ ـ المخرمات ٦٩٠ ألف فرنك سويسرى.

د ـ الاقمشة الاخرى بما فيها الاقمشة الكتانية ٧٨٠ ألف فرنك سويسرى

هـ ـ الساعات ٢٤٠٠ فرنك سويسرى

و ـ الجبن ومستخرجات الالبان الاخرى ١٠٠٠ فرنك سويسرى

ع ـ أصناف متنوعة تتضمن الفاكهة الطازجة ومنتجات الفاكهة والفاكهة والخضر المحفوظة والاحذية والسيجار وأجهزة الطبخ التى تدار بالكهرباء أو الغاز والصينى وأقلام الرصاص وألواح الكرتون اللازمة للطباعة بالقوالب والاجهزة الفوتوغرافية والسينمائية والعطور والروائح الصناعية ومواد الغسيل والشيكولاتة والانبذة والفرش وفرش التلوين وألواح الاردواز والساعات الفخمة والكتب والادوات الدراسية ٢٠٣٠ فرنك سويسرى

٤ ـ تطبق سويسرا سياسة استيراد سمحة بالنسبة للمنتجات المصرية . فلا يفرض أى قيد على استيراد سويسرا لهذه المنتجات مع استثناء المنتجات الزراعية أثناء تصريف المحصول السويسرى لذات المنتجات وفى هذه الحالة تتمتع مصر بشرط الدولة الاولى بالرعاية

عن الحكومة الملكية المصرية

عن حكومة الاتحاد السويسرى

« للموضوع بقية »

بيان الملكية الصناعية

عن شهر يونيه ١٩٥١

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة فى السجل التجارى

محال مملوكة للافراد

متاجر ٤٧٦
مصانع ٤٤

محال مملوكة لشركات

متاجر ٢٧٠
مصانع ٤٥

الرسوم المحصلة

رسوم قيد ٤٠٠ر٤١٦
رسوم تدوين ٢٠٠ر٧٢
رسوم مستخرجات ٤٠٠ر٣١
مجموع الرسوم ٠٠٠ر٥٢٠

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر

« ذات الصفة التجارية »

شركات تضامن

تجارية ٠٠٠ ٣١١٢٠٩
صناعية ٧٥٠ ٢٢٢٦٥

شركات توصية بسيطة

تجارية ٠٠٠ ٢٤٣٩٩٠

شركات توصية بالاسهم

شركات مساهمة

تجارية ٠٠٠ ٠٠٠٠٠
صناعية ٠٠٠ ١٦٠٠٠

رؤوس اموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لرأس المال الوارد فى عقد تأسيسها

شركات تضامن

شركات توصية بسيطة

شركات توصية بالاسهم

شركات مساهمة

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع ٢
حالات الرهن ١

الرسوم المحصلة

رسوم حوافظ قيد ٠٠٠ر٩
رسوم حوافظ رهن ٠٠٠ر٢
المجموع ٠٠٠ر١١

بيان خاص بالعلامات التجارية

العلامات المحلية المودعة ٣٨
العلامات الاجنبية المودعة ٧٣
العلامات المحلية المسجلة ٢٢
العلامات المحلية المسجلة ٤٢

الرسوم المحصلة

رسوم ايداع وتسجيل ٠٠٠ر٢٤٣
رسوم تجديد مدة الحماية ٠٠٠ر١٩٣
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه ٧٩٥ر١٩١
المجموع ٧٩٥ر٦٢٧

بيان خاص بطلبات براءات الاختراع

البراءات المطلوبة

البراءات الاصلية ٨٢
البراءات الاضافية ٠٠

البراءات الصادرة

البراءات الاصلية ٠٠
البراءات الاضافية ٠٠

الرسوم المحصلة

مليم جنيه

رسوم ايداع وتسجيل ٠٠٠ر٤١٠
رسوم سنوية ٠٠٠ر٠٠٠
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه ٠٠٠ر٠٠٠
المجموع ٠٠٠ر٤١٠

بيان خاص بطلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية

رسوم ونماذج صناعية مودعة

رسوم —
نماذج ١

رسوم ونماذج مسجلة

رسوم —
نماذج —

الرسوم المحصلة

رسوم ايداع وتسجيل بما فى ذلك رسم المدة الاولى للحماية ٥٠٠ر٢
رسوم تجديد الحماية ٠٠٠ر٠
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه ٥٠٠ر٢
المجموع ٥٠٠ر٢

بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة ١٥
طلبات قبلت ٢٤
طلبات رفضت ١
طلبات تحت الفحص ٤٣

مليم جنيه

الرسوم المحصلة ٠٠٠ر٢٥

مصلحة الضرائب

قسم الضريبة العامة على الايراد

كتاب دورى رقم ٦

بشأن حصر المولين الذين جاوزت بعض ايراداتهم النوعية حد الاعفاء المقرر فى الضريبة العـامة

لاحظت المصلحه أن بعض ممـولى الضريبـة على الارباح التجارية والصناعية من الاشخاص الطبيعيين الذين جاوزت أرباحهم الصافيه فى كل من سنتى ٩٤٩ ، ٩٥٠ حد الاعفاء المقرر فى الضريبه العامه ،سواء من واقع اقراراتهم أو من واقع الربط النهائى أو نتيجه قرار اللجنه ، لم يقدموا للمأموريات المختصـــه اقرارات الضريبه العامه ، وكذلك الحـال بالنسبة لبعض ممولى الضريبة على المرتبات ومافى حكمها الذين جاوز ماإستولوا عليه من المبالغ الخاضعه لها فى كل من السنتين المذكورتين ذلك الحد •

فتوصلا لحصر جميع هؤلاء المولين وتنفيـذا لاحكام القانون رقم ٩٩ لسنه ١٩٤٩ بالنسبة لجميع الخاضعين له ، ومحافظه على حقــوق الخزانة تتخذ التدابير التاليه بالمأموريات كل فى حدود اختصاصها :

أولا ــ ا ــ اعداد كشوف بأسماء وعناوين ومحال اقامة ونوع النشاط ممولى الضريبـة على الارباح التجـــاريه والصــــناعيه من الاشخاص الطبيعيين الذين تجاوز صافى ربح كل منهم فى كل من سنتى١٩٤٩ ، ١٩٥٠ حد الاعفاء المقرر فى الضريبه العامه ، سواء من واقع الاقرار أو من واقع الربط النهـــائى

ب ــ اعداد كشوف مماثلة عن ممـــولى ايرادات رؤوس الاموال المنقولة •

جـ ــ اعداد كشوف مماثلة بأسماء وعناوين ومحال اقامه ممولى الضريبه على المرتبات وما فى حكمها « على أن يرجع فى معرفه محـــال اقامه المولين الى المنشآت التى يعملون بها »

ثانيا ــ تحرر الكشوف ســالفة الذكر من أصل وصورتين • يرسل الاصل الى قســم الضريبه العامة على الايراد « مركز التجميع » عن طريق الادارة المحلية فى موعد غايته اخر شـــهر يونيه ســـنه ١٩٥١ • وتبقى احدى الصورتين بالمأموريه وترسل الثالثه الى الادارة المحليه •

ثالثا ــ الاستمرار فى اعداد مثل هــده البيـــانات كلمـــا تجمع لدى المـــأموريات شىء منها على أن تعد الكشوف الخاصه بها تباعا ويرسل الاصل الى قسم الضريبه العامة على الايراد (مركز التجميع)

ويراعى بطبيعة الحـــال اشتمالها عـــلى البيانات المتعلقة بممولى الضريبة على أرباح المهن غير التجاريه اعتبارا من أول سنة ١٩٥٢

رابعا ــ على مامور الضريبة العامة بالمأمورية بمجرد تسلم صورة الكشوف المذكورة سرعة الاتصال بمأمورية محل اقامة المولين المدونة اسماؤهم بها ، فاذا تبين أن بعضهم لم يقدم اقراره اليها فيكلفه بتقديم ذلك الاقـــرار على الفور

تسجيل الاختراعات

تعلن وزارة التجارة والصناعة ان مصلحة الملكية الصناعية قد بدأت من ١٩ يونيه سنة ١٩٥١ فى اســتلام طلبات تسجيل الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية •

رقم البنك الاهلى المصرى القياسى لاسعار الاسهم

كما تحسبه ادارة البحوث عن ٥٤ مؤسسة على أساس أن ديسمبر سنة ١٩٤٦ = ١٠٠

فى آخر		البنوك وشركات التأمين	شركات المرافق العامة والمواصلات	الشركات الصناعية والتجارية	شركات المبانى والفنادق	شركات الاراضى	الرقم العام
مارس	١٩٤٧	٩٩ر١	١٠٠ر٣	٩٧ر٢	٩٥ر٥	٩٧ر٦	٩٧ر٧
يونية	»	٩٤ر٠	٩٢ر٤	٩٥ر٣	٨٩ر٧	٩٦ر٧	٩٣ر٨
سبتمبر	»	٩٨ر٠	٩٤ر٥	١٠٦ر٤	٩٣ر٠	١٠٥ر٨	١٠٠ر٩
ديسمبر	»	١٠٠ر٠	٩٣ر١	١٠٤ر٩	٨٩ر٩	١٠٠ر٦	٩٩ر٠
مارس	١٩٤٨	١٠٣ر٠	٩٢ر٨	١٠٨ر٩	٩٢ر٥	١١٧ر٢	١٠٣ر٢
يونية	»	٩٨ر١	٨٩ر٢	١٠٠ر٢	٨٥ر٤	١٠٨ر٩	٩٧ر٢
سبتمبر	»	٩٣ر٢	٨٣ر٠	٩٦ر٥	٧٨ر٣	٩٩ر٧	٩٢ر١
ديسمبر	»	٩٣ر٤	٨٠ر٩	٩٦ر٩	٧٨ر٣	١٠٤ر٥	٩٢ر٥
مارس	١٩٤٩	٨٩ر١	٧٦ر٦	٩١ر٩	٧٦ر٠	١٠٠ر٦	٨٨ر٢
أبريل	»	٨٥ر٤	٧٢ر١	٨٧ر٤	٧١ر٧	٩٥ر٨	٨٣ر٧
مايو	»	٨٦ر٢	٧١ر٠	٨٥ر٨	٧٢ر٦	٩٦ر٩	٨٣ر٢
يونية	»	٨٥ر١	٦٨ر٧	٨١ر٨	٦٩ر٢	٩٠ر٩	٧٩ر٦
يولية	»	٩٠ر٥	٧٤ر٦	٨٧ر٦	٧٧ر٢	١٠٤ر٤	٨٦ر٦
أغسطس	»	٨٧ر٩	٧٣ر٩	٨٧ر٠	٧٨ر٧	١٠٥ر١	٨٦ر٣
سبتمبر	»	٨٧ر٤	٧٢ر٩	٨٧ر٢	٨٠ر٧	١٠٦ر٦	٨٦ر٦
أكتوبر	»	٨٧ر١	٧١ر١	٨٦ر٠	٧٩ر٥	١٠٥ر٤	٨٥ر٤
نوفمبر	»	٩٠ر١	٧٠ر٢	٨٦ر٣	٧٨ر٩	١٠٥ر٣	٨٥ر٦
ديسمبر	»	٨٩ر٦	٧١ر٤	٨٦ر٨	٨١ر٠	١٠٥ر٧	٨٦ر٤
يناير	١٩٥٠	٩٠ر٥	٧١ر٤	٨٩ر٦	٨٢ر١	١٠٧ر١	٨٨ر١
فبراير	»	٨٩ر٠	٦٩ر٦	٨٧ر٥	٧٩ر٦	١٠٤ر٤	٨٦ر٠
مارس	»	٨٧ر٠	٧٠ر٦	٨٣ر٤	٧٧ر٤	٩٩ر٨	٨٣ر٣
أبريل	»	٨٣ر٥	٦٧ر٣	٨٢ر٨	٧٦ر٧	٩٨ر٦	٨١ر٩
مايو	»	٨٢ر٦	٦٥ر٠	٧٩ر٦	٧٤ر٨	٩٥ر٨	٧٩ر٣
يونية	»	٧٩ر٧	٦٤ر٥	٧٧ر١	٧٣ر٤	٩١ر١	٧٧ر٠
يولية	»	٧٩ر٩	٦٣ر٩	٨٢ر٣	٧٣ر٣	٩٥ر٣	٧٩ر٦
أغسطس	»	٨٢ر٦	٦٤ر٠	٨٧ر١	٧٥ر٨	٩٨ر٦	٨٣ر٠
سبتمبر	»	٨١ر١	٦٢ر٠	٨٥ر٦	٧٤ر٢	٩٧ر٢	٨١ر٣
أكتوبر	»	٨١ر٠	٦٠ر٩	٨٤ر٩	٧٥ر٧	١٠٢ر٠	٨١ر٥
نوفمبر	»	٨٠ر٦	٥٩ر٠	٨٣ر١	٧٤ر٩	٩٧ر١	٧٩ر٧
ديسمبر	»	٨٣ر٦	٥٩ر٠	٨٣ر٧	٧٤ر٢	٩٩ر٤	٨٠ر٣
يناير	١٩٥١	٨٨ر٧	٦٠ر٣	٩٤ر٣	٧٧ر٨	١٠٦ر٦	٨٧ر٠
فبراير	»	٨٥ر٩	٥٩ر٢	٩٦ر٣	٧٨ر١	١٠٨ر٧	٨٧ر٥
مارس	»	٨٤ر٠	٥٨ر٣	٩٣ر٦	٧٥ر٩	١٠٥ر٣	٨٥ر٢

بيانات عن رؤوس اموال الشركات

(لغاية ديسمبر ١٩٥٠)

المحافظة أو المديرية	شركات التوصية بالاسهم الكائن مركزها العام بمصر — مقدار رأس المال فى شركات جميع الشركاء المتضامنين فيها مصريون		مقدار رأس المال فى شركات جميع الشركاء المتضامنين فيها اجانب		مقدار رأس المال فى شركات مكونة من شركاء متضامنين من جنسية مصرية واجنبية معا	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
القاهرة	٦١٨	٧٦٠١٥٣٨	٤٠٨	٣٨٠٠٧٦٩	١٣٦	١٢٦٦٩٢٣
اسكندرية	—	٩٩٦٩٨٢	—	١٢٤٦٤١٦	—	٣١١٦٠٣
القنال	—	—	—	٦٠٠٠٠	—	
السويس	—	٢٠٠٠	—	—	—	
دمياط	—	—	—	—		
الغربيه	—	١٥٠٠٠	—	—		٢٠٠٠٠
الفؤادية	—	—	—	—		
الدقهلية	٤٢٧	١٠٨٥	—	—		
الشرقية	—	—	—	—		
البحيرة	٦٤٠	٧١٦٠١٤	٢٦٠	١٥٩٠٢		١٢٢٠
المنوفيه	—	—	—	—		
القليوبية	—	٥٠٠٠٠	—	—		
الجيزة	—	—	—	—		
الفيوم	—	—	—	—		
بنى سويف	—	—	—	—		
المنيا	—	٦٤٢٠	—	—		
اسيوط	—	٣٠٠٠	—	—		
المجموع	٦٨٥	٩٣٩٢٠٤٠	٦٩٨	٥١٢٣٠٨٧	١٣٦	١٥٩٩٧٤٦

(لغاية ديسمبر ١٩٥٠)

المحافظة او المديريه	شركات التضامن والتوصية البسيطة الكائن مركزها العام بمصر — مقدار الحصص المملوكة للشركاء المتضامنين او الموصين المصريين		مقدار الحصص المملوكة للشركاء المتضامنين او الموصين الاجانب	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه
القاهرة	٦٨٨	١٨٢١٦٣٨٩	٩٣٤	٩١٠٨١٤٤
اسكندرية	—	١٢٤١٦٨٩٩	—	١٢٢٨٠٤٧٣
القنال	٨٣٧	١٠٦٥٧١٦	٢١٥	٧٤٢٩١٧
السويس	٩١٩	٢٣٤٥٠٥	١٦٧	١٨٦٨٩٩
دمياط	١٥٤	٣٨٤٤٤٦	—	—
الغربية	٧٨٣	١٣٨٧٦٧٠	٦٩٠	١٥٥٣٦٨
الفؤادية	٩١٤	١٣١٦٠٩	—	١٨٤٨٦
الدقهلية	٢١٦	٧٤٥٩٨٨	٧٧٨	١٤٨٤١٣
الشرقية	٥٨٩	٥٠٢٤٢٠	٨٦٠	١٠٦٥٤٧
البحيرة	٦٦١	٧٥٤١٠٩	٢٩٠	٩٢٣٧٢
المنوفيه	٦٤٣	٣٢٨٤٧٣	٥٠٠	٩٥٥٨
القليوبية	٩٤٧	٢٣٩١١٥	—	٩٣٦٩٥٤
الجيزة	٩٤٨	٥١٢٤٤٣	٤٤٤	١١٦٣٨٢
الفيوم	٧٣٢	٢٩٠٩٦٨	٣٤٠	٤١٠٨٣
بنى سويف	٨٣٣	٢٢٢٨١٦	٤٩٣	٣٢٤١٨
المنيا	٧٧٦	١٨٩٧٠٤	٣٣٣	٧٠١٣٣
أسيوط	٥٥٧	٥٢٠١٨٩	—	٢٠٠١٦٤
جرجا	٨٦٠	٣٨١٦٤٦	—	١٣٤١٩
قنا	١٥٣	٣٤٠٩٠٠	—	١٣٢٥٠
أسوان	٥٠٠	٩١٨٦٨	—	٣٢٥٠
المجموع	٧١٠	٣٨٩٥٧٨٨٥	٠٤٤	٢٤٢٧٦٢٣٦

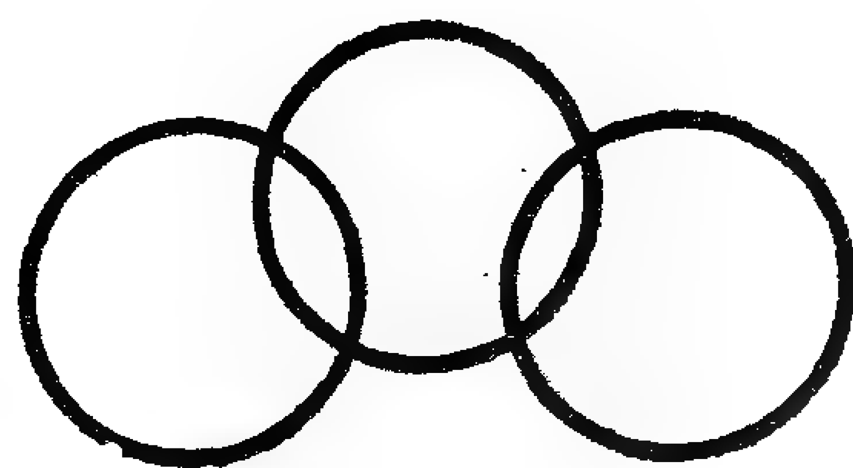
شركات مركزها العام فى مصر
(لغاية يناير ١٩٥١)

الجهة	مقدار رأس المال	
	مليم	جنيه
القاهرة	٩٤٧	٥٩٨٤١٥٥٢
اسكندرية	—	٢١٩١٤٣٩٤
القنال	—	٨٩٠٠٠
السويس	—	٨٠٠٠٠
دمياط	—	—
الغربيه	—	٥٠٠٠٠
الفؤادية	—	—
البحيرة	—	—
الدقهلية	—	٥٠٠٠٠
الشرقية	—	—
القليوبية	—	—
المنوفيه	—	—
الجيزة	—	٦٣٧٢٨٧٥
الفيوم	—	٨٦٤٠٠
بنى سويف	—	٢٣١٠٠٠
المنيا	—	٧٥٠٠٠
أسيوط	—	—
جرجا	—	—
قنا	—	—
اسوان	—	—
المجموع	٩٤٧	٨٨٧٩٠٢٢١

شركات مركزها العام فى الخارج
(لغاية يناير ١٩٥١)

الجهة	مقدار رأس المال	
	مليم	جنيه
القاهرة	٢٣٠	٣٩٥١٣٩١١٧
اسكندرية	٥٠٨	١١١١٢٦٨١٧
القنال	٧١٩	٢٢٣٧٩٤٣٢٢
السويس	٢٠٠	٢٠٧٣٨٨
دمياط		
الغربية		
الفؤادية		
البحيرة		
الدقهلية		
الشرقية		
القليوبية		
المنوفيه		
الجيزة	٧٤٤	٢٤٤٤٦٦٦
الفيوم		
بنى سويف		
المنيا		
اسيوط		
جرجا		
قنا		
اسوان	٩٢٦	٢٣٣٢٦
المجموع	٣٢٧	٧٣٢٧٣٥٦٣٩

التعـــاون



وتعاونوا على البر والتقوى

نظام اقتصـــادى نشأ وليد الحاجة ونما وترعرع حيثما ســادت الازمات او عم الغـلاء فهو الملجأ الامين الذى يلجـأ اليه افراد الشعوب للتخلص من الضـائقات التى تحل بهم

وانه لنظـــام وســـط بين الراسمالية والاشتراكية يمـكن الافراد من جمـاهير المستهلكين مهمـا قلت مواردهـم من تملك المؤسسات والمصـانع والمتاجر التى تمونهم بالسلع المختلفـة ويوفر عليهم الالوف من الجنيهـات التى كانت سـتذهب لجيوب الوسطاء

هو نظام شعبى ديموقراطى فى نموه وانتشـــاره الحـد من المســاوىء التى تؤخـــذ على الرأسمالية المطلقة كمـا ان فيه الوقاية من النظم الشـيوعية الهـدامة فهو خلاصـة النظامين تجمعت مزاياهمـا فيه واضحة ملموسة وسلم من نقائصـهما فخرج نظاما فريدا فى تجـــدده للنفع العــام ممتازا فى استعداده لخدمة الناس اجمعين .

الجمعية التعاونية للبترول

بيع منتجات البترول الايرانى

تعرض الشركة الوطنيـــة لبترول ايران بيع الزيت الخـــام ومنتجات البترول الايرانى تسـليم عبادان أو بندر معشوق بالشروط الآتية : ـ

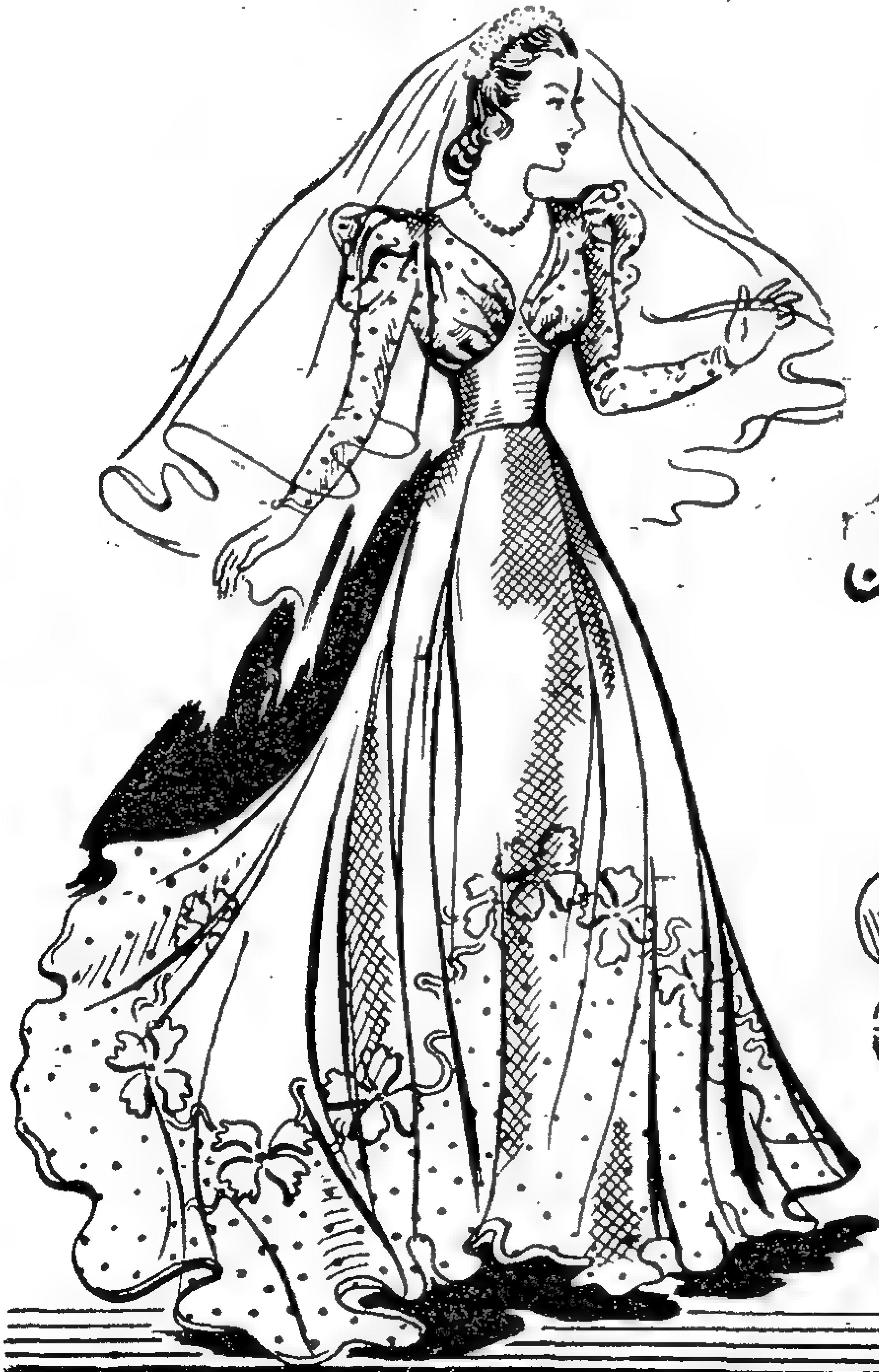
١ ـ يحتسب السعر طبقا للاسعار الدولية لعملاء شركة البترول الانجليزية الايرانية السابقة الذين كانوا يشترون منها فى المدة الواقعة بين أول يناير سنة ١٩٤٨ و ٢٠ مارس سنة ١٩٥١ اذا قدموا مستندات تثبت ذلك .

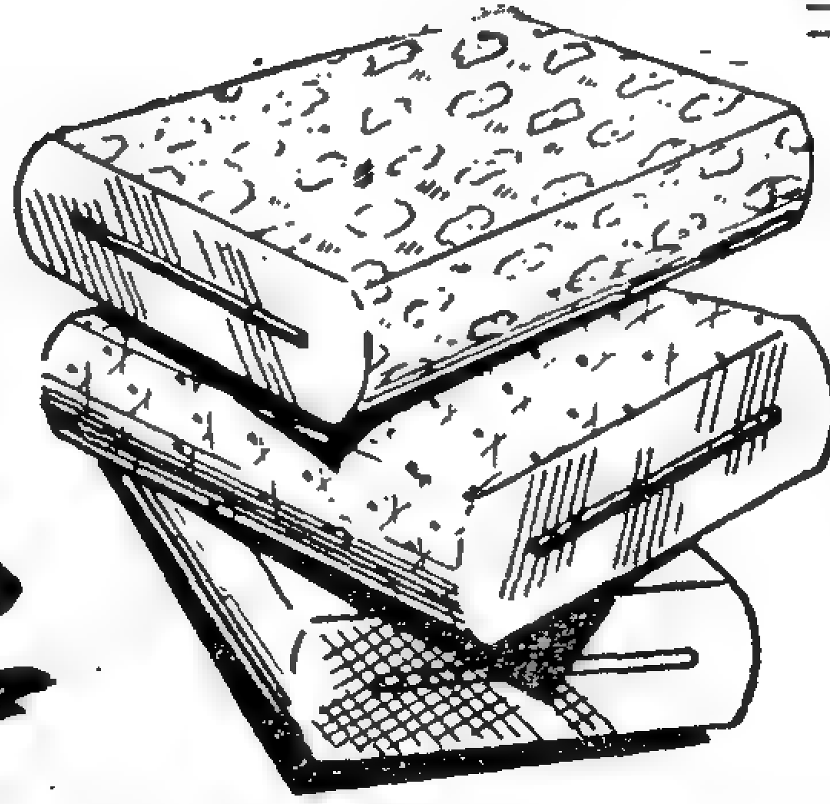
٢ ـ سيحتسب السعر لســـائر المشترين حسب المزايدة .

٣ ـ التسليم يكون مقابل فتـــح اعتماد مستندى باسم الشركة الوطنية الايرانية للبترول فى أحـــد البنوك المرخص لها فى ايران أو مقابل تحويل ضد المستندات بالدولار أو الجنيـــه الاسترلينى القابل للتحويل أو بالفرنك السويسرى أو الروبية الهندية .

٤ ـ تهيئة ناقلات الزيت عــــلى المشترى .

مجلس الادارة المؤقت
للشركة الوطنية الايرانية للبترول





شركة مصر لحليج الاقطان

احدى مؤسسات بنك مصر الـــكبرى

أكبر شركة لحلج القطن فى القطر المصرى تحلج أكثر من مليون قنطار سـنويا فى محالجها التسعة المجهزة بأحدث الآلات ، والموزعة على المناطق الرئيسية لزراعات القطن فى الدلتـا والصعيد

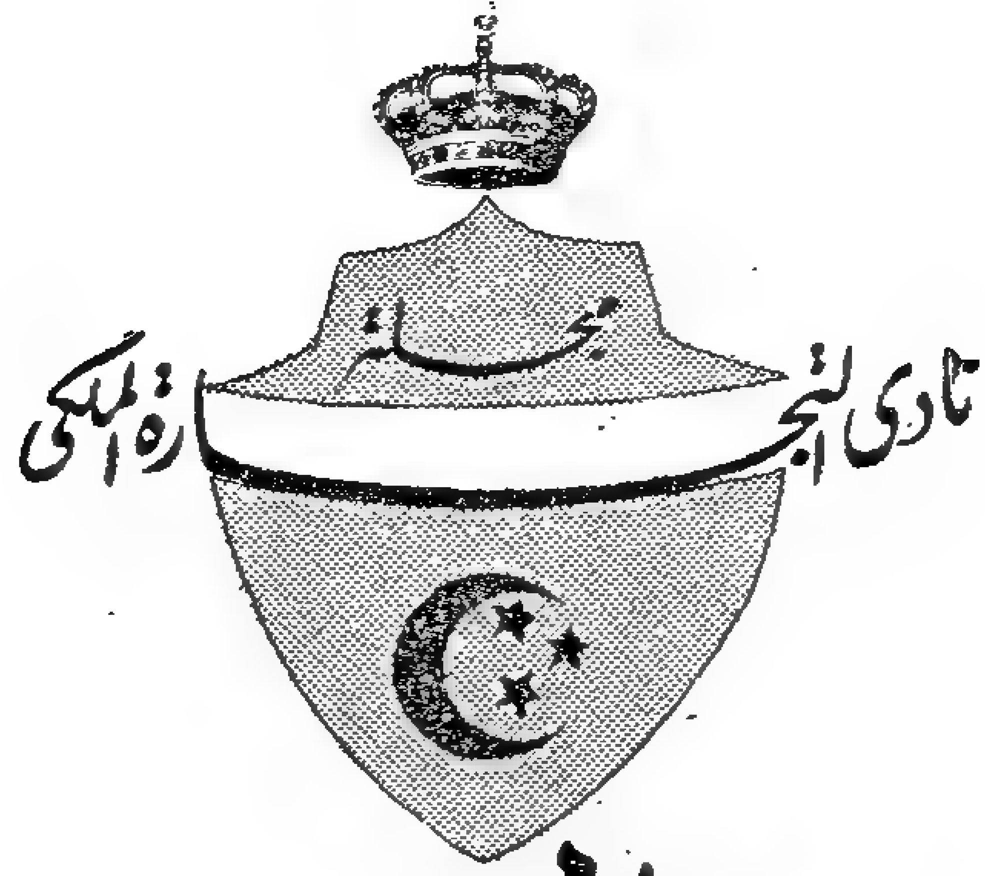
وتتولى الشركة ايضا جميع الاعمال المتعلقة بالقطن من : تمويل • تخزين نقل • تأمين • كبس بخارى

رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب : محمود بك العتال

مركزها الرئيسى : عمـارة بنك مصر : ١٥١ شارع محمد بك فريد ـ القاهرة

محالجها : بالمحلة الكبرى ـ المنصورة ـ بنها ـ الواسطى ـ طاميه

الفيوم ـ الفشن ـ مغاغه ـ جرجا



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ١١
١٥ أغسطس ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظة بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

الغاء الحد الادنى لاسعار القطن

لا يسع من يتتبع حالتنا الاقتصادية الا أن يشعر بشيءغير قليل من القلق على مستقبلنا . فلا غرو ان نعاود الكتابة أكثر من مرة فى موضوع القطن الذى هو من غير شك عماد ثروة البلاد ، وحول أفقه تدور عجلة الحياة الاقتصادية والمالية .

وقد عدلت الحكومة أخيرا عن وضع حد أدنى لسعر القطن ، بعد أن ظهر جليا أنه خلق للقطن سعرا وهميا يزيد كثيرا عن الاسعار التى يجرى التعامل على أساسها فعلا سواء أكان ذلك فى السوق الداخلية أم فى الاسواق العالمية

على أن الغاء الحد الادنى لم يأت بالنتيجة المرجوة اذ أنه حدد النزول بالا يزيد عن ١٪ فى الجلسة الواحدة ثم زيد الى ٢ ٪ بعد بضعة أيام من صدور القرار الاول ــ كما أنه فى أول الامر اقتصر الالغاء على الاقطان طويلة التيلة ثم شمل الانواع الاخرى بعد ذلك .

ان الفرق بين الاسعار الحقيقية وأسعار الحد الادنى كبير ويستغرق وصول الاسعار الى المستوى الحقيقى عدة اسابيع تزيد فيها خسارة البلاد كثيرا ــ اذ اتجه كثير من الغزالين الى منافسين لنا كتركيا حيث تعرض قطنها بأسعار منخفضة وذلك للتعريف به والحصول على أسواق جديدة .

ان كل تدخل فى الاسواق لا ينتج غير مثل الآثار السيئة التى رأيناها

ان من الخطر على اقتصادياتنا بصفة عامة أن يعرض محصولنا الرئيسى الى مثل هذه الهزات التى حدثت فى العام الماضى أو للركود الذى نشاهده الآن ، ولا بد لنا اذا أردنا اصلاحا من أن نواجه الامور على حقيقتها والانفزع من قلق بعض ذوى المصالح ، اذ أن السوق الحرة هى الكفيلة وحدها بتسوية الامور والوصول بالاسعار الى مستواها الطبيعى الذى يقبل التعامل به كل من له رغبة فى الشراء .

احمد عنان



انقلاب فى الاداة الحكومية !

لاتزال الشكوى تتزايد يوما بعد يوم من بطء الاجراءات الحكومية وعدم التناسق بين الادارات المختلفة بحيث يحدث فى كثير من الاحيان ان تصدرفى الموضوع الواحدقرارات متباينة أو متعارضة ونحن نرى ان علاج هذه الحال أضحى ضرورة عاجلة ، فان الاداة الحكومية المصرية قد وضعت قواعدها فى الفترة التى اعقبت الاحتلال . وقد مرت مصر بعد ذلك بمراحل عميقة الأثر فى حياتها وفى عقلية اهلها . فنشبت ثورة سنة ١٩١٩ . ولم تكن ثورة سياسية فحسب ، ولكنها كانت بداية نهوض شامل فى مختلف الميادين . وابرمت بعد ذلك معاهدة سنة ١٩٣٦ . ثم نشبت حرب عالمية ثانية خلعت الكثير من الآثار النفسية والمذهبية ، وتطور الحكم المصرى تطورا واضحا . ومع ذلك بقيت الاداة الحكومية بقواعدها القديمة . نعم قد ادخلت عليها تغييرات عديدة تطلبتها الظروف الجديدة ، ولكنها كانت أشبه بالترقيع فى الثوب البالى منها بالاصلاحات القائمة على اساس واضح متناسق .

وقد قيل إن ضعف الانتاج الحكومى يرجع الى ان الموظفين لم يبلغوا بعد حد الاستقرار من حيث مرتباتهم ونظم ترقيتهم وتأديبهم وعلاواتهم . وقد يكون لهذا العامل اثره فى ضعف الاداة الحكومية ، ولكنه أثر محدود . واصلاح شأن الموظفين قد يؤدى الى بعض التحسين ولكنه لن يقضى على الشكوى المتعالية من ضعف الانتاج الحكومى وبطء الاجراءات وتعقيدها . فلا بد من اعادة النظر اعادة شاملة فى طريقة الاداة ذاتها واساليبها .

ولا يعقل ان اداة حكومية كانت تدبر مصالح بلاد محتلة لايزيد عدد سكانها على ثمانية ملايين أو عشرة فى ظروف محلية وعالمية خاصة ، تصلح بنفس القواعد لادارة شؤون بلاد بلغ عدد سكانها عشرين مليونا وأضحى شعبها تواقا للاصلاح شديد الحرص عليه ، وأضحى لها مكانتها الدولية فى المجتمع الدولى ، ومكانتها الخاصة فى الشرق العربى .

ثم هناك هذا التطور الخطير فيما يتعلق بوظائف الحكومات . فقد أصبحت مطالبة بكثير من الشؤون والاعمال لم تكن من وظائفها فيما مضى — وهو مايتطلب اعادة النظر الشامل فى قواعد الاداة ذاتها ، أما الاقتصار على الترقيع وانشاء الوزارات والمصالح دون تنسيق أو دون حاجة واضحة ، فانه لايعد اصلاحا . وستظل الشكوى متعالية ، وتظل مصالح الجمهور معطلة .

ان الاداة الحكومية المصرية فى حاجة الى انقلاب شامل .

جهود ضائعة !

لاتكاد تؤلف وزارة جديدة الا وتلجأ اما الى انشاء وزارات جديدة أو الغاء وزارات قائمة وقد انشأت هذه الحكومة وزارة الاقتصاد الوطنى وولى أمرها عقب تأليف الوزارة معالى الاستاذ محمد محمد الوكيل باشا وحشد حوله عدد من أساتذة الجامعة توفروا على القيام بأبحاث عميقة حول مصادر الثروة المصرية ووسائل التنسيق بينها . وبذل الوكيل باشا جهدا كبيرا ، وتناول بالبحث مع معاونيه الكثير من المشروعات . ثم جاء دور مكافاة هؤلاء الاساتذة ، وكانوا يطمعون ان يرقوا الى درجات كبيرة ، ولكن الميزانية لم تسمح أو ان نظام الدرجات لم يساعد على تحقيق رجائهم . ونقل الوزير الى وزارة اخرى . وعاد الجامعيون الى جامعاتهم . أما ابحاثهم فانتهت وضاع مابذلوه فيها من جهد سدى وضاع على الدولة قدر من المال والوقت دون طائل ولا فائدة

وليس هذا المثل هو الوحيد فى الادارات والوزارات المصرية ، ولكنه واحد من عشرات تستطيع ان تجدها فى كل وزارة ومصلحة . ومسألة تعديل الاختصاصات وانشاء الادارات وادماجها فى بعضها مسألة شائقة . وهى لاتحصل فى أكثر الاحوال مراعاة لصالح العمل بمقدار ماتحصل مراعاة لارضاء الموظفين او اتقاء لغضبهم ، أو مسايرة لما يريدون من اتعاب فى العمل ومظاهره

قوة انتاجية مهدرة

وكما تضيع هذه التصرفات بعض القوى الانتاجية فى الدولة هدرا ، وتبذرها تبذيرا نرى فى كثير من المصالح والوزارات موظفين كبارا لايكادون يؤدون عملا ، بل ان منهم من لايكاد يذهب الى الوزارة أو المصلحة التى ينتمى اليها . ويظل هكذا شهورا بل وسنوات . ومنهم موظفون فى أعلى مستوى من الكفاية ولا تنقصهم الرغبة فى العمل . ولكن الادارة العامة أو المركزية أو العوامل السياسية هى التى تتحكم فتتعمد اقصاءهم عن ميادين العمل . ومن الخاسر هنا ؟

اما الموظف فلا يخسر شيئا الا من الناحية النفسية . أما من الناحية المادية فلا يخسر شيئا بل لعله يكسب الراحة والانصراف الى اعماله الخاصة أو الى أعمال أخرى مريحة

أما السياسيون أو الموظفون المسيطرون الذين كانوا السبب فى هذه الحالة فلا يخسرون شيئا . . بل لعلهم يكسبون ارضاء أحقادهم ونزواتهم .. ثم هم لايدفعون شيئا من جيوبهم .

أما الخاسر الحقيقى فهو خزانة الدولة ودافع الضرائب المسكين . .

ان هذه الحالات جميعا يجب ان تنتهى .. والاداة الحكومية هى عصب الاصلاح الحقيقى وخاصة فى بلاد كمصر ، يعتمد شعبها على الحكومة فى كثير من المرافق ، فكل خلل يصيبها لايضار منه الا الشعب دون حركة الاصلاح وما أحوجنا الى دفعها للامام !

النتائج الأولى لتأميم النقل في أنجلترا

نشرت جريدة «الفينانشيال تيمس» في افتتاح عددها الصادر بتاريخ ١٩٥١/٧/١١ تقرير «قومسيون النقل البريطاني» عن عام ١٩٥٠ بمجرد اعلانه في اليوم السابق تحت العناوين الضخمة الآتية :ـ

ارتفاع الاسعار يصيب النقل الحكومي

مجموع الخسائر حتى الآن بلغ ٥٠ مليون جنيه

١٥ مليون جنيه تضيع لمجرد تأجيل تعديل أجور نقل البضائع

رأس المال المنفصل في نقصان

لقد اختتمت أعمال النقل الحكومي في سنة ١٩٥٠ بخسارة قدرها ١٤ مليون جنيه . وباضافتها الى خسائر السنتين السابقتين يكون مجموع الخسائر عن السنوات الثلاث الاولى لتأمين النقل هو حوالى ٤٠ مليون جنيه .

وجاء في التقرير انه كان يمكن تجنب الخسارة لو أن تعديل اجور النقل تم في حينه مبكرا فلقد ترتب على تأجيله حرمان الايرادات من ١٥ مليون جنيه .

وجاء في عدة مواضع من التقرير (المكون من ٤٤٦ صفحة) انه لايمكن لانسان ان يقطع بامكان موازنة الايرادات مع المصروفات ما دامت أسعار المواد في ارتفاع مستمر في حين أن مجرد اتخاذ أى قرار لتعديل أسعار النقل يحتاج لوقت طويل

ويقترح القومسيون ـ اصلاحا للحالة ـ ضرورة توفر الامور الاربعة الآتية متضافرة :ـ

١ ـ ايجاد موارد مالية ومادية أكثر انتاجا لتحل محل النظام الحالى

٢ ـ أن تكون هنالك رغبة أكثر في التجديد وألا يطول البحث للبت في المقترحات

٣ ـ أن يوضع نظام للمراقبة العامة على مستوى أجور السفر وأجور النقل بحيث يكون سريعا ومرنا

٤ ـ ادخال أسس جديدة لتحديد أجور النقل للبضائع والخدمات بحيث تراعي فيها العوامل التى تؤثر في أعمال النقل لو انها كانت خاضعة للمنافسه وليست احتكارا

ان مجرد عرض الجريدة لهذا الموضوع بهذه الصوره يعطي فكرة بان النتيجه غير مرضيه وان تاميم النقل في انجلترا قد فشل لعده أسباب اهمها :ـ

١ ـ عدم أمكان مسايرة الظروف الاقتصادية المحيطة بسبب الجمود الذى ينتاب الاعمال الحكومية للبت في امور تتطلب السرعة .

٢ ـ ارهاق التكاليف بفوائد رأس المال المقترض

٣ ـ ان السلطه المعطاة للقومسيون من اجل اداره هذا المشروع الكبير سلطه مقيدة . ويكفى ان رغبة التغيير والاصلاح والتجديد مكبوتة

لقد بلغ من اهتمام جريدة « الفينانشيال تيمس » بهذا الموضوع أنها جعلت منه مادة لمقالتها الافتتاحيه في نفس اليوم .

انها ترى أن هذا النظام لم يحرز تقدما يذكر على عكس ما كان يصوره أهل الخبرة من انه سينهض بجميع وسائل النقل .

وانها ترى أن الخسارة التى منيت بها السنوات الثلاث الاولى وقدرها ٤٠ مليون جنيه لهى اشد حالات السوء . لان السنوات التالية ستتأثر حتما بهذه النتيجة . فان على القومسيون ان يتدبر تغطية هذه الخسائر علاوة على ما هو مطلوب من تكوين احتياطيات . وكل هذا يجب عمله في سنوات لا ينتظر أن تقل في شدتها عن السنوات السابقة .

ان كل محاولة من جانب القومسيون لانهاض المشروع لن تكون مجدية وخاصة وان : ١ ـ اتحادات العمال بدت تتحرك للمطالبة بزيادة الاجور وان : ٢ ـ الاسعار في ارتفاع مضطرد وان : ٣ ـ رأس المال مكون من دين محدد الفائدة .

ولا ترى الجريدة عجبا في أن يجهر القومسيون بالمطالبة باحلال راسمال المساهمة محل رأس المال المقترض . لأن كثيرا من الاعتبارات ستتغير تبعا لذلك .

لم يتعرض التقرير لمسألتين ترى الجريدة أنهما خطيرتين :ـ

المسألة الاولى :خاصة بالقومسيون نفسه من حيث تكوينه ونظامه وهو الذى يدير مشروعا من أكبر المشروعات فهو مبنى على نظام المركزية . وهو في مثل هذا المشروع الكبير نظام معيب لأنه مضيع لكثير من الجهود

المسألة الثانية : هى أن التقرير جاء مليئا باحصائيات خلابة للتدليل على أن حركة تسيير القطار قد أصبحت أكثر كفاية من ذى قبل .

وأن حركة شحن البضائع لا تتأثر بزيادة أجرة الشحن . الامر الذى كان يحذر منه الكثيرون . كل هذا ولم يتعرض التقرير لما قد يكون أدخل من تحسينات على حركة نقل الركاب وخاصة تخفيض أجرة وحدة السفر لكل راكب . وهو الهدف الجوهرى في مثل هذا المشروع

ان حركة السفر هى المقياس الدقيق الذى يمكن به معرفة التقدم الذى أحرزه النظام الجديد وليست حركة نقل البضائع لأن التجارة ـ كما جاء في التقرير نفسه ـ تهضم كل زيادة في أجرة نقل البضائع باعتبار انها ستؤدى في النهاية أما الى انتقاص ضريبة الدخل واما الى زيادة سعر التكلفة وكلاهما لا يعنى التاجر في شيء . اما أجرة السفر فان أية زيادة فيها ستؤخذ مباشرة من صافي دخل الافراد بعد اداء الضرائب

وفي النهاية ترى الجريدة ان القومسيون يتخبط في تلمس السياسة التى يتبعها لينهض بأعمال النقل .

من هذا يتبين انه لا يرجى أى تقدم لأعمال النقل في ظل هذا النظام . وأن الفرض الاساسى من قيامه وهو تخفيض سعر وحدة السفر لم يتحقق بل على العكس فان التفكير كثيرا ما يتجه لزيادته .

وان رغبة احلال راس مال المساهمة محل رأس المال المقترض نراها بعيدة المنال وخاصة بعد هذه النتيجة . فالخسارة السابقة وما ينتظر من خسائر لاحقة لا تشجع على اكتتاب الجمهور في رأس المال . هذا علاوة على الشعور السائد من أن الحكومات لا تحسن ادارة المشروعات التجارية



تخزين البضائع فى الدائرة الجمركية

قرر مجلس الوزراء ايقاف تنفيذ القرار الذى سبق ان اصدره والخاص بمنع تخزين البضائع فى الجمارك لمدة تزيد على ثلاثة اشهر بعد ماتبين ان حالة سحب البضائع من الدائرة الجمركية تسير سيرها الطبيعى وان الحاجة غير ماسة لاستصدار تشريع لتعديل لائحة الجمارك ، وتعديل مدة تخزين البضائع فى الدائرة الجمركية .

اعادة تسعير الادوية المستوردة

تتجه النية الى اعادة تسعير الادوية المستوردة من الخارج . ويجرى الآن بحث لدراسة نسبة الربح المناسبة فى هذه التجارة .

عجز فى الخشب المنشور

تلقت الجهات المختصة من الملحق التجارى لمصر فى برن تقريرا عن ابحاث الدورة السابقة للجنة الخشب التابعة للجنة الاقتصادية فى أوروبا التى اجتمعت بمدينة جنيف . وجاء فى هذا التقرير ان أهم ماتناولته ابحاث اللجنة دراسة احتمالات الانتاج والاستهلاك للدول المنتجة والمستهلكة للخشب المنشور فى عام ١٩٥١ ، وانه ينتظر ان يبلغ العجز العالمى فى الكميات القابلة للتصدير حوالى ٦٥٠ طن متر مكعب .

تجارب الاسمدة على زراعة الارز

عرضت شركة ترنى الايطالية على سعادة وزير مصر المفوض فى روما استعدادها لايفاد اثنين من الفنيين الى مصر لاجراء بعض التجارب لاستخدام سماد سيناميد الجير فى الاراضى المصرية وخاصة فى زراعة الارز وذلك فى حالة دعوة السلطات المصرية لمندوبين هذه الشركة .

وقدرأت وزارة الزراعة والجمعية الزراعية الملكية أن سماد سيناميد الجير من الاسمدة المرخص باستيرادها ، وقد سبق ان أجريت تجارب علمية فى زراعة المحاصيل المختلفة وثبت ان القيمة السمادية لاتنقص حوالى ٣٠ ٪ من قيمة الاسمدة الازوتية .

ولذلك رأت الجهات المختصة لاداعى لدعوة الشركة المذكورة لايفاد مندوبين منها لتجربة هذا السماد

زيادة محصول القمح الامريكى الجديد

اذاعت وزارة الزراعة الامريكية تقديرها عن محصول القمح الجديد جاء فيه ان محصول الشتاء يقدر بحوالى ٣٤٨ر٦٥٠ر٠٠٠ بوشل وهذا يزيد بنسبة ٢٥ ٪ عن كل محصول الربيع فى عام ١٩٥٠ ، والمتوسط السنوى خلال العشر سنوات الماضية ، كما أنه بعد أكبر محصول تنتجه الولايات المتحدة منذ ٣٦ سنة مضت ، وأن اجمالى المحصول المقبل سيبلغ ١ر٠٥٤ر٦٥٠ر٠٠٠ بوشل وهذا يزيد عن محصول عام ١٩٥٠ الذى بلغ ١ر٠٢٧ر٠٠٠ر٠٠٠ بوشل وان كان ينقص قليلا عن متوسط الانتاج السنوى خلال العشر سنوات الماضية وهو ١ر٠٧١ر٠٠٠ر٠٠٠ بوشل .

أسعار تقاوى القمح

طلبت وزارة الزراعة من لجنة التسعيرة العليا تحديد سعر بيع الاردب من تقاوى القمح موسم ٥١ بما يزيد بمقدار عشرة قروش فى الاردب عن أسعار العام الماضى .

وقد تقرر دراسة تكاليف الزيادة التى طرأت على أسعار هذا القمح بعد زيادة النولون ، واسعار الخيش

نادى التجارة

فى اجتماع الهيئة الاقتصادية

تم الاتفاق بين الجهات المختصة على تأليف هيئة مصرية محلية قوامها بعض كبار المشتغلين بالشؤون المالية والاقتصادية والتجارية لتكون حلقة الاتصال بين الحكومة المصرية والهيئة الاقتصادية للعالم الاسلامى الذى سيعقد دورته القادمة فى دمشق فى أواخر شهر اكتوبر القادم ، ومما يذكر ان نادى التجارة الملكى سيمثل فى هذه الهيئة بايفاد مندوب عنه .

عدم زيادة حصة مصر من القمح

رفض مجلس القمح الدولى التابع لهيئة الاغذية والزراعة طلب مصر الخاص بزيادة حصة مصر من القمح لعام ٥١ — ٥٢ ، وذلك بزيادتها من ٤٠٠ الف طن الى ٦٠٠ الف طن .

ومما يذكر ان استهلاك البلاد يقدر الآن بحوالى مليون و ٢٠٠ الف طن قمح تستولى وزارة التموين على حوالى ٤٠٠ الف طن وتستورد باقى احتياجات البلاد من الخارج .

الحاجة الى ١٠٨ الف طن قمح

قررت وزارة التموين الاعلان عن مناقصة لاستيراد ١٠٨ الف طن امريكى ، داخل الحصة المقررة لمصر هذا العام ، على ان يجوز دفع ثمن القمح اما بالعملة المصرية فى حساب تصدير أو بالمبادلة بأقطان مصرية على ان تكون الافضلية للطلبات التى تقدم بالمبادلة بالاقطان .

حاجة المانيا الى الغزل المصرى

أرسل المستشار التجارى لمصر فى برن الى وزارة الاقتصاد برقية يشير فيها الى ان المصانع الالمانية فى حاجة الى غزل القطن المصرى من النمر الآتية :

١٦ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٦٠ .

وعرضت بعض البيوت الالمانية مبادلة هذا الغزل بقيمة ثمن تكرير السكر الذى تستورده المانيا خاما وتكرره فى معاملها ، على أساس أن سعر الطن من السكر تسليم هامبورج أوأنفرس ١٧٤ دولارا للطن

زراعة نباتات طبية فى الصحراء الشرقية

تهتم وزارة الزراعة الآن باعادة زراعة نبات الشوره الطبى على ساحل البحر الاحمر نظرا لما فى ذلك من فائدة اقتصادية كبيرة للبلاد ، وقد تقرر لذلك ايفاد وكيل قسم الحدائق النباتية الى الغردقة ومعه عاملان لجمع بذور هذا النبات وغرسها فى ضواحى الغردقة وجهتى ريشة الضبع ووادى حلاوة ، وذلك بقصد اكثار البذور لاستخدامها فى تنفيذ المشروع السالف ذكره .

مساحة الاراضى الزراعية

جاء فى تقرير لوزارة الزراعة عن الايجارات الزراعيــة فى موسم هذا العام ، ان المساحة المستأجرة سواء بالنقد أو بالقطوعية أو الشرك بلغت ١٤٠ر٤٩٢ر٣ فدانا مقـــابل ٨٣٠ر٥٨٨ر٣ فدانا فى الموسم الماضى وان المساحة المزروعة على الذمة بلغت ٩٣٣ر٤٨١ر٢ فدانا مقـــابل ٦٩٣ر٣٤٣ر٢ فدانا فى الموسم الماضى

نظام توزيع أجولة الارز

وضعت وزارة التمـــوين نظاما جـديدا لتوزيع أجولة الخيش على المزارعين بمنــــاسبة قرب ظهور محصــــول الارز الجديد ، وذلك بصرف سبعة أجولة للزراع عن كل فدان منزرع أرزا وذلك عن طريق بنـــك التسليف الزراعى وبصرف ٢٥ ٪ من عـــدد الجوالات اللازمة لتعبئة الارز الذى استولت عليـــه الوزارة لدى المضـــارب فى موسم ٥٠ـ٥١ ، على أن تكمل حاجة المضارب بعـــد ذلك على ضوء كميات الارز الشعبية التى تدخلهـا المضارب فى موسم ٥١ ــ ٥٢ .

مصر فى المجلس التنفيذى لمؤسسة الاغذية والزراعة

قررت مصر اعادة ترشيح نفسها لعضوية المجلس التنفيـذى لمؤسسة الاغـــذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وقد اتفقت الجامعة العربية مع دول الجامعة على تأييد ترشيح مصر فى هذه العضوية .

كتاب تذكارى عن الاسكندرية بمناسبة الدورة الاولمبية

قررت غرفة الاسكندرية التجارية اصـــدار كتاب مصور عن مدينة الاسكندرية باللغة الفرنسية بمناسبة اقامة دورة البحر الابيض الاولمبية فى شهر اكتوبر القـــادم ، حتى يتـاح للزائرين الاجانب الاطـــلاع على مختلف نواحى تقدم المدينة العمرانى والاجتماعى والاقتصادى .

بعثة لدراســـة علاقتنا الاقتصادية مع ايطاليـا

دعت شركة « انســـالدو » الايطـــالية مندوبين عن الحكومة المصرية لزيارة مصـــانع الشركة فى مدينة جنـــوة بايطاليا . وقد قرر مجلس الوزراء ايفاد ثلاثة موظفـين من وزارات المـالية والتجـــارة والصناعة والاقتصاد الوطنى لزيارة هـــذه المصانع ولدراسة العلاقات التجـــارية والاقتصادية بين مصر وايطاليا .

عدم الاشتراك بمعرض فرانكفورت

تقرر الاعتـذار عن الاشتراك فى معرض الخريف الدولى المزمع اقامته بمدينة فرانكفورت فى أوائل سبتمبر القادم لضيق الوقت .

أخبار الشركات

صعوبة تمصير شركة سكونى فاكوم

تبين للجهات المختصة ان هناك صعوبات فى انشــاء شركة مساهمة مصرية تزاول اعمـــال شركة سكونى فاكوم الامريكيـــــة اذ ان القوانين الامريكية تفرض ضريبة مرتفعة تبلغ حوالى ٤٠ ٪ على رأس مال الشركة الامريكيـــــة التى تندمج فى شركة أجنبية . وذلك فضلا عن الصعوبات التى تصادفها الشركة عن التشريعات المصرية عند تحـــولها الى شركة مساهمة مصرية .

اطالة مدة شركتين

صـــدر مرســـوم ملكى باعتماد اطالة مدة الشركة التجارية البلجيكية المصرية ٢٥ سنـــــة ابتداء من ١٦ اكتوبر سنة ١٩٥١

واطالة مدة شركة اراضى الغربية ٢٥ سنة ابتداء من أول يونيو سنة ١٩٤٥ .

الدكتور محمد على رفعت

سافر يوم ٦ الجـارى بطريق الجـو الى انجلترا الدكتور محمد على رفعت عضو هيئـة تحرير هـــذه المجلة بدعوة من القسم الاقتصـــادى بالجمعيـة العالميـة البريطانية لالقـاء بحث أعـده خصيصا فى موضــوع « تمويل مشروعات الانعاش » .

وممـــا هو جـدير بالذكر ان الدكتور رفعت هو احد الخبراء العـالميين السبعة الذين دعتهـم هيئة الامم المتحدة لدراسة هذا الموضـوع مما يعتبر بحق فخرا لمصر والمصريين .

اختصاصات مراقب الحكومة لدى شركة سعيـدة

أصـــدر معالى وزير التجارة والصنـــاعة قرارا بتعيين الاستاذ محمد حمزة عليش ، مراقبا للحكومة لدى شركة سعيدة للطيران ، لمراقبة أعمال الشركة المالية والادارية ، على ان يكون له الحق فى حضور جلسات مجلس ادارة الشركة والاعتـــراض على القرارات التى تتعـــارض مع شروط الاعانة ، على النحو المفصـــل فى الكتب المتبـــادلة بين الوزارة والشركة فى هذا الشأن .

تصدير واستيراد

مبادلة منسوجات بخشب فليرى

تدرس الجهـــات المختصة طلب أحـــد التجـار لمبادلة كميات من المنسوجات القطنية المصرية بكمية من الخشب الفليرى . وهو الطلب الذى تقدم به أحـد التجار المصريين الى الملحق التجارى لمصر فى فلندا .

تصـــدير ملح لليابان

وافقت الجهـــات المختصة على تصــــدير ١٠ آلاف طن ملح خشن « سايب » الى اليابان بسعر ٢٥ شلن للطن تسليم ظهر الباخرة بالاسكندرية وان يكون الدفع بالاسترلينى .

صادرتنا من البصل

كان البصـــل من أهم الصادرات الزراعيــــــة التى صدرتها مصر فى أوائل هـــــذا العام اذ صدر منه ٩٨٨ر٢٦ طنا مقابل ٤٧٨ر٣٣ طنا فى العـــام المـــاضى ، وكان نصيب انجلترا منه ٢٦٠ر١٦ طنا ، ومما يذكر انه تقرر السماح بتصدير ١٢٥ الف طن بصل هذا العام .

كساد سوق الفيبران واعادة تصدير

كان لتـــوافر الاقطان الخام اللازمة لتشغيـــــل مصانع الغزل باسعار رخيصة أن تأثرت ســـوق الفيبران وقد طلبت احـــدى شركات الغزل السماح لها باعادة تصدير ٤٤٠ بالة تزن حـــوالى ١١٤ طن من الفيبران بسبب كساد هذا الصنف وتحديد الحكومة لانتاج المصانع من غزل القطن

القيود الاقتصادية وأثرها فى الانتاج

بقلم ريتشارد أينيس محرر شئون المال والاقتصاد فى كبريات الصحف البريطانية

كان من النتائج المباشرة لحركة اعادة التسلح الواسعة النطاق فى المملكة المتحدة ان نقصت السلع نقصا مطردا وازداد الضغط على الموارد الصناعية بصورة ملحوظة.. وقد ظهرت هاتان المشكلتان بوضوح وبدرجات متفاوتة فى كثير من بلاد العالم ٠

واضطرت بعضها الى فرض قيود على المواد الاولية والانتاج ووجد البعض الآخر – وعلى الاخص الدول التى تعتمد على الواردات – انه مضطر الى التوسع فى القيود التى ظل محتفظا بها عقب الحرب العالمية الماضية ٠ ٠

وتدخل بريطانيا ضمن المجموعة الاخيرة من الدول ٠٠ فقد احتفظت فى وقت السلم بكثير من القيود التى كانت مفروضة فى زمن الحرب وعلى الاخص فيما يتعلق بالانتاج وموازنة مدفوعاتها فى الخارج واستثمار الاموال والاستهلاك الشخصى ٠ ولا تفرض الحكومة قيودا محدودة على الانتاج فى المملكة المتحدة ولكن هناك عوامل كثيرة تؤثر على السياسة الانتاجية من بينها القيود المفروضة على استيراد المواد الاولية والنظم المالية المتعلقة بالميزانية كما ان المهيمنين على الانتاج الصناعى يحرصون دائما على بذل النصح والمعونة للمنتجين ويعملون على رفع الروح المعنوية بين العمال ويسعون الى تشجيع روح المسئولية نحو أفراد الشعب ٠

وتعد القيود المفروضة على توزيع المواد الخام قليلة بالنسبة لغيرها. وتشمل عشرين قسما من المواد الخام مثل الفحم وألواح الصلب والكبريت والكبريتور الطبيعى والخيوط القطنيه وقد أضيف اليها أخيرا الزنك والحامض الكبريتى والنحاس والالومنيوم . وهناك كذلك قيود قليلة مفروضة على الانتاج وتشمل فى الاصل جودة السلع وأسعارها.

وليس هناك اشراف حكومى على العمال باستثناء بعض القيود المفروضة على العمال الاجانب من دول معينة ٠ ومع ذلك فالحكومة تتمتع ببعض السلطات وقد تضطرها الظروف الى استخدامها للاشراف على انتاج الصادرات والدفاع ٠ وليست هناك قيود رسمية مفروضة على الاجور ٠ وتلجأ الحكومة ونقابات العمال على السواء الى التحكيم لتحديد الحد الادنى للاجور ٠

وتشرف الحكومة اشرافا سلبيا على توزيع الصناعات فتستطيع حظر البناء فى المواقع التى لا توافق عليها. ولكنها من ناحية أخرى لا تتمتع بأى اشراف ايجابى فى هذه الناحية فلا تستطيع – مثلا – ان تأمر شركة معينة ببناء منشئاتها فى بقعة محدودة ٠٠ ومع ذلك فان الحكومة تستطيع عن طريق الاعانات المالية وبناء المصانع وشغلها بايجارات زهيدة أن تجتذب الصناعة الى المناطق التى تجد ان الصالح العام يقضى باقامة المصانع فيها ٠

وتشرف الحكومة بطريق غير مباشر كذلك على استخدام الآلات والمنشئات عن طريق توزيع المواد الاولية النادرة والنظم التى تدخلها على الميزانية فيما يتعلق بتعديل ضريبة الشراء وغيرها من الوسائل الفعالة ٠ وتباشر الحكومة اشرافها كذلك فى بعض الحالات عن طريق الحق المخول للجنة رؤوس الاموال اذ تضطر كل شركة محدودة الاسهم يزيد رأسمالها عن ٥٠ الف جنيه الى الحصول على موافقة اللجنة قبل أن يسمح لها بطرح أسهمها للبيع ٠

وتتعاون الحكومة مع الهيئات الزراعية تعاونا وثيقا ٠ ٠ فتحدد الاسعار وتشرف على الاسواق وتمنح الاعانات للمزارعين ٠ وقد اضطرت حكومة المملكة المتحدة الى فرض قيود خاصة على التجارة الخارجية لأنها تعتمد اعتمادا كليا على الواردات للحصول على جانب كبير من استهلاكها من الاغذية ٠ وتشرف الحكومة على الواردات عن طريق تراخيص الاستيراد وتشدد على تطبيق القيود الخاصة باستخدام العملات الصعبة – على مثل – الدولارات للاقتصاد فى استخدامها ٠ اما فيما عدا ذلك فان الحكومة تتوخى المرونة التامة فى معاملاتها مع المستوردين ٠

والغرض الرئيسى من القيود المفروضة على التصدير هو المحافظة على موارد المقايضة والحد من تصدير بعض السلع لأسباب استراتيجية والحيلولة دون تسرب رؤوس الاموال الى الخارج وتعزيز قيود المبادلة مع مراعاة أهمية السلع للمنتجين ٠

وقد سارت الحكومة فى الاعوام التى أعقبت الحرب العالمية الاخيرة على سياسة تشجيع الصادرات عن طريق توزيع المواد الخام بالشكل الذى يشجع على الانتاج للتصدير ٠ وتعقد الحكومة مع المنتجين فى بعض الصناعات مايعرف باسم « اتفاقيات الجنتلمان » لضمان تصدير نسب معينة من الانتاج ٠ وتحظر الحكومة بيع بعض السلع – وعلى الاخص الكماليات – فى السوق المحلية حظرا تاما ٠٠

وتتصل قيود النقد اتصالا وثيقا بالقيود المفروضة على التجارة ٠ وتستولى الحكومة على جميع الدولارات والعملات الصعبة المتحصلة من الصادرات ٠ ويتبع منح تراخيص الاستيراد توزيع العملات ٠ ويطبق الاشراف على استثمار الاموال وفقا لخطط سنوية تقوم على أساس تقدير حاجات البلاد وتوفر المواد والايدى العاملة وأولوية السلع المطلوبة ٠

ويطبق الاشراف عموما – بعد الموازنة بين الموارد وحاجات البلاد – عن طريق اصدار تراخيص البناء ووسائل التوزيع والميزانية التى فصلناها فى هذا المقال ٠

وأخيرا فان الميزانية السنوية من العوامل الفعالة فى ميدان الاقتصاد القومى ٠ وقد ساعدت الضرائب كثيرا على الحد من استهلاك بعض السلع او الحث على مضاعفة الجهود والادخار وعلى العموم فان القيود التى تفرضها المملكة المتحدة مرنة وعملية بحيث يمكن تكييفها لمواجهة أى تطور يطرأ على الموقف ٠

الحالات التي لم تفصل فيها لجان التقدير

قبل ٤ سبتمبر ١٩٥٠

يقضي البند الثالث من منشور مصلحة الضرائب رقم ١٥٥ **بأن تحيل** مأموريات الضرائب الملفات التي كانت معروضة على لجان التقدير قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ – ولم تصدر هذه اللجان قرارات فيها – بحالتها بدون اجراءات الى لجان الطعن . وقد رفع بعض المولين أمام هذه اللجان ببطلان الاحالة الى لجان الطعن بهذا الشكل ، لعدم اتباع الاجراءات التي نصت عليها الفقرة الأخيرة من المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٩٤٦ لسنة ١٩٥٠ . وقد قضت لجنة الطعن الدائرة السابعة بالاسكندرية – بحق – في احدى الحالات المعروضة عليها ببطلان اجراءات الاحالة الى لجنة الطعن بالنسبة للحالات التي كانت معروضة أمام اللجان قبل ٤/٩/٩٥٠ وأحيلت الى لجان الطعن الجديدة دون اتخاذ الاجراءات .

وقد جاء التناقض بين تعليمات مصلحة الضرائب وقرار لجنة الطعن في تفسير نص المادة ٥٠ (فقفقرة ٤٢٣) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ التي تنص :

« تحال جميع المسائل التي صدر فيها قبل أول يناير سنة ١٩٥١ تقدير من المأمورية لم يقبله الممول على لجنة الطعن ، **سواء في ذلك** المسائل المنظورة أمام لجان التقدير أو المسائل التي لم تقدم بعد اليها ، **ويعتبر الممول أنه قبل تقدير المأمورية** اذا لم يعترض عليه في خلال من تاريخ اخطاره بعلم الوصول بخطاب موصى عليه ، **وتربط** الضريبة بالنسبة لهذه المسائل جميعها من واقع تقدير المأمورية ! .

والتفسير الصحيح لهذه المادة هو أنه يجب في الحالات التي كانت منظورة أمام لجان التقدير ولم تصدر قرارات فيها قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وكذا الحالات التي لم تقدم اليها قبل ١/١/١٩٥١ ، أن يخطر الممول بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بأسس تقدير الارباح ، وان كان لم يقبلها من قبل واذا ماأصر على عدم قبوله هذا التقدير تربط الضريبة على أساس تقدير المأمورية ، ويحال الخلاف مباشرة الى لجنة الطعن ، **دون انتظار تقديم الممول لعريضة بطلب الاحالة** الى لجنة الطعن . ويبرر هذا التفسير الاعتبارات الآتية : –

أولا) كلمة « **سواء في ذلك** » الواردة بالمادة ٥٠ ومعناها ان حكم الحالات التي كانت معروضة على لجنة التقدير ولم يصدر قرار فيها لغاية ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ حكمها كحكم الحالات التي صدر فيها تقدير من المأمورية قبل ١/١/١٩٥١ ولم يقبله الممول ، ولم تكن قد أحيلت على لجان التقدير . ومن الغريب ان مصلحة الضرائب أقرت في المنشور رقم ١٥٥ بأنه بالنسبة للحالة الاخيرة تتخذ الاجراءات القانونية الصحيحة من اخطار وربط .

ثانيا) عبارة « **يعتبر الممول انه** قبل تقدير المأمورية اذا لم يعترض عليه في خلال شهر من تاريخ اخطاره ويستمد منها معنى **وجوب اخطار بالتقديرات** فاذا لم يعترض عليه تربط الضريبة على أساس تقدير المأمور ، ويصدر التنبيه ويكون واجب الاداء .

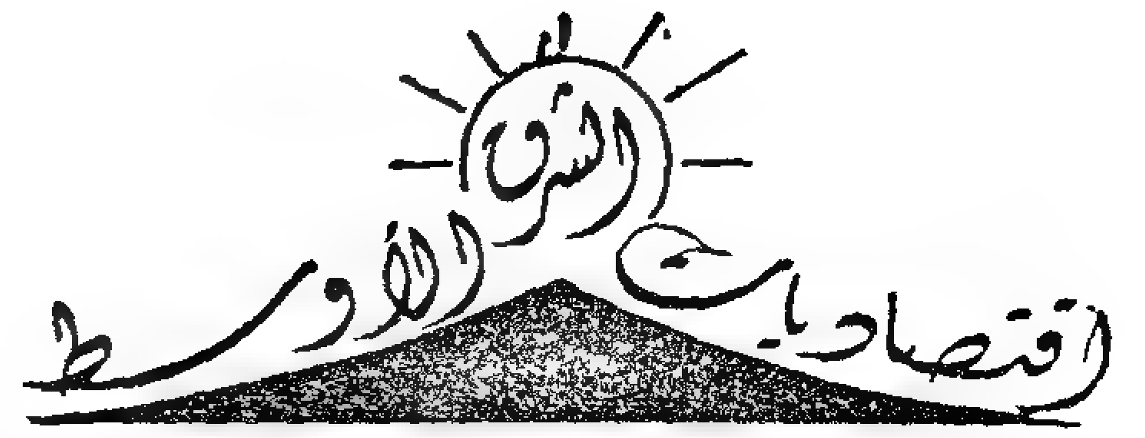
ولا يسقط مع هذا حق الممول في التقدم بطلب الاحالة على لجنة الطعن طبقا للاحكام العامة المرسومة بالمادة ٥٢ . أما اذا اعترض الممول على التقديرات ، وحتى اذا لم يتضمن اعتراضه طلب الاحالة على اللجنة ، فتربط الضريبة ، ويحال الخلاف على لجنة الطعن وجوبا بحكم القانون وذلك استنادا الى عبارة « وتحال جميع المسائل .. الخ » ويخطر الممول بربط الضريبة وقيمتها **دون اصدار** التنبيه وكذا باحالته على **لجنة الطعن**

ثالثا) عبارة « وتربط الضريبة بالنسبة لهذه المسائل جميعها من واقع تقدير المأمورية » ، ويستمد منها معنى وجوب الربط بالنسبة لما تنصب عليه كلمة جميعها التي ترجع على ١) الحالات المنظورة أمام لجان التقدير و٢) الحالات التي لم تقدم بعد اليها .

ويتبين من ذلك أن ما جاء بالمنشور رقم ١٥٥ لا يتمشى مع نص القانون وروحه لان التفرقة في الاجراءات التي تضمنها المنشور المذكور من ناحية الاخطار والربط في الحالات التي صدر فيها تقدير من المأمورية قبل ١/١ سنة ١٩٥١ ولم تكن قد حولت الى لجان التقدير قبل ٤/٩/١٩٥٠ . وعدم اتخاذ هذه الاجراءات بالنسبة للحالات المنظورة أمام لجان التقدير هي تفرقة تتعارض والمساواة بينهما التي نص عليها القانون .

أما القول بأن الممول مادام قد سبق له عدم الموافقة على هذه التقديرات ومن ثم أحيلت على لجان التقدير ، فليس هناك محلا لاعادة اخطاره هو قول مهدوم من أساسه لان الممول قبل القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ كان يعتبر غير قابل للتقدير اذا لم يرد على اخطار المأمورية له بتقديراتها . أما بعد التعديل ينعكس الوضع وعليه يجب اعادة اتخاذ الاجراءات حتى يكون ترتيب الآثار الجديدة أما بعد التعديل ينعكس الوضع وعليه يجب اعادة اتخاذ الاجراءات حتى يكون ترتيب الآثار الجديدة لاحكام القانون الجديد صحيحة بالنسبة لهاته الحالات .

وأما ماقاله البعض من انه بمجرد احالة هذه الحالات الى لجان التقدير تعتبر معها انها خرجت من يد المصلحة ولا يكون لها الحق في اتخاذ أي اجراء جديد بشأنها ، ويكون عمل المصلحة بناء على ذلك قاصر على نقل هذه الملفات بحالتها من اللجان القديمة الى اللجان الجديدة هو منطق ليس له سند من القانون ، اذ ان المرجع في ذلك الى نصوص القانون نفسه التي أوجبت اتخاذ اجراءات معينة بالنسبة لهذه الحالات



الغاية من هذا الباب تسجل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلادالشرق الاوسط والتعليق عليها لكى تتعرف كل منها على حقيقة الحالة عندشقيقاتها ، فتزداد الصلة بين هذه الدول وتشتد الروابط بينها …

الوحدة الاقتصادية فى الشرق الأوسط

أصدرت هيئة الامم المتحدة تقريرها السنوى عن التطورات الاقتصادية العالمية خلال عام ١٩٥٠ وقد اقتبسنا من المشروع الاولى لهذا التقرير الفقرات الخاصة بالشرق الاوسط ونوردها فيما يلى لأهميتها .

ليس الشرق الاوسط وحدة جغرافية محددة تتميز بوضوح عن المناطق المجاورة ، كما أن الروابط الاقتصادية بين بلاد الشرق الاوسط وبعضها مفككة ، ولكن هناك روابط ثقافية ودينية وتاريخية تربطها وتميزها عن البلاد الاخرى المجاورة . ويرجع التفكك الاقتصادى بين بلاد الشرق الاوسط الى انحلال الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العظمى الاولى وتحطيم النظام الادارى والسياسى الذى كان يسود الاقليم كله ، ذلك النظام الذى بدأ يتفكك بظهور فارس ومصر كدول مستقلة كما زادت الروابط الاقتصادية ضعفا باقامة الحواجز الجمركية بين الدول التى قامت بعد الامبراطورية العثمانية وكذلك باتخاذها عملات مختلفة ترتبط فى أحيان كثيرة بعملات الدول الاوروبية الكبرى .. وعلى ذلك حلت الليرة التركية محل الجنيه التركى الذهب فى الولايات الاسيوية والجنيهان السورى واللبنانى «وكلاهما يرتبط بالفرنك» . وقد أثر ذلك تأثيرا سيئا على مدن كحلب مثلا التى كانت سوقا لأجزاء كبيرة من الاناضول ، سوريا ، فلسطين ، العراق وبلاد العرب ، فاضمحلت تجارتها كثيرا عندما انفصلت عن أسواقها . كما توترت العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الاقليم حديثا عندما قامت الحرب العربية الاسرائيلية .

ومن ناحية أخرى كانت هناك عوامل تساعد على توثيق روابط بلاد الشرق الاولى ببعضها . فقد اكتشف البترول فى جميع أنحاء الاقليم تقريبا فى النصف قرن الاخير وتعد كثير من بلاد الاقليم وخاصة ايران والبلاد السعودية والكويت والعراق من الدول المنتجة الاولى للبترول فى العالم ..

وأثر هذا الاكتشاف كثير على الهيكل الاقتصادى لتلك البلاد . وأورثها مشاكل متشابهة ، بعضها يمكن معالجته بزيادة التعاون بين بلاد الاقليم . وبالاضافة الى ذلك وثقت بعض الدول التى لاتنتج البترول روابطها بالدول المنتجة ، اذ أن وجود حقول البترول فى منطقة الخليج الفارسى ، بينما تقع أسواق بترول الشرق الاوسط الهامة فى أوروبا ، قد دفع الى انشاء خطوط أنابيب لنقل البترول من حقوله الى البحر الابيض المتوسط والى اقامة معامل التكرير عند نهاية تلك الخطوط . والبترول هو أهم سلع التجارة الداخلية بين دول الاقليم ، ففى الوقت الحالى تعتمد مصر ، الاردن، لبنان ، سوريا وتركيا على مصادر الشرق الاوسط لكفاية مطالبها البترولية ، وكان الحال كذلك بالنسبة لفلسطين تحت الانتداب البريطانى .

كما تغلب تقدم المواصلات على الحدود الجغرافية التى تفصل دول الاقليم . فقد أنشئت كثير من السكك الحديدية والطرق البرية التى تربط بين بلدين أو أكثر فى الاقليم ، وذلك خلال السنوات الاربعين الماضية ، كما تغطى الاقليم شبكة من الخطوط الجوية ، وساعد على التقارب بين دول الاقليم أيضا التوسع فى مشروعات الرى ، اذان معظم الانهار الكبرى للمنطقة ، وخاصة النيل والدجلة والفرات والاردن ، تسير خلال أكثر من دولة واحدة ويتطلب الامر عملا مشتركا للاستفادة الكاملة منها . كما تتطلب مشاكل أخرى تعاون الدول داخل وخارج الاقليم كمقاومة الجراد مثلا .

وساعدت الحرب العالمية الثانية على زيادة الروابط بين الاقليم اذ عزلته عن أسواقه الرئيسية ومصادر وارداته الهامة . فقد انقطعت الواردات من دول المحور الذى فرضه الحلفاء ولم يكن فى الامكان تعويضها بزيادة فى الواردات من دول الحلفاء اذ تطلب الحرب خفض انتاج السلع القابلة للتصدير ، هذا بالاضافة الى زيادة حاجة الحلفاء للسفن نظرا لاغلاق البحر المتوسط ، وعلى ذلك فقد بذلت جهود كبيرة للاعتماد على الدول المجاورة فى استيراد السلع التى كانت ترد عادة من وراء البحار وزادت التجارة داخل اقليم الشرق الاوسط زيادة كبيرة فبينما كانت التجارة بين دول الاقليم لاتمثل فى عام ١٩٣٨ سوى ٧٪ من التجارة الكلية لدول الشرق الاوسط ارتفعت النسبة الى نحو ٣٣ ٪ فى عام ١٩٤٣ بزيادة قيمة تلك التجارة نحو خمسة أضعاف .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية واعادة فتح سبل المواصلات للتجارة الدولية تراخت الروابط الاقتصادية بين دول الاقليم ، وهبطت التجارة الاقليمية من المستوى المرتفع الذى بلغته أثناء الحرب الى ٢٣ ٪ فقط اذ أن وقف التجارة بين اسرائيل والدول المجاورة أنقصت نسبة التجارة الاقليمية الى ١٠٪ من المجموع الكلى فى عام ١٩٤٨

وقد حاولت جامعة الدول العربية فى السنين الاخيرة توثيق التعاون الاقتصادى بين أعضائها عن طريق لجنتها الاقتصادية . كما أن المنظمة الاقتصادية الاسلامية الدولية التى عقدت مؤتمرها الاول فى كراتشى فى

عام ١٩٤٩ ، والثانى فى طهران عام ١٩٥٠ ، قد قربت بين الدول الاسلامية فى الاقليم ودول أخرى كذلك • وتهدف هذه المنظمة الى « مساعدة التقدم الاقتصادى للدول الاسلامية للمعاونة على رفع مستويات معيشتها والاسراع فى الوصول بها الى الرخاء وكذلك الى تنمية التعاون والتعاضد فى الامور الاقتصادية بينها .

كما ساعدت الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على ادخال مزيد من التعاون بين دول الشرق الاوسط • وفى عام ١٩٤٨ شكل المجلس الاقتصادى والاجتماعى لهيئة الامم لجنة مؤقتة وأوصت بانشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط تشابه اختصاصات اللجان الاقليمية المماثلة لأوربا وآسيا والشرق الاقصى وأمريكا اللاتينية • ولا يزال تقرير اللجنة أمام المجلس •

وأهم العقبات التى تعترض الوحدة الاقتصادية للشرق الاوسط هى سياسة الاستكفاء الذاتى وانخفاض مستوى معيشة جموع السكان مما يجعل الطلب على السلع الاجنبية والمحلية فى مستوى منخفض ، وكذلك التشابه الكبير فى اقتصاديات معظم بلاد المنطقة فمعظم سكان بلاد الاقليم باستثناء اسرائيل ، يشتغلون بالزراعة ، كما أن معظم بلاد الاقليم تتجه نحو انتاج نفس المنتجات الزراعية ، الغلال (وخاصة القمح والشعير) والفواكه الخاصة بالبحر المتوسط (العنب ، الموالح ، التين ، البندق ، الزيتون) والملح والخضراوات والقطن والتبغ والمنتجات الحيوانية • ولا تحتاج دول الاقليم — الا نادرا — الى استيراد المنتجات الزراعية من الدول المجاورة رغم أن مصر قد مدت بعض جاراتها بالارز ، كما تقوم سوريا بتصدير القمح ، وتركيا بتصدير الماشية ، اذ أن معظم الصادرات الزراعية لبلاد الشرق الاوسط ترسل الى الدول الصناعية الكبرى خارج الاقليم وخاصة أوروبا الغربية .

أما فيما يختص بالموارد المعدنية للاقليم فهى متشابهة • فمعظم تلك الموارد ، بخلاف البترول ، أما أنه يستعمل محليا ، كما هى الحال فى فحم وحديد تركيا ، أو هو الأغلب يصدر للخارج لخارج الاقليم للاغراض الصناعية • وحتى الآن ، لم تتقدم صناعة الاقليم بحيث تكمل الصفات

[illegible]
ما • فقد سارت النهضة الصناعية على خطوط متشابهة فى معظم البلاد ، فكانت المنسوجات ، وصناعات الاطعمة والصناعات الخفيفة الاخرى ، هى أول الفروع التى طرقت • وتجد هذه الصناعات موادها الاولية داخل البلد ذاتها أو تستوردها من خارج الاقليم وبالاضافة الى ذلك لا يزيد انتاج صناعات الشرق الاوسط على مطالب الاستهلاك المحلى بوجه عام فلا يتبقى فائض للتصدير ، وأهم استثناء لذلك هو صناعات المنسوجات فى مصر والسجاجيد فى ايران والماس فى اسرائيل •

وكما هى الحال فى الاقاليم المتخلفة اقتصاديا الاخرى ، كأمريكا اللاتينية (ولكن الى حد أكبر نظرا لصغر مساحة الاقليم والتشابه الكبير فى المناخ ، لا تكمل اقتصاديات بلاد الشرق الاوسط بعضها البعض • ومن المحتمل مع ذلك ، أن الضغط المتزايد للسكان فى بعض البلاد ، والتوسع الصناعى وزراعة الاراضى البور ، وتوسيع نطاق المحاصيل وتحسين سبل المواصلات التى يجرى العمل فيها الآن ، ستقود الى توسيع مجال الاستثمار الاقتصادى وتجعل فى الامكان مزيدا من التقارب بين بلاد الاقليم • واذا أمكن للاقليم تحقيق مزيد من التقدم وارتفاع مستوى المعيشة لسكانه ، فقد تصبح اقتصاديات الشرق الاوسط مكملة لبعضها البعض وتتوثق بذلك الروابط الاقتصادية بين الاجزاء المختلفة للاقليم وتزداد قوة •

***

بنك جديد فى الاردن

تتخذ الآن الاجراءات اللازمة لافتتاح بنك جديد فى عمان يطلق عليه اسم «بنك الانشاء» وستساهم الولايات المتحدة ، عن طريق اعانة النقطة الرابعة ، بجزء من رأسمال هذا البنك .

وتساهم الحكومة الاردنية والبنوك المحلية بالجزء الباقى • وسيكون من مهام البنك الجديد تشجيع النهضة الاقتصادية فى الاردن وتقديم القروض والمساهمة المباشرة فى الخدمات الصناعية والزراعية والفنية •

تنفيذ مشروع وادى الثرثار بالعراق

يبدأ قريبا العمل فى انشاء خزان وادى الثرثار لحماية العراق من الفيضانات المتكررة التى تضر بالانتاج الزراعى أكبر الضرر • وسيتكلف انشاؤه حوالى ٩٫٦٢٥٫٠٠٠ جنيه وهو أول بند ينفذ من مشروع الخمس سنوات الذى يهدف الى النهوض باقتصاديات البلاد

وسيستعمل الخزان فى بادىء الامر للتحكم فى مياه الفيضان ، ثم تتحول مياهه فى المستقبل الى نهر الدجلة للاستعمال فى رى الاراضى المستصلحة

الاتفاق التجارى بين سوريا والعراق

نصت الاتفاقية الجديدة بين سوريا والعراق على منح تخفيضات متبادلة فى الرسوم الجمركية ، فأعفيت سلع معينة من منتجات كل من البلدين من الرسوم كلية ، ومنها الحيوانات الحية والبلح والارز والجلود الخام والصوف بالنسبة للعراق ، والبطاطس والفول والمشمش وعصير الفواكه والزجاج بالنسبة الى سوريا • كما خفضت الرسوم بنسبة ٣٣ ٪ على الجلود المدبوغة المستوردة من العراق وعلى البصل والمنسوجات ولحم الخنزير من سوريا .

انتاج القطن فى تركيا

شكت تركيا فى السنين الاخيرة من زيادة انتاجها من القطن ، وقد قدر المحصول الاخير بنحو ١٠٠ ألف طن صدر منها ٧٠ ألفا • وقد ارتفعت أسعار القطن التركى حوالى ٣٠٠٪ فيما بين اكتوبر سنة ١٩٥٠ ومارس سنة ١٩٥١ ، مما شجع كثير من مصانع النسيج على بيع مخزونها من القطن بدلا من مواصلة الانتاج • ومن المتوقع أن يبلغ المحصول القادم ١٥٠ ألف طن ، وينتظر أن تتمكن تركيا بفضل الصادرات المتزايدة من القطن من موازنة العجز فى ميزانها التجارى

التجارة بين لبنان وسوريا

بلغت الواردات اللبنانية من سوريا خلال الربع الاول من هذا العام ١٤٫٥ مليون ليرة ، بينما كانت صادراته اليها ٣٫٩ مليون ليرة فقط . ولم يقابل هذا العجز فى الميزان التجارى ايرادات غير منظورة لتضييق السلطات السورية فى منح العملة الاجنبية للمصطافين فى لبنان •

تمويـــل محصول القطـــن

نشرنا فى العدد الماضى الجزء الاول من هذا البحث ، فاستعرض الدكتور محمد على رفعت الصعوبات والعوائق التى قامت فى سبيل تمويل القطن فى العـام الماضى وفى الحاضر ، وفى هذا العدد يتناول حضرته بالبحث المشاكل الناتجة من تمسك الحكومة بالحد الادنى .

كتب هذا المقال قبل الغاء الحد الأدنى لأســعار القطن

بقلم الدكتور محمد على رفعت

كان القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ يسمح بزيادة اصدار البنكنوت الى ١٨٨ مليون جنيه ولما كان قانون البنك المركزى يضاعف قيمة الاذونات التى يجوز طبعها من خمسين مليونا (حسب القانون رقم ١١٩ سالف الذكر) الى مائة مليون جنيه، فالمفروض أن النهاية العظمى للاصدار تبلغ ١٨٨ + ٥٠ = ٢٣٨ مليون جنيه ، اللهم اذا كان قد حدث فى هذه الاثناء هبوط طارىء فى الاصدار دعى الى التصرف فى بعض السندات البريطانية المودعة فى الغطاء فترتب عليه خفض يستحق الذكر .

ويبلغ مجموع الاصدار الآن ١٩٠ مليون جنيه ، أي أن هناك ما يقرب من خمسين مليونا أخرى يجوز اضافتها الى هذا المجموع . ومعنى هـذا هو امكان التوسع فى الائتمان بما يعـدل اضعاف المقادير الاضافية من البنكنوت ولذلك يبـدو لأول وهلة ، أن الموارد المحلية تكفى ، من الناحية الفنيـة لتدبير القروض اللازمة لتمويل محصول القطن الجديد .

ولكن ليس هذا كل ما فى الامر من خطورة . فالحكومة لا تزال متمسكة بالحد الادنى لاسعار المحصول الجديد . ويقال أن هذا الحد يزيد بمقدار الثلث أو أكثر على الاسعار التى يمكن التعامل بها الآن . مثال ذلك أن الحد الادنى للأشمونى هو ١٠٥ ريال، بينما السعر الذى يمكن التعامل به لا يتجاوز ٧٠ أو ٨٠ ريالا . مع العلم أن مثل هذا السعر مؤقت الى أن يذاع التقـدير الاول للمحصول الامريكى فى الثامن من شهر أغسطس . فاذا زاد المحصول الامريكى على ١٦ مليون بالة فالمحتمل أن تهبط الاسعار الحقيقيـة للقطن المصرى تبعا لذلك .

وتمسك الحكومة بالحـد الادنى يلزمها بحث المسائل الخطيرة الآتيـة واتخاذ قرارات حاسمة وعاجلة بشأنها

أولا : نسبة الاقراض : من المسلم به أن فئات الحد الادنى لم تقرر فى جو هادىء وبعد استقراء علمى دراسـة فنية مدعمة بالاحصاءات المؤكدة ، بل أنها تستند الى المصادفة . فهى فئات سجلتها حالة السوق فى الاسكندرية يوم اتخاذ القرار ، ويوم كانت هـذه السوق خاضعة لعوامل الاضطراب . وهى فئات لم تتأثر بما جد من تطورات فى الداخل والخارج ، فبقيت اسمية لا رابط بينها وبين الاسعار الفعلية التى تحددها ظروف العـرض والطلب . ولكنها طالما تظل قائمة فلا محيص عن اتخاذها أساسا لتحديد نسبة الاقراض وكما لا ينبغى أن تكون هـذه النسبة منخفضة الى الحد الذى يدفع عددا كبيرا من المنتجين الى عرض أقطـانهم للبيع فى « السوق السوداء » فلا يجوز أن تكون مرتفعة القدر الذى يجعـل الخسائر كبيرة فى حالة الغاء الحـد الادنى وهبوط الاسعار عن معـدل القرض .

ثانيـا : مدة الاقراض : المعلوم أن الحياة الاقتصادية نشـاط مستمر وعلاقات تتجـدد ، وأن كل تدخل تعسفى فى شأن من شئونها ، اذا لم ينجاور أو يتفاعل مع الشئون الاخرى، وينتظم فى ركابها فان مآله الفشـل ومضـاعفة العلة . ولذلك فان مدة الاقراض ينبغى أن تتجدد طالما تظل قائمة محيطة بعمليات الاقراض . فاذا صح هذا الاسـتنتاج ، فانه يخرج القروض القطنية من محيط الائتمـان المصرفى الذى تتولاه بنوك الودائع ، وينحو بها نحو السلف طويلة المدى . فهل فى السوق الماليـة موارد تكفى لآجال طويلة على محصـول القطن ؟ ليس فى المعلومات الثابتـة عن حالة السوق مايسمح بالجواب على هـذا التساؤل بالايجاب .

ثالثا : مشتريات الحكومة : سبقت الاشارة الى ان وضع حد أدنى ، يزيد على مستوى الاسعار الفعلية ، لا بد يؤدى الى وقف طلبـات المشترين ، فيتعذر على المنتجين تصريف أقطانهم . وسواء كانت هناك مسئولية قانونية على الحكومة أم لم تكن ، فالذى لاشك فيه أن مسئوليتها الادبية لا تقتصر على تدبير أموال لاقراض من يشاء منهم ، بل ينبغى أن تضطلع أيضا بشراء ما يعرض عليها على أساس الحد الادنى . فمن أين للحكومة بالمال اللازم لشراء المحصول أو جانب كبير منه ــ وهو يقدر اسميا بمائة وثمانين الى مائتى مليون جنيه ؟ ليس لدى الحكومة ــ فيما نعلم ــ احتياطات خاصة لموازنة أسعار القطن ، وتغطية الفروق الناشئة من نزولها .

والى جانب هذه المشاكل العاجلة تتجمع مشاكل أخرى لا تقل عنها فى خطورة النتائج .

فمن ذلك أن القطن وهو المحصول الرئيسى للبـلاد يحتل مكانة فذة فى الكيان الاقتصادى ، وتجارته ترتبط بجميع اوجه النشاط الاقتصـادى والمالى ، ففى محيط التجارة الخارجية مثلا ، تعتمد مصر على تصدير القطن للحصول على الجانب الاكبر من مواردها من العملة الاجنبية . وقد بلغت قيمة صادرات القطن فى سنة ١٩٥٠ــ ١٥٠ مليون جنيـه أو ٨٦ ٪ من مجموع الصادرات .

فاذا تعـذر تصـدير القطن نتيجة لتمسك الحكومة بالحد الادنى الحالى، فهل يمكن تدبير ما تحتاج اليه البلاد من العملة الاجنبية لتغطية قيمـة الواردات التى تصل تبـاعا ، ولدفع

النفقات الأخرى التى لا يمكن تأجيلها ·· ليس من المحتمل أن تلجأ السلطات المصرية فى الظروف الراهنة الى عقد قروض أجنبية ، كما أن ما لديها من عملة أجنبية لا يكاد يفى بالطلبات العادية لمدة أسابيع ، وأن هى لجأت الى الاتفاقات الثنائية للتبادل التجارى فانها تتنكب السبيل القويم، ولن تخدم الا مصالح خاصة .

ولا يغرب عن البال ، أن المغالاة فى اصدار البنكنوت المصرى ، والتوسع فى القروض المحلية ، سوف يؤديان حتما الى مضاعفة التضخم ، وتفاقم أزمة الغلاء ، واشاعة التذمر بين الطبقات الفقيرة وذوى الدخول الثابتة

وجدير بالذكر أيضا أن الابقاء على الحد الادنى ضرب من المجازفة الخطرة، فلقد أذيع أن استلام الفليارات الاخيرة استنفد قرض القطن البالغ ثلاثين مليونا من الجنيهات ، وتقدر خسارة الحكومة محتسبة على أساس الاسعار التى يمكن التعامل بها بنحو ثمانية ملايين جنيه ، تزيد بطبيعة الحال اذا هبطت الاسعار الفعلية الى مستوى أقل من مستواها الحالى . ولا نظن الحكومة فى وقت يسمح لها بالاستمرار فى المجازفة فضلا عن تكرارها فى نطاق أوسع ، ولا سيما فى الظروف الراهنة، حيث الميزانية تنوء بأعباء دائمة ترهقها مطالب الطوائف ، وحيث أصبح الاحتياطى العام فى خبر كان .

ولا مناص من الاعتراف بأن أسعار القطن المصرى تتأثر أكثر ما تتأثر بعوامل خارجية لا سلطان لمصر عليها، ولا جدال فى أن غاية الخطة المصرية ينبغى أن تكون تنقية السوق المحلية مما يشوبها من عناصر المقامرة ، وتحصينها ضد التيارات الخفية والمؤثرات الطائفية ، فتؤدى وظائفها كاملة وتحقق التوازن الطبيعى بين عرض المنتج وطلب المستهلك .

وليس تحقيق هذه الغاية بالشيء المحال ، بل أنه أمر ميسور ولو أنه قد يحتاج الى بعض الوقت لاتمامه . اذ يضيق المقام فى هذه العجالة عن شرح الاجراءات التى يحسن اتخاذها فى هذا الشأن ، فاننا نرجو أن نوفق الى ايضاحها فى كلمة تالية .

دكتور محمد على رفعت

شخصيات اقتصادية



سابا حبشى باشا

ما أقرب أن تحسبه خريجا حديث العهد بالتخرج عن احدى الكليات أو معيدا ببعض الجامعات ، فأنت لا تكاد تراه الا مشغولا بقراءة أو منصرفا لكتابة ، فاذا تحدثت اليه أطرق فى تواضع واستحياء لا تنظر عينه اليك ، ولا يقع بصره عليك ، ثم تحدث الحديث الذى يرى فيه الكفاية ، وقد تدرك منه الهدف أو لا تصيب الغاية ، ولكنك لا تشعر منه بما يبعدك عن قصدك حتى ترى النتيجة النهائية بطريقة عملية أو ايجابية ··

هو ذكى شديد الذكاء دءوب على العمل مثابر دائم المثابرة ، وكأنما أكسبه التوفيق ميزة الجرأة والمغامرة - فشق طريقه موظفا ناجحا ، ومحاميا مدافعا ووزيرا لامعا ، واقتصاديا بارعا واستطاع هذا الموظف الذى فصله أحد رؤساء الوزارات أن يعمل وزيرا مع هذا الرئيس وأن يكون محل ثقته واعجابه وتقديره

تخرج سابا حبشى عن كلية الحقوق عام ١٩١٨ وأحرز اجازة القانون والاقتصاد من المدارس الفرنسية بالقاهرة وباريس عام ١٩٢٤ ثم تنقل بين الوظائف الحكومية من وكيل نيابة لقاض لأستاذ بكلية الحقوق فرئيسا لمصلحة التشريع التجارى ثم أختير وزيرا للتجارة فى وزارة المغفور له محمد محمود باشا ثم وزيرا للتجارة والتموين فى وزارة المغفور له اسماعيل صدقى باشا ·

واختير سابا باشا عضوا فى هيئة المفاوضات السياسية كما اختير رئيسا لوفد مصر لدى هيئة الامم فى مؤتمر الاغذية

وانتخب سابا حبشى باشا عن مصر الجديدة ثم عين عضوا بمجلس الشيوخ ·

وسابا باشا يعمل فى مؤسسات اقتصادية متعددة فهو رئيس مجلس ادارة شركة الجوت وعضو مجلس ادارة شركة الاسكندرية لتجارة الاخشاب وشركة المباحث الافريقية (شركة هليو بوليس) وشركة الفنادق المصرية وهو عضو مؤسس لشركة الزجاج الاهلية ثم هو عضو بارز فى اتحاد الصناعات

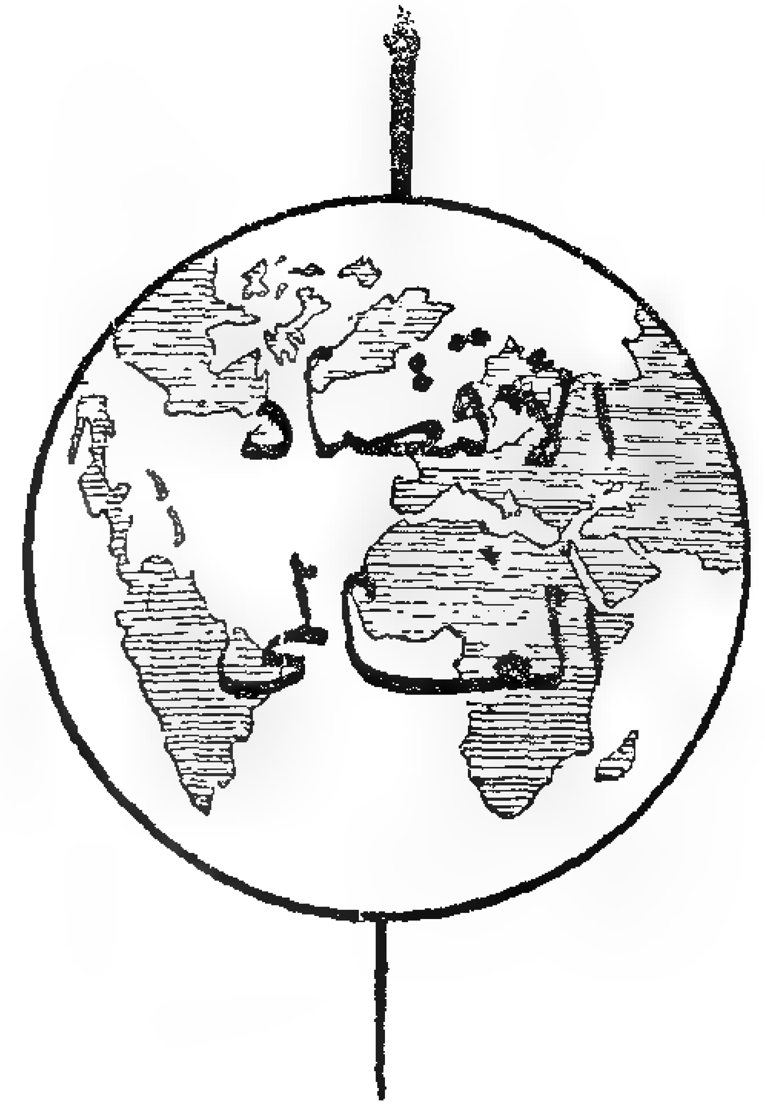
ويجد سابا باشا من وقته بين تلك المهام ما يجعله يشترك فى المؤسسات الأدبية كنادى الروتارى والنوادى الرياضية كنادى الجزيرة ونادى هليو بوليس · وهو من هواة السباحة والتنس على وجه خاص ولعل ذلك مما عاونه على الاحتفاظ بنشاطه رغم تقدم السنين وبشبابه رغم اشرافه على الستين ··

وقد تدهش اذ تعلم أنه طيار بارع ولعل معينه فى ذلك ما هو معروف عنه من هدوء الاعصاب والاعتدال والاتزان

واذا كان سابا حبشى يتصل بصلة القربى بأكبر الأسر المصرية من أمثال أسرة بطرس غالى وغيرها ، فانه لم يلجأ لذلك النسب ، أو يستعين به على ما بلغه من شأن وحسب ، بل لقد بلغهما بصنع يديه - حتى غدا من تلك الأسر معينا نافعا وصديقا مشرفا ·

ولعلنى آخذ على سابا باشا ما يحتفظ به من عزلة فردية ومن جهود استقلالية ولو اتسع محيطه لعم خيره وانتشر فضله وشعرت به الأوساط المصرية عامة قدر ما شعر به خاصته وأصدقاؤه وأصحابه وشركاؤه ·

حسن الحطيم



سكان العالم

قامت الهيئة الصحية العالمية بدراسة تطور حالة السكان فى ٥٢ دولة فى النصف قرن الاخير . ويؤخذ من هذه الدراسة ان عدد سكان العالم قد زاد منذ سنة ١٠٠٠ بحوالى ٨٢٦ مليون نسمة الى ٢٣٧٨ مليون ، وان معدل الزيادة اليومى حاليا يبلغ ٦٠ر٠٠٠ نسمة .

وكانت نسبة زيادة السكان فى الارجنتين اكبر نسبة فى العالم اذ بلغت ٢٥١ ٪ ، بينما خالفت ايرلندا الاتجاه العام اذ انخفض عدد سكانها من ٣ر٣ مليون نسمة فى اوائل القرن الى ٣ مليون نسمة حاليا .

ذهب جنوب افريقيا

صرح اخيرا المستر دى كوك ، محافظ البنك المركزى باتحاد جنوب افريقيا ، ان الاتحاد قد باع خلال العام الماضى ذهبا بمبلغ ٥ر٥١ مليون جنيه فى الاسواق الحرة ــ مع استشارة صندوق النقد الدولى ــ بأسعار اعلى من الاسعار الرسمية بحوالى ٧١/٢ ٪ فى المتوسط . فى حين اشترى البنك المركزى من المنتجين بالاسعارالرسمية ذهبا بمبلغ ٩٥ مليون جنيه .

ولا زال اتحاد جنوب افريقيا ينادى بضرورة رفع السعر الرسمى للذهب ، وهو ٣٥ ريال امريكى للاوقية ، بحجة انه من غير الطبيعى ان تظل اسعار الذهب بدون تغيير فى حين ان جميع مستويات الاسعار فى العالم ترتفع باستمرار .

اتفاقية القمح الدولية

تعقد فى لندن هيئة القمح الدولية حاليا اجتماعات لدراسة طلب منتجى القمح الخاص باضافة رسم قدره ٦ سنت امريكى على السعر الدولى المتفق عليه ، وهو ٨٠ر١ دولار للبوشل ، نظرا لزيادة تكاليف انتاج القمح فى العالم . ولم يبت فى هذا الامر للآن ، ولكن من الطبيعى ان تعارض الدول المستهلكة اية زيادة فى السعر الرسمى .

هذا وقد بلغ اخيرا سعر القمح الحر ــ اى الذى يباع خارج حصص اتفاقية القمح الدولية ــ حوالى ٣٨ر٢ دولار للبوشل تسليم شيكاغو ، اى بزيادة ٣٢ ٪ عن السعر الرسمى .

مخزون الولايات المتحدة من المواد الاستراتيجية

تعمل حكومة الولايات المتحدة على تخزين الموادالاولية الضرورية للمجهود الحربى ، وقد خصصت مبلغ ٣٠٠ر٨ مليون دولار لذلك الغرض . وتدل الاحصاءات الرسمية على ان الحكومة لم تنفق من هذا المبلغ حتى آخر يونيه سوى ٣٠٠٠ مليون دولار . هذا بخلاف ما تعاقدت عليه من مواد لم تسدد اثمانها بعد . وقد بلغت قيمة المواد الاولية المستوردة بغرض التخزين ٧٧ ٪ من مجموع المبلغ

تعداد السكان فى بريطانيا

تدل النتائج الاولية للتعداد الذى اجرى فى بريطانيا هذا العام على ان مجموع سكان المملكة المتحدة قد ارتفع الى ٢ر٥٠ مليون نسمة ، يقطن منهم ٣ر٨ مليون نسمة فى لندن العاصمة . وبذلك يكون معدل الزيادة فى السنوات العشرين الماضية نحو ١ر٩ ٪ وهو اقل معدل عرفته بريطانيا منذ عام ١٨٠١ عندما بدىء نظام تعدادالسكان فى تلك البلاد .

توزيع اعانة مارشال

أذاعت أخيرا هيئة التعاون الاقتصادى مجموع ماصرف من المبالغ المخصصة للبلاد الاوروبية تحت مشروع مارشال منذ بداية المشروع فى ٣ ابريل سنة ١٩٤٨ الى آخر مارس ١٩٥١

بملايين الدولارات

البلد	مواد غذائية وسماد	وفود	مواد خام ومنتجات نصف مصنوعة	آلات	المجموع العام (ويشتمل على مصروفات اخرى)
المملكة المتحدة	٨٧٢ر٣	٣١٨ر٧	١ر٠٠٧ر٨	١٨٢ر١	٢ر٦٩٦ر٥
فرنسا	٢٤٢ر٧	٥٠٧ر٠	٦٥٣ر٠	٤٧٥ر٤	٢ر٢١١ر٥
ايطاليا	٢٢٣ر٨	١٨١ر٣	٣٩٨ر٧	٢٧٠ر٣	١ر٢١٣ر١
المانيا	٥٠١ر٩	٣٩ر٦	٤٤٢ر٤	٣٨ر٦	١ر١٨٩ر٢
هولندا	٢٩٧ر١	٧٦ر٠	٣٤٣ر٢	١٧٢ر٨	٩٥٠ر٤
بلجيكا ولوكسمبرج	١٤٨ر٧	٦١ر٢	٩٥ر٢	١٧٢ر٩	٥٢٩ر٨
النمسا	٢٧٣ر٩	٢٧ر٣	٩٠ر٩	٦٠ر٦	٥١٤ر٢
اليونان	٢٣٠ر٢	٢١ر٧	٥٤ر١	٦١ر٩	٤٣٠ر٠
الدانمرك	٧٣ر٥	٥٣ر٦	٥١ر٦	٣٨ر١	٢٣٩ر٣
النرويج	٧٨ر٩	٣٢ر٨	٥٧ر٢	٣٠ر٠	٢١٨ر٧
ايرلندا	٦٨ر٦	١٣ر٣	١٤ر٨	١٢ر٠	١٤٦ر٥
تركيا	١٢ر٨	٢ر٨	٧ر٥	٧٤ر٢	١١٧ر٣
السويد		٦٣ر٨	٢٥ر٥	٢٦ر٠	١١٦ر٣
البرتغال	١٨ر٢	٨ر٠	٢ر٨	١٤ر٤	٤٥ر٧
تريستا	١١ر٢	١٠ر٦	٢ر٨	١ر١	٣١ر٥
ايسلندا	٦ر٢	١ر٢	٢ر٣	٨ر٣	١٨ر٤
المجموع	٣ر٠٦٠ر١	١ر٤١٨ر٩	٣ر٢٤٩ر٨	١ر٦٣٨ر٧	١٠ر٦٦٨ر٢

الارصدة الاسترلينية للباكستان

تم الاتفاق بين بريطانيا والباكستان على الافــراج عن ارصــدة باكستان الاسترلينية ، فتعهــدت بريطانيــا بالافراج عن ٣٠مليون جنيه استرليني فورا من الحسابات المجمــدة رقم ٢ الى الحسابات رقم ١ من الاسترليني القــابل للتحويل ، على ان تعتبر احتيــاطيا دائمــا لا تسحب عليــه الباكستان بدون استئذان السلطات البريطانية أولا . كما تعهدت بريطانيا بالافراج عن مبلغ ٢٤ مليون جنيــه استرليني اخرى فى السنوات الست القادمة ، بواقع ٤ مليون جنيه فى كل سنة وذلك مساهمة منها فى تمــويل مشروع كولومبو الذى ســيستغرق تنفيذه ست سنوات . واذا وجدت الباكســتان ان مســتوى الافــراج السنوى لا يتناسب مع حاجتهــا من الاسترليني يتشــاور الطرفان لزيادة المبــالغ المفرج عنها . واخيرا سمحت بريطانيا للباكستان بشراء ما قيمته ٤ مليون جنيــــه من الذهب لتدعيم احتياطياتها النقدية على ان يســدد الثمن من الحسابات رقم ١ .

ومن الجدير بالملاحظــة ان الافراج عن مبلغ الثلاثين مليون جنيــه الاولى فورا لا يغير من الامر شيئا بالنسبة للباكستان لانهــا لا تسطيع السحب عليه ، فهو افراج صورى ليس الا .

اضطراب الأحوال الاقتصادية فى بريطانيا

بلغ العجــز فى الميزان التجــارى البريطانى فى شهر يونيه ١٥١ مليون جنيه ، ويعتبر هذا أكبر عجز عرفته بريطانيا منذ الحرب العالمية الاخيرة ، فى حين كان متوسط العجز الشهرى خلال يناير ــ مايو ١٩٥١ حوالى ٨٠ مليــون جنيــــه فقط . **ولا يخفى المســئولون قلقهم من هــذا التطور الخطــير فى الحــالة الاقتصــادية ، خصوصا وان الميزان الحســابى مع منطقة الدولار يزداد تفاقما فى نفس الوقت** .. ويتلمس بعض كبــار الاقتصــاديين البريطانيين الاعــذار لبريطانيا فى هــذه المحنــة الجديدة ويتهمون الولايات المتحــدة الامريكية بأنها المســئولة عن تدهور الاحــوال الاقتصادية فى بلادهم . ولــكن كيف يعقــل ان تكون امريكا مســئولة عن الاحوال البريطانيــة ؟ ولــكن حجة الانجليز فى ذلك بســيطة : ــ ترتفع الاثمان حاليا فى الولايات المتحدة ولذلك فواردات بريطانيا منها تكلفها اكثر من ذى قبل ، فى حين ان اسعار الصادرات البريطانية لم ترتفع بنفس النسبة ، وهذا وحده يفسر اتســاع العجز فى الميزانين التجارى والحسابى . ولكن هناك تناقضا فى هذه الحجــة اذ ان ارتفاع الاثمــان فى الولايات المتحــدة يؤدى فى نفس الوقت الى زيادة حصيلة الصادرات البريطانية اليها !

ولكن هــذه ليست أول مرة يلقى الاقتصــاديون الانجليز اللوم على الولايات المتحــدة . فعنــدما ظهرت بوادر الكساد الاقتصادى فى الافق فى سنة ١٩٤٩ ، وهبط مستوى الاسعار فى الولايات المتحــدة هبوطا شديدا ، خشى من تفــاقم العجز فى الميــزان الحســابى البريطــانى ، وارتفعت الاصوات فى بريطانيا تعلن ان الكساد فى امريكا هو سبب اضطراب الحــالة فى بريطانيا ، لان حصيلة الصــادرات البريطانية اليها اصبحت اقل من ذى قبل . وتناسى الانجليز ان انخفــاض الاثمان فى امريكا يعنى أيضا انخفاض تكاليف الاستيراد منها !

وهكذا يحاول رجــال الاقتصاد فى بريطــانيا التخلص من مســئولية ما يحدث للاقتصاد البريطانى ، ناسين ، او متناسين ، ان اضطراب الاحوال الاقتصادية انما يرجع اولا وقبل كل شئ الى جمود الاقتصــاد البريطانى وبطء تطوره ، مما يجعله لا يجــارى التقدم السريع فى اقتصــاديات البلاد الاخرى وخصوصا الولايات المتحــدة الامريكية .

انتاج البترول فى العالم

تظهر الاحصاءات الرسمية أن آبار البترول فى العالم قد زاد انتاجهــا فى العام الماضى حتى بلغ المعدل اليومى ١٥٫٤ مليون برميل وتتزعم الولايات المتحدة البلاد المنتجة للبترول وترتيبها بحسب الاهمية كالآتى :

الانتاج اليومى

بآلاف البراميل

الولايات المتحدة	٥٫٤٠٤
فنزويلا	١٫٤٨٦
الروسيا	٧٢١
ايران	٦٥٨
المملكة العربية السعودية	٥٤٩
الكويت	٣٤٣
المكسيك	١٩٧
العراق	١٣٠

أسعار الخصم لدى البنـوك المركزية الرئيسية

البنك المركزى	١٩٢٩	١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٥٠	١٩٥١
الولايات المتحدة	٤ ١/٢	١	١ ١/٢	١ ٣/٤	١ ٣/٤
بريطانيا	٥	٢	٢	٢	٢
فرنسا	٣ ١/٢	٢ ١/٢	٣	٢ ١/٢	٢ ١/٢
سويسرا	٣ ١/٢	١ ١/٢	١ ١/٢	١ ١/٢	١ ١/٢
النرويج	٥	٣ ١/٢	٢ ١/٢	٢ ١/٢	٢ ١/٢
الدانمرك	٥	٤	٣ ١/٢	٥	٥
المانيا	٧	٤	٥	٦	٦
اليونان	٩	٦	١٢	١٢	١٢

ملحوظة : أعلن البنك الاهلى المصرى بعــد ابرام قانون البنك المركــزى الاسعار التى يقوم على أساسهــا بعمليات الخصم كالآتى : ٢٪ للأذون على الخزانة ٣ ٪ للكمبيالات المصرفية و٥٪ للكمبيالات المقبول خصمها

التسعيرة الرسمية ومستوى الاستهلاك فى روسيا

للخبير الزراعى الدكتور « ٠و كلات » التابع للهيئة الغذائية والزراعية للامم المتحدة

أفسد الغزو الالمانى – فى الحرب الماضيـة – على الاتحاد السـوفييتى نصف الاراضى الصـالحة للزراعة ، ونصف ثروته الحيـوانية ، وثلث طاقته الصناعية ، فلا عجب اذا كان انتاج المحصـولات الغذائيـة هنـاك متأخـرا عن مسـتواه فى أوربا ٠ ٠ لاسيما وان كل ارتفاع فيه يتضاءل اذا ما قيست مسـاحة الاراضى المزروعة ، الى عدد السكان المطرد الزيادة ٠٠

وتوحى المشروعات القائمة هناك بأن غلة الفدان من الاراضى المزروعة وانتاج الرأس من الماشية – من اللبن واللحم – سيرتفع كثيرا ٠٠ بحيث تزيد محصولات القمح والبطـاطس والبنجر فى هذا العام بنسبة عشرين فى المائة عما كانت عليه قبل الحرب على ان هـذه الزيادة لا تتمشى مع ارتفاع عدد السكان ، مما ألجأ القوم الى تقييد استهـلاك الاغـذية بكل الوسـائل ٠ ومن ثم رفعت الضرائب على السلع ، بحيث زادت عن نصف ثمن الجملة لمعظم سلع الاستهلاك ، فى حين ان الاجور الاسمية – بمقتضى مشروع السنـوات الخمس – لم تزد بالنسبـة ذاتهـا ٠٠ ومن ثم أصبح العامل مضطـرا الى الاقتصـار فى مشترواته على الحاجات الماسة ٠٠

وعندما الغى نظـام التقنين – البطاقات – فى سنة ١٩٤٧ ، أجرى تعديل النظـام النقدى ، وأدخلت التسعيرة الرسميـة على السـلع الغذائية ، فأدى ذلك الى زيادة الطاقة الشرائية للعامل بعض الشىء ، والى تشجيعه على الاقبال على بعض السـلع الغذائية ، لاسيما الخبز والدقيق والبطاطس ، اذ انخفضت اسعارها ولكن البعض الآخر من هذه السلع كالبيض والالبان – ارتفعت أسعاره عما كانت عليه تحت نظام البطاقات ومع ان الاسعار فى السوق السوداء انخفضت كثيرا ، الا انها ظلت فوق مستوى التسعيرة الرسمية ٠

وازدادانخفاض الاسعار فى صيف سنة ١٩٤٨ واوائل سـنة ١٩٤٩ ، نتيجة ألغاء الجزيات الصنـاعية وتخفيض الضرائب ٠٠ ثم انخفضت أسعار سلع الاستهلاك من جديد فى ربيع سنة ١٩٥٠ وسـنة ١٩٥١ ، وخـاصة أسعـار اللحـوم والسمك واللبن ٠٠ ولكن سعر السكر ظل على حاله ٠٠ وكان الانخفـاض فى هذه الحـالات لمصلحة سـكان المدن على حساب سكان الريف ٠٠

ومع ان انخفاض الاسعـار كن جديرا بأن يرفع نسبة الاستهلاك – وخاصة فى الاغذية الاساسية – الا ان هذه النسبة لم تبلغ – رغم هذا – مستـــوى الاستهـلاك الاوربى او الامريكى ، ولن تبلغـه طالمـا ظلت القوة الشرائية للعامل السـوفييتى على مستواها المنخفض الحـالى ٠ ٠

حماية صناعة خيط الخياطة

تدرس لجنة الرسـوم الجمركية فى اجتماعهـــا القادم الطلب الذى تقدمت به احـدى الشركات المصرية والخاص بزيادة الرسوم الجمركيـة على خيط الخيـاطة المستورد من الخارج ٠ وقد جـاء فى مذكرة هذه الشركة ، ان الحـــكومة سبق ان قررت زيادة الرسوم على الوارد من الغزل لحماية صناعة الغزل المحلية ، غير انهـا لم تزيدها على هذا النوع من الخيوط ، مما أدى الى استمرار ورود هذه الخيوط من الخارج نظرا لعدم كفاية الحماية الجمركية عليـه وقالت ان معظم الخيوط التى تقـل عن نمـــرة ٥٠ تضع من الاقطان الاجنبية ولذلك تلاقى الصناعـــة المحلية منافسة غيرعادلة ، خصوصا من البـــلاد التى تقع وراء الستار الحديدى فى أوربا الشرقية التى لها أحوال اقتصادية خاصـة ٠ وطلبت الشركة تعديل التعريفة الجمركيـة على البند ٤٩٥ بحيث تكون ٥٠ ٪

فلقد كان العـامل الروسى – عندما أجرى تعديل نظام العملة – يشتغل من الساعات قدرما يشتغلـه العامل الامريكى أربع مرات ، ليحصل على ما يحصل عليه من خبز ٠٠ وثمانى مرات ليحصل على مايحصل عليه من دقيق وسكر ولبن ٠ ٠ وثلاث عشرة مرة فى حالة الزبد والشاى ٠ ومن هذا نرى أيضا ان غذاء العامل الروسى يعتمد على النشويات أكثر منـه على المنتجات الحيوانية ٠

وهكذا نرى ان «الروبل» – وحدة العمـلة السوفييتيـة – حـل محـل البطاقات فى الحد من الطاقة الشرائية للفـرد ٠٠ ومع أن مجـلس الوزراء يستأثر بتحديد أسعار السلع الهامة – لمراعاة السياسة المركزية للانتاج والتوزيع – الا أنه يكل الى السلطات المحلية – فى بعض الاحوال – تحديد معـدلات الربح التجارى ٠ ومن ثم كانت فى الاتحاد السوفييتى – فى أعقاب الحرب – ثلاث مناطق تسعيرية لكثير من السلع الغذائية ٠٠ وكانت فوارق الاسعار تعوض من الجزيات التى تتمثل فى عائد ضريبة الشراء فهذه الضريبة والجزيات ، والتعويض عناصر ثلاثة لا تنفصل ، فى النظام الذى تسيطر به الحكومة على الانتاج ، والتصريف ، والاستهلاك ٠٠

ويباع حوالى أربعة أخماس المنتجات الغذائية فى متاجر الحكومة والمتاجر التعاونية ، فى حين يتداول ما بقى فى الاسواق « الحرة » ٠ وعلى الرغم من تدخل الحكـومة عدة مرات فى هذه الاسواق ، الا أن السلع لاتزال تتداول فيها بأسعار تزيد كثيرا عن التسعيرة الرسمية ٠

ازاء هذه العوامل كلها ، تجد ان الطاقة الشرائية للفـرد – وبالتـالى – مستوى الاستهلاك – مقيد فى الاتحاد السوفييتى ٠٠ ومن ثم فان الزيادة فى انتاج السـلع الغذائيـة تصدر للخارج ٠٠ ولكن تصدير هذه السلع يخضع عادة للاعتبارات السيـاسية أكثر منه للاعتبارات الاقتصادية ٠٠



المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية

المصروف الايرادى هو الذى ينفق أو تتحمله المنشأة فى تسيير اعمالها العادية لتحقيق الربح مثل المهايا والاجور والمرتبات والايجار والنور وخلافه أما المصروف الرأسمالى فهو الذى ينفق لشراء اصل ثابت جديد او لزيادة القوة الانتاجية لاصل ثابت موجود كذلك النفقات التى تتحملها المنشأة عند تكوينها مثل مصاريف التأسيس •

ومحور التفرقة بين المصروف الايرادى والرأسمالى ليس هو نوع المصروف بل الغرض الذى انفق من اجله فمثلا مصاريف النقل اذا كانت خاصة ببضائع فانها تعتبر مصاريف ايرادية اما اذا كانت خاصة بنقل اصل ثابت فانها فى هذه الحالة تعتبر مصاريف رأسمالية ، وكذلك الاجور والمرتبات التى تتحملها المنشأة فى سبيل القيام بالانتاج تعتبر مصروفات ايرادية اما اذا استخدمت فى تشييد مبان جديدة فهى مصروف رأسمالى يكون جزءا من قيمة المبانى الجديدة ، ولذلك فانه من الضرورى معرفة الغرض من المصروف قبل الحكم عليه بانه ايرادى او رأسمالى •

والمصروف الايرادى يحمل به حساب الارباح والخسائر للمدة التى انفق او استحق فيها ولا تعتبر نتيجة اعمال المنشأة سواء كانت ربح او خسارة انها حقيقية وتمثل حقيقة اعمال المنشأة الا بعد تحمل المدة المالية بكل ماخصها من المصاريف الايرادية ، كما أن الارباح التى توزع على المساهمين فى الشركات المساهمة دون اخذ جميع المصاريف الايرادية فى الحسبان تعتبر موزعة من رأس المال بمقدار مالم يحتسب من المصاريف الايرادية الخاصة بالمدة المالية • الا انه يمكن ترحيل جزء من المصاريف الايرادية الى المدة التجارية التالية فى حالة ما اذا كان المبلغ المنصرف كبيرا ولا يحتمل حساب الارباح والخسائر عبء هذا المصروف مثال ذلك مبالغ التصليحات الكبيرة ، كما انه يمكن ترحيل بعض المصروفات الايرادية الى مدد مقبله فى حالة ما اذا كان هذا المصروف يخص اكثر من مدة اى ان الفائدة التى تعود على المنشأة من تلك المصاريف الايرادية يجب توزيعها على عدة سنوات •

اما المصروف الرأسمالى فانه يبقى ضمن اصول المنشأة ولا يستهلك الا بناء على القواعد المقررة للاستهلاك ، اما اذا كان المصروف الرأسمالى خاصا بشهرة محل حقيقية فان هذا الاصل لايستهلك بل تظهر القيمة فى الميزانية من سنة لاخرى دون استهلاك • والمصاريف الرأسمالية الخاصة بتأسيس المنشأة مثل مصاريف استصدار المرسوم الملكى بتكوين شركة مساهمة ونفقات اصدار وطبع الاسهم واتعاب المحامين ومكافأة الخبراء وغيرهم من الفنيين الذين استشيروا فى تأسيس الشركة فان قيمة تلك المصروفات تستهلك خلال مدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات

اما فيما يختص بخلو الرجل وهو المبلغ الذى يدفع فى سبيل الحصول على مكان بايجار مناسب فانه قد تضاربت الآراء بشأن هذا المصروف فالبعض يرى انه مصروف رأسمالى يؤخذ الى الميزانية كأصل من الاصول يستهلك خلال عدة سنوات •

واولئك الذين يعتبرونه مصروفا ايراديا يستندوا فى ذلك الى انه متعلق بمصروف ايرادى اخر الا وهو الايجار وحيث ان الايجار مصروفا ايراديا لذلك فان خلو الرجل وهو تابع له يعتبر بالتالى مصروفا ايراديا •

وفى الحياة العلمية من الصعب التفرقة بين بعض المصاريف الايرادية والرأسمالية وانه قد يكون من السهل على المنشأة ان تعتبر بعض المصروفات الرأسمالية الضئيلة القيمة مصروفات ايرادية لان معالجتها بغير هذه الطريقة يستلزم جهدا ومصلحة الضرائب لاتعارض فى هذه الاتجاهات العلمية اذا لم يكون مقصودا بها التهرب من الضرائب المستحقة ، والواقع فعلا ان المصروف الايرادى لايختلف عن المصروف الرأسمالى القابل للاستهلاك الا من ناحية المدة التى يجب تحميله خلالها الى حساب الارباح والخسائر فالاول يحمل للمدة التى نشأ فيها اما الثانى فيستهلك بتحميله لعدة مدد طبقا لعمر الاصل •

متولى عطا الله

الميزانية المصرية

دور التحضير

من المبادىء المقررة أن مشروع ميزانية الدولة ، يوضح البرنامج المالى الذى تقترح الحكومة تنفيذه خلال مدة معينة قادمة وهذا البرنامج تنطق به أرقام وبيانات ٠

ان تلك الوثيقة التى اصطلح على تسميتها « الميزانية » تلعب دورا سياسيا هاما فى تاريخ الحكومات ولها أدوار معينة تمر بها فنجد دور التحضير ودور التصويت ودور التنفيذ.

أما **دور التحضير** فجزء كبير منه بيروقراطى حيث يتم اعداد المشروع فى الوزارات المختلفة الا أن هذا الدور ينطوى على ناحية سياسية هامة تقاس بها الكياسة المالية للحزب المتولى الحكم وهى أهمية توازن الميزانية ٠

أما **دور التصويت** فهو الدور الذى تلعب فيه السياسة الحزبية دورها ففيه قد تنزع الثقة من الحكومة وبذلك يسقطها البرلمان

ودور التنفيذ هو دور بيروقراطى أيضا حيث تنفذ السلطة التنفيذية ما قررته السلطة التشريعية ٠

وفى الدول الحديثة يضاف الى تلك الادوار الثلاث دور رابع هو **دور المراقبة** وهذا الدور شديد الاتصال بدور التصويت من ناحية التصاقه بالسلطة التشريعية فديوان المحاسبة اتصاله بالبرلمان حتى تتبين السلطة التشريعية أن السلطة التنفيذية لم تتجاوز الحدود التى رسمتها لها ٠

ونقتصر فى هذا البحث على الدورين السياسيين فى الميزانية المصرية **دور التحضير** من الناحية السياسية **ودور التصويت** ٠

قد عنى الباب الرابع من الدستور المصرى الصادر بالامر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بكل ما يتصل بمالية الدولة المصرية ويحتوى هذا الباب على اثنتى عشرة مادة كل منها يصح أن يفرد لشرحه والتعليق عليه بحث خاص ٠

فالمادة ١٣٨ من هذا الدستور تقول « الميزانية الشاملة لايرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها الى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الاقل لفحصها واعتمادها والسنة المالية يعينها القانون »

ولما كان القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٠ والصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٠ قد جعل السنة المالية تبدأ فى أول يوليو من كل عام فان آخر موعد دستورى تقدم فيه الحكومة مشروع الميزانية الى البرلمان هو آخر مارس مبتدئا بمجلس النواب كما تنص على ذلك المادة ١٣٩ من الدستور وبذلك تدخل الميزانية فى دورها الثانى وهو دور التصويت بعد أن مرت من دور التحضير فى الوزارات المختلفة ووزارة المالية ٠

وقبل التكلم على هذين الدورين من الناحية السياسية ومقارنة ذلك بالمتبع فى الدول الاخرى يحسن بنا أن نقف هنيهة وننظر الى تلك الوثيقة التى اصطلح على تسميتها «الميزانية» وأهمية توازنها ، وماذا عساه أن يحصل لو لم يتم هذا التوازن أو يتحقق التكافؤ بين الايرادات العادية والمصروفات العادية وماذا تكون العاقبة على الدولة التى لم تتزن ميزانيتها مسترشدين فى بحثنا بما حصل فى الدول الاخرى فى أزمان مختلفة ٠

لا نود عجزا فى الميزانية ولا نروم فائضا فيها : فالعجز والفائض سيان فى الضرر ٠

ان ما يعنى به وزير المالية المدقق فى كل بند من بنود الميزانية هو التوازن ، ويقصد به أن تكون الايرادات العادية مطابقة للمصروفات اذ يقاس حذق وزير المالية ومهارته بنسبة مقدرته على موازنة ميزانية الدولة ٠

ورب معترض يقول ان الفائض خير ان يتكون منه الاحتياطى العام كما هو الحال فى الدولة المصرية ٠

ولكن يرد على ذلك بان الاحتياطى العام نادر الوجود فى ميزانيات الدول ويغلب على ظننا أن لا وجود له الا فى الميزانية المصرية ٠ فاذا كانت لمصر ظروف خاصة دعتها للاحتفاظ باحتياطى عام لا ينصح بها المشرع المالى اطلاقا فمجرد وجود الاحتياطى فى الميزانية يسترعى انتباه الشعب ويزيد من تشدده فى محاسبة الحكومة على كل تصرف فيه. وهنا يشتد النقاش ويكثر الجدل : فمن محبذ للسياسة التى تتبعها الحكومة بصدد التصرف فى كل الاحتياطى أو بعضه الى ناقد لتلك السياسة يعتقد أن فى اتباعها وفى صرف الاحتياطى على أساسها مصلحة أى مصلحة للبلد ٠ ازاء ذلك يجد وزير المالية ، أو بالاحرى تجد الحكومة نفسها بين تيارين جارفين سيندفعان فى جهتين مختلفتين ، ولا يخفى ما تستهدف له الحكومة اذا اشتد جانب النقاد والمعارضين وكانوا مستندين الى أسباب فقهية وأسانيد علمية اذ تقضى أصول النظم الدستورية أن تسقط الوزارة اذا ما انتقدت أية سياسة عامة كالسياسة المالية التى نحن بصددها واقترع على الثقة بها وكانت الكفة الراجحة فى صف المعارضين

وقد نصت المادة ٦٥ من الدستور المصرى على ذلك ، لذلك يرى المشرعون الماليون العدول عن سياسة تكوين احتياطى عام فى الميزانيات وينصحون فى حالة وجود فائض فى الميزانية باستخدام هذا الفائض فى استهلاك جزء من الدين العام — وقلما تخلو دولة من الدين العام الذى غالبا ما تكون فوائده أعلى من الفائدة التى قد تكسبها الحكومة من الاحتفاظ به اذ معدل فائدة الدين أكبر من معدل فائدة استغلال الاحتياطى ٠

هذا ما يقرره المشرعون الماليون ولكن الاحتياطى العام فى الميزانية المصرية يرجع سببه الى عاملين هامين عامل سياسى وآخر مالى أما العامل السياسى فيلخص فى أن ظهور الاحتياطى العام كان نتيجة لقانون التصفية الذى حصل فى سنة ١٨٨١

ولاتفاقية لندن فى سنة ١٨٨٥حيث وضع نموذج للميزانية المصرية واشترط على الحكومة وقتئذ ألا تتعدى اعتماد المصروفات الواردة فى تلك الميزانية النموذجية وحتى لو حصل فائض فى الميزانية فان نصفه يذهب الى احتياطى صـندوق الدين والنصـف الآخر للحكومة وهـذا النصف الاخير تملك الحكومة استخدامه فى أى غرض تشاء كما أن صندوق الدين كان له مطلق الحرية فى اعطاء الحكومة أى مبلغ من احتياطيه ٠

وقد استخدمت الحكومة كثيرا من فائض ميزانياتها المتكون بعـد سنة ١٨٨٥ فى مشاريع هامة كثيرة وأيضا قد احتفظت بجزء لتكوين احتيـاطى عام تدخره للسـنين العجـاف وذلك راجع الى ما كان عليه نظام الضرائب - وهذا هو العامل المالى - من الجمود وعدم المرونة ٠

فالضرائب الجمركية كانت محددة بالمعـاهدات العثمانيـة التجـارية أو بغيرها من الاتفاقات وضريبة الاطيان غير مرنة بمعنى سهولة تغييرها وقت الحاجة الى ايرادات أوفر ، كمـا أن الضريبة القيمية الجمركية لا حصيلة لها وقت الشـدة كما يقـرر ذلك الاقتصـاديون كما أن الضرائب على ايرادات الثروة النقولة لم يكن لهـا أثر البتة ٠

من هذا يظهر أن شبح العجز كان مخيما دائمـا على الميزانيـة المصرية بسبب اعتمـادها الكلى على الضرائب الجمركيـة وغيرها من أبواب الايراد الذى يتبع الحركة التجارية لهذا نشأت فكرة الاحتفاظ بأى فائض من السنين السمان الى السنين العجاف لمواجهة أى عجز يحصل فى الميزانية - وهذا يبين لنا أن الاحتياطى العام بالميزانية المصرية منشأه الحقيقى الادخار لوقت الحاجة ٠

وبعد أن استقرت المالية المصرية وأصبح الاحتياج الى الاحتيـاطى غير ملح كما سبق وخصوصا بعد مشروعات الرى الكبرى فى عام ١٩٠٤ والاتفاق الانجليزى الفرنسى فى هـذه السنة الذى أعطى الحـكومة المصرية الحـرية المطلقة فى تصـوير ميزانيتها وأعاد اليها الاحتياطى الخاص المتجمع بصندوق الدين ، عندئذ نظرت الحكومة الى هذا الاحتيـاطى كمورد حاضر لتمـويل مشروعات الرى الكبرى

وفى أثنـاء الحرب الـكبرى الاولى تكون احتياطى خاص لغرض الاعمال التى لم يمكن تنفيذها بسبب الحرب فاستنفدت مصلحة السكك الحديدية جزءا كبيرا منه لاصلاح وشراء مهماتها وكذا المركز الاقتصادى وقتئذ جعل المجالس البـلدية المختلفة تلحف فى طلب المعونة من الحكومة المركزية

وفى سـنة ١٩٢٠-١٩٢١ كان الاحتياطى قد استنفد تقريبا بأكمله وبعد هذا التاريخ أخذ الاحتياطى فى الزيادة ثانية ٠

نتدلى من ذلك الى أن وجود احتياطى عام بالميزانيـة المصرية يرجـع الى ملابسـات خاصـة واذا صح ووجد احتياطى عام فى ميزانية دولة أخرى فلا شك أنه راجع الى ملابسات تتصل بظروف تلك الدولة أيضا ٠

كانت هذه أسباب اتباع الحكومة لسياسة تكوين احتياطى عام تلجأ اليه وقت الشدة وعندما لا تكفى الايرادات الدورية لمقـابلة المصروفات لا سيما وأن سنة العـالم التقدم مما زاد فى المرافق العامة التى تتولاها الحكومات فما من مرفق كان فى يد الافراد الا وأصبح اليوم فى يد الحكومة ٠

ولكن بعد أن تم ابرام معـاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى تبدل الحال غير الحال ٠ وقد تم كذلك الغاء الامتيـازات الاجنبية فأصبحت يد وزير المالية حرة التصرف فى حدود المصلحة العامة فصدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات الثروة المنقولة وما تبعه من قوانين معدلة أو متممة له وكذلك صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبـة خاصـة على الارباح الاستثنائية التى كانت نتيجة للحرب الاخيرة كما صدر قانون بفرض الضريبة العامة على الايراد وكذا قانون رسم الايلولة على التركات وأيضـا قانون رسم الدمغـة أى أن يد وزير المالية قد أطلقت من أغلالها ولكن لما كانت قوانين الضرائب جديدة والايدى العاملة لتنفيذها قليلة فان الحكومة لم تجن ثمرة الحصيلة المرجوة منها فى وقت اشتدت فيه الاعباء على الميزانية بفعل الظروف الحاليـة فكثر الالتجـاء الى الاحتيـاطى وظهرت فائدته فى تلك السنين العجاف غير أننا ننصح باتباع قواعد التشريع المالى الصحيح بعـدم تكوين الاحتياطى العام وصرف الفائض

ان وجد فى استهلاك الدين العام حتى تتحرر مصر من دينهـا كما تحررت من أغلالها السياسية ٠

قلنا أن العجز والفائض سيان فى الضرر ومعـلوم أن الحكومات لهـا شخصيات معنوية وأن الثقة بها تقاس بمقدار توازن ميزانيات تلك الحكومات وأن أول استفهام يجول بخاطر الممولين لتلك الحكومات سـواء أكانوا أفرادا أم حكومات هو توازن ميزانية الدولة من عدمه وحسـابات الدولة بصفة خاصة هل هى ذات رصيد مدين أو دائن ؟ وليست العبرة مجرد موازنة مهما اختلف مورد الايراد اذ لاتوجد حسابات بمعنى الكلمة غير متوازنة فلا بد لكل مصروف من ايراد يقـابله بغض النظر عن مادية وطبيعة هذا المورد للايراد ، فالعبرة اذن فى توازن الميزانية ليست التوازن اطلاقا وانما التوازن المقرون بشروط أهمها عدم الالتجاء الى موارد الايراد غير العادية كالاحتياطى العام ان وجد كما هو الحـال فى مصر مثـلا ، أو الالتجاء الى عقد قرض أيا كان نوعه وتكييفه اذ الالتجاء الى موارد الايراد غير العادية يبرز الميزانية متوازنة فى ظاهرها مع أنها فى الواقع بعيدة عن التوازن بالمعنى الفنى الصحيح الذى يفهمه التشريع المالى ويفهمه كل من له المام به وبأصوله التى تقول بأن موازنة الميزانية هى عبارة عن تكافؤ ايرادات الدولة العادية ومصروفاتهـا العادية ٠ فلو كان توازن الميزانيـة على هـذا الاسـاس نظر الممولين الى ميزانية الدولة نظرة احترام وتقدير تكسبهم قوة فى المخاطرة لاستغـلال أموالهم وفتح أبواب الرزق لغيرهم ٠

فكأن الممـولين اذن يسـألون عن طبيعة ايراد الدولة وعما اذا كان عن طريق الضرائب وأبواب الايراد العادية الاخرى أم عن طريق أبواب الايراد غير العـادية كالقرض ٠ فاذا كانت الاولى زاد تقـديرهم للميزانية واذا كانت الثانية انعكست الحال لان حملة السندات فى حالة القـرض يملكون بحيازتهـا وثائق يمكنهم تقديمهـا للبنوك وسحب مبـالغ عليهـا الامر الذى يدعو بطبيعته الى اصدار نقود جديدة يكون ضمانها سندات القرض وباضـافة هذه النقود الى النقـود الموجودة أصلا فى التـداول من غير أن تكون هناك حاجة الى الزيادة فى النقد فى تمويل المعاملات التجارية

←

تزداد القوة الشرائية فيكثر الطلب على السلع الموجودة فى السوق التى لم يعترها زيادة تبعية فترتفع الاسعار فيختل التوازن الاقتصادى فى الدولة وهذا ما يسميه الاقتصاديون التضخم وهكذا يؤدى علاج عجز الميزانية بابرام القرض الى التضخم

وقد يكون هذا هو السبب المباشر لما حصل فى ألمانيا وغيرها عقب الحرب العالمية الاولى فكانت ألمانيا فى حاجة للايراد الذى يمكنها من وفاء ماعليها من التزامات حتى تتوازن ميزانيتها وفى الوقت نفسه كانت يد الحكومة مغلولة أو كانت الحكومة غير راغبة فى زيادة دخلها عن طريق الضرائب المشروع • فطلبت الحكومة الالمانية من بنك الريخ قرضا مقابل السندات ، ولم يكن بخزائن البنك القدر الكافى لتمويل هذا القرض ولكنه لم يعدم آلة الطباعة التى يطبع بها ورق النقد الالمانى وكمية غير محدودة المقدار من الورق والمداد • فطبع البنك بنكنوتا بقيمة القرض المطلوب منه وسلمه للحكومة مقابل السندات التي أصدرتها فكمية النقد الجديدة مضافة الى تلك التى كانت موجودة فى التداول من غير أن تكون هناك زيادة فى كمية البضائع متناسبة مع الزيادة فى النقد قلبت التوازن الاقتصادى فارتفعت الاسعار وعادت الميزانية الى حالتها الاولى وهى عدم التوازن الذى عالجته الحكومة بالقرض فأصبحت كل التقديرات الاولى التى بنيت على مستوى الاسعار الاولى قبل زيادة النقد الموجود فى التداول بقيمة القرض غير صحيحة لارتفاع مستوى الاسعار وبذلك وجدت الحكومة نفسها أمام عجز جديد فى الميزانيات فلجأت الى عقد قرض ثان وهكذا حتى انتهى الامر الى تدهور قيمة المارك الالمانى فأصبح لاقيمة له

نخرج من هذا المثل الملموس بان معالجة العجز فى الميزانية بابرام القروض وهى من الايرادات غير العادية ، يجر وراءه التضخم فى النقد وهذا التضخم يؤدى الى ارتفاع الاسعار وارتفاع الاسعار يقلب التوازن رأسا على عقب مرة اخرى •

غير انه من الانصاف ان لانجعل كلامنا اطلاقا ازاء سياسة توازن الميزانية بالقروض ففى بعض الاحوال يكون القرض مرغوبا فيه ولا يعترض المشروع المالى عليه، وذلك اذا ماكانت الحياة التجارية فى البلد منتعشة وسائرة فى طريق ممهد وبشرط ان لايؤثر القرض على السياسة المالية الا أن المشروع المالى يرجع ويفضل سياسة التوازن فى الميزانية عن الطريق المشروع بواسطة فرض ضرائب جديدة اذ ان وزير المالية فى هذه الحالة يتوقع مقدما حالة انتعاش تقابل اى عجز محتمل •

فترى ان الاهمية فى توازن الميزانية هو ذلك التوازن المبنى على الايرادات المشروعة عن طريق الضرائب ، ولكن فى الوقت نفسه ليست الضرائب طوع اراد وزير المالية يفرضها بغير حساب وانما للضرائب حد ينتج تجاوزه اضرار أشد فى خطورتها عن الاضرار التى تنتج عن موازنة الميزانية عن طريق القرض فالضرائب الثقيلة التى لا يتحملها الشعب معناها غالبا ان السلع رخيصة لا يستطيع دافع الضرائب ان يحصل على المال الذى يسد به ما تفرض الحكومة جبايته من الضرائب • فرخص السلع أى انخفاض الاسعار معناه ارتفاع قيمة النقود وهذا ما حصل فى فرنسا عام ١٩٢٧ اذ كان مستوى الاسعار منخفضا بالنسبة الى طلبات الحكومة الفرنسية للنقد مما اضطرها الى تخفيض الفرنك الى خمس قيمته •

قلنا ان العجز والفائض سيان فى الضرر ورأينا اضرار العجز فى الميزانية وسنرى ان الفائض فى الميزانية لايقل ضررا عن العجز فانه يؤدى الى الانكماش اذ الفائض معناه ان الحكومة حصلت من دافعى الضرائب اكثر مما تطلبه المرافق العامة للدولة ، ومعنى ذلك ان التجارة قد فقدت جزءا من رأس مالها العامل وان حركة النشاط التجارية قد شلت بمقدار ما حصلت الحكومة زيادة عما تطلبه مصروفات الدولة •

وقد كان مركز الميزانية المصرية مشابها لذلك تقريبا فقد كانت الحكومة تحصل اكثر مما تطلبه نفقاتها العامة والفائض يتجمع عاما بعد عام مكونا الاحتياطى العام ، وهذا الاحتياطى مودع بالبنك الاهلى المصرى • ولما كان النقد المتداول فى مصر هو البنكنوت الذى يصدره البنك الاهلى المصرى فكل ما تحصله الحكومة من الضرائب هو بورق البنكنوت فكلما وجد البنك الاهلى خزائنه قد تجمع فيها جزء من البنكنوت يزيد عما يحتاج اليه فى معاملاته المالية اليومية سحب هذه الزيادة فى كمية البنكنوت من التداول ومعنى هذا السحب أن البنك يستغل المبلغ الذى سحبه من التداول خارج المملكة ايضا او فى أوجه استغلال اجنبية • ولا يتغير الحال لو ان الحكومة استغلت هذا الفائض فى ودائع داخل البلد ، لان حملة هذه الودائع ، ان لم يكن عاجلا فآجلا ، سيصبحون اصحاب اموال يستغلونها فى الخارج فالنتيجة النهائية ان استغلال الفائض سواء كان بمعرفة البنك الاهلى ام بمعرفة الحكومة ام الشعب سيحصل فى الخارج والنتيجة الحتمية لذلك هى انخفاض مستوى المعيشة لمدة محدودة على الاصل وذلك حتى يعود الى جملة الودائع الاجنبية المقيمين داخل البلد دخل ودائعهم • ومن ذلك يظهر جليا ان الانكماش وليد الفائض من الايرادات فى الميزانية •

الا ان الوضع يختلف الآن بعد ان اصبح البنك الاهلى المصرى المركزى للدولة وعليه واجب الاشراف على كل ما يتصل بالنقد والائتمان فى البلد

هذه هى الناحية السياسية الهامة فى اول دور — من الادوار التى يمر بها مشروع الميزانية •

محمود عزيز بحيرى
مدير ادارة الشركات المساهمة
مصلحة الضرائب

فى العدد القادم :
دور التصويت فى البرلمان

القطن

خلال النصف الاول من أغسطس ١٩٥١

	قفل ٢٧/٧/٩٥١	قفل ١٠/٨/٩٥١
سبتمبر	١٧٥ر٦٦	١٧٥ر٦٥ ريال
نوفمبر	١٢٩ر٥٠	١١٩ر٤٥
يناير	١٣٦ر٠٠	١٢٥ر٥٠
أغسطس	١٢٥ر٠٠	١٢٥ر٠٠
أكتوبر	١٠٥ر٥٠	١٠٣ر٤٠

اتسمت السوق القطنية خلال هذه الفترة بتغييرات جديدة كثيرا ما طالب به المشتغلون بالسوق القطنية وكانت موضع اهتمام من الحكومة .

فقد أذاع حضرة صاحب العزة مندوب الحكومة بحلقة بورصة العقود يوم ٢ أغسطس الحالى قرارا وزاريا يقضى بالغاء الحد الادنى بالنسبة للاقطان الطويلة التيلة بواقع ١ ٪ صعودا أو هبوطا بالتدريج فى كل يوم . وفيما يلى نص هذا القرار

١ : يبطل العمل بما جاء بالمادة الاولى بالقرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢١ مارس ١٩٥١ خاصا بوضع أحد أدنى لأسعار عقود المحصول الجديد ٥٢/٥١ بالنسبة لعقد طويل التيلة «نوفمبر ويناير» وبقاء الحد الادنى لأسعار عقود المحصول الحالى ٥١/٥٠ وكذلك الحد الادنى لأسعار عقود القطن متوسط التيلة من المحصول الجديد ٥٢/٥١ كما هى

٢ : تحدد تقلبات الأسعار المتعامل عليها لأى استحقاق خاصا بعقود طويل التيلة من المحصول الجديد ٥٢/٥١ فى أى يوم من أيام العمل بالبورصة بحيث لايزيد تغير الأسعار يوميا عن ١٪ من أسعار اقفال الجلسة السابقة صعودا أو هبوطا

وفى ٩ الجارى صدر قرار وزارى بالغاء الحد الادنى لعقد القطن المتوسط التيلة استحقاق أكتوبر من المحصول الجديد ٥٢/٥١ وأن تحدد تقلبات الأسعار المتعامل عليها بأى استحقاق خاص بعقود القطن المتوسط التيلة من المحصول الجديد فى أى يوم من أيام العمل فى البورصة بحيث لايزيد تغير الأسعار يوميا عن ٢٪ من أسعار الجلسة السابقة صعودا أو هبوطا

كما صدر قرار آخر بتعديل المادة الثانية من القرار الوزارى رقم ١٠١ لسنة ٩٥١ فأصبحت تحدد تقلبات الأسعار المتعامل عليها لأى استحقاق خاص بعقود القطن الطويل التيلة من المحصول الجديد فى أى يوم من أيام العمل بحيث لايزيد تغير الاسعار يوميا عن ٢٪ من أسعار الجلسة السابقة صعودا أو هبوطا

وتقول بعض الدوائر القطنية أن هذه القرارات قد جاءت متأخرة عن موعدها بما يقرب من شهر وكان من المستطاع لو ان الحكومة أصدرتها فى ذلك الموعد على أن تبيع مصر ما لا يقل عن مليونى قنطار من القطن الاشمونى للخارج .

ومنذ صدور هذه القرارات وأسعار الموسم الجديد متجهة صوب النزول التدريجى فى حدود النسبة المقررة ومع ذلك فلم يظهر أى مشتر ولا ينتظر ان يظهر قبل أن يصل الحد الادنى الى الاسعار المتعامل عليها فعلا فى بورصة مينا البصل لعقود الفرانكو تسليم المحطة التى تبلغ ١٠٥ ريالات لطويل التيلة و٨٠ ريال لمتوسط التيلة .

هذا وقد بلغت الفليرة الأولى لشهر أغسطس ١٦٢ ألف قنطار تم تسليمها للحكومة .

مبيعات مينا البصل

مازال الهدوء يسود سوق البضاعة الحاضرة وينحصر الطلب فى بعض الرتب العالية من الكرنك والمتوسطة ومادونها فى الاشمونى والزاجوره وقد بلغت المبيعات فى خلال هذه المدة ١٦٦٤ بالة مقابل ٩٣٦ بالة فى مثل هذه المدة من الشهر الماضى وبيانها كالآتى :

كرنك	٣٠٠ بالة	مقابل	٣٧ بالة
منوفى	ــــ بالة	مقابل	١٥٣
أشمونى	٧٠٨ بالة	مقابل	٣٢٦
زاجوره	١٤٤ بالة	مقابل	٣٤٢
جيزة٣٠	ــــ بالة	مقابل	٧٥
سكينة	١٢ بالة	مقابل	٣

أخبار خارجية

عجز بمساحة

الاقطان الطويلة التيلة بامريكا

كانت الحكومة الامريكية قد اعتزمت التوسع فى زراعة الاقطان الطويلة التيلة لتحد من أستيراد الاقطان الاجنبية وأهمها القطن المصرى « الكرنك » فأعلنت أسعارها وقدرتها بـ ١٨١ ريال مصرى للقنطار قبل موعد زراعتها وذلك تشجيعا للزراع الامريكيين على زراعة هذه الاصناف . وكان من المقدر ان تبلغ المساحة التى تزرع من الاقطان الطويلة التيلة ١٣٥ ألف فدان ، غير أن التقارير الاخيرة التى تلقتها الجهات المختصة تدل على أن المساحة التى زرعت تقدر بحوالى ٦٠ ألف فدان أى أقل من الموسم السابق بحوالى ٤٤ الف فدان مما سيعزز متانة المركز الاحصائى للاقطان الطويلة التيلة فى مصر .

حسابات دور النشر

ينحصر عمل ناشري الكتب في طبع ونشر الكتب المختلفة ويقوم بعض الناشرين باعادة طبع الكتب التي سبق نشرها بواسطة ناشرين آخرين ، وبعض الناشرين يملك مطبعة خاصة

ويقوم الناشر بالبيع الى مصادر عديدة أهمها المكتبات والوكلاء ومكاتب السياحة والمدارس والكليات والجمعيات وبالاضافة الى ذلك فانه يوجد سوق آخر لبيع الكتب وهو البيع بواسطة البريد

وتكاليف البيع تشمل بالاضافة الى مصاريف موظفي البيع وعمولات البائعين مصاريف الاعلان والكتالوجات والمنشورات الدورية والكتب الهدايا المجانية التي ترسل الى من يهم الناشر توطيد علاقته بهم

وأولى عمليات الناشر تبدأ بقبول المنسوخ بعد قراءته ومراجعته ودراسة الظروف المحيطة بالمؤلف ويلي ذلك عقد الاتفاق مع المؤلف وتحديد الشروط التي يتم على اساسها طبع الكتاب وتوزيعه

وتختلف نظرية الحسابات المتبعة باختلاف الكتب المطبوعة واختلاف مصادر البيع فان بعض الناشرين يوجهون اهتمامهم الى نوع واحد من الكتب مثل الكتب المدرسية التي تباع رأسا الى المجالس البلدية ومجالس المديريات والاقطار الشقيقة والسودان ، والبعض الآخر يقتصر على توزيع الكتب على المكتبات بينما أن البعض يلجأ الى هذين المصدرين معا لتوزيع منتجاته .

وعلى العموم فان ما يهم الناشر من الحسابات التي تمسك بالمنشأة هو أن تظهر له تلك الحسابات وتوضح له البيانات التالية :

١ — الايراد والتكاليف والمصاريف لكل مطبوع بالدقة

٢ — حسابات الايراد والمصاريف لكل قسم أو لكل نوع من المبيعات ويمكن تقسيمها الى الابواب الرئيسية التالية : —

ا — التكاليف الصناعية
ب — مصاريف البيع
جـ — مصاريف النقل
د — مصاريف التحصيل
هـ — مصاريف الادارة

وهكذا فانه يمكن للناشر ان يعدل في نظام الادارة المتبع على أساس تلك البيانات التي توضحها له الحسابات

٣ — البيانات الاحصائية لمراقبة قسم التكاليف وللتوصل الى وضع أساس سليم لتكلفة الكتب حتى يمكن تقويم بضاعة آخر المدة

وهنا تظهر مشكلة لها أهميتها في تقويم بضاعة آخر المدة ، فان الناشر يقوم بشراء حقوق الطبع والنشر من المؤلف ، ومن المعروف أن بعض الكتب يعاد طبعها أكثر من طبعة ، ففي مثل هذه الحالة يجب أن يوجه اهتمام خاص الى المصاريف التي لا يتحملها الناشر عند اعادة طبع الكتاب مثل المبالغ التي دفعها الى المؤلف وثمن الاكلشيهات والزنكوغراف والصور الفوتوغرافية والحملة الاعلانية ، فاذا ما حملت تلك المصاريف الى تكاليف الطبعة الاولى فان ذلك يؤدي الى أن تكلفة الطبعة الثانية وما يليها تكون اقل من الحقيقة ، ولذلك فاننا نرى أن توزع تلك المصاريف على عدد الطبعات التي ينتظر أن يقوم الناشر بطبعها من الكتاب وهذا العدد يتوقف على خبرة الناشر ودرايته بالسوق ودراسته للظروف .

وعلى العموم فان الحسابات المطلوبة في دور النشر تحلل على الاسس التالية :

١ — تحليل الانواع المختلفة من المبيعات وتكلفة تلك المبيعات

٢ — تقسيم المصاريف تقسيما يوضح الانواع المختلفة من المصاريف

تكاليف الانتاج : تتكون تكاليف مما يلي :

١ — المصاريف التي يصرفها الناشر لبعض الكتب الخاصة مثل الصور الفوتوغرافية والاكلشيهات

٢ — مصاريف اعداد الكتاب للطباعة

٣ — مصاريف الطباعة

٤ — ثمن الورق المستعمل

٥ — مصاريف التجليد والتغليف

تكاليف البيع : من الطبيعي ان تختلف تكاليف البيع التي يتحملها الناشر باختلاف نظام وطريقة البيع المتبعة ، وعموما فان تلك المصاريف يمكن تقسيمها الى ما يلي :

١ — المصاريف الادارية الخاصة بمراقبة المبيعات وتصريفها

٢ — التعويضات والمصاريف القضائية

٣ — مصاريف الدعاية والاعلان ويدخل من ضمنها ثمن الكتالوجات والدوريات

٤ — تكاليف النسخ التي توزع مجانا كهدايا

الشحن : ولضمان الرقابة الكافية فانه من الضروري فصل مصاريف الشحن عن المصاريف الاخرى واظهارها في حساب مستقل يحمل بقيمة مصاريف المخزن ومصاريف التصدير ومصاريف اللف كما يحمل أيضا هذا الحساب بمصاريف البريد والنولون وثمن الصناديق والكرتون

وباضافة بعض الاعمدة الخاصة الى هذا الحساب فانه يمكن اتخاذ البيانات التي يوضحها هذا الحساب أساسا لنظام المراقبة الداخلية

المصاريف الادارية : وتشمل الماهيات والايجار والنور والتأمين والاستهلاكات والتليفون والبريد والانتقال والادوات الكتابية والمطبوعات

بضاعة آخر المدة : قيمة بضاعة آخر المدة التي تظهر في حساب التشغيل والمتاجرة وبالتالي في الميزانية يجب أن يراعي فيها أن تكون شاملة للعناصر التالية : قيمة المصاريف التي تتحملها المنشأة في الكتب التي لم ترسل الى المطبعة بعد وقيمة الورق المخزون الذي لم يستعمل بعد وقيمة الكتب تحت الطبع وقيمة الكتب المجلدة والتي لم تعد للبيع

وكقاعدة عامة فان قيمة بضاعة الجرد يجب ان تحمل فقط بالتكاليف الفعلية والا يدخل ضمنها أى نسبة من المصاريف الاضافية أو مصاريف الادارة .

والكتب تحت الطبع تظهر قيمتها بما تكلفه الناشر فعلا من مصاريف دفعها الى المؤلف ومصاريف اعداد الكتاب للطباعة

ومن المشاكل التى توجد بدور النشر والتى لها أهمية كبرى فى نتيجة المتاجرة هو تحديد عدد الكتب التى تقيد فى الجرد . فانه بعد صدور الكتاب خصوصا الكتب الادبية والمجلات ينعدم الطلب على هذا الكتاب وتكون البضاعة الباقية لدى الناشر غير ذات قيمة لانعدام الطلب عليها ، فاذا احتسبت لها قيمة جردية لكانت نتيجة المتاجرة تخالف الواقع فعلا ، ولذلك اتجه المحاسبون الامريكيون الى عدم تقدير قيمة جردية للكتب التى صدرت منذ أربع سنوات ، أى ان عمر الكتاب بدار النشر يحدد بأربع سنوات حيث لا تكون له قيمة جردية بعد ذلك .

حقوق المؤلف : يقوم الناشر عادة بمنح المؤلف مبالغ تحت الحساب مقدما من أصل حقوق الطبع والنشر وهذه المقدمات لا تعتبر من الاصول اذ انه يجب أن تؤخذ الاحتياطيات الكافية لكى يظهر حساب القيمة المستحقة فعلا للمؤلف . فان الاتفاق بين المؤلف والناشر عادة يكون بدفع نسبة مئوية معينة من المبيعات تدفع الى المؤلف فى نهاية فترة محددة ثلاثة شهور أو ستة شهور أو سنويا مثلا ، ولذلك فان الميزانية يجب ألا يظهر فيها الا القيمة المستحقة فعلا للمؤلف على أساس المبيعات الفعلية حتى تاريخ اقفال الميزانية .

وعلى العموم فان الدفاتر التى تستعمل يمكن حصرها فيما يلى :

١ ــ **دفتر الاستاذ العام** لمراقبة دفاتر الاستاذ المساعدة ويحوى بيان الاصول والخصوم ورأس المال والايراد والمصاريف ما لم تكن مقيدة بدفتر مستقل ومن هذا الدفتر تعد الحسابات الختامية والميزانية

٢ ــ **دفتر المدينين** ويحوى تفصيل حسابات المنشأة مع عملائها

٣ ــ **دفتر الجرد** ويحوى تفصيل بيان البضاعة المخزونة من ورق ومواد وكتب

٤ ــ **دفتر جرد الكتب التى لم يتم طبعها** ويحوى تفصيل قيمة المصاريف والتكاليف التى تحتملها المنشأة فى الكتب التى لم يتم طبعها حتى تاريخ اقفال الميزانية

٥ ــ **دفتر حقوق المؤلفين** ويحوى تفصيل حسابات كل مؤلف على حدة بقيد المبالغ المدفوعة له تحت الحساب وقيد القيمة المستحقة له حسب عقد الاتفاق .

تلك هى أهم الملاحظات التى يوجه الاهتمام اليها فى حسابات دور النشر

متولى عطا الله
مأمور ضرائب



« يقصد بوقف المنشأة عن العمل وقوفا جزئيا — فى معنى المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — أن ينقطع الممول لسبب ما عن مباشرة نشاطه فترة من الزمن يستأنف بعدها هذا النشاط . اما التوقف الكلى فيقصد به الانقطاع التام عن مزاولة النشاط الخاضع للضريبة ومظهر هذا الانقطاع تصفية أعمال المنشأة ومن ثم لا يقصد بالوقوف الجزئى وقوف بعض أجزاء المنشأة او نواحى نشاط الممول »

بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٧ أصدرت محكمة المنيا الابتدائية الدائرة المدنية والتجارية المشكلة برئاسة حضرة محمود بك توفيق اسماعيل القاضى وعضوية حضرتى محمد عبد المنعم حمزاوى بك وسعد مصطفى الشربينى بك ، حكمها فى القضية رقم ١٣ تجارى سنة ١٩٤٩ كلى المرفوعة من .... وحضر عنه الاستاذ حليم صادق المحامى . وقد جاء بحيثيات هذا الحكم :

السياره فى سنة ١٩٤٧ كامله رغم مايثبت من توقفها عن العمل فى منتصف هذه السنة ، هذه اللجنة قد فسرت عبارة وقوفا جزئيا الوارده فى هذا النص بأنها تعنى توقف بعض أجزاء نشاط الممول ورتبت على ذلك أنه مادام الممول لم يخطر المصلحه فى الميعاد عن توقف هذه السيارة عن العمل ، فانه يلزم بدفع الضريبه عن سنه كامله .

ان المجله ترحب بالمبادىء التى تقابل حضرات القراء من محاسبين ومحامين والتى يرون أنها تدعم نظام الضرائب المصرى وتساعد على استقراره

حيث أن المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه اذا وقفت المنشأة عن العمل الذى تؤدى الضريبة على ارباحه وقوفا كليا او جزئيا تحصل الضريبة على الارباح لغاية التاريخ الذى وقف فيه العمل — ولأجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على الممول فى بحر ٦٠ يوما من التاريخ الذى وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك الى مصلحة الضرائب ، وان يقدم اليها الدقائق والبيانات اللازمه لتصفية الضريبه والا التزم بدفع الضريبه عن سنه كامله .

وحيث أن لجنة التقدير على مايظهر من أسباب قرارها ومن استنادها الى نص المادة ٥٨ فى وجوب محاسبة الممول الطاعن عن ربحه من استغلال

وحيث أن المحكمة لاتقر هذا التفسير، ذلك لأنها ترى من استقرار هذا النص أن القانون انما يقصد بوقف المنشأه عن العمل وقوفا جزئيا أن ينقطع الممول لسبب ما عن مباشرة نشاطه فترة من الزمن ، يستأنف بعدها هذا النشاط ، أما التوقف الكلى فيقصد به الانقطاع التام عن مزاولة النشاط الخاضع للضريبه ، ومظهر هذا الانقطاع تصفية أعمال المنشأة . فالوقوف الجزئى لايعنى وقوف بعض أجزاء المنشأة أو نواحى نشاط الممول ، وقد رمى المشرع من وراء الزام الممول بالمبادرة باخطار مصلحة الضرائب بتوقفه عن العمل فى الميعاد الذى حدده ، تمكن المصلحه من الاسراع فى ربط الضريبه وتصفيتها فى الوقت المناسب .

اتفاقات التجارة والدفع

نشرنا فى الاعداد الثلاثة السابقة عرضا عاما للاتفاق بين مصر وسويسرا الذى يقضى بفتح حسابين لتسوية المدفوعات الجارية بين البلدين ، الاول يفتح بالفرنك السويسرى لصالح البنك الاهلى المصرى ويعيد فى الجانب الدائن منه أثمان ما تستورده سويسرا من مصر من قطن الكرنك من مخزون الحكومة أو الارز المصرى و ٣٠ ٪ من ثمن القطن الكرنك الذى يشتريه المستوردون السويسريون من السوق الحرة فى مصر ، وفى الجانب المدين من الحساب تقيد المدفوعات المتعلقة بالحكومة المصرية والمدفوعات الخاصة بالافراد . والحساب الثانى يفتح بالجنيه المصرى فى البنك الاهلى المصرى لحساب البنك الاهلى السويسرى وتقيد فيه المدفوعات الخاصة باستيراد مصر لجميع السلع التى من أصل سويسرى كذلك أثمان ما تشتريه سويسرا من السلع المصرية والأرباح الناتجة من التجارة العابرة وما الى ذلك .

ونشرنا كذلك الملاحق الخاصة بهذا الاتفاق والخطابات المتبادلة بين الطرفين ونص البروتوكول التجارى وننشر فى هذا العدد ملحق البروتوكول التجارى ، وبذلك نكون قد نشرنا هذا الاتفاق بأكمله .

الاتفاق المالى والتجارى بين مصر وسويسرا

ملحق بالبروتوكول التجارى

قائمة البضائع الاساسية السويسرية التى تستوردها مصر

١ ــ الآلات والاجهزة والعدد وكذلك ما يلزمها من الاجزاء وقطع التغيير وخاصة : آلات النسيج وتوابعها وما يلزمها من السلع الجلدية وآلات التمشيط وآلات الطحن بما فى ذلك المناخل والطلمبات وآلات الضغط وآلات الضغط المائى (التربينات) والآلات البخارية والمراجل والجرارات والمحركات التى تدور بالغاز أو بالترول أو بالبنزين أو بالهواء الساخن . . الخ . . والآلات اللازمة لصنع المواد الغذائية وآلات التجهيز والحزم والآلات الكهربائية والآلات المحولة والمولدة والمعدلة للتيار الكهربائى الخ . والآلات الزراعية وآلات الطباعة وماكينات الحياكة والقاطرات وأجهزة وآلات التبريد والعدد والاجهزة اللازمة للارصاد الجوية والمساحة والمساحة الطبوغرافية والعدد والاجهزة الخاصة بالطب والجراحة وأجهزة الرسم وأجهزة القياس والميكروسكوبات وعدادات الماء والغاز والكهرباء والآلات الكاتبة والحاسبة والموازين وأجهزة التلغرافات والتليفونات والراديو فيما عدا أجهزة الاستقبال المنزلية والعدد الآلية .

٢ ــ السلع المعدنية وخاصة :

العدد والمبارد والادوات المصنوعة أو نصف المصنوعة من الالومنيوم بما فى ذلك الالواح الرقيقة وأربطة المواسير والصواميل وما يشابهها من المنتجات الاخرى اللازمة للصناعة والابر

٣ ــ المستحضرات الطبية بما فى ذلك مواد التدبير الغذائى الطبى ــ وتستثنى من المستحضرات الطبية أدوات الزينة

٤ ــ المواد الكيماوية الاخرى وخاصة :

الاصباغ والمنتجات الوسيطة المصنوعة من الورق والجلد واللازمة لصناعة النسيج .

المواد اللاصقة والجلاتين والعصارات الصناعية والاسمدة الكيماوية

ملحوظة ــ يمكن اضافة أصناف أخرى على هذه القائمة باتفاق الطرفين

خطاب رقم ١ المرفق بالبروتوكول التجارى :

يا صاحب المعالى :

أتشرف بأن أؤيد لمعاليكم انه بمناسبة المفاوضات الاقتصادية التى تمت اليوم فيما يتعلق باستيراد البضائع السويسرية المعتبرة فى مصر من السلع الاقل ضرورة طبقا للمادتين الثانية والثالثة من البروتوكول التجارى ، قد تم الاتفاق على اتباع الاجراء الآتى : ــ

توزع فى مصر الحصص المنصوص عليها فى الفقرات من أ الى و من المادة الثالثة من البروتوكول . وتوجه السلطات المصرية اخطارات بالاستيراد فى حدود هذه الحصص ولا يسرى مفعول هذه الاخطارات الا لمدة ثلاثة أشهر ــ وفى أثناء هذه الفترة يتصل المستورد المصرى بالمورد السويسرى الذى يسعى للحصول على ترخيص التصدير . ويقوم المصدر السويسرى بارسال صورة من ترخيص التصدير الى المستورد المصرى . ويمنح ترخيص الاستيراد المصرى الى المستورد عند تقديمه صورة من ترخيص التصدير السويسرى

وتنتهى صلاحية اخطارات الاستيراد المصرية اذا لم تستعمل فى فترة الثلاثة الاشهر وتوضع الحصص التى تفيض نتيجة لذلك تحت تصرف المستوردين فى مصر على أن يراعى خاصة فى هذه الحالة طلبات الاستيراد المترتبة على صفقات تم التعاقد عليها

واذا تبين أن بعض الحصص لا يمكن استنفاده بأكمله لعدم كفاية الطلب فللسلطات المصرية أن تستخدم الفائض من هذه الحصص فى استيراد البضائع الاخرى المعتبرة من السلع الاقل ضرورة وفى هذه الحالة تتفق وزارة المالية المصرية مع المفوضية السويسرية بالقاهرة على اعادة توزيع هذه الحصص

وفى نطاق الحصة المخصصة للبضائع المنوعة تمنح السلطات المصرية بناء على طلب المستوردين فى مصر تراخيص الاستيراد بقدر الصفقات التى تم التعاقد عليها وعلى أن يرفق بطلب الحصول على ترخيص الاستيراد صورة من ترخيص التصدير

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ..

الى وزير الخارجية

خطاب رقم ١

سعادة الوزير المفوض

أتشرف . . . . .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ..

الى وزير سويسرا المفوض

خطاب رقم ٢ المرفق بالبروتوكول التجارى :

صاحب المعالى

فى أثناء المحادثات الاقتصادية التى تمت اليوم أبديتم معاليكم الرغبة فى ألا تباع البضائع السويسرية المصدرة الى مصر بأثمان أعلى من الاثمان التى تباع بها فى البلاد الاخرى ولقد علمت هذه الرغبة ولن يفوتنى ابلاغها للمصدرين السويسريين . ويخال لى مع ذلك أن مثل هذا الاحتمال لا يمكن وقوعه فى الظروف الراهنة وذلك لما طرأ على أثمان المنتجات السويسرية عقب تخفيض العملة من ارتفاع أدى الى صعوبة بيعها والى تعرضها المتزايد لمنافسة البلاد الاخرى

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ...

الى حضرة صاحب المعالى

محمد صلاح الدين بك

وزير الخارجية ـ بالقاهرة

خطاب رقم ٢

سعادة الوزير المفوض

بتاريخ ..... تفضلتم سعادتكم بتوجيه كتاب الى نصه كالآتى :

. . . .

. . . .

. . . .

واتشرف بابلاغكم أننى قد علمت مضمون هذا الكتاب

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ..

الى المسيو ...

الوزير المفوض للاتحاد السويسرى

بالقاهرة

خطاب رقم ٣ المرفق بالبروتوكول التجارى :

سعادة الوزير المفوض

أتشرف بابلاغكم انه يهم الحكومة المصرية أن توصى سلطات الاتحاد السويسرى المصدرين السويسريين بتفضيل المصريين والرعايا السويسريين عند اختيار الاشخاص الذين يعهدون اليهم تمثيل مصالحهم فى مصر .

وترى الحكومة المصرية أن مثل هذا الاجراء سيؤدى بطبيعته الى تشجيع المبادلات التجارية بين البلدين

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ..

الى وزير سويسرا المفوض

خطاب رقم ٣

معالى الوزير

بتاريخ ... تفضلتم معاليكم بأن وجهتم الى الكتاب الآتى نصه ...

. . . .

. . . .

. . . .

وأتشرف بأن أخطر معاليكم أنه لن يفوتنى ابلاغ مضمون هذا الكتاب الى السلطات السويسرية المختصة

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

الى معالى وزير الخارجية

خطاب رقم ٤ المرفق بالبروتوكول التجارى :

سعادة الوزير

أتشرف بابلاغكم انه يهم الحكومة المصرية أن تطبق الحكومة السويسرية شروط الدولة الاولى بالرعاية على السفن المصرية التى تتولى نقل البضائع بين موانى البحر الابيض المتوسط

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

الى وزير سويسرا المفوض

خطاب رقم ٤

معالى الوزير

بتاريخ ... تفضلتم معاليكم بأن وجهتم الى الكتاب الآتى نصه : ـ

. . . .

. . . .

. . . .

وأتشرف باخطار معاليكم بأنه لن يفوتنى ابلاغ مضمون هذا الكتاب الى السلطات السويسرية المختصة

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

الى معالى وزير الخارجية

قوانين وقرارات

كشف بأسماء وكلاء البراءات
« الاسماء مرتبة ترتيبا أبجديا »
جدول الحاصلين على شهادة الليسانس فى الحقوق المصرية أو مايعادلها

الاستاذ احمد محمود فؤاد المحامى ٤٥ ميدان السيدة زينب – القاهرة

الاستاذ ألبير اسكندر أكليمندوس المحامى ٢٨ شارع عدلى باشا – القاهرة

الاستاذ أميل توفيق دوس المحامى ٢٤ شارع فؤاد الاول – القاهرة

الاستاذ حامد أسعد عاشور المحامى ٩ شارع عدلى باشا – القاهرة

الاستاذ حسن فريد المحامى ١١ شارع سراى الازبكية – القاهرة

الاستاذ روح أندراوس شخاشيرى المحامى ٤٣ شارع قصر النيل – القاهرة

الاستاذ ساباحبشى باشا المحامى ٤١ شارع عبد الخالق ثروت باشا – القاهرة

الاستاذ سامى فهمى ابراهيم المحامى ٤١ شارع عبد الخالق ثروت باشا – القاهرة

الاستاذ سليمان محمد سليمان العقاد المحامى ٤٦ ميدان ابراهيم باشا القاهرة

الاستاذ شحاته هارون المحامى ٢٤ شارع محمد باشا سعيد – القاهرة

الاستاذ عدلى يوسف السنيتى المحامى ٤١ شارع عبد الخالق ثروت باشا – القاهرة

الاستاذ لبيب نصرى البرنوطى المحامى ٢٨ شارع عدلى باشا – القاهرة

الاستاذ محمد زكى أباظه بك المحامى ٣٥ شارع النبى دانيال – الاسكندرية

الاستاذ مصطفى عبد العزيز احمد الخولى المحامى ٨ شارع سلطان قسم الجمرك – الاسكندرية

جدول الحاصلين على شهادة البكالوريوس فى التجارة أو مايعادلها

الاستاذ عبد الحليم احمد الرفاعى ٤٢ شارع شريف باشا – القاهرة

الاستاذ عدلى حسن عبد الرحيم الزيات ٣٤ شارع رشدى باشا – القاهرة

الاستاذ محمد رشاد أمين حسنين ٣ شارع بولاناكى – الاسكندرية

الاستاذ نعيم زكى محمد عبيد ٢٩ شارع الكومى بالسيدة زينب – القاهرة

الاستاذ يوسف محمد مصطفى ٢٤ شارع سليمان باشا – القاهرة

جدول الحاصلين على شهادة البكالوريوس فى الهندسة أو مايعادلها

الاستاذ ادوارد ديمترى يسى ١٧ شارع حليم باشا • شبرا – القاهرة

الاستاذ اسماعيل ابراهيم اسماعيل ٣٢ شارع المبتديان – القاهرة

الاستاذ أمين باسيلى ٥٢ شارع سليم الاول بالزيتون بالقاهرة

الاستاذ يوسف جبر وهبه ٥ شارع طلعت حرب باشا – القاهرة

***

مصلحة الضرائب
قسم الضرائب على الايرادات
شعبة القضايا
كتاب دورى رقم (٣٠٩)

جرت بعض لجان الطعن على اصدار قرارات بحجز الحالات المعروضة عليها للحكم مع تبادل مذكرات من كل من المأمورية والممول ..

وقد أثارت بعض المأموريات أمر الصعوبات التى تكتنف تنفيذ هذه القرارات .. ولما كان عمل المأمورية لا ينتهى باحالة الملف الى لجنة الطعن ، بل ان واجبها يقضى بمتابعة الموضوع أمام اللجنة والدفاع عن وجهة نظرها • وحيث أن تبادل المذكرات من أهم الوسائل التى تعين على جلاء الحقيقة .. لذلك نرجو ملاحظة تنفيذ قرارات لجان الطعن فى هذا الشأن والعناية باعداد هذه المذكرات على أن يكتفى بايداعها فى اللجنة ، وتقوم المأمورية فى وقت الايداع باخطار الممول بذلك حتى يتمكن من الاطلاع علىها بمقر اللجنة ان شاء ذلك ..

هذا وقد استعلمت احدى الادارات أيضا عما اذا كان الامر يقضى بسحب ملف الممول من اللجنة اذا أثار أمامها اعتراضات لم يكن قد أبداها لدى المأمورية ، وذلك لتعديل التقدير وفقا لهذه الاعتراضات • وردا على هذا نفيد بأنه لا وجه لهذا الاجراء لأن احالة الممول الى لجنة الطعن ينقل اليها اختصاص الفصل فى كافة أوجه الخلاف بينه وبين المصلحة ويخولها تخفيض تقدير المأمورية متى تبينت صحة الملاحظات التى أبداها الممول •

١٩٥١/٧/١٥

المدير العام

* *

شعبة الطعون فى قرارات اللجان
كتاب دورى رقم (٣١٠)

لوحظ أن بعض المأموريات كثيرا ما تهمل اثبات تاريخ استلام قرارات لجان الطعن مما يصعب معه تحديد تاريخ اعلانها بهذه القرارات

ولما كان تاريخ اعلان المأمورية بالقرار له كبير الاهمية ، لتحديد ميعاد استئناف تلك القرارات – فى حالة الطعن فيها – طبقا للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ •

لذلك نوجه النظر الى ضرورة اثبات تاريخ استلام القرار على نفس صورة القرار الذى يرد من اللجنة بحيث يكون التاريخ الثابت على علم الوصول هو نفس التاريخ الثابت على صورة القرار الوارد الى المأمورية • ويبين هذا التاريخ بجلاء فى صلب مذكرة الطعن التى تعدها المأمورية والادارة •

ولما كانت بعض الادارات المحلية تحيل الى المصلحة مذكرات الطعن الواردة اليها من المأموريات دون ابداء رأيها • فنوجه النظر كذلك الى ضرورة ابداء رأى الادارة فى كل مسألة محالة عليها •

١٩٥١/٧/١٧

المدير العام

* *

وزارة المالية – مصلحة الضرائب
قسم ضرائب الدمغة
منشور رقم (٦٨)
بشأن تطبيق دمغة الصرفيات على رد مبالغ متحصلة بدون وجه حق بموجب حكم قضائى أو بالطريق الودى

تقضى مواد الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الدمغة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتحصيل رسم دمغة تدريجى على كل مبلغ تصرفه الحكومة أو الهيئات العامة •

وتطبيقا لنصوص تلك المواد فى حالة رد مبالغ سبق تحصيلها بدون وجه حق تحصل دمغة الصرفيات فى حالة الصرف تنفيذا لحكم قضائى على النحو الآتى :

أولا – المبالغ السابق تحصيلها بدون وجه حق (سواء أكانت ضرائب أو رسوم أو غيرها) لا تخضع لرسم الدمغة التدريجى لأن ردها يعتبر عملية الغاء لتحصيل خاطىء وانها تستبعد من ايرادات المصلحة

ثانيا – المصاريف القضائية (وهى تتضمن رسوم القضية وأتعاب الخبير ورسوم التنفيذ) وأتعاب المحاماة والتعويض ان وجد تخضع رسم الدمغة التدريجى العادى فقط لأنه يحكم بها على من خسر الدعوى ، ومن ثم يكون صرفها لمن كسب الدعوى على سبيل التعويض له عما تكبده فى التقاضى وهى تصرف من الباب المخصص فى الميزانية لذلك (بند المصاريف القضائية)

وكذلك ، للاسباب ذاتها ، فى حالة رد المبالغ بناء على تسويات داخلية أو بالطريق الودى فلا يستقطع رسم الدمغة التدريجى مما سبق تحصيله بدون وجه حق ، ويستقطع الرسم التدريجى العادى فقط مما عساه أن يتفق على دفعه غير ذلك من مصاريف أورسوم أوتعويضات يتفق عليها بالطريق الودى •

هذا فيما يتعلق بالرسم التدريجى المقرر على الصرفيات طبقا للفصل الخامس المشار اليه •

أما رسم الدمغة النوعى وقدره خمسة مليمات المستحق على التوقيع بالاستلام أو عن الشيك فيجب استقطاعه فى جميع الاحوال •

١٩٥١/٧/١٦

المدير العام

* *

« قرار وزارى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥١ »
فى شأن تنظيم استخدام حق الاسبقية الواردة بالمادة الرابعة من اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية بالنسبة الى العلامات التجارية

مادة ١ – على كل راغب فى التمسك بأسبقية ايداع سابق لعلامة تجارية بالاستناد الى المادة الرابعة من اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية

بالنسبة الى العلامات التجارية أن يقدم مع اقرار الاسبقية أو خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه صورة من أول طلب تسجل لهذه العلامة لدى الدولة الاجنبية مؤشرا عليها من الادارة التى تسلمت هذا الطلب بمطابقتها للاصل المودع والا سقط حقه فى الاسبقية .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٢٢ من شهر يوليه سنة ١٩٥١

* *

امضاء « محمود غنام »

وزارة التجارة والصناعة

قرار وزارى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية

وعلى ما ارتآته الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة

قرر :

الباب الاول — فى براءات الاختراع

١ — فى اجراءات طلب البراءة

مادة ١ — يقدم طلب البراءة الى ادارة براءات الاختراع على الاستمارة رقم (١) المرافق نموذجها .

مادة ٢ — يرافق طلب البراءة علاوة على ما هو منصوص عليه فى المادة ١٦ من القانون ما يأتى :

(١) بيان مختصر لوصف الاختراع مشفوعا بالرسوم التى توضح موضوعه .

(٢) مستخرج من صفحة القيد بالسجل التجارى أو مستخرج رسمى من عقد الانشاء أو نسخة من نظام الشركة اذا كان الطالب شركة أو هيئة .

(٣) صورة من الوصف التفصيلى للاختراع ورسمه وغير ذلك من المستندات التى أودعت مع طلب البراءة المقدم الى الدولة الاجنبية مصدقا عليها من مصلحة الملكية الصناعية بها وذلك اذا كان الطلب مستندا الى المادة ٥٣ من القانون .

وتقدم هذه المستندات مع الطلب أو خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه

(٤) الشهادة الصادرة بالحماية المؤقتة اذا وجدت .

مادة ٣ — تعطى الطلبات أرقاما متتابعة حسب تاريخ ورودها ويبدأ الترقيم فى أول يناير من كل سنة .

ويعطى الطالب ايصالا يبين فيه الرقم المتتابع للطلب وتاريخ وساعة وروده .

ويختم الطلب ومرافقاته بختم الادارة ويؤشر عليها بالرقم المتتابع للطلب وتاريخ تقديمه .

مادة ٤ — تقيد الطلبات فى دفتر خاص يشتمل على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع للطلب .

(٢) تاريخ تقديم الطلب .

(٣) اسم الطالب ولقبه أو اسم أو عنوان الشركة أو الهيئة .

(٤) اسم ولقب الوكيل فى حالة وجوده .

(٥) اسم الدولة الاجنبية التى قدم اليها طلب براءة الاختراع وتاريخ تقديمه اليها اذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٣ من القانون .

(٦) تاريخ القرار الصادر بمنح البراءة عند صدوره ورقم البراءة .

مادة ٥ — يعد فهرس هجائى للطلبات التى تقدم للادارة ويشتمل الفهرس على بيان اسم الطالب واسم الاختراع والرقم المتتابع للطلب وتاريخ وساعة تقديمه .

ويعرض الفهرس على الجمهور بالمكتبة الملحقة بادارة براءات الاختراع .

٢ — فى رسوم الاختراع

مادة ٦ — لا يجوز أن يشتمل وصف الاختراع فى ذاته على أى رسم أو كروكى غير الرسوم البيانية والمعادلات الكيميائية وما يماثلها وتوضح هذه المعادلات برسم يعد طبقا للأوضاع الواردة فى المواد التالية أو كروكى على قماش رسم على أن يلحق الرسم أو الكروكى بوصف الاختراع .

مادة ٧ — يعد رسم الاختراع على ورق رسم متين من النوع الابيض النقى المضغوط ويجب أن يكون الورق ذا سطح أملس ومن صنف جيد ومتوسط السمك وأن تكون الرسوم خالية من التلوين وقابلة للنقل بالتصوير الفوتوغرافى على أشكال واضحة .

ولا يجوز اعداد الرسم أو لصقه على ورق مقوى

مادة ٨ — يكون مقاس الورق المستعمل فى الرسم ٣٣ سم فى الارتفاع ومن ٢٠ سم الى ٢٢ سم أو من ٤٠ سم الى ٤٢ سم فى العرض

ويترك هامش خال من جميع الجهات عرض سنتيمتر ونصف .

ويجوز استعمال أكثر من ورقة واحدة عند الاقتضاء .

وتعطى الاشكال المختلفة لرسم الاختراع أرقاما متتابعة وتترك مسافة كافية بين كل شكل وآخر .

مادة ٩ — يراعى فى اعداد رسوم الاختراع القواعد الآتية :

(١) استعمال المداد الاسود الداكن «الحبر الصينى» فى تخطيط الرسم .

(٢) أن تكون الخطوط ظاهرة وسمكها متجانسا .

(٣) الاقلال من خطوط التشهير والتظليل ويجب ألا تكون هذه الخطوط ملتصقة ببعضها أو متقاربة بدرجة تحدث اللبس .

(٤) ألا تختلف خطوط التظليل كثيرا فى سمكها عن الخطوط الرئيسية .

(٥) ألا يجوز ابراز أجزاء الرسم أو التظليل بالتسويد أو التلوين .

(٦) أن يكون مقاس الرسم كافيا لابراز الاختراع بوضوح وأن يقتصر الرسم على أجزاء الاختراع التى تحقق هذا الغرض .

ولا يجوز اثبات مقاس الاختراع أو أى جزء منه على الرسم ذاته وفى حالة اثبات المقاس يوضح ذلك بالرسم وليس بالكتابة .

(٧) أن ترسم الاشكال فى وضع رأسى بالنسبة الى ورقة الرسم .

(٨) أن تكتب الحروف والارقام التى تستخدم فى الاشارة الى أجزاء الرسم بشكل واضح ، وألا يقل ارتفاعها عن ٣ ملليمترات وأن تستخدم الحروف والارقام ذاتها فى الاوضاع المختلفة للرسم ، وفى حالة كتابة الحروف والارقام خارج الرسم يجب وصلها بالاجزاء التى تشير اليها بخطوط رفيعة .

(٩) أن تكون ورقة الرسم خالية من الثنى أو التكسير أو الكشط أو غير ذلك مما يؤثر فى صلاحيتها للنقل بالتصوير الفوتوغرافى .

مادة ١٠ — يوضع على ورقة الرسم البيانات الاتية :

(١) اسم الطالب فى أعلى الورقة من جهة اليسار .

(٢) عدد الاوراق المشتمل عليها الرسم والرقم المتتابع لكل ورقة وذلك فى أعلى كل ورقة من جهة اليمين .

(٣) عبارة « أصل » فى أعلى الورقة من جهة اليمين تحت البيان السابق .

(٤) الرقم المتتابع لطلب البراءة وتاريخ تقديمه فى أعلى الورقة من جهة اليسار .

ولا يجوز أن يكتب على ورقة الرسم أى بيان يتعلق بتسمية الاختراع أو وصفه

ويوقع الطالب أو من ينوب عنه فى أسفل كل ورقة من الجهة اليمنى .

مادة ١١ — تقدم مع ورقة الرسم صورة طبق الاصل منها بالشروط والاوضاع المنصوص عليها فى المواد السابقة وتكون الحروف والارقام التى تشير الى أجزاء الرسم والخطوط الموصلة بينها وبين هذه الاجزاء بالقلم الرصاص الاسود

وفى حالة اعداد الرسم باليد يجوز أن تكون الصورة على قماش رسم .

ويكتب فى أعلى الصورة من جهة اليمين عبارة « صورة طبق الاصل » تحت البيان الخاص بعدد الورق المشتمل عليه الرسم والرقم المتتابع لكل ورقة .

٣ — فى العينات والنماذج

مادة ١٢ — يجوز لادارة براءات الاختراع أن تكلف طالب البراءة الخاصة بالاختراعات الكيميائية المتعلقة بالاغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلية بتقديم عينتين من هذه المنتجات .

« للقرار بقية فى العدد القادم »



ادوات رياضية

Playwell Sports Co.,
Playwell Building,
1, Sialkot City. Pakistan.

يريد توريد أدوات الالعاب الرياضية

***

F. A. Barrow & Co.,
Sialkot City, Pakistan.
Andrew Technical Service,

يريد تصدير ادوات الالعاب الرياضية

***

ساعات

4747 North Avenue,
Chicag o25,
Illinois, U.S.A.

يريد تصدير ساعات ومنبهات

***

Altons C. M. Rolfs,
Beim Alten Waisenhaus 1
(Nebtunhans) (24 a)
Hamburg, Germany.

يريد تصدير الساعات

***

Japan Watch Clock
Association
Nomura Bldg., Otemachi
Tokyo (Japan).

يريد تصدير الساعات والمنبهات

***

توكيلات عامة

Ksales Company,
150, Nassau Street,
New York, 7
N.Y. — U.S.A.

يريد تصدير المصنوعات والمنتجات الامريكية

***

The United Commercial
Agencies
45-A, Wyndham Street,
Hong Kong, China.

يريد أن يقوم بأعمال الوكالة لمصدري ومستوردي المصانع المصرية

الارباح الصناعية فى العراق

قامت وزارة الاقتصاد العراقية بدراسة احصائية للمؤسسات الصناعية فى البلاد ، واهمها صناعة غزل ونسج القطن والصوف ، الاسمنت ، المشروبات الروحية ، المصنوعات الجلدية وصناعة الزيوت النباتية . ويقدر صافى انتاج هذه المؤسسات خلال سنة ١٩٥٠ بحوالى ٦ر١ مليون دينار ، بينما بلغ صافى الربح من هذا الانتاج حوالى ٣٣٤٫٠٠٠ دينار، فى حين بلغ رأس مال المؤسسات حوالى ٩ر٣ مليون دينار . اى ان مستوى الارباح كان ١٠ ٪ تقريبا .

اتاوة لبنان من البترول الخام

وافقت شركة التابلاين على ان تسلم لبنان ٢٠٠ الف طن من البترول الخام سنويا وذلك بدلا من دفع رسوم مرور البترول فى الاراضى اللبنانية نقدا . وقد بلغت هذه الرسوم ٨٧١٫٤٦٢ دولار فى العام الماضى .

صناعة الغزل والنسيج السورية

بلغ عدد المغازل فى سوريا فى سنة ١٩٥٠ ، ٦٤٫٠٠٠ مغزل قيد الاستعمال و ٤٠٫٠٠٠ تحت التركيب او الشحن . وبلغ عدد الانوال القطنية الميكانيكية ١٣٠٠ نول ، والانوال الحريرية الميكانيكية ١٥٠٠ نول منها ١٢٠٠ نول فى مدينة حلب وحدها . وبلغ عدد الانوال اليدوية عشرة آلاف نول . وتقدر كمية القطن التى استهلكتها الصناعة السورية بحوالى ١٢٫٠٠٠ طن .

لبنان تقبل برنامج النقطة الرابعة وسوريا ترفض

وقع لبنان اتفاقية المساعدة الفنية تحت برنامج النقطة الرابعة للرئيس ترومان . ويقضى الاتفاق بأن تقوم الولايات المتحدة بايفاد خبراء امريكيين الى لبنان فى شئون الغابات والزراعة التعاونية وتربية الحيوانات والمصايد وزراعة الفواكه .

هذا وقد رفضت الحكومة السورية التوقيع على اتفاقية مماثلة مع الولايات المتحدة .

شركة مصر لحليج الاقطــــان

احدى مؤسسات بنـــك مصر الكبرى

خير عون ومساعد للمزارعين والتجار

عنوان الثقة والخبرة

فى صناعة حلج القطن

خبرة أكثر من ربع قرن

فى صناعة حلج القطن

من أكبر شركات صناعة حلج القطن فى العالم محالجها مجهزة بأحـدث الآلات وموزعة على المناطق الرئيسية لزراعة القطن فى الدلتـا والصعيـد

رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب : محمود بك العتال

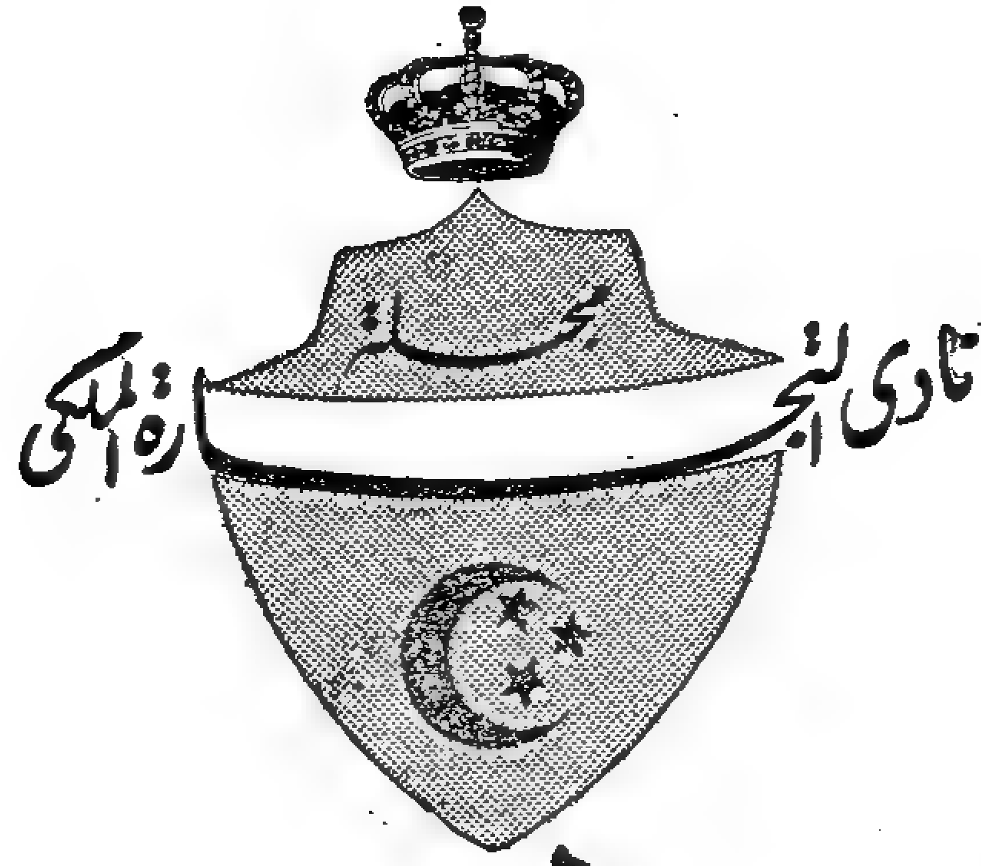
مركزها الرئيسى : عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد ـ القاهرة

محالجها : بالمحـلة الكبرى ـ المنصورة ـ بنهـا ـ الواسـطى ـ طاميه ـ الفيوم ـ الفشن ـ مغاغه ـ جرجا



علامة الجودة
للسجاير المشهورة

لأصحابها: نقولا صوصه ليمتد
س.ت: الجيزة ٤٨٩٥



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ١٢
١ سبتمبر ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن
١٠ قروش

اصلاح سوق العقود

ما اظن ان من بين المشتغلين بالقطن من ينكر الحاجة الماسة الى اصلاح القواعد المنظمة لسير الاعمال فى سوق العقود بعد أن بان فى وضوح مبلغ النقص الذى يعتور هذا النظام وبعد أن وضحت ضرورة الاصلاح العاجل .

ولست بمقترح فى هـذه الكلمة حلا معيناولكن يحضرنى فى هـذه المناسبة حالة مماثلة وقعت فى امريكا فى سنة ١٩٣٥ فقد تقلبت اسعار القطن فى سوق نيويورك تقلبات خيل الى القوم هناك انها عنيفة وان كانت لم تتجاوزفى شدتها الريالين فى القنطار فى الجلسة الواحدة ومع ذلك دعا هذا التقلب على ضآلته بالنسبة لما شاهدنا فى السنتين الاخيرتين فى سوقنا الى قيام الكونجرس الامريكى قومة عنيفة وألفت لجنة برلمانية خاصة طلب اليها أن تدرس الاسباب التى أدت الى التقلبات السريعة فى أسعار القطن فى ذلك الوقت وكان للتقرير الذى قدمته اللجنة من المناقشات التى دارت فيه بين أعضاء اللجنة وبين المشتغلين فى مسائل القطن فى أمريكا الاهمية التى جعلت منه مرجعا للمهتمين بتجارة القطن ، فهل لنا أن نطمع بعد هذا أن تشكل لجنة تقوم على دراسة العيوب التى ظهرت فى القواعد المنظمة لسوق العقود وأن تقترح اوجه الاصلاح التى تحول دون حدوث التقلبات العنيفة فى سوق القطن . على ان تكون لجنة تضم عناصر حكومية مسئولة وأخرى أهلية بعيدة عن المصلحة الذاتية

واذا كانت الشواهد تدل على أن السوق ستتخذ طابعا هادئا هذا العام بعد أن تستقر الاسعار عند مستواها النسبى بالنسبة لأسعار الاقطان العالمية الا اننا يجب أن لا ننام عن استئصال الداء الكمين فى نظام سوق العقود لمجرد اطمئناننا الى أن الميكروب فى حالة تخدير بل قد يكون من حسن التصرف أن نحاول القضاء عليه وهو فى هذه الحالة . ولكن ان كان من المصلحة عدم الابطاء فى العمل فورا لاستئصال الداء فمن الخطر على المصلحة العامة الاسراع فى اجراء العملية قبل الفحص والتحليل لذلك بادرت باقتراح قيام لجنة يوكل اليها فحص حالة السوق والاستماع الى تاريخ تطوراته والى الاعراض الاخيرة التى ظهرت عليه ، فاذا ما اتمت اللجنة تعرف الظروف امكنها أن تقترح العلاج الذى يترتب عليه ظهور أعراض جديدة فأخشى ما أخشاه أن نتسرع فى علاج ظاهرة من الظواهر دون أن نتنبه الى أثر هذا العلاج على النواحى الاخرى فى السوق .

ان المصلحة تقضى بالاسراع فى اجراء الفحص والتحليل ثم تقرر العلاج على ضوء نتائج تلك الدراسة ولتحديد الحكومة لتلك اللجنة ثلاثة أشهر مثلاً تقدم فيها تقريرها وبذلك تكون قد جنبنا أنفسنا مواضع الزلل التى تصاحب عادة التسرع فى اتخاذ القرارات دون أن نطيل فى الاجراءات .

عبد الجليل العمرى



الاعمال الجديدة

ليس فى مشروع الميزانية اعتمادات كافية للاعمال والمنشئات الجديدة . ففى ميزانية تزيد على ٢٥٠ مليون جنيه فيما يخص الاعمال الجديدة ٤٠ او ٥٠ مليونا ، تكون الميزانية قد فقدت شرطا اساسيا من الشروط الواجب توافرها حتى تكون ميزانية سليمة من الوجهة الاقتصادية .

ومن الخطأ الظن بأن المطلوب دائما هو موازنة الميزانية بأية وسيلة . فان الموازنة وان كانت عملا حسنا وضروريا الا انها اذا تمت على حساب بعض البنود وبعض الابواب مما لا ينبغى لها او الاقتصاد فيها ادت الى نتائج سيئة .

ثم كيف يمكن الاطمئنان الى تقدير الايرادات ، وبعضها يستند الى موارد قابلة بطبيعتها للزيادة والنقصان مثل ايرادات الجمارك . وهناك ضريبة الصادر على القطن ، وهى مقدرة على اساس اسعار معينة ، فهل اسعار القطن فى متناول يدنا ، ومن أى باب يمكن تعويض ما يضيع من هذه الضريبة اذا انخفضت اسعار القطن واضطرارنا أما الى خفض هذه الضريبة او الغائها الغاء تاما ، كما هو متوقع ، بعد ان نزلت اسعار القطن عن مستواها السابق نزولا كبيرا .

لا شك ان اول ما سيتجه اليه الرأى ، اذا قل المتحصل من الايرادات عما هو متوقع ، هو خفض المصروفات . واى بنود المصروفات تتحمل الخفض ؟ اما اعتمادات الموظفين وتبلغ نحو مائة مليون جنيه فلا يمكن منها ، وكذلك اعتمادات المصروفات المتعلقة بالادارة والامن العام والقضاء وما اليها لا يمكن منها هى الاخرى ، فلن يقع الخفض الا فى باب الاعمال الجديدة . وهكذا يبدو انه على ضآلة الاعتمادات المخصصة لهذا الباب ، فليس من المؤكد ان تنجو من الاقتصاد والتوفير والخفض فى اثناء السنة .

هبوط أسعار القطن

فى الريف اليوم وجوم شديد ، فقد اوشك موسم القطن ان يبدأ دون ان تسبقه حركة الرواج المعتادة ، بل انه يبدأ وكل الدلائل تدل على عكس ماكان يؤمل الزراع . ولنا ان نقدر مدى خيبة الامل التى تصيب جمهور الفلاحين وقد قدروا انهم سيبيعون محصولهم بسعر خمسة وعشرين او ثلاثين جنيها للقنطار ، حينما يجدون انهم لن يحصلوا على نصف هذه القيمة . ومن سوء الحظ ان مزارعينا لا يبنون تصرفاتهم على الحقائق ولكن على الآمال . فهم قد شهدوا فى الموسم الماضى قنطار القطن يباع بثلاثين جنيها وشهدوا الحكومة تشترى فضلة المحصول بهذه القيمة ، فأيقنوا ان الموسم الجديد سيكون على غرار سابقه ، ومن ثم تصرفوا على هذا الحساب ، وانفقوا واستدانوا ودخلوا فى مشروعات جديدة ، وفى ظنهم انهم سيبيعون القنطار بثلاثين جنيها .

ولسنا نعرف ماذا يخبئه القدر من مفاجآت ، وممكن اذا بقيت العوامل الحاضرة على ما هى عليه ، فانه لاينتظر ان يباع القطن بأسعار مرتفعة . وحينئذ تقع الكارثة التى ستهز السوق المحلية هزا عنيفا . فان مستوى الاسعار لمختلف السلع والمواد مرتفع اليوم وهو من غير شك يتبع سعر القطن الى حد ما ، فاذا قلت القوة الشرائية للناس ، فلن يجد التجار امامهم الا وسيلة من اثنين اما ان يمتنعوا عن البيع بالاسعار القليلة المعروضة ومعنى ذلك توقفهم عن العمل ، واما ان يخفضوا اسعارهم الى الحد الذى يحتمله المستهلك ، وهنا يتكبدون خسائر فادحة قد تودى بمراكزهم .

ثم هناك ما ستعانيه الحكومة حتما من متاعب فى جمع الضرائب وخاصة العقارية منها ، تلك التى ضوعفت بحسبان ان مستوى سعر القطن سيظل مرتفعا .

زيادة سكان العالم

زاد سكان العالم ٨٢٦ مليونا فى نصف القرن المنقضى . فقد كان عددهم فى سنة ١٩٠٠ نحو ١٥٥٢ مليونا ، فأصبحوا فى سنة ١٩٤٩ ، ٢٣٧٨ مليونا . وكان « مالتس » يحذر فى القرن التاسع عشر من زيادة السكان او يقول انهم يتزايدون بسرعة تفوق زيادة الانتاج . وشبه السكان بالارنب وزيادة الانتاج بالسلحفاة . وقال ان الطبيعيه توائم بين العاملين بالحروب والاوبئة والمجاعات ، اعنى ان ما يفوق من عدد السكان موارد الانتاج يذهب طعاما للحروب والاوبئة والمجاعات .. وقد نسى « مالتس » فى تقرير هذه النظرية امكان دخول عناصر جديدة فى الانتاج وابتداع موارد لم تكن موجودة . وهذا هو ما حدث فعلا فى القرن التاسع عشر وما تلاه ، فان الانقلاب الصناعى واختراع الآلات زاد فى كمية الانتاج زيادة كبيرة فلم يكف السكان المتزايدين فحسب ، ولكن ساعد ايضا على رفع مستواهم .

منطقة الاسترليني والاقتصاد العالمى

من الخرافات الشائعة ان منطقة الاسترليني مقصورة على أقطار الكومنولث وحدها وأنها ـ لهذا السبب ـ من العقبات التى تعترض توحيد أو « ادماج » بريطانيا فى الاتحاد الاوروبى أو دول شمال الاطلنطى . واذا كانت منطقة الاسترليني فى معزل عن التنظيمات المالية الاخرى فان ذلك يعود فى الواقع الى ما بعد الحرب العالمية الثانية فقط لأن النظام الاسترليني ظل منذ القرن التاسع عشر جزءا لا يتجزأ من وحدة الذهب الدولية . بل ويمكن القول بأن هذه الوحدة كانت تخضع لاشراف لندن بحيث كان من الممكن اعتبارها جزءا من النظام الاسترليني نفسه .

وحتى بعد انفصال الاسترليني عن الذهب فى عام ١٩٣١ وظهور منطقة الاسترليني ـ أو « كتلة الاسترليني » كما كانت معروفة فى بادىء الامر ـ كوحدة مستقلة فانها ظلت مفتوحة للجميع بحيث كانت أية دولة تستطيع الانضمام اليها أو الانفصال عنها بمحض ارادتها . وظل الجنيه الاسترليني فيما بين عامى ١٩٣١ و ١٩٣٩ من العملات التى يمكن تحويلها بسهولة . واختارت بعض البلاد ـ فى هذه الفترة ـ أن تستخدم الاسترليني أساسا لعملتها أو لاحتياطيها بمحض اختيارها .

وجاءت الحرب العالمية الثانية والقيود التى فرضت على التحويل فطرأ على الموقف تغيير هام ولكنه لم يكن دائما بأى حال من الاحوال . فقد كانت القيود المفروضة على التحويل تطبق فقط فى الحالات التى كان يعد فيها احتياطى بريطانيا من العملة الاجنبية أو الدخل من الضروريات الحربية . وتقرر عندئذ ـ وكان قرارا صائبا تقتضيه الظروف ـ أن تشمل هذه القيود منطقة الاسترليني كلها على ان تترك الحرية لكل دولة فى تطبيق هذه القيود بما يتفق وظروفها بشرط الا تقيم حواجز بينها وبين الاعضاء الآخرين . وبذلك تمتعت منطقة الاسترليني بجميع مزايا حرية نقل الاموال . ومع ذلك فمن الواجب الاعتراف بأن هذه الحرية وماصاحبها من تطبيق قيود التحويل بين بلاد الاسترليني وبقية بلاد العالم أسفرت عن بعض التفرقة التى عززتها تراخيص الاستيراد وقيود التحويل فأصبحت على مر الايام جزءا من الاحتياطات المالية التى طبقتها بريطانيا فى خلال الحرب وفى الفترة الحرجة التى أعقبت توقف القتال . فقد كان من الضرورى الاقتصاد فى استخدام العملات الصعبة وتعزيز الاحتياطى والتمهيد لليوم الذى يصبح فيه الاسترليني من العملات القابلة للتحويل من جديد .

درس باهظ الثمن

وبدأت بريطانيا عقب انتهاء الحرب مباشرة فى تحرير النظم المتبعة فى منطقة الاسترليني . والنقد الوحيد الذى يمكن أن يوجه اليها فى هذا الصدد هو أنها كانت تسير فى هذه الاجراءات بسرعة . فاعادة التحويل فى عام ١٩٤٧ كانت من الدروس القاسية الباهظة الثمن . فمن الخطأ أن يحاول المرء أن يجرى قبل أن يتقن المشى . ومع ذلك فان هذا لم يؤثر فى التقدم العام نحو جعل نظام الاسترليني وحدة أكثر اتساعا من منطقة الاسترليني المعروفة

فقد سهلت حكومة المملكة المتحدة فى الشهر الأول من عام ١٩٤٧ اجراءات نقل حساب الاسترليني . ومنحت هذه التسهيلات لكثير من البلاد الخارجة عن نطاق منطقة الاسترليني . فأصبحت كل دولة فى هذه المجموعة تستطيع أن تستخدم الاسترليني الذى تحصل عليه فى حسابها الجارى لتدفع لأي دولة اخرى فى المجموعة ثمن صفقة تجارية حاضرة . وتتعامل كثير من الدول الخارجة عن نطاق الاسترليني على أساس الاتفاقيات الثنائية مع بريطانيا . ولكن سياسة المملكة المتحدة كانت تهدف دائما الى تسهيل تحويل الاسترليني بين هذه البلاد الى أقصى حد .

وكان انشاء اتحاد المدفوعات الاوروبية خطوة اخرى هامة فى سبيل التوسع فى نظام الاسترليني . ويكفل هذا الاتحاد حرية التحويل بين عملات الدول المنضمة اليه . وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة تعتبر عضوا فرديا فان منطقة الاسترليني بأكملها هى التى انضمت فى الواقع الى هذا الاتحاد النقدى الوثيق الذى حققه مشروع مارشال . وعقب انشاء اتحاد المدفوعات الاوروبية منحت بريطانيا جميع الدول الاعضاء التى لم تكن ضمن المجموعة التى تتمتع بحرية نقل حسابات الاسترليني حق الانضمام الى هذه المجموعة .

مسئوليات أكبر

ويجب دراسة التسهيلات الحالية فى منطقة الاسترليني ومدى تطبيقها فى الدول الخارجة عن نطاق الاسترليني قبل التحدث عن التوحيد وانشاء وحدات نقدية جديدة لخدمة أغراض المجموعات القومية . وتستند منطقة الاسترليني على نظام دولى لاعمال البنوك لا مثيل له فى العالم اليوم . وليس هناك ما يحول بالمرة دون تطبيق هذا النظام لمواجهة مسئوليات أكبر من تلك التى يضطلع بها بالفعل .

ولا يخلو الامر دائما ـ عند دراسة قوانين سياسية دولية جديدة ـ من الميل نحو موازنتها بنظم اقتصادية ونقدية جديدة . وعندئذ تتعرض للخطر النظم القائمة لان النظم الجديدة تظل موضع التجربة فترة من الوقت ولا يمكن الاعتماد عليها فى خلالها ، وقد ظهر هذا الميل عند مناقشة مشروع انشاء اتحاد المدفوعات الاوروبية فى عام ١٩٥٠ حيث اقترح بعض الخبراء الغاء منطقة الاسترليني نظرا لتعذر ادماجها فى النظام الاوروبى . ولكن هذا الاقتراح لقى ـ لحسن الحظ ـ معارضة قوية . واصبح نظام الاسترليني واتحاد المدفوعات الاوروبية يكمل كل منهما الآخر ويتعاونان فى سبيل تحقيق حرية التحويل لجميع العملات الهامة فى العالم .



الأسعار القياسيه لنفقات المعيشة في شهر

تدل البيانات الرسمية لمصلحة الاحصاء والتعداد على أن الرقم القياسى للمواد الغذائية فى شهر يوليو الماضى بلغ ٣٢٨ر٥٪ أى بزيادة قدرها ١ر٣٪ عن الشهر السابق له وان الرقم القياسى للمواد الصناعيه عن شهر يوليو بلغ ٤٥٣ر٣٪ أى بانخفاض قدره ٣ر٣٪ عن شهر يونيو الماضى ·

وان الرقم القياسى لأسعار الجمله عن شهر يوليو بلغ ٣٨٣ر٢ ٪ أى بانخفاض قدره ٠ر٦ ٪ وان الرقم القياسى لنفقات المعيشه بلغ فى شهر يوليو ٣١٨ر٤ ٪ أى بزيادة قدرها ٢ ٪ عن الشهر السابق له ·

تجارة مصر الخارجية
خلال الشهور السبعة الاخيرة

بلغت واردات مصر من التبغ غير المصنوع ٢ر٩٦٩ر١٤٢ جنيها وذلك خلال المدة من أول يناير هذا العام الى نهايه شهر يوليو الماضى مقابل ٣ر٠٢٩ر٨٨٩ جنيه فى مثل هده المدة من العام الماضى وبلغت الواردات من البضائع الأخرى ١٣٣ر٧٧٣ر٧٩٠ جنيها مقابل ١٠٨ر٦٠١ر٩٦٩ جنيها

وبلغت الصادرات من السجاير والتبع المصنوع ٣٨ر٩٢٥ جنيها مقابل ٥٥ر٢٨٩ جنيها فى العام الماضى ، ومن البضائع الأخرى ٢٢ر٢٩٠ر٧٨٤ جنيها مقابل ١٠٦ر٣٣٩ر٩٨٣ جنيها

وبلغت جمله الزيادة فى الواردات ٢٥ر١١١ر٠٧٤ جنيها وجملة الزيادة فى الصادرات ٤٢ر٨٩٨ر٤٦٤ جنيها

استقدام خبير لزيادة الانتاج الصناعى

تدرس وزارة التجارة والصناعة اقتراحا باستقدام خبير فى التنظيم الصناعى للعمل على زيادة الانتاج عن طريق الارشاد والتوجيه الفنى ، وذلك عن طريق مشروع النقطة الرابعة ·

ومما يذكر ان الوزارة استقدمت من قبل مستر هويتهيد الخبير الانجليزى فى تنظيم وادارة المصانع ووضع تقرير اقترح فيه انشاء معهد لتخريج مديرى المصانع والأقسام الهامة فيها ·

٣٥٠٠ جنيها لاشتراك مصر فى سوق دولية

تشترك مصر فى سوق الشرق الدولية التى ستقام بمدينة بارى بايطاليا فى الفترة الواقعة من ٨ سبتمبر الى ٢٥ منه وقد خصص مجلس الوزراء مبلغ ٣٥٠٠ جنيها لسد تكاليف الاشتراك فى هذه السوق الذى يقام لأول مرة فى هذه المدينة بقصد تنشيطها تجاريا ·

تمصير الشركات الأجنبية

وافق مجلس الدولة من حيث المبدا على اعفاء الشركات المساهمة الاجنبيه التى تزاول نشاطها فى مصر من بعض أحكام قوانين الضرائب وذلك فى حاله تحولها الى شركات مساهمه مصرية ، كما وافق على اعفائها من رسوم الاشهار والتسجيل . أما عن العقبة الخاصة بتحديد نسبة رأس المال فى الشركه فقد رأى أن هده المسألة مرتبطة بالبحث الذى تعده وزارة التجارة والصناعة لتعديل قانون الشركات المساهمة ورأى ارجاء البت فى هذه المسألة الى حين البت فى التعديل المشار اليه ·

استغلال وادى النطرون

اقترحت اللجنة التى شكلت لدراسه حاله مصانع الصودا الكاوية فى وادى النطرون ، والتى تدار لحساب الحكومه بموجب أمر تكليف، أما ادارة المصنع عن طريق شركة مساهمه ، تشترك الحكومة بنسبة ٥١ ٪ من رأس المال أو تعيين ادارة حكومية بحته لتنظيم العمل على أساس ادارة مصانع الوادى تسد احتياجات المصالح الحكوميه من الصودا الكاويه · وأوصت بعدم الاستمرار فى اصدار أوامر تكاليف جديدة لاستغلال الوادى ·

ومما يذكر أن تكاليف انتاج الطن الواحد من الصودا الكاوية فى هذا الوادى قد ارتفعت من ٤٢ جنيها فى عام ١٩٤٨ الى ٨٢ جنيها للطن فى الشهر الماضى ·

مصنع للفاكهة المحفوظة داخل الجمارك

تقدمت احدى الشركات لمصلحة الصناعه بعرض لتوريد الماكينات اللازمة لانشاء مصنع لانتاج الفواكه الجمركية بالاسكندرية بحيث يكون انتاجه فى الثمانى ساعات حوالى ٥٠٠٠ كيلو جرام ، وأضيفت على أجهزة الآلات اللازمة لتعقيم الفواكه أو الخضروات المصابة بعد غليها ·

مصنع السماد بأسوان

فرغت الشركة الامريكيه التى قررت وزارة الاشغال العمومية تكليفها بوضع مواصفات مصنع السماد من عملها ومن المنتظر الاعلان عن مناقصه عالميه لانشاء هذا المصنع بمنطقة أسوان ·

محصول القمح الامريكى

نشرنا فى العدد الماضى التقديرات التى أصدرتها وزارة الزراعة الامريكية لمحصول القمح ، وقد أذاعت هده الوزارة تقديرات جديدة لهذا المحصول ، قدرت فيها محصول القمح الشتوى بحوالى ٣٤٨ر٦٥٠ر٠٠٠ بوشل وهذا يزيد بنسبة ٢٥ ٪ عن كل من محصول الربيع فى عام ٥٠ والمتوسط السنوى للعشر سنوات الماضيه ·

وقدرت اجمالى المحصول المقبل بحوالى ١ر٠٥٤ر٦٥٠ر٠٠٠ بوشل وهذا يزيد عن المحصول الماضى بحوالى ٢٧ر٦٥٠ر٠٠٠ بوشل ·

ضم الصوف لقرار التخزين

قررت وزارة التموين اضافة الألياف الصوفيه الى الاصناف المبينه بقرار التخزين والذى يلزم المصانع والمقاولين والتجار بتقديم بيانات شهريه الى وزارة التموين عن أرصدة بعض الاصناف وامساك سجل خاص لكل منها منعا لاختزانه والمضاربة فى أسعاره ·

زيادة سعر الصودا الكاوية

قررت وزارة التموين زيادة سعر الطن من الصودا الكاوية المنتجه محليا عشرة جنيهات ليكون سعر الطن ٩٠ جنيها وذلك من أول أغسطس

اسرائيل تسعى لفتح أسواقها فى الحبشة

جاء فى تقرير سرى لسفارة مصر فى اديس ابابا أن ستة تجار من اسرائيل قدزاروا الحبشة أخيرا بصفة مندوبين غير رسميين لمباحثة الحكومة الاثيوبية وكبار التجار من أجانب ووطنيين فى أمر تنمية العلاقات التجارية بين البلدين ، ومد اسرائيل بالمحاصيل والمنتجات الاثيوبية وفتح اسواق جديدة لمنتجات اسرائيل فيها وقد مكثوا أسبوعا قاموا خلاله بعدة اتصالات هامة

الهند تتوسع فى انتاج القطن والمنسوجات

وضعت حكومة الهند برنامجا جديدا لزيادة محصول القطن الهندى والتوسع فى صناعة المنسوجات القطنيه ومن شأن هذا البرنامج الوصول بمحصول القطن فى عام ٥١ - ٥٢ ، الى أربعة ملايين بالة ، وذلك باتباع طرق الزراعة الكثيفة وزيادة المساحة المنزرعة باستصلاح الأراضى البور ، وتقدر احتياجات المصانع الهندية نحو أربعة ملايين و ٣٠٠ ألف بالة منها ٣ ملايين و ٦٠٠ ألف بالة من الأنواع الهندية و ٧٠٠ ألف بالة من القطن الأجنبى .

وتهدف سياسة الهند الجديدة الى زيادة حصة الفرد من المنسوجات القطنية من ٧ر١١ ياردة فى السنة الى ١٣ ياردة ، ولذلك فهناك رأى بعدم تصدير المنسوجات القطنية من انتاج عام ١٩٥٢ الا بعد استكمال حاجة الهند .

توفير العلف والعلائق

نظرا لنقص محصول الشعير والفول ونقص كميات العلائق الجافة فى البلاد تقوم مصلحة الاقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة فى الوقت الحالى بدراسة مدى احتياج البلاد من هذه الأعلاف ، والكميات التى تم عصرها فى الموسمين الأخيرين من البذور الزيتية ، وكميات الكسب التى نتجت فعلا بالبلاد من كسب السمسم والكتان والفول السودانى ورجيع الكون وجنين الذرة والجمة والجرمة .

وذلك لتسترشد بهذه المعلومات فى أنواع العلائق التى يمكن توفيرها فى البلاد .

البرازيل تتخلص من سيطرة أمريكا الاقتصادية

جاء فى تقرير لوزيرنا المفوض فى البرازيل ، بأن الحكومة البرازيلية ، قررت التخلص من سيطرة الولايات المتحدة الاقتصادية التى تفرضها عليها ، بالتحكم فى أسعار البن الذى يعتبر أهم صادرات البرازيل .

ولذلك قررت بيع محصولها بأى عملة تعرض عليها ، بجانب تخفيض الكمية التى كانت تخصص عادة من البن لأمريكا ، من ١١ مليون جوال الى تسعة مليون جوال فقط فى حين أن محصول العام الحالى يزيد عن العام الماضى حتى انه بلغ ٥ر١٨ مليون جوال بعد اضافة باقى محصول العام الماضى .

ويقول سعادة وزيرنا المفوض فى تقريره أن البرازيل اتخذت هذه السياسة الجديدة ، على أثر اصدار أمريكا لقانون تحديد الحد الأعلى لأسعار السلع ومنها البن ، والذى كان له أثر بالغ على أسعاره فى أسواق العالم .

تصدير واستيراد

رفض دخول ١٠ ٪ من الفاكهة المستوردة

بلغ جملة الوارد خلال الشهر الماضى من التفاح والكمثرى والبرقوق والخوخ ١٩٢٨ر٢٣٨ر١ كيلو جرام ، وقرر الحجر الزراعى حجز ٠١٧ر١٣٣ كيلو جرام منها لاصابتها بآفات زراعيه أى أن نسبة الرسائل المرفوض دخولها من الفاكهة بلغت نحو ١٠ ٪

ومما يذكر أن جملة الفاكهة الواردة من الخارج استوردت من لبنان وايطاليا وقبرص .

استيراد ٩٠ ألف طن قمح

أشرنا فى العدد الماضى الى المناقصة التى أعلنت عنها وزارة التموين لاستيراد ١٠٨ ألف طن قمح داخل حصة مصر ، وقد أسفرت المناقصة عن قبول أربعة عروض لتوريد ٩٠ ألف طن قمح على أساس سعر الطن هو ٣٦ جنيها و ٤٤٠ مليما .

وقد اعترضت احدى الشركات التى تقدمت فى المناقصة على بعض التصرفات فعقد معالى وزير التموين اجتماعا مع جميع الشركات التى تقدمت فى المناقصه وراجع معهم الاجراءات التى تمت فثبتت صحتها ولذلك اعتمد معاليه نتيجة هذه المناقصة .

سلع جديدة فى قائمة حساب التصدير

قررت وزارة المالية ادراج الملابس المستعملة والجلود المدبوغة لصناعة الاحذية واللمبات الكهربائية للاجهزة السينمائيه فى قائمة حساب التصدير ورفضت ادراج فضلات الأقمشة القطنيه لعدم منافسة المنسوجات المحلية .

تصدير صابون للسودان

قررت لجنة التموين العليا السماح بتصدير ٧٥ طنا من الصابون الى السودان

يطالبون بتصدير البيض لأن أسعاره رخيصة ولم ترتفع

طالب تجار البيض بالسماح لهم بتصدير البيض اذ أن البلاد كانت تصدر قبل الحرب ٣٥ مليون بيضه الى الخارج شهريا ، وعند نشوب الحرب كان الجيش البريطانى يستهلك ٢٥ مليون بيضه شهريا . فضلا عن أن أسعار البيض لم ترتفع غير ١٥٠ ٪ فقط بعكس باقى السلع وقد رفضت وزارة التجارة والصناعة هذا الطلب .

تصدير الأسفلت بالدولار

طلبت المفوضية السورية من وزارة الخارجية التوسط لدى الجهات المختصه للسماح بتصدير خمسة آلاف طن من الأسفلت الى سوريا بالجنيه الاسترلينى لحاجة وزارة الاشغال السورية اليه .

وتطالب الشركة المنتجة للأسفلت ببيعه بالدولار .

تصدير القطن الى اليابان بالاسترلينى

قررت لجنة الاستيراد والتصدير اعادة نظام المبادلات مع اليابان بالقطن الى ماكان عليه بواقع ١٠٠ ٪ من قيمة القطن تنشيطا لتصدير الأقطان المصرية الى اليابان كما وافقت على رأى مصلحة القطن الخاص ببيع الأقطان الى اليابان بالعملة الاسترلينية .

الاتفاق بين وزارة المالية وشركات التأمين بمصر

بشأن بعض المسائل التى اثيرت فى تطبيق القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بالنسبة لفروع شركات التأمين الاجنبيـــة (فيما عدا الحياة)

١ ــ اعادة التأمين بواسطة المركز الرئيسى عن العقود المبرمة فى مصر :

تنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على ما يأتى : ــ

« تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الارباح الصـافية فى بحـر السنة السـابقة او فى فترة الاثنى عشر شـهرا التى اعتبرت نتيجتهـا اساسا لوضع اخر ميزانية » ٠

ويقصد بعبارة الارباح الصـافية الارباح النهائية المتبقية لدى الشركة بعد أن يؤخذ فى الحساب جميع ما يخص النشاط المصرى من عمليـات بما فى ذلك عمليـات اعادة التأمين التى يقوم بها المركز الرئيسى ٠

٢ ــ حســاب ما يخص مصر فى ايرادات الاستثمار

يكـون نصيب مصر فى الاموال المستثمرة الذى يخضع ايراده للضريبة على القيم المنقولة عبارة عن احتيـاطى الاخطار السارية الخاص بالنشـاط المصرى مضافا اليه نسبة الاقساط المحصلة فى مصر الى الاقساط المحصلة فى العالم من الاموال الآتى بيانها : ــ

١ ــ جميع الاحتياطات الحرة

٢ ــ رأس مال الشركة المدفوع

٣ ــ الرصيد الدائن لحساب الارباح والخسائر

ويقصد بعبـارة الاحتياطيـات الحرة » تلك الاحتياطيات التى لاتكون مخصصـة لمقابلة التزامات معينـة كالاحتيـاطى العام والاحتيـاطيات الخاصة بمختـلف فروع التأمين واحتياطى الاستثمار ولا تشمل هذه العبارة الاخطار السارية ولا احتياطى الاخطار تحت التسوية ٠

وتستحق الضريبـة على ايراد الاستثمار الذى يخص النشـاط المصرى والذى حـدد بالطريقـة السابقة مالم يكن ذلك النصيب اقل من مقدار الضمـان المودع فى مصر طبقا للقانون حيث تستحق الضريبة على ايراد ذلك الضمـان الا اذا كان هـذا الايراد او جـزء منه معفى من الضريبـة ٠ اما اذا كان نصيب مصر فى الاموال المستثمرة اكثر من قيمة اموال الشركة المستثمـرة فعـلا فى مصر بما فى ذلك قيمة الضمان المودع طبقا للقانون فيتعين فى هذه الحـالة ان يضـاف الى ايراد استثمـار هذه الاموال ايراد استثمار الزيادة الخاصة بمصر بنسبـة معدل الاستثمـار العالمى لاموال الشركة ويحتسب ذلك المعدل بالطريقة الآتية : ــ

$$\frac{٢ \times \text{جملة ايرادات الاستثمار العالمية} \times ١٠٠}{\text{أ} + \text{ب}}$$

أ ــ جملة اصول الشركة مخصوما منها جميع التزاماتها قبل الدائنـين طبقا لما تظهره الميزانيـة العمومية للشركة فى أول السنـة موضـوع المحاسبة ٠

ب ــ جملة اصول الشركة مخصوما منها جميع التزاماتها قبل الدائنين طبقا لما تظهره الميزانيـة العمومية للشركة فى اخر السنـة موضـوع المحاسبـة ٠

وبطبيعة الحال اذا اثبتت الشركة ان جزءا من ايرادات استثمارها قد سبق سـداد الضريبـة عليـه فان الشركة لا تختلف بدفع الضريبة مرة أخرى من ذلك الجزء من الايراد ٠

ويلاحظ بصفـة عامة انه فى حـالة الشركات التى تباشر عمليات التأمين على الحياة وتكوين الاموال الى جانب عمليات التأمين العامة فانه يتعين عند احتساب المال المستثمر ان تستبعد الاحتياطيات الخاصة بفروع الحيـاة وتكـوين الاموال والرصيـد الدائن لحساب الارباح والخسائر الخاص بتلك الفروع بما يتعين ان يستبعد من رأس المال المدفوع الجـزء الذى يتبين انه يخص تلك الفروع ٠

٣ ــ التوزيعات الحكميـــة :ــ

لايجـوز استبعاد نسبة الـ ١٠ ٪ من الارباح المشار اليها فى المادة ١١ معدلة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الا فى حالة تكوين حساب احتياطى خاص بقدر هذه النسبـة لدى فرع الشركة فى مصر ٠

٤ ــ الضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية :ــ

فيما يتعلق بتطبيق الفقرة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنـة ١٩٤١ يحدد الجزء من رأس المـال الحقيقى المستثمر الذى يخص النشاط المصرى بنسبة الاقساط المحصلة فى مصر الى الاقساط المحصـلة فى العـالم من الاموال الاتيـة : ــ

١ ــ جميع الاحتياطيات الحرة

٢ ــ رأس مال الشركة المدفوع

٣ ــ الرصيد الدائن لحساب الارباح والخسائر

ويقصد بعبارة « الاحتيـاطيات الحرة » تلك الاحتياطيات التى لاتكون مخصصـة لمقابلة التزامات معينة كالاحتيـاطى العام والاحتيـاطيات الخاصـة بمختلف فروع التـأمين واحتياطى الاستثمار ولا تشمل هذه العبارة احتياطى الاخطار السارية ولا احتياطى الاخطار تحت التسوية ٠

ويلاحظ بصفة عامة انه فى حالة هذه الشركات التى تباشر عمليـات التأمين على الحيـاة وتكوين الاموال الى جانب عمليـات التأمين العامة فانه يتعين عند احتسـاب الايراد المستثمر أن تستبعد الاحتياطيات الخاصـة بفروع الحيـاة وتكوين الاموال والرصيد الدائن لحسـاب الارباح والخسـائر الخـاص بتلك الفروع كما يتعين أن يستبعد من رأس المال المدفوع الجـزء الذى يتعين انه يخص تلك الفروع ٠

٥ ــ ضريبة الارباح التجارية عن سنة ١٩٣٨ ٠

لا يخضع للضريبـة الارباح التى حققت قبل اول سبتمبر سنة ١٩٣٨

٦ ــ الضـرائب البلدية والضرائب المحلية الاخرى : ــ

تعتـبر تلك الضرائب والرسـوم تحميلية مالم تكن محتسبة على اساس نسبة معينـة من ضريبـة الارباح التجارية والصناعية ٠

٧ ــ يسرى هذا الاتفاق على جميع الحالات المستقبلة والحالات المعلقـة وكذلك الحالات المختلف عليها بين مصلحة الضرائب والشركات سواء اكانت امام القضاء أم لا ٠

توقيعات

عبد الحكيم الرفاعى ــ زكى سالم ــ

أ ٠ ب ٠ فيرجسون

تحريرا فى ٢٣ مارس سنة ٥٠

كتب جديدة

الضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية

الاستاذ فهيم سعيد

بالرغم من ان هذا الكتاب قد صدر بعد الغاء هذه الضريبة الا انه مازال كتاب اليوم والحاجة اليه شديدة وذلك كما قال المؤلف فى مقدمته «والضريبة الخاصة وان كان قد أبطل العمل بها بمقتضى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ ، الا انها سوف لا تفقد أهميتها من الناحية العملية الا متى فرغت مصلحة الضرائب من ربطها حتى آخر سنة ضريبية وسوت مايستحق منها على مالم يستعمل من احتياطى هبوط الاسعار ، وحتى يفصل فى الخلافات المتعلقة بها أمام اللجان والمحاكم ، وهى بلاريب سوف تستغرق سنوات ليست قليلة » .

والقارىء لهذا الكتاب يلمس دراية وكفاية المؤلف فيما كتب فيه ، فهو علاوة على كونه وكيل ادارة الشركات المساهمة فى مصلحة الضرائب فانه أستاذ مادة الضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية بمعهد الضرائب بجامعة فؤاد الاول .

وان الموضوعات التى عولجت فى هذا الكتاب عالجها المؤلف فى حرية تامة دون تقيد بأوضاع مصلحة الضرائب وان الباب الثانى عشر الخاص باستعمالات احتياطى هبوط الاسعار يعتبر موضوع اليوم بالنسبة لكافة المنشآت التى سمح لها بتكوين هذا الاحتياطى فى السنوات الضريبية المختلفة ، لما يلابسه من نقط متشعبة معقدة أتى المؤلف على حلولها المختلفة فى أسلوب مبسط وعبارة واضحة .

هذا ونأخذ على المؤلف عدم تعرضه لبعض مسائل بعضها فقهى والآخر موضوعى نجملها فى الآتى :

مسائل فقهية : — عدم تعرضه

١ — لمشروعية الضريبة ووجهة نظر الذين قالوا بعدم فرضها .

٢ — لمدى الوصول الى الاهداف التى استهدفها المشروع فى فرض هذه الضريبة .

٣ — لمدى دقة وضوح الصياغة فى مواد القانون .

٤ — لدراسة مقارنة عن التشريعات المماثلة فى البلاد الاخرى .

مسائل موضوعية : —

١ — لتحديد رأس المال الحقيقى المستثمر فى الشركات الاجنبية التى تعمل فى مصر والخارج

٢ — لتحديد رأس مال الشريك المتضامن فى شركات التوصية بالاسهم .

٣ — لقانون الدعم الخاص ببنك مصر .

٤ — لتحديد رأس المال الحقيقى المستثمر فى حالة اندماج شركتين مساهمتين تملك كل منهما جزءا من أسهم الشركة الاخرى .

وان هذه المسائل لا تقلل من القيمة الفنية للكتاب الذى جاء وافيا فى كل ماعالجه من موضوعات .

ع . ع

المركز الاحصائى للبن

رفع مدير مكتب التجارة الداخلية بالاسكندرية لوزارة التجارة والصناعة تقريرا عن مركز البن فى البلاد جاء فيه ان محصول البن البرازيلى الذى يظهر عادة فى يوليو ويغذى ٩٠ ٪ من الاستهلاك العالمى ، يقدر هذا العام بحوالى ١٦ مليون جوال « الجوال ٦٠ كيلو جرام » ، بعد ان كان فى العام الماضى ١٤ مليون جوال ، وقد بدات الاسعار فى الهبوط فوصل سعر الطن رصيف الاسكندرية ٣٥٥ جنيها بعد ان كان ٤٠٠ جنيها . ولذلك تفكر حكومة البرازيل فى شراء محصول البن وتحديد سعر التصدير لكى تمنع هبوط أسعاره .

واشار التقرير الى تضاعف محصول البن فى افريقيا هذا العام وهو المعروف بين ممباسا ولكوته .

كما أشار الى كساد سوق البن فى مصر وان المستوردين قد تعاقدوا على كميات قليلة بالاسعار القديمة وانهم أوقفوا التعاقد على كميات كبيرة ، انتظارا لاسعار المحصول الجديد . هذا وقد انخفض استهلاك البلاد من البن فى هذا العام فبعد ان كان فى السنوات الأخيرة يقدر من ٧٠٠ الى ٨٠٠ طن شهريا هبط الاستهلاك الى حوالى ٢٥٠ طن شهريا

واشار التقرير الى انه يقدر الموجود من البن بمخازن الاستيداع حتى يوم ١٨ — ٧ — ٥١ حوالى ٣٠٠ طن ، ويقدر مالدى التجار فى مخازنهم بحوالى ١٥٠ طن . فضلا عن تعاقد التجار على حوالى ٥٠٠ طن هى الآن تحت الشحن .

وقال التقرير ان حالة البن مطمئنة وان الاسعار ستكون أقل بكثير من أسعار العام الماضى لزيادة محصول البرازيل وتضاعف المحصول فى افريقيا .

مدرسة لتخريج موظفى البريد

قررت مصلحة البريد انشاء مدرسة لتخرج موظفين مختصين لاعمال البريد وارسال بعثات للخارج للتمرن على اعمال البريد الحديثة .

وقد طلبت لذلك وزارة المواصلات من مجلس الوزراء الموافقة على درج مبلغ ١٥ الف جنيه فى ميزانيتها لهذا الغرض .



الغاية من هذا الباب تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليهـا لكى نتعرف كل منها على حقيقة الحالة عند شقيقاتها ، فتزداد الصلة بين هذه الدول وتشتد الروابط بينها .

مصاعب العراق الاقتصادية

كانت الحرب العالمية الثانية وبالا على العراق مزقت اقتصادياته وعرضته لموجات حادة من التضخم ، كما عرضت مالية الحكومة للتدهور بحيث تراكم العجز فيها عاما بعد عام وتفاقم أمر العجز فى الميزان التجارى كثيرا . واستمرت الاحوال سيئة بعد الحرب أيضا وساعد على ذلك ، العجز الكبير فى انتاج بعض المحاصيل الهامة ونشوب القلاقل فى فلسطين . وبدا الموقف يتحسن فى عام ١٩٥٠ ، مما شجع الحكومة على اطلاق كثير من القيود التى كانت مفروضة على المعاملات الخارجية ، والشروع فى تنفيذ مشروعات الانعاش التى ترمى الى زيادة الدخل الاهلى وتحسين توزيعه . ويقدر نصيب الفرد من الدخل الاهلى فى العراق بحوالى ٣٠ دينار سنويا . ولا يزيد عدد سكان العراق على ٤٫٨ مليون نسمة . وسنحاول فيمايلى دراسة نواحى الاقتصاد العراقى والصعوبات التى يواجهها ، تاركين التعرض للبرامج التى وضعت للتغلب عليها الى العدد القادم

الزراعة :

يعتمد أغلب سكان العراق على الزراعة . الا أن المساحة المزروعة فعلا لاتتجاوز نسبة صغيرة من المساحة الكلية القابلة للزراعة ، اذ تقدر مساحة الارض المزروعة بما لايقل عن ٦ مليون فدان ، بينما توجد هناك نحو ٣٠ مليونا قابلة للزراعة . وتعتمد الزراعة فى الوادى المنخفض على الرى ، بينما تسمح الامطار فى الشمال فى الاراضى المرتفعة بزراعة محصول واحد عليها . وينتج العراق حاجته من المواد الغذائية وأهم محصولاته الشعير والقمح والتمر ينتج العراق ١/٤ محصول التمر العالمى — والارز والتبغ وكذلك الذرة والسمسم . وقد زاد الاهتمام بزراعة القطن وخاصة عقب ارتفاع اسعاره فبلغت المساحة المزروعة نحو ٩٠ دونم وبلغ المحصول ٥٠ الف بالة ، وينتظر أن يصل المحصول الحالى الى ٢٠٠ الف بالة بعد أن زادت المساحة المزروعة الى نحو ٤٠ الف دونم .

ويسمح محصول الغلال العراقى — فى العادة — بتصدير فائض الى الخارج سنويا ، الا أن الحكومة اضطرت الى منع تصدير الغلال عقب المحصولين السيئين اللذين تعاقبا فى سنتى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ وهبط من جرائهما انتاج القمح والشعير الى درجة اضطرت معها العراق الى استيراد مايسد العجز فى الانتاج المحلى .

وتربى الماشية فى مساحات كبيرة من العراق ويقوم السكان البدو بهذا العمل ، ويصدر جانب كبير منها ومن اصوافها .

وكما هى الحال فى بلاد الشرق الاوسط الاخرى ، لايملك فالحو الارض الا نسبة ضئيلة من الاراضى التى يعتمدون عليها فى معاشهم ، بينما يملك معظم الاراضى كبار الاغنياء وشيوخ القبائل . ويرجع انخفاض غلة الزراعة العراقية ، رغم خصوبة الاراضى ، الى جهل الفلاحين وعدم وجود مايحفزهم على ادخال تحسينات على مايفلحون من ارض وقد بذلت محاولات لاصلاح نظام الملكية الزراعية ولكنها باءت كلها بالفشل .

ولما كان مجرى نهرى دجلة والفرات يعلوان عن السهل المحيط بهما ، فان ذلك السهل يتعرض من سنة الى اخرى الى الغرق بمياه الفيضان ، مما يسبب خسائر جسيمة . وقد بدىء فى تنفيذ بعض المشروعات التى ترمى الى السيطرة على مياه فيضان النهرين وتخزينها للانتفاع بها وكذلك لتقليل مدى التغيرات فى مجرى النهرين

الصناعة والتعدين :

لم تتمكن الصناعة العراقية من الظهور الا حديثا بعد ان اعفى قانون سنة ١٩٢٩ الواردات من الآلات ومواد الصناعة من الرسوم الجمركية كما اعفى المؤسسات الصناعية من ضريبة الدخل والممتلكات . وبرغم ذلك لازالت صناعة العراق متأخرة لاتكفى الا جانبا صغيرا من الطلب المحلى . وتقوم الصناعات القليلة على المواد الخام المنتجة محليا . فتقوم صناعة السجائر على التبغ العراقى ، وتحتكر الحكومة شراء التبغ وصناعته كما يقوم العراق بانتاج حاجته من الاسمنت وتقوم أيضا صناعة تقطير التمور وحفظها . وتوجد صناعة صغيرة لغزل ونسج القطن يتراوح انتاجها حول ٣٠٠ طن من الغزل ومليون متر مربع من المنسوجات تستخدم نحو ٢٧ الف مغزلا و ٧٠٠ نولا .

وتواجه النهضة الصناعية العراقية عدة عقبات من أهمها الحاجة الى التوجيه والدراسة المفصلة للموارد القومية . كما ينقص العراق رؤوس الاموال الاجنبية التى تتجه للاستثمار فى المشروعات غير المطروقة . كما لاتتمتع الصناعة العراقية بحماية جمركية تمكنها من الوقوف امام المنافسة الاجنبية اذ لايقصد من رسوم الواردات المصنوعة الآن تكون مصدر ايراد مالى . وحتى عند ما اعيد النظر حديثا فى التعريفة الجمركية كان ذلك بقصد زيادة الايرادات دون نظر الى حماية الصناعة المحلية التى لايكفى معها قانون تشجيع الصناعة الذى اشرنا اليه قبلا والذى يكفل للصناعة بعض الاعفاءات الضريبية . وقد بدأت الحكومة تتنبه الى واجبها فى هذا

الخصوص اخيرا ومنعت استيراد الاسمنت والبيرة وقيدت استيراد السجاير .

ويعتبر استخراج البترول الصناعة الكبيرة الوحيدة فى العراق . وفيما قبل سنة ١٩٤٥ كانت العراق ثانى الدول المنتجة للبترول فى الشرق الاوسط . ولكن اضطراد الزيادة فى فى انتاج البلاد العربية السعودية وايران والكويت ارجع العراق الى المرتبة الرابعة . وبينما لايمثل البترول ، كما هى الحال فى ايران ، الا جزءا صغيرا من الدخل الاهلى ، تظهر اهميته البالغة فى ميزان المدفوعات وميزانية الدولة . ولا تزيد مجموع الدخول المباشرة من صناعة البترول بما فيها الاجور على ١٠٪ من الدخل الاهلى ، ثلثها من رسوم الامتياز المدفوعة للحكومة .

وقد وصل انتاج العراق من البترول الى اكثر من ٤ مليون طن سنة ١٩٣٧ . الا ان نشوب الحرب العالمية الثانية واقفال البحر المتوسط استدعى انقاص الانتاج الى حوالى ١ر٤ مليون طن سنة ١٩٤٠ ، ولم يصل الانتاج ثانية الى ٤ مليون طن الا سنة ١٩٤٥ ، واستمر كذلك حتى سنة ١٩٤٨ عند مابدات القلاقل الفلسطينية ، فاغلق خط انابيب البترول الى حيفا مما استدعى انقاص الانتاج الى ٣ر٤ مليون طن سنة ١٩٤٨ ويتم تصريفه عن طريق خط انابيب طرابلس . وقد انشىء خط آخر للانابيب الى طرابلس تم العمل فيه فى اكتوبر سنة ١٩٥٠ ، فارتفع المنقول عليه الى مستوى قياسى لم يسبق للعراق الوصول اليه وهو ٨ر٧ مليون طن سنويا .

وباستثناء البترول ، يفتقر العراق الى المعادن عموما ، واهم مايوجد به الملح والجبس والكبريت بكميات صغيرة ، وانواع رديئة من فحم البيتومين وبعض نترات البوتاسيوم والاحجار الزيتية . وتشير بعض الدراسات الحديثة الى وجود مناجم غنية من النحاس والحديد فى شمال العراق .

التجارة الخارجية :

كان الميزان التجارى للعراق فى صالحها قبل الحرب بما يتراوح حوالى ٥ مليون دينار . الا ان الحرب وما نشا عنها من اغلاق البحر المتوسط وهبوط انتاج البترول العراقى احدث تحولا فى الميزان فاظهر عجزا فى سنى الحرب . واستمر تفاقم العجز بعد انتهاء الحرب حتى وصل الى ذروته فى سنة ١٩٤٨ حين بلغ ٥ر٢٥ مليون دينار وذلك بعد اقفال خط انابيب حيفا وتدهور محصول الغلال مما اضطرت العراق معه الى استيراد كميات من الغلال ، بخلاف الزيادة العامة فى الواردات . وقد عمدت الحكومة الى فرض قيود شديدة على الاستيراد بعدان تعرضت احتياطياتها من النقد الاجنبى للنفاذ فتحسن الموقف فى الميزان التجارى وهبط العجز بعض الشىء فى سنة ١٩٤٩ الى ٤ر١٤ مليون دينار . وجاءت سنة ١٩٥٠ فتغيرت حالة الميزان التجارى اذ استمرت القيود على الاستيراد وفى نفس الوقت ساعدت المحاصيل الوفيرة والاسعار العالية المرتفعة على ان تحقق العراق فائضا فى ميزانها ، ويظهر هذا التطور من الجدول التالى :

تجارة العراق الخارجية
بملايين الدينارات

١٩٣٨	٤ر٩	٠ر١٤	+٦ر٤
١٩٣٩	٢ر٨	٢ر١٣	+٠ر٥
١٩٤٦	١ر٢٨	٠ر٢٤	— ١ر٤
١٩٤٧	٩ر٣٩	٧ر٢٨	— ٢ر١١
١٩٤٨	٥ر٤٥	٠ر٢٠	— ٥ر٢٥
١٩٤٩	٦ر٤٠	٢ر٢٦	— ٤ر١٤
١٩٥٠	٤ر٣٧	٥ر٤٤	+١ر٧

وبريطانيا أهم الدول التى تتعامل مع العراق ، ومن الدول الهامة الاخرى الولايات المتحدة والهند وكذلك اليابان التى بدات العلاقات التجارية معها تشتد ثانية بعد ان قطعت اثناء الحرب . وصادرات العراق بحسب الاهمية هى الحبوب والتمور والصوف والقطن .

صناعة وزراعة الدخان فى الاردن

زاد الانتاج المحلى من الدخان فى الاردن من ١٢ طنا فى سنة ١٩٤٧ الى ١٩٤ طنا فى سنة ١٩٥٠ . واستطاعت شركتان لصناعة السجاير ان يزيدا انتاجهما السنوى من ١٤ مليون سيجارة سنة ١٩٤٨ الى ٢٢ مليون سيجارة فى سنة ١٩٥٠ . وتقوم فى الاردن اربع مصانع لانتاج السجاير يقدر انتاجها السنوى بحوالى ٢٨ مليون سيجارة .

وقد نقصت الكميات المستوردة من الدخان فى سنة ١٩٥٠ الى ١٤٠ طنا قيمتها ١٢٨ الف دينار ، مقابل ١٦١ طنا قيمتها ٢١٣ الف دينار فى سنة ١٩٤٩ .

وتبلغ التعريفة الجمركية على السجاير المصنوعة المستوردة دينارين وخمسمائة فلسا للكيلو جرام الواحد بينما رسم الانتاج المحلى ٥٠٠ فلس للكيلو جرام الواحد .

سوء الاحوال المالية باسرائيل :

بدات اسرائيل حملتها لبيع «سندات الاستقلال» فى امريكا فى مايو الماضى ، ولكنها لم تتمكن حتى الآن من بيع مايزيد قيمته على ٣٠ مليون دولار فقط ، فى حين كانت السلطات الاسرائيلية تنتظر أن يلبى الشعب الامريكى نداءها ويشترى سندات باضعاف هذا المبلغ .

واذا فرضنا انها ستتمكن من بيع سندات بمبلغ ٣٠ مليون دولار اخرى حتى آخر العام فان اسرائيل قد لاتتمكن مع ذلك من سد العجز فى ميزانها الحسابى .

ولا يخفى العارفون بمواطن الامور تشاؤمهم من تطور الاحوال المالية لاسرائيل وضعفها المتزايد مما جعلها عبئا ثقيلا على الولايات المتحدة . وجعل دعم الاقتصاد الاسرائيلى المتداعى ضريبة على الشعب الامريكى .

تجارة الموالح فى الشرق الاوسط
(بآلاف الصناديق)

	متوسط ١٩٣٥/١٩٣٩		١٩٤٧		١٩٤٨		١٩٤٩		١٩٥٠
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	[illegible]درات	[illegible]	[illegible]درات	واردات	صادرات
قبرص	٢١٣	—	٢٢٩	—	٣٠٨		٣٩٧	—	٧٥
فلسطين (اسرائيل)	٩٠٩٩	—	٧٣٦٠	—	٣٠٣٣	—	٣٠٠٠	—	٢٥٠٠
سوريا/لبنان	٣٩٧	٢٨٥	٤٥	٢٧١	١٧٩	٣٣	١١٠	٩٥	٦٩
تركيا	٥٤	١٣	—	—	—	—	٢١	—	—

إتحـــاد المدفوعــــات الأوربى

نشر فى هذا العدد الحلقة السادسة التى يختصنا بها المستر كريج ، وهو يتحدث عن المقدمات والمبادىء التى بنى عليها اتحاد المدفوعات الاوربى ، ثم تطرق الى بحث علاقة هذا الاتحاد بالمنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادى ومشيرا الى طرق محاسبة الدول بعضها لبعض . وفى العدد القادم ننشر بقية البحث باذن الله .

يضطرنا هذا البحث الى التحدث عن مؤتمر بريتون وودز وقد طرح خلاله على بساط البحث انشاء مؤسستين كانتا هما أساس هذا الاتفاق . فأما أولهما فهو The International Clearing Union الذى اقترحه لورد كينز . وأما الثانى فهو The International Monetary Fund (صندوق النقد الدولى) المبنى على اقتراحات الدكتور هارى هوايت . والمشروع الاخير هو الذى ينفذ حتى اليوم وقد ربط هذا المشروع التحويلات الفردية بالصندوق الرئيسى . ويمكن تشبيه الفرق بين الاثنين بالمثال التالى لكى نقرر مدى المدفوعات الدولية .

فلو فرضنا مثلا أن امريكا تجد نفسها فى حاجة الى الفرنكات . وفرنسا فى حاجة الى الاسترلينى وبريطانيا تجد نفسها فى حاجة الى الدولارات . وان المبالغ المراد تقديمها هى ٠٠٠ر٥٠ مليون فرنك ، و ٥٠ مليون جنيه استرلينى ، و ١٤٠ مليون دولار . فتطبيقا لفكرة صندوق النقد الدولى ، تستطيع الولايات المتحدة الامريكية ان تشترى من الصندوق ٠٠٠ر٥٠ مليون فرنك بثمن محدد ، كما يمكنها أن تدفع ١٤٠ مليون دولار الى الصندوق . كما أن فرنسا تستطيع ان تشترى من الصندوق ٥٠ مليون جنيه استرلينى اذا مادفعت للصندوق ٠٠٠ر٥٠ مليون فرنك ، واخيرا فان بريطانيا يمكنها شراء ١٤٠ مليون دولار من الصندوق اذا مادفعت ٥٠ مليون جنيه استرلينى .

وهكذا يجب على كل دولة أن تتحمل ثلاثة أرباع الاعباء يضاف الى ذلك اعباء اخرى هى فوائد اساسها الوقت الذى ينقضى قبل شراء الدولة للنقد اللازم لها من الصندوق وكل هذا يكلف مالا لكل من الثلاث دول التجارية ، والى هذا المدى سوف تعوق التجارة الخارجية . أما فيما يتعلق بنظام كينز

بقلم المستر ج . ا . كريج

Keynes فان كل دولة يجب ان تحتفظ بكمية من ال Bancor وهى وحدة النقد الدولية ، حسب قيمتها فى ال Clearing Union فلو أن فرنسا سحبت شيكا على الاتحاد بمبلغ من العملة الدولية مساويا لخمسين مليون استرلينى، فانها ستسلم شيكا بالعملة الدولية مساويا ا ٠٠٠ر٥٠ مليون فرنك . وما دام هذين المبلغين متساويين فى القيمة ، فان حساب فرنسا قبل الاتحاد لن يتغير .

وبالمثل ، لو ان بريطانيا دفعت شيكا بالعملة الدولية قيمته ٥٠ مليون جنيه استرلينى وانها ستسحب شيكا بالعملة الدولية تدفعه الولايات المتحدة الامريكية بالعملة الدولية أيضا – وقيمته ١٤٠ مليون دولارا ، فان حساب بريطانيا مع الاتحاد لن يتغير . وهكذا مع الولايات المتحدة .

وعلى ذلك، فان الفروق فى المدفوعات الدولية يمكن تثبيتها وتحديدها بمصاريف سحب الشيكات الثلاثة ليس الا . وبذلك تسهل عمليات التجارة الدولية ، ولن يقف فى طريقها عقبات طبقا لمشروع كينز السابق الاشارة اليه وهو I.C.U.

هذا هو المبدأ الاساسى الذى يكمن خلف اتحاد المدفوعات الاوروبى ، أما الفروق الحقيقية فهى فقط ان قيمة وحدة العملة الخاصة باتحاد المدفوعات الاوروبى E.P.U. مساوية لجزء من خمسة وثلاثين جزء من أوقية الذهب الخالص . وان الاتحاد I.C.U. يمنح ثقته للدول الاوروبية التى تساهم وتشارك فى عمليات المنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادى .

Organisation for European Economic Cooperation (O.E.E.C.)

ولقد ناقش المستر (روى هارود) من معهد اكسفورد للاحصاء هذا المشروع وكان صديقا حميما للورد كينز ، مما يبدو أمام كاتب هذا المقال انه ساهم كثيرا فى وضع الصيغ الاولى للمشروع الاصلى .

وقد انشئت المنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادى لمساعدة ورفع مستوى التبادل التجارى بين الامم الاوروبية . ولقد ظهر منذ زمن بعيد شدة حاجة هذه المجموعة من الدول الاوروبية الى نظام مصرفى موحد ، وان اتحاد المدفوعات الاوروبى تكون لنفس الغرض لأطول مدة ممكنة ولم يكن فيها من وسيلة سوى هذه .

أما امساك الدفاتر التجارية (المحاسبة) بوحدة عمومية قيمتها مساوية ا ٨٨٨٦٧١و٠ جرام من الذهب الخالص التى هى فى الحقيقة مساوية لواحد دولار فى سوق الولايات المتحدة الامريكية الرسمية .

وتحدد هذه الحصص كما فى الجدول رقم (١)

الجدول رقم (١)

الدولة	الحصة بملايين الوحدات	النسبة المئوية
النمسا	٧٠	٨ر١
بلجيكا ولوكسمبرج	٣٦٠	١ر٩
الدانمارك	١٩٥	١ر٤
فرنسا	٥٢٠	٢ر١٣
المانيا	٣٢٠	١ر٨
اليونان	٤٥	١ر١
ايسلنده	١٥	٤ر٠
ايطاليا	٢٠٥	٢ر٥
هولندة	٣٣٠	٣ر٨
النرويج	٢٠٠	٠ر٥
البرتغال	٧٠	٨ر١
السويد	٢٦٠	٦ر٦
سويسرا	٢٥٠	٣ر٦
تركيا	٨٠	٣ر١
منطقة الاسترلينى	٠٦٠ر١	٩ر٢٦

ويتضح من هذا أن كل دولة من دول الاتحاد ، تتسلم منه ما يوازى ٦٠ ٪ من حصتها المقررة وان كل دولة تفتح حسابا بما يوازى ٦٠ ٪ من حصتها المخصصة لمصلحة اتحاد المدفوعات الاوربى. هذا وقد قدمت

« مصلحة التعاون الاقتصادى الامريكى » رصيدا محترما ما بين ٣٥٠ الى ٤٠٠ مليون دولارا حرا .

أما الحسابات فينظمها ويحتفظ بها بنك التسويات الدولى . أما طريقة العمل فهى انه على كل دولة عضو أن تقدم الى بنك التسويات الدولى (B.I.S) تقريرا أو كشفا تبين فيه مركزها كدائن أو مدين بالنسبة لبقية الدول الاخرى الاعضاء على أساس النموذج بالجدول الثانى

الجدول رقم (٢)

	النسبة المئوية للحصة	مقدار الدائنية	الدفع بالذهب
الاولى	٢٠	٢٠	—
الثانية	٢٠	١٦	٤
الثالثة	٢٠	١٢	٨
الرابعة	٢٠	٨	١٢
الخامسة	٢٠	٤	١٦

فلو فرضنا مثلا أن صافى حساب اى بلد من الاعضاء مدينا بنسبة ٣٥٪ من حصتها ، وأن حصتها تبلغ ١٢٠ مليون وحدة ، فانها تصبح مدينة بما تساوى ٤٢ مليون وحدة ، والذى يجب ان يثبت أولا هو ٢٠ ٪ من حصتها بشيك قيمته ٢٤ مليون وحدة دولية وثانيا ١٦/٢٢ من الميزان وهو يوازى ١٨ وحدة ، أى ٣ر٦ مليون وحدة ذهبا . ويمكن لهذا البلد المدين أن تدفع أكثر من نسبة حصتها من الذهب اذا شاءت

ولكن لو فرضنا أن كان هذا البلد دائنا ، فيكون مركزها كما هو مبين بالجدول الثالث :

الجدول رقم (٣)

	النسبة المئوية للحصة	مقدار الدائنية	الدفع بالذهب
الاولى	٢٠	٢٠	—
الثانية	٢٠	١٠	١٠
الثالثة	٢٠	١٠	١٠
الرابعة	٢٠	١٠	١٠
الخامسة	٢٠	١٠	١٠

هذه هى أهم المبادى المقررة .

ج . ١ . كريج

شخصيات اقتصادية



علي يحيى باشا

تاجر بنشأته وبيئته ، فأبوه أمين يحيى باشا من سراة الاسكندرية وعيونها وتجارها ، وجده احمد يحيى باشا عميدها وكبير كبارها ، وحسبك بالاسكندرية من معقل للتجار والتجارة لاسيما تجارة القطن ــ والقطن عماد ثروة القطر

لهذا لم ينتح علي يحيى ما انتحاه غيره من أبناء الثراة الوارثين ، ولم يتجه اتجاهات غيره من الاعيان المرزقين ، بل استمر لما رسمه له أبوه ومارسم جده من قبل في طريق الانتاج والاكثار ، ودأب كما دأبا على العمل والزيادة والاستثمار ، فتكونت شخصيته بما آل اليه وما عمل عليه ثم زادت وتضاعفت ثروته بصنع يديه .

وهو من كبار مصدرى القطن فى مصر ثم هو عضو المجلس الاقتصادى ورئيس مجلس ادارة شركة التجارة للمحاصيل المصرية ورئيس مجلس ادارة شركة مكابس الاسكندرية ورئيس مجلس ادارة شركة التأمين بالاسكندرية ونائب رئيس شركة الملح والصودا ونائب رئيس الشركة العقارية والصناعية المصرية وعضو مجلس ادارة شركة الغزل الاهلية المصرية لصناعة المنسوجات بالاسكندرية وعضو مجلس ادارة شركة مصر للملاحة البحرية .

وهو الى جانب ذلك من كبار الملاك والزراع وله مزرعة نموذجية بمديرية البحيرة تبلغ مساحتها حوالى خمسة آلاف فدانا .

وعلى أمين يحيى مصرى يشرف المصريين فى الجالية الاجنبية بالاسكندرية . وكان لها خطرها ، ومايزال لها قدرها ، ويرجع له ولبعض نظرائه فى الوقت الحاضر كثير من الفضل فى تمصير التجارة المصرية ، وكانت الى حد كبير اجنبية او ما تشبه الاجنبية .

ولعله استفاد كثيرا من نشأته الدراسية حيث شب طالبا فى مدرسة الآباء اليسوعيين ثم رحل لتكملة دراسته فى أمريكا حيث حصل من جامعة هارفرد على اجازات فى الكيمياء والكهرباء ثم فى السياسة وحصل بعد ذلك على اجازة الحقوق الفرنسية فهو مجموعة شاملة لثقافات متنوعة .

وقد وضح اسم علي يحيى باشا منذ سنين ، ولمع اسمه بين رجال المال والاعمال وهو مايزال لم يدرك الخمسين .

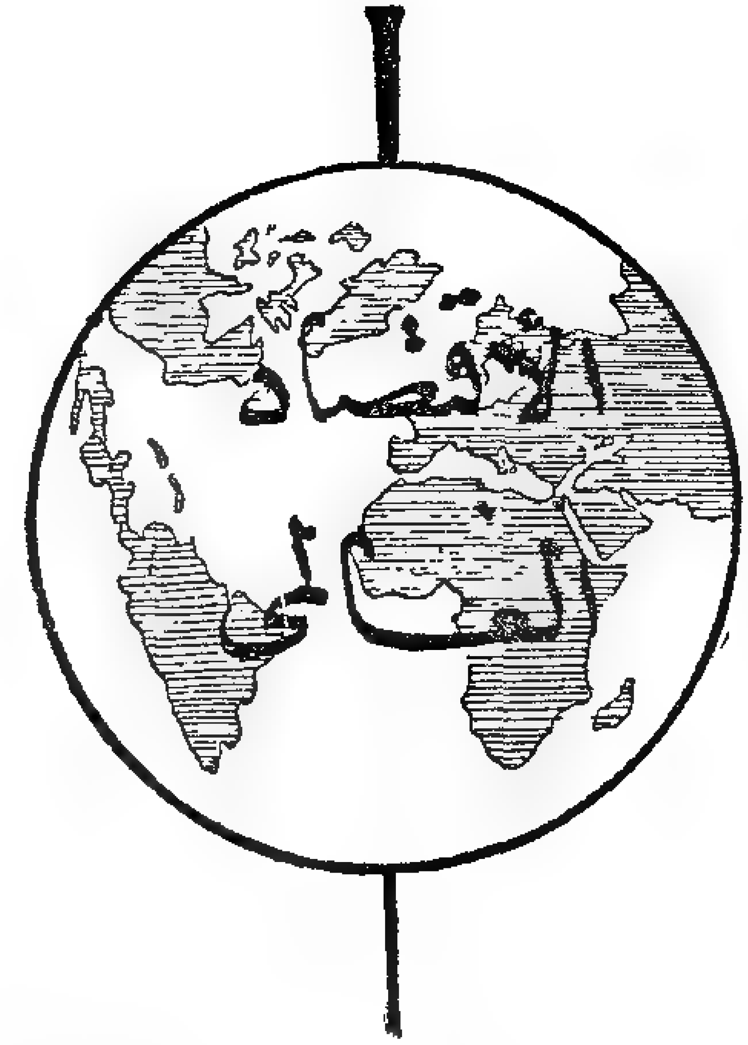
وعلي يحيى باشا رجل وافر النشاط دائم الحركة يشترك فى أعماله كلها اشتراكا فعليا ويتدخل فى نواحي انتاجه تدخلا ايجابيا وعمليا .

ولاشك فى ان هذا المالى الناجح يعتبر لسراتنا وأبناء سراتنا المثل الصالح ، وما أخلق أن يتفنن بقول الشاعر : ــ

ومن ورث الديار ولم يزدها بهمته كمن ورث الخرابا

انما نرجو له ولأمثاله المزيد من الخير والتوفيق .

حسين الحطيم



سياســـة اعادة الخصم فى فنلنـــدا

أعلن البنك المركزى الفنلندى انه لن يعيــــد خصم كمبيالات البنوك التجارية تزيد قيمتها على رأسماله واحتياطيـاته ، وذلك ابتداء من أول اكتوبر المقبل . واذا لم تستطعالبنوك التجارية أن تضغط التزاماتها لتتمشى مع هذا النظام ، فان البنك المركزى سوف يحرم عليهـا منح أية قروض تزيـــد على ٥٠٠ر٠٠٠ ماركا بدون الحصول على موافقته أولا .

ولم تفاجأ البنـوك التجارية بهذا النظام الذى سيطبـق قريبا ، وانما اخطـرت به فى مايو ١٩٥٠ ، وتركت لها هذه المهلة الطويلة لتستطيعتنفيذ الالتزامات التى ستفرض عليها . وفى ذلك مثـــال للتعاون الذى يجب أن يســـود بين البنك المركزى والبنوك التجارية .

لحوم لبريطانيا من اروجواى

وقع اخـــيرا اتفاق بين بريطانيا واروجــواى عن كميات اللحوم التى تصدرها الأخيرة الى بريطانيا وأسعار التصـــدير . فتعهدت اروجواى بتصــدير ٢٠ر٠٠٠ طن من الماشــية المذبوحـــة و ٣ر٠٠٠ طن من اللحوم المحفوظة وكذلك بعض كميات اللحوم المثلجـــة ، بأسعار تتراوح بين ١١٨ جك و ١٤٥ جك للطن حسب النوع وهذه هى الاسعار ذاتها التى اتفقت بريطانيا مع الارجنتين عليها منذمدة وجيزة بعد مفاوضــات دامت قرابة العام حاولت فيهـــا بريطانيا اقناع الارجنتين بقبول سعر متوسط يبلغ ٩٠ جــك فقط ، بينما تمســـكت الارجنتـــين بأسـعارها التى حددتها وانتهى الامر الى مارغبت فيـــه . وهكـــــذا أفادت الارجنتين نفسها والبلاد الاخرى المصدرة للحوم مثـــل اروجواى التى حصلتعلى٥ر١مليون جنية كفرق سعر لما باعته لانجلترا من لحوم خلال سنة ١٩٤٩ و ١٩٥٠

المساعدات الامريكية لاسبانيا

تحظى اسبانيا هـــذه الايام برضاء الولايات المتحـــدة التى تحاول دعم الاقتصاد الاسبانى بشتى الوسائل فى مجهوداتها لزيادة قوىأوروباالاقتصادية وقد منح بنكالتصـــدير والاستيراد الامريكى اخــــيرا أربعة قروض الى اسبانيا تفصيلها كالآتى : ــ

أولا ــ قرض بمبلغ ٧٠ر٥ مليون دولار للنهوض بصنـــــاعة الصلب فى اسبانيا . .

ثانيا ــ قرض بمبلغ ٧ر٥ مليـــون دولار لتجـــديد السكك الحديدية الاسبانية التى ينتظر أن تلعب دورا هاما فى تنشيط حركة التجــــارة الداخلية والخارجية .

ثالثـــا ــ قرض بمبلغ ٦ر٥ مليون دولار ، منهــــــا ٤ر٢ مليونا لتوليد القوى الكهربائية من مساقط المياه، و٢ر٣ مليـــــون دولار لزيادة الانتاج المعدنى .

محاربة التضخم فى كندا

تبذل الحكومة الكندية جهوداكبيرة للحد من التضخم فى بلادها ، وكانت آخر الخطوات التى اتخذتهافىسبيل امتصاص القوة الشرائية الفائضة ان أعلنت عن اعتزامها أصدار «سندات توفير» جـــديدة فى اكتوبر القادم بفائدة تبلغ ٥ر٣ ٪ ، مقـــابل الفائدة ٣/٤ ٢ ٪ التى تدفع على الســـنوات القديمة وذلك لتشجيع الاستثمار فى السندات الجديدة .

الافراج عن حســـابات الصوف المحتجزة فى نيوزيلندة

كانت حكومة نيوزيلندة قد جمدت جانبـــــا من الايرادات غير الاعتيادية لمنتجى الصوف فى حسابات خاصـــة لدرء خطر التضخم عن البلاد . وقد اعلن اخيرا عن تقديم مشروع بقانون بالسماح لمنتجى الصـــــوف بسحب ٢٠ ٪ ســـنويا من المبالغ المجمدة باسمهم . ويجوز للمنتج تأجيـــــل سحب حصتـــه للاعوام التالية . ولا يتعـــارض ذلك مع حق الحكومة فى الافراج العام عن هذه الحسابات اذا رات مايستدعى ذلك .

تضخم التـــداول النقدى فى العـــــــالم

(بملايين وحدات العملة المحليـــة)

الدولة	١٩٣٧	١٩٤٤	١٩٥٠
الارجنتـــــين	١٠٤٩	٢١٣٦	١١٨٤٧
استراليا	٤٥	٢١٣	٢٦٩
بلجيكا	٢٣	٨٨	٩
البـــرازيل	٣٦١٠	١١٩٠٠	٢٥٠١٠
كندا	٢٣٨	٩٩٠	١٢١٤
الدانمرك	٤٠٢	١٥٨٩	١٦٣٦
مصر	٢٥	١٢٦	١٩١
فرنسا	٩٤ر٠٠٠	٥٧٥ر٠٠٠	١ر٥٩٠ر٠٠٠
الهند	٣ر٤٠٠	١١ر٠٠٠	١٢ر٧٠٠
ايران	٧٧٠	٦ر١٢٠	٦ر٢٩٠
ايطاليا	١٨ر٠٠٠	٣٠٨ر٠٠٠	١ر١٤١ر٠٠٠
اليابان	٢ر٥٠٠	١٨ر٠٠٠	٣٣٦ر٠٠٠
لبنان	٢٩	١٤٦	٢٠٠
هولنده	٩٢٨	٥ر٠٩٦	٢ر٩٣٣
البرتغال	٢٢ر٢٠٠	٧٣ر٠٠٠	٨ر٦٠٠
اسبانيا	٩٢ر٢٠٠	١٧٧ر٠٠٠	٣١٧ر٠٠٠
سويسره	١ر٧٥٨	٣ر٨٤٤	٤ر٩٩٨
تركيا	١٨٩	٩٩٤	١ر٠٢٩
المملكة المتحدة	٤٦٠	١ر٢٨٠	١ر٢٩٠
الولايات المتحدة	٥ر٦٠٠	٢٣ر٥٠٠	٢٥ر٠٠٠

توليد القوى الكهربية فى أواسط افريقيا

قام خبراء حكومتي روديسيا الشمالية والجنوبية بوضع مشروع لانشاء خزان ضخم فى اخدود «كريبا» فى مجرى نهر الزمبيزى على بعد حوالى ٣٠٠ ميل من شلالات فكتوريا فى أواسط افريقيا . ويبلغ طول الاخدود الذى سيكون موقع الخزان المقترح ١٦ ميلا . وسيكون حجم هذا الخزان نحو ثلاثة اضعاف خزان بولدر اكبر خزانات الولايات المتحدة وسيتكلف انشاؤه حوالى ٧٤ر٥ مليون جك تنفق على ٨ سنوات .

وستقوم على الكهرباء المولدة صناعات متعددة حول هذه المنطقة الغنية بمناجم النحاس كما سيسمح الخزان بالتوسع فى زراعة مساحات كبيرة من الاراضى التى لاتستغل حاليا

البنك الدولى للانشاء والتعمير

بلغت الايرادات الاجمالية للبنك الدولى للانشاء والتعمير خلال السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونية الماضى ٢٨ر٢٠٢ر٥٤٢ دولار ، بزيادة حوالى ٣ مليون دولار عن ايرادات السنة المالية الماضية . ولا تشمل هذه الايرادات مبلغ ٤ر٦ مليون دولار أضيفت الى الاحتياطى .

وقد بلغ مجموع القروض التى منحها البنك خلال العام ٢٩٧ر٠٨٠ر٠٠٠ دولار وبذلك يكون المجموع الكلى للقروض التى منحها البنك حتى الآن ١ر١١٣ر٥٢٥ر٠٠٠ دولار ، دفع منها فعلا مبلغ ٦٩١ر٧٢٧ر١٢٩ دولار

مشروع السنوات الخمس فى الهند

يتضمن مشروع السنوات الخمس الهندى انفاق ١٧ر٩٣٠ مليون روبية على اعمال الانشاء العامة . وينقسم المشروع الى قسمين : يشمل الاول انفاق ١٤ر٩٣٠ مليون روبية لتوفير السلع الاستهلاكية الضرورية حتى يعمل عرضها الى مستوى ماقبل الحرب ، وذلك فى آخر السنة المالية ١٩٥٥/٥٦ مع أخذ الزيادة فى عدد السكان خلال المدة فى الحسبان . أما الجزء الثانى فيتضمن انفاق ٣ر٠٠٠ مليون روبية لضمان مستوى أعلى من التقدم خلال السنوات الخمس التالية . وستبذل الدولة كافة جهودها لتنفيذ الجزء الاول من البرنامج مهما بلغت نفقات ذلك ، أما الجزء الثانى فلن يبدأ تنفيذه الا اذا حصلت الهند على مساعدات خارجية كافية .

ونورد فيما يلى توزيع الانفاق تحت الجزء الاول من البرنامج : —

التقدم الزراعى	١٩١٧ر٠	مليون روبية
الرى والقوى المحركة	٤٥٠٢ر٦	» »
النقل والمواصلات	٣٨٨٢ر٠	» »
الصناعة	١٠٠٩ر٩	» »
الخدمات الاجتماعية	٢٥٤٠ر٨	» »
أعمال التعمير وتوفير السكن	٧٩٠ر٠	» »
مشروعات أخرى	٢٨٥ر٤	» »
المجموع	١٤٩٢٧ر٧	» »

وسيسير تنفيذ مشروعات الجزء الاول حسب نظام للتفضيل ويتضمن :

ا — اكمال المشروعات التى يجرى تنفيذها مثل التعمير وتوفير السكن للاشخاص المشردين

ب — زيادة انتاج الاطعمة والمواد الاولية فى مدة قصيرة نسبيا

حـ — تنفيذ المشروعات الضرورية لزيادة الموارد المادية والفنية وتوسيع حجم التوظف

د — تدعيم الخدمات الاجتماعية والعمل على التوسع التدريجى فيها

ويهتم البرنامج قبل كل شيء بالزراعة والرى مما يشف عن النظرة الجديدية التى ينظر بها واضعوا البرنامج الى مشكلة الاطعمة فى الهند ولكى نتصور ضخامة العمل المطلوب نجد أنه يلزم أن يزيد انتاج الاطعمة فى الهند نحو ٧ مليون طن اذا أريد الاحتفاظ للفرد فى سنة ١٩٥٦ بما كان يحصل عليه منها فى سنة ١٩٥٠ اى ١٣ر٧٦ أوقية وذلك بعد السماح لعدد السكان بأن يزيد نحو ٢٦ مليونا خلال الفترة . فاذا رغب فى رفع نصيب الفرد الى ١٥ أو ١٦ أوقية فان ذلك يعنى زيادة الانتاج نحو ١٢ و١٨ر١٥ مليون طن على التوالى

وفى ناحية الصناعة يرمى المشروع الى : —

١ — مقابلة الزيادة فى الطلب على المنتجات الصناعية لتنفيذ مشروعات التقدم الزراعى . والتوسع فى الرى وتوليد القوى .

٢ — الاستفادة الكاملة من الطاقة الحالية لصناعات السلع الاستهلاكية مثل الجوت وصناعات السلع الاستهلاكية مثل المنسوجات القطنية والسكر والصابون .

٣ — زيادة طاقة الصناعات المنتجة للحديد الزهر ، الصلب ، المواد الكيميائية الثقيلة .. الخ ذات الاهمية الاساسية للتقدم الاقتصادى العام للبلاد .

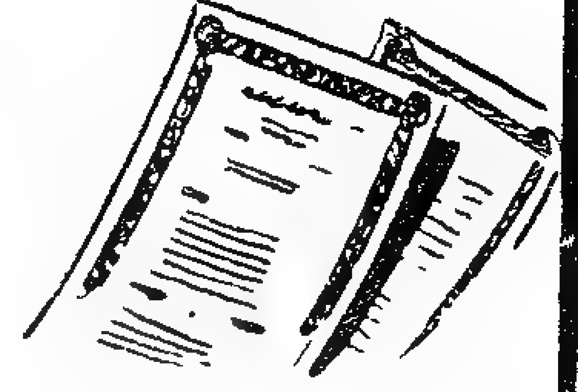
٤ — اكمال الوحدات الصناعية التى بدىء العمل فى انشائها .

٥ — رفع مستوى الكفاية الصناعية فى الوحدات الموجودة .

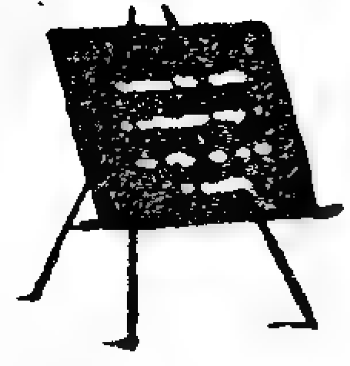
وقد قامت باعداد المشروع لجنة خاصة للتوجيه القومى وسيعرض للدراسة بواسطة الولايات المختلفة والحكومة المركزية قبل ان يأخذ شكله النهائى .

الانتاج العالمى من السيزال
بآلاف الاطنان

	١٩٣٩	١٩٤٦	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
أفريقيا	١٣٤ر٤٠٠	١٣٣ر٨٠٠	١٥٦ر٦٠٠	١٦٠ر٢٠٠	١٦٢ر٥٠٠
اندونيسيا	٩٦ر٤٠٠	٦ر٦٠٠	٥ر٢٠٠	١ر٩٠٠	٥ر٤٠٠
موزمبيق	١١ر٧٠٠	١٩ر٠٠٠	١٧ر٢٠٠	١٧ر٨٠٠	١٨ر١٠٠
هايتي	٧ر٣٠٠	١٧ر٨٠٠	٢٩ر٩٠٠	٣٠ر٣٠٠	٣٣ر٩٠٠
افريقيا	٣ر٠٠٠	١ر٣٠٠	١ر٩٠٠	٢ر١٠٠	٢ر٤٠٠
مدغشقر	٢ر٧٠٠	—	٢ر٤٠٠	٤ر١٠٠	٣ر٩٠٠
البرازيل	—	٩ر٦٠٠	٢٥ر٤٠٠	٣١ر٤٠٠	٤٩ر١٠٠
بلاد اخرى (جلها بافريقيا)	٧ر٥٠٠	١٦ر٩٠٠	٢٣ر٤٠٠	٢٨ر٢٠٠	٢٨ر٧٠٠
الانتاج العالمى			٢٦٢ر٠٠٠	٢٧٦ر٠٠٠	٣٠٤ر٠٠٠



الأوراق الماليـة



يهم القارىء أن يدرك اهميه الربح الذى يكتسبه من استثمار أمواله فى سوق الاوراق المالية والفائدة المادية التى يجنيهـا من جراء هذا الاستثمار بالمقارنة مع الفائدة التى يضمنها له اى مصرف أو صندوق توفير

يوجد حاليا فى البورصة فرص عظيمة تزداد بقدر الهدوء أو الركود الذى يسيطر على السوق فى شتى نواحيه خلال موسم الصيف • ويمكن – لمن يرغب فى ذلك – أن يستغل هذه الظروف الآن بمشترى ما قد يأتى له بربح فوق المتوسط

أمثله

تذكر فيما يلى ، على سبيل المثال ، الربح الصافى الذى تأتى به بعض الاسهم والسندات على اساس اقفال ٢٩ أغسطس ١٩٥١ وبالنسبة للأرباح التى دفعتها الشركة او الجهة فى السنة المالية الماضية :

القرض الوطنى ٣ ١/٤ ٪	٣ر٣٧ ٪
القرض الوطنى ٢ ٣/٤ ٪	٢ر٨٦ ٪
بنك مصر	٤ر٢٣ ٪
البنك العقارى المصرى – اسهم	٥ر٧٦ ٪
« « – حصص تأسيس	٦ر٣٧ ٪
البنك الاهلى المصرى	٥ر٢٨ ٪
بنك الاراضى – أسهم	٦ر٤٥ ٪
شركة مياه الاسكندرية – اسهم	٦ر٨١ ٪
شركة مياه القاهرة – تمتع	٨ر٣٦ ٪
شركة مياه القاهرة – تأسيس	٩ ٪
شركة دلتا لايت – تمتع	٩ر١٨ ٪
شركة تجزئة الاراضى	٩ر٦٥ ٪
شركة أبو قير	٥ر٦١ ٪
شركة الغربية – أسهم	٤ر٥٧ ٪
شركة مصر الجديدة	٤ر٨٧ ٪
شركة سيدى سالم	٧ر٠٩ ٪
شركة وادى كوم امبو – أسهم	٣ر٢٨ ٪
شركة أراضى السيح فضل – أسهم	٤ر٥٠ ٪
شركة البحيرة	٥ر١٣ ٪
شركة مصر الجديدة – اسهم	٤ر٠٢ ٪
شركة مصر الجديدة – تأسيس	٢ر٤٢ ٪
شركة اراضى الدلتا – اسهم لحامله	٤ر٤٤ ٪
شركة ايسترن	٦ر٠٦ ٪
شركه شكوريل – اسهم	٦ر٨٢ ٪
شركة الغزل الاهلية	٧ر٣٨ ٪
شركه مصر للغزل والنسيج	٨ر٣٠ ٪
شركة الملح والصودا – سهم لحامله	٦ر٠٥ ٪
شركة جوكر	٨ر٨١ ٪
شركة السكر – امتياز	٥ر٢٧ ٪
شركة الحرير الصناعى – سهم اسمى	٢ر٣٥ ٪

فيما يختص بالاسهم الصناعية نجد بصفة عامة ان ريعها أقل من ريع أسهم المصارف بسبب كثرة الطلبات على الاولى من وقت توتر الحالة السياسة الدولية وارتفاع أسعار الحاجيات ورواج الصناعة المحلية

حركة السوق

سجل السوق خلال هذا الشهر ذبذبات ضئيلة أدت الى ارتفاع بسيط فى النصف الاول من هذه الفترة ثم انخفاض فى النصف الثانى

س ٣١ يوليو الى ٢٩ أغسطس ١٩٥١

وقد كان التعامل ضيقا والنشاط ضعيفا ولكن عوامل الارتفاع لاتزال كامنة بسبب موسم الصيف وغياب معظم المتعاملين ، وأهمهم ، خارج البلاد أو فى المصايف •

انخفض **القرض الوطنى ٣ ١/٤ ٪** بقدر ٢٠ قرش فى النصف الاول من الشهر ثم ٢٠ قرش أخرى

فى **قسم البنوك** نشط التعامل بعض الشىء وقد ارتفع سعر سهم بنك مصر بـ ٨٢ قرش فى النصف الاول ثم عاد وانخفض حتى أصبحت الزيادة لاتتعدى ١٠ قروش طوال هذا الشهر وارتفع سعر **سهم البنك** العقارى بقدر ٧٤ قرش خلال النصف الاول ثم ١٦ قرش خلال النصف الثانى واختتم بسعر ١٨١٠ بعد ماكان بـ ١٨٥٠ فى يوم ١٣ أما **السندات** فانتهى الشهر بعجز ٢٤ قرش فى سند ١٩٠٣ وزيادة ٦٤ قرش فى سند ١٩١١ وتساوى سندات ١٩٥١ الجديدة حوالى ١٣ جنيها •

يتردد فى أوساط البورصة ان السير جايس باشا قد استقال من مجلس ادارة **البنك التجارى** – ولم يحصل تعامل يذكر فى **سهم البنك الاهلى** المصرى رغم توزيع الارباح الاولى فى بداية سبتمبر

قسم المياه : صفت مراكز عديدة فى أسهم **تمتع مياه القاهرة** وهبط سعرها بقدر ٣٢ قرش الى ٨٧٨ قرش

أما **تأسيس مياه القاهرة** فقد كان ثابتا نوعا وميالا الى الصعود •

قسم النقل : – لم يسجل هذا القسم أى نشاط يذكر ماعدا شركة (الدلتا لاين) حيث تردد اشاعات عن تأميمها أوضمها الى مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية

الفنادق – زاد سعر الفنادق المصريه ٦ قروش طوال هذا الشهر الى ٢١٢ وتؤكد المعلومات ان موسم السياحه المقبل سيعود بفائدة للفنادق ان عدلت الحكومة لائحة الاسعار بعض الشىء لتمكين المحال العمومية من سد المصروفات المتزايدة •

شركات الاراضى الزراعية : كان تداول الاسهم بها ضئيلا فى النصف الاول من هذا الشهر ولكن زاد التعامل عليها فى النصف الثانى وكسب سهم كوم امبو وأبى قير بضعة قروش •

شركات أراضى البناء : كانت الحركة مرضية جدا فى أسهم وحصص تأسيس **شركة مصر الجديدة** وكذلك فى أسهم **شركة الدلتا** وانتهت المدة بزيادة ٥٠ قرش و ٥٤ قرش و ١٩ قرش على التوالى وقفلت بـ ١٤٨٠ و ٢٩٠٠ و ٢٨٦ • أما عن شركة أراضى الدلتا فقد باعت الشركة أراضى بحوالى نصف مليون جنيه وينوى مجلس الادارة تخفيض رأس مال الشركة بشراء ربع الاسهم بسعر ٣٢٥ قرش أو طرح سندات بفائدة قدرها ٥ ٪ أو عقد توش مع البنك العقارى المصرى لتخفيض رأس المال بالكيفية الاولى وقد بدأ السهم بـ ٢٦٧ حتى وصل الى ٢٩٨ فى ١٤ أغسطس ليعود الى ٢٨٦ فى قفل يوم ٢٩ أغسطس •

قسم **الشركات التجارية والصناعية** لاتزال الحركة مستمرة فى قسم الشركات التجاريه وقسم الشركات الصناعيه فى بورصة الاوراق المالية وهما موضع عناية واهتمام المتعاملين الحاضرين وقد سجلت معظم الاسهم رغم هدوء الحالة فى النصف الثانى من الشهر – ارتفاعا ملموسا

نشرت شركة الورق الاهلية ميزانية مؤقتة لغاية ٣١ مايو ١٩٥١ بينت فيها تطور الشركة السريع فى الخمسة شهور الاولى من السنة المالية الحالية وما قام به مجلس الادارة بناء على قرار من الجمعية العمومية للمساهمين بتاريخ ١٨ مايو ١٩٥١ بتعديل رصيد الارباح وقد كان الرصيد الدائن لحساب الارباح والخسائر يبلغ ٣٣٣٤٠ جنيه فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ وقد صفى هذا المبلغ بالكامل بدفع تعويض قدره ١٨٢٧٢ جنيه للحكومة لالغاء عطاء بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٥٠ و ١٥٠٦٥ جنيه لتخفيض تقدير الادارة للمواد الاولية ونتجت من أعمال الشركة فى بحر المدة المذكورة ارباح قائمة قدرها ١٣٢٨٤٣ جنيه أصبحت ١١٧٥٩٥ جنيه بعد خصم المصروفات العمومية والادارية

والاستهلاكات . وهى نتيجة بدون شك مرضية وكانت العنصر الاساسى لارتفاع سعر سهم الشركة فى بورصتنا من ٦١١ الى ٦٩٨ فى ١٤ أغسطس أى بزيادة قدرها ٨٧ قرش ، ثم انخفض قليلا الى ٦٧٦ فى ٢٩ أغسطس

وارتفعت أسعار الاسهم الآتية **الحرير الصناعى** بقدر ٣٤ قرش و٢٢ قرش للسهم الاسمى والسهم لحامله على التوالى وقد كذبت بعض الاشاعات بأن الشركة ستدفع أرباح مرتفعة **والمناجم البحث** بـ ١٣٠ قرش **وشركة السكر تأسيس** من ٨٨٠ الى الى ٩٥٠ فى ١٤ أغسطس ثم عادت الى ٩٢٥ بزيادة نهائية قدرها ٤٥ قرش **وشركة النقل والهندسة** بقدر ٢٤ قرش الى ١٠٤٠ وقد قدم سعادة محمود شاكر باشا استقالته من عضوية مجلس الادارة وانتخب المجلس ليحل محله الاستاذ ياسين سراج الدين بك **والمقاولات المتحدة** بـ ٢٤ قرش بسبب اعادة الاجراءات ضد وزارة الاشغال لتعويض الشركة على خسائرها أيام وباء الكوليرا

والمعادن الاهلية ٢٢ قرش **والاسمدة الكيماوية** ١٨ قرش **وآبار الزيوت** قرشان

وقد زاد الطلب على أسهم **الشركة المالية والصناعية** بسبب قفل حساباتها والامل فى أن تنشر عن نتائج مرضية خلال سبتمبر المقبل ويقال فى البورصة انه من الجائز أن توزع الشركة كوبون قدره ١١٠ قرش

اما شركة التغليف الاقتصادى فقد زاد السهم بقدر ٢١ قرش خلال هذا الشهر ـ كما سجلت الشركة رقما قياسيا فى الطلبات التى وردت بشأن علب الزيت والغلافات المتنوعة الاولى والمتوقع أن تدعو الشركة جمعية عمومية غير عادية فى اكتوبر المقبل للنظر فى زيادة رأس مال الشركة على ضوء ما تأتى به ميزانيته لغاية ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ . والمنتظر أن يكون قيمة الكوبون فى آخر السنة على أساس النتائج المسجلة فى النصف الاول من ١٩٥١ ـ فى حدود ١٠٠ قرش للسهم

اتجاه السوق : المتوقع أن تظهر حركة واسعة النطاق عند بداية الموسم أى خلال النصف الثانى من سبتمبر أو أوائل اكتوبر المقبل . على زعم ألا يطرأ شىء فى الميدان السياسى يحد من أهميتها .

بيان الملكية الصناعية

عن شهر يوليو ١٩٥١

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة فى السجل التجارى

محال مملوكة للأفراد

متاجر ٦٥١ مصانع ٤٢

محال مملوكة للشركات

متاجر ٢٣٨ مصانع ٢٥

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم قيد	٦٠٠	٣٨٨
رسوم تدوين	٠٠٠	٧٠
رسوم مستخرجات	٦٠٠	٢٥
مجموع الرسوم	٢٠٠	٤٨٤

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع ـ حالات الرهن ٢.

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم حوافظ قيد	—	—
رسوم حوافظ رهن	—	١١
المجموع	—	١١

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر (ذات الصفة التجارية)

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجارية	٢٩١	١٧٩٩٧٠
صناعية	—	٦٨٨٥
شركات توصية بسيطة		
تجارية	٩٨٧	٩٠٧٠٨
صناعية	—	١٣٠٠٠
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	—	١٢٠٠٠
صناعية	—	—
شركات مساهمة		
تجارية	—	١٠٧٥٠٠
صناعية	—	—

رؤوس اموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لرأس المال الوارد فى عقد تأسيسها « والمقيدة فى السجل التجارى عن شهر يوليو سنة ١٩٥١ »

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجاريه	—	—
صناعية	—	—
شركات توصية بسيطة		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	—	—
صناعة	—	—
شركات مساهمة		
تجارية	—	—
صناعية	—	—

العلامات التجارية

العلامات المحلية المودعة	٣٠
العلامات الاجنبية المودعة	١٥٤
العلامات المحلية المسجلة	٥٤
العلامات الاجنبية المسجلة	٣١٨

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	٢٥٠	٩٢٢
رسوم تجديد مدة الحماية	—	١٧٠
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٠٥٥	٢٠٦
المجموع	٣٠٥	١٢٩٨

طلبات براءات الاختراع

البراءات المطلوبة	
البراءات الاصلية	١٥٧
البراءات الاضافية	—
البراءات الصادرة	
البراءات الاصلية	—
البراءات الاضافية	—

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	٥٠٠	٧٨٥
رسوم سنوية	—	—
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	—	—
المجموع	٥٠٠	٧٨٥

تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية

رسوم ونماذج صناعية مودعة

رسوم ـ نماذج ٥

رسوم ونماذج صناعية مسجلة

رسوم ـ نماذج ـ

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل بما فى ذلك رسم المدة الاولى للحماية	٥٠٠	١٢
رسوم تجديد الحماية	—	—
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	—	—
المجموع	٥٠٠	١٢

طلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	٢٥
طلبات قبلت	—
طلبات رفضت	—
طلبات تحت الفحص	٦٨

	مليم	جنيه
الرسوم المحصلة	—	١٢٥

الميزانية المصرية

نشرنا بالعدد الماضى اول الادوار التى تمر بها ميزانية الدولة وهو دورالتحضير فى الوزارات المختلفة ووزارة المالية ، ونعرض فى هذا المقال الدور الثانى من ناحيته السياسية وهو التصويت على مشروع الميزانية فى البرلمان

دور التصويت

يلعب دور التصويت على الميزانية **دورا** هاما من الناحية السياسيةفقد اصبح حقاجازة المصروفات،وتحصيل الايرادات التىتقوم السلطة التنفيذية بتحضير مشروعاتها من اختصاص السلطة التشريعية ممثلة فى البرلمان واصبح هذا المبدأ من أهم مبادىء القانون العام فى جميع البلاد التى تتبع نظام الحياة النيابية ، فهو فى انجلترا يرجع الى ثورة سنة ١٦٨٨ وفى فرنسا الى ثورة سنة ١٧٨٩ .

ويوجب النظام البرلمانى على الحكومة ان تحصل من البرلمان على تفويض يخول لها تنفيذ ما تقترحه ، فهى لهذا تلجأ اليه لاعتماد مشروع برنامجها المالى ، أو بمعنى أدق سياستها الماليه المستقبلة،وهنا تبدو اهمية هذا الدور ــ دور التصويت ، من الناحيه السياسية .

قلنا انه تنفيذا للمادة ١٣٨ من الدستور وتنفيذا للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٠ يجب على الحكومة ان تقدم مشروع الميزانية الى البرلمان قبل آخر مارس .

وتبدأ مناقشة الميزانية اولا ، بحكم الدستور ، فى مجلس النواب اذ نصت المادة ١٣٩ منه على ان تكون مناقشة الميزانيةوتقريرها فى مجلس النواب أولا ، أما دور التصويت فى البرلمان المصرى فيبدأ باحالة مشروع الميزانيه على اللجنة المالية بمجلس النواب ، اذ هى التى تتولى بعد مناقشته والتعليق عليه تقديم ما يعن لها من ملاحظات الى المجلس ، حيث تدور المناقشة الى ان ينتهى المجلس من اعتماد الميزانية ، ثم يبدأ دور التصويت بمجلس الشيوخ بهذه الطريقة نفسها حتى اذا تمت موافقته صدر المرسوم الملكى بالميزانية .

وهنا يحق لنا ان نتساءل : هل تتم جميع هذه الاجراءات التى تجرى فى مجلس البرلمان فىالمواعيد المقررة بمعنى أنه لاتأتى بدايةالسنة المالية حتى تكون الميزانيةقد أعدتللتنفيذ ؟

لاشك ان الجواب عن ذلك بالنفى فاننا نلاحظ دائما ان اللجنة المالية بمجلس النواب لاتقدم تقريرها فى الغالب قبل بداية السنة المالية كما ان التصويت على الميزانية يستمر الى ما بعد هذا التاريخ بما يقرب من شهر ان لم يكن اكثر فى الظروف العادية . وبذلك لا ينفذ البرنامج المالى ولا يكون للحكومة معدى من السير على برنامج العام السابق طبقا لما نصت عليه المادة ١٤٢ من الدستور من أنه « اذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانونبالميزانية الجديدة ومع ذلك اذا اقر المجلسان بعض ابواب الميزانية امكن العمل بها مؤقتا »

وقد نص الدستور المصرى فى المادة ١٤٠ منه على انه لايجوز فض دورة انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانيه . وبذلك ينحصر العيب فى نظام سياستنا المالية فى ان قسما ينفذ على اساس برنامج ميزانية العام الاسبق مدة من العام الحالى ، وقد تكون السياستان مختلفتين ، وذلك ما نشاهده كثيرا عندنا .

وأعتقد أن هذه المادة قد وضعت فىالدستور المصرى منقبيل الاحتياط لتنفيذها عند الضرورة القصوى ، وليس باعتبارها مادة اصليه تنفذكل عام نتيجة لتأخر اعتماد الميزانية .

وهنا نقول ان هذا التأخير يترتب عليه امران هامان من الناحية المالية أولهما تعطيل بعضمشروعاتالميزانية مدة من الزمن تطول أو تقصر تبعا لتأخير البرلمان. والثانىاحتمال وقوع بعض الاضرار فى تصوير مشروع الميزانية المقبلة .

ولايضاح هذين الامرين نضرب مثلا رقميا ــ لان الارقام اكثر بيانا ــ فنفرض ان مصلحة من المصالح ادرج لها فى مشروع ميزانية هذا العام مبلغ ٢٤٠ الف جنيه،زيادة علىماكان مدرجا لها فى العام السابق وقدره مليونان و ٤٠٠ ألف جنيه ، وان الميزانية الجديدة لم يقرها البرلمانالا فى آخر شهر اغسطس مثلا ــ فالذى يحدث ــ تنفيذا لاحكام الدستور أن تتولى المصلحة الانفاق على النحو التالى :

٤٠٠ ألف جنيه شهرى يوليو واغسطس على اساس الاعتماد القديم وقدره مليونان و ٤٠٠ ألف جنيه ، ٢مليون و ٢٠٠ الفجنيه فى العشرة شهور على اساس مليونان و ٦٤٠ ألف جنيه (الاعتماد القديم مضافا اليه مقدار الزيادة المدرجة فىالميزانية الجديدة)

أى ان مجموع ماتنفقه المصلحةفى السنة يبلغ مليوننو٦٠٠ الف جنيه (٤٠٠ ألف + ٢ مليون و٢٠٠ ألف) فى حينان الاعتماد المدرج فىالميزانية الجديدةقد قدر بمليوننو٦٤٠ ألف جنيه . أى يكون هناك فائض مقداره ٤٠ الف جنيه .

وقد يظن ــ عند تحضير الميزانية المقبلة ــ ان هذا الفائض حقيقى مع انه فى الواقع فائض وهمى ، وجاء نتيجة لتأخير التصويت على الميزانية فى البرلمان ، فيعالج الاعتماد المقبل فى مشروع الميزانية الجديدة على أساس انه قدحصل تجاوز فى تقدير الاعتماد السابق بمبلغ ٤٠ألف جنيه ظهر فائضا فى الحساب الختامى ، وبهذا تعرقل المشروعات وتشل يد الحكومة عن القيام باصلاح المرافق العامة التى يكون خطاب العرش قد اشار اليها .

على اننا نرى ان علاج ذلك ، عند اعضاء اللجنة المالية من جهة وعند اعضاء البرلمان من جهة اخرى .

اما اللجنة المالية فعليها ان تعجل فى اجراءاتها،وان تواصل اجتماعاتها وتنظر الى الموضوعات الهامة بمعنى

ان يكون تدقيقها الى السياسة المالية العامة تاركة الموضوعات الصغيرة ثم ان على اعضاء البرلمان ان يوجهوا عنايتهم الى الموضوعات الجوهرية التى تستحق الاستيعاب والدرس والتمحيص حتى ينتهى دور التصويت قبل بداية السنة المالية .

كما انني ارى انه يحسن ان تشترك اللجنتان الماليتان بمجلسي النواب والشيوخ مع اللجنة المالية بوزارة المالية وقت اعتماد الاخيرة لمشروع الميزانية قبل تقديمه الى مجلس الوزراء فان هذا من شانه ان يحصر الخلاف والمناقشة فى دائرة ضيقة يتسنى للبرلمان ان يحيط بها فى الوقت المحدد .

وقد يكون من المفيد ان نعرض النظم المتبعة فى بريطانيا العظمى فيما يتعلق بدور التصويت لعلنا ننتهى من ذلك الى اقتباس مايصلح لنا .

ذلك ان المادة ١٤١ من الدستور المصرى تنص على ان « اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد اقساط الدين العمومى ، لايجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر فى هذا الشأن وكذلك الحال فى كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذا لتعهد دولى »

وهذا النص الخاص بذلك النوع من المصروفات يماثل مايتبع بصدد نوع من انواع المصروفات لدى الحكومة البريطانية تسمى المصروفات الثابتة **Consolidated Funds**

وهذه الانواع محددة بقوانين لايقترح عليها سنويا ، فهى لذلك لاتدخل فى دور التصويت . وسبب تسميتها بهذا الاسم ان اول مايصرف من الايرادات مجتمعة يخصص لهذا النوع من المصروفات كاقساط الدين لعام ومصروفات المجلسين والمراجع العام الذى يقوم بالمراجعة النهائية لحسابات الحكومة وهو موظف غير قابل للعزل وتابع للبرلمان يماثله عندنا رئيس ديوان المحاسبة .

ويقصد بالميزانية ، فى بريطانيا العظمى القسم المتعلق بالايرادات غير ان التصويت يبدأ على القسم الخاص بالمصروفات ، اذ يتولى كل وزير عرض مايتعلق بمصروفات وزارته ، وهنا تبدو اهمية هذا الدور – دور التصويت – من الناحية السياسية فهو اهم فرصة ينتهزها مجلس النواب لنقد سياسة الحكومة الداخلية والخارجية ، فلو فرض مثلا ان المجلس لم يوافق على السياسة الخارجية فانه يعمد الى تخفيض الاعتماد المدرج لوظيفة هامة من الناحية السياسية فاذا اقر المجلس هذا وقد لايكون ذات قيمة تذكر من الناحية المادية ، دل ذلك على عدم رضاء المجلس عن السياسة الخارجية للحكومة ، الامر الذى قد يؤدى الى استقالة وزير الخارجية بل استقالة الوزارة بأجمعها .

وبعد ان ينتهى البرلمان من اخذ الاصوات المختلفة – ويعرف وزير المالية ماقيمة الاعتمادات التى وافق عليها البرلمان ، يضيف الى هذه الاعتمادات قيمة المصروفات الثابتة حتى يتبين له التقدير النهائى لمصروفات الحكومة فى السنة المالية المقبلة .

عندئذ يبدأ دور وزير المالية ، يتقدم الى البرلمان فيلقى خطابا يبدأه عادة بذكر الرقم الاجمالى للمصروفات التى اجاز البرلمان انفاقها للحكومة ثم يقابل هذه المصروفات بالايرادات اللازمة ثم يوضح بعد ذلك سياسته المالية التى يراها للحصول على هذه الايرادات .

هذا ومعظم الضرائب فى انجلترا محددة بقوانين ثابته ، كما هى الحال عندنا غير انه قد ترك لوزير المالية الحق فى تعديل ضريبتين سنويا حسب ما تتطلب المصروفات على أن يطلب الى البرلمان موافقته على هذا التعديل . وهاتان الضريبتان هما « ضريبة الدخل ، ورسم الشاى »

فبعد ان يقرر وزير المالية المبالغ المنتظر تحصيلها من الضرائب المحددة بالقانون يقارن بين هذه المبالغ وبين ما أقره البرلمان من المصروفات ثم يعالج العجز عن طريق رفع معدل هاتين الضريبتين ويطلب الى البرلمان موافقته على ذلك . فاذا كان العجز ومعدل الضريبتين قد وصل الى الحد النهائى طلب الوزير الى البرلمان تعديل بعض قوانين الضرائب الثابتة ، وبذلك يتسنى للهيئة التشريعية مناقشة السياسة الماليه للضرائب سنويا .

قلنا ان الميزانية المصرية تقدم الى البرلمان مشتملة على المصروفات والايرادات ثم يبدأ التصويت على القسمين مجتمعين على عكس مايجرى فى انجلترا ، اذ يبدأ التصويت على قسم المصروفات ثم على قسم الايرادات الذى يعدل حسب الحاجة حتى تتوازن الميزانية ويرجع هذا الفرق الكبير بين التصويتين الى ان وزير المالية المصرية لايملك موردا مرنا من موارد الميزانية كضريبة الدخل ورسم الشاى فى انجلترا اذ أن الضرائب على ايرادات الثروة المنقولة وكذا الضريبة العامة على الايراد وغير ذلك من ضرائب أخرى ليس لها مرونة اذ أمر رفع معدلاتها لايكون الا بقوانين منفصلة عن الميزانية

بقى ان نقول ان هذه الاجراءات تتم فى البرلمان الانجليزى خلال الاوقات المحددة فلاتأتى بداية السنة المالية حتى تكون الميزانية معتمدة ومعدة للتنفيذ .

محمود عزيز بحيرى
مدير ادارة الشركات المساهمة
مصلحة الضرائب

انتعاش حركة التجارة بين مصر والسودان

جاء فى تقرير مصلحة الجمارك عن حركة التبادل التجارى بين مصر والسودان فى العام الماضى ، ان قيمة ما أرسلته مصر الى السودان بلغ نحو اربعة ملايين من الجنيهات وما ارسله السودان الى مصر بلغ نحو مليونين من الجنيهات .

وتشير احصاءات المصلحة على ان هذا الرقم يعتبر قياسيا بالنسبة للأعوام السابقة فقد كانت قيمة البضائع المرسلة من مصر الى السودان منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٠ على التوالى هو ١ر٤٧٤ر٧٦٩ جنيها و١ر٧٧٣ر٨٤٦ جنيها و ١ر٤٧٤ر٦٣٢ و ١ر٧٧٣ر٨٤٦ جنيها و ٢ر٠٨١ر٦٣٢ جنيها و ٣ر٧٠٧ر٦٠٨ جنيها و ٣ر٧٤٨ر٠٢٦ و ٣ر٠٦٢ر٩٨٩ جنيها .

أما البضائع المرسلة الى مصر من السودان فقيمتها منذ سنة ١٩٤٥ الى عام ١٩٥٠ هى على التوالى ٢ر٦٢٩ر٥٨٢ جنيها و٢ر٢٩٣ر٥٤١ جنيها و ٢ر٧٢٠ر٤٦٠ جنيها و ٢ر٧٠٠ر١٠٣ جنيها و ٢ر٦٤٧ر٤٨٧ جنيها .

مشاكلنا الضريبية

« الضرائب على ايرادات الثروة المنقولة والدخل العام ، وكذا رسوم الايلولة على التركات ورسم الدمغة حديثة الوجود وحديثة التطبيق فى مصر ، فلا شك ان ممولى هذه الضرائب او من يقوم بتنفيذها صادفتهم مشاكل توصلوا الى حل بعضها ، وما زال البعض الآخر فى دور البحث والدراسة ، واننا نعرض فى هذا الباب صورا من تلك المشاكل ، وما تراه هيئة التحرير فى امرها .. »

١ — الاستهلاك المالى من ناحية تحديد وعاء ضريبة الارباح التجارية والصناعية :

الاستهلاك المالى هو قيام المنشأة بتسديد رأس مالها سواء المقترض الممثل فى السندات او الاصلى الممثل فى الاسهم قبل انقضاء مدتها .

وكقاعدة عامة لايعتبر تسديد الدين او رأس المال تكليفا على الربح من وجهة النظر الضريبية ، لانه يترتب عليه نقص فى الاصل كما هو الحال بالنسبة للاستهلاك الصناعى .

على ان هذا الحكم لا يسرى على الشركات الحاصلة على امتياز ، وتكون ملزمة بأن ترد الى السلطة المانحة له فى نهاية مدة الامتياز ما يكون لديها من منشآت وممتلكات بغير تعويض ، وبهذا لا يمكنها ان تعتمد على بيع هذه الاصول عند التصفية فى سداد رأس مالها ، فلا مناص اذن من تسديده سنويا من الربح اثناء قيام المنشأة .

ولذلك يجب ان يخصم من الربح الاجمالى بخلاف مصاريف الاستغلال ما يلزم لاستهلاك قيمة السندات واسهم رأس المال بالشروط الآتية :

ا — ان تكون صرفت فى اصول ستسلم مجانا للحكومة ، فاذا كانت قيمة هذه السندات والاسهم اكثر من قيمة الاصول التى ستسلم مجانا ، اعتمد الاستهلاك المالى فى حدود قيمة هذه الاصول فقط .

ب — أن ما يخصم هو الدفعات السنوية للاسهم والسندات المستهلكة حسب ما يقضى به قانون الشركة النظامى .

جـ — اذا كانت قيمة هذه الاصول التى نص على تسليمها مجانا اكثر من رأس المال الممثل فى الاسهم والسندات اضيف استهلاك صناعى تكميلى لهذه الزيادة ، ويجب ان يراعى دائما فى هذا الاستهلاك ثمن الاصول ومدة الامتياز ، اى تستهلك على مدة الامتياز او المدة التى جرى عليها العرف ايهما اقل .

د — يجوز الجمع بين الاستهلاكين المالى والصناعى فيما يتعلق بالاصول التى يتعين تجديدها اثناء مدة الامتياز ويراعى فى استهلاك التجديدات نفس المبدأ السابق اى مدة الامتياز او المدة التى جرى عليها العرف ايهما اقل .

٢ — المادة ١٠ من قانون مكافحة الامية ونشر الثقافة الشعبية رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ .

نصت المادة ١٠ من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٦ من قانون مكافحة الامية ونشر الثقافة الشعبية على الزام اصحاب الاعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملا فأكثر ان يهيئوا على نفقتهم وحدات لمحو الامية بين عمالهم اوتقوم وزارة المعارف العمومية بتعليم هؤلاء العمال على نفقة اصحاب الاعمال بشرط الا تزيد النفقات التى يلزمون بأدائها على ٣ ٪ من مجموع الضرائب التى يدفعونها والا تتجاوز اربع سنوات .

وقد التبس الامر على هذه الفئة من اصحاب الاعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون ثلاثين عاملا فأكثر فى المقصود بعبارة « الا تزيد النفقات التى يلزمون بأدائها على ٣ ٪ من مجموع الضرائب التى يدفعونها » فما هى انواع تلك الضرائب ؟

قد استقر رأى مصلحة الضرائب فى ١٩٥٠/١٠/٣ على ان المقصود بعبارة « مجموع الضرائب » هو **ضريبة الارباح التجارية والصناعية والضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية والضريبة الاضافية ،** كل ذلك فى حدود الاربع سنوات المحددة بالقانون ، ولا يدخل فى انواع الضرائب التى تطبق عليها النسبة المذكورة ضريبتى كسب العمل والقيم المنقولة ، اذ ان عبء هاتين الضريبتين لا يقع على المنشأة وانما على مستحق الايراد . وكذلك لا تطبق النسبة على الضريبة العامة على الايراد بسبب ان الالزام بالمكافحة وتحمل عبئها ملحوظ فيه صفة من القى عليهم هذا الالزام بحكم كونهم من اصحاب الاعمال التجارية والصناعية ، او من اصحاب الاطيان الزراعية الذين يملكون مائتى فدان فأكثر ، وبسبب ان المادة ٣٣ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ نصت على عدم جواز فرض ضريبة على الضريبة العامة على الايراد .

ع . ع .

البحث فى اقامة مصنع لاطارات السيارات

طلبت وزارة الاقتصاد من وزارة التجارة والصناعة موافاتها برأيها عن مدى امكان قيام صناعة اطارات السيارات وانابيبها الهوائية فى مصر والمقترحات التى تكفل نجاح هذه الصناعة فى البلاد ، بعد ان تبينت الوزارة نجاح صناعات المنتجات المصنوعة من الكاوتشوك فى مصر وحاجة التوسع فى النقل بالسيارات الى هذه الاطارات .

علما بأن احدى الشركات العالمية تقدمت لوزارة الحربية والبحرية باقتراح انشاء مصنع لهذه الاطارات فى مصر ، على ان تمنح الحكومة هذه الشركة ٥٠٠ ألف جنيه تقسط على عشرة أقساط سنوية ، على الا يقل ماتشتريه الحكومة سنويا عن ٢٠ الف اطار .

القطن

خلال النصف الثانى من اغسطس سنة ١٩٥١

الشهر	قفل ٥١/٨/١٠		قفل ٥١/٨/٢٤	
سبتمبر	١٧٥ر٦٥	ريال	١٧٥ر٦٥	ريال
نوفمبر	١١٩ر٤٥	«	٩٧ر٦٠	«
يناير	١٢٥ر٥٠	«	١٠٢ر٦٠	«
اغسطس	١٢٥ر٠٠	«		
اكتوبر	١٠٣ر٤٠	«	٨٤ر٥٥	«

مازالت الاسعار تسجل هبوطا يوميا بمقدار اثنين فى المائة من الحد الادنى بالنسبة لعقود المحصول الجديد (نوفمبر ــ يناير ــ اكتوبر) فبلغت الاسعار فى نهاية الاسبوع ٩٧ر٦٠ ريال لعقد نوفمبر ، ١٠٢ر٦٠ ريال لعقد يناير ، ٨٤ر٥٥ ريال لعقد اكتوبر قصير التيلة . وكان من أثر هذا الهبوط المستمر ان اصبح المشترين (المضاربة) لعقود المحصول الجديد عندما كانت الاسعار حوالى ١٣٩ ريال لعقد نوفمبر ، ١٢٠ ريال لعقد اكتوبر عاجزين عن دفع قيمة التصفيات ، لذلك اجتمعت هيئةنقابة السماسرة وقررت ان ترفع الى قومسيون البورصة طلبا بتعطيل السوق اتقاء للاضرار الجسيمة التى ستلحق بهم وبعملائهم اذا استمر الحال على هذا المنوال . وقد قابل نائب رئيس القومسيون ومعه بعض الاعضاء سعادة وكيل وزارة المالية لشئون القطن وعرضوا عليه الحالة وما تطلبه هيئة السماسرة من تعطيل السوق فطلب اليهم التريث فى الامر

هذا وقد احتج قومسيونبورصة ميناء البصل على طلب السماسرة لتعطيل السوق لما سيترتب عليه من اضرار جسيمة داخلية وخارجية وقد انتدب قومسيون بورصة ميناء البصل بعض التجار لمقابلة قومسيون بورصة العقود للاتفاقعلى عمل التسوية اللازمة للخروج من هذا المأزق واتفقوا على عمل مقاصة على العقود الموجودة بيعا وشراء على شهرى نوفمبر واكتوبر من المحصول وما يتبقى من هذه المقاصة وهو لايزيد عن ٢٠ الف قنطار يأخذها محلى سلفاجو ورينهارت بسعر ٧٠ ريال لعقد متوسط التيلة ، ٨٥ ريال لعقد طويل التيلة ، ولم يوافق على هذا العرض السماسرة ولا تزال المساعى مبذولةبينالتجار والسماسرة للوصول الى تسويةعملية لهذا المأزق لتعود السوق الى حالتها الطبيعية .

هذا ولا ينتظر ان تستقر الاسعار وتعاود السوق نشاطها قبل مرور اسبوع على الاقل لتصل الاسعار الى المستوى الذى يلائم طلبات الغزالين بالخارج .

وقد بلغت الفليبيرة الثانية لشهر اغسطس ١٤٠٠٠ قنطار والفليبيرة الثالثة ١٠٢٥٠ قنطار وبذلك يكون مجموع الاصدارات الثلاث لشهر اغسطس الحالى ١٨٦٢٥٢ قنطار تسلمتها الحكومة ويكون مجموع ماتسلمته الحكومة منذ ابريل الماضى ١ر٢١٨ر٠٠٠ قنطار باعت منهحوالى ١٦٠ الف قنطار .

وتجرى مباحثات لتصدير أقطان الى المانيا الغربية مقابل آلاتالمانية كما انهناك عروضا من رومانياوالمجر

وقد أذاع مندوب الحكومة فى بورصة العقود يوم ١٣ الجارى القرار الوزارى رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥١ الخاص بوقف العمل بالقرار الوزارى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥١ بشأن تجميد فروق الاسعار .

المبيعات بميناء البصل :

مازالت سوق البضاعة الحاضرة ضعيفة وينحصر الطلب على الاقطان الواطئة من الاشمونى والعالية من الكرنك وقد بلغت المبيعات فى النصف الثانى من اغسطس ١٢٧٨ بالة مقابل ٢٧٨١ بالة فى نفس هذه المدة من الشهر الماضى وبيانها كالآتى :

كرنك	١٨٢	بالة	مقابل	٣٨١	بالة
منوفى	٦٨	«	«	٤٣	«
اشمونى	٥٧٩	«	«	١٤٨٦	«
زاجوراه	١٢٣	«	«	٢٨٤	«
جيزة٣٠	١١١	«	«	٤٩٠	«
معرض	١٨٥	بالة	«	—	
مخلوط٣٠		«	«	٩٧	«

اخبار خارجية :

من أنباء امريكا ان مساحة زراعات القطن فى ولاية تكساس تقدر بثلاثة عشر مليونا و ١٢٥ ألف فدان من مجموع المساحة المزروعة قطنا فى الولايات المتحدة كلها وقدرها تسعة وعشرين مليونا و ٥١٠ آلاف فدان.

واشنطن فى ٥١\٨\٢٣ ــ أذاعت لجنة حلجالقطنالتابعة لمؤتمرالمنتجات الدولى انه ليس ثمة ضرورة الىاتخاذ اى اجراء دولى فى الوقت الحاضر لتنسيق طلب القطن العالمي وعرضه.

كما ذكرت انها قد فرغت من فحص جميع المعلومات التى امكن الحصول عليها عن عرض القطن وطلبه وان العامل الرئيسى الذى حدا بها الى هذا القول هو التقرير الرسمى الامريكى الصادر فى ٨ اغسطس سنة ١٩٥١ عن حالة القطن الامريكى والذى قدر فيه محصول هذا الموسم بـ ١٧ر٢٦٦ر٠٠٠ بالة (البالة ٢٢٦ر٨ك صافى) على حين كانمحصول الموسم الماضى ١٠ر٠١٢ر٠٠٠ بالة .

جاء فى نشرة بورصة نيويورك مايشير الى أن الكمية التى يمكن أن تصدرها الولايات المتحدة الامريكية من القطن فى الموسم الحالى لن تزيد عن الستة ملايين بالة المعتاداصدارها فى كل موسم .

جزع زراع القطن فى امريكاللهبوط الذى طرأ على الاسعار فطلبوا الى الحكومة الامريكية تقوية السوق بشراء مليونى بالة منالمحصولالجديد وقد قابل وفد كبير من المهتمين بزراعة القطن فى الكونجرس الامريكى وزير الزراعة لمباحثته فى هذا الشأن

حسابات مصانع الملابس

تقوم مصانع الملابس بانتاج وبيع الانواع المختلفة من الملبوسات ، وكل منتج يختص بانتاج نوع أو أكثر من الملبوسات ، وغالبا ما تكون الصعوبات فى تلك المصانع واحدة ومتشابهة الى حد كبير جدا ، اذ أن تلك الصناعة من الصناعات الموسمية والتى تتأثر باختلاف المودة واختلاف الفصول ، وفى ملابس السيدات خاصة تظهر أهمية اختلاف المودة واختلاف التصميمات فمثلا اذا استعد مصنع قبعات للموسم الجديد بصناعة قبعات من الجوخ ، وعندما يحل الموسم الجديد تنتشر مودة القبعات القش فان ذلك المصنع يقاسي من الخسارة الفادحة التى تصيبه نتيجة اختلاف المودة ، والسنة غالبا يكون بها فترتين يصل فيهما النشاط الى أقصاه من حيث الانتاج وبين كل فترة واخرى توجد فترة ركود وكساد حيث تظل الآلات متوقفة والايدى العاملة عاطلة ، وازاء تلك الظروف التى تحيط بتلك الصناعة فانه لا بد من وضع نظام محاسبى خاص يناسب تلك الظروف .

وتبدأ أولى العمليات الصناعية بعمل رسومات وتصميمات من عينات مختلفة وألوان مختلفة وعرضها على المتاجر الكبرى وتجار القطاعي وتحديد الطلبات على أساس تلك العينات ، وبعد ذلك يبدأ المصنع فى تنفيذ تلك الطلبات ، ومن الخطورة بمكان فى تلك الصناعة الانتاج فورا بدون الحصول على طلبات من المتاجر اذ أنه فى مثل هذه الحالة قد تتعرض البضاعة المنتجة للكساد اذ قد لا يقبل عليها التجار لعدم مسايرتها للمودة ، وتقوم أغلب المصانع ببعض العمليات التكميلية خارج المصنع كالبرودرى والرسم والتطريز ، ولذلك فانه من الضرورى تصميم الحسابات بشكل يوضح تكاليف تلك العمليات الخارجية تفصيلا وبدقة .

وقد جرت العادة على أن يمسك دفتر أولى لعمل تكاليف انتاج النماذج ، وعلى ضوء البيانات التى يوضحها هذا الدفتر تحدد أسعار البيع التى يتفق عليها المصنع مع المتجر والتى على أساسها تحدد الطلبات .

ولذلك فان أرباح المنشأة تعتمد الى حد كبير على البيانات التى تستخرج من هذا الدفتر .

فمثلا عند انتاج نوع من الملابس يوضح فى هذا الدفتر قيمة التكاليف حسب البيان التالى :

١ ـ تكاليف الخامات وتشمل
- أ ـ النسيج اللازم بالكمية والنوع والسعر
- ب ـ البطانة اللازمة بالكمية والنوع والسعر
- جـ ـ الكلفة اللازمة

٢ ـ المصاريف الصناعية المباشرة وتشمل
- أ ـ أجور عمال القص
- ب ـ أجور عمال الحياكة
- جـ ـ مصاريف التشطيب
- د ـ تكاليف الكي واللف

وأهم ما يؤثر على البيانات التى تقيد فى هذا الدفتر الاولى الذى يعتمد عليه اعتمادا كليا فى تحديد الاسعار وبالتالى يؤثر على أرباح المنشأة هو نظام الجرد المتبع ، فمن الضرورى وضع نظام جرد يسهل استخراج مقدار الكميات الفعلية التى استهلكت فى انتاج نوع معين من الملابس ، وهنا تظهر أهمية نوع المحاسبة بالنسبة لادارة الاعمال ، ولتوضيح تلك الاهمية بمثال عملى نقول انه اذا كان فى أحد المصانع قسم تنقصه الدقة والعناية الكافية فى الانتاج فانه بدون وضع نظام محاسبى سليم يصعب اكتشاف الاهمال قبل فوات الأوان وتتعرض المنشأة لخسائر هى فى غنى عنها ، فاذا ما قدر فى الدفتر الاولى المشار اليه تكاليف انتاج نوع معين من الثياب على أساس أنه يحتاج الى مترين ونصف من الاقمشة للثوب على أساس أن تكاليف المتر ٥٠٠ مليم ، وكان قسم التفصيل لا يراعى الدقة والعناية واستهلك فى انتاج هذا الثوب مترين و ٦٠ سنتيمترا ، وكان المصنع ينتج من هذا الثوب ١٠ آلاف قطعة سنويا لبلغت الخسارة نظير الاهمال وعدم المراقبة ٥٠٠ جنيه ، فاذا ما كان نظام الجرد الموضوع يكشف بسهولة هذا الاهمال لتمكن المصنع من تلافى تلك الخسارة قبل الأوان .

ومن المعروف أن تقويم بضاعة آخر المدة يؤثر تأثيرا كبيرا على حساب المتاجرة والتشغيل ، وتلك البضاعة فى هذه المصانع تتكون من أثواب تم صنعها واثواب تحت الصنع واثواب معروضة للبيع ، ويعد حساب بضاعة آخر المدة فى نهاية الفترة التجارية حيث تكون البضاعة الباقية من الموسم الماضى مختلطة بالبضاعة الجديدة التى تعد للموسم القادم ، ومن الضرورى اظهار كل بضاعة على حدة فى الجرد ، وفى حالة وضع ميزانية لاظهار المركز المالى للمنشأة عن الموسم الماضى فقط فانه يجب أن تحذف من قيمة بضاعة الجرد قيمة بضاعة الموسم القادم وأن يخصم من حساب المشتريات والتكاليف الخاصة باعداد تلك البضاعة

وهنا تظهر أهمية حساب آخر وهو الحساب الخاص بقيمة العينات والنماذج التى أعدت فعلا فى الموسم لتكون أساسا للانتاج فى الموسم القادم ، فان تلك العينات والنماذج لها قيمة فعلية قد تصل الى آلاف الجنيهات فى تلك المصانع ، فاذا كانت القيمة السوقية لاحدى العينات التى أعدت فعلا بلغت جنيه واحد بينما أن المصنع قد تكلف فعلا فى انتاج تلك العينة مبلغ خمسة جنيهات ، فانه على أساس نظرية الجرد المعروفة وهى تقويم البضاعة على أساس سعر التكلفة او السوق ايهما أقل ، يجب ان تحمل الحسابات بخسارة قدرها أربعة جنيهات ، وبذلك فان نتيجة أعمال الفترة التجارية لا تمثل الحقيقة اذ ان انتاج تلك العينات والنماذج خاص بالموسم القادم ، ولذلك قد اتجه رجال المحاسبة بأمريكا الى عدم الأخذ بنظرية تقويم بضاعة آخر المدة على أساس سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل فيما يختص بالعينات والنماذج التى تعد للموسم القادم ويسيروا على تقويم تلك

العينات والنماذج على أساس سعر التكلفة فعلا فى الميزانية الحالية ، على أن تقوم تلك العينات والنماذج بالسعر الاقل فى الميزانية التالية وهى الميزانية الخاصة بتحديد مركز المنشأة من مزاولة هذا النشاط وانتاج تلك العينات والنماذج اي أن الاتجاه فى أمريكا يسير على أساس أن يتحمل كل موسم بتكاليف العينات والنماذج الخاصة به

ومن الضرورى وجود الدفاتر الثلاث التالية فى تلك المصانع .

١ ـ دفتر المخزن ويحوى تفصيل البضاعة الواردة الى المصنع والبضاعة التى تخرج من المصنع حسب الانواع المختلفة .

٢ ـ دفتر البضاعة التى تحت الصنع ويوضح تفصيل الاصناف الجارى العمل فيها .

٣ ـ دفتر البضاعة التامة الصنع ويحوى تفصيل البضاعة بالصنف والكمية والنوع .

ولما كانت تلك المصانع تشتمل على عدة اقسام وكل قسم يختلف عن الآخر اختلافا بينا لذلك فان نظام المحاسبة المتبع يختلف باختلاف ظروف كل مصنع ، وعلى العموم فانه بجانب الحسابات العادية للاصول والخصوم ورأس المال التى تمسك بالطريقة العادية فان دفتر الاستاذ العام يجب أن يوضح الحسابات التالية :

١ ـ المبيعات وتكلفة المبيعات وتشمل :

أ ـ اجمالى المبيعات ويقسم حسب الاحوال الى المبيعات حسب الانواع او الدرجات او الى تقسيم يتفق مع طبيعة أعمال المنشأة . وكذلك المبيعات المرتدة والخصم التجارى يقسم بنفس التقسيم .

ب ـ المشتريات ومرتدات المشتريات والخصم التجارى ويقسم الى الاقسام المختلفة مثل حراير واصواف واقطان وزراير وخلافه ، كما يحمل هذا الحساب أيضا بقيمة المصاريف اللازمة لاعداد تلك المشتريات للعمل مثل مصاريف التولون والغسل والصباغة .

جـ ـ المصاريف المباشرة وتشمل اجور العمال المختلفين للتفصيل والحياكة والتشطيب والكى

د ـ المصاريف الاضافية الاخرى وهى المصاريف الخاصة بعمليات تتم خارج المنشأة كالتطريز والبرودرى وخلافه .

هـ ـ المصاريف العمومية وتشمل ايجار المصنع والاضاءة ومرتبات رئيس العمال والرسامين وثمن أدوات المصنع وتكلفة النماذج والعينات واستهلاك العدد والآلات .

٢ ـ مصاريف البيع والشحن وتشمل :

قيمة المصاريف التى تنفقها المنشأة منذ الانتهاء من صنع البضاعة الى ان تصل الى يد المستهلك مثل قيمة التولون ومهايا البائعين ومهايا موظفى صالة العرض ومصاريف الشحن ومصاريف الانتقالات والسفر ومصاريف الدعاية ويدخل ضمنها مصاريف استقبال ودعوات تجار الجملة ، وكذلك استهلاك صالة العرض .

٣ ـ المصاريف العمومية والادارية :

وتشمل جميع المصاريف التى لا تخص الانتاج والبيع مثل مهايا الادارة وثمن الادوات الكتابية والمطبوعات والبريد والتليفون والتلغراف والمصاريف القضائية والفوائد والتبرعات .

وفى حالة عدم اعتماد الحسابات التى تمسكها تلك المصانع تقدر الارباح التى حققتها بطريقة التقدير الجزافى بناء على أسس التقدير التالى :

١ ـ تحديد عدد الماكينات العاملة

٢ ـ تحديد متوسط لانتاج الماكينة اسبوعيا .

٣ ـ تحديد متوسط لسعر بيع الوحدة المنتجة

٤ ـ تقدير نسبة مجمل الربح التى تتفق مع نوع الانتاج

٥ ـ تقدير المصاريف العمومية .

والنقد الذى يوجه الى تلك الطريقة هو ان عدد الماكينات الموجودة لا يمكن اتخاذه أساسا للانتاج اذ أن هناك ظروفا كثيرة تحيط بتلك الصناعة تجعل من الصعب ان لم يكن من المستحيل استغلال القوة الانتاجية الكاملة للماكينة ، كما ان هناك أنواع من الملابس تحتاج الى عمل يدوى كثير بدون الاستعانة بالآلات

والنقد التالى الذى يوجه الى طريقة التقدير السابقة هو ان تلك الصناعة من الصناعات الموسمية التى تتعرض للكساد فى فترتين من كل سنة على الاقل وان المصنع يتحمل مصاريف فى تلك الفترات لابد منها للاحتفاظ ببعض العمال الممتازين .

وأما فيما يختص بمتوسط سعر البيع وتقدير نسبة لمجمل الربح فان تلك الصناعة تتعرض لظروف كثيرة تجعل من المستحيل تحقيق نسبة مجمل ربح واحدة اذ ان سعر البيع يختلف من منشأة الى أخرى حسب خبرة موظفى قسم البيع فان سعر البيع لتاجر الجملة الذى يشترى كميات كبيرة من صنف معين لابد وان يقل عن سعر البيع لتاجر جملة آخر يشترى كميات قليلة من نفس الصنف ، كما وان هناك عملاء لكل مصنع يضطر المصنع الى التوريد اليهم بأسعار تقل عن أسعار البيع العادية للاحتفاظ بهؤلاء العملاء .

متولى عطاالله
مأمور ضرائب

دليل الممول

قد مر النظام المالى فى مصر بنفس الادوار التى مر بها فى البلدان الاخرى من ناحية التعديل فى القوانين من وقت لآخر حسبما يسفر عنه التطبيق العملى ، الا ان عملية التعديل فى مصر كانت اسرع فى دورانها منها فى البلدان الاخرى الى حد يضل معه الممول فى تقصى واجباته وتبيان حقوقه .

لذلك وجدنا تحقيقا لاغراض هذه المجلة ان تفرد هـذا الباب لخدمة جمهور الممولين بأن توجه نظرهم الى مالهم من حقوق وما عليهم من واجبات قبل قوانين الضرائب المختلفة .

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

الضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة

الضريبة على رؤوس الاموال المنقـــولة هى موضع الكتاب الاول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويشمل هذا الكتاب ابواب ثلاثة ،الاول فى القيم المنقولة ، والثانى فى الديون والودائع والتامينات ، والثالث فى ايلولة المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم الى الحكومة .

وسنتناول فى هذا البحث الالتزامات التى فرضها القانون سالف الذكر ولائحته التنفيذية على هذه الفئة من الممولين وكذلك الحقوق التى لهم أن يتمسكوا بها قبل مطبقى الضريبة حتى لا يقع عليهم عبء الضريبة بأكبر مما هـدف اليه الشارع وهذا لا يتأتى الا بالفهم السليم لنصوص القانون ، من اجل هذا سنورد تحت عنوان حقوق الممول شرحا موجزا لمواد القانون فى هذا الشأن وكل ما يتعلق بها من الاعمال التحضيرية وما صدر بخصوصها من منشورات وتعليمات وفتاوى من مصلحة الضرائب ومواد اللائحة التنفيذية المتعلقة بها وكذا ما قضت به احكام المحاكم وفتـــاوى من مجلس الدولة فى شأنها .

وسنقسم الموضوع الى قســـمين – الاول الالتزامات ، والثانى الحقوق . وينقســـم كل قسم الى ابواب ثلاثة – الاول فى القيم المنقولة والثـــانى فى الديون والودائع والتأمينـــات والثالث فى ايلولة المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم الى الحكومة .

القسم الاول – الالتزامات

الباب الاول – القيم المنقولة

١ – اقرار بالوجود : على كل شركة مساهمة او شركة توصية ان تقدم الى مأمور الضرائب الواقع فى دائرته مركز ادارة الشركة أو المحل الرئيسى لها اخطارا بوجودها فى مدى شهر من تاسيس الشركة ويقدم الاخطار على (النموذج رقم ٧ ضرائب) او على أية ورقة مشتملة على كافة البيانات الموجودة بذلك النموذج . ويقع واجب الاخطار على مدير الشركة او عضـــو مجلس ادارتها المنتدب او الشخص المتـــولى تصريف شئونها .

وبالنسبة للشركات المساهمة يجب ان ترفق بالاخطار صورة من عقد الشركة ومن نظامها الاساسى ومن المرسوم الصادر بتاسيسها كما يجب تبليغ مصلحة الضرائب عن كل تعـــديل ادخل على تاليف الشركة او على قانونها بعد صدور المرسوم بها . وفى جميع الاحوال يجب أن يشار الى تاريخ وعدد الجريدة الرسمية التى تحتوى على النشر القانونى .

٢ – صدور قرارات بتوزيع الارباح

على كل شركة مساهمة ان تقدم الى مصلحة الضرائب محاضر وملخصات القــــرارات التى تصدرها الجمعية العمومية وكذلك القـــرارات التى تصدر من مجلس الادارة خاصـــة بتوزيع الارباح وذلك فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدورها .

٣ – حجز الضريبة وتوريدها

على كل شركة أو منشأة أو هيئة ان تحجز مما يكون عليها دفعه من الارباح والفـــوائد وغيرها مما تسرى عليه الضريبة قيمة الضريبة المستحقة عليها لكى توردها مباشرة الى مصلحة الضرائب .

٤ – مواعيد اداء الضريبة

يستحق اداء الضريبة فى ذات المواعيد المقررة لسداد الايرادات التى تتناولها الضريبة ،ويجب ان يتم توريدها للخزانة فى ظـــرف الخمســـة عشر يوما الاولى من الشهر التالى للشهر الذى تستحق فيه – وتوردهـــا الى مأمور الضرائب الكائن فى دائرة اختصاصـــــه مركز الادارة او المحل الرئيسى للشركة او المنشأة او الهيـــئة ويكون التسديد مقترنا بتقديم (النموذج رقم ٨ ضرائب) بعد ملء البيانات المطلوبة به او بكشوفات حاوية لكافة البيانات المطلوبة بذلك النموذج .

ويجب على مدير مجلس الادارة المنتـــدب او المدير امضاء او ختم (النموذج رقم ٨ضرائب) أو الكشوف التى تحل محله .

٥ – أخطار يقدم للاعفاء من الضريبة

الاصل ان الضريبة تسرى على التســـديدات والاستهلاكات التى تجريها الشركات والمنشآت الخاضعة للضريبة على قيمة اســـهمها وحصص تاسيسها وحصص رأس المال فى شركـــــات التوصية قبل حل الشركة او تصفيتها ،وسواء أكانت التسديدات والاستهلاكات المذكورة كلية أم جزئية .

على أن الضريبة لا تسرى :

(اولا) على ما يحصل من الاستهلاكات اثر بيع بعض ممتلكات الشركة او بأخذ المال الذى يحصل به الاستهلاك من مورد آخر غير حسابى « الارباح والخسائر » وغير الاحتياطى او الموارد الاخرى المخصصة فى الميزانية لاغراض معينـــة

(ثانيا) على الشركات الحاصلة على امتياز من الحكومة او من غيرها من الهيئات العـــامة متى أثبتت ان استهلاك كل او بعض رأس المـــــال بتسديد قيمة الاسهم او حصص التأسيس او حصص الشركاء فى شركات التوصية يبرر دهلاك كل او بعض ما تملكه سواء بسبب ما يلحـــق ممتلكاتها من التلف على توالى الزمن او بسبب اضطرارها الى تسليمها فى نهاية مدة الامتياز الى الهيئة المانحة له .

ولأجل معافاة التسديدات أو الاستهلاكات من الضريبة فى الحالة المبينة فى (أولا) يجب توافر شرطين :

ا – ان تخفيض رأس مال الشركة او المنشأة فى نظامها الاساسى وفى الخصوم بميزانيتهـــا تخفيضا يوازى مقدار التسديدات والاستهلاكات

ب – ان يحصل النشر عن هذا التخفيـض بالطريقة القانونية .

وعلى الشركات التى ترغب فى الحصول عـلى الاعفاء المنصوص عنه فى (ثانيا) ان تقـــدم اخطارا الى مأمور الضرائب الكـــائن فى دائرة اختصاصه مركز ادارتها او محـــلها الرئيسى وذلك فى خلال العشرين يوما التالية للتاريخ الذى تقرر فيه التسديد او الاستهلاك ويرفـــق بالاخطار :

(١) صورة طبق الاصل من القرار الصادر بالتسديد أو الاستهلاك .

(٢) جدول ببيان عدد الاسهم وقيمتهـــا الاسمية ورأس المال المدفوع والتسديدات السابقة وماقد يكون حدث من قبل من تخفيض فى رأس المال .

(٣) قائمة جرد تفصيلية بكافة ممتلكات الشركة المكونة لأصـــولها وبتقدير لقيمتها وقت تقديم طلب الاعفاء وكذا كافة عنـــاصر الخصوم . ويجب أن يكون تقدير الاصـــول حاصلا طبقا للقيمة الحقيقية لها بصرف النظر عن كل تقدير مبين فى الميزانيات وغيرها من الوثائق .

ولايمنح الاعفاء الابمقدار مايتضح انه بعد طرح الخصوم الحقيقية من الاصول لايتبقى سوى رأس مال الشركة الاصلى بعد استبعاد الاستهلاكات والتسديدات التى أجـــريت دون تحصـــيل ضريبة عنها .

٦ – قبض ايرادات أوراق مالية اجنبية

فيما يتعلق بايرادات القيم الاجنبية الخاضعة للضريبة يكون على صاحب الايراد الذى تسرى عليه الضريبة أن يؤدى قيمتها لمصلحة الضرائب فى ظرف خمسة عشر يوما من تسلمه أو على الاكثر فى بحر ستين يوما من تاريخ الاستحقاق، ويجب أن يكون الدفع مقرونا ببيان موقع عليه ويوضح به نوع الايرادات المسددة الضريبة عنها ومصادر تلك الايرادات .

وفضلا عن ذلك فانه على كل مصرف أوشركة أو محل يطلب منه أن يقبض مباشرة أو بواسطة غيره أى مبلغ من هذه الايرادات أن يكلف الطالب

تقديم حافظة موقعا عليها منه ببيان نوع وقيمة الايراد المطلوب تحصيله ، وعليه بعد تحصيل الايراد أن يؤشر على الحافظة بقيمة الضريبة التى حجزها طبقا للقانون من الايرادالمتحصل على انه اذا دفع الايراد الى الطالب من قبل تحصيله فعليه أن يحجز منه قيمة الضريبةوقت الدفع وان يوردها الى المصلحة .

ويجب على المصرف أو الشركة أو المحل أن يمسك دفترا منمر الصفحات ومؤشرا على كل صفحة منه بتوقيع موظف مسئول يدون به يوميا بغير بياض ولا شطب كل عملية من العمليات المذكورة .

٧ ـ ميعاد توريد الضريبة :

على كل مصرف أو شركة أو محل أن يورد الى مصلحة الضرائب فى الخمسة عشريوماالاولى فى كل شهر مايكون قد حجزه لحسابها فى خلال الشهر السابق .

٨ ـ تسديد مؤقت للضريبة

بالنسبة للشركات والمنشئات والهيئات التى تملك اوراقا مالية أجنبية خاضعة ايراداتهـا للضريبة وكانت ايراداتها منها فىسنةمن السنين تزيد على عشرين ألف جنيه مصرى يجوزلها أن تقدم لمدير الضرائب اقرارا مؤقتا ببيـان تلك الايرادات وتطلب دفع الضريبة المستحقة عن السنة التالية على أساس قيمـة ايرادات السنة السابقة بصفة مؤقتة بشرط أن تدفـع قيمة الضريبة المذكورة مقدما علىاربعةاقساط على الاكثر فى أول ينـاير وأول أبريل وأول يوليو وأول اكتوبر ، علىأن تسـوى قيمةالضريبة عند انتهـاء السنة على أساس الايرادات الحقيقية لتلك القيم وعلى أن تقوم الشركة أو المنشأة بدفع الفرق ان كانت هناك زيادة فى فى بحر شهرين على الاكثر من انتهاء السنة فان كانت الضريبة الحقيقية أقل ممـا دفعته فعلا فيرد لها الفرق .

ولمدير الضرائب الحـق فى قبول أو رفض هذا الطلب كما ان له فى حالة التصريح الحق فى سحبه فى كل حين .

٩ ـ استنزال مقدار الضرائب المسددة على ايرادات القيم المنقولة من الضريبة المستحقة على الارباح التجارية والصناعية

على الشركات المساهمة وشركات التوصيـة أن تبين باقرار الارباح التجارية والصناعيـة الايرادات التى وزعتها فعلا لغاية تاريخ تقديم الاقرار من الارباح المقدم الاقرار عنها ممايحق لها خصمـه من أرباحها التجارية والصناعية طبقا للمادة ٣٥ وتخصم لها التوزيعات المذكورة بشرط أن تقدم بذلك اقرارا اضافيا فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوما من الميعاد المحدد لتقديم اقرار الارباح .

أما التوزيعات التى تحصـل بعد تقـديم الاقرار الاصلى أو بعد تقديم الاقـرار الاضافى مما يصح للشركة قانونا المطالبة بخصمه من الارباح فتقدم به كشفا بعد انتهاء سنتهـا المالية الى المأمور وبعد اعتماده من المدير المحلى يرد لها ما دفعته زيادة عما كان يجب .

ولايخصم من أرباح شركة عن سنة معينة الا التوزيعات التى يكون مصدرها هـذه الارباح بالذات دون التوزيعات التى يـكون مصدرها الاحتياطى أو الموارد الاخرى .

واذا زادت التوزيعات فى سنة ما على الارباح فلا يرد للشركة شىء من الضريبة المسددة على الزيادة .

١٠ ـ التوقف او التنـازل الكلى أو الجزئى عن المنشـاة :

اذا وقفت المنشـأة عن العمل الذى تؤدى الضريبة على ارباحه وقوفا كليا أو جزئيا ، ولم تبلغ المنشأة عن هذا التوقف فى بحر الستين يوما من التاريخ الذى وقف فيه العمل ولم تقدم البيانات اللازمة لتصفية الضريبة التزمت بدفع الضريبة عن سنة كاملة .

كما ينطبق ذلك فى حالة التصـفية الا أن الالتزام بتبليغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل يقع فى هذه الحالة على عاتق المتنازل والمتنازل له والا كان هذا الاخير مسئولا بالتضامن مع الاول عما يستحق من الضرائب على المنشأة المتنازل له عنهـا .

كما أن التنازل لا يكون حجة على مصلحة الضرائب الا اذا كان التنازل مستوفيا للشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها .

١١ ـ حق الاطلاع

أصحاب المصارف والمكلفون بادارة أموال ما والتجار الذين من مهنتهم دفع ايرادات القيم المنقولة ، وكذلك كل الشركات والتجـار عامة ملزمون أن يقدموا الى موظفى مصلحة الضرائب عند كل طلب الدفاتر التى يقضى عليهم قانون التجارة أو غيره من القوانين بامساكها متى ثبت أنهم يمسكونها فعلا ، وكذلك غيرها من الدفاتر والوثائق الملحقة بها ، والامتناع عن تقديمها أو اتلافها قبل انقضاء مدة التقادم يكون اثباته بمحضر ويعاقب عليه بغرامة لا تزيد على ألف قرش فضلا عن رفع الدعوى على المخالفين .

الباب الثانى .. الديون والودائع والتأمينات

١ ـ الملزم قانونا بالضريبة

تكون الضريبة على حساب الدائن ، ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف ذلك لأن الضريبـة يجب أن يتحملها صاحب الدخل وهو الدائن ، الا أن الدائن قد ينقل عبء الضريبة على المدين وذلك عن طريق زيادة سعر الفائدة ، ولكن قد يحد من هذا أن سعر الفائدة مما يتحكم فيه العرض والطلب .

٢ ـ تحصيل الضريبة

ا ـ فيما يتعلق بفـوائد الديون المطلوبة للمصارف ودور التسليف والشركات المسـاهمة التى مركزها بمصر أو لهـا فرع فى مصر يكون الدائن هو المكلف بتوريد الضريبـة وذلك فى الخمسة عشر يوما الاولى من كل شهر ينـاير وشهر ابريل وشهر يوليو وشهر أكتوبر من كل سنة ، مع بيان الفوائد المدفوعة فى خلال الثلاثة أشهر السابقة على (النموذج رقم ٩ ضرائب)

ب ـ فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بمقتضى عقود رسمية محررة فى مصر أو محررة فى الخارج ولكنهـا مشمولة بالصيغة التنفيذية فى مصر يكون على الدائن توريد قيمة الضريبة المطلوبة على مجموع الفوائد المستحقة ، وذلك فى بحر خمسة عشر يوما من دفع كل أو بعض الفوائد المذكورة .

فاذا لم تسدد الفوائد كلها أو بعضها فى ميعاد الاستحقاق وجب على الدائن أن يبـلغ ذلك فى مدى شهرين من ميعاد الاستحقاق (وذلك على النموذج رقم ١٠ ضرائب)

حـ ـ فيما يتعلق بفوائدالديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة باوراق عرفية أو لم تكن قد حررت سندات بها ، يكون المدين مكلفا بحجز وتوريد الضريبة على هذه الفوائد فى بحر الخمسة عشر يوما التاليـة ، ويقرن التوريد بتقديم اقرار على (النموذج رقم ١١ ضرائب)

د ـ اذا كان الدائن فردا مقيمـا بالخارج او شركة أجنبية وليس مركزها فى مصر وليس لها مؤسسة فيهـا ، فان المدين مكلف بحجز وتوريد الضريبة فى بحر الخمسة عشر يوما التالية ، ويقرن التـوريد بتقـديم اقرار على (النموذج رقم ١١ ضرائب) مهما يكن نوع السند المثبت للدين .

هـ ـ بالرغم ممـا هو مقرر من الزام أحد الفريقين بتوريد قيمة الضريبة الى الخزينة فان الفريق الآخر اذا كان مقيما فى مصر مكلف بأن يقدم لمصلحة الضرائب فى ميعاد خمسـة عشر يوما من تاريخ دفع الفوائد ، وذلك على النموذج (رقم ١٢ أو ١٣ ضرائب) على حسب عقد الدين

واذا لم يقدم هذا الاقرار بقى مسئولا قبـل مصلحة الضرائب عن الوفاء بالضريبة .

٣ ـ حوالة الحقوق

على كل من ينتقل اليه دين ذو فائدة مهما تكن الطريقة التى آل أو انتقل الدين اليه بها أن يتحقق من أداء الضريبة المستحقة على تلك الفوائد والا كان ملزما بها شخصيا ، وهذا مع عدم الاخلال بما قد يترتب على ذلك من الجزاءات الاخرى (الواردة فى المادة ٨٥) .

الباب الثالث .. أيلولة المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم الى الحكومة .

على الشركات والمصارف والمحال والهيئات والجماعات المنصوص عليها فى المادة ٢٨ من القانون أن توافى مصلحة الضرائب فى ميعاد لا يتجاوز آخر مارس من كل سنة ببيان عن جميع الاموال والقيم التى لحقها التقادم فى بحر السنة السابقة وآلت ملكيتها الى الحكومة طبقا للمادة المذكورة ، وعليها أن تورد المبالغ والقيم المذكورة الى الخزانة اما وقت تقديم البيان أو على الاكثر فى بحر الثلاثين يوما التاليـة ، والا تعرضت للجزاء الوارد فى المادة ٨٥ .

قوانين وقرارات

« قرار رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥١ باللائحة الخاصة بشهر الاسماء التجارية

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ بانشاء السجل التجارى المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٦

وعلى المادتين ٣و١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بالاسماء التجارية وعلى ما ارتآته الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة .

قرار

مادة ١ – تصدر مصلحة الملكية الصناعية فى الاسبوع الاول من كل شهر صحيفة تسمى جريدة الاسماء التجارية

مادة ٢ – تشهر فى الجريدة المذكورة الاسماء التجارية التى تم قيدها فى السجل التجارى وفقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ المشار اليه ويشمل الشهر البيانات الآتية : –

١ – مكتب السجل التجارى الذى تم فيه القيد .

٢ – تاريخ ورقم القيد بالسجل التجارى .

٣ – الاسم التجارى فاذا كان خاصا بشركة فيذكر نوعها .

٤ – موقع المحل او المركز الرئيسى او موقع الفرع او الوكالة حسب الاحوال ونوع التجارة

مادة ٣ – يشهر كل تعديل فى الاسم التجارى او فى احد البيانات السابق شهرها فى جريدة الاسماء التجارية ويشمل الشهر البيانات الآتية : –

١ – مكتب السجل التجارى الذى حصل فيه التعديل :

٢ – الاسم التجارى السابق قيده فاذا كان خاصا بشركة فيذكر نوعها

٣ – عدد الجريدة التى شهر فيها قيد الاسم التجارى .

٤ – موضوع التعديل وتاريخ حصوله .

مادة ٤ – يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية –

تحريرا فى ١٣ من شهر أغسطس سنة ١٩٥١

امضاء « محمود سليمان غنام »

منشور رقم (١٦٧)

المقصود بالاقرار بالمعنى الوارد فى نصوص الكتاب الخامس من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلا بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٠

التبس على البعض مايقصد « بالاقرار » بالمعنى الوارد فى مواد الكتاب التالى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلا بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٠

والصحيح أن يعد اقرار بالمعنى المقصود هنا كل ورقة يتقدم بها الممول فى الميعاد القانونى ويبين فيها مقدار ربحه أو خسارته واستوفت الشكل والاوضاع المنصوص عليها فى القانون ولائحته التنفيذية

فالاقرار الذى يقدمه الممول على النموذج رقم ١٥ ضرائب لايحوى الا بيان مقدار أرباحه دون أى تفصيل آخر ، اقرارا بالمعنى المقصود حتى ولم يرفق به أى مستند من المستندات المشار اليها فى المادة ٤٤ من القانون . ذلك لأن القانون وان افترق فى المادة ٨١ ص.ان كل ممول يمسك الدفاتر التى يقضى عليه قانون التجارة أو غيره من القوانين بامساكها ، الا أنه لم يجعل من ذلك قرينة قاطعة على أن الممول يمسكها فعلا ، وانما أعطى الممول الحق فى أن يقيم الدليل عى عكس ذلك .

وسبيل المأمور الى تصحيح هذا الاقرار هو نفس السبيل الى تصحيح الاقرار المقدم من الممول على النموذج رقم ١٤ ضرائب ، المرفق بالمستندات التى أوجب القانون ارفاقها به اذا لم تقف المستندات المذكورة لاجراء التصحيح المطلوب .

هذا السبيل هو أن يطلب المأمور الى الممول تقديم مايراه من الايضاحات (على النموذج رقم ١٦ ضرائب) أو أن يطلب اليه أن يقدم الدليل على مايرى افتقاره للاثبات بما جاء باقراره .

كذلك يجوز له أن يخطر الممول بعزمه على توصلا الى التحقيق من صحة ما جاء بالاقرار وذلك تطبيقا للمواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ من اللائحة التنفيذية للقانون السالف الاشارة اليه .

ويتفرع عن ذلك أن يتخذ الحكم بالنسبة للتصحيحات التى تجريها المصلحة على الاقرار سواء كان مستندا الى حسابات منتظمة او لا تستند الى حسابات اطلاقا

على أنه يشترط فى الاقرار أن يستوفى الاركان القانونية والاوضاع الشكلية المنصوص عليها فى القانون .

بمعنى أنه يجب أن يقدم الممول أو ممثله قانونا ، فلا يكفى اذا أن يقدم من ابن الممول أو من كاتب لايملك قانونا هذا الحق .

وأن يكون موقعا عليه من له الحق فى تقديمه . وان يبين فيه مقدار أرباحه أو خسارته .

وعلى ذلك لايعد اقرارا بهذا المعنى الورقة التى يقدمها الممول ليقبل فيها أنه لم يستطع تقدير أرباحه أو أنه سبق أن حدد هذه الارباح وذكرها فى الاقرار الخاص بالضريبة العامة على الايراد مثلا .

ويجب أن يسلم الاقرار فى الميعاد المنصوص عليه فى القانون ومن ثم فالاقرار المتأخر – المتقدم بعد الميعاد – من غير موافقة المصلحة بناء على طلب الممول تطبيقا للحق المخول له فى الفقرة الاخيرة من المادة ٤٣ من القانون لايعد اقرارا بالمعنى المقصود ومن ثم تربط الضريبة فى هذه الحالة بطريق التقدير

ومن أجل هذا يتعين على المأمورية المختصة أن تثبت على كل أقرار يرد اليها تاريخ وروده وذلك قطعا لكل نزاع قد يثار بشأن ورود الاقرار فى الميعاد .

ولا يحول ربط الضريبة بطريق التقدير – فى حالة ماأذا لم يرفق الممول باقراره المستندات الواجبة قانونا ولم يثبت عكس الضريبه القانونيه سالفة الذكر ، وهذا فى حالة ما اذا قدم الممول اقراره بعد الميعاد القانونى – لايحول ذلك دون أن تتخذ الاقرار أساسا للتقدير بمعنى أن للمأمورية أن تتخذ الاقرار أساسا للتقدير بمعنى أن للمأمور أن يعضده . وأن يتخذه أساسا للتقديره بعد تصحيحه . وأن يسترشد بما ورد فيه من بيانات وما الحق بالاقرار المقدم بعد الميعاد من وثائق ومستندات .

وفى هاتين الحالتين تكون الضريبة واجبة الاداء فورا طبقا لتقدير المأمورية .

مصلحة الضرائب

ادارة التحصيل والحجز

كتاب دورى رقم ٣٤ حجز

تتعرض المصلحة لدعاوى استرداد من الغير بشأن الحجوز الادارية التى توقع على الممولين المدينين لها ويحكم فى بعض هذه الدعاوى لصالح المدعين مما يترتب عليه تحميلها بقيمة المصاريف القضائية واتعاب المحاماة وغيرها .

ولما كان الغرض من توقيع الحجوز هو حفظ دين الحكومة لذلك يجب على المأموريات والادارات المحلية عند الحكم ضد المصلحة فى مثل هذه الدعاوى أن تبادر باتخاذ الاجراءات اللازمة قبل المدينين الاصليين على ان يراعى ارفاق مذكرة موضحا بها هذا البيان منضمن مستندات الصرف حيث ان المصلحة تتعرض لمناقضات ديوان المحاسبة بسبب عدم ارفاق هذا البيان .

فالمرجو التنبيه مشددا الى ضرورة مراعاة تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة .

●●●

قرار وزارى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية

« بقية المنشور فى العدد الماضى »

٣ – فى العينات والنماذج

مادة ١٢ – يجوز لادارة براءات الاختراع أن تكلف طالب البراءة الخاصة بالاختراعات الكيميائية المتعلقة بالاغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلية بتقديم عينتين من هذه المنتجات .

ويحرر الطالب قائمة بالعينات وأنواعها ويضمنها الوصف التفصيلى للاختراع أويلحقها به

ويكتب بيان عن تقديم هذه العينات فى أعلى الوصف التفصيلى للاختراع وفى النشر فى صحيفة براءات الاختراع عن طلب البراءة .

مادة ١٣ – تقدم العينات المنصوص عليها فى المادة السابقة فى زجاجات لا يزيد ارتفاعها على ٨ سم وقطرها الخارجى على ٤ سم . وتغلق باحكام بسدادة تختم بالجمع الاحمر . ويكتب على العينات بيان يشير الى الصلة بينها وبين الانتاج الوارد ذكره فى وصف الاختراع ويكتب البيان على بطاقة تلصق على العينة أو تعلق بها وفى هذه الحالة لا يجوز أن يجاوز مقاس البطاقة ١٠ سم طولا و ٨ سم عرضا .

مادة ١٤ – اذا تعلق الاختراع بمادة ملونة قدمت عينة منها وفقا لاحكام المادتين السابقتين وتشفع العينة بنماذج من سلع طبعت أو صبغت بهذه المادة وتكون النماذج – بقدر الامكان – مسطحة ومثبتة على بطاقات بمقاس ٣٣ سم طولا و٢١ سم عرضا . يكتب عليها بيان تفصيلى عن عملية الطبع أو الصباغة وعلى الاخص ما يتعلق بتركيب محاليل الاحماض المختلفة ، ودرجة تركيزها ودرجة الحرارة ، ومدة كل عملية ومدى امتصاص اللون فى أحماض الصباغة كما تبين على البطاقة نسبة المواد الملونة الثابتة على الاقمشة المصبوغة ويبين عليها كذلك تركيب عجينة الطباعة وتحمل البطاقة بيانا يشير الى الصلة بين المادة التى استخدمت فى الطبع أو الصباغة وبين ما ذكر عنها فى وصف الاختراع

يكتب على عينات المواد السامة والكاوية والمفرقعة وسريعة الاشتعال بيان بنوعها .

مادة ١٥ – يجوز للادارة فى غير الاحوال السابقة تكليف الطالب بتقديم عينات أو نماذج عند الاقتضاء وذلك طبقا للاشتراطات الخاصة التى تعينها .

٤ - فحص طلب البراءة

مادة ١٦ - اذا تبين أن الاختراع يجوز استخدامه على وجه يتعارض مع النظام العام أو الآداب جاز لادارة براءات الاختراع أن تعلق قبول الطلب على نزول صاحب الشأن عن حق استخدام الاختراع على هذا الوجه .

مادة ١٧ - اذا كان قرار الادارة يقضى بادخال تعديلات عليه فعليها أن تخطر الطالب أو وكيله كتابة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بقرارها مع بيان أسبابه

واذا لم يقم الطالب باجراء هذه التعديلات خلال ستة أشهر من تاريخ الاخطار اعتبر متنازلا عن طلبه

مادة ١٨ - يجوز للطالب أن يتظلم من قرار الادارة سالف الذكر الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ويقدم التظلم من نسختين على الاستمارة رقم (٢) المرافقة .

وتخطر ادارة البراءات المتظلم بخطاب موصى عليه بميعاد انعقاد اللجنة لنظر التظلم وتكلفه بالحضور أمامها ويجب أن يصل الاخطار قبل ميعاد الجلسة بخمسة أيام على الاقل

مادة ١٩ - يجوز أن يحضر ممثل لادارة البراءات عند نظر التظلم وله حق الرد على اعتراضات التظلم .

ويخطر المتظلم بقرار اللجنة وأسبابه بخطاب

٥ - الاعلان عن طلب البراءة

مادة ٢٠ - اذا توافرت فى طلب البراءة الشروط المنصوص عليها فى القانون وقدم وفقا لاحكام هذه اللائحة فعلى ادارة البراءات

أولا - أن تنشر عن الطلب فى صحيفة براءات الاختراع ويشتمل النشر على البيانات الآتية :

(١) اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومهنته ، اذا كان الطالب شركة أو هيئة فيذكر اسمها وعنوانها ونوعها والغرض من تأليفها ، ومركزها الرئيسى .

(٢) تسمية الاختراع .

(٣) تاريخ تقديم الطلب .

(٤) تاريخ تقديم طلب براءة عن الاختراع فى الخارج اذا كان الطلب مستندا الى المادة ٥٣ من القانون .

(٥) الرقم المتتابع للطلب .

ثانيا - أن تعرض على الجمهور - فى ادارة البراءات - ملف طلب البراءة مشتملا على الطلب ووصف الاختراع ورسمه والعينات المتعلقة به ان وجدت .

٦ - المعارضة فى اصدار البراءة

مادة ٢١ - تقدم المعارضة فى اصدار البراءة الى ادارة البراءات من نسختين على الاستمارة رقم (٣) المرافق نموذجها خلال شهرين من تاريخ النشر عن طلب البراءة .

مادة ٢٢ - تعلن ادارة براءات الاختراع طالب البراءة أو وكيله بصورة من المعارضة بكتاب موصى عليه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلام المعارضة .

ويجوز لطالب البراءة أن يرد على المعارضة خلال شهر من تاريخ اعلانه به ويكون الرد من نسختين على الاستمارة رقم (٤) المرافق نموذجها ، وترسل الادارة الى المعارض صورة الرد بكتاب موصى عليه خلال خمسة أيام من تاريخ استلامه .

٢٣ - يحدد رئيس اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون ميعادا للفصل فى المعارضة يخطر به طالب البراءة والمعارض قبل الجلسة بعشرة أيام على الاقل بكتاب موصى عليه

مادة ٢٤ - اذا قررت اللجنة ندب خبير وجب أن يتضمن قرارها :

(١) بيانا دقيقا لمأمورية الخبير

(٢) الاجل المضروب لايداع تقرير الخبير .

(٣) تاريخ الجلسة التى يعين لمناقشة التقرير

مادة ٢٥ - اذا كان الخبير من موظفى الحكومة أعلنته اللجنة بقرار ندبه عن طريق المصلحة التابع لها . أما اذا كان من غيرهم وجب اعلانه بكتاب موصى عليه .

مادة ٢٦ - اذا اتفق الخصوم على اختيار خبير أقرت اللجنة هذا الاختيار .

مادة ٢٧ - على ادارة براءات الاختراع أن تخطر الخصوم بقرار اللجنة وبأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

٧ - اصدار البراءة

مادة ٢٨ - اذا لم تقدم معارضة فى اصدار البراءة أو قدمت وصدر قرار أو حكم برفضها وجب على ادارة البراءات استصدار قرار بمنحها

مادة ٢٩ - اذا تنازل الطالب - قبل منح البراءة عن حقه فى البراءة كله أو بعضه جاز للمتنازل له أن يطلب من الادارة اصدار البراءة باسمه أو بالاشتراك مع غيره على حسب الاحوال

ويحرر الطلب على الاستمارة رقم (٥) المرافق نموذجها ويشفع بالتنازل أو بصورة طبق الاصل منه .

مادة ٣٠ - ينص القرار الصادر بمنح البراءة على ما يأتى :

(١) رقم البراءة .

(٢) اسم المخترع .

(٣) اسم مالك البراءة وجنسيته ومحل اقامته واذا كان شركة فيذكر عنوانها أو اسمها ومركزها الرئيسى .

(٤) تسمية الاختراع .

(٥) مدة الحماية وتاريخ بدايتها وتاريخ انتهائها .

وبالنسبة للبراءات الاضافية يشار فى القرار الى رقم وتاريخ البراءة الاصلية وتاريخ انتهاء حمايتها .

مادة ٣١ - ينشر القرار الصادر بمنح البراءة فى صحيفة براءات الاختراع .

٨ - الترخيص الاجبارى فى استغلال الاختراعات والغاء البراءات

مادة ٣٢ - يقدم طلب الحصول على الترخيص الاجبارى فى استغلال الاختراع الى ادارة البراءات على الاستمارة رقم (٦) المرافق نموذجها

وتعلن الادارة صاحب البراءة بصورة من الطلب وعليه أن يقدم رده اليها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعلانه .

وتعلن الادارة قرارها لمالك البراءة وأصحاب الحقوق فيها وطالب الترخيص وينشر القرار فى صحيفة براءات الاختراعات ويؤشر بمضمونه فى سجل البراءات .

مادة ٣٣ - يقدم طلب الغاء البراءة الى ادارة البراءات على الاستمارة رقم (٧) المرافق نموذجها وتنشر الادارة عن الطلب فى صحيفة براءات الاختراع وتعلن مالك البراءة وأصحاب الحقوق فيها بكتاب موصى عليه .

ويجوز لكل ذى شأن أن يخطر الادارة باعتراضه على طلب الالغاء قبل ١٤ يوما من حصول الاعلان والنشر ويحرر الاخطار على الاستمارة رقم (٨) المرافق نموذجها .

وتصدر ادارة البراءات قرارها وتنشره فى صحيفة براءات الاختراع ويؤشر بمضمونه فى سجل البراءات .

٩ - فى أداء الرسوم السنوية وتجديد مدة البراءة

مادة ٣٤ - ترسل ادارة براءات الاختراع - قبل بداية السنة المستحق عنها الرسم بشهر - اخطارا لصاحب البراءة تعلنه فيه بتاريخ استحقاقها

مادة ٣٥ - يقدم طلب تجديد مدة البراءة الى ادارة براءات الاختراع على الاستمارة رقم (٩) المرافق نموذجها مشفوعا بالمستندات المؤيدة له .

وتعلن الادارة القرار الصادر فى شأن التجديد مالك البراءة وأصحاب الحقوق بها وتنشر فى صحيفة براءات الاختراع وتؤشر به فى سجل براءات الاختراع .

مادة ٣٦ - يقدم الطعن فى القرار الصادر فى شأن تجديد البراءة على الاستمارة رقم (١٠) المرافق نموذجها من كل ذى شأن خلال شهر من حصول الاعلان بالقرار ونشره الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون

١٠ - فى انتقال ملكية البراءة ورهنها والحجر عليها

مادة ٣٧ - ينشر عن انتقال ملكية البراءات أو رهنها أو الحجر عليها فى صحيفة براءات الاختراع ويؤشر بذلك فى سجل براءات الاختراع بناء على طلب يقدمه صاحب الشأن على الاستمارة رقم (١١) المرافق نموذجها مشفوعا بالمستندات المؤيدة له .

١١ - فى بطلان براءات الاختراع والغائها أو انتهائها أو تعديلها

مادة ٣٨ - لمن يصدر لمصلحته حكم نهائى ببطلان البراءة أو الغائها أن يطلب من ادارة براءات الاختراع التأشير بالحكم فى سجل براءات الاختراع والنشر عنه فى صحيفة براءات الاختراع ويقدم الطلب على الاستمارة رقم (١٢) المرافق نموذجها مشفوعا بصورة رسمية من الحكم

مادة ٣٩ - ينشر عن البراءات المنتهية والمعدلة فى الاحوال المنصوص عليها فى المواد ٣٤ و٣٥ و٣٦ من القانون وكذلك عن البراءات المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة فى صحيفة براءات الاختراع ، ويشتمل النشر على الرقم المتتابع للبراءة وتاريخ انتهائها وسببه ويؤشر بذلك فى سجل براءات الاختراع .

١٢ - فى سجل براءات الاختراع

مادة ٤٠ - يقيد القرار الصادر بمنح البراءة فى سجل براءات الاختراع ويشتمل السجل على البيانات المنصوص عليها فى المادة ٣١

مادة ٤١ - يجوز لصاحب الشأن أن يطلب من ادارة براءات الاختراع لتدوين البيانات الآتية فى السجل .

(١) تغيير اسم ولقب المالك أو جنسيته أو مهنته أو عنوانه اذا كان المالك شركة فيجوز أن يطلب التدوين عن كل تغيير فى اسمها أو عنوانها أو نوعها أو الغرض من تأليفها أو مركزها الرئيسى .

(٢) كل تغيير فى العنوان الذى ترسل اليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالبراءة ويقدم الطلب على الاستمارة رقم (١٣) المرافق نموذجها

التتمة فى العدد القادم

فرص تجارية

زجاج

على السيد محمود – التاجر بالسودان – ص . ب ١٢٠ – أم درمان
يعرض للبيع ٥٠٠٠ زجاجة خالية مختلفة الاحجام

***

Vetreria Blund, Via Gardone, 9, Milano

مستعد لتوريد زجاج النوافذ والمرايات

***

تصدير واستيراد

A. M. Timm-Green, Bulow Street, Windhoek, S.W. Africa

يشتغل بتمثيل المصانع والبيوت التجارية على أساس العمولة ويعرض خدماته على أرباب المصانع والتجار فى مصر

***

Juhrila B. Egunjoli & Co., 149, Palm Church Street, Lagos-Nigeria

مستعد لتوريد منتجات نيجريا واستيراد البضائع المصرية

***

Compagnie Africaine de Distribution, 10, Rue Guedj, Casablanca

يريد توريد جميع بضائع مراكش والاتصال بالمستوردين فى مصر

***

Martin Halas, 6, Barncleus Square, King's Cross, Sydney, N.S.W.

يريد الاتصال بالمستوردين والمصدرين الذين لهم رغبة فى التعامل مع استراليا

***

K. A. Export Corporation, 30, Vesey Street, New-York, 7, N.Y.

تشتغل بالتصدير والاستيراد ولها فروع فيما وراء البحار وترغب فى الاتصال بالمستوردين والمصدرين

***

Riza Tchouhadjf, Bleinchenbrucke, 10, Hamburg 36.

مستعد لتوريد المصنوعات الالمانية من فباركها

***

R. F. Sanders, 132, Kenmore Road, Bristol 4, England

يشتغل بالتوكيل التجارى ومستعد لاستيراد البضائع المصرية الى انجلترا

سوق المعادن الثمينة

ارتفعت أسعار الذهب العالمية بسبب وقف المباحثات فى كايسنج وطهران وبلغ الاونس ترانسستكاو حوالى ٤٤ دولار بعد ماكان ٤٢ دولار من بضعة أسابيع وسجل السوق العالمى بعض الصعود وترتب عليه زيادة فى أسعار سوق باريس وبومباى على الخصوص .

أما سوق مصر فقد كان طوال هذا الشهر متأثرا بعض الشىء من الجو السياسى والارتفاع المسجل فى الاسواق الخارجية الا أن الواردات من جنوب أفريقيا زادت وحدث اتجاه تصاعدى .

وقد اختتم السوق فى ٢٩ أغسطس بسعر ٤٩٢ للجنيه الملك مقابل ٤٢٠ و ٤٩١ للجنية الملكة ضد ٤٨٩ أما الذهب السبائك فقد ارتفع قرشين من ١٥٦ الى ١٥٨ للدرهم الصافى ومن ١٣٧ الى ١٣٩ للذهب عيار ٢١ قيراطا وارتفع سعر البلاتين المصرى بقدر ٥ قروش من ١٣٠ الى ١٣٥ والبلاتين المستورد من ١٣٥ الى ١٤٥ للجرام الواحد . اما الفضة فلم يتغير الفضة من ٩٧٥ الى ١٠٠٠ خلال هذا الشهر

وستعقد جمعية عمومية لصندوق النقد الدولى فى ١٢ سبتمبر المقبل للنظر فى حال سوق الذهب وطلب البلاد المنتجة لهذا المعدن الثمين بيع جزء من الانتاج فى السوق الحر دون الارتباط بالسعر الرسمى للصندوق الدولى وهو ٣٥ دولار للاونس الواحد .

المشروعات العامة فى لبنان

وافقت اللجنة البرلمانية للاشغال العامة فى لبنان على فتح اعتماد بمبلغ ٢١ مليون جنيه لبنانى لتحويل مجموعة من المشروعات المائية والرى فى البلاد . وقد أوصت اللجنة بما يأتى :

١ – ان تكون الاسبقية لمشروعات المياه الصالحة للشرب

٢ – اكمال المشروعات التى بدا العمل فيها فعلا حتى لا تضيع أموال الدولة .

٣ – ان تعمل دراسات مفصلة لمشروعات المياه الصالحة للشرب التى لم تدرس بعد .

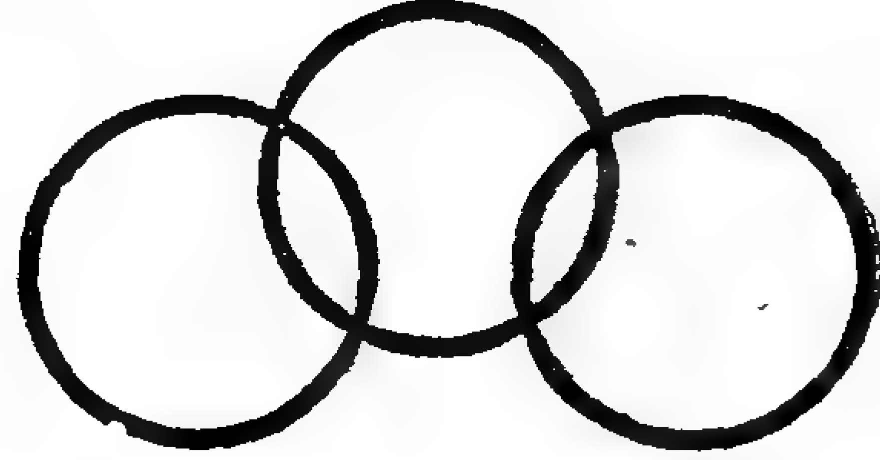
مشروع فنى جبـــار

يقدمه الاخوان مصطفى ومحمد جعفر

من المشروعات التـى كانت تنقص مصر ـ باعتبـارها اعرق الدول فى الحضارة ـ انشاء صالة ضخمة لعرض الافلام السينمائية ، واقامة الحفلات الموسيقية والغنائية الكبرى . ولقد دعى هـذا النقص الفنى ، الاخوان مصطفى ومحمـد جعفر ، الى التفكير فى سد هذا الفراغ الكبير الذى تشعر به القاهرة ، باعتبارها عاصمة الشرق .

ولقد عهد معالى عثمان محرم باشا بصفتـه نقيب المهندسين وسعادة مصطفى فهمى باشـا مدير بلدية القاهرة بمهمة استغلال مثل هـذا المشروع الضخم الى الاخوين مصطفى ومحمد جعفر . وهذا المشروع عبارة عن مبنى يلحق بدار نقابة المهندسين الملكيين بشارع الملكة . وقد حاولنا ان نقف على تفصيلات هذا المشروع الكبير ولكن الاخوين مصطفى ومحمد جعفر آثرا الصمت تاركين لعملهما أن يتكلم لانهما يؤمنان بسياسة العمل الايجابى .. وكل الذى علمناه ان هـذا المبنى سيشتمل على افخـم صالة لعرض الافلام فى الشرق الاوسـط ، وصالة كبرى للموسيقـى تسع جيشا من الموسيقيين بحيث يمكن للفرق العالمية العمل فيها .. وسوف لا تقل هـذه الصالة فى اهميتها عن (كارنيجى هول) فى نيـويورك ، وصالة (بلييل) فى باريس من حيث اناقتهـا ومقاعدها المريحـة وروعتها وبراعة تصميمها الفنى . وسيخلق هـذا المشروع الضخـم ميدانا فسيحا امامه مما سيزيد من اهميتـه ويكمل نقصا شعرت به القاهرة مدة طويلة ، كما يكون أحد موارد السياحة .

ولا يخفى ما للاخـوين مصطفى ومحمد جعفر من سبق ممتاز وجهد ظاهر فى الحياة الفنية المصرية ، فهما يمتلكان ويديران بجـدارة سينما ريفولى وسينما راديو وسينما أوبرا وسينما الازبكية .



التعـــــاون

وتعاونوا على البر والتقوى

نظام اقتصـــادى نشا وليدالحاجة ونما وترعرع حيثما ســـادت الازمات أو عم الغلاء فهو الملجأ الامين الذى يلجأ اليه أفراد الشعوب للتخلص من الضـــائقات التى تحل بهم

وانه لنظام وســط بين الرأسمالية والاشـتراكية يمكن الافراد من جمـاهير المسـتهلكين مهما قلت مواردهم من تمـلك المؤسسات والمصـانع والمتاجرالتى تمونهم بالسـلع المختلفـة ويوفر عليهم الالوف من الجنيهات التى كانت ســتذهب لجيوب الوسطاء

هو نظام شـعبى ديموقراطى فى نموه وانتشاره الحدمن المســاوىء التى تؤخـــذ عـــلى الراسمالية المطلقة كمـا ان فيه الوقاية من النظم الشيوعية الهـــدامة فهـــو خلاصـة النظامين تجمعت مزاياهمـا فيـه واضحة ملموسة وســـلم من نقصائصـــهما فخرج نظاما فريدا فى تجدده للنفع العام ممتازا فى استعداده لخدمة الناس أجمعين ٠

الجمعية التعاونية للبترول

شركة مصر للحرير الصناعى

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو كفر الدوار بحيرة ـ مركزها الرئيسى ومحلها القانونى عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد ـ القاهرة

رأس مال الشركة

٢٥٠٠٠٠٠ر٢ جنيه ممثلة فى ٦٢٥٠٠٠ر٦٢٥ سهم بواقع ٤ ج ٠ م منها ٣٧٥٠٠٠ر٣٧٥ سهما اسمياو ٢٥٠٠٠٠ر٢٥٠ سهما لحامله

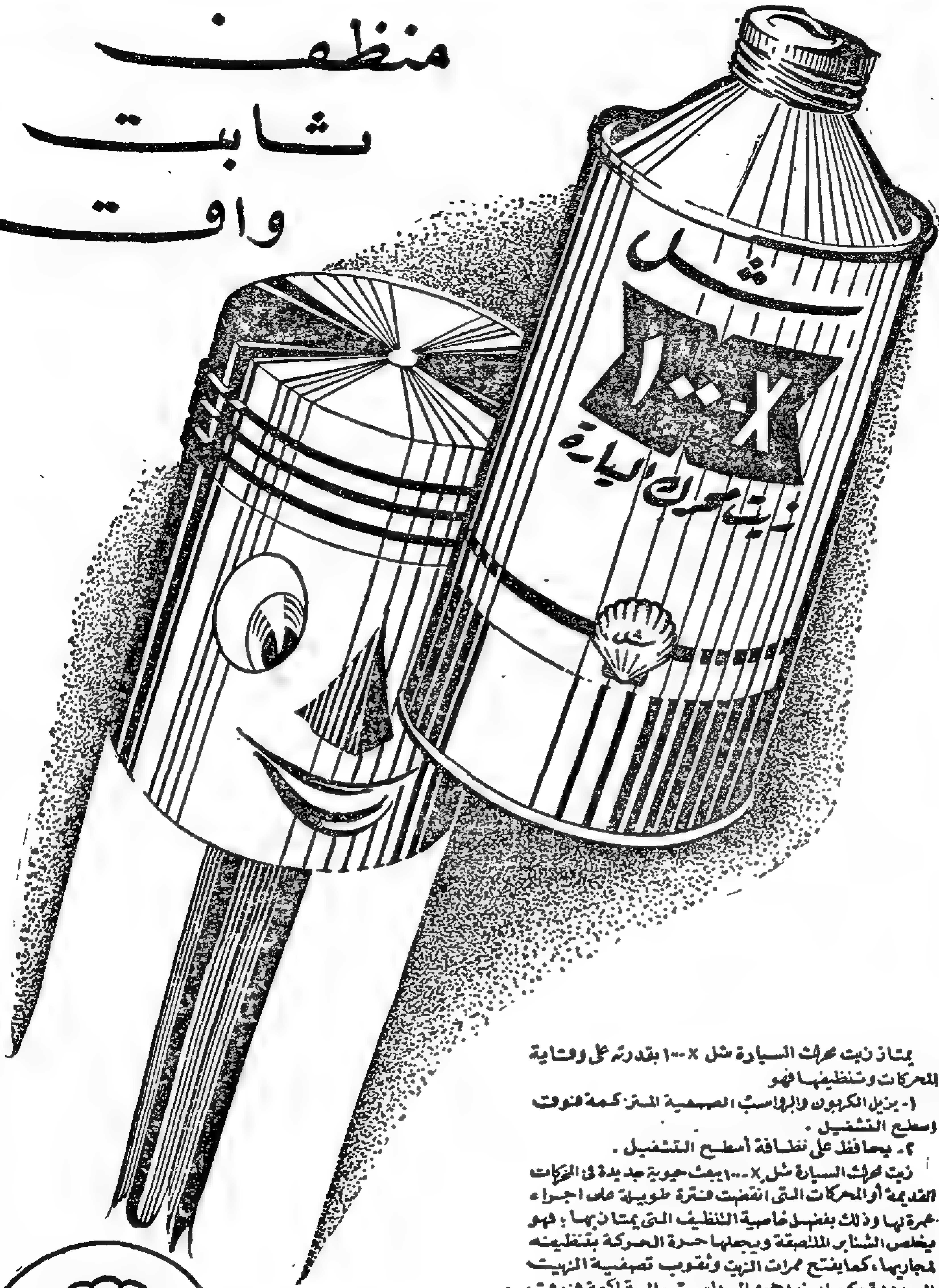
أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعى ومشتقاته ومادة السيليوز ومشتقاتها والاتجار فى كل ذلك وصناعة وتجارة المواد الكيماوية اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقة مباشرة أوغير مباشرة لصنع الحرير الصناعى ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعى

الشركة الوحيدة بالقطر المصرى والشرق لانتاج خيوط الحرير الصناعى ومشتقاته وتنتج يوميا :

عدد	عدد
٥ر٦ طن من خيوط الحرير	٥ر٦ طن من الالياف القصيرة
١ طن من ورق مصروفان	٣ طن من حامض الكبريتيك
٥ طن من ثانى كبريتور الكربون	١٥ طن من سلوفات الصودا المبلورة (ملح جلوبر)



يمتاز زيت محرك السيارة شل X-100 بقدرته على وقاية المحركات وتنظيفها فهو

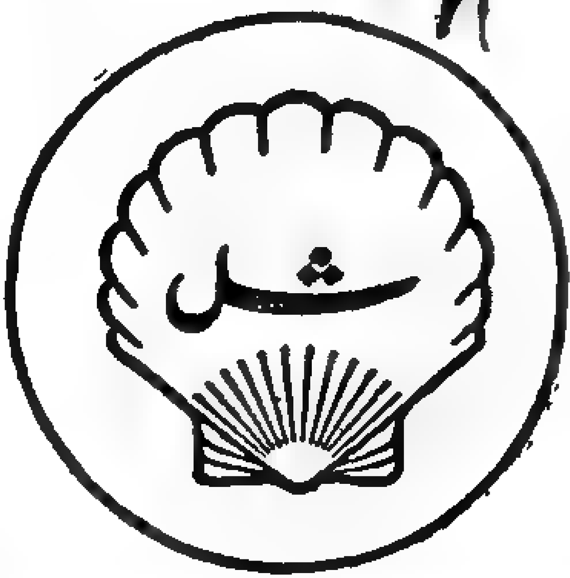
١- يزيل الكربون والرواسب الصمغية المتراكمة فوق أسطح التشغيل .

٢- يحافظ على نظافة أسطح التشغيل .

زيت محرك السيارة شل X-100 يبعث حيوية جديدة فى المحركات القديمة أو المحركات التى انقضت فترة طويلة على اجراء عمرة لها وذلك بفضل خاصية التنظيف التى يمتاز بها ، فهو يخلص الشنابر الملتصقة ويجعلها حرة الحركة بتنظيفه لمجاريها ، كما يفتح ممرات الزيت وثقوب تصفية الزيت المسدودة ، كما يزيل جميع الرواسب المتراكمة فوق أسطح التشغيل الحيوية . ويحفظ الزيت بهذه الشوائب عالقة فيه دون أن تترسب حتى تكسح معه عند ما يحين موعد تغييره .

ويؤدى الزيت مهمته هذه فى جميع المحركات سواء منها القديمة أو الحديثة .

ويضمن زيت محرك السيارة شل X-100 احسن اداء للمحركات الحديثة ، إذ يمنع تكون الرواسب على اسطحها .



حافظوا على :

أموالكم ومجوهراتكم ومستنداتكم



من

السرقة والحريق والضياع

في الليل والنهار

بإيداعها خزائن أمينة تحميها من العبث بها أو فقدها ، وتصبح في أمان بفضل خزائن

بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإيداع الليلي فأنشأ «الخزائن الليلية» لحفظ النفائس والمقتنيات الثمينة في غير أوقات العمل بدفع الظروف الفاجئة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإيداع في الليل بعد قضاء السهرات ، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ١٣
١٥ سبتمبر ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

الجانب الاقتصادى .. بعد الغاء المعاهدة

اعلنت الحكومة انها تنوى الغاء معاهدة ١٩٣٦ ـ والمفهوم ان الحكومة قد اعدت عدتها لمواجهة الموقف من جميع الوجوه سياسية كانت او اجتماعية او اقتصادية . ونود ان ننوه هنا بالمشاكل التى يجب ان نعد انفسنا لمقابلتها فى هاتين الناحيتين تاركين النواحى السياسية التى لا تدخل ضمن نطاق هذه المجلة .

فمن المعلوم ان بريطانيا لا تزال اكبر عملاء مصر فى تجارتها الخارجية سواء فى الاستيراد أم فى التصدير فان نصيب انجلترا من الصادرات المصرية يبلغ ٢٣٪ تقريبا فى حين أن واردات مصر من تلك البلاد تبلغ ٢٨٪ تقريبا من جملة وارداتها ولا شك ان النزاع السياسى اذا استحكم امره سيؤثر تأثيرا كبيرا على العلاقات التجارية .

ونحن نداين انجلترا بحوالى ٣٠٠ مليون جنيه يفرج عن جزء غير قليل منها سنويا طبقا لاتفاقية الارصدة الاسترلينية الاخيرة . فيجب أن نتوقع كل احتمال لوقف هذه الاتفاقية

وقد حدث فى ايران انه لما اوقفت انجلترا تحويل الاسترلينى لايران أن أعلنت الحكومة الايرانية أنها كانت مستعدة لهذه الخطوة .

فسواء فيما يتعلق بفتح ابواب جديدة لصادراتنا اذا ما اغلقت امامنا أسواق انجلترا وحلفائها أو فيما اذا توقفت انجلترا عن تحويل ارصدتنا ، فضلا عن تدبير امر الآلاف العديدة من العمال الذين يعملون لدى السلطات البريطانية فى الوقت الحاضر ، فلابد أن الحكومة المصرية قد درست كل هذه الاحتمالات واعدت لها من التدابير ما يحول دون اصابة الاقتصاد المصرى بهزة مفاجئة .

احمد عنان



لا بل يجب اعادة النظر فيه

يؤخذ مما تنشره الصحف ان الحكومة شديدة الحرص على انجاز الكادر الجديد للموظفين فى هذه الدورة . ولايزال هذا الكادر ومشروع ديوان الموظفين ، ومشروع قانون التوظف فى اللجنة المالية بمجلس الشيوخ لم تفرغ بعد من دراستها . وقد ادلى الشيخان المحترمان الدكتور ابراهيم مدكور والاستاذ جلال حسين بحديث فى هذا الشأن ، نصحا فيه بعدم التعجل فى اصدار الكادر لانه على ما يقول الدكتور مدكور « يحتاج الى دراسة وافية تجعله يقوم على اسس حديثة ثابتة . اما مشروع الحكومة فهو لا يخرج عن كونه نوعا من الانواع التى صدرت مثل التنسيق والتيسير وما الى ذلك »

اما الاستاذ جلال حسين فيقول «ان اخطر ما فى مشروع هذا الكادر انه لم يوضع للعمل ولكن للاشخاص. وقد زادت الحالة سوءا حين وضعت تسعيرة للشهادات الدراسية ، فأصبحت الحكومة تدفع للموظف ثمنا لما يطلبه لشخصه لا قيمة للعمل الذى يؤديه »

ومما يؤخذ على مشروع الكادر انه ابقى نظام الدرجات على ما كان عليه ، فأبقى سببا من اسباب الفساد والتحاسد بين طوائف الموظفين . ولسنا نعرف السر فى تمسك الحكومة بهذا النظام البالى الذى لايؤدى الى شىء ، سوى اتجاه كل موظف الى الحصول على درجة اعلى ، سواء كان بالتحايل او النقل الى مصلحة اخرى ان الكادر لا يصدر اليوم لكى يعدل غدا ، ولكنه نظام يفرض فيه الثبات والبقاء فترة طويلة . وهوعمل ينتظره كل موظفى الحكومة ، وينتظره معهم كل الراغبين فى اصلاح الاداة الحكومية فلا بد ان يجىء وليد فكرة جديدة ، وإلا بد ان يكون علاجا لما نشكو منه . لا ان يكون مجرد تكرار الافكار والمبادىء القديمة بينما تظل الاداة الحكومية فى تعثرها وعجزها ، ومن يدرى لعلها تزداد بالكادر الجديد عجزا وتعثرا . . اننا لا نطالب مع الشيخين المحترمين بمجرد التأجيل الى الدورة القادمة ، بل نذهب الى حد مطالبة الحكومة باسترداد مشروع الكادر واعادة النظر فيه ابتغاء اصلاح ما فيه من عيوب واهمها كما قال الشيخ المحترم الاستاذ جلال حسين وكما قلنا مرارا قبل ذلك الغاء تسعير الشهادات ، وجعل المرتب للوظيفة وليس للموظف . والغاء الدرجات والغاء بدعة بدل التفرغ وما يشابهه مما اصبح مجالا للسخرية ، فضلا عن انه مجال للاستغلال الذى لا يكاد ينتهى عند حد .

دور الجمعيات التعاونية

ان الجمعيات التعاونية تستطيع ان تفعل الشىء الكثير . ولا تنقصها الرغبة ولا ينقصها المال . ولكن يحول بينها وبين ما نريد وتريد لنفسها من توسيع مجالها ونشاطها ما يحول عادة بين الراغبين فى النفع العام وبين ما يرغبون فيه . ونعنى به تدخل اصحاب النفوذ والحظوة . والحادثة التاليه تفسر مانرمى اليه :

ارادت احدى الجمعيات التعاونية ان تستأجر ارضا تملكها الحكومة لكى تزرعها بوساطة اعضائها وتوزع الناتج منها عليهم . وابدت استعدادها لدفع التأمين المطلوب والايجار المطلوب . ولكن احد اصحاب النفوذ كان يريد استئجارها لنفسه بأجر زهيد لكى يعيد تأجيرها للفلاحين — وهم اعضاء الجمعية التعاونية — بايجار مرتفع . ومن ثم دخل بنفوذه فى الموضوع ، فأفسد على الجمعية التعاونية ماكانت تريد ، وكسب لنفسه ولمصلحته الخاصة ما كان يريد .

ان الدور الذى تستطيع الجمعيات التعاونية ان تؤديه فى بلاد كمصر تتفشى فيها الامية والفقر دور خطير عظيم . وهو دور مكفول الثمرة فى التعجيل بالاصلاح المنشود . فعلى الحكومة ان تلقى بالها اليها ، وان تسارع بمد يد المعونة اليها ، وتكف عن اذى الراغبين فى الكسب والطامعين فى الاثراء على حساب الغير .

القضاء على المنافسة الحرة

فى احصائية طريفة لاحد العلماء الامريكان ان الاقتصاد الامريكى اخذ يتحول الى احتكارات كبيرة مركزة فى يد بعض الشركات القليلة المحصورة العدد . ولا يهمنا أن نتقصى هذه الاحصائية بقدر ما نتقصى دلالتها . والواقع ان النظام الامريكى القائم على المنافسة الحرة ، واطلاق المجال الاقتصادى من كل قيد ساعد خلال القرنين الماضيين على بلوغ امريكا ما بلغته اليوم من ثروة واسعة واستغلال كامل لاراضيها ومنابع الثروة فيها . ولم يكن مستطاعا ان تبلغ هذا الذى بلغته بغير تجمع رؤوس الاموال فى صورة شركات، أخذت تتضخم وتقوى حتى اضحت اليوم صاحبة السيطرة ليس على الاقتصاد الامريكى فحسب،ولكن على السياسة الامريكية ايضا .

ومع ذلك فان بعض الكتاب ، سياسيين واقتصاديين ، اخذوا يتوجسون شرا من استفحال نفوذ الشركات ، ويقولون ان تضخمها على هذه الصورة قد يؤدى الى القضاء على المذهب الاساسى فى الاقتصاد الامريكى ، وهو مذهب المنافسة الحرة . فان تضخم الشركات يزيدها قوة ، وتجمع عدد من الشركات او اندماجها احداها فى الاخرى ينتهى الى خلق نوع اقرب مايكون الى الاحتكار. والاحتكار يقضى على المنافسة ، اعنى يقضى على العامل الاول الذى خول للاقتصاد الامريكى بلوغ ما بلغه اليوم من تقدم وازدهار .

حاجة بريطانيا إلى السلع السوفياتية

خلال المناقشة الحامية التى دارت أثناء نظر ميزانيــة الدولة فى الكونجرس الامريكى بواشنجتن ، أثيرت مسألة الدول التى تتعامل تجاريا مع دول الكتلة السوفيتية كما ذكر أن هذه الدول سوف تفقد المساعدات العسكرية والاقتصادية والمالية التى تقدمها الولايات المتحدة الامريكية . وقد عملت ترتيبات خاصة لبعض الحالات الاستثنائية ، الا ان الهدف العام هو احلال وتقوية مشرع كيم الذى مر خلال شهر يونيو المنصرم .

مشروع كيم غير مرض : لم يكن مشروع « كيم » كافيا لسد حاجة المتفعين به لعدة اسباب ولعل اهم هذه الاسباب هو انه لا يكفى تغطية المساعدات الحربية ، التى تعتبر فى الوقت الحالى الشكل الوحيد من المساعدات التى تتلقاها بريطانيا .

ولقد اعلن السناتور كيم بنفسه منذ عدة اسابيع مضت انه كان بسبيل تقديم تشريع لتعديل حذف بريطانيا من هذا الاستثناء ، وجعلها تتمتع بكافة المساعدات الاخرى حتى انه أطلق على « المملكة المتحدة » اسم « خط الدفاع الرئيسى » .

ولقد عارضت ادارة المساعدات الامريكية جميع الجهود التى ترمى الى معاقبة الدول الغربية بسبب نشاطها التجارى مع الدول الشيوعية . ولقد اشار الرئيس ترومان الى ان مثل هذه التجارة تعتبر « سلاحا ذو حدين » اذ تتمكن الدول الحرة بواسطتها من الحصول على المواد الرئيسية مثل الفحم والقمح والخشب والمنجنيز والكروم والاسبستس والحديد ومنتجات الصلب وكلها تعتبر من المواد العظيمة الاهمية فى الدفاع عن العالم الحر .

القمح والخشب : وقد اشار مرة اخرى المستر وليم س . فوستر مدير ادارة التعاون الاقتصادى ان الواردات البريطانية من القمح الروسى والخشب تعتبر سلعا لا يمكن ايقافها

ويعتبر قرار هذه الادارة توافقا ظاهرا مع اعلان المستر تشارلز و . ولسن مدير مكتب الولايات المتحدة للدفاع ، الذى اعلنه عقب عودته الى واشنجطن بعد زيارته الاخيرة لاوربا . وقد ذكر انه يرغب فى ادارة وتنظيم توزيع المواد النادرة بين الدول غير الشيوعية

وقد دارت اخيرا مناقشات حول تجارة هذه الدول مع دول العالم الحر وخاصة التجارة بين المملكة المتحدة والصين ، تلك التجارة التى تتكون من شعر الخنزير والبيض المحفوظ وزيت بعض الاخشاب الصينية وبالاضافة الى ذلك ، تتزايد الواردات البريطانية من فول الصويا ، الكثير الاستعمال فى بلاد عديدة وهو فى الاصل من منشوريا . ويلاحظ ان الفرش المصنوعة من شعر الخنزير عظيمة الاهمية ، بل انه لا يمكن استبدالها بغيرها فى بعض الاعمال . كما أن زيت الخشب الصينى هذا له من الخواص ما يجعل له قيمة ذاتية فى عمل الطلاء .

أطعمة الماشية : اما عن فول الصويا — ويحوى نسبة عالية من البروتين — فذو اهمية عظيمة للماشية . لذا فقد ارتفعت الواردات منه هذا العام بنسبة عالية اذ بلغت ٢٦٠٠٠ طن

كما تستورد بريطانيا من روسيا وبولنده — وهما اهم اعضاء الكتلة السوفييتية فى اوربا — الخشب ، والقمح ، ودهن الخنزير ، والبيض . ولقد لعبت الواردات البريطانية من الخشب الروسى دورا ملموسا . اذ بلغت خمس مجموع ما استورد من خشب الصناعة ، اى ٧٥٠ر٠٠٠ طن ، خص بولنده منها ٤٤٥٨٢ طنا وهى نسبة ضئيلة فى الواقع . اما الواردات من الشعير الروسى فذات نسبة معقولة ، فقد بلغت فى العام الماضى ٣٢٥٠٠٠ طن من مجموع واردات وزنها ٧٥٠٠٠٠ طن . كما ان اكبر كمية استوردت من الذرة كانت من روسيا ، اذ بلغت ٢٦٠٠٠٠ طن من مجموع واردات من الذرة قدرها مليون طن . اما الشوفان فتعتبر روسيا موردا قليل الاهمية

تأخير الشحن : ومما يؤسف له تأخر شحن البيض البولندى فى ربيع هذا العام ، ولكن هناك دلائل على تحسنها ، ويبدو ان البيض البولندى سيحتل مركزا أكثر اهمية فى الاستهلاك العام عن السنة الماضية ، اذ قدر بـ ٢ ٪ من مجموع الواردات

اما الواردات من بولنده من دهن الخنزير ولحمه ، فقد قفزت اخيرا حتى بلغت ٧/١ الاستهلاك الكلى .

ولقد حرصت المملكة المتحدة باستمرار على ان توضح ان هدفها من عقد الاتفاقات التجارية مع بلاد الستار الحديدى ، هو سهولة الحصول على المواد اللازمة لهـا والتى كان لا بد من الحصول عليها من منطقة الدولار . ولكن هناك سلعة واحدة فقط أبدت السلطات البريطانية رغبتها فى تغيير هذه السياسة نحوها وهى الخشب .

الخشب من كندا : وصلت قيمة المشتريات من الخشب الكندى الى تلك النسبة العالية التى بلغتها فى عام ١٩٤٧ ، وهى أعلى سنة بلغتها بعد الحرب ، وحينما كانت الواردات من روسيا قليلة الاهمية .

وقد كانت الواردات من روسيا وبولنده فى ذلك العام ضئيلة جدا ، ولكن زادت هذه الواردات من الخشب الروسى أخيرا الى ٢٠٠٠٠٠ طن .

ويتضح من التفصيل السابق انه لا يوجد مادة من المواد التى تستوردها بريطانيا من بلاد الستار الحديدى ، يمكن الحصول عليها طبقا لبرنامج المستر تشارلز ولسن . ففى الولايات المتحدة الامريكية مثلا ، لا القمح ولا دهن الخنزير ولا البيض تعتبر فى كشف « السلع النادرة » .

ولكن يمكن اضافة الخشب ، نظرا لانخفاض أسعاره . وعلى ذلك لا يمكن قطع التجارة بين الدول الغربية وبين الدول التى تدور فى فلك السوفييت

ويمكننا اذن أن نقول باطمئنان ، أن وشنجتن تتضايق كثيرا من رؤيتها أن هناك مدفوعات كثيرة من الاسترلينى لبلاد الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية الاخرى — اذ قد بلغت قيمة التجارة بين البلدين فى ربع السنة الاول لهذا العام ١٠ مليون جنيه ، وزادت أخيرا الى ١٦ مليون جنيه ، وينتظر — بتعاون الفريقين من التجار — ازدياد هذه الارقام .



البحث فى زيادة الرسوم على الاقمشة الحريرية الفاخرة

طلبت غرفة صناعة الحريراباحة تصدير الاقمشة الحريرية مع منح المصانع حق الدروباك على ماتصدره الى السودان مادام مصنوعا من خيوط مستوردة من الخارج وسبق تحصيل رسوم جمركية عليها.

كما طالبت الغرفة بزيادة الرسوم الجمركيه على المنسوجات الحريرية الخفيفة المستوردة من الخارج لتشجيع الصناعة المحلية وتدعيمها ،وحمايتها من المنافسة الاجنبية حتى تتمكن من التحول لانتاج هذا النوع من الاقمشة الخفيفة .

كما طالبت الغرفة بمنع استيراد الانوال القديمة أو بيع الموجود منها حاليا فى مصر

الدعاية للنشاط الاقتصادى المصرى بامريكا

تلقت وزارة الاقتصاد الوطنى من مكتب التمثيل التجارى بواشنجطن ، كتابا يشير فيه الى أن وزارة التجارة الامريكية تصدر اسبوعيا مجلة تتناول شئون التجارة الخارجية وتعنى بأن تضمنها كثيرا من البيانات والاحصاءات المتعلقه بتجارة واقتصاديات الدول المختلفة وطلب المكتب موافاته بمجموعة كبيرة من الصور الشمسيه التى تبين نواحى النشاط التجارى والاقتصادى والانشائى فى مصر لنشرها فى هذه المجلة .

المخزون من القطن المستولى عليه

بلغ جملة المخزون من القطن المستولى عليه لتموين مصانع الغزل المحلية حوالى ٢٥٨٦٤٨ قنطارا ، ولم تقم الا ثلاث شركات من ٢٢ شركة بتسليم الحصص المقررة لها شهريا من هذا القطن بانتظام .

ميزان مصر التجارى مع هولندا

تبين للجهات المختصه ان الميزان التجارى بين مصر وهولندا فى صالح الاخيرة لأن الصادرات المصرية لهولندا وأهمها القطن ليست بالكميه الكبيرة المطلوبة التى تعدل هذا الميزان .

وقد أوصى وزيرنا المفوض فى هولندا بضرورة عقد اتفاق تجارى معها وذلك لتحسين الميزان التجارى من الناحية المصرية .

تكدس منتجات الحرير الصناعى

طالبت شركه مصر للحرير الصناعى بالسماح بتصدير الفيبران سواء المنتج محليا او المستورد من الخارج ، وذلك ليمكن التخلص من المخزون حاليا فى مصر ، والذى تقدره الشركة بنحو ٤٢٥ طنا ، ولما كان انتاجها الشهرى يبلغ ١٩٠ طنا متمشيا مع ذلك فسوف يكون الرصيد لديها فى نهاية هذا العام نحو ١٣٠٠ طنا تبلغ قيمتها ٧٥٠ الف جنيها وهو يقرب من ثلث رأس مال الشركة .

وقد علم مندوبنا ان الجهات المختصة تبدى اهتماما كبيرا بهذا الطلب . وقد تقرر أخيرا السماح للشركة بتصدير انتاجها مع الاحتفاظ الدائم بمائتى طن فى مخازنها لمواجهة حاجة الصناعة المحلية لمدة شهر على الاقل .

مصنع للفاكهه المصابه بالجمارك

تلقت مصلحة الصناعه من احدى الشركات الاجنبية عرضا لتوريد الماكينات اللازمة لانشاء مصنع لانتاج الفاكهة والخضروات المحفوظه داخل المنطقة الجمركية بالاسكندرية ، وذلك لاستخدام الفاكهة المرفوض دخولها الى مصر لاصابتها بآفات زراعيه ، فى انتاج هذه الاغذية المحفوظه .

وتضمن العرض تحديد انتاج المصنع فى الثمانى ساعات بحوالى ٥٠٠٠ كيلو جرام من هذه المنتجات.

عدم الغاء الرسم الاضافى على الواردات اليابانيه

كانت البعثه اليابانيه التى حضرت الى مصر فى نهاية العام الماضى قد طلبت من الجهات المختصه اثناء البحث فى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر واليابان ، الغاء الرسم الاضافى المفروض على المنسوجات اليابانية .

وقد علم مندوبنا ان الجهات المختصه قررت ارجاء البت فى هذا الموضوع الى ان يتبين لمصر حقيقة اتجاهات السياسة الاقتصاديه الجديدة لليابان على ضوء معاهدة الصلح التى عقدت معها اذ ان فى الغاء هذا الرسم ، واتباع اليابان لسياستها القديمه الخاصة باغراق الاسواق الخارجيه بمنتجاتها القطنية قضاء على الصناعة المحليه وبخاصة فى ظروفها الراهنه .

أسعار السماد الجديدة

تم الاتفاق بين وزارة التجارة والصناعة ومستوردى السماد على تحديد نسبة ربح قدرها ٧ر٥ ٪ وعلى بيع نترات الصودا الشيلى وسماد نترات الجير بسعر ٣١ جنيها للطن سواء للجديد او القديم منه ، وعلى أن يباع الطن سماد السوبر فوسفات المستورد من الخارج او الناتج محليا بنفس النظام والنسبة المقررة . وكذلك تم الاتفاق على رفع أسعار الاسمدة الازوتية الاخرى حوالى هذه النسبه ، فيما عدا نترات النشادر النمساوى ماركة الجمل .

٣٠٠ ألف طن سماد شيلى

تم الاتفاق بين بنك التسليف الزراعى والجمعية الزراعية الملكيه وشركة شيلى ، على استيراد ٣٠٠ ألف طن من نترات الصودا للسنة النتراتيه الجديدة التى تبدأ من أول يوليو سنة ١٩٥١ وتنتهى فى ٣٠ يونية سنة ١٩٥٢ .

الاقتصاد فى ايفاد الموظفين للخرج

أرسل معالى وزير المالية الى أصحاب المعالى الوزراء كتابا يشير فيه الى أن وزارة الماليه لاحظت فى

السنوات الاخيرة أن الوزارات دأبت على الاكثار من ايفاد موظفيها لمهام في الخارج عند حلول موسم الصيف كل عام • وهذا يتعارض مع سياسة الاقتصـــاد في المصروفـــات التي تتوخاها الدولة • وطلب معاليه عدم التقدم بطلب الموافقة على ايفاد موظفين الى الخارج في مهام رسميه الا في أضيق الحدود وفي الاحـــوال الاضطرارية جدا •

حقيقة مركز الذرة في البلاد

يقدر استهلاك البلاد من الذرة في العام بحوالى ١٤ر١٠١ر٠٠٠ أردبا ، على أساس استهلاك عام ١٩٤٩ ، وقد بلغ محصـــول عام ١٩٥٠ من الذرة حـــوالى ١٢ر٢٤١ر٢٠٠ أردبا ، أي أن جملة العجز في مركز الذرة بعد احتساب الفائض المرحل من الذرة الروسيـة ، يقدره ٨٠٠ ألف أردب ، يبلغ حوالى ٩٠٠ ألف أردب.

وبالرغم من ذلك فلم تستطـــع وزارة التموين استيراد اية كمية من الذرة الاجنبي هذا العام •

محصول القطن الامريكي

قدرت جريدة « ذي جورنال اوف كومرس» التي تصدر في نيويورك ، محصـــول القطن الامريكي بنحـــو ١٧ر٢٦١ر٠٠٠ باله هذا العام

اتفاقية الحكومه مع بنك مصر

كان ديوان المحاسبه قد اعترض في تقريره الذى رفعه الى البرلمان ، على الاتفاقية التي ابرمتها الحكومة مع بنك مصر بشأن الضرائب المستحقة عـــلى البنك وشركاته ، وقال عنها انهـــا لاتتفق مع احكام الدستور ولا قانون الضرائب • وقد افتى مجلس الدولة في هذا الموضوع بدستورية هـذه الاتفاقيه وانطباقها على أحكام قانون الضرائب •

وأرسل مجلس الدولة الى رياسه مجلس الشيوخ مذكرة تفصيلية بهذه الفتوى حتى يستطيع المجلس ابداء رأيه النهائي في هذا الموضوع عـــلى ضوء هذه الفتوى

مؤتمر اقتصـــادي في تونس

يعقد الاتحـــاد العام التونسي للتجارة والصناعة مؤتمره السنوي الثالث في الفترة الواقعـــة بين ١٧ و ١٩ سبتمبر الحـــالي • في مدينة تونس وسيفتتـــح الى جانب المؤتمر معرضا للمنتجات الصناعية ومن المنتظر ان توفد الجامعة العربية مندوبا عن لجنة الشئون الاجتماعية ليشهد أعمال المؤتمر • هذا ويمثل الاتحـــاد المذكور الغالبية الساحقة من التجـــار والعمال العرب في تونس ، ويضـــم اكثـــر من ٣١٢ نقابة وقد فاز في الانتخابات الاخيرة بنسبـــة ٩٠ في المائه من مقاعد الغرف التجارية

ألفي محل تعـــاوني في مصر

بلغ عدد المحلات التعاونيـــة التي فتحت في مختلف انحاء القطر حتى الآن ١٣٦٠ محـــلا وينتظر زيادتها خلال الثلاثة اشهر القادمة الى الفي محل ، وذلك بعد ما تبين للمختصين نجاح هذه الجمعيات في مكافحـــة الغلاء بطريقه عمليه •

سعر الذرة يزيد على سعر القمح

تبين من فحص العطـــاءات التي تلقتهـــا وزارة التموين في الاسبـــوع الماضي عن مناقصة استيراد عشرين ألف طن من الذرة و١٨ ألف طن من القمح ان سعر الذرة يزيد على سعر القمح حوالى جنيهين في الطن الواحد ، ولذلك قررت الوزارة الغاء مناقصـــة الذرة وشراء صفقة القمح على أساس سعر الطن الواحد من النوع سوفت هوايت ٣٦ جنيها و٤٠٠ مليما للطن الواحد تسليم ميناء الوصول ، وهذا القمح من ضمن حصـــة مصر هـــذا العام •

فحص الغزل المصـــدر للخارج

تبحث الجهـــات المختصـــة في استصدار قرار وزاري يلزم بفحص رسائل الغزل المعدة للتصدير للخارج والتأشير على الشهادة الجمركية من مندوبي مصلحة الصناعه الفنيين بما يفيـــد فحص ومطـــابقة الرســـائل للمواصفات المتعاقد عليها وذلـــك بمناسبة العرض الذى قدمته المانيـــا الغربية عن طريق المستشار التجاري في غرب أوروبا ، لشراء غزل قطن بما قيمته خمسة ملايين من الدولارات

قواعد الحجز على مرتبات الموظفين

لتسديد أقساط المحال التجارية

صـــدر قانون بعدم جواز توقيع الحجز على مرتبـــات الموظفين أو معاشاتهم أو مكافآتهـــم الا في أحوال خاصة ، وأهم ماتضمنه من احكام انه لايتجـــاوز الربع وذلك للوفاء بنفقة محكوم بهـــا أو مايكون مطلوبا من الحكومة أو الهيئات التي يشتغل بها وعند التزاحم تكون الأولية لدين النفقة.

وقد أجـاز القانون الحوالة دون الحجز فيما لا يجاوز ربع المباني بعد الربع الجائز الحجز عليه لاداء مايكون مطلوبا للهيئات أو الجمعيات التعاونية أو المحال التجـــارية المرخص لها في البيع للموظفين بالاجل ثمن المشتريات أو ما يستحق على الموظف من رسوم ومصروفات مدرسيـــة أو أقساط تأمين على الحياة أو رسم اشتراك في جمعية تعاونية أو ناد للموظفـــين

ويجب لصحة الحوالة أن يصدر بها اقرار كتـــابي من الموظف وأن تقبلها الجهة التابع لها أو التي تتولى الصرف ولا يجوز الحجز على بدل السفر ومصروفات الانتقال •

انشاء شركة مصرية ايطالية

صرح معالي وزير الاقتصاد الوطني بأن من بين المسائل التي يبحثها مع الحكومة الايطاليه انشاء شركة مصرية ايطالية لاستغلال الثروة المائيه في مصر • ثم أضاف الى ذلك أنه طلب من ســـفير ايطاليـــا في مصر والى السنيور جراسي مدير قسم الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية الايطالية وضـــع مشروع لصـــيد السمك واستخراج الاسفنج من المياه المصرية ابتداء من شهر ابريل المقبل .

هذا وان الحكومة الايطالية لاتدخر وسعا في سبيل ايجاد الاعمال للصيادين الايطاليين ، ولما كانت استغلال الثروة المائية في مصر يقتضى تنظيما دقيقا ، فقـــد رأيت من الخير انشـــاء شركة مختلطة تساهم فيها كل من الحكومة المصرية بواسطة البنك الصـــناعي ، والمهتمين بصـــيد السمك في مصر ، واتحاد صيادي السمك في ايطاليا على أن تقوم مصر بتوفير رأس المال اللازم للشركة ، وتقوم ايطاليا بتزويد الشركة بالآلات والخبراء .

حركة نقابات العمال الحرة

بعد ظهور الاتحاد العالمي لنقابات العمال الحرة ظاهرة من الظواهر التي شاهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية .. وكان ظهوره حركة ديموقراطية ترمي الى معارضة الشيوعية ومقاومتها .. وهو يحاول الآن أن ينتقل من مرحلة المعارضة السلبيه الى المقاومة الايجابية .

وفى بداية الأمر أنشىء الاتحاد العالمي لنقابات العمال بعد الحرب مباشرة ، وكان الاتحاد السوفييتي بين اعضائه ، فاستطاع بماله من سيطرة على نقابات العمال فى شرق أوروبا أن يظفر فى الاتحاد بصوت مسموع ، فكان ان أهملت الشئون الاقتصادية للعمال - وهي الغرض الرئيسي من انشائه - واتخذه الشيوعيون بوقا للدعايه .. ومن هنا نشبت بينهم وبين رجال النقابات الاخرى خلافات مستحكمه أفضت الى انفصال ممثلي بريطانيا من الاتحاد فى سنة ١٩٤٩ ، وفى نهاية هذا العام نفسه تألف الاتحاد العالمي لنقابات العمال الحرة ، وعقد مؤتمره الاول فى لندن ، والثانى فى ميلان وكانت أعماله كلها قائمة على أساس انشائى وعلى مبتعدة عن السياسة على قدر الامكان .. واستطاع الاتحاد ان يحصل بعد ١٨ شهرا من انشائه على عضوية ٥٢٫٠٠٠٫٠٠٠ عامل من العالم الحر وضم اليه مايربو على ٥٩ مؤسسة .. وفى الدول التى سيطر الشيوعيون فيها على حركة النقابات مثل ايطاليا وفرنسا نشأت مؤسسات معادية للشيوعية لم تلبث ان انضمت الى الاتحاد .

ويحاول الاتحاد الجديد محاولة قد يكتب لها النجاح ، وهى انشاء مكاتب بمثابة الوسيط بين النقابات المحلية والاتحاد العالمي على أن تنظم نقابات البلاد التى تتشابه مشاكلها لتكون هيئة نقابيه محترمة .. وعلى هذه المكاتب ان تدرس مشاكل كل منطقة وتبلغ قراراتها الى الهيئة العالمية المركزية ، وتطبيق قرارات الاخيرة على تلك المناطق . وينتظر انشاء مثل هذه المناطق فى الشرق الاوسط وفى المناطق الرئيسية من أفريقيا .

وقد نظر مؤتمر ميلان فى امكان تمويل مشروعات المناطق المتأخرة عن طريق الاتحاد حتى تنهض اقتصاديا وتصل الى مستوى الدول الاوروبية والامريكية الاخرى .

ومع نجاح فترة الاتحاد نجاحا نسبيا الا انه لم يصبح بعد هيئة متجانسه ، ويرى الكثيرون ان الديمقراطيه توفر عدم التجانس وتحتم الاختلاف . فهناك الكتلة الامريكية التى لم تتأثر بالنظريات الماركسية ، ولكنها تعشق الحرية ، وتؤمن بالمشاريع الفردية ، وهناك الهيئات الاوروبية التى تصدر مباشرة عن المذهب الاشتراكى . بل ان بعضها يزعم أنهم يطبقون نظريات ماركس فى امانة أكثر من « الاستعماريين السوفييت » كما يدعونهم . وثمة هيئات أخرى ترهب الديكتاتورية أكثر من الشيوعية نفسها .. الخ .

ولا يمكن أن ننتظر الاتفاق التام فى هيئه عالميه تقوم على أسس ديمقراطية

وما زالت الآمال منعقدة على أن يحل الاتحاد الجديد محل الاتحاد القديم ولعل أكبر بشير على ذلك ان الاتحاد العالمي القديم قد أرسل برقية يدعو فيها الاتحاد الحر الى عقد مؤتمر قريب . وهذا اعتراف لاشك من جانب الشيوعيين بقيمة الاتحاد ومدى خطورته ، كما ان هذه الدعوة قد منحت الاتحاد الجديد فرصة للتعبير عن مبادئه واعلان استقلاله المطلق .

اقتصاديات ليبريا والاحتكار الامريكي

ليبريا هى الجمهورية التى انشأها على الساحل الغربى لافريقيا الزنوج الذين تحرروا من الرق بالولايات المتحدة . ويبلغ عدد سكانها ٢٫٥ مليون نسمة . وتهيمن شركة فايرستون للمطاط على الاقتصاد الليبيرى بدرجة توازى الاحتكار المطلق فعن طريق فروعها والشركات التابعة لها التى أسستها ، تقوم شركة فايرستون باستيراد نحو نصف وارادات الجمهوريه على اختلاف أنواعها

وتعمل فايرستون على تشجيع أهالى ليبيريا على زراعة المطاط وخاصة بعد ارتفاع اسعاره عقب حمى التخزين فى أوروبا وامريكا . ويبلغ دخل زراعى المطاط فى ليبيريا الآن حوالى نصف مليون دولار . ولا يقتصر نشاط فايرستون على شراء جميع المطاط الذى ينتجه المزارعون ، بل انها أيضا تقوم بادارة مزارع كثيرة لحساب الافراد .

وقد قبلت الشركة اخيرا بعد مماطلات عدة أن تدفع ضريبة الدخل للحكومة الليبيرية لأول مرة بعد ٢٠ عاما من دخولها ميدان الانتاج فى البلاد وقد دفعت فى ابريل الماضى مايزيد على مليونين من الدولارات تمثل نحو خمس دخلها السنوى .

وتعانى ليبيريا عجزا كبيرا فى الايدى العاملة مما يفتح مجالا كبيرا لاهالى ساحل الذهب .

وبالرغم من ان موارد ليبيريا الطبيعية تؤهلها للاستكفاء الذاتى فى الانتاج الزراعى ، الا انها لاتزال بعيدة عن تحقيق هذا الهدف .

ومن أهم الظواهر المثيرة للقلق فى الاقتصاد الليبيرى الدور الضئيل الذى يلعبه الاهالى الوطنيون فى النشاط التجارى للدولة ، فتجارة التجزئة يسيطر عليها اسيويون ومعظم نواحي النشاط الاخرى فى ايدى الاجانب من امريكا واوربا . ويبدو أنه اذا لم تتخذ الحكومة خطوات قوية لحماية وتشجيع الاهالى على الدخول فى الميدان التجارى ، فان الجزء الضئيل الذى لايزال فى أيدى الوطنيين سينتزعه منهم الاجانب أيضا .

متوسط الدخول الفردية فى العالم

جاء فى بحث قامت به الامم المتحدة أن متوسط دخل الفرد فى امريكا الشمالية يبلغ ١١٠٠ دولار وفى استراليشيا ٥٦٠ ، وفى أوروبا ٣٨٠ وفى الاتحاد السوفيتي ٣١٠ ، وفى أمريكا الجنوبية ١٧٠ ، وفى افريقيا ٧٠ ، وفى آسيا ٥٠ .

ويبلغ نصيب آسيا ١٠ ٪ من الدخل الكلى العالمى ويسكنها نصف سكان العالم ، بينما ان أمريكا الشمالية ولا يزيد سكانها على ١٠ ٪ من سكان العالم ، تستحوذ على ٤٥ ٪ من الدخل الكلى العالمى

تقرير هيئة التعاون الاقتصادى الاوروبى

ناشدت هيئة التعاون الاقتصادى الاوروبى الدول الاعضاء أن يعملوا على رفع مستوى انتاجهم حتى يستطيع غرب أوروبا تحمل عبء برنامج التسلح دون احداث اضطراب فى الحالة الاقتصادية .

كما طالبت الهيئة بكبح جماح التضخم الذى يضر بالتوسع الصناعى ويعرض الحياة الاقتصادية عامة لكثير من الاضطرابات ، كما يهدد الاحوال المالية لكثير من الدول بالكوارث .

كما تنصح الهيئة بزيادة التعاون الاقتصادى بين البلاد الاوروبية ، والعمل على الاستغناء عن المساعدات الامريكية . وترى الهيئة أن رفع الحواجز بين الاسواق المختلفة وادماجها فى بعضها من شأنه ان يزيد فى قوة الاقتصاد الاوروبى ، لا أن يضعفه — كما تخشى بريطانيا . وترحب الهيئة بمشروع شومان باعتبار أنه خطوة موفقة فى هذا السبيل .

قرض للاردن من انجلترا

يغادر وزير المالية الاردنى عمان قريبا الى انجلترا للتفاوض مع وزارة المالية البريطانية بخصوص عقد قرض يبلغ ٥ مليون جنيه استرلينى للاردن وكذلك لتسوية بعض المسائل المالية المعلقة بين البلدين .

كتب جديدة

المبادىء القانونية فى الاحكام الضريبية
للاستاذ كمال الجرف

المكتبة القانونية والمشتغلون بالضرائب بصفة خاصة مدينون بالفضل للاستاذ كمال الجرف ، فقد أخذ على عاتقه تجميع أحكام القضاء ذات المبادىء فى قضايا الضرائب واستخلاص مبادئها ونشرها فى مجموعات دوريه باسم « المبادىء القانونية فى الخلافات الضريبية » صدرت منها لغاية الآن خمسة أجزاء

والى ماقبل اضطلاعه باصدار هده المجموعة ترددت شكاوى المشتغلين بالضرائب من عدم جمع هذه الاحكام للوقوف على المبادىء القانونية التى قررها القضاء فى الخلافات الضريبية بل ان موظفى مصلحة الضرائب انفسهم كانوا فى طليعة من شكا قصور المكتبة الضريبية عن تزويدهم بهده الاحكام للاستعانة بها فى تطبيق القوانين المنوط بهم تنفيذها .

ومامن ريب فى أن الاستاذ الجرف باصداره هذه المجموعة قد سد فراغا كبيرا ومهد الطريق للباحثين بعد ان وضع تحت تصرفهم مرجعا شاملا عن أحكام المحاكم على اختلاف درجاتها ذيل الكثير منها بتعليقاته القيمة التى تتميز بعمق البحث والكفاية

والمجموعة تشمل أقساما خاصة لكل من الضرائب على الايرادات والضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية ورسم الايلولة على التركات ورسوم الدمغة . وهى مذيلة بفهرس تفصيلى للمبادىء القانونية المستخلصة من الاحكام التى يتضمنها كل جزء منها موزعة حسب ترتيب مواد قوانين الضرائب مما يسهل على الباحث الوصول الى بغيته بطريقة ميسره سريعة المنال .

وبمناسبة الغاء المحاكم المختلطة وابطال العمل بالضريبه الخاصه على الارباح الاستثنائيه ومشروع مصلحة الضرائب فى تصفيتها فاننا نرجو ان يتمكن المؤلف من تضمين المجموعة القادمة مالم يسبق نشره من أحكام تلك المحاكم وماصدر من أحكام فى المسائل الخلافية المتعلقة بالضريبة الخاصة فما زالت هناك بعض أحكام لها اهميتها لم تنشر بعد . ولاريب انه سوف يعمل مشكورا على اجابة هذه الرغبة .

فتوى مجلس الدولة فى الخلافات الضريبية
للاستاذين كمال الجرف والسعيد الانصارى

مامن شك فى أن مجلس الدولة قد ساهم بنصيب ملحوظ فى تفسير أحكام قوانين الضرائب وايجاد الحلول القانونية لما عرضته عليه مصلحة الضرائب من حالات مختلفة . وقد تجمع من فتاواه الشىء الكثير بقى فى ملفات مصلحة الضرائب بعيد المنال عن الجمهور وغالبية موظفيها .

ولا شك أن نشر هذه الفتاوى له أثره الملحوظ فى فض خلافات كثيرة والحد من الارتفاع المتوالى فى الحالات المنظورة أمام لجان الطعون والقضايا المنظورة أمام المحاكم بعد أن ارتفعت ارتفاعا يسترعى الاهتمام

والاستاذان كمال الجرف والسعيد الانصارى يقدمان لنا فى كتابهما الجديد « فتوى مجلس الدولة فى الخلافات الضريبية » مجموعة ثمنية من هذه الفتاوى شملت الضرائب على الايرادات والضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية وضريبة الدمغة ورسم الايلولة على التركات والضريبة العامة على الايراد . والكتاب يشمل عرضا تفصيليا لكل مسألة عرضت على مجلس الدولة وفتواه فيها مع استخلاص المبدأ القانونى الذى تتضمنه الفتوى ثم تعليقات قيمة على الكثير من هذه الفتاوى امتازت بعمق البحث ودقة التحليل ، وكنا نأمل ان يشمل الكتاب فتاوى قسم التشريع والمباحث وقسم قضايا الضرائب والجمارك فقد قاما بالافتاء فى مسائل الضرائب مدة طويلة وتجمع من ذلك مايهم الباحثين معرفته

فهيم سعيد



الغاية من هذا الباب تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها لكى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها ، فتزداد الصلة بين هذه الدول وتشتد الروابط بينها ..

الانتعاش الاقتصادى فى العراق

بدأ تأثر اقتصاديات العراق بالحرب الاخيرة فى سنة ١٩٤١ عندما تضافرت مصروفات الجيوش المتحالفة مع العجز فى محصول الغلال وانقطاع الواردات اليابانية ، على رفع الاسعار بشدة .

وبدأت الاسعار تتراخى بعض الشيء عقب الحرب ثم عادت الى الارتفاع ثانية وكان من أسباب استمرار ذلك ، الى جانب المحاصيل السيئة ، ماعاناه العراق من نقص فى العملات الاجنبية مما استدعى تقييد الاستيراد . وزاد الحالة سوءا مساهمة الميزانية العامة فى تفاقم التضخم بالعجز المستمر فيها بعد أن كانت تسجل فائضا أثناء الحرب . وقد عانت الطبقات ذات الدخل المحدود الكثير من جراء ارتفاع الاسعار بينما أثرت طبقات أخرى اثراءا كبيرا . ويبين الجدول المنشور مع هذا المقال مبلغ ارتفاع الاسعار

واذا كان الارتفاع الملحوظ الذى ظهر فى سنة ١٩٤٨ راجعا الى العجز الكبير فى انتاج بعض محاصيل البلاد الرئيسية وارتفاع أسعارها الداخلية ارتفاعا شديدا وعجز البلاد عن الاستمرار فى تصدير نفس الكميات التى كانت تصدرها فيما قبل وبالتبعية عجزها عن التوسع فى الاستيراد ، فان الارتفاع الاخير الذى ظهر فى سنة ١٩٥١ يرجع فى المقام الاول الى الارتفاع العالمى فى أسعار السلع المختلفة . وهناك من الدلائل ما يشير الى ان محاصيل هذا العام وفيرة وان العراق ستتمكن من التصدير على نطاق واسع وسيساهم ذلك بجانب الايرادات المتزايدة من البترول الى تمكين العراق من التوسع فى الاستيراد وبالتالى الى تخفيض مستوى الاسعار .

ولكن رفع مستوى المعيشة فى العراق بدرجة مذكورة لن يتم الا عند تنفيذ المشروعات الانشائية الكبرى اللازمة لحسن استغلال موارد البلاد الاقتصادية . وقد كانت ايرادات الدولة من اتاوة البترول وأرباح اصدار العملة مخصصة لتنفيذ هذه المشاريع بالتدريج . فميزانية العراق مقسمة الى قسمين : ميزانية عادية تمول من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتستعمل لتغطية النفقات العامة العادية ، وميزانية الاعمال العمرانية وتمول كما ذكرنا من اتاوة البترول وارباح الاصدار ، وقد قلت هذه الايرادات غير الاعتيادية خلال الحرب وبعدها : اولا بسبب نقص انتاج البترول خلال الحرب العالمية الاخيرة نظرا لصعوبة تصديره عن طريق البحر الابيض المتوسط، وثانيا بسبب قرار العراق باغلاق انابيب البترول الى حيفا منذ قيام حرب فلسطين .

ولم يمكن تعويض النقص فى تلك الايرادات عن طريق الاعتماد على الميزانية العادية اذ أن الميزانية أيضا كانت تظهر عجزا متواليا عاما بعد عام كان يغطى بالسحب على الاحتياطى العام .

ولكن مما يبشر بانعكاس هذه الحال وتقدم العراق سريعا فى تنفيذ مشاريعها الاقتصادية الكبرى أن انتاج البترول أخذ يتزايد أخيرا ، فقد بلغ فى سنة ١٩٥٠ ، كما ذكرنا فى مقالنا السابق ، ٧ر٨ مليون طن تقريبا .

وقد بدأ العمل فى اكتوبر ١٩٥٠ فى انشاء خط جديد لنقل البترول من كركوك الى بانياس على الساحل السورى ويبلغ قطر الانابيب الجديدة ٣٠ بوصة وتبلغ طاقتها حوالى ١٣ مليون فى السنة . وعلى ذلك ينتظر أن يرتفع انتاج البترول فى العراق عندما ينتهى الخط الجديد فى عام ١٩٥٣ الى ما يزيد على ٢٠ مليون طن

ومن ناحية أخرى ينتظر ان تزيد حصة الحكومة فى ايرادات البترول زيادة كبيرة فقد رفع معدل الاتاوة من ٤ شلنات ذهبية الى ٦ شلنات ذهبية فى أغسطس ١٩٥٠ ، وتم أخيرا الوصول الى اتفاق جديد افضل كثيرا من الاتفاقات السابقة ينص على اقتسام الارباح (قبل دفع الضرائب) مناصفة بين الحكومة وشركات البترول . وبذلك ينتظر أن تزيد ايرادات الحكومة من اتاوة البترول على ١٥ مليون دينار ١٩٥١ ، ٢٣ مليونا سنة ١٩٥٢ ، ٤٥ مليونا سنة ١٩٥٣ ، ٥٢ مليونا سنة ١٩٥٤ ، ٥٩ مليونا سنة ١٩٥٥ ، تخصص كلها للمشروعات الانشائية .

مشروع السنوات الخمس

تم فى سنة ١٩٥٠ تكوين مجلس للمشروعات الانشائية يتألف من ثمانية أعضاء من بينهم رئيس الوزراء ووزير المالية ، وذلك لعمل دراسة مفصلة للموارد الاقتصادية للعراق واقتراح مشروع شامل للانهاض يشمل الرى والسيطرة على الفيضانات وتحسين شئون الصرف والنهوض بالصناعة والتعدين والمواصلات ، وقد قام المجلس بوضع برنامج لخمس سنوات يتناول بصفة خاصة تنمية الموارد الزراعية .

الري : لما كانت المساحة المنزرعة تتوقف على تنفيذ مشروعات الري الكبرى فقد أعد المجلس عدة مشروعات للري أولها انشاء سد عند وادى الثرثار بين الفرات والدجلة لضبط مياه النهر الاخير . وقد وافق البنك

الدولي للتعمير والانشـــاء في أواخر العام الماضي على منح العراق قرضـا يبلغ ١٢٫٨ مليون دولار لتنفيذ هذا المشروع الذي قدرت تكاليفـه بنحو ٢٨٫٧ مليون دولار . وبدأت الآن الاجراءات اللازمة لإقامة السدالمذكور

وأوصى المجلس ايضا بمشروعين آخرين للري أحدهما في منطقة ديالي ويرمي الى انشاء قناطر عند دربانديخان ، وقنطرة ضـابطة بجوار خان بني سعد ، والثاني مشروع دوكان ، لبناء قناطر وخزانات على نهر الزاب عند حوجه واوهيم ويرمي المشروعان الى تخزين المياه للري ويتكلفان مايزيد على ١١ مليون دينار .

الصناعة :

ويشمل برنامج المجلس أيضانشر الصناعات التي تحتاجها البلاد ، وقد بدىء في شركة تملك الحكومة اغلب رأسمالها تحتكر اسـتيراد وتوزيع السكر في العراق ، كما تقوم ببنـاء ثلاث مصانع للسكر تبلغ طاقةكل منها ١٠٫٠٠٠ طن سنويا ، هذا بخـلاف مشروعات التنقيب عن الموارد المعدنية في الشـمال والتوسـع في الابحـاث الخاصة بذلك ، وقد استدعى عـدد من الخبراء الاجانب للقيام بها .

المواصلات :

ومن الواضـح أن زيادة الانتـاج الاهلي لن يتيسر الاستفادة منها الا اذا تحسنت وسائل المواصلات . ولا تزال الطرق الحديدية في العراق تقل كثيرا عن الحاجة ، ولا يبلغ طولها الآن سوى ١٦٠٠ ميلامن الخطوط المفردة. كما ان الطرق البرية لا تزال غير وافية بالحاجة بالاضافة الى رداءتها ، فـلا يزيد طولها على ٥٠٠٠ ميلا ثلثهـا مرصوف والباقي طرق ترابية تتحول الى وحل أثناء فصل الامطار . ويعتمد الجزء الجنوبي من العراق على النقل النهري كوسيلة هامة للمواصـلات ، ولو ان مستوى المياه لا يسمح في أشهر كثيرة من السـنة الا بمرور الناقلات الخفيفة .

ويشـمل برنامج مجلس التعمير مشروعات حيوية للطرق الجديدة من أهمها الطريق من بغداد الى الكويت والبصرة ، وآخر من بغداد الى شرجت وسـيتكلف الطريقـان نحو ٦ مليون دينار ، وبالاضافة الى ذلك يزمع انشاء طرق لفتح المناطق الزراعية في الجنوب وخاصة فيما بين الحلة والديوانيـة وابو سكر وكذلك من الحلة الى الكوفة

خاتمـة :

وهكذا يعتزم العراق السير قدما في طريق الانتعاش ، ولا يقتصر في ذلك على مجرد وضع المشروعات بل يبدأ العمل في تنفيذها فعلا . ويمكن أن نضيف الى ما ذكرناه قبلا ان العمل قد قارب النفاذ في مشروع انشـاء خزان الحبانية على نهر الفرات ،وهو الذي ينتظر أن يروى ٣٠٠ الف فدان في مرحلته الاولى ، ثم تصل المساحة التي يرويها الى ٨٠٠ الف فدان بعـد سنوات قليلة . كما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة العراقية وشركة كيلوج الامريكية لبناء معمل لتكرير البترول في العراق يتكلف ٦ مليون دولاروتبلغ طاقته الانتاجيـة في اليوم ٢٤٫٠٠٠ برميلا ، وبذلك يتـلافى العراق الذي ينتج مقدارا وفيرا من البترول الخام نقصا كبيرا في كيانه الاقتصـادي اذ كان يضطر الى استيراد كثيرممايحتاج اليه من مشتقات البترول من الخارج.

مصنع للاسمنت في الاردن

تم الاتفاق بين الحـكومة الاردنية واحدى الشركات الالمـانية على انشاء مصـــنع للاسمنت في الاردن يتكلف ٩٠٠٫٠٠٠ دينـــار ويبدأ انتاجه في أوائل عـــام ١٩٥٣ . ويقدر الانتاج اليومي للمصنع المذكـــور بحوالي ٢٠٠ طن .

هذا وقد استورد الاردن نحو ٤٣ الف طن من الاسمنت في سنة ١٩٥٠ بلغت قيمتها ٥٧٠٫٠٠٠ دينار اردني

قيود التصدير في سوريا

صدر اخيرا في سوريا تفسير للقرار السابق اصـداره باخضاع تصدير الجلود والجـــوهرات والمصوغات الذهبية الى اجازة التصدير ، والغاية من هـــذا القرار هي منع تصدير السبائك والنقـــود الذهبية ورقابة تصديرالحلي والمجوهرات والمصوغات الذهبية .

كما صـــدرت عدة قرارات بمنع تصـــدير القمح والشعير والذرة الســـورية نظرا للعجز في المحصول الحالي .

وصدر قرار آخر باخضاع بعض الصادرات لنظام التراخيص نذكرمنها القطن ، الصـوف الخام ، العدس ، اللوبيـــا ، البصل ، بذرة القطن ، الجلود ، الكسب ، السمســـم والعرقسوس .

العراق والتعامل التجاري مع الشيوعيين

قررت العراق حظـــر تصدير بضائعها الى الصين الشيوعية وكوريا الشماليــــة . وبذلك تكون الدولة الخامسة والاربعـين من اعضاء الامم المتحدة التي تتبع هذا القرار .

الرقم القياسي لنفقة المعيشة وأسعار الجملة (سنة ١٩٣٩ = ١٠٠)

في آخـــر	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
الرقم القياسي لنفقات المعيشة	٥٨٤	٥٦٧	٦٠١	٦٧٣	٥٤٠	٤٩١	٥٠١ (مايو)
الرقم القياسي لاسـعار الجملة	٥٠٣	٤٨٢	٥٢٧	٥٥٨	٤٦٣	٤٧٥	٥١٣ (ابريل)

اتحاد المدفوعات الأوربي

نشرنا بالعدد الماضي الجزء الاول من هذا المقال وتناولنا المقدمات والمبادىء التي بني عليها اتحاد المدفوعات الاوربي ، ثم علاقة هذا الاتحاد بالمنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادي ، وطرق محاسبة الدول بعضها لبعض ، وما يتبع في هذا الشأن من أسس اتفقت هذه الدول على وضعها بما يتناسب مع حالة كل منها .

بقلم المستر ج . ا . كريج

ان الاسس التي أشرنا اليها بالعدد الماضي اعتبرت مكملة للمبادىء التي بني عليها اتحاد المدفوعات الاوربي ولكن هناك أيضا ترتيبات أخرى متفق عليها من كلى الجانبين منذ ٣٠ يونيو ١٩٥٠ يجب أخذها في الاعتبار . ونحن لا نريد أن ندخل هنا في تفصيلات لا داعي لذكرها ، ولكن يجدر بنا أن ننوه بأنه بدلا من الدفع بالذهب ، يصح أن ندفع بالدولارات الامريكية أو أى عملة أخرى يتمكن بها اتحاد المدفوعات الاوربي من شراء الذهب ، أو في حالات خاصة شراء عملة الدولة الدائنة . فمثلا ، لو أن الدانيمرك تملك جنيهات استرلينيه ، وانها في حالة المديونية ، وان المملكة المتحدة دائنة لها ، فانه يمكن للدانمرك أن تستعمل بعضا من جنيهاتها الاسترلينية في سداد دينها بدلا من الذهب .

الفوائد : ويدفع اتحاد المدفوعات الأوربي الفوائد بنسبة ٢ ٪ في السنة . ومن جهة أخرى ، فان الدول المدينة للاتحاد تدفع فوائد ديونها بنسب مختلفة تبدأ من ٢ ٪ سنويا عن السنة الاولى ، ثم ٤/١ ٢ ٪ عن السنة الثانية ، ثم ٢/١ ٢ ٪ عن أكثر من ذلك .

السياسة التجارية : ان وظيفة اتحاد المدفوعات الأوربي هي تسهيل التبادل التجارى بين الدول الأوربية ، وكذلك تحرير هذه التجارة من القيود العنيفة .

ولتوضيح هذه النقطة ، يمكننا ان نقول أن أي بلد عضو في الاتحاد لا يسمح له بعقد اتفاق خاص بينه وبين عضو آخر ، ينص فيه على التعهد بالحصول على سلع معينة ، ومن بلد معين بالذات ، بينما ان نفس هذه السلع يمكن الحصول عليها من دولة أخرى ثالثة . وهذه القاعدة ليست مطلقة ، ولكن هذا يحدث بنسبة ٦٠ ٪ تقريبا في حالات تجارة الواردات . وتعتبر هذه نسبة ضئيلة ، اذ انه في الواقع يمكن لأى بلد أن تعلن عن تجارتها بوسائلها الخاصة وأن تقوم بمبادلتها مع من تشاء من الدول التي تمنحها نسبة أعلى في المبادلة .

ومرة أخرى لا نحتاج للدخول في تفصيلات « المقاييس » التي يمكن اختيارها واستخدامها في كل الحالات المختلفة . ويمكن القول أن طريقة Multilateral settlement of payments وطريقة The associated undertaking تعتبران خطوات كبيرة نحو تنشيط التجارة المتعددة الأطراف ، وتعدد وسائل تحويل العملة الى عملة أخرى ، وهذا هو ما تحاول جميع الدول أن تجعله هدفها الأخير .

ومما يجب اتخاذه في الحسبان ، أن منطقة الاسترليني ككتلة واحدة ، تعتبر عضوا في اتحاد المدفوعات الاوربي ، وأنه يجب أن نزيد من استخدام الاسترليني كعملة دولية .

مدى استفادة مصر : ان مصر ليست عضوا في اتحاد المدفوعات الاوربي ، ورغم هذا يبدو أنه قد يصيبها بعض الفوائد من جراءه ، لانه يحدث في بعض الحالات أن يحتاج أحد الاعضاء الى العملة المصرية وأنه يرغب في قبولها بدلا من الذهب باعتباره في مركز الدائن . وعلى هذا يجد جنيه التصدير المصرى له مكانا وسط عملات البلاد غير الاعضاء ، ويقبل لدى اتحاد المدفوعات الأوربي .

ويرى كاتب هذا المقال ، على أية حال ، أنه يجب على مصر أن تدرس أمكان حصولها على عضوية هذا الاتحاد ، بدلا من عقد اتفاقات ثنائية بينها وبين بعض الدول ، كتلك التي عقدت مع فرنسا وسويسرا .

طبيعة عمل الاتحاد : لقد أدى الاتحاد واجبه بجدارة وكفاءة ، رغم الفترة القصيرة التي انقضت منذ انشائه حتى اليوم . لقد كانت منطقة الاسترليني في موقف الدائن بشكل محسوس حتى الآن وذلك بالنسبة للدول التي تفضل التعامل في سوق لندن .

هذا ويلاحظ ان انجلترا كانت الى عهد قريب مدينة الى عدة دول وأن ميزانها الحسابي كان في غير صالحها ، ولكنها استطاعت ـ بحسن استغلالها لهذا الاتحاد ـ أن تعيد التوازن الى ميزانها الحسابي ، بل وتتعدى ذلك الى موقف الدائن . وقد وصل هذا الثراء الى الخزانة البريطانية ، بفضل القرارات الحكيمة التي كان يتخذها البرلمان البريطاني بعدم شراء أية أوقية من الذهب أو اي دولار أمريكي دون موافقته .

ج . ا . كريج

●●●

نتائج مشروع مونيه بفرنسا

بدأت فرنسا سنة ١٩٤٦ بتنفيذ مشروع الخمس سنوات لتجديد واعادة بناء الاقتصاد الفرنسي ، وقد وضع المشروع وقام بالاشراف عليه المسيو مونيه وهو من أشهر رجال الصناعة بفرنسا .

وقد حقق المشروع الاهداف التي وضعت في بدايته عندما كان مستوى الانتاج الصناعي أقل بنسبة ٤٠ ٪ عن انتاج سنة ١٩٣٨ .

وهذه هي أهم نتائج المشروع :

أولا ـ ارتفع الانتاج الصناعي بنسبة ٣٨ ٪ عن مستوى ماقبل الحرب .

ثانيا ـ زاد انتاج الفحم لدرجة انه يقدر هذا العام بحوالى ٥٤ مليون طن ، أى بزيادة ١٣ ٪ عن مستوى سنة ١٩٣٨ . ومما يذكر في هذا الصدد أن فرنسا هى الدولة الوحيدة في غرب أوروبا التي ارتفع انتاجها من الفحم عن مستوى ماقبل الحرب

ثالثا ـ ارتفع مستوى الانتاج الزراعى بنسبة ٨ ٪ عن انتاج ماقبل الحرب

وقد ارتفعت كذلك نسبة الصادرات الى الواردات من ٦٦ ٪ سنة ١٩٣٨ الى ٩٠ ٪ سنة ١٩٥٠ بينما قارب الميزان الحسابى الفرنسى من التوازن

أنواع جديدة من الورق
لتعبئة الحاصلات الزراعية
والمواد التجارية والاغذية

أرسل الملحق التجاري لمصر في امستردام تقريرا عن المعرض الذي أقيم في امستردام للورق وأدوات التعبئة وآلاتها وسيارات النقل المستعملة في نقل مختلف الحاصلات وجاء في تقريره ان أهم ماشاهده في هذا المعرض هو بعض انواع الورق الجديدة المستعملة في التعبئة ولذلك أرسل ست عينات لانواع الورق الجديد لاهمية هذا الورق لمصر اذ انها تحتاج الى أكبر قسط من المعلومات لاستعمالها في تعبئة القطن والسكر والسجاد والاسمنت .

والنوع الاول من هذا الورق يتكون من طبقة من الورق المضغوط المقوى بالكتان والعازل للماء والرطوبة .

والنوع الثاني يتكون من طبقتين من نوع ثقيل من الورق بينهما طبقة من القطران ، ولاطراف الورق شرائط لاصقة لحكم قفل الحقيبة الورقية التي توضع داخل الصناديق .

والنوع الثالث لصنع أكياس الورق والمتر المربع يزن ١٣٠ جرام وأهم خواصه انه عازل للماء والهواء والضوء ولا رائحة له ومقاومته شديدة . والنوع الرابع من الورق، خال من الاحماض والقلويات لصنع اكياس الورق ، ويتكون من طبقتين بينهما القطران العازل من الأتربة والحشرات لتعبئة الدقيق والسكر والاسمدة والارز والمواد الكيماوية .

والنوع الخامس من مشتقات البلاستيك ، وهو نوع شفاف شديد المقاومة ويقاوم المواد الكيماوية . ويستعمل في تعبئة المواد الغذائية المحفوظة بطريقة التجمد والتبريد والازهار والنباتات ومنتجات الالبان والمواد الطبية ، والنوع الاخير من ورق الشمع ويستعمل في تبطين صناديق الفواكه المجففة وقد رأت الجهات المختصة ارسال هذه العينات للمصانع المحلية لدراستها .

شخصيات اقتصادية



بهي الدين بركات باشا

ممتاز بالاعتدال والقصد في كل شيء ، في حركاته وسكناته وسائر تصرفاته ، يحاسب نفسه على الانفاس كما يحاسب من يعرف ومن يتصل به من الناس ، وان له من أجل ذلك لأصدقاء معدودين وأصحابا مختارين محدودين .

طويل القامة ، رفيع الهامة ، مترفع في غير تصنع يعتد بما له من آراء وأفكار وميول ، اذا جنح لاتجاه فهيهات أن يعرف الانثناء عنه أو العدول ، ولكن قد يغلبه القصد والاعتدال ، فلا يسير في عنف الجهاد له وكر النضال .

وهو الى جانب اعتداله واقتصاده معروف بأنفته وترفعه واعتداده ، رفض أكثر من مرة أن يكون عضوا لكثير من الشركات بل والمصارف الكبرى وتخلى عن عضوية البنك الاهلي وبنك مصر وغيرهما مما يتطلع له الكثير من الماليين ، بل يسيل له لعاب الميسرين ، لانه يرى في ذلك تعاليا ، وتساميا ، ومما ساعده على ذلك يساره ، وأهله له اقتداره ، وان له من ابواب ايراده بستانا يدر عليه أكثر من خمسين الف جنيه في العام.

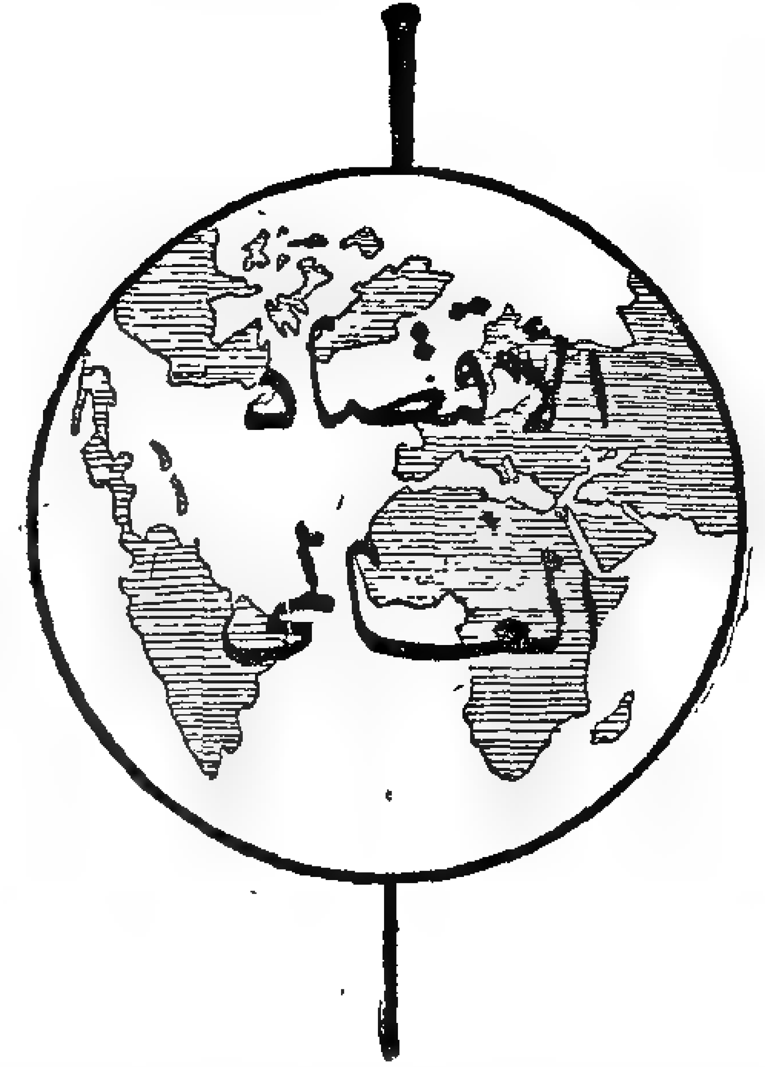
وبهي الدين بركات باشا في طليعة من تتطلع له الانظار وترنو له الابصار كلما حزب الامر واحتاج الحال الى ربان ماهر وسياسي يسمو عن الصغائر ويعزف عن الكبائر .

وهو صاحب ماض ناصع رفيع وحياته صحيفة من صحائف التوفيق والتدرج السريع فقد تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٠٩ ثم أحرز اجازة الحقوق من جامعة مونبليه عام ١٩١٠ ثم اشتغل أستاذا بمدرسة الحقوق فوكيل نيابة فقاضيا فوكيل محكمة فرئيس محكمة فمستشارا فوكيلا لوزارة العدل . ثم انتخب عضوا بمجلس النواب واختير وزيرا للمعارف ثم رئيسا لمجلس النواب .

وكان في كل مناصبه مثال القاضي الذي يعمل بوحي ضميره . وقد اختير رئيسا لديوان المحاسبة فاحتفظ له باستقلاله وكيانه ـ واستقال منه أكثر من مرة كلما شعر بأنه غير مستريح أو غير قدير على اداء رسالته وعلى قيام الديوان بمهمته حتى صمم في النهاية على استقالته .

وقد يكون لظروفه الخاصة صلة بما أحرز من توفيق . فقد نشأ بهي الدين بركات بن فتح الله بركات باشا عميد مديرية الغربية وأحد رجال السياسة البارزين في بيت النعمة والسياسة ـ وكان قد لمع اسم زعيم الاسرة سعد زغلول كوزير وسياسي وفتحي زغلول كأديب مؤلف ومستشار مجدد وفقيه مشرع ثم كانت الحركة الوطنية وعلى رأسها سعد في عظمته وفتح الله بركات في طليعة أعضاء الوفد في نشأته واستمر بهي الدين بركات يرقى مدارج النجاح موفقا محتفظا بشخصيته معتزا بكرامته قبل أن يعتز بتلك الظروف ولها ما لها من قوة واعتبار وهو في طليعة المختارين من رجال السياسة والمال والقانون وتلك ميزة لا يمتاز بها كثيرون .

حسن الحطيم



التقدم فى تنفيذ مشروع شلالات اوين

يجرى العمل حثيثا فى تنفيذ مشروع شلالات اوين ، الذى يرمى الى انشاء خزان ومحطة لتوليد الكهرباء عند شلالات اوين على مخرج النيل من بحيرة فيكتوريا . وتساهم مصر مع أوغنده فى نفقات المشروع الذى سيؤدى الى ضبط مستوى مياه بحيرة فيكتوريا بحيث يمكن زيادة كمية المياه المتاحة للرى فى مصر والسودان وقت الحاجة ، بينما ستساعد الكهرباء الرخيصة التى سيولدها المشروع على النمو الاقتصادى لاوغنده .

وقد استمر العمل فى المشروع طبقا للبرنامج الموضوع بالرغم من صعوبة الحصول على المواد الاساسية . وبلغت قيمة المنشئات التى تمت اقامتها حتى نهاية السنة الماضية ٦٧٥ر٠٠٠ جنيه .

الاتفاق المالى بين المملكة المتحدة واليابان

وقعت اليابان اخيرا اتفاقا مع المملكة المتحدة ينظم المدفوعات بينها وبين الكتلة الاسترلينية ، كما يسمح للبلاد التى تتمتع بتسهيلات الاسترلينى القابل للتحويل بان تسوى مدفوعاتها مع اليابان بالاسترلينى وذلك بعد موافقة بنك انجلترا .

وسوف يسهل هذا الاتفاق سبيل التجارة بين اليابان والبلاد الاخرى ويساعد على انتعاش اقتصاديات اليابان .

السويد ومؤسستى بريتون وودز

انضمت السويد اخيرا الى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، وبذلك وصل عدد اعضاء المؤسستين الدوليتين الى خمسين عضوا .

احتياطى الذهب فى الولايات المتحدة

تظهر ميزانية مجلس بنوك الفيدرال فى الولايات المتحدة عن الاسبوع الذى ينتهى فى ١٥ أغسطس ان الاحتياطيات الذهبية للولايات المتحدة قد زادت بما قيمته ٤١ مليون دولار خلال ذلك الاسبوع . وهذه هى أكبر زيادة سجلتها الاحتياطيات فى العامين الآخيرين .

وتعكس هذه الزيادة تقلبات التجارة الخارجية الامريكية ، اذ بينما احتفظت الصادرات بمستواها ثابتا نسبيا ، تقلصت الواردات وخاصة من الصوف والبن . وبذلك اصبح الميزان الحسابي للدول الاجنبية مع الولايات المتحدة أقل موافقة .

وعلى العموم فقد بلغت خسارة الولايات المتحدة من الذهب خلال الشهور الاثنتى عشر السابقة، ما يزيد على ٢٢٠٠ مليون دولار لحساب الدول الاجنبية . ولا يزال لدى الولايات المتحدة مع ذلك احتياطى من الذهب يزيد على ٢١ الف مليون دولار .

دخول الافراد فى الولايات المتحدة

تبين الاحصاءات الرسمية فى الولايات المتحدة أن متوسط الدخل الفردى قد ارتفع من ٦٩٠ دولار فى سنة ١٩٢٦ الى ١٦٦ر١ دولار فى سنة ١٩٤٦ ، فى حين انخفض متوسط دخل الطبقة الفنية من ١٦٨ر١٣ دولار فى السنة للفرد الى ٩٩٤ر٨ دولار فى نفس المدة . وهكذا أدى تكتل العمال ومطالبتهم بمستوى أعلى من المعيشة الى توزيع الدخل الاهلى بشكل اكثر عدالة عما كان عليه فى أيام الرخاء الامريكى الذى سادفترة مابعد الحرب الاولى .

تعديلات التعريفه الجمركية فى اليابان

ادخل على نظام الرسوم الجمركية على الواردات فى اليابان تعديلات شاملة اخيرا . ونورد هنا الرسوم التى تفرض على انواع الواردات التى تهم مصر .

الحبوب والمواد الغذائية : ويأتى تحتها الارز وفرض عليه رسم استيراد ١٥ ٪ واذا كانت اسعار الارز المستورد اعلى من اسعار الارز المحلى اعفى الارز المستورد من الرسوم .

مواد النسيج : وجميعها معفاة من الرسوم وتشمل القطن

المعادن غير الحديدية والخامات ومعظمها معفاة من الرسوم ويأتى تحتها واردات الملح .

الانتاج العالمى من مواد النسيج

(بآلاف الاطنان)

اهم البلاد المنتجة	١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
١ – القطن				
الولايات المتحدة	٢ر٧٥٥	٣ر٢٢٦	٣ر٤٩٧	٢ر١٤٣
الهند والباكستان	١ر١٥٠	٦١٠	٧٢٩	٨٣٣
الصين	٦٨٠	٤٦٠	٣٧٠	٥٤٠
مصر	٤٠٠	٤٠٠	٣٩١	٣٧٧
البرازيل	٣٨٩	٣٢٥	٢٩٩	٣٢٥
الارجنتين	٦٠	٩٩	١٣٣	١١٠
السودان	٥٣	٥٦	٦٦	٨٦
مجموع الانتاج العالمى من القطن	٦٠٠٠	٥٧٧٠	٦٢٥٠	٥٢٦٠
٢ – الصوف				
استراليا	٤٥٢	٤٦٨	٥٠٣	٥٣٤
نيوزيلندا	١٣٦	١٦٦	١٧٧	١٦٩
الولايات المتحدة	٢٠٤	١٣٤	١٢٠	١٢٠
اتحاد جنوب افريقيا	١١٨	١٠٣	١٠٢	١٠٨
الارجنتين	١٧٠	١٩٣	١٨٨	١٩٥
اوروبا	٢٢٨	٢٠٦	٢٠٩	٢٠٨
مجموع الانتاج العالمى من الصوف	١٧٢٨	١٧١٠	١٧٥٨	١٨١٧
٣ – غزل الحرير الصناعى				
الولايات المتحدة	١١٧	٣٨٩	٣٦٢	١٤٤
بريطانيا	٤٧	٦٧	٧٦	٨٥
المانيا	٦٥	٣٤	٥٠	٥٠
اليابان	٩٧	١٦	٣٠	٤٧
ايطاليا	٤٦	٤٨	٥٠	٥٠
مجموع الانتاج العالمى من غزل الحرير الصناعى	٤٥٢	٧٠٤	٧٤٦	لم يتوفر بعد

حصص الجوت من الهند

قررت حكومة الهند تخصيص الحصص التالية من منتجات الجوت لتصديرها الى البلاد المذكورة فى المدة من يولية الى يسمبر ١٩٥١

مصر	٢٠٠٠	طن
السودان	٤٠٠٠	طن
قبرص	٥٠٠	طن
لبنان	٥٠٠	طن
سوريا	٢٠٠٠	طن
الاردن	٣٠٠	طن
اريتريا	٣٠٠	طن

الارصدة الاسترلينية لاستراليا ونيوزيلندا

كان من جراء الفائض الكبير فى صادرات استراليا وارتفاع اثمان الصوف فى الموسم الماضى ، ان ارتفعت الارصدة الاسترالية فى لندن الى حوالى ٦٩٥ مليون جنيه استرلينى الآن . وتبحث استراليا حاليا فى كيفية استخدام هذه الارصدة الضخمة عن طريق أستيراد الآلات والسلع الانتاجية على اختلافها اللازمة للتوسع الصناعى فى استراليا . ومن المعروف ان الصناعة الاسترالية قد انتعشت انتعاشا كبيرا فى الحقبة الاخيرة نتيجة للظروف الحربية من جهة ولهجرة رؤوس الاموال البريطانية والامريكية

وبالمثل تضخمت ارصدة نيوزيلندا فى لندن فبلغت حوالى ١٢٧ مليون جنيه استرلينى يملك البنك المركزى منها ٨٧ مليونا

تراجع الاسترلينى

عند مانشبت الحرب الكورية فى صيف عام ١٩٥٠ ، أعدت الولايات المتحدة برنامجا ضخما للتسلح ، وبدأت فى شراء المواد الخام الاستراتيجية على نطاق واسع بغرض التخزين . ولما كانت معظم المواد الخام التى تستوردها امريكا من العالم الخارجى تأتى من المنطقة الاسترلينية ، مثل الصوف ، المطاط الصفيح ، الخ — فقد ارتفع الطلب على الاسترلينى لشراء تلك المنتجات وبدأت احتياطيات المنطقة الاسترلينية من الدولارات والذهب فى الازدياد ، فارتفعت من ١٩٨٤ مليون دولار فى آخر مارس ١٩٥٠ الى مايزيد على ٣٨٠٠ مليون دولار فى آخر يونية من هذا العام .

وقد ادى الاقبال الكبير على شراء المواد الخام من جانب امريكا والبلاد الاخرى وخاصة دول غرب أوربا ، الى رفع اسعار تلك المواد الى مستويات عالية لم تصل اليها من قبل وأمام هذا الارتفاع الكبير فى الاسعار بدأت ، الولايات المتحدة ، وقد استوفت جزءا كبيرا من حاجاتها ، تحجم عن الشراء ، وتصرح رسميا بأنها تعاود الشراء الا اذا تراجعت الاسعار الى مستويات معقولة . وفعلا بدأت تخفض من مشترياتها للتخزين فخصصت لهذا الغرض فى ميزانية ١٩٥١ — ١٩٥٢ مبلغا يقل عما صرفته فى الشهور الستة الأخيرة من عام ١٩٥٠ — ١٩٥١ . واخذت تستعيض عن الاستيراد بزيادة انتاجها المحلى فتوسعت مثلا فى انتاج المطاط الصناعى لدرجة أنه يقدر ان تستطيع فى اواخر العام المقبل لغاية ٨٥٪ من حاجاتها بنفسها . كما عمدت الى السحب على المخزون لديها من بعض السلع التى جاوز ارتفاعها حدالمعقول لتتمكن من زيادة الضغط على تلك الاسعار .

وكان من جراء ذلك ان تراجعت الاسعار فى بداية هذا العام وساعد على الاسراع فى ذلك قيام الولايات المتحدة بتحديد حدود عليا لأسعار كثير من المواد المصنوعة ، جعلت كثيرا من المنتجين يحجمون عن شراء المواد الاولية خوفا من عدم تغطية نفقاتهم وقد استمر هبوط الأسعار فى جميع الاسواق حتى الآن .

وجاء تغير الجو الاقتصادى وبالا على الاسترلينى ، اذ انخفض الطلب عليه ، بعد انخفاض الطلب على منتجات الكتلة الاسترلينية ، وبدأت أسعاره تتراجع فى الاسواق الحرة حتى بلغت أخيرا ٢ر٥٤ دولارا للجنيه (السعر الرسمى ٢ر٨٠ دولارا) كما انقلبت الآية بالنسبة لاحتياطات بريطانيا من الذهب والدولارات التى أخذت فى السحب عليها لمواجهة المدفوعات الدولارية المتزايدة . وقد صرح مستر جيتسكل وزير المالية البريطانى انه ينتظر أن يستمر انكماش احتياطيات الذهب والدولارات خلال الربع الثالث من هذا العام مما قد يضطر بريطانيا الى زيادة القيود على الاستيراد من منطقة الدولار .

ويتردد فى كثير من الاوساط ان بريطانيا ستطلب اعفاءها من دفع القسط المستحق عليها فى آخر ديسمبر من القرض الامريكى الذى عقدته عام ١٩٤٥ والذى بلغ ٣٧٥٠ مليون دولار .

العملات المسموح بدخولها وخروجها مع المسافرين من والى البلاد المختلفة

الدولة	العملة	المسموح بدخوله	المسموح بخروجه	ملاحظات
الارجنتين	بيزو	لا شيء	لا شيء	
بلجيكا	فرنك	بدون حد	١٠ر٠٠٠	
ايطاليا	ليرة	بدون حد	٣٠ر٠٠٠	اوراق فئة ١٠٠٠ ليرة او اقل
المملكة المتحدة	جنيه	١٠	١٠	
فرنسا	فرنك	بدون حد	٥٠ر٠٠٠	
اليونان	دراخمه	٥٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠	
الهند	روبية	بدون حد	٢٧٠	
هولنده	جيلدر	١٠٠	١٠٠	اوراق فئة اقل من ٥٠ جلدر
ايران	ريال	١٠٠٠	١٠٠٠	
سويسره	فرنك	بدون حد	بدون حد	
تركيا	جنيه	١٠٠	١٠٠	
النمسا	شلن	١٠٠٠	١٠٠٠	
السويد	كرونر	١٠٠	١٠٠	اوراق فئة ٥٠ كرونر او اقل
البرتغال	اسكيدو	بدون حد	بدون حد	

القطن

خلال النصف الاول من سبتمبر ١٩٥١

قفل ٢٤/٨/١٩٥١		قفل ٧/٩/١٩٥١
سبتمبر	١٧٣٫٦٥ ريال	١٧٢٫٦٥ ريال
نوفمبر	٩٧٫٦٠ «	١٠٨٫٧٥ «
يناير	١٠٢٫٦٠ «	١٠٩٫٠٠ «
اكتوبر	٨٤٫٥٥ «	٧٣٫٥٥ «

بدأت سوق العقود فى هذه المدة بهبوط مستمر فى الاسعار متأثرة بحالة الضعف التى كانت عليها خلال المدة الاخيرة فسجلت الاسعار هبوطا يوميا قدره ٢٪ وهو الحد الادنى المقرر للأسعار عدا عقد نوفمبر موسم جديد طويل التيلة الذى جرى التعامل عليه مع استمرار انخفاض سعره فى كل جلسة من جلسات الاسبوع المنتهى فى ٣١/٨/٥١ غير أنه قد سجل ارتفاعا قدره ٥٠ بنطا فى جلسة الجمعة ٣١/٨ عن الحد الادنى المقرر له .

هذا وقد دب النشاط فى سوق العقود فى أول الاسبوع المبتدىء فى ٣/٩/٥١ وخصوصا عقد نوفمبر الذى فتح بسعر ٨٩ ريال وأقفل فى نفس اليوم بسعر ٨٨٫٧٠ ريال بنزول قدره ٥ بنط فقط عن اقفال الجلسة السابقة ويعزى ذلك الى دخول بعض البيوت الكبيرة مشترية واستمرت حركة النشاط طوال الاسبوع المذكور فى عقدى نوفمبر ويناير طويل التيلة فسجل عقد نوفمبر ارتفاعا قدره ٢٠ ريالا و٥ بنطا فى خلال المدة من ٣ الى ٧ سبتمبر كما سجل عقد يناير ارتفاعا قدره ١٨ ريالا و١٠ بنطا

ويرجع ذلك الى أن الهبوط الكبير الذى طرأ على أسعار أقطاننا خصوصا الاقطان الطويلة التيلة شجع الغزالين بالخارج على الاقبال على الشراء فوردت طلبات خارجية من جانب تشيكوسلوفاكيا والهند والمانيا وفرنسا كما أن المضاربين قد باعوا كميات كبيرة من الكرنك منذ أخذ عقدا نوفمبر ويناير فى الهبوط فكان لابد لهم والحالة هذه من تغطية مراكزهم بالشراء من سوق العقود مما ساعد على ارتفاع أسعار هذين العقدين وقد ربح عقد اكتوبر قصير التيلة ٣ ريال فى جلسة ٧ الجارى نتيجة لاقبال المغازل المحلية على شراء الاقطان القصيرة التيلة نظرا لملاءمة أسعارها لها

هذا وقد أصدرت الحكومة فى ٦ الجارى قرارا برفع الحد الاقصى لتقلبات الاسعار مع الاحتفاظ بالحد الادنى فى حدود ٢٪ كما كان عليه وكان من أثر ذلك النشاط الكبير الذى أشرنا اليه فى عقود طويل التيلة .

وقد بلغت الفليارة الاولى لعقد سبتمبر ٦٧٥٠ قنطار تسلمتها الحكومة .

كما بلغت العقود المتداولة خلال موسم ٥٠/١٩٥١ (٧٥) مليون قنطار مقابل ١٠٧ مليون قنطار فى موسم ٤٩/١٩٥٠

اخبار خارجية

الباكستان : تفيد الانباء الواردة من كراتشى (دون أى سند رسمى) أن ضريبة الصادر على القطن الخام بالباكستان ستنخفض من ٣٠٠ روبيه للبالة زنة ٤٠٠ ليرة الى ١٥٠ روبية لاصناف (دست تايبس)

بيع القطن المصرى لليابان بحساب الجنيه الاسترلينى

نشرت جريدة « الاهرام » الغراء بعددها الصادر بتاريخ ٢٧/٨/١٩٥١ أن مصلحة القطن كتبت الى المراقبة العامة للاستيراد تقول أن أحد بيوت اصدار القطن فى الاسكندرية طلب قبول استيفاء ثمن مايبيعه من القطن لليابان كله أو بعضه بحساب الجنيه

الاسترليني بحجة أن ذلك يؤدى الى اعادة فتح السوق اليابانية أمام تجارة القطن المصرى

وقد لاحظ المراقب العام للاستيراد أن القرار الخاص باشتراط دفع نصف قيمة الصادر من القطن الى اليابان بالاسترليني أثر تأثيرا حسنا فى بيعه لتلك البلاد واقترح اعادة نظام المبادلة التجارية بين البلدين الى حالته السابقة بمعدل مائة فى المائة تنشيطا لاصدار القطن وقد قررت اللجنة الموافقة على ذلك • ووافقت الادارة العامة للنقد على اقتراح مصلحة القطن فى هذا الشأن •

شركة ايطالية كبيرة

تعرض مشروعا لترويج الاقطان المصريه

فى ايطاليا

نشرت جريدة الاهرام الغراء بعددها الصادر بتاريخ ١٩٥١/٨/٢٩ أن الجهات المصرية المختصة قد تلقت من شركة « كوتونتال » التى يديرها فى ايطاليا الكونت كومنيو بمعاونة بعض كبار الماليين والخبراء الايطاليين الاخصائيين فى القطن والغزل والمنسوجات أنها على استعداد لاستيراد مقادير كبيرة من القطن المصرى قصير التيلة لتصريفه فى الاسواق الايطالية وتحويل بعضه الى منسوجات تباع فيها بوصفها مصنوعة منه وحده ، مع الدعاية اللازمة على نفقتها للتغلب على منافسة الاقطان الامريكية ، وذلك على أن يبدأ الاستيراد بحوالى عشرين ألف بالة توضع فى المخازن الجمركية بعد تقديم الضمانات الكافية للحكومة المصرية وتسديد ثمن ما يسحب من تلك المقادير فورا وعلى أن تخفض أسعار القطن المستورد فى مقابل ذلك بنسبة يتفق عليها فيما بعد

والمفهوم أن ممثل مصر التجارى فى ايطاليا أرسل تقريرا زكى فيه ذلك المشروع •

محصول القطن الامريكى

أذاع مكتب التقارير بوزارة الزراعة بالولايات المتحدة الامريكية فى تقريره الثالث عن محصول موسم ١٩٥١ القطنى أن محصول القطن الامريكى يبلغ ١٧٫٢٩١٫٠٠٠ بالة زنة البالة ٥٠٠ ليبره وأن المساحة التى زرعت ٢٨٫٥٤٤٫٠٠٠ أكر مقابل ١٠٫٠١٢٫٠٠٠ بالة فى عام ١٩٥٠ والمساحة المنزرعة ١٧٫٨٢٨٫٠٠٠ أكر

المبيعات بميناء البصل

نشطت سوق البضاعة الحاضرة وتحسنت علاواتها بعد فترة طويلة من الركود ولكن لاتزال السوق دون حالتها الطبيعية المعتادة فى مثل هذه الايام من كل عام • وقد بلغت المبيعات فى النصف الاول من سبتمبر سنة ٥١ ٣٠٩٥ بالة مقابل ١١٦٤ بالة فى مثل هذه المدة من الشهر الماضى وبيانها كالآتى :

كرنك ٤٩٣ بالة مقابل ٣٠٠ بالة
منوفى ٦١ بالة « — بالة
أشمونى ٢٠٤٨ بالة « ٧٠٨ بالة
زاجوراه ٥٨ بالة « ١٤٤ بالة
جيزة ٣٠ ٤٣٥ بالة « — بالة
سكينه — « ١٢ بالة

ونثبت فيما يلى بيانا بعلاوات الاقطان يوم ٧ الجارى بالريال :

	كرنك	منوفى	أشمونى	جيزة ٣٠
جود	—	•••	+ ٠٫٥٠	•••
ج/فج	+ ٦٫٥٠	— ٧٫٠٠	+ ٣٫٠٠	+ ٧٫٥٠
فولى جود	+ ١١٫٠٠	— ٤٫٠٠	+ ٦٫٥٠	+ ١٣٫٠٠
فج/اكسترا	•••	•••	•••	+ ١٨٫٠٠

علاوات فليارات سبتمبر محصول قديم

حددت الحكومة علاوات الاقطان التى ستسلم لها فى فليارات سبتمبر ٥١ كالآتى (بالريال) :

	كرنك	منوفى
فولى جود	+ ١٫—	— —٫١٨
ج/فج	+ —٫٥٠	— —٫٣٣
جود	معادل	— —٫٣٨
فجف/ج	— —٫٣١	— —٫٤٨
فجف	— —٫٣٨	— —٫٥٨
جف/ فجف	— —٫٤٨	— —٫٦٣
جف	— —٫٥٨	— —٫٦٨

سوق الفرانكو

تمت بعض عمليات بيع أقطان فرانكو المحطة فى حدود الاسعار القطعية الآتية: ٦٧ ريال لرتبة الجود ، ٦٩ ريال لرتبة الجود/فولى جود ، ٧٢ الى ٧٣ ريال لرتبة الفولى جود للاقطان الاشمونى وبسعر من ١٠٠٫٥٠ ريال الى ١٠٣٫٥٠ ريال لرتبة ج/فج كرنك

الاوراق المالية

نعتذر عن نشر حركة الاوراق المالية فى هذا العدد نظرا لقلة التعامل خلال الاسبوعين الماضيين وركود سوق الاوراق المالية على وجه العموم — وسنعود الى النشر فى العدد القادم ان شاء الله

الأرباح الناتجة من شراء وبيع الأوراق المالية
في نظر قانون الضرائب

ظل موضوع معالجة الارباح التيتنتج من شراء وبيع الاوراق المالية في ظل قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة١٩٣٩ في صوره المختلفة التي تتم عن طريقها تلك الارباح يتأرجح دون رأي نهائي قاطع فيه .

والحالات التي تعرض في هذا البحث تنحصر في الآتي :ــ

١ ــ شخص دخل البورصة ليجني الربح من عملياتها من غير ان تكون تلك العمليات لحساب منشأة خاضعة لضريبة الارباح التجارية والصناعية

٢ ــ ممول فرد يستعمل مايجنيه من أرباح منشأته في شراء وبيع الاوراق المالية سعيا وراء ما قد يحصل عليه من ربح في تلك العمليات .

٣ ــ منشأة فردية أو جماعية من اغراضها أو من غير اغراضها شراء وبيع الاوراق المالية حققت ارباحا من عمليات الاوراق المالية .

الحالة الاولى :ــ

ان الكثيرين من الناس يشتري الاوراق المالية ويبيعها حفظا لثروتهم الخاصة أو استثمارا لها ، وهم في ذلك يدفعون ضريبة القيم المنقولة المنصوص عنها بالكتاب الاول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وعلاوة على مايحصلون عليه من نتائج هذه الاوراق المالية فانهم قد يحققون ارباحا من شراء وبيع تلك الاوراق المالية . هذه الارباح هي محل الجدل بين مصلحة الضرائب وهؤلاء الناس فبينما ترى مصلحة الضرائب اخضاع تلك الارباح لضريبة الارباح التجارية والصناعية فان أصحاب الربح يرون انها غير خاضعة لتلك الضريبة أو لأي ضريبة نوعية أخرى . .

ويحسن بنا أن نبرز هنا حقيقة جديرة بذلك وهي ان شراء وبيع القراطيس المالية يشمل العناصر الآتية :ــ

١ ــ نتاج الورقة المالية نفسها أي ارباح السهم أوفائدة السند .الخ وهذه خاضعة لضريبة القيم المنقولة المقررة بالكتاب الاول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ومبدأ عدم ازدواج الضريبة يمنع من خضوعها لضريبة نوعية أخرى كالضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

ب ــ ماقد يصيبه صاحب الورقة المالية من ربح أو خسارة عند بيعة تلك الورقة ، وهذا ماتقول المادة٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شانه ويدخل في ذلك (اي في صافي الارباح) ماينتج من بيع أي شيء من الممتلكات سواء في أثناء قيام **المنشأة او عند انتهاء عملها .**

وعلى ذلك يشترط ان يكون الممول ، قد كون **منشأة** ــ فردية أو جماعية ــ الغرض منها شراء ثم بيع الاوراق المالية .

جـ ــ الوسيط الذي يكون بين البائع والمشتري للورقة المالية

> **الجدل العلمي يولد شرارة المعرفة ، وحرية الراي تنير ظلام البحث ، وصاحب الراي يلتزم الدفاع عن رايه ولا يلزم غيره بتطبيقه ، وقد لا يلتزمه هو ايضا في حدود اوضاعه الادارية**

ويحصل على ربح من وساطته . وهذا يدخل تحت حكم الفقرة الخامسة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أصبحت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة بالتعديل الذي صدر به القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

والعنصر الثاني من تلك العناصر الثلاث هو الذي يحتاج الى قليل ايضاح فنقول :ــ

ان حكم المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لاينصرف الا حيث تكون هناك منشأة لا الى مجرد شراء أوراق مالية بالمال الشخصي للفرد وفي ذلك يقول بوكيه

L'impôt sur le revenu cédulaire et général ; T. II p. 19.

« Les opérations de bourse effectuées par des intermédiaires pour le compte de tiers ont certainement, pour ces intermédiaires, le caractère d'acte de commerce. Mais en est-il de même d'opérations de bourse effectuées par le contribuable pour son compte et sur ses fonds personnels ? Non, dit, l'administration, s'il s'agit d'opérations de bourse effectuées par un particulier avec ses fonds personnels ; par contre, ajoute-t-elle, les gains de bourse, même accidentels, réalisés par une société, même n'ayant pas un but commercial, sur valeurs de son portefeuille, doivent être assujettis à l'impôt sur les bénéfices commerciaux. »

واذا كانت المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصت على ان صافي الارباح الخاضعة للضريبة يحدد على أساس نتيجة العمليات على اختلاف انواعها التي باشرتها **الشركة او المنشأة .**

فهي تحتم ان الضريبة لاتفرض الا حيث توجد شركة أو منشأة ، وكان المشرع يستطيع اذا هو اراد عكس ذلك أن يستعمل كلمة ممول فقط بدلا عن الشركة او المنشأة او انه اراد ان يخضع كل نتاج اموال الممول ــ الخاصة وما خصص منها للمنشأة ــ لتلك الضريبة ولكنه لم يفعل ذلك ولعمله هذا مدلول لان الشارع لايهزل .

والمنشأة أو المهنة هي المظهر الخارجي لنية لدى الممول فهي تتطلب

وجود زبائن لهذه المنشـــأة اذا لم يوجدوا فعـــلا لحداثتها أو لركود نشاطها فليس ثمة ما يمنع من جانب صاحبها نفسه من وجودهم بجعلها مثلا فى طى الكتمان

Thallar & Percron, Traité de droit commercial, 5ème Ed., No. 74.

ويتعين أن يكون للمنشاة أو المهنة أيضا رأس مال مخصص لهامن جانب صاحبها على التفصيل السابق بيانه وذلك لوضع الحـد الفاصل بين ممتلكات المنشأة ، والممتلكات الخاصة لصاحبها . هـذا الراس مال الذى يكون الذمة المالية للمنشأة الذى على أساسها تتعامل مع الغير وتترتب لها وعليها التزامات .

انمصلحة الضرائب عند معالجتها لمثل هـذه الحالات لاتقوم بدراستها على هـذا الوضع السليم ، ولكنها تلجأ الى أوسـع الابواب فى ظنها ، الباب الذى تستطيع ان تدخل فيه كل مالاتسـتطيع ان تدخله فى باب آخر يحـدد وصف من يستطيع ولوجه ، فتحتمى دائما وراء الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى تنص أو التى كانت تنص على مايأتى : ـ

« كل مهنة أو منشأة لاتسرى عليها ضريبة خاصة بها » من بين ماتسرى عليه ضريبـة الارباح التجارية والصناعية .

وقبل تفسير هـذه الفقرة نسارع الى القول بأن المشرع المصرى ألغاها بالقانون رقـم ١٤٦ لسـنة ١٩٥٠ وحسنا فعـل لان مصلحة الضرائب لم يلتبس عليها حكم كما التبس حكم هـذه الفقرة الملغاة ولانها فى الواقع لاتقرر حكما جديدا على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى نص فى مادته ٣٠ على ما يأتى : ـ

... تفرض ضريبـة سنوية على ارباح المهن والمنشـآت التجارية والصناعيـة او المتعلقة بالحرف .. كما نص فى المـادة ٣٩ منه على ماسبق ان ذكرناه .

ومقتضى ذلك واضح وهـو أن الضريبـة على الأرباح التجارية والصناعيـة ، لاتفرض الا حيث توجد مهنة أو منشأة أو حرفة وهو نفس ماقررت بعضه الفقرة الثامنة من المـادة ٣٢ من ذلك القـانون التى اوجدت مصلحة الضرائب والممولين فى حرج وغموض لاطائل من ورائه

يراجع ماقرره حبيب باشا المصرى فى كتابه ضرائب الدخل فى مصر الجزء الثانى بند ٣٩١ صحيفه ٤١٨ ومابعدها

ولذلك ألغاها المشرع عند تعديله بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

هذا الاحتماء وراء الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ لايفيـد مصلحة الضرائب شيئـا أذن بل يعيدنا الى الموقف الذى كنا فيه على ضوء المادة ٣٠ و ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

صحيح ان القانون الاخيـر رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لم يبدأ العمل به الا من ٤ سبتمبر ١٩٥٠ الا انه كما سبق ان ذكرنا هذا الالغاء وقع لأن المشرع تبين ان ليس لهـذه الفقرة مدلول خاص ولانها فى الواقع ترديد لفقهـه الذى وضع فى اكثر من مكان فى صلب القانون نفسه .

ويقـول حبيب باشا المصرى فى كتابه عن ضرائب الدخل فى مصر
(الجزء الثانى بند ٣٦٦)
مايأتى : ـ

« ولكن الحالة التى تعرض لها هى حالة شخص دخل البورصة ليجنى الربح من عملياتهـا من غير ان تكون تلك العمليات لحساب منشأة خاضعة للضريبـة على الارباح التجارية والصناعية الى ان قال :

« وفى راى بعض المؤلفين انه يجب التمييز بين الاحوال الآتية : ـ

١ ـ اذا كان مالك المحفظة المالية رغبة منه فى تحقيق ارباح من تقلبات أسعار رأس ماله أو بقصد الاحتفاظ به يعمد الى بعض عمليات بالبورصة فان هذا العمل يدخل فى نطاق ادارته العادية لامواله وبالتالى لايخضع لأية ضريبة نوعية .

٢ ـ فاذا كان المالك لايقصد الى مجرد ادارة امـواله بأن يقوم ببعض عمليات البورصة بصورة عارضـة محـدودة بينة واضحة فى المضاربة فان الارباح الناتجة من هـذه العملية لاتخضع كذلك للضريبة على الارباح التجـارية والصناعية لانها لايمكن اعتبارها مهنة أو احترافا حقيقا وقد اريد اعتبار الارباح المذكورة خاضعة فى فرنسا للضريبـة على أرباح المهن غير التجارية على اساس ان فرض هـذه الضريبة الاخيرة لايحتاج حتما الى « الاحتـراف » بل يكفى فيه « الاشتغـال » ولكن مجلس الدولة حكم فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٣ بعدم اخضاعها له .

٣ ـ فاذا كانت العمليـات فى البورصـة من الكثرة ومن الاتصاف بصفـة « الدورية » الى الحد الذى يمكن معه اعتبارها احترافا ففى راى البعض ينبغى اخضـاعها لضريبة الارباح التجارية والصناعيـة ولكن الاستـاذين اليكس وبوكيه لاياخذان بهذا الراى ويقولان بأن القيام بعمليات الشراء والبيع فى البورصة ولو تكرارا لايكفى طبقـا لراى أحدث احكام القضـاء لتكوين أركان الاحتراف أو مباشرة المهنة ، وعلى ذلك فالضريبة الوحيـدة التى يمكن فرضها على ارباح المضاربة فى البورصة هى ضريبة الارباح غير التجارية وهما يتفقان فى هذا مع الاستاذ تالر وبرسرو اللذين يعلمان بان وجـود « المهنة » يفترض حتما حـدوث التعامل بين صاحب المهنة وعملائه ، وما لم تحدث هـذه الصلة بين الشخص وعملائه فلا مهنة وعلى ذلك **فان الشـخص الذى يشتغل فى البورصة وهو لايتعاقـد الا مع سمسار البورصة ولا صلة له باى عميـل ينقصه ركن من أركان الاتجـار رغم تكرار أوامره بالشراء والبيع** . ويذهب هـذا المذهب ذاته الاستاذ ماجيرو »

هذا الذى انتهى اليه حبيب باشا المصرى هو ما نذهب اليه وهو الراى الصواب وحاصله ان الارباح التـى يجنيها الشخص عن غير طريق منشأة ، غير خاضعة لضريبة الارباح التجارية والصناعية .

ع . ع .

« البقية فى العدد القادم »

اقمشة بلا غزل او نسج

توصلت المصانع الامريكية الى ابتكار نوع جديد من الاقمشـة دون حاجـة الى غزل او نسج وهـذه الطريقة تنتج اقمشـة رخيصة جدا . حتى ان اصحاب الدخل المحدود يمكنهم القاء هذه الاقمشـة عند اتساخها وشراء غيرها بدلا من غسلها .

مشاكلنا الضريبية

« الضرائب على ايرادات الثروة المنقولة والدخل العام ، وكذا رسم الأيلولة على التركات ورسم الدمغة حديثة الوجود وحديثة التطبيق فى مصر ، فلا شك ان ممولى هذه الضرائب او من يقوم بتنفيذها صادفتهم مشاكل توصلوا الى حل بعضها ، وما زال البعض الآخر فى دور البحث والدراسة ، واننا نعرض فى هذا الباب صورا من تلك المشاكل ، وماتراه هيئة التحرير فى امرها .. »

١) تطبيق المادة ٦ وعلاقته بتطبيق المادتين ٣٥ و ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

تحصل الشركة القابضة من الشركة الفرعية التى ساهمت فى تكوينها على ايرادات كوبونات — معفاه فى كل سنة مالية من ضريبة القيم المنقولة بحكم المادة (٦) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كما ان هذه الايرادات معفاة من ضريبة الارباح التجارية والصناعية بحكم المادة (٣٦) من القانون نفسه بمقدار ٩٠٪ منها ، غير ان بعض الشركات القابضة تطلب الاستفادة من حكم المادة (٣٥) بمقدار كامل توزيعاتها سواء ما ادت عنه الضريبة فعلا أو ماأعفى منها بحكم المادة (٦)

ومعنى هذا أن صافى الايرادات التى حصلت عليها الشركة القابضة من الشركة الفرعية تستبعد من وعاء ضريبة الارباح التجارية والصناعية مرتين الاولى عند تطبيق المادة (٣٦) والأخرى عند تطبيق المادة (٣٥) .

الا اننا لانرى محلا لتطبيق المادة (٣٥) الا على صافى توزيعات الشركة القابضة بعد أن يستبعد منها ما أعفى بمقتضى المادة (٦) وذلك استنادا الى الحجج الآتية : —

١ — ان الخصم المقرر فى المادة (٣٥) منصب على المبالغ التى أدت عنها الضريبة بالفعل وهذه — الايرادات المتأتية من الشركة الفرعية معفاه فى الشركة القابضة من ضريبة القيم المنقولة بحكم المادة (٦) عن طريق خصما من مجموع المبالغ التى وزعتها الشركة القابضة .

٢ — أن غرض المشروع من المادة (٣٥) هو اجتناب الازدواج فى فرض الضريبة ولا وجود لهذا الازدواج فى هذه الحالة — اذ ان هذه الايرادات خصمت من وعاء ضريبة الارباح التجارية والصناعية بمقدار المادة (٣٦) وهي أيضا من مواد منع التعدد .

٣ — انه وان يكن المشروع المصرى والبلاد فى أول عهدها بالضرائب قد قرر بمقتضى المادة (٣٥) ان — تستغرق احدى الضريبتين الاخرى بحيث لاتؤدى الا ضريبة واحدة — فان هذه المادة فى حد ذاتها منتقدة اذ لايوجد مايماثلها فى التشريعات الاجنبية .

وبناء عليه فان تطبيقها يجب ان يكون فى أضيق الحدود فلا يجوز التوسع فيه الى حد الخروج عن قصد المشرع .

٤ — ولا يغرب عن البال أن الشركة الفرعية قد استفادت بدورها من تطبيق المادة (٣٥) عن هذه الايرادات بالذات فلا معنى لان تستفيد الشركة القابضة مرة اخرى من الخصم المقرر بهذه المادة عن المبالغ نفسها .

٥ — الوحدة الاقتصادية للشركة القابضة والشركة الفرعية يقصد بها ربط ضريبة الارباح التجارية والصناعية على وعاء واحد للمجموعة كوحدة — وهذا المبدأ معمول به فى انجلترا ولكن هذا الوضع يتنافى مع نصوص القانون المصرى .

٢) حق الممول فى تصحيح الخطأ المادى : —

يتفرع هذا الموضوع الى شعبتين : —

١ — الخطأ المادى فى أقرار الممول

لا شك ان الممول له حق تصحيح اى خطأ مادي وارد فى اقراره اذ هو صاحب هذا الاقرار وله ان يعدل ويغير فيه طالما أن هذا الاقرار محل فحص ومراجعة مصلحة الضرائب التى تتحقق من صحة بيانات الاقرار .

٢ — التصحيح بعد سقوط حق الممول فى الطعن : —

الخطأ المادى لا يسقط حق الممول فى تصحيحه بسقوط حقه فى الطعن ، وانما يجوز دائما تصحيحه ما دام حق الممول قائما فى استيراد المبالغ المدفوعة منه بغير وجه حق طبقا لاحكام المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (فتوى قسم الضرائب على الايرادات فى ١٩٥١/٨/٢٨) .

ع . ع

بناء فيلات من البلاستيك فى مصر

توصل احد المصريين الى ابتكار طريقة لاستخدام ألواح البلاستيك التى انتجتها المصانع الامريكية لاستخدامها فى الاسطول الامريكى ، والتى تمتاز بأنها عازلة للحرارة والبرودة والصوت وغير قابلة للاحتراق أو التأثر بالأحماض، وذلك فى بناء فيلات متنقلة ، يمكن للساكن فيها من تغيير شكل المبنى او حجمه كلما اراد ذلك . كما يمكنه فصل حجرة او حجرتين ونقلهما لتشييدها فى المصيف .

ويعتزم صاحب هذا الابتكار استخدام هذه الفيلات فى مصيف رأس البر بدلا من العشش الحالية .

ويقدر تكاليف بناء فيلا تتكون من ست حجرات بحوالى ١٢٠٠ جنيه .

البترول فى الكويت

جاء من أمارة الكويت أن أعمال التنقيب عن البترول لاتزال مستمرة وأن جميع الدلائل تشير حتى الآن الى أنها من أغنى مناطق البترول فى العالم .

وتم بالفعل اكتشاف بئر تعد من أعمق آبار البترول فى الشرق الاوسط كله . وثبت أن الطبقات السفلى من الارض غنية جدا بالبترول

وقد زاد انتاج الكويت من البترول زيادة كبيرة فى الاعوام الاخيرة فارتفع من ٧٩٧ر٣٥٠ طنا من الزيت الخام فى عام ١٩٤٦ الى أكثر من ١٧ مليون طن فى عام ١٩٥٠ وبلغ الانتاج حتى يوليو من هذا العام ١٣ر٥ مليون طن

وتجرى الآن أعمال الشحن ليلا ونهارا لمواجهة الزيادة المطردة فى الانتاج .

وتقوم بأعمال التنقيب عن البترول فى الكويت شركة انجليزية أمريكية مشتركة تستخدم أكثر من ٢ر٦٠٠ شخص منهم ٦٠٠ من الخبراء البريطانيين والامريكيين . ولكن عددهم سيزداد قريبا لمواجهة الانتاج المتزايد

تكرير البترول فى بريطانيا

يجرى العمل الآن فى انشاء معمل لتكرير البترول على نهر التيمز فى مقاطعة اسكس . ولا ينتظر أن ينتهى العمل فيه قبل شهر يناير سنة ١٩٥٣ . ويتكلف المعمل الجديد حوالى ١٠ مليون جنيه تساهم فيها الاموال الامريكية الى جانب الاموال البريطانية ، ويقوم بتكرير حوالى ٨٥٠ر٠٠٠ طن من البترول الخام سنويا ، ويوفر بذلك كثيرا من الدولارات التى تنفق على استيراد مشتقات البترول من المصادر الامريكية .

حول رئيس مجلس ادارة شركة النقل والهندسة

جاءنا من شركة النقل والهندسة : أنه لا صحة لما نشر بعددنا الماضى فى باب الاوراق المالية من أن سعادة محمود شاكر باشا قد استقال من مجلس ادارة الشركة ،اذ أنه لم يكن رئيسا لهذا المجلس أو عضوا به . كما أن حضرة النائب المحترم الاستاذ يس سراج الدين ليس رئيسا للمجلس ولكنه عضو به .

أما الرئيس الحالى لمجلس ادارة الشركة فهو حضرة صاحب السعادة عبد القوى احمد باشا خلفا للمغفور له صاحب السعادة توفيق دوس باشا

فرص تجارية

مواد غذائية

ANASTASE A. ECONOMOU
1, Rue Vénizélos,
Le Pirée, Grèce.

يشتغل بتجارة المواد الغذائية ويريد الاتصال بمصدريها ومستورديها

***

KEMAL SONMEZ
P.O.B. 191,
Iskenderun, Turkey.

يريد الاتصال بمصدرى ومستوردى الفواكه والخضروات المجففة والحبوب الزيتية

***

NICOS S. GEORGIADES
12 A. Thermopylon Str.
Limassol, Cyprus.

مستعد لان يورد منتجات قبرص الى مصر مثل الفول والبصل والبطاطس والتفاح والتين المجفف والعنب والزبيب والبندق .

***

S. T. A. P. I. Co.,
B.P. 988,
Bruxelles, Belgique.

يرغب فى استيراد المنتجات المصرية خصوصا بذرة القطن والارز والسجاير

***

A. & S. PUCA BROTHERS
P.O.B. 46
Naples, Italy.

مستعد لتوريد الجوز واللوز والتين والفول والخضروات المحفوظة والطماطم المحفوظة

***

DITTA PIETRA CUCCIA
Via Caprera, 21
Reggio-Calabria, Italy.

مستعد لتوريد البصل الاحمر الى مصر

***

ADOLFO MARINETO ALBARRAL,
Malaga, Spain.

يطلب وكيلا له لتصريف بضائعه مثل الزبيب واللوز والتين واليانسون والكمون وقشر البرتقال وأوكسيد الحديد الاحمر .

***

J. M. A. KLAASEN & Co.
Eendrachtsweg, 41
Rotterdam, Holland.

يريد الاتصال بالمستوردين والمصدرين ـ ومستعد لتوريد البضائع الهولندية مثل السمك المحفوظ واللبن فى العلب والجبنة والشكولاته والبسكويت والمربات والزيوت



محاسبة التكاليف

منذ قيام الحرب العالمية الاولى تعرضت الصناعة لتقلبات عنيفة وأخذت تتأرجح حينا فى رخاء متطرف ، وفى كساد متطرف حينا آخر . وقد عصفت هذه التقلبات بالكثير من الصناعات والبيوتات التجارية العريقة ، كما استهدفت الاسعار والاثمان لارتفاع وانخفاض شديدين مما أطاح بالمقاييس المعروفة

ولقد لاحظ علماء المحاسبة ، وماسكو الدفاتر التجارية قصور المحاسبة المالية البحتة وعجزها عن ارشادهم للحالة المالية الحقيقية لمؤسساتهم ، وكان لابد من معرفة الحالة المالية بصورة صادقة ودقيقة لامكان الوقوف فى وجه هذه التيارات الجارفة ومجاراة التقلبات الطبيعية بقدر الامكان . ومن هنا نشأ علم محاسبة التكاليف ووضعت مبادئه وأسسه التى يمكن تطبيقها فى الصناعة والتجارة والزراعة وغير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة « متى توفرت فى هذه المؤسسات بعض الشروط الخاصة — كما سيرد فى مكان تال» وذلك لمعرفة الصورة الحقيقية الصادقة لحالتها المالية .

وكلما تقدمت أساليب الصناعة ، وتعددت أصناف المنتجات الصناعية كلما تقدم علم محاسبة التكاليف نحو تحقيق الاغراض التى استحدث من أجلها . ومما زاد هذا التقدم سرعة ومبادىء هذا العلم الجديد اتقانا ، اشراف الحكومات وتدخلها فى شئون الكثير من الصناعات كالخدمات العامة وغيرها ، أو تدخلها لرقابة الاسعار عند حدوث أزمات شديدة ، أوفى تحديد أرباح المؤسسات والرغبة فى معرفة قيمتها الحقيقية وذلك لأغراض فرض الضرائب العادية والاستثنائية وجبايتها .

ويمكننا أن نقول ، ونحن على تمام الاطمئنان لقولنا هذا ، أن محاسبة التكاليف قد وصلت فى أيامنا هذه الى درجة عالية من الدقة والاتقان .

الفرق بين المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف

ليست محاسبة التكاليف طريقة قائمة بذاتها ، وهى ليست مستقلة عن المحاسبة المالية بل أنها نظام يمكن بمقتضاه تحليل مصروفات المؤسسة تحليلا دقيقا مع تنسيقها وتقسيمها على ماتقوم به المؤسسة من انتاج وبذلك نصل الى معرفة المصروفات الحقيقية لكل عملية من العمليات التى تؤديها أو تنتجها المؤسسة .

فالمعروف أن حسابات المتاجرة والارباح والخسائر بما تشمله من مختلف أنواع المصروفات انما تعطى صورة صادقة عن حسابات المؤسسة فى وضعها الاجمالى Asawhole ولجميع أوجه نشاطها مجموعة معا Collective أما محاسبة التكاليف فتمكننا من الوقوف على حقيقة ماتتحمله المؤسسة من مصروفات بالنسبة لكل عملية أو لكل صنف أو لكل وحدة من منتجات المؤسسة كلا على حدة .

ولما كان منطق الارقام أفصح منطق فلا مانع من تصوير هذه المقارنة بمثال مبسط جدا حالة متجر يقوم بالمتاجرة فى ٣ أنواع من البضائع . فان حساباته المالية تعطينا البيان الموضح بالجدول رقم « ١ » فى نهاية المدة التجارية للمتجر .

ولا يمكن للمؤسسة — بتطبيق الحسابات المالية دون غيرها — معرفة أى تفصيل عن كل نوع من الأنواع الثلاثة التى تتجر فيها . أما لو طبقت النظام المناسب لمحاسبة التكاليف فقد تحصل على النتائج الموضحة بالجدول رقم « ٢ » .

فهذه الأرقام والبيانات تعطينا صورة صادقة من الحسابات الاجمالية للمؤسسة (العامود الأخير) . وهى تطابق نتيجة الحسابات المالية بطبيعة الحال ، وهى فى الوقت نفسه تعطينا تفصيل ما يخص كل نوع من الانواع الثلاثة التى تتجر فيها المؤسسة . ونستطيع بسهولة أن نرى أن النوع الاول يأتى للمؤسسة بأكبر نفع ، اذ يكاد اجمالى الربح منه بمفرده يتساوى مع اجمالى الربح الناتج من النوعين الآخرين . وكذلك نرى أن النوع الثالث ضعيف الغلة نسبيا حيث بلغت نسبة مجمل ربحه ٣٨ر٦ ٪ فقط مقابل نسب أعلى من ذلك بالنسبة للنوعين الاول والثانى .

جدول رقم « ١ »

البيـــان	المبلغ – مليم	المبلغ – جنيه	النسبة المئوية للمبلغ
صافى المبيعات	٦٠٠	٢٤٨٠٩	١٠٠٪
يخصم منها ثمن المشتريات	٨٠٠	١٢٧٣٧	٥١ر٤
مجمل الربح على المبيعات	٨٠٠	١٢٠٧١	٤٨ر٦
يخصم منه المصروفات البيعية	٢٠٠	٤٠٠٠	١٦ر١
صافى الربح على المبيعات	٦٠٠	٨٠٧١	٣٢ر٥
يخصم منه المصروفات الإدارية	٢٠٠	٤٨٢٢	١٩ر٤
صافى ربح المؤسسة	٤٠٠	٣٢٤٩	١٣ر١

جدول رقم « ٢ »

البيان	النوع الاول (مليم)	النوع الاول (جنيه)	النوع الثانى (مليم)	النوع الثانى (جنيه)	النوع الثالث (مليم)	النوع الثالث (جنيه)	المجموع (مليم)	المجموع (جنيه)
صافى المبيعات	٨٠٠	٩٧١٣	٨٠٠	٦٨٢٧	٠٠٠	٨٢٦٨	٦٠٠	٢٤٨٠٩
يخصم منها ثمن المشتريات	٢٠٠	٣٩٦٦	٠٠٠	٣٦٩	٦٠٠	٥٠٨١	٨٠٠	١٢٧٣٧
	٦٠٠	٥٧٤٧	٨٠٠	٣١٣٧	٤٠٠	٣١٨٦	٨٠٠	١٢٠٧١
وباستعمال طريقة النسب المئوية نحصل على الارقام الآتية		١٠٠ ٪		١٠٠ ٪		١٠٠ ٪		١٠٠ ٪
		٤٠ر٨		٥٤ر١		٦١ر٤		٥١ر٤
		٥٩ر٢		٤٥ر٩		٣٨ر٦		٤٨ر٦

فاذا ما والينا البحث وراء الأرقام لنبدأ من جديد حيث وقفنا فى الجدول السابق (رقم ٢) لحصلنا على المعلومات الموضحة بالجدول رقم « ٣ » .

ومن هذه البيانات تنكشف لنا حقيقة كانت خافية علينا ، تلك هى أن المؤسسه تتحمل خسارة فعلية فى المتاجرة فى النوع الثالث ، وهذه الخسارة تستنزف جزءا من ربح المؤسسة فى المتاجرة فى النوعين الاول والثانى .

ولا شك فى أن مجال تطبيق نظم محاسبة التكاليف الدقيقة لاوسع كثيرا من المجال الصناعى منه فى المجال التجارى أو الزراعى . فهنا الميدان فسيح لاجراء التجارب وزيادة الكفاية الصناعية وتحديد الاسعار تحديدا صحيحا .. الخ .

مزايا تطبيق مبادىء التكاليف :

نذكر فيما يلى بعض يسيرا من مزايا تطبيق نظم التكاليف :

١ ـ اظهار النتيجة الحقيقيه ، من ربح أو خسارة ، لكل وجه من وجوه نشاط المؤسسة . وبذلك تصبح فى مركز يسمح لها بالاستمرار فى ممارسة الوجوه الرابحة وايقاف نشاطها فى الوجوه الخاسرة . أو على الأقل دراسة أسباب هذه الخسارة ومحاولة تلافيها اذا أمكن .

٢ ـ أنها تمكن المؤسسه من معرفة درجة الكفايه فى أقسامها المختلفة . مع امكان توزيع المسئوليات بين موظفيها بشكل واضح ومحدد مع اختيار الشخص المناسب للمكان المناسب .

٣ ـ أنها تؤدى الى تحسين وسائل ادارة الانتاج بعد ان امكن تحسس مواطن الضعف فيه مع امكان الحد من وجوه الاسراف سواء فى استهلاك المواد الخام أو فى أجور العمال وذلك بالرقابة الدقيقة الفعالة التى يستطيع نظام التكاليف فرضها على المخازن بأنواعها المختلفة وعلى العمال

٤ ـ وقد يكشف النظام عن حقائق نكون خافية على أصحاب المؤسسة ، ومن هذه مثلا أن تكون الصناعه ذات صفه موسميه (Seasonal) سواء فى مجموعها أو فى خطوة أو أكثر من خطوات الانتاج . ويمكن للمؤسسة فى هذه الحالة تنظيم الانتاج من الناحية الزمنية كى يتفق وحالة السوق

٥ ـ تسهيل حصر المعلومات والبيانات التى تلزم المؤسسة لتحديد أسعارها وتغيير هذه الاسعار كلما دعت الحاجة لذلك . كما يمكن للمؤسسة تقدير تكاليف كل عملية تزمع الشروع فيها مقدما ، وهذه الامور لازمة جدا للمؤسسات الكبيرة التى تقوم بأعمال المقاولات أو التى تشترك فى المناقصات والعطاءات ، وبهذه الطريقة تتحاشى المؤسسة الوقوع فى خطأ اعطاء سعر خاسر لعملية ما ، كما تتحاشى تفويت فرص الحصول على ربح من عمليات أخرى لمجرد عدم امكان تحديد التكاليف مقدما .

٦ ـ ويمكن الانتفاع بحسابات التكاليف فى مراقبة الحسابات المالية بالمؤسسة ، اذ أن حسابات التكاليف ما هى الا حسابات تحليلية للمصروفات التى أدرجت فى الدفاتر المالية .

موسى حقى
ماجستير فى التجارة

« البقية فى العدد القادم »

جدول رقم « ٣ »

البيان	النوع الاول (مليم)	النوع الاول (جنيه)	النوع الثانى (مليم)	النوع الثانى (جنيه)	النوع الثالث (مليم)	النوع الثالث (جنيه)	المجموع (مليم)	المجموع (جنيه)
مجمل الربح على المبيعات	٦٠٠	٥٧٤٧	٨٠٠	٣١٣٧	٤٠٠	٣١٨٦	٨٠٠	١٢٠٧١
يخصم منه المصروفات البيعية	ـ	١٤٦١	٤٠٠	٩٥٣	٨٠٠	١٥٨٥	٢٠٠	٤٠٠٠
صافى الربح على المبيعات	٦٠٠	٤٢٨٦	٤٠٠	٢١٨٤	٦٠٠	١٦٠٠	٦٠٠	٨٠٧١
يخصم منه المصروفات الادارية	٦٠٠	١٨٥٧	٤٠٠	١٢٢٨	٢٠٠	١٧٣٦	٢٠٠	٤٨٢٢
صافى الربح (أو الخسارة)	ـ	٢٤٢٩	ـ	٩٥٦	٦٠٠	١٣٥ (خسارة)	٤٠٠	٣٢٤٩

دليل المموّل

قد مر النظام المالى فى مصر بنفس الأدوار التى مر بها فى البلدان الاخرى من ناحية التعديل فى القوانين من وقت لآخر حسبما يسفر عنه التطبيق العملى ، الا أن عملية التعديل فى مصر كانت أسرع فى دورانها منها فى البلدان الاخرى الى حد يضل معه الممول فى تقصى واجباته وتبيان حقوقه .
لذلك وجدنا تحقيقا لأغراض هذه المجلة أن نفرد هذا الباب لخدمة جمهور الممولين بأن نوجه نظرهم الى ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات قبل قوانين الضرائب المختلفة

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

الضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة

نشرنا بالعدد الماضي الالتزامات التى فرضها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولائحته التنفيذية على هذه الفئة من الممولين . وننشر فى هذا العدد الحقوق التى لهم ان يتمسكوا بها قبل مطبقى الضريبة فيما يتعلق بالقيم المنقولة وبقية هذا البحث ننشرها بالعدد القادم .

القسم الثانى – الحقوق
الباب الاول – القيم المنقولة
تسرى الضريبة :

(اولا) على الارباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الأسهم على اختلاف أنواعها ، وحصص التأسيس بالشركات والمنشآت عامة ، سواء أكانت مالية أم صناعية ام تجارية ، وسواء أكانت هذه الارباح دورية أم غير دورية ، وسواء اتم توزيعها نقدا أم مجانا على شكل اسهم أو سندات أو حصص تأسيس أو على أية صورة اخرى ولو بطريق غير مباشر .

١ – هذه الفقرة خاصة بالشركات المساهمة أيا كان نوعها ولو كانت مدنية لان حكم ما عداها – أى ماعدا الشركات المساهمة – قد ورد فى الفقرة « ثانيا » ، والضريبة على أرباح السهم أو السند عينية ، أى انها تحصل حتما بغض النظر عما اذا كان مالك السهم قد اشتراه من حر ماله أو اشتراه بالدين ، ومالك السهم أو السند يعتبر فى نظر القانون ، ومن الناحية الاقتصادية أيضا ، كمالك الفدان سواء بسواء فكما ان الضريبة العقارية تستحق على الفدان حتما بصرف النظر عن حالة مالكه كذلك تستحق الضريبة على ايراد السهم أو السند .

٢ – أن المقصود بعبارة وغيرها مما تنتجه الأسهم على اختلاف أنواعها ، سريان الضريبة على كل ما ينتج من الاسهم بأى شكل من الاشكال ، اذ قد تعمد بعض الشركات احيانا الى الهرب من الضريبة بتوزيع بعض ارباحها على المساهمين فى شكل اسهم جديدة تنشئها على اعتبار ان هذه الاسهم تعد من رأس المال ولكنها فى الحقيقة ليست الا جزءا من ارباح الشركة تؤخذ عنه الضريبة .

٣ – تخضع الفائدة التى توزعها الجمعيات التعاونية على مساهميها للضريبة على ايراد القيم المنقولة اذان الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٣ من قانون الجمعيات التعاونية رقم ٥٨ لسنة ٩٤٤ قاصر على الضرائب المفروضة حاليا ، والتى تفرض مستقبلا على الارباح التجارية والصناعية (منشور رقم ٤٥) ولا يخضع العائد الذى توزعه هذه الجمعيات على اعضائها بنسبة المعاملات التى أبرمها كل من اعضاء هذه الجمعيات للضريبة على ايراد القيم المنقولة ، لانه لايخرج عن كونه ردا لبعض مادفعه العضو ، اتضحت زيادته عن حاجة الجمعية لتغطية مصروفاتها (المنشور سالف الذكر)

٤ – ولما كانت الارباح الناتجة من التعامل مع غير الاعضاء لاتوزع طبقا لقانون الجمعيات التعاونية الجديد (ق ٥٨ لسنة ٩٤٤) وانما تضاف الى المبالغ المخصصة لاجل ترقية شئون المنطقة القائمة بها الجمعية من الوجهتين المادية والاجتماعية ، اصبح لامبرر للتفرقة التى اتى بها منشور المصلحة سالف الذكر فيما يتعلق بما يوزع على المساهمين من عائد ، بين مايكون مصدره ارباحا حققتها الجمعية من معاملاتها مع الاعضاء وبين مايكون مصدره ارباحا حققتها الجمعية من معاملاتها مع الغير

٥ – ونظرا لان نص الفقرة (اولا) نص عام ذهبت مصلحة الضرائب فى الكتاب الدورى رقم ٣٢ الى ان هذه الفقرة تشتمل كافة الشركات التى يقسم راس مالها الى اسهم يستوى فى ذلك الشركات المساهمة أو شركات التوصية بالاسهم وعلى ذلك فنتاج اسهم هذه الشركات يخضع للضريبة على القيم المنقولة سواء فى ذلك نتاج اسهم الموصين او اسهم المتضامنين .

٦ – اذا وزعت شركة على مساهميها بنسبة اسهمهم ، اسهما لشركة اخرى مصرية كانت أو اجنبية ، كانت فى محفظتها ، فان العبرة عند التوزيع ليست بقيمة الاسهم الاسمية ، وانما يجب ان يراعى المركز الحقيقى للشركة فتقدر قيمة الاسهم التى تسرى عليها الضريبة على اساس سعرها فى البورصة يوم صدور قرار التوزيع فان لم تكن مسعرة بالبورصة فتقدر حسب قيمتها وفقا للميزانية المقدمة من الشركة مصدرة الاسهم (فتوى المصلحة فى ١٠ /١١/٤٣)

٧ – اذا وزعت شركة على مساهميها القدماء اسهما جديدة توازى مقدار ماتضمه من مالها الاحتياطى الى راس المال فان هذه العملية تخضع لضريبة على ايراد القيم المنقولة ، وذلك بالتطبيق للفقرة « أولا » من المادة الاولى (فتوى المصلحة رقم ١ – ١٢ – ٣٠٢٦)

وهذه الفتوى مبناها عمومية نص الفقرة (أولا) أصلا اذ ورد فيها كلمة وغيرها مما تنتجه الاسهم على اختلاف انواعها ، وكذلك ما جاء بالاعمال التحضيرية بتقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ الا أن هذا الرأى قد وجد معارضة من بعض الشركات

فيما يتعلق بتوزيع هـذه الاسهم المجانية وهل تعتبر نتاجا من نتاج الاسهم ومن ثم تخضع للضريبة على القيم المنقولة أم لا ، ولكن أيد القضاء المختلط الذى رفع اليه النزاع وجهة نظر الشركات فى مرتين وذلك على اعتبار ان اجراء الشركات لايعتبر توزيعا بل انه مجرد تغيير حسابى فى عمليتى قيد مبلغ الاحتياطى وراس المال بالميزانية وان المساهم الذى تعطيه الشركة سهما جديدا لايحصل على ميزة اضافية ، بل ان القيمة الحقيقية لسهمه القديم والجديد توازى القيمة القديمة للسهم الاصلى الوحيد ولا عبرة اذن بما جاء بالاعمال التحضيرية للقانون اذ ان هذه الاعمال التحضيرية للقانون لايمكن ان تقوم مقام النص خصوصا وان الكثير من التفسيرات والآراء التى نودى بها فى الاعمال التحضيرية لم يؤخذ بها فى التطبيق لتعارضها مع النصوص ومع الامر الواقع .

غير ان قسم قضايا المختلط رأى — تلبية لطلبات المصلحة فى قضايا رفعت فى هذا المبدأ ولم يحكم فيها بعد — ان تستصدر المصلحة تشريعا تفسيريا له أثر رجعى يؤيد وجهة نظرها ويتضمن نص الاعمال التحضيرية التى جاء بها ان ضم الاحتياطى الى رأس المال يعتبر توزيعا خاضعا للضريبة .

وبعرض هذا الموضوع على مجلس الدولة أيد المجلس اتجاهات المصلحة فى القضايا التى خسرتها امام القضاء واوصى باستصدار تفسير تشريعى له أثر رجعى يدعم حجج المصلحة .

وانحسم الخلاف حين عدل القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الفقرة (أولا) من المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فأخضعت هذه العملية للضريبة بنص صريح .

٨ — الواقعة المنشئة للضريبة على ايراد القيم المنقولة بصفة عامة تتحقق بوضع المبالغ الموزعة تحت تصرف المنتفعين بها ، فالعبرة دائما بتاريخ وضع المبالغ تحت تصرف المستفيد بأى صورة من الصور ، اذ يمكن ان يقال عندئذ ان هناك ثمة توزيع فعلى للايراد الخاضع للضريبة . ويطبق فى جميع الاحوال سعر الضريبة المعمول به اذ ذاك ، ويتفـرع عن ذلك ان التوزيع المؤقت يعتبر توزيعا مستقلا ويخضع للسعر السارى وقت اجرائه وقد استقر رأى المصلحة على ذلك طبقا للمنشور ٩٦ بعد ان الغى المنشور ٦٣ الذى جاء مخالفا لذلك وقد أيد القضاء اتجاه المصلحة الاخير

٩ — وقد استقر رأى القضاء على ان التوزيع المؤقت أو النهائى الذى تجريه شركة مساهمة يعتبر مستحقا فى اللحظة التى يوزع فيها ، ولو ان هذا تقرر بقرار من مجلس الادارة الذى صدق عليه من الجمعية العمومية بعد التوزيع .

١٠ — شرط استحقاق الضريبة على ايراد القيم المنقولة المنصوص عنها فى الفقرة (أولا) من المادة الاولى ان يصيب المساهم مالا يخضع لها ، وان يكون هذا المال قد وزع عليه فعلا .

١١ — عملية ترحيل الارباح من ميزانية فرع شركة أجنبية فى مصر الى حساب الشركة المسوك فى مركزها الرئيسى الموجود فى الخارج ليست الا مجرد عملية كتابية بين فرعين لشركة واحدة لها ذمة مالية واحدة اذ ان المبالغ المنقولة من حساب الى آخر لم يتغير مالكها (وهذا الرأى يخالف ماجاء بمنشور المصلحة رقم ٥٨) .

١٢ — رسوم الدمغة على الاسهم التى تقوم بسدادها الشركة نيابة عن المساهمين تعتبر بقدر قيمتها توزيعات مستمرة تستحق عنها الضريبة على ايراد القيم المنقولة .

(ثانيا) على الفوائد والارباح التى تنتجها حصص الشركاء الموصين فى شركات التوصية .

١ — كان أصل هذه الفقرة على الفوائد والارباح التى تنتجها حصص الشركاء المتضامنين او الشركاء المحاصين فى الشركات والمنشآت المصرية التى لايكون راس مالها مقسوما الى أسهم ، وعدلتها لجنة الشيوخ المالية على النحو المذكور وذلك لتعميم النص اذ ان القانون يعتبر الشركاء المتضامنين فى حكم الافراد

٢ — وقد أصدرت مصلحة الضرائب المنشور رقم ٦٢ معدل بأنه يتعين مقدار الايراد الخاضع للضريبة فى حالة الشركاء الموصين طبقا لاقرار يقدم فى ظرف ستين يوما من تاريخ انتهاء سنة العمل للشركة متضمنا بيان مقدار الارباح التى وزعت فى بحر السنة السابقة على الشركاء الموصين ويقدم الاقرار المذكور سواء وزعت الارباح أم لم توزع وسواء انتهت السنة بربح أوانتهت بخسارة وتصبح الضريبة واجبة الاداء بمجرد وضع حصة الموصى فى الربح تحت تصرفه

٣ — واصدرت المصلحة فتوى بانه فى حالة شركات التوصية تعتبر الارباح كأنها موزعة بالنسبة للشركاء الموصين بمجرد الموافقة على الميزانية اذ من هـذا التاريخ يمكنهم سحب نصيبهم بمجرد نقل الحسابات بغير حاجة الى قرار من مجلس الادارة .

قيمة الواردات والصادرات

الارقام تمثل المتوسط الشهرى — **« بملايين الوحدات »**

السنة	مصر بالجنيه المصرى صادرات	مصر واردات	السودان بالجنيه المصرى واردات	السودان صادرات	العراق بالدينار صادرات	العراق واردات	لبنان بالجنيه اللبنانى صادرات	لبنان واردات	مراكش بالفرنك صادرات	مراكش واردات	تونس بالفرنك صادرات	تونس واردات
١٩٣٧	٣ر٢٩	٣ر١٧	٠ر٧٢	٠ر٥٢	٠ر٤٦	٠ر٨٠	٢ر١	٤ر٥	٩٥	١٤٧	٩٥	١١٠
١٩٣٨	٢ر٤٥	٣ر٠٧	٠ر٥٠	٠ر٥٢	٠ر٣١	٠ر٧٨	٢ر٤	٥ر٩	١٢٦	١٨٢	١١٣	١٣٠
١٩٣٩	٢ر٧٩	٢ر٨٤	٠ر٤٧	٠ر٤٩	٠ر٣١	٠ر٦٨	٣ر-	٦ر٣	١٤٨	١٨٨	١٠٥	١٢٤
١٩٤٥	٣ر٧٦	٤ر٩١	٠ر٩٣	٠ر٨٣	٠ر٨٤	١ر٥٧	٣ر٧	١٠ر٩	٣٢٥	٥٦٥	١٦١	٣٠٢
١٩٥٠	١٤ر٦٢	١٦ر٣٧	٢ر٧٧	٢ر٢٣	١ر٨٢	٣ر٣١	٧ر٥	٢٧ر٢	٥ر٤٩٨	٩ر٦٠١	—	—
ينـاير ١٩٥٠	١٨ر٥٣	١٢ر٣٦	٠ر٦٤	٢ر٠٢	٢ر٥٢	٣ر٣٩			٦ر٣٠٤	٩ر٦٣٩		
فبراير ١٩٥٠	١٧ر٣٤	١٠ر٥٧	٠ر٦٤	٢ر٣٤	٠ر٦٣	٥ر٥٠	١٢ر٦	٣٨ر٩	٤ر٦٠٠	٨ر٥٨٠	٣ر٢٥٨	٣ر٦١٠
مـارس ١٩٥٠	١٦ر٠٣	١٥ر٧٦	٣ر١٩	٢ر٥٦	٢ر٦٨	٢ر٢٥			٥ر٢٢٨	١٠ر٣١٩		
ابريل ١٩٥٠	١٢ر١٨	١٥ر٦٣	٧ر٤٥	٢ر٢٤	٠ر٤٤	٢ر٩٤			٣ر٧٩٦	٨ر٧١٦		
مايو ١٩٥٠	١١ر٦٧	١٥ر٩٦	٣ر١٠	٢ر٣٤	١ر٨٠	٣ر٢٨	٦ر٢	٢٦ر٨	٦ر٢٥٠	٩ر٠٧٢	٣ر٠٠٩	٤ر٧١١
يونيو ١٩٥٠	٦ر٧٤	١٣ر٢٢	٤ر٤٦	٢ر٨٤	١ر٤٢	٣ر٢٤			٥ر٠١١	٨ر٨٨٥		
يوليو ١٩٥٠	٨ر٩٨	١٨ر٠٢	٤ر٥١	٢ر٣٦	١ر١٨	٣ر٠٣	٤ر٥	١٧ر٤	٣ر٦٠٨	٨ر٧٦٢		
اغسطس ١٩٥٠	٢٢ر٨١	١٦ر٣٨	٢ر٨٣	٢ر١١	١ر٦٤	٣ر٥٢	٥ر٦	٢٥ر٤	٥ر٢٩٦	١٠ر٤٢٤	٣ر٤٤٥	٣ر٦٣٠
سبتمبر ١٩٥٠	٢ر٤٥	١١ر١٤	٢ر١٩	٢ر٠٤	١ر٨٠	٢ر٣٠	٤ر٣	٢١ر٢	٥ر٦٤٢	٩ر٦٧٥		
اكتوبر ١٩٥٠	١٠ر٨٤	١٩ر١٢	١ر٧٦	٢ر١٣	٢ر٣٦	٢ر٧٥	٧ر١	٣١ر١	٥ر٦٧٦	٨ر٠٥٨	—	—
نوفمبر ١٩٥٠	٢٣ر٢١	١٩ر٥١	١ر٧٧	٢ر٢٣	٢ر٧٨	٣ر٥٠	١٠ر١	٢٧ر٥	٦ر٩٢٢	١١ر٠٧٩	—	—
ديسمبر ١٩٥٠	٢٤ر٦٥	٢٨ر٧٣	١ر٦٢	٢ر٤٧	٢ر٥٨	٤ر٠٢	١٧ر-	٤٢ر٩	٧ر٦٤٦	١٢ر٠٠٥	—	—
يناير ١٩٥١	٢٥ر٥٨	٢٠ر١٠	١ر٠٣	٢ر٣٤	—	—			٥ر٠١٩	٦ر٩٦١	—	—
فبراير ١٩٥١	—	—	—	—	—	—	٨	٢٤	٥ر٤٩٥	—	—	—
مارس ١٩٥١	٣١ر٤٠	١٣ر٩١	—	—	—	—			٦ر٤٨٧	١٢ر٩٧٥	—	—
ابريل ١٩٥١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

لبعض دول العالم

طبقا لأشهر السنة

نقلا عن النشرة الاحصائية لهيئة الأمم المتحدة ـ يونيو ١٩٥١

الباكستان بالروبية		ايران بالريال		اندونيسيا بالروبية		الهند بالروبية		تركيا بالجنيه التركى		المملكة المتحدة بالاسترلينى		الولايات المتحدة بالدولار	
صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات وترانسيت	واردات	صادرات وترانسيت	واردات
—	—	٢١٤	١١٥	٨٢ر٧	٤١ر٥	١٥٨	١٤٨	١١ر٥	٩ر٥	٥٥ر٩	٨٥ر٧	٢٨٣ر٢	٢٥١
—	—	١٨٧	٩٩	٥٧ر٤	٤٠ر٥	١٤٢	١٣٠	١٢ر١	١٢ر٥	٤٩ر٥	٧٦ر٦	٢٦١ر١	١٦٢
—	—	٢٠٩	٨٩	٦٤ر٦	٣٩ر٨	١٨٠	١٤١	١٠ر٦	٩ر٩	٤٤ر٣	٧٣ر٨	٢٦٩ر٥	١٩٠
—	—	٦١٠	٣١٠	—	—	٢٢٢	٢٤٤	١٨ر٢	١٠ر٥	٤١ر٤	٩٢ر—	٨٣٥ر٤	٣٤٢
—	—	٢ر١٩٨	٥٨٠	١٢٧ر٥	٢٢٩ر٢	٤٨٩	٤٧١	٦١ر٥	٦٦ر٧	١٩٥ر٠	٢١٦ر٩	٨٦٧ر—	٧٢٨
٨٩ر٩	٧٣ر٣	١ر٨٨٦	١ر٨١٦	٦٠ر٣	١١٣ر١	٧٥	٣٨٤	٧٤ر٣	٥٠ر٩	١٨٧ر٥	٢٠١ر٥	٧٤٩ر٩	٦٢٣
٩٦ر٢	٦٠ر٦	١ر٨٤٤	٧٣٦	٨٢ر١	١٠٨ر٢	٤٤٦	٢٨٥	٥٣ر١	٤٦ر٨	١٦٦ر٤	١٨٢ر١	٧٧٢ر٥	٥٩٠
٨٧ر٣	٧٨ر٦	١ر٣٩٤	١ر٠٥٤	٩٨ر٩	١٥٠ر٤	٥٥٩	٣٣٣	٤١ر٨	٥٦ر٤	١٩٧ر٨	٢٢١ر٦	٨٦٩ر٨	٦٦٠
١٠٦ر٦	٨٢ر١	٧٢٧	٢٩١	١٠٨ر٣	١٧٤ر٤	٣١٩	٣٨٤	٤٥ر٥	٥١ر٢	١٦١ر٥	٢١١ر٥	٨١٣ر—	٥٧٣
١٣٤ر٢	٨٩ر٦	١ر٢٤٠	٤٥٧	٩٥ر٤	٢٠٢ر—	٣٣٩	٤٩٢	٤٧ر٤	٧٦ر٥	١٩٤ر٢	٢٢٨ر٧	٨٤٠ر٨	٦٥٤
٧٧ر٧	٦٦ر١	٣١٥	٦٩٦	١١٤ر٩	٢٠١ر٩	٣٣٣	٤٧٥	٣٦ر٩	٧٨ر١	١٨٨ر٢	٢٣٨ر٦	٨٨٨ر٢	٦٧٩
١٠٤ر٧	٧٩ر٨	٢ر١٩٨	٦١٥	١٥٦ر—	٢٦٨ر٥	٣٧٠	٤١٨	٢٦ر٢	٦٦ر٥	١٩٤ر٧	٢٢٥ر٢	٧٨٩ر٨	٧٠١
١٢٦ر١	١٢١ر٦	١ر٣٥٢	٤١٢	١٢٩ر—	٣٢٥ر٩	٤٢٨	٥٤٢	٤١ر٣	٨٢ر٣	٢٠٤ر٥	٢١٥ر٢	٧٧٢ر١	٨١٨
١٣٢ر٦	١٣٣ر٩	٣ر٦٣٣	٥٢٤	١٠٧ر٨	٢٦٥ر٨	٤٦٩	٤٨٧	٦٠ر٦	٦٥ر٨	١٨٩ر٦	١٩٣ر٩	٩٢٤ر١	٨٢٤
١٠٧ر١	١١٢ر٣	٢ر٥٤٥	٥٧٢	٢٠٢ر٣	٣٤٦ر٩	٥٨٢	٣٦٤	٨٠ر١	٧٥ر٩	٢٢١ر٠	٢٢٣ر—	٩١٧ر٣	٩١٤
١٤٥ر٧	١١٥ر٣	٢ر٣٤٨	٥٠٤	١٦٧ر٢	٢٢٩ر٥	٥٦٠	٤٢٥	١١٢ر١	٧٨ر٥	٢٣٢ر٤	٢٣٤ر٩	٩٩٢ر٥	٨٤١
١١٧ر٩	١٤٧ر—	٣ر٠٨٠	٧٢٦	٢٠٨ر—	٣٦٣ر٨	٥٣٣	٤٥٦	١١٨ر٢	٧٠ر٠	٢٠٣ر٥	٢٣٩ر٣	١٠٧٦ر٦	٨٥٧
٢٤٦ر—	١٩٧ر٣	٢ر٢٠٧	٥٩٦	١٠٧ر٤	٢١٩ر١	٥٩٤	٥٣١	٣٩ر٧	٧١ر٦	٢٣١ر٦	٢٩٧ر٩	٩٨٨ر—	١ر٠١٧
٣٥٤ر٨	١١٢ر—	٣ر٥٣٨	٦٣٢	١٢٧ر٧	٣٣١ر٦	٦٣٤	٥١٢	١٢٤ر٦	٦٨ر٥	١٩١ر٠	٢٤٧ر٨	١٠٩١ر٢	٩٠٦
—	—	٣ر١٩٨	٩٣٨	—	—	٧٠٤	٥٦٦	—	—	٢٢٤ر٧	٣٠٣ر٤	١٢٩٩ر١	١ر٠٣٤
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٥٢ر٢	٣١١ر٥	—	—

قوانين وقرارات

ملحق القرار الوزارى رقم ٨ لسنة ١٩٥٠
بتعيين أعضاء فى لجان طعون الضرائب تطبيقا لنص المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠

كشف بأسماء حضرات أعضاء اتحاد المحاسبين القانونيين المعينين بلجان طعون الضرائب

حضرات الأساتذة :

لجان طعون الضرائب بالقاهرة

صاحب العزة محمد عبد الرحمن حافظ بك ٦٢ سكة حديد السويس سراى القبه
مصطفى شوقى ١١٦ شارع محمد فريد بك
محمد عبد القادر محفوظ ٦ شارع البطل احمد عبد العزيز
عبد الخالق ثروت عمارة شركة مصر للتأمين لاظوغلى
عيسى العيوطى ١٧ شارع مصر النيل
عزمى رزق الله ٧ شارع فؤاد الاول
أنور ثابت عمارة شركة مصر للتأمين – لاظوغلى
يوسف صلاح الدين ٣٠ شارع فؤاد الاول
برسوم نصير ٣٤ شارع سليمان باشا
جميل ثابت ٤٢ شارع سليمان باشا
محمد سيد الحموى ١٧ شارع البستان
نصر الدين محسن ٤٢ شارع شريف باشا
فكرى البدوى ٤٥ شارع عبدالخالق ثروت
الفريد وردى ١٥ شارع عبد الخالق ثروت
غطاس ميخائيل سمعان ٦ (أ) شارع طلعت حرب
برتى ويصا ٩ شارع عدلى باشا
ظريف شاكر المنياوى شارع ابراهيم باشا
احمد الحلبى شركة شل شارع الشريفين
الاستاذة علية اسماعيل ٢ شارع مصطفى باشا رياض – الحلمية الجديدة

لجان طعون الضرائب بالاسكندرية

صاحب العزة محمد عبد الرحمن حافظ بك شركة نيلكتركس للادوات الكهربائية ميدان اسماعيل
رشاد امين حسانين ٣ شارع بولاناكى
أبو العينين حافظ رجب ٢١ شارع طلعت حرب باشا
ابراهيم حسيب جنينة ٢١ شارع طلعت حرب باشا
يوسف فهمى حسين ٣ شارع كنيسة الاقباط
حسن القشلان ٤ شارع البوستة

لجان طعون الضرائب بالمنصورة

عبد العزيز شحاته رمضان ٦ شارع النيل – دمياط
ابراهيم الفداوى شارع اسماعيل – المنصورة
جورج معوض جرجس ميت غمر

لجان طعون الضرائب ببورسعيد

غطاس ميخائيل سمعان – فاقوس

لجان طعون الضرائب ببنى سويف

ظريف شاكر المنياوى – المنيا

مصلحة الضرائب
قسم الضريبة العامة على الايراد
« منشور رقم ٦ ضريبة عامة »

بشأن ربط الضريبة العامة بالنسبة لايرادات العقارات المبيعة بعقود عرفية لم يتم تسجيلها ولم ينقل تكليفها لاسماء المشترين ..

استفسرت بعض الادارات عن كيفية تطبيق القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على الايراد الناتج من العقارات فى حالة المالك الذى باع بعض عقاراته المكلفة باسمه الى آخرين بموجب عقود عرفية لم يتم تسجيلها أو لم ينقل التكليف عنها لاسماء « المشترين » أيحاسب البائع عن ايرادات هذه العقارات على مجموع مافى تكليفه ، أم يستنزل ماباعه منها ويحاسب عنه المشترون .

وترى المصلحة أن مالك العقار هو صاحب الحق القانونى فى ثماره كما أن التكليف عنصر هام فى اثبات الملكية – ونقل التكليف لايحصل عادة الا بعد استيفاء الاجراءات المقررة فى القانون المدنى وقانون تنظيم الشهر العقارى .

وربط الضريبة على العقار يكون على اسم صاحب التكليف .

وبناء على ذلك وكقاعدة عامة يتعين عند تنفيذ أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بالنسبة الى ايراد العقار مراعاة الاحكام المتعلقة بالملكية وطرق انتقالها فى القانون المدنى والقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى .

فالمادة ٩٣٤ من القانون المدنى تنص فى فقرتها الاولى على مايلى : –

« فى المواد العقارية لاتنتقل الملكية ولا الحقوق الاخرى سواء أكان ذلك فيما بين المتعاقدين أم كان فى حق الغير الا اذا روعيت الاحكام المبينة فى قانون تنظيم الشهر العقارى»

والمادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى يجرى نصها بما يلى :

« جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينيه العقاريه الاصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الاحكام النهائية المثبته لشىء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويدخل فى هذه التصرفات الوقف والوصية .

ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار اليها لاتنشأ ولاتنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن »

على ان التزام هذا المبدأ كقاعدة عامة ، لا يمنع فى بعض الاحوال من مراعاة الظروف التى تطرأ على ملكية العقار وتجعل ايراده من حق غير صاحب التكليف ، كما هو الحال مثلا فى انتقال ملكية العقار بطريق الارث مع استمرار التكليف باسم المورث ، ففى هذه الحالة يحسب على الوارث ايراد نصيبه الشرعى فى العقار ، مالم يطرأ على هذا النصيب تغيير جدى .

وقد يتصرف مالك العقار فى ملكه الى غيره بعقد غير مسجل ، فاذا ثبت ان المشترى فى هذه الحالة يضع يده فعلا على العقار بصفة ظاهرة ومستمرة وبغير منازع ، وانه يستولى بالفعل على ايراده ، فيكون احتساب هذا الايراد على المشترى عند تحديد الايراد الخاضع للضريبة العامة .

وانما يراعى ان الاقرار الصادر من المشترين فى هذه الحالة لايكفى وحده للأخذ بما يخالف مظهر التكليف ، بل لابد من تأييد هذا الاقرار بدليل يمكن التعويل عليه . وقد يكتفى فى هذه الحالة باقرار من أصحاب التكليف الأصلى .

وغنى عن البيان أن اتباع هذا المبدأ يستلزم بحث ظروف وملابسات كل حالة للتأكد من جديتها وواقعيتها وعدم انطوائها على شىء من التحايل للتهرب من الضريبة كلها أو بعضها ببيوع أو تصرفات صورية لايقصد منها سوى تشتيت الايراد

القاهرة فى ٢٢ اغسطس سنة ١٩٥١

قرار وزارى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١

بقية المنشور بالعدد الماضى

١٣ – الحماية الوقتية للاختراعات

مادة ٤٢ – اذا رغب صاحب الاختراع فى ضمان الحماية الوقتية لاختراعه مدة عرضه فى أحد المعارض الاهليه وفقا للمادة ٥٢ من القانون وجب عليه :

أن يخطر ادارة البراءات برغبته فى العرض قبل حصوله . ويحرر الاخطار على الاستمارة (١٤) المرافق نموذجها مشفوعا ببيان موجز عن وصف الاختراع ورسمه ويجوز للاداره أن تكلفه بتقديم أى بيان آخر يتعلق باختراعه اذا رأت ذلك ضروريا للوقوف على عناصر الاختراع والغرض منه .

مادة ٤٣ – تعيد طلبات العرض فى سجل يشتمل على البيانات الآتية :

(١) تاريخ تقديم الطلب .
(٢) اسم العارض .
(٣) المعرض وتاريخ افتتاحه الرسمى .
(٤) تسمية تدل على موضوع الاختراع

ولكل شخص حق الاطلاع على هذا السجل بدون مقابل .

مادة ٤٤ – تعطى ادارة البراءات للطالب شهادة بالحماية الوقتية بدون مقابل وتكفل هذه الشهادة للطالب الحقوق التى تترتب على منح البراءة وذلك خلال مدة عرضه على الا تجاوز ستة أشهر من تاريخ افتتاح المعرض .

١٤ – احكام عامة

مادة ٤٥ – يجوز لصاحب الشأن أن ينيب عنه وكيلا فى تقديم طلب البراءة أو اخطار المعارضه فى اصدارها أو فى اتخاذ أى اجراء من الاجراءات المنصوص عليها فى القانون أو فى هذه اللائحة .

واذا كان طالب البراءة أو المعارض فى اصدارها غير مقيم فى المملكة المصريه وجب عليه أن يعين وكيلا له فيها ترسل اليه جميع الاخطارات والمستندات والاوراق التى [illegible] عليها هذه اللائحة .

ويجب أن يكون التوكيل خاصا ويحفظ مع الاوراق المقدمة بالادارة .

مادة ٤٦ – لكل شخص أن يطلب الاطلاع على سجل براءات الاختراع أو على البراءات أو المستندات المتعلقة بها ما عدا تقارير موظفى الادارة عن طلبات البراءات .

ويجوز لكل شخص أن يحصل على مستخرجات أو صور من السجلات أو المستندات المتقدم ذكرها ويحرر الطلب على الاستمارة رقم (١٥) المرافق نموذجها .

مادة ٤٧ – اذا رغب صاحب الشأن بعد تقديم طلبه فى الحصول على براءة فى الخارج عن الاختراع ذاته جاز له أن يطلب من ادارة براءات الاختراع شهادة عن تقديم طلبه فى مصر

وتشتمل الشهادة على بيان الغرض من اعطائها وتشفع بصورة من الطلب ومرفقاته ويجوز للادارة – قبل اعطاء الشهادة – ان تكلف الطالب بتقديم صورة طبق الاصل من المستندات المتقدم ذكرها .

مادة ٤٨ – اذا فقدت البراءة أو تلفت جاز لمالكها أن يطلب من ادارة براءات الاختراع اعطاء صورة طبق الاصل منها .

ويحرر الطلب على الاستمارة رقم (١٦) المرافق نموذجها .

مادة ٤٩ – يجوز لصاحب البراءة أن يطلب من ادارة البراءات تصحيح أى خطأ كتابى وقع فى طلب البراءة أو فى وصف الاختراع أو فى القرار الصادر بمنح البراءة أو فى أى بيان وارد فى سجل براءات الاختراع .

ويحرر الطلب على الاستمارة رقم (١٧) المرافق نموذجها .

البقية بالعدد القادم

شركة مصر للغزل والنسج

مركزها الرئيسى : القاهرة
مصانعها بالمحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى سنة ١٩٢٧

تشغل مصانعها ومرافقها	مليونى متر مربع
تستهلك من القطن	نصف مليون قنطار سنويا
تنتج من المنسوجات القطنية	مائة مليون متر سنويا
وتنتج من خيوط الغزل	عشرين مليون كيلوجرام سنويا
يكفى انتاجها من الاقمشة القطنية	٥٠ فى المائة من سكان مصر
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع	القطن المصرى
وتستخدم فى هذه العمليات	أحدث الآلات

التى جددت تجديدا كاملا بعد الحرب

يعمل فى مصانعها	ثمانية عشر ألف عامل
خصصت لسكناهم مدينة	نموذجية تكلفت نحو مليونى جنيه
وتقيم لهم الآن مرافق	صحية ورياضية وثقافية

تضم استادا من أكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونوادى ومطاعم ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه

نتقدم الى مقام المليك المفدى
بأسمى آيات التهانى

وإلى الأمة المصرية الكريمة
بحلول عيد الأضحى المبارك

شركة مصر
للتمثيل والسينما
احدى مؤسسات بنك مصر
القاهرة

و. م. سلفاجو
ش. م. م
الاسكندرية
مصر

البنك العقاري المصري
ش. م. م
٣٥ شارع عبد الخالق ثروت باشا

جورج عكاوي بك
١٠٠ شارع جامع العطارين
بالاسكندرية

شركة مصر
لعلف الحيوان
الاسكندرية - القاهرة

ابيكا
مصنع شيكولاته وحلويات وزيوت بالاسكندرية

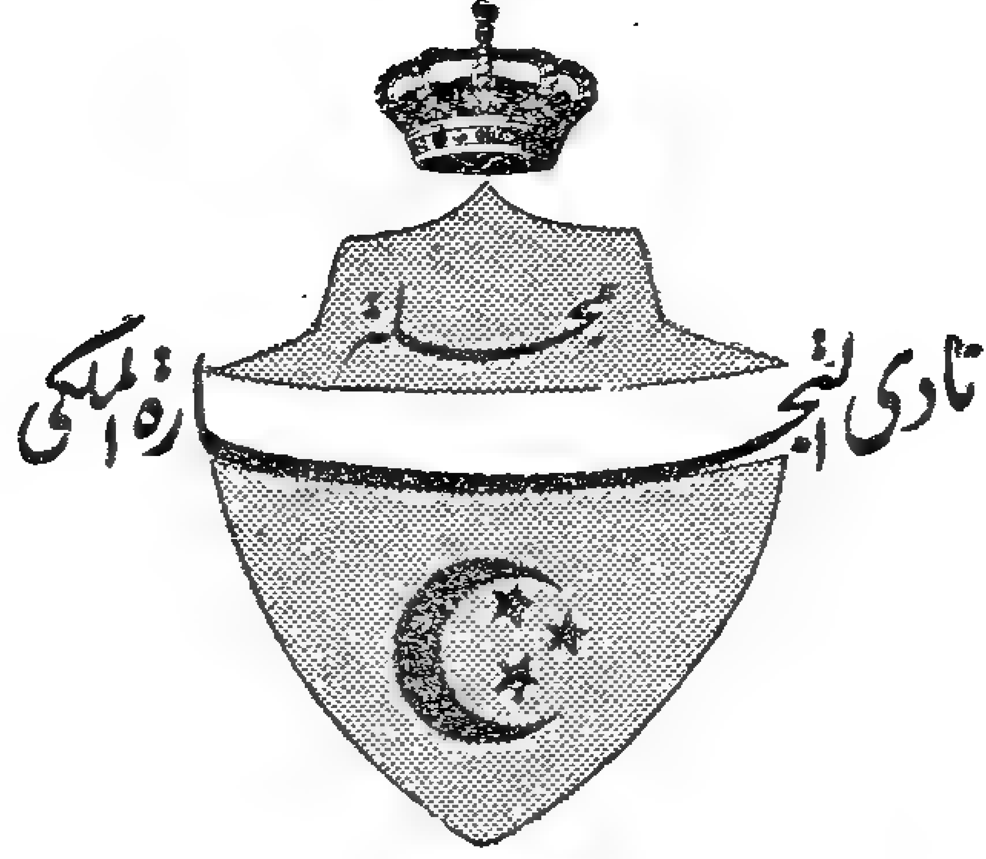
مصانع
الكندرباكيس
للنشا والجلوكوز
٤١ شارع عبد الخالق ثروت باشا

شركات
احمد عبود باشا

شركة مصر
للغزل والنسج
المحلة الكبرى

نايف
عماد باشا - طنطا


Nicolas Soussa frères
علامة الجودة
للسجاير المشهورة



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ١٤
١ اكتوبر ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

حاجتنا لتقوية جبهتنا

لم يعد هناك مجال للشك فى الحقيقة الأزلية وهى أن جل الحروب ان لم يكن كلها - ترجع الى أسباب اقتصادية القصد منها اما الحصول على خيرات فى يد آخرين أو فرض ظروف خاصة توائم اقتصاديات البلد المعتدى .

وما حادث اليوم فى ايران الا حلقة من تلك الحلقات التى دار عليها تاريخ الانسانية - فبريطانيا ترغب فى الحصول على زيت ايران بالأسعار والشروط التى تناسبها هى ، ولو لم تتفق هذه الشروط مع مصالح الدولة التى تنتجه . ومن هنا نشأ النزاع الذى يهدد بحرب عالمية نظرا لأهمية الزيت الخاصة .

وما دمنا جادين حقا فى المحافظة على ماحصلنا عليه من استقلال وفى استكماله الى ماينبغى ، فلا بد أن يكون وراء ذلك جبهة اقتصادية قوية يمكن الركون اليها من جهة ، ومن الجهة الاخرى تظهر قوتنا للآخرين فتكون محل احترامهم .

ومما يؤسف له أن كثيرا من البلاد التى لاتدانى مصر فى امكانياتها الاقتصادية قد أمكنها بالكثير من الجهد أن تشغل مكانا بارزا فى الاقتصاد العالمى وتنال مركزا مرموقا . ومن الامثال النرويج وهولندا وسويسرا .

ونحن قد حبانا الله بالكثير من الخيرات وبالجو الملائم ولايتطلب الامر منا سوى شىء من التنظيم والعمل . ولعلنا نعطى التفاتنا الى مثل هذا حتى نبنى استقلالنا على أساس اقتصادى وطيد ودعائم ثابتة .

احمد عنان



مدير مصلحة الضرائب

استقال مدير مصلحة الضرائب ولا نبحث هنا فى اسباب استقالته فليس بحثها من عمل هذه المجلة ، ولكننا نتساءل فى هذه المناسبة هل منصب مدير مصلحة الضرائب ينبغى أن توفر له من الضمانات مايتوفر مثلاً لمنصب مدير ديوان المحاسبة أو منصب مدير ديوان الموظفين أو منصب رئيس مجلس الدولة ؟ أم انه لابد ان يبقى تحت السلطة المطلقة لوزير المالية ومجلس الوزراء ؟ ان النظر السريع قد يقول لنا ان ابقاءه تحت سلطة وزير المالية ومجلس الوزراء أولى وأقرب انطباقا على مبدأ المسئولية الوزارية والا اذا احطنا منصب مدير مصلحة الضرائب بنوع من الاستقلال لجردنا وزير المالية من اشرافه الطبيعى على أهم عصب فى وزارته .

ولكننا عند النظر العميق نلاحظ ان مدير مصلحة الضرائب هو الامين على تحصيل الاموال العامة ، وهو يجرى فى ذلك على قواعد معينة ونسب صدرت بها قوانين ، ليس له ان يتصرف فى غير حدودها ، وفى غير مارسمته من اسباب للطعن والتظلم وجهات تنظر هذه الاسباب لاتخلو فى أغلب الاحوال من العنصر القضائى .

ثم هناك هذا العيب الاصيل فى الاداة الحكومية المصرية ، وهى تركيز السلطة كلها فى يد الوزير ، مما يكاد ينقله من عمله الاصيل كوزير يختص بالتوجيه العام ورسم خطوط السياسة الشاملة الى مجرد موظف كبير ينفق وقته فى المسائل الادارية وغيرها من مسائل الموظفين التى يجب أن تترك للموظفين الدائمين

دراسة لرجال الاعمال والعمال

قرأت أخيرا أنه أنشئت فى جامعة هارفارد المشهورة بالولايات المتحدة دراسة تجمع بين رجال الاعمال ومندوبى نقابات العمال الغرض منها تهيئة الفرصة لتلاقى طرفى الانتاج فى مكان واحد للدراسة وتبادل وجهات النظر

وتذكر مجلة الروتارى التى قرأت فيها هذا الخبر أنه كان لهذه الدراسة أثر بارز فى تحسين نظر كل من الفريقين نحو الآخرين فأمكن لبعض المتعصبين من العمال أن يفهموا أن هناك مبررات لكثير من التصرفات التى تصدر عن ادارة المصانع والتى كثيرا مايساء فهمها من جانب العمال فيمكنهم أن يفهموا أنه فى كثير من الاحوال تكون حالة أسعار السلع من التشبع بحيث أن أى زيادة فى أجور العمال ترفع من التكاليف بحيث تصبح السلع غير قابلة للبيع ومعنى ذلك ليس فقط خسارة أصحاب المصنع بل أيضا تعطل العمال

كما ان كثيرا من رجال الاعمال تتكون لديهم فكرة ثابتة أن العمال ما هم الا طائفة مشاغبة كل همها مضايقة ادارة المصانع فالاجتماع بهم كثيرا مايزيل مثل هذه الفكرة ويقتنع رجال الاعمال ان هناك كثيرا من وجوه الحق فيما يطلبه العمال ، ولا شك أن لكل قضية وجهان وليس من الانصاف مطلقا أن ينظر الانسان الى القضية من وجهة نظره هو فقط بل لابد من فحص وجهة النظر الاخرى دون تحيز حتى يكون الرأى الأخير مبنيا على كل الحقائق

وهذا هو الاساس السليم الذى تحاول هذه الدراسة أن تبينه بين فريقى العمال وأرباب الاعمال على السواء

ان كل تقرب بين وجهات نظر الطرفين وعلى الانشاء بصفة عامة

الادارة المشتركة

وفى الاخبار الاخيرة انه تجرى فى ألمانيا فى الوقت الحاضر تجربة اقتصادية خطيرة ـ وألمانيا كانت دائما مهد التجارب الاقتصادية الجديدة ـ من شأنها أن يشترك العمال وأرباب الاعمال فى ادارة المصانع بعدد متساو ويتفق الفريقان على اختيار الرئيس فان لم يتفقا يختاره المساهمون وتدل آراء رجال الاعمال وممثلى نقابات العمال على تحفظهم فى ابداء الرأى بصفة قاطعة فى نجاح هذه التجربة واذا ماكان مع الافضل مد التجربة الى الصناعات الكبيرة الاخرى بخلاف صناعتى الصلب والفحم اللتين أجريت عليهما ٠

وفى الوقت الذى يزعم فيه بعض ممثلى العمال من أنه كان من نتيجة ذلك النظام ازدياد الاجور مع ازدياد الانتاج فان البعض الآخر منهم يعترف بأن الازدياد فى الحالين كان من المتوقع حدوثه ولو بدون الادارة المشتركة

ويخشى بعض رجال الاعمال من أن العمال سيتعذر عليهم عند النظر فى أعمال الشركة أن يتخلصوا من صفتهم كعمال كما أنه من العسير عليهم فهم المشاكل الدقيقة التى تعرض عليهم والتى لايمكن مطلقا ادراكها بين يوم وليلة بمجرد ان يعين عضوا بمجلس الادارة ٠

ولا شك أن هذه ثورة اقتصادية جديدة علينا أن نتتبعها وندرس آثارها حتى نكون على بينة مما يدور حوالينا فى العالم

الفاقة والجوع في إسرائيل

نشرت جريدة التايمس في عددها الصادر في ٦ سبتمبر سنة ١٩٥١ مقالا تحت عنوان « الفاقة في اسرائيل » تضمن بعض البيانات عن الحالة الغذائية في هذه البلدة ومدى ماوصلت اليه من سوء . ونلخص فيما يلي أهم ماورد في هذا المقال :

لازالت اسرائيل بغير حكومة منذ خمسة أسابيع أى منذ تاريخ الانتخابات العامة التى جرت بها .

فقد حاول بن جوريون – رئيس حزب العمال «الماپى» وهو الحزب الحائز على الاغلبية بالمجلس الجديد – تأليف وزارة ائتلافية تضم حزب الصهيونيين الذى يمثل حزب اليمين وله ٢٠ مقعدا بالمجلس ، وحزب الطبقة العاملة «المابام» الذى يمثل الحزب اليسارى وله ١٥ معقدا ، غير انه لم يوفق حتى اليوم الى الانتهاء الى نتيجة رغم ماأظهرته الأحزاب المختلفة من استعداد وتساهل فى سبيل التفاهم ، وذلك لسبب واحد وهو عدم امكان مسايرة بعض المبادىء الاقتصادية والاجتماعية لحزب المابام مع نظريات الصهيونيين المبنية على أساس المشروعات الفردية .

وكان من نتيجة هذا التقلقل السياسى أن تأثرت الحالة المعنوية للشعب خاصة وانها قد صادفت ظروفا اقتصادية عسيرة .

فان اسرائيل تعانى صعوبات جمة للحصول على اللحم والسكر والزيوت بصورة منتظمة او بكميات كافية للتموين الامر الذى دعا الى التذمر والسخط .

على أنه كمحاولة لمحو هذا التذمر ولتشجيع التداول النقدى سمحت الحكومة لبعض المنشئات الامريكية بانشاء محال وافرع لها فى اسرائيل تبيع السكر والزيوت واللحم والطيور واللبن المحفوظ على اعتبار انها هدايا تقدم مقابل شهادات مقومة بالدولار .

ويقدر دخل الخزانة من عمليات هذه المحال ٢٠ مليون دولار سنويا ، على أن هذه المحال وان عملت على تحسين الحالة المعنوية الا انها خلقت من جانب آخر طبقتين فى الشعب ، طبقة لها القدرة على الشراء بهذه الطريقة . وطبقة أخرى ليست لها هذه القدرة الامر الذى جعل اسعار المواد الغذائية ترتفع فى السوق السوداء ارتفاعا عجيبا .

مؤتمر دول الكومنولث للمواد الخام

عقد فى ٢٤ سبتمبر الماضى بمدينة لندن مؤتمر وزراء الكومنولث لتبادل الآراء حول المشاكل المتعلقة بانتاج المواد الخام وضرورة تثبيت الاسعار فى دول الكومنولث

وقد صرح مستر ستوكس عقب أول اجتماع للمؤتمر انه «من الواضح اننا تبادلنا الراى حول ما يجب ان تكون عليه الاسعار . ولكن كان البحث كله مركزا حول النقص فى بعض المواد الاولية وصعوبة نقلها . ويجب ان يكون معلوما ان تثبيت الاسعار امر واجب ، اذا ماتمكنا من تجنب عواقب التضخم . وقد أكد بعض مندوبى الكومنولث خلال انعقاد المؤتمر اذا أمكن الوصول الى مستوى معقول لاسعار المواد الاولية ، فانه يجب ان يقابل ذلك مستوى معقول من السلع المصنوعة .. ولم تنتهى بعد المناقشات الدائرة حول هذا الموضوع ..»

ومما يذكر ان أهم الخامات التى يهتم بها المؤتمر هى الكبريت والمطاط والصوف والقصدير والنحاس والزنك والرصاص والتنجستن والنيكل والمنجنيز . غير أن أهم الخامات المطلوبة الآن لشدة الحاجة اليها هى النحاس والرصاص والقصدير والكبريت .

كيلو اللحم بـ ٤ جنيهات

فقد وصل سعر كيلو السكر جنيها و١٥ شلنا وكيلو اللحم ٤ جنيهات والدجاجة بلغ ثمنها خمس جنيهات وارتفع سعر كيلو البطاطس الى ١٠ شلنات

عدم صرف مقررات التموين

ومما يزيد الطين بلة ان الكميات المقرر صرفها بالبطاقات التموينية لاتصرف أحيانا فلم تصرف الكمية المقررة من اللحم مثلا عن الشهر الماضى بل لقد أعلن رسميا أنه سوف لايكون هناك لحم حتى السنة اليهودية الجديدة أى حتى أكتوبر القادم

ولم تصرف كذلك الكمية المقررة من السكر لشهرى أغسطس وسبتمبر ولا يصرف اللبن للبالغين ، أما الاطفال حتى سن ١٢ فلا يصرف لهم الا نصف زجاجة يوميا . والخضروات والبطاطس نادرة لدرجة أن محال الخضر لاتفتح أبوابها الا يوما أو يومين فى الاسبوع ، اما الفاكهة فغير موجودة . والسبب فى ذلك يرجع الى احتياج البلد الشديد الى المواد الغذائية المستوردة فضلا عن ضعف وندرة الانتاج المحلى .

اشتداد الهجرة وتفاقم الازمة

على أن ثمة سبب آخر لهذا العوز هو اشتداد الهجرة وتدفق المهاجرين ذلك التدفق الذى تقدر نسبته بألف مهاجر يوميا جميعهم من غير المنتجين الذين ليست لهم تجربة فلاحة الارض وليسوا أيدى عاملة ماهرة يمكنها تشغيل الآلات الزراعية تلك الآلات التى ابتاعتها اسرائيل من بنك التصدير بالولايات المتحدة ضمن حصتها فى القرض المخول لها والبالغ ١٣٥ مليون دولارا .

ولقد أدت هذه الحالة الى أن تتخذ الحكومة اجراءات سريعة ترمى الى الاستفادة بما تتلقاه من النقد الاجنبى لشراء المواد الغذائيه . على أن الدوائر الاقتصادية تعتقد انه لايمكن تحسين الحال الا اذا طبقت خطة الاربع سنوات ، تلك الخطة التى ترسم انشاء ٥٠ ألف مزرعة جديدة تخصص لعمل المهاجرين الجدد .



النقد المتداول وتوقع ارتفاعه
عند حلول موسم القطن الجديد

ارتفع اخيرا رقم الاوراق المالية المتداولة التى يصدرها البنك الاهلى من ١٧٣مليونا الى ١٧٤ مليون جنيه، وينتظر ان يرتفع هذا الرقم من العملة المتداولة فى موسم القطن الجديد الى حوالى ٢٠٠ مليون بعد ان كان فى العام الماضى ١٩٣ مليون .

٣٩ مليون جنيه عجز
فى ميزانا التجارى فى العام الماضى

جاء فى التقرير الذى اعدته مصلحة الجمارك عن حركة التجارة الخارجية، ان الواردات زادت عن الصادرات من ثلاثة ملايين من الجنيهات فى عام ١٩٤٠ ، الى ٣٩ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٥٠ . أى ان العجز فى ميزاننا التجارى ارتفع خلال عشر سنوات ثلاثة عشر مرة .

فقد ارتفعت الواردات من ٣٦ مليون جنيه فى عام ١٩٣٨ الى ٢١٢ مليونا فى عام ١٩٥٠

فى حين ان صادراتنا ارتفعت من ٣٠ مليونا فى عام ١٩٣٨ الى ١٧٣ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٥٠ .

ميزاننا التجارى مع روسيا

بين من دراسة الميزان التجارى بين مصر والاتحاد السوفييتى أنه كان فى صالح مصر خلال السنوات الاخيرة وبخاصة العام الماضى

فقد بلغت قيمة الصادرات المصرية الى روسيا فى العام الماضى ٨ مليون و ٧٨٥ ألف جنيه، بلغت نسبة القطن فيها حوالى ٩٩ ٪ . وبلغت قيمة الواردات من روسيا ٥ مليون و ٨٦٤ ألف جنيه ، وكان اغلبها من القمح والذرة والسكر والتبغ والاخشاب .

المركز الاحصائى للقمح

بلغ جملة الكميات التى تم لوزارة التموين الاستيلاء عليها من محصول القمح الجديد فى شهر أغسطس الماضى ١٣٠ر٦٣٠ طنا ، وبلغ الرصيد الموجود لدى وزارة التموين من القمح حتى هذا التاريخ ٣٦٣ ألف طن . والمستورد خلال هذا الشهر ١٤٥ الف طن . اى ان جملة المركز الاحصائى حتى شهر أغسطس الماضى بلغ ٦٣٠ر٦٣٨ طن . ولما كان الاستهلاك المحلى الشهرى يقدر بحوالى ٥٦٠ر٩٤ طن لذلك بلغ رصيد القمح فى البلاد فى اول سبتمبر الماضى ٦٥٠ر٥٢٦ طن .

وبلغت جملة الكميات التى تعاقدت وزارة التموين على استيرادها فى الاشهر القادمة ٢٤٢ ألف طن اى ان جملة المركز تبلغ ٠٠٠ر٧٦٨ طن قمح

قانون مهنة المحاسبة والمراجعة

انشاء ادارة جديدة

للاشراف على تنفيذه

اصدر معالى وزير التجارة والصناعة قرارا وزاريا بانشاء ادارة جديدة فى الوزارة ملحقة بمكتب سعادة وكيل الوزارة تختص بتنفيذ القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

وقد قرر معاليه اسناد رياسة هذه الادارة الى الاستاذ مصطفى حسين بك المدير العام المساعد للشئون الاقتصادية والفنية بوزارة التجارة والصناعة

ويرى القراء نص هذا القانون منشورا بصفحة ٢٥ من هذه المجلة — وسننشر بالعدد القادم ان شاء الله الخطوط الرئيسية المتصلة بتطبيق القانون المذكور من تاريخ العمل به .

زيادة محصول الذرة هذا العام

أذاعت وزارة الزراعة فى الاسبوع الماضى تقديرها الاول عن محصول الذرة الرفيعة والشامية الصيفية هذا العام . وجاء فيه ان جملة المحصول تقدر بحوالى ثلاثة ملايين و ٤١٣ ألف اردب مقابل مليونين و٧٥٢ ألف اردب فى العام الماضى

وبلغ متوسط محصول الفدان ٩٦ر٨ اردب مقابل ٠٤ر٨ أردب

زيادة انتاج الاسمنت

أبدت شركة الاسمنت فى طره استعدادها الى زيادة انتاج الاسمنت الى مليون طن فى السنة وذلك بتوسيع مصانعها ، ولكنها طالبت بزيادة سعر الاسمنت نظرا لزيادة تكاليف الانتاج للكميات الجديدة ، والموضوع تحت الدراسة .

وفرة الزيت فى العام القادم

تشير التقارير التى أعدتها وزارة التموين عن مركز زيت بذرة القطن فى العام القادم على اساس التقدير الاولى الذى أذاعته وزارة الزراعة عن محصول القطن الجديد ، الى ان مركز الزيت سليم وسوف لا تحتاج البلاد الى استيراد كميات منه ومن بذرة القطن ، والمعروف ان هناك فائضا فى الزيت هذا العام يقدر بحوالى ٣٠٠ طن بعد ان توسعت مصانع الصابون فى استيراد حاجتها من الزيوت الاجنبية .

زيادة الرسوم الجمركية
على زيت الكتان

قدمت غرفة صناعة الالياف النباتية الى الجهات المختصة شكوى من تخفيض الرسوم الجمركية على الوارد من زيت الكتان وذلك بتخفيضها من ٧ ٪ الى ٣ ٪ .

وطالبت بتعديل هذه الرسوم وزيادتها على زيت الكتان المستورد لغير أغراض التغذية بحيث تصير ٢٠ ٪ وذلك لحماية صناعة وزراعة الكتان فى مصر .

لجنة القيد

فى سجل المحاسبين والمراجعين

اصدر معالى وزير التجارة والصناعة قرارا بتعيين الاساتذة زكى حسن وفؤاد احمد الصواف ومصطفى شوقى الاعضاء فى جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية ، اعضاء فى لجنة القيد فى سجل المحاسبين والمراجعين ، لمدة سنتين . وهى اللجنة التى نص قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة على تاليفها برياسة سعادة وكيل وزارة التجارة والصناعة وعضوية وكيل ديوان المحاسبة ومستشار الرأى لوزارة التجارة ومدير عام مصلحة الضرائب ورئيس الغرفة التجارية لمدينة القاهرة . وثلاثة اعضاء من جمعية المحاسبين والمراجعين

مسك الدفاتر التجارية

ارسلت وزارة التجارة والصناعة الى الغرف التجارية مشروع القانون الذى اعدته الوزارة لتنظيم مسك الدفاتر التجارية ووضع نظام مبسط لصغار التجار واصحاب المهن البسيطة . وذلك لابداء رأيها فيه . وقد ارسلت فى الوقت نفسه هذا المشروع الى مجلس الدولة لسرعة نظره ، حتى اذا بدت الغرف التجارية اى ملاحظات معقولة عليه امكن ارسال تعديل لهذا المشروع لمجلس الدولة .

نصف مليون جنيه

مبيعات الجمعيات التعاونية

فى الشهر الواحد

نجحت الجمعيات التعاونية فى المساهمة فى مكافحة الغلاء ، فقد بلغ قيمة ما تبيعه فى الشهر الواحد من اللحوم والخضر والكسب والمسلى الصناعى والصابون والدقيق والبقول والسكر والزيت والبفتة والدمور ، ٥٠٠ الف جنيه وذلك فى حوالى ١٣٠٠ محلا فى جميع المديريات والمحافظات .

بين بنوك الرهونات

اعدت وزارة التجارة والصناعة قرارا بالترخيص للبنك التجارى المصرى والبنك التجارى للشرق الادنى بالقيام بعمليات ارتهان المحال التجارية والصناعية وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها .

تعديل لائحة البورصة

المفهوم أن أهم التعديلات التى أدخلت على لائحة البورصة ان يكون السمسار مالكا لرأس المال الذى يعمل به فان الاصل فى عمل السمسار أن يكون منفذا محايدا لأعمال البيع والشراء دون أن يكون من أصحاب المصلحة وذلك ضمانا لعدم انحيازه نحو الصعود أو الهبوط — وقد وضع هذا الشرط لتلافى اشتغال بعض السماسرة كشركاء لبعض البيوت التجارية .

وهناك تعديل آخر يوضح الاجراءات التى تتبع فى حالة المنازعات بين المتعاملين فى نطاق اللائحة بوصفها لائحة منظمة مستمدة من التشريع التجارى .

السياسة الزراعيه فى الموسم الجديد

قررت الحكومة اصدار تشريع بتحديد زراعة القمح وفقا لما نص عليه فى القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ وتركت زراعة القطن حرة

تصدير واستيراد

تصدير التيل المصرى للخارج

وافقت وزارة التجارة والصناعة على تصدير ٥٠ طن من خامة التيل ، على ان تخصم من الحصة المقرر تصديرها من الدوبارة والحبال وتبلغ ١٥٠ طن ، وذلك لتشجيع زراعة التيل فى مصر

ومما يذكر ان انتاج البلاد قد ارتفع من ٨٣ طنا فى عام ١٩٤٦ الى ٤٦٨ طن فى العام الماضى . ثم الى ٦٠٠ طن فى الموسم الجديد الذى يظهر فى شهر سبتمبر الماضى .

تصدير أفلام سينمائية لانجلترا

وافقت وزارة التجارة والصناعة على تصدير عشرة اطنان من الافلام السينمائية المستعملة الى انجلترا وذلك لاستخراج بعض المواد الكيماوية منها . بعد ان تبين ان هذه الافلام القديمة لا تستخدم فى الصناعة المحلية بعد ان توقفت مصانع البويات السيلولوزية عن العمل .

حصة لتصدير الاحذية الكاوتشوك

قررت وزارة التجارة والصناعة تحديد حصة قدرها ٢٠٠ ألف زوج من الاحذية الكاوتشوك المصنوعة محليا لتصديرها الى الخارج هذا العام .

رفض استيراد غزل الحرير

رفضت وزارة التجارة والصناعة العروض التى تلقتها من الخارج ، لتوريد كميات كبيرة من غزل الحرير الصناعى ، وذلك بمناسبة تكدس هذا النوع من الغزل لدى المصانع المحلية .

الهند تستورد قطنا من مصر

يؤخذ من التقديرات الاخيرة فى نيودلهى أن الهند تنوى استيراد مليون ومائة الف بالة من قطن الموسم الجديد الذى ينتهى فى أغسطس سنة ١٩٥٢ وستشترى الهند من هذه الكمية ٦٠٠ ألف بالة من أمريكا و٢٥٠ ألف بالة من أفريقيا الشرقية و١٥٠ ألف بالة من مصر و٦٠ ألف بالة من السودان .

الارباح الناتجة من شراء وبيع الاوراق المالية
فى نظر قانون الضرائب

الجدل العلمى يولد شرارة المعرفة ،وحرية الراى تنير ظلام البحث،وصاحب الراى يلتزم الدفاع عن رايه ولا يلزم غيره بتطبيقه ، وقد لا يلتزمه هو ايضا فى حدود أوضاعه الادارية •

نشرنا بالعدد الماضى ان موضوع معالجة الارباح التى تنتج من شراء وبيع الاوراق المالية فى ظل قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى صوره المختلفة التى تتم عن طريقها تلك الارباح ، يتأرجح دون راى نهائى قاطع فيه•

وذكرنا أن ما نعرض له فى هذا البحث ينعقد فى ثلاثة حالات ، تكلمنا عن الحالة الاولى منها وهى : شخص دخل البورصة ليجنى الربح من عملياتها من غير ان تكون تلك العمليات لحساب منشأة خاضعة لضريبة الارباح التجارية:

وفى هذا العدد نتكلم عن الحالتين الاخريتين وهما : حالة ممول فرد يستعمل ما يجنيه من أرباح منشأته فى شراء وبيع الاوراق المالية سعيا وراء ما قد تحصل عليه من ربح فى تلك العمليات ـ وحالة منشأة فردية أو اجتماعية من أغراضها أو من غير أغراضها شراء وبيع الاوراق المالية حققت أرباحا من عمليات الاوراق المالية •

الحالة الثانية : ـ

ليس ثمة حرج على اى ممول فرد خاضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية ان يقوم بشراء وبيع الاوراق المالية حفظا لثروته الخاصة أو استثمارا لها ، اذ لم يخرج عن كونه من آحاد الناس الذين يحافظون على ثروتهم أو يستثمروها كما انه ليس فى التشريع الضريبى أو غيره مايمنعهم من ذلك أو يحد من حريتهم فى سبيله فليس كل ممول فى هذه الضريبة بمفروض عليه أن يكرس لها كل أمواله بل ـ وقد يكون فى ذلك مصلحة الفرد والمجموع ـ يكون للمنشأة رأس مالها وللفرد الممول نفسه أمواله الخاصة الاخرى التى ليس مايمنعه من توظيفها فى شراء قراطيس مالية على النحو السابق ذكره ، ولعل خلط مصلحة الضرائب بين مال الممول أو الفرد الشخصى ورأس مال منشأته الفردية هو السبب فى عدم اقتناعها بعدم اخضاع تلك الارباح لمثل هؤلاء الممولين لضريبة الارباح التجارية والصناعية .

وتصوير هذه الحالة غاية فى البساطة فهناك ممول وهناك منشأة وبها رأس مال ، وهو يستغل فيما يعود على المنشأة بالربح ، وهذا هو النشاط الذى تخضع نتيجته ـ ربح أو خسارة ـ لاحكام الضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

هذا النشاط تحتم اصول الاقتصاد والتجارة ان ينطوى على التخصيص ونحن لانعنى بذلك انه لايمكن ان يكون للممول الواحد أكثر من نشاط تجارى واحد ، وانما نعنى ان المنشأة هى التى يلحقها التخصص ، فمن يشترى لاجل البيع هو غير من يصنع لأجل البيع وغير السمسار وهكذا ..

على أن هذا لايمنع ان يكون للممول الواحد أكثر من نشاط تجارى واحد يملك لكل واحد منهم منشأة مباشرة وتقصد الى الربح من ذلك ، كما ان يكون احتياطى المنشأة موظف فى أوراق مالية وهذا أظهر صور المحفظة Portefeuille.

والعبرة فى الحقيقة بأن الاوراق المالية أو العقارات المبنية أو الاراضى الزراعية مما جاء على قدم المساواة من الناحية الضريبية فى المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نقول ان العبرة بأن تكون هذه الاصول مملوكة للمنشأة لا للممول ولو كان فردا وذلك حتى تخضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية فى حدود المادة ٣٦ سالفة الذكر .

وفى هذا الصدد قد تعترضنا مسألة عملية وهى ان الممول قد يدمج قيمة الاوراق المالية أو العقارات المبنية أو الاراضى الزراعية فى ميزانية المنشأة على انها جزء من رأس مالها ، كما قد تدرج ايراداتها ضمن ايرادات المنشأة ، فهل يؤثر ذلك على الحقيقة القانونية التى سبق ان ذكرناها وهى ان الاوراق المالية وغيرها لاتخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية الا اذا كانت فعلا مملوكة للمنشأة لا للممول صاحب المنشأة نفسه ؟

تقول محكمة النقض والابرام المصرية فى احكامها المستقرة الحديثة (مجلة L'Egypte Contemporaine. عدد نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٤٩ صحيفة ٣٢١ وما بعدها .)

ان ذلك لايؤثر ، كما يظهر من حكم محكمة النقض الصادر فى ١٤ ابريل سنة ١٩٤٦ فى الطعن رقم ٤٣ سنة ١٥ اق والمقيد بجدول النيابة برقم ٥٥ سنة ١٩٤٥ حيث جاء به ان المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه قد اخطأت فى تطبيق القانون لان شرط هذه الاضافة أن تكون العقارات داخلة فى رأس مال المحل التجارى، وعقارات الطاعن ليست كذلك . ثم ان استناد المحكمة فى حدود ماقالته الى خطاب الطاعن المؤرخ فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٥ فيه مسخ لمدلول هذا الخطاب الذى هو ناطق بعدم ـ دخول العقارات فى رأس مال التجارة ، ولا تأثير فى هذا

هبوط عام فى أسعار الخامات العالمية

فى مثل هذه الايام من العام الماضى ، كانت جميع اسعار الحاجيات فى جميع انحاء العالم ترتفع سريعا ، وكان من اثر هذا الارتفاع فى سوق القطاعى ـ وخاصة فى امريكا ـ هو الاقبال على الشراء •

والآن بعدما انخفضت أسعار بعض المواد الاولية ، ظهر اثر ذلك على سوق القطاعى بشكل متباين ففى امريكا مثلا سادت فترة ركود وهدوء التى تشير بعض الدلائل على انها بلغت نهايتها وفى انجلترا ، بينما ازداد استهلاك بعض المواد اذ توقف فى بعضها ، ومن امثلة هذه السلع المنسوجات وعلى ذلك فان تجار القطاعى وتجار الجملة ورجال الصناعة سيواجهون هبوطا فى الارباح • وبالرغم من أن اسعار بعض المواد الاولية قد هبطت الا أن تكاليف الصنع والتوزيع آخذة فى الارتفاع •

وبالنسبة لجميع فروع صناعة النسيج فقد ذكر مستر دالتون : « ان الاسعار آخذة فى الهبوط ، واذا لم يقدم احد على الشراء ، فانها ستهبط باقصى قوتها• » ولقد نصح المستهلكين ـ باسلوبه المغرى ـ أن يسرعوا فى الشراء •

وتصريح مستر دالتون هذا يحتوى على جانب خطير من نصف الحقيقة • ذلك لان أثمان بعض المواد الاولية لاتكون سوى نسبة بسيطة فى تكاليف الصنع • وعلى هذا فان القول بان الانخفاض فى اسعار الخامات ، بينما بقية عناصر تكلفة الصنع فى ارتفاع مستمر ،فيه خداع للمستهلكين بل فيه الاضرار بالاقتصاد القومى

الخصوص لادماج الطاعن حساب تلك العقارات فى حسابات المحل التجارى اذ العبرة بالواقع وحقيقة الحال .

ولا نظننا بحاجة الى ان نكرر هنا ان حكم العقارات والأراضى الزراعية والاوراق المالية التى تملكها المنشأة من الناحيــة الضريبية واحد كما ذكرنا قبــل ذلك ، ويكفى فى ذلك الرجوع الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ واحكامه الصريحة خصوصا المادة ٣٦ منه .

ولعل اثبات أو عدم اثبات الاوراق المالية ضمن ممتلــكات المنشأة ونتاجها ضمن ارباحها لاتأثير له الا على عبء الاثبات وفى ذلك يقــول بوكيه (T. II, p. 171.)

Lorsqu'un commerçant ne fait pas figurer dans ses écritures les opérations sur les marchés à terme auxquelles il se livre, il y a lieu de présumer, sauf preuve contraire, qu'il s'agit de spéculations occasionnelles effectuées à titre personnel et dont les résultats doivent être distraits de ceux l'entreprise

ومقتضى هذا انه متى اثبت الممول فى دفاتره قيمــة الاوراق المالية ونتاجها كان عبء اثبات انها من ماله الخاص لا من مال المنشأة عليه هو اما اذا لم يثبتها فعبء اثبات انها من مال المنشأة فعلى مصلحة الضرائب لا على الممول .

نخرج من هذا الاستطراد الى ان ارباح الممول الفرد التى تعود عليه من استغلال ارباح منشآته ــ الخاضعة لاحكام ضريبــة الارباح التجارية والصناعية ــ فى شراء وبيع الاوراق المالية غير خاضعة لضريبة الارباح التجارية والصناعيــة ، ويكون حكم هذا الممــول حكم الفرد العادى على النحو الوارد فى الحالة الاولى من هذا البحث .

الحالة الثالثة : ــ

لاخلاف فى الرأى فى هذه الحالة ، ذلك ان الارباح التى تتحقــق من عمليات شراء وبيع الاوراق المــالية تتم لحساب منشأة ، سواء كان من غرض المنشأة أو من غير اغراضهــا هذا العمل ، وهو ماتحدثت عنـــه المادتان ٣٠ و٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وعلى ذلك تكون الارباح خاضعـــة لضريبة الارباح التجارية والصناعية .

ع ٠ ع

الأمل فى تحسن إنتاج الفحم

من الدلائل التى تبشر بالخير فى صناعة استخراج الفحم خلال الاسابيع القليلة الماضية ما أعلنه الرئيس الجديد لاتحاد صناعة الفحم فى انجلترا من زيادة الانتاج . وأرجع ذلك الى المجهود الشاق الذى يبذله رجال المناجم . واستطرد السير « هيوبرت هولدز ورث » قائلا انه يضع ثقتــه فى هؤلاء الرجال ، وانه بالرغم من ان عددهم يتناقص تدريجيا فانهم قد استخرجوا ٢٠٠٠٠٠ طن اكثر مما استخرجوه فى نفس الفترة من العام الماضى .

ولكن رغم هــذا التحسن الملموس خــلال شهر اغسطس المنصرم ، فان الكميات المخزونة لم تصل الى حد « الاطمئنان » وهو ١٨ مليون طنا فى بدء فصل الفحم الشتوى ، أى فى نوفمبر القــادم . ويتوقعــون ان الاستهلاك خلال الست أسابيع القادمة سيكون على نسق مستوى العام الماضى

ولن تكون انجلترا ــ على هــذا الوضع ــ أكبر مصدر للفحم الى أوربا ، اللهم الا اذا اتخذت حلا لمشكلة الايدى العاملة وزيادة الانتاج حتى يتحسن المستوى المنخفض الحالى للصادرات .

وحتى ابريل الماضى ، فقدت صناعة الفحم ٥٠٠٠ رجل ، كما فقدت لغاية منتصف مايو ٢٣٠٠ عامل من عمال المناجم . وعلى ذلك قرر مجلس الفحم الاهلى استخدام ٦٦٢ عامــلا ايطاليا ومن المنتظر استيــراد ١٠٠٠ رجل آخر ، ولكن اتحاد عمال المناجم الاهلى يبدى معارضة فى ذلك .

كتب جديدة

فحص الحسابات ونقدها من الوجهة الضريبية للاستاذ قطب ابراهيم محمد

نشطت حركة التأليف بين موظفى مصلحة الضرائب نشاطا ملموســا كانت له آثاره المشــكوره فى رفع مستوى الثقافه الفنية بين المشتغلين بالضرائب ولا غرو أن حظيت مؤلفاتهم باقبال يكاد يكون منقطع النظير .

والمتتبع لهذه المؤلفات يلاحظ انها اقتصرت على ناحيتــين : أما شرح قوانين الضرائب المباشرة على الثروة المنقولة او جمع احكام المحاكم وفتاوى مجلس الدولة الخاصة بهذه الضرائب والتعليق عليها . أما الناحية المحاسبية فلم تنل قسطا كافيا من اتجــاه المؤلفين مع مالها من أهمية بالغة فى تطبيق هذه القوانين .

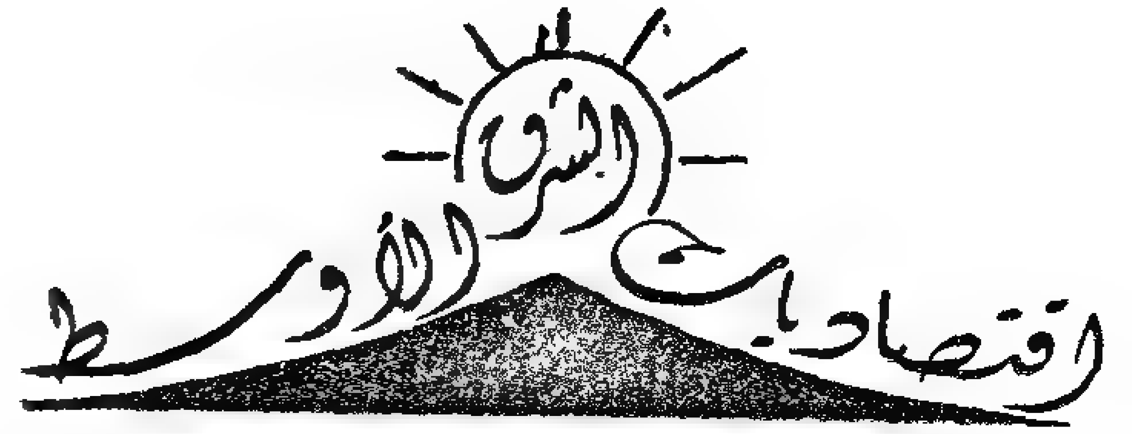
ولعل من أوائل الرواد فى معالجة المحاســبة الضريبية الاستاذ قطب ابراهيم محمد. فقد أصدر اخيرا كتابا قيما فى «فحص الحسابات ونقدها من الوجهة الضريبية» . والمؤلف من موظفى مصلحة الضرائب النــابهين الذين عشقوا البحث العلمى وتميزوا بخبرة عملية واسعة .

وهو يعالج فى كتــابه واجبــات الفاحص الضريبى فى اسهاب وبأسلوب مبسط مبينا منهج الفحص الحسابى الكفيل بالوصول الى أهدافه المقررة وقد عنى عناية كبيرة بمعالجة طرق التهرب وأساليب كشفها مستعينا فى ذلك بما أسفرت عنه تجاربه الشخصية كمأمور فاحص بمصلحة الضرائب . كما عالج المبــادىء الضريبية المتصلة بأعمال الفحص علاجا مستفيضا عززه بما صدر من أحكام القضاء .

ويكاد الــكتاب يــكون الاول من نوعه فى اللغــة العربية وهو جدير بأن يدرســه كــل فاحص ضريبى فيضيف الى محصوله ثمرة تجارب المؤلف التى أوردها فى كتابه .

وانا اذ نهنىء المؤلف على مجهوده القيم ودقة البحث الذى قدمه وعمقه نرجو لكتابه الانتشار الجدير به .

فهيم سعيد



الغرض الاول من هذا الباب هوتسجيل التطورات الاقتصاديةالرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أساس واقعي سليم

مشكلة السكان في الاردن

تجتاز الاردن فترة صعبة ويبدو أنه لن يمكن للبلاد أن تتخلص من الصعوبات التي تكتنفها بسهولة . وتتركز هذه الصعوبات في ازدحام هذه البلاد الفقيرة بالموارد بعدد من السكان يزيد كثيرا عما يمكن أن تحتمله . ويزيد الطين بلة أنه كلما نجحت الحكومة في تقديم مزيد من المساعدات الى سكانها المتضخمين من المهاجرين العرب ، كلما وفد عليها مهاجرون جدد ، ففي البلاد العربية الاخرى لاينظر الى المهاجرين بعين الرضا بينما أنهم يعتبرون مواطنين في الاردن .

وفيما قبل الحرب الفلسطينية كانت مساحة شرق الاردن لاتتجاوز ٩٠٫٠٠٠ كيلو مترا مربعا جلها من الاراضي الصحراوية ، ويبلغ عدد سكانها نحو ٤٠٠ ألف نسمة أغلبهم من البدو . وعقب الحرب أعلنت الحكومة الاردنية ضم المساحات التي يحتلها الجيش الاردني من فلسطين العربية وتبلغ مساحتها نحو ٥٫٠٠٠ كيلو مترا مربعا يسكنها نحو ٥٣٠٫٠٠٠ نسمة وبالاضافة الى ذلك هاجر الى المملكة الاردنية الهاشمية أغلب سكان المناطق التي يحتلها اليهود من العرب ، ويقيم منهم الآن نحو ٧٠ ألفا شرقي الاردن و٤٧٥ ألفا غربيه وبذلك يكون مجموع المهاجرين حوالى ٥٤٥ ألف نسمة بالاضافة الى السكان الاصليين وعددهم يزيد على ٩٣٠٫٠٠٠ .

والاردن بشقيها بلاد محدودة الموارد ، وتكاد أن تعتمد كلية على الزراعة . وتقوم الزراعة على الري في نحو ٧٥ ألف فدان في شرق الاردن ، بينما تستغل مساحة تصل الى ١٫٢٥٠٫٠٠٠ فدان أخرى استغلالا جزئيا على الامطار الضئيلة . ولاتزال الزراعة متأخرة وبدائية ، بالاضافة الى عدم استعمال الاسمدة مما كان له أثره - بجانب عدم وفرة المياه - في انخفاض غلة الاراضي الزراعية . وأهم مزروعات شرق الاردن القمح والشعير كما تزرع الذرة والسمسم والتبغ وبعض الخضروات والفاكهة . وتدرس الحكومة في الوقت الحاضر امكان زراعة القطن والكتان لأهميتهما التجارية والصناعية .

وتتشابه الاحوال الزراعية في الاراضي شرقي وغربي نهر الاردن . الا أنه في أراضي فلسطين العربية يزرع الزيتون والكروم والخضروات بكثرة . وهنا أيضا لاتزال وسائل الزراعة بدائية . وعلى العموم تفتقر الزراعة الاردنية الى رأس المال والى الخبرة الفنية والادوات الحديثة .

وتبذل الحكومة الاردنية جهودا كثيرة لزيادة المساحة القابلة للزراعة بكل الوسائل الممكنة . وقد استقدمت الحكومة لهذا الغرض بعضا من كبار المهندسين الزراعيين البريطانيين لتقديم مقترحات لتحقيق ذلك . وقد أخيرا ملخص المشروع الذى أعده هؤلاء المهندسون . والذى تقدم الحكومة الاردنية بدراسته في الوقت الحاضر تمهيدا لتنفيذه .

ويقضي المشروع بتحويل بحيرة طبرية في الشمال الى خزان طبيعي لمياه نهري الاردن واليرموك ، وحفر قناتين تأخذان من بحيرة طبرية على بعد ١٥ كيلو مترا من نهر الاردن الى البحر الميت في أقصى الجنوب .

وبتنفيذ هذا المشروع تتوفر المياه اللازمة لري حوالى ١٦٥٫٠٠٠ فدان يقع ٢٥٫٠٠٠ فدان منها في الاراضي التى يسيطر عليها الاسرائيليون . ويرمي المشروع في النهاية الى تقسيم المساحة المستصلحة من أراضي الاردن والتى تبلغ ١٤٠٫٠٠٠ فدان الى ١٨٫٠٠٠ قطعة صغيرة مساحة كل منها ٧٫٥ فدان ، توفر معيشة محترمة لحوالى ٩٠٫٠٠٠ نسمة .

الا أن هذا المشروع لن يحل مشكلة السكان في الاردن اذ سيفتح مجالا لتشغيل جزء من اللاجئين العاطلين حاليا ، ويبقى على مايزيد على ٤٠٠٫٠٠٠ مهاجر يلزم ايجاد حل لمشكلتهم . ويلوح أن الحل الطبيعي هو في عودة المهاجرين الى موطنهم الاصلي في الاراضي التي يحكمها اليهود وهو مايحول دونه عقبات سياسية جمة ، مما يدفع بالتفكير الى طرق أبواب أخرى لزيادة الموارد الاقتصادية .

ولما كانت احتمالات التوسع الزراعي والحال كذلك محدودة فليس هناك سوى محاولات التصنيع . ولا تزال الصناعة في طورها البدائي في الاردن . وأهم الصناعات القائمة وأغلبها يدوي ، هي صناعة الصابون والزيوت ودبغ الجلود . وهناك أيضا مصانع صغيرة لصناعة الكبريت . هذا وقد توقفت عمليات استخراج البوتاس من المناطق الشمالية لبحر الميت بعد ان اضطر اليهود الى الانسحاب منها . وتلوح احتمالات التصنيع ضئيلة نظرا لافتقار البلاد الى مقومات الصناعة الاساسية من رأسمال ووقود ومواد خام محلية .

وعلى أي حال فسواء كانت مشروعات الانهاض والتقدم زراعية أم صناعية فانها تتكلف مايربو على طاقة الاردن ، بالاضافة الى ماتحتاج البلاد اليه من عملات أجنبية لتنفيذها ، في الوقت الذى تعاني فيه الاردن عجزا يلوح مستمرا في ميزانها التجاري وقد بلغ هذا العجز حوالى ٩ مليون دينار اردني في عام ١٩٥٠

ويلوح أمل الاردن الوحيد في التغلب على ماتعانيه من صعاب فيما قد يمكن ان تحصل عليه من مساعدات من الهيئات الدولية في شكل أرصدة من النقد الاجنبي لاستيراد ماتتطلبه مشروعاتها وكذلك في شكل مساعدات فنية لتدريب أهالي الاردن على الاسس الصناعية الحديثة .

الحرب الاقتصادية بين بريطانيا وايران

نقضت بريطانيا اتفاقها المالى مع ايران الذى يقضى بحرية تحويل أرصدة ايران الاسترلينية الى دولارات لشراء مالاتستطيع الحصول عليه بنفس الشروط من المملكة المتحدة . كما أخضعت الاموال الايرانية فى بريطانيا الى رقابة محكمة من السلطات البريطانية . ومنع استعمال الاسترليني لشراء البترول الايرانى . وبالاضافة الى ذلك منعت بريطانيا ارسال السلع الهامة الى ايران منعا باتا .

وتعد هذه الاجراءات بمثابة اعلان حرب اقتصادية على ايران عقابا على اقدامها على تأميم البترول . وكان رد ايران على هذه الاجراءات أن سحبت من البنك البريطانى لايران والشرق الاوسط التعامل بالصرف الخارجى ، وبذلك قضت على أهم مورد من موارد ذلك البنك وأرغمته على التفكير فى الانسحاب كلية من ايران .

توحيد العملات العربية

صرح حسين بك فهمى ان من رايه ان مشروع توحيد العملات العربية يصعب تحقيقه نظرا لاختلاف غطاء العملات العربية المختلفة ولاختلاف طبيعة اقتصاديات الدول العربية وحالة الميزان الحسابى فى كل منها .

وقد صرح بعض كبار الاقتصاديين بأن توحيد العملات يجب ان يسبقه اندماج اقتصادى بين الدول العربية المختلفة أولا ، وذلك برفع الحواجز الجمركية فيما بينها واتباع سياسة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى

مشروع الغاب بسوريا

يسير العمل قدما فى تنفيذ مشروع الغاب بسوريا . وقد خصصت الحكومة اخيرا مبلغ مليون ليرة سورية للاعمال المبدئية المتعلقة بهذا المشروع وتتلخص فى تجفيف الاراضى المغطاة بالمياه حتى يمكن البدء بزراعتها .

تجارة تركيا الخارجية

أسفر الميزان التجارى لتركيا عن عجز فى النصف الاول من العام الحالى يقدر بمبلغ ٤٩ مليون ليرة تركى ، اذ بلغت قيمة الواردات ٤٨٨ر٨ مليون ليرة والصادرات ٤٣٩ر٨ مليونا . الا أنه يلاحظ أن مقدار العجز قد انخفض انخفاضا محسوسا بالمقارنة مع ما كان عليه فى المدة المقابلة من عام ١٩٥٠ حينما بلغ ٦١ مليون ليرة .

زراعة القطن فى لبنان

يتوسع لبنان فى زراعة القطن تدريجيا ، فقد بدأت زراعته هناك فى عام ١٩٤٩ فى مساحة لم تتجاوز ٤٠ فدانا ، زادت الى ١٧٧ فدانا فى عام ١٩٥٠ ، ووصلت الى ٦٠٠٠ فدان فى عام ١٩٥١ . وينتظر أن يبلغ محصول عام ١٩٥١ نحو ٦٠٠٠ طنا تبلغ قيمتها ٦ مليون ليرة لبنانية .

وتبلغ المساحة الصالحة لزراعة القطن حوالى ٣٠ ألف فدان ، وينتظر لذلك أن يتوسع اللبنانيون فى زراعة القطن فى بلادهم .

انتاج الذهب والفضة فى البلاد السعودية

لا تقتصر ثروة البلاد السعودية المنجمية على البترول ، بل توجد أيضا مناجم للذهب والفضة . وقد بدأ استغلال المعدنين فى سنة ١٩٣٤ بواسطة شركتين احداهما بريطانية والاخرى أمريكية . وكان الانتاج السنوى للذهب والفضة فى البلاد السعودية كما يلى :

متوسط	ذهب خالص (بالأوقية)	فضة خالصة (بالأوقية)
١٩٤٣/١٩٣٩	٢٨٠٨٢	٣٥٠٨٠
١٩٤٧/١٩٤٤	٢٧٧٢٠	٢٠٩٢٤
عام ١٩٤٨	٦٨٦٩٧	٦٤٥٥١

ولاتتوفر احصاءات ما عن السنوات التالية . ويجرى العمل فى التوسع فى استغلال مناجم جديدة للمعدنين الثمينين .

زيادة انتاج البترول السعودى

قفز انتاج البترول الخام من الآبار السعودية فى الشهور الاخيرة قفزة قوية ، فبلغ مجموع انتاج شهر يولية ٠٠٠ر٤٢٣ر٢٥ برميل فى حين كان ٠٠٠ر٧٦١ر٢٢ برميل فى شهر يونية من هذا العام و ٠٠٠ر٣١٥ر١٧ برميل فى شهر يولية من العام الماضى .

ووصل بذلك مجموع الانتاج خلال الشهور السبعة الاولى من هذا العام الى ٠٠٠ر٩٢٠ر١٤٦ برميل ، مقابل ٠٠٠ر٨٤٥ر١٠٥ برميل فى مثل هذه المدة من العام الماضى . وهكذا تواصل شركة البترول العربية الامريكية جهودها لتعويض النقص فى انتاج الآبار الايرانية .

تكرير البترول فى لبنان

وصلت شركة كليفورنيا تكساس للزيت الى اتفاق مع الحكومة اللبنانية لانشاء مصنع لتكرير البترول فى مدينة صيدا على الساحل اللبنانى بالقرب من نهاية خط انابيب البترول العربية .

وسيتكلف انشاء المصنع الجديد حوالى ٥ مليون دولار وتبلغ طاقته الانتاجية ٠٠٠ر١٣ برميل من الزيت يوميا .

ولا ينتظر ان يبدأ العمل فى هذا المصنع قبل سنة ١٩٥٣

انتاج البترول فى الشرق الاوسط

البلاد المنتجة الرئيسية	١٩٣٩ الانتاج الفعلي	١٩٣٩ النسبة المئوية الى الانتاج العالمى	١٩٤٥ الانتاج الفعلي	١٩٤٥ النسبة المئوية الى الانتاج العالمى	١٩٥٠ الانتاج الفعلي	١٩٥٠ النسبة المئوية الى الانتاج العالمى
ايران	٩٥٨٣	٣ر٤	١٦٨٣٩	٤ر٧	٣١٧٥٠	٦ر١
العراق	٣٩١٨	١ر٤	٤٥٥٩	١ر٣	٦٤٣١	١ر٢
البحرين	١٠١٩	٠ر٤	٩٦٥	١ر٣	١٤٨٠	٠ر٣
البلاد السعودية	٥١٨	٠ر٢	٢٨٦١	٠ر٨	٢٦٤٧٩	٥ر١
الكويت	—	—	—	—	١٧٠١٩	٣ر٣
مصر	٧٤٩	٠ر٢	١٣١٤	٠ر٥	٢٥٩٣	٠ر٨
قطر	—	—	—	—	١٦١٠	٠ر٣
الانتاج الكلى	١٥٠٣٨	٥ر٤	٢٥٢٢٤	٧ر٠	٨٤٨٠٩	١٦ر٤

الغلاء : أثر التضخم النقدى أثناء الحرب

سجلنا فى الجزء السابق من هذا البحث الاخطاء الشائعة حول وباء الغلاء ذاكرين أن الغلاء لا يعدو أن يكون ظاهرة طبيعية تصاحب انحراف النظام المالى عن جادة الصواب ومجافاته للمبادىء السليمة •

فالغلاء نتيجة محتومة للتضخم المالى أى زيادة مقادير العملة المتداولة زيادة لايقابلها توسع فى الانتاج ، وقد يعبر عن هذه الحال بالقول بأن عددا متزايدا (أكثر من الضرورى) من الجنيهات يجرى وراء عددا متناقصا من السلع To many Pounds chasing tofew goods والمنافسة بين الجنيهات (أو بين أصحابها) كفيلة بخفض قيمة كل وحدة منها فترتب على ذلك هبوط قدرة الجنيه الشرائية وارتفاع ثمن السلعة •

والسؤال الآن كيف نشأ التضخم وماهى ملابساته • ؟

كانت مصر الى نشوب الحرب الماضية احدى البلاد المتخلفة ، تبرز فيها مظاهر التخلف المعروفة • تحتل الزراعة مكان الصدارة فى الكيان الاقتصادى وتستوعب الجانب الاكبر من الايدى العاملة ، يتزايد عدد السكان بنسبة مقلقة تخفيها عن الاعين بطالة مقنعة فى الريف • ومن ثم انخفاض فى مستوى الانتاج الفردى ، يلازمه هبوط متوسط الدخل ، ثم هبوط معدل الادخار ، ومايدخر ينتهى الى شراء الاراضى والعقارات ، وكان هناك اعتماد مبالغ فيه على الحكومة ، والجميع يطالبونها بالقيام بالمشروعات الكبرى ، وهلم جرا .

سجل الاحصاء العام فى سنة ١٩٣٧ أن عدد السكان يناهز الستة عشر مليونا ، وأن الزيادة السنوية ١ر٠٦ ٪ كما سجل أن ٥ر٢٢٩ر٠٠٠ شخصا أو ٥ر٧٠ ٪ من السكان العاملين يشتغلون بالزراعة بعد أن كانوا ٣ر١٤٠ر٢٠٠ شخصا أو ٨ر٥٣ ٪ فى سنة ١٩٢٧ • وقدر الدخل القومى قبل الحرب بنحو مائتى مليون جنيه أو ١٢ جنيها فى المتوسط لكل فرد • ولم تزد مقادير البنكنوت على ٢٦ مليون ، ولا ودائع البنوك على ٤١ مليونا ، ولا مصروفات الدولة على ٤٦ مليونا •

فلما نشبت الحرب تغير كل شىء • مصر قاعدة لتموين جيوش الحلفاء • مصر ميدان حرب لفترة قصيرة • المعاهدة البريطانية تطبق فى أوسع نطاق • جنود الحلفاء يصلون بالآلاف • يعسكرون أو يمرون فى طريقهم الى ميادين القتال • انهم فى حاجة الى نقود مصرية للمأكل والملبس والترفيه عن النفس ومآرب أخرى •

تدبير النقود اللازمة للسلطات العسكرية أمر ميسور • كان الجنيه المصرى مربوطا الى عجلة الاسترلينى • كان على البنك الاهلى أن يصدر بنكنوت فى مقابل أذونات على الخزانة البريطانية كلما طلب اليه ذلك • فكانت كل ما تتكلفه الحكومة البريطانية للحصول على نقد مصرى

بقلم
الدكتور محمد على رفعت

لا يزيد على تكاليف طبع الاذونات مضافا اليها سعر الفائدة يقرب من نصف فى المائة

زادت مقادير البنكنوت • ومعنى ذلك زيادة وسائل الشراء • ومعنى ذلك أيضا زيادة عاجلة فى طلب السلع والخدمات •

تحصل السلطات العسكرية على البنكنوت ، فتسارع فى انفاقه • فترتفع المقادير المتداولة من العملة مالم تمتصها احدى وسائل الامتصاص ويلاحظ فى هذه المناسبة ان زيادة الضرائب ليست احدى هذه الوسائل مالم تجمد الحصيلة .

أما الاستيراد فلم يكن ميسورا بالقدر الذى يسمح بامتصاص وسائل الشراء المتزايدة ، بل على العكس فان قيوده الناشئة من صعوبات التوريد والشحن ضغطته الى أقصى الحدود • فكانت النتيجة من ناحية زيادة مطردة فى العملة المتداولة ، ومن ناحية أخرى سدود تقام فى طريق امتصاصها • وهذه النتيجة ممثلة فى الارقام الآتية بملايين الجنيهات :

السنة	البنكنوت	ودائع البنوك	الواردات
١٩٣٩	٢٦ر٠	٤٠ر٦	٣٤ر١
١٩٤٠	٣٧ر٣	٥٤ر٧	٣١ر٤
١٩٤١	٥٠ر٧	٨١ر٠	٣٣ر١
١٩٤٢	٧٥ر٣	١٠٧ر٦	٥٥ر٥
١٩٤٣	٩٥ر٦	١٨١ر٠	٣٩ر٢
١٩٤٤	١١٦ر٧	٢٣٧ر٠	٥١ر٠

من بديهات علم الاقتصاد أن النقود وسائل الشراء ، وهى التى تمثل الطلب الحقيقى ، فاذالم يجاوب العرض مجاوبة عاجلة ناجزة عند زيادة النقود ارتفعت الاسعار •

أن الهواة – وماأكثرهم فى مصر – يسيئون الى علم الاقتصاد بمحاولاتهم الاستناد الى أقوال بعض كبار الاقتصاديين ، للتمويه على الناس بأنه لاتوجد علاقة سببية حتمية بين زيادة مقادير النقود وارتفاع الاسعار .

يقول علماء الاقتصاد أن هناك مصاعب فنية تحول دون قياس تقلبات القوة الشرائية للنقود ومقارنتها بتقلبات كمية العملة ، ولكن ليس معنى ذلك انكار هذه التقلبات أو انكار ان الباعث عليها تقلبات كمية النقود •

مثل المنكر كمثل من يقول بأن المريض غير مصاب بحمى التيفويد «مع ثبوت جرثومة المرض» لأن درجة الحرارة لاتتبع الرسم البيانى المألوف فقد يكون مقياس الحرارة معطلا • وقد تكون عند المريض موانع طبيعية خاصة •

لا محيص اذا عن التسليم بأن زيادة كمية النقود كانت ولا تزال السبب الاول فى ارتفاع الاسعار والسند الاكبر فى بقائها مرتفعة • ذلك هو التفسير الفنى لما حدث فى مصر •

بدأت مقادير العملة تتزايد منذ اللحظة الاولى بعد نشوب الحرب نظرا للاسباب التى اتبعت فى تمويل نفقات الجيوش المحاربة ، ولم يكن فى الميسور امتصاص هذه الزيادة لصعوبات الاستيراد ، ورغما من التوسع فى الانتاج المحلى توسعا كبيرا ساعد عليه ارتفاع الاسعار •

واذا اردنا أن نقيس آثر تقلبات كمية النقود فى الاسعار فليس أمامنا مع الاسف الشديد الا الاحصائيات التى تعدها الحكومة وتذيعها • ومع الاعتراف بكثير من مواطن الضعف من الناحية الفنية فى اعداد هذه الاحصائيات ، الا أنها من غير شك تمثل الاتجاه المرتقب • ولنذكر على الاقل أنها عند استخدامها لاستنتاج الارقام القياسية لأسعار الجملة ونفقات المعيشة – تأثرت بتدخل الحكومة فى تحديد الاسعار ، كما تأثرت بالتوسع فى الانتاج المحلى • وفيما يأتى البيان الرسمى لأسعار الجملة ونفقات المعيشة :

السنة	أسعار الجملة	نفقات المعيشة
١٩٣٩	١٢٢ر٠٠٠	١٠٨ر٠٠٠
١٩٤٠	١٤٢ر٠٠٠	١٢٢ر٠٠٠
١٩٤١	١٨٢ر٠٠٠	١٥٦ر٠٠٠
١٩٤٣	٢٩٣ر٠٠٠	٢٥٧ر٠٠٢
١٩٤٤	٣٣٠ر٠٠٠	٢٩٢ر٠٠٢

يسهل علينا الآن أن نلخص خصائص التضخم النقدى خلال الحرب الماضية فى الآتى :

أولا : كان التضخم النقدى هو السبب الاساسى لارتفاع الاسعار •

ثانيا – نتج عن هذا التضخم عن الاساليب التى اتبعت لتمويل جيوش الحلفاء •

ثالثا – كان نوع الاتي...

الجنيه المصرى والجنيه الاسترليني، لابد يؤدى الى تضخم نقدى. مجاراة لأى تضخم يحدث فى انجلترا .

رابعا – كانت أساليب التحكم فى نتائج التضخم فى مصر اما قاصرة عن بلوغ الهدف واما معدومة .ولكن فى انجلترا نجحت حكومتها الى حد بعيد فى السيطرة على مظاهر التضخم بمساعدة اداة حكومية رشيدة ذات تقاليد حميدة بعيدة عن الشبهات . فتسنى تنفيذ الاجراءات الآتية

ا) نظام التوزيع بالبطاقات
ب) تحديد الاسعار لمعظم السلع والمواد الاولية
ح) المعونات المالية لخفض تكاليف المواد الغذائية
ه) فئات الضرائب المرتفعة
د) سياسة استثمار مناسبة

د – سياسة استثمار مناسبة

خامسا – أن المصاعب الاجتماعية التى تلازم التضخم النقدى غير المقيد وهى المصاعب التى يتمثلها الناس فى ظاهرة الغلاء – هذه المصاعب ناتجة من سوء توزيع الاعباء والمزايا . فالحياة الاقتصادية متشعبة النواحى تقوم على الارتباطات طويلة المدى . مما يسبب جمودا فى العلاقات الاقتصادية بين كثير من الافراد والطوائف بعضها مع بعض .ولذلك ينتج عن التضخم ان تحصل طائفة صغيرة على نصيب الاسد من زيادة وسائل الشراء او النقود ، أما الطوائف الاخرى فنصيبها الاملاق أو الحرمان ومن هذه الطوائف اصحاب الدخول الثابته .

سادسا – ساعد التضخم النقدى على التوسع فى الانتاج المحلى ، بعد ان صارت الاثمان مجزية وبعد ان تراكمت صعوبات الاستيراد .

سابعا – تجمعت لمصر أرصدة فى لندن . لم يكن من الميسور استخدامها أولا فأول .

ثامنا – تجمع الارصدة فى لندن خفف من حدة الغلاء على قدر التباطىء الناتج من توظيف جانب منها فى الخارج بدلا من استغلالها فى مصر

تاسعا – استخدام ارصدة فى الاستيراد او تحويلها الى مصر يزيد حدة الغلاء على عكس ما يتصور الكثيرون اللهم الا فى الحالات التى يؤدى هذا الاستخدام الى زيادة الانتاج المحلى . وهذه الحالات محدودة جدا وهى دائما رهن بحركة استثمار رؤوس الاموال محليا .

شخصيات اقتصادية



حسين سرى باشا

مهندس من أبرع المهندسين واقدرهم تخرج من السنترال فى باريز بدرجة التفوق والامتياز ـ هو مهندس بثقافته ومهندس ببيئته ونشأته فهو ابن المرحوم اسماعيل سرى باشا كبير مهندسى جيله ووزير أشغال جيله كذلك

ولى وكالة وزارة الاشغال حقبة طويلة ثم اختير بعدها وزيرا للاشغال ثم وزيرا للمالية فأثبت حسين سرى بذكائه انه كفء لمنصبه وأثبت بمثابرته وجده انه خليق بمكانه

ولعل ما امتاز به من الجد والحزم والدقة قد أهله لكل ما ولى من مناصب غير وزارة الاشغال ووزارة المال . فقد كان رئيس الديوان الملكى وكان رئيس مجلس الوزراء ، محل الثقة والاعتبار ومكان الاجلال والاكبار

واعجب لهذا المهندس يجلى فى حلبة الفن الهندسى ثم هو يبرز بين رجال المال فيحسب فى طليعة أصحاب الاعمال

وحسين سرى باشا رئيس مجلس ادارة شركة الشرق الهندسية وعضو مجلس ادارة شركة جريشام وعضو مجلس ادارة شركة الاسكندرية البحرية وعضو مجلس ادارة شركة « جركو »

وهو الى جانب ذلك من اصحاب المشروعات الزراعية الاصلاحية وله مزارع بمديرية البحيرة ومديرية الجيزة .

وقد اشتهر حسين سرى باشا بالجد والحزم الى حد العنف والصرامة والذين يعرفونه يعرفون له مداعبات طريفة وسط ما عرف عنه من الصرامة العنيفة

ولعل ما احرزه من توفيق يرجع اكثره الى ما اشتهر به من الجد مما اكسبه ثقة كافة السلطات واسبغ عليه تقدير جميع الاوساط والهيئات

ويعزو الكثيرون ما عرف عن سرى باشا من الحدة والجفوة الى ما نشأ فيه من ظروف فقد نشأ الرجل مهندسا فى وزارة الاشغال حين كان ابوه وزيرا للاشغال ثم ظل يتدرج فى الوظائف الحكومية تدرجا موفقا يرجعه عارفوه ومحبوه الى كفايته ويرجعه حاسدوه الى ما اشرت اليه من ظروفه الخاصة . فهو ابن اسماعيل سري الوزير الخطير وصهر محمد سعيد رئيس الوزارة الخطير

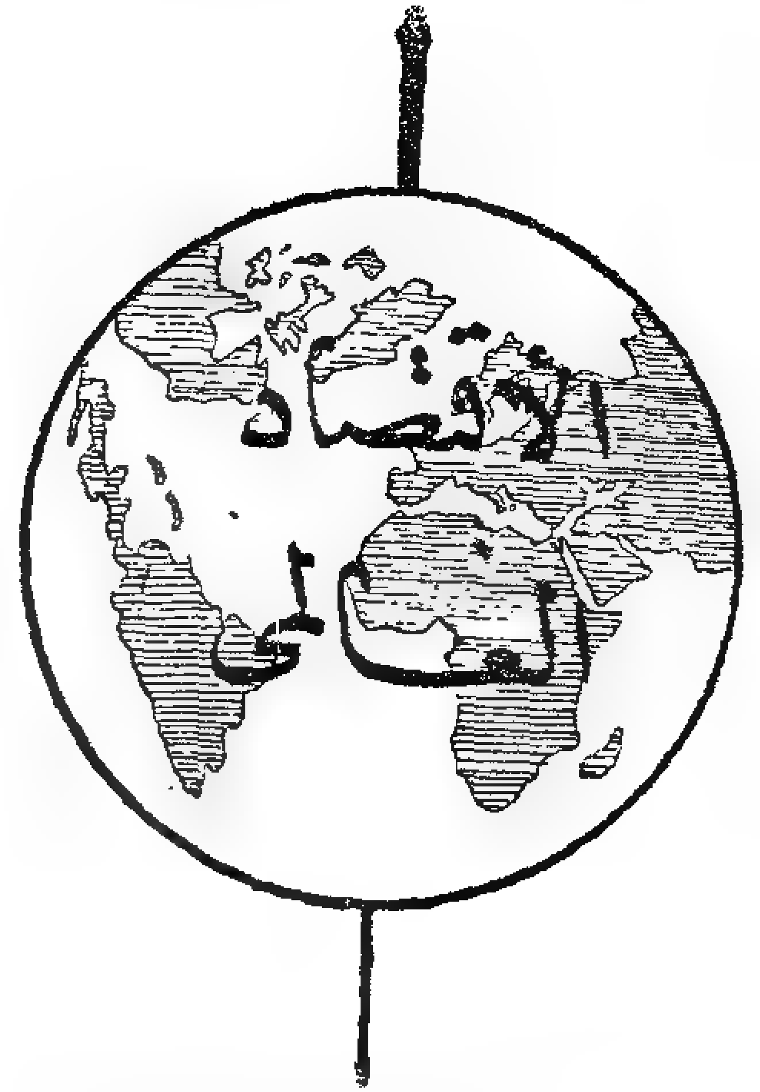
وحسين سرى باشا يحمل من القاب الدولة واوسمتها ارفعها واعظمها كالوشاح الاكبر من نيشان محمد على الى اوسمة الدول الاجنبية كنيشان الليجون دونير .

وحسين سرى باشا يمتاز الى جانب ما وهبه الله من الذكاء وحسن الادارة والجد والاستقامة بالصراحة التى لا تعرف الالتواء والاقدام الذى لا يدرى الانثناء

وهو ان بدا لأول وهلة غليظا ميالا للكبرياء الا انه على تعبير خاصته متواضع حلو الدعابة يخص بالعطف زملاءه واهله واصحابه وان لم يكن كثير الصحاب عديد الاحباب

ولكن احدا لاينكر عليه اعتداده بشخصه وثقته بنفسه واعتزازه بكرامته مهما احتمل فى نهايته

حسن الحطيم



محنة الاسترلينى

نفى المستر جيتسكيل وزير مالية بريطانيا نفيا باتا الشائعات الخاصة بتخفيض الاسترليني ووصفها بأنها « لا تستند الى أساس من الصحة » ورغم أننا لا تؤمن أن الاسترليني سوف يخفض بالنسبة للدولار والذهب فى المستقبل القريب ، الا أنه يهمنا أن نلفت الانظار الى سرعة تطور الاحداث الاقتصادية وماتوحى به من تطور فى تفكير رجال الاقتصاد ٠

فمنذ ثلاثة شهور أو أربعة فقط راجت شائعات قوية مؤداها أن بريطانيا تنوي اعادة تقويم الاسترلينى نظرا لتحسن مركزه فى الاسواق العالمية وزيادة الاحتياطات النقدية للكتلة الاسترلينية من الذهب والدولارات ، وانبرى نفر من الاقتصاديين يشرح الفوائد التى تعود على بريطانيا من اتباعها هذه الخطوة٠

ولكن سرعان ماتغير الجو الاقتصادى اذ خف التسابق على التخزين ،وبدأت بريطانيا تفقد الذهب والدولارات ! ولو أن أحدا من رجال الاقتصاد المسئولين لم يجرؤ بعد على الاشارة الى محاسن التخفيض الآن ،والدعوة السافرة اليه ، الا أن الاستاذ روى هارود طالعنا أخيرا بفكرة جديدة تحتاج الى شىء من التأمل٠

يقول الاستاذ هارود أن ضعف الاسترلينى انما يرجع الى سياسة الحكومة البريطانية التى منعت حرية تحويل الاسترلينى الى دولارات وفرضت الرقابة على المعاملات الاسترلينية المختلفة ٠ ومن رأيه أنه اذا سمحت الحكومة تجربة التحويل لعادت الثقة بالاسترلينى ، ولما استهدف لهذه الهزات بين الحين والحين، ولما راجت هذه الشائعات المتناقضة حوله والتى تضعف الثقة فى لندن كمركز مالى دولى ٠

ولكن الاستاذ هارود لا يطالب الحكومة البريطانية بالسماح بتحويل جميع الارصدة الاسترلينية «الحرة» وتبلغ حوالى ٢٠٠٠ مليون جنيه استرلينى، وانما ينصح بتجميد جزء منها والسماح بتحويل الباقى ،مع اخضاع حركات رؤوس الاموال – حتى فى داخل المنطقة الاسترلينية – الى رقابة محكمة ٠ وعنده أن هذا الاجراء سوف يقلل مافى حيازة العالم من استرلينى قابل للتحويل الى دولارات، فيصبح الاسترلينى عملة صعبة يرغب الجميع فى اقتنائها !

وهكذا يحاول أحد كبار الاقتصاديين البريطانيين علاج ضعف الاسترلينى بزيادة مضاعفات الداء : اذ كيف تزيد الثقة بالاسترلينى اذا زادت المبالغ المجمدة منه ؟ أو ليس التجميد برهان الضعف ؟ واذا أخضعت حركات رؤوس الاموال داخل المنطقة الاسترلينية الى الرقابة أفليس هذا شروعا فى هدم هذه المنطقة ؟

وفى الحقيقة أن تباين الآراء وكثرة الحلول التى يشير بها الاقتصاديون لن تخرج الاسترلينى من محنته ، ولن يمكن لبريطانيا أن تستعيد مكانتها الاقتصادية ولن تعود الثقة بعملتها الا اذا زاد انتاجها زيادة مستمرة بتكاليف معقولة تمكنها من منافسة الدول الاجنبية ، واستطاعت الوفاء بالتزاماتها على خير وجه ٠

زيادة انتاج البن

تدل الاحصاءات الامريكية الرسمية على أن محصول البن بلغ فى موسم ١٩٥٠/٥١ ، ٣٠ مليون كيس ، زنة الواحد ١٣٢ رطلا، بينما كان محصول العام السابق حوالى ٢٩ر٣ مليون كيس فقط ٠

وينتظر أن يصل المحصول العالمى من البن خلال الموسم الحالى الى حوالى ٣٣ مليون كيس ، أى ان الانتاج العالمى يقترب حثيثا من مستوى ماقبل الحرب حينما كان حوالى ٣٥ مليون كيس ٠

بنك التصدير والاستيراد الامريكى

وافق الكونجرس الامريكى على زيادة الاموال الحكومية الموضوعة تحت تصرف بنك التصدير والاستيراد الامريكى من ٣ر٥٠٠ مليون دولار الى ٤ر٥٠٠ مليونا ،وذلك ليتمكن البنك من التوسع فى اقراض البلاد المختلفة التى تنتج المواد الاساسية التى تحتاجها الولايات المتحدة ٠

وقد بلغ مجموع القروض التى قدمها البنك حتى الآن حوالى ٣٠٠٠ مليون دولار ٠

مصروفات الحكومة الامريكية على التمويل والمساعدات الدولية فيما بعد الحرب (بملايين الدولارات)

السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو

	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	المجموع
هيئة الاغاثة والتعمير	٦٦٤	١ر٥٠١	٢٦٨	٢٥	—	—	—	٢ر٤٥٨
الاعارة والتأجير	٢ر٢٤٨	٥٨٠	٢٥٣	٤٧	—	—	—	٣ر١٢٨
المدفوع الى صندوق النقد								
الدولى والبنك الدولى	١٥٩	٣ر٢٢٦	—	—	—	—	—	٣ر٢٨٥
القرض الامريكى لبريطانيا	—	٢ر٠٥٠	١ر٧٠٠	—	—	—	—	٣ر٧٥٠
نفقات الاغاثة فى								
المناطق المحتلة	—	٥١٤	٨٨١	١ر٣٣٣	٧٥٣	٢٥٤	٢٠٠	٤ر٠٣٥
المساعدات الممنوحة								
لتركيا واليونان	—	—	١٦١	٢٧٩	١٢١	٦٤	١٧	٦٤٢
المساعدات الاولية لاوربا	—	—	٤٩٨	٧٥	—	—	—	٥٧٣
هيئة التعاون								
الاقتصادى الاوروبى	—	—	١٣٤	٤ر٠٤٣	٣ر٥٢٣	٢ر٨١٠	١ر٢٠٠	١١ر٧١٠
برنامج مساعدات								
الدفاع المشترك	—	—	—	—	٤٤	٨٨٣	٥ر٥٠٠	٦ر٤٢٧
بنك التصدير والاستيراد	٥٦٨	٩٣٨	٤٦٥	٦٠	٤٥	٨٨	١٠٦	٢ر١٥٠
مصروفات أخرى	—	١٤١	٢٨٨	٣٤٩	١٧٠	٢٢٧	١١٥	١ر٣٩٠
المجموع	٣ر٦٣٩	٨ر٩٥٠	٤ر٧٤٨	٦ر٠٩١	٤ر٦٥٦	٤ر٤٢٦	٧ر١٣٨	٣٩ر٦٤٨

البنك الدولى يقرض الكونغو البلجيكى

وافق البنك الدولى للانشاء والتعمير على منح قرضين جديدين يبلغان ٧٠ مليون دولار تسدد على مدة ٢٥ عاما ، وذلك لرفع المستوى الاقتصادى للكونغو البلجيكى .

ويرمى القرض الاول ويبلغ ٤٠ مليون دولار الى مساعدة الكونغو على تمويل مايستورده من خارج بلجيكا من أدوات انتاجية تلزم لزيادة انتاجه ورفع صادراته ويبلغ القرض الثانى ٣٠ مليون دولار ، وقد منح الى بلجيكا لمساعدتها على تصدير مايحتاجه الكونغو منها .

مطالب العمال فى بريطانيا

تقدم العمال البريطانيون فى المؤتمر السنوى لنقابات العمال الذى عقد اخيرا فى بلاكبول بطلب زيادة الاجور الحقيقية عن طريق زيادة الاعانات التى تدفعها الحكومة لبعض منتجى المواد الضرورية وعن طريق التوسع فى تحديد ومراقبة اسعار السلع . وقد اوضح مندوبو الحكومة أن زيادة الاعانات تستلزم رفع الضرائب مرة اخرى الى مستوى قد يتعذر تحمله وان تحديد الأسعار لايجدى الا اذا أمكن التغلب على عوامل التضخم الجوهرية .

بريطانيا وسداد القرض الأمريكي

ينتهز مستر جيتسكيل فرصة وجوده فى الولايات المتحدة لحضور الاجتماع السنوى لصندوق النقد والبنك الدولى للتعمير والانشاء ، لمباحثة السلطات الامريكية فى بعض الموضوعات المالية الحيوية التى تهم الدولتين ومن بينها القسط المستحق فى آخر هذا العام على القرض الامريكى الممنوح لبريطانيا سنة ١٩٤٥ والفائدة عليه .

وكان القرض بمبلغ ٣٧٥٠ مليون دولار لمساعدة المملكة المتحدة على مقابلة المدفوعات الجارية فى فترة الانتقال التى تلت الحرب . واتفق على ان يكون سداد القرض وفوائده (٢ ٪ سنويا) على ٥٠ قسطا يستحق أولها فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ . الا أن تسوية عمليات الاعارة والتأجير اضافت الى القرض الاصلى التزامات اخرى بلغت نحو ٦٠٠ مليون دولار ، فزادت بذلك مديونية انجلترا الى الولايات المتحدة الى ٤٣٥٠ مليون دولار . وتبلغ الدفعة الاولى التى تستحق فى آخر العام الحالى على هذا الدين الكلى نحو ١٣٨ مليون دولار منها ٨٧ مليونا للفائدة والباقى للاستهلاك .

كما يستحق ايضا فى نفس التاريخ الدفعة الاولى من الدفعات الخمسين لسداد القرض الكندى الممنوح لانجلترا فى ١٩٤٦ والذى بلغ ١٢٥٠ مليون دولار سحب منها ١١٨٥ مليونا فقط . وتبلغ الدفعة الاولى المستحقة ٣٨ مليون دولار منها ٢٤ مليونا للفائدة و١٤ مليونا للاستهلاك .

وكانت شروط القرضين متشابهة فيما يتعلق بالاستهلاك والفوائد . وتضمن كليهما نصا على اعفاء انجلترا من دفع الفوائد المستحقة فى أية سنة ما بشروط خاصة . فقد جاء بعقد القرض الامريكى ان الولايات المتحدة يمكن ان تتنازل لانجلترا عن الفوائد المستحقة عن القرض فى أى عام اذا طلبت ذلك عند ماتجد ان الاعفاء ضرورى بالنسبة للأحوال السائدة والمتوقعة لتبادلها الدولى ولمستوى احتياطياتها من الذهب والعملات الاجنبية . وكذلك اذا شهد صندوق النقد الدولى ان الاعفاء تبرره الاحوال . ونص الاتفاق الكندى على أن ذلك الاعفاء لن يمنح الا اذا أعفيت انجلترا من دفع فوائد القروض ذات النص المماثل على الاعفاء . أى ان اعفاء انجلترا من دفع فوائد القرض الكندى يتوقف على قرار الولايات المتحدة فى هذا الشأن .

وعلى العموم فلا ينتظر ان تستطيع بريطانيا سداد فوائد القرض الامريكى هذا العام نظرا للتطورات السيئة فى ميزانها الحسابى فى الاشهر الأخيرة

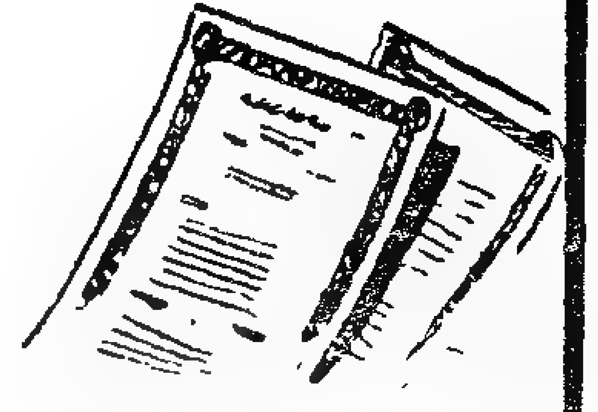
مفاجئات اتحاد المدفوعات الاوروبى

أسفرت تسويات مدفوعات شهر اغسطس فى اتحاد المدفوعات الاوروبى عن ظهور فائض لحساب هولندا يبلغ ٩٧ مليون جيلدار . وقد كان العجز المستمر فى حساب هولندا مع الاتحاد يتراوح فى الفترة مابين يناير ويولية حوالى ١٠٠ مليون جيلدر شهريا فى المتوسط . ويعزى هذا التغير الفجائى الى السياسة الانكماشية الحازمة التى اتبعتها هولندا وكان من أبرز ظواهرها الحد من الواردات حتى تتخلص البلاد من العجز المستمر فى ميزانها الحسابى .

احتياطيات المنطقة الاسترلينية من الذهب والدولارات

التاريخ		بملايين الدولارات	التاريخ		بملايين الدولارات
ديسمبر	١٩٣٢	٨٣٠ر٢	ديسمبر	١٩٤٢	١٠٢٣ر٦
«	١٩٣٣	١٤٩٩ر٢	«	١٩٤٣	١٨٤١ر٧
«	١٩٣٤	١٦٧٢ر٥	«	١٩٤٤	٢٤٢٢ر٠
«	١٩٣٥	١٩٨٦ر٨	«	١٩٤٥	٢٤٥٨ر٣
«	١٩٣٦	٢٨٣٣ر١	«	١٩٤٦	٢٦٩٦ر ـ
«	١٩٣٧	٣٣٢٤ر٨	«	١٩٤٧	٢٠٧٩ر ـ
مارس	١٩٣٨	٣٣٦٩ر١	«	١٩٤٨	١٨٥٦ر ـ
ديسمبر	١٩٣٨	٢٤٧٨ر٥	سبتمبر	١٩٤٩	١٣٤٠ر ـ
«	١٩٣٩	٢١٩٦ر٤	ديسمبر	١٩٤٩	١٦٨٨ر ـ
«	١٩٤٠	٤٣٥ر٢	«	١٩٥٠	٣٣٠٠ر ـ
يونيه	١٩٤١	٢٦٢ر ـ	يونيه	١٩٥١	٣٨٦٧ر ـ
«	١٩٤١	٥٦٨ر٢			

وينتظر أن تظهر أرقام الربع الثالث من عام ١٩٥١ ، عند نشرها ، اتجاها نزوليا عقب العجز المتزايد فى مدفوعات بريطانيا مع منطقة الدولار وبلاد اتحاد المدفوعات الاوروبى .



الأوراق المالية



خلال شهر سبتمبر ١٩٥١

نشطت سوق الاوراق المالية فى النصف الثانى من شهر سبتمبر نشاطا ملموسا وقد كان فى النصف الاول منه منعدم الحركة لايسجل أى تطور يستحق الذكر

وبمناسبة موسم التعامل فى سوقنا الذى يبتدىء مع وصول المصطافين من الخارج قد رأينا ان نسترشد برأى أحد سماسرة البورصة عن حالة السوق ، فأدلى الينا بالتصريح التالى :

« يتأثر سوق الاوراق المالية بمصر بمجموعتى عوامل ، الاولى منها خارجية (أو دولية) والثانية منها محلية .

أما العوامل الخارجية فهى :

أولا ـ عدم استقرار الحالة السياسية فى العالم ـ وخصوصا فى ايران حيث اشتدت الأزمة بين حكومة ايران والحكومة البريطانية بشأن منابع بترول ومعامل تكرير عبدان ، علما كذلك بأن القتال فى كوريا لايزال مستمرا رغم محاولات تسوية نقط الخلاف بمحادثات مباشرة .

ثانيا ـ برامج التسلح الضخمة ـ أوجدت برامج التسلح الضخمة التى أقرتها معظم الدول الغربية طلبا جديدا فى جميع الاسواق فقد زاد الانتاج الحربى لصالح جميع منتجى المواد الأولية بوجه عام ولصالح المصانع التى أمكن تحويلها الى انتاج حربى ، فيكفى ان تذكر ان الولايات المتحدة وحدها قد اعتمدت ميزانيتها بمايزيد عن ٦٠ مليار من الدولارات أو ٢٤ مليار من الجنيهات أى مايوازى مائة مرة الميزانية المصرية . وقد خصصت الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية جزءا كبيرا لتنفيذ برامج التسلح ـ فزاد أثر ذلك فى جميع الاسواق .

ثالثا ـ أثارت هذه العوامل تضخم فى جميع دول العالم فقد ارتفعت الاسعار فى جميع الاسواق ـ تجارية كانت أو مالية ـ فنرى مثلا ان اسعار الاوراق الصناعية على الاخص فى سوق « وول ستريت » بنيويورك زادت من ١٥٠ فى سنة ١٩٤٦ الى ٢٨٠ الآن وهذا الصعود لايستهان به وكذا الحال فى سوق لندن وباريس وجنيف وجوهانزبرج حيث سجلت الاسواق هناك حركة واسعة النطاق لم تلبث ان تقف الى حد ما ، ويكفى ايضا أن نقول ان التضخم المالى اتسع مجاله فى جميع الدول لنعتبره عاملا عالميا جادا .

رابعا ـ نستنتج من ذلك أن لابد من ان تتأثر مصر من هذا العامل العالمى ـ فاذا زاد فى حدة التضخم المالى فى جميع دول العالم فلا يمكن ان تعتزل مصر من هذه القوة التى ترفع ـ فى أسعار الحاجيات والاوراق المالية وتخفض من قيمة العملات لصالح الاستثمارات فى المشروعات والشركات الصناعية والعقارية .

اما العوامل الداخلية فهى :

أولا ـ عدم استقرار الصلات السياسية بين بريطانيا ومصر ـ ويهم الرأسمالى قبل كل شىء أن يستبعد جميع عناصر القلق ليستثمر ماله وهو مرتاح الضمير مطمئنا من ثبات الحال فان ألغيت معاهدة ١٩٣٦ أو رؤى عدم الغاؤها واستبدالها باتفاق شامل فما يرجوه الرأسمالى ان تتوازن العلاقات بين الدولتين بحيث لاتكمن عناصر أو اسباب تدعو فى المستقبل القريب أو البعيد الى قلق

ثانيا ـ تزداد التزامات الدولة وتزداد بذلك أبواب المصروفات مما يدعو الى زيادة موارد الايراد فى ميزانية الحكومة ويرفع فى نسب الضرائب على المولين بصفة عامة ـ وهذا عامل لايرتاح اليه الرأسمالى .

ثالثا ـ يدعو ارتفاع اسعار الحاجيات والبضائع المستوردة الى تشجيع الانتاج الصناعى المحلى وبذا تنشط المؤسسات التى تقوم على دعائم متينة .

رابعا ـ لارتفاع أثمان القطن ، بنسب مرضية للمنتج المصرى ، دلائل انتعاش قوية وحبذا لو تذكر القارىء صلة أسعار القطن المصري بالمستوى العام للاسعار فيستنتج من ذلك ضرورة صعود الاوراق المالية التى تتطور مع اسعار الحاجيات الاخرى

خامسا ـ يشعر السوق بانكماش فى حركة الائتمان بسبب زيادة كميات البضائع التى وردت الى مصر ازاء نشوب الحرب فى كوريا وعدم أمكان تصريفها بسهولة فى الاسواق المحلية من ناحية وكذا بسبب تمويل تجارة القطن من ناحية أخرى . فكل هذا يضطر البنوك الى الاهتمام بمحصول البلاد أولا وتجارة الاستيراد ثانيا ثم فى نهاية الامر الى القرض على الاوراق المالية .

وأنهى محدثنا نبذته عن سوقنا بقوله :

« ان سوقنا يتأثر بعوامل صعودية أشد واقوى من العوامل الهبوطية لها أساسها فى اقتصاديات العالم واقتصاديات البلاد . فلا يوجد حاليا الا مايدعو للتفاؤل »

ونضيف الى ذلك ان التيقظ وتتبع الامور أولا بأول حسب تطورها لتمييز بعض الاوراق عن غيرها هو اساس نجاح التعامل فى الشهور العديدة المقبلة .

قسم سندات الحكومة ـ زاد سعر **القرض الوطنى** ١/٤٣٪ بقدر ٢٠

قرش خلال شهر سبتمبر من ٩٧١٠ الى ٩٧٣٠

قسم البنوك – وسجل سهم **بنك مصر** نشاطا غير عاديا بسبب موافقة اللجنة المالية فى مجلس النواب على رأى مجلس الدولة بشأن اتفاقية الحكومة مع البنك فيما يختص بتسوية الضرائب وقد ارتفع السهم من ٢٠٢٠ الى ٢٢٢٤ أى بزيادة ٢٠٤ قرش وقد كان سعر السهم فى منتصف الشهر ٢٠٩٢ قرش .

أما **البنك التجارى** فنشط فى الايام الأخيرة وصعد ١١ قرش فى الاسبوعين الأخرين ويقال أن الرأس مال الحالى للبنك سيمكن مجلس ادارته من توزيع فوائد مرضية على حملة الاسهم .

وقد انخفضت اسعار **سهم البنك العقارى** ٤ قروش فقط **وسند ١٩١١** بقدر ٣٢ قرش . **أما البنك الاهلى** فقد كان معروضا فى السوق وهبط سعره من ٣٠٦٠ الى ٢٩٤٠ أى بنزول ١٢٠ قرش فى بحر الاسبوعين الاخيرين التى انحصر فيهما نشاط السوق .

قسم شركات النقل – كان ضعيفا جدا وقد هبط سعر سهم **شركة الانجلو امريكية** بقدر ١٤ قرش خلال الاسبوعين الاخيرين ، أما **سند شركة قناة السويس** فقد ارتفع سعره بقدر ١٨٤ قرش مع ماتردد من اشاعات بشأن رغبة الدول فى زيادة السعر العالمى للذهب .

وفى قسم **شركات الفنادق** ارتفع سعر سهم **اللوكاندات المصرية** من ٢١٢ الى ٢١٤ بعد ماهبط الى ٢٠٨ فى ١٥ سبتمبر ولم يحصل أى تغيير فى سعر **فنادق الوجه القبلى**

وفى قسم الاراضى سجل **تأسيس شركة كوم أمبو** نزولا قدره ١٢٠قرش فى بحر الاسبوعين الاخيرين . ولم تتغير اسعار سهم شركة سيدى سالم وكان التعامل ضئيلا جدا بالنسبة للاسهم التابعة لهذا القسم . وأهم من سجل فى **قسم أراضى البناء** ارتفاع سعر حصص تأسيس شركة مصر الجديدة حيث زاد سعره من ٢٩٠٤ الى ٣٠٤٠ . وقد كان لما يبحثه مجلس ادارة **شركة اراضى الدلتا** من سداد ريع الاسهم على اساس سعر ٣٢٥ قرش أثره فى سوق وقد ارتفع السهم من ٢٨٥ الى ٢٩٤

وانحصرت الحركة فى قسم **الاوراق الصناعية والتجارية** خصوصا فى بحر الاسبوعين الاخيرين من سبتمبر على اسهم شركات الغزل والنسيج فارتفع سهم **الغزل الاهلية** من ١٧٦٠ الى ١٨٥٦ أى بزيادة قدرها ٩٤ قرش **وشركة مصر للغزل والنسيج** من ١٥٧٠ الى ١٦٠٠ **وشركة الفيوم** للغزل من ٣١٥ الى ٣٢٠ وكان التداول مستمرا فى أسهم **الحرير الصناعى** وسجلت الاسهم الاسمية ١١ قرش ولحاملها ٢٦ قرش ارتفاع . أما **الورق الاهلية** فظلت كما هى وكذا شركة **البلاستك الاهلية** .

أما **المعادن الاهلية** فتقدمت بقدر ١٨ قرش **والجوت** ٦ قروش **وآبار الزيوت** ١٠ قروش واخيرا فقدت اسهم **شركة المناجم والبحث** ٢٤٠ قرش خلال الاسبوع الاخير .

الاتجاه نحو تحسن عام فى الاسعار وزيادة التعامل .

ريع بعض الاسهم

(على أساس اقفال ٢٨ سبتمبر ١٩٥١)

القرض الوطنى ٣ ١/٤ ٪	٣ر٣٦ ٪
اسهم البنك العقارى	٥ر٨١ ٪
بنك مصر	٣ر٨٢ ٪
البنك الاهلى	٥ر٥٨ ٪
مياه الاسكندرية	٧ ٪
مياه القاهرة تمتع	٨ر٤٠ ٪
تجزئة الاراضى	٨ر٧٧ ٪
البحيرة	٥ر١٢ ٪
الشيخ فضل	٤ر٥٨ ٪
سهم الغربية	٤ر٦٤ ٪
المصرية الجديدة	٤ر٨٠ ٪
آبار الزيوت	١ر٤٣ ٪
مخازن البوندد	٦ر١٣ ٪
شركة ايسترن	٦ر٠٣ ٪
الغزل الاهلية	٧ر٠٢ ٪
شركة الاسمنت بطره	٣ر٢٤ ٪
شركة التبريدات	٦ر٧٦ ٪
شركة الملح والصودا	٦ر١٢ ٪
السكر انتفاع	٥ر٤٠ ٪
شركة مصر للغزل	٨ر٠٦ ٪
الحرير الصناعى (اسمى)	٢ر٣٥ ٪
(لحامله)	٢ر٠٦ ٪
سهم مصر الجديدة	٣ر٨٨ ٪
أراضى الدلتا	٤ر٣٠ ٪

سوق المعادن الثمينة

نشط سوق المعادن الثمينة خلال شهر سبتمبر بسبب انعقاد الجمعية العمومية لصندوق النقد الدولى ومناقشة سياسة الذهب الرسمية للدول الكبرى وقد ترددت عدة اشاعات منها رفع سعر الذهب من ٣٥ دولار الى ٤٠ دولار مما يسبب انخفاض مناسب للدولار الامريكى وجميع العملات الاخرى ، وكذا اشاعة بالسماح للبلاد المنتجة ببيع الذهب المنتج فى الأسواق الحرة العالمية بدون قيد . وقد زاد الجو السياسى الدولى حرجا بعد اعادة الحرب فى كوريا واشتداد الأزمة فى ايران .

وكان لجميع هذه العوامل أثرها فى رفع اسعار المعادن الثمينة فى الاسواق الخارجية .

وقد ارتفع الذهب فى باريس على الاخص بسبب ماتردد من تخفيض الفرنك الفرنسى فكان سعر السبيكة ١ كيلو ٥٧٣ر٠٠٠ فرنك (من ٥٢٦ر٠٠٠) والجنيه الملك الانجليزى يساوى ٥٢١٠ فرنك (فى آخر سبتمبر) ضد ٤ر٨١٠ (فى أول الشهر) وال ٢٠ دولار ذهب ٢٠ر٧٦٠ (ضد ١٩ر٦٤٠)

أما فى القاهرة فارتفع سعر الجنيه الملك بقدر ١٠ قروش والملكة بنفس النسبة . أما الذهب عيار ٢١ قيراط فقد زاد سعر الدرهم ٣ قروش من ١٣٩ الى ١٤٢ والذهب الخالص من ١٥٨ الى ١٦٣ .

أما باقى المعادن فلم يحصل فيها أى تغيير وظل البلاتين بسعر ١٤٠ قرش الجرام للبلاتين المحلى و ١٥٠ جرام للبلاتين المستورد و ٩٧٥ قرش الكيلو نترات الفضة .

نشاط مؤسستي بريتون وودز

ملخص تقريري البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي

عقد أخيرا في وشنجتون الاجتماع السنوى للبنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى وقد أدلى رؤساء هاتين المؤسستين الماليتين بتقرير فى غاية الاهمية لكل من يتتبع الشئون الماليه ومسائل النقد والتبادل وفيما يلى أهم النقط التى بحثت فى هذين التقريرين .

البنك الدولى للانشاء والتعمير

*** أقرض البنك خلال السنه الماليه المنتهية فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥١ ٢١ قرضا قيمتها ٢٩٧٫١٠٠٫٠٠٠ دولار لتنفيذ مشروعات فى ١١ دولة**

* أقرض البنك منذ بداية أعماله فى مايو ١٩٤٧ قروضا عددها ٤٨ وقيمتها ١٫١١٤ مليون من الدولارات

*** كانت الظروف فى أغلب الاحيان «بعد حرب كوريا» فى صالح البلاد المتأخرة اقتصاديا لأنها تمد العالم بمواردها الاوليه**

* طرح البنك فى مايو ١٩٥١ قرضا بسندات قيمتها ٥ مليون من الجنيهات الاسترلينيه لاقت نجاحا سريعا فى سوق لندن .

*** وطرح لأول مرة قرضا عاما فى سويسرا بسندات بالفرنكات السويسرية لاقت رواجا واكتتابا سريعا بها .**

* خفت حدة أزمة الدولار فى بعض الدول بسبب ازدياد المشتريات الامريكية والتعبئة الصناعية التى قامت بها حكومة الولايات المتحده مع الدول الغربية الاخرى .

*** زاد انتاج الدول الصناعية من الاسلحة والذخيرة والآلات الحربية مما جعل انتاج الآلات والمهمات والادوات اللازمة للتعمير تقل نسبيا .**

* المنتظر أن تزداد أزمة هذه الآلات التى تحتاج اليها البلاد خلال السنه الماليه المقبله - أى يصبح الطلب أزيد من العرض

*** يجوز أن يلجأ البنك الى دول غير امريكا لتمويل البلاد التى تحتاج الى مساعدته ، بالآلات والمهمات والمال الكافى للنهوض بمشروعاتها الانشائية .**

* للبلاد الغير مستكملة صناعيا أن تنتهز الفرصة الحالية التى يزيد طلب الحاجيات فيها عن العرض فتنتفع بالأسعار المرتفعة وتعمل على تنفيذ ماتراه من مشروعات تزيد فى قدرتها الانتاجية .

*** رغم الظروف السياسية الدولية وخطورتها يرى البنك أنه من المصلحة العامة أن تقوم الدول بالنهوض بالانتاج الحربى وانتاج الآلات والمهمات التى تحتاج اليها البلاد المتأخرة - فيأتى من هذه الحركة المزدوجة انتاج عالمى أكبر يساعد فى قوة دفاع الدول الغربية والدول المنتمية اليها .**

* لايجوز على الحكومات أن تخلق عقبات نحو تكوين رؤوس الاموال ونهوض الاعمال الحرة المستثمرة .

*** على الحكومات أن تضغط على مصروفاتها بحيث تخصص جزءا كبيرا من موارد ميزانيتها فى المشروعات الانشائية .**

* يجب أن تقوم السياسة المالية لكل دولة على دعائم متينة ترتكن على بحث دقيق لمواردها وسياسة ضريبية سليمة والا تأخرت فى نشاطها الصناعى ولم تعد بعد ذلك الى استكمال نهضتها فى حدود القروض التى يوافق عليها البنك لصالحها .

*** تعتمد البلاد الكبرى على زيادة انتاج المواد الاولية لسد الحاجة العالمية لها . فيرى البنك بأن تسهل طلبات البلاد التى ترمى الى هذا الهدف .**

* بناء على دعوة من الحكومة المصرية فقد أوفد البنك الدولى بعثة وصلت الى مصر فى يونيو سنة ١٩٥١ لبحث المشروعات المختلفه التى ترغب الحكومة مساهمة البنك فى تمويلها وللنظر مع الاوساط الرسمية المصرية فى طرق استثمار رؤوس الاموال المرغوب فيها .

*** المشروعات المصرية تضم مشروعات الرى ومشروعات القوى الكهربائيه ومشروعات تنمية الصناعة**

وقد حصلت البعثه - الاولى التى زارت الاراضى المصرية بعد مارس ١٩٤٩ - على معلومات حقيقية عن حالة اقتصاديات ومالية البلاد .

* مد البنك الدولى اتحاد جنوب أفريقيا بقرض قيمته ٣٠ مليون دولار لمشروعات عمرانيه تقوم بها لجنة القوة الكهربائيه ولمدة ٢٠ سنه بفائده قدرها ٤ ٪ وقرض آخر بمبلغ ٢٠ مليون دولار لمدة ١٥ سنه بفائدة ٣/٤ ٣٪ لاصلاح سبل النقل .

*** قام البنك خلال سنة ١٩٥٠ بامداد حكومة الهند بثلاث سلفيات الاولى بمبلغ ٣٢٫٨ مليون دولار لمدة ١٥ سنة للسكك الحديدية والثانية بمبلغ ١٠ مليون دولار لاستيراد آلات زراعية والثالثة بمبلغ ١٨٫٥ مليون دولار لتنفيذ مشروع توليد الكهرباء**

* أرسل البنك بعثه فنية الى ايران كما أوفدت حكومة ايران بعثه الى واشنجتون - ولكن رأى البنك الانتظار حتى يصفى الجو السياسى فيها .

*** أقرض البنك حكومة العراق فى سنة ١٩٥٠ مبلغ ١٢٫٨ مليون دولار لمدة ١٥ سنه بفائدة قدرها ٣/٤ ٣٪ لمنع الفيضان .**

* زارت بعثة من البنك الدولى لبنان وتناقشت مع ممثلى الحكومة فى مشروع توليد القوة الكهربائيه ومشروع الرى لنهر ليتانيا .

*** وافق البنك على تمويل مشروعات مختلفة فى الباكستان من شأنها اصلاح السكك الحديدية وتوليد القوة الكهربائية والتوسع فى الانتاج الزراعى والصناعى والمواصلات اللاسلكية .**

* تبحث الحكومة السورية مع البنك مشروع توسيع ميناء اللاذقية

*** لم يقرض البنك خلال ١٩٥١ الا ايسلاندا وتركيا فقد وافق البنك على مد الأولى بمبلغ ٨٧٥٫٠٠٠ جنيه ك . لمدة ٢٢ سنة بفائدة قدرها ٣/٨ ٤٪ لتوليد القوة الكهربائية والثانيه بمبلغ ٣٫٩٠٠٫٠٠٠ دولار لانشاء سيلاج و١٢٫٥٠٠٫٠٠٠ لتوسيع**

ميناء و٩ مليون دولار لمساعدة الصناعة الاهلية

* يبحث البنك مع ايطاليا مشروعا ضخما لاستغلال المنطقة الجنوبية من ايطاليا سيحتاج الى صرف ١٦٠ مليون دولار سنويا لمدة عشر سنوات .

* **وافق البنك على قرض لبلجيكا من شأنه تنمية الصناعة والانتاج فى الكونغو .**

* مد البنك حكومة البرازيل بقرض قيمته ١٥ مليون دولار لمدة ٢٥ سنه للقيام بتنفيذ مشروعات توسيع القوة الكهربائية . وهذا بخلاف قرضين قيمتهما ١٠٠ مليون دولار وافق البنك عليهما فى سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ .

* **كما وافق المجلس على قرض كولومبيا مبلغ ٢١ر٦ مليون دولار لمشروعات اصلاحية وعمرانية .**

* أقرض البنك ٨ بنوك فى المكسيك لمساعدة المؤسسات الخاصة

* **مد البنك حكومة سيام بقرض قدره ٣ مليون دولار تسدداده فى بحر ١٥ سنه قدرها ٣ ٣/٤ ٪ لاصلاح طرق المواصلات الحديدية . وآخر ١٨ مليون دولار لمدة ٢٠ سنه لتنفيذ مشروع رى . وثالث ٤٠٠ر٠٠٠ر٤ دولار لمدة ١٥ سنه لتوسيع ميناء هناك .**

* خلال مدة الخمسة سنوات الماضيه مكنت الدول المكتتبه للبنك بالاعتماد على ٢٦ر٢ مليون دولار بعملات خلاف الدولار .

* **يرى البنك أن الـ ١٨ ٪ التى تمدها الدول المكتتبه فى البنك هى للقيام بعمليات التسليف الدولى .**

صندوق النقد الدولى

* **لأول مرة بعد الحرب تظهر فى سنة ١٩٥٠ ميول لتوازن ميزان المدفوعات فى العالم**

* تمكنت بعض الدول من زيادة احتياطياتها من الدولارات الامريكية والتوسع فى شراء الذهب .

* **عدم توازن ميزانيات الدفع فى أوربا كان العيب الاكبر فى اقتصاديات العالم وتعادلها بعد تخفيض الجنيه الاسترلينى فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ هو العنصر الأهم بعد الحرب .**

* انخفضت قيمة صادرات الولايات المتحدة الى بلاد أوربا من ٥ر٢٢١ مليون دولار فى سنة ١٩٤٧ الى ٢٧٦٤ مليون دولار فى سنة ١٩٥٠ **الخارجة عن منطقة الدولار بسبب**

* **زادت صادرات أوربا الى البلاد زيادة الانتاج الصناعى .**

* لاتزال الارصدة الاسترلينى المدينة بها بريطانيا لباقى العالم أكثر من ٧٠٠ر٣ مليون جنيه استرلينى .

* **كان من أثر تخفيض العملات فى سبتمبر ١٩٤٩ أن عادت الثقة الى العملات الاوربية .**

* بسبب تقييد الاتجاه فى ميزان المدفوعات تغير فى احتياطيات الدولار والذهب .

* **نقصت كميات الذهب المملوكة للحكومة الامريكية من ٢٤ر٧ مليار دولار فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ الى ٢١ر٩ فى مارس ١٩٥١**

* قيمة احتياطى الذهب فى جميع بلاد العالم ماعدا روسيا والولايات المتحدة بلغت ٦١٣ر٧ مليون دولار ومن الدولارات ١٥٤ر٢١ مليون فى سنة ١٩٥٠ مقابل ٣٦٠ر١٥ فى سنة ١٩٤٩ .

* **غيرت حرب كوريا حالة أسواق المواد الأولية التى حصل عليها ضغط شديد بسبب التسلح .**

* الحالة المالية بعد نشوب حرب كوريا لاتزال متأثرة بعوامل التضخم

* **أثر ارتفاع أسعار الحاجيات والمواد الأولية فى مستوى الاسعار فى العالم .**

* يزيد الرصيد المدين فى الميزان التجارى صعوبات بعض الدول

* **يجب أن تتخذ وسائل لمكافحة الغلاء والتضخم النقدى حتى يتمكن الانتاج من العمل على سد حاجة التسلح .**

* لم يوافق الصندوق على مختلف السياسات المتبعة لمقاومة التضخم المالى .

* **يرى الصندوق أن الضريبة على الصادرات انما ترمى الى امتصاص التضخم وأرباح المنتجين .**

* لايمكن من الآن معرفة اتجاه ميزان المدفوعات فى السنة أو السنتين المقبلتين .

* **أسعار تبادل النقود تغيرت منذ سبتمبر ١٩٤٩ وغيرت اتجاه الميزان التجارى بوجه عام .**

* ارتفاع سعر العملة ليس بعلاج حاسم ضد التضخم .

* **أغلب بلاد العالم لايمكنها موازنة ميزانيتها الا باجراء بعض القيود على الاستهلاك .**

* المحافظة على سعر ثابت لأى عملة أمر صعب حقيقة ولكن وافق الاعضاء بأجمعهم على أنه من العناصر الاساسية لثبات اقتصاديات البلاد .

* **كون أسعار النقد تتغير وحال السوق ، سواء فى الارتفاع أو الانخفاض على حسب العرض والطلب انما هو حل مبسط لمسألة شاقة جدا ولا يمكن الموافقة عليه من أول وهلة .**

* تسمح لوائح الصندوق بتغيير سعر أى عملة وهذا يؤثر على ميزان المدفوعات تأثيرا حادا .

* **لايرى الصندوق الا أن يوصى الاعضاء بالمحافظة على أسعار التبادل التى اتفق عليها أو بتغييرها على أساس نظم الصندوق**

* سمح الصندوق فى ١٩٥٠ — ١٩٥١ لبعض الدول (منها كندا) بالعمل على أسعار غير ثابتة للنقد .

* **يوصى الصندوق بأن تعمل جميع الدول على الغاء قيود النقد تدريجيا .**

* يعترف الصندوق بأن الحالة التجارية الدولية لاتسمح بالغاء هذه القيود فورا بالنسبة لما يجب أن تقوم به بعض البلاد فى مراقبة الصادرات وتوزيع السلع الخ . .

* **اتحاد المدفوعات الاوربى عامل جوهرى فى ثبات حالة النقد فى العالم**

* لايوافق الصندوق على بيع الذهب بأكثر من سعره الرسمى وهو ٣٥ دولار للاوقية .

* **زاد الانتاج العالمى للذهب فى سنة ١٩٥٠ ولكن لايزال أقل من انتاج المدة من ١٩٣٧ الى ١٩٤٠ بقدر ٢٥ ٪ .**

* قيمة الانتاج العالمى للذهب ٨٥٠ مليون دولار فى سنة ١٩٥٠ مقابل ٨٢٥ مليون دولار فى ١٩٤٩ .

* **زاد احتياطى ذهب بلاد العالم بقدر ٤٢٠ مليون دولار خلال ١٩٥٠ — أى حوالى نصف الانتاج العالمى .**

* تداول النصف الآخر من انتاج الذهب فى العالم فى الاسواق الحرة حيث بيع بأثمان أزيد من السعر الرسمى ولأغراض صناعية وفنية .

* **أضاف الصندوق فى تقريره عن أعماله المختلفة مع معظم الاعضاء وتطورات الحالة المالية فى كل منها ، بيانات كافية عن نظامه وأساليب أعماله .**

القطن

خلال النصف الثانى من سبتمبر سنة ١٩٥١

قفل ٧/٩/٥١	قفل ٢٨/٩/٥١
سبتمبر ١٧٢ر٦٥ ريال	٠٠٠٠
نوفمبر ١٠٨ر٧٥ «	١٢٢ر٨٥ ريال
يناير ١٠٩ر٠٠ «	١٢٤ر٠٠ «
أكتوبر ٧٣ر٠٥ «	٨٤ر٧٥ «
ديسمبر ٠٠٠ «	٨٦ر٠٠ «

على أثر النشاط الكبير الذى طرأ على أسعار العقود للأقطان الطويلة التيلة فى المدة السابقة مسجلا ارتفاعا قدره ٢٠ ريال و ٥ بنطا فى عقد نوفمبر وارتفاعا قدره ١٨ ريالا و ١٠ بنطا فى عقد يناير حتى وصل عقد نوفمبر الى ١٠٨ر٧٥ ريال وعقد يناير الى ١٠٩ ريال وذلك فى المدة من ٣ الى ٧ سبتمبر ثم اخذت الاسعار بعد ذلك فى التراجع فى بداية الاسبوع الثانى من سبتمبر حتى اصطدمت بالحد الادنى فوصل عقد نوفمبر الى ١٠٦ر٦٠ وعقد يناير الى ١٠٦ر٨٠ ريال بعد فترة عيد الاضحى فوصلت الاسعار الى ما كانت عليه فى نهاية الاسبوع الاول من سبتمبر . وقد أعلن مندوب الحكومة الاستاذ محمد حلمى بك فى البورصة فى الساعة ١٢ر٤٥ من بعد ظهر يوم ١٤ الجارى فتح التعامل على عقد ديسمبر قصير التيلة ففتح بسعر ٧٣ر٥٠ ريال أى «بريبور» قدره ريال تقريبا بالنسبة الى عقد أكتوبر ثم أخذت عقود الاقطان القصيرة التيلة فى الارتفاع تمشيا مع حركة النشاط فى عقود الأقطان طويلة التيلة وذلك لدخول البيوتات الكبيرة مشترية لحساب مصانع الغزل بالخارج وللاشاعات التى سرت عن عجز المحصول المصرى فى الموسم الحالى — وقد استقرت أسعار القطن خلال الاسبوع الثالث من سبتمبر بمتوسط ١٠٨ ريال لأسعار الاقطان الطويلة التيلة و ٧٥ ريال لاسعار الاقطان القصيرة التيلة .

أما فى الاسبوع الاخير من سبتمبر المبتدىء فى ٢٤ الجارى فقد أخذت الاسعار فى الصعود ففتح عقد نوفمبر بسعر ١٠٩ر٧٥ ريال ووصل فى نهاية الجلسة الى ١١٢ ريال كذلك عقد يناير فقد وصل الى ١١٢ر٧٥ ريال بعد أن فتح بسعر ١١١ ريال وعقد أكتوبر وصل الى ٧٧ر٧٠ ريال وعقد ديسمبر الى ٧٨ر١٥ ريال

واستمر هذا الصعود فى جميع العقود فى الجلسة التالية حتى بلغ عقد نوفمبر ١٢١ر٥٠ ريال وعقد يناير ١٢٣ ريال وعقد أكتوبر ٨٣ ريال وعقد ديسمبر ٨٢ر٧٥ ويعزى ذلك الى ارتفاع أسعار القطن الامريكى فى نهاية الاسبوع الثالث من سبتمبر من ٣٥ر١٠ دولارا الى ٣٦ر١٠ دولارا وهذا ارتفاع يعتبر غير عادى بالنسبة للقطن الامريكى — كما أن أخبار مؤتمر أوتاوا عن الاسراع فى التسلح وأخبار أمريكا عن اعتزامها تكوين مخزون كبير من المواد الخام من مختلف الاسواق أثرت كل هذه الاخبار مجتمعة — مع وجود طلبات خارجية — على ارتفاع أسعار أقطاننا فى بداية الاسبوع الرابع من سبتمبر .

هذا وقد مالت الاسعار الى النزول فى الجلسة الثالثة من الاسبوع الرابع نتيجة لبرقية نشرت فى ٢٦ الجارى من واشنطن عن تقدير وزارة الزراعة الامريكية للمحصول المصرى بحوالى عشرة ملايين ونصف مليون قنطار وهو رقم لا يتفق والحقائق المعروفة عن حالة محصولنا هذا الموسم.

ويعد اذاعة مثل هذا التقدير وغيره من التنبؤات تدخلا فعليا فى سوقنا للتأثير على أسعار قطننا وهو أمر غير مرغوب فيه فى أية دولة منتجة .

ومما يذكر أن لجنة بورصة مينا البصل لا تصدر تقديرها عن المحصول الا بعد موافقة مندوب الحكومة .

هذا وقد أعلن مندوب الحكومة فى البورصة فى ٢٠ الجارى بيانا لمعالى وزير الماليه جاءفيه :

« **ان الحكومة قررت منذ الآن عدم قبول أية عطاءات يتقدم بها المصدرون لشراء قطنها وذلك لحين صدور تعليمات أخرى** » وقد جاء هذا البيان على أثر الاشاعة التى عمت البورصة عن اعتزام الحكومة عرض ٤٢ ألف بالة من قطنها للبيع فى سوق مينا البصل .

هذا وقد أقفلت الاسعار فى نهاية الاسبوع الرابع بـ ١٢٢ر٨٥ ريال لعقد نوفمبر و ١٢٤ ريال لعقد يناير و ٨٤ر٧٥ لعقد أكتوبر و ٨٦ ريال لعقد ديسمبر

وقد انتهى التعامل على عقود شهر سبتمبر وبذلك اختتمت عقود محصول ١٩٥١/٥٠ . وبلغت الفليارة الثانية من سبتمبر ٥٠٠ قنطار والثالثه ١٥٠٠ قنطار — وبذلك يكون مجموع الاصدارات الثلاثة خلال الشهر المذكور ٨٧٥٠ قنطار تسلمتها الحكومة جميعها .

التقدير الاول للمحصول المصرى

ينتظر أن تذيع الحكومة التقدير الاول لمحصول القطن المصرى فى اليوم الثالث من شهر اكتوبر.

المبيعات بميناء البصل

نشطت حركة المبيعات فى سوق البضاعة الحاضرة نشاطا كبيرا وتحسنت علاوات الاقطان الجيزه ٣٠ والكرنك للرتب العالية كما طرأ تحسين على علاوات الاشمونى وقد بلغت المبيعات فى المدة الثانية من سبتمبر ١٩٥١ ـ ١٩٨٣٧ بالة مقابل ١٢٧٨ بالة فى مثل هذه المدة من الشهر الماضى وبيانها كالآتى :

كرنك	٧١٠٧ بالة	مقابل	١٨٢ بالة
منوفى	٩٤٤ «	«	٦٨ «
جيزه ٣٠	٤٣٠١ «	«	١١١ «
أشمونى	٨١٠٢ «	«	٥٧٩ «
زاجوراه	٢٢٣٠ «	«	١٢٣ «
مخلوط	٦٠ «	«	٣٠ «
معرض	٠٠٠ «	«	١٨٥ «

المحلوج من القطن الامريكى

واشنطن فى ٥١/٩/٢٤ ـ أذاع مكتب الاحصاء التابع لوزارة التجارة الامريكيه تقريره الرابع عن المحلوج من قطن هذا الموسم وفيما يلى نص التقدير « بآلاف البالات »

الموسم	المحلوج فى ٩/١٦	المحلوج النهائى
١٩٥١	٣٦٦٢	٠٠٠٠
١٩٥٠	١٥١١	٩٨٩٩
١٩٤٩	٢٦٨٣	١٥٩٠١
١٩٤٨	٢٨٦٤	١٤٥٨٠
١٩٤٧	١٧٥١	١١٥٥٧
١٩٤٦	١٢٥٥	٨٥١٧
١٩٤٥	١٠٢٢	٨٨١٣

أخبار خارجية

قررت لجنة القطن الخام البريطانية فى ٢٦ الجارى رفع أسعار بيع أنواع القطن المصرى هناك على أثر الارتفاع الشديد فى أسعار القطن فى بورصة الاسكندرية • وقد غيرت اللجنة سياستها وأخذت تعدل أسعار حصص المملكه المتحده على أساس يومى بدلا من اجراء تعديلات كبيرة فى فترات غير منتظمة •

بيان الملكية الصناعية

عن شهر اغسطس ١٩٥١

عدد المحال التجارية والصناعية

المقيدة فى السجل التجارى

محال مملوكة للأفراد

متاجر ٨٣٩ ، مصانع ٥٦

محال مملوكة للشركات

متاجر ٢٨٨ ، مصانع ٢٢

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسم قيد	٨٠٠	٤٨٤
رسوم تدوين	٤٠٠	١٠١
رسوم مستخرجات	٦٠٠	٣٥
مجموع الرسوم	٨٠٠	٦٢١

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى من الشركات التى مركزها العام فى مصر

(ذات الصفة التجارية)

شركات تضامن

	مليم	جنيه
تجارية	٦٢١	٢٠٥٧٩٦
صناعية	ـ	٣٦٧٥٥

شركات توصية بسيطة

تجارية	٦٧٩	٢٥١٠٠٦
صناعية	ـ	١٨٠٠

شركات توصية بالاسهم

تجارية	ـ	٩٠٥٠
صناعية	ـ	١٠٠٠٠٠

شركات مساهمة

تجارية	ـ	٤٠٠٠٠٠
صناعية	ـ	ـ

رؤوس أموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لرأس المال الوارد فى عقد تأسيسها والمقيدة فى هذا الشهر

شركات تضامن

	مليم	جنيه
تجارية	ـ	ـ
صناعية	ـ	ـ

شركات توصية

تجارية	ـ	ـ
صناعية	ـ	ـ

شركات توصية بالاسهم

تجارية	ـ	ـ
صناعية	ـ	ـ

شركات مساهمة

تجارية	ـ	٣٫٦٨٠
صناعية	ـ	ـ

حاصلات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع

ـ

حالات الرهن

١

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم حوافظ رهن	ـ	٢
رسوم مستخرجات	٥٠٠	ـ
المجموع	٥٠٠	٢

العلامات التجارية

العلامات المحلية المودعة	٤٨
العلامات الاجنبية المودعة	٩٥
العلامات المحلية المسجلة	٣٤
العلامات الاجنبية المسجلة	١٣٣

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	ـ	٤٨٢
رسوم تجديد مدة الحماية	ـ	١٤٨
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٧١٠	١٧٩
المجموع	٧١٠	٨٠٩

طلبات براءات الاختراع

البراءات المطلوبة

البراءات الاصلية	١٢٥
البراءات الاضافية	ـ

البراءات الصادرة

البراءات الاصلية	ـ
البراءات الاضافية	ـ

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	ـ	٦٢٥
رسوم سنوية	ـ	ـ
رسوم انتقال ملكية ومطبوعات وخلافه	ـ	ـ
المجموع	ـ	٦٢٥

طلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية

رسوم ونماذج صناعية مودعة	رسوم	ـ
	نماذج	٥
رسوم ونماذج صناعية مسجلة	رسوم	ـ
	نماذج	ـ

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل بما فى ذلك رسم المدة الاولى للحماية	٥٠٠	١٢
رسوم تجديد الحماية	ـ	ـ
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	ـ	ـ
المجموع	٥٠٠	١٢

طلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	١٧
طلبات قبلت	٣٨
طلبات رفضت	١٩
طلبات تحت الفحص	٢٨

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
	ـ	٨٥



محاسبة التكاليف

شروط يجب توافرها فى نظام التكاليف كيما ينتج عنه أحسن النتائج

لاشك أن تطبيق نظام التكاليف فى مؤسسة ما يقصد به الحصول على فوائد معينة فى حدود المزايا التي ذكرناها أعلاه - فاذا لم يكن للمؤسسة استخلاص هذه الفوائد أو بعضها كان النظام عديم الجدوى

وهناك شروط عامة يجب توافرها فى موظفى المؤسسة وفى المؤسسة ذاتها وفى نوع نشاطها وخطوات انتاجها ، وكذلك فى نفس نظام التكاليف المقترح تطبيقه اذ يجب ان يتمشى ويتلاءم مع كل هذه الظروف

بالنسبة لموظفى المؤسسة ·

١ - وأول هذه الشروط أن يدرس القائمون على شئون المؤسسة ظروفها دراسة دقيقة من جميع النواحى · ويشمل هذا دراية تامة بنوع الصناعة التى تمارسها والمنتجات التى تنتجها وخطوات انتاجها ·

٢ - كما يجب أن يكون المهيمن على شئونها المالية والحسابية متمكنا من علم الرياضيات والمحاسبة ومحاسبة التكاليف والاحصاء وكذلك علم التنظيم الصناعى ·

٣ - كما يجب أن يؤمن موظفو المؤسسة بفائدة النظام ، وبفائدة كل معلومات يطلب من أى منهم تقديمها - وأن يكونوا أمناء فى تقديم هذه البيانات فى المواعيد المحددة لتقديمها دون أى تأخير أو تعطيل أو تسويف أو مداراة وتحريف فيها ·

بالنسبة لنظام التكاليف ذاته

١ - ان يتمشى ويتلاءم مع نظام الانتاج وسير العمل بالمؤسسة - ولا يجب بأى حال من الاحوال ان يحدث العكس - ومن الاقوال المشهورة فى هذا الصدد Production must not be the slave of the costing system

٢ - كما يجب أن يكون مرنا يمكن تعديله ، وبسرعة ، ليتلاءم مع كل تعديل يدخل على خطوات الانتاج ذاتها ·

٣ - يجب الاقتصار على البيانات والتحليلات الضرورية التى يتطلبها النظام - دون اعداد البيانات وتحليلات لافائدة منها · وهنا تبدو مهارة واضع النظام ومقدرته الفنية ·

٤ - يحسن كثيرا أن تكون النماذج المستعملة متناسبة الاحجام والالوان مع التمييز بين كل نوع منها ·

ويحسن كثيرا ان يترك للعمال ومقدمى العمال ان يملأوا البيانات بأقل جهد كتابى ممكن وذلك بتسطير النماذج وطبع الشرح والبيان المطلوب وترك الباقى القليل للعمال لملء خاناته ·

٥ - يجب تحديد مواعيد محددة سريعة بقدر الامكان ·

ا - لاثبات البيانات فى مختلف النماذج ·

ب - جمعها ·

ج - تحليلها ·

د - استخلاص مايراد استخلاصه منها ·

ولا يجب ان يتأخر اى خطوة من هذه الخطوات والأدى ذلك الى تأخير كل مابعدها - مما قد ينتج عنه اضطراب النظام كله ·

٦ - ويجب مطابقة نتائج محاسبة التكاليف بنتائج المحاسبة المالية كل مدة معينة · ومن المقرر أن تكون هناك فروق محتملة حيث ان محاسبة التكاليف قد تأخذ فى الحسبان بعض العوامل التى تهملها المحاسبة المالية - فيجب مطابقة كلا النتيجتين ومعرفة أسباب الفروق مع أخذ كافة الظروف فى الحسبان ·

٧ - ومن أهم الشروط أيضا بالنسبة للنظام ذاته امكان تبين مايسمى وحدة الانتاج فى طبيعة ماتنتجه المؤسسة - وذلك تمهيدا للوصول الى وحدة التكاليف ·

والمقصود بوحدة الانتاج هى الوحدات التى يتكرر انتاجها وتكون فى مجموعها اجمالى انتاج المؤسسة ·

ولقد اتفق علماء محاسبة التكاليف على امكان التمييز بين عدة انواع من وحدات الانتاج · وفيمايلى نذكر أشهرها ·

١ - **المنتج الفردى** · فهناك مصانع تقوم بانتاج نوع واحد فقط من المنتجات كالطوب مثلا · أو البيرة · ولذا يطلق عليها اسم المنتج الفردى · وحساب الوحدة هنا هو مجموع - الوحدات « بالالف طوبة أو باللتر على التوالى » التى يتم انتاجها فعلا خلال السنة · ومما تجدر الاشارة اليه أن الوحدات قد تكون طولية بالمتر كما فى حالة مصانع النسيج ، أو قد تكون بالوزن كما فى حالة مصانع الحديد والصلب أو عددية كما فى حالة مصنع الطوب وقد تكون حجمية كمصنع البيرة أو المحاجر والمناجم ·

ب - **العملية** · وهناك مؤسسات تقوم بتنفيذ عمليات كبيرة مستقلة عن بعضها البعض كشق الانفاق او اقامة السدود والكبارى أو بناء السفن أو أى مقاولة أخرى من هذا القبيل ·

وفى هذه الحالة تكون مصروفات المقاولة من جميع نواحيها هو هدفنا الذى نصبو اليه ·

ج - **تكاليف أطوار الصناعة** ·

وهناك مصانع يجب ان تمر فيها المواد الخام فى سلسلة من عمليات فنية حتى تصل الى المنتج النهائى ويقضى هذا النظام بتحديد تكاليف كل عملية فنية من هذه العمليات على حدة ·

د - **حسابات الاقسام** · تصلح هذه الطريقة للمتاجر على الخصوص - حيث يهم اصحابها معرفة حقيقة نتيجة كل قسم من متجرهم · كما تصلح فى المصانع الكبيرة كخطوة اولية للبدء فى تحديد التكاليف حسب الانواع التى نتكلم عليها ، حيث تبدأ أولا بتحديد

مصروفات الاقسام ثم تقسم مصروف كل قسم على ماينتجه من وحـدات خلال السنة .

هـ - **المنتجات المتنوعة** . وهناك بطبيعة الحـال مصانع تقوم بانتاج منتجات مختلفة النوع - كمصانع نسج القطن والصوف - أو الحرير الطبيعي والحرير الصناعي - ويلزم بالطبع تحديد تكاليف كل وحدةمن هذه الوحدات على حده

و - وهنـاك الخدمات العـامة وضرورة تحديد تكاليفها بالنسبـة لوحداتها أيضا ونلاحظ - وجـود عنصرين يتمشـيان سويا فى أغلب هذا النوع - كما فى الكهرباء مثلا ذى وحدة الكيلوات فى الساعة ، وكذلك فى النقل نرى تكاليف الكيلو للشخص . وهكذا .

بالنسبة للمؤسسة ذاتها .

١ - يجب أن يكون حجم المؤسسة على شيء معين من الاهمية . فقد ثبت عموما انفوائد نظام التكاليف تزيد بكبر حجم المؤسسة .

٢ - ان تكون المنتجات فيهـا متشابهة ومتناسقة على وجه العموم وكلما زاد عدد الوحـدات المنتجـة كلما زادت الفوائد التى تجنيها من تطبيق نظام التكاليف . فمثلا - اذا فرضنا مصنعا كبيرا يقوم بانتـاج سيارات وابر خياطة فى نفس الوقت فلا يكون هناك انسجام بين نوعى المنتجات . أو لو كان هناك مصنع ينتج عددا قليلا نسبيا من وحـدات الانتاج فلا تكون الفائدة المرجوة من تطبق النظام بالدرجة التى ترغبها .

٣ - أن يكون عنصر الفن art فيها صغيرا نسبيا . وذلك أن تقدير الفن بالقيم المادية من أصعب الأمور . فكلما ابتعد نوع الانتاج عن العنصر الفنى كلما كان النظام ملائما .

٤ - يجب أن يكون عمل المؤسسة منتظما على مدار السنة من حيث الكمية وتناسق المنتجات - ولا يكون هناك اضطرابات مفاجئة فى أى من هاتين الناحيتين كأن يقوم المصنع مثـلا بانتاج كامل خلال الفترة ، وبنصف انتاج فقط خلال فترة أخرى وهكذا - أو أن يغير من نوع الانتاج ذاته .

٥ - يجب أن تكون وحدة المصنع الاقتصادية متمشية مع الانتـاج الفعلى له لدرجة مايسمى optimum productivity - أو مايقرب منها . وكلما اقترب الانتاج الفعلى لهـذه الدرجة كلما كانت النتائج منطقية ومعقولة .

أما لو كـانت كفاية المصـنع الانتاجية رديئة مما يخل بالتناسب والتوازن بين مقدرته - الانتاجية وبين انتاجه الفعلى فتكون النتائج التى تحصل عليها من نظام التكاليف مضـطربة تكاد تخرج عن المنطق والمألوف .

هذه مقـدمة مختصرة لموضـوع محاسبة التكاليف وأهميته ولزومه فى حياتنا الاقتصادية وشروطه التى تهدف الى الوصول الى نظام مبنى على أسس علمية وعملية سليمة .

موسى حقى
ماجستير فى التجارة
جامعة فؤاد

مشاكل الشتاء التى تواجه الصناعة
فى بريطانيـــا

جاء فى « النشرة الصناعية » التى تصدرها وزارة الخزانة ببريطانيا ، بعض التنبؤات للاحوال الصناعية خلال فصل الشتاء القادم : -

فالكهرباء : يتناقص توليدها بحوالى ١٣٠٠ ميجاوات فى المتوسط .

والفحم : فاق استهلاكه انتاجه ، ولذلك يجب زيادة الانتـاج ووقف الاستهلاك او الهبوط به عن المعـدل الحالى . وهناك صعوبة قائمة لاستيراد كميات كبيرة من الفحم ، وعلى ذلك فان السكك الحديدية ، وصناعة الغاز فضلا عن الاستهلاك المنزلى سيشعرون بهذا العجز .

والخطوط الحديدية : سيزداد مركزها حدة عن الشـتاء الماضى ، اذ تهبط حركة النقل ويصعب نقـل ٥٠٠ الف طن من الفحم . وستصل حركـة نقل الفحـم على البر والى الشواطىء الى نهايتها من الارتباك ، ممـا يسبب تعطـل قطارات الركاب والمسافرين .

اما الصلب : فان المدى الواسع بين العـرض والطلب يصـل الى حوالى ١٠ ٪ . وبالنسبة لحركة الصادرات والدفاع سيزداد هذا المدى بشـكل ظاهر .

هذا وتشير النشرة الى ان استهلاك الفحم هذا العام يصل الى ٢١٠ مليون طن ولذلك تحـذر من انه لو استمر الاستهلاك المحلى يسير على هـذا المنوال ، فان بريطـانيا ستصبح من كبار مستوردى الفحـم على مدى واسع . وتقترح هـذه النشرة حلين لرفع الانتاج : اولهما هو توجيه عدد أكثر من العمـال شطر العمـل فى المناجم ، وثانيهما يكون بزيادة انتاجية العامل الواحد . وأعلن وزير الوقود والقوى فى بريطانيا بتاريخ ٢٠ اغسطس ان (مجلس الفحم الاهلى) قد خوله حق التعـاقد على استيراد كميات محدودة من الفحـم الهندى لصناعة الغاز وخاصـة لمنطقة لنـدن . ولم ينكر (مجلس الفحم الاهلى) التقرير الوارد من كلكتا القـائل بأن شركتى فحم البنجال قد باعتا ١٢٠ الف طن من فحم الغاز لشـحنها الى بريطانيا قبل نهاية ديسمبر القادم .

وجاء بعد ذلك ان الكميات المنتجة من الفحـم فى بريطانيا قـدرت فى الاسبوع المـاضى بـ ٤٫٤٦٥٫٢٠٠ طن بزيادة ٥٣٠٠٠ طنـا عن الاسـابيع الماضية او بزيادة ١٦٣٠٠٠ طنا عن انتاج العام الماضى . ولكن ليس معنى هذا هو الوصول الى حد الكفاية لحل مشاكل الشتاء السابق ذكرها .

هذه هى أهم مشاكل الصنـاعة ، ويمكننا ان نضيف الى ذلك ، ما صرح به المستر جيتسـكل وزير الخـزانة البريطانية فى مؤتمر صحفى عقد يوم ٢٥ سبتمبر من انه يرى اتخاذ عدة خطوات للحد من الواردات ، والتوسع فى الصـادرات لكى يمكن مواجهـة صعوبات المملكة المتحدة الاقتصادية . ذلك لان الربع الثالث من هذا العـام حقق عجزا فى الدولارات ممـا سبب عدم توازن الميزان التجارى .

دليل المموّل

قد مر النظام المالى فى مصر بنفس الأدوار التى مر بها فى البلدان الاخرى من ناحية التعديل فى القوانين من وقت لآخر حسبما يسفر عنه التطبيق العملى ، الا أن عملية التعديل فى مصر كانت أسرع فى دورانها منها فى البلدان الاخرى الى حد يضل معه الممول فى تقصى واجباته وتبيان حقوقه .

لذلك وجدنا تحقيقا لأغراض هذه المجلة أن نفرد هذا الباب لخدمة جمهور الممولين بأن نوجه نظرهم الى ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات قبل قوانين الضرائب المختلفة

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

الضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة

نشرنا بالعدد الماضى الجزء الثانى من هذا البحث وهو ما يتعلق بالحقوق وتكلمنا عن الحالتين الاولى والثانية التى تسرى فيهما الضريبة وهما (أولا) على الارباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الاسهم على اختلاف أنواعها وحصص التأسيس بالشركات والمنشآت عامة، سواء أكانت مالية أم صناعية أم تجارية وسواء أكانت هذه الارباح دورية أم غير دورية ، وسواء أتم توزيعها نقدا أم مجانا على شكل أسهم أو سندات أو حصص تأسيس أو على أية صورة أخرى ولو بطريق غير مباشر . و (ثانيا) على الفوائد والارباح التى تنتجها حصص الشركاء الموصين فى شركات التوصية ونتكلم فى هذا العدد عن الحالتين الاخيرتين

(ثالثا) على الفوائد وغيرها مما تنتجه بصفة عامة السندات والقراطيس واذونات الخزانة والسلفيات على اختلاف انواعها التى تصدرها أو تعقدها الحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو الشركات والمنشئات المشار اليها فى الفقرتين « أولا » و « ثانيا » من هذه المادة أو تكون مطلوبة لديها بأية صفة كانت .

وتستثنى من ذلك السندات والاذونات التى أعفيت أو تعفى فى المستقبل من الضريبة بنص القانون. وكذلك تستثنى السلفيات المتصلة بمباشرة المهنة المشار اليها فى الفقرة الثانية من المادة « ١٥ » من هذا القانون مع القيود المنصوص عليها فى الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من المادة عينها

١ — ولقد جاء بالاعمال التحضيرية ان المقصود « بعبارة » على اختلاف انواعها الواردة بعد كلمة (السلفيات) هى السلفيات التى تنشأ عن فتح اعتماد أو حساب جار أو غير ذلك مما لايعتبر من الناحية القانونية الفنية عقد سلفة .

٢ — والحكمة فى التسوية بين من القيم المنقولة حتى ولو كان الدائن السندات والسلفيات التى تصدرها أو تعقدها الحكومة والهيئات العامة والشركات ظاهرة ، اذ المفروض انه اذا احتاجت احدى الهيئات العامة أو احدى الشركات الى مال فانما تلجأ الى اصدار سندات أو قروض بما هى فى حاجة اليه ، فلا بد اذن من تطبيق قاعدة واحدة على ماتنتجه السندات وما تنتجه القروض .

٣ — ذهبت مصلحة الضرائب — استنادا الى عموم النص والى تعليق اللجنة المالية بمجلس الشيوخ على عبارة « على اختلاف أنواعها » الواردة بعد كلمة « السلفيات » الى ان كل مايكون مطلوبا لدى الحكومة أو الهيئات العامة أو الشركات من سلفيات وودائع وحسابات جارية وغيرها يعد من القيم المنقولة وتسرى عليه الضريبة المقررة فى المادة ١٥ من القانون فلا تستفيد هذه المنشأة من الحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ وهو الحكم الذى يقضى باعفاء فوائد الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة من أداء ضريبة مستقلة عنها ، ولكن بعض الشركات والبيوتات المالية نازعت فى صحة هذا المذهب وشكت مما يلحقها من الضرر بسببه

٤ — واخيرا بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ أزيل اللبس فى ذلك باضافة العبارة التى تبدأ « وكذلك تستثنى السلفيات المتصلة بمباشرة المهنة .. الى الفقرة (ثالثا) من المادة كما عدلت المادة ١٥ منه بما يتفق وهذا المبدأ .

٥ — رأت المصلحة ان السلفيات — أيا كان نوعها — التى تعقد للشركات المساهمة وشركات التوصية تعتبر شركة مساهمة أو مصرفا أى منشأة تحترف التسليف .

٦ — فوائد الحساب الجارى لبنك من البنوك لدى بنك آخر مؤسس على شكل شركة مساهمة تسرى عليها الضريبة على ايراد القيم المنقولة ولا قيمة للاعتراض بأن هذه الفوائد تدخل فى حساب ارباح المنشأة ، على أن لهذه المنشئات الحق فى أن تستبعد من ارباحها قيمة صافى هذه الفوائد بعد خصم ١٠ ٪ منها نظير مايخصها من المصاريف (المادة ٣٦) ويطبق هذا أيضا على اموال البنوك المودعة من المصاريف الاخرى — مع مراعاة ما ادخل على القانون من تعديل خاص باعفاء السلفيات المتصلة بمباشرة المهنة .

٧ — فائدة المبالغ التى يودعها بنك فى بنك آخر تعد من ايراد القيم المنقولة مادام الدين مطلوبا لدى شركة مساهمة ، ومن ثم فلا تستفيد من نص المادة ١٥ فقرة ثانية الخاصة بفوائد الديون والودائع والتأمينات.

٨ — الربح الناتج من شراء وبيع الاوراق المالية خاضع لحكم المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أى لايشمله الاعفاء الوارد فى هذه الفقرة الذى هو قاصر على السندات ذاتها وفوائدها

٩ — لاتعفى فوائد السندات المودعة صندوق معاشات احدى المؤسسات الدولية التى تصدرها شركة مصرية أو أجنبية تعمل فى مصر وذلك لان الضريبة على ايراد القيم المنقولة ضريبة عينية تفرض على ايراد السند ولا يجوز الاعفاء منها قانونا . (فتوى مجلس الدولة)

(رابعا) على كل مايؤخذ من ارباح

الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الادارة بصفتهم هذه أو لمصلحة أى صاحب نصيب آخر وكذلك على كل مايمنح الى أعضاء مجالس الادارة مقابل حضورهم الجلسات ومن المكافآت أو الاتعاب الاخرى على اختلافها .

ولا تسرى أحكام الفقرة السالفة على مايستولى عليه اعضاء مجالس الادارة المنتدبون أو المديرون فوق المبالغ التى يأخذها اعضاء مجالس الادارة الآخرون ، وذلك فى مقابل عملهم الادارى ، وبشرط الا يستفيد من هذا الحكم فى كل شركة أكثرمن عضوين معينين بالاسم والا يزيد ما يستولى عليه كل منهما فى السنة على ثلاثة آلاف جنيه سواء كان ذلك فى شكل مبلغ ثابت ونسبة مئوية من صافى الربح أو المبيعات أو غير ذلك .

١ ـ لم يكن هناك حد أقصى لما يتقاضاه اعضاء مجالس الادارة المنتدبون والمديرون نظير عملهم الادارى ، الا أنه أضيف بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ لما عمدت بعض الشركات الى المبالغةفى تحديد اجورهم فى هذا الشأن وذلك لكى يفلت جزء كبير من الربح من وعاء الضريبة على ايراد القيم المنقولة ليخضع لضريبة اخرى اخف وطأة وهى ضريبة كسب العمل فضلا عن المرتبات تعتبر من التكاليف الواجبة الخصم من الايرادات فينقص بمقدارها الوعاء الخاضع للضريبتين العادية والاستثنائية ، بخلاف التوزيعات والتى وان كانت تخصم من وعاء الارباح التجارية تطبيقا للمادة ٣٥ الا ان هذه المادة لا أثر لها فى وعاء ضريبة الارباح الاستثنائية .

٢ ـ الارباح التى توزعها شركات التأمين على الحياة على حملة البوالص ذات الاشتراك فى الارباح تحوى فى الواقع ماسبق دفعه من اقساط اضافية نظير هذا الاشتراك فى الارباح لهذا لايخضع للضريبة فى حكم الفقرة (رابعا) الفرق بين المبلغ الذى يوزع وبين قيمة القسط الاضافى المدفوع زيادة على القسط العادى . (منشور رقم ٢٨)

٣ ـ كما انه لشركات التأمين ان تدخل ضمن مصروفاتها غير الخاضعة للضريبة ماترده الى المستأمن من أصل المدفوع منه فوق القسط العادى ، كما لها ان تستفيد فيما يتعلق بالضريبة على ارباحهاالتجارية من الاعفاء الوارد فى المادة ٣٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . هذا وقد قررت مصلحة الضرائب تحديد مقدار الربح الصافى من كل عائديوزع على المستأمنين بمقدار ١٥ ٪ من كل عائد .

٤ ـ كذلك رأت مصلحة الضرائب خوفامن مغالاة اعضاء مجالس الادارة المنتدبين فى الشركات المساهمةالخاصة لان هؤلاء الاعضاء يغلب أن يكونوا أصحاب غالبية الاسهم مثل هذه الشركات ولهم مطلق الحرية فى تقرير مايستولون عليه كمرتبات ومكافآت نظير ادارتهم للشركة مماقد يستغرق الجزء الاكبر من ارباحها ، لهذا رأت المصلحة تحديد مقدارمايمكن اعتباره خاضعا للضريبة على كسب العمل من هذه المرتبات والمكافآت بنسبة ١٠٪ من الارباح الخاضعة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية بعد أن يضم اليها ما استولى عليه اعضاء مجلس الادارة المنتدبين من مرتبات ومكافآت وغير ذلك . (منشور رقم ٤٦)

ولكن اصبح لامبرر لهذا المنشور بعد تدخل القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ بتحديدحد أقصى لهذه المرتبات والمكافآت .

٥ ـ حصة مكافأة مجلس الادارة التى يستولى عليها مصرى أو أجنبى مقيم فى مصر ، من الشركات الاجنبية التى يكون مركزها الرئيسى ومعظم نشاطها فى الخارج تخضع للضريبة على كسب العمل ، اما مكافأة اعضاء مجلس الادارة التى تصرفها الشركات الاجنبية المنصرف عليها فى المادة ١١ مكررة وهى التى تعتبر فى حكم الشركات المصرية ـ حتى ولوكان مركز ادارتها فى الخارج ـ هذه المكافآت تخضع باكملها للضريبة على ايرادات رءوس الاموال المنقولة بغض النظرعما اذا كان اعضاء مجلس الادارة مقيمين فى مصر أو فى الخارج (منشور رقم ٨٥)

٦ ـ قضت احكام القضاء بان المدير المسئول فى الشركة توصية بالاسهم وهو شريك متضامن لايمكن اعتباره اجيرا اذا ما تقاضى مرتبا ثابتا فى مقابل عمله دائما يعتبر عمله حصةفى رأس مال الشركة ومرتبه الثابت حصة من الارباح المستحقة له كشريك لاأجرا كأجير

٧ ـ المرتب الثابت بالمعنى سالف الذكر لايمكن بطبيعة الحال ان يعد ايرادا لرأس المال ومن ثم فهو لايخضع لحكم المادة الاولى فقرة رابعة لان هذه الفقرة خاصة بمرتبات اعضاء مجلس الادارة فى شركات المساهمة وحدها

٨ ـ تستحق الضريبة على ايراد القيم المنقولة ، على جميع المبالغ التى تعطى لاعضاء مجلس الادارة (غير المنتدبين وغير المديرين) حتى ولو اخذت شكل مرتب ثابت لانسبة مئوية من الارباح . وحتى لونص القانون النظامى على دفعها ولو كانت الشركة خاسرة .

(خامسا) على مقابل الحضور الذى يدفع الى المساهمين بالشركات بمناسبة الجمعيات العمومية

(البقية على الصفحة التالية)

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية أسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز عبدالله فكرى اباظه بك

رئيس التحرير أحمد عنان

مدير الادارة على شكرى

يصدرها نادى التجارة الملكى
١٢٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة
تليفون ٧٤٧٧٣

الإعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة

الاشتراكات : فى مصر جنيهان ونصف فى السنة

ـ فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الأردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا أو لبنانيا أو فلسا

ـ فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا

ـ فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والأرجنتين ١٧ دولارا

ـ فيما عدا ذلك من أنحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٥/٢/٦ جنيها انجليزيا

ـ تسدد الاشتراكات فى مصر والسودان نقدا بموجب أذونات أو حوالات بريدية أو شيكات .. وفى الخارج بموجب شيك على أحد بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

(سادسا) على مايدفع من مكافآت التسديد الى الدائنين ومايدفع من الانصبة الى حاملى السندات ٠

١ – جاء بالاعمال التحضيرية أن المقصود بمكافآت التسديد الى الدائنين (الواردة فى الفقرة «سادسا» الفرق الذى قد تنازل عنه بعض الجهات عند عقدها سلفة أو اصدارها سندات بأقل من الثمن الاسمي ولكنها تسددها بالثمن الاسمي ، اذ يحصل عادة ان المكتتبين فى السندات لايدفعون القيمة الاسمية كلها فالفرق عند استلامهم القيمة الاسمية كاملة يعد مكافأة تسديد وحكمه حكم الربح أو الفائدة ٠

٢ – اما المقصود بعبارة «الانصبة» فهى الانصبة التى تؤول الى حاملى بعض السندات التى يكون لها فوق الفائدة نصيب (يانصيب)

٣ – رأت محكمة الاسكندرية التجارية المختلطة ان العبرة فى تحديد سعر الضريبة على مقابل الحضور الذى يمنح لاعضاء مجلس الادارة بتاريخ الجلسات التى استحق عنها المقابل ٠ ولكنها عدلت عن هذا الرأى فى حكم لاحق فقضت بان الواقعة المنشئة للضريبة فيما يتعلق بايراد القيم المنقولة هى اجراء التوزيع .

٤ – استقر رأى المصلحة على انه لاتسرى الضريبة على ايراد القيم المنقولة على فوائد السندات التى تشتريها الشركة من البورصة ولا على انصبتها ومكافآت سدادها اذا اشترتها الشركة ووضعتها فى محفظتها أو خصصتها لصندوق من صناديقها أو لفرع من فروعها غير حائز للشخصية المعنوية المستقلة ، ولكن اذا قدمت الشركة هذه السندات رهنا لدين عليها ، يعتبر هذا فى حكم الاصدار الجديد ومانعا من الغاء السندات الذى ينشأ عن اتحاد الزمته ولذا تسرى الضريبة على فوائدها حتى لو خصصها الدائن لتسديد فوائد دينه ٠

٥ – شراء السندات بأكثر من قيمة الاكتتاب فيها لايجعل الفرق بين القيمتين مكافأة سداد تستحق عليه الضريبة على ايراد القيم المنقولة لان مكافأة السداد هى الفرق مابين قيمة اصدار السلفة وقيمتها الاسمية اما اذا كان شراء السندات بسعر يقل عن قيمة مادفع عند الاكتتاب فان الفرق يعتبر ربحا لعملة الاستهلاك يخضع لضريبة الارباح اذا استهلكت الشركة فعلا هذه السندات ٠

قوانين وقرارات

مصلحة الضرائب

قسم الضريبة العامة على الايراد
كتاب دورى رقم ٨ (ضريبة عامة)
بشأن التدابير الكفيلة بتوجيه ردود الممولين وجهتها الصحيحة

منعا لارتباك الممولين فى توجيه اجاباتهم على مكاتبات المأموريات وجهتها الصحيحة ، وتمكينا للمأموريات من تلقى الاجابات اللازمة بغير تأخير يرجع الى خطأ التوجيه ، تنبه المصلحة المأموريات الى مراعاة ما يلى :

١ – كتابة اسم المأمورية وعنوانها ورقم ملف الممول فى أعلا المكاتبات والنماذج الصادرة منها للممولين

٢ – اضافة كلمة «عن» قبل كلمتى «المدير العام» فى النماذج التى توجه للممولين والمذيلة بهاتين الكلمتين والتوقيع تحت هذه العبارة ثم كتابة عبارة « المأمور الاول » تحت التوقيع أما الاوراد والتنبيهات فيكون توقيعها بطبيعة الحال عن « المدير المحلى » عن « المدير العام »

القاهرة فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٥١

المدير العام

قرارات رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥١
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات

وزير التجارة والصناعة بعد الاطلاع على المادة ٤٤ من الدستور ٠ وعلى المادة ١٩ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات وعلى ما ارتاته الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة ٠

قرر

مادة ١ – تنشأ بمصلحة الملكية الصناعية ادارة تسمى ادارة وكلاء البراءات ٠

مادة ٢ – يقدم طلب القيد فى سجل وكلاء البراءات الى الادارة المذكورة من نسختين على الاستمارة حرف «ا» المرافق نموذجها وتقوم الادارة بتقديمه الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون المشار اليه ٠

ويجب أن يشتمل الطالب فضلا عن البيانات الواردة فى المادة الثالثة سالفة الذكر على العنوان الذى يرغب الطالب فى أن ترسل اليه المكاتبات المعلقة بطلبه .

مادة ٣ – يجوز للادارة تكليف الطالب بتقديم المستندات اللازمة للتحقق من شخصيته أو جنسيته أو مؤهلاته العلمية ٠

مادة ٤ – تدرج طلبات القيد بارقام متتابعة حسب تاريخ ورودها فى دفتر خاص يبين فيه أسم الطالب ولقبه ونوع الجدول الذى يرغب القيد فيه ٠

مادة ٥ – تشتمل الجداول المشار اليها فى المادة الاولى من القانون سالف الذكر على البيانات الآتية : –

١ – الرقم المتتابع لقيد الطلب فى الدفتر المشار اليه فى المادة السابقة ٠
٢ – أسم الطالب ولقبه ٠
٣ – عنوان مكتبه ٠

مادة ٦ – تقدم الطعون فى القرارات الصادرة برفض طلبات القيد من نسختين على الاستمارة حرف « ب » المرافق نموذجها الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون سالف الذكر

مادة ٧ – يعلن الطالب بقرار لجنة الطعن فور صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول

مادة ٨ – يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ٠

تحريرا فى ٣ من شهر يونية سنة ١٩٥١

قرار وزارى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١
بقية المنشور بالعدد الماضى

مادة ٥٠ – اذا تقدم طالب البراءه مستندا الى المادة ٥٥ من القانون وجب أن يشفع بالمستندات التى تثبت أن الاختراع كان يتمتع بالحمايه القانونية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩

مادة ٥١ – ترفق بالطلبات المنصوص عليها فى هذه اللائحه الايصالات الدالة على سداد الرسوم المستحقة طبقا للجدول رقم (١) المرافق

مادة ٤٢ – يلحق بادارة براءات الاختراع مكتبة تضم البحوث والمصنفات والنشرات التى تتناول شئون الملكية الصناعية والعلوم والفنون والصناعات المختلفة وكذلك أوصاف الاختراعات التى تصدر فى البلاد الاجنبية وترد لمصلحة الملكية الصناعيه عن طريق التبادل وتودع بها المستندات والفهارس التى تعرض على الجمهور

ويصرح للجمهور بالاطلاع على ما تقدم بغير مقابل

مادة ٥٣ – تصدر مصلحة الملكية الصناعيه فى الاسبوع الاول من كل شهر صحيفة تسمى صحيفه براءات الاختراع تنشر فيها البيانات التى يوجب القانون سالف الذكر الاعلان عنها وذلك طبقا لأحكام هذه اللائحة

وتصدر أيضا النشرات الآتية فى الشهر الاول من كل سنة :

(١) نشرة تشمل بيانات موجزة لأوصاف الاختراعات التى صدرت عنها براءات خلال السنة السابقة ٠

ويشفع وصف كل اختراع بالرسوم التى توضح موضوعه كلما اقتضى الحال ذلك

(٢) نشرة باسماء الاشخاص الذين منحوا براءات خلال السنة السابقة مرتبة بترتيب الحروف الهجائية ٠

(٣) نشرة بأرقام براءات الاختراع التى صدرت خلال السنة السابقة مع بيان موضع كل براءة من التقسيم الفنى الذى تتبعه ادارة براءات الاختراع فى تبويب الاختراعات المسجلة

الباب الثانى – فى الرسوم والنماذج الصناعية

١ – فى طلبات التسجيل :

مادة ٥٤ – يقدم طلب تسجيل الرسوم أو النماذج الى ادارة الرسوم والنماذج الصناعية على الاستمارة رقم (١) المرافق نموذجها ٠

مادة ٥٥ – يرافق طلب التسجيل ماياتى :

(١) نسختان من كل رسم أو نموذج ولا يجوز أن يستعاض عن ذلك بعينة من المنتجات المخصص لها ذلك الرسم أو النموذج ، ومع ذلك يجوز تقديم عينة من الانتاج المخصص له الرسم اذا أمكن تثبيتها على ورقة من مقاس ٣٣ × ٢١ سم وأمكن حفظها دون أن تسبب تلفا للمستندات المرافقة لها ٠

(٢) اذا كان الطالب شركة أو هيئة فيرافق طلب التسجيل مستخرج من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمى من عقد أنشائها أو نسخة من نظامها الاساسى ٠

(٣) اذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٣ من القانون فترافقه صورة من الرسوم أو النماذج التى أودعت مع طلب التسجيل لدى الدولة الاجنبية مصدقا عليها من مصلحة الملكية الصناعية فى تلك الدولة وتقدم الصورة مع الطلب خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ٠

(٤) اذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٢ من القانون فترافقه الشهادة الخاصة بالحماية الوقتية ٠

البقية بالعدد القادم

قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

١ — السجل العام وشروط القيد فيه

مادة ١ — لايجوز أن يزاول مهنة المحاسبة أو المراجعة الا من كان اسمه مقيدا فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة التجارة والصناعة ، ويشمل هذا السجل ثلاثة جداول :

(ا) جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين
(ب) جدول المحاسبين والمراجعين
(ح) جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين

مادة ٢ — مع عدم الاخلال بالاحكام الاخرى الواردة فى هذا القانون يشترط للقيد فى السجل العام أن يكون الطالب :

١) مصريا مقيما فى المملكة المصرية •
٢) كامل الاهلية المدنية
٣) حسن السمعة لم تصدر عليه أحكام قضائية أو قرارات تأديبية ماسة بالشرف

مادة ٣ — استثناء من حكم المادة السابقة ، يعفى من شرط الجنسية :

١) المشتغلون بالمحاسبة أو المراجعة فى مصر عند العمل بهذا القانون ، والذين تتوافر فيهم الشروط الاخرى للقيد بالسجل •

٢) أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية المقيدون بها قبل تاريخ العمل بهذا القانون •

مادة ٤ — يجوز لمؤسسات المحاسبة والمراجعة بمصر أن تستبدل بأعضائها من الاجانب أعضاء آخرين منهم ، ويشترط فى هذه الحالة :

(ا) أن يكون المستبدل عضوا بجمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية •

(ب) ألا تقل نسبة المصريين بين أعضائها عن النصف •

(ح) أن يكون قانون الدولة التى ينتمى اليها الاجنبى يجيز المعاملة بالمثل •

ولا يجوز للعضو الاجنبى المستبدل مزاولة المهنة الا بعد قيد اسمه فى الجدول ومحو اسم المستبدل به •

مادة ٥ — على المؤسسات المذكورة فى المادة السابقة أن تقدم لوزارة التجارة والصناعة خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون بيانا بأسماء أعضائها وجنسية كل منهم ومؤهلاته

ويصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بتحديد تلك المؤسسات وعدد المحاسبين والمراجعين الاجانب الملحقين بها وقت العمل بهذا القانون واسم كل منهم وجنسيته ومؤهلاته •

(ا) جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين

مادة ٦ — يشترط للقيد فى جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين أن يكون الطالب حاصلا على أحد المؤهلات الآتية :

١) دبلوم مدرسة التجارة العليا •
٢) بكالوريوس التجارة من شعبة المحاسبة
٣) بكالوريوس المعهد العالى للعلوم المالية والتجارية •

٤) بكالوريوس التجارة من شعب ادارة الاعمال مع دبلوم معهد الضرائب •

ويشترط فى هذه المؤهلات أن تكون قد منحت للطالب من أحد معاهد التعليم المصرية•

٥) شهادة من أحد المعاهد الاجنبية تقرر وزارة المعارف العمومية بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة اعتبارها معادلة لأحد المؤهلات الاربعة السابقة •

مادة ٧ — استثناء من حكم المادة السابقة يقيد فى جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين :

١) الحاصلون على بكالوريوس التجارة من غير شعبة المحاسبة أو شعب ادارة الاعمال مع دبلوم معهد الضرائب ، أو من يحصل على هذه المؤهلات قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ •

٢) من حصل قبل تاريخ العمل بهذا القانون على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية

٣) من حصل قبل تاريخ العمل بهذا القانون على دبلوم المعهد العالى للتجارة •

(ب) جدول المحاسبين والمراجعين

مادة ٨ — يشترط لنقل اسم الطالب من جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين الى جدول المحاسبين والمراجعين أن يكون قد أمضى مدة التمرين المحددة بعد فى أعمال المحاسبة والمراجعة •

(ا) ثلاث سنوات للحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها فى المادة ٦

(ب) أربع سنوات للحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها فى البند ١ من المادة ٧

(ح) خمس سنوات للحاصلين على المؤهل المنصوص عليه فى البند ٢ من المادة ٧

(د) ست سنوات للحاصلين على المؤهل المنصوص عليه فى البند ٣ من المادة ٧ ، وتخفض هذه المدة الى خمس سنوات للحاصلين منهم على دبلوم معهد الضرائب •

مادة ٩ — يشترط فى التمرين أن يكون الطالب قد زاول فعلا أعمال المحاسبة أو المراجعة بصورة جدية وبدون انقطاع طوال المدة فى مكتب أحد المحاسبين أو المراجعين المقيدين بالسجل

ويثبت التمرين بشروطه بشهادة من المحاسب أو المراجع الذى قضى الطالب مدة التمرين بمكتبه •

مادة ١٠ — يحسب من مدة التمرين كل زمن قضاه الطالب فى وظيفة مساعد مفتش بديوان المحاسبة أو مساعد مأمور أو مساعد مفتش بمصلحة الضرائب ، أو خبير محاسب بوزارة العدل ، أو مدرس لمادة المحاسبة أو المراجعة فى أحد معاهد التعليم الحكومية ، أو رئيس حسابات فى احدى المصالح الحكومية أو المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية أو التعاونية العامة أو فى أى عمل آخر يعتبر نظيرا لهذه الوظائف بقرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٥

ويحسب من مدة التمرين كذلك كل زمن قضاه الطالب فى مزاولة مهنة المحاسبة أو المراجعة فى مكتبه الخاص قبل تاريخ العمل بهذا القانون •

مادة ١١ — مع عدم الاخلال بأحكام المادة الثالثة من هذا القانون يقيد بجدول المحاسبين والمراجعين مباشرة :

١) أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية •

٢) الحاصلون على أحد المؤهلات المنصوص عليها فى المادة ٦ والبند الاول من المادة ٧ من هذا القانون ، اذا كانوا قد زاولوا المهنة المدة المنصوص عليها فى المادة ٨ بمكاتبهم الخاصة أو بمكتب أحد المحاسبين أو المراجعين قبل تاريخ العمل بهذا القانون

٣) من اشتغلوا بمكاتبهم الخاصة فى مراجعة حسابات ثلاث شركات مساهمة على الاقل لمدة لا تقل عن خمس سنوات متتالية قبل تاريخ العمل بهذا القانون •

٣) الحاصلون على دبلوم التجارة المتوسطة الذين زاولوا مهنة المحاسبة أو المراجعة بمكاتبهم الخاصة مدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية قبل تاريخ العمل بهذا القانون •

٥) الخبراء الحسابيون الذين زاولوا مهنتهم أمام المحاكم المصرية لمدة لاتقل عن عشر سنوات قبل تاريخ العمل بهذا القانون بشرط أن تقرر اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٥ كفايتهم العملية والعلمية لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعه

٦) الحاصلون قبل تاريخ العمل بهذا القانون على دبلوم التجارة المتوسطة على الاقل أو على شهادة من أحد المعاهد الاجنبية التى تقرر وزارة المعارف العمومية باتفاق مع وزارة التجارة والصناعة اعتبارها معادلة للمؤهل المذكور وشغلوا بدون انقطاع وظيفة رئيس حسابات احدى المصالح الحكومية أو المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية أو التعاونية العامة أو أى عمل مماثل يصدر بتعيينه قرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المشار اليها فى المادة ١٥ وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون •

(ح) جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين

مادة ١٢ — يقيد فى جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين :

(ا) الحاصلون قبل تاريخ العمل بهذا القانون على دبلوم التجارة المتوسطة على الاقل أو على شهادة من أحد المعاهد الاجنبية التى تقرر وزارة المعارف العمومية بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة اعتبارها معادلة للمؤهل المذكور بشرط أن يكونوا قد زاولوا بدون انقطاع مهنة المحاسبة أو المراجعة فى مكاتبهم الخاصة • أو كانوا مقيدين بجدول الخبراء المحاسبين أمام المحاكم المصرية ، أو شغلوا بدون انقطاع وظيفة رئيس حسابات احدى المصالح الحكومية أو المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية أو التعاونية العامة أو أى عمل مماثل يصدر بتعيينه قرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المشار اليها فى المادة ١٥ وذلك لمدة سنتين على الاقل سابقتين على تاريخ العمل بهذا القانون •

(ب) غير الحاصلين على أحد المؤهلات الدراسية المنصوص عليها فى البند السابق والذين يتوافر فيهم أحد الشروط الآتية :

١) أن يكونوا قد اشتغلوا بمكاتبهم الخاصة بمراجعة حسابات شركات المساهمة مدة ثلاث سنوات متتالية على الاقل قبل تاريخ العمل بهذا القانون

٢) أن يكونوا قد شغلوا بدون انقطاع وظيفة رئيس حسابات احدى المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية أو التعاونية العامة أو أى عمل مماثل يصدر بتعيينه قرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المشار اليها فى المادة ١٥ مدة سبع سنوات على الاقل قبل تاريخ العمل بهذا القانون.

٣) أن يكونوا قد زاولوا مهنة المحاسبة أو المراجعة بمكاتبهم الخاصة مدة سبع سنوات على الاقل قبل تاريخ العمل بهذا القانون

٤) أن يكونوا قد زاولوا مهنة المحاسبة أو المراجعة بمكاتبهم الخاصة مدة ثلاث سنوات على الاقل قبل تاريخ العمل بهذا القانون وأدوا بنجاح الامتحان الابتدائى المشار اليه فى المادة ١٤

مادة ١٣ — لمساعدى المحاسبين والمراجعين نقل أسمائهم الى جدول المحاسبين والمراجعين اذا قضوا فى مزاولة المهنة بهذه الصفة مدة ثلاث سنوات على الاقل وأدوا بنجاح الامتحان النهائى المشار اليه فى المادة ١٤ ويعمل بأحكام هذه المادة مدة سبع سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.

على أنه اذا كان مساعد المحاسب أو المراجع ممن تنطبق عليهم الفقرة «ا» والبنود ١ و٢ و٣ من الفقرة «ب» من المادة ١٢ قد أمضى قبل تاريخ العمل بهذا القانون مدة تزيد على الحد الادنى المقرر له فى تلك المادة استقطعت الزيادة من مدة السنوات الثلاث الواردة فى الفقرة السابقة.

مادة ١٤ — تنظم بمرسوم، بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٥، اجراءات الامتحانين الابتدائى والنهائى من حيث تحديد أدوار الامتحانات ومواعيدها وأماكنها وموادها ورسم دخولها، على ألا يزيد هذا الرسم على خمسة جنيهات للامتحان الابتدائى وعشرة جنيهات للامتحان النهائى.

ويصدر باختيار الممتحنين لكل دور قرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير المعارف العمومية

٢ — اجراءات القيد فى السجل

مادة ١٥ — تقدم طلبات القيد فى أحد الجداول الثلاثة للجنة القيد، وتؤلف هذه اللجنة من:

وكيل وزارة التجارة والصناعة : رئيسا

وكيل ديوان المحاسبة أو نائبه عند غيابه، مستشار الدولة بقسم الرأى للادارة الخاصة بوزارة التجارة والصناعة أو نائبه عند غيابه، مديرعام مصلحة الضرائب أونائبه عند غيابه، رئيس الغرفة التجارية المصرية لمدينة القاهرة أو نائبه عند غيابه، ثلاثة من أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية يعينون بقرار من وزير التجارة والصناعة لمدة سنتين ويجوز تجديد تعيينهم : أعضاء

وتكون مداولات اللجنة صحيحة بحضور ستة من أعضائها، وتصدر القرارات بأغلبية الآراء وعند التساوى يرجح الجانب الذى ينضم اليه الرئيس

مادة ١٦ — يجب أن يتضمن طلب القيد اسم الطالب ولقبه وسنه وجنسيته ومحل اقامته ومؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها وتاريخ مزاولته المهنة.

ويجب أن ترفق بالطلب الاوراق المثبتة لتوافر الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون.

وفى الحالات التى يشترط فيها القانون أن يكون الطالب قد زاول المهنة فى مكتب باسمه الخاص يجب عليه أن يثبت جدية مزاولته المهنة بتقديم مستندات رسمية من مصلحة الضرائب أو غيرها من الجهات الحكومية المختصة.

مادة ١٧ — تقرر اللجنة، بعد التحقق من توافر الشروط فى الطالب قيد اسمه فى السجل

واذا رأت اللجنة عدم توافر الشروط فى الطالب وجب عليها أن تؤجل الفصل فى طلبه وأن تعلن الطالب بالحضور أمامها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لسماع أقواله قبل الفصل فى الطلب.

ويجب أن يكون قرار اللجنة برفض الطلب مسببا.

ويجب على اللجنة أن تفصل فى كل طلب فى مدى أربعة أشهر من تاريخ تقديمه، وأن تعلن الطالب بقرارها فور صدوره بالطريقة المتقدم ذكرها والا اعتبر الطلب مقبولا، ويستثنى من ذلك من كانوا يزاولون المهنة وقت العمل بهذا القانون فهؤلاء تمتد فترة الفصل فى طلباتهم ويستمرون فى مزاولة المهنة الى أن يصدر قرار فى شأن قيد أسمائهم فى السجل وذلك بشرط تقديم الطلب خلال شهرين من تاريخ العمل بالقانون.

مادة ١٨ — اذا رفض الطلب لسوء سمعة الطالب، فلا يجوز له اعادة طلبه الا بعد مضى خمس سنوات من تاريخ رفض طلبه اذا أثبت حسن سمعته طوال هذه المدة، كما يجوز له اعادة الطلب بمجرد رد اعتباره بحكم قضائى

أما اذا كان رفض الطلب لعدم توافر شرط آخر جاز للطالب اعادة طلبه بمجرد توافر هذا الشرط.

مادة ١٩ — رسم القيد بالسجل جنيه واحد للقيد فى جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين وجدول المساعدين، وخمسة جنيهات للقيد فى جدول المحاسبين والمراجعين.

وتسلم شهادة القيد بدون رسم.

وتعطى صور من قرارات اللجنة والسجل أو شهادات مستخرجة منها لمن يطلبها مقابل رسم قدره جنيه واحد.

مادة ٢٠ — تقوم وزارة التجارة والصناعة بنشر بيان سنوى بأسماء المزاولين لمهنة المحاسبة والمراجعة المقيدة أسماؤهم فى السجل العام.

٣ — حقوق المحاسبين والمراجعين وواجباتهم

مادة ٢١ — للمحاسب والمراجع تحت التمرين اعتماد ميزانيات وحسابات الشركات المختلفة ما عدا شركات المساهمة، وحسابات الممولين الخاضعين لضريبة الارباح التجارية والصناعية الذين لا يزيد رأس مال الواحد منهم على عشرة آلاف جنيه أو لا تزيد أرباحه السنوية على ألف جنيه وفقا لآخر ميزانية اعتمدتها أو ربط أقرته مصلحة الضرائب وكذلك اعتماد حسابات الممولين الخاضعين للضريبة العامة على الايراد اذا كان ايراد الواحد منهم لا يجاوز عشرة آلاف جنيه فى العام وفقا لآخر قرار تم ربط الضريبة عليه، وله أن يحضر عن هذه الشركات وهؤلاء الممولين أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما فى حكمها من جهات الادارة.

وليس للمحاسب أو المراجع تحت التمرين أن يفتح مكتبا باسمه الخاص، ولا يجوز له أن يباشر باسمه عملا من الاعمال الخارجة عن اختصاصه بمقتضى الفقرة السابقة أو الحضور فيها أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما فى حكمها، وانما يكون ذلك باسم المحاسب أو المراجع الذى التحق بمكتبه وبطريق النيابة عنه

مادة ٢٢ — لمساعد المحاسب أو المراجع اختصاص المحاسب أو المراجع تحت التمرين المنصوص عليه فى الفقرة الاولى من المادة السابقة

وله أن يفتح مكتبا باسمه الخاص، ولكن ليس له أن ينوب عن المحاسبين أو المراجعين فى أعمالهم الخارجة عن هذا الاختصاص

مادة ٢٣ — اذا كان المحاسب أو المراجع تحت التمرين، أو مساعد المحاسب أو المراجع، يباشر فى تاريخ العمل بهذا القانون عملية تزيد على النصاب المحدد له فيه، فلا تسرى عليه الاحكام المحددة للاختصاص الا ابتداء من حسابات السنة المالية التالية لآخر سنة مالية كان يباشر حساباتها عند صدور هذا القانون.

مادة ٢٤ — مع عدم الاخلال بحكم المادة ٢٥ يكون للمحاسب أو المراجع حق اعتماد ميزانيات وحسابات الشركات جميعها وحسابات الممولين الخاضعين لضريبة الارباح التجارية والصناعية أو للضريبة العامة على الايراد اطلاقا، وله الحضور عن الشركات والممولين أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما فى حكمها.

مادة ٢٥ — يشترط فى المحاسب أو المراجع لاعتماد ميزانيات شركات المساهمة :

١) أن يكون ممن ينطبق عليهم أحد البندين ١ أو ٣ من المادة ١١ أو

٢) أن يكون قد زاول المهنة كمحاسب أو مراجع فى مكتب لحسابه الخاص مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ قيده بهذه الصفة

ويحسب من هذه المدة الزمن الذى قضاه المحاسب أو المراجع فى احدى الوظائف المنصوص عليها فى المادة ١٠ من هذا القانون.

ويسرى حكم هذه المادة بالنسبة الى شركات المساهمة القائمة عند تاريخ العمل بهذا القانون ابتداء من حسابات السنة المالية التالية لتاريخ العمل به.

مادة ٢٦ — استثناء من حكم المادة السابقة يجوز لمن كان يزاول مهنة المحاسبة أو المراجعة فى مكتب لحسابه الخاص عند تاريخ العمل بهذا القانون ولم يتوافر فيه أحد الشرطين المنصوص عليهما فيها أن يقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون طلبا للجنة المنصوص عليها فى المادة ١٥ للترخيص له باعتماد ميزانيات شركات المساهمة والحضور عنها أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما فى حكمها.

ولا يقبل الطلب الا اذا توافرت فى الطالب الشروط الواردة فى المادتين ٢ و٦، وكذلك الشروط التى يصدر بتعيينها قرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المذكورة.

ويكون قرار اللجنة فى الطلب نهائيا.

مادة ٢٧ — لا يجوز لمن قيد اسمه فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين الاشتغال بمهنة أخرى، أو القيام بأى عمل تجارى، الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من لجنة القيد

ولا يجوز له أن يحاول الحصول على عمل من أعمال مهنته بطريق الاعلان أو بأى طريق يعتبر مخلا بكرامة المهنة

مادة ٢٨ — يجب على كل من قيد اسمه فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين أن يخطر وزارة التجارة والصناعة فى ظرف ثلاثين يوما بعنوان مكتبه أو المكتب الذى التحق به للتمرين فيه، وكذلك عند كل تغيير دائم لعنوان المكتب

وعليه أن يذكر رقم قيده بالجدول ونوع الجدول المقيد فيه فى جميع المكاتبات والمطبوعات والشهادات التى تصدر منه .

٤ – العقوبات التاديبية

مادة ٢٩ – يحاكم تأديبيا كل من زاول المهنة على وجه يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٣٠ – العقوبات التأديبية هى :

١) الانذار

٢) التوبيخ

٣) الحرمان من مزاولة المهنة مدة لا تزيد على سنتين .

٤) محو الاسم من السجل .

مادة ٣١ – ترفع الدعوى التأديبية بقرار من وزير التجارة والصناعة أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٥ من هذا القانون منعقدة بهيئة مجلس تأديب .

مادة ٣٢ – يعلن المتهم بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول قبل موعد الجلسة بخمسة عشر يوما مبينا فيه تاريخ انعقاد المجلس ومكانه وملخص التهمة المنسوبة اليه .

ويجوز للمتهم الحضور بنفسه أو بوكيل عنه ، على أن لمجلس التأديب أن يكلف المتهم الحضور شخصيا متى رأى لزوما لذلك .

ويجرى المجلس بهيئته كاملة ، أو بمن يندبه من أعضائه ، تحقيق التهمة وسماع شهادة الشهود عند الاقتضاء ويكون للمجلس أو لمن يندبه سلطة القضاء فى التحقيق ، على أن توقيع العقوبات على الشهود يظل من اختصاص القضاء

مادة ٣٣ – تكون جلسات مجلس التاديب سرية وتصدر قراراته علنا بأغلبية الآراء . ويشترط لصحة مداولاته أن يحضرها مستشار الدولة ، ولصحة قراراته أن تكون مسببة .

واذا لم يحضر المتهم أمام المجلس بعد اعلانه جاز الحكم فى غيبته وللمتهم المعارضة فى الحكم فى ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانه به بتقرير يودع مكتب وزير التجارة والصناعة .

ويكون اعلان الاحكام بالطريقة المنصوص عليها فى المادة ٣٢

مادة ٣٤ – اذا فقد أحد المقيدين فى السجل أحد شروط الاهلية المنصوص عليها فى هذا القانون أحال وزير التجارة والصناعة أمره الى لجنة القيد منعقدة بهيئة مجلس تاديب لينظر فى شأنه وليأمر عند الاقتضاء بمحو اسمه من السجل .

مادة ٣٥ – يجوز لمن صدر قرار بمحو اسمه لمخالفته أحكام هذا القانون أن يطلب من مجلس التاديب ، بعد مضى خمس سنوات من تاريخ القرار اعادة قيد اسمه فى السجل

واذا كان قرار المحو لفقد المحكوم عليه شرط حسن السمعة جاز له طلب اعادة قيد اسمه بمجرد صدور الحكم برد اعتباره أو بمجرد صدور الامر بالعفو عنه عفوا شاملا .

مادة ٣٦ – مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل شخص اسمه غير مقيد بالسجل العام أو شطب اسمه بعد قيده يستعمل نشرات أو لوحات أو لافتات أو أية وسيلة أخرى من وسائل الدعاية اذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق فى مزاولة مهنة المحاسبة أو المراجعة وكذلك كل شخص ينتحل لنفسه لقب محاسب أو مراجع وفى جميع الاحوال يأمر القاضى باغلاق المكتب ونزع اللوحات واللافتات ويأمر كذلك بنشر الحكم ثلاث مرات فى صحيفتين يعينهما ، وذلك على نفقة المحكوم عليه

مادة ٣٧ – يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على خمسمائة قرش كل من يخالف حكام المادة ٢٨ من هذا القانون

مادة ٣٨ – يكون لمفتشى مصلحة التجارة وادارة الشركات بوزارة التجارة والصناعة ولمفتشى مصلحة الضرائب بوزارة المالية صفة رجال الضبط القضائى لاثبات ما يقع مخالفا لأحكام هذا القانون

مادة ٣٩ – على وزراء التجارة والصناعة والمالية والمعارف العمومية والعدل ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون

ويصدر وزير التجارة والصناعة القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بقصر المنتزه فى ١٣ ذى الحجة سنة ١٣٧٠ – (١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١)

إعلان بيع النفط الإيراني ومنتجاته

كانت شركة النفط الانجليزية الايرانية السابقة قد نشرت فى بعض الجرائد المصرية إنذارًا موجهًا إلى شركات البترول وأصحاب ناقلاته ووكلاء بيع البترول بلزوم عدم شراء النفط ومنتجاته من الحكومة الإيرانية مستندة إلى بعض الحجج التافهة .

فالسفارة الإيرانية بالقاهرة تعلن الجميع أن ما تدعيه الشركة السابقة المذكورة لا يستند إلى اية حقيقة أو أساس وأن الحكومة الامبراطورية الايرانية تتعهد لكل من يشترى البترول الايرانى أو منتجاته من «شركة النفط الأهلية الإيرانية» بتعويضه عن اية خسارة تلحق به .

السفارة الإيرانية بالقاهرة

شركة مصر للحرير الصناعى

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصـــانعها بدفشو كفر الدوار بحيرة - مركزها الرئيسى ومحلها القانونى عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة

رأس مال الشركة

٢٥٠٠٠٠٠ر٢ جنيـــه ممثلة فى ٦٢٥٠٠٠ر سهـــم بواقع ٤ ج ٠ م منها ٣٧٥٠٠٠ر سهمـــا اسميـا و ٢٥٠٠٠٠ر سهمـــا لحامله

أغراض الشركة

القيام بصنـــاعة الحرير الصناعى ومشتقاته ومادة السيليوز ومشتقاتها والاتجار فى كل ذلك وصناعة وتجارة المواد الكيمـــاوية اللازمة لصناعة الحرير ومشتقـــاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لصنع الحرير الصناعى ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعى

الشركة الوحيـــدة بالقطر المصرى والشرق لإنتـــاج خيوط الحرير الصناعى ومشتقاته وتنتج يوميا :

عـدد	عـدد
٥ر٦ طن من خيـــوط الحرير	٥ر٦ طن من الألياف القصيرة
١ طن من ورق مصروفان	٣ طن من حامض الكبريتيك
٥ طن من ثانى كبريتور الكربون	١٥ طن من سلوفات الصـــودا المبلورة (ملح جلوبر)

شركة مصر للغزل والنسج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانعها بالمحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى سنة ١٩٢٧

تشغل مصانعها ومرافقها : مليونى متر مربع

تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنويا

تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنويا

وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنويا

يكفى انتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر

تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى

وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات

التى جددت تجديداً كاملا بعد الحرب

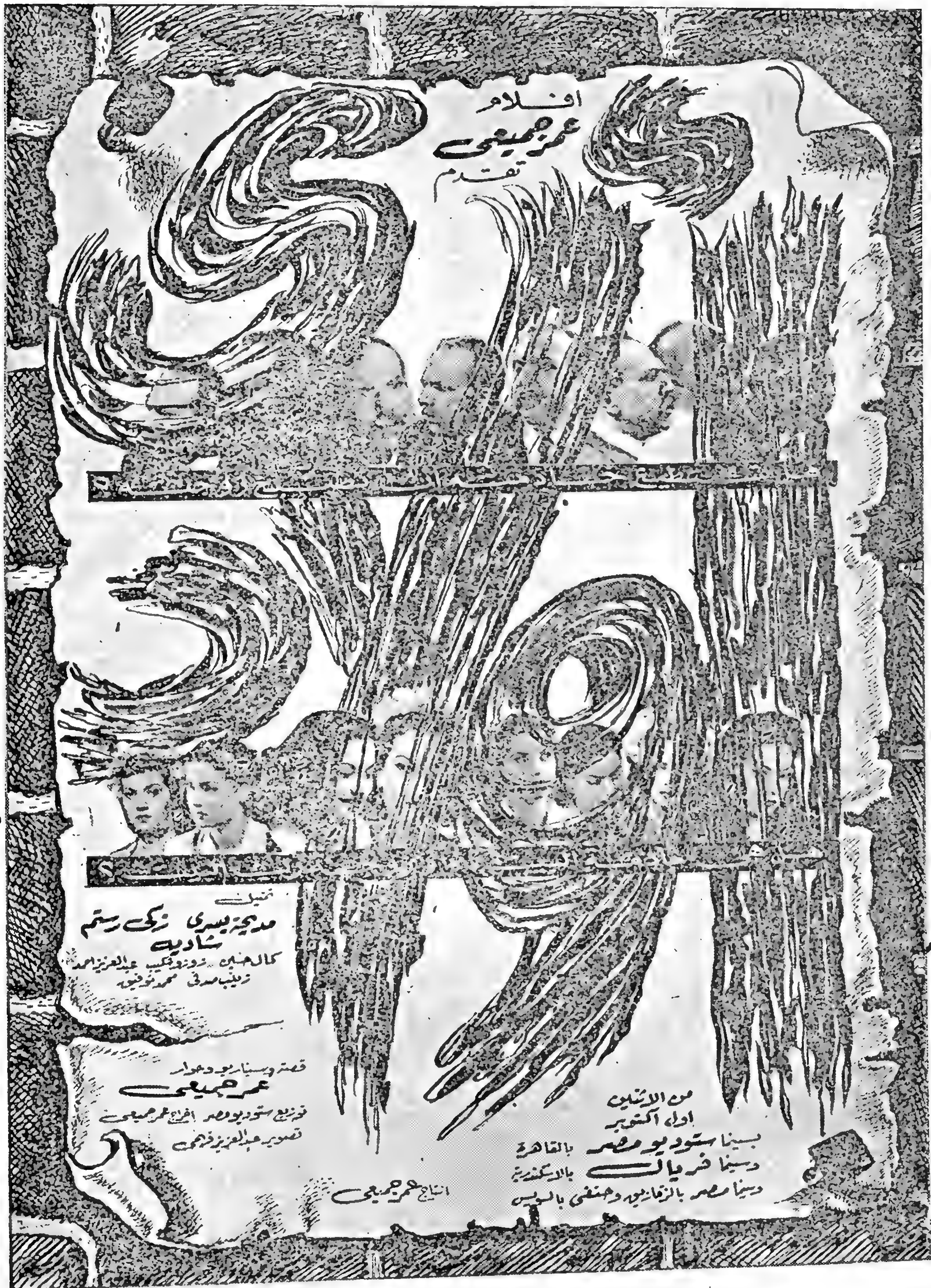
يعمل فى مصانعها : ثمانية عشر ألف عامل

خصصت لسكناهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليونى جنيه

وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية

تضم أستاداً من أكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم

ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه



افلام
عمر جميعي
تقدم
تمثيل
مديحة يسري زكي رستم
شادية
زوزو شكيب عبد العزيز أحمد
زينب صدقي محمد توفيق
قصة وسيناريو وحوار
عمر جميعي
توزيع ستوديو مصر إخراج عمر جميعي
تصوير عبد العزيز فهمي
من الاثنين
اول اكتوبر
بسينما ستوديو مصر بالقاهرة
وسينما فريال بالاسكندرية
وسينما مصر بالزقازيق وحنفي بالسويس
انتاج عمر جميعي



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ١٥
١٥ اكتوبر ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

بين العلم وميادين العمل

بدأ موسم الدراسة وصرنا نقرأ كل يوم عن شكاوى أولياء الامور الذين لا يجدون لابنائهم مجال خالية بالمدارس سواء أكانت للتعليم الابتدائى أم الثانوى أم الجامعى .

وليس هناك أى مجال لمناقشة ضرورة نشر التعليم بمختلف درجاته واتاحة الفرصة لكل من يصلح للتعليم لبلوغ غايته . كما لا يخفى أن حضارة الامم الآن قائمة على العلم . وبمقدار ما يتسلح أبناء البلد من العلوم يتوطد مركز بلادهم فى ركب الحضارة .

على أن كل هذا لم يمنع شكوى يرددها نفر كبير من المعنيين بشئون البلاد العامة والذين يهمهم النظر للمسائل بمدى النتائج المترتبة عليها ـ ويخشى الكثيرون من المطلعين أن تكون السياسة التى تجرى عليها وزارة المعارف من عدة سنوات ينقصها التنسيق بين مختلف درجات التعليم فلا بد أن ينظر الى مستقبل أولئك الآلاف من الطلبة الذين يتخرجون من المعاهد المختلفة فى كل عام .

ومن المعلوم أن الجامعات تخرج شبانا يصلحون لشغل وظائف رئيسية وهى بطبيعتها قليلة العدد بالنسبة لما يليها ، فلا بد أن يكون هناك تنسيق بين مختلف درجات التعليم بل لأن فيه دراسة حاجة المرافق المختلفة ومدى استيعابها للموظفين . والزراعة والتجارة والصناعة فى مصر فى حاجة لشبان متوسطى التعليم يتقنون مهنتهم بما لديهم من ثقافة أن يزيدوا معلوماتهم فى المهنة التى توجهوا اليها . وهى فى حاجة أقل كثيرا لطبقة الرؤساء من خريجى الجامعات .

ونحن نراقب بشىء غير قليل من الفزع حالة التعطل الشديدة التى بدأ يعانيها خريجو الجامعات فى السنوات الاخيرة ونخشى اذا لم يتدارك الأمر أن يكون لذلك عواقب اجتماعية خطيرة اذ أن هؤلاء المتعلمين العاطلين سيتحدون على المجتمع ان ضاقت بهم سبل العيش .

وان الامر ليقتضى من كبار رجالنا المهتمين بمسائل الشباب سواء فى نواحى التعليم أم فى الحياة العامة ان يعالجوه كل من زاويته الخاصة ونحن نرحب بكل رأى يرد الينا فى هذا الموضوع ونهيب بمجلس ادارات كليات الجامعات أن تجعل هذا الموضوع الخطير محل عنايتها ودراستها للتنسيق بين انتشار التعليم وميادين العمل .

احمد عنان



التمثيل التجارى

عند ما أدركت مصر فائدة التمثيل التجارى ومقدار مايمكن ان يؤديه للبلاد من ثمرات قدرت فى نفس الوقت أن نجاح الفكرة لا يتأتى الا بحسن اختيار الاشخاص الممثلين – وذلك ان وظيفتهم ليست روتينا كما فى كثير من وظائف السلك السياسى أو القنصلى وانما تتصل اعمالهم بالتجار والاسواق فيجب أن يكون لديهم المام كاف بها ·

ولذلك فانه قد وضعت قواعد تكفل حسن اختيار الممثلين التجاريين ليس فقط من بين من درسوا المسائل التجارية والاقتصادية دراسة نظرية بل يجب أن يكونوا قد اتصلوا بها من قريب فى حياتهم العملية ولضمان تحقيق ذلك ألفت لجنة لاختيار المرشحين من وكيل وزارة التجارة ووكيل الخارجية وعضو تمثيل قدامى الدبلوماسيين هو عبد الملك حمزه وعضو تمثيل رجل الاعمال هو حسن مختار رسمى باشا ·

وقد حققت هذه اللجنة ما عقد عليها من آمال واختارت فعلا نخبة من بين موظفى الحكومة الذين أتاحت لهم طبيعة أعمالهم الاتصال بالاسواق والتجار واعمال المشتريات والجمارك كما استفادت اللجنة من بعض رجال الاعمال الذين رشحتهم كفاياتهم وتجربتهم لشغل هذه الوظائف بنجاح وكانت اللجنة فى جميع الاحوال تقصر اختيارها على التجاريين أى الحاصلين على شهادات فى العلوم التجارية وهو الامر المتبع فى جميع بلاد العالم أن يعهد بالوظيفة الى الشخص الذى أعدته دراسته لها ·

لذلك كان محل الدهشة أن تعدل وزارة الاقتصاد أخيرا عن هذا المبدأ فتختار بعض خريجى كليات الحقوق أو الزراعة لشغل مناصب التمثيل التجارى · وأنا على ثقة أن معالى وزير الاقتصاد الوطنى وهو يزور كثيرا من بلاد أوربا الآن ويقابل الممثلين التجاريين سيلمس بنفسه مدى الجهد الذى يبذلونه ومدى الخدمات التى يمكن أن يؤدوها لبلادهم اذا ماتيسرت لهم السبل وهيئت لهم أسباب العمل وأعطيت العناية اللازمة لتقاريرهم واقتراحاتهم · وسيلمس معاليه بنفسه أن هذه الوظائف بطبيعتها يجب أن تقصر على التجاريين ونحن ننتظر من معاليه أن يأمر باصلاح هذه الاوضاع حتى تستقيم الامور ·

التأميم والتمصير

دار جدل فى بعض الصحف اليومية حول التأميم والتمصير · ولا بد من ان تصل مصر – ونعنى مصر الرسمية – الى رأى ثابت فى هذا الموضوع · فان الرأى العام المتحمس يقول بالتأميم والرأى العام النابه يتريث ويفرق ويضع أحكاما مختلفة لكل موضوع ولكل مسألة · فان مايصلح فى بلد من البلاد ليس من المحتم أن يصلح فى بلد آخر · والنظام قد ينجح فى انجلترا مثلا ويفشل فى مصر · فاستيراد الافكار والنظم وتطبيقها لمجرد انها مطبقة فى الخارج خطأ كبير والصحيح ان نستورد كل فكر جديد وكل نظام جديد ونبحثه وندرسه ثم نقرر لانفسنا الرأى الذى نراه فيه واضعين نصب أعيننا ظروفنا واتجاهاتنا وما نعيش فيه من نظام اقتصادى واجتماعى ·

ولم يصادف التأميم النجاح الذى كان متوقعا له حينما طبق فى انجلترا حتى لقد أخذت حكومة العمال تتريث فى تعميمه ، واشتدت حملة المحافظين عليه بشدة غير مألوفة · وسيكون بعض القواعد التى ستجرى عليها المعركة الانتخابية المقبلة فى انجلترا ·

ولنعد الى مصر فنجد أننا أممنا – وقبل كثير من الدول ، بعض المصالح والمرافق ، كالسكك الحديدية والتليفونات والكهرباء · وقد أتيح للناس فى بعض الحالات أن يراقبوا ويلاحظوا مابين التأميم وغيره من فوارق ، فقد شهدوا الكهرباء فى مدينة القاهرة مثلا وهى تابعة لشركة تجارية وشهدوها بعد ذلك مدارة بوساطة الحكومة أى مؤممة · ولا نحب ان نتابع رأى الناس فى نتيجة التجربة فنقول ان ادارة الشركة كانت أفضل وكذلك لانريد ان نتابع رأى المتحمسين فنقول ان التأميم خير حتى ولو أضر بالخدمة العامة ذاتها ، وأضر بجمهور المستهلكين ، ولكننا نفضل أن نأخذ من هذا الدرس عظة ، فنفيد بما فى العمل التجارى من مزايا وما فى الادارة الحكومية من مزايا ، وننتهى الى نوع من المزج بين النظامين ، لعله خير مايصلح لمصر فى مثل الظروف التى تجتازها ·

صندوق الكفاح

أرسل حضرة صاحب العزة عبدالله فكرى أباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى البرقية التالية الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء :

« يتشرف مجلس ادارة نادى التجارة الملكى بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن جميع أعضائه والتجاريين بصفة عامة من خريجين وطلاب بان يرفع لمقامكم الرفيع اجمل آيات التهنئة والتأييد بالاجراء الوطنى الحاسم الذى اتخذته الحكومة ازاء مطالبنا الوطنية المقدسة ·

وقد رأى أعضاء النادى أن يساهموا فى مساندة الحكومة بطريقة عملية يتطلبها العمل الجدى فى الظروف المتوقع حدوثها كنتيجة للموقف الحاضر فرأوا ان يتقدموا لمقامكم الرفيع باقتراح قيامهم بالدعوة لتكوين حصيلة شعبية تحت عنوان « صندوق الكفاح » لصرف اعانات للعمال الذين يقتضى الحال انقطاع خدمتهم فى أعمال الجيش الاجنبى المحتل ·

وقد بدأ الاعضاء فى جمع الاكتتاب لهذا الغرض النبيل فيما بينهم وهم يضعون بصفة مبدئية تحت تصرف وزارة الشئون الاجتماعية مبلغ ألف جنيه كنواة لهذا المشروع الشعبى الذى نرجو أن يلقى قبولا من جميع الهيئات والافراد ، وأن يبادر الجميع لهذه المساهمة الايجابية تحت اشراف وزارة الشئون الاجتماعية فاذا صادف هذا المشروع قبولا من رفعتكم فان نادينا سيشرع على الفور فى تنظيم عملية الاكتتاب وسيجند لهذا فريقا من خيرة أعضائه من الخريجين والخريجات · »

***

وان ادارة النادى لتهيب بحضرات أعضائه ان يكونوا قدوة فى هذه المناسبة الوطنية الجليلة فيسارعوا بالمساهمة كل بما يستطيعه من مال وجهد فى سبيل تكوين حصيلة ذات قيمة لهذا المشروع وتجريد أكبر عدد ممكن من المتطوعين للقيام بجمع الاكتتاب والمرجو من حضرات الاعضاء أن يتصلوا بادارة النادى فى هذا الشأن ·

يجب أن يكون مدير الضرائب من التجاريين

ان مهمة رجل الضرائب عموما مهمة خطيرة تحتاج الى دراسات خاصة وثقافات معينة والى نزاهة لا تشوبها شائبة والى استقلال فى الرأى داخل حدود اللوائح والقوانين والى عدالة توزع بالقسطاس بين الممولين ، لأن تلك المهمة لا تقتصر على مجرد تحصيل ايرادات للدولة بل هى اجل من ذلك شأنا ، اذ أن أساسها يقتضى أن تفحص حالة كل ممول لمعرفة حقيقة ايراده او ثروته وربحه وما يجب استنزاله منها وما لايجب ثم استنتاج الصافى الذى يخضع للضريبة بعدذلك وهذه المهمة التى تستلزم فى رجل الضرائب ، العدالة فى عمله وتطبيق القوانين بالدقة تستند فى خطورتها الى أسباب هامة من بينها :

١ ــ انها تمس مباشرة خزينة الدولة فاذا تهاون رجل الضرائب فى الربط أو جعله أقل من الحقيقة أضر بها ضررا بليغا وتأثرت امكانياتها فى القيام بواجباتها الاساسية .

٢ ــ انها تمس الكيان الاقتصادى العام فى الدولة فاذا ما اشتط رجل الضرائب فى تقديره او ربطه ادى ذلك الى انهيار المشروعات او زعزعتها . حقيقة يمكن ان يعاد الحق الى نصابه امام القضاء ولكن ذلك يقتضى من صاحبه جهدا ومالا ووقتا ثمينا يضيع عبثا كان يمكن الاستفادة به فيما هو اجدى وانفع ويقتضيه علاوة على ذلك كله هما وقلقا لا يعوضه عنه القضاء .

٣ ــ انها تمس الكيان الاجتماعى نفسه اذا لم تحصل من الجميع فى حدود القانون وبالعدل والقسطاس

٤ ــ انها تمس الاخلاق لانه اذا لم تراع العدالة فى جبايتها وتطبيقها انقلبت النفوس الامينة بعد شعورها بانها وحدها تتحمل العبء كله الى نفوس ضعيفة يبهرها المظهر فتحاول بدورها التهرب والغش والتدليس والخداع والكذب .

ولهذه الاسباب كلها يجب ان يكون رجال الضرائب صغيرهم وكبيرهم محصنين كرجال القضاء سواء بسواء ولكن . . . .

هذه الحصانة اذا ما اعطيت لرجال الضرائب وجب بعد ذلك اعادة توزيع العمل بين موظفى المصلحة حتى لاتضع المصالح الجوهرية التى تقوم عليها فى ايد ضعيفة فى مادتها أو تخصصها ، لان تحصين مثل هؤلاء الضعفاء فى مادتهم سيكون أنكى واضل سبيلا .

والآن بعد هذا العرض الموجز نعود الى مهمة مدير الضرائب الاساسية ونوع الثقافة والدراسة التى تلزمه فى اداء واجبه على خير الوجوه .

قال الاستاذ علوبة بك انهاالتوجيه والاشرافومراجعة التشريعاتومعالجة نواحى النقص فيها وانهامسايرةلروح المشرع وتحرى الوصول الى اغراضه وبانها متابعةالحالة الاقتصادية العامة فى البلاد لتكييف انظمة الضرائب وفق مايستجد من ظروفها وبانها تنظيم للعمل وتنسيقه بين ادارته المختلفة وتهيئة الجو الصالح لعمل موظفيه فى ثقة وحرية واطمئنان وبانها جمع ودراسة البيانات الاحصائية الصادقة عن حالة ايراداته وما ينتابها من زيادة أو عجز وبأنها حسن اختيار الموظفين الذين يمكن الاعتماد عليهم وبانها تحريك الهمم وبعث النشاط لاراحة الممولين وسرعة انجاز العمل .

وفى الحق ان ماذكره علوبة بك هو جزء هام جدا من واجبات مدير الضرائب الا اننا نحب ان نعدل فى بعض الفاظه لتظهر بشكل ادق مهمة هذا المدير الاساسية باعتباره منفذا للقانون ، فهى دراسة التشريعات لامراجعتها وهى تبين نواحى النقص فيها عند التطبيق لامعالجتها ، ذلك ان مراجعة التشريعات ومعالجتها من اختصاص الهيئةالتشريعية اولااخيرا وماعلى مطبقها الا ان يبدى الرأى فيما وجده من صعاب وما رآه من نقص أو غموض لتتولىالهيئات التشريعيةتذليل الصعاب وتلافى النقص وتوضيح الغموض اما بنصوص جديدة منشئة أو مفسرة . وهذه المهمة مع التوجيه والاشراف الفنى اذا اضيفت الى باقى مهام مدير الضرائب نجدها تستلزم حتما دراسة خاصة وثقافة علمية معينة الى جانب دراسة القانون . فهى تتطلب ثقافة واسعة فى نواحى الاقتصاد والمحاسبة وادارة الاعمال والاحصاء ... الخ . وهذه الثقافة لاتدرس بشكل مستوعب وكامل فى غير معاهد معينة هى كليات التجارة وهذه الثقافة الشاملة لخريج كليات التجارة تجعله الشخص المناسب لمناصب الضرائب الفنية فى حد ذاتها وللمناصب الادارية عموما وهو يمتاز بذلك عن غيره من اصحاب الثقافات الاخرى ، فاذا اضفت الى هذه الثقافة الخبرة العملية وتتبع الاحداث وتولى المناصب ذاتالمسئولية والعقل الراجح كان صاحبهافذا وخير منيتولى شئون الضرائب ، وهذا النوع من الاشخاص قد اضبح متوافرا ولله الحمد .

امارجال القانون منحملة ليسانس الحقوق فلمهمتهمجلا لهاولها خطورتها وشأنها . فهم لازمون ضروريون كمستشارين لمدير المصلحة والمديرين المحليين يرجع اليهم فى المسائل القانونية العميقة الدقيقة شأن كل مستشار قانونى لمديرى المنشآت واصحاب الاعمال والمصالح الفنية ، هذا المستشار الذى يجب ان يوجد حتى ولو كان المدير من رجال القانون لان عمله كمدير لايترك له وقتا للدراسات القانونية .

بقى ان نقول ان تجارب الماضى اثبتت ان المصلحة عدلت كثيرا جدا من تعليماتها ومنشوراتها وكتبها بعد انتقاد رجال المحاسبة لها ولماحوته من حجج وادلة ، ذلك ان المعلومات القانونية وحدها غير كافية فى مثل هذه المسائل بل يجب الرجوع الى العرف التجارى والاقتصادى وتفسير القوانين تفسيرايتمشى معها لاتفسيرها تفسيرا جافا يودى بالتجارة ويهدم ماقامت عليه من عرف .

واخيرا نشارك الاستاذ علوبة بك فيما قاله من ان الواجب يقضى عدم التفرقة بينعنصرى المصلحة التجاريين والحقوقيين وبان يكافأ المجد منهم بغض النظر عن ثقافته او نوع مؤهله الا اننا نرى ان هذا الروح الكريم لايجب ان يقف عقبة فى سبيل وضع الشخص المناسب فى المنصب الملائم حفظا للصالح العام وحده .

ت . ا .



البحث فى وقف استيراد المنسوجات الاجنبية

طلبت بعض شركات الغزل والنسيج من الجهات المختصة ايقاف استيراد المنتجات القطنيه والحريرية الاجنبيه، وعرضها فى الاسواق المصرية لمدة ستة شهور ،حتى يمتص الاستهلاك المحلى المخزون من الانتاج المحلى المكدس لدى المصانع والتجار

هذا وتقوم الآن وزارة المالية بحصر الكميات التى تم استيرادها أخيرا من هذه المنتجات لمعرفة مدى تأثر السوق المحليه بهذه الواردات.

بعثة لدراسة طرق استغلال الملاحات

قام معالى وزير التجارة والصناعة فى الاسبوع الماضى بزيارة ملاحات المكس ، وذلك لدراسة طريقة استغلال الملاحات الطبيعية والصناعية تمهيدا للفصل فى النزاع القائم بين مستغلى ملاحات شطوط دمياط وبين مصلحة المناجم لشئون المعادن ، وقد تبين لمعاليه أثناء هذه الدراسة أنه لايوجد فى مصر خبراء فنيون فى استغلال الملاحات لذلك قرر معاليه ايفاد بعثة للخارج لدراسة طرق استغلال الملاحات وبخاصة فى بلدان البحر الابيض المتوسط وفى أمريكا .

الميزان التجارى مع فرنسا

بلغ الميزان التجارى بين مصر وفرنسا فى الستة أشهر الاولى من العام الحالى ١٦ر٧٠٠ر٠٠٠ جنيها للصادرات المصرية و ١١ر٦٠٠ر٠٠٠ جنيها للواردات المصرية من فرنسا وبذلك كان الميزان التجارى لصالح مصر .

مبادلة قطن بسلع أجنبية

وافقت وزارة المالية على مبادلة أقطان مصرية قيمتها ٣٥ ألف جنيه مقابل استيراد اقلام رصاص من اليابان .

وكذلك على مبادلة اقطان مصرية يبلغ قيمتها ٢٠ ألف جنيه مع أسبانيا مقابل استيراد قطع غيار وأجهزة تكييف هواء وقطع غيار للسيارات .

وعلى مبادلة أقطان مصرية بمبلغ ٦٤٠ ألف جنيه بأقمشة صوفية مع اليابان .

تنشيط حركة التبادل التجارى مع جمهورية الارجنتين

تهتم الحكومة الآن بتنشيط حركة التبادل التجارى مع الارجنتين ، ولذلك تم الاتفاق بين وزارات المالية والتموين والاقتصاد على السماح بمبدأ مبادلة اللحوم المثلجة بالاقطان ، ومازالت الجهات المختصة تبحث الآن فى زيادة السلع التى يمكن تبادلها بين البلدين .

الغاء نظام حصص الزيت للمصابن للتوسع فى انتاج الصابون

تبحث وزارة التموين الآن فى اقتراح بالغاء نظام حصص الزيت المقررة لمصانع الصابون وذلك بتخصيص ١٥ ألف طن من زيت بذرة القطن المحلى ، لصرفها للمصابن التى تستورد من الخارج زيوتا أجنبيه على أساس صرف طن زيت محلى مقابل كل طن ونصف طن زيت أجنبى يستورد من الخارج ، دون مراعاة الشرط الذى جرى عليه نظام هذا العام وهو صرف الزيت فى حدود نصف مقطوعية المصابن . وذلك لتضمن توسع المصابن فى استيراد الزيوت الاجنبيه التى تزيد من جودة الصابون ، تمهيدا للعودة الى الحالة التى كانت موجودة قبل الحرب الاخيرة والتى كانت تستخدم فيها الزيوت الاجنبية وحدها فى هذه الصناعة .

ومما يذكر أن الوزارة خصصت فى العام الماضى ١٢ ألف طن زيت بذرة قطن لصرفها للمصابن فى حدود نصف مقطوعيتها مقابل استيرادها كمية مماثله من الزيوت فى السنوات السابقة تخصص لهذه المصابن ٢٤ ألف طن سنويا . فانها بهذا النظام الجديد ستزيد الانتاج المحلى من الصابون بما يوازى ستة آلاف طن من الزيت على الاقل.

المركز الاحصائى للزيت بعد ظهور تقدير محصول القطن الجديد

يقدر محصول بذرة القطن هذا العام على أساس التقدير الاول الذى أذاعته وزارة الزراعة بحوالى ٥ر٥٤٠ر٠٠٠ أردب بذرة، سيخصص منها مليون أردب للتقاوى لذلك يقدر محصول البذرة التجارى بحوالى ٤ر٥٤٠ر٠٠٠ أردب . تنتج حوالى ٨٥ ألف طن زيت بذرة قطن .

وبذلك تقدر وزارة التموين مركز الزيت فى الموسم الجديد بحوالى ٨٣ ألف طن بعد استبعاد ألفى طن من الزيت كفارق أثناء التكرير .

ولما كانت الوزارة يوجد لديها فائض من الزيت من العام الماضى يقدر بحوالى ١١ ألف طن ، لذلك يؤكد المختصون فى وزارة التموين بسلامة مركز الزيت فى العام الجديد وذلك على أساس الاستمرار فى سياسة التخفيض الحاليه للمقررات.

بيع بعض المنتجات فى معرض وزارة التجارة

قررت وزارة التجارة والصناعة تخصيص جزء من المعرض الدائم للصناعات المصرية الملحق بمبنى الوزارة لعرض المنتجات النحاسية والعاجية والصدفية التى يقبل عليها السائحون ، والسماح لعارضيها ببيعها فى هذا العرض

مصر تفقد سوقا للارز بسويسرا لعدم الاهتمام بفحص الصادر منه اليها

فقدت مصر هذا العام سوقا هامة لتصدير الارز المصرى وهى السوق السويسريه . اذ تشير الاحصاءات الرسمية الى ان صادراتنا من الارز الى سويسرا خلال الاشهر الواقعة من يناير الى ابريل الماضى قد انعدمت ، ويخشى ان ينسى المستهلك السويسرى الارز المصرى . مالم تعمل الجهات المختصه على تدارك الامر.

ويرجع السبب فى فقدنا لهذه السوق ، ما أصاب سمعة الارز المصرى

من اضرار فى العهد الاخير بسبب بعض الرسالات التى صدرت منه فى السنتين الاخيرتين ، وتقرر اعفاؤها من اجراءات قانون مراقبة الصادرات، مع علم الجهات المختصة بوزارة التموين بانحطاط انواعها ٠

حصة مصر من الكبريت
والسعى لاستكمال حاجتنا من ايطاليا

نظرا لافتقار الاسواق العالمية لمادة الكبريت ، تقرر اخضاع هذه المادة لنظام التوزيع الدولى ٠ وقد تحدد نصيب مصر منه، بمايقل عن حاجتنا الفعلية لذلك طلبت الجهات المختصة من الحكومة الايطالية زيادة صادراتها منه الى مصر ٠

صنع الكبريت من الجبس

تدرس مصلحة الصناعة الآن تقريرا فنيا تلقته أخيرا من الخارج ، يكشف طريقة صناعة الكبريت من الجبس ، وبعد ان نجحت هذه التجربة فى الهند ٠

حصة مصر من الصفيح

حددت لمصر حصة من الصفيح فى الربع الثالث من هذا العام بمقدار ١٥٠٠ طن اما الربع الاخير من هذا العام فقد حددت لمصر حصة تبلغ ٧٥٠ طنا ٠

زيادة حصة زيت الخروع المصدر

قررت حكومة الهند زيادة الحصة المخصصة للتصدير من زيت الخروع بحوالى ٢٠ ٪ من الكمية التى تم شحنها وذلك خلال الفترة الواقعة بين شهرى أكتوبر ديسمبر سنة سنة ١٩٥١ ٠

تصدير واستيراد

انشاء مكتب مصرى فى فرنسا للاشراف على شحن السلع المصدره لمصر

اقترحت الجهات المختصة ، انشاء مكتب مصرى فى فرنسا يتولى شؤون النقل والشحن للسلع المصدره من فرنسا الى مصر وتسهيل الاتصال بين المستوردين المصريين والمصدرين الفرنسيين لتدبير أماكن شحن البضائع على البواخر المصرية تشجيعا للاسطول التجارى المصرى ٠

بعد أن تبين لهذه الجهات ان معظم السلع الفرنسيه المصدرة لمصر تباع تسليم الموانى الفرنسية ٠

تقسيم السلع المستوردة حسب اهميتها
البحث فى توفير السلع النادرة

تألفت فى وزارة التموين لجنة لدراسة اهمية السلع والمواد التى تلزم البلاد من الاسواق الاجنبيه ، وتقسيمها الى ثلاثة أقسام الاول منها للسلع المهمة والنادرة والقسم الثانى للسلع التى تقل عنها فى الاهمية والقسم الاخير للسلع الميسور استيرادها ٠

وتوالى هذه اللجنه دراستها لتحديد كل فئه على حدة ، واتخاذ الاجراءات التى تكفل ضمان حصول البلاد عليها وعلى حاجاتها منها ووسائل تحويل عمليات الاستيراد ٠

استيراد ديكه روميه من تركيا

استورد بعض التجار من تركيا اخيرا خمسة آلاف ديك رومى مذبوح وذلك لبيعها فى الاسواق المحليه بسعر الاقة الواحدة بحوالى ٤٠ قرش ٠

ومما يذكر ان وزن الديك الرومى الواحد يتراوح بين ٢٢ و٢٧ اقه ٠ وتستهلك عملية تموين البواخر المارة بالموانى المصرية شهريا كمية تتراوح بين ٣ و٥ آلاف ديك رومى ٠

استيراد ٤٠ ألف طن ذرة

تعتزم وزارة التموين الاعلان عن مناقصة لاستيراد ٤٠ ألف طن من الذرة البيضاء والصفراء على أن يكون موعد تسليم عطاءات هذه المناقصه فى أول نوفمبر القادم ، على أن يتم شحن هذه الكمية خلال شهر يناير القادم ٠ وذلك لاستكمال حاجة البلاد الملحة من الذرة الشامية ٠

استيراد ٨٠٠٠ أوقية ذهب

وافقت الجهات المختصة على استيراد ٨٠٠٠ أوقية من سبائك الذهب عن طريق هولندا وذلك من حساب التصدير ٠

تصدير مشغولات نحاسية بالدولار

وافقت الجهات المختصة على تصدير المصنوعات النحاسية الدقيقة الصنع «انتاج خان الخليلى» وذلك بشرط دفع ثمنها بالدولار ٠

تدهور صادراتنا القطنية لسويسرا

تشير التقارير الرسمية التى تلقتها الجهات المختصة عن حركة التجارة الخارجية بين مصر وسويسرا الى انه بالرغم من ارتفاع الارقام القياسية لصادراتنا من القطن الى سويسرا فى السنوات الاخيرة الا انها لم تصل بعد الى ماصدر من القطن فى عام ١٩٣٨٠ فقد كانت سويسرا تستورد قبل الحرب ٥٠ ٪ من وارداتها من الاقطان من مصر ، ومنذ نهاية الحرب لم تبلغ هذه النسبة الا ٢٥ ٪ من مجموع حاجتها من هذه الاقطان ، وعلى الرغم من ان مصر كانت العميل الاول لسويسرا فى ١٩٥٠ غير أن المفوضية المصرية فى برن تخشى الانحطاط الى المركز الذى وصلنا اليه فى العام الماضى بل وفى الاعوام السابقه، اذان الاحصاءات الخاصة بوارداتها من القطن المصرى خلال الاربعة الاشهر الاولى من سنة ١٩٥١ لاتبعث على الطمأنينة ٠ وترى المفوضية المصرية ان العلاج الوحيد الناجع لتدارك هذا التقهقر والوصول الى مراكزنا التى كنا نشغلها قبل ان تتوسع الدول الاخرى فى انتاجها من القطن وفى تصديره ، وقبل ان يزيد عدد منافسينا منها فى الوقت الحاضر، هو التوسع فى وسائل دعايتنا ، وتنويعها وفقا للاساليب الحديثة ، والعمل على استقرار اسعار القطن المصرى ٠ وجعل تقلباتها سواء الى الهبوط أو الصعود فى حدود ضيقة مع اتباعها وتنسيقها مع تقلبات أسعار الاقطان الامريكية حتى لا تزيد أسعار الاولى بأكثر من ١٠ الى ١٥٪ عن أسعار الاخيرة ، وازالة القيود المفروضه فى مصر على الوارد من سويسرا ومعاملتها معاملة الوارد من مثيلاتها من الدول الاخرى لاغرائها على مضاعفة مشترياتها من القطن المصرى ٠

الضريبة الخاضع لها ايراد الصيدلى صاحب الصيدلية

يشكو الصيادلة ونقابتهم من اخضاع ايراد أصحاب الصيدليات من الصيادلة الى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وظلوا يطالبون مصلحة الضرائب باضافة مهنتهم الى المهن المعددة فى المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - مطالبة لاتعرف هوادة ولاملل ، ولما لم تستجب المصلحة الى مطلبهم أعادوا الكرة بعد أن عدلت المادة ٧٢ سالفة الذكر بالقانون المشار اليه وأصبح نصها عاما فى سريان ضريبة المهن التجارية على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التى يمارسها الممول بصفة مستقلة ويكون العنصر الاساسى فيها العمل ، بعد أن كانت المادة قبل هذا التعديل أعطت لوزير المالية حق تعيين المهن الحرة بقرار يصدر منه .

لهذا رأوا الصيادلة طبقا للنص الجديد للمادة ٧٢ المذكورة ضرورة فصل دخلهم من بيع الادوات الطبية وأدوات الزينة والخردوات عن باقى دخلهم الذى مصدره تحضير التذاكر الطبية وبيع الادوية الجاهزة وأن يخضع ربحهم من الجزء الاول للضريبة على الارباح التجارية والصناعية ويخضع الجزء الثانى منه للضريبة على أرباح المهن غير التجارية واستندوا فى ذلك الى أن :

أولا - مركز الصيدلى يتفاوت تبعا لنشاطه فهو يخضع لضريبة المهن الحرة اذا فتح معملا للتحاليل ، ولضريبة كسب العمل اذا كان مديرا لصيدلية ، ولضريبة الارباح التجارية اذا تملك صيدلية وأدارها بنفسه وفى هذا كله تناقض كبير لقوانين الدولة .

ثانيا - القانونين رقم ٥ لسنة ١٩٤٤ ، ٦٢ لسنة ١٩٤٤ نصا على أن الصيدلة مهنة وليست تجارة .

ثالثا - اعتبرت مهنة الطبيب المحلل وطبيب الاسنان والاشعة مهنة حرة رغم ان مزاولتها تحتاج الى رأس مال .

رابعا - القاعدة العامة ان العمل الذى يحتاج الى مجهود فكرى وعلمى الى جانب المال يعتبر عملا فنيا .

ونناقش فيما يلى مركز ايراد اصحاب الصيدليات من الصيادلة فى ضوء أحكام المادة ٧٢ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وبعد أن أدخل عليها التعديل بالقانون المذكور .

ان المادة ٧٢ قبل التعديل بالقانون المشار اليه قد عددت من تفرض عليهم ضريبة المهن غير التجارية ثم صدرت عدة قرارات من وزير المالية اضافت مهنا أخرى الى المهن التى عددتها وذلك بمقتضى الرخصة المعطاة له من المشرع بحكم القانون - ولم تكن مهنة الصيدلية من بين هذه المهن وذلك كله حتى ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ بدأ تطبيق النص الجديد للمادة ٧٢ وهو اليوم الذى توقفت معه تلك الرخصة .

وعلى ذلك يكون تطبيق أحكام الضريبة على المهن غير التجارية قاصر على من ذكر فى المادة ٧٢ أصلا أو أضيف بقرار من وزير المالية وذلك حتى ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ والا خضع الايراد لضريبة القانون العام وقتذاك وهى ضريبة الارباح التجارية والصناعية . وقد أفتى مجلس الدولة اخيرا بهذا المعنى بتاريخ ١٩ - ٥ - ١٩٥١ فى موضوع المخرجين السينمائيين ومركزهم الضريبى فى حكم تطبيق المادة ٧٢ قبل تعديلها فى حالة ماذا اعتبرتهم المصلحة فى حدود أحكام المادة ٧٢ بعد تعديلها من أرباب المهن غير التجارية وعما اذا كان هذا الوصف ينسحب تطبيقا للمادة ٧٢ بعد تعديلها الى الفترة السابقة على التعديل - فرأى مجلس الدولة ان المهن غير التجارية تعين بقرار من وزير المالية فى حدود ماقضت به المادة ٧٢ الى الوقت الذى يعمل فيه بالتعديل المنصوص عليه فى القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

ونتيجة لذلك تكون أرباح الصيدلى خاضعة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية طالما لم يصدر قرار من وزير المالية باضافة مهنة الصيدلى الى المادة ٧٢ قبل تعديلها ، أما بعد أن صدر القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أصبح مجال تطبيق ضريبة المهن الحرة فى :

أولا - أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية

ثانيا - أرباح كل مهنة أو نشاط لايخضع بضريبة أخرى .

ولما كانت ضرائبنا نوعية فمن المسلم به جواز خضوع الممول لأكثر من ضريبة نوعية واحدة اذا ما اختلفت طبيعة دخوله تبعا لتعدد المهن التى يباشرها .

وتحديد الدخل الذى مصدره العمل فقط أمر هين معياره هو مباشرة العمل بصفة مستقلة تحت امرة رب العمل ، ولكن ليس من اليسير التمييز بين أرباح المهن التجارية وغير التجارية لأن كل من يقوم بعمل تجارى أو غير تجارى فانما يزاوله بصفة مستقلة ، وقد يكون اشتراك عنصر المال بصفة ملحوظة ليس بالحد الفاصل فى الموضوع اذ تارة نراه منعدما أو يساهم بمجهود ضئيل فى عمل تجارى وتارة أخرى نراه يبرز فى الاهمية فى عمل غير تجارى . لذلك يتعين البحث عن معايير ثابتة تتميز بها الاعمال التجارية عن غير التجارية ، وقد كان هذا التمييز ومعاييره مثار خلاف طويل فى فرنسا انتهى الرأى فيه الى ثلاث نظريات .

أولا - النظرية القانونية وهى تستند الى أحكام القانون التجارى بمعنى أن يكون معيار التمييز فى المهن التجارية هو مارسمه القانون التجارى من حدود .

ثانيا - نظرية القياس أو المشابهة وهى تستند الى قياس مهنة لم ترد ضمن المهن الواردة فى القانون التجارى بمهنة أخرى واردة فيه اذا ماتشابهت المهنتان فى طبيعتهما .

ثالثا – نظـــرية الاقتصـــاديين ومؤداها وجوب التفرقة بين الاعمال التى ترمى الى ايجاد أو تداول منتجات مادية وســـواها من الاعمال التى تنحصر بصفـة عامة فى تأدية خدمة فاعتبروا الاولى أعمالا تجارية والثانية أعمالا غير تجارية .

ويتفرع عن هذه النظريات الثلاثه قاعدة التمييز الصحيحة وهى أن تعد من المهن التجارية والصـــناعية عدا المهن التى تعد تجارية بحكم القانون التجارى كل مهنة يكون الغرض منها مباشرة عمليات تتعلق بأشياء مادية .

وفى ضوء هـــذه القاعدة ننتقل الى تكييف طبيعة أعمال الصيدلى وأرباحه منها للوصول الى نوع الضريبة التى يخضع لها .

فبالرجوع الى أحكام قانون التجارة المصرى نجد انه نص فى المادة الاولى على أن «كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخـذها حرفة معتادة له فهو تاجر » .

ونصت المادة الثانيه منه على أن «كل شراء غـــلال أو غيرهـــا من أنواع المأكولات أو البضائع لأجل بيعها بعينها أو بعد تهيئتها بهيئة أخرى أو لأجل تأجيرها للاستغلال يعتبر عملا تجاريا »

ونناقش فيمـــا يلى الاعمال التى يقوم بها الصيدلى صاحب الصيدلية لمعرفة عمـــا اذا كان الايراد الناتج منها هو ايراد من عمل تجارى بحت أم ايراد مختلط لعمل تجارى وغير تجارى حتى يمكن تحديد الضرائب التى يخضع لها .

من المعروف أن أعمال الصـــيدلى صاحب الصيدلية تنحصر فيما يلى :

١ – بيع أدوات الزينة ومستحضراتها وبعض الادوات الطبية .

٢ – بيع المستحضرات الطبيـــة الجاهزة .

٣ – تحضـــير التذاكر الطبيـــة والادوات المركبة »

فالنســـبة لبيع أدوات الزينـــة ومستحضراتها فمن المسلم به خضوع الربح النـــاتج منها للضريبة عـــلى الارباح التجارية والصناعية اذ لادخل لخبرة الصيدلى فيها .

وبالنسبة لبيع المستحضرات الطبية الجاهزة فالامر لايعدو أن يكون شراء بضائع بقصد بيعها لغرض تحقيق ربح وهـــذا طبقا لحكم المادة «٢» من القانون التجارى يعتبر عملا تجاريا لاشك فيه .

وبالنسبة لتحضير التذاكر الطبية فهو لايخرج عن شراء مادة أوليـــة وتهيئتها بهيئة أخرى بقصد بيعهـــا وهو مما ينطبق عليه حكم المادة «٣» أيضا .

هذا من الناحية القانونية البحته وبالرغم من ذلك نجد أن المعيار الذى اختاره الاقتصـــاديين للتمـــييز بين العمل التجارى وغير التجارى وهـــو تبعا للخدمة مادية كانت او معنوية فاننا نجد ان الصيدلى فى جميـــع أعماله يقدم خدمات مادية للغير ومن ثم فعمله تجارى .

وكذلك هناك قاعدة أخرى تقضى بتحديد نوع الضريبة تبعا لطبيعـــه الربح دون النظر الى صفة صاحبـــه وبتطبيق هذه القاعدة نجد أن جميع أرباح الصيدلى التى يحققها من عمله فى صيدليته خاضـــعة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية شـــأنه فى ذلك شأن اى شخص يزاول هذا العمل .

هذا ويرى بوكيه ان عملية الفصل بين ايرادات المهن المختلفة يجب أن تتم طالما أن الممول يزاول مهنتـــين مستقلتين من غير أن تتداخل احداهما فى الاخرى ، ومن وجهة النظر هذه نجد أن عمل الصيدلى لايمكن فصل بحت ومن عمله كمضارب فى المادة الداخلة فى التركيب ومن باب أولى الادوية الجاهزة .

وقد استقر الرأى فى فرنســـا على خضوع أرباح الصيدلى صاحب الصـــيدلية للضريبة عـــلى الارباح التجارية والصناعية حتى ولو شملت هذه الارباح ايرادات ناتجة من قيامه بعمليات التحاليل داخل الصيدلية .

وعلى ذلك تكون أرباح الصـــيدلى صاحب الصيدلية خاضعة بأكملهـــا للضريبـــة على الارباح التجـــارية والصناعية سواء فى حدود أحكـــام المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقـــم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أو بعد هـــذا التعديل .

الصناعة والتعليم

تهتم مكاتب العمل كل عام فى امريكا بنشر كتيبات بين المربين والمدرسين ، وليس لهم غرض فى ذلك سوى تثقيف الصـــغار وتدريبهم على الاعمـــال الحديثة ، ومدى ماوصلت اليه امريكا فى هـــذا الميدان . كما تصـــدر بعض الشركات كتيبات ونشرات الى الاولاد الصغار لمثل هذا الغرض ايضا .

والسؤال الآن : هل هذه افضـــل الطرق لتعليم النشء فى امريكا صناعة بلاده ؟ وللاجابة على ذلك ، نذكر ان The American Iron and Steel Institute فوض مؤسسة Hill & Knowlton Inc. ان تدبر بعثـــة لرجال التربيـــة لمدة عامين فى مصانعها . وسرعان ما انتشر الخبر وتقـــدم حوالى ٨٠٠ مدرس لدراسة اوجه الصناعة المختلفة .

وهكذا شعر جميع رجال الاعمـــال والمدرسين ان للصناعة قصة لا بد ان تروى للصغار ، وفضلا عن ذلك قرر ٨٩ ٪ من المدرسين انهم استخدموا المواد الصناعية على مدى واســـع فى تطبيق البرامج الدراسية . ولكن لم يكن هناك توافق فى الرأى بين رجال الاعمال وبين رجال التربية عن أفضل الوسائل لتقـــديم الصناعة الى اذهان الاولاد . فيرى البعض ان تنظم رحلات مدرسية الى المصانع ، يتبعها ارسال برامج عن الصـــناعة ، يلقيها عليهـــم رجـــال الصناعة انفســـهم . ويرى المدرســـين انه يجب استشارتهم عن مدى ما يقدم الى التلاميذ من برامج الصـــناعة حتى يتمشى مع المســـتوى العقلى للاولاد ، ويكون هنالك تعاون وطيد بين المدرســـين وبين رجـــال الاعمـــال يعود بأكبر الفـــوائد على التلاميذ . وينتج عن هذا التعاون ، قيام جماعة تعمل بصدق واخـــلاص لخدمة كل من الصناعة والتربية ، كما تعطى الطفل خلال مرحلته الدراسية صورة صادقة واضحة عن اقتصـــاد بلده المحلى وعن فرص العمل الموجودة امامه .

(عن مجلة نيوزويك)

اقتصاديات الشرق الأوسط

الغرض الاول من هذا الباب هوتسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعي سليم

مشروع نهر الليطاني في لبنان

يسير لبنان قدما في طريق التقدم والانشاء على اسس وطيدة . قويمة وتجرى هناك دراسات مفصلة لمشروعات الانهاض الطويلة الاجل ، ولبنان بلد جبلي بوجه عام لا يصلح للزراعة فيه الا حوالى ١/٤ المساحة الكلية للبلاد . وتكاد جميع الاراضي الصالحة للزراعة ان تكون **مستغلة** الآن فعلا ، ويعيش عليها نحو ثلثي السكان . وليست هناك ثروة معدنية هامة ، كما لا يزال التقدم الصناعي في أطواره الاولى . ويلوح أن تقدم البلاد وضمان مستقبلها الاقتصادي انما يعتمد على الاستغلال الكامل لموارد فيه ، وبذلك يمكن للبلاد زيادة الانتاج الزراعي عن طريق الري ، وكذلك ايجاد فرص التقدم الصناعي باستغلال القوة الكهربائية الرخيصة التي تتولد من مساقط المياه

وتقوم في لبنان عدة شركات لتوليد الكهرباء تمد نحو نصف السكان بحاجاتهم منها الا أن الطاقة المولدة حاليا تلوح قاصرة على التمشي مع المطالب المتزايدة ، بالاضافة الى ارتفاع تكاليف الكهرباء المولدة هكذا لارتفاع تكلفة الوقود . ومن هنا تظهر شدة **الحاجة للقوى الكهربائية الرخيصة** .

ومن ناحية اخرى لا تصل مياه الري في لبنان الا لمساحة تبلغ حوالى ١٢٠ الف فدان ، بينما انه بأحكام استغلال موارد المياه يمكن أن تزيد المساحة **المتمتعة** بالري نحو ١٠٠ الف فدان **اخرى** .

ومن **اهم** المشروعات الحيوية بل **واكبرها** جميعا مشروع نهر الليطاني ، ولا تقتصر فائدته على أمكان توليد قوة كهربائية تكفي مطالب لبنان لزمن طويل في المستقبل دون حاجة الى شركات التوليد الحالية ، بل تعم فائدته الى كفالة مياه الري اللازمة لزراعة مساحة كبيرة من الاراضي الزراعية

وبمقتضى اتفاقية النقطة الرابعة استقدمت الحكومة اللبنانية **بعض** الخبراء الامريكيين لدراسة احتمالات النجاح للمشروع ووضعه في قالبه النهائي ، وهو ما ينتظر أن تتمه البعثة في أجل قريب .

وتساعد طبيعة نهر الليطاني على التفكير في هذا المشروع ، اذ انه ينحدر ، بعد أن يترك سهل البقاع ، من ارتفاع يبلغ حوالى ٨٥٠ مترا الى مستوى البحر في مساحة لا تتجاوز ٤٠ كيلو مترا ينحدر فيها نحو ٦٥٠ مترا . ويلوح توليد الكهرباء من النهر ممكنا باحدى طريقتين :

الطريقة الاولى : بتخزين مياه النهر في الشتاء لتنظيم تصرفه طوال العام ، وذلك باقامة قناطر على مجراه عند سهمر وتحجز ١٢٥ مليون مترمكعب من الماء عند خردله وتحجز ٨٠ مليون متر مكعب . ويمكن للقناطر الاولى أن تولد قوة كهربائية تبلغ حوالى ٤٨٧ مليون كيلوات / ساعة خلال العام ، ومن الثانية قوة كهربائية نحو ١٦٣ مليون كيلووات / ساعة ، وبذا يبلغ مجموع الكهرباء المولدة حوالى ٦٥٠ مليون كيلووات / ساعة . ويتكلف تنفيذ هذا المشروع حوالى ٦٠ مليون دولار

الطريقة الثانية : بانشاء ثلاث مساقط للمياه على النهر وذلك عند سهمر وخردلي ووادي ، يمكن توليد طاقة كهربائية عندها تبلغ حوالى ٥٩٠ مليون كيلووات / ساعة بتكلفة اجمالية حوالى ٢٥ مليون دولار

وبذلك تولد الطريقتان كميتين متقاربتين بنفقتين مختلفتين . الا أن المشروع الاول لتنظيمه تصرف المياه في النهر ، يضمن توليد كمية منتظمة من القوة الكهربائية خلال العام ، بينما أن تنفيذ الوسيلة الثانية يعني انخفاضا كبيرا في القوة المولدة في شهور التحاريق (يوليه / اكتوبر)

ويبدو أن السلطات المسئولة تميل الى الآخر بالطريقة الاولى التي تضمن تيارا منتظما من الكهرباء ، وكذلك لا يمكن الاستفادة من المياه المخزونة في ري مساحات كبيرة من الاراضي القابلة للزراعة ريا منتظما .

وينتظر أن يتم تنفيذ المشروع عند البدء فيه في مدة لا تزيد على ست سنوات ، ولم يعرف بعد كيف ستكفل الحكومة اللبنانية الاموال اللازمة لتنفيذه ولو انه لا يستبعد أن تطلب مساعدة المؤسسات الدولية في هذا الشأن

انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في لبنان
(انتاج شركتي بيروت وقاديشا)

	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
الطاقة المولدة بملايين الكيلووات/ساعة	٨٤	١٠١	١٠٨
وتوزع على المستهكين كالآتي : —			
للانارة والاستعمال الخاص	٢١	٢٧	٣١
للانارة العامة (البلديات)	٢	٢	٢
النقل الكهربائي	٧	٧	٧
الصناعات الصغرى	٧	٩	٩
الصناعات الكبرى	٣٤	٣٧	٤٢

والفرق بين مجموع الاستهلاك والانتاج يعتبر طاقة ضائعة .

السياسة البترولية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط

أعلن المستر ماكجي وكيل وزارة الخارجية الامريكية والذى زارالقاهرة فى الربيع الماضى ، أن السياسة البترولية لبلاده فى الشرق الاوسط تقوم على الاسس الآتية :

١ – العمل على توطيد علاقات شركات البترول معالحكومات المحلية حتى يسود الاستقرار فى تلك المنطقة.

٢ – اقتسام الارباح مناصفة بين الحكومات والشركات

٣ – مراعاة المصالح الحقيقيةلأهالى البلاد التى تعمل فيها شركاتالبترول للعناية برفاهيتهم .

ضغط المصروفات فى ايران

بدأت آثار الحرب الاقتصادية بين بريطانيا وايران فى الظهور . فقد تحمل الاقتصاد البريطانى نحو ٣٥٠ مليون دولار ثمن ما تحتاجه بريطانيا من منتجات بترولية تستوردها من امريكا بدلا من ايران . ومن ناحية ايران فان هذه الحرب كانت لها آثار عميقة على اقتصادياتها نظرا للجانب الكبير الذى يحتله البترول فى انتاجها الاهلى ، ففقدت ايران بذلك موردا هاما من مواردها . وتبذل الحكومة الايرانية الآن كل مافى وسعها لضغط مصروفاتها ، فمنعت العلاوات الدورية المستحقة لموظفيها ، وجمدت المرتبات ، ودعت الى الاقتصاد فى المصروفات العامة ، كما منعت السياحة فى الخارج منعا باتا .

اسعار الفائدة فى ايران

يؤخذ من بحث اعده بنك مللى ايران (البنك المركزى) ان أسعار الفائدة المحلية تراوحت خلال شهر مايو ١٩٥١ بين ١٥ ، ٣٦ ٪ بحسب درجة المخاطرة التى تتطلبها عملية الاقراض

ويعزى هذا الارتفاع فى معدل الفائدة الى عدم توفر التسهيلات الائتمانية وعدم تقدم النظم المصرفية بها ، بحيث يتيسر على المولين تقاضى فوائد باهظة .

الرسوم الجمركية على واردات سوريا من لبنان

فرضت سوريا بعض الرسوم الجمركية على الواردات من لبنان رغبة منها فى حماية انتاجها الداخلى بعد انفصام الوحدة الجمركية بينهما .ولما كان لبنان يعتمد على السوق السورية فى تصريف كثير من منتجاته فقد كان من الطبيعى ان يضر بهذا القرار كثيرا . ولمقابلة ذلك اصدر رئيس الجمهورية اللبنانية مرسوما بتعويض كل من يصدر بعض المنتجات اللبنانية الى سوريا بمايوازى مقدار الرسوم الجمركية التى تستوفى فعلا

المنفذ البحرى لتجارة سوريا

احتجت غرفتى تجارة دمشق وحلب على الامر الصادر للتجار السوريين باستيرادوارداتهم وتصدير صادراتهم عن طريق ميناء اللاذقية السورى . وجاء فى احتجاج الغرفتين ان ميناء اللاذقية اقل استعدادا من ميناء بيروت وان رسومه تبلغ ضعف رسوم الميناء اللبنانى ، كما ان نفقات النقل من اللاذقية الى دمشق تبلغ نحو ٤ امثال نفقات النقل من بيروت الى دمشق .

التداول النقدى فى سوريا

بآلاف الليرات السورية

فى آخر		مجموع النقود المتداولة
يوليه	١٩٤٩	٢٤١ر٠٥٧
«	١٩٥٠	١٩٦ر٥٥٨
مايو	١٩٥١	٢٢٣ر٩٢٤
يونيه	١٩٥١	٢٣٦ر٤٢٤
يوليه	١٩٥١	٢٣٦ر٤٢٤
اغسطس	١٩٥١	٢٣٦ر٤٢٤

ويبدو من ثبات النقود المتداولة خلال الشهور الثلاثة الاخيرة ان العوامل التضخمية التى كانت تدعو الى زيادة كمية النقود المتداولة قد أخذت فى الضعف .

صادرات القطن السورى

بلغت كمية الاقطان السورية المصدرة خلال النصف الاول من عام ١٩٥١ ، ١٠٨٠١ طنا وكانت حصة البلاد المستوردة الهامة كما يأتى :

فرنسا	٢٩٩٠ طنا
لبنان (المنطقة الحرة)	٢٦٩٦ «
المملكة المتحدة	١٧٣١ «
ايطاليا	١٩٢٨ «
اليابان	٦٨٦ «
لبنان	٦٤٥ «

علاقات لبنان التجارية

وافقت اللجنة الدائمة للعلاقات الاقتصادية بوزارة الخارجية اللبنانية على الاتفاقات التجارية التى ابرمها لبنان مع ليبريا ،الباكستان ، اليونان، تركيا ، الاردن ، العراق ، مصر ، بريطانيا وتشيكوسلوفاكيا .

ويطوف الآن بالعواصم الاوروبية وفد تجارى لبنانى لتسهيل نمو التبادل التجارى بين تلك الدول ولبنان

تجارة السودان الخارجية

بآلاف الجنيهات

	الواردات	الصادرات	الواردات المعاد تصديرها	الفائض
النصف الاول من سنة ١٩٥٠	١٣ر٤٣٥	١٨ر٤٩٨	٤٤٩	+ ٥ر٥١٢
« « « « ١٩٥١	١٦ر١٨٧	٧٢ر٦٥٩	٩٥٤	+ ١٢ر٤٢٦

بآلاف الجنيهات

اهم البلاد	الواردات من		الصادرات الى		الفائض أو العجز	
	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٥١
المملكة المتحدة	٥ر١١١	٥ر٢٣٠	١٣ر٧٢٣	١٨ر٦٧٠	+ ٨ر٦١٢	+ ١٣ر٤٤٠
مصر	١ر١٧٩	١ر٥٠٨	١ر٥٠٠	١ر٦٧٦	+ ٣٢١	+ ١٦٨
مصر (صادرات الجمال)	–		٥٠٦	٥٦١	– ١ر٥٧٩	+ ٥٦١
الهند	٢ر٢٣٨	٣ر٠٤٩	٦٥٩	٢ر٥٥٨	+ ٥٠٦	– ٤٩١
الولايات المتحدة	٢٧٢	٣٠٨	٣١٥	٨٦٧	+ ٤٣	+ ٥٥٩

الغلاء: موجة الاسراف بعد الحرب

في كلمتين سابقتين عالجنا مشكلة الغلاء كنتيجة محتومة للتضخم النقدي، ولقد اوضحنا كيف نشأ هذا التضخم وكيف انتشرت اضراره في كنف ظروف الحرب

وقد استمر التضخم، بل وتفاقم، بعد الحرب، فما بواعث هذا التفاقم وما مسببات ذلك الاستمرار ؟

بقلم
الدكتور محمد علي رفعت

عندما وضعت الحرب أوزارها، كانت قيمة الجنيه المصري او قوته الشرائية قد انهارت الى ثلث ما كانت عليه في سنة ١٩٣٩. فبلغ الرقم القياسي لنفقات المعيشة ٢٩٠ر٥ في سنة ١٩٤٥ وهو رقم اقل من الواقع ولا يمثل الارتفاع الحقيقي في اسعار مواد الاستهلاك نظرا لما يكتنف اعداده من اخطاء فنية ولا سيما الاعتماد على اسعار جبرية لبعض تلك المواد.

بيد انه قبيل انتهاء الحرب، ظهرت بوادر التحسن في نطاق الاستيراد ومحيط الشحن. واصبحت القيود المفروضة غير لازمة. ومن ثم عقدت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية في يناير سنة ١٩٤٥. اتفاقا ماليا مؤداه اطلاق التجارة الخارجية من معظم قيودها. فيما عدا قيد الاستيراد من بلاد العملة الصعبة، نظرا لتمسك الحكومة البريطانية، وموافقة مصر على الاحتفاظ بسعر قطع اى بسعر مبادلة نقدية مصطنع يرفع الجنيه المصري بالنسبة للدولار غير اساس من الواقع فمهدت السبيل لانتشار اسطورة «العملة الصعبة» التي لا زلنا نشقى بها الى الآن.

فلما رفعت قيود الاستيراد، تدفقت البضائع على مصر، وامكن استخدام جانب كبير من الارصدة الاسترلينية — وكما سبقت الاشارة ترتب على استخدام هذه الارصدة — في نتائجه الاولى على الاقل — اشتداد التضخم النقدي.

وها هي الاحصائيات الرسمية شاهدة بذلك ففي غضون المدة من آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ الى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٥، ارتفعت مقادير البنكنوت ١١٦ر٧ مليون جنيه الى ١٤٠ر٧ مليون جنيه. وودائع البنوك من ٢٠٧ر٤ مليون الى ٢٦٥ مليون. هذا في الوقت الذي كانت نفقات الجيوش المتحالفة في تقلص مستمر وفي الوقت الذي لم تتجاوز الزيادة في المصروفات الحكومية ١٢ مليون جنيه. فلا محيص اذن من الاعتراف بأن استخدام جانب الارصدة مهد لنشاط المعاملات التجارية واعان البنك الاهلي على التوسع في اصدار ورق النقد.

والثابت ان ظروف التضخم المالي الذي بدأ في سنة ١٩٤٥ تختلف عن نظائرها في الفترة السابقة، ذلك لان تضخم بعد الحرب اتسم بالطابع الاستهلاكي — اى استهلاك رأس المال المدخر في اوجه الانتفاع العاجل.

وكان من الممكن ان يتداعى صرح التضخم بعد ان زالت مقوماته الخارجية — فالرأى العلمي ان كل تضخم لا بد أن يعقبه ركود ما لم يلقح نشاط التضخم بأمصال تزيد من حدته.

لقد جدت احداث محلية مكنت لوباء التضخم فاستشرى ضرره، ومهدت لتفشي سوء توزيع الثروة والدخل فانتشر الاضطراب في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الافراد والجماعات، كما ادت في الوقت نفسه الى تفاقم موجة الغلاء.

وتتصل هذه الاحداث بنزيف الاسراف ولا سيما في استخدام الاموال العامة.

واذا كان الحديث عن نزيف الاسراف الحكومي من الاحاديث المعادة، وقصته تذاع صباح مساء، وتفاصيلها يتفكه بها البعض ويشفق من نتائجها كل من في قلبه، ولو ذرة من الحب لبلاده. فحسبنا ان في هذه الكلمة بالاشارة الى بعض المسائل الجوهرية، لابراز الاتجاه العام لا لشرح عناصره وتفسير ملابساته.

أدت ظروف الحرب وقيام صعوبات الاستيراد، الى وقف الاعمال الحكومية الجديدة، مالم تكن متصلة بأسباب الدفاع. وكادت النفقات الحكومية تكون مقصورة على الخدمات العادية. واعمال الصيانة، ولذلك كانت الزيادة في المصروفات محدودة، فارتفعت هذه المصروفات من ٤٨ر٦ مليون جنيه في ميزانية سنة ١٩٣٩/٤٠ الى ٧١ر٩ مليون جنيه في ميزانية ١٩٤٣/١٩٤٤. والملاحظ ان معظم هذه الزيادة ناتج من التوسع في التوظيف وفي تحسين حال بعض الموظفين (او بعض الافراد منهم).

فلما انتهت الحرب حدث تطور ذو بال في النظرة الغالبة في الادارة المالية، فثمة رغبة جامحة في حب الظهور كانت مسجونة فتحطمت قيودها، فاختل التوازن، واضطربت الاحوال وتبلبلت الافكار: افكار العالمين ببواطن الامور المدركين للمخاطر المحتومة.

لقد انحدرت السياسة المالية الى درك غير محمود. فأصبحت المشروعات العامة تنفذ قبل دراستها، وكأننا بها لا نستهدف الا لغرضين. الدعاية الشخصية. او التوسع في الوظائف (مع تحسين حال بعض الموظفين). بل صار من العبث مناقشة المشروعات العامة، وتبيان فساد الأسس التي تقوم عليها، اذ أن الداء اصبح شاملا لمقومات التفكير نفسها، وهذا أخطر مراحل المرض.

دكتور محمد علي رفعت

(البقية بالعدد القادم)

شح الاغذية فى اسرائيل

لاتملك اسرائيل فى هذه الآونة عملات أجنبية لشراء المواد الغذائية الاساسية مما كان من نتيجته ان أصبحت المواد الضرورية مثل اللحم والسكر والدهون تصــــل الى الشعب فى صورة غير منتظمــــة ، وبكميات تقل كثيرا عن مقررات التموين المحدودة . ويباع السكر فى السوق السوداء بما يبلغ نحو ١٧٠ قرشا للكيلو ، واللحوم نحو ٤ جنيهات للكيلو والدجاج ٥ جنيهات للواحدة ، والبطاطس نحو ٥٠ قرشا للكيلو .

ولا يقتصر الامر على الاطعمــة المســتوردة بل تعداه الى الاطعمة المنتجــة محليا ، فليس هناك لبن ما للبـــائعين ، ولا توجد فاكهة ما فى الاســـواق ، كما شحت كميات الخضراوات والبطاطس كثيرا .

ويرجع أهم أسباب **هذا النقص** الشــديد الى الهجرة المتزايدة الى اسرائيــل حيث يفد عليها المهاجرون بمعـــدل ١٠٠٠ مهاجر يوميا . ولا يميل معظم القادمين للاشتغال بالاعمال الزراعيــة ، مما يبشر بعدم نجـاح مشروعات الاستكفاء الذاتى فى الاطعمة كما أصبحت الآلات الزراعيـــة التى اشتريت بحصيلة القرض الذى منحه بنك التصدير والاستيراد الامريكى لاسرائيل لهـذا القرض والذى يبلغ ١٣٥ مليون دولار ، لاتجد من يديرها

وليس هناك ثمة أمل فى حل الازمة المستمرة الا بتنفيذ مشروع السنوات الاربع الذى يهــدف الى انتاج حاجة ٢ مليون من السكان من المواد الغذائية ماعدا اللحوم والحبوب التى سينتج نصف المطلوب منها . ويقوم المشروع على اساس انشاء ٥٠٠٠٠ مستعمرة جديدة يقــوم على ادارتها المهاجرون الجدد .

وقد طالعتنـــا الصحف أخيرا عن مشروع بقبول اسكان نحو ٢٠٠ الف عربى فى صحـراء النقب بشرط أن يقبلوا الاشتغـال بالزراعة . والظاهر أن اسرائيل ، رغبة فى انجاح مشروعها وذلك بعـــد أن وجدت انصرافا من المهاجرين اليهود عن الزراعة ، تميل الى السماح لهذا العدد من العرب على السكن فى اراضيها لاستغلالهم فى تنفيذ مشروع الاستكفاء الزراعى .

شخصيات اقتصادية



طه السـباعي باشا

ذكى وافر الذكاء دقيق بالغ الدقة ولعل هــذه الدقة هى التى يسرت له التفوق فى اتجاهه الشئون المالية بعد أن كان اتجاهه للناحيـــة الثقافيـــة الأدبية

وهو رجل وافر الجد والمثــابرة أحرز شهادة الدراســة الثانوية عام ١٩٠٨ أثناء توظفه بوزارة المعـــارف واستمر فى دراسته الخاصة فأحرز اجازة الحقـــوق عام ١٩١٣ ثم ترك وزارة المعــارف الى العمل فى مجلس النواب حيث اكتشفه أستاذ من خيرة أساتذة جيله المرحوم احمد عبد الوهاب فاختاره للعمل بمكتبه فى وزارة المالية عام ١٩٣١ ثم عين مديرا للميزانية ثم مراقبا عاما لها ثم وكيلا مســاعدا لوزارة المــالية عام ١٩٤٠ ثم وكيــلا لوزارة المالية عام ١٩٤٢

ثم رشح وزيرا للماليــة فى الوزارة التى أزمع المرحـــوم حسنين باشــا تأليفها ثم عدل عنها وهو بين أعضائها يتــأهبون لحلف اليمين ــ ثم أختير وزيرا للتموين عــام ١٩٤٤ فى وزارة المرحوم أحمــد ماهر باشا ، ووزيرا للدولة يتخصص للشــئون المالية فى وزارة ابراهيم عبد الهادى باشا

وتعجب لهذا الأديب المثقف ثقافة علميــة ونظرية يتوفر على دراســة الأرقام والميزانيــة ويتطلع فى الشئون الاقتصــادية والمالية العمليــة ولكنها المثابرة والرغبة والعناية لا تقف أمامها صعاب ولا تحسب للعقبات أى حساب

والسباعى باشا يمتاز بصراحتـــه وجرأته ويمتــاز باستقلاله فى رأيه وفكرته . ولعل هذه المزايا قد خلقت له من الانصار من قربوه وأحبوه ومن الخصوم من أبغضوه وأبعدوه

وله أفكار جديدة جريئة فى الشئون المالية ــ ومالية الدولة بوجه خاص ــ فهو صاحب فكرة تحويل الدين العام الى القرض الوطنى وهو صاحب مشروع بيع أملاك الدولة الى الموظفين والأهلين لتنتفع البــلاد بما ينجم عن ذلك من تعمير وانشـــاء وينتفـــع الموظفون والاهلون بالاستثمار والاصلاح والبناء وتفيـــد الحكومة بما تجبى من أموال وضرائب على السواء

وانك لتعجب لهذا الرجل المحدود الدخل المحدود الايراد الوافر النشاط والدأب والاجتهاد كيف لايستفيد من نشــاطه وجــده كما أفاد غيره من الاشتــراك فى الاعمال المــالية الحرة والاندماج فى محيط المصــــارف والشركات والاشتراك فى مجالس ادارة **المصارف والشركات** ؟! ولكنها قناعته وقصده واعتداله ورضاه تحول بينه وبين ما يرضاه سواه

ولا شك أن السباعى باشا من خيرة أســاتذة علم المــالية ومن المتضلعين الواقفيــن على أسرار ماليــة الدولة يحفظ موضــوعاتها وكان يستــوعب أضابيرها وضماماتها ويعرف أبوابهــا وأقسامها ويحصى بنودها وأرقامهــا ولعل أكبر مســاعد له على ذلك طول اشتغاله بوزارة المالية وما امتاز به من ذاكرة دقيقة واعية وعقلية صافية .

حسن الحطيم



صندوق النقد الدولي والذهب

اصدر صندوق النقد الدولي في اوائل هذا الشهر بيانا بالسياسة التي سيتبعها مستقبلا تجاه بيع الذهب في الاسواق الحرة بأسعار تعلو الاسعار الرسمية ، نقتطف منه الفقرات الآتية :

« طلب الصندوق في يونيه ١٩٤٧ من الدول الاعضاء ان يعملوا على منع التجارة الخارجية في الذهب بأسعار تعلو على أسعار الصرف الرسمية ، حتى لا تؤدي مثل هذه المعاملات الى قلقلة اسعار الصرف والى تعريض الاحتياطات النقدية للخطر .. وبالرغم من التحسن في موازين مدفوعات كثير من الاعضاء ، لا تزال الحاجة ماسة الى احتفاظ السلطات النقدية بالذهب لتدعيم وتثبيت سعر الصرف وموازنة المدفوعات الخارجية » .

« وقد دلت الدراسة التي قام بها الصندوق للاحوال السائدة في البلاد المنتجة والمستوردة للذهب ، على أن تلك الاحوال تختلف اختلافا كبيرا من بلد الى آخر ، مما يجعل من المتعذر عمليا تطبيق اجراءات موحدة في جميع البلاد الاعضاء . ولذلك فان الصندوق قد قرر أن يترك لاعضائه حرية اتخاذ ما يرون من اجراءات عملية لتحقيق أغراض الصندوق في حدود أحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق ! !.

ويعتبر هذا البيان اعترافا صريحا بفشل سياسة مقاومة بيع الذهب بسعر يزيد على ٣٥ دولارا أمريكيا للأوقية التي كان يظاهرها الصندوق حتى الآن . ومن المعروف أن كثيرا من البلاد المنتجة للذهب كانت تتبع، تحت زعامة اتحاد جنوب أفريقيا ، شتى الوسائل لبيع انتاجها من الذهب بأسعار تعلو السعر الرسمي تحت ستار ان ذلك الذهب سيستعمل « للاغراض الصناعية » ! وكان سعر ذلك الذهب في الاسواق الحرة يتراوح حتى عهد قريب بين ٤٠و٤١ دولار للأوقية وقد تمكن اتحاد جنوب أفريقيا من بيع نحو ٤٠٪ من انتاجه الكلي في عام ١٩٥٠ بهذه الاسعار وقد دق مندوب جنوب أفريقيا المسمار الاخير في نعش السياسة الذهبية لصندوق النقد الدولي عندما تحدى الصندوق في اجتماعه الاخير بواشنطن قائلا أن الصندوق لا يملك قانونا حق منع أعضائه من بيع الذهب للاغراض الصناعية .

وقد لاقى القرار الاخير للصندوق ترحيبا كبيرا في الدوائر المنتجة للذهب وسمحت كندا لمنتجي الذهب في ديارها ببيعه بحرية على أن تسترد قيمة المباع منه بالدولارات الامريكية . وينتظر أن تحذو الدول المنتجة الاخرى حذو كندا في المستقبل القريب ، مما قد يستتبع أن يزيد المعروض من الذهب « للأغراض الصناعية » فيخفض سعره في الاسواق الحرة .

العوامل التضخمية في الولايات المتحدة

أظهرت ميزانية الولايات المتحدة الامريكية خلال الربع الثالث من هذا العام عجزا قدره ٢٦١٤ مليون دولار وهو أكبر عجز أسفرت عنه الميزانية ربع السنوية لتلك البلاد في أوقات السلم ومن المتوقع ان تسفر السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيه ١٩٥٢ عن عجز لايقل عن ١٠ر٠٠٠ مليون دولار، رغم ما ينتظر من زيادة في الايرادات نتيجة رفع الضرائب في الولايات المتحدة . ولايخفى ما لهذا العجز من آثار تضخمية على اقتصاديات البلاد.

ومما يذكر في هذا الصدد ان ميزانية الولايات المتحدة لم تظهر فائضا الا ثلاث مرات خلال السنوات العشرين الماضية . ويبين الجدول التالي تطور الايرادات والمصروفات ابتداء من السنة المالية ١٩٤٢ عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب .

ومن الواضح ان العجز بدأ يظهر مرة أخرى في فترة ما بعد الحرب عندما اشتدت حرارة ما يسمى «بالحرب الباردة» وتطورت الى الحرب الكورية

اضمحلال الصناعة القطنية البريطانية

القى مستر ارمتيج ، أحد كبار رجال صناعة القطن في مانشستر ، على الجمعية الثقافية والفلسفية بمانشستر بحثا ضافيا عن تطور صناعة القطن بلانكشير . وقد ابتدأ المحاضر بتبيان كيف سبقت بريطانيا بقية العالم في سنة ١٧٧٠ بالأخذ بمحدثات الثروة الصناعية في صناعة غزل ونسج القطن ، وكيف احتفظ رجال الصناعة الانجليز بتفوقهم نحوا من ١٤٤ سنة حتى قيام الحرب العظمى الاولى عند ما بدات النكبات تتوالى على تلك الصناعة الهامة . ففي الفترة ما بين الحربين أقفل ٨٠٠ مصنع ، وتوقف ٢١ مليون مغزل و ٣٦٠ر٠٠٠ نول عن العمل ، كما تعطل نحو ٣٤٥ر٠٠٠ عامل .

وقد كانت هذه النكبات نتيجة لتوسع البلاد الاخرى في صناعاتها القطنية بفضل الحماية الجمركية ، اذ بينما كانت صادرات لانكشير من المصنوعات القطنية في عام ١٩١٣ تبلغ نحو ١٨ ضعفا ما صدرته اليابان في تلك السنة ، فاقت الصادرات القطنية اليابانية في عام ١٩٣٥ صادرات لانكشير بنحو ٣٠ ٪

بملايين الدولارات

السنة المالية	صافي الايرادات	المصروفات		الفرق
١٩٤٢	١٢ ر ٦٩٦	٣٤ر١٨٧	—	٢١ر٩٤٠
١٩٤٣	٢٢ ر ٢٠٢	٧٩٦ر٢٢	—	٥٧ر٤٢٠
١٩٤٤	٤٣ ر ٨٩٢	٩٥ر٣١٥	—	٥١ر٤٢٣
١٩٤٥	٤٤ ر ٧٦٢	٩٨ر٧٠٣	—	٥٣ر٩٤١
١٩٤٦	٤٠ ر ٠٢٧	٦٠ر٧٠٣	—	٢٠ر٦٧٦
١٩٤٧	٤٠ ر ٠٤٣	٣٩ر٢٨٩	+	٧٥٤
١٩٤٨	٤٢ ر ٢١١	٣٣ر٧٩١	+	٨ر٤١٩
١٩٤٩	٣٨ ر ٢٤٦	٤٠ر٠٥٧	—	١ر٨١١
١٩٥٠	٣٧ ر ٠٤٥	٤٠ر١٦٧	—	٣ر١٢٢
١٩٥١	٤٤ ر ٥١٢	٤٧ر٢١٠	—	٢ر٦٩٩

تواصل الولايات المتحدة الحـــرب الاقتصـــادية التى شنتها على الاتحاد السوفييتى والبلاد الشيوعية المتحالفة معه . ولا ترعى فى هذه الحرب حرمة عهد اوميثاق بل تمضى قدما فى تحقيق ماتريد ، ضاغطة للوصول الى اغراضها على الدول التابعة لها والمنظمات الدولية المختلفة التى تسيطر عليها لكى تنيلها مطالبها .

وكان آخر مااتخـــذته الولايات المتحدة فى هـــذا السبيل ، محاولتها الغاء الامتيازات الجمركية التى كانت قد تبادلتها مع تشيكوسلوفاكيا بمقتضى الاتفاقيـــة العامة للتعريفة الجمركية وللتجارة ، وهى التى تمخضت عن ميثاق هافانا لتنظيم التجـــارة الدولية .

وقد حاول المندوب التشيكوسلوفاكى عبثا لفت نظر الدول الاعضـــاء فى الاجتماع الحـــالى لها فى جنيف ، الى الناحية السياسية البحتة التى تدفع الولايات المتحــــدة الى هذا الاجراء ، الى ان المسائل السياسية قد نص على ابعادها كلية عن امور الاتفاقية العامة ومايتبعها . وجاء رد مندوب الولايات المتحدة بادعاء ان لدى حكومته مايحملها على الاعتقاد بأن النظام الاقتصـــادى التشيكوسلوفاكى يسير بطريقة تنعدم معها المزايا التى وقعت من اجلهــــا الاتفاقية العامة !

ووافقت الدول المتعاقدة على القرار الامريكى بأغلبية ٢٤ صوتا ضد صوت واحد وهو يقضى بأنه « حينما يتعذر على الطرف المتعاقد الارتباط بنصوص الاتفاقية يصبح تنفيذ التزاماتها متعسرا نظرا لظروف استثنائية ، فان البلدين يكون لهما حرية ايقـــاف الالتزامات المتعهد بها قبل بعضها البعض . وقد عقب المندوب التشيكوســـلوفاكى على القرار بأن بلاده لن تعترف به وستظل مخلصة لتعهـــداتها بمنح الولايات المتحدة معاملة الدولة الاكثر رعاية .

وهكذا تقدم لنا الولايات المتحـــدة أمثلة جـــديدة على مدى احترامهـــا للمواثيق الدولية وكذلك على مبلـــغ سيطرتها وقدرتها على فرض ماتريد على الهيئات الدولية .

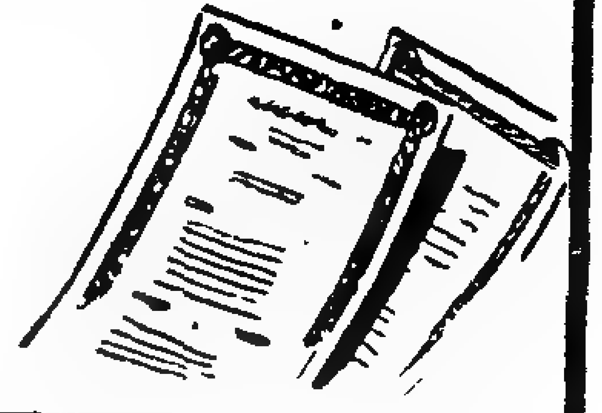
انتاج القمح فى العالم

بآلاف الاطنان

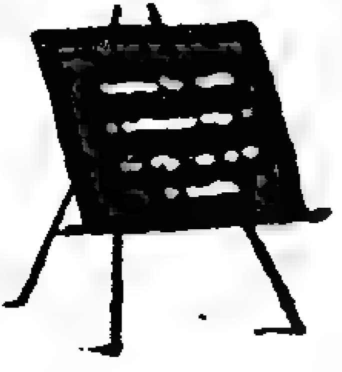
الدولـــة	١٩٣٤–٣٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
اوروبا				
فرنسا	٨١٤٣	٨٠٨٢	٧٧٠١	٦٩٦١
المانيـا	٤٠٥٨	٣٣٩٨	٣٤٣٠	...
ايطاليـا	٧٢٥٤	٧٠٢٠	٧٦١٤	٦٧٣٦
أسبانيا	٤٣٦٤ (١)	٢٥٨٠	٣٣٨٠	...
المملكة المتحدة	١٧٤٣	٢٢٣٩	٢٦٤٨	٢١٤٢
انتاج القارة (ب)	٤٢٣٠٠	٤٠١٠٠	٤١٧٠٠	...
امريكا الشمالية والوسطى				
كنـدا	٧١٧٠	٩٩٩٩	١٢٥٦٥	١٥٨٣٠
الولايات المتحدة	١٩٤٧٦	٣١٢٠٢	٢٧٩٤٤	٢٧١٦٩
انتاج القارة	٢٧٠٠٠	٤١٧٠٠	٤١١٠٠	٤٣٥٠٠
امريكا الجنوبية				
الارجنتين	٦٦٣٤	٥١٤٤	٥٥٠٠	...
انتاج القارة	٨٢٠٠	٧٢٠٠	٧٨٠٠	...
آسيا				
الصين	٢١٧٤٣ (ج)	٢٠٦٠٠	...	...
الهند	٧١٣٩ (د)	٥٧٤١	٦٣٩٠	...
الباكستان	٣١٨٣ (د)	٤١٦٩	٤٠٢٢	٣٧٤١
تركيـا	٣٤١٢	٢٥١٧	٣٨٧٢	٥٠٠٠
انتاج القارة	٤٢٩٠٠	٤٠٢٠٠	٤٦٢٠٠	...
افريقيا				
مصر	١١٨٤	١١٦٧	١٠١٨	١١٩٤
انتاج القارة	٣٨٠٠	٤٠٠٠	٤١٠٠	٤١٠٠
الاقيانوسية				
استراليا	٤٢٠٠	٥٩٣٩	٤٩٨١	...
انتاج القارة	٤٤٠٠	٥١٠٠	٥١٠٠	...
الانتاج العالمى	١٢٨٦٠٠	١٣٩٣٠٠	١٤٦٠٠٠	...

المصدر : النشرة الشهرية لمنظمة الاطعمة والزراعة

(١) ١٩٣١ – ٣٥ (ب) لا يشمل الاتحاد السوفيتى (ح) ١٩٣١ – ٣٧ (د) ١٩٣٧ – ٣٩



الأوراق الماليَّة



فى المدة من أول اكتوبر الى ١٤ أكتوبر ١٩٥١

كان لالغاء معاهدة ١٩٣٦ أثره المباشر فى حركة التردد التى سجلتها السوق خلال الاسبوعين الماضيين

فقد ارتفعت الاسعار وانخفضت على التوالى لمعظم الاوراق الماليه ولم تنتهى هذه المدة الا ووجدنا بعض الاسهم فى ارتفاع والاخرى فى انخفاض دون اسباب ظاهرة

وقد رأى أغلب المتعاملين فى بورصة الاوراق الماليه ان الغاء المعاهده عاملا يتفاءل منه حيث يصبح لمصر مركز اقوى وامتن فى اى حرب دوليه تندفع بها الدول العظمى ولم تلتزم بذلك مصر بأى التزامات عسكريه الا للدفاع عن أرض الوطن ومنها منطقة القنال .

ورأى بعض المتعاملين من ناحية أخرى ان لهذا الالغاء آثار ماليه واقتصاديه مع بريطانيا والدول المتحالفه معها (وهم أعظم عملاء وموردى مصر) قد تضعف رغبة الرأسماليين فى استثمار أموالهم فى سوق الاوراق الماليه .

ورأى فريق ثالث من المتعاملين ان اشراك مصر فى الدفاع عن الشرق الاوسط مع الدول الغربيه العظمى انما يعزز فى مكانتها وفى اقتصادياتها بفضل مساعدات عسكريه وماليه تزيل جميع الصعوبات التى تعترض فى سبيل ازدهارها الاقتصادى وثبات السلم فى الشرق الاوسط .

ونرى من ناحيتنا ان هذه الخطوه الموفقة انما هى خاتمة القلق المستمر الذى كان يهيمن على أسواقنا ويجعل الرأسمالى فى تردد مستمر من حيث مستقبل اقتصاديات البلاد التى كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعلاقات السياسية بين مصر وبريطانيا .

وأمل المتعاملين بأجمعهم هو ان تتطور الحالة بحيث تكون فاتحة عصر يمتاز بثبات السياسة والاقتصاد تزداد فيه الثقة بمصر وبرجالها وبسوقها وينشط التعامل فيها بفضل رؤوس الاموال التى تستثمر فى الشركات بشتى انواعها .

لم يتغير سعر **القرض الوطنى** ٣ ١/٤ ٪ مما كان عليه فى آخر الشهر الماضى ٩٧٣٠ قرش .

وفى قسم **البنوك** زاد التعامل على أسهم بنك مصر من ٢٢١٠ الى ٢٢٦٦ وكذا فى أسهم **البنك الاهلى** من ٣٠٠٠ الى ٣١٤٠ قرش . أما **بنك أثينا** الذى يملك معظم اسهمه أجانب فقد تأثر من الغاء المعاهده حيث هبط من ١٢٩٠ الى ١٢٣٨ وزاد سعر سند **البنك العقارى المصرى** لسنة ١٩١١ من ١٦٩٨ الى ١٧٢٦ وهو يتداول مع **سند** ١٩٠٣ ابتداء من ٩ اكتوبر ١٩٥١ على أساس الاشتراك فى استهلاكات ١٥ اكتوبر ١٩٥١ وسيقوم البنك **بسحب سندات ١٩٥١** فى نفس اليوم على أن ينتج منها جائزه أولى قدرها ١٠٫٠٠٠ جنيه ويتردد ان البنك ينوى تسجيل هذه السندات فى البورصة وهى تساوى حاليا ١٤ جنيه تقريبا من ١٠ جنيه قيمه اسميه .

انخفض سعر **أسهم مياه القاهرة « تمتع »** من ٨٨٠ الى ٨٠٨ بدون أسباب جوهريه ولكن على أساس ما تردد من اشاعات بشأن تأميم شركة المياه ومشروع احد اعضاء مجلس بلدى القاهرة فى هذا الخصوص . ويلاحظ القارىء ان هذه الاسهم تأتى بربح قدره ٨٫٥٧ ٪ على أساس آخر اقفال وهى فائدة عظيمة بدون شك .

وانعدمت الحركه فى **قسم النقل والملاحه** الا لسهم **شركة مصر للنقل** من ١٠٢٠ الى ١٠٧٠

وكان التعامل محدودا جدا فى قسم **الفنادق** حيث انتهت هذه المدة باقفال ٢١٢ و٤٠٦ للفنادق المصريه وفنادق الوجه القبلى على التوالى .

وتأثر **قسم الشركات العقاريه** من انخفاض أسعار القطن فى الاسبوع الثانى من اكتوبر ونزلت الاسعار ١١ قرش **لشركة سيدى سالم** و١٠ قروش **لسهم الشيخ فضل** و قرشين **للاتحاد العقارى** وقرش واحد **لسهم كوم امبو** .

وسجلت **أسهم وحصص تاسيس شركة مصر الجديده** نشاطا لابأس به حيث تقدمت الاولى بقدر ٢٦ قرش والثانية بـ ٥٦ قرش . أما **أراضى الدلتا** فزاد العرض بها وقلت قيمتها ٤ قروش **والايموبيليا** ٥ قروش اما **شركة الفيوم** فظلت بنفس السعر ٨٧ قرش .

أما التعامل فى **أسهم الشركات التجارية والصناعيه** فكان غير منتظم وسجلت الاوراق فيها أسعارا مترددة بين الهبوط والصعود ، ومن ضمن الاسهم التى ارتفعت قيمتها :

	قرش		قرش
الغزل الاهليه	٦٠	الى	١٩٠٤
الملابس والمهمات	١٠	الى	٥٩٠
الملح والصودا	١٣	»	٢٨٧
الجوت	٤٦	»	٥٨٦
المعادن الاهليه	١٩	»	٤٠٥
التغليف الاقتصادى	٤٠	»	٦٤٠
النحاس	٣٦	»	١٠٩٠
ايسترن	٢	»	١٦١٢
مصر للغزل والنسج	٢	»	١٥٩٨
الحرير الصناعى	٦	»	٧٣٠
الورق الاهليه	٣٤	»	٧١١
الورق الاهليه	٢	»	٧١١
الفيوم شيكوريل	٤٠	»	١٣٩٠

وهاهى بعض الاسهم التى انخفض سعرها

	قرش	قرش
آبار الزيوت	١١ «	٤٣٠
الدلتا التجاريه	٨ «	١١٤٠
جركو	٥ «	٧٥٠
البلاستيك الاهليه	٤ «	١٥٠
النقل والهندسه	٨ «	١٠٤٨
تأسيس شركة السكر	٢٥ «	٩٢٠
سيكو	٤٠ «	٨٩٥
مصر لحلج القطن	٢٨ «	١٠٢٤
الحرير الصناعى (لحامله)	٢ «	٨١٠
المقاولات المتحده	٨ «	٢٣٢
أقطان فرغلى	٨ «	٥٥٦
الاسمدة الكيماويه	١٦ «	٦٥٢

***

شركة سيارات الطرق الصحراوية

تنعقد بمركز الشركة بالقاهرة فى ٣١اكتوبر ١٩٥١ الجمعية العمومية العادية للمساهمين وتنظـــر فى تقرير مجلس الادارة ومراقب الحسابات والميزانيــة لغاية ٣١ مارس ١٩٥١ وتوزيع ربح قدره ٤٠٠ مليما لكل سهم .

وقد جاء فى تقرير مجلس الادارة انهخصص ستة عشر سيارة لخط الاسماعيلية السويس تحت ادارة الاستــاذ فهمى ميخائيل المشترك مع الشركة فى الخط المذكور وانهى المجلس فى تقريره على ان النزاع القضـائى بين الشركة والحكومة بخصوص التعويضات مازال منظورا امام القضاء .

وببحث الميزانية العمومية عن السنةالمالية المنتهية فى ٣١ مارس ١٩٥١ نرى ان الاصول الثابته (السيارات والاراضى والمبانى والآلات وأدوات الورشة والاثاث) تســاوى ٩٧ر٣٣٩ جنيه بعد استبعاد الاستهلاك من سعر التكلفة اى مايوازى ٤٨ر٧ ٪ من رأس مال الشـركة الذى يبلغ ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه .

اما الاصول المتداولة فتبلغ ٣٤ر٥١٤ جنيه للمواد وادوات المخـــازن (قطع غيار ووقود واطارات الخ) بسعر الشراء أو أقـل حسب جرد الادارة ـ والاستثمارات ١٧ر٠٠٠ جنيــه والمدينون المختلفــون ٥٩ر٤١٢ حنيه والنقدية بالبنوك والصندوق ١٤ر٦٧٥ جنيه

وفى جانب الخصوم نرى ان احتياطى الشركة يبلغ ٥١٢٩ جنيه او أن أوراق الدفع مقدارها ١٩ر٦٩٥ جنيــه وحساب الموردين ٦٢ر٧٦٨ جنيه ويوجــــد مبلغ ١٧ر٥٥٨ جنيه كارباح اسهم لم يطالب بها (كوبون رقم ١ و ٢ و ٣)

وان أضفنا النقـدية على المدينين فى جانب الاصول حصلنا على مجموع قدره ٧٤ر٠٨٧ جنيه ضد ١٠٠\٢٥٧ جنيه فى جانب الخصوم كأوراق للدفع ودائنين مختلفين وارباح لم يطالب بها بخلاف الارباح التى تبلغ ٢٣ر٩٥٤ جنيــه ومنها يتضح ان الشركة بالرغـــم من نتائجها المرضية خـلال السنة المـالية المذكورة لهـا التزامات عاجلة تزيد عن التزامات الغير قبلها أما الفرق فيعوض فى قيمـة المواد والادوات الموجودة بالمخازن والاستثمارات .

وبالنظر الى حســـاب الارباح والخسائر يتضح ان صافى ارباح التشغيل (بعد خصـم المصروفات المباشرة) بلغت ٩٥ر٦٧١ جنيــه أى مايعادل ٤٧ر٨ ٪ من رأس مال الشركة وبعد احتساب المصروفات العمومية والادارية ومكافأة مجلس الادارة واتاوة الحكومة والبلدية و ٤٧ر٧٠٤ جنيه كاستهلاكات وتصفى الارباح على ٢٣ر٤٧٩ جنيــه رحلت الى الميزانية أى مايعــادل ١١ر٧٪ من رأس مال الشركة وقد رأى مجلس الادارة ان يوزع هـــذه الارباح بالكيفية الآتية : ــ

١٠ ٪ من الارباح الى الاحتياطى القانونى
٢ر٣٤٨ جنيه
٥ ٪ من راس المال كحصة أولى للمساهمين
١٠ر٠٠٠ جنيه
١٠ ٪ من باقى الارباح مكافأة لمجلس الادارة
١ر١١٣ جنيه
و ٥ ٪ من راس المال كحصة ثانية للمساهمين
١٠ر٠٠٠ جنيه
مع احتساب مارحـــل من السنة السابقة (٤٧٥ جنيه) فيصبح المرحل الى العام المقبل ٤٩٣ جنيه .

اتجاه السوق

مرتبط بتطور الحـالة السياسيه

وميال الى تحسن محدود النطاق

سوق المعادن الثمينه

تأثرت ســوق المعادن الثمينـــه بعاملين جوهريين الاول محلى وهو الغاء معاهدة ١٩٣٦ والثانى دولى وهـــو اشاعات انخفاض قيمة الفرنك الفرنسى وسبب هــذين العاملين ارتفاعا ملموسا فى سوق باريس وسوق مصر

أما فى باريس فقد حصــــل سعر السبيك الى ٥٩٠ر٠٠٠ فرنك (ضد ٥٧٣ر٠٠٠ فرنك فى أواخر سبتمبر و ٥٢٦ر٠٠٠ فرنك فى آخر أغسطس ١٩٥١) وسجل الجنيه الذهب الملك ٥١٣٠ فرنك ضد ٥ر١٠٠ فى أوائل أكتوبر و ٥ر٠٤٠ فى ٨ أكتوبر و ٤٨١٠ فرنك فى آخر أغسطس ١٩٥١) .

أما فى القاهرة فقد ارتفع ســـعر الجنيه الملك الى ٥١٤ من ٥٠٥ والجنيه الملكه الى ٥١٣ من ٥٠٤ أما السبائك فلم يسجل فيها الا ارتفاع ضئيـــل بحوالى قرش واحد للدرهم من ١٦٣ الى ١٦٤ للذهب الصافى .

وزاد سعر جــرام البلافين سواء المستورد او المحلى بقـــدر ٥ قروش خلال هذين الاسبوعين .

وقد ذكر لنا احــد تجار الصاغة ان الطلب كان كبيرا وان السبب فى عدم ارتفاع سعر السبيكه هو وفرة المستورد من الخارج ووجود كميات كبيرة لدى التجار والمتعاملين بالذهب

ريع بعض الاسهم

(على أساس اقفال يوم الجمعة ١٢ اكتوبر سنة ١٩٥١ وآخر ربح وزع)

القرض الوطنى ٣ ١/٤ ٪	٣ر٣٦ ٪
بنك مصر	٣ر٧٥ ٪
البنك الاهلى المصرى	٥ر٢٣ ٪
سهم البنك العقارى المصرى	٥ر٨٣ ٪
سهم بنك الاراضى	٦ر٤٢ ٪
مياه القاهرة (تمتع)	٨ر٥٧ ٪
مياه الاسكندرية	٧ر١٤ ٪
سيدى سالم	٥ر٨٩ ٪
كوم امبو (أسهم)	٥ر٦٢ ٪
شيخ فضل	٤ر٥٥ ٪
تجزئة الاراضى	٨ر٧٧ ٪
البحيرة	٥ ٪
الغربية	٤ر٥٨ ٪
المصرية الجديدة	٤ر٨١ ٪
اتحاد الاراضى	١٠ر٣ ٪
مصر الجديدة (سهم)	٣ر٨١ ٪
أراضى الدلتا	٤ر٣٧ ٪
الايوبليا	٣ر٥٧ ٪
ايسترن	٦ر٠٢ ٪
آبار الزيوت	١ر٤٧ ٪
البوندد	٦ر١٣ ٪
أقطان فرغلى	٦ر١٦ ٪
الملابس والمهمات	٣ر٦٤ ٪
الدلتا التجارية	٦ر٣٠ ٪
شركة الملح	٥ر٩٦ ٪
جركو	٨ر٤٠ ٪
التغليف الاقتصادى	٥ر٩٥ ٪
الغزل الاهلية	٦ر٨٢ ٪
اسمنت طره	٣ر٢٤ ٪
مصر للغزل والنسج	٨ر٠٦ ٪
الحرير الصناعى (اسمى)	٢ر٣٥ ٪
(لحامله)	٢ر١٢ ٪
شيكوريل	٦ر٧١ ٪
الكروم والكحول	٨ر٤٣ ٪
الجوت المصرية	٦ر٣٥ ٪
المناجم والبحث	٤ ٪
المحاريث والهندسة	٦ر٧٨ ٪
السكر (عادى)	٣ر٦٢ ٪
السكر (امتياز)	٥ر٣٦ ٪
مصر لحلج الاقطان	٤ر٩٤ ٪
شركة ايست	٩ر٧١ ٪
التجفيف (درايكو)	١٣ر٦٨ ٪

تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة

لمناسبة صدور قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ونشره فى الجريدة الرسمية ، وللجهود الطويلة الشاقة التى بذلها نادى التجارة الملكى فى سبيل استصدار هذا القانون، عقدت رابطة الاسكندرية لنادى التجارة الملكى اجتماعا فى الساعة ٣٠ر٦ مساء يوم الخميس الموافق ٢٧ من شهر سبتمبر سنة ١٩٥١ ، القى فيه حضرة صاحب السعادة عبد الله فكرى أباظة بك رئيس النادى كلمة مسهبة عن أحكام القانون وتطبيقه .

* وقد شهد الاجتماع عدد كبير من خريجى كليات التجارة الاقدمين والحديثين . وافتتح الاجتماع حضرة صاحب العزة أحمد نجيب بك رئيس الهيئة الادارية للرابطة بكلمة شكر فيها الحاضرين لتلبيتهم دعوة الرابطة ثم قدم بها سعادة عبد الله أباظة بك شارحا جهوده – منذ تخرجه فى مدرسة التجارة العليا – فى خدمة الخريجين ، واضاف عزته ان قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة هو أحدث ثمرات جهاد النادى ورئيسه واستأذن الحاضرين فى أن ينوب عنهم فى تحية سعادته وشكره على هذه الجهود التى كللها الله بالنجاح والتوفيق فأمنوا على ذلك بالتأييد والتصفيق .

* وبدأ سعادة عبد الله أباظة بك كلمته بأن حيا الحاضرين ، وشكر للهيئة الادارية للرابطة ان اتاحت له الفرصة ليجتمع بهذا العدد الكبير من خريجى كليات التجارة ، ثم استعرض الخطوات التى بذلها النادى منذ انشائه لخدمة الخريجين ، والتى بدأت بصدور قرار من مجلس الوزراء بأن يعامل خريجو التجارة العليا على قدم المساواة مع زملائهم خريجى المدارس العليا الاخرى بعد ان كانت القواعد المعمول بها تضن عليهم بهذه المزايا بل ولا تعترف بشهادتهم .

* واستطاع النادى – بجهود اعضائه – أن يقنع أولى الامر بأن تخصص وظائف معينة بالذات لخريجى كليات التجارة ، ولم يكن المقصود من ذلك صالح الخريجين فحسب بل المقصود قبل ذلك تحقيق الصالح العام لانهم أقدر – بحكم ثقافتهم ومرانهم واستعدادهم – على شغل هذه الوظائف على الوجه الذى يرفع من شأنها ويحقق الهدف الوطنى المقصود منها ، وانه يسره أن يجد الكثير من الخريجين يشغلون مراكزهم سواء فى الوظائف الحكومية أو فى خارجها بكفاية استحقت كل اعجاب .

* ثم انتقل الى التحدث عن مهنة المحاسبة والمراجعة ، فذكر انها مهنة علمية وفنية على السواء ، وانها بصدور هذا القانون لاتقل فى مستواها عن اية مهنة جامعية أخرى ، وكان لابد ان تحاط بالضمانات التى تكفل ماتستحقه من مكانة واحترام ، وأن تطهر من شوائب الدجل والتزوير والتآمر على صالح الدولة ، خصوصا بعد ان اتسع نشاطها بما صدر وما ينتظر صدوره من القوانين المتصلة بالشئون المالية والاقتصادية وفى مقدمتها قوانين الضرائب والشركات وتسجيل عناصر الملكية الصناعية .

* ومما يدعو للفخر أن يكون نادى التجارة الملكى هو الذى وضع أول مشروع لقانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، ورفعه للحكومة فى شهر اكتوبر سنة ١٩٤٩ ، واستمر فى تعضيده والدفاع عنه فى جميع مراحله الى أن صدر واصبح معمولا به فى ٢٠ سبتمبر الماضى .

* ويفتح القانون أبواب العمل أمام خريجى كليات التجارة وتنظيم مرانهم فى حدود النظام والكرامة ، واذا كان القانون قد انطوى على بعض استثناءات فهى أحكام وقتية اقتضتها الظروف التى أحاطت بالمهنة وقت ان كانت طليقة من كل قيد ، وبذل النادى جهودا جبارة لتضييق دائرة هذه الاستثناءات التى كادت تودى بالمشروع كلية وبالاغراض التى يهدف لها فى مراحل استصداره .

* واصبحت المهنة قاصرة على المصريين من خريجى هذه الكليات ، مع استثناء مؤسسات المحاسبة الاجنبية القائمة الآن فى مصر على شرط ان تعمل على تمصير نصف عدد اعضائها ولا شك اننا نعترف بالخدمات التى أدتها والتى يمكن أن تؤديها هذه المؤسسات للمهنة عن طريق تمرين المحاسبين والمراجعين المصريين وبما تستجلبه من بلادها من أساليب علمية حديثة .

* كما أصبحت هذه المهنة خاضعة فى تنظيمها لسلطان القانون ، فلا يستطيع مزاولتها الا من كان مستوفيا لشروطها ، كما يتعرض لاحكام القانون كل من يخل بالتزامها ومستواها .

* ولا شك ان الاعتراف بالمهنة وتنظيم مزاولتها مما يشجع الكثيرين من خريجى كليات التجارة على الاشتغال بها ، كما انه يدخل الطمأنينة على نفوس المساهمين فى المشروعات التجارية والصناعية والمالية ذلك ان استثمار اموالهم اصبح تحت مراجعة محاسبين قانونيين وهو عنصر اساسى فى دعم الحياة الاقتصادية وتنميتها .

* وافاض سعادة عبد الله اباظه بك فى استعراض مابذله حضرة صاحب المعالى محمود سليمان غنام باشا وزير التجارة والصناعة من اهتمام ورعاية لمشروع القانون ، وما كان لتدخله فى المراحل البرلمانية من أثر له قيمته فى توضيح المناقشات ، وحمايتها من العواصف الشديدة التى تحيطها ، والخروج بها الى شاطئ الامان .

★ واضاف سعادة عبد الله أباظة بك أن هذا القانون هو حلقة من سلسلة التشريعات التى رسمها النادى فى برنامجه ، فقد سبق ان استصدر مرسوماً بانشاء جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية واصبح القانون والمرسوم كل منهما مكملاً للآخر ، واشتمل القانون على احكام خاصة بأعضاء الجمعية ، واعطاهم من الحقوق مايتفق ومراتبهم ومركزهم العلمى .

★ واستصدرت وزارة التجارة والصناعة — فى شهر فبراير سنة ١٩٥١ — قانونا بتنظيم مهنة وكلاء البراءات ، ويقصد بهذه المهنة من يقوم بالتوكيل عن الغير فى مباشرة تسجيل مايملكون من عناصر الملكية الصناعية أى العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وذلك لدى الادارات الحكومية المختصة

★ واصبحت هذه المهنة قاصرة على المصريين ، ويفتح القانون باب العمل امام خريجى كليات التجارة ، الذين يجب ان يهتموا بهذا العمل الجديد الذى يحقق لهم نشاطا كبيرا ، خصوصا وان هذه المهنة — مع الاسف الشديد — لم يطرق بابها الى اليوم أحد من المصريين بصفة جدية وعلى نطاق واسع .

★ وذكر سعادته انه انتهى من وضع مشروع قانون لتنظيم مسك الدفاتر التجارية لسد الفراغ الذى استمر حوالى ٧٠ سنة فى القانون التجارى ، ويوجب المشروع على كل تاجر ان يمسك المجموعة الدفترية كاملة وان يتبع طريقة المحاسبة المزدوجة ، كما يوجب على التاجر أو ورثته أن يحتفظ بدفاتره ومستنداته مدة محدودة وأجاز المشروع لبعض طوائف التجار ان يتبعوا فى مسك دفاترهم أنظمة حسابية مبسطة تتفق مع طبيعة نشاطهم ، وانطوى القانون على عقوبة رادعة فى حالة مخالفة احكامه ، وبذلك يصبح هذا القانون بعد صدوره متمما لقانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

★ ومما يدعو للفخر كذلك ان يكون نادى التجارة الملكى أول من وضع مشروع قانون لانشاء نقابة المهن التجارية اسوة بالنقابات القائمة للطوائف الاخرى ، والغرض من انشاء هذه النقابة تنظيم العلاقة بين ابناء هذه المهن وتنمية روح الاخاء والتعاون بينهم وبين الجمهور ، وقد انتهت معظم مراحل البحث لهذا المشروع ، ويرجى أن يعرض فى أول الدورة البرلمانية القادمة لكى يكلل الله بصدوره جهود النادى ويجعل من اعضائه رابطة تسعى لصالح اعضائها وتحقيق الصالح العام .

★ واشار سعادته الى الجهود التى بذلت وانتهت باتفاق وزارة التجارة والصناعة ووزارة الخارجية على قصر وظائف رجال التمثيل التجارى على خريجى كليات التجارة ، وقد دلت التجربة على نجاح ملحوظ .

غير أن وزارة الاقتصاد الوطنى — بعد انشائها والحاق التمثيل التجارى بها — لم تأخذ بهذا المبدأ والحقت فى هذه الوظائف من ليسوا أهلا لها ، وأبدى أمله فى أن تعود الامور الى حالتها الطبيعية ويقتصر شغل هذه الوظائف على خريجى كليات التجارة دون غيرهم .

★ وانهى سعادته حديثه بأن حمد الله أن وفق الى أداء واجبه نحو أخوانه سائلا الله ان يحقق أمل البلاد فيهم ، فهم دعامتها الاقتصادية ، ثم طالب سعادته الخريجين جميعا ان يتضافروا ويتحدوا ويجعلوا من ناديهم وفروعه حلقات يحلون فيها مشاكلهم ، ويتدارسون امورهم بحيث يكون لهذه الدراسات صدى يتردد فى جميع انحاء البلاد وتكون كلمة التجاريين موحدة محترمة . وان تكون هيأتهم مبعث ثقافة اقتصادية تنتفع بها البلاد .

★ وناشد سعادته قدماء الخريجين من المحاسبين ان يفسحوا المجال فى مكاتبهم لتمرين الخريجين الحديثين على أعمال المحاسبة ، واخيرا طلب سعادته من الحاضرين ان يتقدموا بما يعن لهم من اسئلة أو ايضاحات واخذ يجيب عليها بتفصيل ، واخيرا ذكر سعادته بأن الاجراءات الادارية المتصلة بتنفيذ القانون قد تم اتخاذها وساهم النادى فيها بقسط وافر فقام بطبع الاستمارات والسجلات والملفات على حسابه الخاص حتى لايكون للروتين الحكومى أثر فى تأخير التنفيذ .

★ واعقب هذا الاجتماع حفلة سمر رائعة امتدت الى حوالى منتصف الليل وانصرف الحاضرون شاكرين لسعادة عبد الله أباظة بك جهوده راجين له التوفيق فى خطواته .

★ وفى مساء الاحد ٣٠ من شهر سبتمبر سنة ١٩٥١ ، أقام المحاسبون القانونيون حفلة تكريم لسعادة عبدالله أباظة بك لجهوده فى استصدار قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة واقيمت الحفلة بكازينو رشدى باشا وضمت الكثيرين من المحاسبين ، وتبادل الحاضرون التهانى لمناسبة صدور هذا القانون الذى كانت البلاد فى حاجة ملحة اليه منذ أن صدرت قوانين الضرائب فى سنة ١٩٣٩ .

القطن

خلال النصف الاول من اكتوبر سنة ١٩٥١

قفل ٢٨/٩/١٩٥١		قفل ١٢/١٠/١٩٥١
عقود طويلة التيلة أساس جود		
نوفمبر	٨٥ر١٢٢ ريال	١٠ر١١٤ ريال
يناير	٠٠ر١٢٤ «	٦٥ر١١٦ «
عقود متوسطة التيلة أساس جود		
اكتوبر	٧٥ر٨٤	٥٠ر٨٠ «
ديسمبر	٠٠ر٨٦	٨٠ر٨٦ «

عطلت الاسواق المالية والقطنية فى يومى ١ و٢ الجارى احتفالا براس السنة الهجرية وعيد الاسرائيليين وقد فتحت البورصة فى يوم ٣ الجارى بسعر ٢٥ر١٢٥ ريال لعقد نوفمبر بزيادة قدرها ٤٠ر٢ ريال وبسعر ٧٥ر١٣٨ ريال لعقد يناير بزيادة قدرها ٧٥ر٤ ريال وبسعر ٨٠ر٨٤ ريال لعقد أكتوبر بزيادة قدرها خمسة بنوط وبسعر ٠٠ر٨٧ ريال لعقد ديسمبر بزيادة قدرهاريال واحد عن الاقفال السابق وذلك على أثر اذاعة التقدير الاول لمحصول القطن المصرى والذى قدرته وزارة الزراعة «مصلحةالاقتصاد والتشريع» بـ ٠٠٠ر٥٦٥ر٧ قنطار زهر ينتج منها ٠٠٠ر٠٣٣ر٨ قنطار شعر مقابل ٠٠٠ر٢٦٥ر٨ زهر و ٠٠٠ر٨٩٤ر٨ شعر التقدير الاول للمحصول فى الموسم الماضى بخلاف الاسكارتو .

وقد استمرت الاسعار فىالتحسن خصوصا فى عقدى اكتوبر وديسمبر عقود متوسطة التيلة واستمر هذا النشاط فى الجلسة التالية فى يوم ٤ الجارى حتى وصل سعر عقداكتوبر الى ٥٠ر٩٥ ريال وعقد ديسمبر الى ٩٦ بسبب اقبال المضاربة على الشراء على أثر ظهور عجز محصول الاشمونى فضلا عن دخول التجارة مشترية تغطية لبعض المبيعات التجارية مما كان له أثر ملموس فى تحسين اسعار الاشمونى وانكماش الفرق بين عقدى نوفمبر واكتوبر حتى أصبح فىنهاية (٥ /١٠/١٩٥١) ٩٠ر٣٠ ريال بعد ان كان ١٠ر٣٨ ريال فى نهاية الاسبوع السابق .

غير ان هذا النشاط لم يستمر طويلا ففتحتالسوق فى نهايةالاسبوع الاول ضعيفة على أثر ورود الانباء الخاصة بالتقدير الرابع للمحصول الامريكى وتقدير صادرات امريكا من القطن هذا العام بحوالى ٦ مليون بالة مقابل ٤ر١ مليون بالة فى الموسم الماضى و ٨ر٥مليون بالة فى موسم ٤٩/٥٠ وتشجيع حكومة امريكالبنك الاصدار الامريكى على عقد قروض لتمويل الدول الضعيفة التى ترغب فى عقد صفقات كبيرة من القطن الامريكى .

وقد كان لهذه الانباء أثر نزولى فى سوقنا فمالت الاسعار الى الهبوط وخصوصا عقود الاقطان القصيرة التيلة التى استقرت عند الحد الادنى

وشهد الاسبوع الثانى من اكتوبر حركة نزولية مستمرة فقد نزلت الاسعار فى كل جلسة بمقدار ٢ ٪ (وهو الحد الاقصى المصرح به لنزول الاسعار فى كل جلسة) وقد ظهر التقدير الرابع للمحصول الامريكى فى ٨ الجارى وقدر بـ ٠٠٠ر٩٣١ر١٦ بعجز قدره ٣٤٠ الف بالة عن التقدير الثالث ولكن لم يظهر لهذا العجز فى المحصول الامريكى أى تأثير صعودى على سوقنا وكانت للاخبار الخاصة باعتزام الحكومة المصرية الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ أثر كبير فى نزول الاسعار .

كما انعدمت تقريبا الطلبات الخارجةخلال الاسبوعالحالى وانهالت التحديدات من الداخل ولم تتم لاصطدام الاسعار بالحد الادنى كل هذه الاسباب مجتمعة كان لها اكبر الاثر فى نزول الاسعار مما دعا مندوب الحكومة فى البورصة الى القاءالتصريح الآتى فى الندوة — « ان الطريقة التى تعرض بها المبيعات لاتتفق والصالح العام الا انها تدل على ان القصد منها ليس قطع السعر وانما الضغط على الاسعار ثم قال : « أيها السادة » (اذكركم انكم فى مصر)

وقد جرت معاملات بعد الاقفال بأسعار تزيد نحو نصف ريال على سعر الحد الادنى ليناير ، ٢٥ بنطا فوق سعر الحد الادنى لنوفمبر .

هذا وقد اقفلت السوق فى نهاية الاسبوع الثانى بنزول قدره ٧٥ر٨ ريال فى عقد نوفمبر و ٣٧ر٧ ريالفى عقد يناير بالنسبة لاقفال ٩/٢٨ سنة ١٩٥١ .

وقد بلغ الريبور بين عقدىاكتوبر ونوفمبر ٦٠ر٢٨ ريال وبين ديسمبر وينساير ٨٥ر٢٩ ريال وبين عقدى اكتوبر وديسمبر ٣٠ر١ ريال

المبيعات ببورصة مينا البصل

نشطت حركة المبيعات فى سوق البضاعة الحاضرة نشاطا كبيرا وتحسنت العلاوات فى الرتب العالية من الكرنك والجيزة ٣٠ والرتب المتوسطة فى الاشمونى وقد بلغت اكتوبر سنة ١٩٥١ ٢٠٥٢٩ بالة اكتوبر سنة ١٩٥١ ٢٠٥٢٩ بالة بالة مقابل ٣٠٩٥ بالة فى مثل هذه المدة من شهر سبتمبر سنة ١٩٥١ وبيانها كالآتى : —

كرنك	٩٠٣٠ بالة	مقابل	٤٩٣ بالة
منوفى	١٠٦٢ «	«	٦١ «
اشمونى	٥٨٦٨ «	«	٢٠٤٨ «
زاجوراه	٣٤٥ «	«	٥٨ «
جيزة٣٠	٤٢٢٤ «	«	٤٣٥ «

مشاكلنا الضريبية

« الضرائب على ايرادات الثروة المنقولة والدخل العام ، وكذا رسوم الأيلولة على التركات ورسم الدمغة حديثة الوجود وحديثه التطبيق فى مصر ، فلا شك ان ممولى هذه الضرائب أو من يقوم بتنفيذها صادفتهم مشاكل توصلوا الى حل بعضها وما زال البعض الآخر فى دور البحث والدراسة ، واننا نعرض فى هذا الباب صورا من تلك المشاكل ، وما تراه هيئة التحرير فى أمرها .. »

١ – الحجوزات التنفيذية على المنشآت لعدم تنفيذ المادتين ٤٣و٤٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠

اتخذت بعض مأموريات الضرائب اجراءات توقيع الحجوزات التنفيذية على منشآت بعض الممولين على اعتبار أن الضريبة واجبة الاداء طالما أنهم لم يقدموا الاقرارات أو المستندات المنصوص عليها فى المادتين ٤٣و٤٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وذلك عن سنوات مالية انتهت قبل ٤ سبتمبر ١٩٥٠ تطبيقا لاحكام المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠

وحيث أن احكام المادة ٤٥ سالفة الذكر لاتسرى الا على الممولين الذين أوجب القانون عليهم أن يقدموا الاقرارات والمستندات السابق الاشارة اليها فى أو بعد ٤ سبتمبر ١٩٥٠ وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة المشار اليها من اعتبار الضريبة واجبة الاداء فورا اذا لم يرد الممول على أخطار المأمورية له بعناصر ربط الضريبة على النموذج رقم ١٨ ضرائب فى الميعاد القانونى .

لذلك تكون الحجوزات التنفيذية التى اتخذت مخالفة لهذه الاحكام باطلة (بهذا الرأى أفتى قسم الضرائب على الايرادات فى ٢/٩/١٩٥١)

٢ – علاوة غلاء المعيشة وهل تحسب ضمن مرتب الشهرين الذين سمح بهما القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٥ كمكافآت للمستخدمين والعمال ؟

ترى مصلحة الضرائب أن علاوة الغلاء لاتدخل فيما سمح به القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٥ كمكافآت يحمل بها وعاء ضريبة الارباح التجارية والصناعية وذلك لان المقصود بمرتب شهرين هو ما تدفعه الشركة لموظفيها وعمالها محسوبة على أساس المرتب الاصلى .

الا أن نظرة فاحصة للموضوع من نواحيه المختلفة لاشك أنها توصل لنتيجة خلاف ما تقوله مصلحة الضرائب اذ أن ما يقصده المشرع بمرتب شهرين هو أجر شهرين لان المرتب الشهرى ماهو الا شكل من اشكال دفع الاجر ، ولا يمكن أن يكون المشرع قد قصد من ذكر هذه العبارة معناها الشكلى الضيق أى مرتبات الموظفين بدليل أنه ذكر عبارة العمال بجانب المستخدمين فقال لمنح المستخدمين والعمال .

كما أن قوانين الضرائب لم تحدد فى صلب موادها العناصر التى يتكون منها الاجر وما اذا كانت علاوة غلاء المعيشة تدخل ضمن هذه العناصر أو لاتدخل ولو رجعنا الى القانون المدنى الجديد فى مادة ٦٨٣ منه لوجدنا انها ذكرت بعض العناصر وقالت انها تعتبر جزءا لا يتجزء من الاجر ونصت على ضرورة احتسابها عند تعيين القدر الجائز الحجز عليه ، فقد جاء فى الفقرة (٢) من هذه المادة « النسب المئوية التى تدفع الى مستخدمى المحال التجارية عن ثمن مايبيعونه والعلاوات التى تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة »

وكذلك لو رجعنا الى الفرض الذى من أجله ادخل التعديل على المادة (٣٩) كما وضحته الحكومة فى مذكرتها الخاصة بهذا التعديل وكذا ما جاء فى تقرير اللجنتين الماليتين بمجلس النواب والشيوخ تظهر لنا بدون أى لبس ان علاوة الغلاء جزء لا يتجزأ من الاجر وأن الحكومة تقصد بمرتب شهرين أن يكون من عناصرها هذه العلاوة لانها مبالغ ثابتة وثباتها يعادل ثبات الاجر نفسه فهى لاتتغير الا بتغير نسبها .

وتعتقد ان مصلحة الضرائب جادة فى الوصول الى ما انتهينا اليه من رأى أن لم تكن قد انتهت اليه فعلا .

ع . ع

أجور العمال وغلاء المعيشة

يتأثر العمال عادة بارتفاع الاسعار تأثرا مباشرا نظرا لأن أجورهم لاتزداد عادة بنفس نسبة الارتفاع فى نفقات المعيشة ، ولذلك عمدت نقابات العمال فى البلاد التى يسودها الحكم الديمقراطى الى ربط مستوى الاجور بمستوى تكاليف المعيشة حتى لايزيد الغلاء من صعوبات الحياة لدى الطبقة العاملة . وقد نجحت نقابات العمال القوية فى السويد وبلاد اسكندناوة الاخرى فى الحصول على موافقة أرباب الاعمال على أن ترتفع الاجور بنفس الزيادة فى الرقم القياسى لتكاليف المعيشة .

وقد شعر العمال فى البلاد الاخرى بمزايا مثل هذا الاتفاق ، ونجح عمال شركة جنرال الكتريك بالولايات المتحدة وعددهم ٧٠٫٠٠٠ فى رفع أجورهم أخيرا وربطها بالرقم القياسى الرسمى لتكاليف المعيشة بحيث يرتفع الاجر سنتا امريكيا واحدا فى الساعة كلما ارتفع ذلك الرقم بنسبة ١ ٪ ويعتبر هذا أهم اتفاق من نوعه عقد بالولايات المتحدة للآن .



محاسبة التكاليف

تمهيدات لتحديد عناصر التكاليف

تناولنا بالشرح في العددين السابقين نظام محاسبة التكاليف والمزايا المرجوة من تطبيقه في المؤسسات الصناعية والتجارية وغيرها ، ونمهد الآن لتحديد قيمة تكاليف المنتجات

بوسعنا الآن ، بعد هذا البسط التمهيدى لفكرة نظام محاسبة التكاليف ،وفوائده وشروطه وخصائصه أن ندلف الى التطبيق العملى الذى نستطيع بموجبه الافادة من المزايا الجلية لهذا النظام .

ومادمنا قد استطعنا أن نميز ، وأن نحدد، وحدة معينة للتكاليف ، فى مؤسستنا unit cost ، فسنلاحظ باديء ذايدء أن مصروفات المؤسسة تنقسم بوجه عام الى قسمين رئيسين يختلفان عن بعضهما البعض اختلافا واضحا . فهناك أولا تلك المصروفات التى تتعلق بانتاج وحدة التكاليف تعلقا مباشرا . ويطلق عليها اسم المصروفات المباشرة direct expenses ويشترط أن يكون تعلقها بوحدة التكاليف واضحا وميسورا دون اجراء أى تقسيمات أو تجزيئات لها . وهناك فى مقابل ذلك تلك المصروفات التى لاتتعلق بوحدة الانتاج الاعن طريق غير مباشر ويطلق عليها اسم المصروفات غير المباشرة indirect expenses

وللتوضيح تستطيع أن نورد مثالا مبسطا عن كلا هذين النوعين فى مؤسسة كبيرة لانتاج الافلام السينمائية . فشريط الفلم الخام الذى يجرى عليه تصوير مناظر خاصة بالفيلم رقم «أ» مثلا يعتبر مصروفا مباشرا لهذا الفيلم بالذات . أما مصروفات تصليح آلة التصوير اذا أصابها عطب عادى (حتى ولو كان خلال تصوير نفس الفيلم رقم أ) فتعتبر مصروفات غير مباشرة بالنسبة لهذا الفيلم بالذات ولأى فيلم من الافلام التى يجرى تصويرها خلال السنة الحالية ..

ونلاحظ ان التفرقة بين كلا النوعين من المصروفات ليست من السهولة الواضحة بمكان . وتختلف بنود كل منهما ، كثرة وقلة ، باختلاف نوع نشاط المؤسسة فمثلا نجد أن أغلب بنود مصروفات مؤسسات المقاولات ، من النوع المباشر بالنسبة لكل مقاولة على حدة ، ولا يبقى لدينا الا عدد قليل من بنود المصروفات مما يطلق عليه اسم المصروفات غير المباشرة بينما نجد ان عدد بنود المصروفات المباشرة فى المصانع الكبيرة قليل بالنسبة الى بنود المصروفات غير المباشرة .

وجدير بالذكر انه لايوجد حد فاصل بين كلا النوعين ، بل ان التفرقة بينهما ترجع الى نظام المؤسسة ذاتها والى مدى تطبيق نظام التكاليف بها فكلما كان المدى واسعا وغائرا كلما امكننا تبيان علاقة مباشرة بين وحدة التكاليف وبين بعض انواع من المصروفات كانت تعتبر غير مباشرة ولو لم يكن لدينا هذا المدى الواسع من تطبيق محاسبة التكاليف . الا ان المؤسسة تدفع ثمن هذا التحليل الدقيق وتتحمل فى سبيل الحصول عليه مصروفات كبيرة فى اغلب الاحيان وعليها اذن ان توازن بين ما تتحمله فى سبيله وبين الفوائد التى تجنيها منه .

وثمة تفرقة أخرى بين هذين النوعين يكون مرجعها مآل المواد المستهلكة دون نظر لاى اعتبار اخر فقد تكون المواد المستهلكة فى حالة هى ذات المواد فى حالة أخرى — ومع ذلك — فنجد انها أحتسبت مرة كمصروفات مباشرة ومرة أخرى كمصروفات غير مباشرة . فمثلا اذا اردنا غلق صندوق بالورشة وكان ذلك من صميم عملية الانتاج — كان ثمن المسامير اللازمة لغلق الصندوق مصروفات تشغيل . اما اذا اردنا اصلاح بعض مبانى الادارة واستلزم ذلك استهلاك بعض المسامير فان ثمنها يعتبر مصروفات ادارية .

واخيرا اذا ما استعملت المسامير فى غلق الصناديق التى تحتوى البضاعة التامة الصنع وذلك لتصريفها وتسليمها للمشترين اعتبر ثمن المسامير من المصروفات البيعية .

وهكذا نجد ان المسامير ، وان كانت واحدة فى الاحوال الثلاث المذكورة ، الا انها اختلفت صفاتها باختلاف الخدمة التى ادتها للمؤسسة

تقسيم المصروفات المباشرة

تنقسم المصروفات المباشرة بدورها الى ٣ أنواع يمكن التفرقة بين كل منها تماما وهى

(١) مواد مباشرة direct material

(٢) **اجور مباشرة** direct labour

(٣) **مصروفات تحميلية مباشرة** direct chargeable expenses

وفى مجال الانتاج السينمائى ، نجد انه يدخل تحت النوع الاول منها كافة المواد التى تستهلك استهلاكا مباشرا لكل فيلم من الافلام التى تنتجها المؤسسة على حدة دون خلط بينهما . وذلك مثل شريط الفيلم الخام فان الأطوال المستهلكة منه لكل فيلم على حدة يمكن تحديدها تحديدا دقيقا . وكذلك الحال بالنسبة لمواد الديكورات والمناظر كالزيوت والبويات والمسامير ... الخ

ويدخل تحت النوع الثانى اجور الممثلين والفنيين المختلفين المشتغلين بالفيلم — مادام يعملون بأجر محدد لكل فيلم على حدة . كالمصور والمخرج الخ وكذلك يدخل تحته اجور العمال المشتغلين بالفيلم أيضا كعمال الاضاءة والتصوير . وكعمال الديكور

كما يدخل تحت النوع الثالث سائر انواع المصروفات المباشرة الاخرى والتى ليست أجورا ولا ثمنا لمواد • وذلك كايجار الاستوديو • أو كايجار الاكسسوار الذى يوضع بالديكورات لتكملة المناظر استعدادا للتصوير ، أو كمصروفات الانتقالات الخالصة بالفيلم ويدخل تحت هذا النوع ايضا شراء الحقوق COPYRIGHTS ومنها حقوق تأليف القصة او الاغانى او الازجال او التلحين ٠٠ الخ

والمصروفات غير المباشرة بدورها تنقسم الى ٣ أنواع اخرى يمكن التفرقة بين كل منها وهى

(٤) مصروفات تشغيل

works offactory expenses

(٥) مصروفات ادارية

office and administration expenses

(٦) مصروفات بيعية وتوزيع

selling and distributive expenses

وتمشيا مع الامثلة التطبيقية التى نوردها فى مجال الانتاج السينمائى نذكر ان النوع الرابع ينطبق على اجور رؤساء الورش بالمؤسسة • كرئيس ورشة النجارة ، ورئيس ورشة البويات .. الخ كما ينطبق على استهلاكات العدد والآلات ومصروفات صيانتها وتصليحها •

ويدخل تحت النوع الخامس كافة مصروفات ادارة المؤسسة – وهى مصروفات عديدة الانواع فى حد ذاتها كمرتبات المديرين والمحاسبين وامناء المخازن – ومصروفات البريد والتليفون والتلغراف والادوات الكتابية والدفاتر الحسابية ورسوم الدمغة - الخ

ويدخل تحت النوع السادس مصروفات عملية توزيع الافلام واستغلالها بعرضها فى دور السينما المختلفة وما يستلزم هذه العملية من مصروفات كالشحن ، واللف والحزم ورقابة الايرادات وتكاليف اعداد وسائل الدعاية ٠٠٠ الخ

وباستعراض هذه الانواع الستة من المصروفات نرى الفروق واضحة بينها جميعا – واضافتها بعضها لبعض تدريجيا يحملنا خطوة خطوة نحو تحديد تكاليف الوحدة التى اخترناها وارتضيناها بمؤسستنا . لذا برزت فى هذا المجال بضعة مدلولات لهذه التقسيمات كاد الاجماع يقرها فى وسط محاسبى التكاليف •ولا باس من ايرادها وتعريف كل منها حتى ينتفى حينما نستعملها كل لبس أو غموض •

ثمن التكلفة الاولى prime cost

وهو مجموع المصروفات المباشرة ، المواد والعمل • والمصروفات التحميلية الاخرى . البنود ١ ، ٢ ، ٣ ،

ثمن تكلفة التشغيل

works or factory cost

وهو مجموع ثمن التكلفة الاولى مضافا اليه مصروفات التشغيل،البنود ٤،٣،٢،١

ثمن تكلفة الانتاج

cost of production

وهو مجموع ثمن تكلفة التشغيل زائدا المصروفات الادارية . البنود ٤،٤،٣،٢،١

ثمن التكلفة النهائى

وهو مجموع ثمن تكلفة الانتاج زائد المصروفات البيعية البنود ١،٢،٣،٤،٥،٦

وباضافة صافى الربح المطلوب تحقيقه الى ثمن التكلفة النهائى لمنتجات المصنع نحصل على سعر البيع selling price لهذه المنتجات •

موسى حقى
ماجستير فى التجارة

« يتبع »

دليل الممول

قد مر النظام المالى فى مصر بنفس الادوار التى مر بها فى البلدان الاخرى من ناحية التعديل فى القوانين من وقت لآخر حسبما يسفر عنه التطبيق العملى ، الا أن عملية التعديل فى مصر كانت أسرع فى دورانها منها فى البلدان الاخرى الى حد يصل معه الممول فى تقصى واجباته وتبيان حقوقه ٠

لذلك وجدنا تحقيقا لأغراض هذه المجلة أن نفرد هذا الباب لخدمة جمهور الممولين بان نوجه نظرهم الى ما لهم من واجبات قبل قوانين الضرائب المختلفة

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

الضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة

التسديدات والاستهلاكات التى تجريها الشركات

نصت المادة (٢) على انه تسرى الضريبة كذلك على التسديدات والاستهلاكات التى تجريها الشركات والمنشئات المشار اليها فى النصوص المتقدمة على قيمة اسهمها وحصص تأسيسها وحصص راس المال فى شركات التوصية قبل حل الشركة أو تصفيتها ، وسواء أكانت التسديدات والاستهلاكات المذكورة كلية ام جزئية ٠

على ان الضريبة لا تسرى :

(١) على مايحصل من الاستهلاكات أثر بيع بعض ممتلكات الشركة أو بأخذ المال الذى يحصل به الاستهلاك من مورد أخر غير حساب « الارباح والخسائر » وغير الاحتياطى أوالموارد الاخرى المخصصة فى الميزانية لاغراض معينة ٠

(٢) على الشركات الحاصلة على امتياز من الحكومة أو من غيرها من الهيئات العامة متى أثبتت ان استهلاك كل او بعض رأس المال بتسديد قيمة الاسهم أوحصص التأسيس أوحصص الشركاء فى شركات التوصية يبرره هلاك كل أو بعض ما تملكه سواء بسبب ما يلحق ممتلكاتها من التلف على توالى الزمن أو بسبب اضرارها الى تسليمها فى نهاية مدة الامتياز الى الهيئة المانحة له ٠

وتبين اللائحة التنفيذية ما تجب مراعاته من الشروط للتثبت فى كل حالة من أن العملية هى عملية استهلاك حقيقى مستحقة للاعفاء من الضريبة ٠

ومؤدى هذا النص ان تفرض الضريبة فى الاحوال التى يتضمن فيها السداد توزيع ارباح صورية على المساهمين فى شركات المساهمة أو التوصية اثناء قيام الشركة وقبل تصفيتها وحلها سواء أكان هذا السداد كليا أم جزئيا ــ اما السداد الذى ينصب فى الواقع على استهلاك راس المال وليس مصدره الارباح أو الاحتياطيات أو الموارد الاخرى المخصصة فى الميزانية لاغراض معينة فيعفى من الضريبة وقد اشترطت لذلك اللائحة التنفيذية فى المادة (٧) منها توافر شرطين ،الاول أن يخفض رأس مال الشركة أو المنشأة فى نظامها الاساسى وفى الخصوم بميزانيتها تخفيضا يوازى مقدار التسديدات والاستهلاكات (أى الاستهلاكات المالية) ، والثانى ان يحصل النشر عن هذا التخفيض بالطريقة القانونية أى يجب ان تتوافر العلانية حتى يعرف الغير حالة الشركة لان التخفيض ينقص من الضمان العام المقرر للغير

وكذلك السداد الذى تبرره طبيعة شركات الامتياز العامة معفى من الضريبة وجاء فى الاعمال التحضيرية تبرير ذلك بان شركات الامتياز تؤلف عادة لمدة معينة ترد بعدها العملية كلها ومن يتبعها من منشئات وأدوات الى الحكومة ،ولما كانت هذه الشركات مؤلفة برأس مال ينتهى بانتهاء الامتياز فكل شركة تجرى على قواعد منتظمة تستهلك اسهمها تدريجيا بحيث تنتهى بانتهاء مدتها ٠

وللتثبت من ان العملية هى عملية استهلاك حقيقى ، أوجبت المادة ٨ من اللائحة التنفيذية على الشركات التى ترغب فى الحصول على الاعفاء المنصوص عنه فى (٢) من المادة (٢) من القانون ، ان تقدم اخطارا الى مأمور الضرائب الكائن فى دائرة اختصاصه مركز ادارتها أو محلها الرئيسى وذلك فى خلال العشرين يوما التالية للتاريخ الذى تقرر فيه التسديد أوالاستهلاك ويرفق بالاخطار :

١ ــ صورة طبق الاصل من القرار الصادر بالتسديد أو الاستهلاك ٠

٢ ــ جدول ببيان عدد الاسهم وقيمتها الاسمية ورأس المال المدفوع والتسديدات السابقة ، وما قد يكون حدث من قبل من تخفيض فى رأس المال ٠

٣ ــ قائمة جرد تفصيلية بكافة ممتلكات الشركة المكونة لأصولها وبتقدير لقيمتها وقت تقديم طلب الاعفاء ، وكذا كافة عناصر الخصوم ويجب أن يكون تقدير الاصول حاصلا طبقا للقيمة الحقيقية لها بصرف النظر عن كل تقدير مبين فى الميزانيات وغيرها من الوثائق ٠

ولايمنح الاعفاء الا بمقدار ما يتضح انه بعد طرح الخصوم الحقيقية من الاصول لايتبقى سوى رأس مال الشركة الاصلى بعد استبعاد الاستهلاكات والتسديدات التى اجريت دون تحصيل ضريبة عنها ٠ فلو فرضنا أن شركة مساهمة رأس مالها ٥ مليون جنيه والتزمت قبل الهيئة المانحة للامتياز بتسليم اموال فى نهاية مدة الامتياز بهذا القدر من المال فتكون التزاماتها قبل المساهمين

وقبل السلطة المانحة للامتياز دى مبلغ عشرة مليون جنيه فاذا كانت أصولها الصافية لاتزيد عن عشرة مليون جنيه فكل تسديد تجريه لرأس مالها يكون معفيا من الضريبة أما اذا كان صافى اصولها ١٢ مليون جنيه مثلا فان ما يخضع للضريبة هو مايزيد عن ٢ مليون جنيه (الفرق مابين صافى اصولها والتزاماتها) فاذا استهلكت من رأس مالها ٢ر٥ مليون جنيه فيخضع فقط للضريبة نصف مليون جنيه .

وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة فى قضية شركة الغاز (ليبون) استنادا الى الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ، الى أن الاحتياطيات المخصصة لاستهلاك الامتياز الممنوح للشركة لا تخضع للضريبة المنصوص عليها فى الكتاب الاول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

وقد استقر رأى القضاء على ان التوزيعات التى تجريها الشركة من ارباحها بعد ان خفضت رأس مالها لا تعتبر تسديدا لرأس المال السابق دفعه ، اذ يشترط فى التسديدات والاستهلاكات التى لا تخضع للضريبة أن تحصل أثر بيع بعض ممتلكات المنشأة او بأخذ المال اللازم لذلك من مورد أخر غير حساب الارباح والخسائر وغير الاحتياطى أو الموارد الاخرى المخصصة فى الميزانية لاغراض معينة ، وعلى ذلك اذا منيت شركة بخسارة فى سنة استدعت تخفيض رأس مالها فليس لهذه الشركة أن تذهب الى ان توزيعاتها ـ فيما بعد فى حدود التخفيض الذى اجرته ـ تعتبر ردا لما سبق ان دفعوه ومن ثم لايخضع للضريبة على ايراد رؤوس الاموال المنقولة .

وقد استقر رأى المصلحة على أنه لا يعفى السداد الذى يحصل على أسهم رأس المال التى سبق أن اعطيت أسهم تمتع قبل سداد قيمتها ما لم تتوافر الشروط المنصوص عليها فى المادة ٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وذلك لان سهم التمتع يعطى الحق فى مشاطرة الارباح مدى بقاء الشركة وفى متعلقاتها بعد انتهاء الامتياز .

وأى مبلغ يدفع عند استهلاك الاسهم والسندات زيادة على قيمة اصدار السهم أو السند يخضع للضريبة لانه يعتبر بمثابة مكاسب حصل عليها المساهم أو صاحب السند ومن ثم تخضع للضريبة وان الاعفاء من الضريبة المنصوص عليه فى الفقرة (٢) من المادة (٢) من القانون قاصر على رد ما دفعه المساهم أو صاحب السند .

وكذلك الحال بالنسبة للتسديدات والاستهلاكات التى تجريها الشركة عند حلها أو تصفيتها فلا تخضع للضريبة على ايراد القيم المنقولة الا بمقدار ما زاد من قيمتها عن قيمة رأس المال الاصلية مع ملاحظة ماعساه ان يكون قد اعفى من الاستهلاكات السابقة ، وذلك لان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم يفرض ضريبةعلى رأس المال نفسه بل على ايرادات رأس المال ومنتجاته .

ومن ناحية العلاقة بين الاستهلاك المالى (استهلاك رأس المال) والاستهلاك الصناعى فى شركات الامتياز تلاحظ المبادىء الآتية :

١ ـ يصح الجمع بين الاستهلاك المالى والاستهلاك الصناعى بالنسبة لشركات الامتياز عن الجزء من الاصول الذى يتجدد أثناء مدة الامتياز .

٢ ـ ان ما يدفع فى هذا الاستهلاك سواء أكان بالنسبة للأسهم أو للسندات يحمل به الربح كتكليف ويخصم من الارباح الخاضعة للضريبة .

٣ ـ ان ما يخصم هو الدفع السنوية للأسهم والسندات بحسب ما يقضي به قانون الشركة النظامى

٤ ـ انه لا ارتباط بين تحميل الربح بما يدفع كاستهلاك للأسهم ، وذلك كتكليف من التكاليف التى تخصم من الارباح الخاضعة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية وبين كون هذا المدفوع يعد سدادا حقيقيا لرأس المال أو توزيعا مقنعا يخضع لضريبة القيم المنقولة بحكم المادة (٢) اذا لم تتوافر الشروط المنصوص عليها فى المادة ٨ من اللائحة .

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية أسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز عبدالله فكرى اباظه بك

رئيس التحرير أحمد عنان

مدير الادارة على شكرى

يصدرها نادى التجارة الملكى
١٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة
تليفون ٧٤٧٧٣

الإعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة

الاشتراكات : فى مصر جنيها ونصف فى السنة

ـ فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الأردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا أولبنانيا أو فلسا

ـ فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا

ـ فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والأرجنتين ١٧ دولار

ـ فيما عدا ذلك من أنحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٥/٢/٦ جنيها انجليزيا

ـ تسدد الاشتراكات فى مصر والسودان نقدا بموجب أذونات أو حوالات بريدية أو شيكات .. وفى الخارج بموجب شيك على احد بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

بيان عن تنفيذ القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

صدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ويعتبر نافذ المفعول من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وفيما يلى الخطوط الرئيسية المتصلة بتطبيق القانون المذكور من تاريخ العمل به :

- ١ -

من له الحق فى طلب قيد اسمه بجدول المحاسبين والمراجعين مباشرة (فى تاريخ العمل بالقانون)

(أ) بالنسبة للمصريين :

يطلب قيد اسمه فى جدول المحاسبين والمراجعين مباشرة عند العمل بالقانون من كان من احدى الفئات الآتية :

١ - من كان عضوا بجمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية .

٢ - من كان حاصلا على دبلوم مدرسة التجارة العليا ، أو بكالوريوس التجارة من شعبة المحاسبة ، أو بكالوريوس المعهد العالى للعلوم المالية والتجارية ، أو بكالوريوس التجارة من شعب ادارة الاعمال مع دبلوم معهد الضرائب أو ما يعادل هذه المؤهلات أو مضى ثلاث سنوات - قبل تاريخ العمل بالقانون - فى مزاولة مهنة المحاسبة أو المراجعة فى مكتب أحد المحاسبين أو المراجعين ، أو فى مكتبه الخاص ، أو أمضى نفس المدة فى احدى الوظائف الواردة فى المادة ١٠ من القانون

٣ - من كان حاصلا على بكالوريوس التجارة من غير شعبة المحاسبة أو شعب ادارة الاعمال مع دبلوم معهد الضرائب ، وتكون المدة فى هذه الحالة أربع سنوات قبل تاريخ العمل بالقانون .

٤ - من كان حاصلا على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية ، وتكون المدة فى هذه الحالة خمس سنوات قبل تاريخ العمل بالقانون .

٥ - من كان حاصلا على دبلوم المعهد العالى للتجارة مع دبلوم معهد الضرائب ، وتكون المدة فى هذه الحالة خمس سنوات قبل تاريخ العمل بالقانون ، وتكون المدة ست سنوات قبل تاريخ العمل بالقانون اذا كان الطالب غير حاصل على دبلوم معهد الضرائب

٦ - من اشتغل بمكتبه الخاص فى مراجعة حسابات ثلاث شركات مساهمة على الاقل لمدة لا تقل عن خمس سنوات متتالية قبل تاريخ العمل بالقانون ؟

٧ - من كان حاصلا على دبلوم التجارة المتوسطة وزاول مهنة المحاسبة أو المراجعة بمكتبه الخاص مدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية قبل تاريخ العمل بالقانون

٨ - من كان حاصلا قبل تاريخ العمل بالقانون على دبلوم التجارة المتوسطة على الاقل أو ما يعادلها وشغل بدون انقطاع احدى الوظائف الواردة فى المادة ١١ بند (٦) وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية سابقة على تاريخ العمل بالقانون .

(ب) بالنسبة للأجانب :

يجوز للأجنبى عند العمل بالقانون أن يطلب قيد اسمه فى جدول المحاسبين والمراجعين مباشرة اذا كان من احدى الفئات الآتية :

١ - من كان عضوا بجمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية قبل تاريخ العمل بالقانون .

٢ - من كان يزاول مهنة المحاسبة أو المراجعة بمصر قبل تاريخ العمل بالقانون ، وتتوافر فيه جميع الشروط الخاصة بالقيد **بجدول المحاسبين والمراجعين** والتى سبق ذكرها بالنسبة للمصريين .

- ٢ -

من له الحق فى طلب قيد اسمه بجدول المحاسبين والمراجعين مباشرة بترخيص من لجنة القيد

(أ) بالنسبة للمصريين :

للخبير الحسابى أن يطلب قيد اسمه فى جدول المحاسبين والمراجعين مباشرة عند العمل بالقانون اذا كان قد زاول مهنته أمام المحاكم المصرية لمدة لا تقل عن عشر سنوات قبل تاريخ العمل بالقانون ، **بشرط أن تقرر لجنة القيد المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون كفايته العملية والعلمية لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة .**

(ب) بالنسبة للأجانب :

تسرى الاحكام السابقة على الاجانب الذين يزاولون مهنة المحاسبة أو المراجعة بمصر قبل تاريخ العمل بالقانون .

- ٣ -

من له الحق فى طلب قيد اسمه بجدول المحاسبين والمراجعين مباشرة فى أى وقت بعد تاريخ العمل بالقانون

(أ) بالنسبة للمصريين :

يطلب قيد اسمه فى جدول المحاسبين والمراجعين مباشرة فى أى وقت بعد تاريخ العمل بالقانون من كان عضوا بجمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية (ولا يشترط فى هذه الحالة أية مدة للتمرين) .

(ب) بالنسبة للأجانب :

للمؤسسات المحاسبة والمراجعة بمصر فى أى وقت بعد تاريخ العمل بالقانون أن تستبدل بأعضائها من الاجانب أعضاء آخرين منهم يقيدون فى جدول المحاسبين والمراجعين مباشرة ويشترط فى هذه الحالة :

(أ) أن يكون المستبدل عضوا بجمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية .

(ب) ألا تقل نسبة المصريين بين أعضائها عن النصف .

(ح) أن يكون قانون الدولة التى ينتمى اليها الاجنبى يجيز المعاملة بالمثل ، ولا يجوز للعضو الاجنبى المستبدل مزاولة المهنة الا بعد قيد اسمه فى الجدول ومحو اسم المستبدل به

- ٤ -

من له الحق فى طلب قيد اسمه بجدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين

(أ) بالنسبة للمصريين :

يطلب قيد اسمه فى جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين من كان من احدى الفئات الآتية :

١ - من كان حاصلا على دبلوم مدرسة التجارة العليا ، أو بكالوريوس التجارة من شعبة المحاسبة أو بكالوريوس المعهد العالى للعلوم المالية والتجارية أو بكالوريوس التجارة من شعب ادارة الاعمال مع دبلوم معهد الضرائب أو ما يعادلها ، وتكون مدة التمرين فى هذه الحالة ، ثلاث سنوات .

٢ - من كان حاصلا على بكالوريوس التجارة من غير شعبة المحاسبة أو شعب ادارة الاعمال مع دبلوم معهد الضرائب أو من يحصل على هذه المؤهلات قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ وتكون مدة التمرين فى هذه الحالة أربع سنوات

٣ - من كان حاصلا - قبل تاريخ العمل بالقانون - على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية ، وتكون مدة التمرين فى هذه الحالة ، خمس سنوات .

٤ - من كان حاصلا - قبل تاريخ العمل بالقانون - على دبلوم المعهد العالى للتجارة مع دبلوم معهد الضرائب ، وتكون مدة التمرين فى هذه الحالة ، خمس سنوات ، وتكون مدة التمرين ست سنوات اذا كان الطالب غير حاصل على دبلوم معهد الضرائب .

ويشترط فى التمرين أن يكون الطالب قد زاول فعلا أعمال المحاسبة أو المراجعة بصورة جدية وبدون انقطاع طوال المدة فى مكتب أحد المحاسبين أو المراجعين المقيدين بالسجل

ويحسب من مدة التمرين المتقدم ذكرها - كل زمن قضاه الطالب فى احدى الوظائف الواردة فى المادة العاشرة من القانون .

ويحسب من مدة التمرين كذلك كل زمن قضاه الطالب فى مزاولة مهنة المحاسبة أو المراجعة فى مكتبه الخاص قبل تاريخ العمل بالقانون .

(ب) بالنسبة للأجانب :

يقيد اسم الاجنبى فى جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين اذا توافرت لدى الطالب الشروط المذكورة بالنسبة للتمرين ، وكان الطالب يشتغل بالمحاسبة والمراجعة بمصر قبل تاريخ العمل بالقانون .

- ٥ -

من له الحق فى طلب قيد اسمه فى جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين

(أ) بالنسبة للمصريين :

يطلب قيد اسمه فى جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين من كان من احدى الفئات الآتية :

أولا : من كان حاصلا قبل تاريخ العمل بالقانون ، على دبلوم التجارة المتوسطة على الاقل أو ما يعادلها بشرط أن يكون قد زاول بدون انقطاع مهنة المحاسبة أو المراجعة فى مكتبه الخاص ، أو كان مقيدا بجدول الخبراء المحاسبين أمام المحاكم المصرية أو شغل بدون انقطاع وظيفة رئيس حسابات احدى المصالح الحكومية أو المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية أو التعاونية العامة أو أى عمل مماثل يصدر بتعيينه قرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة لجنة القيد المشار اليها فى المادة ١٥ من القانون ، وذلك لمدة سنتين على الاقل قبل تاريخ العمل بالقانون .

ثانيا : غير الحاصل على احدى المؤهلات الدراسية المنصوص عليها فى البند السابق والذى يتوافر فيه أحد الشروط الآتية :

١ - أن يكون قد اشتغل بمكتبه الخاص بمراجعة حسابات شركات المساهمة مدة ثلاث سنوات متتالية على الاقل قبل تاريخ العمل بالقانون .

٢ - أن يكون قد شغل بدون انقطاع وظيفة رئيس حسابات احدى المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية أو التعاونية العامة أو أى عمل مماثل يصدر بتعيينه قرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة لجنة القيد المشار اليها فى المادة ١٥ من القانون مدة سبع سنوات على الاقل قبل تاريخ العمل بالقانون

٣ - أن يكون قد زاول مهنة المحاسبة أو المراجعة بمكتبه الخاص مدة سبع سنوات على الاقل قبل تاريخ العمل بالقانون .

٤ - أن يكون قد زاول مهنة المحاسبة أو المراجعة بمكتبه الخاص مدة ثلاث سنوات على الاقل - قبل تاريخ العمل بالقانون - وأدى بنجاح الامتحان الابتدائى .

(ب) بالنسبة للأجانب :

يقيد اسم الاجنبى فى جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين اذا توافرت لدى الطالب الشروط المذكورة بالنسبة للمصريين ، وتتطلب هذه الشروط أن يكون الاجنبى قد زاول المهنة بمصر قبل تاريخ العمل بالقانون .

- ٦ -

من له الحق فى طلب نقل اسمه من جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين الى جدول المحاسبين والمراجعين

(ا) بالنسبة للمصريين :

لمساعدى المحاسبين والمراجعين أن يطلبوا نقل أسمائهم الى جدول المحاسبين والمراجعين اذا قضوا فى مزاولة المهنة - بهذه الصفة - مدة ثلاث سنوات على الاقل وأدوا بنجاح الامتحان النهائى

ويعمل بهذا الحكم مدة سبع سنوات من تاريخ العمل بالقانون .

واذا كان الطالب قد زاول المهنة - قبل تاريخ العمل بالقانون - مدة تزيد على الحد الادنى المقرر للقيد فى جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين .فتستقطع الزيادة من مدة السنوات الثلاث المتقدم ذكرها ، ولا ينتفع بهذا الحكم الطالب الذى يخضع للامتحان الابتدائى .

- ٧ -

اعتماد ميزانيات شركات المساهمة

أولا : **من له حق اعتماد ميزانيات شركات المساهمة عند صدور القانون :**

يعتمد ميزانيات شركات المساهمة عند صدور القانون من كان من احدى الفئات الآتية:

١ - أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية (ولهم هذا الحق فى أى وقت بعد صدور القانون) .

٢ - الطالب الذى يتم قيد اسمه فى جدول المحاسبين والمراجعين لاشتغاله بمكتبه الخاص فى مراجعة حسابات ثلاث شركات مساهمة على الاقل لمدة لا تقل عن خمس سنوات متتالية قبل تاريخ العمل بالقانون .

وتسرى هذه الاحكام على الاجانب الذين يزاولون مهنة المحاسبة والمراجعة بمصر قبل تاريخ العمل بالقانون - كما تسرى على أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية من الاجانب الذين يرخص لهم - بعد صدور القانون - بمزاولة المهنة بمصر وفقا للاحكام السابق ذكرها .

ثانيا : **من له حق اعتماد ميزانيات شركات المساهمة من المحاسبين والمراجعين :**

يعتمد ميزانيات شركات المساهمة - المحاسب أو المراجع الذى يزاول المهنة فى مكتب لحسابه الخاص مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ قيده بجدول المحاسبين والمراجعين

ويحسب من هذه المدة الزمن الذى قضاه المحاسب أو المراجع فى احدى الوظائف التى يجيز القانون بأن تخصم مدتها من مدة التمرين المقرر للقيد فى جدول المحاسبين والمراجعين

وتسرى هذه الاحكام على الاجانب الذين يزاولون مهنة المحاسبة والمراجعة بمصر قبل تاريخ العمل بالقانون .

ثالثا : **من له حق اعتماد ميزانيات شركات المساهمة بعد الحصول على ترخيص من لجنة القيد :**

لمن كان يزاول مهنة المحاسبة أو المراجعة فى مكتب لحسابه الخاص - فى تاريخ العمل بالقانون ولم تتوافر فيه الشروط المتقدم ذكرها - أن يقدم - خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون - طلبا للجنة القيد للترخيص له باعتماد ميزانيات شركات المساهمة والحضور عنها أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما فى حكمها .

ويشترط فى الطالب أن يكون حاصلا على دبلوم مدرسة التجارة العليا - أو بكالوريوس التجارة من شعبة المحاسبة - أو بكالوريوس المعهد العالى للعلوم المالية والتجارية - أو بكالوريوس التجارة من شعب ادارة الاعمال مع دبلوم معهد الضرائب - أو ما يعادل هذه المؤهلات .

ويجب أن تتوافر فى الطالب كذلك الشروط التى يصدر بتعيينها قرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة لجنة القيد .

ويكون قرار اللجنة فى الطلب نهائيا .

وتسرى هذه الاحكام على الاجانب الذين يزاولون مهنة المحاسبة والمراجعة بمصر قبل تاريخ العمل بالقانون .

رابعا : **حكم عام**

تسرى الاحكام المتقدمة على شركات المساهمة القائمة عند تاريخ العمل بالقانون ابتداء من حسابات السنة المالية لتاريخ العمل به .

- ٨ -

شروط خاصة

أوجب قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة على مؤسسات المحاسبة والمراجعة بمصر أن تقدم لوزارة التجارة والصناعة - خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بالقانون - بيانا بأسماء أعضائها وجنسية كل منهم ومؤهلاته .

ويصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بتحديد تلك المؤسسات وعدد المحاسبين والمراجعين الاجانب الملحقين بها فى ذلك التاريخ واسم كل منهم وجنسيته ومؤهلاته .

- ٩ -

شروط عامة

وانطوى قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة على شروط عامة - نلخصها فى الآتى :

١ - تقدم طلبات القيد فى أحد الجداول الثلاثة للجنة القيد بوزارة التجارة والصناعة، ويجب أن يتضمن الطلب اسم الطالب ولقبه وسنه وجنسيته ومحل اقامته ومؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها وتاريخ مزاولته المهنة.

ويجب أن ترفق بالطلب الاوراق المثبتة لتوافر الشروط المنصوص عليها فى القانون .

٢ - فى جميع الحالات ، يشترط للقيد فى السجل العام أن يكون الطالب كامل الاهلية المدنية وحسن السمعة لم تصدر عليه أحكام قضائية أو قرارات تأديبية ماسة بالشرف

٣ - المؤهلات التى تمنحها المعاهد الاجنبية لا تعتبر معادلة للمؤهلات التى تمنحها معاهد التعليم الحكومية المصرية الا بقرار وزارة المعارف العمومية بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة

٤ - لمن كان يزاول مهنة المحاسبة أو المراجعة - وقت العمل بالقانون - حق الاستمرار فى مزاولة المهنة الى أن يصدر قرار من لجنة القيد فى شأن قيد اسمه بالسجل - على شرط أن يقدم طلبه خلال شهرين من تاريخ العمل بالقانون - فاذا انقضت مدة الشهرين ولم يقدم طلبه سقط حقه فى الاستمرار فى مزاولة المهنة .

٥ - يثبت التمرين - المنصوص عليه فى القانون - بشروطه بشهادة من المحاسب أو المراجع الذى قضى الطالب مدة التمرين بمكتبه

٦ - فى الحالات التى يشترط فيها القانون أن يكون الطالب قد زاول المهنة فى مكتب باسمه الخاص يجب عليه أن يثبت جدية مزاولته المهنة بتقديم مستندات رسمية من مصلحة الضرائب أو غيرها من الجهات الحكومية المختصة .

٧ - رسم القيد بالسجل جنيه واحد للقيد فى جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين وجدول المساعدين وخمسة جنيهات للقيد فى جدول المحاسبين والمراجعين ، وتسلم شهادة القيد بدون رسم

٨ - للمحاسب والمراجع تحت التمرين اعتماد ميزانيات وحسابات الشركات المختلفة ما عدا شركات المساهمة وحسابات الممولين الخاضعين لضريبة الارباح التجارية والصناعية الذين لا يزيد رأس مال الواحد منهم على عشرة آلاف جنيه أو لا تزيد أرباحه السنوية على ألف جنيه وفقا لآخر ميزانية اعتمدتها - أو ربط أقرته مصلحة الضرائب - وكذلك اعتماد حسابات الممولين الخاضعين للضريبة العامة على الايراد اذا كان ايراد الواحد منهم لا يجاوز عشرة آلاف جنيه فى العام وفقا لآخر اقرار تم ربط الضريبة عليه ، وله أن يحضر عن هذه الشركات وهؤلاء الممولين أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما فى حكمها من جهات الادارة

وليس للمحاسب أو المراجع تحت التمرين أن يفتح مكتبا باسمه الخاص . ولا يجوز له أن يباشر باسمه عملا من الاعمال الخارجة عن اختصاصه بمقتضى البند السابق أو الحضور فيها أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما فى حكمها ، وانما يكون ذلك باسم المحاسب أو المراجع الذى التحق بمكتبه وبطريق النيابة عنه

٩ - لمساعد المحاسب أو المراجع اختصاص المحاسب أو المراجع تحت التمرين السابق ذكره - وله أن يفتح مكتبا باسمه الخاص - ولكن ليس له أن ينوب عن المحاسبين أو المراجعين فى أعمالهم الخارجة عن هذا الاختصاص

١٠ — اذا كان المحاسب أو المراجع تحت التمرين أو مساعد المحاسب أو المراجع يباشر فى تاريخ العمل بهذا القانون عملية تزيد على النصاب المحدد له فيه ، فلا تسرى عليه الاحكام المحددة للاختصاص الا ابتداء من حسابات السنة المالية التالية لآخر سنة مالية كان يباشر حساباتها عند صدور هذا القانون

١١ — للمحاسب أو المراجع حق اعتماد ميزانيات وحسابات الشركات جميعها وحسابات المولين الخاضعين لضريبة الارباح التجارية والصناعية أو للضريبة العامة على الايراد اطلاقا وله الحضور عن الشركات والمولين أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما فى حكمها — وذلك مع مراعاة الشروط السابق ذكرها بالنسبة لشركات المساهمة .

١٢ — لا يجوز لمن قيد اسمه فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين الاشتغال بمهنة أخرى ، أو القيام بأى عمل تجارى الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من لجنة القيد

ولا يجوز له أن يحاول الحصول على عمل من أعمال مهنته بطريق الاعلان أو بأى طريق يعتبر مخلا بكرامة المهنة

١٣ — يجب على كل من قيد اسمه فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين أن يخطر وزارة التجارة والصناعة فى ظرف ثلاثين يوما بعنوان مكتبه أو المكتب الذى التحق به للتمرين فيه ، وكذلك عند كل تغيير دائم لعنوان المكتب

وعليه أن يذكر رقم قيده بالجدول ونوع الجدول المقيد فيه فى جميع المكاتبات والمطبوعات والشهادات التى تصدر منه .

وكل مخالفة لهذا الالتزام يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على خمسمائة قرش

١٤ — لا يزاول مهنة المحاسبة أو المراجعة الا من كان اسمه مقيدا فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة التجارة والصناعة ويعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل شخص اسمه غير مقيد بالسجل العام أو شطب اسمه بعد قيده يستعمل نشرات أو لوحات أو لافتات أو أية وسيلة أخرى من وسائل الدعاية اذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق فى مزاولة مهنة المحاسبة أو المراجعة ، وكذلك كل شخص ينتحل لنفسه لقب محاسب أو مراجع وفى جميع الاحوال يأمر القاضى باغلاق المكتب ونزع اللوحات واللافتات ويأمر كذلك بنشر الحكم ثلاث مرات فى صحيفتين يعينهما وذلك على نفقة المحكوم عليه وهذا كله مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات .

— ١٠ —

التزامات خاصة بلجنة القيد

١ — تقرر اللجنة ، بعد التحقق من توافر الشروط فى الطالب قيد اسمه فى السجل ، واذا رأت اللجنة عدم توافر الشروط فى الطالب وجب عليها أن تؤجل الفصل فى طلبه وأن تعلن الطالب بالحضور أمامها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لسماع أقواله قبل الفصل فى الطلب ، ويجب أن يكون قرار اللجنة برفض الطلب مسببا

٢ — ويجب على اللجنة أن تفصل فى كل طلب فى مدى أربعة أشهر من تاريخ تقديمه وأن تعلن الطالب بقرارها فور صدوره بالطريقة المتقدم ذكرها والا اعتبر الطلب مقبولا (ويستثنى من ذلك الطلبات التى تقدم ممن كانوا يزاولون المهنة وقت العمل بالقانون فهؤلاء لهم حكم خاص سبق ذكره)

٣ — اذا رفض الطلب لسوء سمعة الطالب فلا يجوز له اعادة طلبه الا بعد مضى خمس سنوات من تاريخ رفض طلبه اذا أثبت حسن سمعته طوال هذه المدة ، كما يجوز له اعادة الطلب بمجرد رد اعتباره بحكم قضائى

أما اذا كان رفض الطلب لعدم توافر شرط آخر جاز للطالب اعادة طلبه بمجرد توافر هذا الشرط

٤ — وتكون مداولات اللجنة صحيحة بحضور ستة من أعضائها ، وتصدر القرارات بأغلبية الآراء وعند التساوى يرجح الجانب الذى ينضم اليه الرئيس

— ١١ —

التزامات خاصة بوزارة التجارة والصناعة

١ — يصدر مرسوم — بعد أخذ رأى لجنة القيد ، بتنظيم اجراءات الامتحانين الابتدائى والنهائى من حيث تحديد أدوار الامتحانات ومواعيدها وأماكنها وموادها ورسم دخولها ، على ألا يزيد هذا الرسم على خمسة جنيهات للامتحان الابتدائى وعشرة جنيهات للامتحان النهائى ويصدر باختيار الممتحنين لكل دور قرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير المعارف العمومية

٢ — يصدر قرار من وزير التجارة والصناعة بتعيين ثلاثة ضمن أعضاء لجنة القيد على أن يكونوا من أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية ويكون تعيينهم لمدة سنتين ، ويجوز تجديد تعيينهم

٣ — تقوم وزارة التجارة والصناعة بنشر بيان سنوى بأسماء المزاولين لمهنة المحاسبة والمراجعة المقيدة أسماؤهم فى السجل العام.

٤ — تعطى وزارة التجارة والصناعة صورا من قرارات لجنة القيد والسجل العام أو شهادات مستخرجة منها لمن يطلبها مقابل رسم قدره جنيه واحد

٥ — يصدر وزير التجارة والصناعة — بعد موافقة لجنة القيد — قرارا بالشروط التى يجب توافرها فيمن يعتمد ميزانيات شركات المساهمة اذا كان الطالب يزاول مهنة المحاسبة أو المراجعة فى مكتب لحسابه الخاص فى تاريخ العمل بالقانون ولم تتوافر فيه الشروط العامة لاعتماد ميزانيات شركات المساهمة كما سبق ذكره

٦ — يصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بتحديد مؤسسات المحاسبة والمراجعة بمصر وعدد المحاسبين والمراجعين الاجانب الملحقين بها فى تاريخ العمل بالقانون واسم كل منهم وجنسيته ومؤهلاته كما سبق ذكره

أسئلة وأجوبة

أرجو افادتى على صفحات المجلة عن الاشتراطات الواجب توافرها فى طالب الالتحاق بمعهد الضرائب والجهة التى يقدم لها طلب الالتحاق .

محاسب

يوجد معهدان للضرائب أحدهما ملحق بكلية التجارة بجامعة فؤاد الاول ولكل متخرج من احدى كليات الجامعة الحق فى الالتحاق بالمعهد المذكور وبرنامج الدراسة واحد لجميع الطلبة ماعدا مادة المحاسبة فخريجى كليات التجارة الملحقين بالمعهد لهم دراسة خاصة وباقى الخريجين من الكليات الاخرى « الغير تجاريين » لهم دراسة خاصة بهم .

والمعهد الآخر ملحق بكلية التجارة بجامعة فاروق وهو قاصر على خريجى كلية التجارة .

مصلحة الضرائب
قسم الضريبة العامة على الايراد
كتاب دورى رقم ٢ (ضريبة عامة)
بشأن احصاء حالات الربط

رغبة فى استكمال العناصر الاحصائية بمركز التجميع بقسم الضريبة العامة على الايراد وتمكينا للقسم من مراقبة نشاط الادارات والمأموريات ، يقضى أن تشمل البيانات الشهرية المقرر ارسالها فى الاسبوع الاول من كل شهر طبقا للفقرة الرابعة من الكتاب الدورى رقم ٣ ضريبة عامة ما يلى :

١ — عدد حالات الربط بكل مأمورية عن كل سنة على حدة

٢ — قيمة الضرائب المربوطة فى كل مأمورية وعن كل سنة على حدة .

والمأمول ارسال هذا البيان فورا عن المدة السابقة حتى آخر شهر أغسطس سنة ١٩٥١ ، ثم متابعة ارساله شهريا فى الموعد المقرر

القاهرة فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥١

المدير العام

قرار وزارى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١
بقية المنشور بالعدد الماضى

مادة ٥٦ — تكون نسخة الرسم أو النموذج المنصوص عليها فى المادة السابقة على ورق غير مقوى مقاسه ٣٣ × ٢١ سم لا يستعمل منه للتصوير سوى وجه واحد ويكون شكل الرسم أو النموذج فى وضع رأسى بالنسبة للورقة .

واذا قدم أكثر من شكل واحد للرسم أو النموذج وجب أن تكون الاشكال جميعها على الورقة ذاتها ويجب أن يوضح ما اذا كان كل شكل يمثل منظرا كاملا أو أماميا أو جانبيا أو غير ذلك .

واذا كانت النسخة مرسومة باليد وجب أن يكون الرسم بالحبر على ورق أو قماش .

مادة ٥٧ — لا يجوز أن يشتمل الرسم أو النموذج على كلمات أو حروف أو أرقام فيجب ازالتها من الصورة أو العينة الا اذا كانت من العناصر الجوهرية للرسم أو النموذج .

مادة ٥٨ — اذا كان الرسم تكرارا لشكل واحد وجب أن تشتمل نسخة الشكل كاملا وجزءا من تكراره طولا وعرضا

مادة ٥٩ — اذا اشتمل الرسم على إسم شخص على قيد الحياة أو صورته وجب على الطالب تقديم ما يثبت قبول صاحب الشأن استخدام اسمه أو صورته .

فاذا كان الاسم أو الصورة لشخص توفى حديثا كان عليه أن يقدم مايثبت قبول ورثته استخدام اسم مورثهم أو صورته .

مادة ٦٠ — تكتب على الورقة المخصصة لنسخة الرسم أو النموذج البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع للرسوم أو النماذج الملحقة بطلب التسجيل وذلك فى أعلى الورقة من جهة اليمين .

(٢) توقيع الطالب أو نائبه أسفل الورقة من جهة اليمين .

ولا يجوز أن يكتب على الورقة أى بيان عن الرسم أو النموذج أو المنتجات المخصص لها.

مادة ٦١ — تعطى طلبات تسجيل الرسوم أو النماذج أرقاما متتابعة حسب تاريخ ورودها ويبدأ الترقيم فى أول يناير من كل سنة ويعطى الطالب ايصالا يبين فيه الرقم المتتابع للطلب وتاريخ وروده .

ويختم الطلب ومرفقاته بختم الادارة ويؤشر عليها بالرقم المتتابع للطلب وتاريخ تقديمه

البقية بالعدد القادم

شركة مصر لحليج الاقطان

الميزانية العمومية لشركة مصر لحليج الاقطان

شركة مساهمة مصرية مقيدة بالسجل التجارى رقم ٦ — بالقاهرة
مركزها الرئيسي بعمارة بنك مصر شارع محمد بك فريدرقم ١٥١ بالقاهرة

فى ٣١ مايو سنة ١٩٥١

الاصول

البيان	مليم	جنيه	مليم	جنيه
الاصول الثابتة				
الاراضى	٠٤٤	٩٤٨٦٩		
المبانى بعد خصم الاستهلاكات	٩٢٨	٧٣٨٢١		
العدد والآلات بعد خصم الاستهلاكات	٦٣٠	١٢٤٠٣		
	—	١		
الاثاث بعد خصم الاستهلاكات	—	١		
السيارات بعد خصم الاستهلاكات			٦٠٢	١٨١٠٩٦
المهمات والادوات والمواد وغيرها (جردت وقدرت بمعرفة الادارة بسعر الشراء أو أقل)				
المهمات والادوات	٧٣٣	٢٨٧٣		
مواد وأكياس وزكائب (بالمخازن ومؤجرة وتحت التشغيل وبالطريق)	١٨٥	١٨١٩١٢		
المدينون والحسابات المدينة المتنوعة			٩١٨	١٨٤٧٨٥
			٠٨٢	٩٣٢٤٠٣
أوراق مالية واستثمارات			—	١٠٠٠
النقدية بالصندوق			—	١٦٠١
حسابات نظاميه				
لها مقابل فى الخصوم	٤٣٠	٢٥٦٥٠		
	٤٣٠	٢٥٦٥٠	٦٠٢	١٣٠٠٨٨٦

الخصوم

البيان	مليم	جنيه	مليم	جنيه
راس المال — المصدر والمصرح به ٦٢٥٠٠ سهم قيمة كل منها اربعة جنيهات مدفوعة بالكامل			—	٢٥٠٠٠٠
الاحتياطى القانونى	٤٢٢	٧٦٥٢٨		
الاحتياطى فوق العادة	—	٤٠٠٠٠		
الاحتياطى الخاص بهبوط الاسعار طبقا للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١	—	١٨٠٠٠		
احتياطى التسليف	—	١٠٠٠٠٠		
احتياطى استهلاك المبانى	—	٦٥٠٠٠		
			٤٢٢	٢٩٩٥٢٨
الدائنون والحسابات الدائنة المتنوعة			٩٣٤	٥٨٣٢٠٧
صندوق الادخار والتعاون للموظفين			٩٠٥	١١٦٩٤
كوبونات تحت الدفع			١٤٣	٩٠٥
بنك مصر (حساب جار)			١٥٩	٧٧٠٢٣
حساب الارباح والخسائر				
الارباح المرحلة من سنة ٤٩—١٩٥٠	٥٨٧	٨١٥٥		
صافى أرباح السنة المنتهية فى ٣١ مايو ١٩٥١ كالمبين بحساب الارباح والخسائر	٤٥٢	٧٠٣٧١	٠٣٩	٧٨٥٢٧
حسابات نظامية				
أعضاء مجلس الادارة — أسهم تامين العضوية	—	٦٠٠٠		
بنك مصر — خطابات ضمان	—	١٤٢٨٠		
بنك مصر — اعتمادات مستندية	٤٣٠	٥٣٧٠		
	٤٣٠	٢٥٦٥٠	٦٠٢	١٣٠٠٨٨٦

تقرير مراقبي الحسابات

حضرات المساهمين : تنفيذا للمهمة التى تفضلتم فعهدتم بها الينا ، نتشرف بافادة حضراتكم باننا راجعنا الميزانية المبينة اعلاه بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥١ على دفاتر الشركة والمستندات الخاصة بها وحصلنا على كافة البيانات والايضاحات التى طلبناها ، ونرى أن هذه الميزانية قد أعدت بحيث تمثل الحالة الحقيقية للشركة كما يظهر من دفاترها ومن البيانات التى أعطيت لنا .

القاهرة فى ٣٠ اغسطس سنة ١٩٥١

هيوات وبريدسون ونيوبى
مراقبو حسابات

حساب الارباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ٣١ مايو سنة ١٩٥١

منه

البيان	مليم	جنيه	مليم	جنيه
الاحتياطات				
احتياطى التسليف	—	٢٠٠٠٠		
احتياطى الضرائب والطوارىء	—	١٠٠٠٠		
			—	٣٠٠٠٠
الرصيد المرحل للميزانية العمومية			٤٥٢	٧٠٣٧١
			٤٥٢	١٠٠٣٧١

لــه

البيان	مليم	جنيه	مليم	جنيه
صافى الايرادات بعد خصم جميع المصروفات والنفقات والاستهلاكات بالمحالج والمركز الرئيسى			٤٥٢	١٠٠٣٧١
			٤٥٢	١٠٠٣٧١

شركة مصر للحرير الصناعى

شركة مساهمة مصرية

تاسيس الشركة

مصـــــانعها بدفشو كفر **الدوار** بحيره - مركزها الرئيسى ومحلهـا القانونى عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد ـ القاهرة

رأس مال الشركة

٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيـــــه ممثلة فى ٦٢٥٫٠٠٠ سهـــم بواقع ٤ ج ٠ م منها ٣٧٥٫٠٠٠ سهمـــــا اسميـاو ٢٥٠٫٠٠٠ سهمــــــا لحامله

أغراض الشركة

القيام بصنـاعة الحرير الصناعى ومشتقاته ومادة السيلوز ومشتقاته والاتجار فى كل **ذلك** وصناعه وتجاره المواد الكيمـــــاويه اللازمه صناعه الحرير ومشتقـاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقه مباشره وغير مباشره لصنع الحرير الصناعى ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعى

الشركة الوحيـدة بالقطر المصرى والشرق لانتـــــاج خيوط الحرير الصناعى ومشتقاته وتنتج يوميا

عـدد	عـدد
٦٫٥ طن من خيـوط الحـرير	٦٫٥ طن من الالياف القصيرة
١ طن من ورق مصروفان	٣ طن من حامض الكبريتيك
٥ طن من ثانى كبريتور الكربون	١٥ طن من بسلوفات الصودا المبلورة (ملح جلوبر)



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ١٦
١ نوفمبر ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظه
عن نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

الكفاح الاقتصادى

كان لابد لالغاء المعاهدة مع الانجليز من نتائج اقتصادية تتعرض لها بلادنا ولزاما علينا حكومة وشعبا ان نعد أنفسنا لمواجهتها بحزم وتضحية

وأولى هذه النتائج احتمال تأثر أسعار القطن واتجاهها نحو النزول فان انجلترا أكبر عميل لشرائه وسواء اتخذ الانجليز قرارا ايجابيا بعدم شراء قطننا أو الحد من شرائه أو بعث اضطراب الموقف بعض الرعب فى السوق فحد من الاقبال على الشراء ـ فان واجب الحكومة أن تتخذ من جانبها كل اجراء يحفظ مستوى الاسعار من التدهور سواء بالتوسع فى التسليف على القطن أو فى تيسير بيعه للدول الاخرى باتفاقات ثنائية مباشرة وفتح بعض الاعتمادات للدول التى تطلبها لتقبل على الشراء .

واذا اتخذت انجلترا موقفا ايجابيا صريحا حيال شراء قطننا فيتعين منع ورود البضائع الانجليزية عن طريق الجمارك بدلا من الاكتفاء بالمقاطعة الداخلية التى تضر بالتجار المصريين الذين لديهم بضائع مخزنة قبل أن تضر خصومنا بذاتهم ويكون ضررها يسيرا وفى غير احكام شامل .

وأما واجبنا الشعبى فهو أن نتحمل النتائج بصبر وأن نهيىء أنفسنا لكثير من ضبط النفس وتخفيض نفقاتنا المألوفة حتى نوازن بين انكماش مواردنا ومصروفاتنا .

والنتيجة الثانية هى احتمال نكوص الانجليز عن الوفاء باتفاقية المدفوعات من الارصدة الاسترلينية وعدم الافراج عما تعهدوا به سنويا وهذا اجراء قد يشل كثيرا من استيراد حاجياتنا من الخارج ولهذا يجب اتخاذ العده له فيما لو وقع . وفى مقدمة ما يتخذ من اجراء حينذاك هو أن نزيد مواردنا الدولارية بتقاضى رسوم المرور بقنال السويس بالدولار .

والنتيجة الثالثة المحتملة الوقوع هو التضييق علينا فيما نستورده من حبوب غذائية ولهذا يتعين قيام الحكومة باجراء عاجل لمضاعفة الجهد فى استيراد أكبر كمية ممكنة من تلك الحبوب وتخزينها .

وهناك بعض الاجراءات الاقتصادية الاخرى التى قد يقدم الانجليز على الالتجاء اليها كحرب أعصاب بيننا وبينهم فيجب أن نعد أنفسنا لمواجهتها بشجاعة ورباطة جأش وايجاد اداة اقتصادية وطنية يقظة تعمل الى جانب الحكومة وتوليها بالمشورة العاجلة والتوجيه السليم .

احمد عنان



حول الغاء المعاهدة

ألغت الحكومة معاهدة سنة ١٩٣٦ كما ألغت اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وبقى أن تهيىء البلاد من الناحية الاقتصادية لنتائج هذا الالغاء التي لابد منها ومن المعروف ان بريطانيا تصدر الى مصر سنويا ماقيمته ٥٠ مليونا من الجنيهات، وتستورد منها جانبا كبيرا من محصول القطن •ومن المعروف أيضا ان الاقتصاد المصرى بصفة عامة يعتمد على الكتلة الغربية بحكم وضعنا القديم ، وماكان للبريطانيين وأحلافهم من نفوذ •

ومن المؤكد انه — اذا استمرت حالة التوتر القائمة اليوم بين مصر وبريطانيا وسائر الدول الغربية فسيتأثر اقتصادنا سواء من حيث التصدير والاستيراد أو من حيث العملة وقيمتها •ويجب أن نضع نصب أعيننا احتمالا قريب الوقوع ، فقد تعمد بريطانيا بتأييد من حلفائها الى مزاولة نوع من الضغط الاقتصادى على مصر رجاء أن تبلغ به تسليم المصريين من الناحية السياسية •

ولاشك ان الحكومة تضع موضع الاعتبار هذه الناحية الخطيرة من نواحى الصراع المقبل بيننا وبين البريطانيين ، فلابد من التفكير الجدى فى مواجهة كل احتمال متوقع من هذه الناحية .ولابد من اعداد العدة لافساده حتى لايتأثر كفاحنا السياسى أو تضعف الروح المعنوية فى الشعب • ولانعنى بذلك ان تبدأ الحكومة الحرب الاقتصادية ولكننا نرجو — على الاقل — أن تكون مستعدة لمواجهتها اذا لاح للطرف الآخر أن يبدأها

ومن حسن الحظ ان لدينا كل الاسباب التى تساعدنا على الانتصار فى هذه الحرب والاحتفاظ باقتصادنا سليما قويا• فالقطن ولا يزال عماد ثروتنا — سلعة مطلوبة فى كل مكان، فلاخوف عليه أن يتعرض للمقاطعة • ثم ان صناعة الغزل المحلية تستطيع أن تفى بحاجاتنا ، بل وتستطيع — اذا ساعدتها الظروف ، أن تمون بعض الاسواق الشرقية المجاورة لنا •

ولانريد أن نستطرد الى ذكر تفاصيل أخرى فى هذا الموضوع ، فانما أردنا لفت النظر الى الجانب الاقتصادى فى هذه المعركة ، وهو لايقل خطورة عن الجانب السياسى

رؤوس الاموال الاجنبية

يظهر ان بعض المغرضين ممن لايرضيهم نجاح الحركة الوطنية المصرية يحرصون على اذاعة أخبار السوء فى الاوساط الاجنبية على امل أن يؤدى ذلك الارجاف الى هروب رؤوس الاموال من السوق المصرية ، وبذلك يصاب الاقتصاد المصرى بهزة عنيفة ويتعرض للكثير من الاخطار• ومانحسب الاجانب الذين يعرفون حقيقة الروح المصرية ويدركون ماتنطوى عليه من سماحة وادراك سليم لمصلحة بلادهم الا مفوتين على هؤلاء الدعاة غرضهم ، فان مصر تعد من الدول القليلة فى العالم التى تعامل الاجانب معاملة كريمة وتسوى بينهم وبين الوطنيين • لقد عاش الاجانب فى هذه البلاد قبل الحركة الوطنية فى سنة ١٩١٩ بعشرات السنين ، وعاشوا بعدها بعشرات أخرى فلم يجدوا الا أن مصر شعبا وحكومة قد أحسنت معاملتهم فى الحالتين • وقد عاشوا فترة متمتعين بالامتيازات ثم ألغيت فلم يجدوا الا أن مصر قد عاملتهم أكرم معاملة ، حتى لقد أحسوا ان هذه الامتيازات كانت تبعدهم عن روح الشعب الحقيقية وان الغاءها اقترن بجو من التفاهم والمودة والتعاون لم يكن موجودا والامتيازات قائمة

ولسنا فى حاجة الى القول بأن الحركات الوطنية فى مصر لاتستهدف شيئا غير أن تخلص للوطن أرضه وحريته واستقلاله ، وانها لم توجه فى الماضى ولن توجه فى المستقبل الى الاجانب المدنيين من أية جنسية أو دين ، وان لهم أن يطمئنوا الى سلامة الادراك الوطنى المصرى ، الذى نضج وعيه وأصبح يعرف مايفيد بلاده ومايضرها •

التأميم فى بريطانيا

كان فوز المحافظين فى الانتخابات البريطانية الاخيرة داعيا الى أن يتساءل الكثيرون عن مصير الصناعات التى أممتها حكومة العمال السابقة •

وقد سبق أن كتبنا فى مثل هذا المكان من العدد الماضى عن نظريتى التأميم وترك الاعمال للنشاط الفردى، وقلنا انه يصعب القطع بترجيح احدى النظريتين على الاخرى ، وان لكل بلاد ظروفها وبيئتها وشعبها ، وان مايصلح فى بلد قد لايصلح فى بلد آخر •

ولاشك فى ان مسلك المحافظين ازاء الصناعات التى أممتها حكومة العمال فى بريطانيا سيهم المتتبعين لحركة التأميم سواء كانوا من خصومها أو أنصارها •

ولم يعرف بعد ماستتجه اليه حكومة المحافظين فى هذا الصدد ، فقد تترك الصناعات التى أممت على حالها ، وتمتنع عن متابعة السير فى هذه السياسة وقد ترى الغاء هذا التأميم • على انه مهما يكن مسلكها، فانه داع الى اهتمام البلاد التى تفكر فى اتخاذ مثل هذه الخطوات

سوق العقود

اصبحت سوق العقود كما كانت بالامس سوقا للمضاربات وميدانا فسيحا يجول ويصول فيه كل من تحدثه نفسه بالشراء العاجل وكلهم مع الاسف الشديد لا يعلمون عن اقتصاديات القطن المصرى او الاقطان العالمية شيئا يذكر واصبحنا نرى الكثيرين ممن لهم دراسة بالموضوع يحجمون عن ان يزجوا بأنفسهم فى السوق بل واصبح الغزالون فى الداخل والخارج لا يدرون من امر هذه السوق شيئا ـ واخذ الكثير منهم فى الخارج يتحول عنها ما دام طابعها عدم الاستقرار والثبات واتجهوا الى اسواق اكثر تقديرا وادراكا لخطورة المسائل الاقتصادية .

وكيف يمكن لمشتغل في شئون القطن سواء كان غزالا او تاجرا ان يعمل فى هذه السوق وقد تراوحت أسعارها بين ٨٩ ريالا فى ٣١ اغسطس و١٠٦ فى ٢١ سبتمبر و١١١ فى ٢٤ سبتمبر و١٢١ فى ٢٥ سبتمبر و١٢٦ فى ٤ أكتوبر و١١٢ فى ١٧ أكتوبر وذلك بالنسبة لعقد نوفمبر طويل التيلة وبين ٧٦ و٧٤ و٧٧ و٨٣ و٩٤ و٨٢ ريالا فى نفس التواريخ لاستحقاق اكتوبر متوسط التيلة . أى ان الارتفاع بالنسبة لطويل التيلة بلغ ٣٧ ريالا فى مدى خمسة وعشرين يوما ثم جاء الانخفاض فبلغ ١٤ ريالا فى مدى احدى وعشرين يوما وكذلك بالنسبة لاستحقاق اكتوبر متوسط التيلة زادت الاسعار ١٨ ريالا خلال المدة الاولى وانخفضت اثنتى عشر ريالا فى المدة الثانية . ولو قارنا ما حدث هنا وما حدث فى سوق نيويورك لهالنا الامر ولتبينا لماذا يحجم الغزالون فى الخارج عن سوقنا . فالاسعار هناك لم تتقلب خلال الفترة كلها بأكثر من أربعة دولارات للقنطار الواحد وكلها تكاد تكون فى اتجاه واحد وهو الصعود ومع ذلك لم يتجاوز الارتفاع فى يوم من الايام الدولار الواحد ، وحتى هذا فقد عد استثناء صارخا. أما التقلبات اليومية ففى حدود النصف دولار صعوداً او هبوطا بل وفى كثير من الايام لم يتجاوز التقلبات الربع دولار .

بقلم
عبد الجليل العمرى بك

تلك هى الحالة بين السوقين ولا اريد أن ادخل فى الاسباب التى جعلت من سوقنا ميدانا فسيحا للمضاربات والتقلبات فهذه تحتاج الى بحث طويل لا يمكن الاحاطة به هنا وفى هذه الكلمة ولكن هناك حقيقة بارزة وهى ان هذه السوق بشكلها الحالى لم تعد صالحة كسوق للتعامل السليم واصبحت مصدرا خطرا على تصريف القطن المصرى فى الخارج ويجب العمل فورا على اصلاح عيوبها وأرى أن الموقف أجل من أن ينتظر معه الاصلاح الشامل . ولذلك اقترح أن تشكل فورا لجنة مشتركة يعهد اليها باصلاح العيوب التى تتسبب عنها كل هذه التقلبات العنيفة وأن يحدد لهذه اللجنة مدة اقصاها شهرا واحدا تقدم خلالها تقريرها على أن يوكل اليها عند تنفيذ مقترحاتها مراقبة السوق وكتابة تقرير اسبوعى عن تطورات الموقف على أن تبين فى تقاريرها ما يستجد من عوامل يخشى منها على ثبات السوق وأن تقترح العلاج اللازم لمداواة الحالات الطارئة

وان من المصلحة أن يعهد برئاسة هذه اللجنة الى أكبر موظف يشرف على شئون القطن ، كما ان من المصلحة أن يجعل مقره فى الوقت الحاضر على الاقل مدينة الاسكندرية ليشرف عن كثب على تطورات السوق ويلمس بنفسه الحالة ويرى عند تنفيذ الاصلاح الجديد الذى تقترحه اللجنة الكيفية التى ينفذ بها . كما انه بعدئذ يستطيع أن يكون مع اللجنة الرأى السديد الذى يشار على الحكومة الاخذ به لعلاج العوامل الطارئة .

ان الامر يتصل بالمحصول الرئيسى للبلاد وبالتالى بأهم عنصر من عناصر دخلنا القومى وهو لذلك أجل من ان يعالج علاجا بطيئا وأخشى ان كل تأخير فى علاج الموقف سيضر بسمعة سوقنا وبالتالى يقلل من أقبال الاسواق الخارجية على شراء أقطاننا ـ ويكفى دليلا على أن الاقبال على الشراء قد قل فعلا . ان سعر الجنيه المصرى للتصدير انخفض انخفاضا كبيرا فى الشهر الاخير فبعد أن كان يزيد على سعر الاسترلينى أو يتعادل معه فى الاسواق المالية الخارجية اصبحنا وسعره لا يجاوز ٢/٣٠ دولار فى حين أن الاسترلينى يتداول فى الاسواق الحرة على أساس ٢/٤٤ دولارا وهكذا أصبح سعر الجنيه المصرى يقل بنسبة تتجاوز ٦ ٪ من سعر الجنيه الاسترلينى .

ويهمنى أن أوجه النظر الى أن هذه الحالة ليست وليدة قرار الحكومة بالغاء المعاهدة بل هى سابقة لهذا القرار وهى لذلك تمثل ظاهرة اقتصادية بحتة لا دخل للسياسة فيها وهى لهذا تحتاج الى علاج اقتصادى بحت .



نقص محصول القطن فى عام ٥٠–٥١

جاء فى تقرير منظمة الاغذية والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة ، ان محصول القطن فى موسم ٥٠ – ٥١ منى بعجز كبير ، وارتفعت أسعاره ارتفاعا كبيرا والى حد لم تبلغه من قبل خلال القرن العشرين . وذلك بسبب نقص المساحة المنزرعة بالقطن ونقص المحصول نفسه .

وقدرت المنظمة نسبة النقص فى ذلك المحصول بحوالى ٥٪ عن محصول عام ٤٩–٥٠ فى حين أن استهلاك العالم من القطن ارتفع بنسبة ١٠ ٪ عن استهلاك العام السابق له .

وجاء فى التقرير أن معظم الحكومات فى الدول المصدرة للقطن قد فرضت رقابة على تصديره كما حددا استهلاكه فى الدول المستوردة له . وتوقعت المنظمة ازدياد محصول القطن فى العام الجديد .

مركز الصوف الخام فى العالم

تشير التقارير الرسمية الى انه ظهر أن هناك عجز كبير فى انتاج الصوف الخام خلال ٥٠–٥١ وان المخزون الذى جمعته الحكومات خلال الحرب العالمية الثانية قد قارب على النفاذ . ولذلك وضعت صادرات المنسوجات الصوفية تحت الرقابة الحكومية كما فرضت لها أسعار ذات حد أقصى

ولقد أدى ارتفاع أسعار الصوف الى الحد من استهلاكه فى عام ١٩٥١

تخزين الدول للصوف الخام

أعلنت الحكومة البريطانية أخيرا عزمها على تخزين كميات من الصوف الخام تبلغ ٤٠ مليون لبرة من النوع النظيف ، وهذه الكمية توازى ٩ ٪ من استهلاك انجلترا العادى وكان لهذا الاجراء أثره فى رفع أسعار الصوف .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن الولايات المتحدة قد اشترت فعلا فى خلال العام ٧٥٪ من الكمية التى أرادت تخزينها وقدرها ١٠٠ مليون لبرة .

تحسن مركز الجوت فى العالم

تشير تقارير منظمة الزراعة والاغذية الى ان محصول الجوت فى موسم ٥٠ – ٥١ قد تحسن تحسنا كبيرا ، وبخاصة بعد اتفاق الهند والباكستان . مما ادى الى زيادة انتاج خيوط الجوت الذى قابله انخفاض فى الاستهلاك العالمى .

واشار التقرير الى ارتفاع أسعار الجوت فى الهند وكيف ارتفعت بنسبة ٤٠ ٪ وذلك لضعف الرقابة الحكومية ، وأن الجهود تبذل الآن لانتاج اربعة ملايين ونصف مليون بالة فى انحاء الهند بعد أن زادت مساحه الجوت المنزرعة فى باكستان بنسبة ٢٥ ٪

حصة مصر من الكبريت

قررت لجنة توزيع الكبريت الدولية تخصيص حصة لمصر عن الربع الاخير من العام الحالى قدرها ٦٥٠٠ طن منها ٧٠٠٠ طن من أمريكا

زيادة محصول القمح العالمى

جاء فى تقرير لمجلس القمح الدولى أن محصول القمح خلال عام ٥٠–٥١ سيزداد بنسبة ٤ ٪ عن محصول عام ٤٩ – ٥٠ أما الكميات الممكن الحصول عليها للتصدير فى عام ٥٠ – ٥١ فكانت أكبر منها فى السنة الماضية .

وأهم ما يلاحظ أن التجارة الدولية طبقا لاتفاقية القمح كانت أكبر نشاطا عن الموسم الماضى ، وقد انخفضت أسعار القمح فى السوق الحرة فى الشهور الاولى من هذه العام ثم ارتفعت فى نهايته الى حد معقول .

وقد استفادت الدول الاعضاء المشتركة فى اتفاقية القمح الدولية من تحديد السعر الاقصى المنصوص عليه فى الاتفاقية .

عجز عالمى فى المواد الاولية

يستفاد من التقارير التى تنشرها لجنة توزيع المواد الضرورية الدولية أن العالم سيظل يعانى عجزا كبيرا فى انتاج النحاس وورق الصحف والكبريت والنيكل والقصدير فى العامين القادمين .

حصر حاجة مصر من السلع الامريكية

تقدمت السفارة الامريكيه الى وزارتى التموين والاقتصاد الوطنى بطلب تحديد حاجه البلاد من مختلف السلع والتى تستورد من امريكا . خلال العام القادم لكى تعمل الحكومه الامريكيه على تحديد حصه لمصر منها وللنظر فى تلبيه هده الطلبات . وقد اعدت وزارة التموين بيانات عن معظم هده السلع وسلمت الى السفاره الامريكيه بالقاهره

تنفيذ اتفاقية الارصدة
ودفع ثمن الواردات البترولية

من المسائل التى تعهدت انجلترا بتنفيدها ضمن نصوص اتفاقيه الارصده الاسترلينيه التعهد بدفع ثمن المواد البتروليه التى تستوردها مصر من الخارج من بلاد العملة الصعبه . وقد تتجه نية السلطات البريطانيه الى محاوله التحرر من هذا الالتزام الامر الذى يحتاج الى اتخاذ الاحتياطات اللازمة من جانب السلطات المصرية لمواجهة هذه الحالة .

جمع العملة الفضية
وبيع سبائكها الفضية

أشار أحد الاقتصاديين على الحكومة بجمع النقود الفضية من التداول واعادة سبكها الى سبائك من الفضة لبيعها فى السوق وبذلك تربح الحكومة حوالى مليون جنيه من هذه العملة ، ولكى تقضى على مايلجأ اليه البعض من صهر هذه العملة والاستفادة من الفضة الموجودة فيها

حصة مصر من النحاس والزنك

خصصت لجنة النحاس الدولية ١٢٥٠ طن من النحاس لمصر ولم تحدد بعد البلاد التى ستورد منها هذه

تعزيز العلاقات التجارية مع دول الستار الحديدي

تهتم الحكومة الآن بتعزيز علاقاتها التجارية مع دول شرق أوروبا خاصة رومانيا والمجر لاستيراد المواد البترولية والآلات والحبوب وتبحث الآن فى عقد اتفاقات تجارية مع هذه الدول

الكمية . كما خصصت ٦٠٠ كيلو من الزنك ، ولم تحدد لمصر حصة من الكوبلت .

لجنة دولية لتوفير السلع الزراعية

تقرر فى الاجتماع السنوى الخاص لمنظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة . انشاء لجنة خاصة لدراسة مشاكل السلع الزراعية ، تتبع مجلس المنظمة على أن يكون رأيها استشاريا وأن يكون هدف هذه اللجنة هو بحث المشاكل الزراعية المتعلقة بانتاج الاغذية والمشاكل التى تنشأ عن صعوبات الدفع للحصول عليها وتيسير البيانات والاحصاءات امام الدول المستوردة والمصدرة عن مركز كل سلعة فى الاسواق العالمية ومدى حاجة كل دولة منها والفائض الموجود فيها .

ارض سوق الخضار القديم

تقرر تخصيص قطعة الارض التى كان مقاماعليها سوق الخضر والفاكهة القديمة لاقامة دار كبيرة تكون مجمعا المحاكم فى القاهرة ودار لمصلحة البريد .

نقص الاعلاف لتغذية الماشية

قدرت وزارة الزراعة النقص الموجود فى الاعلاف هذا العام بحوالى ٦٠٠ر١٠٠٠ر١ طن ولذلك استقر الرأى الى تأجيل مشروع تحديد ايام ذبح الماشية خشية حدوث مجاعة بين الماشية ، فى حالة زيادة عددها

ارتفاع اسعار تقاوى البرسيم

ارتفعت فى الاشهر الاخيرة اسعار تقاوى البرسيم من خمسة جنيهات فى الاردب الى نحو اربعين جنيها فى الاردب الواحد وذلك لتوسع الزراعة فى زراعة الاصناف الاخرى

تفوق الصناعات الالمانية على صناعات انجلترا وامريكا

أخذت صناعة المانيا الغربية فى التفوق كثيرا على انجلترا وأمريكا وخاصة من حيث تصدير الآلات والمعدات الكهربائية بسبب سرعة التسليم ورخص الاسعار وأصبح لا يجارى المانيا فى هذا المضمار سوى ايطاليا

معرض للعب الاطفال بالهند

سيقام فى بلدة لوكنون بالهند معرضا دوليا للعب الاطفال وذلك خلال شهر نوفمبر الحالى، وستشترك فيه كل من الولايات المتحدة واندونيسيا وافغانستان والدنيمارك، وذلك بعرض بعض منتجاتها من لعب الاطفال . وستخصص معروضات هذا المعرض بعد انتهاء المعرض لانشاء قسما فى المتحف الثقافى الذى ستقيمه حكومة ولاية اوتاربرادش بالهند

ازدياد انتاج بلجيكا للاسلحة

تدل التقارير الواردة من بلجيكا على ان صناعة الاسلحة فيها قد انتعشت كثيرا حتى انها اصبحت تصدر الى انجلترا بعض هذه المنتجات ومما يذكر ان بلجيكا امكنها تلبية جميع الطلبات التى تلقتها خاصة لتوريد السيارات المسلحة واسلحة المشاة الخفيفة .

تصدير واستيراد

تقيد الاستيراد من فرنسا

تنوى الحكومة المصرية اعادة العمل بنظام تراخيص الاستيراد بالنسبة لبعض السلع التى تستورد من فرنسا أسوة بما تتبعه فرنسا ازاء مصر . وخصوصا وأن مصر تستورد اصناف كمالية كثيرة منها وعلى رأسها الروائح والمجوهرات والانبذة وغيرها .

١٥٠ مليون طن أرز للتصدير

قدرت منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة الزيادة فى محصول الارز خلال عام ٥٠ – ٥١ بحوالى ١٥٠ مليون طن أرز . وهى تتفق مع زيادة العام السابق لذلك

ولما كانت مصر وايطاليا تحتاجان الى كثير من المواد الغذائية ، فان تصديرها لفائض الارز يتوقف على وارداتها من القمح وغيره من الحبوب سيما من منطقة العملة الصعبة .

وقد أدى ارتفاع أسعار المطاط وغيره من المواد اللازمة للصناعات الحربية الى زيادة القوة الشرائية لدى شعوب آسيا ، مما جعلها تقبل على شراء الارز واستيراده ، ويشاهد أن دولتين كبيرتين من الدول المنتجة للارز وهما اليابان والهند قد تحولتا الى استيراد القمح بدلا من الارز

استيراد باقى حصة مصر من الخيش

قررت وزارة التموين استيراد الكمية الباقية من الخيش هيشيان ١٨ اونز المخصصة لشركة السكر ، لحساب وزارة التموين بعد ان تعذر على الشركة استيرادها لصعوبة الحصول على هذا النوع من الاكياس على أن تكون هذه الاكياس من الانواع الاستاندرد خشية فقد مصر هذه الكمية التى تبلغ نحو ٩٠٠ طن من الخيش .

تصدير الافلام والكتب الى شمال افريقيا

كان للصعوبات التى تصادف تصريف المنتجات المصرية فى شمال افريقيا أن طلبت السلطات المصرية من الحكومة الفرنسية تيسير تصدير الافلام المصرية والكتب الى شمال افريقيا .

واجب الحكومة بعد الغاء المعاهدة

تجتاح البلاد الآن موجة فياضة من الحماس الشعبي لالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ .

ولا شك ان الحكومة بخطوتها هذه قد اكتسبت تأييد الامة جمعاء وحققت بذلك أمنية طالما جاشت بصدور المواطنين . ولكن الالغاء لا يكون ناجحا الا اذا تحقق الهدف منه والهدف كما يعرف كل فرد منا دونه صعاب وجهاد ، ويحتاج الوصول اليه الى عمل جرىء تقوم به الحكومة وتنفذه بعزيمة صادقة ومن ورائها الشعب يعاونها ويشد أزرها .

ومن الوسائل التي تستطيع الحكومة استخدامها لاخراج المستعمرين من معاقلهم بعد ان أصبح وجودهم امرا غير شرعي وسائل اقتصادية وهي التي تهمنا في هذا المجال . ونورد فيما يلي بعضا من أهم الخطوات الاقتصادية التي يجب ان تتخذها الحكومة في هذا الصدد :ـ

أولا : تستصدر الحكومة تشريعا يحرم على العمال المصريين العمل في خدمة القوات المحتلة في أية صورة ، لا ان تترك لهم حرية الاستقالة من هذه الاعمال ، مع النص على العقوبات الرادعة لكل من يخالف هذا الامر .

ويجب ان يسرى هذا القانون على الاجانب المقيمين في مصر بحيث لا يسمح لمن يخالفه منهم بالبقاء في مصر على الاطلاق . وعلى الحكومة ان تهيىء للعمال الذين سيتعرضون للبطالة الاعمال المناسبة في المصانع المصرية المختلفة ، في ورش الجيش ، في المشروعات العامة التي تقوم الحكومة بتنفيذها خصيصا لاستيعاب هؤلاء العمال . ومن الطبيعي ان يستغرق انتقال العمال الى وظائفهم الجديدة فترة من الزمن لا يجب ان يتركوا فيها جوعى بل تتحمل الدولة أجورهم طول هذه المدة وهذا ليس بالعبء الثقيل على المالية العامة . فاذا كان عدد العمال في قنال السويس يقدر بحوالى ٣٠ الفا وكان الاجر اليومي للعامل ٤٠ ـ ٥٠ قرشا في المتوسط ، وافترضنا ان فترة الانتقال التي يحتاجها توزيعهم على الاعمال الجديدة ستستغرق نحو ٦ أشهر فان اجورهم وقت عطلتهم الاجبارية لن تتجاوز ٢ر٥ مليونا من الجنيهات او ثلاثة ملايين على الاكثر .

ثانيا : تمنع الحكومة منعا باتا ـ باستصدار قانون خاص ان لزم ـ التعامل مع المعسكرات البريطانية ومدها بالمؤن على اختلاف انواعها من مأكولات ومواد للبناء وبترول وغير ذلك .

ثالثا : عدم السماح بدخول ما يرد الى الجيوش المحتلة من سلع عن طريق الموانى المصرية . فمن غاية السخف السماح بدخول هذه الواردات بعد دفع الرسوم الجمركية العادية كأن الامر لا يتعدى أن امتيازاتهم قد الغيت . فالامر هو ان وجودهم اصبح غير شرعي . وهذا يستتبع عدم السماح لهؤلاء المقيمين رغما عنا بأن يوطدوا مقامهم في ديارنا . كما يستحسن ان تشجع الحكومة الاستيراد بالاسترليني القابل للتحويل وتقلل في نفس الوقت استيراد الكماليات من بريطانيا حتى نستعمل أرصدتنا الاسترلينية في تقوية علاقاتنا مع المنطقة الاولى .

رابعا : يجب على مراقبة النقد ان لا تسمح للبنوك في مصر بقبول الاسترليني المحول لصالح القوات البريطانية ، وكذلك ان تأمر بتجميد حساباتها الحالية حتى لا تستعملها في شراء ما تحتاج اليه من مصر ، وهنا يجب التفرقة بين حسابات القوات العسكرية وحسابات الرعايا البريطانيين المدنيين ، فالحسابات الاولى يجب تجميدها باعتبار ان وجود المنتفعين منها لا نعترف به على الاطلاق . ولا يمس هذا الاجراء اتفاقية الارصدة الاسترلينية في شيء اذ ليس هناك ما يمنعنا من هذا الاجراء .

هذه هي اهم الخطوات التي تبدأ الحكومة باتخاذها ، ومن الطبيعي ان تتخذ الحكومة البريطانية أجراءات مضادة لا تقل جراة . ولكن هذا لا يمنعنا من ان نستغل الاوراق التي في أيدينا والتي يصيب منها العدو ضرر جسيم .

وتستطيع انجلترا ان تجمد الارصدة الاسترلينية التي تملكها في لندن . ولكن الامر لايضيرنا كثيرا اذ ان الجزء الاكبر من هذه الارصدة مجمد حاليا ، وحتى ذلك الجزء الذى يعتبر قابلا للتحويل ، انما يخضع في الواقع لرقابة النقد البريطانية ولا تسمح باستعماله الا فيما لا يضير مصالحها . فقد اصبح من المتعذر علينا مثلا شراء البترول بالاسترليني من ايران بعد أن أممت ايران الشركة الانجليزية للبترول (التي كانت تدفع ضرائب للحكومة الانجليزية اكثر من الاتاوة المدفوعة للحكومة الايرانية) .

وقد تحاول بريطانيا معاقبتنا بالامتناع عن شراء قطننا ، ولكن ماذا يحدث لصناعة القطن بلانكشير لو أقدمت انجلترا على مثل هذا العمل وخاصة ان مغازلها قد تخصصت في الاقطان طويلة التيلة التي يصعب جدا الحصول عليها بكميات مناسبة من المناطق الاخرى حتى ولو استدعى الامر الدفع بالدولار .

والحقيقة ان استمرار العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا امر يهم الانجليز للغاية ، مما يجعلنا نشك في انهم يتهورون للدرجة مقابلة خطواتنا بخطوات يصيبهم منها من الضرر اكثر مما يصيبنا . وعلى كل حال فاننا

امام مشكلة تحتاج الى نضال عنيد ، ويجب فى هذا النضال الا نخاف الا من الخوف نفسه ، كما قال روزفلت عندما كان يقاوم الكساد الاقتصادى العظيم فى بلاده . ويتوقف نجاحنا فى الوصول الى هدفنا النهائى على مقدار ضبطنا لاعصابنا وحسن اختيارنا الموعد المناسب لتسديد ضرباتنا .

واخيرا نود ان نذكر المستر تشرشل ، وهو لم يفق بعد من نشوة انتصاره فى الانتخابات الاخيرة ، بالرد الرسمى الذى تلقاه من وزير المالية السابق مستر جيتسكل فى ابريل الماضى : —

« لا شك ان امتناعنا عن عقد الاتفاق يوقعنا فى حرب اقتصادية مع مصر ، وليس ثمة فائدة نجنيها من مثل هذه الحرب . فنحن ننفق ٦٠ مليون جنيه سنويا على شراء القطن المصرى ولا شك ان المصريين يطالبوننا عندئذ بدفع قيمة هذا القطن بالدولارات وهذه حقيقة يجب الا ننساها بل ويمكن للمصريين ان يطالبونا بدفع ثمن جميع صادراتهم الينا بالدولارات . وبذا تصبح تجارتنا معهم على اساس الدولار ، ومن المعروف ان وارداتنا من مصر ضرورية بالنسبة لنا . هذا بالاضافة الى ان المصريين سوف يطالبوننا ايضا بتغطية مصروفات جيوشنا على القنال بالدولارات » .

***

تاميم بنك جاوة باندونيسيا

أعلنت مفوضية جمهورية اندونيسيا ان وزير ماليتها قد نظم اخيرا لجنة لتاميم بنك جاوة بجاكارتا وهو بنك الاصدار الخاضع لادارة هولندية . وقد تكونت هذه اللجنة لكى تستشيرها الحكومة فى كل المسائل الخاصة بالتاميم واجراءاته وننتظر ان تنتهى هذه اللجنة من عملها باسرع وقت لكى تتمكن الحكومة من تنفيذ مشروع تاميم بنك جاوة فى بحر السنة الجارية .

وقد وافق وزير المالية السابق الدكتور شرف الدين براونجارا على تعيينه رئيسا لبنك جاوة .

ناقلات البترول فى العالم

تعتبر أساطيل ناقلات الزيت من أهم وسائل نقل البترول عبر البحار ان لم تكن الوسيلة الوحيدة لنقل هذه المادة الحيوية فى العالم أجمع . وقد أصبح موضوع الناقلات موضوع الساعة نتيجة للازمة الايرانية الانجليزية الناشبة الآن .

ولقد كانت شركة البترول الانجليزية السابقة تتولى عادة تصدير حوالى ١٥ر٠٠٠ برميل من زيت البترول الخام يوميا الى خارج ايران . وكانت تصدر الى جانب ذلك حوالى ٤٨٥ر٠٠٠ برميل من البترول المكرر يوميا . وفى ديسمبر من عام ١٩٥٠ كانت هذه الشركة تستخدم أسطولا كبيرا من ناقلات الزيت تبلغ حمولتها الفارغة حوالى ٣٣ مليون طن تملك منها ما حمولته ١ر٧ مليون طن .

وقد تألفت اخيرا لجنة أمريكية لشئون البترول تعرف باسم « لجنة موارد البترول الاجنبى » وهى تضم مندوبين يمثلون ١٧ شركة من شركات البترول الامريكية بقصد اتخاذ التدابير المناسبة لعلاج حالة الاضطراب التى تسود انتاج البترول وتصديره من ايران ويبدو ان هذه اللجنة شديدة الرغبة فى الاسراع باستخدام حوالى ٩٠ او ١٠٠ ناقلة من تلك التى تملكها الشركة الايرانية الانجليزية السابقة للبترول فى نقل الزيت الذى يسد العجز الناشىء عن الحالة فى ايران .

ان عدد ناقلات البترول فى العالم كله يبلغ الآن حوالى خمس مجموع السفن التجارية التى تعمل فى جميع بحار العالم . هذا علاوة على ان شركات الزيت تملك حوالى ٤٥ ٠/٠ من مجموع السفن ناقلات البترول فى العالم التى بلغت حمولتها حتى شهر يناير سنة ١٩٥١ حوالى ٢٧ر٢ مليون طن وتملك الحكومات الاجنبية حوالى ١٤ فى المائة منها والباقى من هذه السفن تملكه هيئات اخرى وهى تؤجرها لشركات الزيت الكبيرة لمدد طويلة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات او اكثر . وفى بعض الاحيان تؤجر هذه الناقلات لمدد قصيرة قد تقتصر على رحلة او رحلتين . كما ان السفن التى تؤجرها شركات الزيت تختلف نسبتها من اسبوع لآخر حسب الحاجة اليها وتقلبات السوق .

ويقدر عدد الناقلات الموجودة فى اساطيل الزيت فى العالم اجمع بحوالى ٢٠ فى المائة ويمكن تاجيرها للقيام برحلة واحدة كل مرة .

وفى يناير عام ١٩٥١ بلغ مجموع حمولة السفن ناقلات الزيت التابعة لبلاد الكومنولث البريطانية وهى اكبر مجموعة من ناقلات الزيت فى العالم خلاف ما تملكه امريكا منها — اكثر من ٦ ملايين طن او حوالى ٢٣ فى المائة من مجموع حمولة ناقلات الزيت فى العالم .

وقد جاء فى احصائية وضعتها احدى كبريات الشركات اللندنية لتاجير السفن فى ١٣ ابريل سنة ١٩٥١ ان ناقلات الزيت البريطانية تبلغ حوالى ٤٨٧ سفينة تتسع جميعها لنقل ٥ر٨ مليون طن وتساعدها مجموعة أخرى من السفن المؤجرة تبلغ حمولتها على الاقل حوالى ٣ مليون طن .

وبلغ مجموع الناقلات التابعة لامريكا حتى يناير سنة ١٩٥١ حوالى ٢٦ فى المائة من مجموع سفن الزيت فى العالم اى ما تزيد حمولتها عن ٧ مليون طن ولكن الجزء الاكبر من ناقلات الزيت يتبع جمهورية بناما وليبيريا وهندوراس الخاضعة لاشراف الولايات المتحدة الامريكية .

ويحسن أن نلاحظ هنا أن من بين الواحد والعشرين ناقلة زيت (اى ما مجموع حمولته ٣٥١ر٠٧١ طنا) التى أنزلت الى البحر خلال عام ١٩٥٠ فى الولايات المتحدة الامريكية وقيدت فى سجلات شركة لويد ، توجد ١٠ ناقلات قيدت لحساب بناما و ٦ ناقلات لحساب ليبيريا وواحدة لحساب هندوراس . اما الاربعة الباقية — ومجموع حمولتها ٧٥ر٥٥٧ طنا فكانت للولايات المتحدة الامريكية .

وهناك عدة اسباب مختلفة قفزت باسطول ناقلات الزيت التابع لبناما الى المركز الرابع من بين أكبر أساطيل ناقلات الزيت فى العالم (بينما ترتيب النرويج يأتى فى الدرجة الثالثة) وفى يناير من عام ١٩٥١ بلغت حمولة هذه السفن اكثر من ٢ ١/٢ مليون طن اى اكثر من ١٢ فى المائة منها سفن يزيد عمرها عن ٢٦ سنة وهى بلاشك نسبة عالية بالنسبة لاية دولة اخرى ما عدا ايطاليا .

والواقع انه يبدو ان عدد السفن التى ترفع الراية الخاصة بجمهورية بناما غير دقيق لان اية سفينة تزيد حمولتها عن ٥٠٠ طن يمكن تحويلها مؤقتا لتسجيلها فى سجلات بناما لكى تضم السفن التجارية الخاصة ببناما . كما ان ٦٤٤ سفينة تجارية من مختلف الانواع التى سجلت لحساب بناما فى عام ١٩٤٨ كانت قد حولت من ٣٣ دولة مختلفة وبلغت نسبة السفن التى حولت من الولايات المتحدة الامريكية وحدها اكثر من ٤٧ فى المائة . على ان السفن الـ ٦٤٤ هذه كانت ملكا لحوالى ٣٨٤ شركة مختلفة ومعظمها تمتلكها شركات لكل منها سفينة واحدة سجلت فى بناما .

وحتى ٣٠ ديسمبر من عام ١٩٥٠ كانت اساطيل ناقلات الزيت التى تمتلكها روسيا واسبانيا والارجنتين (ناهيك عن السفن التى تقل حمولتها عن الفى طن) تاتى بهذا الترتيب — روسيا وتملك ٢١ ناقلة (اى انها تملك سفنا حمولتها حوالى ١٥٠ر٠٠٠ طن) وتليها اسبانيا وتمتلك ٢٢ سفينة اى ما يعادل حمولته (١٩٠ر٠٠٠ طن) اما الارجنتين فكانت تمتلك ٣٧ سفينة (مجموع حمولتها ٣١٢ر٠٠٠ طن)

اقتصاديات الشرق الأوسط

> الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلادالشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

تجارة مصر مع بلاد الشرق الاوسط

ترجع العلاقات التجارية بين مصر وجاراتها من دول الشرق الاوسط الى فجر التاريخ ؛ وكان تطور تلك العلاقات يختلف من عصر الى آخر بحسب الظروف المحيطة التى تساعد على قيام التجارة ، الا أنه يمكن أن نقول على العموم أن الروابط الاقتصادية التى تربط مصر ببلاد الشرق الاوسط كما تظهرها التجارة الخارجية قد ضعفت فى العصور الحديثة عما كانت عليه قبلا • فقد تخصصت مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر فى انتاج القطن ، تصدره وتستورد بثمنه ماتحتاج اليه من سلع مصنوعة من الدول الصناعية فى العالم الغربى • ولما كانت اقتصاديات بلاد الشرق الاوسط تقوم هى الاخرى على انتاج المواد الاولية ومقايضتها بالسلع المصنوعة التى تحتاجها ، كان طبيعيا أن تضعف تجارة مصر معها لتشابه نواحى الاقتصاد هنا وهناك •

وسنحاول فى هذا المقال والذى يليه فى العدد القادم دراسة نمط تجارة مصر مع بلاد الشرق الاوسط قاصرين كلامنا فى هذا العدد على الواردات ومخصصين المقال القادم للصادرات وتتضمن هذه الدراسة مقارنة تجارتنا مع هذه المنطقة قبل الحرب العالمية الثانية ممثلة فى أرقام السنوات الثلاث ١٩٣٧ / ٣٩ ، مع التجارة فيما بعد الحرب فى أرقام السنوات ١٩٤٧ / ٥٠ وكذلك ماتوافر من أرقام عن عام ١٩٥١ • ولكى نورد صورة لما كانت عليه هذه التجارة ابان الحرب وقت أن تقطعت سبل المواصلات مع المناطق الاخرى ، تشمل أرقامنا التجارية المصرية فى سنة ١٩٤٣ •

١ - الواردات

يبين الجدول المرافق تطور قيمة واردات مصر من بلاد الشرق الاوسط المختلفة قبل وبعد الحرب العالمية الثانية مع ارقام الواردات فى عام ١٩٤٣ كنموذج لسنى الحرب • ويلاحظ أنه بينما كانت الواردات من بلاد الشرق الاوسط لاتمثل قبل الحرب الا نحو ٥ ٪ من مجموع واردات مصر الكلية ، اذا باهميتها ترتفع ارتفاعا كبيرا خلال الحرب عندما تعذر الاستيراد من البلاد الاخرى (وراء البحار) ، حتى وصلت الى نحو ٤٠ ٪ من الواردات الكلية فى تلك الايام • والحقيقة أنه فى أثناء الحرب بذلت جهود كبيرة لكى تعتمد بلاد الشرق الاوسط على بعضها البعض فى انتاج ماتحتاج اليه من سلع مختلفة حتى يمكنها الاستغناء الى حد كبير عن الواردات من الخارج ، وبذلك يمكن تلافى استخدام مساحات كبيرة من السفن القادمة لهذه المنطقة لنقل الواردات المدنية •

وفيما بعد الحرب بالرغم من بقاء الواردات فى مستوى سنى الحرب من حيث القيمة بل وقد فاقت قيمة الواردات فى السنتين الاخيرتين ماكانت عليه خلال الحرب ، الا أن التوسع الكبير فى الاستيراد من البلاد الخارجية ، أدى الى هبوط الاهمية النسبية لواردات مصر من بلاد الشرق الاوسط من المستوى المرتفع الذى كانت عليه اثناء الحرب الى حوالى ١٠ ٪ فقط بعد الحرب بما قيمته حوالى ١٧ مليونا من الجنيهات وعلى العموم فان الاهمية النسبية لواردات مصر من المنطقة قد تضاعفت فيما بعد الحرب بالمقارنة ، مع ماكانت عليه قبل الحرب كما أن الزيادة فى القيمة بلغت نحو ٨٠٠ ٪ وهو مايبين تماما أن الزيادة كانت نتيجة زيادة فى التبادل التجارى وليست نتيجة لارتفاع الاسعار فقط •

واردات مصر من بلاد الشرق الأوسط

بآلاف الجنيهات

	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٣	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	يناير/ سبتمبر ١٩٥١
ايران	٧٩٤	٥٩٥	٥٧٢	٦٤٧٩	٢٦٠٨	٤٥٠٦	٥٩٨٢	٥٦٨٢	٣٢٢٧
البلادالسعودية	١١٤	١٤٢	٢٤	١٩١	٢١٠	٥٨٦٥	٤٥٦١	٣٩٦٩	٩٣٠
تركيا	٢٤٩	٢١٨	٢٥١	٢٩٠٣	٣٥٤٩	٢٤٩٠	٢٣٤٢	٢٤١٢	١٨٢٧
العراق	١٢٦	١٦٤	٩١	٢٩٢٥	٣٢٦٦	٢٣٤٧	١٦٣٨	١٢٧٨	١٥٦٦
لبنان					١٦٩١	٨٤٨	٦٠٢	٨٤١	١٤٠٩
ليبيا	١	٧	١	٤	٥٠١	٥١٤	٦٤١	٦٩١	٥٦٥
سوريا	٢١٢	٢٠٣	١٦٠	١٦٣	٣٦٢	٣٢٦	٣٠٩	٤٨٧	٨٠٨
قبرص	١٦٣	١٦٢	١٤٧	٨٧١	٣٩٥	٥٥٧	٥٦٤	٤٦٢	٥٩٨
اليمن وعدن	٨٩	٨٦	٧٣	٧٤٨	٤٢١	٥٢٢	٥٢٩	٤٣٣	٣١٤
فلسطين	١٩٤	٢٧٧	٢٦٨	١٢٤٦	٥٢٣	٧٢٧	١٥٦	٦٧	٩٣
الاردن					١٩	١١١	٣٤	١٣	٣٠
مجموع الشرق الاوسط	١٩٤٢	١٩٥٤	١٥٨٧	١٥٦٣٠	١٤٥٤٥	١٨٨١٣	١٧٣٥٨	١٦٣٣٥	١١٣٥٧
واردات مصر الكلية	٣٨٠٣٨	٣٦٩٥٤	٣٤٠٩١	٣٤٠٩٦	١٠٣٩٠٣	١٧٢٨٧٩	١٧٨٢٢٩	٢١٢٦٨٢	
النسبة المئوية	٥ر١	٥ر٣	٤ر٧	٣٩ر٩	١٤ر٠	١٠ر٩	٩ر٤	١٠ر١	

البيان الخاص بسوريا من سنة ١٩٣٧ الى ١٩٤٣ يشمل لبنان • والبيان الخاص بفلسطين لنفس المدة يشمل الاردن

وتساهم جميع بلاد الشرق الاوسط فى الزيادة الكلية لقيمة وارداتنا من المنطقة بنسب متفاوته • ومن أهم مايسترعى النظر الزيادة الكبيرة فى وارداتنا من ايران والبلاد السعودية وتركيا والعراق ، ومن المعروف أنه بالرغم من الزيادة المطردة فى انتاج آبار الزيوت المصرية ، الا انها تكاد أن لاتتكافأ مع الزيادة فى الطلب المحلى ، وبذلك تضطر مصر الى استيراد كميات متزايدة من البترول ومشتقاته من الخارج وبخاصة من المراكز الهامة لانتاجه فى الشرق الاوسط ، ومن هنا جاءت الزيادة الكبيرة فى الواردات من ايران والمملكة العربية السعودية والعراق •

ويظهر من الجدول كيف حافظت ايران على مكانتها قبل الحرب كأولى موردى مصر محتفظة فى نفس الوقت بأهميتها النسبية التى تتراوح حوالى ٣٠ ٪ من القيمة الكلية للواردات من الشرق الاوسط وتستورد مصر من ايران بخلاف البترول ومشتقاته ، السجاجيد والتبغ وكذلك بعض الفواكه الجافة والاسماك المملحة •

وقفزت البلاد السعودية الى المرتبة الثانية بعد ان كانت تجىء فى مؤخرة بلاد الشرق الاوسط بالنسبة للواردات المصرية ، وزادت أهميتها النسبية فى الواردات من المنطقة من نحو ٦٪ الى حوالى ٣٠ ٪ ، وذلك بعد استغلال آبار البترول الغنية بها وتصديرها للبترول الخام الى مصر •

وتجىء تركيا الثالثة فى القائمة وقد تضاعفت قيمة وارداتنا منها نحو عشر مرات ولو ان أهميتها النسبية لم تتغير تغيرا كبيرا ،وأهم مايرد الى مصر من تركيا التبغ والاخشاب على اختلاف انواعها وبخاصة المستخدمة فى صناعة فلنكات السكك الحديدية بجانب بعض الواردات من الفواكه الجافة •

وقد ظهرت تغييرات كبيرة فى قيمة وارداتنا من العراق فى فترة مابعد الحرب وهى تحتل الآن المركز الرابع • وهو نفس المركز السابق للحرب وتظهر الارقام المتوافرة عن عام ١٩٥١ بعض الانتعاش الذى قد يتزايد نتيجة للتوسع فى انتاج البترول فيها • وأهم مايرد الينا من العراق البترول •

وبالرغم من انخفاض قيمة الواردات من القطرين الشقيقين لبنان وسوريا بعد سنة ١٩٤٧ عن المستوى المرتفع الذى بلغته فى تلك السنة ، الا أن ارقام سنة ١٩٥١ تبشر باطراد التجارة معهما ، ولعل فى الاتفاقيين التجارين اللذين عقدا بين مصر والبلدين خير حافز للتجارة • ولا يتيسر للاسف تكوين فكرة عن الاهمية النسبية لكل من القطرين على حدة فى وارداتنا فى فترة ماقبل الحرب وذلك بسبب اندماج ارقام التجارة معها وتستورد مصر من البلدين فى العادة الفواكه الجافة والطازجة على اختلاف انواعها وكذلك الاقمشة الحريرية وايضا الغلال وخاصة من سوريا •

الا ان اكبر تغير حدث فى نمط وارداتنا من بلاد الشرق الاوسط وهو ذلك الذى حدث فى ليبيا ، اذ فقدت قيمة الواردات منها من لاشىء تقريبا فيما قبل الحرب الى حوالى ٧٠٠ ألف جنيه فى عام ١٩٥٠ ، وجاء ذلك نتيجة زيادة واردات مصر من الماشية لمقابلة النقص فى الانتاج المحلى للحوم •

ولا تزال قبرص موردا هاما للفواكه والخروب والانبذة وكذلك التبغ ، الا ان أهميتها النسبية قد انخفضت كثيرا عما كانت عليه قبل الحرب •

وتزايدت أهمية الواردات من عدن واليمن بعض الشىء فى السنوات الاخيرة ويلاحظ ان الجزء الاكبر من هذه الواردات انما يأتى من عدن وهى التى اصبحت مركزا للتجارة الثلاثية الاطراف ، فتستورد مصر عن طريقها بعض منتجات الدول المجاورة هذا بجانب ماتستورده مصر من البن اليمنى •

وقد أصاب الواردات من فلسطين كثير من الركود وخاصة بعد ان ضاقت الرقعة العربية التى يسمح بالاستيراد منها ، وقد هبطت قيمة الواردات وأهمها الموالح فى السنتين الاخيرتين الى مايقل عما كانت عليه قبل الحرب، وبالرغم من ان رقم الواردات فيما قبل الحرب يشمل الواردات من الاردن الا ان هذه الواردات قليلة الاهمية عموما بل هى أقل بلاد الشرق الأوسط تجارة معنا ، ومن المأمول بعد عقد الاتفاق التجارى معها ان تزداد الروابط التجارية مع هذا القطر العربى •

محصول القطن فى سوريا

أصدرت وزارة الزراعة السورية تقديراتها التالية لمحصول قطن عام ١٩٥١ فى جميع المحافظات السورية

الفرات	٢٥٠٠٠ طن
حلب	٦٥٠٠٠ «
الجزيرة	٤٠٠٠٠ «
اللاذقية	١٢٠٠٠ «
حمص	١٣٠٠٠ «
الجهات الاخرى	١٥٠٠٠ «
الجملة	**٢١٠٠٠٠ «**

وبذلك يكون التقدير الاجمالى للمحصول ٢١٠٠٠٠ طن من القطن غير المحلوج أومايعادل ٧٠٠٠٠ طن من القطن المحلوج، وهو مايزيد نحو ٢٠٠٪ عن المحصول السابق •

هذا ولايلوح الموقف بالنسبة للانتاج الزراعى السورى بوجه عام مشجعا على التفاؤل • وتحاول الحكومة السورية الآن تلافى العجز فى محصول القمح الاخير بتنظيم توزيعه وكذلك بالتفاوض مع العراق وتركيا بقصد استيراد الكميات التى تحتاجها سوريا حتى ظهور المحصول القادم •

مشرع الميزانية العامة للبنان لسنة ١٩٥٢

قدمت الحكومة اللبنانية الى البرلمان تقديراتها لميزانية الدولة لعام ١٩٥٢ وقد بلغ مجموعها ٩١٫٥ مليون ليرة لبنانية • ويتضمن مشروع الميزانية الغاء احتكار الملح وبالتالى الايرادات من هذا الباب، والاستعاضة عنها بضريبة على المستورد والمنتج محليا من الملح •

وتبلغ تقديرات الايرادات من الضرائب المباشرة حوالى ١٦ مليون ليرة • ومن الضرائب غير المباشرة ٦٢ مليونا وتحتل مصروفات الدفاع الوطنى المكان الاول فى باب المصروفات اذ يبلغ نصيبها ١٦٫٤ مليون ليرة وتليها الاشغال العمومية ١٥٫٩ مليون ليرة ثم التعليم ١٥٫٨ مليون ليرة والداخلية ١١٫٩ مليون ليرة •

الغلاء : موجة الأسراف بعد الحرب

عالجنا بالعددين ١٣ و ١٤ من هذه المجلة مشكلة الغلاء كنتيجة محتومة للتضخم النقدى ، ونشرنا بالعدد الماضى الجزء الاول من هذا البحث عن أسباب تفاقم هذا التضخم واستمراره وفى هذا العدد ننشر بقية هذا البحث الاخير .

بقلم
الدكتور محمد على رفعت

جدير بالذكر أن اضطراب السياسة المالية تأثر الى حد بعيد بعاملين خطيرين : — يتصل أولهما بالظروف التى احاطت باخراج مصر من كتلة البلاد الاسترلينية ، وينتهى الثانى الى الحملة الفلسطينية .

اما اخراج مصر من كتلة البلاد الاسترلينية فتم فى صيف سنة ١٩٤٧ بعد مفاوضات دامت اشهر وانتهت بتجميد الارصدة . وليس منشأ الضرر مجرد الاخراج (أو الطرد) ، بل عدم وجود نظام نقدى يحل محل النظام الملغى .

لقد اوجد هذا الاخراج فراغا فى هيكل النظام المالى ، فارتجلنا اساليب لسد هذا الفراغ بل قل تخبطنا حتى فى الارتجال .

قيل ان العملة المصرية صارت مستقلة وهذه مغالطة ، فليس من مظاهر الاستقلال فرض القيود على التجارة الخارجية والمبادلات النقدية ، والاحتماء وراء سياج زائف . بل الاستقلال هو التحرر من كل تبعية ، والصمود امام النزعات غير الطبيعية .

ان المتتبع لتطور حالة النقد المصرى بعد الخروج من كتلة البلاد الاسترلينية ، لا يساوره شك فى ان اولى الامر ، انتهجوا سبيل العزلة المالية ، بدلا من طريق استقلال النقد .

فتراهم اقاموا — الى جانب القيود الباغية التى لا لزوم لها ولا مبرر لبقائها — اسس تضخم نقدى ، العن مما كان اثناء الحرب وأضل سبيلا .

ففى سنة ١٩٤٨ صدر قانون يجيز لوزير المالية ان يصدر فى حدود خمسين مليونا . اذونات على الخزانة لاستخدامها فى الغطاء ليتمكن البنك الاهلى من زيادة الاصدار لتمويل محصول القطن ، او للاستغناء عن الاذونات البريطانية ، فى حالة هبوط الاصدار .

ان بقاء هذا القانون ، وقد عدل اخيرا بزيادة الحد الاعلى الى مائة مليون جنيه ، يخلق الظروف المواتية — ولا نقول يغرى القائمين بالامر — بالالتجاء الى اساليب التضخم السافر كما حدث بالفعل .

فقيمة الغطاء الحقيقية فى امكان التصرف فيه فى الخارج بسهولة ومن غير قيد ، ولذلك كان قوامه دائما الذهب والعملات الحرة . ولم يكن المطلوب ولا المرغوب فيه — لتحقيق استقلال النقد المصرى — ان تستعيض عن اذونات الخزانة لبريطانية وهى مجمدة ، باذونات على الخزانة المصرية وهى قائمة على اساس — سعادتك يضمن سعادتك . انما المطلوب والمرغوب فيه ، أن تستعيض عنها ، بذهب أو بعملات قابلة التحويل الى ذهب .

واما العامل الثانى الذى زاد فى اضطراب السياسة المالية فان مرجعه الى ظروف الحملة الفلسطينية ونفقاتها .

ولسنا نبغى فى هذا الحديث مناقشة بواعث هذه الحملة وظروفها السياسية والحربية ، ولكن الثابت أنه فى وسط نوبة الحماسة الشعبية وانصراف أفكار الناس عن البحث فى التكاليف ، اصاب الادارة المالية قصور واضطراب ، واكتنف اساليبها اهمال وشذوذ ، فأبعدها عن حدود المبادىء المالية السليمة .

واننا كذلك لا نريد مناقشة الاسباب التى توجب التوسع فى ميزانية الجيش ونفقات الدفاع — فللمناقشة هذه الاسباب مناسبات اخرى — ولكن هذا الاحجام لا يمنعنا من التنويه بأن ميزانية الجيش ونفقات الدفاع تحتاج الى تنظيم وتنسيق ، لا فى نطاق التصرف فى الملايين المطلوبة بل فى دائرة اوسع — فى دائرة النظام المالى السليم والا تضاعفت المخاطر ، وانهارت الاوضاع .

واذا اردنا الاستشهاد بالاحصاءات الرسمية لاظهار تطورات التضخم النقدى بعد الحرب فهاهى الارقام :

السنة	البنكنوت (ملايين الجنيه)	ودائع البنوك (ملايين الجنيه)	الجملة
١٩٤٥	١٤٠ر٧	٢٩٥ر١	٤٣٥ر٨
١٩٤٦	١٣٧ر٢	١٩٤ر٤	٤٣١ر٦
١٩٤٧	١٣٧ر٥	٢٩١ر٧	٤٢٩ر٢
١٩٤٨	١٥٣ر٨	٣٢٠ر٥	٤٧٤ر٣
١٩٤٩	١٦٦ر٢	٣٣٥ر٠	٥٠١ر٢
١٩٥٠	١٨٨	٣٣٦ر٧	٥٢٤ر٧

أفبعد هذا الذى ذكرنا ، يعجب امرىء من انتشار وباء الغلاء واتساع نطاقه ، وتفاقم حدته ، ليس العجب أن هناك غلاء ، وليس العجب ان هذا الغلاء من النوع الاستهلاكى الخبيث ، وليس العجب كذلك ان هذا الغلاء مصدر اضطراب وشقاء وبلاء ، بل العجب ان يصمد الشعب أمامه هذا الوقت الطويل .

ان الموقف خطير ، ومفعم بالاحتمالات المقلقة ، ولكن مهما تكن المصاعب ، ومهما تتجسم المخاطر ، فلا محل لليأس والقنوط . فعند اهل هذه البلد حيوية . وفى تربتها ثروة . كفيلتان بمواجهة هذه الصعاب والمخاطر والتغلب عليها ، اذا حكمنا العقل والروية ، ونأينا بأنفسنا عن المصالح العاجلة .

من اهم مقومات الغلاء الاسراف وجنوح القادرين — بمالهم وبمال غيرهم — الى استكمال اسباب الترف والمظهرية . وقد تكون الاساليب مقنعة فى صورة مشروعات تبدو فى ظاهرها بأنها مجلبة لرخاء الشعب ورفع مستواه . ولكنها فى اغلب الاحوال اساليب سافرة — ترمى الى استكمال اسباب المتعة الشخصية .

هل يعقل أن تنشأ أزمة بسبب مرتبات بعض طوائف الموظفين فى وقت تجتهد فيه الوزارة ووزير المواصلات وكبار موظفى الوزارة انفسهم بوضع نظام لانفاق اربعة ملايين ونصف مليون جنيه على السيارات الحكومية .

اللهم اننا قوم غير جادين .

والادارات الحكومية تلعب دورا هاما فى حياة البلاد الاقتصادية .وقد ساعدتها تطورات الموقف فى السنوات الاخيرة على زيادة سلطانها واقحام نفسها للحد من نشاط الافراد المنتجين .

وهكذا انتهيا الى موقف اشتدت فيه العلة على المريض . فصار ينهكه نزيف الاسراف — لا سيما الاسراف فى الاموال العامة — ويخنقه التدخل الحكومى والتوسع فى فرض القيود والتشدد فى تنفيذها لغير المصلحة العامة .

اننا اصبحنا نشاهد كثيرا من الادوات الحكومية وقد انقسم كل منها الى ادارتين : ادارة رسمية اجراءاتها معقدة ، مرهقة ، مضيعة للوقت . والاخرى خصوصية ذات نتائج سريعة ولكن لمصلحة من .. ؟!

الميزانية الحكومية تبلغ ٢٣١مليون جنيه . وهذا الرقم يزيد على ثلث الدخل القومى ، ولا يتضمن أكثر من عشرين أو ثلاثين مليونا مرصودة لانعاش الانتاج .

أما كيف تجمع المال — فجله من متوسطى الحال والفقراء.من الضرائب غير المباشرة . واهمها الجمارك وجملة حصيلتها ١٠٧ مليون جنيه .

أما العلاج فلا بد ان يعتمدفى جميع مراحله على وقف التضخم المالى .

فهو لهذا فى ظاهره علاج سلبى أشبه ما يكون بتنظيم غذاء المريض .

والامر المهم فى هذه الحال — ليس ما ينبغى ان يأكله المريض — بل ماهى الاصناف التى يتحتم عليه الانصراف عنها ، ولو كانت دسمة ومشهية .

ولوقف التضخم وسائل مصرية ، تتصل بنظام الائتمان والسياسة التى يتبعها أولو الامر . ولن تكون هذه محل خلاف الفنيين وتقديرهم .

بيد ان وسائل وقف التضخم سوف تتعثر . ومزاياه العملية سوف تضيع هباء . ما لم تصاحبها موازنة الميزانية الحكومية موازنة حقيقية — لاحسابية فقط — تقوم فى جانب المصروفات على أساس حصرها فى تنفيذ خدمات عامة محدودة ، وباقل تكاليف وفى جانب الايرادات على اساس استقطاع أقل نسبة ممكنة من دخول الافراد مع مراعاة مبادىء العدالة فى توزيع أعباء الضرائب والانصراف عن كافة الضرائب التى تعوق الادخار الفردى وتحول دون اشتداد حركة الاستثمار .

ولقد فصلنا فى كلمات سابقة الاساليب العملية الواجب اتباعها لمعالجة الحال ، ويمنعها ضيق المقام من اعادة شرحها .

دكتور محمد على رفعت

شخصيات اقتصادية



حسن مختار رسمى باشا

ما يزال غض الاهاب ، عليه مسحة من غضارة الصبا ونضارة الشباب، وانه ليخفى بمظهره ونشاطه أثر السنين ، وان كان هو قد قارب او لعله جاوز الستين ..

أحرز اجازة الحقوق ثم تخصص فى دراسة العلوم الاقتصادية والسياسية وعمل بوزارة الخارجية فى السلك السياسى والقنصلى ثم اختير للعمل بوزارة المالية حتى وصل فيها الى منصب وكيل الوزارة — ثم آثر العمل فى المحيط العملى ولم يلبث أن اندمج فى مجالس ادارة المصارف المالية والشركات التجارية فهو عضو مجلس ادارة بنك مصر وهو عضو مجلس الادارة المنتدب لشركة مصر للغزل والنسج بالمحلة الكبرى وهو عضو مجلس ادارة البنك الصناعى ووكيل مجلس ادارة شركة مصر لمصايد الاسماك ورئيس مجلس ادارة شركة الاهرام الصناعية والتجارية .

ويمتاز حسن رسمى باشا بهدوئه ورصانته واعتداله واتزانه وحصافته

وهو رجل محدود معتدل فى كل ناحية من نواحى حياته . حتى أصدقاؤه محدودون وأصحابه معروفون معدودون .

وحسن مختار رسمى باشا معروف بجده وكده ونشاطه ومثابرته وسعة اطلاعه وغزارة مادته .

وانك لتقبل عليه أو يقبل عليك فلا تأخذك منه شخصيته، ولا تردعك هيئته أو هيبته ، ولعل ذلك بسبب ما ضنت عليه الطبيعة بالقوام الممدود والسمت المنشود وما أفاءه على نفسه من حياء وتواضع واستحياء بالغ ..

ولعل زملاءه من عهد الدراسة لم يلحظوا عليه كبير تغيير فهو ما يزال يحتفظ بمظهره المتواضع وان كان جبار الذهن عملاق التفكير .

حسن الحطيم



بوادر تفكك الكتلة الاسترلينية

ظهرت بعض البوادر التى تنبىء بأن استراليا تفكر فى تغيير وضعها بالنسبة للكتلة الاسترلينية وانها تفضل السير فى ركاب الولايات المتحدة بعد ان اخذت العلاقات الاقتصادية بين البلدين فى التوثق تدريجيا . وقد تقدم الاقتصادى الاسترالى الكبير سير دوجلاس كوبلند بمشروع لعقد اتفاقية تضم استراليا ، كندا ، والولايات المتحدة الغرض منها تمكين استراليا من الحصول على ما تحتاج اليه من دولارات تلزمها لشراء المعدات الانتاجية التى تحتاج اليها من الولايات المتحدة ولا يتيسر الحصول عليها من بريطانيا .

ويقضى المشروع بتسهيل استثمار رؤوس الاموال الامريكية فى استراليا لزيادة الانتاج الاسترالى بجانب تيسير سبل الاقتراض من السوق الامريكية لاصحاب الاعمال الاسترالية .

وقد قدم سير دوجلاس مشروعه ذاكرا انه لو اطلقت للاسترلينى حرية التحويل الى دولارات لما نشأت حاجة الى هذه الخطوة ، ولكن الامر يختلف الآن والقيود المفروضة على تحويل الاسترلينى تزداد ، كما ان هناك اجتماعا قريبا لوزراء مالية بلاد الكومنولث للاتفاق على تقييد الاستيراد من بلاد العملات الصعبة .

ولا يعرف حتى الآن ما اذا كانت الحكومة الاسترالية ستنفذ مشروع سير دوجلاس ولو ان ما يتمتع به الاقتصادى الكبير من احترام يجعلنا نعتقد ان الحكومة الاسترالية ستقوم بدراسة المشروع بالعناية الواجبة لصاحبه .

وفى سيلان صرحت الدوائر الاقتصادية ان الحكومة تبحث جديا فى امر علاقاتها مع الكتلة الاسترلينية اذ انها تعتقد انه ليست هناك ثمة فائدة تذكر تعود عليها من عضويتها بالكتلة الاسترلينية ولا يستبعد المطلعون على بواطن الامور ان يفاجىء وزير مالية سيلان زملاءه وزراء مالية الكومنولث فى اجتماعهم القادم فى لندن فى ديسمبر بما ترغب فيه سيلان من التمتع بدرجة اكبر من الاستقلال فى الشئون النقدية .

ولا شك ان المصاعب المالية التى تواجه بريطانيا فى هذه الايام هى التى تجعل اعضاء الكتلة الاسترلينية يراجعون موقفهم لاتخاذ الاجراءات التى تستدعيها المحافظة على مصالحهم الخاصة . ولن يكون امرا مفاجئا اذ خطت دولة او اكثر من اعضاء الكتلة الاسترلينية الخطوة التى اتبعتها مصر عندما انسحبت من الكتلة فى يوليه سنة ١٩٤٧ .

معاودة فتح بورصة ليفربول

تردد فى الاوساط المعنية بشئون القطن فى انجلترا وامريكا الحديث عن معاودة فتح بورصة ليفربول ويرون انه لو اعيد فتحها لن تستطيع تأدية وظيفتها لظروف فنية .

الاسعار بين حربين

نشر أخيرا احصاء غير رسمى يبين تطور اسعار بعض المواد فى السوق الامريكية منذ قيام الحرب العظمى الاولى، نقتبس منه الجدول التالى ، ويظهر منه ان اسعار السكر كانت أقل تأثرا من اسعار المواد الاخرى ، بينما كان ارتفاع اسعار البن والقطن كبيرا ..

بلجيكا واتحاد المدفوعات الاوروبى

اسفرت عمليات اتحاد المدفوعات الاوروبى عن شهر سبتمبر الماضى عن فائض لبلجيكا بلغ ٧٠ مليون دولار . وبذلك يصبح مجموع ما تراكم من فائض لهذه البلاد قبل الاتحاد حوالى ٤٤٠ مليون دولار اى ما يزيد ٨٠ مليون دولار على حصتها .

وقد اقلق هذا الفائض البلجيكى المستمر بال القائمين على الاتحاد فجعلوا يتلمسون الحلول لهذه المشكلة . وقد اقترح ان تقبل بلجيكا تسديد نصف فائض شهر سبتمبر بالذهب والنصف الآخر يضاف الى اعتماداتها الدائنة للاتحاد .

انتاج المواد الغذائية فى الهند

بدأت الهند فى عام ١٩٤٧ برنامجا يستغرق خمس سنوات لزيادة انتاج المواد الغذائية . وقد ادخلت على البرنامج تعديلات فى أوائل عام ١٩٤٩ لكى يصبح هدفه الاساسى تحقيق الاستكفاء الذاتى فى الاطعمة .

وكان المشروع فى صورته المعدلة يهدف الى انتاج حاجة الهند من الغلال بحيث تستغنى الهند عن الاستيراد من الخارج فى سنة ١٩٥٢ الا اذا كانت الواردات لتكوين احتياطى مركزى او لمقابلة عجز طارىء فى المحاصيل .

الا ان الهند رغم ما بذلته من جهود كبيرة فى سبيل تحقيق الهدف المنشود، لم تستطع الاستغناء عن الواردات وذلك لما صادفته الزراعة الهندية من كوارث طبيعية فقدت بسببها الهند نحو ٥ر٥ مليون طن من الحبوب الغذائية فى عام ١٩٥٠ . وبذلك لم تظهر آثار ما تم تنفيذه من مشروعات برنامج السنوات الخمس .

وقد بلغ ما انفقته الحكومة خلال السنوات الثلاث ١٩٤٨ / ٥١ على تنفيذ البرنامج ٢٩٠ مليون روبية فى

١٩١٠ / ١٤ = ١٠٠					
	١٩١٥/١٩	١٩٢٠/٢٩	١٩٣٠/٣٩	١٩٤٠/٤٥	١٩٤٦/٥٠
البن	٩٣	١٥٧	٨٦	١٠٧	٢٧٤
قطن أمريكى	١٦٩	١٧٦	٨٨	١٤٩	٢٧٣
الزبد	١٤١	١٦٦	١٠٤	١٣٩	٢٥٢
الكاكاو	١١٨	٨٨	٤٥	٦٣	٢٢٦
القمح	٢٠٢	١٥١	٨٦	١٣١	٢٢٠
السكر	١٥٦	١٥٣	٨٠	٩٠	١٤٤

صورة منح و ٢٩٠ مليونا اخرى على شكل قروض . وكان من ثمار ذلك ان زاد انتاج الحبوب ٣٫٤٤ مليون طن .

هل تتوقف يوغوسلافيا عن سداد ديونها ؟

تدرس الحكومات البريطانية والامريكية والفرنسية فكرة الاتصال بحكومات ١٨ دولة غير شيوعية تدين يوغوسلافيا ، بقصد مساعدة الدولة الاخيرة فى جهودها لموازنة مدفوعاتها . ويرمى مشروع الحكومات الثلاث الى اعلان موراتوريوم دولى بالنسبة للديون الاجنبية التى تراكمت على يوغوسلافيا فى السنوات الاخيرة وقد قدرت قيمتها فى اوائل هذا العام بمبلغ ٦ مليون جنيه استرلينى

وقررت الحكومات الثلاث ايضا منح يوغوسلافيا — اذا دعت الضرورة — مساعدات جديدة تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ مليون جنيه استرلينى لموازنة مدفوعاتها الخارجية .

النظام المصرفى فى الفيلبين

تحتكر المصارف الاجنبية وفروعها الاعمال المصرفية فى الفيلبين ، وذلك باستثناء البنك الاهلى الذى تملكه الحكومة . وقد اتخذت الحكومة الفيليبينية اخيرا بعض الخطوات التى من شأنها تشجيع استثمار رؤوس الاموال المحلية فى الاعمال المصرفية لتضع حدا للاحتكار الاجنبى فى هذه الناحية المهمة من الحياة الاقتصادية

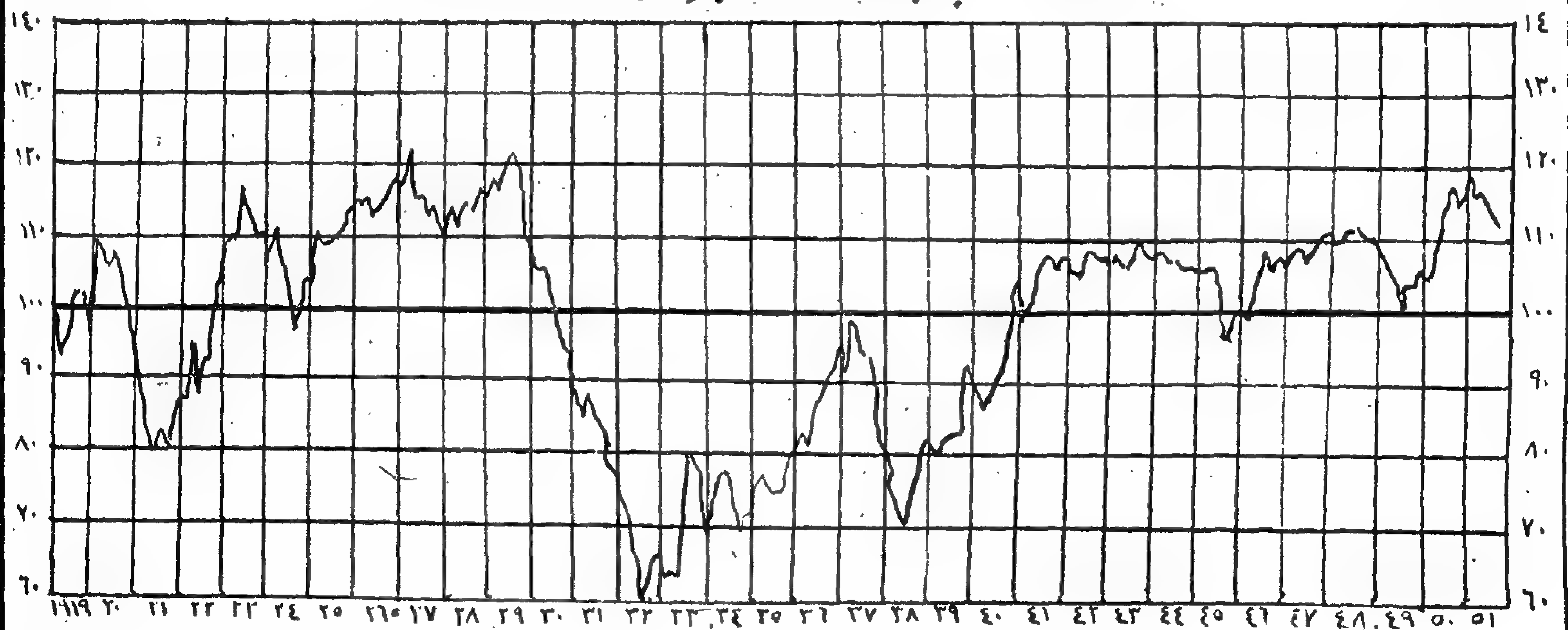
وقد صدر قانون جديد يخفض رأس المال الذى يشترط توافره فى المؤسسات المصرفية ، وينص على ان تكون المصارف الجديدة تحت ادارة وطنية لا اجنبية .

وتأمل الحكومة — بمساعدة البنك الاهلى — أن تزداد بذلك المؤسسات الوطنية فتحل محل الحكومة فى تمويل حركة المحاصيل الرئيسية فى داخل البلاد ، وتنافس فى الوقت ذاته البنوك الاجنبية فى عمليات تمويل التجارة الخارجية .

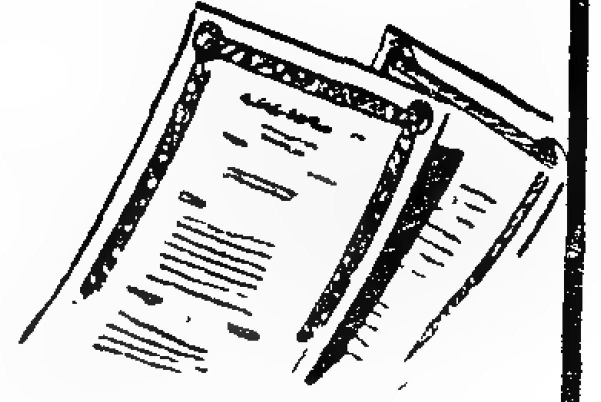
تخفيض ساعات العمل فى ايطاليا

تواجه الصناعة الايطالية عامة كثيرا من المصاعب فى تسويق انتاجها مما اضطرت معه الى انقاص ساعات العمل بالمصانع رغبة فى تقليل الانتاج وتكاليفه . وقد اتخذت شركة فيات للسيارات ، ويبلغ عدد عمالها ٦٥٫٠٠٠ عامل ، قرارا بانقاص ساعات العمل من ٤٨ ساعة فى الاسبوع الى ٤٠ ساعة .

والمعروف أن شركات صناعية كبيرة أخرى فى ايطاليا قد اتخذت نفس الخطوة الى أن تستوعب السوق فائض الانتاج الذى يصعب تصريفه فى الاوقات الحاضرة .



يحسب الرقم القياسى على أساس المتوسط المرجح لعشر مجموعات من الارقام هى : أنتاج السبائك الصلب ، انتاج الواح الزنك ، الاستثمارات فى المبانى ، استهلاك القطن الخام ، انتاج الزيت الخام ، أنتاج القوة الكهربية ، التوظف ، البضائع المنقولة على السكك الحديدية ، المسحوبات على حسابات العملاء فى البنوك خارج مدينة نيويورك ومبيعات المحلات التجارية الكبرى . ولما كان الرقم القياسى يقيس النشاط التجارى وليس مستوى الاسعار فقد عدلت المجموعة لاستبعاد اثر تقلبات الاسعار . كما استبعد التغيرات الموسمية والطويلة الاجل من كل مجموعة بحيث تصبح الارقام المأخوذه فى صورة مناسيب تمثل انحرافات مئوية عن المعدل الاحصائى ١٠٠ ٪ والمعدل الاحصائى هو ما يتوقع أن يكون عليه الرقم طبقا للمعلومات المتوافرة عن الاتجاه الطويل الاجل والسلوك الموسمى فى الماضى . وبذلك لا يبين الرقم القياسى التغيرات المطلقة ولكن يقيس ميل النشاط التجارى للتقلب حول مستوى يعتبر المستوى المعدل .



الأوراق المالية



فى المدة من ١٥ الى ٢٩ اكتوبر ١٩٥١

تطورت الحال السياسية داخل البلاد تطورا خشى منها أن تؤثر فى سوقنا تأثيرا حادا شاملا ولكن ماكادت تظهر بوادر القلق الا وظهر بعكسها الثبات والاطمئنان التام على متانة سوقنا المالية ، فلم نشعر بأن انخفاضا مهما فى الاسعار ولا حملة بيع واسعة النطاق من اى عنصر من عناصر المتعاملين . وقد تلى الانخفاض فى الاسبوع الاول من المدة سالفة الذكر تحسن محسوس فى الاسعار عبر عن شعور اطمئنان الرأسماليين للحالة المالية والاقتصادية للحكومة .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يشعر الانسان يوما بعد يوم بازدياد التضخم المالى فى البلاد . وان كانت عناصره ماهى الامرآة صادقة لما يدور حاليا فى العالم بأجمعه من ارتفاع فى أسعار الحاجيات وانخفاض فى اسعار العملات (ماعدا الدولار الامريكى والفرنك السويسرى) فلا شك أن الرقم القياسى لتكاليف المعيشة قد ارتفع ارتفاعا ملموسا ، ووصل القطن فى الاسكندرية الى مستوى يدل على مدى التضخم المالى فى البلاد وقد اتفقت جميع الاوساط المالية على أن لهذا العامل المحلى أثره المباشر السريع فى ارتفاع الاسعار بوجه عام . لذلك يرى أغلب المتعاملين أن الاسعار تميل فى الوقت الحالى الى الارتفاع رغم عدم استقرار الحالة السياسية فى البلاد .

قسم سندات الحكومة

زاد التعامل على **القرض الوطنى** ٤/١ ٣٪ فى الايام الاخيرة لاكتوبر وانتهى سعرها الى ٩٦١٠ بدلا من ٩٧٣٥ فى بداية المدة .

وقد عرضت سندات **قرض فلسطين ٣٪** بسعر ٩٠٩٠ بنزول ١١٠ قرشا .

قسم البنوك

زاد النشاط على أسهم **بنك اثينا** وقد وصلت الى ١٣ جنيها من ١٢٣٠ قرش اى بزيادة قدرها ٧٠ قرشا . اما عن سهم **بنك مصر** فهو من الاسهم المتينة التى تلاقى دائما قبل المتعاملين اقبالا متزايدا فقد ارتفعت بحوالى ٣٠ قرشا .

وقد دلت آخر ميزانية لبنك مصر على وجود ٣٧ مليون جنيه نقدية ضد ٦٠ مليون جنيه حسابات دائنة وهذه نسبة لن توجد فى ميزانية اى مصرف آخر بمصر .

وانخفض سعر سهم **البنك الاهلى** بحوالى ٤٤ قرشا حتى بلغ ٣١٠٠ وقد دلت آخر ميزانية اسبوعية له عن زيادة اصدار البنكنوت الى مايتيف عن الـ ٢٠٠ مليون جنيه

وثبتت اسعار **البنك العقارى المصرى** اسهما كانت ام سندات ولم تسجل الا نزولا ضئيلا فى سندات ١٩٠٣

اما **بنك الاراضى** فقد انخفض الى ٤١ جنيها اى بخسارة قدرها جنيهان

قسم المياه

بالرغم من ان ربع أوراق هذا القسم لم تسجل اى نشاط يستحق الذكر فقد ظل سعر شركة اسكندرية ٨٦٠ قرشا وتمتع القاهرة بنزول ٣٥ قرشا والتأسيس ١٠٠ قرش صاغ

قسم النقل والملاحة

هبطت اسعار هذا القسم كمايلى :
٧١ قرشا شركة ترام اسكندرية
٣٤ « شركة مصر للنقل
٢٤ « السويس سندات ٣٪ وقد سجلت فى سوق باريس هبوطا كبيرا
٣٢ قرشا شركة انارة الدلتا — وتسعى الشركة لدى الحكومة لاعفائها من تسليم مهماتها ومملكاتها بحالة جديدة فى نهاية مدتها .

قسم الفنادق

٤ قروش ارتفاع فى **فنادق الوجه القبلى** و٧ انخفاض فى **الفنادق المصرية** ويبدو ان موسم السياحة سيكون موسما ناجحا وقد تلاقى معظم الفنادق الكبرى ضغطا سيكون بدون شك اساسا لاعمال مثمرة .

وقد طالبت غرفة الفنادق والسياحة لوزارة التجارة ان تعيد النظر فى فئات اللوكاندات حتى تتمشى مع ارتفاع اسعار الحاجيات فان وافقت الوزارة على مثل هذا الطلب فسيكون أثره المباشر موازنة المصروفات المرتفعة التى تتكبدها هذه الشركات وفتح الباب لارباح تعود معظمها على حاملى الاسهم .

قسم الاراضى العقارية

نشط هذا القسم بسبب ارتفاع اسعار القطن فى الاسكندرية ولكن بنسبة لاتتمشى مع حركة سوق الكنتراتات ولاسوق مينا البصل اكتسبت **اسهم الغربية** ٨ قروش **وحصص تأسيسها** ٦ قروش **والمصرية الجديدة** ٤ قروش **والافريقية** ٥ قروش وبالعكس انخفضت اسعار **اسهم سيدى سالم** (ـ ٨) **وكوم امبو** (ـ ١٠) **والبحيرة** (ـ ٣٤) **والشيخ فضل** (ـ ١) **والاتحاد العقارى** (ـ ٢٠)

قسم اراضى البناء

ارتفع سعر حصص تأسيس **شركة مصر الجديدة** حوالى ٣٠ قرشا ضد انخفاض فى اسهمها بقدر ٨ قروش وكان منتظرا ان تسجل ارتفاعا عظيما فى خلال هذه المدة ولكن تأثر السوق من وصول حوالى الف سهم من الاسواق الخارجية ضغطت ضغطا شديدا على الاسعار المحلية .

اما الاوراق الاخرى فى هذا القسم فقد سجلت انخفاضا ضئيلا كما يلى :
شركة اراضى الدلتا قرشان ، **القبارى** ١٣ **والسيوف** ١٥ **والشمس** ٤ اما **الفيوم** فظلت بدون تغيير بـ ٩٠ قرش **والايموبيليا** بـ ٧٤٠ بدون تغيير

قسم الاوراق التجارية والصناعية

سجل هذا القسم ذبذبات ضيقة النطاق ولكنها ميالة نحو الصعود

وقد نشطت على الاخص اسهم **شركة التفليف الاقتصادى** حيث صعد ثمنها ٦٨ قرشا فى الايام الاخيرة ويشاع فى أوساط البورصة ان

شركة التغليف الاقتصادى تنوى زيادة راسمالها الى ١٨٠ الف جنيه وقد قامت هذه الشركة فى سنة ١٩٤٤ بتخفيض راسمالها الى ١٤٤ الف جنيه بالنسبة لضعف انتاجها نتيجة انتهاء الحرب ولكن تطورت الاعمال بعد ذلك . تمكنت فى العام الماضى من توزيع ربح صافى قدره ٣٨٫٠٧ قرش للسهم . وبالرجوع الى مصادر موثوق فيها يمكننا ان نؤكد ان مجلس الادارة ناقش مسالة زيادة راس المال ولكن لم يبت فى امرها واجلت لوقت آخر لم يحدد بعد ، اما عن نتائج الشركة فتقدر الارباح لغاية آخر سبتمبر ١٩٥١ بحوالى ٤٥ الف جنيه اى ما يوازى ثلث راس المال والمنتظر ان توزع ارباحا كبيرة فى نهاية السنة المالية الحالية .

وارتفع سعر **شركة مصر للغزل** ارتفاعا سريعا من ١٦١٤ الى ١٧٣٠ (+ ١١٦) وينتظر ارتفاع سعر السهم الى ما كان عليه قبل زيادة راس المال لأن المبيعات تسير سيرا لا بأس به بسبب ارتفاع اسعار القطن والمنسوجات والاقبال عليها فى مصر والخارج .

وصعد ثمن سهم **الورق الاهلية** بقدر ٥٤ قرشا

وقد علم من مصدر موثوق به ان ارباح الشركة الصافية خلال شهر سبتمبر ١٩٥١ تقدر بحوالى ٢٣٫٠٠٠ جنيه واذا اضفنا هذا الرقم الى ارباح المدة من يناير الى اغسطس ١٩٥١ حصلنا على مبلغ اجمالى قدره ١٧٠٫٠٠٠ جنيه تقريبا وعلى هذا الاساس فالمتوقع أن تقوم الشركة بتوزيع ارباحا عظيمة لحملة اسهمها فى نهاية السنة المالية وتقوم الشركة باستيراد وتركيب آلات حديثة لانتاج ورق الكتابة والطبع الابيض وآلة غسيل لصناعة عجينة الورق واخرى السليلوز .

وهاهى الاسهم الاخرى التى سجلت صعودا :

شملا + ٢١ ، الغزل الاهلية + ١٢ ، حلج الاقطان + ٢ ، الحرير الصناعى + ٤ ، الكروم والكحول + ٨ ، المعادن الاهلية + ٦

من غير المنظور ان يزداد نشاط **شركة المعادن الاهلية** الا اذا وافقت وزارة التموين على زيادة سعر طن الحديد الى ٦٥ جنيها . ويساوى سهم **شركة التكرير المصرية** ١٢٢٠ قرشا وعليه طلب من الاسكندرية. ويقدر بعض الماليين ان **شركة التكرير المصرية** ستعرض ارباحا قدرها ٨٠ قرشا (بدلا من ٤٠ قرشا فى العام الماضى) وستقوم الشركة ببناء معمل لانتاج حامض الخليك وآخر لتكرير الروائح العطرية

اما باقى الاسهم فقد سجلت هباطا كما يلى :

المناجم والبحث ـ ١٣٠ ، جركو ـ ٤٣ ، ايسترن ـ ٣٢ ، شيكوريل ـ ٥٨ ، كوهنكا ـ ١٠ ، آبار الزيوت ـ ٢٤ ، الدلتا التجارية ـ ١٤ ، شركة ايست ـ ٢٨ ، اسمنت طره ـ ٣٠ ، الاسمدة الكيماوية ـ ٢٤ ، النقل والهندسة ـ ٥٤ ، سيجوارت ـ ١٨ ، المالية والصناعية ـ ٤ ، المحاريث ـ ٢٠ ، المقاولات المتحدة ـ ٦ ، درايكو ـ ٣٠ ، الملح والصودا (الاسمية) ١٧ ، البلاستيك الاهلية ـ ٢٢ ، الحرير الصناعى ـ ١٢

الاتجاه : السوق ميال للاستقرار

ريع الاسهم

(اساس اقفال يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٥١ وآخر ربح وزع)

القرض الوطنى ٤/١ ٣ ٪	٣٫٤٠ ٪
القرض الوطني ٤/٣ ٢ ٪	٢٫٨٦ ٪
قرض فلسطين ٣ ٪	٣٫٣٠ ٪
بنك مصر	٣٫٦٥ ٪
البنك العقارى ـ اسهم	٥٫٨٦ ٪
البنك العقارى ـ تاسيس	٦٫٤٩ ٪
البنك الاهلي ـ اسهم	٥٫٣١ ٪
مياه القاهرة ـ تمتع	٨٫٩٣ ٪
مياه القاهرة ـ تاسيس	٩٫٣١ ٪
مياه الاسكندرية	٧٫١٤ ٪
قناة السويس ٣ ٪	٢٫٥١
شركة الدلتا لايت ـ امتياز	٩٫٧٢ ٪
التجزئة	٨٫٧٧ ٪
البحيرة	٥٫١٥ ٪
الشيخ فضل	٤٫٥٠ ٪
الغربية ـ اسهم	٤٫٥٥ ٪
المصرية الجديدة	٤٫٨١ ٪
وادى كوم امبو ـ اسهم	٣٫٣٧ ٪
آبار الزيوت	١٫٥٦ ٪
مصر الجديدة ـ اسهم	٣٫٨٤ ٪
اراضى الدلتا	٤٫٣٣ ٪
ايسترن للسجاير	٦٫١٥ ٪
الملح الصودا	٦٫١٠ ٪
التغليف الاقتصادى	٥٫٤٤ ٪
الكبس والتخزين	٤٫٦٩ ٪
الغزل الاهلية	٦٫٧٧ ٪
شركة مصر للغزل والنسج	٧٫٤٨ ٪
الحرير الصناعى ـ اسمى	٢٫٣٥ ٪
الحرير الصناعى ـ لحامله	٢٫١٣ ٪

سوق المعادن الثمينه

ارتفعت الاسعار فجأة بمجرد اذاعة أنباء حوادث القنال. فقد ارتفع الجنيه الملك من ٥١٩ فى ١٥ اكتوبر الى ٥٣٢ فى نهاية أكتوبر ولم يسجل طوال هذه المدة أى ركود من شأنه أن يؤثر فى أسعار الذهب والجنيه بوجه خاص . وارتفع جنيه الملكة بحوالى نفس النسبه مع فرق ضئيل بينهما « مابين قرش واحد وقرشين »

أما السبائك فقد ارتفع ثمنها من ١٦٤ قرشا الى ١٧٠ ثم عادت وهبطت الى ١٦٦ قرشا بالتالى ويفسر المتعاملون هذه الحركة بأنها غير عادية وبها بعض التلاعب بسبب الحالة النفسية التى أوجدتها الظروف الاخيرة فى نفوس بعض الرأسماليين أو المدخرين. أما نزول الثمن فهو راجع الى استطاعة السوق أن يستورد من الخارج بالاسعار العالمية على أساس سعر الاوقية ٣٩ دولارا تقريبا . أما الدرهم عيار ٢١ فقد واصل الارتفاع ولكن بنسبة أقل بسبب تعامل التجار والصياغ عليه فقد وصل الدرهم الى ١٤٩ من ١٤٤ أى بصعود ٥ قروش صاغ ولم يزد من المعادن الاخرى الا البلاتين المستورد والمحلى بحوالى ٥ قروش للجرام . أما الذهب فى سوق باريس فقد سجل ارتفاعا فى الاسبوع الثالث من اكتوبر الى ٥٩٩ ألف فرنك للسبيكة التى تزن كيلو جرام واحد ثم عاد فهبط الى ٥٨٤ ألف فرنك أخيرا أما الجنيه الذهب فصعد من ٥٢٢٠ فرنك الى ٥٣٩٠ ليعود الى ٥١٧٠ ثم ينتهى ب ٥٣٠٠ فى ٣٠ اكتوبر ١٩٥١ .

أما حركة التعامل فى الاسواق العالمية لطنجة وامستردام فهى نشطه بالرغم من كثرة العرض من ناحية البلاد المنتجة للذهب.

الاتجاه : الى الصعود بسبب اشاعات تخفيض الجنيه الاسترلينى وارتفاع سعر الدولار بالاسواق العالمية الحرة .

تجارة مصر الخارجية

فى الفترة من يناير الى سبتمبر ١٩٥١

تقدم لنا الارقام الرسمية للتجارة الخارجية فى هذا العام ، كما تنشرها مصلحة الاحصاء بوزارة الاقتصاد الوطنى . ما يدعم اقتناعنا بخطورة الاعتماد عليها كمقياس لتطورات تجارتنا الخارجية من شهر الى آخر بل ان النتائج التى نحن بصددها تبعث على الشك فى أمكان الاعتماد على الارقام السنوية ذاتها

وتجمع مصلحة الاحصاء بياناتها من واقع القسائم التى ترسلها اليها شهريا مصلحة الجمارك عن الواردات والصادرات خلال الشهر . ويحدث كثيرا أن يتأخر ورود قسائم بعض السلع المتبادلة فى موعدها لسبب من الاسباب ، وبذا تظهر أرقام التجارة الخارجية الشهرية خلوا من قيمة هذه السلع . وعندما ترد القسائم المتأخرة ـ بعد عدة شهور فى أحوال كثيرة ـ تضطر مصلحة الاحصاء الى اضافتها الى الشهر التى هى بسبيل نشر بياناته ، فتحمله بما لا ذنب له فيه ، واحيانا بما لا طاقة له عليه . وقد زادت خطورة هذا الاجراء فى السنوات الاخيرة وخاصة فيما يتعلق بما تستورده الحكومة لحسابها من سلع تموينية . واقرب مثال على ذلك ما كان من عدم ظهور واردات السكر من التقارير الشهرية عن عام ١٩٥٠ ، وظهور واردات العام بأكمله فى شهر ديسمبر بمفرده بما قيمته ٦ر٨ مليونا من الجنيهات

وقد تكرر اجراء مشابه لذلك فى شهرى اغسطس وسبتمبر من هذا العام . فقد كانت أرقام التجارة الخارجية خلال الشهور السبع الاولى من العام تتطور بما تبرره الاحوال الاقتصادية السائدة ، وفى الشهر الثامن قفزت قيمة الواردات الى مستوى لا يعقل أن تكون قد وصلته اذ بلغت ٣ر٣٧ مليون جنيه ، ثم جاء رقم شهر سبتمبر مغالى فيه بعض الشىء اذ بلغ ٢٣ مليون جنيه ، مما ادى الى تضخم العجز فى الميزان التجارى خلال الشهور التسع الى مستوى لايعقل ان تكون قد وصلته مليون جنيه ، وهو ما يظهر من الجدول رقم (١)

وكان تضاعف الواردات فى شهر اغسطس من هذا العام بالنسبة لما كانت عليه فى اغسطس ١٩٥٠ ، مثيرا للشك ومستوجبا للتساؤل . وقد ظهر أن مصلحة الاحصاء قد اضطرت الى تحميل شهر اغسطس بقيمة بعض واردات السبائك الذهبية التى وصلت مصر فى الشهور الثلاث الاخيرة من عام ١٩٥٠ ، والتى لم يسبق ادراجها فى احصاءات التجارة الخارجية لعدم ورود قسائمها فى حينها الى مصلحة الاحصاء . وقد بلغت قيمة تلك الواردات الذهبية نحو ٣ر١٥ مليون جنيه . وتكرر الامر ذاته فى شهر سبتمبر بصورة أصغر اذ أضيفت اليه واردات ذهبية مشابهة بما قيمته ٩ر٤ مليون جنيه

ـ ولا تقف المشكلة عند هذا الحد . فهذه الواردات الذهبية التى تحملها كل من شهرى اغسطس وسبتمبر بلا وجه حق أنما وردت من الولايات المتحدة . ولما كان ما ورد الى مصر من السبائك الذهبية من الولايات المتحدة قد أقتصر على ذلك الذهب الذى نقله البنك الاهلى المصرى من خزائن بنك الفيدرال رزيرف بنيويورك الى مصر ، فلابد وأن السبائك المشار اليها والتى بلغت قيمتها ٢ر٢٠ مليون من تلك التى نقلها البنك الاهلى ، وهى والحال كذلك واردات ذهبية للاغراض النقدية البحتة ولا تتصل بتجارة السلع . وعلى ذلك ما كان يجوز ادراج هذه الواردات ضمن أرقام التجارة الخارجية على الاطلاق ، وهو الامر الذى يجب العمل على تلافيه فى المستقبل ايضا ، وخاصة وان مانقله البنك الاهلى من ذهب حتى الآن يزيد كثيرا على المبلغ الذى أمكننا مراجعته هنا .

واذا نظرنا الى السلع المتبادلة ، فان الجدول رقم (٢) يورد قيمة بعض الصادرات الهامة خلال المدة موضوع بحثنا مقارنة بالقيمة المقابلة فى العام الماضى :

جدول رقم (١)

	يناير الى سبتمبر ١٩٥٠	يناير الى سبتمبر ١٩٥١	اغسطس ١٩٥٠	اغسطس ١٩٥١	سبتمبر ١٩٥٠	سبتمبر ١٩٥١
	بآلاف الجنيهات					
الواردات	١٤٣ر٦٠٥	١٩٧ر٠٤٤	١٧ر٦١٧	٣٧ر٣١٦	١٢ر٥٥٧	٢٢ر٩٨٥
الصادرات	١١٤ر٧٠٩	١٤٦ر٣٦٣	٢٢ر٤٦٥	٨ر٠٨٣	٢ر٣١١	٥ر٤٤٥
اعادة الصادرات	٢ر٠١٦	١ر٨٥٣	٣٤٥	٣٩١	١٤١	٣٥٢
الميزان التجارى	ـ ٢٦ر٨٨٠	ـ ٤٨ر٨٢٨	+ ٥ر١٩٣	ـ ٢٨ر٨٤٢	ـ ١٠ر١٠٥	ـ ١٧ر١٨٨

جدول رقم (٢)

بآلاف الجنيهات

	يناير الى سبتمبر ١٩٥٠	يناير الى سبتمبر ١٩٥١
قطن خام	١٠١ر١٥٠	١١٩ر٩٥٤
ارز	١ر٧٦٧	١٠ر٦١٧
غزل قطن	١ر٧٢٨	٤ر٨٣٢
زيوت مازوت وديزل	١ر١٠٣	١ر١٧٢
دقيق قمح	٣١٧	١ر١٣٧
بصل طازج ومجفف	٢ر٠٣٩	٩٦٣
خامات معدنية	٢٤٦	٦٩٠
فوسفات الجير	٧٢٢	٥٥٥
كتان وقنب خام	٢٧٠	٥٢٤
ملح طعام	٢١٩	٣٢٠

وجاءت الزيادة فى قيمة صادرات القطن عما كانت عليه فى عام ١٩٥٠ بالرغم من النقص الكبير فى الكمية المصدرة الى نحو ثلثى ما كانت عليه فى العام الماضى . وكان ذلك نتيجة لإرتفاع أسعار القطن التى سارت فى الشهور الاولى من هذا العام. وتبشر الزيادة الكبيرة فى قيمة صادرات الارز باستعادتنا للاسواق التى فقدناها فى العام الماضى بعد الارتفاع المطرد الذى كانت عليه تلك الصادرات فى الاعوام التى تلت الحرب. وتضافرت الزيادة فى الكمية المصدرة مع ارتفاع الاسعار على الوصول بصادرات غزل القطن الى نحو ثلاثة أمثال ما كانت عليه فى الشهور التسع الاولى من عام ١٩٥٠ . وتبعث الزيادة فى قيمة صادرات دقيق القمح ، حتى أصبحت الخامسة فى ترتيب الاهمية ، على الدهشة ، اذ يصعب تفسيرها فى وقت تزداد فيه أهمية وارداتنا من القمح ودقيقه . ويثير الانخفاض الكبير الذى يزيد على ٥٠ ٪ فى قيمة صادرات البصل كثيرا من التساؤل حول ما يجب اتخاذه من أجراءات لدعم أسواقه .

وفيما يتعلق بالواردات تتنوع سلعها الهامة وتتعدد . ونقتصر فى هذا المجال على ذكر أرقام السلع العشر الاولى مقارنة بما بلغته فى العام الماضى كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٣)

جدول رقم (٣)

بآلاف الجنيهات

	يناير الى سبتمبر ١٩٥٠	يناير الى سبتمبر ١٩٥١
قمح	٨ر٥٠٩	٣٦ر٣٧٧
اسمدة	٨ر٣٧٦	٨ر٥٦٦
الخشاب للبناء	٥ر١٢٧	٧ر٥٦٢
سيارات ركوب واوتوبيس ونقل	٣ر٥٢٨	٦ر٠٦٨
شاى وماتيه	٤ر٩٦٠	٥ر٣٣٣
منسوجات صوفية	٣ر٤٨٧	٣ر٩٩٣
تبغ وسجاير	٤ر٠٣١	٣ر٨٨١
ادوية وعقاقير اقرباذينية	٢ر٧٦٩	٣ر٦٠٥
كمرات واسياخ من حديد اوفولاذ	٢ر٧٣٤	٣ر٣٦٩
ماس برلنتى وزمرد غير مركب	١٦٥	٢ر٧٣٤

وتبدو الزيادة الضخمة فى وارداتنا من القمح دليلا واضحا على التطور السريع فى اهمية وارداتنا من هذه السلعة الاساسية ، وقد بلغت الكمية المستوردة فى الشهور التسع الاولى من هذا العام ٨٢٨ الف طن مقابل ٢٧٦ الف طن فقط فى المدة المقابلة من العام الماضى . ولم تسجل واردات الاسمدة زيادة كبيرة فى القيمة وقد يكون ذلك راجعا الى ظهور انتاج المصنع الجديد للاسمدة الكيماوية فى السوق . وزادت قيمة واردات اخشاب البناء نحو ٥٠ ٪ وهى فى ذلك انما تجارى مطالب النشاط المستمر فى تشييد المبانى. وزاد عدد السيارات على انواعها المستوردة من ٦٧٧٠ فى العام الماضى الى ٩٩٢٠ هذا العام . وتظهر الواردات الاخرى فى الجدول - فيما عدا التبغ والسجاير - زيادة فى القيمة المستوردة هذا العام. ومما يسترعى النظر الارتفاع الكبير فى واردات الماس غير المركب من نحو ١٦٥ الف جنيه فقط الى ٢ر٧ مليون جنيه !

ونختتم هذا العرض بدراسة التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية . وفى الجدول رقم (٤) نورد أرقام الدول العشر الاولى بالنسبة الى كل من الصادرات والواردات . ويلاحظ أنه بالنسبة للولايات المتحدة قد حذفنا من قيمة الواردات منها قيمة السبائك الذهبية التى نقلت الى مصر بواسطة البنك الاهلى المصرى والتى تبلغ قيمتها ٢ر٢٠ مليون جنيه ، وقد اشرنا اليها فى اول المقال .

وفى ناحية الدول المصدرة الى مصر تضاعفت قيمة وارداتنا تقريبا من الولايات المتحدة ، وللأسف أن ذلك لم يقابله زيادة مماثلة فى صادراتنا الى تلك الدولة مما ادى الى تحول الميزان التجارى معها الى غير صالحنا.

وزادت الواردات من استراليا بما يربو على ١٠ مليون جنيه نتيجة المشتروات القمحية الضخمة .

أما عن الدول المشترية منا فقد زادت مشتروات انجلترا بنحو ٥ر١٠ مليون جنيه تبعا لزيادة مشترواتها من القطن المصرى . وكذلك كان الموقف مع الهند التى استعادت مركزها كثانية الدول المتاجرة مع مصر . وقفزت مشتروات اليابان من السلع المصرية وخاصة القطن الى نحو ٦ر١١ مليون جنيه وهو ما يعكس التقدم الكبير فى صناعة القطن اليابانية وتلفت الزيادة فى صادراتنا الى تشيكوسلوفاكيا النظر اذ أصبحت سوقا واسعة للقطن المصرى ، ولعل ذلك يكون من مقدمات الاتفاقية الجديدة التى تحت سبيل عقدها معها . كما زادت صادراتنا الى رومانيا زيادة كبيرة ايضا . وهكذا تنمو تجارتنا مع بلاد الكتلة الشرقية نموا سريعا ، ولو ان صادراتنا الى الاتحاد السوفيتى لم تصل الى نصف مليون جنيه هذا العام مقابل نحو ٨ر٨ مليونا فى العام الماضى . وقد يكون تعليل ذلك فى أن تجارتنا مع روسيا تقوم على أساس عمليات المبادلة ، وقد استلمت جميع الاقطان التى نص عليها فى الاتفاقات التى عقدت فى العام الماضى ، وتقوم الآن بتسليم السلع المقابلة التى تعهدت بها وخاصة الغلال . وعلى العموم ينتظر أن يعود الاتحاد السوفيتى الى سوقنا القطنية قريبا

جدول رقم (٤)

بآلاف الجنيهات

اهم الدول المصدرة الينا	يناير الى سبتمبر ١٩٥٠	يناير الى سبتمبر ١٩٥١	اهم الدول المستوردة منا	يناير الى سبتمبر ١٩٥٠	يناير الى سبتمبر ١٩٥١
المملكة المتحدة	٢٨ر٩٢٣	٣١ر٨٠١	المملكة المتحدة	٢١ر٠٩٩	٣١ر٦٢٦
الولايات المتحدة	٨ر٦٥٨	١٦ر٠٧٢	الهند	١٥ر١٩٢	٢٥ر١١٩
استراليا	٥ر٦٢٩	١٥ر٩٣٢	فرنسا	١١ر٩٩٥	٢٤ر٤٩٠
فرنسا	١٥ر٤٣٢	١٥ر٥٣٦	الولايات المتحدة	١٥ر٠١٠	١٣ر٠٤٦
ايطاليا	١١ر٤٦١	١٢ر٩٥٠	اليابان	٨٧٩	١٢ر٥٩٦
الاتحاد السوفيتى	٥ر٤٦٤	٦ر٨١٣	ايطاليا	٨ر٣٤٥	٨ر٥٨٦
المانيا	٤ر١٢٣	٦ر٥٣٥	تشيكوسلوفاكيا	٢ر٥٦٠	٧ر٣٩١
اتحاد جنوب افريقيا	٤ر٨٣١	٥ر٩٢٩	المانيا	٣ر٠٤٩	٥ر٧٤٩
هولنده	٥ر٠٢٩	٥ر٥٨٧	اسبانيا	٢ر٨٦٣	٣ر٢٩٣
سيلان	٣ر٤٨٦	٤ر٤٧٧	رومانيا	٩٧	٢ر٧٩٦

القطن

خلال النصف الثاني من اكتوبر

	قفل ١٢/١٠/٥١	قفل ٢٦/١٠/٥١
عقود طويلة التيلة أساسي « جود »		
نوفمبر	١١٤ر١٠ ريال	١٢٦ر٠٠ ريال
ينـاير	١١٦ر٦٥ ريال	١٢٩ر٣٠ ريال
عقود متوسطة التيلة أساسي « جود »		
أكتوبر	٨٥ر٥٠ ريال	ـــــ
ديسمبر	٨٦ر٨٠ ريال	٨٩ر٤٠ ريال

لازمت حالة الضعف السوق خلال الاسبوع الثالث من الشهر الحالي فقد فتحت السوق في يوم ١٥ الجاري بسعر ١١٣ر٥٠ ريال لعقد نوفمبر، ١١٦ر٨٥ ريال لعقد يناير (أقطان طويلة التيلة) وبسعر ٨٥ ريال لعقد أكتوبر ، ٨٥ر٠٥ ريال لعقد ديسمبر (أقطان متوسطة التيلة) ونظرا لتكدس طلبات التحديدات من الداخل طوال الاسبوع الماضي فسرعان ماهبطت الاسعار الى الحد الادنى «بياع» وفي يوم ١٦ الجاري تحسنت الاسعار بعض التحسن نظرا لتثبيت اقفال اليوم السابق (١٥/١٠) حدا للتعامل في يوم ١٦ الجاري لاتنزل عنه الاسعار وقد انهالت المبيعات من الداخل فأخذت الاسعار في التراجع حتى اصطدمت بالحد الادنى في معظم جلسات الاسبوع الثالث وظلت على ماهي عليه من الضعف طوال الجلسات وذلك بسبب كثرة التحديدات والمبيعات من الداخل وانعدام الطلبات الخارجية ، كما كان للظروف السياسية اكبر الاثر في هبوط الاسعار • وقد شغلت هذه الحالة الدوائر الحكومية والمشتغلين بالقطن مما دعا لجنة البورصة الى التدخل مرارا واتخاذ اقفال الجلسات السابقه اساسا للتعامل في الجلسات اللاحقة لاتنزل عنه الاسعار • وقد ساعد هذا على تحسن عقود الاقطان الطويلة التيلة اما عقود الاقطان القصيرة التيلة فقد لازمها الضعف فظلت اسعارها عند مستوى الحد الادنى •

هذا وقد تحسنت الاسعار تحسنا كبيرا خلال الاسبوع الرابع في جميع الاستحقاقات فيما عدا شهر اكتوبر فقد لازمه الضعف نظرا لقرب انتهاء التعامل عليه • وقد استطاعت الاسعار ان تتماسك وتتجه نحو الصعود بالرغم من كثرة التحديدات من الداخل واستمرت الاسعار في التحسن حتى بلغت الزيادة في عقد نوفمبر ١٣ر٣٠ ريال وفي عقد يناير ١٢ر٣٧ ريال وفي عقد ديسمبر ٧ر١٥ ريال ويرجع ذلك الى اقبال المغازل الاجنبية على الشراء وللانباء الخاصة باعتزام الحكومة المصرية عقد اتفاقية تجارية مع روسيا لتصدير القطن المصري مقابل استيراد القمح والبترول والاسلحة من روسيا والدول الشرقية • كما جاء في الانباء الاخيرة ان اتفاقية تجارية بين مصر وتشيكوسلوفاكيا قد عقدت •

هذا وقد أقفلت السوق بالاسعار الآتية :

توفمبر ١٢٦ ريال ، يناير ١٢٩ر٣٠ ريال (أقطان طويلة التيلة) ديسمبر ٨٩ر٤٠ ريال (أقطان متوسطة التيلة) •

وقد انتهى التعامل على عقد اكتوبر وبلغت الفليبارة الثالثة للعقد المذكور ٣٢٥٠ قنطارا وبهذا اصبح التعامل على الاقطان المتوسطة التيلة قاصرا على عقد ديسمبر فقط • وقد طلبت لجنة البورصة من الحكومة فتح التعامل على عقد مارس (طويل التيلة) وعقد فبراير «متوسط التيلة» لتصبح السوق أكثر مرونة ، ولا يزال هذا الطلب محل دراسة الحكومة •

ومما هو جدير بالذكر اتساع الريبوز بين عقدي توفمبر ويناير حتى اصبح ٣٣٠ بنطا وكان في المدة السابقة ٢٥٥ بنطا • كما اتسع الريبور بين عقدي يناير وديسمبر حتى اصبح ٣٩ر٩٠ ريال وكان في المدة السابقة ٢٩ر٨٥ ريال •

سوق البضاعة الحاضرة : نشطت سوق ميناء البصل حتى بلغ سعر رتبة الفولى جود/اكسترا الكرنك ٣٥ ريال والجود/فولى جود من ١١–١٢ ريال ورتبة الفولي جود/اكسترا من الجيزة ٣٠ من ٢٩ الى ٣٠ ريال والفولى جود ٢٢ ريال والجود /فولي جود من ١٢ر٥٠ الى ١٣ر٥٠ ريال

وقد بلغت المبيعات خلال المدة الثانية من اكتوبر ٢٨٢٥٧ بالة مقابل ١٩٨٣٧ بالة في مثل المدة من الشهر الماضي وبيانها كالآتي :

كرنك ١٦٩٦٧ بالة مقابل ٧١٠٧ بالة
منوفى ١٠٤٣ بالة مقابل ٩٤٤ بالة
جيزة ٣٠ ٥٢٤٠ بالة مقابل ٨١٠٢ بالة
اشمونى ٤٥٢٩ بالة مقابل ٨١٠٢ بالة
زاجوراه ٣٤٧ بالة مقابل ٢٢٣٠ بالة
مخلوط ١١٩ بالة مقابل ٦٠ بالة
معرض ١٢ بالة مقابل ... بالة

الاقطان المحلوجة

جيزة ٤٥	......	قنطار
كرنك	١٧٤٤٣٥	«
منوفى	٣١١٩٣	«
جيزة ٣٠	١٠١٥٩٧	«
زاجوراه	٧١٤٧	«
اشمونى	٢٨٥٣٢٤	«
اصناف أخرى	١٥٥	«
اسكارتو	١١٥٢٨	«
الجملة	٦١١٣٧٩	

الصـــادر

بلغت جملة الاقطان المصدرة من أول الموسم لغاية يوم ٢٥ الجاري ٢٤٧٢٠١ قنطار كما بلغت جملة الاقطان التي شحنت ولم تستو اجراءاتها الجمركية ١١٤١٠٦ قنطار

الاقطان المستهلكة داخليا

وبلغت جملة الاقطان المستهلكة داخليا بالمغازل المحلية ٥١٢٥٢٥ قنطار من اول الموسم لغاية ٢٥ الجاري

مشاكلنا الضريبية

« الضرائب على ايرادات الثروة المنقولة والدخل العام ، وكذا رسوم الأيلولة على التركات ورسم الدمغة حديثة الوجود وحديثة التطبيق فى مصر ، فلا شك ان ممولى هذه الضرائب او من يقوم بتنفيذها صادفتهم مشاكل توصلوا الى حل بعضها وما زال البعض الآخر فى دور البحث والدراسة ، واننا نعرض فى هذا الباب صورا من تلك المشاكل ، وما تراه هيئة التحرير فى امرها .. »

(١) القيمة الايجارية التى نصت عليها المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومدى سريانها على مدينة العمال التى تنشئها الشركات الكبيرة وما تشمله تلك المدينة من مساكن وأندية ومستشفيات ومدارس للعمال والموظفين .

نصت الفقرة (١) من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على « قيمة ايجار العقارات التى تشغلها المنشاة سواء أكانت العقارات المذكورة مملوكة لها أم مستأجرة ، وفى الحالة الاولى تكون العبرة بالايجار الذى اتخذ أساسا لربط عوائد المبانى »

ويرى البعض من انصار التفسير بالحرفية أن كلمة « تشغلها » مؤداها أن لا تحسب قيمة ايجارية لمدينة العمال بما فيها من مساكن وأندية ومستشفيات ومدارس للعمال الموظفين اذ تلك المدينة **لا تشغلها** الشركة أى مكاتبها ومصانعها اللازمة لدوران عجلة العمل بالشركة أى تحقيق أغراضها .

ولكنا نجد هذا الرأى فيه الكثير من التزمت الظاهر لمنافاته أولا لروح القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من جهة ولمجافاته لأحكام قوانين اخرى من جهة أخرى كقانون مكافحة الامية وكذا قانون علاج الموظفين ... الخ ونستدل على رأينا العكسى بالآتى :—

١ — ان النص الوارد فى المادة ٣٩ نص عام فلم يختص المصانع دون المساكن او غيرها من المرافق

ب — لعل انصار الرأى السالف التبس عليهم الامر فى تفسير كلمة « تشغلها » فانصرفوا الى أن مرافق العمال انما تنشأها المنشاة بقصد تأجيرها ولكن يرد على ذلك بأنه :—

(١) اذا كان من غرض الشركة انشاء تلك المرافق بقصد التأجير عندئذ يصح ذلك التفسير ، اما اذا لم يكن من بين اغراض الشركة تأجير تلك المرافق فلا نرى محلا لعدم احتساب القيمة الايجارية على ما تشمله مدينة العمال من مساكن وأندية ومستشفيات ومدارس. الخ

(٢) بفرض قبول مبدأ التأجير بالنسبة للمساكن فماذا يكون الوضع بالنسبة للمستشفيات التى يعالج فيها العمال والمنشآت ملزمة قانونا بالعلاج وكذا المدارس وهى أيضا ملزمة بحسب قانون مكافحة الامية بتعليم هؤلاء العمال على نفقتها

هذه هى الاسانيد التى نراها فى ان القيمة الايجارية التى نصت عليها المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تطبق على مدينة العمال بما تشمله من مرافق العمال .

(٢) تقدير بضاعة الجرد فى محلات الازياء

القاعدة العامة فى تقدير بضاعة الجرد هى سعر السوق أو سعر الشراء أيهما أقل ، ولكن تجرى محلات الازياء بعد أن تطبق تلك القاعدة تخفيضا على القيمة النهائية للجرد وذلك لمقابلة تغيير المودة وتعالج مصلحة الضرائب هذا التخفيض على انه احتياطى Reserve فهو ممنوع بنص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ولكن طبيعة هذا التخفيض ليست فى الواقع Reserve ولكنه Provision واللغة العربية وكذا قانون الضرائب لم يفرق بين النوعين ، والواجب يقضى ان تؤخذ هذه التفرقة فى الحسبان فى المسائل الضريبية اذ التمسك بالحرفية أمر ممقوت خصوصا فى الضرائب والمحاسبة بل يجب أن ترجع الاشياء الى طبيعتها .

وهذا التخفيض الذى تجريه محلات الازياء ضرورى وتوجبه قواعد المحاسبة تمشيا مع نظرية ان نأخذ فى الحسبان كل خسارة محتملة

وتغيير المودة La mode وخصوصا فى ملابس السيدات أمر كثير الوقوع ويجب الاحتياط له وكذا فقدان قطعة من قطع طاقم Ensemble السيدات **وهذا الأمر بطبيعته يقلل من قيمة السلعة ، فاذا كانت القاعدة العامة** فى التقدير هى سعر السوق أو سعر الشراء أيهما أقل ففى محال الازياء تصبح تلك القاعدة « سعر السوق او سعر الشراء أيهما أقل مخصوما منه الانخفاض فى السعر الذى يحدث بسبب تغيير المودة »

هذه القاعدة أخذت بها الادارة المالية الفرنسية وما زالت محل بحث فى الادارة المالية المصرية .

ع . ع .

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية أسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز عبد الله فكرى اباظه بك

رئيس التحرير أحمد عنان

مدير الادارة على شكرى

يصدرها نادى التجارة الملكى

١٧٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الإعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة

الاشتراكات : فى مصر جنيها واحد ونصف فى السنة

— فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا أو لبنانيا أو فلسا

— فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا

— فى الولايات المتحدة وكذا والمكسيك وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولارا

— فيما عدا ذلك من أنحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٦/٢/٥ جنيها انجليزيا

— تسدد الاشتراكات فى مصر والسودان نقدا بموجب أذونات أو حوالات بريدية أو شيكات .. وفى الخارج بموجب شيك على أحد بنوك القاهرة أو حوالة نقدية



محاسبة التكاليف

محاسبة المواد Accounting for material

تكلمنا في الاجزاء السابقة من البحث عن مزايا نظام التكاليف و بحثنا الشروط الواجب توافرها فى المؤسسة للاستفادة من هذا النظام بأكبر قدرمستطاع ، ثم مهدنا لبحث عناصر التكاليف • ونبحث الآن فى عنصر المواد المستهلكة فى الانتاج •

رأينا فيما ذكرناه سابقا ان المواد الخام الاولية التى تدخل فى انتاج السلعة انما تكون أول عنصر من عناصر المصروفات المباشرة لتكلفة هذه السلعة . وسنتناول بالبحث كيفية تحديد قيمة هذه المواد الاولية وكيفية تحميلها على مصروفات الانتاج .

ومما يلاحظ فى هذا المجال ان ناحية مخازن المواد الاولية قد لاينظر اليها بنفس نظرة المؤسسة الى الناحية النقدية بها . فالملاحظ عموما ان المؤسسة تدقق التدقيق كله فى ناحية نقودها وتفرض عليها الرقابة اليومية الكاملة من حصر الوارد والمنصرف وتقوم الادارة بجرد الرصيد يوميا دون هوادة ولا تراخ . اما المخازن فكثيرا ما تترك فى عهدة امينها دون رقابة سريعة متوالية — ودون حصر مثمر مستمر . وهذا خطأ كبير ذلك ان المواد الاولية ان هى الا نقود تمثلت فى بضائع ومواد — ومادمنا نراقب نقودنا وهى فى الخزانة فيتعين علينا — بالمثل — مراقبتها فى المخازن . بل ان الامر يتطلب زيادة الرقابة فى المخازن نظرا لصعوبتها . فالامر لا ينحصر فى عد وحصر نقود فحسب بل انه يتعدى ذلك الى امور عديدة اخرى كما سيتضح من ثنايا البحث .

ونرى مبدئيا لزوم الاشارة الى ملاحظتين هامتين .

الملاحظة الاولى : ان لفظ المواد الخام raw material قد يبدو به بعض الغموض أو اللبس ذلك ان المادة التامة الصنع بالنسبة لصناعة ما قد تعتبر مادة أولية بالنسبة لصناعة أخرى . فالجلد المدبوغ — مثلا — يعتبر بضاعة تامة الصنع بالنسبة للمدابغ .

ولكنه بحالته الراهنة بضاعة اولية بالنسبة لمصانع الاحذية والشنط . او كورق لف السجاير حيث يعتبر مادة تامة الصنع لمصانعه واولية فى نفس الوقت لمصنع سجاير . وهكذا .

ويهمنا ان نوضح هنا ان بحثنا يتناول المواد التى تعتبر اولية بالنسبة للسلعة النهائية التى تقوم المؤسسة بانتاجها .

الملاحظة الثانية : ان هذا البحث يتعلق بموضوعات كثيرة متشابكة يتداخل بعضها فى البعض الآخر فمنها ما يتصل بالنظام الادارى للمؤسسة ، ومنها ما يتصل بالنظام الصناعى لها . ومنها ما يتصل بالكفاية الصناعية بالمؤسسة .

ومن الحقائق المعروفة ان نظام محاسبة التكاليف نظام مدلل يحتاج لخدمة متصلة ودأب ومثابرة ولكنه — امام ذلك — نظام مؤثل اصيل يثمر ثمارا يانعة اذا ما ارتضى الجهود المبذولة فى خدمته وارتاح الى صحة ما يقدم له من بيانات .

وكلما كان النظام الادارى محكما ودقيقا ولا يسمح بالثغرات المعيبة loop-holes وكلما كان الترتيب الصناعى للمصنع factory lay-out مطابقا لاصول هذه الصناعة وكلما تطابقت ظروف العمل بالمصنع مع شروط الكفاية الصناعية المعروفة industrial efficiency اقول كلما امكننا تحقيق هذه الظروف كلما كانت النتائج التى يظهرها النظام نتائج محكمة ودقيقة — وعلى العكس من ذلك اذا اضطرب النظام او اختل فى اية حلقة من حلقاته ظهر اثر هذا الاضطراب او هذا الاختلال فى حسابات التكاليف . فمثلا اذا نفذت من مخازن المؤسسة احدى المواد الاولية اللازمة للصناعة وذلك نتيجة لخطأ ادارى وعدم مراعاة الكميات الدنيا minimum quantities التى يلزم الاحتفاظ بها بالمخازن . واذا اضطرت المؤسسة — نتيجة لهذا النفاذ — الى شراء الكميات الضرورية العاجلة بشروط غير مناسبة — فان هذا الاضطراب يظهر اثره مباشرة فى ثمن التكلفة الاساسى للوحدات التى يتم انتاجها فى هذه الفترة اذ يكون أعلى من المتوسط العام . وبالمثل اذا اضطرت المؤسسة لتقليل الانتاج نتيجة لسوء تصريف المواد التامة الصنع فان اثر هذا يبدو واضحا ايضا فى حسابات التكاليف .

ولا يسمح مجال هذا البحث بمناقشة أسس النظام الصناعى الامثل ولا النظام الادارى المحكم ولا ان نتكلم عن الكفاية الصناعية الواجب توافرها بالمؤسسة — بل نكتفى بالاشارة الى ان نظام محاسبة التكاليف يفترض تطبيق هذه الانظمة وتوافر هذه الكفاية بالدرجة المعقولة من الدقة والاحكام .

مزايا امساك حسابات منظمة لمخازن المواد الاولية

١) امكان اجراء المطابقة بين الجرد الفعلى ورصيد المخازن بالدفاتر فى أى وقت من الاوقات وفى هذا ما فيه من فوائد الرقابة الفعلية نتيجة للتأثير الادبى moral effect الذى يتكون لدى القائمين بأى طرف من أطراف عملية المخازن — مع امكان تسوية الفروق كلما ظهرت والعمل على تحاشى اسبابها .

٢) تحديد الكميات القصوى والدنيا لكل مادة — من المواد الاولية بالمخزن وفى هذا ما فيه من عدم تعريض المؤسسة لاضطراب الشراء ولتعطيل الانتاج فى بعض الاحيان وعدم حبس راسمال أكثر من اللازم فى بعض انواع المواد.

٣) أحكام عملية المشتريات وبالتالى تنظيم كمية الانتاج تبعا لذلك .

٤) امكان صرف المواد الاولية للانتاج بترتيب ورودها حتى لا تتعرض بعض كمياتها للقدم والتلف .

٥) امكان مراقبة المواد المتطايرة او القابلة للانكماش او المتزايدة بامتصاص الرطوبة او بالتمدد ومعرفة المعامل co-efficient المعقول لكل حالة على حدة مع أخذه فى الحسبان عند تحديد صرف المواد للانتاج .

٦) اذا ماوثقنا من تطابق بيانات المخزن والحسابات العامة امكننا استخراج المركز المالى الشهرى معتمدين على رصيد المخزن فى دفتر الاستاذ العام — بدلا من اجراء جرد فعلى كامل بالاسعار حيث ان ذلك يتطلب مجهودا كبيرا ولا يسهل اجراؤه عادة مرة كل شهر .

٧) امكان ضبط ورقابة الكميات المنصرفة والمستهلكة بالانتاج .

٨) امكان تحديد عنصر المواد بالنسبة لثمن

التكلفة الاساسى تحديدا دقيقا

قواعد محاسبة المواد

توجد ستة قواعد اساسية يجب مراعاتها فى موضوع محاسبة المواد .

١) ان كافة مستندات المشتريات والاستلام والصرف للانتاج يجب ان تكون مستندات **كتابية** وعليها توقيعات من موظفين مسئولين عن هذه العمليات بالمؤسسة .

٢) يجب امكان اجراء عملية حصر الكمية والقيمة لاى نوع من المواد الاولية بالمخازن العامة فى اى وقت من الاوقات .

٣) الكميات المخزونة والتى لاتلزم الانتاج فى الوقت الحاضر يجب ان تودع بالمخازن العامة مع ملاحظة ظروف تخزينها .

٤ — يجب تحديد ومعرفة كمية وثمن المواد الاولية المستهلكة فى عملية الانتاج او فى اى خطوة من خطوات هذه العملية .

٥ — يجب امكان اجراء عملية التحقيق proof لحسابات المخازن بواسطة الحسابات الاجمالية controlling accounts فى دفتر الاستاذ العالم .

٦ — يجب اشراك اكثر من موظف واحد فى كل خطوة من خطوات العمل فى هذه الناحية تلافيا لكل اتفاق collusio قد ينتج عنه اختلاسات فى المواد الاولية سواء عند الشراء او عند الاستلام أو فى اثناء التخزين أو عند الصرف للانتاج او عند الاستهلاك الفعلى بالانتاج .

نواحى تقسيم موضوع محاسبة المواد .

أن موضوع محاسبة المواد من الوجهة العملية يتناول اربعة نواحى هى :

١ — شراء المواد واستلامها :

هذه ناحية من اهم نواحى نشاط المؤسسات الصناعية وعلى كفاية العمل فيها يتوقف الكثير من نجاح المؤسسة فى اعمالها . ويشترط ان يتوافر فى القائمين بعملية المشتريات ليس عنصر الامانة فحسب بل عنصر المقدرة الفنية والمهارة والتجربة والحنكة فان توفير عشر المليم الواحد فى ثمن الوحدة المشتراه قد يوفر للمؤسسة آلاف الجنيهات على مدار السنة ويجب الاستعانة بقوائم الاصناف وقوائم الموردين ما امكن كما يجب تتبع السوق التجارى عن كثب ومعرفة اتجاه التقلبات fluctuations trends وشراء الكميات المناسبة فى احسن ظروف الشراء مع ملاحظة باقى ظروف المؤسسة جميعها .

ويجب على امين المخزن او مساعده استلام المواد المشتراه طبقا للبيانات الواردة بطلب الشراء وباذن تسليم المورد على ان يجرى مراجعتها بالعدد او بالوزن او بالقياس حسب الصنف المشترى .

٢ — تخزين المواد الاولية :

اهم واجبات امين المخزن هو عدم استلام اى مواد او صرف اى مواد بدون تصريح من ادارة المؤسسة بهذا الاستلام او صرف يوقع عليها .

وعليه ان يراعى ترتيب المخزن ترتيبا حسب حاجة العمل — فلا يضع المواد القابلة للالتهاب قريبة من المواقد او المصابيح .. الخ وهناك مواد يجب مراعاة بعض الشروط المعينة فى تخزينها — كشروط الظلمة والرطوبة او بالعكس شرط الجفاف وهكذا كما ان عليه بذل كل عناية فى حفظ المواد حتى لايعرضها لتلف او كسر اوعطب او حتى خدش يقلل من قيمتها .

كما ان من اهم واجبات امين المخزن تحديد الكميات القصوى والكميات الدنيا لكل صنف من الاصناف التىيحتويها المخزن — وذلك بناء على بيانات يستخرجها من الدفاتر التى يمسكها هو اياكان شكلها او نظامها .

كما ان من واجباته دراسة موضوع الفوارغ والمواد المرتدة من الانتاج وان يضع احسن الانظمة لمعالجتها حسب ظروف المؤسسة .

٣ — صرف المواد للانتاج :

اذا احتاج الانتاج الى سحب مواد اولية من المخزن فعليه انيطلب — على انموذج خاص — الملكية اللازمة ورقم الصنف المطلوب material code number فاذا ماتمت موافقة الادارة على الصرف أرسل الطلب المعتمد لامين المخزن الذى يتعين عليه صرف الموادالمطلوبة وأخذ ايصال على القسم الذى استلم المواد . وهذا المستند هام جدا بالنسبةله ولذا فانأمين المخزنيحتفظ بهذه الايصالات ولايرسل لقسم الحسابات الا صورة منها

وعليه عند كل عملية صرف — وكذلك عند كل عملية تسليم — تعديل بيانات الاتيكيت الموضوع على مكان حفظ هذا الصنف ويسمى bin card وهو بيان مختصر لا يحتوى الا على بيان كميات الوارد والمنصرف دون غير . ذلك بعد المراجعة السريعة

ويجب فى هذا المجال الاحتراس من خطرين :

اولا — تولد مخازن فرعية لدى الاقسام دونعلم الادارة — فان التمادى فى هذه الناحية عظيم الخطورة حيث يدعو عمال هذه الاقسام للتلاعب او الاهمال فى امر هذه المواد القائمة

ثانيا — سحب كميات تزيد عن المقدر اللازم — وهذا يرجع لامانة القائمين على امور الاقسام الفنية من جهة ولا يستطيع رقابة هذه الناحية سوى الفنيون فى شئون نوع الصناعة التى تمارسها المؤسسة . ولكن قد يستطيع نظام محكم جدا من انظمة التكاليف كشف هذا التلاعب .

٤ — القيود الحسابية :

ان المستندات والنماذج التى اشرنا الى بعض منها فيما سبق تكفى لامساك بيانات المخازن الحسابية ويكفىإثبات الكميات المشتراه — الكميات المنصرفة — ورصيد كل صنف من الاصناف بناء على هاتين الحركتين . وذلك فى اى وقت من الاوقات وهذه هى اسس ما يسمى نظام الجرد المستمر perpetual inventory ويلزمنا فى هذه الحالةفتح الحسابات التالية :

(أولا) دفتر استاذ المخزن العام وهو دفتر مساعد به تفصيل دقيق الحركة ورصيد كل صنف من اصناف المواد — بالكمية والثمن .

(ثانيا) يوميات صادر المخازن ومنها يعمل القيد فى دفتر الاستاذ العام لحركة الصادر .

(ثالثا) حساب اجمالى المخزن بدفتر الاستاذ العام ويمثل وارد وصادر ورصيد المخزن الاجمالى ويمكن تلخيص القيود الحسابية التى تجرى فى هذا الصدد كالآتى :

فى حسابات استاذ المخزن العام

(أ) قيود المواد الواردة .

(ب) قيود المواد المنصرفة .

(ج) قيود المواد المرتدة للمخازن من الانتاج

(د) قيود المواد التالفة او العوادم

فى دفتر الاستاذ العام

(هـ) قيود المواد المشتراه .

(و) قيود المواد المنصرفة — بناء على ملخصات اليوميات الصادرة من المخزن .

موسى حقى

« يتبع » **ماجستير فى التجارة**

دليل الممول

قد مر النظام المالى فى مصر بنفس الادوار التى مر بها فى البلدان الاخرى من ناحية التعديل فى القوانين من وقت لآخر حسبما يسفر عنه التطبيق العملى ، الا أن عملية التعديل فى مصر كانت أسرع فى دورانها منها فى البلدان الاخرى الى حد يصل معه الممول فى تقصى واجباته وتبيان حقوقه .

لذلك وجدنا تحقيقا لأغراض هذه المجلة أن نفرد هذا الباب لخدمة جمهور الممولين بأن نوجه نظرهم الى ما لهم من واجبات قبل قوانين الضرائب المختلفة

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

الضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة

الشركات الاجنبية

تنص معظم التشريعات المالية على ان الشركات الاجنبية التى تعمل فى دولة تسرى عليها الضريبة شأنها فى ذلك شأن الشركات القومية ، وفى هذا تطبيق لمبدأ مكانية القانون الذى يخضع لسلطان الدولة كل ما على أرضها من أعمال ونشاط، من أجل هذا نصت المادة ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على ان « الشركات والمنشئات الاجنبية التى تعمل فى مصر يكون حكمها فيما يتعلق بتطبيق الضريبة عليها حكم الشركات المصرية»

وهذه المادة معدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ الصادر فى ١٩٤١/٨/٢٤ وقد كان النص القديم يزيد على النص المذكور الفقرة التالية .

« فاذا كانت اعمالها تتناول بلادا اخرى غير مصر وكانت لاتضع عما تباشره من الاعمال فى مصر ميزانية مستقلة فان الضريبة تسرى على الجزء الذى يعتبر مخصصا للاعمال التى تباشر فى مصر من رأس المال من أسهم وسندات وسلفيات »

ولقد جاء فى الاعمال التحضيرية (فى المذكرة الايضاحية للقانون ٣٩ لسنة ١٩٤١ أنه لانزاع فى أن الشركات الاجنبية التى تعمل فى مصر ينبغى ان تخضع لكل ما تخضع له الشركات المصرية من الضرائب سواء على أرباحها أو على توزيعاتها ام على ما تملكه من قيم وأوراق مالية مصرية أو أجنبية .

وقد اقتضى الحال ان يبين الضابط الذى يميز الشركات الاجنبية التى تعمل فى مصر وحدها من الشركات الاجنبية التى تعمل فى مصر وفى غيرها . وكان العمل قد جرى على ان يعتبر من النوع الاول كل شركة اجنبية يكون غرضها الوحيد أو غرضها الرئيسى استثمار منشأة فى مصر ولو كان مقرها الشرعى أو مركز ادارتها فى الخارج . وقطعا لكل شك ضمن القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ هذا التعريف (المادة ١١ مكررة) وليس ثمة صعوبة فى تطبيق القانون حينما تكون الشركات الاجنبية تعمل فى مصر وحدها .

ولكن الصعوبة تبدو بالنسبة للشركات التى تستثمر منشئات متعددة فى مصر وفى غيرها من البلاد وليست هذه الصعوبة قائمة فيما يتعلق بضريبة الارباح التجارية والصناعية ، اذ أن حصر الربح الذى تحصل عليه الشركة من استثمار منشئاتها فى مصر أمر مستطاع ، وعليها ان تؤدى عنه الضريبة ، وانما الصعوبة فيما يتعلق بالارباح والفوائد التى توزعها الشركة على حاملى أسهمها وحصصها وسنداتها وغيرهم من اصحاب الحق فى توزيعاتها لان التوزيعات التى تقوم بها الشركة توزيعات عامة فى بلاد متعددة فمن العسير ان يقال الى أى حد ساهمت مصر فى تحقيق الارباح أو فى تكوين الاحتياطى مما يقع عليه التوزيع .

وقد حاول الشارع معالجة هذه الحالة عند وضعه القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ففرق بين الشركات التى تضع عن أعمالها فى مصر ميزانية مستقلة وبين تلك التى لاتضع عن تلك الاعمال ميزانية مستقلة (المادتان ١و٣ قبل التعديل) ولكن النصوص التى وضعت لذلك جاءت غامضة فأثارت بعض الاضطرابات والخلف فى التطبيق ، وكان رأى المصلحة ان النصوص المذكورة لم ترم ولايجوز أن ترمى الى الاخلال بمبدأ المساواة التامة فى هذا الموضوع بين جميع الشركات سواء اكانت مصرية أم اجنبية وسواء أكانت الشركات الاجنبية تضع عن أعمالها فى مصر ميزانية مستقلة ، أم لاتضع . وانما فرق القانون بين الشركات الاجنبية التى تضع ميزانية مستقلة عن اعمالها فى مصر والتى لاتضع لتيسير أسباب التقدير على الشركات الاجنبية التى تتناول اعمالها بلادا عدة لا لتمكين الشركات التى تضع ميزانية مستقلة من اداء ضريبة تلزم بأدائها الشركات الاخرى مصرية أو اجنبية .

فلا بد اذن عند وضع الميزانية المستقلة من ان يثبت بها مايعد من رأس مال الشركة مخصصا لاعمالها فى مصر لكى تؤدى على أساس - بعد مراجعته واقراره - الضريبة على القيم المنقولة على الوجه الذى يقرره القانون بالنسبة لسائر الشركات .

غير ان بعض الشركات ذهب مذهبا مخالفا . ولو أخذ بهذا المذهب لأدى ذلك الى وضعها فى مركز ممتاز بالنسبة للشركات التى لاتضع عن اعمالها فى مصر ميزانية مستقلة . وهو مالايسع أحد ان يسلم به ، وليس من المعقول أن لايكون للشركة رأس مال - ورأس المال هو أداة نشاطها وأساس أعمالها - وأن يقال ان رأس المال هذا لايتصل اى جزء

منه بأعمالها في بلد من البلاد التي يتناولها نشاطها .

وقد يبدو أن الخلاف نظري لان المادة ٣٥ من القانون تمنح الشركات المساهمة الحق في تخفيض على الضريبة المستحقة على أرباحها يعادل مجموع الضرائب المسددة فعلا على المبالغ الموزعة من أرباحها ، أي أن احدى الضريبتين تستغرق الاخرى وان كل الشركات لاتدفع في النهاية سوى ضريبة واحدة .

والواقع ان الأمر ليس كذلك ، فان الضريبتين مستقلتان ، وان هناك اختلافات عملية كبرى تترتب على الاخذ بأحد الرأيين .

واذا كانت احداهما تستغرق الاخرى بحكم المادة ٣٥ تجنبا لتعدد الضرائب فلا يجوز أن يغيب عن البال احتمال الغاء المادة ٣٥ في أي وقت تحت ضغط الحاجات المتزايدة الى المال كما هو الحال في أكثر البلاد ، فاذا تحقق هذا أصبحت الشركة المصرية ملزمة بدفع الضريبتين معا والشركة الاجنبية التي تضع لاعمالها في مصر ميزانية مستقلة ملزمة بدفع ضريبة الارباح دون الضريبة على التوزيعات

ثم ان سعر الضريبتين وان يكن واحدا في الوقت الحاضر ، الا أنه قد يختلف ، فان قوانين الضرائب تفرق عادة بين الايراد الناتج من استثمار رأس المال وحده والايراد الناتج من هذا الاستثمار والعمل معا ، وتجعل سعر الضريبة أعلى بالنسبة للايرادات الاولى منه بالنسبة للايرادات الثانية واذا كان التشريع المصري رغبة في التسهيل أخذ في بادىء الامر بمبدأ المساواة بين السعرين فان النواميس الاقتصادية ستقتضيه ان عاجلا أو آجلا التفرقة بين السعرين وعندئذ يكون سعر الضريبة على الارباح أقل من سعر الضريبة على ايراد القيم المنقولة ، فتدفع الشركات الاجنبية السعر الاقل بينما تدفع الشركات المصرية السعر الأعلى .

واخيرا فان الشركات العقارية المحضة أو الشركات التي يقتصر الغرض منها على استثمار أموالها في الاوراق المالية لاتدفع شيئا من ضريبة الارباح لان توزيعاتها طبقا للمادة ٣٦ تكون خاضعة للضريبة على ايراد القيم المنقولة فاذا كانت الشركة أجنبية فانها لاتدفع شيئا .

لهذا اتجه الرأي الى علاج هذه الحالة بأن تعتبر الشركات الاجنبية كأنها قد وزعت في مصر مبلغا معادلا لمجموع ارباحها فيها ، ويدخل في ذلك الايرادات المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون (ايرادات رؤوس اموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة ، وايرادات الاراضي الزراعية أو المباني الداخلة في ممتلكات المنشأة)

غير انه يقع أن الشركات لاتوزع ارباحها التجارية الصافية الا بعد ان تأخذ منها عدة اجزاء لتكوين اموال احتياطية ولو على الاقل لتكوين الاحتياطي الذي ينص عليه قانون الشركة ، فاذا وجب اعتبار الشركات الاجنبية كأنها قد وزعت مجموع هذه الارباح الصافية والزمت بتأدية الضريبة عن هذا المجموع ، كان في هذا شيء من الغبن عليها بالنسبة للشركات المصرية .

ولاشك في ان تكوين احتياطي حتى بالنسبة للشركات عمل يدخل في حسن الادارة ، لذلك رؤى ان يجاز للشركات المذكورة ان تخصم من ارباحها لحساب تكوين احتياطي خاص لاستهلاك خسائرها عن اعمالها في مصر جزءا يعادل ١٠ ٪ من الارباح .

ويبين حساب هذا الاحتياطي سنويا في الميزانية المحلية التي تقدم لمصلحة الضرائب . فاذا استعمل هذا الاحتياطي لاى غرض غير الاستهلاك المتقدم ذكره اعتبر في حكم الربح الموزع ووجب ان تحصل الخزانة على حقها فيه .

ولهذا عدلت المادة ١١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ لاستظهار هذه الاغراض والغيت الفقرة الثانية من المادة الثالثة منه لانتفاء الغرض منها بعد التعديل المذكور .

وعند تطبيق مصلحة الضرائب لنص الفقرة الثانية الملغاة من المادة ٣ رأت في منشورها رقم ٧٨ الصادر بتاريخ ١٩٤٠/١١/١٠ أن الشركات التي تعمل في مصر وفي الخارج والتي تضع لنفسها ميزانية مستقلة عن اعمالها في مصر طبقا للمادة الثالثة من القانون تعتبر خاضعة للضريبة على ايراد رؤوس الاموال المنقولة وذلك بالنسبة لجميع الاموال التي ينقلها الفرع الموجود في القطر المصري الى حساب المركز الرئيسي أو الى حساب فرع آخر في الخارج أو أي جهة اخرى ، اذا كان مصدر هذه الاموال المباشرة أو غير المباشرة أرباحا نشأت في القطر المصري على ان مجرد ترحيل هذه الاموال في الحساب الى حساب المركز الرئيسي يعتبر نقلا لها .

الا أن القضاء استقر على رأى يخالف ماذهبت اليه مصلحة الضرائب في هذا الشأن اذ قضى بأن عملية ترحيل الارباح من ميزانية الفرع في مصر الى حساب الشركة المسوك في المركز الرئيسي ليست الا مجرد عملية كتابية حسابية بين فرعين لشركة واحدة لها ذمة واحدة ، وان المبالغ المنقولة من حساب الى آخر لم يتغير مالكها .

وكذلك من المبادىء القضائية المستقرة في تطبيق احكام المواد المتعلقة بالشركات الاجنبية هي ان نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ صريحة في وجوب معاملة الشركات والمنشئات الاجنبية التي تعمل في مصر على قدم المساواة مع الشركات المصرية ، يؤيد ذلك نص المادة ٨ الذي يحدد الايرادات الخاضعة للضريبة دون تفرقة بين الشركات الاجنبية والمصرية ويؤيده ايضا ان القانون حيث اراد التفرقة بين القيم الاجنبية والمصرية نص على ذلك صراحة في المادة الخامسة منه ووجد اذن استبعاد أي تفرقة اخرى .

كما قرر القضاء انه ليس للمنشأة الثابتة établissement stable أى شخصية مستقلة عن شخصية الشركة الكبرى التي تتبعها ، وعلى العكس من ذلك فان الشركة الصغرى Société mère وحدة قانونية مستقلة ويجب اذن فرض الضريبة عليها مستقلة عن الشركة الكبرى .

وقضى مجلس الدولة بان التعديلات التي ادخلت على المادة ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ٤١ ليس لها اثر رجعي لان سريان القانون على الماضي يجب ان لايترك للاستنتاج بل يجب ان ينص عليه المشرع صراحة في القانون ، ولم يرد في القانون سالف الذكر نص على الرجعية .

الاتفاق المالى بين مصر والمجر

تمت الموافقة على تجديد الاتفاق المالى بين مصر والمجر مدة سنة أخرى تنتهى فى ٢٥ فبراير ١٩٥٢ ، مع ادخال بعض التعديلات على نصوص الاتفاقية الاصلية وذلك فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المادة الثانية ، فسمح للاتفاق الجديد بأن يظهر حساب المتحصلات رصيدا مدينا فى حدود ٣٥٠ ألف جنيه ، كما اتفق على أنه اذا ظهر الحساب رصيدا مدينا عند انتهاء العمل بالاتفاق فان الحكومة المجرية تقوم بسداده عن طريق استيراد مصر سلعا مجرية خلال مدة ثلاثة شهور اضافية من تاريخ انتهاء العمل بالاتفاقية ، واذا بقى رصيد فى الحساب بعد مضى المهلة الاضافية يسدد بالعملة التى تقبلها الحكومة المصرية .

وننشر فيما يلى نص الاتفاق الاصلى وهو الذى يستمر العمل به مدة سنة أخرى مع مراعاة التعديلات التى أشرنا اليها . وقد الحق بالاتفاق ثلاث قوائم ، تختص القائمة — ا — بالصادرات المصرية الى المجر وتشمل القطن وغزله ، الكتان ، الصوف الخام ، فوسفات الجير ، والعقاقير الخام (السنامكى)

وتتضمن القائمة — ب — الواردات الى مصر من المجر وتشمل الورق ، الخشب ، الاثاثات ، الزيوت المعدنية ، مواد البناء ، المواد الكيماوية ، منتجات المطاط ، الاجهزة اللاسلكية ، اجهزة التليفونات والتلغرافات والسكك الحديدية ، البطاريات ، المولدات ، المنتجات الزجاجية ، الآلات والاجهزة الدقيقة والعلمية ، المنتجات الصلبة ، الدراجات وماكينات الخياطة ، المواسير ، المصنوعات الثقيلة وغيرها من المنتجات الصناعية ، وكذلك بعض المواد الغذائية مثل الغلال والفول والزيوت النباتية ، والمنسوجات والجلود .

ويسمح بتصدير السلع المذكورة فى القائمتين واستيرادها بين الدولتين بدون فرض قيود ما من جانب الحكومتين (مثل تراخيص الاستيراد والتصدير) ويمكن لمصر ان تستورد من المجر السلع الاخرى التى لا تظهر فى القائمة — ب — بشرط الا تزيد قيمتها على ٢٠ ٪ من قيمة السلع الواردة فى القائمة .

أما القائمة — جـ — فتبين المدفوعات الجارية وتشمل بخلاف العمليات التجارية ، المرتبات والمعاشات والرسوم ، مصروفات السياحة والاعباء العائلية ، حقوق العلاقات المسجلة والرخص وحقوق التأليف ، الضرائب والرسوم القضائية ، اقساط وتعويضات التأمين ، مصروفات النقل البحرى على السفن المصرية والمجرية المدفوعات للهيئات الدبلوماسية والقنصلية .

اتفاق مالى

بين المملكة المصرية وجمهورية المجر

رغبة فى تنظيم سداد قيم السلع (المبينة فى القائمتين ا و ب) والمدفوعات الجارية الاخرى (المبينة فى القائمة جـ) بين مصر والمجر اتفقت الحكومة الملكية المصرية وحكومة الجمهورية المجرية على ما يأتى : —

المادة ١

يفتح البنك الاهلى المصرى بصفته نائبا عن الحكومة المصرية باسم البنك الاهلى المجرى بصفته نائبا عن الحكومة المجرية حسابا بالجنيهات المصرية يطلق عليه اسم « حساب المتحصلات — Collector Account » ويدرج فى هذا الحساب كل المبالغ الخاصة بسداد العمليات الجارية التى يقوم بها الاشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين فى المجر . ولا تحسب فوائد عن هذا الحساب .

المادة ٢

يقوم البنك الاهلى المجرى بصفته نائبا عن الحكومة المجرية بسداد كل المدفوعات التى يؤديها الاشخاص الطبيعيون والمعنويون المقيمون فى المجر لصالح الاشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين فى مصر وذلك بأن يطلب من البنك الاهلى المصرى قيدها فى الجانب المدين من الحساب المذكور .

ومن المتفق عليه أن لا يظهر فى أى وقت فى الحساب المذكور رصيد مدين وان تتم مشتريات المجر من مصر على الدوام فى حدود الرصيد الدائن لهذا الحساب .

المادة ٣

يتم تسديد جميع المدفوعات المنصوص عليها فى المادتين ١ و ٢ فى نطاق احكام مراقبة عمليات النقد المعمول بها فى كل من مصر والمجر .

المادة ٤

يمكن للبنك الاهلى المجرى ان يطلب الى البنك الاهلى المصرى فى كل ثلاثة شهور ابتداء من تاريخ توقيع هذا الاتفاق تسوية رصيد الحساب المذكور ان وجد بجنيهات استرلينية .

المادة ٥

يمكن للبنك الاهلى المصرى فى نهاية مدة الاتفاق تسوية مدة الاتفاق تسوية رصيد الحساب المذكور بتحويله بالجنيهات الاسترلينية الى البنك الاهلى المجرى .

المادة ٦

يتفق البنك الاهلى المصرى والبنك الاهلى المجرى فيما بينهما على وضع القواعد الخاصة بهذا الحساب من الناحية الفنية .

المادة ٧

يقوم الطرفان المتعاقدان اذا احتاج الامر باعادة النظر فى أحكام هذا الاتفاق لتتمشى مع أية تعديلات تستدعيها الضرورة من اجراء انضمامهما معا لمعاهدات مالية دولية .

المادة ٨

يتم تحويل المبالغ المشار اليها فى المادتين ٤ و ٥ على أساس متوسط سعر الجنيه الاسترلينى فى البنك الاهلى المصرى فى يوم التحويل .

المادة ٩

لا يسمح بابرام صفقات تجارية السلطات المختصة فى كلتا الحكومتين على ذلك مقدما .

المادة ١٠

يعمل بهذا الاتفاق لمدة سنة من تاريخ توقيعه نهائيا . ومن المفهوم أن يتباحث الطرفان فى الوقت المناسب وقبل انتهاء أجل الاتفاق بوقت كاف لمد العمل به الى فترة أخرى .

مصلحة الضرائب
قسم الضريبة العامة على الايراد
منشور رقم ٧ ضريبة عامة
بشأن اجراءات الطعن فى التقدير أمام لجان الطعن

استفسرت بعض الادارات المحلية عما اذا كان يمكن الاكتفاء باعتراض على الملاحظات التى توجهها مصلحة الضرائب اليه على الانموذج رقم ٨ ضريبة عامة على الايراد ، لاحالته الى لجنة الطعن دون التقييد بالاجراءات المنصوص عليها بالمادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وذلك استنادا الى أن المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أشارت الى المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهى خاصة بتشكيل لجان الطعن ولم تشر الى المادة ٥٢ من القانون المذكور وهى التى تقضى باجراءات شكلية للطعن •

والمصلحة توجه النظر الى ان المواد ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ و ٥٣ من ذلك القانون تعتبر وحدة متكاملة لاتقبل التجزئة • وقد رسمت الطريق الواجب على الممول سلوكه اذا ما اراد الطعن فى تقدير المأمورية امام لجان الطعن •

فاذا لم يطعن الممول أمام تلك اللجان طبقا للاوضاع وفى المواعيد المقررة أصبح الربط نهائيا على أنه ينبغى عند ارسال التنبيه للممول بصدور الورد • لفت نظره صراحة الى ذلك ليكون على بينة من الامر

القاهرة فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥١

المدير العام

بقية المنشور بالعدد الماضى

قرار وزارى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١

مادة ٦٢ — تقيد جميع طلبات التسجيل فى دفتر خاص يشتمل على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع للطلب •

(٣) اسم ولقب الطالب • واذا كان شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها •

(٤) اسم ولقب الوكيل فى حالة وجوده

(٥) اسم الدولة الاجنبية التى قدم اليها طلب تسجيل الرسم أو النموذج وتاريخ ذلك اذا كان الطالب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٣ من القانون •

مادة ٦٣ — لادارة الرسوم والنماذج الصناعية أن تعترض على طلب التسجيل فى الاحوال الآتية :

(١) اذا كان الطلب لايطابق الشروط المشار اليها فى المادة ٣٩ من القانون

(٢) اذا كان الرسم أو النموذج يتعارض مع اتفاقية دولية تكون مصر منضمة اليها •

(٣) اذا كان الرسم أو النموذج يتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة •

مادة ٦٤ — اذا كان قرار الادارة يقضى برفض التسجيل فعليها أن تخطر الطالب أو وكيله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بالاسباب خلال ١٥ يوما من تاريخ صدور القرار ، وللطالب أن يتظلم من هذا القرار الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣٢ من القانون خلال شهر من تاريخ استلامه الاخطار •

مادة ٦٥ — يكون تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية بقيد الطلبات المقبولة فى سجل الرسوم والنماذج الصناعية •

ويجب أن يشتمل السجل على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع للطلب •

(٢) تاريخ تقديم الطلب وتاريخ التسجيل

(٣) اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومهنته واسمه التجارى ان وجد •

قوانين وقرارات

فاذا كان المالك شركة أو هيئة يذكر اسمها وعنوان مركزها الرئيسى والغرض من تاليفها

(٤) المحل المختار بالمملكة المصرية الذى ترسل اليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل

(٥) عدد الرسوم والنماذج المرافقة للطلب وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها •

(٦) التعديلات والاضافات التى قد تدخل بعد التسجيل •

(٧) انتقال ملكية الرسوم أو النماذج •

(٨) تجديد التسجيل وشطبه •

(٩) اسم الدولة الاجنبية التى قدم اليها أول طلب تسجيل للرسم أو للنموذج وتاريخ تقديمه اذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٣ من القانون

(١٠) اسم المعرض الذى عرضت فيه الرسوم أو النماذج وتاريخ افتتاحه الرسمى اذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٢ من القانون

مادة ٦٦ — يشهر التسجيل فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويجب أن يشتمل الاشهار على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع لتسجيل الرسم أو النموذج •

(٢) تاريخ تقديم طلب التسجيل •

(٣) عدد الرسوم أو النماذج الملحقة بالطلب وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها •

(٤) اسم الطالب وجنسيته ومهنته وعنوانه واذا كان شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها وعنوان مركزها الرئيسى والغرض من تاليفها •

(٥) اسم الوكيل فى حالة وجوده وعنوانه •

(٦) اسم الدولة الاجنبية التى قدم اليها طلب تسجيل الرسم أو النموذج وتاريخ تقديمه اذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٣ من القانون •

٣ — فى انتقال ملكية الرسم او النموذج

مادة ٦٧ — يحصل التأشير فى السجل بانتقال ملكية الرسم أو النموذج بناء على طلب يقدم لادارة الرسوم والنماذج الصناعية ممن انتقلت اليه الملكية أو من نائبه على الاستمارة رقم «٢» المرافق نموذجها •

مادة ٦٨ — يرافق طلب التأشير المستندات الدالة على انتقال ملكية الرسم أو النموذج مع صورة طبق الاصل منها تحفظ بادارة الرسوم والنماذج الصناعية أما الاصل فيرد الى الطالب •

واذا كان الطالب شركة أو هيئة فيرافق الطلب مستخرج رسمى من صفحة قيدها بالسجل التجارى او مستخرج رسمى من عقد انشائها أو نسخة من نظامها الاساسى •

مادة ٦٩ — تقوم الادارة بالتأشير فى السجل بانتقال ملكية الرسم أو النموذج مع ذكر البيانات الخاصة بالمالك الجديد ووكيله ان وجد وسبب انتقال الملكية وتاريخه وتاريخ التأشير به فى السجل وتخطر ادارة الرسوم والنماذج الصناعية الطالب بحصول التأشير

مادة ٧٠ — يشهر انتقال ملكية الرسم أو النموذج فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع لطلب التسجيل •

(٣) اسم مالك الرسم أو النموذج •

(٤) اسم من انتقلت اليه الملكية وجنسيته ومهنته وعنوانه واذا كانت شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها والغرض من انشائها ومركزها العام •

(٥) اسم الوكيل فى حالة وجوده وعنوانه

(٦) تاريخ انتقال الملكية وتاريخ التاشير به فى السجل •

(٧) فى تجديد مدة الحماية والتعديل فى السجل ومحو التسجيل •

مادة ٧١ — يحدد طلب تجديد مدة حماية الرسم أو النموذج على الاستمارة رقم ٣ المرافق نموذجها •

واذا كان طلب التجديد مقدما فى الميعاد القانونى فتؤشر الادارة فى السجل بما يفيد التجديد وتعطى الادارة الطالب شهادة بذلك •

مادة ٧٢ — يجوز لمالك الرسم أو النموذج أن يطلب تدوين البيانات الآتية فى السجل:

(١) تغيير اسم المالك أو اسمه التجارى أو جنسيته أو مهنته واذا كان المالك شركة أو هيئة فيجوز أن يطلب التدوين عن كل تغيير فى اسمها أو عنوانها أو الغرض من انشائها أو مركزها الرئيسى •

(٢) كل تغيير فى العنوان الذى ترسل عن طريقه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل

(٣) تصحيح أى خطأ كتابى وقع فى طلب التسجيل أو فى بيان وارد فى السجل •

ويقدم الطلب على الاستمارة رقم ٤ المرافق نموذجها ••

مادة ٧٤ — تدون الادارة البيانات المعدلة فى السجل وتشهرها فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على الرقم المتتابع لطلب التسجيل واسم المالك وبيان التعديل مع الاشارة الى رقم وتاريخ الصحيفة التى شهر فيها تسجيل الرسم أو النموذج

مادة ٧٥ — لمن يصدر لمصلحته حكم بمحو التسجيل الخاص باسم شخص غير المالك الحقيقى للرسم أو النموذج أن يطلب من ادارة الرسوم والنماذج الصناعية التأشير بالحكم فى سجل الرسوم والنماذج الصناعية •

ويقدم الطلب على الاستمارة رقم ٥ المرافق نموذجها مشفوعا بصورة رسمية من الحكم •

مادة ٧٦ — يشهر محو التسجيل فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع لطلب التسجيل •

(٢) اسم مالك الرسم أو النموذج ومهنته •

(٣) رقم وتاريخ الصحيفة التى شهر بها التسجيل ••

(٤) سبب المحو وتاريخ حصوله •

٤ — فى المعارض الاهلية والدولية

مادة ٧٧ — اذا رغب صاحب الشأن فى عرض رسمه أو نموذجه أو فى عرض الانتاج المخصص له الرسم أو النموذج فى أحد المعارض الاهلية أو الدولية أو اذا رغب فى نشر وصف للرسم أو النموذج مدة اقامة المعرض جاز أن يكفل للرسم أو النموذج مدة اقامة المعرض الحماية الوقتية المنصوص عليها فى المادة ٥٢ من القانون •

على أن يخطر ادارة الرسوم والنماذج الصناعية برغبته فى العرض قبل حصوله على الاستمارة رقم ٦ المرافق نموذجها وتشفع بالاخطار صورتان من الرسم أو النموذج وفقا للشروط المنصوص عليها فى المادة ٥٧

مادة ٧٨ — تقيد الطلبات فى سجل خاص يشتمل على البيانات الآتية :

(١) تاريخ تقديم الطلب •

(٢) اسم العارض

(٣) المعرض وتاريخ افتتاحه الرسمى •

(٤) عدد الرسوم والنماذج وبيان المنتجات

الصناعية المخصصة لها على أن لايجاوز عددها الخمسين ولكل شخص حق الاطلاع على هذا السجل بدون مقابل ٠

مادة ٧٩ – تعطى ادارة الرسوم والنماذج الصناعية الطالب أو نائبه شهادة بالحماية الوقتية دون مقابل وتكفل الشهادة للطالب نفس الحقوق التى تترتب على تسجيل الرسم أو النموذج وذلك خلال مدة الحماية ٠

٥ الاطلاع والمستخرجات والشهادات

مادة ٨٠ – يكون للاشخاص المذكورين بعد حق الاطلاع على الرسوم والنماذج المسجلة خلال مدة حمايتها ٠

(١) مالك الرسم أو النموذج المقيد اسمه فى السجل أو من يندبه المالك لهذا الغرض بتوكيل خاص ٠

(٢) كل من يحصل على أمر المحكمة بالاطلاع اذا قدم البيانات التى تمكن الادارة من الاستدلال على الرسم أو النموذج المطلوب الاطلاع عليه ٠٠

ويحصل الاطلاع بحضور موظف مسئول تندبه ادارة الرسوم والنماذج الصناعية لهذا الغرض ٠ ولا يجوز خلال مدة الحماية عطاء صور من الرسوم أو النماذج المسجلة لغير مالكها

مادة ٨١ – يجوز لكل شخص أن يطلع على الرسوم والنماذج التى انتهت مدة حمايتها ٠

مادة ٨٢ – تعطى الادارة صاحب الرسم أو النماذج الذى يرغب فى تسجيله فى الخارج شهادة دالة على طلب التسجيل بمصر وتشتمل الشهادة على بيان الغرض من اعطائها وتشفع بصورة من الطلب والرسوم اوالنماذج المرافقة له ٠

ويجوز للادارة قبل اعطاء الشهادة أن تكلف الطالب بتقديم صورة طبق الاصل من هذه الرسوم والنماذج

احكام عامة

مادة ٨٣ – اذا فقدت شهادة التسجيل أو تلفت جاز لصاحبها أن يطلب من ادارة الرسوم والنماذج الصناعية اعطاء صورة طبق الاصل منها ٠٠

ويحرر الطلب على الاستمارة رقم «٧» المرافق نموذجها ٠

مادة ٨٤ – يجوز لصاحب الشان ان ينيب عنه وكيلا فى تقديم طلب التسجيل أو النموذج الصناعى أو اخطار المعارضة فى التسجيل أو فى اتخاذ أى اجراء من الاجراءات المنصوص عليها فى القانون أو هذه اللائحة ٠

ويجب أن يكون التوكيل خاصا ويحفظ مع الاوراق المقدمة للادارة ٠

مادة ٨٥ – ترفق بالطلبات المنصوص عليها فى هذه اللائحة الايصالات الدالة على سداد الرسوم المستحقة طبقا للجدول رقم (ب) المرافق ٠

ماده ٨٦ – اذا قدم طلب التسجيل بالاستناد الى المادة ٥٥ من القانون وجب أن يشفع بالمستندات التى تثبت أن الرسم أو النموذج يتمتع بالحماية القانونية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ٠

مادة ٨٧ – تصدر مصلحة الملكية الصناعية فى الاسبوع الاول من كل شهر صحيفة خاصة تسمى (جريدة الرسوم والنماذج الصناعية) تنشر فيها البيانات الواجب اشهارها بناء على احكام هذه اللائحة ٠

وتصدر أيضا النشرات الآتية فى الشهر الاول من كل سنة :

(١) نشرة باسماء أصحاب الطلبات التى تم تسجيلها أو أدخل عليها تغير أو تعديل خلال السنة السابقة مرتبة حسب الحروف الهجائية مع بيان عنوان مالك الرسم أو النموذج والارقام المتتابعة للتسجيل وتاريخه ٠

بيان الملكية الصناعية

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة فى السجل التجارى

محال مملوكة للافراد

متاجر	٧٦٩
مصانع	٤٣

محال مملوكة لشركات

متاجر	١٨٤
مصانع	٢٥

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم قيد	٨٠٠	٤٠٥
رسوم تدوين	٨٠٠	١٧٨
رسوم مستخرجات	٤٠٠	٨٩
مجموع الرسوم	–	٦٧٤

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر (ذات الصفة التجارية)

شركة تضامن

	مليم	جنيه
تجارية	٤٣٤	٢٤٠٤٢٣
صناعية	٧٩٨	١٥٣٢٥٧

شركات توصية بسيطة

تجارية	–	٧٨٠٣٠
صناعية	–	٨٦٠

شركات توصية بالاسهم

تجارية	–	٤٠٠٠٠
صناعية	–	–

شركات مساهمة

تجارية	–	–
صناعية	–	–

رؤوس أموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لرأس المال الوارد فى عقد تاسيسها (والمقيدة فى السجل التجارى عن هذا الشهر)

شركة تضامن

	مليم	جنيه
تجارية	–	–
صناعية	–	–

شركات توصية بسيطة

تجارية	–	–
صناعية	–	–

شركات توصية بالاسهم

تجارية	–	–
صناعية	–	–

شركات مساهمة

تجارية	–	٣٩٩٤٠٠
صناعية	–	–

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع	–
حالات الرهن	١

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم حوافظ رهن	–	٣
رسوم مستخرجات	–	١
المجموع	–	٤

بيان خاص بالعلامات التجارية

العلامات المحلية المودعة	٦٢
العلامات الاجنبية المودعة	٩٦
العلامات المحلية المسجلة	٢٣
العلامات الاجنبية المسجلة	٩٥

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	–	٣٦٦
رسوم تجديد مدة الحماية	–	١٩٩
رسوم انتقال ملكية وبيع		
مطبوعات وخلافه	٣٧٥	١٧٣
المجموع	٣٧٥	٧٣٨

بيان خاص بطلبات براءات الاختراع

البراءات المطلوبة

البراءات الاصلية	١٧٥
البراءات الاضافية	–

البراءات الصادرة

البراءات الاصلية	–
البراءات الاضافية	–

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	–	٨٧٥
رسوم سنوية	–	–
رسوم انتقال ملكيه وبيع		
مطبوعات وخلافه	–	–
المجموع	–	٨٧٥

طلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية

رسوم ونماذج صناعية مودعة :

رسوم	–
نماذج	٢

رسوم ونماذج صناعية مسجلة

رسوم	–
نماذج	–

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل بما فى ذلك رسم المدة الاولى للحماية	–	٥
رسوم تجديد الحماية	–	–
رسم انتقال ملكية وبيع		
مطبوعات وخلافه	–	–
المجموع	–	٥

طلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	٧
طلبات قبلت	–
طلبات رفضت	–
طلبات تحت الفحص	٣٥

	مليم	جنيه
الرسوم المحصلة	–	٣٥

(٢) نشرة بالارقام المتتابعة للرسوم والنماذج التى تم تسجيلها أو التى أدخل عليها تغيير أو تعديل خلال السنة السابقة مع بيان رقم وتاريخ جريدة الرسوم والنماذج الصناعية التى حصل بها اشهار التسجيل أو التغيير أو التعديل حسب الاحوال ٠

مادة ٨٨ – يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٠

تحريرا فى ٢٦ رمضان سنة ١٣٧٠ (٣٠ يونيه سنة ١٩٥١)

حافظوا على :

أموالكم
ومجوهراتكم
ومستنداتكم



من

السرقة والحريق والضياع

في الليل والنهار

بإيداعها خزائن أمينة تحميها من العبث بها
أو فقدها ، وتصبح فى أمان بفضل خزائن

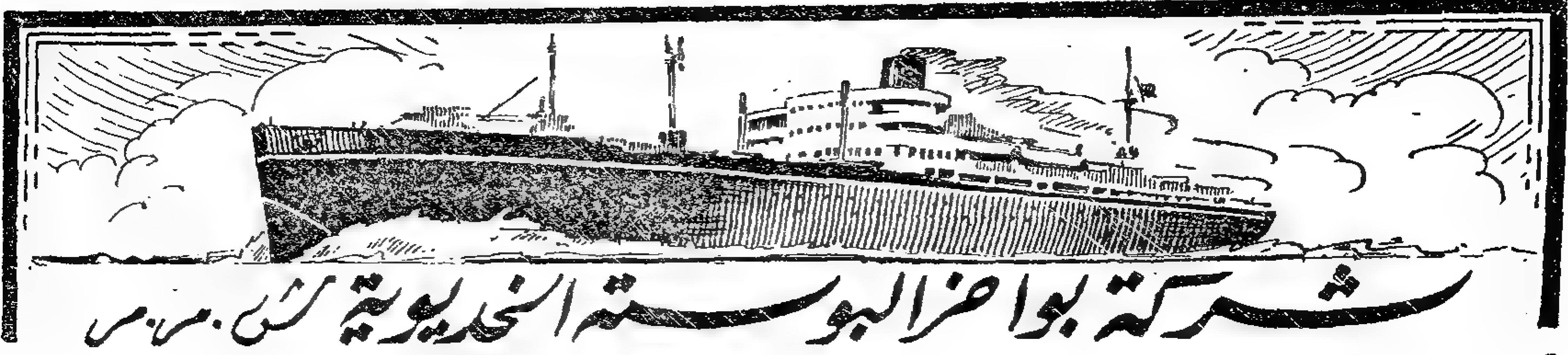
بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإيداع الليلي فأنشأ «الخزائن الليلية»
لحفظ النفائس والمقتنيات الثمينة في غير أوقات العمل بدوافع الظروف المفاجئة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإيداع فى الليل بعد قضاء السهرات ، أو لأى سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية



خـــط أوروبا

سفريات سريعة بين الاسكندرية ومرسيليا وجنوا بالباخرة

« الملك فؤاد »

خـــط أمريكا

سفريات منتظمة بين الاسكندرية ـ نيويورك عن طريق نابولى وجنوا ومرســـيليا بالبـــاخرة

« محمد على الكبير والخديوى اسماعيل »

خـــط موانى أوروبا الشمالية

خط منتظم بين الاسكندرية ـ دنكرك ـ انفرس ـ روتردام ـ بريم ـ همبورج

خـــط الاسكندرية ـ بيروت

ســـفريات سريعة بالبـــاخرة **« الملك فـــؤاد »**

خط للبريد ما بين الاسكندرية ـ بورسعيد ـ قبرص ـ بيروت

خط منتظم بالباخرة **« فؤادية »**

خـــط البحر الاحمر

خط منتظم بين الاسكندرية ـ بورسعيد ـ سويس ـ جده ـ بور سودان ـ مصوع ـ عدن ـ جيبوتي

بالبواخر **« طائف » « طالودى » « سقارة » « زمالك »**

سجل تجارى ١٦٧٠٨

أفراح الشعب وأفراح "حبيب الروح" !



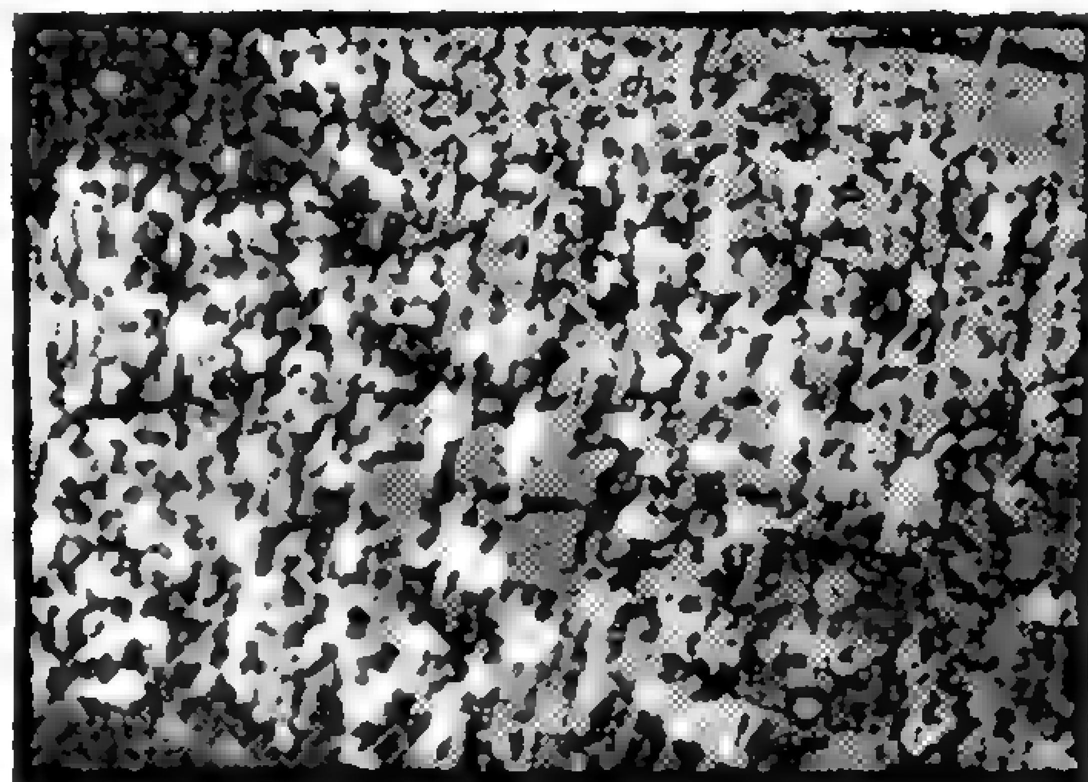
زعماء الفن حبيب الروح يهتفون للشعب الذى هتف لفنهم وصفق لهم



يوسف وهبى بك يقول لليلى مراد وأنور وجدى « من فضل الله ان تقترن فرحة الشعب بالغاء المعاهدة ، بفرحة الفن بعرض « حبيب الروح »

يعرض حاليا الفيلم الكبير (حبيب الروح) وقد اقترن عرضه بأعظم مناسبه وطنيه فى تاريخ مصر الحافل بالمواقف العظيمة ٠ فكانت فرحة الشعب فرحتين، فرحة الغاء معاهدة الظلم والاستبداد ٠٠ وفرحة بعرض فيلم (حبيب الروح) الذى طفر بفن السينما المصرى الى أعلى مكانة ورد لها اعتبارها وأحرز لها نصرا جديدا، وارتفع بصناعة السينما الى مصاف أقوى وأبدع الافلام العالمية

وقد تضافرت عناصر النجاح جميعها لتوفر لفيلم «حبيب الروح» كل عناصر النجاح ، فلم تدخر شركة الافلام المتحدة وسعا وانفقت عليه ببذخ لتحقق الاطار



كتل الشعب الضخمة تهتف فرحا بالغاء المعاهدة ٠٠ فكانت له فرحتين !

اللائق ليلمع فيه نجم الممثل العظيم يوسف وهبى بك والمطربة الساحرة ليلى مراد ، وخفة ومرح فتى الشاشة الاول انور وجدى هذا الثالوث الفنى العظيم الذى يكفى واحد منهم لنجاح اى فيلم ، فما بالك اذا اجتمعوا جميعا فى فيلم واحد !

وقد بذل أنور وجدى فى اخراجه مجهودا جبارا لمسه الجميع ودل عليه الاعجاب الكبير بهذا الفيلم العظيم

وكما سعدت القاهرة بمشاهدة فيلم حبيب الروح الذى يعرض حاليا فى سينما الكورسال بالقاهرة ، فان جمهور الاسكندرية سيسعد برؤيته

حالياً

معرض عام

لأحدث ازياء فصل الشتاء



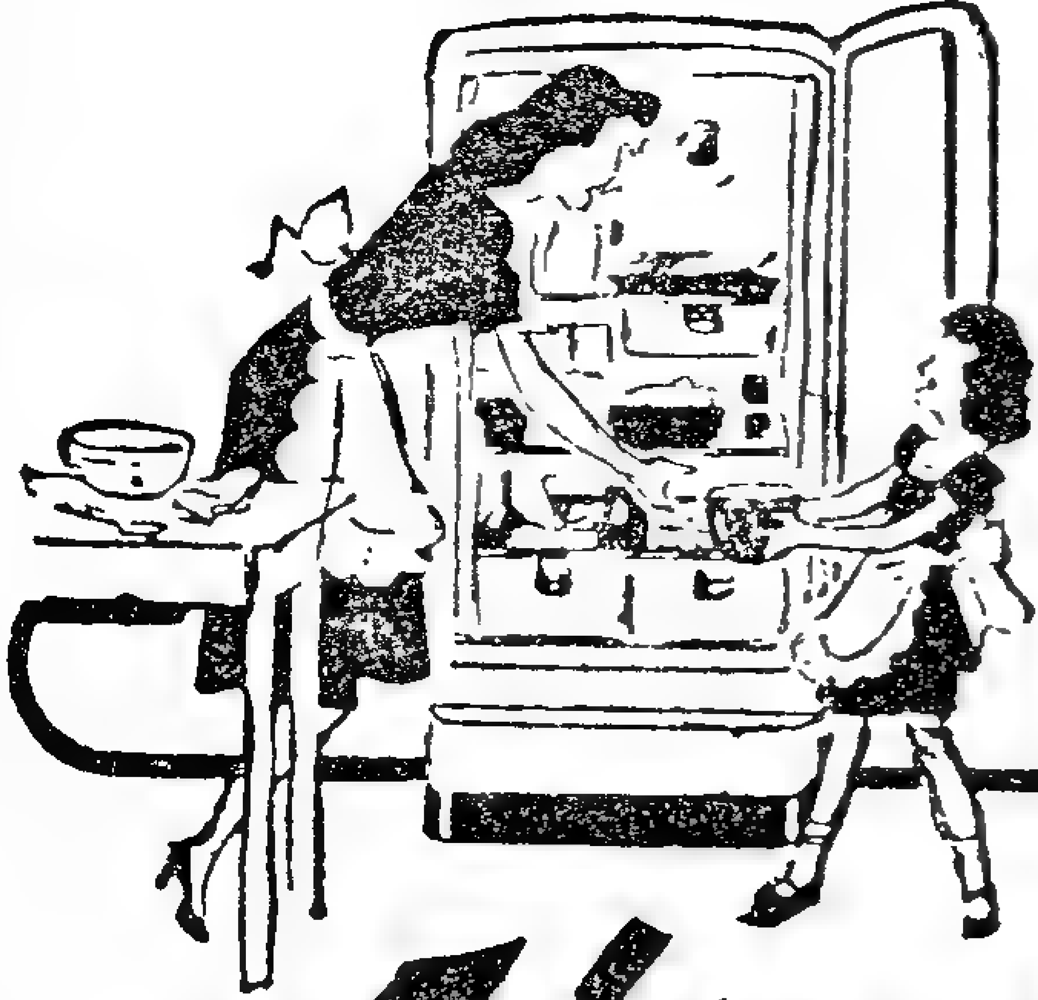


شيكوريل و تريمود

القاهرة - أسيوط

عمارة أوركو - الاسكندرية

تفضلوا بمشاهدة واجهات محلاتنا .. ولاحظوا أسعارنا

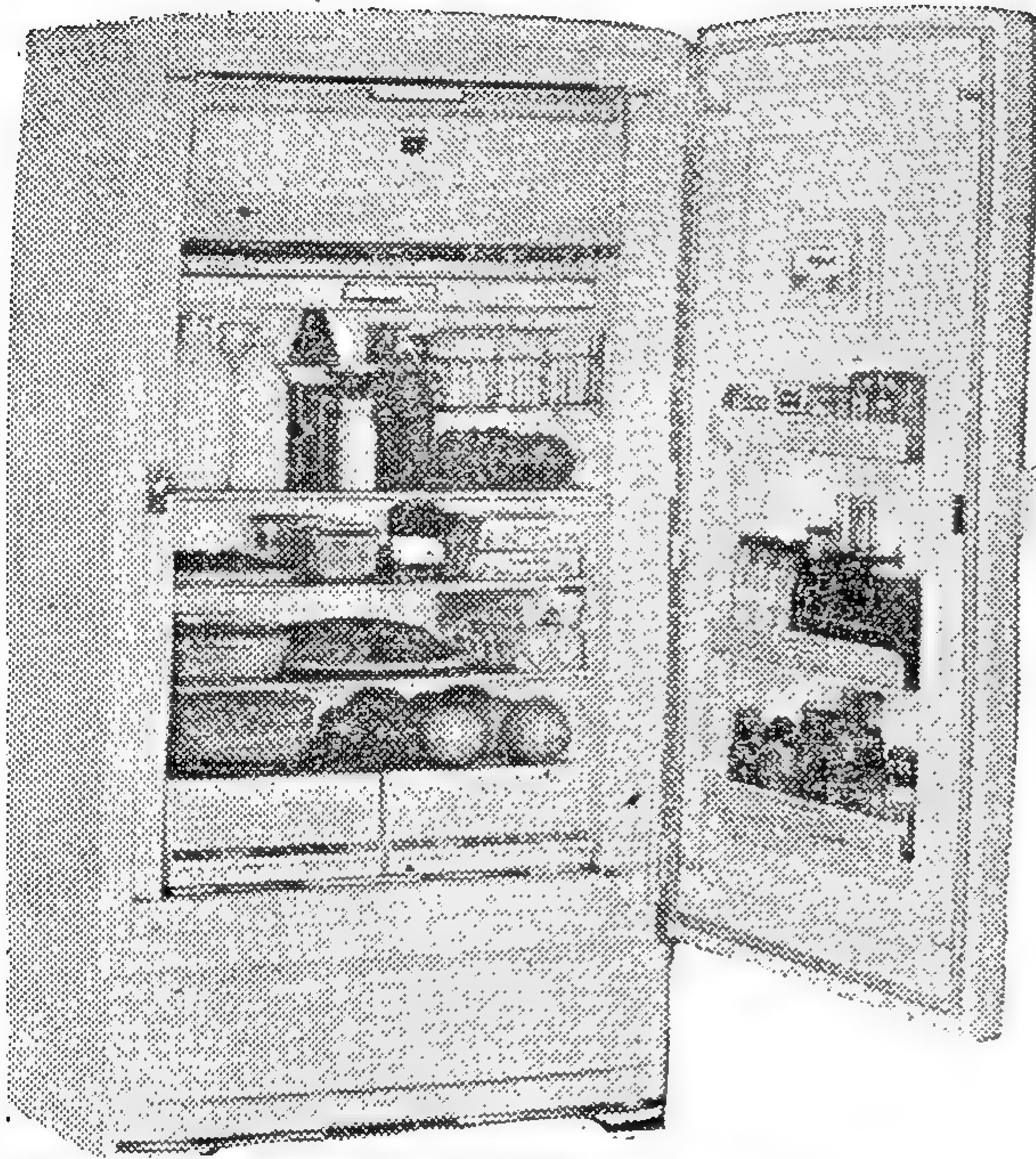


الشركة الخالدة بثلاجاتها

شركة جنرال اليكتريك بأمريكا

تقدم آخر إنتاج ١٩٥١

الثلاجة العظيمة هوت بوينت



Hotpoint
DIVISION GENERAL ELECTRIC
USA

٦ و ٨ و ١٠ و ١١ قدم

ضمان ٥ سنوات

تقوم بالصيانة
والخدمة الفنية
شركة كولدير

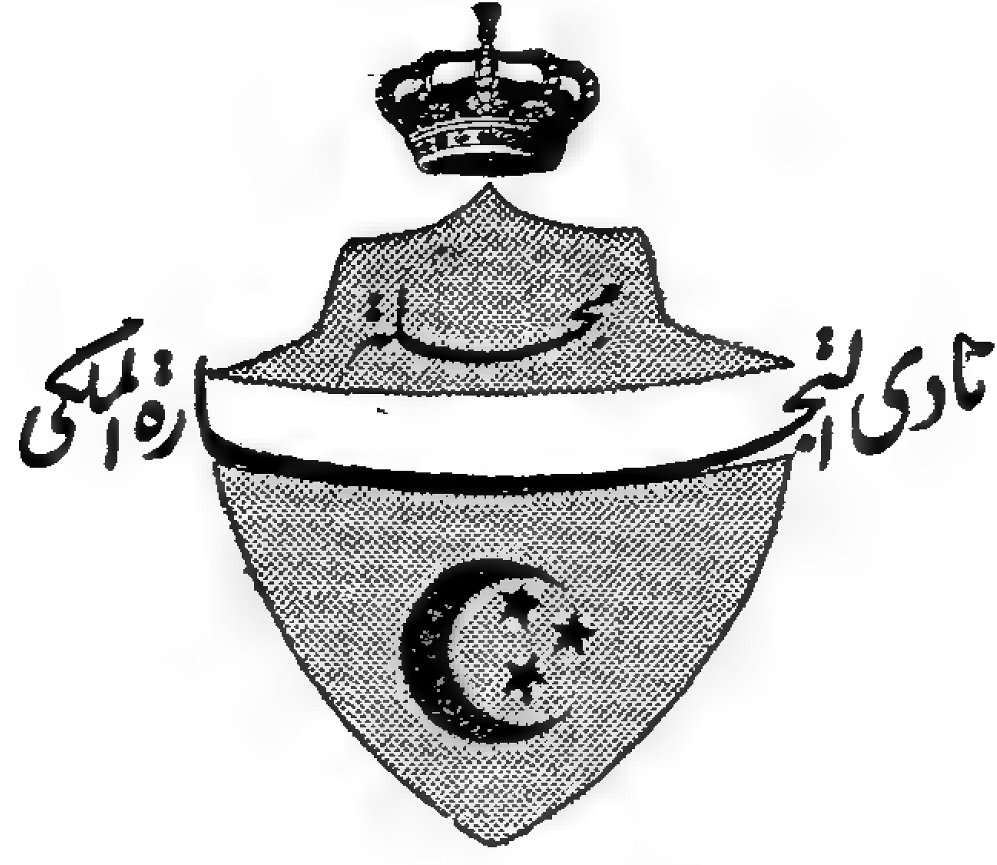
الوكلاء الوحيدون

شركة شمال شرق أفريقيا التجارية

شركة مساهمة مصرية



القاهرة : ٤٣ شارع قصر النيل ت ٧٨٦٤٠ - ٧٨٧٤٠
المعرض ٤٨ شارع قصر النيل تليفون ٧٠٧٢٧
الاسكندرية : ٣٠ شارع شريف باشا ت ٢٥٨٩٦ - ٢٥٨٩٥
المعرض : ٢ شارع [illegible] ت ٣٨٥٧٢
توكيل بورسعيد : فؤاد بك حسن حمزه ٢٦ شارع فؤاد بورسعيد ت ٢٢٨٧



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ١٧
١٥ نوفمبر ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن
١٠ قروش

حول الكفاح الاقتصادى

كان الاجتماع الذى عقد فى نادى الاتحاد الثقافى لشهود ندوة عن ((كفاحنا الاقتصادى)) حافلا بعدد من المهتمين بالمسائل الاقتصادية ومن المعنيين بحالة البلاد فى الظروف الدقيقة الحاضرة .

وقد ظهر بجلاء من المناقشات التى دارت ان الاغلبية فى جانب بحث الوسائل الاقتصادية الكفيلة بتقوية مركز البلاد فى الكفاح الخطير الذى اقدمت عليه بعد الغاء المعاهدة .

ومن المسلم به أن أساس القوة فى هذا العصر بل فى كل وقت هو القوة المادية التى ترتكز - أول ماترتكز - على الاقتصاد والمال فلا مناص اذا اردنا لوطننا العزة من ان نعمل على تقويته اقتصاديا بأن نوفر لانفسنا حاجياتنا الضرورية اللازمة لقوام الحياة .

ولما كانت منتجات البترول فى مصر لاتكفى حاجات البلاد الصناعية وغيرها فلابد من التعجيل بتوفير الكهرباء من خزان أسوان كما لابد من تدبير اقواتنا ولو على حساب الحد من زراعة القطن .

ان المسائل الاقتصادية عميقة الاثر فى حياة البلاد فيجب عند النظر فيها مراعاة كافة الاحتمالات والظروف ودراسة جميع النتائج بهدوء بعيد عن العاطفة .

وينبغى ان نستغل فرصة التهاب العواطف الآن للانصراف الى تحقيق برنامج انشائى شامل ولعل فيما ذكره معالى عبد المجيد عبد الحق بك الحاضرين من توفيق المغفور له طلعت حرب باشا فى انتهاز ثورة العواطف فى سنة ١٩١٩ لانشاء بنك مصر وما أداه للبلاد من خدمات ظاهرة للعيان ، لمثل حى على ما يمكن تحقيقه الآن من مشروعات اقتصادية تتيح للبلاد القوة والسيادة وتمكنها من الوقوف على قدم المساواة مع غيرها من بلاد العالم .

أحمد عنان



العلاقات التجارية مع الكتلة الشرقية

أخذت اللجان الحكومية المختصة تعيد النظر الى عقد معاهدات تجارية مع دول الكتلة الشرقية ، وهى تقصد من وراء ذلك الى تنمية العلاقات الاقتصادية بينها وبين مصر . ومن الواضح ان الذى حمل على هذا النشاط الجديد هو الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، واحتمال تأثر علاقاتنا الاقتصادية والتجارية مع دول الكتلة الغربية .

والذى نرجوه فى هذا الصدد أن يجرى البحث الحاضر على هذه المصلحة الخاصة لمصر ، دون تأثر بالاعتبارات السياسية الطارئة ، بمعنى أن يكون عقد هذه الاتفاقات التجارية والتوسع فيها مرحبة بالعوامل الاقتصادية الدائمة ، وليس مجرد الكيد لدول الكتلة الغربية . فان مثل هذا الدافع — اذا وجد — لا يؤمن من الاضطراب أو الخسارة فى المستقبل . فقد تسلم الكتلة الغربية بمطالبنا السياسية ، ومن ثم تعود علاقاتنا التجارية والسياسية معها الى ما كانت عليه ، وحينئذ كيف يكون مصير اتفاقات عقدت تحت تأثير عوامل معينة أصبح لا وجود لها .

ومن هنا كان رجاؤنا ان نبحث الاتفاقات التجارية مع الكتلة الشرقية بحثا خالصا من شوائب العواطف الطارئة ، وقائما على الاعتبارات الاقتصادية والتجارية الدائمة التى لا ينتظر أن تتأثر بتحول اتجاهنا السياسى لهذه الكتلة أو تلك .

وكم كنا نؤثر لو اتجهت سياستنا الاقتصادية ازاء الكتلة الشرقية منذ أمد طويل اتجاها لا أثر فيه للعواطف السياسية المتعلقة بنظم هذه البلاد ومدى نفورنا منها ... ولو كنا فعلنا ذلك لما شعرنا بما نشعر به اليوم من حرج ازاء هذه الكتلة ، وما قد نشعر به فى المستقبل من مثل هذا الحرج لو تحولت سياستنا عنها .

ان العلاقات الاقتصادية شىء والرضاء أو عدم الرضاء عن نظم الحكم شىء آخر . ونحن لنا علاقات اقتصادية مزدهرة مع كثير من الدول التى لا نرضى عن نظام حكمها .. فلماذا لا نعامل الكتلة الشرقية كما نعامل غيرها من الدول من الناحية الاقتصادية ؟

ولسنا فى حاجة الى القول بأن الثبات والاستقرار اذا كانا مطلوبين لنجاح أية سياسة ، فانهما مطلوبان عشرين مرة لنجاح السياسة الاقتصادية والتجارية ، ولنا فى انجلترا مثل واضح ، فان علاقاتها التجارية مع دول الكتلة الشرقية لم تتأثر مطلقا طوال السنوات الماضية بعواطفها السياسية أو باتجاهها الدولى كقوة كبرى من القوى المناهضة للكتلة الشرقية عسكريا وسياسيا .

معركة التأميم فى بريطانيا

صح ما توقعناه فى عدد مضى أن معركة التأميم لا بد ان تبدأ فى بريطانيا بعد تولى المحافظين الحكم . وقد بدأت فعلا . واستطاعت حكومة تشرشل ان تحصل على اغلبية بلغت ٣٩ صوتا فى مجلس العموم البريطانى على مشروعها الذى يقضى بالغاء تأميم صناعة الصلب . ومن المعروف أن اغلبية حزب المحافظين فى مجلس العموم لا تزيد على عشرين صوتا ، فكيف حصل على هذه الاغلبية التى تزيد نحو ١٩ صوتا على عدد النواب المحافظين ؟

أغلب الظن أن الاحرار انضموا الى المحافظين فى هذا القرار ، وأن بعض نواب العمال تخلفوا عن حضور الجلسة بسبب المرض أو بأسباب أخرى .

ومهما يكن من أمر فقد اتضح اتجاه حكومة المحافظين بشأن التأميم . ووضح أنها تراها سياسة لا يمكن لها أن تقرها ، بل وضح انها تنوى الغاء ما تم منها .

وكما قلنا فى عدد سابق ان ما يجرى فى بريطانيا اليوم بشأن التأميم يهم سائر الدول التى تفكر الأخذ بسياسة التأميم ، لا من حيث تقليد بريطانيا أو الأخذ بما تأخذ به سواء كان اقرارا أم الغاء ، ولكن من حيث مراقبة التجربة ومراقبة نتائجها مع ملاحظة الظروف التى تخضع لها البيئة البريطانية والعقلية البريطانية . وبعد ذلك لكل دولة ظروفها وبيئتها الخاصة ، تستطيع أن ترى فى هذا الشأن ما تراه ، وتقر ما يتضح أن المصلحة فى اقراره أو عدم اقراره .

ونحن فى مصر بالذات ، يجب أن نرقب التجربة البريطانية ، ونحصى ما لها وما عليها ، فان الكثيرين من رجال الاقتصاد والسياسة فى مصر ينادون بالتأميم ، كما ان هناك آخرين يعارضون فيه .

قطن الحكومة

من القول المعاد أن الظروف لم تكن مناسبة لفتح بورصة العقود ، وبالرغم من تباين الآراء بين محبذ للفتح ومعارض له فقد فتحت مع بقاء بورصة ليفربول معطلة وعدم توفر العملة الصعبة للقيام بعمليات الموازنة فى بورصتى نيويورك ونيواورليانز ومع ضآلة محصولنا وقيام هيئات حكومية مشترية للقطن وتوزيعه على المصانع بمعرفتها • ولذلك تمكنت المضاربة الجامحة من القيام بمناورات أثرت فى أسعار القطن تأثيرات عنيفة فتعرضت سوقه فى السنتين الاخيرتين لحالة غير طبيعية ولازمته ظروف شاذة أثرت فى سمعة القطن المصرى وشكا الكثير من الغزالين من عدم ثبات السوق وتعرض الاسعار لمؤثرات مصطنعة ، ويظهر أثر ذلك فى التباين المتفاوت الذى طرأ على عملائنا فى الخارج من تغيير •

وأكثر من ذلك فلم تعد البورصة اداة للتأمين بل ندوة للمقامرة ، ومرتعا خصبا للمضاربة الغير المشروعة بين طائفة ممن يجرون وراء الكسب السريع السهل المنال بأساليب ملتوية وأسباب مفتعلة حاولت الحكومة مقاومتها انقاذا للمنتج وجمهور كبير من ضحاياها •

ومن الحقائق الثابتة انه يحسن ترك السوق حرة خاضعة للعرض والطلب وأن كل تدخل للتأثير فى سعر محصول من المحاصيل لايؤدى حتما الى النتيجة المرجوة من رفع سعره بل كانت نتائج التدخل فى معظم البلاد التى لجأت الى اتباع هذه السياسة عكسية •

ولكن قد تضطر بعض الحكومات الى التدخل لحماية السعر اذا ما لمست تلاعبا يضر بمحصول البلد الرئيسى ويؤثر تأثيرا سيئا فى اقتصادها القومى ، وهذا ماحدا بالحكومة المصرية الى التدخل مشترية فى سوق

الظروف مناسبة لتعمل الحكومة على تصريف اقطانها وتعديل لائحة البورصة

القطن فى مارس ١٩٥١ واستلمت لحسابها من محصول الموسم الماضى حوالى مليون وثلاثمائة الف قنطار •

وقد قامت ضجة حول هذه السياسة بين معارض لها ومؤيد ، وكان لكل فريق حجته الا انه أصبح من الواضح الآن أن هذا التدخل كان ضرورة لابد منها أدى الى نتيجة نرجو ان تكون مرضية فان الحكومة بتدخلها فى السوق مشترية قد حمت السوق وحالت دون تصريف محصولنا الرئيسى للموسم الحالى بأسعار تقل عن قيمته فحفظت للبلاد ثروتها القومية •

ولئن كان من غير المستطاع التكهن

بقلم
محمود بك الغتال

بتقلبات الاسعار ومستقبلها فسعر القطن لاسيطرة لأحد عليه ويخضع لظروف ومفاجآت لايمكن التنبؤ بها ولا حصرها • الا انه مادامت الاسعار قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا لايعوض على الحكومة ماقدر لها من خسائر فى بعض الاوقات فحسب، بل على العكس يحقق لها ربحا كبيرا يربو على ماكان ينتظره أكثر المتفائلين اذا ماتم البيع الآن فانه يكون من الاحوط أن تعمل الحكومة الآن على تصريف اقطانها بالاسعار الحالية وتحقق ربحها والتخلص من هذا القدر من الاقطان الذى سيبقى عبئا على السوق الى أن يتم تصريفه .

ورب معترض ينادى بأن الوقت غير مناسب للبيع ، ولم يتخلص المنتجون بعد من تصريف محصولهم مخافة أن يكون لهذا الاجراء تأثير على مستوى الاسعار الحالى • وردنا على ذلك ان مثل هذا الاعتراض سوف يبقى قائما مالم تتخلص الحكومة من اقطانها فضلا عن أن بقاء هذه الاقطان دون تصريف يضعف المقدرة المالية للحكومة ويحملها بتكاليف التخزين والتأمين ومايطرأ على القطن من عجز وانخفاض فى الرتبة كلما طالت مدة التخزين •

هذا وأن الاسعار الحالية مجزية للمنتج وتحقق ربحا للحكومة وأنها من غير شك عند تصريف أقطانها ستأخذ منتهى الاحتياط فى عدم الضغط على السوق ، بمايزيل مخاوف المعترضين •

وفى استطاعة الحكومة ان تعمل على تصريف هذه الاقطان فى الوقت الحاضر وبالاسعار الحالية باحدى الوسيلتين الآتيتين :

أما ببيع هذه الاقطان أو جزء منها لمن يحتاج اليها بالسعر المناسب، أو ببيعها بطريق المبادلة تدريجيا فى مقابل استيراد الآلات وغيرها من المواد اللازمة للنهوض بالصناعة خصوصا وان البلاد فى حاجة شديدة الى مثل هذه الآلات والمواد •

ومادمنا بصدد الحديث عن البورصة فاننا نرجو مخلصين ان تتم الحكومة مابدأته فى الفترة الاخيرة من تعديل واصلاح فى لائحتى بورصه العقود والبضاعة الحاضرة واستكمال ماكان بها من نقص واستبعاد مالا يتفق وصالح المنتج منها للهيمنه على سلامة العمل بها والحد من اخطار المضاربات العنيفة فيها •

محمود الغتال



المركز الاحصائى للقطن فى العالم

يقدر المركز الاحصائى العالمى للقطن فى عام ١٩٥١ — ١٩٥٢ حسب آخر تقدير على الوجه الآتى :

تقدر الكميات المتبقية من اول اغسطس الماضى بحوالى ١٠٫٨٠٠٫٠٠٠ بالة .

والكميات التى تضمنتها تقديرات المحاصيل الجديدة بحوالى ٣٤ مليون بالة اى ان المجموع يقدر بـ ٤٤ مليون و ٨٠٠ الف بالة .

ولما كان الاستهلاك العالمى من القطن يقدر سنويا بحوالى ٣٣ مليون بالة . لذلك يقدر الباقى بحوالى ١١ مليون و ٨٠٠ الف بالة .

وذلك مقابل ١٠ مليون و ٨٠٠ الف بالة فى اول اغسطس الماضى و ١٦ مليون و ٦٠٠ الف بالة فى اول اغسطس سنة ١٩٥٠ و ١٤ مليون و ٩٠٠ ألف بالة فى اول اغسطس سنة ١٩٤٩ و ١٤ مليون و ٨٠٠ الف بالة فى اول اغسطس سنة ١٩٤٨ .

عجز محصول الموالح هذا العام

قدرت وزارة الزراعة العجز فى محصول الموالح هذا العام بحوالى ٢٠ ٪ من جملة محصول العام الماضى .

وينتظر ان يعترض استيراد الموالح من قطاع غزة صعوبات كثيرة هذا العام نظرا للظروف الحاضرة .

غير ان الجمعية التعاونية لمدينة القاهرة وضواحيها قد وفقت فى التعاقد على ٢٠٠٠ طن من برتقال غزة تستوردها خلال الثلاثة الاشهر القادمة لتباع بالجمعيات التعاونية

ازمة الشحن فى العالم

بلغ الرقم القياسى للشحن فى شهر مايو سنة ١٩٥٠ ٢٠٣٫٨ وفى اغسطس ١٤٠٫٣ ومتوسط التسعة اشهر الاولى من عام ١٩٥١ ١٧٢ .

ومن المنتظر ان لا تخف ازمة الشحن فى الفترة القادمة بل انه من المتوقع ان تزداد اجور الشحن بالرغم من ان امريكا قد زادت عدد بواخرها .

قيمة اعانة امريكا لدول العالم

تقدر اعانة أمريكا لدول اوربا للمساعدات الاقتصادية بحوالى ١٠٢٢ مليون دولار • والمساعدات الحربية بحوالى ٤٨١٩ مليون دولار • ولدول آسيا والباسفيك ٢٣٧ مليون دولار للمساعدات الاقتصادية و ٥٣٥ مليون دولار للمساعدات الحربية • اما دول افريقيا والشرق الاوسط فتقدر المساعدات الاقتصادية بحوالى ١٦٠ مليون دولار وللمساعدات العسكرية بحوالى ٣٩٦ مليون دولار ولجمهوريات امريكا الجنوبية ٢١ مليون دولار للمساعدات الاقتصادية و ٣٨ مليون دولار للمساعدات العسكرية .

الجمعية العمومية لنادى التجارة الملكى

تجتمع الجمعية العمومية لنادى التجارة الملكى مساء يوم الاربعاء ٢٨ الجارى بدار النادى للنظر فى الآتى :

١ — انتخاب اعضاء مجلس الادارة
٢ — تقرير مجلس ادارة النادى عن السنة الماضية
٣ — الحسابات الختامية للسنة الماضية .
٤ — مشروع الايرادات والمصروفات للعام المقبل
٥ — تعديل المادة ٧ من قانون النادى (الخاصة بالمتخرجين الجدد من كليات التجارة وتخفيض الاشتراك لهم) .
٦ — انتخاب مراقبين للحسابات للسنة الجديدة

وترجو ادارة النادى من حضرات الاعضاء المسددين للاشتراك عدم التخلف عن الحضور ، وعملا بالمادة ١٦ من قانون النادى ، ترجو الادارة من حضرات الزملاء الذين يرغبون فى ترشيح انفسهم لعضوية مجلس الادارة ان يخطروا سكرتارية النادى قبل ميعاد انعقاد الجمعية العمومية بعشرة ايام .

٦ مليون جنيه عجز فى ميزان مصر مع فرنسا

بلغ العجز فى ميزان مصر الحسابى مع فرنسا حتى آخر شهر سبتمبر الماضى ستة ملايين من الجنيهات .

وتدرس وزارات التجارة والاقتصاد والمالية الآن الوسائل الكفيلة بملافاة هذا العجز •

توفير حاجة مصر من المواد الاولية

تجتمع هذا الاسبوع لجنة الطوارىء بوزارة التموين لبحث الوسائل التى تكفل حصول مصر على حاجتها من المواد الاولية التى تخضع لنظام التوزيع الدولى وذلك عن الربع الاول من سنة ١٩٥٢ .

ويتبين من التقارير التى اعدت لعرضها على هذه اللجنة ان ازمة النحاس ستظل كما هى فى خلال العام المقبل وخاصة وان مصانع الذخيرة ستدعو الى زيادة استهلاك هذه المادة فى مصر .

مساعد مدير البنك الاهلى

عين الدكتور عبد المنعم القيسونى استاذ الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة فؤاد فى منصب مساعد مدير البنك الاهلى بالقاهرة فنهنئه بهذا المنصب الذى كان وقفا على الانجليز منذ تأسيس البنك فى أواخر القرن الماضى •

تعزيز العلاقات التجارية مع دول الستار الحديدى

تقرر التوسع فى عقد معاهدات تجارية مع دول شرق اوربا لضمان تصريف اكبر كمية من القطن المصرى بأسعار مناسبة والحصول على ما تحتاجه مصر من مواد اولية وخامات وآلات زراعية وصناعية .

نقص اللحوم فى بريطانيا

هبط استهلاك الفرد من اللحم فى بريطانيا فى العام الماضى الى ٧٥ر٥ رطلا ، بعد ان كان قبل الحرب ٩١ر٥ رطلا .

وقد هبط نصيب الفرد فى اوائل هذا العام الى ٤١ر٥ رطلا وينتظر ان تنقص بريطانيا هذه المقررات فى الاشهر القادمة طبقا للسياسة الجديدة التى اعلنها وزير ماليتها فى خطاب العرش الاخير ..

استهلاك امريكا للمواد الاولية

يقدر استهلاك امريكا من مادة الموليبدنم حوالى ٩٩ ٪ من الانتاج العالمى ومن الكبريت ٧٥ ٪ ومن الزنك ٤٥ ٪ ومن النيكل ٥٨ ٪ ومن القطن ٤٥ ٪ ومن الكوبلت ٥٠ ٪ ومن النحاس ٥٨ ٪ ومن الرصاص ٦٠ ٪ ومن القصدير ٤٥ ٪ .

٤٠ ٪ نقص فى محصول القطن السورى

تتوقع الجهات المختصة استنادا الى التقارير التى تلقتها من سوريا انه من المنتظر ان يهبط تقدير محصول القطن السورى بنسبة ٤٠ ٪ عن محصول العام الماضى وذلك لشدة اصابته هذا العام بالآفات الزراعية .

هل تستورد مصر ارزا من الخارج ؟

تقرر ايقاف تصدير الارز هذا العام الى الخارج بعد ان اتضح ان وزارة الزراعة تقدر جملة العجز فى محصوله الجديد بحوالى ٥٢ ٪ . اى ان الانتاج المحلى يقل فعلا عن حاجة البلاد .

وسيترتب على عجز هذا المحصول هبوط حصيلة مصر من العملات الصعبة التى كانت تحصل عليها من تصدير الارز .

وللآن لم يتقرر شىء فى الاقتراح الذى عرض على المختصين فى وزارة التموين للسعى الى استيراد ارز من الخارج لسد العجز المتوقع فى الاستهلاك قبل نفاذ موسم بيع الارز .

تحسن سعر الاسترلينى

تحسن سعر الاسترلينى القابل للتحويل فى نيويورك من ٢ر٤٠ ـ ٢ر٤١ ٢ الى ٢ر٤٠١/٢ ـ ٢ر٤٢ ريال .

تصدير واستيراد

تصدير الجلود للخارج

تقرر التصريح بتصدير ٢٥٠ كيلو جرام جلد شوابق لكل مستورد لطن من الجلد الجاموسى المملح ، وتصدير خمسمائة كيلو من جلد الشوابق لكل مستورد لطن من الجلد الجاموسى المجفف بالهواء . على ان يكون هذا الجلد قد استورد بعد شهر يونيو الماضى .

استيراد خيش من اسبانيا

تلقت السلطات المصرية عروضا من اسبانيا لتوريد الخيش والهيشيان بكميات لا تقل عن نصف مليون ياردة شهريا . وما زالت وزارة التموين تبحث هذا الموضوع وتدرس اسعارها بالمقارنة مع اسعار الهند .

مبادلة ذرة بأقطان قصيرة

تجرى الآن مباحثات بين مصر ويوغوسلافيا لمبادلة ذرة يوغوسلافية بكميات من القطن القصير التيلة ، يربو قيمتها على نصف مليون جنيه .

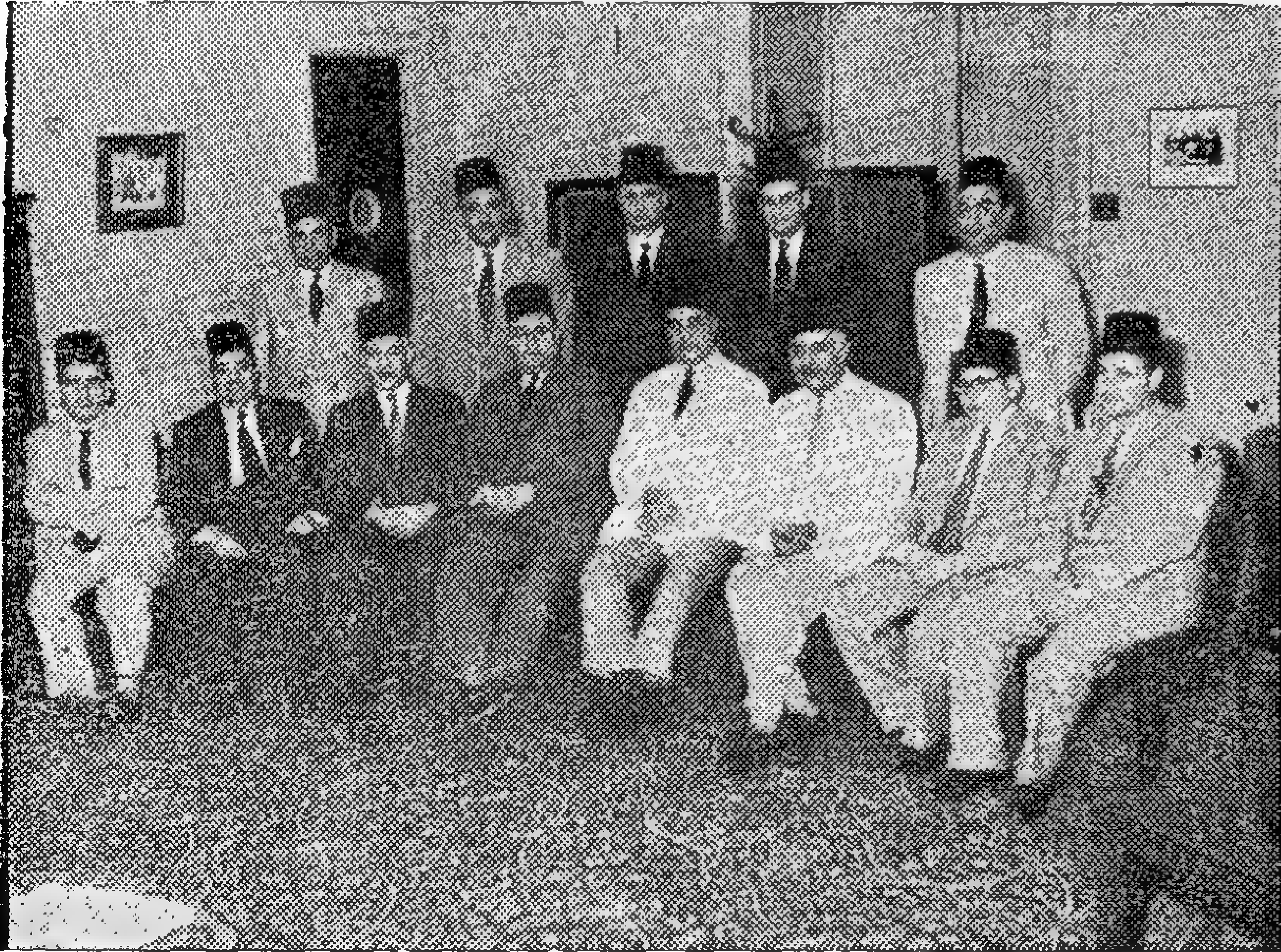
شراء قمح من هنغاريا

اجتمع معالى وزير التموين بسعادة وزير هنغاريا المفوض وذلك للاتفاق على شراء تسعة آلاف طن من القمح الهنغارى بسعر يبلغ ٤٤ جنيها للطن الواحد .

توقع زيادة صادرات مصر من القطن لاسبانيا

ستتمكن مصانع الغزل الاسبانية فى العام المقبل من زيادة استهلاكها من القطن المصرى ، لتشغيل مصانعها طول الوقت بدلا من ثلثى الوقت كما كان فى العام الحالى . ويرجع ذلك الى زيادة مياه الامطار التى ستساعد على امكان توليد الكهرباء من الخزانات بصفة مستمرة .

ويتوقع المختصون لذلك زيادة صادرات مصر من الاقطان الى اسبانيا فى الاشهر القادمة .



لجنة القيد بجدول المحاسبين والمراجعين بمناسبة اجتماعها الاول

ويرى فى الوسط عبد الله فكرى اباظة بك رئيس اللجنة والى يمينه حضرات على بك بغدادى وزكى بك حسن والاستاذ قيصر بولس جاد الكريم والاستاذ فؤاد الصواف ، والى يساره حضرات فتح الله حتاته بك والاستاذ حسن كامل الملطاوى والاستاذ مصطفى شوقى .

ويرى الى الخلف حضرات الاداريين وقد وقف الى اقصى اليمين الدكتور يوسف جرجس برسوم والى اقصى اليسار الاستاذ مصطفى حسن وبينهما الاساتذة كمال الهاشمى وسيد المحزوقى ومحمد ابراهيم ثروت

مشكلة العملة الصعبة فى مصر

لعل مشكلة « العملة الصعبة » كانت ولا تزال من المشاكل الاقتصادية التى أهمل تحديد أوضاعها واستقراء مسبباتها ، ولعل هذا الاهمال هو الذى مهد بدوره لانتشار آراء خاطئة ، جعلت من هذه المشكلة أسطورة يتفنن المغرضون والمدعون فى نشر الخزعبلات عن أسبابها ، كما أدت الى التهاون فى معالجتها على الرغم من آن هذه المعالجة عامل أساسى فى تحقيق الاستقرار المالى •

بقلم
الدكتور محمد على رفعت

أسعدنى الحظ ـ فصاحبت سنوات طويلة ـ استاذا جليلا ، قضى زهاء الاربعين عاما ـ يدرس لطلبة الاقتصاد فى جامعة لندن • وقد راع هذا العالم الفاضل ما لمس من جنوح رجال الاقتصاد الناشئين الى تعقيد البسيط من الآراء وتصعيب السهل من النظريات •

وسواء أكان الدافع على هذا الجنوح **اهمالا فى التحصيل ، أم قصورا فى التفكير ، أم نزعة الى الادعاء** فان استاذنا طالما نصح تلاميذه بقوله :

« تجنبوا الغموض والابهام • فان فكرة لا يمكن ابرازها فى عبارة واضحة غير ملتوية ، لا تضيف شيئا الى محصول العلوم والمعارف • وهى فى أغلب الاحيان فكرة لا تستأهل مشقة التعبير عنها » •

وانه لمن المؤسف ان ينصرف الكثيرون من قراء اللغة العربية عن فهم المسائل الاقتصادية وتتبع الاحداث المالية فى الداخل وفى الخارج ، وتقدير قيمة التدابير المالية فكأنهم يعتقدون ان هذه ألغاز يستعصى حلها الا على الذين تفرغوا لدراسة النظريات الاقتصادية ، أو مارسو شئون المال والتجارة زمنا طويلا •

والحقيقة ان هذا اعتقاد خاطىء قبل ان يكون اتجاها ضارا •

فهو اعتقاد خاطىء لأن المشاكل الاقتصادية ، مهما تتعقد جزئياتها ومهما تتشعب نواحيها ، فلن يتعذر على الكاتب الحصيف ان يبرز خطوطها الرئيسية ، وان يوضح عناصرها الاساسية ، دون الاخلال بقواعد التفسير العلمى السليم •

وهو اتجاه ضار ، لان انصراف أفراد الشعب ، ولاسيما المثقفين منهم ، عن متابعة ما يكتب عن الاحداث الاقتصادية وهى وثيقة الصلة بارزاقهم واسباب معيشتهم ، لايساعد على خلق وعى اقتصادى كامل ، ولا يشجع على قيام رقابة عامة على تصرفات المختصين ، تحثهم على مراعاة الدقة واجتناب العثرة •

المشكلة اسطورة يتفنن المغرضون والمدعون فى نشر الخزعبلات عن اسبابها ، كما ادت الى التهاون فى معالجتها ، على الرغم من ان هذه المعالجة عامل اساسى فى تحقيق الاستقرار المالى •

لقد اصبحت عبارة «العملة الصعبة» من المصطلحات الشائعة فى مصر • مع انها لم تكن معروفة قبل نشر الوثائق الخاصة بالاتفاق الذى عقدته الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٤٥ « لتيسير الاستيراد وتوسيع نطاقه ،واحكام رقابة الحكومة المصرية على عمليات النقد الاجنبى » •

فقد نوهت المذكرة التى رفعتها وزارة المالية الى مجلس ألوزراء حينذاك بأن الاتفاق المذكور تم بعد ان بحثت الوزارة مع الجانب البريطانى برامج الاستيراد لسنة ١٩٤٥ « بقصد تحديد احتياجات مصر من العملة الصعبة » ـ ولكن واضعى المذكرة استدركوا ضرورة توضيح معنى العملة الصعبة ، فأضافوا بين قوسين (أى العملة التى يصعب على السلطات البريطانية تدبيرها وتتناول فى الوقت الحاضر عملة الولايات المتحدة الامريكية وكندا والبرتغال وسويسرا والسويد) •

يؤكد هذا الاستدراك المقصود ان صعوبة العملة كانت صعوبة لاقتها الحكومة البريطانية فى تدبير المقادير اللازمة لها ولبلاد الكتلة الاسترلينية من عملة بلاد معينة •

وترجع هذه الصعوبة فى المقام الاول الى سياسة الحكومة البريطانية ذاتها •

ذلك لانها حددت عند بدء الحرب الماضية سعرا لمبادلة الجنيه الاسترلينى على اساس ان كل جنيه يساوى أربع دولارات •

واستمر هذا السعر دون تعديل خلال سنوات الحرب على الرغم من ان البريطانين توسعوا فى اصدار النقود ، توسعا هوى بقيمة عملتهم الى مستوى منخفض : مستوى لا يتناسب من السعر الرسمى المحدد للمبادلة بالدولار ، فاصبح السعر الحقيقى أقرب الى ثلاثة دولارات منه الى اربعة •

على ان متاعب السلطات البريطانية فى الحصول على دولارات بالسعر الرسمى لم تكن تنشر وتذاع اثناء الحرب لسببين رئيسين :

أولهما : باعت الحكومة البريطانية وتنازلت لامريكا عن جانب كبير من ثروتها الثابتة والمنقولة فحصلت عن طريق هذا البيع والتنازل على حاجتها من الدولارات خلال الفترة الاولى من الحرب ، وبعد ذلك استفادت من نظام الاعارة والتأجير الذى ابتدعه الرئيس روزفلت لمساعدتها فى الحصول على سلع امريكية دون دفع الثمن فورا •

وثانيهما : ان ظروف الحرب أوجبت فرض قيود شديدة على الاستيراد وعلى عمليات المبادلة النقدية وحصرت حركة تهريب العملة

فى نطاق ضيق ·

واذ كانت مصر آنذاك احدى الدول المشتركة فى الكتلة الاسترلينية ، وكان الجنيه المصرى تابعا للجنيه الاسترلينى ، فقد كنا نحصل على ما نحتاج اليه من العملات الاجنبية وفى مقدمتها الدولار بالقدر الذى يخصصه لنا بنك انجلترا ·

لما قاربت الحرب الاخيرة على الانتهاء وزاد الحاح السلطات المصرية بالتوسع فى استيراد السلع اللازمة للبلاد ، أوفدت الحكومة البريطانية مندوبيها الى القاهرة للمفاوضة ، وأنتهى الامر الى اتفاق مؤداه اطلاق يد الحكومة المصرية فى الترخيص باستيراد السلع من كافة البلاد ، فيما عدا البلاد ذات « العملة الصعبة » اذ رئى تخصيص ما يعادل ثمانية ملايين جنيه بالدولارات لتغطية احتياجات مصر خلال سنة ١٩٤٥ ·

وقد تجدد هذا الاتفاق فى آخر سنة ١٩٤٥ لمدة عام ثم لمدة ستة اشهر أخرى انتهت بانسحابنا من الكتلة الاسترلينية بعد ان حصلنا على قدر معلوم من « العملة الصعبة » وبعد انجمدت ارصدتنا الاسترلينية الباقية ·

بيد ان الغاء نظام الاعارة والتأجير بعد انتهاء الحرب ، أدى الى تأزم الحالة المالية فى بريطانيا ولاسيما لان حكومتها رأت الابقاء على سعر المبادلة بالدولار فى مستواه الرسمى مع الاستمرار فى سياسة التوسع فى الاتفاق التى اقترنت بسياسة التضخم النقدى وهبوط القوة الشرائية للجنيه الاسترلينى تبعا لذلك ·

أضطرت الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٤٦ الى عقد كبير فى كندا وأمريكا فأعانها بعض الوقت ولكنه انتهى – كما كان متوقعا – الى فشل ذريع على الرغم من الجهود الجبارة التى بذلها وزير ماليتها ، فكان لا محيص عن تخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى بالنسبة للدولار بمعدل يقرب من ٣٠ ٪ لتكون تلك القيمة اقرب الى الواقع من ذى قبل · وقد رأت الحكومة المصرية ان تنهج السبيل نفسه فخفضت فى سنة ٤٩ قيمة الجنيه المصرى بنفس القدر ·

البقية بالعدد القادم

دكتور محمد على رفعت

الشرق الأوسط فى تقرير البنك الدولى للإنشاء والتعمير

وضع البنك الدولى للانشاء والتعمير تقريرا شاملا عن الاحوال الاقتصادية فى العالم منذ قيام حرب كوريا وأفرد فيه قسما عن الاحوال الاقتصادية فى الشرق الاوسط وأهم ما جاء فى هذا القسم يتلخص فيما يلى :

ان مشكلات الشرق الاوسط الاقتصادية فى جوهرها تكاد تكون عين المشكلات الاقتصادية التى تواجه المناطق الاخرى المتخلفة اقتصاديا ، أى وجود طبقة من الملاك بعيدين عن أراضيهم؛ وزراعة متأخرة ؛ ومناطق زراعية مزدحمة بالسكان ؛ وعدم استغلال الاراضى الزراعية استغلالا كاملا ؛ واستخدام وسائل بدائية فى الانتاج ، ووجود وسط اجتماعى وتقاليد ثقافية تعوق التقدم الاقتصادى ·

وأشار التقرير الى أسباب عدم التقدم فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى وعزاها الى حالة التوتر السياسى وعدم الاستقرار الذى يسود هذه المنطقة ، وقال أن المجهودات التى بذلت لحل مشكلات التضخم والعجز الخارجى كانت ناجحة ، حتى أن هذه المنطقة بلغت شأنا كبيرا من الاستقرار المالى عند قيام الحرب الكورية ·

وقال التقرير أن معظم أراضى الشرق الاوسط خصبة غير أن قلة الامطار تعوق زراعة هذه المناطق الواسعة · لذلك كانت أعمال الرى من أهم ما تحتاجه هذه المنطقة ·

وقال أن الشرق الاوسط فقير بموارده المعدنية باستثناء البترول فهو متوفر ويقدر ما يستخرج منه بنحو ٤٠ ٠/٠ من مجموع الانتاج العالمى ··

أما الصناعة ، فليست على جانب كبير من الاهمية فى حركة النشاط الاقتصادى ،فالحركة الصناعية فى معظم دول المنطقة لا يزيد دخلها على ١٥ ٠/٠ من مجموع الدخل القومى ·واذا كان متوسط الدخل فى هذا الاقليم أعلى من مثيله فى آسيا · لا أنه اقل من متوسط دخل الفرد فى أمريكا اللاتينية ·

وتبلغ النسبة المئوية للانتاج الزراعى فى هذه المنطقة بالنسبة لتجارة العالم فى سنة ١٩٤٩ ٢ر٦ ٠/٠ والانتاج الصناعى بما فى ذلك صناعة البترول ١ ٠/٠ · أما الصادرات العالمية فتبلغ صادرات هذا الاقليم بدون البترول ١ر٢ ٠/٠ وذلك بالنسبة لتجارة العالم وبالبترول ٤ ٠/٠ ·

وأهم التطورات التى حدثت فى هذه المنطقة منذ قيام الحرب الكورية تتلخص فيما يلى :

زيادة صغيرة فى الانتاج الزراعى تقدر بنحو ٥ ٪ قابلتها زيادة أكبر فى عدد السكان أدت الى زيادة فى استهلاك المواد الغذائية التى صاحبتها زيادة فى واردات هذه المواد ··

توسع كبير فى انتاج الزيت بحيث زاد المستخرج منه على أربعة أمثال ما كان يستخرج منه قبل قيام الحرب العالمية الاخيرة · غير أن الفوائد التى عادت على الاقليم من جراء هذه الزيادة لم تكن متمشية مع هذا التوسع فى الانتاج اذ ظل تأثيرها محدودا فى اقتصاديات الاقليم ذاته ·· فقد بلغت المبالغ التى دخلت خزانة الحكومة الايرانية من صناعة استخراج البترول فى عام ١٩٤٣ ، ٥٢٦ مليون ريال زادت فى عام ١٩٤٩ الى ١٢٨٤ مليون ريال ، واذا روعى فى الحسبان الارتفاع الذى طرأ على الاسعار لوجد أن الزيادة التى حصلت عليها الحكومة الايرانية ضئيلة لا يعتد بها · وقد زاد دخل الحكومة فى العراق من وراء هذه الصناعة من ١ر١٩٧ مليون دينار فى عام ١٩٣٨ الى ٣ر١٢ مليون دينار فى عام ١٩٤٩ ·· –

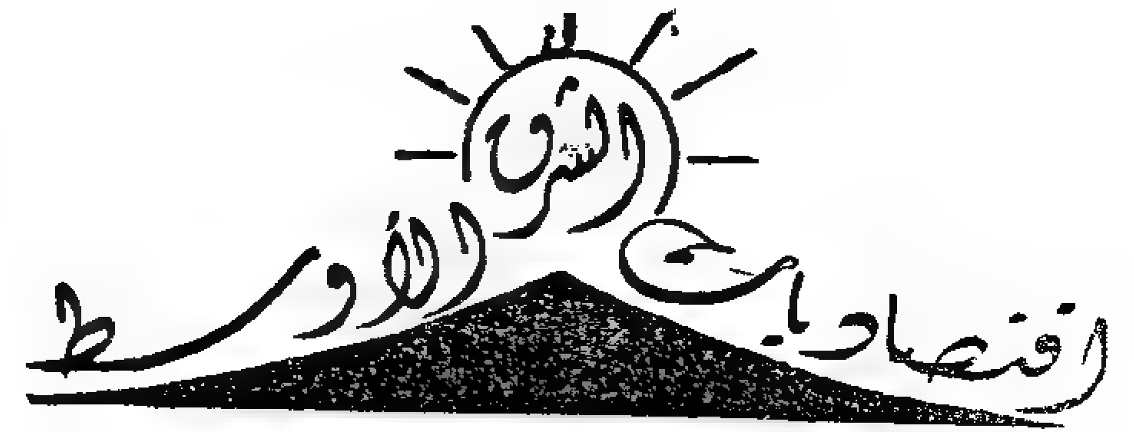
ويرجع السبب فى عدم انتفاع هذه المنطقة من التوسع فى استخراج البترول الى المستوى المنخفض للاجور ·· فتكاليف الانتاج فى المملكة العربية السعودية التى يمكن اعتبارها مقياسا لتكاليف انتاج البترول فى الشرق الاوسط ، كانت ٢٤ سنت للبرميل فى عام ١٩٤٧ مقابل ٦٨ سنت فى فنزويلا ·· ومن هذا يتبين مقدار الربح الكبير الذى تجنيه شركات البترول من جراء هذا الانخفاض فى تكاليف الانتاج · خاصة وأن الضرائب التى تفرض على البترول فى الشرق الاوسط ، كما جاء فى تقرير وضعته هيئة الامم المتحدة ، تتراوح بين ١٣ و ٣٥ سنت على كل برميل فى عام ١٩٤٨ ، فى حين أنها تبلغ ٨٦ سنتا على البرميل فى فنزويلا ·· وحتى بعد زيادتها الاخيرة فى كثير من دول الشرق الاوسط ، فما زال مستواها أقل منه فى فنزويلا ·

هذا ولا تستغل صناعة البترول فى هذه المنطقة عددا كبيرا من الايدى العاملة اذ يبلغ مجموع العمال المشتغلين فى هذه الصناعة حوالى ١٠٠ ألف نسمة أى ٣٤ر٠ ٠/٠ من مجموع السكان مقابل ١ر٢٢ ٠/٠ فى فنزويلا ·ومعنى هذا أن جزءا فقط من البترول هو الذى يكرر فى هذه المنطقة لان طاقة معامل التكرير بها هى ٥٧ ٠/٠ من مجموع الزيت المستخرج

كما أن دخل هذه الصناعة لا يعد بابا هاما فى ميزانيات حكومات الشرق الاوسط فقد كانت نسبته فى ميزانية الحكومة الايرانية فى عام ١٩٤٩ هى ١٣ ٠/٠ فقط وفى العراق ٥ر١١ ٠/٠

ويقول التقرير ان صادرات الشرق الاوسط (مع استثناء البترول) لم تزد عما كانت عليه قبل الحرب أما وارداتها فقد زادت زيادة كبيرة عما كانت عليه قبل الحرب وكانت النتيجة أن قامت هذه الدول بسد هذا العجز فى الميزان التجارى مما تجمع لديها من مدخرات أثناء الحرب خصوصا من الاسترلينى والعملات الاجنبية التى حصلت عليها من شركات البترول

وقد تحسنت الاحوال المالية الداخلية فى هذه البلاد واستقرت أكثر مما هو الحال فى الدول الاخرى المتخلفة اقتصاديا ·



الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

تجارة مصر مع بلاد الشرق الاوسط

ب ـ الصادرات

نتابع فى هذا المقال ما بدأناه فى العدد الماضى من عرض لتجارة مصر الخارجية مع بلاد الشرق الاوسط . وقد تناولنا فى المقال السابق واردات مصر من هذه المنطقة ونبحث اليوم فى نمط تجارة الصادرات المصرية اليها

ويبين الجدول المرافق تطور قيمة صادرات مصر الى بلاد الشرق الاوسط المختلفة قبل وبعد الحرب العالمية الثانية مع أرقام الصادرات فى عام ١٩٤٣ كنموذج لسنى الحرب . ولم يكن تطور تجارة الصادرات مشابها لما كانت عليه تجارة الواردات، اذ بينما تضاعفت قيمة واردات مصر من بلاد الشرق الاوسط فى فترة ما بعد الحرب نحو ثمانية مرات عما كانت عليه قبل الحرب ، لم ترتفع قيمة الصادرات الا نحو ثلاث مرات.

ومن ناحية أخرى بينما تضاعفت أهمية واردات مصر من هذه المنطقة بالنسبة لوارداتنا الكلية، اذا بالاهمية النسبية لصادرات مصر الى المنطقة فى فترة ما بعد الحرب تنخفض الى ثلثى ما كانت عليه قبل الحرب . وهذه النتيجة من الاهمية بمكان ، وتحتاج الى دراسة دقيقة حتى يمكن النهوض بالصادرات المصرية فى أسواق الشرق الاوسط المجاورة بدرجة توازى على الاقل التطور الذى حدث فى وارداتنا منها ، وبذلك تتوثق عرى التعاون الاقتصادى بين مصر وهذه البلاد وهو ما نرجوه ونصبو اليه .

وتبين أرقام سنة ١٩٤٣ التى أوردناها كمثال لسنى الحرب مدى امكان زيادة التبادل التجارى بين مصر وبلاد المنطقة ، اذ ارتفعت صادرات مصر اليها فى تلك السنة الى ١١ ٪ من صادرات مصر الكلية .

ولم تتوزع الزيادة فى قيمة صادراتنا الى الشرق الاوسط بين جميع بلاده بل ان صادراتنا الى بعض تلك البلاد أصابها انكماش تزداد أهميته لو أدخلنا فى الحسبان الارتفاع الكبير فى أسعار السلع وكذلك فى القيمة الكلية لصادراتنا . وكان أهم انخفاض فى الصادرات الى العراق وتركيا وايران . وقد هبطت قيمة الصادرات الى البلدين الاولين الى نحو نصف ما كانت عليه قبل الحرب . ومن جهة أخرى زادت الصادرات الى سوريا ولبنان زيادة كبيرة ، وأصبح لبنان بمفرده يشترى نحو ٢٠ ٪ من مجموع صادراتنا الى منطقة الشرق الاوسط بأكملها. كما تطرد صادراتنا الى الاردن والبلاد السعودية وليبيا، اذ سجلت الارقام القيمية زيادة كبيرة فيما بعد الحرب بالنسبة لما قبلها .

ومن ناحية السلع المصرية المصدرة تجىء الجلود فى مقدمة صادراتنا الى تركيا وايران . والحقيقة أن الشرق الاوسط مجال مشجع لصناعات الجلود المصرية لتصريف الفائض من انتاجها فيه ، وخاصة فى هذه الاوقات التى ارتفعت فيها أثمان الجلود ومنتجاتها كثيرا مما يمكن للصناعة المصرية أن تقف فى وجه المنافسة الاجنبية فى الاسواق المجاورة لمصر .

وكان القطن أهم الصادرات الى العراق وسوريا ولبنان . وأغلب الظن انه بعد التوسع الكبير فى زراعة القطن فى تلك الاقطار الثلاثة وفى بلاد الشرق

صادرات مصر الى بلاد الشرق الاوسط

بآلاف الجنيهات

	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٣	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	يناير/سبتمبر ١٩٥١
لبنان					١١٩٠	٨٠٠	٦١٦	٩١٤	٤٦٤
فلسطين	٥٤٧	٤٠٩	٦٣٨	٨٣١	١٣٢١	٢٦٤	١٣٣٠	٧٦٤	١ر٤٢٢
البلاد السعودية	١٠٠	١١٨	٨٨	٣١٣	٣٤١	٦٢٤	٧٨٢	٦٩١	٤٩٠
سوريا	٢١٩	٢٥١	٢٠٤	٧٦١	١٠٦	٤٨٣	١٩٥	٦٧٨	٣٥٣
الاردن					١٦١	٤٣٧	٣٣٤	٦٧٥	٢٨٨
ليبيا	١٣	٧	٦	–	٦٣٣	٧١٣	٦٨١	٣٦٦	٢٧٣
قبرص	٧٦	٤٥	٧	٩٨	٣٦٣	٤١٦	١٨٦	٢٦٤	٢٧٥
تركيا	٣٥٩	٨٥	٧٣	٣١٧	١١٥	٤٧	٢٢٢	١٧٣	٣٤١
العراق	١٣٥	٧١	١٤٧	٣٤	٢٣٢	٣٠٧	٨٩	٦٢	٥٨
اليمن وعدن	٢٢	١٧	١٧	٧٨	١٤٨	٢١٨	٢٨٢	٤٢	٢٢١
ايران	٤	٤	١٨٧	٣١٨	١٥	١٢	٣٢	٢	٤
مجموع الشرق الاوسط	١٤٧٥	١٠٠٧	١٤٨٠	٢٧٥٠	٤٦٢٥	٤٣١٩	٤٧٤٩	٤٦٣١	٤١٨٩
صادرات مصر الكلية	٣٩٧٥٩	٢٩٣٤٢	٣٤٠٨١	٢٥٠٣٠	٨٥٩٧٨	١٤٠٧٤١	١٣٥٨٧٥	١٧٢٩٥٩	
النسبة المئوية	٣ر٧	٣ر٤	٤ر٣	١١ر٠	٥ر٤	٣ر١	٣ر٥	٢ر٧	

البيان الخاص بفلسطين من سنة ١٩٣٧ الى ١٩٤٣ يشمل الاردن ، والبيان الخاص بسوريا عن نفس المدة يشمل لبنان

الاوسط الاخرى مثل تركيا وايران، أن تقل كثيرا مشترواتها القطنية منا، بل وأن تصبح الى حد ما ـ منافسا للاقطان المصرية قصيرة التيلة، وخاصة بعد أن توسعت تلك البلاد فى تصدير القطن الذى تنتجه حتى أصبح ، فى بعضها ، أهم صادراتها . ويمكن أن نضيف هنا أن كمية الاقطان المصرية التى تصدر الى لبنان تبـدو فوق طاقة ذلك البلد الاستهلاكية ، مما يشير الى أن لبنان يقوم باعادة تصدير بعض مشترواته القطنية منا .

ويحتل الارز مكانا هاما فى تجارتنا مع بلاد الشرق الاوسط . ويعتبر من أهم صادراتنا الى الاردن وقبرص وكذلك الى سوريا ولبنان . كما تقوم مصر بتصدير كميات من القمح الى الاردن وكذلك العسل الاسود » الذى يصدر أيضا الى سوريا ولبنان .

كما أن الاسفلت يعتبر مهما فى صادراتنا الى بلاد الشرق الاوسـط وخاصة الى سوريا ولبنان . وبجانب ذلك نجد للافلام المصرية والاسطوانات المسجلة فى مصر سوقا رائجـة فى البلاد العربية فى الشرق الاوسـط وهى مصدر ايراد كبير لأصحابها

وأخيرا يجب أن نلفت الانظار الى أن المصالح الاقتصـادية هى اكبر الدوافع على توثيق الروابط بين البلاد المختلفة . وأن ما نصبـو اليه من زيادة فى التعاون بين الدول العربيـة خاصة وبلاد الشرق الاوسـط عامة يتيسر تحقيقـه اذا أولينا الجانب الاقتصادى اهتمامنـا . ولعـل فى الاتفاقات التجارية الاخـيرة التى عقـدتها مصر أو التى هى بسبيل عقـدها مع أخواتهـا دول الشرق الاوسط الاخرى ما يدفع بعـلاقاتنا الاقتصادية مع هذه المنطقة الى الامام ويساعد بذلك على تحقيق الاتحـاد المنشود .

مصاعب الاصدار فى ايران

تواجه الحـكومة الايرانية فى هذه الايام موقفا فى غاية التعقيد . اذ ينص قانون الاصدار على ان غطاء البنكنوت المصدر قبل سنة ١٩٤٢ يجب ان يظل كما هو . وقد كان البنكنوت المصدر عنـدئذ ٣٥٠٠ مليون ريال مغطـاة بمقـدار ١٤٠٠ مليون ريال سندات حكومية و ١٤٠٠ مليون ريال ذهبـا والباقى فضـة ومجوهرات التاج . اما البنكنوت المصدر بعد ذلك فقـد نص على وجوب تغطيته بنسبة ٦٠ ٪ ذهبا او عمـلات قابلة للتحويل الى ذهب ، ٤٠ ٪ عملات اجنبية مضمونة وحرم استـخدام سندات او اذون حكومية لتغطية اى زيادة فى الاصدار .

وقد كانت الحـكومة تعتمد على ما تحصـل عليه من عملات اجنبيـة مقابل رسوم انتاج البترول لتغطيـة الزيادة فى الاصدار الناشئة عن وجود عجز مطرد فى ميزانيتنا اما الآن وقد انقطع هذا المورد من العملات الاجنبية فلا يمكن زيادة الاصدار . والنتيجة ان لدى بنك الاصدار كميات كبيرة من العملات الاجنبية لا يمكن استخدامها فى الاستـيراد لانها مجمـدة فى الغطاء وانه لا يمـكن زيادة الاصـدار رغم الحاجة الملحة الى بنكنوت اضافى ولن يمـكن التخلص من هـذه المشكلة المزدوجـة الا اذا عـدل المجلس عن معارضتـه لتعديل قانون الاصـدار ووافق على استخدام اذون اوسندات حكومية فى الغطاء بدلا من الذهب أو العملات الاجنبية .

زيادة انتاج البترول فى الكويت

يزداد الضغط فى الشهور الاخيرة على البلاد المنتجة للبترول ـ وخاصة فى الشرق الاوسـط ـ لتعـويض النقص فى انتـاج البترول فى ايران . وقد قفز انتاج الكويت من ٧٩٧ر٣٥٠ طن فى عام ١٩٤٦ الى ١٧ مليون طن فى عام ١٩٥٠ والى ١٣ر٥ مليون طن فى الشهور السبعة الاولى من سـنة ١٩٥١

الاستثمارات الجديدة

فى البلاد السعودية

وافق بنك التصدير والاستيراد الامـريكى على صرف مبلـغ ٢ر٥٣٦ر٠٠٠ دولار لانشاء محطات لتوليد الكهرباء تدار بالديزل فى جده، ولتنفيذ بعض الانشاءات الصحية فى المدينـة .

وتجرى الترتيبات اللازمة لتمهيد طريق رئيسى بين مكـة المكـرمة والطائف . كما تم أخيرا انشـاء شركة بريطانية سعودية للقيـام بالمشاريع المختلفة التى تظهر الحاجة اليها ولتشجيع الصادرات البريطانية الى البلاد السعودية .

الاستثمارات الاجنبية

فى تركيا

أصدرت تركيا منذ شهر تقريبا القانون الخاص بتشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية فيهـا واتخذت ١٧ شركة اجنبية الاجراءات اللازمة لتأسيس فروع لها فى تركيا، من بينهـا شركتان لصناعة اجهزة الراديو ، وشركة للبحث عن البترول وشركتان للسيارات، وشركة المنازل الجاهزة . وكذلك طلبت ٥٤ شركة اجنبية بعض المعلومات والايضاحات للقانون الجديد .

تاريخ بداية السنة المالية فى مصر

يختلف تاريخ بداية السنة المالية من دولة لأخرى حسب نظمها التشريعية والادارية وظروفها الخاصة ، وسنتتبع فى مقالتنا هذا التطورات التى مرت بتاريخ بداية السنة المالية فى مصر.

بقلم

توفيق بك ابو علم

ففى ٢٧ يونية عام ١٨٨٣ صدر الامر العالى بجعل السنة المالية اثنى عشر شهرا تبدأ من اول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر باستثناء الاتفاقات الدولية الخاصة بالدين العام. فقد كانت حسابات صندوق الدين تقفل فى ٢٥ اكتوبر. وبذلك وجدت سنتان ماليتان - سنة الحكومة من اول يناير الى ٣١ ديسمبر ،وسنة صندوق الدين وتبدأ من اكتوبر وتنتهى فى اكتوبر الذى يليه .

ثم بعد ذلك وحدت السنتان بالامر العالى الصادر فى ٢ يونيه سنة ١٨٩٠ اذ جعل تاريخ اقفال حسابات صندوق الدين فى ٣١ ديسمبر .

وفى ٤ يونية سنة ١٩١٣ صدر القانون رقم ٢١ الذى جعل بداية السنة المالية فى اول ابريل ابتداء من عام ١٩١٤ .

ولما قام بمصر النظام البرلمانى بالامر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ تقرر بالمادة ١٣٨ من الدستور وجوب تقديم مشروع الميزانية الى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الاقل لفحصها واعتمادها على ان يعين القانون السنة المالية - وكان التشريع المطبق بشأن السنة المالية هو القانون رقم ٢١ سالف الذكر والمحدد لبدايتها اول ابريل - فكان يجب حينئذ تقديم المشروع الى البرلمان قبل اول يناير - ولما كانت وزارة المالية تحتاج الى ثلاثة شهور لوضع المشروع وتقديمه فى شهر ديسمبر الى مجلس الوزراء كان على الوزارات الاخرى ان تقدم اقتراحاتها فى شهر سبتمبر أو قبل ذلك وهو موعد لايساعد المصالح ولا وزارة المالية على ضبط التقديرات بطريقة تنطبق على حقيقة العوامل المؤثرة فى الايرادات والمصروفات اذ يصعب تقدير هذه العوامل فى مثل هذا التاريخ - ويكون نتيجة ذلك ان تقوم المصالح والوزارات بتحضير تقديراتها فى شهور الصيف وهو فصل الاجازات مما لايساعد على درس الميزانية فى الوقت الملائم .

ولذلك اقترحت الحكومة فى ديسمبر سنة ١٩٢٦ تعديل موعد بدء السنة المالية - وصدر قانون ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ محددا بداية السنة المالية فى اول مايو ونهايتها فى ٣٠ ابريل اعتبارا من ١٩٢٧ - وقد كان هدف الحكومة من وراء هذا التعديل عدم اطالة المدة بين تحضير الميزانية وتنفيذها .

ثم كان ان لاحظ وزراء المالية المتعاقبون أن الميزانية يتأخر اقرارها فى البرلمان عن الموعد المحدد لذلك . بل لم يحدث اطلاقا منذ عام ١٩٢٦ الى عام ١٩٤٦ ان انتهى البرلمان من اقرار الميزانية فى الموعد المحدد لذلك وكانت الحكومة تضطر الى تطبيق المادة ١٤٢ من الدستور بالعمل بالميزانية القديمة . وكان يترتب على ذلك تأخير تنفيذ المشروعات وترك مجال محدود لتطبيق الميزانية واضعاف للرقابة البرلمانية واقلال من أهمية الميزانية السياسية . فظنت الحكومة أن علاج هذه الحالة يكون عن طريق تعديل موعد بداية السنة المالية فصدر المرسوم رقم ١٢٩ فى ١٩٤٦/٩/١١ محددا بداية السنة المالية اول مارس اعتبارا من سنة ١٩٤٨ .

وتتلخص الغاية التى قصدت اليها الحكومة من وراء هذا التعديل فى تمكين البرلمان من اعتماد الميزانية قبل بدء السنة المالية - ذلك ان الدستور كما سبق وبينا يوجب تقديم الميزانية الى البرلمان قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر على الاقل وهذا هو الوقت الذى ينصرف فيه البرلمان الى التشريعات والاستجوابات وغيرها من أوجه النشاط النيابى وبذلك يتراخى اقرار الميزانية ويتأخر صدورها الى ما بعد حلول السنة المالية .

ويذهب انصار اول مارس الى ان الحكومة كانت تود لو استطاعت ان توحد بين السنة المالية والسنة الشمسية ولكنه كان سيترتب على ذلك ان تقدم الحكومة مشروع الميزانية الى البرلمان قبل اول اكتوبر اى قبل موعد بداية دور انعقاد البرلمان الذى حدد له الدستور السبت الثالث من نوفمبر على الاكثر .

ويعترض على ذلك ان هذا الاجراء يغفل اعتبارا فى المكان الاول من الاهمية ويؤدى الى مساوىء لا تقل خطورة عن مساوىء التأخير فى اعتماد الميزانية وذلك ان تحديد اول مايو موعدا لبداية السنة المالية روعى فيه تقصير الفترة التى تنقضى بين تحضير الحكومة للميزانية وبين تنفيذها الى ادنى حد ممكن حتى يتسنى وضع تقديرات الميزانية باقصى دقة فاذا ما جعل ابتداء السنة المالية اول مارس وجب ان تقدم الحكومة مشروع الميزانية الى البرلمان قبل اول ديسمبر ولكى تستطيع وزارة المالية ان تعد هذا المشروع وتتقدم به الى مجلس الوزراء فى الوقت المناسب فانه ينبغى على الوزارات والمصالح الانتهاء من اعداد تقديرات الميزانية الخاصة بها وتقديمها الى وزارة المالية قبل اول سبتمبر وهكذا يستلزم ان تبتدىء هذه الوزارات والمصالح فى اعداد تقديراتها فى يونيه او يولية على الاكثر ومعنى ذلك أن تحضير الميزانية سيقع فى فترة عطلة ادارية يقوم فيها الموظفون بأجازاتهم وهذا من شأنه أن تطول الفترة بين تحضير الميزانية وتنفيذها ويجعل التنبؤ بالايرادات والمصروفات قبل وقوعها عديدة خصوصا اذا روعى ما يقع خلال هذه المدة من تغييرات كثيرة لم يحسب بمثل هذه المدة الطويلة محلا لاخطاء حسابها حين وضعت التقديرات لاول مرة مما يوهى بناء الميزانية ويجعلها مفتقرة الى كل نوع من انواع التعديل المتلاحق بل وقد يقلبها رأسا على عقب يضاف الى ذلك أن الحكومة ستكون فى الفترة التى يقضى التعديل الجديد بأن تعد مشروع الميزانية فيها مشغولة باعداد الحساب الختامى الذى يوجب

الدستور تقديمه الى البرلمان فى بداية دور الانعقاد – اما ما يقال من أن البرلمان يكون مشغولا بالتشريعات والاستجوابات وقت احالة مشروع الميزانية عليه فالرد على ذلك بسيط فالواقع ان ليس هذا الوقت بالذات هو الوقت الذى يزدحم به حتما جدول الاعمال فى البرلمان والمسألة ترجع بوجه عام الى كيفية تنظيم العمل وان هذا الوقت يكون مثله مثل الوقت التالى لافتتاح دور انعقاد البرلمان وبخاصة اذا لوحظ ان البرلمان يكون مشتغلا فى هذا الوقت بمناقشة سياسة الحكومة كما يرسمها خطاب العرش وان هناك الحساب الختامى الذى يكون معروضا على البرلمان وقتئذ وبحث هذا الحساب يأخذ جهدا كبيرا من البرلمان لا يجتمع عادة اكثر من ثلاثة ايام فى الاسبوع ينظر فيها التشريعات والاستجوابات ففى وسعه ان يهيىء لنفسه الوقت اللازم لمناقشة الميزانية خصوصا أن هذه المناقشة لا تستغرق منه زمنا طويلا .

اذن فالتأخير فى اعتماد الميزانية لا يرجع الى هذا العامل الذى استند اليه فى تعديل تاريخ بداية السنة المالية انما يرجع هذا التأخير فى الواقع الى طول الوقت الذى تستغرقه الدراسة التمهيدية التى تقوم بها اللجنة المالية بمجلس النواب قبل ان تبتدىء مناقشة المجلس نفسه للميزانية .

ولذلك احسنت الحكومة صنعا باصدارها القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٠ والذى جعل بداية السنة المالية اول يوليو اعتبارا من سنة ١٩٥١ ذلك لان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٦ لم يحقق الغاية التى كان يهدف اليها وهى تمكين البرلمان من اعتماد الميزانية قبل بداية السنة المالية – وعلى هذا كان لابد من بحث الامر على ضوء التجارب الماضية فرأت الحكومة تعديل تاريخ ابتداء السنة المالية الى اول يولية – وهذا التعديل فضلا عن انه يجنب الحكومة تلك المساوىء السابق الاشارة اليها فانه من ناحية اخرى يكفل اعتماد الميزانية قبل بداية السنة المالية بجعله هذه البداية متفقة تقريبا مع التاريخ الذى جرى العمل على فض دور انعقاد البرلمان فيه وهو الدور الذى لا يجوز فضه قبل الفراغ من تقرير الميزانية حسب نص المادة ١٤٠ من الدستور .

توفيق أبوعلم
مدير الخبراء بوزارة العدل

شخصيات اقتصادية



حسين فهمى بك

يمثل الكياسة بأجلى معانيها والذوق على أدق وجوهه ، أحسبه ينجح سفيرا اووزيرا للخارجية قدر نجاحه كاقتصادى وتوفيقه كوزير للمالية .

قوى الايمان شديد الوثوق بنفسه عصامى يشق طريقه ناجحا موفقا .

بدأ حياته موظفا بمصلحة الجمارك ومابرح يخطو بل يرقى درج المناصب واحدة بعد الاخرى عن حق وجدارة حتى وصل الى منصب المدير العام للمصلحة . وقد كان عضو لجنة تعديل التعريفة الجمركية حينما كان مراقبا للتثمين لمصلحة الجمارك فكان قوتها المحركة بل لقد كان له الفضل فيما كان من المقترحات المتعلقة بحماية الصناعات المحلية كصناعة الغزل وصناعة الزجاج وصناعة الجلود واعمال الاثاث والكبريت وغيرها

ووقع الاختيار بعد ذلك على حسين فهمى بك وكيلا لوزارة التموين ثم وزيرا للمالية فكان الوزير العامل فى صمت وتواضع ، المنتج فى غير زهو أو اعلان وكان فى عمله يضع الاسس للمستقبل .

نشيط يملأ وقته بالعمل لا يدرى الكلل ولا الملل ولا يعرف الفراغ بل ان الفراغ لايكاد يسلك اليه سبيلا – وانه ليكاد يملأ المناصب الاجتماعية والتجارية والاقتصادية حركة ونشاطا وان استأثرت الاسكندرية بكثير من تلك الحركة ومن هذا النشاط .

فهو عضو مجلس ادارة جمعية التعاون المنزلى بالاسكندرية وعضو مجلس ادارة مستشفى المواساة وعضو مجلس ادارة الغرفة التجارية بالاسكندرية وقد كان له الفضل فى انشاء مركز اجتماعى بالاسكندرية لتعليم ابناء العمال مختلف الحرف والصناعات . وقد كان لهذا المركز أثر كبير فى تكوين صناع متفوقين فضلا عن حمايتهم من التشرد .

وهو عضو مجلس الادارة المنتدب لبنك مصر – سوريا – لبنان وله يعزى انشاء فروع جديدة للبنك أدت عملها على خير الوجوه – ثم هو رئيس مجلس ادارة شركة الكبس وايداع القطن ، وعضو مجلس ادارة الشركة المصرية لنسج وغزل الصوف ومجلس ادارة شركة ملاحة الاسكندرية ومجلس ادارة شركة مصر للملاحة البحرية ومجلس ادارة شركة اخشاب باسيلى باشا وشركة الملح والصودا وشركة مصر للتأمين .

وحدثتك أن حسين بك فهمى يمتد نشاطه للنواحى الاجتماعية على السواء فهو عضو بارز فى نادى محمد على وفى نادى السيارات الملكى وفى نادى الروتارى وقد اختير رئيسا للأندية الروتارى فى لجنة أوربا والشرق الاوسط وشرق البحر الابيض .

وانه ليعطى كل عمل له اهتمامه القوى لايقنع بما يقنع به غيره من النظر الى المراكز كأنها تشريف أو تكريم وانه ليجد بعد ذلك من وقته مايسمح له بالقراءة – سيما فى الادب العربى وهو يحفظ الشعر ويرويه – بل انه ليصوغ عباراته أحسن صياغة ويسبغ الادب على كل مايحرره أو يكتبه .

حقا انه رجل خليق بالتقدير والتكريم بل انه لجدير بالاقتداء والاحتذاء .



الزيادة فى احتياطات الولايات المتحدة الذهبية

سجلت الاحصائيات الاسبوعية الرسمية التى نشرهامجلس الفيديرال ريزيرف زيادة جديدة فى احتياطات الذهب للولايات المتحدة فى آخر اكتوبر ، وهذا هو الاسبوع السابع على التعاقب الذى تسجل فيه زيادة فى هذه الاحتياطات • وقد بلغت الزيادة الجديدة ٩٠ مليون دولاروهى صافى مابعاته الدول المختلفة الى الخزانة الامريكية • وبذلك تصبح قيمة الاحتياطات الامريكية من الذهب ٢٢٣٣٤ مليون دولار ، ولو أنها لاتزال تنقص ٤٧٣ مليون دولار عن القيمة التى بلغتها فى أوائل عام ١٩٥١ •

وقد نقصت الودائع الاجنبية فى بنوك الفيديرال ريزيرف بمقدار ٩٩ مليون دولار ، الا أن حيازة البنوك الاجنبية من سندات حكومة الولايات المتحدة قد زادت بما قيمته ٤٢ مليون دولار •

تكرير البترول فى الهند

كانت الهند تعتمد اعتمادا كليا على ايران فى امدادها بما تحتاجاليه من بترول ومواد بترولية • وعقب الازمة الايرانية الاخيرة تعرضتالهند الى نقص خطير فى وارداتهاالبترولية مما جعلها تدرس امكان تقليل اعتمادها على الخارج فى ذلك •وتبحث الحكومة الهندية فى الوقت الحالى مع بعض شركات البترول فى انشاء معامل لتكرير البترول فى بومباى ومدراس ثم ، فيما بعد ، فى كلكتا ويرمى المشروع الى أن تكون طاقة كلمن المعامل الثلاثة مليون طن ، ويتكلف انشاؤه ١١ مليون جنيه استرلينى • وسيستغرق اقامة كل من المعامل الثلاثة من سنتين الى ثلاث سنوات • وستقدم الحكومة الهندية الى الشركات المؤسسة ضمانا تتعهد فيه بعدم تأميم المعامللمدة ثلاثينسنة كما ستمنح الحكومة الهندية الشركات المؤسسة امتيازات جمركية على الآلات المستوردة للمعامل الثلاثة • وتنحصر نقطة الخلاف الحالية فى اصرار الحكومة الهندية علىأناشتراك رأس المال الهندى فى الشركاتالتى ستشرف على المعامل الجديدة ، وكذلك على اشتراك الهنود فى ادارتها ، بينما تتمسك شركات البترول بضرورة امتلاكها الكلى وادارتها للمعامل •

وهذا ويبلغ الاستهلاك السنوى من المواد البترولية فى الهند نحو ٣ر٥ مليون طن •

الصادرات اليابانية بالاسترلينى

اتخذت الرقابة اليابانية على النقد اخيرا عدة اجراءاتلمنع تصدير السلع اليابانية بالاسترلينى الى غير بلاد الكتلة الاسترلينية•وجاءذلك كمحاولة للحد من تراكم الارصدة الاسترلينية لليابان والتى يبلغ الآن حوالى ٤٠ مليون جنيه استرلينى •

وكانت الصادرات اليابانية الى بلاد الحسابات الاسترلينية القابلة للتحويل تدفع قيمتها بالاسترلينى، أما الآن فسيطلب من هذه الدول ان تدفع ثمن وارداتها من اليابان بالدولارات ومن بينها ايران وايطاليا ومصر • ومن المعروف أن كثيرا من وارداتنا من اليابان كانت تجىء عن طريق مقايضتها بصادرات مصرية • ويلاحظ أن تجارة مصر مع اليابان خلال الفترة من يناير الى سبتمبر ١٩٥١ كانت تبين فائضا كبيرا فى الميزان التجارى لصالح مصر يبلغ ٦ر١٠ مليون جنيه •مما يتطلب اعادة النظر فى شروط استرداد قيمة صادراتنا الى اليابان وتحتيم الدفع بالدولار أيضا •

بيع الذهب فى الاسواق الحرة

أعلنت حكومة روديسيا الجنوبية انها ستسمح ببيع ١٧٫٠٠٠ أوقيةمن الذهب الخالص فى الاسواق الحرة شهريا ، وهو مايبلغ حوالى ٤٠ ٪من انتاج الذهب فى تلك البلاد • وهذه هى النسبة ذاتها التى يبيعها اتحاد جنوب افريقيا فى الاسواق الحرة، ويباع الباقى للاغراض النقدية بالسعر الرسمى •

ويظهر أن البلاد الاخرى المنتجة للذهب ستلتزم النسبة ذاتها فى مبيعاتها من الذهب فى الاسواق الحرة بأسعار تعلو الاسعارالرسمية، وذلك بعد أن تخلى صندوق النقد الدولى عن محاربته السابقة لهذه العمليات •

الانتاج والاستهلاك العالمى من المطاط

باآلاف الاطنان

	الانتاج				
	مطاط طبيعى	مطاط صناعى	المجموع	الاستهلاك	المخزون الحكومى من المطاط الطبيعى
متوسط ٣٦/٣٨	٩٩٦	٤	١٠٠٠	١٠٣٢	—
عام ١٩٤٩	١٤٨٨	٤٤٠	١٩٢٨	١٨٨٨	١٠٠
النصف الاول ٥٠	٨٢٣	٢٢٦	١٠٤٩	١٠٥٥	١٢٠
« الثانى ٥٠	١٠٢٧	٣٠٩	١٣٣٦	١٢٣٠	
« الاول ٥١	٩٥٨	٤٢٢	١٣٨٠	١١٩٣	٣٦٠

هذه الارقام لاتشمل الاتحادالسوفييتى

أرصدة الهند الاسترلينية

تم أخيرا توقيع اتفاق بين الهند وبريطانيا بشأن الافراج عن الارصدة الاسترلينية الهندية · وينص الاتفاق على الافراج عن ٣١٠ مليون جنيه تستخدمها الهند فى غطاء نقدها ولا تسحب عليها الا عند الضرورة القصوى ·

ومما يذكر فى هذا الصدد أن بريطانيا كانت قد عقدت اتفاقا مماثلا مع الباكستان منذ بضعة شهور افرج بمقتضاه عن ٣٠ مليون جنيه من أرصدتها وتعهدت الباكستان بعدم السحب عليها ·

ويفسر المعلقون هذا الافراج المقيد بأنه وسيلة لتمكين البلدين من اعادة استثمار ارصدتهم الاسترلينية فى أذون وسندات تدر عليهم فائدة تزيد على النصف فى المائة التى تدرها الاستثمارات القديمة ·

الضريبة على السياحة فى الدانمرك

كانت الدانمرك قد فرضت ضريبة على كل سائح دانمركى تبلغ ٢٠ ٪ من قيمة مايشتريه من صرف أجنبى · وكان الغرض من هذه الضريبة سحب بعض القوة الشرائية المتوفرة لدى الاغنياء كوسيلة لمحاربة التضخم ·

وقد أعلن وزير المالية الدانمركى أخيرا الغاء هذه الضريبة بعد أن استنفدت الغرض منها ·

تغيير السياسة المالية فى انجلترا

خطت حكومة المحافظين البريطانية اولى خطواتها لمعالجة الازمة الاقتصادية المستحكمة فى بريطانيا ، فأعلن بنك انجلترا يوم ٩ نوفمبر رفع سعر الخصم الرسمى للبنك من ٢ الى ٢ ١/٢ ٪ ، ويعد هذا الاجراء تحولا جوهريا فى السياسة المالية البريطانية له مغزاه · ويعنى ذلك أن الحكومة الجديدة قد تخلت عن سياسة النقود الرخيصة التى بدأت انجلترا فى اتباعها ابان الازمة العالمية الكبرى عام ١٩٣١ واستمرت طوال الاعوام العشرين الماضية دون تغيير · ويبدو أن الحكومة البريطانية تعتزم أن تعيد لسعر الخصم الدور الذى كان يلعبه فى السياسة المالية من قبل ، وهو الدور الذى يعتقد كثير من الاقتصاديين أنه قد فقد كثيرا من أهميته ·

ولم يكن قرار بنك انجلترا للدوائر المالية ، بل انها كانت تتوقع هذا الاجراء ، وقد سجلت سوق لندن للاوراق المالية هبوطا عاما فى أسعار الاوراق المالية الحكومية · ولايعنى ذلك أن الدوائر المالية اللندنية لم ترحب بهذه الخطوة ، بل على العكس فقد كانت تنادى بها منذ مدة ، وماهبوط أسعار السندات ذات الفائدة المحدودة الا تعديلا طبيعيا يتمشى مع ماينتظر من ارتفاع عام فى أسعار الفائدة ·

ويأمل مستر بتلر وزير المالية البريطانية الجديد ، أن يستعمل سعر الخصم كسلاح ينقذ به الاقتصاد الاهلى من الاسراف والتبذير ليستطيع الشعب ان يحيا فى حدود طاقته الانتاجية · وسوف تعلن الحكومة قريبا عن الاجراءات المالية الاخرى التى ستتخذها فى هذا السبيل عندما تقدم الميزانية العامة الى البرلمان وقد صرح مستر بتلر أن الحكومة تنوى ضغط المدفوعات الخارجية بمقدار ٣٥٠ مليون جنيه استرلينى وذلك بالتقليل من الورادات وبالتدقيق فى المصروفات عموما ·

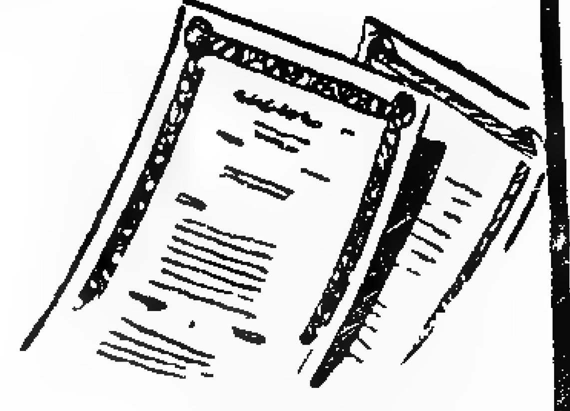
ومما يذكر ان مستر دالتون ــ أول وزير للمالية فى حكومة العمال السابقة ــ كان قد واجه عام ١٩٤٧ مشكلة للمدفوعات الخارجية لاتقل حدة عن التى يواجهها الوزير الحالى ، ولكنه لم يستعمل الاسلحة النقدية فى حلها بل ترك سياسة النقود الرخيصة وشأنها فى الامور الداخلية ، ونظر الى المدفوعات الخارجية كمشكلة مستقلة قابلها بالحد من الواردات وببعض الوسائل المباشرة الاخرى · وكان لاعانة مشروع مارشال الفضل الاكبر فى انقاذ الموقف وتأجيل اليوم المحتوم الذى ستعترف فيه بريطانيا بضرورة العيش فى حدود امكانيتها الاقتصادية · ويبدو أن هذا اليوم قد حل الآن ·

ولما كانت مشكلة المدفوعات الخارجية وثيقة الصلة بالاوضاع الاقتصادية الداخلية ، فان تغير السياسة المالية البريطانية ، واعتراف الحكومة البريطانية بالامر الواقع وبضرورة الاقتصاد فى المصروفات الداخلية والحد من التضخم بالوسائل النقدية وغيرها ، يعد خطوة الى الامام · وليست بريطانيا هى الدولة الوحيدة التى تحولت عن سياسة النقود الرخيصة بل سبقتها الولايات المتحدة فى أوائل هذا العام بعد ضغط شديد من بنك الفيديرال ريزيرف · وكذلك فعلت فرنسا حديثا واتبعت بلجيكا وفنلندا والسويد وعدة بلاد أخرى الاتجاه ذاته فى الشهور القليلة الماضية محاولة بذلك محاربة التضخم ·

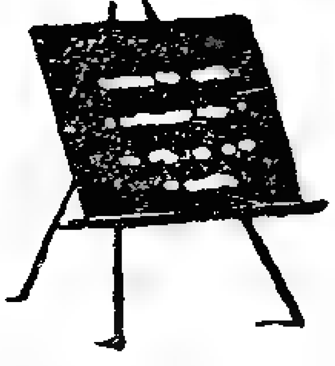
الانتاج والاستهلاك العالمى للقطن

بآلاف البالات

	٣٩/١٩٣٨	٤٩/١٩٤٨	٥٠/١٩٤٩	٥١/١٩٥٠	٥٢/١٩٥١
المخزون فى بداية الموسم	٢٤٨٠٠	١٤٨٠٠	١٤٩٠٠	١٦٦٠٠	١٠٨٠٠
محصول الموسم	٢٩٥٠٠	٢٨٩٠٠	٣١٣٠٠	٢٧٦٠٠	٣٦٠٠٠
المجموع	٥٤٣٠٠	٤٣٧٠٠	٤٦٢٠٠	٤٤٢٠٠	٤٦٨٠٠
وزع كما يأتى :					
الاستهلاك	٣٠٥٠٠	٢٨٤٠٠	٢٩٤٠٠	٣٣٠٠٠	—
قطن عادم	٢٠٠	٤٠٠	٢٠٠	٤٠٠	—
المخزون فى نهاية الموسم	٢٣٦٠٠	١٤٩٠٠	١٦٦٠٠	١٠٨٠٠	—



الأوراق المالية



عن المدة من ٢٨ اكتوبر ١٩٥١ الى ١٤ نوفمبر ١٩٥١

لم يسجل السوق خلال الاسبوعين الماضيين نشاطا يذكر رغم

أما قسم أراضي البناء فضعيف الاسهم خصوصا فى قسم الشركات الصناعية . أما السبب فى أى حركة انما عائده الى أسباب فردية خاصة بنتائج الشركات وليس بتطور عام شامل للسوق .

قسم سندات الحكومة ـ انخفض سعر القرض الوطنى ٣ ١/٤ ٪ بـ ٣٥ قرشا

قسم البنوك ـ نشط سهم **بنك أثينا** (+ ٨٨) وسهم **البنك العقارى المصرى** (+ ٣٤) وقد قلت الحركة على سندات البنك العقارى المصرى سنة ١٩٠٣ (كما هى) وسنة ١٩١١ (ـ ١٨) ولم يظهر أى طلب ملموس فى أسهم **البنك الاهلى المصرى** رغم تدعيمه وتحويله لبنك مركزى ومتانة مركزه فى الوقت الحاضر ومستقبلا .

بمراجعة ميزانية البنك الاهلى المنتهية فى ٢٧ اكتوبر ١٩٥١ يلاحظ القارىء أن قيمة المصدر من البنكنوت يبلغ حاليا ١٩٥ مليون جنيه يقابله ٥٠٫٨٠٢ الف جنيه ذهب أى اكثر من ٢٥ ٪ من المصدر والباقى باذون وصكوك حكومية مصرية وأجنبية و١٥٥٫٩٥٨ الف جنيه ويوجد كذلك أحتياطى قدره ١١٫٧٦١ وهى فروق ضمت الى ميزانية قسم الاصدار بمقتضى المادة رقم ١٤ لقانون البنك المركزى رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١

أما فيما يختص بالاعمال المصرفية فيلاحظ أن حسابات الحكومة زادت قيمتها بقدر ٢٫٨٥٦ الف جنيه خلال الاسبوع وزاد من جهة أخرى حساب قروض البنوك بقدر ١٫٥٠١ ألف جنيه وهى سلفيات بضمان صكوك و ٤٤٠ الف جنيه زيادة فى الخزانة ـ أما حساب البنوك المفتوحة لدى البنك المركزى بمقتضى المادة ١٩ للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ وهى ضمان الايداعات التى تحت يد البنوك التجارية ـ فقد نقصت بقدر ٥٫٩٧٣ ألف جنيه وهو دليل على سحب بعض الايداعات من المصارف أو على استعمال ما فاض من المقرر لاستعمالها من المصارف التجارية فى عمليات تمويل القطن خصوصا واننا فى بداية الموسم .

البنك البلجيكى والدولى بمصر ـ تنعقد الجمعية العمومية العادية للبنك البلجيكى والدولى بمصر فى يوم الاثنين ١٧ ديسمبر ١٩٥١ فى الساعة العاشرة والنصف بمركز الشركة بشارع قصر النيل رقم ٤٥ بالقاهرة وستنظر الجمعية العمومية فى حسابات السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١ .

وفى تحويل مبلغ ١٤٠ الف جنيه من الاحتياطى غير العادى الى الاحتياطى القانونى ويبلغ بذلك هذا الاخير ٢٠٠ ألف جنيه .

قسم شركات المياه ـ عاد سهم **تمتع مياه القاهرة** الى الصعود بعض الشىء بعد ما سجل أقل أسعار منذ تأسيس الشركة . وانتهت المدة بهبوط بنط واحد أما **حصة تأسيس مياه القاهرة** فلم تتغير وظلت بـ ٥٨ جنيه .

قسم الفنادق ـ ثبتت أسعار الفنادق ولم تسجل أى انخفاض فى أثمانها . **الفنادق المصرية** تردد سعرها بين ٢٠٤ و٢٠٥ **والفنادق الكبرى** كما هى .

وفى قسم النقل والملاحة انعدمت الحركة كلية

الشركة المصرية النقل بالسيارات وجهت الدعوة للمساهمين لحضور الجمعية العمومية العادية للشركة يوم الجمعة ٣٠ نوفمبر ١٩٥١ فى الساعة العاشرة والنصف بمركز الشركة بشارع النخيلة بمينا البصل بالاسكندرية للموافقة على تقرير مجلس الادارة والحسابات وانتخاب عضوين جديدين فى مجلس الادارة بدلا من عضوين آخرين .

الاسعار التى وصلت اليها بعض التعامل فقد زاد العرض عن الطلب فى حصص **تأسيس مصر الجديدة وأسهم** نفس الشركة وضاعت على كل منها ٧٠ و٤٤ قرش على التوالى

وظل قسم الشركات التجارية والصناعية القسم الوحيد الذى سجل نشاطا رغم هبوط معظم اسهمها

واهم الشركات التى ارتفعت اسهمها خلال هذين الاسبوعين :

شركة المناجم والمباحث ـ سيعقد مجلس الادارة اجتماعا لبحث زيادة رأس مال الشركة بالنسبة لما سجلته الشركة من نشاط وازدياد فى انتاج الذهب ويقال ان الآلات والمهمات التى استوردتها ستضاعف انتاجها ابتداء من أوائل السنة الجديدة . فقد ارتفع سهمها بحوالى ١٩٤ قرشا وحقق السهم ما قد سبق أن أشرنا اليه من حسن النتائج .

شركة النقل والهندسة ـ قرر مجلس ادارة الشركة فى اجتماعه بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٥١ دفع ربح مؤقت قدره ٦٠ قرشا صاغا قائم بمعرفة البنك البلجيكى والدولى بمصر وبنك الكريدى ليونيه. سيدفع الكوبون رقم ٦ على أساس ٤٩٫٤٤ صافى ويلغى الكوبون رقم ٧ على أساس ٣٢٫٩٦ قرش صافى ـ وزاد السهم بقدر ٧٦ قرش خلال هذه المدة .

شركة التغليف الاقتصادى ـ قرر مجلس الادارة فى آخر اجتماع له زيادة رأس مال الشركة بطرح سهمين جديدين لكل ٥ أسهم بسعر ٤١٠ قروش للسهم أى ١٤٤٠٠ سهم جديد علاوة على الـ ٣٦٠٠٠ سهم التى تكون حاليا رأس مال الشركة. وقرر أيضا مجلس الادارة توزيع ربح مؤقت قدره ٥٠ قرشا صافى

لكل سهم و٨٠ قرشا لكل حصة تأسيس وقد وصلت الاسعار الى ٧٦٨ قرشا للسهم (من ٧٠٠ قرش) والى ١٠٥٠ قرشا لحصة التأسيس (بدلا من ٩٠٠ قرش) .

وهذا دليل لازدهار أعمال الشركة خلال السنة المالية الحالية ونيتها فى توسيع نطاق أعمالها لمصلحة الصناعة والمساهم .

شركة الملح والصودا — اعلنت الشركة بأن الاسهم الجديدة ستوزع بقدر ٤٠ ٪ من العدد المكتتب فيه عند زيادة رأس مال الشركة فى مايو ١٩٥١ — وزاد سعر السهم حوالى ٨ قروش .

شركة المحلات الصناعية للحرير والقطن — ارتفعت قيمتها بقدر ٩٠ قرشا اى من ٧٥٠ قرشا الى ٨٤٠ قرشا بالنسبة للفائدة التى عادت على هذه الشركة من ارتفاع أسعار القطن .

شركة المكابس والمخازن العمومية — تعقد الجمعية العمومية العادية يوم الاربعاء ٢٨ نوفمبر ١٩٥١ فى الساعة الرابعة مساء بمركز الشركة بشارع البورصة القديمة رقم ٥ بالاسكندرية للنظر فى تقرير مجلس الادارة والميزانية وحساب الارباح والخسائر وتوزيع الارباح وانتخاب أعضاء فى مجلس الادارة واعادة تعيين مراقبين للحسابات . وقد نشرت الشركة ميزانيتها عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ اغسطس ١٩٥١

وقد سجلت الشركة أرباحا انتفع منها حاملى الاسهم فقد كانت ١٩٠ قرشا فى سنة ١٩٢٩/٣٠ فانخفضت تدريجيا حتى وصلت الى ٦٤ قرشا فى سنة ١٩٤١/١٩٤٢ ثم عادت فصعدت تدريجيا وقد كانت أرباح الشركة الموزعة فى العام الماضى ٦٠ر٦١ قرشا صافيا وارتفعت فى هذا العام الى ٨٦ قرش قائم اى ما يعادل ٧٠ر٨٦٤ قرش صافى للسهم الواحد

شركة ايسترن — ستعقد الجمعية العمومية السنوية العادية يوم الاثنين ١٩ نوفمبر ١٩٥١ فى مركز الشركة بالجيزة ويشاع أن الربح الذى سيوزع على المساهمين سيكون مساويا لربح العام الماضى .

اما باقى الاسهم فى هذا القسم فقد انخفض سعرها كما يلى :

شركة الاسمدة والصناعات الكيماوية — وزعت أسهم الشركة التى خصصت لزيادة رأس مال الشركة ابتداء من ١٥ نوفمبر ١٩٥١ وقد أثرت بعض الشىء فى السوق لان عددها ٤٠٠ر٠٠٠ سهم وانخفض سعرها بقدر ٧٠ قرش

شركة مصر للغزل والنسيج — انخفض ثمن سهمها بحوالى ٨٠ قرش لاسباب غير ظاهرة حاليا وقد كان المنتظر ان ترتفع بعكس الحركة الحالية .

شركة جركو : حيث ان الشركة منضمة الى شركة مخازن التبريد النيلية التى تورد موادغذائية وبضائع مختلفة بعقود توريد للجيش الانجليزى بمنطقة القنال فقد سجلت خسائر جسيمة من جراء امتناع عمالها وموظفيها من توصيل هذه المواد الى الجهة المتفق عليها .

هبطت اسعار شركة **الكروم والكحول** بقدر ١٧ قرش و**المالية** ١٦ قرش و**بور سعيد** (٢٢ قرش)

الغزل الاهلية : اقفلت حسابات الشركة فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥١ وظفرت بنتائج مرضية . ويشاع ان الشركة ستقوم بتوزيع ربح قدره ١٣٠ قرشا مماثل للربح الموزع فى العام الماضى . وستدعى الجمعية العمومية للانعقاد خلال الشهر المقبل اما السهم فقد سجل هبوطا قدره ١٠ قروش

ريع بعض الاوراق الماليه
(على أساس اقفال يوم ١٢ نوفمبرسنة ١٩٥١ وآخر ربح وزع)

القرض الوطنى ٤/٣١٪	٣ر٤٢٪
بنك مصر	٣ر٧٠٪
البنك العقارى-حصة تأسيس	٩ر٥٧٪
البنك العقارى — سهم	٥ر٧٧٪
البنك الاهلى	٥ر٣٥٪
مياه القاهرة — تمتع	٨ر٩٥٪
مياه الاسكندرية — سهم	٧ر٧٠٪
أراضى الغربية — سهم	٤ر٦٠٪
أراضى الشيخ فضل — سهم	٤ر٤٧٪
المصرية الجديدة	٤ر٧٩٪
البحيرة — سهم	٥ر١٧٪
ايسترن	٦ر١٥٪
مخازن (بوندد)	٦ر١٣٪
آبار الزيوت	٦ر٦٣٪
التبريدات	٧ر٧٢٪
الملح والصودا	٥ر٨٤٪
الكبس والمخازن	
(على أساس ربح السنة الماضية)	٤ر٧٢٪
(على أساس ربح هذا العام الذى سيوزع فى ١٩٥١/١٢/٣	٥ر٤٥٪
الغزل الاهلية	٦ر٨٤٪
جركو	٩٪
شركة الغزل والنسيج	٧ر٨١٪
الحرير الصناعى — اسمى —	٢ر٣٣٪
الحرير الصناعى كاملة	٢ر١١٪
مصر الجديدة — أسهم	٣ر٩٢٪
أراضى الدلتا — أسهم	٤ر٤٥٪

شركة المقاولات المتحدة : ستحدد جلسة القضية المرفوعة من الشركة ضد وزارة الاشغال فى محكمة النقض خلال شهر نوفمبر الحالى والمنتظر ان تؤجل الى اوائل السنة الجديدة . وعلى كل حال فان الشركة تقوم باعمال مربحة فى مقاولات رست عليها وخصوصا فى تجديد مبنى فندق الكونتنتال وعمارات مصر الجديدة (بالاشتراك مع اكسلترا) ولم تتحمل الشركة أى خسارة من جراء ارتفاع اسعار مواد البناء .

وسجلت الاسهم الآتية نزولا ضئيلا : —

الحرير الصناعى (— ٦) **والورق الاهلية** (— ٥) **والبلاستك الاهلية** (— ٤) **والمعادن الاهلية** (— ٩)

الاتجاه فى تحسن عام

سوق المعادن الثمينة

ارتفعت اسعار الذهب فى مصر بالنسبة لعاملين اساسيين : —

اولا : ارتفاع سعر القطن وارباح المنتجين مما أدى الى كثرة الطلبات فى الصاغة

الثانى : انخفاض سعر الجنيه الاسترلينى فى الاسواق الحرة بالنسبة للدولار مما ادى الى ارتفاع تكاليف استيراد الذهب فى مصر رغم ثبات سعر الاوقية فى الاسعار العالمية (وهى تتراوح بين ٣٨ و ٣٩ دولار)

زاد سعر الجنيه الذهب من ٥٣٤ الى ٥٤٥ قرش والجنيه الملكة من ٥٣٣ الى ٥٤٣ وظل الذهب عيار ٢٤ قيراط بنفس الثمن رغم كثرة الطلب والذهب عيار ٢١ قيراط بانخفاض ضئيل يعتبر مؤقتا . وزاد سعر جرام البلاتين المستورد بقدر ٥ قروش الى ١٦٥ قرش .

اما سعر الذهب فى باريس فقد ارتفع ثمن السبيكه كيلو من ٥٨٤ الف فرنك الى ٥٩٥ الف فرنك والجنيه الملك من ٥٣١٠ الى ٥٣٧٠ فرنك

السوق : ثابت



كفاحنا الاقتصادى فى الوقت الحاضر

استهل «الاتحاد الثقافى المصرى» برنامجه الثقافى ، بندوة دعت اليها الاسرة الاقتصادية بالاتحاد ، فى موضوع (كفاحنا الاقتصادى فى الوقت الحاضر) . وتناقش فى الموضوع حضرات عبد الله أباظة بك ، وعبد الجليل العمرى بك ، واحمد عنان بك . وكان من بين الحاضرين كبار المشتغلين بالشئون الاقتصادية كما ضم الجمع عددا غير قليل من رجال المال والسياسة والحرب . وننشر فيما يلى ملخصا لما دار فى الندوة من أحاديث .

عبدالله أباظة بك : ان الظروف الحاضرة توحى بهذا الاهتمام الذى يلابس موضوع الندوة ولعله يكون قدخطر للكثيرين ان موضوع الليلة ينحصر فى مقاطعة انجلترا اقتصاديا . ومع اننا لا يمكن ان نتكلم عن كفاحنا دون التعرض لهذه الناحية ، الا اننا كاقتصاديين يجب أن نتكلم من الناحية الفنية ، دون اعتبار للناحية العاطفية

ان الغرض من هذا الاجتماع ليس مجرد التحدث فى الركن الخاص أو الضيق الذى يتحدث فيه الناس من ناحية تحديد موقفنا من انجلترا ، انما نقصد أن يكون كلامنا كلاما عاما واضحا فى صالح بلادنا .

نحن فى حاجة شديدة جدا الى المال حكومة وشعبا . فكثير من المشروعات الحكومية حين جد الجد بدأت تتوقف ، لماذا ؟ لاننا لم نقتصد شيئا . وقد يكون ان انفاقنا الحكومى لم يكن فى نواح منتجة قبل ذلك . أما من ناحية الأهلين ، فأقول ان المتوفر لدى المصريين ليس بالكثير لانهم قوم عرفوا بغير الادخار بل شمل الاسراف ، ولا يحسبون للازمات حسابا . والشواهد الاولى الآن ــ حين جد الجد ــ أثبتت هذا ، كما وردفى قوائم التبرع بجريدتى الاهرام والمصرى اذ لم تتعدى خمسة آلاف جنيه ، لان موارد الاغلبية لا تسمح لهم بالبذل فى الكماليات ، كما يسرف الشعب كذلك الحكومات المتعاقبة تصرف باسراف خصوصا فى باب (المرتبات) أما باب المشروعات فانه دائما باب مصاب بالضغط والاضطراب ، وهنحن الآن نحس ــ بعد أن بدأنا فى المشروعات الانتاجية والاستغلالية كمشروعات خزان أسوان والرى والكهرباء والحديد ــ اننا على يقين بأن الظروف الحاضرة أثرت فيها بشكل ظاهر .

لهذا أعتقد انه يجب الاتعاظ بالحوادث ، وان الظروف الحاضرة ربما كانت نافعة رغم مظهرية ضررها .

ولست أحب ان تتغلب العاطفة وحدها دون ان نتعمق فى صميم التفكير ولعلكم لم تنسوا أيام أن صممنا على مقاطعة الطربوش النمساوى وحل محله الطربوش الابيض ، ثم بردت الجذوة بعد ذلك ، وعادت الامور الى مجاريها ، وفتحت أبوابنا لكل وارد من منتجات البلاد الاخرى .

هذا حال لا تنفع بشىء ، واننا اذا دعونا الى عمل ما ، فانما يجب أن ندعو الى تدعيم اقتصادنا ، والى تخفيض نفقاتنا ، فاذا ما فعلنا ذلك وخصوصا من ناحية بناء صناعاتنا ، فاننا نستطيع أن نعتمد على أنفسنا .. فلا خير أن ندعو الى مقاطعة بضائع انجلترا بالذات فتأتى الينا من (نافذة) اخرى وقد محيت من عليها الماركة الانجليزية ووضعت عليها ماركة أخرى .

ولكن اذا دعمنا اقتصادياتنا فنكون قد وصلنا الى هدفين ، أولهما قفل النافذة والباب معا أمام السلع الاجنبية بوجه عام والانجليزية بوجه خاص ، ثم ايجاد عمل للآلات المتعطلة والايدى العاملة . وما أطالب به هو الحد من استيراد الكماليات ومراقبة تراخيص الاستيراد فميزاننا التجارى يظهر مديونيتنا بحوالى ٣٠ مليون جنيه ، وان السيدات المصريات فى هذا مسئولات بالذات لاقبالهن على تفضيل السلع الاجنبية دون ميزة حقيقية انما فقط لعدم ثقتهن بالصناعة المحلية مع أنها بشهادة الخبراء فى كثير من الصناعات لاتقل بل كثيرا ماتفضل الصناعات المستوردة .

انتقل من هذا الى الموضوع الذى تهتمون به ، وهو ماموقفنا الآن حيال انجلترا تجاريا ... استيرادا وتصديرا ؟

أحب ان أطلعكم على بعض الارقام فوارداتنا من انجلترا من عام ١٩٣٤ الى ١٩٣٨ بلغت ٧٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه بينما بلغت صادراتنا ١١ مليون جنيه

وفى عام ١٩٤٣ بلغت وارداتنا ٣٥٫٩٠٠٫٠٠٠ جنيه بينما صادراتنا ٤١٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه ومن هذا يتبين أن الميزان كان فى صالحنا ، أما فى العهد القريب انقلب الميزان التجارى ضدنا . اذ بلغت وارداتنا فى عام ١٩٤٩ ٣٧٫٩٥٩٫٠٠٠ جنيه بينما الصادرات اليها ٢٣٫٨٦٠٫٠٠٠ جنيه وفى عام ١٩٥٠ بلغت قيمة وارداتنا ٤٠٫٧٥٧٫٠٠٠ جنيه ، وصادراتنا اليها ٣٨٫١٠١٫٠٠٠ جنيه ، فأى فرق شاسع هذا ، وأى هاوية نسرع اليها؟!!

واذا ما نظرنا الى أهم الاصناف التى استوردتها مصر من انجلترا خلال عام ١٩٥٠ ، نرى أن قيمة **المنسوجات الصوفية** بلغت ٣٫٦٥١٫٠٠٠ جنيه ، هذا مع العلم ان مصانع الاصواف المصرية فى مصر احدث من مصانع انجلترا لان آلاتها بنت اعوام ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ثم ان الصوف الخام يرد من استراليا الى مصانعنا ، كما يرد الى انجلترا . ولدينا خبراء أجانب اخصائيين فى هذه النواحى ، وأؤكد لحضراتكم أن الاصواف المصرية لا تقل عن البضائع الانجليزية نسيجا وصباغة . وأحب ان اضرب امثلة لبعض الواردات الانجليزية التى يمكن الاستغناء عنها . الحلويات ١٧٩ ألف جنيه ، والبيرة ١٫٢ الف جنيه ، والويسكى ١٤٩ ألف جنيه ، والسجاير ٥٤٠ الف جنيه ، وادوات التصوير الشمسى ٤٥٣ ألف جنيه ، والعطور ١٠٢ ألف جنيه ، ودهان الاحذية ٥٨ الف جنيه ، وخيوط الحرير ٢١٧ الف جنيه ، وخيوط الحرير ٢١٧ ألف جنيه ، وملابس شغل السنارة ٤٩٩ ألف جنيه ، والماس والزمرد ٧٨ ألف جنيه . من هذه الاحصائية يتبين أنه يمكننا الاستغناء عن ١٥ مليون جنيه من الـ ٤٠ مليون جنيه قيمة وارداتنا من انجلترا والباقى من رقم الواردات يمكن استيرادها من بلاد أخرى .

أما فيما يتعلق **بالصادرات** الى انجلترا فتبلغ ٣٧٫٩٠٩٫٠٠٠ جنيه

فى سنة ١٩٥٠ منها قطن بـ ٣٥ مليون جنيه ، أي حوالى ٢٣ ٪ من قيمة القطن المصدر ، وهذا ليس فيه خوف ، لان مصانع لانكشير لايمكنها الاستغناء عن قطننا ، ولكنها فى حالة انقطاع تصديره ، تستورده من « النافذة » كما تفعل اسرائيل فانها تشترى قطننا ولكن من طريق آخر كايطاليا وتشيكوسلوفاكيا . أما قطننا فيمكننا تصديره الى المانيا

واذن فالموقف فيما يتعلق بالوارد والصادر ليس هو عقدة العقد ، ولكن الفكرة ليست مقاطعة انجلترا بالذات فان ذلك علاج عاطفى ، وليس هذا هو ما ننشده كاقتصاديين ، وان الحالة الحاضرة هى التى يجب أن تحفزنا نحو تشجيع مصنوعاتنا ، فنوفر ميدان العمل لعشرات الألوف .

الخلاصة التى أصل اليها بعد هذا العرض هو أننى أشكر الظروف التى جعلتنا نفكر فى وجوب تدعيم اقتصادياتنا وصناعاتنا لكى نقوى ونستغنى عن الكماليات ونضع سياسة اقتصادية سليمة حتى اذا مازالت هذه الظروف تظل هذه سياسة قائمة نبنى عليها صناعاتنا فى المستقبل

احمد عنان بك : وفىّ سعادة عبدالله بك الموضوع من جميع النواحى ، وانا اتكلم هنا عن نقطة او نقطتين . فالواقع ان الاقتصاد هو الدعامة التى يقوم عليها استقلال أى بلد من البلدان ، ولن تستقل بلد أو تنال مركزا فى حظيرة الدول بخطب أو مظاهرات .

واذا نظرنا الى العالم فاننا نرى دولا قليلة فى السكان والموارد ، ولكن بجد سكانها أمكنهم الوصول الى درجة مرموقة فى المجتمع الدولى . فسويسرا الصغيرة الرقعة ، الخالية من الموارد الطبيعية كالفحم والقطن ..الخ ، رغم كل ذلك فقد سبقت دول العالم فى الصناعة ، وامكنها أن تكون السوق المالية الثابتة فى العالم مع أمريكا . وبلاد مثل الدانمرك ليس لها من مواردها الطبيعية ولا مركزها الجغرافى ما لمصر بلغت شأوا بعيدا من الرقى الاقتصادى ، فى حين أن بلادنا لم تزل متخلفة اقتصاديا وهى التى يزيد سكانها عن الدولتين ، وحبتها الطبيعة بموارد كثيرة ، ولكنها بكل أسف لم تستغل هذه الموارد ، واعتمدت تقريبا على القطن اذ هو يمثل حوالى ٨٠ ٪ من صادراتنا ، فى حين أن لدينا موارد كثيرة أخرى يمكن الاعتماد عليها .

ونحن هنا للأسف لدينا مشروعات كان يمكن أن تغنينا عن وارداتنا من الخارج كالفحم والمازوت والحديد ، وبدلا من استغلال هذه الموارد أهملناها ، فى حين أن هذه القوة هى التى تعطينا الحق لان نكون مهابين أمام انجلترا ، ان الانجليز يمكنهم ايقاف قواتنا وجهازنا الانتاجى بمنع مواد البترول عن محطات توليد الكهرباء والمياه والمجارى بل عن قطاراتنا وآلاتنا الزراعية والصناعية ، فكيف نحارب عدونا وأرواحنا فى يده ؟

الاستقلال ليس مسألة سهلة يحصل عليها بمجرد التصفيق والهتاف ، ونحن للأسف أضعنا وقتا طويلا جدا ، فلم ننتهز ظروف الحرب — وقد أعطيت صناعاتنا فرصا طيبة — وكان يمكن استغلال ذلك ، والسير قدما فى هذا الاتجاه ، ولكن تركنا الحبل على الغارب لاستيراد الكماليات ، فكانت النتيجة اننا انفقنا معظم ما ادخرناه طوال الحرب على استيراد المواد غير اللازمة للاستهلاك .

شعر الكثيرون بالضغط على الجنيه المصرى . والسبيل الوحيد لاصلاح الحال هو زيادة صادراتنا عن وارداتنا ، أو تقليل وارداتنا كما تفعل انجلترا لتوازن ميزانها ، وبذلك يكون هناك طلب على الجنيه المصرى فترتفع قيمته .

لا يجوز أن يخضع الاقتصاد للعواطف ، وانما يجب أن يستفيد الاقتصاد من العواطف ، فلا نترك الفرص تضيع منا ، ويجب أن ننتهز الفرصة الحاضرة باستغلال العواطف لدعم صناعتنا واقتصادنا وتقوية البلد بحيث نصل الى حد الاستغناء عن غيرنا .

عبد الجليل العمرى بك : لعلكم ستلاحظون اننى سأقف من هذه الندوة موقف المعارض ، الا اننى سأصل فى النهاية الى الاغراض التى دعى اليها سعادة عبد الله بك ، وهى دعم الصناعة المصرية والاستغناء عن الكماليات .

وبخصوص دعم الصناعة المصرية ، اضيف الى ما قيل فى الندوة ، انه ما دام بيننا وبين انجلترا علاقة ديبلوماسية ، والاتفاق التجارى بيننا قائم فيجب ان نضع تعريفة جمركية موحدة متناسبة مع ما تعاملنا به انجلترا .

اما عنصر السكان الذى تحدث عنه عنان بك ، فيجب انتهاز الفورة الحالية لاقناع الشباب بأن عصر الاستهتار قد انقضى ، وانه يجب على الطالب فى مدرسته والصانع فى مصنعه والتاجر فى متجره ان ينسى الاستهتار وان يعمل على اتقان عمله والتفرغ له . فاننا مازلنا دون غيرنا من الاجناس من ناحية حرصنا على العمل .

وفى اعتقادى ان الوقت مناسب لتوجيه الجهود نحو هذه الناحية بصفة خاصة ، فقد شكونا من ان الموظفين والعمال كثيرا ما يضيعون الوقت سدى ، والوقت عنصر هام من عناصر الانتاج . فحبذا لو استغللنا هذه الفورة لتوجيه الشباب نحو المثل العليا . اما بالنسبة للكماليات فلا اظن ان وارداتنا من انجلترا بالكميات الكبيرة بالنسبة لبلد مثلنا غالبية سكانه لا يزيد دخل الفرد منهم على ٣٠ او ٤٠ جنيها فى العام .

اما بالنسبة لمقاطعة البضائع الضرورية ، فان وارداتنا من انجلترا تزيد على صادراتنا اليها بحوالى مليونين ونصف من الجنيهات .

وعلى ذلك فيجب ان يكون اساس عملنا موجها الى تدعيم الصناعة المصرية والقضاء على الاسراف . ولو اننا افترضنا جدلا اننا اتخذنا سياسة المقاطعة فيجب أن نتعرف مثلا كيف يمكن ان تستمد صناعة الصوف مادتها الاولية اذا وقفت استراليا بجانب انجلترا اقتصاديا كما وقفت سياسيا . وكذلك الحال بالنسبة للحبوب التى نحتاج منها سنويا ٩٠ مليون طن .

اننى ارى ان يكون اتجاهنا الى تدعيم الصناعة المصرية بالطرق الايجابية لا السلبية ، ولا مانع من الاتجاه الاقتصادى نحو الستار الحديدى ، على أن يكون ذلك نتيجة دراسة وكسياسة ثابتة للمستقبل .

القطن

خلال النصف الاول من نوفمبر

قفل ٥١/١٠/٢٦	قفل ٥١/١/١٢
عقود طويلة التيلة اساسى « جود »	
نوفمبر — ر١٢٦ ريال	١٥٦ر٣٠ ريال
ينـاير ١٢٩ر٣٠ ريال	١٦٤ر٥٠ ريال
عقود متوسطة التيلة اساسى « جود »	
ديسمبر ٨٩ر٤٠ ريال	١٠٧ر٥٠ ريال

استمر التحسن فى اسعار جميع العقود وبالاخص فى عقود الاقطان الطويلة التيلة واتسع الريبور بين عقدى يناير وديسمبر فقد وصل سعر عقد يناير الى ١٦٨ ريال (الكرنك) وسعر عقد ديسمبر الى ٩٩ ريال (الاشمونى) وهو اقصى سعر وصل اليه الاشمونى فى جلسة ١٠ الجارى . اى ان الريبور بين عقدى يناير وديسمبر بلغ ٦٩ ريال بين العقدين وكان لا يزيد عن ٤٠ ريالا فى المدة السابقة .

وكانت تقلبات الاسعار حادة خلال المدة الحالية والسوق شديدة الحساسية فقد بلغ الفرق بين اعلى وادنى سعر فى عقد يناير فى الجلسة الواحدة اثنى عشر ريالا وفى عقد ديسمبر تسعة ريالات ، ويعزى هذا الى تفاوت التقديرات والتكهنات حول تقدير المحصول الامريكى والمحصول المصرى .

هذا وقد اعلنت الحكومة فى يوم ٥ الجارى التقدير الرسمى الثانى لمحصول القطن المصرى وقد جاء اقل من التقدير الاول بـ ٥٥٤ الف قنطار اذ بلغ ٧ر٤٧٩ر٠٠٠ قنطار مقابل ٨ر٠٣٣ر٠٠٠ قنطار فى التقدير الاول وكانت المضاربة على الصعود تقدر بحوالى ٧ مليون قنطار لذلك فلم ترتفع الاسعار عقب اذاعته بل اخذت فى التراجع فى يومى ٦ ، ٧ الجارى بسبب تدفق المبيعات والتحديدات من الداخل حتى وصلت الاسعار الى حدها الادنى .

وقد نشطت الاسعار فى يوم الخميس الجارى نتيجة تحديد مشتريات سابقة لتشيكوسلوفاكيا وغيرها من البلدان الاوربية ، كما اعلن فى ٨ الجارى التقدير الامريكى ويبلغ ١٥ر٧٧١ر٠٠٠ بالة مقابل ١٦ر٠٣١ر٠٠٠ بالة فى التقدير السابق بخلاف ما كان متوقعا أى بعجز قدره ١ر١٦٠ر٠٠٠ بالة وكان مثار اهتمام الدوائر القطنية اذ لم يسبق ان بلغ العجز مثل هذا التفاوت الكبير بين تقديرين متتاليين مما دعا بعض المضاربين على النزول الى استرداد مراكزهم ففتحت السوق فى الجلسة الاخيرة يوم الجمعة ٩ الجارى بأسعار تزيد عن اليوم السابق ١١ر٧٥ ريالا فى عقد يناير ١٢ر ريالا فى عقد ديسمبر — وظلت الاسعار متجهة نحو الصعود وعلى الاخص فى عقود الاقطان المتوسطة التيلة على اثر ما تم من تصفيات بعض عمليات الموازنة (الاربتراج) بين ديسمبر وينـاير ، مما ادى الى انكماش الريبور بين العقدين فأصبح ٥٤ر٥٠ ريالا فى نهاية الاسبوع الحالى بعد ان كان يزيد عن ال ٦٥ ريالا .

هذا وقد بلغت الكميات التى قدمت فى الفليرة الاولى نوفمبر ٢٠٠٠ قنطار معظمها من المنوفى .

وفى يوم ١٢ الجارى فتحت السوق بارتفاع كبير فى الاسعار فبلغ عقد نوفمبر ١٦٠ ريالا وعقد يناير ١٦٧ر٥ ريالا وعقد ديسمبر ١١٦ ريالا ثم اخذت الاسعار فى التراجع لكثرة المبيعات والتحديدات واقفلت السوق بسعر ١٥٦ر٣٠ ريالا لعقد نوفمبر ، ١٦٤ر٥٠ ريالا لعقد يناير ، ١٠٧ر٥٠ ريالا لعقد ديسمبر .

المبيعات ببورصة ميناء البصل :

بالرغم من نشاط الحركة فى سوق العقود فان سوق البضاعة الحاضرة لم تتأثر بها بل تعتبر ضعيفة وينحصر الطلب على الرتب العالية من الكرنك والجيزة ٣٠ والرتب الواطئة من الاشمونى لحساب المغازل المحلية هذا وقد تمسكت علاوات الرتب العالية فى الكرنك والجيزة ٣٠ وانخفضت علاوات الرتب التى تقل عن جود فى الاشمونى والزاجوراة .

وقد بلغت المبيعات فى المدة الاولى من نوفمبر ١٩٧٣٥ بالة مقابل ٢٠٥٢٩ بالة فى مثل هذه المدة من شهر اكتوبر وبيانها كالآتى :

كرنك	١١٢٥٢	بالة	مقابل	٩٠٣٠	بالة
منوفى	٩٤٤	بالة	مقابل	١٠٦٢	بالة
اشمونى	٤١٠٦	بالة	مقابل	٥٨٦٨	بالة
زاجوراه	٢١٧	بالة	مقابل	٣٤٥	بالة
جيزه٣٠	٣٠٩٢	بالة	مقابل	٤٢٢٤	بالة
معرض	١٤	بالة	مقابل	—	بالة
مخلوط	١١٠	بالة	مقابل	—	بالة

وقد عرضت مصلحة الاملاك الاميرية اقطانها للبيع بالمزاد العلنى هذا الاسبوع الاانه لم يباع منها سوى ٧٢ بالة منها ٣٠ بالة جيزة ٤٢،٤٥ بالة مخلوط وستعيد عرضها من جديد فى جلسة ٢٠ الجارى .

الصادر :

بلغ المصدر من اول الموسم لغاية ٧ نوفمبر الجارى ٤٨٩٩٢٧ قنطارا مقابل ٥٩٠ر٩٩٦ قنطار فى مثل هذه المدة من الموسم الماضى .

المحلوج :

اذاعت وزارة الزراعة فى ١٢ الجارى بيانا عن المحلوج من القطن منذ بداية الموسم الحالى حتى نهاية اكتوبر سنة ١٩٥١ . وقد بلغ ٢ر٠١٨ر٣٤٥ قنطار منها ١ر١١٤ر٦٦١ كرنك ، ٩١ر٩٠٠ منوفى ، ٣٢٤ر٠٩٢ جيزة ٣٠ ، ٥٥ر٨٤٦ قنطارزاجوراة ، ٨٣٩ر٥١٩ اشمونى ، ٣٣٥ اصناف اخرى ، ٤٥ر٥٣٩ سكرتو .

مشاكلنا الضريبية

« الضرائب على ايرادات الثروة المنقولة والدخل العام ، وكذا رسوم الأيلولة على التركات ورسم الدمغة حديثة الوجود وحديثة التطبيق في مصر ، فلا شك أن ممولي هذه الضرائب أو من يقوم بتنفيذها صادفتهم مشاكل توصلوا الى حل بعضها وما زال البعض الآخر في دور البحث والدراسة ، واننا نعرض في هذا الباب صورا من تلك المشاكل ، وما تراه هيئة التحرير في امرها .. »

سقوط حق مصلحة الضرائب بالنسبة لسنة نتيجتها خساره

هل يسقط حق الممول في ترحيل تلك الخسارة الى السنوات التالية ؟

سقوط حق مصلحة الضرائب بالنسبة لأية سنة ضريبية هو فقط بالنسبة لما هو مستحق لها من ضرائب اذ تنص المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن «يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون ».

اذن تخرج من هذا بأن تلك السنة التي أسفرت عملياتها عن خسارة - بحسب ما أظهرته دفاتر الممول - والتي قد تكون نتيجتها من الناحية الضريبية أرباحا يستحق عليها ضرائب بان مصلحة الضرائب يسقط حقها في المطالبة بتلك الضرائب اذا تمسك الممول بحق التقادم المسقط

ولكن ذلك الحق الذى سقط لايترتب عليه سقوط حق مصلحة الضرائب في الاطلاع على دفاتر الممول لمراجعتها ذلك أن حق الاطلاع الذى كفله القانون لموظفي الضرائب هو حق دائم لاتقيده الا الحدود الزمنية التي يجب على التاجر الاحتفاظ بدفاتره الى نهايتها طبقا للقانون التجاري وكذا للماده ٨٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وقد يعترض على استعمال حق الاطلاع بالنسبة لسنة سقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق عنها من ضرائب بأن المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصت على أن لايجوز لموظفي مصلحة الضرائب بأى حال من الاحوال استعمال حق الاطلاع في غير الاغراض المتصلة بربط الضريبة فطالما أن تلك السنة لايجوز المطالبة بما هو مستحق عليها من ضرائب لتقادمها فانه بالتبعية لايجوز لموظفي مصلحة الضرائب الاطلاع على دفاترها.

ولكن يرد على ذلك :

١ - بأن مشروعية حق الاطلاع المباشر أصلا هو الوسيلة التي تمكن موظفي الضرائب من التشبث من تنفيذ جميع الاحكام التي يقررها هذا القانون . وقد أعطى هذا الحق في المادة ٨١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

٢ - بأن الاطلاع المباشر بقصد التشبث من تنفيذ أحكام القانون لايكون الا لغرض ربط الضريبه والا فماذا يقصد بالتشبث من تنفيذ أحكام القانون ؟ ولكن هناك حقيقة يجب عدم اغفالها ذلك أن ربط الضريبة شيء وسدادها شيء آخر ولذلك تنوعت الاستمارات فهناك استمارة الربط يحدد فيها وعاء الضريبة ، والورد تحدد فيه الضريبة ، واستمارة التنبيه التي ترسل للممول توضح له وعاء الضريبة وكذا الضريبة المستحقة والمطالبة بسدادها ، والتقادم المسقط لايمنع من ربط الضريبة ولكنه يمنع من المطالبة بها كحكم المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

ومعنى هذا أن حق الاطلاع قائم بالنسبة لتلك السنة في الحدود الزمنية التي أشرنا اليها في صدر هذا الحديث لفرض ربط الضريبة وليس لفرض المطالبة بها

وطالما ان التقادم المسقط هو من حق الممول له أن يدفع به فلا أجد حرجا مطلقا من أن تصدر مصلحة الضرائب الورد واستمارة التنبيه وتطالب الممول بالضريبة المستحقة عن تلك السنة وله بعد ذلك أن يدفع بالتقادم تنفيذا لحكم المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وعندئذ لاتملك المصلحة حق استعمال التحصيل الجبرى لتلك الضريبة التي لحقها التقادم

أما عن ترحيل الخسارة طبقا للمادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فلو أن مراجعة تلك السنة اسفرت عن خسارة حقيقية ضريبية فان الممول له الحق في ترحيلها وذلك لأن المادة ٥٧ سالفة الذكر أعطت للممول حقا غير مرتبط بزمن أو أجل لاستعماله بالرغم من أن هذا الاستعمال وضعت له حدود زمنية - ثلاث سنوات - وحسابية - أرباح السنة التالية وهكذا ..

وكما سبق ان قلنا ان تلك الخسارة التي يسمح بترحيلها الى السنوات الثلاث التالية هي خسارة الربط الضريبي بمعناه الفقهي، والربط الضريبي يتولد بعد عمليات كثيرة منها الاطلاع والفحص .. الخ وهذه العمليات سبق ان أشرنا بأن حق المصلحة فيها دائم غير موقوت .

ع . ع .

مشكلة المدفوعات الخارجية باسرائيل

سعت اسرائيل هذا العام الى الاقتراض من السوق الامريكي والى الحصول على هبات نقدية من الحكومة الامريكية ومن اليهود المنتشرين في جميع انحاء العالم . ولكن حصيلة القرض حتى الآن لم تبلغ ٥٠ مليون دولار بينما كان المقدر لها ٣٠٠ مليون دولار . كما ان الحكومة الامريكية لم تقتنع بعد اسرائيل بالهبات المطلوبة وكان من نتيجة ذلك ومن نتيجة العجز المستمر في ميزانها الحسابي ان انخفضت احتياطياتها النقدية انخفاضا كبيرا أدى الى تدهور سعر الجنيه الاسرائيلي في الاسواق الحرة الى ٧٠ سنت امريكي بعد ان كان قد ارتفع الى ٩٠ سنت في مارس الماضي . هذا مع ملاحظة ان السعر الرسمي للجنيه الاسرائيلي هو ٢٨٠ سنت .

انتاج الهند من الصوف الشعر

تملك الهند حوالى ٣٧ مليون و٧٠٠ ألف خروف وبلغ مجموع الاصواف التي تنتجها ٧٦ مليون رطلا في السنة الواحدة .



محاسبة التكاليف

سعر صرف المواد الاولية لعمليات التشغيل

تكلمنا فى الاجزاء السابقة عن نظام محاسبة التكاليف وشروط تطبيقه والفوائد المرجوة منه ومودنا لتحديد عنـاصره ثم بحثنا بشىء من التفصيل فى تحديد عنصر المواد الاولية . ونتابع البحث فيما يلى :

تهتم محاسبة التـكاليف اهتماما بالغا بسعر صرف المواد الاوليـة من المخازن لعمليات التشـغيل وتعلق عليها أهمية كبرى فى تحـديد ثمن التكلفة الاولى تحديدا سليم الاسس وتختلف الطرق المتبعة فى هذا التسعير **Pricing** أختلافا بينا ، ولكل طريقة من هذه الطرق مزاياها ومآخـذها ،

ويجدر بنا ـ قبل شرح هـذه **الطرق ـ ان نثير نقطة هامة الا وهى** تكاليف نقل المشتريات الى الداخل ، وتكاليف عمليـة الشراء ذاتهـا ، وتكاليف عملية التخزين والصرف . وهل تدخل كل هـذه العناصر فى احتساب ثمن المشتريات أم لا .

ان الرأى الراجح هو أن تكاليف النقل الى الداخل ، أى الى داخـل المصنع ، سواء كان شحنا أو نقـلا بالسيارات والعـربات .. هى التى تحتسب ضمن ثمن شراء المواد الاولية دون غيرها من باقى عناصر المصروفات التى ذكرت أعلاه . والحجة فى ذلك أن النقل الى الداخل يضفى على المواد مايسمى منفعة المكان place utility اذ أنها عديمة الجدوى للمصنع مادامت خارجه . ولذا فان ثمنها الحقيقى بالنسبة للمصنع هو ثمن شرائهـا الصافى المدفوع لبائعها فى مكان البيع زائدا تكاليف نقلها الى مخازن المصنع دون غير ذلك من أنواع المصروفات

اما الحجة فى وجوب عدم احتساب باقى عناصر المصروفات المذكورة ضمن تكاليف الشراء فهى أن الاستلام ، والتخزين وما يتعلق بهما **لا تزيد من قيمة السلع** value بالنسبة للمصنع انمـا هى من باب **التنظيم الادارى** والصناعى أو من باب التسهيل ليس الا . ويذهب أصحاب هذه الحجـة الى أن النظام المثالى الافتراضى لمثل هذه المصانع هو عدم تخزين المـواد وذلك لعـدم تكبد أى مصروفات تخرج عن عملية التشـغيل بالذات producton-proper **ـ بل يفترض** شراء الكميات اللازمة للانتـاج وقت الحاجة لها وتسليمها للتشغيل مباشرة فكان الوضع النظرى المنطقى لهـذه المصروفات (الشراء والتسليم والتخزين والصرف) هى أنهـا مصروفات اما صناعية أو أدارية أو بين هذه وتلك حسب مقتضيات الحال .

وجدير بالذكر ان ما يثير موضوع سعر صرف المواد الاولية لعمليـة الانتاج انما هو تغير اسعار المواد طبقا لتقلبات الاسواق أو لتغـير ظروف الشراء على العموم . ولو كانت الاسعار ثابتة لا تتغير لمـا أثير هذا الموضوع اطلاقا .

الطرق المختلفة لتحديد سعر صرف المواد الاولية

الطريقة الاولى : بسعر المشتريات الاولى First-in, First-out ونمثل لها بالمثال التطبيقى التالى :

البيان الاول
بيان المواد الواردة من الصنف ٣٥٠(أ)

تاريخ الورود	الكمية المشتراه	سعر الشراء	الثمن الاجمالى
لسنة	كيلو	مليم جـ	مليم جـ
٥ يناير	٣٠٠	١٠٠	٣٠ ـــ
١٥ يناير	٤٠٠	١٢٠	٤٨ ـــ
٢٥ يناير	٣٠٠	٩٠	٢٧ ـــ
٢ فبراير	٢٠٠	١١٠	٢٢ ـــ
٣ فبراير	٦٠٠	٨٠	٤٨ ـــ

البيان الثانى
بيان المواد المنصرفة من الصنف ٣٥٠(ا)

تاريخ الصرف	الكمية المنصرفة	سعر الصرف	الثمن الاجمالى
السنة	كيلو	مليم جـ	مليم جـ
١٠ يناير	٢٠٠	١٠٠	٢٠
٢١ يناير	١٠٠	١٠٠	١٠
٢٤ يناير	٣٠٠	١٢٠	٣٦
٢٧ يناير	١٠٠	١٢٠	٢١
	١٠٠	٠	
٥ فبراير	٢٠٠		
	٢٠٠	١١٠	٤٨
	١٠٠	٨٠	

ويتضح من هذا المثال أن المائتى كيلو المنصرفة يوم ٢٧ يناير قسمت من وجهة نظر التسعير الى كميتين كالآتى :

الكمية الاولى : وزنتها ١٠٠ كيلو هى رصيد هذا الصنف طبقا للوارد حتى آخر كمية مشتراة لغـاية ١٥ يناير ومجموع ذلك ٧٠٠ كيلو صرف منها قبل ذلك ٦٠٠ كيلو فى ١٠ ، ٢١ و٢٤ ينـاير عـلى التوالى وبقى من الكمية ١٠٠ كيلو . فلما طلب صرف مائتى كيلو للانتاج سحب هذا الرصيد **وهـو مسـعر بمبلغ ١٢٠ مليمـا** ، وصرفت معه .

الكمية الثانية : وزنتها مائة كيلو أيضا من الكمية التالية الواردة للمخزن فى ٢٥ يناير وسعرها تسعون مليما

وعلى ذلك أصبح ثمن المائتى كيلو المنصرفة للانتاج بتاريخ ٢٧ **يناير هو ٢١ ج .**

مزايا هذه الطريقة

هذه الطريقة منتشرة الاستعمال وتتلخص مزاياها فى الآتى :ـ

١ ـ انهـــا تتمشى مع المبـادىء التنظيمية المتعارف عليها فى صرف المواد ذاتها physically من المخـزن العام . حيث يجب طبقا لهذه المبادىء صرف المشتريات القـديمة أولا ـ والسبب الذى يدعو الى ذلك هـو عدم السـمـاح لبعض المواد بالتلف نتيجة للقدم ـ مع استعمال المشتريات التالية لها من نفس الصنف . وكلنا نعلم أن الـكاوتشـوك ، وكثير من البويات والورق .. تتلف جدتهـا وتفقد بعض قيمتهـا الاستعمالية بمرور الزمن عليها دون استعمال

٢ ـ وهى تتمشى أيضـا مع ما يفرضه نظام محاسبة التكاليف من دقة . فهى تأخذ فى الاعتبار أسعارا حقيقية تم الشراء على أساسها فعلا ـ بعكس طريقة متوسط السعر حيث انه سـعر أفتراضى خيالى كما سيتضح فيما بعد .

٣ ـ ان تحديد سـعر المنصرف وقيمته لا يتطلب اجراءات حسابية معقدة فما على المحاسب الا الرجوع للسعر الحقيقى للصنف طبقا لأقدم كمية مخزونة منه

٤ ـ ان التقلبات الحادة فى أسعار الشراء لا تؤثر تأثيرات متتاليـة فى سعر الصرف كما فى حالة متوسط السعر أيضا ـ ذلك أن السـعر لا يعدل الا اذا نفدت الكمية وسحب من كمية تالية سعرها مختلف ـ ولا علاقة لذلك بعمليـــات المشتريات الجديدة .

٥ ـ ان مصلحة الضرائب تقرها وترتاح للعمل بها

٦ ـ أن كثيـرا من المحاســبين يحبذونها ويفضلونها .

عيوب هذه الطريقة

يوجه الفنيون عيبين لهذه الطريقة :
العيب الاول : انها تتطلب أحيانا اجراء عمليات حسابية قد تكون معقدة أو على الاقل قد تعرض للاخطاء ـ وذلك فى حالة تعدد صفقات الشراء مع تغير السعر وصـغر الـكميات المشتراه بالنسبة لحركة الانتاج

العيب الثانى : ان تكاليف الوحدات المنتجة فى يوم واحـد وفى ظرف المنتجة فى يوم واحـد وفى ظروف متشابهة قد تختلف فى النهاية عن بعضها البعض لمجرد اختلاف سعر الصرف ـ كما يتضح بجلاء من المثال التطبيقى السـابق . فان الـكمية المنصرفة للانتاج يوم ٢٧ يناير بعضها سعره ١٢ قرشا وبعضها سـعره تسعة قروش ولابد أن يؤثر هذا فى ثمن التكلفة الاولى للوحدات مع انها انتجت فى نفس الوقت والظروف

الطريقة الثانية : بمتوسط السعر
Mean or Average Price

تهتم هذه الطريقة بفكرتين
الفكرة الاولى : ان الكميات الواردة للمخزن تصبح جزءا من كل لا يتجزأ ، ومن الخطأ بعد وزودهـا القول بأن اجزاءها مختلفة القيمة أو السعر
الفكرة الثانية : انها تتمشى مـع قاعدة تسعير بضاعة آخر المدة (الجرد) وتسير على منهاجها

مثال عملى تطبيقى

ولتوضيح هـذه الطريقة بالارقام نأخذ نفس أرقام البيان الاول السابق ايراده أعلاه ونوضح فى البيانين الثالث والرابع التاليين سعر الصرف وقيمة الارصدة طبقا لهذه الطريقة ـ مع العلم بانه يقتضى تحديد متوســط السعر عند كل عمليـة شراء وذلك بقسمة الثمن الاجمالى للكمية كلهـا (الرصيد زائدا المشتراة) على عدد الوحدات كلها

البيان الثالث
بيان المواد المنصرفة من الصنف ٣٥٠(أ)

تاريخ الصرف	الكمية المنصرفة	سعر الصرف	الثمن الاجمالى
السنة	كيلو	مليم جـ	مليم جـ
١٠ يناير	٢٠٠	١٠٠	٢٠
٢١ يناير	١٠٠	١١٦	٦٠٠ ١١
٢٤ يناير	٣٠٠	١١٦	٨٨٠ ٣٤
٢٧ يناير	٢٠٠	٩٦ر٥	٣٠٠ ١٩
٥ فبراير	٥٠٠	٨٩ر٣	٦٥٠ ٤٤

البيان الرابع
بيان رصيد الصنف ٣٥٠ (أ)

التاريخ	كمية الرصيد	سعر الوحدة	الثمن الاجمالى
السنة	كيلو	مليم جـ	مليم جـ
٥ يناير	٣٠٠	١٠٠	٣٠
١٠ يناير	١٠٠	١٠٠	١٠
١٥ يناير	٥٠٠	١١٦	٥٨
٢١ يناير	٤٠٠	١١٦	٤٠٠ ٤٦
٢٤ يناير	١٠٠	١١٦	٦٠٠ ١١
٢٥ يناير	٤٠٠	٩٦ر٥	٦٠٠ ٣٨
٢٧ يناير	٢٠٠	٩٦ر٥	٣٠٠ ١٩
٢ فبراير	٤٠٠	١٠٣ر٢٥	٣٠٠ ٤١
٣ فبراير	١٠٠٠	٨٩ر٣٠	٣٠٠ ٨٩
٥ فبراير	٥٠٠	٨٩ر٣٠	٦٥٠ ٤٤

مزايا هذه الطريقة

١ ـ انها ـ كسابقتها ـ مقبولة لدى مصلحة الضرائب

٢ ـ انها تساعد على تقليل فروق ثمن التكلفة الاولى للوحدات فى أوقات التغيرات الفجائية للاسعار ـ فهى اذن طريقة عادلة بالنسبة لسـعر الانتاج .

ولهذا نجد أن كثيرين من المحاسبين يميلون ويرتاحون لهذه الطريقة فى الاحوال العادية .

عيوب هذه الطريقة

ربما كان العيب الوحيد الذى يوجه لهذه الطريقة أن الارقام التى تستعملها تكاد تكون أرقاما افتراضية لا تتفق مع الواقع . والدليل على هـذا ، الارقام الواردة فى البيان لثالث المسطر أعلاه فليس هناك تطابق بين أسعار الصرف وأسعار الشراء سـوى فى الـكمية الاولى ـ اما باقى مرات الصرف الاربعة التالية فأسـعارها جميعا افتراضية كما هو واضح

موسى حقى
ماجستير فى التجارة

« يتبع »

دليل الممول

قد مر النظام المالى فى مصر بنفس الادوار التى مر بها فى البلدان الاخرى من ناحية التعديل فى القوانين من وقت لآخر حسبما يسفر عنه التطبيق العملى ، الا أن عملية التعديل فى مصر كانت أسرع فى دورانها منها فى البلدان الاخرى الى حد يصل معه الممول فى تقصى واجباته وتبيان حقوقه .

لذلك وجدنا تحقيقا لأغراض هذه المجلة أن نفرد هذا الباب لخدمة جمهور الممولين بأن نوجه نظرهم الى مالهم من واجبات قبل قوانين الضرائب المختلفة .

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

الضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة

الاوراق المالية الاجنبية

تسرى ضريبة القيم المنقولة أيضا على دخل ومنتجات الاوراق المالية الاجنبية المملوكة لمصريين أو أجانب متوطنين أومقيمين فى مصر سواء أكانت الاوراق المالية حكومية أو غير حكومية وهذا ما نصت عليه المادة ٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حيث ورد بها (تسرى الضريبة كذلك على كل مايستولى عليه المصريون أو الاجانب المتوطنون أو المقيمون عادة فى مصر، سواء أكانوا من الافراد أم من الاشخاص المعنويين من أرباح وفوائد واستهلاكات تدفعها الشركات أو المنشئات الاجنبية، وكذلك على ما يستولون عليه من الفوائد والايرادات وغيرها عما يملكونه من الاوراق المالية الاجنبية عامة من سندات وقيم مالية حكومية أو غير حكومية)

وأساس هذه المادة هو مبدأ شخصية القانون لامكانيته وذلك لأنه لا يصح أن يستولى مصرى أو أجنبى مستوطن أو مقيم عادة فى مصر على ايراد ناشىء من استغلال رأس مال مصرى فى الواقع دون أن يؤدى عليه للخزانة المصرية نصيبه من الاعباء العامة .

ويترتب على تطبيق هذه المادة خضوع الايراد الواحد للضريبة مرتين أحدهما للدولة التى يوجد بها مقر المنشأة فى الخارج ومرة أخرى لمصر — وهذا هو ازدواج الضريبة — وهذا الازدواج ولاشك مفيد للاقتصاد المصرى اذ من شأنه أن يؤدى الى تخلص الممولين من القيم المالية الاجنبية واستثمار أموالهم فى مصر.

وقد جاء فى الاعمال التحضيرية لهذه المادة انه لا يخلو فى تحصيل هذه الضريبة بعض المصاعب لأنه لما كانت طريقة الحجز فى المنبع غير ميسور العمل بها فانه قد يترتب على ذلك تخلص الكثيرين من دفع الضريبة . على انه لا يخفى أن وسائل التهرب من دفع الضرائب عديدة وهى لايمكن اجتنابها اجتنابا تاما لاسيما بالنسبة الضرائب التى يكون أساسها غير مستقر أو عسير التقدير .

وقد اقتبس نص هذه المادة من القانون البلجيكى رقم ٤٢٩ الصادر فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ من المادة الثانية منه .

والمستوطن بمصر هو من كان له مقر شرعى واحد . وهو المركز الرئيسى لأعماله فى حين انه قد يكون له محال اقامة متعددة . فمن له مقر شرعى هم الذين عبرت المادة عنهم بكلمة « مستوطنين » ومن لهم محل اقامة فهم الذين عبرت عنهم المادة بكلمة « المقيمين »

وسبب الجمع بين المستوطنين والمقيمين فى هذه المادة هو الخوف من أن يوجد أشخاص مقيمون فى مصر يريدون التهرب من دفع الضريبة بحجة انه ليس لهم فيها مقر قانونى بحسب القانون العام ، اذ أن فرض الضريبة على ايرادات القيم المنقولة يقوم على مبدأ مكانية القانون وشخصية القانون معا . فالضريبة تسرى على الشركات المصرية والاجنبية التى تعمل فى مصر وعلى فوائد الديون المستثمرة فى مصر ولو كانت مملوكة لاجانب مقيمين فى الخارج ، كما تسرى الضريبة أيضا على كل مايملكه المصريون أو الاجانب المستوطنون أو المقيمون فى مصر من أوراق أجنبية وعلى ما يستثمرون من أموالهم فى الخارج .

على أن السبب الذى من أجله الحق بطائفة المستوطنين طائفة المقيمين انما كان منعا للبس وخوفا من التهرب .

ومما لاشك فيه أن وسائل المراقبة للوصول الى الحصول على الضريبة المقررة على أرباح الايرادات الناتجة من أموال فى الخارج هى على كثير من الدقة ، ولكن حق الاطلاع المخول لمصلحة الضرائب ، وطريقة الاستيلاء على ايرادات الاموال الأجنبية عن طريق البنوك التى تعمل فى مصر ، وتنافر المصالح بين الناس وما لمصلحة الضرائب من حق الاطلاع على كل ما يكون فى المحاكم أو الجهات الادارية من الاوراق . ومن التزام كل موظف قضائى أو ادارى بتبليغ مصلحة الضرائب كل ما يتصل بعلمه من التهريب أو الاحتيال عليه ، ذلك كله يجعل التهرب يقل فى هذا الموضوع الى ادنى حد .

ولم يضع المشرع المصرى تعريفا للمقيم فى مصر ، وترك الامر للقضاء لكى يفصل فى كل حالة على حدتها . انما يؤخذ من روح التشريع والاعمال التحضيرية أن الضريبة لا تسرى الا على الاجانب الذين تتوافر لديهم النية الحقيقية للاقامة فى مصر ولذلك أضيفت كلمة (عادة) ومن ثم لايخضع للضريبة الاجانب الذين يفدون اليها للسياحة أو لاجراء أبحاث علمية دون أن تكون لديهم النية الحقيقية للاقامة المستديمة بها .

واضافت اللجنة المالية للشيوخ عبارة (سواء أكانوا من الافراد أم من الاشخاص المعنويين) بعد عبارة (المصريون أو الاجانب المستوطنون أو المقيمون فى مصر) وذلك لزيادة ايضاح أن حكم هذه المادة يشمل الافراد والشركات المستوطنين فى مصر والافراد المقيمين بها .

وقد اعترض بعض حضرات الشيوخ على هذا التعديل ، ورأى أن تلك الاضافة لا لزوم لها لأنها توجد اللبس ، لأن الشركات ذات الشخصية المعنوية منصوص عليها فى مواد أخرى من القانون .

فأبدى مندوب الحكومة أن الواقع أن هناك لبس بسيط فى الموضوع يحسن ازالته اذ توجد ضريبتان مختلفتان : ضريبة عن ربح الشركة « كشخص معنوى » وهذه الضريبة هى ضريبة الارباح التجارية والصناعية (ضريبة الكتاب الثانى من القانون) ، أما الجمعيات التى لا ربح ولا شخصية معنوية لها فهى معفاة من الضريبة

ولكن فيما يتعلق بالضريبة الاخرى التى يدفعها كل شخص عن ايراد ما يملكه من قيم منقولة فهى التى أشير اليها فى الكتاب الاول من القانون . والمقصود منها أن الارباح التى توزع على الافراد تحصل عليها ضريبة فمتى استلم الشخص ربح مال يجب أن يدفع عنه ضريبة ولو كان جمعية خيرية ، فمثلا الجمعية الخيرية الاسلامية اذا كانت تملك أسهما فى بنك مصر مثلا فالحكومة تحصل ضريبة على ربح هذه الاسهم

وقد نص فى المادة ١١ من اللائحة التنفيذية للقانون على أن للشركات والمنشآت والهيئات التى تملك أوراقا مالية أجنبية تخضع ايراداتها للضريبة المفروضة فى المادة الرابعة من القانون اذا ما زادت ايراداتها منها فى سنة من السنين على عشرين ألف جنيه مصرى ، أن تقدم لمدير الضرائب اقرارا مؤقتا ببيان تلك الايرادات وتطلب دفع الضريبة المستحقة عن السنة التالية على أساس قيمة ايرادات السنة السابقة بصفة مؤقتة بشرط أن تدفع الضريبة المذكورة مقدما على أربعة أقساط على الاكثر فى اول يناير واول ابريل واول يوليو واول اكتوبر ، على أن تسرى قيمة الضرائب عند انتهاء السنة على أساس الايرادات الحقيقية لتلك القيم وعلى أن تقوم الشركة أو المنشأة أو الهيئة بدفع الفرق ان كانت هناك زيادة فى بحر شهرين على الاكثر من انتهاء السنة ، فان كانت الضريبة الحقيقية أقل مما دفعته فعلا فيرد لها الفرق

ولمدير الضرائب الحق فى قبول أو رفض هذا الطلب ، كما أن له فى حالة التصريح الحق فى سحبه فى كل حين .

قد يحدث أن المنشأة التى تدفع الايراد تأخذ على عاتقها الضريبة المستحقة الحكومة . فماذا يكون مقدار الضريبة التى تستحق فى هذه الحالة للحكومة ؟ وهل تحسب على أساس المبلغ الذى دفع بالفعل الى صاحب الايراد أم على مجموع المبلغ الذى يستلمه صاحب الايراد مضافا اليه مقدار الضريبة ؟

قد تكفل بالرد على ذلك منشور مصلحة الضرائب رقم ٧٠ الصادر فى ١٩٤١/٢/٧ فجاء به أن الضريبة لا تحسب قانونا على صافى الايراد بل يجب حتما حسبانها على مجموعه، فلو أن الضريبة لم تحسب الا على أساس المبلغ الذى تدفعه المنشأة بالفعل الى صاحب الايراد لكان معنى ذلك انها تحسب على الصافى لا على المجموع .

وعلى ذلك ينبغى مراعاة حساب الضريبة المستحقة على أمثال هذه التوزيعات على اعتبار ان المبلغ الذى يدفع الى صاحب الايراد انما هو صافى ايراده بعد الضريبة

أما فيما يتعلق بالتوزيعات التى تجريها الشركات الاجنبية التى تعمل فى مصر وحدها أو فى مصر والخارج فان الضريبة المستحقة للخزانة المصرية تحسب على أساس القيمة الاصلية للتوزيعات دون التفات الى ما قد يستحق للحكومات الاجنبية من ضرائب على التوزيعات المذكورة .

وبالنسبة للضريبة على القيم المالية الاجنبية التى يملكها المصريون أو الاجانب المستوطنون أو المقيمون عادة فى مصر سواء أكانوا من الاشخاص الطبيعيين أم من الاشخاص المعنويين فالضريبة ينبغى أن تحسب على صافى الايراد (بعد خصم الضريبة الاجنبية منه) لانه وحده الايراد الذى استولى عليه صاحب الشأن ، أما اذا كانت الاوراق المالية الاجنبية معفاة من الضريبة فان الضريبة تحسب عندئذ للخزانة المصرية على مجموع الايراد لانه هو الذى استولى عليه الممول صاحب الشأن .

وقد أفتت مصلحة الضرائب بأنه لايخضع لحكم المادة الرابعة من القانون مايحصل عليه شخص مقيم فى مصر من شركة أجنبية مركزها فى الخارج ، بوصفه عضوا فى مجلس ادارتها ، كمكافأة عن أعماله فيها لاعن أعماله فى فرع قائم فى مصر وانما تخضع هذه المكافأة للضريبة على كسب العمل

الاقتصاد والمحاسبة
مجلة علمية فنية أسبوعية
تصدر نصف شهرية مؤقتا
صاحب الامتياز عبد الله فكرى اباظه بك
رئيس التحرير أحمد عنان
مدير الادارة على شكرى
يصدرها نادى التجارة الملكى
٢٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة
تليفون ٧٤٧٧٣
الإعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة
الاشتراكات : فى مصر جنيهان ونصف فى السنة
- فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الأردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا أو لبنانيا أو فلسا
- فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا
- فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والأرجنتين ١٧ دولار
- فيما عدا ذلك من أنحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٥/٢/٦ جنيها انجليزيا
- تسدد الاشتراكات فى مصر والسودان نقدا بموجب أذونات أو حوالات بريدية أو شيكات .. وفى الخارج بموجب شيك على أحد بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

قوانين وقرارات

نص القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رءوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

(نشر بالوقائع المصرية عدد ٩٦ بتاريخ ٢٠ اكتوبر ١٩٥١)

أهم التعديلات التى أدخلها القانون الجديد

* يرتفع سعر الضريبة من ١٤ ٪ الى ١٦ ٪ ابتداء من أول يناير ١٩٥١ على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية

* سعر الضريبة على ايرادات المهن الحرة وغير التجارية تصبح ١٠ ٪ بدلا من اعتبارها مماثلة لضريبة كسب العمل وذلك ابتداء من أول يناير ١٩٥١

* لا يجوز استئناف اى حكم يصدر من المحكمة الابتدائية المنعقدة بهيئة من المحكمة الابتدائية المنعقدة بهيئة تجارية لبحث طعن من ممول اذا قلت تقديرات المصلحة عن الالف جنيه .

* يعافى من اداء الضريبة :الجماعات التى لا ترمى الى الكسب ، والمعاهد التعليمية ، والمنشآت الزراعية ، الا ان كانت متخذة شكل شركة مساهمة .

* يعاقب الممول عند محاولته اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة

* عدلت مواعيد الطعن فى قرارات لجان التقدير التى اصدرت قبل ٤ سبتمبر سنه ١٩٥٠

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الاولى — ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ يكون سعر الضريبة المقرر بالمواد ٧ و١٥ و٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ١٦ ٪

المادة الثانية — تستبدل بالمواد ١٥ فقرة ثالثة و٣٤ فقرة رابعة و٥٤ و٧٢ فقرة أولى وثانية و٨١ فقرة أخيرة و٨٥ فقرة ثالثة و٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رءوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل النصوص الآتية :

فوائد السلفيات

مادة ١٥ — فقرة ثالثة — لايسرى هذا الإعفاء على فوائد السلفيات التى تعقدها دور التسليف العقارى للشركات أو المنشآت المشار اليها فى الفقرتين (أولا) و (ثانيا) من المادة الاولى من هذا القانون ، اذا كانت قيمة السلفة تجاوز مائة الف من الجنيهات المصرية .

مادة ٣٤ — فقرة رابعة — ومع ذلك تبقى الضريبة المربوطة على الشريك دينا على الشركة فى حدود ما كان يستحق على نصيبه فى ربح الشركة لو فرضت عليه الضريبة مستقلا .

قرارات لجنة الطعن

مادة ٥٤ — لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار لجنة الطعن امام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال شهر من تاريخ اعلان القرار على الوجه المبين فى المادة السابقة . ويرفع الطعن طبقا لقواعد واجراءات الاستئناف المنصوص عليها فى قانون المرافعات.

ويكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى هذا الشأن نهائيا اذا كانت تقديرات مصلحة الضرائب السنوية المطعون فيها لا تجاوز ألف جنيه . فاذا زادت على ذلك جاز استئنافها .

ضريبة المهن الحرة

مادة ٧٢ — فقرة أولى وثانية — ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ تفرض ضريبة سنوية سعرها عشرة فى المائة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التى يمارسها المولون بصفة مستقلة ويكون للعنصر الاساسى فيها العمل .

وتسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة اخرى ومع ذلك يعفى من ادائها :

١ — الجماعات التى لا ترمى الى الكسب وذلك فى حدود نشاطها الاجتماعى أوالعلمى أوالرياضى وكذلك المعاهد التعليمية

٢ — المنشآت الزراعية اذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة

الاطلاع

مادة ٨١ — فقرة أخيرة — ويحصل الاطلاع حيث توجد هذه البيانات أثناء ساعات العمل العادى وبغير حاجة الى اعلان سابق .

مادة ٨٥ — فقرة ثالثة — ويعاقب بالعقوبة ويقضى بالتعويض المشار اليهما فى الفقرة الثانية كل من استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضرائب المنصوص عليها فى هذا القانون كلها أو بعضها وذلك باخفاء أو محاولة اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة .

الاستئناف

مادة ٩٩ — يكون ميعاد استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية طبقا للمادة ٥٤ ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الحكم

قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١
نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، الموقعة بلندن فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ، ومن ثم ينتهى العمل باحكام تلك المعاهدة والاتفاق المرافق لها الخاص بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى المملكة المصرية وينتهى العمل كذلك باحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ ، بشأن ادارة السودان .

مادة ٢ — يلغى القانون رقم ١٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ ، الخاصان بالاعفاءات والميزات المشار اليها فى المادة السابقة .

مادة ٣ — على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، واتخاذ ما يلزم لذلك من التدابير ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نامر بان يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وان ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنتزه فى ١٤ المحرم سنة ١٣٧١ (١٥ اكتوبر سنة ١٩٥١)

فاروق

مصلحة الضرائب
قسم الضرائب على الايرادات

كتاب دورى رقم (٣١١)

حضرة صاحب العزة مدير ضرائب

بعاليه صورة القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بالغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ والقانونين رقم ١٣ ورقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ ، وبانهاء العمل باحكام معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها واحكام الاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى مصر ، واحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان .

وقد نشر هذا القانون بعدد الوقائع المصرية رقم ٩١ غير اعتيادى الصادر فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٥١ ، رجاء الاحاطة والتنفيذ .

وتفضلوا بقبول التحية ..

١٩٥١/١٠/٢٣

المدير العام

المادة الثالثة — تلغى المادتان ٣٢ فقرة (١) و ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر ، كما تلغى المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام القانون المذكور .

قرارات لجنة التقدير

المادة الرابعة — يكون الطعن من المصلحة أو الممول في القرارات التي أصدرتها لجان التقدير قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانها للممول بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

وفيما يتعلق بما سبق اعلانه من هذه القرارات قبل تاريخ العمل بهذا القانون يكون الطعن فيها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل به

ويكون التقدير في الحالات المذكورة أساسا لربط الضريبة التي تصبح واجبة الأداء ولو طعن في التقدير أمام القضاء

وتختص بنظر الطعن المحكمة الابتدائية التي يدخل في دائرة اختصاصها محل اقامة الممول منعقدة بهيئة تجارية فاذا صدر حكم المحكمة الابتدائية وجب تحصيل الضريبة على مقتضاه حتى يفصل نهائيا في الاستئناف الذي يكون قد رفع

ويكون رفع الاستئناف أمام محكمة الاستئناف التي يدخل في دائرة اختصاصها محل اقامة الممول خلال شهر من تاريخ اعلان حكم المحكمة الابتدائية .

المادة الخامسة — على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية أن يصدر ما يقتضيه العمل من لوائح وقرارات تنفيذية ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

قانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات

(المادة الاولى) تستبدل بالمواد ١ (فقرة اولى) و ٤ (فقرة أولى) و ٣٦ بند ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤١ (فقرة أولى) من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات النصوص الآتية :

مادة ١ (فقرة أولى) — يفرض على ايلولة التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة محسوبا على صافي نصيب الوارث طبقا للنسب الآتية :

بالنسبة لأنصبة الفروع والازواج والاب والام يكون الرسم ٥ ٪ على الـ ٥٠٠٠ ج الاولى من صافي نصيب الوارث .

٦ ٪ على الـ ٥٠٠٠ ج التالية من صافي نصيب الوارث .

٨ ٪ على الـ ٥٠٠٠ ج التالية من صافي نصيب الوارث .

١٠ ٪ على الـ ٥٠٠٠ ج التالية من صافي نصيب الوارث .

١٢ ٪ على الـ ١٠٠٠٠ ج التالية من صافي نصيب الوارث

١٤ ٪ على الـ ١٠٠٠٠ ج التالية من صافي نصيب الوارث

١٧ ٪ على الـ ١٠٠٠٠ ج التالية من صافي نصيب الوارث

٢٠ ٪ على مازاد على ذلك .

مادة ٤ (فقرة أولى) — يستحق رسم الايلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة الى شخص أصبح وارثا بسبب من أسباب الارث كان متوافرا وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت الى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة .

مادة ٣٦ — بند ١ تقدر قيمة الاطيان الزراعية بما يعادل عشرة امثال القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة .

بند ٢ — تقدر قيمة الاملاك الخاضعة لعوائد المباني بما يعادل اثنى عشر مثلا من القيمة الايجارية السنوية المتخذة اساسا لربط العوائد .

مادة ٣٧ — يعهد بتقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم الايلولة الى المأمورين المختصين ويجرى التقدير على الاسس المقررة في المادة السابقة فيما يتعلق بالاموال والحقوق المبينة فيها .

أما ماعدا ذلك فيكون تقديره بعد الاطلاع على مايقدمه اصحاب الشأن من اوراق ومستندات وبيانات في المواعيد ، وطبقا للاوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية وللمأمورين المختصين عند الاقتضاء اجراء تحقيقات أو ندب خبراء ترتب اتعابهم حسبما تقرره اللائحة المذكورة .

ويجب اعتماد التقدير — قبل اعلانه الى ذوى الشأن — من مصلحة الضرائب بالكيفية التي تنص عليها اللائحة التنفيذية ويكون الاعلان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول تبين فيه الاسس التي قام عليها تقدير قيمة التركة .

ولذوى الشأن خلال شهر من اعلانهم بالتقدير ان يخطروا المصلحة بملاحظاتهم عليه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . فاذا قبلوه أو انقضت هذه المدة ولم تردملاحظاتهم اعتبر التقدير نهائيا ، واصبحت الرسوم واجبة الأداء .

أما اذا اعترضوا ، فتؤدى الرسوم من واقع تقديراتهم وما قبلوه من تقدير المصلحة ، وتحال أوجه الخلاف دون غيرها الى لجان الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بفرض ضريبة على ايرادات رءوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وذلك وفقا للاوضاع والاجراءات المنصوص عليها في القانون المذكور .

مادة ٣٨ — تعلن اللجنة المصلحة وذوى الشأن بميعاد الجلسة قبل انعقادها بعشرة أيام على الاقل بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول لابداء أقوالهم بأنفسهم وبوكلاء عنهم .

وتعلن قرارات اللجان الى مصلحة الضرائب وذوى الشأن بكتاب موصى عليه بعلم وصول وتصبح الرسوم المستحقة واجبة الأداء بعد مضى خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان .

ويجوز للمصلحة ولكل ذوى الشأن من الورثة ومن في حكمهم الطعن في قرارات اللجان خلال شهر من تاريخ اعلانها امام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها محل اقامة المتوفى فان لم يكن له محل اقامة بالمملكة المصرية فيكون الطعن امام المحكمة الابتدائية والواقع في دائرتها أعيان التركة أو الجزء الاكبر قيمة منها طبقا لتقدير اللجنة ، وذلك وفقا للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

مادة ٤١ (فقرة أولى) — اذا كانت أعيان التركة التي تفرض عليها الرسوم بها من النقود أو السندات أو القيم المرخص في التعامل فيها في البورصة مايعادل على الأقل مثلى قيمة رسوم الايلولة وجب أداء هذه الرسوم بأكملها

مادة ٢ — تلغى المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر .

أهم التعديلات التي ادخلها القانون الجديد

* **ارتفعت أسعار رسم ايلولة التركات من ٢ و ٣ و ٤ و ٥ ٪ الى ٥ و ٦ و ٨ و ١٠ ٪ على الـ ٥٠٠٠ جنيه الاولى فالثانية فالرابعة ومن ٦ و ٧ و ٨ ٪ الى ١٢ و ١٤ و ١٧ على الـ ١٠٠٠ جنيه التالية فمكرراتها والى ٢٠ ٪ على مازاد على ذلك**
* **تدخل في حساب المبالغ الخاضعة الى رسم الايلولة الهبات والتصرفات الصادرة من المورث خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة .**
* **تقدير التركات يتم مبدئيا بمعرفة المأمورين ثم يعتمد من المصلحة .**
* **يجوز لذوى الشان ان يخطروا المصلحة عن ملاحظاتهم خلال شهر من تاريخ اعلانهم بالتقدير (بدلا من ٣ شهور)**
* **يجوز الطعن في قرارات لجان الطعن حسب نصوص مرنه .**
* **النقود والسندات والقيم المنقولة وجب أداء الضريبة عليها فورا .**

قانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد

مادة ١ — تستبدل بالمواد ٦ و ١١ و ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد المنصوص عليه في المواد التالية .

مادة ٢ — تسرى الضريبة على المجموع الكلي للايراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة .

ويعتمد هذا الايراد من واقع ماينتج من العقارات ورءوس الاموال المنقولة بما في ذلك الاستحقاق في الوقف وحق الانتفاع ، ومن المهن ومن المرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت والاتعاب والمعاشات والايرادات المرتبة مدى الحياة .

ويكون تحديد ايراد العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط عوائد المباني أو ضريبة الاطيان بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف .

ومع ذلك يجوز تحديد ايراد العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس الايراد الفعلى اذا طلب الممول ذلك فى الفترة التى يجب ان يقدم خلالها الاقرارات السنوية وكان طلبه شاملا لجميع عقاراته المبنية أو الزراعية والا سقط حقه .

ويشترط للافادة من حكم الفقرة السابقة ان يمسك الممول دفاتر منظمة . أما باقى الايرادات فتحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوفاء الضرائب النوعية الخاصة بها .

ولا يدخل فى الحساب ايرادا ومصروفا عند تحديد المبالغ الخاضعة للضريبة الايراد المفترض عن المنزل المملوك للممول أو المنزل الذى له فيه حق الانتفاع أو السكنى متى كان يشغله فعلا ، وكذلك فوائد السندات والقروض المعفاة من الضريبة بقانون خاص .

مادة ١١ — يحدد سعر الضريبة بعد استبعاد المبالغ المشار اليها فى المادة التاسعة من الايراد الكلى الصافى على الوجه الآتى :

الشريحة الاولى جنيه لغاية ١٠٠٠ جنيه معفاة

الشريحة الثانية أكثر من ١٠٠٠ جنيه لغاية ١٥٠٠ جنيه بسعر ٨ ٪

الشريحة الثالثة أكثر من ١٥٠٠ جنيه لغاية ٢٥٠٠ جنيه بسعر ٩ ٪

الشريحة الرابعة أكثر من ٢٥٠٠ جنيه لغاية ٣٥٠٠ جنيه بسعر ١٠ ٪

الشريحة الخامسة أكثر من ٣٥٠٠ جنيه لغاية ٥٠٠٠ جنيه بسعر ١٥٪

الشريحة السادسة أكثر من ٥٠٠٠ جنيه لغاية ١٠٠٠٠ جنيه بسعر ٢٠ ٪

الشريحة السابعة أكثر من ١٠٠٠٠ جنيه لغاية ١٥٠٠٠ جنيه بسعر ٢٥ ٪

الشريحة الثامنة أكثر من ١٥٠٠٠ جنيه لغاية ٢٠٠٠٠ جنيه بسعر ٣٠ ٪

الشريحة التاسعة أكثر من ٢٠٠٠٠ جنيه لغاية ٣٠٠٠٠ جنيه بسعر ٤٠ ٪

الشريحة العاشرة أكثر من ٣٠٠٠٠ جنيه لغاية ٤٠٠٠٠ جنيه بسعر ٥٠٪

الشريحة الحادية عشر أكثر من ٤٠٠٠٠ جنيه لغاية ٥٠٠٠٠ جنيه بسعر ٦٠٪

الشريحة الثانية عشر أكثر من ٥٠٠٠٠ جنيه لغاية — بسعر ٧٠٪

وتسقط كسور الجنيه من الايراد الكلى الصافى عند تطبيق السعر عليه .

مادة ٢٠ — تقوم مصلحة الضرائب — فى خلال سنتين من تاريخ انقضاء الميعاد المعدل لتقديم الاقرار — بربط الضريبة بطريق التقدير فى الاحوال الآتية :

(١) اذا لم يقدم الممول اقرارا فى الميعاد المحدد فى المادة ١٦

(٢) اذا لم يرد الممول فى الميعاد المحدد فى المادتين ١٨ و ١٩ على ماطلبته مصلحة الضرائب من بيانات وايضاحات وملاحظات على ما أجريت من تصحيحات .

(٣) اذا لم يوافق الممول على التصحيحات التى أجرتها مصلحة الضرئب أو لم تقتنع المصلحة بملاحظات وفقا للمادة السابقة .

وفى الحالتين الاولى والثانية تصبح الضريبة واجبة الأداء طبقا لتقدير المصلحة ، ويخطر الممول بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول كتنبيه له بصدور الورد وبقيمة الضريبة المربوطة عليه وبوجوب أدائها .

ويجوز للممول ان يطعن فى التقدير امام اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رءوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول التنبيه بصدور الورد والمطالبة بأداء الضريبة التى ربطت عليه .

أما فى الحالة الثالثة فيؤدى الممول الضريبة من واقع اقراره مع مراعاة مايكون قد قبله من التصحيحات التى أجرتها مصلحة الضرائب وتربط الضريبة وفقا لتقدير المصلحة ويخطر الممول بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بصدور الورد وبقيمة الضريبة المربوطة عليه ويجوز للممول ان يطعن فى التصحيح أو التقدير الذى لم يقبله امام اللجنة المشار اليها فى الفقرة السابقة فى الميعاد المبين بها . ويكون قرار اللجنة اساسا لتحصيل باقى الضريبة .

أما اذا لم يقدم الطعن خلال المدة المحددة فيكون الربط بناء على تصحيحات المصلحة وتقديراتها نهائيا وتصبح الضريبة واجبة الاداء بغير حاجة الى تنبيه آخر ولا يجوز الطعن فى هذا الربط النهائى امام أية جهة .

ولكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار اللجنة وفقا لما هو منصوص عليه فى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر .

مادة ٢١ — مع مراعاة مانصت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، يعاقب من لم يقدم الاقرار فى الميعاد أو قدمه ولم يسدد الضريبة فى المهلة المحددة لذلك بغرامة لاتزيد عن عشرين جنيها . ويقضى بتعويض لايقل عن ٢٥ ٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال مالم يدفع من الضريبة

ويعاقب بغرامة لاتتجاوز خمسين جنيها ، ويقضى بالتعويض المشار اليه بالفقرة السابقة كل من استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها ، وذلك باخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة وكل من أدلى ببيانات غير صحيحة فى الاقرارات والاوراق التى تقدم تنفيذا لهذا القانون ، الا اذا أثبت ان الخطأ غير متعمد .

وفى حالة العود خلال ثلاث سنوات تضاعف الغرامة .

ويكون رفع الدعوى العمومية بناء على طلب مصلحة الضرائب ، ولها التنازل عنها اذا رأت محلا لذلك ، وفى حالة التنازل يجوز للمصلحة الصلح فى التعويضات .

مادة ٢ — تضاف الى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر اربع مواد ٢٤ مكررا /١ و٢٤ مكررا /٢ و ٢٤ مكررا /٣ و ٢٤ مكررا/٤ ونصوصها كالآتى :

٢٤ مكررا / ١ — على الشركات والمصارف والهيئات والاشخاص الذين من مهنتهم بصفة أصلية أو تبعية أداء ماتنتجه القيم المنقولة من ايرادات وارباح وغيرها ان يقدموا الى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة اقرارا مبينا به :

(١) أسماء وألقاب ووظائف أو مهن وعنوانات ومحال اقامة الاشخاص الذين قيدت لحسابهم أو أديت اليهم أية مبالغ مما تنتجه القيم المنقولة سواء أكانت اسمية أم لحاملها خلال السنة السابقة .

(٢) قيمة المبالغ المؤداة لكل منهم أو المقيدة لحسابه خلال السنة السابقة سواء أكان الاداء أو القيد فى الحساب مقابل تقديم الكوبونات أو مايقوم مقامها أم بغير ذلك مع ايضاح نوع القيم المالية المؤدى نتاجها وطبيعة أو نصيب فى الربح أو مقابل حضور أو حصة شريك الوصى .

وعلى العموم يجب ان يتضمن الاقرار بيان طبيعة الارباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الاسهم على اختلاف انواعها وحصص التأسيس والسندات والسلف ومكافآت التسديد وانصبة المستندات وغيرها من القيم المنقولة

٢٤ مكررا /٢ — أصحاب ومديروا المنشآت عامة واصحاب المهن غير التجارية الذين يؤدون بمناسبة قيامهم بأى عمل من اعمال مهنتهم الى اى شخص من غير موظفيهم وعمالهم أو الى موظفيهم السابقين سواء كان فى داخل المملكة المصرية أو خارجها أية مبالغ على سبيل العمولة أو السمسرة أوارد التجارى أو غير ذلك من الاتعاب او الهبات أو المكافآت سواء كان أداؤها بصفة مستديمة أم عارضية ، ملزمون بأن يقدموا لمصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة اقرارا مبينا به :

(١) اسماء وألقاب ووظائف او مهن وعنوانات ومحال اقامة لاشخاص الذين اديت اليهم المبالغ المذكورة خلال السنة السابقة .

(٢) المبلغ المؤدى لكل منهم ونوعه .

٢٤ مكررا / ٣ — يعاقب من لم يقدم الاقرار المنصوص عليه فى المادتين السابقتين فى الميعاد أو قدمه متضمنا بيانات غير صحيحة مع علمه بذلك بالغرامة المقررة بالمادة ٢١

وفضلا عن الغرامة المذكورة يصبح ملزما بأداء الضريبة العامة عن المبالغ التى لم يقرعنها وذلك بسعر أعلى شريحة منصوص عليها فى المادة ١١ .

ولا يحول ذلك دون ربط الضريبة العامة على هذه المبالغ باسم الممول الحقيقى متى تعرفت عليه مصلحة الضرائب

٢٤ مكررا / ٤ — لاتسرى على مصلحة الضرائب فيما يتعلق بربط الضريبة : الهبات والتصرفات التى تتم بين الاصول والفروع أو بين الزوجين خلال خمس السنوات السابقة على السنة الخاضع ايرادها للضريبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة .

على أنه اذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن ان يرفع الامر للقضاء ليقوم الدليل على دفع المقابل وفى هذه الحالة يرد اليه فرق الضريبة .

المادة الثالثة — تلغى المواد ٨ و ١٣ و١٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر

أهم التعديلات التى أدخلها القانون الجديد

★ ارتفعت أسعار الضريبة العامة على الايراد من (٥ ٪ حتى ٥٠٪) الى (٨ فى المائة حتى ٧٠ ٪)

★ حددت النسبة المعفاة من المبالغ المتخذة اساسا فى ربط عوائد المبانى أو ضريبة الاطيان بقدر ٢٠ ٪ (بدلا من ٢٥ ٪ و ٣٠ ٪)

★ تدخل فى حساب المبالغ الخاضعة للضريبة العامة ، الهبات والتصرفات ، الصادرة من الممول خلال الخمس سنوات السابقة على السنة التى يحاسب على أداء الضريبة عنها .

★ ألزم القانون المصارف بارسال بيانات خاصة عمن يحصل على ربح أوراق مالية أو قيم منقولة مودعة لديها

★ أعفى من يقل ايراده عن ألف جنيه بتقديم أى بيانات حتى لو كان صاحب سيارة أو مستأجر لشقة ايجارها يزيد عن الـ ١٥ جنيه (وهذه البيانات كانت موضع الاستمارة رقم ٢) .

★ عدلت الاجراءات الخاصة بالتقدير واعلان التقدير والطعن فى قرارات لجان التقدير بما يناسب القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل .

شركة مصر لحليج الاقطان

تقرير مجلس الادارة الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين المنعقدة فى اول نوفمبر سنة ١٩٥١

حضرات المساهمين

يتشرف مجلس الادارة بأن يرفع لكم تقريره عن نتيجة اعمال الشركة وحساباتها وكذا الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر عن سنتها المنتهية ٣١ مايو سنة ١٩٥١ وهى السنة السادسة والعشرون من حياتها .

المحلوج

بلغ ماحلجته شركتكم هذا العام :
١٫٠٠٤٫٥٨٦ قنطارا من محصول قدره ٨٫٥٠٠٫٥٠٠ قنطارا بنسبة ١١٫٨٢ ٪ مقابل ٩٠٠٫٣٩٨ قنطارا من محصول قدره ٨٫٧٠٤٫٤٣٠ قنطارا بنسبة ١٠٫٣٥ ٪

والمحلوج هذا العام يزيد عن سابقه بمقدار ١٠٤٫١٨٨ قنطارا على الرغم من نقص المحصول العام هذا الموسم عن الموسم الماضى بمقدار ٢٠٤٫٣٨٠ قنطارا ومما يسر له مجلس الادارة ان المحلوج هذا العام هو اكبر مقطوعية حلجتها محالج شركتكم منذ تأسيسها للآن .

الايرادات والمصروفات

لقد بقيت عناصر التكاليف مرتفعة كما ذكرنا فى تقاريرنا السابقة ، ولا زالت اسعار المواد اللازمة للتشغيل وتكاليف اجور العمال والمقاولات والموظفين مستمرة فى الارتفاع من موسم لآخر . ويسر المجلس احاطتكم انه على الرغم من هذه الظروف فانه يعمل دائما على صيانة وتجديد مبانى وماكينات الشركة والاحتفاظ بقطع الغيار . ولقد دبرت الحكومة الاكياس اللازمة لتعبئة المحصول واخذت منها شركتكم حاجتها .

وتجددت رابطة حلاجى الوجه البحرى . اما فى الوجه القبلى فلم تجدد الرابطة ولا زالت المنافسة الحادة قائمة بين المحالج الزائدة عن الحاجة الحالية للبلاد .

وكان للتعاون الوثيق بين شركتكم وشركات مصر ، وعلى الاخص شركة مصر لتصدير الاقطان وشركتى مصر للغزل والنسج بالمحلة الكبرى وكفر الدوار اكبر الاثر فى زيادة مقطوعية الشركة وبالتالى زيادة ايراداتها ويعمل مجلس الادارة دائما على توثيق هذه الروابط تحقيقا للصوالح المشتركة .

ولا تزال شركتكم تلقى من بنك مصر كل معاونة صادقة ورعاية مشكورة

((الميزانية))

ان أهم ماطرأ على ابواب الميزانية هو بقاء رصيد المدينين بسلف على اقطان كبيرا هذا الموسم كمثيله فى الموسم الماضى حيث تكرر فى آخر هذا العام الارتفاع المستمر فى الاسعار ببورصة الكنتراتات لعقود القطن طويل التيلة وقصيرها على نمط ماحدث فى العام الماضى بالنسبة لعقود ابريل ويونيو ، مما اضطر الشركة لدفع فروق الاسعار الى المشترين على حساب عملائها من تجار الريف حسب السياسة الثابتة التى تتبعها فى تغطية مراكز عملائها .

وقد قمنا بتسليم اقطان عملائنا فى فليارات يونية ويولية واغسطس فأصبح الرصيد بعد الميزانية مبلغ ٧٠٨٠٠ جنيه ولقد رأى مجلس ادارتكم هذا العام زيادة احتياطى الديون المشكوك فيها والطوارىء ٢٠٠٠٠ جنيه من ارباح هذا العام فأصبح مبلغ ١٠٠٫٠٠٠ جنيه مع تعديل تسميته الى احتياطى التسليف بدلا من الاسم الحالى الذى لم يعد يمثل حقيقة الغرض من هذا الاحتياطى .

ولما كان نشاطنا فى التسليف يزداد من موسم لآخر واصبح ضروريا محافظة الشركة على مقطوعيتها فاننا سنعمل على زيادة احتياطى التسليف كلما امكن ذلك

أما باقى ابواب الميزانية فلا تحتاج الى بيان

ويتبين من حساب الارباح والخسائر ان صافى ارباح الشركة هذا العام بلغ ٧٠٣٧١ جنيها و ٤٥٣ مليما يقترح المجلس توزيعه على الوجه الموضح ادناه بالجدول

هذا وربما ان الكوبون رقم ٢٥ سيصرف هذا العام وهو آخر كوبون ملحق بالاسهم فقد أعددنا طبع كوبونات أخرى من رقم ٢٦ الى ٥٠

ونرجو حضرات من يحتفظون لديهم بأية كمية من اسهم الشركة ان يقدموها الى بنك مصر القاهرة لارفاق الكعوب الجديدة عند صرف الكوبون رقم ٢٥

((مجلس الادارة))

طبقا للمادة ١٨ من قانون الشركة قدانتهت عضوية حضرة صاحب السعادة سامى باشا راغب وحضرة صاحب العزة خليل بك الجزار ولحضراتكم انتخاب بدلهما أو اعادة انتخابهما

ويثنى المجلس على مايبذله موظفو الشركة وعمالها وعلى رأسهم ـ حضرة مديرها ـ من جهد واخلاص فى العمل يستحقون من أجله الثناء .

فاذا وافقتم حضراتكم على ماجاء بهذا التقرير وعلى الحسابات المعروضة عليكم فان المجلس يرجوكم .

أولا ـ المصادقة على حسابات السنة المنتهية فى ١٩٥١/٥/٣١ كما هى واردة بهذا التقرير واخلاء مسئولية اعضاء مجلس الادارة

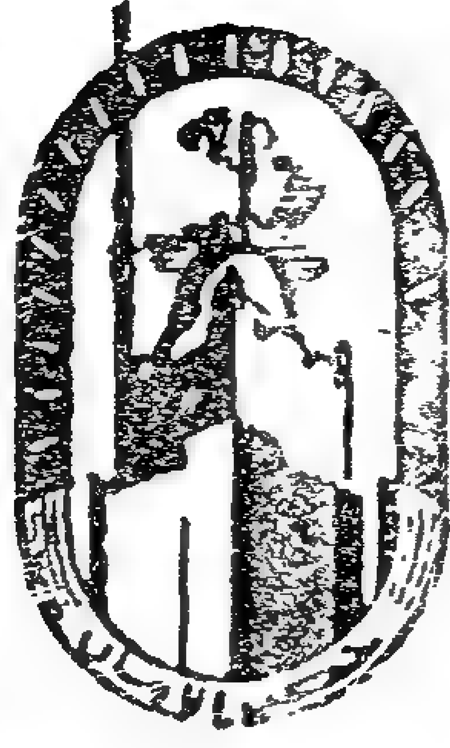
ثانيا ـ تحديد قيمة الارباح حسب الاقتراحات المقدمة من مجلس الادارة بواقع ١٧ ٪ من رأس المال أى ٦٨ قرشا لكل سهم من الـ ٦٢٥٠٠ سهم يخصم منها قيمة الضرائب المستحقة طبقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وبالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١

ثالثا ـ الموافقة على تجديد انتخاب حضرة صاحب السعادة سامى راغب باشا وحضرة صاحب العزة خليل بك الجزار أعضاء بمجلس الادارة .

رابعا ـ الموافقة على اعادة انتخاب حضرة الاستاذ فؤاد احمد الصواف من مكتب حضرات هيوات وبريدسون ونيوبى مراقبى الحسابات سنة اخرى وتفويض المجلس فى تحديد اتعابهم .

وفقنا الله واياكم الى مافيه مصلحة الشركة

	مليم	جنيه
صافى الارباح	٤٥٢	٧٠٣٧١
يؤخذ منه عملا بالمادة ٣٨ من قانون الشركة للاحتياطى على القانون بمعدل ١٠ ٪	١٤٥	٧٠٣٧
الباقى	٣٠٨	٦٣٣٣٤
٥٪ من قيمة الاسهم البالغ عددها ٦٢٥٠٠ سهم قيمتها الاسمية ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه دفعة أولى	٠٠٠	١٢٥٠٠
الباقى	٣٠٨	٥٠٨٣٤
يؤخذ للمجلس ١٥ ٪ عملا بالمادة ٣٨	١٤٥	٧٦٢٥
الباقى	١٦٣	٤٣٢٠٩
تضم اليه الارباح المرحلة من العام الماضى	٥٨٧	٨١٥٥
	٧٥٠	٥١٣٦٤
يصرف للمساهمين دفعة ثانية بواقع ١٢ ٪ ليكون مجموع مايصرف عن كل سهم ٦٨ قرشا تخصم منه الضرائب	٠٠٠	٣٠٠٠٠
الباقى	٧٥٠	٢١٣٦٤
نقترح حجز ١٥٠٠٠ جنيه للاحتياطى فوق العادة ليصبح ٥٥٠٠٠ جنيه	٠٠٠	١٥٠٠٠
الباقى المقترح ترحيله للعام المقبل	٧٥٠	٦٣٦٤





م ١½

مشروب الضيافة

معبأة فى الشركة الوطنية المصرية لتعبئة الزجاجات ش.م.م بموجب امتياز من شركة بيبسى كولا نيويورك

SPMO



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ١٨
١ ديسمبر ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظة بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

هذا هو الطريق الصحيح

أهم ما يشغل بال المصريين جميعا هو موقف البلاد الحاضر والخطوات التالية التى ينبغى اتخاذها ــ وليس من شأننا ان ندخل فى بحث المسائل السياسية ولكننا لا يمكن الا أن نقوم بنصيبنا فى هذا الجهاد الذى هو واجب مقدس على كل مصرى بصرف النظر عن النزعات السياسية أو بالاحرى النزعات الحزبية .

وقد أدلى أحد كبار السياسيين المصريين بصدد اجتماعه برئيس وزراء ايران أخيرا برأى هو فى الواقع المنهاج الذى يجب أن تحشد كل الجهود لتنفيذه . وهذا الرأى يتلخص فى ان تتكتل الامم الشرقية من أندونيسيا الى لبنان بما فى ذلك الباكستان وايران والدول العربية والافغانستان فى كتلة سياسية يشد بعضها أزر بعض .

وأهم ما يجب أن نوجه اليه النظر بشأن هذا المشروع أنه فضلا عما تضمه هذه الكتلة من عدد عظيم من السكان يقرب من المائتى مليون نسمة ــ نقول رغم هذه القوى البشرية الهائلة ، فان الموارد الطبيعية لهذه الدول تكمل بعضها بعضا وتعد من أغنى بقاع العالم

فايران والملكة السعودية والعراق وأندونيسيا تنتج حوالى ١٤ ٪ من البترول فى العالم .

وتنتج الباكستان ومصر القطن . وتعد سوريا والعراق والباكستان من أهم منتجى الغلال

ويمكن أن تسد النهضة الصناعية حاجات تلك المنطقة ، على أن نبادل منتجاتنا بما نحتاج اليه من ادوات الانتاج .

ولابد من استغلال هذه القوة الانتاجية الهائلة لتدعيم استقلال بلاد هذه المنطقة واستكمال حريتها .

اننا فى عالم لا يفهم الا لغة القوة . والاقتصاد هو الاساس لكل قوة مادية . فالطريق أمامنا واضح للتكلم باللغة الوحيدة التى يفهمها الاقوياء . وهو الطريق الصحيح الفعال .

احمد عنان



توفير الحبوب

تدور المباحثات الآن بين المسئولين المصريين حول توفير ما تحتاج اليه البلاد من حبوب . وقد أعتذرت استراليا من عدم امكانها توريد قمح لمصر وتبعتها كندا . ومهما تكن الاسباب التى تذرعت بها الدولتان تفسيرا لامتناعها عن بيع قمح لمصر ، فلاشك ان العامل السياسى لعب دوره ، فانهما أرادتا مجاملة بريطانيا ، والاضرار بالاقتصاد المصرى .

على ان هذا الرفض من جانب الدولتين كان متوقعا . فليس فيه من جديد ، غير انه يفتح عيوننا على الحرب الاقتصادية التى سنتعرض لها حتما — من بريطانيا والدول المتحالفة معها أو المنضمة الى نظام الكومنولث ويجعلنا نبنى اقتصادنا فى المستقبل على أسس جديدة تغاير ما درجنا عليه حتى الآن

كانت مصر قبل الحرب الماضية تكفى نفسها عادة من الحبوب فيما عدا بعض سنوات قليلة كان الامر يتطلب فيها تكملة حاجتنا ببضع مئات قليلة من آلاف الاطنان .

أما الآن ولا سيما بعد ان ارتفعت أسعار القطن الى درجة أغرت المزارعين بالتقليل ما أمكن من زراعة الحبوب والانصراف الى زراعة القطن فقد كانت النتيجة الحتمية أن أصبحنا نعانى فى كل عام نقصا خطيرا فى حاجاتنا من هذه المواد الحيوية .

قد يعترض بعض الاقتصاديين بقولهم ان من المصلحة أن نزرع الاصناف التى تعطى أكبر غلة وأن نشترى بجزء من ثمنها ما يلزمنا من حبوب . وقد كان هذا القول ينطبق لو كانت الاحوال فى العالم تسير على نظم عادية سليمة أما الآن والسياسة تلعب الدور الخطير الذى تؤديه الآن فليس فى الامكان تطبيق مثل هذا المبدأ .

اننا يجب أن ننظر فى هذا الامر بعناية ، حماية لارواحنا وحتى لا نكون فى سياستنا خاضعين لتحكم الغير فينا .

الكتلة الثالثة

وفى زيارة الدكتور مصدق الاخيرة لمصر . جرى البحث حول امكان انشاء ما يسمى « بالكتلة الثالثة » . والتفكير فى انشاء هذه الكتلة ليس جديدا ، بل انه قديم قدم انشاء الكتلتين المعروفتين اليوم فى العالم ، وهما الكتلة السوفياتية أو الكتلة الشرقية ، وكتلة انجلترا وأمريكا أو الكتلة الغربية .

فقد اتجه نظر البعض منذ أمد طويل الى ضرورة انشاء كتلة ثانية تقيم التوازن بين الكتلتين المتنافستين وتحول دون نشوب الحرب ، وكان طبيعيا ان يتجه التفكير الى انشاء هذه الكتلة مع الدول التى لم يعرف انحيازها الكامل الى احدى الكتلتين القائمتين فعلا ، وهم يعنون بذلك بلاد الشرق الاوسط وايران وأفغانستان والباكستان ، وأندونيسيا والهند . وليس مصادفة أن هذه الدول تجاور أحداها الاخرى ، فان الوضع الطبيعى فى العالم يجعل سكان هذه المنطقة مختلفين ، تاريخا ، وثقافة وأصلا وأهدافا عن الدول التى تؤلف الكتلتين الشرقية والغربية .

ولعل هذا الاختلاف هو الذى حمل المفكرين والباحثين ، ودعاة السلام على الظن بامكان تأليف هذه الكتلة الجديدة واحتمال قيامها بايجاد التوازن المطلوب فى العالم .

الخيال والواقع ؟

وقد يكون هذا التفكير جميلا من الناحية النظرية ولكنه من حيث الواقع يصطدم بكثير من العقبات . فبلاد الشرق الاوسط خاضعة للنفوذ الغربى سياسيا واقتصاديا ، والباكستان والهند عضوان فى مجموعة « الكومنولث » البريطانية وايران تتنازعها تيارات النفوذ الروسى والبريطانى ، وهكذا كان من الصعب ، عمليا ، انشاء كتلة يصبح لها رأى فى توجيه السياسة العالمية ، بينما تخضع فى الوقت نفسه لتوجيه الكتلة الغربية . فلما الغت مصر معاهدة سنة ١٩٣٦ ووقفت من بريطانيا موقفها الاخير وسبقتها ايران الى مثل هذا الموقف انتعش الامل فى امكان تحويل فكرة كانت تبدو خيالية الى حقيقة واقعة .

تكامل الكتلة اقتصاديا

ويرى القراء فى المقال الافتتاحى لهذا العدد اشارة الى أن هذه الكتلة يمكن أن تتكامل اقتصاديا اذا تعاونت وتساندت ، فان فيها من الموارد المختلفة ما يكفى لكى تقوم فيها صناعات قوية ، وتنشأ فيها نهضة جديدة ، تطوع لها أن تكون قوة سياسية فعالة فى تقرير مصير العالم ، فلعل المسئولين المصريين ، عن اقتصاد البلاد يضعون نصب أعينهم ، وهم بصدد البحث فى وضع أسس جديدة للاقتصاد المصرى تلائم الاتجاه الجديد .. لعلهم يفكرون فى الانتفاع بتوثيق الصلات الاقتصادية مع دول هذه الكتلة وتحويل جزء كبير من اعتمادنا على الكتلة الغربية الى هذه الدول ، وبذلك يثبت الاقتصاد المصرى على قوائم متعددة ، ولا يكون اعتماده على ناحية واحدة نقطة ضعف نخشاها اذا اختلفنا فى الرأى السياسى أو غيره مع الكتلة الغربية .

وسواء تم انشاء هذه الكتلة الثالثة أو لم يتم فلابد من تحويل جزء من نشاطنا الاقتصادى ، وجزء كبير ، الى هذه الدول التى تقترب منا من حيث الموقع والمصالح والامانى .

الملكية الزراعية ومشكلة الفقر فى مصر

الغرض من هذا العرض السريع لطبيعة مشكلة مصر الاقتصادية الاساسية هو التنبيه الى اساس هذه المشكلة ، وفى القضاء على المشكلة من اساسها ازالة للعقبة التى ابطأت من خطواتنا حتى الآن فى سبيل النمو الاقتصادى . واذا زالت العقبة لابد وان نتابع سيرنا نحو الهدف الذى يمكن التعبير عنه بانه الوصول الى مستوى افضل لمعيشة جميع المواطنين .

ان مصر ماضية فى طريق التطور التدريجى فى نواحى الحياة المختلفة ومع ذلك فان الاحساس العام ينطوى على كثير من التذمر . ويرجع هذا التذمر أولا الى أن خطى التطور التى تسير بها البلاد ليست بالسرعة التى كان يرجوها المواطنون والى أن تطورنا مع بطئه يعتبر انقلابا ، وفى فترات الانقلاب تبدو الحال وكأنها فوضى لا معايير لها

الواقع اننا نسير الى الامام . ولكن الواقع أيضا أن كياننا الاقتصادى والاجتماعى ينطوى على عقد تقيد مدى الخطى التى نخطوها فى طريق نمونا الاقتصادى . ومشكلة مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية هى انخفاض مستوى معيشة جمهرة السكان .

وهناك من يقول ان سبب انخفاض مستوى المعيشة فى مصر هو ان السكان يتزايدون بنسبة تفوق نسبة زيادة الانتاج . وعلى هذا الاساس يبدو وكأن المشكلة لاحل لها الا عن طريق التحكم فى النسل أو دفع السكان الزائدين الى ترك وطنهم والهجرة الى اوطان جديدة ولكن اذا كان صحيحا أن سرعة زيادة السكان من أسباب الفقر فصحيح أيضا انها من نتائجه وهذه مسألة شرحها يطول ونكتفى الان بتقريرها على هذا النحو : اذ توصلنا الى رفع مستوى معيشة السكان فى مصر فان ذلك يؤدى مع الوقت الى تقليل سرعة تزايدهم .

لكن هل خطونا بانتاجنا كل الخطوات الممكنة وهل استنفدنا كل امكانياتنا فى التوسع فى الانتاج الاهلى الواقع أن مصر لاتزال بلدا زراعيا وان ميدان التوسع فى تصنيع البلاد لايزال فسيحا جدا . وانه مالم يستكمل تصنيع البلاد فان رفع مستوى معيشة جمهرة السكان سوف يبقى مجرد أمنية .

يصح اذن ان نتساءل عن علة عدم المضى فى استكمال تصنيع البلد بخطى أكثر سرعة . الواقع أن عقدة العقد فى كيان مصر الاقتصادى هى نظام ملكية الاراضى الزراعية . وان لم يدخل على هذا النظام تغيير حاسم سريع فلا معدى أن نقنع بالتطور التدريجى البطىء فى نواحى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية .

ومعظم سكان مصر يعيشون على الزراعة . وهؤلاء اما ملاك أو مستأجرين أو عمال زراعيين اجراء . ودخل العمال الزراعيين تستغرقه نفقاتهم الضرورية ، والحال كذلك بالنسبة لصغار الملاك وصغار المستأجرين . أما كبار الملاك وكبار المستأجرين فيفيض دخلهم عن نفقاتهم وبخاصة فى سنى الرواج . ولما كانت الارض هى مجال الاستثمار الذى يقبل عليه الزراع فان المدخرين يقبلون على استثمار مدخراتهم فى توسيع رقعة مايملكونه من الاراضى الزراعية ولما كانت مساحة الاراضى الزراعية محدودة فلا معدى عن ان يتنافس المدخرون على الاستحواذ عليها . ولاتضيف هذه العملية ثروة جديدة وانما تعلى من ثمن الثروة الموجودة أصلا . وبهذا تبدو الاراضى الزراعية المصرية وكأنها — كما قال اقتصادى مصرى — «بالوعة» تستنزف جانبا كبيرا من المدخرات فى مصر . وارتفاع اثمان الاراضى الزراعية يحفز ملاكها لان يحاولوا بكل سبيل أن يحصلوا منها على ايراد يتناسب مع مادفعوه ثمنا لها أو مع ماتساويه من ثمن ولايستطيع الزارع الذى يزرع أرضه أن يزيد من ايرادها عن طريق رفع ثمن مايبيعه من غلاتها ذلك لانه لاحكم للزارع ولاوسيلة له للتحكم فى أثمان الغلات الزراعية التى تتحدد تبعا لظروف السوق . ووسيلة هذا الزارع فى زيادة أيراده هى محاولة ضغط المصروفات التى يمكن ضغطها — دون أن يؤدى الضغط الى قلة الانتاج — هو اجور العمال . وليس لعمال الزراعة قوى جماعية تدافع عن مصلحتهم . ومن هذا مانلحظه من أن الاجور فى الزراعة لاتعلو عادة عما يكفى لأمس الضروريات .

والاقبال على اعادة استثمار المدخرات الزراعية فى الارض الزراعية المحدودة هو السبب الاول فى انخفاض معيشة غالبية السكان . ذلك لانه يرفع من ثمن الارض ويؤدى الى خفض اجور العمال والى تقليل مايصل الى أيديهم من القوة الشرائية ويضعف الاقبال على منتجات الصناعة ويحدد امكانيات التوسع فى الاستثمار الصناعى . وللتدليل على خطورة هذه العقدة فى كيان مصر الاقتصادى نحاول أن نعدد على وجه السرعة مايترتب على حلها من نتائج اذا صدر تشريع يقلل من الاقبال على الاستثمار فى الزراعة — بتحديد مساحة مايملكه الفرد من الارض الزراعية مثلا — فان ذلك يؤدى الى زيادة عرض الاراضى المعروضة للبيع الى قلة أثمانها . ثم أن من يبيعون أراضيهم لابد وان يبحثوا عن مجال جديد للاستثمار والمجال المفتوح هو الاستثمار الصناعى . وزيادة الاستثمار فى الصناعة تزيد من طلب العمال وترفع أجورهم وتدعو الى تحويل جانب من العمال الزراعيين الى الصناعة وبالتالى تدعو الى ارتفاع أجور العمال فى الزراعة . وارتفاع أجور العمال عامة يزيد من مقدرتهم على الانفاق ويخلق طلبا على منتجات الصناعة المصرية التى ينبغى أن تحل منتجاتها محل المنتجات الاجنبية قبل أن تصل الى مرحلة الانتاج للتصدير

مصطفى حمدى



النقل فى بحيرة المنزلة

قررت وزارة التموين تكليف شركة قنال المنزلة والملاحة بالقيام بعملية النقل فى مياه المنزلة لمدة سنة تبدأ من أول يناير سنة ١٩٥٢ على أن تشهر العملية فى المزاد خلال ثلاثة أشهر.

استغلال وادى النطرون

قررت لجنة التموين العليا اصدار امر تكليف بالاستمرار فى ادارة مصنع وادى النطرون لمدة سنة تحت اشراف وزارة التجارة والصناعة.

حظر نقل بعض السلع

تقرر حظر نقل الملح والبطاطس والعسل جنوبى اسوان الا بترخيص من وزارة التموين

كما تقرر عدم شحن اى كمية من الصاج الاسود والمستعمل الى السودان.

تحويل تفريغ البضائع الى الاسكندرية

بمناسبة الظروف الحاضرة قررت وزارة التموين تفريغ الذرة الرفيعة المستوردة من السودان بالاسكندرية بدلا من ميناء السويس.

أسعار بذرة القطن التقاوى

تقرر تحديد سعر الأردب من البذرة التقاوى بثلاثة جنيهات ونصف جنيه للاردب تسليم المحالج، وحظر التعامل فيها لغير الحاصلين على تراخيص من وزارة المالية

وقد تحدد عشرة قروش فى الاردب الواحد كعمولة للاشخاص المتعاملين فيها

زيادة اسعار الصفيح

تقرر رفع اسعار الصفيح من ٩٠ جنيها الى ١٠٦ جنيه للطن من سمك ٣٠ جيج، ومن ٩٧ الى ١١٤ جنيها للطن من سمك ٣١ جيج ومن ١٠٧ الى ١٢٩ جنيها للطن سمك ٣٢ جيج

ارتفاع مشتريات تشيكوسلوفاكيا من القطن المصرى

تضمن الاتفاق التجارى الذى عقد مع تشيكوسلوفاكيا اخيرا منحها اعتمادا قيمته مليون جنيه لتيسير حصولها على حاجتها من الاقطان المصرية. وقد بلغ قيمة ما استوردته تشيكوسلوفاكيا من الاقطان المصرية خلال الشهور التسعة الماضية من هذا العام هو ١٧٧ر٣٧٣ر٧ جنيها.

عقد اتفاق تجارى مع روسيا ورومانيا

ينتظر ان يصل الى مصر قريبا وفد تجارى رومانى للبحث مع المختصين فى عقد اتفاق تجارى واتفاق دفع لتنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين .. ومما يذكر ان مصر عقدت اتفاقات تجارية مع كل من بولونيا والمجر وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ولم يبق من الكتلة الشرقية الا الاتحاد السوفيتى ورومانيا من الدول التى لم تبرم مصر معها اتفاقات تجارية ..

وتجرى الآن الاتصالات بين مصر وروسيا لعقد اتفاق تجارى.

استغلال الكبريت فى الصحراء الشرقية

بمناسبة تقدم بعض الشركات بطلب الترخيص لها بالبحث عن الكبريت فى جهة الرغبة بالصحراء الشرقية قررت وزارة التجارة والصناعة اجراء مزايدة للبحث فى هذه المنطقة عن الكبريت وذلك للوصول الى أحسن العروض.

مصر فى معرض لشبونة الدولى

بمناسبة اعتزام مصر الاشتراك فى معرض لشبونة الدولى .. رات الجهات المختصة عرض نماذج بعض المؤسسات الصناعية الكبرى فى مصر فى هذا المعرض.

ولذلك طلب من شركة آبار البترول المصرية الانجليزية اعداد نموذج مصغر لمعامل تكرير البترول بالسويس لعرضه فى صالة العرض، وتعد الجهات المختصة نماذج لبعض محطات توليد الكهرباء الكبرى. ومحطة الاسماك الحية ومصانع الاسمنت لعرضها فى ذلك المعرض

اتحاد عام للغرف التجارية

تعد وزارة التجارة والصناعة مشروع مرسوم لانشاء اتحاد عام للغرف التجارية المصرية.

الغاء رخص بعض المحال التجارية فى سوق روض الفرج للجملة

أصدر معالى وزير التجارة والصناعة قرارا بالغاء رخص ١٩ محلا بسوق الجملة للخضر والفاكهة بروض الفرج وذلك لعدم اتخاذهم الاجراءات المقررة لتجديد رخصهم، وعدم دفع ايجار هذه المحال

الترخيص لبنك بأعمال الارتهان

قررت وزارة التجارة والصناعة الترخيص لبنك «الاستيراد والتصدير المصرى» بالقيام بعمليات ارتهان المحال التجارية

شطب الاتفاق التجارى مع سويسرا

تم الاتفاق بين وفد المباحثات التجارية المصرى وحكومة سويسرا على تأليف لجنة مشتركة تجتمع كل ستة أشهر لدراسة العلاقات التجارية بين البلدين وتطوراتها لتذليل الصعوبات الموجودة اسوة بما اتفق عليه مع حكومة غرب ألمانيا.

مصنع جديد لانتاج الصودا الكاوية

بدأ مصنع الصودا الكاوية الجديد الذى أنشأ لاستغلال النطرون فى منطقة حوش عيسى فى الانتاج وينتظر أن يصل انتاجه فى الاشهر القادمة الى نحو خمسة أطنان من الصودا الكاوية فى اليوم ٠

وتدرس وزارة التموين الآن الاستيلاء على انتاج هذا المصنع وتوزيعه على المصانع المحلية أسوة بانتاج مصنع وادى النطرون

تعديل المدفوعات مع سويسرا

تقرر نقل حساب المدفوعات الخاصة بالاقامة بسويسرا لتصفية الاجازات والعلاج والتعليم والدراسة والسفر للاعمال فى الحساب رقم «ب» بدلا من الحساب رقم « ا »

وقد تم الاتفاق بين الوفد المصرى وحكومة سويسرا على أن يكون لمصر الحق فى تحويل مايزيد على خمسة ملايين من الفرنكات من الحساب « م » فورا الى أية عملة أجنبية ومنها الذهب ٠

تصدير واستيراد

استيراد باقى حصة مصر من القمح

أعلنت وزارة التموين عن حاجتها الى ١٠٠ الف طن قمح داخل حصة مصر السنوية البالغة ٤٠٠ الف طن٠٠ وقد أعلنت وزارة التموين عن مناقصة لاستيراد هذه الكمية تحدد يوم ١٢ ديسمبر موعدا لفتح مظاريفها

ومما يذكر ان هذه الكمية هى آخر ماتبقى لمصر من حصتها هذا العام

صادرات القطن لدول الكتلة الشرقية

تشير الاحصاءات الرسمية ان نصيب دول الكتلة الشرقية وهى بولونيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والبانيا ورومانيا وروسيا ، من صادرات القطن المصرى انها بلغت ١٥٪ من مجموع صادراته فى عام ١٩٤٨ و٤ر١٤٪ فى عام ٤٩ و١ر١٠٪ فى عام ٥٠ و ٥ر١٠ ٪ فى التسعة أشهر الاخيرة هذا العام ٠٠

شطب ٥٣ مصدرا من سجل المصدرين

أصدر معالى وزير التجارة والصناعة قرارا بشطب اسم ٥٣ مصدرا من سجل المصدرين وذلك لمخالفتهم تعليمات القيد فى هذا السجل٠

مراقبة صادرات بعض السلع

تعمل وزارة التجارة والصناعة الآن على اخضاع بعض السلع المصدرة الى قانون مراقبة الصادرات ٠ وأهم هذه السلع التى ستدرج فى جدول هذا القانون هو البطاطس ورجيع الكون والبلح ٠٠

تأليف اتحاد لاستيراد الحديد

تدرس وزارة التموين الآن اقتراحا بتأليف اتحاد من المستوردين يتولى عملية استيراد الحديد من الخارج وقد طلب مستوردى الحديد منحهم مهلة لدراسة هذا الاقتراح

لجنة مشتركة لتذليل صعوبات

اعفاء أرز من مراقبة الصادرات

تقرر اعفاء كمية الارز المباعة لحكومة الهند لمبادلتها بكميات من الخيش من اجراءات مراقبة الصادرات والاكتفاء بشهادات شركات المراجعة

نجاح موسم البصل هذا العام

يعتبر موسم تصدير البصل هذا العام من أحسن المواسم ٠ ٠ اذ لم ترد للجهات المختصة أية شكوى من المستوردين فى الخارج عن فساد البصل الذى صدر أو مخالفته للاشتراطات المتعاقد عليها

صادراتنا من القطن لانجلترا

بلغ نصيب بريطانيا من صادرات مصر من القطن فى السنوات الاخيرة ٦ر٣٤٪ من مجموع هذه الصادرات فى عام ١٩٤٨ و ٢١٪ فى عام ٤٩ و ٨ر٢٣٪ فى عام ١٩٥٠

قرارات الجمعية العمومية لنادى التجارة الملكى

اجتمعت الجمعية العمومية لنادى التجارة الملكى مساء الاربعاء ١٩٥١/١١/٢٨ بدار النادى ،

وبدأت الجلسة بالوقوف خمس دقائق حدادا على الشهداء ثم أجريت عملية انتخاب أعضاء مجلس الادارة الجدد ، وتلى تقرير مجلس الادارة عن العام الماضى — وقد نشرنا ملخصه فى غير هذا المكان — وقرر المجلس شكر معالى وزير التجارة والصناعة بمناسبة صدور قانون مهنة المحاسبة وشكر الاستاذ أحمد عنان على مايبذله من مجهود فى تحرير مجلة النادى « الاقتصاد والمحاسبة » ٠ ووافقت الجمعية العمومية على ميزانية العام الماضى ومشروع الايرادات والمصروفات للعام الجديد ، وتعديل المادة ٧ من قانون النادى ، واقرار لائحتى رابطتى الاسكندرية وبور سعيد وتعيين الاستاذين زكى بك حسن وعبد الحميد بك توكل مراقبين للحسابات ٠

أعضاء مجلس الادارة الجديد

وقد أصبح مجلس الادارة مكونا على الوجه الآتى : —

حضرات أصحاب العزة والاساتذة : عبد الله بك أباظه رئيسا وعبد العزيز بك ناصر وعبد اللطيف بك حسين وكيلين وتوفيق بك ابو علم سكرتيرا وعلى شكرى سكرتيرا فخريا ومحمود عزيز بحيرى أمينا للصندوق ، وعبد الجليل بك العمرى واحمد بك سليم ومحمود بك العتال واحمد عنان وعبد الحليم محمود على وعبد الله الناقة ومحمد حسن الجزيرى ومحمد فؤاد الجنزورى وحسين حافظ وابوبكر نورالدين وزكريا طاهر الموجى ومحمد ابراهيم ثروت ومصطفى طوقان ومصطفى شوقى وحلمى السيد موسى أعضاء

مشكلة العملة الصعبة فى مصر

نشرنا بالعدد الماضي عرضا مبسطا للظروف التى احاطت بنشأة مشكلة « العملة الصعبة » وللملابسات التى لازمتها ، وننشر فيما يلى تتمة هذا البحث

بقلم
الدكتور محمد على رفعت

العملة الصعبة مشكلة خلقتها السلطات البريطانية عندما أنكرت الامر الواقع فلم تعترف بهبوط قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة للدولار وبالنسبة للعملات الحرة الاخرى . وربما كان للسلطات البريطانية بعض العذر لانها كانت تحاول الحصول على أكبر مقدار من الدولارات ثمنا لما تبيعه لامريكا من المواد الاولية التى تنتجها بلاد الامبراطورية ، والتى كانت اثمانها محدودة .

وغنى عن البيان ان تعمد اية حكومة رفع سعر مبادلة النقد الى رقم يعلو الرقم الذى تحدده العلاقة بين مستوى الاثمان المحلية ومستوى الاثمان فى الخارج – انما هو اجراء يؤدى الى نتيجتين طبيعيتين : اغراء الافراد المحليين بالتهافت على شراء النقود والسلع الاجنبية لان اثمانها تصبح منخفضة بطريقة مصطنعة وثانيتهما انصراف العملاء الاجانب عن طلب المنتجات المحلية لان اثمانها محولة الى عملة بلادهم تصبح مرتفعة بطريقة مصطنعة كذلك .

ولهذا تقترن مشكلة العملة الصعبة دائما بظاهرة التهافت على الاستيراد من البلاد ذات العملة الصعبة ومتاعب التصدير اليها .

ولكن يخطىء من يظن ان هذه الظاهرة – ظاهرة التهافت على الاستيراد والانصراف عن التصدير – هى التى أوجدت مشكلة « العملة الصعبة » ، فالحقيقة انها قرينة على قيام المشكلة او مظهر من مظاهر بقائها .

وخير دليل على صحة هذا التفسير ما نشاهده ، بالنسبة للدولار الذى يمثل « العملة الصعبة » الاولى فليست هناك صعوبة فى الحصول على الدولارات اطلاقا بل الصعوبة فى الحصول عليها بالسعر الذى حددته الحكومة فمثلا يمكن لأى فرد فى مصر – اذا كانت ثروته تسمح بذلك وإذا لم تتدخل النيابة العمومية فى الامر – ان يحصل على ملايين الدولارات بكل سهولة ولكن بثمن يزيد بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ فى المائة من السعر الرسمى .

وهذه النسبة تمثل الفرق بين القوة الشرائية للدولار والقوة الشرائية للجنيه .

على ان الابقاء على سعر مبادلة رسمى اعلى من السعر الطبيعى – يقضى فرض رقابة محكمة على عمليات المبادلة النقدية . وهذا ما لجأت اليه انجلترا واشترطته على مصر عندما كانت عضوا فى الكتلة الاسترلينية

والثابت علميا وعمليا ان الرقابة على عمليات النقد مهما تكن محكمة ومهما تكن شاملة لن تحقق بذاتها رفع قيمة العملة . بل انها بما تخلفه من قيود وما تتطلبه من اجراءات تؤدى الى عكس المطلوب، اذ ينشط السماسرة والوسطاء والمهربون وتتسع نطاق اعمالهم وتتضخم ارباحهم ولكن على حساب من ؟ على حساب العملة التى يراد حمايتها .

وهكذا تبدو مشكلة « العملة الصعبة» فى وضعها الصحيح . **فهى وليدة رغبة جامحة تحاول انكار الواقع والحصول على عملة اجنبية بثمن أقل من ثمنها الحقيقى .**

وهى مشكلة لن تقوم الا حيث يراد لها القيام ، وانها فى مصر احدى مخلفات علاقة التبعية ، التى كانت تربط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى ، **فما أحرانا ان نسارع الى التخلص من هذا الميراث العقيم الذى لايجلب منفعة ولايدفع ضرا ، بل انه تقييد للنشاط الاقتصادى وحجر عثر فى سبيل الاتجار الحر .**

ولايظن احد ان فى محاولة اصدار بضائع بالعملة الصعبة كسبا خاصا للبلد المصدر اذ ان المستورد فى الخارج لن يدفع من عملته ، الا بالقدر الذى تحدده قيمتها فى السوق الحرة .

وصفوة القول انه بالقدر الذى يتحرر فيه النقد القومى من قيود ، ترتفع قيمته فى السوق العالمية وتتضاءل أو تزول مشكلة العملة الصعبة .

دكتور محمد على رفعت

***

تصدير التجارة الايطالية

يزداد مركز ايطاليا فى اتحاد المدفوعات الاوروبى قوة ، فقد استطاعت أن تصل برصيدها الدائن لدى الاتحاد الى حوالى ٢٠٥ مليون دولار ، وهو يساوى حصتها فى الاتحاد . وقد اتخذت الحكومة الايطالية أخيرا بعض الاجراءات التى من شأنها الحد من تراكم مثل هذا الرصيد الدائن ، ومن أهمها تشجيع الاستيراد من بلاد الاتحاد . فحررت حوالى ٩٨٪ من الواردات من تلك البلاد من قيود الاستيراد باستثناء السيارات والانبذة وآلات الطباعة . وكذلك خفضت رسوم الاستيراد بنسبة ١٠٪ على الواردات من جميع البلاد فى الشهور الخمسة القادمة فقط . كما وافقت ادارة الرقابة على النقد على اقراض المستوردين عن طريق البنوك المعتمدة الصرف الخارجى اللازم للاستيراد وذلك بفائدة ٥ر٢٪ ولمدة أقصاها ستة شهور . (ومما يذكر فى هذا الصدد ان سعر الفائدة السائد الآن فى ايطاليا للقروض القصيرة الاجل هو حوالى ١٠٪) وتأمل الحكومة الايطالية أن تؤدى هذه الاجراءات الى تشجيع الاستيراد والحد من ارتفاع الاسعار .

الجامعة العربية واقتصاديات الدول

لسنا ندرى اذا كانت مصر أوغيرها من الدول العربيــة فى جامعة الدول العربيــة كمؤسسة اقليمية لديها بيانات كافية تستطيع ان تطمئن اليها عن اقتصاديات البلاد العربية وسائر البلاد الاخرى وخاصة اسرائيل . ونقول اقتصاديات ولا نضيف اليهـا الحالة السياسية والاجتماعيــة والعسكرية لسببين أولهمـا ان نطاق هذه المجلة اقتصادى وثانيهما أن الاقتصـاديات الناجحة هى الاساس الاول للعسكرية الناجحة وللسياسة الناجحة . ولنعد بعد هذا الاستطراد الى السؤال نفسه هل لدى أحــد المسئولين فى الدول العربيــة بيانات وافية كافية عن اقتصاديات غيرها من الدول . أم أن كل مالديها هو ماتقرأه فى الصـحف من وقت الى آخر مما تسميه تقريرا أو اخبارا استقتها من مصادر وثيقــة الاطلاع عن تدهور المعنوية الاسرائيلية وعن الضائقة المـالية الشـديدة التى تعانيها اسرائيل مثلا وعن روح السخط والتذمر التى تذيع بين المهاجرين وما يقال عن نفورهم من العمل فى المزارع مثلا واتجـاههم الى المدن التماسا لاعمال صناعية تدر عليهم ارباحا أكثر .. ومن مثل القــول ان الرشوة متفشية وان السوق السوداء مزدهرة وما الى هذا الكلام الذى ان صح مادة للقراءة والتسلية فانه لايصلح اساسا تبنى عليه سياسة دولة أو دول ..

اننا فى حاجة ماســة ان نعرف اسرائيل كما اننــا فى حاجة ماسة أن نعرف اقتصاديات سائر الدول سواء منها المتاخمة لنا أو المجاورة أو البعيدة .. ونعرفهــا على حقيقتهــا .. فى حاجــة ان نعرف صادراتهـــا ووارداتهـــا وميزانهـــا التجارى ومشروعاتها المستقبلة .. فى حاجة ان نعرف كل شىء عنها .. ولا ينبغى ان ننسى ان هــذا الخليط العجيب المســمى اسرائيل قد مثــل العقل الشرقى والغربى وامتزجت فيه كفايات الاجناس جميعا فهى أشبه فى مولدها بما كان مولد الولايات المتحدة الامريكية حينما فتحت ابوابها منذ ثلاثة قرون الى المهــاجرين من كل الاجناس ثم صهرتهم فى بوتقتهـا فاستوى منهم الشعب الامريكى الذى نراه اليوم ..

لابد ان نفهم وندرس ونستيقظ !

ملخص تقرير نادى التجارة الملكى

عن عام ١٩٥٠ - ١٩٥١

- **ساهم أعضاء النادى بصفة مبدئية بمبلغ ألف جنيه لتكون حصيلة شعبية للانفاق منها فى شئون الكفاح الوطنى .**

- **ساهم أعضاء النادى فى المظاهرة الشعبية الصامته يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥١ ولن يبخل النادى بجهــد أو مال فى سبيل المساهمة بنصيب فى قضية الوطن .**

- اجتمع مجلس الادارة خــلال العام تسع مرات وقد كون من بين أعضائه اللجان الآتية : لجنة التحكيم ــ لجنة البحوث الاقتصادية ــ لجنة الحفــلات ــ لجنــة المحاضرات ــ لجنة الشئون العامة ــ لجنــة الرياضة والرحلات ــ لجنة الصحيفة ــ لجنة المكتبة .

- **كان للنادى الفضل الأول فى وضع مشروع قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة .**

- **يناشد النــادى حضرات الاعضاء القدامى من المحاسبين ان يفسحوا مجال العمل فى مكاتبهم لتمرين زملائهم الحديثين على أعمال المحاسبــة والمراجعة .**

- **شرع النادى فى دراســة موضوع انشاء دراسات علمية وعملية لشئون المحاسبة والمراجعة والضرائب بدار النــادى ويقوم بها فريق من الاساتذة والمحاسبين .**

- **يحيط النادى أعضاءه علمـا بان مشروع نقابة المهن التجارية فى أواخر مراحله بمجلس الدولة وينتظـر عرضه على البرلمـان فى أوائل هذه الدورة باذن الله .**

- رغبة فى معاونة طلبة كليات التجارة بالجامعات السنوى فيها ٦٠ قرشا فقط . وتخفيض ثمن فقد قرر مجلس الادارة أن يجعــل اشتراكهم المصرية على تتبع المشاكل الاقتصادية والتجارية النسخة للطلبة الى خمسة قروش .

- **قدم النادى مذكرة الى وزارة الاقتصـاد الوطنى وابرق لمعالى وزير الاقتصاد الوطنى فى فرنســا مظهرا استياءه واحتجاجه على تعيين ملحقين تجاريين من غير خريجى كلية التجارة بخلاف الاتفــاق السابق بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة الخارجية .**

- **قام النادى بالاتصال بمعالى وزير المـالية راجيا اختيار مدير عام مصلحــة الضرائب من خريجى التجارة ويقوم النادى باعداد مذكرة بوجوب تغليب عنصر التجاريين فى وظائف الضرائب .**

- حرص مجلس الادارة على أن يشترك فى المحاضرة التى تلقى بالنادى ، نخبة ممتازة من المحاضرين فى مختلف النــواحى الاقتصـادية والاجتماعية . كما حرص على طبع بعض هذه المحاضرات وجعلها فى متناول حضرات الاعضاء .

- أصبحت مكتبة النادى تضم عددا وفيرا من الكتب العلمية الحديثة .

- أقام النادى فى العام المــاضى حفلات أهمها : حفلة شــاى لمسيو بول راملو عضو مجلس ادارة البنك البلجيكى فى بروكسل بصفته عضوا بالاتحــاد الدولى لهيئات خريجى المعاهد التجارية العالية ــ وحفلة تكريم لسعادة زكى سعد باشا وأمين فكرى بك بمناسبة اختيارهما لمنصبى محافظ البنك الاهلى ووكيله ــ والحفله السنوية الكبرى فى ٣١ مايو سنة ١٩٥١ .

- **ساهم النادى وحضرات الاعضــاء بمبلغ ١٠٠٠ جنيه بمناسبة القران الملكى السعيد على ان تكون نواة لتأسيس ملجأ للمشردين والايتام باسم معهد (نريمان) للطفولة السعيدة .**

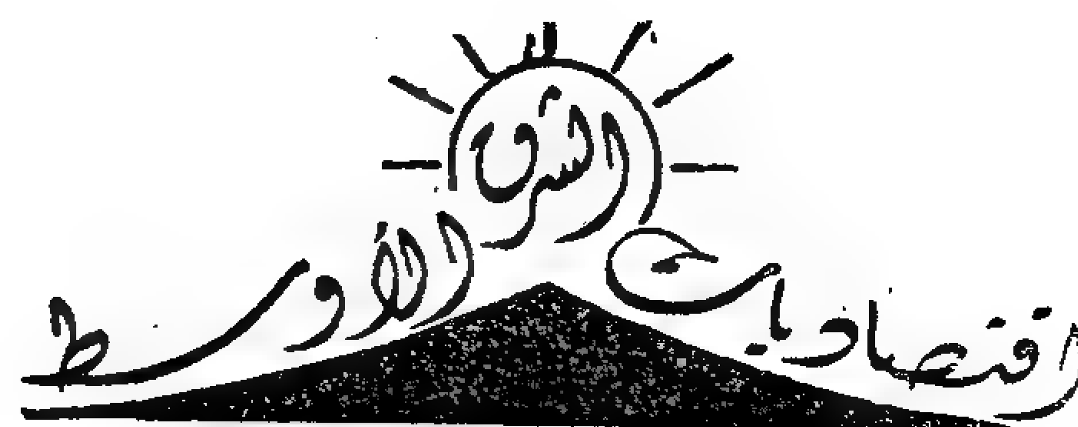
- افتتح النادى فى هذا العام رابطة بورسعيد بالاضافة الى رابطة الإسكندرية التى افتتحها من قبل .

- رفعت اعانة الحكومة السنوية للنادى من ٣٠٠ جنيه فى العام الى ٥٠٠ جنيه

- بلغت جملة ايرادات النادى فى هذا العام ٤٨٨٢ جنيها والمصروفات ٤٥٩٧ جنيها بوفر قدره ٢٨٤ جنيها

- **يقوم صندوق التعاون بالنادى بوظيفتــه الجليلة فى رعاية أسر طيبة أخنى عليها الدهر لزملاء فى الدراسة . وهو يرعى هذه الأسر فى سرية تامة وعطف أخوى خالص .**

وسننشر بالعدد القادم تقرير مجلس الادارة بأكمله ان شاء الله .



الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

الذهب الأبيض فى سورية

كانت زراعة القطن معروفة فى بلاد الشام منذ عهد بعيد وخاصة فى أيام الخلافة العربية ولا سيما فى المنطقة الغربية من حلب وعلى ضفاف الخابور فى محافظة الجزيرة ٠ وقد تدهورت زراعته بعد ذلك حتى لم يبق منها الا أثرا ضئيلا ، وقد يكون ذلك نتيجة للدمار الذى تركته غزوات التتار ٠ وعندما فرض الفرنسيون انتدابهم على سورية عملوا على أن يجعلوا منها مصدرا لما تحتاجه صناعتهم من قطن ، فشجعوا زراعته بكافة الطرق وعملوا على تيسير حلجه وكبسه وتصديره ٠ وامتدت زراعة القطن نتيجة لذلك فى السهول الساحلية حول اللاذقية وجبلة وفى قضائى حمص وسلمية ٠ ولكن جاء الكساد العظيم سنة ١٩٣٠ فهبط انتاج القطن من نحو ٢٠ ألف طن الى ٨ آلاف طن قبل الحرب العالمية الثانية ٠ ولما ارتفعت أسعار القطن الى مستويات قياسية عقب الحرب الاخيرة انتعشت زراعة القطن مرة أخرى فى سورية وأقبل عليه الزراع مهملين القمح الذى كان محصولهم الرئيسى ، وانتشرت زراعة القطن فى مختلف أنحاء سورية حتى شملت جهات لم يسبق لها زراعته

وكانت سورية الى ما قبل الانتداب يقتصر انتاجها من القطن على نوع ردىء يطلق عليه « البلدى » وكان يستعمل لمقابلة حاجات المغازل المحلية وكذلك لحاجات الناس المنزلية والمفروشات ٠ وفى عام ١٩٢٧ أخذت وزارة الزراعة السورية فى اجراء تجارب لدراسة امكان زراعة أنواع جديدة ، كان من نتيجتها ادخال زراعة الصنف الامريكى « لون ستار » الذى يزرع فى تكساس ٠ ومنذ عام ١٩٤٨ أدخلت وزارة الزراعة أنواعا جديدة من الاقطان الامريكية بجانب النوع الاول الذى لا يزال يمثل غالبية القطن السورى ٠ كما تجرى الوزارة تجارب أخرى على الانواع المصرية لاختبار صلاحية الاراضى السورية لها ولما كانت الانواع الاجنبية المزروعة تفقد خواصها الاصلية اذا استمر استنباتها مدة طويلة ، فان وزارة الزراعة السورية تقوم بنفسها أو تشجع على استيراد كميات من البذور الامريكية سنويا لتلافى خطر ضعف الانتاج ٠

ونظرا للظروف الطبيعية المواتية للغاية ولخصوبة التربة وللجهود المستمرة التى تبذلها الجهات المختصة فان انتاجية الارض السورية من الاقطان تزداد بسرعة ٠ ونورد فى الجدول أدناه تطور انتاج القطن فى سورية فى السنوات العشر الماضية.

ويظهر من الجدول الطفرة السريعة فى الانتاج التى جاءت فى سنة ١٩٥٠ تبعا لارتفاع الاسعار العالمية للقطن ولنقص المحصول العالمى مما جعل تصريف الاقطان السورية أمرا سهلا٠ ومما يجعل من الميسور تضاعف الانتاج السورى فى زمن وجيز أنه لاتزال هناك مساحات كبيرة من الاراضى القابلة للزراعة لم تستغل بعد ، بحيث يمكن الوصول بالمساحة المزروعة فى محافظة الجزيرة فى سنة واحدة الى ١٦٥ ألف هكتار ٠ كما أن تنفيذ مشروعات الرى الكبرى فى المنطقة يعنى زيادة المساحة المزروعة نحوا من ٢٥٠ الى ٥٠٠ ألف هكتار أخرى ٠ هذا بجانب نحو ٢٠٠ ألف هكتار أخرى يمكن استغلالها فى خمس سنوات بالتوسع فى استخدام الطلمبات فى الرى٠

وقد توسعت صناعة القطن السورية بعد الحرب بينما يصدر فائض الانتاج الى الخارج ٠ وقد عادت الاسعار العالمية بدخل كبير من العملات الاجنبية على سورية مما يمكنها من تمويل مشترواتها الاجنبية بسهولة، اذ قفزت صادرات القطن المصرى من ٤٦ ألف ليرة فى عام ١٩٤٦ الى ٥٧ مليون ليرة فى عام ١٩٥٠ كما يظهر من الجدول التالى :

تطور انتاج القطن فى سورية

	المساحة المزروعة (هكتار)	المحصول (طن) قطن شعر	المحصول (طن) بذرة	غلة القنطار من القطن الشعر (ك٠م)
١٩٤١	١٨٩٦٨	٢٧٢٨	٩٥٩٩	١٤٤
١٩٤٢	١٣٣٢٠	٤٢٨٩	٨٥٨٩	٣٢٢
١٩٤٣	١٥٢٤٠	٣٠٨٧	٥٧١٧	٢٠٣
١٩٤٤	١٦٦٩٥	٣٠٠٨	٥٦٥٥	١٨٠
١٩٤٥	١٧٥٢٥	٤٣٤١	٨٠٩٢	٢٤٨
١٩٤٦	١٩٨٣٧	٤٧٨٤	٩٣١٥	٢٤١
١٩٤٧	١٩٣٣٥	٥٤٤٤	١٠٠٧٧	٢٨٢
١٩٤٨	٢٣٩٩٨	٩١٠٩	١٦٤٥٧	٣٨٠
١٩٤٩	٢٥٢٩٦	١٣٣٢٣	٢٤٧٨٩	٥٢٧
١٩٥٠	٧٧٩٦١	٣٥٤٩٥	٦٤٨٥٣	٤٥٥

ملحوظة : الهكتار = ٢ ١/٢ فدان

صادرات القطن السوري

	طن	ألف ليرة
١٩٤١	١٢٥	٤٩
١٩٤٢	١	١
١٩٤٣	—	—
١٩٤٤	—	—
١٩٤٥	—	—
١٩٤٦	٣٠	٤٦
١٩٤٧	١٧٥	٣١٥
١٩٤٨	١	١
١٩٤٩	٣٩٥	٧٩٧
١٩٥٠	١٥١٦٦	٥٧٠١١

الا أن انتاج القطن فى سورية قد أصيب بنكسة هذا العام اذ أن المحصول الجديد الذى كان قد قدر بما يزيد على ١٠٠ ألف طن من القطن الشعر قد تعرض للغزو الفتاك المفاجىء الذى شنته الدودة التى تعانى منها مصر ايضا الامرين . ويحث الفلاحون السوريون عن علاج لهذه الداء يشترونه بالثمن المطلوب مهما غلا فوقعوا فريسة سهلة لكل من أراد التخلص مما تراكم لديه من مركبات لاجدوى منها . وعندما ظهرت الدودة لاول مرة فى يونيه الماضى لم يظن أحد أن سيكون خطرها كذلك . اذ لم يحدث فى تاريخ زراعة القطن فى سورية مثل هذا الهلاك . ويزيد الحال سوءا عدم معرفة الاساليب الفعالة لمقاومة واستئصال الدودة ، وبذلك انخفض تقدير المحصول الجديد من الذروة العالية الى مالايتجاوز ٥٠ر٠٠٠ طنا .

ويبدو ان الفلاح السورى يحتاج الى مزيد من الخبرة فى زراعة القطن لتجنيب بلاده أمثال هذه النكبة ولضمان محصول وفير جدا من أرضه . وبجانب ذلك يفتقر القطن السورى التجانس والرتب المحددة بدقة حتى يمكن ان يباع بالاسعار التى يستحقها ، اذ أن عدم التصنيف الدقيق الذى يشكو منه القطن السورى يجعل الغزالين الاجانب يدفعون فيه أسعار الرتب الدنيا خشية أن يجىء مايتسلموه من رتب واطية .

وهنا أيضا يبدو أنه لولا العجز فى المحصول العالمى وزيادة الطلب على القطن لما سهل على سورية تسويق أقطانها ذات الرتب غير المحددة .

ويزيد الحالة سوءا فى سورية هذا العام ان النكبة القطنية قد جاءت فى وقت انخفض فيه محصول القمح بشكل كبير انعكس معه الحال فاضطرت سورية الى استيراد كميات كبيرة من القمح من تركيا والعراق لسد مطالب الاستهلاك المحلى بعد ان كان القمح فى مقدمة صادراتها . ويقدر ان لايزيد محصول القمح هذا العام على ٤٥٠ ألف طن مقابل ٩٠٠ ألف طن فى عام ١٩٥٠ . وفى الوقت ذاته تلقى صناعة النسيج السورية صعوبات جمة فى تصريف انتاجها أمام المنافسة الاجنبية القوية .

ويخشى البعض انه اذا استمر الاتجاه الجديد فى سورية ، أن يكون التوسع فى زراعة القطن على حساب القمح كما كان فى مصر . الا أن الامر ليس بهذه الخطورة اذ تنتشر زراعة الحبوب فى سورية فى الاراضى التى تعتمد على الامطار ، وفى هذه الاراضى تجود زراعة القمح حتى تصبح أكثر ربحا من زراعة القطن . أما الاراضى التى تعتمد على الرى فقد تطغى فيها زراعة القطن . ولكن من الملاحظ أن هناك مجالا كبيرا لزيادة الاراضى المزروعة بعد تنفيذ مشاريع الرى المختلفة .

ايران وصندوق النقد الدولى

اتخذت الحكومة الايرانية الترتيبات اللازمة لشراء ٨ر٧٥٠ر٠٠٠ دولارا من صندوق النقد الدولى بما يقدر بحوالى ٢٨٢ر٢ مليون ريال ايرانى . وستتم العملية على أربعة أقساط متساوية خلال شهرين . وسوف يساعد ذلك على تفريج أزمة الصرف الخارجى التى تعانيها ايران مؤقتا .

المساعدات الامريكية الى اسرائيل

بلغ مجموع التبرعات التى قدمت استجابة لنداء الاتحاد اليهودى فى الولايات المتحدة خلال الشهور التسع الاولى من عام ١٩٥١ ، ٦٥ مليون دولار . وبلغ مجموع المتحصل فى الاعوام السابقة (١٢ شهرا) ٩٠ مليونا من الدولارات فى عام ١٩٥٠ ، ١١٦ مليونا فى عام ١٩٤٩ ، ١٤٨ مليونا فى عام ١٩٤٨ . ومن المتوقع أن تبلغ المبالغ التى سيمكن الحصول عليها من البلاد الاخرى غير الولايات المتحدة ١٥ مليون دولار هذا العام ، مقابل ٢٠ مليونا فى عام ١٩٥٠ . ويذهب نحو ٧٥ ٪ من هذه الايرادات الى اسرائيل .

وينبىء التناقص فى الهبات التى تحصل عليها اسرائيل بقرب نضوب هذا المورد الذى كاد يكون جزءا هاما من ايرادات اسرائيل الخارجية

تأميم السكك الحديدية
فى سوريا ولبنان

قرر مجلس الوزراء السورى تشكيل لجنة خاصة تتألف من وزراء المالية والاقتصاد الوطنى والاشغال للاتصال بالحكومة اللبنانية لدراسة موضوع تحويل السكك الحديدية المشتركة الى ملكية الحكومتين . واذا لم تتمكن اللجنة من الوصول الى اتفاق مع الحكومة اللبنانية ، فان الحكومة السورية ستقوم بتأميم الاجزاء التى توجد فى أراضيها من الخطوط الحديدية .

هذا وتقوم الحكومتين السورية واللبنانية فى الوقت الحالى بتغطية العجز فى ايرادات شركة السكك الحديدية وهو الذى يبلغ حوالى ٢ مليون ليرة سورية سنويا

تجارة تركيا الخارجية

بلغت قيمة الواردات التركية خلال النصف الاول من عام ١٩٥١ ، ٤٨٨ر٢ ميلون جنيه تركى ، بينما بلغت الصادرات ٤٣٩ر٨ مليونا ، وذلك مقابل ٣٥٩ر٩ مليونا و٢٩٨ر٩ مليونا على التوالى فى النصف الاول من عام ١٩٥٠ .

وكان توزيع التجارة التركية مع البلاد الهامة كما يأتى :

بملايين الجنيهات التركية

	الواردات من	الصادرات من
المانيا	١٠٦ر٢	٩٧ر٣
الولايات المتحدة	٥٩ر٨	١١٩ر١
المملكة المتحدة	٩٠ر٩	٣١ر٠
فرنسا	٢٧ر٠	٢٧ر٣
البلاد الاخرى	٢٠٤ر٣	١٦٥ر١
المجموع	٤٨٨ر٢	٤٣٩ر٨

مكافآت ترك الخدمة من الناحية الضريبية

استقر الرأى فى مصلحة الضرائب على قبول ما يدفع **فعلا** من مكافآت ترك الخدمة ضمن التكاليف ، أما المبالغ التى تحتجز مقدما من أرباح المنشآت لمواجهة التزامات عقد العمل الفردى فهى من قبيل الاحتياطات المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومن ثم فهى غير جائزة الخصم ضمن التكاليف .

غير انه قد درجت بعض المنشآت على انشاء صندوق ادخار لعمالها وموظفيها يتكون ماله مما تساهم به المنشأة أو ما تساهم به المنشأة وعمالها وموظفيها ، بأن يستقطع من الموظف أو العامل شهريا نسبة مئوية من المرتب أو الاجر يضاف اليه مبالغ من المنشأة مساهمة منها لموظفيها وعمالها ، وتخصيص مال الصندوق للأغراض التى أنشىء من أجلها وهى مواجهة تعويضات ترك الخدمة أو المعاشات المرتبة لمدى الحياة المستحق دفعها عند العجز أو الفصل أو الوفاة

وأجازت النشرة ٢١ من تعليمات الارباح التجارية والصناعية تحميل المصروفات بما تساهم به المنشئات فى صندوق الادخار او المعاشات متى كان لهذا الصندوق شخصية مستقلة وذمة مالية قائمة بذاتها ، ومتى كانت هناك لائحة خاصة بالتوظف .

وقد جرى العمل بمصلحة الضرائب منذ صدور هذه النشرة على تطبيق تعليماتها باعتبار ان هذا الاجراء لا يتنافى مع الفقرة الاخيرة من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اذ أن ماتساهم به المنشئات على هذا النحو لا يعتبر من قبيل الاحتياطيات لمقابلة خسارة محتملة ، انما هو لمقابلة خسائر محققة الوقوع نتيجة ما التزمت به المنشئات قبل موظفيها وعمالها .

وقد صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤١ ، الخاص بعقد العمل الفردى ، ونشأ بموجبه التزامات معينة على ارباب الاعمال لصالح عمالها وموظفيها عند تركهم للخدمة بالعجز أو بالوفاة فاعتبرت مصلحة الضرائب من ضمن التكاليف الواجبة الخصم مايدفع فعلا نظير ترك الخدمة تطبيقا لهذه الالتزامات

الا أن بعض المنشئات عقب صدور هذا القانون اخذت تواجه هذه الالتزامات بصور مختلفة منها :

١ – تحديد التزام عقد العمل الفردى سنويا بفتح حساب خاص لهذا الالتزام يتضمن جميع المبالغ المستحقة لكل موظف على حسب مدة الخدمة وآخر مرتب سنة فسنة

٢ – الاتفاق مع شركات التأمين على ان تتحمل هذه الاخيرة التزامات عقد العمل الفردى نيابة عن هذه المنشئات نظير مبلغ يدفع مرة واحدة لمقابلة الالتزامات الخاصة بالسنوات السابقة لهذا الاتفاق ومبلغ سنوى يدفع لمقابلة الالتزامات الناتجة بعد ذلك الاتفاق .

٣ – انشاء صندوق ادخار أو معاشات تساهم فيه المنشأة بمبلغ تدفعه عن السنوات السابقة لهذا الانشاء وتضيف اليه سنويا مبلغا لمقابلة الالتزامات الناتجة بعد ذلك الانشاء .

فبالنسبة للاجراء الاول فان المصلحة كما اسلفنا ، تعتبره تجنيبا لجزء من الارباح لمقابلة خسائر محتملة – لعدم وقوع عبء الالتزامات عليها بعد طالما أن الموظف او العامل مازال فى خدمة المنشأة وبالتالى لا يستحق له مكافأة ترك الخدمة – وعلى ذلك فهو من قبيل الاحتياطيات الغير جائزة الخصم من التكاليف .

أما الاجراء الثانى فقد سبق لشركة مساهمة ان طلبت اعتبار المبالغ التى اتفقت على دفعها الى شركة التأمين لمقابلة التزامات عقد العمل عن السنوات السابقة للاتفاق من التكاليف الجائزة الخصم فى سنة الدفع (سنة الاتفاق) الا أن مصلحة الضرائب رأت معالجة الموضوع على الوجه الاتى

أ – عدم الموافقة على خصم المبالغ المدفوعة كقسط عن السنوات السابقة على قوانين الضرائب .

ب – اعتبار الاقساط التى تدفع سنويا من ضمن التكاليف فى نفس السنة بمعنى أن تتحمل كل سنة بنصيبها منها ، وتحصل ضريبة كسب العمل عليها لانها بمثابة مرتبات اضافية للعمل والموظفين المنتفعين بنظام المعاش او التأمين .

ويستفاد من ذلك ان المصلحة أجازت خصم المبالغ التى تخص السنوات الضريبية من التكاليف مع اخضاعها لضريبة كسب العمل على اعتبار ان ما تساهم به المنشأة هو جزء اضافى لمرتبات واجور الموظفين والعمال ، ورفض المبالغ المدفوعة عن مدد سابقة للسنوات الضريبية .

وفى رأينا اجازة خصم اقساط التأمين التى تدفعها المنشئات لمقابلة التزامات نظام المعاشات والتأمين لصالح الموظفين والعمال طالما ان هذا النظام دعامته الشخصية الاعتبارية المستقلة التى تنظمها لائحة داخلية تبين حقوق وواجبات كل من الشركة والموظفين ويتعذر على الشركة استرجاع المبالغ التى تدفعها كاقساط للتأمين . وقد اخذ القضاء المصرى بهذا الاتجاه فاصدرت محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية فى القضايا ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ لسنة ٣٣ قضائية « انه يعتبر من تكاليف الاستثمار وبالتالى يخصم من الارباح التى تحسب عليها الضريبة على الارباح ما تدفعه الشركة لصندوق ادخار موظفيها متى كانت الشركة لاتملك حق التصرف فيما دفعته أو حرمان أحدهم من حقه فيه الا طبقا للائحة الصندوق الداخلية »

ومن الطبيعى ان المبلغ الذى تساهم به المنشأة لاول مرة تدفعه لشركة التأمين لصالح الموظفين عن سنوات سابقة يرجع بعضها الى ماقبل صدور قانون الضرائب يخصم من الارباح الخاضعة للضريبة لان هذا المبلغ خرج من ذمة الشركة الى شركة التأمين لصالح الموظفين ومن غير الممكن استرداد هذا المبلغ مستقبلا .

هذا وقد سبق للمصلحة بادىء الامر تجزئة مكافآت ترك الخدمة

المدفوعة للموظفين وعدم خصم المكافآت التى تخص سنوات سابقة لصدور قانون الضرائب وقد استطلعت المصلحة رأى سعادة المستشار الملكى لوزارة المالية فلم يوافق المصلحة على وجهة نظرها وأفتى بتاريخ ١٣/١/١٩٤٤ بأن « المكافآت والتعويضات واجبة الخصم من الارباح الاجمالية فى السنة التى صرفت فيها سواء تعلقت بسنوات ضريبية ام تجاوزتها الى سنوات سابقة على صدور قانون الضرائب » وقررت المصلحة فى الكتاب الدورى رقم ٢٠٧ ان مكافآت ترك الخدمة التى تقتطعها المنشئات لحساب عمالها وموظفيها تعتبر مصروفا تحميليا مادامت قد خرجت من ملكية المنشأت الى ذمة العمال عن طريق هيئة لها شخصية معنوية مستقلة وكيان خاص وذمة قائمة بذاتها

وبمقتضى ما ذهبت اليه المحاكم ومؤدى فتوى سعادة المستشار الملكى لوزارة المالية سالفة الذكر فان المبالغ التى تستقطعها المنشئات من ارباحها فى سنة ما لتغذية صندوق الادخار والمعاشات أو لدفعها لشركة التأمين يتعين تحميل ربح السنة التى دفعت فيها للاعتبارات المشار اليها .

أما الاجراء الثالث وهو الخاص بتكوين صندوق ادخار للمكافآت والمعاشات فطالما ان لهذا الصندوق ذمة قائمة بذاتها والتزمت المنشأة قبل الموظفين بالتزامات محددة فى لائحة خاصة بالموظفين ، فانه يسرى على ما تساهم به المنشأة فى هذا الشأن نفس المبادىء التى تسرى فى حالة قيام شركة التأمين نيابة عن المنشأة بتحميل التزاماتها قبل موظفيها .

كما أننا نرى ان المبالغ التى تساهم بها المنشئات لصالح عمالها وموظفيها تنفيذا لالتزامات عقد العمل (عن طريق التأمين أوتكوين صندوق ادخار ومعاشات) لا تعتبر جزءا اضافيا للمرتب خاضعا لضريبة كسب العمل ، اذا ان المبلغ الذى يساهم به صاحب العمل لايعدو كونه رأسمال يصرف فى وقت معين ولايغير من صفته الطريقة التى تكون بها وذلك بتجميعه على دفعات سنوية اذلاتسرى ضريبة كسب العمل او اى ضريبة نوعية أخرى على رأس المال .

محمد السعيد الانصارى
وكيل مكافحة التهرب

شخصيات اقتصادية



محمود بك العتال

تخرج من مدرسة التجارة العليا عام ١٩٢١ ولعله من القلائل الذين آثروا العمل بالمنشآت المالية على الالتحاق بخدمة المصالح الحكومية . فانخرط فى سلك العاملين ببنك مصر وكان فى بداية تكوينه ، حيث عمل بقسم البضائع والحسابات فى بنك مصر بالاسكندرية ، ثم اختير وكيلا للبنك بالمحلة الكبرى فالمنيا فالمنصورة فالاسكندرية ، ثم مديرا لتفتيش البنك .

وكأنما عاونته بيئته الوراثية الى جانب ثقافته الدراسية على حذق عمله فهو من أسرة عريقة فى التجارة ، وتجارة الاقطان بوجه خاص — وقد لفت ذلك كله نظر زعيم مصر الاقتصادى المرحوم محمد طلعت حرب باشا فاختاره مديرا لشركة مصر لحليج الاقطان

وقد أهلته خبرته بالسوق ومعرفته بشئون القطن لاختياره مديرا لشركة مصر لتصدير الاقطان .

ومحمود العتال رجل على جانب كبير من طهارة النفس وطيبة القلب وصراحة اللسان لايعرف اللف ، ولايحسن الدوران ، ولكنه ينسى فطرته هذه ، أو تنساه فطرته ، اذا اندمج فى عمله وسيطرت عليه واجباته ومهمته ، فلا يلبث أن يستبدل ماجبل عليه من طيبة وصراحة وحلم ، الى قسوة وصرامة وحزم . لايعرف المجاملة ولاالمحاباة ولاالميل أوالمداجاة . وله آراء جريئة ينادى بها وقد تبدو غريبة فى البداية حتى تتحقق صحتها فى النهاية ، من ذلك رأيه فى عدم العودة لبورصة العقود حتى لاتكون سوق مضاربة محلية — حتى يسترد العالم ظروفه المالية الطبيعية ليصبح السعر عالميا لاسعرا محليا .

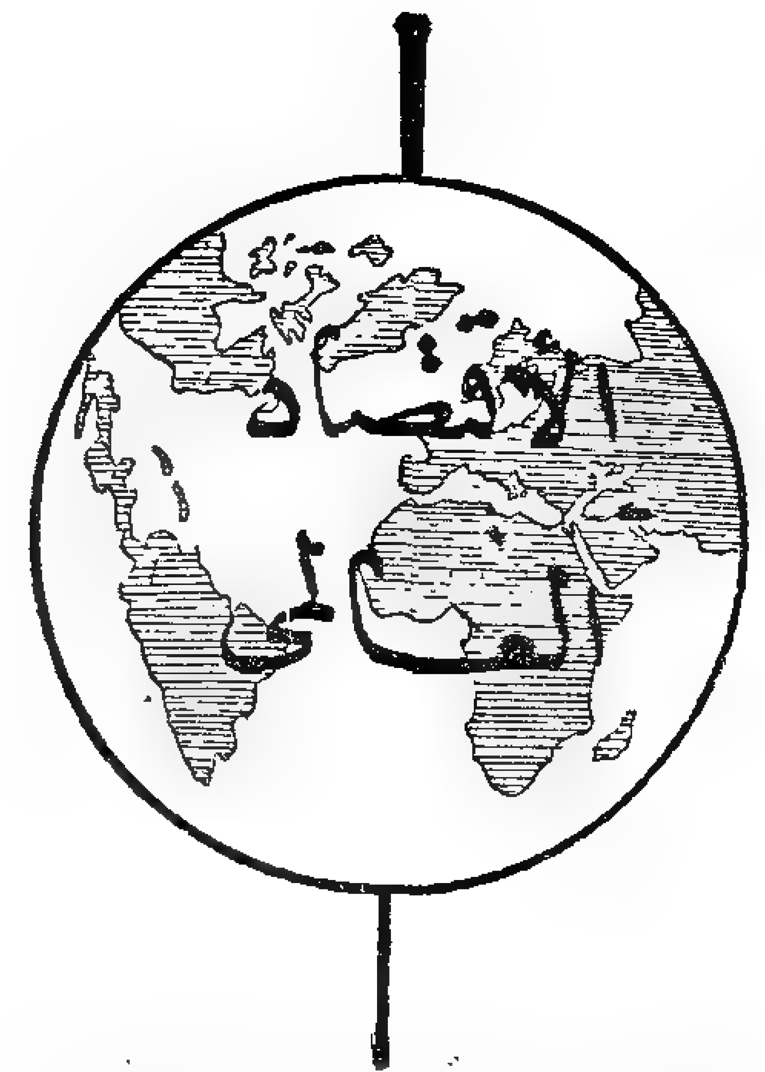
وله مجهود نافع وآراء ثاقبة فى تمصير بورصتى العقود والبضائع وله غير ذلك جهود وآراء لايشعربها الكثيرون — ولعل ذلك راجع الى مايتصف به من تواضع وانزواء وزهد فى الدعاية والاعلان وبعد عن الوضوح والظهور .

وهو شديد الثقة بنفسه فى غير اعتداد ، والتمسك برأيه الى مايشبه العناد — وقد استطاع أن يلفت بكفائته وأمانته أنظار المساهمين فى الشركات التى عاون بنك مصر على انشائها ، فاختير الى جانب رئاسة مجلس ادارة شركة مصر لحلج الاقطان وشركة مصر لتصدير الاقطان عضوا بمجلس ادارة شركة مصر للزيوت الى جانب اشرافه على عمليات شراء القطن لشركات مصر لغزل القطن ونسجه .

وقد استطاع محمود العتال رغم ماجبل عليه من تواضع وحياء وما اختاره لنفسه من اعتكاف وانزواء أن يظفر بالثقة والتقدير من رجلين من رجالات جيلهما وأستاذين من أساتذة المال ، بل لعلهما كانا أستاذى المال فى حينهما ، هما المرحومان محمد طلعت حرب باشا واسماعيل صدقى باشا . وماأعسر ماكانا يوليان الثقة وأندر ماكانا يمنحان التقدير .

ومحمود العتال مثل صالح للمالى الصالح ، ولو خرج عن اعتكافه لعم نفعه وتحدث الناس عن مقدرته وخبرته وتكلموا عن تجربته وكفايته

حسن الخطيم



مصاعب فرنسا الاقتصادية

تجتاح فرنسا موجة من التضخم عصفت بأركان اقتصادها عصفا شديدا حتى استدعت الحالة اتخاذ اجراءات حازمة يتطلب تنفيذها تحمل الشعب الفرنسى تضحيات قاسية ٠ وكان أول مظاهر هذه الموجة ارتفاع نفقات الانتاج فى الصناعة الفرنسية بدرجة كبيرة حتى ان الصلب ارتفع نحو ٤٠٪ مما جعل أسعار المنتجات الفرنسية تزيد كثيرا على الاسعار التى تعرض بها الدول التي تنافسها منتجاتها مما أضر حركة التصدير الفرنسية ٠ وقد صرح رئيس اتحاد المهندسين وأرباب الصناعات المعدنية الفرنسيين بأن هذه الصناعات لم تتسلم طلبات ما لمنتجاتها منذ خمسة شهور ٠ وقد ذكر أيضا ان المنتجات الآلية الالمانية المماثلة تباع بأسعار تقل بحوالى ٢٠ الى ٣٠ فى المائة عن الاسعار الفرنسية ٠

ونظرا لارتباط أجور العمال بالاسعار العامة المعيشية ،فان ارتفاع الاسعار الاخيرة يعنى ارتفاعا مقابلا فى أجور العمال ٠ وقد ذكر رئيس الوزارة الفرنسية ان الزيادة الاخيرة فى أجور العمال (١٥٪) قد أضافت ٣٥ مليار فرنك شهريا الى القوة الشرائية للطبقة العاملة وذلك دون زيادة مقابلة فى السلع الاستهلاكية ٠

وكان من نتيجة انخفاض الصادرات الفرنسية والارتفاع المستمر فى أسعار الواردات أن تعرض الميزان الحسابى الفرنسى لعجز شديد ، وأخذت الاحتياطيات الفرنسية من العملات الاجنبية تنهار ٠ فقد بلغ العجز فى مدفوعات فرنسا مع بلاد اتحاد المدفوعات الاوروبى وحدها ١٦٠ مليون دولار فى شهر اكتوبر الماضى ٠

وقد ضغطت هذه التطورات على الفرنك الفرنسى ضغطا شديدا حتى انخفضت قيمته فى الاسواق الحرة الخارجية انخفاضا كبيرا ٠ وذاعت شائعات كثيرة عن قرب تخفيض الفرنك ٠ وروج لهذه الشائعات أرباب الصناعة الفرنسية الذين ظنوا ان فى التخفيض مخرجا لهم لتصريف منتجاتهم ٠ الا أن رئيس الوزارة الفرنسية سفه هذه الآراء لان تخفيض الفرنك سيزيد من أسعار الواردات ويقلل من حصيلة الصادرات الفرنسية وبذلك يزيد العبء على الشعب الفرنسى ٠

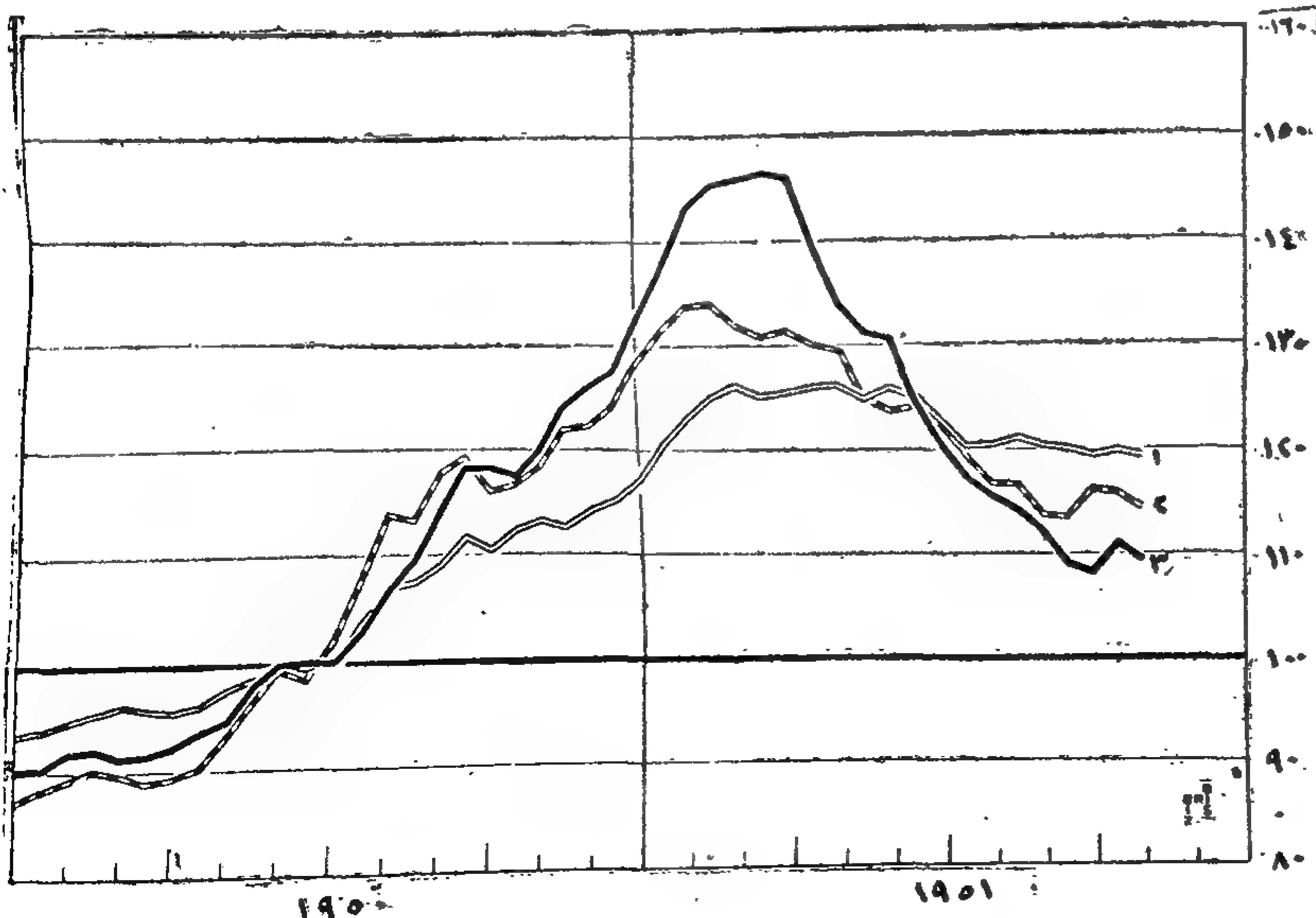
ولمواجهة الحالة شرعت الحكومة الفرنسية فى اتخاذ عدة خطوات لايقاف الحمى التضخمية فبدأت بالوسائل النقدية ، ففى شهر واحد رفع بنك فرنسا سعر الخصم من ٢/١ ٢ الى ٣٪ فى ١١ اكتوبر ثم الى ٤٪ فى ٨ نوفمبر وهو سعر لم يرتفع اليه منذ عشرين عاما ٠ وبجانب سعر الخصم عززت القيود على منح الائتمان وهى التى كانت قد فرضت منذ ثلاث سنوات وخففت كثيرا فيما بعد ٠ وقد استدعى الامر هذه المرة فرض رقابة كمية ونوعية على الائتمان ٠

الا ان الاجراءات النقدية لن تكفى وحدها للتغلب على الموقف ،ويستدعى الامر اتخاذ اجراءات أكثر حزما ٠ وقد جاءت الميزانيه الجديدة التى قدمتها الحكومة الفرنسية الى البرلمان فى يوم ١٦ نوفمبر الماضى تتسم بطابع الصرامة ٠ فقد قررت الحكومة الفرنسية تخفيض الواردات من منطقة الدولار نحو ٢٥٠ مليون دولار وبذلك لن يتجاوز المجموع الكلى للواردات من هذه المنطقة ٥٠٠ مليون دولار ،وذلك لتخفيض حجم الفجوة الكبيرة فى المدفوعات الدولارية ولحماية الفرنك ٠ كما رفعت الضرائب لمواجهة المصروفات العامة وانقاص العجز فى الميزانية ، فطلبت الحكومة الفرنسيه زيادة الضرائب بمبلغ ٢٧٠ مليارا من الفرنكات يأتى ٧٠ مليارا منها من زيادة أسعار البترول والتبغ ٠

والحقيقة ان الامر يتطلب زيادة الانتاج القومى الفرنسى وتخفيض نفقات الانتاج حتى يمكن لفرنسا سد مطالب وارداتها بانتاجها القومى وبذلك تدعم الفرنك وتحل مشاكل التضخم ٠ ولكن الاحوال يظهر انها تسير الآن فى الاتجاه العكسى ،ففى الوقت الذى يعترف فيه الجميع بالحاجة الى زيادة الانتاج كانت خسارة فرنسا من انتاج الفحم نتيجة لاضراب عمال المناجم قد بلغت ٣٠٠ ألف طن فى الوقت الذى قدمت فيه الحكومة الفرنسية ميزانيتها الى الجمعية الوطنية ٠

الارقام القياسية لأسعار المواد الأولية

(الاسعار فى يونية ١٩٥٠ (بعد الحرب الكورية = ١٠٠



(١) رقم روتر عن اسواق المملكة المتحدة (٢) رقم مودى عن أسواق الولايات المتحدة (٣) رقم جريدة فولكسفرت عن الاسواق العالمية

صناعة الصلب فى الباكستان

قررت حكومة الباكستان بعد استشارة عدد من الخبراء العالميين ان تنشىء مصنعا للصلب بديارها . ويتكلف هذا المصنع حوالى ٦٣٫٥ مليون روبية باكستانية (الروبية ١٠٫٥ قرشا) وينتظر أن يصل انتاجه الى ٢١٠٫٠٠٠ طن سنويا وبذلك يسد ثلثى حاجات البلاد .

وسوف تفتح الصناعة الجديدة التى تديرها الحكومة مجالا كبيرا امام التوسع الصناعى فى الباكستان وخاصة لأنها ستجنب الباكستان عواقب نقص الواردات من الصلب الاجنبى نظرا لعدم كفاية الانتاج العالمى والطلب المتزايد عليه.

نقص البترول فى الهند والباكستان

كانت الهند والباكستان من اكثر الدول تأثرا بوقف صادرات البترول الايرانى . فقد اصبح البلدان منذ عدة سنوات يعتمدان على معامل التكرير الايرانية لمدهما بمايحتاجان من منتجات بترولية .

وكانت الباكستان اشد تأثرا بالموقف الراهن نظرا لازدياد الطلب على البترول فيها خلال السنوات الماضية وخاصة بعد ان تحولت السكك الحديدية الى استخدام الزيت بدلا من الفحم . وبالرغم من التقدم فى استغلال البترول فى الباكستان فالانتاج المحلى لايكفى الا نحو ١٥ ٪ من المطالب المحلية .

الانتاج العالمى من الحاصلات الغذائية

صدر حديثا التقرير السنوى لمؤسسة الاغذية والزراعة عن حالة الاغذية والزراعة فى العالم خلال عام ١٩٥١ ، ويحذر التقرير من خطورة الاندفاع نحو التسلح واهمال النواحى الاخرى ، وهو ماقد يهدم التقدم اليسير الذى أمكن احرازه فى الميدان الزراعى فى السنوات الاخيرة .

وقد كان الانتاج العالمى من الحاصلات الغذائية فى عام ١٩٥٠/٥١ يوازى انتاج العام السابق ١٩٤٩/٥٠ وبلغ مرة ثانية مستوى عام ١٩٤٨/٤٩ وعلى اعتبار أن متوسط انتاج الاعوام ١٩٣٤/٣٨ = ١٠٠ بلغ انتاج المحاصيل الغذائية الهامة فى العالم (بخلاف الاتحاد السوفييتى) ١٩٠ مقابل ١٠٦ فى عام ١٩٤٩/٥٠ كما زاد ايضا انتاج الحيوانات ومنتجات الالبان . وبلغ مقدار الاسماك التى صيدت هذا العام مستوى يزيد ١٠ ٪ على ما كان عليه فى العام الفائت . ويجب أن يلاحظ أن الانتاج العالمى قد سجل تقدما محسوسا هذا العام رغم أنه لم يتجاوز انتاج عام ١٩٤٨/٤٩ وذلك اذا راعينا الاحوال الجوية المتوسطة بالمقارنة مع الاحوال الجوية الملائمة جدا التى سادت فى عام ١٩٤٨/٤٩

ولا يزال انتاج الاغذية فى اوروبا والشرق الاقصى دون مستوى ماقبل الحرب وخاصة اذا ادخلنا فى الحسبان ان عدد السكان قد زاد خلال هذه المدة نحو ١٠٪ . ولايزال الموقف فى الشرق الاقصى فى غاية الخطورة مما تطلب استيراد كميات ضخمة من الحبوب .

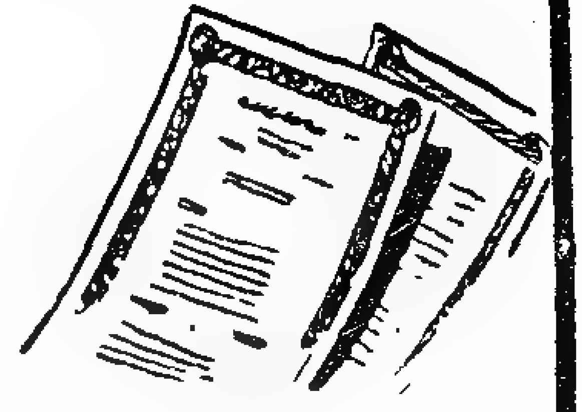
وفى امريكا الشمالية وهى التى لاتزال اهم مناطق تصدير القمح ، تلوح محصولات الحبوب لموسم ٥١/٥٢ فى حالة طيبة كما كانت فى عام ١٩٥٠/٥١ . ومن المتوقع أن يزداد انتاج اللحوم والالبان فى الولايات المتحدة وكندا . الا أن الزيادة فى عدد الحيوانات فى الوقت الذى انخفض فيه المخزون من الذرة ، قد يزيد من الضغط الواقع على المعروض من الحبوب الغذائية لضرورة اطعام العدد المتزايد من الحيوانات. وتلوح الاحوال حسنة فى امريكا الجنوبية ايضا . أمافى غرب اوروبا فمن المتوقع أن يقل محصول الحبوب عما كان عليه فى عام ١٩٥٠ نتيجة لبرودة ورطوبة الشتاء والربيع . اما بلاد شرق اوروبا والاتحاد السوفييتى فقد كانت الاحوال الجوية ملائمة للغاية ، ومن المنتظر أن يتمتع الاقليم بمحاصيل طيبة فى موسم ١٩٥١/٥٢ مما سيترك فائضا كبيرا للتصدير من الحبوب . وفى الشرق الاوسط تلوح الاحتمالات متوسطة ولو أنه يخشى من أن يضر هجوم الجراد بالمحاصيل ضررا بالغا . ويقوم الحظ ذاته فى الشرق الاقصى حيث الاحوال الاخرى تلوح ملائمة بحيث يمكن أن يزيد انتاج الارز والحبوب الاخرى عما كانت عليه فى الموسم الماضى ، وذلك بالرغم من الاتجاه الحديث نحو التوسع فى زراعة القطن والبذور الزيتية ويتوقع كذلك أن يكون محصول القمح فى استراليا أفضل مما كان عليه فى الموسم السابق .

أسعار الفائدة على المدخرات فى اليابان

تقرر رفع أسعار الفائدة على حسابات الودائع لآجال وللتوفير فى البنوك اليابانية كما يأتى :

	السعر الحالى	السعر الجديد
الودائع لاجل		
ثلاثة شهور	٣٫٨ ٪	٤ ٪
ست شهور	٤٫٩ ٪	٥ ٪
سنة	٥٫٤ ٪	٦ ٪
حسابات التوفير		
المدخرات العادية	١٫٨٣ ٪	٢٫١٩ ٪
المدخرات لتسديد الضرائب	٢٫٥٦ ٪	٢٫٩٢ ٪
الودائع غير المبينة	٢٫١٩ ٪	٢٫٥٦ ٪

ويبدو أن هذا الاجراء قد اتخذ لتشجيع حركة الادخار فى اليابان



الأوراق الماليـة



فى المدة من ١٤ نوفمبر الى ٢٩ نوفمبـر ١٩٥١

لم تسجل السوق خلال الاسبوعين الماضيين أى نشاط يستحق الذكر بوجه خاص بل ان الظروف الدولية الحالية ـ وقف الحرب فى كوريا وحملة السلم فى الامم المتحدة من قبل الدول الغربية والشرقية ورد الفعل فى بعض الاسواق فى الخارج ـ قد أثرت بعض الشىء على مستوى الاسعار العالمية خصوصـا فى الاسواق المالية مع ان العنصر الاساسى الذى يسيطر على الجو فى السوق المصرى ـ وهو حال العلاقات بين انجلترا ومصر واشـتداد الازمة يوما بعد يوم بين البلدين ـ لا يساعد على تسجيل نشاط هام فيـه فلذلك كانت المدة الاخيرة من شهر نوفمبر غير مرضـية وهبطت فيها الاسعار بوجه عام ولـكن دون الوصول الى مستوى منخفض يسبب القلق

قسم سندات الحكومة : انخفض سعر **القرض الوطنى ١\٤٣ ٪** ٢٠ قرشا

قسم البنوك : سجل **بنك أثينـا** ٢٢٨ قرشا صعودا بسبب ماجاء من ان بعض المـاليين اليونانيــــين فى الاسكندرية يرغبون فى مشترى معظم اسهم البنك لمباشرة اعماله والسيطرة على ادارته . وقد سجل سند ١٩١١ **للبنك العقارى المصرى** ارتفاعا قدره ٥٤ قرشا بسبب الاستهلاك يوم أول ديسمبر . اما سهم **البنك العقـارى المصرى** فقد نزل ٣٤ قرشا .

بنك مصر : لم يحصــــل فيه أى تغيير وانخفض سعر **البنـك الاهلى** رغم متانة ماليته بالنسبة لقانون البنك المركزى حتى وصل الى ٢٩٥٠ وهو سعر منخفض جدا .

قسم المياه : نزول جديد فى سعر اسهم تمتع **مياه القاهرة** الى ٨٠٦

شركة الفنادق المصرية

تنعقد الجمعية العمومية الرابعة والخمسين لشركة الفنادق المصرية بفندق شبرد بالقاهرة يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٥١ للنظر فى ميزانيـة الشركة وحساب الارباح والخسائر للمـدة المنتهية فى ٣٠ سـبتمبر ١٩٥١ وفى تقرير مجلس الادارة والمراقبين والموافقة على توزيع الارباح وصرف مكافأة أعضاء مجلس الادارة واللجنة الادارية وتعيين أربعة أعضاء لمجلس الادارة بدلا من الاعضاء الذين انتهت مدتهم وكذا تحديد مكافأة المراقبين للسنة المقبلة

وفى قسم النقل : لايوجد أى نشاط يذكر .

شركة سكك حديد الوجه البحرى

تنعقد الجمعية العمومية لهذه الشركة يوم الجمعة الموافق ٢٨ ديسمبر ١٩٥١ للموافقة على تقرير مجـلس الادارة والخبراء وعـلى حسابات السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١

شركة أوتوبيس الوجه البحرى :

وافق مجلس ادارة الشركة فى جلسـته المنعقدة بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥١ على توزيع ربح مؤقت قدره ١٢ر٥ ٪ أى ٥٠ قرشا قائم وسيدفع هذا الربح قبل البنك البلجيكى والدولى بمصر عند تقديم الكوبون رقم ٩

فى قسم الاراضى الزراعية : نزول فى الاسعار تمشيا مع حالة (الركود التى سيطرت على سوق القطن خلال الاســـوعين المـاضيين الا عن سهم **شركة وادى كوم امبو** الذى صعد بقدر بقدر ٣٤ قرشا .

شركة أراضى الغربية

بموجب محضر جلسة فى ٦ نوفمبر ١٩٥١ تحت رقم ١٠٥٥ فى القلم التجارى بمحكمـة مصر الاهلية يتضح ان شركة أراضى الغربية قد رخصت بموجب مرسوم ملكى مؤرخ ٢٥ يوليو ١٩٥١ بمد مدة الشركة ٢٥ سنة ابتداء من أول يونيو ١٩٣٥

أما فى قسم أراضى البناء فقد زاد العرض حتى هبطت الاسعـــار الى ٢٨٧٠ لحصة **تأسيس مصر الجديدة** من ٢٩٩٠ والسهـــم الى ١٤٥٠ من ١٥١٦ أى بنزول ٦٦ بنط

أما **قسم الاوراق التجارية والصناعية** فقد شاهدنا خلال هذه المدة صعودا لبعض الاسهم ، ونشاطا محسوســا فى البعض الآخر بسبب النتائج المرضية التى أظهرتها آخر ميزانيات للشركات كل منها على حدة .

فصعد سعر **آبار الزيوت** ١٨ قرشا الى ٤٠٨ **وشركة الملـــح** قرشـــين وشركة **المعادن الاهلية** ٤٠ قرشـــا بسبب انتـــاج الحديد بالشركة الى ضعف ماكان عليـــه فى عام ١٩٥٠

والى سد الخســـائر التى تحملتها الشركة خـــلال السنوات المـاضية وكان الرصيد المدين لحساب الارباح والخســـائر ٧٢ الف جنيه سددت بالكامل فى بحر هذا العام .

وقد علمنا من مصــدر موثوق به ان الشركة ســتتمكن من توزيع ربح مابين ٢٠ و ٣٠ قرشا لكل سهم .

وشركة البلاستيك الاهلية : ارتفعت ١٨ قرشا **والاسمـــــدة** ١٨ قرشا **والورق الاهليـــة** ٣٧ قرشا بسبب ارتفاع اثمـــان الورق وكذا النتائج العظيمة التى سجلتها الشركة خـلال السنة المـالية الحالية .

وفيما يلى أخبار عن نشاط بعض الشركات : ـ

الشركة الصناعية المشتركة

انعقدت جمعية عمومية غير عادية للشركة الصناعية المشتركة بمقر الشركة فى جلستين متتاليتين يوم ١٩ نوفمبر ويوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ وقـد رأس الجمعيـــة الاستاذ البير ســـالتيل وعين المسيو يعبيس وليفى لمراجعة الاصوات وكان من بين الحـــاضرين الاستاذ شالوم بك والاستاذ شماع والاستاذ لوزينا والمسيو عجورى والمسيو مسالى الخ.

وقد كان عدد الاسهم الموجودة تبلغ ١٨ر٥٣٦ وقد تنـــاقش المجتمعـون فيما يختص بالدين المطلوب لشركة اخوان ختينا عن باقى تكاليف بناء الثلاجات برملة بولاق وبعد جلسـتين أخذت حوالى ٨ ساعات فى مناقشات مختلفة اتفقت الجمعية على تخفيض رأس مال الشركة

ريع بعض الاوراق الماليـة
على أساس آخر أرباح وزعت
واقفال يوم ٢٩ نوفمبر

القرض الوطنى ١/٤ ٣ ٪		٣ر٤٣ ٪
بنك أثينا		٤ر٥ ٪
بنك مصر		٣ر٦٩ ٪
البنك الاهلى		٥ر٥٧ ٪
البنك العقارى	اسهم	٥ر٨٦ ٪
«	« ـحصة تأسيس	٦ر٨٩ ٪
بنك الاراضى ـ	أسهم	٦ر٣٢ ٪
مياه القاهرة	تمتع	٩ر١٢ ٪
مياه الاسكندرية	اسهم	٧ر٧٥ ٪
انارة الدلتا ـ	امتياز	١٠ ٪
المصرية الجديدة		٤ر٨٠ ٪
البحيرة		٥ ٪
الشيخ فضل		٤ر٥٠ ٪
سيدى سالم		٧ر١٨ ٪
كوم امبو	اسهم	٣ر٤ ٪
شركة مصر الجديدة ـ	أسهم	٤ر٠٩ ٪
أراضى الدلتا		٤ر٤٥ ٪
أراضى القبارى		٤ ٪
آبار الزيوت		١ر٥٦ ٪
الحلاجين المتحدين		٤ر١٨ ٪
الفنادق الكبرى		٢ر٦٦ ٪
الغزل الاهلية		٦ر٩٤ ٪
الملح والصودا		٥ر٨٢ ٪
الكباسات والمخازن		٤ر٦٥ ٪
مصر للغزل والنسج		٧ر٦٥ ٪
الحرير الصناعى		٢ر٣٣ ٪

الضرائب الجديدة

رغم صدور القوانين الضريبية الجديدة التى رفعت النسب على الارباح التجارية والصناعية وايراد الاموال المنقولة والايراد العام ورسوم الدمغة ، لم يتأثر السوق تأثيرا لالتزامات الدولة الجديده والاعباء التى تتحملها الخزينـــة العامة من جراء النهـــوض بالعلم والاصلاح الاجتمـــاعى والدفاع .

وكان البعض يرغب فى ان تكون نسب الزيادة الجـــديدة أقل ، لان الضرائب الثقيلة بوجه عام تسبب ضعف الحركة الاستثمارية فى المؤسســـات الصناعية والتجارية والمالية .

ويخشى البعض ان يكون من اثر ازدياد التزامات الحـــكومة قبل الشـــعب فى ميزانيتها ، ان تضطر السلطات الرسمية الى الالتجاء الى زيادات أخـرى فى بحر السنوات المقبلة وهذا عنصر له أثر فعال بعد الزيادات المتعددة التى لاقتهاالضرائب خلال الاثنى عشر سنة الماضية .

فتأمل الأوســـاط الماليـــة أن تعمـــل الحكومة على موازنة الميزانية العامة للدولة فى الســـنوات المقبلة بضغط المصروفات وخلق الجو الملائم داخل البلاد الذى من شأنه زيادة الاســـتثمارات وزيادة ارباح المؤسسات والافراد بوجه عام .

واصدار أسهم امتياز تضـــمن فائدة ٦ ٪ سنويا .

وستدعى جمعية عمومية غير عادية أخرى للبت فى هذا الاقتراح والعمل على تنفيذه . وقد كلف احد المساهمين المسيو مسالى على مفـــاوضة شركة ختينا وفض النزاع القـــائم بينها وبين الشركة الصناعية المشتركة .

شركة الملح والصودا

تنعقد الجمعيـــة العموميـــة العـــادية الثانية والخمســين بمركز الشركة بالاســـكندرية يوم الجمعة الموافق ٢١ ديسمبر ١٩٥١ للنظر فى تقرير مجلس الادارة والحسابات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ اغسطس ١٩٥١ وتقرير المراقبين وتحديد الربح وانتخاب اعضاءمجلس ادارة وسينظر فى مسألة اعادة انتخاب الاستاذ الفريد ليـــان الذى بلغ من العمـــر ٧٤ بنـــاء عن نصوص قانون الشركات لسنة ١٩٤٨

شركة المكابس والمخازن العمومية

انعقدت الجمعية العمومية لهذه الشركةيوم ٢٨ نوفمبر١٩٥١ بمقرها بالاسكندريةووافقت على تقرير مجلس الادارة وحسابات الســـنة المالية المنتهية فى ٣١ اغسطس ١٩٥١ وتوزيع الارباح وانتخاب أعضاء مجلس ادارة وتعيين مراقبين للحسابات .

وقد كانت السنة المالية الحالية من أهم السنوات وأفيدها للشركة والمساهمين وقـــد شـــكر المجلس على النتائج المرضـــية التى وصلت اليها .

شركة مصر للغزل والنسيج

قرر مجلس الادارة توزيع ربح قدره ١٠٠ قرش صاغ لـــكل سهم برغم زيادة رأس المال فى بحر السنة الماضية .

شركة الغزل الاهليـــة

قررت الشركة توزيع ربح قدره ١٣٠ قرش صاغ صافى لـــكل سهم بدون تغيير بالنسبة للعام الماضى

شركة التغليف الاقتصادى

من مصدر موثوق به يتضح أن الشركـــة ستقوم بتوزيع ربح نهـــائى قدره ٥٠ قرش للســـهم و ١٣٠ قرشـــا لحصص التأسيس فى آخر السنة المالية علاوة على الربح الـــذى قرره مجلس الادارة ونشرنا عنه فى العـــدد الماضى فيصبح بذلك قيمة كوبون الســـهم الاجمالى ١٠٠ قرش وحصة التأسيس ٢١٠ قرشا . وهذه نتائج لم تبلغهـــا الشركة منـــذ نشأتها وقد سجلت الشركة أرباحا خلال المدة من أول يناير الى آخر سبتمبر ١٩٥١ حوالى ٦٠ ألف جنيه صافى بعد استنزال الاستهلاكات وقد كانت قيمة المبيعات ١٢ ألف جنيه سنة ١٩٥٠ ووصلت خلال ١٩٥١ الى ما بين ٣٠ الف و٣٥ ألف جنيه شهريا وهذا رقم قياسى

وتجتمع جمعية عمومية يوم ٨ ديســـمبر سنة ١٩٥١ لزيادة رأس مال الشركـــة الى ٢٠١ر٦٠٠ جنيه .

شركة محلات بامكو

انعقدت جمعية عمومية غير عادية لمحـــلات بامكو ش.م.م. بمركز الشركة بالاسكندرية ووافقت على قرار الجمعية العمومية العادية المنعقدة فى ١٥ يونيو ١٩٤٩ بشأن حسابات المدة من أول ديسمبر ١٩٤٨ الى ١٤ فبراير ١٩٤٩ وعلى أساس القرارات التى اتخذتمن الجمعيات العمومية غير العادية المنعقدة فى ٢٦ ابريل ١٩٤٨ لتعديل المادة ٥٥ من اللائحة

الشركة الوطنية المصرية لتعبئة الزجاجات

تنعقد جمعية عمومية غير عادية للشركـــة الوطنية المصرية لتعبة الزجاجـــات يوم ١٤ ديسمبر١٩٥١ فى مركز الشركةبالقاهرة للنظر فى زيادة رأس مال الشركة الى ٦٠٠٠٠٠جنيه

شركة ماركونى

قرر مجلس ادارة شركة ماركونى توزيع ربح قدره ٤٠ قرشا بالنسبة لمضى ٢٥ سنة على تأسيس الشركة وسيدفع هذا المبلغ بعـــد خصم الضرائب المستحقة وفرق الضرائب على الـــكوبونات رقم ٢٩ و٣٠ فى البنك الاهلى بالقاهرة والاسكندرية ابتداء من ٢٩ نوفمبر ١٩٥١ عند تقديم الكوبون رقم ٣١

والدفع الصـــافى سيكون ٢ر٣١ قرشا على كل سهم .

اتجاه السوق : متردد

قانون الشركات

تحتاج مصر الى رؤوس اموال يمـــكن استثمارها فى المشروعات الصـــناعية والزراعية التى من شأنها زيادة الانتاج والقوة الانتاجية للبلاد ورفع مســـتوى المعيشة لسكانها بالعمل الجديد المثمر

وقد اعترض معظم رجال الاعمال الاجانب ـ ومن ضمنهم المستر ماك كارثى من ملوك صناعة البترول بأمريكا ـ الذين يرغبون فى استثمار رؤوس أموالهم فى مصر ، على القيود التى تحتمها عليهم نصـــوص القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، ويطالبون الحكومة المصرية بالحاح أن تنظر فى تعديل البند السادس على الاخص ، الذى يحدد نسبة رأس المال المصرى فى مشروعاتهم .

وترى الاوساط المالية ـ وخصوصا فى سوق الاوراق المالية ان تعديل هذه من شأنه جذب رؤوس اموال طائلة من شأنها ازدهار الصناعة والزراعة فى البلاد وترويج السوق المالى بمصر .

سوق المعادن الثمينة

لم يستقر سوق المعادن الثمينة فى مصر بسبب الظـــروف المختلفة من ناحيـــة العملة ، والتضخم المـــالى ، وخفض السعر العـــالمى للذهب حيث وصلت الاوقيـــة الى ٣٨ر٥ دولار ترنسيت .

وقد انخفض سعر الجنيه الذهب (ملك) من ٥٤٤ الى ٥٣٧ أى بنـــزول ٧ قروش وسعر الجنيـــه (ملكة) من ٥٤٣ الى ٥٣٥ (ـ ٨) أما السبائك فقد سجلت صعودا قدره ٤ قروش للدرهم عيار ٢١ قيراط و٣ قروش للدرهم الصافى .

ولم يحصـــل أى تغيير فى سعر البلاتين ونترات الفضة والفضة .

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية أسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز عبد الله فكرى اباظه بك

رئيس التحرير أحمد عناني

مدير الادارة علي شكري

يصدرها نادى التجارة الملكى
١٧٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة
تليفون ٧٤٧٧٣

الإعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة

الاشتراكات : فى مصر جنيهان ونصف فى السنة

ـ فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا أو لبنانيا أو فلسا

ـ فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا

ـ فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولارا

ـ فيما عدا ذلك من أنحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٦/٢/٥ جنيها انجليزيا

ـ تسدد الاشتراكات فى مصر والسودان نقدا بموجب أذونات أو حوالات بريدية أو شيكات .. وفى الخارج بموجب شيك على احد بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

النشاط الصناعى فى مصر

[ملخص تقرير إتحاد الصناعات المصرية وتقارير الغرف الصناعية فى مصر عن عام ١٩٥٠ - ١٩٥١]

* دفعت الحرب العظمى الاخيرة الصناعة المصرية خطوة الى الامام لاشك فيها ومكنتها من الارتفاع بانتاجها الى ارقام لاعهدلها بها من قبل

* **مازال تشريعنا المالى والاجتماعى بعيدا عن ادراك حقيقة الاوضاع فى البلاد**

* ارتفاع تكاليف الانتاج فى الصناعة المصرية من المآخذ التى تؤخذ عليها الآن ، وهو راجع الى ضيق السوق المحلية من ناحية ، وقلة الخبرة الفنية

* **ليس فى العالم دولة واحدة لاتحمى صناعتها بشكل او بآخر .**

* تشجيع الصناعة ليس بمسألة قرارات جزئية تقرر بل هو أمر سياسة عامة تتناول الاوضاع الاساسية لاقتصاديات البلاد وتعمل على تنمية الانتاج الصناعى .

صناعة غزل ونسج القطن

* **أصبح من الواجب أن تضع الحكومة سياسة ثابتة تكفل للمصانع الحصول على حاجتها من الاقطان بالاسعار المعقولة التى تصون مصالح المنتجين والمستهلكين فى وقت واحد**

* لم ترتفع أسعار الغزل والمنسوجات بالنسبة الهائلة التى ارتفعت بها اسعار القطن فى السنتين الماضيتين .

* **وصل انتاج الغزل خلال سنة ١٩٥٠ الى ٤٩٠٤١ طن (مقابل ٥٤٣٠٠ طن خلال ١٩٤٩ و ٥٠٢٠٠ طن خلال ١٩٤٨)**

* لا يزال انتاج الغزل نمرة ١٢ أهم من النمر الاخرى .
وقد كان ١٢٤٤٧ طن فى ١٩٥١

* **هبطت واردات الغزل من الخارج من ٢٣٦٦ طن سنة ١٩٣٠ الى ١٣٠ طن سنة ١٩٥٠ والمنسوجات الثقيلة من ٢٦١١٣ طن سنة ١٩٣٠ الى ٢٦٤٢ طن سنة ١٩٥٠ والمنسوجات الخفيفة من ٨٣٧٠ طن سنة ١٩٣٠ الى ١٨٦٠ طن سنة ١٩٥٠**

* بلغت الكمية المصدرة من الغزل المصرى الى الاسواق الخارجية ٥٢٦٣ طن خلال ١٩٥٠ مقابل ٤٧٣٢ طن خلال ١٩٤٩ وقد كانت شبه معدومة خلال المدة من ١٩٣٩ الى ١٩٤٨ .

* **أهم النمر التى تطلبها الاسواق الخارجية هى النمر من ١٣ الى ٢٤ فقد كانت نسبتها ٩٠٪ من جملة صادرات الغزل فى سنة ١٩٥٠**

* الباكستان أهم عملائنا للغزل فقد اشترت ٣٤٣٥ طن فى ١٩٤٩ (أى ما يعادل ٧٢ر٥٪ من مجموع صادرات الغزل) و ٢٦٠٠ طن خلال ١٩٥٠ (أى ما يعادل ٥٠ ٪)

صناعة التريكو والجوارب

* **تمر صناعة شغل السنارة بأزمة شديدة بسبب كثرة الوارد من المنتجات المنافسة وعدم حماية الصناعة المحلية .**

* تقدر الطاقة الانتاجية لمصانع التريكو بـ ٥ر٧ مليون كيلو ومصانع الجوارب بـ ٤٠٠ الف كيلو سنويا .

* **أنتجت المصانع المصرية خلال ١٩٥٠ ١٠٠ر٥٧٧ دستة جوارب و٩٠٠ر٣٤٠ر١ دستة ملابس داخلية**

* اصبح لا مفر من المبادرة الى معالجة حالة صناعة شغل السنارة — وصناعة الجوارب على الاخص — الا بتعديل الرسوم الجمركية على الجوارب المستوردة من الخارج

صناعة الحرير

* **أهم ظاهرة لنمو هذه الصناعة هى التوسع فى استهلاك الاقمشة الحريرية على وجه عام داخل البلاد**

* استوردنا خلال سنة ١٩٥٠ : ٦١٧ر٢٠٥ كيلوجرام غزل وخيط . و٢٤٠ر٦١ كيلو جرام منسوجات حرير طبيعى ، ١٢٩ر٤٧٢ر٢ كيلو غزل وخيط و١٨٨ر٠١٤ر١ كيلو منسوجات حرير صناعى

* **يوجد حوالى ٥٠٠٠ نول ميكانيكى وأتوماتيكى للحرير فى المصانع وحوالى ١٥٠٠ نول يدوى وميكانيكى فى المصانع الصغرى والمنازل .**

* يستهلك المصريون من المنسوجات ٠٤٩ر١٣ طن حرير و٢٩٩ر٥٣ طن قطن و٢٩٠ر٣ طن صوف طبقا لأرقام ١٩٥٠ وقد كانت ٧٥١ طن حرير و٣٤٢ر٣٠ طن قطن و٨٧٠ طن صوف خلال ١٩٣٠

أى ان استهلاك منسوجات الحرير زاد الى ٢٠ ضعفا عن أرقام ١٩٣٠ ولم يضاعف رقم القطن بل زاد ٣ر٥ مرة تقريبا عن كمية منسوجات الصوف

* **تنتج المصانع المصرية ١٨٨٧ طن خيوط حرير صناعى و٣٥٣ر١ طن ألياف قصيرة و١٣٨ طن ورق شفاف (أرقام ١٩٥٠) وقد كان الانتاج معدوما قبل ١٩٤٨**

صناعة غزل ونسج الصوف

* تأثرت صناعة الصوف المصرية من ارتفاع شديد فى أسعار الصوف الخام فى الاسواق العالمية

* **المقدرة الانتاجية للمصانع المصرية هى ٣٧٥ر٣ طن سنويا وقد كان الانتاج الفعلى ١٠٩٦ر١ طن منسوجات صوفية ١٠٠ ٪ و١٠٩ طن منسوجات مخلوطة فى ١٩٥٠ وقد قلت بقدر ٢٠٪ بالنسبة للسنة الماضية .**

* حددت حصة لتصدير أقمشة صوفية قدرها ٥٠٠ طن سنويا .

* خفضت الرسوم الجمركية على خامات هذه الصناعة وآلاتها بقدر ٦٠٪

صناعة الكتان

* **خفضت الرسوم الجمركية على زيت الكتان المستورد بدلا من زيادتها لحماية زراعة الكتان وصناعته .**

* أهم عملاء مصر للكتان المملكة المتحدة حيث اشترت ٢ر٦٠٧ طن من المجموع المقدر بـ ٣ر٦٠٨ طن فى موسم ١٩٥٠/١٩٥١

صناعة الارز

* **تجتاز صناعة الارز المصرية منذ عامين أزمة شديدة لاشك فى أن آثارها سوف تمتد الى زراعة المحصول وتجارته ، ان لم تعالج مشاكلها معالجة سريعة .**

* أصحاب صناعة الارز هم الذين يقومون بتمويل المحصول فيخصصون حوالى ٢٠ مليون جنيه من الاموال سنويا لمشترى المحصول ثم تخزينه فى انتظار تعليمات وزارة التموين

* **ترجو هذه الصناعة ان تبدأ اللجنة الوزارية التى شكلت فى رسم سياسة طويلة المدى للارز الذى يعد ثانى محاصيل البلاد بعد القطن .**

* تقدم محصول الارز فى الربع قرن الماضى فقد وصل الى ١ر٢٩٦٠٠٠ ضريبة سنة ١٩٥٠ مقابل ٢٣٢٠٠٠ ضريبة متوسط السنوات ١٩٢٠/١٩٢٤ و ٧٢٤٠٠٠٠ ضريبة متوسط السنوات ١٩٢٥/١٩٣٩

* **تنتج المضارب اصناف الارز الآتية : الكارجو والممسوح والناتورال والجلاسيه والكاموليتو**

* الارز مسعر للاستهلاك المحلى ولكن تحدد الحكومة اسعار أخرى له عند التصدير مما يوجد ارتباكا لدى تجاره .

* **تصدر مصر حوالى ثلث المحصول الى الخارج الا ان السياسة المرسومة فى سنة ١٩٥٠ خفضت كمية المصدر الى ١٧١ر٧٠٠ طن مقابل ٣٣٦٠٠٠ طن فى سنة ١٩٤٩ و ٣٤٠ر٦٠٠ فى سنة ١٩٤٨ .**

* تنتج المضارب حوالى ٧٠٠٠٠ طن سنويا من رجيع الكون وكميات أخرى لم تقدر بالضبط من كسر الارز لم يرسم لها سياسة ثابتة تعتمد المضارب الى تصريفها بالاسعار المجزية التى يمكن البيع بها فى الخارج

صناعة السكر

* **بلغ انتاج السكر ١٧٤ر٧٠٧ طن فى عام ١٩٥٠ مقابل ١٩٠ر٨٠٣ طن فى عام ١٩٤٩ و ٢٢٢ر٥٠٥ طن فى عام ١٩٤٨ ويرجع السبب فى انخفاض الانتاج الى تناقص المساحات المنزرعة قصبا . وينتظر أن يكون انتاج موسم ١٩٥١ حوالى ١٨٥ ألف طن**

* **يبلغ الاستهلاك المحلى من السكر ٢٦ر٠٠٠ طن شهريا أى ٣١٢ر٠٠٠ طن سنويا وهو ضعف ما كان يستهلك قبل الحرب العالمية الاخيرة .**

* **كمية القصب المصدر بالطن خلال ١٩٤٩ / ١٩٥٠ حوالى ١ر٨٦٣ ألف طن بلغت درجة حلاوته ١١ر٥٤٪ بدلا من ١٢ر٤٨٪ فى الموسم السابق**

* **زاد انتاج معمل تكرير السكر من ٢٩٤ر١٦٦ طن سنة ١٩٤٥/١٩٤٦ الى ٢٣٠ر٨٧٦ طن عام ١٩٤٩/١٩٥٠**

صناعة الحلوى والمياه الغازية

* **تقدر رؤوس الاموال الموظفة فى صناعة الحلوى والشيكولاته بحوالى ٢ مليون جنيه ، و ٢ر٣٠٠ ألف جنيه فى صناعة المياه الغازية**

* بلغ الاستهلاك الشهرى فى سنة ١٩٥٠ لمصانع الحلوى والمياه الغازية خمسة آلاف طن سكر منها ٣٥٠٠ طن للحلوى و ١٢٠٠ طن لمصانع المياه الغازية (مع العلم بأن النوادى والمدارس والمستشفيات والاستهلاك المنزلى تستهلك ١٤٧٠٠ طن شهريا)

* **يذهب الجانب الاكبر من السمسم المستهلك (ويقدر بنحو ٢٢ر٥ الف طن سنويا أى ٧٢ طن يوميا أو ٦٠٠ أردب) لانتاج الحلاوة الطحينية (والزيت والسيرج) وهى عماد صناعة الحلوى .**

* تعتمد مصر على الخارج فى الحصول على ماتحتاج اليه من سمسم وقد ألغيت الرسوم الجمركية عليه تسهيلا لاستيراده .

* بلغت قيمة واردات مصر من السكر خلال سنة ١٩٥٠ الى ٦ر٧٦٥ر٤٥٠ جنيه ومن الحلويات ومن المربات ٢١٤ر١٢٣ جنيه ومن الكاكاو ١٩٥ر٠١٥ جنيه ومن الشيكولاته ٢٥١ر٥٥٤ جنيه

* صناعة الشكولاته ترزح تحت وطأة الرسوم الجمركية الثقيلة .

* **بلغت صناعة المياه الغازية شأوا بعيدا من الاتساع والاتقان وتقدمت تقدما باهرا .**

* تعانى مصانع المياه الغازية مصاعب فى سبيل الحصول على حاجتها من السكر .

صناعة الجوت

* **بلغ انتاج شركة الجوت المصرية المصرية ٢٧٠٠ طن فى عام ١٩٥٠ وقد كان ٢٢٠٠ طن فى عام ١٩٤٩**

* بينما زادت اسعار الجوت فى الهند بحوالى ٣٥٪ لم تسمح الحكومة برفع الاسعار فى مصر بأكثر من ١٥٪

صناعة السيزال

* **تأثرت هذه الصناعة الناشئة من كثرة الحبال والدوبارة التى عرضت فى السوق من مخلفات الجيش ومن ارتفاع اسعار السيزال فى الاسواق العالمية وقلة التشجيع الرسمى لهذه الصناعة**

* القوة الانتاجية لهذه الصناعة ٣٠٠ طن شهريا . كما هبط هذا الانتاج الفعلى الى مايقرب من ٤٠ طن بسبب العقبات المشار اليها .

((البقيــة بالعدد القادم))

القطن

خلال النصف الثانى من نوفمبر

	قفل ١٢/١١/٥١	قفل ٣٠/١١/٥١
عقود طويلة التيلة أساس « جود »		
نوفمبر	١٥٦ر٣٠ ريال	١٧٤ر٢٥ ريال
يناير	١٦٤ر٥٠ «	١٧٦ر٠٠ «
مارس	ــــ	ــــ
عقود متوسطة التيلة أساس « جود »		
ديسمبر	١٠٧ر٥٠ ريال	١٠٢ر٥٠ ريال
فبراير	ــــ	١٠٩ر٢٥ «
ابريل	ــــ	١١٠ر٠٠ «

شهد النصف الاخير من نوفمبر موجة من النزول استمرت حتى ٢٨ الجارى فقد تدفقت المبيعات على سوق العقود ، كما كان للاشاعات الخاصة بوقف حركة الشحن اثر كبير فى استمرار نزول الاسعار حتى اصطدمت بالحد الادنى • وكان عقد ديسمبر متوسط التيلة اكثر العقود ميلا للنزول مما دعا مندوب الحكومة وقومسيون البورصة الى التدخل مرارا وتحديد حد أدنى لسعره ١٠١ر٦٠ ريال يوم ٢٠ الجارى لمدة ثلاثة أيام لا ينزل عنه ـ وبعد ذلك تدهور سعره حتى وصل الى ٩٥ر٦٠ ريال •

وقد أدت هذه الحالة الى نشاط مندوب الحكومة واجتماع قومسيون البورصة عدة مرات كان آخرها يوم ٢٩ الجارى حيث تقرر توحيد الفليارة ابتداء من شهر يناير وتحديد حد أدنى للاسعار دون ارتباط من الحكومة بالاستلام اذا ماوصل اليه • كما تقرر فتح التعامل على عقود مارس وابريل • وكان لهذه القرارات اثر كبير فى ارتفاع الاسعار وعودة السوق الى نشاطها ففتحت جلسة يوم ٢٩ الجارى بتحسن كبير فبلغ سعر عقد يناير ١٦٤ ريال ، وعقد مارس ١٧٤ ريال (طويل التيلة) وعقد ديسمبر ٩٨ ريال وعقد فبراير ١٠٤ر٧٠ ريال وعقد ابريل ١١٠ر٥٠ ريال (متوسط التيلة) • واستمرت حركة التحسن سائدة فى سوق العقود حتى نهاية الاسبوع الحالى •

هذا وقد اجتمع اتحاد المصدرين يوم ٢٧ الجارى فى جمعية عمومية غير عادية وقرر حصر الارتباطات الباقية من مبيعات الموسم الحالى لمعرفة المركز الاحصائى الدقيق • كما تقرر تكوين وفد لمقابلة معالى وزير المالية وتحدد لهذه المقابلة يوم السبت أول ديسمبر الساعة الواحدة للتفاهم مع معاليه عن الحالة التى يرونها غير طبيعية فى سوق القطن •

هذا وقد بدا التعامل على عقد فبراير متوسط التيلة يوم ٢١ الجارى ففتح بسعر ١١٠ ريال ولكن لم يلبث ان تراجع الى ١٠٧ر٥٠ ريال عند الاقفال •

وبلغت الفليارة الثانية لشهر نوفمبر ٣٥٠٠ قنطارا والفليارة الثالثة ٨٥٠٠ قنطار وبذلك بلغت الاصدارات الثلاثة للعقد المذكور ١٤٠٠٠ قنطار •

ومما هو جدير بالذكر ورود أنباء غير رسمية من أمريكا تفيد توقع عجز فى المحصول الامريكى يقدر بحوالى مليون بالة عن التقدير الاخير وينتظر اذاعة التقدير الامريكى يوم ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١ •

سوق البضاعة الحاضرة

كانت سوق البضاعة الحاضرة خلال النصف الثانى من نوفمبر نشيطة خصوصا فى الاقطان الكرنك والجيزة ٣٠ والاشمونى بخلاف الحالة فى سوق العقود وقد انخفضت العلاوات خصوصا الرتب التى أقل من جود فى الاشمونى والزاجوراه • وقد بلغت المبيعات فى المدة الثانية من الشهر الجارى ٢٤٠٤٨ بالة مقابل ٢٨٢٥٧ بالة فى مثل هذه المدة من الشهر الماضى وبيانها كالآتى:

كرنك	٨٢٦٣	بالة	مقابل	١٦٩٦٧	بالة
منوفى	٢٦٦	«	«	١٠٤٣	«
جيزة ٣٠	٦٣٠٦	«	«	٥٢٤٠	«
أشمونى	٨٧١٥	«	«	٤٥٢٩	«
زاجوراه	٤٤٤	«	«	٣٤٧	«
سكينه	٥٤	«	«	ــــ	«
مخلوط	ــــ	«	«	١١٩	«
معرض	ــــ	«	«	١٢	«

المحلوج

بلغ جملة المحلوج لغاية ٢١ الجارى ٣ر٠٥٣ر٥٥٢ قنطار ٣ر٨٠٣ر٧٨٠ فى الموسم الماضى • وبيانها :
١ر١٠٥ر٤٤٠ كرنك ، ١٣٢ر٤٣٨ منوفى
٤٦٥ر٦٠٣ جيزة ٣٠ ، ٩١ر٧٣٤ زاجوراه
١ر١٨٠ر٥٢٧ أشمونى ، ٧٨ر٢٠٠ أصناف أخرى •

الصادر

بلغ جملة المصدر من أول الموسم لغاية ٢٨ الجارى ٧٣٧ر٦١٨ قنطار مقابل ٩٣٤ر٤٦٥ قنطار فى الموسم الماضى والاقطان المشحونة ولم تسو اجراءاتها الجمركية ١٦٩١٤٨ قنطار مقابل ٤١٤٤٦٥ قنطار فى الموسم الماضى •

المستهلك

وبلغ جملة المستهلك المحلى لغاية ٢٨ الجارى ٢٩٨ر٩٦٣ قنطار مقابل ٣١٣ر١٦١ قنطار فى الموسم الماضى •

تطور سن الشيخوخة

منذ عام ١٨٨٠ زاد متوسط الاعمار في الولايات المتحدة بدرجة كبيرة ، اذ زاد من ٣٤ سنة الى ٦٨ر٢ عاما. هذا بينما تضاعف عدد السكان خلال النصف قرن الماضي ، وخاصة عدد أولئك الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة ، اذ زاد الى أربعة أضعاف .

وقد ظل موضوع مساعدة هؤلاء لكي يعيشوا فترة أطول ، في مستوى أفضل ، الشغل الشاغل للمؤتمر الدولي للابحاث التاريخية الذي عقد أولا في ليبج ببلجيكا سنة ١٩٥٠ ، ثم عقد أخيرا في مدينة سنت لويس في الاسبوع الاخير من سبتمبر المنصرم . وكان أحد الابحاث الطريفة ذلك البحث السيكولوجي لرجل له من العمر ١٠٦ عاما ، قدمه للمؤتمر الدكتور د.ب. سوشتر ، طبيب الامراض العقلية بجامعة روشستر والمستشفى التذكاري . وكان المريض سنه ١٠٥ عاما حينما دخل المستشفى لاصابته بالتهاب رئوي حاد . غير أنه سرعان ماشفي وبدا في صحة جيدة. ولما كان هذا الشيخ يبدو غريبا بالعمره، فقد بدأ أطباء المستشفى التذكاري اجراء تجارب سيكولوجية وفسيولوجية عليه . ودل الفحص المذكور على وجود ايميا خفيفة وان دمه طبيعي، وبالنسبة الى عمره فقد وجدوا عيوبا بسيطة بالنسبة لوظائف القلب ،ولم يجدوا أي علامة من علامات بلاهة الشيخوخة. هذا فضلا عن وجود ميل طبيعي نحو تأدية وظائفه العضوية على وجه أكمل .

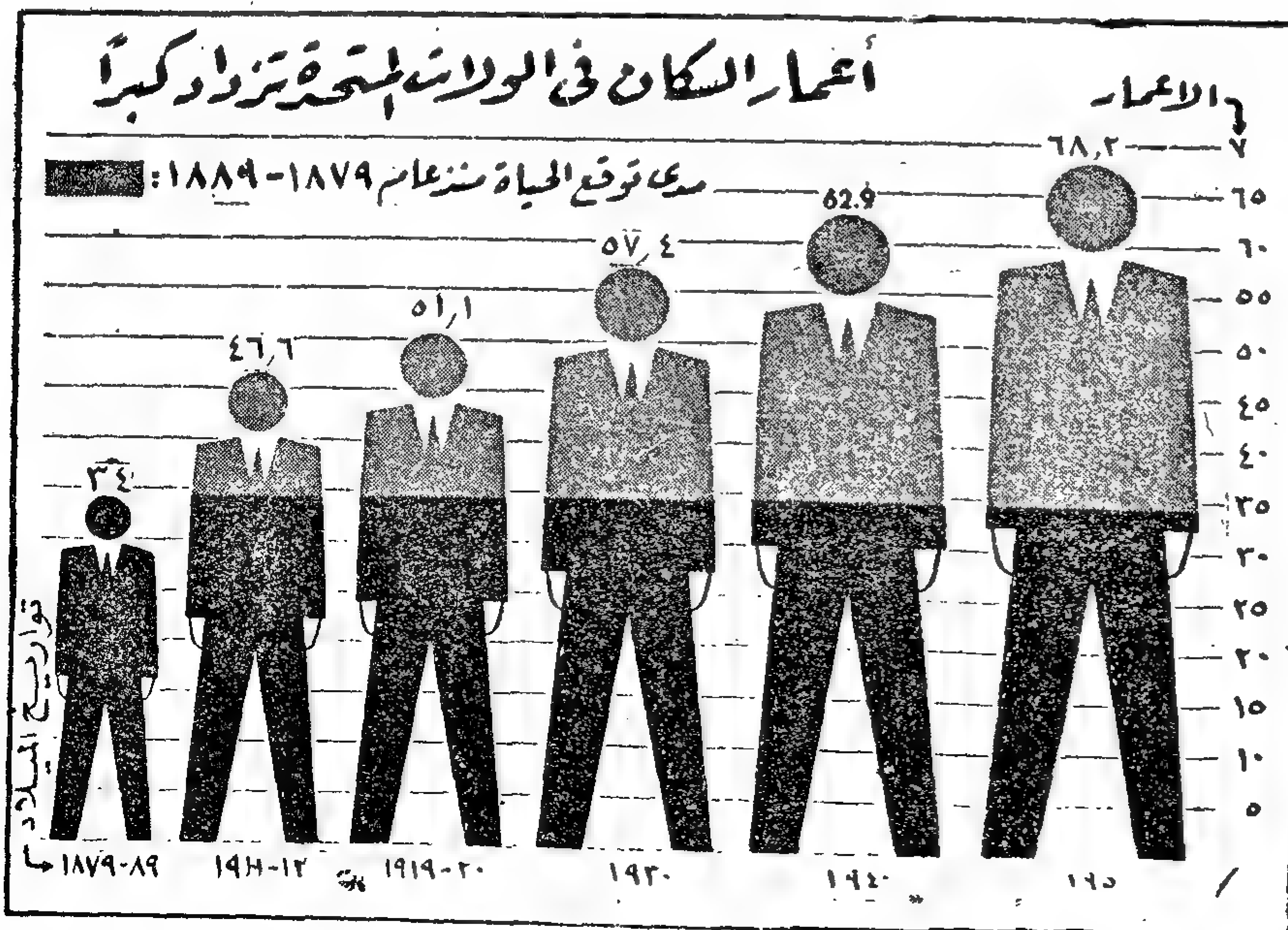
ويتلخص تاريخ هذا الرجل في أنه ولد في ولاية جورجيا عام ١٨٤٤ . ومات والده في سن السبعين بحادث، وماتت أمه في سن ١٠٨ موتة طبيعية . وله أخ على قيد الحياة ويبلغ من العمر ٩٨ عاما . ولقد تعلم هذا الرجل في المدارس العليا ثم التحق بصناعة العجائن حيث أظهر تفوقا ملموسا . ثم تزوج في سن ال ٢٥ وأنجب ستة أولاد . وولده الاكبر عمره الآن ٧٨ عاما . وفي عام ١٩٠٢ فقد زوجته وصغرى بناته في حادث احتراق مسرح ايروكس المشهور في شكاغو . وبعدما كبر أولاده ، قام برحلة بمفرده حول العالم ،وأصبح بعد ذلك مغرما بهذه الرحلات ، حتى بز أقرانه حتى عندما بلغ سن التسعين .

غير أنه أصيب بخسارة فادحة في الازمة الاقتصادية سنة ١٩٢٩ ولم يتمكن من استيراد ثروته التي فقدها. ورغم هذا فانه – حتى اليوم – يأبى أن يعتمد على أنجاله لأنه يعتقد أنه بذلك يفقد استقلاله الذاتي . وعلى ذلك قبل في السنوات الاخيرة ان يقوم بالمساعدات الشعبية ، ثم يقضي وقته الباقي مع ذوي السن المتوسط، ويتسلى بلعب الورق ويشرب البيرة بدرجة كبيرة ، ويدخن ست سيجارات في اليوم ، ورغم هذا فهو في غاية النشاط .

ولقد قرر الدكتور سوشتر أن ان ذاتية الانسان قد تتلف ليس فقط نتيجة فساد تجدد خلايا المخ وتغيير تكون الانسجة المخية ، ولكن أيضا نتيجة ضغط العوامل السيكولوجية .

وفي الاشخاص المستين ، يسمى تلف أو فساد الشخصية في أعلى مراحلها ، بالبلاهة . ولقد اتفق الاطباء على أن التغييرات التي تطرأ على المخ هي جزء ملازم لكبر السن . ولكنهم متفقين أيضا على أنه لاتوجد علاقة مباشرة بين مدى انهيار العقل الذي يوضحه التشريح وبين درجة البلاهة التي تظهر خلال ذلك كما قرر سوشتر في نهاية تقريره الذي قدمه الى المؤتمر الدولي للأبحاث التاريخية ، أن تقهقر العوامل السيكولوجية وحدها وليست العوامل الطبيعية هي التي تلعب دورا في غاية الاهمية في تدهور وظائف شخصية الانسان . وهذا أيضا مما يفسر لنا مايعانيه الكبار من مشاكل نفسية داخلية يصعب عليهم الوصول الى حل لها .

عن مجلة « نيوزويك »



استدراك

وقع خطأ مطبعي في امضاء كاتب مقال (الملكية الزراعية ومشكلة الفقر في مصر) بالصفحة ٣ وصحته

مصطفى القوني



محاسبة التكاليف

سعر صرف المواد الاولية لعمليات التشغيل

تناولنا فى العدد الماضى طريقتين من طرق تسعير المواد الصادرة ، ونستأنف شرح باقى شرح باقىالطرق المتواردة علىصفحاتهذا العدد

الطريقة الثالثة : بسعر المشتريات الاخيرة **Last-in, First-out Method** وتسمىاحيانا طريقة سعر الاستبدال

Replacement Cost Method

ان هذه الطريقة هى عكسالطريقة الاولى تمـاما ــ فهى تفترض أن المشتريات الاخيرة هى التى تصرف للانتاج أولا ــ وفى تسميتها الثانية تفترض أن الكميات المخزونة يجب أن تبقى دون مساس، فاذا ما احتاج الانتاج لجزء منها عوض هذا الجزء بشراء كمية مساوية له بالاسـعار السارية فى السوق وأودع المخزن على أن يتحمل الانتاج سـعر الشراء الاخير منطقا وعدلا .

وميزة هذه الطريقة أنها تطبق أسعارا تقرب من أسعار السوقوقت الصرف من المخزن للانتاج ــ وبذلك تتمكن المؤسسة من مساواة اسعار بضائعها التامة الصنع مع أسـعار البضـائع المماثلة فى المؤسسـات الاخرى .

ولتوضيح هذه الطريقة بالارقام نأخذ نفس أرقام البيان الاول أيضا مع ايرادالبيانين الخامس والسادس التاليين وهما يطبقان مبادىء هذه الطريقة .

بيان المواد المنصرفةمن الصنف ١٣٥٠

البيان الخامس

تاريخ الصرف السنة	الكمية المنصرفة كيلو	سعر الصرف مليم جـ	الثمن الاجمالى مليم جـ
١٠ يناير	٢٠٠	١٠٠	٢٠
٢١ يناير	١٠٠	١٢٠	١٢
٢٤ يناير	٣٠٠	١٢٠	٣٦
٢٧ يناير	٢٠٠	٩٠	١٨
٥ فبراير	٥٠٠	٨٠	٤٠

وعلى ذلك فان هـذه الطريقة ، من وجهـة نظر حسـاب الارباح والخسائر ، تحدد أسعار التكاليف متمشية بقدر الامكانمع أسـعار السوق : مما يقلل كثيرا منعمليات التعديلات **Adjustments** كيماتحافظ المؤسسة على تطبيق قاعدة **سعر** السوق والشراءأيهمااقل .ومنوجهة نظر تسعير الجرد فان أسـعاره ستكون هى نفس أسـعار **شراء** الكماليـات الاولى بوجه عام. **وقد** يستدعى هـذا بدوره اجراء بعض التعـديلات فى آخر المدة المالية كى تحافظ المؤسسـة على نفس قاعدة سعر السـوق والشراء أيهما أقل وذلك حسب اتجاه الأسعار العام **prices trends** سواء للارتفاع أوللهبوط

وتحبذ المؤسسـات والمعاهـد والجمعيات الاميركية الآتية اتبـاع هذه الطريقة نظرا لملاءمتها لظروف صناعاتهـا حيث يلاحظ أن دورة الانتاج فيها تستغرق من ٣ الى ٦ شهور تقريبا . وهى :

المعهد الاميركى للبترول
جمعية صناعة الرصاص
معهد السبائك المعدنية اللاحديدية
جمعية المنتجات النحاسية
المجلس الاستشارى الاميركىللدباغة

الطريقة الرابعة بسعر السوق وقت الصرف

Market price at time of issue

تلجأ بعض المؤسسات **لاستعمال** هذه الطريقة لاختيار كفاية القائمين بأمور مشترياتها .ويسير العملطبقا لهذه الطريقةعن طريق فتح حساب فى الدفاتر يسمى حسـاب تسوية فروق الاسعار .

فاذا فرضنا أن المخـازن قامت بصرف موادأولية قيمتها ١٦٠جنيه

بيان رصيد الصنف ١٣٥٠

البيان السادس

التـاريخ السنة	الكمية كيلو	سعر الوحدة مليم جـ	الثمن الاجمالى مليم	الثمن الاجمالى جـ	بيان اللوطات التى يتكون منها الرصيد كيلو	سعر
٥ يناير	٣٠٠	١٠٠	—	٣٠	٣٠٠	١٠٠
١٠ —	١٠٠	١٠٠		١٠	١٠٠	١٠٠
١٥	٥٠٠	١١٨		٥٨	١٠٠	١٠٠
					٤٠٠	١٢٠
٢١	٤٠٠	١١٥		٤٦	١٠٠	١٠٠
					٣٠٠	١٢٠
٢٤ —	١٠٠	١٠٠		١٠	١٠٠	١٠٠
٢٥	٤٠٠	٩٢ر٥		٣٧	١٠٠	١٠٠
					٣٠٠	٩٠
٢ فبراير	٤٠٠	١٠٢ر٥		٤١	١٠٠	١٠٠
					١٠٠	٩٠
					٢٠٠	١١٠
٣ فبراير	١٠٠٠	٨٩		٨٩	١٠٠	١٠٠
					١٠٠	٩٠
					٢٠٠	١١٠
					٦٠٠	٨٠
٥ فبراير	٥٠٠	٩٨		٤٩	١٠٠	١٠٠
					١٠٠	٩٠
					٢٠٠	١١٠
					١٠٠	٨٠

(تطبيقا لاحدى الطرق الثلاثة الماضية) وكان سعر هذه الكمية فى السوق فى تاريخ الصرف هو ٢٠٠ جنيه، فان المؤسسة تجرى بدفاترها قيود اليومية المبينة أدناه :

ويلاحظ أن سعر السوق هو الذى طبق هاهنا وليس من الضرورى ان يصحب ذلك عملية شراء فعلى

فاذا كان رصيد حساب **فروق الاسعار** هذا دائنا دل ذلك على أن قسم مشتريات المؤسسة يقظ وكفء فى عمله ، ويقدم بشراء مايلزم للانتاج فى انسب الاوقات وبأحسن الاسعار أما ان كان رصيده مدينا فيدل ذلك على العكس .

ولا يؤثر هذا الحساب فى حساب المتاجرة أو فى حساب التشغيل انما يقفل فى حساب الارباح والخسائر ذلك أن عملية الشراء ذاتها (التى انشىء الحساب بسببها) ليست من صميم عمليات الانتاج .

الطريقة الخامسة متوسط السعر اول الشهر الجارى

The average value at the first of the month

وهى فى الواقع نفس طريقة متوسط السعر المذكورة أعلاه ولكن مع تعديل بسيط يتلخص فى تحديد متوسط السعر مرة كل أول الشهر دون حاجة لتعديله عند كل عملية شراء . وفى هذا تقليل للعمل الادارى .

الطريقة السادسة طريقة السعر الثابت . Standard Price Method

وطبقا لهذه الطريقة تقوم المؤسسة باجراء دراسات عميقة دقيقة للسوق ولمستوى الاسعار ، واتجاهها ، وللكميات التى تحتاجها المؤسسة من مختلف الاصناف . ثم تعد كشوفا بذلك تحددها لكل صنف من أصناف المواد الاولية مع الاسعار المتوسطة لها . وتطبق هذه الاسعار خلال المدة المالية التالية بغض النظر عن إى تقلبات فى أسعار السوق ومايتبع ذلك من تغيير أسعار الشراء الفعلية

ومن مزايا هذه الطريقة تقليل الاخطاء الحسابية الى الحد الادنى فان اسعار كافة المواد ثابتة لاتتغير خلال العام وليس هناك مايدعو للخطأ الحسابى قط سواء عند الاستلام أو عند الصرف

أما فروق أسعار الشراء الفعلية عن هذه الاسعار المثبتة فتعلى فى حساب فروق السعر Material Price Variance Account ويسوى فى نهاية العام المالي فى حساب الارباح والخسائر

الطريقة السابعة : سعر الشراء الفعلى Actual Cost Method

وتصلح هذه الطريقة فى حالة المواد التى تشترى لعملية معينة من عمليات الانتاج ويكون من غير الضرورى بالنسبة لها بالذات توسيط المخازن — ويشترط فى هذه الحالة امكان تمييزها identification عن باقى المشتريات .

تذييل : تعلية السعر بنسبة مئوية inflated price

نظرا لتعرض كثير من المواد للتطاير أو التلف العادى أو غير ذلك من العوامل ، ورغبة فى تحميل الانتاج بنسبة هذا النقص الذى يعتور الكميات الفعلية، تلجأ بعض المؤسسات الى حصر نسبة هذا النقص فى متوسط الكميات المنصرفة خلال مدة معينة وترفع أسعار الصرف (بعد أن تحدده باحدى الطرق المناسبة لعملها من بين الطرق السابقة) بنفس هذه النسبة ، وبذلك تتحاشى وجود فروق فى المخازن فى آخر المدة التجارية

مثال : اذا فرضنا شراء ٢٠٠ كيلو من مادة ما بسعر ١٠٠ مليما للكيلو واذا فرضنا أن هذه المادة يعتريها نقص عادى بمعدل ٥٪ من وزنها فيجب أن نأخذ فى الحسبان هذا النقص وأن نحسب الثمن الكلى المدفوع لهذه الكمية وقدره ٢٠ ج ثمنا للكمية الحقيقية التى ستصرف للانتاج وزنتها ١٩٠ كيلو فقط . وعلى ذلك فيجب احتساب سعر الكيلو على أساس ٢٠/١٩٠ ج أى ١٠٥ر٢٦٣ مليما . عند كل عملية صرف .

ونلاحظ أيضا أن هذه الطريقة تمتاز بتسوية أوتوماتيكية لبعض الفروق التى لابد من مصادفتها نتيجة للتقريب الحسابى لأسعار الوحدات سواء عند الصرف أم عند الاستلام، أو نتيجة لتطبيق قاعدة سعر السوق وقت الصرف أو قاعدة السعر الثابت

ولاشك أن هناك فروقا أخرى ستنشأ باتباع هذا الاجراء ، وعلى المؤسسة فحص مجموع هذه الفروق بعد أن تفرد لها حساب خاصا difference on Stores Account

فاذا كان فى حدود نسبة معقولة من مجموع حركة الصرف رحل رصيده لحساب التشغيل . أما ان تعدت هذه النسبة حد المعقول استبعدت كلية من مصروفات التشغيل واعتبرت مسألة مالية بحتة يتأثر بها حساب أرباح وخسائر التكاليف .

موسى حقى
ماجستير فى التجارة

((يتبع))

منه	له	البيان	صفحة الاستاذ
جـ	جـ		
		التاريخ ٠٠٠٠	
١٦٠		**من حساب تسوية فروق الاسعار**	
	١٦٠	**الى حساب المخزن العام**	
		قيمة ٢٠٠ كيلو من الصنف رقم ٣٥٠ب منصرفة اليوم للانتاج	
جـ	جـ		
٢٠٠		**من حساب التشغيل**	
	٢٠٠	**الى حساب تسوية فروق الاسعار**	
		قيمة سعر السوق لعدد ٢٠٠٠ كيلو من الصنف ٣٥٠ ب وهى المنصرفة اليوم للانتاج باذن صرف رقم ٠٠٠٠٠	

مر النظام المالي في مصر بنفس الادوار التي مر بها في البلدان الاخرى من ناحية التعـديل فى القوانين من وقت لآخر حسبما يسفر عنه التطبيق العملي ، الا أن عملية التعديل في مصر كانت أسرع في دوراتهـا منها في البلدان الاخرى الى حد يصل معه الممول في تقصي واجباته وتبيان حقوقه . لذلك وجدنا تحقيقا لأغراض هذه المجلة أن نفرد هـذا الباب لخدمة جمهور الممولين بأن نوجه نظرهم الى مالهم من واجبات قبل قوانين الضرائب المختلفة .

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

الضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة

القيم المالية الاجنبية التى تودعها فى الخارج الشركات المصرية للتأمين

تشجيعا لشركات التأمين وشركات اعادة التأمين المصرية على توسيع نطاق عملها فى البلاد الاجنبيـة نص القانون على اعفاء دخل ومنتجـات الاوراق المالية التى تودعها فى الممالك الاجنبية من ضريبـة القيم المنقولة وهذا ما تقضى به المادة الخامسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وفيما يلى نصها :

« تعفى من الضريبة الارباح والفوائد وغيرها ممـا تنتجه القيم المنقـولة الاجنبية التى يتحتم على الشركـات المصرية للتأمين واعادة التأمين ان تودعها وان تبقيها مودعة فى الخارج طبقا للقوانين المحلية لتكوين ضـمان أو احتياطى حسابى ، أو لتكوين أى احتياطى آخر لمواجهـة الحوادث أو الاخطار التى يتناولها التأمين .

وهـذا الاعفاء معلق على اثبـات حدوث الايداع فى الخـارج ويبطـل العمل به متى زال الالزام بالايداع

وتطبق الاحـكام المتقـدمة على شركات التأمين المصرية التى تعمل فى بلاد لا تحـتم قوانينهـا على تلك الشركات ان تودع قيما مالية لتكوين ضمان أو احتياطى حسابى أو غيره من أنواع الاحتياطى وان تبقيهـا مودعة لهذه الاغراض وفى هذه الحالة فان القيم التى يتناولها الاعفاء تحدد بمقتضى التشريع المصرى »

لمـا كانت شركات التأمين كـكل منشأة أخرى تدفع الضريبة علـى أرباحها ومتى وزعت على مساهميها أرباحا فالمبالغ الموزعة تخضع للضريبة المقررة فى الكتاب الاول (ضريبة القيم المنقولة) وشركات التأمين كأى فرد عادى أو معنوى يصح أن تكون لها أوراق مالية اجنبية . وعملا بحكم المادة الرابعة من القانون تكون ايرادات هذه الاوراق خاضعة للضريبة لانها أوراق مالية اجنبية مملوكة لمصريين فهذه الاوراق لم تخرج عن كونهـا راس مال مصرى يخضع ايراده حتما للضريبة فى مصر ، لهذا استرعى نظر المجلس الاقتصادى (اللجنة المؤلفة لدراسة المشروعات الخاصة باصلاح نظام الضرائب) حالة شركات التأمين المصرية التى تعمل فى الخارج والتى تلتزم بحكم قوانين البلاد التى تعمل فيها على أن تودع بها أوراقا ماليـة لأنه اذا طبق حكم المادة ٤ من القانون على ايراد هذه الودائع ، وقد تكون خاضعة للضريبة فى البلاد الاجنبيـة ، فان ذلك يضع الشركات المصرية فى حالة غير ملائمة بالنسبة للشركـات الاجنبية التى تعمل فى البلاد ذاتهـا والتى يعفيها القانون عادة من الضريبة على فوائد تلك الودائع ، اذ ان معنى ذلك تؤدى شركـات التأمين المصرية الضريبة على ايرادات القيم الماليـة المودعة فى الخارج مرتين ، مرة فى البلاد المودعة بها واخرى فى مصر .

لهذا رأت اللجنة أن تضع نصـا مماثلا للمادة ١٦٣ من القانون الفرنسى لمصـلحة شركات التأمين المصريـة فأوردت لذلك المادة الخامسة فقرة أولى وثانية . وجاء فى تقرير لجنة الشيوخ المالية تعليقـا على ذلك بأن الحكمة فى وضع هذا النص تقتضيها طبيعة العمل فى شركات التأمين ، اذ أنها تختلف عن غيرها من المنشآت ، فلكى تكون أعمالها منتجة يجب أن يتسـع نطاقها على قدر الامكان فيشمل بلادا عديدة . وطبيعة عمل شركات التأمين تأبى أن يكون العمل محليـا والا تعرضت للافلاس لأن عملها قائم على حساب متوسـط الوفيات والحوادث ، وهذا الحساب لا يكون دقيقا الا اذا تعددت عملياتها تعددا كبيرا ، ودلالة ذلك أن معظم شركات التأمين فى العالم لهـا فروع تعمل خارج البلاد التى يوجد بهـا مركزها الرئيسى وفى مصر فروع لعدد كبير من هذه الشركات .

ومن البديهى أن من مصلحـة الشركات المصرية التى تشتغل بالتأمين أن تنتشر أعمالهـا فى الخارج ومن المشاهد أن قوانين اكثر البلاد الاجنبية تحتم على شركات التأمين أن تودع ضمانا ماليا أو أوراقا مالية ، فكان من الواجب أن تعفى شركات التأمين المصرية من الضريبة على ايراد القيم المالية الاجنبية التى يحتم عليهـا القانون ايداعهـا بشرط أن تـكون مودعة فعلا .

لم يقتصر المشرع المصرى فى المادة ٥ من القـانون على ما أورده المشرع الفرنسى فى المـادة ١٦٣ فى هـذا الشأن ، بل ذهب الى أبعد من ذلك فنص على أن الشركات المصرية للتأمين أو اعادة التأمين التى تعمل فى بلاد لا تتضمن قوانينها الالتزام بايـداع أوراق مالية أجنبية كالعراق تستفيد من الاعفاء على الأوراق المالية الاجنبية التى تودعها من تلقاء نفسها لتكوين ضمان أو احتياطى والغرض من ذلك زيادة الثقة بهذه الشركات . كما نص على أن القيم التى يتناولها الاعفاء فى

هذه الحالة يحددها القانون . ولما كان هذا التشريع لم يصدر بعد لتحديد مدى الاعفاء فيعتبر النص معطلا — اذ كان المأمول أن قانون التأمين الذى كان مشروعه قيد البحث وقت ادخال نص الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة يقرر الحد الذى يجب أن يقف عنده الاعفاء ، غير أن ذلك القانون (رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩) صدر خلوا من أى اشارة الى ذلك .

وعلى ذلك أصبح يشمل نص المادة الخامسة حالتان :

الاولى — شركات التأمين المصرية التى تعمل فى بلاد تحتم قوانينها ايداع أوراق مالية أجنبية لتكوين ضمان أو احتياطى حسابى أو أى احتياطى آخر .

ويشترط للاعفاء توافر الشروط الآتية :

١ — أن تكون شركة التأمين أو اعادة التأمين مصرية . فلا يسرى الاعفاء اذا كانت الشركة أجنبية .

٢ — ان يمتد عملها الى خارج البلاد المصرية أى يكون للشركة فروع فى الخارج . فاذا اقتصر عملها على مصر فلا تتمتع بالاعفاء .

٣ — أن تلتزم بايداع أوراق مالية أجنبية ، بحكم قانون البلد الذى تعمل فيه، لتكوين ضمان أو احتياطى حسابى أو أى نوع آخر من الاحتياطى .

٤ — ان يحدث ايداع الاوراق المالية الاجنبية فى الخارج بالفعل .

الثانية — شركات التأمين المصرية التى تعمل فى بلاد لا تحتم قوانينها ايداع أوراق مالية أجنبية لتكوين ضمان أو احتياطى حسابى أو أى احتياطى آخر .

١ — أن تكون شركة التأمين أو اعادة التأمين مصرية

٢ — أن يتناول عملها البلاد الاجنبية .

٣ — أن يحدد المشرع القيم المالية التى يتناولها الاعفاء

٤ — أن يحدث ايداع هذه القيم المالية فى الخارج فعلا .

ويلاحظ انه بعد اضافة الفقرة الثالثة الى المادة الخامسة أصبح النص مضطربا اذ ان المادة تشترط لتطبيق هذا الاعفاء أن يكون الايداع الزاميا على أن يبطل متى زال الالزام بالايداع (الحالة الاولى) . الا أن هذا الشرط لا محل له اذ انه حتى اذا كان الايداع اختياريا فسوف يعفى ايراد هذه القيم من الضريبة (الحالة الثانية) .

وسبب هذا الاضطراب فى الصياغة هو أن الفقرة الاخيرة أضيفت الى نص المادة الواردة فى المشروع فيما بعد ، فسها على المشرع أن يرفع هذه العبارة بعد أن أتى بما ينقضها . فقد وضع المشرع أولا حكما خاصا بالشركات التى تعمل فى بلاد تحتم الايداع واستمد النص من القانون المصرى . ثم أضاف من عنده نصا خاصا بالشركات التى تزاول عملها فى بلاد لا تلزمها بهذا الايداع . وكان الواجب ان تحذف عبارة « ويبطل العمل بالاعفاء متى زال الالتزام بالايداع » . حتى تكون فقرات المادة متناسقة .

بيان الملكية الصناعية

عن شهر اكتوبر ١٩٥١

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة فى السجل التجارى

محال مملوكة للافراد

متاجر	٨٤٠
مصانع	٥٣

محال مملوكة للشركات

متاجر	٢٥٠
مصانع	٤١

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم قيد	—	٤٦٧
رسوم تدوين	—	٢١٧
رسوم مستخرجات	٢٠٠	٥٤
مجموع الرسوم	٢٠٠	٢٣٨

رؤوس الاموال المقيدة بالسجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر (ذات الصفة التجارية)

شركات تضامن		
تجارية	١٢٩	٢٠٨٧٤٧
صناعية	—	٧٦٠٣٥
شركات توصية بسيطة		
تجارية	١٥٧	٢٤٧٣٦٨
صناعية	—	١٠٠٠٥٠
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	—	٨٥٠٠٠
صناعية	—	١٧٠٠٠
شركات مساهمة		
تجارية	—	٣٠٠٠٠
صناعية	—	—

رؤوس اموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لرأس المال الوارد فى عقد تأسيسها

لاشىء

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع	١
حالات الرهن	—

الرسوم المحصله

رسوم حوافظ بيع ورهن	—	٤
رسوم مستخرجات	٥٠٠	—
المجموع	٥٠٠	٤

بيان خاص بالعلامات التجارية

العلامات المحلية المودعة	٥١
العلامات الاجنبية المودعة	٨٠
العلامات المحلية المسجلة	٤٧
العلامات الاجنبية المسجلة	٣٥٥

الرسوم المحصلة

رسوم ايداع وتسجيل	—	٧٥٩
رسوم تجديد مدة الحماية	—	١٣٠
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	—	١٧٧
المجموع	—	١٠٦٦

بيان خاص بطلبات براءات الاختراع

بيان خاص بطلبات براءات الاختراع

البراءات المطلية	
البراءات الاصلية	٢٠٧
البراءات الاضافية	—
البراءات الصادرة	
البراءات الاصلية	—
البراءات الاضافية	—

الرسوم المحصلة

رسوم ايداع وتسجيل	—	١٠٣٥
رسوم سنوية	—	—
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	—	٣
المجموع	—	١٠٣٨

بيان خاص بطلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية

رسوم ونماذج مودعة	رسوم	٢
	نماذج	٩
رسوم ونماذج صناعية مسجلة	رسوم	—
	نماذج	—

الرسوم المحصلة

رسوم ايداع وتسجيل بما فى ذلك رسم المدة الاولى للحماية	٥٠٠	و٢٧
رسوم تجديد الحماية	—	—
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	—	—
المجموع	٥٠٠	و٢٧

بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	١٠
طلبات قبلت	٢١
طلبات رفضت	—
طلبات تحت الفحص	٢٤

الرسوم المحصلة

الرسوم المحصلة

مليم	جنيه
	٥٠

الاتفاق التجارى بين مصر والأردن

يتلخص الاتفاق التجارى بين مصر والاردن فى تعهد كل من الطرفين على بذل مافى وسعه للنهوض بعلاقاتهما الاقتصادية الى أكبر حد مستطاع مع تبادل معاملة الدولة الاكثر رعاية.

ووافق الطرفان على السماح بتصدير السلع المبينة فى القائمتين الملحقتين بالاتفاق الى البلد الآخر مع التعهد بعدم اعادة تصدير السلع المستوردة بمقتضى الاتفاقية ، وهاتان القائمتان ليستا على سبيل الحصر .

وتشمل القائمة رقم (١) الصادرات المصرية الى الاردن ومن أهمها اللمبات الكهربائية ، الطرابيش ، الأزرار ، خيوط القطن الرفيعة ، الحنة ، الكتب العربية المطبوعة ، الافلام المصرية الاسطوانات المسجلة فى مصر ، المنسوجات القطنية (فى حدود ٢٥٠٠٠ جنيه) ، الاحذية ، النشا ، العقاقير الطبية المصنوعة محليا ، الحبال ، القطن الطبى ، الاوانى الزجاجية ومصنوعات البلاستيك المصرية ، أحرف الطباعة والحبر المصنوع محليا ، السجاير .

وتتضمن القائمة (٢) الصادرات الاردنية الى مصر ومن أهمها الحيوانات ، منتجات الالبان ، الخضروات ، البقول ، الفواكه الطازجة والجافة ، الصوف الخام ، التبغ ، الغلال ، زيت الزيتون والزيوت النباتية الاخرى ، الصابون النابلسى ، الجلود .

واتفق على أن تتم تسوية المدفوعات بين البلدين وفقا لأحكام الرقابة على النقد المعمول بها فى كل منهما ، والحق بالاتفاق قائمة رقم (٣) تتضمن المدفوعات الجارية التى تسرى عليها أحكام الاتفاق وتشمل قيمة السلع المتبادلة ونفقات الشحن والتامين عليها ، ريع رؤوس الاموال التى يملكها المقيمون فى احدى الدولتين فى البلد الآخر ، نفقات البعثات الدراسية والبعثات الدبلوماسية والوفود الرسمية ، أقساط وتعويضات التامين واعادة التامين ، المبالغ المستحقة لقاء براءات الاختراع وحقوق التاليف المبالغ المستحقة عن عرض الافلام والاشتراك فى المجلات والنشرات الدورية التى تصدر فى أحد البلدين وتوزع فى البلد الآخر

والحق بالاتفاق بروتوكول سرى (نشرته الوقائع المصرية) ينص على تصدير الفى طن من الاسفلت وألفى طن من الارز الى الاردن بالعملة المصرية ، كما نص البروتوكول على تعهد الحكومة الاردنية بتفضيل شركات الملاحة المصرية فى نقل التجارة بين البلدين .

وقد تبادل الطرفان المتعاقدان كتابين وافقت فيهما الحكومة المصرية على منح الاردن التسهيلات الممكنة لتخزين البضائع العابرة فى المنطقة الحرة ببورسعيد فى حدود أنظمة هذه المنطقة

ويسرى الاتفاق لمدة سنة ويتجدد سنويا من تلقاء نفسه ما لم يطلب احد الطرفين غير ذلك.

وقد بدأ العمل به اعتبارا من ١٥ اغسطس ١٩٥١ وفيما يلى النص الرسمى للاتفاق .

اتفاق تجارى
بين حكومة المملكة المصرية
وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

رغبة فى انماء العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة المصرية والمملكة الاردنية الهاشمية اتفقت حكومتاهما على ما يأتى :

المادة الاولى — يبذل كل من الطرفين ما فى وسعه للوصول بالعلاقات التجارية فيما بينهما الى أقصى حد مستطاع ، وذلك فى حدود امكانيات كل منهما الاقتصادية ، وفى نطاق النظم الاقتصادية القائمة فى بلد كل منهما

المادة الثانية — تأذن الحكومة الملكية المصرية فى حدود امكانيات مصر الاقتصادية بتصدير السلع التى من أصل مصرى والمبينة فى القائمة رقم ١ الى بلاد المملكة الاردنية الهاشميه .

وتأذن حكومة المملكة الاردنية الهاشميه من جانبها باستيراد تلك السلع

المادة الثالثة — تأذن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية فى حدود امكانيات الاردن الاقتصادية بتصدير السلع التى من أصل أردنى والمبينة فى القائمة رقم ٢ المرافقة لهذا الاتفاق الى البلاد المصرية . وتأذن حكومة المملكة المصرية باستيراد تلك السلع اذا كان بعضها أو كلها يخضع فى الوقت الحاضر أو سيخضع فى المستقبل لنظام الترخيص بالاستيراد .

المادة الرابعة — فى حالة تغيير النظم الخاصة بالاستيراد فى أحد البلدين يتشاور الطرفان المتعاقدان فى تعديل الاتفاق الحالى بما يتمشى والحالة الجديدة

المادة الخامسة — يتعهد الطرفان المتعاقدان بعدم اعادة تصدير السلع التى يتم تبادلها بينهما بمقتضى الاتفاق الحالى الى أى بلد ثالث

المادة السادسة — يجرى التعامل فى السلع التى تراقب توزيعها المنظمات الدولية التابعة لهيئة الامم المتحدة فى حدود الاحكام التى تقررها تلك المنظمات ومع مراعاة أحكام الاتفاق الحالى

المادة السابعة — اتفق الطرفان المتعاقدان على تبادل معاملة الدولة الاكثر رعاية فى كل مايتعلق بالرسوم الجمركية أو الرسوم الاضافيه وفى طريقة تحصيل الرسوم وكذلك فى القواعد والاجراءات والعوائد التى تخضع لها عمليات التخليص الجمركية — وعلى ذلك فالحاصلات الطبيعية أو الزراعية أو الحيوانية أو الصناعية التى تنتجها بلاد أحد الطرفين المتعاقدين وتصدر لبلاد الطرف الآخر لا تخضع بأى حال من الاحوال لرسوم أو ضرائب أو عوائد غير ماهو مفروض أو ما سوف يفرض على الحاصلات المماثلة لها التى ينتجها بلد آخر أيا كان — كما لا تخضع كذلك لقواعد أو اجراءات أثقل عبئا مما هو مفروض أو سيفرض بالنسبة لبلد آخر .

وجميع المزايا والمنح والاعفاءات التى منحت أو تمنح فى المستقبل من أحد الطرفين المتعاقدين فى الشأن المتقدم ذكره للحاصلات الطبيعية أو الزراعية أو الحيوانية أو الصناعية التى ينتجها أى بلد آخر تسرى فورا وبدون مقابل على الحاصلات المماثلة التى ينتجها بلد الطرف الآخر .

وتمتد معاملة الدولة الاكثر رعاية الى عمليات الترانسيت التى تهم كلا من الطرفين المتعاقدين

ومن جهة أخرى اتفق الطرفان المتعاقدان على ن تزيد الرسوم الداخلية كرسوم الانتاج والاستهلاك وما اليها التى يفرضها أحد الطرفين على المنتجات المستوردة من بلاد الطرف الآخر على الرسوم المماثلة المفروضة على المنتجات المحلية

المادة الثامنة — لاتسرى التعهدات المنصوص عليها فى المادة السابعة من هذا الاتفاق على المزايا الممنوحة والتى تمنح من أحد الطرفين المتعاقدين الى البلاد المتاخمة له

المادة التاسعة — لتطبيق أحكام مواد الاتفاق تقبل شهادات جنسية البضائع الصادرة من السلطات المختصة التى يعينها كل من الطرفين المتعاقدين

المادة العاشرة — تتم تسوية المدفوعات الناتجة عن هذا الاتفاق وفقا لأحكام ولوائح الرقابة العامة على عمليات النقد الاجنبى المعمول بها فى كل من البلدين . كما تطبق تلك الاحكام واللوائح على المدفوعات الجارية الاخرى المبينة فى القائمة رقم ٣ المرافقة لهذا الاتفاق

المادة الحادية عشرة — يدخل هذا الاتفاق فى دور التنفيذ من يوم توقيعه ويظل ساريا لمدة سنة ويجدد الاتفاق سنويا من تلقاء نفسه مالم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين للطرف الآخر رغبته فى تعديله أو فى عدم تجديده ، وذلك قبل شهرين من تاريخ نهاية العمل به.

بروتوكول سرى

المادة الاولى — تطبيقا لأحكام المادة الثانية من الاتفاق التجارى الموقع بين البلدين بتاريخ اليوم تسمح الحكومة المصرية طيلة سريان الاتفاق بتصدير الكميات الآتية من الارز والاسفلت الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على أن يتم سداد أثمانها وفقا لنظم مراقبة النقد فى مصر بالجنيهات المصرية :

١ — ٢٠٠٠ طن من الارز الكامولينو على أن يكون سعر الطن بجوال واحد مايعادل بالعملة المصرية ١٦٤ دولارا وبجوالين ما يعادل ١٧٠ دولارا تسليم الموانى المصرية

٢ — ٢٠٠٠ طن من الاسفلت .

المادة الثانية — توصى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية رعاياها بتفضيل شركات الملاحة المصرية على شركات الملاحة الاخرى فى نقل السلع والبضائع التى يتم تبادلها بمقتضى الاتفاق الحالى وذلك حينما تكون شروط النقل ومواعيده متساوية مع الغير

المادة الثالثة — تسعى حكومتا كل من الفريقين فى نطاق القوانين واللوائح السارية فى بلد كل منهما للنهوض بالعلاقات التجارية بين رعاياهما . وعند اختيار وكالات للبيوتات التجارية الاردنية فى مصر ، توصى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية رعاياها باعطاء الافضلية للمصريين والاردنيين . وكذلك عند اختيار وكالات للبيوتات التجارية فى بلاد المملكة الاردنية الهاشمية توصى حكومة المملكة المصرية رعاياها بتفضيل الاردنيين والمصريين .

المادة الرابعة — هذا البروتوكول جزء

تنظيم الدفاتر التجارية

١ ــ الدفاتر التجــارية هى الاداة التى يسترشــد بها التاجر فى أعماله ، فيستطيع الوقوف منها على ربحه وخسارته ،ويستطيع أن يبتعد عن كل خطأيكون قد أدى الى خسارته وتمكنه من اعادة النظر فى ايراداته ومصروفاته العامة ويدخــل فيها من عناصر التعديل مامن شأنه أن يصحح مركزه المــالى .

٢ ــ كما ان مســك الدفاتر التجارية ، بطريقة دقيقــة ومنتظمة ، فى صالح الممولين وفى صالح الخزانة ، ذلك ان مصلحةالضرائب تستطيع ان تطمئن اليها ، فتحدد الضريبــة المستحقة دون اجحاف ولا تلجأ الى التقدير الجزافى أو المغــالاة فيه مما يؤدى دائما الى شكوى التجار .

لا يتجزأ من الاتفــاق التجارى الموقع عليــه بتاريخ اليوم .

مرفق رقم ١

حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية المصرية

اشارة الى الاتفــاق التجارى المبرم بتــاريخ اليوم بين حكومتينا لانماء العلاقات الاقتصاديه والتجــارية بين بلدينــا ، أتشرف بأن أحيط معاليكم علما أنحكومة المملكة الاردنيةالهاشمية رغبة منهــا فى تشجيع التجارة العابرة ترغب فى أن تمنح الحكومة المصرية للتجار وفىحدود أحكام ولوائح التشريعالجمركى المصرىالتسهيل اللازم لتخزين البضائع فى المنطقة الحرة بميناء بورسعيد واقامة مخزن للاستيداع بميناءالسويس فأرجو التفضل بافادتى برأى الحكومةالملكية المصرية فى هذا الموضوع .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير

مرفق رقم ٢

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة الاردنية

اشارة الى كتاب معــاليكم بتــاريخ اليوم والآتى نصه :

« اشارة الى الاتفاق التجارى المبرم بتاريخ اليوم بين حكومتينا لانماء العلاقات الاقتصادية والتجارية بينبلدينا ، أتشرفبأنأحيطمعاليكم علما أن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية رغبة منها فى تشجيع التجارة العابرة ترغب فىأن تمنح الحكومة المصرية للتجار وفىحدود أحكام ولوائح التشريع الجمركى المصرى التســهيل اللازم لتخزين البضائع فى المنطقة الحرة بميناء بورسعيد واقامة مخزنللاستيداع بميناءالسويس فأرجو التفضل بافادتى برأى الحكومةالملكية المصرية فى هذا الموضوع »

أتشرف بابلاغ معــاليكم أن الحكومة الملكية المصرية توافق على منح التسهيلات الممكنة فى حدود أنظمة المنطقة الحرة ببور سعيد ، أما بشأن انشاء مخزن للاستيداع فىميناءالسويس فهو خاضع لأحكام الامر العالى الصادر فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥ ويمكن تقديم طلببانشائه على أن يكون خاضعا لاشراف مصلحة الجمارك المصرية وأن تراعى فى انشــــائه القــوانين واللوائح المصرية .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

وزير الخارجية

٣ ــ وقــد تعرض قانون التجارة لدفاتر التجار فى الفصل الثالث من الباب الاول حيث نص على الدفاتر التجارية التى يجب انتكون لدى التــاجر وهى دفتر اليومية . ودفتر الكوبيا . ودفتر الجرد . واشار الىاجراءات خاصة لضمان انتظام هذه الدفاتر . كما بين قوة اثباتها . وطريقة تقديمها للقضاء .

٤ ــ وتعرض قانون العقــوبات للدفاتر التجــارية . فأجاز ان يعتبر التاجر متفالسا بالتقصير اذا لم يحرر الدفاتر المنصوص عليها فى المــادة « ١١ » من قانون التجــارة . أو عدم اجرائه الجرد المنصوص عليه فى المــادة (١٣) أو اذا كانت دفاتره غير كاملة أو غــير منتظمة . بحيث لاتعرف منها حالة الحقيقــة فى المطلوب له والمطلوب منه . وذلك كله مع عدم وجود التــــدليس (المــادتان ٣٣١ و ٣٣٤) .

٥ ــ أما قوانين الضرائب فقــد اكتفت بأن نصت على ان تربط الضريبــة حسب تقدير مصلحــــة الضرائب . اذا امتنع الممول عن تقديم حساباته ومستنــداته (المــادتان ٤٥ و ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لســنة ١٩٥٠) ويستنفد كذلك من نصوص هذا القانون ان الممول ملزم بحفظ دفاتره لمدة التقادم التى يسقط حق الحكومة بعدها فى المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى القــانون المذكور (المواد ٨١ و ٨٣ و ٩٧) .

٦ ــ وبالرغم من تقدم المستوى العلمى فى البلاد ، وكذلك المستوى التجارى والصناعى فان التشريع المصرى لم يطرأ عليه أى تعديل أو تحســين فى شأن الدفاتر التجارية منذ صدوره فى ســنة ١٨٨٣ . مما أدى الى عدم انتظام المعاملات التجارية والى صعوبة تنفيذ الكثير من التشريعات التجارية والمــالية .

٧ ــ وقامت وزارة التجــــارة والصناعة بدراســة الموضوع بالاشتراك مع وزارة العدل ومصلحة الضرائب والغرف التجارية ،وانتهت الدراســة الى ان الامر يتطلب اعادة صياغة المواد التى وردت فى قانون التجارة عن الدفاتر التجارية لكى تتمشى مع التشريعات الحديثة مع الزام التاجر بمسك دفتر الأستاذ علاوة على دفتر اليومية ودفتر الجرد ودفتر صور المرسلات ، فضلا عن الزامه بأن يتبع طريقــة المحاسبة المزدوجة لانها تيسر له المراقبة لكل فرع من فروع عمله وتطوره ويستخلص الطرق التى يوجه على مقتضاها نشاطه التجارى .

٨ ــ ونظــرا لانه توجد طوائف من التجار لاتسمح طبيعة نشاطها بتقييد هذهالالتزامات من جهة ، ومن جهةأخرى يتطلب الامر انيكون لدى هذه الطوائف دفاتر مبسطــة للوقوف على حقيقة مركزها المــالى . لذلك رؤى ان تقوم مقــام الدفاتر المشار اليها فى البند السابق أية أنظمة حسابية مبسطة يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة بعد أخذ رأى مصلحة الضرائب .

٩ ــ وينتفع بالانظمــة المبسطة للممولين اللذين لا يجــاوز رأس مالهم مائتى جنيه ولا يجاوز صــافى ربحهم السنوى حــد الاعفاء من ضريبة الارباح التجارية والصناعية (يجب توافر الشرطان معــا) ــ والتجار الذين لايخضعــون للرسم المنصوص عليه فى قانون الغرف التجــارية ــ وكذلك التاجر الذى يحصل على ترخيص باتبــاع النظم الحسابية المبسطــــة بموجب قرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة لجنة روعى فى تشكيلها توفر الضمانات اللازمة .

١٠ ــ ومؤدى ذلك ان التــاجر ــ اذا كان يخضع لواجب القيــد بالسجل التجارى ــ عليه أن يمســك المجموعة الدفترية كاملة ، ويجوز أن ينتفع بالنظام الحسابى المبسط اذا كان من احدى الطوائف المشار اليها فى البنــد السابق ، أما اذا كان صاحب الشأن لايخضع لواجب القيد بالسجل التجارى فانه يعفى من مثل هــذه الالتزامات لانه فى الواقع لا يدخل فى عداد التجار كالبائع المتجول وامثاله .

١١ ــ ولا صعــوبة فى الاخذ بهذه المبادىء اذ أن التاجر يســتطيع اما ان يمسك دفاتره بنفســــه ، واما ان يعهد فى ذلك الى أحد الملمين بأعمــال المحاسبة . والمشاهد الآن ان كثــيرا من هؤلاء المسجلين للحسابات قد أعدوا ترتيبات خاصة للمرور على مجموعــة من التجــار واجراء القيود الخاصة بهم ، كما ان الغرف التجارية تستطيع ان تتفق معءدد من هؤلاء لمسك دفاتر من يرغب من اعضائها مقابل اشتراك بسيط ، وتعمل وزارة التجارة والصناعة على تعميم هذا النظام لدى جميع الغرف التجــــارية لكى تقوم بتقديم هذه الخــدمات لبعض أعضائها أو لتقوم بارشاد التجــار أنفسهم لطرق المحاسبة أو ارشاد ابنائهم أو مستخدميهم .

١٢ ــ كما روعى الزام التاجر أو ورثتــه بحفظ الدفاتر التجــارية لمدة عشر سنوات من تاريخ اقفالها ، وبحفظ المراسلات وغيرها من المستنــدات المتصلةبالاعمال التجارية مدة عشر سنوات ، اسوة بما هو متبع فىالتشريعات الاجنبية .

١٣ ــ وتفرض عقوبة فى حالة التخلف عن مســك الدفاتر التجارية ، أو فى حالة عدم مسكها بالاوضــاع المقررة ، أو فى حالة اتلاف الدفاتر أو المراســلات والمستندات أو عدم الاحتفاظ بها فى المدة المحددة .

١٤ ــ ولا يكون التــاجر مسئولا عن عدم مسك دفاتره بالوضع المقرر اذا أثبت انه قد عهد الى أحد الملمين بأعمال المحاسبة بمسكها

وقام من ناحيته بكل مايمكن مسجل الحسابات من القيام بواجباته ، ويكون مسجل الحسابات مسئولا عن المخالفة اذا ثبت ان عدم مسك الدفاتر المقرر يرجع الى اهماله ، وفى هذه الحالة يشترك التاجر معه فى المسئولية اذا أهمل مراقبة القيد فى دفاتره ولم يعمل على تصحيحها مدة ثلاث شهور متتالية من تاريخ بدء الكتابة فيها أو من تاريخ آخر قيد بها .

١٥ — وقد أعد مشروع القانون المرافق لتحقيق هذا الغرض ، ونص فيه على ان يكون تنفيذه بعد ثلاثة شهور من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، وان تعطى للتجار مهلة لاتزيد على سنة من ذلك التاريخ لتنفيذ كل التزام جديد يزيد عما هو وارد فى قانون التجارة الحالى .

تحريرا فى ٢٥ من شهر سبتمبر سنة ١٩٥١

وزير التجارة والصناعة

وزارة التجارة والصناعة
مصلحة الملكية الصناعية

مشروع قانون
فى شأن الدفاتر التجارية

نحن فاروق الاول ملك مصر

بناء على ماعرضه علينا وزير التجارة والصناعة ، موافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم بأسمنا الى البرلمان :

مادة ١ — يجب على كل تاجر فردا كان أو شركة — يخضع لواجب القيد بالسجل التجارى — أن يكون لديه الدفاتر التجارية التى تستلزمها طبيعة تجارته واهميتها وان يمسكها بما يكفل بيان مركزه المالى بالدقة وبيان ماله وما عليه من الديون المتصلة بتجارته .

ويجب ان يمسك على الاقل الدفاتر الآتية :

(١) دفتر اليومية (٢) دفتر الجرد (٣) دفتر صور المراسلات (٤) دفتر الاستاذ العام .

ويجب ان يتبع طريقة المحاسبة المزدوجة .

مادة ٢ — تقوم مقام الدفاتر المذكورة فى المادة السابقة أية أنظمة حسابية مبسطة يصدر بهما قرار من وزير التجارة والصناعة بعد أخذ رأى مصلحة الضرائب ، ولا يجوز أن يتبع هذه الانظمة الا من كان من احدى الفئات الآتية :

١ — الممولين الذين لايجاوزون رأس مالهم مائتى جنيه ولا يجاوز صافى ربحهم السنوى حد الاعفاء المنصوص عليه فى المادة (٤١) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

٢ — التجار الذين لايخضعون للرسم المشار اليه فى المادة (٢٥) من القانون رقم لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية .

٣ — التاجر الذى يحصل على ترخيص باتباع هذه الانظمة بموجب قرار يصدره وزير التجارة والصناعة بعد موافقة لجنة تشكل برئاسة وكيل وزارة التجارة والصناعة أو من يقوم بأعماله وعضوية مندوب عن كل من مصلحة التجارة ومصلحة الملكية الصناعية ومصلحة الضرائب ومندوب عن الغرفة التجارية التى يوجد فى دائرة اختصاصها المحل الرئيسى أو المركز العام لطالب الترخيص

مادة ٣ — يجب أن يشتمل دفتر اليومية على بيان ما للتاجر وما عليه من الديون وعلى بيان أعمال تجارته وبيان ما اشتراه أو باعه أو قبله أو ظهره من الاوراق التجارية . وعلى العموم بيان ماقبضه وما دفعه يوما فيوما .

ويكون مشتملا ايضا على المبالغ المنصرفة على منزله شهرا فشهرا اجمالا بغير بيان مفرداتها

مادة ٤ — يجب ان يشتمل دفتر الجرد على بيان مفصل لمفردات كل من النقدية والاوراق المالية وماله فى ذمة الغير والاموال الثابته والمنقولة والبضائع وغيرها من الاموال التى تتكون منها أصول المتجر وكذلك على بيان ديونه وجميع التزاماته التجارية الاخرى التى تتكون منها خصومه . ويجب عمل الجرد والميزانية مرة فى كل سنة مالية على الاقل .

مادة ٥ — يجب أن يثبت التاجر فى دفتر صور المراسلات — أو مايقوم مقامه — صورا طبق الاصل من جميع المراسلات والبرقيات التى يرسلها لاعمال تجارته ويجب عليه كذلك ان يحفظ جميع مايرد اليه من مراسلات وبرقيات وفواتير وغيرها من المستندات المتعلقة بكل عمل من أعمال تجارته .

ويجب ان تحفظ هذه المستندات بطريقة منظمة تسهل معها مراجعة القيود الحسابية وتكفل — عند اللزوم — التحقق من قيمة الارباح أو الخسائر

مادة ٦ — يجب ان تكون الدفاتر المشار اليها فى هذا القانون خالية من كل فراغ أو بياض أو كتابة فى الحواشى عدا مايترك من البياض فى الدفتر الذى تقيد فيه صور المراسلات بطريق الطبع .

ويلزم قبل بدء الكتابة فى اليومية ودفتر الجرد — أو مايقوم مقامها من الدفاتر المشار اليها فى المادة الثانية من هذا القانون — ان تنمر كل صفحة منهما ويوضع على كل ورقة بدون مصاريف توقيع قاضى المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها المحل التجارى . وفى آخر كل سنة مالية يؤشر القاضى فى الدفترين المذكورين وفى دفتر الاستاذ — أو ما يقوم مقامهما من الدفاتر المشار اليها فى المادة الثانية — بما يفيد انتهاء السنة المالية وعدد الصفحات المستعملة وذلك بحضور التاجر دون أن يكون للمحكمة حق حجز هذه الدفاتر لديها ، وعند التأشير آخر السنة المالية فى دفتر الاستاذ يجب لن تنمر صفحاته وان يوضع على كل ورقة توقيع القاضى .

فاذا اقفلت الدفاتر المشار اليها فى المادتين ١ و٢ تؤشر المحكمة بدون مصاريف بما يفيد انتهاء الدفتر بعد آخر قيد أو فى الصفحة الاخيرة .

ولا يسرى هذا الحكم على دفتر صور المراسلات أو مايقوم مقامه

مادة ٧ — يعد فى المحكمة الجزئية سجل يدون فيه القاضى ما تم بمعرفته — بالنسبة لكل دفتر من دفاتر التاجر — من الاجراءات المنصوص عليها فى المادة السادسة وبدون المنصوص عليها فى المادة السادسة ويدون فيه كذلك اقرار من صاحب الشأن بعد حلفه اليمين بأن هذه الدفاتر هى أول دفاتر له أو بأن دفاتره السابقة قد أقفلت .

مادة ٨ — يجب على التاجر أو ورثته حفظ الدفاتر المشار اليها فى المادتين ١ و٢ مدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ اقفالها .

ويجب كذلك حفظ المراسلات والمستندات المشار اليها فى المادة الخامسة مدة عشر سنوات

مادة ٩ — مع عدم الاخلال بعقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لاتجاوز ستة أشهر وبغرامة لاتزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام هذا القانون وكذلك كل من أتلف الدفاتر والمراسلات والمستندات قبل انقضاء المدة المشار اليها فى المادة (٨) .

مادة ١٠ — استثناء من حكم المادة التاسعة ، لا يكون التاجر مسئولا عن عدم مسك دفاتره بالوضع المقرر اذا اثبت أنه قد عهد الى أحد الملمين بأعمال المحاسبة بمسكها وقام من ناحيته بكل مايمكن مسجل الحسابات من القيام بواجباته ويكون مسجل الحسابات — فى هذه الحالة — مسئولا عن عدم مسك دفاتر التاجر اذا ثبت أن عدم مسكها بالوضع المقرر يرجع الى اهماله ومع ذلك يشترك التاجر معه فى المسئولية اذا أهمل مراقبة القيد فى دفاتره ولم يعمل على تصحيحها مدة ثلاثة أشهر متتالية من تاريخ بدء الكتابة فيها أو من تاريخ آخر قيد بها .

مادة ١١ — يكون للموظفين الفنيين بمصلحة الملكية الصناعية ومصلحة التجارة والادارة العامة للشركات ومصلحة الضرائب ومصلحة العمل وللخبراء المحاسبين بوزارة العدل ولمفتشى الاسعار بوزارة التموين صفة رجال الضبط القضائى لاثبات مايقع مخالفا لاحكام هذا القانون .

مادة ١٢ — على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ولوزير التجارة والصناعة اصدار مايقتضيه تنفيذه من قرارات .

مادة ١٣ — تلغى من قانون التجارة الاحكام التى تخالف هذا القانون .

مادة ١٤ — يعمل بهذا القانون بعد ثلاثة شهور من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . ويعمل بالاحكام الجديدة التى تزيد عما هو وارد فى قانون التجارة بعد سنة من التاريخ المذكور .

تحريرا فى ٢٥ من شهر سبتمبر سنة ١٩٥١

قوانين وقرارات

وزارة المالية
مصلحة الضرائب

قسم الضريبة العامة على الايراد
منشور رقم ٨ ضريبة عامة على الايراد
بشأن تطبيق السعر العدل على ايرادات سنة ١٩٥١ فى حالتى الوفاة وانقطاع التوطن

صدر القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ١٠٢ بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ .

وتقضى المادة الرابعة من ذلك القانون بأن « يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية **على الا تسرى الاحكام الخاصة بتحديد الايراد والسعر الا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٢** »

وبناء على ذلك فان السعر الجديد المنصوص عليه بالمادة ١١ معدلة هو الواجب التطبيق فى حالات الوفاة وانقطاع التوطن خلال سنة ١٩٥١ ، ويتعين ربط الضريبة العامة فى هذه الحالات على هذا الاساس .

فاذا كان قسم الربط طبقا للسعر القديم فينبغى اعادة الربط على الاساس الصحيح والمطالبة بفروق الضريبة المستحقة .

القاهرة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥١

المدير العام

اعـــلان

تدعو مديرية البلديات بوزارة الداخليـــة للحكومة العراقية الشركات المحلية القديرة فى الهندسة المدنية والشركات الاجنبية بواسطة السفارات المحلية المختصة للاشتراك فى مناقصـــة تجهيز ونصب وتأسيس الآبار ومحطـــة الضخ وأجهزة الضخ وأنابيب السحب والدفع وجميع الاجهزة اللازمة لمشروع اسالة الماء الجديد فى مدينة كركوك الذى ستكون طاقتـــه (٣٧٥٠٠٠٠) غالون يوميا وفق الشروط العامة والمواصفات التى يمكن استحصال نسخة منها من محاسب المديرية المذكورة لقاء مبلغ ٥ خمســـة دنانير وتقدم العطاءات الى مديرية البلديات وزارة الداخلية ببغداد بالبريد المسجل داخل أغلفة مختومة تكتب عليها عبارة (مناقصة مشروع الماء الجديد لمدينة كركوك)

تقبل العطاءات حتى الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الموافق ٣١/١/١٩٥٢

اتفاقية ماك كارثي
وشركة البترول الاهلية المصرية



المستر جلين ماك كارثى فى شرفة فندق سميراميس حيث ينزل فيه خلال فترة اقامته فى مصر .

المستر ماك كارثى من الرجال العصاميين الذين كونوا انفسهم بأنفسهم ، واشتغلوا لحسابهم الخاص خارج « اتحاد البترول » فقد ساهم بجزء كبير من ماله الخاص ، ومن الناحية الاخرى بكفاءته ومقدرته التى تتكلم عن نفسها ، حتى صار من كبار رجال المال والاعمال .. مليونيرا يشار اليه بالبنان .

لذلك وجدت شركة البترول الاهلية المصرية انه من مصلحة المساهمين من ناحية ، ومن مصلحة مصر من ناحية اخرى ، أن تتعاقد مع هذا الرجل ، وتدعوه لانشاء عملية البترول فى مصر على نمط مثيلتها التى تنشأ فى امريكا اى على نظام ال Big - business

وقد تمت الاتصالات الشخصية مع مسيو توركوم بابازيان المدير المنتدب لشركة البترول الاهلية المصرية وصديقه الدكتور س . دى لازوفرت من كبار رجال البترول فى رومانيا سابقا الى اقناع «ماك كارثى» باتساع المجالات التى تتيحها له الفرص الطيبة لاستثمار أمواله فى مصر باستغلال الامتياز الممنوح له .

وشركة البترول الاهلية المصرية (ش ٠م ٠ م)منشأة حديثة (ابتدأت فى مارس ١٩٤٩) ومؤسسيها هم : رشوان محفوظ باشا (رئيس مجلس الادارة) وتوركوم بابازيان (نائب الرئيس) ، والدكتور محمد على رفعت (عضو مجلس الادارة) وآرام بابازيان (عضو مجلس ادارة) واحمد حسن (عضو مجلس ادارة) ومحمد حمدى شميس . وقد حصلت الشركة على حوالى ١٢٠ ترخيصا لأراضى تبلغ مساحتها ٦٠٠ الف فدان تقريبا .

وهذه الامتيازات توجد اغلبها فى المناطق الساحلية للبحر الاحمر التى



المستر ماك كارثى فى مكتب الدكتور محمود ابو زيد بك المدير العام للمناجم والمحاجر ، حيث يتباحثان على خريطة المواقع البترولية فى مصر

أثبتت الابحاث الجيولوجية والتنقيبات أنها غنية بمادة البترول .

وقد سنحت الفرصة لمستر ماك كارثي خلال زيارته لمصر بالاتصال بالوزراء المعنيين بالامر وكبار رجال الدولة وحصل منهم على وعود بدراسة الشروط التي وضعها لاستثمار رؤوس امواله بسرعة أى قبل يناير سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ النهائى المحدد بالاتفاقية المشتركة .

ولكى نصل الى ذلك بذلت جهود جبارة من الناحية الفنية ومن الناحية المالية .

فما هو الاتفاق الأولى الذى عقد بين الشركة وماك كارثى ؟

يمكن تلخيص هذا الاتفاق فيما يلى : —

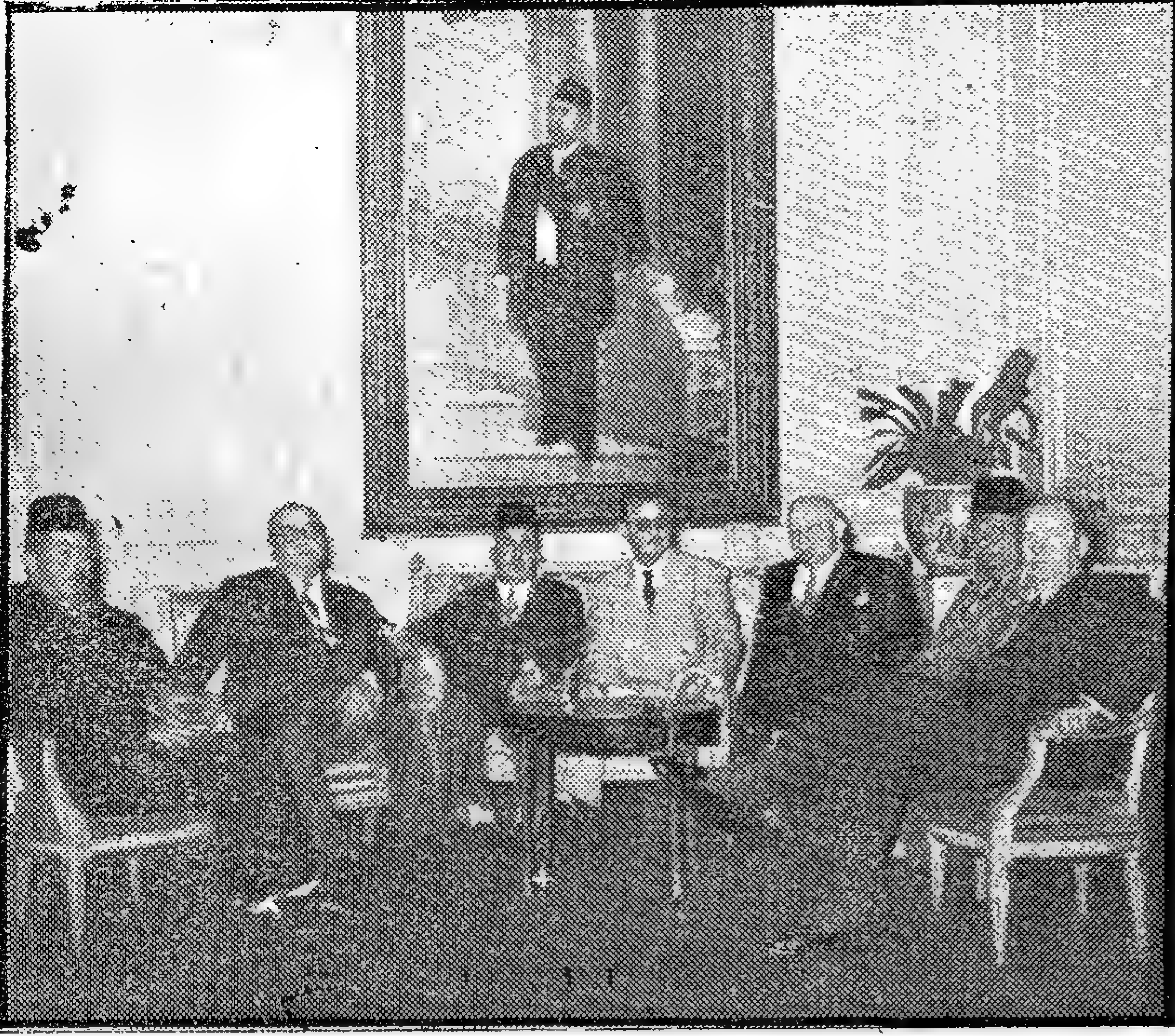
يحصل ماك كارثى ٥١ ٪ من اسهم شركة البترول الاهلية المصرية حتى يضمن الاغلبية التى تتيح له الاشراف على العملية .

وسيودع هو وفريقه رؤوس اموال تتراوح بين ٦ ، ١٠ مليون دولارا لاستغلال الامتياز الممنوح لشركة البترول الاهلية المصرية . وهذه الاستثمارات الضخمة ستجعل الذهب الاسود يتفجر بغزارة من الارض المصرية فيغمرها خيرا . وهذه العملية تسمح بجعل الانتاج المصرى يتضاعف خلال الثلاث سنوات القادمة فانتاج البترول الخام فى مصر الذى يبلغ ٢ر٥ مليون طن يمكن ان يصل الى ٥ مليون طن سنويا .

وهذه — لاشك — ثروة جديدة لمصر تضاف الى الدخل القومى المصرى وهذا ليس بالشىء الكثير حيث ان متوسط المعيشة فى حاجة الى رفعه باستمرار ، وذلك بزيادة الانتاج والقيام بأعمال واسعة النطاق تسمح بتشغيل عشرات الالوف من الايدى العاملة المشتقة .

ولكن هذه الاستثمارات بالرغم من اهميتها وضروريتها لتنمية الاقتصاد المصرى ، فهى فى حاجة الى الاطمئنان وهذا ماشرحه « ماك كارثى » بكل وضوح وصراحة بكشف أوراقه على المائدة أمام السلطات المصرية . فقد وضع تقرير مؤقت ولكن ليس فيه كثير من الدقة ، وبتعبيرات لا لبس فيها ولا غموض .

والمستر ماك كارثى بالرغم من انه من كبار الرأسماليين ويعيش ويستوطن فى امريكا ، فهو يرغب فى أن يحول دخله أو جزء منه من الولايات المتحدة الى الاستثمار فى الخارج . (أى مصر فى هذه الحالة) . وقد وضعت شروط اخرى لاعطاء الشركة حرية التصرف وضمان فى المستقبل بالنسبة لهذه العملية التى نتمنى لها كل نجاح ورواج .

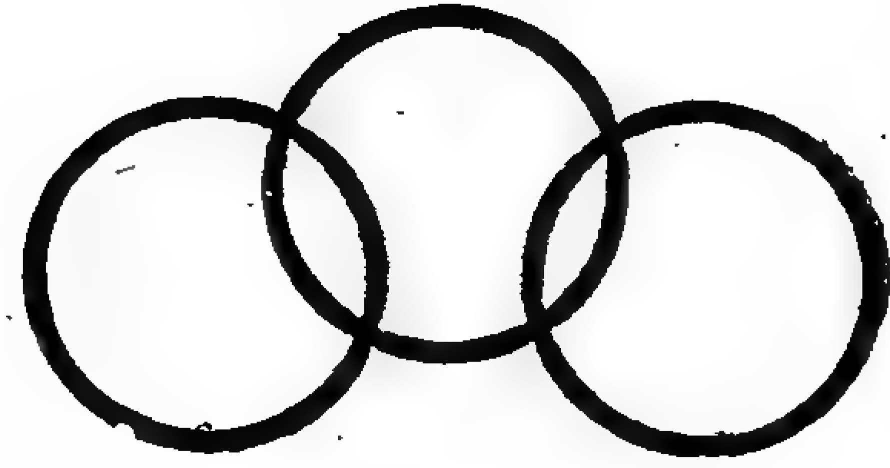


مستر ماك كارثى مع مديرى الشركة الاهلية للبترول فى مصر فى حفلة بنادى محمد على بالقاهرة .



حضرة صاحب المعالى محمود سليمان غنام باشا وزير التجارة والصناعة وبجانبه المستر جلين ماك كارثى حيث أقيمت حفلة تكريم له فى فندق مينا هاوس .

التعـــاون



لايقوم أى عمل اقتصادى الا على أركان ثلاثة – العمل والادارة ورأس المال – ويهدف التأميم الحديث الى أن يمتلك الشعب كله الاعمـــال الاقتصـــادية الكبرى التى تخدمه بتحويل رأس المال من أيدى الافراد القليلين الذين يملكونه الى الدولة مع الابقاء دون مساس بنظم العمل والادارة وبذل الجهد فى تحسينها ٠

والتعاون هو الآخر نظام شعبى يمكن جميع الافراد من بنى الوطن من تملك المؤسسات التعاونيـة التى تخدم مصـــالحهم بغض النظر عن مركزهم المالى فلايشترط فى الفرد أن يكون عنده أى رأس مال ليصبح عضوا يمتلك فى المؤسسة التعاونية على قدم المساواة المطلقة مع غيره من الاعضاء بقدر مايتعامل معها ٠

واذا كان التأميم فى البلاد الراقية التى أخذت به فى السنوات الاخيرة قد تركز حول الانتاج عامة والصناعات الكبرى خاصة فان التعاون فى هذه البلاد قد شمل جميع أنواع التوزيع للمستهلكين وأصبـــح يتقاسم هو والتأميم اقتصاديات البلاد الاول فى ميدان التوزيع والثـــانى فى ميدان الانتاج ٠

الجمعية التعاونية للبترول

افتتاح محلات ناريمان



كان يوم افتتاح محلات ناريمان يوما مشهودا فى مدينة القاهرة فقدتفضل حضرة صاحب السعادة عبدالله اباظة بك وكيل وزارة التجارة والصناعة بافتتاحها بمدينة الكونتننتال بشارع فؤاد الاول . وقد تفضل سعادته بمشاهدة الاسعار واصناف البضائع المستوردة اخيرا لهذه المحلات فسر جدا بجودتها ورخص اسعارها وقد سجل سعادته تقديره للوجيهين احمد خليل ومحمود خليل اصحاب المؤسسة بهذه الكلمة المباركة :

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدنى ان تتاح لى فرصة افتتاح محل (ناريمان) اليوم وان المس ثمرة جهود مباركة لصفوة من الشبان المصريين الذين قاموا بواجبهم العملى فى ميدان التجارة المصرى . وحق على المصريين ان يباركوا عملهم وان يساندوهم قلبا وعملا . وادعو لهم بالتوفيق والسداد والازدهار .

ويرى فى أعلى الصورة سعادة عبد الله بك أباظة وعن يمينه الوجيه محمود خليل وقد ظهر حولهما جلال بك والاستاذ سعد عبد الحميد عقده وكيل الادارة

ونحن اذ نهنىء الوجيهين احمد ومحمود خليل لنرجو لهما نجاحا موفقا فى السوق التجارى المصرى .

واسرة محلات ناريمان تتوجه بعظيم الشكر الى سعادة عبد الله اباظة بك لتفضله بافتتاح المحلات فى هذا اليوم المشهود .



الموزعون الوحيدون : محلات أولاد يعقوب كوهنكا شركة مساهمة مصرية (س. ت ٣١٥٢٦)

نترات الشيلي الطبيعي

السماد الطبيعي الوحيد

١٥,٩ ٪ إلى ١٦ ٪ أزوت أزوتيك

هو هبة من هبات الطبيعة

يحتوي على :

٣٢ عنصراً غذائياً مهماً لحياة النبات كالمغنسيوم والبورون واليود والزنك والحديد والنحاس الخ

شركة نترات الشيلي ٣٧ شارع قصر النيل ت 76014 صندوق بريد ١٥٤٦ س. ت ١٨٦٣٣



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ١٩
١٥ ديسمبر ١٩٥١

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظة بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

بورصة العقود

لا عجب أن يشغل موضوع القطن وكل مايتعلق به من بيع وشراء أذهان المختصين فى كل وقت فهو عصب الاقتصاد والمال فى مصر بل هو الفلك الذى تدور حوله حياة البلاد فى مختلف نواحيها .

وان ماحدث ومايحدث فى بورصة عقود القطن لمما يستوجب غاية الاهتمام . وقد سبق أن عالجنا هذا الامر اكثر من مرة بسبب ما يتعرض له المتعاملون فى القطن من أخطار جسيمة من جراء التقلبات العنيفة فى أسعاره بين يوم وآخر بل بين ساعة وأخرى . كما ان هذه الحالة يكون لها أسوأ الأثر على مستهلكى قطننا فان تغير السعر بين فتح السوق وأقفالها بضعة عشر ريالا لمما يحمل الغزال عبئا خطيرا .

ولنتصور حالة غزال اطلع على اقفال يوم معين وأمر بالشراء بسعر اقفال اليوم التالى متوقعا أن يكون الفرق صعودا أو هبوطا بضعة بنوط – فأى صدمة تصيب هذا الغزال وهو بطبيعة عمله تاجرا وليس مضاربا

ان من الخطر ان نبالغ كثيرا فى عدم امكان استبدال القطن المصرى باقطان أخرى وان أقل ما فى الامر ان حرص الغزال على عدم التعرض لمثل هذه المفاجآت تجعله يعمل كل ما فى وسعه للاستغناء عن هذه المادة الخطرة ولو كلفه ذلك بعض النفقات .

ان انتشار الشكوى من حالة سوق العقود بين سائر الطبقات تجعلنا نصر على الرأى الذى سبق أن أبديناه بشأن تجارة القطن بصفة عامة وبورصة العقود بصفة خاصة .

وذلك بتحديد ثمن مشترى القطن للمنتج تحديدا مجزيا والاستغناء نهائيا عن بورصة العقود وان يقوم تجار القطن فى الداخل باستلامه لحساب الحكومة بالاسعار المحددة وان يقوم المصدرون بدورهم فى التصدير لحساب الحكومة كذلك .

ان كل الظروف تؤيد هذا الاقتراح وتجعله ضروريا محافظة على ثروة البلاد .

احمد عنان



السياسة والاقتصاد

أفضى معالى وزير الاقتصادالوطنى بحديث أكد فيه الحقيقة المعروفةوهو ان الاستقلال السياسى مرتكز على الاستقلال الاقتصادى وتتضح أهمية هذه الاشادة فى هذا الوقت بالذات، اذا لاحظنا انصراف البلاد - حكومة وشعبا - الى الجانب السياسى واهمال الجانب الاقتصادى اهمالا يكاد يكون تاما - ونحن كماقلنا أكثر من مرةفى هذا المكان - نعتقد ان نجاح معركتنا مع المحتلين لن يتأتى على الصورة التى نرجوها الا اذا ارتكز كفاحنا السياسى على جبهة اقتصادية سليمة

وعندنا ان التوازن الاقتصادى المطلوب لن يتأتى الا بزيادة القدرة على الانتاج والاصدار بحيث تتهيأ للبلاد زيادة فى صادراتها بالنسبة لوارداتها وبذلك يتحقق لها - كما قال وزيرالاقتصاد - ميزان تجارى وميزان مدفوعات لصالحها . وهذا التوازن الاقتصادى هو الضمان الوحيد لثبات العملة وقوتها

وجوهر الجبهة الاقتصادية السليمة التى نرجو قيامها ليس شيئا آخر غير بذل مجهود واسع النطاق لاستغلال موارد الثروة المصرية وزيادة قدرة العامل على الانتاج وتنويع مصادره فلا تكون - كماهى الآن - مرتكزة فى الجانب الاكبر منها على الزراعة ، بل على محصول زراعى واحد ، هو القطن .

وقد نبه الدكتور حافظ عفيفى باشا فى حديث أخير له الى ان الصناعة أصبحت تستخدم وتعول نحن مليونين من أفراد الشعب ، ومن الواجب أن تستمر فى طريقها حتى تمتص من الايدى العاملة المصرية أكبر عدد ممكن

والصناعة ليست موردا للرزق فحسب، ولكنها ثقافة وعلم وتقاليد ونوع من المعيشة ، والتفكير يختلف اختلافا تاما عن الزراعة ، فالصناعة تغرى بالتجديد والابتكار وتبث روح المخاطرة والمجازفة وتفتح أمام المشتغلين بها آفاقا من التفكير والفهم لا تتيح مثلها الزراعة ثم انها قوة وقت الحرب ، بل أنها القوة الاولى التى تسند العمليات العسكرية وتشد أزرها .

الصناعة هى الاستقلال

ونحن نعيش فى عالم ، وان كانت قد انشأت فيه « الامم المتحدة » نظاما عالميا لصيانة الامن ، الا انه لا يزال عالما مضطرما بالاطماع والشهوات ، ولاتزال القوة العسكرية هى وحدها القوة صاحبة الحق . ومادمنا نطمح الى الاستقلال ، فلابد للاحتفاظ به من قوة تحميه. ولابد لهذه القوة من ارض ترتكز عليها هى الصناعة ، وجبهة تحميها هى جبهة الاقتصاد السليم الثابت ثباتا وطيدا ، لا يهتز لاقل اعصار من الاعصارات ، وقد بلونا شيئا من هذا فى حملة فلسطين . ولم تكن حربا بالمعنى الحديث اليوم . كانت مجرد تجربة صغيرة ومع ذلك فقد ألقت علينا درسا، يحسن الا ننساه، وان نظل نعيه أبدا . وجوهر هذا الدرس هو ان الدولة التى لا تزدهر فيها الصناعة لا يمكن أن تكون دولة عسكرية ، قادرة على الدفاع عن استقلالها . وهكذا يمكن ان نلخص رأينا فى كلمة واحدة «ان الاستقلال هو التفوق فى الصناعة »

شرايين الخير والعمران

طلبت بلدية الاسكندرية اعتمادا قدره ١٦٥٩٠٠٠ جنيه وطلبت بلدية القاهرة ٢٥ مليونا من الجنيهات. وكلا الاعتمادين مقصود به تحسين الطرق والشوارع فى المدينتين . ولا اعتراض لنا على أى اعتماد يطلب لتحسين الطرق . ولكننا نرجو ان تلتفت الحكومة الى الطرق فى الريف.

ونحن حينما ندعوها الى ذلك، لانقصر نظرنا على مجرد تجميل الريف ، ولكننا نمده الى افق أرحب ، هو أن الطرق الممهدة فى الدولة شرايين تدر الخير والعمران على سكان البلاد، وهى وسيلة لزيادة الرخاء الاقتصادى والثقافى . والسائر اليوم فى طرق الريف المصرى يتساءل لو لم تكن الطرق التى أنشئت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ كيف كان حال الريف المصرى يكون ؟

ان اصلاح الطرق وتمهيدها ، وشق طرق جديدة تصل بين القرى والعواصم ، وتصل بين القرى بعضها والبعض الآخر عمل جوهرى عاجل ، لا يتحمل الابطاء . وينبغى ان يدبر له المال من كل سبيل وبأى سبيل. وهو ليس عملا من أعمال الترف والتجميل بمقدار ما هو عمل اقتصادى نافع منتج سيدر اضعاف ما ينفق عليه ، سواء بتسهيل النقل والتسويق أو بما يساعد عليه من حفظ الامن ومطاردة المجرمين ، أو بما يتيح لاهل القرى من سهولة الاتصال بمراكز الحضارة والرقى فى المدن ، وبذلك يتاح لهم دوام الاتصال بمجتمع افضل ، يدفعهم الى تحسين ما يعيشون فيه من مستوى منحط .

وصدق من قال : ان الطرق الجيدة الكثيرة هى الدليل الوحيد على حضارة بلد من البلاد . فلنفهم هذا جيدا، ولنناقش ما يطلب من اعتمادات ومايقدم من مشروعات وأمام أعيننا ما قدمنا من اعتبارات .

الاشتراكية وضريبة التركات

يميل العالم الآن أو بمعنى آخر تنادى الطبقات الغالبة فى كل الدول تقريبا بالاخذ بالمبادىء الاشتراكية تلك المبادىء التى عرفتها البشرية منذ أقدم العصور والتى ظهرت فى مؤلفات أكبر الفلاسفة الذين كانوا يبحثون فى وسائل النهوض بالبشرية عن طريق توفير أكبر قسط من الحرية لافرادها، فكتابى «الجمهورية ثم القوانين» لافلاطون كانا مثالين رائعين لتلك المبادىء الا انهما كانا فلسفيين أكثر منهما واقعيين لذلك لم يتح للانسانية تطبيق ما ورد فيها عمليا ثم ظهر الاسلام وأتى بشريعة سمحة تمجد الحرية وتدعو الى الاشتراكية فى نظام عملى محكم دقيق لا يهدر حقا ولا يطغى على ثروة بل جعل الحياة تعاون بين البشر للمحروم فيها حق فى أموال الاثرياء والامر شورى بين الجميع . وأعقب ذلك ظهور كثير من أساطين العلماء الغربيين والشرقيين كل منهم حاول ان يضع نظاما اشتراكيا كاملا تطرف بعضهم فى وضعه واعتدل البعض الآخر الى أن تهيأت أذهان الامم واختمرت الافكار فى عقول رعاياها فحدثت انقلابات اتسمت فى بعض الاحيان بالعنف وفى بعضها الآخر بالاعتدال والروية فحدث الانقلاب دون ضجة كبيرة وفى هوادة . ونتج عن ذلك كله أن ظهرت دول اشتراكية تختلف فى وسائلها وفى مبادئها الا انها جميعا تكاد تتحد فى غايتها الا وهى القضاء على النظام الاجتماعى الفردى الذى كان سائدا فى القرن الماضى والذى يمنع الدولة من التدخل فى حرية الفرد واستبداله بنظام تعاونى يقوم على الحرية والمساواة بين الناس عن طريق توزيع الثروة بواسطة الدولة ويجعل وسائل الانتاج ملكا عاما لها تستخدمها لمصلحة الجميع على السواء

وفى خلال هذا التقلقل والاضطراب نشطت المبادىء الديموقراطية وسادت الافكار ووجدت لها دعاة أقوياء فأخذت بها كثير من الدول الكبيرة والصغيرة على السواء ، وهذه المبادىء وسط بين الاشتراكية المتطرفة وبين الفردية ، بل نجدها تميل الى الاشتراكية لغيرتها من الثروات الضخمة. ومن بين المبادىء الاساسية للديمقراطية القضاء على سوء توزيع الثروات الذى تخلف عن مبدأ الفردية الذى ساد فى القرون الماضية .

وتكاد لا نجد دولة ديمقراطية فعلا لم يشمل نظامها الضرائبى ضريبة التركات تلك الضريبة المعمنة فى القدم امعان المبادىء الاشتراكية ذاتها بل أننا نجد انه كلما ازدادت الدولة معرفة بالمبادىء الديموقراطية وتطبيقها كلما ارتفع سعر هذه الضريبة فيها ذلك لان هذه الضريبة لا تعدو ان تكون وسيلة من الوسائل الفعالة لعدالة توزيع الضرائب وتحقيق نظرية المقدرة على التكليف بالدفع وبها يمكن تحقيق جانب هام من المبادىء الاشتراكية والديموقراطية عن طريق توزيع الثروة توزيعا عادلا ينتهى الى رخاء الغالبية العظمى من ابناء الشعب

وبالرغم من ان ضريبة التركات قد وجدت لها مبررات مالية وقانونية قوية الا ان هذه المبررات لا يمكن ان تقوم وحدها حجة على الارتفاع الهائل لاسعار هذه الضريبة فى بعض الدول ذلك الارتفاع الذى لا يمكن أن يعزى الا الى الحجج الاجتماعية والسياسية التى تشتمل على المبادىء الاشتراكية والديموقراطية وحسن توزيع الثروات .

وبينما نجد علماء المالية والاقتصاد والقانون يقولون بأن الضرائب يجب الا تخرج عن غرضها المالى البحت الذى لا يعدو توفير الموارد المالية للدولة لتتمكن من القيام باعبائها المختلفة ، نجد أن دعاة ضريبة التركات المرتفعة يقولون بأن هذه الضريبة هى احدى صور الكفاح بين الطبقات وبأن العهد الذى كانت الضرائب فيه قاصرة على النواحى المالية البحتة قد انقضى وأصبحنا نرى الدولة تفرض ضرائب لاغراض أخرى ومن امثلتها الضرائب الجمركية الحامية أو المانعة حفظا لكيان الصناعات الوطنية أو للصحة العامة وغير ذلك .

وقد تعرض غلاة الدعاة لهذه الضريبة لحق الميراث فى حد ذاته وناقشوه مناقشة عنيفة كما قالوا بانهم لا يجدون مبررا لتوريث قريب بعيد لثروة ضخمة ونادوا بأن الدولة يجب أن تكون الوارث الوحيد وعليها بعد ذلك أن تعيد توزيع ما يؤول اليها من ثروات على الاحياء الذين يمكن ان تستفيد الجماعة من مجهوداتهم استفادة ظاهرة وان يكون رائدها فى كل ذلك المصلحة القومية وحدها .

وحقيقة الحال انه رغم تطرف هذه النظريات الا أننا نجد أثرها واضحا جليا فى تشريعات ضرائب التركات فى الدول المختلفة ومن بين هذه الآثار الهامة ذلك التدرج الذى اتخذ صورا عدة من بينها تدرج سعرها تبعا لمجموع التركة او تبعا لقيمة ما يؤول للوارث أو تبعا لدرجة القرابة أو تبعا لعدد الابناء وحالتهم المدنية أو تبعا لسن الوارث وحالته الصحية أو حسب تلقى التركة من مورث لا يمت الى الجيل السابق مباشرة ... الخ

أما كيف تكون هذه الضريبة اداة لعدالة توزيع الثروات فذلك ينتج من انها تقتطع جزءا من الثروات التى تؤول الى الوارث وتؤدى الى زيادة ثروته العامة وتستخدم الدولة هذه الحصيلة فى مشروعات عامة أنتاجية وبذلك تتكون رؤوس أموال قومية ملك للمجموع يستفيد بها كافة أفراد الشعب نتيجة انقاص الثراء الكبير الذى كان سيناله الوارث ·

ت ٠ ا



المركز الاحصائى للقمح والذرة

يبلغ رصيد القمح فى البلاد الآن ٥٦٥ ألف طن قمح . وهو يكفى لسد احتياجات أهالى المدن خلال الستة أشهر القادمة ، وقد أعلنت وزارة التموين عن مناقصة لاستيراد ١٠٠ ألف طن قمح لاستكمال حاجة البلاد من القمح .

ومما يذكر أن رصيد الذرة فى البلاد يبلغ ٢٧٣ر١١ طنا منها ١٤٤٣ طن من الذرة الرفيعة السودانية .

١١ ألف طن قطن مصرى لأسبانيا

بلغت جملة الاذونات التى أصدرتها الحكومة الاسبانية لاستيراد قطن مصرى خلال شهر نوفمبر الماضى ١١ ألف طن ينتظر شحنها فى شهر ديسمبر الحالى .

ومما يذكر ان منتجات المصانع الاسبانية بدأت تغمر الاسواق المحلية بشكل واضح .

استيراد حصص مصر من المواد الاولية

قررت وزارة التموين اسنادعملية استيراد الحصص التى خصصتها اللجنة الدولية لتوزيع المواد الاولية الى وزارة الحربية والبحرية وذلك حتى لاتضيع على البلاد لو تركت للسوق الحرة . وأهم المعادن الاولية التى خصصت لمصر حصصا منهاهى النحاس والنيكل والكوبلت ..

تخزين السلع استعدادا للطوارىء

تدرس لجنة الطوارىء المشكلة بوزارة التموين ، اقتراحا بأن تتولى الحكومة أو اتحاد المستوردين ، استيراد السلع الضرورية اللازمة لمصر خلال العام المقبل ، وتخزينها استعدادا للطوارىء .

هذ وقد قررت اللجنة تأليف لجنة فرعية لتقدير رأس المال اللازم لتمويل هذه العملية .

عجز فى انتاج المخصبات الزراعية

تشير التقارير التى تلقتها وزارة الزراعة من الخارج الى أن اللجان المختصة ببحث مشاكل توزيع السلع بهيئة الامم المتحدة ترى أن المركز الاحصائى للمخصبات الزراعية والمبيدات الحشرية سيتأثر كثيرا ، بسبب العجز الموجود حاليا فى انتاج الكبريت وخاصة الفوسفات ، وتتنبأ تلك اللجان بأن العجز الموجود الآن سيستمر لمدة اعوام أخرى .

وقد أوصت تلك اللجان الحكومات المختلفة باستخدام حامض النتريك بدلا من حامض الكبريتيك فى انتاج المخصبات .

الاعتذار عن الاشتراك فى معرض أمريكى

اعتذرت وزارة التجارة والصناعة عن الاشتراك فى معرض شيكاغو الدولى المزمع اقامته فى العام القادم .

ازدياد حركة الصادرات المصرية لاسرائيل !!

اهتم وفد مصر لدى هيئة الامم المتحدة ، بالتقرير الاحصائى الذى اذاعته الهيئة عن التجارة الخارجية لاسرائيل ، اذ تضمن هذا التقرير أن واردات اسرائيل من مصر قد بلغت فى عام ١٩٤٩ مليون دولار . وقد زادت تلك الواردات فى عام ١٩٥٠ الى مليونين من الدولارات !! ..

وكان اهتمام الوفد بهذا التقرير شديدا اذ ان هذا التقرير يتعارض مع سياسة مصر فى شأن مقاطعة الدول العربية لاسرائيل .. وقد تبين ان هذه الارقام ظهرت فى باب التجارة الخارجية لاسرائيل ولم تظهر فى باب التجارة الخارجية لمصر .

ويرجح مستر لوفتس مدير قسم الاحصاءات التجارية بالامانة العامة لهيئة الامم المتحدة ، ان هذه الارقام تمثل بعض أرقام الصادرات المصرية لليونان أو ايطاليا أو غيرها والتى أعيد تصديرها من هذه البلاد الى اسرائيل .

حصة من الورق الروسى لمصر

وافقت السلطات السوفيتية على النظر فى طلب مصر الخاص بتخصيص حصة من ورق الصحف . وقد أجلت تلك السلطات البت فى هذا الطلب الى الشهر المقبل حتى يمكن تحديد المركز الاحصائى للورق . ومازالت السلطات المصرية تبذل جهودها لتنال مصر حصة من ذلك الورق .

مستودعات لتخزين البترول فى المديريات

تبحث الجهات المختصة الآن فى مشروع لاقامة مستودعات لتخزين البترول فى مختلف عواصم المديريات وذلك لتخزين استهلاك ثلاثة أشهر من المواد البترولية فضلا عن المشروعات الموجودة الآن فى القاهرة والاسكندرية والسويس والتى تتسع لتخزين استهلاك البلاد لمدة ثلاثة أشهر ..

وبذلك يمكن توفير مخزون ستة أشهر فى البلاد من المواد البترولية . ويبلغ تكاليف المشروع نحو أربعة ملايين من الجنيهات .

فى ذمة الله

احمد بك سليم

عضو مجلس ادارة نادى التجارة الملكى

ينعى نادى التجارة الملكى نجما ساطعا من نجومه اللامعة التى هوت وزهرة من أزهاره العاطرة التى ما كادت تفوح بالعطر حتى ذوت ، فلقد فجع فيه اخوانه وهو أوفر مايكون صحة ونشاطا وانتاجا ونفعا لوطنه فى ميدان الاقتصاد والمال .

وقد قرر النادى اعلان الحداد بداره ثلاثة أيام واشترك الاعضاء فى تشييع جنازة الفقيد العزيز الى مثواه الاخير — ففى ذمة الله — ولا حول ولا قوة الا بالله — وعزاء جميلا لاسرته الكريمة وان شق العزاء

***

تنعى مجلة الاقتصاد والمحاسبة الى الشعب المصرى والى العالم الاقتصادى نجما ساطعا من نجوم المال والاقتصاد هو المغفور له .

احمد بك سليم

عضو هيئة تحريرها بعد حياة حافلة بجلائل الاعمال وكريم الخلال — أسكنه الله فسيح جنانه وألهم آله وأصدقاءه وأحباءه الصبر الجميل

توزيع المواد الاولية على دول المعسكر الغربي

تشير التقارير التي تلقتها وزارة التموين الى أن السلطات الامريكية بدأت تدرس الآن اقتراحا باخضاع المواد التي يعاني العالم عجزا في انتاجها ، الى نظام التوزيع الدولي على نسق اتفاقية القمح الدولية بحيث يكون النظام ملزما للدول المنضمة للاتفاقية سواء المستهلكة أم المنتجة ومن المحتمل ان يبدأ بتوزيع مادة الموليبدنم طبقا لذلك النظام ، على أن يعمم اذا نجح في توزيع تلك المادة .. وتقصد أمريكا بذلك توجيه توزيع المواد الاولية على الدول المنضمة الى المعسكر الغربي .

الغرفة التجارية المصرية البلجيكية

اقترح الملحق التجاري في المفوضية المصرية ببروكسل على الجهات المصرية المختصة السعي لانضمام بعض كبار الشخصيات المصرية من المهتمين بشؤون المال والاقتصاد والتجارة الى عضوية شرف الغرفة التجارية البلجيكية المصرية حتى يمكن تقوية الروابط التجارية بين البلدين خاصة وانها ترجع الى زمن طويل .

٧ آلاف طن زيت عجز في البلاد

تبين لوزارة التموين بعد ظهور التقرير الثالث للقطن هذا العام أن جملة العجز الموجود في مركز زيت بذرة القطن في البلاد يبلغ سبعة آلاف طن زيت . وتدرس الوزارة الآن مسألة استيراد كميات من الزيت من الخارج أو استيراد كمية من بذرة القطن وذلك لسد العجز الموجود في الزيت والذي يقابل مقطوعية شهر نوفمبر القادم ..

حصة لمصر من الخيش

تجرى الآن مباحثات بين الجهات المختصة في القاهرة والهند ، وذلك لتخصيص حصة لمصر تبلغ ١٣ ألف طن من الجوت وأكياس الخيش عن النصف الاول من العام القادم .

ومما يذكر ان الهند خصصت لمصر في العام الماضي أربعة آلاف طن من الخيش بعد أن كانت حصة مصر في الاعوام السابقة بلغت نحو ٤٨ ألف طن سنويا .

مؤتمر الغرف التجارية العربية

يعقد في بيروت هذا الاسبوع مؤتمر الغرف التجارية العربية ، وقد اعتذر معالي وزير التجارة والصناعة عن الحضور فيه نظرا للظروف السائدة الآن في مصر .

واردات مصر من الماس البلجيكي

بلغت واردات مصر من الماس من بلجيكا في النصف الاول من العام الحالي ١٢٫٨٠٠٫٠٠٠ فرنك مقابل ٣٫٣٣٠٫٠٠٠ فرنك في العام الماضي .. وتدرس السلطات المختصة الآن في ضغط الواردات المصرية من هذه الاصناف التي تعتبر كمالية ..

امتحان الخبراء المحاسبين

أجرت ادارة الخبراء بوزارة العدل امتحان مسابقة في مادتي المحاسبة والمراجعة بين المتقدمين لوظائف الخبراء المحاسبين وقد تقدم للامتحان ١٣٠ من حملة بكالوريوس التجارة وأعلنت نتيجة الامتحان فكان الخمسة الاوائل من كلية التجارة التابعة لجامعة ابراهيم باشا الكبير .

توزيع الكسب بالبطاقات

أعدت وزارة التموين الاستمارات التي ستوزع على التفاتيش الزراعية لحصر المواشي التي يزيد عددها على عشرة وذلك تمهيدا لاستخراج بطاقات لتوزيع الكسب على أصحابها اعتبارا من آخر يناير القادم على أساس تخصيص ثلاثة كيلوجرام لكل رأس من الماشية في اليوم .

تصدير أسفلت للخارج

وافقت مصلحة المناجم لشؤون الوقود على السماح لبعض شركات البترول بتصدير كمية من الاسفلت تفيض عن حاجة البلاد بالعملة الاسترلينية .

استيراد تقاوى بطاطس انجليزية

تلقت وزارة الزراعة من بعض البيوت الانجليزية عرضا بتوريد كميات كبيرة من تقاوى البطاطس وقد اهتمت الجهات المختصة بهذا العرض

دراسة لاعداد مساعدي المحاسبين للامتحانين الابتدائي والنهائي المنصوص عليهما في المادة ١٤ من قانون مزاولة مهنة المحاسبة

يعلن نادي التجارة الملكي انه قد نظم دراستين لاعداد مساعدي المحاسبين للامتحانين الابتدائي والنهائي المنصوص عليهما في المادة ١٤ من قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة . وستبدأ الدراسة في يوم السبت ١٥ الجاري لكل من الدراستين بدار النادي وفقا لما يلي : —

الدراسة الخاصة بالاعداد للامتحان النهائي (أربع ساعات أسبوعيا) في المدة من ١٥ ديسمبر الى آخر مارس ١٩٥٢

مواعيد الدراسة

تبدأ في الساعة الرابعة من بعد ظهر أيام السبت والاحد والثلاثاء والاربعاء

مواد الدراسة

المحاسبة والتكاليف والمراجعة والضرائب

رسوم الدراسة

اثنى عشر جنيها مصريا على ثلاثة أقساط متساوية تدفع عند الالتحاق وفي أول فبراير وأول مارس .

الدراسة الخاصة بالاعداد للامتحان الابتدائي (أربع ساعات أسبوعيا) في المدة من ١٥ ديسمبر الى آخر مارس ١٩٥٢

مواعيد الدراسة

المحاسبة والمراجعة والضرائب

مواد الدراسة

بعد ظهر أيام السبت والاحد تبدأ في الساعة الثالثة من والثلاثاء والاربعاء

رسوم الدراسة

ستة جنيهات تدفع على ثلاثة أقساط تدفع عند الالتحاق وفي أول فبراير وأول مارس

تقدم الطلبات الى سكرتارية النادي مع دفع القسط الاول من الرسوم حتى يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

زراعة القطن فى رومانيا

فى خلال السنين التى تلت الحرب العالمية الاولى أثارت الصحف الرومانية بحماس موضوع امكان زراعة القطن. وأكد بعض العلماء انه فى الامكان زراعته فى سهول الدانوب وانه من الممكن كذلك التوسع فى هذه الزراعة حتى يغطى الانتاج المحلى جزءا كبيرا من حاجة الاستهلاك الداخلى. وقد أورد هؤلاء العلماء أدلة معقولة ليدعموا بها توكيداتهم وبالاخص اعتمدوا على التجارب التى قاموا بها على قطعة محدودة المساحة من الاراضى وقد اتت هذه التجارب بنتائج لا بأس بها

ولكن قام ضدهم رجال آخرون يؤكدون أن زراعة القطن ليس لها أدنى مستقبل فى هذه البلاد وكانوا بالأخص من طبقة المستوردين وأصحاب المصانع الذين يدافعون عن مصالح شركات تصدير القطن الكبيرة

وكان من السهل أدراك الحماس الذى كانوا به يعترضون على ادخال زراعة القطن فى رومانيا بالنظر الى انها كانت تستورد كل سنة من ٢٥ الى ٣٠ الف طن من القطن الخام — أو اكثر من ذلك — كان ثمنه يتراوح بين مليارين وثلاثة مليارات « لى » تدفع للخارج. وفى سنة ١٩٣٩ مثلا استوردت رومانيا ٣٢٠٠٠ طن من القطن دفعت تقريبا ثلاثة مليارات « لى » ثمنا لها. ومن السهل أدراك أن الثلاثة مليارات «لى» كانت تذهب الى الشركات الامريكية والانجليزية الكبرى ووكلائها ممن كانت تتولى تصدير القطن فى رومانيا.

وفى هذا ما يوضح لنا سبب اهمال زراعة القطن كل هذه المدة الطويلة فى رومانيا اذ لم تتعد المساحة التى زرعت منه قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بضعة آلاف من الهكتارات سنويا. وقد كانت اقصى مساحة زرعت منه هى ٧٠٠٠ هكتارا من الاراضى تقريبا فى عام ١٩٣٩، ومع ذلك فقد كان المحصول تافها.

ولم تتسع زراعة القطن بصورة اكبر الا بعد ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٤ فقط، فقد زرعت فى سنة ١٩٤٥ مساحة تزيد مساحتها عن ٤٤٠٠٠ هكتارا من القطن. وبلغت المساحة التى زرعت منه فى سنة ١٩٥٠، ٧٤٠٠٠ هكتاراً — وفى سنة ١٩٥١ ١٤١٠٠٠ هكتارا اى ما يمثل ٢٨٠٠ فى المائة من المساحة المزروعة سنة ١٩٣٨.

وهكذا تبخرت جميع نظريات الذين كانوا يزعمون انه من المستحيل زراعة القطن فى رومانيا وانه يجب دائما استيراد هذه المادة الاساسية من الخارج.

وكان للارشادات الفنية وتطبيق القواعد الزراعية الفنية الفضل الاكبر فى نجاح زراعة القطن فى رومانيا، فكان تطبيق النظام المسمى «الزراعات المروية» يأتى بمحصول مضاعف بالنسبة للزراعات التى لا تروى — وكان انتقاء البذور الصالحة لمناخ رومانيا — وهى من الاصناف التى تتطلب سرعة نضج لوزة القطن، من العوامل الهامة فى وصول هذه الزراعة الى النتائج العظيمة التى وصلت اليها

وقد اتخذ مجلس وزراء رومانيا أخيراً قرارا بمنح تسهيلات كبرى للمزارعين وذلك ليحافظ على الاحوال اللازمة لتقدم زراعة القطن بمنح جوائز مالية، وقروض، وتقديم البذور مجانا، وتوريد الاسمدة الكيماوية، ومنح جوائز للمحاصيل التى تفيض عن الانتاج المقدر، وحق الشراء بسعر الدولة حسب محصول القطن ... الخ

ويشتمل مشروع الخمس سنوات فى رومانيا على التوسع بصورة واضحة فى زراعة القطن وسوف تصل المساحات المزروعة قطنا فى نهاية مشروع السنوات الخمس الى ٣٠٠٠٠٠ هكتار وسيزداد المحصول بفضل تطبيق الطرق الفنية المتقدمة الذكر بحيث يملأ الانتاج ٢٣٠٠٠ عربة قطنا — يعنى أن الانتاج سيكون أكثر ٧ مرات منه فى سنة ١٩٥٠

وهكذا نرى أن الحاجة الداخلية الى القطن قد حصلت على كفايتها حتى لو قدرنا ازدياد الاستهلاك الذى لا مفر منه نظرا لارتفاع مستوى حياة الشعب.

انتاج الورق فى بريطانيا يبلغ حوالى ٤٠٠٠٠ طن فى الاسبوع

بدأت صناعة الورق عقب انقضاء شهرى يوليو وأغسطس — وهما شهر الاجازات الصيفية تنشط خلال شهر سبتمبر حتى بلغت مستوى عاليا، اذ بلغ الانتاج الاسبوعى ٣٩٫٩٤٣ طنا أى مايعادل ١٠٢٪ عن مستوى انتاج ماقبل الحرب

وفيما يتعلق بانتاج ورق الطباعة فقد ارتفع بشكل واضح، حتى وصل الى أعلى ارتفاع سجله فى أى شهر منذ يوليو عام ١٩٥٠ فقد بلغ الانتاج الاسبوعى ١١٫٠٧٥ طنا أى ٧٢٪ من مستوى انتاج قبل الحرب.

وفى الربع الثالث من العام الحالى، زاد انتاج الورق بوجه عام اكثر من انتاج نفس الفترة فى عام ١٩٥٠ بمقدار ٦٪

ولاتزال عمليات جمع الاوراق المهملة، والفضلات مستمرة خلال سبتمبر، رغم انها لم تصل الى ماكان مؤملا فيه.

ولقد زاد تخزين الورق كنتيجة لانخفاض معدل الاستهلاك فى أشهر الاجازات.

وبالرغم من أن انتاج الورق قد تحسن، الا أن مجلس التجارة قد حذر من خوفه من المستقبل حيث يقل جمع الورق المهمل فى فصل الشتاء

«عن جريدة فيننشيال تايمز»

اشراك الموظفين فى أرباح الشركات

شكل وزير العمل فى البرازيل لجنة لدراسة الوسائل الممكنة لتنفيذ مشروع القانون المعروض حاليا على مجلس النواب البرازيلي وهو يقضى بأن تشرك الشركات موظفيها فى الارباح التى عادت عليها بفضل عملهم

ولا تنفرد البرازيل بهذا الاصلاح الذى يكسب الموظفين والعمال الشعور بأنهم يساهمون فى عمل يستفيدون منه كلما تحسنت انتاجيتهم ، بل ان حزب الاحرار فى بريطانيا نفسها أصبح ينادى بتطبيق هذا المبدأ .

ويظهر أن دعوته قد لاقت بعض القبول لدى حزب الحكومة ولو ان المحافظين لايرون ضرورة استصدار تشريع يجبر الكل على تطبيق هذا المبدأ

هبوط استهلاك الانجليز من اللحوم

كان استهلاك الفرد من اللحم فى بريطانيا قبل الحرب يبلغ ٩١ر٥ رطل وهبط فى العام الماضى الى ٧٥ر٥ رطل وفى أوائل هذا العام هبط استهلاكه الى ٤١ر٥ رطل ومن المنتظر أن يهبط الى أقل من ذلك الحد فى الشهور الحالية

أسعار الخصم الجديدة لبنك فرنسا

رفع بنك فرنسا أسعار الخصم الخاصة به فى نفس اليوم الذى رفع فيه بنك انجلترا سعره ، وقد أصبحت أسعار بنك فرنسا كالآتى :

	السعر الحالى	السعر السابق
سعر الخصم	٤ ٪	٣ ٪
شراء الاذون	٣١/٢ ٪	٣ ٪
قروض بضمان أذون	٣١/٢ ٪	٣ ٪
قروض بضمان أسهم وسندات	٤١/٢ ٪	٤ ٪

رفع سعر الخصم فى الهند

تمشيا مع الاتجاه العام الملاحظ فى كثير من البلاد رفع البنك المركزى فى الهند سعر الخصم من ٣٪ الى ٣ ١/٢ ٪ وذلك كوسيلة لمحاربة التضخم الذى تفاقم شره فى الهند .

علاقة الجنيه المصري بالجنيه الاسترلينى

تتردد فى مصر والخارج آراء خاطئة عن حقيقة العلاقة بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى ولا يزال بعض الكتاب فى مصر يدعو الى فصم عرى الارتباط بين العملتين . وكثيرا ما وجد هذا الرأى صدى فى مجلسى البرلمان .

لذا نجد لزاما علينا أن نقول انه من الناحية القانونية لم يكن الجنيه المصرى فى يوم من الايام مرتبطا بالجنيه الاسترلينى . وكل ما هنالك أن بعض العملات الذهبية الاجنبية ، ومنها الجنيه الانجليزى ، كانت تتداول فى مصر الى جانب الجنيه المصرى الذى ظهر فى حيز الوجود فى سنة ١٩٣٤ . وكانت الحكومة تقبل تلك العملات بأسعار محددة ، ومن ثم كانت العلاقة بين العملتين مماثلة للعلاقة التى كانت قائمة بين العملات الذهبية فى ذلك الوقت . وبعد ان فقدت هذه العملات قدرتها الالزامية فى الابراء لم يعد هناك أى رباط قانونى بين الجنيه الاسترلينى والجنيه المصرى .

وفى فترة ما بين الحربين اتبعت مصر وبعض الدول الاخرى نظام الصرف بالاسترلينى — فكانت البنوك تحتفظ بأرصدة التشغيل فى لندن وكان غطاء النقد يتمثل فى سندات استرلينية متفاوتة الآجال ، وكان البنك الاهلي المصرى على استعداد لشراء وبيع التحويلات التلغرافية على لندن بسعر صرف ثابت لم يتغير بتاتا طوال هذه الفترة .

ولما انشىء صندوق النقد الدولى حددت مصر سعر التعادل للجنيه المصرى بالنسبة للذهب والدولار الامريكى وفقا لاتفاقية الصندوق . ومنذ ذلك التاريخ أصبحت العلاقة القانونية بين الجنيه المصرى والاسترلينى مماثلة فى طبيعتها تماما للعلاقة القائمة بين عملتى أى عضوين من اعضاء الصندوق .

وقد عملت الحكومة بالتعاون مع البنك الاهلي المصرى على دعم مركز الجنيه المصرى فى الاسواق العالمية ولجأت فى هذا الى استعماله كعملة دولية فى تجارتها الخارجية من ناحية ، والى زيادة أرصدتها من الذهب والعملات الاجنبية القابلة للصرف بالذهب من ناحية أخرى .

ومن الجلى انه ليس هناك مايمنع مصر من اتباع سياسة نقدية مستقلة تمام الاستقلال ، فاذا اعتزمت المملكة المتحدة مثلا تخفيض الجنيه الاسترلينى لتعين على السلطات المصرية أن تدرس الحالة لتقرير ماذا كان من الواجب تخفيض الجنيه المصرى فى نفس الوقت على ضوء أثر هذا التخفيض فى ميزان المدفوعات المصرى . وعليها أن تقرر ماذا كانت المزايا التى تجنيها من الاحتفاظ بسعر التعادل القديم تفوق الخسارة الناجمة عن تخفيض قيمة الارصدة الاسترلينية الحالية . وقد ترى الحكومة المصرية أن تخطو خطوة مماثلة بتخفيض الجنيه المصرى بنفس النسبة التى خفض بها الاسترلينى ، أو بنسبة أقل أو أكبر تبعا للظروف . وليس فى اتباع تلك السياسة مايدل على تبعية الجنيه المصرى للجنيه الاسترلينى كما انه ليس فيها مايشعر بالمهانة أو ينتقص من الكرامة الوطنية ، فبعد تخفيض قيمة الاسترلينى فى خريف عام ١٩٤٩ قررت دول عديدة أن تساير بريطانيا فخفضت عملاتها بنفس النسبة ، بينما خفضت غيرها بنسبة أقل ، واحتفظت دول أخرى ، كالباكستان مثلا ، بسعر التعادل القديم على حاله

والخلاصة انه لايوجد ثمة رباط قانونى يربط العملتين ربطا مباشرا ، وتتمتع الحكومة المصرية بحرية مطلقة فى سياسة النقد والصرف على ضوء مصالحها الخاصة وارتباطاتها الدولية

عن نشرة البنك الاهلي

اقتصاديات الشرق الأوسط

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أساس واقعى سليم

نقل البترول فى الشرق الأوسط

يعتبر الشرق الاوسط من أغنى المناطق بالبترول فى العالم . وتقدر الاحتياطات البترولية فى هذه المنطقة بحوالى ٤٠٪ من الاحتياطيات الكلية العالمية المعروفة . بينما لا تحتوى منابع البترول الامريكية الا على ٣٥٪ من المجموع . الا أن الانتاج السنوى الفعلى لمختلف المناطق لا يتناسب مع أنصبتها فى الثروة البترولية العالمية بقدر ما يتوقف على سهولة نقل البترول الى اماكن تكريره واستهلاكه . ومن هنا يزيد الانتاج الفعلى للولايات المتحدة من البترول على ٥٠٪ من الانتاج العالمى، فى حين لم يصل انتاج الشرق الاوسط بعد ٢٠٪ من المجموع .

ويتم نقل البترول اما بواسطة الناقلات المائية أو عن طريق الانابيب . وتزيد تكاليف النقل بالناقلات كثيرا عن النقل بالانابيب . وقد انتشر استعمال الانابيب انتشاراً كبيرا فى الولايات المتحدة ومن ثم أمكن استغلال آبار البترول الامريكية بحيث تنتج هذه النسبة العالية ، ولو أن ذلك يعنى أن احتياطات البترول الامريكية تستهلك بسرعة تزيد كثيرا على استهلاك الاحتياطيات فى المناطق الاخرى وخاصة فى الشرق الاوسط ، مما يقدر معه أن تنفذ احتياطيات الولايات المتحدة فى مدة لا تتجاوز ٤٠ عاما اذا سار الاستهلاك على النطاق الحالى ولم تكتشف آبار جديدة .

وبالنسبة للشرق الاوسط يسير التوسع فى الانتاج طرديا مع تيسير وسائل النقل . وقد أخذت أنابيب نقل البترول تلعب دورا هاما فى الشرق الاوسط . وقد ذكرنا فى العددين ١٢، ١٣ بتاريخ أول ، ١٥ سبتمبر الماضى كيف يزداد الانتاج العراقى من البترول باقامة خطوط الانابيب وخاصة الخطوط الاخيرة التى سيمكن عند الفراغ منها مضاعفة الانتاج العراقى عدة مرات . وقد تم فى ديسمبر سنة ١٩٥٠ افتتاح أحدث وأكبر خط أنابيب لنقل البترول فى العالم وذلك لنقل بترول المملكة العربية السعودية من منابعه على الخليج الفارسى الى شرق البحر الابيض المتوسط قريبا من اسواق استهلاكه .

وقد يكون من الجدير بنا أن نقدم صورة مفصلة نوعاما لخط الانابيب السعودى الذى يطلق عليه اسم « تابلاين » كنموذج ضخم لخطوط الانابيب الاخرى .

فقبل انشاء هذا الخط كانت شركة «أرامكو» التى تقوم باستغلال البترول السعودى تستخدم اسطولا من ناقلات البترول يتكون من ٦٥ ناقلة يصدر فيها الانتاج السعودى اما الى الشرق الاقصى ومراكز الاسطول الامريكى فى المحيط الهادى واما عن طريق الخليج الفارسى وقناة السويس الى اوروبا والاسواق المختلفة . أما الآن فقد عاد انتاج البترول فى الشرق الاقصى الى مستوى ما قبل الحرب وبذا أمكن لهذه المنطقة الاستغناء عن بترول المملكة العربية الى حد كبير فأصبح السوق الطبيعى للبترول السعودى هو دول اوروبا ومن ثم عمدت الشركة الى مد الانابيب الى البحر الابيض واستغنت بذلك عن أسطول الناقلات وتمكنت من تحويله الى ميادين أخرى ، وتقوم أنبوبة ضخمة واحدة قطرها ٣٠ بوصة بنقل الانتاج السعودى بأكمله بسهولة فى خط شبه مستقيم عبر المملكة العربية السعودية فالمملكة الاردنية ثم يدخل اراضى سورية ومنها الى لبنان. ويبدأ خط الانابيب من ابقيق على الخليج الفارسى فى وسط المنابع السعودية الغنية ، وينتهى فى مدينة صيدا على البحر الابيض المتوسط، ويبلغ طول الخط مايزيد على ١٠٠٠ ميل فى أراضى أغلبها صحراوات جرداء

وقد استغرق انشاء هذا الخط الضخم أربع سنوات كاملة، اشتغل فيها ١٧٠٠٠ عامل ، منهم حوالى ١٥٠٠٠ من العرب، فى تركيب الانابيب وتمهيد طريقها خلال الصحراء . ويبلغ وزن الانابيب المستعملة حوالى ٢٦٥٠٠٠ طن من الصلب . ويحتاج خط الانابيب الى حوالى ٦ مليون برميل من الزيت الخام لملئه . وقد أقيمت فى جهات متفرقة من الخط ست محطات ضاغطة، كما أقيم ٤٠ بئرا لماء الشرب اللازم للعمال الذين يشتغلون فى الخط .

وقد أصبح لخط التابلاين أهمية خاصة فى اقتصاديات الشرق الاوسط بعد أن أصبحت المملكة العربية السعودية الدولة المنتجة الاولى للبترول فى المنطقة ، نتيجة انخفاض الانتاج الايرانى . وقد بلغ الانتاج السعودى ١٠٫٢ مليون طن من البترول الخام خلال الربع الثالث من هذا العام ، بينما كان الانتاج فى عام ١٩٥٠ بأكمله يقل عن ٢٧ مليون طن . وكان الانتاج الايرانى نحو ٣٢٫٣ مليون طن فى عام ١٩٥٠ وانخفض الى نحو نصف مليون طن فى الربع الثالث من عام ١٩٥١ . ولاشك أن الزيادة السريعة فى الانتاج السعودى قد ساعد عليها توفر الانتاج المتزايد بواسطة خط الانابيب الجديد.

بنك جديد بلبنان

أنشىء أخيراً بنك جديد بلبنان تحت اسم « بنك الاتحاد اللبناني » برأسمال قدره ٧ مليون ليرة لبنانية واتخذت بيروت مركزا رئيسيا له .

تأميم شركة الكهرباء والنقل بدمشق

صرح وزير الاشغال السوري ان اجراءات تصفية اعمال شركة الكهرباء بدمشق سوف تبدأ قريبا وان مصالح حملة الاسهم سوف تحترم ويعوضون تعويضا مناسبا .

ومما يذكر ان هذه الشركة بلجيكية الجنسية وان وزير العدل السابق في بلجيكا المسيو جيروت قد حضر الى دمشق خصيصا لمباحثة السلطات السورية في امر تأميم هذه الشركة .

خط حديدي جديد في المملكة العربية السعودية

انتهى العمل أخيرا من انشاء الخط الحديدي الجديد الذي يمتد بين ميناء دمان (على الخليج الفارسي) وعاصمة المملكة الرياض . ويبلغ طول هذا الخط الجديد حوالي ٥٧٠ كيلو متر ويخترق المناطق الغنية بآبار البترول . وقد تكلف انشاؤه حوالى ١٧٥ مليون ريال سعودي بما في ذلك ٢٨ مليون تكاليف انشاء الميناء كما استغرق العمل فيه أكثر من ٤ سنوات .

الاحتياطية الذهبية الايرانية

أعلن البنك المركزي لايران أن احتياطاته الذهبية زادت خلال شهر يوليه ١٩٥١ ، ١٠ مليون جرام من الذهب وبلغت هذه الاحتياطيات بذلك ١٢٩ مليون جرام منها ٤٠ مليونا في خزائن البنك ، ٧٠ مليونا مودعة مع بنك انجلترا والباقي ١١ مليونا في بنك الدولة بموسكو . وقد جاءت الزيادة في الاحتياطيات في شهر يوليه نتيجة تحويل ٤ مليون جنيه استرليني من غطاء البنكنوت الى ذهب .

العملة القانونية بعدن

أصبحت عملة شرق افريقيا البريطانية العملة القانونية في عدن ابتداء من اول اكتوبر الماضي، وذلك بدلا من الروبية الهندية التي ظلت زمنا طويلا تتداول جنبا الى جنب مع ريالات ماريا تريزا . ولا تزال الروبيات الهندية والريالات في التداول الى الآن بصفة غير رسمية .

احتكار التبغ بسوريا

قررت الحكومة السورية شراء الشركة صاحبة امتياز التبغ في سوريا وذلك بالقيمة التي تظهر من ميزانية الشركة عن ٣١ اكتوبر سنة ١٩٥١ وستتولى الحكومة ادارة هذه المؤسسة في المستقبل .

اتفاقات اسرائيل التجارية

تعمل اسرائيل على التوسع في عقد اتفاقات تجارية واتفاقات دفع مع كثير من الدول الاجنبية لتصريف صادراتها والتمكن من الحصول على شروط ملائمة لدفع قيمة وارداتها . وقد عقدت في الشهر الماضي ثلاث اتفاقات مع فنلندا واليابان والنمسا كان من أهم نصوصها السماح لاسرائيل بتأجيل دفع قيمة بعض وارداتها الاساسية من تلك الدول .

ايران تستورد سكرا من روسيا

عقدت ايران أخيرا اتفاقا تجاريا مع روسيا ينص على تصدير ٣٠ الف طن من السكر الروسي الى ايران خلال شهر نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥١ .

مشروع وادي الثرثار بالعراق

عهدت الحكومة العراقية الى احدى الشركات البريطانية بتنفيذ مشروع وادي الثرثار . ويرمي المشروع الى اقامة قناطر حاجزة في الوادي للسيطرة على فيضان نهر دجلة ، واستغلال القوة المائية في توليد الكهرباء . وتقدر نفقات المشروع بنحو ٦ مليون جنيه استرليني .

شركات البترول في الشرق الاوسط

الشركات المالكة	الشركات المنتجة				
	ارامكو	شركة بترول البحرين	شركة البترول العراقية	شركة بترول الكويت	شركة البترول الانجلو ايرانية
شركة ستاندارد اويل (كاليفورنيا)	٣٠ ٪	٥٠ ٪	—	—	—
شركة تكساس	٣٠ ٪	٥٠ ٪	—	—	—
شركة ستاندارد اويل (نيوجرسي)	٣٠ ٪	—	—	—	—
سوكوني فاكوم	١٠ ٪	—	١١ر٨٧٥ ٪	—	—
شركة بترول الخليج	—	—	١١ر٨٧٥ ٪	٥٠ ٪	—
الشركة الفرنسية للبترول	—	—	٢٣ر٧٥ ٪	—	—
رويال دتش شل	—	—	٢٣ر٧٥ ٪	—	—
ك . س . جلبنكيان	—	—	٥ر٠ ٪	—	—
شركة البترول الانجلو ايرانية	—	—	٢٣ر٧٥ ٪	٥٠ ٪	—
الحكومة البريطانية	—	—	—	—	٥٥ر٩ ٪
شركة بترول بورما	—	—	—	—	٦٦ر٢ ٪
متنوعة	—	—	—	—	١٧ر٥ ٪
تاريخ منح الامتياز	١٩٣٣/١/١٥	١٩ /١ /١٩٤٠	١٤ /٣/ ١٩٢٥	١٩٣٤/١٢/٢٣	١٩٣٣/١٢/٢١
مدة الامتياز	٦٦ سنة	٥٥ سنة	٧٥ سنة	٧٥ سنة	٦٠ سنة

رسم سياسة زراعية وصناعية لمصر

اعد المستر كريج سلسلة مقالات عن موضوع «رسم سياسة زراعية وصناعية لمصر» . وسوف يوالي مقالاته وابحاثه في رسم هذه السياسة التي قدم برنامجها مفصلا في المؤتمر الزراعي الثاني الذي عقد في القاهرة في أبريل من عام ١٩٤٥

وقد قسم بحثه حسب الترتيب الآتي : (١) رسم سياسة بعيدة المدى لانتاج الاغذية للوصول الى مستوى اقتصادي معقول للسكان (٢) كيف يمكن تحسين المستوى الغذائي لمصر (٣) هل يمكن لمصر أن تمد جميع سكانها بالطعام اللازم لهم بدون استيراد الاغذية من الخارج ؟ واذا كان لا يمكنها عمل ذلك ، فأي الاطعمة تستوردها ؟ أو ما هي الوسائل التي يمكن استخدامها لزيادة المحصولات ؟

وهذا هو المقال الاول .

بقلم
المستر ج . ا . كريج

مقدمة : جاء في التقرير الاحصائي عن استهلاك الحبوب في مصر الذي وضعه الاستاذ محمود عبد الكريم بمعاونة كاتب المقال الحقائق التالية :

١ ـ زاد عدد السكان في مصر زيادة ملموسة ومستمرة بمعدل ١ر١٥٤ ٪ كل عام .

٢ ـ أن نسبة زيادة وسائل الانتاج ،أي مساحة الاراضي المنزرعة حبوبا ،تصل حوالي ربع نسبة زيادة عدد السكان ،أي ٠ر٢٥٢ ٪ في السنة (حيث أن العامل المؤثر هنا هو الماء) .

٣ ـ أن انتاج الحبوب ، قد زاد بنسبة اكبر من المساحة المنزرعة (أي ٠ر٣٨٢٧ ٪ في العام) والسبب الرئيسي في ذلك يرجع الى التوسع في استعمال الاسمدة والمخصبات الزراعية في السنوات الاخيرة.

٤ ـ ومع هذا فان استهلاك الحبوب قد زاد بنسبة أكثر بطئا من الانتاج (والسبب في هذا يرجع الى ان كميات قليلة من الحبوب قد استوردت وأن الاسمدة المستوردة التي حلت محلها كانت غير كافية لتعويض قلة الواردات من الحبوب).

أحسن استعمال للارض كعامل انتاج : وستظل هذه الحقائق قائمة اذا ما أخذنا في الحسبان ان استهلاك الحبوب قد زاد كما يحدث غالبا عندما ترتفع نفقات المعيشة ، حيث ان الخبز هو ارخص انواع الاغذية.

غير انه من المرغوب فيه كثيرا أن نضيف أن مصر يجب ان تنتج كثيرا من الحبوب ، لأنه في حالة الحرب يكون مركزها عرضة للهجوم ،وثانيا لأن العدد العظيم من البلاد التي تصدر القمح ويبلغ عددهم الآن خمسة بلدان يشعرون بوطأة عدد السكان على وسائل الحياة ، هذه الوطأة التي تزداد يوما بعد يوم فمثلا لقد قدر ان استراليا التي تعتبر الآن من اكبر مصدري مواد الطعام ستصبح بعد حين احدى البلاد المستوردة .

والسؤال القائم الآن هو كيف تستطيع مصر ان تنتج حبوبا أكثر ؟

ان أبسط وأسهل طريقة لذلك هي بلا شك زيادة المقدرة الانتاجية للأرض.

ان مصر تعتبر من اكثر البلاد خصوبة في العالم ، ولكنها ـ رغم هذا ـ لا تعتبر الى حد كبير من البلاد المنتجة لمواد الطعام .

ومتوسط الغلة في حالة القمح ـ بدون مخصبات نتراتية تصل في المتوسط الى ٦٥٥ كيلو جرام أي (٤ر٣٧ أردب للفدان) ويمكن زيادتها بحوالي ٢٤٩ كيلو جراما أخرى (أي ١ر٦٦ أردب) باستخدام ١٠٠ كيلو جرام من نترات الشيلي . وباضافة كمية أخرى مماثلة من هذا السماد (١٠٠ كيلوجرام أخرى) تعطى غلة أخرى تساوى ١٧٧ كيلو (أي ١ر١٨ أردب للفدان) . وتكون النتيجة الاخيرة كالتالي :

السماد	الغلة	الزيادة
بدون	٦٥٥ كجم	ــــ
١٠٠ ك	٩٠٤ كجم	٢٤٩
٢٠٠ ك	١٠٨١ كجم	١٧٧

وهكذا نجد أن قانون تناقص الغلة يظهر بوضوح في كلتا الحالتين.

وان كانت الغلة تزيد في قيمتها باستعمال جوال ثاني من النترات

غير ان الارقام السابقة توضح لنا ماذا يجب عمله اذا اتبعنا سياسة زيادة استخدام المخصبات .

والارقام التي تقدمها لنا منظمة الاغذية والزراعة الدولية F.A.O.

جدول لمقارنة انتاج بعض الدول من القمح مستخرج من النشرة الشهرية « لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية » Food and Agricultural Statistics

البلد	المساحة بآلاف الهكتارات	الانتاج ١٠٠٠ مليون طن	الغلة قنطار انجليزي للهكتار	الغلة اردب لكل فدان
بلجيكا	٢٣٥	٤٠٠	١ر٧٠	٤ر٨
تشيكوسلوفاكيا	٨٠٠	١٥٩٠	١ر٩٩	٥ر٧
الدانمرك	٨٢	٢٧٥	٣ر٣٥	٩ر٤
فرنسا	٤٢٠٥	٦٩٦١	١ر٦٥	٤ر٦
المانيا	١٥٢٣	٣٤٣٠	٢ر٢٧	٦ر٤
ايطاليا	٤٧٢٥	٦٧٣٦	١ر٤٣	٤ر٠
البلاد الواطئة	٧٦	٢٥٨	٣ر٤٠	٩ر٥
بولنده	١٥٩٥	١٩٩٠	١ر٢٥	٣ر٥
السويد	٣٣٥	٧٣٩	٢ر١٨	٦ر١
المملكة المتحدة	٨٠٨	٢١٤٢	٢ر٤٧	٨ر٥
الولايات المتحدة	٢٥٣٢٣	٢٧١٦٩	١ر٠٧	٣ر٠
الارجنتين	٥٧٠٠	٥٥٠٠	ر٩٧	٢ر٤
البرازيل	٤٩٥	٥١٩	١ر٠٥	٢ر٩
شيلي	٨٠٥	٩٨١	١ر٢٢	٣ر٤
اليابان	٧٣٦	١٣٣٢	١ر٨١	٧ر١
تركيا	٤٨٥٤	٥٠٠٠	١ر٠٣	٢ر٩
مصر	٦٢٩	١١٩٤	١ر٩٣	٥ر٤
استراليا	٤٧٣٥	٤٩٨١	١ر٠٥	٢ر٩
نيوزيلندة	٥٩	١٦١	٢ر٧٣	٧ر٦

وقد اضطررنا لضغط هذا الجدول ـ الى حذف بعض البلاد لضيق المقام ، حيث تصل فيها غلة الفدان الواحد الى اقل من ثلاثة ارادب وتحتل مصر مركزا مشرفا ، ولكنه على أية حال ليس المكان الاسمى . ومن هذا يتضح لنا ضرورة ادخال التحسينات على الزراعة المحلية للقمح .

هى أقل من ٨٠٠ كيلو جرام (أى ١/٢ ٥ أردب للفدان) فى جميع انحاء القطر المصرى .

وفى المنيا الآن حيث توجدأخصب بلاد القطر المصرى (اذ يغل الفدان ٦ر٤٧ اردبا مقابل ٣٣ر٥ فى باقى المديريات) - أخبرنى صديقى (شلبى صاروفيم بك) أنه باستعمال الاسمدة بطريقة أفضل ، واستخدام طرق الفلاحة الحديثة أمكنه الحصول على متوسط غلة للفدان قدرها ١٢ أردبا للفدان ، وفى بعض القطع الجيدة من أرضه حصل على غلة قدرها ١٩ أردبا للفدان .

وأرى أن أبدأ فى مقالى الاول فى سلسلة مقالات (وضع سياسة زراعية لمصر) ببحث موضوع زيادة غلة الحبوب بوجه عام باستخدام طرق افضل فى الفلاحة ، وبتوزيع أحسن للنترات الكيميائية .

وعندما يبدأ العمل فى استخراج الاسمدة بواسطة كهرباء خزان أسوان فانه من الممكن زيادة غلة الفدان ، وبهذا يتحقق اعتقاد الكاتب بأنه يمكن لمصر ان تعتمد على نفسها فى انتاج الحبوب وخاصة فى زمن الحرب ، اذا ماأمكنها التضحية بعض الشىء بجزء من محصول القطن .

وموجز القول ، أن الدراسة العميقة لاستخلاص أحسن الوسائل لاستغلال الارض ، يجب التعهد بها للحصول على أقصى الفوائد منها .

وأود ان أشير هنا فى ختام هذا المقال الاول ، الى نقطتين هامتين :

الاولى - هى وجوب عدم استخدام الاراضى الزراعية فى انشاء المصانع عليها فان فى الصحارى الشاسعة الممتدة متسعا لذلك .. كما أوصى بذلك المرحوم اسماعيل صدقى باشا ذات مرة

والثانية - هى ضرورة حمل فضلات الانسان الى مناطق بعيدة عن مساكن الاهالى ، والاستفادة بها فى تخصيب الاراضى فى أطراف العمران ، وتعميم هذا النظام فى كل عواصم القطر .. وبذلك تزداد مساحة الاراضى المستصلحة .

ج . ا . كريج

شخصيات اقتصادية

حسن كامل الشيشينى باشا



مثل بارز للتواضع والحياء ، والتأدب والوفاء ، وسعة النفس والسخاء ، وطهارة القلب وصفاء الروح على السواء - اذا قصدت له فى رجاء تخيلت انك المرجو وانه صاحب الرجاء ، وان كان يرحب بكل ما تعرض عليه من مسعى ، وقد لا ينفذ منه شيئا فى النهاية.

محبوب من كل من يمت بسبب له ، وكل من عمل معه أو اتصل به - كان استاذا بكلية التجارة وكلية الحقوق ، فكان موضع الود والتقدير من طلابه ، لا يرفض لهم شفاعة ، يوزع بطاقاته تأييدا وتزكية لكل من يلتمسها ، حتى كان مديرا لبنك التسليف الزراعى فانقلبت عنده تلك الآية ، واعتكف عن الناس ، وحد من شفاعاته وزياراته ومقابلاته واجتماعاته . ولعل السر فى ذلك انه وقد طبع على المجاملة ، لا يود ان يتورط بما ترتبه الحياة الاجتماعية من اتصالات .. ووساطات ..

ذكى وافر الذكاء ، يفهم مقصدك ، ويدرك مسعاك بمجرد لقياك ، وقد ينأى بك عما تقصد اليه من حديث ، حتى لا يورطه حياؤه لقبول ماجئت لعرضه عليه .

كريم سماح ، كان يضطر للاقتراض ليقرض الآخرين ، اما ما يقرضه فقرض حسن لا يرد مع الزمن ، وأما ما يقترضه فمردود مضمون.

صبوح الوجه ، منبسط الاسارير فى وسامة وقسامة ، طلق المحيا ، وان كان يخفى وراء تبسطه دهاء بعيدا وعمقا قويا .

ما أحسب له أعداء ، فما سمع الا مادحا محبيه ، مثنيا على عارفيه .

تخرج حسن كامل الشيشينى من جامعة اكسفورد بعد ان درس العلوم الاقتصادية والمالية ، وعاد فى الطليعة استاذا للاقتصاد بكلية الحقوق وكلية التجارة ، وان له من تلاميذه - بل ومن بعد تلاميذه - رجالا وشبابا تولوا أعلى المناصب وأسمى المراتب .

وان له لماضيا وطنيا يعرفه العاملون فى صمت - حينما كانت المقصلة أدنى له من حبل الوريد .

والشيشينى باشا دقيق فى كل شىء ، الا فى مصالحه الخاصة ، فهو فيها كريم مغداق - وينقلب هذا الكرم ضنا وشحا ، اذا مس عمله فى بنك التسليف الزراعى الذى تولى رئاسته ردحا من الزمن بعد به عن الاعاصير الحزبية والاوضاع الوقتية ، وجنبه قدر ما مكنته الظروف من السيطرة الحكومية ، فكان صديقا لكل الحكومات حبيبا لكل الوزارات .

وترك الشيشينى الاوساط الجامعية ، الى العمل فى الوظائف الحكومية الفنية ، مديرا لمصلحة التجارة ، ووكيلا لوزارة التجارة ، ثم اختير مديرا لبنك التسليف . وعمل الى جوار عمله الضخم فيه عضوا لمجلس ادارة البنك العقارى الزراعى ، وعضوا بمجلس ادارة الشركة العربية للاراضى ، ونائب رئيس للشركة العقارية المصرية ، وعضوا بمجلس الاوقاف الاعلى ، وعضوا بالمجلس الاستشارى للقطن ، وعضوا بالمجلس الاستشارى لوزارة الزراعة ، كما أختير عضوا بمجلس ادارة البنك الاهلى .

والشيشينى باشا مجموعة علميه وخلقية جديرة بالتكريم والاكبار .

حسن الحطيم



الانتاج العالمى من الكبريت

قدرت حاجات العالم من الكبريت الخام والنقى فى عام ١٩٥١ بنحو ٢٠٠ر١٣٤ر٧ طنا ، بينما لا ينتظر أن يتجاوز الانتاج ٣٠٠ر٨٦٢ر٥ طنا وذلك بالمقارنة مع تقديرات عام ١٩٥٢ التى تبلغ ٣٠٠ر٥٩٦ر٧ طن و ٦٠٠ر٢٥٥ر٦ طن على الترتيب

وقد زاد الطلب العالمى على الكبريت نحو ٣٢ ٪ فى عام ١٩٥١ عما كان عليه فى عام ١٩٤٩ ، وينتظر ان يكون اكبر بنحو ٤٠ ٪ فى عام ١٩٥٢

تثبيت أسعار الصوف فى نيوزيلندا

رسم مجلس الصوف بنيوزيلندا مشروعاً لضمان سوق مستقرة للصوف النيوزيلندى ، يقضى بفرض أسعار دنيا للاصواف المباعة بالمزاد سواء فى نيوزيلندا أو فى انجلترا . واذا انخفض السعر الذى يرسى عليه المزاد عن السعر الادنى ، وهو ما لا ينتظر حدوثه فى الوقت الحالى نظرا الندرة النسبية للصوف فى العالم ، فان المجلس سيتحمل الفرق وقد قرر المجلس أن الثمن العام المتوسط المناسب للموسم القادم سيكون ٢٤ بنسا للرطل من الصوف الخام .

انتاج السيارات فى انجلترا

ارتفع انتاج السيارات فى المملكة المتحدة من ٣٦٠ ألف سيارة فى سنة ١٩٤٦ الى ٧٨٠ ألف سيارة فى عام ١٩٥٠

وتقدر نسبة السيارات المستخدمة للركوب الخاص من هذا العدد حوالى ٧٠ ٪ والباقى من السيارات التجارية والعسكرية

الرقابة على الائتمان فى هولنده

عرض على البرلمان الهولندى مشروع قانون بتنظيم الرقابة على جهاز الائتمان . ويعطى المشروع البنك المركزى الحق فى إصدار القواعد المنظمة للاحتياطات النقدية التى تحتفظ بها مؤسسات الائتمان ، وكذلك تعيين الحدود القصرى لقروضها واستثماراتها ومنع أو تقييد أنواع معينة من السلفيات . كما يصرح للبنك المركزى بالاستعلام من المؤسسات المصرفية عن جميع مايراه ضروريا لتنفيذ سلطاته على جهاز الائتمان .

محصول الجوت فى الهند

يشير تقدير وزارة الزراعة الهندية الاولى عن حقيقة محصول الجوت فى الهند خلال عام ٥١ – ٥٢ ، ان جملة المساحة المنزرعة جوتا تبلغ ١٨١ر٨٢٠ر١ فدانا مقابل ٤٣٥ر٢٢٧ر١ فى العام الماضى أى بزيادة ٦٤٦ر٥٩٢ فدانا ، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة حوالى ٣ر٤٨ ٪

محصول القمح فى الارجنتين

تدل التقارير الواردة من الارجنتين على ان الجفاف الذى ساد خلال الشتاء قد أضر ضررا كبيرا بمحصول القمح هذا العام . ولم يكف المطر القليل الذى نزل خلال سبتمبر لتحسين الحالة ، ويخشى ألا تستطيع الارجنتين الوفاء بالتزاماتها لتصدير القمح خصوصا الى المملكة المتحدة . ولما كانت المساحة المزروعة قمحا هذا العام أقل من العام السابق يقدر الخبراء ان المحصول قد يهبط الى ٥٠ ٪ من مستواه المعتاد .

صناعة الورق فى جنوب أفريقا

تبذل المساعى الآن لانتاج ورق الصحف من بعض الاخشاب التى توجد بكثرة فى شرق الترنسفال . وتهتم شركتان كبيرتان بهذا الموضوع وينتظر أن تنجحا فى المستقبل فى انتاج أنواع راقية من الورق بجانب ورق الصحف .

زيادة صادرات أندونيسيا

ازدهرت تجارة الصادرات الاندونيسية خلال الشهور التسعة الاولى من هذا العام بحيث جاوزت قيمتها رقم الصادرات خلال العام الماضى بأكمله اذ بلغت ٤٢٠ر٣ مليون روبية مقابل ٢٧٤١ مليون روبية فقط . وهكذا يعود الاقتصاد الاندونيسى تدريجيا الى احتلال مكانه فى التجارة الدولية بعد الاضطرابات التى أحدثتها الحروب وفترة التحرير التى تلتها .

انتعاش تجارة الكنغو البلجيكية الخارجية

نشطت تجارة الكنغو البلجيكية الى أمريكا نشاطا كبيراً فى هذا العام بسبب زيادة صادراته اليها سواء من القصدير أو المطاط « التى تنافسه فى تصديرها الملايو البريطانية » أو الاورانيوم والنحاس والجواهر الصناعية والبن وزيت النخيل وغيرها من المواد التى ترى أمريكا أنها ذات أهمية خاصة للاستعداد الحربى .

انتاج السيارات الخاصة فى بعض البلاد المنتجة الرئيسية

	١٩٣٨	١٩٤٩	١٩٥٠	(بالآلاف) يناير/يونيه ١٩٥١
الولايات المتحدة	٢٠٠١	٥١١٩	٦٦٦٦	٣٠٩٩
المملكة المتحدة	٣٤١	٤١٢	٥٢٢	٢٤٤
كندا	١٢٤	١٩٢	٢٨٥	١٨٧
فرنسا	٢٠٠	١٨٨	٢٥٧	١٥٨
ألمانيا الغربية	٢٧٦	١٠٤	٢١٦	١٣٥
ايطاليا	٥٩	٦٥	١٠١	٦٥

ويقدر انتاج الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٥٠ بحوالى ٧٥٫٠٠٠ سيارة خاصة

التقدم الصناعى فى استراليا

تتجه الجهود فى استراليا نحو زيادة الانتاج الصناعى بالبلاد ٠وقد وجد رأس المال الامريكى مجالاكبيرا للاستثمار فى استراليا مما زاد فى توثيق العلاقات الاقتصادية بين البلدين • وقد أقامت كثير من المصانع الامريكية فروعا فىاستراليا ولعل أحسن مثال على ذلك ما أعلن أخيرا من أن مصانع فورد باستراليا تنتج سيارات يشترى ٦٠ ٪ من الصلب المستخدم فيها من الانتاج المحلى •

١١٤ مليون جنيه
زيادة فى ميزانية استراليا

تقدر ميزانية حكومة استرالياكما تضمنها مشروع القانون الذى عرض على البرلمان الاسترالى فى ٢٦ سبتمبر الماضى بـ ١٠٤١ مليونجنيه للايرادات بزيادة قدرها ١١٤ مليون جنيه عن المصروفات وسيستخدم هذا الفائض لدفع القرض الحكومى فى استراليا .

مساحة القطن فى الهند

نشر أخيرا التقدير الاول للمساحة المزروعة فى الهند لسنة ٥٢/١٩٥١ وهى تزيد بنسبة ١١٪ عن مساحة العام السابق اذ بلغت هذا العام ٢ر٧ مليون فدان فى حين كانت٥ر٦ مليون فدان فى العام الماضى•

الرخاء والاستقرار الاقتصادى فى سويسرا

تفتقر سويسره الى موارد الثروة الطبيعية ، فجزء كبير من أراضيها اما غير منتج بالمرة أو أنه يزرع تحت ظروف غاية فى الشدة • ومن هذا يظهر لنا مبلغ مايحتاج الى بذله السويسريون اذا أرادوا الوصول بمستوى معيشتهم الى مايمثل الحالة فى الدول المتقدمة ٠هذا بالاضافةالى حرمان سويسره من منفذ الى البحر مما يجعل نفقات نقل السلعالمصدرة أو المستوردة منها واليها أعلى بكثير مما هى عليه بالنسبة للدولالاخرى•

ومع ذلك فسويسره اليوم دولة متفوقة فى مضمار الصناعة ، بل أن قيام الصناعة فيها سبق قيامها فى كثير من الدول • وقد كان التقدم الصناعى السويسرى حقيقة واقعة منذ زمن طويل حتى أن انجلترا اضطرت فىعام ١٩٤٦ الى ارسال أحد الخبراء الاقتصاديين الى سويسره لدراسة هذا التفوق •

ولم يقتصر التقدم على ميدان الصناعة والتجارة بل شمل أيضا ميادين البنوك والتأمين والتجارة العابرة هذا بجانب السياحة التىهى بند رئيسى فى ميزان المدفوعات •

وقد تغيرت أسس الانتاج السويسرى بالنسبة للقرن الماضى اذ أصبح يرمى الى انتاج سلع متخصصة تعتمد على مهارة العامل السويسرى• وتظهر القيمة المرتفعة للصادرات السويسرية من ان فى عامى ١٩٤٩، ١٩٥٠ كانت قيمة الطن من صادرات سويسره تبلغ فى المتوسط ٦٧٥٠، ٦٥٥٠ فرنكا سويسريا على التوالى، أكثر من ١٢ ضعفا للقيمة المقابلةمن السلع المستوردة ويظهر مدى نجاح سويسره فى هذا النوع من الانتاج من أنها فى سنة ١٩٥٠ قد صدرت الى الخارج ٠٠٠ر٧٠٠ر٢٦ساعة كاملة اجزائها بما بلغ قيمته ٧٣٠ مليون فرنك سويسرى ، فى الوقت الذى لايتجاوز فيه عدد المشتغلين بصناعة الساعات فى سويسره ٥٠٠٠٠عامل٠

ومنذ نهاية الحرب حتى الآناستمر الاقتصاد السويسرى مستقرا بصورة مدهشة فلم تظهر هناك بطالة يعتد بها بلاستخدمت الصناعةالسويسرية كثيرا من العمال الاجانب ، كما لم تتعرض سويسره كغيرها من بلاد أوروبا الى أزمات ميزان المدفوعات وكذلك لم تعانى نقصا فىالدولارات٠

وقد بلغت احتياطات سويسرا من الذهب ٤ر٦ مليار فرنك أو مايعادل ٣٠٠ دولار لكل شخص من السكان، بينما لاتتجاوز النسبة المقابلة فى الولايات المتحدة ١٤٥ دولار ٠

ومن أهم الاسباب الحقيقية لرخاء سويسره واستقرار اقتصادياتها التقدم الصناعى لاهلها وتعودهم الاشتغال ساعات طويلة بجدواجتهاد، يضاف الى ذلك غريزة التدبير والاقتصاد التى يتميز السويسريون وهى التى كونت الثروة الكبيرة التى يتميز بها السويسريون وهى التى كونت الثروة الكبيرةالتى تتمتع بها سويسره •

وبجانب ذلك تجىء سياسةالحكومة التى تتوسط بين الحرية الكاملة والاشتراكية المطلقة وتعمل باستمرار على التعاون معرجالالاعمالوالاستفادة من خبرتهم عند وضع سياسةالدولة الاقتصادية •

انتاج سيارات النقل والركاب فى بعض البلاد المنتجة الرئيسية

	١٩٣٨	١٩٤٩	١٩٥٠	(بالآلاف) يناير/يونيه ١٩٥١
الولايات المتحدة	٤٨٨	١١٣٤	١٣٣٧	٧٩١
المملكة المتحدة	١٠٤	٢١٨	٢٦٣	١٣٥
كندا	٤٢	٩٨	١٠٦	٧١
فرنسا	٢٧	٩٨	١٠٠	٦٥
ألمانيا	٦٦	٥٨	٩٠	٥٦
ايطاليا	١٢	٢١	٢٧	١٤

ويقدر انتاج الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٥٠ بحوالى ٠٠٠ر٢٢٥ سيارة نقل وركاب •

الأوراق المالية

عن المدة من ٣٠ نوفمبر الى ١٥ ديسمبر ١٩٥١

تأثرت السوق من عدة عوامل مضادة : الاولى نزولية والاخرى صعودية أما العوامل النزولية فهى تطور الحالة فى منطقة القنال وسوء العلاقات السياسية مع انجلترا وعرض بعض الاسهم – خصوصا أسهم البنك الاهلى من حامليها الاجانب

أما العوامل الصعودية فهى التضخم المالى العالمى وارتفاع أسعار الحاجيات فى معظم الاسواق وزيادة الاستهلاك للمواد الحربية ونشاط الصناعة المحلية فى الظروف السياسية الحالية ..

وقد سجلت السوق خلال هذه المدة نشاطا محدودا دل على متانة قسم الاوراق الصناعية والتجارية بعكس الاقسام الاخرى . وهذا راجع بطبيعة الحال الى النتائج العظيمة التى سجلتها الشركات خلال السنة المنتهية فى أواخر ١٩٥١

قسم سندات الحكومة – هبطت أسعار **القرض الوطنى** ٣ ١/٤٪ بقدر ٥٩٠ قرش صاغ خلال الاسبوعين الماضين وكثر العرض منها .

قسم البنوك – صعد سعر **بنك أثينا** بقدر ٣٠ قرش **وبنك مصر، والبنك العقارى أسهم** ١٠ و **سند ١٩١١** ٢٠ بعد الاستهلاك .

وقد تأثرت السوق والاوساط المالية بانخفاض سعر سهم البنك الاهلى بسبب الاشاعات الخاصة بتأميم البنك وقد هبط من ٢٩٥٠ الى ٢٨١٦

شركات المياه – لم يسجل هذا القسم أى نشاط يذكر

شركات الملاحة والنقل – قل التعامل فى هذا القسم خلال المدة المذكورة .

الفنادق – تعذر وصول السائحين فى هذا الموسم خفض سعر سهم **الفنادق المصرية** (أنظر نتيجة الشركة فيما بعد)

شركات الاراضى – نشط هذا القسم بعض الشيء بسبب متانة سعر القطن بالنسبة للسنوات السابقة ومركز المحاصيل من جهة أسعارها وقد صعدت أسعار **سيدى سالم** بقدر ٣ قروش **وكوم امبو** ٢٠ قروش **والشركة العقارية** ٦٠

وشركات أراضى البناء – نزل سعر حصة **تأسيس مصر الجديدة** بقدر ٣٤ بنط

أما السهم فقد سجل صعودا قدره ٤ قروش **وشركة الدلتا** لم يرتفع سعرها رغم تحسن أعمال الشركة تحسنا ملموسا .

قسم الشركات التجارية والصناعية انحصر نشاط السوق فى هذا القسم وكان فى مقدمة الاوراق المتداولة: **الورق الاهلية** (+ ٦٨) **والتغليف الاقتصادى** (+ ٦٢) **والحرير الصناعى** (+ ٤١) **والمعادن الاهلية** (+ ٣٠) **وكفر الدوار** (+ ٣٠ بدون مقابل) **والبلاستيك الاهلية** (+ ٢٨) **والاهرام** (+ ٢٦) **والكروم والكحول** (+ ٢٤) **والمقاولات المتحدة** (+ ١٥)

أما الغزل الاهلية رغم نشاطها فقد نزل سعرها بقدر ١٤ قرش **والاسمدة الكيماوية** بـ ١٣ قرش .

الاتجاه – سليم ومستقر .

اخبار الشركات

وفيما يلى بيانات عن نشاط بعض الشركات :

شركة مصر للمستحضرات الطبية

وهى من مؤسسات بنك مصر . وقد تقرر رفع رأس مالها من ٤٥ ألف جنيه الى مائة ألف أى بزيادة قدرها ٥٥ ألفا، ويبدأ الاكتتاب فى الاسهم الجديدة من ١٥ ديسمبر الحالى الى ٣١ يناير ١٩٥٢ ، ويقول العارفون ان أسهم الشركة سترتفع ارتفاعا كبيرا بمجرد دخولها البورصة بعد الزيادة وذلك لان مجلس الادارة قرر أن تكون قيمة السهم أربعة جنيهات فقط ومائة مليم علاوة اصدار ، وذلك لأن الاسهم الجديدة تساوى عمليا أكثر من هذا المبلغ بكثير .وقد نشرت الشركة رسما بيانيا بمبيعاتها من يوم انشائها حتى نهاية نوفمبر الماضى ، ويتضح من هذا الرسم أن مبيعات الشركة فى هذا العام (وستبلغ ١٢٥ ألفا) ستزيد عن العام الماضى (وقد بلغ ٩٠ ألفا) بمبلغ قدره ٣٥ ألفا من الجنيهات على الاقل – أى بنسبة تبلغ ٤٠ ٪ تقريبا – وهذا رقم قياسى فى زيادة المبيعات .

شركة مصر للغزل والنسج

تنعقد الجمعية العمومية العادية لشركة مصر للغزل والنسج يوم السبت ٢٢ ديسمبر ١٩٥١ فى الساعة الرابعة مساء بمقر الشركة بعمارة بنك مصر بالقاهرة للموافقة على تقرير مجلس الادارة ومراقبى الحسابات وميزانية السنة المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥١ وكذا حساب الارباح والخسائر وتوزيع الارباح واعادة انتخاب بعض أعضاء مجلس الادارة الذين انتهت مدتهم وتعيين عبد الحميد حمدى بك عضوا فى مجلس الادارة وتعيين مراقبى الحسابات للسنة المقبلة .

وقد وصلت الارباح الى ٩٩٥ر٣١٤ جنيه أى ما يعادل ٥٠ ٪ تقريبا من رأس مال الشركة الاجمالى (بعد الزيادة التى وافق عليها مجلس الادارة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٥٠) وخصص من هذا المبلغ ما يعادل ٤٠٠ ألف جنيه للاحتياطى و الباقى لتوزيعه على المساهمين وأعضاء مجلس الادارة وقد اقترح المجلس أن يكون الربح لكل سهم ١٠٠ قرش

ومما يدعو الى الارتياح الكلى فى ظروف وصلت فيها أسعار القطن الى مستوى مرتفع أن نجد فى جانب الاصول بضائع فى المخازن بمقدار ٥٧٣ر٣ ألف جنيه مواد أولية وأقمشة وبضائع خالصة وقطن بأسعار التكلفة أو أقل .ومن هذا وحده يمكن ادراك عظمة هذه المؤسسة الوطنية .

شركة مصر لغزل ونسج القطن الرفيع (كفر الدوار)

تنعقد الجمعية العمومية لشركة مصر لغزل ونسج القطن الرفيع بمركز الشركة بعمارة بنك مصر يوم الجمعة الموافق ٢١ ديسمبر ١٩٥١ الساعة العاشرة صباحا للموافقة على تقرير مجلس الادارة والحسابات المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥١ وكذا الموافقة على انتخاب سعادة الدكتور زكى عبد المتعال بك وسعادة محمد رشدى بك فى مجلس الادارة

وقد ظفرت الميزانية بنتائج عظيمة لان الارباح وصلت الى ٥٦٧ر٦٤٢ جنيه عن السنة المالية سالفة الذكر على أساس رأس مال قدره مليون جنيه فقط وقد خصص من هذه الارباح مبلغ ١٧٥ ألف جنيه لاتساع أعمال المصانع وترك الباقى للتوزيع على المساهمين وأعضاء مجلس الادارة .

والذى يرتاح اليه الانسان بدون شك

ريع بعض الاوراق المالية على اساس آخر أرباح وزعت واقفال يوم ١٤ ديسمبر ١٩٥١

القرض الوطنى ٣ ١/٤ ٪	٢ر٥١ ٪
بنك مصر	٢ر٦٩ ٪
البنك العقارى – اسهم	٥ر٨٥ ٪
البنك الاهلى	٦ ٪
مياه القاهرة – تمتع	٩ ٪
مياه الاسكندرية	٨ر١ ٪
المصرية الجديد	٤ر٨١ ٪
مصر الجديدة – اسهم	٤ر٠٩ ٪
اراضى الدلتا –	٤ر٥٣ ٪
آبار الزيوت –	١ر٥٦ ٪
الملح والصودا	٥ر٦٣ ٪
الغزل الاهلية	٧ ٪
شركة مصر للغزل	٥ر٨ ٪

هو مقدار الموجود لدى الشركة من بضائع في آخر المدة حيث بلغت ما يزيد على ٣٦٦ر٣ ألف جنيه على أساس سعر يكاد يكون أقل بالربع من أسعار السوق

شركة الغزل الاهلية

تنعقد الجمعية العمومية العادية لمساهمي شركة الغزل الاهلية يوم الخميس الموافق ٣ يناير سنة ١٩٥٢ الساعة ٣٠ر٤ مساء بمركز الشركة بشارع ترعة المحمودية رقم ١٣٢ بالاسكندرية للموافقة على تقرير مجلس الادارة والحسابات الختامية للسنة المالية ١٩٥٠ و١٩٥١ وتقرير مجلس الادارة وانتخاب أو اعادة انتخاب أعضاء في مجلس الادارة .

وقد اقترح مجلس الادارة أن يكون الكوبون ١٣٠ قرشا صاغا .

شركة الملح والصودا

نشرت الشركة ميزانيتها المنتهية في ٣١ اغسطس ١٩٥١ وكذا تقرير مجلس الادارة قبل انعقاد الجمعية العمومية العادية يوم الجمعة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥١ الساعة ٤ في مركز الشركة بالاسكندرية . وقد بينت هذه الحسابات أن نشاط الشركة حسن جدا رغم الصعوبات التي لاقتها صناعة الزيوت والصابون خلال هذه الفترة وسيتم تجديد الآلات والمهمات في بحر النصف الاول من سنة ١٩٥٢ وقد اتفقت الشركة مع الحكومة على استغلال طرانات وادي نطرون

والمعروف أن شركة الملح والصودا لها حصة في رأس مال شركة الصابون السودانية التي رفعت رأس مالها الى ١٥٠ ألف جنيه وكذا في الشركة المصرية لاستغلال ملاحات بورسعيد

وقد قامت الشركة في بحر السنة الحالية باستهلاكات قدرها ٢٥٨ر١٧ جنيه والى تحويل مبلغ ١٠٠ ألف جنيه لاحتياطي خاص لزيادة استهلاك الاصول الثابتة

علما بأن رأس مال الشركة المصدر يبلغ ٢٠٧ر١ ألف جنيه فقد سجلت الشركة أرباحا عظيمة قدرها ٦٣٠ر٣٤١ أصبحت ٠٥٨ر٣٠٧ صافي بعد الاستهلاكات والاحتياطات الخ .

وقد اقترح مجلس الادارة أن توافق الجمعية العمومية على توزيع ٥ شلنات قائم (أي ٠٩ر٢١ قرش صاغ صافي) مقابل تقديم الكوبون رقم ٥٣ في موعد سيحدده المجلس .

وقد استقال المسيو ابلي جدا من مجلس الادارة وكذا سعادة على أمين يحيي باشا ولكن عاد الاخير بعد الحاح من جانب زملائه بالمجلس ويقترح المجلس الموافقة على تعيين سعادة محمود حسن باشا والاستاذ جول كاتسفليس المحامي كأعضاء في مجلس الادارة

ومن الابواب الهامة في ميزانية الشركة أن الدمم تبلغ ٤٣٣ر٣٢٠ جنيه والبضاعة (مواد أولية وبضائع جاهزة) ٥٢٦ر٨٩٠ جنيه والنقدية في الخزانة والبنوك ٩٨٢ر٤٦٣ . وهذه البنود الثلاثة تزيد بحوالي ثلث رأس مال الشركة .

البنك العقاري المصري

تنعقد الجمعية العمومية العادية للبنك العقاري المصري بمقر البنك بالقاهرة يوم الثلاثاء الموافق ١٥ يناير ١٩٥٢ في الساعة الرابعة مساء للنظر في تقرير مجلس الادارة ومراقبي الحسابات والموافقة على حسابات السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١ وتحديد الارباح وانتخاب أعضاء في مجلس الادارة وتعيين مراقبين للحسابات مع تحديد أتعابهم . ويجب على كل مساهم يرغب حضور الجمعية ايداع أسهمه في ميعاد نهايته ١٤ يناير سنة ١٩٥٢

وقد قبل مجلس الادارة استبدال سندات ١٩١١ المستهلكة في أول ديسمبر ١٩٥١ بسندات ١٩٥١ بعد دفع مبلغ ٣ جنيهات فرق ثمن على أن تحتوى السندات الاولى على الكوبون رقم ٤١ وما بعدها . وأتيحت فرصة لمن له سند ١٩١١ مستهلك أن يشترك في سحب جوائز سندات ١٩٥١ يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١

البنك البلجيكي والدولي بمصر

تنعقد الجمعية العمومية العادية للبنك البلجيكي والدولي بمصر وهي شركة مساهمة مصرية يوم الاثنين الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ الساعة ٣٠ر١٠ صباحا بمقرها بالقاهرة بشارع قصر النيل رقم ٤٥

وقد نوه تقرير مجلس الادارة عن تأسيس البنك المركزي وانكماش الائتمان ومراقبة البنوك التجارية . وقد دلت الميزانية وحساب الارباح على أن الارباح وصلت قيمتها الى ٢٣٧ر١٢١ جنيه بعد استنزال جميع المصروفات والاستهلاكات والاحتياطيات . وقد حول مبلغ ١٤٠ ألف جنيه من الاحتياطي غير العادي الى الاحتياطي القانوني حتى يصبح هذا الاخير ٢٠٠ ألف جنيه وهو الحد الاعلى للاحتياطي القانوني . وقد اقترح مجلس الادارة أن يوزع ربح قدره ٨ ٪ من القيمة المدفوعة للاسهم المكونة لرأس مال البنك وتوزيع ٢٠ قرشا لكل سهم من أصل قيمة النصف الآخر الغير مدفوع من قيمة الاسهم .

شركة سيدي سالم

تنعقد جمعية عمومية غير عادية لشركة سيدي سالم يوم الخميس ٣ يناير سنة ١٩٥٢ بمقر الشركة بشارع بنك مصر رقم ١ في الساعة ١٢ ظهرا للنظر في تخفيض رأس مال الشركة بقدر ٣٠ ٪ وتخويل السلطة الكاملة لمجلس الادارة في هذا الصدد لمشترى الاسهم في السوق .

شركة سكك حديد الرمل والاسكندرية

تنعقد الجمعية العمومية العادية لشركة سكك حديد الرمل والاسكندرية ليمتد في ٢٨ ديسمبر ١٩٥١ بمركز الشركة بالاسكندرية بميدان سعد زغلول للنظر في تقرير مجلس الادارة ومراقب الحسابات والميزانية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ١٩٥١ وتوزيع أرباح للمساهمين وتعيين أعضاء مجلس ادارة .

سوق المعادن الثمينة

سجل سوق المعادن الثمينة خلال الاسبوعين الماضيين نزولا ملموسا فقد هبط سعر الجنيه الذهب من ٥٥٨ الى ٥٢٣ ويعتبر هذا نزولا هائلا بالنسبة لهذه الفترة الدقيقة من حياة مصر ، وقد علق الماليون وتجار الصاغة على هذا بأن الائتمان سليم جدا بالبلاد وان القلق والظروف التي سببت صعودا في بداية الحوادث الأليمة بمنطقة السويس قد زالت وفهم المتعاملون أن السوق المصرية سليمة ولن تتأثر الا بحركة الاستيراد وأسعار القطن والقوة الشرائية للمزارع وكذلك الاسعار العالمية للذهب .

ونزل سعر الدرهم الصافي من ١٧٠ الى ١٦١ والسبائك ٢١ درهم من ١٥٠ الى ١٤٧

أما الاسعار في باريس فقد هبطت من ٥٨٥ ألف فرنك للسبيكة كيلو الى ٥٦٦ ألف فرنك للسبيكة كيلو . والجنيه الذهب انخفض مقدار ٢٦٠ فرنك حيث كان ٣٣٠ر٥ فرنك في آخر نوفمبر وأصبح ٠٧٠ر٥ فرنك في ١٤ ديسمبر ١٩٥١

أما الاسعار في سوق بومباي فقد سجلت زولا قدره واحد روبية و٢ أنا للتولا وظل الجنيه الذهب كما هو بدون تغيير

الفنادق المصرية

تنعقد الجمعية العمومية الرابعة والخمسين لشركة الفنادق المصرية ليمتد بمقر الشركة بالقاهرة بلوكاندة شبرد يوم السبت الموافق ٢٢ ديسمبر ١٩٥١ في الساعة الحادية عشرة للموافقة على تقرير مجلس الادارة والميزانية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ١٩٥١ وتقرير مراقبي الحسابات وحساب الارباح والخسائر .

وقد وصلت الارباح للسنة المالية المذكورة الى ٦٦ر١٢٣ جنيه مصري صافي وقد شرح مجلس الادارة أن السبب في هذه الارقام راجع الى تحديد نشاط الشركة في لوكاندة شبرد ولوكاندة سميراميس . وقد زادت المبالغ المخصصة للاستهلاك فيما يتعلق بلوكاندة شبرد بالنسبة لما تنوى أن تقوم بها الشركة من تحسينات فيها

وقد أوصى مجلس الادارة بتوزيع أرباح قدرها ١٢ قرشا صافي لكل سهم عادي وقد ذكر المجلس في تقريره أن ٨٠ ٪ من زائريه حضروا من الخارج وأن السياحة تعود بفائدة كبيرة للبلاد ان عملت الجهات المختصة على تشجيعها حتى يمتد موسم السياحة في كل عام

وقد طلب من الشركة أن تساهم في بناء فندقين في جدة وطهران وقد ابتدأت أعمالها فيهما من أول أكتوبر ١٩٥١

وقد رفضت المحكمة الشرعية الدعوى المرفوعة من رفعة على ماهر باشا نيابة عن سمو الامير محمد عبد الحليم سعيد حليم فيما يختص بالارض المقام عليها فندق شبرد وطلبت المحكمة تحرير عقد نهائي للعقد الابتدائي المؤرخ ٨ يوليو ١٩٤٨ .

وستنظر الجمعية العمومية في اعادة انتخاب المسيو بول ديلاكاف والمسيو ج . بارسيلون والمسيو رنسون وسعادة حسين عنان باشا .

شركة ايستون

تنعقد الجمعية العمومية العادية لمساهمي شركة ايستون للسجاير بمقر الشركة بالجيزة يوم الجمعة الموافق ٢١ ديسمبر ١٩٥١ للموافقة على تقرير مجلس الادارة وحسابات الشركة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ١٩٥١

وقد كانت نتيجة السنة المالية مرضية جدا حيث سجلت الشركة أرباحا قدرها ٠٣١ر٢٤٧ر١ جنيه مصري بعد استبعاد الاستهلاكات والمصروفات والاحتياطيات المختلفة ، أي ما يعادل ٣١ ٪ من رأس مال الشركة ، وقد سمحت هذه الارباح للشركة بأن توزع ربح مؤقت قدره ٥٠ قرشا عن كل سهم ثم ربح نهائي قدره ٧٥ قرشا أي ١٢٥ قرشا عن كل سهم قيمته الاسمية ٥ جنيهات

وقد عمدت الشركة الى تحسين مصانعها والنهوض بمستوى الانتاج .

شركة أقطان فرغلي

تنعقد الجمعية العمومية العادية لشركة أقطان فرغلي يوم الاثنين الموافق ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ في الساعة الحادية عشرة بمركز الشركة بشارع بومباي كاسل ن. ١٢ بالاسكندرية للموافقة على تقرير مجلس الادارة والحسابات للسنة المالية المنتهية في ٣١ اغسطس ١٩٥١ وكذا تجديد عضوية كل من سعادة محمد شرارة باشا وعلي بك فرغلي .

النشاط الصناعي في مصر

[ملخص تقرير إتحاد الصناعات المصرية وتقارير الغرف الصناعية في مصر عن عام ١٩٥٠ - ١٩٥١]

نشرنا بالعدد الماضي ملخصا عن صناعة غزل ونسج القطن ، والتريكو والجوارب ، والحرير ، وغزل ونسج الصوف ، والكتان ، والارز ، والسكر ، والحلوى والمياه الغازية ، والجوت ، والسيزل . وننشر بهذا العدد ملخصا لنشاط باقى الصناعات والتتمة بالعدد القادم ان شاء الله

صناعة المحفوظات الغذائية

* تستمر ازمة صناعة المحفوظات على شدتها

* **قدرة المصانع الانتاجية تصل الى نحو ٣٠٠٠ طن فى السنة من صلصة الطماطم و ٥٠٠٠ طن من الخضر والفاكهة المحفوظة ويوجد سبعة مصانع لانتاج البصل المجفف والثوم تصل قدرتها الانتاجية الى ما يزيد عن ٦٠٠٠ طن سنويا وثمانية مصانع لانتاج ٢٠٠٠ طن ((بسطرمه))**

* تدرس لجنة تنظيم وتوجيه صناعة الاغذية مسألة وضع سياسة ثابتة للتصدير على أساس اطلاق حرية التصدير والتوسع فى استعمالها للمساهمة فى تموين الجيوش والعمل على رسم سياسة ثابتة لتصريف منتجاتها وتشجيع زراعة الخضر لتخفيض أسعارها بما يوازى الاسعار العالمية واعادة النظر فى الرسوم الجمركية .

* **بلغ قيمة البصل المصدر خلال سنة ١٩٥٠ ــ ٩٠٠ر٩٤ جنيه والبلح المجفف ٢٨٣ر٢ جنيه والطماطم المحفوظة وصلصة الطماطم ٩٨٩ر٠ ج**

* تبلغ رؤوس الاموال الموظفة فى صناعة حفظ اللحوم نحو ٢٠٠ الف جنيه .

* **تقوم فى البلاد سبعة مصانع لانتاج البصل المجفف تخصص بعضها الى جانب تجفيف البصل فى صناعة الثوم المجفف واستخراج زيوته والبعض الاخر فى تجفيف أصناف أخرى من الخضر فى حدود ضيقة .**

* أفضل وسيلة من وسائل تشجيع صناعة المحفوظات (البصل على الاخص) هو اطلاق حرية التصدير

* **تحاول الصناعة زيادة صادراتها الى منطقة الدولار للحصول على العملات الصعبة .**

* أعدت وزارة التجارة والصناعة مشروعا بقرار لتنظيم مواصفات البلح المجفف المعد للتصدير .

* **ما زالت أزمة الصفيح فى العالم مستمرة فى الاشتداد وأسعاره متصلة الزيادة .**

* تعانى صناعة البيرة صعوبات بسبب التمسك باعتبار البيرة من المشروحات الروحية رغم ما هو معروف ان نسبة الكحول الطبيعى فيها لا تزيد على ٣ فى المائة .

صناعة المناجم والمحاجر والبترول

* **نشطت حركة الصناعة الاستخراجية فى مصر بوجه عام نشاطا ملحوظا خلال ١٩٥٠ ووصل انتاج الفوسفات الى ٢٠٧ر٣٩٧ طن فى ١٩٥٠ والمنجنيز ١٦٩ر١٥٢ طن والذهب ٧٢٤ر١٠ (أوقية) وملح الطعام ١٠٦ر٥٣٩ طن وهو رقم قياسى لم يسجل من قبل .**

* يرجع نشاط هذه الصناعة الى تجديد المنشئات لآلاتها ووسائلها الفنية وتوتر الحالة السياسية الدولية

* **استعادت الخامات المصرية أسواقا وعملاء كانت قد فقدتها أثناء الحرب الماضية .**

* تشكو صناعة المناجم والمحاجر والبترول من بطء الاجراءات واصدار التراخيص وعقود الاستغلال وتشكو صناعة التعدين ــ بوجه خاص ــ من الصعوبات التى تلاقيها فى سبيل الحصول على المفرقعات .

* **تعد الرسوم الفادحة التى تحصلها شركة قنال السويس على مرور المنتجات المعدنيــة أكبر العوامل التى تعوق صناعة التعدين .**

* وضع مشروع جديد لقانون المناجم والمحاجر من شأنه ازالة جميع العقبات التى تعترض نمو الصناعة .

* **بلغ انتاج الصلب ٠٠٠ر٢٥ طن فى سنة ١٩٥٠ بعد ان كان ٥٠٠٠ طن فى ١٩٤٩ ومن المنتظر ان يبلغ ٠٠٠ر٤٠ طن لغاية آخر ١٩٥١**

* **ساير انتاج سائر الصناعات المعدنية والميكانيكية انتاج صناعة الحديد**

* وافقت السلطات على عدم جواز التفريط فى فضلات المعادن للتصدير

صناعة الكهرباء

* **ازداد الانتاج السنوى لادارة الغاز والكهرباء بالقاهرة الى ٦٦٥ر١٥٠ر١٤٣ كيلو وات ساعة فى سنة ١٩٤٠ و ٤٣٠ر٤٧٧ر١٤٤ فى سنة ١٩٥٠ مقابل ٩٩٧ر٩٢٤ر٤٨ فى ١٩٣٩**

* استهلاك المصانع من القوة الكهربائيــة زاد من ٤٤٠ر٧٠٨ر٤٩ كيلو وات فى سنة ١٩٣٩ الى ٠٠٠ر١١٥ر٠٢٨ كيلو وات فى ١٩٤٩

* **تلى صناعة اللمبات الكهربائية صناعة توليد القوة الكهربائية مباشرة**

* تبوأت صناعة الاضاءة (الفلورسنت) مركزا حسنا فى السوق المحلية .

* **تعانى صناعة البطاريات وطأة المنافسة الاجنبية والارتفاع الكبير فى أسعار الرصاص**

* كان لاستئناف حركة البنـاء عقب انتهاء الحرب العالمية الاخيرة والبدء فى تنفيذ المشروعات العمرانية أثرهما فى تنشيط صناعة مواد البناء وقد مضت حركة البناء فى نشاطها ، سواء فيما يتعلق بالمبانى الخاصة أو بالاشغال العمومية .

*** بلغ انتاج صناعة الاسمنت فى عام ١٩٥٠ ـ ٠٠٠ر٠٢٠ر١ طن مقابل ٠٠٠ر٧٨٠ طن فى عام ١٩٣٨ و ٠٠٠ر٨٧٦ طن فى عام ١٩٤٩**

* باشر المصنع الجديد الذى انشأته مصانع ياسين للزجاج لصناعة زجاج النوافذ انتاجه وانتج فعلا ٣٠٥٩ طنا فى سنة ١٩٥٠ ويقدر الاستهلاك المحلى بـ ٠٠٠ر١٠ طن سنويا

*** بلغت صناعة الطوب الرملى أقصى حدود طاقتها الانتاجية وهى حوالى ٠٠٠ر٢٠٠ طوبة يوميا**

* تابعت صناعة الجبس والمصيص نشاطها وانتج حوالى ١٤٠ الف طن فى السنة الماضية .

*** واصلت صناعة المنتجات الخزفية المختلفة انتاجها وتمكنت من اصدار بعض منتجاتها الى بلدان الشرق الادنى**

الدخان والسجاير

*** مضت صناعة السجاير المصرية فى تقدم مطرد من الناحيتين الادارية والفنية رغم المصاعب التى اعترضت سبيلها خلال فترة الازمة الاقتصادية العالمية**

صناعة البناء

* تجتاز صناعة البناء فى المدن الكبرى فى السنوات الاخيرة فترة نشاط ملموس ويقدر عدد المبانى التى أقيمت فى ١٩٤٨ بأربعة أمثال ما أقيم فى سنة ١٩٣٨ مع العلم بأن النشاط كان اعظم خلال ١٩٤٩ ١٩٥٠

*** وقد قدرت احدى المؤسسات عدد المبانى الجديدة بالتقريب بـ ٤٣٩٩ والعمارات ٢٣٦٣ والمساكن (بالتقريب) ١٧٥٩٥ فى السنة الاخيرة مقابل ٢٥٥٠ فى سنة ١٩٤٥ و١٠١٣ و١٠٢٠٠ على التوالى .**

* لاشك أن ارتفاع أسعار مواد البناء يؤدى الى ارتفاع فى نفقات البناء وهى تزيد اليوم عما كانت عليه فى العام الماضى بحوالى ٢٠ ٪ .

*** وهذه الحال تدعو للاسف لما قد يكون لها فى المستقبل القريب من أثر فى فتور حركة البناء وبالتالى فى تأخير حل الازمة الحاضرة .**

صناعة الحليج

*** كان ارتفاع أسعار القطن وما ترتب عليه من صعوبات فى تحويل المحصول من الاسباب التى دفعت بأصحاب الاقطان الى المبادرة بحلجه منذ أول الموسم وقد انهمكت المحالج فى العمل الى درجة لا عهد لها بها من قبل فى ذلك العام الماضى الذى كان يعد رقما قياسيا .**

* نشطت المعاصر فى تسليم البذرة فاستطاعت المحالج بذلك ان تتخلص منها وتتجنب المشاكل العديدة التى كان بقاؤها الطويل فى أحواشها يثيرها فى السنوات الماضية .

صناعة الزيوت

*** بالنسبة لما كان منتظرا من أن محصول موسم ١٩٥٠/١٩٥١ لا يقل عن الستة ملايين من الارادب من البذرة التجارية كان متوقعا أن تلغى القيود المفروضة على تجارة بذرة القطن وتوزيع الزيوت ، فقد ظهر أخيرا ان البذرة المنتجة لا تتعدى ٠٠٠ر٥٠٠ر٤ أردب اى ما يعادل المحصول فى العام الماضى .**

* ظلت أسعار الزيوت فى حدود مقبولة بالنسبة لاسعار ما قبل الحرب وهذه الاسعار يتوقف نشاط هذا الفرع من صناعة الزيوت على مقدار محصول الكتان

صناعة الصابون

*** أهم ماطرأ على صناعة الصابون هذا العام تطور أسعار منتجاتها . بسبب ارتفاع المواد الاولية التى تدخل فى صناعته من جراء حرب كوريا وقد ارتفعت أسعار الفحم الحيوانى وزيت جوز الهند .**

* تأمل غرفة صناعة الصابون أن تحل هـذه الازمة دون الالتجاء الى المخزون لدى المصابن بعد تكوين مكتب استيراد الصودا .

*** اقتنعت الحكومة بضرورة حماية الصابون التواليت ـ القدرة الانتاجية هى ٨٥٤٠ طن**

* تعمل الجهات والمصانع على زيادة انتاج الجليسرين فى السوق المحلية وعلى توفير الصودا الكاوية

الصناعات الكيماوية

*** استوردت مصر ٥٧٥ر٦٣٩ طن من الاسمدة الازوتية**

* تبذل الجهود لصناعة هذه الكمية محليا ـ فبدأ مصنع شركة الاسمدة والمواد الكيماوية المصرية بالسويس ينتج ٠٠٠ر٢٠٠ طن فى السنة وتنوى الحكومة انشاء مصنع آخر بعد كهربة خزان اسوان لانتاج حوالى ٠٠٠ر٤٣٥ طن فى السنة .

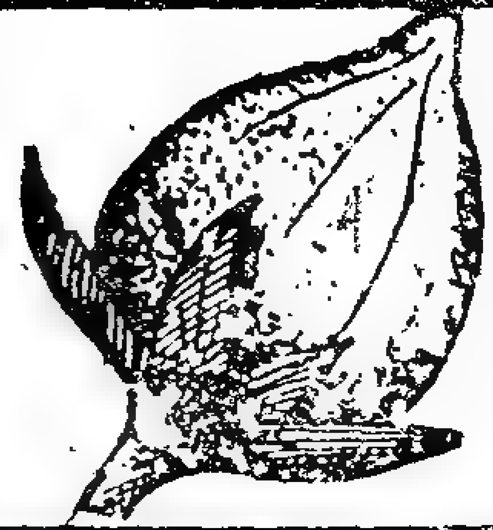
*** تساهم شركتان محليتان فى توفير الاسمدة الفسفاتية للبلاد ويبلغ انتاجها ٢٨٣ر٦٩ طن**

* تستهلك البلاد حوالى ١٠٠ مليون طن من الاسمدة العضوية وقد تأسست شركة برأس مال قدره ٣١٥ ألف جنيه لانتاج هذا السماد .

*** بلغ انتاج شركة التقطير المصرية فى الثلث الاخير من ١٩٤٩ وخلال ١٩٥٠ حوالى ٥ر١٥ مليون لتر كحول نقى ومجول**

* تنوى الحكومة تأسيس مصنع لانتاج الـ د . د . ت . ومبيدات أخرى وتركن كذلك على انتاج الكلور ومواد اولية اخرى بكفر الزيات .

البقية بالعدد القادم



القطن



فى النصف الاول من ديسمبر

	قفل ٣٠/١١/٥١	قفل ١٢/١٢/١٩٥١
	عقود طويلة التيلة (أســاسى جود)	
يناير	٢٥و١٧٤ ريال	١٦٠ر٠٠
مارس	١٧٦ر٠٠ «	١٦١ر٧٠
	عقود متوسطة التيلة (أساسى جود)	
ديسمبر	١٠٢ر٥٠	١٠٠ر٤٥
فبراير	١٠٩ر٢٥	١٠٤ر٧٠
ابريل	١١٠ر٠٠	١٠٧ر٧٥

نشطت سوق العقود فى الاسبوع الاول من ديسمبر وتحسنت الاسعار خصوصــا عقـدى فبراير ومارس فوصل الاول الى ١١٢ر٤٠ ريال أقطان (قصيرة التيلة) والثاني الى ١٨٠ ريال (أقطان طويلة التيلة) وذلك على أثر ماأشيع عن احتمال عقد صفقات كبيرة مع أمريكا من الاقطان الطويلة التيلة وتوقع حدوث عجز فى المحصول الامريكى يقدر بحوالى مليون بالة ٠

وفى سوق البضاعة الحاضرة فقد تحسنت فروق الاسعار خصوصــا للرتب العالية من الكرنك والجيزة ٣٠ فبلغت علاوة الفولى جود للكرنك ٣٧ ريال والفج /اكسترا ٥٥ ريال وكانت فى المدة السابقة ٣٠ ريال و٤٨ ريال على التوالى ٠

وبالرغم من اذاعة التقدير الثالث لمحصول القطن المصرى فى ٣ الجارى والذى بلغ ٧ر٤٥٤ر٠٠٠ على غــير ماكان ينتظر من عجز عن التقـدير الثانى فقد ظلت الاسعار لجميع العقود متماسكة ويعزى ذلك الى عقد بعض الصفقات مع أمريكا وايطاليا واليابان٠

أما الاسبوع الثانى من ديســمبر فقد تدهورت اسعار جميع الاستحقاقات واصطدم معظمها بالحد الادنى واستمرت الاسعار فى النزول حتى بلغ عقــد يناير ١٦٠ ريال بنزول قــدره ١٧ ريال وعقــد مارس ١٦١ر٧٠ ريال بنزول قــدره ١٨ر٣٠ ريال وعقــد ديسمبر ١٠٠ر٤٥ ريال بنزول قدره ٦ر٠٥ ريال وفبراير ١٠٤ر٧ ريال بنزول ٧ر٧٠ ريال عن أعلى ســعر وصل اليه فى الاســبوع الاول من ديسمبر كما انخفضت المبيعات فى بورصة البضاعة الحاضرة ٠ ويعزى ذلك الى الحالة السياسية الداخليــة واشاعة قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا والى ظهور محصــول القطن الامريكى فى يوم ١٠ الجارى والذى جاء مخيبا للآمال فقد بلــغ التقدير الخامس ١٥ر٢٩٠ر٠٠٠ بالة وكان التقدير السابق ١٥ر٧٧١ر٠٠٠ بالة بعجز قدره ٤٨١ ألف بالة فقط وكان المتوقع ان يكون العجز فى حدود مليون بالة ٠

سوق البضــاعة الحاضرة

كانت سوق البضاعة الحاضرة في النصف الاول من ديسمبر ضعيفــة وبالرغم من تحسن عــلاوات الرتب العاليــــة من الــكرنك والجيزة ٣٠ والاشمونى فقــد انخفضت عــلاوات الاقطان الــكرنك التى أقل من جود وبلغت المبيعات ١٦١٠٢ بالة مقابل ١٩٧٣٥ بالة فى مثل هذه المدة من شهر نوفمبر وبيانها كالآتى :

الكرنك	٦٤٧٦	بالة مقابل	١١٢٥٢	بالة
منوفى	٢٥٥	« «	٩٤٤	«
أشمونى	٤٨٢٠	« «	٤١٠٦	«
جيزة ٣٠	٤٥٠٦	« «	٣٠٩٢	«
زاجوراه	٣٢	« «	٢١٧	«
مخلوط	١٣	« «	١١٠	«
معرض	ـــ	« «	١٤	«

المحــلوج

بلغت جملة الاقطان المحلوجة لغاية ٥ الجارى ٣ر٧٢٧ر٠٩٥ قنطار مقابل ٤ر٤٢٧ر٠٢٩ قنطار فى الموسم الماضى وبيانها كالآتى :

الموسم الحالى قنطار		الموسم الماضى قنطار
١ر٣٢٨ر٧٨٨	كرنك	١ر٣٨٤ر٣٤٣
١٥٧ر٤٤٥	منوفى	١٣٠ر٢٨٣
٥٦٢ر٨٧٧	جيزة ٣٠	٩٩٨ر٦٦٥
١ر٤٥٤ر٧٥٣	أشمونى	١ر٥٤٢ر٨٠٣
١٢٣ر٨٣٠	زاجوراه	٢٧١ر٥٥٤
١١ر٤٧٤	أصناف أخرى	١٦ر٠٤٦
٩٢٨ر	اسكارتو	٨٣ر٣٣٥

***

أخبار خارجيــة

عجز محصول القطن السودانى

اذاع قسم الزراعة بالسودان بيانا رسميا أعلن فيه أن محصول القطن الجديد سيكون اقل من التقدير الذى اذيع من قبل ــ وقدر محصــول القطن الطــويل التيلة بـ ٨٧٠ر٠٠٠ قنطار مقــابل ١ر٨٥٠ر٠٠٠ قنطار وقصير التيلة بــ ١٢٠ر٠٠٠ قنطار مقابل ١٦٠ر٠٠٠ قنطار

ويرجع سبب هذا العجز البالغ الى قلة المياه وسوء الاحوال الجوية

تقدير محصول القطن العالمى فى الموسم الحالى ٣٣ر٣٠٠ر٠٠٠ بالة

أذاعت لجنــة القطن الدوليــــة الاستشارية أنه من المنتظر ان يبلغ الانتاج العالمى لمحصول القطن فى موسم ٥١/٥٢ ٣٣ر٣٠٠ر٠٠٠ بالة مقــابل ٢٧ر٦٠٠ر٠٠٠ بالة فى الموسم الماضى

وترجع هــذه الزيادة الى زيادة المحصول الامريكى عن الموسم الماضى اذ أن انتاج القطن فى البلاد الاخرى لم يطرأ عليه تغيير جوهرى بالزيادة أو النقص

ويبلغ المخزون فى العالم فى بداية موسم ٥١/٥٢ بحوالى ١١ر٠٠٠ر٠٠٠ بالة مقــابل ١٦ر٠٠٠ر٠٠٠ بالة فى موسم ٥٠/١٩٥١

مشاكلنا الضريبية

« الضرائب على ايرادات الثروة المنقولة والدخل العام ، وكذا رسوم الأيلولة على التركات ورسم الدمغة حديثة الوجود وحديثة التطبيق فى مصر ، فلا شك أن ممولى هذه الضرائب أو من يقوم بتنفيذها صادفتهم مشاكل توصلوا الى حل بعضها ومازال البعض الآخر فى دور البحث والدراسة ، واننا نعرض فى هذا الباب صورا من تلك المشاكل ، وما تراه هيئة التحرير فى أمرها ... »

علاقة الحسابات الجارية مدينة ودائنة برأس المال الحقيقى المستثمر فى الضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية

العناصر التى يتكون منها رأس المال الحقيقى المستثمر محل اشكال دائم بين الممولين ومصلحة الضرائب، ومن بين تلك العناصر التى أثارت كثيراً من الجدل الحسابات الجارية المدينة والدائنة ، ويحسن مناقشة وضع تلك الحسابات الجارية فى المنشآت التجارية والصناعية بصورها القانونية المختلفة حتى تتعرف علاقتها برأس المال الحقيقى المستثمر

المنشأة الفردية

لاشك ان الحساب الجارى الدائن فى المنشأة الفردية يكون جزءا من أموال الفرد صاحب المنشأة والموجودة فى المنشأة وانه حر التصرف فيه فى اغراض منشأته ، فهو يشترك مع باقى عناصر رأس ماله الحقيقى المستثمر للمنشأة فى تكوين الربح ويشاطر فى تحمل المخاطرة التجارية للمنشأة .

ولهذا فانه يعتبر من عناصر رأس المال الحقيقى المستثمر للمنشأة

وتمشيا مع نفس الاسباب السابقة فان الحساب الجارى المدين لصاحب المنشأة يعتبر انتقاص لرأس ماله وعلى ذلك يخصم باقى عناصر رأس المال الحقيقى المستثمر

شركات الاشخاص

الحسابات الجارية الدائنة للشركاء المتضامنين تأخذ نفس حكم الحساب الجارى الدائن فى المنشآت الفردية وذلك لانها تساهم فى انتاج الربح وتتعرض للمخاطرة التجارية للمنشأة وهذه هى الشروط القانونية التى ينبغى توافرها فى عناصر رأس المال الحقيقى المستثمر وهو يشمل كل مبلغ يستثمر فعلا بشرط أن يكون مملوكا للممول بالذات كما ورد ذلك بالمذكرة التفسيرية لقانون الضريبة الخاصة رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والمؤرخة ٢٣ يناير ١٩٤١

ومن اجل هذا يضم الحساب الجارى الدائن للشركاء المتضامنين فى الشركات الشخصية الى مجموع العناصر الاخرى لرأس المال الحقيقى المستثمر .

والحساب الجارى المدين لايختلف فى تكييفه عن وضعه فى المنشآت الفردية بأن يخصم من عناصر رأس المال الحقيقى المستثمر نفس الاسباب السابقة .

الشركات المساهمة

قد يبدو غريبا ظهور حسابات جارية للمساهمين فى الشركات المساهمة ، ولكنه يحدث فى بعض الاحيان وخصوصا فى الشركات المساهمة التى يطلق عليها الشركات العائلية Family G. أن نظير الحسابات الجارية مدينة وتمثل ما قد يقترضه المساهمون أو دائنة نتيجة التوزيعات التى استحقت لهم ولم يقوموا بسحبها

فما هو مركز تلك الحسابات فى الشركات المساهمة ؟

نرى أنه فى الشركات المساهمة لاعلاقة مطلقا بين رأس المال الجماعى للشركة وحساب جارى المساهمين المدين او الدائن ، اذ أن الشركة المساهمة لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية المساهمين ، وهذه الشخصية يوجدها المرسوم الملكى الذى يصدر بتكوين الشركة محددا فيها رأس مالها الاسمى الذى لاينظر اليه بطبيعة الحال الا اذا كان مدفوعا بالكامل بمعنى ان ينظر الى رأس المال المدفوع الذى تظهره الميزانية ويضاف اليه الاحتياطات والارباح غير الموزعة ... الخ مما تقضى به أحكام قانون الضريبة الخاصة وتعليمات المصلحة .

ووجود علاقة مديونية بين بعض المساهمين والشركة لا يترتب عليه اعتبار هذه الديون تخفيضا فى رأس مال الشركة او هذه المديونية ليس لها أى ظل على رأس المال فى الشركات المساهمة يضاف الى ذلك ان رأس مال الشركات المساهمة ثابت دائما ، وكل تعديل فيه ينبغى ان يتم وفقا لاجراءات نص عليها القانون التجارى ، كما أن أحكام قانون الضرائب نصا وروحا تنادى بما ذهبنا اليه من رأى من ان الحسابات الجارية للمساهمين فى الشركات لا ينظر اليها عند تحديد رأس المال الحقيقى المستثمر لهذه الشركات

ع . ع .

مقاومة التضخم فى السويد

ارتفعت تكاليف المعيشة فى السويد بنحو ٢٠٪ منذ خريف ١٩٥٠ بينما زادت التكاليف الصناعية بنسب مختلفة ، بلغت فى صناعة البناء حوالى ٤٠٪ وتبذل الحكومة السويدية جهدها لمقاومة التضخم والحد من آثاره السيئة على الاقتصاد السويدى . فبجانب الفائض الذى تنوى تحقيقه فى الميزانية العامة قررت الحكومة فرض ضريبة على الاستثمارات وتقييد منح الائتمان .

وقد عهد وزير المالية الى ثمانية من أشهر رجال الاقتصاد فى السويد بما فى ذلك الاستاذ لندبرج رئيس معهد الابحاث السويدى ببحث الوسائل المؤدية الى استقرار قيمة العملة السويدية .



محاسبة التكاليف

Occounting for Labour محاسبة العمل

تكلمنا فى الجزئين السابقين الخامس والسادس عن محاسبة المواد ـ وهى العنصر الاول من عنصرى ثمن التكلفة الاولى وسنتكلم الآن عن العنصر الثانى الا وهو محاسبة العمل .

ان موضوع محاسبة العمل فى المؤسسات الصناعية الكبيرة التى تأخذ بنظام محاسبة التكاليف موضوع هام جدا يتناول اكثر من ناحية من نواحى نشاط المؤسسة ذلك انه لا يقتصر على موضوع احتساب الاجور وصرفها بل يتعدى هاتين الى غيرهما من النواحى .

فهناك ناحية تنظيم ووضع قواعد اختيار العمال المناسبين للاعمال التى سيعهد بها اليهم وهناك ناحية رقابة انتاج هؤلاء العمال productivity of labour turn-over وهناك ناحية تطبيق لوائح المؤسسة التنظيمية الداخلية وكذلك اللوائح والقوانين التى تفرضها السلطات الحكومية المختصة . وهناك من جهة ناحية العقوبات الادارية التى ترى المؤسسة توقيعها على المخالفات التى يرتكبها العمال كالتأخير او الغياب او الشغب او اى مخالفة اخرى . ومن جهة اخرى ناحية تشجيع العمال ومكافأتهم وترقياتهم . وهناك ناحية استيفاء البيانات التى يستلزمها امساك سجل دقيق للعمال وهو السجل الذى يحتوى علاقة العامل بالمؤسسة وتاريخ حياته بها . وهذه البيانات اساسية لازمة لزوما اكيدا للعمال انفسهم وللمؤسسة ذاتها ولهيئات حكومية عديدة .

كل هذه الواجبات تقع على عاتق مدير مكتب العمل بالمؤسسة وتدخل فى اختصاصه ولذا فيجب أن يتمتع بسلطات واسعة تمكنه من اداء هذه الاعمال على احسن وجه .

وهناك فرق كبير بين ادارة ناحية المواد وادارة ناحية العمل بالمؤسسة . فالعمل ـ خلافا للمواد ـ عنصر غير قابل للتخزين storage بل يستنفد لوقته ولساعته .

فيلزم اذن ضمان استفادة المؤسسة من عمل كل أجرائها المشتغلين بها وذلك بتوفير العمل المنتظم المستمر المتجدد لكل منهم بشرط ان يكون هذا العمل جديا ومطلوبا فعلا وموجها للانتاج . فليس من السهل تغيير العمال بين كل حين وآخر واستبدال عمال مهرة بمن يثبت عدم كفايتهم . كما انه ليس من السهل ولامن المباح ان تطرد المؤسسة بعض عمالها اذا تأكدت انها لاتستطيع تشغيلهم فترة من الوقت (لخلل فى اداتها الانتاجية مثلا ـ سواء كان طارئا أم غير طارىء) ثم تعيد الحاقهم بخدمتها من جديد وهكذا . فان كل القوانين العمالية الحديثة تمنع مثل هذا العبث .

ومن النواحى المثيرة فى موضوع اجور العمال كثرة حوادث الاختلاسات والتلاعب التى تحدث بصددها فى مختلف انواع المؤسسات فلا يكاد يمر بعض الوقت حتى نسمع عن حادث اختلاس فى اجور العمال فى مؤسسة او فى اخرى .

والطرق الشائعة فى الاختلاسات أو التلاعب فى اجور العمال هى اضافة اسماء وهمية او مستعارة او مزورة fictitious or bogus names فى كشوف الصرف والاستيلاء على الاجور التى احتسبت لهذه الاسماء او الاخطاء الحسابية المقصودة المتعمدة فى كشوف الصرف سواء كان فى التضريب computation او فى التجميع addition او فى الترحيل من صحيفة لاخرى carrying and bringing forward أواستخراج مستند الصرف ذاته ـ كأن يكون المجموع الصحيح مثلا هو ٥٤٩ جنيه فيصرف ٥٩٤ جنيه .

وقد يعمد المتلاعبون أيضا الى غش بعض العمال انفسهم ـ وخصوصا الاميين منهم ـ وذلك بتعمد الخطأ بالزيادة فى احتساب اجورهم وصرف اما ما يستحقونه فعلا او اقل من ذلك ان امكن وبذلك يستولون على الفرق لانفسهم .

ويعتبر ايضا من انواع التلاعب ـ التى يجب ان تحترس منها المؤسسة ـ تشغيل عمال بأجر يومى اعلى مما يستحقون ـ او تشغيل عمال اكثر مما يحتاجه العمل فعلا أو عدم رقابتهم رقابة مستمرة وفعالة خلال العمل فلا يؤدون ما يجب ان يؤدونه من عمل وهكذا .

وسنتناول الآن موضوع اجور العمال من النواحى الآتية :

الناحية الاولى ـ طرف صرف الاجور . wage-system

الناحية الثانية ـ ناحية التنظيم الداخلى ورقابة الحضور والانصراف .

الناحية الثالثة ـ ناحية القيود الحسابية فى الموضوع .

طرق صرف الاجور

ان طرق صرف الاجور متعددة ومتنوعة ويصعب فى مثل مجال بحثنا هذا حصر جميع انواعها ولكنا سنذكر اشيعها واكثرها استعمالا ويلاحظ أنها كلها تنتظم تحت الآتى :

(١) اما ان يكون الصرف على اساس الزمن straight-time system أى الوقت الذى يقضيه العامل فى عمله بغض النظر عن كمية الانتاج ونوعه .

(٢) او ان يكون الصرف على اساس كمية الانتاج الذى ينتجه العامل فعلا piece-rate system

وذلك بغض النظر عن الوقت اللازم لهذا الانتاج .

٣) واخيرا قد يكون الصرف على اساس احدى الطرق التى تجمع — بشكل او بآخر — بين هاتين الطريقتين كما سيتضح فيما بعد

combination of time and piece-rate scheme

طريقة الاجر الزمنى

لا زالت هذه الطريقة هى الاشيع استعمالا بالرغم من استنباط طرق كثيرة اخرى اخذت تهددها فى شيوعها وانتشارها وتغلبت عليها فى كثير من الصناعات .

وبموجبها يصرف للعامل اجر زمنى سواء بالساعة او باليوم او بالاسبوع أو بالشهر ولكنه زمنى على اية حال — وذلك دون اعتبار كمية العمل الذى ينتجه العامل ولا مستوى الانتاج ذاته من حيث الكفاية الفنية . واذا ما احتاج صاحب العمل تشغيل العامل وقتا اطول من المتفق عليه فان هذه الطريقة تكفل للعامل اجرا عن هذا الوقت الاضافى overtime سواء كان ذلك بنفس معدل الاجر المتفق عليه اصلا او بمعدل اعلى منه كما هو العرف الجارى — ولكنه على اية حال معدل زمنى يأخذ عنصر الوقت — دون غيره فى الاعتبار .

موقف العمال من هذه الطريقة

يرتاح جمهرة العمال لهذه الطريقة نظرا لعدالتها كما يقولون — فالعامل الذى يشتغل كغيره يتناول نفس الاجر — وهى ايضا تكفل لهم اجرا — اقرب الى الثبات والتحديد منه فى اى طريقة اخرى ويمكن للعامل ترتيب حياته الخاصة — المنزلية والاجتماعية — على هذا الاساس .

ولكن العمال المهرة المجدين يجدون انها طريقة تدعو الى تشبيط الهمة واخماد الرغبة فى العمل والتقدم — وذلك انها تساوى بينهم وبين الخاملين والكسالى من العمال — هذا طبعا على اساس ان تترك جانبا فكرة امكان ترقية المجدين او الاستغناء عن الخاملين — فالترقيات تكون فى العادة محدودة ضيقة المجال — كما ان الاستغناء عن الكسالى ليس بالامر الهين السهل كما سبق ان قلنا خصوصا وان البرهنة على الكسل والتراخى فى ظل هذه الطريقة امر يصعب اثباته بشكل قاطع حازم فى كثير من انواع الصناعات .

موقف اصحاب الاعمال من هذه الطريقة

يرتاح اصحاب الاعمال لهذه الطريقة نظرا لسهولة تطبيقها — ولسهولة اعداد كشوف الاجور طبقا لها . ويكفى لضبط سير العمل احكام رقابة دخول العمال الى المصنع وخروجهم منه — وملاحظتهم اثناء العمل .

كما انهم يرون انها توفر لهم مصاريف كثيرة فى ضبط الانتاج وحصره واستلامه من العمال وفحصه واعداد كشوف الاجور المعقدة . وهى مصروفات كانوا يتحملونها فيما لو اتبعوا احد الطرق الاخرى .

وهم يرون ان هذه الطريقة تناسب ايضا نوعى العمل الآتيين بحيث لا يمكن اتباع اية طريقة اخرى بالنسبة لهما :

(ا) الصناعات التى تحتاج لمهارة فنية خاصة وتتطلب درجة عالية من اتقان التنفيذ كأعمال الحفر فى المعادن الثمينة مثلا فلا يشعر العامل — تحت ظلها — اثناء تأديته عمله بتؤدة وتمهل طبقا لمقتضيات نوع صناعته بشبح احتمال نقص اجره تبعا لهذا التمهل فيما لو كان يصرف له اجره بالقطعة وسار بمثل هذا التمهل والبطء .

(ب) الموظفين الاداريين وكتبة الحسابات والمخازن والسكرتيرين وملاحظى العمال ومراقبيهم حيث لا تسمح طبيعة عملهم بتحديد نوع العمل ولا كميته — كما لا تسمح بقياس هذه الكمية .

ولكن كثيرا من اصحاب الاعمال يعترفون ببعض العيوب لهذه الطريقة واهمها انها « كثيرة التكلفة » higher labour cost عن بعض الطرق الاخرى . فقد امكن للمختصين فى مثل هذه الموضوعات قياس نسبة الجهد المبذول فعلا فى ظل هذه الطريقة لمجموع الجهد الاحتمالى للعمال total possible capacity وجدوا ان النسبة تتراوح بين ٥٠ ٪ و٦٠ ٪ ومعنى ذلك ان اصحاب الاعمال يخسرون ٤٠ ٪ على الاقل من اجور عمالهم خسارة محققة او بمعنى آخر انهم يلقون بهذه الاربعين فى المائة من اجور عمالهم من النافذة دون مقابل لها اطلاقا .

موقف اتحاد العمال من هذه الطريقة Labour Unions

ترتاح اتحادات العمال بدورها لهذه الطريقة وترى انها مناسبة كل المناسبة لاغراض الاتفاقات الجماعية collective bargaining وهى الاتفاقات التى تهدف لتحديد فئات الاجور بالنسبة لطوائف العمال طبقا للسن او الحرفة او المهنة .. الخ

واخيرا نشير الى ان كثيرا من اقطاب الصناعات الضخمة magnet manufacturers ومن ابرزهم المستر هنرى فورد — يحبذون هذه الطريقة فى بعض انواع الصناعات او فى بعض الاقسام فى المصانع الكبرى حيث يسمح النظام السائد فيها بتحليل العمل الموكول لكل عامل وتحديد وقته اللازم وبربطه بما قبله وبما بعده من عمليات صناعية مختلفة كالتجميع assembly او الحمل والتوصيل bargaining .. الخ حتى يسير العمل بانتظام وتنسيق دون تعطيل عند اى عامل ما فيحصلون بذلك على اقصى انتاج من العامل متلافين بذلك العيب الذى ذكرناه فيما سبق .

يتبع

موسى حقى
ماجستير فى التجارة

دليل الممول

مر النظام المالى فى مصر بنفس الادوار التى مر بها فى البلدان الاخرى من ناحية التعديل فى القوانين من وقت لآخر حسبما يسفر عنه التطبيق العملى ، الا أن عملية التعديل فى مصر كانت أسرع فى دوراتها منها فى البلدان الاخرى الى حد يصل معه الممول فى تقصى واجباته وتبيان حقوقه .

لذلك وجدنا تحقيقا لأغراض هذه المجلة أن نفرد هذا الباب لخدمة جمهور الممولين بأن نوجه نظرهم الى مالهم من واجبات قبل قوانين الضرائب المختلفة .

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

الضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة

الشركات المصرية التى تؤسس شركات أخرى

نص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى المادة السادسة على انه « اذا أخذت شركة مصرية مساهمة فى مقابل ما قدمته عينا او نقدا الى الى شركة أخرى مساهمة مصرية أو أجنبية أسهما اسمية او حصصا ، فان الارباح التى توزعها الشركة الاولى تعفى فى كل سنة مالية للشركة من الضريبة على ايراد رءوس الاموال المنقولة المقررة بمقتضى المادة الاولى من هذا القانون بمقدار ما حصلت عليه من ايراد تلك الاسهم أو الحصص فى بحر السنة المالية المذكورة بشرط أن تكون الاسهم أو الحصص المشار اليها لا تزال باقية مقيدة باسمها وأن تكون قد دفعت الضريبة المقررة على ايرادات القيم المنقولة »

وهذا النص مقتبس من نص المادتين ١٥٣ ، ١٥٤ من قانون الاوراق المالية فى فرنسا مع بعض التعديل ، والغرض من ايراد هذا النص هو تشجيع الشركات المصرية على المساهمة فى انشاء شركات جديدة باعفاء الشركة المؤسسة من الضريبة على ايراد القيم المنقولة بمقدار ما استولت عليه من الايراد فعلا ودفعت عنه الضريبة فى الشركة الجديدة ، وذلك منعا لازدواج الضرائب فمثلا بنك مصر يقوم بتأسيس شركات ويدفع جزءا من راس المال فلو لم ينص على الاعفاء فان الشركة المؤسسة (بنك مصر) تدفع ضريبتين

١ — ضريبة القيم المنقولة على كوبونات اسهمها فى الشركات الفرعية

٢ — ضريبة القيم المنقولة على كوبونات أسهمها الخاصة ، مع أن جزءا من المبالغ الموزعة على مساهمى البنك حصل عليه البنك من الشركات الفرعية بعد أن تسدد عنه الضريبة ، لهذا قرر القانون اعفاء الشركة الأم (المؤسسة) من الضريبة على دخل الاسهم أو الحصص التى حصلت عليها نظير ما قدمته للشركة البنت (الفرعية) عينا أو نقدا

ويتوقف انتفاع الشركة الكبرى — وهى التى تساهم فى تأسيس شركة أخرى يطلق عليها الشركة الصغرى — بالاعفاء الوارد فى المادة السادسة من القانون على توافر الشروط الآتية :

١ — يجب ان تكون كل من الشركتين المؤسسة والفرعية شركة مساهمة ، فلا يسرى الاعفاء اذا كانت احدى المنشأتين شركة توصية بالاسهم او جمعية تعاونية مقسم رأس المال فيها الى اسهم . ويلزم توافر هذا الشرط فى كل من الشركتين وقت تقديم الاسهم وحصص التأسيس المنوه عنها فى القانون ، ومن الضرورى أيضا ان يظل هذا الشرط متوافرا ما دامت الشركة الكبرى تطالب بالاعفاء المقرر فى المادة السادسة .

٢ — يجب أن تكون الشركة الكبرى مصرية الجنسية اى ان تكون مؤسسة فى مصر طبقا لاحكام القانون المصرى ، اما الشركة الفرعية فليس من الضرورى ان تكون مصرية بل يجوز أن تكون أجنبية . ويعلل ذلك بأن المصلحة قد تقضى باشتراك الشركات المصرية فى تكوين شركة أجنبية اذا كانت أعمالها ذات أهمية خاصة ، وعلاوة على ذلك فان فروع الشركات المصرية فى الخارج قد تضطر رغم تكوينها من اغلبية مصرية فى الواقع الى انتحال جنسية الدولة التى تزاول فيها أعمالها .

الا ان الشركات الاجنبية التى تعمل فى مصر استمسكت — رغم نص المادة السادسة الصريح — بحقها فى الانتفاع بالاعفاء الذى قررته . وقد رفضت مصلحة الضرائب التسليم بذلك فعرض الامر على القضاء المختلط

فاخذ بوجهة نظر الشركات فى قضية شركة الملح والصودا وقضية شركة ترامواى القاهرة . **وحجة القضاء المختلط** ان المادة الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على ان الشركات الاجنبية التى تعمل فى مصر يكون حكمها فيما يتعلق بتطبيق الضريبة حكم الشركات المصرية .

وهذا الرأى خاطىء لان الاعفاء لا يستنتج بل يجب ان يكون بنص صريح كما يجب عدم التوسع فى تفسير النصوص لتلمس الاعفاء ، والمادة الثالثة تشبه الشركات الاجنبية بالمصرية من وجهة تطبيق الضريبة لا من وجهة الاعفاء منها .

٣ — يجب أن تكون الاسهم وحصص التأسيس التى حصلت عليها الشركة الكبرى هى فى مقابل ما قدمته عينا او نقدا الى الشركة الفرعية ويجب ان تصدر تلك القيم اسمية وان تبقى اسمية ما دامت الشركة الكبرى تطالب بالانتفاع بحكم المادة السادسة من القانون ، فلا اعفاء اذا تملكت الشركة الكبرى القيم عن طريق الشراء فى السوق واذا ما أصبحت القيم لحاملها اوانتقلت ملكيتها الى منشأة اخرى سقط حق الشركة الكبرى سقوطا مطلقا فى الانتفاع بالاعفاء ولا يمكن لها ان تسترد هذا الحق باعادة تملك تلك القيم .

ولا تستفيد الشركة الكبرى من الاعفاء المقرر فى المادة السادسة اذا ساهمت فى سندات قرض تعقده الشركة الفرعية اوقدمت سلفة اليها حيث خصصت المادة المذكورة الاعفاء بنتاج الاسهم وحصص التأسيس على سبيل الحصر . (منشور مصلحة الضرائب رقم ٦٤ الصادر بتاريخ ١٩٤٠/١٢/١٣)

٤ — ويجب ان تكون الشركة الفرعية قدسددت الضريبة المستحقة على ايرادات الاسهم وحصص التأسيس التى تملكها الشركة الكبرى فى راس مالها وهى الضريبة المقررة على ايرادات القيم المنقولة بمقتضى أحكام الكتاب الاول من القانون

٥ — ويجب اتحاد السنتين الماليتين للشركتين الكبرى والصغرى ، وذلك ناتج من نص القانون بأن الارباح التى توزعها الشركة الاصلية تعفى فى كل سنة مالية للشركة من الضريبة بمقدار ما حصلت عليه من ارباح الشركة الفرعية فى بحر السنة المالية المذكورة

وقد جاء فى منشور المصلحة رقم ٦٤ الصادر بتاريخ ١٩٤٠/١٢/١٣ فى كيفية تحديد المبلغ الذى يخصم من الدخول او المنتجات التى توزعها الشركات الكبرى انه لما كانت حكمة الاعفاء الوارد فى المادة السادسة هى منع تعدد الضريبة على توزيعات أرباح الشركة الكبرى التى يتكون مصدرها ايرادا مستمدا من الشركة الصغرى — وقد سبق اخضاعه للضريبة — ولما كانت الشركة الكبرى لاتدرج ضمن أرباحها الاصافى الايرادات التى تخص ما تملكه من أسهم وحصص تأسيس فى راس مال الشركة الفرعية . فلهذا رأت المصلحة ان يكون خصم ايرادات الاسهم وحصص التأسيس المذكورة بصافى قيمتها او بعد استبعاد الضريبة المسددة عنها .

وهذا الرأى هو ما استقر عليه حكم محكمة النقض والابرام الفرنسية فى حكمها الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ واتبعته ادارة التسجيل فى النهاية وقضيت بان ما يخصم من ارباح الشركة المؤسسة هو الدخل الصافى لانه هو المبلغ الذى دفع بالفعل ولايمكن أن توزع الا المبالغ التى حصلت عليها الشركة المؤسسة عملا .

٦ — لايجوز خصم ايرادات الاسهم وحصص التأسيس الا مما يعتبر ربحا من توزيعات الشركة الكبرى ، فلا يجوز خصم هذه الايرادات من فوائد السنوات ولا من نصيب ومكافآت اعضاء مجلس الادارة ومقابل الحضور الذى يمنح لهم ولا من مكافآت التسديد الى الدائنين وما يدفع من الانصبة الى حاملى السندات .

ويجب ان يكون معلوما أنه لا يقتصر الانتفاع بالاعفاء الوارد فى المادة السادسة من القانون على الاسهم وحصص التأسيس التى تكتتب فيها الشركة الكبرى عند تأسيس الشركة الفرعية وانما يمتد هذا الحق كذلك الى اشتراكها فى زيادة رأس مال الشركة الفرعية .

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية أسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز عبد الله فكرى اباظه بك

رئيس التحرير أحمد عنان

مدير الادارة على شكرى

يصدرها نادى التجارة الملكى
١٧٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة
تليفون ٧٤٧٧٣

الإعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة

الاشتراكات : فى مصر جنيها ونصف فى السنة

— فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الأردنية والعراق ٢٧٥٠ قرشا سوريا أو لبنانيا أو فلسا

— فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا

— فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والأرجنتين ١٧ دولارا

— فيما عدا ذلك من أنحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٥/٢/٦ جنيها انجليزيا

— تسدد الاشتراكات فى مصر والسودان نقدا بموجب أذونات أو حوالات بريدية أو شيكات .. وفى الخارج بموجب شيك على احد بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

تقرير مجلس ادارة نادى التجارة الملكى

المقدم الى الجمعية العمومية للنادى فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥١

حضرات الاخوان الاعزاء

قبل ان نتلو تقرير مجلس الادارة لايسعنا الا الاحتجاج الصارخ على عدوان المستعمر الغاشم على المواطنين المسالمين بمنطقة القنال وان توقف الجلسة دقيقتين حدادا على شهدائنا الأبرار — شهداء الحرية والإستقلال مبتهلين لله تعالى أن يجعل النصر حليفنا فى هذا النضال الوطنى المرير .

وبهذه المناسبة نحيط حضراتكم علما بأن مجلس ادارتكم قد قرر ان يساهم حضرات أعضاء النادى بصفة مبدئية بمبلغ ألف جنيه فى تكوين حصيلة شعبية للانفاق منها فى شؤون الكفاح الوطنى كما سارع مجلس ادارتكم بارسال برقية لرفعة رئيس الحكومة تأييدا لموقفه الوطنى الخالد وقد ساهم حضرات أعضاء النادى فى المظاهرة الشعبية الصامتة يوم ١٤ /٥١/١١ مساهمة كبرى ولن يبخل ناديكم بجهد أو مال فى سبيل المساهمة بنصيب فى قضية الوطن .

حضرات الزملاء :

ان مجلس ادارة النادى ليرحب بحضراتكم اجل ترحيب ويرجو لكم كل توفيق ونجاح واشكركم كل الشكر على تشريفكم الجمعية العمومية العادية الثالثة والثلاثين لناديكم المحبوب سائلين الله أن يوفقنا جميعا فى خدمته حتى يظل دائما فى طليعة أندية القطر نشاطا وانتاجا .

مجلس الادارة

اجتمع مجلس الادارة خلال هذا العام تسع مرات وقد كون من بين أعضائه اللجان الآتية للاشراف على أوجه نشاطه .

١ — **لجنة التحكيم** — وتتكون من الاساتذة (١) حسن بك علوبة (٢) عبد الحميد حسنى بك (٣) جمال العبد بك (٤) فؤاد لطفى بك

٢ — **لجنة البحوث الإقتصادية** — وتتكون من الاساتذة :

محمد ابراهيم ثروت — سكرتيرا — عبد الجليل العمرى بك — وأحمد حليم بك مستشارين .

٣ — **لجنة الحفلات** — وتتكون من :

الاستاذ محمد حسن الجزيرى — سكرتيرا — وعبد اللطيف حسين بك — والاستاذ حسين حافظ مستشارين .

٤ — **لجنة المحاضرات** — وتتكون من :

الاستاذ أبو بكر نور الدين — سكرتيرا — وأحمد بك عثمان مستشارا .

٥ — **لجنة الشئون العامة** — وتتكون من :

الاستاذ محمد ابراهيم ثروت سكرتيرا — وعبد الله بك أباظة — وتوفيق بك أبو علم مستشارين .

٦ — **لجنة الرياضة والرحلات** — وتتكون من :

الاستاذ عبد الله الناقة سكرتيرا — والاستاذ حلمى السيد موسى — ومصطفى طوفان مستشارين .

٧ — **لجنة الصحيفة** — وتتكون من :

الاستاذ محمد حسين الجزيرى — سكرتيرا — ومحمد فؤاد الجنزورى — ومصطفى شوقى مستشارين . وقد عدل هذا بتكوين لجنة من اتحاد المحاسبين ومجلس ادارة النادى .

٨ — **لجنة المكتبة** — وتتكون من :

الاستاذ توفيق بك أبو علم سكرتيرا — والاساتذة محمد حسن الجزيرى — ومحمود عبد الخالق مستشارين .

٩ — **سكرتير النادى المساعد** — الاستاذ محمد حسن الجزيرى .

١٠ — **مراقب داخلية النادى** — الاستاذ عبد الله الناقة .

وفى مقدمة ثمرات نشاط ناديكم هذا العام — ناحيتان جديرتان .

الاولى — هى صدور قانون تنظيم مهنة المحاسبة . .

والثانية — اخراج صحيفة النادى باسم صحيفة الاقتصاد والمحاسبة .

تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة

وانه لمن دواعى الفخار ان يكون لناديكم الفضل الاول فى وضع مشروع قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة بعد ان كان للنادى فضل استصدار مرسوم جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية وقد قدمه النادى للحكومة فى اكتوبر سنة ١٩٤٩ وتعهده منذ هذا التاريخ بالرعاية والدفاع عنه فى جميع مراحل حياته التى مر بها ولعلكم جميعا تعلمون جيدا العراقيل التى مر بها والتى واجهها هذا القانون — ولكن سهر ناديكم ورئاسته — ورعاية معالى وزير التجارة محمود سليمان غنام باشا لهذا القانون كان لهما أبلغ الأثر للوصول بالمشروع الى بر الامان حيث صدر واصبح قانون معمولا به منذ ٢٠ سبتمبر الماضى .

ولايخفى على حضراتكم ان هذا القانون يفتح ابواب العمل الكريم امام خريجى كليات التجارة وتنظيم هذه المهنة ويطهرها من شوائب الدجل والتزوير والتآمر على صالح الدولة — كما يدخل الطمأنينة على نفوس المساهمين فى المشروعات التجارية والصناعية والمالية ذلك ان استثمار أموالهم أصبح تحت مراجعة محاسبين قانونيين وهو عنصر اساسى فى دعم الحياة الاقتصادية وتنميتها .

واذا كان القانون قد انطوى على بعض استثناءات فهى احكام وقتية اقتضتها الظروف التى أحاطت بالمهنة وقت ان كانت طليقة من كل قيد — وقد بذل النادى جهودا جبارة لتضييق دائرة هذه الاستثناءات التى كادت تودى بالمشروع كلية وبالاغراض التى يهدف لها فى مراحل استصداره .

وكان النادى حريصا كل الحرص على سرعة تنفيذ هذا القانون — فقد قام بطبع الاستمارات والسجلات والملفات على حسابه الخاص حتى لايكون للروتين الحكومى أثر فى تأخير تنفيذه .

ويناشد مجلس ادارتكم حضرات الاعضاء القدامى من المحاسبين ان يفسحوا مجال العمل فى مكاتبهم لتمرين زملائهم الحديثين على اعمال المحاسبة والمراجعة .

وقد شرع مجلس ادارة النادى فى دراسة موضوع انشاء دراسات علمية وعملية لشؤون المحاسبة والمراجعة والضرائب على أن تجرى هذه الدراسات بالنادى ويقوم بها فريق من الاساتذة والمحاسبين للعمل على رفع المستوى العلمى للجيل الجديد من المحاسبين والمراجعين

قانون نقابة المهن التجارية

كما يسرنا أن نحيطكم علما بأن مشروع قانون نقابة المهن التجارية فى أواخر مراحله بمجلس الدولة وينتظر عرضه على البرلمان فى أوائل هذه الدورة باذن الله .

صحيفة النادى

اما صحيفة النادى التى طالما طلبت بها جمعيتكم العمومية فانه لمن دواعى السرور حقا أن يحقق مجلس ادارتكم تلك الرغبة .

وذلك باصدار صحيفة ((الاقتصاد والمحاسبة)) التى تعبر عن خواطركم فى شتى الشئون الاقتصادية والتجارية والمحاسبة — زاخرة باخبار ناديكم وما يهم أسرة التجاريين عموما .

وقد رأى مجلس ادارتكم ان تصدر مؤقتا نصف شهرية وساهم فى رأسمالها بمبلغ ٢٥٠ جنيه كما ساهم اتحاد المحاسبين القانونيين بمبلغ ٢٥٠ جنيه على أن يودع هذا المبلغ فى حساب خاص ببنك مصر كرأسمال لهذه الصحيفة الى يسرنا انها أصبحت اليوم **تستكفى بمواردها ولا تكلف النادى أية نفقات مالية .**

وقد صدر العدد الاول من هذه الصحيفة فى منتصف شهر مارس سنة ١٩٥١ وصدر منها حتى الآن سبعة عشر عددا بانتظام كامل .

وانه لمن دواعى الغبطة حقا ان تضم أسرة تحرير هذه الصحيفة صفوة ممتازة من رجال العلم والاقتصاد والمال وان تحرص على معالجة المشاكل الاقتصادية والمالية فى اسلوب علمى شائق يدل على ان مصر كانت تفتقد هذه المجلة — ولذلك ليس عجيبا ان نجد لهذه الصحيفة رواجا وطلبا مطرد الزيادة وتقديرا عند ذوى الثقافة الاقتصادية والتجارية .

ولعلكم جميعا تعلمون ان اشتراك حضرات اعضاء النادى هو جنيه واحد عن سنة كاملة (٢٤ عددا) — اما لغير الاعضاء فالاشتراك جنيهان ونصف جنيه ويأمل مجلس ادارتكم ان لايتردد عضو من حضراتكم فى تسديد قيمة الاشتراك فى هذه الصحيفة النافعة .

ورغبة فى معاونة طلبة كليات التجارة بالجامعات المصرية على تتبع المشاكل الاقتصادية والتجارية — فقد قرر مجلس ادارتكم ان يجعل اشتراكهم السنوى فيها ٦٠ قرشا فقط وثمن العدد الفردى خمسة قروش فقط .

شئون الاعضاء العامة

كما نود ان نحيط حضراتكم علما بأن مجلس ادارتكم قدم مذكرة الى وزارة الاقتصادالوطنى وأبرق لمعالى وزير الاقتصاد الوطنى فى فرنسا مظهرا استياءه واحتجاجه على تعيين ملحقين تجاريين من غير كلية التجارة ومطالبا بقصر هــذه الوظائف على خريجى معهدكم طبقا للاتفاق السابق بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة الخارجية ـ وقد دلت التجارب على نجاح ملحوظ لهذه التجربة .

كما قام النادى بالاتصال بمعالى وزير المالية رجاء اختيار مدير عام مصلحة الضرائب من التجاريين والامل كبير فى تحقيق هذا الرجاء

كما يقوم النادى باعداد مذكرة بوجوب تغليب التجاريين فى وظائف الضرائب .

الحركة العلميــة

لقد حرص مجلس ادارتكم على ان يشترك فى المحاضرات التى تلقى بالنادى نخبة ممتازة من المحاضرين فى مختلف النواحى الاقتصادية والاجتماعية كما حرص على طبع بعض هــذه المحاضرات وجعلها فى متناول حضرات الاعضاء وقد حاضرنا أحمد بك عنان عن تحديد ثمن القطن واثر ذلك فى اقتصــادياتنا وحاضرنا حسين كامل سليم بك عن « مشاهداته فى امريكا » والاستاذ احمد حمدى حافظ بك فى (دفاع عن الاطفال المشردين) وحاضرنا الدكتور زكى هاشم بك فى « النقطة الرابعة » وسعادة محمد خطاب بك فى « المبادىء العامةللسياسة الاقتصادية » . وفى ٢٠ مارس سنــة ١٩٥١ أقيمت ندوة عن مشكلة الغــلاء وطرق العلاج برياســة سعادة عبد الله بك أباظة واشترك فيها الدكتور نظمى عبد الحميد بك ومحمــد رفعت بك واحمد عنان بك وعباس شوقى بك واحمد سليم بك . وحاضرنا سعادة عبد الله أباظة بك فى « خطرات اصــلاح على هامش مؤتمر القطن » . وحاضرنا ايضا سعادته فى «نصيب الاموال الاجنبية فى اقتصادنا القومى» وحاضرنا الدكتــور محمد على رفعت بك فى « اتفاقية الارصــدة الاسترلينية » وحاضرنا الدكتور عبد المنعم القيسونى بك عن «التوجيه الاقتصادى » وحاضرنا الدكتور شكرى المراغى بك عن « التصــنيع الريفى ــ اتجاه عصرى للنهوض بالقرية . » وحاضرنا الدكتور محمد احمد سليم بك الاستاذ بكلية الهندسة عن « مضاعفة الانتاج الزراعى ومشروعات الرى الكبرى اللازمة » .

ويسر مجلس الادارة ان يقبــل حضرات الاعضاء على استمــاع المحاضرات التى تلقى بهذه الدار وان يساهموا فى المناقشات التى تعقب تلك المحاضرات لمــا فى ذلك من تنوير واستكمال للبحث .

مكتبة النادى

كما يسر مجلس الادارة ان يقبــل حضرات الاعضاء على مكتبته بعد ان اصبحت تضم عددا وفيرا من الكتب العلميــة الحديثة وان مجلس ادارة النادى لايمكن ان يبخل عن تزويد مكتبته بكل جديد وطريف من الكتب ويدعو حضراتكم للاستزادة من الاقبال عليها فيبعث ذلك على مضاعفة الجهد فى الاكثار من محتوياتها

حفلات النادى

أقام النادى فى العام المــاضى حفلة شــاى **لمسيو بول راملوا عضــو مجلس ادارة البنك البلجيكى فى بروكسل بصفتــه عضوا بالاتحاد الدولى لهيئات خريجى المعاهد التجارية العالية**

وقد تحــدث الى الحــاضرين فى موضوع **تضامن هيئات خريجى المعاهد التجارية العالية**

وبهــذه المناسبة نحيط حضراتكم علما بأن مجلس ادارتكم قرر بجلسته المنعقدة فى مساء يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ الاشتراك فى هذا الاتحــاد الذى ينظم عدة مؤتمرات جليلة فى الخــارج وسيكون أول مؤتمر قادم فى مدريد وسيوفد النادى من يمثلة فى هذا المؤتمر .

كما أقام النــادى حفلة تكريم لسعادة زكى سعد باشا وامين فكرى بك بمناسبة اختيارهما لمنصبى محافظ البنك الاهلى ووكيله .وبهذه المناسبة يسر مجلس الادارة ان يلقى حضرات أعضاء النادى الموظفين بالبنك الاهلى تقديرا ورعاية من رؤســاء البنك بأن تقرر تحسين مرتباتهم واعدادهــم للحلول فى الوظائف ذات المسئولية .

وأقام النــادى **حفلته السنوية الكبرى الايرادية فى ٣١ مايو سنة ١٩٥١** وقد تمت على احسن مايكون من الدقة والنظــام والاخراج وكان جملة ايرادانا فى هذا العام ٢٥٧٤ جنيه و ٧٠٠ مليم وجملة المصروفات ١١٩٩ جنيــه و ٣٦٦ مليم فيكون الصــافى ١٣٧٥ جنيــه و ٣٠٤ مليم بخلاف المتأخر وقدره ٦٠ جنيه و ٥٠٠ مليم لم يحصــل بعد وينتظر تحصيله قريبا جرى تحصيل بعضها فى السنة المــالية الجديدة .

ومما يدعو للتفــاؤل فى هذا السبيل ان عضوا من اعضاء النادى البارزين وهو الدكتور عبد المنعم القيسونى قد اختير كمدير مساعد للبنك الاهلى فرع القــاهرة فكان هذا أول اختيار لمصرى فى هذا المكان الهام .

وقد ساهم النادى وحضرات الاعضاء بمبلغ ١٠٠٠ ج بمناسبة القران الملكى السعيد على أن تكون نواة لتأسيس ملجأ للمشردين والايتام باسم معهد (ناريمان) للطفولة السعيدة .

الرحــلات

لقد أعدت لجنــــة الرحلات عدة رحلات واعلنت عنها ولكن لم يقبــل حضرات الاعضاء على الاشتراك فيها ونخص بالذكر الرحلةالتى أعلن عنها لزيارة بعض الدول الاوروبيــة رغم الجهــــود التى بذلت فى تنظيمها . ولعلكم تتفضلون بالتوجيه الذى يزيد من الاقبال على الرحلات ونجاحها .

وقد قام النــــادى برحلات ثلاث ــ الى بورسعيد بمناسبة افتتاح فرع النادى هنــاك ورحلة الى السويس وزيارة جبل عتاقة ورحلة ثالثة الى مصانع تعبئة المياه الغازية وجمعية تحسين الصحة والاهرام .

رابطتا الاسكندرية وبورسعيد

ويسرنا أن نسجل فى هــذا الاجتماع مولد فرع جديد لنادينا فى بورسعيد يضم شــمل الخريجين هناك ويقوى رابطتهم ويدعم أواصر الاخوة بينهم ــ وقد افتتحه رئيس النادى فى ٢٦ ابريل المــاضى بحضور عدد كبير من أعيان وتجار المدينــة وكان حفلا رائعا يليق بمكانة الاعضــاء وحسن استعدادهم . كما أقامت الغرفة التجــارية هناك والاعيان حفلة شاى تكريما لرئيس النادى وحضرات الاعضاءالذين صحبوه فى حفل الافتتاح .

كما يسرنا ان نحيط حضراتكم علمــا بأن رابطة الاسكندرية تخطــو خطوات جدية الى الامام وقد اتخذت لها مقرا جديدا فسيحــا عظيما بشارع سعد زغلول .

وقد قام النادى بوضع لائحتين تأسيسيتين لكل من رابطة الاسكندرية وبورسعيد لتنظيم علاقة المركز الرئيسى منهما .

العمل على زيادة ايراد النادى

ويسرنا أن نحيط حضراتكم علمــا بأنه قد امكن رفع اعانة الحكومة السنوية لنادينا الى مبلغ ٥٠٠ جنيه بدلا من ٣٠٠ جنيه .

وجــدير بالذكر ان نلاحظ مع الأسف ان عدد المشتركين من الخريجــين لاينمو النمو المطرد الواجب مع نشــاط النادى الملحوظ وبساطة قيمة الاشتراك ولعل كل منا يحرص من ناحيته على ضم زملائه الى أسرة النادى الساهر على مصالح التجاريين دون منازع . ومعروض على حضراتكم اقتراح بتعــديل مادة فى القانون لتيسير اشتراك الخريجين الجدد فى النــــادى بنصف قيمــة الاشتراك تشجيعا للشباب الناشىء على الانضمام للنادى .

ويلاحظ أن جملة ايراد النادى هــذا العام بلغ ٤٨٨٢ جنيه و ٤٢٥ مليم وجملةالمصروفات بلغت ٤٥٩٧ جنيه و ٦١١ مليم فيكون المتوفر ٢٨٤ جنيــه و ٨١٤ مليم ويلاحظ اننا قد صرفنــــا مبلغ ١٥٠ جنيه لكل من رابطتى الاسكندرية وبورسعيد لمساعدتهما فىمصاريف التأسيس حتى يكونا جديرين بالانتساب الى ناديكم العزيز .

واخــيرا نود ان نحيط حضراتكم علما انه بمناسبة اتجاه النيــة الى اقامة مبنى جديد مكان المبنى الحالى فقد اتجهت النية للبحث عن مكان آخر فى وسط المدينــة يكون حائزا لرضاكم جديرا بمقامكم .

صندوق التعاون

ويسرنا ان نشــير الى ان صندوق التعاون بالنادى يؤدى وظيفته على خير وجه ولعلهذا العمل من أكرم الاعمال التى يقوم بها النادى وانفعها فهذا الصندوق يرعى اسرا طيبة أخنى عليها الدهر لزملاء لنا فى الدراسة وهو يرعى هذه الاسر فى سرية تامة وعطف أخوى خالص .

الخاتمــة

هذه خلاصة من أعمال ناديكم نرجو ان تكون موضع رضاكم وتقديركم سائلين الله أن يوفق مجلس ادارتكم الجــديد الى خدمة الوطن المفدى بصفــة عامة وأسرة التجاريين بصفة خاصة فى ظل مولانا ملك مصر والســودان حفظه الله ورعاه .

مصلحة الضرائب
قسم الضرائب على الايرادات
كتاب دورى رقم (٣١٣)

تقضى المادة ١٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة بأنه فى الحالات التى يشترط فيها القانون أن يكون طالب القيد فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة التجارة والصناعة قد زاول المهنة فى مكتب باسمه الخاص يجب عليه أن يثبت جدية مزاولته المهنة بتقديم مستندات رسمية من مصلحة الضرائب أو غيرها من الجهات الحكومية المختصة .

وتنظيما لاصدار الشهادات التى يطلب المحاسبون والمراجعون الى المصلحة منحهم اياها تنفيذا لحكم المادة سالف الذكر ، رأت المصلحة اتباع ما يأتى فى هذا الشأن :

أولا — المحاسبون والمراجعون الذين سبق أن أدوا الضريبة على أرباح المهن غير التجارية :

يمنح هؤلاء شهادات بقيامهم بسداد الضرائب المستحقة عليهم مع بيان السنوات التى سددت عنها الضرائب وتاريخ قيدهم بسجل حصر ممولى المهن غير التجارية سواء بناء على حصر قامت به المصلحة أو بناء على اخطارهم للمصلحة بمزاولتهم المهنة طبقا لما تقضى به المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ثانيا — المحاسبون والمراجعون الذين لم يؤدوا الضريبة على أرباح المهن غير التجارية :

يمنح هؤلاء شهادات يبين فيها تاريخ قيدهم بسجل حصر ممولى المهن غير التجارية بناء على اخطارهم للمصلحة بمزاولتهم المهنة طبقا لما تقضى به المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ولا مانع فى الحالتين المتقدمتين من أن يثبت فى الشهادة الحالات التى تولى المحاسب أو المراجع عرضها على الجهات المختصة بالمصلحة أو فروعها بصفته هذه مع بيان تاريخ مباشرته لكل حالة وذلك بعد الاطلاع على الملفات الفردية التى يكون الطالب قد زاول فيها مهنته .

ويراعى ألا تمنح شهادات وفقا للاوضاع المتقدمة الا بناء على طلب يتقدم به المحاسب أو المراجع ، والا بعد الرجوع الى ملفه الفردى الخاص وعرض الامر على الادارة العامة (قسم الضرائب على الايرادات) بعد استيفاء التعليمات التى نص عليها الكتاب الدورى رقم ١٠٣ الصادر فى ١٩٤٥/٢/٢٤ .

كتاب دورى رقم (٣١٤)

تنص المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على ما يأتى :

« يجوز الترخيص للممول بأن يخصم من الربح الاستثنائى وذلك فقط فيما يتعلق بحساب الضريبة الخاصة المستحقة عليه :

أولا — ......

ثانيا — المبالغ اللازمة لاستهلاك رؤوس الاموال المستثمرة بادىء الامر فى المنشآت الجديدة التى استحدثت بعد أول يناير سنة ١٩٤٠ أو لاستهلاك انشاءات استحدثت أو اشتريت بعد التاريخ المذكور بواسطة منشآت موجودة من قبل »

فالقانون لم ينص على اجراء استهلاك فعلى على الاصل وانما نص على أن يخصم من الربح الاستثنائى مبالغ معينة لا تلحقها الضريبة الخاصة وعلى أن هذا الخصم انما يكون « فقط فيما يتعلق بحساب الضريبة الخاصة » فلا أثر اذن فى غير حساب هذه الضريبة .

ومن هذا يتضح أن الاستهلاك الاستثنائى يختلف عن الاستهلاك العادى اختلافا أساسيا لأن الاول عبارة عن اعفاء جزئى من الضريبة الخاصة أما الثانى فهو تكليف على الربح

ويترتب على هذا المبدأ ما يأتى :

أولا — فيما يتعلق بحساب الربح الذى

قوانين وقرارات

تنطبق عليه الضريبة العادية :

١) يستمر حساب الاصل كما لو لم يجر الاستهلاك الاستثنائى أصلا بأن تخفض قيمة الاصل كل سنة بقدر قسط الاستهلاك العادى فقط .

٢) يحمل حساب الارباح والخسائر سنويا بمقدار هذا القسط .

٣) عند بيع الاصل أو انتقال ملكيته تتحدد القيمة بالفرق بين ثمن بيع الاصل وبين قيمته منقوصة بالاستهلاك العادى فقط.

ثانيا — فيما يتعلق بحساب الضريبة الاستثنائية :

١) لدى حساب رأس المال الحقيقى المستثمر تحدد قيمة الاصل بعد تخفيضها بمقدار الاستهلاك العادى فقط .

٢) لدى حساب الضريبة الخاصة وعند الترخيص بالخصم المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة السابعة ينظر الى قيمة الاصل عند استحداثه بصرف النظر عما يكون قد جرى عليه من استهلاك عادى .

فنوجه النظر الى اتباع هذه التعليمات ويلغى ما يتعارض معها .

قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٠
بالموافقة على الاتفاق المبرم بين الصندوق الدولى لاغاثة الاطفال والصليب الاحمر الدنمركى وبين الحكومة المصرية فى شأن المساهمة فى الحقن الجماعى للوقاية من الدرن
نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة وحيدة — ووفق على الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية وبين الصندوق الدولى لاغاثة الاطفال والصليب الاحمر الدنمركى وعلى الملحق المرافق له والموقع عليهما فى ٢ مايو سنة ١٩٤٩ فى شأن المساهمة فى الحقن الجماعى للوقاية من الدرن والملحق نصهما بهذا القانون .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر فى ١٧ ذى القعدة سنة ١٣٦٩ (٣١ اغسطس سنة ١٩٥٠)

قسم الضرائب على الايرادات
شعبة الضريبة على الارباح التجارية
كتاب دورى رقم (٣١٥)

المسطر بعاليه صورة القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٠ بالموافقة على الاتفاق المبرم بين الصندوق الدولى لاغاثة الاطفال والصليب الاحمر الدنمركى وبين الحكومة الملكية المصرية فى شأن المساهمة فى الحقن الجماعى للوقاية من الدرن والمنشور بعدد الوقائع المصرية رقم ١٠٣ الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

وقد نصت المادة الثالثة من هذا الاتفاق على الآتى :

أ — يعفى المشروع المشترك وأمواله وأملاكه وأعماله مهما كان نوعها من كافة الضرائب والرسوم والعوائد التى تفرضها الحكومة أو أية هيئة فرعية سياسية من هيئات الحكومة وتفرضها سلطة عامة أخرى بالقطر المصرى .

ويتمتع المشروع المشترك أيضا بالحصانة من أية مسئولية تترتب على تحصيل أو دفع أية ضرائب أو رسوم أو عوائد تفرضها الحكومة أو أية هيئة فرعية سياسية من هيئات الحكومة أو تفرضها سلطة عامة أخرى

ب — لا تفرض ضرائب أو رسوم أو عوائد بمعرفة الحكومة أو احدى هيئاتها الفرعية السياسية أو احدى السلطات العامة الاخرى على المرتبات أو المكافآت عن الخدمات الشخصية التى يدفعها المشروع المشترك لموظفيه أو مستخدميه وغيرهم من الملتحقين بخدمة الذين لا يكونون من الرعايا المصريين أو من المقيمين فى الاراضى المصرية بصفة دائمة .

جـ — تتخذ الحكومة الاجراءات اللازمة لوضع المبادىء المتقدمة الذكر موضع التنفيذ. وعلاوة على هذا فان الحكومة تتخذ من الاجراءات ما قد تراه ضروريا حتى لا تخضع المهمات والخدمات التى يقدمها المشروع المشترك لأية ضرائب أو عوائد أو رسوم تقلل من موارد المشروع

رجاء العلم وتنفيذ ما جاء به

أسئلة وأجوبة

س : ١ — تنص المادة (٢٤) من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ **بأن المحاسب أو المراجع له حق اعتماد ميزانيات وحسابات** الشركات والممولين وله الحضور عنها أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما فى حكمها

٢ — **كما تنص المادة** (٣٦) من القانون السالف الذكر **بأن كل شخص ينتحل لنفسه لقب محاسب أو مراجع يحكم باغلاق المكتب** ونزع اللوحات واللافتات وبالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر الخ

٣ — **فى حين أن الفقرة الثانية** من المادة (٥٢) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على ايرادات رءوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية بأن للممول **الحضور أمام لجنة التقدير** (لجنة الطعون الآن) لابداء أقواله **أو بوكيل عنه اذا شاء**

فهل يفهم من النصوص المتقدمة انه يجوز لكائن من كان الاشتغال بمهنة خبير ضرائب وله ان يحضر عن موكليه أمام لجان الطعن وخلافه طبقا لحكم المادة (٥٢) وفقط يحرم عليه اعتماد الميزانيات والحسابات بالصفة المشروحة بالمادة (٢٤) من قانون مزاولة مهنة المحاسبة ؟

جـ — لا تعارض مطلقا بين هذه النصوص المختلفة فالممول الذى لا يرغب الحضور بنفسه فيجب أن يكون وكيله اذا كان من بين المحاسبين فيكون ممن نص عليهم قانون مهنة المحاسبة والمراجعة .

حاليا

في وقت واحد في داري سينما

هواء مكيف

بالقاهرة ت ٧٩٩١٨

بالإسكندرية ت ٢٢٨٥٠







أفلام الضياء (محمود كرم وشركاه) تقدم

قصة قد تحدث لي ... ولك !

من غير وداع

بطولة عقيلة راتب عماد حمدي والنجمة السينمائية اللامعة مديحة يسري

مع الطفلة الموهوبة سهير فخري زينات صدقي محمد توفيق محمود السباع عبد العزيز أحمد





إخراج أحمد ضياء الدين

قصة محمد كامل حسن المحامي

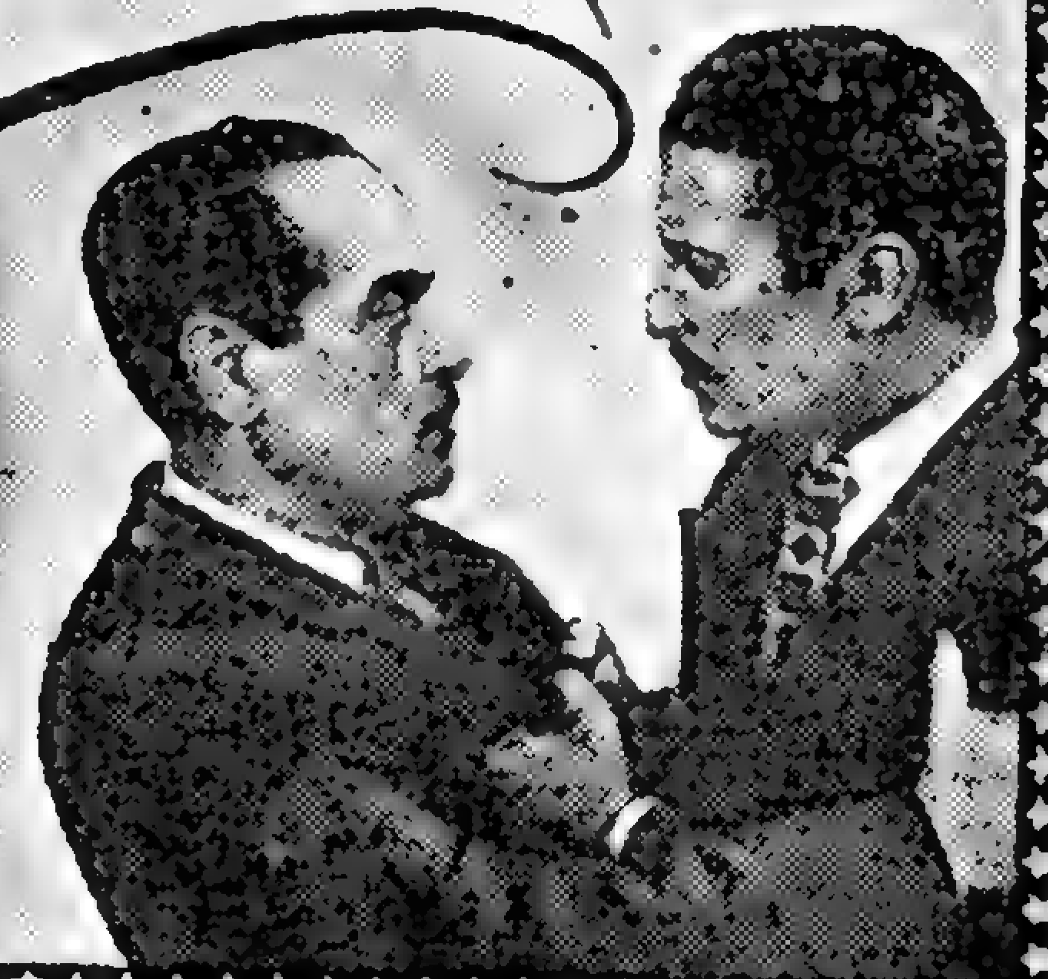
تصوير طلعت

الأسعار عادية









شركة مصر للغزل والنسج

بالمحلة الكبرى

شركة مساهمة مصرية مركزها الرئيسى عمارة بنك مصر القاهرة س.بت ١٠ القاهرة

الميزانية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥١

البيان	جنيه	جنيه	جنيه
الاصول الثابتة ـ بثمن التكاليف ناقصا الاستهلاكات والتخفيضات			
الاراضى		٥٠٠٠٠	
المبانى بما فى ذلك التى فى دور الانشاء		٤١٣٣٣١	
العدد والآلات بالمصانع والمتعاقد عليها وبالطريق		٤٢١٥١٣	
السيارات		١	
الاثاث المنقول والثابت		١	
			٨٨٤٨٤٦
الاصول المتداولة			
الخامات والبضائع بالمخازن			
(قدرها وصدق على صحة جردها المدير العام بسعر التكاليف أو اقل بعد خصم الاحتياطيات)			
القطن الخام والخامات الاخرى	٣٥٤١٢٣		
الاقمشة الخام والبضائع تحت التشغيل	٦٤٣٨٠٩		
البضائع الجاهزة	١٧٩٦٨٨٨		
مواد الصناعة (الكمياويات وقطع الغيار وخلافه)	٧٧٨٥٠٤		
		٣٥٧٣٣٢٤	
المدينون والارصدة المدينة المختلفة			
العملاء (ناقصا احتياطى الديون المشكوك فيها)	٩٤٨٧٨٥		
الموردون أرصدة مدينة	٣٩٨٧٣١		
المدينون المتنوعون (بما فى ذلك المصروفات المدفوعة مقدما والتأمينات)	٧٠٠٦٤٩		
المساهمون (الذين لم يستخدموا حقهم بعد فى شراء أسهم الاصدار الجديد)	٢٣٩٢		
		٢٠٥٠٥٥٧	
الاستثمارات ـ بثمن الشراء			
٢٥٠٠ سهم فى البنك الصناعى قيمة السهم الاسمية أربعة جنيهات مدفوع منها ثلاثة جنيهات	٧٥٠٠		
أستثمارات أخرى مدفوعة بالكامل	٨٩٣٣٦		
		٩٦٨٣٦	
البنوك والصندوق			
البنوك ـ حسابات جارية بما فيها شيكات برسم التحصيل	١٨٢٧٦٥٥		
أعتمادات مستندية	٢١٣٦٩٢		
الصندوق	٢٦٥٥٩		
		٢٠٦٧٩٠٦	
			٧٧٨٨٦٢٣
الحسابات النظامية			
اسهم تأمين عضوية مجلس الادارة	١٥٠٠٠		
خطابات ضمان مقدمة منا	٢١٦٦٨		
خطابات ضمان مقدمة لنا	٤٧٣٢٩		
أستثمارات أموال تعويضات الموظفين والعمال وصناديق الترفيه والمعاشات	٧٨٦٤٣٤		
	٨٧٠٤٣١		٨٦٧٣٤٦٩

البيان	جنيه	جنيه
رأس المال		
المصرح به	٢٠٠٠٠٠٠	
المصدر		
٢٥٠٠٠٠ سهم الرصيد فى أول اكتوبر سنة ١٩٥٠ قيمة السهم أربعة جنيهات مصرية مدفوعة بالكامل	١٠٠٠٠٠٠	
٢٥٠٠٠٠ سهم مصدرة بموجب قرار الجمعية العمومية الغير عادية فى ٢٠ يونيه ١٩٣٤ وقرار مجلس الادارة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٠ قيمة السهم اربعة جنيهات مصرية مدفوعة بالكامل (فيما عدا ٥٩٨ سهما مبينة بجانب الاصول)	١٠٠٠٠٠٠	٠٠
٥٠٠٠٠٠		
الاحتياطيات		
الاحتياطى القانونى	٤٣٣٦٧٥	
اختياطى التجديدات	١٩٥٠٠٠٠	
احتياطى هبوط الاسعار ـ قد يؤول لمصلحة الضرائب فى حالة عدم استخدامه بموجب القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١	١١١٧٧٢٢	
		٣٥٠١٣٩٧
الدائنون والارصدة الدائنة المختلفة		
الموردون (بما فى ذلك موردى العدد والآلات)	٨٥١٤٠١	
العملاء , عرابين ومدفوعات مقدمة)	١٨٩٨٤٤	
أموال تعويضات الموظفين والعمال وصناديق التوفير والترفيه والمعاشات وخلافه	٩٢٢٢٠٣	
الدائنون المختلفون (بما فى ذلك احتياطى الضرائب وخلافه)	٥٩٨٥٩٩	
كوبونات الاسهم والسندات والسندات المستهلكة التى لم تقدم للدفع	٥٤٥٥	
		٢٥٦٧٥٠٢
الارباح والخسائر		
الرصيد المرحل من العام السابق فى اول اكتوبر سنة ١٩٥٠	٩٢٥٦	
الارباح الخاصة بالسنة المنتهية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ بموجب الحساب المرفق .	٥٩٥٣١٤	
		٦٠٤٥٧٠
الحسابات النظامية		
أعضاء مجلس الادارة ـ أسهم تأمين العضوية	١٥٠٠٠	
بنك مصر ـ خطابات ضمان مقدمة منا	٢١٦٦٨	
أصحاب خطابات ضمان مقدمة لنا	٤٧٣٢٩	
الجزء المستثمر من أموال تعويضات الموظفين والعمال وصناديق الترفيه والمعاشات .	٧٨٦٤٣٤	
	٨٧٠٤٣١	٨٦٧٣٤٦٩

تقرير المراجعين

الى حضرات المساهمين :

راجعنا الميزانية المؤرخة ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ والمبينة على دفاتر الشركة وحصلنا على كافة البيانات والايضاحات التى طلبناها .

وقد رأى مجلس الادارة انه من المرغوب فيه اجراء تخفيضات كبيرة من أرباح العام – فى قيم الاصول الثابتة ، وقد قومت الاقمشة الخام والبضاعة تحت التشغيل والجاهزة على أساس التكاليف فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ولذلك فان ثمن القطن والصوف الخام الداخل فيها أقل من التكاليف الفعلية للسنة المنتهية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ .

وفيما عدا ماتقدم نرى أن الميزانية قد صورت بحيث تدل دلالة صحيحة على حقيقة أعمال الشركة طبقا للمعلومات والايضاحات التى أعطيت لنا وما تظهره دفاترها .

القاهرة فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥١

(امضاء) برايس وترهاوس بيت وشركاهم
محاسبون قانونيون

حساب الأرباح والخسائر

عن السنة المنتهية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥١

منه	جنيه	له	جنيه
احتياطى التجديد	٥٩٥٣١٤	الارباح بعد خصم جميع المصروفات والاستهلاكات والتخفيضات واحتياطات الضرائب والمخصص لتعويضات الموظفين والعمال ولصالحهم	٩٩٥٣١٤
الرصيد المرحل للميزانية	٤٠٠٠٠٠		
	٩٩٥٣١٤		٩٩٥٣١٤

دعوة لاجتماع الجمعية العمومية

شركة مصر للغزل والنسج
شركة مساهمة مصرية
سجل تجارى رقم ١٠ القاهرة

يتشرف مجلس ادارة شركة مصر للغزل والنسج بدعوة حضرات المساهمين الذين يملكون عشرين سهما فأكثر لحضور جلسة الجمعية العامة المزمع انعقادها بدار بنك مصر بالقاهرة فى الساعة الرابعة من مساء يوم السبت ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ للنظر فيما يلى :

١ – تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ وتقرير المراقبين .

٢ – التصديق على الميزانية وعلى حساب الارباح والخسائر واخلاء طرف أعضاء مجلس الادارة عن كل مايتعلق بأعمال تلك السنة .

٣ – تحديد توزيع الارباح .

٤ – اختيار أعضاء لمجلس الادارة بدل الذين انتهت مدة عضويتهم أو تجديد انتخابهم والموافقة على ضم حضرة صاحب العزة عبد الحميد حمدى بك .

٥ – تعيين مراقبين او اعادة تعيين المراقبين الحاليين وتحديد اتعابهم .

رئيس مجلس الادارة
حافظ عفيفى

شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى

مصانع كفر الدوار

المركز الرئيسى عمارة بنك مصر ـ ١٥١ شارع محمد بك فريد ـ القاهرة

الميزانية العمومية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥١

الاصول

	جنيه	مليم	جنيه	مليم
الاصول الثابتة				
الاراضى والمبانى ـ بعد خصم الاستهلاكات	٥٢٢٣٥٤	٨٤٧		
الآلات ـ بعد خصم الاستهلاكات واضافة الآلات المتعاقدعليها وتحت الورود	١٣١٣٧٥٨	٤٨٩		
الاثاث ـ بعد خصم الاستهلاكات	١	٠٠٠		
السيارات والمواشى ـ بعد خصم الاستهلاكات	١	٠٠٠	١٨٤٦١١٥	٣٣٦
خامات وبضائع بالمخازن قدرها وصدق على جردها المدير العام بعد خصم الاحتياطى)				
الاقطان الخام بالشونة والخامات الاخرى	٧٠٩٨٩٨	٨٤٤		
الوقود والمواد والمهمات	٤٤١٠٥٢	٣٧٠		
الخامات على المغازل والغزل والنسيج على الانوال	٢٥٠٠٥٨	٣٨٨		
الاقمشة والغزل بالمخازن وتحت التجهيز طرف شركة صباغى البيضا	١٩٦٥٨٩٧	٨٢٥	٣٣٦٦٩٠٧	٤٢٧
مدينون متنوعون وأرصدة مدينة				
عملاء الاقمشة والغزل	٦٠١٩١٥	٩٦٦		
مدينون مختلفون وحسابات مدينة بما فى ذلك التأمينات	١٧٥٩٠٢	١١٤		
اعتمادات مستندية طرف بنك مصر	١٠٢٨٢٠	٠٥١	٨٨٠٦٣٨	١٣١
الاستثمارات مقومة بثمن الشراء			٢١٧٨٣٦	٠٠٠
نقدية بالصندوق والبنك			٣٩٥٩٦٨	٣٢٥
حسابات نظامية				
ضمانات مقدمة الينا	١٠٠٠	٠٠٠		
ضمانات مقدمة منا	١٨٨٧	٤٨٠		
بنك مصر (اسهم تأمين عضوية مجلس الادارة)	١٤٠٠٠	٠٠٠		
			٦٧٠٧٤٦٥	٢١٩

الخصوم

	جنيه	مليم	جنيه	مليم
راس المال المصرح به والمصدر ٢٥٠٠٠٠ سهم عادى قيمة كل منها اربعة جنيهات مصرية منها ١٣٨١٢٥ سهما حرف (ا) و ١١١٨٧٥ سهما حرف (ب)			١٠٠٠٠٠٠	٠٠٠
الاحتياطى القانونى			٢٣٧١٣٥	٥٥٩
استهلاكات الانشاءات الجديدة	١٧٣٩٣٩٨	٩٦٩		
احتياطى التوسيعات	١٧٥٠٠٠	٠٠		
احتياطى هبوط اسعار المشتريات والمصنوعات (طبقا للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١) ملحوظة ـ فى حالة عدم استخدامه يؤول جانب من هذا الاحتياطى لمصلحة الضرائب	٦٠٠٠٠٠	٠٠٠	٢٥١٤٣٩٨	٩٦٩
دائنون مختلفون واحتياطيات وخلافه				
موردو بضائع وحسابات جارية وأرصدة دائنة مختلفة بما فى ذلك احتياطى الضرائب واحتياطيات اخرى	٢٠٣٨٣٨٦	٥٤٦		
موردو آلات متعاقد عليها وتحت الورود (بعد خصم المدفوع مقدما)	٨٩٤٢٧	٣٣٧		
صندوق ادخار ومعاشات وتعويض الموظفين والعمال	٣٧٦٢٦٠	٤٨٣		
تأمينات طلبيات الاقمشة	٥٢٣٤٨	٧٣٠		
			٢٥٥٦٤٢٣	٠٩٦
كوبونات لم تقدم للدفع			٣٧٨	٣٦٠
حساب الارباح والخسائر				
الرصيد المرحل	٦٤٨٧	٥١٨		
صافى الارباح عن السنة المنتهية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ (بعد حساب الضرائب كالمبين بحساب الارباح والخسائر المرفق)	٣٩٢٦٤١	٧١٧	٣٩٩١٢٩	٢٣٥
حسابات نظامية				
مودعو تامينات بخطابات ضمان	١٠٠٠	٠٠٠		
بنك مصر خطابات ضمان	١٨٨٧	٤٨٠		
أعضاء مجلس الادارة اسهم تامين العضوية	١٤٠٠٠	٠٠٠		
			٦٧٠٧٤٦٥	٢١٩

تقرير مراقبى الحسابات

« راجعنا الميزانية المبينة اعلاه على دفاتر الشركة ومستنداتها ونقر بمطابقتها لها وفى رأينا أن الميزانية المذكورة، قد وضعت بطريقة تدل دلالة واضحة على حقيقة حال الشركة طبقا للمعلومات والبيانات التى أعطيت لنا وكما يظهر من دفاترها . »

الاسكندرية فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ .

رسل وشركاه
محاسبون قانونيون

حساب الأرباح والخسائر

عن السنة المنتهية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥١

منه			له		
مليم	جنيه		مليم	جنيه	
...	١٧٥٠٠٠	المرحل الى احتياطى التوسيعات	٧١٧	٥٦٧٦٤١	الارباح بعد خصم جميع المصروفات المباشرة والعمومية ومصروفات البيع والاستهلاكات والاحتياطات وخلافه والضرائب عن الارباح التجارية والصناعية
		الرصيد			
٧١٧	٣٩٢٦٤١	صافى الارباح المرحل للميزانية			
٧١٧	٥٦٧٦٤١		٧١٧	٥٦٧٦٤١	

دعوة لاجتماع الجمعية العمومية

شركة مصر للغزل والنسيج والرفيع من القطن المصرى
شركة مساهمة مصرية
مركزها الرئيسى بالقاهرة ومصانعها بكفر الدوار
سجل تجارى رقم ٢٧٩٧٠ القاهرة

يتشرف مجلس ادارة شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصرى بدعوة حضرات المساهمين الذين يملكون خمسة وعشرين سهما فأكثر لحضور الجمعية العامة العادية التى ستنعقد بالمركز الرئيسى للشركة (دار بنك مصر) بالقاهرة فى الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥١

جدول الاعمال

١ ــ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ وتقرير المراقبين .
٢ ــ التصديق على الميزانية وعلى حساب الارباح والخسائر واخلاء طرف أعضاء مجلس الادارة عن كل مايتعلق بأعمال تلك السنة .
٣ ــ تحديد توزيع الارباح .
٤ ــ اختيار أعضاء مجلس الادارة بدل الذين انتهت مدة عضويتهم أو اعادة انتخابهم .
٥ ــ أعتماد ضم حضرتى دكتور محمد زكى عبد المتعال بك ومحمد رشدى بك الى عضوية مجلس الادارة .
٦ ــ تعيين مراقبين للحسابات عن السنة ١٩٥١ / ١٩٥٢ أو اعادة تعيين مكتب الخبراء المحاسبين (رسل وشركاه) وتفويض مجلس الادارة فى تحديد أتعابهم .

والمرجو من حضرات المساهمين حملة الاسهم (ب) الذين يرغبون فى حضور الجمعية العامة أن يودعوا أسهمهم لدى أحد البنوك بالقاهرة أو الاسكندرية وأن يقدموا شهادة الايداع بالمركز الرئيسى للشركة قبل يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١

رئيس مجلس الادارة
حافظ عفيفى

افرينو - ملابس جاهزة

حين تذكر «افرينو» تعني اختصاصي الملابس الجاهزة كما تعني أن أسعارهم لا تضارب

زيارة واحدة لمحلاتهم الكبرى تكفي للاقتناع بهذه الحقائق ومع ذلك فإنهم يقدمون لك تخفيضا في جميع الأقسام

من ١٠ إلى ٣٠٪

حاليا

وهذه أمثلة عن بعض الأسعار المخفضة

روب دي شامبر صوف رجالي مقلم وألوان	ابتداء من	١٥٧
بلاطو صوف رجالي سادة وألوان	» »	١٧٥
بلاطو جبردين صوف اكسترا	» »	٧٥٠
بدل رجالي صوف	» »	٣٨٤
جاكتة سبور صوف	» »	٢٦٠
بنطلون فانيلا	» »	١١٩
بدل أولاد فانيلا	» »	١٧٦
بدل أولاد صوف	» »	٢٣٢
بالطو أولاد صوف	» »	١٥٦
شورت أولاد فانيلا	» »	٥٠
بنطلون أولاد طويل	» »	٦٣

س.ت ٣٦٦١٥



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٢٠
١ يناير ١٩٥٢

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

التضخم والغلاء

لم تعد بنا حاجة الى التكلم عن أسباب التضخم النقدى الذى وضحت معالمه فى الوقت الحاضر ، ولا عن أسباب الغلاء الذى نعانيه ، ولكن المسلم به أن هناك أنواعا كثيرة من العلاج لهذا الداء سارت عليها الحكومات التى تحاول ان تحسر شدة موجة الغلاء بها .

فمنها مايحول دون حصول المنتجين على كل الارباح الاضافية الناشئة عن زيادة الطلب الطارئة ، أما بفرض الضرائب العالية التى تستحوذ على جل الزيادة فى أسعار المنتجات عند بيعها فى الاسواق الخارجية ، أو عن طريق استيلاء الحكومة على الجزء الفائض للتصدير بأسعار تكلفته مضافا اليها الربح المجزى للمنتج ، ثم قيامها هى ببيعه للخارج بالاسعار المرتفعة والاحتفاظ بالفرق دون انفاق . كما أن منها من يحول دون تفشى وباء الغلاء الخارجى عن طريق الاعانات للمستوردين لمساعدتهم على خفض الاسعار بالنسبة للمستهلك الداخلى . ومنها مايحول بالوسائل الكلاسيكية — عن طريق رفع سعر الفائدة — دون استشراء التضخم .

ولا شك ان الحكومة المصرية عالجت الموقف ببعض هذه الادواء ، ولكن فى نطاق ضيق لم يستطع أن يحول دون سريان المرض وان يكن قد خفف من بعض آلامه التى تعانى منها بعض البلاد الاخرى أكثر مما نعانى .

الا انه وان كان من المستعصى على الحكومة فى الوقت الحاضر لظروف برلمانية أو اجتماعية أن تأخذ بالحلول الحاسمة التى اقترحها الكثيرون قبل بدء موسم القطن من استيلاء الحكومة على المحصول بتكاليفه بما فى ذلك الربح المجزى للمنتج فقط ، فاننا نرجو أن تراعى الحكومة وهى بصدد اعداد ميزانيتها عن السنة المالية ١٩٥٢ — ١٩٥٣ أن تضغط مصروفاتها الاستهلاكية ، الى الحد الذى يتبقى معه من الايراد فضلة تصلح كنواة لاحتياطى لابد سنحتاج اليه فى السنوات العجاف ، وهى بهذا تكون قد وضعت أساسا لسياسة امتصاص الاموال من السوق المالية وابقائها دون انفاق فى وقت ساد فيه التضخم .

عبد الجليل العمرى



قطع العلاقات مع بريطانيا

يؤخذ من أنباء الصحف انمجلس الوزراء لم يعرض بعد لموضوع قطع العلاقات الاقتصادية بينمصروبريطانيا انتظارا لبيانات دقيقة وافية تعدها الوزارات المختصة عن الميزانالتجارى والاقتصادى بين البلدين .

وتتناول هذه البياناتفيماتتناوله احصاء كاملا عن البيوت والشركات البريطانية فى مصر أو فروعهاوشركات التوصية والتضامن والشركات المساهمة أو مافى حكمها ، سواء كان مركزها العام فى بريطانيا أو قبرص أو مالطة أو ايرلندا الشمالية أو جنوب افريقيا .

وقد نشطت حركة تصدير القطن المصرى الى ايطاليا وفرنسا والهند والمانيا وتشيكوسلوفاكيا . وتبين ان ماصدر اليها من القطن يزيد زيادة كبيرة على ما اعتادت ان تستورده منه فى مثل هذا الوقت من العام الماضى والاعوام السابقة عليه .

وفى الوقت نفسه قل المصدر من القطن الى بريطانيا قلة ظاهرة .

ولعل هذا هو ماحمل بعض الصحف البريطانية على ان تلفتالنظر الى مايتهدد الصناعة القطنية فى بريطانيا منخطر اذا انقطعتالواردات القطنية من مصر ، كما نشرت التقرير السنوى لشركة المصانع المتحدةللقطن المصرى ، وقدتضمن مثل هذهالاشارة الى الخطر المتوقع .

واذا تابعت مصر سياستها فى قطع العلاقات الاقتصادية مع بريطانيافمن المحتم ان ينشأ موقف جديد يتطلب سياسة جديدة تحتاج الى مزيد من الدقة والحرص فى وضع قواعدها . وهذا ماتعنى به الجهات المختصة .

التسعير الجبرى

أقر مجلس الوزراء مذكرة باستصدار مرسوم بشأن تركيز شئون التسعير الجبرى فى يد وزارة التموين بدل وزارةالتجارة وهو قرار حكيم كان ينبغى صدوره منذ وقت طويل فان التسعير الجبرى عمل استثنائى ووزارات التموين فى كل بلاد العالم انما انشأتلمواجهةالظروف الاستثنائية ، وما دامت هىالمختصة بمراقبة الاسعار فينبغى ان تقوم هى ايضا بتحديدها .

وليس معنى ذلكان تستقل بهذا الامر دون الاستعانةبخبرة وآراءكبار الموظفين والمشتغلين بالمسائل المالية والاقتصادية فان نجاح مراقبة الاسعار متوقف على احكام تحديدها ومراعاة كل الظروف والاعتبارات المتعلقة بهذا التحديد .

والشرط الاول فى وضع الاسعار أن تكون مجزية للمنتج ولتاجرالجملة وتاجر القطاعى ، بحيث لايصبح لهم عذر فى تخطيها . أما وضع أسعار لاتراعى فيها هذهالاعتبارات فعمل — فضلا عن انهمخالف للعدل والواقع ، لايمكن اجبار التجار والمنتجين على تنفيذه . ومن هنا تقع المخالفات المتعددة والتهربات التى لاحصر لها من التسعير الجبرى .

وفى مثل هذه الحالات ، تقف هيئة المفتشين والمراقبين للاسعار وهىتكاد تكن مكتوفة الايدى . وقد ينتهى الامر فى كثير من الاحيان الى توقف التجار والمنتجين عن البيع والتعامل فيصيب الجمهور ضرركبير ، وتختفى بعض السلع من الاسواق العادية وتنشيط الحركة فىالسوقالسوداء . ولعل القراء يذكرون حالات كثيرة من هذا النوع ، أحس فيها الجمهور بضيق شديد .

ولا يكفى مجردوضع الأسعار حتى مع مراعاة الإعتبارات السابقة ، والاكتفاء بمراقبتها وتنفيذها ، بل لابد من بذلجهود عديدة لتوفيرالسلع فى الاسواق بتشجيع الاستيراد من الخارج والانتاج فى الداخل . فان هذه الجهود هى العلاج الحقيقى لما يشكو منه الناس من غلاء . أما وضع الاسعار الجبرية فعمل استثنائى لايجب التوسع فيه ولافرضه الا عند الضرورة القصوى .

ولو انتهجنا هذه السياسة منذ سنوات ، لامكن وقف موجة الغلاء عند حد معين ، وامكن تثبيت الاسعار ان لم يكن فى جميع المواد الضرورية للمعيشة ، فعلى الاقل فى الجانب الأكثر ضرورة منها . ولكننا — مع الاسف الشديد — اقتصرنا على فرض الاسعار فرضا جبريا ، وتقديم المخالفين للمحاكم واذاعة الاحكام تخويفا للتجار .

ولم تجد هذه السياسة شيئا ؛ فان موجة الغلاء لم تقف والمخالفات للتسعير الجبرى لازالت كما هى بل ازدادت . وهذا طبيعى لانه اذا شحت المواد فى الاسواق ، أو قلت كمياتها المعروضة فلا معدى عن ارتفاع الاسعار وتجاوزها نطاق الاسعار الجبرية ، ووجود مستهلكين على استعداد لشرائها بأى سعر ، ووجود تجار على استعداد لتقديمها بهذا السعر .

فالشرط الاساسى لنجاح مكافحة الغلاء يكون بفرضاسعار مجزية يمكن للتاجر والمنتج قبولها دون غضاضة والعمل فى الوقت نفسه على زيادة الاستيراد وتشجيعالانتاج وتوفير البضائع فى الاسواق .

اسرة تحرير مجلة الاقتصاد والمحاسبة تتقدم بوافر التهنئة لمعالى الدكتور حافظ عفيفى باشا بمناسبة اختياره رئيسا لديوان جلالة الملك آسفة لحرمان الاقتصاد القومى من نشاط معاليه المباشر لاستقالته من بنك مصر والشركات العديدة التى كان يشرف عليها او يشترك فى ادارتها .

ويخفف من أسفنا أن نعلم أن معالى حافظ عفيفى باشا قد فاز بالثقة التى أسبغها عليه المليك مما يتيح له مجالا أكبر فى خدمة البلاد .

وتغتبط أسرة تحرير المجلة ، كما يغتبط جميع أعضاء نادى التجارة الملكى لاجماع أعضاء مجلس ادارة بنكمصرعلىاختيار عبد المقصود أحمد باشا ، عضو النادى رئيسا لمجلس ادارةالبنك

ونحن نتقدم بالتهنئة لسائر أعضاء نادى التجارة الملكى لهذا الاختيار كما نهنىء سعادةالياس اندراوسباشالانتخابهعضو بمجلس ادارة منتدب للبنك ، ونرجو لهم جميعا دوام التوفيق فى خدمة البلاد .

على هامش مشكلة القطن

سبيل المعالجة

بقلم
الدكتور محمد على رفعت

اذا كان اضطراب السوق من الامور التى تدعو الى الاسف الشديد فى الاوقات العادية ، فهو الآن مبعث اشفاق ومدعاة الى مطالبة أولى الامر بالمبادرة الى معالجة حاسمة سريعة .

وينبغى أن نستهدف من المعالجة غرضين رئيسيين : —

أولهما — ازالة أسباب الاضطراب الحالى فى سوق القطن والقضاء على عناصر المقامرة حتى يتسنى تصريف المحصول فى وقت مناسب وبأثمان مجزية .

وثانيهما — اعادة النظر فى علاقة الحكومة بالبورصة وبحث نظام تمويل القطن فى جميع مراحله توطئة لادخال التعديلات اللازمة على اساليب التمويل حتى تمتنع اسباب الشكوى والاستغلال غير المشروع .

ويتطلب تحقيق هذين الغرضين تدابير كثيرة . ولكن اختيار أنسبهما وتقرير تنفيذه فوراً أو على مراحل رهن بدراسة الاعتبارات الفنية واستقراء الملابسات التى اكتنفت تصرفات الحكومة واجراءاتها حتى الآن .

ومع ان مجال البحث فى شئون القطن واسع ، والحديث عن الظروف المحيطة به طويل الا أن الدخول فى التفاصيل لايجدى نفعا مالم يسبقه اتفاق على المبادىء . ولذلك سنقتصر فى هذه العجالة على المبادىء الاساسية دون غيرها .

ان الحكومة لاتفتأ تذيع ان الواجب أن تكون سوق القطن محررة من الخفايا المريبة ، وأن يكون التعامل علنا ، لان هذا خير ضمان لمنع اضطرابها وتنقيتها من عناصر المقامرة فهى تستهدف دائما تحرير السوق وتثبيت أوضاعها الطبيعية .

ولكننا الآن نواجه حالة شاذة ، فكيف السبيل الى ذلك الهدف وما هو المخرج من ورطة أوقعتنا فيها تصرفات مريبة ؟

لقد أعلنت الحكومة تمسكها بسياسة الحد الادنى للاسعار ، ولكنها لم تحدد الوسائل العملية لتنفيذ هذه السياسة ومواجهة نتائجها .

ماذا أعدت الحكومة لمن يريد من المنتجين أن يبيع أقطانه بالحد الادنى ؟ أتمنعه من البيع قسرا وتحرمه حقا طبيعيا ؟ — أم تراها — تغض الطرف مع اتساع رقعة « السوق السوداء » ؟ أم تجدها تنتهى الى قرار بشراء مايعرض عليها من الاقطان ، أو بمنح قروض سخية للمنتجين ؟ أم تحسبها مضطرة الى قلب خطتها رأسا على عقب والانسحاب من المعركة بغير انتظام ؟

اذا كانت الحكومة حقا تبغى تحرير السوق من عناصر المقامرة ومن المتآمرين ، فأمامها خطتان الخطة الاولى تقتضيها أن تنشىء الى جانب مندوبها فى البورصة والى جانب لجنة البورصة التى انهارت حائطها النفسية وأصبحت عاجزة عن المقاومة المشروعة ، هيئة مستقلة من نفر من الملمين بشئون القطن ، لاترتقى اليهم الشبهات ولاتأخذهم فى الحق لومة لائم . على أن يكونوا من غير الموظفين وأن تعهد اليهم بمراقبة عمليات البورصة واذاعة بيان يومى عن الصفقات التى تتم وعن الاشخاص والبيوت التى تعقد هذه الصفقات لحسابها ، وتعهد اليهم أيضا مراقبة التطورات والاحداث العالمية والمحلية التى تتصل بتجارة القطن واعداد نشرات دورية ليطلع عليها كل ذى رغبة أو مصلحة .

والخطة الثانية تتطلب عند الضرورة الملحة ، وثبوت ان وقف التدخل دفعة واحدة لايحقق الغرض المنشود أن تأخذ الحكومة بنظام مؤقت للتأمين على القطن يشترك فيه المنتجون جميعا ، وليس هذا مقام التوسع فى ذكر القواعد الرئيسية لمثل هذا النظام ولا لشرح مزاياه ويكفى الاشارة الى انه نظام يجمع بين الاجراءات التى اتبعت فى بعض البلاد أثناء الحرب الماضية والتى كانت تهدف الى تأمين الممتلكات ضد اضرار الحرب ، وبين حماية الاسعار التى اتخذتها الحكومة الامريكية .

بقى البحث فى وسائل الاصلاح طويل المدى ، وهذا أمر يحتاج بطبيعته الى كثير من التروى والى تعمق فى الدراسة ، وخير نصيحة تقدمها تكون فى حثها على المبادرة الى انشاء هيئة على غرار اللجان الملكية التى تشكل فى انجلترا ، فيرأسها أحد كبار رجال القضاء ويضم الى عضويتها اخصائيون وشخصيات بارزة فى الحياة العامة

ومهمة هذه اللجنة دراسة نظام البورصة ولوائحها وعلاقتها مع الحكومة ، ثم تدابير تمويل محصول القطن وظروف تجارته وتصديره ،

وعلى العموم دراسة كل مايتعلق بشئونه ، ولابأس من أن يعهد الى اللجنة بتحقيق الاحداث والتصرفات التى تمت فى العهد الاخير .

ويشترط لنجاح اللجنة فى مهمتها أن تمنح أوسع سلطة لاستدعاء الشهود من الموظفين والاهالى . ولسماع من ترى أن تسمعه من أصحاب المصالح القطنية وللاستعانة بمن ترغب فى الاستعانة به من الخبراء الوطنيين والاجانب .

لقد أرادت الحكومة أن تعيد النظر فى لوائح البورصة بعد أن تبين لها قصورها فماذا فعلت ؟ انها شكلت لجنة قوامها موظفون اتصلوا عن قرب بالاحداث التى قيل انها أظهرت ضعف تلك اللوائح . ولانرى انها كانت موفقة فى هذا الاجراء لا لان هناك شك فى خبرة هؤلاء الموظفين ونزاهتهم ولكنهم فى مهمتهم هذه يجمعون بين الخصم والحكم .

دكتور محمد على رفعت



مواد غذائية لاسعاف اللاجئين العرب

وافقت وزارة التموين على طلب هيئة اغاثة اللاجئين العرب والخاص باسعاف اللاجئين الذين شتتهم السيول فى قطاع غزة بكميات من المواد الغذائية .وقد تقرر شحن خمسة أطنان من الفول وستة اطنان من الزيت وتسعة اطنان من الارز لاسعافهم بالغذاء .

قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

أصدر معالى وزير التجارة والصناعة قرارا باعتبار رئيس حسابات مجالس المديريات والبلديات نظيرا للوظائف المشار اليها فى المادة ١٠ والبند ٦ من المادة ١١ والبندين اوب فقرة ٢ من القانون الخاص بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة .

كما أصدر معاليه قرارا باعتبار رئيس حسابات المصالح الحكومية نظيرا للوظائف المشار اليها فى البند ٢ من المادة ١٢ من القانون المذكور .

السعى لزيادة حصة مصر من القمح الامريكى

طلبت وزارة التموين من سفير مصر فى أمريكا الاتصال بالحكومة الامريكية لتعديل قرارها الخاص بخفض حصة مصر من القمح الامريكى الى ٧٢ ألف طن وجعل هذه الحصة ١٠٠ ألف طن ، وذلك ليمكن للوزارة استيراد باقى الكميات التى تعاقدت مع التجار على استيرادها .

ويتوقع المختصون أن تنجح المساعى التى تبذل فى القاهرة وفى واشنجطن فى هذا الصدد ..

نوع جديد من الصابون

قرر معالى وزير التجارة والصناعة تاليف لجنة من مصلحة الصناعة والكيمياء والصحة وادارة الغش التجارى ، وذلك لاقتراح الطريقة التى تتبع فى التصريح بانتاج صنف جديد من الصابون اسمه المنظف الفعال .

ودراسة مدى رضوخه لاحكام التشريعات الحالية ، واعداد تشريع ينظم انتاجه .

وهذا الصنف الجديد يعتبر الاول من نوعه فى العالم وقد وفق خبراء احدى الشركات المصرية الى انتاجه تمهيدا للاستعاضة به عن الصابون العادى . ويحتوى هذا المنظف على صابون صوديوم واحماض دهنية ومادة كيماوية منظفة .

مستودعات جديدة للبترول

تقرر نزع ملكية ٢١١ ألف متر بجهة المكس بالاسكندرية لانشاء مستودعات للبترول عليها عند الحوض الجاف لبواخر البترول .

كما تبحث الجهات المختصة فى اعتبار خطوط انابيب البترول الممتدة من السويس الى القاهرة وكذا مستودعات البترول فى المدينتين خاضعين لنظام الايداع .

زيادة تجارتنا الخارجية مع بولونيا

وافقت حكومة بولونيا عند البحث فى تجديد الاتفاق التجارى معها على زيادة التجارة المصرية البولونية الى ثلاثة أمثال ماهى عليه الآن ،وزيادة صادراتها من الاسمنت والسكر والخشب المنشور والورق ومواد البناء والمصنوعات الزجاجية وذلك بصفة خاصة . كما وافقت على أن تضع تحت تصرف المستوردين المصريين ٢٠٠ ألف طن من الفحم هو مايعادل تقريبا ما استوردته مصر فى العام الماضى من جميع دول العالم ..

انتاج مادة البترول فى مصر

قرر معالى وزير التجارة والصناعة تاليف لجنة برياسة معاليه وعضوية أصحاب السعادة وكيل وزارة الحربية والبحرية والصحة ووكلاء وزارة التجارة ومديرى مصالح الصناعة والمناجم لشئون الوقود والكيمياء وذلك لبحث موضوع انتاج مادة البترول فى مصر ، وهى المادة التى تعتبر أساسية فى صناعة الد. د. ت

وستدرس هذه اللجنة فى اجتماعها الذى تقرر عقده فى أول يناير التقرير الذى سبق أن أعدته اللجنة الفنية بوزارة التجارة والصناعة عن هذا الموضوع .

١١٥٦ اختراعا تسجل فى مصر

بلغت جملة الطلبات التى تلقتها مصلحة الملكية الصناعية خلال الخمسة شهور الماضية لتسجيل اختراعات ١.١٥٦ طلب ، وتضم هذه الاختراعات مجموعة شاملة للاساليب الحديثة فى العلوم الطبية والكيميائية والصيدلية والمستحدثات الحربية .

وبعض هذه الاختراعات قدمت من مخترعين مصريين معظمهم من اعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وبلغ عددها ٨٨ اختراعا من بدء العمل فى يوليو لغاية نوفمبر سنة ١٩٥١ .

احصاء سيارات القاهرة

يدل آخر احصاء رسمى على أن عدد السيارات فى القاهرة قد بلغ ٢٥ ألف سيارة، فى حين أن عدد سكان مدينة القاهرة يقرب من مليونين وربع مليون نسمة ، أى يخص كل ٥٠ فرد سيارة واحدة.

مفاوضات مالية مع بولونيا

تقرر اجراء مباحثات مالية مع الحكومة البولونية فى ١٥ يناير بمدينة وارسو ، وذلك لتسوية الديون المصرية فى المنشآت التى أممتها الحكومة البولونية أخيرا . وقد تقرر لذلك سفر الاستاذ يوسف سليم وكيل المراقب العام للحراسات المالية الى وارسو للاشتراك مع القائم بأعمال المفوضية الملكية بوارسو فى هذه المباحثات ..

عدد وكلاء براءات الاختراع

بلغ عدد وكلاء براءات الاختراع الذين تم تسجيلهم واعتمادهم فى هذه المهنة حتى الآن ١٠٩ منهم ٦٦ وكيل من حملة ليسانس الحقوق الحقوق و٢٩ من حملة دبلوم الهندسة و١٢ من حملة بكالوريوس التجارة واثنين من حملة بكالوريوس الطب والصيدلة ..

استغلال محاجر حلوان

منحت وزارة التجارة والصناعة شركة اسمنت بورتلند بحلوان حق استخراج ونقل الاحجار الجيرية والطفلية والجبسية بمدينة حلوان لمدة ثلاثين سنة تنتهى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بايجار سنوى يبلغ ثلاثة آلاف جنيه .

معدل انتاج بذرة القطن من الزيت

قررت لجنة الزيوت النباتية بوزارة التموين عدم الزام المعاصر بتسليم نسبة محددة من الزيت وعلى أساس معدل انتاج محدد ، لاختلاف درجة وأنواع بذرة القطن وأوقات عصيرها ورأت ان تكون المحاسبة على اساس معدل الانتاج الفعلى لدى المعاصر فى نهاية شهر يناير .

اهتمام يوغوسلافيا بسمعتها التجارية

تبدى الحكومة اليوغوسلافية هذا العام اهتماما كبيرا بتحسين سمعتها التجارية فى الاسواق الخارجية وبخاصة فى مصر بعد ان امتنعت فى العام الماضى عن الوفاء بالتزاماتها نحو توريد الذرة اليوغوسلافية لمصر .

وقد أدت هذه السياسة الى أن تعرض الحكومة اليوغوسلافية على وزارة التموين توريد ٤٠ ألف طن ذرة بسعر يقل عن الاسعار العالمية وذلك رغبة فى عقد هذه الصفقة .

استغلال الحكومة لمنجمين

تقرر عدم منح الشركات تراخيص لاستغلال منجمى جمسة والرنجة التى تقرر الاستيلاء عليهما واستغلالهما بمعرفة الحكومة .

تنظيم تداول وصناعة الخل

أعدت وزارة التجارة والصناعة مشروع مرسوم بتنظيم تداول الخل فى الاسواق بعد ماتبين انتشار عملية غشه . وقد نص المرسوم على أنه لايجوز استيراد أوتصدير الخل المعد للتغذية أو بيعه الا اذا كان من النوعين الآتيين :

الاول خل طبيعى ويجب أن يكون ناتجا من عملية التخمر الكحولى الخلى، والا تقل نسبة حامض الخليك فيه عن اربعة جرامات فى كل مائة سنتيمتر مكعب .

والنوع الثانى ، خل صناعى ويحتوى على حامض الخليك تتراوح نسبته فيه بين أربعة وثمانية جرامات فى كل مائة سنتيمتر .

كما جاء انه لايجوز عرض الخل المعد للتغذية الا اذا كان موضوعا فى أوعية عليها بيان نوعه وجهة صنعه واسم المصنع أو اسم المستورد كما حرم بيع حامض الخليك فى محال بيع الخل .

انابيب لنقل البترول فى الاسكندرية

طلبت وزارة التجارة والصناعة من مدير مصلحة الموانى والمنائر اتخاذ الاجراءات اللازمة لاقامة خط انابيب للبترول طوله ٦٠ متر بين محطة دفع الزيوت بالورديان ومستودع شركة شل بالاسكندرية وذلك على حساب الشركة .

نقل البترول فى الطريق الصحراوى

طلبت مصلحة المناجم لشئون الوقود من وزارة المواصلات السماح بتسيير سيارات لنقل المواد البترولية على الطريق الصحراوى ليلا ونهارا لضمان توفير حاجة البلاد من المواد البترولية فى الظروف الحاضرة .

المرحوم أحمد بك سليم

ارأيت الى هذا النجم اللامع حين يهوى وذلك الغصن الرطيب كيف يذوى !

ارأيت الى أحمد سليم ينطفىء سراجه بعد أن تألق نجمه وذاع اسمه ولفت اليه الانظار ووجه لمكانته العيون والأبصار ؟!

كان أحمد سليم من خيرة خريجى كلية التجارة وعلما خفاقا من أعلام النادى كما كان رجلا من رجالات الاقتصاد المعدودين . واختير سكرتيرا عاما وعضو مجلس ادارة للبنك البلجيكى وسافر خارج البلاد فى رحلة خاصة بعمله فعاد مكدودا وأشار الاطباء بحاجته لاجراء جراحة أجراها ولم يرد القضاء لها مثل الذى أراده له من نجاح وتوفيق .

وانه ليعز علينا أن نكتب عنه هذا الرثاء وكنا نعد لتصويره فى طليعة من نصور من الشخصيات الاقتصادية اللامعة النافعة

رحم الله الفقيد وعزى عنه الاسرة التجارية أحسن العزاء

ابلاغ الدول العربية بتشريعات الملكية الصناعية

أرسل معالى وزير التجارة والصناعة لكل من وزراء الاقتصاد الوطنى بسوريا ووزير الاقتصاد والشؤون الاجتماعية بلبنان ، ووزير الاقتصاد فى العراق كتابا يبلغهم فيه بأن مصلحة الملكية الصناعية التابعة لوزارته استكملت سلسلة التشريعات المصرية المتصلة بحماية الملكية الصناعية ويرحب بكل تعاون فى هذا الصدد وأرفق بالكتاب التشريعات التى صدرت أخيرا فى هذا الشأن .

تصدير واستيراد

استيراد أجهزة لصناعة البترول

وافقت وزارة المالية على تخصيص ٢٥٠ ألف دولار لاستيراد المعدات والمواد اللازمة لشركة شل لصناعة البترول .

تصدير منتجات الحرير الصناعى

تقرر السماح بتصدير شعيرات الفايبرو وغزله ومنسوجاته الى الخارج بشرط أن تحتفظ شركة مصر للحرير الصناعى باحتياطى مستديم قدره ٢٠٠ طن لتشغيل مصانعها

والا يصدر اكثر من ٥٠ ٠/٠ من جملة المخزون لدى الشركات الاخرى على ألا يتجاوز مجموع مايصدر لغاية ٣١ ديسمبر ١٥٠٠ طن من جميع هذه الاصناف .

تصدير البترول الترانسيت

قررت وزارة المالية عدم مطالبة شركات البترول بتسديد قيمة ماتصدره من البترول المخزون فى نظام الايداع بالدولارات ، اذ انه لم يستورد خصيصا لمصر لانه خاص بالتجارة العابرة «الترانسيت»

استيراد دقيق من كندا

تبحث وزارة التموين الآن فى اقتراح باستيراد باقى حصة مصر من القمح من كندا على شكل دقيق قمح بعد ان اعتذرت كندا عن توريد القمح لمصر ، على أن يبدأ باستيراد ٥٠ ألف طن دقيق .

الاستخدام الرشيد للأيدى العاملة

« ان أى شخص يريد رسم سياسة اقتصادية سليمة دون الاسترشاد بالاحصائيات مثله كمثل رجل أعمى يبحث فى حجرة مظلمة عن قطة سوداء لا وجود لها . »

بقلم
المترجم : ا. كريج

ان الارض ، والعمل ورأس المال ، كانت تعتبر عوامل الانتاج الثلاثة فى رأى آدم سميث ـ أبو الاقتصاديين البريطانيين ـ وذلك منذ ١٨٠ سنة خلت ، حينما أضاف سير (اللورد الآن) وليم بيفرج « الإدارة » كعامل رابع للانتاج . وسنخصص هذا البحث لدراسة أحسن الوسائل لاستخدام الايدى العاملة فى مصر ، بالنسبة للزراعة أولا ، ثم بالنسبة للصناعة مع الاشارة الى التعليم والتجارة .. الخ .

***

هناك حد معين لامكان مصر أن تمد بنيها بالطعام والمواد الزراعية الاولية . ولكن بالنسبة لزيادة السكان يوجد حد معين ! والارقام التالية (جدول رقم ١) تدل على ان هناك زيادة محسوسة ثابتة تساوى ١٥٤ر١٪ كل عام . كما تدل على ان زيادة الاناث كانت ثلاثة أمثال الزيادة فى الذكور خلال الخمسين عاما الماضية ، وقد يكون هذا راجعا الى تحسن الاحوال الصحية عندهن .

واذا كان لابد من تحسين أحوال السكان ، فاننا يجب أن نلتجىء الى الصناعة .

جدول رقم (١)

عدد سكان القطر المصرى (بالآلاف)

أرقام من واقع الكشوف

السنة	الذكور	الاناث	المجموع
١٩٠٧	٦٢٧ر٥	٥٨٤ر٥	٢٠٠ر١١
١٩١٧	٣٩٤ر٦	٣٧٣ر٦	٧٦٧ر١٢
١٩٢٧	٠٨٧ر٧	١٥١ر٧	٢٤١ر١٤
١٩٣٧	٩٩١ر٧	٩٧٩ر٧	٩٧٢ر١٥
١٩٤٧	—	—	—
١٩٥١	—	—	—

أرقام بعد ادخال التعديلات عليها

السنة	الذكور	الاناث	المجموع
١٩٠٧	٦٥٠ر٥	٦٢٠ر٠	٢٦٠ر١١
١٩١٧	٣٤٠ر٦	٣٣٠ر٦	٦٦٠ر١٧
١٩٢٧	١٢٠ر٧	١٢٠ر٧	٢٤٠ر١٤
١٩٣٧	٩٩٠ر٧	٠٢٠ر٨	٠١٠ر١٦
١٩٤٧	٩٧٠ر٨	٠٩٠ر٩	٠١٠ر١٨
١٩٥١	٣٩٠ر٩	٤٧٩ر٩	٨٥٩ر١٨

وفى هذا الجدول ، نرى «الارقام من واقع الكشوف أخذت فى عدة تواريخ ، ثم أدخلت عليها تعديلات بحيث تمثل الحالة فى منتصف كل عام مثلا ٣ يوليو ، ثم مهدت هذه الارقام بطرق رياضية لاعوام ١٩٤٧/١٩٥١

زيادة الايدى العاملة فى الزراعة :

ان احصائيات أعوام ١٩٠٧ الى ١٩٣١ تساعدنا فى تحليل ومقارنة العمالة فى الزراعة كما فى الجدول التالى (رقم ٢)

ومن هذا الجدول يتضح : (١) ان عدد المشتغلين بالزراعة فى مصر يبلغ ٣٩١ لكل ألف من السكان أى ضعف مثيله فى ألمانيا ، وأكثر من الضعف فى فرنسا ، ومرتين ونصف عن الدانمرك ، بل حتى أكثر كثافة من منطقة جنوبى شرق أوربا ككتلة واحدة ، تلك التى تتشابه معنا فى الاحوال الاجتماعية . (٢) انه بينما يمكن لشخص واحد فى جنوب شرقى أوربا أن يزرع ٣ ١/٣ فدانا ، وفى غرب أوربا أكثر من ٥ أفدنة ، اذ لا يزرع الفرد الواحد فى مصر سوى ٥٦ر٢ فدانا فقط !! (٣) انه بينما ان نسبة عدد المشتغلين بالزراعة فى مصر ليست مرتفعة كثيرا كما فى جنوب شرقى أوربا ، الا انها أكثر ارتفاعا عما هى عليه فى غربى أوربا . غير ان هذه المقارنة تكون قاسية وفى غير صالحنا اذا ما أدخلنا فى الاعتبار عدد المشتغلات بالزراعة ، أى الاناث .

ولكن اذا أمكننا ان نوجه مليونا من الزائدين المشتغلين بالزراعة من ال ٤ ١/٢ مليون بشرط ان نحافظ على مستوى الانتاج الحالى ، فاننا بهذا نحسن دخل الثلاثة ملايين ونصف الباقين بحوالى ٣٣٪ ، وهذا ـ كما أعتقد ـ تقدم كبير . ولكن المسألة انك لاتستطيع أن توجه هذا

الجدول رقم ٢

العام	آلاف العمال فى الزراعة	أرقام معدلة	نسبة الزيادة
١٩٠٧	٢٥٨ر٢	١٧١ر٢	
١٩١٧	٤٠٠ر٢ *	٥٤١ر٢	
١٩٢٧	٩٦٢ر٢	٩٧٥ر٢	٦ر١٪ كل عام
١٩٣٧	٥٦٠ر٣	٤٨٢ر٣	
١٩٤٧	—	٠٧٧ر٤	
١٩٥١	—	٣٤١ر٤	

* بينما كانت نسبة زيادة استخدام الذكور فى الزراعة تزداد بمعدل ٦ر١ ٪ كل عام كانت نسبة زيادة السكان بمعدل أقل من ٢ر١ ٪ فى العام ، وزيادة المساحة المزروعة ٢٥ر٠ ٪ . وهذا يعنى أن هناك عدد كبير من العمال الزراعيين يولون وجوههم شطر الزراعة أكثر مما تحتاجه زيادة المحصولات . وفى الواقع يتضح ان هؤلاء المزارعين يعتبروا فائضين عن الحاجة .. واستمرت هذه العملية قرابة خمسين عاما كما رأينا .

ويمكن أيضا ايضاح ان هناك زيادة فى الايدى العاملة المشتغلة بالزراعة . فمثلا هناك ابحاث وضعها جماعة من الاقتصاديين البريطانيين وضمنوها كتابهم « التطور الاقتصادى فى جنوب شرقى أوربا » نقتبس منه الجدول التالى (رقم ٣)

(جدول رقم ٣) ـ زيادة السكان فى الزراعة

المنطقة أو البلد	عدد المشتغلين بالزراعة لكل ١٠٠٠ فدان	المساحة الزراعية لكل فرد من المشتغلين بالزراعة	النسبة المئوية لعدد المشتغلين بالزراعة
جنوب شرق أوربا (١٩٣٨)	٣٢٥	٣٣ر٣ فدان	٥ر٥٥
ألمانيا (١٩٣٨)	٢٠٠	ـ ر٥ «	٧ر٢٠
فرنسا (١٩٣٨)	١٩٠	٢٠ر٥ «	٢ر٣٧
الدانمرك (١٩٣٨)	١٥٣	٤ر٦ «	١ر٣١
مصر (١٩٣٧)	٣٩١	٥٦ر٢ «	٦ر٤٣ *

* كانت النسبة المئوية لعدد الذكور المشتغلين بالزراعة ٥٨

(جدول رقم ٤) ــ العمال ومن يعولونهم

المهنة	عدد المشتغلين	من يعولونهم	نسبة المعالين الى العمال
الزراعــــة	٤ر٣٠٨ر٠٠٠	٧ر٨٠٣ر٠٠٠	١ر٨
المناجم وماشابها	١٠ر٨٠٠	٢٦ر٠٠٠	٢ر٤
صناعات تحويلية	٤٧٨ر٠٠٠	١ر٠٠٥ر٠٠٠	٢ر١
صناعة البناء	١٢٠ر٧٠٠	٣٠٨ر٠٠٠	٢ر٥
صناعة النقل والمواصلات	١٣٨ر٩٠٠	٤٧٦ر٤٠٠	٣ر٤
التجــارة	٤٦٠ر١٠٠	١ر٢٢٧ر٠٠٠	٢ر٧
خدمات عامــة	١٧٠ر٨٠٠	٥٧٢ر٣٠٠	٢ر٢
خدمات اجتماعيــة	١٥١ر٢٠٠	٤٢٣ر٨٠٠	٢ر٨
خدمات شخصية	٢٥٦ر٩٠٠	٣٧٤ر٠٠٠	١ر٥
المجموع	٦ر٠٩٥ر٠٠٠	١٢ر٢١٦ر٠٠٠	٢ر ــ

المليون بالسهولة المتصورة نحو الصناعة .. فهذه العملية تحتاج الى وقت . ولكن الذى نستطيع عمله حقا هو ايقاف ومنع اشتغال آخرين جدد بالزراعة بالاضافة الى تحويل نسبة صغيرة كل عام شطر الصناعة. وهذا أيضا مما يسهل حل المشكلة ، لان ــ كما ورد فى تقرير تعداد السكان لعام ١٩٣٧ ــ الزراعة تعتمد على عدد أقل من الافراد بالنسبة لغيرها من الاعمال الاخرى . ويتضح ذلك من جدول رقم ٤ .

وهكذا نرى ، انه بينما كل عامل فى صناعة النقل والمواصلات يعول ٤ر٤ أى هو و ٣ر٤ آخرين ، اذ نرى عامل الزراعة يعول ٨ر٢ فقط ، بينما عمال الخدمات الشخصية يعول ٥ر٢ فقط ..

الانعاش الحالى للمشتغلين بالزراعة :

بلغ عدد المشتغلين بالزراعة فى عام ١٩٥١ ، ٤ر٣٤١ر٠٠٠ يتراوح سنهم بين عشر سنوات ومائة سنة ، بيانهم كالآتى :

من ١٠ الى ١٥ سنة	٦١٠ر٠٠٠
من ١٥ الى ٦٠ سنة	٣ر٣٠٠ر٠٠٠
أكثر من ٦٠ سنة	٤٣٠ر٠٠٠
المجموع	٤ر٣٤٠ر٠٠٠

واذا ماعلمنا ان المجموعات أقل من ١٥ سنة وأكثر من ٦٠ سنة ، أقل كفاية ومقدرة من تلك التى بين ١٥ و ٦٠ سنة فاننا نرى انه يمكن استخراج حوالى ١ر٠٤٠ر٠٠٠ عاملا من الحسبان، وهم هؤلاء الذين قلنا أنهم زائدين عن حاجة العمل الزراعى .

كما ان مجموعة العمال من ذوى ١٠ الى ١٥ سنة تشتمل على ١١٥ر٠٠٠ تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٥ سنة

وهذه الارقام ترشدنا الى رسم سياسة معينة ، **فأولا ، تحويل ٣٠ر٠٠٠ رجلا تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة الى المعاش ، فان قانون المعاش الجديد (الضمان الاجتماعى) يسمح بذلك . وثانيا ، تحويل جميع الصبية الصغار الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ويشتغلون فى الزراعة باستثناء هؤلاء الاصحاء الذين تحتمل أجسامهم مشقة العمل الزراعى ويبلغ عددهم ٦٥ر٠٠٠ صبيا، ثم نرسل الباقى الى المدارس .. فان سياسة التعليم المجانى للجميع تسمح بذلك.**

فمن ال ٦١٠ر٠٠٠ مشتغل بالزراعة وأقل من ١٥ سنة ، يوجد حوالى ٤٩٥ر٠٠٠ أقل من ١٤ سنة ، وهؤلاء يجب آن يكونوا بالمدارس الاولية، أما الباقى وقدره ١١٥ر٠٠٠ بين ١٤ و ١٥ سنة فيوزعوا كالتالى :

٦٥ر٠٠٠ فى مدارس أولية راقية مع بعض التدريبات على أصول الزراعة .

٥٠ر٠٠٠ فى مدارس فنية أولية

وبهذه الطرق يمكن توجيه المليون الزائدين وجهات متعددة مفيدة .

ومن المفهوم ضمنا ان هذه الارقام تقريبية فهى مجرد فكرة للرغبة فى تنفيذ مثل هذه الاعمال ، منها كخطة دقيقة مرسومة . فقد قلنا ان تنفيذ مثل هذه الخطة يحتاج الى وقت : فالمدرسين يجب أولا تدريبهم اذ سيحتاجون الى مدرسين أرقى ثقافة لتعليمهم . وهكذا . وقد قيل انه يمكن تطبيق هذه السياسة على مدى خمس سنوات ويمكن تطبيق هذه السياسة مثلا على الوجه التالى :

١٩٥١ ــ ١٩٥٢ يلحق ١١ر٠٠٠ صبيا أعمارهم بين ١٤ و ١٥ سنة فى المدارس الفنية .

١٩٥٢ ــ ١٩٥٣ يلحق ٢٢ر٠٠٠ صبيا اعمارهم بين ١٤ و ١٥ سنة فى المدارس الفنية .

١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ يلحق ٣٣ر٠٠٠ صبيا اعمارهم بين ١٤ و ١٥ سنة فى المدارس الفنية .

١٩٥٤ ــ ١٩٥٥ يلحق ٤٤ر٠٠٠ صبيا أعمارهم بين ١٤ و ١٥ سنة فى المدارس الفنية

١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ يلحق ٥٥ر٠٠٠ صبيا أعمارهم بين ١٤ و ١٥ سنة فى المدارس الفنية .

ويلاحظ ان الارقام تتزايد بأكثر من ١٠ر٠٠٠ صبيا كل عام ، لتسمح بالزيادة الطبيعية للسكان . وهذا اذن هو مشروع خطة أو سياسة .. ويجب ان نبحث كيف يمكن تنفيذها؟!

حاشية : هذا البحث ينطبق فقط على الذكور من المشتغلين ، أما حالة الاناث فانها تختلف عن ذلك تماما وتحتاج الى دراسة مستقلة .

ج. ١٠ كريج

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعي سليم

تجارة الشرق الأوسط مع بريطانيا

تتوالى الأحداث الاجرامية التى تحاول بها بريطانيا اطالة أجل استعمارها البغيض ، وتحاول مصر من جانبها مقابلة هذه الاجراءات بما تراه صالحا لمناواة البريطانيين واشعارهم بمدى الخسارة التى تحيق بهم من جراء الاستمرار فى العدوان . وفى هذا الوقت الذى تنفصم فيه العرى السياسية تتجه الانظار الى العلاقات الاقتصادية التى هى الظهير الحقيقى للاستعمار ، فتبحث مصر وجاراتها فى الشرق الاوسط علاقاتها التجارية مع بريطانيا ، وخاصة فى وقت تحاول فيه بريطانيا فرض شبه حصار اقتصادى على ايران .

وسنحاول فى هذا المجال الضيق استعراض تجارة الشرق الاوسط مع بريطانيا من واقع الاحصاءات البريطانية وسنبدأ بدراسة صادرات الشرق الاوسط الى بريطانيا ثم ، فى العدد القادم ، نوالى البحث باستعراض الواردات البريطانية الى الشرق الاوسط .

١ ــ الصادرات

ان أهم مايلفت النظر فى صادرات بلاد الشرق الاوسط الى بريطانيا هو الأهمية الكبرى التى يحتلها القطن والمنتجات البترولية فى مجموع تلك الصادرات . وكانت مصر حتى عهد قريب تتزعم بلاد المنطقة فى التصدير الى بريطانيا . وتتكون جل صادرات مصر الى بريطانيا من القطن ، وكانت ايران تلى مصر فى الأهمية بصادرات أغلبيتها العظمى من المواد البترولية . وتتبع الدول الاخرى فى المنطقة احدى الدولتين الاولتين من حيث انها تصدر القطن أو البترول . وبجانب ذلك هناك بعض البلاد الصغيرة التى تقتصر على تصدير بعض المواد الغذائية والموالح .

وبالنسبة للبلاد المصدرة للقطن ، فقدت مصر المرتبة الاولى التى كانت تحتلها فى تصدير القطن الى بريطانيا تاركة مكانها الى السودان . وكان البريطانيون قد فطنوا الى الامكانيات العظيمة للتوسع فى زراعة القطن بالسودان وخاصة فى منطقة الجزيرة ، فشجعوا زراعته هناك على نطاق واسع ليقل اعتمادهم على الاقطان المصرية . وقد وفق الانجليز الى حد ما فى تحقيق هدفهم وخاصة فى الموسم الاخير الذى فاقت فيه الصادرات القطنية السودانية الى بريطانيا التى بلغت قيمتها ٥٤ر٥ مليون جنيه فى الشهور العشرة الاولى من سنة ١٩٥١ ــ صادرات القطن المصري الى بريطانيا التى بلغت ٤١ر٣ مليونا فقط فى المدة ذاتها . الا ان الامر لن يكون سهلا على بريطانيا كما يبدو، اذ الزيادة فى الصادرات السودانية نجمت عن المحصول السابق الكبير الذى بلغ ١ر٢ مليون قنطار ، بينما يقدر ان لايتجاوز المحصول القادم ١ر٢ مليون قنطار فقط .

وتظهر سوريا وتركيا بين موردى الاقطان لبريطانيا ، وقد اخذت أهمية سورية فى هذا المضمار تزداد تدريجيا

وتبدو صادرات القطن من الشرق الاوسط من الاهمية بمكان لبريطانيا اذا علمنا أن نحو ٤٥٪ من حاجة بريطانيا من الاقطان الخام تأتى من هذه المنطقة وتزداد النسبة كثيرا اذا اقتصرنا على الاقطان الطويلة التيلة . ومن هنا يبدو قوة مركز الشرق الاوسط اذ يحتكر تقريبا توريد الاقطان الرفيعة الى الصناعة البريطانية مما يكون سلاحا فى يد بلاد المنطقة للمساومة على ماتريد الحصول عليه مجتمعة .

أما فيما يختص بالبلاد المصدرة للبترول يجب ان نلاحظ ان صادرات البترول الايرانى قد انقطعت تماما بعد تأميم البترول وان الرقم الذى يظهر امام ايران فى الشهور التسعة الاولى من عام ١٩٥١ والذى يبلغ ٣٢ر٦ مليون جنيه استرلينى انما يتعلق بالشهور الاولى فقط من السنة .

ومن ناحية اخرى قفز انتاج الكويت والبحرين من البترول الى درجة أن صادراتهما الى بريطانيا فى الشهور التسع الاولى من عام ١٩٥١ قد فاقت

واردات بريطانيا من الشرق الاوسط

بآلاف الجنيهات الاسترلينية

	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	يناير/سبتمبر ١٩٥١
مصر	١٤ر٨٥٢	٤٧ر٥٦٠	٢٩ر٠١٠	٤٠ر١٥٧	٤٤ر٩١٨
السودان	٦ر٦٣٦	١٥ر٧٣٥	٢٢ر٢٠٢	٢١ر٨٣٦	٥٠ر٥٢٩
الكويت والبحرين	٣ر١٤٥	٦ر١٧٩	١٧ر٨٧٨	٣٤ر٧٨٣	٥٩ر٦١٢
ايران	١٦ر٠٤٥	٣٦ر١٠٧	٢٤ر٤٧٨	٤٧ر٦٩٤	٣٢ر٦٥٧
المملكة العربية السعودية	١ر٤٠٧	٥ر٢٩٧	٦ر٨٣٤	٨ر١٩٨	١٧ر٠٧٠
العراق	٣ر٢٤١	٧ر٢٣٩	٦ر٦٤٩	٨ر٦٨١	١٠ر٠٦٥
تركيا	٥ر٧٤٤	٦ر٥٧٣	٨ر٩١٢	١١ر٧٠٩	٥ر٩٨٦
سورية	٢٥٣	٢٩٧	٩٤٠	٢ر٠١٥	٣ر٤٢٣
لبنان	١١	٢٩	٧٣	٢٧٩	٧٨٠
قبرص	٢ر١٢٥	١ر٩١١	١ر٧٨٨	٢ر٤٥٤	٢ر٢٩٧
ليبيا	٢٤٨	٥٢٦	٤٨٤	١ر١٠٨	٣٨٢
فلسطين (اسرائيل)	١٣ر٠٩٤	١٢ر٨٥٤	٥ر٦٢٩	٥ر١٨١	٥ر٩٠٤
الاردن	—	٧	٢٠	٣	٧
الجموع	٦٦ر٧٦١	١٤٠ر٥١٤	١٣٢ر٨٨٧	١٨٤ر٤٩٨	٢٣٣ر٦٣٠

صادرات ايران فى عام ١٩٥٠ باكمله وبذلك أمكن لبريطانيا أن تسد العجز فى حاجاتهما من البترول نتيجة لانقطاع البترول الايرانى . وفى الوقت ذاته ارتفعت صادرات المملكة العربية السعودية والعراق ارتفاعا كبيرا جدا.

وتمثل واردات بريطانيا من البترول الخام من الشرق الاوسط اكثر من ٩٠ ٪ من وارداتها الكلية منه كما تستورد بريطانيا المنتجات البترولية المكررة من الكويت والبحرين بكميات وفيرة لتعويض الفجوة التى احدثها تأميم معامل التكرير بعبدان. ولما كان البترول من المواد الهامة التى لايمكن الاستغناء عنها ، فاننا نتبين مدى السلاح الذى يمكن للبلاد العربية استغلاله لو اتحدت ضد بريطانيا وساومتها فى الحصول على ماتصبو اليه .

والى جانب القطن والبترول ، تصدر بلاد الشرق الاوسط الموالح والفواكه المجففة وبعض الاخشاب والشعير (خاصة من ليبيا وسورية والعراق) والكسب والتمر (من العراق) وبعض المواد الغذائية الاخرى

ويبين الجدول المرافق تطور صادرات بلاد الشرق الاوسط الى بريطانيا فى السنوات التالية للحرب .

***

تجارة اسرائيل الخارجية

بآلاف الجنيهات الاسرائيلية
من يناير ١٩٥٠ الى ابريل ١٩٥١

الواردات	٣٤ر٠١٠	٣٤ر٢٦٠
الصادرات	٧ر٠٤٠	٩ر٠٤٠
العجز فى الميزان التجارى	٢٦ر٩٧٠	٢٥ر٢٢٠

ويظهر من الجدول انه بينما لم تتغير قيمة الواردات تقريبا اذ بصادرات اسرائيل تزيد بما قيمته نحو ٢ مليون جنيه فى الشهور الاربعة . وترجع هذه الزيادة الى ارتفاع أسعار الموالح المصدرة . وعلى العموم فلا تزال الصادرات الاسرائيلية لاتمثل اكثر من ربع واردات اسرائيل .

معمل للتكرير بعدن

تدرس شركة البترول الانجليزية الايرانية امكانيات انشاء معمل لتكرير البترول فى عدن ، وذلك لتكرير جانب من بترول الكويت الذى ارتفع انتاجه الى ٣٠ مليون طن فى العام ولايزال فى ازدياد .

العملة الفلسطينية

اخذ مقدار العملات الورقية والمعدنية التى أصدرها «مجلس العملة الفلسطينى» أيام الانتداب البريطانى فى التناقص وذلك بعد ان انشأت اسرائيل عملة خاصة بها وكذلك بعد مشروع الاردن فى انشاء عملة مستقلة فى العام الماضى ويبين الجدول التالى تطور المصدر من العملات الفلسطينية بملايين الجنيهات :

فى ١٩٤٨/٣/٣١

عملة ورقية	٥١ر١
عملة معدنية	١ر٥
المجموع	٥٢ر٦

فى ١٩٥٠/٣/٣١

عملة ورقية	١٥ر٢
عملة معدنية	١ر١
المجموع	١٦ر٣

فى ١٩٥١/٣/٣١

عملة ورقية	٤ر٤
عملة معدنية	٠ر٨
المجموع	٥ر٢

والمعروف ان الاردن قد بدأت فى سحب العملة الفلسطينية المتداولة فى أراضيها واستبدالها بعملة اردنية من أوائل يوليه ١٩٥٠ . وكذلك عملت الترتيبات لسحب العملة الفلسطينية المتداولة فى القطاع الذى تشرف عليه مصر فى منطقة غزة ، واستبدالها بالعملة المصرية عن طريق البنك الاهلى المصرى وبنك باركليز.

الاتفاق التجارى بين سوريا والمانيا الغربية

عقدت سوريا مع المانيا الغربية اتفاقا تجاريا اخيرا يقضى بعدم التمييز بين البضائع المتبادلة بين الطرفين ، والوصول بصادرات كل من الدولتين الى الاخرى الى ماقيمته ٢٧ر٥ مليون دولار .

وستكون أهم الصادرات السورية القطن بما قيمته ١٠ مليون دولار والقمح ٨ مليون دولار . اما بالنسبة لالمانيا فستورد ماتحتاج اليه سوريا من منتجاتها الصناعية .

صادرات الموالح اللبنانية

بلغ مجموع الصادرات اللبنانية من الموالح خلال الشهور التسع الاولى من عام ١٩٥١ ماقيمته ١٦ مليون ليرة لبنانية . وكانت صادرات الموالح فى عام ١٩٥٠ بأكمله لم تجاوز ٧ مليون ليرة لبنانية .

الاتفاق بين حكومة الكويت وشركة البترول

اتفقت شركة آبار الكويت مع شيخ الامارة على اقتسام ارباح استغلال البترول المستخرج من الكويت مناصفة وستستمر الشركة فى دفع ٤ شلنات ١٠ر٥ بنسا للطن الخام كما كان الامر فى الماضى كما ستدفع ضريبة اخرى على الدخل . وبذلك تحصل الكويت على نفس الميزات التى تحصل عليها المملكة العربية السعودية .

انتاج البترول فى الكويت

ارتفع انتاج البترول فى الكويت فى شهر اكتوبر الى ٢ر٩ مليون طن مقابل ١ر٦ مليونا فى اكتوبر ١٩٥١. وبالنسبة للشهور العشر الاولى من عام ١٠٥١ بلغ مجموع الانتاج ٢٢ر١ مليون طن مقابل ١٣ر٧ مليونا فقط فى المدة المماثلة من عام ١٩٥٠ .

محصول القطن السورى

تدل التقديرات الأخيرة لمحصول القطن السورى هذا العام على انه سيبلغ ١٢٠٠٠٠ طن من القطن غير المحلوج (بما فيه البذرة) ، وتقدر القيمة الكلية للمحصول بنحو ١٨٠ مليون ليرة كما تقدر الخسارة التى نجمت عن الأضرار التى الحقتها الدودة بالمحصول بما قيمته ٢٠٠ مليون ليرة .

الاردن والنقطة الرابعة

وافق مجلس الوزراء الاردنى على اتفاقية النقطة الرابعة مع حكومة الولايات المتحدة . وتبلغ قيمة المساعدات التى ستقدم للأردن بمقتضى الاتفاقية ٤ر٥ مليون دولار توزع كالآتى :

١ر٥٥٠ر٠٠٠	دولارا	للرى
٥٠٠ر٠٠٠	»	للزراعة
٤٥٠ر٠٠٠	»	للصحة العامة
٤٥٠ر٠٠٠	»	للتعليم
٦٥٠ر٠٠٠	»	للصناعة والتعدين
٧٠٠ر٠٠٠	»	لاستقدام خبراء فنيين
٢٠٠ر٠٠٠	»	احتياطى

الأسواق والمعارض الدولية لعام ١٩٥٢

من ٧ الى ١١ يناير
International Toy and Fancy Goods Fair Harrogate, England

من ١٩ الى ٣٠ يناير
Annual Salon de l'Automobile et du Cycle, Brussels, Belgium.

من ٩ فبراير الى ٢٤ مارس
International Industrial Machinery Exhibition, New Delhi, India.

من ١٥ فبراير الى ١٥ مارس
Colombo Plan Exhibition. Trade Fair Section, Colombo, Ceylon

من ١٧ الى ٢٤ فبراير
International Agricultural Machinery Exhibition, Brussels, Belgium.

من ٢٧ فبراير الى ٢ مارس
Light Industries Fair (International), Hannover, Germany.

من ٢٩ فبراير الى ٨ مارس
International Automobile Exhibition (Biennial), Amsterdam, Netherlands.

من ١ مارس الى ٦ ابريل
International Industries Fair, Karachi, Pakistan.

من ٢ الى ٧ مارس
German Toy Fair, Nuremberg, Germany.

من ٤ الى ٩ مارس
International Agricultural Machinery Exhibition, Pari, France.

من ٤ الى ١٤مارس
International Trade Fair, Frankfurt am Main, Mermany.

من ٩ الى ١٦ مارس
International Trade Fair, Vienna. Austria.

من ١٤ مارس الى ٥ ابريل
Festival Fair, Capetown, Union of South Africa.

من ١٧ الى ٢١ مارس
American Society of Tool Engineers (Biennial) Exhibition Chicago. Ill., U.S.A.

من ٢٠ الى ٣٠ مارس
International Automobile Show, Geneva, Switzerland.

من ٢١ مارس الى ١٧ مايو
Royal Adelaide Exhibition, Adelaide, Australia.

من ٢٢ مارس الى ٦ ابريل
International Trade Fair, Chicago, Ill., U.S.A.

من ٢٥ مارس الى ٣ ابريل
International Industries Fair, Utrecht, Netherlands.

من ٢٦ مارس الى ١٢ ابريل
Building and Civil Engineering Exhibition, Glasgaw, Scotland.

من ٢٨ مارس الى ٦ ابريل
International Technical Fair, Copenhagen, Denmark.

من ٤ الى ١٤ ابريل
Rand Easter Show, Johannesburg, Union of South Africa.

من ١٢ الى ٣٠ ابريل
International Trade Fair, Milan, Italy.

من ١٧ الى ٢٥ ابريل
Swedish Industries Fair, Goteborg, Sweden.

من ١٩ الى ٢٨ ابريل
International Trade Fair, Lyon, France.

من ١٩ الى ٢٩ ابريل
Swiss Industries Fair, Basel, Switzerland.

فى الربيع
Italian High Fashion Show, Florence, Italy.

من ٢٥ الى ٤ مايو
International Commercial Fair Copenhagen, Denmark.

من ٢٦ ابريل الى ١١ مايو
International Trade Fair, Liege Belgium.

من ٢٦ ابريل الى ١١ مايو
International Indusries Fair, Brussels, Belgium.

من ٢٦ ابريل الى ١٧ مايو
Queensland Industries Fair, Brisbane, Australia.

من ٢٧ ابريل الى ٦ مايو
Heavy Industries Fair (International), Hannover, Germany.

فى شهر مايو
«Conquest of the Desert» Exhibition, Jerusalem, Israel.

من ٥ الى ١٦ مايو
British Industries Fair, London-Birmingham, England.

من ٦ الى ٩ مايو
International Lighing, Exposition Cleveland, Ohio, U.S.A.

من ٨ الى ٣١ مايو
Wellington Show and Industrial Fair, Wellington, New Zealand

من ١٠ الى ٢٥ مايو
International Trade Fair, Valencia, Spain.

من ١٣ الى ٢٧ مايو
International Electrical Appliances Exhibition, Bologna, Italy.

من ١٧ مايو الى ٢ يونيو
International Trade Fair, Paris. France.

من ١٨ الى ٢١ مايو
Annual Office Machinery & Equipment Exposition, San Francisco, Calif., U.S.A.

من ١٨ الى ٢٥ مايو
International Chemical Apparatus Exhibition, Frankfurt am Main, Germany.

فى الصيف
International Exposition of Communications, Munich, Germany.

من ٢ الى ١٣ يونيو
Canadian International Trade Fair, Toronto, Canada.

من ٤ الى ١٤ يونيو
Mechanical Handling Exhibition and Convention, Olympia, London, England.

من ٤ الى ١٨ يونيو
Fashion Fortnight, London, England.

من ١٠ الى ٣٠ يونيو
International Trade Fair, Barcelona, Spain.

من ١١ الى ٢٦ يونيو
Antique Dealers' Fair, London, England.

من ١٤ الى ٢٩ يونيو
International Trade Fair, Casablanca, French Morocco.

من ١٥ الى ٢٠ يونيو
International Trade Fair, Bordeaux, France.

من ٢٠ أغسطس الى ٢٠ سبتمبر
International Trade Fair, Izmir, Turkey.

من ٣١ أغسطس الى ٤ سبتمبر
International Trade Fair, Frankfurt am Main, Germany.

لم يتحدد بعد
St. Erik's International Trade Fair, Stockholm, Sweden.

لم يتحدد بعد
Office Equipment Exposition (International), Zurich, Switzerland.

من ٢ الى ١١ سبتمبر
International Industries Fair, Utrecht, Netherlands.

من ٧ الى ١٦ سبتمبر
International Cologne Fair, Cologne, Germany.
Textile Fair, Cologne. (Sept. 7-12).

من ١٣ الى ٢٨ سبتمبر
Swiss National Autumn Fair, Lausanne, Switzerland.

من ١٧ سبتمبر الى ٤ أكتوبر
International Machine Tool Exhibition, London, England.

من ١ الى ٣٠ نوفمبر
International Radio & Electronics Exhibition, Bombay, India.

من ١ الى ٦ ديسمبر
Twentieth National Exposition of Power & Mechanical Engineering, New York, U.S.A.

شخصيات اقتصادية



الياس اندراوس باشا

طويل القامة ، مرتفع الهامة ، ممتلئ الجسم ، فى قوام ضخم ، يذرع الارض فى فتوة ، تشعرك بماينعم به من نجاح وما يشعر به من قوة

لمع اسمه فى الاوقات الاخيرة ، وان كان قد بدا لامعا مرة واحدة فى قوة كبيرة ،ووهجة وفيرة ـ أحسبه لم يعرف الخطو الوئيد أو التدرج البطيء ـ فقد بدأ الياس اندراوس موظفا بحكومة السوادان ثم نفض غبار خدمتها الى العمل فى المنشآت الحرة ، ومنذ ذلك الحين أخذ الناس يتعرفون أمره ، ويدركون قدره ـ ثم مالبث أن شق طريق النجاح فى سرعة خاطفة ، وجرأة زاحفة ، يحرز أغلى الثقات ، وينال التشجيع والتقدير من سائر الجهات وأكرم المقامات ـ وتلك أمور لاتأتي سهوا ، ولا تكون عفوا ، ولا تتفق الا لمن كان على نباهة باهرة ، وكفاية ومقدرة ، وبصيرة نافذة مبصرة

وانك لتسمع عن الياس اندراوس باشا دويا ورنينا ، وتحس لاسمه أثرا وطنيا ، وتشعر به فى الاوساط الاجتماعية والبيئات المالية والحلقات السياسية والنواحى الحكومية والوزارية على السواء ، وانك لتراه عضوا عاملا فى مجلس الشيوخ وتراه شخصية واضحة فى مختلف الندوات والهيئات فمن نادى محمد على الى نادى السيارات الى غيرها من المنتديات

وهو يتمتع بقسط من النشاط عجيب فهو فى الصباح فى القاهرة وهو فى الاسكندرية فى المساء ،وقد لايصبح به الصباح التالى الا فى القاهرة أو كفر الدوار أو غيرهما أو فيهما على السواء

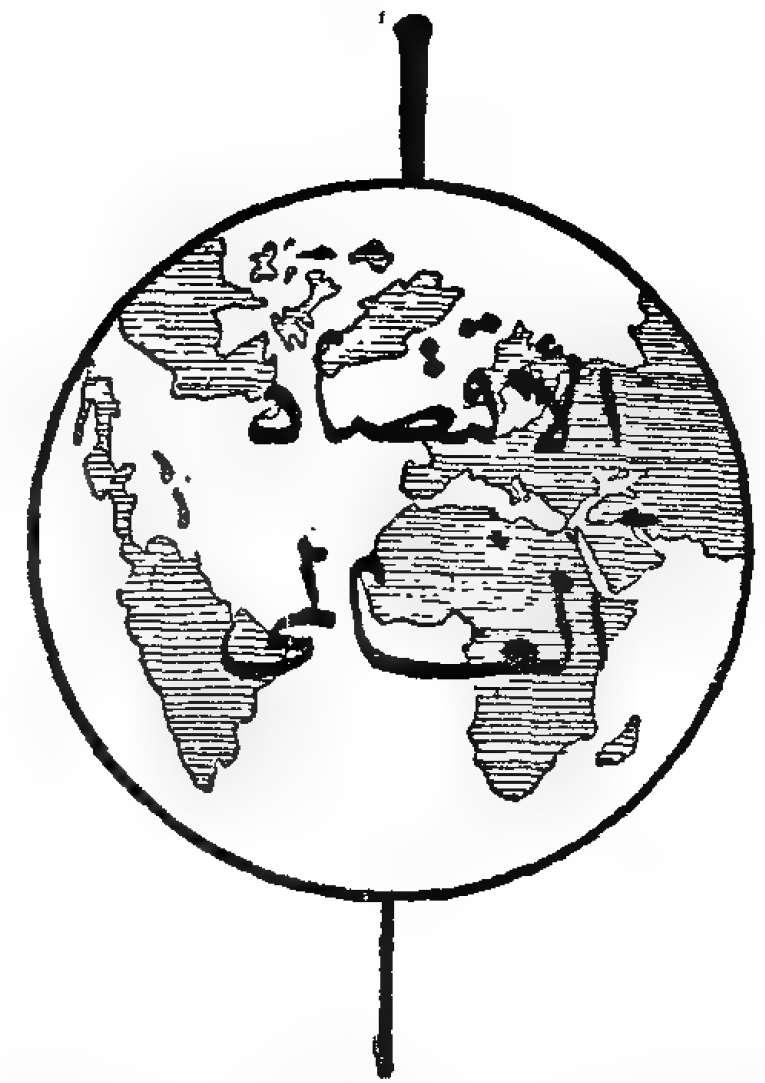
والياس اندراوس باشا عضو مجلس الادارة المنتدب لشركة صباغى البيضا وهو عضو مجلس الادارة المنتدب لبنك مصر وعضو مجلس ادارة شركة مصر للغزل والنسج «المحلة الكبرى» وعضو مجلس ادارة شركة مصر للغزل والنسج الرفيع «كفر الدوار» وعضو مجلس ادارة شركة مصر للحرير الصناعى وعضو مجلس ادارة شركة بيع المصنوعات المصرية ثم مندوب الحكومة فى شركة قنال السويس

اقد استطاع الياس اندراوس باشا أن يحصل على ثقة القصر وأن يقع عليه الاختيار مستشارا اقتصاديا لشئون الخاصة الملكية

وليس من اليسير على شخص أن يلفت هذه الانظار وان يحرز ذلك الوثوق الا أن يكون له من الذكاء ما يجعل حتى الذين لم يتعرفوا اليه أن يجمعوا ويقسموا عليه • اما الذين اتسق لهم أن يتعرفوا له أو يتصلوا به فانهم لاشك يعرفون عنه رجاحة الفكر وبعد النظر ، ويعهدون فيه الكياسة واللباقة وحسن الرأى يبديه فى تحفظ وتحوط وحذر •

والياس اندراوس باشا رجل عصامى بكل معنى العصامية شق طريقه بيديه ، ووقف وحده على قدميه وهو لاشك جدير بالتقدير والاعتبار والناس ان كانوا يعترفون له بالذكاء وبعد النظر ، فلا يمكن أن ينسى أحد منهم أو ينسى هو نفسه جانب حسن الحظ وتوفيق القدر ـ وذلك التوفيق يهبه الله لمن يشاء من عباده جزاء جده واجتهاده ـ وهو وحده ولى التوفيق •

حسن الحطيم



التقدم الاقتصادى للاتحاد السوفيتى

باقتراب عام ١٩٥١ على نهايته يظهر النجاح الكبير فى تحقيق البرنامج الاقتصادى الاهلى لعام ١٩٥١ فى الاتحاد السوفيتى ، فقد أمكن الوصول الى الاهداف المرسومة وتجاوزها فى كثير من الاحيان وخاصة فى الميدان الصناعى . فقد أمكن الوصول الى الاستكفاء الذاتى فى الفحم وتحقيق فائض لتكوين احتياطيات منه ، كما يسير التوسع فى استخراج البترول وتكريره قدما بحيث يقدر أن طاقة معامل التكرير التى أقيمت هذا العام تبلغ حوالى ٦ مليون طن من المنتجات البترولية سنويا .

وفى الزراعة أيضا كانت الزيادة كبيرة فى الانتاج فى جميع نواحيه ، كما تسلمت الزراعة كثيرا من الآلات الزراعية التى تحتاجها . وقد امكن بفضل التوسع الكبير فى الميدانين الصناعى والزراعى أن تزداد السلع الاستهلاكية المعروضة زيادة كبرى مما سيؤدى الى ازدياد رفاهية الشعب الروسى . ويقدر ان الدخل الاهلى سيزيد حجم التجارة بنحو ١٥ ٪ . وقد كان العمال فى عام ١٩٥٠ يتسلمون ٧٤ ٪ من الدخل الاهلى لمقابلة مطالبهم المادية والثقافية ، أما الجزء الباقى وقدره ٢٦٪ فكان يذهب الى الدولة والمزارع والهيئات التعاونية .

ويمكن ابراز التقدم الكبير الذى أمكن الاتحاد السوفيتى بلوغه فى المضمار الصناعى فى الجدول التالى :

	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٥١
الصلب (بملايين الاطنان)	٣ر١٨	٣ر٢٧	٣ر٣١
الاسمنت (بملايين الاطنان)	٨ر٥	٤ر١٠	٤ر١٢
الحديد الزهر (بملايين الاطنان)	٠ر١٥	٣ر١٩	٠ر٢٢
البترول (بملايين الاطنان)	٠ر٣١	٥ر٣٧	٠ر٤١
القوة الكهربائية (بملايين الكيلووات)	٣ر٤٨	٣ر٩٠	٠ر١٠٤
الفحم (بملايين الاطنان)	٠ر١٦٦	٠ر٢٦٤	٠ر٢٨٥
الاحذية (بملايين الازواج)	٠ر٢٣٠	٠ر١٩٧	٠ر٢٢٠

ويقدر أن عدد سكان الاتحاد السوفيتى يزيدون نحو ٣ مليون سنويا وبذلك يكون التعداد الحالى حوالى ٢٠٧ مليون نسمة مقابل ١٩٣ فى سنة ١٩٤٠ .

أسعار العملات الاجنبية فى الاتحاد السوفييتى

أعلن بنك الدولة فى الاتحاد السوفيتى عن أسعار العملات الاجنبية بالنسبة للروبل كما يلى :

الجنيه الاسترلينى	٢٠ر١١
الدولار الامريكى	— ٤
١٠٠ فرنك سويسرى	٥٩ر٩١
١٠٠ فرنك بلجيكى	— ر ٨
١٠٠٠٠ فرنك فرنسى	٤٦ر١١
١٠٠ روبية هندية	٣٠ر٨٤
١٠٠ روبية باكستانية	٠٥ر١٢١
١٠٠ فلورين هولندى	٢٦ر١٠٥
الدولار الكندى	٧٩ر٣
١٠٠ كورون سويدى	٢٢ر٧٧
١٠٠٠ ليرة ايطالية	٤٠ر٦
٢٠٠ جنيه تركى	٨٦ر١٤٢
الجنيه المصرى	٥٢ر١١
١٠٠ ريال ايرانى	٣٠ر٨٤

اتحاد المدفوعات الاوروبى

تظهر عمليات شهر نوفمبر أن جميع دول اتحاد المدفوعات الاوروبى قد حققت فائضا مع الاتحاد فيما عدا المملكة المتحدة وفرنسا . وقد بلغ العجز البريطانى ٨ر١٧٠ مليون دولار سويت بدفع ٨ر٦١ مليون دولار ذهبا والباقى بمنح بريطانيا اعتمادات بمبلغ ١٠٩ مليون دولار أما العجز الفرنسى فقد بلغ ٢ر٤٨ مليون دولار تمت تسويته بدفع ٢ر٢ مليون دولار ذهبا ومنحت فرنسا اعتمادا بالباقى وقدره ٤٦ مليون دولار .

وكان من جراء عمليات شهر نوفمبر أن زادت ايرادات الاتحاد من الذهب عن مدفوعاته الذهبية للدول ذات الفائض بما يبلغ ٣ر١ مليون دولار . وتبلغ الاحتياطيات من الذهب والدولارات التى يملكها الاتحاد الآن ٣ر١٨٠ مليون دولار .

تعديل القيود على الصرف الاجنبى فى بريطانيا

أعلن بنك انجلترا فى ١٧ ديسمبر السماح الى حد ما باعادة فتح سوق لندن للصرف الخارجى ، وهى التى كانت مغلقة منذ قيام الحرب العالمية الثانية فى أواخر عام ١٩٣٩ . ولايعنى القرار الجديد ترك سعر الصرف يتغير دون قيد بل سيتحدد نطاق التغيرات المسموح بها بالنسبة للعمليات الحاضرة داخل حدود معينة لاتتجاوز ١ ٪ صعودا و ١ ٪ هبوطا عن أسعار التعادل الرسمية . ويترك للطلب والعرض مهمة تحديد الاسعار داخل هذه الحدود ، وبذلك يتحدد الفرق بين أسعار شراء وبيع الصرف الحاضر تبعا للاحوال بعد أن كانت محددة رسميا بما لايتجاوز ١/٤٪ صعودا وهبوطا عن سعر التعادل الرسمى . كما سمح للبنوك بالتعامل فيما بينها ببعض العملات الاجنبية بعد أن كان من المفروض عليها الا تتعامل الا مع بنك انجلترا فتبيع له مايزيد عن احتياجاتها المقررة وتشترى منه مايسمح لها بالاسعار الرسمية .

كما سيسمح أيضا بالتعامل الآجل فى بعض العملات الاجنبية بأسعار يحددها الطلب والعرض . وسيتوقف بنك انجلترا عن تحديد أسعار تلك العملات ولن يحاول التدخل فى مجريات السوق الا عند الطوارىء . وبذلك يرفع عن بنك انجلترا عبء المخاطرة التى كان يتحملها فى أوقات الازمات وكان بنك انجلترا فيما سبق يمنح تسهيلات الصرف الآجل بسعر يتضمن ١ ٪ بخلاف حدى شراء وبيع الصرف الحاضر .

والعملات التى سمح بالتعامل فيها هى الدولار الامريكى والكندى وعملات المنطقة النقدية الفرنسية والبلجيكية والهولندية ، الارجنتين ، أرجواى ، لبنان ، سوريا ، البرازيل ، البرتغال ، بنما والهند الصينية .

ويعلل البعض اقدام الحكومة البريطانية على اتخاذ هذه الخطوة الى الرغبة فى ادخال بعض المرونة فى اجراءات الصرف الاجنبى بقدر ماتسمح به الظروف وخاصة فى الوقت الذى تحاول فيه الحكومة تعديل السياسة النقدية التى سارت عليها حكومة العمال السابقة .

اتحاد المدفوعات لدول الاطلنطي

خلق الفائض المستحق لبلجيكا مع اتحاد المدفوعات الاوروبي أزمة شديدة داخل الاتحاد • وقد بلغ الفائض المستحق لبلجيكا عن شهر اكتوبر حوالي ٨٩ر١ مليون جنيه استرليني • وقد صرح وزير المالية البلجيكي بأن الصعوبات التي نشأت انما ترجع الى اقتصار الاتحاد علي ١٦ دولة أوروبية، (والمناطق النقدية التي تتبعها) ، الامر الذي لا يسهل معه الحصول على الدولارات • وطالب الوزير بأن يقاوم اتحاد مدفوعات دول الاطلنطي اذا أريد حقا تنظيم وتحرير التجارة الدولية والمدفوعات الدولية •

رفع سعر الفائدة في الهند

قرر البنك المركزي بالهند رفع سعر الفائدة على معاملاته مع البنوك التجارية من ٣٪ الى ٣ ١/٢ ٪ ابتداء من منتصف نوفمبر وذلك للحد من الحركة التضخمية السائدة في الهند الآن • كما قرر الامتناع عن شراء الاوراق المالية في السوق وذلك حتى لا يبث في السوق أموالا جديدة وحتى مستوى مرتفع يتنافى مع رغبته في الا يحافظ على أسعار تلك الاوراق في رفع سعر الفائدة • وقد اضطرت البنوك الاخرى الى رفع سعر الفائدة في قروضها للعملاء •

تحسين الأحوال الاقتصادية في هولندة

تشير التقارير الواردة من هولنده الى التحسن الكبير الذى طرأ على التجارة الخارجية والمدفوعات خلال النصف الاول من هذا العام • وقد جاء هذا التحسن على عكس ما كانت تنبىء به الاحوال في الربيع وأوائل الصيف وذلك للتطور غير الموافق الذي طرأ بعد قيام الحرب الكورية •

وقد بدأت تجارة هولنده تميل الى غير صالحها عقب موجة التخفيض النقدي في سبتمبر ١٩٤٩ ، التي شجعت الاستيراد من الخارج • وجاء برنامج تحرير التجارة الخارجية الذي عضدته هيئة التعاون الاقتصادي الاوروبي حافزا جديدا مع زيادة الواردات، اذ عمدت المؤسسات الى الاقبال على التخزين كاحتياط ضد العجز المتوقع في الموارد •

وصاحب هذا الاتجاه نحو الاستيراد الارتفاع السريع في أسعار السلع العالمية مما زاد في شق الهوة في المدفوعات المنظورة ونجم عنه ظهور عجز كبير في المدفوعات مع اتحاد المدفوعات الاوروبي • وكان من جراء ذلك أن خسرت هولنده جانبا كبيرا من احتياطياتها من الذهب والعملات الاجنبية ، مما توقع معه البعض أن تلجأ هولنده الى تخفيض عملتها والى فرض القيود على التجارة الخارجية •

وكان من جراء زيادة الاعانات لمواجهة ارتفاع الاسعار، وازدياد نفقات التسليح ، أن تفاقم العجز في الميزانية العامة • فلجأت الحكومة الى اتخاذ اجراءات انكماشية ساعدت كثيرا على تحقق التحسن الاخير •

وكان المقصود من هذه الاجراءات خفض مستوى الاستثمار والاستهلاك عن طريق تقييد القوة الشرائية • فرفع سعر الخصم للبنك المركزي من ٣ الى ٤ ٪ في منتصف ابريل ، وزيدت الضرائب ، كما خفضت المبالغ المخصصة للاعانات • وقيدت التجارة مع بلاد اتحاد المدفوعات الاوروبي نوعا ، كما راجعت الحكومة مصروفاتها بقصد التوفير منها •

وتبين التقارير الاخيرة ان ايرادات الحكومة في ازدياد وأن النقد المتداول قد أخذ في الانكماش كما انخفضت أسعار السلع في الداخل • الا أن التحسن الكبير كان في التجارة الخارجية •

فمنذ يونيه الماضي هبطت الواردات هبوطا كبيرا في الوقت الذى ارتفعت فيه الصادرات مما أدى الى انقاص العجز في الميزان التجاري مما يساوي ٩٩ر١ مليون دولار في مايو الى ٢ مليون دولار فقط في أكتوبر • وبعد العجز المتوالي مع اتحاد المدفوعات الاوروبي ، منذ أن بدأ الاتحاد عمله، أمكن لهولنده تحقيق فائض مع الاتحاد بلغ ٥ر٢٥ مليون دولار في أغسطس ، ووصل الى ٧ر٣١ دولار في أكتوبر • وارتفعت أيضا الاحتياطات التي يملكها البنك المركزي من الذهب والعملات الاجنبية فبلغت في الاسبوع المنتهي في ٢٩ اكتوبر ٣٤٦ مليون دولار مقابل ٢٤٦ مليونا في الاسبوع المنتهي في ٩ يوليه •

الا أن جزءا من التحسن في المدفوعات مع اتحاد المدفوعات الاوروبي يرجع الى عوامل موسمية • ولو أنه من المتوقع ان يستمر التحسن في نسبة الاستبدال الخارجي لهولنده •

الانتاج العالمي من الصوف الخام
بملايين الارطال

	٣٨/٣٤	٤٢/٤١	٤٧/٤٦	٤٨/٤٧	٤٩/٤٨	٥٠/٤٩	٥١/٥٠ ارقام اولية
بلاد الكومنولث البريطاني							
استراليا	٩٩٥	١ر١٦٧	٩٧٧	٩٧٣	١ر٠٣١	١ر١٠٨	١ر١٥٥
نيوزيلنده	٣٠٠	٣٤٥	٣٦٧	٣٦٢	٣٦٧	٣٩٠	٣٧٢
جنوب افريقيا	٢٦١	٢٦٩	٢٢١	٢١٥	٢٢٧	٢٢٥	٢٤٠
المملكة المتحدة	١١١	٩٨	٩٢	٧٥	٨١	٨٨	٩١
المجموع بباقي ذلك البلاد الاخرى	١ر٨٠٨	١ر٩٩٨	١ر٧٧٧	١ر٧٣٩	١ر٨١٧	١ر٩١٩	١ر٩٦٨
البلاد الاخرى							
الولايات المتحدة	٤٥١	٤٧٥	٣٦٢	٣٢٨	٢٩٦	٢٦٤	٢٦٣
الارجنتين	٣٧٦	٤٩٧	٤٩٣	٤٦٠	٤٣٥	٤١٥	٤٣٠
الاتحاد السوفيتي	٣١٩	٣٥٠	٢٣٧	٢٥٠	٢٨٠	٢٩٠	١٦٥
يوروجواي	١١٤	١١٧	١٧٤	١٥٠	١٤٤	١٦٣	١٦٥
اسبانيا	٦٠	٧٩	٨٠	٨٨	١٠٤	٩٠	٨٥
تركيا	٥٢	٧٤	٦٩	٧١	٧٦	٧١	٦٧
المجموع بباقي ذلك البلاد الاخرى	١ر٩٨٠	٢ر٢٤٩	٢ر٠٠٧	١ر٩٥٠	١ر٩٥٥	١ر٩١٣	١ر٩٧٧
الاصناف المنتجة							
ميرينو	١ر٤٧٥	١ر٦٦١	١ر٢٦٣	١ر٢٦٠	١ر٣٠٣	١ر٣٤٠	١ر٤٠٠
كروسبرد	١ر٥١٨	١ر٧٢٦	١ر٧٤٩	١ر٦٥١	١ر٦٦٣	١ر٧٠٤	١ر٧٢٦
انواع اخرى	٧٩٥	٨٦٠	٧٧٢	٧٧٨	٨٠٦	٧٨٨	٨١٩
مجموع الانتاج العالمي	٣ر٧٨٨	٤ر٢٤٧	٣ر٧٨٤	٣ر٦٨٩	٣ر٧٧٢	٣ر٨٣٢	٣ر٩٤٥

القطن

فى النصـــف الثانى من ديســــمبر

	قفل ٥١/١٢/١٢	قفل ٥١/١٢/١٨
عقـــود طويلة التيلـــة		
ينـــاير	١٦٠ر٠٠ ريال	١٦٤ر٥٠
مـــارس	١٦١ر٧٠ ريال	١٦٩ر٠٠
عقـــود متوســـطة التيلة		
ديسمبر	١٠٠ر٤٥	ــــــ
فبرايــر	١٠٤ر٧٠	١٠٤ر٧٠
ابريــل	١٠٧ر٧٥	١٠٧ر٨٥

فترت حركة النشـاط فى ابتداء جلسـات هذه المدة ويعزى ذلك الى كثرة التصفيات وخروج كثيرين من مراكز المضاربة خشية تطور جديدفى الموقف السياسى وانتظارا لما سـوف تكون عليه نتيجة التقدير الامريكى وكانت لهذه الحركة أثر كبيرفى نزول أسعار جميع الاسـتحقاقات واستمر التدرج فى الهبـــوط حتى وصلت الاسعار الى الحد الادنى .

الا انه بجلسة يوم ١٣ ديسمبر زاد التعامل على عقدى مارس وابريل وعرض عقدى يناير وفبراير بالحد الادنى الا انه مالبث عند منتصف الجلسة ان ظهرت مشتريات جديدة نشط على أثرها التعامل على عقـــد يناير وكثر الطلب على مشتراه بسعر الحد الادنى ثم تدرج حتى وصل الى ١٦١ ريال ولـــم تلبث أن بـــدأت عمليات النقل الى مارس حتى تراجعت الاسعار الى الحد الادنى.

وامتازت جلسات الاسبوع الثانى بهدوء الحركة وكساد التعامل وتدرجت الاسعار فى الهبوط حتى وصلت الى مستوى الحد الادنى لجميع الاستحقاقات بعـــد ان ظهر بهـــا بعض التحسن الطفيف فى أسعارها وقد كان لمناسبة الاعياد واغلاق البورصة أثر كبير فى وصول الاسعار لهذا المستوى .

الا ان السوق فتحت بعد عطـــلة عيد الميلاد وهى على شىء غير قليل من النشاط حيث جرت معاملات أدت الى رفع سعر عقدى يناير ومارس.

الفليبيرة

تم تسليم الفليبيرة الاولى لشهر ديســـمبر يوم ٢١ الجارى وبلغت ٧٦٠٠٠ قنطار .

الاستهلاك المحلى

بلغ مجموع مااستهلكته المغـــازل المحلية هذا الموسم ٣٥٤ر٣٧٦ قنطار أنواعها كالآتى :

كرنك ١٦٢٩ منوفى ٢٢٣٦ جيزة ٢٣ ٥٣٣ جيزة ٣٠ ــ ١٩٣٢٦ أشمونى ٢٨٣١٠٨ زاجوراه ٣٢٦٧٨ أصناف أخرى ١٤٨٦٦

سوق البضاعة الحاضرة

لاتزال الحركة فى سوق البضاعة الحاضرة غير منتظمة والطلبات متفرقة وفى نطاق ضيق على مختلف الرتب وفروق أســـعار الرتب ضعيفة . وبلغت جملة المبيعـــات ١٠٤٠٩ بالة

المركز الاحصائى للقطن فى ١٩ ديسمبر ١٩٥١

	موسم ٥١/٩٥٢	موسم ٥٠/٩٥١	موسم ٤٩/٩٥٠
رصيد أول المدة	١ر٦٤٧ر٨٧١	٩١٠ر٥٧٧	٢ر٢٢٥ر٩٧٤
المحصول	٧ر٦٥٤ر٠٠٠	٨ر٥٠٠ر٠٢٩	٨ر٧٠٤ر٤٣٠
الجمـــلة	٩ر٣٠١ر٨٧١	٩ر٤١٠ر٦٠٦	١٠ر٩٣٠ر٤٠٤
المصـــدر	١ر٢٥٨ر٢٧٦	٢ر٠٩٥ر٨٧٥	٢ر٢٦٨ر٤٧٤
المستهلك	٣٩٤ر٢٣٢	٣٨١ر٥٨١	٣٤٨ر٠٣١
الرصيد	٧ر٦٤٩ر٣٦٣	٦ر٩٣٣ر١٥٠	٨ر٣١٣ر٨١٩

الصادر من القطن

حسب الأنواع حتى ١٩٥١/١٢/١٩

الانواع	موسم ٥١/٩٥٢ بالقنطار	موسم ٥٠/٩٥١ بالقنطار	موسم ٤٩/٩٥٠ بالقنطار
كرنك	٦٣٥ر٧٢٨	٧٠٩ر٤٤٦	٧٦٤ر٣٠٦
منوفى	٣٧ر٠٣٢	١١١ر٥٤٢	٨٧ر٤٦٠
جيزة ٣٠	٢٤٥ر٩٢٠	٥٠٣ر٧٦٤	١٦٨ر٤٦٢
أشمونى	٣٢٣ر٦٣٢	٦٤٠ر٠٢٨	١ر٠٧٢ر٦٠٤
زاجوراه	١٠ر٥٥٠	٨٧ر٦٢٢	١٣٦ر٠٤٦
أنواع أخرى	٥ر٣٦٤	٤٣ر٤٧٣	٣٩ر٥٢٤
	١ر٢٥٨ر٢٢٦	٢ر٠٩٥ر٨٧٥	٢ر٢٦٨ر٤٠٢

جهود نادى التجارة الملكى

لتمصير مراقبة حسابات الشركات

أرسل نادى التجارة الملكى خطاباالى رؤساء مجالس ادارات الشركات بالقطر المصرى للعمل على تمصير مراقبة حساباتها ، وننشر فيما يلى نص هذا الخطاب :

حضرة ...

أقدم خالص تحياتى وبعد :

فأتشرف بأن أرفع لكم رغبةاجماعية بدت فى اجتماع الجمعية العمومية السنوية لنادى التجارة الملكى رجاءأن تضعوها -وحضرات أعضاءمجلس ادارة الشركة - موضع القبول والاعتبار .

ذلك ان الظروف الماضية التىحدت ببعض الشركات المساهمة الى جعل مراقبى حساباتهامنغيرالمصريين قد زالت بحمد الله وتبدلت الحال كثيرا ووجد فىالسوق منالمحاسبين المصريين من لايقلون علما وكفاية وسمعة عن المحاسبين الاجانب فضلاعن ان الظروف الحاضرة تجعل استمرار هذه الشركات على خطة انفراد المحاسبين الاجانب بمراجعة ميزانياتها وظهورأسمائهمفىالصحف ملفتا للانظار ، ودليلا فى غيرصالح المحاسبين المصريين بما ينم عن عدمالثقة الكافية .

وقد صدر فى ١٥سبتمبر الماضىالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وتضمن فى المحاسب اشتراط الجنسية المصرية مع بعض استثناءات للمحاسبين الاجانب الذين كانوا يزاولون المهنه وقت صدوره - كماتضمن شروطا خاصة يجب توافرها فى مراقبى حسابات الشركات المساهمةمنحيث المؤهل العلمى وطول المران .

وسننشر بصفة عاجلة قائمة بأسماء المحاسبين المصريين الذين اعتمدوا فىجدول المحاسبين والمراجعين لمراقبة حسابات الشركات المساهمة.

لذلك نرى أن الوقت قد حان بالنسبة للشركات -التى ينفردبمراقبة حساباتها محاسبون غير مصريين -لاشتراك المحاسبين المصريين ذوى الخبرة فى مراقبة ميزانياتها كخطوة تمهيدية لاحلالهم محلهم .

ولعل هذا الوقت هو خير فرصة لتنفيذ هذهالرغبة التى يرددهاالرأى العام كذلك فان مواعيد الجمعيات العمومية أصبحت وشيكة الحلول .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١٩٥١/١٢/٢٥ رئيس النادى

مقابل ٢٤٠٤٨ بالة فى مثل هذه المدة من الشهر الماضى وبيانها

كرنك	٤٣٤٩	مقابل	٨٢٦٣
منوفى	٣٥٨	«	٢٦٦
جيزة ٣٠	٢٢٣٩	«	٦٣٠٦
أشمونى	٣٣٨٦	«	٨٧١٥
زاجوراه	٢٨	«	٤٤٤
مخلوط	٤٩	«	ــــ
سكينه	ــــ	«	٥٤

المحلوج

بلغتجملة الاقطان المحلوجة لغاية ١٩ ديسمبر ٧٦٣ر١٢٢ر٤ قنطارا مقابل ١٢٧ر١٠٢ر٥ قنطار فىالموسم الماضى بيانها كالآتى :

موسم حالى		موسم ماضى
٩٨٩ر٤٤٠ر١	كرنك	٨٥٥ر٦٧١ر١
٢٧٩ر١٦٤	منوفى	٤٧١ر١٤٨
٩١٠ر٥٩٢	جيزة٣٠	٧٠٠ر١٢٦ر١
٠٧٩ر١٤١	زاجوراه	٠٨٩ر٣٠٥
٠١٩ر٦٦٩ر١	أشمونى	٧٦٨ر٧١٩ر١
٨٣٥ر١	صنفآخر	٥٦٥ر١
١٠٠	مخلوط	٧٢٢
٧١٥ر١٤	واطىمخلوط	٩٩٤ر٢٠
٨٣٧ر٩	اسكارتو	٩٨٧ر٢٠٦
٧٦٣ر١٢٢ر٤		١٢٧ر١٠٢ر٥

أخبار قطنية

تتجه الآراء الآن فى واشنجتون للأخذ بحد الكميات المصدرة للخارج زيادة فى الاحتياط لتوفير الكميات اللازمة للاحتياجات المحلية ويقابل هذا الرأى بمعارضة شديدة من المنتجين الذين أصابتهم خسائر من نقص المحصول .

المركز الاحصائى للقطن فى ١٩ ديسمبر ١٩٥١

يتضح من المركز الاحصائى للقطن فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ أن المحصول الحالى ينقص عن المحصول الماضى ١٩٥١/٥٠ بحوالى ٨٥٠ألف قنطار ولكن جملة المعروض من الاقطان فى أول الموسم الحالى تعادل تقريبا جملة المعروض منه فى أول الموسم الماضى ويرجع ذلك الى زيادة المخزون فى أول الموسم الحالى عن المخزون فى أول الموسم الماضى بحوالى ٧٣٧ ألف قنطار

وتنقص الصادرات فى الموسم الحالى بحوالى ٨٣٥ ألف قنطار عن الموسم الماضى ، فقد بلغت جملة ما صدر من القطن فىالموسم الحالىلغاية ١٩ الجارى٢٧٦ر٢٥٨ر١قنطار مقابل٨٧٥ر٠٩٥ر٢ قنطار فى الموسم الماضى

وتزيد جملة الاقطان المعروضة حاليا بحوالى ٧١٦ ألف قنطار عن الموسم الماضى



التعليم التجاري ومدى مسايرته للتطور الاقتصادي في مصر

عقد نادي التجارة الملكي أولى ندواته الثقافية في هذا الموسم لبحث موضوع « التعليم التجاري ومدى مسايرته للتطور الاقتصادي في البلاد » .. تلك المشكلة التي تحتاج الى حل ، ووضع الاسس السليمة للسياسة الرشيدة التي يجب ان يكون عليها التعليم التجاري في مصر ، وذلك في الساعة السادسة من مساء الخميس ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ . وقد تحدث في الندوة بعض من رجال الاعمال الحرة .. كما تحدث فيها نفر من رجال التربية والتعليم . ورأس الندوة وقدم المتكلمين توفيق بك نان .

عبد الجليل بك العمري : سأجعل حديثي مجرد كلام على رؤوس موضوعات .. لان الندوة ليست محاضرة .. بل هي مجال للمناقشة والمناظرة . والنقطة الاولى التي تشغل البال لدى الكثيرين ممن اشتغلوا في الحكومة والاعمال الحرة هي «الدراسة النظرية» تلك الدراسة الواسعة التي يحصل عليها خريجو التجارة في حياتنا العملية .. ماقيمتها ، أو ماأهميتها كسلاح لشق الطرق العملية ، مالم تكن مصحوبة، بل قل مصبوغة بالصبغة العملية ؟ أخشى أن أقول أن الدراسة النظرية ليس لها من الاهمية مايجب ان نوليها وخاصة في الحياة التجارية . الدراسة النظرية يصح أن تكون في العلوم الاجتماعية مثلا لانه يمكن اكتسابها من الدراسة والاطلاع ، أما اعطاء كل الوقت في الكليات الخاصة بالتعليم الاقتصادي والتجاري نظريا .. ففيه كثير من اضاعة الوقت !! بل أذهب الى أبعد من ذلك أنه لو خصص هذا الوقت في النواحي التجارية العملية، لكان الخريجون أكثر استعدادا في حياتهم المستقبلة .

هذا الموضوع بالذات يدخلني في الناحية العددية ، أذكر وأنا أدرس الاقتصاد في جامعة بانجلترا ، أن عدد طلاب العلوم الاقتصادية لايتجاوز عشرون شخصا منهم ١٠ يدرسوا للحصول على الدراسات الاقتصادية ليتمكنوا من تدريس العلوم التجارية، والباقي هم ممن يمكنهم الالتحاق بالاعمال الحرة .

واليوم لدينا ثلاث كليات لاأدري عدد طلابها ، ولكني أحصيه بخمسة آلاف أو ستة آلاف طالب .. لاأدري ماصير هؤلاء الـ ٥٠٠٠ أو ٦٠٠٠ طالب عند تخرجهم بعد أربع سنوات ؟ أخشى أن نجهز غدا من الضباط أكثر من عدد الجنود !!

خطرت لي فكرة : ألا يكون من الافضل أن يقتصر التعليم التجاري النظري على الطلاب الذين سيدرسون الاقتصاد للطلبة الجدد ؟ لو أننا قصرنا التعليم التجاري على تدريس العلوم التي تساهم في الاعمال الحرة العملية .. فان ذلك سيكون أجدى من النظام الحاضر .

في الواقع يجب ان نحدد ماهو الهدف من هذا التعليم ؟ فاذا حددنا هذا الهدف ، فسنكون أقرب الى الوضع السليم .

عبد اللطيف بك حسين : سأتكلم بصفتي مزاولا للتعليم التجاري . طبعا اتفق مع عبد الجليل بك العمري فيما يختص بأن التعليم التجاري كأي شيء آخر يجب ان يكون له هدف معين ، وهذا يدعوني للتحدث في نشأة التعليم التجاري .

عندما نشأ التعليم التجاري منذ أكثر من ثلاثين عاما ، كانت ميادين العمل محدودة أمام المصريين ، فنشأته حينئذ لم يكن موجها لاستغلال هذه الميادين أكثر من أنه كان موجها لملء الوظائف الحكومية التي كان يشغلها الاجانب . والهدف الذي بني عليه هذا التعليم قد حقق هدفه .. بل اننا لازلنا نطالب بأن تقتصر وظائف عديدة معينة على خريجي التجارة .. كالضرائب والخبرة الحسابية والسلك القنصلي .. الخ !

واني آسف للقول بأن التعليم الاقتصادي لم يتطور ، ولكنه توسع، وشتان بين «التطور» و«التوسع» . ان الحالة الاقتصادية في مصر تطورت واتسع بالتبعية مدى الحياة الاقتصادية .. فالتوسع في التعليم عموما ، والتجاري على وجه الخصوص جاء نتيجة للتطور الاقتصادي ، وكان الاجدر على التعليم ان يتطور .

ان القول بأن التعليم التجاري يساير التطور الاقتصادي قول غير صحيح ، والعلاج يتأتى بتغيير البرامج والنظم ، أذكر أن التعليم في انجلترا دائم التطور فهناك لجان حكومية ملكية تعقد في المناسبات لفحص نظم التعليم ، وتقديم الاقتراحات والحلول للعلاج ومسايرة التقدم في البلاد . وهذا للأسف لم يحصل في مصر للآن . فلم تشكل لجان برلمانية أو حكومية تفحص وتبحث وتستقصى .. ألسنا في حاجة ماسة الى العلاج السريع حتى نستطيع أن نقول – ونحن مطمئنين الى مانقول – ان التعليم تطور مع الحياة الاقتصادية؟!

زكي بك حسن : أشارك زميلاي في القول بأن التعليم التجاري في مصر ليس محدد الاهداف ، وأزيد على ذلك أن هذا العيب لايختص به التعليم التجاري وحده ، بل يسري على كل أنواع التعليم . الظاهر أن المشرفين على سياسة التعليم لايدركون تماما أن الغرض من التعليم أمرين : (١) المعرفة . (٢) المعيشة . على هذين الاساسين يجب ان نبني نظم التعليم ، ولا يجب ان نسير على قاعدة «نعلم التعليم لمجرد المعرفة» فنحن لسنا في أيام اليونانيين حينما كانوا يتبعون القاعدة السابقة بل نحن في عصر المنافسة والكفاح ، واذن لايجب ان يكون هدف التعليم المعرفة .. بل فتح مجال المعيشة .

ولأضرب مثلا على فساد نظامنا التعليمي ، فان الدراسات التكميلية التحق بها أناس لاغرض لهم الا الحصول

على شهادة عليا ٠٠ يستطيعون بعدها أن يطلبوا العلاوات ٠ وتعديل المرتبات !

ان التعليم التجارى يمكن ان يصلح ولكن ليس بفتح أبواب الجامعة على مصراعيها ٠

وفيما يتعلق بالتعليم التجارى المتوسط ، فأقول انه وافي بالغرض تماما ، ولايمكن ان يعاب عليه الا بما يعاب على التعليم عموما من حشر للطلبة فى الفصول ٠ أما من حيث البرامج فهى صالحة على شرط أن يستتبع ذلك الدراسات التكميلية بفتح هذه الدراسات لاستكمال مواضع نقص معينة ٠٠ بما يطابق العمل الذى التحقوا به ٠ ويصح هنا أن نضيف الى برامج التعليم المتوسط ، تلك البرامج التى زادتها الجامعة الشعبية ـ الشعبة التجارية ، مثل فن البيع ، ونظام التوزيع ٠٠ الخ ، ولقد كان لسعادة توفيق بك نان فضل استحداث هذه العلوم بها ٠

أما بخصوص التعليم التجارى العالى فأظن أن هناك غلطة شنيعة ارتكبناها فى غمرة الفرح بتحويل مدرسة التجارة العليا قديما ، الى كلية ٠ فالتخصص فى المرحلة الاولى كان فاشلا ، اذ التخصص يأتى بعد استيعاب أكبر قدر من العلوم العامة ، ثم ان كل تخصص يجب ان يبنى على أساس سليم ، فان الدراسة التخصصية سنة أو سنتين أمر غير كاف ٠ لهذا غيرت كل ذلك عندما كنت عميدا لكلية التجارة بجامعة فاروق الاول ٠ ٠ فألغيت التخصص من السنة الثانية ومافوقها ٠

والى أن تعدل برامج التعليم ، فلا يمكن ان نقول أن التعليم التجارى يساير التطور الاقتصادى ٠

رمسيس بك شافعى : أتساءل أولا ، هل يجب أن يكون التعليم التجارى تحت اشراف الحكومة ؟ لا ٠٠ لماذا ؟ اسمعوا الواقع المؤلم يا حضرات السادة ٠

التعليم التجارى المتوسط يمر فى محنة بمصر ٠٠ فان بين رجال التعليم العام ورجال التعليم المتوسط التجارى عداء شديد فى مصر ! لماذا ؟ لاأدرى ٠ لذلك كانت برامج التعليم التجارى المتوسط هزيلة ضعيفة ٠٠ فقد كان هناك « المكتب التجارى » وهو علم كان يدرس بالثلاث لغات بالعربية والفرنسية والانجليزية ٠٠ ثم أصبح اليوم فى خبر كان !! « الآلات الكاتبة » وهو علم كان يدرسه الطلبة عمليا ٠٠ تدخل الفصل اليوم وبه ٢٥ طالبا ٠٠ ولا تجد سوى عشرة آلات !! وتكون النتيجة أن يكتب عشرة ٠٠ ويتفرج عليهم ١٥ طالب ؟! بل الادهى من ذلك ان الآلات نفسها من طراز ١٩١٤ ٠٠ وكان صوتنا يبح لطلب آلات كاتبة حديثة ٠٠ فيستورد القليل مما طلبناه ٠٠ ويأتى كبار رجال وزارة المعارف ٠٠ أو غيرها ؟! ٠٠ يختارون منها مايشاؤون ٠٠ ثم يبقى الاقل من القليل المستورد ٠٠ يكون من نصيب المكاتب لصغار كبار أو كبار صغار الموظفين ٠٠ وتكون النتيجة فى النهاية حرمان الطالب بالدراسات المتوسطة من التمرين على الآلات الحديثة ؟

عندما كنا فى الدانمرك بمؤتمر عقد فى العام الماضى ٠٠ رأينا وسمعنا عجبا ٠٠ رجال الاعمال فى البلاد المتقدمة يشتركون مع رجال التربية فى وضع البرامج ٠٠ وأعتقد أن هذا يطابق الوضع السليم السريع ٠

بل استمعوا الى « محنة » اللغات ٠٠ وانني أسميها هذا ، بل أطلق على وضعها الراهن « التقصير الفاضح » فى تعليم اللغات الحية ٠٠ فنحن ليس لدينا أولا المعلم الصالح لتدريس اللغات ٠٠ بل لدينا نقص فى المدرسين ٠ ٠ ارسلوا البعثات للخارج بجانب بعثات « الفلسفة » ٠٠ و « دكتوراه فى اللغة العربية من لندن » !!

السيد بك أبو النجا : أود أن أتساءل عن تعريف التعليم ، فالتعليم هو زيادة مقدرة الشخص على مواجهة مشاكل الحياة ٠ والتعليم التجارى هو بالتالى زيادة مقدرة الشخص على مواجهة مشاكل الحياة التجارية ٠

ولنا فى هذا طريقان : الطريق النظرية ويقصد بها « جيمناستك » عقلى ٠ والبلاد التى سبقتنا فى التعليم التجارى لديها الجامعات والمدارس المتوسطة والليلية ٠ ٠ فالجامعات مقصود بها تخريج أناس يكونون بمثابة رأس الهرم أى قلة ، ومن دراستنا لتطور التعليم العالى التجارى فى مصر ٠٠ نلمس أن كليات التجارة تعمل فى ظروف صعبة ٠ فعليها الا ترد طالب علم ٠٠ كما عليها أن تقبل من لا يقبلون فى الكليات الاخرى !!

أما التعليم الفنى وأقصد به التعليم المتوسط ، فان مدارس التجارة المتوسطة قامت بمهمتها خير قيام ٠

أما الدراسات التكميلية فآسف بأن أصفها بأنها ليست « تكميلية » ، بل هى دراسة عامة ٠ فنحن فى حاجة الى فصول تخصصية ٠

وأتساءل : هل نجح التعليم التجارى بشقيه ؟ وهل نجح الخريجون حين عملوا فى الشركات ؟ أحسبنى أقول لا ٠٠ لأن فيهم عيبين رئيسيين نتيجة التعليم التجارى الفاشل أولا ٠

فالعيب الاول انهم لايجيدون اللغات ، واقترح أن تعطى بعض المواد باللغات الاجنبية ٠

والعيب الثانى يرجع الى البيئة ٠ فالشاب المصرى خجول لان أسرته لم تعلمه أن يكون اجتماعيا ٠ أما الاسرة الاجنبية فانها تعلم ابنها أن يكون اجتماعيا ٠٠ يبيع ويشترى ويتكلم بجرأة وشجاعة أدبية ٠ والآن ، ماذا نستطيع أن نفعله عمليا ؟ ٠٠ أن نكثر من هذه البعثات العملية التى يراد رفعها أن يحس بها الطالب بالجو الذى حوله ٠ وأن نرسل الاساتذة أنفسهم للخارج للتعليم العملى ، وأن نتركهم يتصلون بالشركات والمكاتب والحياة الحرة ٠

الاستاذ ابراهيم جرجس : لانزاع فى أن التعليم العالى له غرضين ، وهما الناحية التعليمية ، وثانيا الناحية المعيشية ٠ وفى بدء اتصالنا بالجامعة كنا متأثرين بالناحية الاولى ، وهذه كانت نظرية سعادة لطفى السيد باشا ، وهى أن نعلم للعلم نفسه ٠٠ وعلى الخريجين ان يبحثوا لانفسهم عن الاعمال ٠

ثم سرد تاريخ كلية التجارة وانتداب أحد الخبراء الاجانب لفحص ودراسة موضوع التخصص ٠٠ وذكر أنه كانت هناك فكرة لالغاء التخصص بكلية التجارة فى جامعة فؤاد الاول ، وادماج شعبتى المحاسبة وادارة الاعمال ٠٠ ولكن « المنفعة الذاتية » تتدخل فى كل شىء فى مصر ولو تعارضت مع النفع العام ٠ ثم استطرد : أنه متفق مع الاستاذ سيد أبو النجا على عيب اللغات الاجنبية ، ولكنى أختلف معه فى أن كثرة محاضرات اللغات الاجنبية لافائدة منها الا بالكتابة والتمرين والتخاطب

النشاط الصناعي في مصر

تتمة المنشور بالعدد الماضي

المستحضرات الطبية

★ واصلت صناعة المستحضرات الصيدلية في سنة ١٩٥٠ محاولاتها في سبيل زيادة الانتاج وقد ارتفع في بعض المؤسسات بنسبة ٢٠ ٪

★ تعترض هذه الصناعة عقبات كثيرة أهمها ميل الجمهور لكل ماهو أجنبي بصرف النظر عن النوع والثمن

★ ذللت هذه العقبات في المصالح الحكومية وغيرها من المؤسسات الرسمية ، حيث يكون الاختيار أساسه الثمن وجودة الصنف . لذلك فتحظى الصناعة المصرية بالنصيب الاكبر من مبالغ العطاءات الحكومية ولا تكاد تقف المنافسة الاجنبية امامها .

★ جميع الظروف مهيأة لنجاح هذه الصناعة بعد أن اجتازت فترة الاختبار الاولى بنجاح عظيم ، وسوف تزداد دعائمها رسوخا حين يكتمل الوعى القومى .

★ صناعة المستحضرات الطبية من الصناعات الحيوية التى تعمل على المحافظة على الصحة العامة ابان الحروب وقد قامت المعامل المصرية ومازالت تقوم بابحاث لانتاج مستحضرات جديدة ذات قيمة علمية عظيمة .

صناعة الروائح العطرية

★ بلغ عدد مصانع الروائح العطرية ١١٨ مصنعا وعدد عمالها حوالى ٣٠٠٠ عامل وموظف وفنى يتقاضون حوالى ١٦٥ ألف جنيه من مرتبات وأجور فى السنة .

★ زادت حركة تصدير المنتجات المصرية من هذه الصناعة الى البلاد الشرقية العربية . فوصلت الى ٨٤٫٨٠٧ جنيه بعد الحرب (سنة ١٩٥٠) ضد ٢٫١٧٨ جنيه سنة ١٩٣٨

الصناعات الجلدية

★ واصلت صناعة الجلود تقدمها وقطعت شوطا طويلا نحو تحقيق كثير من أهدافها بفضل حسن تقدير القائمين بأمرها وعملهم المستمر على تزويدها بوسائل فنية

★ بلغ انتاج هذه الصناعة ٥٠٠٠ طن من جلد النعل و٥٠٠ طن من جلد الوجه المدبوغ بالكروم و ٤٠٠ طن من جلد الوجه المدبوغ دبغا نباتيا بخلاف جلد الشوابك وجلد السيور

★ ارتفعت أسعار المواد الكيماوية التى تدخل فى دباغة الجلود . ورغم ذلك كانت سوق الجلود مرضية

★ مما يؤسف له أن المساعى التى بذلت تحمل الجهات المختصة على اعادة النظر فى اخضاع الجلود لنظام المقياس المترى قد باءت جميعا بالفشل .

★ كان انتاج الاحذية انتاجا منتظما وتمكنت المصانع بفضل الآلات الحديثة الى صناعة أحذية بأسعار مخفضة ــ وصرحت الحكومة بتصدير ٢٠٠ ألف زوج أحذية خلال ١٩٥١

السياحة

★ نشطت السياحة خلال ١٩٥٠ وسجل عدد الزائرين بـ ١٨٦٫٣٩٨ وهو رقم قياسى

★ لاشك فى اننا مازلنا نستطيع أن نعمل الكثير لتنمية السياحة حتى تصبح مصدرا من أهم مصادر الدخل .

يعتذر محرر باب الاوراق المالية عن نشره هذا العدد لأسباب اضطرارية وسيعاود النشر بالعدد القادم ان شاء الله .

★ أنفق المصريون الذين غادروا مصر الى الخارج فى الصيف ١٤ مليون جنيه وكان عددهم ٧٠٫٠٠٠ فى سنة ١٩٥٠ وزاد هذا العدد خلال ١٩٥١

صناعة الفراء

★ يبلغ عدد المصانع التى تشتغل بالفراء نحو عشرين بين القاهرة والاسكندرية

صناعة الكاوتشوك

★ توجد الآن خمس منشآت تشتغل بصناعة الكاوتشوك وتنتج على وجه الخصوص أنابيب المص والكبس والرى وأنابيب الوقود السائل والبخار المضغوط والسيور والحبل الخ . .

السينما

★ تجتاز صناعة السينما أول مرحلة من مراحل الانتعاش ويرجع هذا الانتعاش الى المحاولات التى بذلها المشتغلون بصناعة السينما وتحسين الوسائل الفنية فى الانتاج واختيار المواضيع

الطباعة

★ نشطت صناعة الطباعة بسبب تحسين آلات الطبع وازدياد الوارد من الورق بعد الحرب الاخيرة وتحسين الفن والعمل على ازدياد المؤلفات وحاجة البلاد الى الكتب الفنية والعلمية والمدرسية .

الملاحة النهرية

★ يواصل الاسطول النهرى نموه باطراد فقد بلغت حمولته ٨٩٫٠٠٠ طن فى ١٩٥٠ ضد ٧٨٫٠٠٠ طن فى ١٩٣٨

مشاكلنا الضريبية

« الضرائب على ايرادات الثروة المنقولة والدخل العام ، وكذا رسوم الأيلولة على التركات ورسم الدمغة حديثة الوجود وحديثة التطبيق في مصر ، فلا شك ان ممولى هذه الضرائب أو من يقوم بتنفيذها صادفتهم مشاكل توصلوا الى حل بعضها وما زال البعض الآخر في دور البحث والدراسة ، واننا نعرض فى هذا الباب صورا من تلك المشاكل ، وما تراه هيئة التحرير فى أمرها ... »

الاستهلاكات الحقيقية التي قصدها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

من المعروف ان الاصول الثابتة تقل قيمتها تدريجيا على مدى السنين ، وهذه القلة مرجعها واحد أو أكثر من الامور الآتية :

ا – نتيجة الاستعمال

ب – التأثيرات الطبيعية كالصدأ أو ... الخ

حـ – تغيير الطراز

أما عن الامر الاول فان مايطرأ على الاصل نتيجة للاستعمال فان مصلحة الضرائب تعتمده تكليفا على الارباح وفى الوقت نفسه تطبيقا لمبدأ العدالة فى فرض الضرائب حددت مصلحة الضرائب معدلات مئوية يجرى على أساسها الاستهلاك حتى لاتغالى بعض المنشآت فى تلك النسب وتكون احتياطيات سرية عن طريق هذه المغالاة الامر الذى منعه القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى الفقرة الاخيرة من المادة ٣٩ منه.

أما الامر الثانى والخاص بالاستهلاك نتيجة للتأثيرات الطبيعية ، فلو كان هذا الامر مفردا بمعنى ان الاصل لايستعمل فان مصلحة الضرائب لاتقره وذلك لان المادة ٣٩ نصت فى الفقرة الاولى منها على أن يكون تحديد صافى الارباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف انواعها التى باشرتها الشركة أو المنشأة .. وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الاخص :

(١) . . . . . .

(٢) الاستهلاكات الحقيقية التى حصلت فى دائرة مايجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف والطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .»

ومؤدى هاتين الفقرتين من المادة ٣٩ سالفة الذكر أن الاستهلاك الذى يعتبر تكليفا للمنشأة هو ذلك الاستهلاك الذى ينتج عن مباشرة الشركة لعملياتها ، أى أنه نتيجة لتلك المباشرة ومتصل بها ، فطالما أن هذا الاصل قلت قيمته فقط لتعرضه للتأثيرات الطبيعية دون أن يكون لهذا الاصل أى دخل أو استعمال فى مباشرة الشركة لعملياتها فان القانون لايسمح به ولذلك لاتعتمده مصلحة الضرائب .

أما ان كان هذا الاستهلاك نتيجة للتأثيرات الطبيعية يختلط معه الاستهلاك نتيجة الاستعمال فان معدلات الاستهلاك التى حددتها مصلحة الضرائب تطبق دون تعديل أو تغيير ولو أن هذا التعديل يظهر فى المدة التى حددتها مصلحة الضرائب للاصل اذ انها فى هذه الحالة سيكون عدد السنوات أقل لأن الاصل يؤثر عليه عاملين – عامل الاستعمال وعامل التأثيرات الطبيعية – فعندما يكون الاصل غير صالح للاستعمال وباعته المنشأة فان الفرق بين القيمة الدفترية (قيمة الاصل بعد خصم الاستهلاك طبقا لمعدلات مصلحة الضرائب) وثمن البيع يعتبر تكليفا على الربح .

أما الامر الثالث فان مصلحة الضرائب لاتجيز اجراء استهلاك لهذا الغرض لانه يتنافى وحكم المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وغاية ماهنالك اذا بيع هذا الاصل لتغيير طرازه فان الفرق بين القيمة الدفترية وثمن البيع يعتبر تكليفا على الربح .

عريضة الطعن التى تقدم من صورة واحدة :

نصت الفقرة الثانية من المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على :

« ويكون الطعن بعريضة من أصل وصورة ، يودع الاصل بالمأمورية المختصة ويثبت ملخصه وتاريخ التقديم فى دفتر خاص ، ويؤشر بالتاريخ على الاصل والصورة وتسلم الصورة الى الطاعن . »

فهل اذا قدم الممول عريضة الطعن دون ان يقدم صورة لها يفقد الطعن جوهره بمعنى ان الممول يعتبر غير طاعن فى تقديرات المأمورية بمعنى أنه موافق عليها وذلك لفقدان عريضة الطعن الشكل من ناحية عدم تقديم صورة لها ؟

الجواب على ذلك بالنفى ذلك ان النص على ان تكون عريضة الطعن من أصل وصورة انما شرع لصالح الممول حتى تبقى لديه صورة من عريضة طعنه مؤشرا عليها من مصلحة الضرائب نفسها باستلامها أى باعترافها بأنه طعن فى تقديراتها ، فاذا لم يفعل ذلك فانه يكون والحالة هذه قد تنازل عن حقه دون ما تأثير فى الطعن نفسه خاصة وأن القانون لم يرتب أى جزاء أو اجراء لعريضة الطعن التى لم تقدم مع صورتها وذلك للسبب السابق بيانه من أن هذا حق للممول له أن يستعمله أو لايستعمله

هذا من جهة ومن جهة أخرى أن قيام الممول بتضمين عريضة الطعن عبارة « أن التعديلات التى أدخلت على الاقرارات لاأساس لها » ينطوى على الاعتراض على كافة التعديلات التى أدخلتها المصلحة ولذلك لايصح القول أنه لايوجد أوجه معينة للخلاف .

ومؤدى ذلك كله ان تلك الشكليات لايلتفت اليها الا فى حالات المدد فقط التى حددها القانون بتقديم عريضة الطعن أما ماعدا ذلك فسواء عريضة الطعن لايرفق بها صورتها أو أن صياغتها لا تتضمن عبارة الطعن فى حد ذاتها أو كانت خلوا من أسباب الطعن فان هذه الامور لاتقف قانونا فى سبيل الاعتراف بالطعن من ناحيته الشكلية فى الاحالة على لجنة الطعن .

ع . ع .



محاسبة التكاليف

طريقة الاجر بالقطعة

طبقا لهذه الطريقة يتناول العامل أجرا محددا عن كل وحدة انتاج يقوم بانتاجها لحساب صاحب العمل ـ سواء كانت الوحدة تقاس بالعدد أو بالوزن أو بالحجم أو بالطول . وليس من الضروري أن يقوم العامل الواحد بانتاج الوحدة كاملة في كل خطوات انتاجها بل قد يقتصر عمله على خطوة واحدة من هذه الخطوات وعلى عمال آخرين غيره اتمام الخطوات السابقة لها أو اللاحقة عليها ولكن يشترط في هذه الطريقة ألا يشترك عاملان أو أكثر في هذه الخطوة المعينة بل يلزم أن ينفرد بها العامل وذلك لامكان المحاسبة على أجره .

وهذه الطريقة قديمة الاستعمال جدا بل هي أقدم من طريقة الاجر الزمني . فقد نشأت الثانية مع الثورة الصناعية حيث أمكن تجميع العمال في المصانع أما الاولى فقد عرفت منذ قيام الصناعات البدائية الاولى قبل الثورة الصناعية بزمن طويل حيث كان العمال يعملون في منازلهم ويوردون منتجاتهم للتجار الذين يصرفونها وتطورات الحال تدريجيا فأصبح التجار صناعا يستأجرون جهود العمال بعد تجميعهم في مكان واحد تحت رقابتهم وامدادهم بالمواد الخام اللازمة لعملهم .

هذا هو التطور التاريخي المبسط لطريقتي الاجر بالقطعة والاجر الزمني وبالرغم من هذا التطور فلازالت طريقة الاجر بالقطعة منتشرة في صناعات وحرف كثيرة سواء مارسها العمال في منازلهم أو مصانعهم الخاصة أو مارسوها في مصانع أصحاب الاعمال ذاتهم . فصناعة الاحذية وأعمال النسيج وتفصيل الملابس والحدادة والسباكة .. الخ كلها حرف يستطيع العامل ممارستها في منزله أو مصنعه أو لدى صاحب العمل .

مزايا طريقة الاجر بالقطعة ومثالبها

مادمنا في مجال المقارنة بين طريقتين فان القواعد العامة تسمح لنا أن نقول ان عيوب احدى الطريقتين هي مزايا الطريقة الاخرى والعكس بالعكس ـ ولكن هذا لايمنع من الاستطراد في البحث وتفصيل بعض مزايا طريقة الاجر بالقطعة وبعض المثالب التي ترمي بها ومناقشة ذلك كله حيث ان العيوب والمزايا ليست مطلقة absolute بل ان لكل منها نقط قوته ونقط ضعفه وخصوصا اذا وضعنا نصب أعيننا القاعدة المشهورة ان لكل حالة ظروفها ـ each case according to its own merits فان مايناسب وحدة صناعية قد لايناسب وحدة أخرى وان اتحدتا في نوع الصناعة .

> **بدأنا في الجزء السابق الكلام على طرق صرف الاجور ـ وتكلمنا على طريقة الاجر الزمني ـ ونبحث الآن طريقة الاجر بالقطعة**

مزايا طريقة الاجر بالقطعة

ان هذه الطريقة تلهب حماس العمال وتخلق بينهم روح التنافس على كثرة الانتاج وزيادته ولقد قام بدراسة هذا الموضوع مكتب المؤتمر الصناعي الاهلي لطريقة الاجر بالقطعة بأمريكا (Cost Accounting, by John Blocker, P. 100) حيث أجرى بحثا على ١٤١٢ مصنعا يعمل بها ٧٧٧٣٧٦ عاملا بطريقة الاجر بالقطعة . فتحقق من ان الانتاج زادت كميته بنسبة ٣٠٪ وان دخل العمال زاد بنسبة ٢٥٪ وان سعر التكلفة لوحدة الانتاج انخفض بنسبة ٢١٪

وتراوحت هذه النسب في الحالات الفردية لهذه المصانع كالآتي :

زيادة كمية الانتاج من ١٠٪ الى ٤٠٠ ٪

زيادة دخل العمال من ١٠٪ الى ١٩٩ ٪

بانخفاض سعر تكلفة وحدة الانتاج من ١٠٪ الى ٥٠٪

ويمكن تلخيص المزايا التي يجنيها أصحاب الاعمال من اتباع هذه الطريقة فيما يلي

ا) تخفيض نسبة المصروفات العمومية overheads بالنسبة لوحدات الانتاج ـ وذلك نظرا لزيادة كمية الانتاج .

ب) تخفيض عنصر العمل في ثمن التكلفة الاولى .

ج) تسهيل عملية تقديرات التكاليف النهائية وتقديرات كمية الانتاج ـ حيث ان هذه العناصر محددة ومتفق عليها مقدما بين صاحب العمل والعمال .

د) توافر عنصر الكفاءة بوجه عام بين العمال ـ فان العمال الغير مهرة أو الكسالى سيكتشفون بسهولة حيث انهم لن يستطيعوا ـ في الغالب مجاراة الحدود الدنيا المطلوبة من كل عامل ـ وهذا أمر يسهل اثباته جدا في ظل هذه الطريقة . ويمكن الاستغناء عن الامثلة البارزة منهم وبذلك يرتفع مستوى العمال تدريجيا

مثالب طريقة الاجر بالقطعة

(أولا) **بالنسبة لاصحاب الاعمال**

١ ـ ان أساس الطريقة هي زيادة عدد وحدات الانتاج دون أي اهتمام بمستواه الفني كما ذكرنا وهذا عيب خطير ـ ولذا فالملاحظ عموما ان كمية التوالف spoiled work أو المبيعات

تكون كبيرة بوجه عام defective

ب - ان الآلات والادوات - كالعمال أنفسهم تتعرض للاستعمال المنهك المستمر والاستهلاك السريع wear and tear ولايهتم العمال بصيانتها أو اصلاحها حتى لايتعطل العمل ويقل انتاجهم تبعا لذلك .

(ثانيا) بالنسبة للعمال

ا - يقول العمال انهم قد يتعرضون لنقص أجورهم لظروف خارجة عن ارادتهم كما لو تعطلت الآلات أو كما لو أمدتهم المؤسسة بمواد خام رديئة لاتساعدهم عن الانتاج . أو كما لو كان هناك خلل في اداة الانتاج ذاتها في المؤسسة التي يعملون بها لعيب صناعي فيها .

ب - يلاحظ ان العمال - بغية زيادة أجورهم - ينهكون أنفسهم ويبذلون مجهودات كبيرة مما يؤثر على صحتهم العامة - وفي هذا العيب خطر اجتماعي كبير .

ج - ان أصحاب الاعمال يعمدون الى اعادة النظر في فئات الأجور المحددة لوحدات الانتاج مع العمل على تخفيضها بين كل حين وآخر كلما رأوا زيادة انتاج العمال وارتفاع أجرهم تبعا لذلك وغرضهم كما هو واضح الحصول على أكبر كمية انتاج ممكنة بأقل أجور مدفوعة .

وهذا عيب خطير جدا يؤدى الى تذمر العمال والى ايقاع الظلم البين بهم - وربما أدى ذلك أيضا الى محاولتهم تعويض هذا التخفيض بزيادة جهدهم فتزيد المسألة تعقيدا وتصبح كالحلقة المفرغة .

ولذا فقد حدد العالمان الباحثان Watkins and Dodd المبادىء التالية لتحديد الاجر بالقطعة ومتى يجوز اعادة النظر فيه بتخفيضه

(أولا) اذا كانت زيادة الانتاج راجعة الى جهد العمال أنفسهم والى مهارتهم المكتسبة والى اتقانهم العمل تدريجيا وبمرور الوقت فلا محل اطلاقا للنظر في تخفيض فئات الاجر .

(ثانيا) وعلى العكس اذا أدخلت المؤسسة تعديلا في نظامها الصناعي بتحسين وسائله وخطواته أو زيادة نسبة استعمال الآلات عن ذى قبل دون أن يكون للعمال أنفسهم دخل في ذلك كله - جاز للمؤسسة النظر في تخفيض فئات الاجر دون أى لوم يوجه لها .

(ثالثا) وكذلك لامانع من اعادة النظر في فئات الاجر ورفعها ان ثبت ان الاجر اليومي المتوسط الذى يحصل عليه العامل أقل من مستوى الاجور العام السائد وذلك حفظا على مستوى العمال الاجتماعي والصحى وكذلك يسمح بتخفيض فئات الاجر اذا ماثبت ان الاجر اليومي المتوسط الذى يحصل عليه العامل أعلى بكثير من مستوى الاجور العام السائد فان ذلك يكون في الواقع عبئا على المؤسسة تشعر بأنها مغبونة في تحمله .

ويرجع هذا الارتفاع أو الانخفاض الى عدم الدقة في تحديد الاجر الاساسى لوحدة الانتاج بل يكون قد حدد دون دراسة متقنة . وهذا يقودنا الى المبدأ الرابع الذى وضعه الباحثان المذكوران .

(رابعا) يلزم تحديد الاجر الاساسى بمعرفة لجنة تكون خصيصا لذلك من أصحاب العمل ومن العمال ومن الخبراء المختصين بمثل هذه الشئون وتكون مهمة اللجنة اجراء الابحاث العديدة المدى عن مستوى الاجور العام وظروف انتاج السلعة موضوع الدراسة والظروف الصناعية للمؤسسة ودراسة الجهد اللازم من العامل لانتاج الوحدة study of movements ودراسة المواد الخام المستعملة ودراسة نسبة التوالف المعقولة وعدد الوحدات المحتملة للعامل المتوسط - الى غير ذلك من الدراسات حتى تصدر حكمها العادل فيشعر الجميع - عمالا واصحاب اعمال - في ظل هذه التحديدات بالطمأنينة والارتياح .

يتبع « موسى حقى »

ماجستير في التجارة

دليل المموّل

مر النظام المالى فى مصر بنفس الادوار التى مر بها فى البلدان الاخرى من ناحية التعديل فى القوانين من وقت لآخر حسبما يسفر عنه التطبيق العملى ، الا أن عملية التعديل فى مصر كانت أسرع فى دورانها منها فى البلدان الاخرى الى حد يصعب معه على الممول تقصى واجباته وتبيان حقوقه .

لذلك وجدنا تحقيقا لاغراض هذه المجلة أن نفرد هذا الباب لخدمة جمهور الممولين بأن نوجه نظرهم الى مالهم من واجبات قبل قوانين الضرائب المختلفة .

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

الضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة

تحديد الايرادات الخاضعة للضريبة

(١) يكون تحديد نتاج الاسهم الخاضع للضريبة طبقا لما هو ثابت فى قرارات الجمعيات العمومية للمساهمين أو قرارات مجالس الادارة أو فى تقارير الشركة وحساباتها وما يماثل ذلك من الوثائق — وفيما يتعلق بالسندات أو السلف الخاضعة ايراداتها للضريبة فمقدار الايراد الموزع أو الفائدة — وفيما يتعلق بحصص الشركاء فى شركات التوصية بما هو ثابت فى قرارات مجالس الادارة والا فطبقا لاقرار يقدم فى ظرف ستين يوما من تاريخ انتهاء سنة العمل متضمنا بيان الارباح التى وزعت فعلا فى بحر السنة السابقة — وفيما يتعلق بالانصبة وبمكافأة السداد بقيمة الفرق بين سعر اصدار السلف والمبلغ الذى تسدد فعلا . وهذه القواعد مقررة فى المادة الثانية من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(٢) ويترتب على اتخاذ المبلغ الذى يقرر المساهمون أو الشركاء توزيعه أساسا لتسوية الضريبة ، أن الضريبة تسرى على القيمة الاجمالية للتوزيعات دون خصم لاية مصاريف كتلك التى يتحملها المنتفع بالنتاج فى تحصيل قيمته مثلا أو رسم الدمغة على قيد الاسهم والسندات المسعرة فى البورصة المنصوص عليه فى قانون الدمغة .

(٣) وتلتزم الشركة التى تدفع الايراد الى صاحبه بخصم الضريبة على حسابه لكى توردها الى مصلحة الضرائب (المادة ١٠ من القانون) أى أن الضريبة تحجز عند المنبع وتورد الى مصلحة الضرائب ويتحملها صاحب الايراد ولكن قد يحدث أن تجرى بعض الشركات توزيعات خالية من الضريبة وتقرر ان تتحمل عبئها أى تصرف التوزيع بالكامل للمنتفعين بغير استقطاع للضريبة المستحقة ففى هذه الحالة تعتبر الضريبة التى تحملتها الشركة التى اجرت التوزيع توزيعا غير مباشر ومكملا للتوزيع الرئيسى ، ويجب ان يدخل فى نطاق الضريبة ، فلو فرضنا ان كوبونا خاليا من الضريبة قيمته ثلاثة وأربعون قرشا وسعر الضريبة ١٤ ٪ فتكون الضريبة ٥٧٠ مليما وليست ٥٠٢ مليما اى ان نصيب الحكومة (الضريبة) هو جزء من اربعة عشر جزءا من الايراد الصافى الذى حصل عليه المنتفع .

(٤) فيما يتعلق بالتوزيعات التى تجريها شركات أو منشئات أجنبية سواء أكانت الشركات والمنشئات المذكورة تعمل فى مصر وحدها أو تعمل فى مصر وغيرها من البلاد، فان الضريبة المستحقة للخزانة المصرية تحسب على أساس القيمة الاصلية للتوزيعات دون التفات الى ما قد يستحق للحكومات الاجنبية من ضرائب على التوزيعات المذكورة ، أى لا يجوز لهذه الشركات أو المنشئات أن تطالب باستنزال الضريبة الاجنبية أولا من قيمة التوزيع وحسبان الضريبة على الصافى .

(٥) بالنسبة للضريبة على القيم المالية الاجنبية المملوكة للمصريين أو للاجانب أو المستوطنين عادة فى مصر والتى تصدرها منشئات أو هيئات ليس مقرها فى مصر ولا تباشر عملا فى مصر فان الضريبة المستحقة للخزانة المصرية تكون على صافى الايراد الذى استولى على صاحب الشأن فعلا بعد استبعاد ما يؤدى عنه من ضريبة للدولة الاجنبية لا على مجموع الايراد وذلك لان مبدأ فرض الضريبة فى هذه الحالة قائم على مبدأ الشخصية وليست مكانية القانون وان ما حصل عليه المنتفع بالايراد فى مصر هو المبلغ الصافى بعد خصم الضريبة الاجنبية منه .

(٦) الواقعة المنشئة للضريبة على ايرادات القيم المنقولة تتحقق متى وضعت تلك المبالغ تحت تصرف المنتفعين بالتوزيع ، وتستحق الضريبة دون نظر الى تواريخ القبض التى يقبض فيها كل مساهم مقدار التوزيع الذى خصه ، وبهذا تحسب الضريبة على المبلغ الكلى الذى تقرر توزيعه ولو لم يدفع للمساهمين بالكامل .

(٧) فيما يتعلق بمقابل الحضور الذى يعطى لاعضاء مجلس الادارة العبرة فى خضوع المبلغ الذى تسرى عليه الضريبة بتاريخ قرار الجمعية العمومية بالموافقة على تحديده، وليست العبرة فى الخضوع للضريبة بالقبض الفعلى بل العبرة بوضع مقابل الحضور تحت تصرف المنتفعين ، وتسرى الضريبة على المقدار الاجمالى دون خصم مصاريف الحضور التى يتكبدها المساهم فى حضور الجمعية العمومية أو فى انابة غيره فى حضورها .

(٨) تخضع الفوائد والارباح التى تنتجها حصص الشركاء الموصين فى شركات التوصية للضريبة ، وتصبح الضريبة مستحقة الاداء بمجرد وضع حصة الموصى فى الربح تحت تصرفه أو بقيدها بحسابه الجارى فى الشركة ويتحدد سعر الضريبة بالسعر السارى

فى التاريخ الذى يجرى فيه ذلك .

(٩) فاذا نوقشت شركة التوصية فى ارباحها وانتهت المناقشة الى رفع مقدار الارباح فى حدود القانون ولائحته التنفيذية وتعليمات مصلحة الضرائب ـ فان الضريبـــة تربط على نصيب الموصى باسم الشركة بعد التعديل طبقا لاحكام الكتاب الثانى الخاص بالضريبة على الارباح التجارية والصناعية ويكون للشركة الحق فى أن يخصم من أرباحها الخاضعة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية مبلغ يعادل مجموع المبالغ التى وزعت من الارباح المذكورة وأديت عنه بالفعل الضريبة على ايرادات القيم المنقولة (المادة ٣٥ من القانون) بشرط ان تكون الارباح الموزعة هى من الارباح المحققــة فى نفس السنة فاذا وزعت شركة جزءا من أرباح مرحلة من عام سابق لا تتمتع بالخصم الوارد فى المادة ٣٥ سالفة الذكر .

(١٠) اذا أجرت شركة توزيعات عينية على المساهمين بأن وزعت عليهم بلا مقابل بضائع مما تنتجـه فيعتبر هذا من قبيل التوزيعـات المجانيـــة والخاضعة للضريبة وتقوم على أساس قيمتها الحقيقية وقت التوزيع وليس على أساس تكاليف انتاجها ، ولكن أن باعت الشركة منتجاتهـا الى الشركاء بتكاليف الانتاج ولم تحقق بذلك أرباحا فلا محل لفرض الضريبة لانه ليس ثمة ربح حققته الشركة وان كان هنـــاك غنم عاد على الشركاء .

تجميد ٥ ٪ من حصـيلة صادرات بلجيكا

كان من نتيجة زيادة صـــادرات بلجيكا الى دول الاتحاد الاوروبى ، ان استنفدت بلجيكا حصتها من الدولارات التى تقـــدر بنحو ٣٦٠ مليونا من الدولارات . وذلك عـلاوة على المبلغ الذى قدمته فوق حصتها وقدره ٣٠ مليونا . . ولذلك اضطرت بلجيكا الى تخفيض صادراتها الى هولاندا وانجلترا وفرنسا . وتشجيع استثمار رؤوس الاموال البلجيكية فى الخارج .

كما قررت تجميد ٥ ٪ من حصيلة الصادرات لمدة ســـتة أشهر على أن تستخدم هذه الحصيلة المتجمعة فى شراء سلع ومهمات انتاجية ، وبخاصة لمناجم الفحم وسيسرى هذا القرار على مصر الا اذا استخدم الفرنك البلجيكى فى سداد واردات مصر من بلجيكا .

بيان الملكية الصناعية

عن شهر نوفمبر ١٩٥١

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة فى السجل التجارى

محال مملوكة للافراد	
متاجر	٧١٤
مصانع	٣٥
محال مملوكة للشركات	
متاجر	٢١١
مصانع	٢٢

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم قيد	٤٠٠	٤٠٢
رسوم تدوين	—	٢٧٠
رسوم مستخرجات	٦٠٠	٣٧
مجموع الرسوم	—	٧١٠

رؤوس الاموال المقيدة بالسجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر

	مليم	جنيـــه
شركات تضامن		
تجارية	١٨٠	١٧٥٠٦٧
صناعية	—	٩٥٧٠
شركات توصية بسيطة		
تجارية	٦٤٦	١٦٠٢٠٣
صناعية	—	٢١٨٦٠
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	—	٢٠٠٠٠
صناعية	—	—
شركات مساهمة		
تجارية	—	٥٠٠٠٠
صناعية	—	—

رؤوس أموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لرأس المال الوارد فى عقد تأسيسها والمقيدة فى السـجل التجارى

	مليم	جنيـــه
شركات تضامن		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات توصية بسيطة		
تجارية	—	٢٢٠٠٠
صناعية	—	—
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات مساهمة ومافى حكمها		
تجارية	—	١٥٧٢٢١٠
صناعية	—	—

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع	—
حالات الرهن	٢

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم حوافظ رهن	٣٦٥	٦
رسوم مستخرجات	٥٠٠	—
المجموع	٨٦٥	٦

بيان خاص بالعلامات التجارية

العلامات المحلية المودعة	٤٣
العلامات الاجنبية المودعة	١١٨
العلامات المحلية المسجلة	٣٠
العلامات الاجنبية المسجلة	١٣٣

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	—	٤٩٤
رسوم تجديد مدة الحماية	—	١٤٢
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٥٩٩	١٩٣
المجموع	٥٩٩	٨٢٩

بيان خاص بطلبات براءات الاختراع

البراءات المطلوبة

البراءات الاصلية	٤١٠
البراءات الاصلية	—
البراءات الصادرة	
البراءات الاضافية	—
البراءات الاضافية	—

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	—	٢٠٥٠
رسوم سنوية	—	—
رسوم انتقال وملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٥٠٠	—
المجموع	٥٠٠	٢٠٥٠

بيان خاص بطلبات تســجيل الرسم والنماذج الصناعية

رسوم ونماذج صناعية مودعة

رسوم	١
نماذج	٢٠

رسوم ونماذج صناعية مسجلة

رسوم	—
نماذج	—

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل بما ذلك رسم المدة الاولى للحماية	٥٠٠	٥٢
رسوم تجديد الحماية	—	—
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٠٥٠	—
المجموع	٥٥٠	٥٢

بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	١١
طلبات قبلت	—
طلبات رفضت	—
طلبات تحت الفحص	٣٥

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
	—	٥٥

الاتفاق التجارى مع لبنان

تم فى ٣ سبتمبر ١٩٥١ توقيع الاتفاق التجارى بين مصر ولبنان ويسرى لمدة سنة قابلة للتجديد ما لم يرغب أحد الطرفين فى خلاف ذلك . وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على تبادل معاملة الدولة الاولى بالرعاية وتسهيل استيراد وتصدير السلع التى ينتجها أحد البلدين الى البلد الآخر . وأرفق بالاتفاق قائمتان أولاهما تعدد صادرات مصر الى لبنان وأهمها القطن وملح الطعام وخيوط القطن الرفيعة وغزل الكتان واللمبات الكهربائية والسجاد والازرار والحناء والطرابيش والاقلام المصرية والكتب العربية وتتضمن القائمة الثانية السلع التى تصدرها لبنان الى مصر واهمها الاقمشة الحريرية والصوفية والبويات وزيت الزيتون والزيوت النباتية والصابون والحلوى والفواكه الطازجة والخضروات والاسمنت والجلود المدبوغة . وقد تعهد الطرفان بعدم اعادة تصدير السلع التى يتم تبادلها بينهما الى بلد ثالث الا باتفاق خاص بينهما .

واتفق على تسوية المدفوعات بين البلدين وفقا لأحكام الرقابة المصرية على النقد عن طريق حسابات غير المقيمين اللبنانية ، والحق بالاتفاق قائمة ثالثة بالمدفوعات الجارية . وتشمل قيمة ومصاريف ارسال البضائع المتبادلة ، ربع الاموال المستثمرة ، ومصروفات البعثات الدبلوماسية والسياحة والاعمال التجارية ، نفقات اقامة الطلاب ودراستهم ، مرتبات الموظفين والخبراء ، أقساط وتعويضات التأمين واعادة التأمين ، المبالغ المستحقة عن عرض الافلام والاشتراكات فى الصحف والمجلات والنشرات الدورية وكذلك المبالغ المستحقة لقاء براءات الاختراع وحقوق التأليف .

كما الحق بالاتفاق بروتوكول سرى ـ نشرته الوقائع المصرية ـ يختص بالسماح بتصدير ٥٠٠٠ طن من الأسفلت و١٠٠٠٠ زجاجة من البوتاجاز و٥٠٠٠ طن من الارز ، ويقضى كذلك بالسماح للبنان باعادة تصدير البضائع المستوردة من مصر فيما عدا القطن ، ملح الطعام والاقلام المصرية ومنتجات البترول المصنوعة محليا والمستعملة فى ابادة الحشرات وبعض الاغراض الصناعية وفيما يلى نص الاتفاق :

اتفاق تجارى
بين حكومة المملكة المصرية وحكومة الجمهورية اللبنانية

رغبة فى انماء العلاقات التجارية بين مصر ولبنان . اتفقت حكومة المملكة المصرية وحكومة الجمهورية اللبنانية على ما يأتى :

المادة الاولى : يبذل كل من الطرفين المتعاقدين ما فى وسعه للوصول بالعلاقات التجارية فيما بينهما الى أقصى حد مستطاع . وذلك فى حدود النظم الاقتصادية القائمة فى بلد كل منهما .

المادة الثانية : تأذن الحكومة الملكية المصرية فى حدود امكانيات مصر الاقتصادية بتصدير السلع التى من أصل مصرى والمبينة فى القائمة رقم ١ المرافقة لهذا الاتفاق . الى بلاد الجمهورية اللبنانية وتأذن حكومة الجمهورية اللبنانية من جانبها باستيراد تلك السلع

المادة الثالثة : تأذن الجمهورية اللبنانية فى حدود امكانيات لبنان الاقتصادية بتصدير السلع التى من أصل لبنانى . والمبينة فى القائمة رقم ٢ المرافقة لهذا الاتفاق . الى مصر وتأذن حكومة المملكة المصرية باستيراد تلك السلع اذا كان بعضها أو كلها يخضع فى الوقت الحالى أو سيخضع فى المستقبل لنظام الترخيص بالاستيراد .

المادة الرابعة : فى حالة تغيير النظم الخاصة بالاستيراد فى أحد البلدين . يتشاور الطرفان المتعاقدان فى تعديل الاتفاق الحالى بما يتمشى والحالة الجديدة .

المادة الخامسة : يتعهد الطرفان المتعاقدان بعدم اعادة تصدير السلع التى يتم تبادلها بينهما بمقتضى الاتفاق الحالى الى بلد ثالث الا باتفاق خاص بينهما .

المادة السادسة : يجرى التعامل فى السلع التى تراقب توزيعها المنظمات الدولية التابعة لهيئة الامم المتحدة فى حدود الاحكام التى تقررها تلك المنظمات ومع مراعاة أحكام الاتفاق الحالى .

المادة السابعة : اتفق الطرفان المتعاقدان على تبادل معاملة الدولة الاكثر رعاية فى كل ما يتعلق بالرسوم الجمركية أو الرسوم الاضافية . وفى طريقة تحصيل الرسوم وكذلك فى القواعد والاجراءات والعوائد التى تخضع لها عمليات التخليص الجمركية ـ وعلى ذلك فالحاصلات الطبيعية أو الزراعية أو الصناعية التى تنتجها بلاد أحد الطرفين المتعاقدين وتصدر لبلاد الطرف الآخر لاتخضع بأى حال من الاحوال لرسوم أو ضرائب أو عوائد غير ما هو مفروض أو ما سوف يفرض على الحاصلات المماثلة لها التى ينتجها بلد آخر أيا كان ـ كما لا تخضع كذلك لقواعد أو اجراءات أثقل عبئا مما هو مفروض أو سيفرض بالنسبة لبلد آخر .

وجميع المزايا والمنح والاعفاءات التى منحت أو تمنح فى المستقبل من أحد الطرفين المتعاقدين فى الشأن المتقدم ذكره للحاصلات الطبيعية أو الزراعية أو الصناعية التى ينتجها أى بلد آخر تسرى فورا وبدون مقابل على الحاصلات المماثلة التى ينتجها بلد الطرف الآخر .

وتمتد معاملة الدولة الاكثر رعاية الى عمليات الترانسيت، واعادة تصدير البضائع الاجنبية التى تهم كلا من الطرفين المتعاقدين ومن الجهة الاخرى اتفق الطرفان المتعاقدان على ألا تزيد الرسوم الداخلية كرسوم الانتاج والاستهلاك وما اليها التى يفرضها أحد الطرفين على المنتجات المستوردة من بلاد الطرف الآخر على الرسوم المماثلة المفروضة على المنتجات المحلية

المادة الثامنة : لا تسرى التعهدات المنصوص عليها فى المادة السابعة من هذا الاتفاق على المزايا الممنوحة والتى تمنح من أحد الطرفين المتعاقدين الى البلاد المتاخمة له . وتضاف اليها المملكة الاردنية الهاشمية بالنسبة الى لبنان .

المادة التاسعة : لتطبيق أحكام مواد هذا الاتفاق تقبل شهادات جنسية البضائع الصادرة من السلطات المختصة التى يعنيها كل من الطرفين المتعاقدين

المادة العاشرة : تتم تسوية المدفوعات الناتجة عن هذا الاتفاق وفقا لأحكام ولوائح الرقابة العامة على عمليات النقد الاجنبى المعمول بها فى مصر . وذلك بأن يفتح بالجنيه المصرى لدى البنك الاهلى المصرى حساب غير مقيم للبنوك اللبنانية التى تعتمدها حكومة الجمهورية اللبنانية . ويطلق عليه اسم « حساب لبنانى غير مقيم » ويقيد فى الجانب الدائن منه جميع المدفوعات الجارية التى تستحق على مصر للبنان . ويخصم منه جميع المدفوعات الجارية المستحقة على لبنان لمصر .

ومرفق بهذا الاتفاق قائمة بالمدفوعات الجارية التى تسرى عليها أحكام هذه المادة

المادة الحادية عشرة : يدخل هذا الاتفاق فى دور التنفيذ من يوم توقيعه ويظل ساريا لمدة سنة . ويجدد الاتفاق سنويا من تلقاء نفسه . ما لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر رغبته فى تعديله أو فى عدم تجديده . وذلك قبل شهرين من تاريخ العمل به .

بروتوكول سرى
ملحق بالاتفاق التجارى بين مصر ولبنان

مادة ١ ـ تسمح الحكومة الملكية المصرية بأن تصدر الى لبنان طيلة سريان الاتفاق الحالى الاصناف الآتية :

أ ـ ٥٠٠٠ طن من الاسفلت وعشرة آلاف زجاجة من البوتاجاز . على أن يكون تسديد نصف أثمانها بالدولارات الامريكية والنصف الآخر بالجنيهات المصرية .

ب ـ ٥٠٠٠ طن من الارز من محصول الارز المصرى الجديد على أن يكون تسديد أثمانها بالجنيهات المصرية وبالاسعار التى تحددها الحكومة المصرية لتصدير الارز .

مادة ٢ ـ اشارة الى المادة الخامسة من الاتفاق التجارى الموقع عليه بتاريخ اليوم تسمح الحكومة الملكية المصرية للاشخاص اللبنانيين الطبيعيين والمعنويين باعادة تصدير السلع المصرية الواردة فى القائمة الى البلاد المسموح بالتعامل بينها وبين مصر فحسب باستثناء القمح وملح الطعام والاقلام المصرية ومنتجات البترول المصنوعة محليا والمستعملة فى ابادة الحشرات وبعض الاغراض الصناعية

وعلى ذلك تتعهد حكومة الجمهورية اللبنانية بأن يقتصر استيرادها لتلك السلع السالفة الذكر على حاجة الاستهلاك المحلى فى لبنان

مادة ٣ ـ يشمل الحساب اللبنانى غير المقيم الذى نصت عليه المادة العاشرة من الاتفاق التجارى المعقود بين البلدين فضلا عن أثمان البضائع التى تصدر مباشرة من لبنان الى مصر ومن مصر الى لبنان والمنوه عنها بالبند الاول من قائمة المدفوعات الجارية الملحقة بالاتفاق أثمان البضائع التى ترخص السلطات المصرية باستيرادها من خارج لبنان بواسطة الاشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين فى لبنان من خارج لبنان الى مصر .

مادة ٤ ـ تتعهد الحكومة اللبنانية بتفضيل السفن المصرية فى نقل السلع بين البلدين حينما تكون شروط النقل ومواعيده متساوية مع الغير .

مادة ٥ ـ تسعى كلتا الحكومتين ـ فى نطاق القوانين واللوائح السارية فى بلد كل منهما ـ للنهوض بالعلاقات التجارية بين رعاياهما . وعن اختيار وكالات للبيوتات التجارية اللبنانية فى مصر توصى الحكومة اللبنانية رعاياها باعطاء الافضلية للمصريين واللبنانيين .

مادة ٦ ـ هذا البروتوكول جزء لا يتجزأ من الاتفاق الموقع عليه بتاريخ اليوم .

القاهرة ٣ سبتمبر سنة ١٩٥١

قوانين وقرارات

قانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١

بتقرير رسم دمغة

نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفرض رسم دمغة على العقود والمحررات والاوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره فى الجداول الملحقة بهذا القانون .

وكذلك يستحق هذا الرسم على ماذكر من العقود والمحررات والاوراق والمطبوعات والسجلات الموجودة وقت العمل بهذا القانون اذا استعملت بعد العمل به ، ويتحمل مستعملها الرسم .

مادة ٢ — يحصل رسم الدمغة على العقد الشفوى عند التمسك به أمام القضاء وثبوت وجوده ، ويتحمل الرسم المتمسك بالعقد .

مادة ٣ — يحصل رسم الدمغة بطرق متعددة تختلف باختلاف الاحوال وذلك اما باستعمال ورق مدموغ توردة مصلحة الضرائب أو تدمغه قبل الاستعمال أو بلصق طوابع الدمغة أو بوضع خاتم بمعرفة مكتب خاص أو بوضع لوحة مراقبة أو بتثبيتها و بأية طريقة أخرى تبين فى اللوائح التنفيذية .

مادة ٤ — رسم الدمغة اربعة أنواع : رسم دمغة على اتساع الورق ورسم دمغة تدريجى ورسم دمغة نسبى ورسم دمغة نوعى .

مادة ٥ — اذا شملت الورقة الواحدة احكاما متعددة ، فيحصل على كل حكم منها رسم الدمغة المفروض عليه .

مادة ٦ — لايخل هذا القانون بتطبيق قوانين الرسوم القضائية فى المحاكم التى تظل معمولا بها

مادة ٧ — الاوراق والعقود والمحررات والمطبوعات والسجلات التى حررت أوصدرت أو انشئت فى الخارج والتى كان يستحق عنها رسم دمغة لو انها حررت أوصدرت أو انشئت فى المملكة المصرية ، يحصل عنها رسم الدمغة المقرر بهذا القانون فى حالة استعمالها فى المملكة المصرية .

وفوق ذلك تعتبر الاوراق التجارية التى حررت او صدرت أوانشئت فى الخارج مستعملة اذا قدمت للتحصيل أو القبول أو صار قبولها أو ضمانها أو تحويلها أو التعامل بها بأية طريقة أخرى داخل المملكة المصرية .

اما الكمبيالات والسندات تحت الاذن الصادرة أو المقبولة فى الخارج والمستحقة الاداء فى المملكة المصرية والتى أديت عنها رسوم الدمغة طبقا لقانون بلادها الاصلية فيحصل عليها فى المملكة المصرية نصف رسم الدمغة المقرر على الكمبيالات والسندات تحت الاذن الصادرة أو المقبولة فى المملكة المصرية .

مادة ٨ — يحظر على كل شخص أو محل أو شركة ان يحصل بنفسه أو بواسطة غيره لحسابه أو لحساب غيره قيمة الاوراق التجارية الصادرة بالمملكة المصرية أو بالخارج اذا لم تكن قد أديت عنها رسوم الدمغة المقررة بهذا القانون .

مادة ٩ — كل عقد أو محرر يستحق عليه رسم الدمغة يجب ان ينص فيه صراحة على قيمة المعاملات المتفق عليها فيه .

فاذا لم ينص على ذلك فان مصلحة الضرائب تقدر القيمة بنفسها اذا كان حساب الرسوم يتعلق بتقدير تلك القيمة ويعلن بها الممول بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

وللمصلحة كذلك ان تلجأ الى الطريقة ذاتها كلما رأت ان الثمن أو القيمة المذكورين فى العقود أو المحررات المستحق عليها رسم الدمغة أو فى الاخطارات التى تؤدى بموجبها الرسوم تقل بمقدار العشر على الاقل عن القيمة الحقيقية للمعاملات .

وللممول ان يعارض فى التقدير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول اعلان التقدير اليه وترفع المعارضة الى المحكمة الجزئية التى يقيم فى دائرتها الممول ويكون حكمها نهائيا ولها ان تستعين بأحد الخبراء الواردة اسماؤهم فى الكشف الخاص بالخبراء الذين عينهم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وفى كل الاحوال التى تنص عليها هذه المادة والى ان يصدر الحكم النهائى للتقدير يكون للمصلحة ان تحصل الرسم على أساس تقديرها

مادة ١٠ — يحصل رسم الدمغة حسب مشتملات العقود أو المحررات من غير نظر الى صحتها ولا يرد الرسم مهما تكن الاسباب التى تجعل هذه العقود أو المحررات عديمة الأثر .

مادة ١١ — اذا كان العقد أو المحرر أو الورقة أو المطبوع أو السجل من عدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة ممضاة أو أكثر فان كل صورة يستحق عليها رسم الدمغة الذى يستحق على الاصل ، ويستثنى من ذلك رسم الدمغة النسبى والتدريجى ، فانه لايحصل الامرة واحدة على الاصل مهما تتعدد الصور ماعدا الاحوال المنصوص عليها فى هذا القانون أو فى الجداول الملحقة به .

وتعفى الصور للأوراق التجارية من رسم الدمغة اذا قدمت موافقة للصورة الاولى (أى الاصل) أما اذا سدد الرسم على الصورة الاولى ولم تصحب بالصورة المخصصة للتداول والتحويل فيستحق رسم دمغة على هذه الصورة الثانية أيضا .

والصور والنسخ غير الممضاة للعقود والمحررات والايصالات والاوراق التجارية تعفى من رسم الدمغة .

مادة ١٢ — فى كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة .

ومع ذلك تعفى من كل الرسوم الاوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة للحكومة .

مادة ١٣ — الشركات والمؤمنون والمقاولون ومتعهدو النقل وكل محترف بأعمال البنوك وكل تاجر أو سمسار أو وكيل بالعمولة للبيوت التجارية وأسماسرة للاوراق المالية والمشتغلون بالاعلانات والناشرون والطابعون وكل منشأة عامة أو خاصة ملزمون ان يقدموا الى موظفى مصلحة الضرائب عند كل طلب ماالديهم من الدفاتر والسجلات والاوراق المالية ومستندات الايرادات والمصروفات والحسابات وكل مالديهم كذلك من المحررات أو الاشياء الخاضعة لرسم الدمغة وذلك لكى يتحققوا من تنفيذ قوانين الدمغة .

ويحصل الاطلاع فى مقر صاحب الشأن فى اثناء ساعات العمل العادى .

مادة ١٤ — الامتناع عن تقديم الدفاتر والاوراق والمستندات المشار اليها فى المادة السابقة أو اتلافها قبل انقضاء مدة التقادم التى يسقط بعدها حق الحكومة فى المطالبة بالرسوم التى يقررها هذا القانون يكون اثباته بمحضر ويعاقب عليه بغرامة لاتزيد على الف قرش

وفضلا عن الغرامة المذكورة يحكم على المخالفين بتقديم الدفاتر والاوراق والمستندات التى يقدموها وبتهديدات مالية يحدد الحكم مقدارها عن كل يوم من أيام التأخير . وتسرى هذه التهديدات من اليوم الذى يحصل فيه اعلان المحضر المثبت لعدم تنفيذ الحكم بعد اعلانه اعلانا قانونيا ، ولا يقف سريانها الا من اليوم الذى يثبت فيه — بتأشير موقع من مندوب المصلحة على أحد الدفاتر الرئيسية للشركة أو المحل — ان المصلحة قد مكنت من الاطلاع الذى قضى به الحكم .

على أنه متى قام صاحب الشأن بتنفيذ ماقضى به الحكم فيما يتعلق بالاطلاع ، فانه يجوز للمحكمة دائما بناء على طلبه ان تعفيه من كل التهديدات المالية المحكوم بها أو بعضها .

مادة ١٥ — كل شخص له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن فى ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها فى هذا القانون أو فى الفصل فيما يتعلق بها من المنازعات ملزم بمراعاة سر المهنة طبقا لما تقضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها .

مادة ١٦ — لايجوز للقضاء وكتاب المحاكم ومندوبى القضاء والموظفين الاداريين اصدار احكام أو قرارات أو وضع اشاراتهم أو التصديق على امضاءات أو القيام بمأموريتهم أو اجراء اى عمل داخل فى اختصاصهم مالم يتبينوا أولا ان الرسوم المستحقة بمقتضى هذا القانون على المستندات المقدمة اليهم قد أديت فعلا .

وكل حكم يصدر أو عمل رسمى يؤدى ، وكذلك كل عقد يتم خلافا للاحكام المتقدمة لايجوز التمسك به حتى تؤدى الرسوم المستحقة والغرامات والتعويضات ، وعلى المحاكم ان تقرر ذلك من تلقاء نفسها .

ولا تسرى الاحكام المتقدمة فى المواد الجنائية ولا فى مسائل الجرد والحصر التى تباشرها سلطات رسمية

وكذلك يجوز للقضاة فى الاحوال المستعجلة ان يأمروا باتخاذ اجراءات وقتية .

مادة ١٧ — يكون للمدير العام لمصلحة الضرائب ومدير ضريبة الدمغة ووكيله والمديرين المحليين والمأمورين ومساعديهم والمفتشين ومساعديهم صفة رجال الضبط القضائى فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

ويجب على مندوبى القضاء والموظفين الاداريين أن يضبطوا كل محرر أو غيره مما يقع فى أيديهم

من غير ان يكون قد أدى عنه الرسم طبقا لاحكام هذا القانون .

ويسلم المحرر أو الشيء المضبوط لصاحبه اذا أدى الرسم وذلك حتى ولو كان عبء الرسم واقعا على غيره طبقا لاحكام هذا القانون .

مادة ١٨ — كل من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لاتتجاوز خمسمائة قرش عن كل مخالفة .

وكل مخالفة للقرارات الخاصة بتنفيذه التي يصدرها وزير المالية يعاقب عليها بغرامة لاتجاوز مائة قرش .

ويصدر الحكم بالغرامة عن كل عقد أو سند أو محرر أو مطبوع أو دفتر أو سجل أو اعلان أو غيرها وجد على خلاف أحكام هذا القانون ولو كان الموقع عليه أو المستعمل له شخصا واحدا .

مادة ١٩ — يعاقب بالغرامة المنصوص عليها في المادة السابقة :

(أولا) كل من وقع أو قبل أو استعمل عقدا أو محررا أو غيره مما ورد في الجداول الملحقة بهذا القانون لم يؤد عنه رسم الدمغة المقرر بمقتضاه .

(ثانيا) كل صاحب مصرف أو سمسار أوراق مالية او اى سمسار توسط في التعامل أو في تحصيل قيمة سندات أو أوراق تجارية أو أى محرر لم يؤد عنه رسم الدمغة المقرر بهذا القانون .

وفيما يتعلق بالاعلانات والعلامات الرمزية والنشرات يلزم بالغرامة أصحاب أو مديرو البيوت المشتغلة بالاعلانات فاذا تعذرت معرفتهم الزمها الاشخاص الذين حصل الاعلان لمصلحتهم

مادة ٢٠ — يحكم بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٨ على كل شخص يذكر على غير الحقيقة في ورقة قابلة للتحويل أو سند تحت الاذن أو كمبيالة أو حوالة دفع أو شيك انها صادرة او محولة من بلد أجنبي في حين انها مسحوبة او محولة في الواقع داخل المملكة المصرية . وكذلك كل شخص يتعامل في احدى الاوراق المشار اليها أو يتوسط في التعامل بها أو في تحصيلها مع علمه بتغيير اسم مكان صدورها أو تحويلها على غير الحقيقة .

مادة ٢١ — علاوة على العقوبات والجزاءات الوارد ذكرها في هذا القانون يحكم القاضي من تلقاء نفسه بأداء قيمة الرسوم المستحقة والتعويضات للخزانة على جميع من اشتركوا في المخالفة وذلك بطرق التكافل والتضامن ولو اتفقوا فيما بينهم على خلاف ذلك أو عين القانون أحدهم لتحمل عبء الرسم عدا الاحوال المنصوص على عدم جواز نقل عبء الرسم فيها

ولا يقل مقدار التعويض عن ثلاثة امثال الرسوم غير المؤداة ولا يزيد على عشرة أمثالها .

وفي حالة ما اذا كانت قيمة الرسم قدجاءت عن طريق تقدير الخبير فيقدر القاضي التعويض في حالة عدم أداء الرسوم كاملة بما لايزيد على مائة جنيه .

مادة ٢٢ — يعفى من المسئولية الجنائية والتضامن في أداء الرسوم والتعويضات من أبلغ مصلحة الضرائب ممن ذكروا في المواد الثلاث السابقة عن وقوع المخالفات في مدى شهر من وقوعها .

مادة ٢٣ — يسقط حق الخزانة في المطالبة بأداء الرسوم والتعويضات المستحقة طبقا لاحكام هذا القانون بمضي خمس سنوات .

وتبدأ هذه المدة بالنسبة الى المحررات الخاضعة للرسوم من اليوم الذى ضبطت أو استعملت فيه ، وبالنسبة الى غير المحررات من يوم استحقاق الرسم .

ويجوز ان ينقطع التقادم بالمطالبة بأداء الرسم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويسقط الحق في طلب رد الرسوم المحصلة بغير وجه حق بمضي سنتين من يوم أداء الرسوم .

ولا تقبل لأى سبب من الاسباب أية مطالبة برد قيمة طوابع الدمغة اللاصقة ولا الاوراق المدموغة التى شرع في الكتابة عليها .

مادة ٢٤ — لاتستحق فوائد التأخير في حالة الحكم برد الرسوم المحصلة وذلك دون اعتبار لسبب الرد .

مادة ٢٥ — تحصل الرسوم والغرامات والتعويضات والتهديدات المالية المفروضة بمقتضى هذا القانون بطريق الحجز الادارى .

ويكون للحكومة حق امتياز على جميع ممتلكات الاشخاص المدينين بها والمسئولين عنها والملزمين بحكم القانون بتوريدها للخزانة .

ويجوز لمصلحة الضرائب ان توقع الحجز الادارى تحت يد الغير وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول توجهه المصلحة الى المحجوز لديه . ويتعين عليه في هذه الحالة الاقرار للمصلحة في ظرف اسبوع وبكتاب موصى عليه بعلم وصول بما في ذمته للمحجوز عليه وقت وصول الكتاب اليه .

فاذا ثبت ان المحجوز لديه لم يبين مقدار الدين الذى في ذمته غشا أو تدليسا او انه أقر بمبلغ أقل مما في ذمته أو أخفى بعضا من المستندات أو امتنع عن التقرير بما في ذمته أو لم يخطر مصلحة الضرائب بتقريره أو بايداع ما في ذمته في المحكمة المختصة جاز الحكم عليه بدفع المبلغ الذى وقع الحجز من أجله .

مادة ٢٦ — يعاقب بغرامة لاتجاوز خمسة جنيهات كل من باع أو عرض للبيع طوابع أو أوراق دمغة بسعر يزيد على السعر المقرر لها .

مادة ٢٧ — يعاقب بالحبس مدة لاتجاوز ستة شهور وبغرامة لاتزيد على خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حمل في الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نموذجات مهما تكن طريقة صنعها تشابه بهيئتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحة الضرائب مشابهة يسهل قبولها بدلا من الاوراق المقلدة

ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من استعمل أو باع أو شرع في بيع طوابع دمغة سبق استعمالها مع علمه بذلك .

كذلك يعاقب بهذه العقوبات كل من تعمد من موظفى الحكومة أو غيرهم اساءة استعمال أختام دمغة الضرائب بطريقة من شأنها ضياع مال على خزانة الدولة .

مادة ٢٨ — لاتقام الدعوى العمومية الا بموافقة مصلحة الضرائب .

ويجوز للمصلحة التصالح مع المخالفين في جميع الاحوال ، فيما عدا مخالفة المادتين ٢٦ و ٢٧ من القانون ، وذلك اذا قام المخالف بأداء رسوم الدمغة المستحقة مع تعويض على التفصيل الآتى :

(١) خمسة أمثال الرسوم بالنسبة الى الحالات المذكورة في الجداول ١ و ٣ و ٤ و ٥ الملحقة بهذا القانون .

(٣) ثلاثة أمثال الرسوم بالنسبة الى الحالات المذكورة في الجدول رقم ٢ الملحق بهذا القانون .

وتنقضى الدعوى العمومية باتمام هذه الاجراءات .

مادة ٢٩ — يلغى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم دمغة والجداول الملحقة به كما تلغى القوانين رقم ١١ لسنة ١٩٤١ و ١٦ لسنة ١٩٤٢ و ٣٦ لسنة ١٩٤٣ و ٩٧ لسنة ١٩٤٧

مادة ٣٠ — على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

ولوزير المالية أن يصدر ما يقتضيه العمل به من القرارات واللوائح التنفيذية .

ويعمل بهذا القانون بتداء من أول الشهر التالى لنشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة في ٩ صفر سنة ١٣٧١ (٩ نوفمبر سنة ١٩٥١)

مصلحة الضرائب — قسم الضرائب على الايرادات

كتاب دورى رقم (٣١٤)

تنص المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنه ١٩٤١ على مايأتى :

« يجوز للممول بأن يخصم من الربح الاستثنائى وذلك فقط فيما يتعلق بحساب الضريبة المستحقة عليه .

أولا — . . . .

ثانيا — المبالغ اللازمة لاستهلاك رؤوس الاموال المستثمرة بادىء الامر في المنشآت الجديدة التى استحدثت بعد أول يناير سنة ١٩٤٠ أو الاستهلاك انشاءات استحدثت أو اشتريت بعد التاريخ المذكور بواسطه منشآت موجودة من قبل »

فالقانون لم ينص على اجراء استهلاك فعلى على الاصل وانما نص على أن يخصم من الربح الاستثنائى مبالغ معينة لاتلحقها الضريبة الخاصة ، فلا أثر اذن في غير حساب هذه الضريبه .

ومن هذا يتضح أن الاستهلاك الاستثنائى يختلف عن الاستهلاك العادى اختلافا أساسيا لان الأول عبارة عن اعفاء جزئى من الضريبة الخاصة أما الثانى فهو تكليف على الربح .

ويترتب على هذا المبدأ ما يأتى :

أولا — فيما يتعلق بحساب الربح الذى تنطبق عليه الضريبة العادية :

١ — يستمر حساب الاصل كما لو لم يجر الاستهلاك الاستثنائى أصلا بأن تخفض قيمة الاصل كل سنة بقدر قسط الاستهلاك العادى فقط .

٢ — يعمل حساب الارباح والخسائر سنويا بمقدار هذا القسط .

٣ — عند بيع الاصل أو انتقال ملكيته تتحدد القيمة بالفرق بين ثمن بيع الاصل وبين قيمته منقوصة بالاستهلاك العادى فقط .

ثانيا — فيما يتعلق بحساب الضريبة الاستثنائية :

١ — لدى حساب رأس المال الحقيقى المستثمر تحدد قيمة الاصل بعد تخفيضها بمقدار الاستهلاك العادى فقط .

٢ — لدى حساب الضريبه الخاصة وعند الترخيص بالخصم المنصوص في الفقرة ثانيا من المادة السابعه ينظر الى قيمة الاصل عند استحداثه بصرف النظر عما يكون قد جرى عليه من استهلاك عادى .

فنوجه النظر الى اتباع هذه التعليمات ويلغى مايتعارض معها .

١٩٥١/١١/٢٦ — **المدير العام**


شركة بواخر البوستة الخديوية ش.م.م



التعــــاون

واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا

ليست وظيفة الجمعيــات التعاونيــة أن تؤدى لاعضائهاخدمات فريدة فى نوعهــا يتعذر على النظــم الاقتصادية الاخرىالقيام بها ففى الواقع لايوجد عمل أو تجارة تقوم بها الجمعيــات التعاونيــة لاتؤديها فى الوقت نفسهالنظم الاخرى ، وانما وظيفة التعاوناًن يؤدى هــذه الخدمات بطريقة ممتازة تعود بأكبر النفع على الاعضاءوعلى المجتمع ذلك لان الاعضــاء هم أصحاب جمعيات أسسوها بأموالهم كى يحصلوا منها على حاجاتهــم ولاشك ان خدمة المؤسسة التعــاونيةلاعضائها الذين هم أصحابها تختلف عن خــدمة المؤسســات الاخرىلزبائنها .

١ ــ فالجمعيات التعــاونية تخدماعضــاءها خدمة مجردة عن غرضالحصول على الربح .

٢ ــ وهى ان حصلت على ربح مناعضائها فانهــا ترده اليهم كله بعــدتوفية مصروفاتهــا القليلة فى شــكل خصم أو عائد .

٣ ــ وهى تقتطع جزءا هــاما منارباحها لتأدية خدمات اجتمــاعية فىمنطقة أعمالها لمساعدة الاهالى عموما والفقراء والمحتاجين منهم خاصة .

٤ ــ تختار الجمعيــــات أجودالبضائع مدفوعة بالرغبــة فى حسنخدمة أعضائها .

٥ ــ تبيع الجمعيــــات بأحسنالاسعــار نظرا لقلة مصروفاتهــاالعمومية .

٦ ــ تتجنب الجمعيــــات الغشالتجارى بأنواعــه اذ لا مصلحة لهــاقى اتباعه .

الجمعية التعاونية للبترول

تهانينا الخالصة للشعب المصرى الكريم والأمة
العربية والعالم الإقتصادى بمناسبة العام الجديد

تهانينا الخالصة للشعب المصري الكريم والأمة
العربية والعالم الاقتصادي بمناسبة العام الجديد



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٢١
١٥ يناير ١٩٥٢

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

الجنيه المصرى فى الاسواق العالمية

تتمتع مصر بمركز اقتصادى تحسد عليه ، فقد حبتها الطبيعة بارض خصبة تنتج اجود انواع القطن فى العالم ، كما جادت عليها بالكثير من المعادن والبترول . وكانت مصر الى ما قبل الحرب تكفى نفسها من المواد الغذائية ، وهى اول مقومات الحياة وما لا غنى للانسان عنها ، كما نشطت صناعتها اخيرا ووصلت الى درجة تغبط عليها ..

وتحتفظ مصر ، غطاء لنقدها ، بمقدار كبير من الذهب يبلغ ٦٠ مليونا من الجنيهات ، كما أن لديها من السندات الامريكية والقومية ما يقدر بحوالى ٣٥ مليونا من الجنيهات بالذهب ، ولما كان النقد المصدر يبلغ حوالى ٢١٣ مليونا ، فان نسبة الغطاء الذهبى تبلغ حوالى ٤٥ ٪ وهى نسبة اعلى مما جرى العرف على الاحتفاظ به عادة . وكان ينتظر كنتيجة طبيعية لكل ذلك ان يحتفظ الجنيه المصرى بقيمته ان لم ترتفع هذه القيمة فى الاسوق الاجنبية . ولكن المشاهد مع الاسف ، ان قيمة الجنيه المصرى تقل فى الاسواق الخارجية عن قيمته الرسمية ، بل عن الجنيه الاسترلينى الذى تقل قيمته الرسمية عن الجنيه المصرى .

ان نظرية الغطاء الذهبى وعلاقتها بثبات قيمة النقد قد انعدمت قيمتها بعد خروج معظم دول العالم عن قاعدة الذهب ، واصبحت قيمة اى نقد ما خاضعة لنظرية العرض والطلب فكلما كثر الطلب على نقد دولة ما سدادا لصادراتها ، ارتفعت قيمة نقدها والعكس يؤدى الى انخفاض قيمة النقد .

وليست هناك مصلحة حقيقية فى الاحتفاظ بملايين عديدة عاطلة فى شكل سبائك ذهبية تحفظ فى خزائن البنك الاهلى ، وانما العلاج يكون بالعمل على زيادة الصادرات عن الورادات ، وذلك بتشجيع الصناعات المحلية والتقليل من الاعتماد على المصنوعات الواردة من الخارج ، وكذلك بالاستغناء ما أمكن عن استيراد الكماليات .

ان الظروف مواتية لتدعيم قيمة نقدنا ، بل ان هناك عوامل متعددة كان من الواجب ان تساعد على رفع قيمته ، فيجب علينا الا نضيع اثر هذه العوامل ، وان نعمل على ان تكون الثقة بماليتنا محل اقتناع العالم .

أحمد عنان



الدعاية للمحاصيل المصرية

قررت اللجنة العامة للدعاية للقطن المصرى تأليف لجنة تنفيذية من بين أعضائها مكونة من حضرات عثمان أباظه بك والدكتور محمد على الكيلانى بك ، والدكتور زكى سالم بك،وعبد الحميد حسن بك ، وعلى يحيى باشا ،وفؤاد أباظه باشا،وعلى المنزلاوى بك ، وحسن مختار رسمى باشا ، وسامى الهرميل بك

وقد رأت اللجنة أن لاتقصر جهودها على الدعاية لترويج القطن فقط ،بل قررت أن تسجل الدعاية سائر الحاصلات المصرية التى يمكن تصديرها الى الخارج •

والى أن تعقد اللجنة اجتماعها المقبل فى ٢٤ يناير الحالى نرجو أن نضع تحت أنظارها الملاحظات الآتية:

١ - ان الدعاية الناجعة لاتكون بالكلام والنشرات والتعريف بالحاصلات المصرية فحسب،ولكنها تكون - أولا وقبل كل شئ - باحسان الانتاج وتثبيت الاسعار وحسن المعاملة والسرعة فى تلبية الطلبات •

٢ - يجب أن توجه الدعاية الى الاسواق التى ينتظر أن تروج فيها الحاصلات المصرية ، وهذا يتطلب الدقة فى تحرى حالة هذه الاسواق ومعرفة حاجاتها وأذواق المستهلكين ودراسة علاقاتها التجارية مع الدول الاخرى ،ومعرفة مواضع شكواها • فاذا تم هذا كله أمكننا معرفة السوق أو الاسواق التى نوجه اليها دعايتنا•

٣ - من مصلحة الاقتصاد المصرى أن تتعدد أسواق منتجاتنا فلا يقتصر التصريف على سوق واحدة ،اذا كان فى الاستطاعة التصريف فى أسواق أخرى •

٤ - يجب فصل السياسة عن الاقتصاد ، بمعنى أن نتجرد عن عواطفنا السياسية ونحن فى سبيل البحث عن أسواق لمنتجاتنا ، فحيثما نجد المصلحة الاقتصادية السليمة يكون العمل والسعى بغض النظر عن عواطف البغض والمحبة السياسية

غلاء الاسعار

قفزت الاسعار فى الايام الاخيرة قفزات جديدة على أثر ماتقرر من زيادة أجور الاتوبيس وأسعار المواد البترولية ورسوم الجمارك على بعض الواردات • وأخطر مافى هذه الظاهرة أن الناس أصبحوا لايعرفون حدا تتوقف عنده الاسعار عن الارتفاع ، فكلما رتبوا شئونهم على مستوى معين جاوزته الاسعار فأوقعتهم فى الحيرة والارتباك

ومهما تكن أسباب هذه الزيادة المطردة فى الاسعار فلابد من تيسير وسائل العيش للناس ، وخاصة أفراد الطبقات المحدودة الدخل •

ولاينبغى أن ننسى أثر الزيادة المطردة فى الاسعار على رواج التجارة والمنتجات الصناعية وغيرها•ولاشك أن زيادة أسعار المواد البترولية ستؤدى - على مر الايام - الى زيادة فى أسعار كل الحاجات تقريبا •

وقد أبدى البرلمان رغبته فى أن تعمل الحكومة على وقف هذه الزيادة وكان فى ذلك مرددا لاتجاه الرأى العام ومعبرا عن وجهة نظره •ولا فائدة من محاولة علاج هذا الموضوع بفرض أسعار جبرية أو تقديم بعض التجار وغيرهم الى المحاكم واستصدار عقوبات شديدة ، أو - كما تسميها السلطات - رادعة ، فاذا كانت هذه الاجراءات وأمثالها تفيد بعض الشئ فانها لاتعد علاجا أساسيا للمشكلة• انما يكون العلاج بالعمل على توفير المواد الضرورية للاستهلاك - خاصة المواد المعيشية وغمر الاسواق بها ، وتسهيل الاستيراد لما لايمكن انتاجه محليا •

نقص كميات القمح

تدل الانباء على أن محصول القمح فى كندا سيصيبه عجز كبير •ومما يعاب على بلاد زراعية عريقة كمصر ألا تكفى حاجتها من القمح ، وأن تضطر الى استيراد جانب كبير منه،ومن هنا كانت عنايتنا بالخبر المتقدم ذكره عن عجز محصول القمح العالمى يؤثر فينا ويصعب مهمتنا ومهمة السلطات المسئولة فى تموين أهل البلاد •

وليست هذه أول مرة ترتفع فيها مثل هذه الصيحة ، وليس عجز المحصول الكندى المتوقع أول انذار يأتينا ، فقد مرت ظروف فى سنوات عديدة سابقة كادت المطاحن تتوقف فيها عن العمل ، وكاد المخزون من القمح ينفد مما حملنا على عمليات شراء أومبادلة عاجلة كنا فيها مغبونين، وسيظل الحال كذلك من انصراف الناس عن زراعة القمح وسائر الحبوب الى زراعة القطن ، مادامت نسبة الاستغلال بين زراعتها وزراعة القطن على ماهى عليه • وقد كانت الحكومة تشترى أردب القمح من المنتج المصرى بثلاثة جنيهات وتشتريه بستة جنيهات من روسيا •

والمشكلة ذاتها قائمة فى الذرة ، اذ لاتنتج البلاد منها مايكفى ساكنيها فتضطر الى استيرادها بأسعار عالية، ولو أن الحكومة شجعت زارعيها لفضلوها على غيرها من المحاصيل ووجدت البلاد حاجتها حاضرة لديها•

وليس المقام مقام تفصيل لهذا الموضوع الخطير ولكننا أردنا لفت النظر اليه حتى لاتتعرض البلاد الى مجاعة فى المواد الغذائية وهى بلاد زراعية عريقة مشهورة بخصب تربتها ووفاء نيلها وجودة محاصيلها •

عنصر الفاشية فى الاقتصاد المصرى

بقلم
الدكتور محمد على رفعت

كان التدخل الحكومى فى الشئون الاقتصادية والمالية ظاهرة واضحة فى اقتصاديات الدول الاوروبية بعد الحرب العالمية الاولى .

ففى الدول الديموقراطية احتج المسئولون بضرورة التدخل لاصلاح ما أفسدته الحرب أو تعمير ماخربته ولكن هذه الحجة انتفت اثر استقرار نظم النقد وعودة التجارة الدولية الى حريتها السابقة . على ان انصار التدخل انتهزوا فرصة الأزمة العالمية التى بدأت فى سنة ١٩٣٩ وعمدوا الى نشر فوضى التدخل من جديد .

أما فى البلاد غير الديموقراطية وقد تزعمتها روسيا البلشفية فكان التدخل جزءا لايتجزأ من برامج الحكومة وعنصرا اساسيا فى سياستها

وحتى فى الولايات المتحدة الامريكية فقد اجتاحتها موجة التدخل الحكومى بعد الانهيار المصرفى فى سنة ١٩٣٢ وقيام حكم الرئيس روزفلت .

واذا اتيح لمؤرخ ان يسجل حكما غير متأثر بعاطفة فأكبر الظن ان حكمه سيكون قاسيا على انصار التدخل الحكومى ونظرياتهم . فلكم ارادت حكومات ان تتحكم فى الاتجاهات الاقتصادية وتستهدف الغايات التى لاتقرها وقائع الحال . ولكنها فى معظم الاحوال كانت تتجاهل ميول الناس الطبيعية ثم تعمد الى اجراءات خيرها عقيم وتتمسك بتدابير أحسنها متنافر .

ولما نشبت الحرب الأخيرة اضطرت جميع البلاد المشتركة فيها الى الرضوخ لمقتضيات التدخل بجميع مظاهره من استخدام القوة الجبرية ووسائل القهر الاخرى لتجنيد القوى العاملة وتوجيه الإنتاج والاستهلاك والتبادل التجارى .

ولعل خير تشبيه واقعى للتدخل الحكومى انه وباء يستسلم له الاجسام العليلة وترضخ له القوى المنهارة . والمؤسف ان مصر لم تسلم من عداوة فحل فيها موطنا خصبا ونزل بها على اقوام كرام .

فعندنا التنظيم الصناعى والتجارى فى حالة بدائية واشتراك العناصر المصرية فى شئونه لايكاد يذكر .

وليس لدينا رصيد كبير من الرجال والتجارب لادارة مؤسسات اقتصادية تحت اشراف الحكومة وبتوجيه منها والى جانب هذا كله عندنا قصور فى نشر الثقافة الاقتصادية ادى الى انعدام الوعى الاقتصادى، وظاهر انتشار الآراء الخاطئة التى منها أن تمصير المشروعات الصناعية والتجارية لايتم الا على يد الحكومة أو باشرافها .

لقد كانت البيئة المصرية مهيأة لانتشار وباء التدخل الحكومى قبل نشوب الحرب الأخيرة . فلما قامت الحرب واصبح من الضرورى اتخاذ تدابير ادارية فى امور التموين وبعض نواحى النشاط الاقتصادى استغلت المصالح الحكومية هذه الظروف المواتية وعمدت الى توسيع سلطاتها وتمادت فى ادعاءاتها الى ان انقلب النظام الاقتصادى المصرى الى نظام فاشى غاشم يجمع كل مساوىء النظم الفاشية دون أن يتسم بميزة من مزاياها . ففيه تعسف ولكن ينقصه الغرض الموحد ، وفيه ارغام ولكن تعوزه الرقابة الرشيدة . وفوق ذلك تراكم الاختصاصات على الادارات المختلفة وتتضاعف السلطة فى أيدى موظفين لاتزكيهم خبرة ولا تؤهلهم تجارب ، للاضطلاع بمسئوليات خطيرة فضلا عن انها مؤدية الى افساح المجال امام من تسول له نفسه باستغلال سلطة الوظيفة .

وكثيرا مابدا الوزراء السياسيون مشلولى الحركة غير قادرين على مقاومة هذا التيار الجارف . فلم تكن الاحزاب السياسية فى تنظيمها الداخلى بالتى تعنى عناية خاصة بوضع برامج مالية مفصلة أو بالتى تهتم باعداد خطط اقتصادية مستقلة عما تعده المصالح الحكومية نفسها من مشاريع وفى معظم الاحيان كان اعتماد الوزير الجديد على رغبات معاونيه من الموظفين وتوجيهاتهم اعتمادا تاما .

وزاد الطين بلة ان التوسع المفزع فى اختصاصات المصالح الحكومية صاحبة انحلال مستمر فى الادارة المالية حتى أصبحت تصرفاتها عنوان الاستهتار بالمسئولية ورمزا للسخرية بمصالح الشعب .

على ان اخطر مافى الامر ان الكثيرين من المصريين يعتقدون بأن هذا الذى يجرى فيها انما هو تطور طبيعى بل ويطلبون المزيد منه . وانك لترى بين كبار المسئولين من لايكاد يعرف نظاما اقتصاديا غير الذى نعانى مآسيه ونصطلى بنيرانه فى هذا الوقت العصيب . والذى يضاعف نتائج هذا الخطر مانشاهده الآن من انصراف عن البحث العلمى ومن قصور فى الدراسة الفنية للشئون الاقتصادية .

ان مجال الكلام عن مخاطر التدخل الحكومى فى شئون المال والاقتصاد بمصر مجال واسع وقصة هذا التدخل حافلة بالمآخذ التى سجلتها التقارير الرسمية ولا سيما تقارير ديوان المحاسبة والتى تطفح بها أحاديث الناس وترددها الصحف والمجلات .

فما أحرانا والحال هذه أن نعيد النظر فى مقومات سياسة الدولة الاقتصادية والمالية والبواعث الحقيقية على تدخل الحكومة فى شئون الاقتصاد تدخلا هو بمثابة الكابوس الجاثم على الانتاج القومى والمانع لقيام نهضة صناعية على اساس من الحرية والاستقلال .

وحسبنا أن نذكر فى الخاتمة ان مرحلة التطور الاقتصادى التى بلغتها مصر تجعل اقحام الحكومة فى النشاط الاقتصادى وبالصورة التى نلمسها اكبر خطر يهدد مستقبل البلاد .

دكتور محمد على رفعت



اهتمام العالم بتخزين المواد الضرورية

نشطت حركة تخزين السلع والمواد الضرورية فى مختلف الدول. وقد قررت الحكومة السويسرية تشجيع تخزين تلك المواد الضرورية، وذلك بمنح تسهيلات كبيرة للمختزنين أهمها تيسير وسائل الاقتراض.

ارتفاع أسعار المنسوجات الصوفية

ما زالت أسعار المنسوجات الصوفية محتفظة بارتفاعها الكبير بالرغم من انخفاض أسعار الصوف الخام فى الاسواق الخارجية من ٣٤٩ بنس الرطل فى مارس الماضى الى ١٤١ بنس للرطل فى شهر ديسمبر الماضى. ويتوقع البعض زيادة أسعار تلك المنسوجات بعد زيادة الرسوم الجمركية أخيرا.

ايطاليا تعرض توريد بترول لمصر

تقدمت الحكومة الايطالية الى الجهات المختصة بعرض لتوريد عشرة آلاف طن من المواد البترولية وبخاصة الكيروسين والديزل والجازولين، وقد ابدت الحكومة الايطالية استعدادها لتولى نقل هذه الكمية من البترول بواسطة ناقلات البترول الايطالية.

والمعروف أن مصر تعانى أزمة فى البواخر المقلة البترول وذلك بمناسبة موقف انجلترا من بترول ايران، وحرب كوريا ..

تنظيم صناعة وتجارة الصابون

أعدت وزارة التجارة والصناعة قرارا بتنفيذ المرسوم الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون، وقد تضمن هذا المشروع الزام المصانع بوضع البيانات المنصوص عليها فى المرسوم باللغة العربية بحروف وأرقام ظاهرة سوأء على قطع الصابون أو على الاغلفة والعبوات والعلب. ويجب التصرف فى المخزون من الصابون المخالف لذلك المرسوم خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقرار المذكور.

البحث فى تغيير نظام توزيع السكر على المصانع

تدرس وزارة التموين اقتراحا بقصر صرف السكر للمصانع على مصانع الحلاوة الطحينية على ان يترك لمصانع الحلوى والمياه الغازية استيراد حاجتها من السكر من الخارج بسعر السوق العالمى.

نتيجة تحقيقات وزارة التموين عن اسباب ازمه دقيق الاسكندريه

اسفر التحقيق الذى تجريه وزارة التموين لمعرفة أسباب أزمة الدقيق والخبز فى الاسكندرية الى أن هذه الازمة كانت مفتعلة. فقد صرفت مراقبة تموين الاسكندرية فى اليوم السابق لزيارة معالى وزير التموين للاسكندرية نحو ١٨ الف جوال، وبالرغم من ذلك فقد تجمع الاهالى حول محال بيع الدقيق وتعذر عليهم شرائه.

وقد اعترف بعض موظفى مراقبة تموين الاسكندرية انهم أرسلوا الى الوزير صور شمسية لمناظر الاهالى المتجمهرين حول محال بيع الدقيق بعدما قاموا بتسجيلها وذلك للسعى الى زيادة مقررات المدينة من الدقيق والمعروف ان الازمة ترجع الى قيام تجار الدقيق وبعض أصحاب المطاحن باستخدام الدقيق العادى فى انتاج الدقيق الفاخر للانتفاع بسعره المرتفع وبيعه لمصانع المكرونة والحلوى فى السوق السوداء.

انعاش منطقة غزة اقتصاديا وتصدير برتقالها لألمانيا وسويسرا

وافقت حكومة غرب المانيا على فتح اعتماد مبلغ ٢٠٠ الف دولار لاستيراد برتقال من غزة .. ويبذل المستشار التجارى المصرى فى برن جهوده لدى حكومة سويسرا لاستيراد هذا البرتقال لمساعدة أهالى قطاع غزة. وانعاش المنطقة اقتصاديا

تحديد حصة لمصر من ورق الصحف

طلبت اللجنة الدولية للورق والتابعة لهيئة الامم المتحدة من مختلف الدول المستهلكة لورق الصحف، ومنها مصر موافاتها بالمركز الاحصائى لهذا الورق لدى كل منها تمهيدا لتحديد حصة لها. والمعروف أن مصر لم تحصل على حصة لها فى العام الماضى لتأخر وزارة الاقتصاد الوطنى فى ارسال البيانات اللازمة الجنة لتحديد الحصة فضلا عن المعلومات الخاطئة التى قدمتها بعض الدول المصدرة للورق لمصر الى هذه اللجنة الدولية وذلك طمعا فى بيع الورق للصحف المصرية بأسعار السوق السوداء

سوء حالة انتاج الصودا الكاوية

أرسلت شركة الملح والصودا الى وزارة التجارة والصناعة برقية تخطرها فيها بسوء حالة الانتاج بوادى النطرون ورداءة نوع الصودا الكاوية المنتجة وزيادة تكاليف انتاجها مع انخفاض الكميات المنتجة منها. وقد اتفقت مصلحة الصناعة فى الرأى مع الشركة، وعزت ذلك الى انهاك الطرانات الموجودة، لانتاج أكبر كمية ممكنة من الصودا الكاوية فى السنين الاخيرة. وقد اقترحت مصلحة الصناعة ايقاف استغلال البحيرات الموجودة فى الوادى، الوقت الكافى لاراحتها ومعالجتها المعالجة الفنية اللازمة لتكوين النطرون الى جانب القيام ببعض الاصلاحات الضرورية لآلات مصنع وادى النطرون

رفض الاشتراك فى معرض البندقية

تلقت وزارة الخارجية من السفارة الايطالية فى القاهرة خطابا تدعو فيه الحكومة المصرية للاشتراك فى المعرض الدولى المزمع اقامته فى مدينة البندقية فى المدة الواقعة بين شهرى يونيو ويوليو القادمين.

وقد اعتذرت وزارة التجارة والصناعة عن الاشتراك فى هذا المعرض لاعتزامها الاشتراك فى معرض ميلانو الدولى.

تجارتنا الخارجية مع بلجيكا

بلغت نسبة واردات بلجيكا من مصر بالنسبة لجملة وارداتها من مختلف البلاد هذا العام ٤٩٪ مقابل ٤١٪ فى نفس الفترة من عام ١٩٥٠

منافسة قطن الكونغو للاقطان المصرية في الاسواق البلجيكية

تشير التقارير التي تلقتها وزارة الاقتصاد الوطني من الخارج الى أن حركة تصريف الاقطان المصرية في الاسواق البلجيكية قد تدهورت ، اذ لم يصرف منها شيء في تلك الاسواق خلال شهر يونيو الماضي وبيع منها خلال شهر يوليو ٣٣ طنا ، وفي شهر أغسطس بلغ جملة ما بيع منها ٥٠ طنا . ويرجع هذا التدهور الى ارتفاع أسعار القطن المصري بالمقارنة بالاقطان الاخرى ، ووفرة المحصول الامريكي الذي خص المغازل البلجيكية في الشهور الاربعة الاولى من السنة القطنية الحالية ٤٠ ألف بالة .

ومما يذكر ان انتاج الكونغو البلجيكي من الاقطان بلغ حوالي ٥٠ ألف طن سنويا .

ويهتم اخصائيو الحكومة البلجيكية الآن بتحسين تيلة الاقطان التي بلغت طول تيلة بعض تلك الاقطان نحو البوصة .

تصدير واستيراد

استيراد المواد الاولية من امريكا

طلبت وزارة التموين من الحكومة الامريكية تيسير استيراد بعض المواد الاولية اللازمة للصناعة المحلية والتي تعتمد البلاد فيها على ما يستورد من أمريكا .

وقد طلبت الحكومة الامريكية من مصر وضع كشف بهذه السلع وبيان الكميات التي تحتاج اليها من كل صنف منها .

وقد بدأت وزارة التموين في اعداد هذا البيان بالاشتراك مع الوزارات والمصالح المختلفة .

تقاوى بطاطس لمصر

عرضت بعض الشركات الايرلندية على الجهات المختصة استعدادها لتصدير تقاوى البطاطس الى مصر ، في حدود ثلاثة آلاف طن ، وبسعر يبلغ ١٧٫٥ جنيها انجليزيا للطن . على أن تضمن وصول تلك التقاوى لمصر في حالة جيدة بشرط أن يتولى المستوردون المصريون تدبير وسائل النقل .

استيراد حصة مصر من الخيش

تبذل وزارة التموين اهتماما كبيرا بسرعة استيراد باقي حصة مصر من الجوت بعدما وافقت السلطات الهندية على مد آخر موعد لشحن باقي حصة مصر من الخيش ، للنصف الثاني من العام الماضي ، حتى نهاية شهر يناير الحالي .

اعادة وضع مواصفات للارز المصدر

سبق أن صدرت وزارة التموين رسائل من الارز دون عرضها على مكاتب مراقبة الصادرات لفحصها وذلك لتعاقدها مع بعض الحكومات على تبادل هذه الكميات بما تحتاجه البلاد من المواد التموينية . وقد تلقت الجهات المختصة عدة شكاوى من الخارج عن سوء حالة بعض رسائل من الارز المصري الذي وصل الى الاسواق الاجنبية . وقد تبين لوزارة التجارة والصناعة من فحص تلك الشكاوى ان أغلب تلك الرسائل كان من الارز المصدر دون فحص مراقبة الصادرات

وقد تقرر تأليف لجنة من وزارات التموين والتجارة والزراعة لمراجعة احكام القرارات الخاصة بمراقبة صادرات الارز ، وذلك لرفع درجته وجودته ، على ضوء المواصفات الموضوعة للارز الايطالي .

تصدير السجاد الميكانيكي

وافقت لجنة التبادل التجاري بين مصر والسودان على شحن خمسة اطنان من السجاد الميكانيكي المنتج محليا من خيوط القطن والجوت ، وذلك لتشجيع تلك الصناعة ، وطلبت من وزارة التجارة والصناعة دراسة مدى انتاج هذه الصناعة توطئة لتحديد حصة من منتجاتها للتصدير للخارج أو للشحن الى السودان .

استيراد أكياس قطن من الهند

يبذل المستشار التجاري المصري في الهند جهودا كبيرة لسرعة التعاقد مع المصدرين على تصدير ٢٣٠٠ طن من أكياس القطن ، وهي الكمية المتبقية لمصر من حصتها من الخيش هذا العام .

مبادلة الكبريت بالحديد الخردة

طلبت الحكومة المصرية من الحكومة الايطالية تحديد حصة لمصر من الكبريت المستخدم في الاغراض الزراعية ، والذي لا يخضع لنظام التوزيع الدولي .

وقد وافقت الحكومة الايطالية على هذا الطلب ، بشرط مقايضة الكبريت بالحديد الخردة الذي تصدره مصر بالعملة الصعبة .

المرحوم سامي راغب باشا

لم تكد تمضي ايام على فجيعة النادي في عضو بارز من أعضائه هو المرحوم احمد سليم بك حتى رزىء في نجم لامع من نجومه هو المرحوم سامي راغب باشا

لقد كنا نوشك أن نكتب عنه كشخصية من شخصياتنا الاقتصادية النافعة فاذا بالقدر يحيل كتابتنا عنه رثاء واذا بنا نسأل لنادينا وأصدقائه وزملائه فيه صبرا وعزاء

عمل المرحوم سامي راغب بالجامعة المصرية القديمة في بدء تكوينها مساعدا لسكرتيرها عقب تخرجه من الكلية — ثم التحق بعد ذلك بخدمة وزارة المالية وظل يرقى فيها درجات المناصب حتى وصل الى منصب وكيل الوزارة ثم آثر العمل في المحيط التجاري فتلقفته الشركات والمصارف فكان فيها عضوا عاملا نافعا ونجما ساطعا لامعا — وهو اليوم يتخلى عن هذا الفوز وذلك التوفيق ليلقى ربه راضيا مرضيا لم يتعرض لحقد حاقد او موجدة واجد ولم يكن الا كما كان الطيبون المسالمون ، رحمه الله واكرم مثواه

المرحوم الاستاذ حسين نظمي

مضى المرحوم الاستاذ حسين نظمي المفتش بادارة الخبراء بوزارة العدل الى جوار ربه وهو في عمر الزهر نضارة وصبا يحصي الاحياء شمائله وفضائله التي تخلد مع الزمن .

تخرج في مدرسة التجارة العليا في سنة ١٩٣١ وكان من الرعيل الاول من الخبراء الموظفين الذين قام على امانتهم وطهارتهم وكفاءتهم نظام الخبرة الحسابية التي تذكره بطيب العنصر وكمال الاحدوثة .

ليست الذكرى الخالدة قاصرة على عظماء الرجال بل أن في حياة الآخرين أعمالا تخلد على الزمن ، ولعمري كم في السجلات المستورة من بطولة تذكر مع الايام .

استعمال احتياطى هبوط الأسعار

من الموضوعات التى تشغل بال الممولين فى الوقت الحاضر والتى تواجهها مصلحة الضرائب حاليا موضوع تسوية الضريبة الخاصة على مالم يستعمل من احتياطى هبوط الاسعار الذى سمح بتكوينه فى السنوات المختلفة للارباح الاستثنائية ذلك أن الفقرة الاخيرة من المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الارباح الاستثنائية — وهى سارية المفعول بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ بالغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية تنص على فاذا انقضى اثنا عشر شهرا من تاريخ الغاء الضريبة الخاصة من غير أن يستعمل فعلا المال الاحتياطى المنصوص عليه فى الفقرة «أولا» للغرض الذى أنشىء من أجله استحقت الضريبة الخاصة على الاحتياطى المذكور على أساس الحاق كل جزء منه بربح السنة الذى أخذ منه فاذا كان الباقى بغير استعمال هو بعض ذلك المال الاحتياطى اعتبر الجزء المستعمل مأخوذا من ربح ابعد سنة مالية ثم من ربح السنة التالية لها وهكذا وتحسب الضريبة الخاصة على الجزء الباقى بغير استعمال طبقا للقواعد المقررة بالنسبة لكل سنة من السنوات التى أخذ منها الباقى المذكور .» ولانقضاء الاثنى عشر شهرا المذكورة بدأت مصلحة الضرائب فى أعمال هذا النص وبالتالى واجه الممولون هذا الامر . واننا فى هذا المقال نعالج الحدود الخارجية للموضوع ومن ناحيتها العامة أيضا اذ مقام البحث لايتسع لغير ذلك فنقتصر على بيان الاوجه العامة لاستعمال احتياطى هبوط الاسعار .

نصت المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على أنه يجوز الترخيص « بتكوين مال احتياطى خاص بعد لتغطية ماهو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية الى مجراها العادى من هبوط قيمة مااشترى منذ أول يناير سنة ١٩٤٠ وذلك اذا كانت طبيعة العمل الذى تقوم عليه المنشأة أو التجارة مما يستدعى تخصيص تلك المبالغ لتكوين الاحتياطى المذكور » ثم نصت الفقرة الاخيرة من تلك المادة على ماسبق أن أشرنا اليه فى صدر هذا المقال .

كما نصت المادة ٨ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على أنه اذا أصاب الممول فى احدى السنتين ربحا استثنائيا أدى عنه الضريبة الخاصة ثم لحقته فى السنة التالية لها خسارة تجاوزت بعد أن يخصم منها المال الاحتياطى المنصوص عليه فى المادة السابقة ٢٥ ٪ من ذلك الربح الاستثنائى رد اليه من الضريبة الخاصة ما يقابل الضريبة المسددة عن مبلغ الخسارة .

وأعمالا لهذين النصين يكون هناك استعمالين لاحتياطى هبوط الاسعار :

الاول — استعمال مؤجل لتغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية الى مجراها العادى من هبوط قيمة ما اشترى منذ أول يناير سنة ١٩٤٠ .

الثانى — استعمال معجل لتسوية الخسارة التى تقع فى السنوات التالية للسنوات التى تحققت فيها أرباح استثنائية وأديت فيها الضريبة الخاصة بعد تكوين احتياطى هبوط الاسعار .

أما الشروط الواردة فى المادة الثامنة فقد وضعت لتنظيم رد ضريبة خاصة مدفوعة عن سنة تحقق فيها أرباح استثنائية ثم حدثت خسارة فى السنة التالية لها .

ويؤيدنا فى هذا الرأى ماورد بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المؤرخة فى ١٩٤١/٢/٢٣ اذ جاء فيها مانصه .

«ولقد وجه نظر الحكومة الى أن الارباح الاستثنائية التى تجنى بسبب الظروف الحالية يقابلها استهداف المنشاة الى اخطار أشد من تلك التى تتعرض لها فى الاوقات العادية والحق أن تقلبات الاسعار التى ساعدت على كسب تلك الارباح يجوز أن يجرى مجرى عكسيا عندما يعود النشاط الاقتصادى سيرته الاولى وينص المشروع استدراكا لهذا الاحتمال ان يخصص فى بعض الاحوال قدر من الارباح الاستثنائية لايتجاوز ٢٥ ٪ لتكوين احتياطى يرصد لتغطية الخسائر الناشئة عن هبوط قيمة المشتريات التى عقدت ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٠ أى خلال المدة التى اعتبرت انها فترة غير عادية تعفى المبالغ المرصدة لهذا الاحتياطى من الضريبة الخاصة ، على أنه اذا لم يتحقق الهبوط الذى أرصد الاحتياطى لتغطيته أو اذا لم يستخدم هذا المال حصلت الضريبة عنه انما يكون التحصيل بعد فوات سنة من تاريخ الغاء الضريبة الخاصة . »

وقد عرض المشروع أيضا لحالة الممول الذى بعد أن يكون قد جنى أرباحا استثنائية تقع به خسارة فى السنة التالية وأخذا باعتبارات العدالة فى فرض الضرائب التى تقوم عليها المادة ٥٧ من القانون الخاص بتقرير ضريبة على الارباح الصناعية نص فى المادة ٨ على أنه اذا تجاوزت الخسارة فى مثل هذه الحالة ربع المبلغ الذى أخضع للضريبة فى السنة السابقة يكون للممول الحق فى الرد .

ومن الواضح أنه لاتعتبر خسارة فى تطبيق هذه المادة الا القيمة الحقيقية للخسارة التى وقعت بعد خصم الاحتياطى المنصوص عليه فى المادة ٨ (تعدلت فى القانون الى ٧) وهو الاحتياطى المكون من الجزء المقتطع من الارباح الاستثنائية الذى اعفى لاسباب خاصة حيث يوجد مثل هذا المال الاحتياطى .

أما مقدار الرد فيحدد بأن يخصم ويرد للممول فرق مابين قيمة الضريبة وما دفع فعلا وغنى عن البيان أنه فى الحالة التى تكون فيها الخسارة مساوية للربح أو أكثر منه ترد له جملة الضريبة التى دفعت .»

وعلى ذلك فالقول بأن استعمال احتياطى هبوط الاسعار ينحصر فى نص المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ لايستقيم مع نص المادة ٨ من القانون المذكور ومع ماورد فى المذكرة الايضاحية للقانون اذ ان المذكرة الايضاحية أوضحت المقصود بكلمة «مبلغ الخسارة» الواردة بالمادة

الثامنة وعرفتها بأنها القيمة الحقيقية للخسارة التى وقعت بعد خصم الاحتياطى المنصوص عليه فى المادة السابعة ومعنى ذلك انها نصت على استعمال احتياطى هبوط الاسعار بخصمه من الخسارة وحصر رد الضريبة الخاصة فيما يقابل الباقى من الخسارة بالشروط الواردة بالمادة سالفة الذكر ومعنى هذا الاستعمال هو اعفاء هذا الاحتياطى المخصوم من الضريبة الخاصة المستحقة عليه نهائيا .

ويؤيد هذا الرأى الذى انتهينا اليه قرار لجنة الطعن الدائرة الرابعة بالاسكندرية الصادر فى ٢٨/٣/١٩٥١

هذه هى الحدود الخارجية لاستعمال احتياطى هبوط الاسعار وان كل استعمال من الاستعمالين السابقين له حدود وأوضاع لايتسع هذا المقال للتعرض لها ، وهى فى مجموعها دقيقة غاية الدقة لما يحكمها من أوضاع قانونية مختلفة وكذا من تعليمات ادارية اصدرتها مصلحة الضرائب .

ع.ع.

الميزانية الايرانية

تقدمت الحكومة الايرانية بعدة تعديلات للميزانية العامة للسنة المالية التى تنتهى فى مارس ١٩٥٢ . وتقدر كل الايرادات والمصروفات فى التعديل بنحو ١٥٣ر١٠ مليون ريال . وقد أمكن الوصول الى هذا التوازن دون اعتبار الدخل من البترول على الاطلاق، ولو أن المصروفات تتضمن الاعتمادات المخصصة لصناعة البترول . ويعزى اغفال الدخل من البترول الى عدم التأكد من مستقبل الصناعة وكذلك ماينص عليه القانون الحالى من أن تذهب جميع الايرادات من البترول الى برنامج الانشاء .

ولا يتجاوز نصيب الضرائب المباشرة ٧ر٨ ٪ من الايرادات الكلية (٨٨٠ مليون ريال) بينما تكفل الضرائب غير المباشرة ٨ر٥٦ ٪ (٧٧٣ر٥ ريال) . وتأتى الايرادات الاخرى من الاحتكارات الحكومية مثل صناعة السجاير وكذلك احتكار الشاى والسكر ومعظمها فى الحقيقة يمكن ادخالها ضمن الضرائب غير المباشرة .

تصنيع البلاد

النهضة الصناعية فى مصر ليست وليدة تطورات سياسية ، وانما نتيجة اجتماع أسباب اقتصادية نامية وعوامل ملائمة مشجعة أدت الى تطور طبيعى أخذ مكانه المستقر فى نظامنا الاقتصادى .

فقد كان النشاط الصناعى فى مصر حتى قيام الحرب الاولى مقصورا على صناعات قليلة اقتضت الظروف المحلية قيامها ، وعلى الصناعات المكملة للزراعة لاعداد المحصول الزراعى للتصدير ، والى جانب ذلك قامت صناعات عارضة اقتضتها ظروف الحرب، وماكان لهذه الصناعات أن تصمد أمام سياسة جمركية تفتح الابواب لكل وارد .. فاندثرت هذه الصناعات .

ثم جاءت سنة ١٩٣٠ فعدلت السياسة الجمركية تعديلا كفل للصناعة قسطا معقولا من الحماية فكان ذلك ايذانا ببدء عهد جديد لتصنيع البلاد ، اذ برز للعيان ان الاعتماد على الزراعة وحدها لم تعد أمرا مستطاعا وان هناك عوامل ثلاثة تدفع بالاقتصاد القومى الى الصناعة، وهذه العوامل هى :

أولا — خطر الاعتماد على مورد واحد للثروة الاهلية .

ثانيا — تزايد السكان بمايسبق بمراحل شاسعة معدل الزيادة فى مساحة الاراضى القابلة للزراعة

ثالثا — الشعور بالحاجة الى ضرورة رفع مستوى المعيشة بالنسبة للسكان.

بيد ان مجرد الحاجة لادراك غرض ما ليس كفيلا بادراكه مالم تتوافر مع هذه الحاجة الوسائل المساعدة والعوامل المشجعة . فيجب توجيه العامل لمافى ذلك من أهمية كبرى فى أعداد جيل صناعى صالح ، ونشر التعليم الصناعى فى جميع الاوساط وتحسين نوع العمال. وأصبحت تلك تلك الحاجة الى تحسين نوع العمال احدى الحقائق التى يجب التفكير فيها لرفع مستوى جميع الصناعات .

ومازالت البلاد فى حاجة ماسة الى احصائيات دورية عن الانتاج الصناعى والى احصائيات جمركية أوفى تفصيلا عن مختلف أنواع الواردات والصادرات كمية ونوعا لكى يمكن استخلاص النتائج الصحيحة عن انتشار الصناعات ومقدار قيامها بسد الحاجات المحلية وماتتطلبه من قوة اضافية .

كما ان اقتصاديات البلاد لاتزال فى حاجة الى الكثير من التنظيم والدعم لتقليل كلفة الانتاج ولمسايرة النهضة الحديثة فى أساليبها العلمية لرفع المستوى الفنى للصناعة . كما تفتقر الى العناية بشئون الادارة والتوجيه التى يجب أن تقف على قدم المساواة مع العمل الفنى .

وان الثروة المعدنية الدفينة فى شبه جزيرة سينا والصحراء الشرقية لاتزال دون استغلال يذكر، وقد يكون من أهم الاسباب فى عدم استغلال هذه الثروة عدم تمهيد الطرق الصالحة وتوفير المياه ومساكن العمال .

ولاتزال البلاد فى حاجة الى المزيد من الفنيين فى مختلف الصناعات، ومن ثم فان الاستعانة بالخبراء الاجانب مما يساعد على تقدم الصناعة فى مصر ، وكل تضحية تبذل فى هذا السبيل يقابلها فتح ميدان صناعى جديد ، اذ يجب ألا يغيب عن نظرنا أن توافر المال والمواد الخام والعمال ليس بكاف للنهوض بالصناعة ، مالم يعزز ذلك بالخبرة الفنية الحديثة .

واذا كان للزراعة ماضيها العريق فى مصر ، فان للصناعة جدتها وأهميتها كعامل عظيم القيمة فى المساعدة على تنمية الدخل القومى وخلق ميادين جديدة للعمل ، كما ان لها أطيب الاثر فى تكوين خلق الشعب وأكبر الفائدة فى المجهودات المتصلة بالدفاع الوطنى ..

« من تقرير البنك الصناعى »

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أساس واقعى سليم

تجارة الشرق الاوسط مع بريطانيا

(ب) الواردات

استعرضنا فى العدد الماضى صادرات الشرق الاوسط الى بريطانيا ورأينا الدور الرئيسى الذى تلعبه صادرات القطن والبترول فى مجموع واردات بريطانيا من هذه المنطقة . ويبين الجدول المرافق تطور تجارة بلاد الشرق الاوسط من بريطانيا فى فترة مابعد الحرب :

فبينما كانت قيمة الصادرات الى بريطانيا تقل عن قيمة الواردات فى السنين الاولى التى تلت نهاية الحرب نجد أن قيمة الصادرات قد ازدادت بعد سنة ١٩٤٨ ، وفى سنة ١٩٥١ كادت تبلغ ضعف قيمة الواردات من بريطانيا . ولما كانت الواردات منوعة بشكل كبير فمن الصعب تحديد مايلعب منها دورا رئيسيا بنفس السهولة التى اظهرنا بها أهمية سلعتين مفردتين فى صادرات الشرق الاوسط الى بريطانيا وهما القطن والبترول ، وعلى العموم فان دراسة نمط الواردات من بريطانيا يظهر ان هناك تقسيما عريضا لبلاد الشرق الاوسط من هذه الوجهة كما يلى :

أولا — البلاد التى بها نهضة صناعية محلية .

ثانيا — البلاد التى تفتقر الى الصناعة .

أما المجموعة الاولى من البلاد واهمها مصر ، وتركيا ، فان نهضتها الصناعية انعكست على وارداتها اذ نجد [illegible] انما تتكون من مواد خام للصناعة أو من سلع انتاجية أو من سلع استهلاكية دقيقة الصنع لاتقوم المصانع المحلية بانتاجها . ففى الشهور العشر الاولى من عام ١٩٥١ نجد ان مصر قد استوردت من بريطانيا منتجات صلبة وحديدية وآلات بما قيمته حوالى ١٥ مليون جنيه . ومن ناحية أخرى بلغت قيمة الواردات من المواد الكيماوية فى المدة ذاتها مايزيد على ٣ مليون جنيه . وفى الوقت ذاته انخفضت واردات مصر من المصنوعات القطنية والحريرية البريطانية الى مايقل عن ١ر٣ مليون جنيه ، ولم تبلغ وارداتها من الاغذية والمشروبات البريطانية على اختلاف انواعها ٥ر١ مليون جنيه . كما كان من آثار التوسع فى انتاج البترول فى مصر واستخدامه فى الصناعة انخفاض وارداتنا من الفحم البريطانى انخفاضا كبيرا .

وبالنسبة الى تركيا بلغت قيمة وارداتها من المصنوعات الحديدية والآلات على اختلافها فى الشهور العشرة الاولى من عام ١٩٥١ حوالى ١٦ مليون جنيه . الا أن تركيا لازالت تستورد من بريطانيا ضعف ماتستورده مصر من المنتجات القطنية والحريرية البريطانية .

ومن ناحية البلاد الاخرى التى تفتقر الى نهضة صناعية ذات أهمية فان نسبة كبيرة من وارداتها من بريطانيا تجىء فى شكل سلع استهلاكية فقد بلغت واردات ايران من الاغذية والمشروبات فى الشهور العشرة الاولى من عام ١٩٥١ حوالى ٥ مليون جنيه ، واستورد السودان بما قيمته ٣ر٢ مليون جنيه من هذه السلع أو نحو ضعف واردات مصر منها ، كما بلغت واردات العراق من هذه السلع الاستهلاكية المختلفة ٣ مليون جنيه فى المدة ذاتها ، وليبيا حوالى ٧٠٠ الف جنيه . وكانت للمنسوجات القطنية البريطانية سوق رائجة فى هذه البلاد . اذ يستورد السودان — رغم الفارق الكبير فى عدد السكان — بما يزيد على وارداتنا منها ، كما يستورد من السجائر بما يوازى قيمة وارداتنا منها ، فى حين ان واردات السودان من الآلات تقتصر على نسبة لاتتجاوز ١٠ ٪ من الواردات المصرية .

أما من ناحية الاهمية النسبية لبلاد الشرق الاوسط كمشترية للبضائع البريطانية فان الجدول المرافق يبين قيمة واردات دول المنطقة المختلفة فى السنوات التالية للحرب . ويظهر من الجدول أن مصر تجىء فى المقدمة وتليها ايران ، ومن المعلوم ان بعد تأميم البترول الايرانى والحرب الاقتصادية التى تشنها بريطانيا على ايران انخفضت وارداتها كثيرا ، وان استمر هذا الانخفاض فيبدو ان تركيا او العراق ستتبوأ مكانها فتصبح الثانية فى الاهمية بعد مصر . الا أن الملاحظ عموما ان قيمة الواردات من بريطانيا فى الازدياد فى فترة مابعد

مجموع تجارة الشرق الاوسط مع بريطانيا

بآلاف الجنيهات

	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
الصادرات الى بريطانيا	٦٦ر٧٦١	١٤٠ر٥٤٤	١٣٢ر٨٨٧	٢٨٤ر٤٩٨	٢٣٣ر٦٣٠
الواردات من بريطانيا	١٠١ر١٦٧	١٣٥ر١٨٧	٢٣٨ر٤٤٩	١٥٠ر٩٢٦	١٢٨ر٢١٢

الحرب • ولو ان هذه الزيادة لم تكن واحدة بالنسبة لجميع بلاد المنطقة، اذ بينمـــا نجد ان قيمة الواردات العراقية لم تتغير كثيرا ،اذبواردات السودان ومصر تتضاعف قيمتهـــا خلال الفترة تحت البحث في حـين ان الزيادة في واردات ليبيـــا من بريطانيا تصل ٦٠٠٪ •ولا شك أن هذه الزيادة في قيمة واردات دول الشرق الاوسط من بريطانيا مرتبطة من جهـة بازدياد الانتاج في بريطانيا وامكان التصدير منها بسهولة ومن جهـــة أخرى بانتعـــاش الاحوال الاقتصادية في الدول الشرقيةوتوفر الاسترليني لديها • ومن المرجح بعد ازدياد انتـــاج البترول في المملكة العربية والعراق والبحرين والكويت ان تسجل وارداتها من بريطانياخلال السنوات القليلة المقبلة زيادة كبيرة•

ودراسة نمط تجارة الشرق الاوسط مع بريطانيـــا يوصي بامكـان زيادة التعاون الاقتصادى بين بلاد هـــذه المنطقة • فالنهضة الصـناعية التي تتزعمها مصر وتركيا يمكن التوسع فيها لو ان بلاد الشرق الاوســـط الاخرى التي تفتقر الى الصناعةفتحت ابوابها لمنتجات هـــذين البلدين • فمثلا لماايستورد السودان المنسوجات القطنية من مصر بدلا من استيرادها من بريطانيا ، ومصر أقدر على تفهم ذوق المســــتهلكين في السودان ؟ والامثلة كثيرة عـــلى امكان زيادة التجارة بين بلاد الشرق الاوسط لو ان نية المسئولين في الشرق الاوسط اتجهت نحو تحقيق مزيد من التعاون الاقتصادى •

انتاج زيت الزيتون في الشرق الاوسط

يبلغ مجموع انتاج بلاد الشرق الاوسط من زيت الزيتون في موسم ١٩٥١/٥٢ ، طن أو نحو ١٢ ٪ من الانتاج العالمي الذى يقدر بنحـو ١ر٣٠٤ر٠٠٠ طن • وكانت أهـــم مناطق الانتاج : تركيا ٤٥ر٠٠٠طن، تونس ٤٠ر٠٠٠ طن ، الجـــزائر ٢٠ر٠٠٠ طـن ، مراكش ٢٠ر٠٠٠ طن ، سوريا ٩ر٠٠٠ طن ولبنـــان ٨ر٠٠٠ طن •

عجز محصول القطن السورى

من المنتظر الا يزيد المحصـــول السورى عن ٤٠٠٠٠بالة وكان التقدير الاول للمحصول يبلغ ١٠٠ر٠٠٠ بالة ويرجع سبب هـــذا العجز الى ان الدودة سببت عجزا كبيرا في مساحات شاسعة من المناطق المزرعة •

تعداد السكان في سوريا

تستعد الدوائر الســـورية لاجراء تعداد عام لسكان سورية في الربيع القادم •وقداعتمد مبلغ ٤٥٠ر٠٠٠ ليرة ســـورية لمقابلة نفقات هـــذا التعداد •

أنابيب البترول العراقى

أعلنت شركة البترول العراقية أن خط الانابيب الممتد من بانياس على الساحل الســـورى الى كركوك في العراق قد وصل الى الحدود العراقية وبدأ العمل فيه داخل العراق نفسها• وبذا يكون قد تم حفـــر ٣٣٣ من الفجوات وتم تركيب ٣١٧ ميلا من الانابيب ،وسيبلغ طول الخط بأكمله ٥٦٠ ميلا ، وسيتمكن من نقل ١٣ مليون طن من البترول الخام سنويا•

صناعة المنسوجات التركية

أخذت صناعة المنسوجات التركية في التوسع فيما بعد الحرب ، وقد أمكن لها في سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ســـد معظم المطالب المحلية من غزل القطن والمنسوجات القطنية والصوفية،

بينما جاء نحو ١/٤ المستهلك محليا من غزل الصوف في ســـنة ١٩٤٩ والنصف الاول من عام ١٩٥٠ أعلى بكثير من عام ١٩٤٩ ، الأن مبيعات غزل القطن والبضائع القطنية كانت على العكس في انخفاض •وقد هبط المستورد من غزل الصوف من ٦٣٢٢ طن في عـــام ١٩٤٩ الى ٥٧٩٦ طن في عام ١٩٥٠ •

الاتفاق التجارى
بين العراق والمانيا الغربية

وقع العراق اتفاقا تجـــاريا مع المانيا الغربية ينص على أن يقدم كل طرف للآخر معاملة الدولة الاكثر رعاية • وسيقوم العراق بتصـــدير ما قيمته ٢ مليون جنيه استرليني• من السلع العراقية وخاصـــة القطن والصوف والبلح والذرة والجلود وذلك خلال الشهور الاثنتي عشر القـــادمة الى المانيا • ويستورد العراق مقابل ذلك مصنوعات حـــديدية وآلات ومنسوجات وعقاقير طبية بما يتراوح بين مليون ومليوني جنيه استرليني

العلاقات التجارية
بين العراق واليونان

قررت الحكومة العراقية قطـــع علاقاتها التجارية مع اليونان كلية ، وذلك عقب ما تبين من قيام اليونان باعادة تصدير المنتجات الاسرائيلية الى البلاد العربية • وقـــد أخطرت الحكومة العراقيـــة أمانة الجامعة العربية بالقرار الذى اتخذته داعيـــة الدول الاعضـــاء الى اتخاذ قرارات مشابهة •

فرع لبنك روما في ليبيا

امتد نشاط بنك روما الى ليبيا اذ افتتح فرعا له في مدينة طرابلس في يوم ٢٥ نوفمبر الماضي •

صادرات بريطانيا الى الشرق الاوسط
بآلاف الجنيهات الاسترلينية

	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	يناير/سبتمبر ١٩٥١
١) مصر	٢٢ر٢٥٩	٣٤ر٦٤٤	٣٦ر٤٦٦	٤٢ر٩٥١	٣١ر٨١٤
٢) ايران	١٥ر٩٥٠	٢٤ر٦٢٥	٣١ر٠٤٧	٣٠ر٣٤١	١٨ر٨٦٠
٣) العراق	١٤ر٥٠٧	١٧ر٦١٩	١٤ر٣٧٨	١٤ر٦٧٢	١٣ر٥٤٣
٤) تركيا	١١ر٥٤٤	١٦ر٥٨٧	١٠ر٣٠٧	١٠ر٨٧٧	١٦ر٠٩٠
٥) السودان	٤ر١١٤	٥ر٤٣٥	٧ر٨٤٣	٩ر٣٤٢	٩ر٦٥٦
٦) فلسطين(اسرائيل)	١٧ر٥٨٤	١٠ر١٥٦	٦ر٥٨٠	١٠ر٠٦١	٩ر٣٧٩
٧) لبنان	٣ر٩٤٦	٥ر٥٧٤	٨ر٥٦٧	٨ر١٠٢	٥ر٤١٣
٨) الكويت والبحرين	٣ر٣١٠	٨ر٦٠٠	٨ر٢٨٤	٦ر٩٦٥	٦ر١٢٤
٩) قبرص	٣ر٨٩٦	٤ر٧٤٧	٤ر٢٥٣	٥ر٦٦٦	٤ر٨٥٥
١٠) سورية	١ر٩٦٣	١ر٩٢١	٢ر٤٣٦	٣ر٠١٩	٣ر٧١٣
١١) ليبيا	٥٤٤	١ر٣٣٩	٢ر٧٠٢	٢ر٩٦٩	٣ر٤٥٤
١٢) الاردن	٧٥٣	٢ر٣١٤	٢ر١٢٦	٣ر١٢٥	٢ر٨٢٦
١٣) البلاد السعودية	٧٩٧	١ر٦٢٦	٣ر٤٦٠	٢ر٨٣٦	٢ر٣٨٥
	١٠١ر١٦٧	١٣٥ر١٨٧	١٣٨ر٤٤٩	١٥٠ر٩٢٦	١٢٨ر١١٢

فتح الاعتماد المستندى وعلاقته بضريبة الدمغة

نصت الفقرة ٢ من الفصل الثانى من الجدول رقم ٢ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم دمغة على أن « يفرض رسم قدره عشرون قرشا على عقود فتح الاعتماد وكذلك على تجديدها » .

وقد عدل القانون الجديد للدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ هذا النص بأن جعل الرسم غير ثابت بل تدريجيا كما عدل فى ألفاظ النص بأن قال « يفرض على عقود أو عمليات فتح الاعتماد وكذلك على تجديدها رسم تدريجى ... الخ »

وهذين النصين لم يتكلما عن الاعتمادات المستندية ونشأ عن ذلك رأيان متعارضان نادى الاول باخراج هذا النوع من الاعتمادات من نطاق الضريبة باعتبار انها لا تعد فتح اعتمادات بالمعنى الفنى الصحيح لأن فتح الاعتماد يقضى حتما أن يضع البنك تحت تصرف العميل مالا من مال البنك نفسه على سبيل القرض يمنح له فى شكل اعتماد أو حساب جار لا من مال العميل . وبأن الاعتماد المستندى عبارة عن اعتماد يفتح عادة للعميل الذى يستورد بضائع من الخارج ويطلب من البنك اعطاءه خطابا بأنه مستعد لدفع الثمن مقابل استلامه مستندات الاستيراد . وتستنتج البنوك من ذلك إنه بالنسبة للعميل الذى يكون له حساب دائن لديها فانها لا تمنحه اى سلفة وانما تقوم عند استلام مستندات الاستيراد بتسديد المبلغ المطلوب مقابل قيده على حساب العميل خصما من رصيده أما اذا لم يكن للعميل حساب فانها تدفع له المال من اعتماد تفتحه له وفى هذه الحالة الاخيرة وحدها يستحق رسم الدمغة وأيدوا وجهة نظرهم هذا بأنه عند صدور قانون الدمغة فى سنة ١٩٣٩ أعد مؤتمر البنوك تعليمات تسير عليها جميع البنوك وتتضمن عدم اعتبار الاعتمادات المستندية اعتمادات بالمعنى القانونى المقصود واعتبارها أوامر بالدفع تصدر من العميل للبنك عندما يستورد الاول بضائع من الخارج ومتى وصلت ودفع المبلغ المطلوب من مال العميل فلا رسم أما ان قدم البنك للعميل سلفة أو فتح له اعتماد لدفع المبلغ المطلوب عليها استحق الرسم ، وبأن مؤتمر البنوك قد أبلغ هذه التعليمات لمصلحة الضرائب فى ١٢ ، ١٧ يوليه سنة ١٩٣٩ ووافقت عليها المصلحة بكتاب مؤرخ فى ١٩٣٩/١٠/١٠

أما الرأى الثانى فيقول بأن النص جاء عاما لم يفرق بين أنواع عقود فتح الاعتماد وبأنه من الخطأ اجراء هذا التقسيم كما ارتكن الى تعريف الدكتور محمد صالح لهذا النوع من العمليات والذى قال فيه بأن « عقد فتح الاعتماد هو عقد يلتزم به صيرفى عادة ان يضع تحت تصرف عميله مبلغا معينا من المال يستطيع أن يقترضه كله أو بعضه فى خلال مدة معينة » واستنتج من هذا التعريف أن أركان هذا العقد هى دائن وعد بأن يعطى ومدين طالب للاستدانة ومبلغ معين لا يتجاوزه الدين ومدة معينة لا تتعداها الاستدانة وموعد للوفاء وبأنه متى توفرت هذه الاركان فقد وجد عقد فتح الاعتماد الذى يستحق بمقتضاه رسم الدمغة وان عقد فتح الاعتماد المستندى لا يختلف فى طبيعته وأركانه عن باقى عقود فتح الاعتماد الا بقدر ما تحمله كلمة المستندى الملحقة باسمه وهذا اللفظ لا يعنى شيئا سوى أن الدين مضمون بتسليم مستندات تمليك البضاعة وبأن من البديهى ان مثل هذا العقد يعتبر عملية أصلية مستقلة فى كيانها وان الاتفاق على الاستدانة بفائدة هو الغاية المقصودة وان كل الاجراءات التى تتبع فى العملية هى وسائل لتنفيذ ذلك العقد وبأنه متى كان الغرض منه هو حصول المدين على مبلغ الدين فلا محل للتفرقة بين الوسائل التى يحصل المدين على مبلغ الدين فالتاجر المستورد الذى يفتح اعتمادا لشراء بضائع من الخارج يتقاضى مبلغ الدين اما بأن يأمر البنك

تقدم التأمين فى مصر

تقدمت أعمال التأمين فى مصر تقدما كبيرا منذ ١٩٣٩ . وليس أدل على ذلك من ان قيمة الاصول التى تحتفظ بها شركات التأمين لمقابلة لتزاماتها قد ارتفعت من أربعة ملايين جنيه فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٠ الى خمسة عشر مليون جنيه فى آخر سنة ١٩٥٠ . وقد تطلب لامر لمقابلة هذا التقدم اصدار القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الاموال . واقتضى ذلك انشاء مصلحة خاصة للقيام بتنفيذ ذلك القانون واحكام الرقابة على هذه لهيئات . وقد روعى ألا تتكبد الخزانة العامة أية نفقات جديدة فى هذا لسبيل ، ففرضت رسوم خاصة على أعمال التأمين لمقابلة هذه التكاليف

ومن أهم مميزات هذا القانون أنه ألزم الهيئات التى تزاول التأمين على لحياة بالاحتفاظ فى مصر بما يعادل ١٠٠٪ من التزامها قبل حملة الوثائق وسيترتب على ذلك تعزيز سوق الاستثمار فى مصر وزيادة مرونته ، اذ ألزمت تلك الهيئات باستثمار جل احتياطياتها فى السوق المصرية وغير خاف أن هذه الاحتياطيات عبارة عن مدخرات مصرية تزيد باطراد بحوالى مليونى جنيه سنويا . هذا علاوة على الاموال التى ألزم القانون هيئات التأمين الاخرى خلاف هيئات التأمين على الحياة بالاحتفاظ بها فى مصر .

هذا الى أن الرقابة شملت أيضا بعض الهيئات التى لم تكن من قبل خاضعة لها مثل صناديق الاعانات وهيئات تكوين الاموال التى تتكون رؤوس أموالها الكبيرة من مدخرات الطبقات المتوسطة . وترمى الحكومة من وراء ذلك الى حماية المدخرين وفى الوقت نفسه الى تشجيع هذا النوع من الادخار الذى لا ينكر أثره الكبير فى الاقتصاد القومى . كما شملت الرقابة كذلك هيئات التأمين البحرى واعادة التأمين

عن التقرير السنوى لاتحاد الصناعات المصرية

بدفعه الى البائع مباشرة فى الخارج أو أن يأخذ خطاب اعتماد يسلمه للبائع وأما أن يتفق معه على سحب كمبيالات على البنك وبأن اختلاف تلك الوسائل لا تغير من جوهر عقد فتح الاعتماد ولا تقسمه الى أقسام بعضها يخضع لرسم الدمغة والآخر لا يخضع له .

والحقيقة أن عقد فتح الاعتماد المستندى ليس عملية أصلية فى حد ذاته بل هو عملية تابعة لعملية أخرى أصلية ورسم الدمغة لا يستحق الا على العملية الاصلية المتفرع عنها فتح الاعتماد المستندى فان كانت مما يستحق عليه رسم كما لو لم يكن للعميل مال أصلا بالبنك أو كان له مال ولكنه غير كاف لتغطية ثمن البضاعة المستوردة المفتوح عنها الاعتماد المستندى ، فان العقد فى هذه الحالة ينطوى على عقدين الاول عقد سلفة أو فتح اعتماد عادى لتغطية ثمن البضاعة والثانى عقد فتح الاعتماد المستندى وفى هذه الحالة يستحق الرسم باعتباره واجب الاداء على العقد الاصلى . أما اذا كانت العملية الاصلية ليست مما يستحق عليه رسم كما لو كان العميل له رصيد دائن بالبنك يكفى لتغطية ثمن البضاعة أو يزيد وكان اتمام عملية الاعتماد المستندى لا يستلزم الا مجرد تقييد قيمته دينا عليه فى جانب منه من حسابه الجارى فان العملية برمتها ينتفى عنها الرسم .

ولهذا ففى مثل هذه الاحوال يجب البحث عن العمليات الاصلية التى ترتب عليها فتح الاعتماد المستندى وهل هى تنطوى على عقد فتح اعتماد عادى أو عقد سلفة من البنك بكل أو بعض قيمة الاعتماد المستندى فاذا انطبق هذا الوصف على هذه العمليات حصل الرسم والا فلا رسم وقد أيدت محكمة استئناف مصر رأينا هذا فى القضية رقم ٢٨١ لسنة ٦٤ قضائية فى حكمها الصادر يوم ٣١ مايو سنة ١٩٥١ . وفى رأينا أيضا أن النص الجديد لا يمنع من الاخذ بهذا الرأى لأن عبارة عقود فتح الاعتماد التى وردت فى النص الاول أشمل من عبارة عمليات فتح الاعتماد وأعم فاذا ما أضيفت كلمة عمليات فاننا نرى أنها لا تؤثر على المعنى الاصلى أو لا تزيد شيئا عما كان به .

ت . ف

شخصيات اقتصادية



عبد الرحمن حمادة باشا

نشيط موفور النشاط دائم الحركة كثير الانتاج ــ كان كبيرا لمهندسى مصلحة السكة الحديد ولكنه استقال من خدمة الحكومة وعمل بمنشآت بنك مصر فلقى فيها نجاحا وتوفيقا استطاع معه أن يشق طريقه فى ميدان الاعمال التجارية والاوساط الصناعية

وحمادة باشا عضو مجلس الادارة المنتدب لشركة مصر للغزل والنسج (المحلة الكبرى) ونائب رئيس شركة مصر لاعمال الهندسة وعضو مجلس ادارة شركة الغزل والنسيج الرفيع (كفر الدوار) وشركة مصر للحرير الصناعى وشركة مصر لحلج الاقطان وشركة مصر للاسمنت المسلح وشركة صباغى البيضا وشركة الاهرام التجارية والصناعية وشركة استرن للكهرباء (جنرال الكترك) وشركة المستودعات المصرية .

وان له من نشاط ما يجعله يثبت وجوده فى تلك الشركات جميعها فيحضر جلسات مجالس اداراتها وسائر لجانها واجتماعاتها متنقلا بين القاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى وكفر الدوار يوزع عليها نشاطه وخبرته فى مثابرة لا تعرف الكلل ومواظبة دون تردد أو ملل . وقد يكون مثار هذا النجاح المستمر ما لقيه حمادة باشا من نجاح مبكر وليس أبعث على التوفيق من دائم النجاح والتوفيق .

وهو هادىء الطبع مرتب الذهن منظم فى مواعيده وانتقالاته وعمله ومذكراته ــ ولعل هذا مما عاونه على القيام بأعبائه كلها دون قصور وساعده على تحمل مهام أعماله المتشعبة فى غير اضطراب أو فتور وهو بار بقومه بار بزملائه وأقرانه وهو شديد الثقة أو شديد العطف على من تخرجوا حتى من المعاهد التى لقى فيها دراسته أو بدأ بها ثقافته .

وحمادة باشا تلقى دراسته الابتدائية والثانوية فى كلية فيكتوريا بالاسكندرية وأحرز اجازة الهندسة من جامعة برمنجهام وهو فى منتصف العقد السادس من عمره وأن كان قد لفت الناس الى شأنه وعرفهم بأمره حين لم يكد يبلغ العقد الرابع .

وهو ابن خليل حمادة باشا ــ خاله مظلوم باشا وصهره شراره باشا ولا حسب أن شيئا من تلك الصلات قد دفعه للطريق أو عاونه على ما أحرزه هو من توفيق قدر ما وقف بنفسه على قدميه وجاهد فى سبيله بكلتا يديه .

وحمادة باشا مثل رفيع للرجل المهذب المنتج النافع ــ وهو مع اشتراكه فى تلك الهيئات الصناعية والمالية الكبيرة يساهم فى كثير من النوادى الاجتماعية والرياضية فى مصر والاسكندرية . وله فيها كلها بفضل أدبه وكياسته مقام ملحوظ ومكان مرموق .

حسن الحطيم



انجلترا تمول ايطاليا

اذاع متحدث بلسان وزارة التموين البريطانية ان انجلترا قد وضعت تحت امرة ايطاليا مواد للدفاع يبلغ ثمنها ٣٤١ر٠٠٠ جنيه استرليني خلال شهر نوفمبر الماضي . وتشمل هذه المواد ١٩٦ر٠٠٠ جنيها من المنسوجات ، و٥٣ر٠٠٠ جنيها من المنتجات المعدنية، و٣٢ر٠٠٠ جنيها من المواد الكيميائية . ومن المحتمل أن تحصل المؤسسات الايطالية على عقود اضافية لصناعات النسيج والمعادن

الغاء الرقابة على النقد فى كندا

أعلن وزير المالية الكندى الغاء جميع القيود على عمليات النقد الاجنبى فى كندا . والسماح للمقيمين فيها بحيازة أى كمية من العملات الاجنبية أو التصرف فيها بحرية .

احتياطيات اليابان من العملات الاجنبية

بلغت احتياطيات اليابان من العملات الاجنبية المختلفة فى ٣١ اكتوبر الماضي مايساوى ٧٢٣ مليون دولار بزيادة ٤٣ ملين دولار خلال الشهر . وتتضمن الحيازة ٥١٤ مليونا بالدولارات، ١٢٦ مليونا بالاسترليني ، ٨٣ مليونا من البلاد الاخرى .

وتعزى الزيادة فى الشهور الأخيرة الى نقص الواردات أكثر منها الى زيادة الصادرات .

معمل لتكرير البترول فى بومباى

عقدت الحكومة الهندية مع شركة ستاندارد فاكوم اتفاقا يقضى بأن تقوم الشركة بانشاء معمل لتكرير البترول فى بومباى تبلغ طاقته مليون طن سنويا . وتقدر نفقات المشروع بمبلغ ٣٥ مليون دولار . وستشكل شركة ستاندارد فاكوم شركة هندية تمتلك المعمل وتقوم بالاشراف عليه ، وستتوزع أسهم الشركة الجديدة بنسبة ٢٥ ٪ تطرح للاكتتاب فى الهند فى صورة اسهم ممتازة وباقى رأس المال فى صورة أسهم عادية تمتلكها شركة ستاندارد فاكوم .

وقد تعهدت الحكومة الهندية بعدم تأميم المعمل الجديد خلال مدة ٢٥ عاما كما سيصرح بتحويل الارباح وكذلك نفقات التأسيس ، وكذلك أعفت الهند الشركة الجديدة من بعض الاجراءات التى ينص عليها قانون الانهاض الصناعى .

كما اكدت شركة ستاندارد فاكوم بانها ستقوم بتمرين عدد كاف من الرعايا الهنود على عمليات التكرير .

ومن المنتظر أن توقع الحكومة الهندية اتفاقات مماثلة مع شركة شل (بورما) لاقامة معمل آخر فى بومباى ، ومع شركة كالتكس لاقامة معمل فى فيزاجاباتام .

بنك مركزى للهند الصينية

أعلن اخيرا عن تأسيس بنك مركزى متحد لولايات لادس كمبوديا وفيتنام يفتح أبوابه فى أول يناير ١٩٥٢ . وسيقوم البنك الجديد باصدار قروش الهند الصينية على ان يكون غطاء الاصدار مؤلفا من الفرنكات الفرنسية وسندات تصدرها خزانة الولايات الثلاث ، وكذلك من الذهب والعملات الاجنبية الفرنسية على النقد .

عملة جديدة للمستعمرات البريطانية فى البحر الكاريبى

أعلن أخيرا انه قد طرح فى التداول عملة جديدة فى ترينداد ، غابة البريطانية ، باربادوس ، وجزر ويندوارد وليوارد . ومن غير المتوقع أن يشرع فى الحال فى سحب العملات المعدنية القديمة من التداول . وسيظل دولار الهند الغربية البريطانية اداة للتحاسب ، كما سيكون للعملة الجديدة سعر تعادل العملة القديمة بالنسبة للاسترليني .

النقد الاجنبى فى كوستاريكا

صدر قانون جديد لتنظيم عمليات النقد الاجنبى فى كوستاريكا ويقضى بانشاء سوقين قانونين للصرف أحدهما رسمي والآخر حر . ويكون مصدر العملات الاجنبية للسوق الرسمية الصادرات وايرادات التأمين والتحويلات الاجنبية الى الشركات الاجنبية فى كوستاريكا وكذلك المتسلمات الحكومية من الخارج . وتسلم هذه الايرادات الى البنك المركزى بالسعر الرسمى . وتذهب حصيلة هذه الايرادات الى الواردات المصرح بها ، ومصاريف البعثات الدراسية ، المدفوعات الحكومية الخارجية والتحويلات لارباح الاستثمارات الاجنبية المسجلة .

الدخل الصافى

كان دخل الفرد فى المتوسط فى البلاد الآتية كما هو مبين أمامها وذلك بعد خصم الضرائب :

	١٩٣٧	١٩٤٩	١٩٥٠
ألمانيا الغربية (مارك)	١ر٠٧٠	٨١٩	٩٨٢
المملكة المتحدة (جك)	١٠٢	٩٧	١٠٣
الدانمرك (كرونر)	١ر٦٨٠	٢ر٣٤٠	٢ر٥٥٢
فرنسا (١٠٠٠ فرنك)	٧ر٢٣٣	٨ر٧٢٦	٨ر٠٩١
الولايات المتحدة (دولار)	٦٠٣	٨٢١	٨٦٤

ويبين الجدول كيف أن الضرائب قد استحوذت على الزيادة فى الدخل الاهلى فى المانيا ، بينما أنه فى الدانمرك والولايات المتحدة زاد الدخل الصافى نحو ٥٠ ٪ منذ عام ١٩٣٧ .

أما بالنسبة للسوق الحرة فتستمد حاجتها من المدفوعات التى يتسلمها المبعوثون الاجانب ومن السياحة ، وكذلك التحويلات الشخصية من الخارج ومن واردات رؤوس الاموال غير المسجلة ، وغير ذلك من النقد الاجنبى الذى لايطلب بيعه فى السوق الرسمية . وتكون السوق الحرة موردا للمدفوعات الواردة ومصروفات السياحة والأفلام والمدفوعات الاخرى التى لايمكن عقدها عن طريق السوق الرسمية .

محصول الفحم الاسترالى

يقدر مكتب الاحصاء السويسرى أنه فيما عدا سنوات الحرب ١٩٤٢ الى ١٩٤٥ فان المساحة الحالية المزروعة قمحا تعد أصغر مما كانت عليه طوال ٢٦ عاما . ولو ان النقص فى المساحة سيعوضه ، بعض الشيء ، الزيادة فى الغلة المتوسطة .

وتقدر المساحة المزروعة بنحو ٢ر١٠ مليون فدان أو ١ر١٢٪ اقل من الموسم السابق ، ٢١٪ أقل من متوسط السنوات السابقة للحرب ويقدر المحصول بنحو ٧ر١٦٦ مليون بوشل أو ٥ر٩٪ اقل من العام السابق ، الا انه يزيد ٨٪ عن متوسط السنوات الخمس السابقة للحرب .

تجارة جنوب افريقيا الخارجية

كان تطور الاحوال فى اتحاد جنوب افريقيا منذ نشوب الحرب الكورية مشابها لما كان عليه فى البلاد الاخرى المنتجة للمواد الخام . فقد كان من جراء الطلب الحاد على الصوف والمعادن الاساسية ان ارتفعت حصيلة صادرات جنوب افريقيا ارتفاعا كبيرا ولما بدأ الهبوط فى الاسعار العالمية للسلع فى أوائل هذا العام بدا ايراد الصادرات فى الانكماش ، اذ بينما بلغت قيمة الصادرات ٨ر٩٥ مليون دولار فى مارس ، هبطت الى ٥ر٦٦ مليون فى اغسطس . وفى الوقت ذاته كانت الواردات فى ازدياد فوصلت فى اغسطس الى مستوى قياس جديد ٢ر١٣٤ مليون دولار .

وبالرغم من هذه الاتجاهات ظلت احتياطيات الذهب لدى البنك المركزى ثابتة تقريبا خلال الشهور الأخيرة . الا ان الاحتياطيات من العملات الاجنبية قد هبطت هبوطا كبيرا فبلغت فى آخر سبتمبر مايوازى ١٦١ مليون دولار فقط مقابل ٢٧٨ مليونا فى آخر مارس . وبالنظر الى هذه التطورات يبدو أن جنوب افريقيا فى فرصة ستستمر القيود على الواردات فى الوقت الحاضر .

محصول القطن العالمى

قدرت اللجنة الاستشارية الدولية للقطن محصول القطن (طويل التيلة) فى العام عن عام ١٩٥٢/٥١ بحوالى ٨٨٠٠٠٠ بالة بعجز ٢٣٧٠٠٠ بالة عن الموسم السابق وبعجز ٧٠٠٠٠ بالة عن متوسط محصول السنوات قبل الحرب الاخيرة . وتنبأت بكثرة الاقبال من قبل المشترين على هذا النوع من القطن لتغطية حاجة الغرب للتسلح .

الانتاج الزراعى فى فرنسا

(بملايين الكوينتال)

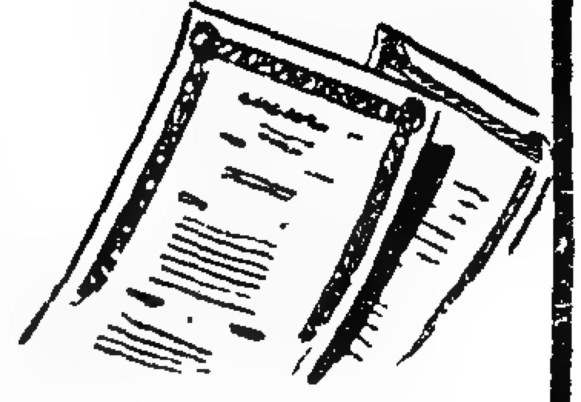
	متوسط ٩٣٩/٩٣٠	١٩٥٠	١٩٥١
القمح	٨٠ر٥	٧٧ر٠	٧٠ر٣
الشيلم	٧ر٩	٦ر١	٥ر٠
الشعير	١١ر٠	١٥ر٧	١٦ر٧
الشوفان	٤٧ر٥	٢٣ر١	٣٦ر٠
الذرة	٥ر٣	٤ر٠	٦ر١
البطاطس	١٥٦ر٦	١٢٩ر٤	١٢٠ر٩
البنجر	٩١ر٢	١٣٥ر٨	١١٤ر٦
الفول	١ر٣	٠ر٩	١ر١
العدس	٠ر١	٠ر١	٠ر١
الحمص	٠ر٣	٠ر٤	٠ر٤
النبيذ (مليون هكترلتر)	٥٨٨ر٩	٦٥ر١	٤٧ر٣

الضائقة المالية فى بريطانيا

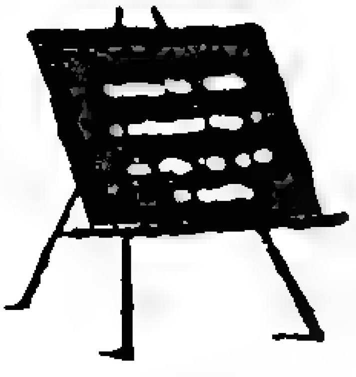
نشرت وزارة المالية البريطانية فى الايام القليلة الماضية مبلغ العجز فى ميزان المدفوعات البريطانى خلال الربع الاخير من العام الماضى ، وهو اكبر عجز عرفته البلاد فى مثل هذه الفترة القصيرة ، اذ بلغ ٩٤٠ مليون دولار . فانخفضت احتياطيات بريطانيا من الذهب والدولارات الى ٢٣٣٥ مليون دولار . وهذا التدهور فى حالة بريطانيا المالية هو احد الاسباب التى دعت المستر تشرشل الى زيارة وشنطن لمباحثة المسئولين هناك والاتفاق معهم على ان تمد امريكا يد المعونة مرة اخرى لمساعدة الاقتصاد البريطانى المتداعى .

والواقع ان العجز فى الميزان الحسابى البريطانى انما يرجع الى ان الانجليز يعيشون فى مستوى أعلى مما تتحمله مواردهم الخاصة ، فاما ان يخفضوا من مستوى معيشتهم ويقضوا بذلك على هذا العجز فى الميزان الحسابى ، واما ان يقنعوا امريكا وغيرها من البلاد على منحهم مساعدات شبه مستديمة . وقد نجحت بريطانيا منذ انتهاء الحرب فى الحصول على المساعدات الخارجية بطرق مختلفة ، وهى كبيرة الامل الآن فى ان تجدد امريكا مساعدتها . ولذلك دفعت بريطانيا الفوائد المستحقة عليها بخصوص القرضين الامريكى والكندى (والبالغة ١٧٦ مليون دولار) لتحظى برضاء العالم الغربى .

ومهما كانت الضائقة المالية التى تعانيها بريطانيا فثمة حقيقة يجب الا تغرب عن بالنا وهى ان بريطانيا ضحت بمثل هذا المبلغ الضخم لنيل رضاء امريكا وهى بلادغنية وانها على مايظهر مترددة فى الافراج عن مبلغ ١٠ مليون جنيه استرلينى لمصر وهى بلاد فى اشد الحاجة الى مدخراتها من الاسترلينى . واذا لم تمنعها الضائقة المالية عن الوفاء بالتزاماتها لامريكا فيجب الا تؤخذ هذه الضائقة حجة فى تبرير عدم الوفاء بالتزاماتها نحو مصر والدول الشرقية الاخرى .



الأوراق المالية



١ ـ خلال سنة ١٩٥١

يهم القارىء بمناسبة ابتداء سنة ١٩٥٢ أن يلقي نظرة شاملة عن تطورات سوق الاوراق المالية خلال العام المنصرم ليستدرك من ذلك ان كانت سوقنا فى تحسن أم لا . وهاهى آراء رؤساء قومسيون البورصة فى القاهرة والاسكندرية عن حال السوق :

رأى رئيس قومسيون بورصة القاهرة

* لايمكن رسم أى ميزانية لاقتصاديات البلاد دون التأثر بالمأساة التى تجتازها مصر فى المجال السياسى والوطنى .

* ويقدر ثمن المحاصيل المصرية بحوالى ٣٣٠ مليون جنيه

* انتعشت الصناعة طوال عام ١٩٥١ رغم امتناع رؤوس الاموال من الادخار فيها

* تقدمت أسعار أسهم الشركات الصناعية تقدما ملموسا وبنسبة مشجعة

* سرت الاوساط المالية بانشاء البنك المركزى وينتظر أن تقوم بأعمالها على نطاق أوسع

* الضرائب المعدلة وماعليها من رسوم لصالح البلدية تقرب نظامنا الضريبى من الانظمة فى البلاد التى يثقل عبء الضرائب فيها .

* لايمكن لسوق الاوراق المالية أن يتجاهل احتياج الخزينة العامة ولا يجوز أن تتباعد عن خطة الحكومة التى ترمى الى ايجاد العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب

* تأثرت الاسعار في سوقنا بتطور الحالة السياسية فى الخارج والعوامل الاقتصادية العالمية

* يندهش معظم الماليين من ارتفاع ريع الاسهم فى سوقنا فبعدما كان هذا الريع ٣٪ لسندات وأسهم الشركات العظمى أصبح الآن ٥ و٦٪ وبعد ماكان ريع الاسهم الصناعية حوالى ٥ قبل الحرب أصبح الآن بين ٧ و١٠٪

* ولكن هذه الحال تشاهد فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وسويسرا

والسبب فى ذلك راجع الى أزمة الادخار بوجه عام التى مالبست أن هاجرت أسواق الاوراق المالية لغيرها من أسواق وسلع وطرق الادخار .

* الانتعاش حقيقى فى مصر وغير وهمى

* الامل فى أن تزال العقبات الداخلية وسيندهش الماليون من متانة سوقنا ونشاط التعامل فيها

* اننا متفائلون وكلنا عشم فى أن تكون السنة المقبلة مليئة بالرخاء تحت رعاية المليك المعظم فاروق الاول ملك مصر والسودان

الاسكندرية للأوراق المالية

الاسكندرية لكوراق المالية

* قبلت أسهم ١١ شركة مساهمة فى بورصة الاسكندرية برأس مال اجمالى قدره ٤٫٤٣٥٫٠٠٠ جنيه

* نشكر معالى فؤاد سراج الدين باشا باهتمامه بسوق الاوراق المالية ونطلب من معاليه أن ينظر الى مطالبنا بتعديل فئة السمسرة فى البورصة .

* نشكر كذلك الاستاذ محمد حامى بك على معاونته واستدراكه الاستدراك التام لشئون بورصتنا .

* ظل سوقنا خلال سنة ١٩٥١ فى ركود بسبب الحالة السياسية العامة التى لاتشجع أصحاب رؤوس الاموال على استثمار أموالهم فى سوق متين .

* لا يفوتنا أن نلاحظ أن تطور سوق الاوراق المالية يخالف تماما تطور اقتصاديات البلاد . فبينما تزداد الاسعار والنشاط فى التجارة والصناعة والزراعة تظل الحركة هادئة فى البورصة .

* سجل سند القرض الوطنى ٤/٣١٪ نزولا حتى وصل الى ٩١٫٥ جنيه بالرغم من كونه السند الاول فى سوقنا من حيث الريع ومعافاته من الضرائب الحالية والمستقبلة

* ولاتزال الاسباب الآتية تؤثر على المساهمين للتخلص من بعض أسهوهم : ـ

١) لم يتم السلم فى فلسطين

٢) الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ سببت حوادث .

٣) ارتفعت الضريبة على الأرباح من ١٤٪ الى ١٦٪

٤) ارتفع سعر الضريبة العامة على الايراد

٥) ضوعف رسم الدمغة على عمليات سوق الاوراق المالية

* مصر من البلاد التى تحتاج الى رؤوس أموال أجنبية

* يأمل الجميع أن بعض نصوص قانون الشركات المساهمة ستخفف لتشجيع الرأسماليين الاجانب

* تنهض الصناعة وتعمل الشركات على تكوين احتياطات فى غاية العائدة والاهمية لها للتوسع فى أعمالها .

* كل هذه المسائل تكون عنصر أساسى ومشجع للمستقبل وتحث الرأسماليين بالاستنفاع من الريع الذى يتراوح مابين ٥ و ٨٪ بعكس ماهو جارى فى الخارج حيث تأتى الاسهم بريع قدره ٣٪ فقط .

* نتقدم جميعا بتقديم خالص أمانينا لمولانا الفاروق المعظم أعزه الله

رأى رئيس بورصة العقود

بالاسكندرية

أما السيد جول خلاط بك رئيس قومسيون بورصة العقود بالاسكندرية فقد عبر عن حالة سوق الاوراق المالية فى الخطبة التى ألقاها عن القطن بمناسبة انتهاء السنة ذكر فيها انه يأمل أن تعمل الحكومة على ضغط الميزانية والحد من المصروفات الباهظة

* يجب على مصر أن تشجع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية والعمل على ايجاد جو ملائم لها .

* تجتاز مصر الآن أزمة ائتمان

* لاتؤثر أسعار القطن المرتفعة على سوق الاوراق المالية • كما كانت تعمل من قبل

* بينما تسجل أسواق الاوراق المالية فى الخارج صعودا أسهمنا وتأتى بريع مرتفع ارتفاعا غير عادى •

وانخفضت سندات الحكومة بقدر ٨ بنط وسجل هبوطا فى سعر أسهم البنك الاهلى والبنك العقارى والمياه الخ من الاسهم الاساسية الثابتة •

* رؤوس الاموال قلقة بسبب الجو السياسى والسياسة الضريبية •

* يصفى بعض الاجانب الاسهم التى يملكونها بأسعار بخسة رغم الريع المرتفع •

ويكفى أن نلقى نظرة سريعة على الجدول المنشور فى صفحة ٢٤ لنعلم مدى نشاط السوق خلال هذه السنة

قسم سندات الحكومة – سجل نزولا محسوسا •

قسم البنوك – انخفضت أسعار معظم الاسهم فى هذا القسم ما عدا أسهم بنك مصر بسبب تسوية الخلاف الضريبى بينه وبين الحكومة وتطور أعمال شركاته • وقد أصبحت أسهم بنك أثينا (بعد تحويلها الى اسمية) بسعر ١٦١٦ وقد أتت بريع قدره ٧٠ قرشا •

قسم المياه – نزلت حصص تأسيس مياه القاهرة نزولا فظيعا خلال السنة الماضية بقدر ٣٠ جنيه للحصة الواحدة ، وتلتها أسهم تمتع الشركة نفسها بنزول قدره ٣٩٢ قرش

قسم الاراضى الزراعية – كانت حركة أسهم الاراضى الزراعية هادئة نوعا ، ولم تتأثر بأسعار القطن التى سجلت وقد انخفض سعر معظمها

قسم شركات أراضى البناء – نشطت أسهم وحصص تأسيس مصر الجديدة ولكن انتهت السنة دون أى مكسب فى النهاية •

قسم الشركات التجارية والصناعية

كانت نشطة جدا وقد سجلت بعض الاسهم صعودا عظيما •• ونذكر من ضمن الاسهم المتداولة والتى تحسنت : مصر للغزل والنسيج وكفر الدوار (فقد زاد رأس مالها للضعف ولم تنخفض الاولى الا بمقدار ٥ جنيه) وغزل الحرير وأبو زعبل والمالية والصناعية والورق الاهلية والتغليف وآبار الزيوت وشيكوريل والملابس والمهمات والدلتا التجارية والنقل والهندسة والمناجم ، وقد كان هذا النشاط راجعا الى عدة العوامل الدولية التى سجلت الانتاج المحلى

٢ – خلال الاسبوعين الاولين من ١٩٥٢

نشطت السوق خلال الفترة الاولى من سنة ١٩٥٢ نشاطا ملموسا دل على متانة السوق من جهة وثقة المتعاملين من جهة أخرى وقد ارتفعت معظم الاسهم على أساس النتائج المرضية التى اظفرتها الشركات خلال السنة الماضية والتى ستسبب أما زيادة رأس المال للتوسع فى العمل واما زيادة ربح الاسهم بما يتناسب مع زيادة الارباح •

ومن ضمن الاسهم التى صعدت أسعارها مصانع النحاس والمناجم والبحث – وقد ثبت توزيع ربح يتراوح بين ١٦٠ و١٨٠ قرشا ومن الجائز زيادة رأس المال – والتغليف الاقتصادى والحرير الصناعى

وهاهى أخبار بعض الشركات خلال هذين الاسبوعين :

شركة ابو زعبل وكفر الزيات للاسمدة والمواد الكيماوية (اكفاك)

انعقدت الجمعية العمومية السنوية لشركة ابو زعبل وكفر الزيات للاسمدة والمواد الكيماوية بمقر الشركة بالاسكندرية تحت رئاسة سعادة حسين عنان باشا

وقد انتخبت الجمعية المسيو فليب بيانكى والمسيو بندوتشى مراجعى الاصوات وقد حضر الاجتماع ممثلين عن ٨٣٫٧٤٧ سهم • وقد وافقت الجمعية على جميع المسائل المدرجة فى جدول الاعمال بما فى ذلك توزيع ربح اجمالى قدره ٧٠ قرشا قائم عن كل سهم وسيدفع هذا المبلغ ابتداء من ٢٨ يناير ١٩٥٢ مقابل تسليم الكوبون رقم ٣ فى بنك بركليز •

وقد رد أعضاء مجلس الادارة على بعض الاسئلة بشأن زيادة رأس المال أو عدمه فكان الجواب على أن الشركة لم تر فى الوقت الحالى زيادة رأس المال

سكك حديد الدلتا المصرية

انعقدت الجمعية العمومية السنوية لمساهمى شركة سكك حديد الدلتا المصرية فى مقر الشركة بالقاهرة يوم الخميس الموافق ١٠ يناير برئاسة سعادة محمد حسين هيكل باشا وحضور الاستاذ محمد الحسينى زعلوك بك ومحمد كمال الخشن بك والاستاذ يوسف كفورى ومحمد عبد الخالق صابر بك والاستاذ هنرى كفورى • وقد انتخب الاستاذ فكتور حزان ويوسف ستون أفندى كمراجعى الاصوات والمسيو ادريانو آمى كسكرتير •

وقد حضر الاجتماع من يمثلون ٣٠٫٥٥٠ سهما •

وقد وافقت الجمعية بالاجماع على المسائل المدرجة بجدول الاعمال ومنها توزيع ربح قدره ٥٫٥ ٪ لكل سهم قيمته الاسمية ١٠ جنيهات استرلينية

مخازن الادوية المصرية

قررت الجمعية العمومية المنعقدة يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ الموافقة على الحسابات وتوزيع الارباح على أساس ربح قائم قدره ٥٨ قرشا للسهم الواحد •

كما وافقت جمعية عمومية غير عادية على زيادة رأس المال من ٧٥ ألف جنيه الى ١١٢ ألف جنيه بطرح ٩٣٧٥ سهما قيمتها الاسمية ٤ جنيهات

شركة سيدى سالم

لم تجمع الجمعية العمومية غير العادية لشركة سيدى سالم العدد الكافى من الاصوات فى يوم ٣ يناير ١٩٥٢ وقد اتخذت قرارات مؤقتة خاصة بمشترى أسهمها من السوق يجب الموافقة عليها من جمعية أخرى

المحلات الصناعية للحرير والقطن

انعقدت جمعية عمومية غير عادية لشركة المحلات الصناعية للحرير والقطن يوم السبت الموافق ٥ يناير ١٩٥٢ برئاسة سعادة سابا حبشى باشا رئيس مجلس الادارة وحضور حمدى طاهر باشا والدكتور يوسف بك نحاس وجناب فرانسوا تاجر عضو مجلس الادارة المنتدب وجناب فرنان بتشوتو وجناب هومير تاجر ووافقت على زيادة رأس مال الشركة من ٦٠٠ ألف جنيه الى مليون جنيه

الشركة البحرية المصرية

انعقدت يوم الخميس الموافق ١٠ يناير ١٩٥٢ الجمعية العمومية العادية للشركة البحرية المصرية (تحت التصفية) برئاسة سعادة محمد سلطان باشا وحضور سعادة احمد صديق باشا والفونس الكسان بك مصفيين وقد حضر الاجتماع من يمثلوا ٣٦٫١٢٠ سهما. وقد شرح الرئيس للمساهمين على أن الرصيد الدائن يبلغ ٤٫٦١٥ جنيه وعلى أن مصلحة الضرائب تطالب الشركة بمبلغ ٦٫٠٠٠ جنيه • وقد وافق المساهمون بأغلبية الاصوات على أن يدرج المبلغ الاول فى احتياطى خاص لهذا الغرض • ووافقت بالاغلبية على جميع المسائل الاخرى المدرجة فى جدول الاعمال •

البقية على صفحة ٢٤

حالة مصر الاقتصادية فى عام ١٩٥٢

التضخم

لاقتصادنا اليوم كافة خصائص التضخم الذى يجب البحث عن أسبابه ، سواء فى مصر أو فى الخارج ، ومما لاشك فيه انه ليس ذلك التضخم الناشىء عن عجز فى الميزانية ، وان كان الالتجاء المتواصل الى الاحتياطى قد ساهم فى زيادة القوة الشرائية .

واتفق هذا لسوء الحظ مع ضعف محاصيلنا من الحبوب فى العام الماضى مما أدى الى ارتفاع أثمان المواد الغذائيه المحلية ، ولهذا أثره على الطبقات الفقيرة بنوع خاص .

وقد اشار حضرة صاحب السعادة على الشمسى باشا رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى الى أن عدم النظر الى الامور من جميع نواحيها هو مرجع الافكار الراسخة التى تعزو ارتفاع الاسعار الملاحظ فى مصر الى عوامل داخلية بحتة ، وخاصة الى التضخم النقدى . وأوضح سعادته انه كان للعوامل الخارجية الاثر الاكبر فى ارتفاع مستوى الاسعار ، وان التضخم النقدى انما هو نتيجة وليس سببا لهذه الظاهرة . ويتساءل سعادة حافظ عفيفى باشا رئيس مجلس ادارة بنك مصر ما اذا كان من الممكن مكافحة الغلاء مكافحة فعالة بتشجيع الانتاج المحلى للغلال . ويردد سعادته — فى تقريره — الى ان مشكلة مصر المستمرة ، هى تزايد عدد السكان باطراد لا مثيل له فى بلد آخر وبما يفوق وسائل العيش ، ويدعو بشدة على العمل على زيادة الامكانيات الزراعية والصناعية فى البلاد واستغلال شتى المرافق الاخرى .

ولعل من مقاييس التضخم ، مقدار المتداول من البنكنوت ، ففى خلال الربع الأول من هذا العام ظل مستقرا تقريبا ، ولم يظهر فيه الا انخفاض يسير قدره ٤ر١ مليون جنيه جعل رقم التداول فى آخر مارس ٢ر١٨٢ مليون جنيه ، ولعل سبب هذه الزيادة بين هذه الفترة ومثيلتها فى عام ١٩٥٠ هو ذلك الارتفاع الكبير فى أسعار القطن ، وما تبعه من ارتفاع فى أسعار السلع المحلية ، هذا بخلاف « التضخم المستورد » الذى ظهر فى شكل ارتفاع كبير فى أسعار الواردات الاجنبية . وظل الحال على ما هو عليه من زيادة فى كمية البنكنوت المتداول ، الى أن هبط خارج البنك الاهلى المصرى — كما هى العادة فى الربع الثالث من العام — الى مستواه الإدنى ، فبلغ ٧ر١٦١ مليون جنيه فى أول سبتمبر مقابل ٨ر١٧٠ مليون جنيه فى ٣٠ يونيه وهكذا بدأ الموسم القطنى الجديد والمتداول من البنكنوت يزيد نحو ١٣ ٪ عما كان عليه عند بدء الموسم السابق .

ولابد من ذكر عاملين خارجيين كانا من أسباب زيادة التداول . فالعملة الفلسطينية المتداولة فى غزة المحتلة سحبت وحل محلها عملة مصرية . كما قد خرج السودان من بيع محصول قطن هذا الموسم بفائض ملحوظ فى ميزانه التجارى ظهر جزء منه فى زيادة ودائع حكومة السودان لدى البنك الاهلى المصرى بالخرطوم ، وكذلك فى الودائع الخاصة للافراد .

الذهب

اما الذهب ، فقد تعرضت أسعاره خلال الربع الاول من هذا العام لتقلبات عنيفة بدرجة لم تحدث منذ زمن بعيد ، فبدأت هذه الاسعار فى الارتفاع فى ديسمبر عام ١٩٥٠ ، ثم اشتد ارتفاعها فى شهر يناير بسبب تزايد المشتروات فى هونج كونج ، ومكاو على اثر انتصارات الشيوعيين فى كوريا . وبينما كان سعر الاوقية من الذهب بالدولار الامريكى (على أساس سعر الدولار فى السوق الحر) ٩٠ر٤٠ فى شهر يناير ، هبطت الى ٦٠ر٣٩ دولار فى شهر مارس . ثم حافظت الاسعار على ثباتها فى السوق الحرة خلال الربع الثانى ، مع اتجاه بطىء نحو النزول فى أسعار الاسواق الاوربية ، حتى توقف هذا الاتجاه النزولى فى النصف الثانى من يونيه . ثم بدأت أسعاره تميل فى جميع الاسواق الى الارتفاع تدريجيا

وفى منتصف مارس نشر بلاغ رسمى يبين الأسس التى قام عليها الاتفاق الجديد ، بعد المفاوضات الطويلة بين مصر والمملكة المتحدة لعقد اتفاق طويل الاجل بخصوص الارصدة الاسترلينية . وينص البلاغ على الافراج عن الحسابات رقم ٢ الى الحسابات رقم ١ ، عن مبلغ قدره ٢٥ مليون جنيه استرلينى تتحول حوالى ١٤ مليون جنيه منها الى دولارات أمريكية ، ثم يفرج فى كل عام من الاعوام التسعة التالية عن ١٠ مليون جنيه ... الخ ، كما سبق أن نشرناه

ومن المعلوم انه حينما خرجت مصر من المنطقة الاسترلينية فى ١٩٤٧/٧/١٤ كان مجموع أرصدتها الاسترلينية ٢و٣٥٦ مليون جنيه استرلينى ، هبطت فى ١٩٥١/٣/٢٤ الى ٧ر٢٩١ مليون جنيه استرلينى

وقد اطلقت فى أوائل ابريل حرية الاستيراد من المنطقة النقدية البلجيكية بدون الحاجة الى ترخيص اذا كان الدفع يتم بالاسترلينى من الحسابات المصرية القابلة للتحويل فى بريطانيا . كما سمح بحرية الاستيراد دون ترخيص من سيام . كما تم الاتفاق فى مايو على أن تدفع تحويلات السياح الى سويسره بالعملة الاسترلينية ، وذلك فى حدود ٣٠٠ جنيه للشخص سنويا ، ثم خفض هذا المبلغ الى ٢٠٠ جنيه منذ يوم ٢٠ يوليو .

سوق الاوراق المالية

وفيما يتعلق **بسوق الاوراق المالية** فقد كان لانتعاش حركة المعاملات فى الاسواق الماليه الرئيسية فى العالم على أثر الاتجاهات التضخمية ، وتوقع ارتفاع الاسعار بشدة نتيجة لسياسة التسلح ، صداها فى مصر اذ انهالت الطلبات حتى ارتفعت أسعار جميع الاوراق المالية وفى طليعتها الاوراق الصناعية ، كما أصاب أوراق المرافق العامة ، بعض الارتفاع . وعلى أثر ارتفاع اسعار القطن فى فبراير سجلت أسعار اسهم شركات الاراضى ارتفاعا جديدا اذ بلغت ٧ر١٠٨ وهو رقم لم تبلغه منذ يونيو سنة ١٩٤٨ . ثم عاد الهدوء الى السوق فى مارس اثر انتهاء فترة توزيع الارباح . هذا وفى خلال الربع الاول قامت عدة شركات من بينها شركتين كبيرتين للغزل بزيادة رؤوس أموالها بحوالى ٣ مليون جنيه . وقد قدمت العطاءات الاولى لاذونات الخزانة المصدرة طبقا للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥١ المعدل للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٦ لتمويل محصول القطن فى ٢ يوليو ، وكان سعر الخصم المتوسط يعلو كثيرا عما سبق اذ بلغ ٦٢٥ر٠ مقابل ٤٨٣ر٠ .

ثم خملت السوق مرة أخرى خلال الربع الثالث ، ولم تحدث تغيرات ملحوظة فى أسعار مختلف المجموعات فيما عدا تحسن طفيف فى أسهم شركات الاراضى اذ ارتفع الرقم القياسى الخاص بها من ٥ر٩٣ فى آخر يونيو الى ٣ر٩٥ فى آخر اغسطس .

وكان لسماح ادارة الرقابة على النقد بشراء الاوراق المصرية من خارج القطر اثر مزولى على الاسعار المحلية .. وتخضع هذه العمليات لرقابة شديدة ، ولو ان الدوائر المسئولة تعتبرها فى صالح البلاد .

التجارة الخارجية

نشرت مصلحة الاحصاء بوزارة الاقتصاد الوطنى أرقام تجارة مصر الخارجية فى الفترة من يناير الى اغسطس ١٩٥١ (الجدول المنشور أدناه) ويتضح من هذه الارقام لاول وهلة انه بينما هبط العجز فى الميزان التجارى من ٢٠ر٢ مليون جنيه خلال الشهور السبعة الاولى من سنة ١٩٥٠ الى ٨ر٢ مليون فى الفترة ذاتها من هذا العام، اذا بأرقام شهر اغسطس تغير الحالة تغييرا كبيرا فيزيد العجز الى ٦ر٢١ مليون جنيه للشهور الثمانية الاولى من السنة الحالية مقابل ١٥ مليونا فى العام الماضى

والحقيقة ان واردات مصر لم تتضاعف فى شهر اغسطس ، وترجع الزيادة المفاجئة الى أن رقم الواردات لهذا الشهر يشمل ماقيمته ٣ر١٥ مليون جنيه من السبائك الذهبية التى استوردها البنك الاهلى المصرى من الولايات المتحدة فى الشهور الاخيرة من عام ١٩٥٠ وهذه تمثل واردات من الذهب للاغراض النقدية البحتة ، ولا يجوز ادراجها ضمن الجداول التفصيلية للصادرات والواردات من البضائع

هذا وقد هبطت الكمية المصدرة من القطن من ٦ر٢ مليون قنطار فى الشهور الثمانية الاولى من العام الماضى الى ٤ مليون قنطار هذا العام ، بينما زادت قيمة صادرات القطن من ١ر١٠٠ مليون جنيه الى ٨ر١١٦ مليون جنيه ، وذلك بسبب ارتفاع اسعار القطن. كما عادت صادرات الارز الى الانتعاش بعد النكسة التى أصابتها فى العام الماضى، فارتفعت الى ٢ر١٠ مليون جنيه مقابل ٦ر١ مليون جنيه خلال الفترة المماثلة عام ١٩٥٠ .

وفى جانب الواردات يجىء القمح فى المقدمة بما قيمته ٩ر٢٢ مليون جنيه ، وقد تجاوزت الكمية المستوردة ٧٠٠ الف طن ، ثم يلى القمح الأسمدة ، واحتلت أخشاب البناء المرتبة الثالثة بما قيمته ٧ر٦ مليون جنيه أى بزيادة تقدر بحوالى ٤٥٪ مما يدل على استمرار حركة البناء فى المدن . وتلى ذلك الواردات من سيارات الركوب والنقل والاصواف والحراير والاقطان والادوية والعقاقير الطبية.

القطن : وكان موسم القطن الاخير فى مصر والخارج مليئا بالاحداث، فقد ارتفعت اسعاره فى بداية الموسم ، ولكن ما أن حل شهر مارس حتى تراجعت الاسعار فى سوق الاسكندرية لقلة الطلب الخارجى ومسارعة بعض المتعاملين الى تصفية مراكزهم المكشوفة ، مما حمل الحكومة على التدخل فى السوق للحد من التقلبات العنيفة ، ففى ٢١ مارس فرضت الحكومة حدا أدنى لاسعار الكنتراتات ، وفى ١٠ ابريل أعلنت استعدادها لتسليم الأقطان المقدمة فى القليارات المختلفة بأسعار الحد الادنى . وقد بلغت مشتريات الحكومة فى الفترة ما بين ١٠ ابريل ونهاية سبتمبر ٢ر١ مليون قنطار . وبعد فترة قصيرة طالب المصدرون بدرجة أكبر من المرونة فى السوق فألغت الحكومة الحد الادنى لاسعار عقود اكتوبر (للمحصول الجديد) وسمحت فى ٩ اغسطس بتقلبات فى حدود ٢٪ من اسعار اقفال اليوم السابق ارتفاعا او هبوطا لعقود طويل التيلة ومتوسطها للمحصول الجديد . وفى أوائل سبتمبر ارتفعت عقود نوفمبر ويناير بحوالى ريالين فوق الحد الادنى الذى وصلت اليه وهو ٧٠ر٨٨ ، ٩٠ر٩٠ ريالا على التوالى ، وحينئذ اطمأنت الحكومة الى أن الاسعار بسبيل الاستقرار وانه لا خطر من حدوث تقلبات عنيفة فألغت الحد الاعلى فى ٢٦ سبتمبر وسمحت للأسعار بالتقلب صعودا بأكثر من ٢ ٪ .

كما مالت الاسعار الى الارتفاع خلال شهر سبتمبر نظرا لاضطرار بعض المصدرين الى الشراء لتغطية ارتباطاتهم القريبة ، فى وقت كان العرض من القطن الجديد فيه قليلا . هذا الى اقبال بعض الغزالين الاوربيين على السوق بعد أن كانوا قد أحجموا عن الشراء عندما كانت الاسعار مرتفعة — ولكن بوادر الضعف عادت ثانية الى السوق فى أوائل اكتوبر

هذا وقد عقدت الحكومة المصرية اتفاقات تجارية مع الاردن ولبنان وألمانيا بقصد دعم العلاقات الاقتصادية وتصريف المنتجات بين البلاد المختلفة .

مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥١/١٩٥٢

على أثر تعديل بداية السنة المالية الى اول يوليو ، بعد ان كانت أول مارس، وضع للشهور الاربعة الممتدة بين مارس ويوليو ، مشروع ميزانية منفصلة بنيت فيه تقديرات الايرادات والمصروفات بصفة عامة على اساس ثلث تقديرات ميزانية سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ وقد قدرت مصروفات الدولة فى العام بين اول يوليو ١٩٥١ الى ٣٠ يونيو ١٩٥٢ بمبلغ ٢٣١ مليون جنيه ، والايرادات العادية بمبلغ ٤ر٢١٢ مليون جنيه ، فيكون المنتظر سحبه من الاحتياطى العام ٦ر١٨ مليون جنيه تخصص منها ٥ مليون جنيه لتمويل الاعمال المقررة فى برنامج السنوات الخمس . وبالمقارنة مع الارقام المقابلة فى ميزانية ١٩٥٠/١٩٥١ زادت المصروفات ٢٥ مليون جنيه بينما زادت الايرادات العادية بمبلغ ٣٤ مليون جنيه .

وترجع الزيادة فى المصروفات بصفة خاصة الى ارتفاع الاعتمادات المخصصة لوزارات المعارف والاشغال والمواصلات والشئون الاجتماعية والحربية، هذا من ناحية مصروفات كل وزارة . أما من ناحية المصروفات تبعا للابواب، فتقدر بـ ٢ر٤٨ مليون جنيه مصروفات الباب الاول ، ٨ر٦٥ مليون جنيه للباب الثانى، ٣ر٧٤ مليون جنيه للباب الثالث ، ٧ر٤٢ للابواب الاخرى .

علاقاتنا مع انجلترا

فى تصريح لسعادة عبد المجيد بك الرمالى رئيس الغرفة التجارية المصرية للقاهرة : « يستطيع التجار المصريون احكام المقاطعة والاستعاضة عن البضائع الانجليزية بما تنتجه مصر ، أو الدول الاخرى ، ولكن يجب اعطاء التجار فسحة من الوقت لتصريف ما سبق أن استوردوه . وبعد ذلك نتمكن بسهولة من خنق انجلترا فى اسواقنا ، ونستغنى عن الكماليات لاننا أصبحنا فى مجال نضال حياة أو موت ... فيجب أن نتعود على حياة التقشف » . ولقد صدق سعادته ، إذ تأثرت علاقاتنا الاقتصادية مع انجلترا استيرادا وتصديرا منذ ٨ اكتوبر ١٩٥١ ، فقلت الصادرات ، وبهذا رأينا لماذا قفزت اليابان الى قائمة الدول الثمانية الكبرى التى نستورد منها .

***

واذا كانت أسعار القطن والاوراق المالية قد انخفضت بعض الشىء ، فان ذلك راجع الى المناورات التى تقوم بها الجهات المغرضة فى البورصات . فالطلب العالمى على القطن المصرى لم يتأثر بسبب ظهور تغيرات فى الاحوال السياسية فى مصر ، اذ أننا لم نعد نعتمد على انجلترا فى تصريف أقطاننا بالدرجة التى كنا نعتمد عليها من قبل، فبينما كان معدل ما نصدره من القطن الى انجلترا بالنسبة الى صادراتنا الكلية من القطن يتجاوز ٤٠٪ قبيل الحرب ، اذ انخفض التصدير الى ٢١٪ فى عام ١٩٤٩ ، والى ٢٤٪ فى عام ١٩٥٠ وذلك نتيجة لازدياد الطلب علينا من الدول الأخرى . فاذا أضفنا الى ذلك انتعاش الحالة الاقتصادية فى الدول الأوروبية المختلفة وفى الهند ، مع توسعها فى انشاء مصانع الغزل والنسيج، وازدهار صناعة القطن فى مصر ، واستنفادها جانبا متزايدا من أقطاننا، فان كل ذلك سيقلل باستمرار من الاهمية النسبية لانجلترا كسوق لاقطاننا .

ولا شك أن مركزنا الاقتصادى فى الوقت الحاضر يدعو الى الطمأنينة فقد دعمنا عملتنا بغطاء كبير من الذهب والدولارات ، وأصبح الجنيه المصرى عملة دولية معترف بها ، ويتعامل بها فى الاسواق العالمية ، ولدينا والحمد لله كثير من المصانع والموارد التى تنتج جانبا كبيرا من احتياجاتنا .

	يناير		يوليو	أغسطس
	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٥١
الواردات	٦٣٢ر١١١	٧٤٣ر١٣٦	٦١٧٠ر١٧	٣١٦ر٣٧
الميزان التجارى	١٧٠ر٢٠	٩٤٦ر١٣٣	٨١٠ر٢٢	٤٧٤ر٨
الصادرات الكلية	٤٦٢ر٩١	٧٩٧ر٢	١٩٣ر٥ +	٨٤٢ر٢٨

القطن

عقود طويلة التيلة اساس « جود »

	قفل ٢٨/١٢/٥١	قفل ١١/١/٥٢
يناير	١٦٤ر٥٠ ريال	١٦٨ر٩٠ ريال
مارس	١٦٩ر٠٠ «	١٦٧ر٤٠ «

عقود متوسطة التيلة اساس «جود»

	قفل ٢٨/١٢/٥١	قفل ١١/١/١٩٥٢
فبراير	١٠٤ر٧٠ ريال	٩٧ر٥٠ ريال
ابريل	١٠٧ر٨٥ «	١٠١ر١٥ «

بدأت سوق العقود نشيطة عقب فترة الاعيـاد ففتحت جلسة يوم الاربعاء ٢ يناير بصعود كبير فى عقود الاقطان الطويلة التيلة وظلت اسعارها آخذة فى التحسن طوال الجلسة نظرا لورود طلبـات من تشيكوسلوفاكيا ودخول المضـاربة مشترية على اثر القرار الذى اتخذته الحكومة الهندية من تعديل سعر الحد الاقصى للغزل على اساس متوسط اسعار الاقفال لبورصة الاسكندرية عن الفترة من ١٠ الى ١٨ ديسـمبر سنة ١٩٥١ وبذلك اصبح من الممكن للمغـازل الهندية ان تشترى الاقطان الكرنك فى حدود ١٠٣ لبرة (أى ٢٠٦ ريال) تسليم ميناء بمباى وذلك لمدة الثلاثة شهور الاولى من سنة ١٩٥٢ — مما شجع المضاربة على الدخول مشترية وقد بلغت الزيادة فى عقـد يناير ١٠ر٥٠ ريال وفى عقـد مارس ٦ر٩٠ ريال عن الاقفال السابق ، كما طرأ بعض التحسن على عقد ابريل (اقطان متوسطة التيلة) فزاد سعره حوالى ٩٠ بنطا اما عقد فبراير فظل ملازما الحد الادنى وهو ١٠٤ر٧٠ ريال .

هـذا وقد صاحب هذا النشاط فى سوق العقود نشاطا كبيرا فى سوق البضاعة الحـاضرة (ميناء البصل) فبلغت المبيعـات فى يوم ٢ الجارى ٣٤١١ بالة منها ١٩٤٢ بالة من الكرنك وفى يوم ٣ الجـارى بلغت المبيعات ٢٧٨٥ بالة وفى ٤ منـه بلغت ٤١٨٨ بالة كمـا تحسنت علاوات الكرنك وكانت هناك طلبات على المنوفى .

وقد أعلن حضرة صـاحب العزة

فى النصف الاول من يناير

مندوب الحـكومة فى بدء الاسبوع الثـانى من يناير (يوم ٨ الجارى) قرارين وزاريين احدهما خاص برفع الحد الادنى المقرر للاسعار والسماح بنزول وصعـود قدره ٣ ٪ يوميا ، والآخر خاص باذن المعاينة ينص فيه على انه لايجـوز اصدار هذه الاذون (فليبارات) الا اذا كانت مصحـوبة بشهادة بوجود القطن فى الشون التى حددتها اللائحة وبتعيـين رتبته التى يجب ان تكون من بين الرتب الجـائز تسليمها قانونا وتعتبر هـذه الرتبة اساسا لدفع الثمن ، وتصدر الشهادة المذكورة من احدى لجان الخبرة التى تتكون من بين الخبراء الثلاثين . كما حددت المراكز المكشوفة ١٠٠٠٠ قنطار

ونتيجة للقرار الاول الخاص برفع الحـد الادنى ظلت الاسعار تتدهور بثلاثة فى المـائة يوميا حتى وصل عقد يناير الى ١٦٢ر٥ ريال وعقد مارس الى ١٦٢ر ـ ريال وعقد فبراير الى ٩٣ر٥٠ ريال وعقد ابريل الى ٩٧ر٢٥ ريال حتى يوم ١٠ الجـارى ويعزى ذلك الى تردد المشـترين فى الخارج والداخل عن الشراء فى سـوق تنزل فيه السلعة يوميا بمقدار ٣ ٪ وكما سيطر العامل النفسانى المترتب على قرار الالغـاء على السوق حتى اشاع القلق فى أوساط المتعاملين فى البورصة

هـذا وقد القى حضرة مندوب الحكومة بيانا فى بورصـة العقود يوم ١١ الجارى قبل فتح الجلسة بسط فيه الاعتبارات التى دعت الى اصدار مرسوم تحـديد المراكز المكشوفة وقرار تحديد تقلبات الاسعار وقرار تنظيم التسليـم فى الفليارة فاكد ان القطن المزمع تسليمـه « فليارة » ينبغى ان يكون من الاقطان الصالحة للتسليم من حيث الرتبة والتيلة كما اعلن انه اتخذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ مرسوم تحديد المراكز المكشوفة بناء على تعليمات معالى وزير المـالية كما كان للتصريحـات التى أدلى بها معـالى وزير المـالية اكبر الاثر فى اعادة جو الثقـة الى السوق فاخذت الاسعار فى الارتفاع حتى بلغت الحد الاقصى المقرر لهـا واقفلت السوق بالاسعار الآتية ١٦٨ر٩٠ ريال لعقـد يناير ، ١٦٧ر٤٠ ريال لعقـد مارس و ٩٧ر٥٠ ريال لعقد فبراير ، ١٠١ر١٥ ريال لعقد ابريل .

ومما تجدر الاشارة اليه انه اصبح بين عقدى يناير ومارس ديبور (أى زاد سعر عقد ينـاير عن سعر عقد مارس (بـ ١٥٠ بنطا) بعـد ان كان هنـاك ريبور بين السعرين مقداره ٤٥٠ بنطا فى المدة الثانية من ديسمبر ويعزى ذلك الى ان القرار الذى اذيع يوم ٨ الجـارى والخاص بضرورة ذكر الرتبـة فى اذون المعاينة قد ادى الى تحديد الكميات المباعة على عقد يناير وقيام البائعين للعقد المذكور والذين ليس فى حيازتهـم اقطان محلوجة وقابلة للتسليـم الى نقل مراكزهم المكشوفة الى كنتراتات مارس .

الفليرة

بلغت فليرة ديسـمبر الاولى ٧٦ مما أدى الى زيادة التغطيات على مارس وتحديدها بالنسـبة لكنتراتات يناير عن الاقطان الصالحة للتسليم . فقط الف والثانية ٢٧٥٠ والثالثة ١٥٧٥٠ قنطار وبذلك بلغت مجموع الاصدارات الثلاثة ٩٤٥٠٠ قنطار .

المبيعات ببورصة البضاعة الحاضرة

بلغت المبيعات خلال النصف الاول من يناير (لمدة ٧ ايام فقط) فى بورصة ميناء البصـل بـ ٢٠٣٧٩ بالة مقابل ١٦١٠٢ بالة فى النصـف الاول من ديسمبر وقد تحسنت علاوات الكرنك والجيزة ٣٠ وزاد الطلب على المنوفى .

وفيما يلى بيان الكميات المباعة :

الكرنك	٧٩٩٩	بالة مقابل	٦٤٧٦	بالة
المنوفى	١٧١٠	« «	٢٥٥	«
اشمونى	٥٦١٢	« «	٤٨٢٠	«
جيزة٣٠	٤٩٣٤	« «	٤٥٠٦	«
زاجورا	٦١٥	« «	٣٢	«
مخلوط	٦٣	« «	١٣	«

مشاكلنا الضريبية

« الضرائب على ايرادات الثروة المنقولة والدخل العام ، وكذا رسم الأيلولة على التركات ورسم الدمغة حديثة الوجود وحديثة التطبيق في مصر ، فلا شك ان ممولى هذه الضرائب أو من يقوم بتنفيذها صادفتهم مشاكل توصلوا الى حل بعضها وما زال البعض الآخر فى دور البحث والدراسة ، واننا نعرض فى هذا الباب صورا من تلك المشاكل ، وما تراه هيئة التحرير فى أمرها ... »

الخسارة السابقة لسنة المقارنة :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على أنه يعد ربحا استثنائيا تتناوله الضريبة الخاصة كل ربح يتجاوز :

أولا — اما ربح سنة يختارها الممول من السنوات ١٩٣٧ و١٩٣٨ و١٩٣٩ أو من السنوات المالية للمنشأة فى خلال الثلاث السنوات المذكورة .

ثانيا — واما ١٢ ٪ من رأس المال الحقيقى المستثمر .

والمقصود بربح سنة يختارها الممول هو الربح الذى اعتمدته أو قدرته مصلحة الضرائب ولذلك فقد ذكر فى القرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن حق الاختيار بالنسبة للممولين الذين ليست لديهم حسابات منتظمة ان طلب الاختيار يقدم فى بحر شهر من تاريخ الاخطار بالتقدير أو الاعتماد بالنسبة لمن تقدر أو تعتمد مصلحة الضرائب أرباحهم .

وربح سنة ما مستقل تمام الاستقلال عن نتيجة أعمال أى من السنوات السابقة أو اللاحقة لها .

ويلاحظ أنه وان كان نص المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد نص على أنه اذا ختم حساب احدى السنتين بخسارة فان هذه الخسارة تدخل ضمن مصاريف السنة التالية وتخصم من أرباحها الا أن المقصود من هذا النص هو التخفيف من عبء الضريبة على الممول الذى أصابته خسارة فى سنوات سابقة — حددها المشرع بثلاث فى المادة المذكورة — لسنوات يخضع فيها للضريبة ولذلك اذا اختار ممول ربح سنة معينة — من السنوات التى حددها القانون لتكون أساسا لرقم المقارنة — وكانت نتيجة السنة السابقة لها خسارة فله أن يختار ربح هذه السنة كاملا من غير أن يخصم خسارة السنة السابقة لها من الربح المحقق فى السنة المذكورة لان نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ يقول « ربح سنة يختارها الممول » الربح المحقق شىء وتحديد الضريبة المستحقة أو تحديد الوعاء الخاضع للضريبة منه شىء آخر .

ومما يؤيد هذا الرأى ولكى تكون المقارنة التى يقصدها القانون سليمة ينظر دائما الى رأس المال فى أول السنة والربح المحقق خلال تلك السنة المالية نتيجة لاستغلال رأس المال هذا فى كل من سنتى القياس والمقيس عليها .

الربط بعد قرار لجنة الطعن :

معلوم أن المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ تعرضت لثلاث حالات ، فى الحالتين الاولى والثانية تكون الضريبة واجبة الاداء فوراحتى ولو طعن فى تقدير المأمورية أمام لجنة الطعن ، أما فى الحالة الثالثة فان الضريبة لاتكون واجبة الاداء الا طبقا لقرار لجنة الطعن أى أن الورد الذى يصدر طبقا لتقديرات المأمورية يكون غير قابل للتنفيذ .

ومؤدى هذا أن الحالة الثالثة التى تضمنتها المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ تتخذ كافة الاجراءات التى نص عليها القانون من ارسال نموذج ١٨ ونموذج ١٩ واصدار ورد وارسال استمارة تنبيه للممول غير نافذة المفعول أى لاتحصل الضرائب الواردة فيها بمعنى ان القانون لايلزم الممول بسدادها طالما أن طعن فى عناصر ربط الضريبة أمام لجنة الطعن .

وقرار لجنة الطعن يحتمل وضعين :

ا — الموافقة على تقديرات المأمورية

ب — أو تخفيض تقديرات المأمرية

فماهى اجراءات الربط التى تتبع بالنسبة لكل حالة بحيث ان الضريبة حسب قرار لجنة الطعن تصبح واجبة الاداء ؟

فبالنسبة للحالة الاولى طالما أن قرار لجنة الطعن مطابق لتقديرات المأمورية فكل ماهو مطلوب هو اعمال الورد الذى سبق صدوره بمعنى ان الضريبة المقررة فيه تصبح واجبة الاداء ، وهذا الاعمال يكون بخطاب موصى عليه بعلم الوصول يرسل الى الممول منبها عليه بأن الورد الذى سبق ان صدر أصبح نافذ المفعول طبقا لقرار لجنة الطعن ويتعين سددا الضريبة المقررة فيه .

أما بالنسبة للحالة الثانية فطالما أن قرار لجنة الطعن قبل عن تقديرات المأمورية فان الورد الذى سبق أن صدر يجب الغاؤه بمعرفة الادارة المحلية واصدار ورد جديد طبقا لقرار لجنة الطعن ويخطر الممول بهذا الورد الجديد باستمارة تنبيه جديدة نافذة المفعول بمعنى أنها واجبة السداد .

ع . ع .

الاقطان المحلوجة

بلغت جملة الاقطان المحلوجة لغاية يوم ١٩٥٢/١/٢ ٨٠١ر٤٥٢ر٤ قنطار مقابل ٤١٩ر١٨ر٥ره قنطار فى مثل هذه المدة من الموسم الماضى وبيانها كالآتى : —

الموسم الحالى قنطار		الموسم الماضى قنطار
٢٢٣و٥٦٦و١	كرنك	٠٩٥و٨٨٤و١
١٨١و٠١١	منوفى	٧٧٣و١٦٥
٨٦١و٦٢٢	جيزة ٣٠	٥٣١و١٨١و١
١٧٩و١٥٠	زاجوراه	٢٢٦و٣١٧
٢٤٣و٨٠٦و١	اشمونى	٣٦٤و٨١٩و١
٣و٠٠٩	اصناف اخرى	٣٠٤٧
١٢٤	مخلوط	١٠٣٧
١٦٠٢٤	واطى مخلوط	٦٧٧و٢٨
١٢٧و١٠٧	اسكارتو	٦٦٩و١١٧
٨٠١و٤٥٢و٤		٤١٩و٠١٨و٥



محاسبة التكاليف

الطرق المعدلة لصرف الأجور

بعد أن شرحنا طريقتي صرف الاجور: بالزمن وبالقطعة . نشرع الآن في شرح الطرق المعدلة :

***

استنبط كثير من رجال الاعمال طرقا مختلفة لصرف الاجور تهدف كما هو متوقع ، نحو تشجيع العمال الى زيادة انتاجهم مما يعود بالفائدة على كلا الفريقين : العمال واصحاب الاعمال . وهذه الطرق المستنبطة تنتظم في عقدين كالآتي :

العقد الاول : هو تعديل لطريقة الصرف بالقطعة
differential piece-work rates
وهي في الواقع طرق تجمع بين طريقتي الاجر بالقطعة والاجر الزمني .

العقد الثاني : عن طريق تقرير مكافآت bonus بشكل أو بآخر طبقا لقواعد ونظم محددة .

ونتناول الآن بالشرح بعض طرق كلا العقدين .

الطرق المعدلة :

(أولا) طريقة تايلور
The Taylor System

الغرض الاساسي لهذه الطريقة التي اتتدعها الدكتور تايلور بامريكا هو زيادة انتاج العامل . وهي تجمع — كما قلنا — بين طريقتي الاجر بالقطعة والاجر الزمني . وينتج عن تطبيقها أجر ذو فئات متدرجة wages at graduated rates فتعلو فئة أجر العامل تدريجيا كلما زاد عدد الوحدات التي ينتجها عن حد معين في الوقت المحدد للعمل . ويكون ذلك راجعا بطبيعة الحال لنشاطه وكفاءته عموما .

واهم مايشترط في تطبيق هذه الطريقة احكام تحديد هذه الفئات المتدرجة للاجور على أسس عادلة ودقيقة من الوجهة العلمية والا ينتج عن عدم دقتها أو عدالتها ظلم بين يقع على صاحب العمل أو على العامل حسب ظروف الحال .

ومما تتصف به هذه الطريقة

١ — انها لاتضمن أجرا محددا للعامل في اليوم — طبقا لما تقضى به طريقة الاجر بالقطعة العادية .

٢ — أن خبراء فئات الاجور وتنظيم العمل يحددون الوقت القياسي اللازم لانتاج وحدة الانتاج المتفق عليها ، وعلى أساس هذه الدراسة وهذا التحديد تعين الفئة المحددة والفئات المتدرجة للاجور .

٣ — اذا تم العامل انتاج الوحدة في الوقت المحدد له — طبقا لهذه الدراسة — استولى على اجره على أساس الفئة المحددة .

٤ — واذا احتاج لوقت اطول فقد يصرف له أجره بنفس المعدل المحدد وفي هذه الحال يقل مجموع دخله تبعا لذلك) أو بمعدل أقل منه في بعض الاحوال طبقا للنظام المعمول به

٥ — اما اذا استطاع ان ينتج في الوقت المحدد عددا من الوحدات أكبر من المتفق عليه ، فان أجره يصرف له على اساس معدل أعلى من المعدل المحدد بنسبة ١/٣٣٣٪ — وهذه هي الفئات المتدرجة التي أشرنا اليها اعلاه

٦ — واخيرا فان أهم صفاتها انها تكافيء الكفاية والاجتهاد عن سعة ، لا بزيادة أجره نتيجة اجتهاده فحسب (ومحاسبته على فئات تغيره من العمال) بل بزيادة فئة الاجر ذاتها بالنسبة له دون غيره من العمال ممن يقلون عنه كفاية . كما أنها ، في مقابل ذلك ، تقتضي من العامل الخامل (ويطلق عليه أحيانا العامل الحدي (marginal) المتراخي الناقص الكفاية وذلك بفرض فئات منخفضة القيمة كما راينا لعقوبة رادعة لهذا التراخي .

مثال توضيحي عن حالة ٣ عمال من
(Cost Accounting, Blocker, p. 101-2).

نفرض أن عدد الوحدات المتفق عليها في الساعة هو ١٠٠ وحدة وان سعر الاجر لكل وحدة سنت واحد اذا كان الانتاج أقل من العدد المتفق عليه ، ٢ سنت لمن يصل الى العدد المتفق عليه او يزيد عليه . فان الجدول التالي يبين لنا أجر ٣ عمال مختلفي الكفاية .

ترتيب العامل	عدد الوحدات المنتجة في الساعة	سعر الاجر بالسنت	صرف الاجر في الساعة سنت	دولار
ا	٥٠	١	٥٠	
ب	٩٩	١	٩٩	
ج	١٢٥	٢	٥٠	٢

(ثانيا) طريقة مريك
The Merrick Multiple Piece-rate Plan

تختلف طريقة مريك عن طريقة تايلور في الآتي :

١ — انها تكفل للعامل اجرا يوميا كحد أدنى
minimum wage guarantee

٢ — انها تميل للتسهيل نحو العمال بتدرج اكثر من طريقة تايلور . فالعمال الذين لا يصلون للحد المتفق عليه في الانتاج ، ويطلق عليهم
substandard workers
يقسمون بدورهم الى فئتين — ذلك ان الحد المتفق عليه يكون في الأعم الاغلب مرتفعا لايكاد يصل اليه الا العمال ذو الكفاية الممتازة أو العالية جدا — ولذا فان طريقة مريك تجعل في متناول العامل الجيد الكفاية الحصول على أجر يزيد على أجر العامل المتوسط الكفاية — ولا شك ان ذلك يدعو العمال الى المنافسة في سرعة الانتاج والارتفاع بأجرهم من الفئة الدنيا الى الفئة الوسطى ان لم يستطيعوا الوصول الى الفئة العليا .

وباستعمال نفس ارقام المثال السابق نجد ان أجور العمال الثلاثة تكون كالآتي :

ترتيب العامل	عدد الوحدات المنتجة في الساعة	سعر الاجر بالسنت	صرف الاجر في الساعة سنت	دولار
ا	٥٠	١	٥٠	
ب	٩٩	١ ١/٢	٤٨ ١/٢	١
ج	١٢٥	٢	٥٠	٢

٣ — واخيرا تختلف طريقة مريك عن طريقة تايلور في انها تعفي العمال من الغرامة والعقوبة في حالة عدم بلوغ انتاجهم الحدود المبينة فلا تطبق عليهم فئات أجور أقل من المتفق عليها .

(ثالثا) طريقة ايمرسون

Emerson's Efficiency Ssystem

هذه الطريقـــة مستعملة أيضا فى امريكا وتجمع بين الاجر الزمنى والاجر بالقطعة المعدل وتقضى بالآتى :

١ — تحدد حدا أدنى لأجر العامل فى اليوم تمشيـــا مع مريك وخلافا لتايلور .

٢ — تحدد الانتاج المثـالى للعامل وتفرض له رقما افتراضيا ١٠٠ .

٣ — تقرر مكافأة لكل عامل يصل انتاجـــه فى الوقت المحدد ثلثى هذا العدد فاكثر .

٤ — ترتفع هــذه المكافأة بنسبة محددة للعامل الذى يبلغ انتاجه الى هذا الرقم القياسى أو يزيد عليه مثال

(Cost Accounting & Costing by Harold J. Wheldon, p. 93).

الرقم المثالى للانتاج ١٥٠٠ وحدة

العامل	انتاج العامل الكمية بالوحدات	النسبة المئوية للرقم المثالى	دخل العامل
ا	٧٥٠	٥٠ ٪	ما دام أقل من ثلثى الرقم الثالى يصرف له اجر يومى بحد ادنى
ب	١٣٥٠	٩٠ ٪	الاجراليومى +١٠٪منه
جـ	١٥٠٠	١٠٠٪	« « + ٢٠٪منه
د	١٦٥٠	١١٠٪	« « + ٣٠٪منه

وهكذا

طرق المكافآت Bonus Schemes

وتسمى أيضـا طرق المشاركة فى الكسب gain-sharing plans .

وذلك نظرا لاقتسام كل من العامل وصاحب العمـل الفوائد الناتجة من زيادة الانتاج .

(أولا) طريقة هالسى Halsey Plan

هذه الطريقة من أقدم الطرق التى ابتكرت فى هذا المضمار . وبمقتضاها يحدد أجر زمنى لكل عامل مع ضمان حد أدنى فى اليوم . وزيادة عن هـــذا الأجر الزمنى فان العامل يحصل على نسبة تتراوح بين ثلث وثلثى الوقت الذى يوفره فى انتــاج عدد الوحدات المحددة له فى الزمن المعين . فهوبذلك يشترك مع صاحب العمل فى التوفير الناتج من اجتهاده وكفايته .

مثال : عدد الوحـــدات المعينة فى الساعة ١٠٠

سعر الاجر فى الساعة ١ دولار

سعر المكافـأة : ٥٠ ٪ من الوقت الموفر time saved .

فاذا اتم العامل انتاج المـائة وحدة فى ٤٥ دقيقـــة فان أجره يحتسب كالآتى :

سنت	دولار		
٧٥		—	الاجر الاصلى على أســاس دولار فى الساعة — عن ٤٥ دقيقة .
١٢ر٥		—	٥٠ ٪ من الوقت الموفر لسعر دولار فى الســاعة — عن ١٥ دقيقة
٨٧ر٥		—	مجمــوع الاجر عن الـ ٤٥ دقيقة

ويعاب على هذه الطريقة انها ليست مبنية على أسس علمية دقيقة . وان صاحب العمـل يشترك — دون وجه حق — فى ثمار مجهــود العامل الذى استطاع الحصول عليها بكده وكفاحه وكدحه — وامام ذلك فقـــد يكون التوفير فى الوقت راجعـــا لعوامل صناعية أو تنظيمية بحته ليس للعامل اى دخل بها شخصيا

(ثانيا) طريقة روان

Rowan Premium Plan

تتشابه فى نواح كثيرة مع طريقـــة هالسى ولكنها تختلف عنها فى طريقـــة احتساب المكافأة ، اذ تحتسبها للعامل على أساس نسبـــــة مئوية من اجره الزمنى معـــادلة لمـا وفره من زمن بالنسبة للزمن المحدد للعمل

فلو استطاع اتمـام العمل بتوفير ١٠ ٪ من الزمن المحدد لاتمامه صرف له أجره الزمنى حسب استحقـــاقه زائدا ١٠ ٪ من هـــذا الاجر . واذا استطاع توفير ٢٥ ٪ من الزمن المحدد صرف له أجره الزمنى المستحق زائدا ٢٥ ٪ منه وهكذا .

وعلى ذلك تكون المعادلة الرياضية لنسبة المكافأة المستحقة هى

الوقت المحدد — الوقت المستغرق × ١٠٠
―――――――――――――
الوقت المحدد

وتكون المعـــادلة الرياضية لقيمة المكافأة ذاتها كالآتى :

الوقت الموفر × الوقت المستغرق × فئة الاجر الزمنى
―――――――――――――
الوقت المحدد

وتوجه لهذه الطريقة نفس انتقادات الطريقة السابقة تقريبا نظرا لتشابههما

(ثالثا) طريقة جانت

The Grant Task Bonus System

هى أشهر الطـرق المسماة بطرق التكليف Task وطبقـــا لها يحدد العمـل اللازم اتمامه فى الزمن المحدد — وتتصف بالآتى :

١ — انها تضمن للعامل اجرا يوميا محددا بحد أدنى .

٢ — أنها تصرف مكافأة للعامل الذى يستطيع اتمام العمل فى الوقت المحدد أو قبل ذلك .

٣ — انها تقوم على اساس دراسات علمية دقيقة .

٤ — انهـــا تحتسب المكافأة على اساس نسبة مئوية من الوقت اللازم لانجاز العمـــــل وليس هناك فئات متدرجة كما فى الطرق السابقة .

٥ — اذا لم يستطع العـامل انجاز العمل فى الوقت المحدد له صرف أجره اليومى المتفق عليه دون أية مكافأة .

٦ — انها تحـدد المكافآت والزمن اللازم لكل عمـل فاذا ما اتمه العامل انتقل لغيره (وحدات جديدة) وهكذا وبذلك يتكون أجره اليومى فى النهاية من الاجر الزمنى المتفـق عليه زائدا المكافآت التى يكون قد استحقها من عملية أو من أكثر من العمليات التى انجزها خلال اليوم .

٧ — طبقا لهـــا يستحق ملاحظ العمل شخصيا Foreman مكافأة اذا ماحصـــــل العمال الذين تحت ملاحظته على مكافأة كما شرحنا .

اربعـــة عمال يؤدون نفس العمل واجر الساعة لكل منهم ٩ بنس ١ شلن والمكافأة المقررة هى بواقع ٣٣/١/٣ ٪ على الوقت اللازم لانجاز العمل اذا تم فى حدود ٤ ساعات :

ترتيب العامل	الزمن اللازم لكل عام بالساعة ق	س	الاجر اليومى اوالحد الادنى بنس	شلن	فئة المكافأة بنس	شلن	فئة الاجر فى الساعة الاساس + المكافأة بنس	شلن
ا	—	٥	٩	٨	لا شىء		٩	١
ب	—	٤	—	٧	٤	٢	٤	٢
جـ	٣٠	٣	—	٧	١/٢	٢	٧	٢
د	—	٣	—	٧	٩	١	١١	٢

(يتبع)

موسى حقى
ماجستير فى التجارة

دليل المموّل

مر النظام المالى فى مصر بنفس الادوار التى مر بها فى البلدان الاخرى من ناحية التعديل فى القوانين من وقت لآخر حسبما يسفرعنه التطبيق العملى ، الا أن عملية التعديل فى مصر كانت أسرع فى دورانها منها فى البلدان الاخرى الى حد يصعب معه على الممول تقصى واجباته وتبيان حقوقه .

لذلك وجدنا تحقيقا لاغراض هذه المجلة أن نفرد هذا الباب لخدمة جمهور الممولين بأن نوجه نظرهم الى مالهم من واجبات قبل قوانين الضرائب المختلفة .

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

الضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة

تحصيل ضريبة القيم المنقولة

من المعلوم ان الضريبة على ايراد القيم المنقولة منصبة على نتاج الاسهم والحصص والسندات والسلفيات أى على المنتفع بالتوزيع ، الا أن الشركات والهيئات العامة التى تجرى التوزيع هى المكلفة قانونا باستقطاع الضريبة قبل صرف صافى التوزيع الى المنتفعين به وذلك راجع الى أن الضريبة على ايراد القيم المنقولة ذات طابع عينى ينظر فى فرضها الى الورقة (السهم أو السند) فى ذاته لا الى مالكها أى أن الضريبة تحجز عند المنبع ومعنى ذلك ان الشركة أو المنشأة عند اقرار التوزيع تنوب عن الخزانة فى استقطاع الضريبة المستحقة على المنتفعين أى انها دافعة للضريبة لا متحملة لها .

وهذا مستفاد من نص المادة ١٠ من القانون التى ألزمت كل شركة أو منشأة أو هيئة أن تحجز مما يكون عليها دفعه من الارباح والفوائد وغيرها مما تسرى عليه الضريبة قيمة الضريبة المستحقة عليها لكى توردها مباشرة الى مصلحة الضرائب

وتحصيل الضريبة من المورد لا يمنع الخزانة من الرجوع على المنتفعين بالتوزيعات ان رأت ذلك وذلك مفهوم طبعا من ان الضريبة مفروضة على نتاج السهم أو الحصة أو السند أو القرض فللخزانة فى الواقع مدينان بالضريبة الشركة أو الهيئة التى تجرى التوزيع وكذلك المنتفع به .

ولسهولة مراقبة مصلحة الضرائب لهذه الايرادات ودقة مراجعة حق الخزانة فيها قد ألزم المشرع فى المادة ٩ كل شركة أو منشأة أن تقدم الى مصلحة الضرائب محاضر وملخصات القرارات التى تصدرها الجمعية العمومية وكذلك القرارات التى تصدر من مجلس الادارة خاصة بتوزيع الارباح وذلك فى ميعاد غايته ثلاثون يوما من تاريخ صدورها ، كما نص فى المادة ٨ من اللائحة التنفيذية للقانون على انه اذا لم يمكن لشركة التوصية مجلس ادارة وجب عليها تقديم اقرار فى ظرف ستين يوما من تاريخ انتهاء سنة العمل متضمنا بيان الارباح التى وزعت فعلا فى بحر السنة السابقة . وقد نص لمن يخالف المادة ٩ سالفة الذكر بمعاقبته بغرامة لا تزيد على ألفى قرش وبزيادة مالم يدفع من الضريبة بمقدار لا يقل عن ٢٥٪ منه ولا يزيد على ثلاثة أمثاله (المادة ٨٥)

ويستحق اداء الضريبة فى ذات المواعيد المقررة لسداد الايرادات التى تتناولها الضريبة أى فى نفس اللحظة الذى يوضع فيه التوزيع تحت تصرف المنتفع به ويجب أن يتم توريد الضريبة للخزانة فى ظرف الخمسة عشر يوما الاول من الشهر التالى للشهر الذى تستحق فيه (المادة ١٢) ، ويكون التسديد مقترنا بتقديم (النموذج ٨ ضرائب) بعد ملء البيانات المطلوبة به أو بكشوفات حاوية لكافة البيانات المطلوبة بذلك النموذج

والتحصيل من المورد خاص بطبيعة الحال بالشركات التى تعمل فى مصر فقط أو فى مصر والخارج معا وتعد من الشركات التى تعمل فى مصر وحدها كل شركة أجنبية يكون غرضها الوحيد أو غرضها الرئيسى استثمار منشأة مصر ولو كان مقرها الشرعى أو مركز ادارتها فى الخارج ولا صعوبة فى تحديد التوزيعات التى تسرى عليها الضريبة فى الشركات التى تعمل فى مصر وحدها أو ان ما يتقرر توزيعه تسرى عليه الضريبة انما هناك صعوبة من ناحية الشركات التى تستثمر منشئات متعددة فى مصر وفى غيرها من البلاد فيما يتعلق بتحديد الارباح والفوائد التى توزعها مثل هذه الشركات على حاملى أسهمها وحصصها وسنداتها وغيرهم من أصحاب الحق فى توزيعاتها لان التوزيعات التى تقوم بها الشركة توزيعات عامة فى بلاد متعددة فمن العسير أن يقال الى أى حد ساهمت مصر فى تحقيق الارباح أو فى تكوين الاحتياطى مما يقع عليه التوزيع . لهذا اتجه المشرع الى علاج هذه الحالة بأن تعتبر الشركات الاجنبية كأنها قد وزعت فى مصر مبلغا معادلا لمجموع أرباحها فيها ويدخل فى ذلك الايرادات المنصوص عليها فى المادة ٣٦ من القانون وأجيز للشركات المذكورة أن تخصم من أرباحها لحساب تكوين احتياطى خاص لاستهلاك خسائرها عن أعمالها فى مصر جزءا يعادل ١٠٪ من الارباح واذا استعمل هذا الاحتياطى لاى غرض غير الاستهلاك المتقدم ذكره أعتبر فى حكم الربح الموزع ووجب تحصيل الخزانة على حقها فيه وقد أوضح المشرع هذه الاوضاع فى المادة ١١ (المعدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ٤١) وقد سبق أن أوردنا شرحا وافيا فى العدد ١٦ الصادر فى أول نوفمبر سنة ١٩٥١ للمادة ١١ معدلة سالفة الذكر ومقارنتها بالمادتين ٣

و ١١ قبل التعديل تحت عنوان الشركات الاجنبية ·

أما الضريبة على نتاج القيم المالية الاجنبية فتحصل من المنتفعين بالتوزيعات أو من الهيئات التى تقبض التوزيعات بالذات أو الواسطة لايصالها لذوى الشأن وهذا مانص عليه فى المادة ١٣ من القانون كما نص فى المادة ١٤ على تكليف الهيئات المذكورة بتوريد الضريبة الى مصلحة الضرائب فى الخمسة عشر يوما الاولى فى كل شهر ماتكون قد حجزته لحسابها فى خلال الشهر السابق وقد أوضحت المادتان ٩ و ١٠ من اللائحة التنفيذية للقانون البيانات والايضاحات والمستندات الواجب امساكها أو تقديمها الى مصلحة الضرائب وذلك احكاما لمراجعة هذه الايرادات وضبطها وتوريد الضريبة فى مواعيدها ·

وقد أثار ـ عند نشر القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ ووضعه موضع التطبيق اختلاف تاريخ استحقاق الضريبة لاول مرة (أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ طبقا للمادة الاولى) وتاريخ نشر القانون بالجريدة الرسمية (٢٦ يناير سنة ١٩٣٩) صعوبة عملية بالنسبة للايرادات التى وزعت فى هذه الفترة فقد دفعت الشركات والمنشئات أو الهيئات الملزمة بحكم المادة ١٠ من القانون ـ فوائد وأرباح وغيرها مما تتناوله الضريبة ـ لاصحاب الاسهم والسندات ولاعضاء مجالس الادارة من غير أن تحجز منها الضريبة المستحقة عنها ·

وقد ذهبت مصلحة الضرائب الى أن هذه الشركات والمنشئات ملزمة بأن تحجز الضريبة لحساب الخزانة وحجتها فى هذا ان الضريبة عينية تتناول السهم ذاته أو السند ذاته بغير التفات الى مالكه ، ولكن الشركات مع تسليمها بعينية الضريبة تتمسك بأن هذه العينية تنصب على الربح أو الكوبون لا على السهم أو السند الذى يغل الربح ، ولذلك فانها احتجزت الضريبة على ماكان باقيا من الارباح والفوائد بغير تسديد بعد صدور القانون · أما ماسبق دفعه الى أصحابه قبل صدور القانون فقد امتنعت عن تأدية الضريبة أو فرق الضريبة عنه بحجة انه لاسبيل الى ملاحقة اصحابه وخاصة وان معظم الاسهم لحاملتها وليست اسمية مما لايعرف معه ملكيتها وان للحكومة اذا شاءت أن تلاحقهم شخصيا اذا وجدت لمعرفتهم سبيلا ·

ولما كانت هذه الاعتراضات لها وجاهتها وكانت على الحكومة أن تدبر أمرها لتحصيل الضريبة على هذه الايرادات وعدم افلاتها ولماكان تكليف الحكومة بأن تقيم الدليل على قيام ملكية صاحب السهم أو السند له وامتداد هذه الملكية الى مدة سابقة تعجيزا لها عن تحصيل حق فرضه القانون لها فى زمة الممول ، والعكس هو الممكن ومن الميسور دائما أن يطالب الممول بأن يقدم هو الدليل على التاريخ الذى اكتسب فيه الملكية من اجل هذا فقد تدخل المشرع وأصدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤١ وتقرر به قرينة قانونية أساسها ان كل من يملك قيمة من القيم المنقولة التى لا تزال ضريبة متأخرة على توزيعاتها السابقة يفرض انه هو الذى كان مالكا لها فى الفترة التى استحقت فيها الضريبة المتأخرة بحيث يكون على الشركات والهيئات والمنشئات الملتزمة بحجز الضرائب للخزانة ان تخصم من التوزيعات المقبلة الضرائب المتأخرة عن توزيعات سابقة ، ولكن يكون لصاحب الشأن ان يقيم الدليل على العكس وان يثبت انه فى وقت استحقاق الضريبة المتأخرة لم يكن قد اكتسب الملكية بعد · فاذا أقام هذا الدليل ردت اليه مصلحة الضرائب المبالغ المتحصلة منه عن التوزيعات السابقة وعملت على مطالبة المالك السابق بها ·

وقد أصدرت مصلحة الضرائب بشأن تطبيق هذا القانون المنشور رقم ٧٨ الزمت فيه من تقدم اليهم طلبات لرد الضريبة أن يستوفوا من الممولين مسوغات الرد كفواتير شراء القيم المنقولة واشعار المصرف بخصم الضريبة المتأخرة من الايراد الموزع على القيم المنقولة وعلى العموم كل مستند لازم لاثبات ان الممول غير مكلف بالضريبة المتأخرة وعليهم ان يرفعوا الطلبات والمستندات الى الادارة العامة مشفوعة برأيهم ·

وقد آثرنا ايراد واقعة القرينة القانونية نظرا لانها ستلعب دورها من جديد نظرا لتعديل سعر الضريبة من ١٢٪ الى ١٤٪ طبقا للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ومن ١٤٪ الى ١٦٪ طبقا للقانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ وسريان سعر الـ ١٤ ٪ اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٠ رغم أن القانون الاول نشر فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وسريان سعر الـ ١٦٪ اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥١ رغم أن القانون الثانى نشر فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٥١

وطبيعى فى الفترة مابين أول يناير سنة ٥٠ ونشر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ (٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠) وفى الفترة مابين أول يناير سنة ١٩٥١ ونشر القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٤١ (٢٠ اكتوبر سنة ١٩٥١) اذا ماكانت هناك بعض الشركات والمنشئات قد دفعت فعلا توزيعات وحجزت منها الضريبة بالسعر القديم المنخفض فان الاشكال يتكرر بالنسبة لفرق زيادة الضريبة ·

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية أسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز عبد الله فكرى اباظه بك

رئيس التحرير أحمد عنان

مدير الادارة على شكرى

يصدرها نادى التجارة الملكى
١٢٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة
تليفون ٧٤٧٧٣

الإعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة

الاشتراكات : فى مصر جنيها ونصف فى السنة

ـ فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا أو لبنانيا أو فلسا

ـ فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا

ـ فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولارا

ـ فيما عدا ذلك من أنحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٦/٧/٥ جنيها انجليزيا

ـ تسدد الاشتراكات فى مصر والسودان نقدا بموجب أذونات أو حوالات بريدية أو شيكات .. وفى الخارج بموجب شيك على احد بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

تطورات الاسعار فى القاهرة خلال سنة ١٩٥١

	آخر سنة ١٩٥٠	آخر سنة ١٩٥١	الفرق
سندات الحكومة :			
القرض الوطنى ٣١\٤ ٪	١٠٠١٠	٩١٨٠	-٨٣٠
القرض الوطنى ٢٢\٤ ٪	٩٩٥٠	٩٦٠٥	-٣٤٥
البنك الاهلى	٣٤٤٠	٢٨٥٠	-٥٩٠
البنك المقارى أسهم	٢٢٥٠	١٨٠٠	-٤٥٠
البنك العقارى تاسيس	٣٤٢٠	٢٥٢٠	-٩٠٠
بنك الاراضى أسهم	٦٧٢	٦٢٦	-٤٦
بنك الاراضى تأسيس	٤٤٥٠	٤٠٥٠	-٤٠٠
بنك مصر	١٨٧٠	٢٢٨٨	+٤١٨
الكريدى الاسكندرى	٣٩٢	٣٦٠	-٣٢
البنك التجارى	٣٥٦	٢٨٠	-٧٦
بنك اتينا	٨٣ر٥	١٦١٦	+١٥٣٢ر٥
قسم الميـــاه			
مياه القاهرة ـ اسهم عادية	٤٥٦	٧٠٠	+٢٤٤
مياه القاهره ـ تمتع	١١٨٦	٧٩٤	-٣٩٢
مياه القاهرة ـ تاسيس	٨٦٠٠	٥٦٠٠	-٣٠٠٠
مياه الاسكندريه	١٠٤٠	٧٦٠	-٢٨٠
قسم الاراضى الزراعية			
البحيرة	١٢٢٤	١١٨٠	-٤٤
كوم امبو ـ اسهم	٥١٤	٤٧٤	-٤٠
كوم امبو ـ تاسيس	٢٤٠٠	٢٥٠٠	+١٠٠
شيخ فضل	٥٣٦	٥٥٠	+١٤
تجزئه الاراضى	١٠١٠	٩٥٠	-٦٠
الاتحاد العقارى	٩٧٨	٩٧٦	-٢
الغربية ـ اسهم	٥٠٧	٤٤٤	-٦٣
الغربية ـ تاسيس	١١٨	١١٣	-٥
المصرية الجديدة	٢١٣	٢١٥	+٢
الانجلو بلجيكية	٢٥٠	٢٢٥	-٢٥
ابو قـــير	٢٢٨	٢٢٠	-٨
سـيدى ســالم	٣٦٥	٣٧٣	+٨
شركات اراضى البنـــاء :			
مصر الجديدة ـ أسهم	١٥٧٠	١٤٢٠	-١٥٠
مصر الجديدة ـ تأسيس	٣٠٥٠	٢٧٥٠	-٣٠٠
أراضى القبارى	٣٦٩	٣٦٠	-٩
أراضى الدلتا	٢٧٦	٢٨٣	+٧
ايموبليا	٨٠٠	٧٢٠	-٨٠
السيوف	٦٥٤	٥٧٦	-٧٨
الافريقية	٣٧٨	٣٤٥	-٣٣
الشمس	٧٧٨	٧٣٥	-٤٣
أملاك القاهرة	٣٦٠	٣٣٠	-٣٠
الشركات التجارية والصناعية :			
بامكو	٣٩٥	٣٨٠	-١٥
شملا	٣٧٥	٣٥٢	-٢٣
فرغلى	٥٤٢	٥٤٨	+٦
ابو زعبل	٩١٠	١٢٣٤	+٣٢٤
الغزل الاهلية	١٧٤٠	١٨٧٦	+١٣٦
مصر للغزل والنسج	٢٢٣٠	١٧٣٠	-٥٠٠ زيادة راس مال
كفر الدوار	٢١٧٥	١٦٧٠	-٥٠٥ زيادة راس مال
غزل الحرير	١١٠٠	١٢٨٦	+١٨٦
حلج الاقطان	٩٧٠	٩٨٤	+١٤
حلاجى القطن	١١٤	١١٥	+١
كبس الاسكندرية	٢٠٧٦	١٣٠٤	-٧٧٢
أقطان كفر الزيات	١٥٥٠	١٦٥٤	+١٠٤
التنظيف والكبس	٩٢٥	٧٦٨	-١٥٧
الكبس والتخزين	١٣٥٤	١٢٥٠	-١٠٤
بيره بومنتى	١٧١٠	١٦٤٠	-٧٠
بور سعيد	٢٩٥	٢٠٥	-٩٠
الملح والصودا ـ لحاملها	٣١٨	٢٩٩	-١٩ زيادة رأس مال
الملح والصودا ـ اسمية	٢٩٤	٢٤٦	-٤٨
المالية والصناعية	١٠٠٠	١٥٧٠	+٥٧٠
الطوب الرملى	١١٥٠	١١٧٠	+٢٠
اسمنت طره	١٣٧٤	١٥٢٠	+١٤٦
السكر ـ عادية	٦٦٦	٥٨٠	-٨٦

	آخر سنة ١٩٥٠	آخر سنة ١٩٥١	الفرق
السكر امتياز	٥١٤	٤١٢	-١٠٢
السكر ـ تأسيس	٨٩٠	٨٦٠	-٣٠
الكروم والكحول	٤٥٠	٤٩٩	+٤٩
بولاناكى	١٨٠	١٨٠	=
الورق	٤٥٦	٨٧٢	+٤١٦
التغليف	٣٥٤	٨٢٤	+٤٨٠
المحاريت والهندسة	٩٠٠	٧٤٠	-١٦٠ زيادة راس مال
جركو	٦٥٥	٦٨٠	+٢٥
التبريد	١٦٨٠	١٢٥٠	-٤٣٠
آبار الزيوت	٣٢١	٤٠٢	+٨١
المخازن العمومية	١٧٧٠	١٦٥٠	-١٢٠
شيكوريل	١٢٩٤	١٤٤٤	+١٥٠
الملابس	٤١٠	٧١٠	+٣٠٠
الدلتا التجارية	٩٠٥	١٣١٠	+٤٠٥
الوبر	٣٩٥	٤٦٢	+٦٧
نسيج النيل	١١٦٠	١٢٨٠	+١٢٠
النسيج والتريكو	٤١٥	٣٨٥	-٣٠
المقاولات المتحدة	٢٦٠	٢٣٤	+٧٤
البلاستيك	١٨٠	١٨٨	+٨
الجوت	٥٩٠	٦٠٠	+١٠
النقل والهندسة	٤٥٠	١٠٢٩	+٥٧٩
الكتان الشرقية	٢٧٢	٢٩٥	+٢٣
الاهرام	١٧١	٢٣٠	+٥٩
الاسمدة الكيماوية	٤٩٨	٥٦٥	+٦٧
المناجم	١٨٦٠	٢٤٧٦	+٦١٦
النحاس	١١٩٤	١٠٤٠	-١٥٤
ايسترن للسجاير	١٦٠٨	١٥٩٠	-١٨
سيكو	٨٨٤	٨١٠	-٧٤
الحرير الصناعى	٤٨٤	٧٦٦	+٢٨٢
امونياك والكيماوية	٧٣٠	٩٦٠	+٢٣٠
ايست	٤٢٨	٤٢٥	-٣
التغليف ـ تأسيس	ـ	١٣٥٠	
الفنـــادق			
الفنادق المصرية ـ حاملها	٢١٤	١٩٨	-١٦
الفنادق المصرية ـ اسمية	٢٠٠	١٧٠	-٣٠
فنادق الوجه القبلى	٤١٠	٤٣٠	+٢٠
اللوكاندات الكبرى	٣٣٢٠	٣٢١٠	-١٠
شركات النقل			
النيـل المتحدة	٩٤٠	٦٥٠	-٢٩٠
انجلو امريكان	٣٦٣	٣٦٥	+٢
المنزلة ـ اسهم	٤٨٠	٣٣٥	-١٤٥
« ـ تأسيس	٦٠	٤٥	-١٥
سكك حديد الدلتا ـ امتياز	٥٩٨	٤٨٥	-١١٣
« « ـ تأسيس	٧٠٠	٥٠٠	-٢٠٠
ترام الاسكندرية ـ تجزئة	٩٦٠	٨١٠	-١٥٠
« ـ تمتع	٩٦	٧٠	-٢٦
« القاهرة ـ أجزاء	١٦٢	١٢٤	-٣٨
« الاسكندرية والرمل	١٧٣	١٢٠	-٥٣
سندات			
البنك العقارى ١٩٠٣	٢٨٥٠	٢١٥٠	-٧٠٠
« « ١٩١١	١٩٤٤	١٦٣٠	-٣١٤
السويس ٣ ٪	٥٧٠٠	٥٩٥٠	+٢٥٠
بنك الاراضى ٣ ١/٢ ٪	١٨٩٨	١٥٩٦	-٣٠٢
السكر ٥ ٪	١٩٠٠	١٥٨٢	-٣١٨
مصر الجديدة ٤ ١/٤ ٪	٢٠٠٠	١٧٥٠	-٢٥٠
الحرير الصناعى ٥ ٪	٢٠٧٦	١٩٢٠	-١٥٦
خارج اللائحة			
درايكو	٣٦٠	٣٠٠	-٦٠
الاراضى والبناء	٣٦٠	٣٠٠	-٦٠
ناماج	٢٢٥	١٨٠	-٤٥
الصناعات المشتركة	١٩٥	١٧٠	-٢٥
البطاطين الاهلية	١٢٠٠	١١٠٠	-١٠٠

القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١

بتقرير رسم الدمغة

((بقية المنشور بالعدد الماضى))

الجدول رقم ١

رسوم الدمغة على اتساع الورق

١ ـ رسم الدمغة على اتساع الورق يتوقف على أبعاد الورق المدموغ وله نوعان

نوع كبير ثمنه ثمانون مليما وأبعاده ٤٥ر٥ سنتيمترا × ٢٨ سنتيمترا على الاكثر

ونوع متوسط ثمنه خمسون مليما وابعاده ٣٤ سنتيمترا × ١٢ر٥ سنتيمترا على الاكثر .

والمحررات الخاضعة لرسم الدمغة على الاتساع يجوز تحريرها على غير الورق الذى تعده مصلحة الضرائب . والرسم المستحق هو خمسون مليما عن كل ورقة لا يجاوز اتساعها اتساع الورق المتوسط ، فان جاوزه يكون الرسم ثمانين مليما بشرط ألا يزيد على اتساع الورق الكبير ، فان جاوزه استحقت عشرة مليمات عن كل مائة سنتيمتر مربع او كسورها من الزيادة .

٢ ـ المحررات الآتية خاضعة لرسم الدمغة على اتساع الورق .

(١) الشهادات والصور والمستخرجات

(٢) الصور والمستخرجات من السجلات أو المحفوظات الخاصة بالحالة المدنية الممسوكة بمعرفة هيئة رسمية ومن المحاضر والاقرارات والعقود الرسمية الخاصة بالزواج أو الميلاد أو الوفاة . غير أن الصورة الاولى التى تسلم لأصحاب الشأن فى حالة الميلاد أو الوفاة أو التطعيم تعفى من الرسم .

(٢) شهادة الجنسية

(٣) شهادة الوجود على قيد الحياة اللازمة لصرف المعاش الذى يبلغ خمسة جنيهات أو اكثر شهريا .

(٤) كل مستخرج أو صورة من عقد أو المحفوظات العامة أو دفتر خانة محافظة أو وثيقة أو محرر أو من سجل محفوظ فى دار مديرية أو بلدية أو أية مصلحة عمومية أو أى شخص معنوى .

(٥) شهادة السوابق .

(ب) مستخرجات دفاتر التجارة والشهادات لأعمال تجارية .

(١) كل مستخرج مصدق عليه منقول من الدفاتر التجارية .

(٢) المستخرجات والصور والشهادات الخاصة بالاعمال التجارية الصادرة من السماسرة أو سماسرة الاوراق المالية أو البنوك أو المخازن العمومية أو أية منشأة تجارية أو صناعية .

(٣) ايصالات أو شهادات مخازن الاستيداع أو ما يقوم مقامها .

(٤) كل شهادة تعطى من غرفة تجارية .

ويقع عبء الرسم المستحق على المحررات المتقدمة جميعا على مستلم الشهادة أو المستخرج أو الصورة .

(ج) الملاحة التجارية : جميع الوثائق الخاصة بالملاحة التجارية كمحاضر المعاينة والشهادات المتعلقة بالبضائع المشحونة أو المفرغة واقرارات التلف .

ويتحمل الرسم مستلم الوثيقة أو الشهادة أو الاقرار .

(د) العقود : جميع العقود بعوض أو بغير

قوانين وقرارات

عوض ولو تمت بالمراسلة مدنية كانت أو تجارية بما فى ذلك ما كان منها متعلقا بالوقف أو الاحوال الشخصية .

ويتحمل كل متعاقد الرسم المستحق على النسخة الممضاة الخاصة به فاذا حررت نسخة واحدة تحمل المتعاقدون الرسم بالتساوى ما لم يكن أحد المتعاقدين معفى قانونا فيتحمل الباقون الرسم كله .

(هـ) العرائض : العرائض والطلبات المقدمة للسلطات الادارية عدا الشكاوى التى تقدم للبوليس وجميع سلطات التحقيق ، والشكاوى المقدمة فى مسائل الضرائب والى المصالح العامة التى تقوم بعمليات استغلال أيا كان نوعه .

(و) جميع محاضر انعقاد مجالس الادارة والجمعيات العمومية للشركات المساهمة والتوصية بالاسهم عادية كانت أو غير عادية .

(ز) الاوامر بتنفيذ الاحكام الاجنبية فى المملكة المصرية ويقع عبء الرسم على مستلم أمر التنفيذ

(ح) كل نشرة قضائية عدا ما كان منها خاصا بالبيوع الجبرية .

(ط) التوكيلات : التوكيلات أيا كان نوعها سواء كانت الاعمال المتعلقة بها ذات صبغة تجارية أو مدنية أو قضائية وأيا كانت صفة الموكل أو الوكيل .

وهذا الرسم مستحق الاداء ولو صدرت التوكيلات السابق ذكرها بشكل خطاب عادى .

رسوم الدمغة النسبية والتدريجية

الفصل الاول

التامين

(١) يفرض على أقساط التامين على الحياة والتامين ضد الامراض والاصابات الجسدية والمسئولية المدنية المتعلقة بها التى تؤدى بعد العمل بهذا القانون رسم دمغة نسبى قدره نصف فى المائة من قيمة القسط .

(٢) يفرض على مقابل التامين على النقل البحرى والنهرى والبرى والجوى رسم دمغة نسبى قدره اثنان فى المائة من قيمة ذلك المقابل وحده الادنى خمسة مليمات .

(٣) يفرض على أقساط ومقابل التامينات الاخرى بما فى ذلك التامين ضد أخطار الحرب رسم دمغة نسبى قدره ثلاثة فى المائة من قيمة القسط أو المقابل .

(٤) يفرض رسم دمغة نسبى قدره نصف فى المائة على قيمة رأس المال المبين فى عقود ترتيب ايراد مدى الحياة أو على مجموع الايراد المستحق لمدة عشر سنوات فى حالة عدم بيان رأس المال .

(٥) يقع الرسم المفروض على أقساط ومقابل التامين مناصفة بين المؤمن والمؤمن له . غير أنه فيما يتعلق بالتامين على الحياة اذا تجاوز مبلغ التامين ٥٠٠ جنيه يتحمل المؤمن له الرسم

أما الرسم على رأس المال فى عقد ترتيب الايراد لمدى الحياة فيتحمله المنتفع الا اذا كان بمقابل فيتحمل كل من المتعاقدين نصف الرسم .

ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف هذه الاحكام

(٦) يفرض رسم دمغة سنوى قدره واحد فى الالف من قيمة اجمالى مقابل التامين والاقساط التى تحصلها شركات التامين . ولا يخضع لهذا الرسم مقابل أو أقساط اعادة التامين

ويقع عبء الرسم على المؤمن . ولا يجوز الاتفاق على العكس

الفصل الثانى

الاعمال المصرفية وما يشابهها والاوراق التجارية

(١) يفرض رسم دمغة نسبى قدره نصف فى الالف وحده الادنى عشرة مليمات على الكمبيالات والسندات تحت الاذن أو لحاملها بصرف النظر عن تاريخ إستحقاقها ويستثنى من ذلك العملة الورقية أى البنكنوت

ويفرض الرسم ذاته على العقود الخاصة بتحويل الاموال أو النزول عنها التى لها ذات مفعول الكمبيالات ولو كانت غير قابلة للتحويل .

(٢) يفرض رسم دمغة سنوى قدره خمسون مليما على كل حساب جار عند فتحه . ويحصل هذا الرسم على الحسابات الجارية القائمة (المفتوحة) وقت العمل بهذا القانون .

(٣) يفرض على عقود أو عمليات فتح الاعتماد وكذلك على تجديدها رسم تدريجى على الوجه الآتى :

العقود أو العمليات التى لا يزيد حدها الاقصى على ٥٠٠ جنيه مبلغ ٢٠٠ مليم العقود أو العمليات التى لا يزيد حدها الاقصى على ١٠٠٠ جنيه مبلغ ٥٠٠ مليم العقود أو العمليات التى لا يزيد حدها الاقصى على ٢٠٠٠ جنيه مبلغ ١ جنيه العقود أو العمليات التى لا يزيد حدها الاقصى على ٤٠٠٠ جنيه مبلغ ٢ جنيه العقود أو العمليات التى لا يزيد حدها الاقصى على ٨٠٠٠ جنيه مبلغ ٤ جنيه العقود أو العمليات التى يزيد حدها الاقصى على ذلك ، أو يكون غير محدد بمبلغ معين مبلغ ٨ جنيه .

فاذا زادت مدة العقد أو العملية أو مدة التجديد على سنة وجب أداء الرسم ذاته عن كل سنة اضافية أو كسورها

(٤) كل سلفة يقدمها أصحاب المصارف أو غيرهم من الاشخاص الذين يقومون عادة بهذا النوع من العمليات يفرض عليها رسم دمغة على الوجه الآتى :

عن السلفة التى تزيد على عشرة جنيهات ولا تجاوز خمسين جنيها عشرة مليمات

عن السلفة التى تزيد على خمسين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه عشرون مليما

عن السلفة التى تزيد على مائة جنيه ولا تجاوز مائتى جنيه ثلاثون مليما

فاذا جاوزت السلفة مائتى جنيه فرض عليها رسم نسبى قدره نصف فى الالف من مجموعها

(٥) يسرى على عقود الاقتراض الاخرى للنقود وكذا عقود الاعتراف بالدين ذات الرسم المقرر على السلف .

(٦) لا يحصل رسم الدمغة إلا مرة واحدة عن العمليات المبينة فى هذا الفصل اذا إتخذت العملية الواحدة عدة صور ويكون على أساس الرسم الأكثر

(٧) فيما يتعلق بالكمبيالات والسندات تحت الاذن وباقى الاوراق التجارية الموجودة وقت العمل بهذا القانون ، والتى تستعمل بعد العمل به بالنسبة الى جزء من قيمتها يستحق عليها رسم الدمغة المبين فى هذا الفصل عن الجزء الباقى فقط من قيمتها وقت الاستعمال .

(٨) يقع عبء الرسم المستحق على المحررات المبينة فى هذا الفصل على الاشخاص الآتى ذكرهم ولا يجوز الاتفاق على عكس ذلك

الكمبيالات : الرسم على صاحب الكمبيالة

السند الاذنى : الرسم على موقع السند
أية ورقة اخرى : الرسم على من ينشىء الورقة
الحسابات الجارية : الرسم على من يفتح الحساب باسمه .

عقود أو عمليات فتح الاعتماد وتجديدها :
الرسم على المقرض الا اذا كانت السلفة بغير فائدة فالرسم على المقترض

البورصة

(١) يفرض رسم دمغة على الاوراق المالية عامة وعلى تداولها على الوجه الآتى :

(١) الاوراق المالية المصرية وما فى حكمها:

جميع الاسهم على اختلاف أنواعها والسندات الصادرة من الشركات المصرية أو من مجالس المديريات أو المجالس البلدية والقروية خاضعة لرسم دمغة سنوى مقداره واحد فى الالف من قيمة هذه الاوراق اذا كانت مقيدة فى البورصة

فاذا كانت الاوراق المذكورة غير مقيدة بالتسعيرة الرسمية للبورصة أو كانت مقيدة بها ولكن مصلحة الضرائب ترى أن العمليات التى تمت بشأنها فى البورصة من القلة بحيث لا يصح اتخاذ متوسط الاسعار الرسمية مقياسا صحيحا لقيمتها الحقيقية فيحسب الرسم النسبى على هذه الاوراق على أساس اثنين فى الالف من قيمتها الاسمية على أن يخفض الرسم فى السنتين الاوليين من بدء انشاء الشركة الى واحد فى الالف من هذه القيمة

ويسرى على حصص التأسيس التى تصدرها الشركات والهيئات المذكورة الحكم المبين فى الفقرة الاولى اذا كانت مقيدة فى البورصة . أما اذا كانت غير مقيدة فيفرض عليها رسم نوعى قدره عشرة قروش عن كل حصة

وفيما يتعلق بتطبيق رسم الدمغة المذكورة تعد فى حكم الشركة المصرية

(أولا) كل شركة أجنبية يكون مقرها بالمملكة المصرية ولو كانت تتناول أعمالها بلادا أخرى

(ثانيا) كل شركة أجنبية يكون غرضها الوحيد أو غرضها الرئيسى استثمار منشأة فى المملكة المصرية ولو كان مقرها فى الخارج

وتخضع لهذا الرسم الحصص أو الانصبة أو ما يماثلها التى يقسم اليها رأس المال فى الشركات الاجنبية ذات المسئولية المحدودة أو الشركات الخاصة ذات المسئولية المحدودة أو غيرها اذا مثلت فى أوراق مالية سواء أكانت قابلة للتداول بطبيعتها أم كانت غير قابلة للتداول

ويحسب الرسم السنوى فيما يتعلق بالاوراق غير المقيدة بتسعيرة البورصة على موضوع قيمة الاوراق المذكورة ، وفيما يتعلق بالاوراق المقيدة بها على مجموع قيمة الاوراق المتداولة منها فى مصر بشرط ألا تقل عن نصف مجموع الاوراق الصادرة من الهيئة أو الشركة صاحبة الشان وللافادة من هذا الحكم يجب على الهيئة أو الشركة صاحبة الشأن أن تقيم الدليل لدى مصلحة الضرائب على أن جزءا من أوراقها لا يقل عن ٢٥ ٪ من المجموع متداول فى الخارج — فاذا كان الجزء المتداول فى الخارج يقل عن ٢٥ ٪ يستحق الرسم على مجموع الاوراق ، ويعمل بالتقدير الذى يحصل عن الجزء المتداول فى الخارج لمدة ثلاث سنوات

ويكون تحديد قيمة الاوراق المقبولة فى التسعيرة ببورصة القاهرة أو بورصة الاسكندرية من واقع متوسط الاسعار الرسمية فى خلال الستة الاشهر السابقة على التاريخ المحدد لأداء الرسوم

ويقع عبء هذا الرسم على حامل السهم أو السند أو حصة التأسيس وتقوم بأدائه الشركات أو الهيئات التى أصدرت تلك الاسهم أو السندات أو حصص التأسيس وكل اتفاق يخالف ذلك يقع باطلا ولا يترتب عليه أى أثر

(ب) الاوراق المالية الاجنبية

كل عملية خاصة بأوراق مالية أجنبية من الاوراق المقبولة فى التسعيرة الرسمية بالبورصة سواء كانت من الاوراق الحكومية أو من الاوراق الصادرة من الهيئات العامة أو من شركات غير تلك التى أشير اليها فى الفقرة الرابعة من البند (١) السابق تخضع لرسم نسبى مقداره واحد فى الالف من قيمة العملية وذلك فضلا عن رسم الدمغة التدريجى المنصوص عليه فى المادة ٣ الآتى بيانها :

(٢) يستحق رسم الدمغة النسبى السنوى المبين فى الفقرة (أ) من المادة السابقة مقدما ويكون حقا مكتسبا للخزانة بمجرد حلول ميعاده ولا يكون محلا للرد لأى سبب من الاسباب . وعلى الهيئة أو الشركة صاحبة الشان أن تورده لمصلحة الضرائب فى الخمسة عشر يوما الاولى من شهر يناير وفيما يتعلق بالشركات الجديدة التى تنشأ بعد أول يناير يستحق الرسم بنسبة المدة الباقية من السنة مع اهمال كسور الشهر ويجب توريد الرسم المذكور لمصلحة الضرائب فى الخمسة عشر يوما التالية لتأسيس الشركة

ويستحق رسم الدمغة النسبى السنوى من يوم مزاولة الشركة عملها أو من يوم صدور المرسوم بتأسيسها أيهما أسبق

فاذا لم تؤد احدى الشركات أو الجماعات رسم الدمغة فى المواعيد المقررة وكانت أوراقها من الاوراق المقبولة فى التسعيرة الرسمية فعلى لجنة البورصة بناء على طلب وزير المالية وقف قيد أوراقها فى التسعيرة وذلك بغير اخلال بحق الحكومة فى المطالبة بالرسم المذكور وبغير اخلال بالجزاءات الجنائية والمدنية المقررة فى هذا القانون

فاذا لم يؤد الرسم والتعويضات والغرامات ان وجدت فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوقف فعلى اللجنة أن تشطب الاوراق من التسعيرة

(٣) جميع عمليات الشراء أو البيع اذا كانت خاصة بالاوراق المالية المصرية أو الاجنبية التى تصدرها الدولة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو القروية أو الجمعيات أو الهيئات العامة أو اذا كانت خاصة بأسهم أو سندات الشركات المصرية أو الاجنبية على اختلاف أنواعها تخضع للرسم التدريجى الآتى :

	مليم جنيه
من خمسة جنيهات الى ١٠٠ جنيه مبلغ	٥٠ —
أكثر من ١٠٠ جنيه الى ٥٠٠ جنيه مبلغ	١٠٠ —
أكثر من ٥٠٠ جنيه الى ١٠٠٠ جنيه مبلغ	٢٠٠ —
أكثر من ١٠٠٠ جنيه الى ١٥٠٠ جنيه مبلغ	٣٠٠ —
أكثر من ١٥٠٠ جنيه الى ٢٥٠٠ جنيه مبلغ	٤٠٠ —
« ٢٥٠٠ جنيه الى ٥٠٠٠ جنيه مبلغ	٦٠٠ —
« ٥٠٠٠ جنيه الى ٧٥٠٠ جنيه مبلغ	٨٠٠ —
« ٧٥٠٠ جنيه الى ١٠٠٠٠ جنيه مبلغ	— ١
« ١٠٠٠٠ جنيه الى ١٢٥٠٠ جنيه مبلغ	٢٠٠ ١
« ١٢٥٠٠ جنيه الى ١٥٠٠٠ جنيه مبلغ	٤٠٠ ١
« ١٥٠٠٠ جنيه الى ١٧٥٠٠ جنيه مبلغ	٦٠٠ ١
« ١٧٥٠٠ جنيه الى ٢٠٠٠٠ جنيه مبلغ	٨٠٠ ١
« ٢٠٠٠٠ جنيه مبلغ	— ٢

ويستحق الرسم على كل من المشترى والبائع ويحسب على قيمة المبالغ الواجبة الأداء أو المستحقة التحصيل ، وبأداء هذا الرسم لا يستحق رسم دمغة على الفواتير المتبادلة بين السماسرة فيما يتعلق بهذه العمليات

(٤) عمليات بيع الاوراق المالية غير المقيدة فى البورصة تخضع لرسم نسبى قدره نصف فى المائة من ثمن البيع

ولكن اذا قبلت الشركة أن تؤدى الرسوم المقررة فى المادة ١ (١) من هذا الفصل وأدتها بانتظام فان الرسوم المبينة فى المادة (٣) تحل محل الرسم النسبى وقدره نصف فى المائة

(٥) كل عملية معقودة لأجل فى بورصة العقود يجب أن تثبت بمقتضى مذكرة تصدرها لجنة البورصة وتعد بمثابة عقد

ويفرض على العقود الخاصة بالعمليات المعقودة لأجل عن القطن وبذرة القطن بين السماسرة وعملائهم رسم دمغة على الوجه الآتى :

البقية فى العدد القادم

***

مصلحة الضرائب

قسم الضريبة العامة على الايراد

منشور رقم ٩ «ضريبة عامة»

بشأن اساس محاسبة واضعى اليد على الاراضى الزراعية المملوكة للحكومة قبل انتقال ملكيتها اليهم

استفسرت بعض الادارات المحلية عما يتبع بشأن تقدير ايراد واضعى اليد على الاراضى الزراعية المملوكة للحكومة والمبيعة اليهم بعقود ابتدائية ، وهل يقدر لها ايراد حكمى برغم أنها لا تربط بالاموال مادامت باقية فى ملك الدولة

ولما كانت لجان تعديل ضرائب الاطيان تقدر قيمة ايجارية للاطيان الزراعية قاطبة المملوك منها للاهالى أو للحكومة سواء بسواء ، وكل ماهناك من فارق بينهما أن القيمة الايجارية للاراضى المملوكة للاهالى عن الاستمارة رقم (٣) وتتخذ هذه القيمة أساسا لربط الاموال عليها ، فى حين أن القيمة الايجارية للاراضى المملوكة للحكومة تدرج على الاستمارة رقم (٤) ولا تربط عليها الاموال مابقيت فى ملك الدولة ، فاذا انتقلت ملكيتها لاحد الاهالى اتخذت القيمة الايجارية المبينة بتلك الاستمارة ذاتها أساسا لربط الضريبة عليها .

لذلك ترى المصلحة أنه اذا اختار الممول فى مثل هذه الحالة الايراد الفعلى وتوافرت شروطه فان اختياره يقع صحيحا لتوافر البديلين : الايراد العملى والايراد الفعلى ، أما اذا لم يتم هذا الاختيار فان الممول يحاسب حتما على أساس الايراد الحكمى ، وهو القيمة الايجارية التى قدرت على الارض بمعرفة لجان تعديل الضرائب والتى يمكن معرفتها بالرجوع الى مصلحة الاموال المقررة .

القاهرة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥١

المدير العام

أيوه بيبسى كولا





مشروب الضيافة

SPMO

معبأة بالشركة الوطنية المصرية لتعبئة الزجاجات ش.م.م



الاقتصاد والمحاسبة

العـدد ٢٢
١ فبراير ١٩٥٢

صاحب الامتيـاز : عبد الله فكرى اباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

علينا أن نواجه الشعب بالحقائق

فى الانباء الاخيرة أن الارجنتين – حرصا منها على زيادة صادراتها من اللحوم – قد قررت منع بيعها يوما كل أسبوع .

واذا لاحظنا أن الارجنتين تعتبر من أكثر بلاد العالم انتاجا واصدارا للحوم ، أمكننا أن نقدر مدى مايلجأ اليه بلد يحرص على سلامة اقتصادياته من اجراءات كانت تبدو فيما مضى غير معقولة .

ولا تنفرد الارجنتين بهذه الروح ، فقد سبقتها معظم الدول التى أدركت مايحيط بالعالم من صعوبات اقتصادية ، فقامت تبنى اقتصادياتها على أسس جديدة يتطلبها الموقف ، وأهمها تشجيع التصدير ما أمكن وقصر الوارد على الضروريات ولو تحمل الشعب من جراء ذلك القليل أو حتى الكثير من الضيق .

ومن المعلوم ان انجلترا قد حرمت بتاتا استعمال كل الاصواف أو المنسوجات الكتانية او القطنية الفاخرة لشعبها ، وقصرت انتاجها منها على التصدير ، وذلك تمكينا من استيراد حاجاتها من المواد الخام . وتحذو كل الدول هذا الحذو .

على اننا نلاحظ ان الحالة فى مصر تسير على غير هذا الوجه ان لم يكن على عكسه ، فالواردات معظمها من الكماليات . ونحن نضع العراقيل أمام تصدير المواد التى يشتد عليها الطلب فى الخارج ، حتى أضعنا فرصا ثمينة لا تعوض كان يمكن أن تفتح أسواقا دائمة لمنتجاتنا .

وفى الوقت الذى عز فيه السكر فى كل العالم ، ماعدا الولايات المتحدة الامريكية ، وقل نصيب كل فرد قلة محسوسة – نرانا فى مصر لا نكتفى فقط بما كان يستهلك قبل الحرب ، بل ان المقطوعية قد تضاعفت تقريبا ، ونرانا بدلا من أن نصدر جزءا كبيرا من انتاجنا من هذه المادة نستورد كميات كبيرة منها مقابل أثمن ما عندنا من نقود وهو الدولارات .

أما أن نكون جادين فى نهضتنا حقا فنواجه الشعب بالحقائق ولو كانت كريهة والا فاننا سنبدو أمام العالم أجمع كشعب هازل يغرق بعض أفراده فى الكماليات فى وقت لا يجد فيه معظم الناس حاجاتهم الضرورية .

احمد عنان



معالجة التضخم

تواجه الوزارة الجديدة التي يراسها صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا موقفا دقيقا غاية الدقة سواء فى الناحية السياسية أو فى الناحية الاقتصادية . وندع جانبا الناحية السياسية فانها ليست مما يدخل فى نطاق هذه المجلة . ونقصر كلامنا على الناحية الاقتصادية .

واول ماينبغى أن يتجه اليه سعي الحكومة معالجة حالة الغلاء القاسى التى يعانيها جمهور المستهلكين من سكان هذه البلاد. فقد بلغت الاسعار حدا اصبحت الحياة فيه غير محتملة بالنسبة للجزء الاكبر من السكان .

وقد يكون التضخم هو السبب فى الغلاء أو هو بعض أسباب الغلاء ولكن التضخم نتيجة وليس علة فاذا أريد القضاء عليه فلا بد من القضاء على أسبابه وهى كثيرة متعددة ..

ومن العبث الرجوع الى الماضى او تحديد المسئوليات عن هذا التضخم الذى نعانى آثاره ، فان مايهم الناس اليوم هو القضاء عليه . ومن المعروف ان التضخم داء اذا ترك بغير علاج استشرى واضحي داء مستعصيا لأنه أشبه بالدائرة أو بالحلقة المفرغة لايعرف له أول بدأ فيه ، ولا نهاية ينتهى عندها . فان النقد الذى يطرح للتداول لأى سبب من الاسباب يساعد على رفع الاسعار فترتفع الشكوى ولا يكون العلاج فى اكثر الاحوال الا لطرح نقد جديد يساعد بدوره على رفع الاسعار وبقاء الشكوى بل وازديادها .

ولا يفيد من هذا التضخم أحد غير المدنيين الذين يسهل عليهم الوفاء بديونهم التى استدانوها فى فترة الانكماش كما يفيدمنه ، أو على الاقل لايتأثر به أصحاب الدخل المرن والمشتغلون بأعمال التجارة والصناعة أو بتعبير أدق هذا الفريق منهم الذى دخله وتزيد أرباحه بنسبة تقابل نسبة زيادة الاسعار أو تزيد عليها ، بينما يضار به « أغنى بالتضخم » اصحاب الدخل المحدود وكل من يشتغل بأجر .. ويدخل فى هذه الطائفة الموظفون والعمال الصناعيون والزراعيون ومستخدمى المحال التجارية والمكاتب والشركات والبنوك ومختلف المؤسسات .

وهؤلاء فى بلاد كمصر هم الكثرة الغالبة بين السكان ..

ولا نستطرد فى موضوع التضخم فما من أجل هذا قصدنا ، ولكننا نريد أن نلفت نظر الحكومة الجديدة الى خطر الاندفاع فى اية سياسة تزيد من كمية النقد المتداول، فتزيد من الاسعار ومن تكاليف المعيشة .. ولسنا نرتاب فى ان مهمة خفض الاسعار اضحت بسبب الاخطاء العديدة القديمة المتراكمة مهمة شاقة ولكن الفوائد المتوقعة من علاجها تبلغ من الاهمية فى كفالة السلامة للمجتمع المصرى ، بحيث تهون فى سبيل تحقيقها كل تضحية مهما تكن ثقيلة ، وكل جهد مهما يكن شاقا عسيرا .

سياسة الضرائب

ولا بد من وضع قواعد اساسية تسير عليها سياستنا الضريبية فلا تكون تارة قائمة على مجرد السعى لزيادة الايرادات أو راجعة الى فكرة مرتجلة ضيقة الافق مقصود بها الايحاء بمظهر يغرى الجماهير دون تقدير لعواقبها وآثارها فى مستوى الانتاج والقدرة على الاستمرار ومقاومة النشاط الفردى .

والنصر الاجتماعى فى الضريبة لايمكن انكاره ، بل لعله فى مصر واجب الرعاية اكثر مما هو فى أى بلد آخر ، ولكن هناك حقيقة لاسبيل الى نكرانها ايضا ، وهى ان مصر بلاد جديدة فى نهضتها الصناعية والاقتصادية . ولا تزال موارد ثروتها أو بعضها على الاقل بكرا لم يستغل كما ان عدد سكانها فى تزايد مستمر فلا بد من مواجهة هذه الحالة باستغلال موارد الثروة الموجودة فعلا واستنباط موارد جديدة . ولن يتحقق هذا أو ذاك اذا أثقل كاهل المشروعات الفردية بالضرائب الباهظة .. ولنا اسوة فى الدول التى سبقتنا فيعرف بمثل المرحلة التى نمر بها ، فانها افسحت ما استطاعت لنشاط الافراد وشجعتهم حتى أقدموا على الاستثمار والاستغلال وخاطروا بمجهوداتهم ورؤوس اموالهم فكان من اثر هذه المجهودات والمخاطرات ان ازدهرت الثروة العامة وتعددت موارد الانتاج وزاد الدخل الاهلى زيادة كبرى واصبح مجال العمل متسعا وتمكنت الخزانة العامة من جباية الوفير من الضرائب .. ولو انها اثقلت كاهل المشروعات الجديدة بالضرائب لقضت عليها ولما اتسع المجال أمامها لجباية الضرائب

الاجانب

ويسوقنا هذا الكلام الى موضوع نشاط الاجانب فى مصر ، ويؤسفنا أشد الاسف ماحدث من تخريب او اتلاف لبعض ممتلكاتهم واموالهم ، ولكن من دواعى سرورنا وارتياحنا ان الراى العام المصرى قد استنكر هذه الحوادث استنكارا شديدا . وسرعان ماعمدت الحكومة الى اجراءات شديدة لصيانة الامن وتأمين الجميع على حرياتهم واموالهم ، وبذلك عبرت احسن تعبير عن حقيقة الشعور المصرى وهو شعور كريم يقدر للاجانب نشاطهم ويرى فيه نوعا من التعاون الذى لابد منه والذى اصبح قاعدة مسلما بها فى جميع بلاد العالم المتحضر . .

ولا بد ان تقر الحكومة فى هذه المسألة قواعد ونظم تساعد على بث الطمأنينة فى نفوس اصحاب رؤوس الاموال من اية جنسية كانت ،مادامت هذه الاموال تستغل فى داخل البلاد وتشارك فى تنمية مواردها طبقا للقوانين والنظم المصرية ..

ومن حسن الحظ أن فكرة التعصب ليست موجودة عند المصريين فهم يدركون الفارق بين الوطنية والتعصب فالوطنية المصرية كما يدل تاريخها وطنية متسامحة واعية فاهمة يدرك حدود الوطنية الصحيحة. ولا تخلط بينها وبين اية نزعة من نزعات التعصب الاعمى أو القومية الضعيفة . وهذا وحده كاف لكى يبعث الطمأنينة فى نفوس الاجانب ، وليوقنوا بأن مصر التى عرفوها مضيافة كريمة لاتزال كما هى ، وان مابدا اخيرا من مظاهر لايعبر عن حقيقة الروح المصرية ولا عن حقيقة الاتجاه الصحيح سواء لرجال الحكم او لجمهور الشعب .

التدخل الحكومى فى سوق القطن

بقلم
عبد الجليل العمرى بك

لم تشهد سوق القطن من التدخل الحكومى مثل ما شهدته فى السنتين الاخيرتين، والمفروض أن يقصر التدخل الحكومى على مجرد الاشراف للتأكد من أن السوق تسير وفقا لاحكام اللوائح الموضوعة، وانها تحقق للمنتج والتاجر الداخلى والمصدر ومن ورائهم الغزال الوظيفة الطبيعية لاى سوق منظم .

والمعروف عن الاسواق المنظمة ان الاسعار فيها تتقلب فى حدودها الضيقة وانه ان كان هناك اتجاه صعودى فى السوق بسبب تغير فى علاقة الطلب بالعرض نتيجة زيادة فى الطلب أو نقص فى العرض ظهر هذا الاتجاه فى شكل تدريجى ومستمر وبالعكس اذا كان التغير فى علاقة الطلب بالعرض فى الناحية الاخرى كنتيجة لنقص فى الطلب او زيادة فى العرض ظهر الاتجاه النزولى فى شكل تدريجى ومستمر ايضا .

ويكفى أن أورد هنا بيانا احصائيا عن اتجاهات سوق القطن خلال الثلاث أسابيع الاولى فى يناير لنرى فى وضوح ان هذه السوق لا يمكن ان توصف بالنظام رغم التدخل الحكومى المتعدد أو بسبب هذا التدخل الحكومى الواسع

التاريخ		اقفال يناير بالريال	اقفال مارس بالريال
ديسمبر	٢٨	١٦٤ر٥٠	١٦٩
يناير	٢	١٧٤ر٢٥	١٧٤ر٧٥
»	٣	١٦٩ر٥٠	١٧٠ر٢٥
»	٨	١٧٠ر٨٠	١٧٢
»	١٠	١٦٤	١٦٢ر٥٥
»	١٤	١٧١ر٣٠	١٦٨ر٤٠
»	١٦	١٦٦ر١٥	١٦٤ر٨٠
»	٢١	١٦١	١٦٤ر٥٥
»	٢٢	١٦٦ر١٥	١٦٥

تلك حالة لا شك تدعو الى كثير من الاشفاق وهى صورة لما حدث خلال هذا الموسم حتى الآن والتى لا شك عندى أنها مسئولة عن النقص الكبير فى صادراتنا من القطن هذا الموسم بالمقارنة الى نفس المدة من العام الماضى والذى يبلغ قرابة المليون وربع المليون من القناطير أى حوالى ٤٠ ٪ ، ولا يمكن أن يعزى هذا النقص الى احجام انجلترا عن الشراء لانها لم تعد المشترى الوحيد أو المهم بالنسبة للقطن المصرى ، وليس من شك أنه لو كان لسوقنا الاستقرار الملحوظ فى الكثير من الاسواق الاخرى لما شعرنا بذلك العجز المخيف فى صادراتنا من القطن

فاذا كانت السوق قد اختل توازنها رغم ذلك التدخل الحكومى الواسع أو بسببه فقد يكون من المصلحة أن تتجه الحكومة الى سياسة الاقلال من تدخلها لعل سياسة عدم التدخل تعيد الى السوق الكثير من اتزانها كما تعيد اليها الثقة التى فقدتها .

وقد حمد المشتغلون بالقطن للحكومة قراراتها التى أصدرتها فى أوائل يناير ١٩٥٢ من حيث الغاء الحد الادنى مع حصر التقلبات اليومية صعودا وهبوطا بنسبة ٣ ٪ من الاقفال السابق ، وتنظيم تسليم الفليارات ووجوب الحصول على شهادة بأن القطن المسلم فى الفليارة هو من الاقطان الصالحة للتسليم واخيرا المرسوم القاضى بأن لا تتجاوز المراكز المكشوفة عشرة آلاف قنطار — ولكن ما ان أخذت السوق تستعيد حيويتها بعد هذه القرارات حتى فوجىء الناس باعادة الحد الادنى ، ومن الغريب أن الحد الادنى حتى ٧ يناير يوم صدور قرار الغائه كان بالنسبة ليناير ١٦٠ ولمارس ١٦١ ، ومعنى هذا ان الحكومة كانت تعتقد ان الحد الذى يجب أن لا ينزل عنه السعر هو ١٦٠ ريالا للقنطار فى يناير و ١٦١ لمارس فاذا بها فى ١٦ يناير تقرر ان الحد الادنى لاسعار يناير هو ١٦٦ ولمارس ١٦٤ر٥٥ فما الذى حدا بها الى أن ترفع الحد الادنى — هل تبينت مثلا ان صادراتنا من الاقطان طويلة التيلة قد زادت عما كانت عليه فى الموسم الماضى أم ان الذى تعلمه ان الصادر من الاقطان طويلة التيلة قد نقص كما نقصت صادرات القطن عموما؟ اللهم ان الحكمة فى هذا التغير تدق عن افهامنا فلا نستطيع ان نفهم لماذا عدلت الحكومة عن خطتها فى الغاء الحد الادنى ثم لماذا رفعت الحد الادنى رغم علمها بالعجز الظاهر فى الصادر من القطن ؟ قد يكون لدى الحكومة من المعلومات ما يؤكد اقبالا كبيرا على القطن المصرى وهو ما نرجوه ، ولكن حتى على افتراض صحة هذا التكهن فلماذا لا تترك السوق حرة ؟ ومن المقطوع به عندئذ أن ترتفع الاسعار الارتفاع الطبيعى اذا ما تبلورت رغبة المشترين فى شكل طلب فعلى على القطن

ان من ينادى بالاقلال من التدخل الحكومى لا يطالب الحكومة بالامتناع عن الاشراف ولكن الفرق بين الحالتين شاسع — فوظيفة الحكومة فى نظرنا تقتصر على وضع اللوائح المنظمة للسوق وعلى احاطتها بسياج متين يحول دون التلاعب الضار باقتصاديات البلاد ثم الاشراف على أن اللوائح مرعية وان السياج لم يتهدم . أما انها تتدخل فى تحديد السعر فهذا ما نعتقد أنه قد يجر الى نتائج غير مرغوب فيها ومن المصلحة أن لا تلجأ اليه الا فى حالات الذعر أو الانهيار الشديد . أما انها تتدخل لان الاسعار هبطت خمسة ريالات لانها كانت بالامس قد صعدت عشرة ريالات فهذا ما لا يمكن أن يوصف بأنه حالة من حالات الذعر أو الانهيار .

ان المشفقين على مستقبل القطن المصرى يرجون أن تتم الحكومة وضع الاسس المنظمة للسوق وأن يقتصر عملها على الاشراف على ان القواعد واللوائح مرعية ويرجون كذلك أن تكون نظرة الحكومة الى سوق القطن نظرة التاجر الذى يود أن يرى بضاعته رائجة وان زبائنه راضين بمعاملته فالتاجر الناجح هو ذلك الذى يبقى على عملائه ويستحوذ على ثقتهم لا ذلك الذى لا يهمه من أمرهم الا أن يحصل على أعلى سعر ممكن رضى العملاء أم لم يرضوا . **فالقطن بالنسبة لنا هو العمود الفقرى فى اقتصادياتنا وواجب الحكومة أن تعنى أولا — وقبل كل شىء — بتصريف المنتج منه ثم ثانيا بالسعر، واذا كان السعر عائقا فى تصريف المحصول كله وجب تحمل بعض التضحية فى السعر — ان لزم — حتى تتمكن من تصريف المحصول بأكمله ، وخير لنا أن نبدأ المحصول الجديد وليس لدينا فضلة من المحصول الحالى .**

فمن يدرى ما سيكون عليه حجم المحصول الجديد فى مصر وفى العالم الخارجى فى الموسم المقبل . ولن تضيع علينا فرصا فى الحالتين — فان كان المحصول القادم كبيرا نكون قد استفدنا ببيع المحصول الحالى بالاسعار السائدة هذا العام دون أن نثقل على المحصول الجديد بأثقال قديمة — أما اذا كان المحصول المقبل صغيرا استفدنا من ارتفاع الاسعار للمحصول القادم بل ساعدنا على ارتفاعها لقلة المعروض لدينا وهكذا تنعم البلاد بموسم آخر من مواسم الرخاء وارتفاع الاسعار .

عبد الجليل العمرى



زيادة وارداتنا من روسيا

بلغ جملة ما استوردته مصر من روسيا في عام ١٩٥٠ نحو ٥٫٨٦٤٫٦٠٠ جنيها أي نحو ٢٫٨ ٪ من اجمالي واردات مصر من الخارج . والمعروف ان البيان الذي أعدته اللجنة الفرعية المشكلة للبحث في السلع التي يمكن مفاوضة روسيا على استيرادها منها أشار الى انه يمكن استيراد سلع من روسيا في حدود ١٠١ مليون و ٤٧٧ الف جنيه أي بزيادة نسبة الواردات الروسية الى نحو ٤٧٫٨ ٪ من اجمالي الواردات المصرية من أسواق العالم منها ٧٩ مليون للمصالح الحكومية و٢٢ مليون للاسواق المحلية .

انتاج أقمشة الشاركسكين في مصر

أجرت مصانع الحرير الصناعي تجارب عدة لانتاج أقمشة البدل الحريرية المعروفة بنوع الشاركسكين، وقد تقرر تخصيص ٢٧٨٩٠ دولارا لهذه المصانع لاستيراد خيوط حريرية صناعية من نوع خاص لانتاج هذا النوع من الاقمشة المذكورة

ابقاء رسم البندرول على الخيوط القطنية

رفضت وزارة المالية استجابة الطلب الذي تقدم به أصحاب مصانع الغزل والنسيج الخاص بالغاء رسم البندرول على خيوط الغزل القطنية وذلك لاعتبار هذا الرسم موردا من الموارد المخصصة لخفض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات التموين

مركز القطن الاحصائي في العالم

جاء في البيان الاحصائي الذي أصدرته اللجنة الاستشارية الدولية للقطن ان انتاج العالم من القطن قد بلغ في عام ١٩٥٠ — ١٩٥١ ٢٧٫٥٣٤٫٠٠٠ بالة مقابل ٣١٫٣٣٧٫٠٠٠ بالة في عام ٤٩ و ٥٠ وكان انتاج أمريكا الشمالية في تلك المدة ١١٫١٢٠٫٠٠٠ بالة خص الولايات المتحدة منها ٩٫٩٠٠٫٠٠٠ بالة ، وكان انتاج مصر ١٫٧٦٠٫٠٠٠ بالة .

وقد بلغ استهلاك العالم من القطن في تلك السنة ٢٩٫٣٢٦٫٠٠٠ بالة

٤٦ مليون جنيه قيمة مشتريات وزارة التموين

بلغ مجموع قيمة السلع والمواد التموينية التي تحتاج اليها البلاد سنويا والتي تقوم وزارة التموين باستيرادها من الخارج نحو ٤٦ مليون و ٨٥٠ الف جنيه .

وقد رفعت الوزارة الى اللجنة الفرعية المؤلفة برياسة سعادة وكيل وزارة التجارة والصناعة بيانا لهذه السلع قالت فيه ان الوزارة تحتاج الى ٦٠٠ الف طن قمح ومائة ألف طن ذرة و ٣٠ الف طن شعير و ٢٠ الف طن فول ومائة الف طن سكر وخمسة آلاف طن من زيت بذرة القطن ونحو ٥٠ الف طن من بذرة القطن

هذا وقد قدرت قيمة احتياجات مختلف مصالح وزارات الحكومة من المستوردات الاجنبية وذلك خلاف مشتريات وزارة الحربية بحوالي ٧٩ مليون جنيه .

تكاليف نقل البترول

طلبت وزارة التموين من وزارة المالية فتح اعتماد اضافي بمبلغ مليون و٢٠٠ الف جنيه لسد مصاريف نقل المواد البترولية عن طريق قناة السويس الاسكندرية القاهرة .

أزمة صناعة لمبات النيون

تقدمت غرفة صناعة الكهرباء الى الجهات المختصة بطلب تعديل رسم الدمغة الجديد ، الذي فرض على اللافتات والاعلانات المضيئة ، اذ ادت زيادة هذا الرسم الى احجام المعلنين عن استخدام تلك الاعلانات ، مما أدى الى كساد صناعة النيون .

شراء ناقلة بترول لمصر

تدور الان مباحثات بين احدى شركات البترول المحلية وشركة شل الانجليزية في لندن لشراء ناقلة بترول كبيرة لتعزيز ناقلات البترول المحلية ، وذلك لامكان نقل المواد البترولية من السويس الى الاسكندرية بعد ما قفلت القوات البريطانية الطريق بين السويس والقاهرة

اعتماد الجيش على الانتاج المحلي

أصدر معالي وزير الحربية والبحرية تعليمات الى جميع مصالح وزارته لمراعاة تفضيل المنتجات المحلية بأنواعها المختلفة التي تلزم القوات البحرية والجوية ، حتى ولو كانت اسعار هذه المنتجات المحلية تزيد بمقدار ١٠ ٪ على مثيلاتها المستوردة .

هيئة امتحانات المحاسبين والمراجعين

انتخبت وزارة التجارة والصناعة كل من الاساتذة زكي حسن بك ومحمد كامل الحاروني الاستاذ بجامعة ابراهيم وحسن كامل الملطاوي مدير ادارة الضرائب وفؤاد الصواف بك ومصطفى شوقي المحاسبين القانونيين أعضاء في هيئة الامتحان الابتدائي للمحاسبين والمراجعين .

والاساتذة عبد القادر الابياري ويني نوار الاستاذين بجامعتي فاروق وفؤاد وزكي حسن بك ومصطفى شوقي وسليم امين حداد بك المحاسبين القانونيين والاستاذ حسن كامل الملطاوي مدير ادارة الضرائب لهيئة الامتحان النهائي للمحاسبين والمراجعين .

وقد أرسلت الوزارة الهيئتين الى وزارة المعارف لاعتمادها .

الاعتذار عن الاشتراك في معرض كراتشي

قررت وزارة التجارة والصناعة الاعتذار عن عدم الاشتراك في السوق الدولية الثانية للصناعات التي ستعقد في أول مارس القادم في مدينة كراتشي وذلك لاشتراك مصر في معرض ميلانو الدولي بايطاليا .

المحاسبون والمراجعون

احصاء بعدد من اعتمد قيدهم

بلغ عدد الطلبات التى وافقت لجنة قيد المحاسبين والمراجعين على قيدها الى الآن ٢٠٣ طلب للمحاسبين والمراجعين منهم ٣٦ من أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية • وقد بلغ عدد المصريين ١٧٩ محاسب والاجانب ٢٤ محاسب•

وبلغ عدد الطلبات التى وافقت اللجنة على قيدها فى جدول المحاسبين والمراجعين الذين تحت التمرين ٩٢ طلب جميعهم من المصريين •

وبلغ عدد الطلبات التى وافقت اللجنة على قيدها فى جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين ٤٤ طلبا منها ٤١ طلب لمساعدين مصريين وثلاثة لمساعدين أجانب •

أسواق جديدة للفوسفات المصرى

استعادت صناعة الفوسفات المصرية الاسواق الخارجية التى كانت لها قبل الحرب الاخيرة وأهم هذه الاسواق هى اليابان وسيلان واندونيسيا واستراليا كما اكتسبت أسواقاأخرى فى أفريقيا الجنوبية وايطاليا ويوغوسلافياوزيلاندا الجديدةوالهند، وقد ارتفع انتاج الفوسفات المصرى فى العام الماضى ارتفاعا ملحوظافبلغ ٤٠٩ ر ٤٠٧ طن حتى نهاية شهر أكتوبر الماضى مقابل ٢٠٧ر٣٩٧ طن فى عام ١٩٥٠

تصدير واستيراد

٢٠٠ ألف دولار لاستيراد أدوية

تقرر تخصيص مبلغ ٢٠٠ الف دولار لتعزيز الحصة المقررة من الدولارات لاستيراد المستحضرات الطبية والادوية اللازمة لسداحتياجات وزارة الصحة والجمهور التى بلغت فى العام الماضى مليون دولار

توحيد سعر أسمدة الارز لتشجيع استيراده من الخارج

أحجم مستوردو الاسمدة عن استيراد كميات جديدة من سلفات النشادر اللازمة لتسميد محصول الارز الجديد وذلك لارتفاع اسعاره فى الخارج عن الاسعار التى يبيع بها بنك التسليف الزراعى بنحو ستة جنيهات

وقد رأت وزارة التموين لتشجيع استيراد هذا السماد الذى يبلغ العجز الموجود فيه الآن نحو ٥٠ ٪، توحيد السعرين وذلك بزيادة سعر الطن الى نحو ٣٥ جنيها

هيئة للاشراف على توفير الحديد

تقرر تأليف هيئة من مستوردى الحديد وتجاره وبعض المختصين فى وزارة التموين للاشراف على تقلبات أسعار الحديد فى الخارج لتعديل أسعاره فى مصر تبعا لذلك • وستقوم هذه الهيئة الى جانب ذلك بالاشراف على توفير الحديد فى الاسواق المحلية • وقد تقدم التجار الى وزارة التموين بأسماء المندوبين الذين وقع اختيارهم عليهم لتمثيلهم فى هذه الهيئة •

حصة اضافية من الاحذية للتصدير

كانت لجنة الاستيراد والتصدير قد حددت حصة لتصديرها للخارج من الاحذية بلغت ٤٠٠ الف زوج أحذية كاوتشوك ، وقد رأت نظرا لرواج هذه الاحذية فى الاسواق الخارجية تحديد حصة اضافية جديدة تبلغ ٢٠٠ ألف زوج وذلك لتشجيع تلك الصناعة على زيادة انتاجها •

وقف تصدير اطارات السيارات الداخلية

قررت وزارة المالية عدم السماح بتصدير الاطارات الداخلية المصنوعة من الكاوتشوك لحاجة المصانع المحلية لاستخدام المادة الاولية فيها لانتاج مصنوعات الكاوتشوك المختلفة •

وتقرر الغاء الترخيص الخاص بتصدير ٥٠٠ طن من كهنة وقصاصات الكاوتشوك الداخلى وذلك لنفس الاسباب التى أدت الى وقف تصدير الاطارات الداخلية •

وقد وافقت لجنة الاستيراد والتصدير على تحديد حصة قدرها ألف طن لتصدير اطارات السيارات الخارجية بشرط أن تكون غير صالحة للاستعمال •

حصة من المنسوجات الحريرية الصناعية للتصدير الى الاسواق الخارجية

تشير التقارير الاحصائية الى أن جملة ماورد من الخارج من غزل الحرير الصناعى فى عام ١٩٥٠ بلغ ٢٤٣٤ طن ، وما انتج خلالها محليا بلغ ٢١٠٠ طن • وقد قدر الاستهلاك نحو ٢٧٠٠ طن ،وبلغ جملة الفائض نحو ١٨٠٠ طن • ونظرا لما تعانيه المصانع المحلية من صعوبات فى تصريف منتجاتها فقد طلبت وزارة التجارة والصناعة من وزارة المالية السماح بتصدير ٢٥ ٪ من الفائض من أقمشة الحرير الصناعى،أى نحو ٤٥ طنا وذلك بصفة مؤقتة لمدة عام واحد ، والغاء الرصيد المتبقى من حصة التصدير فى عام ١٩٤٨

وقد وافقت لجنة الاستيراد والتصدير على هذا الطلب •

اباحة تصدير الاقمشة المحلية القطنية

تقرر اباحة تصدير الاقمشة المصنوعة محليا من القطن المخلوط بالحرير الصناعى وذلك عن طريق مصلحة الجمارك وبعملة البلد المصدر اليها • والمعروف أن لجنة التموين العليا سبق أن أباحت تصدير المنسوجات والغزل والقطن الى الخارج بدون قيد أو شرط •

تصدير الهدايا من الاقمشة والتريكو

قررت لجنة الاستيراد والتصدير اضافة الاقمشة والتريكو المصنوعة محليا من القطن المصرى الى أصناف الهدايا المصرح بتصديرها عن طريق مصلحة الجمارك وذلك فى حدود ٢٠ جنيها ، للعمل على الدعاية للمنتجات المصرية فى الاسواق الخارجية •

السماح بتصدير الياف التيل

تقرر السماح بتصدير ٥٠ طنا من ألياف التيل الخام الى الخارج وذلك فضلا عن الترخيص السابق اصداره بالسماح بتصدير ٢٥ ٪ من المنتجات المصنوعة من ألياف التيل المصرى كالحبال والدوبارة

سياسة مصلحة السكك الحديدية المصرية الاقتصادية والمالية

هذه بعض الآراء رأيت تلخيصها فى هذا البحث بقدر ماسمح به المقام ٠ واعتقد انه لو عمل بها وبغيرها لامكن لمصلحة السكك الحديدية ان تحقق رسالتها بأحسن استغلال اقتصادى مما يؤدى الى انماء ايراداتها وضغط مصروفاتها ٠

كانت سكك حديد الحكومة قبل سنة ١٩٣٠ تعطي ربحا معقولا تغذى به ميزانية الدولة ٠ الا ان ربحها أخذ يقل سنة عن اخرى بسبب أن زيادة مصروفاتها تفوق عن زيادة ايراداتها حتى بلغت خسارتها سنة ١٩٤٨ ٦٠٧٧٠٠ جنيها فى سنة ١٩٤٩ ٣١١٠٠ جنيها ٠ وتعزى زيادة الخسارة فى السنة الاولى الى انتشار وباء الكوليرا وماتبعه من قيود السفر بينما مصروفات التشغيل بقيت ثابتة واما فى عام ١٩٥٠ فقد أظهرت حسابات المصلحة ربحا قدره ٨٣٤٥٠٠ جنيها وذلك بنسبة ٨ر١٪ الى رأس المال الذى بلغ هذا العام ٤٤١٠٥٠٠٠ جنيها بزيادة ٢٠٢٩٠٠٠ جنيها عن العام السابق ٠ ولكن بتحليل هذه الزيادة تبين أن صافى الايرادات لم يزد الا ١٣٣٣٠٠ جنيها عن السنة السابقة ، وانما ظهور هذا الربح يرجع فى الغالب الى النقص فيما صرف فى اعانة البلاد وتنفيذ كادر الموظفين والعمال وقد بلغت قيمته ٧٣٢٣٠٠ جنيها وكذلك الى النقص فى مصروفات التشغيل وقد بلغ ٢٩٨٠٠ جنيها ٠ ولكن ممايؤسف له انه بمراجعة مفردات حساب التشغيل يتبين ان هذا النقص يرجع الى الوفر فى مشاريع المصلحة الاستغلالية التى تؤدى مباشرة الى زيادة الايرادات وأهمها بند التجديدات بينما يقابله زيادة فى العمليات الاخرى الاقل منه أهمية ٠

وكان من نتيجة ذلك زيادة مصاريف الكيلومتر عن ايراده كما يتضح ذلك من الجدول المنشور مع مقارنته بالسنين السابقة ٠

ويتضح من ذلك ان مصاريف الكيلو متر كانت تقل عن ايراده فى ١٩٣٩/٣٨ السابقة للحرب بنسبته ٢٠٪ الا انها أخذت فى الارتفاع بعد الحرب بنسبة تزيد عن ارتفاع ايراده حتى تكاد تتساوى معه ٠ وفى الواقع انها تفوق عنه لانه لم يضف الى هذه المصروفات ماتقرر صرفه من اعانة الغلاء وتنفيذ كادر الموظفين وقد بلغ حوالى ٢ مليون جنيه عام ١٩٤٩ ٠ وقد تبع ذلك ان الايرادات المحصلة من البضائع قد نقصت وبذلك هبط متوسط ايراد الطن التجارى ٠ كما أن المصلحة تنقل كميات أكبر مما كانت تنقله فى الماضى من الاصناف ذات الفائدة الواطية التى يدفع عنها الجمهور أجورا قليلة بينما تغتصب السيارة والمركب نقل الاصناف ذات الفئات العالية من البضائع والركاب الذين يفضلون الطيارة أو السيارة أو الدرجة الاقل ٠

ومن المؤكد أن حالة القطار ستزداد سوءا هذا العام بسبب ماطرأ من الظروف الخاصة بوقف النقل بمنطقة القنال وتخفيض أجور النقل وارتفاع ثمن المازوت بقرار صدر فى ٣ يناير سنة ١٩٥٢ حيث تقدر الخسارة التى ستتحملها المصلحة بمقدار ٦٤٥ر٦٤٨ر١ جنيها نظير ارتفاع ثمنه وفرق أجور النقل تسليم القبارى بدلا من تسليم السويس ٠

وأما أسباب هذه الحالة السيئة التى وصلت اليها هذه المصلحة فترجع الى كثرة نفقات الصيانة والتجديدات التى كانت موقوفة أبان الحرب والى ارتباك الحالة الاقتصادية فى العالم وارتفاع ثمن مشتريات المصلحة وأجور العمال وماأضيف عليها من علاوات واعانة غلاء والى مايتحمله القطار من المنافسة الشديدة من وسائل النقل الاخرى ٠

والسكك الحديدية رغما من هذه الظروف ومما يتحمله من باهظ النفقات فانها عرضة لقيود والتزامات نقلية باعتبارها مصلحة حكومية ومؤسسة قومية تقوم بخدمة عامة بينما وسائل النقل الاخرى تتمتع بكامل حريتها فى وضع انظمتها وانتقاء خطوطها من قلة مصاريفها ورؤوس أموالها بل ان الحكومة قد أفسحت لها صدرها فأجازت للسيارة فى النصف الاول من عام ١٩٥٠ السير فى جميع المناطق كما قررت اعانات مالية لشركتى الطيران المصريتين ٠ هذا بينما اصدرت الحكومة قرارا فى سنة ١٩٤٩ بتخفيض فئات أجور نقل الكثير من المواد التموينية والبنائية على القطار بما يقل عن النصف وبقدر لايتناسب مع مصاريف التشغيل ، وقد كلفت المصلحة نحو ٣ مليون جنيه مع أن اسعار هذه المواد لم تتأثر بهذا التخفيض فكان الخسارة التى تتحملها المصلحة لم يستفد منها المستهلك بل عادت كل الفائدة على التجار وأصحاب رؤوس الاموال وكان الاولى ان يتحمل هذا التخفيض ميزانية الدولة بدلا من المصلحة ٠ وكذلك الحال فى نقل الركاب فانه رغما من أن أجور السفر قد خفضت من ١٠ يونيه سنة ١٩٤٧ فان عدد الركاب والمتحصل منهم لم يتأثر غالبا بل بالعكس قد أثبتت الارقام انها فى حالة هبوط منذ عام ١٩٤٤ رغما من زيادة الكيلو مترات التى قطعتها قطارات الركاب او ان الزيادة فى ذلك لم ترتقى الى الرقم الذى كان مقدرا له ٠

ورغما عن هذه الظروف فان المصلحة لم توخى الاقتصاد فى مصروفاتها ولا

	١٩٣٩	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
ايراد الكيلو متر الواحد بالجنيه	١٥١٤	٢٥٣٧	٣٠٠٤	٢٧٦٧	٣١٣٩	٣١٧٥
مصروف « « « «	١٢٨٧	٢٠١٠	٢٤٩٩	٢٨٤٧	٣١٠٦	٢٩٧١

الى الدقة التامة فى انتقاء مشترياتها.
وقد اثيرهذا الموضوع فى مجلس النواب بجلسته يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٥٠ وقد صرح معالى وزير المواصلات بصحة الانتقادات التى عرضت ووعد باجراء تحقيق ادارى . ولكنا لم نجد نتيجة أو اثر لهذا التحقيق رغما عن مضى عامين . وترجع هذه المنافسة الى سوء حالة القطارات حيث استورد المصلحة عام ١٩٤٩/٤٨ ـ ٥٢ قاطرة تلفت منها ١١ قاطرة أى بنسبة ٢٢٪ دفع فيها مليون جنيها مع أنه من المقرر ان عمر القاطرة خمسون عاما . وكذلك استوردت ١٢ قاطرة ديزل تلف منها أربعة أى بنسبة ٣٠ ٪ ولم يمض عليها عام مع أن ثمن الواحدة ٦٤ ألف جنيه . وقد اتضح أنها وابورات من نوع جديد صنعت فى انجلترا ولم تستعمل فى انجلترا . وانما رأى صانعوها تجربتها فى مصر والهند لاستكمال النقص بها . وكذلك استوردت فى العام الماضى خمسة وحدات ديزل كهربائية مكيفة بالهواء اتضح ان سعتها أقل من سعة القاطرات العادية . بينما النقص الى قاطرات وعربات البضاعة أكثر من الركاب وأحق بهذه الرعاية من رفاهية الركاب .

وهذه الحال دليل على أن صناعة النقل التى تقوم بها السكك الحديدية الحكومية عملية خاسرة من الوجهة الاقتصادية . وأعتقد أن مرجع ذلك يعود الكثير منه على ادارة هذه المصلحة اذ انه يلوح انها لم تراعى فى اعمالها القواعد الاقتصادية ولم تواجه الظروف القاسية التى تعترض اعمالها وتعالجها بقدر ماتسمح به الحال . وعملية النقل عمل تجارى بطبيعته ومع ذلك فلو نظرنا الى تكوين هذه الادارة نراها خالية من أى عنصر اقتصادى اذ على رأسها مدير عام ويعاونه وكيل ومساعد وجميعهم فنيون ولها مجلس ادارة يتكون من خمسة وزراء وأربعة وكلاء وزارات وعلاوة على ذلك فلا يوجد بالمصلحة مكتب او ادارة خاصة لشئون اقتصاديات النقل . ولذلك أرى أنه من الضرورى :

١ ـ تدعيم العنصر الاقتصادى فى شئون النقل بالمصلحة بايجاد وظيفة مساعد اقتصادى لهذا الغرض للمدير العام

٢ ـ تعيين بعض الاخصائيين فى شئون النقل فى مجلس الادارة من غير الموظفين

٣ ـ انشاء مكتب خاص لهذا الغرض بالمصلحة يكون من اختصاصه دراسة الاحصائيات والاستفادة بما تظهره من النتائج ويعالج المنافسة كما يتبع التطور التجارى والصناعى والزراعى والنظر الى تعديل تعريفة النقل وجداول مسير القطارات ونظام المشتريات والبحث عن أسواق جديدة كما يقوم أيضا بدراسة الأبحاث الاقتصادية لمؤتمرات النقل وتنفيذ ما يصلح منها .

٤ ـ تعديل تعريفة النقل فقد وضعت فى عام ١٩٣٠ وتشتمل على ٦٠٠٠ صنفا موزعة على ١٦ درجة واضيفت اليها ملاحق وتعليمات وتخفيضات وعلاوات جعلتها مجلدات ضخمة كثيرة التعقيد وصعبة الاستيعاب على الموظفين المنفذين لها وعلى الجمهور . والمصلحة ورثت هذه التعريفة من عهد الاحتكار وقت ان كانت السيارة فى طفولتها . أما الآن وقد شبت وترعرعت ونافست القطار فلا مفر من تعديلها كاملا بما يتفق مع تطور البلاد فى هذه الفترة اقتصاديا والمقدرة الشرائية للنقد وارتفاع مستوى المعيشة

٥ ـ مراجعة دورة العربة بما يحقق زيادتها مع تقصير مدتها حتى يمكن استغلالها استغلالا تاما فقد ثبت أن العربة تتم دورتها فى المتوسط فى مدة تزيد عن ضعف الوقت المقرر وهنا معناه أن المصلحة تنتج بعرباتها الحالية أقل من نصف ما كان يجب أن تستغله منها .

حسن عبد العزيز محيسن
مراقب النقل بوزارة الاقتصاد الوطنى

حول مهنة المحاسبة والمراجعة

تلقت وزارة التجارة والصناعة عددا كبيرا من الطلبات لقيد أسماء المستخدمين المحاسبين لدى الشركات ومختلف الهيئات فى سجل المحاسبين والمراجعين .

وتبين من مناقشة أصحاب هذه الطلبات ان الدافع على تقديمها اعتقادهم أن بقاءهم فى وظائفهم الحسابية يتوقف على قيدهم فى ذلك السجل .

وتعلن وزارة التجارة والصناعة أن شرط القيد فى السجل قاصر على من يزاول المهنة بصفة جدية بمكتب خاص ويضع خدماته تحت تصرف الجمهور فى شئون المحاسبة والمراجعة أما من يشغل وظيفة حسابية لدى احدى المؤسسات فلا يشترط أن يكون اسمه مقيدا فى سجل المحاسبين والمراجعين كما لايحق له حمل اللقب .

وقد اتخذت لجنة القيد قرارا بمقتضاه أن لا ترخص للمحاسب والمراجع بمباشرة عمل حسابى أو غيره لدى مختلف المؤسسات والهيئات حتى يتفرغ صاحب المهنة كل الوقت لعمله بصفة جدية تحقيقا لما يهدف اليه القانون نصا وروحا .

لذلك ، فان اللجنة لن توافق على قبول مثل هذه الطلبات الا اذا تعهد أصحابها بأن يتركوا وظائفهم وأن يتفرغوا للمهنة عقب حصول القيد

وستقوم الوزارة بمراقبة تنفيذ مثل هذه التعهدات واتخاذ ما نص عليه القانون من اجراءات تأديبية لشطب الاسم اذا استمر صاحبه فى مباشرة وظيفته بدون ترخيص من لجنة القيد .

***

تبينت وزارة التجارة والصناعة من فحص بعض طلبات القيد فى سجل المحاسبين والمراجعين انها لاتشتمل على البيانات ولم تشفع المستندات التى حتمها القانون .

وتعلن الوزارة أن هذه الطلبات غير مقبولة شكلا ، ولن يترتب على تقديمها أى حق لأصحابها ، **ولن تعرض على لجنة** القيد للبت فيها من الناحية الموضوعية الا بعد ان يقوم اصحابها **باستيفائها** طبقا للمادة ١٦ من القانون ، كما لن تبدأ هذه الاربعة أشهر المنصوص عليها فى المادة ١٧ الا من تاريخ الاستيفاء

رئيس لجنة القيد ـ وكيل وزارة التجارة والصناعة
امضاء « عبد الله فكرى اباظه »



الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعي سليم

اللاذقية : منفذ سورية البحرى

بدأ الخلاف بين سورية ولبنان بخصوص السياسة الاقتصادية يظهر بجلاء بعد الحرب العظمى الثانية لان التطور الاقتصادى للبلدين كان يسير فى اتجاهين مختلفين . اذ بينما يتجه الاقتصاد السورى نحو تنمية الانتاج الداخلى من زراعى وصناعى ، نجد اقتصاديات لبنان تعتمد على التجارة الخارجية . وبينما كان صالح سورية فى حماية انتاجها من المنافسة الخارجية كان لبنان يفتح الباب للواردات سواء كانت مماثلة للمنتجات السورية أو لا . ولما كان نقل السلع بين سورية ولبنان يتم بحرية وبدون حواجز جمركية فان السلع التى كانت تستوردها لبنان كانت تجد منفذها سهلا الى سورية فتفوق تقدمها الصناعى فى مراحله الاولية وقد دفع ذلك سورية فى مارس ١٩٥٠ الى فصم « المصالح المشتركة » واستقلالها بالسياسة الاقتصادية التى تلائمها .

وكان من الطبيعى أن تلتفت الانظار الى أمر حيوى وهو اعتماد سورية على ميناء بيروت، وعلى تجار ووكلاء بيروت فى جميع شئون تجارتها الخارجية . فتلفت السوريون يبحثون عن منفذلهم الى البحر وكانوا قد فقدوا ميناء الاسكندرونة الذى تنازل عنها الفرنسيون الى تركيا . ولم يبق أمام سورية الا ثلاث موانى صغيرة هى اللاذقية وطرطوس وبانياس .

وكانت الموانىء الثلاثة تكاد ان تكون فى مستوى واحد من حيث تسهيلات الشحن والتفريغ . الا أن ميناء اللاذقية يمتاز على الميناءين الاخرين بحسن مواصلاتها البرية مع الداخل اذ ترتبط بالاقسام الشمالية والوسطى وبجنوبى سورية بالطرق البرية ، وهى قريبة من المناطق الزراعية الجديد التى تعمل الحكومة السورية على التوسع فى استغلالها وزراعة الحبوب فيها على نطاق واسع وانشاء شبكة من السكك الحديدية تربطها بالشاطىء لتسهيل نقل الحبوب وتصديرها الى الخارج بنفقات معقولة تتيح للمنتجين السوريين منافسة غيرهم فى الاسواق الخارجية على قدم المساواة لذلك وقع الاختيار على اللاذقية لتكون المنفذ البحرى لتجارة سورية الخارجية . هذا بخلاف قرب اللاذقية النسبى من بعض مناطق العراق وايران مما قد يكون عاملا على تنمية حركة التجارة العابرة مع هذه البلاد .

ويرجع الاهتمام بميناء اللاذقية فى سورية الى ما قبل القطيعة الاقتصادية بينها وبين لبنان . فقد نشأت الفكرة ونمت ببطء ورصدت بعض المبالغ فى ميزانية عام ١٩٤٩ للبدء فى المشروع على مراحل .

الا أن السعى الحثيث فى تنفيذ المشروع لم يبدأ الا عند ما تحرجت العلاقات فى شهرى يناير وفبراير ١٩٥٠ فأصدرت سورية قرارات بضرورة الاسراع فى تنفيذ المشروع واناطة تنفيذه الى شركة مساهمة تشترك الدولة بثلث قيمة رأسمالها ويطرح الثلثين الباقين للاكتتاب العام على أن تقوم الحكومة بتغطية ما لا يكتتب فيه وفى ١٢ فبراير صدر مرسوم يشتمل على شروط أعمال المرفأ الفنية لتوسيعه وتعميقه واقامة السدود والارصفة اللازمة ، كما اشتمل المرسوم على النظام الاساسى « لشركة مرفأ اللاذقية السورى المساهمة » وتألفت الشركة برأسمال قدره ٢٤ مليون ليره سورية وضمنت الحكومة للمساهمين ربحا سنويا بنسبة ٥٠٪ اعتبارا من السنة الثالثة التى تلى بدء استثمار المشروع .

وقد عهد اخيرا الى شركة شيندر وشركاه الالمانية بعملية تنفيذ المشروع الذى سيتكلف ٢٣ مليون ليرة تقسط على عدة سنوات . ويرمى المشروع الى توسيع ميناء اللاذقية بمقدار ٢٣٠٠ مترا ، تزاد بعد ذلك الى نحو من ٥-٦ آلاف متر وسيمكن للبواخر من حمولة

حركة السفن فى ميناء اللاذقية

	السفن الداخلة			السفن الخارجية		
	عدد السفن تجارية	شراعية	وزن البضاعة (الف طن)	عدد السفن تجارية	شراعية	وزن البضاعة (الف طن)
١٩٤٩	١١١	٦١٨	٤٠	١٠٨	٦٠١	١٤٦
١٩٥٠	٣٠٥	٩٠١	١١٧	٣٠٧	٩٠٤	١٦٣
معدل سنوى للربع الاول ١٩٥١	٣٢٨	٥٣٢	١٧٢	٣٣٦	٥٥٢	١٢٤
« « « الثانى «	٣٢٠	١١٥٦	١٦٤	٣١٦	١١٨٠	٦٤
« « « ليوليه «	٣٨٠	١٠٥٢	١٨٠	٣٨٠	٩٣٠	٩٦
« « « لاغسطس «	٢٥٢	١٣٥٠	١٨٠	٢٤٠	١٤٩٠	٦٠

٢٠ ألف طن أن ترسو فى مياه الميناء وتسمح تسهيلاته بتفريغ وشحن ٥٠٠ ألف طن من البضائع سنويا .

وقد تم تنفيذ بعض الاعمال فى الميناء فجهز بعدة آلات رافعة وأقيمت به مستودعات للبضائع ومدت الكهرباء الى منطقة الميناء بحيث تكفل له انارة شاملة ، وزود بنحو ٧٠ مركبا تتولى عمليات النقل الى الشاطىء من السفن الكبيرة التى لا يمكنها بعد الدخول الى الميناء هذا بالاضافة الى عدد من اللنشات والقاطرات الآلية . وبذلك أصبح المرفأ يستقبل البضائع الخفيفة والثقيلة مثل المحركات الضخمة والآلات والادوات الميكانيكية

وكان من نتائج الاقبال الكبير على تنفيذ وتشجيع المشروع من جانب **السوريين ان تضاعفت حركة النقل فيه كما يظهر من الجدول المنشور فى** الصفحة السابقة

هذا وينتظر أن تزداد الحركة فى الميناء وخاصة بعد القرار الاخير الذى أصدرته الحكومة السورية بأن يكون استيراد جميع مشتريات الادارات الحكومية عن طريق اللاذقية وأن تتم المشتروات من المصدرين الاصليين رأسا لا بتوسيط الوكلاء اللبنانيين . كما صدر قرار آخر بأن يقتصر تصدير القطن والقمح وبعض السلع السورية الاخرى على ميناء اللاذقية .

ويرى السوريون أن الميناء سوف يستوعب عمالا كثيرين من السوريين فى أعمال الشحن والتفريغ وفى صناعة تركيب الاجهزة والادوات المستوردة من الخارج وفى صناعات ثانوية أخرى تستدعيها حركة الملاحة وهو ما يعنى زيادة فى الدخل الاهلى السورى . كما أن الاستغناء عن خدمات المستوردين والوكلاء اللبنانيين سيفتح الباب امام السوريين فى هذه المهنة المربحة . هذا بالاضافة الى تسهيل حركة الصادرات السورية بنفقات معقولة .

مستوى المعيشة فى بلاد الشرق الاوسط

تبين الارقام الآتية المقتبسة من تقارير هيئة الامم المتحدة الدخل الفردى فى بعض بلدان الشرق الاوسط :

	بالدولارات الامريكية
لبنان	١٢٥
المملكة العربية السعودية	٤٠
سوريا	١٠٠
تركيا	١٢٥
اليمن	٤٠
افغانستان	٥٠
مصر	١٠٠
ايران	٨٥
العراق	٨٥
اسرائيل	٣٨٩

الحاجة الى بنك صناعى فى سوريا

قررت الحكومة السورية منح مهلة ستة اشهر تسدد بعدها الشركات الوطنية ما كانت قد اقترضته من الدولة ، وذلك نظرا للمصاعب التى تواجهها الآن بعض هذه الشركات . والمعروف أن مجموع تلك القروض يبلغ ١٤ مليون ليرة . ويفكر المسئولون الآن فى انشاء بنك صناعى لتمويل ودعم الصناعة المحلية بالبلاد

المفاوضات المالية بين اسرائيل وبريطانيا

وفد الى لندن وزير مالية اسرائيل للتباحث مع السلطات البريطانية المسئولة لمنح اسرائيل قرضا يبلغ ١٤ مليون جنيه استرلينى . وسيستخدم نحو ٩ مليون جنيه من القرض فى شراء البترول الخام اللازم لمعمل التكرير فى حيفا ، والباقى أى خمسة ملايين من الجنيهات، ستكون لتغطية العجز فى المدفوعات الاسرائيلية لبريطانيا .

التطورات الاقتصادية فى لبنان

بلغ المتداول من النقد فى لبنان فى أواخر نوفمبر الماضى ٢٠٨ مليون ليرة لبنانية مقابل ٢١١ مليون فى أكتوبر و ١٩٢ مليون فى العام السابق . وبلغت الودائع تحت الطلب فى سبتمبر الماضى ٢١٩ مليون ليرة مقابل ٢٢١ ليرة للشهر السابق . ولم يتغير رقم الودائع لاجل ، فظل ٧ مليون ليرة **وقد ارتفع الرقم القياسى لاسعار الجملة فى بيروت (على أساس ١٩٥٠ = ١٠٠) من ٨ر١٢٣ الى ٩ر١٢٥ خلال نوفمبر ويرجع هذا الى ارتفاع أسعار المواد الخام والمنتجات الكيمائية** كما ارتفع الرقم القياسى لنفقات المعيشة فى بيروت من ٤٦٥ الى ٤٦٩ خلال نوفمبر (على أساس يوتيو - أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠) ويرجع هذا الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية .

عجز الميزان التجارى التركى

تدل الاحصاءات الاخيرة عن تجارة تركيا الخارجية خلال الشهور العشرة الاولى من سنة ١٩٥١ على أن تركيا تعانى عجزا بلغ ٢٢٢ مليون ليرة تركية فقد زادت الواردات فى المدة ذاتها من العام الماضى الى ٢٢٠ مليون ليرة بينما بلغت قيمة الصادرات ١٤٩ مليون ليرة فقط .

تجارة لبنان الخارجية

يبين الجدول التالى تجارة لبنان الخارجية خلال الربع الثالث من عام ١٩٥١ :

	بالاف الليرات الواردات	الصادرات
المجموع	٧٥٣٢٨	١٥٧٧٩
وأهمها :		
المنسوجات	٩ر٨٠٧	٥ر٩٢٠
الاحجار الكريمة ومصنوعاتها	٩ر٦٠١	٣٣
الآلات	٤ر٥٧٩	٧٥٩
الحديد والمصنوعات الحديدية	٤ر٨٥١	١٥٨٩
عربات النقل	٢ر٢٤٢	١١١
الورق	١ر٩٠٤	٦٠٢
المشروبات والدخان	٢ر٩٢٦	٧٢٤

تنظيم اجراءات الامتحانين الابتدائى والنهائى لمهنة المحاسبة والمراجعة صفحة ٢٤

إصلاح الأراضي الزراعية

شرح لنا المستر كريج في مقالتين سابقتين، بعض الاحوال الاقتصادية في مصر – وخاصة حالة الزراعة – ثم أشار الى ما يلاقيه عمال الزراعة من صعوبات ، وما يعانيه الاقتصاد القومي – بالتالي – من مشاكل . ولقد حاول أن يضع لنا سياسة قويمة لتحسين غلة الارض وهو في هذا رجل مارس السياسات الاقتصادية التي واجهت مصر في عهود مختلفة لوزارات متعددة .
وفي هذا المقال يرسم لنا مشروع خطة عملية كان قد كلفه بوضعها سعادة المرحوم احمد عبد الوهاب باشا وزير المالية الاسبق .

بقلم المستر ج . ا . كريج

ليس هـذا المقال سوى (رسم تخطيطي) لتحسين مستوى معيشة الطبقة العاملة في مصر ، وخاصة العمال الزراعيين . وانني لا استطيع ان أسمي مقالي هذا سوى مسودة لرؤوس موضوعات ، لانني اذا أردت استيفاء البحث من جميع النواحي ، فانني لاأملك الوسائل والوقت الكافيين لهذا العمل الضخم ، ثم ان هذا يحتاج الى مجلد ضخم ، كالذي وضع باسم « خطة لتحسين اقتصاديات الهند Plan of Economic Development for India والذي يسمى عادة « The Bombay Plan ونشر في الهند في عام ١٩٤٤ ، وفي سلسلة Penguin عام ١٩٤٥ .

***

ان دراساتي الخاصة عن هذا الموضوع ترجع الى حوالي عام ١٩٣٠ حينما كلفني المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا وزير المالية عند ذلك الوقت ، برسم مشروع خطة لتحسين أراضي الحكومة على اساس اشراك جميع القوى في ذلك . فتدخل الشركات الاهلية بنصيب الثلث في راس المال والثلث بالاكتتاب العام في مصر ، والثلث الاخير يطرح امام رؤوس الاموال الاجنبية . ولقد رحبت كثيرا بالقيام بهـذا العمل لما رأيته من اهمية عظيمة لفكرة أحمد باشا عبد الوهاب . وكانت فكرتي الاساسية التي استرشدت بها في بحثي ، هي كيف أوفق بين حب الفلاح التقليدي وشغفه بحرث أرضه بنفسه ، وبين فائدة استغلال رأس المال المناسب. فالارض كانت متوفرة ، واليد العاملة متوفرة ، اما رأس المال – أحد عوامل الانتاج الثلاثة التي وضعها آدم سميث – فكنا في حاجة اليه .

وعلاوة على ذلك ، فانني لم أنس ان السير وليام – وهو الآن اللورد بيفردج – قد أضاف الى العوامل الثلاثة السابقة ، عاملا رابعا وهو الادارة .

وبعد بحث واستقصاء – بمساعدة المرحوم المستر ت . س ريتشموند الذي كان ماهرا ومتخصصا في تحسين الاراضي البور ، وهو الذي اصلح الاراضي التي تملكها « شركة أراضي أبو قير » – تمكنت من تقديم مشروع خطة لتحسين واصلاح مايقرب من ١٠٠,٠٠٠ فدان ، في وحدات تبلغ كل منها ٥٠٠٠ فدان (وتسمى ناحية او زمام) موزع اصلاحها على ٨ الى عشر سنوات .

وبعد اصلاح هذه الاراضي ، تشكل لجنة رقابة مركزية ، تضم اعضاء فنيين واعضاء مدنيين مسئولين ، واخصائيين في عمليات التسويق لتصريف منتجات هذه الاراضي .

ويمكن حينذاك انشاء نظام تعليمي كامل ، يشمل المدارس الريفية ، والمدارس العليا والكليات الفنية . كما يمكن انشاء نظام صحي سليم ، يلحق به عيادات طبية محلية في القرى ، ودور نقاهة ، وبعض المستشفيات المحلية ومستشفى مركزي عام حيث الامراض على حسب اقسامها . كما يجب انشاء قرى نموذجية ، وقرى تجريبية حيث يمكن اجراء بعض الابحاث المحلية . وكذلك تنشأ الجمعيات التعاونية للشراء والبيع .

وفضلا عن هذا فانه يمكن الاستفادة بالمزايا التي تدرها المزارع التعاونية وبطبيعة الحال سيكون لادخال الآلات الزراعية فوائد عظيمة ، وسيصبح للفلاح استقلال ذاتي في حياته بدلا من اعتماده الكلي على الغير .. غير ان هذا لايمنعه من التعاون مع الغير .

ويستطيع الفلاح ان يعمل في المزارع التعاونية نظير أجر منتظم عن العمل الذي تم ، زائدا نصيب آخر في الارباح السنوية ، كما لو كان مالكا . ويمكن تطبيق هـذا النظام اذا ما استرشدنا بالمبادىء التي توصلنا اليها ، من وجوب التوفيق بين راس المال وبين عمل الفلاح المنتج .

غير انه قد قامت عدة اعتراضات على الفكرة بأكملها . فلقد قيل لي : « ان هـذه هي مصر ، ولا تستطيع العمل طبقا لهـذه المبادىء . » وثمة اعتراض آخر ، ان الفلاح قد يظل نائما في فراشه في الصباح ، ويلقي بالعمل الشاق على جاره ، وبذلك يفقد أجره وتضطر زوجته الى ان تتحدث عن الصعوبات التي يلقونها في الحصول على طعام العائلة .

ويجدر بي أن أذكر في هذا الصدد،

انه اذا ما امكن تحسين حال الفلاح ماديا ، فلا داعى لاحداث انقلاب عنيف بل تحسين هادىء بطىء . وكل ماهو مطلوب، تغيير كلى فى طريقة استخدام التربة الزراعية الخصبة التى تتمتع بها مصر .. تغييرا ليس قائما على الشيوع ، بل زراعة قائمة على نظام الملكية الخاصة ، اى اراضى يملكها أفراد لاعطاء أحسن النتائج الزراعية وبهذا تصبح الفكرة جديدة ، ولقد طبقت فى جهات متعددة وبنجاح كبير وحقا انها لجديرة بالتطبيق فى مصر .

وعند مارفعت المشروع الى سعادة أحمد عبد الوهاب باشا — الذى يعتبر من أفضل رجال الوزارات فى مصر وابعدهم نظرا — رأى انه يمكن الحصول على المال اللازم لهذه المشروعات من سوق لندن المالية ، ولقد أكد لى ذلك ، رجال المال الذين اتصلت بهم واستشرتهم . واظن ان الظروف بعد ذلك هى التى قتلت هذا المشروع . فان «الازمة العالمية» التى حدثت عام ١٩٣٠ ، عصفت باقتصاديات مصر ، واصبحت البلاد فى حاجة ماسة الآن الى هذا الاصلاح لمواجهة ماقد يأتى به المستقبل .

على اننى لازلت أرى أنه اذا كان لابد من اصلاح اقتصاديات البلاد وتحسينها فلابد من الاعتماد على امثال هذه المشروعات . والعقبة الرئيسية فى سبيل اصلاح الاراضى الزراعية للوصول الى أفضل النتائج هى وجود فئة من صغار الملاك اذ يملك حوالى ٦٥ ٪ من سكان القطر المصرى مايقرب من ٦ ٪ من الاراضى الزراعية ، بينما الباقى وهو ٩٤ ٪ من الاراضى يتملكه ٣٥ فى المائة من مجموع الملاك . وعلاوة على ذلك ، فطبقا لقوانين الميراث ، وربما لأسباب أخرى ، فان هذه الاحوال تزداد سوءا ، اضف الى ذلك سوء توزيع السكان .

ج . ا . كريج

شخصيات اقتصادية



على المنزلاوى بك

من رجالات مصر المعدودين ، ومن أبرز أشخاصها المخضرمين — كان عضوا بالجمعية التشريعية عام ١٩١٢ وكان من أوضح أعضائها البارزين .

كان يعرف كيف يحترم حقه كنائب وكيف يعارض الحكومة كنائب معارض حينما كان لايعرف الاعضاء الا الموافقة على كل مايصدر من الحكومة والا التأمين

وهو من رجال مصر الماليين العاملين

وهو مزارع من كبار زراع القطر ومن سراة مديرية الغربية عرف قبل غيره زراعة الخضر والبساتين واشتغل أكثر من غيره بالتجديد والتغيير فى فنون الزراعة دون التمسك بالقديم

وقد التقى على المنزلاوى بك بكثير من الازمات المالية تعترضه كما تعترض كل مجد جرىء ولكنه صمد لها كلها وخرج منها محتفظا فى كثير من الاوقات بماله وثروته وفى كل الاوقات بشرفه وكرامته

وله دراية بسوق القطن وتجاره وعملائه وتجارته وله خبرة بالاوراق المالية وسوقها وأسعارها يحفظ تطوراتها ويتعقب تموجاتها — بل انه ليكاد يعى حملة الاسهم والسندات ومجموع ما يمتلكون من أوراق ومستندات وهو من أقدم من سبر واغور القطن وسوقه زارعا ثم تاجرا يعرف رتبه ودرجاته معرفة خبير ضليع — ولكم تعرض فى سبيل تجارته للمخاطرة ولكنه، كما حدثتك، لم يخاطر بذمته وكلمته ومروءته وانما خاطر ببعض ثروته وكان ينتهى فى كل حالة منها باسترداد حالته وتعويض خسارته .

ولعلى المنزلاوى بك فى الاوساط التجارية والزراعية اسم ملحوظ ومكان مرموق وللتجار الاجانب كالمصريين فى شخصه وثوق أى وثوق

وهو من أوائل من عاونوا على انشاء النقابة الزراعية ومن أقدم أعضاء الجمعية الزراعية الملكية ومجلس القطن الاستشارى والمجلس الاقتصادى — وقد اختير وزيرا للزراعة فكان الوزير العليم بمهمته الخبير برسالته

وعلى المنزلاوى بك خريج المدارس الفرنسية فى مصر وهو عضو فى كثير من النوادى الكبيرة والهيئات القديمة الادبية والخيرية وهو يتمتع بقسط عظيم من النشاط لم تؤثر فى نشاطه الاحداث والسنين ولم يحد منه طول العمر ، مد الله فى عمره ، وقد أشرف أو جاوز السبعين — لاتراه الا متنقلا بين القاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى حيث مزارعه وبساتينه .

وعلى المنزلاوى بك يحفظ الكثير من تاريخ مصر الحاضر والقريب ويعرف رجالات مصر البارزين الاقدمين بل انه ليعرف ثرواتهم وعقاراتهم وممتلكاتهم وأسهمهم وسنداتهم ومودعاتهم فى البنوك ربما فى صناديق التوفير فهو قسم احصاء بأسره

وهو رجل متواضع جم التواضع مع من يصغرونه — ولكن فى أنفه كبرياء وفى عرنينه شمم لايبدوان الا حينما يختصم من يعدلونه أو يكبرونه اذ ذاك لايعرف الا العناد والا الكبرياء متمثلا بقول سعد بن ناشب :

اذا هم ألقى بين عينيه عزمه ... ونكب عن ذكر العواقب جانبا
ولم يستشر فى أمره غير نفسه ... ولم يرض الا قائم السيف صاحبا

حسن الخطيم



سياسة استراليا المالية

كان بعض الاقتصاديين الاستراليين وعلى رأسهم الاستاذ كوبلند قد اقترحوا ان تنفصل استراليا عن الكتلة الاسترلينية وتربط عملتها بالدولار الامريكي خصوصا وان العلاقات بينها وامريكا قد اصبحت وثيقة بعد الحرب الاخيرة . ولكن قام رئيس وزراء استراليا اخيرا ينفي أية نية للحكومة فى الخروج عن المنطقة الاسترلينية أو الانضمام الى اية كتلة اقتصادية غير الكتلة البريطانية وهكذا ستستمر استراليا فى حظيرة الاسترليني وذلك الى ان تغير الاحداث الاقتصادية والسياسية ايضا من ولائها التقليدي للامبراطورية هذا وقد غيرت الحكومة الاسترالية من سياستها فى بيع الذهب الذى تنتجه البلاد ، اذ سوف تبيع جميع الانتاج تقريبا (ماعدا ٦٠٠٠ أوقية للاغراض النقدية كل شهر) فى الاسواق الحرة . وتقدر زيادة الذهب الاسترالي الذى سوف يطرح على الاسواق الحرة بحوالى نصف مليون أوقية فى السنة .

القمح الاسترالي

يتم تصدير معظم فائض القمح الاسترالي بمعدل ٢ الى ١ بين حصة اتفاقية القمح الدولية والاسواق الحرة . وقد دلت التجارب السابقة على أنه يصعب على استراليا التعاقد على تصدير كميات أخرى زيادة على حصتها المحدودة فى الاتفاقية الدولية . ويزداد الموقف صعوبة سنة بعد أخرى ، فقد استمرت المساحة المزروعة قمحا فى التناقص ، فبعد أن كانت ١٤ مليون فدانا فى عام ١٩٤٧ / ٤٨ انخفضت الى ١١ر٦ مليونا فى عام ١٩٥٠/٥١ ، ويقدر أن لاتزيد على ١٠ر٦ مليونا فى موسم ١٩٥١/٥٢ وقد بلغ محصول موسم ١٩٥٠/٥١ ، ١٨٣ر٤ مليون بوشل ، بنقص ٣٤ مليون بوشل عن العام السابق .

ولا تترك التزامات استراليا تجاه الاتفاقية الدولية بالاضافة الى مشروع كولومبو ، والمحصول على ماهو عليه من انخفاض ، الا فائضا صغيرا يكاد أن لايكفى لمقابلة الاتفاقيات المعقودة لشراء القمح الاسترالي بأسعار السوق الحرة .

الذهب فى الاسواق الحرة

يؤخذ من تقدير مصدر موثوق به ان كميات الذهب المتداولة فى الاسواق الحرة العالمية كانت تبلغ حوالى ٦٠٠٫٠٠٠ أوقية شهريا قبل تغير سياسة صندوق النقد الدولي ازاء الذهب فى اكتوبر الماضي . وان هذه الكميات اصبحت بعد هذا التاريخ حوالى مليون أوقية شهريا .

واذا علمنا ان الانتاج العالمي للذهب يبلغ حوالى ٢٥ مليون أوقية فى السنة يكون المتداول فى الاسواق الحرة اذن هو نصف الانتاج العالمي تقريبا .

البنك الدولي يقرض المكسيك

أعلن أخيرا البنك الدولي للانشاء والتعمير انه قد منح المكسيك قرضا قدره ٢٩ر٧ مليون دولار لانشاء محطات لتوليد الكهرباء فى تلك البلاد وسيستعمل هذا القرض فى إستيراد الآلات اللازمة لبناء محطات وفقا لبرنامج الثلاث سنوات ١٩٥٢/١٩٥٥ الخاص بتلك البلاد

ومدة القرض ٢٥ عاما وتستحق عليه فائدة بمعدل ٤ ١/٢ ٪ سنويا وستبدأ المكسيك فى تسديد القرض ١٩٥٥ .

وهذا ثالث قرض تحصل عليه المكسيك من البنك الدولي .

تجارة الصين الخارجية

تدل التقارير الواردة من الشرق الاقصى على أن الحكومة الصينية قد نجحت فى اعادة توجيه تجارة الصين الخارجية وتنميتها مع البلاد الشيوعية فالواردات من روسيا خلال التسعة شهور الاولى من ١٩٥١ تكون حوالى ٤٥ ٪ من مجموع الواردات ، بينما تستوعب روسيا حوالى ٥٢ ٪ من مجموع الصادرات . وان بلاد شرق أوروبا تأخذ حوالى ربع الصادرات وتورد نفس هذه النسبة من الواردات بينما كانت نسبة التجارة مع بلاد العالم غير الشيوعي خلال سنة ١٩٥٠ حوالى ٨٠ ٪ للواردات و ٧٠ ٪ للصادرات ١٩٥٠ .

تطور أسعار بعض المواد الخام فى الاسواق الدولية

السلعة	اعلى سعر خلال العام	آخر اكتوبر	آخر نوفمبر	آخر ديسمبر
القمح (شيكاغو) سنت للبوشل	٢٦٧	٢٥٢	٢٦٦	٢٥٦
الذرة « «	١٩١	١٧٨	١٨٨	١٨٩
البن (نيويورك) سنت للرطل	٥٧	٥٢	٥٣	٥٣
القطن « «	٤٤ر٦	٣٨ر٥	٤٣ر٨	٤٢ر٧
السكر « «	٨ر—	٢ر٥	٤ر٨	—
المطاط (لندن) بنس للرطل	٧٣	٤٥	٤١	٤٠ر—
الصوف (نمرة ٧) بنس للرطل	٣١٧	١٦٦	١٤٥	—

رفع أسعار الفائدة فى جنوب افريقيا

أعلن أخيرا وزير المالية بجنوب افريقيا رفع سعر الفائدة على القروض الحكومية من ٣ ١/٢ ٪ الى ٤ ٪ . وهذا يتفق مع الاتجاه الملاحظ فى رفع أسعار الفائدة فى معظم بلاد العالم

وقد حصلت الحكومة على قرض من بعض البنوك بسويسرا قدره ٦٠ مليون فرنك وبسعر فائدة ٤ ٪ سنويا . ومدة القرض ١٨ سنة على انه يمكن لجنوب افريقيا تسديده بعد ١٢ سنة

تعديل سعر الدينار اليوغسلافى

تغيرت السياسة الاقتصادية فى يوغسلافيا فى الشهور الاخيرة فقد عمدت حكومة المارشال تيتو الى توزيع السلطات الاقتصادية التى كانت الحكومة المركزية تتمتع بها على السلطات المحلية فى مختلف انحاء البلاد ، كما الغيت كثير من القيود على الانتاج والتجارة الداخلية وتدل الانباء الواردة من يوغسلافيا ان الحكومة قد قررت تعديل سعر الصرف للدينار فيصبح ٣٠٠ دينار للدولار الامريكى بدلا من ٥٠ دينار حتى يتمشى سعر الصرف مع القوة الشرائية للدينار فى الداخل . وذلك تمهيدا لادخال بعض الحرية فى تجارة يوغسلافيا الخارجية .

هبوط تجارة يوغوسلافيا الخارجية

كانت صادرات يوغوسلافيا فى سنة ١٩٤٨ ــ ١٥١١٢ مليون دولار هبطت فى عام ١٩٤٩ الى ٩٦١٣ مليون دولار وهبطت فى عام ١٩٥٠ الى ٧٩٢٩ مليون دولار

هذا وكانت وارداتها فى عام ١٩٤٨ ١٥٧٨٢ مليون دينار هبطت فى العام التالى الى ١٤٥٦٧ مليون دينار ، وهبطت فى سنة ١٩٥٠ الى ١١٧٩٠ مليون دينار

ويرجع هبوط الصادرات الى عدم كفاية انتاج يوغوسلافيا من الحبوب

النهوض باقتصاديات اندونيسيا

مهما تكن مساوىء الحروب ـ وهى كثيرة ــ فلاشك أن الحرب العالمية الثانية قد أدت الى احداث تطور نرحب به الا وهو ايقاظ الشعور القومى لدى كثير من البلاد مما جعلها تسعى جادة فى الوصول الى الاستقلال والتحرر من قبضة المستعمر .

فاصبحت الهند جمهورية مستقلة تمام الاستقلال عن التاج البريطانى واستقلت كذلك الباكستان ودول اخرى فى آسيا . ومن أهم هذه البلاد اندونيسيا التى تحررت من الاستعمار الهولندى واصبحت جمهورية مستقلة

خرجت اندونيسيا من الحرب واقتصادها منهك نظرا لسوء استغلال اليابانيين لثروة هذه الجزر الغنية وتبديدها . وبعد انهزام اليابانيين سنة ١٩٤٥ بدأ النزاع المسلح بين الوطنيين والقوات الهولندية التى عادت لتحتل البلاد من جديد وتستغل مواردها لصالح هولندا متناسية أن ثروة البلاد من حق أهلها ، وقد نصر الله الحق فانفصلت اندونيسيا عن هولندا رسميا سنة ١٩٤٩ واصبحت جمهورية مستقلة تضم جزرا مترامية الأطراف غنية الموارد طموحة الى رفع مستوى سكانها الذى يبلغ عددهم حوالى ٧٠ مليون نسمة .

وبدأت الجمهورية الجديدة تعيد بناء صرح اقتصادها القومى وتدعيمه على أسس عملية سليمة وقد استشارت الحكومة الاندونيسية الاقتصادى العالمى الدكتور شاخت فى العام الماضى فيما يجب عمله للنهوض باقتصاديات البلاد . فزار الدكتور شاخت اندونيسيا ووضع تقريرا فعلا فى الموضوع نشر أخيرا ونقتبس منه النقط الهامة الآتية :

أولا : يجب على الحكومة المركزية فى جاكرتا (العاصمة) أن تسيطر سيطرة تامة على الجزر المتفرقة التى تتكون منها الجمهورية حتى ينتشر السلام والامن ، اذ بدون ذلك لن يتقدم

راس المال الاجنبى وحتى المحلى للاستثمار ، واندونيسيا فى أشد الحاجة الى رؤوس الاموال الجديدة لاستغلال امكانياتها الاقتصادية المتقررة .

ثانيا : يجب أن يعامل راس المال الاجنبى نفس معاملة راس المال المحلى ويستحسن أن تستغنى الحكومة عن النص على أن يكون ٥١ ٪ من راس مال الشركات الجديدة محليا .

ثالثا : يجب الاهتمام بالتعليم وخاصة التعليم المهنى حتى تتوفر الايدى العاملة الممتازة ويمكنها استغلال موارد البلاد خير استغلال .

رابعا : يجب تشجيع الحركة التعاونية فى الزراعة وتسهيل الائتمان الزراعى فالمزارع المحلى فى تلك البلاد فقير يعوزه المال اللازم لاستغلال أرضه .

خامسا : نظرا لاتساع مساحة البلاد فان المواصلات تلعب دورا هاما جدا فى اقتصادياتها ومن الضرورى أن تعمل الحكومة على تحسينها بسرعة وبشتى الوسائل .

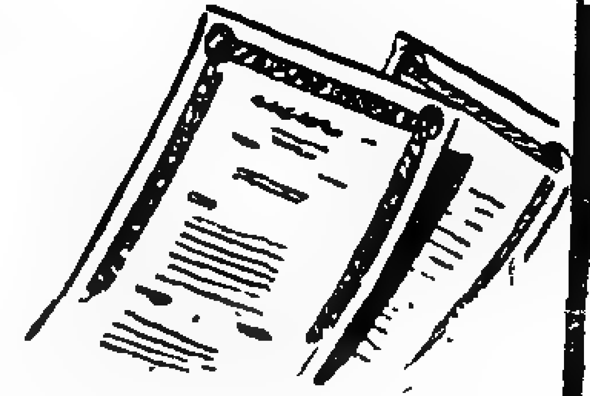
سادسا : يستحسن اعادة توزيع السكان بتشجيع الهجرة وخصوصا الهجرة من جزيرة جاوة المكتظة بالسكان .

سابعا : لابد من ايجاد استقرار فى الحالة المالية للبلاد ، ويرحب الدكتور شاخت بتاميم بنك جاوه على اعتبار انه خطوة أولية نحو تحقيق الاستقرار العالمى .

ثامنا : واخيرا فان الدكتور شاخت يقدم عدة اقتراحات ترمى الى تخفيف الرقابة على عمليات النقد الاجنبى حتى تتحرر تجارة البلاد الخارجية من كثير من القيود التى زالت الحالة اليها .



الأوراق المالية



عن المدة من ١٥ الى ٣١ يناير سنة ١٩٥٢

وهاهي بعض الاسعار فى ٣١ يناير مقارنة بأسعار ١٦ يناير

	٣١/١	١٦/١
القرض الوطنى ٤/٣١٪	٩١٩٠	٩٢١٠
بنك مصر	٢٢٩٤	٢٣٨٠
أسهم البنك العقارى	١٧٧٠	١٨١٠
البنك العقارى ـ سند ١٩٥١	١٣٠٠	١٢٩٦
البنك العقارى ـ سند ١٩١١	١٥٥٠	١٦٣٤
بنك الاراضى ـ سهم	٦٠٠	٦٣٤
البنك الاهلى	٢٧٥٠	٢٨٠٦
كوم امبو ـ أسهم	٤٦٠	٤٧٣
شتيخ فضل	٥٤٢	٥٦٢
الاتحاد العقارى	٩٩٥	٩٩٢
مصر الجديدة تأسيس	٢٧٢٠	٢٧٦٦
أراضى الدلتا	٢٧٥	٢٨٤
ايسترن للسجاير	١٥٠٠	١٥٥٤
النحاس	١١١٦	١٦٣٦
المناجم والبحث	٢٧٨٦	٢٧٨٠
بلاستيك شافرمان	١٣٥٠	١٣٦٠
الملح والصودا	٢٨٠	٢٨٦
المعادن الاهلية	٥٠٥	٥٣١
اسمنت طره	١٤٦٤	١٥٤٦
الاسمدة الكيماوية	٥٥٠	٥٦٨
التغليف الاقتصادى	٧٥١	٨٠٠
السكر ـ أسهم عادية	٦٠٦	٦٢٠
غزل مصر	١٦٣٦	١٦٥٠
الحرير الصناعي ـ حامله	٨٢٠	٨٥٥
الورق الاهلية	٨١٦	٨٥٠
درايكو	٣٥٩	٣٥٤

ويرى القارىء ان الاسهم والسندات المذكورة فى الجدول أعلاه سجلت هبوطا ملموسا فى الاسعار رغم ان حوادث يوم ٢٦ لم تمسها

وهاهى أخبار بعض الشركات التي عقدت أو ستعقد جمعيات عمومية

شركة البلاستيك الاهلية

انعقدت جمعية عمومية غير عادية لشركة البلاستيك الاهلية يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٥١ وقد انتخب مجلس ادارة جديد حل محل مجلس الادارة السابق الذى كان يرأسه سعادة حسن نشأت باشا ويتكون المجلس الجديد من سعادة الهامى حسين باشا وسعادة محمد زكى على باشا وأنطون صفير بك وجناب لويس دوش وجناب فكتور جيانوتى وقد انتخب المجلس سعادة الهامى حسين باشا رئيسا وعضوا منتدبا .

وينتظر أن يعمل المجلس فى تغيير النظام الادارى للشركة بحيث تنجلى عنها جميع الصعوبات التى كانت تعترض طريق نموها .

محلات شملا

تنعقد جمعية عمومية غير عادية لمحلات شملا ش . م . م يوم ٢٢ فبراير ١٩٥٢ فى مكتب الاستاذ نجار المحامى بشارع محمد بك فريد (بعمارة جاتينيو) للنظر فى تصفية أعمال الشركة بناء على البند رقم ٥٨ من النظام الاساسى للشركة .

شركة سكك حديد الدلتا

تكلمنا فى العدد الماضى من المجلة عن الجمعية العمومية العادية لشركة سكك حديد الدلتا وفيما يلى بعض البيانات التى احتوى عليها تقرير مجلس الادارة المقدم فى الجمعية المذكورة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ١٩٥١

بلغ طول الطرق المفتوحة للمرور ٩٧٧ كيلو مترا منها ٢٣٤ كم . فى البحيرة و ٣٩٠ فى الغربية و ٣٥٣ فى الشرقية والدقهلية والقليوبية وقد كانت الايرادات خلال هذه السنة ١٧ جنيه و ٨١٩ مليم عن كل كيلو متر ولمدة ١٠ أيام بدلا من ١٨ جنيه و ٩٠٨ مليم فى العام السابق وقد بلغ عدد الركاب خلال السنة المالية المنتهية فى ١٩٥١ حوالى ٢٢٫٤٥٢٫٠٠٠ شخص بدلا من ٢٢٫٦٧٨٫٠٠٠ أي بـ ١٪ أقل كانت أجورهم المدفوعة للشركة تعادل ٤٠٦٫٨١٦ جنيه أما البضائع المنقولة بقطارات الشركة فقد بلغ وزنها ٦٧٢٫٨٨٣ طن دفع عنها أجرة نقل قدرها ١٩٩٫٩٤٧ جنيه

شركة سيدى سالم

انعقدت الجمعية العمومية غير العادية لشركة سيدى سالم بمقرها بالقاهرة ووافقت على القرارات المؤقتة السابق اتخاذها من الجمعية العمومية السابقة وتشمل هذه القرارات التصريح لمجلس الادارة بتخفيض رأس مال الشركة لغاية ٣٠٪ مع تعديل لائحة الشركة وتخويل مجلس الادارة بمشترى عدد الاسهم الملائم من البورصة على أن يكون ثمن المشترى أقل من القيمة الاسمية للسهم . وقد وافق المساهمون بالاجماع على هذا القرار فى الجلسة المذكورة التى حضرها ١٧٩٦٠ سهم .

شركة الحدائق ومزارع العنب المصرية

انعقدت الجمعية العمومية السنوية للشركة المذكورة بمركزها الرئيسى بالاسكندرية يوم ٣١ يناير ١٩٥٢ ووافقت على تقرير مجلس الادارة والميزانية للسنة المالية المنتهية فى ٣١ اكتوبر ١٩٥١

اشترت الشركة خلال السنة المذكورة ٣٤١ فدان وباعت ٣٣٥ فدان ويظل حاليا فى حيازتها ٥٢٥٩ فدان وقد ربحت الشركة من بيع الـ ٣٣٥ فدان مبلغ قدره ١٨٫٠٦٨ جنيه . وقد قدرت لجنة تقدير الاموال أن القيمة الايجارية لاراضى الشركة توازى ١٠ مرات ثمنها بالنسبة لسنة ١٩٤٨

وتزرع الشركة من هذه المساحة ١٥٨٨ فدان بدلا من ١٤١٣ فى السنة المالية السابقة . وقد كان محصول العنب مناسبا حيث كان وزنه الاجمالى ٩٢٢٫٢٦٦ أقة بيعت بـ ٤٤٫٠٠٤ جنيه بدلا من ٦٣٢٫٥٣٤ أقة بيعت بـ ٢٧٫٢٤٣ جنيه فى السنة السالفة .

وقد طلبت الشركة من البنك العقارى المصرى تجديد السلفية الزراعية وقدرها ٣٠ ألف جنيه بضمان عقارى تسدد فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٥٢

وتشتمل الميزانية على أصول ثابتة قدرها ٣٣٧٫٨١٤ جنيه وعلى غيرها من أصول قيمتها ٤٦٫١٤٥ جنيه

←

ا . ج . فيشر يشرح «الانقلاب» المفاجىء فى سياسة تركيا المالية تحت عنوان :

تركيا ترحب باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى بلادها

كان ضمن القرارات السديدة التى اتخذتها وزارة الحزب الديموقراطى ، دعوة رؤوس الاموال الاجنبية لاستثمارها فى الصناعات التركية ولقد أعقب توطيد دعائم حكم كمال أتاتورك استبعاد كل ما هو رأس مال أجنبى ولهذا سميت الفترة الحاضرة «انقلاب» اذا ماتبعت وزارة الحزب الديموقراطى هذه السياسة الجديدة

***

ويقول وزير الاقتصاد والتجارة التركى « لقد درست جميع قوانين الاستثمارات فى البلاد الاجنبية — وخاصة قوانين اسرائيل — حتى اقتبس منها ما يصلح لتركيا . وقد خلصت من ذلك الى وضع قانون يضمن للمستثمرين الاجانب نفس الحقوق الخاصة التى للمواطن التركى ما دامت لا تهدف الى انشاء احتكار معين . وكما أرحب بدخول الاموال، فاننى أرحب بالاستثمارات المادية (كالمصانع والآلات والزراعات ..الخ) وأسمح بخروج ١٠ ٪ من رأس المال أو بالقيمة التى تحدد فيما بعد من البلاد بأى عملة .

البروفسور «موليس اتيه» وزير الاقتصاد والتجارة التركى يعتبر من علماء الاقتصاد فى تركيا . اذ بدأ حياته كممثل للغرفة التجارية التركية بمدينة برلين . وفى عام ١٩٢٩ عين أستاذا فى جامعة استانبول ثم نقل الى جامعة أنقره . وفى عام ١٩٥٠ انتخب عضوا بمجلس النواب ممثلا للحزب الديموقراطى ، حيث تقلد منصب وزير الصناعات ، ثم أصبح وزير الاقتصاد والتجارة

ومن أكبر عملاء تركيا الآن جمهورية ألمانيا . وأهم صادرات تركيا حاليا ، القطن وانواع مختلفة من زيت البذرة والفواكه المجففة .

الدخان : من أهم العقبات التى قابلت وزير الاقتصاد والتجارة ، الدخان التركى ، الذى يمثل ثلث صادرات تركيا الاجمالية، بينما يدخن الاتراك السجاير الامريكية التى تباع فى السوق السوداء ، وهذا يؤدى الى التهرب من تسديد ضريبة الانتاج

وفى مجال ذكر أتاتورك، كان يومىء فى حياته ، الى انه بعد قليل من الوقت يمكن تقديم بعض المساعدات للمشروعات الخاصة . وبعد وفاته بدأت تظهر اتجاهات لاحتكار الحكومة فقد احتكرت مثلا وسائل المواصلات بأجمعها ، واحتكرت كذلك جميع الصناعات الثقيلة ، ٩٠ ٪ من صناعة المناجم ، ٥٠ ٪ من مصانع النسيج

وللأسف الشديد فشلت سياسة ادارة الحكومة لهذه المشروعات نظرا لأن الموظف الحكومى خلاف الانسان الذى يكون شغوفا بعمله الخاص

الادارة الحكومية : وبالرغم من هذا فستوالى الحكومة الجديدة ادارة بعض الصناعات مثل النقل والصناعات الثقيلة ، وبعض — ولكن ليس جميع — المؤسسات الحربية ، والخدمات الهامة كالكهرباء .

ويتميز المواطن التركى بفرديته ، ولذلك بفضل الاغنياء امتلاك مؤسسات لهم فقط ، حتى ولو كانت أصغر وأقل ربحا . ويفضل وزير الاقتصاد التركى اشراك نفر كبير من حملة الاسهم عن مالك فردى واحد .

ولا يزال غالبية الاتراك لا يثقون فى الشركات المساهمة لأنهم كانوا منذ زمن بعيد يصرون على اخفاء أموالهم ثم قدم اليهم البنك نظام اليانصيب فى بناء المنازل والدفع على أقساط وسهل لهم هذه الاستثمارات برفع سعر الفوائد ... الخ ، فزادت ودائع البنوك الى ١ ١/٢ مليار جنيه

ولقد انتقد « اتيه » الحكومة السابقة لاستثمارها كثير من رؤوس الاموال فى الصناعة ، واهمالها أكثر الاعمال أهمية ، مثل تقدم الزراعة . كما اهتم بانشاء طرق جديدة واصلاح الطرق القديمة لتسهيل الاتصال بين المصانع والموانى ، أو بمعنى أصح بين مراكز الانتاج ومراكز التصدير والتوزيع .

اصلاح الاراضى : ولقد اهتمت الحكومة بمسألة الرى والصرف ، فتمكنت من اصلاح الاراضى البور وقامت بتوزيع جزء كبير منها على الفلاحين المعدمين .

وكان لدخول الآلات الزراعية الحديثة أثر كبير فى رفع مستوى معيشة الفلاحين . اذ بلغ محصول القطن خلال هذا العام ٩٠٠ الف بالة قطن ، كما زادت حاصلات الحبوب، فأمكن تصدير ٢٠٠ الف طن وخاصة الى ألمانيا وسوريا وشرق الاردن بعدما كانت تستورد الحبوب خلال عام ١٩٥٠ .

وينكر البروفسور « اتيه » وجود أزمة بطالة خطيرة ، حيث البطالة تبدو ظواهرها فى البلاد الصناعية ، وتركيا ليس بها سوى ٣٠٠,٠٠٠ عامل صناعى فقط .

ويختتم « اتيه » قائلا : « لقد وصلت تجارتنا مع دول الكومنفورم الى مستوى لابأس به ، ونوجه الآن أغراضنا نحو زيادة علاقاتنا التجارية مع بلاد الشرقين الاوسط والاقصى . وتعتبر البلاد العربية واسرائيل عملاء طيبين لنا . ولقد بدأنا أخيرا وبنجاح فى عقد اتفاقيات تجارية مع الباكستان والهند »

بخلاف المصروفات المدفوعة مقدما وتبلغ ٣٩٥١ جنيه أما من جهة الخصوم فنجد بخلاف رأس المال المدفوع وهو ٢٧٥ ألف جنيه ان الاحتياطى القانونى والاحتياطى الخاص يبلغان ١٩٣٨٠ جنيه وان حساب البنك العقارى ٥٦٫٧١٩ جنيه وحساب سلفيات أعضاء مجلس الادارة تبلغ ١٥ ألف جنيه وان الدائنين المختلفين مدينون بمبلغ ٢٠٫٨٦٧ جنيه

أما حساب الارباح والخسائر فقد أوضح أن الايرادات الاجمالية بلغت ٦٤٫٩٢٥ جنيه وان المصروفات وصلت الى ٥٧٫٤٢٠ جنيه وباضافة ربح الاراضى المباعة وخصم ٦٧١٤ جنيه بصفة استهلاك تبلغ الارباح الصافية ١٨٨٦٠ جنيه يضاف اليها ماهو متبقى من العام الماضى وقد اقترح مجلس الادارة تحويل ٥ ٪ من أرباح السنة المنتهية فى ٣١ اكتوبر ١٩٥٠ وكذا ٥ ٪ من أرباح السنة المنتهية فى ٣١ اكتوبر ١٩٥١ الى الاحتياطى القانونى أما الباقى وقدره ١٩٣٠٧ جنيه فقد ضم الى الاحتياطى الخاص ولم يوزع أى ربح على المساهمين .

***

اتجاه السوق: فى انتظار الخطوات التى تتخذها الحكومة لاعانة الشركات والاشخاص المنكوبين

سياسة التنمية الصناعية فى الهند

مقدمة

كان التقدم الصناعى فى الهندعظيم الخطر خلال الثلاثين سنة الأخيرة اذ تمت خلال هذه الفترة ـ مع استثناء صناعة المنسوجات التى تأصلت فى البلاد منذ نهاية القرن التاسع عشر ـ كثير من الصناعات الهامة .

ومما ساعد على هذا النمو سياسة الحماية التى اتخذتها الحكومة عام ١٩٢٢ ثم الظروف التى نجمت عن الحرب الثانية وما أعقبها ، فقد زاد انتاج الفحم فيما بين عامى ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ و ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ من١٩مليون طنا الى ٣٢ مليون طنا وسبائك الصلب من ٢ر مليون طنا الى ٤ر١مليون طنا .

أما الصناعات مثل صناعة السكر والاسمنت والصابون والكبريت فقد بلغت مستوى فى الانتاج يكفى حاجة الطلب المحلى كما أن عدد العمال المشتغلين فى الصناعة زاد من ٥ر١ مليون الى ٤ر٢ مليون نسمة .

البناء الصناعى فى الهند

كان التقدم الصناعى فى الهند مقصورا ـ كما هو المنتظر فى الدول التى لم تستكمل بعدنموها الاقتصادى ـ مقصورا الى حد كبير على صناعات السلع الاستهلاكية مثل صناعة المنسوجات القطنية والسكر والملح والصابون والمنتجات الجلدية والورق وانتاج مثل هذه الصناعات يكفى حاجة الاستهلاك المحلى ، كذلك قامت فى البلاد الصناعات التى تستخدم فى الصناعات الاخرى مثل الصلب والاسمنت والكحول والمعادن غير الحديدية والكيماويات وغيرها من المواد التى تعتبر المادة الخام لصناعات أخرى ، ومنتجات هذه الصناعات ـ مع استثناء الاسمنت اقل بكثير من حاجة الاستهلاك المحلى . وقامت فى الهند خلال سنى الحرب الاخيرة وفى اعقابها صناعات جديدة تنتج انواعا متعددة من السلع مثل الدراجات والراديو والسيارات والمراوح الكهربائية والاجهزة الاخرى المنزلية وقد انشئت فى الهند أحواض لبناء السفن ومصانع لانتاج العدد والالآت الديزل والنسيج والقاطرات وهى تعد بداية للصناعات الانتاجية الاساسية ولا تزال كثير من هذه الصناعات التى قامت خلال الحرب وفيما بعدها فى طريق النمو والتقدم .

ويمكن القول على الاجمال ان صناعات السلع الاستهلاكية قد توطدت فى البلاد ، اما الصناعات الانتاجية فلا تزال متأخرة عنها .

التقدم الصناعى خلال سنى الحرب وبعدها

ان المنشآت الصناعية التى قامت فى الهند خلال الحرب وفى الفترة التى تلتها قد بدأت تحت ظروف التضخم النقدى وفى وقت كانت فيه السلع والمواد نادرة فى كل بقاع العالم بحيث كان كل مايمكن انتاجه يجد له سوقا حاضرة بصرف النظر عن ثمنه أو نوعه . ولم تعط العناية الكافية لدراسة ما اذا كانت هذه الصناعات ستستطيع القيام بأعمالها بشكل مربح وسط ظروف المنافسة القائمة .

> **تقدم الانتاج**
>
> **لا يجب أن يقف عند حد**
>
> **ان التوسع فى اقتصاديات الولايات المتحدة قد حدث لان الشعب الامريكى لم يفقد ايمانه بالتقدم قط . فقد رفض الشعب الفكرة القائلة باننا قد وصلنا او سنصل فى يوم ما الى آخر حدود نمونا . ومن ثم تجرأ رجال الاعمال والعمال والمزارعون على زيادة انتاجهم يوما بعد يوم واثقين من اننا نتحلى بما يكفى من الابتكار والخيال لاستخدام هذه الزيادة الجديدة فى الانتاج.ولم يقعدهم عن ذلك الخوف من أن نمنى بالكساد اذا لم نعرف كيف نفيد من نعم الانتاج الكامل وتوفر العمل للجميع**
>
> **(من خطاب للرئيس ترومان فى الكنجرس الامريكى يوم ١٦ يناير ١٩٥٢)**

لائحة الصناعات (تنميتها ومراقبتها)

فى ٢١ ابريل سنة ١٩٤٨ اعلنت الحكومة سياستها الخاصة بالتنمية الصناعية، وقد حددت هذه السياسة مناطق للمشروعات العامة واخرى للخاصة . ورأت انه من الصالح القومى أن تقوم الحكومة المركزية بالتنظيم والاشراف على الصناعات الرئيسية الهامة . وفى داخل هيكل هذه السياسة يمكن الحصول على برنامج للتنمية الصناعية يقابل حاجات البلاد الحاضرة .

ولما كان الجزء الاكبر من الموارد العامة يخصص للتنمية الزراعية والرى وتوليد القوى والصناعات الريفية والخدمات الاجتماعية فينجم عن هذا ان الموارد اللازمة للتنمية الصناعية يجب أن تأتى من الاموال الخاصة وسوف تنفذ لائحة الصناعات التى وضعتها الحكومة فى عام ١٩٤٩ طبقا لسياستها فى تنظيم الصناعة للصالح القومى دون أى تأخير .

أهم مواد اللائحة

١) لايمكن تأسيس وحدات صناعية أو القيام بتوسيعات جوهرية فى المنشآت الصناعية القائمة دون ترخيص من الحكومة المركزية . وعند ماتمنح الحكومة هذه التراخيص الجديدة فانها تقوم بوضع الشروط الخاصة بموقع المؤسسة الصناعية وحجمها الى غير ذلك من الشروط .

٢) تستطيع الحكومة ان تقوم ببعض التحريات والمعلومات عن الصناعات الخاصة والمنشآت الصناعية :

ا ـ التى يبدو فيها هبوط فى الانتاج أو انحطاط فى نوع المنتجات أو ارتفاع فى اسعارها أو الصناعات التى تتجه فى نفس هذا الاتجاه .

ب ـ التى تستخدم فيها مصادر هامة من مصادر الثروة القومية .

جـ ـ أو التى تدار بشكل يؤدى الى ضرر المساهمين والمستهلكين وتصدر توجيهات خاصة لتلافى هذه المساوىء

٣) تستطيع الحكومة ان تضع تحت ادارتها المنشآت الصناعية التى فشلت فى تنفيذ برامجهـا وتعليماتها وتقوم هى باصلاح هذه الادارة وتنفيذ هذه السياسة بنفسها .

وكل هذه التدابير تقوم بها الحكومة عن طريق هيئـة مركزية تتألف من ثلاثة اشخـاص تعينهم ويمتازون بخبرة واسعـة ودراية فى المسائل الصناعية والتجارية وكذلك فى الامور الفنية أو القضائية أو الادارية .

مجالس التنميـة

رات الحـكومة انه من الضرورى للنهوض بتنظيم الصناعة القيام بانشاء مجالس للتنمية كل مجلس لصناعة هامة . ويتألف هذا المجلس من ممثلين للصناعة والعمـل والادارة الفنية وتعينهم الحكومة للقيام على تحقيـق هذه الغـاية . وتكون هذه المجالس ايضا بمثابة حلقة الاتصال بين الهيئة المركزية ومختلف الصناعات .

وتقوم هذه المجالس بالوظائف الآتية

١) التوصية بأهداف الانتاج التى تضمن اكبر استخدام ممكن للطاقة .

٢) اقتراح بعض الحلول للقضـاء على الفضلات وللحصول على النهاية العظمى للانتـاج ولتحسين النوع وانقاص التكاليف .

٣) وضع التوصيات الخـاصة بتحسين العمـل فى الصناعة وعلى الاخص فى الوحدات المختلفة .

٤) المساعدة على خلق نظام للتوزيع والمبيعات التى ترضى المستهلك .

وعلى هـذا فان مجالس التنمية تنظر جميع المسائل الهامة التى تواجه الصناعات اليوم ، ولكى يستطيع كل مجلس القيام بعمله على الوجه المرضى يجب ان تزوده الحـكومة بالهيئة الادارية والفنية اللازمة .

تمويل مشروعات التنمية

لقد قدرت التكاليف الرئيسيـة لبرامج التوسع فى الثمانية عشر صناعة الهامة والتى تمثل نسبـة كبيرة من الاستثمار الصنـاعى الحاضر وتمثل الجزء المهم من البناء الصنـاعى الكلى بحوالى ١٢٥ كرور .

ونجـد ايضا انه قد تم فى بعض حالات انشاء المصانع وتزويدها بالعدد والآلات تمشـيا وحاجة التنميـة الصناعية ، وكذلك حدث تقـدم كبير فى بعض المنشآت الصناعية الاخرى .

وفى خلال الثلاث سنوات الاخيرة استطاعت الصنـاعات الاهلية أن تحصل سنويا من السوق الرأسمالية على مابين ١٢ و١٥ كرور واذا تحسنت سوق الاستثمـار فان الصنـاعة تستطيع ان تحصل منه سنويا مابين ٨٠ و ٩٠ كرور خـلال السنوات الخمس التالية .

وتقوم الحكومة فى حالة الصناعات الرئيسية الهـامة بعدها بالمساعدات الضرورية اما مبـاشرة أو عن طريق بعض المؤسسات مثل الاتحاد الصناعى المـالى . وهذه المساعدة اما عن طريق المشاركة فى راس المـال أو منح قروض أو غير ذلك من الوسائل .

المرحوم المستر ج ١٠ كريج

تاسف مجلة الاقتصـاد والمحاسبة لحرمان قرائهـا من سلسلة المقـالات القيمة التى اختصنا بهـا المرحوم المستر ج١٠ كريج . فقد وافاه الاجل المحتـوم

والمستر كريج من خيرة الباحثين الاقتصاديين العالميين ، وله ابحاث اقتصادية واحصائية شهيرة كانت تاخذها عنه كبريات الصحف الاقتصادية فى العالم .

كان الفقيد قومسيرا للشئون الجمركية المصرية وكان مستشارا لوزارة المالية فى عهـد المرحوم احمد عبدالوهاب باشا ، ثم احيل الى المعاش فكرس وقته وجهده فى البحث والاستقصاء وتقـديم الأبحاث القيمة الناضجة .

ولقد كان الفقيد رغم جنسيته صديقا مخلصا من اصدقاء مصر وقـد عرفت عنه هـذه النزعة منـذ زمن بعيد حتى تنـدر بها مواطنوه ولكنه كان فخورا بحبه لمصر والمصريين حافظا للجميل .

رحمـه الله وعوض العـالم والاقتصاد فيه خيرا ـ وان عز الفـداء .

راس المال الاجنبى

وعنـد مايكون التمويل هو العائق الرئيسى فى تقدم الصنـاعة فالواجب يحتم علينا ان نرحب بتـدفق رأس المـال الاجنبى لان ذلك يضمن لنـا التزود بالسلع الرأسماليـة وبالخبرة الفنية والسير على منوال الصناعة فى الخارج . ومن المستحسن فى هـذه الحالة أن تتخـذ رؤوس الاموال الاجنبيـة شكل راس مال مردود . وتوفير الدافع الضرورى للمستثمرين الاجانب يؤدى الى توفير رأس المـال الذى يسهل تدفق السلع الرأسمالية ويأتى بالخبرة الصنـاعية والخبراء الفنيين والخبرة العملية والتنظيـم وكلها أشياء نافعـة ، ومع ذلك فان تدفق رأس المـال بهذا الشكل يحتاج الى جانب توقع عائد طيب لاصحاب رؤوس هـذه الاموال تأمينهم فى المساواة فى المعـاملة سهولة اخراج ارباحهم خارج البـلاد وتعويضهم فى حالة التأميم ، وهذه العوامل تتضمنها السياسة المعلنة فى ابريل سنة ١٩٤٩

الظواهر الرئيسية لهذه السياسة

١) لايكون هناك تمييز بين المنشآت الاجنبية والهندية اثناء تطبيق السياسة الصناعية العامة .

٢) تعطى تسهيلات معقولة تتناسب مع مركز الصرف الاجنبى والتصرف فى الارباح ورد رأس المـال .

٣) فى حالة التأميـم فانه يجب ان تدفع تعويضات مجزية وعادلة .

ومن المرغوب فيه الى جانب رأس المـال الذى يسترد ثانيـة الحصول على رأس مال ذى فائدة ثابتـة من المنشآت الحكومية أو شبه الحكومية مثل البنك الدولى للانشاء والتعميـر وبنك الاستيراد والتصدير فى الولايات المتحدة . ولقد سبق للبنك الدولى من قبل ان منح الهند قروضا تقدر بحوالى ٦٢,٥ مليـون دولار ولكن هذه القروض كانت خاصـة بالزراعة ومشروعات توليـد القوى الكهربائية ولشراء الآلات البخـارية ويجب أن يطلب من البنـك الدولى تمويل المشروعات الصناعية التى لها الاولوية والتى فى حاجـة الى كمية كبيرة من الصرف الاجنبى لشراء الآلات والعدد والمهمات .

القطن

فى النصف الثانى من يناير

عقود الاقطان الطويلة التيلة أساس «جود»

	اقفال يوم ٥٢/١/١١	اقفال يوم ٥٢/١/٣٠
يناير	١٦٨٫٩٠ ريال	٠٠ر ريال
مارس	١٦٧٫٤٠ «	١٦٤٫٥٥ «

عقود الاقطان المتوسطة التيلة أساس «جود»

	اقفال يوم ٥٢/١/١١	اقفال يوم ٥٢/١/٣٠
فبراير	٩٧٫٥٠ ريال	٩٥٫١٠ ريال
ابريل	١٠١٫١٥ «	٩٨٫٩٠ «

اتسم شهر يناير بكثرة ماصدر من قرارات وماأعلن من تصريحات وما حدث من اضطرابات عنيفة كان لها أكبر الاثر فى جمود وضعف حركة التعامل فى سوق العقود وميناء البصل . ففى يوم ١٤ الجارى صدر قرار وزارى يقضى بأن الساعة التاسعة والنصف من يوم ٢٣ الجارى آخر موعد لتقديم طلبات اعطاء الشهادة المنصوص عليها فى المادة الاولى من القرار الوزارى رقم ١ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٧ الجارى والخاص بفلييارات شهر يناير .

هذا وقد استهلت السوق فى بدء النصف الثانى من يناير ببعض التحسن لجميع الاستحقاقات خصوصاً عقدى يناير وفبراير ولكن لم تلبث الاسعار أن تراجعت فى الايام التالية واصطدمت بالحد الادنى بياع — وقد دعت هذه الحالة المضطربة فى سوق العقود الى اجتماع لجنة البورصة فى يوم ١٦ الجارى وأذاع مندوب الحكومة بيانا فى البورصة باعتبار أسعار اقفال يوم ١٥ الجارى حدا أدنى للاسعار حتى تصدر قرارات أخرى .

(وأسعار اقفال يوم ١٥ يناير هى ١٦٦٫١٥ ريال لعقد يناير ، ١٦٤٫٥٥ ريال لعقد مارس ، ٩٥٫١٠ ريال لعقد فبراير ، ٩٨٫٩٠ لعقد ابريل .)

وقد اعترت السوق حالة من الضعف والكساد مما دعى فريق كبير من المصدرين وتجار الريف الى ارسال خطابات لمعالى وزير المالية بعدم موافقتهم لقرار سعادة مندوب الحكومة بتثبيت أسعار اقفال يوم ١٥ الجارى كحد أدنى للاسعار مخالفا بذلك القرار الوزارى الصادر يوم ٧ الجارى برفع الحد الادنى للاسعار والسماح بنزول وصعود قدره ٣٪ يوميا .

وفى يوم ١٨ الجارى عقدت لجنة تحديد فروق الاسعار اجتماعا فى ميناء البصل استعدادا لفليارة يناير شهده جمهور كبير من المشتغلين بتجارة القطن نظرا لما اتسم به من أهمية خاصة

وفى يوم ١٩ الجارى صدر قرار وزارى بتثبيت أسعار اقفال يوم ١٥ الجارى حدا أدنى للاسعار لحين صدور تعليمات جديدة

وفى يوم الاثنين ٢١ الجارى قررت الحكومة رفع الحد الادنى لسعر عقد يناير والسماح بنزول وصعود قدره ٣٪ يوميا نظرا لقرب انتهاء التعامل على العقد المذكور واستحقاق فليياراته ، وقد نزل سعره الى الحد الادنى بياع ١٦١٫١٥ ريال .

وفى يوم ٢٢ الجارى وهوآخر يوم للتعامل على عقد يناير ارتفع سعره الى الحد الاقصى الاقصى مشتر ١٦٦ ريال فطلب عدد كبير من السماسرة من سعادة مندوب الحكومة رفع الحد الاقصى للعقد المذكور فأجاب بأن هذا الحد قد حدد بقرار وزارى

هذا وقد جرى خلال هذه الفترة بعض التعامل على عقود مارس وفبراير أدى الى تحسين أسعارهما ولكن لم تلبث أن تدهورت واصطدمت بالحد الادنى بياع عند الاقفال فى معظم الجلسات .

ومما تجدر الاشارة اليه تلك الحوادث المفجعة والخسائر الفادحة التى حدثت فى القاهرة فى يوم ٢٦ الجارى ثم التغيير الوزارى فى يوم ٢٧ الجارى مما أدى الى تعطيل البورصة فى يوم ٢٨ الجارى ثم استأنفت عملها فى ٢٩ الجارى وقد سادها جو من التردد فى انتظار انجلاء الموقف السياسى الداخلى لم يجر أى تعامل على عقود الاقطان المتوسطة التيلة ، أما مارس فقد فتح بنزول قدره ٤٦٥ بنطا ثم هبط الى الحد الادنى بنزول قدره ٥١٠ بنطا .

وفى يوم ٣٠ الجارى فتحت السوق بالحد الادنى بياع لجميع الاستحقاقات وظلت كذلك حتى الاقفال .

الفليــــــارات

بلغت مجموع الاقطان المقدمة فى فلييارات شهر يناير الثلاث ١٤٥٢٥٫ قنطار وقدحدث خلاف بين بائعى ومستلمى الفلييارات بخصوص دفع الثمن فالبائع يرى من حقه قبض الثمن بعد اثنى عشر يوما من تاريخ اصدار اذون المعاينــــة أى فى يوم ٤ فبراير طالما ان الاذن مصحوب بشهادة الفرزاما المستلم فيرى أن لايقوم بالدفع الابعد ظهور نتيجة الاستئناف

سوق البضاعة الحاضرة

بلغت جملة المبيعات فى النصف الثانى من يناير ١٥٤١٨ بالة وكانت الحركة ضعيفة اذا ماقورنت بالنصف الاول من يناير وانخفضت علاوات الرتب خصوصا فى الكرنك والاشمونى وفيما يلى بيان جملة المبيعات مقارنة بمابيع فى النصف الثانى من ديسمبر ٥١

الكرنك ٤٦٦٧ بالة مقابل ٤٣٤٩ بالة
المنوفى ١٣٣٧ بالة مقابل ٣٥٨ بالة
الجيزة ٣٠ ٣٥٢٣ بالة مقابل ٢٢٣٩ بالة
الاشمونى ٥٦٨٩ بالة مقابل ٣٣٨٦ بالة
الزاجوراه ١٧٩ بالة مقابل ٢٨ بالة
مخلوط ١٣ بالة مقابل ٤٩ بالة

الاقطـــان المحلوجة

نبين فيما يلى بيان الاقطان التى تم حلجها حتى يوم ٢٣ الجارى ومايقابلها فى الموسم الماضى

	الموسم الحالى بالقنطار	الموسم الماضى بالقنطار
كرنك	١٫٧٦٩٫٩٢٩	٢٫١٣٤٫٦٢٠
منوفى	٢٢٦٫١٠٠	١٨٦٫٩١٣
جيزة ٣٠	٧٠٥٫٥٤٤	١٫٣٤٦٫٩٤٧
اشمونى	٢٫٠٤٧٫٣٥٦	٢٫٠٩٤٫٦٣٦
زاجوراه	١٦٧٫٣١٨	٣٣٩٫٦٥٨
اصناف أخرى	٦٫٧٧٢	٢٫٦٣٦
مخلوط	٠٫٣٣٨	١٫٥٢٦
واطى	٢٢٫٦٨٣	٤٣٫٤٥٩
اسكاربو	١٢٥٫١٣٣	١٣٦٫٧٠٢
الجملة	٥٫٠٧١٫١٧٣	٦٫٢٨٧٫٠٩٧

العلاقات التجارية بين مصر والمجر

تعتبر المجر أول دولة فى العالم تعقد مع مصر اتفاقية تجارية ومالية على أساس النقد المصرى .

وقد تمت هذه الاتفاقية فى عام ١٩٤٩ وكانت دليلا قاطعا على انه فى وسع أى دولتين تبادل التجارة بسهولة ويسر على أساس نقديهما دون الحاجة الى ادخال نقد دولة ثالثة كوسيط فى المعاملة .

وأثبتت النتائج الاولى لهذا العمل الجرىء الذى قام به الطرفان نجاح هذه التجربة الجديدة . فقد زادت التجارة بين الدولتين بمقدار خمس أضعاف ما كانت عليه حين كان التبادل يتم بواسطة الجنيه الاسترلينى . وأصبحت المجر من أهم الدول الصغيرة المشترية للقطن المصرى .

وتقوم التجارة الخارجية للمجر على أساس مبدأ المساواة وهى تعمل على زيادة وارداتها وصادراتها التى تتألف من مجموعة كاملة من المنتجات الصناعية والزراعية . وتشمل تجارة المجر حاليا ٨٠ دولة منها ٢٧ تقوم التجارة معها على أساس اتفاقيات .

وكانت المجر تصدر الى مصر فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الاخيرة بعض منتجاتها ولكنها لم تصل أبدا الى المستوى الذى أدركته سواء من حيث المنتجات المتبادلة واختلاف أنواعها والمرونة التى تتم بها

ولاشك ان الاحوال الدولية عامة وموقف الحكومة المصرية خاصة من أكبر عملائها فى تجارتها الخارجية ، أى بريطانيا ، بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى عام ١٨٨٨ يفتح أفقا واسعا أمام تجارة مصر الخارجية للتبادل مع الاتحاد السوفياتى ودول أوروبا الشرقية .

وقد صدرت المجر الى مصر وبلاد الشرقيين الادنى والاوسط فى أول الامر قطارات الديزل وعربات السكك الحديدية ومختلف الآلات وسائر المواد الاستهلاكية وكميات من القمح .

والمجر حاليا فى حالة تسمح لها بزيادة صادراتها فقد كانت فى الفترة التى سبقت الحرب تصدر مواد ومنتجات مختلفة ٣٠٪ منها صناعية و ٧٠٪ منها زراعية أما الآن فقد أصبحت النسبة عكسية تماما . فقد زادت الصادرات الصناعية عن الصادرات الزراعية نتيجة لاتباع مبدأ « الاقتصاد الموجه »

ففى عام ١٩٤٧ ابتدأ تنفيذ المشروعات التى تهدف الى اعادة تعمير البلاد لاصلاح الاضرار التى نجمت عن الحرب .

وسجل عام ١٩٥٠ الخطوات الاولى فى تنفيذ مشروع السنوات الخمس وقد حقق الجزء الاول من هذا المشروع فى خلال سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ نتائج هامة غيرت الاسس الاقتصادية التى تقوم عليها امجر . فقد تحولت البلاد من دولة زراعية أساسا الى دولة صناعية ذات زراعة متقدمة .

والاحصائيات الاولى لنتائج تنفيذ المشروع تشير الى أن الصناعة الثقيلة فى المجر زادت بنسبة ٤٦ر٥٪ وتجاوز انتاج الجرارات الزراعية نسبة ٥٨ر٩٪

أما الصناعة الخفيفة فقد تقدمت بنسبة ٢٩ر٤٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٤٩ . وفى نفس الوقت ارتفع محصول الاراضى الزراعية بالنسبة لمساحتها نظرا لادخال الوسائل العلمية فى ميدان الزراعة كالآلات الحديثة والاسمدة وطرق الزراعة .

والمجر وقد حققت هذه النتائج الهامة التى ليست الاجزءا من برنامجها الشامل فى وسعها الآن أن تنشىء علاقات اقتصادية وودية مع دول العالم بأسره ومصر خاصة .

وتنوع السلع المجرية سواء أكانت انتاجية أو استهلاكية تتيح لعملائها زيادة هذا التعاون الاقتصادى .

فهى تصدر أولا الآلات الانتاجية الثقيلة والقطارات وعربات السكك الحديدية ، وتقدم جرارات لها مزايا كبيرة من حيث قلة الاستهلاك وبساطة الترغيب والمتانة وسهولة القيادة .

والصناعة المجرية فى الآلات الدقيقة متقدمة كالاجهزة الطبية والصناعات الكهربائية كالتليفونات واجهزة الارسال والاستقبال .

وصناعة النسيج فى المجر تقدم منسوجات قطنية شعبية رخيصة كما انها مشهورة بصناعة الملابس النسائية الحريرية الفاخرة .

وقد سمح التقدم فى الانتاج الزراعى للمجر أن تصدر للخارج منتجاتها الزراعية مثل القمح الى جانب المأكولات المحفوظة والمواشى والمشروبات الروحية .

وفى نفس الوقت زادت الواردات المجرية زيادة كبيرة مقابل نمو صادراتها . فقد استوردت المجر فى خلال عام ١٩٥١ من مصر خمس اضعاف الكمية التى استوردتها فى عام ١٩٤٩ أى منذ عقد الاتفاقية المالية والتجارية معها . كما انها تستورد الجوت من الباكستان والفلين والفوسفات الخ .. من بلاد أفريقيا الشمالية .

وتتم المبادلات مع المجر على أساس المقاصة على ان ذلك لايمنع من اتمامها على اساس المقايضة . وسيكون من شأن البرامج الاقتصادية الواسعة التى ستحققها المجر فى أثناء عام ١٩٥٢ أن تكون عاملا هاما فى تنمية تجارتها الخارجية وهى تهدف من سياستها التجارية الى انشاء علاقات تجارية طيبة ومثمرة مع جميع بلاد العالم .



محاسبة التكاليف

حصر العمل ورقابة العمال

نشرنا بالعدد الماضى اشهر طرق صرف الاجور استعمالا - وتوجد غيرها طرق أخرى كثيرة وأغلبها وان كانت تختلف فى التناسب الا أنها تتشابه فى الاسس العامة مما لامحل لاثباتها كلها .

وفوق هذا فان بعض المؤسسات تعمد الى مكافأة عمالها وتشجيعهم بطرق اخرى غير ماذكرنا مما لايدخل فى دراسة محاسبة التكاليف كاشراك العمال فى الادارة ، او فى راس مال المؤسسة ببيع اسهمها لهم بالتقسيط فيحصلون بذلك على عائد رأس المال أو كاشتراكهم فى ما يمكن توفيره من مصروفات المؤسسة عامة أو فى تقدير أجورالعمال خاصة وهكذا

وبهذه الكلمة نكون قد اتممنا شرح أهم مبادىء الطرق الشائعة لاحتساب اجور العمال .

والآن نتناول موضوع حصر العمل ورقابة العمال .

***

بعد ان تختار المؤسسة طريقة صرف الاجور التى تناسبها أكثر من غيرها من الطرق الاخرى يتعين عليها وضع نظام محكم ودقيق لرقابةالعمال فى حضورهم وانصرافهم . وحصر الزمن الذى يعملون خلاله للمؤسسة، وذلك لاعداد كشوف صرف الاجورعلى وجهها الصحيح دون غش او تلاعب

ويختلف النظام الأمثل بطبيعة الحال باختلاف حجم المؤسسة وباختلاف نوع العمل بها اذ من الواضح أن حصر العمال مثلا فى مصنع كبير واحد أسهل كثيرا من حصرهم اذا ما تعددت أماكن عملهم كما لو عملوا فى عدة عنابر يضمها مصنع كبير . أو كحالة مؤسسات المقاولات الكبرى التى تقوم بعدة انشاءات فى أماكن متباعدة . او تقوم بانشاء الطرق او حفر الترع أو اقامة السدود . . . الخ فان طبيعة العمل فى مثل هذه المؤسسة يقضى بتبعثر عمالها فى أماكن عديدة .

ويحسن بصفة عامة أن تقسم عمليات حصرحضور العمال،ورقابتهم، واعداد أجورهم وصرفها الى عدة خطوات يؤديها موظفون مستقلون عن بعضهم البعض . وهذه الخطوات هى:

ا) وحدة من الموظفين لعمليةحصر حضور العمال وانصرافهم وتحديد الوقت الذى عملوه بالمؤسسة

ب) وحدة ثانية لاعداد كشوف صرف الاجور.

ج) وحدة ثالثة لصرف الاجور

د) وحدة رابعة لاعمال تحليل كشوف العمل على عمليات الانتاج المختلفة .

اثبات الحضور والانصراف

توجد عدة طرق منتشرة الاستعمال فى اثبات حضور العمال وانصرافهم . ولكن العمل فى المصانع الحديثة اخذ يتجه نحو الاستعانة فى هذا الاثبات والحصر بالساعات الاوتوماتيكية التى تثبت بمجرد الضغط عليها التاريخ والوقت تماما على بطاقات العمال .مما لا يدع اي مجال للخطأ او النزاع أو الغش .

كما جرى العمل ايضا فى الانظمة الحديثة على تخصيص رقم معين لكل عامل تمييزا له عن غيره فان استعمال الارقام يسهل كثيرا عملية حفظ البطاقات ، والملفات ، والسجلات .الخ

وعلى ذلك سنكتفى بشرح طريقة استعمال هذه الساعات الاوتوماتيكية ما دامت هى أحدث الطرق المستعملة

طريقة الساعات الاوتوماتيكية
The Clock-Card System

يخصص لكل عامل بطاقة تتمشى مع نظام الصرف المتبع فى المؤسسة سواء كان شهريا أم نصف شهرى أم بالاسبوع ، ويميل الاتجاه الحديث للصرف الاسبوعى ونورد فى الشكل(١) انموذجا مناسبا لبطاقة عامل اسبوعية

توضع البطاقات فى درج خاص بجانب الساعة الاوتوماتيكية عند باب الدخول وهذا الدرج هو درج الخروج out-rack وتكون البطاقات مرتبة بالارقام المسلسلة للعمال .

وعلى كل عامل يصل للمصنع أن يسحب بطاقته من مكانها . ويلاحظ سهولة ذلك باستعمال الارقام كما ذكرنا . ثم يضعها بنفسه فى المكان المخصص لذلك فى الساعة أمام اليوم ووقت الحضور (صباحا أم مساء أم للوقت الاضافى) ويضغط على اليد lever فتثبت الساعة على البطاقة وفى المكان المخصص لذلك تاريخ الحضور وزمن الحضور تماما مثلا : الاثنين ٥٨ر٨

وعند ذلك يضع العامل بطاقته فى الدرج الآخر المقابل للدرج الاول ويسمى درج الدخول in-rack ثم يدخل الى المصنع لبدء العمل .

ويجب أن تتم العملية بواسطة العمال أنفسهم ، ولكن تحت رقابة احد المشرفين عليهم وذلك لضمان عدم اثبات اى عامل لبطاقات عمال آخرين كأنهم حاضرون وهم فى الحقيقة متغيبون عن العمل .

فاذا ما مر الوقت المقرر من ادارة المؤسسة لسماح التأخير حصرت البطاقات فى درج الخروج واثبتت أرقامها فى كشف المتأخرين أو كشف الغائبين حسب الحالة .

وبعض الساعات تغلق من تلقاء ذاتها بعد مرور هذا الوقت ولا تسمح بترقيم البطاقات . وبذلك يضطر العامل المتأخر الى تقديم نفسه للادارة لاثبات وقت حضوره . كما ترقم بعض الانواع الاخرى من الساعات وقت الحضور المتأخر باللون الاحمر فيبدو ذلك واضحا للعيان .

ومن الطريف أن نذكر ان بعض المؤسسات الكبرى تضع الساعات الاوتوماتيكية على مدخل عنابر التشغيل ذاتها ، وليس على باب المصنع الخاص، وذلك منعا من تلكؤ العمال فى دخولهم من باب المصنع الخارجى (بعد ترقيم البطاقة) حتى عنبر التشغيل .

وتتكرر عملية ترقيم البطاقة كالآتى

المرة الاولى : عند الحضور الاول فى الصباح

المرة الثانية : عند الانصراف الاول ظهرا

المرة الثالثة : عنصر الحضور الثانى بعد الظهر

المرة الرابعة : عند الانصراف الثانى بعد الظهر

المرة الخامسة : عند بدء الوقت الاضافى overtime ان وجد

المرة السادسة : عند نهاية الوقت الاضافى overtime ان وجد

ويلاحظ أن الانموذج المبين بالشكل رقم (١) يشمل كافة المعلومات الادارية والحسابية اللازمة لهذه الناحية — وهذه هى :

١ — اسم العامل ورقمه الخاص به

٢ — عدد ساعات العمل الاصلية لكل يوم على حدة

٣ — عدد ساعات العمل الاضافية لكل يوم على حدة ان وجدت

٤ — عدد ساعات العمل الاصلية للاسبوع

٥ — عدد ساعات العمل الاضافية للاسبوع .

٦ — ما يستحقه العامل من اجر أصلى عن الاسبوع .

٧ — ما يستحقه العامل من أجر اضافى عن الاسبوع .

٨ — صافى ما استلمه العامل مع مخالصة هذا الاستلام .

٩ — واخيرا فترة هذه البطاقة اى تاريخها .

وفى نهاية الاسبوع ترسل هذه البطاقات جميعها الى الوحدة المختصة باعداد كشوف الاجور وهى تقوم باعداد الكشوف بناء على البطاقات — وعلى غرار انموذج كالمبين فى الشكل رقم (٢) ويكون مجموع خانة الاجر الكلى هو مقدار ما تحملته المؤسسة من أجور العمال عن هذه الفترة .

تقرير العمل اليومى

Daily time-report

نأتى الآن للخطوة التالية الهامة . الا وهى خطوة تحليل الاعمال التى قام بها العمال وتحميلها على مختلف عمليات التشغيل وهذه العملية يقوم بها موظفو الوحدة الرابعة كما ذكرنا . ولا يجب أن يعهد بهـا للعمال أنفسهم . ويمكن استعمال أنموذج كالمبين بالشكل رقم(٣) لهذا الغرض .

ويبدأ بأن يتسلم مراقب العمل هذا الكشف اليومى من الادارة بعد اثبات أرقام وأسماء العمال الذين تحت ملاحظته . ويقوم المراقب باثبات عدد ساعات كل عملية فى الخانة المخصصة لهذه العملية job-order والخانات غير محددة بل تتسع لمختلف عمليات اليوم بطبيعة الحال

ويلاحظ أن هذا الكشف يحلل لنا عمل كل عامل من عمال المؤسسة يوميا على مختلف الاعمال التى اداها — ويشترط بطبيعة الحال أن يتساوى مجموع ساعات العمل فى التحليل (سواء اضافية أم أصلية) مع المبين بالعمود الرابع من الكشف — وهو مأخوذ رأسا من بطاقات العمال .

فيؤدى تطابق هذين البيانين الى تأكد المؤسسة من عدم وقوع اختلاسات أو تلاعب فى هذه الناحية . فالوقت الذى دفعت عنه أجرا ، أخذت فى مقابله انتاجا من العامل . وهكذا

wages are accounted for

والمجموع الافقى يبين مجموع ساعات كل عامل . اما المجموع الراسى فيبين مجموع ساعات كل عملية تشغيل على حدة . فاذا ما ترجمت هذه الساعات الى قيمة نقدية حسب أجر كل عامل على حدة (سواء فى خانة خاصة فى هذه الكشوف ، أوفى كشوف أخرى تكميلية) أمكن معرفة تكاليف العمل لهذه العمليات المختلفة .

واخيرا نرى أننا أتممنا محاسبة العمل من نواحيها المختلفة مما يسمح لنا بالانتقال الى جزء جديد من البحث

يتبع

موسى حقى

ماجستير فى التجارة

الشكل رقم «١»

بطاقة العامل الاسبوعية

رقم العامل
اسم العامل

بطاقة المدة
من الى

أيام الاسبوع	صباحا		مساءا		عدد الساعات	الوقت الاضافى		عدد الساعات
	من	الى	من	الى		من	الى	

الوقت الاصلى عدد الساعات × فئة الاجر مليم جنيه
« الاضافى « « × « «

المجموع
يخصم : مستقطعات
الصـــافى المنصرف

استلمت القيمة الموضحة أعلاه وقدرها
رسم الدمغة النوعى

امضاء العامل

الشكل رقم «٢»

كشف أجور العمال عن الاسبوع من الى

رقم العامل	أسم العامل	المهنة	بيان المدة				الاجر الكلى	مستقطعات	الاجر الصافى
			الساعات الاصلية	فئة الساعة	الساعات الاضافية	فئة الساعة			

أعد الكشف بمعرفة روجع بمعرفة

الشكل رقم «٣»

كشف الاعمال اليومية ليوم

رقم العامل	اسم العامل	المهنة	ساعات العمل من البطاقة		بيان أوامر التشغيل									
					أمر رقم		أمر رقم		أمر رقم		أمر رقم		أمر رقم	
			أصلى	اضافى	أصلى	اضافى	أصلى	اضافى	أصلى	اضافى	أصلى	اضافى	أصلى	اضافى

دليل المموّل

مر النظام المالى فى مصر بنفس الادوار التى مر بها فى البلدان الاخرى من ناحية التعديل فى القوانين من وقت لآخر حسبما يسفر عنه التطبيق العملى ، الا أن عملية التعديل فى مصر كانت أسرع فى دورانها منها فى البلدان الاخرى الى حد يصعب معه على الممول تقصى واجباته وتبيان حقوقه .

لذلك وجدنا تحقيقا لاغراض هذه المجلة أن نفرد هذا الباب لخدمة جمهور الممولين بأن نوجه نظرهم الى ما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق قبل قوانين الضرائب المختلفة .

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

الضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة

سبق أن بينا فى العدد ١٢ الصادر بتاريخ ١ سبتمبر سنة ١٩٥١ النهج الذى سنسير عليه فى تبيان واجبات وحقوق الممول فى الضريبة على ايراد رؤوس الاموال المنقولة وقد قسمنا الموضوع الى قسمين — الاول الالتزامات ، والثانى الحقوق وينقسم كل قسم الى أبواب ثلاثة — الاول فى القيم المنقولة والثانى فى الديون والودائع والتأمينات والثالث فى ايلولة المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم الى الحكومة .

وقد فرغنا من القسم الاول (الالتزامات) بأبوابه الثلاثة فى العدد ١٢ ، أما عن القسم الثانى (الحقوق) فقد تكلمنا فى الاعداد من ١٣ الى ٢١ عن الباب الاول منه والذى اشتمل على حقوق الممول فى ضريبة القيم المنقولة .

وفيما يلى نتكلم عن الباب الثانى

القسم الثانى — حقوق الممول

الباب الثانى — الديون والودائع والتأمينات

الدخول الخاضعة للضريبة

نصت المادة ١٥ فقرة أولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن « تسرى الضريبة على فوائد الديون سواء كانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمين عقارى أو العادية وعلى فوائد الودائع والتأمينات النقدية متى كانت هذه الديون أو الودائع أو التأمينات مطلوبة لمصريين أو لأجانب متوطنين أو مقيمين فى مصر ، ولو كانت الفوائد المذكورة ناتجة عن أموال مستثمرة فى الخارج »

ونصت المادة « وكذلك تسرى الضريبة المقررة فى المادة السابقة على فوائد رءوس الاموال المستثمرة فى مصر ولو كان أصحابها من الاجانب غير المستوطنين أو المقيمين فى مصر »

لما كانت ضريبة القيم المنقولة لا تتناول دخول رؤوس الاموال المنقولة جميعها لأن الضريبة المذكورة لا تخضع لها الا ديون شركات المساهمة والتوصية أى ما تلتزم به هذه الشركات بدفعه من الارباح والفوائد ومكافآت أعضاء المجالس وما تقوم به من تسديدات ... الخ . كان لزاما على المشرع أن يفرض ضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات للمساواة بين كافة الديون سواء ما كان منها ديون شركات المساهمة أو التوصية أو غيرها من ديون الافراد أو شركات التضامن . وما الودائع والتأمينات الا نوع من الديون لها أوضاع خاصة بكل منهما .

وتتميز ضريبة فوائد الديون والودائع والتأمينات بما تتميز به ضريبة القيم المنقولة فهى ضريبة مباشرة تفرض على دخل راس المال وانها تفرض على الدخل الاجمالى فلا يسمح بخصم أى مصروفات منها وهى ضريبة عينية فلا تتضمن خصما بسبب الاعباء العائلية أو اعفاء حد أدنى للمعيشة ، وهذه الضريبة تكمل ضريبة القيم المنقولة فلا يجمع بين الضريبتين ، كما روعى فى ضريبة فوائد الديون والودائع والتأمينات ما سبق أن تضمنته أحكام ضريبة القيم المنقولة من تطبيق مكانية القانون وشخصية القانون . والحكمة فى الشخصية انه ليس مما يمكن التسليم به أن يتنازل المشرع المصرى عن تحصيل الضريبة على ايرادات ناتجة من رؤوس أموال ليست فى الواقع سوى أموال مصرية لأنها مملوكة لمصريين أو لأجانب مستوطنين أو مقيمين فى مصر ، فضلا عن أن فوائد الديون تعتبر ايرادا عن صنف من أصناف رؤوس الاموال المنقولة ، كما لا يمكن التسليم بعدم فرض الضريبة على مال يستثمر فى مصر أيا كان صاحبه ومهما كان محل اقامته وهو المعبر عنه بمكانية القانون وان كان قد اعترض على فرض الضريبة على فوائد رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة فى مصر بأنه قد يؤدى الى الحاق الأذى بالمصالح الاقتصادية للبلاد وذلك بجعل حصول المنشآت المصرية على ما يلزم لتمويلها من الخارج أصعب منالا أو على الاقل يزيد من أعباء المدنيين ، ولكن الواقع أن فرض هذه الضريبة لا يؤدى الى تسرب رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة فى مصر لأن سعر الفائدة فيها ما يزال سعرا مغريا كل الاغراء لأصحاب الاموال ولا يزال يزيد على ما يجرى عليه التعامل فى معظم البلاد فى الظروف المالية الحاضرة .

ولما كانت الضريبة تسرى على فوائد الديون فيدخل فى معنى الفوائد جميع الفوائد بما فى ذلك فوائد التأخير التى يصدر بها حكم قضائى ، ولا يشترط أن تكون الفائدة متخذة شكل النسبة المئوية من أصل الدين بل العبرة فى ذلك أن تكون غلة رأس المال فى اى صورة من صوره فلو فرضنا أن الحكومة قد نزعت ملكية قطعة ارض زراعية مساحتها فدان لأغراض المنافع العامة وحددت ثمنها فعلا وقت ان صدر المرسوم بنزع الملكية ووضعت يدها عليها ولكنها لم تقم بدفع الثمن الا بعد مرور عام فاشتكى صاحب الارض من هذا التأخير فقدرت له المحكمة تعويضا عن تأخير سداد الثمن

قدرته بمقدار ربع الارض من وقت وضع اليد الى تاريخ سداد الثمن ، فهذا الربع هو بمثابة فائدة ثمن الارض اى فائدة رأس المال فى هذه المدة ومن ثم يخضع للضريبة على فوائد الديون. ولا فرق بين الديون سواء ما كان منها عادية أو مضمونة سواء أكانت مضمونة برهن حيازى أو تأمينى

وبالنسبة الى فوائد الودائع فتسرى الضريبة على فوائد المبالغ المودعة فى مصر أو الخارج بشرط أن يكون المودع مصريا أو أجنبيا متوطنا أو مقيما فى مصر . الا أن هناك من الودائع نوعين الاول منهما أن تكون الوديعة قابلة للدفع عند الطلب والثانى أن تكون الوديعة لأجل وقد يذهب البعض الى اعتبار الودائع لأجل نوعا من القروض اما الوديعة تحت الطلب فلا يمكن اعتبارها قرضا لعدم وجود أجل الذى هو عنصر هام من عناصر القرض ويتفرع على هذا التفريق أن الوديعة ذات الاجل هى بمثابة دين . أن فوائد مثل هذه الودائع هى كفوائد الديون على السواء ويترتب على ذلك أن المودع لديه (المدين) اذا كان شركة مساهمة أو شركة توصية فان الضريبة التى تسرى على فوائد المبالغ المودعة هى ضريبة القيم المنقولة لأن كل قروض هذه الشركات على اختلاف أنواعها تسرى عليها هذه الضريبة ، اما اذا كان المودع لديه فردا أو شركة تضامن فالضريبة التى تطبق هى الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات .

اما فى فوائد التأمينات فتسرى الضريبة بصرف النظر عن المودع لديه التأمين سواء اكان هيئة عامة أو خاصة او شركة مساهمة أو توصية أو تضامن او فردا ، ومن المعلوم أن الضريبة تسرى على فوائد التأمينات النقدية اما اذا كان التأمين أوراق مالية فتكون فائدتها خاضعة لضريبة القيم المنقولة .

وقد جاء فى المنشور رقم ٥٩ الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ بأن قيمة فوائد على رؤوس أموال الشركاء المتضامنين فى شركات التوصية والتضامن ما هو الا وسيلة من وسائل توزيع الارباح بين الشركاء ومن ثم لا تخضع هذه الفوائد للضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة بل تضم الى الارباح التجارية عند حساب الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، والعلة فى ذلك واضحة اذ أن ربح الشريك المتضامن ما هو الا نتيجة تضافر عمله ورأسماله فى الشركة فلا يجوز والحالة هذه أن يقدر لرأسماله فائدة فهذه الفائدة هى جزء من الربح الخاضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية لانها فائدة احدى عنصرى تكوين الربح ، وكذلك الحال بالنسبة للفوائد التى قد يحسبها الممول الفرد على راس ماله وكذا حسابه الجارى فى منشآته الخاضعة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية فتأخذ حكم فوائد راس مال الشركاء المتضامنين فى شركات التضامن أو التوصية

وقد ذهب المنشور سالف الذكر الى أن الفوائد التى يحتسبها الشركاء المتضامنون فى شركات التضامن أو التوصية على ما عساه ان يدفعوه فى المنشأة من مبالغ تزيد على راسمالهم المنصوص عنه فى عقد الشركة تخضع للضريبة على فوائد الديون ، ذلك لأن هذه المبالغ لا يمكن اعتبارها زيادة فى راس المال بل هى سلفة من الشريك للشركة وله قانونا أن يحصل على فوائد عنها طبقا لحكم المادة ٤٣٧ من القانون المدنى وتعتبر هذه الفوائد ضمن مصروفات الشركة

الا ان المصلحة اخيرا عدلت عن هذا الراى واعتبرت أن الشريك المتضامن فى الشركة رأس ماله فى نظر قانون الضرائب مطلق شأنه فى ذلك شأن رأسمال الفرد فى المنشآت الفردية فله أن يزيده أو ينقصه كيفما شاء وحسبما تقتضى ظروف العمل بالمنشأة ومن ثم فليس له أن يتقاضى فائدة عن الزيادة فى رأس المال وكل فائدة يتقاضاها فعلا وجب ضمها الى أرباحه الخاضعة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية أى أن المصلحة قد وحدت الاتجاه فى هذا الشأن بين الممول الفرد وبين الشريك المتضامن فى شركات التضامن أو التوصية .

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية أسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز عبد الله فكرى أباظه بك

رئيس التحرير أحمد عنان

مدير الادارة علمى شكرى

يصدرها نادى التجارة الملكى
١٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة
تليفون ٧٤٧٧٣

الإعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة

الاشتراكات : فى مصر جنيه واحد ونصف فى السنة

- فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا أو لبنانيا أو فلسا
- فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا
- فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والأرجنتين ١٧ دولار
- فيما عدا ذلك من أنحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٥/٢/٦ جنيها انجليزيا
- تسدد الاشتراكات فى مصر والسودان نقدا بموجب أذونات أو حوالات بريدية أو شيكات .. وفى الخارج بموجب شيك على احد بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

تنظيم اجراءات الامتحانين
الابتدائي والنهائي لمهنة المحاسبة والمراجعة

مذكرة ايضاحية

لمشروع مرسوم بتنظيم اجراءات الامتحانين

الابتدائي والنهائي المنصوص عليهما

فى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١

بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

نصت المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ فى البند «ب» على أن يقيد فى جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين غير الحاصلين على أحد المؤهلات الدراسية المنصوص عليها فى البند (ا) اذا تدافر فيهم أحد الشروط المذكورة بالمادة ومنها ان يكونوا قد زاولوا مهنة المحاسبة او المراجعة بمكاتبهم الخاصة مدة ثلاث سنوات على الاقل قبل تاريخ العمل بالقانون وأدوا بنجاح الامتحان الابتدائى ونصت المادة ١٣ على أن لمساعدى المحاسبين والمراجعين نقل اسمائهم الى جدول المحاسبين والمراجعين اذا قضوا فى مزاولة المهنة مدة ثلاث سنوات على الاقل وأدوا بنجاح الامتحان النهائى .

وقد تضمنت المادة ١٤ كيفية تنظيم هذين الامتحانين حيث نصت على أن تنظم بمرسوم بعد أخذ اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٥ اجراءات الامتحانين الابتدائى والنهائى من حيث تحديد ادوار الامتحانات ومواعيدها وأماكنها وموادها ورسم دخولها على الا يزيد هذا الرسم على خمسة جنيهات للامتحان الابتدائى وعشرة جنيهات للامتحان النهائى .

وقد أعدت الوزارة مشروع المرسوم المرافق لتنظيم الامتحانين المذكورين .

وعرض المشروع على الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة فأقرته بالصيغة المرافقة .

وتتشرف وزارة التجارة والصناعة بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه واستصداره .

تحريراً فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٢

وزير التجارة والصناعة

امضاء « محمود سليمان غنام »

مرسوم

بتنظيم اجراءات الامتحانين الابتدائى والنهائى

المنصوص عليهما فى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١

بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان

بعد الاطلاع على المادة ١٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة .

وبعد أخذ رأى لجنة القيد .

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يعقد الدور الاول لكل من الامتحانين الابتدائى والنهائى فى يوم السبت الاخير من شهر ابريل والدور الثانى فى يوم السبت الاخير من شهر نوفمبر من كل سنة .

وتجرى الامتحانات فى كلية التجارة بجامعة فؤاد الاول .

مادة ٢ — تكون مدة الامتحان الابتدائى ثلاثة أيام منها يومان لمادتى المحاسبة والضرائب ويوم لمادتى المراجعة والمعلومات العامة .

وتكون مدة الامتحان النهائى أربعة أيام منها يومان لمادة المحاسبة ويوم لمادة المراجعة ويوم لمادتى الضرائب والمعلومات العامة .

ويكون الزمن المخصص للاجابة فى كل يوم ثلاث ساعات .

ويجرى الامتحان بنظام الارقام السرية

مادة ٣ — يعقد الامتحان فى تمام الساعة التاسعة صباحاً ولا يجوز للطالب أن يدخل الامتحان اذا تأخر اكثر من عشر دقائق .

مادة ٤ — يمتحن الطالب تحريريا فى مواد المحاسبة والضرائب والمراجعة والمعلومات العامة طبقا للبرنامج رقم « أ » المرافق بالنسبة الى الامتحان الابتدائى ، ورقم (ب) بالنسبة الى الامتحان النهائى .

مادة ٥ — يقدم طلب دخول الامتحان الى لجنة القيد فى موعد لايجاوز آخر يناير بالنسبة الى امتحان الدور الاول وفى موعد لايجاوز آخر أغسطس بالنسبة الى امتحان الدور الثانى .

ويجب أن ترافق الطلب الاوراق التى تثبت توافر الشروط التى يتطلبها القانون فى الطالب .

مادة ٦ — تفحص لجنة القيد الطلبات المقدمة للتحقق من توافر الشروط وتخطر الطالب بقرارها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل بدء الامتحان بثلاثة أسابيع على الاقل .

مادة ٧ — يكون رسم دخول الامتحان الابتدائى خمسة جنيهات والنهائى عشرة جنيهات وذلك عن كل دور ويجب أن يؤدى قبل تاريخ عقد الامتحان باسبوعين على الاقل على أن يقدم الطالب فى ذات الوقت صورة الاخطار المنصوص عليه فى المادة السابقة .

مادة ٨ — تكون النهاية الكبرى للدرجات لكل مادة ١٠٠ درجة ولايعتبر الطالب ناجحا فى الامتحان الا اذا حصل على ٥٠٪ من النهاية الكبرى للدرجات فى كل مادة وعلى ٦٠ ٪ من المجموع الكلى .

مادة ٩ — يعلن الطالب بنتيجة الامتحان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

مادة ١٠ — يسمح للطالب الذى يرسب فى الامتحان أو يتخلف عنه فى أى مادة أن يدخل الدور الثانى على أن يمتحن فى جميع المواد .

مادة ١١ — على وزيرى التجارة والصناعة والمعارف العمومية كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين فى ١٦ ربيع الثانى سنة ١٣٧١ (١٤ يناير سنة ١٩٥٢)

(فاروق)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

(مصطفى النحاس)

وزير المعارف العمومية (طه حسين) — وزير التجارة والصناعة (محمود سليمان غنام)

نمرة ١٢٣ — ١٨/١٨ (٥٠٢)

مرسل الى وزارة التجارة والصناعة لتنفيذه

رئيس مجلس الوزراء

امضاء (مصطفى النحاس)

برنامج حرف « ا »

للامتحان الابتدائى

اولا — المحاسبة

(١) المبادىء العامة للمحاسبة المتعلقة باعداد الحسابات الختامية لتحديد مجمل الارباح وصافى الارباح والحسابات المتعلقة بذلك ثم الميزانية العمومية .

(٢) المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية

(٣) القيود الخاصة بالكمبيالات والمستندات وما شابهها .

(٤) حسابات بضاعة الامانة

(٥) حسابات المشاركة .

(٦) حسابات شركات الاشخاص

ا — تكوين الشركة وحسابات رأس المال والحسابات الجارية .

ب — الحسابات الختامية والميزانية العمومية .

جـ — الحسابات الخاصة بتصفية تلك الشركات .

(٧) امساك الدفاتر

ا — أنواع الدفاتر المستعملة

ب — أغراضها وكيفية استعمالها .

ثانيا — الضرائب

المام عام بقوانين الضرائب المعمول بها وتطبيقات عملية على هذه القوانين وخصوصا فيما يتعلق بضريبة الارباح التجارية والصناعية

ثالثا — المراجعة

(ا) معنى المراجعة وأغراضها والفرق بينها وبين المحاسبة .

(ب) أنواع المراجعة .

(ج) كيفية مراجعة الحسابات المختلفة .

(د) المبادىء العامة للمراجعة فيما يتعلق بتحديد الارباح الاضافية تحديدا صحيحا وما يتبع ذلك من المبادىء الخاصة بتحقيق الاصول والخصوم من حيث التقويم أو الوجود .

رابعا — معلومات عامة

محصورة فيما يصادفه المحاسب فى المؤسسات المالية والتجارية والصناعية والتعاونية العامة من أمور لها علاقة بالمحاسبة أو الادارة والتنظيم .

برنامج حرف « ب »

للامتحان النهائى

أولا ــ المحاسبة

ا ــ المبادىء المتصلة بالمحاسبة

(١) المبادىء الفنية المتعلقة باعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية

(٢) الغرض من الحسابات الختامية والغرض من الميزانية العمومية

(٣) الحسابات الكلية

(٤) حسابات الفروع وحسابات الاقسام

(٥) حسابات بضاعة الامانة وحسابات المحاصة

(٦) حسابات الجمعيات والنوادى وماشابهها

(٧) حسابات ذوى المهن الحرة

(٨) الاستهلاك ــ أنواعه والغرض منه

(٩) الاحتياطيات ــ أنواعها وكيفية تكوينها والغرض منها

ب ــ حسابات التكلفة

(١) المبادىء العامة لحسابات التكلفة

(٢) أغراض حسابات التكلفة

(٣) أنواع حسابات التكلفة ومزايا كل نوع

(٤) النظريات الخاصة بعناصر التكاليف وتحديدها .

(٥) تطبيقات عملية لاستخراج ثمن التكلفة لاهم الصناعات

جـ ــ حسابات شركات الاشخاص من حيث

(١) تكوينها

(٢) حساباتها الختامية وميزانيتها

(٣) تصفيتها

(٤) اندماجها

(٥) خروج وانفصال الشركاء

(٦) شهرة المحل

د ــ حسابات شركات المساهمة

(١) تكوينها

(٢) حساباتها الختامية وميزانياتها العمومية

(٣) تصفيتها

(٤) اندماجها

(٥) زيادة رأس المال أو تخفيضه

(٦) اصدار السندات

(٧) استهلاك السندات

(٨) شهرة المحل

ثانيا ــ الضرائب

(١) المام تام بقوانين الضرائب المعمول بها

(٢) تطبيقات عملية على هذه القوانين وخصوصا فيما يتعلق بضريبة الارباح التجارية والصناعية والضريبة الاستثنائية

ثالثا ــ المراجعة

(١) أغراض المراجعة وانواعها المختلفة

(٢) حقوق وواجبات ومسئولية المراجع

(٣) الطرق العملية فى مراجعة أنواع الحسابات المختلفة

(٤) تقويم الاصول والخصوم وتحقيقها

(٥) الاستهلاك والاحتياطات ومركز المراجع بصددها .

(٦) الارباح الصافية والارباح القابلة للتوزيع

(٧) المراقبة الداخلية ومركز المراجع منها

(٨) الميزانية العمومية والحسابات الختامية وكيفية اظهارها .

رابعا ــ معلومات عامة

محصورة فيما يصادفه المحاسب فى المؤسسات المالية والتجارية والصناعية والتعاونية العامة من أمورها علاقة بالتنظيم أو الاحصاء أو المراقبة .

بيان الملكية الصناعية

عن شهر ديسمبر ١٩٥١

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة بالسجل التجارى

محال مملوكة للافراد

متاجر	٩٤١
مصانع	٨١

محال مملوكة للشركات

متاجر	٢٥٦
مصانع	٤٠

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم قيد	٢٠٠	٥١١
رسوم تدوين	ــ	٣٢٢
رسوم مستخرجات	٦٠٠	٣٩
مجموع الرسوم	٨٠٠	٨٧٧

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر (ذات الصفة التجارية)

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجارية	٧٥٥	٢٩٧ر٣٣٥
صناعية	ــ	٥٤ر٠٠٦
شركات توصية بسيطة		
تجارية	٨٥٩	٦٥ر٣٥٦
صناعية	ــ	٥٧ر٧٠٠
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	ــ	٢٠ر٠٠٠
صناعية	ــ	ــ
شركات مساهمة		
تجارية	ــ	٥٠ر٠٠٠
صناعية	ــ	ــ

رؤوس اموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لراس المال الوارد فى عقد تاسيسها (والمقيدة فى السجل التجارى)

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجارية	ــ	ــ
صناعية	ــ	ــ
شركات توصية بسيطة		
تجارية	ــ	ــ
صناعية	ــ	ــ
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	ــ	ــ
صناعية	ــ	ــ
شركات مساهمة وما فى حكمها		
تجارية	ــ	ــ
صناعية	ــ	ــ

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع	١
حالات الرهن	١

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم حوافظ بيع ورهن	٥٠٠	٢
رسوم مستخرجات	ــ	ــ
المجموع	٥٠٠	٢

بيان خاص بالعلامات التجارية

العلامات المحلية المودعة	٨٦
العلامات الاجنبية المودعة	٦٧
العلامات المحلية المسجلة	٢٤
العلامات الاجنبية المسجلة	٢١٧

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	ــ	٦٣١
رسوم تجديد مدة الحماية	ــ	١٤٠
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٨٣٥	١٥٨
المجموع	٨٣٥	١٢٩

بيان خاص بطلبات براءات الاختراع

البراءات المطلوبة

البراءات الاصلية	٤٠
البراءات الاضافية	ــ

البراءات الصادرة

البراءات الاصلية	ــ
البراءات الاضافية	ــ

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	ــ	٢٠٠
رسوم سنوية	ــ	ــ
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	ــ	ــ
المجموع	ــ	٢٠٠

بيان خاص بطلبات تسجيل الرسوم

رسوم ونماذج صناعية مودعة

رسوم	ــ
نماذج	٣

رسوم ونماذج صناعية مسجلة

رسوم	ــ
نماذج	١

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل بما فى ذلك رسم المدة الاولى للحماية	٥٠٠	٧
رسوم تجديد الحماية	ــ	ــ
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	ــ	ــ
المجموع	٥٠٠	٧

بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	٧
طلبات قبلت	٦
طلبات رفضت	ــ
طلبات تحت الفحص	٤٠

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
	ــ	٣٥

قوانين وقرارات

القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
بتقرير رسم الدمغة
« بقية المنشور بالعدد الماضي »

ويفرض على العقود الخاصة بالعمليات المعقودة لاجل عن القطن وبذرة القطن بين السماسرة وعملائهم رسمة دمغة على الوجه الآتى :
عن كل قنطار من القطن : عشرة مليمات

عن كل أردب من البذرة : مليم

ويحصل هذا الرسم عن كل عملية يعمل بها عقد سواء كانت من عمليات الشراء أو البيع أو عمليات « الريبور » أو « البريم »
وتعفى من رسم الدمغة الحوافظ المثبتة للتصفيات العادية وغير العادية

المراهنات واليانصيب

(١) يفرض رسم دمغة نسبى قدره ١٥ ٪ من المبالغ المعدة للأداء لجميع المراهنين فى مراهنات سباق الخيل وصيد الحمام وغيرها ·
ويتحمل الرسم المراهنون
وهذا الرسم واجب الدفع علاوة على أى رسم آخر
(٢) يفرض رسم دمغة نسبى قدره ٢٥ ٪ على المبالغ المخصصة للرابحين فى اليانصيب نقدا أو عينا فيما عدا أنصبة حاملى السندات

والمزايا التي يحصل عليها المستأمن أو المدخر عن طريق السحب الذى تجريه شركات التأمين أو الادخار فتخضع لرسم قدره ٩ ٪ على أن يعفى الربح العينى اذا كانت قيمته لا تجاوز خمسة جنيهات
ويتحمل الرابح الرسم
واذا كان الربح عينا ــ سواء كان منقولا أو ثابتا ــ قدرت قيمته على الوجه المبين فى المادة التاسعة من هذا القانون ، كما أنه يجوز فى هذه الحالة تقسيط الرسم المستحق طبقا للشروط التى يصدر بتعيينها قرار من وزير المالية

المبالغ التى تصرفها الحكومة

١ ــ يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة على النحو الآتى :
عن المبلغ الذى يزيد على :

جنيه		جنيه		مليم	جنيه
١	لغاية	٥	مبلغ	١٠	ـــ
٥	«	١٠	«	٢٠	ـــ
١٠	«	٢٠	«	٤٠	ـــ
٢٠	«	٣٠	«	٦٠	ـــ
٣٠	«	٤٠	«	٨٠	ـــ
٤٠	«	٥٠	«	١٠٠	ـــ
٥٠	«	٦٠	«	١٢٠	ـــ
٦٠	«	٧٠	«	١٤٠	ـــ
٧٠	«	٨٠	«	١٦٠	ـــ
٨٠	«	٩٠	«	١٨٠	ـــ
٩٠	«	١٠٠	«	٢٠٠	ـــ
١٠٠	«	١١٠	«	٢٢٠	ـــ
١١٠	«	١٢٠	«	٢٤٠	ـــ
١٢٠	«	١٣٠	«	٢٦٠	ـــ
١٣٠	«	١٤٠	«	٢٨٠	ـــ
١٤٠	«	١٥٠	«	٣٠٠	ـــ
١٥٠	«	١٦٠	«	٣٢٠	ـــ
١٦٠	«	١٧٠	«	٣٤٠	ـــ
١٧٠	«	١٨٠	«	٣٦٠	ـــ
١٨٠	«	١٩٠	«	٣٨٠	ـــ
١٩٠	«	٢٠٠	«	٤٠٠	ـــ
٢٠٠	«	٢١٠	«	٤٢٠	ـــ
٢١٠	«	٢٢٠	«	٤٤٠	ـــ
٢٢٠	«	٢٣٠	«	٤٦٠	ـــ
٢٣٠	«	٢٤٠	«	٤٨٠	ـــ
٢٤٠	«	٢٥٠	«	٥٠٠	ـــ
٢٥٠	«	٣٠٠	«	٦٠٠	ـــ
٣٠٠	«	٣٥٠	«	٧٠٠	ـــ
٣٥٠	«	٤٠٠	«	٨٠٠	ـــ
٤٠٠	«	٤٥٠	«	٩٠٠	ـــ
٤٥٠	«	٥٠٠	«	ـــ	١
٥٠٠	«	١٠٠٠	«	ـــ	٢
١٠٠٠	«	١٥٠٠	«	ـــ	٣
١٥٠٠	«	٢٠٠٠	«	ـــ	٤
٢٠٠٠	«	٢٥٠٠	«	ـــ	٥
٢٥٠٠	«	٣٠٠٠	«	ـــ	٦
٣٠٠٠	«	٣٥٠٠	«	ـــ	٧
٣٥٠٠	«	٤٠٠٠	«	ـــ	٨
٤٠٠٠	«	٤٥٠٠	«	ـــ	٩
٤٥٠٠	«	٥٠٠٠	«	ـــ	١٠
٥٠٠٠	«	٥٥٠٠	«	ـــ	١١
٥٥٠٠	«	٦٠٠٠	«	ـــ	١٢
٦٠٠٠	«	٦٥٠٠	«	ـــ	١٣
٦٥٠٠	«	٧٠٠٠	«	ـــ	١٤
٧٠٠٠	«	٧٥٠٠	«	ـــ	١٥
٧٥٠٠	«	٨٠٠٠	«	ـــ	١٦
٨٠٠٠	«	٨٥٠٠	«	ـــ	١٧
٨٥٠٠	«	٩٠٠٠	«	ـــ	١٨
٩٠٠٠	«	٩٥٠٠	«	ـــ	١٩
٩٥٠٠	«	١٠٠٠٠	«	ـــ	٢٠

وكل ما يزيد على عشرة آلاف جنيه يحصل عليه رسم دمغة باعتبار واحد فى الالف من الزيادة ·

٢ ــ وفيما يتعلق بالمشتريات والاعمال والتعهدات والتوريدات والايجارات يحصل علاوة على الرسم المبين فى المادة السابقة رسم اضافى بمقدار مثل الرسم العادى ·

٣ ــ يعفى من الرسوم المبينة فى المادتين السابقتين المبالغ التى تصرفها الحكومة والهيئات العامة فى الاحوال الآتية :
(ا) اذا كان الصرف ردا لمبالغ صرفت ·
(ب) اذا كانت هناك اتفاقات تعفى من هذا الرسم عقدت قبل العمل بهذا القانون
(ج) مايصرف ثمنا لمشتريات محددة أسعارها فى تسعيرة جبرية سارية فى المملكة المصرية
(د) الصرف لهيئة دولية أو لحكومة أجنبية بشرط المعاملة بالمثل
(هـ) الصرف على أساس أسعار احتكارات دولية

رسوم الدمغة على الاعلانات

١ ــ جميع الاعلانات والاخطارات العلنية ماعدا ما يصدر من السلطات العمومية خاضعة لرسوم الدمغة ويتعدد الرسم بتعدد الاعلانات والاخطارات التى تحتويها الورقة أو اللوحة أو النشرة الواحدة
ولكن يعفى من هذا الرسم ما يأتى :
(١) اعلانات واخطارات التحذير
(٢) الاعلانات والاخطارات الخاصة بالبيوع الجبرية والانتخابات وطلبات الاستخدام واعلانات الوفاة ·
(٣) الاعلانات والاخطارات الخاصة بتنظيم المحل أو المتضمنة لأوامر ادارية أو لتحديد ساعات العمل

٢ ــ الاعلانات والاخطارات العلنية المعلقة أو الملصقة المصنوعة من الورق العادى مكتوبة كانت أو مطبوعة يحصل عنها رسم دمغة يحسب بواقع خمسة مليمات عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع عن كل نسخة من الاعلان ويضاعف هذا الرسم اذا ألصقت فى المحلات المسقوفة العامة أو المفتوحة للجمهور بما فى ذلك المحطات أو فى عربة أيا كان نوعها مستعملة للنقل
وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب عليها بغرامة قدرها عشرة قروش صاغ عن كل صورة من الاعلان أو الاخطار وذلك بدلا من العقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من هذا القانون

٣ ــ الاعلانات والاخطارات العلنية المعلقة أو الملصقة المصنوعة بحيث يطول بقاؤها بتحوير أو تجهيز الورق أو الكرتون المصنوعة منه أو بوقايتها بزجاج أو بطلاء أو بأية مادة أخرى أو بلصقها قبل تعليقها على قماش أو لوحة معدنية ··· الخ خاضعة لرسم دمغة قدره عشرون مليما عن كل متر مربع أو جزء من متر مربع مهما طالت مدة لصقها أو تعليقها
على أنه اذا كان الاعلان على التقاويم السنوية يكون الرسم عشرة مليمات فقط عن كل تقويم

وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على عشرة قروش عن كل صورة من الاعلان أو الاخطار وذلك بدلا من العقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من هذا القانون

٤ ــ يفرض رسم دمغة مقداره خمسة قروش عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع وذلك عن كل اعلان أو اخطار منقوش على غير الورق

على أن الاعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الادوات وغيرها التى توزع كهدايا تخضع لرسم دمغة قدره عشرة مليمات عن كل اعلان
٥ ــ الاعلانات والاخطارات العلنية التى تنشر فى برامج المحلات الخاضعة لضريبة الملاهى أو التى توزع معها تخضع لرسم قدره خمسة قروش صاغ عن كل اعلان أو اخطار علنى وعن كل أسبوع ·
٦ ــ اليفط والاعلانات والاخطارات العلنية المضيئة بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات ثابتة تخضع لرسم دمغة قدره عشرون قرشا عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع سنويا
ويضاعف الرسم على اللوحات المحتوية على أكثر من أربعة اعلانات مستقلة

٧ ــ اليفط والاعلانات والاخطارات العلنية المضيئة بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات غير ثابتة أو اضاءة متقطعة تخضع لرسم دمغة قدره جنيهان عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع سنويا واذا شملت اللوحة الواحدة نصوصا أو اعلانات مختلفة استحق الرسم عن كل واحد منها

٨ ــ المساحة التى يحصل عنها الرسم المقرر بالمادتين السابقتين تحسب عن كل وجه من المستطيل الذى تمر به أضلاعه بالنقط القصوى حروف الاعلان أو الاخطار أو اللافته أو علاماتها

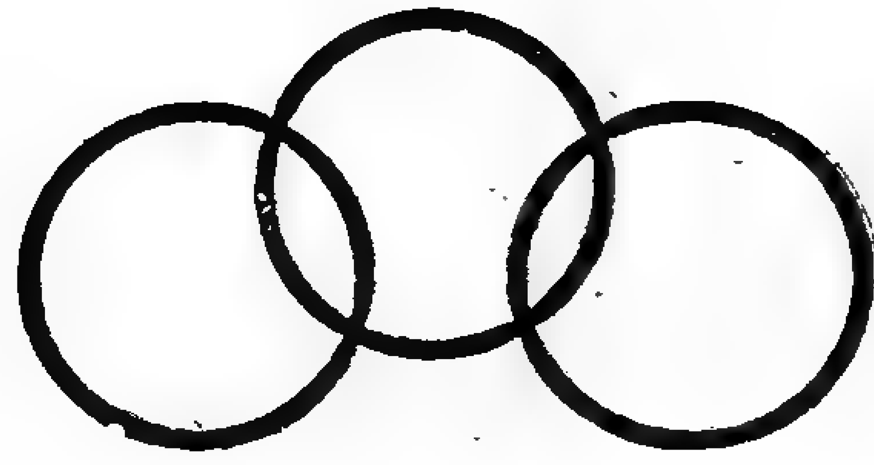
ويعتبر فى حكم الاعلانات المضيئة المبينة فى المادتين السابقتين الاعلانات المصنوعة من الورق العادى أو المنقوشة أو اللوحات التى تضاء ليلا بواسطة جهاز خاص

٩ ــ الاعلانات التى تعرض على لوحات دور السينما أو ما شاكلها أو بواسطة جهازات مضيئة معدة للاعلانات أو الاخطارات العلنية المتنوعة فى حيز واحد تخضع لرسم قدره عشرون قرشا عن كل اعلان أو اخطار وعن كل أسبوع

١٠ ــ اللوحات واليفط المضاءة أو غير المضاءة التى تبين نوع نشاط أو تجارة أو صناعة او اسم المحل المعلقة أو المنقوشة تعفى من الرسم اذا كانت داخل المحل فاذا كانت خارجة لا تعفى من الرسم الا اذا كانت غير مضاءة .

البقية بالعدد القادم

التعــــاون



لا يقوم أى عمل اقتصادى الا على اركان ثلاثة ــ العمل والادارة وراس المال ــ ويهــدف التأميم الحديث الى أن يمتلك الشعب كله الاعمال الاقتصادية الكبرى التى تخدمه بتحويل راس المال من أيدى الافراد القليلين الذين يملكونه الى الدولة مع الابقاء دون مســـاس بنظم العمـــل والادارة وبذل الجهد فى تحسينها .

والتعاون هو الآخر نظام شعبى يمكن جميع الافراد من بنى الوطن من تملك المؤســسات التعاونيــة التى تخدم مصالحهم بغض النظر عن مركزهم المـــالى فلا يشترط فى الفرد ان يكون عنده أى راس مال ليصبح عضوا يمتلك المؤسسة التعاونية على قدم المساواة المطلقة مع غيره من الاعضاء بقدر مايتعامل معها .

واذا كان التأميم فى البلاد الراقية التى اخذت به فى السنوات الاخيرة قد تركز حول الانتاج عامة والصناعات الكبرى خاصة فان التعاون فى هذه البلاد قد شمل جميع أنواع التوزيع للمستهلكين واصــبح يتقاسم هو والتأميم اقتصاديات البلاد الاول فى ميدان التوزيع والثانى فى ميدان الانتاج

الجمعية التعاونية للبترول

بنك القاهرة

شركة مساهمة مصرية (تحت التأسيس)

اعلان عن الاكتتاب العام فى رأس المال

يتشرف المؤسسون باعلام الجمهور ان الشركة تأسست للقيام باعمال البنوك من خصم وتسليف وفتح حسابات جارية وقبول الودائع والسندات والاسهم والاذونات والتعهدات والنقود والاشياء الثمينة وبالجملة ان تقوم سواء لحسابها او لحساب الغير بمزاولة جميع الاعمال المصرفية والمالية والتجارية والصناعية والعقارية المرتبطة باغراض الشركة واللازمة لتحقيقها .

رأس مال الشركة ٥٠٠٠٠٠ جنيه (خمسمائة ألف جنيه) مقسم الى ١٢٥٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم الواحد اربعة جنيهات مصرية منها ٣١٢٥٠ سهما اسميا و ٩٣٧٥٠ سهما لحامله

وقد اكتتب المؤسسون الآتى بيانهم فى ٣٧٥٠٠٠ جنيه مصرى (ثلاثة وخمسة وسبعين الف جنيه مصرى) يمثلها ٣١٢٥٠ سهما اسميا و ٦٢٥٠٠ سهم لحامله :

عبد الشافى عبد المتعال باشا	أحمد على علوبة باشا	عبد المجيد بدر باشا
عبد الحميد سراج الدين	عبد القوى أحمد باشا	محمود سامى البدراوى باشا
محيى الدين البدراوى باشا	أحمد قرشى باشا	جميل مردم بك
عبد الحميد الشواربى باشا	عبده نجيم باشا	محمود ابو الفتح
عبد المجيد الرمالى	على بدوى بك	فؤاد جرجس باشا
روبير خورى	عباس الرمالى بك	محمد سيد ياسين بك
محمد عبد المنعم سعيد	موريس دوس بك	حسن رشاد المراغى
اسماعيل عبد الرازق	للوم عبد الرحمن للوم	شركة محمود حسن محمود وولده
عبد اللطيف المردنلى	سعد عبد المجيد عطية	لطفى ساهى
عبد القادر عبد المنعم	أومير افيرينو	عبد الله القبانى
شفيق حلبونى	اشيل افيرينو	شوكت حماد
	فايز شلبى صاروفيم	

وسيعرض للاكتتاب العام القدر الباقى من رأس المال وقيمته ١٢٥٠٠٠ جنيه مصرى (مائة وخمسة وعشرون الف جنيه مصرى) يمثلها ٣١٢٥٠ سهما ، ولا يقبل الاكتتاب الا لخمسة اسهم على الاقل ومضاعفات صحيحة لهذا العدد .

ويجرى الاكتتاب بالمركز الرئيسى للبنك الاهلى المصرى بالقاهرة فقط فى أيام الاربعاء والخميس والجمعة الموافقة ٦ و ٧ و ٨ فبراير سنة ١٩٥٢ ، فى مواعيد البنك الرسمية ، ويجوز للشركة قفل باب الاكتتاب فى آخر اليوم الاول أو الثانى من أيام الاكتتاب وذلك عند الاقتضاء

وستكون استمارات الاكتتاب تحت طلب المكتتبين لدى البنك الاهلى المصرى بالقاهرة وفروعه بالقطر المصرى ابتداء من ٢٩ يناير سنة ١٩٥٢ .

سعر الاصدار اربعة جنيهات مصرية ومائة مليم مصاريف الاكتتاب تدفع عند الاكتتاب نقدا أو بحوالة بريدية أو بشيك مصرفى مقبول مسحوب على اى بنك بالقاهرة . ولن تقبل اى طريقة أخرى من طرق الدفع ويلتزم المكتتبون بدفع رسوم الدمغة المستحقة .

فى حالة ما اذا كان مجموع الاسهم المكتتب فيها اكثر من العدد المطروح للاكتتاب العام سيتولى البنك الاهلى المصرى التوزيع على المكتتبين على ان لا يقل نصيب كل مكتتب عن خمسة اسهم .

كل الطلبات التى لا تقدم على استمارة الاكتتاب الخاصة والتى لا تحمل طابع دمغة فئة خمسين مليما لا يلتفت اليها .

هذه الاكتتابات شخصية ولا يعتمد اى اكتتاب لحساب شخص آخر ما لم يكن مصحوبا بتوكيل او مستندات رسمية . ويجب ان تكون الاكتتابات الخاصة بقصر مصحوبة بشهادة الميلاد .

حافظوا على :

أموالكم
ومجوهراتكم
ومستنداتكم



من

السرقة والحريق والضياع

فى الليل والنهار

بإيداعها خزائن أمينة تحميها من العبث بها
أو فقدها ، وتصبح فى أمان بفضل خزائن

بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإيداع الليلى فأنشأ « الخزائن الليلية »
لحفظ النفائس والمقتنيات الثمينة فى غير أوقات العمل به وفى الظروف الفجائية

القاهرة : المركز الرئيسى : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

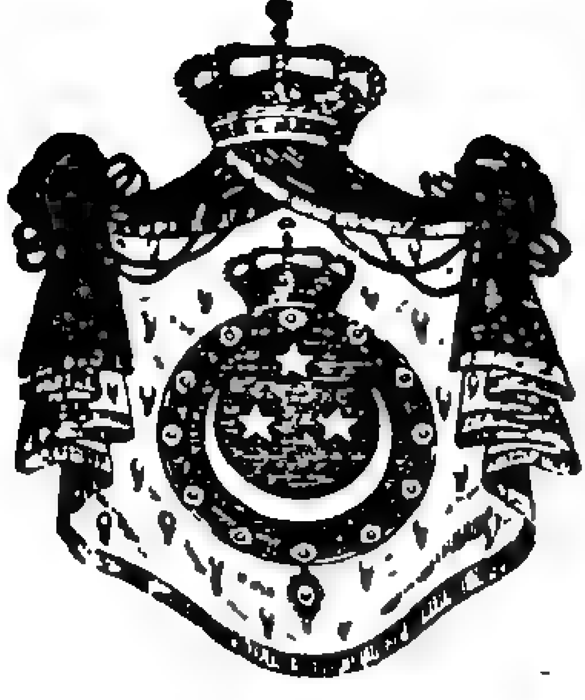
نظام خاص للإيداع فى الليل بعد قضاء السهرات ، أو لأى سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسى بالقاهرة والاسكندرية



لتعتمدوا على
إنارة جيدة
استعملوا
لمبات
فيليبس
PHILIPS

إسم عظيم
لسيجارة فاخرة



مورد
جلالة الملك فاروق الاول

صوصة

SOUSSA CIGARETTES
N° 5
Nicolas Soussa frères
نقولا صوصة إخوان . مصر
Sole Prop. NICOLAS SOUSSA F.S

٢٠ سيجارة ٨ قروش

ص.ت ٤٨٩٥ جيزة

١٤٠-١٠٣



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٢٣
١٥ فبراير ١٩٥٢

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

أثر الحوادث الأخيرة فى اقتصادياتنا

لا نريد أن نتعرض للجوانب السياسية لهذه الحوادث المفجعة ، بل اننا نميل الى استبعاد كل دافع سياسى لهذه الحوادث .
على أننا نود أن نوجه الانظار بصفة خاصة للاضرار الاقتصادية البالغة التى نجمت عن ذلك اليوم المشئوم . فبصرف النظر عن الخسائر المادية الجسيمة التى أصابت الارواح والممتلكات والتى تقدر بملايين الجنيهات وفضلا عن العائلات العديدة التى تشرد عائلوها بسبب اغلاق أبواب الرزق فى وجوههم وهم أولئك العمال والموظفين الذين كانت تستخدمهم المؤسسات الكثيرة التى اضطرت لوقف أعمالها .

نقول انه رغم تلك الخسائر المادية الخطيرة فان هناك خطرا آخر وهو الخسارة التى تتعرض لها اقتصاديات البلاد بسبب احجام المستثمرين الاجانب عن استثمار أموالهم فى مصر ومايحدث من أثر ذلك لجهازنا الصناعى والمالى اذا ماانسحب الاجانب أو أحجموا عن المساهمة بنشاطهم وتجاربهم وأموالهم فى استثمار موارد البلاد .
كما نخشى أن يزداد تردد المصريين فى الاقبال على الاشتراك فى الاعمال الصناعية والتجارية ، وهم الذين بقوا وقرونا عديدة يبدون خوفهم مما تتعرض له هذه الاعمال من مخاطر ، وقصروا همهم على فلاحة الارض ووضع كل مدخراتهم فيها . وماكدنا نغتبط باقبال بدا فى السنوات الاخيرة نحو هذه الميادين الجديدة حتى حدثت هذه المأساة العارضة فى هذه الفترة الدقيقة من تاريخ البلاد .

ان الامر ليتطلب اتخاذ أشد الاجراءات لاقرار النظام واعادة الثقة والطمأنينة لنفوس الناس مهما يتطلب ذلك من تضحية وبذل من جانب الشعب ، فانها على أى حال لا تعدو أن تكون ضريبة السلامة والامن التى لا يمكن لأى انسان أن يعيش مستريحا وهو محروم منهما .

احمد عنان



عجز الميزانيـــة

تبين أن فى الميزانية عجزا قيـل فى تصريح لوزير المالية انه عشرون مليونا من الجنيهات ، ثم قيل فيمـا بعد انه خمسة وعشرون مليونا •وقد أعلن وزير المالية فى مؤتمر صحفى أن الوسيلة لموازنة الميزانية ستكون الضغط الشديد فى المصروفات •

وكنا نحب ألا يقتصر الوزير على مجرد القول والاعتماد على هذه الوسيلة وليس معنى ذلك اننا لانوصى بالأخذ بها ، ولكننا نرى أن تكون هنـــاك وسائل أخرى الى جانبها • فان مجرد ضغط المصروفات لتوفير مثل هـذا المبـــلغ الضخم قد يؤدى ، بل انه سيؤدى حتما الى تخفيض مصروفات ضرورية أومصروفات تتعلق بالمشروعات الحيوية أو الاصلاحية أو مشروعات الانتاج• وهنا وجه الخطر الذى نرجو أن نتلافاه ، فانه ليس اقتصـــــادا ولا سياسة حكيمة أن نؤخر انفـــاذ المشروعات التى من هذا النوع •

الاصلاح الداخلى

وفى الوقت الذى يعلن فيه رئيس الوزراء ويعـلن الوزراء ان الحكومة معنية بمطالب الاصـــلاح الداخلى ، لايستقيم القول بأن الوسيلة الوحيدة للموازنة هى ضغط المصروفات •فان الاصلاح يتطلب نفقات جديدة ،وربما كانت نفقات باهظة•ومهمة وزير المالية هى أن يدبر هذه النفقات دون أن يصيب الاقتصـاد الاهلى أى ضرر ، ولعل الوزير يعرف جيدا ماذا نقصد

ونحن لاننكر أن المهمة شاقة عسيرة وانها تتطلب مزيدا من العناية والحرص والحزم • ففرض الضرائب مثلا ينبغى أن يمارس بحذر شديد • وتخـير المشروعات والتمييز بينها أو التقديم ينبغى هو الآخر أن يكون فى حرص أشد وبعد دراسـة عميقة صحيحة شاملة •

زيادة عدد الموظفين

وفى بيان أعده وزير المالية ان عدد الموظفـــين فى الحكومة المصرية زاد زيادة فاحشة فقد بلغت الزيادة فى عشر سـنوات نحو ١٠٤ آلاف موظف وهى زيادة كبيرة ملفتة للنظر ، ولا تتمشى مع درجـــة النمو فى الاداة الحكومية ولامع الزيادة فى المرافـق وعدد السكان فى هــــذه الفترة • صحيح ان المبادىء الجديدة فى أغراض الحكومة والتى أخذت مصر ببعضهـا تضع عـــلى عاتق الحكومة تبعات وواجبات عديدة تتطلب زيادة فى عدد الموظفين، ولكن الزيادة التى اكتشفت تظل مع ذلك كبيرة جـدا • ولسنا نعرف الوسيلة التى قد تلجأ اليهـا الحكومة لمعالجة هذه الحال • وان كان رئيس الوزراء قد صرح للصحفيين بأن حالة الميزانيـــة تقتضى اتخـــاذ اجراءات للضغط عـــلى المصروفات. وانه بحث مع الوزراء وغيرهم مـن المختصين الوسائل المؤدية الى ذلك • واستدرك رفعته قائلا « وهى وسائل مالية ولايظلم أحد بها اذ هى وسائل سليمة وصحيحة »

ولايلقى هذا التصريح ضوءا كافيا على هذه الوسائل ، ولكن الذى نرجو لفت النظر اليه هو ألا تلجأ الحكومة الى سياسة الاستغناء عن الموظفـــين الزائدين • فان ذلك جدير أن يحدث فى الرأى العام هزة ، ثم انه يضيف عددا من المتعطلين اكتسبوا حقا فى العمل ولايجمل بالدولة أن تحرمهم منه•

عمال المحال المخربة

وتواجه الحكومة مشكلة العمـــال الذين تعطلوا بسبب تخريب المحـال التى كانوا يعملون فيهـا بســـبب الحوادث الاخيرة • وهى مشكلة عاجلة فاذا كان أصحاب هـــذه المحال أو بعضهم عـــلى الاقل ، يسـتطيعون الانتظار بعض الوقت ، فان العمال لايستطيعون ذلك،لانهم كانوا يعيشون من عملهم وليست لديهم فى الغالب مدخرات • وسوق العمـل منكمش أمامهم ، بحيث لايمكن أن يستوعبهم بسهولة • وقد اتجهت نية الحكومة الى اعتماد خمسة ملايين جنيه كمساعدة لاصحاب المحال المخربة • ولكن هذا الاعتماد لايحل مشكلة العمال ،لان عودة هذه المحال جميعـا الى مزاولة نشاطها يتطلب بعض الوقت •

وقد جاء استخدام عمال القنـاة سببا آخر لتضييق سوق العمل • وهكذا يبدو ان المشـاكل متشابكة تتأثر احداها بالاخرى • وقد نشر ان الحكومة ستحيل الى البرلمان فى خلال الايام القليلة القادمة مشروع قانون تسـجيل العمال تمهيدا لبحثـــه واصداره فى أقرب وقت •

وهذا القانون نافع لانه يفيد فى تعرف المناطق التى تكثر فيها البطالة وتلك التى تحتاج الى الايدى العاملة فهو وسيلة حسنة لتنظيم ســـوق العمل • ولكنه ليس الحل الحاسـم لمشكلة العمل ذاتهـــا • فلابد من ابتكار ميادين جديدة للانتاج • ولابد من السعى العاجل لتنفيذ المشروعات الاصلاحية الكبرى وفى مقدمتهـــا مشروعات استغلال الثروات الكامنة فى التربة المصرية • ومنها اصلاح الاراضى البور ، والبحث عن المعادن واستغلال الصحراء والاستعانة بخبرة الدول الاخرى فى هذا الصدد وبرؤوس الامـــوال الضخمة حتى ولو كانت أجنبية ، مادامت ستخضع لما تضعه مصر من القواعد والنظم التى تكفل مصالح الدولة العليا •

التضخم المالى بين الحقيقة والخيال

بقلم
الدكتور محمد على رفعت

من الخصائص المعترف بها لعلم الاقتصاد أن مباحثه تتناول وقائع مادية ملموسة ، وتستند الى مقادير يمكن تعيينها بالعد أو بالوزن أو بالقياس .

فعناصر الانتاج القومى مقادير ، والاجور والمرتبات مقادير ، والتجارة الخارجية مقادير ، والعملة المتداولة مقادير ، وفئات السكان مقادير ، وهلم جرا .

ولذلك ينبغى عند الحكم على أية ظاهرة اقتصادية أن يتأكد صاحب الرأى من الوقائع المادية ، وان يبتعد عن السبح فى عالم الخيال . والا كان فى حكمه مجانباً للصواب ومناقضاً للواقع .

هذا استنتاج صحيح يؤيده المنطق وتزكيه التجارب . ومامن سبيل الى جحوده مهما تتفنن أساليب الدعاية الزائفة ، ومهما يحاول اللاغطون .

ولقد كنت اعتقد بأن تجارب العشرة السنوات الماضية فى مصر قد أضفت على ظاهرة التضخم المالى صفة الحقيقة التى لايحتاج اثباتها الى برهان واذا كان هنالك خلاف حولها فهو الخلاف حول مدى خطورتها أوماهية البواعث عليها ، لا الخلاف على قيامها **ولعل هذا الاعتقاد كان السبب** الرئيسى فيما اعترانى من اشفاق وجزع قد يشاركنى فيهما المتتبعون للاحداث الاقتصادية ، بعد قراءة ما أوردته احدى كبريات الجرائد المصرية منذ أيام على لسان **«حجة فى شئون المال والاقتصاد » من أن « مصر لاتعانى تضخما فى الوقت الحاضر»**.

والذى ضاعف من اشفاقى وجزعى ان الجريدة وصفت صاحب الحديث بأنه « شخصية مصرية مطلعة على **التيارات الداخلية والدولية ، وتحتل** مركزا مرموقا فى الجهاز المصرفى المصرى » .

استهلت « الشخصية المطلعة » تصريحاتها بعبارة :

« ان الادعاء بأن فى مصر تضخما ما هو الا حديث خرافة »

قد يختلف المعقبون فى التعليق على تصريحات بدأت بهذه العبارة ، فمنهم من قد يكتفى بالمثل القديم : « أول القصيدة كفر » ومنهم من يتمثل بالبيت المشهور :

وليس يصح فى الاذهان شىء
اذا احتاج النهار الى دليل

واما انا فاننى كتلميذ مبتدىء فى علم الاقتصاد ، أقر واعترف بكل احترام وفى تواضع تام ، بأن حصيلتى من هذا العام ، لم تتسع بعد لما جاءت به تلك « الشخصية المطلعة » التى نرجو مخلصين ان ترشدنا الى مصدر اطلاعها او الى كيف تظهر على نظرية فذة لم تتضمنها البحوث الاقتصادية من قبل .

فالاجماع منعقد بين علماء الاقتصاد ، والاتفاق تام بين واضعى القواميس والموسوعات والكتب الفنية فى جميع اللغات الحية على تعريف واحد للتضخم ، وهو الحالة الناشئة من زيادة وسائل الشراء زيادة لاتتناسب مع مقادير السلع والخدمات ، ومن ثم تؤدى الى ارتفاع الاسعار واضطراب الاوضاع الاقتصادية ، وتدهور الروابط التى كانت قائمة بين الافراد والطوائف .

واذا اتجهت أنظارنا صوب الحالة فى مصر ، والقينا نظرة سريعة على التطورات التى حدثت منذ نشوب الحرب الأخيرة ، نجد ان جميع مظاهر التضخم المالى واضحة للعيان وضوح الشمس فى رائعة النهار .

فالاحصائيات المالية الرسمية تشهد بأن وسائل الشراء أو العملة المتداولة ارتفعت من ٢٦ مليون جنيه بالنسبة للبنكنوت و٤٥ر٦ مليون جنيه بالنسبة لودائع البنوك فى سنة ١٩٣٩ حتى بلغت خلال العام المنصرم ٢٢٢ مليون جنيه للبنكنوت و٢٤٦ مليون جنيه لودائع البنوك . ومعنى ذلك ان مجموع الزيادة بلغ أكثر من ستة أمثال العملة المتداولة قبل الحرب .

فهل زادت مقادير الانتاج القومى بنفس النسبة ؟ لاسبيل الاستشهاد بالاحصائيات الرسمية ، فلا الهيئات الرسمية ولا الهيئات غير الرسمية تعنى بجميع هذه الاحصائيات ونشرها . ولكن القرائن المعروفة والمشاهدات العامة تكفى لاثبات ماقصرت عنه الاحصائيات الرسمية . فاذا كانت الزراعة هى عماد النشاط الاقتصادى والمصدر الاكبر للانتاج القومى فهل اتسعت رقعة الاطيان المزروعة الى ستة أمثال ماكانت عليه قبل الحرب ؟ وفى الصناعة هل زادت مقادير المنتجات الى ستة اضعاف ما كانت عليه قبل الحرب ؟

لا أظن ان هنالك من ينكر جمود الانتاج القومى بل وانهياره فى بعض النواحى على الرغم من تكاثر السكان بمعدل مخيف .

ومهما يكن من الامر ، فمظاهر التضخم المالى واضحة للعيان وضوح الشمس فى رائعة النهار . ألم ترتفع الاسعار الى خمسة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب ؟ ألم تفقد العلاقات التى كانت قائمة بين الافراد والطوائف استقرارها الطبيعى ؟ . ألم يضطرب توزيع الثروة القومية والدخل الاهلى فأثرت طائفة واصاب الطوائف الاخرى عسر واملاق ؟

ان القول بقيام التضخم المالى فى مصر لقول صدق لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، واما مايخالفه فمصدره الوهم أو الخرافة .



٤٢٩ مليون جنيه

تجارة مصر الخارجية فى العام الماضى

يشير التقرير السنوى لمصلحة الاحصاء عن التجارة الخارجية للملكة المصرية فى عام ١٩٥١ الى انتجارتنا بلغت قيمتها فى ذلك العام ٤٢٩ مليون جنيه ، منها ٢٢٨ مليونا للواردات و ٢٠١ مليون جنيه للصادرات وذلك مقابل ٢١٣ مليونا فى العام السابق لعام ٥١

بناء السفن فى الاسكندرية والسويس للعالم الاسلامى

كانت لجنة تنمية الصناعات بالمؤتمر الاقتصادى للعالم الاسلامى قد طلبت من الوفد المصرى فى المؤتمر موافاتها بمدى استعداد مصر لان تكون احدى المراكز الثلاثة لبناء السفن المقترح انشاؤها فى منطقة العالم الاسلامى

وقد أعدت وزارة المواصلات مذكرة عن ذلك قالت فيها ان ورش بناء السفن بالاسكندرية وبورسعيد ودمياط والقاهرة تقوم ببناء قوارب وصنادل ولانشات وسفن لاتزيد حمولتها على ٥٠٠ طن وان هذه الورش يمكن أن تكون أحد المراكز الثلاثة المقترح انشاؤها للمنطقة ، واقترحت مصلحة النقل لتحقيق ذلك الاقتراح ، ايجاد منطقة حرة بميناءى الاسكندرية والسويس ، ينشأ فيها ورش بحرية لاصلاح وبناء السفن • ورأت اعفاء المواد الاولية التى تدخل فى صناعة السفن من رسوم الجمارك ، وايفاد بعثات حكومية للدراسة فن بناء السفن

كساد موسم السياحة فى مصر

يعد موسم السياحة هذا العام من أفشل المواسم التي مرت على مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الاخيرة ، وقد ادت الانباء التى اذيعت فى الخارج عن حوادث القاهرة الاخيرة الى تحويل خط سير ثلاث بواخر كبيرة مقلة لعدد كبير من السياح كان ينتظر وصولها الى مصر الى بعض الموانيء الاخرى •

وتبذل الجهات المختصة جهودها الآن للدعاية للموسم فى الخارج وافهام الرأى العالمى هدوء الحالة فى مصر

المنتج والمستورد من المنتجات الحريرية

بلغ جملة ماانتجته مصانع المنسوجات الحريرية الصناعية الكبرى فى النصف الاول من العام الماضى ١٫٤٥٧٫٤١٢ كيلو جراما ومن منسوجات الحرير الطبيعى ١٧٫٤١١ كيلو جراما

وبلغ الوارد من منسوجات الحرير الصناعى فى نفس المدة ٧١٨٫٧٠٣ كيلو جراما ومن منسوجات الحرير الطبيعى ٥٥٫٢٠٤ كيلو جرام

وبلغ جملة المنتج محليا فى نفس المدة من خيوط الحرير الصناعى ١٫١٠٧٫٠٢٩ كيلو جرام ومن المستورد ١٫٥١٢٫٦٤٧ كيلو جرام وبلغ الاستهلاك المحلى فى هذه المدة ١٫٤٤٤٫٠١٥ اما الفبران فبلغ المنتج ١٫٠٩٧٫٤٩٥ كيلو والمستورد ١٫٧١٥٫٧٩٥ كيلو



نادى التجارة الملكى

يتشرف بأن يرفع خالص التهانى وصادق الولاء الى مقام ملك وادى النيل بمناسبة عيد ميلاده السعيد أعاده الله على البلاد بالخير والبركات

انتعاش الكتان المصرى فى الاسواق

ينتظر ان ترتفع المساحات المزروعة كتانا فى الموسم الجديد الى عشرة آلاف فدان • وقد اشتدت الطلبات من الخارج على الكتان المصرى فى العام الماضى حتى كاد المعروض منه فى البلاد ان ينفذ

وقد صدر بعض الكتان المصرى هذا العام لألمانيا • وتلقت مصر لأول مرة عدة طلبات من اليابان لتصدير كتان اليها غير ان المصدرين لم يستطيعوا تلبية هذه الطلبات نظرا لقيود النقد القائمة بين البلدين

المنتج والمستورد من غزل القطن

بلغ جملة ماانتجته مصر من غزل القطن فى الستة الاشهر الاولى من العام الماضى ٢٥٫٨٥٨٫٢٠٦ كيلو جراما وبلغ المستورد من الغزل فى نفس المدة ٥٦٫٤٧٦ وبلغ ماصدرته مصر فى هذه المدة ٤٫٦٤٧٫٠٨٠ كيلو جراما

١٠٠ الف طن ارز تستوردها مصر لتسد حاجة الاستهلاك المحلى

تقدر وزارة التموين الكميات الواجب استيرادها من الخارج لسد حاجة الاستهلاك المحلى من الارز بنحو مائة الف طن

وقد قرر معالى وزير التجارة والصناعة والتموين لذلك البحث فى استيراد عشرين الف طن من الارز الايطالى بصفة مبدئية

وقد ابرقت الوزارة بذلك الى السكرتير التجارى بالسفارة المصرية بواشنجطن ليوافيها بالكميات التى يمكن لايطاليا تصديرها واسعار وانواع هذا الارز

والمعروف ان هذه اول مرة تستورد مصر من الخارج ارزا اذ كانت من الدول المصدرة له • هذا وقد قدر محصول الارز هذا العام بنحو ٥٥٠ الف ضريبة أى بعجز قدره ٥٤ ٪

١٦٤ مليونا من الجنيهات قيمة ماصدرناه من القطن فى العام الماضى

كان أهم ماصدرته مصر فى عام ١٩٥١ بطبيعة الحال وكالمعتاد دائما هو القطن . فقد بلغت قيمة المصدر منه ١٦٤ مليونا من الجنيهات مقابل ١٥٠ مليون جنيه فى العام الذى قبله أى ببزيادة قدرها مليونا من الجنيهات

اسعار بذرة القطن السودانية

حددت السودان سعر بيع الطن من بذرة القطن السودانية للتصدير بنحو ٢٧ جنيها وعشرة قروش تسليم مخازن شركة الجزيرة فى بورسودان والمعروف ان حكومة السودان تحصل رسم صادر على البذرة يبلغ نحو ٢٣ ٪ من سعر بيعها .

الاضطراب الاقتصادى فى السودان

يزداد اضطراب الاحوال فى السودان وتواجه الحكومة السودانية مشاكل سياسية وكذا اقتصادية تهدد كيانها . فقد أضرب اتحاد العمال العام أخيرا لمدة ثلاثة أيام تأييدا لمطالب العمال برفع أجورهم بنسبة ٧٥ ٪ وتخفيض ساعات العمل . وقد اضطرت الحكومة فعلا لتعيين لجنة لدراسة مطالب العمال ، ونصحت هذه اللجنة الحكومية برفع أجور العمال ، ولكن نسبة الزيادة التى اقترحتها كانت ضئيلة لاتتفق مع مايطالب به العمال ولذلك ينتظر أن تتجدد موجة الاضرابات

الاشراف على لحوم الجمعيات التعاونية

وافقت وزارة امتجارة والصناعة على طلب الجمعية التعاونية المركزية لمدينة القاهرة الخاص بانتداب بعض الاطباء البيطريين من مصلحة الصناعة للاشراف على اللحوم المعروضة للبيع بفروع الجمعية بالقاهرة .

القصابون يطالبون بوقف التفتيش على أسعار اللحوم لأنها غير مجزية

طلب اتحاد القصابين من مصلحة التجارة ايقاف الحملات التفتيشية على اسعار بيع اللحوم فى محال القصابين لأنها غيرمجزية ، ومساواة محلاتهم بمحلات جمعيات التعاون من ناحية منحها سلفا مالية .

وطلب الاتحاد ايقاف ذبح الماشية ثلاثة أيام فى الاسبوع

وقد علم مندوبنا أن الوزارة رفضت مطالب الاتحاد ، أما اقتراح حظر الذبح ثلاثة أيام فهو محل دراسة وزارتى التموين والزراعة .

معرض للمنتجات التشكوسلوفاكية

وافقت وزارة التجارة والصناعة على اقامة معرض فى القاهرة للصناعات التشيكوسلوفاكية وينتظر أن يقام هذا المعرض فى نهاية هذا الصيف فى حالة العرض بالغرفة التجارية الجديدة بعد أن اعتذرت ادارة سراى المعرض الزراعى الصناعى عن اقامة هذا المعرض فى قاعة الصناعات بأرض الجزيرة

زيادة انتاج الهند من الجوت

زاد انتاج الهند من الجوت فى العام الماضى الى أن بلغ ٩٠٠ طن أى بزيادة قدرها ٣٠ ألف طن



مجلة الاقتصاد والمحاسبة تقدم الى السدة الملكية الكريمة خالص التهنئة بمناسبة عيد ميلاد الفاروق ملك مصر والسودان سائلة الله أن يحفظه للبلاد ذخرا وللوادى عزا وفخرا

تصدير واستيراد

حاجة مصر من البترول

مازالت مصر فى حاجة الى استيراد مواد بترولية من الخارج فى حدود مليونين من الجنيهات فضلا على الاحد عشر مليونا من الدولارات التى تضمنها اتفاق الارصدة الاسترلينية .

وقد رفضت الجهات المختصة عرض روسيا بتوريد ٢٠٠ ألف طن من هذه المواد لارتفاع أسعارها بنحو ٢٠ ٪ عن أسعار المنطقة الدولارية .

رفض استيراد الكماليات

رفضت وزارة المالية جميع العروض التى تلقتها لمبادلة أقطان مصرية مقابل استيراد بعض السلع والمواد الكمالية من اليابان وبخاصة لعب الاطفال واللؤلؤ الصناعى

تصدير المعادن ومنتجاتها بالدولار

كان لتسابق الدول فى التسلح واحتفاظها بما لديها من معادن، خاما كانت أو مصنوعة ، أن قررت الجهات المختصة ، تحصيل قيمة مايرخص بتصديره من المعادن ومصنوعاتها سواء أكانت منتجات محلية أو من مخلفات الجيوش الاجنبية بالعملة الصعبة

تصدير المشغولات النحاسية

اعترضت اللجنة الدولية بواشنجطن والتى تقوم بتوزيع النحاس الخام على اباحة مصر تصدير المشغولات النحاسية بدون قيد أو شرط .

وقد قررت لذلك وزارة المالية تقيد تصدير هذه المشغولات بحيث يكون تصديرها بتراخيص من المراقبة العامة وبعد التأكد من انها مشغولة باليد وليست منقوشة آليا ، على أن يكون تصديرها بالدولار .

تصدير جلد الشوابق

تبحث وزارة المالية فى اقتراح بتحديد حصة للتصدير من الجلد الشوابق قدرها ٣٠ طنا هذا العام وذلك لوجود مخزون كبير منه فى البلاد يزيد على حاجة البلاد لمدة سنتين .

استيراد القمح بالدولارات

قررت وزارة التموين الاكتفاء بشراء خمسين ألف طن من القمح الامريكى من المناقصة التى أعلنتها لاستيراد مائة ألف طن وذلك لعدم توافر الدولارات اللازمة لشراء هذه الكمية الآن .

الجمرك ونظام "المنه فيه"

بقلم
عبد الحميد كازروني بك

المقصود بنظام « المنه فيه » هو الدفع عينا في حالة ما اذا رفض الجمرك الاخذ بقيمة فاتورة التاجر ، وضم عليه مبلغا يرى التاجر فيه اجحافا عليه ، فيلجأ الى هذا النظام ، ويدفع رسوم الجمرك عينا من نفس البضاعة بدل أن يدفعها نقدا

وقد أساء الجمرك تفسير هذا النظام ، معتقدا أن المشرع قد أباح له أن يستولى على نسبة مئوية من البضاعة بنفس النسبة التى يستولى عليها فى حالة الدفع نقدا ، وهو بذلك يجافى القواعد الحسابية الصحيحة ويعرض التاجر للاجحاف الشديد ، كما يتبين ذلك من المثل الآتى :

« تاجر أوانى صينية استورد ١٠٠ طقم شاى بسعر الطقم ١٠ جنيهات مصرية تسليم القاهرة ، وقدم فاتورته على هذا الاساس ، فلم يقبلها الجمرك ورفض الاخذ بها لاعتقاده أنها تساوى اكثر من هذا السعر ، فضم على ثمنها ٧٥٪ واصر على هذا التقدير . . فهنا اما أن يقبل التاجر هذا التقدير ، أو يدفع عينا من نفس البضاعة .

وبالنظر الى فداحة هذا التقدير فاننا نتوقع أن يلجأ التاجر الى الدفع عينا بدلا من الدفع نقدا . ولكن المدهش فى الامر أن التاجر يفضل أن يدفع الرسم نقدا بدلا من أن يدفعه عينا تفاديا لما يصيبه من خسارة اذا مادفع عينا ، اذ أنه فى هذه الحالة (الدفع عينا) يستولى الجمرك على ٥٠٪ من بضاعته فلا يتبقى له الا نصفها ، وبذلك تكلفه البضاعة ضعف الثمن أى ٢٠ جنيها للطقم الواحد . أما اذا دفع نقدا بعد قبوله تقدير الجمرك فان الطقم يكلفه الآتى : ١٠ جنيهات أصل الثمن + ٨٫٧٥٠ جنيها هى عبارة عن ٥٠ ٪ من الثمن زائدا ما أضافه الجمرك عليه بواقع ٧٥٪ ، فتكون جملة ما يتكلفه التاجر ١٨٫٧٥٠ جنيها ، وهو أقل مما يتكلفه فى حالة الدفع عينا »

من ذلك يتبين لنا مدى خطورة وقسوة هذا التفسير « المنه فيه » لدرجة انه أصبح فى نظر التاجر نقمة عليه وليس عونا له ، وكفى دليلا على قسوته أن نبذه الجميع وصارت مخازن « المنه فيه » بالجمارك خاوية خالية من البضائع .

ونستطيع أن نضيف الى قسوة هذا النظام ، ومدى ما يلحق التاجر من الضرر بسبب الخطأ فى تفسيره ، اننا اذا ما قارنا بين سعرى البيع – سعر الجمرك ، وسعر التاجر فى حالة الدفع عينا – أن الجمرك ينعم ببيع البضاعة بالسعر الاصلى زائدا زيادة التقدير فقط أى بسعر ١٧٫٥٠٠ جنيها للطقم الواحد ، بينما نجد التاجر مضطرا الى بيع بضاعته بسعر ما كلفته البضاعة (أى ٢٠ جنيها للطقم الواحد لأنه استلم نصف البضاعة فقط + مصاريف محله بواقع ٢٠٪ مثلا ، + أرباحه ، ان كان له أن يعيش ، بواقع ٢٠ ٪ أخرى) فيكلفه الطقم الواحد ٢٨ جنيها . . فكيف يبيع بهذا السعر والجمرك يتولى بيع حصته من البضاعة بسعر يقل عنه بحوالى ٤٠ ٪ ؟!!

***

لقد بدأ الجمرك يطبق تفسيره الخاطىء على هذا النحو منذ أن كان الرسم ٨ ٪ ، فكان يستلم من التاجر ٨ وحدات ويسلمه ٩٢ وحدة . وكان التاجر – برغم شعوره بخطأ الجمرك فى التفسير – يرضى بذلك لضآلة الفرق وهو ٠٫٥٣ ٪ ، أما الآن بعد أن زيدت الرسوم الى ٥٠ ٪ أصبح الضرر الناتج من خطأ التفسير جسيما ، اذ صار الفرق الذى يدفعه التاجر ١٦ ٢/١ ٪ بعد أن كان ٠٫٥٣ ٪ . وأمام هذا الضرر الجسيم أحجم التجار عن الاخذ بهذا النظام

ومما يظهر فداحة خطأ هذا التفسير ، وحرج موقف الجمرك فى تنفيذه ، انه لو زيد الرسم الى ١٠٠ ٪ فليس امام الجمرك – بحسب هذا التفسير – الا أن يستلم البضاعة بأكملها . .!! أما اذا زيد الرسم عن ذلك فان الجمرك لا يكتفى باستلام

مؤسسة فورد
تساعد الهند وباكستان

رصدت مؤسسة فورد الامريكية – وهى مؤسسة غير حكومية – مبلغ ٦٫٥٥٠٫٠٠٠ دولارا لمساعدة باكستان والهند فى برامجهما الخاصة بالتطور الريفى والصناعى .

وقد اشار المتحدث بلسان هذه المؤسسة الى ان حاجة هاتين الدولتين شديدة جدا بحيث ان المؤسسة لا تستطيع أن تساهم الا بجزء يسير فيه . ثم قال ان هدف المؤسسة هو ان تساعد الشعوب على حل مشاكلهم المحلية بطرقهم الخاصة .

وجهة نظر امريكا
فى مساعدة الشعوب

وصف المستر جيمس رستون فى مقال نشرته جريدة نيويورك تايمز وجهة نظر الرئيس ترومان فيما يتعلق بالدور الذى تلعبه الولايات المتحدة فى الشئون العالمية بما يلى :

« نحن لا نستطيع ان نفرض وسائلنا وعاداتنا على الآخرين . علينا ان نعمل مع الشعوب لا ان نتحكم فيها . وعلينا ان نساعدها لتساعد أنفسها . ان مهمتنا هى أن نرى العالم ما يمكن القيام به والطريقة التى يمكن بها تنفيذه لكى تستطيع الشعوب الاخرى ان تتفهمها بالطريقة التى تسد بها حاجاتها ورغباتها »

البضاعة بأكملها ، بل يطالب التاجر بدفع الفرق ، ويصبح هذا النظام عقدة لا يمكن حلها ومهزلة ليس لها معنى

لذلك يجب على الجمرك ان يعدل عن اصراره على تطبيق تفسيره الخاطىء ، ويعود الى التفسير الذى توخاه المشرع عند وضع هذا النظام وهو ان يستلم نصيبه من التاجر بطريقة حسابية سليمة بأن يحتسب الرسم على اساس ما يتبقى للتاجر بعد خصم الرسوم الجمركية (فمثلا اذا كان الرسم ٥٠ ٪ فيحتسب على اساس أن البضاعة ١٥٠ وحدة بدلا من ١٠٠ وحدة) وبذلك تكون النتيجة ان ما يتحصله الجمرك من الدفع عينا هى نفس القيمة التى يتحصلها من الدفع نقدا .

وأما لضمان تصريف الجمرك لبضاعته ، فيكفى أن يمتاز على التاجر بانه ليس فى حاجة الى اضافة مصاريف أو أرباح على البضاعة كما يفعل التاجر فاذا لم يقبل الجمهور على مشترى البضاعة بعد ذلك ، فمعنى هذا انه غالى فى تقدير البضاعة واضاف الى فاتورة التاجر نسبة مجحفة ولم يراع العدالة فى تقديره ، وهنا يقع اللوم عليه ، ويجب عليه أن يتحمل نتيجة سوء تقديره .

***

وخلاصة القول انه ليس أمام الجمرك الا أن يعدل عن تفسيره الخاطىء ، ويأخذ رسمه بالنسبة التى ذكرناها ، حتى يسترد هذا النظام مكانته وقوته ، ويصبح للتاجر عونا وسندا ، اذا ما قسى الجمرك عليه وبالغ فى تقدير بضاعته ، ويعود هذا النظام الى ما ابتغاه الشارع منه ، وهو حماية التاجر لا حماية الجمرك ، وهذا هو الحل الوحيد الذى يحتمه العدل ويقره المنطق .

عبد الحميد كازرونى

عضو الغرفة التجارية المصرية للقاهرة

بمناسبة وفاة الملك جورج السادس :

عرض سريع للتطورات الاقتصادية فى عهده (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢)

يتميز عهد الملك جورج السادس بتغييرات اقتصادية كبيرة ، كما تدلنا البيانات الواردة فيما يلى :

فبينما كانت انجلترا تعانى أزمة بطالة حادة عام ١٩٣٦ ، اذ نرى الاوضاع الآن قد تحسنت كثيرا ، فهناك شبه استكفاء ذاتى ـ بالنسبة للعمالة ـ لمقابلة الطلبات المتزايدة على الصناعة . كما أصبح هناك ـ على وجه العموم ـ زيادة فى الانتاج لمعظم الصناعات ، فيما عدا صناعة استخراج الفحم ، حتى صار العمل على زيادة انتاج الفحم ، أحد الاعباء الهامة الملقاة على عاتق الحكومة البريطانية والمؤسسات الاهلية ، فى المدة التى تلت الحرب العالمية الثانية .

ويستنتج من الأرقام الواردة فيما بعد ، مدى ازدياد قيمة تجارة انجلترا فيما وراء البحار ، اذ زادت كل من الصادرات والواردات ، وضاقت المسافة الشاسعة التى كانت تفصل بين قيمة كل منهما بشكل ملموس ، ولكن على حساب فقدان بريطانيا استثماراتها الخارجية ، وتوازنها التجارى ، حتى أصبح الميزان الحسابى من المشاكل التى تواجهها الحكومة .

وقد زاد تعداد السكان خلال فترة حكمه ، كما زادت أعمار المواطنين المعاصرين . وزاد أيضا طلب الحكومة على أفراد الشعب لمقابلة مسئولياتها والتزاماتها فى الخدمات المدنية والخدمات العسكرية

وبالمثل ، زادت المصروفات الحكومية وزاد معها معدل ضرائب الدخل ، حيث أن الحكومة قد أخذت على عاتقها تمويل الخدمات الاجتماعية المتزايدة .

	١٩٣٦	١٩٥١
عدد السكان	٤٧ر٠٩٩ر٠٠٠	٥٠ر٢١٠ر٠٠٠
عدد العاطلين	٢ر١٣١ر٠٠٠ (يناير)	٣٤٢ر٧٠٠ (ديسمبر)
انتاج الفحم	٢٢٨ر٤٣٠ر٠٠٠ طن	٢٢٢ر١٢٢ر٦٠٠ طن
الكهرباء	٢٠ر٢٢٢ مليون كيلوات ساعة	٥٩ر٩٦٤ مليون كيلوات ساعة
انتاج غزل القطن	١ر١٩٦ مليون رطل	١ر٠٧٧ مليون رطل
انتاج الرايون	١٣٩ « «	٣٨٤ مليون رطل
« الحديد الزهر	٧ر٧٢١ر٠٠٠ طن	٩ر٦٦٨ر٨٠٠ طن
« الصلب	١١ر٧٨٥ر٠٠٠ «	١٥ر٦٣٨ر٥٠٠ طن
سيارات للركوب	٣٦٧ر٢٣٧	٤٧٥ر٩١٩
« للنقل	١١٤ر٣٠٥	٢٥٩ر١٩٣
الغطاء الذهبى واحتياطى الدولار	٣ر٤٤٤ر٧ مليون دولار	٢ر٣٣٥ مليون دولار
الصادرات	٤٤١ مليون جنيه	٢ر٥٨٠ مليون جنيه
الواردات	٨٤٩ « «	٣ر٩١٤ مليون جنيه
معدل الخصم	٢ ٪	٢ر٥ ٪
« ضريبة الدخل	٤ شلن ، ٩ بنس لكل جنيه	٩ شلن ، ٦ بنس لكل جنيه
نفقات الدفاع	١٨٦ر١٠٠ر٠٠٠ جنيه (١٩٣٧/٣٦)	١ر١١٣ر٧٦٢ر٠٠٠ جنيه (١٩٥٢/٥١)
مجموع الانفاق الحكومى	٧٩٧ر٨٩٧ر٠٠٠ جنيه (١٩٣٧/٣٦)	٤ر١٩٧ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه (١٩٥٢/٥١)

« عن الفاينينشيال تايمز »



الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

تجارة الذهب فى الشرق الأوسط

كان تداول الذهب قبل الحرب العالمية الاولى حرا من كل قيد فى جميع بلاد العالم ، وكانت حرية تداوله مظهرا أساسيا من مظاهر الحرية الاقتصادية التى كانت تسود العالم فى ذلك الحين . ولكن الاوضاع الاقتصادية اختلت بعد قيام تلك الحرب واشتدت الصعوبات الاقتصادية الداخلية واضطرب التوازن الاقتصادى فى الميدان الدولى فاضطرت كثير من الدول الى تقييد الحريات الاقتصادية ومنعت استيراد الذهب وتصديره الا للاغراض النقدية البحتة . وقد استمرت هذه القيود ما بين الحربين العالميتين بل انها اشتدت فى بعض الدول مثل المانيا الهتلرية التى منعت تداول الذهب فى الداخل منعا باتا . ولم تخفف الحرب الاخيرة من نزعة للدول الى تقييد الحريات الاقتصادية بل ان معظمها تمادى فى الحد من هذه الحريات وفى اخضاع جهاز الدولة الاقتصادى لسياسة مرسومة تتفق مع احتياجات الدولة الخاصة .

وكان الحد من تجارة الذهب من الخطوات الاولى التى تعمد اليها الدول التى تأخذ بنظام التوجيه الاقتصادى اذ أنها تفضل استبدال منتجاتها بسلع انتاجية أو استهلاكية لازمة لها . ولكن لما كان للذهب مكانة لا تنازع فى نفوس البشر فقد استمر الطلب عليه مرتفعا وظل الافراد — حتى فى البلاد التى منعت استيراده — يطلبونه ويحصلون عليه بطريقة أو بأخرى وقد أدى كل ذلك الى زيادة أهمية الاسواق التى تسمح بالتعامل بالذهب بشىء من الحرية ومن هنا نشأت أهمية الشرق الاوسط فى تجارة الذهب. فبلاد الشرق الاوسط لا تنتج الذهب وهى لا تستوعب منه جانبا كبيرا مثل بلاد الشرق الاقصى وانما هى تتوسط بين منتجيه ومستهلكيه وتسمح بدخوله اليها وخروجه منها بدرجة كبيرة من الحرية

وعلاوة على طلب الذهب لأغراض نقدية يمكن أن نفرق بين طلبه أولا للاكتناز الفردى ، وثانيا للاغراض الصناعية ، وثالثا للمضاربة الدولية.

والواقع انه لا يمكن تمييز الغرض الاول عن الثانى فى بلاد الشرق الاوسط فالذهب المصنوع هنا يكتنز كما تكتنز السبائك والعملات الذهبية والطلب لغرض الاكتناز يعتبر كبيرا نسبيا فى معظم بلاد الشرق الاوسط وخصوصا مصر حيث يفضل السكان تجميد مدخراتهم فى شكل ذهب على استثمارها فى أصول أخرى أقل سيولة .

أما الطلب لغرض المضاربة الدولية فيحتل أهمية خاصة فى الاسواق التى تعتمد على التجارة العابرة وأهم هذه الاسواق بيروت . وقد أصبحت بيروت أهم مركز لتجارة الذهب العابرة بعد سويسرا وذلك بصفة خاصة منذ أن منحت حكومتا سورية ولبنان تجار الذهب فيهما تسهيلات عديدة فى أوائل ١٩٤٩ تضمنت السماح لهم باستيراد الذهب برسم التصدير دون التقيد بجهة معينة للتصدير يعلن عنها التاجر عند الاستيراد . ويتمكن التاجر فى بيروت من ايداع الذهب فى المخازن الجمركية دون ان يدفع اى رسم جمركى أو يتقيد بأى اجراء تفرضه رقابة عمليات النقد الاجنبى لمدة لا تزيد عن اربعة شهور يتحين خلالها الفرصة المناسبة وينتظر ارتفاع الذهب فى اى بلد فيعيد تصدير الذهب دون قيد من جانب السلطات اللبنانية . وفى خلال الشهور التالية لهذا الاجراء ارتفعت كمية الذهب المار ببيروت الى ما بين ١٥٠٫٠٠٠ — ٢٠٠٠٠٠ أوقية شهريا

وتستورد بيروت الذهب الخام من أمريكا الوسطى والجنوبية وانحاء جنوب افريقيا ويحول هذا الذهب الى سبائك فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ثم ينقل الى بيروت ومنها يشحن جزء منه بالطائرات الى الكويت لبيعه فى الهند وباكستان وايران والعراق ومكاو حيث الطلب عليه شديد ويشحن من بيروت جزء آخر من الذهب الى دول حوض البحر الابيض تبعا للاحوال . فكلما اضطربت الحالة الاقتصادية أو السياسية فى دولة من تلك الدول ارتفعت أسعار الذهب فيها وازدادت صادرات بيروت اليه .

وان كانت لبنان تحتل مكان الصدارة بين بلاد الشرق الاوسط حيث تجارة الذهب العابرة فان مصر تحتل مكان الصدارة من حيث استيعاب الذهب.

ويبين الجدول المرافق كميات الذهب المستوردة الى مصر وأهم البلاد التى

استوردناه منها كما يبين الجهـــات التى صدرت اليها الكميات المحدودة التى سمح بخروجها رسميا من البلاد ، **والواقع أن استيراد الذهب الى مصر** يخضع لنظام تراخيص الاستيراد ولما كانت هذه التراخيص تمنح بسخاء (حتى عهد قريب) فان أسعار الذهب فى أسواق القاهرة والاسكندرية كانت لا تختلف كثيرا عن أسعاره فى الأسواق الحرة الاخرى ويستورد الذهب الى مصر اما فى شكل سبائك تحول عادة الى مصوغات يحتفظ بها الافراد كشكل من أشكال الادخار واما فى شكل عملة ذهبية يكتنزها الافراد ويضاربون على تقلب قيمتها •

وتعتبر المملكة العربية السعودية من **أسواق التصدير الهامة أو تمد سوق** بيروت والقاهرة بمعظم ما يستورد من الذهب وهى تحصل على هذه العملات من حصيلة رسم الانتاج على البترول وتصدرها الى الدول التى ترتفع فيها أسعارها مقابل دولارات أو استرلينى أو بضائع وأحيانا **أخرى مقابل استثمار** قيمتها داخل الدولة المصدر اليها .

وتلعب منطقة طنجة الدولية بشمال افريقيا دورا هاما فى تجارة الذهب فى الشرق الاوسط . ويتكون سوق الذهب فيها من ٢٠ بنكا تجاريا كبيرا و ٢٠ بنكا صغيرا وحوالى ٤٠ بيتا للشراء ، وتجارة الذهب هناك حرة **من كل قيد فيتم استيراد الذهب** وحفظه فى مخازن استيداع أحد البنوك الكبيرة بدون أية اجراءات ويوجد بطنجة أيضا سوق حر للعملات الاجنبية المختلفة وبالتالى يمكن تحويل قيمة الذهب عند البيع أو الشراء الى أية عملة ونقلها الى أية جهة وهذا مما يفسر ازدياد حركة التعامل بالذهب فى طنجة واتساع نطاقها •

وتوجد كذلك أسواق للذهب فى تونس والجزائر والدار البيضاء وللافراد الحرية المطلقة فى شراء وبيع النقود الذهبية والسبائك فى داخل المنطقة الفرنسية من مراكش •

تجارة الذهب فى الشرق الاوسط — بآلاف الجنيهات

البلاد	الواردات ١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	الصادرات ١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
بريطانيا	٥٦٣	١٤٠٦	٣٠٠	٢٦	٥٦٩	—	١١٢	—	٢	—
اثيوبيا	—	—	١٤٨	٦٣	—	—	—	—	—	—
الهند	—	—	—	—	—	—	١٠٠٤	—	—	—
المملكة العربية السعودية	١٨٣	٨٠	٥٦٠٧	٢٦٩٨	٢١٠٧	—	—	—	—	—
بلجيكا ولوكسمبرج	—	—	٥٩	٥	٥	—	—	—	—	—
فرنسا	—	—	٢٤٦	٤٩٧	٢٧٧٤	—	—	—	—	—
فلسطين	—	٤٨	—	—	—	—	—	—	—	—
هولنده	—	—	٤٩٥٨	٣٤٨٩	٣٩٥٢	—	—	—	١٢٠	—
العراق	١٢١٠	٥٠٢	٥٤	—	—	—	—	—	—	—
سويسرا	—	٤	—	—	—	—	—	—	—	—
لبنان	—	١٢٥١	٣٤٢	١٢٢	—	—	٢٧٥	—	—	—
الولايات المتحدة	٢	٤٣	١ر	٥٧٥	٨٧ +	—	—	—	—	—
بلاد أخرى	٨١٧	٩٩١	٨٦٣	٤٢٣٣	٦٦٩٥	—	٣٨	—	٨٢	—
الجملة	٧٢٧٥	٤٣٣٤	١٢٥٧٧ر١	١١٧٠٨	١٦٢١١	—	١٤٢٩	—	٢٠٤	—

+ هذا عدا قيمة ما استورد من الولايات المتحدة للاغراض النقدية وقيمته ٢ر١٥ مليون جنيه أدرج فى واردات ١٩٥١

النهوض بالريف الى مستوى أفضل

بهذا المقال القيم ، يؤسفنا أن نضطر الى اختتام هذه السلسلة الممتعة من الابحاث التى اختصنا بها المستر ج.ا. كريج فقد وافاه الاجل المحتوم يوم ٢٦ يناير ، ولما يكمل لنا باقى سلسلة مقالاته ، فقد كان كبير الامل فى المستقبل ، حسب مايظهر من ختام هذا المقال .

والمستر كريج كان يهتم كثيرا بالاصلاح فى مصر ، وخاصة ماكان منه اقتصاديا ويأتى بأحسن النتائج الاجتماعية . لانه كان يعتقد أن أساس أى اصلاح تقوم دعامته على الاسس الاقتصادية ، المبنية على الارقام والاحصائيات وهو فى هذا المقال يحدثنا عن النتائج الطيبة التى وصلت اليها سياسته حتى وصلنا ببعض قرى الريف المصرى الى مستوى افضل

بقلم المستر ج.ا. كريج

لقد كان جل اهتمامى فى المشروع الذى تقدمت به الى سعادة احمد باشا عبد الوهاب مركزا فى النهوض الاجتماعى الذى يتبع النهوض الاقتصادى ، وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الصحية ، والتعليم الاجبارى بالمجان ، هذا بجانب الانعاش الزراعى .

وفى مقال سابق لى ، كنت قد ذكرت أنه من بين الاربعة ملايين ونصف صبيا فى سن الخامسة عشر ومافوقها ، يوجد حوالى مليون شخصا يعولهم غيرهم ، ولا يمكن الحصول منهم على ثمرة مجدية . ولقد أمكننى الحصول على هذه النتيجة بعدة عمليات حسابية : فقد توصلت الى أن هناك حوالى ٧٠٠٫٠٠٠ من الذين يعولهم غيرهم تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ، وأن الـ ٣٠٠٫٠٠٠ الباقية تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاما . ويزداد هذا المليون كل عام بمعدل ١٠٫٠٠٠ شخص .

وجدير بالذكر ، أنه لايصح أن نهمل هذا المليون بأكمله ، بدون أن نوجد لبعض القادرين منهم جسمانيا أى عمل يتكسبون منه ففى حالة الشيوخ - مثلا - بفرض أنهم قادرين على أداء بعض الاعمال فانهم ولا شك قد قضوا أفضل أيام حياتهم ، وعلى ذلك فيصح معاونتهم ببعض الاعمال الخفيفة التى يقضون بها على أوقات فراغهم . ولكن يجب اعداد شىء آخر للباقين .. ولا يصح أن نقول أنه من السهل - بجرة قلم - تحويل ٧٠٠٫٠٠٠ صبى من الاشتغال بالزراعة الى الاشتغال بالصناعة والتكسب منها على أساس الاستكفاء الذاتى .. بل يجب عمل ذلك بشىء من البطء .

> المستر جيمس ايرلند كريج ولد فى « بكهافن » باسكتلنده عام ١٨٦٨ . ثم تلقى علومه فى جامعتى أدنبره وكامبردج ثم عين استاذا مساعدا فى كلية ايتون عام ١٨٩٣ ثم فى كلية وينشستر عام ١٨٩٥
>
> وبعد ذلك بدأ يفكر فى خدمة الحكومة المصرية فالتحق بوزارة المعارف ، ثم انتقل الى مصلحة المساحه المصرية عام ١٨٩٩ وظل بها حتى عام ١٩١٣ حيث عين مراقبا لمصلحة الاحصاء .
>
> ومن سبتمبر عام ١٩١٧ الى مارس عام ١٩١٨ عين مراقبا عاما للتوريدات للحكومة المصرية .
>
> ثم عاد مرة أخرى الى لندن ليعمل فى وزارة الاغذية والتموين من ابريل ١٩١٨ الى يناير ١٩٢٠ . ثم عين مديرا لادارة الطعام والاغذية فى سيليزيا العليا .
>
> وقد وضع من عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٢٢ أسس الاحصاء الذى تم فى مصر عام ١٩٢٧ ثم اصبح بعد ذلك السكرتير المالى لوزارة المالية المصرية ، واستمر فى هذه الوظيفة الى أن عين قومسيرا للشئون الجمركية عام ١٩٣٤ ، وظل بهذه الوظيفة حتى استقلال عام ١٩٤٧
>
> ولقد كان المستر كريج عضوا فى المعهد الدولى للاحصاء ، وعضوا شرفيا بالمعهد الملكى الهنغارى للاحصاء ؛ وزميلا فى الجمعية الملكية بادنبره ، وزميلا فى الجمعية الملكية لعلم الاقتصاد وعضوا فى المجمع المصرى للعلوم

وكل مايجب عمله الآن ، هو التأكد من أنه من بين الذين سيبلغون سن الخامسة عشر مثلا كل عام :

١ - سيكون من بينهم العدد الكافى الذى سيشتغل بالزراعة والذى سيكون عاملا هاما فى التوسع الزراعى والتحسين الانتاجى ، وسيعوضون هؤلاء الذين تفقدهم الزراعة سنويا بسبب العجز والوفاة والاعتماد على المعاشات لبلوغهم سن الستين .

٢ - وسيكون للباقى منهم الاعمال التى تشغلهم .

وبهذه الوسائل كلها مجتمعة نستطيع أن نخلق أفرادا يمكنهم الاعتماد على انفسهم ، ولا يعولهم أحد ، فاننا سنوجههم نحو الاشتغال بالصناعة وبعض الخدمات الاخرى التى تتفرع عن الصناعة . ويجب اتمام هذه السياسة بالتدريج ، لسببين رئيسين : العرض ، والطلب .

ففيما يتعلق بالعرض ، فان الاقدام على ادخال الصناعات الملائمة يجب زيادتها تدريجيا ، وحيث أنه لافائدة من عرض السلع بشكل كبير ، نظرا لان الطلب على هذه السلع لن يكون الا بشكل تدريجى ، مالم نعلم السيدات ونخلق فيهم الوعى لحسن اختيار السلع طبقا للأهم فالمهم .

ولقد شاهدت تطبيق هذه السياسة بنجاح فى قرية «المنايل» . وياحبذا لو اتبعنا هذه السياسة بخلق روح النظام والنظافة فى أفراد القرية .

فمن بين القرى العديدة التي زرتها ، وجدت أغلبها من النظافة بدرجة كبيرة، لان كل سيدة مسئولة عن نظافة جزء من الشارع الذى يقع أمام منزلها، كما أن الاطفال كانوا يلبسون ثيابا نظيفة رغم انها كانت من قماش رخيص . كما وجدت البيوت حسنة التنظيم سواء فى الداخل أو فى الخارج، والسبب فى ذلك يرجع الى أن هناك جوائز تقدم سنويا لاحسن منزل منسق ، منظم ، نظيف فى بنائه وسكانه . فلقد تعلمت النساء أن يكن فخورات بجمال منازلهن ، مقبلات على حسن تنسيق دورهن . واستتبع ذلك بطبيعة الحال ايجاد سوق للأثاث البسيط الأنيق وبعض حاجيات المنزل والتى لاتكلف كثيرا . وثمة هناك حقيقة يجب ذكرها بالكثير من الفخار، وهى قلة وجود الذباب فى هذه القرى .. ويرجع ذلك الى ماسبق أن بينته من شدة نظافة الاهالى هناك .

وفى سلسلة مقالاتى التالية ، سأحاول أن أوضح فى شىء من الاسهاب هذه السياسة ، كيما أتم الموضوع بأكمله . ذلك لأن اكمال تنفيذ هذه السياسة يتطلب بعض الاعتبارات الخاصة عن القوى العاملة ،والقدرة العمالية ، والتمويل المالى .

ج . ا . كريج

زيادة صادرات بريطانيا ووارداتها

بلغت جملة صادرات بريطانيا خلال شهر يناير مبلغا هائلا يساوى ٢٦٤ر٢ مليون جنيه استرلينى ،بعد أن كانت فى شهر ديسمبر ٢١٣ر٣ مليون جنيه ، وفى نوفمبر السابق ٢٥٤ مليون جنيه

وهذا يعنى أن معدل صادرات بريطانيا اليومى يوازى ٩ر٣ مليون جنيه استرلينى أى بزيادة قدرها ٦٪ عن المتوسط الشهرى خلال النصف عام الثانى السابق .

كما ان الايرادات بلغت ٣٥٧ر٢ مليون جنيه استرلينى بزيادة قدرها ٤٣ر١ جنيه عن الشهر السابق .

شخصيات اقتصادية

عبد الجليل العمرى بك



عرف بجده ونشاطه واجتهاده منذ شبابه وان كان مايزال فى فتوته وغض أهابه . تخرج عن كلية التجارة عام ١٩٢٩ والتحق موظفا بمصلحة السكة الحديد ثم بوزارة التجارة واوفد فى بعثة ثم عاد وكيلا لادارة المخابرات بوزارة التجارة ثم مديرا للاحصاء فمديرا للتعاريف بوزارة التجارة ـ ثم مديرا للمكتب الفنى بوزارة التموين فمراقبا عاما للتموين فوكيلا لمصلحة الضرائب فمراقبا للنقد بوزارة المالية فوكيلا لوزارة المالية .

وقد اثبت العمرى بك فى كل تلك المراكز التى تدرج بها او وثب بكفايته لها انه الرجل المجد الامين البعيد عن النزوات المستقل بنفسه عن مختلف التيارات ثم آثر العمل بالمحيط المالى عن التقيد بالوسط الحكومى فترك وزارة المالية ولم يلبث أن تلقفته الشركات فاختير مديرا لشركة النيل لحلج الاقطان ثم عضوا لمجلس ادارة الشركة المصرية للصناعات والاسمدة الكيماوية وشركة البحيرة وشركة وادى كوم امبو المساهمة وشركة التقطير المصرية وشركة الدلتا التجارية والشركة الصناعية والتجارية المصرية (سيكو) وشركة التعبئة بأسيوط وشركة التعبئة بطنطا وشركة التعدين المصرية .

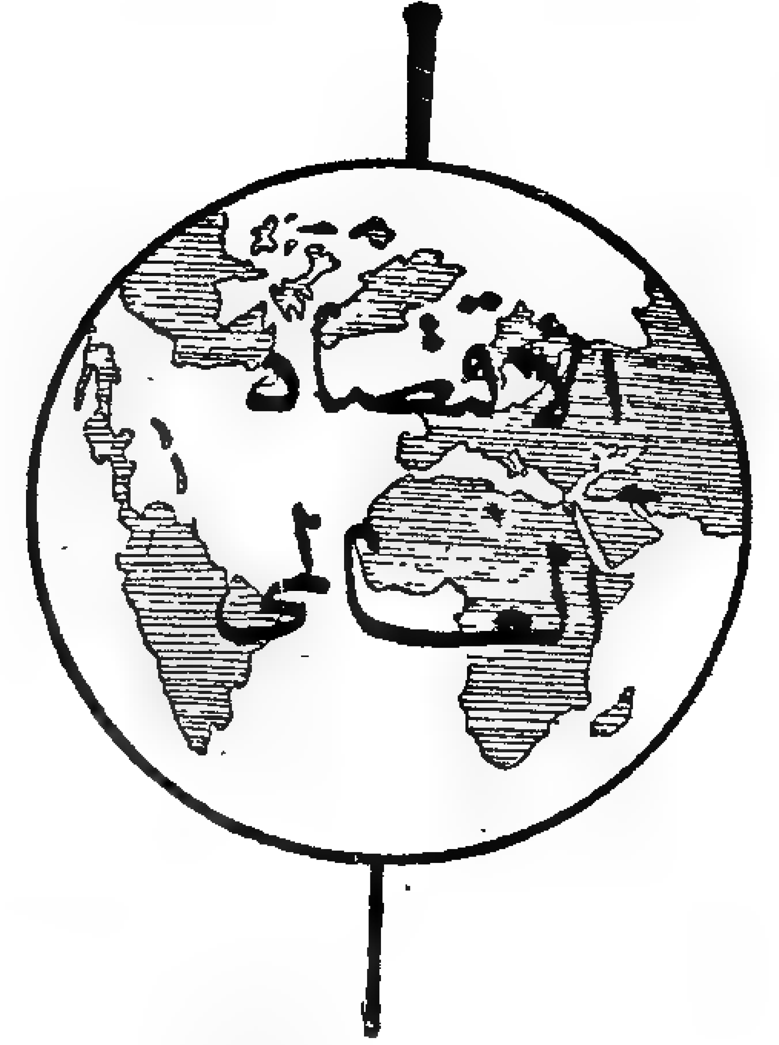
وانه ليؤدى واجبه فى تلك الهيئات بما عرف عنه من يقظة ودقة ومثابرة ، ثم هو يجد من وقته مايسمح له بالحضور والاستماع الى كل مايلقى من محاضرات فى شئون المال والاقتصاد والاشتراك فيما يدور من المناظرات من مناقشات ومباحثات . وهو من أبرز أعضاء الرواد وأكثرهم نشاطا ومواظبة على تأدية الخدمات التى يقومون بها لمساعدة الطبقات الفقيرة دون ضجة أو اعلان . وانه ليحضر اجتماعات نادى التجارة الملكى وهو عضو من ابرز أعضائه ونجم من المع نجومه ـ ثم يشترك فى حفلاته ومحاضراته بل ورحلاته أحيانا وفى تحرير مجلته فى كثير من الاحيان . ولعل عبد الجليل العمرى بك قد وصل الى ماوصل اليه من مناصب فى سن تكاد تصغر كل زملائه فهو قد وصل الى وكالة الوزارة قبل الاربعين وها هو يصل الى كرسى الوزارة فى حوالى الاربعين .

ثم هو أول خريج من خريجى كلية التجارة تولى منصب الوزارة .

وهو معروف الى جانب ذكائه ويقظته بدقته وأمانته واستقلال رايه وحرية فكره يربأ بنفسه عن الحزبية حتى ليخطب الجميع وده وحتى ليعترف له الكل بنباهة قدره وعظم خطره . رشح للوزارة فى أكثر من عهد فلم ينجح أحد فى جذبه لناحيته حتى آمن انه يستطيع ان يأمن غوائل الحزبية فقبل الاشتراك هذا الاسبوع فى الوزارة وزيرا للتجارة والتموين وهما الوزارتان اللتان فيهما نشأ وتدرج وعمل وانتج .

وانا لنرجو له التوفيق والسداد ونقدم له أصدق التهنئة وننتظر آثار تفكيره الصائب فى خدمة البلاد .

حسن الحطيم



تزايد الانتاج فى الولايات المتحدة

أرسل الرئيس ترومان رسالة الى البرلمان الامريكى يمهد فيهاللميزانية الخاصـــة بالعام الجديد . فذكر أن الولايات المتحـــدة سوف ترفـــع من انتاجها لتواجه مطالب التسلح بدون المساس بمستوى العيش الحالى .

ومما يذكر ان عام ١٩٥٥ هو العام الثانى لبرنامج التسلح وان انتـــاج الولايات المتحـــدة من بعض المواد الضرورية قد تزايد فعلا زيادة كبيرة ويعد الرئيس ترومان ان تستمر هذه الزيادة فيصل انتاج الصلب الى١٢٠ مليون طن سنويا ، اى بزيادة ١٤٪ ويتضاعف انتاج الالومنيوم كمايرتفع انتاج الطاقة الكهربائية بنحو ٤٠ ٪ وينتظر أن تسجل الاعمال فى أمريكا رقما قياسيا من حيث استثمار رؤوس الاموال الجديدة فتصل الى ٢٥ الف مليون دولار ، وهذا الرقم أكبر رقم سجل للآن .

وهذه الامثلة من الزيادة فى الانتاج لتبين حيوية الاقتصاد الامريكى الذى يستطيع التكيف معالاحوال وتطوراتها بسرعة . فعندما أعلنت الحرب مع اليابان سنة ١٩٤١ استطاعت الولايات المتحدة أن تسلح نفسها وحلفائهـــا بسرعة مدهشة دون أن تدفع مستوى العيش فى البلاد الى الانخفاض . وهذا ما يجعل أمريكا موضع حسد بريطانيا وأوروبا .

صادرات أمريكا من القمح والدقيق

ازدادت صادرات القمح والدقيق من أمريكا خلال النصف الثانى من عام ١٩٥١ زيادة كبيرة جدا بالنسبة لما كانت عليـــه فى نفس الفترة من عام ١٩٥٠ . فقد بلغ المصدر خـــلال الفترة يوليو ـ ديسمبر ١٩٥١ من القمح والدقيق المكرونة ٢١٢ر٩ مليون بوشل والحبوب الاخرى ومنتجاتها ٨٣ مليون بوشل بالمقارنة بـ ١١١ر٢ مليون بوشل، ١٠٩ر٥ بوشل من الحبـــوب الاخرى خلال الفترة المماثلة من العام السابق .

ولا شك أن القحط الذى أصـــاب استراليا فى الشهور الاخيرة الماضيـــة قد ساعد على زيادة الطلب على القمح من أمريكا .

البنك الدولى للانشاء والتعمير

ـ طرح البنك الدولى للانشاء والتعمير فى أوائل هذا الشهر قرضا فى كنـــدا بمبلغ ١٥ مليون دولارا بسعر فائدة قدره ٤ ٪ ويســـدد القرض فى مدى عشرة سنوات تنتهى عام ١٩٦٢ ، وقد أعلن البنك من قبل أنه ســـيلجأ من وقت لآخر الى الاقتراض من الاسواق العالمية ليدعم رصيده من العمـــلات المختلفة التى يطلبها المقترضون . هذا وقد أقرض البنك الدولى مبلغ ٢ر٥ مليون دولارا الى بيرو بأمريكا الجنوبية لتوسيع وتحسين ميناء « كالو » بسعر فائدة ٤ ١/٢ ٪ يستهلك فى مدى خمسة عشر عاما

التضخم فى جنوب أفريقيا

صرح أحد رجال المال فى اتحـــاد جنوب افريقيا ان التضخم فى الاتحاد كما هو الحال فى البـــلاد الاخرى قد وصل الى حالة خلقت مشاكل خطيرة وأصبحت تنذر بالخطر وان من الواجب الاعتراف بحقيقة واقعة وهى ان الاتحاد سيظل يعانى من القوى التضـــخمية الخارجية بدرجة تقل أو تزيد طالما أن التضخم يسود المناطق التى تستورد منها جل حاجياته وهى أوربا وأمريكا الشمالية . ولكن يجب الاعتراف أيضا بأن الدول الهامة فى هاتين القـــارتين تعمل باخـــلاص لكبح جماح الاتجاه التضخمى فيها بالرغم مما تتحمله من نفقـــات من جراء الحــــرب فى كوريا والتوسع الكبير فى برامج التسلح . وعلى الاتحاد ان يعمل مابوسعه لتقليل أثر القوى التضخمية الداخلية .

الاصلاح النقدى فى رومانيا

قامت حكومة رومانيا اخيرا باصلاح نقدى يشبه الاصـــلاح النقدى الذى قامت به بلجيكا بعد الحـــرب الاخيرة والاصلاحات النقـــدية الاخرى التى قامت على النمط البلجيكى واهمهـــا الاصلاح النقدى فى ألمانيا .

ـ فقد سمحت الحكومة الرومانيـــة لكل شخص باستبدال ١٠٠٠ لاى من البنكنوت القـــديم بمبلغ ١٠ لاى من النقود الجديدة ، أى بنسبة ١٠٠ : ١ والالف التالية تستبدل بنسبة ٢٠٠ الى ١ والثالثة ٣٠٠ الى ١ والرابعـــة ما يزيد عنها فتستبدل بنسبة ٤٠٠ الى ١

والغرض من هذا الاصـــلاح هو مكافحة التضخم الشديد الذى كانت تعانيه رومانيا فى السنوات الاخيرة .

الاحوال الاقتصادية فى غرب أوربا

نشرت جـــريدة « هرالد تريبون » عددها الاقتصـــادى الشهرى الارقام القياسية الآتية للانتاج الصناعى لبلدان أوربا الغربية وقد قامت بحسابها الادارة الاقتصادية بالجريدة : ١٩٤٧ = ١٠٠

البلاد	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠ مدوسط	١٩٥٠ ديسمبر	١٩٥١ سبتمبر(ا)	١٩٥١ اكتوبر	١٩٥١ نوفمبر(ب)	ديسمبر(و)
النمسا	٢٠٤	٢٢٠	٢٥١	٢٦٠	٢٨٥	٣٢٣	٣٠٠	—
بلجيكا	٩٤	١٠٩	١١٤	١٢٣	١٣٤	١٤٠	١٣٣	١٢٥
لوكسمبورج	٩٢	١٢٨	١٣٤	١٤٥	١٦٣	—	—	—
الدانمرك	٨٦	١١٩	١٣١	١٣٥	١٣٥	١٣٣	—	—
فرنسا	١٠٥	١٢٨	١٢٩	١٤٠	١٤٦	١٥٠	١٥١	١٥١
اليونان	١٤١	١٣٠	١٦٤	١٨٤	١٩٧	—	—	—
ايرلندة	٨٣	١٢٥	١٣٧	١٣٨	—	—	—	—
ايطاليا	١٠٥	١١٠	١٢٦	١٣٩	١٤٥	—	—	—
هولنده	١٠٦	١٣٤	١٤٧	١٥٢	١٤٨	١٦٢	—	—
النرويج	٨٧	١١٠	١٢٣	١٢٣	١٣٤	١٣٥	—	—
السويد	٧٢	١١١	١١٦	١٢٢	١٢٤	١٢٥	١٢٧	—
المملكة المتحدة	٩١	١٢٠	١٣٠	١٣١	١٣٤	١٤٠	١٤٣	—
المانيا الغربية (ج)	٣٠٠	٢١٩	٢٧٦	٣٠٦	٣٣٢	٣٣٥	٣٥٥	٣٣٥
الرقم العام								
باستثناء المانيا (د)	١١٧	١٣١	١٤٥	١٥٤	١٥٩	١٦٦	١٧٦	—
بادخال المانيا (هـ)	٩٦	١٢١	١٣٠	١٣١	١٤٠	١٤٤	١٤٨	—

ا ، ب ، ج ، د ، هـ أرقام مصححـــة (و) ارقام أولية (ـ) ارقام لم يمكن حسابها بعد

التوازن الاقتصادي

يقوم الدكتور جاكبسون المستشار الاقتصادي لبنك التسويات الدولية بزيارة الولايات المتحـــدة الامريكيـة للتعرف على التطورات الاقتصادية فيها والقاء ســلسلة من المحاضرات عن التدابير التى تتخذ حاليـا فى غـرب أوروبا لمـوازنة ميزانهـا الحســابى . وقـد صرح الدكتور جاكبسون ان رفع سعر الفائدة فى غرب أوربا والتضييق فى منح الائتمان (علاوة على نجاح أمريكا فى التقليل من القوى التضخمية فيها) من العوامل الرئيسية التى أدت الى تحسن حالة أوربا عموما

وقد أضاف الدكتور جاكبسون ان استقلال البنك المركزى من أهم الامور التى تكفل للدولة حالة توازن بين كمية النقود المتداولة فيهـا وكمية السلع المعروضة فى الاسواق وكرر الدكتور جاكبسون ما سبق أن اكده فى سلسلة محاضراته التى ألقاها بالقاهرة فى أواخر عام ١٩٥٠ حيث أن تحقيــق توازن اقتصادى فى داخل البلاد كفيل بايجاد توازن فى ميزانها الحســابى

صندوق النقد الدولى
والاستقرار الاقتصادى فى العالم

كان سكرتير هيئة الامم المتحدة قد عهد الى خمسة خبراء اقتصــاديين دوليين دراسة « الوسائل العمليــة لتخفيف آثار الكساد على الاقتصــاد العالمى » . وقد قـدم هؤلاء الخبراء تقريرهم اخيرا متضمنا المقترحات التى يرونها مفيدة لتفادى انتشار اى كساد أقليمى قد يصيب بلد من البلاد .

يقول الخبراء أن كل دولة صناعية كبرى تحمل مسئولية تحقيق العملة الكاملة فيها وان ذلك لما يساعد على الاستقرار الاقتصادى الدولى . ثم على جميـع الدول ان تكبح جماح التضخم فيهـا وتوازن بين الاستهلاك والاستثمار من جهة وبين امكانياتها الاقتصـادية من جهة أخرى . فهذه هى الاسس التى يجب أن تقوم عليها سياسة الاستقرار

ويتقدم الخبراء بثلاثة اقتراحات لتنفذ فى الميدان الدولى :

أولا : يجب على الحكومات ان تعقد اتفاقات دورية بشأن ايجاد شىء من الاستقرار فى الأسواق الدولية للمواد الرئيسية التى يؤدى اختلال أسواقها عادة الى ظهور الكساد

ثانيـا : يجب على البنك الدولى للانشاء والتعمير أن يبسط يده عندما يلوح الكساد فى الافق ويمنح بسخاء قروضا طويلة الاجل تمكن البلاد المهددة بالكساد من درء الخطر .

ثالثا : وكذلك يجب على صندوق النقد الدولى ان يغير من نظمه التى لا تسمح لاعضائه بسحب اكثر من ربع حصصهم سنويا والتى تمنع الصندوق من حيازة عملة ما بأكثر من ٢٠ ٪ من حصة العضو صاحب العملة . وذلك لان هذه النظم تضيق من مجال العمل للصندوق عندما يهدد الكساد أى عضو من اعضائه . فواجب الصـندوق فى هذه الحالة هو ان يعاون العضو المهدد بسرعة دون ان يتقيد بنسب عقيمـة قد تقلل من فائدة المساعدة لان فشل أى عضو فى مكافحة الكساد ســوف يؤدى بلا شك الى انتقال هذا الكساد الى بلاد أخرى وعندئذ تصبح موارد الصندوق عاجزة تماما عن مواجهـة الوقت . فسرعة العلاج من الضروريات ولذلك يقــترح الخــبراء زيادة حصة الولايات المتحـدة حتى تتوفر الدولارات اللازمة لمعـــاونة الدول المختلفة المتعطشــة الى تلك العملة الصعبة .

وقصارى القول ان اقتصاد الولايات المتحدة أصبح من الاهمية بمكان بحيث أصبح مسئولا عن ايجاد حالة كساد أو رواج فى اقتصـاديات الدول التى تتعامل معها فواجب الولايات المتحدة الا تقبض يدها فى مد يد المساعدة الى البلاد التى هى فى حاجة ماسـة الى تنمية مواردها الاقتصادية لان فى هذا مساهمة فى رفاهية العالم وحصـوله على ما يحتاجه من موارد جديدة .

مشروع مارشال

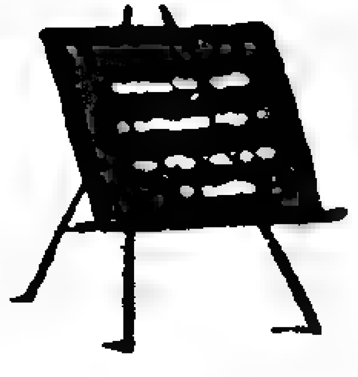
اذاعت هيئــة التعاون الاقتصادى الاوربى اخيرا الاحصائية الآتية عما قدمته الولايات المتحـدة من منح وقروض للدول الاوروبية فى المدة ما بين ابريل ١٩٤٨ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٥١ .

البلاد	السلع				المساعدات الفنية	اجور النقل البحرى	المجموع الكلى
	المواد الغذائية والمخصبات	الوقود	المواد الخام والمنتجات نصف المصنوعة	الآلات والعربات			
النمسا	٢٨٤ر٩	٣١ر٥	٩٦ر٤	٦٣ر٨	١ر—	٦١ر٤	٥٦٠ر٢
بلجيكا ولوكسمبورج	١٤٨ر٢	٦١ر٩	٩٧ر٥	١٨٧ر٧	١ر—	٢٥ر١	٥٤٦ر٥
الدانمارك	—ر٧٧	٦٣ر٢	٥٢ر٦	٣٨ر٨	—	٦ر٧	٢٥٧ر٤
فرنسا	٢٥٣ر٧	٥٦٠ر٩	٧٢٠ر٢	٥٣٠ر٢	١٥ر٧	٣١٠ر٤	٢٤٤٤ر٥
المانيا	٥٥٤ر٥	٥٤ر٦	٤٥٩ر٨	٣٩ر٥	٢ر١	١٠١ر٦	١٢٩٦ر٩
اليونان	٢٦٤ر٥	٢١ر٣	٦٠ر٣	٦٩ر٤	٤ر١	٤٦ر٤	—ر٥١٥
ايسلندا	٦ر٣	١ر٥	٣ر٢	١ر٩	٤ر—	—	٢٣ر٧
ايرلندا	٦٩ر١	١٣ر٣	١٤ر٢	١٠ر٨	—	١ر٨	١٤٦ر٢
ايطاليا	٢٢٤ر٩	٢١٢ر٨	٤٤٠ر١	٢٧٩ر٧	١٠ر٩	١٢٦ر٦	١٣١٢ر١
يوغوسلافيا	١ر٤	٣ر٩	١٩ر١	٤ر—	—	١ر١	٢٦ر٨
هولنده	٣٠٣ر٩	٨١ر٢	٣٥٨ر٩	١٧١ر٧	١ر٩	٢٣ر٨	٩٧٨٦
النرويج	٨٥ر٥	٣٦ر٤	٦١ر١	٣٢ر٣	١ر١	٢ر٣	٢٣٦ر٦
البرتغال	١٩ر١	٨ر٦	٣ر٣	١٦ر٨	—	٢ر٤	٥٠ر٥
السويد	—	٦٧ر٢	٢٥ر١	٢٥ر٣	—	—	١١٨ر٤
تريستا	—ر١١	١٣ر٥	٢ر١	—ر١	—	٥ر٦	٣٣ر٤
تركيا	١٣ر١	٤ر٨	١٩ر٥	—ر٨٥	٩ر٤	١٢ر٢	١٥٢ر٤
المملكة المتحدة	٨٧٥ر٦	٣٣١ر١	٩٩٥ر٧	٢٩١ر٥	٧ر٩	٧٥ر٣	١٨٢٥ر٨
المجموع	٣١٩١ر٥	١٥٦٧ر٦	٣٤٢٩ر١	١٨٥٣ر١	٥٣ر٨	٨٠٢ر٨	١١٨٧٥ر١

المجمـوع الكلى : يشمل نفقات السفن (مجموعها ٩ر٣ مليون دولار ـ مساعدات عن طريق اتحـــاد المدفوعات الاوربى (قدرها ٢٨ر٣ مليون دولار) ورأسمال الاتحاد (وقدره ٣٥٠ مليون دولار)



الأوراق المالية



عن المدة من أول فبراير الى ١٣ فبراير سنة ١٩٥٢

كان للرسالة التى بعث بها حضرة صاحب الجلالة المليك المعظم على لسان معالى حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان الملكى أطيب الاثر فى نفوس التجار التى أصيبت محلاتهم وبيوتاتهم من جراء حوادث يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . وقد أعادت الى السوق التجارى والمالى الثقة والاطمئنان وسجلت فى نفوس المتعاملين الارتياح التام من حيث النهوض بالنشاط العادى للبلاد فى شتى نواحى الاقتصاد .

وقد اتخذت الحكومة برآسة حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا الخطوات التنفيذية العاجلة لمساعدة المنكوبين وسد الخسائر المادية وقد أيد معالى الدكتور زكى عبد المتعال بك نية الحكومة فى اجراء كل مايسمح به الوضع الحالى لاصلاح آثار يوم ٢٦ يناير الحزين .

وقد تقدمت الحكومة الى البرلمان بمشروع قانون بفتح اعتماد قدره ٥ مليون جنيه سيقسم على التجار المنكوبين بشروط ستوضع بعد، على ألا يكون لهذا المبلغ أثر فى الاجراءات القانونية التى يراها أصحاب المحلات المصابة ، كفيلة بحفظ حقوقهم وعلى ألا يكون لهذا القرض الشامل أى مساس بناحية تحديد المسئولية فى حوادث اليوم المذكور .

وقد علم القارىء بما حدث فى القاهرة من أن الحريق والهدم قد مسا شركات ومحال عديدة هامة لها ركن عظيم فى اقتصاديات البلاد .

وقد اتفق سماسرة البورصة فى اجتماع لهم يوم الاثنين ٢٨ يناير ١٩٥٢ أن لاتذكر فى قائمة أسعار البورصة أسهم تلك الشركات المساهمة التى مستها بأضرار جسيمة حوادث يوم ٢٦ الا ان كان الثمن المعروض للتعامل به يقرب من سعر اقفال يوم ٢٥ يناير مع ترك مجال للانخفاض بقدر ٣٪ فقط

ولم يحصل حينئذ أى تعامل فى أسهم هذه الشركات

كما أثر هدم بنك بركليز فى النشاط المصرفى مؤقتا - ولكن عاد البنك الى نشاطه فى مركز جديد له بشارع طلعت حرب باشا ولم يتكبد خسائر جسيمة حيث وجدت جميع المستندات المصرفية والنقود والاسهم والسندات والودائع فى خزائن البنك

وقد وصفها أغلب المسئولين بأنها كارثة مالية وان الحل الوحيد فى عدم إتساعها وعدم انتشارها خطورة من الناحية الاقتصادية والتجارية هو الاسراع فى معالجة الموقف بشتى الوسائل المادية والادبية وهو ما تعمل له الحكومة الآن بحزم وهو مايدعو الى الارتياح ويستحق كل التقدير .

تطور السوق

تحسن **القرض الوطنى ٣١/٤٪** بـ ١٥ قرش وسجل حركة لابأس بها .

ونشط **قسم البنوك** خصوصا فى أسهم **البنك الاهلى** حيث صعد السعر من ٢٧٥٠ الى ٢٩٤٠ أى بتقدم حوالى ٢ جنيه فى بحر هذه المدة الاولى من فبراير ووصل **سهم بنك مصر** الى ٢٣١٦ بصعود ٨ بنط .

أما فى **شركات المياه** فلا تزال الحركة محدودة رغم صعود ٢٠ بنط لاسهم **تمتع مياه القاهرة** .

أما فى **قسم الاراضى الزراعية** فيكاد يكون النشاط معدوما ولم يحصل الاتعامل ضئيل فى بعض أسهم منها أسهم الغربية (- ٨) والمصرية الجديدة (- ٢)

وفى **قسم أراضى البناء** شاهدنا بعض الحركة فى بداية الاسبوع الثانى ثم انعدمت تماما عندئذ رغم تقدم الاسعار بعض الشىء عما كانت عليه فى ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ . وقد سجل **سهم أراضى الدلتا** صعودا قدره ٥ قروش بسبب فتح اعتماد فى الميزانية لانشاء الخط الكهربائى بين مصر وحلوان .

وفى **قسم الشركات التجارية والصناعية** نجد تقدم ملموس فى أغلب الاسهم التى لم تصبها خسائر من حوادث ٢٦ يناير . فقد ارتفع سهم شركة **ايسترن** للسجاير بقدر ١٢ قرش وآبار الزيوت (+ ١٠) وجركو (+ ٢٥) بسبب اعادة النشاط تدريجيا فى منطقة القنال والمعادن الاهلية (+ ٧) والتقطير المصرية (+ ٣٠) والاسمنت (+ ١٠) والتغليف الاقتصادى (+ ٣٠) والمالية والصناعية (+ ٤) وسهم السكر (+ ٩٠) والتأسيس (+ ١٥) وسيكو (+ ٣٦) والحرير الصناعى (+ ٣٣) للاسهم لحاملها .

أما شركات الغزل فقد نزل سعرها

فى السوق بقدر ٢٤ قرش **للغزل الاهلية** و ١١ لشركة مصر للغزل . ولم تتأثر أسهم شركة **الملح والصودا** وسجلت شركة الاسمدة ٤ بنطهبوط

***

وهاهى أخبار بعض الشركات التى عقدت أو ستعقد جمعيات عمومية

شركة المناجم والبحث : انعقدت جمعية عمومية غير عادية لهذه الشركة يوم الجمعة الموافق ٨ فبراير بمركز الشركة بشارع البورصة الجديدة رقم ١ برآسة سعادة محمود شكرى باشا وحضور جميع أعضاء مجلس الادارة ولم يحضر الاجتماع الا ٤٤٥ر٢٤ سهم مما أدى الى اتخاذ قرارات مؤقتة منها زيادة رأس مال الشركة من ١٧٧١٨٨ جنيه الى ٢٦٥٥٨٠ جنيه بطرح ٢٢١٤٨ سهم جديدة بقيمتها الاسمية ٤ جنيه زائد ٥ قروش مصاريف الاكتتاب وستخصص للمساهمين الحاليين على أساس سهم جديد لكل سهمين قديمين وستعقد الجمعية العمومية العادية مع الجمعية غير العادية الثانية يوم ٧ مارس سنة ١٩٥٢ لبحث الميزانية وتقرير مجلس الادارة وتقرير المراجعين ويشاع أن مجلس الادارة سيعرض توزيع ربح قدره ١٨٠ قرش تقريبا على المساهمين .

شركة التغليف الاقتصادى : — اكتتب المساهمين فى الاسهم الجديدة بنسبة ٤ر٩٩٪ وتم الاكتتاب ودفع القيمة بالكامل على أساس قرارات الجمعية العمومية غير العادية السابقة ويتضح من ميزانية منتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ ان الشركة سجلت أرباحا قدرها ١٩٠ر٧١ جنيه خلال ١٩٥١ . ويقال ان الشركة تنوى توزيع صافى ربح قدره ٥٠ قرش للسهم و ١٢٧ لحصص التأسيس فيصبح بذلك الربح الاجمالى الموزع ١٠٣ لكل سهم خلال السنة و ٢٠٧ لكل حصة تأسيس .

الشركة الصناعية المشتركة : — انعقدت جمعية عمومية غير عادية يوم ٧ فبراير سنة ١٩٥٢ وقد انتخبت مجلس ادارة جديد مكون من الاستاذ حسن بك الجداوى وجناب ليون مزراحى وسام عريبى وحامد بك العلايلى وغزولى راتب بك وجوزى نحمياس وقد قدم الاستاذ شاكر المصرى استقالته من مجلس الادارة .

شركة التقطير — تعقد الجمعية العمومية العادية للمساهمين فى ١٥ فبراير الجارى وسيعرض مجلس الادارة توزيع ربح قدره ٨٠ قرش صاغ عن كل سهم (أى مايعادل ٢٠٪ من القيمة الاسمية) وهذه نتيجة عظيمة لم تسجلها أى مؤسسة فى ثانى سنة من نشاطها .

شركة الانجلو أميريكان — تعقد جمعية عمومية غير عادية أخرى لمساهمى الشركة المذكورة يوم ٢٢ فبراير للبحث فى ميزانية الشركة وتقرير مجلس الادارة والمراقبين وتحديد الربح واعادة انتخاب عضوين من مجلس الادارة

وقد سبق أن انعقدت جمعية عمومية يوم ٣١ يناير ولكن لم تف بالعدد القانونى من الاسهم .

شركة القبارى — يجتمع المساهمون فى جمعية عمومية عادية يوم الجمعة الموافق ٢٢ فبراير فى مركز الشركة بالاسكندرية ٤٦ شارع سعد زغلول للبحث فى تقرير مجلس الادارة والمراقبين والميزانية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ وتحديد الربح واتعاب أعضاء مجلس الادارة وانتخاب عضوين وانتداب مراقبين .

شركة بيرة بومنتى والاهرام : — تعقد الجمعية العمومية العادية لهذه الشركة فى ٢٨ فبراير وتليها جمعية عمومية غير عادية للموافقة أولا على ميزانية السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١ وتقرير مجلس الادارة والمراقبين وتوزيع الارباح وتجديد مجلس الادارة ثم ثانيا تغيير اسم الشركة الى شركة بيرة الاهرام ثم زيادة رأس مال الشركة من ١٩٢٨٧٥ فرنك الى ٠٠٠ر٢٠٠ جنيه

شركة مصانع السكر والتكرير — تعقد الجمعية العمومية العادية يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٥٢ بمقر الشركة بالقاهرة للبحث فى اعتماد تقرير مجلس الادارة والحسابات والمسائل العادية وتوزيع الارباح . ويقال ان النتائج فى السنة المالية المنصرفة كانت عظيمة .

البنك التجارى الايطالى المصرى : يعقد جمعيته العادية السنوية يوم ٢١ فبراير بمقر البنك بشارع علوى رقم ١٢ للنظر فى تقرير مجلس الادارة والحسابات المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ وتقرير المراقبين وانتخاب أعضاء لمجلس الادارة .

شركة تجزئة الاراضى الانجليزية المصرية — انعقدت جمعية عمومية غير عادية ووافقت على القرارات المؤقتة السابق اتخاذها فى جلسة أولى يوم ١٠ يناير ١٩٥٢ وهى تخفيض رأس مال الشركة الى ٠٠٠ر٢٠٠ جنيه بدلا من ٠٠٠ر٣٠٠ جنيه

اتجاه السوق : فى تحسن

عدد السياح الامريكيين الى الشرق الأوسط لم يطرأ عليه اى تغيير

يؤخذ من تقارير شركات السياحة الامريكية انه لم يطرأ اى تغيير — زيادة او نقصا — على عدد الذين حجزوا لانفسهم اماكن للسفر الى الشرق الاوسط .

وصرح مسئول فى احدى الشركات الكبرى قائلا «ان مصر كانت دائما — ولاتزال — أبدا أكثر البلدان اجتذابا للسياح الامريكيين .»

ثم قال ان الوقت لم يحن بعد لمعرفة ماذا كان سفر الامريكيين للشرق الاوسط فى هذا العام سيتأثر بالاضطرابات التى وقعت اخيرا . واضاف الى ذلك انه يبدو ان بعض من يزمعون السفر يرقبون تطور الاحوال ثم يتخذون الاجراءات اللازمة لسفرهم .

الأزمة الاقتصادية فى بريطانيا

فى خطاب ألقاه المستر ر.أ. بتلر وزير المالية البريطانية يوم ٢٩ يناير ، عن الحالة الاقتصادية فى بريطانيا ، قال « اننا كشعب تعداده خمسون مليونا من السكان يعيشون على جزيرة صغيرة ، ويعتمدون على الواردات ، وخاصة فيما يتعلق بنصف كميات طعامنا ، وكل الموادالاولية والبترولية، كل ذلك جعلنا فى وضع دُقيق حرج .

ولكننا عملنا طوال السنين الماضية على أن نكون قوة عظيمة فى العالم ، وأصبح أكثر من نصف سكان العالم يتعاملون بعملتنا ، وخاصة فى دول الكومنولث . وهذه القوة الضخمة لابد لها من امكانيات خاصة ، حتى نتحمل مسئولياتنا قبل الغير .

ومن مؤلم القول أن أذكر أن وضعنا الاقتصادى فى العالم سار من سىء الى أسوأ طوال النصف قرن الماضى . فوارداتنا قد نضبت خلال حربين عالميتين أخذتا الاخضر واليابس ، وكانت نتيجة ذلك بكل أسف ، أنه بالاضافة الى اعبائنا التى يجب أن نؤديها ، أصبحنا أكبر دولة مدينة فى العالم ، بينما كنا لأجيال سابقة أكبر دولة دائنة !!

وفى مثل هذه الظروف ، على كل مواطن صالح أن يسأل نفسه السؤال التالى : « **هل هو - أو هى - مستعد لأن يبذل مجهوده لكى يمكن هذه البلاد من القيام بدورها ومسئولياتها قبل دول الكومنولث والعالم الحر ، لكى يساعد بمرور الزمن ، ويعمل على رفع مستوى التقدم الاجتماعى ، الذى نحن مطالبون به جميعا ؟** »

وفى هذه النقطة ذكر فى شىء من التفصيل « **أنه فى عام ١٩٥٠ ، كانت منطقة الاسترلينى على وجه الاجمال بها فائض لدول العالم بما يوازى ٤٢٧ مليون جنيه . وفى النصف الاول من عام ١٩٥١ زاد هذا الفائض الى ٥٥٠ مليون جنيه بالرغم من سوء مركز المملكة المتحدة . وفى النصف الثانى من عام ١٩٥١ حدث التغير المحزن ، اذ بدلا من الفائض ، أصبح هناك عجز مع باقى دول العالم بمعدل سنوى لا يقل عن ١٤٥٠ مليون جنيه ، كما هبطت الاحتياطيات الذهبية فى الفترة ما بين يونيو وديسمبر بما يوازى الخمسين أى بمقدار ٥٥٠ مليون جنيه .. حتى صار الاحتياطى الذهبى الباقى أقل من ٨٣٥ مليون جنيها .**

هذا ما كان يجب علينا أن نواجهه ، وهذا ما يجب على كل فرد أن يعلمه ، وهذا ما يجب على كل فرد ألا يسمح باستمراره ، والا فان معنى ذلك : المجاعة الشاملة ، والبطالة ، لكل سكان هذه الجزيرة ، والكارثة الاقتصادية التى ستحل على أجزاء الكومنولث .

تلك هى الحقائق التى واجهت مؤتمر وزراء مالية الكومنولث ، والذى أثمر عن اقتراحات تنفذ فى كل بلد ، بحيث تجعل منطقة الاسترلينى فى توازن تام مع باقى دول العالم ، وذلك حتى النصف الثانى من العام الحالى » (١٩٥٢)

ثم أنتقل المستر بتلر الى ذكر الواردات فقال : « ان جميع الاحتياطات التى اتخذناها منذ نوفمبر الماضى ، واتباعنا لسياسة منع الواردات - التى لم تنفذ بالكامل حتى الآن - هذه السياسة التى لم نشعر بآثارها بعد على احتياطياتنا ، لو أمكننا تنفيذ كل ذلك بدقة ، **فاننا نستطيع تخفيض هذا العجز من ١٤٥٠ مليون جنيه سنويا** ، كما حدث فى النصف الثانى من عام ١٩٥١ الى درجة العدم فى النصف الثانى من عام ١٩٥٢ . ولكن هذ فقط خطوة أولى ، لأننا سنحاول فى السنوات القادمة أن نتقدم ، ونكون فائضا مع باقى دول العالم حتى نتمكن من تكوين احتياطى أهلى للبلاد . فكل هدفنا هو العمل على تثبيت العملة .

ولندع الأرقام تبين لنا أهمية هذا العمل الضخم . ففى خلال الستة أشهر الماضية ، وأقصد بالذات الستة أشهر الماضية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ ، أصاب المملكة المتحدة عجز مع المنطقة الغير استرلينية بما لا يقل عن ٥٧٥ مليون جنيه استرلينى . ويجب علينا خلال الستة أسهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ أن نخفض هذا العجز بمقدار ٤٧٥ مليون جنيه ، أى يصبح هناك عجز قدره مائة مليون جنيه فقط .

ولا يقتصر الامر عند ذلك الحد ، فعلينا أن نكون فائضا مع دول الكومنولث والكتلة الاسترلينية بما يوازى ١٠٠ مليون جنيه . فبالفائض مع منطقة الاسترلينى ، والعجز مع الخارج نستطيع أن نرسم طريقنا .

وفى مرة سابقة شرحت ضرورة الحد من وارداتنا ، وفى هذه المرة أتناول ضرورة العمل على زيادة صادراتنا .

ثم استطرد المستر بتلر قائلا : نحن فى حاجة الى أن نوفر ١٥٠ مليون جنيه أخرى ، حتى يبلغ مجموع ما نوفره ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون جنيه فى مصروفاتنا الخارجية كل عام . وليس من السهل أن نحقق هذا الوفر دون أن تصاب بعض أركان اقتصادنا فقد نحتاج فى بعض الحالات الى استعمال ما اختزناه ، حتى لا نلجأ الى الاستيراد .

فعلى سبيل المثال نأخذ **الدخان** . والدخان من السلع التى تكون جزءا كبيرا من الدخل ، وان أقل من ٧ ٪ من أسعار السجاير بالمحال يمثل الانفاق الاهلى على الواردات ، فيتحقق وفر قدره ٢٢ مليون جنيه .

ولنأخذ مثلا آخر ، **كالسياحة . فلقد أعلنت فى نوفمبر الماضى أنه لا يحق لأى سائح انجليزى أن يأخذ معه خارج البلاد أكثر من خمسون جنيها بدلا من مائة كما كان من قبل . وأعلن اليوم أنه من نوفمبر ١٩٥٢ سوف يخفض هذا المبلغ الى ٢٥ جنيها فقط** . وبهذا يتحقق وفر قدره ١٢ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه خلال هذا العام

أما فيما يتعلق **بالفحم** ، فقد قررنا تخفيض مشترياتنا منه من الولايات المتحدة ، وبذا يتحقق وفرا قدره ٢ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه . وأعتقد أنه يجب على هذه البلاد أن تصدر الفحم لا أن تستورده !!

وأضرب مثلا رابعا **بالافلام** ، فنحن ننفق بالدولار على شراء هذه السلعة بما يوازى ٩ ملايين من الجنيهات سنويا . وأقرر أننا لن نتخذ اجراء معينا فى الوقت الحاضر ، لأن المصروفات الدولارية السابقة (٩ مليون ج) يحكمها اتفاق سابق سوف ينتهى فى سبتمبر القادم ، وكل ما ننظر اليه هو الوفر فى المستقبل.

أما فيما يتعلق بالمصنوعات المستوردة فسوف يكون هناك تخفيض أكثر . والاشياء التى سيشملها التخفيض بشكل واضح هى الملابس والاثاث ، والسجاجيد ، والاحذية ، واللعب .

وقرارات حظر الاستيراد أوتخفيضه السابقة لا تسرى بطبيعة الحال على دول أوربا الغربية لأننا نريد انعاش تجارتها .

أما فيما يتعلق **بالمصروفات الحكومية** التى تأخذ جزءا كبيرا من موارد هذه البلاد **فان ما يصرف على ماليس له علاقه بالدفاع سوف يظل على ما هو عليه خلال العام الحالى .** هذا يعنى أن هناك زيادة فى الاجور والاسعار توازى ١٠ ٪ سوف تمتص ، وأن الطلب الحكومى على الموارد الاهلية ستمتص من ١٥ ٪ الى ١٢ر٥ ٪

اما فيما يتعلق بالانفاق على التعليم ، فقد تقرر وقف الانفاق على مشروعات بناء المدارس الجديده .

ويشمل برنامج الاقتصاد هذا الخدمات الصحيه . فان الحكومه ستحرص على تمويلها بالقيام بهذه الخدمات ، ولكن سيتحمل كل فرد شلن واحد اكثر عند كل زيارة لطبيب ويتحمل جنيه عند طبيب الاسنان وهذا سوف يزيد الدخل الحكومى بما يوازى ١٢ مليون جنيه .

اما عن مشروعات الدفاع ، فان الحكومة يسرها ان تعلن انها راغبة فى تنفيذ هذا البرنامج باسرع ما يمكن ، ولكننا لا نستطيع تنفيذ ذلك بدون تعاون أهلى كبير .

واذا نظرنا الى صناعة البناء ، وجدنا ان النقص الحادفى الصلب اللازم للبناء سوف يحد من عمليات الانشاء هذا العام ، ورغم هذا سوف تتم بعض المبانى خلال هذا العام أكثر من العام السابق لاغراض الدفاع اولا والمسكن ثانيا .

واستعيد الكلام مرة أخرى عن الصناعة فأقول ، ان الحكومة تعتمد على الصناعات الهندسية لتسد الكثير من الفراغات وتجيب مطالب بلاد ما وراء البحار ، وتحقق نسبة من الفائض للتصدير لان هذا شىء حيوى بالنسبة لميزان المدفوعات .

ويهمنا ان نوازن بين أهمية هذه الصناعات بالنسبة للاستهلاك المحلى أو للتصدير للخارج

فسوف نطلب من صناعة المحركات ان تنتج ٦٠ر٠٠٠ عربة ، ٦٠ر٠٠٠ عجلة تجارية للسوق المحلى فقط ، بينما كانت فى العام السابق تنتج ١١٠ر٠٠٠ سيارة عادية ، ١٠٠ر٠٠٠ سيارة تجارية

وهذا لا شك فيه عمل يظهر أثره بوضوح فى الزمن القصير ، بينما يمكن علاجه فى الزمن الطويل . **كما يجب علينا ان نخفف من طلبنا على الصناعات الهندسية بالحد من طلب السلع المعدنية التى نشتريها للاستعمال الشخصى. فالموتوسيكلات والدراجات وأجهزة الراديو والتلفزيون وأجهزة التبريد والثلاجات وآلات الغسل والاثاثات المعدنية وأدوات الرياضة .. الخ . كل هذه السلع سوف يقل انتاجها هذا العام للاستهلاك المحلى بمقدار ثلثى العام المنصرم .** وهذا يوازى تخفيضا قدره سبعين مليونا من الجنيهات تشمل ضريبة الانتاج .

واختتم وزير المالية البريطانى بيانه بقوله : **« لقد أضطررنا الى اتخاذ هذه الاجراءات**

ونأمل ان تعود الامور الى أحسن أوضاعها، واضعين نصب أعيننا أن نقلل من الانفاق على أنفسنا ، حتى نتمكن من كسب الاموال من وراء البحار . »

والأزمة الاقتصادية فى مصر

هــــذا ما أدلى به وزير الخزانة البريطانية أمام مجلس العموم ، ولننظر الآن ما أدلى به معالى الدكتور زكى عبد المتعال بك وزير ماليتنا فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بمكتبه مساء الجمعة ٨ فبراير الحالى لانه يعتقد « **ان معرفة الحالة على حقيقتها تمكن من معالجتها فى يسر وسهولة** »

وكان أول ما تحدث فيه معاليه سوق القطن المصرى نظرا للشائعات التى تتردد عنه ، فقال : « **ان الحكومة معنية كل العناية بصيانة المحصول الرئيسى للثروة القومية وهو القطن ، ولا تتوفر هذه الصيانة الا اذا تكاملت عناصر الاستقلال المادى** . وقد سبق أن تعرضت سوق القطن لتقلبات كثيرة وعوامل مختلفة نتجت عن ضيق سوق الاسكندرية ، وادى ذلك الى ان الحكومة تدخلت فى السوق بين وقت وآخر ، **ومع ان ضيق السوق يجعل تدخل الحكومة أمرا لازما يجب أن يقتصر هذا التدخل على القدر الكافى لصيانة الاستقرار فى السوق . اذن يجب ان تطلق لهيئات البورصة وخبراؤها الحرية الكاملة فى ادارتها والا يكون التدخل الحكومى الا لاسباب تبرر تماما هذا التدخل** . لذلك لن تجرى الحكومة أية تعديلات فى مسائل البورصة قبل استشارة رجالها أنفسهم . »

ثم قال : «ان ظاهرة العام الحالى بالنسبة للقطن هى عدم التصدير بالنسبة للاعوام السابقة . ولو ان الفضلة الباقية من القطن الكرنك ــ وهى سلعة مطلوبة فى جميع انحاء العالم ــ فلا يخشى عليها ويمكن تصديره بسهولة اذ لا يوجد مثيل له فى الاقطان العالمية طويلة التيلة .

أما فيما يتعلق بالقطن الاشمونى فان العجز فى المصدر منه حتى أواخر يناير عام ١٩٥٢ بالنسبة لاخر يناير عام ١٩٥١ بلغ حوالى مليون وربع مليون قنطار والمتبقى منه لدى مصر الآن يقدر بنحو مليونين ونصف مليون قنطار يضاف اليه المخزون لدى الحكومة من القطن المشترى وقدره مليون قنطار ــ من محصول العام الماضى ــ بلغ ثمنه ثلاثين مليونا من الجنيهات . واعتقد ان هناك طلبات كثيرة ، فلو أجيبت أمكننا التخلص من المقادير المتراكمة لدينا من القطن الاشمونى ، **اما اذا لم نتخلص منها فانه ستنشا صعوبة بالنسبة لتمويل محصول القطن الجديد وهذا ما يجب علينا ان نتفاداه . فيجب ان نعمل اذن منذ الآن على تصريف المخزون حتى نستقبل المحصول الجديد وليس لدينا من الوقت لتنفيذ ذلك سوى خمسة أشهر فقط** »

ولمناسبة الظاهرة الخاصة بعدم التصدير ذكر معاليه ان صادرات القطن الى انجلترا فى العام الحالى هى ثلث صادراته اليها فى العام الماضى .

ثم قال فيما يتعلق بالدعاية للقطن المصرى ، أنه وافق اخيرا على اعتماد ثلاثة آلاف جنيه للدعاية للقطن فى سوق ميلانو ، وألفى جنيه فى سوق برشلونة

ثم انتقل الحديث الى الشئون المالية وخاصة موضوع البنك المركزى . فقال «ان البنك الاهلى جعل بنكا مركزيا بمقتضى تشريع حديث جدا ظهر عام ١٩٥١ ، وليس من المصلحة اجراء تعديل أو تغيير بسريع فى تشريعات هامة كالتشريعات المصرفية .

أما التمصير فهو سائر فى طريقه ، وقد بدأ التفكير فيه سنة ١٩٣٩ عندما كان المرحوم احمد ماهر باشا وزيرا للمالية ، وجاءت تشريعات تحويل البنك عام ١٩٥١ محققة لهذا التمصير ، ونفى أن هناك تفكيرا فيما يسمى بالتأميم .

وسئل معاليه عن نية الحكومة فى عقد قرض داخلى ، فأجاب **بان الرأى لم يتجه الى عقد قرض داخلى فضلا عن أن الظروف الحالية غير مواتية** .

وتكلم بعد ذلك عن السياسة التى ترسمها الحكومة لضغط المصروفات الى أقصى حد ممكن فى مشروع الميزانية للسنة المالية الجديدة فقال : « **أحب أن أصارحكم بالحقيقة اذ من المصلحة العامة ان نقف جميعا على الحقيقة كاملة مهما كان أمرها ، فلا أخفى عليكم ان فى ميزانية الدولة للسنة المالية عجزا كبيرا . فقد قدرت فيها المصروفات بمبلغ ٢٣١ مليون جنيه ، وقدرت الايرادات بمبلغ ٢١٥ مليون جنيه ، أى بعجز قدره ١٦ مليون جنيه تؤخذ من الاحتياطى . غير انى اخشى ان يكون هناك ــ فى نهاية السنة المالية الحالية ــ عجز فى ميزانية الدولة يقدر بحوالى ٢٠ مليون جنيه كما تشير بذلك التقديرات الاخيرة .**

ومن الواجب أن نتدارك هذا العجز منذ الآن ، وذلك باعداد قواعد ضغط فى ميزانية ١٩٥٢/١٩٥٣ أشد بكثير جدا منها فى ميزانية ١٩٥١/١٩٥٢ .

ويجب علينا أن لا نتبع سياسة التقشف فحسب ، بل سياسة الحرمان . واذا كان قد سبق للحكومة أن ضغطت المصروفات بنسبة عشرة فى المائة ، **فيجب الآن ان تصل النسبة المئوية لضغط المصروفات ٢٥ فى المائة** ، وهذا الضغط سيشمل سائر أبواب الميزانية ما عدا الاعمال المنتجة التى شرع فى تنفيذها أو المشروعات التى سيكون تعطيلها ضارا بالصالح العام .

وليكن مفهوما منذ الآن انه لن تكون هناك أية زيادة أو رفع أو انشاء أو تعزيز فى درجات الموظفين .

كما ستكون تقديرات الاعمال مضبوطة ودقيقة حتى لا يكون هناك تفاوت جسيم بين التقدير والمنصرف وهذا ما شكونا منه طوال عشرات السنين الماضية ، كما سنقوم مرة أخرى ببحث التقديرات التى ظهر بها تفاوت جسيم لمعرفة اسباب ذلك

وقال معاليه «انه على سبيل الاحتياط الكلى بالنسبة لنتائج هذا الضغط يجب **زيادة الرسوم على مواد الترف التى يستخدمها الاثرياء ، أما المواد التى تستهلكها الطبقتان الوسطى والفقيرة، فلن تزاد على الاطلاق لان سياسة الحكومة هى مكافحة ويلات الغلاء بكل وسيلة ممكنة** . وهذه هى سياسة التقشف والحرمان التى ستتبع فى ميزانية الشهور الخمسة الباقية من السنة المالية الحالية ، والتى ستتبع بما هو أشد وأقسى فى مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية الجديدة .

ثم شرح معاليه الاسباب التى أدت الى نقص الايرادات مؤكدا أن معظمها يرجع الى اسباب طارئة ، ومن الممكن معالجتها والعودة بالحال الى ما كانت عليه فقال : **أصاب السوق المصرية فى الصيف الماضى نوع من الكساد وقد كان لهذا أثر مباشر على ضريبة الارباح التجارية والصناعية اذ قلت حصيلتها عما كان مقدرا لها ، كما ترتب على ذلك أن قل استيراد السلع فقلت حصيلة الرسوم الجمركية بالتالى . كما كان للاحداث السياسية الاخيرة أثر كبير فى هبوط الايرادات اذ هبطت حصيلة الجمارك من رسم الصادر على القطن نتيجة لعدم تصدير كميات كبيرة منه الى الخارج .. كما تعطل كل من جمرك بورسعيد والسويس تعطيلا يكاد يكون تاما .**

وجرى الحديث عن العجز فى الميزان التجارى وقدره البعض بسبعين مليونا ، فقال معاليه ان الرقم الصحيح لا يمكن معرفته الان لان الاحصاءات اللازمة لحسابه لم تظهر الى اليوم ، على أن العجز فى الميزان التجارى سنة ١٩٥٠ بلغ ٣٨ مليون وكان قبل الحرب الاخيرة يتراوح بين ٣ و٤ مليون ولا شك أنه أفدح فى هذا العام .

وتطرق معاليه الى العجز فى ميزان المدفوعات فأشار الى أن هذا العجز كان يسدد بالسحب على الارصدة الاسترلينية وأن ما نملك من الارصدة الحرة المدرجة فى حساب ١ قد ضؤل نتيجة للعجز فى حركة التصدير وكان ٢٠ مليون فقط فى أواخر يناير والمأمول أن تفرج انجلترا عن ١٠ ملايين أخرى عما قريب وليس من المصلحة العامة أن يستمر الحال هكذا ..

واختتم معاليه كل هذه التصريحات قائلا « **أؤكد لكم أنى لست متشائما مطلقا ، فانى مطمئن تماما الى سلامة مركزنا المالى ومكاننا الاقتصادى ، ومن الواجب أن يتعاون الشعب مع الحكومة فى سياسة التقشف والحرمان .**»

هذه هى الاحوال الاقتصادية فى بريطانيا والاحوال الاقتصادية فى مصر كما شرحها كل من وزير ماليتى البلدين . فهل لنا أن نتدارك أمرنا ، ونقتبس الحسن من غيرنا ؟!

القطن

في النصف الاول من فبراير

محصول القطن في السودان

تدل التقديرات ان محصول القطن في السودان في موسم ١٩٥١/ يبلغ ٠٠٠ر٢١٠ر١ قنطارا كالآتي :

الجزيرة	٠٠٠ر٧٥٠
المزارع الخاصة	٠٠٠ر٢٠٠
اراضي اجاش	٠٠٠ر٧٠
قطن الحكومة بمنطقة النيل الابيض	٠٠٠ر٣٠
ثوكر	٠٠٠ر١٠
النوبة (على الامطار)	٠٠٠ر١٣٠
زيداب (امريكي)	٠٠٠ر٢٠

ويقل محصول الجزيرة هذا العام عن العام السابق ولم تنتج طوكر قبل ذلك محصولا بهذه النسبة ويرجع ذلك الى قلة مياه الفيضان في بدء تجهيز الارض .

صناعة الجوت بالباكستان

يزرع الجوت في شرق الباكستان ولكن صناعته تقوم في الهند ، ولذلك تعتمد الباكستان في تصريف محصولها من الجوت على السوق الهندية كما تعتمد المصانع الهندية على المحصول الباكستاني . وقد ادى هذا الى اختلاف الدولتين في اسعار الجوت الخام ، خصوصا بعد تخفيض الروبية الهندية في سبتمبر ١٩٤٩ وقرار الباكستان بعدم تخفيض عملتها .

وقد عملت الباكستان في السنتين الماضيتين على انشاء صناعة للجوت في داخل حدودها ، ونجحت في تشغيل ٦٠ نولا في العام الماضي وينتظر أن يتوفر لديها ٢٠٠ نولا في الشهور القليلة القادمة .

هذا وقد أوصت الحكومة بصنع ٦٠٠٠ نول بانجلترا وتنوى ان تكثر من شراء الانوال الخاصة بالجوت حتى يتوفر لديها حوالي ١٥٠٠٠ نول في بحر العشرة سنين القادمة . ولا شك أن انشاء هذه الصناعة الجديدة بالباكستان سوف يكون له نتائج حسنة على اقتصاد البلاد .

اقفال يوم ٥٢/١/٣٠		اقفال يوم ٥٢/٢/١٣
عقود الاقطان المتوسطة التيلة أساس « جود »		
مارس	٥٥ر١٦٤ ريال	٥٥ر١٦٤ ريال حد أدنى
عقود الاقطان المتوسطة التيلة أساس « جود »		
فبراير	١٠ر٩٥ ريال	١٠ر٩٥ ريال حد أدنى
ابريل	٩٠ر٩٨ ريال	٩٠ر٩٨ ريال حد أدنى

نعتذر عن نشر تعليقنا عن القطن هذا العدد لظروف خاصة، وسنوافي القراء بما يجد في العدد القادم ان شاء الله

الاقطان المحلوجة

الموسم الحالي قنطار		الموسم الماضي قنطار
٣٥٨ر٨٧٠ر١	كرنك	٣٩٧ر٢٨٣ر٢
٦٦٠ر٢٤١	منوفي	٦٠٨ر١٩٩
٠٥٣ر٧٥٢	جيزة ٣٠	٧٧٦ر٤١٢ر١
٥٣٠ر١٨١	زاجوراه	٢٤٨ر٣٧٢
٥٦٧ر١٨٧ر٢	اشموني	٣٠٢ر٠٩١ر٢
٩٥٧٢	أصناف أخرى	٦٣٧١
٦٠٢	مخلوط	١٩٩٦
٢٧٦٥٧	واطي مخلوط	٥٦٣٠٦
١٧٥ر١٣٥	اسكارتو	١٥٠٠٦٣
١٧٣ر٠٦٠ر٥		٠٦٧ر٥٧٤ر٦

الاستهلاك العالمى للقطن

خلال عام ١٩٥٠ - ١٩٥١

احتلت بريطانيا المركز الاستهلاكى الرابع بين دول العالم . وكانت الثلاث دول التى سبقتها هى على التوالى : الولايات المتحدة والهند وروسيا . غير انها ظلت أكبر مستهلك للقطن المصرى ، اذ حصلت على ٢٣١ ألف بالة منه ، أى سدس الانتاج العالمى . بينما استهلكت بريطانيا ٦ر١٠٪ من القطن المصرى استهلكت ٣ر٢٢٪ من القطن الامريكى ولم تشتر روسيا سوى ٥٥ ألف بالة أى مايعادل ٢٪ من استهلاكها الكلى .

وتلى بريطانيا كأكبر مستهلك للقطن المصرى ، الهند ثم فرنسا ثم ايطاليا . وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية من الدول التى تتبع سياسة الاستكفاء الذاتى فى القطن اذ تستهلك ثلثى محصولها فقط . واستهلكت اليابان ٠٠٠ر٩٢٦ بالة من القطن الامريكى و ٣٢ ألف بالة فقط من القطن المصرى وذلك نظرا لسهولة حصولها على الدولار ، بينما يستورد غرب ألمانيا ٦٥٠ ألف بالة من القطن الامريكى ، ٠٠٠ر٥٠ بالة من القطن المصرى .

بآلاف البالات عام ١٩٥٠/١٩٥١

البلد	القطن الامريكى	القطن المصرى	القطن الهندى	انواع اخرى	المجموع
فرنسا	٥٥٣	١١٤	١٦٨	٣٨٧	١ر٢١٦
لمانيا الغربية	٦٥٠	٥٠	٦٤	٣١٩	١ر٠٨٣
ايطاليا	٥٩٩	٩٩	٨٩	١٥٣	٩٤٠
المملكة المتحدة	٤٨٥	٢٣١	٩٨	١ر٣٦٤	٢ر١٧٨
الاتحاد السوفييتى	٤	٥٥	...	١ر٤٤٦	٢ر٥٠٥
الولايات المتحدة	١٠ر٤٨٠	٨٩	٥٤	١٥	١٠ر٦٣٨
الهند	٤١٨	١٨٥	٢ر٤٥٦	٣٢٩	٣ر٣٨٨
اليابان	٩٢٦	٣٢	٣٣١	٣٠٢	١ر٥٩١
دول أخرى	١ر٣٩٤	٥٨٥	٥٠٦	٨ر٣٦٧	٩ر٧٥٢
المجموع العالمى	١٥ر٥٠٩	١ر٣٤٠	٣ر٧٦٦	١٢ر٦٧٦	٣٣ر٢٩١

(مجلة الايكونومست)





محاسبة التكاليف

المصروفات الصناعية غير المباشرة
Indirect Manufacturing Expenses

بحثنا بالعدد الماضي المصروفات التى تتحملها المؤسسة ولا تكون متعلقة تعليقا مباشرا بوحدة الانتاج بمعنى أنه لايمكن تحديد قيمتها بالنسبة لكل وحدة من وحدات الانتاج الا باحدى طرق التقدير التى سنشير اليها فى ثنايا البحث

وقد يمكن الوصول الى تمييز بعض العلاقة بين وحدة الانتاج وبين بعض أنواع هذه المصروفات ولكن ذلك يستلزم نفقات باهظة لاتتناسب مع الفائدة المرجوة · هذا من جهة ومن جهة أخرى فلا يخلو الامر من عنصر التقدير وفوق هذا وذاك فان هذا التمييز لايمكن ان يشمل كافة عناصر هذه المصروفات بأى حال من الاحوال

ولا يميل المحاسبون الآن الى اطلاق لفظ العبء load or burden على هذا النوع من المصروفات فالثابت الاكيد أنها مصرفات لازمة للمؤسسة لتسيير دفة أعمالها ، ولكنها أطلق عليها هذا الاسم للتمييز والتفرقة بينها وبين المصروفات المباشرة للانتاج من جهة ، وبين المصروفات الادارية للمؤسسة من جهة أخرى ·وفوق هذا فقدينتج عن زيادتها أحيانا تخفيض فى التكاليف النهائية لوحدة الانتاج وذلك باتقان وسائل التنظيم وزيادة الانتاج زيادة كبيرة تبعا لذلك فينخفض سعر تكلفة الوحدة الواحدة بالتبعية · فلا يستساغ فى هذه الحالة اذن تسميتها عبئا !

وهذه المصروفات يمكن أن تنظم فى أربعة أنواع :

١ ـ مواد مستهلكة بالاقسام المنتجة productive departments

٢ ـ أجور خاصة بالاقسام المنتجة

٣ ـ مصروفات أخرى تتعلق بالاقسام المنتجة تعلقا مباشرا ولكن بوجه عام ·

٤ ـ مصروفات الاقسام غير المنتجة ـ وتسمى services

ونورد فيما يلى كلمة مختصرة عن طبيعة كل نوع من هذه الانواع الاربعة ·

المواد المستهلكة : كثيرا مايتطلب العمل فى الاقسام المنتجة استهلاك مواد ومهمات لتسيير دفة العمل دون ان تستهلك هذه المواد أو المهمات فى عملية معينة بالذات ذلك مثل السيور الجلدية ، أو الزيوت والشحومات ، ومصابيح الانارة والوقود ·· الخ كما قد تكون هذه المهمات زهيدة القيمة جدا كالمسامير وماشابه بحيث يصعب تحديد قيمتها لكل عملية فيحسن حصر قيمتها فى حساب خاص والتصرف فيه بعد ذلك · ومن الامثلة الطريفة لهذا النوع الاخير الخيوط التى تلزم للصق اتيكيت القبعات عليها ·ولنا أن نتصور ثمن ما يخص كل قبعة من خيط لايزيد طوله عن ٥ سم ·كيف نستطيع تحديد ثمنه تماما لاضافته على المصروفات المباشرة للقبعة اليس هناك من وسيلة سوى معرفة مجموع ثمن الخيوط المستهلكة طوال العام (أو طوال كل مدة تجارية) وقسمة هذا الثمن على عدد القبعات المنتجة خلال العام أو خلال المدة التجارية ·

كما يدخل تحت هذا النوع أيضا فروق المواد التى تبقى دون استعمال لصغرها عن الوحدة كما لو بقى متر واحد من الثوب فى مصنع قمصان ـ وهذه تسمى الفضلات أو الديشيهات ولابد من تحميل قيمتها اجمالا على الانتاج وان لم تستعمل او تستهلك فيه فعلا ·

الاجور : تشمل اجور مراقبى العمل foremen وملاحظيه superintendents ورؤساء الورش الذين يكتفون بالاشراف على العمل وعلى العمال كما تشمل أحيانا أجور محاسبى التكاليف وربما شملت أجور الصبيان تحت التمرين apprentices على أساس أن خدمات هؤلاء لوحدة الانتاج محدودة وضئيلة حتى يتم تمرينهم ·

وتقيد فى هذا البند أيضا مرتبات مدير المصنع works manager ومهندسى المصنع كما يشمل هذا النوع من المصروفات علاوات العمال التى تتقرر لهم عن مدد سابقة back-Periods أو المكافآت التى قد يتقرر صرفها زيادة عما هو متبع أو الاجازات المرضية للعمال التى يصرف عنها ـ فى العادة ـ نصف أجر ·

المصروفات الاخرى : وهى على نوعين

مصروفات فعلية: كمصروفات الانارة والتليفون والمياه (للشرب) وكرسوم التأمين على المبانى والعدد والآلات ، وتكاليف صيانة ذلك كله ·وكمصاريف العلاج للعمال وتكاليف ملابسهم ·· الخ ·

ومصروفات اعتبارية : وأهمها الاستهلاكات التى يجب تحميلها على تكاليف الانتاج وذلك عن المبانى والعدد والآلات · وغنى عن البيان أن بند الايجار يستبدل باستهلاك المبانى ان كان المصنع مستأجرا من الغير دون ان يكون مملوكا للمؤسسة ·

مصروفات الاقسام غير المنتجة :

يستلزم العمل فى المنشآت الكبيرة انشاء أقسام لاتتصل مباشرة بعملية الانتاج الفعلى ولذلك فتسمى اقساما غير منتجة وأحيانا تسمى أقسام الخدمة services وذلك مثل قسم الصيانة العامة الذى يقوم باجراء الاصلاحات العادية والترميمات البسيطة سواء للمبانى أو للعدد والآلات · وكذلك مثل قسم النقل الذى يتولى نقل موظفى المؤسسة وعمالها من المصنع واليه · وكذلك كتكاليف البوفيه أو المطعم ان رأت المؤسسة ضرورة انشاءه · · وهكذا

محاسبة المصروفات غير المباشرة :
Accounting for Manufacturing

تتم هذه المحاسبة على ٦ خطوات كالآتى :

الخطوة الاولى : يفرد حساب فى دفتر الاستاذ العام ترحل اليه مجاميع القيود • totals

الخطوة الثانية : يمسك دفتر أستاذ مساعد ترحل اليه مفردات القيود • details

الخطوة الثالثة : تعد كشوف تحليلية لهذه المصروفات طبقا لبنودها المختلفة • analysis

الخطوة الرابعة : تحلل هذه المصروفات وتقسم على كافة الاقسام المنتجة كل منها حسبما يخصه distribution طبقا لقواعد تنظيمية سنتناولها فيما بعد

الخطوة الخامسة : تحميل مصروفات أقسام الخدمات على الاقسام المنتجة كل منها حسبما يخصه

الخطوة السادسة : توزيع مجمل مصروفات كل قسم منتج على ماينتجه من منتجات products فتتحدد لدينا التكلفة الصناعية لهذا المنتج :

مثال تطبيقى عملى :

نورد فيما يلى مثالا تطبيقيا من (Cost Accounting, by W. B. Lawrence, pp. 177-8).

يتمثل فى منشأة تقوم بانتاج ٣ أنواع من السلع وبها ٣ أقسام منتجة وقسمان غير منتجين •

الخطوة الاولى : بلغ مجموع بند المصروفات غير المباشرة ٤٠٠٠٠ جنيه

الخطوة الثانية والثالثة معا : فيما يلى تفصيل لبنود هذا المبلغ •

المبلغ	البند
١٨٠٠٠	العمل غير المباشر
١٠٧٠٠	مواد مستهلكة
٢٤٠٠	انارة ووقود
١٥٠٠	تأمين
٧٤٠٠	استهلاكات
٤٠٠٠٠	الجملة

الخطوة الرابعة : بيان مايخص الاقسام المنتجة وغير المنتجة من هذه البنود • كما هو مبين بالجدول رقم ١

« جدول رقم ١ »

بند المصروفات	المجموع الكلى	القسم غير المنتج الاول	القسم غير المنتج الثانى	الاقسام المنتجة ١	الاقسام المنتجة ٢	الاقسام المنتجة ٣
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
العمل غير المباشر	١٨٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠
مواد مستهلكة	١٠٧٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	٢٧٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠
انارة ووقود	٢٤٠٠	٤٠٠	٦٠٠	١٠٠٠	٣٠٠	١٠٠
تأمين	١٥٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٤٠٠	٤٠٠
استهلاكات	٧٤٠٠	١٤٠٠	١١٠٠	١١٠٠	٢٣٠٠	١٥٠٠
	٤٠٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	١٢٠٠٠	٧٠٠٠

الخطوة الخامسة : تقسيم مصروفات الاقسام غير المنتجة على الاقسام المنتجة مما ينتج عنه تحميل هذه الاقسام الاخيرة بكافة المصروفات غير المباشرة للمؤسسة • كماهو منشور بالجدول رقم ٢

جدول رقم ٢

بند المصروفات	المجموع الكلى	القسم غير المنتج الاول	القسم غير المنتج الثانى	الاقسام المنتجة ١	الاقسام المنتجة ٢	الاقسام المنتجة ٣
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
المصروفات الخاصة بكل قسم	٤٠٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	١٢٠٠٠	٧٠٠٠
توزيع مصروفات القسم الاول غير المنتج	(خصم)	٧٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠
الرصيد	٤٠٠٠٠	مسدد	٨٠٠٠	٩٠٠٠	١٣٠٠٠	١٠٠٠٠
توزيع مصروفات القسم الثانى غير المنتج		(خصم)	٨٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠
الرصيد	٤٠٠٠٠	مسدد	مسدد	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠	١٣٠٠٠

الخطوة السادسة : توزيع مصروفات الاقسام المنتجة على المنتجات أو السلع كما هو منشور بالجدول رقم ٣

جدول رقم « ٣ »

بند المصروفات		المجموع الكلى	السلعة ا	السلعة ب	السلعة ج
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
المصروفات الموزعة من القسم المنتج	١	١٢٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠	٢٠٠٠
« « « « «	٢	١٥٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠
« « « « «	٣	١٣٠٠٠	٦٠٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠٠
المجموع		٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٤٠٠٠	١١٠٠٠
ويمثل مجموع تكلفة كل سلعة		(أفقى ورأسى)			

يتبع

موسى حقى
ماجستير فى التجارة

دليل المموّل

مر النظام المالى في مصر بنفس الادوار التي مر بها في البلدان الاخرى من ناحية التعديل في القوانين من وقت لآخر حسبما يسفر عنه التطبيق العملي ، الا أن عملية التعديل في مصر كانت أسرع في دورانها منها في البلدان الاخرى الى حد يصعب معه على الممول تقصي واجباته وتبيان حقوقه .

لذلك وجدنا تحقيقا لاغراض هذه المجلة أن نفرد هذا الباب لخدمة جمهور الممولين بأن نوجه نظرهم الى ما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق قبل قوانين الضرائب المختلفة .

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

الضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة

الاعفاء من الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات

نصت المادة ١٥ فقرة ثانية على أنه تعفى من الضريبة فوائد الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة على أن يثبت ان تلك الفوائد داخلة في حساب المنشئات المنتفعة بها الكائنة في مصر وخاصة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثاني من هذا القانون .

والغرض من هذا الاعفاء هو حماية النظام المصرفي في مصر وعدم الاضرار به وتسهيل عمل البنوك فيها ـ وقد اقتبس النص الخاص به من القانون البلجيكي ـ ذلك ان المصارف اعتادت الا تقتصر في عملها على رأس مالها فقط بل تشتغل أيضا بما يودع لديها من النقود ، فانها تأخذ بربح مقداره ٢٪ مثلا ثم تقرضها بفائدة أعلى كستة في المائة مثلا ، ففي هذه الحالة تعفى الفائدة المتصلة بمباشرة المهنة ويدخل الفرق في حساب أرباح المصرف بعد خصم مصاريفه ويؤخذ على صافي أرباحه ضريبة الارباح التجارية والصناعية . وربح المصارف هو عبارة عن الفرق بين الفوائد التي تحصل عليها على ما تمنحه من السلفيات وبين ما تتحمله من الاعباء والمصاريف السالف ذكرها ومن الحق ان تحسب الضريبة على هذا الربح لا على مجموع الفوائد .

ويستفيد من هذا النص المصارف ، وكل المنشئات المشتغلة بالتسليف كمهنة لها . فاذا كانت احدى المنشئات تشتغل بالصناعة مثلا وكانت مباشرة أعمالها تقتضي عادة أن تمول الزراع الذين يوردون اليها محاصيلهم لمباشرة صناعتها باقراضهم ماهم في حاجة اليه من المال لتمكينهم من توريد ما تعهدوا به لها من تلك المحاصيل ، فلاشك في أن التسليف في هذه الحالة يعد متصلا بمباشرة المهنة .

وقد أورد منشور مصلحة الضرائب رقم ٤٩ الصادر في ١٨/٧/١٩٤٠ على سبيل المثال بعض الحالات التي تعتبر متصلة بمباشرة المهنة وتعفى من الضريبة وهي :

١ ـ الفوائد التي تحسب عند البيع بالتقسيط ، وكذلك فوائد التأخير التي تحسب على الاقساط التي يتأخر دفعها بعد مواعيدها بشرط أن يتناول البيع أشياء تدخل في عمل المنشأة أصلا . أما اذا تم البيع عن عقار أو منقول مما لا يدخل في عمل المنشأة الاصلي فان فوائد الثمن تخضع للضريبة .

٢ ـ فوائد المبالغ المحرر عنها أوراق تجارية وتكون قيمتها بضاعة أو بالحساب الجاري .

٣ ـ الفوائد التي تحسب عن المبالغ التي يدفعها بعض الممولين والشركات للمزارعين مقدما لتوريد محصولاتهم بعد جنيها وتخصم من الثمن بعد تحديده .

٤ ـ فوائد الحسابات الجارية التي تتوافر فيها الاركان القانونية للحساب الجاري (ومن المعلوم ان هذه الحسابات الجارية انما تنشأ نتيجة عمليات تجارية أو صناعية) .

٥ ـ الخصم الذي يحسب للعملاء مقابل سداد أثمان مشترياتهم قبل مواعيد الاستحقاق المتفق عليها يعتبر من قبيل خصم تعجيل الدفع .

كذلك شركات التأمين قد تقوم بالاقراض واستثمار أموالها فما تحصل عليه من الفوائد يدمج في أرباحها الا أن الفقرة الاخيرة من المادة ١٥ تنص على أنه لا يعتبر من الديون المتصلة بمباشرة المهنة فيما يتعلق بشركات التأمين الا السلف الممنوحة في دائرة الاحتياطي الحسابي .

وقد قضت المحاكم بأنه لا يشترط للاعفاء أن تكون المنشأة قد دفعت بالفعل ضريبة الارباح التجارية والصناعية اذ يكفي ان تكون مما يخضع أصلا للنصوص التي وردت في الكتاب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (الخاص بالضريبة على الارباح التجارية

والصناعية) وان اعفيت فعلا من هذه الضريبة .

قد رأينا أن المادة ١٥ كانت تشمل من الاصل النص على اعفاء فوائد الديون المتصلة بمباشرة المهنة من الضريبة ولما كان لم يرد مثل هذا النص فى المادة الاولى فقرة ٣ من القانون الاصلى - وتسبب عن هذا التفريق فى المعاملة شكوى المصارف ودور التسليف لانه اذا فرضنا ان منشأة يتصل الاقراض بمهنتها او يدخل ضمن اعمالها اقرضت (قبل اجراء التعديل بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١) .

(١) فردا أو شركة تضامن : فان الفوائد التى تحصل عليها المنشأة من هذا الاقراض تعفى من ضريبة فوائد الديون لاتصالها بمهنتها ويكتفى بادراجها ضمن ارباح المنشأة ويخضع الربح الكلى للضريبة على الارباح التجارية والصناعية فقط

(٢) شركة توصية أو شركة مساهمة فان الفوائد التى تحصل عليها المنشأة تفرض عليها ضريبة القيم المنقولة أولا ثم تدخل فى حساب الارباح والخسائر أيضا ويفرض على الارباح مجتمعة ضريبة الارباح التجارية والصناعية .

ولهذا الفرق الواضح فى المعاملة عدل المشرع الفقرة الثالثة من المادة الاولى بما يسوى فى المعاملة بين الحالتين ، ولكن هذا الاعفاء الذى أضيف الى المادة الاولى الفقرة الثالثة والذى قضى باعفاء فوائد السلفيات المتصلة بمباشرة المهنة قد قيد بشروط وردت فى المادة ١٥ بعد تعديلها أيضا . وهذه الشروط هى التى وردت فى الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من المادة .

ففيما يختص بالسلفيات الممنوحة للهيئات العامة وللشركات المساهمة والتوصية فرق بين حالتين :

أولا - السلفيات التى تمنحها دور التسليف العقارى ودور التسليف الصناعى :

وهذه السلفيات تمنح فى العادة لآجال طويلة أو متوسطة ويشترط لاعفاء فوائدها من ضريبة فوائد الديون أن لاتتجاوز قيمة السلفة ٤٠٠٠٠ جنيه وزيدت أخيرا الى ٢٥٠٠٠٠ جنيه فاذا تجاوزتها خضعت فائدتها الى ضريبة على ايراد القيم المنقولة .

مع ملاحظة انه اذا عمدت احدى الشركات الى عقد جملة سلفيات من مصرف واحد وتقل كل منها عن المبلغ المحدد قانونا (٤٠٠٠٠ جنيه أو ٢٥٠٠٠٠ جنيه) ولكنها فى مجموعها تتجاوز هذا القدر فان الفائدة فى هذه الحالة تخضع لضريبة القيم المنقولة . ماعدا مايختص بالسلف الصناعية فانه اذا عقدتها شركة مساهمة أو توصية بقصد الحصول على المادة الخام اللازمة للصناعة وتعدت هذا القدر فان فوائدها تعفى من ضريبة القيم المنقولة اذا ماسددت السلفة المذكورة فى بحر السنة المالية للشركة الصناعية المقترضة .

ثانيا - السلفيات التى تمنحها دور التسليف العادية : وهذه اشترط القانون لاعفائها من ضريبة القيم المنقولة أن يتوافر شرطان

(١) أن تكون مدة العقد لاتزيد عن سنة

(٢) أن يكون سعر الفائدة غير ثابت أى يجوز تعديله فى أى وقت على انه رغم توافر هذين الشرطين فان لمصلحة الضرائب قانونا أن تخضع فوائد مثل هذه السلفيات للضريبة بشرط أن تقيم هى الدليل على أن هذه الشروط وان توافرت فى عقد السلفة حقيقة الا أن الشركة أو الهيئة المقترضة لايمكن عملا أن تلتزم بها - كأن لاتستطيع عملا تسديد الدين فى سنة واحدة .

هذا ويتوقف اعفاء فوائد السلفيات من الخضوع للضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة بسبب الاتصال بمباشرة المهنة طبقا للقواعد المبينة من قبل على توفر شرطين :

١ - أن تكون الفوائد متصلة بمباشرة المهنة بمعنى أن تكون مطلوبة لهيئات تباشر أعمال التسليف كمهنة - أو ناتجة من عمليات متصلة بمباشرة المهنة على النحو المبين فى المنشور ٤٩ سالف الاشارة اليه .

٢ - أن تكون المنشأة التى تباشر أعمال التسليف أو تستحق لها فوائد متصلة بمباشرة المهنة مقيمة فى مصر وادرجت الفوائد الناتجة لها فى حساب الارباح والخسائر مما يدخل الفوائد فى نطاق الضريبة على الارباح التجارية والصناعية

هذا ويلاحظ ان منشور مصلحة الضرائب رقم ٨٢ الصادر فى ٢٥ شهر ٩٤٢/٣ كان يعتبر الاحكام التى جاء بها القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ فيما يتعلق بفوائد السلفيات وفوائد الديون المتصلة بمباشرة المهنة من الاحكام التفسيرية التى لها أثر رجعى ، ولكن المصلحة عادت فعدلت بحق عن هذا الرأى فألغت منشورها المتقدم وذلك بالمنشور رقم ١٠٢ الصادر فى ١٩٤٥/٩/٢٥ ونصت فيه صراحة على سريان أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ من تاريخ صدوره بدون أثر رجعى .

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية أسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز عبد الله فكرى أباظه بك

رئيس التحرير أحمد عنان

مدير الادارة على شكرى

يصدرها نادى التجارة الملكى
١٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة
تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة

الاشتراكات : فى مصر جنيها واحد فى السنة

- فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا أو لبنانيا أو فلسا
- فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا
- فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولارا
- فيما عدا ذلك من أنحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٥/٢/٦ جنيها انجليزيا
- تسدد الاشتراكات فى مصر والسودان نقدا بموجب أذونات أو حوالات بريدية أو شيكات .. وفى الخارج بموجب شيك على احد بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

قوانين وقرارات

القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١

بتقرير رسم الدمغة

« بقية المنشور بالعدد الماضي »

١١ ـ تسري الأحكام المتقدمة على جميع الاعلانات والاخطارات العلنية الموجودة وقت العمل بهذا القانون بصرف النظر عن تاريخ تعليقها

ولكن يمنح أصحاب الاعلانات والاخطارات العلنية بجميع أنواعها مهلة شهر لأداء رسم الدمغة أو لازالتها

١٢ ـ يفرض رسم دمغة نوعي قدره عشرون قرشا عن كل اعلان يوزع باليد أو يرسل بالبريد مهما يكن عدد نسخ الاعلانات الموزعة ويستثنى منها الاخطارات الخاصة بالميلاد والزواج والوفاة •

١٣ ـ الاعلانات والاخطارات والتبليغات وكافة ما ينشر لهذه الاغراض في الصحف وفي المجلات والتقاويم السنوية والمجلات المصورة وكتب الدليل والنشرات الدورية على اختلاف أنواعها أو الكتب والكراسات المطبوعة في مصر أو التي توزع وتباع فيها يفرض عليها رسم دمغة قدره ٣٠ مليما (ثلاثون) عن كل جنيه أو كسور جنيه من أجرة النشر •

وعلى أصحاب الصحف والمجلات والنشرات .. الخ أن يحصلوا هذا الرسم من المعلنين ويوردوه لمصلحة الضرائب في نهاية كل شهر •

١٤ ـ الاعلانات والاخطارات العلنية التي لا يؤدى عنها رسم الدمغة يصير اتلافها •

١٥ يتحمل الرسم المستحق على الاعلانات من يعمل الاعلان لمصلحته •

فاذا كان الاعلان على تقاويم الجدران يكون المسئول عن أداء رسم الدمغة من يضعها في محل عمومي أو مفتوح للجمهور •

رسوم الدمغة على عقود النقل

١ ـ استمارات النقل (بوالص) وغيرها من المستندات التي تقوم مقامها الخاصة بالبضائع والمنقولات أيا كان نوعها سواء كان النقل بريا أو بطريق النهر والترع والبحيرات الصادرة من أي متعهد نقل ، والتي يبلغ أجر نقلها (نولونها) مائتي مليم أو أكثر تخضع لرسم الدمغة الآتي بيانه :

مليم

٢٠ اذا كان أجر النقل (النولون) مائتي مليم ولا يجاوز جنيها •

٤٠ اذا كان أجر النقل (النولون) لا يجاوز جنيهين •

٦٠ اذا كان أجر النقل (النولون) يزيد على ذلك •

واذا تطلب النقل تحرير عدة عقود استحق رسم دمغة على كل عقد قائم بذاته •

٢ ـ يفرض الرسم ذاته المبين في المادة السابقة على تذاكر الأمتعة والمنقولات التي يبلغ أجر نقلها (نولونها) مائتي مليم أو أكثر التي يتسلمها المسافرون من مصلحة سكك حديد الحكومة أو غيرها من ادارات السكك الحديدية ذات الصبغة العامة أو المحلية أو ادارات الترام أو سيارات النقل المشترك أو الطائرات •

٣ ـ التذاكر التي تخول حق شغل الأمكنة في عربات النوم بقطارات سكك حديد الحكومة يحصل عنها رسم دمغة قدره مائة مليم عن كل محل • أما أمكنة عربات الهواء المكيف والبولمان فيحصل عنها رسم دمغة قدره أربعون مليما عن كل محل •

٤ ـ يفرض رسم دمغة قدره ستون مليما عن كل بوليصة من بوالص الشحن البحري

واذا كان أصل البوليصة مشتملا على أكثر من ورقة واحدة يحصل الرسم ذاته عن كل ورقة •

٥ ـ يحصل رسم دمغة على تذاكر السفر على السفن على النحو التالي :

	مليم
تذكرة الدرجة الاولى	٤٠٠
تذكرة الدرجة الثانية	٣٠٠
تذكرة الدرجة الثالثة	١٠٠

ويخفض رسم الدمغة على تذاكر الدرجة الاولى والثانية المعطاة الى الحجاج الى خمسين مليما ، ويعفى ركاب الدرجة الثالثة

وكل درجة متوسطة تؤدى رسم الدرجة التي أقل منها •

ويعفى من رسم الدمغة تذاكر السفر على ظهر الباخرة وتذاكر العودة اذا دفعت قيمتها في مصر وتذاكر السفر على السفن التي تسافر بين موانى مصر أو في داخل البلاد •

٦ ـ يحصل رسم دمغة على تذاكر السفر على الطائرات قدره مائة مليم يزاد الى أربعمائة مليم بالنسبة لتذاكر السفر للخارج •

وتعفى من الرسم تذاكر العودة اذا دفعت قيمتها في مصر •

٧ ـ يفرض رسم دمغة قدره مائتا مليم على تصاريح السفر وتذاكر الاشتراك أيا كان نوعها وأيا كان حاملها اذا كانت ممنوحة مجانا من مصلحة سكك حديد الحكومة أو من أية مصلحة أخرى أو شركة أو فرد من المشتغلين بأعمال النقل المشترك أيا كان نوعه •

ويكون هذا الرسم سنويا اذا كان التصريح أو تذكرة الاشتراك ممنوحا لمدة تزيد على سنة

ويعفى من هذا الرسم التصاريح أو تذاكر الاشتراك المعطاة بغير اسم من احدى الشركات الى المصالح الحكومية تنفيذا لعقد الالتزام أو للترخيص •

٨ ـ تذاكر الاشتراك الصادرة من سكك حديد الحكومة أو من أية مصلحة سكك حديد أخرى ذات صبغة عامة أو محلية أو أية شركة أو فرد من المشتغلين بأعمال النقل المشترك أيا كان نوعه تخضع لرسم دمغة على النحو الآتي :

	مليم
تذكرة الاشتراك عن الدرجة الاولى	٢٠٠
تذكرة الاشتراك عن الدرجة الثانية	١٠٠

ويخفض هذا الرسم الى النصف اذا كانت مدة الاشتراك لا تجاوز ثلاثة أشهر •

٩ ـ كل تذكرة اشتراك تصرفها شركات الترام أو سيارات النقل المشترك تخضع لرسم دمغة قدره عشرة مليمات اذا كانت عن مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر • فان جاوزت المدة ثلاثة أشهر يكون الرسم عشرون مليما •

١٠ ـ كل تذكرة سفر أو تصريح أو يبيح السفر أو الانتقال لأكثر من شخص واحد يتعدد الرسم عليه بتعدد الاشخاص •

١١ ـ لا يحصل رسم دمغة الاتساع على المحررات المذكورة في هذا الجدول التي تفسر بأنها عقود •

١٢ ـ يقع عبء الرسم المستحق على عقود النقل على الاشخاص الآتي ذكرهم :

نقل البضائع والأمتعة والمنقولات العامة ـ الرسم على المصدر •

شغل أمكنة عربات الهواء المكيف والبولمان ـ الرسم على المسافر •

تذاكر السفر على السفن والطائرات ـ الرسم على صاحب التذكرة •

تصاريح السفر وتذاكر الاشتراك بالمجان أو بالثمن ـ الرسم على حامل التصريح أو الاشتراك

١٣ ـ يفرض رسم دمغة قدره ثلاثة مليمات عن كل طرد بريد داخلي أو خارجي مهما كان وزنه •

١٤ ـ يفرض رسم دمغة كما يأتي :

مليم

٣ عن كل اذن بريد •

٥ « « حوالة بريد عادية أو أميرية أو خارجية البريد •

١٠ « « طرد محول عليه •

٢٠ « « صر نقود يرسل بواسطة مصلحة البريد •

٢٠ « « خطاب مؤمن عليه •

٢٠ « « طرد مؤمن عليه •

(١٥) يفرض على كل مبلغ يحصل بواسطة مصلحة البريد رسم دمغة قدره مليم واحد عن كل جنيه بحيث لا يقل الرسم عن مليم ولا يزيد عن ١٠٠ مليم

(١٦) يحصل رسم دمغة قدره خمسة مليمات عن كل خطاب أو رسالة تسلم في شباك البريد وذلك في مدن المحافظات دون غيرها •

(١٧) يحصل رسم دمغة قدره عشرة مليمات على كل دفتر توفير • ويحصل نفس الرسم عند تجديده

رسوم الدمغة النوعية

١ ـ يفرض رسم دمغة قدره عشرة مليمات على :

(ا) الشيكات سواء كانت عادية أو مسطرة أو من شيكات المسافرين أو من خطابات الاعتمادات الخ •

(ب) المحررات المعروفة في المصارف المالية باسم « اذن التسوية » والتي بمقتضاها يصدر الامر الى صاحب المصرف بقيد مبلغ لحساب الغير خصما على حساب مصدر الامر

(ج) جميع مستخرجات الحساب أو كشوف الحساب التي يرسلها أصحاب المصارف الى عملائهم الذين لهم حساب في المصرف

ولا يدخل في ذلك اشعارات الخصم والاضافة التي ترسل للعملاء

(د) حوافظ تحصيل حصص أرباح الاسهم أو فوائد السندات أيا كان نوعها وذلك بغير اخلال برسم الدمغة المبين بالفقرة (هـ) الآتية اذا اشتملت الحافظة على مخالصة أو ايصال

(هـ) الفواتير المؤشر عليها بالتخليص أو كل مخالصة أو ايصال عما لا تقل عن مائة قرش مع مراعاة ما هو مبين في نهاية المادة الثالثة من الفصل الثالث (البورصة) من الجدول رقم ٢

ويعفى من هذا الرسم :

أولا ـ الايصالات التي تعطى عما يودع في البنوك ليقيده لحساب من قام بالايداع أو لحساب أي شخص آخر •

ثانيا – الايصالات التى تعطى من البنوك عن الشيكات والكمبيالات والسندات تحت الاذن التى تسلم للبنك على ذمة التحصيل أو القبول .

ثالثا – الايصالات الخاصة بالمبالغ التى تودع صناديق التوفير أو بالمبالغ التى تحسب منها .

رابعا – الايصالات الداخلية المتبادلة بين موظفى أو أقسام المنشأة الواحدة أو بينها وبين فروعها بشرط أن تكون بقصد تنظيم العمل الداخلى للمنشأة على أن يستحق الرسم عند استعمالها .

٢ – يفرض رسم دمغة قدره عشرون مليما على شهادات علم الوزن .

٣ – يفرض رسم دمغة قدره عشرة مليمات على كل ورقة من السجلات المنصوص عليها فى المادة ٣ من اللائحة الملحقة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٥ الخاص بالاسلحة .

٤ – يفرض رسم دمغة قدره ثلاثون مليما على الرخص أو الاقرارات أو التصريحات المعطاة من البوليس أو أية سلطة ادارية أخرى .

٥ – يفرض رسم دمغة قدره مائة مليم على :

(أ) ضمان السندات والكمبيالات تجارية كانت أو مدنية اذا أعطى بعقد مستقل .

(ب) خطابات الضمان وعقود الكفالة .

ولا يحصل مع هذا الرسم رسم الاتساع المقرر على العقود بالفقرة (د) من المادة ٢ من الجدول رقم ١

٦ – يفرض رسم دمغة قدره مائة مليم على توريد الغاز أو القوة الكهربائية أو المياه ولو قلت مدة التوريد الفعلى عن سنة كاملة .

فاذا استمر التوريد لأكثر من سنة استحق الرسم ذاته عند بدء كل سنة جديدة .

٧ – يخضع استهلاك الكهرباء لرسم قدره مليمان عن كل كيلو وات ساعة من الكهرباء المستعملة للاضاءة على العموم أو للأغراض المنزلية

٨ – يخضع استهلاك الغاز لرسم قدره مليمان عن كل متر مكعب ويخضع البوتاجاز لرسم قدره خمسة مليمات عن كل كيلو جرام .

٩ – يعفى من الرسم المقرر على استهلاك الكهرباء والغاز والبوتاجاز الملاجىء والمستشفيات والمستوصفات على أن تكون من المنشآت التى لا ترمى الى الكسب .

١٠ – يقع عبء الرسم المستحق طبقا للمواد المتقدمة على الأشخاص الآتى ذكرهم :

الشيكات : الرسم على محرر الشيك .

اذن التسوية : الرسم على من يصدر عنه الامر الى صاحب المصرف .

المستخرجات وكشوف الحساب المرسلة من المصارف الى عملائها – الرسم على العميل .

حوافظ تحصيل حصص ارباح الاسهم أو فوائد السندات – الرسم على العميل .

المخالصات والايصالات والفواتير المؤشر عليها بالتخليص : الرسم على من يسلم المخالصة أو الايصال أو الفاتورة .

ومع ذلك :

(١) يكون الرسم على الايصالات الخاصة بالمرتبات والاجور والمعاشات على صاحب العمل أو الملتزم بأداء المعاش .

(٢) يكون الرسم على فواتير الشراء المؤشر عليها بالتخليص على طالب الفاتورة .

(٣) يكون الرسم على المبالغ التى تؤدى على الحساب على المدين .

علم الوزن – الرسم على صاحب البضاعة الموزونة .

وفى جميع هذه الاحوال لايجوز الاتفاق على العكس .

ضمان السندات والكمبيالات وخطابات الضمان وعقود الكفالة – الرسم على المكفول أو من تسلم العقد .

توريد الغاز والكهرباء والماء – الرسم على المورد .

استهلاك الكهرباء والغاز والبوتاجاز – الرسم على المستهلك ولايجوز الاتفاق على غير ذلك .

(١١) يفرض رسم دمغة قدره مائتا مليم على :

(ا) كل رخصة لاستيراد أسلحة أو ذخائر أو لنقل أسلحة أو ذخائر مما نص عليه فى المادة الرابعة من اللائحة الملحقة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٥

(ب) الامتيازات الخاصة باستغلال المحاجر والمناجم وعقود النزول عن تلك الامتيازات .

(١٢) يفرض رسم دمغة سنوى قدره مائتا مليم على كل دراجة أو أى جهاز مماثل لها الا بعد أن توضع عليها لوحة تدل على أداء رسم الدمغة .

(١٣) يفرض رسم دمغة سنوى قدره خمسمائة مليم على كل ميزان يتحرك بوضع قطعة عملة فيه .

ولا يجوز تركيب ميزان الا بعد أن توضع عليه لوحة تدل على اداء رسم الدمغة .

(١٤) يفرض رسم دمغة قدره عشرة فى المائة من قيمة الرسم على كل رخصة بحيازة أو بحمل سلاح أو رسم تجديدها .

ولايؤدى مع هذا الرسم المنصوص عليه فى المادة ٤ من هذا الجدول .

(١٥) يفرض رسم دمغة سنوى قدره جنيهان مصريان على كل جهاز يعتمد فى ادارته على المهارة أو الحرفة ويكون الغرض منه امكان الحصول على ربح فى مقابل مبلغ ما (سواء كان هذا الربح نقودا أو كوبونات تخول مقدمها الحق فى الحصول على مشروبات أو أى ربح آخر) اذا كان استعمال هذا الجهاز غير ممنوع .

ولا يجوز تركيب أى جهاز الا بعد أن توضع عليه لوحة تدل على أداء الرسم

(١٦) يحصل ممن يصدر مرسوم بمنحه الجنسية المصرية رسم قدره ثلاثون جنيها ويجوز لمجلس الوزراء الاعفاء من كل الرسم أو بعضه بالنسبة الى أى أجنبى ينتمى بجنسه لغالبية السكان فى بلد لغته العربية أو دينه الاسلام .

ويحصل ممن يصدر له مرسوم بتغيير جنسيته المصرية رسم قدره خمسون جنيها .

(١٧) يحصل من كل شركة مساهمة يصدر مرسوم بتأسيسها رسم قدره خمسون جنيها ويقع عبء الرسم على عاتق الشركة .

(١٨) يفرض رسم دمغة قدره خمسة وعشرون جنيها على كل عقد بتكوين شركة توصية بالاسهم ويؤدى هذا الرسم مرة واحدة على صورة للعقد تحفظ لدى مصلحة الضرائب ويؤشر بذلك على الصور الاخرى ويقع عبء الرسم على الشركة .

ويكون الشركاء المتضامنون مسئولين عن أداء هذا الرسم على وجه التضامن .

(١٩) يفرض رسم دمغة سنوى قدره مائتا مليم على كل رخصة سيارة ولايؤدى مع هذا الرسم الرسم المنصوص عليه فى المادة الرابعة من هذا الجدول . ويتحمل الرسم صاحب السيارة .

(٢٠) يفرض رسم دمغة قدره مائة مليم على كل عقد اشتراك لاستعمال تليفون ويقع عبء الرسم على عاتق المشترك .

(٢١) يفرض رسم دمغة سنوى قدره مائة مليم على كل رخصة لاستعمال جهاز لاسلكى للاستقبال (راديو) ويتحمل الرسم صاحب الجهاز ولايؤدى مع هذا الرسم ، الرسم المنصوص عليه فى المادة الرابعة من هذا الجدول .

(٢٢) يفرض رسم دمغة قدره عشرة مليمات على كل بطاقة شخصية صادرة بناء على القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ وكذلك على تجديدها ويتحمل الرسم صاحب البطاقة .

(٢٣) يفرض رسم دمغة قدره مائة مليم على كل بطاقة شخصية صادرة بناء على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ ، وكذلك على تجديدها ، ويتحمل الرسم صاحب البطاقة .

***

وزارة المالية – مصلحة الضرائب

ادارة ضرائب الدمغة

منشور رقم (٦٩)

استعلم كثير من الوزارات والمصالح عن رسم الدمغة المستحق على طلبات الاجازة بمختلف أنواعها وردا على هذه الاستعلامات تفيد مصلحة الضرائب بالآتى :

تقضى الفقرة (ه) من المادة ٢ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة باخضاع العرائض والطلبات المقدمة للسلطات الادارية لرسم دمغة الاتساع الا ما استثنى بصريح النص .

وبناء على ذلك فان طلب منح الاجازة بصفة اعتيادية أو عرضية يخضع للرسم .

اما الاخطار عن الغياب سواء بسبب المرض أو لعذر عارض فلايخضع للرسم مالم يتضمن الاخطار معنى الطلب .

وفى حالة تقديم طلب لمنح اجازة اعتيادية للقيام بها على فترات متقطعة فيكتفى برسم دمغة واحد بشرط ان تكون دفعات الاجازة محددة فى الطلب ويسرى هذا الحكم أيضا فى حالة تجزئة الاجازة بمعرفة الجهة التابع لها الموظف أو المستخدم او العامل بسبب استدعائه من اجازته .

وفى حالة وضع كشف عام للاجازات واعتماده كما هو متبع فى بعض الجهات الحكومية ينبغى اما أن يقدم طلب حاضر من كل موظف على ورق مصلحة الضرائب المدموغ تنفيذا لهذا الكشف واما ان يعتبر توقيع الموظف على الكشف بمثابة طلب بحيث يؤدى كل موظف وارد اسمه به رسم الدمغة المستحق على طلب الاجازة بلصق طوابع دمغة بالقيمة المقررة بمعرفة المصلحة المختصة .

وتسرى الاحكام المتقدمة على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وعمال اليومية التابعين للحكومة وفروعها والمصالح التابعة لها ولمجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية وكذلك صف الضباط والعساكر والخفراء .

وتوجه مصلحة الضرائب النظر الى أن الاستئذان فى الانصراف أو التأخير عن المواعيد المقررة لايخضع لرسم الاتساع اذ أن الاستئذان انما يتم عادة شفويا .

أما اذا استلزمت الانظمة الداخلية لأية مصلحة ان يكون الاستئذان كتابة فان هذا المحرر يخضع للرسم اذا تضمن معنى الطلب

المدير العام

القاهرة فى ١٩٥٢/١/٢٤



فاروق الأول

خالص التهانى الى مقام عاهل الوادى
ملك مصر والسودان بعيد ميلاده السعيد

على محمد توفيق احمد على

أصحاب
مصنع معسل القنال
ت ٣٥٨
بالزقازيق

شركة الزقازيق

للأقطان والزيوت
عبد العزيز رضوان باشا
الزقازيق - الاسكندرية - القاهرة

شركة
سامى اسماعيل وحلمى قدرى

للهندسة والمقاولات
٧ ممر شريف باسكندرية ١٥ شارع فؤاد الأول بمصر

جورج توفيق كرم

صاحب الشركة التجارية العقارية المصرية
تجارة أخشاب
شارع ست الملك بالورديان باسكندرية

مصانع
نايف عماد باشا

بطنطا

محمد حسين الشافعى "رشاد"

تاجر ومقاول
وعضو المجلس البلدى سابقا بورسعيد

منتجات بهنا فيلم

بهنا إخوان
الاسكندرية - القاهرة - الخرطوم
المركز الرئيسى ١١ شارع كنيسة الاروام باسكندرية

محمد السيد العقاد

صاحب
محلات العقادين الكبرى
بالزقازيق



خالص التهاني إلى مقام عاهل الوادي

فاروق الأول

ملك مصر والسودان بعيد ميلاده السعيد

مصانع

ياسين للزجاج

محمد بك سيد ياسين وشركاه

٣٤ شارع قصر النيل . بالقاهرة

دسوقي محمد الدرواني

وولده إسماعيل

تجار ومقاولين عمارات بالزقازيق

الإدارة شارع الحريري ت ٤٦١

شركة ملاحة اسكندرية

شركة مساهمة مصرية

٢ شارع البورصة القديمة بالإسكندرية

خطوط منتظمة وسريعة لنقل الركاب والبضائع

بين أنحاء العالم

شركة مصر للملاحة البحرية

شركة مساهمة مصرية

٢ شارع البورصة القديمة بالإسكندرية

خطوط منتظمة لنقل الركاب والبضائع

نقل الركاب إلى الأراضي الحجازية

عبد المجيد بركات باشا

تاجر وصاحب محلج ومصنع للنسيج

بدمنهور

شركة

الشرق للتأمين

١٥ شارع قصر النيل بالقاهرة

موريس لاحمر للمواد الكيماوية

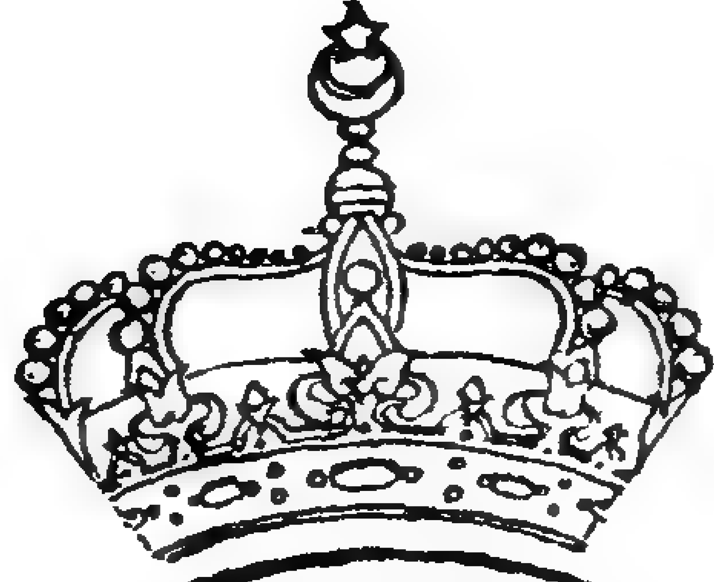
أندريه ريكس

٤٠ شارع عبد الخالق ثروت باشا بالقاهرة

فيلكس واما

١٠ شارع بيبرس الحمزاوي

القاهرة





فاروق الأول

خالص التهاني الى مقام عاهل الوادي
ملك مصر والسودان بعيد ميلاده السعيد

الشركة العربية
للغزل والنسيج
شركة مساهمة مصرية
بالسيوف رمل اسكندرية ص ب ١٤٩

ر. م. سلفاجو
وشركاه
الاسكندرية - القاهرة

ثابت اخوانه وشركاهم
٩ شارع عماد الدين بالقاهرة

شركة اخوان مقار
١٩ شارع سليمان باشا بالقاهرة

الجمعية التعاونية
للبترول

على مصطفى على
تاجر ومتعهد مصالح الحكومة وصاحب
مصنع شربات فاروق بشبين الكوم

شركة
اخوان جيار
لمعي ونصري زايد جيار
وكلاء وتجار بطهطا جرجا

شركة
التوريدات العمارية
والهندسية
ش. م. م.
المندمج فيها شركة نقولا دياب وأولاده
٢٦ شارع صلاح الدين باسكندرية

لزيادة محصول
القصب

استعملوا

نترو سلفات النشادر الألماني الأصلي

٢٦٪ آزوت

سلفات النشادر الألماني الأصلي

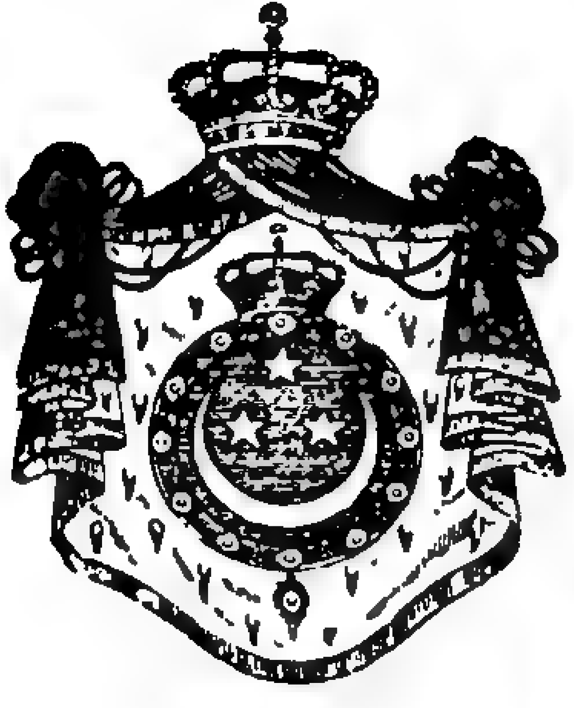
٢٠٪ - ٢١٪ آزوت

بضاعة حاضرة استوردتها رأساً
من أشهر المصانع الألمانية

توريدات الأسمدة والمواد الكيماوية
أندريه ريكس

س ت ٤٣٤٧٠

الإدارة { مصر : ٤٠ شارع عبد الخالق ثروت باشا "الملكة فريدة سابقاً" تليفون ٧٨٩٨٠
الإسكندرية : ١٠ شارع الفلكي تليفون ٢٥٦١١



مــوردو
جلالة الملك فاروق الاول



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٢٤
أول مارس ١٩٥٢

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

سياسة التقشف

انه لمن واجبنا ومن دواعى سرورنا أن ننوه بالتصريحات التى ألقاها معالى الدكتور زكى عبد المتعال بك عن ميزانية الدولة ومجاهرته بالحقائق ولو كانت مؤلمة • ولقد طالبنا فى العدد الاسبق بضرورة مصارحة الشعب بحقيقة الاحوال حتى يمكن معالجة الامر بما يتطلبه من حزم وتضحية •

لقد أشار معالى وزير المالية والاقتصاد الوطنى الى وجود عجز فى ميزانية الدولة يبلغ حوالى ٢٥ مليونا من الجنيهات كما ذكر أخيرا أن عدد موظفى الدولة بما فيهم الدائمين والمؤقتين والخارجين عن هيئة العمال قد زاد من ٢٠٠٥٧٣ فى ميزانية ١٩٤٠ / ١٩٤١ الى ٣٦٤٫٨٣٣ فى ميزانية ١٩٥١/١٩٥٢ أما مرتباتهم جميعا فقد زادت من ١٣ مليونا و٦٣٥ ألف جنيه تقريبا الى ٣٨ مليونا و٨٢٨ ألف جنيه تقريبا •

ان هذه الارقام لنذير قوى بما ينتظر ماليتنا اذا لم نبادر بعمل حاسم لاصلاح الحال • ولاعجب ان يرحب رجال المال باعلان معالى الوزير ان سياسة الحكومة ستكون سياسة تقشف بل قد تتحول الى سياسة حرمان ــ ولاشك أن الكشف عن الداء ومحاولة علاجه ولو كان الدواء مرا خير من تجاهله حتى يستعصى على العلاج •

اننا على ثقة أن وزير المالية سيضع يده على نواحى الاسراف العديدة فى الدولة وانه سيعمل على القضاء على المظاهر الكاذبة التى فضلا عما تستنفده من مال كثير فانها تعطى أسوأ الاثر عن موظفى الحكومة وعن كيفية انفاق الضرائب • فليس من الجائز أن تبز مفوضيات مصر وسفاراتها فى كثير من الاحيان سفارات الدول الكبرى فى البذخ فيما تقيمه من حفلات • ولعلنا نأخذ درسا من النشرة التى أذاعها نهرو على سفارات الهند ومفوضياتها يحرم عليها تقديم مشروبات كحولية ويوصى بمراعاة منتهى البساطة فى تلك الحفلات قائلا « اننا شعب أكثريته فقيرة لا تجد قوت يومها فليس من المقبول أن ننفق أمواله فى مظاهر كاذبة » ..

اننا نشد أزر وزير المالية فى كل خطوة يخطوها لتطهير الاداة الحكومية من الاسراف والتهاون ونرجو أن نرى الخطوات العملية لتنفيذ هذه الروح الجديدة •

أحمد عنان



زيدوا الثروة الاهلية

تبحث الحكومة فى هذه الايام مشكلة الغلاء·وقدتتابعت الاجتماعات وكثرت الابحاث · وقيل انها انتهت الى خفض أسعار الاقمشة الشعبية· وقد توفق الحكومة الى خفض سلع أخرى · ولكنها يجب أن تعرف ان كل هذه الاجراءات وقتية · وان مشكلة البلاد الاساسية ليست فى خفض تكاليف المعيشة فحسب ،ولكن فى اتاحة وسائل المعيشة ذاتها · فان السواد الاعظم من المصريين لايكسب من المال مايمكنه حتى من العيش المحتمل بأى أسعار مهما تكن مخفضة ·

فالمشكلة الاساسية هى زيادة دخل الافراد · ولن يتأتى ذلك بوسيلة أخرى ، غير زيادة مقدار الدخل الاهلى · ولن يزيد الدخل الاهلى بوسيلة أخرى غير زيادة الثروة الاهلية · فزيادة الثروة اذن ينبغى أن يكون الهدف الذى تصبو اليه جهود الحكومة ·

ولا نعود الى وسائل زيادة هذه الثروة فقد طالما أوضحناها وأوضحها غيرنا ، بل وأوضحها كبار الموظفين والباحثين الرسميين · فليس أمرها طلسما يحتاج الى جهد ولا الى لف ودوران ·· بل ان أمرها من الوضوح بحيث لايحتاج الى غير النية والعزيمة والتصميم ، وحسن الفهم للحاجات الحقيقية التى تشعر بها البلاد ·

اصلاح القرى

منذ أنشأت الوزارة الحاضرة وزارة خاصة للشئون القروية ، والبحث يجرى حول وسائل تحسين القرى المصرية · ومن الاقتراحات التى عرضت بناء قرى نموذجية أوانشاء مجالس قروية يرجع اليها فى كل مايتعلق برفع مستوى المعيشة فى القرى ·

واخشى ما نخشاه أن نتحرف مرة أخرى الى الدخول فى مشروعات مظهرية لاتتعلق بجوهر الاصلاح · فانشاء قرية نموذجية لافائدة منه على الاطلاق اذا أسكنا فيها الفلاحون بما نعرف عنهم من الجهل والفقر وأغلب الظن بل نكاد نجزم بأن التجربة ستنتهى الى الفشل المحقق· وقد لاتمضى سوى شهور أو سنوات قليلة حتى ترتد القرية النموذجية الى حال أسوأ من القرية الحاضرة · فان العبرة بالافراد وليس بالمنازل· فيجب أن نتجه اليهم · يجب أن نعمل على تحسين مستوى معاشهم بزيادة كسبهم وأرزاقهم وتعليمهم وتخليصهم من الخرافات والجهل واشعارهم بآدميتهم ، فاننا ان فعلنا ذلك ساعدوا هم أنفسهم ·وسارعوا الى بناء منازل حسنة على نفقتهم ومن كدهم · فان من القواعد المسلم بها ان الانسان يسعى بطبيعته الى تحسين حاله اذا وجد الوسائل المؤدية الى ذلك ·

مدن العمال

وعلينا أن نفيد من تجربة سابقة لن تكون تجربة القرى النموذجية خيرا منها ·وأغلب الظن انهاستكون أسوأ عشر مرات · فقد بنت الحكومة فى عهد المغفورله محمد محمودباشا فى سنة ١٩٢٨ منازل للعمال·وبنت وزارة المغفور له محمود فهمى النقراشى باشا مدينة للعمال فى امبابة ··

أما المنازل التى بنيت فى سنة ١٩٢٨ فقد تقرر على العمال ألا يسكنوها لما تبين من ارتفاع مستوى ايجارها ومستوى بنائها ذاته ، فأعطيت لبعض الموظفين ·

أما مدينة العمال فى امبابه فزيارة واحدة لها تدلك على أن الفائدة التى جناها العمال لاتكاد تساوى عشر النفقات التى تكلفتها · وكان خيرا من ذلك لو رصدت هذه الاموال لمشروعات انتاجية توجد فى البلاد أعمالا جديدة تمتص الايدى العاملة وتتيح الفرصة للمنافسة ومن ثم الى الزيادة الاجور ·ومتى زادت الاجور فكر العمال حتما فى تحسين مستوى معيشتهم ·

ثم لماذا التفريق بين عمال وعمال ؟ ان بناء المنازل غير مستطاع للجميع، سواء كانوا عمالا أو فلاحين ··· فلماذا يكون التفريق وعلى أي أساس ؟ ولو دلت السوابق على أن التجربة ناجحة لاشرنا بها ·· ولكن ما بالك وقد أثبتت السوابق فشل التجربة فشلا يكاد يكون تاما ؟ !

الحكم الذاتى

ويتصل بهذا الموضوع فكرة اعطاء القرويين الحكم الذاتى فى قراهم ، وهم على هذه الحالة من الفقر والجهل ·· أما الهدف فسليم وواجب التنفيذ · ولكن ينبغى قبل التنفيذ أن نستوثق من بلوغ هؤلاء الناس درجة النضج التى تؤهلهم للانتفاع بهذه الحقوق · · وشروط الحصول على الحق ، القدرة على الانتفاع به والا انقلب الامر فوضى وتعطلت المصالح أسوأ مما هى معطلة وبلغ الاستغلال صورة أسوأ مما هو عليه الآن ·

والخلاصة انه يجب الاتجاه الى الافراد· يجب تنمية مكاسبهم وخلق فرص جديدة للعمل وزيادة الاجور سواء للفلاحين أو للعمال وترك الباقى للافراد أنفسهم ، فان المنافسة الطبيعية والتطور الى أحسن ــ وهو قانون الحياة ــ كفيل باكمال الصورة المنشودة ·

سياسة التقشف والحرمان

بقلم
الدكتور محمد على رفعت

نشرت مجلة «الاقتصاد والمحاسبة» فى العدد الماضى فصلا شيقا وازنت فيه بين الازمة الاقتصادية فى بريطانيا والازمة الاقتصادية فى مصر ، وقد اعتمدت فى هذه الموازنة على تصريحات رسمية أدلى بها وزير المالية فى كل من البلدين .

والذى يهمنا فى الامر هو بحث الحالة فى مصر ، بعد ان اعترف معالى وزير المالية فى مؤتمر صحفى عام بأن الحالة المالية أصبحت دقيقة وبأن العجز المتوقع فى ميزانية السنة المالية التى تنتهى فى آخر يونيو القادم يقدر الان بعشرين مليونا من الجنيهات . ولكن معالي الوزير يؤكد فى الوقت نفسه ضرورة المبادرة الى معالجة هذا العجز « وذلك باعداد قواعد ضغط على ميزانية ١٩٥٢/١٩٥٣ أشد بكثير جدا منها فى ميزانية ١٩٥١/١٩٥٢ »

وكأننا بالوزير المصرى يرسم الخطوط الرئيسية للتدابير التى يزمع تنفيذها عندما قال « ويجب علينا ان لا نتبع سياسة التقشف فحسب . بل سياسة الحرمان . واذا كان قد سبق للحكومة ان ضغطت المصروفات الى ٢٥ فى المائة . وهذا الضغط سيشمل سائر ابواب الميزانية ما عدا الاعمال المنتجة التى شرع فى تنفيذها أو المشروعات التى يكون تعطيلها ضارا بالصالح العام »

وأكبر الظن أن معالى الوزير انما اراد ان يقرب الى فهم السامعين الاتجاه الغالب فى خططه المالية فاستعار لفظى « التقشف » و « الحرمان » اللذين شاع استعمالها فى الصحافة الاجنبية للدلالة على اجراءات ترمى أولا الى الاقتصاد فى تكاليف الخدمات الاجتماعية مهما تكن ضرورية .. وثانيا الى ضغط مطالب الاستهلاك العاجل حتى ولو كان استهلاكا شعبيا. ذلك لان كثيرا من الحكومات الاوربية كانت مضطرة الى اتباع سياسة التوسع فى الخدمات الاجتماعية ارضاء لطوائف العمال من ناحية ، ورغبة فى رفع مستوى المعيشة عند الطبقات المستضعفة من ناحية اخرى ولكن هذه الحكومات كانت ايضا مضطرة الى تعمير ما خربت الحرب وتجديد وسائل الانتاج وتحسين أساليبه .

فلما ظهر ان مواردها الداخلية والاسعافات الخارجية لا تكفى ، وانها مهددة باضطرابات مالية بالغة ، ولا سيما بعد الشروع فى تنفيذ برامج التسلح على معدل كبير ، طالب العقلاء من رجالها بضرورة التخلى مؤقتا عن المطالب الطائفية وعن حاجة الاستهلاك فى نواحيه المختلفة .

ويقيننا ان معالى الوزير يقدر مدى الاختلاف الجوهرى بين هذه الظروف وبين الحالة الراهنة فى مصر . فلسنا فى مصر متخمين بخدمات اجتماعية ضرورية . ولسنا مغالين فى توفير الغذاء والكساء الشعبى ولسنا مطالبين بتعمير ما خربته الحرب وبتحمل نفقات تسلح باهظة على نمط بلاد غرب أوربا .

واذا كنا قد نادينا دائما بضرورة المبادرة الى ضغط المصروفات الحكومية فما كان القصد هو التقشف أو الحرمان كما يفهمه رجال السياسة والمال فى أوربا بل كنا نستهدف (تنظيف) الخدمات الضرورية وهى قليلة جدا ، مما يشوبها من الاسراف ، وأيضا الانصراف عن تبديد الاموال العامة فى أوجه المظهرية الخلابة .

فشتان بين هذا القصد وبين ما تستلهمه سياسة التقشف والحرمان فى لونها الاوروبى .

ومهما يكن من الامر فان سياسة التقشف والحرمان فى الميزانية لا تعدو أن تكون وسيلة سلبية تقف فائدتها العملية عند حد الموازنة الشكلية فاذا ما أريد لها مزيدا من الفائدة وجب أن تصحبها خطة أو خطط ايجابية أخرى ترمى الى تنسيق الجهود الضائعة وتشجيع العمل المثمر وتنمية مقادير الانتاج . وهذه الاهداف فى مجموعها تكون عناصر السياسة الاقتصادية الرشيدة .

ومع ان المقام لا يتسع لمناقشة تفاصيل سياسة « التقشف » فى مدلولها المحلى ، الا اننا نأمل ان يعير معالى وزير المالية اهتمامه الخاص عاملين كانا ولا يزالان عاملى اضطراب وقلق فى دائرة النشاط الاقتصادى العام كما ان بقاءهما بدون معالجة يهدد كل اصلاح فى المستقبل .

اما العامل الاول فهو التوسع المفزع فى اختصاصات الادارات الحكومية واستعدائها سلطان القانون واللوائح الادارية للتوغل فى جميع نواحى النشاط الاقتصادى ، وللتدخل فى كل صغيرة وكبيرة تتعلق بشئون التجارة والصناعة وكل ذلك تحت ستار من المصلحة العامة او بدعوى التوجيه والارشاد .

واما العامل الثانى فمرجعه الى التشريعات التضخمية التى سنت بعد الحرب وشجعت على استمرار التضخم المالى ، بل واستفحاله — وهذه التشريعات هى : —

١ — القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ المعدل بقانون فى نوفمبر ١٩٥٠ بالترخيص لوزير المالية باصدار عملة مكشوفة لا غطاء لها من ذهب ولا من عملات أجنبية فى حدود مائة مليون جنيه أى أربعة أمثال ما كان عليه مجموع اصدار البنكنوت قبل الحرب .

٢ — القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥١ الخاص باصدار أذونات خزانة لتمويل مشتريات القطن .

٣ — قانون انشاء البنك المركزى فى ناحيته التى تجعل من البنك اداة طيعة فى يد وزير المالية بدلا من احاطته بسياج منيع من الاستقلال ليصبح حقا مؤسسة قومية تعمل لتحقيق الصالح القومى .

دكتور محمد على رفعت



موعد زيادة أسعار القمح

يتجه الرأى فى وزارة التموين الى جعل الزيادة التى سبق أن قرر مجلس الوزراء اضافتها الى سعر القمح الذى يورد للتموين زيادة عن الكمية المخصصة فى الحيازة مقصورة على الكميات التى تورد خلال شهرين فقط ينتهيان فى منتصف يوليو بالنسبة للوجه القبلى وآخر يوليو بالنسبة للوجه البحرى

تحديد الاتاوة فى بعض خامات المعادن

أصدر معالى وزير التجارة والصناعة قرارا باضافة مادتى الكالسيت والارجونيست الى الخامات المعدنية الواردة فى المادة الثانية من قانون المناجم والمحاجر ، وأن تتراوح نسبة الاتاوة التى تفرض على استغلالها بين ٢ و ٥ ٪ بشرط ألا تقل عن ٣٠٠ مليما للطن الواحد

مشروع انشاء صوامع الغلال

اعدت وزارة التجارة والصناعة مذكرة لعرضها على مجلس الوزراء تطلب فيها الموافقة على ان يسند مشروع انشاء الصوامع الخاصة بحفظ الغلال الى شركة مساهمة مصرية تستثنى من أحكام قانون الشركات فيما يتعلق بنسبة أسهم المصريين فيها .

وأن تمنح الحكومة الشركة المذكورة عقد امتياز لمدة ٢٥ عاما تنفرد بموجبه بتخزين الحبوب فى البلاد التى لها فيها صوامع

وأن تساهم الحكومة بنسبة معينة فى رأس المال وأن يكون لها مندوبون فى مجلس الادارة بنسبة حصتها فى رأس المال على أن تتعاقد الحكومة مع الشركة المذكورة على تخزين ٣٠٠ الف طن من حبوبها فى كل عام لمدة تسعة أشهر وبالاجر الذى يتفق عليه بين الحكومة والشركة ، وأن يكون هذا التعاقد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بالشروط التى يتفق عليها بين الحكومة والشركة .

ومما يذكر أن جملة الخسارة السنوية التى تتحملها مصر من سوء حالة تخزين القمح لاتقل عن ٥ر٦ ٪ ونبلغ هذه الخسارة نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات سنويا فى تخزين القمح لاهالى المدن وحدها .

هذا ويقدر رأسمال الشركة بنحو خمسة ملايين من الجنيهات يمكن الحكومة المساهمة بنسبة ٢٥٪ منها كنوع من الرقابة والتشجيع لهذا المشروع .

زيادة محصول الذرة هذا العام

يبلغ محصول الذرة هذا العام نحو ١٤ر٠٨٦ر٠٠٠ أردب ويبلغ مجموع الكميات التى تعاقدت وزارة التموين على استيرادها من الذرة نحو ٥٧١ر٤٣٠ اردب ولما كان الاستهلاك المحلى يقدر بنحو ١٤ مليون اردب لذلك تقدر وزارة التموين الفائض فى الذرة هذا العام بـ ٦٥٧ر٤٣٠ أردب تقرر تخصيصها كاحتياطى يرحل الى العام القادم . ومما يذكر أن محصول العام السابق بلغ ١٢ر٣٦٩ر٠٠٠ اردب

محصول القطن الامريكى

يقدر انتاج أمريكا من الاقطان الامريكية الطويلة التيلة والتى تقارب القطن المصرى ، بحوالى ٤٣٢٠٠ بالة بنقص يبلغ نحو ألف بالة عن التقدير السابق وبنقص يبلغ نحو ٢٠ر٠٠٠ بالة عن الموسم الماضى

سعر القصدير بين انجلترا وأمريكا

اتفقت الولايات المتحدة الامريكية مع انجلترا على شراء ٣٠ الف طن من قصدير الملايو على أساس أن سعر الطن منه هو ٩٤٤ جنيها انجليزيا ، على أن يرتفع هذا السعر الى مستوى أسعار القصدير الامريكى اذا باعت أمريكا قصديرها بسعر يزيد عن هذه الاسعار المتفق عليها .

هذا وقد رفعت هيئة بيع القصدير فى سنغافورة أسعار القصدير من ١٤٨ جنيها للطن الى ٩٦٥ جنيها وقد وصل فى الاسبوع الماضى الى ١٠٠٥ جنيهات

مجلس النقل البحرى

أصدر معالى وزير التجارة والصناعة قرارا بتعيين سعادة عبد المقصود احمد باشا عضوا بالمجلس الاعلى للنقل البحرى الذى خلا بتعيين سعادة حافظ عفيفى باشا رئيسا لديوان الملكى

انتداب خبير مصرى فى تنظيم المعارض لتنظيم المعرض الصناعى فى شرق الاردن

طلبت وزارة الاقتصاد الوطنى فى حكومة شرق الاردن من الحكومة المصرية ندب أحد الخبراء المصريين فى تنظيم المعارض الصناعية وذلك للاشراف على اقامة المعرض الصناعى المزمع اقامته فى شهر سبتمبر القادم فى مدينة عمان

وقد رأت مراقبة التصميمات والمعارض بوزارة التجارة أخذ رأى الجمعية الزراعية فى ذلك .

سلفة لبنك التسليف الزراعى لتمويل عملية استيراد السكر

طلبت وزارة التموين منح بنك التسليف الزراعى والتعاونى سلفة من البنك الاهلى تبلغ أربعة ملايين من الجنيهات ليتمكن البنك من تمويل عملية استيراد السكر للمصانع

فرض الرسوم الجمركية على الذهب

تفكر الجهات المختصة فى فرض الرسوم الجمركية على واردات مصر من الذهب والتى تقدر سنويا بنحو ١٢ مليون جنيه وذلك للحد من التوسع فى استيراده ثم تهريبه الى الخارج .

محصول البصل الجديد

قدرت وزارة الزراعة فائض محصول البصل هذا العام بنحو ١٢٠ الف طن . وقد تقرر السماح بتصدير ٧٥ الف طن منها عشرة آلاف طن لانتاج بصل مجفف يصدر للخارج فى حدود الف طن .

تشجيع الاسطول التجارى المصرى

أعلنت وزارة التموين عن مناقصة لاستيراد ٢٠ الف طن سكر وقد روعى فى شروط هذه المناقصة أن يكون شحن السكر اما على بواخر مصرية أو بواخر يدفع نولونها بالعملة السهلة على أن يفضل فى حالة تساوى الاسعار العروض التي تضمنت الشحن على بواخر مصرية وذلك لتشجيع الاسطول التجارى المصرى . ومما يذكر أن هذه هى أول مناقصة لوزارة التموين تتضمن هذه الشروط

الصناعات اليدوية

تقرر ضم ادارة الصناعات الصغرى بوزارة التجارة والصناعة الى وزارة الشئون القروية ، وذلك لاتصال تلك الادارة بحركة تصنيع الريف واستغلال أوقات الفراغ للفلاحين فى حرف يدوية .

١٣٠٤٥ طن فائضة من غزل القطن

بلغ جملة الفائض الموجود فى البلاد من الغزل والمنسوجات القطنية فى نهاية عام ١٩٥٠ نحو ١٥٥٣٧ طنا . وبلغ الانتاج المحلى من الغزل خلال عام ١٩٥١ نحو ٥٣١١٧ طن
وبلغ جملة المستورد من الغزل والمنسوجات القطنية المحولة الى غزل نحو ٢٩٤٣ طن وبذلك يكون الموجود منه فى العام الماضى ٧١٥٩٧ طن .

ولما كان الاستغلال المحلى يقدر بنحو ٤٨ الف طن لذلك قدرت وزارة التموين الباقى الموجود منه بنحو ٢٣٥٩٧ ، صدر منه ١٠٥٥٢ طن لذلك يبلغ فائض الغزل فى نهاية شهر ديسمبر الماضى نحو ١٣٠٤٥ طنا معظمه منسوجات مكدسة لدى المصانع .

تصدير معاصر زيوت المانية

وافقت الجهات المختصة على تصدير أربعة آلاف آلة المانية لعصر بذرة القطن بالدولار بعد ماتبين لها عدم وجود قطع غيار لها وعدم حاجة المصانع المصرية الى هذا النوع من المعاصر .

حصة مصر من النيكل

قررت اللجنة الدولية لتوزيع النيكل حصة لمصر تبلغ ٨ر٠ طن مترى عن الربع الاول لسنة ١٩٥٢ و ٤ر٠ للباكستان و ٣ر٣ لتركيا و ٢٣ الف طن لامريكا .

رفض شحن عسل اسود للسودان

رفض معالى وزير التموين السماح بشحن ٥٠٠ طن من العسل الاسود الى السودان وذلك لعدم وجود فائض كبير منه فى مصر . ولانه يعتبر غذاء شعبى

صناعة الاسمنت فى السودان

صادف انتاج مصانع الاسمنت فى عطبرة بالسودان مصاعب كثيرة من جراء موجة الاضرابات التى اجتاحت السودان فى الشهور الاخيرة وما طرا على الآلات من خلل ولكن الاحوال استتبت بعض الشيء ووصل الانتاج اخيرا الى مايقرب من ١٠٠٠ طنا اسبوعيا ورغم هذا فما زال هذا القدر لايكفى سد حاجة الاستهلاك المحلى ولذلك فهناك سوق مربحة للاسمنت المستورد .

حماية صناعة الزيوت والبويات

طلب اتحاد الصناعات من الجهات المختصة اعادة النظر فى الرسوم الجمركية المفروضة على زيت بذرة الكتان حتى تستطيع صناعة العصير المصرية والبويات ان تواجه المنافسة الاجنبية

تصدير واستيراد

استيراد بذرة قطن سودانية لسد العجز الموجود فى الزيت

طلبت وزارة التموين من خبير مصر الاقتصادى فى السودان الاتصال بالجهات المختصة بشأن تخصيص كمية من فائض محصول البذرة السودانية لمصر . ومما يذكر أن الفائض يقدر فى السودان هذا العام بنحو ٦٠ الف طن تقوم المعاصر السودانية الثلاثة باستخدام ٣٠ الف طن لعصرها ويخصص الباقى للتصدير .

هذا وتحتاج مصر هذا العام الى نحو ٤٥ الف طن من البذرة لسد حاجة الاستهلاك المحلى من الزيت والذى يقدر جملة العجز فيه بنحو تسعة آلاف طن زيت

استيراد حصة مصر من النحاس

تقرر تخصيص نصف حصة مصر من النحاس والتى تبلغ ١٢٠٠ طن كل ثلاثة أشهر لاستهلاك المصانع المحلية بحيث تقوم هذه المصانع باستيرادها من الخارج . على أن يخصص باقى الحصة للمصانع الحكومية التى تقوم باستيرادها بمعرفتها

رفض تصدير تقاوى الارز

رفض معالى وزير التموين التصريح بتصدير ٥٠٠ طن من تقاوى الارز لسوريا كما رفض التصريح بتصدير كمية مماثلة من تقاوى الارز للبنان .

زيادة صادراتنا من القطن لاسبانيا

بلغت جملة التراخيص التى وافقت وزارة التجارة الاسبانية على اصدارها لاستيراد أقطان من مصر خلال شهر نوفمبر الماضى ٢٩٠٠ قنطارا . وبلغ جملة مارخصت باستيراده من القطن المصرى فى شهر ديسمبر الماضى ٥٤٠٠٠ قنطار ومعظم هذه الكميات من القطن الاشمونى

حصة مصر من الخيش

حددت الهند حصة لمصر من الخيش تبلغ ١١ الف طن للنصف الاول من هذا العام كما وافقت على مد أجل استيراد باقى حصة العام الماضى الى آخر شهر ابريل . ومما يذكر أن سعر الخيش المستورد انخفض بنسبة ١٤ ٪ وهو مايوازى الخفض الذى قررت حكومة الهند اجرائه على ضريبة الصادر على الخيش

استيراد حاجة البلاد من الزيت

قدر العجز فى محصول بذرة السودان هذا العام بنحو ٥٠ ٪ وقد تلقت وزارة التموين عروضا لتوريد زيت بذرة قطن سودانى بسعر ١٦٥ جنيها للطن . غير انها تميل الى اجراء مناقصة لاستيراد ثلاثة آلاف طن زيت تمهيدا لاستكمال النقص الموجود فى الزيت والذى يقدر بنحو تسعة آلاف طن زيت .

اباحة تصدير المصنوعات الجلدية

طلبت مصلحة الصناعة من لجنة الاستيراد والتصدير اباحة تصدير المصنوعات الجلدية الى الخارج دون تحديد بداية حصة منها .

مسئولية أعضاء مجلس الإدارة
فى الشركات المساهمة

فرض القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص ببعض أحكام شركات المساهمة على مجلس الادارة التزامات متعددة قد تترتب المسئولية على مخالفتها :

فأولا — نصت المادة ٤ من القانون على أن تكون نسبة المصريين الى أعضاء مجلس الادارة هى ٤٠ ٪ مالم يتجاوز مجلس الوزراء عن هذه النسبة فى الشركات التى يكون نشاطها الغالب فى الخارج ، «والا بطلت جميع قرارات مجلس الادارة »

وهذا الجزاء الوارد فى المادة لايستند الى القواعد العامة ، فهو استثناء لايجوز التوسع فيه . ولم تتعرض المادة الى صفة أعضاء مجلس الادارة ، ولذلك يمكن القول بأن هذا النص لايتضمن بطلان صفتهم . وهذا البطلان لايكون الا فى مواجهة الشركة ولا يحتج به على الغير الحسن النية لصدور القرارات من ذى صفة فى حدود اختصاصه . ومن العسير أن يحتج على الغير بادراكه لجنسيات اعضاء مجلس الادارة وهو لايتعامل الا مع أحد الاعضاء فحسب ، وهو عضو مجلس الادارة المنتدب عادة ، دون ان يستدعى الامر تعرفه بسائر الاعضاء ، وذلك الا اذا ثبت علمه بجنسية أعضاء المجلس .

فيكون للغير ان يسأل الشركة عن تنفيذ ماقرره مثل هذا المجلس، دون ان تحتج عليه ببطلان القرار ، الى جانب دعواه الشخصية بمسئولية مجلس الادارة .

ويكون للشركة ان ترجع على مجلس الادارة بما ادته للغير ، لان هذه القرارات باطلة فى مواجهتها ، فهى لاتلتزم بها فى علاقتها مع مجلس الادارة كما يكون لها ابطال ما اجراه المجلس من أعمال الادارة فى هذه المدة . ولا مصلحة لها فى ان تدفع ببطلان عمل داخل فى غرضها ، وعاد عليها بالربح بل يقوم مجلس الادارة المشكل تشكيلا صحيحا بعرضه على الجمعية العامة لاجازته .

أما الاعمال التى تعود على الشركة بالضرر ، فيجوز لها أن تدفع ببطلانها ولو كان مجلس الادارة حسن النية فى ابرامها قاصدا بها منفعة الشركة ، ولو تأتى الضرر من ظروف لاحقه للعقد وذلك تطبيقا للنص .

ويلتزم مجلس الادارة كذلك بتعويض جميع الاضرار التى تلحق الشركة نتيجة موقفه ، كما لو امتنع الغير عن التعاقد معها بسبب شكه فى التزام الشركة بالعقد .

ثانيا — عدم مراعاة نسبة العمال والموظفين المصريين : نصت المادة على أن يكون ٩٠ ٪ من العمال من المصريين

الاسواق والمعارض الفرنسية فى النصف الاول من ١٩٥٢

نشرت الجريدة الفرنسية الرسمية قرارا بتحديد مواعيد الاسواق والمعارض المقرر ان تفتح ابوابها رسميا فى النصف الاول من هذا العام ، واهمها :

من ٢٨ فبراير الى ٢٣ مارس بباريس : الصالة الدولية لفنون تدبير المنزل .

من ١٥ الى ٢٤ مارس بباريس: معرض الورش الفنية فى فرنسا

من ٢٠ الى ٣١ مارس بباريس: المعرض الدولى للتصوير والسينما

من ١ الى ٦ ابريل بتولوز : معرض الآلات الزراعية

من ٤ الى ٢١ ابريل بباريس : المعرض الوطنى للرياضة ومعسكرات النزهة

من ١٩ الى ٢٨ ابريل : السوق الدولية بليون .

من ١٧ مايو الى ٢ يونيه : السوق الدولية بباريس .

من ٨ الى ٢٣ يونيو : السوق الدولية ببوردو

من ١٤ الى ٩١ يونيو : السوق الدولية فى ليل .

تحسين أنواع الدواجن فى ايران وفقا لبرنامج النقطة الرابعة

من البرامج الفريدة للنقطة الرابعة الامريكية التى يجرى العمل فيها فى الوقت الحاضر برنامج **يستهدف تحسين أنواع الدواجن الايرانية وذلك بتوزيع عشرة آلاف دجاجة أمريكية من النوع الجيد على المزارعين الايرانيين مقابل بعض أنواع الدجاج الايرانى الاقل جودة .**

وقد اتخذت الاحتياطات الخاصة لضمان سلامة الدجاج أثناء نقله فوجه المسئولون عناية كبرى الى تغذيته والى تكييف درجة حرارة الجو المحيط به خصوصا أثناء الانتقال المفاجىء اذ المعروف أن التغييرات المفاجئة فى درجة الحرارة تقضى على الدجاج . وقد كان من نتيجة هذه الاحتياطات أن قطع الدجاج الرحلة الجوية وطولها ٧٠٠٠ ميل بسلام .

ويعد الدجاج الذى تحصل عليه ايران من أجود فصائل الدجاج الامريكى كدجاج رود ايلاند الاحمر ودجاج ولاية نيو هامبشير

وان يتقاضوا ٨٠ ٪ من الاجور التى تدفعهـا الشركة وان يكون ٧٥ ٪ من الموظفـين من المصريين وان يتقاضوا ٦٥ ٪ من أجـور الموظفين . ومع ان الاشراف على تطبيق هذا النص انما قصــد به أن يكون للسلطات العامة **– بماخولها القانون من حقوق التفتيش** على الشركـات – الا أنه قـد يوجب المسئولية المدنية فى مواجهـة الشركة وفى مواجهة نقابة العمال أو الموظفـين باعتبارها صاحبة الحق فى الدفاع عن مصالحهم .

ثالثا – عدم طرح ٥١ ٪ من رأس المـال للاكتتاب فى مصر : (مادة ٦) لم يبين القانون جزاء الاخلال بحكم هذه المـادة . ولكن الجزاء هنا على أى حال هو البطلان أو اعادة الاكتتاب . ويسأل مجلس الادارة عن ذلك فى مواجهـــة المكتتبــين والدائنين . وتكون اعادة الاكتتاب على نفقتــه . وكل ذلك اذا لم يتجاوز وزير التجارة والصناعة عن هـــذه النسبة حسب مانص عليه القانون .

ويجب مراعاة هذه النسبة ايضـا عند زيادة رأس المـال ، بحيث اذا لم تراع يعاد الاكتتاب على نفقـة مجلس الادارة بالنسب القانونية .

والى جـانب الالتزامات المذكورة آنفا ، نص القانون على بعض شروط لصحة العضـوية وهى (١) الا يكون موظفـــا عاما (٢) أو وزيرا سابقا أو موظفا من درجة مدير عام فما فوق لمدة ثلاث سنوات بالنسبـة للشركات التى ترتبط مع الحـكومة بعقد أو ضمان (٣) الا يكون عضوا فى أكثر من عشر مجالس ادارة (٤) أن يودع ضمانا لحسن ادارته .

مصطفى شوقى

عضـو جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية

الشرق الاوسط فى خطاب ترومان

صرح الرئيس ترومان فى رسـالة الميزانية التى بعث بها الى الكنجرس بأن على الولايات المتحدة أن تبذل مافى وسعها لمساعدة الشرق الاوسط وآسيا على الفوز بالقوة والاستقرار

وفيما يلى نص الجزء الخـاص بالشرق الاوسط فى هذه الرسالة :

« ان تعرض أجزاء عـديدة من المناطق غير الاوربية من العالم الحر – وعلى الاخص الشرق الاوســط وآسيا – لأعمال العدوان الداخلية والخارجية يقتضينا أن نبـذل أكبر جهد ممكن لمساعدة هذه المناطق على الفوز بالقوة والاستقرار »

وسيهتم برنامج الضمان المتبادل الامريكى المتعلق بهذه المناطق – اذا ما قورن بنظيره فى أوربا – بالمساعدات الاقتصادية والفنية أكثر من اهتمامه بتقديم المعدات الحربية . وما دامت الاحوال التى تغذى نيران الشيوعية باقية على حالها – وهى الفقر والمرض والامية والركود الاقتصـادى – فان خطر الانقلاب والانهيار الداخلى يظل ماثلا بصورة مستمرة . وهذه المشاكل متأصلة الجذور عسيرة الحل ولكنها مع ذلك غير مستعصية . وقد انتهجت هذه البلاد – وفقا لقانون التقـدم الدولى وغيره من التشريعات – سياسة طويلة الامد للعمل المباشر مع الدول المتخلفة لمساعدتها على حل مشكلاتها ووضع أسس ثابتة تستطيع البنـاء عليها بمصادرها الخـاصة . وقد ساعدتها هذه السياسة على تحقيق التقدم باقتصادياتها الخاصة وزيادة انتاجها من المواد الخام الحيوية لبقية أنحاء العالم الحر . وترتكز مساعدتنا فى كل حالة على أن تبذل الدولة التى تنال هذه المساعدة كل ما يمكنها لحل مشكلاتها الخاصة .

وقد أكدت لنا الحوادث التى وقعت فى الشرق الاوسط خلال العام الماضى الحاجة الملحة الى تحقيق الاستقرار وتوفير أسباب دفاع كافية . ومن الممكن تحقيق أشيـاء كثيرة بتطبيق برامج المساعدة الفنية لمعالجة المشاكل الجوهرية المتعلقة بنقص الانتاج التى يرجع اليها معظم السبب فى المصاعب التى تواجهها هذه المنطقة »

الاتفاق على المساعدة الفنية والاقتصادية الامريكية لايران

اذاعت وزارة الخارجية الامريكية انه يحتمل أن تبلغ قيمة المسـاعدات الفنية والاقتصادية الامريكية لايران فى السنة المالية الحالية ٢٣ر٤٥٠ر٠٠٠ دولار مقابل حـوالى ١ر٤٦٠ر٠٠٠ دولارا للسنة المالية الماضية .

وجاء فى **البيـان الذى اذاعتـه** الوزارة انه قد تم التفاهم فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ على توسيع نطاق برنامج النقطة الرابعة فى ايران وذلك نتيجة المذكرات التى تبـودلت بين الدكتور محمد مصدق رئيس الوزارة الايرانية والمستر وليم وارين مـدير التعاون الفنى فى ايران والتى تضمنت مدى التوسع وشروط العمل .

وسيتفق ممثلو الحكومة الامريكية مع الوزارات المختصة فى ايران أو مع المندوبين الذين يعينهم رئيس وزراء ايران على المشروعات التى سيجرى العمل فيها وفقا لما تم التفاهم عليه

والمنتظر أن توجه معظم المساعدات الامريكية نحو التوسـع فى برنامج التحسين الريفى الذى يجرى العمل فيه فى الوقت الحاضر . ويقضى هذا البرنامج بأن تعمل عشرة مراكز اقليمية للمســاعدة على تقديم المساعدات المتخصصة فى الشـئون الزراعيــة والصحية والتربوية وتنهض سبعة منها بأعبائها فعلا . ويقوم فريق كبير من الخبراء بمساعدة الريفيين الذين يؤلفون ثمانية أعشار سكان البلاد على حفر آبار المياه النقية وتحسين أنواع البذور وأساليب الزراعـة وحسن استغلال مياه الرى واستعمال أدوات أفضل فضـلا عن انشاء المدارس الجديدة ورفع مستوى المعيشـة والزراعة بوجه عام .



الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

البنك الدولى للانشاء والتعمير والشرق الأوسط

استقر رأى الدول التى انضمت الى مؤتمر بريتون وودز بالولايات المتحدة بعد دراسة طويلة لمشاريع التعاون الدولى فى ميادين النقد والائتمان — على انشاء البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى .

ولا شك ان أهم الاغراض التى انشىء البنك الدولى من أجلها هى مساعدة الدول المشتركة على تنمية مواردها الانتاجية وحسن استغلالها وذلك بتشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية فيها بضمان منه أو بقيامه مباشرة بمد الدول الاعضاء بالقروض عند مايتعذر عليها الحصول على تلك القروض من جهات أخرى بشروط مقبولة . ويتكون رأس مال البنك من حوالى عشرة آلاف مليون دولار اكتتبت فيها الدول الاعضاء بحصص مختلفة . وقد دفعت كل دولة ٢ ٪ من حصتها بالذهب أو الدولارات و ١٨ ٪ بعملتها المحلية وظلت مسئولة عن الـ ٨٠ ٪ الباقية مسئولية عرضية أى لمواجهة ماقد يتحمله من خسائر نتيجة للاقراض . ولا يمكن للبنك استخدام الـ ١٨ فى المائة المذكورة لمنح القروض الا بموافقة الدول صاحبة العملة . وقد خولت الولايات المتحدة البنك حق استعمال الـ ١٨ ٪ الخاصة بها فى منح القروض وكذا خولت بلجيكا البنك حق استعمال ٢ مليون فرنك بلجيكى لهذا الغرض وخلاصة كل ذلك ان موارد البنك الدولى السائلة مازالت محدودة فهى مقصورة على ٢ ٪ من رأسماله وعلى ماتسمح له بعض الدول باستعماله من الـ ١٨ ٪ من حصتها ، يضاف الى ذلك مايقترضه البنك من الاسواق المختلفة ولعل ضعف موارده راجع الى ان الفكرة السائدة عند انشائه كانت ان يقتصر بقدر الامكان على ضمان القروض بدلا من ان يقوم بالاقراض مباشرة ولكن اضطراب الاحوال الاقتصادية الدولية حتى وقتنا الحاضر جعله مضطرا الى مد القروض مباشرة .

وقد بدأ البنك نشاطه فى منح القروض فى مايو ١٩٤٧ فمنح ٤٨ قرضا قيمتها ١٢٠٧ر٤ مليون دولارا وكانت معظم هذه القروض مخصصة لتحسين مشاريع الرى والكهرباء ووسائل النقل وانشاء مخازن للغلال وضبط الفيضانات الخ كما قام بمد الدول الاعضاء بالمساعدات الفنية عن طريق خبراء مختصين .

وقد شمل نشاط البنك اخيرا منطقة الشرق الاوسط — فارسل الى مصر بعثة أولى فى ١٩٤٩ قامت بدراسة الاحوال الاقتصادية بصفة عامة ومشروع رى مديريتى قنا واسوان بالآبار الارتوازية ثم اوفد فى فى صيف ١٩٥١ بعثة اخرى لدراسة مشاريع الرى فى وادى النيل وتوليد الكهرباء من مساقط المياه وبعض المشاريع الصناعية كمشروع الصلب ولكن لم يتم حتى الآن أى اتفاق بين مصر والبنك على قرض ما .

اما الحبشة فقد حصلت فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ على قرضين بلغ احدهما ٥ مليون دولار وخصص لاصلاح الطرق الموجودة ومد طرق جديدة والآخر وقدره ٢ مليون دولار خصص لتكوين بنك للانشاء .

وفى فبراير ١٩٥١ حصلت الحبشة على قرض ثالث بلغ ٥ر١ مليون دولار لتوسيع شبكة المواصلات اللاسلكية .

ولا ريب فى ان هذه القروض ستساعد الحبشة على دفع ثمن ماتستورده من آلات ومعدات للقيام بهذه المشاريع كما ان اصلاح الطرق بها سيساعدها على مواجهة احتكار السكك الحديدية وعلى جعل نفقات النقل بها فى مستوى معقول يساعد على حسن استغلال موارد البلاد .

ولقد حصلت العراق على قرض قدره ٨ر١٢ مليون دولار فى يونية سنة ١٩٥٠ للمساهمة فى تمويل مشروع وادى الثرثار ثم ابدى العراق رغبة فى عقد قروض اخرى لتنفيذ بعض المشروعات الزراعية فأوفد البنك فى نوفمبر ١٩٥٠ بعثة فنية لدراسة هذه المشاريع ، وكان من نتيجة ذلك ان ابدى البنك استعداده للمساعدة فى بناء مخازن للغلال بميناء البصرة وامداد العراق بالآلات الزراعية لتأجيرها . وقد تقدم العراق بطلب آخر لتمويل انشاء معمل حديث لتكرير البترول وأبدى البنك استعداده كذلك لمد هذا المشروع بالمال اللازم .

وفى ديسمبر ١٩٥٠ طلبت حكومة لبنان قرضا لتمويل مشاريع الرى وتوليد الكهرباء من مساقط المياه بوادى الليطانى ولكنها لم تصل حتى الآن الى اتفاق مع البنك .

اما فيما يختص بسوريا فقد بدأ البنك فى عام ١٩٥١ دراسة بعض المشاريع التى تقدمت بها مثل مشروع الرى والصرف الخاص بالمستنقعات القريبة من حلب ومشروع تحسين طرق الجزيرة .

ومن المنتظر ان يصل الطرفان قريبا الى اتفاق لتمويل بعض هذه المشاريع

وفى النصف الاول من عام ١٩٥٠ ارسل البنك بعثة الى ايران لدراسة الاحوال الاقتصادية بها وابدى البنك فى اغسطس من نفس العام استعداده لتمويل مشروع اصلاح وتوسيع ميناء خورامشار كما طلب بيانات اضافية تمهيدا لدراسة مشاريع انشاء مصانع للاسمنت وخزان على نهر كاراج

بالقرب من طهران . ثم راى البنك اخيرا التريث فى دراسة هذه المشاريع ريثما تنفك أزمة البترول بايران ووجه اهتمامه الى التوسط بين انجلترا وايران لحل هذه الازمة .

ولقد حصلت تركيا على ثلاثة قروض من البنك مجموعها ٢٥ر٤ مليون دولارا وذلك لتسهيل انشاء مخازن الغلال وتحسين الموانى وتزويد البنك الصناعى التركى بالعملات الأجنبية اللازمة لانشاء الصناعات الخاصة .

وتعمل تركيا على انعاش اقتصادياتها وتنميتها متخذة الزراعة والصناعات الزراعية اساسا لتقدمها الاقتصادى . ولا يساهم البنك الا بجزء يسير فى برنامج الانعاش الذى تقوم تركيا على تنفيذه حيث ان تركيا تحصل على عون خارجى من مصادر اخرى للقيام بنفقات التسلح والبرامج الاخرى وقد تحسن قليلا ميزان مدفوعاتها اخيرا ولو ان العجز فى ميزانها التجارى مازال كبيرا .

هذه عجالة لما قام به البنك الدولى للتعمير والانشاء فى بلاد الشرق الاوسط فى مدى خمسة أعوام وقد بدأ هذا النشاط فى الشرق فى العامين الاخيرين بينما اتجه نشاطه فى أوائل انشائه الى الدول الاوروبية ، وربما كان هذا راجعا الى انها هى أكثر البلدان تأثرا بالحرب أو ربما كان التيارات السياسية اثر هافى اتجاهات البنك ونشاطه . ويهمنا هنا أن نلفت النظر الى ان البنك لم يلعب حتى الآن دورا جوهريا فى النهوض باقتصاديات الشرق الاوسط فقروضه الى هذه المنطقة لاتزيد عن ٩ر٣ ٪ من المجموع الكلى لقروضه رغم حاجتها الشديدة الى معونته .

***

انتقال شركة ارمكو الى الظهران

أعلنت شركة البترول السعودية أنها قد نقلت مركز ادارة عملياتها من نيويورك الى الظهران فى قلب منطقة انتاج البترول فى المملكة العربية السعودية .

هذا ويؤخذ من البيانات الرسمية ان انتاج البترول الخام من الآبار السعودية قد وصل فى آخر عام ١٩٥١ الى متوسط يومى قدره ٧٦٢٫٠٠٠ برميل ، بينما كان المتوسط المماثل فى العام الماضى ٥٤٧٫٠٠٠ برميلا يوميا فقط .

ولم تقم معامل التكرير التابعة للشركة فى رأس تنورة الا بتكرير خمس الانتاج تقريبا رغم زيادة طاقتها بنسبة ٥٠ ٪ تقريبا .

غطاء النقد فى لبنان

بلغ المتداول من النقد فى لبنان فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٥١ ٢٠٨ مليون ليرة لبنانية مقابل ١٩٦ مليون فى العام السابق . ويتكون الغطاء من ٩٣ مليون ليرة من الذهب أى حوالى ٤٤ر٥ ٪ ، ٨ر١٣ مليون ليرة من العملات الاجنبية وعلى الاخص الفرنكات الفرنسية ، أى حوالى ٦ر٦ ٪ أما باقى الغطاء فيتكون من اذونات على الخزانة اللبنانية .

اتفاق البترول العراقى

عرض على البرلمان العراقى هذه الأيام الاتفاق الجديد الذى وصلت اليه الحكومة العراقية مع شركة البترول العراقى . ويقضى الاتفاق بأن تشارك الحكومة الشركة فى الارباح بنسبة ٥٠ ٪ وينتظر أن تحصل الحكومة من هذا الاتفاق على حوالى ٣٠ مليون جنيه ١٩٥٢ وحوالى ٥٠ مليون جنيه فى العام التالى ، واذا ماتم انشاء انابيب البترول الضرورية لنقل الانتاج المتزايد من الآبار العراقية فقد يصل دخلها السنوى من هذا المرور عام ١٩٥٥ الى حوالى ٦٠ مليون جنيه

ومما يذكر فى هذا الصدد ان فنزويلا كانت أولى البلدان التى نجحت فى الاتفاق مع شركات البترول فيها ، وتوزيع الارباح مناصفة . وتلتها فى ذلك المملكة العربية السعودية والكويت اللتين تحصلان الآن على ارباح سنوية تقدر بحوالى ٥٠ مليون ، ٦٠ مليون جنيه على التوالى .

توزيع اراضى الحكومة السورية على الفلاحين

بدأت الحكومة السورية فى تنفيذ برنامج الاصلاح الزراعى الذى يقضى بتوزيع اراضى الحكومة وتقدر بحوالى ٤ مليون فدان على الفلاحين الذين يقومون بزراعتها . وتبلغ مساحة هذه الاراضى حوالى ٤ مليون فدان معظمها فى منطقة الجزيرة . وستنشىء الحكومة جمعيات تعاونية صغيرة تضم كل منها حوالى ٣٠ عائلة وقد حدد نصيب كل عائلة بحوالى ١٠٠ فدان .

وتتعاون الادارة الحكومية الخاصة التى تقوم بتنفيذ هذا الاصلاح مع البنك الزراعى الذى يقوم بتقديم قروض طويلة الاجل بسعر فائدة منخفض لهذه الجمعيات التعاونية مما سيمكنها من شراء ما يلزمها لاستغلال الارض استغلالا حسنا .

قروض البنك الدولى للانشاء والتعمير لبلدان الشرق الاوسط حتى ٣٠ نوفمبر ١٩٥١

البلد	القرض	الغرض
الحبشة	٥ر٠٠٠ر٠٠٠	اصلاح الطرق
	٢ر٠٠٠ر٠٠٠	تزويد بنك الانعاش بالعملات الاجنبية
	١ر٥٠٠ر٠٠٠	توسيع وتحسين المواصلات اللاسلكية
العراق	١٢ر٨٠٠ر٠٠٠	مشروع لضبط الفيضانات
تركيا	٣ر٩٠٠ر٠٠٠	تسهيل انشاء مخازن للغلال
	١٢ر٥٠٠ر٠٠٠	انشاء ميناء
	٩ر٠٠٠ر٠٠٠	تضامنه لبنك الانعاش الصناعى التركى لتزويده بالعملات الاجنبية لانعاش الصناعات الخاصة
المجموع	٤٦ر٧٠٠ر٠٠٠	

المجموع الكلى للقروض ٤ر١٢٠٧ مليون دولار
النسبة المئوية لمجموع قروض الشرق الاوسط الى مجموع القروض الكلى ٩ر٣ ٪

ادارة المنشآت الصناعية الكبيرة

يتوقف تنظيم وادارة أي منشأة الى درجة كبيرة على اتساعها وشكلها القانوني من حيث كونها منشأة فردية أو شركة اشخاص أو شركة مساهمة. ولا شك في وجود علاقة قوية بين اتساع المنشأة وهذا الشكل القانوني، فالمنشآت الصغيرة تكون في معظم الاحيان ملكا لفرد ومن النادر أن تكون ملكا لشركة اشخاص والمنشآت المتوسطة اما أن تكون مملوكة لفرد أو لشركة اشخاص وقلما نجدها ملكا لشركة مساهمة • أما المشروعات الكبيرة فانها تكون في العادة ملكا لشركة مساهمة وقليلا ماتكون ملكا لشركة أشخاص ولكن من النادر أن تكون منشآت فردية.

والقاعدة أن مالك المنشأة الفردية يديرها بنفسه مباشرة ويعاونه أحيانا في هذه الادارة بعض موظفيه اذا ما اتسعت اعمال المنشأة بعض الشيء، الا انه يحدث في حالة المنشآت الفردية الكبيرة أن يعهد مالكها بادارتها الى طائفة من المديرين كما هو الشأن في حالة الشركات. وتدار شركات الاشخاص في اغلب الاحوال بواسطة الشركاء المتضامنين منفردين أو مجتمعين يعاونهم مديرون موظفون قد يصبحون عيونا لباقي الشركاء غير المديرين.

وفي المنشآت الكبيرة التي تتخذ عادة شكل الشركات المساهمة يفرق تماما بين ملكية المنشأة وبين ادارتها، فملكية المنشأة تكون للمساهمين وادارتها تكون لمجلس الادارة ولا يغير من حقيقة الامر شيء أن يتخذ هؤلاء المديرين صفة المساهمين أيضا. ورغم أن مجلس الادارة له كامل السلطة — من الناحية النظرية — في ادارة المنشأة الا ان سلطته من الناحية العملية تكون محدودة وقاصرة على ما جاء بنصوص عقد الشركة وما تعهد اليه به الجمعية العمومية.

وفي هذه المنشآت يجب التمييز بين الادارة العادية في حد ذاتها وبين ادارة وتمثيل المنشأة من الوجهة القانونية.

وادارة شركة صناعية مساهمة يمكن أن تتم بواسطة نظامين، الاول يقوم على تخويل كل مدير سلطة مساوية للآخر في ادارة قسمه. والثاني يقوم على ان يخضع جميع مديري الاقسام لاوامر مدير عام واحد.

والنظام الاول يقوم على أن تكون الادارة العامة من أختصاص لجنة المديرين التي تصدر قراراتها في المسائل الهامة التي لا تدخل ضمن اختصاص اي من المديرين منفردا، ومن امثلة هذه المسائل ما يكون منها متعلقا بأقسام متعددة. وهذا النظام الذي يتميز بميزة الشورى بين أعضاء السلطة التنفيذية يعاب عليه بعدم المرونة وقلة الانسجام وعدم تركيز المسئولية اذ يشعر كل مدير في هذا النظام بأنه المتصرف الاول في قسمه رغم وجوب عدم الاثرة وقيام التعاون التام بين جميع الاقسام، وينتج عن اختلاف وجهات النظر الاحتكاك المستمر والمشاحنات بين المديرين الذين يتحملون مسئوليات متساوية ويكون ذلك كله على حساب مصلحة المنشأة ذاتها.

ويحقق النظام الثاني للادارة — حيث يخضع جميع المديرين لمدير عام واحد — مزايا المرونة وسرعة البت في الامور والتركيز الذي ينتج عنه توحيد المسئولية والانسجام. ورغم ان المدير العام في هذه الحالة لا يكون عادة مديرا لاحد الاقسام الا انه بحكم مركزه يخصص كل جهده ونشاطه في ادارة المنشأة عموما. ومضار هذا النظام تنشأ كلها عن السلطة التي يستأثر بها هذا المدير وما ينتج عن ذلك من اعتماد المشروع على أرائه وحده مع ما هو معلوم من صعوبة المام شخص واحد بكل المعلومات الصناعية والتجارية والادارية والمالية.

وعلى العموم فلكل من النظامين محاسنه ومضاره، الا اننا يجب أن نجعل الاعتبار الاول لا للنظام في حد ذاته بل للاشخاص الذين يعهد اليهم بتنفيذه. ويمكن الاستفادة من كلا النظامين وتقليل مضار كل منهما بان يعين مدير عام يعاونه في الادارة ويبادله الراى مديرون يشرف كل منهم على قسم بعينه.

وطالما ان المدير العام تكون لوظيفته هذه أهمية قصوى بالنسبة للمنشآت الكبيرة، فان اختياره بالنسبة للمنشآت الصناعية يدعو الى اعمال التفكير العميق لان هناك ثلاث طوائف جرت العادة على اختياره من بين اعضائها وهي طوائف التجاريين والهندسيين والقانونيين. فاي من هذه الطوائف أصلح من غيرها في هذا الشأن؟ رغم ان وظيفة المدير العام ليست مجرد الادارة في حد ذاتها بل التوجيه والارشاد الا انه يجب عليه أن يكون محيطا بالمعلومات الفنية والتجارية اللازمة لعمله علاوة على الخبرة العملية، اما المسائل القانونية التي تنشأ نتيجة لعلاقة المنشأة بالغير فانها لا تكون الا جزءا يسيرا من أعمال المدير العام الاساسية ولا يجوز اهدار باقي المؤهلات في سبيلها. وطبيعي ان يتغير هذا الوضع في حالة المنشآت الصناعية التابعة للدولة او المجالس البلدية لان الغرض الاساسي منها ليس التصنيع أو الربح في حد ذاته بل القيام بخدمة عامة.

بقي بعد ذلك ان نتكلم عن اي الرجلين أصلح لشغل منصب المدير العام هل هو التجاري ام المهندس، ذلك الاختيار الذي لا يصح ان يقوم على اساس نظري بحت. ونظرا الى أن المنشآت الصناعية تختلف الواحدة عن الاخرى ولا يتسع مقام واحد للتكلم تفصيلا في هذا الموضوع الدقيق لهذا نكتفي بأن نورد بعضا من اهم النقط التي تثار في هذا الشأن.

١ — طالما ان القيام بالاعمال الصناعية ليس الا وسيلة لبلوغ غاية معينة لكل مشروع صناعي وهي تحقيق الارباح، لهذا فان الافضل أن يكون المدير من التجاريين .

٢ — لا تتساوى اهمية العنصرين التجاري والهندسي لدى كافة المنشآت الصناعية ، فالمنشأة الصناعية التى تكون أعمالها الصناعية البحتة هي الغالبة من حيث شراء المواد الخام اللازمة لمنتجاتها بعد اختبارها واختيار الاصلح منها ثم صناعتها وبيعها بأسعار مستقرة أو لعملاء معينين ، مثل هذه المنشأة يتغلب فيها العنصر الصناعي على العنصر التجاري والحال كذلك في منشآت الاستغلال ذات الامتياز أو الاحتكار .

٣ — يجب فى اختيار المدير العام اذا كان من بين المهندسين ان يكون على درجة كافية من الثقافة والمعلومات التجارية واذا كان من بين التجاريين ان يكون على هذه الدرجة من الكفاية الفنية . والمهم هو معرفة اي من هذين الشخصين يمكنه أن يتغلب بسهولة أكبر على الصعاب التى تواجهه في الفن الآخر ، بمعنى هل يمكن للتجاري أن يتغلب على الناحية الفنية ، أم أن المهندس يمكنه أن يتغلب على الناحية التجارية واى منهما يمكنه ذلك بشكل أيسر وأكمل ؟

٤ — يجب أن يوضع فى المكان الاول عند اجراء هذا الاختيار ان يكون واضحا تناقض الميول الطبيعية لكل من الطائفتين ، فالتجاري ميال بطبعه الى زيادة الارباح بتخفيض التكاليف والحصول على افضل أسعار للبيع لانه يعتبر أن النتائج المالية الطيبة أهم من مجرد انتاج سلع تنطبق عليها الاوصاف الفنية الصحيحة ، وبعكس ذلك المهندس الذى هو قبل كل شيء رجل انتاج ولذلك قد نراه يهتم بالاجادة وبأن يكون ما يصنعه كاملا من الناحية الفنية وان تكون طريقة الصنع مثالية وهو في غمرة هذه الميول كثيرا ما يغفل عن ما هو اهم من ذلك كله الا وهو النجاح المالي للمؤسسة التى يديرها .

(...)

شخصيات اقتصادية

محمد حسن العبد باشا



مثل بارز بل مثل صالح للعصامي الموفق — وانه ليفاخر بأنه عصامي وانه بنى نفسه وانه وصل الى ما وصل اليه لا بفعل يديه ولكن بفضل الله عليه — وانه ليتحدث دائما بنعمة الله مفاخرا بما منحه وأولاه حتى صار من سراة القطر يمتلك آلاف الافدنة المستزرعة في مديرية الدقهلية عدا ما يمتلك من عمائر شاهقة وقصور قائمة في القاهرة والاسكندرية .

وهو وان قد اصبح فى مقدمة الاعيان والموسرين وفى الطليعة من أصحاب الملايين من المصريين الا انه لم ينس مهنته التى درت عليه الخير واغدقت له اليسر فظل مقاولا يشتغل بالبناء واليه يرجع الفضل فى بناء كل ما لبنك مصر من مبان بالقاهرة والاقاليم وما لشركات مصر من منشآت ضخمة ومشيدات فخمة فى المحلة الكبرى وكفر الدوار وبنها والمنصورة والوسطى ومغاغة وجرجا .

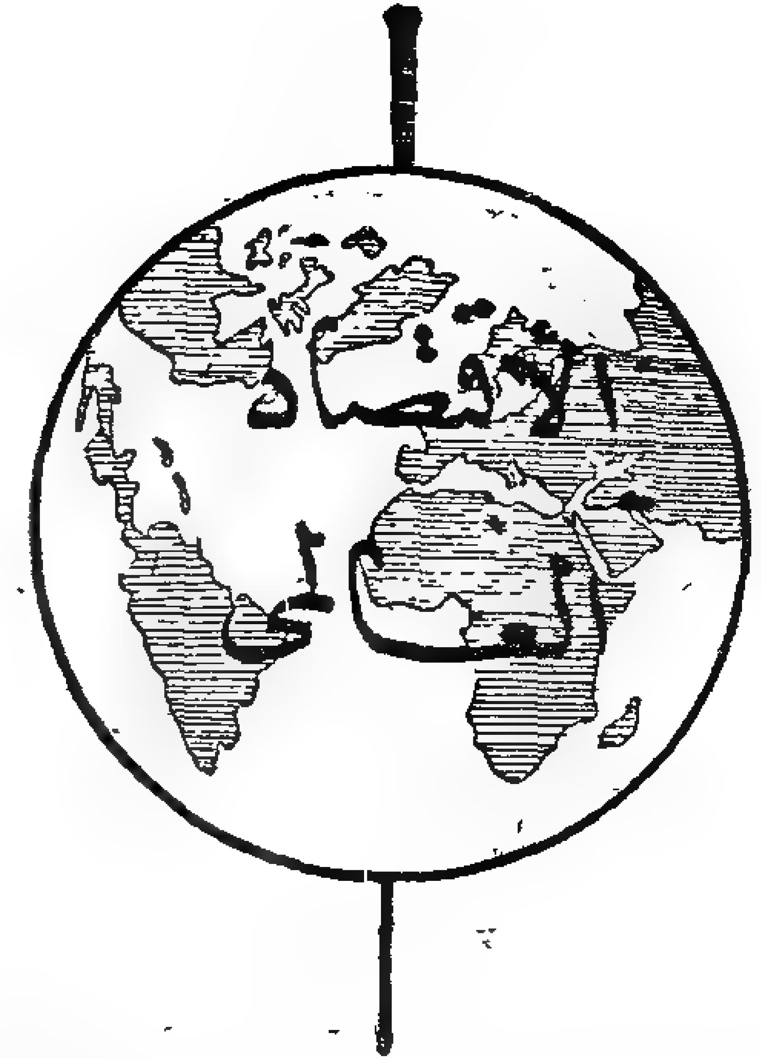
وقد عرف فى كل اعماله بالذمة والدقة والامانة وتلك ميزات قد لا تتحقق مع الاسف كثيرا فى أوساط البناء لما تحتمله من امكان التبديل والتغيير والزيادة والنقصان مما يتعذر معه الاشراف والحساب ولا يجدى فيه الا حساب الضمير .

وقد بدأ العبد باشا حياته متحليا بتلك الصفات وكانما شجعه التوفيق على ضرورة التمسك بمبادئه لا يحيد عنها او يبعد منها فأصبح اسمه علما لا بالنسبة للمقاولين فى مصر بل فى سائر الاقطار حتى تناول عمله انشاء الطرق والمنشآت بالاقطار الحجازية فأحرز ثقة من تعامل معه من أفراد وهيئات وحكومات ، والعبد باشا رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية للمقاولات وعضو مجلس ادارة شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح .

وهو يشرف على كل أعماله بنفسه ومساعدة ولديه اللذين ينهجان نهجه وخطته ويستنان طريقه وسنته

وهو الى جانب تقواه واعتماده على الله شديد البر كثير الاحسان وحسبك تلك المنشآت الخيرية الناطقة بتلك المزايا — يقيمها فى موطنه الصغير بفارسكور لتكون شاهد صدق على البر والخير والتوفيق ، والذين يتصلون به يعرفون الكثير من خيراته المستورة وأعماله المبرورة — وهو مصري مشرف جدير بالخير والتقدير .

حسن الحطيم



تحرير التجارة واتحـــاد المدفوعات الاوروبى

كانت البـــلاد المنتفعة بمشروع مارشال قد اتفقت على اتخاذ بعض الخطوات لتحرير التجارة فيما بينها حتى يزداد حجم التجارة بين الدول الاوروبية فيقل اعتمادها على القارة الامريكيـــة . وبتشجيع من حكومة الولايات المتحدة انشأت هذه الدول اتحاد المدفوعات الاوروبى لتسهيـل المدفوعات بينها وتوسعت كذلك فى تحرير التجـارة من القيود . الا ان الاختلال فى موازين المدفوعات بينهـا مالبث ان ازداد فعانت المـانيا عجزا كبيرا فى تجارتها مع الدول الاوروبية ثم تلتهاهولندا ، بينما تمتعتانجلترا بفائض نتيجة اقبال البلاد الاوروبيـــة على شراء المواد الخـــام من المنطقة الاسترلينيـــــة . وقد حاول اتحاد المدفوعات الاوروبى معالجـة الموقف باسداء النصح لالمـانيا وغيـرها من الدول المدينة ومعاونتهـا علىمواجهة عجزها مع حثالدول الاوروبية جميعا على الاستمرار فى تحرير التجارة بينها الا ان موارد الاتحاد محدودة لذا فقد عجز فى الشهور الاخيرة عن مساعدة الدول المدينة بينما رأت الدولالدائنة ان قيمـــــة صادراتها الى غيرها من اعضاء الاتحـــاد آخذ يتراكم لصالحها لدى الاتحاد دون ان تجدسبيـــــلا لاستعماله فدفعهـــا ذلك الى اعادة فرض القيود المختلفـة على صادراتها الى البـــلاد الاوروبية . واضطرت الدول المدينة ان تقـابل هذا الاجراء بمثله وان تعمل على الحد من تجارتها مع بلاد الاتحاد حتى أصبح مستقبل سياســــة تحرير التجارة العالمية فى خطر داهم .

التضخم فى اليونان

تدل تطورات الارقام القياسية على اشتداد حدة التضخـم فى اليونان فى الاشهر الأخيرة . فبعد ان كانالارتفاع فى الاسعار فى سنة ٥٠ ٧ر١٧ ٪ وفى سنـة ١٩٥١ ٨ر٧٪ فقط اذ به يقفز فى شهر واحـد ــ يناير ٥٢ ــ بحوالى ٣ ٪ ــ وقـد ازداد المتـــداول من البنكنوت خلال ديسمبر بحوالى ١٥ فى المـائة وســاعدت على اشتداد التضخــم نقصالواردات وتخفيض المعونة الامريكيةلليونان . ولكن البنك المركزى اســتمر فى بيع الجنيهات الذهبية بسعر ثابت على نطاق واسع (مليون جنيه ذهبى خلال يناير) فحال ذلك دون انخفـــــاض قيمه العملة اليونانيه او التهرب منها .

تجارة روسيا مع الشرق

انشـــأت الحكومه الروسية اخيرا هيئة جديدة اطلقت عليها اسم «هيئة التجارة الشرقيـــــة » للقيام بعمليات التصدير الى البلادالشرقيةوالاستيراد منها وللقيام بجميع الاعمال المصرفية المتصلة بهذه التجارة وقد حدد راس مال هذه الهيئة بمبلغ٤٧مليون روبيل

تمويل المشاريع البريطانية

بلغ مجمـــوع الاسهم والسندات الجـديدة التى اكتتب فيها بريطانيا خـلال عام ١٩٥١ مقدار ٢٥٢ مليون جنيهبينماكانتفى١٩٥٠ ــ ٣١٣مليون جنيه . ومعظـم الاموال المكتتب بها تمثـــل قروضا للهيئات العامة او للصناعاتالمؤممةحديثا . اماالصناعات المملوكة للافراد والشركات فقـــد اصبحت تمول نفسهـــــا الى درجة متزايدة بما تجمعلديها مناحتياطيات خاصـــــة وقل اعتمادها اخيرا على الاكتتاب العام .

القيود على الواردات بفرنســا

بلغ عجز فرنســا مع دول الاتحاد الاوروبى حتى آخر ينـــاير المـاضى مايعادل ٢٩٢ مليون دولار واصبحت مضطرة الى دفع جزء متزايد من هذا العجـــز بالذهب والدولارات . وقد دفعها ذلك الى اعادة فرض كثير من القيــود على الواردات التىكانت قد عملت منذ اكتوبر ١٩٤٩ على ازالتها فأعلنت الحكومة مشروعا للطوارىء يستمر ثلاث شهور ويشمل اخضاع معظم الواردات لنظـــام التراخيص سعيـــا وراء الحد منها بقدر الامكان واعانة الصـــادرات وتخفيض المبالغ المسموح بها للسياح الفرنسيين .

اسبانيا تتلقى عونا منأمريكا

منحت الولايات المتحدة الامريكية مبلغا وقدره ٥ر١ مليونا منالدولارات الى اسبانيا لاستعماله فى شراء آلات ومعدات لصناعة التعدين وبذلك يبلغ مجموع ما اقرضته أمريكا الى اسبانيا ٧ر٤٥ مليون دولار من مجموع المقرر اقراضه وهو٥ر٦٢مليونامنالدولارات

انضمام بورما الى الصندوق والبنك الدولى

اعلن صندوق النقـد الدولى ان بورما قد انضمت اليه . وقد حددت حصـــتها بمبلغ ١٥ مليون دولار . وأعلن البنك الدولى للانشاء والتعمير فى نفس الوقت انضمام بورما اليـــه وان مساهمتها فى راس المال كـــانت كذلك ١٥ مليون دولار .

وبانضمام بورما الىتلكالمؤسستين الدوليتين يصبح عدد اعضائها ٥١ عضوا .

انتـاج الذهب

تدل الارقام التالية على أن نسبةما يدخل فى الاحتياطات النقـدية من الذهب المنتج كل عام قد اخــذت فىالتناقص .

	١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	النصف الاول ١٩٥١
الانتاج العـــالمي	١١٣٣	٧٩٠	٨٢٠	٨٥٠	٤٢٠
الزيادةفى الاحتياطاتالذهبية	١٣٥٥	٣٨٠	٤٨٠	٤١٠	١٢٠
نصيبالصناعةوالادخارالفردى	ــ٢٢٢	٤١٠	٣٤٠	٤٤٠	٣٠٠

بملايينالدولارات

عجز فى الميزانية الايطالية

أعلن وزير المالية الايطالية أخيرا ان ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٢/٥٣ ستظهر عجزا قدره ٤٢٨ بليون ليرة بينما كان العجز فى الميزانية السابقة ٣٦٩ بليون ليرة ، وتقدر المصروفات بمبلغ ٢١٢٢ بليون ليرة والايرادات بمبلغ ١٦٩٤ بليون ليرة ، وذلك مقابل ١٨٢٤ بليون ليرة ، ١٤٥٥ بليون ليرة على الترتيب فى الميزانية السابقة .

ويرجع الاخصائيون هذا التدهور فى حالة الميزانية العامة فى ايطاليا الى ازدياد اعتمادات التسلح بوجه خاص . ولا شك ان هذا العجز سوف تكون له آثار تضخمية على الاقتصاد الايطالى ، مما قد يضر بالمتعاملين معها من الدول الاخرى .

انتاج الجوت فى الهند

كان من نتائج قيام الهند بتنفيذ مشروع الانتعاش الزراعى ان زاد محصول الجوت والقطن وازدادت بالتالى المصنوعات منهما — وقد بلغت مصنوعات الجوت ٨٧٠٫٠٠٠ طن فى عام ١٩٥١ اي بزيادة قدرها ٣٠٫٠٠٠ طنا عن انتاج عام ١٩٥٠ ونظرا لهذه الوفرة من الانتاج عدلت ساعات العمل فى مصانع الجوت فزيدت الى ٤٨ ساعة فى الاسبوع . وترجع هذه الزيادة الى وفرة المحصول والى الواردات الاضافية التى امكن الحصول عليها من الباكستان طبقا للاتفاقية المعقودة بينها وبين الهند فى فبراير سنة ١٩٥١

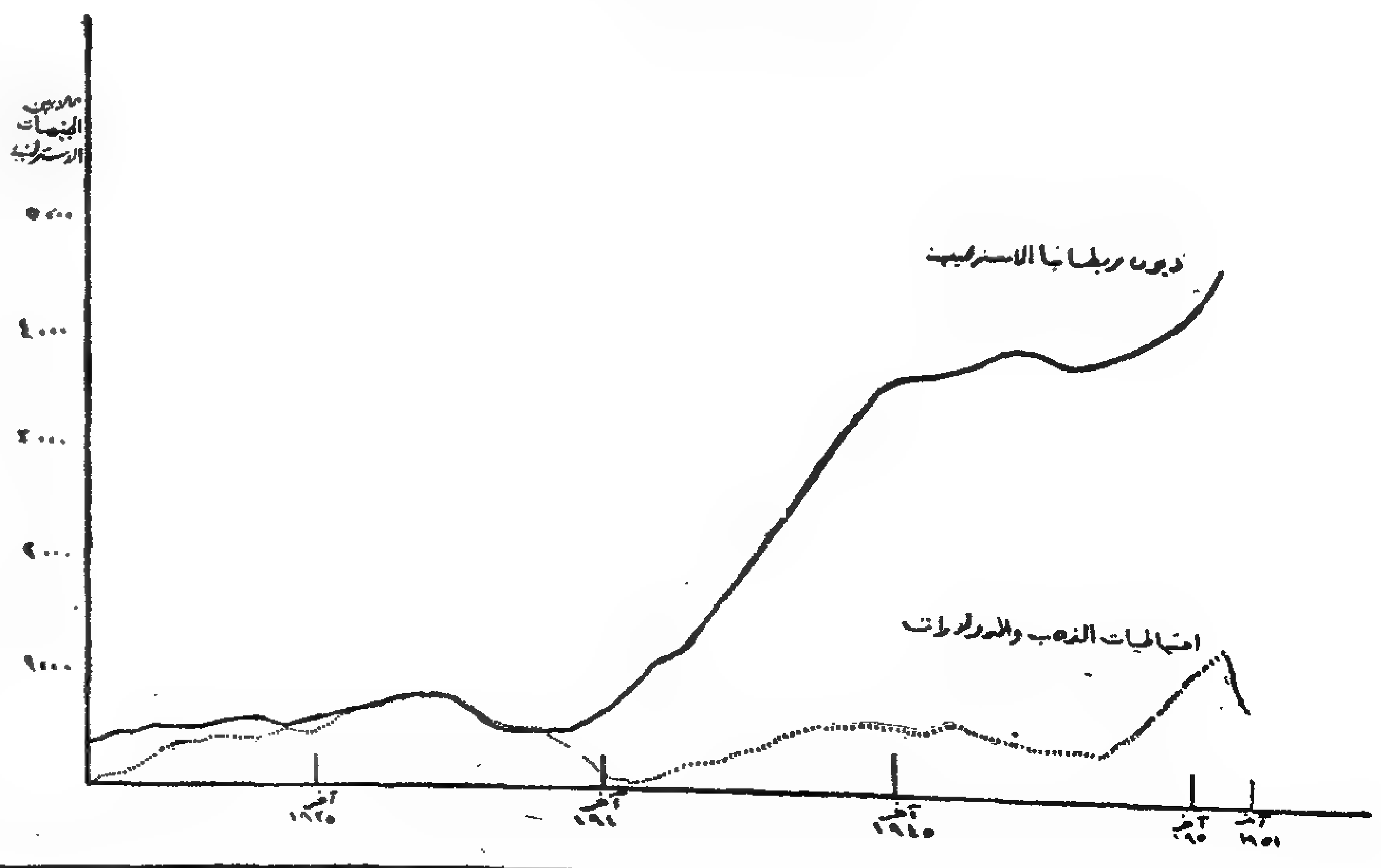
تزايد ديون بريطانيا

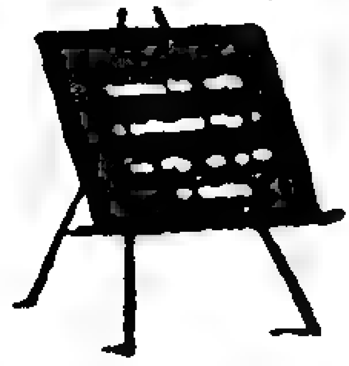
بين الرسم المرافق التغييرات التى طرأت على مركز الارصدة الاسترلينية (وهى ديون مستحقة على بريطانيا) واحتياطيات بريطانيا من الذهب منذ عام ١٩٣١ ، ويظهر بجلاء ازدياد الارصدة الاسترلينية منذ ١٩٣٩ نتيجة لزيادة مصروفات المملكة المتحدة فى بعض الدول خلال الحرب ولدفع قيمة كميات كبيرة من المواد الخام المستوردة الى بريطانيا بالاسترلينى بدلا من تصدير ما يقابلها من السلع والخدمات وكذلك لحصول انجلترا — مقابل الدفع بالاسترلينى — على الدولارات التى تحصل عليها دول المنطقة الاسترلينية نتيجة لصادراتها المنظورة وغير المنظورة الى الولايات المتحدة .

وتبرز خطورة الزيادة فى الارصدة الاسترلينية اذا ما قورنت بالاحتياطيات ففى عام ١٩٣١ بعد ان تخلت بريطانيا عن قاعدة الذهب كانت نسبة الاحتياطيات ٤٢٪ من الارصدة ثم طرأ بعض التحسين على الاحتياطيات واستمر ذلك حتى تخفيض الجنيه الاسترلينى فى سبتمبر ١٩٤٩ أما بعد التخفيض فقد ارتفعت الاحتياطيات نتيجة لمشروع مارشال وكبر حجم الصادرات من المنطقة الاسترلينية الى منطقة الدولار وقد اشتد هذا الارتفاع بعد حرب كوريا ولكن الارصدة المستحقة على بريطانيا ادت ايضا فى النصف الاول من عام ١٩٥١ وبلغت هذه الزيادة ٤١٦ مليون جنيه . وابتداء من الربع الثالث لسنة ١٩٥١ أخذت الاحتياطيات من الذهب والدولارات فنقصت فى الربع الثالث بمقدار ٢١٤ مليون جنيه ومن المرجح انها انخفضت فى الربع الاخير بنسبة تزيد عن ذلك كثيرا وقد كان مؤتمر دول الكومنولث الذى عقد فى يناير الماضى بلندن صدى هذا الانهيار

وقد بحث وزراء دول الكومنولث فى لندن الوسائل التى يجب انتهاجها لمواجهة هذه الازمة المالية التى تعانيها بريطانيا واستقر رأيهم على ان تعمل كل دولة على تخفيض الاستيراد من منطقة الدولار وغرب أوروبا واتخاذ بعض الاجراءات الداخلية للحد من التضخم حتى يقل الانفاق الداخلى وتشجع الصادرات ولا ندرى ان كان اتخاذ مثل هذه الاجراءات سوف يعالج الازمة الحالية اذ انها ليست أزمة مدفوعات بين الكتلة الاسترلينية والعالم الغربى لان استراليا وبلاد الكومنولث الاخرى لا تعانى من أزمة ، وانما الازمة الحقيقية هى فى نظرنا أزمة مدفوعات بريطانيا وحدها .

ولن تكون مثل هذه الخطوات ناجحة ومؤدية الى النتائج المرغوب الحصول عليها طالما ان اقتصاد بريطانيا الداخلى فى حالة تبعث على القلق وطالما أن بريطانيا نفسها لا تعيش فى حدود وسائلها وطاقتها .





الأوراق المالية



عن المدة من ١٤ الى ٢٧ فبراير ١٩٥٢

تأثرت السوق خلال النصف الثانى من فبراير من عوامل عدة أهمها :

أولا — حالة الركود فى سوق القطن بالاسكندرية حيث لا تزال المناقشات دائرة بين المصدرين (مشترين أو بائعين) والتجار والمسئولين فى وزارة المالية . وقد اهتم معالى وزير المالية بداية توليته الوزارة بالسعى فى تنشيط التصدير قبل أى شىء آخر أى غير مسألة البيع الى الخارج عن مسألة سعر البيع وبذلك تمكن الوزير من اتخاذ ٤ قرارات خاصة بسوق القطن التى فيها السعر الادنى وعمل على تحرير السوق .

وقد اجتمع المتعاملون عند معالى الوزير وتم الاتفاق مبدئيا بينهم على عمل مقاصة فيما يختص بالقطن (كنتراتات) التى فى حيازة كل منهم ولكن عند النقاش فى التفصيل لم يتم الاتفاق نهائيا واستدعى الامر الى تعطيل البورصة .

وقد اثر جو سوق القطن على سوق الاوراق المالية بسبب الجو السائد فيه والاضرار التى قد تصيب فريقا من المتعاملين . وما يلحق ذلك من خسائر مادية تعمل على زيادة بيع الاسهم والسندات فى السوق وتكون عاملا نزوليا .

ولكن تأمل الدوائر المالية فى أن تحل ازمة القطن بصفة عاجلة حتى يعود النشاط فى السوق ، الذى يعد من أهم الاسس الاقتصادية فى البلاد ، ويزدهر النشاط بصفة عامة فى جميع النواحى الاخرى من السوق المصرية .

ثانيا — مساعدة المنكوبين — ارتاحت أوساط البورصة لموافقة البرلمان — نوابا وشيوخا — على اعتماد الـ ٥ مليون جنيه بصفة مساعدة مبدئية للمنكوبين من المحال التجارية والصناعية فى القاهرة على أثر حوادث يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وقد عادت الطمأنينة تدريجيا الى السوق على أثر ذلك .

وتأمل السوق فى أن تعمل الحكومة على النظر بصفة عامة ونهائية فى مساعدة جميع المنكوبين عن الخسائر المادية التى لحقت بهم ، وحينما يتم ذلك وتبت الحكومة والبرلمان فى هذا الامر سيعود للسوق نشاطها وتصحح الامور .

لذلك فقد ظلت السوق خلال الاسبوعين الماضيين مترددة ولم يسجل فيها نشاط يستحق الذكر بصفة خاصة .

تطور السوق

ظل سعر **القرض الوطنى ٣ ١/٤ ٪** فى حدوده بسعر ٩٢ جنيها

اما **قسم البنوك** فقد زاد سعر **بنك مصر** بقدر ٥٠ قرشا

ونشط سهم **البنك الاهلى** بسبب الاخبار المتعلقة بالميزانية عن السنة الماضية .

وارتفع سعر سهم تمتع **مياه القاهرة** ٤ قروش ، ولم يكن التعامل فيه الا ضئيلا

اما **قسم النقل** فكانت الحركة فيه منعدمة

وفى قسم الاراضى الزراعية . انخفضت الاسعار قليلا بالنسبة لحالة الركود فى سوق القطن وكان التعامل بسيطا .

وفى قسم اراضى البناء . نزلت أسعار **مصر الجديدة** تأسيس حوالى ٨٤ قرشا وقد حصل بعض التعامل فى **أراضى الدلتا** لما أوصت بها الجهات الرسمية من السعى فى تنفيذ مشروع كهربة خط حلوان .

أما فى قسم الشركات التجارية والصناعية . فتكاد تكون النتيجة العامة هبوطا فى الاسعار ليستثنى منها بعض الشركات التى سجلت نتائج خاصة فى ميزانياتها

وها هى بعض الاسعار مقارنة بمثيلاتها فى ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢ :

اسم الشركة	نزلت من	الى
آبار الزيوت	٤١٤	٤٠٠
الدلتا التجارية	١٣١٠	١٢٤٠
النحاس	١١٣٠	١٠٩٠
الملح والصودا	١٨٠	٢٧٧
الغزل الاهلية	١٧٠٠	١٦٦٦
المعادن الاهلية	٥١٨	٤٩٥
البلاستك الاهلية	٢٤٢	٢٠١
الأسمدة الكيماوية	٥٧٤	٥٧٢
مصر للغزل والنسيج	١٦٣٠	١٥٩٦
الجرير الصناعى	٧٨٠	٧٦٤
الورق الاهلية	٨٠٨	٧٧٤

اتجاه السوق : ميال الى الثبات

البنك الاهلى المصرى

تنعقد الجمعية العمومية العادية لمساهمى البنك الاهلى اجتماعها السنوى فى مركز البنك بالقاهرة يوم الاربعاء الموافق ٢٦ مارس ١٩٥٢ فى الساعة ٣٠ر٤ الموافقة على تقرير مجلس الادارة وتقرير المحاسبين والموافقة على الحسابات المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ وتحديد الارباح وتعيين عضو فى مجلس الادارة وانتداب مراجعى الحسابات .

بنك الاراضى المصرية

تنعقد الجمعية العمومية لهذه الشركة المساهمة المصرية فى مركزها بالاسكندرية يوم الجمعة ٢٨ مارس ١٩٥٢ فى الساعة الرابعة والنصف للنظر فى تقرير مجلس الادارة والحسابات المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١

شركة مصر للمستحضرات الطبية

انعقدت الجمعية العمومية الغير عادية لشركة مصر للمستحضرات الطبية يوم ٢٥ فبراير الماضى وقد اجلت اجتماعها الى موعد يحدد هذا الشهر لعدم تكامل العدد القانونى . وستنظر الجمعية فى مد مدة الشركة الى مدة أخرى وتفويض مجلس الادارة فى زيادة رأس المال الى ٢٠٠ الف جنيه .

الشركة التجارية المصرية

انعقدت الجمعية العمومية غير العادية للشركة التجارية المصرية ووافقت على زيادة راس مال الشركة من ٢٠٠ الف جنيه الى ٣٠٠ الف جنيه بطرح ٢٥٠٠٠ سهم بسعر ٤ جنيهات للسهم .

وقد رأس الاجتماع المسيو والترشراف

رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب وتلى على المساهمين تقرير مجلس الادارة وتطورات أعمال الشركة التى زادت فى ١٩٤٩/٥٠ بمبلغ ١٥ ٪ عما كانت عليه فى السنة المالية السابقة على ذلك بنسبة ٦٥٪ بالنسبة للسنة المالية ١٩٥٠/٥٢ عن سنة ١٩٤٩/٥٠
والمنتظر أن تزيد فى ١٩٥١/٥٢ بنسبة ٣٥٪ عن السنة السالفة .
وسيكون من حق كل من يملك سهمين أن يكتتب فى سهم من الاسهم الجديدة .

شركة المحاريث والهندسة

تنشر الشركة ميزانيتها فى بحر الايام القليلة المقبلة وقد بلغنا ان أرباح السنة الحالية ستبلغ ٧٠ قرشا و ٦٥ قرشا فى العام الماضى

شركة السكر والتكرير المصرية

انعقدت الجمعية العمومية العادية لشركة السكر والتكرير المصرية برئاسة سعادة عبود باشا يوم الجمعة الموافق ٢٩ فبراير سنة ١٩٥٢ وقد اظهرت الحسابات الختامية للسنة الحالية الماضية نتائج مرضية .

محلات شملا الكبرى

انعقدت جمعية عمومية غير عادية لمحلات شملا الكبرى برئاسة سعادة محمد أنسى باشا وبحضور المسيو اوفاديا سالم عضو مجلس الادارة المنتدب وقد كان حاضرو الاجتماع يمثلون ٨٠٦٧٥ سهما . وقد أطلع الرئيس المساهمين على بيانات خاصة بالاضرار التى لحقت مؤسستهم وتقدر بنحو ٥٠٠ الف جنيه من جراء حوادث يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، وقد تناقش المجتمعون فيما لو فكرت الشركة فى تصفية أعمالها بسبب هذه الخسائر، ولكن طمأن رئيس المجلس المساهمين على أن الحكومة تسعى فى ايجاد حل مرضى للمنكوبين وانه يأمل فى الوصول الى حل يضمن لهم حقوقهم ويمكنهم من النهوض بأعمالهم من جديد .

شركة الانجلو أمريكان

انعقدت جمعية عمومية غير عادية للمرة الثانية يوم الجمعة الموافق ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وقد حدثت خلال هذا الاجتماع مناقشات حادة بين الاستاذ دى بوطون وهم من أكبر المساهمين وبين أعضاء مجلس الادارة فى طريقة انعقاد الجمعية . وقد وافقت الجمعية على توزيع ربح قدره ٢٠ قرشا صافى بدلا من ٢٠ قرشا قائم حسب اقتراح مجلس الادارة .

شركة أراضى الغربية

تنعقد الجمعية العمومية لشركة أراضى الغربية يوم ٢٠ مارس ١٩٥٢ المقبل للنظر فى تقرير مجلس الادارة والميزانية لغاية آخر ١٩٥١ ويلى الجمعية العادية جمعية غير عادية للنظر فى تغيير اسم الشركة الى شركة الغربية العقارية .

شركة التعدين المصرية

تنعقد الجمعية العادية يوم الاثنين ٣١ مارس ١٩٥٢ للنظر فى تقرير مجلس الادارة والحسابات المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وكذا تحديد الارباح وانتخاب عضوين فى مجلس الادارة وتعيين مراقبين للحسابات .

شركة التقطير المصرية

اجتمعت الجمعية العمومية العادية لمساهمى شركة التقطير المصرية فى الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ١٦ الجارى بمقر ادارة الشركة وقد حضر الاجتماع كثيرون من حملة الاسهم وقد مثل الحاضرون ما ينوف عن اربعة وتسعين الف سهم ، كان من بينهم سعادة احمد عبود باشا رئيس مجلس ادارة الشركة وحضرة صاحب المقام الرفيع حسين سرى باشا وجناب المسيو البير سيسانس ، وسكرتارية عبد العزيز بك يونس مدير عام الشركة
وقد جاء فى تقرير مجلس الادارة « انه بالرغم من حداثة عمر الشركة ، فقد استطاعت أن تغزو أسواقا اجنبية فى أوربا وامريكا الجنوبية حيث عاد هذا التصدير على الحكومة المصرية بمقادير وفيرة من العملة الصعبة وان الشركة قد اشترت الارض المقام عليها مصنع الشركة والبالغ مساحتها ١٤ سهما و ٢٣ قيراطا و ١٣ فدانا بثمن قدره ٢٩٣٧٤٫٨٣٠ ج م .
كما زادت كمية الكحول المصدر للأسواق الخارجية من ٢٠٨٧٣٦٦ لترا خلال عام ١٩٥٠ الى ٥١٦٧٢٢٤ لترا خلال عام ١٩٥١ أى بنسبة ١٤٧٫٥ ٪ ورغم هذا فقد عملنا على تركيب آلات جديدة يترتب عليها زيادة الانتاج اليومى من ٥٧ الف متر الى ٧٢ الف لتر .
ولم يقتصر الامر على آلات الكحول بل عملنا على تقوية مصنع الخل ، فبلغت مبيعاتنا ١٫٩٣٠٫٠٠٠ لترا خلال عام ١٩٥١
كذلك سوف يزداد انتاجنا من غاز ثانى أكسيد الكربون الى أربعة أمثال انتاجه الحالى .
واننا بسبيل اعداد مبانى مصنع الروائح العطرية بالحوامدية »
هذا وقد تقرر توزيع ٢٠٪ من قيمة الاسهم أرباحا للمساهمين فى السنة الثانية للشركة
ويعتبر هذا احدى معجزات الاقتصاد القومى فى مصر .

دعوة الجمعية العمومية لشركة الأزياء الحديثة

« بنزايون » ش٠م٠م٠
سجل تجارى ٧٦٩٣٤ القاهرة

حضرات المساهمين مدعوون لحضور جلسة الجمعية العمومية العادية للشركة المحدد لانعقادها تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الاثنين الموافق ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ بمقر الشركة الرئيسى بشارع جامع البنات للنظر فى جدول الاعمال الآتى :
١ — تقرير مجلس الادارة وتقرير مراقبى الحسابات عن السنة المالية الاولى المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١
٢ — ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر عن السنة المالية الاولى من اول يناير سنة ١٩٥١ الى نهاية ديسمبر سنة ١٩٥١ واخلاء مسئولية اعضاء مجلس الادارة عنها .
٣ — توزيع الارباح بالنسب التى حددها مجلس الادارة عن هذه السنة .
٤ — تحديد بدل حضور اعضاء مجلس الادارة فى الجلسات .
٥ — تعيين مراقبى الحسابات عن السنة المالية ١٩٥٢ وتقدير اتعابهما .
وعلى حضرات المساهمين الذين يرغبون فى حضور الجمعية المذكورة وطبقا للمادتين رقم ٤٠ و ٤١ من نظام الشركة إن يودعوا اسهمهم فى مركز الشركة الرئيسى او فى احد البنوك بالمملكة المصرية فى خلال ثلاثة ايام كاملة قبل ميعاد انعقاد الجمعية العمومية .

رئيس مجلس الادارة

سوق العقود

ملخص محاضرة معالى عبد الجليل العمرى بك بنادى التجارة الملكى بالاسكندرية

الغرض من سوق العقود

الغرض من سوق العقود هو تأمين مراكز البائعين والمشترين ، بمعنى أن من يشترى القطن من المزارع بسعر محدد ولايريد أن يضارب على الصعود أو النزول ، فما عليه الا أن يبيع عقودا بالكميات التى اشتراها من المزارع ، فهو بذلك قد أمن على أسعار قطنه الذى اشتراه ضد النزول . لانه لو فرض أن كان سعر الشراء ١٠٠ ريال ، ولم يقم التاجر بتأمين مركزه ببيع عقود فى السوق ، وهبطت الاسعار الى ٩٠ ريالا للقنطار ، فمعنى ذلك أنه قد حقق خسارة قدرها ١٠ ريالات فى القنطار . أما اذا أمن مركزه وباع عقودا مماثلة لكمية ما اشتراه وبالسعر الذى اشترى به ، فان ما يخسره على بضاعته الحاضرة عندما ينزل السعر الى ٩٠ ريالا يربحه على عقوده . ويحدث العكس فى حالة ارتفاع السعر فان مايربحه على بضاعته الحاضرة يخسره فى عقوده ؛

وكذلك الحال بالنسبة للتاجر المصدر ، فانه عندما يبيع أقطانه للخارج بسعر محدد ، فعليه أن يشترى فى سوق العقود ، عقودا تساوى فى كميتها ماباعه فى الخارج حتى يؤمن مركزه ضد صعود الاسعار

عمليات الموازنة

تلك هى الوظيفة الرئيسية لسوق العقود . ولكى تقوم بهذه الوظيفة يتحتم وجود طبقة من المضاربين الى جانب التجار . وعندما كانت سوق القطن فى الاسكندرية وثيقة الاتصال بسوق العقود فى ليفربول ونيويورك كان من الميسور على طبقة المضاربين المحترفين أن يعملوا فى سهولة ويسر فان خرجت سوق العقود بالاسكندرية عما هو مقدر لها بالنسبة لسوق ليفربول ونيويورك ، أخذوا فى الحال فى اجراء عمليات الموازنة ــ البيع فى الاسكندرية والشراء فى السوق الاجنبية أو بالعكس ــ وبذلك يقضون على كل مغامر تسول له نفسه كسبا سريعا عن طريق المضاربة فى بورصة العقود بالاسكندرية ، ويحفظون للسوق ثباتها واستقرارها .

قامت سوق العقود فى مصر منذ أمد طويل ، وكان القطن دائما هو المحصول الرئيسى للبلاد ، ولكن لم تكن تلك السوق هدفا لاحاديث الخاصة والعامة ، وتخوض فيها الصحف يوميا كما هو حادث فى السنتين الاخيرتين .

فاذا رأينا اليوم أن من أبرز صفات السوق تقلب أسعارها وعدم استقرارها أوثباتها ، فان ذلك يرجع الى ضيق السوق ، اذ أنه منذ قيام الحرب الاخيرة وسوق العقود فى ليفربول مقفلة ، كما أن قيام الحرب وما استتبع ذلك من رقابة على النقد الاجنبى ، حال دون وجود اتصال بين سوق الاسكندرية وسوق نيويورك .

التلاعب بالاسعار

لقد وضعت الحكومة من القوانين واللوائح ما يحفظ سوق التأمين فى مصر ، مما يحول دون دخول المغامرين اليها ــ أو على الاقل مايحد من مغامراتهم ، وكان من الواجب عليها ان تعمل ما يماثل ذلك فى سوق العقود ، وخاصة بعد أن تبينت بالتجربة خلال السنوات الاخيرة ، أن ضيق السوق وعدم امكان اجراء عمليات الموازنة فى الاسواق الاخرى يجعل التلاعب بالاسعار يسيرا على كل من تسول له نفسه أن يتلاعب ، ويكون له من ماله وجاهه مايساعده على هذا التلاعب .

تقييد المضاربات

ان الواجب يحتم تقييد المضاربات بوضع حد أقصى يحدد مثلا بعشرة آلاف قنطار للمراكز المكشوفة ــ وبمعنى آخر لايسمح أن يكون لأى مضارب فى السوق سواء أكان من المحترفين أو الهواه مركزا مكشوفا يزيد على الحد الاقصى المحدد ــ فاذا كان بائعا فقط ، لاتزيد مبيعاته على عشرة آلاف قنطار مثلا ، واذا كان مشتريا فقط لاتزيد مشترياته على العشرة آلاف قنطار . أما اذا كان المضارب بائعا ومشتريا فلا يزيد الفرق بين مشترياته ومبيعاته على العشرة آلاف قنطار .

وقد يكون رقم العشرة آلاف قنطار هذا أقل أو أكثر مما يجب ، الا أن تحديده بدقة لايجوز أن يتم الا بالتشاور بين الحكومة والمشتغلين بالبورصة وهذا أمر ممكن ويسير

مركز المصدرين

بقى بعد ذلك مركز المصدرين . فهل يترك لهم حق المضاربة على المكشوف أو يمنع عنهم هذا الحق ؟

ان المصدر ماهو الا وسيط بين المنتج والتاجر الداخلى من ناحية ، وبين الغزال من ناحية أخرى . وليس من وظيفته المضاربة فهو يشترى القطن من المنتج والتاجر الداخلى ، ويبيع عقودا فى سوق العقود بالكمية التى اشتراها ، حتى اذا أمكنه تصريف القطن فى الخارج أو للمغازل المحلية ، استرد عقوده من سوق العقود ــ أو بمعنى آخر اشترى عقودا بالكمية التى باعها .

وليس هناك من قانون يحتم على مصدر القطن أن يؤمن مركزه ، فهذا من شأنه وحده ، ولكن هل يحق له فوق ذلك أن يعمل كمضارب فيبيع أو يشترى فى سوق العقود دون ارتباط سابق بشراء قطن من المنتج أو بيعه الى الغزال ؟

ان مايؤمن به غالبية المشتغلين بالقطن أن المصدر لايجب أن يدخل السوق كمضارب على الاطلاق ، وأمانة المهنة تحتم عليه ذلك . وأرى أننا لسنا فى حاجة الى تشريع خاص

يحول دون المصدرين والمضاربة اذا ماوضعنا حدا أعلى للمراكز المكشوفة بالنسبة للمضاربين ، اذ أن الخطر من مضاربة المصدرين ينشأ من أنهم أقدر على المضاربة بكميات كبيرة لقدرتهم المالية الواسعة ، وبالتالى فهم أقدر — عن طريق هذه المضاربة — على التأثير فى السوق

فى سوق نيويورك

وليس هذا الذى نطلبه بدعا ، بل هو ماجرى العمل عليه فى سوق نيويورك بعد أن مرت بمثل مايمر بسوقنا من تجارب ، فلجنة البورصة هناك تحدد لكل مصدر المركز الذى يجب أن لايتجاوزه حتى فى تغطياته فى جميع الشهور ، فهم يحددون هناك لكل مصدر الكمية التى يمكن ان يؤمن عليها لدى الآخرين ، اذ يرمون بذلك الى الحيلولة دون المصدر والتحكم فى السوق حتى ولو كان بالفعل مشتريا للاقطان من المنتجين .

مقومات العلاج

تكلمت عن االسبب الرئيسى لما تعانيه السوق الآن من تقلبات عنيفة وحاولت أن أشرح العلاج الذى أعتقد أنه سيؤدى الى ماننشده من استقرار ولكن للعلاج الذى أتحدث عنه ، مقومات يجب أن تصاحبه حتى يصير ناجعا فى تخفيف الآلام التى تئن منها البلاد فى هذه الايام — وأوجز لك تلك العوامل فى الآتى :

١ — تكوين هيئة للمراجعة يطلب اليها ان تراجع مراكز المتعاملين — اذا ما تشكك المشرفون على السوق فيها — وتحدد لهذه الهيئة مهمتها وعليها بعد المراجعة أن تبين المخالفات التى وقفت عليها ، وعندئذ تتخذ الاجراءات القانونية ضد كل من تثبت عليه المخالفة . وأرى أن يختار عدد من المحاسبين القانونيين ، يوضعون فى كشف ويختار أعضاء هذه الهيئة منهم بالترتيب الدورى

ولا شك أن أداة المراجعة هذه ضرورية ، اذا ما اريد للعلاج أن يكون شافيا . ويجب أن لاتقبل لجنة البورصة والحكومة أى اعتراض من أى مصدر على حقها فى مراجعة دفاتره ، خصوصا اذا كانت هيئة المراجعة ممن لايشك أحد فى أمانتها أو احتمال اذاعتها لاسرار المؤسسات التى تراجع دفاترها — وهذا هو المفروض فى المحاسبين القانونيين

٢ — يجب ان تذيع البورصة احصاء اسبوعيا عن اجمالى العمليات التى تمت عن كل استحقاق ، وذلك حتى يسير السوق على هدى نوركاف يضىء للمشتغلين فيه السبيل .

ولست أطلب بذلك تعرف مراكز المتعاملين ، ولكن أطالب فقط باحصاء مجموع العمليات التى تمت عن كل استحقاق وعن نوع هذه العمليات أهى للتغطية أم لحساب المضاربة .

ولاشك أن كل الاحصاءات التى يمكن جمعها سواء من البورصة أو المصدرين ستلقى ضوءا جديدا على مركز السوق ، وتمكن المشرفين والمشتغلين بتجارة القطن من أن يتبينوا حقيقة الموقف فى وضوح

٣ — الاستمرار فى سياسة تحديد تقلبات الاسعار فى كل جلسة وذلك فى الوقت الذى تطمئن فيه الى استقرار الامور . وبهذه المناسبة يجب أن نتنبه الى حقيقة هامة ، هى أن تحديد تقلبات الاسعار يختلف اختلافا كليا عن تحديد سعر أدنى للاسعار ، فهذا الاخير يلقى على الحكومة مسئولية كبيرة لانها بتحديدها سعرا أدنى انما تقرر انها مستعدة لاستلام القطن المعروض عند هذا السعر اذا لم يجد البائع مشتريا آخر . أما تحديد تقلبات الاسعار فى كل جلسة فلا يترتب عليه هذه المسئولية وخاصة اذا لم تتدخل لجنة البورصة أو الحكومة بين الآونة والاخرى لتثبيت الحد الادنى

تحديد تقلبات الاسعار

ويجب أن يكون مفهوما أن المقصود بتحديد تقلبات الاسعار ، هو تحديدها صعودا ونزولا ، لا كما ينادى البعض بتحديدها نزولا فقط وتركها تتقلب صعودا دون تحديد .

وقد يكون من العسير ادراك هذه الحقيقة لاول وهلة ، اذ كيف يمكن لبلد منتج للقطن أن تكون سياسة تحديد تقلبات الاسعار صعودا بينما من مصلحته أن يبيع قطنه بأعلى سعر ممكن ؟

هذا لاشك صحيح . ولكن اذا دققنا النظر طويلا فى الموضوع وتبينا الغرض من تحديد تقلبات الاسعار نزولا لوضح لماذا أطالب بأن يسرى هذا التحديد على التقلبات الصعودية دون ان يكون فى ذلك تفويت أية مصلحة ما على البلاد .

ان الغرض من تحديد التقلبات النزولية هو أن لانعرض المنتج للاخطار التى قد تنجم عن مضاربة خاطئة على النزول . والمشاهد أنه عند هبوط الاسعار حتى لاسباب طبيعية ، فانه يحدث عادة أن يصاحب ذلك الهبوط ، هبوط آخر ناشىء عن الخوف أو الذعر ، وعندئذ يأخذ الهبوط شكلا حادا لو ترك دون تحديد لأصاب المنتج من جرائه ضرر شديد .

ومن ناحية أخرى ، اذا تركنا تقلبات الاسعار صعودا دون تحديد فان هذا يضر كثرا بتجارتنا القطنية كما يتبين ذلك من المثل الآتى :

غزال أجنبى ، علم أن السوق قفلت اليوم بسعر ١٥٠ ريالا للكرنك فارسل للمصدر برقية يطلب اليه فيها أن يشترى له كمية من القطن على أساس أسعار الاقفال فى اليوم التالى . ولاسباب قد تكون طبيعية أو مصطنعة ، ترتفع الاسعار فى فى الجلسة الواحدة فتصل الى ١٧٠ ريالا . ووفقا للنظام المعمول به بين الغزال والمصدر ، يجد الغزال الاجنبى نفسه مشتريا للقطن بسعر ١٧٠ ريالا بينما كان لا يتوقع ان يرتفع السعر بأكثر من ريالين أو ينقص عنه بهذا المقدار . فاذا ماوجد نفسه قد اشترى بأزيد مما كان متوقعا بعشرين ريالا فان هذا يدفعه حتما الى البحث عن سوق أكثر استقرارا من هذا السوق .

أرجو ان اكون فى هذه الكلمة قد لمست الداء الذى تشكو منه البلاد والذى استشرى خنقا فى سوق العقود كما أرجو أن أكون قد فتحت أبوابا للمناقشة بين المشتغلين بشئون القطن ، حكوميين وغير حكوميين ، مما سيدفع بنا حتما الى الاستقرار المنشود لتلك السوق .

الاسكندرية فى ديسمبر ١٩٥١

القطن

في النصف الثاني من فبراير

	اقفال يوم ١٣/٢/٥٢	اقفال يوم ٢٥/٢/٥٢
	عقود الاقطان الطويلة التيلة اساس جود	
مارس	١٦٤ر٥٥ ريال	١٥٣ر٢٥ ريال
مايو	....	١٥٥ر٦٠ ريال
يوليو	....	١٥٧ر٨٥ ريال
	عقود الاقطان المتوسطة التيلة أساس جود	
فبراير	٩٥ر١٠ ريال	٨٨ر٦٠ ريال
ابريل	٩٨ر٩٠ ريال	٩٢ر١٥ ريال
يونيه	....	٩٤ر١٠ ريال
أغسطس	....	٩٥ر٩٥ ريال

اسفرت الاجتماعات المتعددة التى عقدها معالى وزير المالية مع المشتغلين بشئون القطن عن صدور اربعة قرارات وزارية اذيعت فى صباح يوم ١٨ الجارى ببورصة العقود — أولهما خاص بالغاء الحد الادنى وتحديد تقلبات الاسعار يوميا بمقدار ٣ ٪ صعودا او هبوطا والثانى بفتح التعامل على استحقاقات مايو ويوليو لعقود الاقطان الطويلة التيلة ويونيو واغسطس لعقود متوسطة التيلة بأسعار ١٦٧ و ١٦٩ر٥ و ١٠١ و ١٠٣ ريال على التوالى مع حظر التعامل على استحقاقات فبراير ومارس وابريل الا اذا كان مقصودا بها تصفية المراكز.

اما القرار الثالث فخاص بتخويل معالى وزير المالية بتغيير مواعيد الفليارات — ونص القرار الرابع على تأجيل فليارة فبراير فى تواريخ ١٧ و ١٨ و ١٩ مارس مع تحميل المشترى مصاريف تأخير التسليم .

وعلى اثر اذاعة هذه القرارات فتحت الجلسة بهبوط قدره ٣ ٪ فى جميع الاستحقاقات بدون تعامل .

هذا وقد عقدت خلال الاسبوع المنصرم صفقة مع تشيكوسلوفاكيا لمبادلة ٢٠ الف طن سكر باقطان مصرية كما عقدت فى يوم ٢٣ الحالى صفقة تصدير ٥٠٠ الف قنطار قطن اشمونى من رتبة ج / فج بسعر ٨٨ ريال الى روسيا مقابل استيراد ٢٠٠ الف طن قمح سعر الطن ٤٨ر٦٥٠ جنيها .

واصبح من المنتظر بعد عقد هاتين الصفقتين وبعد الاتفاق الودى الذى تم بين البائعين والمشترين على تسوية فروق عقد مارس « الكرنك » ان تحل مشكلة القطن خلال هذا الاسبوع نهائيا .

سوق البضاعة الحاضرة

لا تزال حالة الكساد سائدة فى سوق ميناء البصل فقد هبطت المبيعات الى ٤٩٤٧ بالة فى النصف الثانى من فبراير مقابل ١٥٤١٨ بالة فى النصف الثانى من يناير كما هبطت علاوات الكرنك والاشمونى هبوطا ملحوظا عن المدة السابقة وفيما يلى بيان حركة المبيعات فى النصف الثانى من فبراير وما يقابلها فى الشهر السابق :—

الكرنك ١٩٩٢ بالة مقابل ٤٦٦٧ بالة
المنوفى ١٦٣ بالة مقابل ١٣٣٧ بالة
الجيزة ٣٠ ٨٢٢ بالة مقابل ٣٥٣٣ بالة
الاشمونى ١٩١٧ بالة مقابل ٥٦٨٩ بالة
الزاجوراه ٥ بالة مقابل ١٧٩ بالة
مخلوط — بالة مقابل ١٣ بالة
جيزة ٤٧ ٤٨ بالة مقابل — بالة

اخبار خارجية

تفيد البرقيات الواردة من الخارج ان صادرات الولايات المتحدة الامريكية من اول الموسم لغاية نهاية شهر ديسمبر من القطن ٢ر٨٧٣ر٠٠٠ بالة مقابل ١ر٨٣٣ر٠٠٠ بالة فى العام الماضى

وفيما يلى بيان الاقطان المحلوجة حتى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٢ وما يقابله فى الموسم الماضى :

	الموسم الحالى	الموسم الماضى
	قنطار	قنطار
كرنك	١ر٩٦٩ر١٩٠	٢ر٣٦٠ر٧٤٠
منوفى	٢٥٧ر١٨٥	٢٠٩ر٥٣٣
جيزة ٣٠	٧٩٢ر٨٨٠	١ر٤٦١ر٨٥٠
زاجوراه	١٨٩ر٦٩٨	٣٨٤ر٦٩٣
أشمونى	٢ر٣١١ر٤٦٦	٢ر٤٩٣ر٠٣٣
أصناف أخرى	١٦ر٠٠١	٦٣٧٠
مخلوط	٧٠٤	٢٠٩٣
واطى مخلوط	٣١ر٣٨٢	٦١ر٧٨٦
الاسكارتو	١٤٢ر٧٥٤	١٥٥ر١٢٤
	٥ر٧١١ر٢٦٠	٧ر١٣٥ر٣٣٩

تنظيم المهن التجارية والصناعية

١ — يزداد عدد المستغلين بالتجارة والصناعة سنة بعد اخرى ، ففى مدينة القاهرة وحدها يبلغ عدد ما يستجد من المتاجر والمصانع فى السنة الواحدة حوالى اربعة آلاف ، ويبلغ ما يستجد منها فى جميع المديريات والمحافظات سنويا حوالى اثنى عشر الفا ، وطبيعى ان هناك من يترك التجارة والصناعة بعد مزاولتها غير أن عددهم يقل بكثير عمن يستجد سنويا .

٢ — ومن المعروف أن مهنة التجارة أو الصناعة لا تخضع لاى قيد او لاية رقابة . فيزاولها المتعلم والجاهل ، ويزاولها حسن السمعة وسيئها ، فهى الميدان الذى يلجأ اليه كل من ابعدته المهنة الاجتماعية من مزاولة مهنة اخرى غير التجارة والصناعة ، بل هى المهنة الشائعة لمن ليست له مهنة .

٣ — ولا تتفق هذه الحرية المطلقة مع ما لمهنة التجارة والصناعة من اثر له اهميته وخطورته فى كيان البلاد الاقتصادى ، وما تحتاج اليه المهنة من الثقة والائتمان فى المعاملات ، وليس من المعقول او من المقبول مطالبة جمهور المتعاملين بأن يتحققوا مقدما من حسن سير وسلوك التاجر او الصانع وخلوه من السوابق قبل التعامل معه .

٤ — وامام هذا العدد المتزايد ممن يختارون لانفسهم مهنة التجارة والصناعة من غير ضابط او رابط ، لا يمكن ان تقف الدولة مكتوفة الايدى اذا ثبت لها ان موقفها السلبى يتعارض مع رسالتها فى دعم الائتمان وتحقيق الصالح العام .

٥ — ومن واجب الدولة ان تتدخل لتفرق بين من يصلح ، ومن هو أهل او غير أهل للائتمان فى مزاولة المهنة ، خاصة وان عدد المتقدمين لها يزيد كثيرا على طاقة السوق .

٦ — وليس هذا التدخل بغريب على الدولة . فقد سبق ان باشرت مثل هذا التدخل فى بعض المناسبات ، وعملت على تنظيم حالات محدودة من المهن التجارية كما هو الحال مثلا فى مهنة السمسرة والتأمين . وتدخلت ايضا فيمن يباشر توزيع مواد التموين ، غير ان تدخلها هذا لم يكن شاملا كاملا ، وما زالت الحاجة ماسة لوضع قواعد عامة موحدة يمكن اتباعها بالنسبة لكل من يرغب فى مزاولة المهنة تجارية كانت صناعية .

٧ — ومعنى ذلك ان يصدر قانون ينص على ان يحظر على اي شخص ان يزاول مهنة تجارية او صناعية . بالذات او بالوساطة ، لحسابه أو لحساب الغير ، اذا حكم عليه فى جريمة من الجرائم التى يعنيها القانون .

٨ — ولا بد من مراعاة الحكمة والدقة فى اختيار وتحديد الجرائم التى يترتب على حكم الادانة فيها حظر مزاولة المهنة ، فيجب الابتعاد عن كل تعسف ، ويجب التمسك بالاعتدال . حتى لا يخرج المشروع عن نطاق الرسالة التى يهدف اليها .

٩ — وتوضع خطوط عامة للاتجاه الذى يجري على اساسه تعيين هذه الجرائم نذكر منها على سبيل التمثيل وليس على سبيل الحصر ما يأتى : — الجرائم الماسة بالامانة والشرف — وجرائم الغش التجارى وجرائم العلامات والبيانات التجارية — والجرائم المتصلة بشئون الجمارك وشئون النقد وشئون الضرائب وشئون الشركات — والجرائم المتصلة بشئون التموين والتسعير الجبرى — وجرائم الافلاس .

١٠ — ولكى يأتى الحظر بالغرض المقصود منه ، فلا يقتصر على التاجر او الصانع الذى يزاول المهنة باسمه ولحسابه ، بل يجب ان يشمل الحظر كل من يشغل فى اية مؤسسة تجارية او صناعية عملا بصفته مديرا او وكيلا او وسيطا او موزعا ، كما يشمل الحظر عضوية مجلس الادارة فى شركات المساهمة وعضوية مجلس الرقابة فى شركات التوصية ، ووظيفة مدير أو وكيل لفرع او وكالة .

١١ — ولا يقع الحظر الا اذا صدر حكم نهائى بالادانة سواء كان ارتكاب الفعل المكون للجريمة فى مصر أو فى الخارج ، وبذلك لا تستمر البلاد — كما هى الحال الان — فى فتح باب المهنة لاشخاص لا يستطيعون مزاولتها فى وطنهم الاصلى .

١٢ — ومن المبادىء الاساسية التى يجب مراعاتها . الا يكون للحظر اثر رجعى على الماضى ، فاذا كان التاجر او الصانع يزاول مهنته قبل تاريخ العمل بالقانون فان الفصل فى توقيع الحظر هو ارتكاب احدى الجرائم التى يعنيها القانون . بمعنى ان تحكم المحكمة بحظر مزاولة المهنة اذا كان تاريخ ارتكاب الجريمة لاحقا على تاريخ العمل بالقانون ، ولا تحكم بالحظر اذا كان تاريخ ارتكاب الجريمة سابقا على تاريخ العمل القانونى .

١٣ — اما من يرغب فى مزاولة التجارة او الصناعة بعد تاريخ العمل بالقانون فلا يرخص له بذلك اذا كان قد صدر حكم نهائى بادانته فى احدى الجرائم التى يعنيها القانون سواء كان ارتكاب الجريمة سابقا او لاحقا على القانون ، ذلك لان مثل هذا الشخص لم يكتسب حقوقا تستاهل من المشرع حمايتها .

١٤ — ولا يكون توقيع الحظر الا بحكم من المحكمة ، ويجب ان يكون الحكم نهائيا ، ولا تتجاوز مدة الحظر خمس سنوات . واذا كان المحكوم عليه يزاول التجارة او الصناعة فيتحتم عليه ان يترك مهنته خلال ثلاثة اشهر من التاريخ الذى يصبح فيه حكم الادانة نهائيا .

١٥ — ويتعرض التاجر لعقوبة الحبس والغرامة اذا زاول التجارة والصناعة على خلاف أحكام القانون ، وفى حالة العود يحكم بمصادرة المتجر أو المصنع .

١٦ — وسيكون على مكاتب السجل التجارى مطالبة التاجر أو الصانع بالمستندات التى تثبت خلوه من السوابق قبل قيد اسمه فى السجل .

١٧ — لذلك ، قد آن الاوان للاخذ بهذا الاقتراح ، والعمل على استصدار تشريع يهدف الى تنظيم المهن التجارية والصناعية على النحو الذى يتفق واهميتها فى الحياة الاقتصادية . وبالمقدار الذى لا يتعرض للحقوق المكتسبة ولا يتعارض مع الصالح العام

دكتور
يوسف جرجس برسوم
مراقب عام مصلحة الملكية الصناعية



محاسبة التكاليف

تحميل المصروفات الصناعية غير المباشرة على الاقسام المنتجة

تناولنا فى المقال السابق ـ على هذا مباشرة ـ موضوع المصروفات الصناعية غير المباشرة ، وأوردنا بعض أنواعها ، كما نوهنا بالخطوات المحاسبية الست التى جرى العمل على اتصالها بغية الوصول الى تحديد ثمن التكلفة النهائية للسلعة المنتجة . وموضوع مقالنا الحالى هو شرح طرق تحميل هذه المصروفات على الاقسام المنتجة كخطوة أولى ثم تقسيم مصروفات كل قسم منتج على ما يقوم بانتاجه فعلا من وحدات . وبذلك تتحدد الاضافات التى يجب تعليتها على ثمن التكلفة للسلعة . وتسمى هذه الاضافة

والاصل فيها امتصاص هذه المصروفات الاضافية وتحميلها على السلع المنتجة طبقا لاسس وقواعد معينة . والمبدأ الاساسى الذى يرتكز عليه هذا التحميل هو أن كل سلعة يجب أن تتحمل فى النهاية زيادة عن ثمن تكلفتها الاولية بجزء من المصروفات الصناعية لكل قسم من الاقسام الصناعية ما دامت قد مرت به فى اطوار اعدادها الصناعى حتى أصبحت سلعة تامة الصنع معدة للبيع . وينصح هو بلدون بأتمام هذا التحميل على خطوتين كالآتى :

- الخطوة الاولى هى تحميل المصروفات الصناعية غير المباشرة على الاقسام المنتجة كل منها بحسب ما يخصه .

والخطوة الثانية هى تحميل المصروفات غير المباشرة للقسم المنتج على العمليات التى اداها وحدة الانتاج وبذلك نصل الى تحديد قيمة التعلية

ويشترط ان تتم كل من هاتين الخطوتين على أسس سليمة وعادلة والا حصلنا على نتائج غير دقيقة .

ويبدأ تطبيق هذه المبادىء ، كما ذكرنا أيضا فى مقالنا السابق ، بتخصيص حساب اجمالى للمصروفات الصناعية غير مباشرة بدفتر الاستاذ العام وتوجه لهذا الحساب كل المجاميع الشهرية للقيود عن طريق الدفاتر الاولية المتعددة ويمسك دفتر مساعد لاثبات تفصيل هذه القيود .

وعلى اثر ترصيد هذا الحساب فى نهاية كل شهر ، يمكن اجراء عملية تحميل الرصيد على الاقسام المنتجة كل منها بحسب ما يخصه وبذلك يقفل الحساب الاجمالى ويصبح مجرد بيان احصائى عن تفصيل المفردات اما القيمة الرقمية للمصروفات التى تخص كل قسم فتكون قد حملت على هذا القسم .

والخطوة التالية هى اجراء نفس ما ذكر بالنسبة لمصروفات اقسام الخدمة أو الاقسام الغير المنتجة كما أطلقنا عليها . اذ يجب حصر مصروفات كل منها ثم تحميل هذه المصروفات على الاقسام المنتجة فى النهاية كل منها بحسب ما يخصه . وبذلك يقفل حساب هذه الاقسام نهائيا ويصير بدوره بيانا احصائيا عن تفصيل المفردات . أما القيمة الرقمية للمصروفات التى تخص كل قسم من الاقسام المنتجة فتكون قد حملت على هذا القسم .

ترتيب التحميل

من الواضح الجلي أن الاقسام غير المنتجة المختلفة فى منشأة صناعية ما تكون متعلقة ببعضها البعض ومتداخلة فيما بينها بدرجة تزيد أو تنقص طبقا لطبيعة عمل كل منها ـ وهذه الاقسام ذاتها يؤدى كل منها الاقسام الاخرى ذات الخدمات التى يؤديها للاقسام المنتجة الاخرى وسنرى أنه يكاد يكون من المستحيل تحديد تكلفة كل قسم منها ما لم ننزل قليلا عن المبادىء الشديدة التى فرضناها على أنفسنا .

ونضرب لذلك مثالا مبسطا يتمثل فى قسمى الصيانة العامة ، والنقل . فقسم النقل يؤدى خدمات لقسم الصيانة تتمثل فى نقل موظفيه وعماله .

وقسم الصيانة بدوره يؤدى خدمات لقسم النقل تتمثل فى اجراء الاصلاحات التى يمكن له اجراؤها دون الالتجاء للخارج . والادارة العامة للمنشأة تشرف بطبيعة الحال على هذين القسمين . وكل من هذين القسمين يؤدى للادارة العامة الخدمات التى يطلب منه اداؤها لها فى حدود اختصاصه . ويحق لنا بعد ذلك ان نتساءل كيف نبدء خطوة تقسيم مصروفات هذين القسمين ؟ فاذا بدانا بقسم النقل وجدنا انه لا بد لتحديد تكلفته الحقيقية من تحميله بجزء من مصروفات قسم الصيانة التى تكون بدورها قد تحملت بجزء من مصروفات قسم النقل . وهكذا يتضح أن الدائرة مفرغة ولا تنتهى عند حد .

وتخلصا من هذا الاشكال ينصح المحاسبون بالبدء بتقسيم مصروفات تلك الاقسام التى تؤدى خدمات للاقسام الاخرى دون أن تؤدى لها هذه الاقسام خدمات تذكر . وفى مثالنا السابق نفترض ان كافة اصلاحات قسم النقل تتم فى خارج المنشأة فطبقا لهذا الاقتراح يمكن البدء بتقسيم مصروفات قسم النقل كخطوة اولى .

ثم يتبع ذلك تقسيم مصروفات الاقسام التى تؤدى خدمات لعدد اقل من الاقسام الاخرى وتؤدى لها بعض هذه الاقسام خدماتها . وهكذا خطوة فخطوة حتى تنتهى من تحميل مصروفات كافة أقسام الخدمات ـ مع الاغضاء عن ما تؤديه الاقسام المتأخرة فى الترتيب للاقسام المتقدمة فيه حتى تتخلص من الدائرة المفرغة .

ضرورة أساس التحميل على المتوسطات العادية

المشاهد عموما ان المصروفات الصناعية غير المباشرة تميل الى الثبات فى القيمة من شهر الى شهر او على الاقل فانه لا يعتريها تغييرات كبيرة

فى القيمة – فهي لا تتمشى مثلا كثرة أو قلة مع زيادة الانتاج أو خفضه .

أما الانتاج ذاته فعلى العكس من ذلك يتميز بعدم الثبات خلال مختلف الشهور على مدار السنة . وليس ذلك للصناعات الموسمية فقط بل انه ينطبق على كثير من الصناعات .

فاذا ما اردنا الحصول على نتائج دقيقة للتحميل فلا بد لنا من دراستها وتحديدها على أساس المتوسط العادى للانتاج

وللتوضيح نورد المثال الاتى عن مضنع تبلغ مصروفاته الصناعية غير المباشرة ٢٤٠٠ جنيه فى الشهر ويتفاوت انتاجه خلال الستة شهور الاولى من السنة كالآتى :

الشهر	المصروفات الصناعية	عدد الوحدات المنتجة	المصروف الشهري بالنسبة للوحدة	المصروف المتوسط للوحدة على مدار الستة شهور
	جنيه		مليم	مليم
يناير	٢٤٠٠	١٦٠٠٠	١٥٠	٢٠٠
فبراير	٢٤٠٠	١٢٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠
مارس	٢٤٠٠	١٠٠٠٠	٢٤٠	٢٠٠
ابريل	٢٤٠٠	٢٠٠٠٠	١٢٠	٢٠٠
مايو	٢٤٠٠	٨٠٠٠	٣٠٠	٢٠٠
يونية	٢٤٠٠	٦٠٠٠	٤٠٠	٢٠٠
المجموع	١٤٤٠٠	٧٢٠٠٠	المتوسط	٢٠٠

ويتضح من هذا الجدول ان متوسط ما يخص وحدة الانتاج من المصروفات الاضافية على مدار الستة شهور هو ٢٠٠ مليم ولكن الارقام الفعلية اختلفت زيادة وقلة فى خمسة شهور ولم تتفق الا فى شهر واحد فقط هو فبراير .

وتتضح لنا من هذا الجدول أيضا اهمية احكام تحديد نسبة التعلية خصوصا اذا ما تذكرنا ان كثيرا من المنشآت تحتاج لتحديد أسعار سلعها قبل الانتاج الفعلى لهذا فلا بد لها من دراسة الاسس ، وتقدير المتوسط العادى للانتاج تقديرا دقيقا ، لامكان اجراء هذا التحميل .

والاساس فى نسبة التعلية هذه أن تكون كافية لامتصاص كافة المصروفات الصناعية للمنشآت عن سنة كاملة وتحميلها على ما تنتجه فعلا من وحدات السلع خلال السنة . ويجب اتخاذ السنة الكاملة وحدة لدراستنا حيث تكون شاملة لكل فترات الرواج أو الكساد سواء كانت لاسباب طارئة ام لاسباب مستمرة وبذلك يتم بطريقة أوتوماتيكية تصحيح أرقام الشهور المختلفة لبعضها البعض فتحصل بذلك على أرقام المتوسط العادى .

ولا شك ان النتيجة الحتمية لهذا التحديد الذى نجريه مقدما وفى أول المدة ، ولهذا التحميل العاجل الذى نجريه شهرا فشهرا بناء على أرقام فعلية – نقول لا شك من وجود بعض زيادات او نقص فى قيمة التحميل عن الأرصدة الفعلية – كما يتضح من الجدول التالى الذى يأخذ نفس أرقام الجدول السابق كأساس .

الشهر	التعلية طبقا لأرقام المتوسط: وحدات	قيمة التعلية: مليم	القيمة: جنيه	المصروفات الفعلية فى الشهر	تأثير ذلك فى التحميل: زيادة (جنيه)	نقص (جنيه)
يناير	١٦٠٠٠ ×	٢٠٠	٣٢٠٠	٢٤٠٠	٨٠٠	
فبراير	١٢٠٠٠ ×	٢٠٠	٢٤٠٠	٢٤٠٠	متساويان	
مارس	١٠٠٠٠ ×	٢٠٠	٢٠٠٠	٢٤٠٠		٤٠٠
ابريل	٢٠٠٠٠ ×	٢٠٠	٤٠٠٠	٢٤٠٠	١٦٠٠	
مايو	٨٠٠٠ ×	٢٠٠	١٦٠٠	٢٤٠٠		٨٠٠
يونيو	٦٠٠٠ ×	٢٠٠	١٢٠٠	٢٤٠٠		١٢٠٠
مجموع الفروق متساوية فى الجانبين					٢٤٠٠	٢٤٠٠

كيف نحدد المعدل ؟

لا شك أن معرفة المصروفات الغير مباشرة من جهة ، وعدد الوحدات المنتجة فعلا من جهة اخرى لا يمكن الوصول اليها على وجه التحديد الا فى نهاية المدة التجارية التى رأينا أنها تبلغ سنة كاملة . ولذلك يتعين علينا لامكان السير فى العمل اجراء تقديرات محددة مقدما لنسبة التعلية وتطبيقها خلال السنة .

ويمكن للمنشأة الاستناد على الأرقام الفعلية للسنوات السابقة مع اجراء التصحيحات الضرورية التى يلزم أخذها فى الحسبان بالنسبة للتطورات الاقتصادية السائدة عامة من جهة وبالنسبة لظروف المنشأة ذاتها من جهة أخرى على أنه يجب اجراء المقارنة دائما ، كما وضحنا فى المثال الثانى السابق ، فى نهاية كل شهر للتأكد من أن الفروق فى حدود المعقول فاذا ما اتضح وجود فروق كبيرة – سواء كان ذلك بالزيادة ام بالنقص – بين التقديرات والارقام الفعلية وجب اعادة النظر فى المعدلات واجراء الدراسة من جديد وادخال التصحيحات اللازمة لازالة هذه الفروق الكبيرة .

(يتبع)

موسى حقى
ماجستير فى التجارة

دليل المموّل

مر النظام المالى فى مصر بنفس الادوار التى مر بها فى البلدان الاخرى من ناحية التعديل فى القوانين من وقت لآخر حسبما يسفر عنه التطبيق العملى ، الا أن عملية التعديل فى مصر كانت أسرع فى دورانها منها فى البلدان الاخرى الى حد يصعب معه على الممول تقصى واجباته وتبيان حقوقه .

لذلك وجدنا تحقيقا لاغراض هذه المجلة أن نفرد هذا الباب لخدمة جمهور الممولين بأن نوجه نظرهم الى ما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق قبل قوانين الضرائب المختلفة .

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

الضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة

تحديد المبالغ التى تفرض عليها ضريبة فوائد الديون والودائع والتأمينات

نصت المادة ١٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على « تحصل الضريبة على المجموع الكلى للفوائد ، ويستحق أداؤها بمجرد الوفاء بها مهما تكن الصورة التى يتم بها الوفاء » .

كما نصت المادة ١٩ من القانون سالف الذكر على « تكون الضريبة على حساب الدائن ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف ذلك » .

وعبارة « مهما تكن الصورة التى يتم بها الوفاء » الواردة فى المادة ١٨ سالفة الذكر عبارة عامة تشمل كل نوع أو طريقة من أنواع أو طرق الوفاء ومن صور الوفاء ما يأتى :

ا ـ الدفع النقدى للفوائد

ب ـ المقاصة بين هذه الفوائد وبين ما يكون الدائن ملتزما بأدائه لمدينه

ج ـ تعلية الفوائد لحساب الدائن وذلك باضافتها لرصيده الدائن أو خصمها من رصيده المدين .

والقاعدة الاساسية فى تحديد الواقعة المنشئة للضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات هى الاداء الفعلى للفوائد اذ يستلزم النص فى القانون لاستحقاق أداء الضريبة الوفاء بالفوائد أيا كانت صور هذا الوفاء

وهذه القاعدة مقررة فى أغلب التشريعات المالية الحديثة وعلى الاخص التشريع الفرنسى المأخوذ عنه التشريع المصرى . وحكمة ذلك أنه لا يجوز فرض الضريبة على مبالغ لم تخرج فعلا من ذمة المدين الى ذمة الدائن . هذا بخلاف الضريبة على فوائد السلفيات التى تعتبر من القيم المنقولة فاستحقاق الفوائد منشىء لاستحقاق الضريبة اذ أن استحقاق الفوائد يقترن فى الواقع بالوفاء بها بحيث يمتزج كل منهما بالآخر وذلك نظرا لان الضمان الذى تمثله الهيئات العامة والشركات الخاضعة توزيعاتها للضريبة يجعل الاستحقاق فى الواقع بمثابة الدفع الفعلى .

على أن المشرع المصرى أورد استثناء للقاعدة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من القانون وهى أن الوفاء وحده منشىء لاستحقاق الضريبة فقد نص فى المادة ١٧ من القانون على سريان الضريبة « على كل الفوائد التى يحل ميعاد استحقاقها بعد تاريخ العمل بهذا القانون ، ولو كانت متعلقة بمدد سابقة على التاريخ المذكور » ومن مقتضى هذا الاستثناء انه فيما يتعلق بالفوائد التى حل ميعاد استحقاقها قبل تاريخ العمل بالقانون يكون معيار سريان الضريبة من عدمه هو تاريخ الاستحقاق نفسه .

وتطبيقا للاحكام السالفة الذكر أوردت مصلحة الضرائب فى منشورها رقم ١٠٥ الصادر بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ التفريعات الآتية :

أولا ـ الفوائد التى يحل ميعاد استحقاقها بعد أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ (تاريخ تطبيق أحكام القانون) تخضع للضريبة ويستحق أداؤها بمجرد الوفاء بهذه الفوائد أيا كانت صورة الوفاء وذلك طبقا لنص المادة ١٨ من القانون .

ثانيا ـ الفوائد التى يقع تاريخ استحقاقها قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ تكون معفاة من الضريبة ولو تم الوفاء بها بعد التاريخ المذكور طبقا لنص المادة ١٧ من القانون .

ثالثا ـ فيما يتعلق بالحسابات الجارية يحدد تاريخ استحقاق الفوائد الخاصة بها وقت ترصيدها ، بمعنى انه اذا ظل الحساب الجارى مفتوحا دون ترصيده لمدة أو لمدد طويلة فلا يكون ثمة استحقاق قانونى للفوائد قبل الترصيد .

رابعا ـ اذا اشتملت الفوائد على قدر استحق قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ وقدر آخر بعد ذلك التاريخ فلا تخضع الاولى للضريبة وتخضع الثانية بالسعر السارى وقت الوفاء الفعلى .. مثال ذلك

« اقترض شخص من آخر دينا قدره ١٠٠٠ جنيه لمدة أربع سنوات اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٣٧ بفائدة سنوية قدرها ٥٪ فاذا حصل الوفاء بمجموع الفوائد عن المدة كلها

فى أول يناير سنة ١٩٤٠ فانه يستبعد لدى حساب الضريبة مقدار الفوائد التى يقع تاريخ استحقاقها قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ أى القسط الذى كان واجب الاداء فى أول يناير سنة ١٩٣٨ حسب عقد القرض ، أما الفوائد التى تستحق بعد ذلك التاريخ فتخضع كلها للضريبة بسعر ٨٪ مع احتساب ضريبة اضافية بواقع ٥ ٪ من قيمتها (وهو سعر الضريبة السارى وقتئذ — أما سعر الضريبة حاليا هو ١٦٪)

خامسا — الاصل فى الاحكام انها مقررة للحقوق وليست منشئة لها أى انها لاتنشىء بصدورها استحقاقا جديدا ، وانما تكشف عن حق سابق وتخول للمحكوم لصالحه وسيلة اقتضاء هذا الحق ، وعلى ذلك فالحكم القاضى بفائدة يعتبر مقررا لحق الدائن فى الفائدة من تاريخ المطالبة الرسمية وفقا لنص القانون أو من تاريخ الاستحقاق اذا كان هناك اتفاق ينص على ميعاد الاستحقاق سابق لتاريخ المطالبة الرسمية .

فاذا قضى الحكم للمحكوم لصالحه بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية طبقا لنص المادة ١٢٤ من القانون المدنى فان كل يوم يمر منذ اعلان صحيفة الدعوى يعتبر يوم استحقاق لان الحكم لايخرج فى هذه الحالة عن كونه قد قرر حق الدائن فى الفوائد المقطوع بأنه كان يجنيها فيما لو حصل حقه عند بدء النزاع ولذا يتعين الرجوع الى تاريخ المطالبة الرسمية لتحديد الفوائد الخاضعة للضريبة وليس الى تاريخ صدور الحكم بحيث اذا كانت المطالبة الرسمية قد حصلت قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، فان الضريبة لاتتناول من مجموع الفوائد المحكوم بها الا مايستحق منها بعد أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ ويتم الوفاء به وتحسب الضريبة بالسعر المقرر وقت الوفاء .

أما اذا كان الحكم يستند فى قضائه بالفوائد الى اتفاق سابق بين المتعاقدين ينص على مواعيد الاستحقاق فان العبرة بهذا الاتفاق لا بتاريخ المطالبة الرسمية . ومن ثم يتعين الرجوع الى الاتفاق نفسه لمعرفة مواعيد الاستحقاق وتحديد مايخضع للضريبة من مجموع الفوائد المحكوم بها . وفى هذه الحالة يخضع للضريبة مايتم الوفاء به من الفوائد التى استحقت اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ طبقا للاتفاق حتى ولو كانت المطالبة الرسمية حصلت فى تاريخ لاحق . وايضاحا لذلك نسوق المثال الآتى : —

« اقترض شخص من آخر ١٠٠٠ جنيه فى أول يناير سنة ١٩٣٦ بفائدة قدرها ٥٪ سنويا ونص فى سند الدين على أن الفائدة تستحق فى أول يناير من كل سنة . وازاء امتناع المدين عن السداد رفع الدائن دعوى فى سنة ١٩٤٠ بمطالبته بأصل الدين والفوائد اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٣٧ وحكم للمدعى بطلباته فى سنة ١٩٤٣ ففى هذه الحالة لايخضع بتاتا من الفوائد ماستحق قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، ثم يخضع للضريبة من مجموع الفوائد ماستحق قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، ثم يخضع للضريبة من مجموع الفوائد المحكوم بها مايتم الوفاء به من الفوائد المستحقة بعد أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ طبقا لنص الاتفاق ولو أن المطالبة الرسمية حصلت فى تاريخ لاحق على ذلك . هذا وتحسب الضريبة بالسعر المقرر وقت الوفاء .

هذا وقد جعلت المادة ١٩ من القانون الملزم قانونا بالضريبة هو الدائن كما نصت بعدم جواز الاتفاق على مايخالف ذلك . فاذا نص فى سند الدين على أن يتحمل المدين الضريبة فهذا الاتفاق يعتبر باطلا كأن لم يكن والتزم الدائن بالضريبة رغم ذلك . والحكمة فى هذا النص أن الضريبة مفروضة على الدخل ويجب أن يتحملها المستفيد أى الدائن اذ هو من له الحق فى الحصول على الفائدة او الايراد . على أن هذا النص قد يكون عديم الفائدة اذ يكفى لكى يلقى الدائن عبء الضريبة على المدين أن يزيد فى سعر الفائدة مادامت الفائدة المشترطة تقل عن الحد الاعلى المقرر قانونا للفوائد بمصر ، ولكن اللجنة المالية بمجلس الشيوخ لاحظت أن سعر الفائدة يخضع فى كافة الاحيان لقانون العرض والطلب ومن ثم فلا وجه لهذا التخوف .

ومن المعلوم أن الضريبة مفروضة على الدخل الاجمالى دون الصافى أي أن المكلف لايقبل منه خصم مصاريف الدعوى التى رفعها للحصول على دفع الفوائد المستحقة أو مصاريف التحصيل اذا عهد الى وسيط فى ذلك وهذا هو المقصود بما ورد فى المادة ١٨ من القانون من أن تحصل الضريبة على المجموع الكلى للفوائد أى الدخل الاجمالى .

فرص تجارية

توكيلات عامة وتصدير واستيراد

« ADESGO »,
Promenadestrasse 15,
München, Bavaria.

يشتغل بالاصدار والاستيراد وتجارة الجملة ويرغب فى الاتصال بالمستوردين والمصدرين فى مصر

***

CHRISTIAN E. PETERSEN,
Burchardstrasse 8,
Hamburg 1.

مستعد لتوريد كافة البضائع الالمانية ويطلب وكيلا له فى مصر .

***

GEBRUDER MICHANELLES,
Spaldingstrasse 4,
Hamburg 11.

يرغب فى توريد البضائع الالمانية المختلفة الى مصر .

***

CARL BAARASS,
Beim Stein, Kreuz 17,
Bremen.

يشتغل بالاصدار والاستيراد ومستعد لتوريد جميع البضائع الالمانية تقريبا الى مصر

***

أسلحة

VINCENZO BERNARDELLI,
Italy.

يشتغل بصنع الاسلحة ومستعد لتوريدها الى مصر

***

BURGSMULLER,
Kreiensen, Harz,
Germany.

مستعد لتوريد الاسلحة الخاصة بالصيد وغيرها

***

OFFICE FRANÇAIS DE DISTRIBUTION
CHIMIQUE & SIDERURGIQUE, 70, Rue Amelot
Paris.

مستعد لتوريد بنادق الصيد

***

عدد وآلات

WONDER,
Via Rosario 5,
Cremona.

يشتغل بصنع الصامات والصواويل اللازمة للسيارات والموتوسيكلات والبسكليتات

***

JOHN KARLSSON,
Vastra Hamngatan 13,
Goteborg (Sweden).

مستعد لتوريد العدد والمناشير وماكينات الغسل والطواحين

قوانين وقرارات

مصلحة الضرائب

قسم الضرائب على الايرادات

كتاب دورى رقم (٣١٤)

تنص المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على ماياتى :ـ

يجوز الترخيص للممول بأن يخصم من الربح الاستثنائى وذلك فقط فيما يتعلق بحساب الضريبة المستحقة عليه :ـ

أولا ــ .....

ثانيا ــ المبالغ اللازمة لاستهلاك رؤوس الاموال المستثمرة بادىء الامر فى المنشآت الجديدة التى استحدثت بعد اول يناير سنة ١٩٤٠ او استهلاك انشاءات استحدثت أو اشتريت بعد التاريخ المذكور بواسطة منشآت موجودة من قبل

فالقانون لم ينص على اجراء استهلاك فعلى على الاصل وانما نص على ان يخصم من الربح الاستثنائى مبالغ معينة لا تلحقها الضريبة الخاصة وعلى ان هذا الخصم انما يكون «فقط بحساب الضريبة الخاصة» فلا أثر اذن لحساب الضريبة .

ومن هذا يتضح أن الاستهلاك الاستثنائى يختلف عن الاستهلاك العادى اختلافا أساسيا لان الاول عبارة عن اعفاء جزئى من الضريبة الخاصة أما الثانى فهو تكليف على الربح .

ويترتب على هذا المبدأ ماياتى :ـ

أولا ــ فيما يتعلق بحساب الربح الذى تنطبق عليه الضريبة العادية :ـ

١) يستمر حساب الاصل كما لو لم يجر الاستهلاك الاستثنائى أصلا بأن تخفض قيمة الاصل كل سنة بقدر قسط الاستهلاك العادى فقط .

٢) يحمل حساب الارباح والخسائر سنويا بمقدار هذا القسط .

٣) عند بيع الاصل أو انتقال ملكيته تتحدد القيمة بالفرق بين ثمن بيع الاصل وبين قيمته منقوصة بالاستهلاك العادى فقط

ثانيا ــ فيما يتعلق بحساب الضريبة الاستثنائية :ـ

١) لدى حساب رأس المال الحقيقى المستثمر تحدد قيمة الاصل بعد تخفيضها بمقدار الاستهلاك العادى فقط

٢) لدى حساب الضريبة الخاصة وعند الترخيص بالخصم المنصوص عليه فى الفقرة ثانيا من المادة السابعة ينظر الى قيمة الاصل عند استحداثه بصرف النظر عما يكون قد جرى عليه من استهلاك عادى .

فنوجه النظر الى اتباع هذه التعليمات ويلغى مايتعارض معها .

المدير العام

مصلحة الضرائب

قسم الضرائب على الايرادات

كتاب دورى رقم (٣١٦)

لمناسبة صدور القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض الاحكام الخاصة بالضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥١ ــ فقد رأينا تنظيما للعمل اتباع ماياتى:

أولا — على الادارات المحلية التى توجد بها أقسام لمحاسبة اصحاب المهن الحرة قبل صدور التعديلات الاخيرة — ان ترسل الملفات الموجودة بها الى المأموريات المختصة فورا على ان يخصص عدد معين من حضرات المأمورين للقيام بتنفيذ احكام هذه الضريبة .

ثانيا — تمسك كل مأمورية سجل حصر يدون به اسماء وعناوين الممولين الخاضعين لهذه الضريبة على نسق سجل الحصر الخاص بالضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

ثالثا — يتولى — حضرة المأمور الاول — الاشراف والرقابة على أعمال هذه الضريبة فى دائرة اختصاصه ، على أن ترسل كل مأمورية كشفا شهريا للادارة المحلية بما تم فحصه من حالات ممولى المهن الحرة وترسل صورة منه الى الادارة العامة « قسم الضرائب على الايرادات » ثم ترسل كل من الادارات المحلية كشفا اجماليا للادارة العامة كما يتبع فى ضريبة الارباح التجارية والصناعية .

المدير العام

أسئلة وأجوبة

س — جاء فى المادة ٢٤ مكرر /٢ من القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد ما يلى :

« أصحاب ومديرو المنشآت عامة وأصحاب المهن الغير التجارية **الذين يؤدون بمناسبة قيامهم بأى عمل من أعمال مهنتهم الى أى شخص من غير** موظفيهم وعمالهم أو موظفيهم السابقين ... الخ »

فما تفسير هذه الفقرة ؟ وعلى من تعود العبارة المكتوبة بالبنط الاسود ؟ وهل المطلوب هو تقديم اقرار عن كل مبلغ مهما كان ضئيلا ؟

أمين رياض ساويرس

ج — المقصود بأصحاب ومديرى المنشآت عامة وأصحاب المهن الغير التجارية الذين يؤدون بمناسبة قيامهم بأى عمل من أعمال مهنتهم الى أى شخص من غير موظفيهم وعمالهم السابقين .. الخ ، الذين يدفعون نقدا أو عينا عاجلا أو آجلا أو بالقيد فى الحساب الجارى أو بابراء الذمة من دين أو بأية صورة من صور الوفاء الى أى شخص من غير موظفيهم أو عمالهم سواء أكان المدفوع سمسرة أو عمولة أو ردا تجاريا أو أتعابا .

ويقع هذا الالتزام عليهم أيا كان المبلغ المدفوع بهذه الصفة لأن النص عام ومطلق .

بيان المملكة الصناعية

عن شهر يناير ١٩٥٢

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة بالسجل التجارى

محال مملوكة للافراد

متاجر	١٠٦٦
مصانع	٨٠

محال مملوكة للشركات

متاجر	٣٠٢
مصانع	٤٧

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم قيد	٨٠٠	٦٠٤
رسوم تدوين	—	٤٥٠
رسوم مستخرجات	—	٣٦
مجموع الرسوم	٨٠٠	١٠٩٠

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر (ذات الصفة التجارية)

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجارية	٧٧٩	٢١١ر٧٦٠
صناعية	—	٥٩ر٩٢٥
شركات توصية بسيطة		
تجارية	٤٠٧	٢١٧ر٧٥٩
صناعية	—	١٦ر٦٠٠
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	—	٧٥ر٠٠٠
صناعية	—	—
شركات مساهمة		
تجارية	—	—
صناعية	—	—

رؤوس أموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لرأس المال الوارد فى عقد تاسيسها (والمقيدة فى السجل التجارى)

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات توصية بسيطة		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
(١) شركات مساهمة وما فى حكمها		
تجارية	—	٧٣٢ر٠٠٠
صناعية	—	—

(١) شركة هل للتامين ليمتد — شركة محدودة بالاسهم والغرض من تأليفها مباشرة أعمال موقعى بوالص التأمين وسماسرة التأمين ضد جميع الاخطار البحرية والطيران البحرى والترانسيت ومركزها العام بلندن وفرعها الرئيسى بالمملكة المصرية بشارع شريف باشا رقم ١٦ قسم العطارين بالاسكندرية ورأس مالها ٧٥٠ر٠٠٠ ج . ك (٧٣٢ر٠٠٠ جنيه مصرى)

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع	—
حالات الرهن	—

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم حوافظ بيع وزهن	—	—
رسوم مستخرجات	—	—
المجموع	—	—

بيان خاص بالعلامات التجارية :

العلامات المحلية المودعة	٧٤
العلامات الاجنبية المودعة	٤١
العلامات المحلية المسجلة	١٨
العلامات الاجنبية المسجلة	٧١

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	—	٢٩٤
رسوم تجديد مدة الحماية	—	١٢٥
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٤٨٠	١٢٦
المجموع	٤٨٠	٥٤٥

بيان خاص بطلبات براءات الاختراع

البراءات المطلوبة

البراءات الاصلية	٤٠
البراءات الاضافية	—

البراءات الصادرة

البراءات الاصلية	—
البراءات الاضافية	—

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	—	٢٠٠
رسوم سنوية	—	—
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٢٥٠	٥٤
المجموع	٥٢٠	٢٥٤

بيان خاص بطلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية :

رسوم ونماذج صناعية مودعة

رسوم	١
نماذج	٤

رسوم ونماذج صناعية مسجلة

رسوم	—
نماذج	—

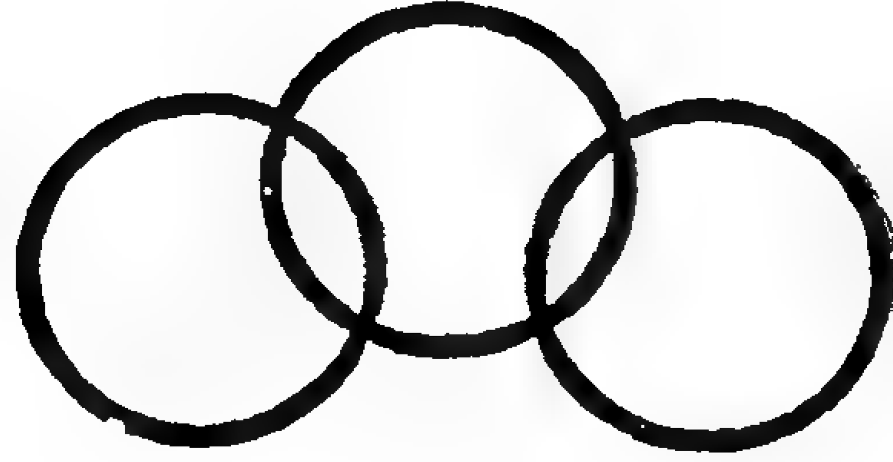
الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل بما فى ذلك رسم المدة الاولى للحماية	٥٠٠	١٢
رسوم تجديد الحماية	—	—
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	—	—
المجموع	٥٠٠	١٢

بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات :

طلبات مقدمة	٨
طلبات قبلت	٢٣
طلبات رفضت	٦
طلبات تحت الفحص	١٩

	مليم	جنيه
الرسوم المحصلة	—	٤٠

التعـــاون



لا يقوم اى عمل اقتصادى الا على اركان ثلاثة ـ العمل والادارة وراس المال ـ ويهـدف التاميم الحديث الى ان يمتلك الشعب كله الاعمال الاقتصادية الكبرى التى تخدمه بتحويل راس المال من ايدى الافراد القليلين الذين يملكونه الى الدولة مع الابقاء دون مســاس بنظم العمـل والادارة وبذل الجهد فى تحسينها .

والتعاون هو الآخر نظام شعبى يمكن جميع الافراد من بنى الوطن من تملك المؤسـسات التعاونيـة التى تخدم مصالحهم بغض النظر عن مركزهم المــالى فلا يشترط فى الفرد ان يكون عنده اى راس مال ليصبح عضوا يمتلك المؤسسة التعاونية على قدم المساواة المطلقة مع غيره من الاعضاء بقدر ما يتعامل معها .

واذا كان التاميم فى البلاد الراقية التى اخذت به فى السنوات الاخيرة قد تركز حول الانتاج عامة والصناعات الكبرى خاصة فان التعاون فى هذه البلاد قد شمل جميع انواع التوزيع للمستهلكين واصبح يتقاسم هو والتاميم اقتصاديات البلاد الاول فى ميدان التوزيع والثانى فى ميدان الانتاج

الجمعية التعاونية للبترول

شركة الأرزاق الحديثة "بنزايون" شركة مساهمة مصرية

الميزانية العمومية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

أصول

	جنيه	مليم	جنيه	مليم
الصندوق والبنوك			٤٣٥٦١٤	٣٤٤
أوراق مالية بسعر الشراء			٤٧٨٧	١٨٩
بضائع بالمخازن ـ عربات وقدرت بمعرفة الإدارة بسعر التكلفة أو أقل			٣٧٤٤٧١	٠٨١
بضائع بالطريق بسعر الشراء			١٢٣٩	١٦١
مدينون وحسابات متنوعة				
موردون	٥٣٥٠٣	٧٣٢		
حسابات مختلفة	٧٣٦٩	٣٠٥	٦٠٨٧٣	٠٣٧
الأثاث بسعر التكلفة	٣٦٧٢	٦٥٤		
الاستهلاك	٢٥٧	٨٧٧	٣٤١٤	٧٧٧
سيارات ومهمات بسعر التكلفة	٩٦٢	٧١٤		
الاستهلاك	٢٧٣	٨٨٧	٦٨٨	٨٢٧
مصاريف التأسيس ومصاريف إنشائية	٦٣١١	٤٧٥		
الاستهلاك	١٠٠٩	٢١٠	٥٣٠٢	٢٦٥
شهرة المحل	٧٥٠٠٠			
الاستهلاك	٣٠٠٠		٧٢٠٠٠	
حسابات نظامية				
تأمين أعضاء مجلس الإدارة	٧٠٠٠			
بضاعة أمانة	٩٠٠٧	٥٣٢		
متنوعة	٢٠٢٩	٤٤١		
			٩٥٨٣٩٠	٦١١

خصوم

	جنيه	مليم	جنيه	مليم
رأس المال مدفوع بالكامل ـ ١٥٠٠٠ سهم ـ قيمة السهم الاسمية ٤ جنيهات			٦٠٠٠٠	
دائنون وحسابات مختلفة تشمل احتياطي الضرائب عن سنة ١٩٥١			٢٣٨٩	٣ ٤
التزامات تحت التصفية لحساب الشركة السابقة ب وا. ليفي				
احتياطي ضرائب في ١٩٥١/١٢/٣١	١٧٠٨٧٥	٢٠٨		
حسابات مختلفة	٢٦١٨	٥٧٥	١٧٣٤٩٣	٧٨٣
حساب الأرباح والخسائر صافي أرباح السنة المالية ١٩٥١			١٦١٠٠٦	٥٩٤
حسابات نظامية				
أعضاء مجلس الإدارة ـ تأمين عضوية	٧٠٠٠			
موردون ـ حسابات أمانة	٩٠٠٧	٥٣٢		
متنوعة	٢٠٢٩	٤٤١		
			٩٥٨٣٩٠	٦٨١

تقرير مراقبي الحسابات

حضرات مساهمي شركة الأرزاق الحديثة "بنزايون" شركة مساهمة مصرية

راجعنا الميزانية أعلاه والمرصودة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ مع الدفاتر والمستندات التي قدمت لنا ونشهد بمطابقتها لها.
وقد أقرت جمعيتكم العمومية غير العادية المنعقدة في ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ شراء مؤسسة ب وا. ليفي (محلات بنزايون الكبرى) ومتابعة نشاطها.
وفي رأينا أن هذه الميزانية تبين حقيقة حال شركتكم كما يتضح من الدفاتر والمستندات والإيضاحات التي قدمت لنا

القاهرة في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢

مراقبا الحسابات { فؤاد أحمد الصواف ـ محاسب قانوني ، ف. ..ه.ر. وود.. محاسب قانوني

حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر ١٩٥١

منه

	جنيه	مليم
مصروفات إدارية عامة	٦٤٣٠٨	٢١٣
استهلاك الأثاث والسيارات والمهمات وشهرة المحل ومصاريف التأسيس الخ	٤٥٤٠	٩٧٤
احتياطي الضرائب	٧٥٠٠	
صافي أرباح السنة المالية	١٦١٠٠٦	٥٩٤
	٢٣٧٣٥٥	٧٨١

له

	جنيه	مليم
صافي أرباح المتاجرة	٢٣٥٢١٢	٨٦٦
إيرادات أوراق مالية وفوائد محصلة	١٢٥٧	١٨٦
إيرادات مختلفة	٨٨٥	٧٢٩
	٢٣٧٣٥٥	٧٨١

تقرير مجلس الادارة

حضرات المساهمين :

يتشرف مجلس ادارة شركتكم ان يقدم اليكم تقريره وان يعرض عليكم الميزانيـــة العمومية وحساب الارباح والخسـائر عن السنة المـالية الاولى التى انتهت فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ ويسره ان تجدوا فيه مدى مابلغته شركتكم من نجـــاح عظيم يحقق تمـــاما الثقة التى وضعتموها فيها .

ويتفاءل مجلس ادارتكم بهـذه النتيجة الطيبة التى وصلت اليها شركتكم فى سنتهـا الاولى وهو يقوم الآن بدراســة مشروعات التوسع فى نشاطها ويأمل البدء فى تنفيذها بنفس العناية والجهد المؤديان الى توطيد أركان هذه المنشاة العظيمة واضطراد نجاحها وتوفيقها بحيث تظل دواما اهلا لثقتكم وحسن ظنكم .

حضرات المساهمين :

انه لمن دواعى الغبطة ان يعرض عليكم مجلس ادارتكم مابلغته الارباح الصافية عن هذه السنة المـالية الاولى ـ بعد استقطاع الاستهـلاكات والمصروفات العمومية والادارية واحتيـاطى الضرائب ـ وهو مبلغ ١٦١٠٠٦ جنيـه و ٥٩٤ مليم ويرى المجلس ان يوزع هذا المبلغ طبقا لمـانصت عليه المـادة ٥٥ من نظام الشركة الاساسى كالآتى : ـ

مليم	جنيــه	
٥٩٤	١٦١٠٠٦	صافى الارباح
٦٥٩	١٦١٠٠	احتياطى قانونى
٩٣٥	١٤٤٩٠٥	
	٣٠٠٠٠	حصـــة أولى الى المساهمين بواقع ٥ ٪ من راس المـال
٩٣٥	١١٤٩٠٥	
٥٩٣	١١٤٩٠	مجلس الادارة
٣٤٢	١٠٣٤١٥	
٢٣٥	٨٨٣٢٥	حصة اضافية للمساهمين
١٠٧	١٥٠٩٠	
	١٥٠٠٠	احتياطى خاص
١٠٧	٩٠	الباقى يضاف لارباح العام المقبل

وعلى اساس هذا التوزيع يكون نصيب السهم الواحد منه هو ٧٨و٨٨ قرشا صاغا أى بواقع ١٩ر٧٢ ٪ لقيمة السهم ويكون الصافى هو ٦٥ قرشا للسهم الواحد بعد خصم الضريـــبة المستحقة عليه وهو مايقترح المجلس على حضراتكم الموافقـــة عليه وان يكون صرفه فى أول ابريل سنة ١٩٥٢ ـ مع العلم بأن مجلس ادارتكم رأى تكوين احتياطى خاص فى الميزانية قدره ١٥٠٠٠ جنيه عدا الاحتياطى القانونى وقدره ١٦١٠٠ جنيه و ٦٥٩ مليم لمواجهة مشروعات التوسع فى نشـــاط الشركة كما هو مشار اليه فى هذا التقرير ويرجو منكم الموافقة عليه .

ويؤسفنا ان نشـير الى الحوادث التى وقعت فى يوم ٢٦ ينـاير سنة ١٩٥٢ واحتراق فرع الشركة بميدان مصطفى كامل مما ترتب عليـه اتلاف جميع محتويات الفرع من بضائع واثاث وخلافه وقد بلغت قيمة البضاعة التى كانت بالفرع يوم الحـــادث بسعر التكلفة مبلغ ٣٣٨٥٩ جنيـــه و ١٢ مليم كان مؤمنا عليها ضـد الاضطرابات بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه وذلك عدا الاثاث الذى كان مؤمنا عليه أيضا بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه

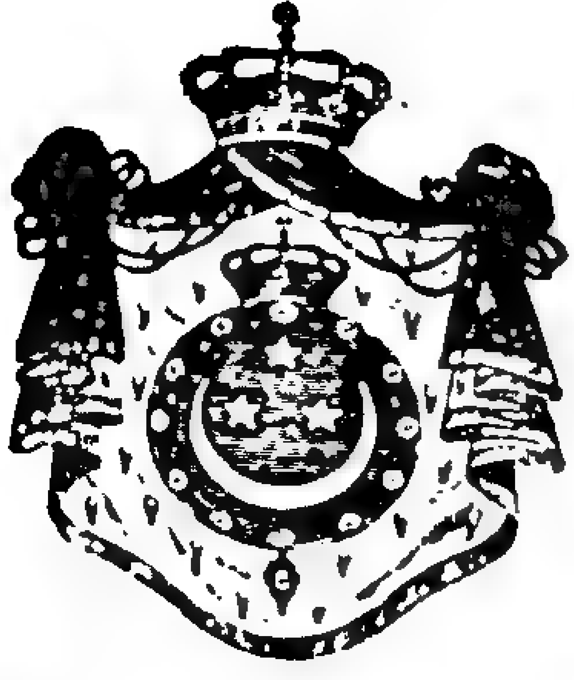
ويأمل المجلس ان تغطى هـذه الخسارة جميعها من مبلغ التأمين مضافا اليه ماقد تحصل عليه الشركة من تعويض شرع المجلس فعلا فى اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة بصدده

ويسر المجلس ان يعلن لحضراتكم انه قد بادر فـورا باعادة النشاط الى ذلك الفرع ابتداء من ١٨ فبراير سنة ١٩٥٢ ويأمل ان يعـود اليه مظهره الخارجى وسابق رونقه فى مدة قصيرة

ويقترح المجلس اعادة تعيين كل من حضرة الاستاذ فؤاد الصواف ومستر فردريك وودز مراقبين للحسابات عن السنة المـالية ١٩٥٢ وتقدير اتعابهما

ويسر المجلس أن يشيـد بكفاية مستخدمى الشركة على اختلاف درجاتهم تلقاء ماأبدوه من معونة صـادقة خلال هذه السنة المـالية .

إسم عظيم
لسيجارة فاخرة



موردو
جلالة الملك فاروق الأول



٢٠ سيجارة ٨ قروش

س ت ٤٨٩٥ جيزة ١٤-١٠٣